

الجزء الثاني

من موهبة ذي الفضل على شرح العلامة ابن حجر مقدمة
بافضل لفقيه زمانه وفريد عصره وأوانه العلامة

الشيخ محمد محفوظ بن عبد الله الترمسي

في مذهب الامام الشافعي نفعنا الله

به وجميع الامة بجاه سيد الائمة

صلى الله عليه وسلم

وآله وصحبه

آمين

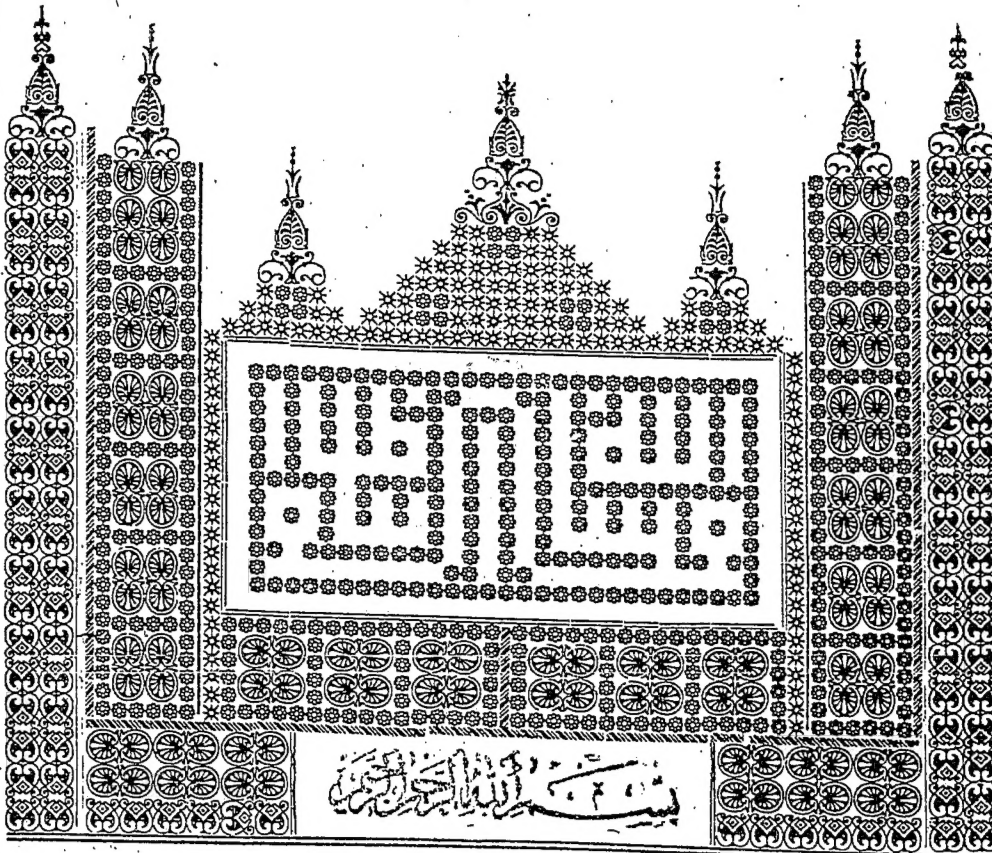
ولاجل تمام النفع العميم رغبة فيما عند الله الكريم وضعنا بالهامش مع الشرح المذكور
الحاشية الكبرى المسماة بالمواهب المدنية على شرح المقدمة الحضرمية أيضا للعلامة
الشيخ محمد بن سليمان الكردي الشافعي رحمه الله وأنا له من فيض فضله رضاه آمين
* تنبيه * قد وضعنا الشرح بين جدولين للتمييز بينه وبين المواهب المدنية فليعلم

* حقوق الطبع محفوظة للملتزم حضرة المحترم محمد أفندي ابن عبد الله أفندي أنصري *
—————

* طبع *

بالطبعة العامة الشرفية بمصر المحمية

سنة ١٣٢٦ هجرية



الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

﴿باب الصلاة﴾

﴿باب الصلاة﴾

وهي لغة الدعاء وشرعا
أقوال

﴿باب الصلاة﴾

أى ما يتعلق بهما من بيان حقيقتها وأحكامها والمراد بالصلاة المعنى الشامل للفرض والنفل وجمعها صلوات
واشتقاقها من الصلوة وهما عرقان في خاصرتي المصلى ينحنيان عند انحناؤه في ركوعه وسجوده
ويرتفعان عند ارتفاعه وقيل من صليت العود بالتشديد إذا قومته لانعطافه ولينه والصلاة تقومه للطاعة
وتلين قلبه ومن ثم ورد من لم تنه صلاته عن الفحشاء والمنكر فلا صلاة له أى كاملة ولا يضر كون لام الصلاة
واو وهذا يائى لانهم يأخذون الواوى من اليائى وبالعكس نحو البيع مأخوذ من الباع والعبد من العود
والصدق من الصدق بفتح الصاد المهملة انتهى من الجمل (قوله وهى) أى الصلاة (قوله لغة الدعاء)
أى بخبر قال تعالى وصل عليهم أى ادع لهم واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى أى دعاء ثم سمي بها هذه الأفعال
المشهورة لاشتغالها على الدعاء وهل سبيله النقل حتى تكون الصلاة حقيقة شرعية فى هذه الأفعال مجازا
لغويان فى الدعاء لان النقل فى اللغات كالنسخ فى الأحكام أو يقال استعمال اللفظ فى المنقول اليه مجازا
وفى المنقول عنه حقيقة مرجوحة فيه خلاف بين أهل الأصول وقيل الصلاة فى اللغة مشتركة بين الدعاء
والتعظيم والرجة والبركة ومنها اللهم صل على آل أبى أوفى أى بارك عليهم وارحمهم وعلى هذا فلا يكون
قوله يصلون على النبى مشتركين معنيين بل مفرد فى معنى واحد وهو التعظيم كذا فى المصباح
(قوله وشرعا أقوال) أى نجسة تكبيرة الاحرام وقراءة الفاتحة والتشهد والصلاة على النبى

في الامداد وصلاة المريض
الجارية على قلبه لاشئ
فيها من الافعال الظاهرة
التي هي المراد بدليل
عطفها على الاقوال كذا
قاله الشارح وفي دلالة
العطف على ذلك نظر بل
يدعي انه دال على ان المراد
منها ما يشمل فعل القلب
بدليل مقابلتها بالاقوال
فقط فتدخل صلاة
المريض المذكورة انتهى
كلام الامداد وعليه فغالباً

واقفال غالباً مفتوحة
بالتكبير المقترن بالنية
محتمة بالتسليم وأصلها
قبل الاجماع الايات
والاحاديث الشهيرة
(تجب الصلاة) وجوباً
موسعاً الى أن يبقى من
وقتها ما يسمعها مع
مقدماتها ان احتاج اليها
فيجوز تأخيرها الى ذلك

قيد الاقوال فقط وعليه
مشى في فتح الجواهر حيث
قال أقوال غالباً دخلت
صلاة الاخرس وافعال
ولو قلبية لتدخل صلاة
المريض الجارية على قلبه
انتهى لكن ظاهر كلامه
في التحفة يقيد أن غالباً
قيد لما حيث قال عقبه
فلا ترد صلاة الاخرس
وصلاة المريض التي
يجريها على القلب بل
لا يردان مع حذف غالباً
لان وضع الصلاة ذلك فما
خرج عنه لعارض لا يرد
عليه انتهى وهو ظاهر كلام غيرها أيضاً قال القليوبي في حواشي المحلى ودخل في التعريف صلاة الجنائز لان قيامتها أفعال وان لم يحنث بها

صلى الله عليه وسلم والسلام وقال بعضهم المراد بالاقوال ما عدا التكبير والسلام لا ما يشملهما والالم يحتاج لقوله
مفتوحة بالتكبير الخ وان هذا هو تحقيق لم يره لغيره وان ذكر الافتتاح يدل على خروج التكبير عن الاقوال
انتهى ورده ابن قاسم في حواشي الهجاء بأن هذا غلط واضح فضلاً عن ان يكون تحقيقاً قال وذلك لان قوله
مفتوحة بالتكبير محتاج اليه اذ لا يميز تلك الاقوال والافعال التي هي الصلاة عن غيرها الا بهذا القيد فلهذا
صرح به مع القطع بتناول التعريف أقوال التكبير والسلام ولان افتتاح الشئ يكون من غير كيدل عليه
ما ذكره في خطبة العيد ان التكبير قبلها خارج عنها وان الشئ قد يفتح بما ليس منه فان هذا يدل على
أن الافتتاح قد يكون بما هو منه بل وعلى انه الاصل فتأمل له ولهذا كانت أم الكتاب فاتحة الكتاب مع انها
جزء منه قطعاً تأمل (قوله وأفعال) أي ثمانية النية لانها فعل القلب والقيام والركوع والاعتدال
والسجودان والجلوس بينهما والجلوس للشهد والصلاة والترتيب فالجمله ثلاثة عشر فهي أركان
الصلاة كما سيأتي (قوله غالباً) أي فلا ترد صلاة الاخرس وصلاة المريض التي يجريها على قلبه بل لا يردان
مع حذف غالباً لان وضع الصلاة ذلك فما خرج عنه لعارض لا يرد عليه لتدبره قيل عليه ان قيد الغلبة
لا يشعر به التعريف فلا بد في أخذه قيداً من الاشعار به قلنا انما نعتبر الاشعار به في التعاريف الحقيقية
كتعاريف المناطق والحكام وأما الفقهاء والاصوليون فهم يتسامحون في عدم ذكر قيد الغلبة في كلامهم
ويقولون عليه محذوف إشارة الى ان النادر عندهم كالمعدوم فليتأمل من ع ش (قوله مفتوحة بالتكبير
المقترن بالنية) أي مقارنة حقيقية على ما هو المشهور في المذهب أو عرفية كما اختاره المتأخرون وسيأتي
تحريره (قوله محتمة بالتسليم) أل فيه وفي التكبير للعهد أي المعهودين بشرطهما إلا في (قوله وأصلها) أي
أصل وجوبها و فرضيتها (قوله قبل الاجماع) أي فهو من أدلتها أيضاً (قوله الايات) أي القرآنية كقوله
تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً أي محتمة مؤقته وكقوله تعالى وأقيموا الصلاة أي حافظوا
عليها دائماً كمال واجباتها وسنها حافظوا للندب كما أنه للوجوب فيكون من استعمال المشترك في معنيه أو
استعمال اللفظ في حقيقة ومجازه (قوله والاحاديث الشهيرة) أي النبوية الصحيحة كحديث فرض الله
على أمي ليلة الاسراء خمس صلوات في اليوم والليلة قال الاعرابي هل على غيرها قال لا الا أن تطوع
صلى الله عليه وسلم للاعرابي خمس صلوات في اليوم والليلة قال الاعرابي هل على غيرها قال لا الا أن تطوع
وقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ حين بعثه الى اليمن أخبرهم ان الله تعالى فرض عليهم خمس صلوات وغير ذلك
(قوله تجب الصلاة) أل فيه للعهد أي الصلوات المكتوبة على الاعيان بحسب أصل الشرع الخمس المعلومة
من الدين بالضرورة أي الشبهة بالعلم الضروري في كونه لا يتوقف على تأمل فلا يرد أن الضروري مختص
بادراك الحواس وأيضاً الضروري لا يحتاج الى اقامة الأدلة وقد أقيمت عليها الأدلة (قوله وجوباً بموسعاً)
مفعول مطلق ونبه السبكي أن الواجب الموسع ما قدر له وقت يعلم انه يزبد على وقت ادائه كما هنا وان ما وقته
العمر كالحج والمنذور الذي لم يوقت أو الفأنت بعد غير رمضان لا يسمى بالواجب الموسع ومن سماه بذلك
كالامام الرازي فقد نجوز أفاده شيخ الاسلام (قوله الى أن يبقى) متعلق بموسعاً (قوله من وقتها) أي الصلاة
بيان مقدم لقوله ما يسمعها على ما شتهر أو لمحدوف يفسره ما يسمعها كما حققه العلامة الرضى وعلى كل حال
فما واقعة على الوقت (قوله ما يسمعها مع مقدماتها) أي من طهر وستر عورة وغيرها (قوله ان احتاج اليها)
أي المقدمات بأن لم يكن متلبساً بها (قوله فيجوز تأخيرها) أي الصلاة عن أول وقتها وهذا تفريع
على قوله موسعاً الخ (قوله الى ذلك) أي الى ان يبقى ما يسمعها مع المقدمات وهو متعلق بالتأخير

من حالف لا يصلي نظر العرف انتهى لكن الذي جرى عليه الشارح وغيره أنها ليست صلاة وعبرة العلامة ابن قاسم في شرح مختصر أبي شجاع وقضية جمع الأفعال خروج صلاة الجنائز انتهى قال الشارح في شرح العباب ثبعا لابن العماد وخروج مجمع الأفعال سجدة التلاوة والشكر لاشتمالهما على فعل واحد هو السجود انتهى وجرى عليه القليوبي وقال العلامة ابن قاسم في شرح أبي شجاع بعد ايراد نحو ما في شرح العباب بلفظه قيل وفيه نظر اذ ٤ الهوى للسجود والرفع منه فعلا ن خارجا عن مسمى السجود انتهى قال الشوبري

بعد ذكر نحوه وقد يقال المراد أفعال مخصوصة كالركوع والسجود انتهى وعليه جرى الشارح في التحفة فقال أقوال وأفعال مخصوصة ثم قال وخرج بقولي مخصوصة سجدة التلاوة والشكر فانهما ليستا صلاة كصلاة الجنائز انتهى (قوله

بشرط ان يعزم على الفعل فيه (على كل مسلم) بخلاف الكافر فانه وان كان مخاطبا بها لكن في الآخرة لترتب عقابها عليه لافي الدنيا لان انقاره على تركها

بشرط أن يعزم الخ) أي وحينئذ لا يأن لموات قبل فعلها ولو بعد امكانه (قوله على كل مسلم) أي ولو فيما مضى ليشمل المرتد بدليل قوله بعد فلا قضاء على كافر الا المرتد (قوله وان كان مخاطبا) أشار بان الى خلاف فيه قال في الروضة وأما الكافر الاصلى فهو مخاطب بالصلاة وغيرها من فروع الشريعة على الصحيح

(قوله بشرط ان يعزم) متعلق بيجوز فالواجب على المكلف اذا دخل وقت الصلاة اما الفعل أو العزم عليه في الوقت لا بمعنى انه يجب في كل جزء لحظة منه أحدهما بل بمعنى ان الواجب أول الوقت الفعل أو العزم فيه على الفعل بعد في الوقت ثم ينسحب هذا العزم على أجزاء الوقت كانسحاب النية على أجزاء العبادة الطويلة كما قاله الامام وغيره (قوله على الفعل فيه) أي في الوقت وحينئذ لا يأن لموات قبل فعلها ولو بعد امكانه بخلاف ما اذا لم يعزم على فعلها فانه يأن حينئذ قال في العر لا يقال شرط جواز التأخير سلامة العاقبة لاننا نقول العاقبة مستورة عنه ويفارق الحج بأن آخر وقتها معلوم بخلاف آخر وقت الحج فيايسر له تأخيرها بشرط ان يبادر الموت فاذا لم يبادر كان مقصرا أولان الموت بالنظر الى الزمن الطويل لا يندردرتة بالنظر الى القصير انتهى ثم ما تقرر من وجوب العزم المذكور هو الاصح في المجموع والتحقيق وأكثر الاصوليين والفقهاء وخالفهم ابن السبكي حيث قال في جمع الجوامع ولا يجب على المؤخر العزم خلافا لعموم بل بالغ في منع الموانع فقال ان الاجاب اثبات حكم بغير دليل شرعي انتهى وفيه فسخة عظيمة خصوصا للعوام وأهل الشغل فقاما ان يحصل لهم العزم المذكور في أوقات شغلهم وكذلك المريض وعلى الاصح المذكور قال ابن العماد وهذا لا ينافي اتفاق العلماء على أن من أحكام الايمان العزم على فعل الواجبات في المستقبل لان محل الاتفاق في العزم العام في جميع التكليف في المستقبل ومحل الخلاف في الخاص بالفرض بعد دخول وقته فمن لم يوجب كتنى بالعام ومن أوجبه فلتعلق الفرض بالوقت المعين فيكون وجوبه راجعا الى ايقاعه في الوقت المعين (قوله على كل مسلم) أي ولو فيما مضى ليشمل المرتد بدليل قوله الا في فلاقضاء على كافر الا المرتد وأشار بلفظ كل الى عموم مسلم لانه بدونها مطلق بمحتمل لارادة الماهية في ضمن بعض الافراد تأمل (قوله بخلاف الكافر) أي الاصلى فانه لا يجب عليه الصلاة بالمعنى الا في (قوله فانه) أي الكافر (قوله وان كان مخاطبا بها) أي بالصلاة كسائر الفروع المجمع عليها كذا قيده في التحفة قال السيد عمر البصري لم يظهر وجه التقييد به فينبغي أن يكون مثله المختلف فيه اذا وافق طرف الاجاب في المأمور والتحرى في النهي حكم الله تعالى بحسب الامر فالخاص أنه يعاقب على ترك الواجبات وفعل المحرمات بحسب نفس الامر سواء أجمع عليها أو اختلف فيها اذ لا شبهة له بخلاف الخطي ومقلده ثم رأيت عبارة تحقيق النووي مخاطب بالفروع كصلاة وزكاة وصوم وحج وغيره ونحوه ثم خرونا وربما انتهت وفي الاقتصار على هذه الامثلة اشعار بالتقييد لاسيما ان جعلت الكافي استقصائية كما جرى عليه في الآيات البينات وشروح الوراقات (قوله لكن في الآخرة) أي لتمكنه منها بالاسلام ولنص قوله تعالى حكاية عن الكفار لم نك من المصلين (قوله لترتب عقابها عليه) أي عقاب ترك الصلاة على الكافر فهو يعاقب على تركها في الآخرة عقابا زائدا على عقاب كفره (قوله لافي الدنيا) عطف على في الآخرة أي بمعنى أنا لا نطالبه في الدنيا بالصلاة والافهم ومطالب شرعا اذ لو لم يطالب كذلك فلا معنى للعقاب عليه أفاده سم فليتأمل (قوله لان انقاره) تعليل لعدم مخاطبة الكافر في الدنيا (قوله على تركها)

الخ (قوله مخاطبا بها) كسائر الفروع قال في التحفة أي اي المجموع عليها كما هو ظاهر قال لتمكنه منها بالاسلام ولنص ثم نك من المصلين الذين لا يؤتون الزكاة (قوله لافي الدنيا) قال الشارح في شرحي العباب لكن الحربي مطالب بالاسلام ويلزمه كونه مخاطبا بفروعه من الصلاة وغيرها فيصح ان يقال مخاطب بها خطاب مطالبة باعتبار الزوم المذكور وغير مخاطب بها كذلك لانه ما دام على كفره لا يطالب ابتداء الا بالاسلام انتهى ومثله في ذلك كما لا يخفى المرتد وعلى الثاني جرى

في التحفة فقال وغيره أي الذي هو مطالب بالاسلام أو بذل الجزية انتهى وفي الصوم من التحفة ما يفيد الفرق بين المرتد والاصلى وعبارتها ان المرتد بوصف الردة لا يخاطب به أصالة بل تبعاً لمخاطبته بالاسلام عينا المستلزم لذلك فكان خطابه به بمنزلة الخطاب بالصوم لان عقاد السبب من هذه الحيشة ولا يرد الكافر الاصلى لانه وان خوطب بالاسلام يكتفى منه ببذل الجزية ٥ فلم يستلزم خطابه بالصوم أصالة ولا تبعاً

فن عمه لم يلزمه قضاء اذ لم ينقذ السبب في حقه انتهى (قوله وان لم) أشار بان الى مخالفة الصبي في ذلك للقاعدة قال النووي في الروضة ولا يؤمر أحد من لا تجب عليه الصلاة بفعلها الا الصبي والصبيبة الخ وعبارة ابن قاسم الغزى في شرح المنهاج والقاعدة أن من لا تجب الصلاة عليه

بنحو الجزية (بالغ) لا صبي وان لم يلبه أمره بها (عاقل) لا مجنون (طاهر) لا حائض ونفساء (فلا قضاء على كافر) أصلى أسلم

لا يؤمر بها لكن يستثنى منه ما تضمنه قوله ويؤمر بها كل صبي وصبيبة الخ (قوله فلا قضاء على كافر) جزم في النهاية بعدم انعقاد القضاء منه فقال فلو قضاه لم تنقذ انتهى قال العلامة ابن قاسم ووجه ذلك الجزم في درسه بأن قضاءه لا يطلب وجوباً ولا ندباً لانه ينفره والاصل فيما لم يطلب أن لا ينقذ انتهى قلت وهذا التوجيه يرد عليه في قوله

أي الصلاة (قوله بنحو الجزية) هذا في غير الحرب وأما هو فقال في الإيعاب مطالب بالاسلام ويلزمه كونه مخاطباً بقر وعنه من الصلاة وغيرها فيصح أن يقال مخاطب بها خطاباً بمطالبة باعتبار اللزوم المذكور وغير مخاطب بها كذلك لانه ما دام على كفره لا يطلب ابتداءً بالاسلام فليتامس قال الكردي ومثله المرتد كما لا يخفى لكن في الصوم من التحفة ما يفيد الفرق ونصها المرتد بوصف الردة لا يخاطب به أصالة بل تبعاً لمخاطبته بالاسلام عينا المستلزم لذلك فكان خطابه به بمنزلة الخطاب بالصوم لان عقاد السبب من هذه الحيشة بخلاف الكافر الاصلى لانه وان خوطب بالاسلام يكتفى منه ببذل الجزية فلم يستلزم خطابه بالصوم أصالة ولا تبعاً فن لم يلزمه قضاء اذ لم ينقذ السبب في حقه (قوله بالغ لاصبي) أي لعدم تكليفه لا يقال لاحاجة الى ذكر هذه المحترزات فانها تأتي في كلامه فلا قضاء على كافر الخ لانا نقول ما يأتي في القضاء وعنده وما هنا في عدم الوجوب وهما مختلفان ع ش فليتامس (قوله وان لم يلبه أمره بها) أي بالصلاة كما سيأتي ووليه بالنصب مفعول لزم وأمره بالرفع فاعله والضمير ان للصبي قال الكردي وأشار بان الى مخالفة الصبي في ذلك القاعدة ولذا قال بعضهم والقاعدة أن من لا تجب الصلاة عليه لا يؤمر بها الا هذا (قوله عاقل لا مجنون) أي ومغمى عليه وسكران بلا تعد وذلك لعدم تكليفهم ووجوبها على متعد بنحو جنونه عند من عبر به وجوب انعقاد سبب لوجوب القضاء عليه ٥ قاله في التحفة لا يقال في التعليل بعدم تكليفهم فيه تعليل الشيء بنفسه لان المعلن عدم الوجوب وهو عدم التكليف لانا نقول المعلن خاص والتعليل عام فهو تعليل لنفي الخاص بنفي العام ونظر بعضهم قول التحفة انعقاد سبب الخ بأن انعقاد السبب موجود في غير المتعدى مع أنه لا قضاء عليه فالاولى التعليل بأنه بتعديده صار في حكم المكاف فكانه مخاطب بأدائها فوجب القضاء نظر لذلك وأجيب بأن قوله وجوب انعقاد سبب أي مع قصد التغليظ فلا يرد غير المتعدى ونظر أيضاً بأن وجوب القضاء فرع وجوب الاداء ورد بأن ذلك أغلبي تدبر (قوله طاهر لا حائض ونفساء) أي وان تسيب في الحيض والنفساء بدوا وذلك لانهما مكافئتان بتركهما قيل ان جل عدم الوجوب على أضعاف من ذكره على عدم الاثم بالترك وعدم الطلب في الدنيا و رد الكافر لانه اثم بالترك أو على الاول ورد أيضاً أو على الثاني ورد الصبي لانها مطلوبة ولو بالواسطة انتهى وليس بسد يد لان الوجوب حيث أطلق انما ينصرف الى الدولة الشرعية الذي هو الطلب الجازم وهو هنا كذلك ثبوتاً وانتفاء غاية ما فيه ان في الكافر تفصيلاً وهو أنه تارة يجب عليه القضاء وتارة لا يجب فباعتبار وجوب القضاء وعدمه جعله قسمين الاصلى قسم والمرند قسم وان كانا مستويين في الوجوب عليهما مبنياً على ان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة والقاعدة أن المفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يرد فبطل ابراده انتهى من التحفة بزيادة (قوله فلا قضاء) الخ تفرع على مفهوم المتن وفيه إشارة الى قاعدة أن من وجب عليه الاداء وجب عليه القضاء ومن لا فلا لكن ما في الشق الثاني معترضة بالمجنون والسكران والمغمى عليه المتعدى كل منهم فانه لا يجب عليهم الاداء ويجب عليهم القضاء جل عن شيخه فليتامس (قوله على كافر أصلى أسلم) أي وان انتقل في كفره من ملة الى أخرى فلو قضاه لم تنقذ لان قضاءه لا يطلب وجوباً ولا ندباً والاصل فيما لم يطلب أن لا ينقذ قاله الرملى ورد سم بأن

بانعقاد قضاء الحائض فراجعوا وأتى السيوطي بخلاف ما جزم به حيث قال مسألة الكافر اذا أسلم وأراد أن يقضى ما فات في زمن الكفر من صلاة وصوم وزكاة هل له ذلك وهل ثبت أن أحداً من الصحابة فعل ذلك حين أسلم الجواب نعم له ذلك وذلك مأخوذ من كلام الاصحاب اجمالاً وتفصيلاً ثم أطال جد في ذلك وقال لا يمكن القول بالتحريم ولا بالكراهة و فرق بين الكافر والحائض بأن ترك الصلاة للحائض عزيمة وبسبب ليست متعدية به والقضاء لها بدعة وقد انعقد الاجماع على عدم وجوب الصلاة عليها وترك الصلاة للكافر بسبب هو تعديه واسقاط

القضاء عنه من باب الرخصة مع قول الأكثرين بوجوبها عليه حال الكفر وعقوبته عليها في الآخرة انتهى وهو الوجه من قول الرمي وفي الصلاة من فتاوى مر حيث سئل عن الفرق بين الحائض والكافرا إذا أسلم ما نصه الأصل في العبادات حيث لم تطلب وجوبها ولا استحبابها لا تصح والكافر لم تطلب منه ٦ الصلاة وجوبها ولا استحبابا ترغيبا في الإسلام وسقوط الصلاة عنه رخصة

هذا التوجيه يرد عليه في قوله بانه قد قضاء الحائض وأفتى الجلال السيوطي بالصحة والجواز قال وذلك مأخوذة من كلام الأصحاب اجمالا وتفصيلا ولا يمكن القول بالتحريم ولا بالكراهة وفرق بين الكافر والحائض أي على معتمد الشارح بأن ترك الصلاة للحائض عزيمة وبسبب ليست متعديتها والقضاء لها بدعة وقد انعقد الإجماع على عدم وجوب الصلاة عليها وترك الصلاة للكافر بسبب هو تعديه واسقاط القضاء عنه من باب الرخصة مع قول الأكثرين عليه حال الكفر وعقوبته عليها في الآخرة انتهى قال الكردي وهذا هو التحقيق ان شاء الله تعالى (قوله ترغيبا في الإسلام) أي في دخوله وهو تعليل لعدم وجوب القضاء عليه قال تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ولو أسلم أتیب على ما فعله من القرب التي لا تحتاج الى نية كصدقة وصلة وعتق قاله في المجموع ومفهوما أنه لو لم يسلم لا يثبت على شيء منها لكن يجوز أن الله تعالى يعوضه عنها في الدنيا مالا أو ولدا أو غيرهما مع ش (قوله المرتد) بالجر على البدل من الكافر بدل بعض من كل وهذا مذهب البصريين من ان الراجح في الاستثناء اذا كان تاما غير موجب الاتباع على البدلية قال ابن مالك

والحائض عزيمة انتهى بحر وفه وكان الأولى له القول بالعكس على أنه وقع له مما هو مستطرفي فتاويه بعد هذا ما نصه متى قضتها أي الحائض صحت مع الكراهة وفارقت المجنون والمغني عليه حيث استحج لهما القضاء بأن ترك الحائض الصلاة عزيمة لانه وجب عليها وترك المجنون رخصة

وبعد نفي أو كفى انتخب * اتباع ما اتصل الخ

نحو قوله تعالى ولم يكن لهم شهادة الا أنفسهم ولا يلفظت منهم أحد الا امرأتك ومن يقنط من رجوعه به الا الضالون ويجوز نصبه على الاستثناء لما روى سيمويه عن يونس وعيسى أن بعض العرب الموثوق بعربيتهم يقول ما مررت بأحد الا يزيد بالنصب وقد قرئ في السبع ما فعلوه الا قليلا بالنصب وهي قراءة ابن عامر الشامي قال الشاطبي * ورفع قليل منهم النصيب كاملا * فالكاف إشارة لابي عامر فهو عربي جيد كما قاله ابن مالك ولذا قال ابن النحاس كلما جاز فيه الاتباع جاز فيه النصيب على الاستثناء ولا عكس (قوله فعليه بعد الإسلام قضاء جميع ما فاته تغليظا عليه) (ولا قضاء) (على صبي) لعدم تكليفه وان صحت منه لعدم تكليفه انتهى ما أردت نقله منه فتأمل هذا التناقض العجيب (قوله الا المرتد) بالجر على البدل من كافر على مذهب البصريين من أن الراجح في الاستثناء اذا كان تاما غير موجب الاتباع على البدلية ويجوز نصبه لما روى سيمويه عن يونس وعيسى أن بعض العرب الموثوق بعربيتهم يقول ما مررت بأحد الا يزيد بالنصب وقد قرئ في السبع ما فعلوه الا قليلا بالنصب وهي قراءة ابن عامر (قوله على صبي) أي اذا بلغ لما فاته زمن صباه ولو عبر بالطفل كما في الحاوي لكان أولى لانه يشمل الذكر والانثى وقد اعترض النووي في المجموع على صاحب المذهب حيث اقتصر على الصبي فقال لو قال الصبي والصبية لكان أولى لانه لا فرق بينهما بالاخلاق لكن نقل ابن حزم أن لفظ الصبي يتناول الذكر والانثى وهو من دقائق اللغة فلا اعتراض اذن (قوله لعدم تكليفه) تعليل لعدم وجوب القضاء على الصبي بالمعنى الشامل للصبي كما تقرر (قوله وان صحت منه) أي صحت الصلاة أي قضاؤها من الصبي فلو قال

ترغيبا في الإسلام (المرتد) فعليه بعد الإسلام قضاء جميع ما فاته تغليظا عليه (ولا قضاء) (على صبي) لعدم تكليفه وان صحت منه

لعدم تكليفه انتهى ما أردت نقله منه فتأمل هذا التناقض العجيب (قوله الا المرتد) بالجر على البدل من كافر على مذهب البصريين من أن الراجح في الاستثناء اذا كان تاما غير موجب الاتباع على البدلية ويجوز نصبه لما روى سيمويه عن يونس وعيسى أن بعض العرب الموثوق بعربيتهم يقول ما مررت بأحد الا يزيد

بالنصب وقد قرئ في السبع ما فعلوه الا قليلا بالنصب وهي قراءة ابن عامر (قوله على صبي) أي اذا بلغ قال الشارح في الخيص صح من شرح العباب في الفرق بين الحائض حيث قيل فيها بعدم صحة القضاء والمجنون والمغني عليه حيث قيل بنبذها ان سقوط الصلاة هنا عزيمة وعن المجنون والمغني عليه رخصة ومن ثمة سن لهما القضاء ولم يقل به أحد في الحائض على ان جواز القضاء لهما فضلا عن نده خارج عن القواعد فلا يقاس عليه وقضية كلام بعضهم أن الصبي مثلها ما فاته زمن الصبا وعليه فهل يستوى ما قبل التمييز وما بعده في ذلك أو يختص ذلك بما بعده التمييز كل محتمل والقياس على المجنون يشعر بعدم الفرق وان أمكن بأن المجنون سبق له تكليف بخلاف الصبي لكنه متنعض عن اتصال جنونه بصباه انتهى قال الشو برى بعدم نقل بعضه عن شرح العباب وأقره في

صح بالتدبير لكان أولى ويستحب له القضاء من حين التمييز إلى البلوغ ولو قبل سبع سنين وحكم قضائه
كادائه من تعين القيام وإن كانت موصوفة بالنفل وأما ما قبل التمييز فلا يقضى بل لو فعله كان حراما ولا
ينعقد قاله البرماوى فليتأمل (قوله ولا حائض ونفساء) أى ولا قضاء عليهما ولو فى ردة إذا ظهرت أو ان تسببتا
بدواء ونحوه بخلاف استعجال الجنون وتثاب على الترك امتثالا وقد مرّت هذه المسئلة فى باب الحيض لكنه
أعادها هنا تنميا للاقسام (قوله لانهما) أى الحائض والنفساء (قوله مكلفان بتركها) أى الصلاة والأولى
مكفئتان بالتأنيث كما عبر به فى التحفة (قوله ومن ثم) أى من أجل كونهما مكفئتين بترك الصلاة (قوله حرم
عليهما قضاءها) أى الصلاة وهذا الذى اعتمده الشارح وفاقا لابن الصلاح والنووى عن البيضاوى
(قوله وقيل يكره) وهذا الذى اعتمده الرملى وفاقا لجمع متقدمين وعليه هل تنعقد صلاتهما قضاء أو لا قال
الرملى الأوجه نعم وعند الشارح لا تنعقد على القولين قال لان الكراهة والحرمية من حيث كونهما ماصلا
لا من خارج نظير ما أتى فى الاوقات المكرهه فليتأمل (قوله ولا على مجنون) أى لا قضاء عليه إذا أفاق
(قوله لعدم تكليفه) أى المجنون وفى الحديث رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ
وعن المجنون حتى يبرأ روادى بن حبان والحاكم ورد النص فى المجنون وقيل عليه كل من زال عقله بسبب
لم يتعد به وسواء قل زمن ذلك أم طال (قوله الا المرتد) بالجر والنصب على الوجهين السابقين (قوله فيلزمه)
أى المرتد إذا أسلم (قوله قضاؤها) أى الصلاة المترتبة فى رده (قوله حتى أيام الجنون) أى فإذا ارتد
الإنسان والعياذ بالله ثم جن قضى أيام الجنون مع ما قبلها قال الزركشى فى الخادم كذا أطلقوا وينبغى أن يستثنى
منه ما إذا أسلم أبوه فانه يحكم بأسلامه تبعاله فلا يجب عليه القضاء من حين أسلم إذا لمسلم لا يغلظ عليه انتهى وأقره
الشهاب الرملى وحزم به العلامة ابن قاسم لانه من حينئذ مجنون مسلم (قوله تغليظا عليه) أى على المرتد
بخلاف من كسر رجليه تعديا ثم صلى قاعدة القضاء عليه لانتهاء معصيته بانتهاء كسره ولا تيانه بالبدل حالة
العجز أو أسنى ومغنى (قوله ولا قضاء على نحو مغنى عليه) انما وجب قضاء الصوم على من استغرق اغماؤه
جميع النهار ما فى قضاء الصلاة من الحرج لكثرة ما يتكرر بها بخلاف الصوم نهاية (قوله ومعتوه) هونا نقص
العقل أو فاسده أو دهمه أو المجنون المضطرب قاله فى القاموس والأولى الاتيان بالكاف بدل الواو ليكون
تمثيلا للنحو الذى قدره فى كلام المصنف أو حذف لفظة النحو تأمل (قوله ومبرسم) هو الذى أصابته علة
بهمدى فيها (قوله لعدم تكليفهم) أى المغمى عليه والمعتوه والمبرسم فهو تعليل لعدم وجوب القضاء عليهم
وذلك قياسا على المجنون المنصوص عليه فى الحديث السابق ومعلوم أن ذلك كله إذا لم يكن بتعد (قوله الا
المرتد فانه يقضى مطلقا) أى حتى فى أيام الاغماؤه ونحوه (قوله كما علم بماسم) أى أنقام قوله حتى أيام
الجنون فإذا ارتد ثم أغمى قضى أيامه مع ما قبلها (قوله والا السكران المتعدى بسكره) أى وإن ظن متناول
المسكر أنه لقلته لا بسكره لتعديده قاله فى التحفة وظاهره وإن استند ظنه لخبر عدلين وليس يعيد وإن بحث
بعضهم خلافه فلو جهل كونه محرما أو أكره عليه أو أكله لقطع غيره بعد ذلك وعقله يداله متأكله لم يكن
متعديا فيسقط عنه القضاء لعذره كما فى النهاية (قوله فيلزمه) أى السكران المتعدى ومثله المغمى عليه والمعتوه
والمبرسم المتعدى كل منهم (قوله قضاء الزمن الذى ينتهى اليه السكر غالبا) أى حقيقة أما المدة المشكوك
فيها فلا يجب قضاؤها ع ش (قوله دون ما زاد عليه) أى على الزمن الذى لا يجب قضاؤه وبه العلامة
القليوبى أن ما اقتضاه كلامهم من دخول كل من الجنون والاغماؤه والسكر على مثله ينتظم صور كثيرة تزيد
على مائة وأربعين صورة لأن كلامنا من الثلاثة ما يتعدى أو لا وكل منها ما فى ردة أو لا فهذه اثنا عشر صورة وكل
منها إما مع مثله أو مع غيره فهى مائة وأربعه وأربعون صورة بحسب الضرب والممكن تصويروها منها ستة
وستون صورة والواقع منها إجماع فيه أهل الخبرة قال وحاصل الحكم فيها أن ما وقع منها فى ردة وانفرد

(ولا حائض ونفساء)
لانهما مكلفان بتركها
ومن ثم حرم عليهما
قضاؤها وقيل يكره (ولا)
على (مجنون) لعدم تكليفه
(الا المرتد) فيلزمه
قضاؤها حتى أيام الجنون
تغليظا عليه (ولا) قضاء
(على) نحو (مغنى عليه
ومعتوه) ومبرسم لعدم
تكليفهم الا المرتد فانه
يقضى مطلقا كما علم بما
مرو (الا السكران المتعدى
بسكره) فيلزمه قضاء
الزمن الذى ينتهى اليه
السكر غالبا دون ما زاد
عليه

القبض ثم رأيت ههنا فى
الاياماب قال ولو بلغ ولم
يعجز ثم ميز لم يؤثر بالقضاء
هنا وجوبه ولا ندب لانه لم
يوجد فى حقه سبب
يقضى ذلك انتهى (قوله
وقيل يكره) تقدم الكلام
عليه فى الحيض (قوله
ومعتوه) هو كفى القاموس
ناقص العقل أو فاسده
أو دهمه أو المجنون
المضطرب والمبرسم هو
الذى أصابته علة بهمدى
فيها

بالتعدي أو اجتمع مع متعدبه هنا من مثله أو غيره وجب فيه القضاء وإن كان من غير تعدسواء انفرد بعدم
 التعدي أو اجتمع مع غير متعدبه من مثله أو غيره لم يجب فيه القضاء وإنه إذا اجتمع ما تعدى به وغيره وجب
 قضاء زمن التعدي سواء سبق أو تأخر انتهى تدبر (قوله من أيام الجنون) بيان لما زاد الواقع على الزمن
 وظاهر قوله هنا أن الاغماء يقبل طر و اغمء آخر عليه دون الجنون وأنه يمكن تميز انتهاء الاول بعد طر و
 الثاني عليه وفي تصويره بعد الآن يقال ان الاغماء مرض وللأطباء دخل في تمايز أنواعه ومدد هاجج خلاف
 الجنون لانه حصل به زوال العقل وحيث زال فلا يمكن تكرره مادام الجنون قائماً لان العقل شيء واحد فلا
 يمكن تكرره زواله فليتامل (قوله ونحوه) أي وأيام نحوه من الاغماء والسكر والحاصل أنه يجب القضاء على
 من أغشى عليه أو سكر بتعد ثم جن أو أغشى عليه أو سكر بلا تعد مدة ما تعدى به ان عرف به والا فإيتى الى
 السكر غالباً والاغماء بمعرفة الأطباء لا بعده قال العلامة الحنفى وصورة طر والسكر بلا تعد على السكر بتعد
 أن يشرب مسكر أعمد أو قبل أن يزول عقله يشرب مسكر يظنه ماء مثلاً ثم يزول عقله ويعلم أهل
 الخبرة غاية الاول ولا يصح تصويره بما اذا سكر بلا تعدى في أثناء السكر بتعد لانه في هذه الحالة يجب عليه
 قضاء المدينين تغليظاً عليه لانه في حكم المكلف وقس عليه فافهمه (قوله وفارق المرائد) أي فارق السكران
 المتعدي حيث لم يجب قضاء ما زاد على زمن سكره من أيام نحو الجنون المرتد حيث وجب عليه قضاء
 زمن الجنون في الردة (قوله بأن من جن في ردة مرتد حكماً) أي فيقضى جميع المدة (قوله ومن جن
 في سكره ليس بسكران في دوام جنونه قطعاً) أي فيقضى المدة التي ينتهي اليها السكر فقط هذا ما فرق
 به الشارح كغيره من الشراح ولم يرتضه جمع من أرباب الحواشي فقالوا ما ملخصه لا يخفى أنه يقضى
 مدة الجنون في السكر أيضاً فلا إشكال لانه لا يقضى مدة الجنون الزائدة على مدة السكر وعلى مدة الردة وذلك
 بأن أسلم الجنون المرتد تبعاً لاحد أصوله بأن أسلم واحد منهم ما في مدة الجنون فإنه لا يقضى مدة الجنون
 الزائدة على الردة فحكمه حكم السكران المذكور فالمستثنان على حد سواء فليتامل (قوله وانما منع نحو
 الحيض) أي الحيض ونحوه وهو النفاس وهذا جواب عن سؤال نشأ عن قوله في الفرق المذكور ان من
 جن في ردة مرتد حكماً وذلك أن يقال المرتدة الحائض مرتدة ومع ذلك لم يوجبوا عليها قضاء أيام الحيض في
 ردتها وعبارة النهاية نعم لا تقضى المرتدة زمن الحيض ونحوه بخلاف زمن الجنون والفرق أن الحائض مخاطبة
 بترك الصلاة في زمن الحيض فهي مؤدية ما أمرت به والجنون ليس مخاطباً بترك الصلاة في زمن جنونه حتى
 يقال انه أدى ما أمر به قال عتيق والمراد بالتأدية فعله وبالترك كف النفس لاعداء الفعل اذا لعمد المحض
 لا يكون مناطاً للتكليف أصلاً (قوله القضاء) أي وجوبه فان فعلته لم يصح كما اعتمده الشارح أو يصح مع
 الكراهة على ما اعتمده الرملى كما سبق (قوله ولو مع الردة) الغاية للتعميم أي سواء كان الحيض في المساعة
 أو المرتدة فإنه يمنع القضاء قالوا وما وقع في المجموع من قضاء الحائض زمن الجنون سبق قلم انتهى وفيه نظر
 لا يمكن حمله على أن المراد بالحائض البالغ كما في حديث لا يقبل الله صلاة الجاهل فإنه يدل على أن
 المراد بالحائض البالغ أو على أن المراد بقضاء الحائض زمن الجنون أي في غير زمن الحيض والنفاس
 فالحائض في كلامه معناه من دخلت في سن الحيض لأنها تقضى زمن حيضها لان انسحاب
 حكم الردة على زمن الجنون عارضه كون الحائض مكلفة بالترك فالتغليظ بسبب الردة منع منه مانع
 فالحائض مانع والردة مقتضى القاعدة عندهم أنهم ما اذا اجتمع أغلب المانع فليتامل (قوله لان
 سقوط الصلاة عن الحائض) أي والنفساء (قوله عزيمة) هي لغة القصد المصمم واصطلاحاً ما ذكره

من أيام الجنون ونحوه
 وفارق المرتد بأن من جن
 في ردة مرتد في جنونه
 حكماً ومن جن في سكره
 ليس بسكران في دوام
 جنونه قطعاً وانما منع نحو
 الحيض القضاء ولو مع
 الردة لان سقوط الصلاة
 عن الحائض عزيمة

(قوله بخلاف استعجال)

الجنون) أى فاذا كان عادة شخص يجن عند الغروب مثلاً فشرب دواء جن من الصبح لزمه القضاء لكن الذى يظهر أنه إنما يقضى المدة التى ينتهى إليها جنون الدواء اذهى المدة التى استعجلها وهى فى صورته من الصبح إلى الغروب بخلاف ما بعد المغرب أخذاً مما تقدم فى كلام الشارح أن المتعدى بسكره اذا جن انما يقضى زمن السكر فقط لانه القدر الذى تعدى به وفى الامداد للشارح بعد كلام ذكره وعلم بما تقر بأن من ارتد

لأنها مكلفة بالترك وعن نحو المجنون رخصة والمرتب والسكران ليسا من أهلها وكذلك القضاء باستعجال الحيض بخلاف استعجال الجنون

ثم جن أو أغشى عليه أو سكر بلا تعدى ومن سكر أو أغشى عليه بتعدى ثم جن أو أغشى عليه أو سكر بلا تعدى يجب عليه قضاء مدة الجنون أو الاغماء أو السكر الحاصلة فى مدة الردة والسكر والاغماء بتعدى تعديه انتهى وفى فتح الجواد نحوه لكن فى التحفة بعد كلام قرره بأنه صفة ظاهرة ما تقر بأن الاغماء يقبل طروداً اغماء آخر عليه دون الجنون الخ وفى الامداد أيضاً لو ثبت

ابن السبكي فى جمع الجوامع فى قوله والحكم الشرعى ان تغير الى سهولة لعذر مع قيام السبب للحكم الاصلى فرخصة والا فزعمته انتهى وقيل ما ثبت على وفق الدليل فهو عزيمة وما ثبت على خلاف الدليل فرخصة والاول أولى هذا واختلفوا فى توجيه ما هنا فقيل انها قد انتقلت من صعوبة الى صعوبة لوجوب الترك عليها ورد بأن هذا التوجيه غير ظاهر لان وجوب الترك أسهل من وجوب الفعل لميل النفس الى البطالة فالحق انها انتقلت الى سهولة وقال بعض المحققين وجهه كونه عزيمة أن الحكم فى حقها لا لعذر والحيض ليس عذراً بل مانع ومن مانعته نشأ وجوب الترك كما قال الشارح المحقق المحلى مما نصه وأورد على التعريفين وجوب ترك الصلاة والصوم على الحائض فانه عزيمة ويصدق عليه تعريف الرخصة ويجاب بمنع الصدق فان الحيض الذى هو عذر فى الترك مانع من الفعل ومن مانعته نشأ وجوب الترك انتهى قال بعض من كتب عليه حاصله أن الحيض له جهتان جهة كونه عذراً فى الترك وجهة كونه مانعاً من الفعل ووجوب الترك نشأ من الجهة الثانية والموردان لا حظ الاولى انتهى ورد به غيره بأن الترك المذكور حينئذ يوصف بكونه عزيمة ورخصة باعتبار جهتي الحيض المذكورين وليس كذلك قال والحق أن مراده أن وجوب الترك المذكور خارج عن تعريف الرخصة بقولنا لعذر لان التعريف المذكور لما منع للعذر وداخل فى تعريف العزيمة لانه تغير من صعوبة الى سهولة لا لعذر وشرط العذر المأخوذ فى تعريف الرخصة أن لا يكون مانعاً لجهة العذر فى الحيض ملغاة حينئذ فتأمل ذلك كله فانه مهم أى مهم (قوله لانه أى الحائض كالنفساء وهذا تعليل لكون سقوط الصلاة عنها عزيمة) (قوله مكلفة بالترك) أى بترك الصلاة فى الحيض مع قدرتها عليها فهى مؤدية لما أمرت به الذى هو الترك (قوله وعن نحو المجنون) أى وان سقطت الصلاة عن نحو المجنون فهو عطف على عن الحائض ونحو المجنون هو المغمى عليه والمعنوه والمبرسم والسكران الغير المتعدى (قوله رخصة) خبران المقدرة المذكورة وذلك لانه انتقل من وجوب الفعل الى جواز الترك كذا قيل والاحسن ما قاله الاطفيحي ان المراد بالرخصة فى حق المجنون معناها اللغو وهو السهولة لانه ليس مخاطباً بترك الصلاة فى زمن جنونه فلي تأمل (قوله والمرتب والسكران ليسا من أهلها) أى الرخصة ولعل الاولى حذف والسكران اذ ليس الكلام هنا فيه وعبارة التحفة لان اسقاطها عنها عزيمة فلم تؤثر فيها وعنه أى عن المجنون رخصة فأثرت فيها اذ ليس المرتب من أهلها انتهى وهو أحسن وأفيد واستشكل الامام لزوم القضاء على المجنون المرتب بأنه لم يعص بالجنون فقارئة الردة له كمقارنة المعصية فى السفر للسافر سفر قصر وأجاب فى التحفة بأن الردة الموجبة للقضاء مقارئة للجنون فلم تؤثر فيها تغليظاً عليه بخلاف السفر فانه لم يقرن به مانع للقصر أصلاً انتهى قال السيد عمر البصرى فيه شبهة مصادرة بتسليم أنها موجبة للقضاء فى زمن الجنون فيه تقديم المقتضى على المانع فالاولى أن يقتصر على أن ما قاله الامام هو القياس لكن خرجنا عنه لغلظ الردة فكان وجودها مانعاً من التخفيف والالم تكن المعصية فى السبب المبيح انتهى والحاصل فالردة تنافى التخفيف (قوله وكذلك القضاء باستعجال الحيض) أى بدواء وذلك لما تقر بأن سقوط الصلاة عنها عزيمة فاذا أسقط القضاء عن المرتدة الحائض فأولى هذه ومثلها استعجال النفاس فى الاسنى لو استخرجت بدواء ونحوه جنباً فنفس لم تقض صلاتها كاستحالة الحيض بدواء (قوله بخلاف استعجال الجنون) أى فانه يجب عليه اذا فاق القضاء لما تقر بأن سقوط الصلاة عن المجنون رخصة والعاصى ليس من أهلها قال الكردى فاذا كان عادة شخص يجن عند الغروب مثلاً فشرب جن من الصبح لزمه القضاء لكن الذى يظهر أنه انما يقضى المدة التى ينتهى إليها جنون الدواء اذهى المدة التى استعجلها وهى فى صورته من الصبح إلى الغروب بخلاف ما بعد المغرب أخذاً مما تقدم أن المتعدى بسكره اذا جن انما يقضى زمن السكر

لحصول المقصود به انتهى
قال في شرح العباب ولو
من قبل الام كما قاله التاج
السبكي وفيه أيضا وانما
خوطبت به الام مع وجود
الاب وان لم يكن لها ولاية
لانه من باب الامر بالمعروف
ولذا وجب ذلك على
الاجانب أيضا على ما ذكره
الزركشي وعليه فاما خصوص
الابوين ومن يأتي بذلك
لانهم أخص من بقية
الاجانب انتهى وكون ذلك

أما إذا لم يتعد بسكره كما إذا
تناول شيئا لا يعلم أنه مزيل
للعقل فلا قضاء عليه كما مر
في الاغصاء لغزرة (ووجب
على الولي) (الاب أو الجدد
ثم الوصي أو القيم) (والسيد)
والملتقط والمودع والمستعير
ونحوهم تعليم المميز أن
النبي صلى الله عليه وسلم
ولدى مكة وبعث بها ومات
بالمدينة

على الابوين مذكور في
الامداد والفتح أيضا وفي
كلام غير الشارح أيضا
فتنبه له ولا ينافي ذلك ما هنا
لان مراده بما ذكر تفسير
الولي الذي ذكره المصنف
لاخراج نحو الام نعم لو
صرح بدخول الام
لكان أولى (قوله والمودع)
بفتح الدال وبعبارة التحفة
بعد ما تقدم من الابوين ثم
الوصي أو القيم وكذلك
ملتقط ومالك قن

فقط لانه القدر الذي تعدي به قال في الامداد ولو وثب الحاجة فذهب عقله لم يقض أو عشا قضى انتهى
ملخصا (قوله أما إذا لم يتعد بسكره) هذا مقابل قول المتن المتعدي بسكره والضمير للسكان (قوله كما إذا
تناول شيئا) أي من المطعومات أو المشروبات وهذا تصور برأى عدم التعدي به (قوله لا يعلم أنه مزيل
للعقل) نعت لشيء ومثله ما إذا كره عليه أو كره ليقطع غيره بعدز وال عقلة بدماء كلمة مثلا كما تقدم عن
النهاية قال ع ش وكذا الوأطعمه غيره لذلك ولم يعلم به ويبقى الكلام في أن الفاعل هل يجوز له ذلك لما فيه
من المصلحة أولا لانه ليس له التصرف في بدن غيره فيه نظرو ولا بعد الاول لقصد الاصلاح المذكور
حيث كان عالما بأسباب المصلحة أو أخبره بها ثقة فليتأمل (قوله فلا قضاء عليه) أي على غير المتعدي
بسكره وهذا جواب أما (قوله كما مر في الاغصاء) قد يقال لاحاجة اليه اذ ليس هناك شيء زائد على ما هنا
فليتأمل (قوله لغزرة) أي للسكان الغير المتعدي وهذا تعليل للاقتضاء عليه (قوله ويجب على الولي)
هذا في المعنى كالاستدراك على قوله لا يصح ولذا قال بعضهم والقاعدة أن من لا يجب الصلاة عليه لا يؤثر
به لكن يستثنى منها ما تضمنه قوله ويجب على الولي الخ وقد تقدمت الإشارة اليه (قوله الاب أو الجدد)
بدل من الولي وفي التحفة أي يجب على كل من أبو به وان علا و يظهر أن الوجوب عليهم ما على الكفاية
فيسقط بفعل أحدهما لحصول المقصود به انتهى وانما خوطبت به الام مع وجود الاب وان لم يكن لها ولاية
لانه من الامر بالمعروف ولذا وجب ذلك على الاجانب على ما ذكره الزركشي وعليه فاما خصوص الابوين
ومن يأتي بذلك لانهم أخص من بقية الاجانب قاله في شرح العباب (قوله ثم الوصي أو القيم) الاول من
من وصاء نحو الاب بامر طفله والثاني من أقامه نحو القاضي على الايتام واستشكل هذا الترتيب الذي اقتضاه
ثم بان ذلك من قبيل الامر بالمعروف كما تقدم عن اليعاب وهو لا ترتيب فيه وأجيب بأنه باعتبار الأكثر كما
يشير اليه كلام اليعاب آنفا أو أن ما ذكر لم يتمحض للامر بالمعروف بل يراعى فيه معنى الولاية الخاصة
الشاملة لنحو المستعير والوديع فليتأمل (قوله والسيد والمملتقط) كلامه يقتضي أن كلاما من ذكر في
مرتبة الوصي والقيم وهو محل تأمل ويدفع بعدم التوارد على واحد ويقتضي أيضا أن كلاما من الاب والجدد
مقدم على مالك القن وهو أيضا محل تأمل أفاده السيد البصري أي والذي في الاسنى أن السيد والمملتقط في
معنى الاب وهو ما قاله الطبري في شرح التنبيه (قوله والمودع والمستعير) بفتح الدال في المودع (قوله
ونحوهم) أي من الاولياء والامام والمسلمين عبارة ابن السمعاني فان لم يكن له أمهات فعلى الاولياء الأقرب
فالأقرب فان لم يكن فعلى الامام فان اشتغل الامام عنهم فعلى المسلمين ويتوجه فرض الكفاية على من علم
بحاله انتهى قال في اليعاب ويؤخذ منه أن المراد بالامام هنا ما يشمل نحو القاضي وأنه يلزمه الامر والضرب
ولو مع وجود اب علم منه تركه و يظهر أن المراد بهم أي المسلمين صلحاء تلك القرية التي هو بها دون غيرهم
فعلهم حينئذ القيام به وتولي أموره كابو به وأن المراد بالاولياء أو لياء النكاح من الأقارب ويحتمل أن
المراد بهم جميع الأقارب وان لم يلوا في النكاح بدليل ما مر في اب الام وهذا هو الأقرب انتهى بخلاف (قوله
تعليم المميز) فاعل يجب وهو من اضافة المصدر الى مفعوله الاول (قوله أن النبي صلى الله عليه وسلم) مفعوله
الثاني وعبارة التحفة تعليمه ما يضطر الى معرفته من الامور الضرورية التي يكفر جاحدها ويشترك فيها
العام والخاص ومنها أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث الخ (قوله ولدى مكة) شرفها الله تعالى عند طلوع الفجر
يوم الاثنين لاثنتي عشرة ليلة مضت من ربيع الاول عام الفيل هذا هو الاصح (قوله وبعث بها) أي بمكة
أي بعثه الله على رأس أربعين سنة من مولده صلى الله عليه وسلم قال العلامة الطيبي والرأس هنا آخر السنة
كقولهم رأس الآية أي آخرها وسمى آخر السنة رأسا باعتبار أنه مبدأ مثله من عقد آخر فالمراد بالرأس
الطرف الاخير انتهى وانما احتاج الى ذلك لان المشهور بين الجمهور أنه صلى الله عليه وسلم بعث بعد استكمال
الاربعين وفي البخاري أنزلت النبوة وهو ابن أربعين سنة تأمل (قوله ومات بالمدينة) نورها الله ضجوة يوم

العام والخاص ثم قال ما حاصله ولا بد أن يذكر له من أوصافه صلى الله عليه وسلم الظاهرة المتواترة ما عجزه ولو بوجه ثم انه بعث بمكة ودفن بالمدينة ويجب بيان النبوة والرسالة وانه محمد الذي هو من قريش واسم أبيه كذا واسم أمه كذا ولونه كذا نبى الله ورسوله إلى الخلق كافة وكذا يقال في جميع ما انكاره كفرانته

ودفن فيها ثم (أمر) كل من (الصبي المميز) والصبيبة المميز (بها) أى بالصلاة بشر وطها (أسبع) أى بعد سبع من السنين وان ميز قبلها ولا بد مع صيغة الأمر من التهديد (وضربه) وضر بها (عليها لعشر) أى بعد العشر لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع واضربوهم

قال وأول ما يلزم المكلف الجاهل بالله معرفة النبي صلى الله عليه وسلم بوجه ثم معرفته تعالى بما لا بد منه انتهى ملخصا (قوله أى بعد العشر) اعتمد الرملى تبع للصغيرى من ابتدائها ويجب ان يكون غير مبرح فلم يقد الا المبرح تركهما كما قاله ابن عبد السلام في قواعد الكبرى واعتقده الشارح وغيره خلافا لقول

الاثنين ثاني عشر ربيع الاول سنة احدى عشرة من الهجرة وعن ابن عباس رضى الله عنهما كثر النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة سنة يوحى اليه وبالمدينة عشر اوتوفى وهو ابن ثلاث وستين (قوله ودفن فيها) أى بالمدينة ليلة الاربعاء فيكون صلى الله عليه وسلم بقى بعد وفاته بقية يوم الاثنين وليلة الثلاثاء وبعض ليلة الاربعاء وعن أبى بكر الصديق رضى الله عنه وكرم وجهه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ما فارق الدنيا قط الا يدفن حيث قبض روحه أو كما قال والكلام على ذلك أفرد بالتأليف قال في التحفة بعد ذكر البعثة والدفن كذا اقتصر واعلم ما وكان وجهه ان انكار أحدهما كفر لكن لا ينحصر الأمر فيهما وحينئذ فلا بد ان يذكر له أى للصبي من أوصافه صلى الله عليه وسلم الظاهرة المتواترة ما عجزه ولو بوجه ثم ذنبه وأما مجرد الحكم بما قبل تميزه بوجه فغير مفيد فيجب بيان النبوة والرسالة وان سمينا محمد الذى هو من قريش واسم أبيه كذا وأمّه كذا ودفن نبى الله ورسوله إلى الخلق كافة ويتعين أيضا ذكر لونه لتصريحهم بأن زعم كونه أسود وكفروا بالمراد لا لزعم انه أسود في كفر ما لم يعذر لان الشرط في صحة الاسلام خطو ركونه أبيض وكذا يقال في جميع ما انكاره كفر فتم (قوله ثم أمر كل) عطف على تعليم المميز الذى هو فاعل يجب (قوله من الصبي المميز والصبيبة المميز) انما احتاج الى هذا لما تقدم من استواء حكمهما فلو عبر بالطفل لكان أولى وقد سبق عن ابن حزم أن الصبي يشمل الذكر والانثى فاذا احتاج الى ذلك (قوله بها) أى بالصلاة أى فرضها ونقلها أداء وقضاء قاله سمى أى لما فاته بعد السبع كما فى المغنى وعش (قوله بشر وطها) أى الصلاة من طهارة وسترورة واستقبال وغيرها (قوله أسبع أى بعد سبع من السنين) عبارة التحفة عقب تمامها ان ميز والا فعند التميز وهى أولى (قوله وان ميز قبلها) أى السبع وعلم من هذا انه لا بد فى الوجوب من التميز واستكمال السبع فلا يجب الأمر بذلك اذا ميز قبلها كما لا يجب ذلك بعد السبع اذا لم يميز لكن لا يبعد فى الاول ندبه ثم رأيت عش بجنه وأشار بالفاية الى خلاف فى ذلك فقد حكى فى الكفاية وجهه انه يكفى التميز وحده كما فى التخيير وبه جزم فى الاقليد (قوله ولا بد مع صيغة الأمر من التهديد) أى التخويف حيث احتيج اليه فلا يقتصر فى الأمر على مجرد صيغته بل يضم اليه التخويف بالضرب ونحوه كان يقول صل والا ضربت (قوله وضربه) أى الصبي المميز عطف على تعليم أيضا قال العلامة ابن قاسم يتجه ان المراد انه لو تركها وتوقف فعلها على الضرب ضربه ليفعلها لانه بمجرد تركها من غير سبق طلبها منه حتى خرج وقتها مثلا يضرب لاجل الترك فليتا مل (قوله وضربها) أى الصبيبة المميزه وقد يقال لاحاجة لهذا بعد ان قد رفا سبق لفظه كل بل ربما يؤدى الى قلاقة فليتا مل (قوله عليها) أى على الصلاة أى على تركها (قوله لعشر أى بعد العشر) هذا ما اعتقده الشارح رحمه الله وفاقا لظاهر الحديث الا ترى وكلامهم خلافا للصغيرى حيث قال انه يضرب فى أثناء العاشرة واعتقده الرملى وغيره (قوله لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم) دليل لوجوب الأمر والضرب معا (قوله مروا أولادكم بالصلاة) من أمر يأمر من باب نصر ينصرف أصل مروا أو مروا وحذفت الهمزة الساكنة تخفيفا فلم يحتج لهمزة الوصل والحذف مخالف للقياس كما فى المصباح حيث قال واذا أمرت من هذا الفعل ولم تقدمه حرف عطف حذفت الهمزة على غير قياس وقلت مره بكذا ونظيره كل وخذوا ان تقدمه حرف عطف فالشهور رد الهمزة على القياس فيقال وأمر بكذا ولا يعرف فى كل وخذوا لا التخفيف مطلقا انتهى (قوله وهم أبناء سبع) أى مع كونهم مميزين (قوله واضربوهم) أى الاولاد ضربا غير مبرح وان كثر خلافا لما نقل عن ابن سيرين من انه لا يضرب فوق ثلاث ضربات أخذ من حديث غط جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات فى ابتداء الوحى وروى ابن عدى فى الكامل بسند ضعيف نهى ان يضرب المؤدب فوق ثلاث ضربات ومع ذلك الذى عليه الجمهور انه يضرب بقدر الحاجة لكن بشرط ان لا يكون مبرحا

البلقينى يفعل غير المبرح كالحدو ويجب ضربه أيضا على ترك شرط من شروطها وكذا على قضائها كما فى التحفة وغيرها قال الشو برى فى حاشية

كما تقرر قال في التحفة ولولم يفد المبرح تركهما وفاقا لابن عبد السلام وخلافا لقول الملقيني بفعل كالحمد والفرق ظاهر انتهى لان المقصود هناك اقامة صورة الحمد (قوله عليها) أي على الصلاة أي تركها قال عرش ثم محل ما ذكر من وجوب الضرب ما لم يترتب عليه هر به أو ضياعه فان ترتب عليه ذلك تركه انتهى (قوله وهم أبناء عشر) أي بعد تمامها كما اعتمده الشارح أو ولو قبله على معتد الرمي وهذا الحديث رواه الترمذي وكذا أبو داود بإسناد جيد والحاكم وصححه و زادوا في قواينهم في المضاجع ثم هو بذلك اللفظ كذلك في الاسنى والتمهيد والذي في التحفة والمغنى وشرح المنهج مروا بالصبي بالصلاة اذا بلغ سبع سنين وإذا بلغ عشر سنين فاضر به عليه وهما وايتان (قوله وحكمة ذلك) أي أمر الصبي بالصلاة بل وغيره أو ضر به عليه بعد عشر سنين (قوله التمرين للعبادة) أي التلحين لها وفيه تصريح بأن هذه الحكمة غير مختصة بالصلاة فلو أخر ذكرها عن قوله بعد وسائر الوظائف الدينية لكان أولى اللهم إلا أن يقال ذكرها هنا لكون الصلاة هي محل النص وغيرهما مقيس عليها فليتام قال شيخ الاسلام في بعض كتبه العبادة ما تعبد به بشرط النية ومعرفة المعبود والقربة ما تقرب به بشرط معرفة المتقرب اليه والطاعة غيرهما لانهم امثال الامر والنهي قال والطاعة توجد بدونهما في النظر المؤدى الى معرفة الله اذ معرفته تعالى انما تحصل بالنظر والقربة توجد بدون العبادة في القرب التي لا تحتاج الى نية كالعتق والوقف انتهى فظهر ان بين الثلاثة تباينا بحسب المفهوم وأما بحسب التحقيق فبين الطاعة وكل من العبادة والقربة عموم مطلق فكل ما يصدق عليه انه عبادة أو قربة يصدق عليه انه طاعة ولا عكس فالطاعة أعم من الثلاثة والعبادة أخصها والقربة أعم من العبادة وأخص من الطاعة فهي أوسطها كذا وجد بخط بعض الفضلاء فاحفظه فانه نفيس (قوله والتميز) هو في الاصل مصدر ميمزه مثقالا بمعنى التفصيل والافراز قال في المصباح والفقهاء يقولون سن التميز والمراد سن اذا انتهى اليها عرف مضارده ومنافعه وكأنه أخذ من ميزت الاشياء اذا فرغتها بعد المعرفة بها اه (قوله ان بصير) أي الصبي أن وما بعد هاء في تأويل مصدر خير والتميز (قوله بحيث يا كل وحده) أي يباشر الا كل بنفسه من غير احتياج الى اعانه غيره فيه فليس المراد أنه يا كل منفردا عن الناس وكذا يقال فيما بعده (قوله ويشرب وحده ويستنجي وحده) وهذا الذي ذكره هو أحسن ما قيل في ضبط التميز وقيل هو الذي يفهم الخطأ ويرد الجواب وقيل التميز قوة في الدماغ ينسبط بها المعاني ويوافق الاول كما قاله في التحفة خبر أبي داود انه صلى الله عليه وسلم سئل متى يؤمر الصبي بالصلاة فقال اذا عرف يمينه من شماله أي ما يضره مما ينفعه انتهى والذي في المغنى لفظه اذا عرف شماله من يمينه ولعله الاصح ويؤيده تفسيره المذكور لان الضرر عبارة عن الشمال والنفع عبارة عن اليمين ثم رأيت في سنن أبي داود كلف التحفة وهو كان رجلا منا يذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه سئل عن ذلك فقال اذا عرف يمينه من شماله فروه بالصلاة انتهى فليتام وليحذر (قوله ويختلف) أي التمييز أي ابتداء حصوله (قوله باختلاف أحوال الصبيان) جمع صبي وجمع أيضا على صبية بكسر الصاد ومكون الباء (قوله فقد يحصل) أي التميز وهذا تقرير على قوله ويختلف (قوله مع الخس) بل الاربع فقد حكى بعض الحنفية أن ابن أربع سنين قيل هو سفيان بن عيينة التابعي رضي الله عنه حفظ القرآن وناظر فيه عند الخليفة في زمن الامام أبي حنيفة رضي الله عنه ما يقرب من ذلك ما ذكره الشيخ الصبان في حواشي الملهي على السلم عند قوله

ولبنى احدى وعشرين سنة * معذرة مقبولة مستحسنة

مما نصه وأغرب مما وقع للمصنف بكثير ما وقع لابن مرزوق فانه نظم جمل الخوارج وهو ابن نحو ست سنين كما صرح بذلك في نظمه انتهى (قوله وقد لا يحصل) أي التميز (قوله الامع العشر) أي لا يجب أمره قبلها كالمميز قبل السبع لما تقدم انه لا بد في الوجوب من التميز واستكمال السبع (قوله وعلى ما ذكر) أي من الاب والجد ثم من ذكر بعدهما (قوله أيضا) أي كما يجب أمر الصبي بالصلاة والضرب عليه لعشر (قوله نهيه) أي كل من الصبي المميز والصبية المميزة (قوله

عليها وهم أبناء عشر وحكمة ذلك التمرين للعبادة والتميزان بصير بحيث يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجي وحده ويختلف باختلاف أحوال الصبيان فقد يحصل مع الخس وقد لا يحصل الامع العشر وعلى من ذكر أيضا نهيه

شرح المنهج انظر لو كانت مما فاتته قبل العشر ظاهر اطلاقهم نعم ووافق عليه شيخنا الزياتي انتهى وقوله ان ابن أربع سنين الخ هو سفيان بن عيينة التابعي رضي الله عنه كذا في بعض الهوامش

عن المحرمات حتى الصغائر
وتعليمه الواجبات ونحوها
وأمره بها كالمسواك
وحضور الجماعات وسائر
الوظائف الدينية ولا يسط
الامر والضرب عن ذكر
الابالوغ مع الرشد

(قوله وتعليمه الواجبات)

قال في التحفة وأجرة
تعليمه ذلك كقراءة وآداب
في ماله ثم على أبيه وان
علامه على أمه وان علت
انتهى واعتمد غير واحد
من المتأخرين ان الزوج
بعد الاصول قالوا لكن

في الامر لا في الضرب لما
ذكره في التعزير من
ان للزوج أن يضرب
الزوجة لحقه لالحق الله
تعالى وذهب الشارح
في التحفة تعالى ابن البري
وقضية كلام السمعاني
الى وجوب ضربها ولو في
الكبيرة أى الزوجة الكبيرة
حيث قال وهو ظاهر لانه
أمر معروف لكن ان لم
يخش نشوز أو أمارته قال
وهذا أولى من اطلاق
الركشي النذب وقول
غيره في الوجوب نظر
والجواز محتمل انتهى

(قوله الرشد) هو صلاح
الدين والمال فلا يفعل
محرم ما يطل العدة الله من
كبيرة أو اصرار على صغيرة
ولا يسنذر بأن يضيع
المال باحتمال غبن فاحش

عن المحرمات حتى الصغائر (أى فالوى الكبائر قال الغزالي كل معصية يقدم المرء عليها من غير استشارة
خوف ووجدان فمهما ونا واستجرار عليها فهي كبيرة وما يحمل على فلتات النفس ولا ينقل عن ندم يخرج
بها وينقض التلذذ بها فليس بكبيرة قال ولا مطمع في معرفة الكبائر مع الحصر اذا يعرف ذلك الابالوغ
ولم يرد انتهى وقد أورد الشارح في بيانها كتابا سماه الزواجر عن اقتراف الكبائر وهو كتاب جليل ينبغي
الاعتناء به (قوله وتعليمه) بالرفع عطف على نهيه (قوله الواجبات) أى غير الصلاة كالصوم (قوله ونحوها)
أى وهى السنن قال في التحفة وأجرة تعليمه ذلك كقرآن وآداب في ماله ثم على أبيه وان علامه وان علت
ومعنى وجوبها في ماله كزكاته ونفقة جمونه وبدل متلفه بثبوتها في ذمته ووجوب اخراجها من ماله على وليه
فان بقيت الى كماله وان تلف المال لزمه وبهذا يجمع بين كلامهم المتناقض في ذلك (قوله وأمره بها) أى أمر
الصبي بالواجبات والسنن وضربه عليها قال الحلبي وظاهر كلام المتولى انهم يضربون على ترك السنن وتوقف
فيه شيئا لان البالغ لا يضرب على ترك السنن فالوى الصبي فاورد عليه ان الصبي يضرب على تعلم القرآن وهو
سنة فاجاب بمنع كونه سنة وقال هو فرض كفاية تأمل (قوله كالمسواك) تمثيل لنحو الواجبات التى هى السنن
(قوله وحضور الجماعات) تمثيل للواجبات ان قلنا انها فرض كفاية وهو المعتمد كما سيأتى (قوله وسائر
الوظائف الدينية) شامل للواجبات والمندوبات فى كلامه نشر على غير ترتيب الف والوظائف جمع وظيفة
وهى فى اللغة ما يقدر من عمل ونحوه كالأدب قال شيخنا فيؤدبه بالذى يليق فى أدب ولده صغيرا سر به كبيرا
ويقال الادب على الآباء والصلاح على الله تعالى وما أحسن قول بعضهم

علم نبيل ان أردت صلاحه * لا خير في ولد اذا لم يضرب
أو ماترى الأقدام حين قصامها * ان لم تقط رؤسها لم تكتب
منن الاله على العباد كثيرة * وأجله من نجاة الاولاد
فضع العصا أدباً لهم كي يسلكوا * سبل الرشاد ومنهج الأزهاد

وقال آخر

انتهى (قوله ولا يسط الامر) أى بالصلاة ونحوها السبع (قوله والضرب) أى على تركها وتركها ونحوها
لعشر قال فى الاسنى وذكره الاختصاص الضرب بالعشر معنيين أنه زمن احتمال البلوغ بالاحتمال وأنه
حينئذ يحتمل الضرب انتهى قال الاسنوى وقياس المعنى الاول أن يكون دائرا مع امكان البلوغ وقد صرح
به الماوردى حتى يضرب باستكمال التسع على الصحيح هذا كلامه وهو ما اعتمده الرملى خلافا للشارح
كما تقدم لكن يؤيد ما اعتمده الشارح ظاهر الحديث السابق فى الرواية الثانية واذ بلغ عشر سنين فاضربوه
عليها فان قلت يؤول بلغ بوصل اليها وذلك بصدق بأول العاشرة قلت اذا يؤول بذلك أنصاف قوله اذا بلغ
سبع سنين وأنت لا تقول به فيه فالتأويل فى أحدهما دون الآخر تحرككم صرف لا يقال التمييز لا يتحقق
الا باستكمال السبع لان هذا المقله أحد فقد تقدم ان ذلك يختلف باختلاف أحوال الصبيان فقد يحصل مع
الخمس بل الاربع وبالجلة فالاعتمده الشارح وجهه جدا خصصا اذا نظرنا ان الضرب عقوبة فلي تأمل
(قوله عن ذكر) أى من الصبي المميز والصبيبة المميزه على من ذكر من الاب والجد فن بعدهما (قوله
الابالوغ) أى بكامل خمس عشرة سنة تحديدا والاحتمال فى الذكر والانثى ونحو الحيض فيها
قال فى البهجة

وذاك باستكمال خمس عشرة * أو حلم أو حيض أو حمل المره

(قوله مع الرشد) بضم الراء وسكون الشين أو بفتحين هو لغة خلاف التى والضلال وهو اصابة
الصواب وشرع اصلاح الدين والمال بأن لا يفعل محرم ما يبدل عدالة من ارتكاب كبيرة أو اصرار على
صغيرة مع عدم غلبه طاعاته معاصيه وبأن لا يندبر بتضييع المال باحتمال غبن فاحش فى المعاملة وانفاقه
ولو فلسا فى محرم وأما انفاقه فى الصدقة ووجوه الخير والمطاعم والملابس والمهدايا التى لا تليق به فليس
بتبذير انتهى فتح المعين قال شيخنا لان له فى ذلك غرضا صحيحا وهو الثواب أو التلذذ ومن ثم قالوا الاسرف

في الخير كما لاخير في السرف و فرقي الماوردى بين التبذير والسرف بأن الاول الجهل بعواقب الحقوق والثاني
الجهل بمقاديرها وكلام الغزالي يقتضى ترادفهما ويوافقه قول غيره حقيقة السرف ما لا يقتضى حدا عاجلا
ولا أجرا عاجلا (قوله واذا زال الخ) هذا البحث ذكره الجوهري في المواقيت وهو المعبر عنه بوقت
الضرورة ولذا قال في فتح الجواد في التمهيد عليه ما نصه واعلم ان الوقت اما وقت رفاعية وهو ما مر
واما وقت ضرورة وهو ما يصير فيه المعتبر من أهل لزوم الصلاة بزوال مانعها من صلبا وغيره
مما يأتي ثم العذر قد يستغرق الوقت وقد يزول فيه وقد يطرأ فيمنع الوجوب وقد لا يمنعه وتفاصيل ذلك أن
العذر ان زال الخ ومضيقنا انما ذكره هذا لتقديمه مبحث من محب الصلاة عليه ومن لا يحب ولشدّة
ارتباطه بتدبر (قوله المانع السابق) الاولى أن يقول الموانع بالجمع كما عبر به غيره أى موانع الوجوب
المطلق الصادق بوجوب الاداء ووجوب القضاء وحينئذ يقيدها الجنون والاضغاع بعدم التعدى أما بالتعدى
فيمنعان وجوب الاداء لا وجوب القضاء والذي لا يمنع وجوب القضاء لا يتأتى فيه الكلام الا فى من قوله
ويجب قضاء ما قبلها الخ لان ذلك يجب بنية قضاء جميع فوات وان كثر من الجهل (قوله كان بلغ الصبي) أى
والصبيّة وهو تصوير لزوال المانع وتقدم أن البلوغ بكامل خمس عشرة سنة تحديدا فیهما ونحو الحيض في
المرأة (قوله أو أفاق الجنون أو المغمى عليه) أى أو السكران الغير المتعدى قال في المصباح وأفاق الجنون
أفاقه رجح اليه عقله وأفاق السكران أفاقه والاصل أفاق من سكره كما يقال استيقظ من نومه (قوله أو أسلم
الكافر) جعله من ذوى الاعذار تغليب اذ لا يصح انه مكاف بالفروع أى المجمع عليها فيباضاظهر من كلامهم
أى مخاطب بها خطاب عقاب عليها بخصوصها فى الاخرة والكفر من الصحة وليس بعذر ومن ثم منع
وجوب طلبها فى الدنيا لعدم محبتها منه قاله فى فتح الجواد وانما قيدت الفروع بالمجمع عليها لجواز اتمهم اذا
أسلموا قلدوا ومن لا يقول بها (قوله أو طهرت الخائض أو النفساء) أى انقطع دمها (قوله قبل خروج
الوقت) تنازعه كل من بلغ وأفاق وأسلم وطهرت (قوله ولو بتكبيره تحرم) أى ولو كان زوال كل مما
ذكر آخر الوقت بحيث لم يبق منه الا جزء يسير بقدر تكبيره للتحريم وأشار بالغاية الى خلاف فيه فى المغنى
والنهاية وفى قول بشرط ركعة بأخف ما يمكن كما ان الجمعة لا تدرك بأقل من ركعة ولنفهوم خبر من أدرك
ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب
الشمس فقد أدرك العصر بل قال الحافظ السيوطى فى الاشباه والنظائر وجوب الصلاة بزوال العذر
وتدرك بأدراك تكبيرة من وقتها أو وقت ما قبلها ان جمعت معها هو الاصح من ستة وعشرين وجها وقد
ذكرها جميعها فيها فانظرها (قوله أى بقدر ما يسعها) أى بقدر من يسع التكبيرة قال فى الاسنى وقضية
كلامهم أنهم لا يلزم بأدراك دون تكبيرة وفيه تردد للجوينى لانه أدرك جزأ من الوقت لانه لا يسع ركنا
والاوجه عدم لزومها كما اقتضاه كلام غيره وجزم به فى الانوار انتهى وسيأتى ما يوافقه (قوله وجب القضاء)
جواب اذا زال الخ قال فى النهاية خبر من أدرك ركعة السابق بجماع ادراك ما يسع ركنا وناقش ابن قاسم فى
هذا الاستدلال بأنه ان كان الخبر فى ادراك الوجوب نافي ان مفهومه انها لا تكون أداء لانها لا يجب قضاء أو
فى ادراك الاداء لم ينهض الاستدلال ولا بطريق القياس انتهى أى بأن يقال ثبت كونها مؤداة بأدراك الركعة
فيقاس الوجوب بأدراكها على الاداء ووجه عدم النهوض انما جعلت الاداء بتبعية ما بعد الوقت لما فيه وهذا
ليس موجودا فى الوجوب فلا يقال وجبت الصلاة بأدراك الركعة بتبعية ما بعد الوقت لما فيه لان وجوب ما فى
الوقت من الركعة لم يثبت فهو قياس مع انتفاء العلة عرش ولذا لم يستدل الشارح بذلك ولا فى التحفة تدبر (قوله
لصلاة ذلك الوقت) أى الوقت الذى زال المانع فيه ولو بقدر التكبيرة (قوله بشرط بقاء السلامة من الموانع) أى
السبعة السابقة التى هى الكفر الاصلى والصبا والجنون والاضغاع والسكر والحيض والنفاس فلو لم يبق سائما منها
بأن عاد اليه قبل ذلك لم يجب القضاء لذلك ومعلوم ان الذى يتصور عودده هت الجنون والاضغاع والسكر دون
الاربعة الباقية لان عود الكفر ارتدادا والصبا لا يمكن عودده وكذا الحيض والنفاس فى هذه المدة القرينة تأمل

(قوله)

(واذا) زال المانع السابق كان
(بلغ الصبي) أو الصبية (أو
أفاق الجنون أو المغمى
عليه أو أسلم الكافر أو
طهرت الخائض أو النفساء
قبل خروج الوقت) ولو
بتكبيره التحريم أى بقدر
ما يسعها (وجب القضاء)
لصلاة ذلك الوقت (بشرط
بقاء السلامة من الموانع

(قوله السابق) أى وهو
الكفر والصبا والجنون
والاضغاع والسكر والحيض
والنفاس (قوله وجب
القضاء) قال السيوطى
فى الاشباه والنظائر وجوب
الصلاة بزوال العذر
وتدرك بأدراك تكبيرة
من وقتها أو وقت ما بعدها
ان جمعت معها هو الاصح
من ستة وعشرين وجها
وذكرها جميعها فى الاشباه
والنظائر فراجعها

(قوله الطهارة) قال شيخ الاسلام في شرح الروض ويدخل في الطهارة طهارة الخبث والحدث أصغر أو أكبر وهو متجه قال والقياس اعتبار وقت الستر والتحرى في القبلة لانهما من شروط الصلاة فلو بلغ ثم جن بعد ما لا يسع ذلك فلا لزوم انتهى واعتمده الشارح في التحفة وشرحي الارشاد قال في التحفة نعم يأتي في الصبي والكافر ما يعلم منه انه لا يحتاج اليها أي الى شروط الصلاة فيه لانه يمكنه فعلها قبل زوال مانعه أما في الصبي فواضح وأما في الكافر فلقدرته على زوال مانع ما يحتاج اليه منها انتهى وقال الشهاب القليوبي في حواشي المحلى ولا نظر لامكان تقديم الطهارة من نحو الصبي والكافر على المعتمد عند شيخنا انتهى ونقل الخطيب في المغني عن شيخه الشهاب الرملي عدم اعتبار الستر والتحرى في القبلة وارتضاه فقال والذي ينبغي اعتماده كما قاله شيخنا أن ذلك لا يعتبر لأن الستر وإن كان من شروط الصلاة لكن لا يختص بها والتحرى في القبلة لا يشترط وقوعه في الوقت وفي كلام ابن الرفعة

بما ذكرناه ثلاثة آراء
للتأخيرين في ذلك الحاق
سائر شروط الصلاة
بالطهارة وهو ما نقله غير
واحد كشيخ الاسلام
وغیره وأقر واستثناء
الستر والتحرى في القبلة
بقدر ما يسع الطهارة
والصلاة قياسا على اقتداء
المسافر بعمه في جزء من
صلاته بجماع لزوم الاتمام
ثم ولزوم القضاء هنا
(ويجب) أيضا (قضاء
ما قبلها ان جمعت معها)
كالظهر مع العصر والمغرب
مع العشاء لان وقتها لها
حالة العذر خالة للضرورة
أولى

(قوله بقدر ما يسع الطهارة والصلاة) بل وجميع شروطها كما في التحفة قال خلافا لمن نازع في بعضها نعم يأتي في الصبي والكافر ما يعلم انه لا يحتاج اليه أي الى شروط الصلاة فيه أي الوقت لانه يمكنه فعلها قبل زوال مانعه أما في الصبي فواضح وأما في الكافر فلقدرته على زوال مانع ما يحتاج اليه منها انتهى كردى (قوله قياسا على اقتداء المسافر) أي القاصر فلو عبر به لكان أولى وهذا دليل على وجوب قضاء الصلاة بادرالك قدر التكبيرة من وقتها وانما لم تذكر الجمعة بدون ركعة لان ما هنا فوات أصل وما في الجمعة فوات وقت ولان ما هنا ادراك اسقاط وما هنا ادراك اثبات فاحتيط في كل منهما وأيضاً ما هنا فوات بغير بدل فاكتفى بالوجوب فيه بالقدر اليسير بخلافه في الجمعة أفاده القليوبي فتأمل (قوله بعمه) أي بمن يصلي صلاة تامة سواء المقيم والمسافر الغير القاصر (قوله في جزء) متعلق باقتداء (قوله من صلاته) نعت لجزء الضمير راجع للمسافر سواء أؤلفها أو آخرها أو اثنائها (قوله بجماع لزوم الاتمام ثم) أي في اقتداء المسافر بالتم والباعة متعلق بقياسا (قوله ولزوم القضاء هنا) أي فيمن أدرك جزء من الوقت قال في التحفة وكان قياسه الوجوب بدون التكبيرة لكن لما لم يظهر ذلك غالباً هنا أسقطوا اعتباره لعسر تصوره اذا المدا على ادراك قدر جزء محسوس من الوقت وبه يفرق بين اعتبار التكبيرة هنا دون المقيس عليه لان المدا فيه على مجرد الابطال انتهى ونظريه بعضهم بأن الاقتداء لا يحصل الاتمام التكبير فلا يمكن عدم اعتباره فساوى ما هنا ورد بما كان تصوره بعمه اذا أحرم قاصر منقردا ثم وجد اماما متمما في اثنائها صلاته فنوى بقلبه الاقتداء به فنوى بالمفارقة حالاً أو سلم الامام قبل قدر التكبيرة فانه يلزمه الاتمام لادراكه جزءاً منها وهذا التصور مرتعين فتأمل (قوله ويجب أيضا) أي كما يجب قضاء الصلاة التي أدرك قدر التكبيرة من وقتها (قوله قضاء ما قبلها) أي قضاء الصلاة التي قبل تلك الصلاة (قوله ان جمعت ما قبلها) وأنت الضمير لا اعتبار معناها وهو الصلاة كما تقرر (قوله معها أي مع صلاة الوقت) أي ان صلح جمعها معها وهذا هو الاظهر كما في المنهاج والثاني لا يجب ما قبلها بما ذكر بل لابد من زيادة أربع ركعات للظهر في المقيم وركعتين للمسافر وثلاث للمغرب على التكبيرة لان جمع الصلاتين الملحق به انما يتحقق اذا تمت الاولى وشرع في الثانية (قوله كالظهر مع العصر والمغرب مع العشاء) أي فلو أسلم الكافر وقدي من وقت العصر ما يسع تكبيرة مثلاً وخلام من الموانع ما يسعها والظهر وجبت مع العصر الظاهر وان كان ليس بها قبل ذلك ولا يرد عليه قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينهوا ويغفروا لهم ما قد سلف لانه لما أسلم في وقت العصر كانه أسلم في وقت الظهر لان وقت العصر وقت لها في الجملة وكذا يقال في الخائض وغيرها والمغرب مع العشاء كذلك (قوله لان وقتها) تعليل لوجوب ما قبلها والضمير راجع للثانية (قوله وقت لها) أي الاولى (قوله حالة العذر) أي وهو السفر (قوله حالة الضرورة أولى) أي فكون وقت الثانية وقت الاولى في حالة الضرورة وهي زوال المانع أولى

من شروط الصلاة وهو
مقاله الرملي وغيره
استثناء الصبي والكافر
وهو ما اعتد به في التحفة قال
الشو برى في حاشية شرح
المنهج قال في الخادم واذا
اعتبرنا الطهارة فهل

يعتبر طهارتان أو واحد أعني في ادراك الصلاتين في وقت الثانية ظاهر كلامهم الثاني ويحتمل الطهارتين لان كل صلاة شرطها الطهارة ولا يجب فعلها بالطهارة الاولى انتهى وقال مظهر الى الآن انه لا يشترط الا ما يسع طهارة واحدة حيث كانت تلك الطهارة مما يجمع بها بين فرضين أما لو كانت طهارة ضرورية فيظهر ادراك زمن يسعها انتهى وأيده الشيخ ابن قاسم بأموور وتردتر جميع كلام الخادم بأموور في الحواشي انتهى (قوله قياسا على اقتداء الخ) قال في التحفة وكان قياسه الوجوب بدون تكبيرة لكن لما لم يظهر ذلك غالباً هنا أسقطوا اعتباره لعسر تصوره اذا المراد على ادراك قدر جزء محسوس من الوقت وبه يفرق بين اعتبار التكبيرة هنا دون المقيس عليه لان المدا فيه على مجرد الابطال انتهى (قوله لان وقتها) أي الصلاة التي تجمعه مع ما قبلها وحالة العذر مبيح الجمع

بـخـلاـفـ مـالـاـيـجـمـعـ مـعـها
كالعشاء مع الصبح وهي
مع الظهر والعصر مع
المغرب فلا تلزم وانما يجب
مع قبلية تجمع (بشرط بقاء
السلامة من الموانع قدر
الفرضين والطهارة) بأن
يبقى بعدز وال العذر سالما
من الموانع زمنيا يسع أخف
ما يمكن كركعتين للمسافر
القاصر ولا بد أن يسع مع
ذلك مؤداة وجبت عليه
بـخـلاـفـ مـالـو أدر كركعة
آخر العصر مثلا و خلا من
الموانع قدر ما يسعها
وطهرها فعاد المانع

(قوله الفرضين) هما
الصلاة التي زال المانع في
آخرها والتي تجمع معها
(قوله كركعتين للمسافر
القاصر) ظاهر قوله القاصر
ان المسافر المستم يعتبر في
حقه أربع ركعات وان
كان له العصر وتقبله
القليوبى عن شيخه ثم
قال وقال بعض مشايخنا
الوجه اعتبار الركعتين
في حقه مطلقا بدليل أنهما
أخف ما يمكنه كما مروا
اعبروا في الفرض قدر
واجبانه فقط لا مع سننه
كالسورة والقنوت
فراجعته انتهى وقوله
للمسافر القاصر هنا أي من
من يجوز له القصر سواء
أراد أم لا (قوله بخلاف
مالو) الخ محترز قوله ولا بد
ان يسع مع ذلك مؤداة
وجبت عليه

من حالة العذر لان الضرورة فوق العذر وحاصله حالة الضرورة مقيدة بحالة العذر بالاولى لكن استشكل
فيه بأن الجمع رخصة فلا يقاس وأجيب بأن هذا من باب النوع المسمى في الاصول بقياس العكس على
ان الاصح جواز القياس في الرخص فيما يدرك له معنى في شيخ الاسلام على قول جمع الجوامع ومنعه أبو
حنيفة في الرخص مانعه نحن وان وافقناه في الرخص لانطلاق ذلك فيها بل تقيده بما اذا لم يدرك المعنى فيها قال
العلامة ابن قاسم في الآيات البيّنات ومنه تعلم ان ما يقع في كتب الفروع وفي لسان أربابها من ان الرخص
تقصر فيها على مورد النص ممنوع على اطلاقه فتفتن (قوله بخلاف ما لا يجمع معها) محترز قول المصنف ان
جمعت معها أي بخلاف الصلاة القبلية التي لا يجوز جمعها مع الصلاة التي أدرك قدر التكبير من وقتها (قوله
كالعشاء مع الصبح) تمثيل لما لا يجمع معها فاذا أدرك قدر التكبير آخر وقت الصبح فلا يجب عليه
العشاء بل الصبح فقط (قوله وهي) أي الصبح (قوله مع الظهر) أي فانه اذا أدرك قدر التكبير آخر
وقته لا يجب عليه معها الصبح (قوله والعصر مع المغرب) كذلك لا يجب اذا أدرك قدر التكبير آخر وقت
المغرب الا هي فقط لا العصر (قوله فلا تلزم) أي الصلاة التي لا تجمع مع ما بعد ها وذلك لانتهاء العلة وهي جعل
الوقت كالموعد الواحد بانتفاء صلاحية الجمع تأمل (قوله وانما يجب) أي الصلاة التي أدرك من زوال مانعه
قدر التكبير من وقتها وهذا دخول على المتن (قوله مع قبلية تجمع) أي مع تلك الصلاة (قوله بشرط بقاء
السلامة من الموانع) أي السابقة (قوله قدر الفرضين) يعني صاحبة الوقت والقبلية التي تجمع معها فلو بلغ
مثلا ثم جن أو أفاق ثم عاد جنونه أو طهرت ثم جنت أو أفاق ثم جنت مشلا فقل ان يسع ذلك فلا يلزم (قوله
والطهارة) أي وقدر الطهارة الشاملة لطهارة الخبث والحدث أصغر وأكبر قال الاسنوي في المهمات
والقياس اعتبار وقت الستر والتجري في القبلة لانهم ما من شروط الصلاة ونظر فيه الشهاب الرملي قال
والفرق بين اعتبار زمن الطهارة وعدم اعتبار زمن الستر ان الطهارة تختص بالصلاة بخلاف ستر العورة
وقد أشار ابن الرفعة الى هذا الفرق فانه نقل عن بعضهم فيما اذا طهر العذر بعد دخول الوقت انه لا يعتبر مضى
الستره لتقدم إيجابها على وقت الصلاة انتهى لكن المعتمد عند الشارح ما قاله الاسنوي (قوله بأن يبقى)
تصوير لبقاء السلامة (قوله بعد زوال العذر) أي من الاعذار السبعة (قوله سالما من الموانع) حال من فاعل
يبقى (قوله زمنيا يسع أخف ما يمكن) أي من فعل نفسه لان المقصود مضى زمن يتمكن فيه من الفعل ولا
يتمكن بدون ذلك ع ش (قوله كركعتين) الخ تمثيل لأخف ما يمكن بقطع النظر عن قول المتن قدر الفرضين
(قوله للمسافر القاصر) ظاهره ان المسافر المتم يعتبر في حقه أربع ركعات وان كان له القصر والوجه اعتبار
قدر الركعتين في حقه مطلقا بدليل قوله أخف ما يمكن وقوله لم يعتبر في الفرض قدر واجبانه فقط لا مع
سننه كالسورة والقنوت وحينئذ فالمراد من قوله القاصر المستجمع لشرط القصر وعبارة ع ش كاربوع
في المقيم واثنين في المسافر وان أراد الاتمام بل وان شرع فيها على قصد الاتمام فعاد المانع بعد مجاوزة ركعتين
فتستقر في ذمته انتهى فليتأمل (قوله ولا بد ان يسع مع ذلك) أي بقاء السلامة قدر الفرضين والطهارة فهو
مرتبط بالمتن وعبارة شرع المخرج هذا ان خلا مع ذلك من الموانع قدر المؤداة فان خلا قدرها وقدر الطهر
فقط تعينت أو مع ذلك قدر ما يسع التي قبلها تعينت (قوله مؤداة وجبت عليه) أي على من زال مانعه فلوزال
مانعه آخر العصر قدر التكبير وأدرك من وقت المغرب مع زمن الطهارة قدر ما يسع ركعتين لم يجب واحدة
من الثلاث أعنى المغرب والعصر والظهر أو قدر ثلاث ركعات أو أربع وجبت المغرب فقط ان لم يشرع
في العصر أو قدر خمس أو ست وجبت العصر أيضا على المسافر دون المقيم أو قدر سبع أو ثمان أو تسع أو
عشر وجبت الظهر أيضا على المسافر دون المقيم أو قدر إحدى عشر أو ثمان أو تسع أو عشرين أو ثلاثين على المقيم
أيضا ويقاس بهذا ادراك الزمن في وقت الصبح بعد ادراك جزء من العشاء تأمل (قوله بخلاف
مالو أدرك ركعة آخر العصر مثلا) أي وآخر العشاء وهذا محترز قوله ولا بد ان يسع مع ذلك الخ (قوله
و خلا من الموانع) أي خلا الشخص من الموانع السابقة الى اثناء وقت المغرب (قوله قدر ما يسعها)
أي العصر وهو قدر أربع ركعات للمقيم وركعتين للمسافر وكل منهما معتبر من فعل
نفسه كما تقدم (قوله وطهرها) أي العصر (قوله فعاد المانع) أي الذي يمكن عوده كالجنون

أى باشتغاله بالعصر التى شرع فيها وجوباً قبل المغرب وعلى هذا جرى شيخه فى شرح الروض والشارح فى فتح الجواد وأصله والتحفة قال فيها ونوزع فيه بما لا يجدى وجرى الخطيب فى المغنى والزياى فى حواشى شرح المنهج والقلوبى فى حواشى المحلى وغيرهم تبعوا ابن أبى شريف فى الإسعاد على وجوب قضاء المغرب ووقوع العصر له نافذة قال فى التحفة ولو أدرك من وقت العصر قدر ركعتين ومن وقت المغرب قدر ركعتين مثلاً وجبت العصر فقط وقال القليوبى لم تجب واحدة ١٧ منها فإن كان قد شرع فى العصر وقعت

نفلاً أيضاً قاله شيخنا الراملى وأتباعه انتهى (قوله وكذا يقال فيما الخ) قال فى التحفة ويأتى نظير ذلك فى ادراك تكبيرة آخر وقت العشاء ثم خلا من الموانع قدر تسع ركعات للمقيم أو سبع للمسافر فتجب الصلوات

بعد ان أدرك من وقت المغرب ما يسعها فانه يتعين صرفه للمغرب وما فضل لا يكتفى للعصر فلا تلزم هذا ان لم يشرع فى العصر قبل الغروب والا تعين صرفه للعصر لعدم تمكنه حينئذ من المغرب ولو أدرك ما يسع العصر والمغرب مع الطهارة دون الظهر تعين صرفه للمغرب والعصر وكذا يقال فيما لو أدرك آخر وقت العشاء (ولو جن) البالغ (أو حاضت) أو نفست المرأة

الثلاث أو سبع أو ست لزم المقيم الصبح والعشاء فقط أو خمس فأقل لم يلزمه سوى الصبح ولو أدرك ثلاثاً من وقت العشاء لم تجب هى وكذا المغرب على الأوجه نظر التمحض تبعيتها للعشاء انتهى فتجوز الجواد بزيادة (قوله ولو جن البالغ) هذا فى المعنى مقابل قوله سابقاً وإذا زال المانع الخ وعبارة فتجوز الجواد مع المتن وهذا كله فى زوال المانع وأما حكم طر وه فهو انه لا يعتبر التمكن من فعل شرط للصلاة شرطاً للوجوب ان طراً العذر المذكور أول الوقت واستغرق باقيه والحال ان تلك الشرط قد أمكن تقديمها كوضوء الرفاهية بل اذا طرأ بعد ان مضى زمان يسع تلك الصلاة بأخف مجزئ ويسع طهر الا يصح تقديمه كتنميم وطهر سلس لزمته مع فرض قبلها ان صلح لجمعه معها وأدرك قدره الخ قال فى المصباح وأجته الله بالاف بخن هو البناء للفعول فهو مجنون (قوله أو حاضت أو نفست المرأة) بفتح النون وضمها لغتان مشهورتان والفتح أفصح والقاء مكسورة

والانغاء والسكر أو جاءه مانع آخر من ذلك بخلاف الكفر الا صلى والصبا كما هو ظاهر ولو عبر فطراً المانع لكان أولى تأمل (قوله بعد ان أدرك من وقت المغرب) الظرف متعلق بعاد (قوله ما يسعها) أى المغرب وهى قدر ثلاث أو أربع أو خمس للمقيم هذا ثم لعل الأولى حذف قوله بعد ان أدرك الخ لان فرض المسئلة أنه أدرك من وقت العصر قدر ركعة فقط وعبارة التحفة نعم ان أدرك ركعة آخر العصر مثلاً فعاد المانع بعد ما يسع المغرب وجبت فقط وهى أحصر وأولى تأمل (قوله فانه يتعين صرفه) أى الوقت الذى أدركه (قوله للمغرب) أى فقط لتقدمها لكونها صاحبة الوقت (قوله وما فضل لا يكتفى للعصر فلا تلزم أى العصر) أى قضاؤه فيما به هذا منقول عن فتاوى البغوى (قوله هذا ان لم يشرع فى العصر قبل الغروب) تقييد لتعين صرف ما ذكر للمغرب وعبارة الاسنى وهو ظاهر اذا لم يشرع فى العصر (قوله ولا) أى بأن شرع فى العصر قبل الغروب (قوله تعين صرفه للعصر) أى صرف الوقت الذى أدركه من وقت المغرب (قوله لعدم تمكنه حينئذ) أى حين اذ شرع فى العصر قبل الغروب (قوله من المغرب) أى بسبب اشتغاله بالعصر التى شرع فيها وجوباً قبل الغروب وهذا ما اعتمد به الشارح فى كتبه كشيخ الاسلام وفاقا لابن العباد قال فى التحفة ونوزع بما لا يجدى وخالفه الراملى والخطيب فاعتمدوا وجوب قضاء المغرب ووقوع العصر له نافذة وفى التحفة لو أدرك من وقت العصر قدر ركعتين ومن وقت المغرب قدر ركعتين مثلاً وجب العصر فقط كما لو وسع مع المغرب قدر أربع ركعات للمقيم أو ركعتين للمسافر فتعين العصر لانها المتبوعة لا الظهر لانها تابعة (قوله ولو أدرك ما يسع العصر والمغرب مع الطهارة) قال الزركشى فى الخادم واذا اعتبرنا الطهارة فهل يعتبر طهارة ثان أو واحدة أعنى فى ادراك الصلواتين فى وقت الثانية ظاهر كلامهم الثانى ويحتمل اعتبار الطهارة لثنتين لان كل صلاة شرطها الطهارة ولا يجب فعلها بالطهارة الأولى قال الشهاب الراملى الاوجه ما هو ظاهر كلامهم من اعتبار طهارة واحدة نعم ان كانت ضرورية اعتبر زمن طهارة حينئذ (قوله دون الطهر) يعنى لا يسعه (قوله تعين صرفه) أى الوقت المذكور وهذا جواب لو (قوله للمغرب والعصر) أى لا للظهر أما المغرب فلانها صاحبة الوقت وأما العصر فلانها المتبوعة والظهر تابعة (قوله وكذا يقال فيما لو أدرك آخر وقت العشاء) أى فلو أدرك من وقت العشاء تكبيرة وخلا بعدهما من وقت الصبح ما يسع تسع ركعات للمقيم أو سبعاً للمسافر وجبت الصلوات الثلاث أو سبعاً أو ست لزم المقيم الصبح والعشاء فقط أو خمس فأقل لم يجز سوى الصبح لان ما عدا قدر الصبح وان وسع المغرب لكن لا يمكن ايجاب التابع بدون المتبوع أو ثلاثاً من وقت العشاء لم تجب هى وكذا المغرب على الأوجه نظر التمحض تبعيتها للعشاء انتهى فتجوز الجواد بزيادة (قوله ولو جن البالغ) هذا فى المعنى مقابل قوله سابقاً وإذا زال المانع الخ وعبارة فتجوز الجواد مع المتن وهذا كله فى زوال المانع وأما حكم طر وه فهو انه لا يعتبر التمكن من فعل شرط للصلاة شرطاً للوجوب ان طراً العذر المذكور أول الوقت واستغرق باقيه والحال ان تلك الشرط قد أمكن تقديمها كوضوء الرفاهية بل اذا طرأ بعد ان مضى زمان يسع تلك الصلاة بأخف مجزئ ويسع طهر الا يصح تقديمه كتنميم وطهر سلس لزمته مع فرض قبلها ان صلح لجمعه معها وأدرك قدره الخ قال فى المصباح وأجته الله بالاف بخن هو البناء للفعول فهو مجنون (قوله أو حاضت أو نفست المرأة) بفتح النون وضمها لغتان مشهورتان والفتح أفصح والقاء مكسورة

٣ - ترسمى - فى يمكن طريان الصبا بالاستحالة ولا الكفر المسقط للاعادة لانها ردة وهو ملزم فيها بالاعادة (قوله أو نفست) قال النووى فى الحج من شرح مسلم فى باب صحة احرام النفساء منه ما نصه ومنه نقلت بكسر الفاء لا غير وفى النون لغتان المشهور رضمها والثانية فتحها سمي نفاساً ورج النفس وهو المولود والدم أيضاً قال القاضى ويجزى اللغتان فى الحيض أيضاً يقال نفست أى حاضت بفتح النون وضمها قال وذكروها صاحب الافعال قال وأنكر جماعة الضم فى الحيض انتهى كلام شرح مسلم بحرفه وقال فى الباب بعد

الباب الذي سبق ذكره أي باب وجوه الاحرام بعدمضي أكثر من نصف كراس منه مانصه أنفست معناه أحضت وهو بفتح النون وضمها لغتان مشهورتان الفتح أفصح والغاء مكسورة فمما أو أما النفاس الذي هو الولادة فيقال فيه نفست بالضم لا غير انتهى (قوله أو أثناءه) قال في المغني وكذا لو خلا عنه المانع ١٨ في أثناء الوقت القدر المذكور لكن لا يتأتى استثناء الطهارة التي يمكن تقديمها في غير الصبي

فيهما أو أما النفاس الذي هو الولادة فيقال فيه نفست بالضم لا غير قاله النووي في شرح مسلم (قوله أو أغنى عليه) قيل الاغماء امتلاء بطون الدماغ من بلغم بارد غليظ وقيل الاغماء سهو يلحق الانسان مع فتور الاعضاء لعله قاله في المصباح وكذا الوسكر وكان كل من الجنون والاعماء والسكر بغير تعدد كما سبق ولا يمكن طريان الصبلا استحالته ولا الكفر المستقط للاعادة لانه ردة وهو ملزم فيها بالاعادة (قوله أول الوقت) هو قيد لصحة الحكم بكون الطهر يمكن تقديمه ونحو وج الخلو في أثناءه زمننا لا يسع الفرض وطهره متصل فهو أولى من عدول شيخ الاسلام عنه الى الانشاء لشموله لما لو حصل ذلك القدر في أزمنة متعددة كان أفاق قدر الطهارة ثم جن ثم أفاق قدر ركعتين ثم جن ثم أفاق قدر ركعتين أيضا ثم جن فلا ينبغي الوجوب في مثل ذلك لما من شرط اتصال الخلو ولما لو خلا في نحو وسط الوقت قدر الفرض فقط فإنه يقتضي الوجوب ان كان الطهر مما يمكن تقديمه وليس كذلك خلافا لما يقتضيه كلامه في شرح الروض ولانه يلزم استدراك قوله مع الطهر ان لم يمكن تقديمه فليؤبى ببعض تصرف (قوله أو أثناءه) أي الوقت لكن لا يتأتى استثناء الطهارة التي يمكن تقديمها في غير الصبي كما تقرر (قوله واستغرق المانع باقية) أي الوقت وهذا راجع للصورتين والمراد استغرق ما بقي من الوقت بعد الطهور (قوله وجب القضاء) جواب لوجوب الخ (قوله لصلاة الوقت) أي الصلاة التي طرأ المانع في أول وقتها أو أثناءه (قوله مع فرض قبلها) أي فيجب قضاءه معها واستشكل بأن الفرض الذي قبل صلاة الوقت قد وجب قبل نفسه إذ فرض المسئلة أن المانع طرأ في وقت الثانية وأجيب بأن ذلك غير متعين لجواز فرضها في ذى الجنون المنقطع بأن استغرق وقت الاولى وطرأ في وقت الثانية بعد مضى زمن بعضها وهذا الجواب ظاهر لكن يرد عليه قول المصنف مع الطهر ان لم يمكن تقديمه مع قول الشارح بخلاف الشروط التي الخ اذ يقال عليه كيف يمكن تقديم الطهر والحال أن المانع استغرق وقت الاولى لا يقال يمكن فيما اذا زال المانع في وقت الاولى قدر الطهر لا الصلاة لاننا نقول قد تقدم انه بادراك قدر تكبيرة من الوقت يجب صلاته مع ما قبلها فالاولى الجواب بأنه يتصور ذلك في الصبي والكافر فاذا استغرق الصبا والكفر الاصل في وقت الاولى ثم زال في وقت الثانية ومضى مقدار الصلاتين فقط ثم طرأ نحو جنون من حيض وجب قضاؤها وان أمكنه تقديم طهره أفاده الكردي (قوله ان صلح لجمعه معها) قيد لوجوب ما قبلها وذلك كالظهر مع العصر فاذا طرأ المانع في العصر وجب عليه قضاء الظهر معها على ما مر تصوره والا في حذفي اللام من قوله لجمعه تأمل (قوله ان مضى منه) أي من الوقت تقييد لوجوب القضاء (قوله قدر الفرض مع الطهر) أي بأن أدرك من طرأه المانع زمنا يسع الطهر والفرض قبل عروضة فلا في كلام المصنف نسي بدليل ما أعقبه به فلا اعتراض عليه اذا المراد بالاول ما قبل الاخر دون حقيقة الاول لانها لا يمكن أن يدرك معها فرضا ولا ركعة أفاده بعض المحققين (قوله ان لم يمكنه تقديمه) أي الطهر عن الوقت يعني ان لم يتنع تقديمه عليه والمعتبر فيه وفي الصلاة أخف ما يمكن من فعل نفسه قال في الاسنى فلو طوت صلاتها فاضت فيها وقد مضى من الوقت ما يسعها لو خفت أو مضى للمسافر من وقت المقصورة ما يسع ركعتين لزمهما القضاء (قوله كتيمة وطهر سلس) تصوير للطهر الذي لا يمكن تقديمه عن الوقت قال الاسنوي والتمثيل بهذين قد يؤهم اختصاص ذلك بمن فيه مانع من رفع الحدث لكن الحيض والنفاس والاعماء ونحوها لا يمكن معها فعل الطهارة فيتجه إلحاقها بها حتى اذا ظهرت الخائض مثلا في آخر الوقت ثم جنت بعد ادراك مقدار الصلاة خاصة فينبغي عدم الوجوب انتهى فليتأمل (قوله لانه أدرك من وقتها) أي الصلاة وهذا لتعليل لوجوب

انتهى زاد في التحفة والكافر (قوله مع فرض قبلها) قال الشوبري في حاشيته على شرح المنهج ان قلت ما قبلها وجب قبل لان الفرض أن المانع طرأ قلت ما ذكر ليس بل لازم لفرضه في نحو جنون منقطع استغرق وقت الاولى وطرأ في وقت الثانية بعد مضى زمن يسعها تأمل وبه سقط أو أغنى عليه أول الوقت أو أثناءه واستغرق المانع باقية (وجب القضاء) لصلاة الوقت مع فرض قبلها ان صلح لجمعه معها (ان مضى) منه قدر الفرض مع الطهر ان لم يمكن تقديمه كتيمة وطهر سلس لانه أدرك من وقتها

ما ورد عليه انتهى وأقول هو كما قال لكن يرد على هذا قولهم مع طهر لم يمكن تقديمه ثم قولهم بخلاف الشروط الخ اذ كيف يمكن تقديم الطهر والحال أن الفرض استغرق المانع لوقت الاولى لا يقال يتصور ذلك بما اذا زال المانع في وقت الاولى بقدر الطهر دون

الصلاة لما تقدم من انه بادراك قدر تكبيرة من الوقت يجب صلاته مع صلاة قبلها ان جعت معها بشرطه نعم يمكن الجواب عنه القضاء بالنسبة للصبي والكافر بما قد مناعن الشارح فاذا استغرق الصبا والكفر الاصل في وقت الاولى ثم زال في وقت الثانية ومضى مقدار الصلاتين فقط ثم طرأ نحو جنون من حيض أو غيره وجب قضاؤها وان أمكنه تقديم طهره وأما بالنسبة لغير الصبا والكفر فلم يظهر لهذا الفقير الجواب عنه والله أعلم ومثله لو كان وقت الظهر صبيبا فبلغ مع دخول العصر فن جن ثم حرره (قوله قدر الفرض) أي أخف ما يمكن منه قال في شرح الروض فلو طوت صلاتها فاضت فيها وقد مضى من الوقت ما يسعها

لو خفت أو مضى للسافر من وقت المدة بصورة ما يسع ركعتين لزمهما القضاء انتهى (قوله هنا) أى طر والمانع أول الوقت فإنه قال ان مضى منه قدر الفرض مع الطهر وقوله ما لا يسع أى أخف يمكن من الصلاة وكذا من الطهر ١٩ الذى لا يمكن تقديمه وقوله فيه أى فى الوقت

بعد خروجه الوقت فإذا أوقع بعض الصلاة فى آخر الوقت ثم خرج الوقت بنى على ما أوقعه من الصلاة فى الوقت وقوله بخلافه هنا أى فإنه لو شرع فى الصلاة قبل دخول الوقت

ما يمكن فيه فعلها فلا تسقط بما طرأ بعده كالأول هلك النصاب بعد الحول وإمكان الأداء بخلاف الشروط التى يمكن تقديمها كوضوء الرفاهية فلا يشترط اتساع ما أدركه إلا الصلاة فقط لا يمكن تقديم الطهر فى الجملة وإنما يؤثر هنا إدراك ما لا يسع بخلاف نظيره آخر الوقت كما مر لا مكان البناء على ما أوقعه فيه بعد خروجه بخلافه هنا ولا يجب الثانية هنا وإن اتسع لها وقت الخلو من زمن الأولى كما أفهمه كلامه بخلاف عكسه السابق لأن وقت الأولى لا يصلح للثانية إلا إذا صلاهما جميعا بخلاف العكس

ثم دخل الوقت فى أثناء الم يصح البناء على ما سبق قبل الوقت بل صلاته باطلة وإن أوقع التجرد وحده قبل دخول الوقت (قوله ولا يجب الثانية) تحترز قوله أولا مع فرض قبلها (قوله كما أفهمه كلامه) أى المصنف حيث قال وجب القضاء ان مضى الخ فهذه

القضاء (قوله ما يمكن فيه) مفعول أدرك (قوله فعلها) أى الصلاة (قوله فلا تسقط) أى الصلاة أى وجوب قضائها (قوله بما طرأ بعده) أى بسبب ما طرأ من المانع بعد ادراك ذلك فهى ثابتة فى ذمته (قوله كالأول هلك النصاب) تنظير لعدم السقوط بما طرأ بعده (قوله بعد الحول وإمكان الأداء) أى فإنه يضمن قدر الزكاة وعبارته فى باب الزكاة ويجب عند آخر الحول أداء الزكاة على الفور إذا تمكن بأن حضر المال والمستحق وخلا المالك من مهم ديني أو دنيوي فإن أخر الأداء بعد التمكن ضمن قدر الزكاة وإن تلف المال انتهى (قوله بخلاف الشروط التى يمكن تقديمها) أى على الوقت وهذا محترز قول المصنف ان لم يمكن تقديمه يعنى الشروط التى لا يتمتع بتقديمها عن الوقت فالمراد بالمكان الميثب هنا والمنفى فيما سبق الامتناع وعدمه تأمل (قوله كوضوء الرفاهية) تمثيل للشروط التى يمكن تقديمها والمراد بالرفاهية السليم وإن كان أصلها ساعة العيش قال فى المصباح رفة العيش بالضم رفاهة ورفاهية بالتخفيف اتسع ولان (قوله فلا يشترط اتساع ما أدركه إلا الصلاة فقط) أى دون الطهر (قوله لا يمكن تقديم الطهر فى الجملة) أشار به الى دفع ما قد يقال ان فرض المسئلة أن المانع استغرق وقت الأولى فكيف يمكن تقديم الطهر وحاصل الدفع أن المراد ما كانه يقطع النظر عن خصوص هذه الصورة ولذا قال فى التحفة وقد عهد التكليف بالمقدمة قبل دخول الوقت كالسعى الى الجمعة قبل وقتها على بعيد الدار وبالتعليل المذكور يعلم أنه لا فرق هنا بين الصبي والكافر وغيرهما كان يبايع الصبي أو يسلم الكافر أول الوقت فيهما ثم يطرأ له نحو جنون قال فى التحفة وأداء أن الصبي غير مكف به وأن التخفيف على الكافر اقضى اعتبار قدر الطهر فى حقه بعد الوقت مطلقا أى أمكن تقديمه أم لا يرد فى الأول انهم لو نظروا للتكليف لم يعتبروا الامكان قبل الوقت مطلقا وفى الثانى أنه مكاف كالمسلم فكما اعتبروا الامكان فى المسلم فكذلك فى الكافر عليه أنما يكون فى أمر انقضى بجميع آثاره قبل الاسلام وما هنا ليس كذلك فتأمل (قوله وإنما يؤثر هنا) أى فى طر والمانع وهذا جواب عن سؤال ناشئ عن قول المصنف ان مضى قدر الفرض مع الطهر فهو موه أنه اذا لم يحض ذلك القدر لا يجب عليه القضاء وهو كذلك (قوله ادراك ما لا يسع) أى ادراك زمن لا يسع الفرض والطهر الذى لا يمكن تقديمه بأخف ما يمكن من فعله فيهما (قوله بخلاف نظيره) أى نظير ادراك ما لا يسع (قوله آخر الوقت كما مر) أى فى زوال المانع فإنه أثر هناك ادراك قدر تكبيرة (قوله لا مكان البناء) أى بناء الصلاة عبارة التحفة واشترطوا هنا قدر الفرض وفى الآخر قدر التحريم لان ما هناك ازالة فيمكنه البناء بعد الوقت ولا كذلك هنا فاشترط تمكنه (قوله على ما أوقعه فيه) أى فى آخر الوقت (قوله بعد خروجه) أى الوقت فإذا أحرم بالصلاة فى آخر وقتها ثم خرج الوقت بنى خارجه على ما أوقعه منها فى الوقت (قوله بخلافه هنا) أى فى طر والمانع فإنه لو شرع فى الصلاة قبل دخول وقتها ثم دخل وقتها فى أثناء فعلها لم يصح البناء على ما سبق قبل الوقت بل صلاته لم تنعقد ولو كان الذى أوقعه منها قبل الوقت التحريم وحده كركبى (قوله ولا يجب الثانية هنا) أى فى طر والمانع والأولى أن يقول ولم يجب الخ ليكون من مدخول انما يفيد انه جواب سؤال أيضا ثم رأيت عبارة غيره نصها وانما لم يجب الصلاة الثانية التى تجمع معها اذا خلا من الموانع ما يسعها لان وقت الأولى الخ وهى أحسن (قوله وان اتسع لهما) أى للصلاة الثانية (قوله وقت الخلو من زمن الأولى) أى الطهر والمغرب (قوله كما أفهمه كلامه) أى المصنف حيث قال وجب القضاء ان مضى الخ فهذه العبارة تفهم عدم وجوب غير صاحبة الوقت وبين أن ما أفهمه كلام المصنف بالنسبة لما قبلها غير مراد بقوله مع فرض قبلها الخ وبقي بالنسبة لما بعدها على إيهامه قاله الكركبى (قوله بخلاف عكسه السابق) أى قوله مع فرض قبلها ان يصلح لجمعه معها (قوله لان وقت الأولى) أى الصلاة الأولى وهى المغرب والظهر وهذا تعليل لقوله ولا يجب الثانية هنا (قوله لا يصلح للثانية) أى العشاء والعصر (قوله الا اذا صلاهما) أى الأولى والثانية (قوله جمعا) أى جمع تقديم (قوله بخلاف العكس) أى فان وقت الثانية يصلح للأولى فى الجمع وغيره كالقضاء وكذا اذا أدرك ركعة

العبارة تفهم عدم وجوب غير صاحبة الوقت لكن بين الشارح انه بالنسبة لما قبلها غير مراد بقوله مع فرض قبلها الخ وبالنسبة لما بعدها هو على إيهامه (قوله بخلاف العكس) أى فان وقت الثانية يصلح للأولى وان لم يصلح لجمعا كما اذا أدرك ركعة من الطهر مثلاً فى وقتها وباقى فى وقت العصر

البيت مرتين فصلى بي
الظهر حين زالت الشمس
وكان النبي قد رآه الشراك
والعصر حين كان ظله أي
الشيء مثله والمغرب حين
أفطر الصائم أي دخل
وقت افطاره والعشاء حين
غاب الشفق والفجر حين
حرم الطعام والشراب على
الصائم فلما كان الغد صلى
به الظهر حين كان ظله
مثله والعصر حين كان
ظله مثله والمغرب حين
أفطر الصائم والعشاء إلى

فصل في مواقيت الصلاة

أي الصلاة المكتوبة والمواقيت جمع ميقات من الوقت وهو لغة مطلق الزمان واصطلاحاً الزمان المقدر
للفعل شرعاً مضيقاً أو موسعاً قال السيوطي في الكوكب الساطع
والوقت ما قدره الذي شرع من الزمان ضيقاً أو واسعاً
وعبارته جمع الجوامع مع شرح المحقق والوقت لما فعل كله فيه أو فيه وبعده أداء أي المؤدى الزمان المقدر
له شرعاً مطلقاً أي موسعاً كزمان الصلوات الخمس وسننها والضحي والعيد أو مضيقاً كزمان صوم رمضان
وأيام البيض فالمدل زمان في الشرع كالنقل والنذر المطلقين وغيرهما وإن كان فوراً لا يسمى فعله أداء
ولا قضاء وإن كان الزمان ضرورياً لفعله انتهى قال السيوطي وهذا الحد أخذ من كلام والده حيث
قال الأحسن عندي في تفسير الوقت أنه الزمان المنصوص عليه للفعل من جهة الشرع وسبقه إليه الشيخ
عز الدين فقال في أماليه الوقت على قسمين مستفاد من الصيغة الدالة عليه المأمور ووقت بحسبه الشارع
للعادة والمراد بالوقت في حد الأداء هو الثاني دون الأول ويترب على ذلك أننا قلنا بالقور في الأمر فأخر
المأمور لا يكون قضاء لأنها أواخر جت عن الوقت الذي دل عليه اللفظ لا الوقت الذي قدره الشارع (قوله
والاصل فيها) أي في المواقيت من الحديث وأما من القرآن فقوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين
تصبحون وله الحمد في السموات والأرض وعشياً وحين تظهرون فقد قال ابن عباس رضي الله عنهما أراد
بحين تمسون صلاة المغرب والعشاء وحين تصبحون صلاة الصبح وحين تظهرون صلاة الظهر وكذا
قوله تعالى وسبح بحمده قبل طلوع الشمس وقبل الغروب ومن الليل فسبحه أراد بالاول صلاة
الصباح وبالثاني صلاة الظهر والعصر وبالثالث صلاة المغرب والعشاء والله تعالى أعلم (قوله حديث
جبريل المشهور) بالرفع نعت لحديث وهو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم أمي جبريل عند البيت مرتين
فصلى بي الظهر حين زالت الشمس وكان النبي قد رآه الشراك والعصر حين كان ظله أي الشيء مثله والمغرب
حين أفطر الصائم أي دخل وقت افطاره والعشاء حين غاب الشفق والفجر حين حرم الطعام والشراب على
الصائم فلما كان الغد صلى بي الظهر حين كان ظله مثله والعصر حين كان ظله مثله والمغرب حين
أفطر الصائم والعشاء إلى ثلث الليل والفجر فأسفر وقال هذا وقتك ووقت الانبياء من قبلك
والوقت ما بين هذين الوقتين رواه أبو داود وغيره ومحمده الحالك وغيره قال الشارح في حواشي
فتح الجواد أعلم أن صلاة جبريل بالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم الخمس صبيحة الاسراء

فصل في مواقيت الصلاة

والاصل في حديث
جبريل المشهور

ثلث الليل والفجر فأسفر
وقال هذا وقت الانبياء
قبلك والوقت ما بين هذين
الوقتين رواه أبو داود
وغيره ومحمده الحالك وغيره
وقوله صلى بي الظهر حين
كان ظله أي فرغ منها
حينئذ كما شرع في العصر
في اليوم الاول حينئذ قاله
الشافعي رضي الله عنه نافياً
به اشتراكهما في وقت
ويدل له خبر مسلم وقت
الظهر اذا زالت الشمس
مالم يحضر العصر انتهى
كلام شرح الروض وفي
شرح العباب وبين ابن
اسحق في معانيه أن هذه
الصلوات التي صلاها

جبريل به صلى الله عليه وسلم كانت صبيحة ليلة فرضها المأسرى به
وأنه صبح بالصلاة جامعة أي لأن الأذان لم يشرع إلا بالمدينة وأن جبريل صلى به صلى الله عليه وسلم وهو بأصحابه أي كان متقدماً عليهم

ذلك باطل انتهى قال
الشوهرى فى حواشى
شرح المنهج قوله عند
البيت أى فى محفل
يسمى المعجزة انتهى
وفى التحفة عند باب
الكعبة مما يلى الحفرة
ثم الى الحجر بالكسرى
وذ كرى فى شرح الروض
قيل ذكر الحديث الذى
تقلناه عنه مانعه الاصل
فيها آية فسبحان الله
حين تمسون وحين
تصبحون قال ابن عباس
أراد حين تمسون صلاة

أول وقت الظهر زوال
الشمس وهو ميلها عن
وسط السماء المسمى
بلوغها اليه بحالة الاستواء
الى جهة المغرب فى الظاهر
لنا زيادة الظل

المغرب والعشاء وحين
تصبحون صلاة الصبح
وبعضها صلاة العصر
وحين تظهرون صلاة
الظهر انتهى (قوله
زيادة الظل) عبارة
الاحياء لحجة الاسلام
الغزالي والزوال يعرف
زيادة ظل الاشخاص
المتنصبة ما ثلا الى جهة
المشرق اذ يقع الشخص
ظل عند الطلوع فى جانب
المغرب مستطيل فلا
تزال الشمس ترتفع
والظل ينقص وينحرف
عن جهة المغرب الى أن

من الظهر الى الصبح فى اليومين المذكورين فى روايته كان فى وجه الكعبة قالوا بجانب الحفرة الى
بوجهها لكن من جهة الحجر وهذا صريح أو ظاهر فى انه كان مستقبلا للكعبة حينئذ والاسراع قبل الهجرة
بسنة أو أكثر على الخلاف فى ذلك وتحويل القبلة من بيت المقدس الى الكعبة كان بعد نحو سنة ونصف
من الهجرة فتكون صلاة جبريل وقبلة بيت المقدس هى القبلة وحينئذ يشكل كونه صلى به الى الكعبة
ولا يتأتى هنا ما قالوه انه وهو بمكة كان يجب استقبال الكعبة مع ان واجبه بيت المقدس فكان يقف بين
اليمنيين ليكون مستقبلا للقبليتين وقد يجاب بأنه جرى لنا قول انه صلى الله تعالى عليه وسلم كان واجبه
أولا الكعبة ثم نسخت الى بيت المقدس وهو بمكة ثم أعيدت الى الكعبة وهو بالمدينة وحينئذ يحتمل انه
حين صلى به جبريل كانت القبلة اذ ذاك الكعبة وان نسخها انما هو بعد الاسراع وهذه واقعة فعلية
يكفى فى سقوط الاستدلال بها نحو هذا الجواب وقد يقال لو سلمنا ان القبلة لو كانت بيت المقدس حينئذ
لا يلزم عليه شئ لاحتمال ان جبريل وقف بأزاء الكعبة مستقبلا لبيت المقدس وخلفه النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم مستقبلا لذلك وحينئذ تكون الحفرة فى ظهرهما والحجر فى أمامهما انتهى فاحفظه فانه نفيس
(قوله أول وقت الظهر) بدأ المصنف بها اقتداء بالشافعى وأصحابه رضى الله عنهم لأنها أول صلاة صلاها
جبريل مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما سبق فى حديثه وعبارة التحفة فان جبريل لما عماله صلى
الله تعالى عليه وسلم بصلاة به عند باب الكعبة مما يلى الحفرة ثم الى الحجر بالكسرى الخمس فى أوقات مرتين
فى يومين ابتداء بالظهور إشارة الى ان دينه سيظهر على الاديان ظهورها على بقية الصلوات فن ثم تأسى أئمتنا
بذلك وبآية أقم الصلاة لدلوك الشمس فى البداءة بها قال فى النهاية وانما بدأ بها وان كان أول صلاة حضرت
بعد الانجاب فى ليلة الاسراع الصبح لاحتمال ان يكون حصل له النصر مع بان أول وجوب الخمس من
الظهر أو ان الاتيان بالصلاة يتوقف على بيانها ولم يبين الا وقت الظهر قال ع ش والاول أولى لما يرد
على الثانى من انه لو كان كذلك لوجب قضاؤها ولم ينقل ومثله مما تتوفر الدواعى على نقله (قوله زوال
الشمس) أى عقب وقت زوالها يعنى يدخل وقتها بالزوال كما غير به فى الوجيز وغيره فوقت الزوال ليس
من الوقت وان أوهمته عبارة المصنف مع ان فيها ايماما بالمعنى عن الزمان فليستأمل قال الامام الشافعى رضى
الله تعالى عنه

اذا ما رأيت الظل قد زال وقته * فصل صلاة الظهر فى الوقت تسعة

(قوله وهو) أى الزوال (قوله ميلها) أى الشمس (قوله عن وسط السماء) بفتح السين المهملة وحققة
الوسط ما تساوت أطرافه وقد راد به ما يكتنف من جوانبه ولو من غير تساوى قال فى المختار تقول جلست
وسط القوم بالتسكين لانه طرف وجلست فى وسط الدار بالتحريك لانه اسم وكل موضع يصلح فيه بين
فهو وسط وان لم يصاح فيه بين فهو وسط بالتحريك ورعاسا كن وليس بالوجه (قوله المسمى بلوغه
اليه) نعمت سبب لميلها والضمير الموثل للشمس والمذكر للوسط أى بلوغ الشمس الى وسط السماء (قوله
بحالة الاستواء) أى حالة هى الاستواء فإضافة بيانية وفى هذه الحالة قد يكون للشاخص ظل وقد لا كما سأتى
(قوله الى جهة المغرب) متعلق بعملها وكذا (قوله فى الظاهر لنا) أى لافى الواقع ونفس الامر فقد قالوا ان
الفلك الاعظم المحرك لغيره يتحرك بقدر النطق بالحرف المحرك نجسمائة عام كما ورد فى حديث ان النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم سأل جبريل هل زالت الشمس قال لا نعم فقال ما معنى لانعم قال يا رسول الله قطعت
الشمس من فللكها بين قولى لانعم مسيرة نجسمائة عام أى بين قولى لا وقولى نعم فقيه حذف العاطف والمعطوف
كقوله لانفرق بين أحد من رسله أى بين أحد واحد لان بين لاتقع الا بين متعددا ثم انتهى من الجمل
(قوله زيادة الظل) أى ظل الشئ على ظله حالة الاستواء ان وجد الظل حينئذ وعبارة الاحياء الزوال

تبلغ الشمس منتهى ارتفاعها وهو قوس نصف النهار فيكون ذلك منتهى نقصان الظل فاذا زالت الشمس عند منتهى الارتفاع أخذ
الظل فى الزيادة فن حيث صارت الزيادة مدركة بالحس دخل وقت الظهر ويعلم قطعا ان الزوال فى علم الله وقع قبله ولكن

التكاليف لا ترتبط إلا بما يدخل تحت الحس والقدر الباقي من الظل الذي يأخذ منه في الزيادة بطول في الشتاء ويقصر في الصيف ومنه سمي
طوله بلوغ الشمس أول الجدي ومنه سمي قصره بلوغها أول السرطان ويعرف ذلك بالأقدام والموازين انتهت (قوله أو وحدونه) أي الظل
أن لم يكن عند الاستواء ظل وذلك ٢٢ في بعض البلدان كمكة في بعض الأيام قال في التحفة واختلفوا في قدره فيها فقبل يوم

واحد وهو أطول أيام
السنة وقيل جميع أيام
الصيف وقيل ستة وخمسون
يوما وقيل ستة وعشرون
قبل انتهاء الطول ومثلها
عقبه وقيل يومان يوم قبل
الأطول بستة وعشرين
يوما ويوم بعده بستة
وعشرين يوما عند الأخير
والأول غلط والذي يشبهه
أئمة الفلك هو الأخير وقول
أصحابنا إن صنعاء كمكة

أو وحدونه لأنفس الميل فانه
يوجد قبل ظهوره لنا
وليس هو أول الوقت

في ذلك لا يوافق ما حزره
أئمة الفلك لأن عرض مكة
أحد وعشرون درجة
وعرض صنعاء على مافي
تاريخ ابن الشاطر خمسة

عشر درجة تقر بيا فلا ينعدم
الظل فيها الا قبل الأطول
بنحو خمسين يوما وبعده
بنحوها أيضا وقد بسطت
الكلام على ذلك وما يتعلق
به ويوضحه مافي شرح
العباب انتهى وقول
التحفة لا يوافق ما حزر
أئمة الفلك فيه نظر ذكره
المصنف في حواشيه عليها
فراجعه (قوله قبل ظهوره
الخ) في شرح صحيح
البخاري للقسطلاني

يعرف بزيادة ظل الأشخاص الممتصة مائلا إلى جهة المشرق اذ يقع للشخص ظل عند الطلوع في جانب
المغرب مستطيل فلا تزال الشمس ترتفع والظل ينقص وينحرف عن جهة المغرب إلى أن تبلغ الشمس
منتهى ارتفاعها وهو قوس نصف النهار فيكون ذلك منتهى تقصان الظل فاذا زالت الشمس عن منتهى
الارتفاع أخذ الظل في الزيادة فن حيث صارت الزيادة مدركة بالحس دخل وقت الظهر (قوله أو وحدونه)
أي أن لم يوجد عند الاستواء ظل وذلك في بعض البلدان كمكة في بعض الأيام قال في التحفة واختلفوا في
قدره فيها فقبل يوم واحد وهو أطول أيام السنة وقيل جميع أيام الصيف وقيل ستة وخمسون يوما وقيل ستة
وعشرون يوما قبل انتهاء الطول ومثلها عقبه وقيل يومان يوم قبل الأطول بستة وعشرين يوما وبعده بستة
وعشرين يوما عند الأخير والأول غلط والذي يشبهه أئمة الفلك هو الأخير وقول أصحابنا إن صنعاء كمكة في
ذلك لا يوافق ما حزره أئمة الفلك لأن عرض مكة أحد وعشرون درجة وعرض صنعاء على مافي تاريخ ابن
الشاطر خمس عشرة درجة تقر بيا فلا ينعدم الظل فيها الا قبل الأطول بنحو خمسين يوما وبعده بنحوها أيضا
وقد بسطت الكلام على ذلك وما يتعلق به ويوضحه في شرح العباب وعبارته بعد ذكر الخلاف ثم المعول في
ذلك كلام أئمة الفلك وحاصله أن الشمس اذا كانت في أول الحمل ينعدم الميل بالكلية فاذا سارت عنه حدث
الميل الشمالي ثم لا يزال يتزايد إلى أن يبلغ نهايته المسماة بالميل الأعظم وهو ثلاث وعشرون درجة وخمسة
وثلثون دقيقة على الأصح وذلك عند وصول الشمس إلى رأس السرطان الذي هو الانقلاب الصيفي
فيأخذ حينئذ في النقص إلى أن تصل الشمس إلى أول الميزان فينعدم أيضا فاذا سارت عنه حدث الميل
الجنوبي ثم لا يزال يتزايد إلى أن يبلغ نهايته المذكورة وذلك عند وصول الشمس إلى رأس الجدي الذي
هو الانقلاب الشتوي فيأخذ في النقص إلى أن تصل الشمس إلى رأس الحمل فينعدم ثم ينقلب شماليا كما سبق
وحيث كان كذلك فكل بلد كان عرضها في الشمال مساويا للميل الأعظم كالمدينة النبوية على مشرفها أفضل
الصلاة والسلام تقر بيا فان الشمس تسامت رؤس أهلها فينعدم الظل في يوم واحد وهو أطول أيام السنة وذلك
عند حلول الشمس رأس السرطان وكل بلد عرضها فيه أقل منه فان الشمس تسامت رؤس أهلها في يومين
أو لهما عند بلوغ الميل مقدار عرضها في حالة الزائدة والشمس قاصدة نحو السرطان والثاني عند بلوغها
ذلك في حال تناقصه وانصرفا عن رأس السرطان ومكة مشرفها الله تعالى عرضها إحدى وعشرون
درجة فالشمس تسامت رؤس أهلها وينعدم الظل عندهم في يومين أحدهما أوائل الجوزاء والميل يتزايد
والثاني في أواخر السرطان وهو متناقص فالقول بأن الظل ينعدم منها في يومين أحدهما قبل الأطول بستة
وعشرين والثاني بعده كذلك موافق لقول الفلكيين وكل بلد لا عرض لها تسامت الشمس رؤس أهلها
مرتين عند انعدام الميل وذلك عند حلول الشمس رأس الحمل والميزان لأن المساواة في انعدام الميل كالمساواة
في الوجود في هذا الحكم وكل بلد يكون عرضها في الشمال أكثر من الميل الأعظم كمصر وما والاها إلى جهة
الشام والرم لا تسامت الشمس رؤس أهلها أصلا وهذا كله في البلاد الشمالية كما هو القرض وكذا يقال
في الجنوبية (قوله لأنفس الميل) كذا في نسخ هذا الكتاب وفتح الجواد والذي في التحفة لأنفس الأمر
والمعنى واحد اذ يعلم قطعا كما قاله الغزالي أن الزوال في علم الله تعالى وقع قبل ظهوره لنا ولكن التكليف
انما ترتبط بما يدخل تحت الحس (قوله فانه) أي الميل (قوله يوجد قبل ظهوره لنا) أي بكثير قال أبو طالب
في القوت الزوال ثلاثة زوال لا يعلمه إلا الله تعالى وزوال يعلمه الملائكة المقرَّبون وزوال يعلمه الناس ثم
ساق الحديث السابق آنفا (قوله وليس هو) أي نفس الميل (قوله أول الوقت) أي فلما حرم قبل ظهوره
ثم اتصل الظهور بالتحريم على قرب لم تنعقد وكذا يقال في الفجر وغيره لأن مواقيت الشرع على ما يدرك

بالحس

مانعه قال أبو طالب في القوت الزوال ثلاثة زوال لا يعلمه إلا الله تعالى
وزوال يعلمه الملائكة المقرَّبون وزوال يعلمه الناس قال وجاء في الحديث أنه صلى الله عليه وسلم سأل جبريل صلوات الله وسلامه عليه هل
زالت الشمس قال لا نعم قال ما معني لانعم قال يا رسول الله قطعت الشمس من فلكها بين قسولنا نعم مسيرة خمسمائة عام انتهى

بأسباب الصلاة حين
يدخل الوقت انتهى وسيأتي
في كلام الشارح أن كل
تأخير فيه تحصيل كمال
خلاصته التقديم يكون
أفضل انتهى (قوله وقت
اختيار) قال في التحفة
المراد بوقت الفضيلة
ما يزيد فيه الثواب من
حيث الوقت وبوقت
الاختيار ما فيه ثواب دون

(وأخره مصير ظل كل شيء
مثله غير ظل الاستواء) أن
وجد أمد دخوله بالزوال
فاجماع وأما آخر وجهه
بالزيادة على ظل المثل
فله حديث جبريل وغيره
(ولها) أي الظاهر (وقت
فضيلة أوله) على ما يأتي
تحريره (ثم وقت اختيار)
ويعتمد (الي) أن يبقى
ما يسعها من (آخره) على
المعتمد وقت عذر وهو
وقت العصر لمن يجمع ووقت
ضرورة بأن يزول المانع

ذلك من تلك الحشية
وبوقت الجواز بالاثواب
فيه منها وبوقت الكراهة
ما فيه ملام منها وبوقت
الحرمة ما فيه أهم منها وحينئذ
فلان في هذا ما يأتي أن
الصلاة غير ذات السبب
والوقت المكروه أو المتحرى
هو بها لا تنعقد لأن الكراهة
ثمة من حيث إيقاعها فيه
وهنا من حيث التأخير
إليه لا الإيقاع والآن في أمر

بالحس انتهى نهاية زاد الشارح في فتح الجواد ومن ثم كان اعتماد كثير من الموقتين في الغيم على حسلب
نصف قوس النهار فإذا مضى حكمه وأدخل الوقت خطأ فإن ذلك أول زوالها في نفس الأمر وقد تقرر أنه
غير معتبر انتهى حتى لو وقع التحريم بعد ميلها في نفس الأمر وقبل ظهوره لئلا تمتنع وان أخيره بذلك ولي
بل أو معصوم لما علل به الشارح من قوله لأن مواقيت الشرع مبنية على ما يدرك بالحس وينبغي أن يقال
مثل ذلك فيما لو علق إطلاق زوجه بالزوال فلا وقوع وان عرف ذلك بالملاقات من نفسه بل وان أخيره
معصوم أيضا للعلامة المذكورة قاله ع ش فليتأمل (قوله وآخره) أي آخر وقت الظهر (قوله مصير
ظل كل شيء مثله) أي مثل الشيء كالإنسان والظل لغة الستر ومنه أن في ظل فلان واصطلاحاً أمر وجوده
خلقه الله تعالى لنفع البدن وغيره كالقوا كنه تدل عليه الشمس كما في الآية أي قوله تعالى ثم جعلنا الشمس
عليه دليل لا فقد قال البيضاوي فإنه لا يظهر للحس حتى تطالع فيقع ضوءها على بعض الأجرام أو لا يوجد
و يتفاوت الأسبب حركتها انتهى لكن ذلك في الدنيا بدليل وظل ممدود ولا شمس في الجنة فليس هو عدم
الشمس خلافاً لمن توهمه (قوله غير ظل الاستواء) بالنصب على الاستثناء أي غير الظل الموجود عند الاستواء
فلاضافة لا دني ملائمة والاستواء لا ظل له بل للشيء عنده (قوله ان وجد) أي الظل وإذا أردت معرفة
الزوال فاعتبر بقامتلك أو غيرهما في أرض مستوية وعلم على رأس الظل فما زال الظل يتقص عن الخط فهو
قبل الزوال وان وقف لا يزيد ولا ينقص فهو وقت الزوال وان أخذ الظل في الزيادة علم أنها زالت قال
العلماء وقامة الإنسان ستة أقدام ونصف يقدم نفسه أفاده في النهاية (قوله أمد دخوله) أي وقت الظهر فهو
دليل لقول المصنف أول وقت الظهر (قوله بالزوال فاجماع) أي من العلماء قال شيخ الإسلام وهو يقتضي
جواز فعل الظهر إذا زالت الشمس ولا ينتظر بها وجوبها ولا بد بامصير إلى عينئذ مثل الشراك وهو كذلك
كما اتفق عليه أئمتنا ودلت عليه الأخبار الصحيحة وأما خبر جبريل السابق فلمراد به أنه حين زالت الشمس
كان التي عينئذ مثل الشراك لأنه أخر إلى أن صار مثل الشراك ذكره في المجموع (قوله وأما آخر وجهه)
أي وقت الظهر فهو دليل لقول المصنف وأخره مصير الخ (قوله بالزيادة على ظل المثل) أي عند وجوده
كما تقدم (قوله فله حديث جبريل وغيره) أي كما مر من قوله صلى الله عليه وسلم والعصر حين كان ظله مثله
هذا حديث جبريل وأما حديث غيره فله حديث الآتي من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم وقت الظهر إذا زالت
الشمس ألم تحضر العصر وسيأتي تحريره (قوله ولها أي الظاهر وقت فضيلة أوله) أي الوقت والمراد
بوقت الفضيلة ما يزيد فيه الثواب من حيث الوقت (قوله على ما يأتي تحريره) أي في كلام المصنف عند
قوله وأفضل الاعمال الصلاة أول الوقت ويحصل ذلك بأن يشتغل بأسباب الصلاة حين يدخل الوقت
وفي كلام الشارح حيث قال أن كل تأخير فيه تحصيل كمال خلاصته التقديم يكون أفضل كتردي بتصرف
يسير (قوله ثم وقت اختيار) أي وقت يختار اتيان الصلاة فيه بالنسبة لما بعده وظاهر عطفه بهم أن وقت
الاختيار انما يدخل بعد فراغ وقت الفضيلة وليس كذلك فقد قرر بعض المحققين أن وقت الفضيلة
والاختيار والجواز تدخل معاً ولكن يخرج وقت الفضيلة أولاً ويستمر وقت الاختيار إلى ما ذكره
وكذلك وقت الجواز فالوقت الاختيار ووقت الجواز متحدان ابتداء وانتهاء فلو عبر بالاول كان أولى
فليتأمل (قوله ويعتمد) أي يستمر وقت الاختيار (قوله إلى أن يبقى ما يسعها) أي صلاة الظهر (قوله من آخره
على المعتمد) أي وفاقالا كثرين وخلافاً للقاضي حيث قال لها أربعة أوقات وقت فضيلة أوله إلى أن يصير ظل
الشيء مثل ربعه ووقت اختيار إلى أن يصير مثل نصفه ووقت جواز إلى آخره (قوله ووقت عذر) أي
وقت سببه العذر (قوله وهو) أي وقت العذر (قوله وقت العصر لمن يجمع) أي جمع تأخير (قوله
ووقت ضرورة) أي وقت سببه الضرورة (قوله بأن يزول المانع) تصوير لوقت الضرورة

الشارح بإيقاعها في جميع أجزاء الوقت (قوله على المعتمد) هو ما قاله الأكثر وقال الخطيب في المغنى وشرح التنبيه والإقناع نقلاً
عن القاضي لها أربعة أوقات وقت فضيلة أوله إلى أن يصير الظل مثل ربعه ووقت اختيار إلى أن يصير مثل نصفه ووقت جواز إلى

(قوله وقد بقي من الوقت قدر تكبيرة كما مر) أي قبل الفصل قال الجبل ومحصله أن نزول الموانع وقد بقي من وقت الظهر أو من وقت العصر ما يسع تكبيرة فوق وقت الظهر الضروي له صورتان وكذا يقال في وقت المغرب الضروي وهو أن نزول الموانع ويبقى من وقتها أو من وقت العشاء ما يسع تكبيرة التحريم وأما العصر فوقته الضروي له صورة واحدة وهو أن نزول الموانع وقد بقي من وقتها ما يسع تكبيرة التحريم وكذا يقال في كل من العشاء والصبح تأمل (قوله ووقت الفضيلة والحرمه) تقدم أنفا معنى وقت الفضيلة وأما وقت الحرمه فهو آخر الوقت بحيث لا يسع جميع أركانها وإن وقعت أداء قال بعض المتأخرين وفي هذا نظر فإن الوقت ليس بوقت حرمه وإنما يحرم التأخير إليه وهذا الوقت وقت إيجاب لأنه يجب فعل الصلاة فيه فنفس التأخير هو المحرم لأنفس الصلاة في الوقت وأقره بعض آخر وزاد أن هذا النظر أيضا في قولهم وقت كراهة انتهى ورد ابن قاسم في حواشي البهجة بما نصه من العظائم استشكل بعضهم تسمية هذا الوقت بهذا الاسم لأن الحرمه ليست للوقت وكان هذا المستشكل ما فهم قط معنى الإضافة وهو تعلق ما بين المضاف والمضاف إليه وإن هذا معنى مشهور مطروق لا يقع فيه استشكل إلا من لم يسمعه أو لم يفهمه قط ولا خفاء في ثبوت هذا التعلق هنا فإن الحرمه وصف للتأخير إليه فينبغي وبين الحرمه ملابسة لأنه وقت ثبتت الحرمه عند التأخير إليه انتهى ومثله يجب ما زاده ذلك البعض (قوله والضرورة) أي وقت زوال المانع (قوله يجزى في سائر الصلوات) خبر ووقت الفضيلة قال في شرح المنهج وعلى هذا ففي قول الأكثرين والقاضي إلى آخره تسمع قال ع ش ووجه التسمي أنهم أدخلوا في وقت الجواز والاختيار وقت الضرورة والحرمه (قوله وأول وقت العصر) سميت بذلك لمعاصرتها الغروب كذا قيل ولوقيل لتناقص ضوء الشمس منها حتى يفتى تشيهاً بابتناقص الغسالة من الثوب بالعصر حتى تنفى لكان أوضح قاله في التحفة وهي الصلاة الوسطى على الأصح وبه جزم في البهجة حيث قال

ثم العصر وهي الوسطى إلى * أن غربت واختير حتى يحصل

لصحة الأحاديث بذلك كحديث شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر وحديث الصلاة الوسطى صلاة العصر ولائها توسطت بين صلاتين ثم ارتبت الصبح والظهر وصلاتين ليليتين وقبل أنها الصبح لقوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين إذا لقنوت الأفي الصبح وقوله تعالى أن قرآن الفجر كان مشهودا وحديث مسلم قالت عائشة لمن يكتب لها مصحفا كتب والصلاة الوسطى وصلاة العصر ثم قالت سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا العطف يقتضي التغاير ولائها لا تجمع ولا تقصر (قوله إذا خرج وقت الظهر) والصحيح أنه لا يشترط حدوث زيادة فاصله بينه وبين وقت العصر كما قال الشافعي في المنظومة المشهورة

وقم قائمة بعد الزوال فإنه * أو أن صلاة العصر وقت محدد

وعبارة التنبيه إذا صار ظل كل شيء مثله وزاد أدنى زيادة وأشار إلى ذلك الإمام الشافعي رضي الله عنه بقوله فإذا جاوز ظل الشيء مثله بأقل زيادة فقد دخل وقت العصر وليس ذلك مخالفا لما ذكر بل هو محمول على أن وقت العصر لا يكاد يعرف إلا بهما وهي من وقت العصر قاله في المغني (قوله ولا يظهر ذلك) أي خروج وقت الظهر (قوله إلا أن زاد ظل الشيء على مثله قليلا) يعني لا يكاد يتحقق ظهور ذلك إلا بأدنى زيادة كما عبر به في التحفة (قوله وليست هذه الزيادة فاصله بين الوقتين) أي وقت الظهر والعصر على المعتمد وقيل فاصله بينهما وقيل من وقت الظهر قال بعضهم وينبغي على القول بأنهما من وقت الظهر أن الجمعية لا تقوت حينئذ وعلى الأول والثاني تقوت (قوله بل هي) أي الزيادة المذكورة (قوله من وقت العصر) أي فلو فرض مقارنة تحريمه لها باعتبار ما يظهر لتصح نظير ما قالوه في عرض الشراك أن فعل الظهر لا يسبب تأخير عنه والتأخير في خبر جبريل لم يصير إلى عمثله ليس للاشتراط بل لأن الزوال لا يتبين بأقل قدره

وقد بقي من الوقت قدر تكبيرة كما مر ووقت الفضيلة والحرمه والضرورة يجزى في سائر الصلوات (وأول وقت العصر إذا خرج وقت الظهر) ولا يظهر ذلك إلا أن زاد ظل الشيء على مثله قليلا وليست هذه الزيادة فاصله بين الوقتين بل هي من وقت العصر

آخره ووقت عذر وقت العصر لمن يجمع انتهى ونقله شيخ الإسلام عن القاضي أيضا في شرح الروض والحاصل أن للظهر

سنة أوقات ترجع إلى خمسة وقت فضيلة أوله ووقت جواز إلى ما يسع كلها ووقت حرمه إلى ما لا يسع كلها وضرورة وهو ما تقدم ذكره ووقت عذر وهو وقت العصر لمن يجمع ووقت اختيار وهو وقت الجواز (قوله في سائر الصلوات) وكذلك وقت الجواز يجزى في سائر الصلوات كما في التحفة وغيرها

عادة فان تبينه بأقل منه عمل به قاله في التحفة (قوله خبر مسلم) دليل للثبوت ولم يقل اجماع الوجوب الخلاف فيه كما
 تقرر (قوله وقت الظهر اذا زالت الشمس) أي عن بطن السماء (قوله ما لم يحضر العصر) هذا محط
 الاستدلال أي فاذا حضرت فانت الظهر وفي بعض الروايات في مسلم أيضا من حديث طويل ثم اذا صليتم
 الظهر فانه وقته الى أن يحضر العصر قال الامام النووي وقت لاداء الظهر وفيه دليل للشافعي رحمه الله تعالى
 وللاكثرين انه لا اشتراك بين وقت الظهر ووقت العصر بل متى خرج وقت الظهر بمصير ظل الشيء مثله غير
 الظل الذي يكون عند الزوال دخل وقت العصر واذا دخل وقت العصر لم يبق شيء من وقت الظهر (قوله
 وقوله صلى الله عليه وسلم) مبتدأ خبره قوله الا في أي فرغ منها الخ (قوله في خبر جبريل صلى بي الظهر) أي
 اماما كما هو شأن المعلم فالبايع على حقيقتها ولعل الحكمة في امامة جبريل مع أن النبي صلى الله عليه وسلم
 أفضل كون التعليم بها أظهر أفاده بعضهم (قوله حين كان ظله مثله) أي الشيء وصلى في اليوم الاول
 العصر كذلك ولذا استدلل الامام مالك بهذا الحديث اذا ظهره اشتراكهما في قدر أربع ركعات (قوله أي
 فرغ منها) أي من صلاة الظهر (قوله حينئذ) أي حين اذ صار ظل كل شيء مثله قال ابن قاسم هل يصح
 بقاؤه على ظاهره فانه بعد مصير ظل الشيء مثله يبقى من الوقت مقدار قدر الاستواء فليتامر وقد يقال
 لا يصح ذلك لانه يتوقف على كون ظل الاستواء بقدر ما يسع الصلاة ولانه يقتضي دخول وقت العصر اذا
 صار ظل الشيء مثله مع بقاء ظل الاستواء فتكون صلاة العصر في وقت الظهر وهو منافي لقوله قاله الشافعي
 أفاده ع ش (قوله كما شرع في العصر) أي شرع جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم في صلاة العصر (قوله
 في اليوم الاول حينئذ) أي حين اذ صار ظل الشيء مثله قال القليوبي وفيه حرازة بالحدود وقت الشروع
 والفرغ فالمراد عقبه وبذلك يعلم أن صلى بي مستعمل في الاعم من الشروع والفرغ (قوله قاله الشافعي
 رضي الله عنه) أي قال التأويل المذكور الامام الشافعي وانما أوله بذلك لمنطوق حديث مسلم السابق فان
 حديث جبريل المذكور انما يدل على الاشتراك بظاهره فقط وهو محتمل لنفيه أيضا فاوله لذلك كما هو
 القاعدة في المحتمل مع غيره جمعا بين الاخبار أفاده بعض المحققين وسيأتي عن شرح مسلم ما يوافقه (قوله
 نافيابه) حال من الشافعي والضمير المجرور راجع للقول أول التأويل والمآل واحد (قوله اشتراكهما)
 بالنصب مفعول نافيابه والضمير راجع لوقت الظهر ووقت العصر (قوله في وقت واحد) أي في قدر
 أربع ركعات ففيه رد لقول الامام مالك انهما مشتركان فيه ووافقه المزني من أنتمنا ولقول الامام أبي
 حنيفة رضي الله عنه في رواية أسد بن عمر وعنه انه لا يدخل وقت العصر حتى يصير ظل كل شيء مثله ووافقه
 المزني في أحد قوليه (قوله المصريح بعدمه) أي عدم الاشتراك والمصريح بصيغة اسم الفاعل منصوبا
 على أنه نعت سببي لقوله اشتراكهما (قوله خبر مسلم السابق) بالرفع فاعل المصريح وذلك الخبر هو قوله
 صلى الله عليه وسلم وقت الظهر اذا زالت الشمس ما لم يحضر العصر قال الامام النووي رحمه الله في شرح
 مسلم فهذا التأويل متعين للجمع بين الاحاديث وانه اذا حمل على الاشتراك يكون آخر وقت الظهر مجهولا
 ولا يحصل بيان حدود الاوقات واذا حمل على ما تأولناه حصل معرفة آخر الوقت وانتظمت الاحاديث
 على اتفاق وبالله التوفيق انتهى ❦ فائدة ❦ ذكر الامام مسلم في صحيحه بعد أن ساق الحديث المذكور
 بجميع رواياته أنرا عن يحيى بن أبي كثير وهو قوله لا يستطاع العلم براحة الجسم انتهى قال بعض الفضلاء
 سبب ادخاله هذا الاثر هنا مع أنه لا يتعلق بحديث الباب وان عادة مسلم انما هي ذكر احاديث النبي
 صلى الله عليه وسلم المحضة انه رحمه الله أعجبه حسن سياق طريق الحديث التي ذكرها وكثرة فوائدها
 وتلخيص مقاصدها وما شملت عليه من الفوائد في الاحكام وغيرها ولا يعلم أحد اشاركة فيها فلما رأى
 ذلك أراد أن ينسبه من رغب في تحصيل الرتبة التي ينال بها معرفة مثل هذا فقال طريقه

خبر مسلم وقت الظهر اذا
 زالت الشمس ما لم يحضر
 العصر وقوله صلى الله عليه
 وسلم في خبر جبريل صلى بي
 الظهر حين كان ظله مثله
 أي فرغ منها حينئذ كما شرع
 في العصر في اليوم الاول
 حينئذ قاله الشافعي رضي
 الله عنه نافيابه اشتراكهما
 في وقت واحد المصريح
 بعدمه خبر مسلم السابق
 (قوله بعدمه) أي بعدم
 الاشتراك

ان يكثر استعماله واتعابه جسمه في الاعتناء بتحصيل العلم فأفاده الامام النووي عن القاضي عياض رجهما
 الله تعالى ونفعنا بهما (قوله ولها) أي الصلاة العصر (قوله أربعة أوقات) جمع وقت ويجمع أيضا على
 وقوت فالاول جمع قلة والثاني جمع كثرة وبه ترجم الامام مالك في الموطأ من رواية يحيى بن يحيى عنه حيث
 قال وقوت الصلاة (قوله بل سبعة) وزاد بعضهم ثمانية وهو وقت القضاء فيما إذا أحرمت بالصلاة في الوقت
 ثم أفسدها عما فاتها نصير قضاء كما نص عليه القاضي حسين في تعليقه والمتولى في التفتة والرواية في البحر
 ولكن هذا رأي ضعيف في المذهب والصحيح لا نصير قضاء وزاد بعضهم تاسعا وهو وقت اداء اذ بقي من
 وقت الصلاة ما يسع ركعة فقط انتهى معنى (قوله فضيلة) أي وقتها أي وقت لا يقع الصلاة فيه فضيلة زائدة
 بالنسبة لما بعده (قوله يصح فيها) أي في لفظة فضيلة من جهة الاعراب (قوله وفيما عطف عليها) أي من قوله
 واختيار ثم جواز ثم كراهة (قوله الجهر) فاعل يصح (قوله بدلا من أوقات) أي المضاف اليه لفظة أربعة (قوله
 والرفع) عطف على الجرائي ويصح فيه ما للرفع (قوله بدلا من أربعة) أي وعلى كل فهو بدل مفصل من مجمل
 (قوله أوله) أي الوقت بحيث يقع الاشغال باسماها وما يطلب فيه ولا جملها ولو كمالا كما سيأتي وقال في
 المجموع وقت فضيلة العصر من أول الوقت إلى أن يصير ظل الشيء مثله ونصف مثله (قوله واختيار) أي
 وقت يختار اثنان الصلاة فيه بالنسبة لما بعده فتسميته بالاختيار لما فيه من الرجوع إلى ما بعده وفي الاقليد
 سمي بذلك لاختيار جبريل إياه ثم (قوله إلى مصير الظل مثلين غير ظل الاستواء) أي أن كان وقضية كلام
 المصنف هنا أن وقت الاختيار من أول الوقت لا من آخر وقت الفضيلة وهو كذلك بل وقت الجواز بلا كراهة
 أيضا كذلك خلائي قوله فيما تقدم في الظهر (قوله ثم جواز بلا كراهة) الاولى الواو بدل ثم لما تقررا به بدخل
 مع وقت الفضيلة والاختيار (قوله إلى الاصفرار) تقدم في الظهر أن وقت الاختيار هو وقت الجواز وهنا
 متغيران وسيأتي في المغرب أن وقت الاختيار هو وقت الفضيلة وفي غيره متغيران قال في التحفة الاختيار له
 اطلاقان اطلاق برادف الفضيلة واطلاق يخالفها وهو الاكثر المتبادر فلان في انتهى وقد علمت أن له ثلاث
 اطلاقات فقوله واطلاق يخالفها يصدق بما إذا كان يرادف الجواز أو يخالفه انتهى كردى فتأمل (قوله ثم
 كراهة إلى آخره) أي ثم جواز بكرهه بمعنى أنه يكره تأخيرها إليه لخبر مسلم تلك صلاة المنافقين مجلس يرقب
 الشمس حتى إذا كانت بين قرني الشيطان قام فنقرها أربعا لا يدكر الله فيها الا قليلا انتهى أسنى (قوله أي إلى
 بقاء ما يسعها) أي الصلاة والاولى الاثنان يعني بدل أي على القاعدة المشهورة (قوله وقت عذر) أي وهو
 وقت الظهر لمن يجمع جمع تقديم (قوله ووقت ضرورة) أي وهو وقت الإدراك في زوال المانع (قوله ووقت
 حرمة) أي وقت يحرم التأخير إليه فالاضافة لادنى ملازمة والافاقاع الصلاة فيه واجب وهو آخر الوقت
 بحيث لا يبقى من الوقت ما يسعها وان وقعت اداء كان أدرك ركعة في الوقت فهو اداء مع الانتم كما تقدم ويأتي
 بتبيينه يبقى وقت العصر إلى الغروب خلافا لمن زعم آخر وجه بمصير الظل مثليه تمسك بظاهر خبر جبريل
 السابق ورد بانه محمول على وقت الاختيار وقد روى ابن أبي شيبة باسناد في مسلم وقت العصر ما لم تغرب
 الشمس فلو عادت الشمس بعد غروبها عادت الوقت كما ذكره ابن العماد وان اقتضى كلام الزركشي خلافه
 وانه لو تأخر الغروب عن الوقت المعتاد بقدر غروبها عند غروبها عادت الوقت وان كانت موجودة انتهى قال
 في التحفة وما ذكره آخر اربعين وكذا أولا فلا وجه كلام ابن العماد ولا يضر كون عودها بمعجزة له صلى الله عليه
 وسلم كما صح حديثها في وقعة الخندق خلافا لمن زعم ضعفه أو وضعه وكذا صح أنها حبست له عند الغروب
 ساعة من نهار ليلة الاسراء لان المعجزة في نفس العود أو ما بقاء الوقت يعودها فيحكم الشرع ومن ثم لم يعاد
 صلى على كرم الله وجهه العصر اداء بل عودها لم يكن الا لذلك لاستغاله حتى غربت بنومه صلى الله عليه وسلم في
 حجره انتهى بحروفيه (قوله وأول وقت المغرب) سميت الصلاة بذلك لفعلها وقت الغروب وأصل الغروب
 البعد يقال غرب بفتح الراء اذا بعد قال في المصباح غربت الشمس غربا اذا بعدت وتوارت في مغيبها ثم قال

(ولها أربعة أوقات) بل
 سبعة (فضيلة) يصح فيها
 وفيما عطف عليها الجبر بدلا
 من أوقات والرفع بدلا
 من أربعة (أوله واختيار
 إلى مصير الظل مثلين)
 غير ظل الاستواء ثم
 (جواز) بلا كراهة (إلى
 الاصفرار ثم كراهة إلى
 آخره) أي إلى بقاء ما يسعها
 ووقت عذر ووقت
 ضرورة ووقت حرمة
 (وأول وقت المغرب

(قوله واختيار إلى مصير
 الظل مثلين) تقدم في
 الظهر أن وقت الاختيار
 هو وقت الجواز وهما
 متغيران وسيأتي في
 المغرب أن وقت الاختيار
 هو وقت الفضيلة وفي
 غيره متغيران قال في
 التحفة الاختيار له اطلاقان
 اطلاق برادف وقت
 الفضيلة واطلاق يخالفها
 وهو الاكثر المتبادر فلان في
 انتهى وقد علمت أن له
 ثلاث اطلاقات فقوله
 واطلاق يخالفها يصدق
 بما إذا كان يرادف
 الجواز أو يخالفه

والمغرب بكسر الراء على الاكثر وبفتحها والنسبة اليه مغربي بالوجهين (قوله بالغروب) أى غروب الشمس قال الشافعي رضي الله عنه في منظومه

وصل صلاة الغروب بعيدا * ترى الشمس ياهذا تغيب وتفق

والمراد تكامل غروبها فلا يحكم بخروج وقت العصر بغيوبه البعض بل لابد من الجميع ويخرج وقت الصبح بطول بعضه والفرق تنزيل رؤية البعض منزلة رؤية الجميع في الموضعين وان شئت قلت زاعنا اسم النهار بوجود البعض وهو يؤيد ما قاله كثير من اللغويين وغيرهم ان النهار أوله طلوع الشمس ويعرف الغروب في العمران بزوال الشعاع عن أعلى الحيطان وفي الجبال عن أعلاها واقبال الظلام من المشرق انتهى بها (قوله اجماعا) دليل لكون أول وقت المغرب الغروب واستدل غيره بخبر جبريل السابق ولعله مستند الاجماع (قوله ويبقى) أى وقت المغرب (قوله حتى يغيب الشفق الاحمر) هذا هو القديم الذي رجحه جماعة كثيرة منهم ابن المنذر وابن خزيمة والخطابي والسهيلي والغزالي والبغوي والرياني والعجلي وابن الصلاح والطبري والامام النووي في جميع كتبه قال في المجموع بل هو الجديد أيضا لان الشافعي رضي الله تعالى عنه علق القول به في الاملاء وهو من الكتب الجديدة على ثبوت الحديث فيه وقد ثبت فيه أحاديث في مسلم وأما حديث جبريل في اليومين في وقت واحد فمحمول على وقت الاختيار وأيضا أحاديث مسلم مقدمة عليه لانها متأخرة بالمدينة وهو متقدم بمكة ولانها أكثر رواة وأصح اسنادا منه (قوله كما في خبر مسلم) أى وهو قوله صلى الله عليه وسلم وقت المغرب عالم يغيب الشفق وفي رواية أخرى فاذا صليت المغرب فانه وقت الى أن يسقط الشفق هذا القول الجديد يقتضي وقت المغرب بعض قدر وضوء واستمرورة وأذان واقامة وخمس ركعات لخبر جبريل السابق ورد بأنه لبيان الوقت المختار كما تقرروا على الجديد لو شرع في الوقت ومد حتى غاب الشفق الاحمر جاز على الصحيح لانه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فيها بالاعراف كلتيهما وإياهما كما قرأته صلى الله عليه وسلم تقرب من مغيب الشفق لترتيله لها (قوله وخرج بالاجر) أى الذي هو المتبادر من الشفق ولذا لم يذكر غيره لانصراف الاسم اليه لغة لان المعروف في اللغة أن الشفق هو الحرة كذا ذكره الازهرى والجوهري وغيرهما قال الاسنوى ولهذا لم يتعرض له في أكثر الاحاديث (قوله ما بعده من الاصفر والابيض) أى فلا يبقى وقت المغرب اليه بل خرج قبله * تنبيه * اعلم أن الموقنين قدر واوقت مغيب الشفق الاحمر الذي هو آخر وقت المغرب وأول وقت العشاء بالخطا الشمس من الافق الغربى بسبع عشرة درجة وأما حصته وهي المدة التي بين غروب الشمس ومغيبه فلا تزيد على احدى وعشرين درجة ونصف وهي قدر ساعة وست وعشرين دقيقة وهذا فيما اذا لم يجاوز عرض البلد قدر الميل الاعظم وهي عرض المدينة الشريفة على مشرفها أفضل الصلاة وأزكى التحية كما أشار اليه الشارح في الايعاب وصرح به العلامة الشلي في رسالته المعمولة لعرض مكة المشرفة وأقل حصته بقدر الانحطاط المذكور وهي ساعة وثمان دقائق ولكن هذا انما يكون فيما اذا كان البلد في خط الاستواء وكانت الشمس في رأس الحمل والميزان والافتراض على ذلك بقدر ما يقتضيه التفاوت بينه وبين ما يطلع من معدل النهار وذلك يختلف باختلاف المدارات الزمانية كما هو مفصل في محله مع براهينه الهندسية وهذا علم ان ما شتهر أن وقت العشاء يدخل بعض ساعة غير صحيح فتنبه لذلك وانظر الى قول الشافعي رضي الله عنه

فلا خير فيمن كان للوقت جاهلا * وليس له وقت به يتعبد

فذلك من المولى طريقه ومبعدة * كذا وجهه يوم القيامة أسود

(قوله ولها) أى لصلاة المغرب وهو خير مقدم * وقوله وقت فضيلة وما بعده مبتدأ مؤخر أى وقت لا يتقاع الصلاة فيه فضيلة زائدة بالنسبة لما بعده (قوله وحرمة) أى وقت حرمة وهو آخر الوقت بحيث لا يسمعها (قوله وضرورة) أى وهو زوال المانع وتقدم عن الجمل ان وقت المغرب الضرورى له

بالغروب) اجماعا) ويبقى
حتى يغيب الشفق الاحمر)
كما في خبر مسلم وخرج
بالاجر ما بعده من
الاصفر والابيض ولها
وقت فضيلة وحرمة
وضرورة

صورتان احدهما ان يزول المانع في آخر وقته والاخرى ان يزول آخر وقت العشاء (قوله وعذر) أي وهو وقت العشاء لمن يجمع جمع تأخير (قوله واختيار وهو وقت الفضيلة) أي فهم امتحان هنا بخلافهما في غيره قال في التحفة لنقل الترمذي عن العلماء من الصحابة فن بعدهم كراهة تأخيرها عن أول الوقت ويؤخذ منه اذ من هؤلاء القائلين بالجديد كراهة هذا التأخير حتى على الجديد وحينئذ فلا يتصور رعلها ما أن لها وقت جواز بلا كراهة وكأنه لان في وقتها من الخلاف ما ليس في غيره فان قلت يأتي في ضبط وقت الفضيلة ما يفهم منه انه يقرب من وقت الجواز هنا على الجديد قلت ادعاء قر به منه ممنوع اذ المعترف في وقت الجواز على الجديد من ما يجب ويندب بتقدير وقوعه وان ندر وهذا يقرب من نصف وقتها على القديم وفي وقت الفضيلة عليها ما يحتاجه بالفعل وهو ينقص عن ذلك بكثير فيتم تصور رعل الجديد وقت فضيلة أول الوقت وما فضل عنه وقت كراهة فتأمل (قوله وهو يعني غيبوبة الشفق الاخر) الغيبوبة بفتح الغين مصدر غاب كصيرورة مصدر صار وينونة مصدر بان ونبه في فتح الجواز انه يشاهد غروب الاخر في بلد قبل مضي الوقت الذي قدره الموقتون فيها وهو نحو عشر من درجة وحينئذ هل العبارة بما قدره أو بالمشاهدة وقاعدة الباب ترجيح الثاني والاجماع الفعلي يرجح الاول وكذا يقال فيما لو مضى ولم يغيب الاخر انتهى قال المدائني والمعتمدان العبارة بالشفق لا بالدرج ولا يعمل بقولهم (قوله أول وقت العشاء) بكسر العين والمدلغة لسم لاول الظلام وسميت به الصلاة لفعلها حينئذ (قوله للاجماع على دخوله) أي وقت العشاء (قوله بالشفق) أي بغيبوبته قال الشافعي رضي الله عنه

وصل صلاة للاخيرة بعدما * ترى الشفق الاعلى يغيب ويفقد

ولا تنتظر نحو البياض فانه * يدوم زمانا في السماء ويفقد

فان لم يغيب الشفق لقصر ليالي أهل ناحية ك بعض بلاد المشرق اعتبر بعد الغروب من يغيب فيه شفق أقرب البلاد اليهم قال في التحفة ويظهر أن محله ما لم يؤد اعتبار ذلك الى طلوع فجر هؤلاء والابان كان ما بين الغروب ومغيب الشفق عندهم بقدر ليل هؤلاء ففي هذه الصورة لا يمكن اعتبار مغيب الشفق لانعدام وقت العشاء حينئذ وانما الذي ينبغي ان ينسب وقت المغرب عند أولئك الى ليلهم فان كان السدس مثلاً جعلنا ليل هؤلاء سدسه وقت المغرب وبقية وقت العشاء وان قصر جدا (قوله والاخر هو المتبادر منه) أي من لفظ الشفق قال الكردي أراد به الجواب عن قال ان المراد منه الابيض فتقييد الشفق بالاخر في المتن صفة كاشفة انتهى لان الشفق حيث أطلق انما ينصرف للاخر ولكن الاولى ان يقول مؤ كدته وأولى منه لازمة وهي التي لا تنفك عن الموصوف وأما الكاشفة فهي المبينة لحقيقة موصوفها وهي هنا ليست كذلك فالتعبير بالكاشفة يتميز حقيقة كل منهما عن الاخرى وأما المؤ كدته فانها تجامع كلاما من اللازمة والكاشفة أفاده ع ش وتقدم في التيمم ما هو أبسط من ذلك (قوله ولها) أي للعشاء خبر مقدم و (قوله ثلاثة أوقات) مبتدأ مؤخر (قوله بل سبعة كالعصر) وعليه يأتي هنا قول القاضي فيما تقدم ان صلاتها في الوقت بعد افسادها فانها عنده قضاء وهو ضعيف كما مروى يأتي أيضا ما زاده هناك بعضهم وهو وقت الاداء وذلك بان أدرك من الوقت ما يسع ركعة فقط (قوله وقت فضيلة أوله) أي بحيث يقع الاشتغال باسبابها وما يطلب فيها ولاجلها ولو كمالا كما مروى يأتي ويبحث في التحفة والنهاية تدب تأخيرها زال الاصفر والابيض خروجا من خلاف من أوجب ذلك (قوله ثم وقت اختيار) قضيتها ان ابتداءه بعد وقت الفضيلة وليس كذلك كما مروى بل تبدل ثم بالاول وكان أولى (قوله الى ثلث الليل الاول) هذا ما رجحه في المنهاج قال

الشافعي

وان شئت فيها فانتظر بصلاتها * الى ثلث ليل وهو بالحق بعهد

وعذر واختيار وهو وقت الفضيلة (وهو) يعني غيبوبة الشفق الاخر (أول وقت العشاء) للاجماع على دخوله بالشفق والاخر هو المتبادر منه (ولها ثلاثة أوقات) بل سبعة كالعصر (وقت فضيلة) أوله (ثم وقت اختيار الى ثلث الليل الاول)

(قوله واختيار وهو وقت الفضيلة) قال الاسنوي نقلا عن الترمذي ووقت كراهة وهو تأخيرها عن أول الوقت الجديد انتهى قال في المنسني ومعناه واضح مراعاة للقول بخروج الوقت فواقاتها سبعة ترجع الى ستة (قوله والاخر هو المتبادر) أي لان الشفق في اللغة هو الحرة كما ذكره الجوهري والزهري وغيرهما قال الاسنوي ولهذا لم يقع التعرض له في أكثر الاحاديث فتقييد الشفق بالاخر في المتن صفة كاشفة

لخبر جبريل السابق وفي وجهه الى نصفه لخبر لولا ان أشق على أمي لا خرت صلاة العشاء الى نصف الليل رواه
الحاكم وصححه على شرط الشيخين اهـ ووجهه النووي في شرح مسلم وكلامه في المجموع يقتضي ان
الاكثرين عليه قال السبكي فلا أدري تصحيحه عن عمد فيكون مخالفا لما في كتبه أم لا وهو الاقرب نهاية
بتصرف بسير وزيادة (قوله ثم وقت جواز بلا كراهة) الاولى الواو لما سبق ان ابتداء وقت الجواز بلا
كراهة يدخل مع وقت الفضيلة والاختيار وانما الاختلاف في الانتهاء فقط تأمل (قوله الى الفجر الكاذب)
هذه العبارة أولى من تعبير بعضهم الى ما بين الفجرين اذا البينة غير صحيحة لصلاحتها على كل جزء من
أجزاء ذلك الزمن فهي غير معينة فانهم الوقت بخلاف تعبير المصنف رحمه الله فلي تأمل (قوله ثم بكراهة)
أي جواز بكراهة (قوله الى بقاء مايسعها) أي الصلاة وهذا قاله الشيخ أبو حامد الاسفرائني شيخ العراقيين
في تعليقه لا الغزالي خلافا لبعضهم قال في التحفة وهو أي قول الشيخ أبي حامد أوجه من قول الروياني
بأنجاده مع وقت الجواز وان حكاه في شرح الروض ولم يتعقبه (قوله ثم وقت حرمة) أي وقت يحرم التأخير
اليه وهو آخر الوقت بحيث لايسعها وان وقعت أداء كما تقدم (قوله الى الفجر الصادق) أي فيبقى وقت
العشاء اليه لخبر مسلم ليس في النوم تقر بطلان التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يدخل وقت الصلاة
الاخرى خرجت الصبح إجماعا فيبقى على مقتضاه في غيرها كذا قالوه وعليه فليس الحديث صريحا في
ذلك وقال بعضهم هو صريح فيه لان نفي التفريط يلزم كونها في وقتها وهو ما قبل الاخرى الا أن يقال يحتمل
أن يراد في الحديث صلاة معهودة فلا يكون فيه العموم المراد من الدليل فلي تأمل ﴿ تنبيه ﴾ اعلم أن
الموقتين قدر وأول طلوع الفجر الصادق بقرب الشمس عن الافق الشرقي بتسع عشرة درجة وأما حصته
وهي المدة التي بين طلوعه وطلوع الشمس فلا تزيد على أربع وعشرين درجة ونصف وهي ساعة وثمان
وثلاثون دقيقة وهذا فيما اذا لم يجاوز عرض البلد قدر الميل الاعظم وأقل حصته تسع عشرة درجة وهي
ساعة وستة عشر دقيقة ولكن هذا انما يكون في خط الاستواء الى آخر ما سبق في الشفق وهذا اعلم أن
وقت الصبح لا يدخل بما اذا بقي من الليل الفلكي قدر ساعتين من طلوع الشمس كما اشترقته لذلك
(قوله ولها وقت ضرورة) أي وهو وقت زوال المانع والاولى حذف لها كما صنع فيما تقدم في العصر
لانه قد قال آتيا بل سبعة فلي تأمل (قوله ووقت عذر) أي وهو وقت المغرب لمن يجمع جمع تقديم ونه في
التحفة أنه لو عديم وقت العشاء كان طالع الفجر كما غربت الشمس وجب قضاؤها على الوجه من اختلاف
بين المتأخرين ولولم تغب الا بقدر ما بين العشاءين فاطلق الشيخ أبو حامد انه يعتبر حالهم باقرب بلد اليهم
وفرع عليه الزركشي وابن العماد أنهم يقدرون في الصوم ليلهم باقرب بلد اليهم ثم يسكنون الى الغروب
وما قاله انما يظهر ان لم يسع مدة غيبوتها أكل ما يقيم نية الصائم لتعذر العمل بما عندهم فاضطررنا الى
ذلك بخلاف ما اذا وسع ذلك وليس هذا حينئذ كما يام الدجال لوجود الليل هنا وان قصر ولولم يسع ذلك الا
قدر المغرب أو أكل الصائم قدم أكله وقضى المغرب فيما يظهر (قوله وهو أي الفجر الصادق) قال في
التحفة يباح شعاع الشمس عند قدرها من الافق الشرقي (قوله المنتشر ضوءه) أي الفجر ويقال له
المستطير بالراء كما سيأتي في الحديث (قوله بالافق) بضم تين أو بسكون الثانية الناحية من الارض والسماء
والجمع آفاق والمراد هنا الثاني (قوله أي نواحي السماء) تفسير للافق لكن الاولى أن ناحية السماء بالافراد
وسمى صادقا لانه يصدق عن الصبح ويبينه (قوله وقبله) أي الفجر الصادق (قوله يطلع الكاذب)
أي الفجر الكاذب ولا يدخل وقت الصبح به ولذا قال الشافعي رضي الله تعالى عنه

وحق فان الفجر فجران عندنا * ونسبهما حقا فان المقلد

فاول طالع منهم ما يبدشاهقا * كما ذنب الدبحان في الجو يصعد

فذلك كذوب ثم آخر صادق * تراه منيرا ضوءه يتوقد

(ثم وقت جواز) بلا
كراهة الى الفجر الكاذب
ثم بكراهة الى بقاء مايسعها
ثم وقت حرمة الى الفجر
الصادق) ولها وقت
ضرورة ووقت عذر
(وهو) أي الفجر الصادق
(المنتشر ضوءه معترضا
بالافق) أي نواحي السماء
وقبله يطلع الكاذب
مستطيرا ثم يذهب

سمى الفجر الاول بالكاذب لانه يضيء ثم يسود ويذهب وقد ورد في الخبر اطلاق الكاذب على ما لا يعقل وهو صدق الله وكذب بطن أخيك (قوله مستطيلا) وأعله أضواء من باقية ولذا شبهوه بذهب السرحان من حيث الاستطالة وتكون النور في أعلاه والسرحان بالكسر الذئب والجمع سراحين (قوله ثم يذهب) أي عند أكثر الابصار دون الراسد المجيد القوى النظر فقد ذكر ابن بشير المالكي أنه من نور الشمس اذا قربت من الافق فاذا ظهر أنست به الابصار فيظهر لها أنه غاب وليس كذلك وقد رصده ابراهيم الاصمعي بجو حسين سنة فلم يره غاب وانما يندر ليلتي مع المعترض في البواد ويصير ان بخرا واحدا (قوله ويعقبه ظلمة) أي غالبا وقد يتصل بالصادق روى أحمد حديث ليس الفجر الا بيض المستطيل في الافق ولكن الفجر الاخر المعترض وفي صحيح مسلم لا يبرنكم اذان بلال ولا هذا العارض لعمود الصبح حتى يستطير قال في التحفة أي ينشر ذلك العمود في نواحي الافق وقد يؤخذ من تسمية الفجر الاول عارضه الثاني شيان أحدهما أنه يعترض للشعاع النابئ عنه الفجر الثاني انحباس قرب ظهوه كما يشعر به التنفس في قوله تعالى والصبح اذا تنفس وعند ذلك الانحباس يتنفس منه شيء من شبه كوة والمشاهد في المنجس اذا خرج بعضه دفعة أن يكون أوله أكثر من آخره وهذا الكون كلام الصادق قد يدل عليه لانبائه عن سبب طوله وإضائه أعلاه واختلاف زمنه وانعاده بالكلية الموافق للحس أولى مما ذكره أهل الجهمية القاصر عن كل ذلك ثانيهما أنه صلى الله عليه وسلم أشار بالعارض إلى أن المقصود بالذات هو الصادق وإن الكاذب إنما قصر بطريق العرضي ليتنبه الناس به لقرب ذلك فينبهوا ليدركوا فضيلة أول الوقت باشتغالهم بالنوم الذي لولا هذه العلامات لمنعهم ادراك أول الوقت للحاصل أنه نور يبرزه الله تعالى من ذلك الشعاع أو يخلفه حيث لا علامته على قرب الصبح ومخالفاته في الشكل ليحصل التمييز وتوضح العلامة العارضة من العلم عليه المقصود فتأمل ذلك فإنه غريب مهم (قوله وهو أي الفجر الصادق أول وقت الصبح) بضم الصاد وحكى كسرها في اللغة أول النهار فلذلك سميت بهذه الصلاة وقيل لانهما تقع بعد الفجر الذي يجمع بياضا وحمرة والعرب تقول وجهه صبح لما فيه من بياض وحمرة ويدخل وقتها بالفجر الصادق لحديث جبريل فإنه علقه على الوقت الذي يحرم فيه الطعام والشراب على الصائمين وانما يحرمان بالفجر الصادق وبقية وقتها حتى تطلع الشمس (قوله خبر مسلم) دليل لكون أول وقت الصبح طلوع الفجر الصادق وخرجه وقتها أيضا بطلوع الشمس (قوله وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر مالم تطلع الشمس) وطلوعها بطلوع بعضها بخلاف غروبها فبما مر الحاقها لم يظهر بما ظهر فيها فكأنها كلها طلعت بخلاف غروبها فإنه لا بد من سقوط جميع القرص فاذا غاب البعض ألحق ما لم يظهر بما ظهر فكأنها لم تغرب ولأن الصبح يدخل بطلوع بعض الفجر فناسب أن يخرج بطلوع بعض الشمس (قوله ولها) أي لصلاة الصبح (قوله أربعة أوقات بل ستة) بل قياس ما تقدم ثمانية كما هو ظاهر (قوله وقت فضيلة أوله) أي أول الوقت بحيث يقع الاشتغال بأسبابها وما يطلب فيها أولا جملها ولو لا كما مر (قوله ثم اختيار إلى الاسفار) أي الاضائة وهي أن يرى شخصا من موضع كان لا يراه منه عند طلوع الفجر الثاني قال في المصباح أسفر الصبح اسفارا أضاء وأسفر الرجل بالصلاة صلاها في الاسفار (قوله ثم جواز بلا كراهية إلى الجرة) أي الاجرار والاولى فيه وفيما قبله الواو يدل ثم لما تقدم أن المعتمد أن وقت الفضيلة والاختيار والجواز بلا كراهية في جميع الصلوات تدخل بأول الوقت وتخرج متعاقبة الا في المغرب فانها متحدة فيه دخولا وخرجا والافى الظاهر فان وقت الجواز والاختيار متحدان أيضا (قوله ثم كراهية) أي ثم جواز بكرة بمعنى أنه يكره تأخيرها إليه كما تقدم (قوله إلى أن يبقى ما يسعها) أي الصلاة من الجرة (قوله ثم حرمة) أي بمعنى أنه يحرم تأخيرها إليه وهو الوقت الذي لا يسعها أي جميع أركانها حتى لو كان يسع الأركان ولا يسع بقية السنن وأراد أن يأتي تلك السنن لم يحرم عليه التأخير لذلك الزمن تأمل (قوله ولها) أي لصلاة الصبح (قوله وقت ضرورة) أي وهو وقت زوال المانع

مستطيل ثم يذهب وتقبه ظلمة (وهو) أي الفجر الصادق (أول وقت الصبح) خبر مسلم وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر مالم تطلع الشمس (ولها أربعة أوقات) بل ستة (وقت فضيلة أوله) ثم اختيار إلى الاسفار ثم جواز بلا كراهية (إلى الجرة ثم كراهية) إلى أن يبقى ما يسعها ثم حرمة ولها وقت ضرورة

(قوله إلى الاسفار) هو الاضائة بحيث يميز الناظر القريب منه

لاتغلبكم الاعراب على اسم

صلواتكم المغرب وتقول
الاعراب هي العشاء وعن
الثاني في خبر مسلم لاتغلبكم
الاعراب على اسم
اسم صلاتكم الا انها العشاء
وهم يعتمون بالابل يفتح
أوله وضمة وفي رواية
بجلاب الابل قال في شرح
مسلم معناه انهم يسمونها
العمة لكونهم يعتمون
بجلاب الابل أي يؤخرونه
الى شدة الظلام والله
تعالى انما سماها في كتابه
العشاء فان قلت قد سميت

(ويكره تسمية المغرب
عشاء والعشاء عتمة) للنهي
الصحيح عنها (ويكره
النوم قبلها) ولو قبل
دخول وقتها على الاوجه
خشية الفوات وكالعشاء
في هذه غيرها

في الحديث عتمة لقوله
لويعلمون ما في الصبح
والعمة قلنا استعمله
ليان الجواز وان النهي
للتنزيه أو انه خاطب بالعمة
من لا يعرف العشاء الخ
(قوله على الاوجه) ظاهر
كلام التحفة يخالف هذا
حيث قال بعد دخول
وقتها ولو وقت المغرب
لمن يجمع انتهى وفي
المغنى للخطيب والظاهر
عدم الكراهة قبل دخول
الوقت لانه لم يخاطب بها
انتهى وقول التحفة ولو
وقت المغرب لمن يجمع قال
الشوري قال الشيخ

بأن لم يدرك منه الا قدر تكبيرة كما تقدم تنبيه روى مسلم عن النواس بن سمعان قال ذكر رسول الله
صلى الله عليه وسلم الدجال ولبثه في الارض أربعين يوما يوم كسنة ويوم كسنة وسائر أيامه
كأيامكم قلنا فذلك اليوم الذي كسنة يكفينا فيه صلاة يوم قال لا قدر والله قدره قال الاسنوي فيسنوي هذا اليوم
مما ذكر في المواقيت ويقاس به اليوم ان قال في التحفة بأن يجرز قدر أوقات الصلوات وتصلو وكذا الصوم
وسائر العبادات الزمانية وغير العبادات كحلول الاحال ويجرى ذلك فيما لو مكثت الشمس طاعة عند قوم
مدة قال ابن العماد ويحتاج لمعرفة وقت العصر اذا طلعت من مغربها انتهى وأقول جاء في حديث مرفوع
انها اذا طلعت من مغربها تسير الى وسط السماء ثم ترجع ثم بعد ذلك تطلع من المشرق كعادتها وبعلم انه
يدخل وقت الظهر برجوعها لانه بمنزلة زوالها ووقت العصر اذا صار ظل الشيء مثله والمغرب بغروبها وفي
هذا الحديث ان ليلة طلوعها من مغربها تطول بقدر ثلاث ليال لكن ذلك لا يعرف الا بعد مضيتها لانها ما
على الناس وحيث قد القياس أنه يلزمه قضاء الخمس لان الزائد ليلتان فيقدران عن يوم وليلة وواحد من الخمس
انتهى تحفة بتصرف يسير (قوله ويكره تسمية المغرب عشاء) ظاهره ولو بالتغليب كالعشاءين واقضاه
كلام شرح المنهج في باب صلاة المسافر حيث قال وغلب في التثنية العصر لشرفها والمغرب للنهي عن تسميتها
عشاء لكن في العباب ولا يكره أن يقال لهما العشاء وهذا هو المعتمد (قوله والعشاء عتمة) أي وتسمية
العشاء عتمة فقيه العطف على معمولي عامل واحد والعمة بفتحها قال في المصباح هي من الليل بعد
غيبوبة الشفق الى الثلث الاول وعتمة الليل ظلام أوله عند سقوط نور الشفق وأتم الرجل دخل في العتمة
مثل أصبح دخل في الصباح قال في النهاية وما ذكره تسميتها عتمة هو ما في الروضة والتحقيق أي
والمنهاج لكنه في المجموع نقل عن نص الام أنه يستحب أن لا تسمى بذلك وذهب اليه المحققون من أصحابنا
وقالت طائفة قليلة تنكره قال في المهمات فظهر ان الفتوى على عدم الكراهة وقد فهم أكثر المتأخرين
المخالفة وأفادوا الدررجه الله تعالى عدمها اذ ليس في النص حكم تسميتها بذلك وقد سككت عنه المحققون
وصرح الطائفة الاخرى بكرهاتها وهو الاوجه لورود النهي الخاص فيها (قوله للنهي الصحيح عنها)
أي عن التسمية المذكورة فهو دليل للمسئولين فقد نهى عن الاول في البخاري لاتغلبكم الاعراب على
اسم صلاتكم المغرب وتقول الاعراب هي العشاء قال شيخ الاسلام في شرحه بجزء المغرب صفة وبالرفع خبر
مبتدأ محذوف وبالنصب بأعني والمعنى لاتتبعوا الاعراب في تسميتهم المغرب عشاء لان الله تعالى سماها
مغربا وتسمية الله أولى والسري في النهي خوف الاشتباه على غيرهم من المسلمين انتهى ونهى عن الثاني في
خبر مسلم لاتغلبكم الاعراب على اسم صلاتكم الا انها العشاء وهم يعتمون بالابل يفتح أوله وضمة وفي
رواية بجلاب الابل قال الامام النووي في شرحه معناه انهم يسمونها العتمة لكونهم يعتمون بجلاب الابل
أي يؤخرونه الى شدة الظلام والله تعالى انما سماها في كتابه العشاء فان قلت قد سميت في الحديث عتمة
كقوله لويعلمون ما في المغرب والعظمة قلنا استعمله لبيان الجواز وان النهي للتنزيه أو انه خاطب بالعمة
من لا يعرف النهي أو انه قبل النهي (قوله ويكره النوم قبلها) أي صلاة العشاء لانه صلى الله عليه وسلم
كان يكره ذلك متفق عليه (قوله ولو قبل دخول وقتها على الاوجه) هذا ما بحثه الاسنوي واعتمده
جمع لكن ظاهر التحفة يخالفه حيث قال قبل فعلها بعد دخول وقتها ولو وقت المغرب لمن يجمع انتهى
ويتصور ذلك بالنوم قبل فعل المغرب من قصد الجمع وان كانت الكراهة من جهة المغرب أيضا ويتصور
أيضا بالنوم الخفيف بحيث لا يقطع الموالاة فاذا أراد الجمع كره أن ينام بعد المغرب وقبل فعل العشاء وان اتفق
زوال النوم قبل طول الفصل وبه يندفع ما قد يقال النوم المحذور هنا اذا وقع قبلها ففصلها أو وجب تأخيرها
الى وقتها فلم يقع الا قبل وقتها لافيه قبل فعلها فليتم اصل (قوله خشية الفوات) تعليل للكراهة يعني
انه ربما استمر نومه حتى فات الوقت (قوله وكالعشاء في هذه) أي في كراهة النوم قبل فعلها (قوله غيرها)
أي غير العشاء من بقية الصلوات وانما خص العشاء بالذکر لانه محل النص ولان الغالب أن النوم فيه

قد يقال النوم المحذور هنا اذا وقع قبلها ففصلها أو وجب تأخيرها الى وقتها فلم يقع الا قبل وقتها لافيه قبل فعلها وقد يصور بالنوم

قبل فعل المغرب من قصد الجمع وان كانت الكراهة من جهة المغرب أيضا ويمكن أيضا أن يصور بنوم خفيف لا يمنع الجمع فاذا أراد الجمع كره أن ينام بعد المغرب قبل فعل العشاء وان اتفق زوال النوم قبل طول الفصل فلي تأمل انتهى (قوله لم يغلب) غلبته كإني التحفة بحيث يصير لا تميز له ولم يمكنه دفعه انتهى واذا غلبه لا يصح بل ولا يكره له ذلك لعذره انتهى وكذلك النهاية (قوله توهم) ظاهره انه لا بد لجواز النوم من ثبوت الاستيقاظ وانه لا يكفي الظن بل ولا غلبته لان وجود غلبة ظن التيقظ لا يمنع وجود توهم عدمه لكنه عبر في التحفة بقوله بأن غلب على ظنه أنه يستيقظ وقد بقي من الوقت ما يسعها وظهرها والاحرم انتهى فظاهر هذا يخالف ما هنا وعبر الخطيب في المعنى وشرح التنبيه بظن التيقظ وكذلك ٣٢ شيخ الاسلام في شرح الروض ونقل المعنى في الفرائض ان المراد بغلبة الظن هو الظن

يستمر الى الصباح خصوصا من أهل الاشغال (قوله نعم يحرم النوم الذي لم يغلب) استدراك على المتن وعبارة التحفة ومحل جواز النوم ان غلبه بحيث صار لا تميز له ولم يمكنه دفعه أو غلب على ظنه أنه يستيقظ وقد بقي من الوقت ما يسعها وظهرها والاحرم (قوله حيث توهم الفوات) ظاهره أنه لا بد لجواز النوم من ثبوت الاستيقاظ وانه لا يكفي الظن بل ولا غلبته لان وجود غلبة ظن التيقظ لا يمنع وجود توهم عدمه وهذا يخالف ما عبر به في التحفة أو غلب على ظنه الخ وهو الموافق لغيره فلي تأمل (قوله بعد دخول الوقت) متعلق بيجزم الخ (قوله وكذا قبله) أي قبل دخول الوقت يحرم أيضا (قوله على ما عتمده كثيرون) راجع لما بعد كذا قال في التحفة ويؤيده ما يأتي من وجوب السعي الجمعة على بعيد الدار قبل وقتها (قوله لكن خالف فيه) أي فيما عتمده كثيرون من حرمة النوم قبل الوقت حيث توهم الفوات (قوله السبكي وغيره) أي كابي زرعة كما صرح به في التحفة عبارتها بعد التأييد المذكور لأن إيجاب بانها مضافة لليوم بخلاف غيرها ومن ثم قال أبو زرعة المنقول خلاف ما قاله أولئك انتهى وهذا هو المعتمد وشمل ذلك الجمعة لانه ليس مخاطباها قبل دخول الوقت وان قلنا بوجوب السعي على بعيد الدار والفرق أنه لما كان بعيد الدار لا يمكنه الذهاب اليها الا بالسعي قبلها نزل ما يمكنه فيه السعي منزلة وقتها فلم يعتبر لادى الى عدم طلبها منه والنوم لما لم يكن مستلزما لتفويتها اعتبر لحرمة خطابه بها وهو لا يخاطب قبل دخول الوقت أفاده الزيادة لكن في ابن قاسم ان الحرمة هو القياس لظهوره انه لو كان بعيد الدار وجب عليه السعي قبل الوقت وحرمة النوم المنفوت لذلك السعي الواجب فلي تأمل (قوله ويكره الحديث) المراد الحديث المباح في غير هذا الوقت أما المكره فهو هنا أشد كراهة وكذا المحرم قال ابن العماد كسيرة البطال والاختيار الكاذبة فانه لا يحل سماعها لعدم صحتها كما في المجموع في الاعتكاف وعدم صحتها لا يكفي في التعليل الا ان أريد به تحقق كذبها كما هو الواقع في سيرة البطال وغيره قاله في الايعاب (قوله وسائر الصنائع) أي كالخطابة (قوله بعدها أي بعد فعلها) أي صلاة العشاء لانه صلى الله عليه وسلم كان يكره ذلك متفق عليه وعلى ذلك بان نومه يتأخر فيخاف فوت صلاة الليل ان كان له صلاة الليل أو فوت الصبح عن وقتها أو عن أوله ولتقع الصلاة التي هي أفضل الاعمال خاتمة عمله والنوم أخو الموت ورمات في نومه وقضية هذا انه لا يكره بين الفرض والنافلة وعلمه بعضهم بان الله تعالى جعل الليل سكونا وهذا يخرج عن ذلك قال ابن العماد وأظهر المعاني الأول (قوله ولو لمجموعة جمع تقديم) أي مع المغرب لما تقدم من التعاليل ولو تحدث قبلها ففهم كلامهم عدم الكراهة قال ابن النقيب ولو قيل انه بالكراهة أولى لزيادة المحذور بتأخير العشاء على القول بأفضلية التقديم لكان له وجه ظاهر مغنى (قوله على ما عتمده ابن العماد) هو العلامة شهاب الدين أبو العباس

فتنبه له (قوله على ما عتمده كثيرون) قال في التحفة ويؤيده ما يأتي من وجوب السعي للجمعة على بعيد الدار قبل وقتها إلا أن يجاب بانها مضافة نعم يحرم النوم الذي لم يغلب حيث توهم الفوات بعد دخول الوقت وكذا قبله على ما عتمده كثيرون لكن خالف فيه السبكي وغيره (و) يكره (الحديث) وسائر الصنائع (بعدها) أي بعد فعلها ولو لمجموعة جمع تقديم على ما عتمده ابن العماد

لليوم بخلاف غيرها ومن ثمة قال أبو زرعة المنقول خلاف ما قاله أولئك أي الكثيرون (قوله لكن خالف فيه السبكي) اعتمده المعنى والنهاية وظاهر كلام الشارح أيضا وفي التحفة أيضا اعتماده لانه أورد الأول بصيغة التبري وهو ظاهر لعدم وجود

أحمد

سبب الخطاب في حقه وقد يجمع بين الخلاف بالقصد وعدمه (قوله الحديث) قال في

شرح العباب ونحوه المعنى والمراد الحديث المباح في غير هذا الوقت أما المكره فهو هنا أشد كراهة انتهى (قوله على ما عتمده ابن العماد) قال الخطيب في شرحي المهاج والتنبيه وهو أوجه لكن ظاهر كلام الشارح عدم ارتضائه وبذلك صرح في الامداد حيث قال والوجه خلافا لابن العماد انه اذا جمعهما تقديم لا يكره الحديث الا بعد دخول وقتها ومضى وقت الفراغ منها غالبا انتهى وكذلك في التحفة وعبارتها أي بعد دخول وقتها وفعلها فيه أو قدره ان جمعهما تقديم الا قبل ذلك على الوجه انتهت واستوجه في النهاية أيضا

(قوله وايناس ضيف) قال الشارح في شرح الاربعين في الحديث الخامس عشر قيل يحتمل تخصيص اكرام الجار والضيف بغير الفاسق والمبتدع والمؤذى ونحوهم فهو لا يكره بل يهانون ردعاً لهم عن خورهم ويحتمل جعلهم من ذوات الجهتين فيكرهون من حيث الجوار والضيافة ويهانون من حيث الفجور لان الكافر يرى حق جواره ونحوها فالمسلم على نحو فسقه أولى وبخاف في كل كبد حار أجر قال بعضهم حتى نحو الحية والكلب العقور يطعم ويسقى اذا اضطر الى ذلك ثم يقتل ٣٣ انتهى والوجه هو الاحتمال الثاني

كما بصرح به كلام أئمتنا ولا بعد منافية قولهم يهرم الجلوس مع الفاسق ايناسا لهم لان هذا فيه اعانة لهم على فسقهم كما يدل عليه تقييدهم القعود معهم بالايناس أى من حيث الفسق فافهم أنه معهم لا

خشية القوات أيضاً (الا في خير) كما ذكره علم شرعي أو آله وايناس ضيف وملاطفة زوجه (أو حاجة) كمرجعة حساب لان ذلك خير أو عذر ناجز فلا يترك لمفسدة متوهمة وقد ورد كان النبي صلى الله عليه وسلم يحد ثنا عامة ليله عن بنى اسرائيل (وأفضل الاعمال)

للايناس كذلك جائزة وما ذكره من اطعام العقور فيه نظر الخ (قوله أو حاجة) ومنها السفر قال في التحفة لخبر أحمد لاسمر بعد العشاء الامصل أو مسافر انتهى ونقله في المغنى عن بعضهم وأقره وقال الهاتفي في حواشي التحفة نازع فيه في شرح العباب بعد نقله عن ابن العماد بان مقتضى اطلاقهم

أحمد بن عماد الدين بن يوسف الاقفهسي ولد قبل الحسين وسبع مائة وأخذ الفقه عن الجبال الاسنوي والسراج البلقيني ثم الولي العراقي ومهر في الفنون وتقدم في الفقه جداً واتسع نظره فيه كثيراً وعظم اطلاعه بحيث كتب على مهمات شيخه كتاباً خالصاً فيه تعقبات نفيسة وله مصنفات كثيرة منها عدة شروح على المنهاج وجد من أكبرها قطعة وصل فيها الى صلاة الجماعة في ثلاث مجلدات وكان يحضر عنده شيخهما ويتكلم ويفيد وهما يعظمانه الى الغاية ومن مؤلفاته تسهيل المقاصد لزوار المساجد والبيان فيما يحل ويحرم من الحيوان ورفع اللباس عن وهم الوسواس ونظم حوادث الهجرة وشرحه ونظم المعفوات والقول التام في أحكام المأموم والامام وغير ذلك توفي سنة ٨٠٨ رجه الله ونفعنا به (قوله خشية القوات أيضاً) أى قوات صلاة الليل أو صلاة الصبح أول وقته كما تقر رفه وتعليل للثمن وقضية كراهته قبلها أيضاً لكن فرق الاسنوي بان اباحة الكلام قبلها انتهى بالامر بايقاعها في وقت الاختيار وأما بعد فلا ضابط له فكان خوف القوات فيه أكثر وهو أوجه من قول غيره هو قبلها أولى بالكرهية لتفويته فضيلة أول الوقت ورد بما يعلم مما يأتي ان مطلق الحديث قبلها لا يستلزم تفويت ذلك فصيح تقييدهم ببعدها وأما قبلها فان فوت وقت الاختيار كره أى كان خلاف الأولى والا فلا انتهى بحقه (قوله الا في خير) استثناء من كراهة الحديث بعد صلاة العشاء (قوله كما ذكره علم شرعي) أى وهو الفقه والحديث النبوي والتفسير (قوله أو آله) أى للعلم الشرعي كالنحو والصرف وغيرهما من العلوم الادبية فانها آلات له (قوله وايناس ضيف) عطف على هذا كره وايناس خلاف الاجحاش وكذا التائيس قال عيش مالم يكن الضيف فاسقا والاحرم العذر يخوف منه على نفس أو مال وهذا اذا كان ايناسه له لكونه فاسقا أما لو كان من حيث كونه شيخه أو معلمه فانه يجوز ان لم يلاحظ له شيء من ذلك فيظهر الحاقه بالأول فيحرم انتهى (قوله وملاطفة زوجه) أى مباراتها باللفظ سيما اذا ظهرت منها أمارات النشوز (قوله أو حاجة) عطف على خير أى أو الا في حاجة فالمراد بها الذنوبية (قوله كمرجعة حساب) أى فانها مما تدعو اليه الحاجة والمراد مرجعة حساب أمواله مثلاً وأما الحساب بمعنى علم الحساب فهو داخل في الخير السابق لانه من آلة العلم الشرعي كما هو ظاهر (قوله لان ذلك) تعليل للاستثناء المذكور والمشار اليه راجع للخير والحاجة (قوله خير أو عذر ناجز) أى بخلاف خشية القوات المذكورة (قوله فلا يترك لمفسدة متوهمة) أى وهى خشية القوات فهو تفرع على التعليل (قوله وقد ورد) أى في الخبر واما الحاكيم عن عمران بن حصين رضى الله عنهم ما عناه ما وهذا في قوة التعليل لقوله فلا يترك (قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم يحد ثنا) أى كثيراً كما يقتضيه الفمل المضارع بعد كان كما هو الشائع في العرف ويدل له أيضاً (قوله عامة ليله) أى أكثره (قوله عن بنى اسرائيل) أى عن عبادهم وزهادهم ليحمل ذلك الصحابة على التخلق بأخلاقهم وبنوا اسرائيل أولاد يعقوب عليه الصلاة والسلام لان اسرائيل اسم يعقوب وهو مركب تركيب اضافية مثل عبد الله فان اسرا بالعبودية هو العبد وايل هو الله وقيل اسرا مشتق من الاسر وهو القوة فكان معناه الذي قواه الله وقيل لانه أسرى بالليل مهاجراً الى الله تعالى وقيل غير ذلك (قوله وأفضل الاعمال) أى بعد العلم اذ فرض عينه أفضل الفروض العينية لتفرعها

٥ - ترسي - في

انه لا فرق بين المسافر وغيره ثم حل الحديث على ما حصله ان المسافر يجوز له الحديث بعده ان احتاج اليه لاعتائه على السهر الذي يحتاج اليه المسافر في حفظ نفسه وما معه انتهى كلام الهاتفي نقلته من خطه وليتأمل في قوله يجوز له الحديث (قوله وقد ورد الخ) واما الحاكيم عن عمران بن حصين رضى الله عنه (قوله وأفضل الاعمال) أى بعد العلم اذ فرض عينه أفضل الفروض العينية لتفرعها عليه وفرض الكفاية منه أفضل فروض الكفاية ونقله أفضل من بقية النوافل قال الشارح في

ولا بدع ان يخص قولهم
أفضل - لعبادة البدن
الصلاة بغير ذلك انتهى
وخالف في صلاة النفل
من التحفة فقال فرضها
أفضل الفروض ونقلها
أفضل النوافل ولا يرد طلب
العلم وحفظ القرآن
لانها من فرض
الكفايات انتهى وفي
شرح الاربعين للشارح
عند الكلام على خبر
والصبر ضياء بعد سوق

البدنية بعد الاسلام
(الصلاة) ففرضها أفضل
الفرائض ونقلها أفضل
النوافل للدلالة الكثيرة في
ذلك وقيل الحج وقيل
الطواف وقيل غير ذلك
وأفضل أحوال الصلاة
المؤقتة من حيث الوقت
مع عدم العذر

كلام ما ملخصه وبهذا
يعلم أن كون الصلاة
أفضل من الصبر قابل
للنوع ولا ينافيه قولهم
أفضل عبادات البدن
الصلاة لان الصبر ليس
من العبادات البدنية وانما
هو من العبادات القلبية
وهي بأسرها أفضل من
العبادات البدنية كما هو
ظاهر لانها بالنسبة اليها
كالاصل بالنسبة للفرع
انتهى (قوله وقيل الحج)
قائله من أصحابنا القاضي
حسين والقائل بأفضلية

عليه وفرض الكفاية أفضل فرض الكفاية ونقله أفضل النوافل ولا بدع أن يخص قولهم أفضل عبادات
البدن بغير ذلك على أنه قد يقال لا يرد طلب العلم وحفظه لانها من فرض الكفايات (قوله البدنية) خرج
القلبية فانها بأسرها أفضل من العبادات البدنية لانها بالنسبة اليها كالاصل بالنسبة للفرع ومن القلبية
الصبر فهو أفضل منها (قوله بعد الاسلام) أي أما هو فهو أفضل من جميع العبادات على الاطلاق لا ابتداء صحة
غيره عليه روى البخاري عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل أي العمل أفضل قال إيمان
بالله ورسوله الحديث قال ابن السبكي الاسلام أعمال الجوارح ولا يعتبر الامع الايمان والايمان تصديق القلب
ولا يعتبر الامع التلفظ بالشهادتين (قوله الصلاة) أي فرضا كانت أو نفلا بدليل تفرعه (قوله ففرضها)
أي الصلاة وهي الصلوات الخمس (قوله أفضل الفرائض) أي من زكاة وصوم وغيرهما وجملة ركعات
الفرائض سبع عشرة ركعة والحكمة فيه أن زمن القنطرة من اليوم واليلة سبع عشرة غالباً اثنا عشر النهار
ونحو ثلاث ساعات من الغروب وساعتين من قبيل الفجر فحمل لكل ساعة ركعة لتجبر ما يقع فيها من
التقصيرات واما اختصاص الخمس بالآوقات المذكورة سابقاً فهو تعبدى عند أكثر العلماء وأبدى غيرهم
له حكماً قال في التحفة وكان حكمة كون الصبح ركعتين بقاء كسل النوم والمصيرين أرباعاً رباعاً توفر النشاط
عندهما معاناة الأسباب وكان حكمة خصوصهما تركب الانسان من عناصر أربعة وفيه أخلط فجعل لكل
من ذلك في حال النشاط ركعة لتصلحه وتغذله وهذا أولى وأظهر من قول القفال انما لم يرد عليها لان مجموع
آحادها عشرة ولا شيء من العقد يخرج أصله عنها والمغرب ثلاثاً انها وتر النهار كما في الحديث فتعود عليه
بركة الوترية ان الله وتر يحب الوتر ولم تكن واحدة لانها تسمى البتراء من البتر وهو القطع وألحقت العشاء
بالمصيرين لينجبر نقص الليل عن النهار اذ فيه فرضان وفي النهار ثلاثة لكون النفس على الحركة فيه أقوى
(قوله ونقلها) أي الصلاة (قوله أفضل النوافل) أي من صدقة وصوم وغيرهما في الحديث قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ما أذن الله لعبدي شئ أفضل من ركعتين أو أكثر وان البر يذرف فوق رأس العبد ما كان
في الصلاة وما تقرب عبد الى الله عز وجل بأفضل مما خرج أي مما ظهر منه وهو كلامه تعالى منه واه أجد
والترمذي عن أبي أمامة رضي الله تعالى عنه (قوله للدلالة الكثيرة في ذلك) أي في أفضلية الصلاة على غيرها
منها حديث بنى الاسلام على خمس فان الصلاة ذكرت بعد الايمان فدل على أنها أفضل من غيرها ما عدا
الايمان ومنها حديث الحاكم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أول ما أقرض الله على أمي الصلوات الخمس
الخ ومنها حديث مسلم عن جابر مثل الصلوات الخمس كمثل نهر جار عذب على باب أحدكم يغتسل فيه كل يوم
خمس مرات فيأتي من ذلك الدنس ومنها حديث العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة ومن تركها فقد كفر ومنها
حديث ما من حافظين يرفعان الى الله تعالى بصلاة مع صلاة الا قال الله تعالى أشهدكما أي قد غفرت لعبدي
ما بينهما ومنها حديث ما أوتي عبد في هذه الدنيا خيراً من أن يؤذن له في ركعتين يصليهما واه الطبراني ومنها
غير ذلك (قوله وقيل الحج) أي أفضل الاعمال الحج والقائل بهذا من أصحابنا القاضي وكان وجه أنه يكفر
الذنوب حتى الكبائر (قوله وقيل الطواف) أي أفضل الاعمال الطواف وهذا قاله الماوردي ووافقه
ابن عبد السلام وغيره وسكت عليه النووي في بعض كتبه (قوله وقيل غير ذلك) أي ومنه قول ابن عباس
وسعيد بن جبيرة الصلاة لاهل مكة أفضل والطواف للغرباء أفضل وهو مذهب مالك وأبي حنيفة رضي الله
عنهما واختاره المحب الطبري وجماعة من متأخري الشافعية وقيل الصوم أفضل بالمدينة النبوية
انتهى كردى (قوله وأفضل أحوال الصلاة المؤقتة) هذا دخول على المتن (قوله من حيث الوقت)
خرج بهذه الحثية أحوالها من حيث المكان فان الأفضل ان تكون في المسجد في الفرائض
والسنن التي يطلب فعلها فيه كما سيأتي (قوله مع عدم العذر) خرج ما إذا كان كما سيأتي قريباً

(قوله)

الطواف من أصحابنا الماوردي ووافقه جماعة منهم ابن عبد السلام وسكت

(قوله ان توقع أول الوقت) أى اذا تبين دخوله وهذا هو المراد بالتعجيل في عبارة غيره كصاحب الهجة حيث قال فيها

وندبوا تعجيلها أى اشتغل * لها بأسباب كما الوقت دخل

وليس المراد التعجيل الحقيقي الذى هو تقديم الشئ على وقته بل المراد المبادرة بها فى أول وقته اذا لفرق بينهما كما قاله ابن القيم صاحب الهدى ان المبادرة انتهاز الفرصة فى وقتها فلا يتراكمها حتى اذا فاتت طلبها فهو لا يطلب الامور فى أدبارها ولا قبلها ولا قبل وقتها بل اذا حضر وقتها بادرا اليها ووثب عليها والعجلة طلب أخذ الشئ قبل وقته تأمل (قوله ولو عشاء) إشارة الى خلاف فيها فى المنهاج وفى قول تأخير العشاء أفضل قال الاذرى وهذا هو المنصوص فى أكثر كتبه الجديده وقال فى المجموع انه أقوى دليلا قال فى النخبة لكن تقديمها هو الذى واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدون وفى البخارى وغيره كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى أحيانا وأحيانا اذا راهم اجتمعوا عجل واذا راهم أبطلوا أخر قال الكردى فهذا يدل على ان التأخير انما كان لاجل اجتماع أصحابه وفى رواية فى الصحيح عن عائشة رضى الله عنها شغل عنها ليلة فآخرها الحديث وهو يدل على ان التأخير كان لشغل وقال السيوطى فى خبر أحمد والطبرانى ما يدل على نسخ التأخير بالتعجيل (قوله لان ذلك) أى إيقاع الصلاة أول وقتها (قوله من المحافظة عليها) أى على الصلاة (قوله المأمور بها) أى بالمحافظة على الصلاة (قوله فى آية حافظوا على الصلوات) أى راقبوها بأدائها فى أوقاتها كاملة الأركان والشروط وقال تعالى فاستبقوا الخيرات وقال تعالى وسارعوا الى مغفرة من ربكم والصلاة من الخيرات وسبب المغفرة قال النسفى معنى المسارعة الى المغفرة والجنة الاقبال على ما يوصل اليهما ثم قيل هى الصلوات الخمس أو التكبير الأولى أو الطاعة أو الاخلاص أو التوبة أو الجمعة أو الجماعة انتهى ولا مانع من ارادة الكل (قوله ولما صح) عطف على لان ذلك فهو تعليل ثان لافضلية إيقاع الصلاة فى أول الوقت (قوله انه صلى الله عليه وسلم) بيان لما على تقدير من البانية لا طرده بعد ان وان ولذا أتى بها فيما سأتى (قوله سئل أى الاعمال أفضل) أى والسائل لذلك ابن مسعود رضى الله عنه حيث قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم أى الاعمال أفضل (قوله فقال) أى النبي صلى الله عليه وسلم جوابا لسؤاله (قوله الصلاة لأول وقتها) رواه الدارقطنى وغيره وصححه وقال الحاكيم انه على شرط الشيخين ولفظ الصحيحين الصلاة لوقتها وعن ابن عمر مرفوعا الصلاة فى أول الوقت رضوان الله وفى آخره عفو الله رواه الترمذى قال الشافعى رضى الله عنه رضوان الله انما يكون للحسين والعفو يشبه ان يكون للمفسرين معنى (قوله ومن انه) أى النبي صلى الله عليه وسلم فهو عطف على انه الاول (قوله كان يصلى العشاء لسقوط القمر) أى غروبه (قوله ليلة ثالثة) أى القمر من أول الشهر رواه أبو داود والترمذى والنسائى وابن حبان باسناد صحيح (قوله ومن ان نساء المؤمنين) عطف أيضا على انه الاول (قوله كن ينقلبن) أى يرجعن من المسجد (قوله بعد صلاة الفجر) أى الصبح (قوله مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى فى المسجد النبوى فى هذا الحديث جواز حضور النساء الجماعة فى المسجد ومحله اذا لم يخش فتنة عليهن أو بهن (قوله ولا يعرفهن أحد) قال الداودى معناه ما يعرفن أنساءهن أم رجال وقيل ما يعرفن أعيانهم وهذا ضعيف لان الملفعة فى النهار أيضا لا تعرف فلا يبق فى الكلام فائدة (قوله من الغلس) بفتح حين ظلام آخر الليل وهذا الحديث رواه مسلم عن عائشة رضى الله عنها بلفظ لقد كان نساء من المؤمنات يشهدن الفجر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم متلفعات بمروطهن ثم ينقلبن الى بيوتهن وما يعرفن من تغليس رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله فخير أسفروا) هذا جواب عن سؤال تقديره ظاهر وأسفروا أمر من الاسفار قال فى المصباح

ان توقع (أول الوقت) ولو عشاء لان ذلك من المحافظة عليها المأمور بها فى آية حافظوا على الصلوات ولما صح أنه صلى الله عليه وسلم سئل أى الاعمال أفضل فقال الصلاة لأول وقتها ومن أنه كان يصلى العشاء لسقوط القمر ليلة ثالثة ومن أن نساء المؤمنين كن ينقلبن بعد صلاة الفجر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يعرفهن أحد من الغلس فخير أسفروا

عليه النووى فى مجموعته وایضاحه وقال ابن عباس وسعيد بن جبیر الصلاة لاهل مكة أفضل وأما الخرباء فالطواف لهم أفضل وهو مذهب مالك وأبى حنيفة واختاره المحب الطبرى وجماعة من متأخري الشافعية قال السيوطى فى شرح رساله فى التصوف وقيل الصوم أفضل بالمدينة

صحيح البخاري وغيره
كان النبي صلى الله عليه
وسلم يصلي العشاء أحيانا
وأحيانا إذا رأهم اجتمعوا
عجل وإذا رأهم أبطلوا آخر
انتهى فهذا يدل على أن
التأخير إنما كان لاجل
اجتماع أصحابه وفي رواية
في الصحيح عن عائشة
رضي الله عنها شغل عنها

بالفجر فانه أعظم للاجر
وخبر كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يحب أن
يؤخر العشاء معارض
بذلك (ويحصل ذلك)
الفضل الذي في مقابلة
التعجيل (بأن يشتغل)
أول الوقت (بأسباب
الصلاة) كطهر وستر
وأذان وإقامة (حين دخل
الوقت) أي عقب دخوله
فلا يشترط تقدمها عليه بل
لأخر من هو متلبس بها
بقدر هالم ففته الفضيلة
على ما في الذخائر

ليلة فأخرها الحديث وهو
يدل على أن التأخير كان
لشغل وقال السيوطي في
خبر أحمد والطبراني ما يدل
على نسخ التأخير بالتعجيل
(قوله بأسباب الصلاة)
قال في الامداد وضابطها
هنا ما في المغرب على
الحديث فيما يظهر انتهى
(قوله على ما في الذخائر)
ذكره مع التبري وكذلك
في التحفة إشارة إلى التنزيل

وأسفر الرجل بالصلاة صلاها في الاسفار أي الاضاعة (قوله بالفجر) أي بصلاة الفجر (قوله فانه أعظم
للأجر) أي الثواب أي فان الاسفار بصلاة الفجر أعظم وأكثر في الثواب وهذا الحديث رواه أبو داود
وبه استدلال أبو حنيفة ندب الاسفار به لكن محله عنده في غير المزدلفة (قوله وخبر كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم) عطف على خبر أسفر والخ فهو جواب عن سؤال أبضا وهذا الحديث رواه الشيخان (قوله يحب
أن يؤخر العشاء) الذي في غيره يستحب قال القليوبي ليس هذا من اخباره صلى الله عليه وسلم وإنما هو من
اخبار الراوي بحسب فهمه من تأخير صلى الله عليه وسلم لفعلها أحيانا يابا للجواز الذي رجماء توهم من
عظمها منعه ولذلك رد عليه بالمواظبة على التعجيل وبه يرد أيضا دعوى قوة دليل التأخير المستند إلى أن كان
مع المضارع تفيد الدوام تأمل (قوله معارضنا بذلك) خبر المبتدأ الذي هو غير وخبر والمشار إليه ما تقدم
من الآية والأحاديث الثلاثة بعدها قال في الاسنى ولان المراد بالاسفار ظهور الفجر الذي به يعلم طلوعه
فالتأخير إليه أفضل من تعجيله عند ظن طلوعه ولان تعجيل العشاء هو الذي واظب عليه النبي صلى الله عليه
وسلم انتهى ملخصا وتقدم عن التحفة مثله هذا ووجه الشعراني في الميزان بعد أن ذكر الخلاف في أفضلية
التعجيل والاسفار في الصبح وان كلا منهما راجع إلى مرتبة الميزان بمناصه ووجه الاول خوف فتور الهمة
والتوجه الحاصل للصليين من تجلر بهم في الثلث الاخير من الليل وهو خاص بالضعفاء ووجه الثاني أن
الاسفار وجود امتداد الهمة والعزم في مناجاة الله تعالى في صلاة الصبح وهو خاص بالاقوياء الذين هم
على صلاتهم دائمون فاعلم ذلك فانه نفيس انتهى (قوله ويحصل ذلك الفضل الذي في مقابلة التعجيل)
أي المبادرة بالصلاة أول الوقت لما تقر بأنها المراد بالتعجيل هنا لا حقيقة قال ع ش فلعل التعبير هنا
بالتعجيل للبالغة وهو مجاز عن المبادرة لكنه لشدتها كأنه طلب الصلاة قبل وقتها أو أن التعبير به للتنبيه على
أنه ينبغي له الاشتغال بأسبابها قبل دخول وقتها فذلك كالطلب لها قبل وقتها تأمل (قوله بأن يشتغل) أي
الشخص (قوله أول الوقت) ولا خلاف في أنه لو افتتح الصلاة في أول الوقت وطول حتى بلغ آخر الوقت أن
يكون مستحسنا قاله القاضي وخالف الغزالي في الأحياء فقال ان المدالي خروجه وقت الفضيلة خلاف
الأفضل عمرة (قوله بأسباب الصلاة) المراد بالسبب هنا ما يتعلق بها لا السبب الحقيقي فيشمل ما كان شرطا
ومكملا يدلل تمثيلا (قوله كطهر) شامل للوضوء والغسل والتيمم لان هذه الثلاثة تعتبر معا فيما عرفت
الجناية لمن في بدنه جراحة فانه يبين الوضوء والتيمم والغسل والمراد من ذلك المفروض والمنسنون معا أي
ما فرض وما سن منه بكمله لان النقص منهى عنه (قوله وستر وأذان وإقامة) اذا ضابط كما قاله في الامداد
ما مر في المغرب على الجديد (قوله حين دخل الوقت) متعلق بيشغل (قوله أي عقب دخوله) أي الوقت
من غير تراخ (قوله فلا يشترط تقدمها) أي الاسباب تقرب على حين دخل الوقت (قوله عليه) أي على
دخول الوقت وان كان هو الأفضل (قوله بل لو أخر من هو متلبس بها) أي بالاسباب وهذا الضراب عن
قوله فلا يشترط (قوله بقدرها) أي بقدر الاسباب بأن كان متطهرا مثلا وهذا متعلق بأخر لكن بين في غير
هذا الكتاب أن الاسباب المعتبرة في وقت الفضيلة ما يحتاج اليه بالفعل قال ع ش ولعل مراده ما من شأنه
أن يحتاج اليه بالفعل حتى لا ينافي ما ذكره هنا من أنه لو قدم الاسباب على الوقت وأخر بقدرها من أوله
حصل سنة التعجيل وأن المعتبر في وقت المغرب على الجديد من ما يجب ويندب بتقدير وقوعه وان نذر
فليتأمل (قوله لم تفته الفضيلة) أي فيحصل له فضيلة أول الوقت لكن الفعل في أوله في هذه الحالة أفضل
وان كان لو فعل بعد صدق عليه أنه فعل في وقت الفضيلة كن أدرك التحريم مع الامام ومن أدرك الشاهد
فالحاصل لكل منهما ثواب الجماعة لكن درجات الاول أكمل وله نظائر كما لا يخفى (قوله على ما في الذخائر)
متعلق بلم تفته قال في الامداد وأقر وهو لم يخجل عن نظره ثم رأيت المصنف قال فيه تردد وهو يحتمل أنه لم يرفقه

نظر ثم رأيت المصنف قال فيه تردد وهو محتمل أنه لم يرفيه نقلا ويحتمل أنه تردد من حيث ٣٧ المدرك انتهى وأقر صاحب الذخائر

على ذلك غير واحد كشيوخ
الاسلام والخطيب ومرفي
نمايته وغيرهم (قوله وسياي)
أي في فصل مكر وهات
الصلاة وذلك كالمزبلة
والجزرة والطريق في
البناء وفي الوادي الذي
نام فيه صلى الله عليه وسلم
وأصحابه عن صلاة الصبح
إلى آخر ما ذكره خمسة

ولا يكف العجالة على
غير العادة بل يعتبر في كل
أحد الوسط المعتدل من
فعل نفسه ولا يضرب التأخير
لعذر آخر كخروج من
محله تكره الصلاة فيه
وسياي وكقليل أكل
وكلام عرفا والحاصل أن
كل تأخير فيه تحصيل كمال
خلاعه التقديم يكون
أفضل (و) من ذلك أنه
(يسن التأخير) عن أول
الوقت (للإبراد بالظهور
الاجتماع) وإنما يسن
بشروط

فراجعه (قوله وكقليل
أكل الخ) زاد في الامداد
وكذا كثيرهما الذي
لا يفحش فيما يظهر - ران
احتاج إليه بحيث يؤثر في
خشوعه وفي المغنى
للخطيب الصواب الشيع
كما في المغرب انتهى وفي
الامداد وتحقق دخول
وقت وإخراج الخبث
يدفعه وغير ذلك من
اعذار الجماعة التي تأتي

تقلا ويحتمل أنه تردد وهو محتمل أنه لم يرفيه نقلا ويحتمل أنه تردد من حيث ٣٧ المدرك انتهى وأقر صاحب الذخائر
ابن جميع المخزومي وهو كتاب جليل فيه غرائب لأن ترتيبه غير معهود متعب لمن يريد استخراج المسائل
منه ولذا قال ابن العماد في مسئلة المكره على الوشم في المعفوات

وفي الذخائر هذا الفرع مستطر * نعم الذخيرة فاحفظه في ذخيرته

(قوله ولا يكف العجالة على غير العادة) أي السرعة على خلاف العادة (قوله بل يعتبر في حق كل أحد
الوسط المعتدل من فعل نفسه) أي فلو خالف عادته بغير عذر فانته سنة التعجيل فإن كان لعذر ونوى أنه لو خلا
عن العذر عجل فن الظاهر عدم حصول السنة ولكن لا مانع أن الله يكتب له ثوابا مثل ثوابه لو عجل لا مثاله
أمر الشارع ع ش وماتقرر من اعتبار فعل نفسه خالفه في شرح العباد فقال نقلا عن الزكشي ولعل
العبرة في ذلك كله الوسط من غالب الناس لئلا يختلف وقت الفضيلة باختلاف أحوال المصلين وهو غير
معهود فليأمل (قوله ولا يضرب التأخير لعذر آخر) أي فلا يقوت به فضيلة التعجيل (قوله كخروج من محل
تكره الصلاة فيه وسياي) أي في فصل مكر وهات الصلاة وذلك كالمزبلة والطريق في النيان وفي الوادي
الذي نام فيه صلى الله عليه وسلم وأصحابه عن صلاة الصبح إلى آخر ما يأتي ثم (قوله وكقليل أكل وكلام عرفا)
وكذا كثيرهما الذي لا يفحش فيما يظهر أن احتاج إليه بحيث يؤثر في خشوعه وتحقق دخول وقت وإخراج
حدث بدفعه وغير ذلك من أعذار الجماعة التي تأتي هنا بخلاف أكل كربة الریح لمن يصلي منفردا قاله في
الامداد (قوله والحاصل) أي في ضبط العذر الذي لا يضرب (قوله أن كل تأخير فيه تحصيل كمال) أي
كالجماعة وعجالة التحفة وضابطها أن كل ما ترجحت مصلحة فعله ولو أخر فانت تقدم على الصلاة وأن كل
كمال كالجماعة أقترن بالتأخير وخلاعه التقديم يكون التأخير لمن أراد الاقتصار على صلاة واحدة حتى لا ينافي
ما يأتي في الإبراد معه أفضل (قوله خلاعه) أي عن الكمال (قوله التقديم) أي تقديم الصلاة في أول الوقت
وهو فاعل خلا (قوله يكون أفضل) أي التأخير الذي فيه تحصيل كمال أفضل وهذا خبر أن كل الخ قال في
التحفة ويندب للإمام الحرص على أول الوقت لكن بعد مضي قدر اجتماع الناس وفعلهم لأسبابها عادة
وبعد يصلى بمن حضر وإن قل لأن الأصح أن الجماعة القليلة أوله أفضل من الكثيرة آخره ولا ينتظر
لنحو شريف وعالم فإن انتظره كرهه ومن ثم اشتغل صلى الله عليه وسلم عن وقت عادته أقاموا الصلاة فتقدم
أبو بكر مرة وابن عوف أخرى مع أنه لم يطل تأخره بل أدرك صلاتيهما واتفقوا بهما وصبوا فعلهما ثم يأتي
في تأخير الراتب تفصيل لا ينافيه هذا إمامهم منه صلى الله عليه وسلم الحرص على أول الوقت (قوله ومن
ذلك) أي التأخير الذي فيه تحصيل كمال (قوله أنه يسن التأخير) أي ولا يقوت به فضيلة أول الوقت (قوله
عن أول الوقت للإبراد بالظهور) الباء فيه للتنبيه يقال أبردته أدخله في وقت البرودة في المصباح البرد
خلاف الحر وأبردنا دخلنا في البرد مثل أصبحنا دخلنا في الصبح وأما أبردوا بالظهور فالباء للتنبيه الخ
وخرج بها أذاها فلا يسن الإبراد به الا تقوم بعلم أنهم إذا سمعوا الأذان لا يتخلفون عن سماعه وعليه يحمل
ما ورد مما يدل على طلب الإبراد قال في المطلب وجهه بعضهم على الإقامة وهو بعيد ورواؤه ليس بعيد ففي
رواية الترمذي التصريح به (قوله الجماعة) أي فلا يستحب الإبراد بها للصحيحين عن سلامة كنا نجمع مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا زالت الشمس ولشدة الخطر في فواتها المؤدى إليه تأخيرها بالتكاسل ولأن
الناس مأمورون بالتبكير إليها فلا يتأذون بالحر وما في الصحيحين من أنه صلى الله عليه وسلم كان يبردها
بيان للجواز جمع بين الأدلة مع أن الخبر رواه الاسماعيلي في صحيحه في الظهور فتعارضت الروايات فيعمل بخبر
سلامة لعدم المعارض انتهى أسنى (قوله وإنما يسن) أي الإبراد بالظهور وهذا دخول على المتن (قوله
بشروط) أي خمسة على ما ذكره المصنف وكذلك صاحب البيجة حيث قال

وسنة أبراده للظهور * لشدة الحر بقطر الحر

لطالب الجمع بمسجد أتى * إليه من بعد خلاف الجمعة

هنا بخلاف نحو أكل كربة الریح لمن يصلي منفردا انتهى (قوله فيه تحصيل كمال) أي كالجماعة قال في التحفة إن أراد الاقتصار على صلاة واحدة

(قوله لمن يصلي جماعة) ظاهره أن المصلي في مسجد بعيد منفرد لا يسن له الإبراد لكن في نهاية الجمال الرملي وقضية أنه لا يسن الإبراد لمنفرد يد الصلاة في المسجد وفي كلام الرافعي اشعار بسنه وهو المعتمد انتهى وفي التحفة وكذا يسن الإبراد لمن يقصد المسجد للصلاة منفردا فيه كما بحثه الاسنوي وغيره وفي كلام الرافعي اشعار به انتهى وكذلك في غير التحفة فقول الشارح ألا تنى بيته بعد قوله لمن يصلي منفردا أو جماعة قيد لهما معا حتى يوافق المعتمد المذكور (قوله في موضع مسجد) يستثنى مما ذكره الإمام الحاضر بمحل الجماعة فيسن له الإبراد وكذا من حضر معه انتظارا لأثنين من بعده ولا يسن لمن ذكر الصلاة أول الوقت ثم أعادتها على ما في الإيعاب والأمداد للشارح وفي التحفة يسن ذلك (قوله بعيد) قال الشارح في الأمداد قال ابن الرفعة ويسن الإبراد في السفر وإن قربت منزله لشدة مشقة الحرف البرية انتهى وفي حواشي المنهج للشو برى تعلقا عن الإيعاب لو ٣٨ قصد الصلاة في نحو مسجد بعيد لنحو كبره أوقفه امامه ندب له الإبراد وإن

أمكنه في قريب على
الأوجه انتهى (قوله
لماصح الخ) في صحيح
البخاري أنه صلى الله

وزاد الشارح فيما سأتى واحد فالجملة ستة (قوله كونه في الحر الشديد) هل يسن تأخير الصلاة في شدة البرد إلى أن يخف الشغل السالب للخشوع قياسا على ما ورد في إيجاب الرملي بأنه لا يسن لأن الإبراد رخصة فلا يقاس نقله ابن قاسم قال الشبرايمسلى أقول الأولى الجواب بأن زيادة الظل محقة فللزوال أمد ينتظر ولا كذلك البرد فإن زيادته مع التأخير لعدم وجود علامة تدل على زواله عادة وإنما كان هذا أولى لأن الصحيح جواز جريران القياس في الرخص كما في جمع الجوامع (قوله وكونه) أي الإبراد (قوله بالبلد الحار) أي في البلد الحار أي وضعه الحرارة كمكانة وبعض بلاد العراق وإن خالفت وضع القطر كما سأتى وما تقرر من اشتراط كونه بالبلد الحار هو الاصح ورجح السبكي عدم اشتراطه وقال شدة الحر كافية ولو في أبرد البلاد لاطلاق الخبر الأثني (قوله وكونه) أي الإبراد (قوله لمن يصلي جماعة) هذا شرط في غير المسجد فقط على المعتمد لأنه يسن الإبراد لمنفرد يد الصلاة في المسجد كما في النهاية حيث قال وقضية كلامهم أنه لا يسن الإبراد لمنفرد يد الصلاة في المسجد وفي كلام الرافعي اشعار بسنه وهو المعتمد أفاده الجمل فليتأمل (قوله وكونها) أي الجماعة (قوله تقام في موضع) هو أولى من التعبير بالمسجد لشموله غيره الآن يريد بالمسجد موضع الاجتماع تأمل (قوله مسجد أو غيره) كرباط ومدرسة (قوله وكونهم) أي مردي الجماعة كلهم أو بعضهم ولو واحدا (قوله يقصدون الذهاب) بفتح الذال المعجمة أي المضى قال في المصباح ذهب في الأرض ذهابا وذهوبا ومذهبا مضى (قوله إلى محل بعيد) نعم نحو امام محل الجماعة المقيم به يسن له تبعالهم للتباع والذي يتجه أن الأفضل له فعلها أو لا ثم معهم لأن سن الإبراد في حقه بطريق التبعية كما تقرر فشم ذلك قولهم يسن لأرجح الجماعة أثناء الوقت وعدم نقل الإعادة له صلى الله عليه وسلم لا يستلزم عدم ندبها لأن عدم النقل لا يدل على عدم الوقوع سماعنا أنه يدل فهي واقعة حال فعلية احتملت أن الترك لعذر أو لاستغلال بما هو أهم قاله الشارح (قوله بأن يكون في مجيئه مشقة) بيان لضابط البعد المراد هنا وضبط بعضهم بأنه الذي يتأثر قاصده بالشمس (قوله تذهب الخشوع) من أذهب الرباعي (قوله أو كاله) أي وحينئذ تكون صلاتهم مع هذا التأخير أفضل من صلاة الواحد منهم جماعة في بيته قاله الحلبي وهل يعتبر خصوص كل واحد على انفراده من المصلين حتى لو كان مريضا أو شيخا يزول خشوعه بمجيئه في أول الوقت ولو من قرب يستحب له الإبراد أو العبرة بغالب الناس فلا يلتفت لمن ذكر فيه نظر ولا يبعد الثاني ثم رأيت الشارح صرح به ع ش (قوله وكونهم) أي مردي الجماعة (قوله بمشون إليها) أي الجماعة (قوله في الشمس) أي بأن لم يجد ظل بمشي فيه وبحث ابن الرفعة سن الإبراد في السفر وإن قربت منزله لمشقة شدة الحر في البرية (قوله لماصح من قوله صلى الله عليه وسلم) دليل لسن الإبراد بشرطه

كونه (في الحر) الشديد
وكونه (بالبلد الحار)
وكونها (لمن يصلي
جماعة) وكونها تقام
(في موضع) مسجد
أو غيره وكونهم يقصدون
الذهاب إلى محل (بعيد)
بأن يكون في مجيئه مشقة
تذهب الخشوع أو كاله
وكونهم بمشون إليها في
الشمس لماصح من قوله
صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم قال إذا
اشتد الحر فابردوا
بالصلاة فإن شدة
الحر من فيح
جهنم واشتكت النار
لربها فقالت يارب
أكل بعضي بعضا فاذن
لها بنفسين نفس في

المذكورة

الشتاء ونفس في الصيف فهو أشد

ما تجردون من الحر وأشد ما تجردون من الزمهرير قال الكرماني في شرح صحيح البخاري فان قلت كيف يحصل من نفس النار الزمهرير قلت المراد من النار محلها وهو جهنم وفيها طبقة زمهريرية انتهى زاد القسطلاني في شرحه والذي خلق الملك من الثلج والنار قادر على جمع الضدين في محل واحد انتهى قالوا وفي الحديث أن النار موجودة الآن واختلف في شكوى النار هل هو حقيقي أو مجازي وصوب النووي حملها على الحقيقة وقال النووي في شرح صحيح مسلم اختلفوا في الجمع بين هذا الحديث وحديث خباب بفتح المنقوطة وشدة الموحدة الأولى شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم جرا لمضاف لم يشكنا أي لم يزل

شكروا وقال زهير قلت لابي اسحاق في الظهر قال نعم قلت في تعجيلها قال نعم فقليل الابراد رخصة والتقديم أفضل واعتمدوا حديث خباب وقال آخر من المختار استجاب الابراد لكثرة احاديثه المشتملة على فعله والامر به وحديث خباب محمول على أنهم طلبوا أمرا زائدا على قدر الابراد أن يؤخر بحيث يحصل للحيطان ظل يمشون فيه ويتناقص الحر وقال في ٣٩ شرح السنة قيل في الجمع بينهما أنهم كانوا يلتمسون تأخير

الصلاة عن الوقت فلم يرخص لهم ورخص في الابراد (قوله فابردوا) قال القسطلاني في شرح الصحيح فان قلت ظاهره يقتضي وجوب الابراد أحجب بأن القرينة صرفته الى التذنية لان العلة فيه

اذا اشتد الحر فابردوا بالظهر فان شدة الحر من فيج جهنم أي غليانها وانتشار لهما دل بفقواه على أنه لا بد من الشروط المذكورة فلا يسن الابراد في غير شدة الحر ولو بقطر حار ولا في قطر بارد أو معتدل وان اتفق فيه شدة حر ولا لمن يصلي منفردا أو جماعة بيت أو بمحل حضره جماعة لا يأتهم غيرهم

دفع المشقة عن المصلي لشدة الحر فصار من باب الشفقة والنفع انتهى (قوله بفقواه) قال في القاموس غوى الكلام وفرواؤه كغلوها معناه ومذهبه انتهى (قوله فلا يسن الابراد في غير شدة الحر) محتر زقوله أولا في الحر الشديد وقوله ولا في قطر بارد أو معتدل محتر

المذكورة كما سيعرده الشارح آنفا (قوله اذا اشتد الحر فابردوا بالظهر) أي فادخلوا صلاة الظهر في البرد وهو سكون شدة الحر وقال الحافظ ابن حجر الباء التعمدية وقيل زائدة ومعنى أبردوا آخر واعلى سبيل التضمنين (قوله فان شدة الحر من فيج جهنم) الفيح سطوع الحر وفورانها وقد أخرجه مخرج التشبيه والتمثيل أي كأن نار جهنم في حرها واستشكل بعضهم بأن فعل الصلاة مظنة وجود الدرجة ففعلها مظنة طرد العذاب فكيف أمر بتركها وأجاب بأن وقت ظهور الغضب لا ينبج فيه الطلب الا بمن أذن له فيه انتهى (قوله أي غليانها) أي فورانها يقال فاحت القدر تفوح وتفيح اذا غلت والغليان بفتح الجيم لانها تدل على الاضطراب قال ابن مالك * والثاني الذي اقتضى تقلبا * (قوله وانتشار لهما) عطف تفسير واللهب هو لسان النار (قوله دل بفقواه) أي بمفهوم الحديث الموافق لان الفحوى ما يفهم من الكلام قطعا وهو المعبر عنه بمفهوم الموافقة في الاصول عبارة جمع الجوامع والمفهوم ما دل عليه اللفظ لافي محل النطق فان وافق حكمه المنطوق فوافقه فغوى الخطاب ان كان أولى الخ (قوله على أنه) أي ندب الابراد (قوله من الشروط المذكورة) أي في المتن خمسة وفي الشرح واحد فاذا وجدت سن الابراد وأما حديث خباب بن الارت شكرونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرضاء فلم يشكنا قال زهير قلت لابي اسحاق في الظهر قال نعم فقال النوى في المجموع منسوخ وقال في شرح مسد لم يحول على أنهم طلبوا أمرا زائدا على قدر الابراد لان الابراد أن يؤخر بحيث يحصل للحيطان ظل يمشي فيه ويتناقص الحر (قوله فلا يسن الابراد بالظهر) تفريع على قوله وانما يسن بشروط (قوله في غير شدة الحر) أي بأن كان في وقت البرد أو الاعتدال وهذا محتر زقوله كونه في الحر الشديد (قوله ولو بقطر حار) الغاية للتعميم أي سواء كان في قطر بارد أو معتدل أم بقطر حار قال في المختار والقطر الجانب والناحية والجمع أقطار (قوله ولا في قطر بارد أو معتدل) أي لا يسن الابراد فيها فالاول كالشام والثاني كمصر وهذا محتر زقوله بالبلد الحار وحينئذ فالانساب ولا في بلد بارد أو معتدل ولعله جل البلد على القطر أو أشار الى أن في المتن حذفوا الاصل بقطر حار بالبلد الحار أو الى أن محل اعتبار القطر فيمن عبر به حيث لم يخالف البلد فان خالفته فهي معتبرة فأداه بعض المحققين وسيأتي آتباع التحفة ما يوافقه (قوله وان اتفق فيه) أي في القطر البارد أو القطر المعتدل وأفراد الضمير لان العطف بأو (قوله شدة حر) أي فلا يسن الابراد فيه على المعتمد لانه عارض لوضعه خلافا لما تقدم عن السبكي من قوله شدة الحر كافية ووافقه بعضهم قال اذا العلة وجود المشقة وروى أن الفقهاء لا ينيطون الاحكام بالنادر فلهم ان يلتفتوا اليه ويؤخذ من تعليل المعتمد المذكور كما قاله في التحفة أن البلد لو خالف قطرها في أصل وضعه بأن كان شأنه الحرارة دائما وشأنها البرودة كذلك كالتأنيف بالنسبة لقطر الحجاز أو عكسها كحوران بالنسبة للشام لم يعتبر القطر هنا بل تلك البلاد التي هو فيها وجهها يجمع بين من عبر ببلد ومن عبر بقطر فالاول في بلد خالف وضع القطر والثاني في بلد لم يخالفه كذلك لكن قد يعرض لها مخالفتها وعلى هذا يحمل قول الزركشي اشتراط شدة الحر مخالف لتعليل الرافي الا أن يريد بقوله في شدة الحر أي من حيث الجلة لا بالنسبة الى أفراد البقاع والاشخاص انتهى فالحاصل أنه لا بد من كونه وقت الحر وان تخلف بالنسبة لبقعة أو شخص وبلد حار وضعا (قوله ولا لمن يصلي منفردا) أي لا يسن الابراد لمن يصلي منفردا وهذا محتر زقوله في جماعة لكن محله اذا صلى بيته وأما اذا أراد أن يصلي في المسجد فانه يسن له ذلك كما تقدم عن الرملي (قوله أو جماعة بيت أو بمحل حضره جماعة لا يأتهم غيرهم) كذلك لا يسن الابراد فيه بخلاف

قوله بالبلد الحار وهكذا (قوله وان اتفق فيه شدة حر) قال الجرهمي في حواشيه فيه بحث اذا العلة وجود المشقة ومن غم اعتمد الشيخ في حاشيته على التحفة وجود الحر مطلقا وهو القياس انتهى وفيه أن وجود الحر فيما ذكر نادر والفقهاء لا ينيطون الاحكام بالنادر فلهذا لم يلتفتوا اليه

ما إذا كان يأتيهم غيرهم بمشقة فانه يسن للحاضر ين بالمصلى ولو كان فيهم الامام وهذا محترز قوله وكونها تقام في موضع الخ (قوله أو يأتيهم من قرب) أي وان لم يجد ظلوا وهذا محترز قوله الى محل بعيد (قوله أو من بعد لكن يجد ظلا يعشى فيه) وهذا محترز قوله وكونهم يحشون اليها في الشمس وعبارة المحلى ولان كانت منازلهم قريبة من المسجد ولان يحشون اليه من بعد في ظل انتهى وبه علم أن قوله لكن يجد راجع لقوله أو من بعد فقط خلافا لما أوهمه عبارة الشارح هنا فلو قال وكذا من بعد لكن الخ لكان أظهر تأمل (قوله اذ ليس في ذلك) تعليل لعدم سنية الابراد في هذه المحترزات كلها (قوله كثير مشقة) أي فلا يكون عذرا في التأخير عن أول الوقت اذ المعنى في سن الابراد أن في التعجيل في شدة الحر مشقة تسلب الخشوع أو كماله وقد انتفى فيما ذكر (قوله واذا سن الابراد) أي بأن وجد فيه الشر وط الستة المذكورة (قوله سن التأخير الى حصول الظل) عبارة شرح المنهج الى أن يصير للحيطان ظل يعشى فيه طالب الجماعة وكتب الشيخ الجل نقلا عن الحنفى بما نصه ولا يشترط لسن التأخير وجود الظل المذكور بل يسن الابراد وان لم يكن في طريقه ظل أصلا كان كان في صحراء لان شدة الحر تنكسر بالتأخير كما في ع ش فليتأمل (قوله الذي بقي) أي يحفظ ذلك الظل (قوله طالب الجماعة) مفعول بقي ومثله مر بد الصلاة في المسجد منفردا وعلم مما تقرر أنه لا يطلب الابراد في أيام الدجال لانه لا يرجي فيها زوال الحر في وقت يذهب فيه لمحل الجماعة مع بقاء الوقت المقدر أفاده بعض المحققين (قوله وغايته) أي التأخير للابراد (قوله نصف الوقت) أي على الصحيح فلا يجاوز أكثر من ذلك (قوله ومنه) أي من التأخير الذي فيه تحصيل كمال (قوله أنه يسن التأخير أيضا) أي كما يسن التأخير للابراد بالظاهر (قوله لمن أي لعار تيقن السترة آخر الوقت) ومثله من تيقن وجود الماء والقدرة على ثمنه أو القيام كما تقدم في التيمم (قوله لان الصلاة بها أفضل) يعني أن الصلاة بالسترة آخر الوقت أفضل من الصلاة بدونها مع فقد أول الوقت وبه يندفع ما قد يقال كيف يصح هذا التعليل وستر العورة شرط من شروط الصلاة تأمل (قوله ولمن تيقن الجماعة) أي يسن التأخير أيضا لمن تيقن الجماعة (قوله آخره) أي الوقت والمراد بتيقن الجماعة كما قاله في شرح الارشاد الوثوق بحصولها بحيث لا يتخلف عنه عادة وان لم ينتف احتمال عدم الحصول عقلا قيل لا يصح استثناء هذا من ندب التعجيل لما أمر أنه يصلى أول الوقت وآخره بذلك وحينئذ لا يقال التأخير أفضل فان قال لأصلى المرأة قلنا له تفويتك أول الوقت أسهل من تفويتك سنة الجماعة ولا تقول يسن لك التأخير انتهى ورده الشارح في الايجاب بأن سبب تلك السهولة ما في التأخير من الكمال الذي خلا عنه التقديم وحينئذ ما مانع من القول بسن التأخير تأمل (قوله أي بحيث يبقى ما يسعها) أي الصلاة فلا يجدونها بنصف الوقت كما في الابراد وعبارة فتح الجواد وان خش التأخير كما اختاره في المجموع ما لم يضق الوقت لانها فرض فرعايتها أولى من رعاية فضيلة أول الوقت انتهى وهي أوضح (قوله لذلك) أي لان الصلاة بها أفضل كردهى فهو تعليل لسن التأخير لتيقن الجماعة (قوله وكذا لوطنها) أي يسن التأخير أيضا لوطن الجماعة يصلى معهم ذلك الوقت (قوله ولم يفحش التأخير عرفا) ويحتمل أن يضبط بنصف الوقت انتهى وخرج بالظن الشك قال في الامداد فلا يندب له التأخير مطلقا لتحقيق فضيلة أول الوقت فلا ترك لتوهم وانما سسن التأخير لمن رجا زوال عذره المسقط

أو يأتيهم من قرب أو من بعد لكن يجد ظلا يعشى فيه اذ ليس في ذلك كثير مشقة واذا سن الابراد سن التأخير (الى حصول الظل) الذي بقي طالب الجماعة من الشمس وغايته نصف الوقت (و) منه أنه يسن التأخير أيضا (لمن) أي لعار تيقن السترة آخر الوقت لان الصلاة بها أفضل (ولمن تيقن الجماعة آخره) أي بحيث يبقى ما يسعها لذلك (وكذا لوطنها ولم يفحش التأخير) عرفا لذلك أيضا فان انتفى ما ذكره فالتقديم أفضل

(قوله ولمن تيقن الجماعة) قال في الامداد المراد بتيقن الجماعة الوثوق بحصولها بحيث لا يتخلف عنه عادة وان لم ينتف احتمال عدم الحصول عقلا (قوله عرفا) قال في الامداد بعد ذكر نحوه ويحتمل أن يضبط بنصف الوقت انتهى وخرج بالظن الشك قال في الامداد فلا يندب له التأخير مطلقا لتحقيق فضيلة أول الوقت فلا ترك لتوهم وانما سسن التأخير لمن رجا زوال عذره المسقط

للجمعة قبل فواتها لانها تفعل أول الوقت غالباً ولا نها آ كد من الجماعة هنا واختار في المجموع في مسئلة التيقن ومثله الظن بالاولى انه يصلي أول الوقت منفرداً ثم آخره مع الجماعة ليحصل الفضيلتين واستدل بحديث مسلم انتهى (قوله يخاف الفوات للصلاة) عبارة شرح النبي للخطيب الشريفي وما لو كان غيم فبسن التأخير ليقن الوقت أو يبقى ما لو أخر عنه أمكن الفوات انتهت وعبارة المغني له ولمن اشبهه عليه الوقت في يوم غيم حتى يتيقنه أو يظن فواته لو أخره انتهت وقد علمت من ذلك سنية تأخير الصلاة في يوم الغيم الى أواخر الوقت وهذا آخر ما ذكره المصنف والشارح مما يسر له التأخير وبقيت مسائل كثيرة مذكورة في المطولات فلنذكر كلام الشارح في شرح العباب للشهاب المزجد اليماني فنقول قال الشارح في شرح العباب ويستثنى من نذب التمهيل أيضاً أشياء أشار اليها المصنف بقوله حيث لا معارض منها أنه يندب التأخير لمن يرمى الجار ويسافر سافر وقت الاولى وللواقف بعرفة فيؤخر المغرب ليجمعها تأخيراً بجزء لفة ولمن اشبهه عليه الوقت حتى يتيقنه أو يظن فواته لو أخر ولمن يرجو زوال عذره قبل فوات الجمعة كما يأتي في أبوابها ولمن يتيقن وجود نحو الماء أو القدرة على الماء أو القيام أو السترة أو الجماعة كما مر في التيمم وفي المجموع لا يصح استثناء هذا المأمر انه يصلي أول الوقت وآخره بذلك الوصف وحينئذ لا يقال التأخير أفضل فان قال لأصلي الامرة قلنا له تفويتك أول الوقت أسهل من تفويتك سنة الجماعة مثلاً ولا نقول بسن لك التأخير انتهى وفيه نظر لان سبب تلك السهولة ما في التأخير من الكمال الذي خلعه التقدّم وحينئذ فاي مانع من القول بسن التأخير ولذا ثم الحدّث اذا رجا الانقطاع آخره ولمن يدافع الحدّث قال الزركشي وللصبي علم بلوغه في أثناء الوقت بالسن لتؤدي حالة كماله ويرأى اتفاقاً ولمن يغلبه النوم أول الوقت المتسع ولمن استحاضه ترجوا الانقطاع قال ابن العماد والى الخرج من الاماكن المنهي عن الصلاة فيها كالوادي الذي نام فيه صلى الله عليه وسلم وقال ان فيه شيطاناً ومسجداً للضرار ونحو المزابلة

الفضيلتين واستدل بحديث مسلم انتهى امداد (قوله وأنه بسن) أي التأخير (قوله أيضاً) أي كما بسن لما ذكر (قوله للغيم) أي السحاب الواحدة غيمة وهو مصدر في الاصل من غامت السماء من باب سار اذا طفق بها السحاب قاله في المصباح (قوله ونحوه مما يمنع العلم بدخول الوقت) أي كالحبس ببيت مظلم وكذا بسن أيضاً التأخير لذنائب الحدّث اذا رجا الانقطاع آخره قال ع ش أما اذا تحققه فيجب عليه التأخير كما تقدم وليس مثله الجرح بل الاقرب عدم الوجوب وان يتيقن البرء آخر الوقت كالتيقن الماء والفرق ان ذائب الحدّث يصلي مع الحدّث فالقياس بطلان صلاته دون التيمم عن الجراحة فان التيمم طهارة شرعية انتهى بتصريف (قوله حتى يتيقن الوقت أي دخوله) غاية للتأخير (قوله بأن تطلع الشمس مثلاً) تصوير لتيقن الوقت (قوله فبرأها) أي الشمس بنفسه (قوله أو يخبره) عطف على تطلع الشمس والضمير ان (قوله بها تقة) ولو عدل ر وابة يخبر عن مشاهدة كسبائي ويسن أيضاً التأخير للصبي اذا علم بلوغه فيه أثناء الوقت بالسن ولمن يغلبه النوم أول الوقت المتسع (قوله أو حتى يخاف الفوات للصلاة) أي فيندب تأخير الصلاة الى آخر الوقت بحيث يبقى ما يسعه أو بقي صوراً أخرى يطلب فيها التأخير حتى أمّاها بعضهم الى

واديار قوم لوط ووادي

(و) انه بسن أيضاً

(للاغم) ونحوه مما

يمنع العلم بدخول الوقت

(حتى يتيقن الوقت) أي

دخوله بأن تطلع الشمس

مثلاً فبرأها أو يخبره بها تقة

(أو) حتى (يخاف

الفوات) للصلاة

محسراً وأرض يابل لان

عليها كرم الله وجهه أدركته

الصلاة فيها فاخرج حتى وقال سمعت رسول

﴿ ٦ - تر مسى - في ﴾

الله صلى الله عليه وسلم يقول انها أرض ملعونة ولمن عنده ضعف الى ان يؤويه ويطعمه ولمن تعينت عليه شهادة حتى يؤذيها ولمن عنده غيظ أو غضب حتى يزول ولمن يؤنس مريضاً يستوحش بفرقه حتى يجرد من يؤنسه ولخائف على معصوم حتى يأمن ولمستغل بديع مهم مشرفة على الموت أو اطعمها ولو اجد نحو ثعبان مما يسر قتله حتى يقتله ولمن عنده نحو عارية طلبت منه حتى يردّها ولمن اشتغل قلبه بشغل مشوش حتى يزول من قلبه والحاصل انه حيث اقترن بالتقديم فقط ما ينافي الخشوع كنافاة مدافعة الاخشين له أو كان في التأخير كمال خلعه التقدّم كان التأخير أفضل كالاشتغال بفائنة أو ميت لم يخف تغييره والاوجب التأخير كما مر وقضاء دين وصلاة كسوف أو خسوف ونحو ذلك وفي التهمة ويلزمه أن يشتغل بالدفع عن الحيوان المحترم ولا يتباح له الصلاة حينئذ فان خاف ضياع مال له أو لغيره كرهت لان حرمة أدون ولو رأى مهمل مشرفاً على الهلاك أو سارقاً يأخذ مالا أيسر له القطع قال بعضهم هذا ما ذكره والذي قاله هو وغيره في صلاة الخوف هو ان يصلي صلاة شدة الخوف انتهى والوجه الاول لما يأتي أن صلاة شدة الخوف انما يتباح للخائف دون المحصل وهذا محصل لا خائف انتهى كلام شرح العباب للشارح واعتمده الشمس الرملي الثاني

(قوله ركعة) قال في التحفة كاملة بأن فرغ من السجدة الثانية (قوله قضاء كلها) تحفة وفي المغني للخطيب بعد ان ذكر ثلاثة أوجه في المسئلة والوجه الرابع ان ما وقع في الوقت أداء وما بعده قضاء وهو التحقيق انتهى ومراده مطلقا سواء أدرك ركعة أو دونها وكذلك في شرح التنبيه انه التحقيق وسبقه ٤٢ اليه المحلى وفي النهاية وهو التحقيق وفي التحفة ولما كان في هذه التبعة ما فيها كان

التحقيق عند الاصوليين أن ما في الوقت أداء مطلقا وما بعده قضاء مطلقا والحديث كما ترى ظاهر في رد هذا أو مراده حديث الشيخين من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة انتهى قال في

(ومن صلى ركعة من الصلاة في الوقت فهي) أي الصلاة كلها (أداء أو صلى) دونها قضاء (لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة أي مؤداة واختصت الركعة بذلك لاشتمالها على معظم أفعال الصلاة اذ معظم الباقي كالتركاز لها

التحفة ولا خلاف في الاثم على الاقوال كلها كما يعلم من كلام المجموع ان من قال بخلاف ذلك لا يعتد به انتهى قال في المغني وتظهر فائدة الخلاف في مسافر شرع في الصلاة بنية القصر وخرج الوقت وقتلنا ان المسافر اذا فاتته الصلاة لزمه الاتمام فان صلته كلها أداء كان له القصر والالزমে الاتمام (قوله لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم) دليل لكل من الصورتين الاولى من منطوق الحديث والثانية من مفهومه والحديث رواه الشيخان (قوله من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة) أجمع المسلمون على أن هذا ليس على ظاهره وأنه لا يكون بالركعة مدر كالكل الصلاة وتكفيه وتحصل براءته من الصلاة بهذه الركعة بل هو متأول وفيه اضمار تقديره فقد أدرك حكم الصلاة أو وجوبها أو فضلها قاله في شرح مسلم (قوله أي مؤداة) تفسير للراد بالادراك من هذا الحديث والافطاح ادراكها لا يتوقف على ركعة في الوقت ومفهومه ان من لم يدرك ركعة لا يدرك الصلاة مؤداة تأمل (قوله واختصت الركعة بذلك) أي يكون الصلاة أداء بادرار الركعة في الوقت لا مادونها وهذا بيان للفرق (قوله لاشتمالها) أي الركعة متعلق باختصت (قوله على معظم أفعال الصلاة) قيد بالمعظم لان الركعة ليس فيها تشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام فالمراد بالأفعال ما يشمل الاقوال من باب عموم المجاز بأن يحمل الأفعال على معنى الاعمال وهي شاملة للاقوال والأفعال تأمل (قوله اذ معظم الباقي) تعليل للشمول (قوله كالتركاز لها) أي للركعة وانما لم يجعله تكريرا حقيقة لان التكرير

نحو أن بعين صورة وقد ذكرها الشارح في الايعاب فانظرها (قوله ومن صلى ركعة) أي كاملة بأن فرغ من السجدة الثانية برفع رأسه منها وان لم يصل الى حد تجزئ فيه القراءة كما يأتي وبقى ما لو قارن برفع رأسه خروج الوقت هل تكون قضاء أم لا فيه نظر والاول أقرب وينبغي على ذلك ما لو علق طلاق زوجته على صلاة الظهر قضاء أو أداء ع ش (قوله من الصلاة في الوقت) شملت الصلاة الفرض والنفل ودخل فيها الجمعة وهو كذلك من حيث تسميتها أداء وقضاء وان فات كونها جمعة وان حرم لفوات شرطها ولو جع أربعة الظهر القبلية والبعدية أو الثمانية بنية واحدة وأدرك منها ركعة في آخر الوقت ووقع الباقي خارجا كان الكل أداء لان المجموع صار في حكم صلاة واحدة من اجل فلي تأمل (قوله فهي أي الصلاة كلها أداء) أي على المجاز أو الحقيقة العرفية ونقل الزركشي كالقمولى عن الاصحاب انه حيث شرع فيها في الوقت نوى الاداء وان لم يبق منه ما يسع ركعة وقال الامام لا وجه لنية الاداء اذا علم ان الوقت لا يسعها بل لا يصح واستوجه في الايعاب حمل كلام الامام على ما اذا نوى الاداء الشرعي وكلام الاصحاب على ما اذا لم ينو وهذا أحسن من قول بعضهم الصواب ما قاله الامام فلي تأمل (قوله أو صلى دونها) أي دون الركعة بأن لم يفرغ من السجدة الثانية ولو لم يخطو يديها (قوله فقضاء) أي فالصلاة كلها قضاء وهذا التفصيل الذي ذكره هو الاصح والوجه الثاني أن الجميع أداء مطلقا تبع لما في الوقت والثالث أنه قضاء مطلقا تبع لما بعد الوقت والرابع ان ما وقع في الوقت أداء وما بعده قضاء وهو الذي حققه الشيخ أبو اسحق المرزى ومن تبعه ولم يبالوا بتبعض العبادة في الوصف بذلك الذي فر منه غيره قال في التحفة ولا خلاف في الاثم على الاقوال كلها كما يعلم من كلام المجموع أن من قال بخلاف ذلك لا يعتد به قال في المغني وتظهر فائدة الخلاف في مسافر شرع في الصلاة بنية القصر وخرج الوقت وقتلنا ان المسافر اذا فاتته الصلاة لزمه الاتمام فان صلته كلها أداء كان له القصر والالزमे الاتمام (قوله لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم) دليل لكل من الصورتين الاولى من منطوق الحديث والثانية من مفهومه والحديث رواه الشيخان (قوله من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة) أجمع المسلمون على أن هذا ليس على ظاهره وأنه لا يكون بالركعة مدر كالكل الصلاة وتكفيه وتحصل براءته من الصلاة بهذه الركعة بل هو متأول وفيه اضمار تقديره فقد أدرك حكم الصلاة أو وجوبها أو فضلها قاله في شرح مسلم (قوله أي مؤداة) تفسير للراد بالادراك من هذا الحديث والافطاح ادراكها لا يتوقف على ركعة في الوقت ومفهومه ان من لم يدرك ركعة لا يدرك الصلاة مؤداة تأمل (قوله واختصت الركعة بذلك) أي يكون الصلاة أداء بادرار الركعة في الوقت لا مادونها وهذا بيان للفرق (قوله لاشتمالها) أي الركعة متعلق باختصت (قوله على معظم أفعال الصلاة) قيد بالمعظم لان الركعة ليس فيها تشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام فالمراد بالأفعال ما يشمل الاقوال من باب عموم المجاز بأن يحمل الأفعال على معنى الاعمال وهي شاملة للاقوال والأفعال تأمل (قوله اذ معظم الباقي) تعليل للشمول (قوله كالتركاز لها) أي للركعة وانما لم يجعله تكريرا حقيقة لان التكرير

انما

قلنا ان صلته كلها أداء فله القصر والالزमे الاتمام انتهى وفي الامداد للشارح

وفائدة كونها أداء جواز القصر لو سافر وقد بقي من الوقت ركعة لارتفاع الحرج انتهى وفي حواشي التحفة للهاتني نقل الزركشي كالقمولى عن الاصحاب أنه حيث شرع فيها في الوقت نوى الاداء وان لم يبق من الوقت ما يسع ركعة وقال الامام لا وجه لنية الاداء اذا علم ان الوقت لا يسعها بل لا يصح واستوجه في شرح العباب حمل كلام الامام على ما اذا نوى الاداء الشرعي أي كما مر على الاصح وكلام الاصحاب على ما اذا لم ينو وقال الفاضل المحشي الصواب ما قاله الامام وبه أفنى شيخنا الشهاب الرملى انتهى كلام الهاتني (قوله كالتركاز لها) قال الشو برنى في حواشي

انما هو الاثنيان بالشئ ثانيا مراد به تأكيد الاول وهذا ليس كذلك اذا ما بعد الى كعة مقصود في نفسه كالاولى
 كما ان كل واحدة من خمس اليوم ليست تكرير المثلها في الامس قاله ابن قاسم في الايات البيئات (قوله فجعل
 ما بعد الوقت) أي من بقية الركعات وهو تقرير على التشبيه المذكور (قوله تابعها) أي للركعة الواقعة
 في الوقت في تسميتها اداء قال في التحفة ولما كان في هذه التسمية ما فيها كان التحقيق عند الاصوليين أن ما في
 الوقت اداء مطلقا وما بعده قضاء مطلقا والحديث كما ترى ظاهر في رد هذا انتهى لكن قوله عند الاصوليين
 فيه نظر فان التحقيق انما هو لبعض الفقهاء وهو الشيخ أبو اسحاق المروزي ومن تابعه كما مروى كما في المحلى
 وشيخ الاسلام على جميع الجوامع (قوله بخلاف ما دونها) أي الركعة فلا يجعل ما بعد الوقت تابعاً له لعدم
 اشتماله على معظم أفعال الصلاة (قوله وثواب القضاء) مبتدأ خبره (قوله دون ثواب الاداء) أي خلافاً لمن
 زعم استواءهما على انه يتعين فرضه في قضاء ما أخره لمذروا لا فوجه له قاله في التحفة وبحث بعضهم انه
 اذا فات بغيره وكان عزمه على الفعل وانما تركه لقيام العذر حصل له ثواب على العزم يساوي ثواب الاداء
 أو يزيد عليه وردده غيره بأن ما تقدم في تفاسير أوقات الفضية والاختيار وغيرهما يرجح كلام الشارح اذ
 نسبة فعل الصلاة في الوقت الى فعلها خارج لا تنقص عن نسبة فعلها في وقت الفضية أو الاختيار الى فعلها في
 وقت الجواز مع العزم في أول الوقت وأيضاً قوله أو يزيد عليه لا يظهر له وجه (قوله لاسيما ان عصى بالتأخير)
 في الحديث من جمع بين صلاتين فقد أتى بابا من أبواب الكبائر رواه الترمذي والحاكم مرفوعاً وروى
 الذهبي انه صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى العبد الصلاة في أول الوقت صعدت الى السماء ولما نزل حتى تنهى
 الى العرش فتستغفر لصاحبها الى يوم القيامة وتقول له حفظك الله كما حفظتني واذا صلى العبد الصلاة في
 غير وقتها صعدت الى السماء وعليها ظلمة فاذا انتهت الى السماء تلف كما تلف الثوب الخلق ويضرب بها وجهه
 صاحبها (قوله ويحرم تأخيرها) أي الصلاة المكتوبة بغير عذر كسفر ومرض على القول بجواز الجمع به قال الله
 تعالى خلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا لا من تاب قال ابن
 مسعود ليس معنى أضاعوها تركوها بالكيفية ولكن أخروها عن أوقاتها وقال سعيد بن المسيب هو ان
 لا يصلي الظهر حتى تأتي العصر ولا يصلي العصر الى المغرب ولا يصلي المغرب الى العشاء ولا يصلي العشاء الى
 الفجر ولا يصلي الفجر الى طلوع الشمس الخ وقال تعالى فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون قال
 صلى الله عليه وسلم هم الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها الى غير ذلك من الدلائل الكثيرة (قوله الى أن يقع
 بعضها) متعلق بالتأخير فلا يشترط في الحرمة تأخيرها (قوله ولو التسليمة الاولى) هل بقاها أو ولو بعضها
 محل نظر ولا يبعد الثاني فليحذر (قوله خارجه أي الوقت) ومثل ذلك في الحرمة تقديم الصلاة على وقتها
 بل هو أشد لعدم انعقادها به ولو التكبير فقط كما هو ظاهر وما تقر من مسألة التأخير هو المعبر فيما سبق
 بوقت الحرمة اذ هو الوقت الذي لا يسع الصلاة بجميع أركانها حتى لو كان يسعها ولا يسع السنن وأراد
 ان يأتي بتلك السنن لم يحرم عليه التأخير لذلك الزمن أي لم يحرم عليه تأخيرها الى هذا الوقت تأمل (قوله
 وان وقعت اداء) أي بوقوع ركعة في الوقت اذ لا تلازم بين الاداء وعدم الحرمة (قوله نعم ان شرع فيها)
 أي الصلاة وهذا استدراك على حرمة اخراج بعض الصلاة عن الوقت (قوله وقد بقي من الوقت ما يسعها)
 أي الصلاة والمراد أركانها فقط كما تقدم آتفاً والحاصل أن الباقي من الوقت ان كان يسع جميع أركانها
 ولا يسع مع ذلك سننها فيجوز الاثنيان بالسنن وان لزم اخراج بعضها عن الوقت بل الافضل كما قال
 بعضهم الاثنيان بها لانها مطلوبة فيها ولا محذور في الاثنيان بها ولا مانع منه لان غايته أنه يخرج
 بعضها وهو جوائز بالمدة تأمل ففيه ما يأتي آتفاً (قوله ولم تكن جمعة) أي أما الجمعة فيمتنع تطويلها الى ما بعد
 وقتها بخلاف قاله الروياني في باب امامة المرأة قال والفرق بينهما وبين غيرها ان خروج الوقت

فجعل ما بعد الوقت تابعاً
 لها بخلاف ما دونها وثواب
 القضاء دون ثواب الاداء
 لاسيما ان عصى بالتأخير
 (ويحرم تأخيرها الى أن
 يقع بعضها) أي الصلاة
 ولو التسليمة الاولى
 (خارجة) أي الوقت وان
 وقعت اداء نعم ان شرع
 فيها وقد بقي من الوقت
 ما يسعها ولم تكن جمعة

شرح المنهج قال الشيخ
 في آياته وانما لم يحصره
 تكريراً حقيقياً لان
 التكرير هو الاثنيان بالشئ
 ثانياً مراد به تأكيد الاول
 وهذا ليس كذلك اذا ما بعد
 الركعة مقصود في نفسه
 كالاولى كما ان كل واحدة
 من خمس اليوم ليست
 تكرير المثلها في الامس
 انتهى كلام الشو برى وعبر
 في التحفة بقوله اذ غالب
 ما بعد هاتكريرها انتهى
 والخطبة في هذا هين
 (قوله من وقتها ما يسعها)
 قال في الامداد بأن كان
 يسع اقل ما يجزى من
 أركانها بالنسبة الى الوسط
 من فعل نفسه فيما يظهر

فهي تبطل الصلاة عن الجمعة والفرص الجمعة في يوم الجمعة بخلاف غيرها انتهى عواشي الروض (قوله فطوها) أي الصلاة (قوله بالقراءة ونحوها) أي كالتسبيحات في الركوع والسجود قال في التحفة بل أوسكوت كما هو ظاهر (قوله حتى خرج) أي الوقت (قوله جازله) أي لمن شرع في الصلاة ~~فإن~~ بقاء ما سبعا (قوله ذلك) أي التطويل بالقراءة ونحوها حتى خرج الوقت قال في الامداد وذلك خلاف الاولى كما في المجموع وغيره (قوله وان لم يقع ركعة منها) أي من الصلاة (قوله في الوقت) هذا هو المعتمد خلافا للاسنوي حيث قال واذا قلنا بجواز المدفعية انقاع ركعة في وقتها انتهى قال في المغني وظاهر كلام الاصحاب أنه لا فرق وهو المتجه نعم يشترط انقاع ركعة لتسميتها أداء والافتكون قضاء لكن لا ثم فيه بخلاف ما اذا شرع فيها في وقت لا يسعها (قوله لانه استغرقه) أي الوقت (قوله بالعبادة) أي فليس فيه تقصير فان علة تحريم التأخير الى اخراج بعضها عن الوقت انما هو التقصير لا انقاع الركعة في الوقت لان الاكثرين على اعتبار انقاع الركعة على القول بكونها أداء قالوا بالتحريم وانقاع الركعة شرط لكونها أداء لا للحل وعدمه والتقصير وعدمه علة للمنع وعدمه قاله ابن العماد وقد روى ان أبا بكر الصديق رضي الله عنه قرأ سورة البقرة في صلاة الصبح فلما سلم قال له عمر رضي الله عنه كدت لاتسلم حتى تطلع الشمس فقال له لو طلعت لم تجدنا غافين قال في التحفة نعم يحرم المدان ضايق وقت الثانية عنها ويظهر أن مثله ما لو كان عليه فائتة فورية وسيأتي آخر سجود السهو بسط يتعلق بذلك فراجعهم والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ فصل في الاجتهاد في الوقت ﴾

أي وقت الصلاة وتقدم أن الاجتهاد كالنحري بذل المجهود في طلب المقصود ونوبه في التحفة أن أصحابنا ذكروا أن المواقيت مختلفة باختلاف ارتفاع البلاد فقد يكون الزوال يبلد طوعها بآخر وعصرا بآخر وما ذكروه أن سبب ذلك اختلاف ارتفاع الارض لا يوافق كلام علماء الهيئة والميقات لان ذلك انما ينبي على كرية الارض والفلك دون ارتفاع الارض وانخفاضها لانه ليس له كبير ظهور في الحس اذا عظم جبل ارتفاعا على الارض فرسخان وثلاث فرسخ ونسبته الى كرة الارض تقريبا كنسبة سبع عرض شعيرة الى كرة قطرها ذراع فلم ينشأ ذلك الاختلاف الا من اختلاف أوضاع الشمس بالنسبة الى كرة الارض فاما من درجة من الفلك تكون فيها الشمس في وقت من الاختلاف الا وهي طالعة بالنسبة الى بقعة غاربة بالنسبة الى أخرى ومتوسطة بالنسبة الى أخرى في وقت عصر بالنسبة الى أخرى وقت عشاء وصبح كذلك تأمل (قوله ومن جهل الوقت) أي جهل دخوله لعدم ظنه فخرج به من أخبره به عدل رواية عن علم أو سمع أذانه في الصحراء وأذان مؤذنين ولو صبيها ما مونا في ذلك أو رأى مزولة وضعها عارف ثقة أو أقرها لانها كالحبر عن علم ومثلها من كتاب مجرب وأقوى منه بيت الابرار المعروف لعارف به قليوبى وسيأتي ما يوافقه (قوله لنحو غيم أو حبس بيت مظلم) أي من العوارض المانعة من معرفة الوقت (قوله أخذ وجوب بالخبر ثقة) أي ان لم يمكنه معرفة يقين الوقت والاجواز (قوله ولو عدل رواية) أي فلا يشترط أن يكون المخبر المذکور عدل شهادة (قوله بخبر عن علم أي مشاهدة) أي بخلاف ما اذا أخبره عن اجتهاد قال في النهاية ومقتضى كلام الروضة العمل بقول المخبر عن علم ولو أمكنه هو العلم بخلاف القبلة وفرق بينهما بتكرير الاوقات فيعسر العلم كل وقت بخلاف القبلة فانه اذا علم عنهما مرة واحدة اكتفى ببقية عمره أي مادام مقيما في ذلك الموضع (قوله وكأخباره) أي الثقة المخبر عن العلم في وجوب الاخذ به (قوله أذان الثقة) أي ولو عدل رواية أيضا (قوله العارف بالمواقيت) خرج غير العارف بها (قوله في الصحو) حال من الاذان أي حال كون اذان الثقة المذکور في الصحو بضمين وتشديد الواو أو بفتح الصاد وسكون الحاء أي في حال عدم الغيم وأصله في اللغة تفرق الغيم مع ذهاب البرد (قوله فيمتنع معهما) أي مع خبر الثقة المذکور وأذانه في الحالة المذكرة فهو

فطوها بالقراءة ونحوها حتى خرج جازله ذلك وان لم يقع ركعة منها في الوقت لانه استغرقه بالعبادة (فصل) في الاجتهاد في الوقت (ومن جهل الوقت) لنحو غيم أو حبس بيت مظلم (أخذ) وجوبا (بخبر ثقة) ولو عدل رواية (بخبر عن علم) أي مشاهدة وكأخباره أذان الثقة العارف بالمواقيت في الصحو فيمتنع معهما

(قوله جازله ذلك) قال في الامداد وذلك خلاف الاولى كما في المجموع وغيره (قوله وان لم يقع ركعة) أي خلافا للاسنوي وغيره قال في الامداد وحيث مد الى ما بعد الوقت وجب القطع عند ضيق وقت الصلاة الاخرى فان استمر لم تبطل لان الحرمة لا مخرج انتهى ﴿ فصل في الاجتهاد في الوقت ﴾ (قوله وجوبا) أي ان لم يمكنه معرفة يقين الوقت والاجواز (قوله معهما) أي مع اخبار الثقة عن علم وأذان الثقة المذکور في الصحو

تفرع على كل من المشبه والمشبّه (قوله الاجتهاد) فاعل يتمتع (قوله لوجود النص) تعليل لامتناع الاجتهاد في صورتين وعبارة النهاية امتنع عليه الاجتهاد لوجود النص لانه خبر من أخبار الدين فرجع فيه المجتهد الى قبحه بثلاثة كخبر الرسول (قوله فان فقدنا) أي خبر الثقة عن علم وأذانه في الصحيح وفقدها بالبناء للمفعول أي فقد هما من جهل بدخول الوقت (قوله جازله الاجتهاد) أي يغلب ظنا بدخوله كالأوراد وصوت الديك الاتنين (قوله وجازله الاخذ) أي بأحد هذه الامور الآتية (قوله اما باذان مؤذنين كثروا) أي ولم يبلغوا حد التواتر قال الشهاب الرمي فان كانوا عددا أفاد أنهم العلم بدخول الوقت امتنع الاجتهاد وقال السيد عمر البصري وظاهر اطلاقه هنا وتقييده ما بعده أنه لا يشترط كونهم ثقات ولا علمهم بالاوقات والثاني واضح فان توافقت اجتهاداتهم وان لم يكونوا عارفين يغلب على الظن دخوله وأما الاول فحل تأمل حيث لم يبلغوا عدد التواتر ولم يقع في القلب صدقهم ثم محل ما ذكر في ما يظهر في مستقلين أما لو كانوا متابعين لواحد منهم كما هو مشاهد في مؤذني الحرمين فالحكم متعلق بمتبوعهم فيما يظهر فان كان ثقة عارفا بالاوقات جاز على مرجح الامام النووي فليتأمل (قوله وغلب على الظن) أي ظن من ذكر (قوله اصابتهم) أي المؤذنين الوقت يعني غلب على الظن انهم لا يخطئون في أذانهم الوقت وعبارة المجموع ولو كثروا مؤذنون في يوم صحوا وغيم وغلب على الظن انهم لا يخطئون لكثرتهم جاز اعتقادهم بالاخلاف نقلها في حواشي الروض (قوله أو اذان مؤذن واحد) عطف على باذان مؤذنين أي أو يأخذ باذان مؤذن واحد (قوله عدل عارف بالمواقيت) أي بخلاف غير العدل أو غير العارف بها (قوله في يوم الغيم) متعلق باذان أو بالعارف قال ابن قاسم قد يقال هو في يوم الغيم مجتهد فالتعويل عليه في المعنى تقليد وهو ممتنع الآن ان يجاب بأنه أعلى رتبة من المجتهد فهو رتبة بين المخبر عن علم والمجتهد وينبغي أنه لو علم ان أذانه عن اجتهاد امتنع تقليده انتهى فليتأمل (قوله اذ لا يؤذن عادة الا في الوقت) تعليل لجواز الاخذ باذان الواحد المذكور قال في التحفة اذ لا يتقاعد عن الديك المجرب قال ابن قاسم قد يقال هو لا يقلد الديك بل يجتهد مع سماعه فان غلب على ظنه به دخول الوقت عمل به فان كان الحكم كذلك في سماع المؤذن الثقة العارف في يوم الغيم فواضح وان كان يقلده بمجرد استماعه من غير اجتهاد فقياسه على الديك محل تأمل (قوله أو صياح ديك) يتجه ان مثل الديك حيوان آخر قاله سم والديك ذكر الدجاج والجمع ديوك وديكة بوزن غنية مصباح (قوله مجرب) أي جربت أصابته للوقت ولو في غيم أوليل ومقتضى صنيعه هنا أنه يؤخذ بصياح الديك من غير اجتهاد والذي في غيره هذا الكتاب ان ذلك من طرق الاجتهاد فلو آخر هذا عن قوله فان لم يجد ما ذكر اجتهاد الخ لكان أصوب فليتأمل (قوله بالاصابة للوقت) ولم يتعرضوا لاصباطه أي التجربة بالاصابة هل هو ثلاث أو أقل ويشبه أن يكون على الخلاف في الجارحة المعلمة في الصيد قاله في شرح العباب عن الزركشي أي فيكون بحيث يظن منه ذلك ولا يقدر بعدد كما هناك هذا واشتهر أن الديك يؤذن عند اذان جملة العرش وأنه يقول في صياحه يا غافلين اذكروا الله وحكي أن تحت العرش ملك في صورة ديك فاذا مضى ثلث الليل الاول ضرب بجناحه وقال ليقيم القائمون واذا مضى نصف الليل قال ليقيم المصلون واذا طلع الفجر قال ليقيم الغافلون وعلمهم أوزارهم وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الديك الا فرق جيبى وجيب جيبى جبريل يحرس بيته وستة عشر بيتا من جيرانه أي يحرسهم من الشياطين وفي رواية انه عليه الصلاة والسلام كان له ديك أبيض وقال الديك الأبيض في البيت بركة من البجيري (قوله أو بحسابه) أي أو أخذ المنجم أو الحاسب بحسابه فالاول من يرى ان أول الوقت طلوع النجم الفلاني

لصلاة الليل اذا سمع الصارخ أي الديك وكما رواه ابن حبان قال الزركشي ولم يتعرضوا لاصباطه هل هو ثلاث أو أقل ويشبه أن يكون على الخلاف في الجارحة المعلمة في الصيد قاله في شرح العباب أي فيكون بحسب

الاجتهاد لوجود النص فان فقد جازله الاجتهاد وجاز له الاخذ اما باذان مؤذنين كثر أو غلب على الظن اصابتهم (أو اذان مؤذن واحد) عدل عارف بالمواقيت في يوم الغيم اذ لا يؤذن عادة الا في الوقت (أو صياح ديك مجرب) بالاصابة للوقت أو بحسابه

ما يظن منه ذلك ولا يقدر بعدد كما ذكره في الصيد وقال ابن قاسم قوله وديك مجرب يتجه أو حيوان آخر مجرب انتهى (قوله أو بحسابه) أي أخذ الحاسب بحسابه ويحتمل أن يكون مراده أو أخذ المنجم بحسابه كما يدل له تعبير التحفة بقولها وللنجم العمل بحسابه انتهى ويحتمل أن يكون المراد ما يشملهما وعبارة نهاية مر فبحسب وزن للنجم والحاسب العمل بمعرفة ما وليس لاحد تقليدهما فيه انتهى والحاسب كما في المغنى والنهاية

من يعتمد منازل النجوم وتقديرها

وفي معناه المنجم وهو من يرى ان أول الوقت طلوع النجم القلاني كما يؤخذ من نظيره في الصوم قال العلامة ابن قاسم سيأتي في الصوم ان
لغيره العمل به فيحتمل مجيئه هنا وان يفرق بأن أمارات دخول الوقت أكثر وأيسر من أمارات دخول رمضان انتهى والذي اعتمدته
المغني وشرح التنبيه والتحفة والنهاية ٤٦ وغيره اعدم جواز التقليد هنا وأما الصوم فاختل في التحفة عدم جواز تقليدهما

فيه وكذلك المغني وشرح
الروض وغير ذلك فالصوم
عندهم نظير الصلاة وهل
يجزيه الصوم عن فرضه
في التحفة لا وفي المغني
والاسنى نعم وجب يرى
الشهاب الرملي وواقفه
الطبري لاوى الكبير على
الوجوب والاجزاء في
الصوم وفي النهاية قياس
قولهم ان الظن بوجوب

ان كان عارفا به لعلية الظن
بجميع ذلك (فان لم يجد)
ما ذكر (اجتهد) وجوبا
(بقراءة أو حرفة) كخطاطة
(أو نحو ذلك) من كل ما
يظن به دخوله كورد
ويجوز الاجتهاد لمن لو
صبرتيقن بل حتى للقادر
على اليقين حالا بنحو
الخروج من بيت مظلم
لرؤية الشمس

العمل انه يجب عليهما
الصوم وعلى من أخبراه
اذا ظن صدقهما انتهى
قال سم قضية قوله اذا ظن
صدقهما عدم الوجوب
اذا لم يظن صدقهما ولا
كذبهما وهما عدلان
وفيه نظر وقياس الوجوب
اذا ظن صدقهما الوجوب
اذا لم يظن صدقهما ولا
كذبهما وهما عدلان كما في
نظائر ذلك فليتأمل انتهى

والثاني من يعتمد منازل النجوم وتقديرها هذا هو المراد هنا (قوله ان كان عارفا به) أي بالحساب بخلاف
غير العارف به (قوله لعلية الظن) أي بدخول الوقت (قوله بجميع ذلك) أي من أذان المؤذنين
وما بعده فهو تعليل لقوله وجازله الاخذ اما الخ وقد روى البخاري انه صلى الله عليه وسلم كان يقوم
لصلاة الليل اذا سمع الصارخ أي الديك (قوله فان لم يجد ما ذكر) أي نحو خبر الثقة عن علم ونحو اذان
المؤذنين المذكور (قوله اجتهد وجوبا) علم من كلامه حرمة الصلاة وعدم انعقادها مع الشك
في دخول الوقت وان بان أنها في الوقت لانه لا بد من ظن دخوله بأماره ووقع في حديث عند أبي داود
ما ظاهره بخالف ذلك في المسافر ولا حجة فيه لانه واقعة حال محتملة أنها للبالغة في المبادرة وغيره ابل عند
التأمل لا دلالة فيه أصلا لان قول أنس كنا اذا كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر فقلنا زالت
الشمس أو لم تزل صلى الظهر لان الذي فيه أنهم انما شكوا قبل صلاتهم لاسيما لشكهم معها وبقرضه
هو لا عبرة به الا ترى انه يجوز اعتماد خبر العدل وان شك في الغاء للشك واكتفاء بوصف العداء ففعله
صلى الله عليه وسلم أولى بذلك وبهذا يتضح اندفاع قول المحب الطبري لا يبعد تخصيص المسافر بما فيه من
جواز الظهر عند الشك في الزوال أي مثلا كما خص بالقصر ونحوه انتهى تحفة بالحرف (قوله بقراءة
أو حرفة) بضم الحاء وكسرها قال في المصباح وحرف لعلية يحرف كسب والاسم الحرفة بالضم واحترف
مثله والاسم منه الحرفة بالكسر انتهى والباء في بقراءة سينية والمعنى اجتهد بسبب قراءة أو حرفة
وحينئذ تجعل هذه العلامات دلائل كالرشاش في الاواني بمعنى انه اذا وجد شيئا منها اجتهد هل دخل
الوقت أولا وهل استعجل في قراءته أو حرفته أولا وقيل انها لالة فتدحوا القراءة لالة للاجتهاد فيصلى
بمجرد الفراغ من ذلك قال بعضهم والاول أظهر (قوله كخطاطة) تمثيل للحرفة وذلك بأن يتأمل في
الخطاطة التي فعلها هل أسرع فيها عن عادته أولا وكذا يقال في صباح الديك بأن يتأمل هل يصيح قبل
عادته بأن كان ثم علامة يعرف بها وقت صياحه المعتاد الى غير ذلك مما ذكره هذا ما قرره هنا خلافا لما
اقتضاه صنيعه (قوله أو نحو ذلك) أي القراءة أو الحرفة (قوله من كل ما يظن به دخوله) أي الوقت
وهذا بيان للنحو (قوله كورد) تمثيل له من كتابة ومطالعة وصلاة قال في المصباح والورد الوظيفة
من قراءة ونحو ذلك والجمع أو راد كحمل وأجال قال الاشموني في بسط الانوار وأما المنا كيب المحررة
فلم أر من تعرض لها وعندى أنها فوق ما ذكر من الكتابة والخطاطة ولم يزل أر باب الميقات يعتمدونها نعم
يعرض لها في البرد الشديدي ووقوف فينبغي أن لا يعمل عليها فيه نقله الكردي وأطلق القليوبي فيما سبق
اعتمادها (قوله ويجوز الاجتهاد لمن لو صبرتيقن) أي الوقت قال في الهجة
والاشتباه وقها التجري * ولو لم يستيقنه بالصبر

وذلك شامل للاعنى والصبر وهو كذلك في الر وض واللبصير والاعنى وان قدر على اليقين بالصبر أو نحوه
كان خروج من البيت المظلم لرؤية الشمس الاجتهاد للوقت في الغيم أو نحوه مما يحصل به الاشتباه في الوقت
بمغلب ظنا بدخوله الخ بزيادة (قوله بل حتى للقادر على اليقين حالا) أي فانه يجوز له الاجتهاد أيضا وانما
حرم على القادر على العلم بالقبلة التقليد ولو تخبر عن علم لعدم المشقة فانه اذا علم عين القبلة مرة واحدة اكتفى
بها ما لم ينتقل عن ذلك المحل والاقوات متكررة فتعسر العلم كل وقت فانه في التحفة وتقدم عن النهاية مثله
(قوله بنحو الخروج من بيت مظلم لرؤية الشمس) تصو ير للقدرة على اليقين حالا قال ابن قاسم سيأتي
نظيره في القبلة كما لو حال حائل وأمكنه صعوده لرؤية الكعبة فانه لا يجب للمشقة ويجوز تقليد المخبر عن

(قوله أو نحو ذلك) قال الاشموني في بسط الانوار وأما المنا كيب المحررة فلم
أر من تعرض لها وعندى أنها فوق ما ذكر من الكتابة والخطاطة ولم يزل أر باب الميقات يعتمدونها نعم
فينبغي أن لا يعمل عليها والله أعلم

(قوله أعمالا مستغرقة للوقت) أي نحو الكتابة والخطاطة والورد لا بد في معرفة الوقت بهما من استعراق الوقت فإذا كان يقرأ كل يوم نصف القرآن مثلاً من الصبح إلى الظهر فلا بد من اعتبار مقدار ذلك في يوم الغيم (قوله فلا يقلد ٤٧ مجتهداً مثله) سبق في كلامه جواز

الاحتياط إذا كان الثقة العارف بالموافقة في يوم الغيم وهو إنما يؤذن في الغيم بالاجتهاد وظاهره يخالف ما هنا ولذلك قال الرافعي يجوز للأعمى والبصير تقليد المؤذن الثقة العارف في الصحو ودون الغيم لأنه فيه

لان في الخبر وج الى رؤيتها نوع مشقة وبه فارق ما مر في الخبر عن علم (ويستخير الاعمى بين تقليد ثقة عارف (والاجتهاد) لمعجزه في الجملة وإنما امتنع عليه التقليد في الاواني عند عدم التحير لان الاجتهاد هنا يستدعي اعمالا مستغرقة للوقت ففيه مشقة ظاهرة بخلافه ثم أما البصير القادر على الاجتهاد فلا يقلد مجتهداً مثله

مجتهد وهو لا يقلد مجتهداً وفي الصحو مخبر عن غيان قال الخطيب في شرح التنبية وهذا ظاهر انتهى والذي اعتمدته متأخرو أئمتنا تبعاً للنسوي ما سبق من جواز تقليده في الغيم أيضاً قال الهاتفي في حواشي التحفة لا يقال المؤذن في يوم الغيم مجتهداً فالتعويل عليه في المعنى تقليد لمجتهد وقد تقدم امتناعه في قوله

علم فليتأمل بعد ذلك الاطلاق السابق عن التحفة والنهاية (قوله لان في الخروج الى رؤيتها) أي الشمس تعليل لجواز الاجتهاد على القادر المذكور (قوله نوع مشقة) بالنصب اسم ان مؤخر الجار والمجرور خبرها مقدما قال ابن مالك

وراع هذا الترتيب الا في الذي * كليت فيها أو هنا غير البدني

يعني أن الخروج الى رؤية الشمس فيه مشقة في الجملة فجاز الاجتهاد مع امكانه (قوله وبه) أي بهذا التعليل (قوله فارق ما مر في الخبر عن علم) أي حيث لا يجوز الاجتهاد مع وجوده لانه لا مشقة فيه فن أطلق جواز الاجتهاد فكلامه مقيد بغير من وجد المخبر عن علم ولذا قال في البيهجة ولعلم تخر أو تقليد * قلت لما أطلقه تقييد اذ لا يجوز الاجتهاد لهما * مع قول عدل عن عيان علما

وعبارة فتح الجواد وإنما امتنع على القادر على اليقين باذان عدل راية وعارف بالموافقة في الصحو أو بخبر ثقة عن علم لانه لا مشقة عليه في سماع الاذان والخبر بخلاف الخروج الى رؤية الشمس مثلاً فان من شأنه المشقة (قوله ويستخير الاعمى) أي فيما اذا لم يجد نحوه من يخبر عن علم ومثل الاعمى البصير العاجز كما صرح به غيره (قوله بين تقليد ثقة عارف) خرج الفاسق ومجهول العدالة ولو مستورا والصبي ولو مأموماً عارفاً وفي صحو وأما ما نقل من صحة قبول قول الصبي فيما طرأ به المشاهدة كروية النجاسة ودلالة الاعمى على قبلة وخلو الموضع عن الماء وطلوع الفجر والشمس وغروبها لا فيما طرأ به الاجتهاد كالافتاء فضعيف أفاده بعض المحققين (قوله والاجتهاد) أي وبين الاجتهاد (قوله لمعجزه) أي الاعمى تعليل لتخيره بين هذين الامرين (قوله في الجملة) أشار به الى أنه لا فرق بين كون الاعمى قادراً على الاجتهاد أولاً ولذا قال بعضهم واذا نظرت الى هذا علمت انه لا ترتيب في حق الاعمى الا في الاخبار عن علم فقط فليتأمل (قوله وإنما امتنع عليه) أي على الاعمى وهذا جواب عن سؤال تقديره لم يستخير الاعمى هنا بين هذين الامرين ولم يستخير في نحو الاواني بينهما فلا يجوز التقليد الا عند التحير (قوله التقليد في الاواني) أي وغيرها كالمايه والثياب والاطعمة (قوله عند عدم التحير) متعلق بامتنع وعبارته في باب المياه ولا يشترط في ادراكها أي العلامة البصر بل يتحرى من وقع له الاستنباه ولو كان أعمى فان له طريقاً في التوصل الى المقصود كسماع صوت ونقص ماء واعوجاج الاناء واضطراب غطاءه فان لم يظهر له شيء قلده فان لم يجد من يقلده أو اختلف عليه مقلدوه تيمم انتهى (قوله لان الاجتهاد هنا) أي في الوقت (قوله يستدعي أعمالا مستغرقة للوقت) أي فنحو الورد والخطاطة لا بد في معرفة الوقت بها استعراقه فاذا كان يقرأ في كل يوم من الصبح الى الظهر نصف القرآن مثلاً فلا بد من اعتبار مقدار ذلك في يوم الغيم وهكذا الخطاطة وغيرها قاله الكردى (قوله ففيه) أي الاجتهاد هنا (قوله مشقة ظاهرة) أي ولذا لا يتعين ذلك بل يجوز التقليد لمن ذكر مع امكان الاجتهاد نظراً لهذه المشقة (قوله بخلافه ثم) أي بخلاف الاجتهاد في الاواني فانه لا يستدعي أي غالباً أعمالا مستغرقة للوقت فليس فيه مشقة ظاهرة فتعين الاجتهاد أولاً فان لم يظهر له قلده كما تقرر (قوله أما البصير) مقابل قوله ويستخير الاعمى (قوله القادر على الاجتهاد) خرج البصير الغير القادر على الاجتهاد وهو المعبر عندهم بأعمى البصيرة (قوله فلا يقلد مجتهداً مثله) أي لان المجتهد لا يقلد

واذا أخبر ثقة عن اجتهاد الخ لا نقول هو أعلى رتبة من المجتهد ولذا عبر في العباب وكالمجتهد والعادة لانه لا يؤذن الا في الوقت وقد يكون اعتماده على أمر أقوى مما يعتمد عليه المجتهد فهو أشد بعداً عن الخطأ من المجتهد فهو رتبة بين المخبر عن علم والمجتهد قاله الفاضل المحشي ثم قال وينبغي أنه لو علم ان أذانه عن اجتهاده امتنع تقليده مر انتهى انتهى ما نقله الهاتفي ونقل الشوبري أيضاً في حواشيه وأقول بهذا الجمع بين كلام

الرافعي وغيره فتلخص أن المراتب ست الأولى مكان معرفة يقين الوقت وصاحبها ان وجهه من يخبر عن علم بخبر بين تحقيق ذلك وبين الاخذ
بغير الذي يخبر عن علم وهو الرتبة الثانية ولا يجوز زله الاجتهاد مع وجود من يخبر عن علم فان لم يجد الثقة

٤٨

المخبر عن علم كان

مخبرين اليقين والاجتهاد وهو الرتبة الرابعة الثالثة رتبة دون الاخبار عن علم وفوق الاجتهاد وهي المناكيب المحررة والمؤذن الثقة في الغيم وصاحبها يخبر بين الاخذ بها وبين الاجتهاد وجعل الشهاب

واذا تحرى وصلى فان لم يكن له الحال فلا شيء عليه لمضى صلاته على الصحة ظاهرا وان بان له الحال ولو بخبر عدل رواية عن علم (فان يقين أن صلاته) وقعت (قبل الوقت قضاها) وجوب بالوقوعها في غير وقتها سواء علم في الوقت أم بعده وان علم وقوعها فيه أو بعده فلا قضاء ولاثم

القلوب في حواشي المحلى المنكأب المحرب في رتبة الاخبار عن علم قال وأقوى منه بيت الابرار المعروف لعارف به انتهى الرابعة امكان الاجتهاد من البصير وصاحبها يجب عليه الاخذ بها ولا يجوز له الاخذ بقول مجتهد آخر الخامسة امكان الاجتهاد من الاعمى فيخير بينه وبين تقليد مجتهد آخر السادسة عدم امكان

مجتهدا حتى لو أخبره باجتهاده أن صلاته قبل الوقت لم يلزمه اعادتها قال الكردي سبق في كلامه جواز الاخذ بأذان الثقة العارف بالمواقيت في يوم الغيم وهو انما يؤذن في الغيم بالاجتهاد وظاهره بخلاف ما هنا وكذلك قال الرافعي يجوز للاعنى والبصير تقليد المؤذن الثقة في الصمحدون الغيم لانه فيه مجتهد وهو لا يقلد مجتهدا وفي الصمحدون عن عيان قال الخطيب في شرح التنبيه وهذا ظاهر ولكن المعتمد عند المتأخرين ما سبق من جواز التقليد في الغيم أيضا وأجاب بعضهم عن قول الرافعي المذكور بأن المؤذن الثقة أعلى رتبة من المجتهد اذ قد يكون اعتماده على أمر قوی كان كشاف سحابة له فيكون أبعده عن الخطأ من المجتهد فهو رتبة بين المخبر عن علم والمجتهد وحينئذ ينبغي أنه لو علم أن أذانه عن اجتهاد امتنع تقليده و به يجمع بين قول الرافعي وغيره قال الكردي والحاصل أن المراتب ست أحدها مكان معرفة يقين الوقت ثانيا وجود من يخبر عن علم ثالث رتبة دون الاخبار عن علم وفوق الاجتهاد وهي المناكيب المحررة والمؤذن الثقة في الغيم رابعها امكان الاجتهاد من البصير خامسها امكانه من الاعمى سادسها عدم الاجتهاد من الاعمى والبصير فصاحب الاولى يخبر بينها وبين الثانية حيث وجد من يخبر عن علم فان لم يجده خير بينها وبين الثالثة فان لم يجد الثالثة خير بين الاولى والرابعة وصاحب الثانية لا يجوز زله العدول الى مادونها وصاحب الثالثة لا يجوز بينها وبين الاجتهاد وصاحب الرابعة لا يجوز زله التقليد وصاحب الخامسة لا يجوز بينها وبين السادسة وصاحب السادسة يقلد ثقة عارفا تحرى فان لم أقف على من حققه كذلك (قوله واذا تحرى وصلى) هذا دخول على المتن (قوله فان لم يكن له الحال) أى حال صلاته هل هي في الوقت أو قبله أو بعده (قوله فلا شيء عليه) أى لا قضاء عليه فلو اجتهد في الوقت لم يجز غير وصلى ولم يتبين له الحال لكن على ظنه أن صلاته قبل الوقت وجب عليه الاعادة على ما قاله الرملى وفيه نظر لانه حيث بنى فعله على الاجتهاد لا ينقض الا يقين خلافه ومجرد ظن أنها وقعت قبل الوقت لا أثر له بل القياس أنه لو اجتهد ثانيا بعد الصلاة فاداه اجتهاده الى خلاف ما بنى عليه فعله الاول لا يلتفت اليه لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد فأداه عش (قوله لمضى صلاته) أى المتحرى المذكور (قوله على الصحة ظاهرا) أى بسبب ابتنائها على اجتهاد صحيح بخلاف ما اذا لم يجتهد أصلا كما سيأتى (قوله وان بان له الحال) عطف على لم يبين أى وان ظهر له حال صلاته ففيه تفصيل (قوله ولو بخبر عدل رواية عن علم) أى لاعتن اجتهاد لما تقدم أنه لو أخبره باجتهاده أن صلاته وقعت قبل الوقت لم يلزمه اعادتها (قوله فان يقين أن صلاته) أى كلها أو بعضها ولو تكبيرة التجرم (قوله وقعت قبل الوقت قضاها وجوبا) أى من غير خلاف فيما اذا علم في الوقت أو قبله وعلى الاظهر فيما اذا علم بعد خروج الوقت ومقابل الاظهر فيه أنه لا يعيد اعتبارا بما في ظنه (قوله لو وقعها) أى الصلاة لتعليل لجوب القضاء (قوله في غير وقتها) أى لان العبادة البدنية لا يجوز تقديمها على وقتها فتجب اعادتها ويقع ما أعاده في الوقت أداء وما أعاده بعده قضاء قاله في الاسنى (قوله سواء علم في الوقت أم بعده) تعمم لجوب القضاء المذكور وبه يعلم أن الاولى للصنف أن يقول أعاد وتقدم آتيا عدم الخلاف في الصمودة الاولى وعلى الاظهر في الثانية فليتأمل قال في المغنى لو فرض أنه صلى الصبح مثلا لاسنين قبل الوقت لزمه أن يقضى صلاة فقط وبيانه أن صلاة اليوم الاول تقضى بصلاة اليوم الثاني والثالث وهكذا بناء على أنه لا يشترط نية القضاء وأنه يصح الاداء بنية القضاء وعكسه عند الجهل بالوقت كما سيأتى في محله (قوله وان علم وقوعها) أى الصلاة وهذا عطف على ان يقين أن صلاته الخ (قوله فيه أو بعده) أى الوقت (قوله فلا قضاء ولاثم) أى عليه لم يدم

تيقن

الاجتهاد من الاعمى والبصير العاجزين في فقدان ثقة عارفا (قوله عن علم) قال في النخبة لا اجتهاد انتهى وفي شرح التنبيه للخطيب لو أخبره باجتهاد أن صلاته وقعت قبل الوقت لم يلزمه اعادتها (قوله علم في الوقت) أى بخلاف وقوله أم بعده في الاظهر

تيقن المفسد انتهى وظاهره أنه لا وجوب بالولادة قال بعضهم ولو قيل بالنسب لتردده في الفعل هل وقع في الوقت أو لا لم يكن بعيدا هذا ولو صلى في الوقت ثم وصل قبله لبلد يخالف مطلقا بلده لم يمهأعادتها نظير ما يأتي في الصوم كذا بحث قال في التحفة ولك أن تقول إن أراد بما يأتي الموافقة معهم في الآخر صوما أو فطر فليس نظير مسئلتنا لاختلاف يوم الرؤية ويوم الموافقة وإنما الذي يتوهم أنه نظيرها أن يرى بلده فيصوم ثم يسافر ويصل أثناء يومه لبلده لم ير أهله وحكم هذه لم أره صريحا بل كلامهم محتمل إذ قضية تعليلهم بأنه لا انتقال إليهم صار مثلهم في الفطر وقضية تخصيص الشراح قول الحارثي والارشاد فطرا بمن سافر من بلد غير الرؤية إلى بلدها أنه يستمر صائما ويوجه بأنه استند هنا إلى حقيقة الرؤية فلم يعارضها في ذلك اليوم إلا ما هو أضعف منها وهو استصحاب المنقل إليهم بخلاف ما لو أصبح آخره صائما فانتقل في ذلك اليوم لبلد عديد فانه يفطر لانه عارض الاستصحاب ما هو أقوى منه وهو الرؤية وعلى الاحتمال الأول يفرق بأن الصلاة خفف فيها من حيث الوقت ما لم يخفف في رمضان لانه لا يقبل غيره بخلافها فاحتياط له أكثر ومن ثم لوجع تقديمه في المقصد في وقت الظهر لم تلزمه إعادة العصر ثم رأيت بعضهم رجح مقتضى هذا فقال الأقرب عدم لزوم إعادة كصبي صلى ثم بلغ في الوقت (قوله أما إذا لم يجتهد وصل) مقابل قوله وإذا تحرى وصلى (قوله فانه بعيد) أي جميع صلاته مطلقا (قوله وان بان وقوعها) أي الصلاة (قوله في الوقت) أي على سبيل الاتفاق (قوله لتقصيره) أي بترك الواجب لان الاعتبار في العبادات بما في نفس الامر وطأن المكافؤ وقد علم الثاني هنا (قوله ويستحب المبادرة) أي المسارعة قال الحلبي ولا ينافي المبادرة بالفاصلة اشتغالها بارتباطها القلبية (قوله بقضاء الفائتة بعذر) أي بخلافها بعذر فانها واجبة كما سيأتي في المتن (قوله كنوم ونسيان) أي لم يتعد بها بأن لم ينشأ عن تقصير بخلاف ما إذا نشأ عنه كعب شطرنج قال ع ش وبه يخص خبر رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وبقي ما لو دخل الوقت وعزم على الفعل وتشاغل في مطالعة أو صنعة أو نحوهما حتى خرج الوقت وهو غافل هل يحرم عليه ذلك أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لان هذا نسيان لم ينشأ عن تقصير منه كما حكى عن الأسنوي أنه شرع في المطالعة بعد العشاء فاستغرق فيها حتى لذعه حر الشمس في وجهه (قوله تعجلا لبراءة الذمة) تعليل لاستحباب المبادرة (قوله وللأمر بذلك) أي بالمبادرة وهو عطف على تعجلا فهو تعليل ثان لذلك (قوله في خبر الصحيحين) أي وهو قوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها قال ع ش دل على طلب الصلاة وقت تذكرها وهو يفيد وجوب الصلاة وكون القضاء على الفور رصده عنه أنه لما نام صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه في الوادي حتى طلعت الشمس ارتحل هو وأصحابه ثم ساءروا مدة ثم نزلوا وصلوا دل ذلك على عدم فورية القضاء وبقي وجوب الصلاة على ظاهره (قوله ويستحب تقديمها) أي الفائتة وأشار بتقدير تستحب إلى أن تقديمها مرفوع معطوف على المبادرة لا بالجر عطفًا على مدخول الياء (قوله على الحاضرة) أي المؤداة وكذا يستحب الترتيب كما صرح به غيره قال في المغني قد أطلقوا استحباب ترتيب الفوائت وهو ظاهر إذا فاتت كلها بعذر أو غيره فان فات بعضها بعذر وبعضها بعذر وجب قضاء ما فات بلا عذر على الفور وحيث أنه قد يقال يجب البداءة به وقد تعارض خلافاً أحدهما قول أبي حنيفة يجب الترتيب والثاني قولنا يجب قضاء الفائت بلا عذر على الفور ومراعاة الثاني أولى فيجب تقديمها انتهى وسيأتي عن التحفة ما يوافق (قوله التي يخاف فوتها) أي الحاضرة (قوله وان خاف فوت جماعة أي الحاضرة على المعتمد) أي خلافاً للأسنوي وان نقله عن جماعة لما سيأتي آنفاً (قوله خروجا من خلاف من أوجب ذلك) أي تقديم الفائتة كالسادة الخفية ومحاكاة للاداء ولانه صلى الله عليه وسلم فاتته صلاة العصر يوم الخندق فصلاها بعد الغروب ثم صلى المغرب متفق عليه فان لم يرتب ولم يقدم الفائتة جاز لان كل واحدة عبادة مستقلة والترتيب انما وجب في الاداء لضرورة الوقت فانه حين وجب الصبح لم يجب الظهر فاذا فاتت لم يجب الترتيب في قضائه

أما إذا لم يجتهد وصل فانه بعيد وان بان وقوعها في الوقت لتقصيره (ويستحب المبادرة بقضاء الفائتة) بعذر كنوم أو نسيان تعجلا لبراءة الذمة وللأمر بذلك في خبر الصحيحين (ويستحب) (تقديمها على الحاضرة التي يخاف فوتها) وان خاف فوت الجماعة فيها (أي الحاضرة على المعتمد خروجا من خلاف من أوجب ذلك)

(قوله كنوم) لم يتمد به ونسيان كذلك بأن لم ينشأ عن تقصير بخلاف ما إذا نشأ عنه كعب شطرنج انتهى تحفة (قوله في خبر الصحيحين) وهو من نسي الصلاة أو نام عنها فكفارها أن يصلها إذا ذكرها قال الشو برى صرفه عن الوجوب حديث الزاوي انتهى (قوله على المعتمد) أي خلافاً للأسنوي وان نقله عن جماعة (قوله خروجا من خلاف الخ) هم السادات الخفية

كصوم رمضان وفعله صلى الله عليه وسلم المجرد انما يدل عندنا على الاستحباب قاله في المغني (قوله ولا تنظر الخ) هذا جواب عما أورد على قوله وان خاف فوت الجماعة الخ وعبارة المغني فان قيل لم يراع الخلاف في صلاة الجماعة فقد قيل بوجوبها أيضا ولذلك رجحه الاسنوي ونقله عن جماعة أحيب بأن الخلاف في الترتيب خلاف في الصحة بخلافه في الجماعة (قوله لكون أجد) هو الامام الجليل أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني المروزي البغدادي أحد المذاهب الاربعة واجل تلامذة الشافعي كان يحفظ ألف ألف حديث منها بالاسانيد والمتون مائة ألف وخمسون ألفا ولذا أنشد بعضهم وأجد المعروف في كل مشهد * وقد رفع الله العظيم له قدرا وآناه علم في الورى ومهابة * وجاد عليه بالكرامة في الاخرى

ولد سنة ١٦٤ وتوفي رحمه الله تعالى سنة ٢٤١ روى انه حضر جنازة من الرجال ثمانمائة ألف ومن النساء ستون ألف امرأة وأسلم يومئذ من اليهود والنصارى والمجوس عشرون ألفا والله أعلم (قوله يوجب الجماعة عينا) أي لا كفاية فقط كما هو المعتقد عندنا (قوله لانها) أي الجماعة وهو متعلق بلا نظر (قوله عنده) أي عند الامام أحمد رضي الله عنه (قوله ليست شرطا للصحة) أي ليست الجماعة شرطا لصحة الصلاة وعبارة رجة الامة وقال أحمد هي أي الجماعة واجبة على الاعيان وليست شرطا في صحة الصلاة فان صلى منفردا مع القدرة على الجماعة أثم وصحت صلاته انتهى (قوله على الاصح) المتبادر وجوعه لقوله ليست شرطا للصحة ولم يذكروا في التحفة ولعله الاحسن اذ لا موقع له هنا الا أن يقال هو راجع لقوله ولا تنظر فيكون اشارة لرد ما سبق عن الاسنوي لكنه مكرر مع قوله سابقا على المعتقد فليتأمل وليحرر ثم رأيت عبارة التحفة الآية توافق ما ذكره الشارح رحمه الله (قوله بخلاف الترتيب) أي بين الصلوات وفيه ان الترتيب لم يذكروا الشارح ولا المصنف وانما الذي تقدم في المتن تقديم الفائنة على الحاضرة الا أن يقال هو مستلزم للترتيب فليتأمل (قوله عند من اشترطه) الاولى في المقابلة عند من أوجبه أي فانه شرط لصحة الصلاة وعبارة التحفة وقدم على الجماعة مع كونه سنة وهي فرض كفاية لاتفاق موجبيه على انه شرط للصحة وقول أكثر موجبيها عينا أنها ليست شرطا للصحة فكانت رعاية الخلاف فيه أكد انتهى وهي أسبب (قوله فكانت رعاية خلافه) أي خلاف من أوجب الترتيب تفريع على بخلاف الترتيب (قوله أولى) أي من رعاية خلاف من أوجب الجماعة وهذا التعليق يندفع ما للاسنوي وغيره من ترجيح مراعاة الجماعة نظرا لكونها فرض كفاية تأمل (قوله أما اذا خاف فوتها) أي الحاضرة وهذا مقابل قول المصنف التي لا يخاف فوتها (قوله ولو بخرج جزء منها) أي من الحاضرة ولو السلام فقط هذا هو المعتقد عند الشارح في كتبه وهو الموافق لتعبير الشرحين والروضة بالاتساع والضيق وخالفه الرملي كغيره فاعتمدوا الاستحباب الترتيب اذا أمكنه ادراك ركعة من الحاضرة في الوقت وحملوا ادراك تحريم اخراج بعض الصلاة عن الوقت وهذا على غير هذه الصورة (قوله فانه يلزم تقديم الحاضرة) أي التي يخاف فوتها على الفائنة (قوله لحرمة اخراج بعضها) أي الحاضرة وهو تعليق للزوم تقديم الحاضرة وعلى أيضا بأن الوقت متعين لها (قوله عن الوقت) متعلق باخراج قال في التحفة مع امكان فعل كلها فيه قال ولونذ كرفائته وهو في حاضرة لم يقطعها مطلقا أو شرع في فائنة طاناسعة وقت الحاضرة فبان ضيقه لزمه قطعها ولونذ كرفائته وهو في حاضرة لم يقطعها مطلقا ولو شئت في قدر فوائت عليه لزمه أن يأتي بكل ما لم يتيقن فعله تحفة

ولا تنظر لكون أحمد يوجب الجماعة عينا لانها عنده ليست شرطا للصحة على الاصح بخلاف الترتيب عند من اشترطه فكانت رعاية خلافه أولى أما اذا خاف فوتها ولو بخرج جزء منها عن الوقت فانه يلزم تقديم الحاضرة لحرمة اخراج بعضها عن الوقت (ويجب المبادرة بالفائنة ان فاتته بغير عذر)

(قوله ولو بخرج جزء الخ) ومثله في التحفة وغيرها واعتمد شيخ الاسلام زكريا والشمس الرملي وأفتى به والده استحباب الترتيب اذا أمكن ادراك ركعة من الحاضرة قال الشمس الرملي للخروج من خلاف وجوب الترتيب اذ هو خلاف في الصحة انتهى ولو شرع في فائنة طاناسعة وقت الحاضرة فبان ضيقه لزمه قطعها ولونذ كرفائته وهو في حاضرة لم يقطعها مطلقا ولو شئت في قدر فوائت عليه لزمه أن يأتي بكل ما لم يتيقن فعله تحفة

فوائت عليه لزمه أن يأتي بكل ما لم يتيقن فعله أو بعد الوقت في فعل مؤداته لزمه قضاؤها أو في كونها عليه فلا
ويفرق بأن شكه في اللزوم مع قطع النظر عن الفعل شك في استجماع شروط اللزوم والاصل عدمه
بخلافه في الفعل فإنه مستلزم لتيقن اللزوم والشك في المسقط والاصل عدمه وسيأتي أنه لا يجوز
إعادة الفرض في غير جماعة إلا أن شك في شرطه أو جرح في صحته خلاف وقوعه في بعض روايات حديث
الصباح التي ناموا عنها ما يقتضي على ما زعمه شارح ندب فعلها ثانياً في مثل وقتها في اليوم الثاني قال وهي
مسئلة عزيزة لم أر من صرح بها انتهى وليس كما قال لما علمت أن قواعدنا تقتضي حرمة ذلك ولا حجة في ذلك
الرواية لأن لفظها صلوا لها الغد لوقتها أي لا تظنوا أن وقتها تغير بصلاتها في غيره بل دوّموا على ما كنتم عليه
من صلاتها في وقتها ورواية الأخرى أنه صلى الله عليه وسلم لما صلى بهم قالوا يا رسول الله ألا تقضيها
لوقتها من الغد قال نعم كمر بكم عن الرواية بقبوله منكم فهذا صريح فيما قلناه من معنى تلك الرواية بل في حرمة
فعل الفاتنة ثانياً من غير موجب انتهى تحفه ثم راجعت سنن أبي داود فوجدت فيها رواية هذه لفظها فن
أدرك منكم صلاة الغداة من غدا صلا الحافلية معهما مثلاً وهذا ظاهر فيما زعمه ذلك الشارح فتأمل به بانصاف
(قوله تغليظاً عليه) أي على من فاتته الصلاة بغير عذر فهو تعليل لوجوب المبادرة بذلك (قوله) ويجب عليه
أي يجب المبادرة بالقضاء (قوله أن يصرف لها) أي للفاتنة بغير عذر أي لقضائها (قوله سائر زمني)
أي جميع زمني وهو بالنصب مفعول يصرف (قوله إلا ما يضطر لصرفه) أي الزمن فلا يجب صرفه لذلك (قوله)
في تحصيل مؤنته) أي مؤنة نفسه متعلق بصرفه (قوله ومؤنة من تلزمه مؤنته) أي وتحصيل مؤنة عياله من
أصوله وفروعه وزوجاته ومما يليكه وما يضطر إليه للنوم وقضاء الحاجة وعبرة التحفة إلا ما يضطر إليه لنحو
نوم أو مؤنة من تلزمه مؤنته أو لفعل واجب آخر مضيق بخشي فوته (قوله ولا يجوز له) أي لمن فاتته الصلاة
بغير عذر (قوله أن يتنفل حتى تفرغ ذمته من جميع الفوائت) أي يأثم به مع الصلحة خلافاً للزركشي قاله
الكردي وسواء في ذلك نفل الصلاة أو غيرها كطواف وقراءة من كل نفل لا يمكن فعله مع القضاء بخلاف
الاعتكاف (قوله التي تعدى باخراجها عن وقتها) أي الصلاة بخلاف الفوائت التي لا تعدى بذلك فلا يمنع
التنفل قبل قضائها قال في النهاية ولو تيقظ من نومه وقد بقي من وقت الصلاة المفروضة ما لا يسع إلا الوضوء أو
بعضه فحكمه حكم فاتنة بعذر فلا يجب قضاؤها فوراً أفتي به الوالد رحمه الله تعالى **تنبيه** يسن إيقاظ النائمين
للصلاة لا سيما عند مضيق وقتها فإن عصى بنومه وجب على من علم بحاله إيقاظه وكذا يستحب إيقاظه إن رآه نائماً
أمام المصلين حيث قرب منهم بحيث يبعد عرفاء سوء أدب أو في الصف الأول أو محراب المسجد أو سطح
لا حائل له أو بعد طلوع الفجر وقبل طلوع الشمس لأن الأرض تعج إلى الله من نومة عالم حينئذ أو بعد صلاة
العصر أو خالياً في بيت وحده فإنه مكر وه أو نامت المرأة مستلقية ووجهها إلى السماء أو نام رجل منبطحاً على
وجهه وكذا يسن إيقاظ غيره لصلاة الليل وللتسحر ومن نام وفي يده غمر والنائم بعرفات وقت الوقوف لأنه
وقت طلب وتضرع انتهى من النهاية والله سبحانه وتعالى أعلم

فصل في الصلاة المحرمة

عبر بالمحرمة مجازاة لقول المصنف الآتي والألف المشهور المكرهه كراهة تحریم فان قلت ما الفرق بين
المكروه وكراهة تحریم وبين الحرام مع أن كلامهم ما يفيد الأثم قلت أجيب عن ذلك بأن المكروه كراهة التحريم
مأثبات بدليل يحتمل التأويل والحرام مأثبات بدليل قطعي أو إجماع أو قياس أو لولي أو مساو نقله البجيرمي
عن العزيزي (قوله من حيث الوقت) خرج المحرمة من غير هذه الحيشية كالصلاة في المكان المغصوب

تغليظاً عليه ويجب عليه
أيضاً أن يصرف لها سائر
زمني إلا ما يضطر لصرفه
في تحصيل مؤنته ومؤنة
من تلزمه مؤنته ولا يجوز له
أن يتنفل حتى تفرغ ذمته
من جميع الفوائت التي
تعدى باخراجها عن وقتها
فصل في الصلاة المحرمة
من حيث الوقت

(قوله سائر زمني) قال
في التحفة ويجب تقديم ما
فات بغير عذر على ما فات
بعذر وإن فقد الترتيب لأنه
سنة والبدار واجب انتهى
واقفه المغني فقال فان
فات بعضها بعذر وبعضها
بغير عذر وجب قضاء
ما فات بلا عذر على الفور
كما روينا حينئذ فقد يقال
تعارض خلافاً فإن أحدهما
قول أبي حنيفة يجب
الترتيب والثاني يجب
قضاء ما فات بلا عذر على
الفور ومراعاة الثاني أولى
فيجب تقديمها انتهى
وهذا ما رأيت في المغني
(قوله ولا يجوز له أن
يتنفل) لكن لو فعل صح
خلافاً للزركشي انتهى

جرهزي

فصل في الصلاة المحرمة
من حيث الوقت

فليس هذا الفصل معقود لذلك قاله الكردي (قوله تحرم الصلاة) الخ أي تكره كراهة تحريم كما صححه في
 الروضة والمجموع وان صحح في التحقيق وفي الطهارة من المجموع أنها كراهة تنزيه (قوله التي لا سبب
 لها) أي الصلاة وهي النوازل المطلقة (قوله أو لها سبب متأخر) أي كسنة الاحرام بخلاف ما لها سبب مقدم فلا
 يحرم كإسائتي (قوله ولا تنعقد) أي الصلاة المذكورة على كل من القولين قيل على الصحيح وقال ابن
 الرفعة الحق عندي أنها لا تنعقد جزما وان كانت غير محرمة لان الكلام في نقل لا سبب له فالقصد به انما هو
 الاجر وتحريمها أو كراهتها يمنع خصوصه وما لا يترتب عليه مقصودة قال في النهاية لان النهي اذ يرجع الى
 نفس العبادة أو لازمها اقتضى الفساد سواء كان للتحريم أو للتنزيه وأيضا فإباحة الصلاة على القول بكراهة
 التنزيه من حيث ذاتها لا تنافي حرمة الافدام عليها من حيث عدم الانعقاد مع انه لا بعد في إباحة الاقدام على
 ما لا ينعقد اذا كانت الكراهة للتنزيه ولم يقصد بذلك التلاعب وفارق كراهة الزمان كراهة المكان حيث
 انعقد فيه معها بأن الفعل في الزمان يذهب جزأ منه أي يذهب بفعل الصلاة فيه جزء هو زمن الفعل لان
 الفعل اذهب بذاته شيئا من الزمان فكان النهي منصرفا لا ذهاب هذا الجزء في المنهي عنه فهو وصف لازم
 اذ لا يتصور وجود فعل الا بذهاب جزء من الزمان وأما المكان فلا يذهب جزء منه ولا يتأثر بالفعل فالتنهي
 فيه لا مر خارجي مجاور ولا لازم تحقيق ذلك فانه نفيس ولهذا قال بعضهم ويفرق أيضا بالزوم وعدمه وتحقيق
 هذا أن الافعال الاختيارية للعبادة تقتضي زمانا ومكانا وكل منهما لازم لوجود الفعل لكن الزمان كما يلزم
 الوجود يلزم الماهية دون المكان ولهذا ينقسم الفعل بحسب انقسام الزمان الى الماضي والمستقبل والحال فكان
 أشد ارتباطا بالفعل من المكان فافترقا انتهى بزيادة (قوله في غير حرم مكة) أي أمافيها فلا يحرم على الصحيح
 لماسائتي والثاني أنها تكره لعموم الاخبار وحملت الصلاة المذكورة في بعضها على ركعتي الطواف قال الامام
 وهو بعيد لان الطواف سببها فلا حاجة الى التخصيص بالاستثناء وقيل الاستثناء خاص بالمسجد
 الحرام وقيل بنفس البلد وخرج بحرم مكة حرم المدينة فانه كغيره (قوله في خمسة أوقات) متعلق بتحريم وما
 ذكره من أنها خمسة هي عبارة الجمهور وقال جماعة هي ثلاثة من صلاة الصبح حتى ترتفع الشمس ومن
 العصر حتى تغرب وحالة الاستواء قال في المجموع وهي تشمل الخمسة والعبارة الاولى أجود لان من لم يصل
 الصبح حتى طلعت الشمس أو العصر حتى اصفرت يكره له التنفل حتى ترتفع أو تغرب وهذا يفهم من العبارة
 الاولى دون الثانية ولان حال الاصفرار يكره التنفل فيه على العبارة الاولى بسببين وعلى الثانية بسبب واحد
 قال في المهمات والمراد بخصر الكراهة في الاوقات انما هو بالنسبة الى الاوقات الاصلية فستأتي كراهة التنفل
 في وقت إقامة الصلاة وقت صعود الامام للخطبة قال شيخ الاسلام وفي ابراده الاولى نظر لان الكراهة فيها
 للتنزيه والكلام في كراهة التحريم (قوله ثلاثة منها) أي من الخمسة الاوقات (قوله تتعلق بالزمان) زاد بعضهم
 كراهة وقتين آخرين وهو بعد طلوع الفجر الى صلاته وبعد المغرب الى صلاته والمشهور في المذهب ان
 الكراهة فيها للتنزيه انتهى نهايه (قوله من غير نظر لمن صلى ولم يصل) هذا معنى تعلقها بالزمان والمراد
 بالصلاة في هذه العبارة الصبح والعصر وعبارة النهاية لا فرق في ذلك بين من صلى الصبح والعصر ومن
 لم يصلهما ثم قال وتجتزئ الكراهتان فيمن صلى الفرض ودخل عليه كراهة الوقت (قوله واثنتان) أي منها أي
 من الخمسة (قوله بتعلقان بفعل صاحبة الوقت) أي وهي الصبح والعصر ومن عبر بأن الاوقات المكرهه
 ثلاثة أدرج هذين الاثنين فيها ابتداء وويل كان يقال المراد بالحرمة فيما ذكر أنه لا فرق فيما بعد طلوع الشمس
 واصفرارها بين من صلى ومن لم يصل وفيما قبلهما في خرق من صلى فصبح اضافة الحرمة لمن
 صلى العصر والصبح الى الارتفاع والغروب على الجملة وان شار كه في ذلك من لم يصل بعد
 الطلوع والاصفرار ولا يخفى ما فيه من التكلف ولذا قال في المجموع كما تقدم ان الاولى أجود

(قوله)

(تحرم الصلاة) التي لا سبب
 لها أو لها سبب متأخر ولا
 تنعقد (في غير حرم مكة)
 في خمسة أوقات ثلاثة منها
 تتعلق بالزمان من غير نظر
 لمن صلى ولم يصل
 واثنتان بتعلقان بفعل
 صاحبة الوقت

(قوله في خمسة أوقات)
 قال شيخ الاسلام في شرح
 الروض قال في المهمات
 والمراد بخصر الكراهة في
 الاوقات انما هو بالنسبة
 الى الاوقات الاصلية
 فستأتي كراهة التنفل في
 وقت إقامة الصلاة ووقت
 صعود الامام للخطبة الجمعة
 وفي ابراده الاولى نظر لان
 الكراهة فيها للتنزيه
 والكلام في كراهة التحريم
 انتهى كلام شرح الروض
 وذ كر نحوه المفني

(قوله قدر رمح) طوله نحو سبعة أذرع في رأى العين (قوله الايوم الجمعة) ٥٣ ولولم لم يحضرها الحديث فيه قال في شرح

الروض ولا يضركونه
مرسلا لا اعتمادا بأنه صلى
الله عليه وسلم استحباب
التكبير اليها ثم رغب في
الصلاة الى خروج
الامام من غير استثناء
انتهى (قوله ونعني

فن فعلها حرم عليه
الصلاة الا تية ومن لا فلا
ونعني بالثلاثة (وقت
طلوع الشمس حتى ترتفع
قدر رمح) تقريبا فيما
يظهر لنا والمسافة طويلة
(ووقت الاستواء الايوم
الجمعة حتى تزل) ووقته
وان ضاق جدا لكنه يسع
التحريم (ووقت الاصفرار
للشمس حتى تقرب و)
نعني بالاثنتين (بعد فعل
صلاة الصبح) لمن
صلاها (حتى تطلع)
الشمس (وبعد فعل
صلاة العصر) ولو مجموعة
في وقت الظهور (حتى
تغرب) لما صح

بالاثنتين) معطوف على
قوله أولا ونعني بالثلاثة
والمراد بهما اللذان
يتعلقان بفعل صاحبة
الوقت فن فعلها حرم
عليه فهما الصلاة التي
لاسبب لها غير متأخر
ومن لا فلا (قوله لمن
صلاها) قال الشوبري في
حواشي المنهج أي وكانت
تسقط بذلك الفعل فلو
كان نحو مقيم معجل

الغالب فيه وجود الماء فله التنفل بعد صلاته

(قوله فن فعلها) أي صاحبة الوقت تفرع على تعلقهما بالفعل والمتجه كما قاله ابن العماد في التعقبات
على المهمات انه ليس المراد بالفعل الفعل المعنى عن القضاء بل مطلق الفعل حتى يدخل فيه صلاة فاقد
الظهورين وصلاة المقيم لفقده الماء في موضع لا يسقط الفرض فيه بالتيمة اذا أراد أن يصلي بعدها
النافلة المطلقة فلي تأمل (قوله حرم عليه) أي على من فعل صاحبة الوقت التي هي الصبح والعصر (قوله
الصلاة الا تية) أي الصلاة التي لاسبب لها أو لاسبب متأخر (قوله ومن لا فلا) أي ومن لم يفعل
صلاة صاحبة الوقت فلا يحرم عليه الصلاة الا تية ويتبع وقت الكراهة فهما لمن بادر بفعل الفرض أول
وقته (قوله ونعني بالثلاثة) أي المتعلقة بالزمان (قوله وقت طلوع الشمس) أي ابتداء جزء من قرصها
وان لم يصل الصبح قاله البرماوي (قوله حتى ترتفع) أي الشمس (قوله قدر رمح) أي وهو سبعة أذرع
بذراع الأدمي وترتفع قدره في أربع درجات (قوله تقريبا) أي لا تحديدا (قوله فيما يظهر لنا) متعلق
بترتفع الخ (قوله والا المسافة طويلة) أي وان لم تنقل فيما يظهر لنا فلا يصح لان المسافة طويلة جدا فالرمح
الظاهر لنا يكون بارماح كثيرة في نفس الامر وقد سبق ما يفيدها في المواقيت عند الكلام على الزوال
(قوله ووقت الاستواء) هذا الثاني والمراد عند الاستواء يقينا فلو شك في ذلك لم يحرم لان الاصل عدمه
وشمل ذلك ما اذا كان الاستواء على سبيل التقدير كما في أيام الدجال وبه صرح القليوبي (قوله الايوم
الجمعة) استثناء من حرمة الصلاة وقت الاستواء فقط قال في التحفة ولولم يحضرها قال ع ش لا يقال
الصلاة الا تية فخرجنا لاننا نقول لما كان الاصل حضورها لمن تزمه وله غيره توسعوا في جواز التنفل له
والحقه من حضرها بالفعل (قوله حتى تزل) أي الشمس والاولى تقديم هذا على الاستثناء (قوله
ووقته) أي الاستواء مبتدأ خبره لكنه الخ (قوله وان ضاق جدا) أي لان المراد به صيرورة الشمس
في كبد السماء (قوله لكنه يسع التحريم) أي فاذا قارنه التحريم لم تنعقد الصلاة وعبارة غيره اعلم ان وقت
الاستواء لطيف لا يتسع لصلاة ولا يكاد يشعر به حتى تزل الشمس الا أن التحريم قد يمكن ايقاعه فيه
فلانصح الصلاة (قوله وقت الاصفرار للشمس) هذا هو الثالث (قوله حتى تقرب) أي يقرب
غروبها فلو أحرمت بصلاة لاسبب لها قبل الاصفرار والطلوع وعلم أنها لا تتم الا بعد الاصفرار والطلوع
فكما لو أحرمت بصلاة لاسبب لها قبل صعود الخطيب المنيبر وعلم أنها لا تتم الا بعد استقراره أفاده ع ش
وسأني عن التحفة ما هو أبسط منه (قوله ونعني بالاثنتين) معطوف على قوله أولا ونعني بالثلاث والمراد
بهما اللذان يتعلقان بفعل صاحبة الوقت فن فعلها حرم عليه فهما الصلاة التي لاسبب لها غير متأخر ومن
لا فلا قاله الكردي (قوله بعد فعل صلاة الصبح) أي بخلافه قبل فعلها يجوز التنفل مطلقا فلا تكره
هذه الكراهة المخصوصة (قوله لمن صلاها) أي الصبح أداء وان لم يكن مغنيا عن القضاء كما تقدم عن
ابن العماد خلا لبعضهم (قوله حتى تطلع الشمس) أي فاذا طلعت لم تحرم من هذه الجهة وان حرمت
من جهة أخرى كما تقدم (قوله وبعد فعل صلاة العصر) أي لمن صلاها أداء وان لم يكن مغنيا عن القضاء
(قوله ولو مجموعة في وقت الظاهر) هذا هو المعتمد الذي صرح به في الروض ونقله في الكفاية عن
البندنجي عن الشافعي والاصحاب خلا لما أفتى به ابن يونس من انه لا يكره حينئذ قال بعضهم وحينئذ
يقال لنا شخص يكره له التنفل بعد الزوال وقبل مصير ظل الشيء مثله (قوله حتى تغرب) أي يقرب غروبها
قاله البرماوي (قوله لما صح) الخ دليل لحرمة الصلاة المذكورة في هذه الاوقات الخمسة وعبارة التحفة
وأصل ذلك ما صح من طرق متعددة انه صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة في تلك الاوقات مع التقييد
بالرمح أو الرمحين في رواية أبي نعيم في مستخرج جه على مسلم لكنه مشكل بما في الرايا انهم عند الشك
في الخمسة أو الدون أخذوا بالاكثرو وهو الخمسة احتياطا فقياسه هنا امتداد الحرمة للرمحين لذلك وقد

علمه بأن ولاية الامر والخلافة يستول اليهم مع انهم كانوا رؤساء مكة وساداتهم وفيهم كانت السدانة والحجابه واللواء والسقاية والرفادة انتهى (قوله ليست خلاف الاولى) قال في التحفة قال المحاملى والاوى عدم الفعل خروجا من خلاف من حرمة انتهى لا يقال

من انتهى عن الصلاة في الاوقات الخمسة ومن استثناء حرم مكة بقوله صلى الله عليه وسلم يابني عبد مناف لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار وليس في راية الدارقطني وابن حبان طاف وبه يتجه أن الصلاة ثم ليست خلاف الاولى لان الخلاف ضعيف بذلك

هو مخالف للسنة الصحيحة كما عرف لاننا نقول ليس قوله وصلى صريحا في ارادة ما يشمل سنة الطواف وغيرها وان كان ظاهرا فيه نعم في رواية صحيحة لا تمنعوا أحدا صلى من غير ذكر الطواف وبها يضعف الخلاف انتهى وفي الامداد وذ كر طاف في الخبر لا يخصه بسنة لانه عام لوقوعه في حيز النفي وذ كر بعض أفراد العام

يجاب بأن الأصل جواز الصلاة الا ما تحقق منه وحرمة الر بالاماتحقق حله فائر الشك هنا لاخذ بالرائد وثم الاخذ بالاقل عملا بكل من الاصلين فتأمله ومع الإشارة الى حكمة انتهى بأنها تطلع وتغرب بين قرني شيطان وخيث قد يسجد لها الكفار ومعنى كونها بين قرنين وفاقا لجمع محققين وان نازع فيه آخرون وأطال ابن عبد السلام في الانتصار الى أنه تعبد محض وان ما أبدى له من الحكم الكثيرة كلها غير متضعة بل متكلفة وقد نهينا عن التكلف انه يلحق ناصيته بها حتى يكون سجود عابديها سجودا لها انتهى (قوله من انتهى عن الصلاة) بيان لمصاح (قوله في الاوقات الخمسة) أي في الصلوات الخمس عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس وعن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وفي مسلم عن عقبة بن عامر الجهني رضي الله عنه يقول ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهانا أن نصلي فيهن أو أن نغتر فيهن موتانا حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس وحين تضيف الشمس للغروب حتى تغرب (قوله ومن استثناء حرم مكة) عطف على من النهى الخ أي ولما صبح من استثناء الخ (قوله بقوله صلى الله عليه وسلم) متعلق باستثناء (قوله يابني عبد مناف) وجه تخصيصهم بالذ كر دون سائر بطون قریش علمه بأن ولاية الامر والخلافة يستول اليهم مع انهم كانوا رؤساء مكة وساداتهم وفيهم كانت السدانة والحجابه واللواء والسقاية والرفادة انتهى مصباح الزجاجة للسيوطي (قوله لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت) أي لعظم فضله وليس هذا محل الاستدلال هنا (قوله وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار) أي بأي محل من أجزاء الحرم فلا يردان الدليل أخص من المدعى لانه يتوهم ان المراد وصلى أي في البيت لان الكلام فيه فيكون الدليل أخص قاله الجبل وهذا الحديث رواه الترمذي وقال حسن صحيح وكذا رواه غيره (قوله وليس في راية الدارقطني) هو الامام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني بفتح الراء وضم القاف نسبة الى دارقطن محلة بغير مداد وكان حافظا جليلا حتى يقال أمير المؤمنين في الحديث قيل للعلاء كم هل رأيت مثل الدارقطني فقال هو لم ير مثله فكيف إناله مؤلفات منها السنن والعلل (قوله وابن حبان) هو الحافظ أبو حاتم محمد بن حبان التميمي البستي صاحب الانواع والتقايم (قوله طاف) في محل رفع اسم ليس أي ليس في راية وإنما لفظ طاف بل الذي فيها لا تمنعوا أحدا صلى (قوله وبه) أي بسبب عدم لفظ طاف في هذه الرواية (قوله يتجه ان الصلاة ثم) أي في حرم مكة في الاوقات المذكورة (قوله ليست خلاف الاولى) ذ كر نحوه بالمعنى في تحفته عبارتها ولزيادة فضلها ثم فلا يحرم من استكثرها المقيم به ولان الطواف صلاة بالنص وانفقوا على جوازها فالصلاة مثله قال المحاملى والاوى عدم الفعل خروجا من حرمه انتهى لا يقال هو مخالف للسنة الصحيحة كما عرف لاننا نقول ليس قوله وصلى صريحا في ارادة ما يشمل سنة الطواف وغيرها وان كان ظاهرا فيه نعم في رواية صحيحة لا تمنعوا أحدا صلى من غير ذكر الطواف وبها يضعف الخلاف انتهى وفي الامداد وذ كر طاف في الخبر لا يخصه بسنة لانه عام لوقوعه في حيز النفي وذ كر بعض أفراد العام على فرض تسليم أن صلى بعد طاف في الخبر الاول يختص بسنة طواف

القاعدة

على فرض تسليم أن صلى بعد طاف في الخبر الاول يختص بسنة طواف لا يخصص انتهى لكن الذي جرى عليه شيخ الاسلام والخطيب والرملي وغيرهم أنها خلاف الاولى والقلب اليه أميل وقد حكاه الأذرى عن

النص وقوله في التحفة وبها يضعف الخلاف قال المصنف في حواشيه الصلاة فلتجى بمعنى الطواف كما أشار إليه الشارح آنفا بقوله ولأن الطواف صلاة بالنص فلما خالف أن يدعى اختصاص الصلاة في الحديث بسنة الطواف فتدبر انتهى وأشار العلامة ابن قاسم إلى استحالة جوازها بحرم مكة فقال في شرحه على أبي شجاع وههنا نظر وهوان بين هذا الحديث وهو حديث يابى عبد مناف وحديث التهي عموما وخصوصا وإذا خص عموم كل بخصوص الآخر كما هو القاعدة تعارض في الصلاة في الاوقات المكر وههنا في الحرم فان تخصيص عموم الاول بغير الحرم يبيحها وتخصيص عموم هذا بغير تلك الاوقات يحرمها فيحتاج الى الترجيح والخطير مقدم على الاباحة كما تقرر في الاصول فليتامل انتهى (قوله لانه عضده) في فتح الباري روى البيهقي له شواهد تقويه انتهى جهرى نعم رأيت في كتاب الحج من شرح صحيح البخارى للقسطلانى في باب الصلاة عقب الطواف بعد الصبح والعصر ما نصه وروى الدارقطنى والبيهقى حديث أبى ذر مرفوعا لا يصلين أحد بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس الا بمكة قال القسطلانى وهذا يخص عموم التهي عن الصلاة في الاوقات المكر وههنا انتهى فهذا ان صح فلا كلام وفي تخرىج أحاديث العزيز للحافظ ابن حجر الشافعى أخبره عبد الله بن المؤمل عن حميد مولى عفرة عن قيس بن سعد عن مجاهد وفيه قصة وكر الاستثناء ٥٥ ثلاثا ورواه أحمد عن عبد الله بن المؤمل

الآن لم يذكر حميد في مسنده ورواه ابن عدى من طريق السبع بن طلحة سمعت مجاهدا يقول بلغنا أن أبا ذر قد كره

وأما استثناء يوم الجمعة ففي خبر أبى داود وان كان مرسل لانه عضده نذب التبرك اليها والترغيب في الصلاة الى حضور الامام (ولا يحرم) من الصلاة (ماله سبب غير متأخر عنها)

وعبد الله ضعيف وذكر ابن عدى هذا الحديث من جملة ما أنكر عليه وقال البيهقي تفرد به عبد الله ولكن تابعه ابراهيم ابن طهمان ثم ساقه بسنده

القاعدة تعارض في الصلاة في الاوقات المكر وههنا في الحرم فان تخصيص عموم الاول بغير الحرم يبيحها وتخصيص عموم هذا بغير تلك الاوقات يحرمها فيحتاج الى الترجيح والخطير مقدم على الاباحة كما تقرر فليتامل انتهى وكان هذا البعض لم يطالع على حديث أبى ذر المذكور (قوله وأما استثناء يوم الجمعة) هذا مقابل لمخدوف تقديره هذا الذى تقرر في استثناء حرم مكة وأما استثناء يوم الجمعة من حرمة الصلاة وقت الاستثناء حيث لا يحرم فيه يومها (قوله في خبر أبى داود) هو الامام الحافظ المتقن أبو داود وسليمان بن أشعث السجستاني ونصه في سننه حدثنا محمد بن عيسى حدثنا حسان بن ابراهيم عن ليث عن مجاهد عن أبى الخليل عن أبى قتادة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كره الصلاة نصف النهار الا يوم الجمعة وقال ان جهنم تسجر الا يوم الجمعة (قوله وان كان مرسل) أى لقول أبى داود أثر الحديث المذكور وهو مرسل مجاهد أكبر من أبى الخليل وأبو الخليل لم يسمع من أبى قتادة رضى الله عنه (قوله لانه عضده) أى قواه فلولاه لما صح الاستدلال به (قوله نذب التبرك اليها) أى الى صلاة الجمعة (قوله والترغيب في الصلاة الى حضور الامام) أى من غير استثناء لوقت الاستواء قال البيهقي وأبو داود لهذا المرسل شواهد وان كانت أسانيدها ضعيفة منها ما رويناه عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة وفي رواية تحرم معنى الصلاة اذا انتصف النهار كل يوم الا يوم الجمعة (قوله ولا يحرم من الصلاة) بيان مقدم لما على ما فيه (قوله ماله سبب غير متأخر عنها) أى عن الصلاة فالمراد بالتقدم والتأخر والمقارنة بالنسبة للصلاة كما في المجموع واعتمده متأخر وأعتنا الشافعية لا بالنسبة الى الاوقات المكر وههنا وان جرى عليه في الروضة وعلى المعتمد المذكور لم يظهر للفقير صورة السبب المقارن بل السبب امام تقدم أو متأخر ولعلمهم فرعوا المقارن على ما في الروضة وان كان ضعيفا فانه عليه ظاهر فتأمل ذلك انتهى كردى

الى حداد بن يحيى حدثنا ابراهيم بن طهمان حدثنا حميد مولى عفرة عن قيس بن سعد عن مجاهد عن أبى ذر وكذا أعلموا ذلك أى عبد الله والبيهقى والبدرى وغير واحد قال البيهقي قوله في رواية ابراهيم بن طهمان جاءنا أبو ذر أى جاءه بلدنا قلت ورواه ابن خزيمة في صحيحه من حديث سعيد بن سالم كبار واه ابن عدى وقال أشك في سماع مجاهد من أبى ذر انتهى (قوله عنها) أى عن الصلاة فالمراد بالتقدم والتأخر والمقارنة بالنسبة الى الصلاة كما في المجموع واعتمده متأخر وأعتنا الشافعية لا بالنسبة الى الاوقات المكر وههنا وان جرى عليه في الروضة وعلى المعتمد المذكور فليراجع صورة السبب المقارن فطالما كنت أستشكك به بل كان يظهر للفقير عدم تصوره مدة متطاولة الى أن رأيت الشهاب القليوبى صرح بذلك في حواشى المحلى لكن في عبارته تناف وهو سبب الكسوف وهو أول التغير متقدم على صلاتها أى الكسوف أو مقارن لها ان علم به أو وقع احرامه مع أوله وقد يكون مقارنا لوقت الكراهة والتجعة كذلك والحاصل ان السبب ان اعتبر بالنسبة للصلاة وهو الاصح فهو امام تقدم عليها أو متأخر عنها أو بالنسبة للوقت فقد يكون مقارنا أيضا انتهى وقوله أو مقارنا لها الخ مراده بالنسبة للصلاة كما يشير اليه قوله وقد يكون الخ وأيضا على القول بأن المراد بالنسبة للوقت لا يشترط للمقارنة ايضاح التحريم أول التغير بل ان وجد التغير قبل وقت الكراهة فالسبب متقدم أو بعد دخوله وقتها فهو مقارن سواء كان في أول التغير أم في أثنائه لكن ينافية قوله بعد والحاصل الخ وما اقتضاه كلامه أو لا من تصور المقارن بناء على ان المراد بالتأخير وقسميه بالنسبة للصلاة ظاهر مدر كان كان مرادهم بالمقارنة بالنسبة للتحريم

وان كان مرادهم بذلك بالنسبة لجميع الصلاة وهو الذي يقتضيه قوله والحاصل الخ فلا ولعل النسخة التي وقفت عليها منه مغلوطة أو أتي لم أفهم المراد منه والله أعلم ثم تأملت التحفة فإذا فيها ما قد يتوهم منه تصوره وعبارتها أعلم أن المعتمدان المراد بالتأخر وقسيميه بالنسبة للصلاة لا للوقت المذكور وهما صلاة الجنائز والفائتة ٥٦ ونحو صلاة الاستسقاء والكسوف والنذر وسنة الطواف والتحية والوضوء

أسبابها من طهر الميت وتذكر الفائتة والقحط والكسوف والنذر والطواف ودخول المسجد والوضوء متقدمة على الأول وعلى الثاني ان تقدمت على الوقت فتقدمه والا فإقراره ثم قال والمعادة لتبهم أو انفراد لا يكون سببها الامقارنا بأن كان متقدما أو مقارنا (كفائتة) ولو نقلا ما لم يقصد تأخيرها إليها ليقضيها فانها لا تنتقد وان كانت واجبة على الفور (و) صلاة (كسوف) للشمس أو القمر وعيد بناء على أن وقتها يدخل بالطلوع واستسقاء وجنازة لم يتحرر

(قوله بأن كان متقدما) أي عن الصلاة وصوره كثيرة (قوله أو مقارنا) وذلك كصلاة الكسوف فسيبه مقارن بالنسبة للصلاة وان كان ابتداء أو غير مقارن فهو مقارن بالنظر للدوام أفاده بعضهم فليتل (قوله كفائتة ولو نقلا) أي لأن سببها مقدم سواء كانت فرضا أم نقلا حتى النوافل التي اتخذها وردا ولخبر من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها فان الله تعالى قال أقم الصلاة لذكري قال يونس وكان ابن شهاب يقرأها كذلك رواه أبو داود وغيره وفي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم صلى بعد العصر ركعتين وقال هما اللتان بعد الظهر وفي الحديث قصة (قوله ما لم يقصد تأخيرها) أي الفائتة وهذا القيد سيأتي في المتن (قوله إليها) أي إلى الأوقات المكرهة (قوله ليقضيها) أي الفائتة فيها وخرج بذلك ما إذا قصد تأخير الحاضرة كان قصد تأخير العصر إلى الاصفرار فانها تنعقد وكذلك الوقت قصد تأخير سنة الصبح أو العصر عنها ولا حرمة في ذلك أيضا (قوله فانها) أي الفائتة إذا قصد تأخيرها إليها التقضى فيها (قوله لا تنتقد) أي لما سيأتي أنه مراغم للشرع نعم لو تحرى الفائتة وقت الكراهة فلما دخل الوقت نسي أنه تحرى ذلك فصلاها حيثئذ مع نسيان التحرى انعقدت لأنه غير مراغم بفعلها للشرع ولم يبين فعلها حيثئذ على التحرى بل لو كان متصوّر التحرى مستحضرا له وأحرم مع ذلك بالصلاة لكنه لم يأت بها لاجل التحرى ولا قصد بايقاعها في هذا الوقت بما قصده من تأخيرها إليه وانما اختار الآن ابقاعها في هذا الوقت لاجل ما ذكرنا انعقدت لأنه غير مراغم للشرع حيث لم ترتب الصلاة على قصده الأول أفاده ابن قاسم عن الطبري فليتل (قوله وان كانت) أي الفائتة أي قضاؤها (قوله واجبة على الفور) أي بأن فائتة بغير عذر (قوله وصلاة الكسوف للشمس أو القمر) أي لانها معرضة للقوات قال القليوبي وان تحرى فعلها لانها صاحبة الوقت كسنة العصر لو تحرى تأخيرها عنها وسببها وهو أول التغير متقدم على صلاتها أو مقارن له ان علم به وأوقع احرامه مع أوله وقد يكون مقارنا لوقت الكراهة والتحية والحاصل أن السبب ان اعتبر بالنسبة للصلاة وهو الاصح فهو اما متقدم أو متأخر عنها أو بالنسبة للوقت فقد يكون مقارنا أيضا انتهى قال الكردى في الكبرى في هذه العبارة تناف لان قوله أو مقارن له الخ مراده بالنسبة للصلاة كما يشير إليه قوله وقد يكون الخ وأيضا على القول بأن المراد بالنسبة للوقت لا يشترط للمقارنة ايقاع التحريم أول التغير بل ان وجد التغير قبل وقت الكراهة فالسبب متقدم أو بعد دخول وقتها فهو مقارن سواء كان في أول التغير أم في أثنائه لكن ينفيه قوله والحاصل الخ وما اقتضاه كلامهم أولا من تصوره المقارن بناء على أن المراد بالتأخير وقسيميه بالنسبة للصلاة ظاهر من ذكرنا ان كان مرادهم بالمقارنة بالنسبة للتحريم وان كان مرادهم بذلك بالنسبة لجميع الصلاة وهو الذي يقتضيه والحاصل الخ فلا ولعل النسخة التي وقفت عليها منه مغلوطة أو أتي لم أفهم المراد منه والله أعلم فليحذر (قوله وعيد بناء على أن وقتها يدخل بالطلوع) أي وهو المعتمد أما على القول بدخوله بارتفاع الشمس كرمح فلا يتأتى ذلك لخروج وقت الكراهة بارتفاعها وعلى المعتمد يكره فعلها قبل ارتفاع الشمس قاله الكردى أي لا من حيث وقت الكراهة بل من حيث طلب تأخيرها كما يأتي في موضعه (قوله واستسقاء) أي على الاصح كما في المحلى قال والثاني ينظر إلى أنها لا تنفوت بالتأخير أي فيكره قال الشهاب البرلسي ونظر أيضا إلى أن سببها متأخر فكانت كصلاة الاستخارة قال الرافعي واصحاب الوجه أن يمنع الكراهة في صلاة الاستخارة انتهى (قوله وجنازة لم يتحرر) نقل ابن المنذر الاجماع على فعل الفائتة وصلاة الجنائز بعد الصبح والعصر ويقاس بهما ما في معناهما ما ذكر

لاستحالة وجود سبب لها قبل الوقت وكذا العيد والضحي بناء على دخول وقتها بالطلوع انتهت وعبر بنحوها مختصرة العلامة ابن قاسم في شرح أبي شجاع فقد يتوهم من كلامها الأخير في قولها لا يكون سببها الامقارنا رجوعه لجميع ما تقدم ومنه أن المراد من التأخير

وقسيميه بالنسبة للصلاة لكن الذي يظهر ان مرادها بالنسبة للوقت المذكور وبديل تعليلها بالتفصيل انما هو بالنسبة للوقت المذكور وفي بعض الأسباب تكون تارة متقدمة وتارة مقارنة وبعضها لا يكون الامقارنا وأما بالنسبة إلى الصلاة الذي هو المعتمد فجميعها متقدم وقد أفصحت التحفة بأن الكسوف متقدم على المعتمد وان التفصيل انما هو بالنسبة للوقت الذي هو ضعيف وكان الاعتبار على المعتمد بجميع الصلاة فلا يكون الامتدما فراجع به بانصاف (قوله يدخل بالطلوع) أي وهو المعتمد أما على القول بأنه

قاله

لا يدخل الأبعاد ارتفاعها قدر رمح وهو الذي اختاره السبكي فلا يتأني ذلك لخروج وقت ٥٧ الكراهة بارتفاع الشمس كما سبق وعلى

المعتد مذكور فعلها عقب الطلوع (قوله فيه) أي في الوقت المكره ومنه يعلم أن تحري تأخير الصلاة على الجنائز إلى ما بعد صلاة العصر لمن يجي به قبلها ليس من قصود الفاعل في وقت الكراهة المنهى عنه وقوله كما يأتي أي قريبا (قوله ومنذورة) قال الأشموني

أي يقصد تأخير الصلاة عليها إلى الوقت المكره لافضلية فيه ككثرة المصلين كما يأتي ومنذورة ومعادة) وسنة وضوء وطواف ودخول منزل (وتحججة) للمسجد (وسجدة تلاوة) (سجدة شكر) فلا تحرم هذه الصلاة في الاوقات الخمسة (ان لم يقصد به تأخيرها اليها ليصلها فيها) فان قصد ذلك لم تنعقد لانه بالتأخير إلى ذلك مراغم للشرع بالكلية

في بسط الانوار مطلقة انتهى قيدها بذلك ليخرج المقيدة بوقت الكراهة فلا تنعقد قال ابن المقرئ في روضه أو نذرهما فيه لم تنعقد انتهى (قوله مراغم للشرع بالكلية) قال في التحفة هو مشكل بتكفيرهم من قبل له قص

قاله في التحفة (قوله أي يقصد تأخير الصلاة عليها) أي على الجنائز (قوله إلى الوقت المكره) أي من حيث كونه مكرها (قوله لافضلية فيه) أي في التأخير ولذا قال في النهاية ليس من تأخير الصلاة لارتفاعها في وقت الكراهة حتى لا تنعقد ما جرت به العادة من تأخير الجنائز ليصل عليها بعد صلاة العصر لانهم انما يقصدون بذلك كثرة المصلين عليها كما أفق بذلك الواو الدرجه الله تعالى (قوله ككثرة المصلين) تمثيل للفضيلة ومثل ذلك انتظار الولي (قوله كما يأتي) أي قريبا (قوله ومنذورة) أي مطلقة أما المقيدة بوقت الكراهة فلا تنعقد لانه معصية (قوله ومعادة) أي لما فعل بتبجيل أو انقرا دقال في التحفة ولو اوما خلا للبلقيني ومن تبعه نعم يلزمه نية الامامة كما يأتي ولا يكون سببها الامتثال للاستحالة وجود سبب لها قبل الوقت قال الرشيدى وانظر ما وجه كون المعادة مما سببه مقارن مع أن السبب فيها وجود الماء مثلا انتهى وأجاب الشيخ الشرواني بأنه ليس السبب لسن الاعادة وجود الماء بل كونها بوضوء أو نحو هو مقارن لها جزما أي باعتبار الدوام (قوله وسنة وضوء وطواف ودخول منزل) أما سنة الطواف ودخول المنزل فظاهران وأما سنة الوضوء فلما في الصحيحين عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قال لبلال حدثني بأرجى عمل علمته في الاسلام فاني سمعت دفي نعليلك بين يدي في الجنة قال ما علمت عملا أرجى عندي من أني لم أنظر طهورا في ساعة من ليل أو نهار الا صليت بذلك الطهور ما كتب الله لي أن أصلي هذا وازن ع الغزالي في جواز التعبير بسنة الوضوء بأنه لا يكون سببا للصلاة بل هي سببه فاستحالت نيتها بأن يضيغها اليه ورده الشارح في التحفة بأن معنى كونه سببا لها أنه سبب لتدب صلاة مخصوصة عقبه لا مطلق الصلاة وكونها سببه أن مشروعية لأجل الصلاة من حيث هي صلاة وواضح فرقان ما بين المقامين فطلبت الاستحالة التي ذكرها انتهى قال الشرواني أقول وأوضح منه أن يقال ان الوضوء باعتبار الوجود الخارجى سبب للصلاة وباعتبار الذهنى مسبب عنها نظير ما قررناه في العلة الغائية انتهى أي وهو أن المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها نتيجة للفعل له تسمى فائدة ومن حيث انها طرف له تسمى غاية ومن حيث انها مطلوبة للفعل باقدا مه على الفعل تسمى غرضا ومن حيث انها باعثة له لذلك تسمى علة غائية فالغرض هو ما لاجله الاقدام على الفعل فهو متقدم في الذهن متأخر في الخارج ولذا يقال

نعم ما قال السادة الاول * أول الفكر آخر العمل

ويسمى عند وجوده في الخارج علة غائية فالغرض والعلة الغائية متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار تأمل (قوله وتحججة للمسجد) أي ان لم يدخل المسجد بقصد هافقط بأن دخله لا لغرض أو لغرض غير التحججة أو لغرضهما كما سيأتي (قوله وسجدة تلاوة وسجدة شكر) أي لان كعب بن مالك رضى الله عنه فعل سجدة الشكر بعد الصبح لما زلت نوبته وأقره صلى الله عليه وسلم وقيل بها سجدة التلاوة ومحله ان لم يقرأ قبل الوقت أو فيه بقصد السجود فيه فقط والالم تنعقد كما سيأتي (قوله فلا تحرم هذه الصلاة) دخول على المتن ولكن الاولى أن يقول وانما لم تحرم هذه الصلوات بانما وجع الصلوات تأمل (قوله في الاوقات الخمسة) أي المذكورة سابقا لان بعضها له سبب متقدم كركعتي الوضوء والتحججة وبعضها له سبب مقارن كركعتي الطواف والمعادة كما سيأتي تحريه (قوله ان لم يقصد به تأخيرها) أي هذه الصلوات السابقة (قوله اليها) أي الى الاوقات الخمسة المكرهه (قوله ليصلها فيها) أي ليصل تلك الصلوات في الاوقات الخمسة (قوله فان قصد ذلك) أي التأخير اليها ليصلها فيها (قوله لم تنعقد) أي ان استقر قصد تحريه الى دخول الوقت كما يظهر لان قصد الشيء قبل وقته المنقطع فيه لا وجه للنظر اليه تأمل (قوله لانه بالتأخير الى ذلك) أي الى الاوقات المكرهه مع قصد القضاء فيها وهذا تعديل لعدم الاعتقاد مع الحرمة أيضا (قوله مراغم للشرع بالكلية) أي مغاضب ومعاذله مرة واحدة كذا عبر به الزركشى وغيره وهذا التعليل قال في التحفة مشكل بتكفيرهم من

٨ - رمسى - نى *

أطفا رك فقال لأفعله رغبة عن السنة فاذا اقتضت الرغبة عن السنة

التكفير فأولى هذه المعاندة والمراغمة ويحاج بتعين حل هذا على أن المراد انه يشبه المراغمة والمعاندة لأنه موجود فيه حقيقتهما انتهى

(قوله أو يداوم عليها) أي وإن لم ٥٨ يقصد إيقاعها في الوقت المكر وه لأن ذلك من خصوصياته صلى الله عليه وسلم في الصحيحين أنه

صلى الله عليه وسلم صلى بعد صلاة العصر ركعتين وقال هما اللتان بعد الظهر وفي مسلم لم يزل يصلهما حتى فارق الدنيا قال في النهاية أي لأن من خصوصياته صلى الله عليه وسلم أنه إذا عمل عملاً داوم عليه ففعلها أول مرة قضاءً وبعده نفلاً فليس من قضى في وقت الكراهة فائتة أن يداوم

ومنه تأخير الفائتة إليها ليقضها فيها أو يداوم عليها وإن تضيق وقتها بأن فاتته عمداً وتأخير الصلاة على الجنائز إليها أي لالفضيلة تحصل فيها ككثرة المصلين فيما يظهر ودخول المسجد فيه بقصد التحية فقط بخلاف ما إذا لم يقصد شيئاً أو دخله لغرض آخر غير التحية

عليها ويجعلها ورداً انتهى قال في التحفة ووجه الخصوصية حرمة المداومة فيها على أمته وإباحته صلى الله عليه وسلم على ما صرح به كلام المجموع أو نبيه على ما نقله الزركشي انتهى (قوله وإن تضيق) الخ متعلق بقوله تأخير الفائتة الخ وقوله أو يداوم عليها جملة معترضة قال ابن قاسم العبادي في شرح أبي شجاع نعم يحرم المكر وه بالمؤدة لا يمنع انعقادها

قبل له قص أنظارك فقال لأفعله رغبة عن السنة فإذا اقتضت الرغبة عن السنة التكفيراً ولي هذه المعاندة والمراغمة ويجب بتعين جل هذا على أن المراد أنه يشبه المراغمة والمعاندة لأنه موجود فيه حقيقةً انتهى فلي تأمل (قوله ومنه) أي من المراغمة للشرع (قوله تأخير الفائتة إليها) أي إلى الأوقات المكر وه من حيث كونها مكر وه قال في التحفة أخذنا من قول الزركشي الصواب الجزم بالمنع إذا علم النهي وقصد تأخيرها ليفعلها فيه (قوله ليقضها) أي الفائتة بخلاف صاحبة الوقت كما مر (قوله فيها) أي في الأوقات المكر وه (قوله أو يداوم عليها) أي على الفائتة أي على قضائها فيها أو يداوم بالنصب عطف على تأخيرها على حد قول ابن مالك

وان على اسم خالص فعل عطف * تنصبه أن ثابتاً أو من حذف

أي ومنه أن يداوم عليها وبعبارة النهاية ليس من قضى فيها فائتة المداومة عليها وجعلها ورداً انتهى أي لأن ذلك من خصوصيات النبي صلى الله عليه وسلم فقد داوم صلى الله عليه وسلم قضاء ركعتي الظهر البعدية لما فاتته بعد العصر حتى فارق الدنيا كذا عللوا به قال في التحفة ويرده ما يأتي في معنى الراتب المؤكد وغيره أي من أن الأول ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم والثاني هو الذي لم يواظب عليه ولعل وجه الرد من ذلك أن المواظبة لا تستلزم الخصوصية قال وما جاء في رواية أنه صلى الله عليه وسلم في نومه عن الصبح قضى سنتها ولم يداوم عليها وما ذكره المتكلمون في الخصائص أن منها مداومته في هذه الصورة ولم يتعرضوا للمساوئ وبسببها فعني داوم عليه أنه كان لا يتركه إلا ما هو أهم أو لبيان الجواز ووجه الخصوصية حرمة المداومة فيها على أمته وإباحته صلى الله عليه وسلم على ما صرح به كلام المجموع أو نبيه على ما نقله الزركشي فتركه صلى الله عليه وسلم لا إشكال فيه بوجه فتأمل انتهى بتقديم وتأخير وزيادة (قوله وإن تضيق وقتها) أي الفائتة وهذه غاية لقوله تأخير الفائتة الخ فالأولى تقديمها على قوله أو يداوم عليها (قوله بأن فاتته عمداً) أي فإنه يجب قضاؤها فوراً ومع ذلك لا تنعقد في الأوقات المكر وه إذا تحراها من حيث كونها مكر وه لما تقر من المراغمة المذكورة ولأن المانع مقدم على المقتضى عند اجتماعهما (قوله وتأخير الصلاة على الجنائز) عطف على تأخير الفائتة أي ومنه تأخير الصلاة الخ (قوله إليها) أي إلى الأوقات المكر وه (قوله أي لالفضيلة تحصل فيها) أي في الأوقات أي في تأخيرها إليها بل من حيث كونها مكر وه (قوله ككثرة المصلين فيما يظهر) تمثيل للفضيلة وبعبارة التحفة بخلاف تأخير الصلاة على ميت حضر قبل الصبح والعصر لكثرة المصلين عليه بعدهما انتهى وتقدم عن النهاية مثله (قوله ودخول المسجد فيه) بالرفع عطف على تأخير الفائتة أيضاً والضمير المخبر بـ في راجع للوقت المكر وه لكن الأنسب بما سبق فيها بالتأنيث (قوله بقصد التحية فقط) أي فإنها تحرم ولا تصح أيضاً قال السبكي كذا ذكره الشيخان وينبغي أن يكون المكر وه الدخول لغرض التحية وتأخير الفائتة إلى ذلك الوقت أمافعلها فيه فكيف يكون مكر وهما وقد يكون واجباً بأن فاتته عمداً بل العصر المؤدة تأخيرها إلى وقت الاصفرار مكر وه ولا نقول بعد التأخير إن إيقاعها فيه مكر وه انتهى ورده شيخ الإسلام في الغرر بما نصه وأقول بل فعل كل من ذلك مكر وه أيضاً للأخبار الصحيحة كخبر لا تتحرر أو بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها لكن المؤدة منعقدة لوقوعها في وقتها بخلاف التحية والفائتة المذكورتين وكونها قد تجب لا تقتضي صحتها فيما ذكرناه بالتأخير إلى ذلك مراغم للشرع بالكلية ولأن المانع يقدم على المقتضى عند اجتماعهما انتهى ومثله في المعنى (قوله بخلاف ما إذا لم يقصد شيئاً) أي في دخوله المسجد لا التحية ولا غيرها (قوله أو دخله) أي المسجد عطف على لم يقصد شيئاً (قوله لغرض آخر غير التحية) كأخذ متاع مثلاً زاد غيره أو لغرضهما فلا تحرم التحية في الكل بل تسن الخبر الصحيحين إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين فهو مخصص لخبر النهي واستشكل بأن خبر

لوقوعها في وقتها الأصلي كان آخر العصر ليفعلها في وقت الاصفرار انتهى وفي حواشي المحلى للشهاب القليوبي النهي

التهى عام في الصلوات خاص في الاوقات وخبر التحية بالعكس فلم يوجع تخصيص خبر التهى وأجيب بان
التخصيص دخلة بما مر من الاخبار في صلاة العصر وصلاة الصبح وبالإجماع على جواز صلاة الجنازة
والفائتة بعدهما بخلاف خبر التحية فهو على عمومته ولذا أمر صلى الله عليه وسلم الداخل يوم الجمعة في حال
الخطبة بالتحية بعد أن قعد ولو كانت تترك في وقت لكان هذا الوقت لا يمنع حال الخطبة من الصلاة
الا التحية ولانه تكلم في الخطبة وبعد أن قعد الداخل وكل هذا ما بالغه في تعميم التحية ذكره في المجموع
(قوله ومنه أيضا) أى من المراغمة للشرع بتأخير الفائتة الى الاوقات المكرهة ليقضيها فيها (قوله تعمد
التلاوة فيه) أى في الوقت المكره أى أوقبله والاولى فيها كما سبق والاخصر حذف قوله منه أيضا
وجعل قوله وتعمد التلاوة عطفًا على تأخير الفائتة كما في سابقه لأن يقال أعاده بعد العهد مع كونه
بعد الثلاثة فليتمل (قوله ليسجد لهما) أى للتلاوة فانه لا ينعقد قال في التحفة أى ان استمر قصد تحريه
الى دخول الوقت فيما يظهر وكذا يقال في كل تحران قصد الشئ قبل وقته المنقطع قبله لوجه للنظر اليه
(قوله فلا تتعقد في الكل) أى الفائتة وصلاة الجنازة والتحية وسجدة التلاوة فهو تنفر يع على قوله
ومنه تأخير الفائتة الخ (قوله للمراغمة المذكورة) لتعليل لعدم الانعقاد قال في التحفة وبأن في التحذير
حال الخطبة وفيمن شرع في صلاة قبل الخطبة فصعد الخطيب المنبر انه يلزمه الاقتصار على ركعتين فيحتمل
القياس ويحتمل الفرق بأن ذلك أغلظ لاستواء ذات السبب وغيرهائهم لاهنا والذي يتجه القياس في
الاولى أى فيمنع على داخل المسجد وقت الكراهة لا بقصد التحية فقط صلاة التحية أو بها بجامع ان كلا
لم يؤذن له الا في ركعتين فالزيادة عليها كانشاء صلاة أخرى مطلقا ثم ولا سبب لهما هنا في الثانية فاذا نوى
أكثر من ركعتين من النفل المطلق ثم دخل وقت الكراهة ولم يتحرر تأخير بعضها اليه لم يلزمه الاقتصار على
ركعتين بدخوله لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء انتهى بزيادة (قوله ويجرم ما لماسبب متأخر)
أى صلاة لماسبب متأخر عن الصلاة ومثلها التي لا سبب لهما من النوافل المطلقة كصلاة التسبيح قال في
التحفة اعلم أن المعتمد أن المراد بالتأخير وقسميه بالنسبة للصلاة للوقت المكرهه فصلاة الجنازة والفائتة
ونحو صلاة الاستسقاء والكسوف والنذر وسنة الطواف والتحية والوضوء أسبابها من طهر الميت وتذكر
الفائتة والقحط والكسوف والنذر والطواف ودخول المسجد متقدمة على الاول وعلى الثاني ان
تقدمت على الوقت فتقدمه والافقارته وهذا التفصيل أولى من اطلاق المجموع في الثانية ان سببها متقدم
وغيره انه مقارن وقيل يحرم لان سببها متأخر أى وهو الغيث ويرد بان القحط هو الحاصل عليها لطلب
الغيث فالاول هو السبب الاصلى فكانت اناطة الحكم به أولى قيل وقع في المجموع حرمتها وهو سبق قلم
انتهى وليس في محله بل الذي فيه حلها والمعادة لتيتم أو انفراد لا يكون سببها المقارنا لاستحالة وجود
سبب لهما قبل الوقت وكذا العبد والضحي بناء على دخول وقتها ما بالاطلاع انتهى (قوله كصلاة
الاستخارة وركعتي الاحرام) تمثيل للصلاة التي سببها متأخر عنها قال في التحفة ونوزع فيه بان سببها
ارادته لافعله ويرد بجمع ذلك بل هو السبب الاصلى والارادة من ضرورات وقوعه انتهى زاد القليوبي
اذ لو كانت الارادة سببها لما امتنع النفل المطلق مطلقا سبق ارادته على الاحرام به فتأمل (قوله لتأخر
سببها) تعليل لحرمة ما لماسبب متأخر الخ (قوله عنهما) أى عن هاتين الصلاتين (قوله أعني
الاستخارة والاحرام) تفسير للسبب (قوله والمتأخر ضعيف) أى السبب المتأخر ضعيف وهذا من ثقة
التعليل بل هو روي وحوا فلا اقتصر عليها بأن قال لان السبب المتأخر ضعيف لكن بل هو الاول لان ذكر
التأخير بسببها فيه تعليل الشئ بنفسه فليتمل (قوله باحتمال وقوعه وعدمه) أى فقد يوجد وقد لا يوجد
لان الانسان ربما صلى ركعتي الاحرام مثلا ثم لا يحرم (قوله ويجرم على الحاضرين) أى كلهم وان
زادوا على الاربعة (قوله الصلاة) أى الطواف وسجدة تلاوة وشكر فيما يظهر فهم ما أخذوا من
تعليلهم حرمة الصلاة بان فيها اعراضا عن الخطيب بالكلية قاله في التحفة ووافق في النهاية في الاول لا

وفي الامداد وانما كره
تأخير المؤداة فزيم الان
فعلها في وقتها الاصلى
فانعقادها هو مقتضى تعين
الوقت أصالة لا بقاها فيه
انتهى (قوله تعمد التلاوة
الخ) أى بعد قول المنهاج
الاسبب كفايته وكسوف
وسجدة شكر وتلاوة اه
قال في التحفة ومحله ان لم
يقم قبل الوقت أوفيه
بقصد السجود فقط فيه

ومنه أيضا تعمد التلاوة
فيه ليسجد لهما فلا تتعقد
في الكل للمراغمة المذكورة
(ويجزم ما لماسبب متأخر
كصلاة الاستخارة
وركعتي الاحرام) لتأخير
سببها عنهما أعني
الاستخارة والاحرام
والتأخر ضعيف باحتمال
وقوعه وعدمه (و) يحرم
على الحاضرين (الصلاة)

والا لم تتعقد أى ان استمر
قصد تحريه الى الوقت فيما
يظهر وكذا يقال في كل
تحران قصد الشئ قبل
وقته المنقطع قبله لاحد
للتنظر اليه ويؤيد ما يأتي
في رد قول جمع المكرهه
تأخيرها اليه الخ انتهى
(قوله ويجرم ما) أى صلاة
لماسبب متأخر عنها أى
عن الصلاة وقوله أعني
الاستخارة والاحرام
تفسير للسبب وكان سببها
متأخر الصلاة التي لا سبب

لها كصلاة التسبيح كما في التحفة

الثاني (قوله اجماعاً) أى على ما حكاه المأوردى وغيره قال الكردى وضعف ولذلك تبرأ منه فى التحفة (قوله ولا تنعقد) أى الصلاة لان الوقت ليس لها وكالصلاة فى الاوقات المكرهه الخمسة بل أولى للاجماع على تحريمها هنا على ما فيه بخلافه ثم ولتفصيلهم ثم بين ذات السبب وغيره بخلاف هنا بل اطلاقهم ومنعهم من الرتبة مع قيام سببها يقتضى انه لو تذكر هنا فرضاً لا يأتى به وانه لو أتى به لم ينفع قد وهو المتجه شرح الروض (قوله وان كان لها سبب) الغاية للتعميم (قوله أو كانت فائتة بغير عذر) أى تذكرها وان لم يمتد فوافلا يفعلها وان خرج من المسجد وعاد اليه سبب فعلها فيما يظهر أخذاً مما قالوه فيما لو دخل المسجد فى الاوقات بقصد التحية فلو أراد بعد جلوس الامام بعض الجالسين فريضة ثنائية فخرج عن المسجد ثم دخله بقصد التوصل لفعل تلك الفريضة قال ابن قاسم فينبغي امتناع ذلك قال فى الاسنى فتعبر جماعة بالنافذة جري على الغالب (قوله اذا صعد الخطيب المنبر) بكسر الصاد قال فى المصباح وصعد فى السطح والدرجة يصعد من باب تعبر صعوداً وصعدت السطح واليه الخ والظاهر ان المنبر ليس بقيد بل المراد مكان الخطبة سواء المنبر المعهود أو غيره (قوله وجلس) أى اما بعد الصعود وقبل الجلوس فلا يحرم عرش (قوله وان لم يشرع) أى الخطيب (قوله فى الخطبة) أى كان فى حال أذان المرقى (قوله ولا سمعها) أى الخطبة (قوله المصلى) وهو من مدخول الغاية (قوله لا عراضه) أى المصلى (قوله عنها) أى الخطبة (قوله بالكلية) أى بخلاف الطائف والمتكلم (قوله اذمن شأن المصلى) تعليل لا عراضه فهو من باب التدقيق وأشار بذكر شأن الى ان بعض الناس لا يكون فى صلاته كذلك ولكنه غير معتبر (قوله الاعراض عما سوى صلاته) أى كما هو المطلوب منه كما سيأتى (قوله بخلاف المتكلم) فانه لا يعرض عنها بالكلية وعبارة غيره والفرق بين الكلام حيث لا بأس به وان صعد الخطيب المنبر ما لم يتدأ الخطبة وبين الصلاة حيث يحرم حيثئذان قطع الكلام حين متى شرع الخطيب فى الخطبة بخلاف الصلاة فقيوته بها سماع أول الخطبة انتهى قيل وبه يعلم انه لو آمن فوات ذلك لم تحرم الصلاة لكن ظاهر اطلاقهم يقتضى عدم الفرق وهو الاوجه (قوله ويحرم أيضاً) أى كما يحرم ابتداء الصلاة اذا صعد الخطيب المنبر وجلس (قوله اطالة الصلاة التى شرع فيها) أى فى الصلاة (قوله قبل صعود الخطيب) أى فيجب تخفيف الصلاة على من كان فيها عند صعود الخطيب وجلوسه وعبارة التحفة ويلزمه أن يخفف صلاة طراً جلوس الامام على المنبر قبل الخطبة فى اثباتها بأن يقتصر على ذلك أى أقل مجزئ بناء على ما قبله ويؤخذ من عدم اغتفارهم فى الدوام هنا ما اغتفر فى الابتداء انه لو طوطوا لها هنا زيادة على أقل المجزئ بطلت وهو محتمل لان الحرمة هنا عند القائلين بها ذاتية (قوله أما الداخل) مقابل قوله على الحاضرين (قوله فلا يباح له) أى للدخل الصلوات (قوله الا التحية) أى تحية المسجد وبه يعلم أنه لو كانت الجمعة فى غير المسجد امتنعت الصلاة مطلقاً لعدم طلب التحية فى غير المسجد قاله القليوبى (قوله ركعتين) أى فلا تنعقد بأكثر منهما بتسليم أو تسليمتين وعبارة التنبيه ولا يزيد على تحية المسجد ركعتين ولفظ الخبر الآتى يدل عليه أيضاً (قوله فتسن له) أى تسن صلاة المسجد لدخوله والخطيب على المنبر (قوله للامر بها) دليل لسنية التحية للدخل (قوله فى الخبر الصحيح) أى وهو ما رواه مسلم جاء سليل الغطفانى والنسب صلى الله عليه وسلم بخطب فجلس فقال له يا سليل قم واركع ركعتين ونجوز فيهما ثم قال اذا جاء أحدكم يوم الجمعة والامام بخطب فليركع ركعتين ولينجوز فيهما (قوله لكن يجب عليه) أى على الداخل وهذا استدراك على ما اقتضاه قوله فتسن له ولكن الاولى تقديمه على قوله للامر بها لان الدليل فى سنية التحية وفى التخفيف أيضاً فليتأمل (قوله تخفيفها) أى صلاة التحية (قوله بأن يقتصر على الواجبات) تصوير للتخفيف وعبارة الاسنى قال الزركشى والمراد بالتخفيف فيما ذكر الاسراع قال ويدل له ما ذكره

اجماعاً ولا تنعقد وان كان لها سبب أو كانت فائتة بغير عذر (اذا صعد الخطيب) المنبر وجلس وان لم يشرع فى الخطبة ولا سمعها المصلى لا عراض عنها بالكلية اذمن شأن المصلى الاعراض عما سوى صلاته بخلاف المتكلم ويحرم أيضاً اطالة الصلاة التى شرع فيها قبل صعود الخطيب أما الداخل فلا يباح له (الا التحية) ركعتين فتسن له للامر بها فى الخبر الصحيح لكن يجب عليه تخفيفها بأن يقتصر على الواجبات

(قوله اجماعاً) حكاه المأوردى لكنه ضعيف ولذا تبرأ منه فى التحفة (قوله ويحرم أيضاً اطالة الصلاة) أى وتبطل بذلك جرهمى (قوله وان كان لها سبب) قال الشهاب القليوبى نتيجة الصلاة وقت الخطبة لا تنعقد فى الحرم كغيره فراجعه والله أعلم انتهى وهو ظاهر وان تردد فيه بعضهم (قوله الا التحية) قال الشهاب القليوبى فى حواشى المحلى لو كانت الجمعة فى غير مسجد امتنعت الصلاة مطلقاً لعدم طلب التحية فى غير المسجد انتهى

بعضها في العقيدة الخ
(قوله سنة) يصح أن
تكون منونة وبلاتونين
بإضافتها إلى كفاية والمعتمد
من الخلاف المذكور أنه
سنة كما صرح به المصنف
قال في المنهاج وقيل
فرض كفاية قال في التحفة
وهو قوي ومن ثمة اختاره
جمع ويقاثل أهل بلد
تركوا ما أي الاذان
والإقامة أو أحدهما
بحيث لم يظهر الشعار في
بلد صغيرة يكفي بمحل

وهو لغة الاعلام وشرعا
قول مخصوص يعلم به
وقت الصلاة وهو مجمع
على مشروعيته لكن
اختلفوا في انه سنة أو
فرض كفاية

واحد وفي كبرى لا بد من
محال نظير ما يأتي في
الجماعة والضابط أن يكون
بحيث يسمعه كل أهلها لو
أصغوا إليه وعلى الأول
لاقتال لكن لا بد في
حصول السنة بالنسبة
لكل أهل البلد من
ظهور الشعار كما ذكر
فعلم أنه لا ينفيه ما يأتي أن
أذان الجماعة يكفي سماع
واحد له لانه بالنظر لاداء
أصل سنة الاذان وهذا
بالنظر لادائه عن جميع
أهل البلد ومن ثمة لو أذن
واحد في طرف كبيرة
حصلت السنة لاهله دون

غيرهم وهذا يعلم انه لا فرق فيما

ابن عبد ربه الانصاري رضي الله عنه لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالناغوس ليضرب به الناس لجمع
الصلاة طاف بي وأنا نائم رجل يحمل ناقوسا في يده فقلت يا عبد الله أتبيع الناقوس فقال وما تصنع به فقلت
ندعو به إلى الصلاة قال أو لا أدلك على ما هو خير من ذلك فقلت بلى فقال تقول الله أكبر الله أكبر إلى آخر الاذان
ثم استأخر عني غير بعيد ثم قال وتقول اذقت إلى الصلاة الله أكبر الله أكبر إلى آخر الإقامة فلما أصبحت
أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته بما رأيت فقال انه رؤيا حق ان شاء الله تعالى قم مع بلال فائق عليه
ما رأيت فليؤذن به فانه اندى صوتا منك فقممت مع بلال فجعلت ألقيه عليه فيؤذن به فسمع ذلك عمر بن الخطاب
رضي الله عنه وهو في بيته فخرج يجر رداءه يقول والذي بعثك بالحق يا رسول الله لقد رأيت مثل ما رأى
فقال صلى الله عليه وسلم والله الحمد (قوله وهو) أي الاذان بفتح الهمزة والذال المعجمة يقال آذن بالشئ
بعد الهمزة وفتح الذال أو وأذن بتشديد هاء اذانا وتأذينا وأذينا بمعنى واحد (قوله لغة الاعلام) أي ومنه قوله
تعالى وأذان من الله ورسوله وقوله تعالى واذن في الناس بالحج (قوله وشرعا قول مخصوص يعلم به وقت
الصلاة) أي المكتوبة اعلم أن الغالب في كل حقيقة عرفية أن تكون أخص من اللغوية خصوصا مطلقا
بأن يكون المعنى العرفي فردا من أفراد اللغوي وما هنا من غير الغالب لان القول أي اللفظ المخصوص ليس
فردا من أفراد المعنى اللغوي وهو الاعلام بالمعنى المصدري بل هو من استعمال الشئ في سببه فيكون المعنى
العرفي بالنسبة للمعنى اللغوي مجازا مرسلا وبعضهم عرف المعنى الاصطلاحي بقوله الاعلام بدخول وقت
الصلاة فيكون من الغالب قاله ع ش وعبارة التحفة وشرعا ذكر مخصوص شرع أصالة للاعلام بالصلاة
المكتوبة وأراد بقوله أصالة ادخال أذان المغموم ونحوه أي فهو أذان حقيقة لا أخرجه وانما قيد بذلك
لانه الأصل وفهم الشيخ ابن قاسم أن مراده إخراج ما ذكره كتب عليه مانصه قوله أصالة احترزت عن الاذان
الذي يسن لغير الصلاة ولا حاجة إلى هذا الاحتراز عن ذلك فانه أذان حقيقة انتهى رشيدى (قوله وهو
مجمع على مشروعيته) أي الاذان كالإقامة وهذا الاجماع مسبق برؤيا عبد الله السابقة وعمر بن
الخطاب رضي الله عنه قال في التحفة قيل وبضعة عشر صحابيا وفي رواية انه صلى الله عليه وسلم سمي تلك
الرؤيا وحيا وصح قوله انه رؤيا وياحق ان شاء الله وفي حديث عند الزباريه مقال انه صلى الله عليه
وسلم أراه ليلة الاسراء ثم أخبر ليلته حتى وجدت تلك المراتي وكان حكمه ترتبه دون سائر الاحكام عليها أنه
مع اختصاره بأنه جامع لسائر أصول الشريعة وكالاتها فاحتاج لما يؤذن بهذا التميز ولا شك ان تقدم تلك
الرؤيا مع شهادته صلى الله عليه وسلم بأنها حق ومقارنة الوحي لها أو سبقه عليها الرواية أبي داود وغيره
انه قال لعمر لما أخبر برؤيته سبقك بها الوحي رفع لشأوه وتعظيم لقدره انتهى وعبارة شرح العباب وانما
ثبت حكم الاذان برؤيا عبد الله منع ان رؤيا غير الانبياء لا ينبنى عليها حكم شرعي لاحتمال مقارنة الوحي لذلك
ويؤيده رواية عبد الرزاق وأبي داود في المراسيل من طريق عبيد بن عمير الليثي أحد كبار التابعين
أن عمر لما رأى الاذان جاء ليخبر النبي صلى الله عليه وسلم فوجد الوحي قد ورد بذلك فزارعه الا
أذان بلال فقال له النبي صلى الله عليه وسلم سبقك بذلك الوحي وهذا أصح مما حكى الداودي أن جبريل
أخبر به قبل هذه الرؤيا بثمانية أيام انتهى وهذا مأخوذ من فتح الباري قال أولانه صلى الله
عليه وسلم أمر بمقتضاها لينظر أيقر على ذلك أي من الله أولا ولا سيما أي نظمها بعد دخول الوسواس
فيه وهذا ينبنى عن القول بجواز اجتهاده صلى الله عليه وسلم في الاحكام وهو المنصور في الاصول
(قوله لكن اختلفوا) أي العلماء (قوله في انه) أي الاذان ومثله الإقامة (قوله سنة
أو فرض كفاية) يصح أن يقرأ سنة منونة وبلاتونين بإضافتها إلى كفاية والمعتمد من الخلاف
المذكور انه سنة كما صرح به المصنف قاله الكردي وعبارة رجعة الامة واتفقوا على أن الاذان
والإقامة مشروعان للصلوات الخمس والجمعة ثم اختلفوا فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي هما سنتان

وقال أحمد فرض كفاية على أهل الأمصار وقال داودهما واجبان لكن تصح الصلاة مع تركهما وقال
 الأوزاعي إن نسي الأذان وصلى أعاد في الوقت وقال عطاء إن نسي الإقامة أعاد الصلاة (قوله يستحب
 الأذان والإقامة) تقدم معنى الأذان وأما الإقامة فهو مصدر أقام بالمكان ويتم إقامة وأقام الشيء أى أدامه
 ومنه قوله تعالى ويقومون الصلاة وهي لغة كالأذان وشرعا ألفاظ مخصوصة تعال لاستنهاض الحاضرين
 لفعل الصلاة سميت بذلك لأنها تقيم إلى الصلاة ونقل الجلال السيوطي أن الأذان والإقامة من خصائص
 هذه الأمة (قوله على الكفاية) أى حيث كانوا جماعة أما في حق المنفرد فهما سنة عين وحيث يشك
 قول المصنف ولمنفردا لأنه يقتضى أن يكون في حق سنة كفاية واجب بأنه ليس المراد منفردا عن غيره
 عند الأذان بل المراد منفردا بالصلاة وهذا لا ينافي وجود غيره والاشكال لا يرد إذا كان المراد الانفراد
 بالأذان لكن لا يكون في ذكره حينئذ الرد على الضعيف القائل أن المنفرد عن غيره لا يسن له الأذان لأنه
 للأعلام فليتأمل (قوله فيحصلان) أى الأذان والإقامة (قوله بفعل البعض) أى الكافي إذا لابد
 للخروج من العهدة من ظهور الشعار ولا ينافيه ما يأتي أن أذان الجماعة يكفي إسماعه لو أحدها لأنه بالنظر
 لاداء أصل سنة الأذان وهذا بالنظر لادائه عن جميع أهل البلد ومن ثم لو أذن واحد في طرف بلد كبيرة
 حصلت السنة لأهل دون غيرهم وبهذا يعلم أنه لا فرق فيما ذكر بين الجمعة وغيرها وإن كانت لا تقام إلا
 بمحل واحد من البلدان القصد من الأذان غيره من أقامتها كما هو واضح من قولنا ولا ينافيه الخ فليتأمل
 أفاده في التحفة (قوله كابتداء السلام) تشبيه لكل من المفرع والمفرع عنه أذ لم يثبت ما يصرح بوجوبهما
 وقيل أنهما أى الأذان والإقامة فرض كفاية لكل من الخمس للخبر الصحيح إذا حضرت الصلاة فليؤذن
 لكم أحدكم ولاهما من الشعار الظاهرة كالجماعة قال في التحفة وهو قوي ومن ثم اختاره جمع فيقاتل أهل
 بلد تركوهما أو أحدهما بحيث لم يظهر الشعار في بلد صغيرة يكفي بمحل واحدة كبيرة لابد من محال نظير ما يأتي في
 الجماعة والضابط أن يكون بحيث يسمعه كل أهلها أو أصغوا إليه وعلى الأول لا قتال (قوله وإنما يسنان)
 أى الأذان والإقامة ولو عبر بيشرعان كما عبر به في المنهاج لكان أولى فقد نهى في المغنى أنه انما عبر بيشرعان
 دون يسنان لىأتى ذلك على قولى الفرض والسنة الآن يقال ليس شأن المصنف بيان الخلاف والشارح
 يجاربه فيه فليتأمل (قوله للكتوبة) أى المفروضة أصالة (قوله دون المنذورة) أى اتفاقا وأما
 قول مجلى أن المنذورة يؤذن لها ويقم إذا قلنا سلك بها مسلك واجب الشرع فقال الإمام النووي أنه غلط
 وهو كثير الغلط فقد اتفق الأصحاب على أنه لا يؤذن لها ولا يقيم أفاده في المغنى (قوله وصلاة الجنازة والسنة)
 شمل المعادة قال ع ش فلا يؤذن لها وإن لم يؤذن للأولى لأنها نافل ويحتمل وهو الظاهر أن يقال حيث
 لم يؤذن للأولى سن الأذان لها لما قيل أن فرضه الثانية قال وقياس ما تقدم من أنه لو انتقل إلى محل بعد أن
 صلى المغرب فوجد الوقت لم يدخل من وجوب الإعادة للفرض فيه إعادة الأذان فيما لو انتقل إلى المحل
 المذكور ووجد الوقت لم يدخل (قوله لعدم ثبوته) أى الأذان وكذا الإقامة فالأولى ثبوتهما بضمير
 التثنية أذ هو تعليل لعدم سنبة الأذان والإقامة فيما عدا المكتوبة (قوله في ذلك) أى في المنذورة وما بعدها
 (قوله بل يكرهان فيه) أى كما صرح به في الأنوار وغيره قال في التمهة ونص عليها الشافعي بالنسبة للعبد
 (قوله وتسنان الإقامة لها) أى للكتوبة (قوله مطلقا) أى سواء أوصلها بفائته أم لا وإلى بينهما أم لا
 (قوله وأما الأذان) مقابل قوله وتسنان الإقامة لها مطلقا (قوله فأنما يسن لها) أى للكتوبة (قوله
 أن لم يصلها بفائته) أى مع فائته قبلها (قوله أو مجموعة) أى قدما أو تأخيرا فإن الأذان إنما كان للأولى
 فقط كما سيفصله قريبا قال في البرهجة

يسن في أداء فرض الرجل * أن لم يقدم فائتا والأول

في جميع تقديم وللآخر في * تأخيرها أن ابتدئ بالمقتضى

(قوله وأما إذا صلى الخ) مقابل قوله أن لم يصلها بفائته ذكره الشارح هنا تعجيلا للفائدة
 والافسياتى ذكره قريبا في المتن (قوله فوائت وإلى بينهما) أى الفوائت بأن لا يكون بينهما
 قدر ركعتين باخف ما يمكن كالفصل بين صلاتي الجمع أفاده ع ش (قوله فلا يؤذن إلا للأولى)

(يستحب الأذان والإقامة)

على الكفاية فيحصلان

بفعل البعض كابتداء السلام

وأنما يسنان (للكتوبة)

دون المنذورة وصلاة

الجنائز والسنة لعدم ثبوته

في ذلك بل يكرهان فيه

وتسنان الإقامة لها مطلقا

وأما الأذان فأنما يسن لها

(أن لم يصلها بفائته) أو

مجموعة أما إذا صلى فوائت

وإلى بينهما فلا يؤذن إلا

للأولى

ذكر بين أذان الجمعة

وغيرها وإن كانت لا تقام

إلا بمحل واحد من البلد

لأن القصد من الأذان

غيره من أقامتها انتهى

كلام التحفة وفي شرح

التبسية للخطيب أما المنفرد

فهما في حق سنة عين

انتهى وقال القليوبي

وقيل فرض كفاية

أى للجماعة فقط

أى ويقوم للكل كما يأتي واستشكل على ذلك بأن المرجح في المذهب أن الاذان حق للفريضة وكان مقتضاه طلبه لكل فريضة وأجيب بأن جمع الصلوات صيرها كصلاة واحدة أفاده ع ش فلي تأمل (قوله) وكذا ان عقبها بحاضرة) بتشديد القاف من التعقيب أى أتى بالحاضرة عقب الفاتحة (قوله بلا فصل طويل) كالتأكيده لقوله عقبها فلا يؤذن لها أيضا ولو نسي صلاة من الخمس وأوجبنا الخمس فإن والاهما أذن للارولى والافلل كل قلعه ابن قاسم عن الرملى (قوله نعم ان دخل وقتها) أى الحاضرة وهذا استدراك على قوله وكذا ان عقبها (قوله كان صلى فائنة قبل الزوال وأذن لها) أى للفائنة وبعبارة التحفة ولو والى بين فائنة ومؤداة أذن لا ولاهما الا أن يقدم الفاتحة ثم بعد الاذان لها يدخل وقت المؤداة فيؤذن لها أيضا انتهى (قوله أذن للظهر) جواب ان (قوله للاعلام بوقتها) أى الظهر قال ع ش لعل وجهها كان الاذان قبل وقت المؤداة لم يصلح لكونه من سنهاى ما لو أذن وأراد أن يصلى ثم عرض له ما يقتضى التأخير واستمر حتى خرج الوقت فهل يؤذن لها أخذ من اطلاقهم الاذان للفائنة أم لافيه نظر والا قرب أنه لا يؤذن لانه أذن لهذه الصلاة والموا لا بين الاذان والصلاة لا تشترط فلي تأمل (قوله ومثله) أى ما ذكر من ندب الاذان فيما اذا دخل وقت الحاضرة بعد الفاتحة (قوله لو أخر مؤداة لا آخر وقتها فأذن لها) أى للمؤداة المؤخرة (قوله وصلى فدخل وقت ما بعدها) أى كان أخر صلاة الظهر الى قريب العصر وأذن للظهر فصلاها ثم دخل وقت العصر (قوله فيؤذن لها) أى لما بعدها كالعصر في مثالنا وانما أنت الضمير عراة لمعنى ما لانه واقع على الصلاة (قوله أيضا) أى كما يؤذن للظهر في المثال السابق قالوا ولا سبيل الى توالى الاذنين الا فى هاتين الصورتين قال فى النهاية و يؤخذ من قولهم انه لو والى بين صلاتين لم يؤذن لغير الاولى ما لم يدخل وقت الثانية انه لو صلى حاضرة وأذن لها وناد كرفائنة وفعلاها عقبها لم يؤذن للفائنة لان ند كرها ليس بوقت حقيقى لها وهو ظاهر قال الشوبرى وانظر لو ند كرفوائت فأذن لا ولها فتد كرفوائت أخر فهل يكفى لها الاذان المذكور ولا يضرب وقوعه قبل ند كره أو يعيد عند ارادة فعلها لان ند كره كدخول وقت الحاضرة كل محتمل ولعل الاقرب الثانى ثم رأيت ما هو صريح فى ترجيح الاول ثم ذكر قول النهاية المذكور فلي تأمل (قوله وأما أولى المجموعتين الخ) مقابل قوله أو مجموعته وسأنى هذا أيضا فى كلام المصنف ذكره الشارح هنا ما تقدم (قوله جمع تقديم) أى فى السفر أو فى الحضر بالمطر (قوله أو تأخير) أى فى السفر فقط أو والحضر بالمرض بناء على القول بجواز الجمع به كما سيأتى (قوله فيؤذن لها) أى لاولى المجموعتين قال الحلبي ولا يشترط أن يقصدها به بل لو أطلق كان منصرفا اليها فلو قصده الثانية فينبغى أن لا يكتفى به (قوله دون ثانيهما) أى المجموعتين ان والى بينهما وظاهره وان دخل وقتها قبل فراغ الاولى وقد وقع الاذان فى وقتها و به قال الشيخ الخطيب وقال الرملى يؤذن للثانية أذانا آخر ولو أذن للصلاة وأراد تقديم غيرها عليها فالوجه أن يؤذن لها أذان آخر انتهى برماوى (قوله لا اتباع) دليل لسنية الاذان لاولى المجموعتين دون ثانيهما هذا هو المتبادر من كلامه ويحتمل أنه دليل لجميع ما سبق من قوله أما اذا صلى فوائت الخ بل ولقوله الاثنى وأقام للكل على ما سيأتى تحريره فلو أخره عنه لكان أفيده فلي تأمل (قوله ولولم يوال بين ما ذكر) أى من الفوائت والمجموعتين بأن طال فصل بين كل عرفا كما فى التحفة أى بأن كان بقدر ركعتين بأخف ما يمكن كالقصر بين صلاتى الجمع قاله ع ش نعم لا يضرب الفصل بالرواتب فى الموالاة هنا فلي تأمل (قوله أذن وأقام للكل) الاولى حذف وأقام لانه بوجه أنه فيما تقدم لا يقيم وليس كذلك بل الاقامة مطلوبة مطلقة والى أولم يوال وأيضا فهو مكرر مع قوله سابقا وتسنى الاقامة لها مطلقا فلي تأمل (قوله وانما يسن الاذان للرجل) ليس تذكرا مع قوله الاثنى وشرط المؤذن المذكور لان الاول يفيد ان شرط ثوابه للفاعل من حيث كونه أذانا كونه ذكرا والثانى يفيد ان شرط وقوع الاذان من حيث كونه أذانا

وكذا ان عقبها بحاضرة بلا فصل طويل نعم ان دخل وقتها كان صلى فائنة قبل الزوال وأذن لها فلم افرغ منها زالت الشمس أذن للظهر للاعلام بوقتها ومثله ما لو أخر مؤداة لا آخر وقتها فأذن لها وصلى فدخل وقت ما بعدها فيؤذن لها أيضا وأما أولى المجموعتين جمع تقديم أو تأخير فيؤذن لها دون ثانيهما ما لا اتباع ولولم يوال بين ما ذكر أذن وأقام للكل وانما يسن الاذان للرجل

(قوله نعم ان دخل وقتها) قال فى المغنى قالوا لا يوالى بين أذنين الا فى هذه الصورة انتهى ومثلها ما سجد كره الشارح بقوله ومثله ما لو أخر الخ فالمدار على دخول وقت صلاة عقب صلاة أذن لها

(قوله ولو سمع الأذان من غيره) نعم إن سمع أذان الجماعة وأراد الصلاة معهم لم يسن له على الوجه فتح اه السيد جل الليل (قوله ويكفى الخ) أى لاداء

أى الذكر ولو صيما بخلاف المرأة والخنى كى أى ويسن لكل مهمل (ولو منفردا) عن الجماعة (ولو سمع الأذان) من غيره كى التحقيق وغيره ويكفى فى أذان المنفرد اسماع نفسه بخلاف أذان الاعلام كى أى (و) يسن أيضا للجماعة ثانية مع رفع الصوت وإن كرهت كان يكون المسجد غير مطروق ولم يأذن لهم امامه الراتب نعم أن كانت الجماعة الاولى أذنوا وصلوا جماعة أو فرادى وذهبوا لم يسن للجماعة الثانية رفع الصوت بل يسن لهم عندهم مثلا يوههم السامعين دخول وقت صلاة أخرى لا سيما فى يوم الغيم (و) يسن أيضا لأجل (فائنة)

أصل السنة ولذا قال فى التحفة ويرفع المؤذن ولو منفردا صوته بالأذان ما استطاع ندبا انتهى (قوله وإن كرهت) قال فى الامداد و قول الاسنوى ينبغى أن لا تسن إذا كانت

عن يؤذن له كون المؤذن ذكر أو عند اختلاف هاتين الفائدتين لا تكرار ولو أقصر على أحد الموضعين لم يقد ذلك كذا حققه الشارح وقال بعد بيانه وتوضيحه هذا هو التحقيق الذى يتعين اعتماده فاعتمده وأعرض عما سواه (قوله أى الذكر ولو صيما) أى فليس المراد خصوص البالغ (قوله بخلاف المرأة والخنى) أى فانه لا يسن لهما الأذان مطلقا (قوله كى أى) أى مع تحريره قريبا فى شرح قوله ويستحب الإقامة وحدها للمرأة (قوله ولو منفردا عن الجماعة) أى فى عمران أو صحراء للخبر الآتى وهذه الغاية للرد على القديم القائل بأنه لا يندب للمنفرد لا تنفاد المقصود منه وهو الاعلام (قوله ولو سمع الأذان من غيره) أى حيث لم يكن مدعواه بأن سمعه من مكان وأراد الصلاة به وصلى فيه فلا يندب له الأذان إذا لمعنى له مر (قوله كى التحقيق وغيره) أى كالتفويض ونقله فى المجموع عن نص الام قال الاسنوى ان العمل عليه وهو المعتمد وان صحح فى شرح مسلم أنه لا يؤذن وقال الاذرى هو الذى نعتقد رجحانه على أنه يمكن جملة على ما إذا أراد الصلاة معهم فى كلامه ما يصرح بذلك فلا مخالفة فليتأمل (قوله ويكفى فى أذان المنفرد اسماع نفسه) أى لاداء أصل السنة والا فلا فضل له الجهر به ما استطاع لما روى البخارى عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبى صعبه أن أباسعيد الخدرى رضى الله عنه قال انى أراك تحب الغنم والبادية فإذا كنت فى غنك أو بادية فأذنب للصلاة فارفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا شئ الا شهد له يوم القيامة سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم يعنى سمعت قوله لا يسمع مدى صوت المؤذن الخ كى أى فى رواية لابن خزيمة بخلاف قوله انى أراك تحب الغنم والبادية فإنه موقوف كما جرى عليه شيخ الاسلام فى شرح البخارى خلافا لما فهمه الرافعى من أنه مرفوع وأن سمعته راجع لجميع ما تقدم وان سبقه اليه الامام والغزالي وغيرهما فقد تتبعه الامام النووى ووافقه الحافظ ابن حجر فأفاده بعض المحققين (قوله بخلاف أذان الاعلام) أى أذان الجماعة فإنه لا بد من اسماع بعض الجماعة ولو واحدا (قوله كى أى) راجع للصورتين فانهما تأنيان فى المتن (قوله للجماعة ثانية مع رفع الصوت) أى الحديث اذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم والحديث السابق أنفا (قوله وإن كرهت) أى الجماعة الثانية وقول الاسنوى ينبغى أن لا يسن إذا كانت الجماعة الثانية مكرهة لان للوسائل حكم المقاصد مردود بأنه لا يأتى الا اذا قلنا الاذان حق للجماعة والمعتمد أنه حق للصلاة انتهى امداد (قوله كان يكون المسجد غير مطروق) تصوير لكرهية الجماعة الثانية (قوله ولم يأذن لهم) أى للجماعة الثانية (قوله امامه الراتب) أى فى إقامة الجماعة الثانية بخلاف ما إذا أذن ذلك فانها لا تذكر ومثله أن يقلب على ظنهم اذنه (قوله نعم إن كانت الجماعة الاولى) استدرأ على قوله مع رفع الصوت (قوله أذنوا وصلوا جماعة أو فرادى وذهبوا) انما يتجه التقييد بالذهاب فيما اذا انحدر محل الجماعة بخلاف ما اذا تعدد لان الرفع فى أحدهما يضر المنصرفين من البقية بعود كل واحد على به أو لغيره فيتجه حينئذ نيب عدم الرفع وان لم يذهبوا أفادته فى التحفة (قوله لم يسن للجماعة الثانية) جواب ان كانت الخ (قوله رفع الصوت) أى فيؤذن لها سرا (قوله بل يسن لهم) أى للجماعة الثانية (قوله عدمه) أى عدم رفع الصوت بالأذان (قوله لئلا يوههم السامعين) تعليل لسنية عدم الرفع (قوله دخول وقت صلاة أخرى) أى ان كان الأذان فى آخر الوقت أو يشككهم فى وقت الاولى ان كان الأذان فى أول الوقت (قوله لا سيما فى يوم الغيم) زاد فى التحفة فيحضر من مرة ثانية وفيه مشقة شديدة وبه اندفع ما قبل لا حاجة لاشتراط وقوع الجماعة للايهام على أهل البلد أيضا وذلك لان ايهامهم أخف مشقة اذ يفرض توهمهم لا يحصل منهم الحضور الامرة (قوله ويسن أيضا) أى كى يسن الأذان للجماعة الثانية (قوله لأجل فائنة) هذا عند القديم وهو الذى رجحه الامام النووى لان الأذان حق للفريضة خلافا للجديد من أنه لا يؤذن للفائنة لان الأذان عنده حق للوقت وقد فات فان قلت ماتقرر من

الثانية مكرهة لان للوسائل حكم المقاصد بأنه لا يأتى الا اذا قلنا الاذان حق للجماعة والقديم المعتمد كما مر أنه حق للصلاة الخ (قوله وذهبوا) التقييد به انما هو فيما اذا انحدر محل الجماعة أما اذا تعدد فالذى بجته

انه عند القديم المعتمد حق للفريضة ينتقض بما مروى بأن في توالي مجموعتين أو فوائت من أنه لا يؤذن
 لغير الاولى قلت أجاب في الإيعاب بأنه لا يناقضه خلافاً لمن توهجه قال لأن وقوع الثانية تبعاً لحقيقة في الجمع
 أو صورة في غيره صبرها كجزء من أجزاء الاولى فاكتفى بالاذان لها فليتم (قوله لان بلالا) تعليل
 لسنية الاذان للفائتة وسيدنا بلال هو ابن رباح وكان من المهاجرين الاولين السابقين في الاسلام المعذبين
 في الله عذبه المشركون يروى انه رضى الله عنه حين اشتراه الصديق رضى الله عنه كان يعذب تحت الحجارة
 وهانت نفسه في الله عز وجل فلم يبال بتعذيبهم وهو يقول أحداً أحدهم فخرج مرارة العذاب بحلاوة الايمان
 وهذا كما يقول عند وفاته وامر أنه تقول واكره به وهو يقول واطرباه غدا أتني الاحبه محمد او حزن به وهو
 أحد مؤذني النبي صلى الله عليه وسلم ومناقبه كثيرة مشهورة رضى الله عنه (قوله كبراه مسلم) أى في
 صحيحه من رواية أبي قتادة رضى الله عنه وهو حديث طويل فيه قوله ثم أذن بلال بالصلاة فصلى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم صلى الغداة الخ وفي رواية أبي هريرة عدم ذكر الاذان والجواب عنه
 كما قاله الامام النووي في شرحه من وجهين أحدهما انه لا يلزم من ترك ذكره انه لم يؤذن فعليه أذن وأهمله
 الراوى أو لم يعلم به والثاني لعمله ترك الاذان في هذه المرة لبيان الجواز وإشارة الى أنه ليس بواجب متحتم
 لاسيما في السفر والجواب الاول أولى أو متهم ان كانت الواقعة واحدة (قوله أذن للصبح) أى بأمره صلى
 الله عليه وسلم كذا قيل قال ع ش وكأنه أراد بذلك لصح الاستدلال به ولكن قد يقال لا حاجة اليه بل
 يكفي إقراره صلى الله عليه وسلم عليه فليتم (قوله لما فاتته صلى الله عليه وسلم) اختلفوا هل هذه القصة
 مرة أو مرتين قال الامام النووي وظاهر الاحاديث مرتان (قوله حين نام بالوادى هو وأصحابه) وذلك حين
 رجوعه صلى الله عليه وسلم من غزوة خيبر واستشكل ذلك بحديث نحن معاشر الانبياء تنام أعيننا ولا تنام
 قلوبنا وأجيب بأن الانبياء نوميين فكان هذا النوم من النوم الثاني وهو خلاف نوم العين وبأن دخول
 الوقت من وظائف العين وهي كانت نائمة فهو لا ينافي استيقاظ القلوب وبأن ذلك للتشريع لأن من نامت
 عيناه لا يخاطب بإداء الصلاة حال نومه وهو صلى الله عليه وسلم مشارك لامتة الا فيما اختص به ولم يرد
 اختصاصه بالخطاب حال نوم عينيه دون قلبه فتأمل ع ش ملخصاً (قوله عنها) أى عن صلاة الصبح (قوله
 الى طلوع الشمس) وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم أول من استيقظ والشمس في ظهره فقام الصحابة
 رضى الله عنهم فزعين ثم قال صلى الله عليه وسلم اركبوا فاساروا حتى ارتفعت الشمس ثم نزلوا وتوضؤوا ثم أذن
 بلال فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم صلى الغداة فجعل بعض الصحابة يجهس الى بعض
 ما كفارة ما صنعنا بتقريبنا في صلاتنا ثم قال صلى الله عليه وسلم أما لكم في أسوة أمانه ليس في النوم تقريظ
 انما التقريظ على من لم يصل الصلاة حتى يجي ع وقت الصلاة الاخرى فن فعل ذلك فليصلها حين ينتبه فإذا
 كان الغد فليصلها عند وقتها الى آخر ما في القصة (قوله فان اجتمع فوائت ووالى بينهما) أى أما إذا لم
 يوال بينهما فانه يؤذن لكل كما تقدم ولا يضرب في الموااة واتب الفرائض أخذنا من قول التحفة ان الكلام
 بحاجة لا يؤثر في طول الفصل وان الطول انما يحصل بالسكوت أو الكلام غير المنسوب للحاجة أفاده ع ش
 فليتم (قوله أوجع تقديم أو تأخير أو والى بينهما) أى بين المجموعتين في صورة جمع التأخير
 أما التقديم فالموالة فيه شرط لصحة قاله الكردي (قوله أذن للاولى) جواب ان (قوله وحدها) أى
 دون الثانية (قوله وأقام لكل) أى الاولى والثانية وما بعدهما من الفوائت الكثيرة (قوله أما الاولى)
 أى أما دليل الاولى وهي اجتماع الفوائت (قوله فاتبا عالماء ورد من فعله صلى الله عليه وسلم) أى من رواية
 ابن مسعود رضى الله عنه وجاهلهم تأخير الصلاة لاشتغالهم بالقتال ولم تكن نزلت صلاة الخوف (قوله يوم
 الخندق) أى يوم غزوة الخندق وتسمى غزوة الاحزاب وكانت سنة أربع وقبل سنة خمس وقد
 استمرت المقاتلة في يوم من أيامها من سائر جوانب الخندق الى الليل ولم يصل النبي صلى الله عليه وسلم

لان بلالا كبراه مسلم
 أذن للصبح لما فاتته صلى
 الله عليه وسلم حين نام
 بالوادى هو وأصحابه عنها
 الى طلوع الشمس (فان
 اجتمع فوائت) ووالى بينهما
 (أوجع تقديم أو تأخيراً)
 ووالى بينهما (أذن للاولى
 وحدها) وأقام لكل أما
 الاول فاتبا عالماء ورد من
 فعله صلى الله عليه وسلم
 يوم الخندق

في التحفة عدم الرفع وان لم
 يذهبوا قال لان الرفع في
 أحدهما يضر المنصرفين
 من البقية يعود كل لما
 صلى به أو لغيره انتهى
 (قوله أو تأخير أو والى) أى
 في صورة التأخير فقط أما
 في التقديم فالموالة شرط

ولا أحد من المسلمين صلاة الظهر والعصر والمغرب والعشاء وهم يقولون ما صلينا فيقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أنا فلما انكشف القتال أمر بالاذان وأقام لكل صلاة (قوله بسند فيه انقطاع) هو ما سقط فيه راو واحد قبل الصحابي والذي لم يتصل اسناده على أي وجه سواء سقط من أول السند أو آخره وهذا قول الخطيب البغدادي والجمهور وهو الأكثر في الاستعمال عند ابن الصلاح وأما المقطوع فهو قول التابعي أو فعله وقد يعبر الشافعي رضي الله عنه به عن المنقطع وعكسه البردعي قال المراق

وسم بالمنقطع الذي سقط * قبل الصحابي به راو فقط

وقيل ما لم يتصل وقال * بأنه الأقرب الاستعمالا

وسم بالمقطوع قول التابعي * وفعله وقد رأى للشافعي

تعبيره به عن المنقطع * قلت وعكسه اصطلاح البردعي

(قوله لكنه معتضد بما مر) أي ولولا ما صح الاستدلال به (قوله من أنه) بيان لما مر والضمير للنبي صلى الله عليه وسلم (قوله أذن للفائتة) أي أمر بالاذان لها وهو حديث صحيح لأنه في مسلم (قوله وأما الثاني) أي وأما دليل الثاني والانسب الثانية أي وهو الاذان لا ولي المجموعتين (قوله فلما صح أنه صلى الله عليه وسلم) رواه الشيخان (قوله جمع بين المغرب والعشاء بمنزلة) أي في حجة الزداع (قوله بأذان واقامتين) هذه رواية جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما ورواها أيضا من رواية ابن عمر رضي الله عنهما أنه صلاهما باقامتين وأجابوا عنه بأنه إنما حفظ الإقامة وقد حفظ جابر الاذان فوجب تقديمه لأن معناه زيادة علم فإن من حفظ حجة على من لم يحفظ وبأن جابرا استوفى حجة النبي صلى الله عليه وسلم وأتقنها فهو أولى بالاعتماد انتهى من المغني والاسنى (قوله وتستحب الإقامة وحدها للمرأة) أي على المشهور والثاني لا تستحب لأنها تتبع الاذان وهو لا يستحب لها كما سيأتي (قوله لنفسها وللرجال) أي بأن تأتي بها احدها لأنها لا تستباح الحاضر من أصالة فلا يشكك طلبها للتفرد (قوله لا للرجال والخائى) أي فلو أقامت لهم لم يصح كافي النهاية وقياس حرمة الاذان قبل الوقت لكونه عبادة فاسدة الحرمة ويحتمل خلافه واستقر به عرش (قوله وللخنثى) عطف على المرأة أي وتستحب الإقامة وحدها للخنثى (قوله لنفسه وللنساء وللرجال) أي وللخنثى أيضا ولو صرح به لكان أظهر والحاصل كافي الجبري أن الخنثى يقيم لنفسه وللانات والانى يقيم لنفسها وللانات ويمتنع إقامة الخنثى لشبهه وللرجال فتجوز الإقامة في أربع وتمنع في أربع والرجل يقيم لكل فالجملة تسع صور تأمل (قوله أما الاذان) مقابل وتستحب الإقامة وحدها (قوله فلا يندب للمرأة مطلقا) أي لأنها ولا لمن ولا لغيرهن من الرجال والخنثى لما في الاذان من الرفع الذي يحشى منه افتتان والتشبه بالرجال وأخذ بعضهم من هذا عدم حرمة أذان الامرد الجميل لأنه من الرجال فليس في فعله تشبه بغير جنسه وبناء على أن عدله تحریم الاذان على المرأة مركبة من التشبه بالرجال وخوف النظرات إليها وخوف الفتنة بسماعها والحكم اذا علل بعللة مركبة من علمتين ينتفي بأحدهما والتشبه مناف في حق الامرد فينتفي بحریم الاذان عليه انتهى عرش فليتأمل (قوله فان أذنت سرها أو مثلها أيسح) أي اذا كان بقدر ما يسمع ولم تقصد الاذان الشرعي قال في التحفة ولم يكره وكان ذكر الله تعالى قال ابن قاسم فليس إذا ناسر عيانهم ان قصدت مع عدم رفع صوتها التشبه بالرجال حرم كإظهاره وكذا ان قصدت حقيقة الاذان فيما يظهر لقصد عبادة فاسدة وما يتضمن التشبه بالرجال (قوله أوجهرها) أي أو أذنت جهرها أو مثلها فهو عطف على سرا (قوله فوق ما تسمع صواحبها) أي المرأة جمع صاحبة تأنيث صاحب قال في المصباح وربما أنت الجمع فقبل

بسند فيه انقطاع لكنه معتضد بما مر من أنه أذن للفائتة وأما الثاني فلما صح

أنه صلى الله عليه وسلم جمع بين المغرب والعشاء بمنزلة بأذان واقامتين (وتستحب الإقامة وحدها للمرأة)

لنفسها وللنساء وللرجال والخنثى وللخنثى لنفسه وللنساء وللرجال أما الاذان فلا يندب للمرأة مطلقا فإذا أذنت سرها أو مثلها أيسح أو جهرها فوق ما تسمع صواحبها

(قوله فيه انقطاع) والمنقطع هو ما سقط منه راو واحد قبل الصحابي وهذا أكثر استعمالا في كلامهم أو هو الذي لم يتصل اسناده على أي وجه كان سواء سقط من أول السند أو وسطه أو آخره الصحابي أو غيره وهذا قاله الخطيب وابن عبد البر والجمهور من الفقهاء والمحدثين وقال ابن الصلاح أنه الأقرب وقال النووي أنه الصحيح (قوله لا للرجال) أي لا تؤذن للرجال الخ

صوابات (قوله وثمة) أى فى ذلك الموضع الذى أذنت فيه فتحة الثاء المثناة وبالتاء المثناة فى آخرها لغة فى ثم الاشارية وقيل انما هى هاء السكت وهو جائز على قلة نثر فى الوصل عملا بقول ابن مالك
ووصل ذى الهماء اجز بكل ما * حرك تحريك بناء لزم
وربما أعطى لفظ الوصل ما * للسوقف نثرا وفشا منتظما

(قوله من يحرم نظره اليها) أى المرأة هذا ما فى التحفة والاسنى والمغنى خلافا لما فى النهاية والغرر وهو ما اقتضاه كلام الشيخين (قوله حرم) أى أذناها فى ذلك (قوله للافتتان بصورتها) أى المرأة تعليل للحرمة (قوله كوجهها) ذكره لما أنه يسن النظر الى وجه المؤذن وحيث حرم عليها ذلك فهل تثاب أم لا كما فى الجهر قيل الاقرب الاول كالمصلاة فى الغصوب قال ع ش بل الاقرب الثانى ويفرق بينهما بان الصلاة مطلوبة منها شرعا ومعاقبة على تركها فائست على فعلها فى المكان وجاز أن يكون العقاب بغير حرمان الثواب بخلاف ما هنا فانها منهية عنه فلا تثاب عليه فليتأمل (قوله وانما جاز غناؤها) أى المرأة وهذا جواب عن اشكال وهو انهم جازوا وغناها بحضرة أجنبي فلم لا سواي بينهما والغناء بكسر الغين المعجمة والمد الترم وبالفتح النفع والكسر والقصر اليسار والمراد هنا الاول (قوله مع استماع الرجل له) أى للغناء مع عدم الفتنة (قوله لانه يكره له) أى للرجل (قوله استماعه وان أمن الفتنة) أى فممكنها من الغناء ليس فيه جل الناس على مؤذنته بخلاف تمكينها من الاذان (قوله والاذان يسن له) أى للرجل (قوله استماعه) أى الاذان قال بعضهم ولان الغناء منها انما يباح للاجانب الذين يؤمن اقتنائهم بصوتها والاذان مشر وع لغير معين ولان صوت المرأة يناسب الغناء دون العبادات كما أن الدف يناسب الغناء دون ذكر الله تعالى ورسوله (قوله فلو جاز زناه) أى الاذان (قوله للمرأة) أى عند وجود الرجل الاجنبى عند الشارح أو ولو لم يحضر عند الرمل (قوله لادى الى أن يؤمر الرجل باستماع ما يخشى منه الفتنة) أى وهو استماع أذان المرأة (قوله وهو ممتنع) أى استماع ما يخشى منه الفتنة ممتنع بخلاف الغناء فان لم تأمره باستماعه ولانه لا تشبه فيه اذ هو من وضع النساء والاذان مختص بالذكر وخرم عليها التشبه بهم فيه قال فى التحفة وقضية هذا عدم التقييد بسماع أجنبي الا أن يقال لا يحصل التشبه الا حينئذ يؤيده ما فى أذاتها للنساء الظاهر فى أنه لا فرق فى عدم كراهته بين قصدها للاذان وعدمه فان قلت يتأف به ما أتى من حرمة قبل الوقت بقصد الاذان بجماع عدم مشروعية كل قلت يفرق بان ذاك فيه منابذة صريحة للشرع بخلاف هذا الذى اقتضاه الدليل فيه عدم ندبه لا غير تأمل (قوله وأيضا) أى فى الجواب عن الاشكال المذكور (قوله فالنظر للمؤذن حال الاذان سنة) وبه نذايتجه ما بحثه فى المغنى ان القراءة منها كالاذان حيث قال وينبى أن تكون قراءتها كالاذان لانه يسن استماع القرآن والنظر الى القارئ واختاره السيد البصرى وخالفه فى النهاية فقال بعدم حرمة رفع صوتها بالقراءة خارجا واستدل بتصريحهم بكراهة جهرها فى الصلاة بحضرة أجنبي وتعليلهم بخوف الافتتان (قوله فلو جاز زناه لها) أى الاذان للمرأة (قوله لادى الى الامر بالنظر اليها) أى نظر الرجل الى المرأة وهو خلاف مقصود الشارح ونظر بعضهم فى هذه الملازمة بان أذاتها غير عبادة فلا يسن الاصغاء اليه ولا النظر اليها يرد بان هذا لا يتأتى الا فى علم أنها امرأة فليتأمل والحاصل ان فى تجوز الاذان لها جلالا للرجل على الاصغاء والنظر اذ هما للمؤذن حال اذانه سنة وهما موقعان له فى الفتنة بخلاف تمكينها من الغناء ليس فيه جل أحد على ما يفتنه ألبتة لكرهه استماعه تارة أى اذا لم يخش منه فتنة وتكرهه أخرى اذا خشي فتنة وأيضا الغناء ليس بعبادة والاذان عبادة والمرأة ليست من أهلها بخصوصها واذا لم تكن من أهلها حرم عليها تعاطيها كما حرم تعاطي العبادة الفاسدة فتأمل (قوله وانما جاز لها) أى وهذا جواب عن اشكال أيضا وهو انهم

وثمة من يحرم نظره اليها
حرم للافتتان بصورتها
كوجهها وانما جاز غناؤها
مع استماع الرجل له لانه
يكره له استماعه وان أمن
الفتنة والاذان يسن له
استماعه فلو جاز زناه للمرأة
لادى الى أن يؤمر الرجل
باستماع ما يخشى منه الفتنة
وهو ممتنع وأيضا فالنظر
للمؤذن حال الاذان سنة
فلو جاز زناه لها لادى الى
الامر بالنظر اليها وانما جاز
لها

(قوله وثمة من يحرم نظره
اليها) قبله كذلك شيخ
الاسلام فى شرح الروض
واعتمده المغنى والتحفة
وغيرهما وأسقط وثمة
أجنبي شيخ الاسلام من
شرح البهجة تبع الشيخين
واعتمده الشارح فى
الامداد والشورى
وغيرهما (قوله لادى الى الخ)
قال فى الامداد وتنظير
الشارح فيه بان أذاتها
غير عبادة فلا يسن الاصغاء
اليه ولا النظر اليها يرد بان
هذا لا يتأتى الا فى علم
انها امرأة الخ

(قوله لفقدها ذكر) أى سن الاصغاء ونظر المؤذن فلا يندبان في التلبية قال في المغنى وينبغي أن يكون قراءتها كالإذان لأنه يسن استماعها انتهى (قوله غير المنذورة) الخ سيأتى محترزه قرياً في كلامه (قوله حيث نذبت الجماعة) أى في شهر رمضان وقوله ولم يكن تابعا للتراويح أى بأن لم يصل عقبه بل فرق بينهما ونقل الزيادة في حواشى شرح ٦٩ المنهج عن الشارح ما نصه الذى يظهر أن

التراويح أن فعلت عقب فعل العشاء لا يحتاج إلى نداءها وكذا يقال في الوتر عقبها فحل استحباب النداء للتراويح إذا أخرت عن فعل العشاء انتهى ابن

رفع صوتها بالتلبية لفقدها ما ذكر مع أن كل أحد ثم مشتغل بتلبية نفسه والتلبية لا يسن الاصغاء إليها وتسبب حتى للمرأة لعل الأولى قدس بالقاء التفرعية تأمل (قوله بخلاف الإذان) أى فلا تسن لها بل يحرم في الحالة المذكورة كما تقرر (قوله ومثلها) أى المرأة (قوله في جميع ما ذكر) أى من التفاصيل (قوله الخنتى) أى الخاقالة هي الإلحاط وحاصل صور أنهما مستلان المرأة أما أن تؤذن لنفسها وحدها أو للنساء أو للخنتى والخنتى كذلك ثلاثة منها محرمة مع عدم الصحة وثلاثة جائزة مع عدم الاستحباب أما الثلاثة المحرمة فإذان المرأة للخنتى وإذان الخنتى للنساء ورفع صوته في هذه فوق ما يسمعون وإذانه للخنتى والثلاثة الجائزة إذان المرأة لنفسها وإذان الخنتى لنفسه وإذان المرأة للنساء كما يعلم ذلك كله من شرح الرملى انتهى جل وينبغي أن يزداد إذان الخنتى للنساء إذا لم يرفع صوته فوق ما يسمعون فلي تأمل (قوله ويستحب أن يقال في الصلاة المسنونة جماعة) أى حال كونها جماعة ولو أذن وأقام لها فهل يحرم لتعاطيه عبادة فاسدة أم لا فيه نظر والأقرب الأول قياساً على ما لو أذن قبل الوقت حيث حرم لكونه عبادة فاسدة لكن في شرح الرملى التصريح بكرهه الإذان لغير المكتوبة وقد يقال يمكن جملة على ما إذا أذن لأبنة الإذان فلي تأمل ع ش وكذلك صرح الشارح فيما تقدم حيث قال بل يكره أن فيه (قوله غير المنذورة وغير الجنازة) هذا استثناء منقطع لعدم دخولهما في الصلاة المسنونة جماعة وذكر هذا هنا زيادة إضاح والافساده كرهما في المحترزات فلما قصر على ما ذكره كرهه كما فعله غيره بل وفعله الشارح في غير هذا الكتاب لكفاه انتهى كردى فلي تأمل (قوله كصلاة عيد) أى فطر واضع (قوله وكسوف) أى للشمس والقمر فإن قيل حيث كان الكسوف ثابتاً بالنص كما سيأتى فكان الأولى للشارح أن يقدمه أجيب بأنه قدم العيد لأفضليته على الكسوف أولئك كرهوه وهم يقدمون المقيس على المقيس عليه لمثل ذلك أفاده بعض المحققين (قوله واستسقاء وتر ويح وتر حيث نذبت الجماعة له) أى للوتر وذلك في شهر رمضان خاصة (قوله ولم يكن تابعا للتراويح) أى بأن فعله وحده أو مع التراويح لكن متراخى عنها بخلاف ما إذا فعله عقبها فإن النداء لها نداءه كذا قيل والأقرب أنه يقول في كل ركعتين في التراويح والوتر مطلوبة هنا شرح رملى وقوله كذا قيل الخ نقلته من خطه محققاً انتهى كلام الشوبرى (قوله برفعهما) مبتدأ وخبر فيصح أن تكون الصلاة مبتدأ وخبره ويصح أن يكون خبراً مبتدأ

ذكر وإفي الخج جواز رفع صوتها بالتلبية ولو فوق ما يسمع صواحبها فلم يسووا بينهما (قوله رفع صوتها) أى فوق ما يسمع صواحبها كما تقرر (قوله بالتلبية) أى في حال إحرامها (قوله لفقدها ذكر) أى من سن الاصغاء له ونظيره في يندبان في التلبية قاله الكردي (قوله مع أن كل أحد ثم) أى في الخج (قوله مشتغل بتلبية نفسه) أى شأنه ذلك أو مأمور بالاشتغال بتلبية نفسه تأمل (قوله والتلبية لا يسن الاصغاء إليها) ذكره توضيحاً ولا فيغنى عنه قوله لفقدها ما ذكر كما تقرر وعبارة التحفة لأن كل أحد مشغول بتلبية نفسه مع أنه لا يسن الاصغاء لها ولا ينظر الملبى انتهى وهى أحسن مما هنا فلي تأمل (قوله وتسن حتى للمرأة) لعل الأولى قدس بالقاء التفرعية تأمل (قوله بخلاف الإذان) أى فلا تسن لها بل يحرم في الحالة المذكورة كما تقرر (قوله ومثلها) أى المرأة (قوله في جميع ما ذكر) أى من التفاصيل (قوله الخنتى) أى الخاقالة هي الإلحاط وحاصل صور أنهما مستلان المرأة أما أن تؤذن لنفسها وحدها أو للنساء أو للخنتى والخنتى كذلك ثلاثة منها محرمة مع عدم الصحة وثلاثة جائزة مع عدم الاستحباب أما الثلاثة المحرمة فإذان المرأة للخنتى وإذان الخنتى للنساء ورفع صوته في هذه فوق ما يسمعون وإذانه للخنتى والثلاثة الجائزة إذان المرأة لنفسها وإذان الخنتى لنفسه وإذان المرأة للنساء كما يعلم ذلك كله من شرح الرملى انتهى جل وينبغي أن يزداد إذان الخنتى للنساء إذا لم يرفع صوته فوق ما يسمعون فلي تأمل (قوله ويستحب أن يقال في الصلاة المسنونة جماعة) أى حال كونها جماعة ولو أذن وأقام لها فهل يحرم لتعاطيه عبادة فاسدة أم لا فيه نظر والأقرب الأول قياساً على ما لو أذن قبل الوقت حيث حرم لكونه عبادة فاسدة لكن في شرح الرملى التصريح بكرهه الإذان لغير المكتوبة وقد يقال يمكن جملة على ما إذا أذن لأبنة الإذان فلي تأمل ع ش وكذلك صرح الشارح فيما تقدم حيث قال بل يكره أن فيه (قوله غير المنذورة وغير الجنازة) هذا استثناء منقطع لعدم دخولهما في الصلاة المسنونة جماعة وذكر هذا هنا زيادة إضاح والافساده كرهما في المحترزات فلما قصر على ما ذكره كرهه كما فعله غيره بل وفعله الشارح في غير هذا الكتاب لكفاه انتهى كردى فلي تأمل (قوله كصلاة عيد) أى فطر واضع (قوله وكسوف) أى للشمس والقمر فإن قيل حيث كان الكسوف ثابتاً بالنص كما سيأتى فكان الأولى للشارح أن يقدمه أجيب بأنه قدم العيد لأفضليته على الكسوف أولئك كرهوه وهم يقدمون المقيس على المقيس عليه لمثل ذلك أفاده بعض المحققين (قوله واستسقاء وتر ويح وتر حيث نذبت الجماعة له) أى للوتر وذلك في شهر رمضان خاصة (قوله ولم يكن تابعا للتراويح) أى بأن فعله وحده أو مع التراويح لكن متراخى عنها بخلاف ما إذا فعله عقبها فإن النداء لها نداءه كذا قيل والأقرب أنه يقول في كل ركعتين في التراويح والوتر مطلوبة هنا شرح رملى وقوله كذا قيل الخ نقلته من خطه محققاً انتهى كلام الشوبرى (قوله برفعهما) مبتدأ وخبر فيصح أن تكون الصلاة مبتدأ وخبره ويصح أن يكون خبراً مبتدأ

حجر ثم قال الزيادة عقبه وهذا انما يأتى على القول بأنه نائب عن الإذان والإقامة مع أنه تقدم أنه يدل عن الإقامة فيأتى به مطلقاً انتهى كلام الزيادة ومنه نقلت وقال الشوبرى في حواشى شرح

المنهج نقلاً عن الرملى وكذا وتر سن جماعة وتر أخى فعله عن التراويح كما هو ظاهر بخلاف ما إذا فعل عقبها فإن النداء لها نداءه كذا قيل والأقرب أنه يقول في كل ركعتين في التراويح والوتر مطلوبة هنا شرح رملى وقوله كذا قيل الخ نقلته من خطه محققاً انتهى كلام الشوبرى (قوله برفعهما) مبتدأ وخبر فيصح أن تكون الصلاة مبتدأ وخبره ويصح أن يكون خبراً مبتدأ

فائدة مقتضى تشبيهه بالإذان أنه يسن للقبضة إذا فعلت جماعة وسن فيها الجماعة وهو الظاهر جرحه زى اه

خبره محذوف أى لنا جامعة وبصبح غير ذلك (قوله ونصبهما) أى فالاول على الاغراء أى الزموا الصلاة
والثانى على الحال أى حال كونها جامعة قال القليوبي وهذا أى جواز النصب في غير عبارة المصنف لتعين
الرفع فيها نيابة عن الفاعل انتهى ورد بأنه فيها نداء لفظه كما هو ظاهر فلا يتعين ماذ كر (قوله ورفع أحدهما)
أى على أنه مبتدأ حذف خبره أو عكسه (قوله ونصب الآخر) أى سواء الاول أو الآخر فإن كان الاول
فنصبه على الاغراء أو الثانى فعلى الحالية لكن في رفع جامعة على الابتداء قال بعضهم فيه عسر لانه نكرة
ولامستوخ وأجيب بما حاصله ان الخبر يقدر جارا ومجرورا مقدما كما تقدم فتكون النكرة مفيدة تأمل
(قوله لو ردد ذلك) أى النداء بالصلاة جامعة فهو دليل للثنى (قوله في الصحيحين) أى البخارى ومسلم
(قوله في كسوف الشمس) أى فعن عبد الله بن عمر ورضي الله عنهما قال لما كسفت الشمس على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم نودي أن الصلاة جامعة هذا اللفظ البخارى وعن عائشة رضي الله عنها أن
الشمس خسفت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعث مناديا بالصلاة جامعة فاجتمعوا وتقدم
فكبر وصلى أربع ركعات في ركعتين وأربع سجعات وهذا اللفظ مسلم (قوله وقيس به) أى على
الكسوف (قوله الباقي) أى من كل نافلة شرعت لها جماعة وصلوا بها (قوله وينفى عن ذلك) أى عن
الصلاة جامعة في أداء أصل السنة والا فالاول أفضل كما صرح به في التحفة لور وده عن الشارع (قوله
الصلاة) أى فقط كما نص عليه في الام وهي بالرفع والنصب على ما تقدم (قوله وهلموا الى الصلاة) أى وينفى
عن ذلك أن يقال هلموا الى الصلاة وهلم اسم فعل بمعنى احضروا أو فعل أمر لا يتصرف مركبة من هاء ولم من
قولهم لم الله شئ أى جمعه غدت الاف تخفيفا وكأنه قيل اجمع نفسك اليها وماذا كر من الحاق واو الضمير
هى لغة تميم يقولون هلم هلموا هلموا هلم من هلم عندهم فعل وأما أهل الحجاز فيقولون هلم في الاحوال كلها
كغيرها من أسماء الافعال وقال الله تعالى قل هلم شهداءكم والقائلين لاخوانهم هلم اليها وهى عندهم بمعنى
أحضروا وتأتى بمعنى أقبل وبمعنى انت وتوقف ابن هشام في عريبة قول الناس هلم جرا قال والذي يظهر لنا
في توجيهه أن هلم هى التى بمعنى انت الآن فيها تجوز بين أحدهما أنه ليس المراد بالانتيان المجئى الحسى بل
الاستمرار على الشئ وملازمته والثانى أنه ليس المراد الطلب حقيقة بل الخبر كفا في قوله فليمد له الرحمن
مدوا جراما مصدر جره بحره اذا سحبه وليس المراد الجرا الحسى بل التعميم كما في السحب من قولهم هذا
الحكم منسحب على كذا أى شامل فاذا قيل كان ذلك عام كذا وهلم جرا فانه قيل واستمر ذلك في بقية
الاعوام استمرارا أو استمرار مستمرا على الحال المؤكدة وبهذا التأويل ارتفع اشكال اختلاف المتعاطفين
بالخبر والطلب وهو مجتمع أو ضعيف واشكال افراد الضمير اذا فعل هلم هذه مفردا بدامع أن بني تميم
لا يلتزمونه في غير هلم هذه انتهى فاحفظه وان كان فيه طول فانه نفيس (قوله والصلاة بركم الله) كذلك
ينفى عن الصلاة جامعة ومثله صلاة القيام أثابكم الله في التراويح (قوله ومحله) أى النداء بالصلاة جامعة
ونحوه فهو مرتبط بالمتن (قوله عند الصلاة) أى عند ارادة القيام اليها (قوله وينبئ جملة) أى النداء
المذكور (قوله عند أول الوقت أيضا) أى فيكون مرتين (قوله ليكون بدلا عن الاذان) أى وهو
الذى في أول الوقت (قوله والاقامة) أى وبدلا عن الاقامة وهو الذى عند الصلاة وعبارة البيجورى
وهل النداء المذكور بدل عن الاذان والاقامة أو عن الاقامة فقط مشى ابن حجر على الاول فيؤتى به
مرتين الاولى بدل عن الاذان تكون عند أول الوقت لتسكون سبيلا لاجتماع الناس والثانية بدل عن
الاقامة تكون عند الصلاة ومشى الرملى على الثانى وهو المشهور ولا يرد عدم طلبه للمنفرد لان
المراد أنه بدل عنها فى الأصل والغالب انتهى وكأنه أراد بقوله ولا يرد الخ الرد على الشبراملى حيث قال

ونصبهما ورفع أحدهما
ونصب الآخر لورود
ذلك في الصحيحين في
كسوف الشمس وقيس به
الباقي وينفى عن ذلك
الصلاة وهلموا الى الصلاة
والصلاة بركم الله ومحله
عند الصلاة وينبئ جملة
عند أول الوقت أيضا ليكون
بدلا عن الاذان والاقامة

محذوف أيضا أى هى
جامعة أو مبتدأ حذف
خبرها أى جامعة هى
لتخصيصها بما قبلها (قوله
ونصبهما الصلاة على
الاغراء) أى الزموا الصلاة
واحضروا وهما جامعة على
الحال أى حال كونها جامعة
(قوله ورفع أحدهما) أى
على أنه مبتدأ حذف خبره
أو عكسه وقوله ونصب
الآخر فإن كان الجزء
الاول كان نصبه على الاغراء
والثانى فعلى الحالية (قوله
وينفى عن ذلك الخ) قال
في التحفة والاول أفضل

في حواشي النهاية وقد يقال في جعلهم إياه بدلا عن الإقامة نظرا فانه لو كان بدلا عنها لشرع للنفر دبل الظاهر أنه ذكر مشروع لهذه الصلاة استنفاضا للحاضرين وليس بدلا عن شيء انتهى (قوله وخرج بما ذكر) أي الصلاة المستنونة جماعة (قوله النافلة التي لم تصل جماعة) أي النافلة التي تسن لها الجماعة ولكن صليت فرادى هذا هو المراد (قوله والتي لم تشرع الجماعة فيها) أي كالضحى والوتر في غير رمضان قال ع ش وان صليت جماعة انتهى (قوله والمنذورة) أي من الصلاة التي لم تطلب منه فيها الجماعة بخلاف التي تطلب فيها الجماعة فانها ينأى لها على الأصل (قوله وصلاة الجنائز) أي لم يحتج الى النداء فيها كما سيأتى آنفا (قوله فلا يسن فيها) أي المذكورات من النافلة التي لم تصل جماعة وما بعدها (قوله ذلك) أي النداء بالصلاة جامعة ونحوه (قوله لان مشي الجنائز حاضرون) تعليل لعدم سنية ذلك لكن في الجنائز لم يعمل ذلك فيما قبلها الظهوره (قوله فلا حاجة لاعلامهم) أي المشيعين ويؤخذ من هذا انه ان لم يكن معه أحد أو زاد بالنداء سن حينئذ للمصلحة ويؤخذ أيضا أن المشيعين لو كثروا ولم يعاموا وقت تقدم الامام للصلاة سن لهم أي فيقال الصلاة على من حضر من أموات المسلمين مثلا انتهى ملخصا من حاشية التحفة (قوله وشرط صحة الاذان الوقت) أي ومثل الاذان الإقامة (قوله لانه) أي الاذان (قوله للاعلام به) أي بالوقت ولا معنى له قبل الوقت (قوله فلا يصح) أي ولا يجوز أيضا (قوله قبله) أي قبل الوقت اجماعا كما صرح به بعضهم للاباس ومنه يؤخذ أنه حيث أمن لم يحرم لانه ذكر نعم ان نوى به الاذان انجحت حرمة لانه تلبس بعبادة فاستدعى ويستمر ما بقي الوقت وقول ابن الرفعة الى وقت الاختيار محمول على بيان الافضل نعم تبطل مشروعيته بفعل الصلاة كما نقله الاسنوى عن البيهقي وظاهر كما قاله الجوزي أن ذلك بالنسبة الى المصلي في تلك الصلاة (قوله الا الصبح) أي أذانه بخلاف الإقامة فلا تقدم على وقتها بحال وهو اعادة الدخول في الصلاة حيث لا جماعة والا فاذن الامام ولو بالاشارة فان قدمت عليه اعتد بها وقيل لا ويشترط أن لا يطول الفصل أي عرفا بينهما كما في المجموع قاله في التحفة (قوله فيجوز) أي أذان الصبح بل يستحب كما يأتي عن المغني عن الاقليد وهذا تفريع على الاستثناء (قوله بعد نصف الليل) وانما جعل وقته في النصف الثاني لانه أقرب الى الصبح اذ معظم الليل قد ذهب وقرب الاذان من الوقت فهو منسوب الى الصبح ولهذا نقول العرب بعده أنهم صباحا قال في الاقليد فيستحب تقديمه قبل الوقت خلافا لما أطلقه الاكثر من أي كالمصنف من أنه يجوز لان وقتها يدخل على الناس وفيهم الجنب والنائم فاستحب تقديم أذانها ليقبضوا ويتأهبوا ليدركوا فضيلة أول الوقت وقيل يدخل وقت أذانه في الشتاء لسبع يبقى من الليل وفي الصيف لنصف سبع وصححه الرافعي في شرحه وضعفه النووي في زيادة الروضة وقال ان قائله اعتمد حديثا باطلا محرفا ويدخل سبع الليل الاخير بطول فجر الاول وقيل وقته جميع الليل وقيل اذا خرج وقت اختيار العشاء وضبط المتولى السحر بما بين الفجر الكاذب والصادق وقال ابن أبي الصيف السحر هو السدس الاخير انتهى من المغني (قوله لما صبح من قوله صلى الله عليه وسلم) دليل استثناء أذان الصبح والحديث رواه الشيخان (قوله أن لا يؤذن بليل) أي في ليل كذا استدلو به قال العلامة البابي ولا حاجة في هذا الحديث على أن أذان الصبح من نصف الليل لانه ليس أزيد من كونه بليل وقد سئل العلامة الزيادي عن ذلك فتوقف انتهى ويمكن الجواب عنه بأن المراد بالليل بعد نصفه بقريته قوله فكلوا واشربوا فان المراد بهما السحور وهو لا يكون الا بعده ويؤيده ما مر عن المغني من أنه أقرب الى الصبح الخ فليتأمل (قوله فكلوا واشربوا) أي للسحور في رواية

وخرج بما ذكر النافلة التي لم تصل جماعة والتي لم تشرع الجماعة فيها والمنذورة وصلاة الجنائز فلا يسن فيها ذلك لان مشي الجنائز حاضرون فلا حاجة لاعلامهم (وشرط صحة (الاذان الوقت) لانه للاعلام به فلا يصح قبله (الا الصبح فيجوز بعد نصف الليل) لما صبح من قوله صلى الله عليه وسلم ان لا يؤذن بليل فكلوا واشربوا

(قوله ولان مشي الجنائز حاضرون الخ) قال الشارح في شرح العباب ومنه يؤخذ أنه لو لم يكن معها أحد أو زادوا بالنداء سن النداء حينئذ لمصلحة الميت انتهى (قوله بعد نصف الليل) قال في التحفة واختير تحديده بالسحر وهو السدس الاخير انتهى وفي المغني ما نصه وضبط المتولى السحر بما بين الفجر الكاذب والصادق وقال ابن أبي الصيف السحر هو السدس الاخير انتهى

أخرى لا يمنع أحدكم أو أحد منكم أن ينادي بليل ليجمع قائمكم ولينبه نائمكم الخ وهذه الرواية تبين ما استدلوا به فلي تأمل (قوله حتى يؤذن ابن أم مكتوم) أي حتى يقرب أن يؤذن زاد في رواية فانه لا يؤذن حتى يطلع الفجر قال القاسم ولم يكن بين أذانهم إلا أن يرقى ذوا نزل ذاقال العلماء معناه أن بلالا كان يؤذن قبل الفجر ويتربص بعد أذانه للدعاء ونحوه ثم يقرب الفجر فاذا قرب طلوعه نزل فأخبر ابن أم مكتوم فينأهب ثم يرقى انتهى وكان رجلا أعشى لا ينادي حتى يقال له أصبحت أصبحت وهو الذي نزل فيه سورة عبس كما في أسباب النزول (قوله والاذان الأول يوم الجمعة) خرج الاذان الثاني فيه وهو الاذان عند يدى الخطيب فلا يصح قبل الوقت اتفاقا وأول من أحدث أذنين في يوم الجمعة سيدنا عثمان رضي الله عنه في البخاري عن السائب بن يزيد قال كان النداء يوم الجمعة أوله اذا جلس الامام على المنبر على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما فلما كان عثمان رضي الله تعالى عنه وكثر الناس أمر عثمان يوم الجمعة بالاذان الثالث أي مع الإقامة فأذن به على الزوراء فثبت الامر على ذلك (قوله فيجوز) أي الاذان الأول يوم الجمعة (قوله قبل الزوال أيضا) أي كما يجوز اذان الصبح قبل الفجر وبعد نصف الليل وانظر على هذا من أي وقت ابتدأوه هل من طلوع الشمس أو من بعد صلاة الصبح فاني لم أر التصريح بذلك على هذا القول (قوله على ما في رونق الشيخ أبي حامد) هو الامام الجليل أبو حامد أحمد بن محمد الاسفرائني بكسر الهمزة وسكون السين وفتح الفاء وكسر الياء التمهيدية نسبة الى اسفرائين بلدة بناحية نيسابور وهو شيخ طريقة العراقيين بل شيخ الطريقتين أيضا كما صرح به الشارح في الفتاوى أفتى وله سبع عشرة سنة وأخذ عن ابن المزي بن أبي والداركي له شرح على المختصر خمسون مجلدا وعن أحمد منه البندنجي وأبو علي السنجي والدارمي صاحب الاستدكار ولذا حكى أنه لما مرض فعاده الشيخ أبو حامد قال

مرضت فارتحت الى عائذ * فعادني العالم في واحد

ذاك الامام ابن أبي طاهر * أحمد ذو الفضل أبو حامد

والرونق اسم كتاب له على ماسياني واصله الحسن والبهاء وذكر الشيخ الشرقاوي في حواشي التحرير أن الرonc أصل الباب للحاملي وهو أصل التقيح لابي زرعة العراقي وهو أصل التحرير لشيخ الاسلام زكريا الانصاري وقد نظم هذا التحرير الشرف العمريطي وسماه بالتيسير (قوله لكن فيه نظر) أي في استثناء اذان الجمعة الاول قياسا على اذان الصبح نظر اذهو قياس مع الفارق (قوله اذا الاذان للصبح) تعليل للنظر المذكور (قوله قبل وقتها) أي بعد نصف الليل كما تقرر (قوله خارج عن القياس) أي لان الاذان للاعلام بدخول الوقت وهو قوله ليس اعلاما به خرجت الصبح لدليل في ماعده على أصله (قوله فلا يلحق به) أي بأذان الصبح (قوله غيره) أي من بقية الصلوات حتى الجمعة (قوله على أن الفرق) الخ هذا تركيب كثير الوقوع واختار ابن الحاجب أن الجار والمجرور في مثله خبر مبتدأ محذوف أي والتحقيق على أن الخ قال ودل ذلك على أن الجملة الاولى وقعت على غير تحقيق ثم حى وبما هو التحقيق فيها انتهى أو على بمعنى مع أي مع أن الفرق الخ بل هذا هو الاسهل والانصب لان ما ذكر عن ابن الحاجب انما يظهر في عبارة ليس فيها ذكر لفظ الحق وهم رعايهم وبقولهم على أن الحق أفاده بعض المحققين تأمل (قوله بينهما) أي بين الصبح والجمعة (قوله جلي) أي ظاهر خبران (قوله اذا الناس قبل الفجر) تعليل لجلي فلو قال وهو أن الناس الخ لكان أنسب فلي تأمل (قوله مشغولون بالنوم) أي وهو مانع من معرفة أول الوقت (قوله فندب تنبيههم) أي الناس بالاذان قبل الوقت في الصبح وعبارة الحافظ ابن حجر في فتح الباري وانما اختصت الصبح بذلك من بين الصلوات لان الصلوات في أول أوقاتها مغروب فيها والصبح غالبها عقب نوم فناسب أن يوقظ الناس قبل دخول وقتها ليتأهبوا ويدركوا فضيلة أول الوقت (قوله ليتأهبوا للصلاة) أي

حتى يؤذن ابن أم مكتوم
(والا) الاذان (الاول يوم
الجمعة) فيجوز قبل الزوال
أيضا على ما في رونق
الشيخ أبي حامد لكن
فيه نظر اذا الاذان للصبح
قبل وقتها خارج عن
القياس فلا يلحق به غيره
على أن الفرق بينهما جلي
اذا الناس قبل الفجر
مشغولون بالنوم فندب
تنبيههم ليتأهبوا للصلاة

(قوله نوزع) الخ المنازع التي السبكي فانه كان يتوقف في نسبة ال ونق اليه ونسبه بعضهم ٧٣ الى أبي حامد العراقي جرهمزي (قوله

لكن يبنى على المنتظم منه) أى والاستئناف أفضل (قوله يسير سكوت وكلام) قال فى الامداد ولو عسدا كيسير نوم واغناء وجنون اذا لاخل

أول وقفها بخلافهم يوم الجمعة فانهم فيه كبقية الايام وليسوا مشغولين بما يمنعهم معرفة أول الوقت فالأوجه أنه كغيره فلا يندب الا بعد الزوال على أنه نوزع في نسبة ال ونق للشيخ أبي حامد وشرطه أيضا كالاقامة (الترتيب) للاتباع ولأن تركه يوهم اللعب فلو عكس ولو ناسيا لم يكن يبنى على المنتظم منه (والموالة) بين كلماتها فان تركها ولو ناسيا بطل أذانه ولا يضرب يسير سكوت وكلام واغناء ونوم اذا لاخل بالاعلام (وكونه) كالاقامة أيضا (من واحد) فلا يصح بناء خبر المؤذن والمقيم على ما أتياه

بالاعلام والاولان خلاف الاولى ويسن الاستئناف فى غير الاولين وكذا فهمها فى الاقامة وكاتبها لقربها من الصلاة وتأكيدها لم يسامح فيها بفواصل ألبتة بخلاف الاذان انتهى وقال القليوبى لا يضرب يسير السكوت والكلام وان قصد جها القطع

ليستعدوا ونهوا للصلاة (قوله أول وقفها) أى فيغوز وبفضيلة أول الوقت ولذا اختصت أيضا بالتشويب كما سأتى (قوله بخلافهم) أى الناس (قوله يوم الجمعة) أى قبل الزوال (قوله فانهم فيه) أى فى يوم الجمعة (قوله كبقية الايام) أى غير يوم الجمعة (قوله وليسوا مشغولين بما يمنعهم معرفة أول الوقت) أى وهو النوم ولا أثر لاشتغالهم بالصنائع لانه لا يمنع ذلك (قوله فالأوجه أنه) أى اذان الجمعة الاول (قوله كغيره) أى من بقية الصلوات (قوله فلا يندب الا بعد الزوال) أى ولا يصح أيضا فلو عبر به لكان أظهر الا أن يقال عبر فلا يندب لاجل الموافقة مع قوله فندب تنبيههم تأمل (قوله على أنه) أى الحال والشأن أى والتحقيق على أنه أومع أنه كما مر أنفا (قوله نوزع فى نسبة ال ونق للشيخ أبي حامد) أى الاسفرائينى المذكور فقد اتسع الخرق على الراقع قال الجرهمزي المنازع التي السبكي فانه كان يتوقف فى نسبة ال ونق اليه ونسبه بعضهم الى أبي حامد العراقي انتهى (قوله وشرطه) أى الاذان (قوله أيضا) أى كما يشترط فيه الوقت (قوله كالاقامة) أى فانه يشترط فيها الترتيب وما بعده (قوله الترتيب) أى بين كلماتها بحيث يرتبط بعضها الى بعض فلا يبعد بغير ما ترتب (قوله للاتباع) أى رواه مسلم وغيره ولفظ مسلم عن أبي مخذولة أن نبى الله صلى الله عليه وسلم علمه هذا الاذان الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن محمدا رسول الله أشهد أن محمدا رسول الله ثم يعود فيقول أشهد أن لا اله الا الله مرتين أشهد أن محمدا رسول الله مرتين حتى على الصلاة مرتين حتى على الفلاح مرتين زاد اسحاق الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله (قوله ولأن تركه) أى ترك الترتيب تعليل ثان (قوله يوهم اللعب) وهو لا يجامع العبادة قال الشهاب الرملى ولأنه أمر لا يعقل فينبع فيه ما ورد (قوله فلو عكس) تفريع على اشتراط الترتيب فلو قال فلولم يرتب لكان أولى وأظهر تأمل (قوله ولو ناسيا) لعل الغاية للتعميم (قوله لم يصح) أى وهو مكر وهان لم يخل بالمعنى والا فيحرم آفاده القليوبى (قوله لكن يبنى على المنتظم منه) أى جواز او الافلا فضل الاستئناف قال الكردي ومجمله كما هو ظاهر حيث لم يطل الفصل بين الاول وما يبنى عليه أخذ مما ذكره على الاثر والاتعين الاستئناف (قوله والموالة بين كلماتها) أى الاذان والاقامة بأن لا يفصل بينهما بسكوت أو كلام طويل لأن تركها يخل بالاعلام (قوله فان تركها) أى ترك المؤذن أو المقيم الموالة بين كلماتها بأن فصل بينهما بسكوت أو كلام طويل عرفا (قوله ولو ناسيا) الغاية للتعميم أيضا (قوله ولا يضرب) أى فى الموالة (قوله يسير سكوت) من اضافة الصفة للوصف أى سكوت يسير قال فى الامداد ولو عمد (قوله وكلام واغناء ونوم) الكل مجرور وعطف على سكوت قال فى التحفة وجنون وردة وان كره انتهى أى اليسير من ذلك كما هو ظاهر العبارة ولعل محل كراهته فى النوم واغناء والجنون اذا اختارهما ولعل المراد فى الردة كراهة التحريم أو الكراهة من حيث الفصل وان حرم فى نفسه فلي تأمل انتهى ابن قاسم (قوله اذا لاخل بالاعلام) تعليل لعدم الضرر باليسير من ذلك ويحل يضم الياء من الاخلال وهو الافساد أى لا يفسد بالاعلام (قوله وكونه) أى الاذان عطف على الترتيب (قوله كالاقامة أيضا من واحد) يعنى كون الاذان من شخص واحد وكذلك الاقامة (قوله فلا يصح بناء غير المؤذن والمقيم) تفريع على اشتراط كونه من واحد (قوله على ما أتياه) أى من أذانه واقامته قال فى التحفة كالحج وعبرة بفتح الجواد مع الارشاد الثامن أى من الشروط أن يأتى به بلا بناء غير على أذانه أو اقامته لانه يخل بالاعلام وهذا كحج أو عمرة فان من مات أثناءهما يجوز لاحد البناء على فعله لانه لو أحصر فقتل ثم زال الحصر لا يبنى على فعل نفسه فعند بناء غيره على فعله أولى وخرج بغير بناءهم على أذانه أى أو اقامته فيجوز ان لم يكن الفصل مبطلا فلوارثه أثناءه ثم أسلم يبنى ان قصر الفصل لان الردة لا تحبط ما مضى حينئذ وان أحبط ثوابه كفى الام

بجلاف نظيره في الحج اذ لا بناء فيه مطلقا انتهى (قوله لانه) أي بناء الغير على ما أتياه فهو تعليل لئلا ينصح
الحج (قوله يورث اللبس) أي يؤدي الى التخليط فاللبس بفتح اللام مصدر لبس بلبس من باب ضرب قال
تعالى وللبنساء عليهم ما يلبسون وأما اللبس بضم اللام فهو مصدر لبست الثوب مثلاً من باب تعب فتفطن
(قوله في الجملة) أي غالباً قال في المغنى فسقط ما قيل انه يؤخذ منه صحة البناء اذا اشتبهاصوتا (قوله وان
اشتبهاصوتا) أي بحيث لا يتميز عنه غالباً وهذه الغاية للرد كما تقرر عن المغنى ومن البناء على اذان الغير كما
في ع ش على النهاية ما يقع من المؤذنين في حال اشتراكهم في الاذان من تقطيع كلمات الاذان بحيث
يذكر واحد بعض الكلمة وغيره باقها قال وينبغي حرمة ذلك لانه تعاطى عبادة فاسدة الا ان يقال طر وذلك
يطل خصوص الاذان ويبقى كونه ذكر اذ لا يحرم لكن مقتضى تعليل حرمة الاذان قبل دخول الوقت
بكونه عبادة فاسدة خلافه انتهى فلي تأمل (قوله وكونه) أي الاذان وكذا الإقامة (قوله بالعربية) أي
باللغة العربية التي هي أفصح اللغات وأفضلها وهانزل القرآن وهي لغة أهل الجنة في الحديث أحب العرب
لثلاث لاني عربي والقرآن عربي وكلام أهل الجنة عربي (قوله فلا يصح) أي الاذان كالإقامة (قوله
بغيرها) أي بغير العربية وقضيته سواء السريانية والعبرانية وغيرها (قوله ان كان ثم) أي في ذلك الموضع
(قوله من يحسنها) أي العربية فمن يصح أذانه بخلاف نحو المرأة (قوله والا) أي وان لم يكن ثم من يحسن
العربية من ذكر (قوله صح بها) أي الاذان بغير العربية (قوله كاذ كار الصلاة) أي غير القراءة من
تكبير وغيره وهذا تنظير لصحة الاذان بغير العربية لكن لا يحسن هذا التنظير هنا لان فرضه في يؤذن لغيره
فلو أخرجه عن قوله فان أذن لنفسه لكان أفيد فلي تأمل (قوله هذا) أي التفصيل المذكور من عدم صحة
الاذان بغير العربية ان كان ثم من يحسنها وصحته ان لم يكن (قوله ان أذن لجماعة) أي وان لم يكن منصوباً
له (قوله فان أذن لنفسه) أي لنفس المؤذن بان يريد الصلاة منفرداً عنهم (قوله وهو لا يحسنها) أي والحال
ان هذا المؤذن الذي يؤذن لنفسه لا يحسن العربية وظاهره وان كان مقصراً وهو غير بعيد فلي تأمل (قوله
صح) أي الاذان بغير العربية (قوله وان كان هناك) أي في ذلك الموضع (قوله من يحسنها) أي العربية
أي الاذان بها والحاصل انه يشترط العربية فيمن يحسنها مطلقاً وفيمن يؤذن لغيره وثم من يحسنها ولا يشترط
العربية فيمن يؤذن لنفسه وهو لا يحسنها وكذلك من لا يحسنها وهو يؤذن لجماعة وهم مثله فلي تأمل ومثله في
ذلك الإقامة ولذا عبر بعضهم بقوله ويشترط كونها بالعربية الا في أعجمي لنفسه والاعاجم (قوله وعليه)
أي على من يريد الاذان (قوله أي يتأ كدله ندبا) أي فليس المراد انه يجب كما هو المتبادر من تعبير المصنف
بعلی فهو تفسير مرادولكن لو أتى الشارع ببعني بدل أي لكان أولى (قوله ان يتعلم) ان وما بعده في تأويل
مصدر مبتدأ مؤخر وعليه خبر مقدم وظاهره ولو بالسفر ان استطاع ولولقن الاذان لم يضر لانه لم يخل
بالاعلام وهذا كما قال الشهاب الرملي مفرع على انه لا يشترط النية في الاذان وهو المشهور فان قلنا يشترط
كما حكاه في البحر وجهاً فيشترط في صحة قصده وبه صرح ابن كج في التجريد فقال واذا علم رجل رجلاً
الاذان ففعل وهو لا يقصد الاذان المستنون لم يصح لانه يشترط القصد انتهى (قوله وشرطهما) أي الاذان
والإقامة (قوله أيضاً) أي كما يشترط ما تقدم من الوقت والترتيب وما بعدهما (قوله اسماع بعض الجماعة)
ظاهرة بالفعل ويوجه بان الغرض منه حضور الصلاة وهو لا يحصل الا بذلك ويفرق بين هذا وما يأتي
في الخطبة من الاكتفاء بالقوة بان المقصود من الاذان اعلام من يسمع ليحضر بخلاف سماع الخطبة
فانه حضر بالفعل فاكتفى منها بالسماع بالقوة قاله ع ش وعلى هذا فهل يجب ان يسمع ما يتميز
عنده كلامه أو يكفي سماع صوت يعلم انه الاذان وان لم يتميز الكلمات شورى والا قرب الاول

لانه يورث اللبس في الجملة
وان اشتبهاصوتا (و) كونه
(بالعربية) فلا يصح
بغيرها (ان كان ثم من
يحسنها) والا يصح بها
كاذ كار الصلاة هذا اذا
أذن لجماعة فان أذن
لنفسه وهو لا يحسنها يصح
وان كان هناك من
يحسنها (وعليه) أي
يتأ كدله ندبا (ان يتعلم
وشرطهما) أيضاً (اسماع
بعض الجماعة)

(قوله اسماع) قال
الشوري في حواشي
شرح المنهج هل يجب
الاسماع بالفعل وعليه
فهل يجب أن يسمع بحيث
يتميز عنده كلامه أو يكفي
سماع صوت يعلم انه الاذان
وان لم يتميز الكلمات أو
يكفي سماع بالقوة بان
لا يسمع مطلقاً لكنه بحيث
لو أصغى لسمع فيه نظر
وقد اعتمد شيخنا الرملي
أنه يكفي في سماع الخطبة
السماع بالقوة وقياسه هنا
كذلك ويحتمل الفرق
فلي تأمل قاله الشيخ
انتهى

(قوله ولو لو واحدا) أي ولو كان ذلك البعض واحدا (قوله ان أذن أو أقام لجماعة) هذا بالنسبة لأصل السنة أما كمالها فلا يحصل إلا بإسماع كلهم بالفعل ومحل هذا في غير ما يحصل به الشعار أما هو فشرطه أن يظهر في البلد بحيث يبلغ جميعهم بالفعل لو أصغروا فيكن في القرية الصغيرة في موضع وفي الكبيرة في مواضع بحيث يظهر الشعار بها فلوا أذن واحد في جانب فقط حصلت السنة فيه دون غيره شرقا وى وتقدم ما يوافقه (قوله لانها) أي الجماعة (قوله تحصل باثنين) أي كما سيأتي الكلام على ذلك في الجماعة وهذا تعليل لقوله ولو واحدا (قوله فلا يجزئ الاسرار) أي بالاذن والاقامة بحيث لا يسمع واحدا من الجماعة فهو تفرع على المتن (قوله ولو يبعثه) أي بعض الأذان أو بعض الاقامة (قوله ماعدا الترجيع) استثناء من البعض وأما الترجيع فلا يشترط الجهر به وسيأتي الكلام عليه (قوله لفوات الاعلام) تعليل لعدم اجزاء الاسرار بذلك (قوله واسماع نفسه) أي المؤذن أو المقيم عطف على اسماع بعض الجماعة (قوله وان لم يسمع غيره) بضم الياء من الاسماع (قوله ان كان منفردا) يعني مؤذنا أو مقيما للصلاة نفسه من غير جماعة فلا يحصل أصل السنة له إلا أن أسمع نفسه ويسن له أن يرفع صوته فوق ما يسمع نفسه ومن يؤذن لجماعة فوق ما يسمع واحدا منهم ويبلغ كل في الجهر ما لم يجهد نفسه فيحصل له أصل السنة بمجرد الرفع فوق ما يسمع نفسه أو واحدا من المصلين وكما السنة بالرفع طاقته بلا مشقة ومع ذلك لو لم يسمع من البلد الا جانب لم يسقط الطلب عن غيرهم كما تقرر أفاده بعض المحققين (قوله لان الغرض منهما) أي من الأذان والاقامة (قوله حينئذ) أي حين اذ كان منفردا بالمعنى السابق (قوله الذ كر) أي لا الاعلام فيحصل له نواب الذ كر المخصوص (قوله ويسن ان يكون الرفع بالاقامة) أي للمقيم لنفسه أو للجماعة (قوله أخفض) بالنصب خبر يكون (قوله منه) أي من الرفع (قوله بالاذن) أي لان الاقامة لاستنهاض الحاضر من أي طلب نهوضهم والاذن للغائبين تأمل (قوله وشرط المؤذن كونه عارفا بالوقت) أي يشترط معرفة المؤذن بالماقيت كما صرح به المتولى وغيره وأما ما حكى عن النص من أنه يستحب كونه عارفا بها فقول أفاده في المجموع (قوله ان نصب له) أي نصب المؤذن للأذان بخلاف من يؤذن لنفسه أو يؤذن لجماعة مرة فلا يشترط معرفته بها بل لو أذن جاهلا بدخول الوقت فصادفه اعتد به على الأصح وفارق التيمم والصلاة باشرط النية ثم بخلافه هنا أفاده شيخ الاسلام عن الزكشي (قوله والا) أي وان لم يكن عارفا بالوقت (قوله حرم نصبه) أي جعله مؤذنا راتبا وعبرة التحفة ويشترط لصحة نصب نحو الامام له تكليفه له وأمانته ومعرفة بالوقت أو مرصدا لاعلامه به لان ذلك ولاية فاشترط كونه من أهلها انتهى قال الزياى فان اتنى شرط من ذلك لم يصح نصبه ولا يستحق المعلوم وان صح أذانه انتهى وعبرة حواشى الروض فيحرم على الامام ونحوه نصب غير العارف مؤذنا راتبا ليس معه عارف فانه ليس من التصرف بالمصلحة لانه ر بما غلط في الوقت ولانه يفوت على الناس فضيلة الوقت باشتغاله بالسؤال عنه وأما نصب النبي صلى الله عليه وسلم ابن أم مكتوم مؤذنا راتبا فلكونه كان معه غيره وللفرق بينه وبين غيره (قوله وان صح أذانه) أي ان صادف الوقت ولكن لا يستحق المعلوم كما تقرر خلافا لمن زعم خلافه (قوله وشرطه) أي المؤذن (قوله وشرط المقيم) لنفسه أو لغيره (قوله الاسلام) فلوارتد المؤذن بعد فراغ الأذان ثم أقام جاز والاولى أن يعيدهما غيره حتى لا يصلى بأذانه واقامته لان ردة تورث شبهة في حاله قاله في المغنى فلوارتد في أثناء الأذان ثم أسلم جاز له البناء ان قصر الفصل لان الردة انما تمنع العبادة في الحال ولا تبطل ماضى الا ان اقترن بها الموت أما اذا طال الفصل فلا يجوز له البناء ولا يشكل على هذا التفصيل ما ذكره في الحج من ان الردة تبطله مطلقا لعدم اشتراط النية بخلاف الحج لان النية شرط فيه فكانت الردة قطعاً لاستصحاب النية فيبطل الماضى أفاده في حواشى الروض

ولو واحدا اذا أذن أو أقام لجماعة لانها تحصل باثنين فلا يجزئ الاسرار ولو يبعثه ماعدا الترجيع لفوات الاعلام (واسماع نفسه) وان لم يسمع غيره (ان كان منفردا) لان الغرض منها حينئذ الذ كر ويسن ان يكون الرفع بالاقامة أخفض منه بالاذن (وشرط المؤذن) كونه عارفا بالوقت ان نصب له والا حرم نصبه وان صح أذانه وشرطه وشرط المقيم (الاسلام)

(قوله ان نصب) قال في التحفة ويشترط لصحة نص الامام له تكليفه وأمانته ومعرفة بالوقت أو مرصدا لاعلامه به لان ذلك ولاية فاشترط كونه من أهلها انتهى

(قوله الان كان عيسويا) قال شيخ الاسلام في شرح الروض العيسوية فرقة من اليهود تنسب الى ابن عيسى اسحق بن يعقوب الاصفهاني كان في خلافة المنصور يعتقدان محمد رسول الله الى العرب خاصة وخالف اليهود في أشياء غير ذلك منها انه حرم الذبايح انتهى كلام شرح الروض ولا يخالفه ما رأيت في فتح ٧٦ الباري للعائظ ابن حجر من ان العيسوية طائفة من اليهود حدثت في آخر دولة بني

(قوله فلا يصحان) أي الاذان والاقامة (قوله من كافر) أي أصلي أو مرتد (قوله لعدم أهليته الصلاة) أي التي ينادي هو اليها وعبارة الاسني لعدم أهليته للعبادة ولانه لا يعتد مقدم مضمونه ولا الصلاة التي هو داع اليها فأتى به ضرب من الاستهزاء (قوله ويحكم باسلامه) أي الكافر بالاذان والاقامة (قوله لنطقه) أي الكافر (قوله بالشهادتين) أي اللتين في الاذان والاقامة وهذا يدل على انه لا يشترط في صحة الاسلام عطف احدي الشهادتين على الاخرى لان الشهادتين في الاذان لا عطف بينهما وقد حكم بالاسلام بالنطق بهما ويوافق ذلك ما نقله الشارح في باب الردة من التحفة ان الشافعي رضي الله عنه قال اذا ادعى على رجل ارادوه وهو مسلم لم يكشف عن الحال وقلته فل أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله وانك بريء من كل دين يخالف دين الاسلام ولا ينافي ذلك قول الروضة وأصلها في باب الكفارة ان الشافعي ذكر أن الاسلام ان تشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله الخ لظهور ان الواو في هذه العبارة من كلام الشافعي لحكاية صيغة الاسلام لامن نفس صيغة الاسلام المحكية فتدبر انتهى ابن قاسم (قوله الان كان) أي الكافر الذي أذن أو أقام (قوله عيسويا) أي فلا يحكم باسلامه بذلك والعيسوية فرقة من اليهود تنسب الى أبي عيسى اسحاق بن يعقوب الاصفهاني كان في خلافة المنصور يعتقدان سيدنا محمداً صلى الله عليه وسلم رسول الله الى العرب خاصة وخالف اليهود في أشياء غير ذلك منها انه حرم الذبايح قاله في شرح الروض ولا يخالف ذلك ما في فتح الباري وغيره من حديثهم آخر دولة بني أمية لان ابتداء عهدهم كان فيه وظهورهم في خلافة المنصور والعباسي والمدة بينهما يسيرة لانه ثانی الخلفاء العباسيين وأولهم أبو عبد الله السفاح وخلافته نحو أربع سنين فليتلأمل (قوله لانهم) أي العيسوية تعليل لعدم حكم العيسوية بالاسلام بمجرد نطق الشهادتين (قوله يعتقدون ان نبينا صلى الله عليه وسلم مرسل الى العرب خاصة) أي لا الى جميع الناس وبعض النصارى من يكون على هذا الاعتقاد فحكمه حكمه وقد صرح النووي بذلك في كتاب الظهار من التنقيح ولذا قال في باب الردة من التحفة ولا بد في الاسلام مطلقاً وفي النجاة من الخلود ومن النار من التلطف بالشهادتين من الناطق ثم بالاعتراف برسالته صلى الله عليه وسلم الى غير العرب ممن ينكرها أو البراءة من كل دين يخالف دين الاسلام الخ (قوله والتميز) عطف على الاسلام (قوله فلا يصحان) أي الاذان والاقامة فترجع على اشتراط كون المؤذن مجزاً (قوله من مجنون وصبي غير مجزوسكران) أي ومغيب عليهم لعدم أهليتهم للعبادة قال في المغني وفي اشتراط النية في الاذان وجهان في البحر والاصح عدم الاشتراط لكن يشترط عدم الصرع فان قصد به تعليم غيره لم يعتد به قاله ابن كج قال في التحفة ومن ثم ينبغي ندمها أي النية وفرع على الاصح انه لو كبرت كبيرتين بقصد ثم أراد صرعهما للاقامة لم ينصر فاعتنه فيني عليهم ما وفي التفرع نظر (قوله الا في أول نشوته) أي السكر لا لتنظام قصده وفعله حينئذ (قوله ويتأدى بأذان الصبي المميز واقامته الشعار) أي لكن مع الكراهة كما سيصرح به الشارح كردى (قوله وان لم يقبل خبره) أي الصبي المميز (قوله بدخول الوقت) أي في المجمع من قبول خبره فيما طريقه المشاهدة كروية النجاسة ضعيف كاذره في محل آخر نعم قد يقبل خبره فيما احتفت به قرينة كاذن في دخول دار وإبصال هدية وإخباره بطلب ذي وليمة له فتوجب الاجابة ان وقع في القلب صدقه قاله في النهاية (قوله وأفعال الامام) أي بأن يبلغ عنه فانه لا يقبل ذلك لكن ذكر الكردى عن فتاوى الجلال الرملى أنه يكفي في المبلغ

أمية الخ لان الذي في فتح الباري حديثها والذي في شرح الروض وغيره كونه كان في خلافة المنصور والمدة بين آخر دولة بني أمية وخلافة المنصور يسيرة اذ بدولة

فلا يصحان من كافر لعدم أهليته للصلاة ويحكم باسلامه لنطقه بالشهادتين الان كان عيسويا لانهم يعتقدون ان نبينا صلى الله عليه وسلم مرسل الى العرب خاصة (والتميز) فلا يصحان من مجنون وصبي غير مجزوسكران الا في أول نشوته ويتأدى بأذان الصبي المميز واقامته الشعار وان لم يقبل خبره بدخول الوقت وأفعال الامام

بني العباس أيدت دولة بني أمية وكان المنصور ثاني خلفاء بني العباس والله أعلم واستشكل بعضهم اعتقاد العيسوي المذكور بأنه حيث اعتقد رسالته ونبوته لزمه تصديقه وقد قال صلى الله عليه وسلم فيما صح عنه وأرسلت الى الناس كافة

بانتقالات

العجم والعرب انتهى الان يعتقدوا عدم صحته أو غير ذلك من ترهاتهم الباطلة والافظوا هرا الآيات القرآنية

والاحاديث النبوية بل صرائعها تنفيده عموم رسالته صلى الله عليه وسلم العرب والعجم وهذا مما لا خلاف فيه بين فرق الاسلام (قوله نشوته) قال في شرح الروض بفتح النون وحكى كسرها فيصح أذانه لا لتنظام قصده وفعله (قوله وينادي بأذان الصبي) الخ لكن مع الكراهة كما سيصرح به (قوله وأفعال الامام) رأيت في فتاوى الشمس الرملى ما نصه سئل رضي الله عنه هل يكفي في المبلغ بانتقالات الامام كونه صبياً

فاجاب بأنه يكفي حيث وقع في قلبه صدقة انتهى (قوله من الانثى للرجال) كذا قالوه وفيه اشكال أشار اليه الشوربي في حواشي المنهج حيث قال قضية ما هنا انه يصح اذان المرأة للنساء وقدم انه ان كان بقدر ما يسمع من لم يكره وكان ذكر الله أي فهو ليس بأذان وان كان ثم رفع حرم ان كان ثم أجبتى الآن يحمل كلامه هنا على الرفع من عدم أجبتى ويكون جاري على طريقته هو وان المعتمد انه حرام مع الرفع مطلقا وهذا ظاهر وقد وقع لكثير التوقف في كلام الشارح انتهى (قوله للرجال ولا للنساء) هو ظاهر بالنسبة للرجال واما اقامته للنساء فسبق في كلام الشارح في هذا الكتاب صحتها لمن حيث قال والختم لنفسه وللنساء لا للرجال انتهى واما اقامته للختم فعدمها منه لهم هو مقتضى ما سبق أيضا في قوله لنفسه وللنساء وفي شرح المنهج ولا من امرأة وختمت للرجال وختمت انتهى ومثله في المغني وفي شرح أبي شجاع للعلامة ابن قاسم العبادي مانعه لا تصح اقامة المرأة للرجال وكذا الختم كما هو ظاهر لاحتمال ذكرهم وقضية ذلك عدم صحة اقامة الختم للختم لاحتمال أنوثه الاول وذكر كورة الثاني انتهى وهو ظاهر ما علل به الشارح هنا أيضا لكن في المنهج وشرحه أيضا ويسن اقامة الاذان لغيره أي للمرأة والختم منفردين أو مجتمعين انتهى وفي

النساء والختم ولكل على انفراده أيضا اقامة انتهى فهذا يقتضي صحة اقامة الختم لمثله واما اذانه للنساء فظاهر كلامه

(والذكرورة) فلا يصحان من الانثى للرجال أو الختم ولو محارم على الاوجه كما تصح امامتها لهم ولا من الختم للرجال ولا للنساء كذلك ولحرمة نظر الفريقين اليه (ويكره) فيهما

في التحفة أن حكمه حكم اذان المرأة لمن حيث قال ولو أذنت للنساء بقدر ما يسمع من لم يكره وكان ذكر الله تعالى وكذا الختم انتهى

بانتقالات الامام كونه صبييا حيث وقع في قلبه صدقة وعليه العمل في المسجد الحرام سيما في التراوح (قوله والذكرورة) عطف أيضا على الاسلام (قوله فلا يصحان) أي الاذان والاقامة تفريع على اشتراط الذكرورة (قوله من الانثى للرجال أو الختم) المتبادر من السياق ان الكلام فيما لو أذنت للرجال المريدن للصلاة وهو يفهم انه يحرم اذانها خلف المسافرين ونحوه مما شرع فيه الاذان وهو ظاهر بناء على ان العلة في حرمة اذانها منه من وظائف الرجال وفي فعلها له تشبههم على ما هو الظاهر ان الذي من وظائفهم الاذان للصلاة لا مطلقا أصلا على التعليل بحرمة نظرهم اليها فقتضاه حرمة ذلك حيث كان ثم أجبتى مطلقا الا أن يقال انما يسن النظر للؤذن حيث أذن للصلاة فليست على شى على النهاية (قوله ولو محارم على الاوجه) أي خلافا للاسنوي وان وافقه شيخ الاسلام في الاسنى وعبارته وقضية كلامه كاصله انه لا فرق في الرجال بين المحارم وغيرهم والظاهر خلافه كما أشار اليه الاسنوي انتهى (قوله كما لا تصح امامتها) أي الانثى (قوله لهم) أي للرجال أو الختم قال في شرح الهجوة وقد يتوقف في هذا القياس ووجهه انه انما امتنع امامتها للرجال لا ارتباط صلاة المأموم بصلاة الامام وهنا لا ارتباط ويجاب بأن الاذان وسيلة للصلاة فاعطى حكم المقاصد كذا بخط الزيادي حضر (قوله ولا من الختم) عطف على من الانثى أي ولا يصحان من الختم (قوله للرجال) وكذا الختم لاحتمال ان المؤذن أنثى وهم رجال (قوله ولا للنساء كذلك) الظاهر ان المشار اليه قوله كما لا تصح امامتها لهم وحينئذ فهو مشكل لان امامة الختم للنساء محيضة كما سيأتي اللهم الا ان يقال قوله كذلك راجع لقوله للرجال فقط وحينئذ فكان الاولى تقديمه على ولا للنساء فليست على (قوله ولحرمة نظر الفريقين) أي الرجال والنساء وهذا عطف على كذلك (قوله اليه) أي الى الختم قال في النهاية نعم لو أذن الختم فبانت ذكرورة عقب اذانه فالوجه اجزؤه كما قاله الاذرى في غنيته وكتب ع ش على قوله عقب اذانه مانعه لعله انما قيد به للتنبيه على انه اذا لم تبين حاله طلب الاذان من غيره لعدم الاعتداد بأذانه ظاهرا وليس المراد انه اذا تبينت ذكرورة بعد مدة لم يعتد بأذانه انتهى فليست على (قوله ويكره فيهما)

لكن قال في الامداد لا يصح اذان المرأة للرجال والختم لحرمة نظرهما اليها ولا الختم للرجال أو النساء أو الختم كما هو ظاهر لحرمة نظر الكل اليه وقياسا على ما يأتي في الامامة وان نوزع في القياس انتهى هذا والذي يظهر عدم صحة امامة الختم لغير نفسه أو النساء مطلقا والانثى لغير نفسها أو مثلها واما الاذان فلا يصح منها مطلقا وما تقدم في كلامه ليس بأذان وانما هو مجرد ذكر الله تعالى قال في الامداد الختم لا يندب له الاذان ولو لمثله ثم قال فان أذن سراله أو المرأة للنساء أو محارم كان مباحا مكرها فثبت عليه من حيث كونه ذكر الاذنان كما في البويطي انتهى كذا رأيت في النسخة التي عندنا من الامداد وهو ظاهر والله أعلم (تنبيه) قال القليوبي في حواشي المحلى على المنهاج علم مما ذكره المصنف وغيره أنه يشترط في كل من الاذان والاقامة الاسلام والتمييز والترتيب والموالات وعدم بناء الغير ودخول الوقت والعربية لمن فهم عربي واسماع نفسه للمنفرد واسماع غيره في الجماعة وينفرد الاذان باشتراط الذكورة انتهى

جمع الحان ولحن ولحن في قراءته طرب فيها انتهى وقوله تفخيم في القاموس المفخم من المنطق الجزل والتفخيم التعظيم وترك الامالة وقوله والتشادق في القاموس أيضا تشدق لوى شدة التفصيح انتهى وفي باب

التطريب والتلحين وتفخيم الكلام والتشادق و (التعطيط) قال ابن عبد السلام يحرم التلحين أي ان غير المعنى أو وهم محذورا كدهمزة أكبر ونحوها ومن ثم قال الزركشي وليحترز من أغلاط تقع للمؤذنين كدهمزة أشهد فيصير استفهاما ومبدأ أكبر فيصير جمع كبر بفتح أوله وهو طبل له وجه واحد ومن الوقف على آله والابتداء بالآله لانه مما يؤدي الى الكفر كالذي قبله ومن مد ألف الله

الاعمال الموجبة لظلال العرش الخ من البدور السافرة في أمور الآخرة للحافظ السيوطي المنشق المتكلم على شدة تفاهي وتعاطيا انتهى وقوله التعطيط قال في المغني أي تمديده ومثله شرح الروض (قوله أي ان غير المعنى) قال في التحفة بل كثير منه كفر فليتنبه لذلك انتهى وفي حواشي

أي الاذان والاقامة (قوله التطريب) أي التغني كما عبر به غيره وفسره الشرفاوي بالانتقال من نغم الى نغم آخر قال فالسنة أن يستمر على نغم واحد انتهى وكأنه أخذ من صفة الفعل وفي قوله فالسنة الخ تأمل (قوله والتلحين) هو من اللحن واحدا للحن والالحون قال في المختار وقد لحن في قراءته من باب قطع اذا طرب بها وغرد وهو اللحن الناس اذا كان أحسنهم قراءة أو غناء وفي القاموس اللحن من الاصوات المصوغة الموضوعة (قوله وتفخيم الكلام) من الفخم وهو من المنطق كما في القاموس الجزل وترك الامالة (قوله والتشادق) من الشدق وهو في الاصل جانب الفم قال في القاموس تشدق لوى شدة للتفصيح وقال السيوطي المتكلم على شدة تفاهي وتعاطيا (قوله والتعطيط) أي التمديد أي مد الحروف ولو بنغم واحد ومحل كراهته ما لم يتغير به المعنى والاحرم كما سيأتي (قوله بل قال ابن عبد السلام) اضرب عن قوله ويكره الخ (قوله يحرم التلحين) أي في الاذان والاقامة كما هو ظاهر السياق وهل مثلها بقية الاذكار فليراجع (قوله أي ان غير المعنى) هذا من كلام الشارح وغرضه به تقييد اطلاق ابن عبد السلام حرمة التلحين فأى في مثله ليس للتفسير بل لمجرد الفصل بين الكلامين أفاد بعض المحققين (قوله أو أوهم محذورا) أي وان لم يتغير المعنى بالكلمة (قوله كدهمزة أكبر ونحوها) أي نحو الهمزة كان يقول محامدا في محمدا وحاي على الصلاة (قوله ومن ثم) أي من أجل حرمة التلحين المذكور (قوله قال الزركشي) هو العلامة بدر الدين أبو عبد الله محمد بن بهادر الزركشي أخذ عن الاسنوي والبلقيني وغيرهما وكان فقيها أصوليا وأديبا ومن تصانيفه تكملة شرح المنهاج للاسنوي والقواعد والبحر في الاصول وشرح جمع الجوامع وخادم الشرح والروضة كتاب جليل كبير نحو عشرين مجلدا وغير ذلك (قوله وليحترز) بالبناء للفعل والنائب عن الفاعل الجار والمجرور بعده أي وليحترز المؤذن والمقيم (قوله من أغلاط تقع للمؤذنين) جمع غلط بفتحين وهو كما في القاموس أن تعيبا بالشيء فلا تعرف وجه الصواب قبل وهو خاص بالنطق والمراد المؤذنين الجهال منهم الذين لا يعتنون باداء حق ما للعروف من الخارج والصفات (قوله كدهمزة أشهد) تمثيل للأغلاط (قوله فيصير استفهاما) أي فاصله أشهد بهمزين مفتوحين قلبت الثانية الفا (قوله ومبدأ أكبر) أي عطف على مداول فهو من مدخول الكاف (قوله فيصير) أي أكبر الممدود البناء (قوله جمع كبر) بالنصب مفعول يصير (قوله بفتح أوله) أي وتأنيه كما في المصباح فلوقال أوله لكان أظهر (قوله وهو) أي الكبير بالفتحين (قوله طبل له وجه واحد) أي فالكبر أخص من الطبل في القاموس الطبل أي بفتح الظاء كما ضبطه به بالعلم أي الذي يضرب به ذا وجه وذو جهين وجمعه أطبال وطبول وصاحبه طبال وحرفته الطبال (قوله ومن الوقف) عطف على من أغلاط عطف خاص على عام (قوله على آله والابتداء بالآله) أي لوجوب عدم السكوت الطويل بين المستثنى والمستثنى منه بخلاف سكتة النفس أو ألقى (قوله لانه) أي ما ذكر من الوقف على الله والابتداء بالآله (قوله يؤدي الى الكفر) أي لانه في الآله والاستثناء بعد طول الفصل غير صحيح على الاصح فليأتى (قوله كالذي قبله) أي وهو مبدأ أكبر (قوله ومن مد ألف الله) أي الالف الساكنة التي قبل الهاء والمراد مدها زائدة على مقدار ما تكلمت به العرب كما يدل عليه تعليقه الآتي ومثل ذلك حذفها مرة واحدة وان ثبت فيه لغة فانه لا يجوز زحفا كما بحثه بعض المحققين حيث قال ولا يجوز حذف الالف الساكنة التي قبل الهاء لفظا ففسد به الصلاة بحذفها اذا وقع في السجدة أو الجملة أو تكبيرة الاحرام أو التشهد الثاني لكن حكى أبو عمرو بن الصلاح وغيره عن أبي القاسم الزجاجي أن حذف الالف لغة وجعل منها حذف الالف الجلالة الاولى من قول الشاعر ألا ببارك الله في سهيل * اذا ما الله ببارك في الرجال

أقول

شرح المنهج للزبادي لتحتر زمن أغلاط تبطل الاذان بل يكفر منه بعد بعض ما ذكره الشارح

أقول الظاهر أن كون حذفها لغة لا يجوز شرعا لأن أسماء الله تعالى توقيفية ولم يثبت عن الشارع حذفها
 وإنما الثابت عنه ثبوتها فلا تتعداه وأما حذفها خطأ فهو الواقع زيادة في الفرق بين رسمه ورسم اللات
 اسم الصنم انتهى ملخصا (قوله والصلاة والفلاح) أي الفهما اللتين بعد اللام (قوله لأن الزيادة في
 حرف المد واللين) أي وهو الألف في هذه الصور الثلاث (قوله على مقدار ما تكلمت به العرب) أي
 وهو هنا في حالة الوصل مقدار ألف وفي حالة الوقف يجوز فيه ثلاثة أو جـه التطويل والتوسط والقصر
 والمراد به المد الطبيعي الذي لا تقوم ذات حرف المد إلا به وهو قدر ألف الذي هو عبارة عن قدر النطق
 بحركتين أحدهما حركة الحرف الذي قبل حرف المد والآخرى حرف المدمثاله ب ب والمد المذكور
 هنا يسمى عند القراء بالمد العارض وضابطه أن يقع بعد حرف المد أو اللين ساكن عارض سكونه أما
 للدغام عند بعض القراء كالادغام لابي عمرو ومن رواية السوسي وأما للوقوف نحو العالمين ونستعين
 ونحو ما هنا وللقراء في ذلك ثلاثة مذاهب الأول الأشباع كاللزام لاجتماع الساكنين اعتدادا بالعارض
 واختاره الشاطبي لجميع القراء والثاني مراعاة اجتماع الساكنين مع ملاحظة كونه عارضا خطئه عن الأصل
 واختاره الشاطبي لكل أيضا والثالث القصر لعروض السكون فلا يعتد به لأن الوقف يجوز فيه التقاء
 الساكنين مطلقا واختاره الجعبري وخصه بأصحاب الحدر كابي عمرو ومن معه والصحيح كإتقال عن
 صاحب النشر جواز كل من الثلاثة وتفصيل ذلك في كتب التجويد (قوله لحن وخطأ) أي فيما إذا
 كانت الزيادة على المد اللازم كما تقرر آنفا وقدره بثلاث ألفات وهي ست حركات على الأصح المشهور
 من خمسة أقوال ذكرها صاحب النشر (قوله ومن قلب الألف هاء من الله) أي وليحترز من قلب الألف
 الله هاء فهو عطف أيضا على من أغلاط والأولى الهمزة بدل الألف وكذا يحترز من عدم همزة الهاء وعدم
 الإفصاح بالهمزة من الأفعاض الناس بلحن في ذلك فيقول لا يله إلا الله إذ قلب الهمزة ياء لحن (قوله ومد
 همزة أكبر ونحوها) هذا مكرر مع ما سبق آنفا الآن يقال ذكره هنا استيفاء لما قاله الزركشي ومما ينبغي
 الاحتراز عنه عدم تفخيم اللام من لفظ الجلالة قال ابن الجزري

ونخم اللام من اسم الله * عن فتح اوضح كعب الله

(قوله وهو خطأ ولحن فاحش) أي لعدم وروده وليس له قياس في العربية (قوله وعدم النطق بهاء
 الصلاة) أي وليحترز من عدم النطق بهاء الصلاة كان يقول حي على الصلاة (قوله لأنه يصير دعاء
 إلى النار) أي لأن من معاني الصلاة النار قال في القاموس الصلاة ككساء الشواء والوقود أو النار
 كالصلى فيهما انتهى ولا يجب تريق لأم الصلاة لقراءة ورش بتعليقها قال الشاطبي
 وغلظ ورش فتح لام أصداها * أو الطاء أو اللطاء قبل تنزلا
 إذا قحت أو سكنت كصلاتهم * ومطلع أيضا ثم ظل وبوصلا

(قوله ويكره على المعتمد) أي خلافا لما تردد فيه الجويني فيما إذا رفع الصوت بالكلام اليسير (قوله
 الكلام اليسير) أي ومثله السكوت بخلاف الكثير منهما فإنه يقطع الموالاة كما سبق (قوله وفي الإقامة)
 أي وفيها أشد كراهة كما صرح به في العباب وغيره (قوله حيث لم يكن فيه) أي في الكلام اليسير
 (قوله مصلحة) أي ومثلها الضرورة بالأولى كما سيأتي (قوله والا) أي بأن كان فيه مصلحة (قوله كان
 رد السلام) تصوير للمصلحة (قوله أو شمت العاطس) من التشميت بالشين المعجمة والمهملة وهو
 الدعاء بالرحمة وقيل معناه بالمعجمة أبعدك الله عن الشماتة من الأعداء وبالمهملة جعلك الله على سمت
 حسن انتهى (قوله كان خلاف السنة) أي ولا يكره إذا السنة أن يؤخر رد السلام وتشميت العاطس
 إلى الفراغ قال في النهاية وإن طال الفصل كما هو مقتضى كلامهم ووجه أنه لما كان معذورا سوح له

والصلاة والفلاح لأن
 الزيادة في حرف المد واللين
 على مقدار ما تكلمت به
 العرب لحن وخطأ ومن
 قلب الألف هاء من الله
 ومبدهمزة أكبر ونحوها
 وهو خطأ ولحن فاحش
 وعدم النطق بهاء الصلاة
 لأنه يصير دعاء إلى النار
 (و) يكره على المعتمد
 (الكلام) اليسير (فيه)
 وفي الإقامة حيث لم يكن
 فيه مصلحة والا كان رد
 السلام أو شمت العاطس
 كان خلاف السنة

الحافظ ابن حجر في فتح الباري استدلل به على وجوب اجابة المؤذن حكاه الطحاوي عن قوم من السلف وبه قال الحنفية وأهل الظاهر وابن وهب انتهى كلام فتح الباري (قوله ومنه يؤخذ الخ) من كراهته ما قاعدا ورا كبا مع أنه لم يرد فيها نهى مخصوص وفي

نعم قد يجب الكلام ان كان في تركه الحاق ضرره أو لغيره ويسن له اذا عطس أن يحمده الله سرا (و) يكره (ترك اجابته) أي الاذان ومثله الاقامة (و) يكره (أن يؤذن) أو يقيم (قاعدا أو راكبا) لتركه القيام بالمأمور به ومنه يؤخذ كراهة ترك كل سنة مؤكدة (الامساقر الراكب) فلا يكرهان

شرح العباب للشارح وفي تعليل الكراهة بذلك نظر اللهم الآن يقال يؤخذ منه كراهة ترك السنن المتأكدة وليس بعيد وسيأتي قبيل أحكام المساجد عن المجموع كراهة ترك شيء من سنن الصلاة بما فيه وهو يؤيد ما ذكرته ثم رأيت الأذري والزرشي صرحا بأن كل سنة متأكدة يكره تركها وعبارة توسط الأذري قول الامام المكره

في التدارك مع طوله لعدم تقصيره بوجه انتهى لكن نظريه في الاسنى وقال والد الرملى وهو كذلك فان لم يطل الفصل ردوشيت والافلا قال ع ش قضيته وجوب الرد بعد فراغ الاذان وهو مخالف لما في الايات المشهورة التي أولها «رد السلام واجب الاعلى» الخ حيث عدها الاذان من الصور المسقطه للرد لكنه موافق لما هو المعتمد من وجوب الرد على الخطيب اذا سلم انتهى (قوله نعم قد يجب الكلام) استدراك على كراهة الكلام اليسير في الاذان والاقامة فلو أبدل نعم بيل لكان أسبك فليتأمل (قوله ان كان في تركه) أي الكلام (قوله الحاق ضرره) أي للمؤذن أو للقيم (قوله أو لغيره) أي كاعلى بخاف أن يقع في بئر مثلا وكان رأى نحو حية تقصد محترقا فانه يجب عليه الانذار قال ع ش وان طال ولا يطل به الاذان انتهى فليتأمل (قوله ويسن له) أي للمؤذن أو المقيم فلو قال لهما لكان أظهر (قوله اذا عطس) بفتح الطاء في الماضي وكسرهما وضمة هاء المضارع من بابي ضرب ونصر (قوله أن يحمده الله سرا) كذا عبر به في فتح الجواد والمتبادر منه أن المراد به أن يتلفظ بالحمد بحيث يسمع نفسه فقط لكن عبارة غيره كالروض والعباب وغيرهما في نفسه قال بعضهم ولولا تلفظ بالحمد لم يكره لانه لمصلحة لكنه خلاف المستحب انتهى وظاهره بل صريحه أنه يحمده بقلبه فقط لا باللفظ ويوافقه ما قالوه في باب آداب قاضي الحاجة من أنه اذا عطس حينئذ يحمده الله تعالى بقلبه ولا يحرك لسانه ويمكن حل كلام الشارح عليه فليتأمل * فائدة * قال الحلبي الحكمة في مشروعية الحمد للعاطس أن العاطس يدفع الأذى من الدماغ الذي فيه قوة الفكر ومنه منشأ الاعصاب التي هي معدن الحس وبسلامته تسلم الاعضاء فظهر بهذا أنها عمدة جليلة تناسب أن تقابل بالحمد لما فيه من الاقرار لله بالخلق والقدرة وازدافه الخلق اليه لا الى الطبائع (قوله ويكره ترك اجابته أي الاذان) الاولى ذكره ابعدا ذكر سنة الاجابة وأجيب بأنه ذكره هنا جمعا للمكرهات بعضها مع بعض (قوله ومثله الاقامة) أي في كراهة ترك اجابته اخر وجامن خلاف من أوجه في الحديث المتفق عليه اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول المؤذن قال الحافظ ابن حجر استدلل به على وجوب اجابة المؤذن حكاه الطحاوي عن قوم من السلف وبه قال الحنفية وأهل الظاهر وابن وهب انتهى كرى (قوله ويكره أن يؤذن أو يقيم قاعدا أو راكبا) ومثل القعود بالاولى الاضطجاع والاستلقاء (قوله لتركه) أي المؤذن أو المقيم قاعدا أو راكبا فهو تعليل للكراهة (قوله القيام بالمأمور به) أي في الحديث قم بالابل فناد بالصلوة واه الشيخان (قوله ومنه) أي من كراهته ما قاعدا أو راكبا مع أنه لم يرد فيه نهى مخصوص قاله الكرى ولعل الاولى ومن تعليل الكراهة بما ذكرنا (قوله يؤخذ منه كراهة ترك كل سنة مؤكدة) أي في الاذان وغيره وعبارة الإيعاب وفي تعليل الكراهة بذلك نظر اللهم الآن يقال يؤخذ منه كراهة السنن المؤكدة وليس بعيد وسيأتي قبيل أحكام المساجد عن المجموع كراهة ترك شيء من سنن الصلاة بما فيه وهو مؤيد لما ذكرته ثم رأيت الأذري والزرشي صرحا بأن كل سنة متأكدة يكره تركها وعبارة توسط الأذري قول الامام المكره

جازمون فيها بالكراهة يعلم ذلك من تتبع كلامهم ومعلوم أن كل سنة مؤكدة تركها مكرهه وان لم يرد فيه نهى انتهت واعتراضه الاول غير صحيح بل الصواب فيه ما قاله الامام والثاني صحيح لكن بتزويل التأكيد بالاختلاف في الوجوب ونزل الحث في

له لاحتاجته الى الركوب لكن الاولى له أن يقيم بعد نزوله لانه لا بد له من الصلاة ولا يكره له أيضا ترك الاستقبال ولا يكره له المشي لاحتياجه اليه ويجزئه الاذان والاقامة مع المشي وان بعد عن مكان ابتدائها بحيث لا يسمع آخرهما من سمع أو لهما (و) يكرهان من يكون (فاسقا أو ضياعا) لانهما غير مأمونين وأعمى ليس معه بصير يعرف الوقت

الطلب منزلة التهي عن الترك وبالنظر لهذا التزويل يندفع الاعتراض على الامام هنا أيضا فتأمل أما المسافر فلا يكره له ذلك كما يأتي انتهى كلام شرح العباب للشارح (قوله ويجزئه الاذان والاقامة الخ) كذلك الامداد حيث قال والاوجه أن كلاهما يجزئ الماشي وان بعد عن محل ابتدائه بحيث

(قوله له) أي للمسافر الركوب (قوله لاحتاجته الى الركوب) تعليل لعدم الكراهة قال في النهاية وقضية كلام الرافعي أنه لا يكره أي للمسافر ترك القيام ولو غير ركوب ويوجه بأن من شأن السفر التعب والمشقة فسو محله فيه ومن ثم قال الاسنوي ولا يكره له أيضا ترك الاستقبال ولا المشي لاحتماله في صلاة النفل في الاذان أولى والاقامة كالاذان فبإذرتأمل (قوله لكن الاولى له) أي للمسافر الركوب (قوله أن يقيم بعد نزوله) قضية أن الاذان ليس كذلك وعبرة النهاية لكن الاولى له أن لا يؤذن الا بعد نزوله ويوجه كلام الشارح بأن الافضل في الاذان أن يكون أول الوقت بخلاف الاقامة فالأفضل فيها تتركها للصلاة فليتأمل (قوله لانه لا بد له) أي للراكب تعليل لاولوية الاقامة بعد النزول (قوله منه) أي من النزول (قوله للفريضة) أي اذا لاتصح ركبا (قوله ولا يكره له) أي للمسافر الركوب على ما اقتضاه كلامه لكن الاوجه عدم تقييد الركوب هنا كما يفيد ما عر عن الاسنوي فليتأمل (قوله أيضا) أي كما لا يكره ركبا (قوله ترك الاستقبال) أي لاحتماله في النفل فأولى الاذان والاقامة بخلاف غير المسافر فانه يكره له الاذان والاقامة غير مستقبل كما يأتي في المتن لمخالفة ما واظب عليه السلف والخلف اذا ما تأثر عنهم الاستقبال في ذلك قال في التحفة وكانهم انعم يأخذوا بما في خبر الطبراني وأبي الشيخ أن بلالارضى الله عنه كان يترك الاستقبال في بعضه غير الحيعتين لمخالفة لما ذكره المذكور الذي هو في حكم الاجماع المؤيد بالخبر المرسل استقبل وأذن على أن التبرير ضعيف لان في سنده من ضعفه ابن معين ومعارض برواية تراويه المذكور أيضا أن بلالا كان ينحرف عن القبلة عن عيئه في مرتى على الصلاة وعن يساره في مرتى على الفلاح ويستقبل في كل ألفاظ الاذان الباقية وحينئذ كان الاخذ بها الموافق لما مر والموجب لاجحية المرسل والمثبت للاستقبال فيما عدا الحيعتين وهو مقدم على الثاني أولى انتهى فتأمل (قوله ولا يكره له) أي للمسافر (قوله المشي) أي في الاذان والاقامة لكنه فيها خلاف الادب (قوله لاحتياجه اليه) أي الى المشي لاحتماله في صلاة النفل في الاذان والاقامة أولى كما مر (قوله ويجزئه) أي المسافر (قوله الاذان والاقامة مع المشي) قد تشعر بعبارته باختصاص الاجزاء بالمسافر ولعله جرى على الغالب من أن غيره لا يمشي في أذانه ولا في اقامته قاله ع ش (قوله وان بعد عن مكان ابتدائها) أي الاذان والاقامة (قوله بحيث لا يسمع آخرهما من سمع أو لهما) هذا ان فعل ذلك لنفسه فان فعلهما غيره كان مأمونين وفي محل ابتدائه غير اشترط أن لا يبعد عن محل ابتدائه بحيث يسمع آخره من سمع أوله والالم يجزه كما في المقيم قاله في النهاية قال ع ش أي لم يجز من لم يسمع الكل انتهى وعلى ذلك قول الروض خلافا لمن ضعفه (قوله ويكرهان) أي الاذان والاقامة (قوله من يكون فاسقا أو ضياعا) بحيث بعضهم أنه لا يجوز نصبهما مؤذنان من القاضي ونحوه قال وبه صرح الماوردي في نصب الصبي اماما ويظهر القطع بنصب الفاسق مؤذنا للبلد ولا يجوز تولية الفاسق شيئا من أمور الدين كما نص عليه الشافعي رضى الله عنه في الام في مواضع وهو واضح (قوله لانهما) أي الفاسق والصبي تعليل للكراهة (قوله غير مأمونين) أي أن يؤذنا في غير الوقت وأن ينظر الى العورات لكن يحصل بأذانه السنة وان لم يقبل خبرهما في الوقت ويؤخذ من التعليل المذكور أن الكراهة هنا في الاذان أشد منها في الاقامة لان وقت الاقامة موكول الى الامام وهي لاتسن أن تكون في موضع مرتفع بخلاف الاذان فيهما ثم رأيت في ع ش ما يؤيد ذلك حيث قال وقضية ما ذكر من التعليل أنه لو تحقق أن أذانه في الوقت ولم يترتب على أذانه نظر الى العورات كان أذن بأرض المسجد لم يكره ولو قيل بالكراهة لم يبعد لان الداعي للصلاة ينبغي أن يكون على أكمل حال انتهى فليتأمل (قوله وأعمى) عطف على فاسقا أي ويكرهان من يكون أعمى (قوله ليس معه بصير يعرف الوقت) أي لان الاعمى ربما غلط في الوقت ولانه يفوت على الناس

فضيلة أول الوقت باشتغاله بالسؤال عنه وبالتحرى فيه (قوله وجنبنا ومحدثنا) معطوفان على فاسقا وظاهر
عبارة الكراهة للتيسيم وإن أباح تيممه للصلاة لأنه محدث عند الشافعي وبه صرح ابن الرفعة وكذلك فاقد
الطهورين والسكران لكن تعليلهم يقتضي عدم الكراهة لهما وهو الظاهر والكراهة في الإقامة من الجنب
أشد منه في الأذان منه ولذا قال في الهبة

والكراهة في ذين لشخص بجنب * أشد لكن في المقيم أصعب

لأن الجنب أغلظ وما يحتاج إليه الجنب ليتمكن الصلاة فوق ما يحتاج إليه المحدث والإقامة يعقبها الصلاة
فإن انتظره القوم ليتطهر شق عليهم والاساءات به الظنون وقضية كلام الهبة كغيره أن كراهة إقامة
المحدث أشد من كراهة أذان الجنب وهو المنتجه لما تقر من قر بها إلى الصلاة خلافا لما يجتنبه السنوي
من استوائهما والحاصل كما قاله الكوهي أن الكراهة في أذان الجنب أشد من أذان المحدث ومن
أقامته والكراهة في إقامة الجنب أشد من أذانه ومن أذان المحدث ومن أقامته والكراهة في إقامة المحدث
أشد من أذانه وقياس ما ذكره أنه أن الكراهة في أذان المحدث الجنب أشد وأنها في الحائض والنفساء
أشد من الكل لأنهما أغلظا فليتأمل (قوله لخبر كرهت أن أذ كر الله الأعلى طهر) أي أو قال على طهارة
رواه أبو داود وغيره وقال في المجموع أنه صحيح فيستحب أن يكون متطهر بذلك وظاهر هذا الحديث
بل صريحه أن غير الأذان والإقامة كرهه أيضا للمحدث لكن في عرش على النهاية ما نصه بخلاف
غيرهما من الأذكار لا يكره لأن القرآن الذي هو أفضل الأذكار لا يكره له فبقية الأذكار بالاولى قال
في التبيان فصل ويستحب أن يقرأ وهو على طهارة فإن قر أممحدثا جاز باجماع المسلمين قاله الامام حسين ولا
يقال ارتكب كرهه هابل هو تاركه للأفضل انتهى وفي العباب ولا تكره أي التلاوة للمحدث قال في شرحه
لأنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ مع المحدث كما صح عنه ولا ينافي ذلك كونها في حق المحدث خلاف
الأفضل انتهى وبين قبل ذلك أن ما ذكره العباب نقله في المجموع عن الامام والغزالي فعلم أنه ليس علته
كراهة الأذان والإقامة للمحدث مجرد كونها ما ذكرنا كما توهم والله أعلم وفي فتاوى السيوطي في باب الأذان
ولا يكره الذكربل ولا للجنب انتهى وعليه فالكراهة في الحديث المذكور بمعنى خلاف الأفضل فليحذر
(قوله وخبر لا يؤذن الامتوضي) أي متطهر من اطلاق الخاص على العام والحديث رواه الترمذي وكونه
بهذا اللفظ هو الذي في التحفة وشرح المنهج والذي في شرح التحرير لا يؤذن الا وأنت متوضي ولعلهما
روايتان ثم راجعت جامع الترمذي فوجدت لفظة ما في هذا الكتاب وذكر رواية أخرى لفظها لا ينادى
بالصلاة الامتوضي قال وهذا أصح من الحديث الأول ولم يذكر غيرها ولكن اختلاف نسخ الترمذي
كثير جدا فعمل ما في شرح التحرير في بعضها وهذه الرواية علم أنه لا حاجة لقول بعضهم وقس على الأذان
الإقامة لأن النداء شامل لهما كما هو ظاهر تدبر بقى الطهارة من الخبث وقضية قول الرافعي أن المؤذن يدعو
إلى الصلاة فليكن بصفة من يمكنه فعلها والافهو واعظ غير متعظ أنها كذلك قال الشو برى وظاهر هذا أنه
لا فرق بين النجاسة وغيرها ولا بعد التزامه (قوله لا إذا أحدث في أثناء الأذان) أي ولو حدثا أكبر لكن
لو كان الأذان في مسجد حرم المكث ووجب قطع الأذان أفاده سم أقول وينبغي أن محل وجوب القطع
حيث يتأني له فعله بلامكث بأن لم يتأت سماع الجماعة له إلا إذا أكمله بعمله مثلا ولا فيجب خر وجهه من
المسجد ويكمل الأذان في مروره أو يباب المسجد أن أراد كماله عرش وهو وجبه (قوله فيقه ولا يقطعه)
أي الأذان استجابا وبما تقرر علم أن أذان الجنب مجزئ ومشله أذان مكشوف العورة وبها صرح في
الروض قال شيخ الاسلام ولا يؤثر في الاجزاء ارتكابه المحرم لأن المراد حصول الاعلام وقد حصل

(وجنبنا ومحدثنا) لخبر
كرهت أن أذ كر الله الأعلى
طهر وخبر لا يؤذن الا
متوضي (الا إذا أحدث
في أثناء الأذان فيقه) ولا
يقطعه

لا يسمع آخره من سمع
أوله انتهى ونحوه التحفة
والقليوبي في حواشي المحلى
وعبارته ولا يشترط أن
يسمع آخر أذانه من سمع
أوله ولو في المسافر على
المعتد انتهى وخالف
الخطيب في المغني فقال فإن
أذن ماشيا أجزأه أن لم
يعد عن مكان ابتداءه
بحيث لا يسمع آخره من
سمع أوله والام يجزه انتهى
وجرى عليه ابن المقرئ
في روضه حيث قال ويكره
تخطيطه والتغني به
والركوب فيه لم يقيم فإن أذن
ماشيا أجزأه أن لم يعد
بحيث لا يسمع آخره من
سمع أوله انتهى قال شيخ
الاسلام في شرحه هذا من
زيادته ونقله في المجموع
عن الماوردي ثم قال وفيه
نظر فيحتمل أن يجزئه في
الحالين انتهى (قوله لخبر
كرهت الخ) رواه أبو داود
وغيره وقال في المجموع أنه
صحيح (قوله وخبر لا يؤذن
الخ) رواه الترمذي

والتحريم أعني آخر وهو حرمة المكث وكشف العورة تأمل (قوله لثلاثيهم التلاعب) تعليل لطلب
الاعتناء وعدم القطع وقضية التعليل أنه لو أذن منفردا ولم يكن هناك أحدي قطع ذلك وهو غير بعيد فلي تأمل
(قوله فان خالف) بأن لم يتم وقطع أذانه وتوضأ (قوله بنى ان قصر الفصل) أى والاستئناف أولى كما نص
عليه الشافعي والاصحاب قاله في الاسنى (قوله والا) بأن طال الفصل (قوله استأنف) أى أذانه لا انتفاء
المواولة (قوله ويكره التوجه فيهما) أى الاذان والاقامة (قوله لغير القبلة) أى في المنفرد مطلقا وغيره
الا ان توقف الاعلام على تركها كالدوران حول المنارة في وسط البلد ويكون دورانه حولها لجهة معين
المؤذن حال استقبال القبلة كما أن الطواف كذلك وان كان عكس ما هنا في الصورة وكدوران دابة
الرحى والساقية قاله البرماوى ومعلوم أنه اذا دار لجهة يمينه كانت المنارة عن يمينه عكس دوران دابة الرحى
والساقية فقوله ان الطواف كذلك أى يكون الدوران فيه لجهة يمين الطائف لكن بالنظر لحالة وقوفه
واستقباله لاجزاء الاسود فتكون في هذه الحالة جهة يمينه من جهة أمامه واذا انتقل ودار فيكون البيت عن
يساره فظهر قوله وان كان أى دوران الطائف عكس ما هنا أى دوران المؤذن في الصورة قاله الجبل فتأمل
(قوله لتركه) أى المؤذن المتوجه لغير القبلة وهذا تعليل للكرامة (قوله الاستقبال المنقول سلفا وخلفا)
بفتحين فيهما سلفا السلف هم الصحابة رضى الله عنهم والخلف من بعدهم وهذا هو المشهور وقال بعضهم
السلف ما قبل الاربع مائة والخلف ما بعدهم وتقدم قريبا أن هذا المنقول عنهم بمنزلة الاجماع ولذا لم يأخذ
العلماء بما في خبر الطبراني وأبي الشيخ أن بلالا كان يترك الاستقبال في بعض الاذان غير الخيعتين مع أنه
ضعيف ومعارض (قوله ويسن ترتيبه) أى الاذان (قوله أى الثانى فيه) بتشديد النون مصدر تأنى
اذ لم يعجل في الامر وهو محمود الا فيما فيه مسارعة لخبر ولذا ورد العجلة من الشيطان الا في خمسة قضاء الدين
الحال والتربة من الذنب وتزويج البكر ودفن الميت واكرام الضيف قاله الشرقاوى (قوله بأن يأتى
بكلماته) أى الاذان تصوير للثانى الذى وقع تفسير الترتيل وعبارة البرماوى وهو أن يأتى بكل كلمة في نفس
الاتكبير فإنه يسن أن يجمع بين كل تكبيرتين في نفس تخفة لفظه ويزاد مع ذلك امتداد الحروف وتطويلها
انتهى والمراد بجمع التكبيرتين في نفس أى مع وقفة لطيفة على الاولى كما سيأتى (قوله مبينة) حال من
الكلمات وهى بصيغة اسم المفعول (قوله وادراج الاقامة) عطف على ترتيبه أى ويسن ادراج الاقامة أى
ادراج كلماتها وهو الاسراع بها اذا ادراج الطى ثم استعير لادخال بعض الكلمات في بعض (قوله لما
صح) دليل للسلمتين قال في الاسنى ولان الاذان للغائبين فالترتيل فيه أبلغ والاقامة للحاضرين فالادراج فيها
أشبه (قوله من الامر بهما) أى بترتيل الاذان وادراج الاقامة والحديث واما الترمذى والحاكم وصححه
ولفظ الترمذى عن جابر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لبلال رضى الله عنه يا بلال اذا
أذنت فترسل في أذانك واذا أقيمت فاحذر واجعل بين أذانك واقامتك قدر ما يفرغ الاكل من أكله
والشارب من شربه والمعتصر اذا دخل لقضاء حاجته ولا تقوموا حتى تروى (قوله والترجيع فيه)
أى في الاذان وهو عطف على ترتيبه (قوله لما صح) دليل لسنية الترجيع (قوله أنه صلى الله عليه وسلم
علمه) أى الترجيع (قوله لابي محذورة) والحديث رواه مسلم وقد تقدم نقل لفظه والحكمة في ذلك تدبر كلتى
الاخلاص لكونهما المنجيتين من الكفر المدخلتين في الاسلام وتذكر خفاتهما في أول الاسلام ثم ظهورهما وفي
ذلك نعمة ظاهرة قاله في المغنى (قوله وهو) أى الترجيع (قوله اسرار كلتى الشهادة) أى ويأتى بالاربعة ولاء
قال في العباب فلم يأت بهما سرا ولا أتى بهما بعد الجهر انتهى ع ش (قوله قبل الجهر بهما) أى الشهادتين
لان اضافة الكامتين اليها للبيان وعبارة الروض وهو الاسرار بكلمات الشهادتين بعد التكبير وهن أربع

لثلاثيهم التلاعب فان
خالف بنى ان قصر الفصل
والاستئناف (و) يكره
(التوجه) فيها (لغير القبلة)
لتركه الاستقبال المنقول
سلفا وخلفا (ويسن ترتيبه)
أى الثانى فيه بأن يأتى
بكلماته مبينة وادراج
الاقامة لما صح من الامر
بهما (والترجيع فيه)
لما صح أنه صلى الله عليه
وسلم علمه لابي محذورة
وهو اسرار كلتى الشهادة
قبل الجهر بهما

(قوله ترتيبه) قال في
المغنى فيجمع بين كل
تكبيرتين بصوت ويفرد
باقى كلمات الامر بذلك كما
أخرجه الحاكمان لان الاذان
للغائبين فكان الترتيل فيه
أبلغ والاقامة للحاضرين
فكان الادراج فيها أنسب
انتهى وسيأتى في كلام
الشارح قريب منه فراجع

(قوله فهو اسم للاول) في التحفة فيصح تسمية كل به لكن الاشهر الذي في أكثر كتب المصنف انه للاول انتهى والحاصل ان الذي في الروضة للنووي انه اسم لهما والذي في المجموع والدقائق والتحرير والتحقيق الجميع له انه اسم للاول وفي شرح مسلم له انه الثاني وحكمته تدبر كفي الاخلاص لكونهما المتجيبين من الكفر المدخلتين في الاسلام وتذكر خفاهما في أول الاسلام ثم ظهورهما في ذلك نعمة ظاهرة قال الشوري في حواشي شرح المنهج ٨٤ انظر لوجهر بالشهادتين اولاهل نسن أن يعيد هما سرا أولا يظهر الاول ثم رأته جزم

به في العباب انتهى (قوله أن يسمع) الخ هذا التفسير أشار به الى أن المراد بالاسرار هنا غير حقيقة أو حقيقة أن يسمع نفسه لانه ضد الجهر قال في المغني ولذلك قال بعضهم انه يحتمل أن يكون كاسرار

فهو اسم للاول وسمى بذلك لانه رجع الى الرفع بعد أن تركه والمراد بالسرا ذلك أن يسمع من يقر به عرفا وأهل المسجد كان واقفا عليهم والمسجد متوسط الخط (والثوب) بالثلثة من ثاب اذ ارجع (في الصبح) أي في أذانيه

القراءة في الصلاة السرية وربما يقال انه يتيقن أن يكون الترجيع هو السر لانه سنة ولو تركه صح الاذان بخلاف ما اذا قلنا انه الثاني أو هما فان قيل ان السر هنا هو بحيث يسمع من يقر به فيكفي أجب بأن اسماع من يقر به لا يكتفي الا اذا كان هو المصلّي والكلام أعم من ذلك انتهى كلام المغني وبه يعلم ان المعتمد

ثم يعيد هاجرا انتهى وهو أظهر (قوله فهو) أي الترجيع (قوله اسم للاول) هذا ما صرح به الإمام النووي في المجموع والتحقيق والدقائق والتحرير وهو الاشهر بل قال بعضهم هو الصواب وظاهر كلام الروض المذكور كاصله اسم للمجموع وفي شرح مسلم والحاوي انه اسم للثاني قال بعضهم والظاهر انه سهو (قوله وسمى بذلك) أي بالترجيع (قوله لانه) أي المؤذن (قوله رجع الى الرفع بعد ان تركه) أي الرفع وهذا التوجيه يناسب ما في شرح مسلم والحاوي من انه اسم للثاني لانه الذي رجع اليه وحيث قد تسمية الاول به مجاز من تسمية السبب باسم السبب اذ هو سبب الرجوع أفاده الرشيدى وبعبارة الكردي هذا قد يفهم منه ان الترجيع اسم للثاني لكن صدرهم عن القول به جعلهم الترجيع سنة ولو تركه صح الاذان تأمل (قوله والمراد بالسرا ذلك) أي كفي الشهادة (قوله أن يسمع من يقر به عرفا) هذا لمن أذن لغيره وأما المؤذن لنفسه فيكفي اسماع نفسه وبعبارة طاشية فتفتح الجواد والذي يظهر ان هذا شرط للكمال وأنه يأتي فيه تفصيل الاذان من انه ان أذن لنفسه كفي اسماع نفسه والا فلا بد من اسماع واحد بتقدير قرب منه قرب التخاطب والمحاذية فيما يظهر وأما ما أوهمه قول شيخنا والمراد ان يأتي به مسرا حيث الخ يوههم خلاف ما تقرر والظاهر انه غير مراد وان المراد ما قررته فاحفظه انتهى بالخرف (قوله وأهل المسجد) أي ومحوه وهو عطف على من يقر به (قوله ان كان) أي المؤذن (قوله واقفا عليهم) أي على أهل المسجد (قوله والمسجد متوسط الخط) الجملة حالية وأراد بقوله والمراد الخ ان الاسرار هنا غير حقيقة قال في المغني والحققة الاسرار هو أن يسمع نفسه لانه ضد الجهر ولذلك قال بعضهم انه يحتمل أن يكون كاسرار القراءة في الصلاة السرية وور بما يقال انه يتعين أن يكون الترجيع هو السر لانه سنة ولو تركه صح الاذان بخلاف ما اذا قلنا انه الثاني أو هما فان قيل ان السر هنا هو بحيث يسمع من يقر به فيكفي أجب بأن اسماع من يقر به لا يكتفي الا اذا كان هو المصلّي والكلام أعم من ذلك انتهى وبعبارة الشيخ الجمل واذا علمت المراد بالسرا سقط ما أورد على القولين الضعيفين وهو انه اسم للجهر أو للمجموع السر والجهر وحاصل الايراد ان الترجيع سنة في الاذان لانه وعلى هذين القولين يقتضي انه لو ترك الجهر لم يبطل الاذان وليس كذلك وحاصل الجواب التزام انه لو أسقط الجهر لم يبطل لان ما أتى به كاف في صحة الاذان لما علمت من المراد بالسرا انتهى تأمل (قوله والثوب) أي ويسن الثوب فهو عطف أيضا على ترتيبه (قوله بالثلثة) أي ويقال الثوب (قوله من ثاب اذ ارجع) أي وأصله أن يجيء الرجل مستنصر خاليوح بثوب ليرى قال في الامداد لان المؤذن دعا الى الصلاة بالحيعة لئلا يمتنع من دعاء عاد اليها بذلك ومعنى العودانه أولا دعا لخصوص الصلاة بحى على الصلاة ثم للعموم بحى على الفلاح ثم عاد الى الدعاء بالخصوص بقوله الصلاة خير من النوم فاندفع ما قد يقال هو بالتثويب مستمر في الدعاء لاعتداليه انتهى تأمل (قوله في الصبح أي في أذانيه) أي الاول الذي قبل الفجر والثاني الذي بعده وهذا الذي ذكره الامام النووي في الروضة انه ظاهر اطلاق الغزالي وغيره ثم نقل عن البغوي في التهذيب انه اذا ثوب في الاول لا يثوب في الثاني على الاصح وأطلق في الشرح الصغير ترجيحه وقال في المجموع ظاهر اطلاق الاصحاب أنه لا فرق وصححه في التحقيق أفاده الشهاب الرملي وهو المعتمد وان قيل الظاهر من جهة المعنى ما ذكره البغوي وهو

المحفوظ

انه اسم للاول وباعتماده صرح الشارح (قوله اذ ارجع) أي لان

المؤذن دعا الى الصلاة بالحيعة لئلا يمتنع من دعاء عاد اليها بذلك قاله في شرح الروض وفي الامداد لان المؤذن دعا الى الصلاة بالحيعة لئلا يمتنع من دعاء عاد اليها بذلك ومعنى العودانه أولا دعا لخصوص الصلاة بحى على الصلاة ثم للعموم بحى على الفلاح ثم عاد الى الدعاء بالخصوص بقوله الصلاة خير من النوم فاندفع ما قد يقال هو بالتثويب مستمر في الدعاء لاعتداليه انتهى

المحفوظ من فعل بلال ولم ينقل عن ابن أم مكتوم أنه كان يقول انتهى (قوله أداء) منصوب على الحالية
 أي حال كون الصبح مؤداة (قوله وكذا قضاء) في تقدير كذا تنفيير لا عراب المتن لأنه حينئذ مرفوع
 على أنه مبتدأ مؤخر وكذا خبره قدم لأنه سهل على ذلك بيان أن سنة التشويب في القضاء هو ما صرح به
 ابن عجيل تأمل (قوله كما صرح به ابن عجيل) راجع للقضاء فقط وابن عجيل هو الامام العلامة الزاهد
 أحمد بن موسى بن عجيل اليه في الدوا إلى صاحب الكرامات والاحوال كان عالما جليلا زاهدا ورعا وشهرته
 تغني عن ذكره (قوله وأقروه) أي أقر المتأخرون ما قاله ابن عجيل وقالوا نظرا لاصوله أي فيثوب في
 أذاني قضاء أذاني الصبح وبوالى بين أذنيه انتهى ع ش (قوله وهو) أي التشويب (قوله أن يقول)
 أي مؤذن الصبح من غير التفات على ما سيأتي قال ع ش ولو ترتب على عدم الالتفات عدم سماع
 بعضهم (قوله بعد الحيلتين) أي حى على الصلاة وحى على الفلاح جميعا (قوله الصلاة خير من النوم)
 أي اليقظة للصلاة خير من راحة النوم فاندفع ما يقال لأفائدة في هذا الخبر لأن من المعلوم أن الصلاة
 خير من النوم لأنها أفضل عبادات البدن والنوم من المباحات (قوله مرتين) أي كما ثبت في الحديث
 الآتي فيسن كونه مرتين بناء على أن الأذان مشى (قوله لما صح) دليل لسنة التشويب والتعبير بالصحة
 مثله في التحفة وعبارة غيره لو روده في خبر أبي داود وغيره باسناد جيد كما في المجموع ولا منافاة بينهما لأن
 الجيد كالثابت والصالح والمجود عند أهل الاصطلاح يشمل الحسن والصحيح قال السيوطي في ألفيته
 وللقبول يطلقون جييدا * والثابت الصالح والمجودا
 وهذه بين الصحيح والحسن * وقر بوا مشبهات من حسن
 وهل يخص بالصحيح الثابت * أو يشمل الحسن نزاع ثابت
 (قوله من أنه صلى الله عليه وسلم) بيان لما صح (قوله لقنه) أي علم التشويب (قوله لابي محذورة)
 ولفظ الحديث عنه قلت يا رسول الله علمني سنة الأذان قال فسبح مقدم رأسي وقال الله أكبر الله أكبر
 إلى أن قال حى على الفلاح فان كان صلاة الصبح قلت الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم الخ وفي
 رواية عنه يقول أتني على رسول الله صلى الله عليه وسلم الأذان حرقا فرائم قال وكان يقول في الفجر
 الصلاة خير من النوم (قوله وخص) أي التشويب (قوله بالصبح) أي بأذانه (قوله لما يعرض)
 بكسر الراء من باب ضرب (قوله للنائم من التكاسل) تفاعل من التكسل بالتحريك وهو التناقل عن
 الشيء والفتور فيه (قوله بسبب النوم) فناسب ند كبره بذلك (قوله ويكره) أي التشويب (قوله في
 غيره) أي غير الصبح من المكتوبات ولو بالجمعة (قوله لأنه) أي التشويب في غير الصبح (قوله بدعة)
 أي ظهر الصحيحين من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد قاله في الاسنى (قوله ويسن الالتفات)
 افتعال من لفته لقنم باب ضرب صرفه ذات اليمين أو الشمال (قوله في الأذان والاقامة) أي في
 جميعاتهما وهي أربع في الأذان واثنان في الاقامة (قوله برأسه) أي المؤذن أو المقيم وعبارة التحفة
 كغيرها بمنقعه (قوله وحده لا بصدرة) أي من غير أن ينتقل عن موضعه ولو على منارة محافظة على
 الاستقبال ولا يدور عليها فان دار كفى ان سمع آخر أذانه من سمع أوله والأفلا كما في ع ش (قوله بيمينه
 مرة) أي جهة يمينه (قوله في مرتي قوله) أي المؤذن (قوله حى على الصلاة) معنى حى على
 الصلاة كما قاله الامام النووي تعالوا إلى الصلاة واقبلوا إليها قالوا وفتحت الباء لسكونها وسكون الباء
 السابقة المدغمة (قوله ويساره مرة) عطف على يمينه مرة (قوله في مرتي قوله) أي المؤذن (قوله حى
 على الفلاح) قال الامام النووي معناه هلم إلى الفؤز والنجاة وقيل إلى البقاء أي اقبلوا على سبب البقاء
 في الجنة والفلاح بفتح الفاء واللام لغة في الفلاح حكاهما الجوهرى وغيره قالوا وليس

(أداء) (قوله قضاء)
 كما صرح به ابن عجيل وأقروه
 وهو أن يقول بعد الحيلتين
 الصلاة خير من النوم
 مرتين لما صح من أنه صلى
 الله عليه وسلم لقنه لابي
 تحذورة وخص بالصبح
 لما يعرض للنائم من
 التكاسل بسبب النوم
 ويكره في غيره لأنه بدعة
 (و) يسن (الالتفات) في
 الأذان والاقامة (برأسه
 وحده) لا بصدرة (بيمينه)
 مرة (في) مرتي قوله (حى
 على الصلاة ويساره) مرة
 (في) مرتي قوله (حى على
 الفلاح)

كلامه - م وصرح به ابن عجيل اليميني انتهى ومثله الخطيب في شرح التنبية ونقل نحوه في المغني وأقره أنصاف في التحفة واختلف في التشويب فقال ابن عجيل لا وغيره نعم لأنه في المغني دعاء كالخيمتين انتهى وفي الامداد

لأن بلالا كان يفعل ذلك بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم في الاذان رواه الشيخان وقيس به الإقامة واختصت الخيمتان بذلك لأن غيرهما ذكر الله تعالى وهما خطاب الآدمي كالسلام في الصلاة وانما كره في الخطبة لأنها وعظ للحاضرين فلا بد أن لا يمرض عنهم ولا يلتفت في التشويب على ما قاله ابن عجيل لكن نوزع فيه لأنه في المعنى دعاء إلى الصلاة كالخيمتين (و) يسن (وضع) المؤذن أتملى (أصبعيه) السبابتين (في صماخي أذنيه) لما صح من فعل بلال ذلك بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم

وقضية كلامهم أنه لا يلتفت في التشويب وبه م ر ح ابن عجيل قبل والحاق مرتبة بالخيمتين له وجه لأن ما في المغني دعاء إلى الصلاة مثلها انتهى كلام الامداد

في كلام العرب كلمة أجمع للخيرات من لفظة الفلاح ويقرب منها النصيحة ولذا ورد الدين النصيحة (قوله لان بلالا) رضى الله عنه وهذا دليل لسن الالتفات (قوله كان يفعل ذلك) أي الالتفات يميناً ويساراً (قوله بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم في الاذان رواه الشيخان) أي البخاري ومسلم بسندهما عن أبي جحيفة رضى الله عنه أنه رأى بلالا يؤذن فجعلت أتبع فاهاهنا وهاهنا بالاذان هذا اللفظ البخاري ولفظ مسلم فجعلت أتبع فاههنا وههنا يميناً وشمالاً حتى على الصلاة حتى على الفلاح قال القسطلاني ففيه تقييد الالتفات في الاذان وان محله عند الخيمتين أي من غير تحويل صدره عن القبلة وقدميه عن مكانهما وان يكون الالتفات يميناً في الاولى وشمالاً في الثانية وفائدة تعميم الناس بالاسماع الخ قال شيخ الاسلام وفي رواية لابي داود باسناد صحيح فلما بلغ حتى على الصلاة حتى على الفلاح لوى عنقه يميناً وشمالاً ولم يستدر (قوله وقيس به) أي على الاذان في سن الالتفات (قوله الإقامة) أي بجامع الاعلام في كل وسياق الفرق بينهما وبين الخطبة (قوله واختصت الخيمتان) أي حتى على الصلاة وحتى على الفلاح في الاذان والإقامة ولو قال الخيمتان بالجمع لكان أظهر (قوله بذلك) أي بالالتفات يميناً وشمالاً (قوله لان غيرهما) أي من بقية ألفاظ الاذان والإقامة (قوله ذكر الله تعالى) أي فلم يصلح الالتفات فيه لكن فيه ان قد قامت الصلاة ليس ذكر الله تعالى فليأمل (قوله وهما) أي الخيمتان (قوله خطاب الآدمي) أي فناسبه الالتفات (قوله كالسلام في الصلاة) أي سلام التحل منها والكاف للتشبيه والتنظير للقياس لوجود النص قال في التحفة ومن ثمة ينبغي ان يكون الالتفات بخده لا بخديه نظراً لما يأتي ثم (قوله وانما كره) أي الالتفات وهذا جواب عن سؤال تقديره ظاهر (قوله في الخطبة) أي سواء كانت خطبة الجمعة أو غيرها (قوله لانها) أي الخطبة (قوله وعظ للحاضرين) أي بخلاف الاذان فانه دعاء للغائبين والالتفات أبلغ في الاعلام (قوله فلا بد ان لا يمرض عنهم) أي الحاضرين والالتفات عنهم محل بادب الوعظ من كل وجه فان قيل مقتضى ذلك انه لا يستحب الالتفات في الإقامة مع أنه يستحب الالتفات فيها كما تقرر أجيب بأن القصد منها مجرد الاعلام لا غير فهمي من جنس الاذان فألحقته به وليس فيها ترك أدب تأمل (قوله ولا يلتفت) أي المؤذن للصبح (قوله في التشويب) أي في قوله الصلاة خير من النوم (قوله على ما قاله ابن عجيل) وهو ما اقتضاه كلامهم (قوله لكن نوزع فيه) أي فيما قاله ابن عجيل وعبارة التحفة واختلف في التشويب فقال ابن عجيل لا وغيره نعم (قوله لانه) أي التشويب متعلق بنوزع (قوله في المعنى دعاء إلى الصلاة كالخيمتين) أي في قياس عليهما في الالتفات وعليه فالظاهر انه يلتفت مرة يميناً ومرة شمالاً (قوله ويسن وضع المؤذن) من اضافة المصدر الى فاعله (قوله أتملى أصبعيه) مفعول المصدر وقد راعى اشارة الى ان المراد في الاصبعين في كلام المصنف الاملتان فهو من باب اطلاق الكل وارادة الجزء على حد قوله تعالى يجمعهم لونه أصابعهم في آذانهم (قوله السبابتين) أي المسمحتين بدل من أصبعيه (قوله في صماخي أذنيه) بكسر الصاد خرق الاذن وقيل الاذن نفسه والمراد هنا الاول والجمع أصمخة (قوله لما صح) الخ قال الكردي قد يتوهم من هذه العبارة ان وضع المسمحتين صح عن فعل بلال وليس مراداً وان الذي صح عنه وضع أصبعيه من غير تعيين لهما في فتح الباري لم يرد تعيين الاصبع التي يستحب وضعها وحزم النووي بانها المسمحة انتهى ملخصاً (قوله من فعل بلال ذلك) أي وضع الاصبعين في صماخ الاذنين (قوله بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم) أي كما روى في خبر أبي جحيفة وأصبعاه في أذنيه وفي سنن ابن ماجه من حديث سعد القرظ انه صلى الله عليه وسلم أمر بلالاً ان يجعل أصبعيه في أذنيه وميل الامام البخاري الى عدم جعل ذلك حيث قال وبذكر عن بلال انه جعل أصبعيه في أذنيه وكان ابن عمر لا يجعل أصبعيه في أذنيه قال القسطلاني

والذي يظهر ما قاله ابن عجيل (قوله لما صح من فعل بلال الخ) قد يتوهم من هذه العبارة ان وضع المسمحتين

صح عن فعل بلال وليس مراداً وانما الذي صح وضع أصبعيه من غير تعيين لهما في فتح الباري للحافظ ابن حجر بعد ذلك بعض طرق

وعبر في الاول بقوله ويذكر بالقرين وفي الثاني بالجزم ليفيد ان ميسله الى عدم جعل أصبعيه في أذنيه
 فلهذا من امام ما أدق نظره انتهى (قوله ولو كان باحدى يديه علة) أي وكانت العلة عمت الاصابع
 كلها (قوله جعل السليمة فقط) أي ولا يترك ذلك بالكلية لان الميسور لا يسقط بالمعسور ولا يعد
 كقائه سم أن تحصل أصل السنة بجعل غير السبابة وان لم تتعذر ويؤيده ظاهر الاحاديث تأمل (قوله
 أو باحدى سبائيه) أي اليمنى أو اليسرى وهو عطف على باحدى يديه (قوله جعل أصبعاً أخرى) أي
 صحبة سواء الأبهام وغيرها وعبارة ع ش قضيت استواء بقية الاصابع في حصول السنة وأنه لو فقدت
 أصابعه الكل لم يضع الكف انتهى قال الشرافوي وفارق ذلك عدم قيام غير المسبحة مقامها في ان تشهد
 عند فقد هابان الحكمة ثم اتصاها بباط القلب أي عرق فيه وذلك مفقود في غيرها والحكمة هنا جمع
 الصوت واعلام من يراه من نحو به وذلك حاصل بغيرها انتهى (قوله وانما سن ذلك) أي وضع
 الاصبعين في الصماخين (قوله في الاذان دون الاقامة) أي فلا يسن ذلك فيها والظاهر انه لو وضع فيها
 كان خلاف الاولى فقط فلي تأمل (قوله لفقد علة) أي الوضع (قوله فيها) أي في الاقامة فلا تقاس على
 الاذان في ذلك للفرق بينهما بخلاف ما مر في الالتفات (قوله وهي) أي علة الوضع في الاذان (قوله كونه) أي
 الوضع (قوله اجمع للصوت) أي وهو مطلوب في الاذان ولذا يسن المبالغة في الجهر به بحيث لا يضرب بخلاف
 الاقامة كما سبق (قوله وبه) أي بوضع الاصبعين في الاذنين (قوله يستدل الاصم) أي وكذا من بعد عنه
 (قوله على كونه أذنانا) أي فيجب الى فعل الصلاة لانه تسن له اجابته قاله في حواشي الروض (قوله فيكون
 أبلغ في الاعلام) قال في التحفة وقضيت ما أي العلتين انه لا يسن ان يؤذن لنفسه بخفض الصوت وبه علم سر
 الحاقهم لها به في الالتفات لاهنا (قوله ويسن كون المؤذن والمقيم) الخ وسن أيضاً ان يكون من ذرية
 مؤذني النبي صلى الله عليه وسلم وهم بلال وابن أم مكتوم وأبو مخنف وسعد القرظ قال في التحفة فذرية
 مؤذني أصحابه فذرية صحابي ويظهر تقديم ذريته صلى الله عليه وسلم على ذرية مؤذني أصحابه وعلى
 ذرية صحابي ليس منهم (قوله ثقة أي عدل شهادة) هذا بالنظر لكمال السنة وأما أصلها فالمتبر عدل
 الرواية فقط أفاده في النهاية (قوله لانه) أي المؤذن (قوله أمين على الوقت) أي مأمون عليه (قوله ليخبر
 به) أي بالوقت ولانه يؤذن بعلو والفاسق لا يؤمن ان ينظر الى العورات ولكن يحصل باذانه السنة وان لم
 يقبل خبره في الوقت كما مر (قوله وكونه) أي المؤذن (قوله متطوعاً) أي لم يأخذ على أذانه أجره فان أبي
 رزقه الامام من مال المصالح ولا يجوز ان يرزق مؤذناً وهو يحد متبرعاً فان تطوع به فاسق وثم أمين أو أمين
 وثم أمين أحسن صوتاً منه وأبي الأمين في الاولى والاحسن صوتاً في الثانية الا بالرزق رزقه الامام من سهم
 المصالح عند حاجته بقدرها أو من ماله ويجوز لواحد من الرعية ان يرزقه من ماله وأذان صلاة الجمعة أهم
 من غيره ولكل من الامام وغيره الاستئجار عليه والاجرة على جميعه ويكفي الامام لا غيره ان استأجر من
 يلبس المال ان يقول استأجرناك كل شهر بكذا فلا يشترط بيان المدة كالجزية والخراج بخلاف ما اذا استأجر
 من ماله أو استأجر غيره فلا بد من بيانها على الاصل في الاجارة وتدخل الاقامة في الاستئجار على الاذان ضمناً
 فيسقط افرادها باجارة اذلا كلفة فيها وفي الاذان كلفة لرعاية الوقت قال في الروضة وليست هذه الصورة
 بصافية عن الاشكال وأجيب عن ذلك بان الفرق بينها وبين الاذان من وجهين أحدهما ان الاذان فيه
 مشقة الصعود والنزول ومراعاة الوقت والاجتهاد فيه بخلاف الاقامة الثانية ان الاذان يرجع للمؤذن والاقامة
 لا ترجع للمقيم بل تتعلق بنظر الامام بل في صحيحها بغير اذنه خلاف وشرط الاجارة ان يكون العمل مقوضاً

ولو كان باحدى يديه علة
 جعل السليمة فقط أو
 باحدى سبائيه جعل
 أصبعاً أخرى وانما سن
 ذلك (في الاذان دون
 الاقامة) لفقد علة فيها
 وهي كونه أجمع للصوت
 وبه يستدل الاصم على
 كونه أذنانا فيكون أبلغ في
 الاعلام (و) يسن (كون
 المؤذن) والمقيم (ثقة) أي
 عدل شهادة لانه أمين على
 الوقت ليخبر به (و) كونه
 (متطوعاً)

حديث وضع الاصبعين
 في الاذنين مانعه تنبيه لم
 يرتفعين الاصبع التي
 يستحب وضعها وجزم
 النووي بانها المسبحة
 واطلاق الاصبع مجاز
 عن الاعمال انتهى كلام
 فتح الباري ومنه نقلت
 (قوله من ثقة) قال في
 شرح الروض ويكره
 أذان فاسق لانه لا يؤمن
 ان يؤذن في غير الوقت
 ولأن ينظر الى العورات
 لكن يحصل باذانه السنة
 وان لم يقبل خبره في الوقت

للأجير ولا يكون محجور عليه فيه وهو محجور عليه في الأتيان بالإقامة لعلق أمرها بالامام فكيف يستأجر
على شيء لم يفوض اليه وكيف تصح اجارة عين على أمر مستقبل من فعله بنفسه قاله في النهاية (قوله لخبر
الترمذي) وقال غريب (قوله وغيره) أي كابن ماجه وأبي الشيخ في الأذان عن ابن عباس رضي الله عنهما
وهذا دليل لسن كون المؤذن متطوعا (قوله من أذن سبع سنين محتسبا) حال من ضمير أذن أي طالب بالأجر
من الله تعالى قال في المصباح احتسب الاجر على الله أخره عنده لا يرجو ثواب الدنيا والاسم الحسبة (قوله
كتب الله له) أي للمؤذن المحتسب (قوله براءة من النار) وفي حديث آخر عن أنس مرفوعا من أذن سنة عن
نية صادقة لا يطلب عليه اجر ادعى يوم القيامة ووقف على باب الجنة فقيل اشفع لمن شئت رواه ابن عساكر
وابن النجار وغيرهما وعن أبي هريرة من أذن خمس صلوات أمانا واحتسبا باغفر له ماتقدم من ذنبه الحديث
وعن الحسن قال المؤذن المحتسب أول من يكسى يوم القيامة (قوله وكونه) أي المؤذن (قوله صيتا) بفتح
الصاد وكسر اليا مشددة أي قوى الصوت وأصله صيوت على وزن فيعل اجتمعت الواو والياء وسبقت
احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت قال ابن مالك

ان يسكن السابق من واو ويا * واتصلا ومن عروض عريا

فيا الواو اقبلن مـ د غـ * وشذ معطى غير ما قد رسما

(قوله لقوله صلى الله عليه وسلم) دليل لسن كون المؤذن صيتا (قوله ألقه على بلال) الخطاب لعبد الله بن زيد
ابن عبد ربه الانصاري رآه الأذان رضي الله عنه والضمير للأذان الذي رآه وتقدم الحديث بطوله أول
الفصل (قوله فانه) أي بلا لارضى الله عنه (قوله أندى صوتا منك) أي يا عبد الله (قوله أي أبعد مدى
صوت) تسييرا لندى صوتا والمدى بفتح الميم قال في القاموس كالفتي الغاية كالمدي بالضم والميداء بالكسر
والمدى منهاه ولا تقل مد البصر انتهى تأمل (قوله ولز يادة الاعلام) عطف على لقوله صلى الله عليه وسلم فهو
تغليل ثان لسن كون المؤذن صيتا (قوله وكونه) أي المؤذن (قوله حسن الصوت) بفتح الحاء والسين صفة
مشبهة فيجوز في الصوت الجرح والنصب والرفع قال ابن مالك

فارفع بها وانصب وجرح مـ حـ ال * ودون ال مصحوب ال وما اتصل

فالرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول به والجرح بالاضافة وهو أحسنها والرفع قبيح والنصب
ضعيف (قوله لخبر الدارمي) دليل لسن كون المؤذن حسن الصوت والدارمي هو الامام الحافظ أبو محمد عبد
الله بن عبد الرحمن نسبة الى دارم بكسر الراء طين من تميم وكان الدارمي أحد حفاظ المسلمين في زمانه قل من
كان يدانيه وهو صاحب المسند المشهور قال بعضهم إنما أخرجت خراسان من أئمة الحديث خمسة رجال
محمد بن يحيى ومحمد بن اسماعيل البخاري وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ومسلم بن الحجاج وإبراهيم بن أبي
طالب ولد سنة ١٨١ وتوفي سنة ٢٥٥ رحمه الله تعالى ونفعنا به وليس هذا بالدارمي صاحب الاستدكار
لانه أبو الفرج محمد بن عبد الواحد الدارمي البغدادي فافهم (قوله وابن خزيمة) هو الامام الحافظ الجليل
محمد بن اسحاق بن خزيمة السامي النيسابوري أخذ عن المزني والربيع له مصنفات كثيرة تزيد على مائة
وأربعين منها فقه حديث بريرة رضي الله عنها في ثلاثة أجزاء جمع بين الفقه والحديث وكان يسمى امام الأئمة
توفي سنة ٣١١ رحمه الله ونفعنا به (قوله وغيرهما) أي غير الدارمي وابن خزيمة (قوله انه صلى الله عليه وسلم
أمرنحوا من عشرين رجلا) وكانت هذه القصة في غزوة الفتح في السيران بلا لارضى الله عنه أمره النبي صلى
الله عليه وسلم ان يؤذن ظهر يوم الفتح على ظهر الكعبة ليغيظ بذلك المشركين وصار بعض من قرش
يستهنون ويحكون صوت بلال غيظا وكان من جلهم أبو محمد وردة وكان من أحسنهم صوتا فمارفح صوته
بالأذان مستهزئا سمعه رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر به النبي صلى الله عليه وسلم وهو يظن انه مقتول
فسح رسول الله صلى الله عليه وسلم ناصيته وصدره بيده الشريفة قال فامتلا قلبي والله إيماننا وبقينا وعلمت

لخبر الترمذي وغيره من
أذن سبع سنين محتسبا
كتب الله له براءة من النار
(و) كونه (صيتا) لقوله
صلى الله عليه وسلم ألقه
على بلال فانه أندى صوتا
منك أي أبعد مدى
صوت ولز يادة الاعلام
(و) كونه (حسن
الصوت) لخبر الدارمي
وابن خزيمة وغيرهما انه
صلى الله عليه وسلم أمرنحوا
من عشرين رجلا

(قوله صيت) أي على
الصوت

أنه رسول الله فالتى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم الاذان وعلمه اياه وأمره أن يؤذن لاهل مكة وكان سنة ستة عشر سنة وأولاده بعده يتوارثون الاذان بمكة انتهى ولكن في سياقه نوع مخالفة مع ما ذكره الشارح فليحذر (قوله فاذنوا) أى عند النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فاعجبه) أى رضى النبي صلى الله عليه وسلم قال فى المصباح يستعمل التعجب على وجهين أحدهما ما يحمد الفاعل ومعناه الاستحسان والاخبار عن رضاه والثانى ما يكرهه ومعناه الانكار والذم له فى الاستحسان يقال أعجبنى بالالف أى كما هنا وفى الذم والانكار عجبت وزان تعبت (قوله صوت أبى محذورة) رضى الله عنه واسمه سمرة وقيل جابر وقال ابن قتيبة فى المعارف سليمان بن سمرة وهو غريب وهو قرشى جميعى أسلم بعد خنسين وكان من أحسن الناس صوتا توفي بمكة رضى الله عنه سنة ٥٩ وقيل سنة ٧٧ ولم يزل مقيما بمكة وتوارثت ذريته الاذان رضى الله تعالى عنهم انتهى شرح مسلم للإمام النووى رحمه الله لكن فى كون اسبلا منه بعد خنسين مخالفة مع ما مر آنفا فليحذر (قوله وكونه) أى الاذان (قوله على مرتفع) أى مكان عال (قوله كمنارة وسطح) تمثيلان للارتفاع والمنارة بفتح الميم وجمعها مناور وهو القياس لانها من النور وحرف المدا اذا وقع التالى المفرد وكان أصليا يصح ويبدل همزا بخلاف الزائد فيه قال ابن مالك

والمدربد التالى الواحد * همز يرى فى مثل كالقلائد

و يجوز منائر بالهمزة تشبيها للأصلى بالزائد كما همز وامصائب مع ان أصله مصابوب وما نقل عن سيدي به ان ذلك غلط يتعين تأويله فقد قرئ شاذامعاش بالهمز وأصل المنارة منوره بوزن مفعلة نقلت حركة الواو الى النون ثم قيل فحركات الواو سابقا وانفتح ما قبلها الا أن فقلبت ألفا فصار منارة ومثالهامعيشة والجمع مناور ومعاش على الأصح كما تقرر فأفاده البجيرمى على الاقتناع قال فى المصباح وسطح البيت وغيره أعلاه والجمع سطوح مثل فلس وفلس انتهى أى فى الكثرة وفى القلة أسطحه (قوله للاتباع) دليل لسن كون الاذان فى المرتفع فى الحديث كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم مؤذنان بلال وابن أم مكتوم ولم يكن بينهما الا أن ينزل هذا ويرقى هذا وإياه الشيخان وفى سنن أبى داود والبيهقى ان امرأة من بنى النجار قالت كان يبنى من أطول بيت حول المسجد وكان بلال يؤذن عليها الفجر الحديث ولا ينز باله خدثنى محمد بن اسمعيل وغيره كان فى دار عبد الله بن عمر أسطوانة فى قبلة المسجد يؤذن عليها بلال يرقى عليها باقتاب والاسطوانة مربعة قائمة يقال لها المطمار كذا فى خلاصة الوفا للسيد السهمودى وذكر قبلة عن ابن زبالة ويحيى عن محمد بن عمار عن جده أن عمر بن عبد العزيز جعل للمسجد أربع منارات فى زواياه الأربع ثم بينهما قال وهذا السياق ظاهر فى ان الوليد أول من اتخذ المنارات أى فى المسجد النبوى وأما فى مكة فأول من اتخذها على ما اقتضاه كلام القطبى فى الاعلام أبو جعفر المنصور تانى الخلفاء العباسيين (قوله ولزيادة الاعلام) تعليل ثان (قوله فان لم يكن للمسجد) أى ما ذكر من سن كون الاذان فى المنارة أو السطح ان كان للمسجد ذلك فان لم الخ فهو محترز لحدوف (قوله منارة ولا سطح) أى ولا نحو دكة مرتفعة كما هو ظاهر (قوله فعلى بابيه) أى فيؤذن ندبا على باب المسجد (قوله ولا يسن فى الإقامة المرتفع) أى لانها الاستنهاض الحاضر من بخلاف الاذان فانه للغائبين كما تقدم (قوله الا ان احتج اليه) أى الى المرتفع فى الإقامة (قوله لكبر المسجد) أى كالمسجد الحرام والمسجد النبوى (قوله وكونه بقرب المسجد) أى ويسن كون الاذان بقرب المسجد (قوله لانه دعاء الى الجماعة) تعليل لسن كون الاذان بقرب المسجد (قوله وهى) أى الجماعة (قوله فيه) أى فى المسجد (قوله أفضل) أى من الجماعة خارجه وان كانت أكثر كما سيأتى فى محلها (قوله ويكره الخروج منه) أى من المسجد للمؤذن وغيره (قوله بعده) أى الاذان (قوله من غير صلاة الاعذر) أى كحدث قال القسطلانى وقول أبى هريرة المروى فى مسلم وغيره فى

فاذنوا فاعجبه صوت أبى
محذورة فعلمه الاذان
ولانه أرق لسامعيه فيكون
ميله الى الاجابة أكثر (و)
كونه (على مرتفع)
كمنارة أو سطح للاتباع
ولزيادة الاعلام فان لم
يكن للمسجد منارة ولا
سطح فعلى بابيه ولا يسن فى
الإقامة المرتفع الا ان
احتج اليه لكبر المسجد
(و) كونه (بقرب
المسجد) لانه دعاء الى
الجماعة وهى فيه أفضل
ويكره الخروج منه بعده
من غير صلاة الاعذر

رجل خرج من المسجد بعد الاذان أما هذا فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم مخصوص بمن ليست له ضرورة لحديثه المرفوع المروي في الاوسط ولفظه لا يسمع النداء في مسجدى هذا ثم يخرج منه الحاجة ثم لا يرجع اليه الا منافق انتهى على أن قوله في مسجدى هذا يدل على أن ذلك خاص بالمسجد النبوى ثم رأيت السهمودى شرح بذلك في خلاصة الوفاء فانظره ان أردته (قوله ويسن في الاذان) خرج الإقامة كما سياتى (قوله جمع كل تكبيرتين بنفس) بفتح النون والفاء واحدا لانفاس (قوله أى صوت) تفسيره يعنى مع الوقف على الراء الاولى بسكتة لطيفة كما سياتى (قوله لحقهما) أى التكبيرتين تعليل لسن جمعهما بنفس (قوله وافراد كل كلمة) بالرفع عطف على جمع كل تكبيرتين وذلك لتقلعهما (قوله مما بقى من كتابه) أى الاذان من الشاهد بن ولوالترجيح والحيعةتين وكذا التثويب في الصبح والمراد الكلمة اللغوية على حد قول ابن مالك * وكلمة بها كلام قديم * فهى تطلق على الجمل المفيدة قال تعالى كلاهما كلمة هو فأنزلها إشارة الى قوله رب ارحموني لعلى أعمل صالحا وفى الحديث أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد

ألا كل شئ ما خلا الله باطل * وكل نعم لا محالة زائل

وقوله لم فى لاله الا الله كلمة الاخلاص وهو من باب تسمية الشئ باسم جزئه وهو مجاز مهمل فى عرف النحاة فانهم لا يستعملون الكلمة بمعنى الكلام أصلا ولذا اعترض على ابن مالك فى ذلك وشنع عليه حتى قيل انه من أمراض الالفة التى لا دواء لها لكن رده العلامة ابن قاسم وأطال فيه بما حاصله ان اهمال المعنى المجازى فى عرفهم بتسليم حصوله من جميعهم لا يمنع من ذكره بل يؤكده لان اهماله يورثهم انتفاء فيتأكد التنبيه عليه ويكون قد فى كلامه للتوقع فان استعمال اللفظ فى المعنى المجازى بصدد ان تدعو حاجة اليه فيتركب أو انه أراد بيان المعنى اللغوى المجازى لكثرة فى نفسه وان كان قليلا بالنسبة الى المعنى الحقيقي انتهى فاستفد ذلك فانه نفس ولذا أوردناه هنا وان كان فيه خروج عما نحن بصدد (قوله بصوت) متعلق بافراد كل كلمة (قوله بخلاف الإقامة) مختار قوله فى الاذان (قوله فانه) تفرع على المخالفة المذكورة والضمير للحال والشان (قوله بسن فيها) أى فى الإقامة (قوله جمع كل كلمتين) أى من التكبيرتين والشهادتين وقد قامت الصلاة مرتين والتكبيرتين الاخيرتين (قوله بصوت) متعلق بجمع (قوله وتبقى الاخيرة) أى الكلمة الاخيرة وهى لاله الا الله (قوله فيفرد بها بصوت) أى لعدم قرينتها هنا اذ لا يسن أن يزيد مجد رسول الله بعد الاذان والإقامة كما صرح به فى الفتاوى ونصها فى ضمن أسئلة وهل يسن أن يقال قبل الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم بعد الاذان مجد رسول الله أولا وهل ينهى عنه وعن الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم قبل الاذان أولا ونص الجواب بعدم ذكر أحاديث لم ترفى شئ منها التعرض للصلاة عليه صلى الله عليه وسلم قبل الاذان ولا الى مجد رسول الله بعده ولم يرافضا فى كلام أثبتنا تعرضنا لذلك أيضا فثبت ذلك لكل واحد من هذين ليس بسنة فى محله المذكور فيه فنأتى بواحد منهما فى ذلك معتقدا سنيته فى ذلك المحل المخصوص نهى عنه ومنع منه لانه تشريع بغير دليل ومن شرع بغير دليل يزجر عند ذلك وينهى عنه انتهى فتأمل (قوله ويفتح المؤذن) أى وكذا المقيم كما هو ظاهر (قوله اذا لم يفعل ما يأتى عن المجموع) أى قرينا من سن الوقف على أواخر الكلمات فيه (قوله الراء) مفعول يفتح وفاعله ضمير مستتر راجع الى المؤذن السابق فى كلام المصنف وأما قول الشارح المؤذن فليس فاعلاله فى الحقيقة وانما هو بدل من ذلك الضمير لئلا يلزم فى كلام المصنف حذف الفاعل وهو لا يحذف قال ابن مالك

(و) يسن فى الاذان (جمع كل تكبيرتين بنفس) أى بصوت تخفهما وافراد كل كلمة مما بقى من كتابه يسن بخلاف الإقامة فانه يسن فيها جمع كل كلمتين بصوت وتبقى الاخيرة فيفرد بها بصوت (ويفتح) المؤذن اذا لم يفعل ما يأتى عن المجموع (الراء فى) التكبيرة (الاولى) من لفظتى التكبير (فى قوله) الله أكبر الله أكبر

وبعد فعل فاعل فان ظهر * فهو والا فضمير استتر

تأمل (قوله فى التكبيرة الاولى) أى وذلك فى ثلاث مرات فى الاذان لان تكبيراته ست ومرتان فى الإقامة لان تكبيراتها أربع (قوله من لفظتى التكبير فى قوله) أى المؤذن أو المقيم (قوله الله أكبر الله أكبر) معنى قول المؤذن الله أكبر أى من كل شئ أو من أن ينسب اليه ما لا يليق بجلاله انتهى برماوى (قوله

(قوله على ما قاله المبرد) قال لأن الأذان سمع موقوفا فكان الأصل أسكانه بالكن لما وقعت قبل فتحة همزة الله الثانية فتحت كقوله تعالى ألم الله كذا في شرح الروض وفي تفسير البضاوي انما فتح الميم في المشهور وكان حقه أن يوقف عليها لالقاء حركة الهمزة عليها ليدل على انها في حكم الثابت لانها سقطت للتخفيف للدرج فان الميم في حكم الوقف كقولهم واحد اثنا ٩١ لالقاء الساكنين فانه غير محذور

في باب الوقف ولذلك لم يحرك في لام وقرئ بكسرها على توهيم التحريك لالقاء الساكنين وقرأ أبو بكر بسكونها والابتداء بما بعدها على الأصل انتهى كلام البضاوي بمحروقه (قوله على ضهها) أي مبتدأ وخبر قال في شرح الروض وما قاله أي المبرور هو القياس وما علل به المبرد ممنوع اذا الوقف ليس على

على ما قاله المبرد وقال المبرور عوام الناس أي عامة العلماء على ضهها وينت ما في ذلك في بشرى الكريم

أكبر الاول وليس هو مثل ميم ألم كما لا يخفى انتهى قال في التحفة مع وقفة لطيفة على الاول للاتباع فان لم يقف فالاول الضم وقيل الفتح انتهى وفي الامداد والسنة تسكين راء التكبيرة الثانية وكذا الاولى فان لم يفعل ضم أو فتح على ما فيه مما يفتنه في بشرى الكريم انتهى (قوله في بشرى الكريم) اعلم أن الغزالي رحمه الله ألف في الفقه كتابا سماه البسيط ثم اختصره في

على ما قاله المبرد متعلق بفتح أو محذوف تقديره وما تقرر بناء على ما الخ وسيأتي توجيهه والمبرد هو الامام الجليل العلامة النبل أبو العباس أحمد النحوي المبرر بفتح الراء المشددة على المشهور وأصلها بالكسر وذلك لان سبب تسميته بذلك أن الامام المازني سأله عن مسائل فأجاب عنها وأحسن فيه فقال أنت المبرر أي بكسر الراء قال المبرر فقبر الكوفيون اسمي فجعلوه بفتح الراء وهو الذي أجاب أبا اسحق المتفلسف الكندي حين أورد السؤال عليه قائلا لا في أحد في كلام العرب حشوا يقولون عبد الله قائم ثم يقولون ان عبد الله قائم ثم يقولون ان عبد الله ليقائم فأجاب فوراً بقوله بل المعاني مختلفة فالاول اخبار عن قيامه والثاني جواب عن سؤال سائل والثالث جواب عن انكار منكر قيامه وله ترجمة واسعة رحمه الله ونفعنا به (قوله وقال المبرور) مقابل قول المبرد والمبرور هذا هو الامام الجليل أبو عبيد أحمد بن محمد المبرور في المؤدب للغوي صاحب الغريبين في القرآن والحديث وهو تلميذ أبي منصور الازهرى وكتاب الغريبين له من الكتب النافعة السائرة المشهورة والمبرور في بفتحين نسبة الى هراة مدينة بخراسان ويقال في النسبة اليها أيضا المبرور وان هذا ولا محابنا جماعة ينسبون الى هراة منهم القاضي أبو سعيد محمد بن أحمد وهذا متأخر عن الاول بكثير وهو تلميذ أبي عاصم العبادي له شرح على أدب القضاة سماه الاشراف على غوامض الحكومات بالغ الامام الرافعي على اعتماد هذا الشرح وهو من الرجال الكمل من معاصري الغزالي ولم أقف على تاريخ وفاته (قوله عوام الناس) مقول القول (قوله أي عامة العلماء) أي فالناس في كلام المبرور عام أريد به الخصوص وهو غير العام المخصوص والفرق بينهما أن العام المخصوص عموم مراد تناولا لا احكاما لان بعض الافراد لا يشمله الحكم نظر المخصص كالاستثناء والعام المراد به الخصوص ليس عموم مراد الاحكاما ولا تناولا بل هو كلي من حيث ان له أفرادا بحسب الأصل استعمال في جزء أي فرد منها ومن ثم كان مجازا بخلاف العام المخصوص ففيه خلاف مشهور وهذا ما في جمع الجوامع وشرح المحقق ووفق بعضهم بينهما بأن قرينة العام المخصوص لفظية وقرينة العام الذي أريد به الخصوص عقلية (قوله على ضهها) أي الراعي الكبير خبر قوله عوام الناس (قوله وينت ما في ذلك) أي الخلاف بين المبرد والمبرور من التوجيه (قوله في بشرى الكريم) هو اسم كتاب له شرح على مختصر الروض له أيضا سماه بالنعم قال الكردي في الصغرى لا وجود له الا أن كما أوضهته في الأصل انتهى وعبارته بعد ذكر البسيط للغزالي وفعده الى روض الطالب لابن المقرئ فاختصر الشارح روض ابن المقرئ وشرحه شرحا استوفى فيه ما في الجواهر وشرح الروض وكثير من شروح المهاج وغيره ثم حج بعينه أي من مصر آخر سنة ٩٣٧ ومعه شرح مختصر المذكور وهو بشرى الكريم الجاوي وسنة وألحق في بشرى الكريم المذكور من كتب اليمن وغيرها شيئا كثيرا فراه بعض علماء بني الصديق ابن أخي الدواني شغف به فأعطى شيئا من الدراهم لاستنساخه اذا وصلوا الى مصر فلما وصلوها أريد استنساخه فسد به بعض حاسديه فاغتتم فرصة فألفه قال بعض تلاميذ الشارح ولم يعلم لذلك كيفية ورأيت بعض تلاميذه أيضا أنه ترصد له الى أن أخرج الكتاب ليكتب منه ثم اشتغل ثم التفت اليه فلم يره فكانما وقع في بئر أو حرق لوقته فلم يظهر له خبر حتى أصابه بسبب ذلك علة خطيرة لازالت تلازمه الى أن كاد تزهق نفسه ثم تعافى منها والله الحمد ثم صبر واحتسب فعوضه الله خيرا من ذلك في نقائس الدرر وسمعت شيخنا يعني الشارح رحمه الله تعالى وهو يعقود عن فاعل ذلك ويقول حله وعفا الله عنه انتهى في بشرى الكريم المذكور لا وجود له الا أن نعم ذكر في نقائس الدرر انه شرع في تجديد المتن بسأله بالشرح حتى وصل صلاة المسافر وتركه انتهى وهذه القطعة المذكورة لم أقف عليها نعم أخبرني شيخنا ملاعباس في دمشق الشام أنها

كتاب سماه الوسيط ثم لما رأى المهم تقاصرت عن الوسيط أيضا اختصره في الوجيز فشرح الرافعي رحمه الله تعالى الوجيز المذكور شرحين سمي الكبير منهما بالعز فاختصر الشرح الكبير التووي رحمه الله تعالى في كتاب سماه روضة الطالبين ثم اختصر الروضة جماعة منهم ابن المقرئ يعني رحمه الله تعالى في كتاب سماه روض الطالب فاختصر الاسم من الاسم والمسمى من المسمى كما صنع شيخ الاسلام رحمه

الله تعالى في اختصار منهج الطلاب من منهاج الطالبين فاختصر الشارح روض ابن المقرئ وشرحه شرحا استوفى فيه ما في الجواهر وشرح
الروض وكثير من شروح المنهاج ٩٢ وغيرهاتهم حج بعباله آخر سنة ٩٣٧ ومعه شرح مختصره المذكور وهو

بشرى الكريم فجاو رسته
والحق في بشرى الكريم
المذكور من كتب
المنية وغيرهم شأ كثيرا
فرآه بعض علماء بني
الصديق ابن أخي الدواني
فشغف به فاعطى شيأ من
الدرهم لاستنساخه اذا
وصلوا الى مصر فلما
وصلوها أريد استنساخه
فساده بعض حاسديه
فاغتتم فرصة فالتفه قال
وغيره وحاصله ان لكل
من الفتح والضم وجها
وان القول بان الثاني هو
القياس دون الاول وان
كلاهما غلط ممنوع وفي
المجموع عن البندنجي
وصاحب البيان

بعض تلاميذ الشارح ولم
يعلم لذلك كيفية ورأيت
في كلام بعض تلاميذه
أيضا أنه ترصده الى أن
أخرج الكتاب ليكتب
منه ثم اشتغل ثم التفت
اليه فلم يره فكان ما وقع في
بشر أو أحرق لوقته فلم يظهر
له خبر حتى أضرابه بسبب
ذلك علة خطيرة لازالت
تلازمه الى أن كاد أن ترهق
نفسه ثم تعافى منها والله
الحمد ثم صبر واحتسب
فعوضه الله خيرا من ذلك
قال في نقائس الدرر

موجوده ثم والله أعلم انتهى كلام الكردي وأما بشرى الكريم الذي هو شرح على هذا المتن الموجود
بأيدى الطلبة فهو للشيخ سعيد بن محمد باعشن الحضرمي وهو بعد الشيخ الكردي بزمان طويل وكانه
اقتدى بالشارح في تسميته بذلك والله أعلم (قوله وغيره) أظنه الإيعاب أو الأمداد وأما في التحفة
فعبارة لم يقف فالاولى الضم وقيل الفتح وأما فتح الجواد فعبارة توشن تسكين راء التكبير الأولى فان لم
يفعل فالأصح الرفع انتهى فليراجع من الاولين (قوله وحاصله) أي ما بينت في بشرى الكريم
وغيره (قوله ان لكل من الفتح) أي الذي هو قول المبرد (قوله والضم) أي الذي هو قول الهروي
(قوله وجها) أي في العربية وله نظير في التنزيل أما الضم فوجه ظاهر لانه مبتدأ وخبر وأما الفتح فقد
قال المبرد ان الاذان سمع موقوفا فكان الاصل اسكانها لكن لما وقعت قبل فتحة الله الثانية فتحت
تقوله تعالى ألم الله انتهى أي أول سورة آل عمران وفي نهاية القول المفيد عند الكلام على المد اللازم
الحرفي قال أبو شامة فان تحرك الساكن في هذا القسم نحو ألم الله أول آل عمران فانه يفتح الميم وحذف
الهمزة عند جميع القراء الا الأعشى وهي طريق شعبة عن عاصم فانه يقرأ ألم الله بسكون الميم واثبات الهمزة
والم أحسب الناس أول العنكبوت فانه يفتح الميم على قراءة ورش خاصة فانه ينقل فتحة همزة الاستفهام
ويحذف الهمزة وانما كانت فتحة مع ان الاصل في التخلص من التقاء الساكنين الكسر فاعاد لتفخيم
لام اسم الله اذ لو كسرت لرققت لام الجلالة وانتفت المحافظة على تفخيمها قال في الطراز والصواب ان الميم
حينئذ فتحت لتفخيم لفظ الجلالة لا لانتقل على حسب التخفيف كما ذكر انتهى ملخصا وعبارة البضاوي
انما فتح الميم في المشهور وكان حقها أن يوقف عليها لابقاء حركة الهمزة عليها ليلبدل على أنها في حكم الثابت
لانها أسقطت للتخفيف للالدرج فان الميم في حكم الوقف كقولهم واحد اثنان لا لالتقاء الساكنين فانه غير
محدور في باب الوقف ولذلك لم يحرك في لام الخ وهذا التوجيه يجري هنا كما هو ظاهر فليأمل (قوله وأن
القول) عطف على ان لكل (قوله بان الثاني) أي وهو قول الهروي (قوله هو القياس دون الاول)
أي وهو قول المبرد والقائل بذلك شيخ الاسلام وتبعه الرملي والخطيب عبارة الاسني بعد حكاية قول المبرد
وتعليقه والهروي وما قاله هو القياس وما علل به المبرد ممنوع اذ الوقف ليس على أكبر الاول وليس هو مثل
ميم من الم كما لا يخفى انتهى قال عرش أي فان وضع ميم على السكون ولا كذلك التكبير (قوله وان كلا
منهما) أي من الاول والثاني وهذا عطف على ان الثاني أي وان القول بان كلا منهما (قوله غلط)
لم أر من صرح بهذا القول ويحتمل انه شيخ الاسلام نظرا لقوله وما علل به المبرد ممنوع لكن ينافيه جملة
قول الهروي هو القياس فليراجع (قوله ممنوع) خبر ان القول الخ اذ كيف يسوغ التغليب مع ورود
نظيره في التنزيل كما تقرروا ووده موقوفا لا يقتضيه تأمل (قوله وفي المجموع) خبر مقدم وجلة
قوله بسن الوقف الخ مبتدأ مؤخر لقصده حكاية لفظه (قوله عن البندنجي) أي نقل عنه وهو الامام
أبو علي الحسن بن عبد الله البندنجي بفتح الباء وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر النون الثانية نسبة
الى بندنجين بضيعة التثنية بلدة قرب بغداد بينهما وبينها دون عشرين فرسخا كان اماما جليلا أحد أصحاب
الوجوده درس على الشيخ أبي حامد الاسفرايني ببغداد له التعليقة المسماة بالجامع في أربع مجلدات وهو
الذي قال الامام النووي قل في كتب الاحباب مثله وهو مستوعب الاقسام محدوف الادلة وله أيضا كتاب
الذخيرة ومن أصحاب البندنجي آخر متأخر عن هذا بكثير وهو أبو نصر محمد بن هبة الله البندنجي صاحب
المعتمد كتاب في الفقه مجلدين ضخمين وهو يعرف بفقهاء الحرم لكونه نزل مكة من كبار تلامذة الشيخ أبي
اسحاق الشيرازي فافهم (قوله وصاحب البيان) عطف على البندنجي وهو الامام أبو الخير يحيى بن
سعد العمراني بكسر العين المهملة نسبة الى العمرانية ناحية بالموصل كذا ضبطه السيوطي وضبطه بعضهم

بضم

وسمعت شيخنا يعني الشارح رحمه الله تعالى وهو يعفون فاعل ذلك

ويقول حله الله وعفى عنه انتهى فبشرى الكريم المذكور لا وجود له الا أن نعم ذكر في نقائس الدرر رآه شرع في تجديد المتن بسأثره بالشرح
حتى وصل صلاة المسافر وركعه انتهى وهذه القطعة المذكورة لم أقف عليها ثم أخبرني شيخني ملاعباس في دمشق الشام انها موجودة ثم والله أعلم

يسن الوقف على أواخر
الكلمات في الاذان لانه
روى موقوفا ولا ينافيه
ما مر من ندب قسرن كل
تكبيرتين في صوت لانه
يوجد مع الوقف على الراء
الاولى بسكتة لطيفة جدا
(ويسكن) ندبا للراء (في)
التكبير (الثانية) لانه يسن
الوقف عليها (و) يسن
(قوله الاصلوا في الرحال)
أوفي رجالكم أو بيوتكم
(في الليلة الممطرة) وان لم
تكن مظلمة ولا فيهارج
(أوقات الريح) وان لم
تكن مظلمة ولا غمطرة (أو)
ذات (الظلمة) وان لم يكن
فيها مطر ولا ربح (بعد)
فراغ (الاذان) وهو الاولى
(أو) بعد (الميعلتين)

(قوله في الرحال) أي
مرتين كما في سنن أبي داود
(قوله أو بعد الميعلتين)
ظاهر كلامه انه لا يقوم
ذلك عن الميعلتين
قال في الامداد وهو كذلك
وبه صرح ابن الاستاذ
خلافا لما في الاسعادات انتهى
والذي جرى عليه الخطيب
في شرحي التنبيه والمنهاج
انه يجزئه ذلك عن
الميعلتين ويدل له
الحديث قال شيخ الاسلام
في شرح الروضة وقد
يجاب أي عن الحديث
بان المعنى فلا يقلح على
الصلاة مقتضرا عليه
انتهى

بضم العين فليحذر ركان شيخ الشافعية بيلاد الدين مع الزهد والورع وبعد الصبغ عارفا بالاصول من
أعلم الخلق بتصانيف الشيخ أبي اسحاق الشيرازي والبيان كتاب له شرح على المذهب للشيخ في عشر
مجلدات وله أيضا كتاب الزوائد وكتاب السؤال عما في المذهب من الاشكال وكان يحفظ المذهب عن
ظاهر قلب وله الفتاوى في مختصر وغرائب الوسيط ومختصر الاحياء وغير ذلك وبالجملة فشهرة تفي عن
تعريفه رحمه الله ونفعنا به (قوله يسن الوقف على أواخر الكلمات) أي مطلقا سواء التكبير وغيره
(قوله في الاذان) أي بخلاف الإقامة كما سيأتي في المتن (قوله لانه) تعليل لسن الوقف عليها (قوله
روى موقوفا) يعني ورد موقوفا على أواخر الكلمات ومبنى العبادات على الاتباع قال بعضهم والحاصل
أن الوقف أولى لانه المروى ثم الرفع وان الرفع أولى من الفتح لان حركته الاصلية الاعرابية فالإتيان به أولى
من اختلاف حركة أخرى لالتقاء الساكنين وان كان جائزا فتمأمل (قوله ولا ينافيه) أي ما في المجموع
من سن الوقف على أواخر الكلمات وهذا من كلام الشارح (قوله ما مر) أي في المتن (قوله من
ندب قرن كل تكبيرتين في صوت) أي معلا بخفتها (قوله لانه) متعلق بلا ينافيه والضمير لقرن كل
تكبيرتين (قوله يوجد مع الوقف على الراء الاولى) من التكبيرتين (قوله بسكتة لطيفة جدا) أي
بدون سكتة التنفس وعلى هذا فالوقف المذكور يخالف اصطلاح أهل التجويد لانه عبارة عن قطع
الصوت على الكلمة زمنا ينفس فيه الخبل ذلك في اصطلاحهم هو المسمى بالسكت الذي هو قطع الكلمة من
غير تنفس فليتمأمل وفي القرآن من ذلك في أربعة مواضع على قراءة حفص فانه يسكت بسكتة لطيفة من غير
قطع نفس على الألف المبذولة من التنوين في عوجا ثم يقول قيسا لينذر بأسا شديد في الكهف وعلى ألف
مرقدنا ثم يقول هذا ما وعد الرحمن في يس وعلى نون من ثم يقول راق في القيامة وعلى لام بل ثم يقول ران
على قلوبهم في المطافين وأما الجهور فيصلون ذلك كله قال الشاطبي

وسكتة حفص دون قطع لطيفة * على ألف التنوين في عوجا بلا

وفي نون من راق ومرقدنا ولا * بل ران والباقيون لاساق موصلا

(قوله ويسكن ندبا للراء) أي في الاذان والإقامة (قوله في التكبير الثانية) أي من تكبيراتهما (قوله
لانه يسن الوقف عليها) أي على التكبير الثانية فان لم يقف عليها فيجرب فيها الخلاف السابق (قوله
ويسن قوله) أي المؤذن (قوله الاصلوا في الرحال) بفتح الهمزة وتخفيف اللام من الألام للتحضيض
وهو الطلب بحث وتختص ألا التحضيض بالجملة الفعلية لانه الطلب ومضمون الفعلية أمر حادث فيتعلق
الطلب بخلاف الاسمية لانه الثبوت وعدم الحدوث والرحال هي المنازل سواء كانت من حجر ومدر
وخشب أو شعر أو صوف أو وبر وغيرها واحد هارحل (قوله أوفي رجالكم أو بيوتكم) معطوفان على
الرحال (قوله في الليلة الممطرة) أي ذات مطر ويقال المطيرة بالياء والمطيرة بالالف (قوله وان لم
تكن مظلمة ولا فيهارج) أي بأن كانت مقمرة في وقت هدمالريج (قوله أوقات الريح) عطف
على الممطرة (قوله وان لم تكن) أي الليلة ذات الريح (قوله مظلمة ولا ممطرة) أي فوجود
الريج كاف في ندب ذلك (قوله أوقات الظلمة) عطف على الممطرة أيضا والمراد بالظلمة ان لا يمشأ
عن نحو سحاب أما الظلمة المعتادة في أواخر الشهر لعدم طلوع القمر فيها فلا يستحب ذلك فيها قاله ع ش
(قوله وان لم يكن فيها) أي الليلة ذات الريح (قوله مطر ولا ربح) قضية كلامه أن ذلك لا يقال
في النهار وليس كذلك ولذا قال الكردى قوله الليلة ليس بقيد كما في شرح العباب بل النهار كذلك كقضية
أعذار الجماعة أي غير ما اختص منها بالليل كما سيأتي ولعل المصنف قيد بالليل تغليبا لما بعد المطر اذا الريح
عذر بالليل فقط وكذلك الظلمة انتهى فليتمأمل (قوله بعد فراغ الاذان) متعلق بيسن قوله الاصلوا الخ (قوله
وهو الاولى) أي ليقى نظم الاذان على وضعه ومن أحببنا من قال لا يقول الا بعد الفراغ وهذا ضعيف مخالف
لصريح ابن عباس رضي الله عنهما قاله الامام النووي رحمه الله (قوله أو بعد الميعلتين) ظاهر كلامه انه لا يقوم
ذلك عن الميعلتين وهو كذلك كما اعتمدته الشارح والملي وغيرهما خلافا للكمال بن أبي شريف والدميري

ووافقهما الخطيب وهو الذي عليه الحديث الآتي وسيأتي عن الاسني الجواب عنه (قوله لا امر به) أي بقوله
 الأصل في الرجال لا بخصوص كونه بعد الاذان أو الخيعلتين (قوله في خبر الصحيحين) أي البخاري ومسلم
 ولفظه عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال المؤذن في يوم مطير إذا قلت أشهد أن محمداً رسول الله فلا تقل حي
 على الصلاة بل قل صلوا في بيوتكم فكان الناس استنكروا ذلك فقال أتعجبون من ذا قد فعله من هو خير
 مني يعني النبي صلى الله عليه وسلم قال في المهمات وهذا يدل على أنه يقوله عوضاً عن الخيعلة وهو
 خلاف ما نقله يعني النووي من كونه يقوله بعد ما انتهى وقد يجاب بأن المعنى فلا تقل حي على الصلاة مقتضراً
 عليه انتهى أسني وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر المؤذن
 إذا كانت ليلة باردة أو ذات مطر في السفر أن يقول صلوا في الرجال ورواه مسلم وفي رواية زيادة مرتين
 (قوله ويكره أن يقول) أي المؤذن (قوله حي على خير العمل) أي أقبلوا على خير العمل ع ش
 (قوله لانه) أي قول المؤذن ذلك لتعليل الكراهة (قوله بدعة) أي لخبر من أحدث في أمرنا هذا
 ما ليس منه فهو رد ومقتضى الكراهة الصحة ونازع فيها ابن الاستاذ وقال لا يصح لانه أبدل الخيعلتين
 بغيرهما ومأقوله طاهران كان المراد أنه يقول ذلك بدلتهما كما فهمه لا بعدهما قاله في الاسني وسيأتي عن
 التحفة ما يوافقه (قوله لكنه) أي قول حي على خير العمل (قوله لا يبطل الاذان بشرط أن يأتي
 بالخيعلتين أيضاً) أي بخلاف ما لو اقتصر على ذلك فإنه يبطله وعبارة التحفة فان جعله بدل الخيعلتين لم
 يصح أذانه وفي خبر الطبراني برأيه من ضعفه ابن معين أن بلالا كان يؤذن للصبح فيقول حي على خير
 العمل فأمره صلى الله عليه وسلم أن يجعل مكانها الصلاة خير من النوم ويترك حي على خير العمل وبه يعلم
 أنه لا مثبت فيه لمن يجعلونه بدل الخيعلتين بل هو صريح في الرد عليهم تأمل (قوله ويسن الاذان للصبح
 مرتين) أي سواء كان في الحضر أو في السفر (قوله ولو من واحد) أي فلا يفتيد سن الاذنين للصبح
 وكونهما من شخصين خلافاً لما يوهمه كلام المنهاج حيث قال ويسن مؤذنان للسجدة يؤذن واحد قبل
 الفجر وآخر بعده (قوله مرة قبل الفجر) أي وبعد نصف الليل على المعتد السابق أنه لا يصح الا بعده
 للقياس على الدفع من مزدلفة (قوله وأخرى بعده) أي الفجر فلولم يؤذن قبل الفجر فهل يسن بعده
 أذانان نظراً للاضلال أو لا ويحكم بقوات الاول بطول الفجر ولو قضى فائتة الصبح فهل يسن لهما أذانان
 أو واحد قال سم على البيهجة في كل منهما نظراً والا فرب أنه يسن أذانان نظراً للاصل كما طلب الثوب
 في أذان فائتة نظراً لذلك انتهى ع ش (قوله للاتباع) رواه الشيخان كما تقدم وهذا دليل لسن
 الاذنين للصبح (قوله فان أراد الاقتصار على مرة) هذا مقابل المحذوف تقديره هذا ان لم يرد الاقتصار
 على مرة فان الخ (قوله فالاولى أن يكون بعده) أي بعد الفجر وان صح إيقاع الاذان كله أو بعضه قبله
 قال ع ش ويؤخذ من هذا أن ما يقع للمؤذنين في رمضان من تقديم الاذان على الفجر كاف في أداء
 السنة لكنه خلاف الاولى وقد يقال ملاحظة منع الناس من الوقوع فيما يؤدي الى الفطران أخر الاذان
 الى الفجر مانع من كونه خلاف الاولى لا يقال لكنه يؤدي الى مفسدة أخرى وهي صلاتهم قبل الفجر لانا
 نقول علمهم باطراد العادة بالاذان قبل الفجر مانع من ذلك وحامل على تحري تأخير الصلاة لتيقن دخول
 الوقت أو ظنه فليتأمل (قوله ويشوب) أي المؤذن أي يقول الصلاة خير من النوم (قوله فيهما) أي
 في الاذنين (قوله على المعتد) أي خلافاً لما نقل عن البغوي من أنه إذا ثوب في الاول لا يشوب في الثاني
 (قوله كما مر) أي عند قول المصنف والثوب في الصبح حيث قال هناك أي في أذانه (قوله ويسن
 للمؤذن والمقيم) أي المتلبس بالاذان والاقامة بالفعل (قوله ترك رد السلام) أي الذي سلم به غيره (قوله عليه)
 أي المؤذن أو المقيم (قوله لانه) أي كلام المؤن والمقيم لتعليل لسن ترك رد السلام (قوله مشغول بعبادة) أي
 وهي الاذان أو الاقامة (قوله لا يلبق الكلام في أثنائها) أي كالصلاة والقراءة (قوله ومن ثم) أي من أجل
 شغله بالعبادة المذكورة (قوله تلزمه الاجابة) كذا في نسخ وامل هنا سقطا والاصل لا تلزمه لان الذي

من ضعفه ابن معين
 أن بلالا كان يؤذن
 للصبح فيقول حي على
 خير العمل فأمره صلى
 الله عليه وسلم أن يجعل
 مكانها الصلاة خير من
 النوم ويترك حي على خير
 العمل وبه يعلم أنه
 لا مثبت فيه لمن يجعلونها

للأمر به في خبر الصحيحين
 ويكره أن يقول حي على
 خير العمل لانه بدعة لكنه
 لا يبطل الاذان بشرط أن
 يأتي بالخيعلتين أيضاً (و)
 يسن الاذان للصبح
 مرتين ولو من واحدة مرة
 قبل الفجر وأخرى بعده
 للاتباع فان أراد الاقتصار
 على مرة فالاولى أن يكون
 بعده (ويشوب فيهما)
 على المعتد كما مر (و)
 يسن يؤذن والمقيم ترك
 رد السلام عليه لانه
 مشغول بعبادة لا يلبق
 الكلام في أثنائها ومن
 ثم تلزمه الاجابة

بدل الخيعلتين بل هو
 صريح في الرد عليهم اه (قوله
 على المعتد) هو ما صححه
 في التحقيق ونقله في
 المجموع عن ظاهر
 كلام الاصحاب
 ومقابله ان ثوب في الاول
 لا يشوب في الثاني
 صححه البغوي وأقره
 في الروضة تبعاً
 لاصحابها

انتهى وفي شرح الروض عقبه وفيه نظر (قوله ويسن لهما) أي للمؤذن والمقيم وقوله فيه أي في الأذان وقد سبق في كلامه كراهته ترك كل سنة مؤكدة فيكره للمشي إلا المسافر فقد سبق في كلامه عدم

ذكر أنه لا يجب الإجابة عليه في كتاب الجهاد من التحفة لا يسن ابتداء السلام على مضل وساجد أو ملب ومؤذن ومقيم ولا جواب يجب عليهم لوضعه السلام في غير محله انتهى بالمعنى وقد قال السيوطي في منظومته المشهورة

رد السلام واجب الأعلى * من في صلاة أو بأى كل شغلا
وفي قضاء حاجة الإنسان * وفي إقامة وفي أذان

على أن بناء لزوم الإجابة على التعليل المذكور فيه نظر ظاهر فليتأمل ولا يحزر (قوله ويسن له) أي لكل من المؤذن والمقيم (قوله الردي بعد الفراغ) أي من الأذان والإقامة (قوله وإن طال الفصل على الأوجه) وفاقا لظاهر الروض ونظريته في الاستسنى قال الشهاب الرملي هو كذلك فإن لم يطل الفصل رددوا الأفعال انتهى وعلى الأول هو ظاهر إذا كان المسلم يمشى إلى الفراغ فإن كان يذهب كان سلم وهو ما فهمل يرد حالا أو يترك الردي قاله الرشيدى والأقرب الأول إذ لا فائدة في الردي بعد ذهابه فليتأمل (قوله يسن لهما) أي للمؤذن والمقيم (قوله ترك المشي فيه) أي في الأذان (قوله وفيها) أي في الإقامة وفيها أكد لما مر من عدم كراهة المشي في الأذان للمسافر وعدم كراهة الدوران في المنارة فيما إذا احتيج إليه (قوله لانه) أي المشي فيها (قوله قد يجمل بالأعلام) قضيته اختصاص هذه السنة بمن يؤذن أو يقيم لغيره والظاهر أنه ليس مرادا فليتأمل (قوله ويجزيان) أي الأذان والإقامة (قوله مع المشي وإن بعد كما مر) أي في شرح قول المصنف إلا المسافر الراكب وقضية كلامه سواء أذن لنفسه أو لغيره لكن في النهاية تقييده بمن يؤذن لنفسه وعبارتها والأوجه أن كلامه ما يجزى من المشي وإن بعد عن محل ابتداءه بحيث لا يسمع آخره من سمع أوله أن فعل ذلك لنفسه فإن فعلهما لغيره كان معه من يمشى وفي محل ابتداءه اشترط أن لا يبعد عن محل ابتداءه بحيث لا يسمع آخره من سمع أوله والالم يجزه كما في المقيم انتهى فليتأمل (قوله ويسن أن يقول السامع) أي للأذان والإقامة ومثله المستمع كما في النهاية ولا حاجة إليه أذ هو داخل في المنطوق تأمل (قوله ولولصوت لا يفهمه) كذا في أكثر كتبه كغير الشارح لكن خالف ذلك في التحفة فقال بأن يفسر اللفظ والالم يعتد بسماعه نظير ما يأتي في السورة واعتمده في فتح المعين (قوله أو كان نحو حائض) أي من نفساء وهذا عطف على مدخول الغاية (قوله وجنب) عطف على حائض أي ونحو جنب من محدث وخالف في ذلك السبكي فقال لا يجزيان خبر كرهت أن أذكر الله تعالى الأعلى طهر ثم قال والتوسط أنه يسن للمحدث للجنب والحائض لانه صلى الله عليه وسلم كان يذكر الله على أحيائه إلا الجنابة وقال التاج في التوشيح ويمكن أن يتوسط فيقال تجيب الحائض لطول أمدها بخلاف جنب الخبران لا يدلان على غير الجنابة وليس الحيض في معناها لما ذكر انتهى ورد بأن في دعواه أن الخبرين لا يدلان على غير الجنابة نظر بل ظاهر الأول الكراهة للثلاثة وقد يقال يؤيدها كراهة الأذان والإقامة لهم ويفرق بأن المؤذن والمقيم مقصران حيث لم يتطهرا عند مراقبتهما الوقت والمجيب لا تقصير منه لان اجابته تابعة لأذان غيره وهو لا يعلم غالب الوقت أذانه (قوله ومن به نجس ولم يجدا يتطهرا به) عطف أيضا على مدخول الغاية وخرج بقوله ولم يجدا الخ ما لو وجدته فانه لا يجيب كما سيأتي قريبا (قوله وقارئ) أي للقرآن (قوله وذاكر) أي ذكر كان كالتهليل والنسيح والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وطائف ومشتغل بعلم) أي سواء المعلم والمتعلم (قوله ومن بحمام) ظاهره ولو في حالة الاغتسال (قوله لانهواصم ممن لا يسمع) أي الأذان وإن علم به لان الإجابة معلقة على السماع في خبر إذا سمعهم المؤذن وكما في تسميت العاطس (قوله ونحو مجامع وقاضى حاجة) أي في هذه الحالة فلا ينافى ما سيأتي في المتن أنهم ما يجزيان بعد الفراغ بل كل من ذكر من عدل نحو الأصم كذلك تأمل (قوله لكراهة الكلام لهما) أي للمجامع وقاضى الحاجة (قوله ومن بمحل نجاسة) أي فهو لا يجيب

ويسن له الردي بعد الفراغ وإن طال الفصل على الأوجه (و) يسن لهما (ترك المشي فيه) وفيها لانه قد يجمل بالأعلام ويجزيان مع المشي وإن بعد كما مر (و) يسن أن يقول السامع (ولولصوت لا يفهمه) أو كان نحو حائض وجنب ومن به نجس ولم يجدا يتطهرا به وقارئ وذاكر وطائف ومشتغل بعلم ومن بحمام لانهواصم ممن لا يسمع وهو مجامع وقاضى حاجة لكراهة الكلام لهما ومن بمحل نجاسة

كراهته له لا احتياجه إليه وعبر في التحفة بقوله لا بأس بأذان مسافر راكبا أو ماشيا الخ فاقضى اباحتها للمسافر وفي الامداد يكره للراكب المقيم بخلاف المسافر لا يكره له ذلك لحاجة الركوب لكن الأولى له أن لا يؤذن إلا بعد نزوله إلى آخر ما قاله وقياسه يقتضى أن المشي فيه خلاف الأولى أيضا ولا يبعد أن يقال إن سهل مع

الوقوف فالمشي فيه خلاف الأولى والافباح والله أعلم (قوله لا يفهمه) هو كذلك في شرح العباب والامداد وفتح الحواد كلها للشارح لكن يخالفه ما في التحفة حيث قال بأن يفسر اللفظ والالم يعتد بسماعه نظير ما يأتي في السورة لما مر انتهى (قوله ونحو مجامع وقاضى حاجة)

مبتدئان أوله وان كان
ما سمعه آخره انتهى
(قوله الخيعتين) فائدة
قال في المغني الحاء والعين
لا يجتمعان في كلمة واحدة
أصلية الحروف لقرب
مخرجهما إلا أن يؤلف
كلمة من كلمتين كقوله
حيعل فانها مركبة من
كلمتين من حى على الصلاة
ومن حى على الفلاح ومن
المركب من كلمتين قولهم
حوقل اذا قال لا حول ولا
قوة الا بالله هكذا قاله

ويجيب في الترجيع وان
لم يسمعه تبعاً لما سمعه
ومن ثم لو سمع بعضه فقط
أجاب في الجميع (الافى)
كل من (الخيعتين) والا
الأصلوا في رحالكم (فيقول
عقب كل) في الاذان
والاقامة (لا حول)

الجوهري وقال الأزهرى
وغیره حولى بتقديم اللام
على القاف فهى مركبة
من حول وقاف وقوة الى
آخر ما قاله المغنى (قوله
لا حول) الخ قال الشارح
في شرح العباب وروى
ابن السنى انه صلى الله عليه
وسلم كان اذا سمع المؤذن
يقول حى على الفلاح قال
اللهم اجعلنا مفلحين
فيسن ذلك ايضا وان لم
لم يذكره وسيأتى فى
رواية واذا قال حى على
الصلاة قال حى على الصلاة

(قوله ويجيب) أى السامع للاذان (قوله فى الترجيع) أى فى الشهادتين اللتين أسرهما المؤذن (قوله
وان لم يسمعه) أى الترجيع (قوله تبعاً لما سمعه) تعليل لسن الاجابة فى الترجيع وعبرة التحفة بعد ذكر
حديث اذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن وأخذوا من قوله مثل ما يقول ولم يقل مثل ما تسمعون انه
يجيب فى الترجيع وان لم يسمعه قال الشيخ ابن قاسم ولا يبعد فيما لو ترك المؤذن الترجيع ان يأتى به السامع
تبعاً لاجابته لما عداه انتهى ولك ان تقول هو فى غاية البعد اذ كيف يجاب ما لم يقله المؤذن والتعليل بالتبعية
المذكورة ظاهر فيما اذا وجد أصل الفعل ولم يسمع لعارض فليأتى ما لم يقله المؤذن والتعليل بالتبعية
القول على النداء الصادق بالكل والبعض على ان قولهم عقب كل كلمة للافضل فلو سكنت حتى فرغ كل
الاذان ثم أجاب قبل فاصل طويل عرفاً كنى فى أصل سنة الاجابة كما هو ظاهر وهذا الذى قررته فى الخبر
يعلم وهم من استدلل به لمقالة الاسنوى أى من اجزاء المقارنة كما تقدم (قوله ومن ثم) أى من أجل التعليل
بالتبعية المذكورة (قوله لو سمع بعضه فقط) أى ومثله بعض الاقامة (قوله أجاب فى الجميع) أى فيما
سمعه وفى ما لم يسمعه قال فى الامداد مبتدئان أوله وان كان ما سمعه آخره نقله الكردى لكن فى الفتاوى
ما لم يسمعه وظاهر قولهم أجاب فيه وفيما لم يسمعه انه يخبر بين ان يجيب فيما سمعه آخره ثم يعيد جواب
ما مضى وان يجيب فيما لم يسمعه من أوله ثم يتمه فتحصل السنة بكل من هذين وظاهر قولهم تبعاً يقتضى ان
الاول اكل ويؤيده قولهم الاول ان لا يشتغل حال الاجابة بشئ ولا شك انه اذا سمع من حى على الفلاح
مثلاً ثم أجاب ما قبله حينئذ كان مشتغلاً عن اجابة ما سمعه بغيره وقد تقرر رانه خلاف الافضل بخلاف ما اذا
اشتغل باجابة ما يسمعه الى ان يفرغ فانه لم يخالف الاكل حينئذ فالجواب انه مخبر وان الافضل انه يجيب
ما سمعه فاذا فرغ المؤذن أجاب ما لم يسمعه الخ وهو وجه حدافليأتى (قوله الا فى كل) هذا استثناء من
قوله مثل ما يقول الخ (قوله من الخيعتين) تثنية حيعة قال فى المغنى الحاء والعين لا يجتمعان فى كلمة واحدة
أصلية الحروف لقرب مخرجهما الا ان يؤلف كلمة من كلمتين كقوله حيعل فانها مركبة من كلمتين من حى
على الصلاة وحى على الفلاح ومن المركب من كلمتين قولهم حوقل اذا قال لا حول ولا قوة الا بالله هكذا قاله
الجوهري وقال الأزهرى وغيره حولى والاول هو المشهور والثانى قال الاسنوى حسن لتضمنه جميع
الحروف أى لاخذ من الحاء والواو من حول والقاف من قوة واللام من اسم الله والاول مركب من حول
وقاف وقوة وكقولهم بسم الله اذا قال بسم الله وحمل اذا قال الحمد لله والحمد لله اذا قال لا اله الا الله والحمد لله جعلت
فداك والطلبقة اطل الله بقاءك والدمعة ادام الله عزك انتهى بزيادة (قوله والا الاصلوا فى رحالكم)
عطف على الا فى كل الخ وهذا ما بحثه الاسنوى فى المهابت حيث قال فيها والقياس ان السامع يقول فى قول
المؤذن الاصلوا فى رحالكم لا حول ولا قوة الا بالله وأقر وهى أى والجميع الخطاب فى كل قال ع ش ولا
يعد سن اجابة الصلاة جامعة لا حول ولا قوة الا بالله سم انتهى (قوله فيقول عقب كل) أى من الخيعتين
والاصلوا فى رحالكم (قوله فى الاذان والاقامة) رواه ابن السنى انه صلى الله عليه وسلم كان اذا سمع المؤذن
يقول حى على الفلاح قال اللهم اجعلنا مفلحين فيسن ذلك أيضاً محوّل (قوله لا حول) الخ يجوز فيه خمسة
أوجه لاهل العربية مشهورة لا حول ولا قوة بفتحهما وفتح الاول مع نصب الثانى منونا وفتح الاول مع
رفع الثانى ورفعهما ورفع الاول مع فتح الثانى قال ابن مالك

وركب المفرد فأتى كلا * حول ولا قوة والثانى اجعلا

مرفوعاً او منصوباً او مركباً * وان رفعت أو لا تنصبا

وهذا على سبيل الاجمال وأما على سبيل التفصيل ففيه ثلاثة عشر وجهاً ويأبى ان ما بعد الاول امامنى
على الفتح أو مرفوع بالابتداء أو على اعمال لا عمل ليس وما بعد الثانية كذلك أو مرفوع بالعطف على
محمل لامع اسمها فهذه اثنا عشر والثالث عشر بناء ما بعد الاول على الفتح ونصب ما بعد الثانية
بل بالقسمه العقلية عشر وحاصلة من ضرب أربعة ما بعد الاول الفتح والنصب ورفع بوجهيه

١٣ - ترمسى - فى واذا قال حى على الفلاح قال حى على الفلاح فلا يبعد انه يسن موافقته فيه ما لذلك ثم رأيت بعض أصحابنا صرح
به وجعله وجهاً وعلله من حيث ان قائله يقول بالاقصصار عليهما ونحن لا نقول به بل نقول انه يقول كلا ثم حولى عقبها انتهى كلام شرح العباب

(قوله دعوتى اليه) أى وهو الصلاة وقوله وغيره أى من بقايا الطاعات وعبارة التحفة ولا قوة على الطاعة ومنها ما دعوتى اليه انتهى (قوله أر بعافى الاذان) دفع به ما أوهمه ٩٨ كلامه أولاً حيث قال من الخيعلتين من أنه إنما يحوقل مرتين وإن اختاره ابن الرفعة قال فى المغنى

وكلام المصنف عيى اليه ولو غير بمجملاته لوافق الاول المعتمد انتهى (قوله الابالله) قال الحافظ ابن حجر فى فتح البارى ما نصه قال الطيبى معنى الخيعلتين هلم بوجهك وسريرتك الى الهدى عاجلاً والقوز أى عن المعصية (ولا قوة) أى على ما دعوتى اليه وغيره (الابالله ويكون ذلك أر بعافى الاذان بعد الخيعلتين) وثنتين فى الاقامة للاتباع ولاهما دعاء للصلاة لا يلىق بغير المؤذن فيسن للمجيب ذلك لانه تقويض محض الى الله (والافى التثويب فيقول) بدل كل من كلفته (صدقت وبررت) بكسر الراء الاولى وقيل بفتحها

بالنعم أجلاً فناسب أن يقول هذا أمر عظيم لا أستطيع مع ضعفى القيام به الا اذا وفقنى اليه بحوله وقوته ومما لوحظت فيه المناسبة ما نقل عن عبد الرزاق عن ابن جرير قال حديث ان الناس كانوا ينصتون للمؤذن انصاتهم للقرآن فلا يقول شيئاً الا قالوا مثله حتى اذا قال على الصلاة قالوا لا حول ولا قوة الا بالله واذا قال على الفلاح قالوا ما شاء الله

فى خمسة ما بعد الثانية هذه الاربعة والرفع بالعطف على محل لامع اسمها سقط منها نصب ما بعد الاولى مضرو وباقى خمسة ما بعد الثانية ورفع ما بعد الاولى بوجهيه مع نصب ما بعد الثانية هكذا حرره بعض المحققين فاحفظه (قوله أى عن المعصية) هذا التفسير هو الوارد كما سأتى عن المغنى وقيل الحول الحركة أى لا حركة ولا استطاعة (قوله ولا قوة أى الى ما دعوتى اليه) أى وهى الصلاة (قوله وغيره) أى من بقية الاعمال الصالحة (قوله الابالله) أى بعون الله فقد ثبت عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه قال كنت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت لا حول ولا قوة الا بالله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنت ترى ما تفسر ها قلت لا قال لا حول عن معصية الله لا بعصمة الله ولا قوة على طاعة الله الا بعون الله ثم ضرب بيديه على منكبيه وقال هكذا أخبرنى جبريل عليه السلام وفى الصحيحين لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة أى أجزاها مدخر لقائلها كما يدخر الكنز انتهى معنى وورد أنه صلى الله عليه وسلم قال أكثر وأمن لا حول ولا قوة الا بالله فان ذكرها يدفع تسعة وتسعين داءاً أدناها اللثم أى يمين طرف من الجنون وعن مكحول أن من قالها كشف الله عنه سبعين باباً من البلاء وفى رواية من ألهم أدناها الفقر من الجمل (قوله ويكون ذلك) أى قول المجيب لا حول ولا قوة الا بالله (قوله أر بعافى الاذان بعد الخيعلتين) دفع به ما أوهمه أولاً حيث قال فى الخيعلتين من أنه يحوقل مرتين مع أن المعتمد الذى فى المجموع أنه يحوقل فى الاذان أر بعافى بعد الخيعلات قال فى المغنى وقيل يحوقل مرتين فى الاذان واختاره ابن الرفعة وكلام المهاج يميل اليه ولو غير بمجملاته لوافق الاول المعتمد (قوله وثنتين فى الاقامة) هذا فيما لو لم يشن المقيم ذلك وأما لو شاء فانه يأتى بالحوالة أر بعافى ما تقدم عن ابن كج (قوله للاتباع) دليل لاستثناء الخيعلتين عن الجواب بمثل قول المؤذن وقد تقدم لفظ الحديث (قوله ولاهما) أى الخيعلتين (قوله دعاء للصلاة) أى والفلاح أيضاً والصلاة من أعظم أسبابه قال العلامة الطيبى معنى الخيعلتين هلم بوجهك وسريرتك الى الهدى عاجلاً فناسب أن يقول هذا أمر عظيم لا أستطيع مع ضعفى القيام به الا اذا وفقنى الله بحوله وقوته ومما لوحظت فيه المناسبة ما نقل عن عبد الرزاق عن ابن جرير قال حديث ان الناس كانوا ينصتون للمؤذن انصاتهم للقرآن فلا يقول شيئاً الا قالوا مثله حتى اذا قال على الصلاة قالوا لا حول ولا قوة الا بالله واذا قال على الفلاح قالوا ما شاء الله انتهى قال الحافظ والى هذا صار بعض الحنفية (قوله لا يلىق بغير المؤذن) أى والمقيم اذ لو قاله السامع لكان الناس كلهم دعاة فن المدعو والمجيب والمراد لا يلىق بغيره الاقتصار على ذلك والافتقار فى الایباب فى رواية واذا قال على الصلاة قال على الصلاة واذا قال على الفلاح قال على الفلاح فلا يبعد أنه ليس موافقة فيها لذلك ثم رأيت بعض أصحابنا ضريح به وجعله وجهاً ولعله من حيث ان قائله يقول بالاقتصار عليهما ونحن لانقول به بل نقول انه يقول كلاماً يحوقل عقبه ما انتهى فليأمل (قوله فيسن للمجيب ذلك) أى قول لا حول ولا قوة الا بالله (قوله لانه) أى هذا القول (قوله تقويض محض الى الله) أى لا يشوبه شائبة شرك أصلاً (قوله والافى التثويب) أى قول المؤذن فى الصبح الصلاة خير من النوم مرتين وهذا عطف على قول المصنف الافى الخيعلتين فهو مستثنى أيضاً من سن الجواب بمثل قول المؤذن (قوله فيقول) أى السامع تقرىع على الاستثناء (قوله بدل كل من كلفته) أى التثويب لانه يقول ذلك مرتين كما تقرر (قوله صدقت وبررت) زاد فى الاحياء ونصحت وفى العباب وبالحق نطق ذلك للمناسبة ونحوه ورد فيه كما قاله ابن الرفعة فى الكفاية وان ادعى الدمشقى أنه غير معروف لان من حفظ حجة على من لم يحفظ والتاء فى الكل مفتوحة خطاباً للمؤذن (قوله بكسر الراء الاولى) أى مع تخفيفها كدال صدقت (قوله وقيل بفتحها) أى الراء فقد حكى

انتهى والى هذا صار بعض الحنفية الى آخر ما قاله الحافظ فراجع منه ان أردته (قوله لا يلىق بغير المؤذن) أى البطليوسى الاقتصار عليهما والافتقار عرفت مما قد مناه من عبارة شرح العباب (قوله وقيل بفتحها) قال الشوبرى فى حواشى المنهج حكى البطليوسى

البطلوسى في شرح أدب الكاتب عن ابن الاعرابي جواز الفتح أيضا انتهى حواشى الروض (قوله أى صرت ذابرا) تفسير بررت قال فى المصباح والبر بالكسر الخير والفضل و بر الرجل يبر براوزان علم يعلم فهو بر بالفتح و بار أيضا أى صادق أو تقي وهو خلاف الفاجر و جمع الاول أبرار و جمع الثانى بررة ومنه قوله للمؤذن صدقت و بررت أى صدقت فى دعائك الى الطاعة وصرت باراداعاه بذلك أو دعاه له بالقبول والاصل بر عملك (قوله أى خير كثير) تفسير للبر قال الجبل هو اسم جامع لجميع أنواع الخير والطاعات وفى البضاوى البر بالكسر التوسع فى الخير وهو ثلاثة أقسام بر فى عبادة الله تعالى و بر فى مراعاة الاقارب و بر فى معاملته الاجانب (قوله وقيل يقول) أى المجيب لقول المؤذن الصلاة خير من النوم (قوله صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم) كذا فى التحفة و عبارة الشيخ عميرة نقلا عن الاسنوى وفى وجه يقول صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة خير من النوم قال أعنى الاسنوى وهو وجه منقاس انتهى فقضية بل صريحه أن المجيب يقول الصلاة الخ فليحذر (قوله وهو مناسب) هل يسن الجمع بينهم ما لا مانع حرر ثم رأيت بعضهم قال فينبى الجمع بينه وبين ما قبله (قوله والا فى كلى الإقامة) عطف أيضا على قوله الا فى الجمعيتين (قوله فيقول مرتين) تفرع على الاستثناء المذكور والضمير للسامع (قوله بدل كلمتها) أى الإقامة وهما قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة ذكر النحويون أن قد فيهم ما للتوقع وذكر ابن هشام الخلاف فى ذلك فقال ما ملخصه التوقع مع المضارع واضح أما مع الماضى فأثبتة الاكثر ون قال الخليل يقال قد فعل القوم ينتظرون الخير ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة لان الجماعة ينتظرون لذلك وفى التذييل قد سمع الله قول النى تجادلك لانها كانت تتوقع اجابة الله تعالى لدعائهم أو أنكروا بعضهم كونها للتوقع مع الماضى وقال التوقع انتظار الوقوع والماضى قد وقع وقد تبين بما ذكر أن مراد المثبتين لذلك أنها تدل على أن الفعل الماضى كان قبل الاخبار متوقعا لأنه الآن متوقع الخ ما طال وقرر الشيخ الدسوقي أن قد فى قول المؤذن للتقريب ويكون من باب التعبير عن المستقبل بالماضى لتحقق الوقوع أى قد حان القيام لها تأمل (قوله أقامها الله وأدامها) أى الصلاة التى تقيم لها (قوله وجعلنى من صالحى أهلها) أى الصلاة وهم القائمون بحقوقها من الشروط والاركان والسنن والآداب (قوله للإتباع) دليل للآتين (قوله وإن كان سنده ضعيفا) أى لانه يعمل به فى الفضائل والحديث رواه أبو داود ودونوه فى السنن حدثنا سليمان بن داود حدثنا محمد بن ثابت حدثنى رجل من أهل الشام عن شهر بن حوشب عن أبى أمامة أو عن بعض أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم أن بلالا أخذ فى الإقامة فلما قال قد قامت الصلاة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أقامها الله وأدامها قال السيد المرتضى وأخرجه ابن السنى أيضا هكذا (قوله زاد فى التنبيه) هو اسم كتاب للشيخ أبى اسحق ابراهيم بن على الشيرازى كان اماما جليلا ورعا رحل اليه الطلبة من الشرق والغرب وكان حجة الله على أئمة الإسلام وهو المراد اذا أطلق الشيخ فى كلام أئمتنا الشافعية وسبب ذلك تلقب النبى صلى الله عليه وسلم إياه به فى المنام فانه قال كنت نائما يغادد فرأيت النبى صلى الله عليه وسلم ومعه أبو بكر وعمر رضى الله عنهم فقلت يا رسول الله بلغنى عنك أحاديث كثيرة عن ناقل الاخبار فأريد أن أسمع منك خبرا أنتشرف به فى الدنيا وأجعله ذخيرة فى الآخرة فقال لى يا شيخ وسماى شيئا وخاطبني به وكان يفرح بهذا ثم قال قل عني من أراد السلامة فليطلبها فى غيره هذا وله من المؤلفات أيضا البع والتبصرة وتذكرة المسؤولين فى الخلاف والمذهب وغيرها وللتنبية المذكور شروح أكثر من خمسين شرحا ولبعضهم فى مدح التنبيه ومؤلفه

يا كوكبا لا البصائر نوره * من ذا الذى لك فى الانام شيئا

كانت خواطرا نانيا ما برهة * فرزقن من تنبيهه تنبها

وقد اعتنى به الامام النووى اعتناء بليغا حتى ألف شرحا ونكتا وتصحيحا عليه وعم النفع التام نفعنا الله

أى صرت ذابرا أى خير كثير وقيل يقول صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مناسب (والا فى) كلى (الإقامة فيقول) مرتين بدل كلمتها (أقامها الله وأدامها) وجعلنى من صالحى أهلها للإتباع وإن كان سنده ضعيفا زاد فى التنبيه

فى شرح أدب الكاتب عن ابن الاعرابي جواز الفتح أيضا انتهى كلام الشورى ولم يعمل الشارح لذلك بشئ وعمله شيخ الإسلام فى شرح المنهج والروض تبعه ابن الرفعة بقوله خبر ورد فيه انتهى وقال لا مبرى لا يعرف من قاله وفى الامداد واعترض بأنه لم يوجد فى شئ من كتب الحديث وفى التحفة رد بأنه لا أصل له وعلل لذلك فى التحفة وغيرها بالمناسبة (قوله الإقامة) * تنبيه * قال الشارح فى الامداد الاوجه أنه لا يجيب فى الزيادة اذا أثنى المقيم ولو حنفا الإقامة أو زاد المؤذن فى أذانه ما لم بشرع فيه اعتبارا بعقيدته وقال ابن كعب فى الاولى شئ مثله انتهى وفى العباب ولوثى الإقامة أجيب مثنى انتهى وتردد فى ذلك الشيخ عميرة

بعد قوله وأدامها مادامت السموات والأرض
وروى بلفظ اللهم أقمها بالأم الخ (و) ينس (أن
يقطع القراءة) وغيرها (للإجابة وان يجيب
بعد) انقضاء ما يمنع الإجابة
مما مر انقضاء (الجماع
والخلاء والصلاة) وقوله
(الم يطل الفصل) بحته
غيره أيضا وفيه نظر
وقضية كلام المجموع
أنه لا فرق وما أشار إليه
من أن المصلي لا يجيب هو
كذلك أذهى مكر وهبه له
بل تبطل صلاته ان أجاب
بجملة أو تشويب أو
صدقت وبررت لانه
كلام آدمي (و) ينس
(الصلاة والسلام على
النبي صلى الله عليه وسلم)

(قوله فيه نظر) جرى في
الامداد على أنه يجيب
وان طال الفصل لكن
قال في التحفة بل يجيبان
بعد الفراغ كصل ان
قرب الفصل (قوله
وبررت) زاد في الامداد
أو قد قامت الصلاة قال
بخلاف صدق رسول الله
صلى الله عليه وسلم
وأقامها الله وأدامها

بهما (قوله بعد قوله وأدامها مادامت السموات والأرض) وكذلك الغزالي في الاحياء قال السيد المرتضى
وفي بعض الروايات الى يوم القيامة (قوله وروى بلفظ اللهم أقمها) أي وأدامها وأجعلني من صالح أهلها
وهذا هو الذي في نهاية الامام قال في المغنى وهو أيضا مروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أي كافي الشرح
(قوله بالأم الخ) المراد من هذه العبارة أن الكل من أقمها وأدامها وأجعلني بصيغة الامر كما قرر وبه يدفع
ما قد يقال ان هذه العبارة متعولة والاصل الخ بالامر بل لو كانت كذلك لا وهم ان غير أقمها ليس بصيغة الامر
فليتأمل (قوله وينس أن يقطع القراءة وغيرها) أي من الذكر والعلم وكذا الطواف لانه لو لم يقطعه
بل أجاب مع الاستمرار في الطواف لفوت الاذكار والادعية المختصة به (قوله للإجابة) أي للاذان
والاقامة (قوله وأن يجيب) أي وينس أن يجيب فهو عطف على أن يقطع (قوله بعد انقضاء ما يمنع
الإجابة مما مر) أي في شرح وينس أن يقول السامع الخ (قوله كاتقضاء الجماع والخلاء والصلاة) أي
ومن محل النجاسة ومن يسمع الخطيب فلا يجيبونه الا بعد الفراغ من ذلك لكرهه الكلام لهم (قوله
وقوله) مستأخيره قوله بحته غيره (قوله ما لم يطل الفصل) أي بخلاف ما اذا طال الفصل لفوات سن
الإجابة (قوله بحته غيره) أي كشيخ الاسلام عبارة في الاسنى وأما المجامع وقاضى الحاجة فلا يجيبان الا بعد
الفراغ ذكره في المجموع وينبى أن يكون محله اذا قرب الفصل انتهى وكذلك الرملى بل الشارح نفسه في
التحفة قال ان قرب الفصل فهو المعتمد (قوله وفيه) أي في هذا البحث (قوله نظر) مثله في الامداد
حيث جرى على انه يجيب وان طال الفصل ويمكن أن يحمل الاول على ما اذا لم يفحش الطول جدا والثاني
على ما اذا فحش فليتأمل (قوله وقضية كلام المجموع) تأييد للنظر (قوله انه لا فرق) أي طول الفصل
وعدمه فسن لهم الإجابة بعد الفراغ وكان وجهه انه لما كان معذورا سوح له في التذكار وان طال
الفصل فليتأمل (قوله وما أشار إليه) ضمير أشار راجع للمصنف (قوله من أن المصلي لا يجيب)
أي الاذان والاقامة بيان لما (قوله هو كذلك) أي لا يجيب (قوله أذهى) أي الإجابة (قوله
مكر وهبه) أي للمصلي فرضا أو نفلا (قوله بل تبطل صلاته ان أجاب بجملة) أي كان يقول في جوابه
اياها حتى على الصلاة ولكن انما تبطل بها والتشويب ونحوه اذا أتى بذلك عالما بالصلاة وبأن ذلك مفسد
وان كان ناسيا أو جاهلا فلا في الاصح افاده في حواشى الروض (قوله أو تشويب) أي كان يقول الصلاة
خير من النوم ولو مرة (قوله أو صدقت وبررت) أي وكذا قد قامت الصلاة بخلاف صدق رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأقامها الله وأدامها وأجعلني من صالح أهلها (قوله لانه) أي ما ذكر من نحو الحيلة
والتشويب (قوله كلام آدمي) أي وهو يبطل الصلاة بخلاف غير ذلك فانه ذكر فلا تبطل به لكن لو أجاب
في أثناء الفاتحة وجب اعادة لان الإجابة في الصلاة غير مندوبة بل مكرهة كما تقرر فتنقطع بها والالة
الفاتحة **فائدة** من قال حين يسمع قول المؤذن أشهد أن محمدا رسول الله مرحبا بجنبي وقرعة عني محمد
ابن عبد الله صلى الله عليه وسلم ثم قبل اتمامه ويجعلها على عينيه لم يعم ولم يرد أبدا انتهى حواشى
الشمسوى على مختصر ابن أبي جرة (قوله وينس الصلاة والسلام) أي جمعها لما تقدم من كراهة افراد أحدهما
عن الآخر (قوله على النبي صلى الله عليه وسلم) ومعلوم أن أفضل الصبيح على الراجح الصلاة الالهية
التي في التشهد فينبغي تقديمها على غيرها ومن الغير ما يقع للمؤذنين من قولهم بعد الاذان الصلاة والسلام
عليك يا رسول الله الخ قال في الفتاوى قد أحدث المؤذنون الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم
عقب الاذان للفرائض الخمس الا الصبح والجمعة فانهم يقدمون ذلك فيهما على الاذان والصلاة والسلام
لا يفعلونه غالب الضيق وقها وكان ابتداء حديث ذلك أيام السلطان الناصر صلاح الدين بن أيوب وبأمره في
مصر وأعمالها وسبب ذلك أن الخادم المقتول لما قتل أمرت أخته المؤذنين يقولون في حق ولده السلام على
الامام الظاهر ثم استمر السلام على الخلفاء بعده الى أن أبطله صلاح الدين المذكور وجعل بدله الصلاة
والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم فنعم ما فعل فجزاه الله خيرا ولقد استفتى مشايخنا وغيرهم في الصلاة

والسلام عليه صلى الله عليه وسلم بعد الاذان على الكيفية التي يفعلها المؤذنون فافتوا بأن الاصل سنة والكيفية بدعة وهو ظاهر كما علم مما قررته من الاحاديث انتهى (قوله لكل من المؤذن والمقيم وسامعهما) أي الاذان والاقامة واللام متعلقة بيسن الخ وسن الصلاة هنا من السنن الاكيدة فقد قال الحافظ ابن حجر ويتأ كذا الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في مواضع ورد فيها أخبار خاصة أكثرها بأسانيد جيا دعقب اجابة المؤذن وأول الدعاء أو وسطه وآخره وفي أوله آكد وفي آخر القنوت وفي أثناء تكبيرات العيد وعند دخول المسجد والخروج منه وعند الاجتماع والتفرق وعند السفر والقعود منه والقيام للصلاة الليل ونخم القرآن وعند اللهم والكره والتوبة وقراءة الحديث وتبليغ العلم والذكر ونسيان الشيء وورد أيضا بأحاديث ضعيفة عند استلام الحجر وطنين الاذن والتلبية وعقب الوضوء وعند الذبح والعطاس وورد المنع منها عند هما أيضا انتهى كلامه (قوله بعده) أي الاذان (قوله وبعدها) أي الاقامة وأفتى البلقيني فيمن وافق فراغه الوضوء فراغ المؤذن بأنه يأتي بكرا الوضوء لانه للعبادة التي فرغ منها ثم يذكرك الاذان قال وحسن أن يأتي بشهادتي الوضوء ثم بدعاء الاذان لمتعلقه بالنبي صلى الله عليه وسلم ثم بالدعاء لنفسه انتهى وما ذكره فيما بعد فراغه هما كما علمت ولم يتعرض للاجابة حال الوضوء وظاهر انه يقطع الوضوء ويجيب الى أن يفرغ ثم يكمل وضوءه قياسا على ما قالوه في الطواف من أن السنة للطائف كالتالي والمدرس قطع ما هو فيه للإجابة لانه لا يفتوت والاجابة تفتوت ووجه قياس الوضوء على الطواف ان كلاله أذكرك في أثناءه بناء على ندب دعاء الاعضاء في الوضوء وفيه الخلاف المعروف والراجح عدم ندبه فاذا كان الطواف المتفق على ندب ذكره يسر له قطعه الى فراغ الاجابة فأولى الوضوء فتاوى فليست مسئ (قوله ثم يقول عقب ذلك) أي الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم وقضيته بل صريحه أنه لا بد من الفورية لكن العطف بهم في الحديث يدل على خلافه ولعل ذلك لبيان الأفضل قال ع ش ومعلوم أن كلاما من الاجابة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء سنة مستقلة فلوترك بعضها سن له أن يأتي بالباقي (قوله اللهم رب هذه الدعوة) وفي رواية اللهم اني أسئلك بحق هذه الدعوة الخ (قوله وهي) أي الدعوة بفتح الدال وسكون العين (قوله الاذان) أي والاقامة على ما مر وعبارة الفاسي في شرح الدلائل والمداد بعد دعوة التوحيد أو الاذان لان فيه دعوة التوحيد وهي لا اله الا الله وهي دعوة الحق في قوله تعالى له دعوة الحق وعلى أنها الاذان فهو من باب اطلاق البعض على الكل قاله ابن حجر انتهى (قوله التامة) وصفت الدعوة بها لان فيها أهم القول وهو لا اله الا الله قاله ابن التين وقال الطيبي من أول الاذان الى قوله رسول الله هي الدعوة التامة (قوله أي السائلة من تطرق نقص اليها) أي الى هذه الدعوة بل هي باقية الى يوم النشور (قوله لاشتمالها) أي هذه الدعوة تعليل للسائلة الخ وعبارة التخفة سمي بذلك لكماله وسلامته من تطرق نقص اليه ولا شتماله على جميع شرائع الاسلام وقواعده مقاصدها بالنص وغيرها بالاشارة انتهى وسيأتي توضيحه (قوله على معظم شرائع الاسلام) أي فقد قال القاضي عياض اعلم أن الاذان كلمة جامعة لعقيدة الايمان مشتملة على نوعيه العقلية والسمعية فأوله اثبات الذات وما تستحقه من الكمال والتنزيه عن أضدادها وذلك بقوله الله أكبر وهذه اللفظة مع اختصار لفظها دالة على ما ذكرناه ثم صرح باثبات الوحدةانية ونفي ضدها من الشبهة المستحيلة في حقه سبحانه وتعالى وهذه عمدة الايمان والتوحيد المقدمة على كل وظائف الدين ثم صرح باثبات النبوة والشهادة بالرسالة لتبيننا صلى الله عليه وسلم وهي قاعدة عظيمة بعد الشهادة بالوحدةانية وموضعها بعد التوحيد لانها من باب الافعال الجائزة الوقوع وتلك المقدمات من باب الواجبات وبعدها هذه القواعد كملت العقائد العقلية فيما يجب ويستحيل ويجوز في حقه سبحانه وتعالى ثم عاد الى ما دعاهم اليه من العبادات فدعاهم الى الصلاة وعقبها

لكل من المؤذن والمقيم
وسامعهما (بعده)
وبعدها (ثم يقول) عقب
ذلك (اللهم رب هذه
الدعوة) وهي الاذان
(التامة) أي السائلة من
تطرق نقص اليها لاشتمالها
على معظم شرائع الاسلام

على الوسيلة مرادف أو مغاير لما قيل انهما قبتان في أعلى عليين احدهما لمحمد وآله والاخرى لآبراهيم وآله والاولى من ياقوتة بيضاء والثانية من ياقوتة جراء انتهى (قوله الذى وعدته) قال فى التحفة بقولك عسى أن يبعثك ربك مقام محمودا وهو هنا انفا مقام الشفاعة

والصلوة القائمة التى ستقام قريبا (آت محمد الوسيلة) وهى منزلة فى أعلى الجنة كفى خبر مسلم (والفضيلة) عطف بيان لها (وابعثه مقام محمودا) وهو مقام الشفاعة العظيم فى فصل القضاء بحمده فيه الاولون والاخرون (الذى وعدته)

العظيم فى فصل القضاء بحمده فيه الاولون والاخرون لانه المتصدى له بسجوده أربع مرات أى كسجود الصلاة كما هو ظاهر تحت العرش حتى أحجب لما فرغوا اليه بعد فزعهم لا دم ثم لاولى العزم نوح فآبراهيم فموسى وعيسى واعتذار كل صلى الله عليه وسلم واختلافوا فى الآية والاشهر كما هنا وقول مجاهد هو ان يجلسه معه على العرش أطال الواحدى فى رده لغة اذ البعث لا يطلق حقيقة على

بعد ثبوت النبوة لان معرفة وجودها من جهة النبى صلى الله عليه وسلم لا من جهة العقل ثم دعا الى الفلاح وهو الفوز والبقاء فى النعيم المقسم وفيه اشعار بأمور الآخرة من البعث والجزاء وهى آخر تراجم عقائد الاسلام ثم كرر ذلك بإقامة الصلاة للاعلام بالشروع فيها وهو متضمن لتأكيد الايمان وتكرار ذكره عند الشروع فى العبادة بالقلب واللسان وليدخل المصلى فيها على سنة من أمره وبصيرة من ايمانه ويستشعر عظيم ما دخل فيه وعظمة حق من يعبد به وجزيل ثوابه هذا آخر كلام القاضى وهو من الثقات الجليلين وبالله التوفيق انتهى شرح مسلم للإمام النووى نفعنا الله به (قوله والصلوة القائمة) أى ورب هذه الصلاة القائمة فهو عطف على الدعوة التامة (قوله أى التى ستقام قريبا) تفسير للقائمة عبارة الفاسى فى شرح الدلائل أى المدعو اليها التى ستقام وقال الطيبى ان الجملة هى الصلاة القائمة من قوله يقيمون الصلاة ويحتمل ان المراد الذى يقوم لها الناس فهو كميشة راضية (قوله آت) بضم الميمزة من الابداء وهو الاعطاء أى اعط (قوله محمد الوسيلة) منصوب بان لا ت (قوله وهى) أى الوسيلة (قوله منزلة فى أعلى الجنة) كما فى مسلم (أى وسياق أنفاذ كر لفظ الحديث (قوله والفضيلة) زاد فى المحرر كالتبعية هنا والدرجة الرفيعة وهو غير ثابت كما بينه الأئمة الحفاظ قال الحفاظ السخاوى فى المقاصد الدرجة الرفيعة فيما يقال بعد الاذان لم أره فى شئ من روايات هذا الحديث وكان من زاداتها غتر بموقع فى بعض نسخ الشفاء فى حديث جابر المشار اليه لكن معز يادتم فى هذه النسخة المعتمدة علم عليها كأنها بما يشترى الشك فى ما لم أرها فى سائر نسخ الشفاء بل فيه عقد لها فصرح لاني مكان آخر ولم يذكر فيه حديثا صريحا وهو دليل لفظها والله أعلم انتهى من شرح الاحياء (قوله عطف بيان لها) أى للوسيلة ولعل المراد بالبيان هنا التفسير والافالبيان لا يقتزن بالواو وانتهى ع ش ويؤيده عبارة التحفة وهى عطف تفسير أو أعم وعبارة الفاسى والفضيلة أى المرتبة الزائدة على سائر الخلق وفى انقاموس الفضل ضد النقص والفضيلة الدرجة الرفيعة وقال ابن حجر ويحتمل أن تكون منزلة أخرى أو تفسير للوسيلة انتهى قال فى النهاية ويقال ان الوسيلة والفضيلة قبتان فى أعلى عليين احدهما من لؤلؤة بيضاء يسكنها محمد وآله والاخرى من ياقوتة صفراء يسكنها آبراهيم وآله عليهم السلام قال ع ش ولا ينافى هذا سؤاله صلى الله عليه وسلم لهما على هذا الجواز أن يكون السؤال التنجيز وعدبه من انهما له يكون سكنى آبراهيم وآله فيها من قبله لشرفه على غيره (قوله وابعثه) عطف على آت والضمير لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وهو فعل دعائى من بعثه يبعثه مفتوح العين فيها بعثا وهو آثار ساكن أو وصف أو حكم كنوم أو موت أو أى حالة ووصف كان ونحوه كبحوالة ووصف آخر كالقطة والحياة والقيام ونحوها انتهى فاسى (قوله مقام محمودا) مفعول به لا بعثه بتضمينه معنى أعطه أو مفعول فيه أى بعثه فى مقام محمود أو حال أى بعثه ذام مقام محمود ونكر مقام محمودا قال الطيبى لانه أنخم وأجزل كانه قيل مقام أى مقام محمود بكل لسان وهو مطلق فى كل ما يجلب الحمد من أنواع الكرامات (قوله وهو) أى المقام المحمود هنا (قوله مقام الشفاعة العظيم) هذا ما عليه إجماع المفسرين كما قاله الواحدى وقبل شهادته لأمته وقبل اعطائه لواء الحمد يوم القيامة وقيل هو أن يجلسه الله تعالى على العرش وقيل على الكرسي وقيل هو كون آدم تحت لوائه يوم القيامة من أول عرصتها الى دخولهم فى الجنة قاله فى الجوهر المنظم ملخصا (قوله فى فصل القضاء) أى بين الخلائق (قوله بحمده فيه الاولون والاخرون) أى لانه صلى الله عليه وسلم المتصدى له بسجوده أربع سجعات أى كسجود الصلاة كما هو الظاهر تحت العرش حتى أحجب لما فرغوا اليه بعد فزعهم لا دم ثم لاولى العزم نوح فآبراهيم فموسى فحيسى واعتذار كل صلى الله عليه وسلم قاله فى التحفة (قوله الذى وعدته) المراد بذلك قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقام محمودا وأطلق عليه الوعد لان عسى من الله تعالى واجب الوقوع كما صرح عن ابن عينة وغيره نقله الفاسى عن الطيبى قال البرماوى زاد فى رواية وأوردنا حوضه واسقنا من يده الشريفة شربة

هنية

العود بل هو ضده سيما وقد أكد بمقام على انه يومهم ما تعالى الله عنه علوا كبيرا انتهى (قوله الذى وعدته) أيضا قال فى فتح البارى زاد فى رواية البيهقى انك لا تختلف الميعاد انتهى

هنية مريئة لانظاما بعدا ابداءا رب العالمين وادعى بعضهم ان ذلك لم يرد ايضا (قوله بدل مما قبله)
يعني ان قوله الذي وعدته في محل نصب بدل من مقاما محمودا قال في شرح المنهج أو بتقدير أعني أو مرفوع
خير مبتدأ محذوف (قوله لانعت) أي لفقد شرطه من الاتفاق في التعريف والتشكيك قال ابن مالك
وليعط في التعريف والتشكيك ما * لما تلا كما مر بقوم كرها

أي الذي وعدته معرفة ومقاما محمودا ذكره هذا لكن نقل الشمس الشورى عن بدائع الفوائد جواز كونه
تعاثقال أو صفة لكون مقاما محمودا قريبا من المعرفة لفظا ومعنى فتأمل (قوله نعم ورد أيضا) أي كما
ورد مقاما محمودا بالتشكيك (قوله المقام المحمود) أي بالتعريف وهذا فاعل ويرد مرفوع بضمه مقدرة منع
من ظهورها حركة الحكاية (قوله فعليه) أي على وروده معروفة هي رواية النسائي وابن حبان والبيهقي
بأسناد صحيح بل ذكر ابن وهبون رواية البخاري زاد البيهقي انك لا تخلف الميعاد (قوله يصح أن يكون)
أي قوله المقام المحمود (قوله نعمتا) أي لوجود شرطه من كون كل معرفة وأفاد يصح الى عدم تعين النعتية
على هذا أيضا وهو كذلك لما تقرر عن شرح المنهج تأمل (قوله وذلك) أي سن الصلاة والسلام على النبي
صلى الله عليه وسلم والدعاء المذكور فهو دليل لما قبله للإجابة أيضا وان تقدم الاستدلال لها (قوله خبر
مسلم) أي في صحيحه عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما (قوله اذا سمعتم المؤذن) ويقاس
عليه المقيم بل هو مصرح به في بعض الروايات (قوله فقولوا مثل ما يقول) أي غير الخيلتين والتثويب
ولفظي الإقامة كما تقدم ما بينته (قوله ثم صلوا على) بضم لام صلوا المشددة أصله صلوا بكسرها مشددة
وضم الياء نقلت الضمة الى اللام بعد سلب حرزها فالتقى ساكنان فخذت الياء (قوله فانه) أي الحال
والشان (قوله من صلى على صلاة واحدة) أي مرة واحدة بأي صيغة كانت والافضل الابراهيمية كما
لا يخفى (قوله صلى الله عليه) أي على المصلى على (قوله بها) أي بالصلاة الواحدة (قوله عشرة)
أي رجه الله عشر رحمت لا يكتنه كمها الا الله سبحانه وتعالى وذلك لان الرجة الواحدة من الله خير من
الدنيا وما فيها فبالك بالعشر فان قلت قد قال الله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ومعلوم أن الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم حسنة فلم يصلى عليه عشر حسنات فافائدة هذا الحديث أجيب بأن في ذلك
أعظم فائدة وهي أن ما اقتضاه الحديث زائد على ما اقتضته الآية لأنها تدل على أن يكون للمصلى عليه صلى
الله عليه وسلم عشر حسنات بالصلاة الواحدة لأنها حسنة والحديث دل على أنه تعالى يصلى على من صلى
على النبي صلى الله عليه وسلم بالواحدة عشر وهذا أو رزائد يحصل للمصلى من العشر صلوات لان الجزاء
من جنس العمل على مقتضى الحديث من حيث كونها صلاة وعلى مقتضى الآية من العشر حسنات من
حيث كونها حسنة أشار الى ذلك القسط لاني رجه الله تعالى انتهى من مقدمة أدل الخيرات وهو جواب
نقيس فاحفظه (قوله ثم استأثروا الله) كذا في نسخ الكتاب والذي في غيرهما ثم سلوا الله بحذف الهمزة
وهكذا في نسختنا في صحيح مسلم (قوله الى الوسيلة) بالنصب مفعول ثان لا سألوا (قوله فاتها) أي
الوسيلة وأصلها لغة ما يتقرب به الى الرب عز وجل أو الى الملك أو الى السيد والجمع وسائل بالمد لان بقاء
الوسيلة زائدة قال ابن مالك

والمد زيد ثالث في الواحد * هم زايرى في جمع كالقلائد

(قوله منزلة في الجنة) أي وهي منزلة رسول الله صلى الله عليه وسلم وداره في الجنة وهي أقرب أمكنة الجنة
الى العرش قاله الحافظ ابن كثير (قوله لا تنبئوا لعبد من عباد الله) أي لعبد واحد من عباد المؤمنين
(قوله وأرجو أن أكون أنا هو) أي العبد الذي له الوسيلة (قوله فن سأل الله الى الوسيلة) أي المذكورة لأنها
معرفة أعيدت معرفة (قوله حلت له الشفاعة) في رواية غيره وجبت له شفاعته محمد صلى الله عليه وسلم
قال في الجوهر المنظم أي بالوعد الصادق الذي لا تخلف له وفي رواية عليه خلت بمعنى نزلت وفي
رواية الشفاعة يوم القيامة وفيه بشرى عظيمة بالموت على دين الاسلام اذ لا تحجب الشفاعة الا هو

بدل مما قبله لانعت نعم ورد
أيضا المقام المحمود فعليه
يصح أن يكون نعمتا وذلك
خبر مسلم اذا سمعتم المؤذن
فقولوا مثل ما يقول ثم
صلوا على فانه من صلى على
صلاة واحدة صلى الله عليه
بها عشر ثم اسألوا الله الى
الوسيلة فانها منزلة في الجنة
لا تنبئوا لعبد من عباد
الله وأرجو أن أكون أنا
هو فن سأل الله الى الوسيلة
حلت له الشفاعة

(قوله لانعت) أي لفقد
شرطه من التعريف
والتشكيك اذ الذي وعدته
معرفة ومقاما محمودا ذكره
ونقله الشورى عن بدائع
الفوائد جواز كونه نعمتا
أيضا فقال أو صفة لكون
مقاما محمودا قريبا من
المعرفة لفظا ومعنى فتأمل
انتهى وفي شرح المنهج
والذي منصوب بدلا عما
قبله أو بتقدير أعني أو
مرفوع خبر لمبتدأ محذوف
انتهى (قوله أن يكون نعمتا)

أي لانه معروف بالآلف
واللام والمعرفة توصف
بالمعرفة

أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وإن محمدا عبده ورسوله رضي الله به وبمحمد رسولا وبالإسلام ديننا غفر له ذنبه وذكر في رواية للبيهقي زيادة وبالقرآن أمانا وبالكعبة قبله وبعد الشهادتين المتقدمتين اللهم كتب شهادتي هذه في عليين وأشهد عليها ملائكتك المقرين وأنبياءك

أي غشيت ونالته وحكمة سؤال ذلك مع كونه واجب الوقوع بوعد الله تعالى اظهار شرفه وعظم منزلته (و) يسن لكل من المؤذن والمقيم والسماع (الدعاء عقبه وبينه وبين الإقامة) لانه بينهما لا يرد

المرسلين وعبادك الصالحين واختم عليها بآمين واجعل لي عندك عهدا توفيته يوم القيامة انك لا تخلف الميعاد بدرت اليه بطاقة من تحت العرش فيها أمانه من النار فينبغي ندب ذلك كله انتهى وأبدى في شرح العباب تردد في انه هل يقوله بعد جواب الشهادتين أو بعد الدعاء الذي آخر الاذان ثم رجع الثاني (قوله وبينه وبين الإقامة) قال الشارح في شرح العباب من لازم سن سنة الدعاء بين الاذان والإقامة سن الحمد والصلوة والسلام على النبي صلى

كذلك وشفاعته صلى الله عليه وسلم لا يختص بالمذنبين بل قد تكون برفع الدرجات وغيرهما من الكرامات الخاصة كالإيواف في ظل العرش وعدم الحساب وسرعة دخول الجنة فوسائل الوسيلة يخص بذلك أو بعضه تأمل (قوله أي غشيت ونالته) تفسير لحلت له الشفاعة وعبارة الفتاوى ومعنى حلت وجبت كما صح في عدة روايات فصار به محل بكسر الحاء أو استحققت أو نزلت به فصار به بضمها الامن الحل لانهم لم يحرم قبل ذلك قبل ولا ينال هذا الثواب الامن قال ذلك مختصا مستحضرا لجلاله صلى الله عليه وسلم لامن قصده به مجرد الثواب ونحوه ورد بعض محقق الحفاظ ولعله القاضي عياض بأنه يحكم غير مرضى ولو أخرج الغافل الإلهي لكان أشبه انتهى مخلصا ومثله في الجوهر المنظم وزاد فيه وبعناظر من أن شفاعته صلى الله عليه وسلم لا يختص بالمذنبين رد على من قال انه يكره أن يسأل الله أن يرزقه شفاعته نبيه صلى الله عليه وسلم زاعما أنها لا تكون الا للمذنبين وقد عرفت بالنقل المستفيض سؤال السلف الصالح أياها ورغبتهم فيها على أن من شأن كل عاقل أن يعتقد أنه مذنب هالك ان لم يدركه الله تعالى بعفوه واطفاه وان كثرت عمله ويزنم هذا القائل أن لا يدعو بعفوه ولا رجوة لانهما على زعمه لا يكونان الا للمذنبين وهو خلاف المعروف من دعاء السلف والخلف انتهى (قوله وحكمة سؤال ذلك) أي البعث للمقام المحمود (قوله مع كونه واجب الوقوع) أي للنبي صلى الله عليه وسلم (قوله بوعد الله تعالى) أي في قوله عسى أن يعثلك ربك مقام محمودا (قوله اظهار شرفه وعظم منزلته) أي المقام المحمود قال في الفتاوى وفائدة طلب الوسيلة له صلى الله عليه وسلم مع أنه يرجوها ورجاؤه لا يوجب عود مرة ذلك علينا بما مثال ما أمرنا به في جهته الكريمة والاعلام بأن الله لا يجب عليه شيء لاحد من خلقه وبأنه صلى الله عليه وسلم في غاية الخضوع والتواضع لله تعالى حيث يسأله ويطلب منه طلب العبد المحتاج وكذا يقال في صلاتنا عليه صلى الله عليه وسلم فانها لهذه الأغراض الجليلة فتأمل ذلك واعتن بحفظه وتحقيقه ومثله في الجوهر المنظم وذكر في موضع آخر منه عن الغزالي بأن النبي صلى الله عليه وسلم يرنح بذلك كما قال صلى الله عليه وسلم اني أباهي بكم الا يوم القيامة كما يرنح العالم في حياته بتلامذته الذين تم به فلاحهم ورشادهم وصدق منهم محبة واجلاله (قوله ويسن لكل من المؤذن والمقيم) أي سواء أذن أو أقام لنفسه أم للجماعة (قوله والسماع) أي وان لم يرد الجماعة (قوله الدعاء عقبه) أي الاذان وهذا في كل المكتوبات ويسن أن يقول بعد أذان المغرب خاصة اللهم هذا اقبال ليلاك وأدبار نهارك وأصوات دعائك فاغفر لي وبعد أذان الصبح خاصة اللهم هذا اقبال نهارك وأدبار ليلاك فاغفر لي وانما خص المغرب والصبح بذلك لكون المغرب خاتمة عمل النهار والصبح خاتمة عمل الليل ومقدمة عمل النهار (قوله وبينه وبين الإقامة) عطف على عقبه وان طال ما بينهما ويحصل أصل السنة بمجرد الدعاء والاولى شغل الزمن بنماه بالدعاء الا وقت فعل الرابسة على أن الدعاء في نحو سجودها يصدر عن قلبه أنه دعاء بين الاذان والإقامة ومفهوم كلامه أنه لا يطلب الدعاء بعد الإقامة وقبل التحريم ويوجه بأن المطلوب من المصلي المبادرة الى التحريم لتحصل له الفضيلة التامة ع ش (قوله لانه) أي الدعاء تعليل لسن الدعاء لكل منهم (قوله بينهما) أي بين الاذان والإقامة (قوله لا يرد) أي مستجاب وروى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال من قال حين يسمع المؤذن أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله رضي الله به وبمحمد رسولا وبالإسلام ديننا غفر له ذنبه وذكر في رواية للبيهقي زيادة وبالقرآن أمانا وبالكعبة قبله وبعد الشهادتين المتقدمتين اللهم كتب شهادتي هذه في عليين وأشهد عليها ملائكتك المقرين وأنبياءك المرسلين وعبادك الصالحين واختم عليها بآمين واجعل لي عندك عهدا توفيته يوم القيامة انك لا تخلف الميعاد بدرت اليه بطاقة من تحت العرش فيها أمانه من النار فينبغي ندب ذلك كله ويقول ذلك الدعاء الذي آخر الاذان ومن لازم سن الدعاء بين الاذان والإقامة سن الحمد لله والصلوة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم قبله

لانهم من سننه المتأكدة وعلى هذا يحمل قول النووي وغيره تسن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بينهما
 نقله الكردي عن اليعاقبة (قوله كما صح في خبر الترمذي وغيره) أي كابي داود وابن خزيمة ولفظ الحديث
 الدعاء ليردين الاذان والاقامة فادعوا (قوله وفيه) أي في الخبر (قوله سلوا الله العافية) ولذا قال في
 العباب وأكده بسؤال العافية في الدنيا والآخرة انتهى أي كان يقول اللهم اني أسئلك العافية في الدنيا
 والآخرة أو اللهم اني أسئلك العافية في ديني ودنياي وأهلي ومالي وولدي وذكر الشيخ أبو محمد بن سبع في
 شفاء الصدور أن من قال اذا فرغ المؤذن من أذانه لا اله الا الله وحده لا شريك له كل شيء هالك الا وجهه اللهم
 أنت مننت على هذه الشهادة وما شهدتها الا لك ولا يقبلها مني غيرك فاجعلها لي قرينة من عندك وحجابا من
 نارك واغفر لي ولوالدي ولكل مؤمن ومؤمنة برحمتك انك على كل شيء قدير أدخله الله الجنة بغير حساب
 انتهى من حواشي الشنواني (قوله والاذان) مبتدأ خبره أفضل (قوله مع الاقامة) أي لا الاذان وحده
 وهذا ما اعتمد في كتبه كشيخ الاسلام تيمس النوري في نكت التنبيه وخالفه في النهاية كالغنى (قوله أفضل
 من الامامة) أي لقوله تعالى ومن أحسن قولاً من دعا الى الله قالت عائشة هم المؤذنون ولا ينافيه قول ابن
 عباس رضي الله عنهما هو النبي صلى الله عليه وسلم لانه لا حسن مطلقا وهم الاحسن بعده ولا كون الآية
 مكية لانه لا مانع من أن المبكى يشير الى فضل ما يسير بعد والخبار الآتية (قوله كما قاله النووي) أي
 فقد نقله عن النص وأكثرا لاحتجاب لانه علامة على الوقت فهو أكثر نفعاً من الامامة (قوله وأطال هو وغيره)
 أي كابر الرفعة (قوله في الاحتجاج له) أي لا فضلية الاذان على الامامة فن ذلك الخبر المتفق عليه ليعلم
 الناس ما في النداء والصف الاول لاسمهم واخبار خياركم عباد الله الذين يرعون الشمس والقمر والنجوم
 والاطلة لذكر الله تعالى رواه الحاكم وخبر لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا شيء الا شهد له يوم
 القيامة وخبر المؤذنون أطول أعناق يوم القيامة رواه مسلم أي أكثر رجاء لان راجي الشيء يمد عنقه اليه
 وعن أبي داود معناه أن الناس يعطشون يوم القيامة ومن عطش التوت عنقه والمؤذنون لا يعطشون
 فاعناقهم قائمة وقال ابن حبان ان المراد أن أعناقهم تمتد شوقا للثواب وقيل ان الناس اذا ألجهم العرق لم
 يلجم المؤذنون وروى اعناقاً بالكسر أي اسراعاً من العنق ضرب من السير وقيل غير ذلك وقوله صلى الله
 عليه وسلم الامام ضامن والمؤذن مؤتمن اللهم أرشد الائمة واغفر للمؤذنين والامانة أعلام من الضمان والمغفرة
 أعلام من الرشد ولذا قال الامام الماوردي دعا الامام بالارشاد خوف زيفه والمؤذن بالمغفرة لسلامته لعلمه
 حاله (قوله والتزاع فيه) أي فيما ذكر من أفضلية الاذان على الامامة والمنازع هو الامام الرافي فقد صح أن
 الامامة أفضل من الاذان قال في النهاية لقوله صلى الله عليه وسلم ليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم رواه
 الشيخان ولان النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين وأطباء على الامامة دون الاذان وان كان صلى الله
 عليه وسلم قد أذن في السفر راكباً ولان القيام بالشيء أولى من الدعاء اليه (قوله رددته) أي التزاع (قوله في
 غير هذا الكتاب) أي كالايعاقبة والتحفة والامداد ومما قاله فيه وصحح الرافي وتبعه الحاوي أي الصغير
 وصاحب البهجة حيث قال فيها * وتفضل الامامة الاذانا * أنها أفضل أي مطلقاً لما تقر رخصاً لما لم
 قيده بما اذا قام بحقوقها وتبعه السبكي والاذري وأقوى ما استندوا اليه ليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم
 وبجواب عنه بأن الاذان لا يحتاج في محتمه الى كثير شرط ومزبد تبصر فطلب من كل أحد
 بخلاف الامامة فطلبت من الأكبر قدرته على أحكام شرطها وإيقاعها على الوجه المجزى وانما
 رجح النووي الاذان مع أنه عند سنة والجماعة فرض كفاية لان السنة قد تفضل الفرض كرد
 السلام مع ابتدائه على أن مرجوحية الامامة ليست من جهة الجماعة بل من جهة خصوص
 كونها مظنة التقصير وايضا فالجماعة ليست بالامام لانها قد تشترك بين الامام والمأموم فقد

كلام المصنف كالمحتاج
 وغيره ان الاذان وحده
 أفضل من الامامة
 واعتمده الرمي والخطيب
 الشريفي والزبادي وغيرهم
 ورجح النووي في نكته
 ان الاذان مع الاقامة
 أفضل من الامامة
 لا الاذان وحده واعتمده
 ابن الرفعة وشيخ الاسلام
 زكريا والشارح وغيرهم
 قال الزبادي المعتمد أن

كما صح في خبر الترمذي
 وغيره وفيه سلوا الله العافية
 (والاذان مع الاقامة أفضل
 من الامامة) كما قاله
 النووي وأطال هو وغيره
 في الاحتجاج له والتزاع
 فيه رددته في غير هذا
 الكتاب

الاذان وحده أفضل من
 الامامة ولومع الاقامة
 ويظهر أن الامامة أفضل
 من الاقامة وان الاذان
 أفضل من الاقامة انتهى
 وهذا الاخير لا حاجة الى
 التنبيه عليه كما لا يخفى لانه
 قائل بتفضيل الاذان
 وحده على الامامة ولومع
 الاقامة فعلى الاقامة وحدها
 من باب أولى فالاول يكفي
 عن هذا (قوله رددته في
 غير هذا الكتاب) أطال
 رحمه الله تعالى الكلام على

وليؤمكم أكبركم ومجابه عنه بأن الاذان لا يحتاج في صحته الى كثير شروط ومزيد تعبير فطلب من كل أحد بخلاف الامامة فطلبت من الأكبر لقدرته على أحكام شروطها وإيقاعها على الوجه الجزئى وانما رجع النووي الى الاذان مع أنه عنده سنة والجماعة فرض كفاية لان السنة قد تفضل الفرض كرد السلام مع ابتدائه ١٠٦ على ان مرجوحية الامامة ليست من جهة الجماعة بل من جهة خصوص كونها مظنة التقصير

وأيضاً فالجماعة ليست خاصة بالامام لانها قد تشترك بين الامام والمأموم فقد اتضح بذلك ما قاله النووي انه لا تناقض على طريقته الى آخر ما قاله فراجع منه ان أردته * تنبيهه *

(ويسن) لمن تأهل لهما (الجمع) بينهما ولو بجماعة واحدة لحديث حسن فيه والتهى عن كون الإمام مؤذناً لم يثبت (وشرط المقيم) كالمؤذن كما أشرت اليه فيما روي ومن ذلك أنه يشترط فيه (السلام والتميز) لما تقدم (ويستحب ان تكون الإقامة في غير موضع الاذان) (الاتباع) (و) ان تكون (بصوت أخفض من صوت الاذان)

قال الشوبرى في حواشى شرح المنهج تفضل السنة الفرض في مسائل منها ما هنا ومنها انظار المعسر وابطاؤه ومنها ابتداء السلام ورده ومنها الوضوء قبل الوقت وبعده وللجلال السيوطى الفرض أفضل من تطوع عابد * حتى ولو قد جاء منه بأكثر الا التطهر قبل وقت وابتداء * بالسلام كذلك

اتضح بذلك ما قاله النووي وانه لا تناقض على طريقته الخ ما أطال ومما قاله في التحفة وأخذ ابن حبان من خبر من دل على خير فله مثل أجر فاعله أن المؤذن يكون له مثل أجر من صلى باذنه وانما لم يواظب صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه عليه لاحتياج مراعاة الاوقات فيه الى فراغ وكانوا مشغولين بأمر الامامة ومن ثم قال عمر رضى الله عنه لو لا الخليفة أى الخلافة لاذنت واعترض بأن الاشتغال بذلك انما يمنع الادامة لا الفعل فى بعض الاحيان لاسم الاوقات الفراغ كما اعترض الجواب بأنه لو أذن لقال انى رسول الله وهو لا يجزى أو ان محمدا رسول الله ولا جزالة فيه بأنه فى غاية الجزالة ككل اقامة ظاهر مقام مضمر لتمكنه على انه صح انه اذن مرة فى السفر راكبا فقال ذلك ونقل عنه فى تشهد الصلاة انه كان يأتى بأحد هما تارة وبالآخر أخرى على ما يأتى فالاحسن الجواب بأن عدم فعله للاذان لا دلالة فيه لاحد القولين لاحتماله وقد تفضل سنه الكفاية على فرضها كابتداء السلام على جوابه وقيل ان علم من نفسه القيام بحقوق الامامة فهى أفضل والافهو وقضيته بل صريحه ان كلا من الوجهين الاولين بافضلية ما رآه على الاطلاق انتهى ومثله فى النهاية وزاد وشمل كلام المصنف امامة الجمعة فالاذان أفضل منها أيضا ويظهر أن امامتها أفضل من خطبتها ويلزم من تفضيل الاذان على امامتها تفضيله على خطبتها بطريق الاولى انتهى ومن نظم الجلال السيوطى

الفرض أفضل من تطوع عابد * حتى ولو قد جاء منه بأكثر

الا التطهر قبل وقت وابتداء * بالسلام كذلك ابرامعسر

(قوله ويسن لمن تأهل لهما) أى للاذان والامامة (قوله الجمع بينهما) أى لينال فضيلتهما (قوله ولو بجماعة واحدة) لعل هذه الغاية للتعميم فلا يقيدها بكون الجمع المذكور يكون الاذان فى جماعة والامامة فى جماعة أخرى (قوله حديث حسن فيه) أى فى سن الجمع بينهما ونسبه فى الروضة للترمذى (قوله والتهى عن كون الامام مؤذناً لم يثبت) أى ولذا قال فى الامداد وقول جمع يكره كون الامام مؤذناً حديث فيه رده الاذرى بقوله ولا أحسبه ثبت انتهى ومنهم صاحب الانوار حيث قال فيه ولا يستحب الجمع بينهما وقيل يستحب انتهى قال الاشمونى فى بسطه قلت قال فى الروضة من زوائد وصرح باستحباب جمعهما أبو على الطبرى والماوردى والقاضى أبو الطيب وادعى الاجماع عليه ثم قال الاصح استحبابه وفيه حديث حسن فى الترمذى والله أعلم نقله الكردي فى الكبرى بهذا اللفظ فليتأمل (قوله وشرط المقيم كالمؤذن) أى كشرطه (قوله كما أشرت اليه) أى الى كون شرط المقيم كشرط المؤذن (قوله فيما مر) أى فى قوله وشرطه وشرط المقيم الاسلام (قوله ومن ذلك) أى مما مر (قوله أن يشترط فيه الاسلام والتميز) أى والترتيب والمواالة وكونها من واحد وبالعبودية ان كان ثم من يحسنها واسماع النفس وكذلك كورة ان أقام للرجال أو الخنثى (قوله لما تقدم) أى من عدم أهلية الكافر للصلاة وأما اشتراط التميز فلم يعمل الشارح بشئ لكن من المعلوم أن غير المميز ليس أهلاً للعبادة (قوله ويستحب ان تكون الإقامة فى غير موضع الاذان) أى بأن يتحول من مكان الاذان للإقامة ولكن لا يقيم وهو يعيش لانه خلاف الادب ويسن أن يفصل المؤذن مع الامام بين الاذان والإقامة بقدر اجتماع الناس فى مكان الصلاة بقدر اداء السنة التى قبل الفريضة ان كان قبلها سنة ويفصل بينهما فى المغرب بسكته لطيفة أو نحوها كعود لطيف لضيق وقتها واجتماع الناس قبل عادة وعلى ما صححه النووي من أن للمغرب سنة قبلها يفصل بقدر أدائها أيضا (قوله للاتباع) دليل لاستحباب كون الإقامة فى غير موضع الاذان (قوله وأن تكون الإقامة) أى ويستحب ان تكون الإقامة (قوله بصوت أخفض من صوت الاذان) أى بخلاف

ابرامعسر انتهى (قوله والتهى عن كون الخ) قال فى الامداد وقول جمع يكره كون الامام مؤذناً حديث فيه رده الاذرى الاذان بقوله ولا أحسبه ثبت انتهى وفى الانوار ولا يستحب الجمع بينهما وقيل يستحب قال الاشمونى فى بسط الانوار عقبه قلت قال فى الروضة من زوائده وصرح باستحباب جمعهما أبو على الطبرى والماوردى والقاضى أبو الطيب وادعى الاجماع عليه ثم قال الاصح استحبابه وفيه حديث حسن فى الترمذى انتهى والله أعلم انتهى نقل الاشمونى (قوله أشرت اليه فيما مر) أى فى قوله وشرطه وشرط المقيم الاسلام الخ (قوله لما تقدم)

لايزاد على أربعة
لأن الخلفاء الراشدين
لم يزيدوا عليه قال الشارح
في الامداد ويجاب بأنه
كان قدراً الحاجة وحيث
زاد الفلغ أولى من الوتر
للتأسي السابق انتهى
(قوله و يترتبون) قال في
الامداد ولا يؤذوا معا
لانه خلاف المنقول ولا
يتأخر بعضهم عن بعض

للمصنوع والمقصود به
بمضور المدحون
(و) يستحب (الالتفات
في الخيلة) التي في الإقامة
كالأذان كأمرو وسن محل
الجماعة مؤذن للاتباع
وزاد عليه ما بقدر الحاجة
والمصلحة ولا يتقيد بأربعة
ويتربون في أذانهم أن
اتسع الوقت وينسب
أن يقيم المؤذن دون غيره
للخير الصحيح من أذن
فهو يقيم (فان أذن
جماعة

لئلا يذهب أول الوقت
وللإيضاح من سمع
الآن حان هذا أول الوقت
فان تنازعوا فإيهم يبدأ
منهم فالقرعة ونقل
الاسنوى عن النص أنه
يسن اجتماعهم في
الاذان الذي بين يدي
الخطيب لئلا يطولوا على
الحاضرين أما اذا ضاق
الوقت فان كبر المسجد

الاذان فانه يطلب فيه المبالغة في الجهر به حيث لا يضره كما تقدم (قوله لحصول المقصود) أي وهو استنهاض
الحاضرين بها (قوله بحضور المدعوين) أي بخلاف الاذان فانه لاستنهاض الغائبين في الاصل ولذا يطلب
الجهر طاقته كما تقدم ولا يسن في الإقامة وضع الاصبع في الاذن لما ذكر كما سبق أيضا (قوله ويستحب
الاتفات) أي مرتين يمينا مرة وشمالا مرة بقدر التفات المصلي في السلام من الصلاة كما قاله الامام (قوله في
الجملة التي في الإقامة) أي وان كان يقيم لنفسه لانه قد يسمعه من لا يعلم به وقد ير يد الصلاة فظنة فائدة
الاتفات قائمة فان كان محل يقطع بعدم اتيان الغيرة فيه لم يلتفت بل يتوجه للقبلة كما في اقامته أفاده الشرفاوى
فليتأمل (قوله كالاذان) أي قياسا عليه وتقدم الفرق بين الاتفات في الإقامة وعدمه في الخطبة (قوله كما مر)
أي في شرح والاتفات برأسه وحده الخ (قوله ويسن لمحل الجماعة) أي سواء المسجد أو غيره فالتعبير به أولى
من تعبير غيره بالمسجد (قوله مؤذنان) أي ومن فوائدهما أنه يؤذن واحد للصبح قبل الفجر وآخر بعده
كما مر (قوله للاتباع) أي فقد كان للنبي صلى الله عليه وسلم مؤذنان بلال وابن أم مكتوم رضى الله عنهما أي في
المدينة فلا يتأني أن أباحمدورة وسعد القرط يؤذنان له صلى الله عليه وسلم في مكة وبقاء (قوله ويزاد عليهما)
أي المؤذنين (قوله بقدر الحاجة والمصلحة) أي كما يحججه النووي خلافا للرافعي في استحباب الاقتصار على
أربعة (قوله ولا يتقيد بأربعة) أي خلافا للرافعي في قوله الاحب أن لا يزاد على أربعة لان الخلفاء الراشدين
لم يزيدوا عليه وأجاب في الامداد بأنه كان بقدر الحاجة قال وحيث زاد فالشفع أولى من الوتر للتأني السابق
فليتأمل (قوله و يرتبون في أذانهم) أي المؤذنين لانه أبلغ في الاعلام فلا يؤذنون معا لانه خلاف المنقول قال
في النهاية نعم لنا صورة واحدة يستحب فيها اجتماعهم على اذان مع اتساع الوقت وهي اذان يوم الجمعة بين يدي
الخطيب نص عليه الشافعي في البو بطل وسببه التطويل على الحاضرين فانهم مجتمعون في ذلك الوقت غالبا
سيما من امثله بالسنه وبكر لكن الاصح خلافه لتصر بحجم ثم بأن السنة كون المؤذن واحدا قال في المجموع
وعند الترتيب لا يتأخر بعضهم عن بعض لئلا يذهب أول الوقت (قوله ان اتسع الوقت) أي لان شرط الاذان
أن يقع في الوقت ولو في آخره فلا يصح ولا يجوز في غيره كما صرح به الاصحاب وأشار النووي انه لا خلاف فيه
فان ضاق الوقت والمسجد كبير تفرقوا في أقطاره كل واحد في قطر ليسمع أهل الناحية والاجتماع على
الاذان ان لم يؤد اجتماعهم الى تمويه أي اضطراب واختلاط ويقفون عليه كلمة كلمة فان أدى اليه اذن
بعضهم بالقرعة عند التنازع لخبر الصحيحين لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول ثم لم يجدوا الا ان
يسموا وعليه لاستسموا انتهى من الر وض وشرحه والتعبير بالتمويه تبسغ فيه الر وضه وعبارة الر افقي
التشويش وهي أحسن لان التشويش التخليط والتمويه التفتت والهميج والاضطراب قاله الجوهرى
انتهى الشهاب الر مى لكن غلط صاحب القاموس الجوهرى حيث قال والتشويش والمشوش والتشوش
كلها الحن وهم الجوهرى والصواب التمهوش انتهى وسيأتى في سنن الصلاة عن المصباح ما يوضحه
وعليه فالصواب ما في الر وضه والر وض (قوله ويندب ان يقيم المؤذن) أي سواء المؤذن الراتب أو غيره
(قوله دون غيره) أي ممن لا يؤذن سواء كان له ولاية الاذان ام لا ولا يقيم في المسجد الواحد أو نحو الواحد
كما عليه السلف الا ان لا يكتفى بزيادة عليه بحسب الحاجة شرح الر وض (قوله للخبر الصحيح) دليل لنسب اقامة
المؤذن (قوله من أذن فهو يقيم) هذا بعض حديث طويل في الترمذى وهو بتمامه عن زياد بن الحرث
الصمداني قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أؤذن في صلاة الفجر فاذنت فاراد بلال ان يقيم فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أحاصداه قد أذن فن أذن فهو يقيم قال الترمذى والعمل على هذا عند
أكثر أهل العلم ان من أذن فهو يقيم (قوله فان أذن جماعة) أي منهم الراتب ومنهم غيره

تفرقوا في حوائصه والاجتمعوا حيث لا تشو يش فان أدى اجتماعهم لذلك أذن بعضهم بالفرقة ان تنازعوا اليهم

(قوله فيقيم المؤذن الراتب) أى ندبوا لأقام غيره اعتدبه لأنه جاء في خبر عبد الله بن زيد يارسول الله أرى الرؤيا ويؤذن بلال قال فأقم أنت قال في المجموع لكنه خلاف الأولى وقبل مكر وهذه من شرح الروض (قوله وان تأخر أذانه) أى الراتب الظاهر أن هذه الغاية للتعميم (قوله لأن له) أى للمؤذن الراتب (قوله ولاية الاذان والاقامة) أى لكونه منصوباً بهما (قوله وقد أذن) أى فتأخر أذانه لا يؤثر في بقاء استحقاقه للاقامة بخلاف ما إذا لم يؤذن بالكلية فليتنامل (قوله ثم ان لم يكن راتب) أى لم يوجد مؤذن راتب ومثله ما إذا لم يؤذن الراتب (قوله أو كانوا راتبين كلهم) أى وكذا لو كانوا غير راتبين وترتبوا فيهم (قوله فليقيم الأول) أى الذى أذن أولاً من الراتبين كلهم أو غير الراتبين كذلك (قوله لسبقه) تعليل لاقامة الأول فلو أقام غير الأول اعتدبه لكنه خلاف الأولى أو هو مكر وهو كما سبق قريبا عن المجموع (قوله ثم يقرع ان أذنوا) أى الراتبون أو غيرهم (قوله ها) أى مجتمعين أو متفرقين في نواحي المسجد قاله السيد البصرى (قوله وتنازعوا) أى فبين يقيم (قوله لعدم المرجح) تعليل للاقراع (قوله والاقامة) مبتدأ خبره قوله منوط الخ (قوله أى وقفها) أشار به إلى ان قول المصنف على تقدير مضاف ولم يذكر المصنف ولا الشارح هنا كلمات الاقامة كالاذان لشهرتها وعدة كلماتها بالترجيع تسع عشرة كلمة وعدة كلماتها إحدى عشرة قال في التيسير

والكلمات في الاذان تسع * وبعدها عشر لمن يرجع

وفي الاقامة اعتبار إحدى عشر * تأتي فرادى وهو مثنى يعبر

لكن قوله لم الاذان مثنى والاقامة فرادى يريدون به معظمهم ما فان كلمة التوحيد في آخر الاذان مفردة والتكبير في أوله أربع ولفظ الاقامة والتكبير في أولها وآخرها مثنى لورود ذلك في خبر عبد الله بن زيد وبلال رضي الله عنهما قال الرملى ولان الاذان والاقامة أمران يتقدمان الصلاة لاجلها فكان الثاني منهما أنقص من الأول كخطبتي الجمعة ولان الاقامة ثمان لأول يفتتح كل منهما بتكبيرات متوالية فكان الثاني أنقص من الأول كتكبيرات صلاة العيد ولان الاذان أوفى صفة من الاقامة لأنه يؤتى منه مرتلاً ويرفع به الصوت والاقامة مدرجة ويخفض بها الصوت فكان أوفى قدراتها كالركعتين الأوليين لما كانتا أوفى صفة بالجهر كانتا أوفى قدرهما بالسورة انتهى وكتب ع ش على قوله كخطبتي الجمعة ما نصه قضيت ان الثانية أقصر من الأولى وفيه ان الأركان فيها ثلاثة وان الآية في أحدها ما وانه يجب الدعاء للمؤمنين في الثانية فالثانية أطول من الأولى الآن يقال يستحب تطويل الأولى على الثانية بأكثر زيادة على الأركان فليراجع من بابها أو المراد أنها أنقص باعتبار ما جرت به عادة الخطباء في المبالغة في الأولى والاختصار في الوعظ في الثانية وتخفيفها ما أمكن انتهى فليتنامل (قوله منوط بنظر الامام) أى فلا يطلب تقديمها أول الوقت بخلاف الاذان (قوله ووقت الاذان منوط بنظر المؤذن) أى فلا يحتاج فيه الى مراجعة الامام بل ينذب المبادرة به أول الوقت كما تقدم والجملة معطوفة على جملة والاقامة الخ (قوله لخبر ابن عدى) تعليل للسألتين (قوله وغيره) أى كالترمذى (قوله المؤذن أملك بالاذان) أى من غيره حتى الاقامة بمعنى أنه لا يحتاج الى مراجعة أحد بل متى دخل الوقت أذن لأنه ليسا به فيتعلم بنظر الراصد له وهو المؤذن (قوله والامام أملك بالاقامة) أى لانها للقيام لها فلا تقام أى ندباً على المعتمد الا بإشارته وفي الترمذى عن جابر ابن سمرة كان مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم يهل فلا يقيم حتى إذا رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم قد خرج أقام للصلاة قال وهو حديث حسن (قوله ويعتد بها) أى بالاقامة (قوله وان لم يستأذن الامام) هذا هو الاصح كفى التحقيق وغيره قال في التحفة وقيل لا ويشترط ان لا يطول الفصل أى عرفاً بينهما كفى المجموع وفيه أيضاً تنبيه بعد الاقامة لكل أحد والامام أكد الامر بتسوية الصفوف بنحو

فيقيم المؤذن (الراتب)
وان تأخر أذانه لان له
ولاية الاذان والاقامة وقد
أذن (ثم) ان لم يكن راتب
أو كانوا راتبين كلهم فليقيم
(الأول) لسبقه (ثم يقرع)
أى ان أذنوا معا وتنازعوا
لعدم المرجح (والاقامة)
أى وقفها منوط (بنظر
الامام) ووقت الاذان
منوط بنظر المؤذن لخبر
ابن عدى وغيره المؤذن
أملك بالاذان والامام
أملك بالاقامة ويعتد بها
وان لم يستأذن الامام

استو وارحكم الله وان يلتفت بذلك عينا وشمالا فان كبر المسجد أمر الامام من يأمر بالتسوية فيطوف عليهم
أو ينادي فيهم ويحسن لكل من حضر ان يأمر بذلك من رأى خلافا في تسوية الصف والاولى خلافا لا ي
ترك الكلام بعد الاقامة وقبل الاحرام الحاجة انتهى ملخصا به يعلم ان الكلام للحاجة لا يؤثر في طول
الفصل وان الطول انما يحصل في الكلام غير المندوب للحاجة وظاهر أن الكلام في غير الجمعة لوجوب
المواولة فيها أو محتاط للواجب مالا يحتاط لغيره ومن ثم ينبغي أن يضبط المضرب فيها بقدر ركعتين باخف ممكن
أخذ من نظيره في جمع التقديم ولا يضبط الطول هنا بذلك لما تقر من الفرق بين الواجب والمندوب
انتهى كلام التحفة ملخصا والله سبحانه وتعالى أعلم

باب صفة الصلاة

الصفة مصدر وصفت الشيء صفة ووصفا اذا كشفت وأجليت شأنه قيل لافرق بين الوصف والصفة
والمتكلمون فروا فجعلوا الوصف بمقام بالواصف والصفة بمقام بالموصوف وجوز ابن الهمام ثبوت هذا
الفرق لغة أيضا لاشك أن الوصف مصدر وصفه اذا ذكر ما فيه والصفة هي ما فيه ولا ينكر أن يطلق
الوصف ويراد به الصفة وهي هنا بمعنى الكيفية المشتملة على واجب ومندوب كما قاله الشارح وهذا أولى
من قول بعضهم المراد بالصفة الاوصاف النفسية لها وهي الاجزاء الفعلية الصادقة على الخارجية التي
هي أجزاء الموهبة من القيام الجزئي والركوع والسجود قال بعضهم والظاهر ان المراد بالصفة الهيئته
الحاصلة الصلاة باركانها وعوارضها قال الغنيمي والاضافة شبه اضافة الجزء الى الكل لان هيئة الصلاة
كالجزء منها كحجرة الورد وعندى فيه شبهة وهي ان ذلك يقتضى ان يكون المقصود بالذكريته الصلاة
مع ان الامر بالكس ومن ثم قال بعضهم المراد ماهية الصلاة من اضافة العام الى الخاص لان الماهية أعم
في نفسها من ماهية الصلاة وغيرها كشجر أراك ورعا عبر عن ذلك بالاضافة البيانية على ما صرحوا به
والافتقار ذكر السيوطى بانها ليست بيانية ولا على تقدير حرف ولا محضة أو واسطة بين المحضة وغيرها
واضافة الصلاة من اضافة الشيء الى مرادفه لان الصفة غير الموصوف والكيفية غير المتكيف وقال الشيخ
عطية اعلم ان الصلاة من جملة المركبات وكل مركب لا بد له من علل أربع يتحقق وجوده بها علة مادية
وفاعلية وغائية وصورية والمراد بالكيفية هنا العلة الصورية أى الهيئة الخارجية فتكون اضافة الصفة
الى الصلاة من اضافة الجزء الى كلاً اذا الصلاة كل كما علمت وبعد ذلك يقال انه لم يبين تلك الكيفية في الباب
بل بين ما تنشأ عنه وهو العلة المادية فيقدر مضان ويقال باب ملابسات صفة وان كان الملابسات أعم من
الاجزاء والمراد بذلك الأعم فليتأمل (قوله أى كيفيتها) أى الصلاة قال العنانى فسر الصفة بالكيفية لان
صفة الشيء ما كان زائدا عليه وما يدكره هو الصلاة لا أمر زائد عليها وفيه انه ذكر كيتها أى أجزائها
وهي أركانها وأجيب بان الكيفية منه كورة في ضمن الكمية وهي كون الاركان على الترتيب المذكور
قال ع ش لوقال أى كيفيتها او كيتها لكان أظهر لانه ذكر أركانها هنا أيضا مجرى فليتأمل (قوله المشتملة
على واجب) الخ استشكل بان المقرر عند النحويين ان الموصوف هو الذى يشتمل على الصفة لا العكس
وهنا بخلاف ذلك لانه جعل الكيفية التي هي الصفة تشتمل على الواجب والمندوب وأجيب بان معنى اشتغال
الصفة على الموصوف ملابسته كما مر عن الشيخ عطية أى تعلقها به لا الاشتغال الحقيقي فليتأمل (قوله
وهو) أى الواجب (قوله اما داخل في ماهيتها) أى الصلاة (قوله ويسمى) أى الواجب الداخل في الماهية
(قوله ركننا) بضم الراء وسكون الكاف وهو في الاصل الجانب الاقوى واصطلاحا ما ذكره هذا هو المشهور
لكن حكاه السيد في التعريفات بقبيل وعبارته وفي الاصطلاح ما يقوم به ذلك الشيء من التقويم اذ قوام
الشيء بركنه لامن القيام والاي يلزم ان يكون الفاعل ركن للفعل والجسم ركن للعرض والموصوف للصفة
وقيل ركن الشيء ما يتم به وهو داخل فيه بخلاف شرطه وهو خارج عنه فليتأمل (قوله واما
خارج عنها) أى عن ماهية الصلاة وهذا عطف على اما داخل (قوله ويسمى) أى الواجب

باب صفة الصلاة

أى كيفيتها المشتملة على
واجب وهو اما داخل في
ماهيتها ويسمى ركننا واما
خارج عنها ويسمى

باب صفة الصلاة

(قوله أى كيفيتها) قال
فسرت الصفة بالكيفية
لان الصفة ايضاح
بعض الذات بخلاف
الكيفية فهو ايضاح للذات
انتهى قال القليوبي لما
كانت الصفة أصالة للامر
الحال عند الذات القائم
بها سواء كان لازمالها
أولا وهذا لا يصح ارادته
هنا لانه يخرج الاركان
المقصودة بالذات احتاج
الى تفسير الصفة بالكيفية
التي هي الاركان والسنن
والشروط لانها من
كيفيات الفعل أى كون
أفعالها مقارنة للوضوء
مثلا وبذلك صح اشتغالها
على الشروط انتهى
فائدة قال الخطيب
الشرعني قد شبهت الصلاة
بالإنسان فالركن كراسه
والشرط كحباته والبعض
كأعضائه وأهليته كشعره

(قوله بركن) أى أو أكثر متعلق بكلامهم أى فى قدوة حيث قالوا لا يضركم خلف المأموم عن الإمام بركن وان تعمد وضوء واذلك بنحو الركوع وان اطمان وقالوا ان سبق المأموم الإمام ١١٠ أو تخلف عنه بركنين لم يركع بطلت صلاته ومثله ذلك بما لو عدت الطمأنينات

أركاننا يبلغ ذلك أربعة وكذلك اغتفارهم التخلف للمعذور ليجرى على نظم نفسه بثلاثة أركان طويلة فى الجميع لم يعتبروا الطمأنينات وذكر فى التحفة أنهم أطبقوا على ان الخلاف لفظى أى لان الطمأنينة لا بد من الاتيان

شرطا وعلى مندوب وهو اما يجبر بالسجود ويسمى بعضا واما لا يجبر ويسمى هيئة وهو ما عدا الابعاض (فروضها) أى أركانها على ما هنا كالمناج (ثلاثة عشر) يجعل الطمأنينة فى محالها الأربع هيئة تابعة للركن وهذا أولى من جعل الروضة لها أركاناً مستقلة لانه أوفق بكلامهم فى التقدم والتأخر بركن

بها على كل قول وانما الخلاف هل تسمى ركناً أو صفة تابعة قال وليس كذلك بل هو معنوى اذ من الواضح أنه لو شئت فى السجود فى طمأنينة الاعتدال مثلاً فان جعلناها تابعة لم يؤثر شكك كالموشك فى بعض حروف الفاتحة بعد فراغها أو متصودة لزمه العود للاعتدال فوراً كالموشك فى أصل قراءة

الخارج عن الماهية (قوله شرطاً) هو ما قارن كل معتبر سواء ومقارنة الظاهر مثلاً موجودة حالة الصلاة فلا ترد خلافاً لمن زعمه ويأتى تعريف آخر لكن ذاك باعتبار رسمه الاظهر وهذا باعتبار خاصته المقصودة منه وهى مقارنته لسائر معتبراتها فكانه المقوم لها ويأتى أيضاً فى الاستقبال انه فى نحو القيام بالصدر ونحو السجود بمعظم البدن قاله فى التحفة بتصرف يسير (قوله وعلى مندوب) عطف على على واجب قال فى التعريفات هو الفعل الذى يكون راجعاً على تركه فى نظر الشارع ويكون تركه جائزاً (قوله وهو) أى المندوب (قوله اما يجبر بالسجود) أى اذ ترك ولو عدا (قوله ويسمى) أى المندوب المجبور بالسجود (قوله بعضاً) أى لانه لما تأكد بالاجبر أشبهت البعض الحقيقى وهو الاول أى الركن (قوله واما لا يجبر) أى بالسجود فهو عطف على اما يجبر (قوله ويسمى) أى المندوب الذى لا يجبر بالسجود (قوله هيئة) يفتح الهماء قال فى القاموس وتكسر حال الشئ وكيفية واصطلاحاً ما عدا الابعاض من السنن قال فى النهاية ويعبر عنه أى عن هذا التفصيل بعبارة أخرى فيقال ان ما شرع للصلاة ان وجب لها شرط أو فيها فركن أو سن وجب فبعض والافهية (قوله وهو) أى الذى لا يجبر بالسجود (قوله ما عدا الابعاض) أى من السنن وهى كثيرة جداً حتى قال بعض أصحابنا من صلى الظهر أربع ركعات كان عليها سنة سنة قالوا شبهت الصلاة بالانسان فالركن رأسه والشرط كحيايته والبعض كاعضائه والهيئات كشعره قال ع ش هذه حكمة لتقسيم ما تشتمل عليه الصلاة الى الأقسام الأربعة المذكورة (قوله فروضها) أى الصلاة مطاقاً فرضاً أو نفلاً (قوله أى أركانها) تفسير للروض ولما كان الفرض يطلق على ما لا بد منه فيشمل الشرط وليس مراداً بين المراد به وهو الركن انتهى شرفاوى (قوله على ما هنا كالمناج) أى والمحرر ونظم الزبد وغيره وهو الأوجه كما يأتى (قوله ثلاثة عشر) خبر فروضها وتقدم الكلام على مثل ذلك فى الوضوء فارجع اليه ان شئت (قوله يجعل الطمأنينة) الخ لعل الباء سببية وعبارة التحفة بناء على ان الطمأنينات الخ وهى ظاهرة (قوله فى محالها الأربع) أى وهى الركوع والاعتدال والسجود والجلوس بين السجدين وهذا الاول أن يقول الأربع بالتاء كما فى غيره لان المحال جمع محل وهو مذكر لأن يجاب بأن كل جمع مؤنث فليتأمل (قوله هيئة تابعة للركن) أى صفة تابعة له فى الوجود (قوله وهذا) أى جعل الطمأنينة فيها هيئة الخ (قوله أولى من جعل الروضة) أى والتحقيق (قوله لها) أى للطمأنينة فى محالها (قوله أركاناً مستقلة) أى فتكون الأركان سبعة عشر وزاد أبو شعاع كصاحب التنبيه نية الخروج من الصلاة وهو رأى ضعيف وجعل فى الحاوى الطمأنينة فى الأركان الأربعة ركناً واحداً فتكون أربع عشرة ركناً وشيخ الاسلام فى التحرير قرن النية لكن الاكثرون على خلافه كما نبه عليه فى شرحه قال فى شرح المنهج وبعد المصلى ركناً على قياس عدد الصلوات والمواقف فى الصوم والبيع تكون الجملة ثمانية عشر انتهى أى بناء على انها ركن مستقل أو أربع عشرة على انها صفة تابعة أو خمسة عشر ركناً على جعلها ركناً واحداً قال فى التحفة بعد ايراد ذلك بغيره وقد يجاب بأن جعل الفاعل ركناً فى البيع خلاف التحقيق فلم ينظر وا اليه هنا فان قلت قياس عده شرطاً ثم عده شرطاً هنا ولم يقلوا به قلت الشرط ثم غيره هنا كما هو واضح واما جعله ركناً فى الصوم فهو لان ماهيته لا وجود لها فى الخارج وانما يتعقل بتعقل الفاعل فجعل ركناً لتكون تابعة له بخلاف نحو الصلاة توجد خارجاً فلم يحتج للنظر لفاعله انتهى ومثله فى النهاية فليتأمل (قوله لانه) تعليل للاولوية والضمير لجعل الطمأنينة فى محالها هيئة الخ (قوله أوفق بكلامهم) أى الاصحاب (قوله فى التقدم والتأخر بركن) أى فى القدوة حيث قالوا لا يضركم خلف المأموم على الإمام بركن وان تعمد

الفاتحة بعد الركوع فانه يعود إليها كما يأتى * فان قلت المقر رضى كلامهم هو الثانى * قلت فيبطل قول من قال ان الاستقلال انما هو بالنسبة للعد لا للعدم * فان قلت فما وجه الجمع بين جعلها مستقلة فى مسئلتنا وتابعة فى التقدم والتأخر قلت بوجه ذلك بأن قاعدة البناء على اليقين فى الصلاة توجب التسوية بين التابع والمتصود بخلاف التقدم والتأخر فانهما موطان بالامور الحسية التى بها يظهر خش الخالفة والطمأنينة ليست كذلك فتأمل له و يفرق بينها وبين بعض حروف الفاتحة بأنه ثمة يقين كالموشك فى أصل قراءة

وصوروا

أصل القراءة والأصل مضى على الصحة وهنا شك في أصل الطمأنينة فلا أصل يستند إليه انتهى كلام التحفة بجر وفه ومما انقر رعلم أنهم غلبوا في بعض الأبواب كونها مستقلة وفي بعضها كونها تابعة فن عدها هنا مستقلة نظرا إلى جعلها مستقلة في مسألة الشك ومن جعلها تابعة نظرا إلى جعلها كذلك في مسألة التقدم والتأخر فلكل من الصنعين وجه ونازع الحلبي في حواشي المنهج في ذلك فقال هو اختلاف لفظي يدل على أنه لو شك في السجود في طمأنينة الاعتدال مثلا وجب التدارك بأن يعود للاعتدال فوراً ويطمئن فيه وإن قلنا إنها هيئة تابعة خلافاً لمن قال بعدم وجوب التدارك بناء على أنها هيئة تابعة وبوجوبه بناء على أنها غير تابعة بل ١١١ مقصودة وبني على ذلك كون

الخلافاً معنواً وقاس ذلك على الشك في بعض حروف الفاتحة بعد فراغه من قراءتها وفيها من أصلها بعد الر كوع حيث يؤثر الثاني دون الأول ورد بالفرق بين الطمأنينة وبعض صفة حروف الفاتحة بأنهم اغتفروا والشك فيها بعد الفراغ من قراءتها لكثرة

وفقد الصارف شرط للاعتداد بالركن لاركن مستقل (الأول النية) لما مر في الموضوع وهي معتبرة هنا

تلك الحروف وغلبة الشك فيها على أنه لا جامع بينهم ما يثبت في الفاتحة ليست صفة تابعة للموصوف كالطمأنينة بل هي جزء من الفاتحة والجزء ليس تاماً بالكل وقد يقال كان القياس تنزيل الهيئة منزلة الجزء بالأولى انتهى كلام الحلبي بحرفه ويؤيد ما قاله الحلبي أن من عدها هنا هيئة تابعة للركن قائل بوجوب العود لها عند

وصور وأذلك بنحو الر كوع مع طمأننته وقالوا إن سبق المأموم الإمام بركنين أو تخلف عنه هم الغبر عنده بطلت صلواته ولو شك في ذلك بما لو عدت الطمأنينات أركاناً لبلغ ذلك أربعة أركان وكذلك اغتفارهم التخلّف للعدو وليجوز على نظم نفسه بثلاثة أركان طويلة في كل ذلك لم يعتبروا الطمأنينات وذ كرفي التحفة أنهم أطبقوا على أن الخلاف لفظي أي لأن الطمأنينات لا بد من الاتيان بها على كل قول وإنما الخلاف في التسمية هل الطمأنينة تسمى ركناً أو صفة تابعة قال وليس كذلك بل هو معنوي إذ من الواضح أنه لو شك في السجود في طمأنينة الاعتدال مثلاً فإن جعلناها تابعة لم يؤثر شكك كما لو شك في بعض حروف الفاتحة بعد فراغها أو مقصودة لزمه العود للاعتدال فوراً كما لو شك في أصل قراءة الفاتحة بعد الر كوع فإنه يعود إليها كما يأتي فإن قلت المقرر في كلامهم هو الثاني قلت فيبطل قول من قال إن الاستقلال انما هو بالنسبة للعدو لا للحكم فإن قلت فواجه الجمع بين جعلها مستقلة في مسئلتنا وتابعة في التقدم والتأخر قلت بوجه ذلك بأن قاعدة البناء على اليقين في الصلاة توجب التسوية بين التابع والمقصود بخلاف التقدم والتأخر فإنهما منوطان بالأمور الحسية التي يظهر بها الخشخشة والطمأنينة ليست كذلك فتأمل به ويفرق بينهما وبين بعض حروف الفاتحة بأنه ثم يثبت أصل القراءة والأصل مضى على الصحة وهنا شك في أصل الطمأنينة فلا أصل يستند إليه انتهى فليتأمل (قوله وفقد الصارف شرط للاعتداد بالركن) هذا جواب عما ردد على حصر الأركان فيما ذكر (قوله لاركن مستقل) أي خلافاً لما في البهجة من عد ذلك من الأركان حيث قال كذا الطمأنينة للصلي * بقدم ما صرفه في الكل

وأجاب عنه الشارح بما ذكره هنا وسيصح به المصنف عند الر كوع في قوله ويشترط أن لا يقصد به غيره أفاده بعضهم لكن عبارة البهجة المذكورة غير مصرحة بالركنية لا مكان تقدير بشرط فقد الخ ثم رأيت في الغرر مانصه وفقده واجب شرطاً كما صنع الشيخان وغيرهما أو ركناً كما صنع الشارح أي العراقي والمقصود لا يختلف انتهى فليتأمل (قوله الأول) أي الركن الأول (قوله النية) بدأ من الآن الصلاة لا تنعقد إلا بها قاله الشيرقاوي (قوله لما مر في الموضوع) أي من قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات لكن هذا كما قال بعضهم لا ينتج كونها ركناً بخصوصه وإنما ينتج كون النية واجبة في الصلاة وأما كونها ركناً فلم يعلم منه ولذا زاد غيره ولا نها واجبة في بعض الصلاة وهو أنها لا في جميعها فكانت ركناً كالتكبير والر كوع وغيره فهذه الزيادة لاجل انتاج الركنية قال في التحفة وقيل إنها شرط لانها قصد الفعل وهو خارج عنه ويجاب بأنه بتمام التكبير يتبين دخوله فيها من أوله قبل وفائدة الخلاف أنه لو افتتحتها مع مقارنته فسد كعبته فزال قبل تمامها لم تصح على الركنية بخلاف الشرطية وفيه نظر لأنه إن أريد بافتتاحها ما يسبق تكبيرة الاحرام فهو غير ركن ولا شرط أو ما يقارنها من غير علمها بالمقارنة لبعض التكبيرة انتهى وتوضيحه أنه انما يتم القول بصحتها على الشرطية لو كان بين النية والتكبير ترتيب خارجي وليس كذلك بل هما متقارنان فمقارنته المفسد لها يلزمه مقارنة المفسد بالتكبير فليتأمل (قوله وهي) أي النية (قوله معتبرة هنا) أي في نية الصلاة وأشار بهذا إلى أن قوله بالقلب متعلق بخبر مبتدأ محذوف وعليه فلا

الشك فيها كما أشار إليه ابن حجر نفسه بقوله المقرر في كلامهم هو الثاني ولو صح التخرج الذي ذكره ابن حجر لكان في كلام القائلين بأنها هيئة تناف فإن قلت يمكن أن يكون القائلون بأنها هيئة لاحظوا الفرق الذي ذكره ابن حجر فخرجوا عن مقتضى ذلك لذلك قلت صح حينئذ أن يقال الخلاف لفظي لوجوب العود على الشاك على القول بأنها هيئة أو مقصودة والله أعلم (قوله أو فقد الصارف) الخ عده في البهجة من الأركان وأجاب الشارح عن عدم عد المصنف له هنا بقوله شرط للاعتداد بالركن فشرط الاعتداد بالر كوع مثلاً فقد الصارف كما سيصرح به المصنف عند الر كوع وقوله ويشترط أن لا يقصد به غيره

بردائه يقتضى ان النية قد تكون بالقاب وقد تكون بغيره مع انها لا تكون الا بالقلب لانها المقصد أفاده
 ع ش وسيأتى ما يوافق (قوله وفي سائر الابواب) أى الواجبة فيها كالصيام والحج قال الحنفى وانما
 تعرض لمحلها هنادون غيره مع أن القلب لا بد منه في الحل امتما بما بالصلاة قال في النهاية وقد أجمعت
 الامة على اعتبار النية فيها تأمل (قوله بالقلب) قيل لا حاجة اليه لما تقرر ان لا تكون الا به ورد بان
 الاصل في القيوديان الماهية وأيضاً لما ذكره هذا الرد على من يشترط التلفظ فيها لا يقال ينافى هذا جعله فلا
 يكنى النطق الخ مفرعاً عليه لان ذلك مفرع على المقيد وهو النية مع قيده ونفريه حينئذ يظهر لا خفاء
 فيه وأما ولا يضرك ففرع على القيد وحده وهو بين أيضاً فتأمل أفاده الشمس الشو برى (قوله فلا
 يكنى النطق) أى باللسان (قوله مع غفلته) أى القلب عن النية (قوله ولا يضرك النطق بخلاف ما فى
 القلب) أى كان نوى الظهور وسبق لسانه الى العصر فاذنى يصح الظهور فانه المذوى وكذا لو تم بذلك ثم
 أعرض عنه وقصد ما نواه عند تكبيرة الاحرام كما قاله ع ش (قوله ثم الصلاة على ثلاثة أقسام) هذا
 دخول على المتن (قوله نفل مطلق) بالجر بدل من ثلاثة أو بالرفع خبر مبتدأ محذوف وهذا مع ما لحق
 به هو القسم الاول (قوله وما لحق به) أى بالنفل المطلق مما المقصود منه إجماد الصلاة لا خصوصه كما
 سيأتى (قوله كصلاة التسبيح) تمثيل لما لحق به (قوله ونفل مقيد) عطف على نفل مطلق وهذا هو
 القسم الثانى (قوله بوقت أو سبب) أى فالاول كالر واتب والثانى كالسوف (قوله وفرض)
 عطف على نفل مطلق وهذا القسم الثالث والمراد بالفرض ولو أوصا القوف فرض كفاية (قوله فالاول) أى
 فاذا أردت بيان ما يشترط في نية هذه الاقسام الثلاثة فاقول لك الاول الخ فالقاع واقعة في جواب سؤال مقدر
 (قوله يشترط فيه) أى في الاول الذى هو النفل المطلق وما لحق به (قوله نية فعل الصلاة) أى فقط
 لا التعمين ولانية النفلية وهذا بالنسبة لاسقاط الطلب كما سيأتى (قوله والثانى) عطف على الاول (قوله
 يشترط فيه) أى في القسم الثانى الذى هو النفل المقيد (قوله ذلك) أى نية فعل الصلاة (قوله مع
 التعمين) أى لكونه سنة الظهر مثلاً أو الكسوف فالواجب في هذا القسم اثنان نية الفعل والتعمين (قوله
 والثالث) عطف على الاول أيضاً (قوله يشترط فيه) أى في القسم الذى هو الفرض (قوله ذلك)
 أى قصد الفعل والتعمين (قوله مع نية الفرضية) أى ولو في صلاة الصبح على الوجه قال في المغنى
 العبادات المشروطة فيها النية في وجوب التعرض للفرض خمسة أقسام الاول يشترط بخلاف كالأكاة
 هكذا في الدميرى وليس كذلك لان نية الفرضية في المال ليست بشرط لان الزكاة لا تقع الا فرضاً وبه فارت
 ما لو نوى صلاة الظهر الثانى عكسه الحج والعمرة الثالث يشترط على الاصح كالصلاة الرابع عكسه كصوم
 رمضان على ما فى المجموع من عدم الاشتراط أى وهو الاصح وان اقتضت عبارة المنهاج ثم خلافاً لما من
 عبادة لا يكنى فيها ذلك بل يضرك على الصحيح وهى التيمم فاذا نوى فرضه لم يكنى انتهى أى ما لم يصفه
 للصلاة ع ش (قوله كما قال) أى المصنف رحمه الله وهو راجع لجميع الاقسام الثلاثة (قوله ويكفيه)
 أى الشخص الذى أراد الصلاة (قوله في النفل المطلق) أى في نيته (قوله وهو) أى النفل المطلق
 (قوله ما لا ينقيد) بمحتمل أن تكون مانكرة موصوفة وأن تكون موصولة وعلى كل فهى واقعة على
 الصلاة (قوله بوقت ولا سبب) أى لامة تقدم ولا متأخر وهذا هو النفل المطلق الحقيقى وهو كما سيأتى غير
 منحصر لحديث الصلاة خير موضوع استكثر منها أو أقل (قوله ولا ما هو فى معناه) أى ما لا ينقيد بهما
 (قوله مما المقصود منه) بيان لما المنفى (قوله إجماد الصلاة) نائب فاعل المقصود (قوله لا خصوصه)
 أى ليس المقصود خصوص ذلك النفل المعبر عنه بما وعبارة الاسنى وتستثنى أى من ذى السبب تحية المسجد
 وركعتا الاحرام والوضوء والاستغارة فيكفى فيها نية فعلها كما فى الكفاية فى الاولى والاحياء فى الثانية

وفي سائر الأبواب
 (بالقلب) فلا يكنى النطق
 مع غفلته ولا يضرك النطق
 بخلاف ما به ثم الصلاة
 على ثلاثة أقسام نفل مطلق
 وما لحق به كصلاة
 التسبيح ونفل مقيد بوقت
 أو سبب وفرض فالاول
 يشترط فيه نية فعل الصلاة
 والثاني يشترط فيه ذلك
 مع التعمين والثالث يشترط
 فيه ذلك مع نية الفرضية
 كما قال (ويكفيه في النفل
 المطلق) وهو ما لا ينقيد
 بوقت ولا سبب ولا ما هو
 في معناه مما المقصود منه
 إجماد الصلاة لا خصوصه

(قوله بالقلب فلا يكنى
 الخ) هذا التفريع ذكره
 جواباً عما أورد عليه بان
 قوله بالقلب لا حاجة اليه
 لان النية لا تكون الا
 بالقلب قال الزياىدى فى
 حواشى المنهاج اعترض
 قوله يقلب مع أن النية لا
 تكون الا به وأجيب بان
 قصد الرد على من اشترط
 التلفظ بها انتهى زاد
 الشو برى الاصل فى
 القيوديان الماهية انتهى

(قوله لتمييز عن بقية الأفعال) قال القليوبي المراد بقوله لتمييز عن بقية الأفعال أي التي لا تحتاج إلى نية أولية غير الصلاة (قوله لأنها لا تنوي)
قال الشارح في الامداد ومتعلق النية كما قاله الرافعي ما عداها من الأركان والافتقرت ١١٣ نيتها إلى نية وتسلسل فقول الناوي أصلي

في التعبير باسم الشيء عن
معظمه وكون متعلقها ما
عداها لا يقتضي عداها
شرطا وان اختار والغزالي
ولا يمنع اعتبارها جزءا من
مسمى الصلاة انتهى وفي
شرح الروض جعلها
الغزالي شرطا قال الرافعي
لأنها متعلقة بالصلاة فتكون
خارجة عنها والاتعلقت

(نحو تحية المسجد وسنة
الوضوء) والاستخارة
والاحرام والطواف (نية
فعل الصلاة) لتمييز عن بقية
الأفعال فلا يكتفى احضارها
في الذهن مع الغفلة عن
قصد فعلها لأنها المطلوب وهي
هنا ما عدا النية لأنها لا تنوي

بنفسها أو افتقرت إلى نية
أخرى قال والأظهر عند
الأكثرين ركنيتها ولا يبعد
أن تكون من الصلاة
وتتعلق بما عداها من
الأركان أي لا بنفسها أيضا
ولا تنفقر إلى نية انتهى
وعلى هذا جرى المغني
وغيره لكن قال في شرح
الروض عقب ما سبق
عنه ولك أن تقول يجوز
تعلقها بنفسها أيضا كما قال
المكلمون كل صفة تتعلق
ولا تؤثر بجواز تعلقها
بنفسها وبغيرها كالعلم والنية
والتأمل تنفقر إلى نية لأنها

وقياسا عليها في الثلاثة والرابعة كما يحتمل بعضهم لحصول المقصود بكل صلاة لكن المنقول في الكفاية عن
الاصحاب أنه لا يكتفى فيها بذلك انتهى وسأني ما فيه (قوله تحية المسجد وسنة الوضوء) تقدم أن الغزالي
نازع في جواز التعبير بسنة الوضوء ونيتها بان الوضوء لا يكون سببا للصلاة بل هي سببه فاستحال نيتها بها
بأن يضيفها إليه وان الشارح رده في التحفة بان معنى كونه سببا لها أنه سبب لندب صلاة مخصوصة عقبه
لالمطلق الصلاة وكونها سببه أن مشروعيته لأجل الصلاة من حيث هي صلاة واضحة فرقان ما بين المقامين
فبطلت الاستحالة التي ذكرها فليتأمل (قوله والاستخارة والاحرام والطواف) أي وصلاة الحاجة
وسنة الزوال وصلاة الغفلة بين المغرب والعشاء والصلاة في بيته إذا أراد الخروج للسفر والمسافر إذا نزل
منزلا وأراد مفارقتها انتهى حواشي الروض (قوله نية فعل الصلاة) فاعل يكتفيه وإضافة الفعل إلى
الصلاة من إضافة الجزاء إلى كنهه إذا فعل عليه ما دية للصلاة لما علمت من أنها من جملة المركبات فالمراد إيقاع
تلك الحقيقة وتخصيلها في الخارج سواء كان فعلا أو قولاً وسواء كان الفعل خارجاً كالقيام أو لا يوجد
كالركوع والمراد أنه ينوي هذا الفعل من حيث أنه صلاة بقوله بعد مع الغفلة عن فعلها أي عن ملاحظة
كونها صلاة وان لم يفعل عنه من حيث ذاته هذا هو المراد ولا يصح أن تكون الإضافة بيانية لقوله بعد فلا
يكتفى احضارها الخ فان قلت النية مشتقة على الفعل لأنها قصد الشيء مقترنا بفعله فلا حاجة لقوله فعل الصلاة
وأوجب بأنه جرد النية عن بعض معناها وهو الفعل فالمراد مطلق القصد أفاده بعض المحققين فليتأمل (قوله
لتمييز عن بقية الأفعال) هذا لا يحسن جعله تعليلاً لقول المصنف ويكفيه الخ وإنما يحسن جعله تعليلاً
لقول الشارح السابق فالاول يشترط فيه نية فعل الصلاة اللهم الآن يقال إن معنى قوله ويكفيه أي يجب
في كفاية نية النقل المطلق نية مطلق الصلاة ولا يخفى ما فيه من التكافؤ لكن يؤيده التفرع الآتي وقوله
سابقاً كما قال وعبارة النهاية لأن النقل أدنى درجات الصلاة فان نواها واجب أن يحصل له انتهى ومثله
في التحفة وبغيرها وهي ظاهرة فليتأمل (قوله فلا يكتفى احضارها في الذهن) تفرع على المتن والضمير
للصلاة قال ابن قاسم ولا يخفى أن مسمى الصلاة هو الحاصل بالمصدر لأنه الموجود المكافئ له كما بين في شروح
جميع الجوامع وحواشيه في الكلام على تعريف الحكم فقوله مع الغفلة عن قصد فعلها تبين أن يراد بالفعل
هنا المعنى المصدرى فيشكل قوله لأنه المطلوب لأنه يلزم أن يكون المطلوب غير المكافئ به وأيضاً فليس
المحذور مجرد الغفلة عن خصوص الفعل إذ مجرد احضارها في الذهن لا يكتفى إذا حضارها في الذهن تصوره
وهو غير كاف فكان ينبغي أن يقول فلا يكتفى احضارها في الذهن بل لابد من قصد إيجادها انتهى فليتأمل
(قوله لأنه المطلوب) تعليل للإكتفى والضمير للفعل (قوله وهي هنا) الضمير راجع للفعل أنشأه
لاكتسابه التأنيت من المضاف إليه جل عن شيخه وأما في غير ما هنا كقولك الصلاة واجبة أو الصلاة
أقول وأفعال فالمراد بها ما يشمل النية ح ف (قوله ما عدا النية) أي فقول الناوي أصلي
من التعبير باسم الشيء عن معظمه وكون متعلقها ما عداها لا يقتضي عداها شرطاً وان اختارها
الغزالي ولا يمنع اعتبارها جزءاً من مسمى الصلاة فقد قال الرافعي والأظهر عند الأكثرين ركنيتها ولا يبعد أن
تكون من الصلاة وتنتقل بما عداها من الأركان أي لا بنفسها قال في التحفة بل ومعها لجواز تعلقها بنفسها
أيضاً كالعلم بتعلق بغيره مع نفسه ونظيره الشاة من أر بعين مثلاً تركي نفسها وغيرها على أن لك أن تمنع ورود
أصل السؤال بان كل ركن غير الحاجة لنية له بخصوصه فهي كذلك وتعلقها بالمجموع من حيث هو مجموع لا
يقتضي تعلقها بكل فرد فرد من أجزائه فليتأمل (قوله لأنها) أي النية (قوله لا تنوي) والافتقرت نيتها إلى نية

١٥ - ترمسى - في شاملة لجميع الصلاة فتحصل نفسها وبغيرها كشاة من أر بعين فانها تركي نفسها وبغيرها انتهى وجرى
عليه الشارح في التحفة فقال وهي هنا ما عدا النية والالزام التسلسل بل ومعها لجواز تعلقها بنفسها أيضاً كالعلم بتعلق بغيره مع نفسه ونظيره الشاة
من أر بعين مثلاً تركي نفسها وبغيرها على أن لك أن تمنع ورود أصل السؤال بان كل ركن غير الحاجة لنية له بخصوصه فهي كذلك
وتعلقها بالمجموع من حيث هو مجموع لا يقتضي تعلقها بكل فرد فرد من أجزائه انتهى وقال القليوبي وهذا يعني قولهم لأنها لا تنوي

انها كالشاة في الزكاة تركي نفسها وغيرها ولا لقول بعضهم بغير ذلك بل لا يصح ذلك أيضا ما سيأتي على أنه يتعين اخراج التكبيرة من ذلك أيضا لانها لا تصد فعلها فيها المستعرفة واختلف في المراد بقوله لانها لا تنوي فقبل معناه لا يتصور نيتها على الوجه المراد هنا وقد علمت بطلانه وقيل ان المعنى انه لا يجب نيتها وان أمكن ملاحظتها منفردة كان ينوي انه ينوي الصلاة مثلا وهو باطل أيضا لان انفرادها بمعنى سبقها الفعل كما مثل ليس مرادها هنا ومقتضى عدم وجوبها تصورهما مع المقارنة وهو غير صحيح لانه ان نوى مع التكبير انه ينوي الفعل لم يصح تكبيره ولا صلواته وان نوى نفس الفعل فليس هذاتية النية وسيأتي مثل ذلك في نية التكبيرة فيها فتأمل انتهى كلام القليوبي (قوله ولا ينافي ما تقرر) أي من أن ما في معنى النفل المطلق يكتفي فيه بنية فعل الصلاة وعبر عنه في التحفة بما يندرج في غيره (قوله تصر بحجم) أي الاصحاح كما نقله ابن الرفعة في الكفاية (قوله في سنة الاحرام والطواف) ونحوهما مما تقدم ذكره قريبا (قوله بأنه) متعلق بتصر بحجم والضمير للحال والشان (قوله لا بد من التعمين) أي بأنه سنة الاحرام أو الطواف أو الوضوء أو الاستخارة أو غيرها (قوله لان معناه) متعلق بلا ينافي والضمير لما صرحوا به (قوله انه لا بد منه في حصول الثواب) أي في حيازة الثواب المخصوص بذلك (قوله أما بالنسبة لاسقاط الطلب) أي لا بالنظر لحصول الثواب المذكور (قوله فلا يشترط) أي التعمين في نية ذلك وجهنا يجمع بين قول من قال باستثناء ذلك من ذي السبب ومن قال بعدم الاستثناء (قوله وكذا يقال في تحية المسجد وما بعدها) أي من سنة الوضوء والاستخارة وغيرها مما سبق عن حواشي الروض عبارة النهاية بعد ذكر انها مستثناة من ذي السبب والتحقيق في هذا المقام عدم الاستثناء لان هذا المقول ليس عين ذلك المقيد وانما هو نفل مطلق حصل به مقصود ذلك المقيد قال ع ش ك شغل البقعة في حق داخل المسجد وإيقاع الصلاة بعد الوضوء في حق المتوضي وأشار بقوله المقصود الى ان المطلوب نفسه لم يحصل فلا يقال صلى تحية المسجد مثلا وانما يقال صلى صلاة حصل بها المقصود من تحية المسجد وعلى هذا لو حلف لا يصلي سنة الوضوء أو تحية المسجد مثلا لا يحث بما صلاه مما يحصل به مقصود ما حلف على عدم فعله وكذا لا يحصل ثوابها حيث لم تنو وان سقط الطلب كما صرح به ابن حجر رحمه الله تعالى وعليه فلو أراد أن يعيد التحية هل تصح أم لا لدخولها في ضمن ما فعله فيه نظر والاقرب الثاني لحصولها بما فعله أولا ولا ينافيه ما قالوه في الجنائز من أنه لو صلى على الميت ثم أعاد مرارا ولو منفردا صحت صلواته وان سقط فعلها لان تلك خرجت عن النظائر لغرض حصول الرحمة لليت انتهى فليتأمل (قوله ويكفيه) أي الشخص الذي أراد الصلاة (قوله في النافلة الموقته) أي كالأربعين والعشرين (قوله والتي لها سبب) أي كالكسوفين والاستسقاء (قوله نية الفعل) أي من حيث كونه صلاة تتميز عن بقية الأفعال التي لا تحتاج الى نية أو نية غير الصلاة فلا يكتفي احضارها في الذهن مع الغفلة عن خصوص الفعل لانه المطلوب كما مر (قوله والتعمين) أي اما بما يشهر به كالتراويح أو بالاضافة كعيد الفطر كما سيأتي (قوله بالرفع) عطفا على نية لا بالجر عطفا على الفعل إذ لا معنى له تدبر (قوله لتتميز عن غيرها) أي من بقية الصلوات وقد علمت ما في هذا التعليل فلا تغفل (قوله ويحصل التعمين بالاضافة) أي الى ما يعينها الا الوتر فلا يضاف الى العشاء لانه صلاة مستقلة بل ينوي سنة الوتر وينوي بجميعها ان أوتر بأكثر من ركعة الوتر أيضا وان فصله كما ينوي التراويح بجميعها والخاص انه ينوي في الاخيرة منه وفيما سواها الوتر أو سنته ويتخير فيما سوى الاخيرة منه اذا فصله بين نية صلاة الليل ومقدمة الوتر وسنته وهي أولى قال في المهمات ومحل ذلك اذا نوى عددا فان لم ينو فله بلغوا لاجلها أو يصح ويحمل على ركعة لانها المتيقن أو ثلاثا لانها أفضل كنية الصلاة فانهم اتفقوا ركعتين مع صلاة ركعة أو إحدى عشرة لان الوتر له غاية هي أفضل فحملنا الاطلاق عليها بخلاف الصلاة فيه نظر انتهى قال ابن العماد هذه التريديدات كلها باطلة لان الاصحاب جعلوا الوتر أقل وأكمل وأدنى كمال وصرحوا بان اطلاق النية انما يصح في النفل

وتسلسل كذا قالوه قال القليوبي لا يخفى أن هذا الاحاجة اليه لأن النية من الصلاة لا من فعل الصلاة الذي هو في كلام المصنف والشارح وخينثذ فلا حاجة لقول بعضهم انها كالشاة تركي نفسها وغيرها ولا لقول بعضهم بغير ذلك بل لا يصح ذلك أيضا ما سيأتي على أنه يتعين اخراج التكبيرة من ذلك أيضا لانها لا تصد فعلها فيها المستعرفة واختلف في المراد بقوله لانها لا تنوي فقبل معناه لا يتصور نيتها على الوجه المراد هنا وقد علمت بطلانه وقيل ان المعنى انه لا يجب نيتها وان أمكن ملاحظتها منفردة كان ينوي انه ينوي الصلاة مثلا وهو باطل أيضا لان انفرادها بمعنى سبقها الفعل كما مثل ليس مرادها هنا ومقتضى عدم وجوبها تصورهما مع المقارنة وهو غير صحيح لانه ان نوى مع التكبير انه ينوي الفعل لم يصح تكبيره ولا صلواته وان نوى نفس الفعل فليس هذاتية النية وسيأتي مثل ذلك في نية التكبيرة فيها فتأمل انتهى كلام القليوبي (قوله ولا ينافي ما تقرر) أي من أن ما في معنى النفل المطلق يكتفي فيه بنية فعل الصلاة وعبر عنه في التحفة بما يندرج في غيره (قوله تصر بحجم) أي الاصحاح كما نقله ابن الرفعة في الكفاية (قوله في سنة الاحرام والطواف) ونحوهما مما تقدم ذكره قريبا (قوله بأنه) متعلق بتصر بحجم والضمير للحال والشان (قوله لا بد من التعمين) أي بأنه سنة الاحرام أو الطواف أو الوضوء أو الاستخارة أو غيرها (قوله لان معناه) متعلق بلا ينافي والضمير لما صرحوا به (قوله انه لا بد منه في حصول الثواب) أي في حيازة الثواب المخصوص بذلك (قوله أما بالنسبة لاسقاط الطلب) أي لا بالنظر لحصول الثواب المذكور (قوله فلا يشترط) أي التعمين في نية ذلك وجهنا يجمع بين قول من قال باستثناء ذلك من ذي السبب ومن قال بعدم الاستثناء (قوله وكذا يقال في تحية المسجد وما بعدها) أي من سنة الوضوء والاستخارة وغيرها مما سبق عن حواشي الروض عبارة النهاية بعد ذكر انها مستثناة من ذي السبب والتحقيق في هذا المقام عدم الاستثناء لان هذا المقول ليس عين ذلك المقيد وانما هو نفل مطلق حصل به مقصود ذلك المقيد قال ع ش ك شغل البقعة في حق داخل المسجد وإيقاع الصلاة بعد الوضوء في حق المتوضي وأشار بقوله المقصود الى ان المطلوب نفسه لم يحصل فلا يقال صلى تحية المسجد مثلا وانما يقال صلى صلاة حصل بها المقصود من تحية المسجد وعلى هذا لو حلف لا يصلي سنة الوضوء أو تحية المسجد مثلا لا يحث بما صلاه مما يحصل به مقصود ما حلف على عدم فعله وكذا لا يحصل ثوابها حيث لم تنو وان سقط الطلب كما صرح به ابن حجر رحمه الله تعالى وعليه فلو أراد أن يعيد التحية هل تصح أم لا لدخولها في ضمن ما فعله فيه نظر والاقرب الثاني لحصولها بما فعله أولا ولا ينافيه ما قالوه في الجنائز من أنه لو صلى على الميت ثم أعاد مرارا ولو منفردا صحت صلواته وان سقط فعلها لان تلك خرجت عن النظائر لغرض حصول الرحمة لليت انتهى فليتأمل (قوله ويكفيه) أي الشخص الذي أراد الصلاة (قوله في النافلة الموقته) أي كالأربعين والعشرين (قوله والتي لها سبب) أي كالكسوفين والاستسقاء (قوله نية الفعل) أي من حيث كونه صلاة تتميز عن بقية الأفعال التي لا تحتاج الى نية أو نية غير الصلاة فلا يكتفي احضارها في الذهن مع الغفلة عن خصوص الفعل لانه المطلوب كما مر (قوله والتعمين) أي اما بما يشهر به كالتراويح أو بالاضافة كعيد الفطر كما سيأتي (قوله بالرفع) عطفا على نية لا بالجر عطفا على الفعل إذ لا معنى له تدبر (قوله لتتميز عن غيرها) أي من بقية الصلوات وقد علمت ما في هذا التعليل فلا تغفل (قوله ويحصل التعمين بالاضافة) أي الى ما يعينها الا الوتر فلا يضاف الى العشاء لانه صلاة مستقلة بل ينوي سنة الوتر وينوي بجميعها ان أوتر بأكثر من ركعة الوتر أيضا وان فصله كما ينوي التراويح بجميعها والخاص انه ينوي في الاخيرة منه وفيما سواها الوتر أو سنته ويتخير فيما سوى الاخيرة منه اذا فصله بين نية صلاة الليل ومقدمة الوتر وسنته وهي أولى قال في المهمات ومحل ذلك اذا نوى عددا فان لم ينو فله بلغوا لاجلها أو يصح ويحمل على ركعة لانها المتيقن أو ثلاثا لانها أفضل كنية الصلاة فانهم اتفقوا ركعتين مع صلاة ركعة أو إحدى عشرة لان الوتر له غاية هي أفضل فحملنا الاطلاق عليها بخلاف الصلاة فيه نظر انتهى قال ابن العماد هذه التريديدات كلها باطلة لان الاصحاب جعلوا الوتر أقل وأكمل وأدنى كمال وصرحوا بان اطلاق النية انما يصح في النفل

لانه ان نوى مع التكبير انه ينوي الفعل لم يصح تكبيره ولا صلواته وان نوى نفس الفعل فليس هذاتية النية وسيأتي مثل ذلك المطابق في نية التكبيرة فيها فتأمل انتهى (قوله ما تقرر) أي من أن ما في معنى النفل المطلق يكتفي فيه بنية فعل الصلاة وعبر عنه في التحفة بما يندرج

المطلق ثم ان ما ذكره من الحمل على احدى عشرة ان كان فيما اذا نوى مقدمة الوتر او من الوتر لم يصح ذلك وان كان فيما اذا اطلق وقال اصيلي الوتر فالوتر اقله ركعة فينزل الاطلاق عليها جملا على أدنى المراتب انتهى واستظهر شيخ الاسلام أنه يصح ويحمل على ما يرده من ركعة أو ثلاث أو خمس أو سبع أو تسع أو احدى عشرة و يدحزم في التحفة حيث قال والوتر سواء الواحدة والرائد عليها ورجح الشهاب الرملي الحمل على ثلاثة ووجهه ولده في النهاية بأنه أقل ما يطلبه الشارع فيه فصار بمثابة أقله اذا ركعة قيل يكره الاقتصار عليها فلم تكن مطلوبة به بنفسها انتهى قال سم و يرده عليه ان من لازم الحمل على الثلاث الاتيان بهما موصولة وقد ورد انتهى عن ذلك إلا أن يجاب بحمل النهي على ما اذا قصد الثلاث بخلاف ما اذا جمل الاطلاق عليها فليتأمل (قوله كسنة الظهر) تمثيل للوقت بالنظر للثمن وما يحصل بالاضافة بالنظر للشرح (قوله قبلية أو بعدية) أي وان لم يلاحظ المؤكدة وهو عند الاطلاق منصرف اليها ويجوز زيتها مطلقا ويتخير بين ركعتين وأربع (قوله ولا يكفي سنة الظهر فقط) لعل الاولى فلا يكفي الخ ليكون مفرعا على قوله قبلية أو بعدية (قوله سواء آخر القبليّة الى ما بعد الفرض أم لا) أي خلافا لبعض المتأخرين حيث قال ان لم يكن صلى الفرض لا يحتاج لنية القبليّة لان البعدية لم يدخل وقتها فلا يشبهه ما نواه بغيره وعبارة الاسنى ووجهه أي وجوب التعيين بذكر القبليّة والبعدية أن تعيينهما انما يحصل بذلك لا اشتراكهما في الاسم والوقت وان لم يقدم المؤخر كما يجب تعيين الظهر لثلاثين بالعضر فايدفع ما قيل ان محل هذا اذا أخر المقدمة عن الفرض انتهى فليتأمل (قوله ومثلها) أي سنة الظهر (قوله في ذلك) أي في اشتراط ذكر القبليّة أو البعدية (قوله سنة المغرب) أي فان له قبلية وبعديّة على ما صححه النووي ورحمه الله في المنهاج وقيل ركعتان خفيفتان قبل قلت هما سنة على الصحيح ففي صحيح البخاري الامر بمالح وسياق بسط ذلك في صلاة النفل (قوله والعشاء) أي على الصحيح وقيل لارابة للعشاء (قوله لان لكل) أي من المغرب والعشاء تمثيل للاشتراط المذكور (قوله قبلية وبعديّة) أي حينئذ لا بد في النية من تعيينها وان لا يكفي سنة المغرب أو العشاء فقط وان قدم القبليّة قال في التحفة ولا نظر الى أن البعدية لم يدخل وقتها كما لا نظر لذلك في العيد اذا الاضحى أو الفطر المحترز عنه لم يدخل وقته وايضا لقارئ الحالة لا تخصص النبات كما مر في الوضوء انتهى لكن يرده عليه انها خصصت نية الجماعة تارة بالامام وتارة بالأموم قاله سم (قوله بخلاف سنة الصبح والعصر) أي فانه يكفي نية سنة الصبح مثلا لعدم البعدية فيه وكذا العصر (قوله أو سنة عيد الفطر أو سنة عيد الاضحى) وهذا تمثيل أيضا للنافلة المؤقتة (قوله فلا يكفي سنة العيد فقط) أي من غير تعيين كونه فطرا أو اضحى خلافا لما جشبه ابن عبد السلام حيث قال ينبغي في صلاة العبدان لا يجب التعرض لكونه فطرا أو اضحى لانها مستويان في جميع الصفات فيلتحق بالكفارات هذا كلامه وأجاب شيخ الاسلام بأن الصلاة آكد فاتها عبادة بدنية لا تدخلها النيابة ولا يجوز تقديمها على وقت وجوبها بخلاف الكفارة قال ع ش فانها عبادة مالية وتدخلها النيابة ويجوز تقديمها على وقت وجوبها في الجملة بأن كانت بالمال وقدمت على الحبث انتهى فليتأمل (قوله وكذا الابدان يعين) أي النوى مع قصد الفعل (قوله سنة كسوف الشمس وخسوف القمر) أي والاستسقاء واختلف في اشتراط نية القبليّة في السنن والصحيح انه لا يشترط كما قاله الامام النووي وعلى هذا وما سياتي من ان عدد الركعات لا يشترط فلعل صورة نية سنة الظهر مثلا بدونها ان ينوى بقلبه الصلاة المطلوبة قبل الظهر فتنته نية ويتخير بين ركعتين أو أربع على ما تقدم عن الرملي أفاده ع ش (قوله وينوى بما قبل الجمعة وما بعدها) هذا مرتبط بقوله كسنة الظهر فلو قدمه على قوله أو سنة عيد الفطر الخ لكان أنسب تأمل (قوله سنيتها) أي الجمعة هذا هو الاصح قال في الامداد وقيل ينوى بما قبلها سنة الظهر وقيل سنة فرض الوقت نقله في الكبرى (قوله ويكفيه) أي الشخص الذي أراد صلاة الفرض (قوله في الفرض) يعني لا بد في كفاية نية (قوله ولو كفاية أو مندورة) أي وقضاء وفي الذخائر الاكتفاء في المنذور بالنذر عن نية الفرضية لان النذر لا يكون الا فرضا انتهى حل جمل (قوله نية الفعل) أي فعل الصلاة بأن يقصد فعل الصلاة لتمييز عن سائر الاعمال وهي هنا ما عدا النية لانها لا تنوى والالزم التسلسل في ذلك ولان ما كان من الاعمال حصول صورته كاف في حصول مصلحته لم يقتصر الى نية والنية كذلك لان المقصود منها شيان تمييز العبادات

(كسنة الظهر) قبلية

أو بعدية ولا يكفي سنة

الظهر فقط سواء آخر

القبليّة الى ما بعد الفرض

أم لا ومثلها في ذلك سنة

المغرب والعشاء لان لكل

قبليّة وبعديّة بخلاف سنة

الصبح والعصر (أو)

سنة (عيد الفطر أو) سنة

عيد (الاضحى) فلا يكفي

سنة العيد فقط وكذا لا بد

أن يعين سنة كسوف

الشمس أو خسوف القمر

وينوى بما قبل الجمعة وما

بعدها سنيتها (و) يكفيه (في

الفرض) ولو كفاية أو

مندورة (نية الفعل)

في غيره (قوله بخلاف سنة

الصبح والعصرين) أي

فلا تنوqان على التقيد

بالقبليّة أو البعدية (قوله

قبل الجمعة) الخ زاد في

الامداد وقيل ينوى بما

قبلها سنة الظهر وقيل

سنة فرض الوقت انتهى

(قوله صبحاً أو غيرها) في نهاية أمر ويظهر كما يحسنه بعضهم أنه يكفي في الصبح صلاة الغداة أو صلاة الفجر لصدهم عليها وفي اجزائه نية صلاة يشوب في أذانها أو يقنت فيها أبدأ عن نية الصبح ترددوا الوجه الأجزاء ويظهر أن نية صلاة يسن الأبراد لها عند توفر شروطه مغنية عن نية الظهر ولم أرفه شيئاً انتهى ما في نهاية أمر (قوله ونية الفرضية) قال السيوطي في الاشباه والنظائر العبادات في التعرض للفرضية على أربعة أقسام ما يشترط فيه بلا خلاف وهو الكفارات وما لا يشترط فيه بلا خلاف وهو الحج والعمرة والجماعة وما يشترط فيه على الأصح وهو الغسل والصلاة والزكاة بلفظ الصدقة وما لا يشترط فيه على الأصح وهو الوضوء والصوم والزكاة بلفظها والخليفة انتهى كلام الاشباه بجر وفه (قوله عن النفل) نقل ١١٦ الشوري أن هذا التعليل يجب إسقاطه قال وذلك لأن مصلى الظهر مثلاً إذا قصد فعلها وعينها

عن العادات وذلك حاصل بحصولها من غير توقف على شيء آخر قاله في المغني وتقدم ما في قوله لا نه لا تنوي فلا تغفل (قوله كما مر) أي قريبا وعلل الانسب اللام بدل الكاف تأمل (قوله والتعيين) بالرفع عطف على الفعل قال القليوبي لأن قصد التعيين لا يكفي في النية ونسب في التحفة أنه لا ينافي اعتبار التعيين هنا ما يأتي أنه قد ينوي القصر ويتم والجمعة ويصلي الظهر لأن ما هنا باعتبار الذات وصلاة غير ما نواه ثم باعتبار عارض اقتضاه تأمل (قوله صبحاً مثلاً) كأنه أشار بقوله مثلاً إلى ما يحسنه بعضهم أنه يكفي في الصبح صلاة الغداة أو صلاة الفجر عليها وهو ظاهر قال في العباب وفي اجزائه نية صلاة بشرع التشويب في أذانها أو القنوت فيها أبدأ عن الصبح تردد قال في النهاية والوجه الأجزاء فلي تأمل (قوله أو غيرها) أي كأنه ظهر قال في النهاية ويظهر أن نية صلاة يسن الأبراد لها عند توفر شروطه مغنية عن نية الظهر ولم أرفه شيئاً قال ع ش والمراد من هذه العبارة أنه يقول نويت أصلي صلاة يسن لها الأبراد عند توفر شروطها بما هنا تأمل (قوله ولا يكفي نية فرض الوقت) أي المطلق الصادق بكل الأوقات قال القليوبي قالوا لأنه من الجائز أن يتذكر كراهية وهذا وقتها وفيه نظر مع الاكتفاء بنحو الظهر أو العصر أو بنحو صلاة يشوب لها مع وجود المعنى المذكور في ذلك وقد يجاب بأن الاشتباه في هذا بما هو من النوع فيرجع إلى نية الأداء والقضاء وسيأتي أنها غير واجبة وفي الأول أعم من ذلك فلم يكتفوا به لعمومه مع أن نحو الصبح علم والاشتراك فيه لفظي فلي تأمل (قوله ونية الفرضية) أي كاصلي فرض الظهر مثلاً أو الظهر فرضاً أو الأولى أولى للخلاف في اجزاء الثانية نظر إلى أن الظهر اسم للزمان قاله في التحفة بقي ما لو قال أصلي الظهر الواجب أو المتعين هل يكفي أم لا فيه نظر والأقرب الأول لثراد في الفرض والواجب ولأن معنى التعيين أنه مخاطب به بخصوصه بحيث لا يسقط عنه بفعل غيره وهذا عين الفرض ع ش (قوله لتمييز) أي الصلاة المفروضة وهذا لتلخيص لو جوب نية الفرضية (قوله عن النفل) قيل هذا التعليل يجب إسقاطه وذلك لأن مصلى الظهر مثلاً إذا قصد فعلها وعينها بكونها ظهراً تميزت بذلك عن سائر النوافل بحيث لا تضدق على شيء منها فكيف يعمل اشتراط الفرضية مع ذلك بالتمييز عن النفل انتهى ورد بأن المراد بالتعيين التعرض لكونها ذات وقت كذا ومن تعرض للظهر مثلاً بكونها ظهراً مراده ذات هذا الوقت وهي حينئذ صادقة بالفرض وتوابعه حينئذ يحتاج لنية الفرضية ويكون التعليل متعيناً وعلل منشأ هذا الإيراد فهم قائله أن المراد بالظهر التي تعرض لها ما هو علم على الفرض وليس مراد الماعرفت وبسليمه فالنية لا يكفي باللازم ويؤيد هذا الجواب ما يأتي في الزكاة من كفاية هذا زكاة مالي ولو بدون الفرض وعلوه بأنها لا تكون الأفرضا به فارق ما لو نوى صلاة الظهر فإن الظهر يقع على الفرض والنفل فالمراد بصلاة صاحبة الوقت المعلوم فرضاً أو سنة فلا بد من التعرض للفرضية والحاصل أن قصد الفعل والتعيين من حيث هو موجودان في النفل فزيد في الفرض نية الفرضية ليحصل لتمييز النفل وراتبه وانما لم يجب نية النافلة في النفل على الصحيح لأن النافلة لازمة له من غير التزام له بالنذر فتأمل بلطف (قوله والمعادة) أي فاعها وان وجبت فيها نية الفرضية ليس المراد منها حقيقة بل ما هو فرض

بكونها ظهراً تميزت بذلك عن سائر النوافل بحيث لا تضدق على شيء منها فكيف يعمل اشتراط الفرضية مع ذلك بالتمييز عن النفل إلى آخر ما نقله الشوري وقال الخالي في حواشي المنهج لتمييز عن النفل أي في الصلاة المعادة وصلاة الصبي وهذا لا يحسن مع كما مر (والتعيينين صبحاً) مثلاً (أو غيرها) ولا يكفي نية فرض الوقت (ونية الفرضية) لتمييز عن النفل والمعادة

قوله وشمل ذلك الخ وكتب أيضاً وهو الصلاة المعادة وصلاة صبي فيما إذا كان الناي بالغا غير معيد انتهى ولا ينافي هذا وجوب نية الفرضية في المعادة لما سنقله آتقناهم ينافيه عطف الشارح المعادة على النفل وذكر حكم صلاة الصبي بعد فطره (قوله المعادة) بخالفه قول شيخه في شرح المنهج وشمل

ذلك أي الفرض المعادة نظراً لأصلها وليبان حقيقة في الأصل وسيأتي بيانها في باب صلاة الجماعة انتهى وقال الزبدي يؤيد أي شرح المنهج ما يأتي في المعادة ووجوب القيام عليه وامتناع الجمع بينها وبين فرض آخر بالتيميم ولو نظر والكونها نافلة لم يوجبها انتهى واعتماد وجوب نية الفرضية في المعادة هو ظاهر كلام الشارح في فتح الجواد والامداد وشرح العباب وتبرأ مما هنا في التحفة فقال لتمييز عن النفل ومعادة على ما يأتي فيها نفع أجاب في الامداد والفتح هنا عن ذلك بأن المعادة وان وجب فيها نية الفرض ليس المراد حقيقة انتهى فحصل التمييز بذلك في المعادة تنوي إعادة الصلاة حتى لا تكون نفلاً مبتدأ أو ما هو الفرض على المكاف لأعليه والالم تصح صلاته كما قاله الشارح لتلاعه فتج عدم مخالفة الشارح لشرح المنهج وفي شرح العباب للشارح لتمييز عن النفل والمعادة لأنها وان وجب فيها نية الفرض أيضاً على ما يأتي لكن ليس المراد حقيقة كما سيحكي عن حقيقة انتهى بجر وفه

على المكاف حتى لو نوى حقيقة الفرض عليه فيها لم تصح لتلاعبه كإسباني تحقيقه (قوله ولو رأى الإمام يصلي العصر الخ) أى فى الواقع لعل الانسب تأخير هذا عن قوله وذكر الاداء والقضاء تأمل (قوله فظنه) أى الرأى الإمام المذكور (قوله يصلي الظهر) الجلية فى محل نصب مفعول ثان لظن (قوله فنوى) أى الرأى المذكور مقتدياً بهذا الإمام (قوله ظهر الوقت) أى صلاته (قوله لم يصح) جواب لو (قوله لان الوقت ليس وقت الظهر) تعليل لعدم الصحة (قوله أوظهر اليوم) أى أونوى صلاة ظهر اليوم فهو عطف على ظهر الوقت (قوله صح) أى ما نواه (قوله لانه ظهر يومه) أى نظر الكونه لم يصل الظهر فى ذلك اليوم وان وقعت صلاته قضاء تأمل (قوله وانما تشترط نية الفرضية للبائع) أى بخلاف الصبي فانه لا تشترط فى صلاته نية الفرضية (قوله على ما صوبه فى المجموع) أى وصححه فى التحقيق وبه صرح فى الشامل وغيره ورجحه السبكي والاسنوى واعتمده الخطيب والرملى قال الشيخ ابن قاسم توهم بعضهم أن قياس تصويب المجموع علم وجوب نية الفرضية فى الجمعة على من لا يجب عليه كالعبد والمرأة وهذا قياس فاسد لان الصبي لم يخاطب بفرض الوقت فلامعنى لوجوب الفرضية فى حقه بخلاف المذكورين بالنسبة فانهم خوطبوا بفرض الوقت الصادق بالجمعة فهى فرض الوقت أو بدل أو احدى خطبته تأمل (قوله قال) أى الإمام النووى فى المجموع مما لا لتصويب المذكور (قوله اذ كيف ينوى الصبي الفرضية وصدلاته لا تقع فرضاً) هذا يقتضى امتناع نية الفرضية لانها على هذا الوجه تلاعب وليس ذلك مراداً اذا خلافاً عما هو فى وجوبها وعدمه لكن يتعين فى حقه حيث نوى الفرضية أن لا يريد أنه فرض فى حقه بحيث يعاقب على تركه وانما ينوى بالفرض بيان الحقيقة الاصلية أو يطلق ويحمل ذلك منه على الحقيقة المذكورة وبقي ما لو صلى الصبي ثم بلغ فى الوقت وأراد الاعادة هل يجب عليه نية الفرض نظر الوقت الذى أعادها فيه أم لا نظر الى أنه أعادة لما سبق وهو كان نقلا فيه نظر والاقرى الثانى لانها ليست فرضاً فى حقه لا بالأصل ولا بالحال وقضيته لا تقع فرضاً أنه لو صرح بالنية بأن قال نويت أصلي الظهر مثلاً فلا الصحة وهو ظاهر حيث لاحظ أنها غير واجبة عليه أو أطلق أم لا أو أراد النفل المطلق فلا تصح صلاته ع ش (قوله انتهى) أى كلام المجموع (قوله لكن الاوجه ما فى الروضة) أى روضة الطالبين وعمدة المفتين للإمام النووى (قوله وأصلها) أى الشرح الكبير المسمى بالعزى للإمام الرافعى وكذلك فى الحاوى والروض وهو الذى اعتمده الشارح فى كتبه وسبأى عبارة التحفة (قوله من أنه) بيان لما فى الروضة والضمير راجع للصبي (قوله كالبائع) أى فى وجوب نية الفرضية فى صلاته وعبارة التحفة ومنه يعنى من قوله لتحاكمى الاصلية فى المعادة يؤخذ اعتماد ما فى الروضة وأصلها من وجوب نية الفرضية على الصبي لتحاكمى الفرض أصالة ويؤيده وجوب القيام عليه ولو نظر والكونها نقلاً فى حقه لم يوجبوه فتصويب الاسنوى وغيره تصويب المجموع وغيره عدم وجوبها عليه لذلك يرد بما ذكرته فان قلت لم يختلف المرجحون فى وجوب نية الفرضية فى المعادة وصلاة الصبي ولم يختلفوا فى وجوب القيام فيها قلنا ان القصد المحاكمة وهى بالقيام حتى طاهر وبالنسبة قلى خفى والمحاكمة انما تظهر بالاول فوجب دون الثانى فلم يجب على قول انتهى (قوله والمراد به) أى بالفرض (قوله فى حقه) أى الصبي (قوله صورة الفرض) أى لا حقيقةه وهو الذى يثاب على فعله ويعاقب على تركه فلونوى الصبي بالفرض ذلك لم يصح (قوله أو حقيقةه فى الاصل) أى أو المراد بالفرض حقيقةه المذكورة (قوله لافى حقه) أى بل فى حق البائع (قوله كىأتى فى المعادة) حاصل ما هناك أنه ينوى بالاعادة الفرض وان وقعت نقلاً لان المراد أنه ينوى إعادة الصلاة المفروضة حتى لا تكون نقلاً مبتدأ أى المقصود ذلك وان لم يلاحظه الناوى لاعادتها فرضاً أو أنه ينوى ما هو فرض على المكاف لا الفرض عليه فان نوى ذلك لم تنعقد صلاته تأمل (قوله ويؤيد ذلك) أى كون الصبي كالبائع فى وجوب نية الفرضية (قوله أنه لا بد من القيام فى صلاته) أى الصبي كالبائع (قوله وان كانت نقلاً) أى ولو نظر والكونها نقلاً فى حقه لم يوجبوه كما تقدم عن التحفة قال ابن قاسم قد تمتع هذه الملازمة بأن هذا النفل كبقية النوافل لانه فى ذاته فرض وضع على الفرضية (٢) وانما شرع ليعتمرن ويألفه اذا بلغ ناسب وجوب القيام وبألفه ونية الفرضية نية خلاف الواقع انتهى وهذا ظاهر لو كان المراد حقيقة الفرضية وقد تقدم قريباً

ولو رأى الإمام يصلى
العصر فظنه يصلى الظهر
فنوى ظهر الوقت لم يصح
لان الوقت ليس وقت
الظهر أو ظهر اليوم صح
لانه ظهر يومه وانما
تشرط نية الفرضية
(البائع) على ما صوب به فى
المجموع قال اذ كيف
ينوى الصبي الفرضية
وصلاته لا تقع فرضاً انتهى
لكن الاوجه ما فى الروضة
وأصلها من أنه كالبائع
والمراد به فى حقه صورة
الفرض أو حقيقةه فى
الاصل لافى حقه كىأتى فى
المعادة ويؤيد ذلك أنه
لا بد من القيام فى صلاته
وان كانت نقلاً

(قوله صوبه فى المجموع)
اعتمده الخطيب والشمس
الرملى والزىادى وغيرهم
(قوله لكن الاوجه الخ)
اعتمده الشارح فى غير
هذا الكتاب أيضاً وشيخ
الاسلام زكريا فقال فى
شرح المنهج يؤخذ جوابه
أى ما صوبه فى المجموع
من تعليلنا الثانى أى وهو
قوله لبيان حقيقةه فى
الاصل انتهى زاد الشارح
فى الامداد لا المفروض
عليه كىأتى فى الصلاة
المعادة انتهى واعتمده
أيضاً الشهاب الرملى
وغيرهم

وقضيته أنه لا يضر في الغلط ومقتضى قوله -م- أن ما وجب التعرض له جلة يضر الخطأ فيه أنه يضر لأن الظاهر يشتمل على العدد جلة فيضر الخطأ فيه وهذا هو الظاهر انتهى وفي شرح العباب للشارح بعد أن ذكر القول بأن الجاهل تصح صلاته مانعه لكن قال في الخادم المنقول

(ويستحب ذكر عدد الركعات) لتمييز عن غيرها فإن عينه وأخطأ فيه عمداً بطلت لأنه نوى غير الواقع (والإضافة إلى الله تعالى) ليتحقق معنى الإخلاص وخروجاً من الخلاف ويصح عطف هذا على ذكر وعلى عدد

البطلان لأن الخطأ هنا منافي لوضع الشرع ولذا خرج عن قاعدة أن ما لا يجب التعرض له لا يضر الخطأ فيه بخلاف الخطأ في اليوم انتهى كلام شرح العباب (قوله والإضافة إلى) قال في التحفة ولا يجب استحضارها في الذهن لأنها لا تكون أي باعتبار الوقوع الآله فاندفع ما قيل في تصوير هذا اشكال لأن فعل الفريضة لا يكون إلا لله فلا ينفك قصد الفريضة عن نية الإضافة إلى الله تعالى انتهى فدعوى عدم الانفكاك المذكور ليس في محلها وكان قائله فهم كون الفرضية عبارة عن كون الشيء مطلوباً لله تعالى طلباً جازماً وعدم الانفكاك عن قصد الفرضية بهذا المعنى جلي لأخبار عليه ولكن هذا انما يستلزم عدم انفكاك الإضافة باعتبار الطلب بمعنى أن كون الطالب هو الله تعالى لا ينفك عن قصد الفرضية وليس الكلام في الإضافة بهذا المعنى بل في الإضافة بمعنى كون المعبود بتلك العبادة والمخدوم بها هو الله تعالى والإضافة بهذا المعنى ينفك في القصد والتعلق عن قصد الفرضية على أن يمنع عدم انفكاك الإضافة بالمعنى الأول أيضاً لأنه يكتفي في قصد الفرضية بقصد كون الشيء مطلوباً منه طلباً جازماً مع الغفلة عن خصوص الطالب فليتأمل بلطف (قوله ليتحقق معنى الإخلاص) تعليل لاستحباب الإضافة إلى الله تعالى وذلك المعنى هو كون العبادة لله تعالى (قوله وخروجاً من الخلاف) أي من خلاف من أوجبها وهو ضعيف لما تقدم من أن العبادة لا تكون إلا لله تعالى قال الشيخ عميرة مثله قول الرافعي في توجيه عدم اشتراط التسمية عند الذبح اسم الله على قلب المؤمن سمي أولم يسم واستدل أيضاً بعضهم الإضافة إلى الله بقوله تعالى وما لا أحد عنده من نعمة تجزي إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى ووجه الدلالة كونه سبحانه وتعالى جمل المجازاة لا تقع بمجرد الفعل حتى ينتهي بها وجه ربه الأعلى انتهى (قوله ويصح عطف هذا) أي قول المصنف والإضافة إلى (قوله على ذكر) أي الواقع نائب فاعل يستحب فيكون مرفوعاً (قوله وعلى عدد) أي فيكون مجروراً بالإضافة ذكر إليه وهذا أولى تأمل ﴿تنبيه﴾ لو قال إنسان صل فرضك ولك على دينار فصلي بهذه النية أجزأه ولا يستحق الدينار وكذلك نوى الصلاة ودفع الغريم لأن دفعه حاصل وإن لم ينوه لأن نوى بصلاته الفرض والنفل غير نحو التحية فلا تنعقد لتشر بركه بين عبادتين لا تندرج أحدهما في الأخرى بخلاف الفرض ونحو التحية قال في التحفة ونقل الفخر الرازي إجماع المتكلمين مع أن أكثرهم من أعتنا على أن من عبد أو صلى لأجل خوف العقاب أو طلب الثواب لم تصح عبادته محمول على من محض عبادته لذلك وحده وأما من لم يحضرها بأن عمل له تعالى مع الطمع في ذلك

أنه في حقه صورة الخ على أن التمرن والالف يمكن أن يقال مثله أيضاً في النية فتأمل بانصاف (قوله ويستحب ذكر عدد الركعات) أي ركعات ما ينويه من نفل أو فرض فلا يجب ذكره في النية لأنه محصور بالشرع قاله في فتح الجواد وكتب في حاشيته على قوله فلا يجب ذكره في النية مانعه هو بضم الذال لأن الخلاف في وجوبه انما هو في كونه بالقلب الذي هو الذي ذكر بالضم وأما المكسور فهو اللفظ والخلاف في وجوب التلفظ بالنية مشهور لكن المراد على هذا الوجه بما يجب التلفظ به لم يتعرضوا فيما علمت فإن ثبت أن القائل بوجوب اللفظ يقول بوجوب هذا اللفظ أحسن الكسر رد عليه كما أن المضموم رد على القائل بوجوب القلب وان لم يثبت ذلك جاز أيضاً إذ يصح في المباح اتفاقاً فعلم أنه لا يتعين واحد من هذين انتهى (قوله لتمييز عن غيرها) تعليل لاستحباب ذكر عدد الركعات وخروجاً من خلاف من أوجب ذلك (قوله فإن عينه) أي عدد الركعات (قوله وأخطأ فيه) أي في التعيين كان نوى الظاهر ثلاثاً أو خمسا (قوله عمداً) أي لاسهوا كما في التحفة وسيأتي ما فيه (قوله بطلت) يعني لم تنعقد صلاته وفرضه الرافعي في العالم وقضيته أنه لا يضر في الغلط وأيده الاستوى بما ذكره في نية الخروج وغيرها من أن الخطأ لا يضر لكن مقتضى قوله -م- أن ما وجب التعرض له جلة يضر الخطأ فيه أنه يضر لأن الظاهر يشتمل على العدد جلة فيضر الخطأ وهذا هو الظاهر بل قال الزركشي في الخادم لكن المنقول في المذهب البطلان لأنه نقص أو زاد وذلك منافي لوضع الشرع ثم رأيت ابن قاسم بعد نقل كلام الزركشي قال مانعه ولا يخفى أن البطلان هو الجاري على القواعد لأن ما يجب التعرض له جلة أو تفصيلاً يضر الخطأ فيه والعدد كذلك لأنه يجب التعرض له أجمالاً في ضمن التعرض ظهر أو صريحاً مثلاً تأمل (قوله لأنه نوى غير الواقع) تعليل للبطلان (قوله والإضافة إلى الله تعالى) أي كان يستحضر في قلبه كونه لله أو فريضة الله وانما لم يجب لأنها لا تكون أي باعتبار الوقوع إلا لله تعالى فاندفع ما قيل في تصوير هذا اشكال لأن فعل الفريضة لا يكون إلا لله فلا ينفك قصد الفرضية عن نية الإضافة إلى الله تعالى انتهى فدعوى عدم الانفكاك المذكور ليست في محلها وكان قائله فهم كون الفرضية عبارة عن كون الشيء مطلوباً لله تعالى طلباً جازماً وعدم الانفكاك عن قصد الفرضية بهذا المعنى جلي لأخبار عليه ولكن هذا انما يستلزم عدم انفكاك الإضافة باعتبار الطلب بمعنى أن كون الطالب هو الله تعالى لا ينفك عن قصد الفرضية وليس الكلام في الإضافة بهذا المعنى بل في الإضافة بمعنى كون المعبود بتلك العبادة والمخدوم بها هو الله تعالى والإضافة بهذا المعنى ينفك في القصد والتعلق عن قصد الفرضية على أن يمنع عدم انفكاك الإضافة بالمعنى الأول أيضاً لأنه يكتفي في قصد الفرضية بقصد كون الشيء مطلوباً منه طلباً جازماً مع الغفلة عن خصوص الطالب فليتأمل بلطف (قوله ليتحقق معنى الإخلاص) تعليل لاستحباب الإضافة إلى الله تعالى وذلك المعنى هو كون العبادة لله تعالى (قوله وخروجاً من الخلاف) أي من خلاف من أوجبها وهو ضعيف لما تقدم من أن العبادة لا تكون إلا لله تعالى قال الشيخ عميرة مثله قول الرافعي في توجيه عدم اشتراط التسمية عند الذبح اسم الله على قلب المؤمن سمي أولم يسم واستدل أيضاً بعضهم الإضافة إلى الله بقوله تعالى وما لا أحد عنده من نعمة تجزي إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى ووجه الدلالة كونه سبحانه وتعالى جمل المجازاة لا تقع بمجرد الفعل حتى ينتهي بها وجه ربه الأعلى انتهى (قوله ويصح عطف هذا) أي قول المصنف والإضافة إلى (قوله على ذكر) أي الواقع نائب فاعل يستحب فيكون مرفوعاً (قوله وعلى عدد) أي فيكون مجروراً بالإضافة ذكر إليه وهذا أولى تأمل ﴿تنبيه﴾ لو قال إنسان صل فرضك ولك على دينار فصلي بهذه النية أجزأه ولا يستحق الدينار وكذلك نوى الصلاة ودفع الغريم لأن دفعه حاصل وإن لم ينوه لأن نوى بصلاته الفرض والنفل غير نحو التحية فلا تنعقد لتشر بركه بين عبادتين لا تندرج أحدهما في الأخرى بخلاف الفرض ونحو التحية قال في التحفة ونقل الفخر الرازي إجماع المتكلمين مع أن أكثرهم من أعتنا على أن من عبد أو صلى لأجل خوف العقاب أو طلب الثواب لم تصح عبادته محمول على من محض عبادته لذلك وحده وأما من لم يحضرها بأن عمل له تعالى مع الطمع في ذلك

تعالى انتهى فدعوى عدم الانفكاك المذكور ليس في محلها لكنها سن خروجاً من خلاف من أوجبها ليتحقق معنى الإخلاص انتهى (قوله ويصح عطف هذا) أي قوله والإضافة وعلى عطفها على ذكر تقرأ بالرفع وعلى عطفها على عدد بالجر

ان عذر بنحو غيم أو قصد
المعنى اللغوي اذ كل يطلق
على الآخر لغة والالم يصح
انتهى وفي فتح الجواد
وقصد المعنى الشرعي أو
أطلق دون اللغوي انتهى
وعبر في الامداد بقوله
وقصد المعنى الشرعي دون
اللغوي وكذا ان أطلق فيما
يظهر فإنه لا يصح انتهى

(و) ذكر (الاداء

والقضاء) ولوفي النفل

لتمتاز عن غيرها و يصح

كل منهما بنية الاخران

عذر بنحو أو نحوه لان كلا

يأتي بمعنى الآخر بخلاف

مالونواه مع علمه بخلافه

وقصد المعنى الشرعي فإنه

لا يصح لتلاعبه ويسن

ذكر الاستقبال لا اليوم

والوقت اذ لا يجبان اتفاقا

(ويجب قرن النية) المشتملة

على جميع ما يعتبر فيها من

قصد الفعل أو والتعيين

فقول الامداد وكذا الخ

معطوف على قوله وقصد

المعنى الشرعي وقوله دون

اللغوي معترض بينهما

(قوله اذ لا يجبان اتفاقا)

هذا وجه ندب عدم ذكرهما

اذ لو كان في وجوبهما

خلاف لقليل بنديب ذكرهما

خروج من الخلاف وفي

شرح العباب اذ لا يجب

التعرض للشرط كما مر

ولانه ليس قرينة ولا صفة

لها (قوله من قصد الفعل)

وطالبه فتصح عبادته جزما وان كان الافضل تجريد العبادة عن ذلك وهذا محمل قوله تعالى يدعون ربهم
خوفا وطمة مائنا على تفسير يدعون بعبدون والام رد اذ شرط قبول الدعاء أن يكون كذلك انتهى بنقص
(قوله وذكر الاداء والقضاء) أشار بتقدير ذكر الى أنه معطوف على عدد أي ويستحب ذكر الاداء والقضاء
من المقضيات ويفرق بين هذا وما في نحو سنة الظهر والعيد بأنه لا يميز ثم الاضافة للتبوع من حيث كونها
قبله أو بعده أو الوقت كعيد وهذا التميز حاصل بذكر فرض الظهر مثلا ويكون الوقوع للسابق فلم يحتج
لذكر اداء ولا قضاء ومما يوضح ذلك أن الاول من وضع المشترك والثاني من وضع العلم وشستان ما بينهما
فتأمل انتهى من التحفة (قوله ولوفي النفل) لعل الغاية للتعميم فاني لم أر من صرح بالخلاف فيه
(قوله لتمييز عن غيرها) تعليل لاستحباب ذكر الاداء والقضاء والضمير للمؤداة أو المقضية أي لتمييز
المؤداة عن المقضية ولتمييز المقضية عن المؤداة (قوله ويصح كل منهما) أي من الاداء والقضاء وهذا
هو الاصح الذي عليه الاكثرون والثاني لا يصح (قوله بنية الاخر) أي يصح الاداء بنية القضاء
وعكسه (قوله ان عذر بنحو) تقييد للصحة وذلك كان ظن بقاء الوقت فنواها اداء فتبين خروجه أو
ظن خروجه فنواها قضاء فتبين بقاءه (قوله أو نحوه) أي كالحبس قال ع ش ولونوى الاداء أو
القضاء مع الشك وبان خلافة فالاقرب الصحة لتعليلهم البطالان مع العلم بالتلاعب وهو منتف بالشك
ويحتمل في الشك الصحة مع نية الاداء وعدمها مع نية القضاء نظرا الى أن الاصل بقاء الوقت وعدم
خروجه (قوله لان كلا) أي من الاداء والقضاء لتعليل للصحة المذكورة (قوله يأتي بمعنى الآخر)
أي لغة يقال قضيت الدين وأديته بمعنى قال تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا فيجمل في غرض النواي
على اللغوي بواسطة عذره وان كان قاصدا الشرع كما في الجمل (قوله بخلاف مالونواه) أي ما
ذكر من الاداء والقضاء (قوله مع علمه) أي النواي (قوله بخلافه) أي بخلاف ما نواه كان علم
أنه صلى في الوقت ونوى القضاء أو خارجه ونوى الاداء (قوله وقصد المعنى الشرعي) أي وهو أن الاداء
فعل العبادة في وقتها والقضاء فعلها بعده ومثل ذلك ما لو أطلق بخلاف ما لو قصد اللغوي ففعل التفصيل
بين العذر وعدمه انما هو في الشرعي أمانة اللغوي فلا يضر مطلقا أفاده الجمل (قوله فإنه لا يصح)
أي قطعا كما نقله في المجموع عن تصريحهم (قوله لتلاعبه) تعليل لعدم الصحة وأفتى البارزي في
رجل كان في موضع عشرين سنة يترأى له الفجر فيصلي ثم يتبين له الخطأ بأنه لا يجب عليه الا قضاء صلاة
واحدة أي وهي الاخيرة وعلمه بان صلاة كل يوم تكون قضاء عن صلاة اليوم الذي قبله قال في التحفة ولا
يعارضه النص على ان من صلى الظهر بالاجتهاد فبان قبل الوقت لم تقع عنه فائته عليه لان محل هذا فيمن
أدى بقصد أنها التي دخل وقتها والاول فيمن أدى بقصد التي آليه من غير أن يقصد التي دخل وقتها تأمل
(قوله ويسن ذكر الاستقبال) أي للخروج من خلاف من أوجه وذلك كان يقول مستقبل الكعبة
مثلا وانظر فيمن يصلي الى جهة المقصد في نافلة السفر ما اذا يقول فاني لم أر التصريح بذلك (قوله لا اليوم
والوقت) أي فلا يسن ذكرهما كان يقول ظهر يوم الخميس مثلا وأظهر الوقت قال في شرح الروض فلو عين
اليوم وأخطأ قال البغوي والمتولى صح في الاداء لان معرفته بالوقت المتعين للفعل بالشرع تلغي خطأه فيه
ولا يصح في القضاء لان وقت الفعل غير متعين له بالشرع ولم ينو قضاء ما عليه وقضية كلام الاصل في التيمم
الصحة مطلقا انتهى أي في الاداء والقضاء قال سم ولا يشككل بأنه يضرب في نظيره من الصوم للفرق بان
تعلق الصوم بالزمان أشد من تعلق الصلاة به (قوله اذ لا يجبان اتفاقا) تعليل لعدم سن ذكر اليوم والوقت
قال الكردى أي فليس في فعلهما خروج من خلاف حتى يندب قال في الانعاب اذ لا يجب التعرض
للشروط كما مر ولانه ليس قرينة ولا صفة لها (قوله ويجب قرن النية) أي قرنا تحقيقا هذا ما قاله المتقدمون
وهو أصل مذهب الشافعي رضي الله عنه قال في الفتاوى وهذا عسر جدا الاعلى من صفا قلبه ونارسره
فانه سهل عليه (قوله المشتملة على جميع ما يعتبر فيها) أي النية (قوله من قصد الفعل) أي فقط
وهذا بيان ما يعتبر وذلك في النافلة المطلقة وما لحق بها (قوله أو والتعيين) أي أو قصد الفعل

أي ان كانت نافلة مطلقة وما لحق بها (وقوله أو والتعيين) أي في الفريضة والنافلة المؤقتة والتي لها سبب وقوله أو والفريضة في الفريضة الخ

عبارة الامداد بأن يستحضر في ذهنه ذات الصلاة وما يجب التعرض له من صفاته ثم يقصد إلى فعل هذا المعلوم ويجعل قصده هذا مقارنا لأول التكبير ولا يغفل عن تذكره حتى يتم التكبير فلا أو الفرضية أو واقصر في حيق المسافر أو الإمامة أو المأمومية في الجمعة (بالتكبير) التي لأحكام وذلك بأن يستحضر في ذهنه ذلك ثم يقصد إلى فعل هذا المعلوم ويجعل قصده هذا مقارنا لأول التكبير ولا يغفل عن تذكره حتى يتم التكبير ولا يكفي توزيعه عليه بأن يتدنه مع ابتدائه وينتهي مع انتهائه لما يلزم عليه من خلو معظم التكبير الذي هو أول أفعال الصلاة عن تمام النية وإخثار النووي وغيره كإبرار الرقة

يكفي توزيعه عليه الخ وفي فتاوى الشمس الرملى المراد أنه يستحضر عند نية فرض الظهر مثلا أنها مشتملة على أركان انتهى بجزوفه (قوله حتى يتم التكبير) عبارة التحفة ثم يستمر مستحضرا لذلك كله إلى الرأى انتهى بأن يتدنى به الخ أي فيستحضر قصد الفعل في جزء منه والتعيين في جزء والفرضية في جزء

والتعيين وكذا يقدر فيما بعد وذلك في الفريضة والنافلة المؤقتة أو إلى لماسبب (قوله أو الفرضية) أي في الفريضة ولو في صلاة الصبح والمعدة كما تقدم (قوله أو والقصر في حق المسافر) أي بخلاف الجميع فإن نية لا يشترط أن تكون مقارنة للتكبير كما سيأتي (قوله أو والإمامة أو المأمومية) الأولى في حق الإمام والثانية في حق المأموم ومثل ذلك الجماعة في حق كل منهما كما سيأتي (قوله في الجمعة) قيد للإمامية والمأمومية زاد في التحفة القذوة لموم في غيرها أي الجمعة إذا الفضل مع ابتدائه ومثل الجمعة المعادة والقذوة جماعة كما ذكره الكردى (قوله بالتكبير التي لأحكام) أي لجميعها لأنها أول أفعال الصلاة فتجب مقارنتها كما لحج وغيره إلا الصوم لماسيأتي في باب (قوله وذلك) أي بيان المقارنة (قوله بأن يستحضر في ذهنه ذلك) أي ما يجب التعرض له من هذه المذكرات قال الرشيدى من التعيين ونحوه (قوله ثم يقصد إلى فعل هذا المعلوم) أي الذى استحضره في ذهنه (قوله ويجعل قصده هذا) أي هذا الفعل المعلوم (قوله مقارنا لأول التكبير) أي من همزة الله بحيث يقع جميع ذلك حاضرا في قلبه لم يعزب عنه من ذلك شيء وبه يعلم أنه لا تكفى مقارنة المجموع من النية بالمجموع ولا بجميعه ولا نظر لكون حروف التكبير تسعة أو ثمانية وإن النية مستحضرة ثمان مرات ولا تسع لما تقر من أن القصد وما معه لا بد أن يكون جميعه موجودا مستحضرا حين النطق بالهمزة إلى النطق بالراء ومتى عزب قبل مضى حرف من التكبير لم تصح صلاته (قوله ولا يغفل عن تذكره) أي لما ذكر (قوله حتى يتم التكبير) أي فيكون كما لو نظر بصره إلى شيء فقبل الشروع في التكبير وأدام نظره إليه إلى تمامه ثم ما ذكره الشارح أحد وجهين قال السبكي اختلفوا في هذا الاستصحاب فقبل المراد أن يستمر استحضارها إلى آخره قال ولكن استحضار النية ليس بنية وإيجاب ما ليس بنية لا دليل عليه وقبل بوالى أمثالها فاذا وجد القصد المعبر أو لا جده مثله وهكذا من غير تحلل زمن وليس تذكر النية كتكر التكبير كي يضر لأن الصلاة لا تنعقد إلا بالفراغ من التكبير قال وهذا الوجه فيه حرج ومشقة لا يتفطن له كل أحد ولا يعقل انتهى عش (قوله ولا يكفي توزيعه) أي ما ذكر من الذى يجب استحضاره (قوله عليه) أي على التكبير (قوله بأن يتدنى) تصور للتوزيع والضمير للتكبير المذكور قال الكردى فيستحضر قصد الفعل في جزء منه والتعيين في جزء وهكذا إلى آخره التكبير فليتم (قوله وينتهي) عطف على يتدنى (قوله مع انتهائه) أي التكبير (قوله لما يلزم عليه) تعليل لعدم كفاية التوزيع فالضمير المحرور راجع إليه (قوله من خلو معظم التكبير) بيان لما (قوله الذى هو) أي التكبير (قوله أول أفعال الصلاة) فيه أن التكبير ليس من الأفعال بل من الأقوال كما لا يخفى فلو عبر بالاركان بدل الأفعال لكان أصوب قال في حواشى الروض إن قيل قلتم أنه إذا نوى مع أول جزء من وجهه بأنه يجزئه فالجواب أن طهارة كل جزء يسقط بها الفرض عن محله فاذا نوى مع أول جزئها أجزأه وليس كذلك فانه لا نال الصلاة عقد ينعقد بجميع لفظ التكبير فاذا أتى دخل به في الصلاة فانه قد ثبت به فافترا تأمل (قوله عن تمام النية) متعلق بخلافه في الفتاوى بعد مثل ما هنا وهذا مراد الأنوار من قوله ولا يجب أن يقدم النية أي القصد إلى تلك المعلومات على التكبير ولو قدمه فلا اعتبار بالمقارن فالواجب أن يتقدم الاحضار في الذهن ثم القصد إلى المعلوم مع ابتداء التكبير فلا يجوز أن يتدنى النية بالقلب مع ابتداء التكبير باللسان ويفرغ منها مع الفراغ من التكبير انتهى وقيل يكفي ذلك التوزيع قال الغزالي في فتاويه متعقباً قول امامه امام الحرمين حقيقة المقارنة الذى ذكره ولا يخويه القدرة البشرية انتهى وأمر هذه المقارنة سهل وأما سبب عسره للوسوسة أو الجهل بحقيقتها (قوله وإخثار النووي) أي في المجموع شرح المذهب والتنقيح شرح الوسيط للذين هما من أكبر كتبه (قوله وغيره) أي غير النووي من المتأخرين (قوله كإبرار الرقة) هو العلامة المحقق والفهامة المدقق الفقيه نجم الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن علي بن الرقة الانصارى النجارى المصرى أخذ العلوم عن ظهير الدين جعفر بن يحيى الترمذى وتوفى الدين محمد بن علي بن دقيق العيد القوصى وغيرهما وأخذ منه الجلال الاسنوى والتقى السبكي وغيرهما كان الامام ابن الرقة

وهكذا إلى آخر التكبير وقوله عن تمام النية ظاهر لأنه نوى في كل جزء من التكبير بعض النية لا جميعها

(قوله تكفي المقارنة العرفية الخ) قال الشهاب القليوبي اختلفوا في المراد به فقال بعضهم هو عدم الغفلة بذكر النية حال التكبير مع بذل الجهود وقال شيخنا المراد به الاكتفاء باستحضار ما مر في جزء من التكبير أو أوسطه أو آخره وقال بعضهم هو استحضار ذلك قبيل التكبير وان غفل عنه فيه وفاقا للائمة الثلاثة والذي يتجه هو المعنى الاول لانه المنقول عن السلف الصالح ومعنى كونه مستحضرا للصلاة أي لما يطلب استحضاره لها وأما استحضاره ذاتها من غير تعرض لغير ذلك فلا يكفي قطعاً انتهى ولم يذكر القليوبي ذلك في بسط النية على التكبير وذكره الشارح في الايعاب حيث قال وعليه فهل يجزى سبق أوله على استحضار تمام النية أو لا بد من استحضارها كلها مع النطق بأوله وان لم يستمر قضية اعتبار المقارنة العرفية الاول ثم رأيت في الجواهر ما يؤيده وهو ان العراقيين جروا على المختار وعبروا عنه بأنه مخبر بين مقارنة النية للهمة وبسطها على جميع التكبير قال وكلام الغزالي يؤهم أنه يتخير بين التقديم ١٢١ على التكبير والنسب وليس كذلك انتهى

ما أردت نقله من الايعاب وفي فتاوى الشارح فعليه لا يضر عزو بها عن بعض حروف التكبير وقال السيد عمر بن عبيد ان يكون منها استحضار الجملة وبسط النية ونحوها انتهى جرهمي ثم هذا الاختيار هو المعتمد قال

والسبكي تبعاً للغزالي وامامه أنه يكفي المقارنة العرفية عند العوام بحيث يعد مستحضراً للصلاة

الشارح في شرح العباب قلت ولفظ الشافعي في المختصر صادق به وهو واذا أحرمت نوى صلاته في حال التكبير لا بعده ولا قبله وعبر عنه آخره بأنه ينوي مسح التكبير لا قبله ولا بعده انتهى ثم رأيت السبكي نقل ذلك عن بعضهم والزركشي قال لماذا كرم المختار المذكور وحاصله حمل المقارنة في

شافعي زمانه وامامه في مصر بل في سائر الاقطار وله مصنفات مشهورة أحملها الكفاية شرح التنبيه والمطلب شرح الوسيط عظيم في نحو أربعين مجلدات وهو أعجوبة الزمن في كثرة النصوص والتخارج قال الشارح في الفتاوى حتى قيل أنه زاد في مذهب الشافعي الثلث باعتبار الواجهة التي خرجها وحسب كاذباً بعد مع أصحاب الواجهة لانقراده من بين المتأخرين عبرت به ذلك التخرج بعد انقطاع أصحاب الواجهة ومن ثم لقب بالفتوة دون غيره بل بالغ بعضهم فعده من أصحاب الواجهة وأبى أن يعد الغزالي وامامه منهم هذا كلام الشارح (قوله والسبكي) أي والأذري والزركشي وغيرهم قال الخطيب ولي بهم أسوة (قوله تبعاً للغزالي وامامه) أي شيخه وهو امام الحرمين وعبارة الفتاوى بعد أن قرر حقيقة المقارنة وأنه عسر الاعلى من صفات قلبه فانه سهل عليه ومن ثم أوجب الشافعي رضي الله عنه ظناً منه أنه سهل وان القلوب بها من الصفات ما قبله لكن لما اختبر متأخر وأصحاب القلوب وعالجوها وأولئك فكبر عليها ويشق فاختار وأمن عند أنفسهم الاكتفاء بالمقارنة إلى أن قال وقد بالغ امام الحرمين في الانتصار لهذا القول في الاول حتى زعم أنه محال وليس كما زعم على العموم اذ لا يستحيل الا في حق قلوب لم تتحل بحيلة الصفاء ولم تخل من الاغيار والوسواس النفسانية وهذا مقام يستدل به على عظم مقام الشافعي رضي الله عنه كما أشرت إليه أولاً (قوله انه) مفعول اختار والضمير للشأن (قوله يكفي المقارنة العرفية) اختلف في المراد به فقال بعضهم هو عدم الغفلة بذكر النية حال التكبير مع بذل الجهود وقبل هو استحضار ما ذكر في جزء من التكبير أو أوسطه أو آخره وقبل هو استحضار ذلك قبل التكبير وان غفل عنه فيه وفاقا للائمة الثلاثة فاده القليوبي قال والذي يتجه هو المعنى الاول لانه المنقول عن السلف الصالح (قوله عند العوام) أي لا عند الخواص فانهم رضي الله عنهم يوسع لهم الزمان فلم يقدروا على الاستحضار الحقيقي والمقارنة الحقيقية وفي الجبرمي ما نصه قوله عند العوام هل هو متعلق بالاكتفاء أي يكفي للعوام المقارنة العرفية أو بالعرفية أي العرفية عند العوام وحينئذ ما المراد بهم وقد اسقط هذه الكلمة في شرح المنهج فليحذر رشو يرى أقول الظاهر انه يصح تعلقه بكل منهما وعلى الاول فالمراد بالعوام العاميون وعلى الثاني فالمراد بهم عامة الناس والثاني هو المعتمد فليتلأمل مدابني على التحري برأيت شيخنا رحمه الله تعالى (قوله بحيث يعد مستحضراً للصلاة) وهذا الذي اختاره الغزالي كالامام وتبعهما النووي وقال ابن الرفعة انه الحق وغيره انه قول الجمهور رأي من العراقيين والزركشي انه حسن بالغ لا يتجه غيره والأذري انه صحيح والسبكي من لم يقل به وقع في الوسواس المذموم قال الشارح في هو اللائق بحسن الشريعة وقال الحنفى انه مذهب الشافعي هكذا أخذته من شيخنا الشهاب الخليلي عن شيخه الشهاب الطوخي عن شيخه الشمس

١٦ - رمسى - في

كلام الشافعي على المقارنة العرفية لا الشرعية وهو حسن بالغ لا يتجه غيره انتهى انتهى كلام شرح العباب قال في النخبة قال الامام وغيره والاول بعد التصور أو مستحيلة انتهى لا يقال استحضار الجمل يمكن في أدنى لحظة كما صرح به الامام نفسه لاننا نقول ذلك من حيث الاجمال وما نحن فيه من حيث التفصيل ولذلك صوب السبكي وغيره هذا الاختيار وقال ابن الرفعة انه الحق وغيره انه قول الجمهور والزركشي انه حسن بالغ لا يتجه غيره والأذري انه صحيح والسبكي من لم يقل به وقع في الوسواس المذموم ومن اعتمده من المتأخرين الخطيب والملي والزبادي وغيرهم وقال المحلى في شرح المنهاج وقيل يكفي قرنها بأوله ولا يجب استحضارها الى آخره وقيل يجب بسطها عليه قال ويتصور قرنها بأوله بأن يستحضر ما ينوي قبيله انتهى وقوله يجب بسطها هو التوزيع السابق قال القليوبي أي ان يقصد فعل الصلاة في جزء من التكبير والتعيين في جزء آخر والفرضية في آخر وهكذا انتهى والشارح في مسألة التكبير كلام طويل مذكور في بعض فتاويه فليراجعه من اراده

الشو برى عن الشمس الرملى عن شيخ الاسلام زكريا الانصارى وهو الذى اعتقه الشارح فى كتبه قال
فى الإيعاب قلت ولفظ الشافعى فى المختصر صادق به وهو واذا أحرمت نوى صلاته فى حال التكبير لا بعده ولا
قبله وغيره آخره بأنه ينوى مع التكبير لا قبله ولا بعده والله أعلم (قوله الثانى من الأركان) أى الثلاثة عشر
(قوله أن يقول الله أكبر) أى تكبيرة الأحرامسمى بها لأن المصلى يحرم عليه بهما كان حاله من مفسدات
الصلاة ويحرم ذلك عليه بدخل به فى أمر محترم يقال أحرمت الرجل إذا دخل فى حرمة لا تنتهك فلما دخل بهذه
التكبيرة فى عبادة يحرم فيها أمور قيل لها تكبيرة أحرام تأمل (قوله فى القيام أو بدله) أى كعود واضطجاع
وهذا من شروط التكبيرة وسياق بقيتها (قوله لما صح) دليل لركنية تكبيرة الأحرام والحديث رواه
الشيخان وغيرهما (قوله من أمره صلى الله عليه وسلم) بيان لما صح (قوله المسمى) بالنصب مفعول للمصدر
الذى هو أمره (قوله صلاته) بالنصب مفعول المسمى (قوله به) أى بالتكبير يعنى أن النبي صلى الله عليه
وسلم أمر الشخص الذى أساء صلاته بحضرة صلى الله عليه وسلم وهو خلاص رافع الزرقانى رضى الله عنه بتكبير
التحريم ولفظ الخبر الذى فى البخارى بطوله عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
دخل المسجد فدخل رجل فصلى فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فرد وقال أرجع فصل فانك لم تصل فرجع
يصلى كما صلى ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال أرجع فانك لم تصل ثلاثا فقال الذى بعثك بالحق
ما أحسن غيره فعلمنى فقال إذا قلت إلى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم أركع حتى تطمئن راكعا
ثم أرفع حتى تعتدل قائما ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم أرفع حتى تطمئن جالسا وافعل ذلك فى صلاتك كلها
(قوله والحكمة فى الاستفتاح به) أى افتتاح الصلاة بالتكبير دون غيره من سائر الأذكار (قوله استحضار
المصلى) خبر والحكمة والمراد بالمصلى هنا من يريد الصلاة (قوله عظمة من تهيأ لخدمته) الموصول واقع على
البارى سبحانه والضمير المستتر فى الفعل عائدا على المصلى والضمير المضاف اليه على الموصول وهو الرابط
انتهى شيخنا رحمه الله (قوله والوقوف بين يديه) عطاف على خدمته والضمير من أيضا (قوله ليمتلى) أى
المصلى (قوله هبة) أى حذرا واجلالا فى المصباح هابه بهابه من باب تعب هبة حذره وقال ابن فارس الهبة
الاجلال وبهية من باب ضرب لغة (قوله فيخشع ويحضر قلبه) أى المصلى فلا يتدكر غير ما هو فيه (قوله
وتسكن جوارحه) أى فلا يعش بها ومن ثم زيد فى تكريرها ليدوم له استصحاب ذنك فى جميع صلاته اذ لا
روح ولا كمال لها بدونهما فان قلت لم اختص انعقادها بلفظ التكبير دون لفظ التعظيم قلت انما اختص به
لان لفظه يدل على القدم والتعظيم على وجه المبالغة والاعظم لا يدل على القدم والكل يقتضى التفضيل الا انه
يتفاوت أفاده بعضهم وسياق ما يوضحه (قوله ويتبين بفراغه) أى من التكبيرة (قوله دخوله فى الصلاة
بأوله) أى التكبير ويهتد بالقول بأن النية ليست بركن معللة بأنها قصد الفعل وهو خارج عنه ونظر فى
هذا الرديع المحققين بأن تبين دخوله فيها من أوله لا ينافى خروج القصدي كيف وخروج القصود عن
المقصود ضرورى قال نعم يمكن دفع هذا التعليل بأناسنا ان القصود خارج عن ماهية المقصود لكن مسمى
الصلاة شرعا مجموع القصود والمقصود فيكون دانا لافى ماهية الصلاة مع كونه خارجا عن المقصود فليتأمل
(قوله وأفهم كلام المصنف) أى حيث قال رحمه الله الثانى ان يقول الله أكبر ووجه الافهام أن كلامه
يفيد الحصر لكونه جملة معرفة الطرفين تأمل (قوله انه لا يكتفى الله بكبير) أى لقوات مدلول أفعال وهو
التفضيل (قوله أو أعظم أو أجل) أى الله أعظم أو الله أجل لان الرداء أشرف من الأزار أى المشار اليه
بقوله صلى الله عليه وسلم عن الله العظمة ازارى والكبر يا عر دأى من نازعنى واحدا منهم ما قصمته
وذلك لان التجليل يكون بالرداء وهذا تمثيل كنى به عن الصفة ومعنى الكبير ذوالكبر والكبرياء كمال
الذات (قوله ولا الرحمن أكبر) أى لفظ الجلالة (قوله ولا أكبر الله) أى بتقديم الخبر على المبتدأ لانه
لا يسمى تكبيرا بخلاف عليكم السلام فى التحليل فانه يسمى سلاما كما سيأتى قال الشرفاوى ومحل ذلك
ما لم يتبعه بلفظة أكبر بأن يقول أكبر الله أكبر والا كفى حيث قصد الابتداء بلفظ الجلالة انتهى وفى
عش ما يوافقه (قوله بل لا بد) أى فى صحة التكبير (قوله من لفظ الجلالة وأكبر) أى اما اختصاص

(الثانى) من الأركان (أن
يقول الله أكبر فى القيام)
أو بدله لما صح من أمره
صلى الله عليه وسلم المسمى
صلاته به والحكمة فى
الاستفتاح به استحضار
المصلى عظمة من تهيأ
لخدمته والوقوف بين
يديه ليمتلى هبة فيخشع
ويحضر قلبه وتسكن
جوارحه ويتبين بفراغه
دخوله فى الصلاة بأوله
وأفهم كلام المصنف انه
لا يكتفى الله بكبر أو أعظم أو
أجل ولا الرحمن أكبر ولا
أكبر الله بل لا بد من لفظ
الجلالة وأكبر

(قوله المسمى) مفعول
المصدر الذى هو أمره
وقوله صلاته بالنصب
مفعول المسمى واسم
خلاد الزرقانى

لفظ الجلالة فظاهر لانه الاسم الاعظم وأما اختصاص لفظ أكبر فلانه يدل على القدم والتعظيم على وجه
 المباغلة بخلاف الاعظم فانه لا يدل على ذلك وإن كان الكل يقتضى المتعظيم إلا أنها تتفاوت ووجهه بعضهم
 بأنه لما شاع أن يقال لمن هو أقدم من آخراته أكبر منه على أن فعله من باب علم دون أن يقال أعظم منه فإذا
 وصف سبحانه وتعالى بمند حذف المفضل عليه دلالة على العموم صار معناه أنه أقدم من كل قديم بخلاف
 أعظم فليتأمل (قوله وتقدم لفظ الجلالة) أى على أكبر هذا هو الصحيح وقيل لا يشترط لجواز تقديم الخبر
 على المبتدأ (قوله الاتباع) أى لانه صلى الله عليه وسلم كان يتبى بقوله الله أكبر رواه ابن ماجه وغيره
 وقال صلوا كما رأيتموني أصلى رواه البخارى انتهى أسى (قوله ولا يضر) أى فى صحة التكبير (قوله
 تخلل يسير وصف لله تعالى) أى فى المعنى وإن لم يكن نعتاً اصطلاحياً فيشمل البدل والخبر بل ويجوز الحال
 كأنه رحياناً أكبر وهذا ظاهر وإن لم أر من ذكره انتهى حاشية فتح الجواد وعبارة المنهج ولا يضر ما لا يمنع
 الاسم أى اسم التكبير قال الحلبي أى لا يفوت معناه وهو كون الله أكبر من كل شئ بأن لا ينضم اليه ما يوهى
 عدم الاخبار بذلك أو يفصل بين المبتدأ والخبر مما يطول به الفصل من الصفات (قوله بين كلمتي التكبير)
 أى وهما كلمة الله وأكبر واحترز بقيد البنية ما إذا كان بعدهما فلا يضر مطلقاً (قوله كأنه عز وجل أكبر)
 أى وكأنه الجليل أكبر بالاولى وفى هذا يجب مقارنة البنية للجميع كما يصرح به قولهم ثم يستمر الخ قال فى
 التحفة وهو متوجه وإن نوزع فيه بأن الانعقاد لا يتوقف عليه ويرد بأنه إذا زاده صار من جملة ما يتوقف عليه
 والازم اجزاء البنية بعد عز وجل وهو بعيد (قوله لبقاء النظم والمعنى) تعليل لعدم ضرر الوصف المذكور
 ومن ذلك الله أكبر بتعريف الجزين قال فى التحفة لانها مفيدة للمباغلة فى التعظيم بافادتها خصر الكبرياء
 والعظمة بسائر أنوعها فاقه تعالى ومع ذلك هى خلاف الاولى للخلاف فى ابطائها فقدر وى عن الكرايسى
 عن الاستاذ أبى الوليد انه اذا قال الله أكبر لم يحزمه على القديم وقد يشكك عدم البطلان بزيادة أل فى أكبر
 بالبطلان فى الله هو أكبر مع أن هو كال فى الوضع وافادة الحصر إلا أن يفرق بأن هو كلمة مستقلة غير تابعة
 بخلاف أل انتهى بتصرف وزيادة (قوله بخلاف الله لاله الا هو أكبر) محترز يسير وصف (قوله فلا
 يكفى) تفريع على المخالفة المذكورة (قوله كفى التحقيق) أى فقد جزم فيه بأن تخلل ما ذكر يضر وكذا
 ابن المقرئ فى التمشية قال فى التحفة وبه يندفع التمثيل لغير الضار بهذا مع زيادة الذى وللضار هذا مع
 زيادة الملك القدوس وفى الجمل عن شيخه ضابط ما يضر الفصل به ثلاث كلمات فأكثر فحينئذ قوله الملك القدوس
 ليس بقيد فى الفصل المضرب بل لو لم يأت به ضرر الفصل بما قبله انتهى (قوله لطوله) أى لاله الا هو أكبر فهو
 تعليل لعدم كفايته وهذا التعليل أولى من تعليل شرح المنهج بقوله لان ذلك لا يسمى تكبيراً ولذلك كتب
 عليه الحلبي انظر لا يسمى عند من مع أن معنى التكبير وهو كون الله أكبر من كل شئ لا يفوت بذلك انتهى
 وإن أشار البجيرمى الى الجواب عنه بقوله أى شرعاً فليتأمل (قوله وخرج بالوصف) أى اليسير المذكور
 فى المتن (قوله غيره) أى غير الوصف ولو يسيراً وعبارة النهاية ولو تخلل كأنه بيا أكبر مضمناً كما قاله ابن
 الرفعة وغيره ومثله الله يارحناً أكبر ونحوه فيما يظهر لاهمها مع الاعراض عن التكبير الى الدعاء (قوله كهو)
 أى كلفظة هو فهو وتمثيل لغير الوصف وتقدم عن التحفة الفرق بينه وبين ذلك (قوله وزيادة واوسا كنه)
 عطف على هو فهو من مدخول الكاف ويحتمل عطفه على غيره فيكون مرفوعاً (قوله أو متحركة) أى أو
 زيادة أو متحركة وعبارة التحفة ويضر زيادة واوسا كنه لانه يصير جمع لاه أو متحركة بين كلمتين متحركتين
 قبلهما وانما يصح والسلام عليكم على ما فى فتاوى القفال لتقدم ما يمكن العطف عليه ثم لاهنا انتهى قال
 سم قد ردد على هذا الفرق أن الواو تكون للاستئناف فهلا صحت الواو قبلها ما حمل عليه قال الشر واني وقد
 يجاب بأن الاصل فى الواو العطف بل أنكز بعض النحاة بحميتها للاستئناف انتهى فليتأمل (قوله أو
 يسير سكوت) أشار بتقدير يسير الى أنه عطف على وصف والاضافة فيهما من اضافة الصفة للوصف وخرج
 باليسير السكوت الطويل فانه يضر (قوله وضبطه) أى يسير السكوت الغير المضمر (قوله المتولى) هو الامام أبو
 سعيد عبد الرحمن بن مأمون النيسابورى المتولى قال ابن خلكان لم أقف على المعنى الذى به شهر بالمتولى

وتقدم لفظ الجلالة للاتباع
 (ولا يضر تخلل يسير وصف
 لله تعالى) بين كلمتي التكبير
 كأنه عز وجل أكبر لبقاء
 النظم والمعنى بخلاف الله
 لاله الا هو أكبر فلا يكفى كما
 فى التحقيق لطوله وخرج
 بالوصف غيره كهو
 وزيادة واوسا كنه أو
 متحركة فلا يكفى (أو)
 يسير (سكوت) وضبط
 المتولى

انتهى تفقه المتولي بحر وعلى الفوراني وغيره وبرع في الفقه والاصول وكان فقيها محدثا من أصحاب الوجوه له من المصنفات المشهورة التتمة وسميت بها لانه جعلها تتمه للإبانة وشرطا وتقر يعا عليها والإبانة لشبهه الفوراني المذكور قبل ان التتمة لم تكمل بل وصل فيها الى الحدود وتوفي الامام المتولي سنة ٤٧٨ هـ رحمه الله تعالى ونفعنا به (قوله وغيره) أي غير المتولي (قوله بقدر سكنة النفس) هذا نقل للكلام المتولي بالمعنى ونص عبارته كما نقله غيره والشرط أن لا يزيد الفصل بينهما على القدر الذي يتنفس فيه انتهى قال الأذري ويشبه أن لا يضر ما زاد عليه لئلا يوجب من العجز وأقره في التحفة (قوله ويضريه) أي في التكبير (قوله الإخلال بحرف) أي من حر وفها الثانية وهذا إشارة الى بعض شروط التكبير وتقدم بعض منها أيضا قال شيخنا واعلم أنه يشترط التكبير الإحرام عشرون شرطا نطلبها بعضهم فقال

شروط لتكبير سماعي أن تقم * وبالعربي تقديم الله أولا
ونطق بأ كبير لا تعد لهزمة * كباء لا تشديدها وكذا الواو
على الألفات السبع في الله لا ترد * كواو ولا تبدل الحرف تأملا
دخول لوقت واقتران بنية * وفي قدوة آخر وللقبلة اجعلا
وصار فان عدم واقطع من همزة أكبر * لقد كملت عشرون تعدادها المحلا

وقوله في النظم لا تعد لهزمة أي من الله وأ كبير فتحته شرطان وقوله كواو أي قبل لفظ الجلالة أو بعده وقبل أكبر فتحته شرطان أيضا انتهى كلام شيخنا رحمه الله (قوله من غير اللثغ) أي أما هو فلا يضر الإخلال فيه لعذر واللثغ اسم فاعل من اللثغ قال في القاموس اللثغ محركه واللثغة بالضم تحرك اللسان من السين الى الثاء أو من الواو الى الغين أو اللام أو الباء أو من حرف الى حرف وأن لا يتم رفع لسانه وفيه ثقل لثغ كفرح فهو اللثغ وكنصره جعله اللثغ واللثغة محركه الفم انتهى بالحرف (قوله وزيادة حرف يغير المعنى) عطف على الإخلال بحرف قال ع ش ظاهره ولو جاعلا (قوله كدهمزة الله) تمثيل لزيادة الحرف وذلك لأن الحرف الممدود بمنزلة حرفين قال الكردي فيصير استغما أي فكان الاصل الله قلبت الثانية الفا ولو زاد في المدي في الألف التي بين اللام والهاء أي من لفظ الجلالة الى خد لا يراه أحد من القراء وهو عالم بالحال فيما يضره قاله في النهاية وقال العلامة الزبائدي لا يضر ولو زاد وكتب ع ش على قول النهاية الى خد لا يراه من القراء ما نصحه أي من قراءة غير متوازنة اذ لا يخرج منه ذلك عن كونه لغة وغاية مقدار ما نقل على ما نقله ابن حجر سبع ألفات وتقدير كل ألف بحركتين وهو على القريب ويعتبر ذلك بتجريب الأصابع متواليه مقارنة للنطق أيضا انتهى تأمل (قوله وزيادة ألف بعد الباء) عطف على مد همزة الله فهو من أمثلة زيادة الحرف كما هو ظاهر قال البرماوي سواء فتح الهمزة أو كسرهما لأن اكبار بكسر الهمزة من أسماء الحبيص وفتحها جمع كبير بفتحين وهو الطبل الكبير الذي له وجه واحد ومن قال ذلك فمتعمدا كفر انتهى وتقدم في الأذان ما وافقه (قوله وتشديدها) أي الباء عبارة المعنى ولو شهد الباء من أكبر في فتاوى ابن رزين أنها لا تنعقد ووجهه واضح لانه لا يمكن تشديدها إلا بتجريب الكاف لأن الباء المدغمة ساكنة والكاف ساكنة ولا يمكن النطق بهما وإذا حركت تغير المعنى (قوله) زيادة واو أو متحركة بين الكلمتين أو زادها قبل الكلمتين كما في فتاوى القفال انتهى وفي الروض لابن المقرئ أو واو بينهما قال شيخ الاسلام في شرحه ساكنة أو متحركة وفي المعنى لا يضر الله أكبر وأجل وقوله لا تشديد الراء قال الشوبري على الوجه لانها حرف تكرر فلا يغير المعنى

استغما وقوله وزيادة ألف بعد الباء تقدم في الأذان انه يصير بذلك الجمع كبير بفتح أوله قال الشارح فيما سبق وهو طبل له وجه واحد وقوله وتشديدها وجه البطلان بذلك واضح وان قال شيخ الاسلام في شرح الروض الوجه خلافه بل البطلان هو الوجه لانه لا يمكن تشديدها إلا بتجريب الكاف لأن

وغيره بقدر سكنة النفس ويضريه الإخلال بحرف من غير اللثغ وزيادة حرف يغير المعنى كدهمزة الله وزيادة ألف بعد الباء وتشديدها وزيادة واو قبل الجلالة لا تشديد الراء من أكبر وكذا ابدال همزة أكبر واو أو كافه همزة

الباء المدغمة ساكنة والكاف ساكنة ولا يمكن النطق بهما وإذا حركت تغير المعنى لانه يصير أكبر وقوله وزيادة واو الخ قال في التحفة ويضر زيادة واو ساكنة لانه يصير جمع لاه أو متحركة بين الكلمتين أو زادها قبل الكلمتين كما في فتاوى القفال انتهى وفي الروض لابن المقرئ أو واو بينهما قال شيخ الاسلام في شرحه ساكنة أو متحركة وفي المعنى لا يضر الله أكبر

(قوله مطلقا) أي سواء كان جاهلا أو عالما قال في المغني ولو لم يحزم الراعي أكبر ١٢٥ لم يضرب خلافا لما اقتضاه كلام ابن يونس في

أبر (قوله من جاهل) تقييد لما بعد كذا على ما يتبادر من صنيعة بخلاف ما إذا كان ذلك من عالم فانه يضرب قال في النهاية وان كان ظاهرا كلام جمع الصحة مطلقا وعبارة والدة في حواشي الروض ولو أبدل الهمزة واو افعال الله وكبر الذي ذكره ابن المنير المالكى ان الصلاة تصبح لان الهمزة تبدل واو كما تبدل الواو همزة في نحو وشاح واشاح قال ابن العماد وما قاله غير بعيد ولو أتى بالهمزة بدلا من الكاف لم تنفع قد انتهى والراجح عدم انعقادها إذا أبدل الهمزة واو به أفنى القفال انتهى لان المصادر في لفظ التكبير على الانواع ما أمكن هذا ثم قضية التقييد بالجاهل هنا ان تغييره في غير تلك الصورتين يضرب مطلقا قال عس ولو قيل بعدم الضرر في بقية الصور مع الجهل لم يبعد لانه مما يخفى الآن يقال ما تغير به المعنى يخرج الكلمة عن كونها تكبيرا ويصيرها أجنبية والصلاة وان لم تبطل بالكلمة الأجنبية لكن تبطل بنقصان ركن مطلقا كما لو جهل وجوب القامحة عليه فصلى بدونها ويحتمل أن يراد بالجاهل هنا ما لو علم الحكم ثم نسبته انتهى تأمل (قوله لكن يلزمه) أي الجاهل (قوله تعلم مخرجهما) أي الهمزة والكاف كغيرهما كما سيأتي في المتن والمخرج بفتح الميم والراء اسم لموضع خروج الحرف ويقال انه عبارة عن الحيز المولد للحرف وهو قريب من الاول فخرج الهمزة أقصى الخلق مما يلي الصدور ولها من الصفات خمس الجهر والشدة والاصمات والانفتاح والاستفال ومخرج الكاف ما بين أقصى اللسان بعد مخرج القاف وما يجاذبه من الحنك الاعلى ولها من الصفات خمس أيضا الجهر والشدة والانفتاح والاصمات والاستفال وتقصيل ذلك في كتب التجويد ومع ذلك لا يعلم إلا بالمشاهدة من المشايخ كما أشار إليه ابن الجزري

وليس ينسبه وبين تركه * الارياضة امرئ بفكه

(قوله وكذا) أي لا يضرب (قوله ضم راء أكبر) هذا ما اقتضاه كلام صاحب البيان وغيره قال في الفتاوى بل قوله لم لو قال الله أكبر وأجل وأعظم صح كالصريح فيه لان ظاهره ضم الراء ومن ثم أتى به جمع متأخرون كالنجمين الاصفوفى والطبرى والسراج ابن الملقن وقول ابن يونس انه مبطل ضعيف وان تبعه ابن العماد والدميرى والنارشى ولا حجة لهم في خبر التكبير جزم لان المراد جزم القاب لا اللفظ لان الجزم من خواص الافعال انتهى وفي التحفة ويسن جزم الراء واجبا غلط وحديث التكبير جزم لأصل له أي وانما هو قول النخعي كما حكاه عنه الترمذى ونسبه عليه الحافظ ابن حجر في تخرجه أحاديث العزيز وبغرض محققه المراد به عدم مدد كما جملوا عليه الخبر الصحيح السلام جزم على ان الجزم المقابل للرفع اصطلاح حادث فكيف يحمل عليه الالفاظ الشرعية (قوله مطلقا) أي سواء كان من عالم أو من جاهل (قوله على المعتمد) أي خلافا لابن يونس في شرح التنبيه ومن تبعه كما تقرّر (قوله ووصل همزة مأموما أو اماما بالله أكبر) كذا في نسخ قال الكردي وكأنه تحريف من النسخ وصوابه ووصل همزة الله أكبر بمأموما أو اماما اذا الهمزة انما هي في الجلالة لا في مأموما ولا اماما كما لا يخفى وهو الموجود في كلام أئمتنا قال في تجريد الزوائد اقال أصلى الظهور اماما أو مأموما الله أكبر فليقطع همزة الجلالة وليحذفها فلو وصلها وذهبت في الدرج فهو وخلاف الاولى ويصح وعبارة الخطيب وهمزة الجلالة همزة وصل فلو قال أصلى مأموما الله أكبر بحذف همزة الله صح الخ وفي شرح الارشاد ووصل همزة الله أكبر بما قبلها خلاف الاولى انتهى الى غير ذلك انتهى بتصرف وتلخيص (قوله خلاف الاولى) خبر ووصل الخ وهذا هو المعتمد (قوله وقال ابن عبد السلام بكرة) أي الوصل المذكور ويستحب أن لا يقصر التكبير بحيث لا يفهم وأن لا يعطيه بأن يبالغ في مدده بل يأتي به مبينا والإسراع به أولى من مدده لانه أقرب في استحضار النية في جميعه ويفارق تكبيرات الانتقالات كما سيأتي للاخلو باقها عن الذكر (قوله ويترجم وجوبا) الترجمة هي التعبير بأي لغة كانت غير العربية قاله المغني ولعله تفسير المراد هنا والا فهى في اللغة تبيين الكلام وإيضاحه والتعبير عن غير لغة المتكلم قال في المصباح ترجم فلان كلامه اذ ينه وأوضحه وترجم كلام غيره

شرح التنبيه واستدل له الدميرى بقوله صلى الله عليه وسلم التكبير جزم انتهى قال الحافظ ابن حجر ان هذا الأصل له وانما هو قول النخعي بنه على ذلك في تخرجه أحاديث الرافعى وعلى تقدير وجوده فعناء عدم التردد فيه انتهى كلام المغني وفي التحفة ويسن جزم الراء واجبا غلط وحديث التكبير جزم لأصل له وبغرض محققه

من جاهل لكن يلزمه تعلم مخرجهما وكذا ضم راء أكبر مطلقا على المعتمد ووصل همزة مأموما أو اماما بالله أكبر خلاف الاولى وقال ابن عبد السلام بكرة (ويترجم) وجوبا

المراد به عدم مدد كما جملوا عليه الخبر الصحيح السلام جزم على أن الجزم المقابل للرفع اصطلاح حادث فكيف يحمل عليه الالفاظ الشرعية انتهى (قوله ووصل همزة مأموما أو اماما بالله أكبر) كذا في نسخة في عدة نسخ منه بل في سائر ما وقفت عليه من نسخ هذا الشرح مع كثرها وكأنه من تحريف النسخ وصوابه ووصل همزة الله أكبر بمأموما أو اماما اذا الهمزة انما هي في الجلالة لا في مأموما ولا اماما

كما لا يخفى وهو الموجود في كلام أئمتنا قال صاحب العباب في تجريد الزوائد اقال أصلى الظهور اماما أو مأموما الله أكبر فليقطع همزة الجلالة

وليحقها فلو وصل وذُهِبَ في الدرج فهو خلاف الأولى ويصح انتهى بحروفيه وعبارة الخطيب في شرح المنهاج والتنبيه وهمزة الجلالة همزة وصل فلو قال أصلى مأموماً الله أكبر بحذف همزة الجلالة صح كما حُزِمَ به في المجموع لكنه خلاف الأولى انتهت وفي الامداد ومختصره للشارح ووصل همزة الله أكبر بما قبلها كما هو ما خلاف الأولى الى غير ذلك من عباراتهم المصروفة بذلك (قوله بأى لغة شاء) قال ابن الملقن وجب اللغات في الترجمة سواء في تخيير بينهما على الاصح وقيل ان أحسن السريانية أو العبرانية تعينت لشرهما وأنزل الكتب بهما والفارسية بعدهما أولى من التركية والهندية وحكى الماوردي فيما إذا أحسن السريانية أو الفارسية ولم يحسن العربية ثلاثة أوجه أحدها يكبر بالفارسية والثاني بالسرانية والثالث بتخير قاله ابن الملقن وأخذ من هذا الخلاف كما قاله في الايعاب ان الأولى تقديم السريانية والعبرانية ثم الفارسية خروجا من الخلاف والأولى أولى فيما يظهر لشرها بأنزال التوراة والانجيل بها فإنه قيل انه أنزل بها كتاب

١٢٦

والثاني بالسريانية والثالث بتخير انتهى

السريانية والعبرانية ثم الفارسية خروجا من الخلاف والأولى أولى فيما يظهر لشرها بأنزال التوراة والانجيل بها فإنه قيل انه أنزل بها كتاب (العاجز) عن النطق بالتكبير بالعربية (بأى لغة شاء) ولا يعدل الى ذكر غيره (ويجب تعامه) لنفسه وطفله ومملوكه ان قدر عليه (ولو بالسفر) ببلد آخر وان بعد

لكن نظره فيه الزركشي والترجمة التعبير عن لغة بأخرى انتهى كلام شرح العباب ورأيت أواخر صحيح البخاري عن أبي هريرة قال كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية لأهل الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصدقوا أهل

إذا عبر عنه بلغة غير لغة المتكلم واسم الفاعل ترجان الخ (قوله العاجز عن النطق بالتكبير بالعربية) أى بخلاف القادر عليها فإنه لا يجوز الترجمة وانفرد الامام أبو حنيفة رضي الله عنه بجواز الترجمة للقادر قال لان المقصود من كلمة التكبير الثناء على الله بالكبرياء فلا فرق بينه وبين ترجمته بكل لسان (قوله بأى لغة شاء) أى من سريانية وعبرانية وغيرهما لجميع اللغات في الترجمة سواء في تخيير بينهما على الاصح وقيل ان أحسن السريانية أو العبرانية تعينت لشرهما وأنزل الكتب بهما والفارسية بعدهما أولى من التركية والهندية وحكى الماوردي فيما إذا أحسن السريانية أو الفارسية ولم يحسن العربية ثلاثة أوجه أحدها يكبر بالفارسية والثاني بالسرانية والثالث بتخير قاله ابن الملقن وأخذ من هذا الخلاف كما قاله في الايعاب ان الأولى تقديم السريانية والعبرانية ثم الفارسية خروجا من الخلاف والأولى أولى فيما يظهر لشرها بأنزال التوراة والانجيل بها فإنه قيل انه أنزل بها كتاب لكن نظره فيه الزركشي لكن في البخاري عن أبي هريرة قال كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية ويفسرونها لأهل الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصدقوهم ولا تكذبوهم وقولوا آمنا بالله وما أنزل اليك وما أنزل اليكم الآية انتهى من الكبرى (قوله ولا يعدل) أى العاجز عن التكبير بالعربية (قوله الى ذكر غيره) أى من سائر الأذكار عند القدرة على الترجمة فإن عجز عنها فإلى استقر به بعضهم ان التكبير يسقط بالكلية أخذ من مقتضى عدم التعرض له فليراجع (قوله ويجب تعامه) أى التكبير كسائر الأركان القولية قال الاسنوي في باب صفة الأئمة وامكان التعلم معتبر من الاسلام قاله البغوي وفي غيره المتبعة اعتباره من التمييز لكون الأركان والشروط لا فرق فيها بين البالغ والصبي فلا تصح صلاة المميز إذا أمكنه التعلم ولا الاقتداء به ووافقه على ذلك أبو زرعة ويطرد في نظائر ذلك الآية وغيرها قاله في الايعاب وهو الذي اعتمد الشارح في كتبه التحفة وغيرها واعتمد الرملي وغيره خلافاً بل وقته من البلوغ لما في الاول من مؤاخذته في زمن صباه قال السيد البصري ان كان مراد القائل بوجوب التعلم من التمييز الوجوب على الولي فظاهر وأعلى الصبي فظاهر خلافاً (قوله لنفسه وطفله ومملوكه) أى فيجب على السيد تعليم غلامه العربية لأجل التكبير ونحوه أو يخليه ليكتسب أجرة معلمه فيخلص من الأثم تعليمه من العربية ما يمكن به بذلك فإن لم يعلمه ويستكسبه عصى بذلك أفاده في النهاية قال ع ش غيث لم يستكسبه فلا عصيان لا مكان أن يتعلم ولو بايجار نفسه ولا يقال العبد لا يؤثر نفسه لانا نقول الشرع جعل له الولاية فيما يضطر اليه وهذا منه لان الشرع ألجأ اليه واستظهر الرشدي أن استكسابه ليس بقيد في العصيان بل بمصى اذا لم يعلمه ولم يخله ليكتسب أجرة المعلم كان حبسه كما علم مما تقدم فليتأمل وليحذر (قوله ولو بالسفر لبلد آخر وان بعد) أى فلا تقيد بوجوب التعلم في بلده بل يجب التعلم ولو بالرحلة

بالرحلة

أهل الكتاب ولا تكذبوهم وقولوا آمنا بالله وما أنزل اليك وما أنزل اليكم الآية

فائدة قال الخطيب في المغني ترجمة التكبير بالفارسية خدای بزرگتر فلا يكفي خدای بزرگ لتركه التفضيل كالله كبير انتهى ومثله في شرح الروض (قوله ويجب تعامه) وفي شرح العباب للشارح قال الاسنوي في باب صفة الأئمة وامكان التعلم معتبر من الاسلام فيمن طرأ عليه قاله البغوي وفي غيره المتبعة اعتباره من التمييز لكون الأركان والشروط لا فرق فيها بين البالغ والصبي فلا تصح صلاة المميز إذا أمكنه التعلم ولا الاقتداء به ووافقه على ذلك أبو زرعة وغيره ويطرد في نظائر ذلك الآية وغيرها انتهى قال في التحفة ووقته من الاسلام فيمن طرأ عليه وفي غيره من التمييز على الأوجه ويجرى ذلك كله في كل واجب قولي انتهى ويجرى عليه في الامداد وكذلك في فتح الجواد واعتمد الزيادي والقلوبي وغيرهما ان وقته في المسلم من البلوغ وفي البالغ من الاسلام

(قوله في الحج) قال في التحفة نعم لوقبل هنا يجب المشي على من قدر عليه وان طال كن عصى بمجاورة الميقات يلزمه العود اليه لم يبعد انتهى
 (قوله ويلزم الاخرس) عبارة التحفة وعلى اُخرس يحسن تحريك لسانه على مخارج الحروف كما يحسنه الاذري ومن تبعه انتهى وقال
 القليوبي قوله تحريك لسانه الخ أي ان تمكن منه بمحاولة مخارج الحروف السابقة له (قوله تحريك شفثيه) قال في التحفة اما من لم يحسن
 ذلك فلا يلزمه تحريك لسانه عيب وفارق الاول بأنه كناطق انقطع صوته فانه يتكلم بالقوة وان لم يسمع صوته بخلاف هذا فانه عاجز عن الفاتحة
 وبدلها فيقف بقدرها ولا يلزمه تحريك بل فعلم من هذا ما يصريح به كلام المجموع ان التحريك ليس بدلائل عن القراءة وان أطال الامام في
 استشكله فان قلت اكن في الجنب بتحريك لسانه على قول ولم يذكرفه ولا لسانه وبالإشارة على رأي وكل منهم ما ينبغي ما تقر رقلت يفرق
 بأن المدار هنا على أن المسور لا يسقط بالمعسور وثمة على القراءة وهي في كل من الناطق ١٢٧ والاخرس بحسبه انتهى وفي حاشية

الشو برى جل هذا بعضهم
 على ما اذا طرأ الاخرس
 ووجه ذلك فيما يظهر أنه
 في الطارئ كان واجبا

لكن يشترط أن يستطيعه
 وينبغي ضبط الاستطاعة
 هنا بالاستطاعة في الحج
 (ويؤخر) وجوب الصلاة
 عن أول الوقت (للتعلم)
 ان رجاءه فيه حتى لا يبقى الا
 ما يسمعها بمقدما ما خيئ
 يلزمه فعلها على حسب
 حاله لحرمة الوقت ولا
 يقضى بعد التعلم الا ما فرط
 في تعلمه ويلزم الاخرس
 تحريك شفثيه ولسانه
 ولها ما أمكنه فان عجز
 نواه بقلبه

عليه القراءة المستلزمة
 للتحريك المذكور فاذا
 عجز عن النطق بها بقي
 التحريك الذي كان

بالرحلة الى بلدة أخرى ولا كون السفر الى بلد قريب من بلده بل يجب وان بعد ذلك لدوام نفعه بخلاف ماء
 الطهر ولهذا يجوز التيمم أول الوقت مع قدرته على الماء آخره بخلاف الترجمة اذ لو جاوز ناهما لم يلزمه التعلم
 لعدم لزومه له في الوقت بعد الصلاة وفارق الماء بأن وجوده لا يتعلق بفعله (قوله لكن يشترط أن يستطيعه)
 أي السفر بخلاف ما اذا لم يستطعه فلا يجب عليه ذلك (قوله وينبغي ضبط الاستطاعة هنا) أي في السفر لتعلم
 التحريم ومشكلة الفاتحة وسائر الأركان والشروط كما هو ظاهر (قوله بالاستطاعة في الحج) أي مما يأتي
 هناك تفصيله قال في التحفة وان أمكن الفرق بأن هذا فوري لانه لا ضابط يظهر الا ما قالوا نعم لوقبل يجب
 المشي على من قدر عليه وان طال كن لزمه الحج فور الم بعد (قوله ويؤخر وجوب الصلاة عن أول الوقت)
 أي فلا يجوز على العاجز عن ذلك الصلاة أول الوقت (قوله للتعلم ان رجاءه) أي التعلم بأن أمكنه (قوله فيه) أي
 في الوقت (قوله حتى لا يبقى الا ما يسمعها) أي الصلاة (قوله بمقدما) أي معها من طهر وستور وغيرهما (قوله
 خيئ) أي حين اذ لا يبقى من الوقت الا ما يسمع الصلاة مع مقدمتها (قوله يلزمه) أي العاجز (قوله فعلها
 على حسب حاله) يعني يصلي بالترجمة وتقدم الفرق بين جواز الصلاة بالتيمم أول الوقت وبين عدم جوازها
 هنا لكن هذا حيث رجاء التعلم في الوقت والافله الصلاة من أوله أفاده بعضهم (قوله لحرمة الوقت) تعليل
 للزوم فعل الصلاة آخر الوقت على حسب حاله (قوله ولا يقضى بعد التعلم) أي لا يجب القضاء بعده (قوله
 الا ما فرط في تعلمه) أي وهو الذي أخر التعلم مع تمكنه منه وبعبارة شرح المنهج وبعد التعلم لا يلزمه قضاء
 ما صلا بالترجمة الا ان أخر التعلم مع التمكن منه وضائق الوقت فانه لا بد من صلاته بالترجمة لحرمة ويلزمه
 القضاء لتفريطه انتهى وهي أظهر (قوله ويلزم الاخرس) أي سواء كان خرسه خلقه أم طارئا هذا هو
 المتبادر لكن قال بعضهم مانصه ان كان مراد الشافعي والاصحاب بذلك من طرأ خرسه أو خبل لسانه بعد
 معرفته القراءة وغيرهما من الذي كراهوا فيه وهو واضح لانه حينئذ يحرك لسانه وشفثيه ولهواته بالقراءة على
 مخارج الحروف ويكون كناطق انقطع صوته فيتكلم بالقوة ولا يسمع صوته وان أرادوا أنهم من ذلك فهو
 بعيد والظاهر أن مرادهم الاول والاو جوبوا تحريكه على الناطق الذي لا يحسن شيئا اذ لا يتقاعده حاله عن
 الاخرس خلقه وعلى تقدير أن لا يريد الاثمة من طرأ خرسه فأقل الدرجات أن يقال لا بد أن يسمع الاخرس
 القراءة ولذا كرهت بحفظه ما قبله انتهى وسيأتي عن التحفة ما يوافق (قوله تحريك شفثيه ولسانه
 ولها) بفتح اللام هي اللحم المطبقة في أقصى سقف الفم والجمع لمى ولهيات ولهوات (قوله فان عجز)
 أي الاخرس وهذا مقابل لمخذوف تقديره هذا ان قدر على ذلك فان عجز الخ (قوله نواه بقلبه) أي كما في

واجبا والمسور لا يسقط بالمعسور أما اذا ولد أخرس فلا يلزمه لانه لم يجب عليه القراءة التي هي المقصود فلم يجب التابع وكفي الناطق العاجز فانه
 لا يلزمه ذلك واعتمده مر كما نقله الشيخ عنه في الحواشي انتهى كلام الشو برى وفي حواشي المحلى للشهاب القليوبي ويجب على الاخرس
 أي الطارئ خرسه ومنه مرض يمنع من النطق بخلاف الاصل لا يلزمه ذلك وان قدر عليه انتهى وفي شرح العباب للشارح قال الاذري
 وتبعه الزركشي وهذا ظاهر فممن طرأ خرسه أو عقل الإشارة الى الحركة لانه حينئذ يحسن التحريك على مخارج الحروف فهو كناطق انقطع
 صوته فيتكلم بالقوة ولا يسمع صوته أما غيره فالظاهر أنه لا يلزمه والاو جوبوا تحريكه على ناطق لا يحفظ شيئا اذ لا يتقاعده حاله عن الاخرس
 خلقه ثم قال ولا أحسب أحدا يوجب على أخرس لا يعقل الحركة أن يحرك لسانه بل يحركه حينئذ نوع من اللعب فيشبه أن يكون مبطلا
 انتهى كلام شرح العباب ولبعضهم في إشارة الاخرس نظم إشارة الاخرس في عقد وحل * كنهقه لافي الصلاة لو فعل
 ولا شهادة كذا الأيمان * وهي ان اختص بها انسان ذو فطنة في فهمها كناية * أولا صريح فافهم الدراية (قوله ولها) قال
 القليوبي هي الجلد المصقة في سقف الخنك انتهى وقال الزبادي هي اللحم المطبقة في أقصى سقف الفم انتهى (قوله نوى بقلبه) عبارة شرح

وكذا سائر الأركان القولية
(ويشترط) على القادر على
النطق بالتكبير (اسماع
نفسه التكبير) إذا كان
صحيح السمع ولا عارض
عنده من لفظ أو غيره
(وكذا القراءة) الواجبة
(وسائر الأركان) القولية
كالشهاد الأخير والسلام
ولا بد في حصول ثواب
السنن القولية من ذلك
أيضا ولو كبر للأحرام مرات
بنية الافتتاح بالاولى
وحداهم يضر أو بكل
دخل في الصلاة بالاولى
وخرج بالاشفاع لان من
افتتح صلاة ثم نوى افتتاح
صلاة أخرى بطلت صلاته

الروض قال ابن الرفعة
فان يحجز عن ذلك نواه بقلبه
كما في المريض انتهى قال
الشو برى في حواشي شرح
المنهج قوله نواه بقلبه لعل
مراده أجراه بدليل قوله
كما في المريض انتهى (قوله
وسائر الخ) يشمل التشهد
قال الشيخ على الشبرا ملى
فاذا يحجز عنه أتى بيده
بالذكر وجوبا انتهى
وقال ابن قاسم في حاشيته
على شرح البهجة اذا يحجز
عن التشهد لم يلزمه الاتيان
بذكر بدله بل يقعد
بدله انتهى أي اذا يحجز عن
الترجمة كما في المنهاج (قوله
للأحرام) قال الجوهرى
زيادة مستغنى عنها مع
إتمامها انتهى

المريض وبعبارة التحفة وعلى آخره يحسن تحريك لسانه على مخارج الحروف كما يحسنه الاذرعى ومن تبعه
تحريك لسانه ولها تارة قدر امكانه لان الميسور لا يسقط بالمعسور فان يحجز عن ذلك نواه بقلبه نظير ما يأتي فيمن
يحجز عن كل الأركان أمان لا يحسن ذلك فلا يلزمه تحريك لسانه عبث وفارق الاول بأنه كناطق انقطع صوته
فانه يتكلم بالقوة وان لم يسمع صوته بخلاف هذا فانه كما يحجز عن الفاتحة وبدلها يقف بقدرها ولا يلزمه
تحريك لسانه من هذا ما يصح به كلام المجموع أن التحريك ليس بدلا عن القراءة فان قلت انكفي في الجنب
بتحريك لسانه على رأى ولم يذكر شفته ولا لها تارة وبالإشارة على رأى وكل منهما ينافى ما تقرر قلت يفرق بأن
المراد هنا على أن الميسور لا يسقط بالمعسور كما تقرر ونعم على القراءة وهي في كل من الناطق والآخرس
بحسبه تأمل (قوله وكذا) أي يجب تحريك ما ذكر من الشفتين واللسان واللهاء على الآخرس (قوله حكم
سائر الأركان) أي من الفاتحة والتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والتسليم وأفاد بعضهم أنه يسن
للآخرس التحريك المذكور في المندوبات وهو ظاهر لما تقرر من أن المعسور لا يسقط بالميسور ولغيره
في إشارة الآخرس

إشارة الآخرس في عقد وحل * كنطقه لأق صلاة لو فعل

ولاشهادة كذا الإيمان * وهي ان اختص بها انسان

ذو فطنة في فهمها كناية * أو لا صرح فافهم الدراية

(قوله ويشترط على القادر على النطق بالتكبير) خرج الآخرس كما تقدم آنفا (قوله اسماع نفسه) من
إضافة المصدر إلى مفعوله الاول (قوله التكبير) بالنصب مفعوله الثاني (قوله اذا كان صحيح السمع)
تقييد للاستراط المذكور وخرج به ما اذا كان غير صحيحه فانه لا يشترط ذلك بل يجب أن يرفع صوته بقدر
ما يسمعه لو كان صحيح السمع (قوله ولا عارض عنده) أي يمنع من الاسماع المذكور فهو قيد أيضا لذلك
(قوله من لفظ أو غيره) بيان للعارض واللفظ بفتحين كلام فيه جلبة واختلاط ولا يتبين (قوله وكذا
القراءة الواجبة) أي وهي الفاتحة أو بدلها من الآيات فلا ذكر (قوله وسائر الأركان القولية) أي فانه
يشترط اسماع نفسه بالقيده المذكور (قوله كالتشهد الأخير) أي والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده
(قوله والسلام) أي الاول (قوله ولا بد في حصول ثواب السنن القولية) أي سواء الأبعاض كالتشهد الاول
والقنوت والهيئات كالسبجات في الركوع والسجود (قوله من ذلك أيضا) أي من اسماع نفسه بقيده
الاولى حذف قوله للأحرام كما صنع في التحفة بل قال بعضهم انه زيادة مستغنى عنها مع إتمامها تأمل (قوله
بنية الافتتاح) أي افتتاح الصلاة أي النية المختبرة من قصد الفعل وغيره مما سبق (قوله بالاولى وحدها) أي
لأفما بعده من الثانية والثالثة وهكذا (قوله لم يضر) أي لان ما بعد الاول ذكر محض وهو لا يبطل الصلاة
(قوله أو بكل) عطف على بالاولى أي أونوى بكل من الاول والثانية وهكذا الافتتاح (قوله دخل في
الصلاة بالاولى) أي وهي الاولى والثالثة والخامسة وهكذا (قوله وخرج) أي من الصلاة (قوله بالاشفاع)
أي وهي الثانية والرابعة وهكذا قال في التحفة ونظير ذلك ان حلفت بطلاء فلان طالق فاذا كررته طلقت
بالثانية وانحلت بها العين الاولى والرابعة وانحلت بها الثالثة والسادسة وانحلت بها الخامسة وهكذا تأمل
(قوله لان من افتتح صلاة) الخ تعليل لدخل وخرج وبعبارة غيره لان نية الافتتاح بها امتصمته لقطع الاول
وهو كذا ويصير ذلك صار فاعن الدخول لضعفها عن تحصيل أمر الدخول والخروج معا فيخرج
بالاشفاع لذلك (قوله ثم نوى افتتاح صلاة أخرى) أي من تلك الصلاة أو غيرها (قوله بطلت صلاته)
أي المنعقدة بالاولى ولم تصح هذه الثانية لما تقرر من ضعفها عن تحصيل الدخول والخروج قال
بعضهم وهذا نظير ما يقال في الحكمة الحسود لا يسود وسئل الشارح رحمه الله عن داء الوسوسة هل له
دواء فأجاب بقوله له دواء نافع وهو الاعراض عنها جملة كافية وان كان في النفس من التردد ما كان
فانه متى لم يلتفت لذلك لم يثبت بل يذهب بعد من قليل كما جرب ذلك الموفقون وأمان من أصبغى إليها وعمل

بقصدها فأنزل نزاد به حتى نحرجه الى حيز المجانين بل وأقبح منهم كما شاهدناه في كثير من ممن ابتلوا
بها وأصغوا اليها والى شيطانها الذي جاء التنبيه عليه منه صلى الله عليه وسلم بقوله اتقوا وسواس الماء الذي
يقال له الوهمان أى لما فيه من شدة اللهو والمبالغة وفي الصحيحين ما يؤيدوه وهو ان ابتلى بالوسوسة
فليعتد بالله ولينته فتأمل هذا الدواء النافع الذي عامه من لا ينطق عن الهوى لامتة واعلم ان من حرمة فقد
حرم الخبر كله لان الوسوسة من الشيطان اتفاقا والامتناع لاجابة لمراده الاتقاع المؤمن في وهذه الضلال والجيرة
ونكد العيش وظلمته وضجرتها الى ان يحرجه من الاسلام وهو لا يشعر ان الشيطان لكم عدو فاتخذوه عدوا
وجاء في طريق آخر ان من ابتلى بالوسوسة فليقل آمن بالله وبرسوله ولا شك ان من استحضر طرائق
رسل الله سيما يتبين صلى الله عليه وسلم وجد طريقته وشريعته سهلة واضحة بيضاء بينة سهلة لا حرج فيها
وما جعل عليكم في الدين من حرج ومن تأمل ذلك وآمن به حق إيمانه ذهب عنه داء الوسوسة والاصغاف الى
شيطانها الخ ما أطال وقد نقلت بعض ذلك في الموضوع وأعدته هنا الغلبة الوسوسة في الموضوعين (قوله هذا) أى
الدخول في الصلاة بالافتتاح (قوله) اذ لم ينو بين كل أى من التكبيرات المكررة
(قوله) خرجا أو افتاحا أى خرجا من الصلاة التي نواها أو افتاحا (قوله) والى أى بان نوى ذلك بين
كل منها وكذا ان تحلل مبطل للصلاة كاعادة لفظ النية قال ع. ش. وتردد فيها مع طول (قوله) خرج
بالنية) أى خرج من الصلاة بنية الخروج أو الافتتاح (قوله) ودخل بالتكبير أى دخل في الصلاة بالتكبير
المكرر المذكور وترأوشعوا وهذا كله مع العمدة كما قاله ابن الرفعة أمام مع السهو فلا بطلان ولو شك في أنه
أحرم أو لا فاحرم قبل ان ينوى الخروج من الصلاة لم تنعقد لاننا نشك في هذه النية انها شفع أو وتر فلا تنعقد
الصلاة مع الشك وهذا من الفروع النفيسة ولو اقتدى بامام فكبر ثم كبر فقول بجوز له الاقتداء به جلاله على
انه قطع النية ونوى الخروج من الاولى أو بمنع لان الأصل عدم قطعه النية الاولى يحتمل ان يكون على
الخلاف فيما لو تنحج في أثناء صلاته فانه يحمله على السهو ولا يقطع الصلاة في الصلاة ومقتضاه البقاء في
مستلثنا وهو الاول وجه وان ذهب بعض المتأخرين الى ان المنع الامتناع لان افساد ما لم يتحقق صحته لا يتابعه
فيه بخلاف ما يبرض في الاثناء بعد عقد الصحة اللهم ان يكون فقها لا يخفى عليه مثل هذه المسئلة انتهى على
انه قد منع قوله في فرقه ان لم نتحقق صحته بأننا تحققنا صحته بالاولى وشككنا في المبطل ولو أحرم بركتين وكبر
للأحرام وكبر له أيضا بنية أربع ركعات فهذا يحتمل الابطال لانه لم يرفض النية الاولى بل زاد عليها فتبطل
ولا تنعقد الثانية وهو الواجب ويحتمل الصحة لان نية الزيادة كنية صلاة مستأنفة انتهى ما به (قوله)
الثالث من الاركان) أى الثلاثة عشر (قوله) القيام) أصله قوام قلب الواياء لكسر ما قبلها وانما آخره القيام
عن سابقه مع تقدمه عليها لانها ركنا حتى في النفل ولانه قبلها مباشر وركبته انما هي معهما أو بعدهما
كذا قاله في التحفة وقضيته انه لا يكفي مقارنة القيام لهما لكن قال ابن قاسم يتبعه الا كفاء بذلك الا ان يكون
ما قاله منقولا فلا بد من قبوله مع اشكاله أو يكون شرطية قبلهما التوقف مقارنة لهما عادة على ذلك فان أمكنت
بدونه لم يشترط انتهى وفي القليوبي مانصه والواجب منه أى القيام الذي يؤدي به الركن قدر الطمأنينة
كبقيّة الاركان وتطويله بقدر الفاتحة لضرورة الاتيان بها وكذا السورة (قوله) في الفرض) سيأتى محترزه
(قوله) ولو مندورا أو كفاية) أى فليس المراد بالفرض الواجب فيه القيام خصوص فرض العين (قوله) أو
على صورة الفرض) عطف على مندورا فهو من مدخول الغاية أى لاحتقيقه (قوله) كالمعادة وصلاة
الصبي) الكاف استقصائية (قوله) للقادر عليه) أى القيام بخلاف عاجز عنه (قوله) ولو بغيره) أى ولم يلحقه
مشقة شديدة بذلك الغير والالم يجب ع. ش. (قوله) فيجب) أى القيام وهذا تفريع على ركنية القيام (قوله)
من أول التحريم به) أى بالفرض الشامل لما ذكره فلو سبق جزء من التحريم ولو لم يمتزج من الله لم ينعقد
أحرامه وهذا معنى قول الروضة كاصلها يجب أن يكبر قائما حيث يجب القيام (قوله) اجما) دليل لثان أو
لهذا التفريع والمآل واحد وقد أجمعت الامم على وجوب القيام في الفرض وهو معلوم من الدين

هكذا ان لم ينو بين كل
خروج أو افتتاحا والا
خرج بالنية ودخل
بالتكبير (الثالث) من
الاركان (القيام في
الفرض) ولو مندورا أو
كفاية أو على صورة
الفرض كالمعادة وصلاة
الصبي (للقادر) عليه ولو
بغيره فيجب من أول
التحريم به اجما

(قوله) بالتكبير) قال
الحلى في حواشي المنهج
ولو شك في أنه أحرم أولا
فاحرم ولم ينو الخروج
من الصلاة قبل أحرامه
لم ينه عن أحرامه لانه شك
هل هو وتر أو شفع ولو
كبر امامه ثم كبر دام على
صلاته وجاز ان يقتدى
به آخر وان كان بعض
المتأخرين يحلل فارقا بين
الابتداء والاثناء انتهى
(قوله) ولو بغيره) قال
الزبائدي شامل لما اذا
عجز عنه مستقلا وقدر
عليه متكئا على شئ أو
قدر على خوض بعين ولو
بأجرة مثل طلبها فاضلة
عما يعتبر في زكاة الفطر
بومه وليلته وكذلك لو قدر
على القيام على ركبته لانه
ميسر وانتهى وسيأتى
هذا في كلام الشارح
قريبا

معلق نفسه ومن ثمة لو
أمسك واحد منكبيه أو
تعلق بجمل في الهواء بحيث
لم يصير له اعتماد على شيء
من قدميه لم تصح صلاته
وان مستا الارض قال ولا
يضر قيامه على ظهر قدميه
أما النفل والماجز
فسيأتان (وشرط) فيه
(نصب فقار) أي عظم
أم (ظهره) لارقبته لانه
يسن اطراق الرأس ولا يضر
استناده الى شيء وان كان
بحيث لو رفع لسقط وجود
اسم القيام لكن يكره ذلك
الا ان أمكن معه رفع
قدميه فتبطل كما لو انحني
بحيث صار أقرب الى
أقل الركوع أو مال على
جنبه بحيث خرج عن
سنن القيام (فان لم يقدر)
أي على القيام الامتحيا
لكون ظهره تقوس أو
متكئا على شيء أو الامع
نهوض ولو بعين بأجرة مثل

من غير عذر خلافا
لعضوهم الخ (قوله لو
انحني) أي الى قدمه أو
خلفه بأن يصير الى أقل
الركوع أقرب تحقيقا في
الاولى وتقريرا وتقديرا
في الثانية كما في التحفة قال
ولا يضر في ذلك هنا كون
البطلان فيها لعدم
الاستقبال أيضا لانه

بالصورة ونحو البخاري عن عمران بن حصين رضي الله عنه وعنايه كانت بي بواسير فسألت النبي صلى الله
عليه وسلم عن الصلاة فقال صل قائما فان لم تستطع فقعدا الحديث (قوله اما النفل والماجز) مقابلان لقول
المصنف في الفرض والقادر (قوله فسيأتان) أي في المتن من قوله فان لم يقدر فقعدا الخ وقوله وينقل القادر
قاعدا (قوله وشرط فيه) أي في القيام (قوله نصب فقار) بفتح الفاء جمع فقارة أو فقارة على ما يأتي عن
القاموس (قوله أي عظام ظهره) أي مفاصل ظهره لان اسم القيام لا يوجد الا معه قال في القاموس والفقرة
بالكسر والفقرة والفقارة بفتحهم اما انتضد من عظام الصلب من لدن الكاهل الى العجب والجنب كعقب
وسحاب وفقرات بالكسر أو بكسرتين وكعنبات انتهى وفي المصباح مشبه قال ومنه قيل لا تخر كل بيت
من القصيد والخطبة فقرة تشبها بقرة الظهر (قوله لارقبته) أي فلا يشترط نصبها (قوله لانه يسن اطراق
الرأس) أي لينظر الى موضع السجود كما سيأتي في السنن (قوله ولا يضر استناده) أي القائم (قوله الى شيء)
أي من جدار ونحوه (قوله وان كان) أي الحال والشان (قوله بحيث لو رفع) أي ذلك الشيء الذي استند
اليه (قوله اسقط) أي المصلي (قوله لو جود اسم القيام) تعليل لعدم ضرر الاستناد المذكور (قوله لكن
يكره ذلك) أي الاستناد المذكور قال شيخنا ووجهه لا يضر اليه (قوله الا ان أمكن معه) أي مع
الاستناد وهذا الاستثناء من قوله ولا يضر الخ (قوله رفع قدميه) فاعل أمكن (قوله فتبطل) تفرع على
الاستثناء والضمير للصلاة والانصب أن يقول فيضرب قال في التحفة لانه الا ان غير قائم بل معلق نفسه ومن ثم
لو أمسك واحد منكبيه أو تعلق بجمل في الهواء بحيث لا اعتماد على شيء من قدميه لم تصح صلاته وان مستا
الارض ولا يضر قيامه على ظهر قدميه من غير عذر خلافا لعضوهم لانه لا ينافي اسم القيام وأعماله بحز نظيره
في السجود لانه ينافي وضع القدمين المأمور بهن (قوله كما لو انحني) تنظير لبطلان الصلاة بما ذكره وسواء
كان الانحناء لامامه أو خلفه فقوله بحيث الخ تحقيقا في الاولى وتقديرا في الثانية كما في التحفة قال ولا يضر
هذه هنا كون البطلان فيها لعدم الاستقبال أيضا لانه الا ان خارج بمقدم يذنه عن القبلة وذلك لانه يجوز
اجتماع سببي ابطال على شيء واحد على انه قد ينحصر ابطال في زوال القيام بأن يكون في الكعبة وهي
مسقوفة فاندفع ماللاسنوى هنا (قوله بحيث صار أقرب الى الركوع) أي الى خذرك ركوع وقضيته انه لو كان
أقرب الى القيام أو استوى الاخران صح قال الاذري وفيه نظر بل متى وجد الانحناء زال به اسم القيام
فينبغي أن لا يصح مطلقا وبه صرح الامام وكلام الكفاية دال عليه انتهى شرح الروض لكن المعتبر الاول
(قوله أو مال على جنبه) أي يمينا أو شمالا وهذا اعطف على انحني (قوله بحيث خرج عن سنن القيام) بفتح
السين مفردة لا بضمها لانه جمع سنة وليس مرادها هنا كذا قيل لكن قال في القاموس وسنن الطريق مثله
وبضمين نهجه وجهته انتهى وعبارته المنهاج بحيث لا يسمى قائما قال السيد البصري قد يقال لم يعتبر كونه
أقرب الى أقل الركوع تقديرا كما اعتبر في المنحني الى خلف وقد يفرق على بعد بأن ذلك لما كان أقرب اليه
منهما أمكن تقديره فيه بخلافهما فلم يبق الا النظر لكونه لا يسمى قائما فاقام عليه ويقاس بذلك ما لو زال اسم
العود الواجب بأن يصير الى أقل ركوع القاعد أقرب في المنحني وان يصير بحيث لا يسمى قاعدا في المائل
(قوله فان لم يقدر على القيام الامتحيا) أي لنحو مرض ككبر وصار كرا نزع (قوله لكون ظهره
تقوس) بصيغة الفاعل الماضي (قوله أو متكئا على شيء) عطاف على منحنيا والشيء هنا شامل للادعي
ولنحو العصا قال في التحفة وقول ابن الرفعة أي في الكفاية لو قدر أن يقوم بعكاز أو اعتماد على شيء لم يلزمه
ضعيف كما أشار اليه الاذري أو محمول على ما قاله الغزالي على ملازمة ذلك ليستمر له القيام فلا ينافي
الاولى أي الوجوب لان محلها اذا عجز عن النهوض الا بالمعين لكنه اذا قام استقل انتهى والوجه انه لا فرق
نحيث أمكن أصل القيام أو دوامه بالمعين لزمه (قوله أو الامع نهوض) بضم النون أي ارتفاع قال في المصباح
نهض عن مكانه نهض نهوضا ارتفع عنه (قوله ولو بعين بأجرة مثل) كذا في نسخ ولعل لو سبقت عن

محلها

خارج بمقدم يذنه عن القبلة وذلك لانه يجوز اجتماع سببي ابطال على شيء واحد على انه قد ينحصر ابطال
في زوال القيام بأن يكون في الكعبة وهي مسقوفة فاندفع ماللاسنوى هنا انتهى (قوله على جنبه) أي اليمين أو اليسار قال في التحفة ويقاس
بذلك ما لو زال اسم العود الواجب بأن يصير الى أقل ركوع القاعد أقرب فيما يظهر (قوله ولو بعين) كذا رأيت في عدة نسخ من الشرح

والذي يظهر أن ولو زائدة أو تقدمت على محلها وأن العبارة هكذا أو الامع فهو موضع معين ولو بأجرة مثل الخ كما يدل عليه عبارة غيره هذا الكتاب قال السيوطي في مختصر الروضة ومن خطه نقلت فإن احتاج إلى معين للقيام بحيث لا يتأذى به وجب ولو بأجرة مثل انتهى وعبارة العباب أو عجز عن النهوض للقيام الاعمين ولو بأجرة مثله ووجدناها انتهت وعبارة الشهاب الرملي في شرح نظم الزبد أو قدر على النهوض معين ولو بأجرة مثل ووجدناها الخ وعبارة الزركشي في الديباج فإن لم يقدر على الانتصاب بنفسه ولا بمن يعينه انحنى انتهت وعبارة ابن المقرئ في الروض أو قدر على النهوض بأجرة مثل ووجدناها الزمته انتهت زاد شيخ الاسلام في شرحه بعد قوله على النهوض معين ولو بأجرة مثل الخ وعبارة الخطيب في شرح التنبية بنفسه أو بغيره كمعين على النهوض ولو بأجرة مثل الخ وفي الامداد أو قدر على نهوض معين ولو بأجرة مثل ووجدناها الخ ومثله فتح الجواد وعبارة التحفة ولو عجز عن النهوض الاعمين لزمه ولو بأجرة مثل الخ إلى غير ذلك من عباراتهم المفيدة ما ذكرناه فلهل ما عدا من تحريف التساح **تنبيه** قال صاحب العباب في كتاب نجر يد الزوائد قال القاضي حسين والعمادى والبعقوى العاجز عن القيام اذا أمكنه القيام بالعكاز وإن اعتمد عليه لم يلزمه وخالفه الامام والمتولى قال في الكفاية وهو الصحيح انتهى كلام التجريد وقوله قال في الكفاية وهو يعود إلى قوله أو لا يلزمه كما يدل عليه كلام التحفة وهو وقول ابن الرفعة لو ١٣١ قدر أن يقوم بعكاز أو اعتمد على شئ لم يلزمه ضعيف كما أشار إليه

محلها وان العبارة هكذا أو الامع فهو موضع معين ولو بأجرة مثل الخ فهو المعروف في عباراتهم ونص التحفة ولو عجز عن النهوض الاعمين لزمه ولو بأجرة مثل الخ (قوله ووجدناها) أى أجرة المثل (قوله فاضلة عما يعتبر في الفطرة) أى في يومه وليلته كما بأتى (قوله وقف منحنيا) جواب فان لم يقدر (قوله في الاولى) أى وهى ما إذا لم يقدر على القيام الامنعنيا قال في التحفة وقول الامام والغزالي يلزمه القعود أى في النية والقراءة لأنه لا يسمى قائما برده تصحيحهما أنه لو عجز عن القيام على قدميه وأمكنه النهوض على ركبتيه لم يلزمه مع أنه لا يسمى قائما وان أمكن الفرق بأن ذلك انتقل إلى الركوع المنافي للقيام بكل وجه بخلاف هذا (قوله وكما قدر) أى ووقف كما قدر فهو عطف على منحنيا (قوله فيما بعدها) أى في الصورة التي بعد الصورة الاولى وهى الاتكاء على شئ والقيام على ركبتين والنهوض باليمين ولو بالأجرة (قوله لان المسور لا يسقط بالمسور) تعليل للجميع (قوله ويلزمه في الاولى) أى الصورة الاولى وهى ما إذا لم يقدر على القيام الامنعنيا (قوله زيادة الانحناء في ركوعه ان قدر) أى فان لم يقدر لزمه كما هو ظاهر اذا فرغ من قدر القيام أن يصرف ما يصرف بعده للركوع بطمأنينة ثم للاعتدال بطمأنينة ويخص قوله لا يجب قصد الركن بخصوصه بغير هذا ونحوه لندرك وجود صورة الركن الابالية قاله في التحفة ويؤخذ من اقتضائه على الركوع والاعتدال أنه لا يعتبر لحظة للانتقال من القيام إلى الركوع وأخرى من الركوع إلى الاعتدال وقد يوجه بأن الانتقال مقصود لغيره فالعالم يحصل ذلك الغير فلا وجه لاعتباره بصري (قوله لتمييز الاركان) تعليل للزوم زيادة الانحناء المذكور (قوله ولو عجز) بفتح الجيم أفصح من كسر ها ومضارع على العكس من ذلك كذا قيل لكن في المصباح ما نصه عجز عن الشئ عجز من باب ضرب وعجز عجز من باب تعب لغة لبعض قيس غيلان ذكرها ابن أبي زيد وهذه اللغة غير معروفة عندهم وقدر روى ابن فارس بسنده عن ابن الاعراب أنه لا يقال عجز الانسان الا اذا كبرت عجزته انتهى وعلى هذا لا يقال هنا انه من باب تعب تأمل (قوله عن الركوع والسجود) أى لعله يظهر منه منع الانحناء (قوله دون القيام) أى لم يعجز عنه (قوله قام) أى وجوبه ولو

الاذرعى أو محمول على ما قاله الغزى على ملازمة ذلك ليستمر له القيام فلا ينافى ووجدناها فاضلة عما يعتبر في الفطرة (وقف منحنيا) في الاولى وكما قدر فيما بعدها لان المسور لا يسقط بالمسور ويلزمه في الاولى زيادة الانحناء في ركوعه ان قدر لتمييز الاركان ولو عجز عن الركوع والسجود دون القيام قام

الاولى لان محلها فيما اذا عجز عن النهوض الاعمين لكنه اذا قام استقل انتهى والوجه أنه لا فرق حيث أطاق أصل القيام أو دوامه باليمين لزمه انتهى الآن

يكون اختلف كلام ابن الرفعة في ذلك ثم ما استوجهه في التحفة هو المعتمد قال العلامة ابن قاسم العبادى في شرح غاية الاختصار بعد ان ذكر الحل المتقدم في كلام التحفة لكن ظاهر قوله في أصل الروضة أما اذا لم يقدر على الاستقلال فيجب أن يتصحب متكئا على الصحيح للزوم في الحالين ان يبعد أن يريد هذا الاتكاء في حال النهوض فقط إلى آخر ما قاله ابن قاسم فراجع منه وقال القليوبي في حواشى المحلى وشمل وجوب القيام ما لو كان مع الاعانة بشئ سواء احتاج إليه النهوض فقط أو لدوام قيامه أو لهما معا على المعتمد انتهى وفي حواشى الشوبرى نقل ما يخالف ذلك ثم الإشارة إلى الرجوع عنه حيث قال من معين أو عكازة أى وكان يمكنه الوقوف بدونهما وانما يحتاج اليهما في النهوض فقط والالم يجب وهو عاجز الآن وهذا هو المعتمد في المسئلة وقد بسطها الشيخ في الحاشية ثم رأيت شيخنا فيما كتبه على شرح الروض قال كالشيخ ابن حجر بعد كسلام هذا الوجه أنه لا فرق حيث أطاق أصل القيام أو دوامه باليمين لزمه انتهى كلام الشوبرى بحر وفه (قوله ويلزمه في الاولى الخ) أى وهى ما إذا لم يقدر على القيام الامنعنيا قال العلامة ابن قاسم العبادى في شرح أبى شعيبا سكتوا عما لو لم يقدر عليه فهل يسقط الركوع حينئذ لتعذره كما يأتى نظيره في الاعتدال أو يلزمه المكث زيادة على واجب القيام ليجعلها عن الركوع فيه نظروا ويتجه أنه ان قدر على الاعاء برأسه ثم بطرفه ثم بالاجراء على قلبه لزمه انتهى وقال القليوبي فان لم يقدر على الزيادة وجب قصد الركوع بقلبه انتهى وفي التحفة فان لم يقدر لزمه كما هو ظاهر اذا فرغ من قدر القيام أن يصرف ما بعده للركوع بطمأنينة ثم للاعتدال بطمأنينة ويختص قوله لا يجب قصد الركن بخصوصه بغير هذا ونحوه لتعذر وجود صورة الركن الابالية انتهى

(قوله بقدر امكانه) قال في شرح المنهج في اخفائه لهما بصلبه فان عجز فبرقته ورأسه فان عجز أو ما إليها انتهى هذا اذا لم يمكنه الاثبات بهما وهو قاعد أيضا والاصل في قاعده أو أتمها لا قانها ويومئى هما قال في التحفة على ما حزم به بعضهم وعلمه بأن اعتناء الشارع باتمامهما فوق اعتناؤه بالقيام لسقوطه في صلاة النفل ١٣٢ دونهما وكذا في صلاة الفرض فيما لو كان لو قرأ السورة أو صلى مع الجماعة فقد قدم

بعض بل وان كان ما تلا على جنب بل وان كان أقرب الى الركوع فيما يظهر قاله في التحفة (قوله وأوما إليهما) أى الركوع والسجود (قوله قدر امكانه) لانه مقدوره فيحتمل امكانه صلبه ثم رقبته ثم رأسه ثم طرفه ولو أمكنه الركوع فقط كرهه عنه وعن السجود فان قدر على زيادة على أكله لم يزمه جعلها للسجود تميزا بينهما ولو قدر على الركوع والسجود لو قدم له القعود واتمامها ولا يجوز القيام والاعاءة مع ما على ما حزم به بعضهم بل لانه بأن اعتناء الشارع باتمامهما فسوق اعتناؤه بالقيام لسقوطه في صلاة النفل دونهما وكذا في صلاة الفرض فيما لو كان لو قرأ السورة أو صلى مع الجماعة فقد قدمه في حال العجز تصحيبا لا فضل السورة والجماعة ولا يؤمئى بذلك لاجل ذلك كما يأتي فربما ولو قدر على القيام والاضطجاع فقط دون الجلوس قام وجوه بالان القيام قعود و زيادة أو أمافا بالركوع والسجود قدرته أماده الشارح (قوله فان لم يقدر على القيام في الفرض) هذا مقابل قول المتن في الفرض للقادر كما تقدم التنبيه عليه (قوله بأن لحقه) أى بسبب القيام (قوله مشقة شديدة) أى أو ظاهرة عبارتان المراد منهما واحد وهو أن تكون بحيث لا تحتمل عادة وان لم تنجح التيمم أخذ من التمثيل (قوله لا تحتمل في العادة) هذا ضابط للعجز وليس المراد به عدم الامكان وعبارة المغنى قال الرافعي ولا نفي بالعجز عدم الامكان فقط بل ما في معناه خوف الهلاك أو الضرر أو زيادة المرض أو لحوق مشقة شديدة أو دوران الرأس في حق راكب السفينة قال في زيادة الروضة والذي اختاره الامام في ضابط العجز أن تلحقه مشقة تنهض خشوعه لكنه قال في المجموع ان المذهب خلافه وجمع شيخى بين كلامى الروضة والمجموع بأن اذهب الخشوع ينشأ عن مشقة شديدة انتهى تأمل (قوله كدوران رأس راكب السفينة) أى ان قام فهو تمثيل للمشقة فيصلى قاعدا ولا إعادة كما في المجموع زاد في الكفاية وان أمكنته الصلاة على الارض ومنازعة الاذرى والركشى في عدم الاعادة ممنوعة وقول الماوردى يجب الاعادة بحمل على ما اذا كان العجز للزحام في السفينة لندرتة ومن ذلك رقيب غزاة أو كمينهم خاف ان قام رؤى العدو وفساد التدبير لكن يجب الاعادة هنا لندرتة ومن ثم لو كان خوفهم من قصد العدو لم يجب وقالوا لتحقيق وخلافا للمجموع لانه ليس بنادر ولان العذر هنا أعظم ومن به سلس بول ولو قام سال بوله وان قعد لم يسئل فانه يصلى قاعدا أو جوبا كما في الانوار ولا إعادة ومن أخبره طبيب ثقة ان صليت مستلقيا أمكن مداوتك وبعبارة مرض فله تركه ولا إعادة عليه ولو كان المحبر عدل رواية فيما يظهر أو كان هو عارفا (قوله قعد) أى صلى قاعدا اجماعا (قوله كيف شاء) أى كما اقتضاه اطلاق الخبر الا فى ولكن افتراشا ولو امرأة في محل قيامه في فرض أو نفل أفضل من تركه وكذا من تركه في الاظهر لانه المهورى في غير محل القيام ما عدا التشهد الاخير ولانه الذى تعقبه الحركة وأما تركه صلى الله عليه وسلم فليبان الجواز فأفضل بمعنى فاعل وينبغي أنه لو تعارض التبريع والتورك قدّم التبريع لحرمان الخلاف القوى في افضليته على الافتراش ولم يحز ذلك في التورك ولو حض متجشما المشقة لم يحز له القراءة في نهوضه لانه دون القيام وقول الفتى ومن تبعه يحز له لانه أعلى من القعود الذى هو فرضه يرد بانه انما يكون فرضه مادام فيه انتهى من التحفة بتقديم وتأخير (قوله للخبر الصحيح) دليل لوجوب الصلاة قاعدا على الماجز والحديث رواه البخارى (قوله فان لم تستطع) الخطاب لسيدنا عمران بن حصين رضى الله عنهما ولو كان الحكم عام له ولغيره كما هو ظاهر وكان سيدنا عمران من أجلاء الصحابة ومن السابقين الاولين أسلم قبل أبيه وكانت الملائكة تصالحه فشكك النبي صلى الله عليه وسلم من مرض الباسور فدعا له النبي صلى الله عليه وسلم فبرئ منه فأنقطعت عنه فشكك ذلك له صلى الله عليه وسلم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اما ما فرضني بعد وبالباسور ومصالحه الملائكة بابلى وعش قال الشنوائى يستجاب الدعاء عند ذكره رضى الله عنه وعنايه (قوله أى القيام) هذا نفس لمفعول تستطع دل عليه ما قبله وهو قوله صلى الله عليه وسلم صل قائما فان لم الخ ولعل الانسب أن يقول

ارتصائه فانه قال فيه قال في زيادة الروضة الذي اختاره الامام في ضبط العجز ان تلحقه مشقة تنهض خشوعه وقال في المجموع انه أى لابد من مشقة ظاهرة قال المصنف وقد كنت أخذت بقول الامام في النظم فقلت ومن خشوعه اذا قام ذهب صلى وجوبا قاعدا كيف أحب

ثم لما رأيت الجماعة مخالفة عدلت عنه انتهى فقد أقره على ما قاله وبؤيد ذلك ولده من حيث صرح في فتاويه بعد ذلك جواز القعود لأجل الخشوع ولم يتعرض الخطيب للجمع المذكور في الاقتناع وجمع به في شرح التنبيه ولم يعزه الشيخه فقال فيه قال الامام وأقره في زوائد الروضة نذهب خشوعه لكنه قال في المجموع وع ان المذهب خلافه وقد يقال ان اذهاب الخشوع ينشأ عن المشقة الشديدة فاذا الامتانة بين كلامي الروضة والمجموع انتهى ونقل الجمع المذكور من ر في نهايته عن والده وأقره قال في الامداد قول المجموع صرح في أنه ليس المراد به ما واحد اخلافه من توهده اذ الخشوع يذهب بدون نحو دوران الرأس المذكور انتهى والامركا قال وفي شرح الباب نحو ما في الامداد قال في شرح الباب ومنه كما هو ظاهر ما لو كان وقت مطر ١٣٣ بيت لابس قامة ولو خرج ليصلي

الفرض قائما لشي عليه مشقة شديدة قال وخشية دوران الرأس المحذور للقعود لا يمنع ركوب

فقاعدا ولو شرع في السورة فله القعود ليكملها وكذلك كان اذا صلى منفردا صلى قائما ومع جماعة صلى قاعدا فله أن يصلي معهم قاعدا (وركع) أي المصلي قاعدا وأقل ركوعه أن ينحني حتى يكون (محاذيا جهته) ما (قدام ركبته والافضل) أي أكمله هو (أن يحاذي جهته) (موضع سجوده) وركوع القاعد في النفل كذلك (وهما على وزان ركوع القائم في المحاذاة) أي بالنسبة الى النظر فانه يسن لكل النظر الى موضع سجوده

السفينة انتهى (قوله ولو شرع في السورة الخ) والاولى قطع السورة في هذه الصلاة منفردا

أي الصلاة قائما فليتأمل (قوله فقاعدا) أي فصل حال كونك قاعدا فهو حال من فاعل صل المقدرا أقيم مقام جواب ان (قوله ولو شرع في السورة) أي في القيام بعد الفاتحة ثم يعجز عن القيام في أثناءها (قوله فله القعود ليكملها) أي السورة ولا يكلف قطعها بالركع ولكن يقوم بعد تمامها بالركع من القيام وافهم قوله له ان ترك السورة في هذه السورة أفضل قال في التحفة ولو كان اذ قرأ الفاتحة فقط لم يقعد أو والسورة قعد فيها جاز له قراءتها مع القعود وان كان الافضل تركها قال سم فيه تصريح بانه انما يقعد عند العجز لا مطلقا فاذا كان يقدر على القيام الى قدر الفاتحة ثم يعجز قدر السورة قام الى تمام الفاتحة ثم قعد حال قراءة السورة ثم قام للركوع وهكذا انتهى فليتأمل (قوله وكذا لو كان اذا صلى منفردا صلى قائما) أي من غير مشقة تلوته في قيامه (قوله ومع جماعة) أي واذا صلى جماعة فهو عطف على منفردا (قوله صلى قاعدا) يعني لم يمكنه الصلاة معهم الا مع القعود في بعضها (قوله فله ان يصلي معهم) أي مع الجماعة (قوله قاعدا) أي في بعض الصلاة وان كان الافضل انفراده لياأتى بها كلها عن قيام وكان وجهه ان عذره اقتضى مسامحته بتخصيص الفضائل فاندفع قول جمع لا يجوز له ذلك لان القيام أسكد من الجماعة وانما اغفر ترك القيام لأجل الجماعة ولم يغفر الكلام الناشئ عن التمهين لسنة الجهر لوضوح الفرق بينهما وهو ان القيام من باب المأمورات وقد أتى ببطلان الكلام من باب المنهيات واعتناء الشارع بدفعه أهم وان الكلام منافي للصلاة بخلاف القعود فانه يكون من أركانها أفاده في النهاية تأمل (قوله وركع أي المصلي قاعدا) أي في صلاة الفرض (قوله وأقل ركوعه) أي المصلي قاعدا أي أقل ما يجزئه (قوله ان ينحني حتى يكون محاذيا جهته) ان قدر (قوله ما قدام ركبته) أي المكان الذي قدام ركبته (قوله والافضل) أي في ركوعه (قوله أي أكمله هو ان يحاذي جهته) أي يقابلها (قوله موضع سجوده) وذلك قياسا على أقل ركوع القائم وأكمله اذ الاول يحاذي فيه ما أمام قدميه والثاني يحاذي فيه قريب محل سجوده فن قال انهما على وزان ركوع القائم أراد بالنسبة لهذا الامر التقريبي لا التعديدي قاله في التحفة والنهاية (قوله وركوع القاعد في النفل كذلك) أي كركوع غير القادر في الاقل والاكمل وأما سجودهما فكسجود القائم ولذا لم يتعرض له (قوله وهما) أي أقل الركوع وأكمله للقاعد (قوله على وزان ركوع القائم) بكسر واو وزان مصدر وازن قال ابن مالك * لفاعل الفاعل والمفاعله * (قوله في المحاذاة) كذا قيل والحق انهما ليسا على وزانه وان كنت مشيت عليه في غير هذا الكتاب أي في الغرلان الراكع من قيام لا يحاذي موضع سجوده وانما يحاذي مادونه بدليل أنه انما يسجد فوق ما يحاذيه ولعل مرادهم بمحاذاته بالنسبة الى النظر فانه يسن له النظر الى موضع سجوده كما سيأتي انتهى شرح الروض قال في الامداد بعد ذكر نحوه به عليه شيخنا وهو ظاهر ولذا قال هنا أي بالنسبة الخ وتقدم عن التحفة والنهاية تأويل آخر (قوله أي بالنسبة الى النظر) أي لا بالنسبة لحقيقته اذ لا موازنة بينهما كما تقرر (قوله فانه يسن لكل) أي من المصلي قاعدا أو قائما (قوله النظر الى موضع سجوده) أي في دوام صلاته ليكون أعون على الخشوع وسيأتي ما يستثنى منه

قائما في الثانية بل الذي يظهر كراهة القعود في الصورتين خروجا من الخلاف قال في التحفة وكان وجهه أي جواز ذلك أن عذره اقتضى مسامحته بتخصيص الفضائل ثم رأيت في الباب أن ترك الجماعة أولى قال الشارح في شرحه ومثلها القراءة بل أولى كما صرح به غير واحد الى آخر ما قاله (قوله فهما) أي أقل ركوع القاعد وأكمله وقوله على وزان ركوع القائم كذلك أيضا في شرح الهجة لشيخ الاسلام وفي شرح الروض له عقب ذلك كذا قيل والحق انهما ليسا على وزانه وان كنت مشيت عليه في غير هذا الكتاب لان الراكع من قيام لا يحاذي موضع سجوده وانما يحاذي مادونه بدليل أنه انما يسجد فوق ما يحاذيه ولعل مرادهم بمحاذاته ذلك بمحاذاته بالنسبة الى النظر فانه يسن له النظر الى موضع سجوده انتهى وفي الامداد بعد ذكر نحوه قال به عليه شيخنا وهو واضح ولذلك قال هنا أي بالنسبة الخ وفي التحفة قياسا على أقل ركوع القائم وأكمله اذ الاول يحاذي فيه ما أمام قدميه والثاني يحاذي فيه قريب محل سجوده فن قال انهما على وزان ركوع القائم أراد

بالنسبة لهذا الامر التقريري انتهى (قوله قال العز بن عبد السلام) عبارة فخر يد المنزح دسئل عز الدين عن رجل يتي الشبهات ويقتصر على ما كقول
يظن حله فعدمه في وقت فاقصر على نوع واحد لا تدوم معه القوة فضعف عن اتيان الجمعة والقيام في الفرائض هل هو مصيب فأجاب
لاخير في ورع يؤدي الى اسقاط فرائض الله ١٣٤ تعالى انتهت (قوله مستقبلا للقبلة الخ) أشار الى تضعيفه في التحفة فقال كذا

قوله ثم نظره بعدم
وجوب استقبالها بالوجه
في القيام والقعود قال
وقياسهما عدم وجوبه
اذلا فارق بينهما لا مكان
الاستقبال بالمقدم دون
الوجه وتسميته مع ذلك
مستقبلا في الكل بمقدم

قال العز بن عبد السلام
فيمن اتى الشبهات
فضعف عن القيام والجمعة
لاخير في ورع يؤدي الى
اسقاط فرائض الله تعالى
(فان لم يقدر) على القعود
بان نالته به المشقة السابقة
(اضطجع) وجوبا
(على جنبه) مستقبلا
للقبلة بوجهه ومقدم بدنه
(و) الجنب (الايمن) أى
الاضطجاع عليه (أفضل)
بل الاضطجاع على اليسر
بلا عذر مكره (فان لم
يقدر) على الاضطجاع
بالمعنى السابق (استلقى)
على ظهره وأخصاه

بدنه قال وهذا يفرق بين
عدم وجوب الاستقبال
بالوجه هنا ووجوبه
بالوجه في الاستلقاء بناء
على ما أفهمه اقتصار
شيخنا في شرح الروض
تبعاً لغيره على الاستقبال
بالوجه لانه لما لم يمكنه في
الاستلقاء الاستقبال
بمقدم بدنه وجب بغيره قال

(قوله قال العز بن عبد السلام) أى عز الدين سلطان العلماء عبد العز بن عبد السلام السامى (قوله فيمن اتى
الشبهات) بضم الشين ويجوز في الباء الضم والفتح والسكون قال ابن مالك * والسالم العين الثلاثي اسما أهل
اتباع عيين فاءه مما شكل * وسكن التالى غير الفتح أو * خففه بالفتح فكلا قدر ووا
جمع شبهة بمعنى مشبهة وهى كل ماليس بواضح الحل والحرمه مما تنازعته الادلة وبجاذبه المعاني والاسباب
فبعضها يعضده دليل الحلال وبعضها يعضده دليل الحرام (قوله فضعف عن القيام) أى في الصلاة
(قوله والجمعة) أى وحضورها وذلك لندرة الحلال الصرف (قوله لاخير في ورع يؤدي الى اسقاط
فرائض الله تعالى) هذا مقول القول وهو جواب سؤال رفع اليه في حواشي الروض وغيره سئل الشيخ
عز الدين عن رجل يتي الشبهات ويقتصر على ما كقول يسد الرمي من نبات الارض ونحوه فضعف
بسبب ذلك عن الجماعة والجمعة والقيام في الفرائض هل هو مصيب فأجاب بأنه لاخير الخ (قوله فان لم يقدر
على القعود) أى في الفرض (قوله بأن نالته به) تصوير لعدم القدرة على القعود والضمير المنصوب
للشخص والخبر ورللقعود (قوله المشقة السابقة) فاعل نالت وهى المشقة الشديدة التى لا تحتمل فى العادة
قال فى فتح الجواد واشترط الامام مبيح تيمم ضعيف وان كان هو القياس هنا وفى المعجز عن القيام قال
فى حاشيته ما باله اشترط هنا مبيح التيمم ولم يشترطه فى المعجز عن القيام ويجاب بأن القعود أقرب الى
القيام ومن ثم سمي قياما فى بعض العبارات من الاضطجاع الى القعود فسو مح فى ذلك بما لم يسأله فى
هذا (قوله اضطجع وجوبا) جواب ان واضطجع أصله اضطجع بوزن افتعل من الضجع وهو
وضع الجنب بنحو الارض قلبت التشاء على لا يقول ابن مالك * طانا افتعال ردا ثم مطبق * وذلك
للخبر الضحيح فان لم يستطع فعلى جنب (قوله على جنبه) بفتح الجيم وسكون النون أصله ما تحت
الابط الى الكشح (قوله مستقبلا للقبلة) حال من فاعل اضطجع أو من ضمير جنبه وجاز على هذا
محي الخال من المضاف اليه لان المضاف جزؤه (قوله بوجهه ومقدم بدنه) كذا قالوه وفى وجوب
استقبالها بالوجه هنا دون القيام والقعود ونظر وقياسهما عدم وجوبه اذلا فارق بينهما لا مكان الاستقبال
بالمقدم دونه وتسميته مع ذلك مستقبلا في الكل بمقدم بدنه وهذا يفرق بينه وبين ما يأتى فى رفع المستلقى
رأسه لستقبل بوجهه بناء على ما أفهمه اقتصار شيخنا فى شرح الروض تبعاً لغيره عليه لانه لما لم يمكنه
بمقدم بدنه لم يجب بغيره لكنه فى شرح المنهج عبر هنا أى فى الاستلقاء بالوجه ومقدم البدن أيضا
والظاهر أنه لا يخالف فيحمل الاول على ما اذا لم يمكنه الرفع الا بقدر استقبال وجهه فقط والثاني على ما اذا
أمكنه أن يستقبل بمقدم بدنه أيضا فحينئذ يسقط الاستقبال بالوجه لانه لا ضرر وره اليه حينئذ قاله فى التحفة
(قوله والجنب الايمن) مبتدا خبره قوله أفضل (قوله أى الاضطجاع عليه) أشار بهذا التفسير الى
أنه من باب الحذف والايصال (قوله أفضل) أى قياسا على الميت فى الابد (قوله بل الاضطجاع على
اليسر) أى الجنب اليسر وأتى بالاضراب لدفع ما يوهمه كلام المصنف من أنه خلاف الأفضل فقط
(قوله بلا عذر) خرج به ما اذا كان عذرا فلا كراهة فيه (قوله مكره) حزم به النووي فى المجموع
(قوله فان لم يقدر على الاضطجاع بالمعنى السابق) أى فى المعجز عن القيام وهو أن ناله المشقة التى لا تحتمل
فى العادة قال فى التحفة ولو بمعرفة نفسه وبقول طبيب ثقة ولو عدل رواية فيما يظهر له ان صليت
مستلقيا مكن مداواة عينك مثلا انتهى وتقدم عن النهاية ما يوافقه وأنه لا يجب عليه القضاء قال سم ولا
يشكل بأن هذا العارض نادر لانه مرض وجنس المرض غير نادر تأمل (قوله استلقى على ظهره) أى
صلى مستلقيا عليه (قوله وأخصاه) بفتح الميم أشعر من ضمها وكسرها وبثلاث الهمزة أيضا كما فى الابعاب
قال فى القاموس والاخص من باطن القدم ما لم يصب الارض أى فهو المنخفض منه وكان صلى الله عليه وسلم

لكنه فى شرح منهجه عبر فى الاستلقاء بالوجه ومقدم البدن أيضا كما عبر فى ذلك فى الاضطجاع على الجنب قال والظاهر أنه
لا يخالف فيحمل ما فى شرح الروض من الاقتصار على الوجه على ما اذا لم يمكنه الرفع الا بقدر استقبال وجهه فقط وما فى شرح منهجه على ما اذا
أمكنه أن يستقبل بمقدم بدنه أيضا فحينئذ يسقط الاستقبال بالوجه لانه لا ضرر وره اليه حينئذ انتهى كلام التحفة بنوع الاضاح (قوله وأخصاه

للقبلة) قال الشوبري في حواشي شرح المنهج يفتح الميم أشهر من ضمها وكسرها أي بطن القدم قال في التحفة ويظهر أن قولهم وأخصاه أو رجلاه للقبلة كالمختصر لبيان الأفضل فلا يضر آخرهما عنهما لأنه لا يمنع اسم الاستلقاء والاستقبال حاصل بالوجه كما مر فلم يجب بغيره مما لم يعهد الاستقبال به نعم أن فرض تعذره بالوجه لم يعد إيجابه بالرجل حينئذ تحصيله ١٣٥ ببعض البدن ما أمكنه ثم أن أطلق

الركوع والسجود أي
بهما أو الأوامر إلى آخر
ما في التحفة وفي حاشية
الاستاذ أبي الحسن البكري
الحزم بشرط الاستقبال
بالرجلين قال الشوبري
فلعل ابن حجر لم يطالع على

للقبلة لخبر النسائي فإن لم
تستطع فستلقيا (ويرفع)
وجوباً (رأسه) قليلاً
(بشيء) ليتوجه إلى القبلة
بوجهه ومقدم يده هذا
في غير الكعبة والأجاز له
الاستلقاء على ظهره وعلى
وجهه لأنه كيفما توجه
فهو متوجه لجزء منها نعم
أن لم يكن لها سقف امتنع
الاستلقاء على ظهره من
غير أن يرفع رأسه
(وبومئ) وجوباً أن يحجز
عن ذلك (برأسه للركوع
والسجود) يجب أن
يكون (إيماءه للسجود
أكثر قدر إمكانه)

كلام شيخه وقوله نعم أن
فرض الخ في هذا
الاستدراك نظر لا يخفى
لأن الاستقبال له عضو
مخصوص فالقياس أن
تعذر سقط كما في نظائره
وإنما يتجسده ما قاله أن
لوجوب بالوجه والرجلين
فيقال الميسور لا يسقط
بالمعسور انتهى (قوله

تخصان الاختصين (قوله للقبلة) أي ندباً أن كان متوجهاً بوجهه ومقدم يده والافوجو باقائه البرماوى
وعبارة التحفة ويظهر أن قولهم وأخصاه أو رجلاه للقبلة كالمختصر لبيان الأفضل فلا يضر آخرهما عنهما
لأنه لا يمنع اسم الاستلقاء والاستقبال حاصل بالوجه كما مر فلم يجب بغيره مما لم يعهد الاستقبال به نعم أن
فرض تعذره بالوجه لم يعد إيجابه بالرجل حينئذ تحصيله ببعض البدن ما أمكنه انتهى قال الشمس
الشوبري وفي حاشية الاستاذ أبي الحسن البكري الحزم بشرط الاستقبال بالرجلين وهو مقتضى إطلاقه
وقوله نعم أن فرض الخ في هذا الاستدراك نظر لأن الاستقبال له عضو مخصوص فالقياس أنه إذا تعذر سقط
كما في نظائره وإنما يتجسده ما قاله أن لو وجب بالوجه والرجلين فيقال الميسور لا يسقط بالمعسور انتهى فليتأمل
(قوله لخبر النسائي) دليل لوجوب الاستلقاء عند العجز عن الاضطجاع (قوله بأن لم تستطع) أي الصلاة
مصطجعاً والخطاب لسيدنا عمر بن حصين رضي الله عنهما وعتابهما أيضاً وهذه اللفظة الخ زائدة على
رواية البخاري السابقة (قوله فستلقيا) أي فصل حال كونك مستلقياً على ظهرك وتعام الحديث لا يكلف
الله نفساً أو وسعها (قوله ويرفع وجوباً رأسه بشيء) أي كمخدة ولينة وغيرهما (قوله ليتوجه إلى القبلة) أي
لألى السماء وهذا تعليل لوجوب رفع رأسه (قوله بوجهه ومقدم يده) أي المستلق والمبراد بمقدم البدن
الصدر فلا يضر الانحراف بغيره وكذا يقال في سبق فيما الاضطجاع أفاده الجمل عن شيخه فليتأمل (قوله هذا)
أي وجوب رفع رأس المستلق (قوله في غير الكعبة) أي فيما إذا كانت صلاة المستلق في غير حوف الكعبة
المعظمة (قوله والا) أي بأن كانت فيها (قوله جازله) أي لمن لم يقدر على الاضطجاع (قوله الاستلقاء على
ظهره) أي ولا يجب رفع رأسه بنحو المخدة (قوله وعلى وجهه) أي وجازاً لا تكباب على وجهه (قوله لأنه)
تعليل لجواز الصورتين (قوله كيفما توجه) أي المستلق في الكعبة قال في المصباح كيف يستفهم بها عن
حال الشيء وصفته الخ قال في المختار وإذا ضحك إليه ما صبح أن يجازي به تقول كيفما تفعل أفعل انتهى أي كما
هنا (قوله فهو متوجه لجزء منها) أي الكعبة بخلاف ذلك ولكن الأفضل الاستلقاء على الظهر كما في التحفة
ونصها وفي داخلها أن يصلى مكباً على وجهه ولو مع قدرته على الاستلقاء فيما يظهر لاستواء الكيفيتين في
حقه حينئذ وإن كان الاستلقاء أولى تأمل (قوله نعم أن لم يكن لها سقف) هذا استدراك على جواز الكيفيتين
(قوله امتنع الاستلقاء على ظهره من غير أن يرفع رأسه) أي بنحو مخدة فهو حينئذ كما في غير الكعبة وما قرر
في حذنه المسئلة هو ما بحثه الأسنوي في المهمات ثم قال بعده والمسئلة محتمة ولعلنا زد فيها علماً أو نشهد فيها
نصاً وخالفه الأذري فقال الصواب خلاف ما زعم أنه متوجه لأن أرض الكعبة وظهرها ليسا بالقبلة فيما يظهر
ويجب القطع بالمنع في المنكب على وجهه انتهى كلامه لكن الذي اعتمدته الشارح والرملي وغيرهما
الأول (قوله وبومئ) وجوباً المتبادر من كلام المصنف أن هذا من تنمة الكلام على المستلق وبواقفه صنيع
شرح المنهج حيث قال ثم إذا صلى فيومئ برأسه في ركوعه وسجوده أن يحجز عنهما وكتب الشيخ الجمل
والبجيرمي نقلاً عن ع ش على قوله فيومئ مانصه أي المستلق لأنه المحدث عنه ويأتي مثله فحين صلى
مضطجعاً وحجز عن الجلوس لسجده منه انتهى تأمل (قوله أن يحجز عن ذلك) أي الاستلقاء كما هو المتبادر
وعليه فهو يخالف ما قررته آنفاً لأن مقتضى هذا أن الأبناء المذكور رتبة بعد الاستلقاء السابق اللهم إلا أن
يجعل الإشارة للركوع والسجود أي إتمامها ثم رأيت في التحفة قال مانصه ثم أن أطلق الركوع والسجود
أني هما والأوامر إليهما برأسه وقرب جبهته من الأرض ما أمكنه الخ وكتب الشرواني نقلاً عن البجيرمي على
الاقناع أن أطلق أي المصلى فاعداً أو مضطجعاً أو مستلقياً انتهى وكلام التحفة صريح في أن هذا الأبناء
رتبة بعد الاستلقاء فليتأمل (قوله برأسه للركوع والسجود) أي وذلك بأن يقرب جبهته من الأرض
ما أمكنه كما مر آنفاً (قوله ويجب أن يكون إيماءه للسجود أكثر) أي من إيماءه للركوع بأن يكون أخفض
(قوله قدر إمكانه) ظاهره دل صريحه أنه لا يكفي أقل زيادة على إيماءه بالركوع لكن قال في التحفة وظاهر

وبومئ) قال شيخ الإسلام في شرح البهجة الصغير وذلك بأن يقرب جبهته من الأرض ما أمكنه انتهى (قوله بوجهه ومقدم يده) تقدم قريبا
عن التحفة ما يفيد أنه إذا أمكن استقباله بمقدم يده لا يجب فتيه له (قوله قدر إمكانه) ظاهره أنه لا يكفي للسجود أدنى زيادة إذا قدر على أكثر من

ذلك وهو ظاهر كلام الامام حديث ١٣٦ قال وظاهر ما تقر والموافق لما في الروضة وغيرها أنه لا يكتفى للسجود أدنى زيادة على الإيماء

بالركوع إذا قدر على أكثر من ذلك بل لابد من المبالغة فيه طاقته بل ظاهر كلامهم ذلك في الركوع أيضا لولا إيجابهم التمييز بينهما المستلزم لعدم وجوب ذلك فيه انتهى لكن جرى في فتح الجواد على خلافه وكذلك التحفة حيث قال فيها وظاهر أنه يكتفى أدنى زيادة على

لان الميسور لا يسقط بالمعسور ولو جوب التمييز بينهما على المتكهن (فان لم يقدر) على الإيماء برأسه (أو مأطره) أي بصره إلى أفعال الصلاة (فان لم يقدر) على الإيماء بطرفه اليها (أجرى الاركان) جميعها (على قلبه) مع السنن ان شاء بأن يمثل نفسه قائما ورا كما وهكذا لانه الممكن فان اعتقل لسانه أجرى القراءة وغيرها على قلبه كذلك ولا تسقط عنه الصلاة مادام عقله ثابتا

الإيماء بالركوع وان قدر على أكثر من ذلك خلافا لما يوهمه بعض العبارات وأبدل في الفتح الأخير بقوله يوهمه المتن وغيره (قوله أو مأطره) قال في الامداد وفتح الجواد ومن لازمه الإيماء بالجفن والحاجب واعتمده

أنه يكتفى أدنى زيادة على الإيماء بالركوع وان قدر على أكثر من ذلك خلافا لما يوهمه بعض العبارات انتهى قال في النهاية ولو عجز عن السجود الآن بسجدة مقدم رأسه أو صدغته وكان بذلك أقرب إلى الأرض وجب قال ع ش صورته أن يصلي مستلقيا ولا يمكنه الجلوس بسجدة منه ولكن قدر على جعل مقدم رأسه على الأرض وصدغته دون جبهته وجب أن يأتي بمقدوره حيث كانت جبهته أقرب إلى الأرض في تلك الحالة بما كانت عليه قبل السجود انتهى فلي تأمل (قوله لان الميسور لا يسقط بالمعسور) تعليل لوجوب الإيماء عند العجز (قوله ولو جوب التمييز بينهما) أي الركوع والسجود وهذا تعليل كون الإيماء للسجود أكثر (قوله على المتكهن) أي من التمييز بينهما بخلاف غيره (قوله فان لم يقدر على الإيماء برأسه) أي للركوع والسجود (قوله أو مأطره) أي ومن لازمه الإيماء بالجفن والحاجب قال في التحفة ولا يجب هنا على الوجه إيماء أخفض للسجود بخلافه فيما مر لظهور التمييز بينهما في الإيماء بالرأس دون الطرف انتهى ومثله في النهاية (قوله أي بصره) تفسير طرف فهو بفتح الطاء وسكون الراء قال الشاعر

أشارت بطرف العين خيفة أهلها * إشارة محزون ولم تتكلم وأما الطرف بفتحها فهو الناحية وليس مرادها هنا فلي تأمل (قوله إلى أفعال الصلاة) متعلق بأومأ (قوله فان لم يقدر على الإيماء بطرفه اليها) أي إلى أفعال الصلاة من قيام وركوع وسجود وجلوس قال في التحفة كان أكبره على ترك كل ما ذكر في الوقت أما إذا أكره على التلبس بفعل مناف للصلاة فلا يلزمه شيء مادام الإكراه وانما يلزم المصلوب الإيماء لانه لم يمنع من فعل الصلاة وهذا منع منها مع زيادة التلبس بفعل المنافي وتلزمه الاعادة لندرة عذره وبحصل الإكراه بما في الطلاق كذا أطلقه بعضهم وقاس ما مر من سقوط نحو القيام بالمشقة السابقة أن ما هنا أوسع فيحصل بأدون مما هناك انتهى ملخصا (قوله أجرى الاركان) أي أركان الصلاة (قوله جميعها) أي سواء الأفعال والأقوال ان عجز عن جميعها وعبارة النهاية ثم ان عجز عن الإيماء بطرفه صلى بقلبه بأن يجري أركانهما وسننها على قلبه قولية كانت أو فعلية ان عجز عن النطق أيضا انتهى وسيأتي التصريح في الشرح بذلك (قوله على قلبه) متعلق بأجرى (قوله مع السنن ان شاء) الأولى ابدال ان شاء بنحو ما تقدم شرح في التحفة بذلك (قوله بأن يمثل نفسه) تصوير للأجزاء المذكورة (قوله قائما ورا كما وهكذا) أي ومعتدلا وساجدا وجالسا بين السجدةتين وجالسا للشبهة وغيره ولكن نقل ع ش عن ابن المقرئ أن الاعتدال يسقط فلا توقف الصحة على تمثيله معتدلا ولا على مضى زمن يسع الاعتدال انتهى ولعل وجهه أن الاعتدال ركن غير مقصود لذاته كما يأتي نحف أمره وعلى قياسه الجلوس بين السجدةتين فلي تأمل ولا يحذر (قوله لانه الممكن) تعليل لوجوب الاجراء المذكورة أو للتصوير والمآل واحد قال ع ش ولا يشترط فيما يقدر تلك الأفعال أن يسعها لو كان قادرا أو فعلها بل حيث حصل التمييز بين الأفعال في نفسه كان مثل نفسه را كما ومضى زمن يقدر الطمأنينة فيه كفي تأمل (قوله فان اعتقل لسانه) بالبناء للجھول ولسانه هو النائب عن الفاعل قال في المختار واعتقل الرجل حبس واعتقل لسانه اذا لم يقدر على الكلام كلاهما بضم التاء (قوله أجرى القراءة وغيرها) أي من التكبير والتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والتسليم الأولى ومثلها السنن وعبارة التحفة أجرى الأفعال على قلبه كالأقوال اذا اعتقل لسانه وجوبها في الواجبة ونحوها في المندوبة انتهى (قوله على قلبه كذلك) أي بأن يمثل نفسه مكبرا وقارئا للفتحة وهكذا قال سم قضيت أنه هذا المعتقل لسانه لا يلزمه تحريك شفاهه ولسانه ولحانه ثم رأيت في شرح العباب عن الخادم خلافا فليراجع انتهى لكن يفيد عدم التحريك هنا قول ع ش مانعه وهل يجب عليه مراعاة صفة القراءة من الادغام وغيره لانه لو كان قادرا على النطق وجب عليه ذلك أولا في نظر والا قرب الثاني لان الصفات انما اعتبرت عند النطق لتمييز بعض الحروف عن بعض خصوصاً المماثلة والمقاربة وعند العجز عنها انما يأتي بها على وجه الإشارة اليها فلا يشبه بعضها ببعض حتى يحتاج إلى التمييز انتهى فلي تأمل (قوله ولا تسقط عنه الصلاة مادام عقله ثابتا) وعند الامام أبي حنيفة ومالك رضي الله عنهما أنه اذا عجز عن الإيماء برأسه سقطت عنه الصلاة قال الامام مالك رضي الله عنه ولا يعيد بعد ذلك انتهى برماوى قال

الشعراني

الشارح في التحفة والفتح وأصله أنه لا يجب هنا إيماء للسجود أخفض واقتضاه كلامه في شرح العباب

وعبارته قال بعضهم وينبغي على قياس ما تقدم أن يكون إيماءه بالطرف للسجود أخفض منه للركوع وكلامهم قديما به لتخصيصهم

ذلك بالاعاء بالأس ووجهه ظهور التمييز بها دون الطرف انتهت ونظر فيه ابن قاسم واعتمد كالقليوبى وغيره وجوبه (قوله مناط) أى متعلق التكليف وهو العقل (قوله فى النهوض) أى فيما إذا ابتدأ الصلاة متلبس بترتبة متراخية عن القيام كالقعود والاضطجاع لعجزه ثم قدر على رتبة قبل التى هو فيها أثناء الصلاة فإذا نهض لتلك الرتبة لا تجزئه القراءة فى حال النهوض لقدرته على القراءة فيها هو أعلى منه بل قال فى التحفة لو نهض متجشما المشقة لم تجزئه القراءة فى نهوضه لانه دون القيام

١٣٧

يجزئه لانه أعلى من القعود الذى هو فرضه يرد بأنه انما يكون فرضه مادام فيه انتهى (قوله ويجزئ فى الهوى) قال فى شرح الروض الهوى بضم الهاء السقوط قاله فى المجموع ثم قال وقال الجوهري وآخرون بفتحها وصاحب المطالع بفتحها السقوط وبضمهما الصعود

لوجود مناط التكليف ومتى قدر على رتبة من المراتب السابقة فى أثناء الصلاة لزمه الاتيان بها نعم لا تجزئ القراءة فى النهوض وتجزئ فى الهوى

والخليل هما الغتان بمعنى انتهى كلام شرح الروض وذلك فيما إذا كان قادرا على رتبة كالقيام مثلا ثم عجز فى أثناء الصلاة عنها

فهو ليقعد ثم قوله ويجزئ هو الذى رأته فى عدة من نسخ هذا الشرح وظاهره عدم وجوب القراءة فى الهوى وهو ما مشى عليه فى العباب حيث قال وله ادامة قراءتها فى هوىه لاعليه خلافا للشيخين انتهى وأطال الزركشى

الشعرانى فى الميزان بعد ذكر الخلاف فى ذلك فالاول مشدد تبعه الشارع فى نحو حديث اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم والثانى مخفف ووجهه أن شعار الصلاة لا يظهر الا بالقيام والقعود وأما الاعاء بالطرف فلا يقوم به شعار لاسيما المحتضر ولم يبلغنا عن أحد من السلف أنه أمر المحتضر العاجز عن الاعاء بالأس بالصلاة انما ذلك راجع الى عزم العبد مع ربه عز وجل كما مر انتهى تأمل (قوله لوجود مناط التكليف) أى متعلقه وهو العقل فمناط بفتح الميم قال فى المصباح ناطه نوطا من باب قال علقه واسم موضع التعليق مناط بفتح الميم (قوله ومتى قدر) أى العاجز وهذا راجع لجميع الصور ولم يذكر هنا فيما إذا عجز العجز فى أثناء الصلاة قال فى فتح الجواد وانتقل عن القيام الى القعود وعنه الى الاضطجاع وعنه الى الاستلقاء وعنه الى الاعاء بمراتبه وعنه الى الاجراء بالقلب لعجزه طرأ عليه أثناء صلاته لأن ذلك وسعه (قوله على رتبة من المراتب السابقة) أى كاستلقاء واضطجاع وغيرهما (قوله فى أثناء الصلاة) متعلق بقدر كان صلى قاعدا ثم قدر فى أثناءها على القيام (قوله وجب الاتيان بها) أى بتلك المراتبة كالقيام فى المثال المذكور ثم يبي عليه قال فى فتح الجواد ولو أجرى الاركان فى ركعة مثلا ثم قدر على نحو الاعاء فهل ينقل اليه ويبنى كما علم مما تقرر أولا ويستأنف ويفرق بينه وبين ما قبله بأن ثم شيئا محسوسا يمكن البناء فيبنى ولا كذلك هنا كل محتمل والاول أقرب ولو ترك قياما أطاقه فعاد العجز فى غير محل الجلوس بطلت صلاة غير جاهل معذور وأوفى محله كالشاهد الاول فلا (قوله نعم لا تجزئ القراءة فى النهوض) أى فيما إذا ابتدأ الصلاة متلبس بترتبة متراخية عن القيام كالقعود أو الاضطجاع لعجزه ثم قدر على رتبة قبل التى هو فيها فى أثناء الصلاة كالقيام فإذا نهض لم تجزئه القراءة فى حال النهوض لقدرته على القراءة فيها هو أعلى منه فلو قرأه أعاده بل مرع التحنة أنه لو قام متجشما المشقة لم تجزئه خلافا للفتى ومن تبعه (قوله ويجزئ فى الهوى) أى فيما إذا عجز عن القيام مثلا فى أثناء الصلاة وقضيته أنه لا يجب عليه القراءة فى الهوى وهو الذى اعتمده فى العباب حيث قال وله ادامة قراءتها فى هوىه لا عليه خلافا للشيخين انتهى لكن المعتمد عند الشارح فى غير هذا الكتاب والملى وغيرهم من المتأخرين ما قاله الشيخان واقتضاه كلام الهبة حيث قال

وعاجز يقدر أو من قدرا * يعجز بالمقدور أى وقرا مع الهوى لا النهوض ولان * يركع أو يقنت لا يسجد

وان قدر على القيام بعدها أى بعد القراءة وجب قيامه بالطمأنينة ليركع منه لقدرته عليه وانما لم يجب الطمأنينة فيه لانه غير مقصود لنفسه أو قدر عليه فى الركوع قبل الطمأنينة ارتفع لما الى حد الركوع عن قيام فان انتصب ثم ركع بطلت صلاته لما فيه من زيادة ركوع أو بعد الطمأنينة فقد تم ركوعه ولا يلزمه الانتقال الى حد الركوعين صرح به فى أصل الروضة ومفهوما انه يجوز له ذلك وبه صرح الرافعى وقيد بما إذا انتقل منحنيا ومنعه فيما إذا انتقل منتصبا وذلك لانه لا بد له من القيام امام مستويا أو منحنيا فإذا ارتفع فقد أتى بصورة ركوع القاعين فى ارتفاعه الذى لا بد له منه فلم يمنع منه بخلاف ما لو انتصب قائما فإنه زاد ما هو مستغنى عنه فقلنا يبطلانه وعلى الاول يحمل اطلاق الروضة الجواز على الثانى يحمل اطلاق المجموع المنع أو قدر على القيام فى الاعتدال قبل الطمأنينة قام واطمأن وكذا بعدها ان أراد قنوتا والافلان الاعتدال ركن قصير فلا يطول فان قنت قاعدا

١٨ - ترسى - فى الانتصار له لكن المعتمد عند المتأخرين ما قاله الشيخان من وجوب القراءة حينئذ ومن اعتمده شيخ الاسلام فى شرحي الهبة والروض وابن المقرئ فى روضه والخطيب فى المغنى والشارح فى شرح الارشاد والاعاء وفى التحفة والملى والقليوبى وغيرهم قال الشورى فى حواشى المنهج لو ترك القراءة فى الهوى فهل يحسب هذه الركعة ويكون فائدة وجوب القراءة فى الهوى مجردا لانه يتركها أولا يحسب هذه الركعة أو تبطل صلاته ان تعمد ذلك وتفتوته الركعة ان لم يتعمده فيه نظر والاخير أقرب قاله الشيخ بهامش

بطلت صلاته انتهى اسنى بزيادة وبعض تلخيص (قوله ويتنفل القادر) أى على القيام (قوله قاعدا) أى
يجوز له أن يتنفل قاعدا سواء أرتب وغيرهما لأن النفل يكثر فاشترط القيام فيه يؤدي إلى المرح أو الترك
ولهذا قيل لا يصلى العيدين والكسوفين والاستسقاء من قعود مع القدرة لندرتها قاله في المغني (قوله اجبا)
دليل لجواز التنفل للقادر قاعدا وقد يقال كيف يدعى الإجماع مع وجود القيل السابق آنفا وبحاجبان
الإجماع في مطلق النفل فلا ينافي وقوع الخلاف فيما ذكر من نحو العيدين تأمل (قوله ومضطجعا) أى مع
قدومه على القيام أيضا على الأصح للحديث الآتي ومقابلته لا يصح من اضطجاع لما فيه من انحناء صورة
الصلاة (قوله لا مستلقيا) أى فلا يصح مع إمكان الاضطجاع وإن أتم ركوعه وسجوده لعدم وروده أى
والنائم في الحديث الآتي إنما يتأخر منه المضطجع قاله في التحفة زاد في النهاية بخلاف الانحناء فإنه لا يمنع
فيما يظهر خلافا للاستوى لأنه أكل من القعود نعم إذا قرأ فيه وأراد جعله للركوع اشترط كما هو ظاهر مضي
جزء منه بعد القراءة وهو مطمئن ليكون عن الركوع إذا قارنها لا يمكن حسبانه عنه انتهى وبأنى عن
التحفة ما يوافقه (قوله ويقعد للركوع والسجود) أى وجوبا وبهذا راجع لقوله مضطجعا وعبارة النهاية
وإذا صلى مضطجعا وجب أن يأتي بركوعه وسجوده تامين قال ع ش أى بأن يقعد وبأنى منها قال في
شرح الإرشاد ويكفي الاضطجاع بين السجدين وفي الاعتدال وجوب القعود لذيل الجمله لأنه يتصور
ترك الطمأنينة (قوله ولا يؤمى بهما) أى بالركوع والسجود (قوله لعدم وروده) أى الإجماع بالركوع والسجود
في صلاة المضطجع القادر على القيام فهو دليل لقوله ولا يؤمى بهما قال في التحفة وللمتنفل أى قائما قراءة الفاتحة
في هويته وإن وصل لحمد الرا كع فيما يظهر لأن هذا أقرب للقيام من الجلوس ومن ثم لم العاجز كما مر نعم
ينبغي أنه لا يحسب ركوعه إلا بزيادة انحناء له بعد فراغ قراءته لئلا يلزم اتحاد ركبي القيام والركوع ويحتمل أنه
لا يشترط ذلك بل يكفي زيادة طمأنينة بقصد ولا بعد في ذلك الاتحاد ألا ترى أن المصلي قاعدا فلا يتجدد محل
تشهده الأول وقيامه ويتميزان بذلك هما وكون ما هنا سنة وركنا وما هناك ركنان ليس له كبير تأثير
في الفرق ثم رأيت بعضهم بحث الأول لكن ينبغي تقييده بما ذكرته وبعضهم أفتى في قاعداً لئلا يفتى عن
القعود بحيث لا يسمى قاعداً أنه يصح وزيد انحناء الركوع بحيث لا يبلغ مسجده وهو صريح فيما قررت
به مامر وبعضهم جوز لم يند سجدة التلاوة في نفل قراءة الفاتحة في هويته إلى وصوله للسجود انتهى
ملخصاً (قوله وأجر القاعد في النفل القادر) خرج غير القادر فلا ينقص أجره إذا لم يخبر الآتي وورد
فيمن صلى النفل كذلك مع القدرة (قوله نصف أجر القائم) لما سأل في آنفا وتردد غير واحد في عشرين
ركعة من قعود هل تساوى عشرين قيام والذي يتجه أن العشرين أفضل من حيث كثرة القراءة
والتساوي ومحامها والعشر أفضل من حيث زيادة القيام لأنه أفضل أركان الصلاة للحديث الصحيح
أفضل الصلاة طول القنوت ولأن ذكره وهو القرآن أفضل من ذكر غيره وكون المصلي أقرب ما يكون من
ربه إذا كان ساجداً إنما يكون بالنسبة لاستجابة الدعاء فيه فلا ينافي أفضلية القيام والحاصل أن تطويله أفضل
من ذكر غيره كالسجود وان الكلام فيما إذا استوى الزمان فالزمن المصروف أطول القيام أفضل من
الزمن المصروف لتكرار السجود فإن قلت ما الأفضل من تينك الزيادة قل هذا الخبر يقتضى مزية
القيام وخبر ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم يفهم استواءهما وكون المنطوق أقوى من المفهوم يرجح
الأولى لاسيما والخبر الثاني طعن في سنده وادعى نسخه وفي المجموع اطالة القيام أفضل من تكرار الركعات
قاله في التحفة فليتأمل (قوله وأجر المضطجع) أى القادر على القعود نظير مامر (قوله نصف أجر القاعد) أى
فيكون وبيع أجر القائم (قوله كما ثبت ذلك) أى كون أجر القاعد نصف أجر القائم وأجر المضطجع نصف
أجر القاعد فهو دليل للصورتين (قوله في خبر البخاري) أى لفظ من صلى قائماً فهو أفضل ومن صلى قاعداً
فله نصف أجر القائم ومن صلى نائماً أى مضطجعا كما تقدم فله نصف أجر القاعد (قوله نعم من خصائصه
صلى الله عليه وسلم) أنه على هذا الثلاثي هوهم أن النبي صلى الله عليه وسلم كغيره في كون تنفله قاعداً

(ويتنفل القادر قاعداً)
اجبا (ومضطجعا)
لا مستلقيا ويقعد للركوع
والسجود ولا يؤمى بهما
لعدم وروده (وأجر
القاعد) في النفل (القادر
نصف أجر القائم) (أجر
المضطجع نصف أجر
القاعد) كما ثبت ذلك في
خير البخاري نعم من
خصائصه صلى الله عليه
وسلم

الإمام انتهى ما نقله
الشويزي (قوله لا مستلقيا)
قال في التحفة لعدم وروده
أى والنائم يعنى في
الحديث إنما يتأخر
منه المضطجع قال في
الامداد بخلاف الانحناء
للركوع والسجود ولا
يؤمى بهما الخ قال في
الامداد ويكفي الاضطجاع
بين السجدين وفي
الاعتدال وجوب
القعود للركوع والسجود
لا يحل ذلك لأنه يتصور
ترك الطمأنينة في ذلك
القعود انتهى (قوله من
خصائصه الخ) أى لأنه
مأمون من الكسل

له نصف أجره قائما وقد ذكر في الر وض ان ذكر الخصائص مستحب قال في الر وضه بل لا يبعد القول
 بوجوده لئلا يرى جاهل بعض الخصائص في الخبر الصحيح فيعمل به أخذ بأصل التأسي فوجب بيانها فأى
 فائدة أهم من هذه فبطل قوله من منع الكلام فيها مع الإلابة أنه أمران قضى فلامعنى الكلام فيها (قوله ان تطوعه
 فاعدا مع القدرة) أى على القيام أما مع المعجز عنه فغيره كذلك (قوله كتطوعه قائما) أى في الثواب
 روى ذلك مسلم وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم مأمون الكسل ومثل ذلك تطوعه مضطجعا كما تصرح به
 عبارة التحفة ان تطوعه غير قائم كهوقائما اعلم أن خصائصه صلى الله عليه وسلم كثيرة جدا احصرها العلماء
 رحمهم الله تعالى في أربعة أنواع أحدها الواجبات وخص بها زيادة الرزقي والدرجات فلم يتقرب المتقربون
 الى الله تعالى بمثل أداها المترض عليهم وذلك كوجوب الضحى والوتر والاضحية والسواك وغيرها الثاني
 في المحرمات عليه وخص بها تركه له اذا جرت ترك المحرم أكثر من أجر ترك المكروه وفعل المندوب وذلك
 كتحریم الصدقة أى أخذها ومدا العین الى متاع الغير ونكاح كتابية الثالث التخفيفات والمباحات
 له وخص بها توسعة عليه وتيسرها على ان ما خص به منها لا يلزمه عن طاعته وإن ألهم غيره والمراد بالمباح هنا ما لا
 حرج في فعله ولا في تركه وذلك كنكاح تسع والوصال في الصيام وعدم انتقاض وضوئه بالنوم الرابع
 الفضائل والاكرام كتحریم نكاح منكوحاته وكونه صاحب الشفاعة العظيم ووجوب اجابته في
 الصلاة على من دعاه وهو فيها ولا تبطل وقد ألف في الخصائص مؤلفات كثيرة ما بين مطول ومختصر وذكر
 أبو سعيد النسا بوري في كتاب شرف المصطفى ان عددا ما اختص به نبينا صلى الله عليه وسلم ستون خصلة
 والله أعلم (قوله الرابع من الأركان) أى الثلاثة عشر (قوله الفاتحة) سميت بذلك لافتتاح القرآن
 بها وبأم القرآن وبأم الكتاب والاساس لانها أوله وأصله كما سميت مكة أم القرى لانها أول الارض وأصلها
 ومنها حديث وتسمى سورة الكتل لانها نزلت من كنز تحت العرش والسبع المثاني لانها سبع آيات وثبتت
 في الصلاة والوافية والكافية لانها وافية كافية في محبة الصلاة والواقية لانها تقي من السوء والشاكية وسورة
 الصلاة وغير ذلك (قوله أى قراعتها) أشار به الى ان كلام المصنف على تقدير مضاف فلو عبر بها لكان أولى
 وعبارة المنهاج الرابع القراءة ثم قال وتعين الفاتحة قال القليوبي فيه إشارة الى أن الركن مطلق القراءة
 وكونها للفاتحة شرط عند من يقول بتعينها ولذلك اكتفى بغيرها عند من لا يعينها وكونها من القيام معلوم من
 الترتيب الآتى ومن ذكرها عقبه فتأمل (قوله في كل قيام أو بدله) أى من نحو وقوعه مرة واحدة وقد
 يستحب للمصلى أن يقرأ الفاتحة في الركعة الواحدة مرتين وثلاثا وأربعا للاختلاف في الصحة بل لخيانة فضيلة
 قال الرافعي وصورته فيما اذا صلى المريض ثم وجد خفة بعد قراءة الفاتحة فانه يجب عليه أن يقوم ليركع وإذا
 قام استحب له إعادة الفاتحة لتقع في حال الكمال قال وهكذا كل موضع انتقل الى ما هو أعلى كما لو صلى
 مضطجعا ثم قدر على القعود وحينئذ فاذا قرأها ثانيا فاعدا ثم قدر على القيام لدخول من يمسه أو غير ذلك
 فيجب أن يقوم وتستحب له اعادةها وان ضمنت الى ذلك قدرته على القيام الى حد الرأى كعين قبل قدرته على
 القيام فيزيد أيضا استحبابها وينظم ما تقدم وأبلغ مما سبق شخص يجب عليه أن يقرأ الفاتحة في الركعة
 الواحدة أربع مرات وأكثر وصورته انه اذا نذر أن يقرأ الفاتحة كلما عطس فعطس في صلاته في حال القيام
 فانه يجب عليه أن يقرأها في الحال لان تكرير الفاتحة لا يضر كذا نقل عن فتاوى القاضى وهو ظاهر وان
 قال بعضهم فيه بحث ظاهر والوجه عدم شمول النذر لهذا لانه مكر وه أو حرام انتهى وكأنه توهم ان
 صورته نذره ان كلما عطس في الصلاة قرأ الفاتحة وليس كذلك بل يطلق نذره عن التقيد بكونه في الصلاة
 كما هو مصرح عبارته وحينئذ فليس ذلك من النذر المكر وه ولا الحرام ونظير ذلك ما قالوه ان الصيام يوم
 الشك حرام أو مكر وه على الخلاف الا لنذر وصورته بانه نذر صوم يوم كذا فوافق يوم الشك وقالوا أما نذر

ان تطوعه فاعدا مع
 القدرة كتطوعه قائما
 (الرابع) من الأركان
 (الفاتحة) أى قراعتها في
 كل قيام أو بدله

(قوله المسمى أصلاً) هو خلاصته رافع حد أبي يحيى بن خلاد وحديثه في مواضع من الصحيحين وأخرجوه أبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه ولفظ عبارة البخاري في باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلاة كلها في الحضر والسفر في المبحر وما يخاف من أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فدخل رجل فصلى فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فرد وقال ارجع فصل فانك لم تصل فارجع صلى الله عليه وسلم فقال ارجع فصل فانك لم تصل ثلاثاً

١٤٠

فصل فانك لم تصل فارجع صلى

صوم يوم الشك فلا ينعم فليأمل (قوله حتى القيام الثاني في الكسوفين) أي كسوف الشمس وكسوف القمر وظاهر أن محل ذلك فيما إذا أصلاهما بالكيفية الفاضلة والافسيائية أنه يجوز فعله ما كسبه الظاهر (قوله في السرية والجهرية) أي فلا يختص وجوب القراءة في الجهرية قال في النهاية المنفرد وغيره ويدل على دخول المأموم في العموم ما صح عن عبادة كنا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الفجر فنقلت عليه القراءة فلما فرغ قال لعلمكم تقرؤن خلفي قلنا نعم قال لا تفعلوا الا بفاتحة الكتاب فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها وخبر من صلى خلف امام فقرأه الامام له قراءة ضعيف عند الحفاظ كما بينه الدارقطني وغيره (قوله حفظاً أو تلقيناً أو نظراً في نحو مصحف) أي فلا يشترط كون القراءة حفظاً عن ظهر قلب خلافاً للإمام أبي حنيفة رضي الله عنه في قوله يبطلان الصلاة بالقراءة من المصحف كما حكاه الشيرازي في الميزان ووجه اشتغال المصلي بالنظر إلى الكتابة عن كمال مناجاة الله تعالى (قوله لا يخبر الصحيح) دليل للثبوت والحديث رواه ابن خزيمة وحبان في صحيحيهما (قوله لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب) أي ونفي الاجزاء وان لم يفد الفساد على الخلاف التبرير في الأصول لكن محله فيما لم تنف فيه العبادة لنفي بعضها وبقرض عدم دلالة هذا الدليل على استعماله في الواجب الخبر الصحيح أيضاً أنه صلى الله عليه وسلم قال في المسمى أصلاً إذا استقبلت القبلة فكبر ثم اقرأ بأم القرآن ثم اصنع ذلك في كل ركعة ووضح أيضاً أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأها في كل ركعة ومخرج صلوا كما رأيت مني أصلي ووضح أنه صلى الله عليه وسلم هي المؤمنون به عن القراءة خلفه الأيام القرآن حيث قال لعلمكم تقرؤن خلفي قلنا بلى قال لا تفعلوا الا بفاتحة الكتاب فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها قاله في التحفة (قوله في كل ركعة منها) أي الصلاة (قوله كما صرح به) أي يكونها في كل ركعة قال في التحفة كما جاء عن نيف وعشرين صحابياً (قوله في خبر المسمى أصلاً) أي كما سبق قريباً لفظه وقد ذكر الحديث بتمامه في مبحث التكبير فارجع إليه (قوله الملعذون) ظاهره عدم لزوم الملعذون والفاتحة وهو وجه مرجوح والاصح أنها وجبت عليه وتحملها عنه الامام وتظهر فائدة الخلاف فيما لو بان امامه محدثاً وفي خامسة ان الركعة لا تحسب له لان الامام ليس أهلاً لتحملها بل المراد أن لزومها لا يستقر عليه لتحمل الامام عنه أفاده في المغني وقد أشار إليه الشارح هنا (قوله لسبق) متعلق بمعدو رأي لسبق امامه للمأموم (قوله فانها) أي الفاتحة (قوله لا تلزمه) أي المسبوق ولا يستقر عليه (قوله لتحمل امامه لها عنه) أي للفاتحة عن المسبوق (قوله لا لعدم مخاطبة بها) أي بل هو مخاطب بها ثم تحملها عنه الامام وعبارة التحفة لانها وان وجبت عليه يتحملها الامام عنه بشرطه كما يأتي فلا اعتراض على عبارته خلافاً لمن ظن زاعماً أن ظاهرها عدم وجوبه عليه بالكلية وذلك لان المتبادر من تعين الشيء عدم قبوله لتحمل الغير له ومن عدم تعينه قبوله لذلك انتهى وتقدم عن المغني ما يوافقه (قوله فيدرك الركعة) تفريع على قوله فانها لا تلزم بعد التأويل المذكور وضمير يدرك راجع للمسبوق المفهوم من قول المصنف لسبق والركعة مفعوله

فقال والذي بعثك بالحق ما أحسن غيره فعلمني فقال اذا قلت الى الصلاة فكبر ثم اقرأ بما تيسر معك من القرآن ثم ارجع حتى تطمئن راكعاً ثم ارفع حتى تعدل قائماً ثم اسجد

حتى القيام الثاني في صلاة الكسوفين في السرية والجهرية حفظاً أو تلقيناً أو نظراً في نحو مصحف للخبر الصحيح لا يجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب أي في كل ركعة منها كما صرح به في خبر المسمى أصلاً (اللعذون) أي لسبق) فانها لا تلزمه أي لتحمل امامه لها عنه لا لعدم مخاطبة لها فيدرك الركعة

حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع حتى تطمئن جالساً وافعل ذلك في صلاتك كلها انتهى وفي رواية داود بن قيس عن النسائي أن صلاته كانت ركعتين

(قوله)

وفي حديث أبي داود اذا قلت وتوجهت فكبر ثم اقرأ بأم القرآن وما شاء

الله ان تقرأ أو لا سجدة الثانية والنية والقعود في التشهد الأخير والترتيب فالجواب انها كانت معلومة عند السائل فلم يحتج الى بيانها انتهى قال القسطلاني في شرحه أول لعل الراوي اختصره انتهى (قوله لا لعدم مخاطبة بها) ذكره جواباً عن اعتراض أشار إليه في التحفة حيث قال لانها وان وجبت عليه يتحملها الامام بشرطه كما يأتي فلا اعتراض على عبارته خلافاً لمن ظن زاعماً ان ظاهرها عدم وجوبها عليه بالكلية وذلك ان المتبادر من تعين الشيء عدم قبوله لتحمل الغير ومن عدم تعينه قبوله لذلك انتهى

(قوله ركوعه) بالنصب مفعول الادراك وقوله المحسوب بالنصب أيضا صفة لركوعه قال الشارح في فصل ادراك المسبوق الركعة من هذا الكتاب وان أدركه وهو محدث أو متنجس أو في ركوع غير محسوب له نحو إذا تقدم اليه سهواً أو في أصلي ولم يطمئن معه أو اطمأن بعد ارتفاع الامام عن أقل الركوع وهو بلوغ راحتيه ركبتيه أو تردها قبل اطمأن قبل وصول الامام لحد أقل

الركوع سواء غلب على ظنه شيء أم لا وأدركه في الركوع الثاني من التسويين لم يدركها أي الركعة انتهى (قوله كزجة أونسيان الخ) أي فاذا زحمت في السجود فلم يمكنه الا بعد قيام الامام

بادراكه معه ركوعه المحسوب له (وغيره) كزجة أونسيان أو بقاء حركة بأن لم يقم من السجود الا والامام راكع أو قريب من الركوع وكذا لو انتظر سكينة الامام فركع أو شك هل قرأ الفاتحة فانه يتخلف لقراءتها فيها فاذا لم يقم الا والامام راكع مثلاً ركع معه وسقطت عنه الفاتحة وهذا يعلم أنه يتصور سقوط الفاتحة في الركعات

الاربع

مثلاً لكن بعد مضي أربعة أركان طويلة فانه يسعي على ترتيب نفسه فاذا فرغ من ركعته ووجد الامام راكعاً في الثانية تابعه وسقطت عنه قراءتها وكذلك النسيان فاذا نسي قراءة الفاتحة وتذكرها قبل ركوعه الذي هو عقرب ركوع الامام لم يسه

(قوله بادراكه معه) أي بادراك المسبوق مع الامام (قوله ركوعه المحسوب له) بالنصب مفعول ادراكه والضمير ان للامام وذلك لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من الصلاة قبل ان يقيم الامام صلبه فقد أدركها وخرج بادراك الركوع المحسوب ادراك غيره فلا يدرك الركعة به وعبارته مع المستثنى في الجماعة وان أدركه وهو محدث أو متنجس أو في ركوع غير محسوب له نحو إذا تقدم اليه سهواً أو في أصلي ولم يطمئن معه أو اطمأن بعد ارتفاع الامام عن أقل الركوع وهو بلوغ راحتيه ركبتيه أو تردها قبل اطمأن قبل وصول الامام لحد أقل الركوع سواء غلب على ظنه شيء أم لا وأدركه في الركوع الثاني من صلاة الكسوفين لم يدركها أي الركعة إلى أن قال الشارح وشرط صحة صلاة المسبوق المذكور ان يكبر للاحرام للهوى فان اقتصر على تكبيرة اشترط ان ينوي بها الاحرام قبل ان يصير إلى أقل الركوع فان نوى بها للهوى أو مع التحريم أو أطلق لم تنفقد صلاته انتهى وسيأتي بسط ذلك في موضعه (قوله وغيره) أي وغير السبق فهو معطوف على سبق لا على معذور (قوله كزجة أونسيان أو بقاء حركة) أمثلة للغير وهم في الحقيقة مسبقون اذا فسروا المسبوق بمن لم يدرك مع الامام من مباح الفاتحة في أي ركعة أو في معناها اذا فسروا بالذي لم يدرك مع الامام من مباح الفاتحة في الركعة الاولى والاخير هو الانسب بصنيع المصنف فلي تأمل (قوله بأن لم يقم) أي المأموم من السجود لم ينه من القيام بالزجة أو النسيان أو بقاء الحركة فهو صالح للتصوير للجميع (قوله الا والامام راكع) أي في الركعة الثانية (قوله أو قريب من الركوع) أي أولم يكن الامام راكعاً بالفعل ولكنه قريب من الركوع بأن لم يدرك معه قدر فاتحة معتدلة وياضاح ذلك أن المأموم اذا زحمت في السجود فلم يمكنه الا بعد قيام مثلاً لكن بعد مضي أربعة أركان طويلة فانه يسعي على ترتيب نفسه فاذا فرغ من ركعته ووجد الامام راكعاً في الثانية تابعه وسقطت عنه قراءتها وكذلك النسيان فاذا نسي قراءة الفاتحة وتذكرها قبل ركوعه الذي هو عقرب ركوع الامام لم يسه لزمه الاشتغال بقراءتها اذا أتتها قبل مضي أكثر من ثلاثة أركان طويلة يسعي على ترتيب نفسه فاذا فرغ من ركعته ولم يدرك مع الامام مقدار فاتحة فحكمه حكم المسبوق يتحمل عنه الامام الفاتحة أو ما بقي منها بشرطه وكذا حكم بطي الحركة قاله الكردي في الكبرى فلي تأمل (قوله وكذا) أي تسقط الفاتحة أو بعضها (قوله لو انتظر) أي المأموم كما هو السنة (قوله سكينة الامام) أي من الفاتحة (قوله فركع) أي الامام عقب قراءة الفاتحة ولم يقرأ السورة أو قرأ السورة القصيرة ولم يدرك المأموم معه قدر الفاتحة المعتدلة (قوله أو شك) أي وكذا لو شك المأموم فهو عطف على انتظار (قوله هل قرأ الفاتحة) أي أم لا ثم تذكر أنه لم يقرأها أو استمر شاكاً ما لو تذكر أنه قرأها فلا كلام فيه تأمل (قوله فانه) أي المأموم (قوله يتخلف لقراءتها) أي الفاتحة ويغفر له ثلاثة أركان طويلة فاذا قرأها ولم يسبق بأكثر من ذلك ومضى على نظم صلاته ثم قام فوجد الامام راكعاً أوهاو بالركوع ركع معه وسقطت عنه الفاتحة (قوله فيها) أي في مسئلتني انتظار سكينة الامام والشك هل قرأ الخ (قوله فاذا لم يقم) أي المأموم تقر ببع على قوله يتخلف الخ (قوله الا والامام راكع مثلاً) أي أوهاو إلى الركوع كما تقر (قوله ركع معه) أي ركع المأموم المذكور مع الامام (قوله وسقطت عنه الفاتحة) أي لتحمل الامام عنه مع كونه معذوراً (قوله وهذا) أي بما ذكر في صورة المنتظر ونحوه وعبارة المغنى ويتصور سقوط الفاتحة أيضاً في كل موضع حصل للمأموم فيه تخلف بسببه عن الامام بأربعة طويلة زال عنده والامام راكع فيتحمل عنه الفاتحة كما لو كان بطي القراءة أو نسي أنه في الصلاة أو امتنع من السجود بسبب زجة أو شك بعد ركوع امامه في قراءته الفاتحة فتخلف له انه على ذلك الاسنوي (قوله يعلم انه) أي الحال والشان (قوله سقوط الفاتحة) أي عن المأموم (قوله في الركعات الاربع)

الاشتغال بقراءتها اذا أتتها قبل مضي أكثر من ثلاثة أركان طويلة يسعي على ترتيب نفسه فاذا فرغ من ركعته ولم يدرك مع الامام مقدار فاتحة معتدلة فحكمه حكم المسبوق يتحمل عنه الامام الفاتحة أو ما بقي منها بشرطه وكذا حكم بطي الحركة (قوله أو قريب من الركوع) أي بأن لم يدرك معه قدر فاتحة معتدلة كما قدمته آنفاً (قوله فيها) أي في مسئلة انتظار سكينة الامام ومسئلة شك هل قرأ الخ

أي بأسباب مختلفة بأن أدركه في ركوع الأولى فسقطت عنه الفاتحة لكونه مسبوقة فاقم حصل له زجه عن السجود فيها فتمكن منه قبل أن يركع الإمام في الثانية فأتى به ثم قام من السجود ووجد حذرا كما هو كذا تأمل ع ش عن الزبدي لكن قوله بأسباب مختلفة غير متعين في حواشي شرح الروض وكذا لو أدرك المسبوق إمامه كما فرج معه ثم بطلت صلاة إمامه بعد السجدة الثانية ثم قام المسبوق فاقتدى بإمامه كما وكذا إذا اقتدى بثالث ورابع قال ولو نوى مفارقة إمامه بعد الركعة الأولى ثم اقتدى بإمامه كما في محتمل أن لا تصح القدوة إذا فعل ذلك بقصد إسقاط الفاتحة كما لو قرأ آية سجدة بقصد السجود أو دخل المسجد بقصد التحية في وقت الكراهة وان اقتدى به لغرض آخر سقطت عنه الفاتحة وهذا هو المتجه وبه أفتيت هذا كلامه لكن قال ولده الشمس الرملي بل الذي في فتاويه رحمه الله تعالى الصحة وإن قصد إسقاطها أي فهو الذي استقر عليه رأيه آخر كما صرح به في النهاية قال الجلي ظاهره وإن كر ذلك في جميع الركعات انتهى وبه جزم ع ش (قوله والبسملة آية) أي كاملة (قوله منها) أي من الفاتحة أي أولها وفي قولهم بعض آية (قوله عملا) أي فيجب قراءتها في الصلاة ويجوز بها حيث يجزى بالفاتحة للاتباع وإن أخذ وعشرون صحابيا كما قاله ابن عبد البر فإن قيل يشكل وجوبها في الصلاة بقول أنس رضي الله عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين كما رواه البخاري وبقوله رضي الله عنه صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم كما رواه مسلم أحجب بأن معنى الأول كانوا يفتتحون الصلاة بسورة الحمد وبينه ما صح عن أنس كما قاله الدارقطني أنه كان يجزى بالبسملة وقال لا آلو أن اقتدى بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم وأما الثاني فقال أنتم تأنونه رواية للفظ الأول بالمعنى الذي عبر به عنه الراوي بما ذكر بحسب فهمه ولو بلغ الخبر بلفظه كما في البخاري لأصاب إذا لفظ الأول هو الذي اتفق عليه الحفاظ قاله في المغني قال السيد البر زنجي في سداد الدين حديث نفي البسملة هذا فيه تسع علل مخالفة الأكثرين والاتقطاع وتدليس التسوية من الوليد والكتابة لأن قتادة كان أمه وجهالة الكاتب والاضطراب في لفظه والادراج وثبوت ما يخالفه عن صحابه ومخالفته لما رواه عدد التواتر هذا كلامه وفي بعضه نظر يعلم مما يأتي (قوله لما صح) دليل لكون البسملة آية من الفاتحة (قوله أنه صلى الله عليه وسلم عدها) أي البسملة (قوله آية منها) أي من الفاتحة والحديث رواه البخاري في تاريخه بلفظه أنه صلى الله عليه وسلم عدها الفاتحة سبع آيات وعده بسم الله الرحمن الرحيم آية منها وروى ابن خزيمة بأسناد صحيح عن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم عده بسم الله الرحمن الرحيم آية والحمد لله رب العالمين أي إلى آخرها ست آيات (قوله وأنه قال) أي وصح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الخ فهو عطف على أنه قبله (قوله بسم الله الرحمن الرحيم إحدى آياتها) أي الفاتحة والحديث رواه الدارقطني عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظه أنه صلى الله عليه وسلم قال إذا قرأتم الحمد لله فافقروا بسم الله الرحمن الرحيم أم القرآن وأم الكتاب والسبع المثاني وبسم الله الرحمن الرحيم إحدى آياتها وصح قوله صلى الله عليه وسلم فاتحة الكتاب سبع آيات أولا هن بسم الله الرحمن الرحيم (قوله وآية من كل سورة) أي والبسملة آية كاملة من كل سورة فهو عطف على آية منها (قوله غير براءة) أي فأنما ليست آية منها قال في التحفة لأنها نزلت بالسيف باعتبار أكثر مقاصدها ومن ثم حرمت كما هو ظاهر انتهى أي وتكره في أنائها كما حكاه عنه جمع ووافق الشارح في ذلك الشيخ الخطيب وابن عبد الحق وخالفه الرملي فقال تكره في أولها وتس في أنائها (قوله كجادل عليه) أي على كون البسملة آية من كل سورة (قوله خبر مسلم) أي عن أنس رضي الله عنه بلفظينا النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم بين أظهرنا إذ أغفى اغفاه ثم رفع رأسه متبسما فقلنا ما أضحكك يا نبي الله قال أنزلت على أنفا سورة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم أنا أعطيناك الكوثر إلى آخرها قال في التلخيص ولا

(والبسملة) آية منها عملا لما صح أنه صلى الله عليه وسلم عدها آية منها وأنه قال بسم الله الرحمن الرحيم أحد آياتها وآية من كل سورة غير براءة كجادل عليه خبر مسلم

(قوله غير براءة) قال في التحفة لأنها نزلت بالسيف باعتبار أكثر مقاصدها ومن ثم حرمت أولها كما هو ظاهر انتهى وقال القليوبي تكره في أولها وتندب في أنائها عند شيخنا الرملي وقال ابن حجر والخطيب وابن عبد الحق تحرم في أولها وتكره في أنائها وتندب في أنائها غير اتفاقا

قائل بالفرق أي بينها وبين غيرها من بقية السور (قوله وغيره) بالرفع عطف على خبر وذلك الغير هو إجماع الصحابة رضي الله عنهم على إثبات البسملة في المصحف بخطه أو أوائل السور سوى براءة مع تحريم في تحريمه عماد ليس بقرآن بل حتى عن نقطه وشككه والتعذر وتراجم السور فلم تكن قرآنا لما أجاز وذلك لأنه يحمل على اعتقاد ما ليس بقرآن قرآنا فان قلت لعلها ثبتت للفصل بينهما قلت يلزم عليه ما ذكره وان تكتب أول براءة وان لا تكتب أول الفاتحة قال في التحفة وإثبات أسماء السور والأعشار فيه من بدع الحجاج على أنه جعلها بغير خطه ولقوة هذا قال بعض الأئمة أنها ما يقينا ويؤيده تواترها عند جماعة من قراء السبع انتهى وهم قالون والكسائي وعاصم وابن كثير قال الشاطبي

وبسمل بين السورتين بسنة * رجال نحو هادريه ونحوه

فاشار الى هؤلاء بالباء والراء والنون والدال من سنة رجال نحو هادريه وعلم من ذلك ان الباقيين لا يسملون بينهما لان هذا من قبيل الاثبات والحدف والحاصل أنه اختلف الامة رضي الله عنهم في البسملة فذهب الشافعي وابن المبارك وقرامكة والكوفية وفقهاؤهما وابن عباس وابن عمرو وسعيد بن جبير والزهري وعطاء الى أن البسملة آية من الفاتحة ومن كل سورة غير براءة وذهب الامام مالك والاوزاعي وقرناء المدينة والبصرة والشام وفقهاؤها وابن مسعود الى أنها ليست من أوائل السور أصلا ولا اصح عند متأخري الحنفية أنها آية مستقلة ليست جزأ من الفاتحة أو غيرها فهي سورة قصيرة ورواية عن أحمد وداود ومثله وعند متقدميهم أنها في أوائل السور ليست من القرآن ولكل أدلة من الاحاديث والآثار الصحيحة وقد أفرد بالتأليف في ذلك مؤلفات كثيرة من أجلها تأليف الشارح في خصوص ذلك الذي قال في حقه جمعت فيه جميع ما قيل في البسملة وما ورد فيها من الاحاديث الشاهدة لكل من القولين وكلام الحفاظ على تلك الاحاديث بحيث اتي رأيت فيها كتبنا مؤلفا لا محاباذ كرت خلاصتها وفيها مؤلفات أخر لم أرها وانما نقلت عنها بالوسائط والحاصل انه كتاب مفرد في فنه وجمعه لانه جمع مؤلفات عديدة مع بيان كل مشكل والبحث مع كل قائل أتى بعالم يقبل أسأل الله قبوله وقبول غيره عنه وكرمه (قوله فهمي) أي البسملة التي في أوائل السور بخلاف التي في أثناء سورة الفل فاما قرآن اجماعا يكفر جاحدها لتواترها عند الجميع (قوله قرآن طنا) أي فلا يكفر نافيها اجماعا كمنبها خلافا لهم فهم ما لان الاصح ان يثبتها طن ولا تكفير بطنى ثبوتها وتيقن بالولا ييقن لم يصحبه تواتر وان أجمع عليه كانكار أن لبنت الابن السدس مع بنت الصلب (قوله لا قطعا) مقابل قوله طنا يعني ان دليلها طن فيستفاد منه وجوب العمل به كغيره من الأدلة الظنية لان دليلها قطعي حتى يجب اعتقاده ويكفر جاحده (قوله لعدم التواتر) تعليل لذلك فان قلت القرآن انما ثبت بالتواتر قلنا هذا فيما ثبت قرآنا قطعا أما ما ثبت قرآنا حكما فيكفي فيه الظن كما يكفي في كل طن وأيضاً اثباتها في المصحف بخطه من غير تكبير في معنى التواتر على أن الشيء تواتر عند قوم دون آخرين ولذا قال بعض المحققين وقد عدم من الانصاف قول السيوطي قد كثرت الاحاديث الواردة في البسملة اثباتا ونقيا وكلا الأمرين صحيح والله صلى الله عليه وسلم قرأها وأنه تركها وكذا جهردها وخفأها وأياها والذي يوضح صحة الأمرين ويزيل اشكال من شكك على الفريقين أعنى من أثبت أنها آية من أول الفاتحة ومن كل سورة ومن نفي ذلك ما أشار اليه طائفة من المتأخرين ان اثباتها ونفيها كلاهما قطعي ولا يستغرب ذلك فان القرآن نزل على سبعة أحرف ونزل مكررا فنزل في بعضها بزيادة وفي بعضها بحذف كقراءة مالك ومالك وشجرى تحتها الانهار ومن تحتها في براءة وأن الله هو الغنى الحميد وان الله الغنى الحميد فلا يشك أحد ولا يرتاب في أن القراءة بأبواب الالف ومن وهو ويحذف ذلك متواترة قطعية الاثبات وان القراءة بحذف ذلك أيضا متواترة قطعية الحذف وان ميزان الاثبات والحذف في ذلك سواء وكذلك القول في البسملة أي أنها نزلت في بعض الأحرف ولم تنزل في بعضها فاثباتها قطعي وحذفها

وعسيرة فهي قرآن طنا
لاقطعا لعدم التواتر

(قوله لا قطعا) أي فلا
يكفر جاحدها وحاصل
ذلك في غير التي في سورة
الفل أما هي فيكفر جاحدها
لتواترها

(قوله فوجو بها شامل الخ) أي فالحكم على التشديد بكونه من الفاتحة فيه تجوز زقاله في المعنى (قوله بطلت قراءته) أي لتلك الكلمة عبارة المعنى
فلو خفف منها التشديد بطلت ١٤٤ قراءة تلك الكلمة لتغير النظم الخ وفي التحفة كان قرأ الرحمن بذلك الادغام ولا نظر الى

كون أل لما ظهرت خلفت
الشدة فلم يحذف شيئاً لأن
ظهورها لم يكن قيامه
مقامها انتهى (قوله بل
قد يكفر الخ) قال في التحفة
ولو علم معنى اياك المخفف
وتعمده كفر لانه ضوء
الشمس والاسجد للسهو
انتهى وهو موجود في

(والتشديدات التي فيها)
وهي أربع عشرة
(منها) لأنها هيئات
لحروفها المشددة فوجو بها
شامل لهيئاتها فاذا خفف
مشدداً بطلت قراءته بل
قد يكفر به في اياك ان علم
وتعمد لانه بالتخفيف
ضوء الشمس وان شدد
مخففاً أساء ولم تبطل صلته

كلام غير واحد أيضاً
لكن قوله هنا قد يكفر الخ
يفهم منه انه قد لا يكفر وهو
كذلك قال الشارح في
شرح العباب عند قول
المصنف أو ترك تشديد
اياك عامداً لما بعناه
كفر مانعه لان الاياضوء
الشمس هذا ان قصد
بخلاف ما اذا قصد القراءة
الشاذة وان اياها خففت
لكراهة ثقل تشديدها بعد
كسرة فانه يحرم ثم يحتمل
عدم بطلان صلته لان
المعنى لم يتغير عند مراعاة

قطعي وكل متواتر وكل في السبع فان نصف القراء السبعة قرأوا بآياتها ونصفهم قرأوا بحذفها وقراءة السبعة
كلها متواترة فمن قرأها فهي ثابتة في حرفه متواترة اليه ثم منه الينا ومن قرأ بحذفها فحذفها متواتر اليه ثم منه
الينا والطف من ذلك ان نافعاً له راويان قرأ أحدهما عنه بها والاخر بحذفها فدل على ان الامر ينوثر
عنده بأن قرأ بالحرفين معاً بأسانيد متواترة لكل فيهما التقرير اجتماعهما بها والاخر بحذفها فدل على كثرة
كل جانب منها وانجلى الاشكال وزال التشكيك ولا يستغرب الاثبات من أثبت ولا النفي من نفي والله
سبحانه وتعالى أعلم (قوله والتشديدات التي فيها) أي في الفاتحة (قوله وهي) أي تشديدات الفاتحة (قوله
أربع عشرة) ثلاث منها في الآية الاولى التي هي البسملة واثنان في الآية الثانية واثنان في الآية الثالثة
وواحدة في الآية الرابعة واثنان أيضاً في الخامسة وواحدة في السادسة وثلاث أيضاً في السابعة فالجملية
ما ذكر (قوله منها) أي من الفاتحة (قوله لأنها) أي التشديدات وهذا لتبطل لكونها من الفاتحة (قوله هيئات
لحروفها المشددة) أي مثل الحركات والسكنات والمد والقصر ونحو ذلك (قوله فوجو بها) أي الفاتحة
أو الحروف المشددة أي وجوب قرائتها (قوله شامل لهيئاتها) أي الحروف قال في المعنى فالحكم على التشديد
بكونه من الفاتحة فيه تجوز ولذا عبر في المحرر بقوله ويجب رعاية تشديداتها فلو عبر بها لكان أولى انتهى
ويقرب منها عبارة الهجوة وهي

والحمد لا في ركعة الذي سبق * بيسم والحروف والشدة تنطق

ليكن قضية قولهم ان الحرف المشدد في الحقيقة حرفان أولهما ساكن وثانيهما متحرك ان ذلك ليس
بتجوز فليأمل (قوله فلو خفف مشدداً) تفريع على المتن أو على قوله فوجو بها الخ (قوله بطلت قراءته) أي
لتلك الكلمات لتغييره نظمها فيعيد على الصواب ولا تبطل صلته وان كان عامداً لما حيث لم يغير المعنى
لكن متى ركع عمداً قبل إعادة القراءة على الصواب بطلت صلته كما لا يخفى قال في التحفة كان قرأ أل الرحمن
بقلم الادغام ولا نظر لكون أل لما ظهرت خلفت الشدة فلم يحذف شيئاً لأن ظهورها لم يكن أي ابدال فلم
يكن قيامه مقامها ووجهه في الفتاوى بأوضح مما هنا وهو ان ذلك الحرف المدغم صار نسياً منسياً ألغى الشارع
اعتباره وجعل الشدة بدله فاذا حذفها صار تار كالحرف من حروف الفاتحة ولم ينظر الحرف العائد بحذفها
لما تقرر ان الشارع أعرض عنه وألغى اعتباره بدليل حرمة تعمله ذلك بلا عذر كما هو واضح وطباقهم على أن
تخفيف المشدد مبطل للقراءة ولا صلابة أخرى دليل على ما ذكرته انهم ألغوا اعتبار ذلك الحرف المدغم ولم
ينظر والعودة تأمل (قوله بل قد يكفر به) أي بتخفيف المشدد (قوله في اياك) أي في تخفيف تشديده (قوله
ان علم وتعمد) أي والابان كان جاهلاً بمعناه أو ناسياً بسجده للسهو قال ع ش ومثله أي في طلب السجود كل
ما يبطل عمده ومنه كسر كاف اياك تعمد لا ضمها لان الكسر يغير المعنى ومتى بطل أصل المعنى أو
استحال الى معنى آخر كان مبطلاً مع التعمد وهذا السجود للخلل الحاصل بما فعله وليس ارادته
للسجود مغنية عن اعادته على الصواب انتهى تأمل (قوله لانه) أي معنى الايات لتبطل لقوله قد يكفر الخ
(قوله بالتخفيف) أي تخفيف الياض وهذا حال من الضمير المنصوب بأن (قوله ضوء الشمس) أي فكانه
قال تعبد ضوءها قال الكردي ونبيه بقيد يكفر على انه قد لا يكفر بذلك وبينه في شرح العباب حيث قال
عند قول المصنف أو ترك تشديد اياك عامداً لما بعناه مانعه لان الاياضوء الشمس هذا ان قصد
بخلاف ما اذا قصد القراءة الشاذة وان اياها خففت لكراهة ثقل تشديدها بعد كسرة فانه يحرم ثم يحتمل
عدم بطلان صلته لان المعنى لم يتغير عند مراعاة ذلك القصد ويحتمل البطلان لان نقص الحرف في الشاذة
مبطل وان لم يتغير المعنى وترك الشدة كترك الحرف والاول أقرب لما يأتي من ردعلة الثاني انتهى تأمل
(قوله وان شدد مخففاً) مقابل فان خفف مشدداً الخ (قوله أساء) أي أتى بسبئه (قوله ولم تبطل صلته)

أي

ذلك القصد ويحتمل البطلان لان نقص الحرف في
الشاذة مبطل وان لم يتغير المعنى وترك الشدة كترك الحرف والاول أوجه لما يأتي من ردعلة الثاني انتهى كلام شرح العباب بحروفه

أى كما ذكره الماوردى والرويانى وأقر به قال الحلبي لم يغير المعنى والابطلت وهمل مثله ما لوقال الصراط الذين بزادة ال أو يفرق بعدم تميز الزيادة في التشديد وبان زيادة ال تنافي الاضافة أى لا يتبادر منها الاضافة الظاهر الفرق ثم رأيت عن السيوطي ان ذلك مبطل مع التعمد أى وعلم التجريم تأمل (قوله ولا يصح ابدال قادر أو مقصر) أى في التعلم قال الماوردى ان قصد القادر احواله المعنى مع معرفته بالصواب ففاسق وان فعله عنادا كفر وبطلت صلواته فيه ما وان فعله من غير قصد لاحاله المعنى فان وقع سهوا أو نسيانا فكمن ترك بعض الفاتحة ناسيا فان تذكر قبل سلامه أعاد قراءة ما أحال معناه فان لم يفعل فصلاته باطله وان لم يمكنه فصلاته لنفسه جائزة وهو أى انتهى حواشي الروض (قوله الظاء عن الضاد) انما خصه بالذكر اعتناء به وللخلاف فيه وعبارة النهاية مع المنهاج ولو أبدل ضادا منها أى أتى بدلها بظاء لم تصح قراءته لتلك الكلمة في الاصح لتغيره النظم مع اختلاف المعنى اذا الضاد من الضلال والظاء من ظل يفعل كذا ظلالا اذا فعله نهارا وقياسا على باقي الحروف والثاني يصح اقرب المخرج وعسر التمييز بينهما والخلاف خاص بقادر لم يتعمد او عاجزا مكنه التعلم فلم يفعل أما العاجز عن التعلم فيجزئه قطعا وهو أى والقادر على التعلم لا يجوز به ولو أبدل الضاد بغير الظاء لم تصح قراءته قطعا الخ (قوله ولا حرفا منها) أى من حر وف الفاتحة (قوله بآخر) أى بحرف آخر لوجوب رعاية حر وفها قال في الوجيز ثم كل حرف وتشديد ركن قال الرافعي لأشك ان فاتحة الكتاب من هذه الكلمات المنطوقة والكلمات المنطوقة مركبة من الحروف المعلومة فاذا قال الشارح صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا بفاتحة الكتاب وقف الصلاة على جملتها والموقوف على أشياء مفقودة عند عدم بعضها كما هو مفقود عند فقد كلها فلو أدخل بحرف منها لم تصح صلواته وقوله ثم كل حرف وتشديد ركن يجوز أن يبدله انه ركن من الفاتحة لان ركن الشيء أحد الامور التي يلتزم منها ذلك الشيء ويجوز أن يبدله ركن من الصلاة لان الفاتحة من أركان الصلاة والاول أصوب تأمل (قوله وان لم يكن ضادا ولا ظاء) أى فلا يتقيد عدم صحة الابدال بهما بل يجري في جميع الحروف وهذا ما يفيد صنيعة لكن ربما يقال يقتضى انه مما محل اتفاق وغيرهما فيه خلاف مع انه ليس كذلك بل الامر بالعكس كما تقدم آنفا فلو أبدل هذه الغاية بقوله سواهما مثلا لكان أنسب فليتأمل * تنبيه * اعلم ان الضاد ليس في الحروف وحده عسر على اللسان غيره فان السنة الناس فيه مختلفة فهم من يخرجها ظاء معجمة بشارتها في الصفات الاستطالة فلو لا الاستطالة واختلاف المخرجين لكان ظاء وهذا لا يجوز في كلام الله تعالى لمخالفة المعنى الذي أراد الله تعالى اذ لو قلنا في الضالين الظالين بالظاء المعجمة لكان معناه الدائم وهذا خلاف مراد الله تعالى وهو مبطل للصلاة كما تقرر ومنهم من لا يوصلها الى مخرجها بل يخرجها دونه بوجه بالطاء المهملة ومنهم من يجعلها دال مفتحة ومنهم لا ما مفتحة ولذلك أشار السخاوى في نوينه بقوله

والضاد حال مستطيل مطبق * جهر يكل لديه كل لسان

حاشى لسان بالفصاحة قيم * درب لاحكام الحروف معانى

كم رامه قوم فما أبدوا سوى * لام مفخمة بلا عرفان

مميزه بالايضاح عن طاء وفي * أضللان أو في غيبض يشتهان

ولا بد للقارئ من التحفظ بلفظ الضاد حيث وقعت فهو أمر يقصر فيه أكثر الناس لصعوبته على من لم يدرب فيه فلا بد للقارئ المجود أن يلفظ بالضاد مفخمة مستعلية مطبقة مستطيلة فيظهر صوت خروج الريح عند ضغط حافة اللسان لما يليه من الاضراس عند اللفظ بها ومتى فرط في ذلك أتى بلفظ الظاء المعجمة فالضاد أصعب الحروف تكلفا في المخرج وأشد هاشموبة على اللافظ فتنبه (قوله كابدال الدال) أى المعجمة تصویر لا ببدال حرف بآخر (قوله زايانى الذين) بأن يقول الذين فانه لا يصح لتغيره النظم وكذا ابدال الدال فيه دال المهملة خلافا للزركشى ومن تبعه (قوله والحاء) أى المهملة عطوف على الدال

(ولا يصح ابدال) قادر
أو مقصر (الظاء عن
الضاد) ولا حرفا منها
بآخر وان لم يكن ضادا
ولا ظاء كابدال الدال زايان
في الذين والحاء

(قوله يحمل كلامه) فيه نظر اذ لا خلاف في عدم البطلان في حق المعذور قال في المغني في ابدال الصاد بالظاء أما العاجز عن التعلم فيجزيه قطعاً انتهى واذا كان هذا في الابدال المحض فكيف بالمتردد والمثله مشهورة بالخلاف من القادر ولهذا قال في التحفة واقتضاء كلام جمع بل صريحه الصحة في قاف العرب ١٤٦ وان قدر ضعف لما في المجموع انه اذا نطق بسين مترددة بينها وبين الصاد

بطلت ان قدر والافلا انتهى والحاصل ان المسئلة خلافة والشارح اعتمد تبعاً للمجموع والمحب الطبري وابن العماد وغيرهم البطلان بها وظاهر كلام ابن قاسم العبادي في شرح أبي شجاع اعتماده وعبارته ولو نطق بالقاف مترددة

هاء في الحمد ومنه ان ينطق بالقاف مترددة بينها وبين الكاف ومن قال في هذه بعدم البطلان يحمل كلامه على المعذور كما صرح به في المجموع (ويشترط) لصحة القراءة (عدم اللحن المحل بالمعنى)

بينها وبين الكاف كما تنطق بها العرب صح مع الكراهة على ما حزم به الرواي وغيره لكن نظر فيه شرح المذهب ويؤيد النظر ما فيه أيضاً من البطلان عند القدرة اذا نطق بالسین مترددة بينها وبين الصاد انتهت والذي قاله نصر المقدسي والرواي وحزم به في الكفاية الصحة مع الكراهة وتبعهم على الصحة الاذري في توسطه

(قوله هاء في الحمد) أي بأن يقول الحمد وفي هذا وما بعده خلاف بين المتقدمين والمتأخرين والوجه كما قاله في فتح الجواد ان في ذلك تفصيلاً يصرح به قول المجموع عن الجويني وأقره لو أخرج بعض الحروف من غير مخرجه كنستعين بتاء تشبه الدال والصرط لا بصاد محضة ولا بسين بل بينهما فان كان لا يمكنه التعلم صحت صلاته وان أمكنه وجب ويلزمه إعادة كل صلاة صلاها في زمن التفریط انتهى ويجرى هذا التفصيل في سائر أنواع الابدال وان لم يغير المعنى نعم ان كان الابدال قراءة شاذة كأننا نطمينك الكوثر أي بالنون لم يؤثر كما قاله ابن الرفعة وغيره ومثلها كل شاذة لا تغير المعنى ولا زيادة فيها ولا نقص وان تعمد وعلم التحريم انتهى فليتأمل (قوله ومنه) أي من الابدال (قوله ان ينطق بالقاف) أي من المستقيم مثلاً (قوله مترددة) حال من القاف (قوله بينها وبين الكاف) أي وهي المسمى بقاف العرب قال الباقى المراد ابدالهم وأما الفصحاء منهم فلا ينطقون بذلك وعبارة التحفة والمراد بالعرب المنسوبة أي هي الهم اخلاطهم الذين لا يعتد بهم ولذا نسبها لبعض لاهل المغرب وصعيد مصر (قوله ومن قال في هذه) أي في مسئلة النطق بالقاف المترددة بين القاف والكاف الخالصتين (قوله بعدم البطلان) متعلق بقال أي فتصح قراءته لكن مع الكراهة ولو كان قادراً على الكاف الخالصة ووجه الصحة أن ذلك ليس بابدال حرف بآخر بل هي قاف غير خالصة انتهى حقي خلافاً للشارح الا ان تعذر عليه التعلم بعد خروج الوقت (قوله يحمل كلامه) خبر ومن قال الخ فالضمير اليه (قوله على المعذور) أي بخلاف غيره فلا يصح ذلك وفيه نظر اذ لا خلاف في عدم البطلان في حق المعذور حتى في الابدال المحض والكلام هنا في المتردد والمثله مشهورة بالخلاف من القادر فالذي اعتمده الشارح تبعاً للمجموع والمحب الطبري وابن العماد وغيرهم البطلان بها وهو الذي مال اليه سم حيث قال صح مع الكراهة على ما حزم به الرواي وغيره لكن نظريه في شرح المذهب ويؤيد النظر ما فيه أيضاً من البطلان عند القدرة اذا نطق بالصاد مترددة بينها وبين السین انتهى ومن الغير الذي قال بالصحة نصر المقدسي وابن الرفعة في الكفاية والاذري في التوسط وشيخ الاسلام والرملي والخطيب فالحل المذكور هنا ليس في محله اذ فيه احواله للخلاف الشائع فليتأمل (قوله كما صرح به في المجموع) أي في مسئلة النطق بالصاد المترددة بينها وبين السین كما تقرّر عن سم وأما قراءة سراط والصرط بالسین أو مشو بالزاي فهي من السبعة قال الشاطبي وعند سراط والصرط لفتيلاً

بحيث أتى والصاد زاي أشمها * لدى خلف وأشم لخلا لاد الاولا

فأصل القراءة في ذلك ان فتلاً قرأه بالسین في جميع القرآن وان خلفاً شم الصاد الزاي في جميع القرآن وان خلافاً قرأ الاول من الفاتحة بأشمام الصاد الزاي وقرأ في جميع ما بقى من القرآن بالصاد الخالصة وان الباقي قرأ بالصاد الخالصة في جميع القرآن والمراد بهذا الاشمام خلط صوت الصاد بصوت الزاي فيمتزجان فيتولد منها حرف ليس بصاد ولا زاي فتدبر (قوله ويشترط لصحة القراءة) أي في الصلاة وخارجها كما هو ظاهر (قوله عدم اللحن المحل بالمعنى) أي بخلاف غير المحل به كفتح دال نعيد فانه لا يضر لكنه ان تعمد حرم والا كره كما في المجموع قيل لو أتى بالواو بدل الياء من العالمين كان مضر وان لم يغير المعنى لما فيه من الابدال قال ابن العماد هذا ضعيف لان الحرف ههنا ليس من نفس الكلمة بل هو حرف اعراب ينوب عن الحركة واذا كان كذلك وجب الحاقه باللحن الذي لا يغير المعنى فلا تبطل به الصلاة

لانه

وشيخ الاسلام والخطيب والرملي والقلوب وغيرهم قال في التحفة والمراد بالعرب يعني الذين تنسب اليهم هذه القاف اخلاطهم الذين لا يعتد بهم ولذا نسبها لبعض الائمة لاهل المغرب وصعيد مصر انتهى نعم ان كان الابدال قراءة شاذة كأنطينك الكوثر لم يؤثر كما قاله ابن الرفعة وأقره الشارح في الفتح وغيره قال في الامداد قال ابن الرفعة وغيره وبه يخص ما قرر من اطلاق البطلان في الابدال انتهى وجري على عدم الابطال بالابدال اذا كان قراءة شاذة في التحفة أيضاً

غير واحد تبعاً للنووي وغيره وقال البغوي هو ما وراء العشرة وتبعه السبكي وصححه ولده الشيخ تاج الدين واعتدله الطبراني وغيره وهو المشهور عند القراء (قوله برفع الأول) أي وهو الجلالة ونصب الثاني وهو العلماء قال البيضاوي وقرئ برفع اسم الله ونصب العلماء على أن الخشية مستعارة

كضم تاء أنعمت أو كسرهما من يمكنه التعلم وكقراءة شاذة وهي ما وراء السبعة أن غيرت المعنى كقراءة أنما يخشى الله من عباده العلماء برفع الأول ونصب الثاني أو زادت ولو حرفاً أو نقصت فتى فعل شيئاً من ذلك بطلت قراءته إلا أن يتعمده ويعلم تحريمه فتبطل صلاته

للتعظيم فإن المعظم يكون مهيباً انتهى (قوله أو زادت ولو حرفاً) قال الشارح في شرح العباب أو زادت أو نقصت ولو حرفاً نحو وأقيموا الحج والعمرة لله فاقطعوا أيمانهم ما انتهى بحر وفه ثم الإبطال فيما إذا زادت الشاذة أو نقصت محله كما جرى عليه في التحفة أن تغير بذلك المعنى والأفلا

لأنه إذا كان تغيير الحركة لا يضر إذا لم يغير المعنى فتغير الحرف النائب عن الحركة أولى وهذه غفلة منه عن هذه القاعدة تأمل (قوله كضم تاء أنعمت) تمثيل للحن المحل للمعنى وذلك لأنه صار للتكلم (قوله وكسرها) أي تاء أنعمت فيصير الضمير للثبوتة المخاطبة (قوله من يمكنه التعلم) أي ولم يتعلم فأولى بمن علم (قوله وكقراءة شاذة) عطف على كضم تاء أنعمت (قوله وهي) أي القراءة الشاذة (قوله ما وراء السبعة) هذا الذي جرى عليه الإمام النووي واعتمده جمع من المتأخرين وقال البغوي هي ما وراء العشرة وتبعه السبكي ولده تاج وهو المعروف عند أئمة القراء ولذا ألف ابن الجزري الدرر في تنعيم الشاطبية والنشر والطبقة في القراءات العشر وقد ذكر فيها المشايخ العشرة مع الراوي لكل واحد منهم فقال فنافع بطيبة قد حفظها * فعنه قالون وورش ورويا وابن كثير مكية له بلد * بز وكنيل له على سبند ثم أبو عمر وفيحي عنه * ونقل الدورى وسوس منه ثم ابن عامر الدمشقي بسند * عنه هشام وابن ذكوان ورد ثلاثة من كوفية فماصم * فعنه شعبة وحفص قائم وحزة عنه سليم نخاف * منه وخالد كلاهما اعترف ثم الكسائي الفتى على * عنه أبو الجارث والدورى ثم أبو جعفر الخير الرضا * فعنه عيسى وابن جازمضى تاسعهم يعقوب وهو الحضرمي * له رويس ثم روح ينتمى والعاشر البراز وهو خلف * اسحاق مع ادريس عنه يعرف

(قوله ان غيرت المعنى) الضمير راجع للقراءة الشاذة فقوله وهي الخ جملة معترضة أي بخلاف ما إذا لم تغير المعنى كقراءة أنا أنطيناك الكوثر بالنون وقراءة والسارق والسارقة فاقطعوا أيمانهم (قوله كقراءة أنما يخشى الله من عباده العلماء برفع الأول) أي لفظ الجلالة (قوله ونصب الثاني) أي لفظ العلماء فهذه قراءة شاذة ليست من السبعة ولا من العشرة فهي تمثيل للشاذة المغيرة وإن كان لها وجه في المعنى ففي البيضاوي وقرئ برفع الجلالة ونصب العلماء على أن الخشية مستعارة للتعظيم فإن المعظم يكون مهيباً وفي القرطبي فإن قلت فما وجه قراءة من قرأ أنما يخشى الله بالرفع من عباده العلماء بالنصب وهو عمر بن عبد العزيز وتحكى عن أبي حنيفة رضى الله عنهما قلت الخشية في هذه القراءة استعارة والمعنى أنما يجلبهم ويعظمهم كما يجلب الخشية من الرجال بين الناس من بين جميع عباده (قوله أو زادت حرفاً) عطف على غيرت فالضمير راجع للقراءة الشاذة أي أولم تغير المعنى لكن زادت على القراءة المتواترة السبعة أو العشرة على الخلاف حرفاً (قوله أو نقصت) أي حرفاً كذلك (قوله فتى فعل شيئاً من ذلك) أي ما ذكر من ضم التاء أو كسرها في أنعمت والقراءة الشاذة ان غيرت المعنى أو زادت أو نقصت حرفاً (قوله بطلت قراءته) أي لا صلاته (قوله إلا أن يتعمده ويعلم تحريمه) أي ما ذكر من اللحن بأمثلته ويؤخذ منه حرمة القراءة بالشاذة مطلقاً وهو كذلك في التحفة وتحرم القراءة بشاذم مطلقاً قبل إجماعاً واعتراض أي القول بالإجماع وفي الأسنى مع الر وض وحرم أن يقرأ في الصلاة وخارجها بالشاذ وهو ما نقل أحاد أقرأنا كما يمانهم في قراءة والسارق والسارقة فاقطعوا أيمانهم ما لان الأصح أنها ليست قرأنا لأن القرآن لا يحجز الناس عن الاتيان بمثل أقصر سورة تنوفاً للدواعي على نقله تواتراً الخ قال سم الظاهر أن محله أي الحرمة إذا قصده أنه قرآن وأما لو قرأها لأعلى أنها قرآن فلا يحرم وينبغي أن يستثنى إذا قرأها لعلها الغير حتى تتميز عن غيرها من التواتر ويعلم أنها قد قرئ بها وأنها مروي أحاداً تأمل (قوله فتبطل صلاته) كقراءته قال الكردى ومحمل ذلك إذا تغير به المعنى والأفلا بطل في التحفة نقلاً عن حاصل شرح العباب أطلقوا البطلان

إبطال وعبارة التحفة وخاصة أي ما بينه في شرح العباب أنه متى خفف القادر مشدداً أو لحن أو أبدل حرفاً آخر ولم يكن الإبدال قراءة شاذة كانا أنطيناك أو ترك الترتيب في الفاتحة والسورة فإن غير المعنى بأن أبطأ أصله أو استحال

الى معنى آخر ومنه كسر كاف اياك لاضمه او علم وتعمد بطالت صلاته فقرأته لتلك الكلمة فلا يبنى عليها الا ان قصر الفصل ويسجد للسهو وفيما اذا تغير المعنى بما سهاه مثلا لان ١٤٨ ما بطل عمده يسجد للسهو واجر واهذا التفصيل في القراءة الشاذة اذا غيرت المعنى

وأطلقوا البطالان بها اذا اشتملت على زيادة حرف أو نقصانه ويتعين جملة كما أشار اليه بعضهم على أنه من عطف الخاص على العام فيختص ذلك بما اذا تغير المعنى بالزيادة أو النقص ويؤيده حذف المصنف لهما من فتاويه وتبيناه واقصاره على تغير المعنى وانه لو نطق بحرف أجنبى لم تبطل مطلقا الخ

ولو بالغ في الترتيل فجعل الكلمة كلمتين قاصدا اظهار الحروف كالوقففة اللطيفة بين السين والتاء من نستعين لم يحجز اذا الواجب أن يخرج الحرف من مخرج حجه ثم ينتقل الى ما بعده متصلا به بلا وقففة

(قوله لم يحجز) عبارة شرح العباب وفي المجموع عن الجويني وأقره من الناس من يبالغ في الترتيل فيجعل الكلمة كلمتين قاصدا اظهار الحروف كقولهم نستعين بفتون بين السين والتاء وقففة لطيفة فينقطع الحرف عن الحرف والكلمة عن الكلمة وهذا لا يجوز لان الكلمة الواحدة لا تحتل القطع والفصل والوقف في أثناءها وانما القدر الجائز من الترتيل أن يخرج

بالشاذة اذا اشتملت على زيادة حرف أو نقصانه ويتعين جملة كما أشار اليه بعضهم من عطف الخاص على العام فيختص ذلك بما اذا تغير المعنى بالزيادة أو النقص ويؤيده حذف المصنف لهما من فتاويه وتبيناه واقصاره على تغير المعنى وانه لو نطق بحرف أجنبى لم تبطل مطلقا الخ فعلى هذا نحو فاقطعوا أيمانها لا يبطل وان زاد حرفا على أيديهما لعدم تغير المعنى انتهى كلام الكردى فليتأمل (قوله ولو بالغ) أي القارئ في الصلاة أو خارجها (قوله في الترتيل) هو في الاصل مصدر رتل فلان كلامه اذا أتبع بعضه بعضا من غير عجلة وهو مطلوب والمبالغة فيه ممنوعة لاسيما (قوله فجعل الكلمة) أي الواحدة وهذا تفسير للمبالغة (قوله كلمتين) مفعول ثان لجعل لانه بمعنى صير (قوله قاصدا اظهار الحروف) حال من فاعل جعل الراجع للقارئ (قوله كالوقففة اللطيفة بين السين والتاء من نستعين) تمثيل للمبالغة في الترتيل (قوله لم يحجز) أي كما نقله الامام النووي في المجموع عن الشيخ أبي محمد وأقره قال في نهاية القول المفيد ينبغي أن يتحفظ في الترتيل عن التمطيط وفي الحذر عن الادماج والتخليط فان القراءة كما قيل بنزلة البياض ان قل صار سمرة وان كثر صار برصا قال امام المحققين حمزة الكوفي لبعض من سمعه يبالغ في ذلك أماعامت ان فوق الجمودة فهو ققط وفوق البياض فهو برص وما فوق القراءة فليس بقراءة والى هذا المعنى أشار الخاقاني رحمه الله تعالى بقوله

فدوا الخندق معط للحروف حقوقها * اذا رتل القرآن أو كان ذا حدر

(قوله اذا الواجب أن يخرج الحرف من مخرج حجه الخ) تعليل لعدم جواز المبالغة في الترتيل وعبارة الايجاب لان الكلمة الواحدة لا تحتل القطع والفصل والوقف في أثناءها وانما القدر الجائز في الترتيل أن يخرج الحرف من مخرج حجه ثم ينتقل الى الذي بعده ومن الترتيل وصل الحروف والكلمات على ضرب من التأتى وليس منه فصلها ولا الوقف في غير موضعه ومن تمام التلاوة اشمام الحركة الواقعة على الحرف الموقوف عليه اختلاسا لاشباع انتهى وهي أظهر تأمل (قوله ثم ينتقل) أي من ذلك الحرف فهو بالنصب عطف على يخرج (قوله الى ما بعده) أي الحرف الذي بعده (قوله متصلا به) حال من ما الواقع للحرف اللاحق والضمير المحرور راجع لذلك الحرف السابق (قوله بلا وقففة) أي بل بسرعة وتنقسم القراءة الى أربعة أقسام تحقيق وحذر وتدوير وترتيل فالتحقيق عبارة عن اعطاء الحروف حقه من اتباع المد وتحقيق الهمة واتمام الحركات وتوفيقه وتفكيك الحروف أي بيانها والحذر عبارة عن ادراج القراءة وسرعها مع مراعاة أحكام التجويد من اظهار وادغام وغيرهما والتدوير عبارة عن التوسط بينهما والترتيل نوع من التحقيق والكل متفق على جوازه بشرطه المقررة في محله والمبالغة المدكورة ليست واحدة منها ولذا لا يجوز قال في الطيبة

ويقرا القرآن بالتحقيق مع * حذر وتدوير وكل متبع مع حسن صوت بلحون العرب * مزنا لمجودا بالعربي والامر بالتجويد حتم لازم * من لم يصحح القرآن آثم * لانه به آله أنزلا * وهكذا منه التناوضا

✽ زاد في المقدمة ✽

وهو اعطاء الحروف حقه * من صفة لها ومستحقها ورد كل واحد لاصله * واللفظ في نظيره كمشاله مكمل من غير ما تكاف * باللفظ في النطق بلا تسف وليس بينه وبين تركه * الا بياضه امرئ بفكه

(قوله)

الحرف من مخرج حجه ثم ينتقل الى الذي بعده متصلا بلا وقففة ومن الترتيل وصل الحروف والكلمات على ضرب من التأتى وليس منه فصلها ولا الوقف في غير موضعه ومن تمام التلاوة اشمام الحركة الواقعة على الحرف الموقوف

عليه اختلاسا لا شيئا انتهى ما اردنا نقله من شرح العباب للشارح وعبارة فتح الجواد له وفي المجموع عن الجويني وأقره أيضا بحرم وقفه
سيرة بين السين والتاء من نستعين انتهى (قوله على وجوبه) قال في الامداد ومختصره من مدو ادغام وغيرهما (قوله وكذا التشهد) نقله في
شرح الروض عن ابن الرقعة عن المتولي وأقره وأقر ابن الرقعة على ذلك ١٤٩ أيضا السيوطي في مختصر الروض وقال الشارح

في الامداد قال ابن الرقعة
عن المتولي وكذا التشهد
وأقره جمع ولا يخلو عن
وقفه والفرق واضح
انتهى وفي فتح الجواد
وكذا التشهد على ما قاله
المتولي وأقره انتهى
وسيا في كلام التحفة
أن فيه ما فيه فراجع وفي
شرح العباب للشارح

وبه يعلم انه يجب على كل
قارئ أن يراعي في تلاوته
ما أجمع القراء على
وجوبه (و) تشترط
(الموالة) في الفاتحة
للاطلاع وكذا التشهد على
ما اعتده جمع (فتقطع
الفاتحة بالسكوت الطويل)
وهو ما يزيد على سكتة
التنفس والحي (ان تعمله)
وان لم ينبو به القطع لاشعاره

مانعه وسيا في أن التشهد
مثل الفاتحة في ذلك مع
ما فيه وعبارته عند ذكر
التشهد عند قول المصنف
ويشترط موالة كلاته
مانعه كما قاله المتولي
والرواية وحزم وفي
الجواهر والانوار وغيرهما
واعتمده الزركشي وغيره
قال ابن الرقعة وهو قياس
الفاتحة انتهى وفي القياس
نظر أي نظر لان المعنى

(قوله وبه) أي بالتعليل المذكور (قوله يعلم انه يجب على كل قارئ) أي سواء كان في الصلاة أو خارجها
(قوله أن يراعي في تلاوته) أي للقرآن (قوله ما أجمع القراء) أي السبعة أو العشرة على الخلاف (قوله على
وجوبه) متملق بأجمع والضمير لما أي من اخراج الحروف من مخارجها وتوقيف صفاتها من تريق
المرق وتضخيم المقعخع وادغام المدغم ومد المدود وقصر المقصور وغير ذلك مما هو لازم في كلامهم والا كان
من الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا ومن الداخلين في قوله صلى الله عليه
وسلم رب قارئ للقرآن والقرآن يلغنه قال في المجموع واذا قرأ بقراءة من السبع استحب أن يتم القراءة بها فلو قرأ
بعض الآيات بها وبعضها بغيرها من السبع جاز بشرط أن لا يكون ما قرأه الثانية مرتبطا بالاول قال في
التحفة أي لاستلزامه هيئة لم يقرأ بها أحد ثم ان غير المعنى أبطل والا فلا انتهى وذكر في غيث النفع انه لم يكن
في الصدر الاول هذا الجمع المتعارف وانما حدث في أثناء المائة الخامسة عصر الداني فن ذلك الوقت ظهر
جمع القراآت في التحفة الواحدة واستمر عليه العمل الى هذا الزمان وفي كيفية الجمع ثلاثة مذاهب الجمع
بالحرف والجمع بالتوقف والمذهب المركب وتفصيل ذلك في موضعه ويتلقى من أهله قال المحقق ابن الجزري
في الطيبة وقد جرى من عادة الأئمة * افراد كل قارئ بخطة

حتى يؤهلوا الجمع الجمع * بالعشر أو أكثر أو بالسبع
وجمعنا نختاره بالتوقف * وغيرنا يأخذه بالحرف

بشرطه فليرع وقفا وابتدا * ولا يركب وليجد حسن الادا
فالماهر الذي اذا ما وقفا * يسد ابوجه من عليه وقفا
يعطف أقربا به فاقربا * مختصرا مستوعبا مرتبا
وليأزم الوقار والتأدبا * عند الشيوخ ان يرد أن يجيبا

(قوله وتشترط الموالة) أي ان يأتي بكلماتها على الولاية (قوله في الفاتحة) خرج بها السورة وبقية السنن ولو
شك هل ترك حرفا أكثر من الفاتحة بعد تمامها لم يؤثر لان الظاهر مضمة اتمامه ولان في الشك في حر وفها
يكثر كترتها فعني عنه للشك في كثرتها بغلبة الظن بخلاف بقية الاركان أو شك في ذلك قبل تمامها أو هل
قرأها أولا استأنف لان الاصل عدم قراءتها والوجه الحاق التشهد بها فيما ذكر لاسائر الاركان القولية
والفعلية خلافا لبعضهم قاله البرماوي (قوله للاتباع) دليل لاشتراط الموالة زاد غيره مع خبر صلوا كما
رأيتهم في أصلي (قوله وكذا التشهد) أي تشترط الموالة فيه (قوله على ما اعتده جمع) فيه إشارة الى عدم
ارتضائه في غير هذا الكتاب على ما قاله المتولي وأقره ولا يخلو عن وقفه والفرق واضح وسيا في نقل كلام
الايام في موضعه (قوله فتقطع الفاتحة بالسكوت الطويل) تفريع على اشتراط الموالة فيها (قوله وهو)
أي السكوت الطويل الذي يقطع موالة الفاتحة (قوله ما يزيد على سكتة النفس) هو تفعل من النفس قال
في المصباح النفس بفتح حين نسيم الهوى والجمع أنفاس وتنفس أدخل النفس الى باطنه وأخرج به (قوله
والحي) أي وسكتة التي وهو بكسر العين التعب من القول كما نقله الكردي عن فتاوى السيوطي قال أما قدر
التنفس والحي فلا يخل قال في النهاية وان طال وسيا في كلام الشارح (قوله ان تعمله) أي السكوت
الطويل فهو قيد لقطع الموالة (قوله وان لم ينبو به) أي بالسكوت الطويل (قوله القطع) أي قطع القراءة
فأولى اذ انواه (قوله لاشعاره) أي السكوت الطويل فهو تعليل لقطعه موالة الفاتحة

الذي وجبت له الموالة ثم مفقود هنا ولو كان القياس صحيحا لزم وجوب الترتيب هنا بالاولي لما مران الاعتناء به أكثر فاذا قيس بها في الموالة
مع انحطاط رتبها عن الترتيب فليقس بها فيه بالاولي وقد صرحوا بخلافه في الترتيب وفرقوا بينه وبين الفاتحة فكذا يقال الموالة انتهى بحروفه
(قوله والحي) رأيت في الطلاق من فتاوى الحلال السيوطي مانعه ولا يضر مع سكتة تنفس وحي هل هو بكسر العين أو بفتحها وما معناه

(قوله بالاعراض) أى عن الفاتحة (قوله بخلاف ماذا كان) أى السكوت الطويل وهذا محترز ان تعمده
(قوله ناسيا أو ساهيا) لم أراجع بينهما فى غيرهما وان اختلفا معنى على ماسيا أى لم يظهر وجه الجمع بينهما
هنا ولم يه سبق فلم أتحريف من الناسخ والاصل أو جاهلا ثم رأيت عبارة التحفة نصها الاشعار بالاعراض
ومن ثم لو كان سهوا أو جهلا لم يقطعها وان طال الخ غرر (قوله وان طال) أى كما حرره فى الايعاب وقال
جمع بقطعها كما ينقطع الترتيب فيما بأتى قال فى التحفة ويرده فرقهم بين نسيانه ونسيان الموالاة بأنها أسهل
منه لانه مناط الانحياز بخلافها تأمل (قوله لعذر) أى الناسى أو الساهى على ما فيه كما تقرر ومثله يعمل
الجاهل (قوله كالسكوت الطويل) الظاهر ان الكاف للتنظير (قوله للاعياء) بكسر الهمزة مصدر أعيا
قال فى المصباح وأعياني كذا بالالف أتعبني فأعيت يستعمل لازما ومتعديا (قوله أولئذ كراية نسيها) أى
السكوت الطويل لئذ كراية نسيها فان كلام من هاتين الصورتين لا يقطع الموالاة ومسئلة التذ كرايتها القاضى
أبو الطيب وغيره وأقروه قال الرملى كانه لما كان تذ كراها من مصالحها لم يضرب السكوت الطويل قال فى
التحفة كما لو كراية منها فى محلها ولو لم يعذر كذا قاله جمع متقدمون خلافا لاسنوى ومن تبعه أو عادالى
ما قرأه قبل واستمر على الأوجه قال البغوى ولو شئت أنشاءها فى البسطة فأكلها مع الشك ثم ذكر انه أى بها
لزمه إعادة ما قرأه على الشك لاستثناها لانه لم يدخل فيها غيرها وقال ابن سريج يجب استثنائها وهو الوجه
لتقصيره بما قرأه مع الشك فصار كانه أجنبى (قوله أو كان يسيرا) عطف على تعمده الواقع قيد السكوت الذى
ينقطع به الفاتحة لكن لا بقيد كونه طويلا فالمعنى أو لم يكن السكوت طويلا بل يسيرا وقصد الخ ثم رأيت الشيخ
باعتشانه بان فى عبارة المتن قلاقة ظاهرة قال لانه انتضى أن الفاتحة تنقطع بالسكوت الطويل حيث تعمده
أو كان يسيرا فيكون البطلان بالسكوت الطويل ان كان يسيرا وهو تنافى ظاهر ثم أجاب بعد أن ساق عبارة
المهاج بأن الضمير فى كان عائد على السكوت لا بقيد طويلا أى فتقطع الموالاة بتعمد السكوت حيث كان
طويلا أو يسيرا قصد به قطع القراءة انتهى وهو عين ما قررته فله الحمد على الموافقة (قوله وقصد به) أى
بالسكوت الطويل (قوله قطع القراءة) أى فتقطع الموالاة بمجرد السكوت وبه يعلم انه لو سكت أثناء الفاتحة
عمدا بقصد أن يطيل السكوت انه انتقطع بمجرد السكوت لانه بقصد الإطالة مستلزم لقصد القطع فأشبهه بالو
سكت يسيرا بقصد قطع القراءة ويؤيده ماسيا أى انه لو قصد أن يأتى بثلاث خطوات متواليات تبطل صلاته
بمجرد شروعه فى الخطوة الأولى خلافا لمن استوحشه فى مسئلته عدم الانقطاع بمجرد السكوت بل لا بد من
حصول الطول بالفعل حتى لو عرض ولم يطل لم تنقطع وان أمكن الفرق بأن ذلك انما يضرب لانه ينشأ اشتراط
دوام النية حكما ومجرد الشروع فى السكوت بقصد الإطالة لا يستلزم وجوده لجواز الاعراض فليتامل
(قوله لتعديه) تعليل لكون السكوت يسيرا مع قصد القطع بقطع الموالاة أى فهو يؤثر مع قصد كتنقل
الوديعة بنية النية فانه يضمن بأحدهما منفردا وما قيل ان ذلك لا يقطع الموالاة لان أحدهما وحده
لا يقطع فاجتماعهما كذلك ممنوع (قوله بخلاف مجرد قصد قطع القراءة) أى مع الاستمرار على القراءة فانه
لا يقطع الموالاة (قوله لان القراءة باللسان) تعليل للمخالفة المذكورة (قوله ولم يقطعها) أى القراءة
بالفعل وهذه الجملة حالية متممة للتعليل وعبارة النهاية بخلاف ماذا لم ينو القطع لانه قد يكون لنحو
تنفس أو عى كتنقل الوديعة بلانية تعدد وبخلاف ما لو نواه بالسكوت لان القراءة الخ وهى أظهر
تأمل (قوله وانما بطلت الصلاة) الخ هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره لم خالف مجرد قصد قطع القراءة
حيث لم ينقطع به موالاة الفاتحة بنية قطع الصلاة (قوله بنية قطعها) أى الصلاة فتنوى قطعها ولو بالخروج
منها الى أخرى أو تردد فيه أو فى الاستمرار فيها بطلت كما سياتى (قوله لان النية ركن فيها) أى فى الصلاة
تعليل للبطلان (قوله يجب اداؤها) أى النية فى الصلاة (قوله حكما) أى لاذ كرا ذلك بأن لا يأتى

بالاعراض بخلاف ماذا كان ناسيا أو ساهيا وان طال لعذره كالسكوت الطويل للاعياء أولئذ كراية نسيها (أو كان يسيرا) وقصد به قطع القراءة (لتعديه بخلاف مجرد قصد القراءة لان القراءة باللسان ولم يقطعها وانما بطلت الصلاة بنية قطعها لان النية ركن فيها يجب اداؤها حكما

الجواب هو بالكسر وهو التعب من القول قال فى الصحاح والمعنى خلاف البيان انتهى ما رأيت فى فتاوى السيوطى

بما ينافيها ولا يمكن ذلك مع نية القطع اذ هي منافية للجزم بها بخلاف ما لو نوى فعل مبطل فيها فانها لا تبطل الا ان شرع في المنوى (قوله والقراءة لا تنقصر الى نية مخصوصة) أي فلا تتأثر بنية القطع قاله الرافعي وغيره (قوله ومن ثم) أي من أجل ان القراءة لا تنقصر الى نية مخصوصة (قوله لم يؤثر نية قطع الركوع وغيره من الأركان) أي القولية والفعلية وهذا ما قاله الأسنوي واعتمده وعبارة الأسنوي نقلا عنه ومقتضاه أي كلام الرافعي ان نية قطع الركوع وغيره من الأركان لا تؤثر وهي مسألة مهمة وما قاله ظاهر وما رد عليه ليس بظاهر للتأمل انتهى وكان إشارة الى ما قاله بعضهم ان قول الرافعي قراءة الفاتحة لا تنقصر الى نية خاصة احتراز به عن الركوع والسجود فانهما يحتاجان الى نية خاصة وهي نية الصلاة الشاملة لهما وأما القراءة فلا تحتاج الى ذلك قال والفرق ان القراءة عبادة في نفسها خارج الصلاة تصح بلانية فلا تنقصر الى شمول الصلاة لها بخلاف الركوع والسجود فانه لا يتصور ركونه عبادة بدون نية وظهر بهذا غلط من فهم كلام الرافعي خلاف مراده وبنى على ذلك حكما فاسدا وهو اعتقاد أن نية قطع الركوع والسجود لا تؤثر كالقراءة فليجتنب ذلك وتبعه على ذلك ابن العماد انتهى كلام ذلك البعض فليتأمل (قوله وتنقطع الموالاة) أي موالاة الفاتحة فيجب استثناءها (قوله أيضا) أي كما تنقطع بالسكوت الطويل مطلقا واليسير مع قصد قطع القراءة (قوله بقراءة آية من غيرها) أي غير الفاتحة وكذا من الفاتحة ولكن ليس على ترتيبها كان وصل الى أنعمت عليهم فقرا أمالك يوم الدين حامدا عالما ولم يستصحب فانه يستأنف كما صرح به في فتح الجواد (قوله وبالذكر) أي وتنقطع الموالاة أيضا بالذكر الاجنبي قال في النهاية والذكر بكسر الهمزة واللام باللسان ضد الانصات وبالضم ضد النسيان قاله الكسائي وقال غيره انهما لغتان بمعنى انتهى زاد القليوبي وقد يطلق على ما يقابل كلام الأدميين وهو المراد هنا تأمل (قوله وان قل) أي الذي أشار بان الى خلاف فيه قال في المغني وقيل ان طال الذي كقطع الموالاة والأفلا (قوله كالحمد للعاطس) تمثيل للذكر الاجنبي وكاجابة المؤذن والتسبيح للداخل قال في حواشي الروض من عطس بعد البسملة فقال الحمد لله وأنعم عليه بقية ألفاظ الفاتحة لم يجزوه وكذا لو ذكر نعمة الله حينئذ فقال الحمد لله ناو بالشكر قال في فتح الجواد لان وقوعه عقب نحو العطاس صارف عنها أي الفاتحة لكونه سنة حينئذ قال في حاشيته قد يقال الصارف انما هو وقوع العطاس لا وقوع الحمد عقبه والتحقيق ان في كل من العبارتين تساهل لا يبيانه أنه لما بسم الله ثم عطس ثم حمد تنازع حمد حينئذ شيئا أن البسملة لانها تطلبه مكمل للقرأة المشتبهة عليها أعني البسملة والحمدلة والعطاس لانه يطلبه عقبه مكمل للنعمة التي فيه اذ سبب تدبه عقبه ذلك والاول موجب للاعتداد به عن القراءة والثاني موجب لالغائه عن القراءة وصرفه الى العطاس والذي أوجب هذا التنازع المترتب عليه الغناء الحمد عن الفاتحة هو وقوعه عقب البسملة والعطاس فهذا الوقوع صارف من حيث انه سبب للتنازع المذكور والذي آل أمره الى الغائه عن القراءة والعطاس صارف من حيث انه قوى على البسملة وصرف الحمد لنفسه وحينئذ اوضح ما ذكرته من التساهل وان العبارة السالبة منه أن يعبر بمحصل ما ذكرته بأن يقال لان وقوعه عقب نحو العطاس هيأه لتنازع ذنبك الامر من الذين أحدهما مقتض وهو البسملة والثاني مانع وهو العطاس والمانع مقدم على المقتضى انتهى فتأمل فانه دقيق (قوله لانه ليس مختصا بالصلاة) تعليل لقوله كالحمد للعاطس (قوله ولا مصلحتها) أي وليس الحمد المذكور لمصلحة الصلاة قال في الهبة

أو قصد القطع وذ كر قد فقد * خصوصه بها العطاس حمد

بخلاف نحو التأمين الآتي (قوله فاشعر بالأعراض) أي عن الفاتحة قال في فتح الجواد وبه فارق تخلل السير في العقود كالتلحيع ونحوه لا يضر فيه السير مطلقا ولا الكثير من يطلب منه الجواب لانه لا يشعر به لصدوره من غير المتكلم وهو المطلوب جوابه ولتغييره النظم بالأعذر بخلافه مع النسيان (قوله الا اذا كان ناسيا) أي فانه لا يقطع الموالاة على الصحيح المنصوص بل يبنى وان طال كما مر (قوله أعذره) تعليل لاستثناء الناسي

والقراءة لا تنقصر الى نية مخصوصة ومن ثم لم يؤثر نية قطع الركوع وغيره من الأركان وتنقطع الموالاة أيضا بقراءة آية من غيرها (و بالذكر) وان قل كالحمد للعاطس لانه ليس مختصا بالصلاة ولا لمصلحتها فاشعر بالأعراض (الا اذا كان ناسيا) أعذره

(قوله والاذا سن الذ كرفى الصلاة) أى بخصوصه او عبارة الاسنى ولا يقطعها أى القراءة شئ مستحب فيها وان كان الاحتياط استثنافها للخروج من الخلاف (قوله بأن كان مأمو را به) أى الذ كر (قوله فيها لمصلحتها) أى الصلاة (قوله فلا تقطع به) أى بالذ كر المسنون لمصلحة الصلاة (قوله القراءة) أى موالاتها فى الاصح فلا يجب استثنافها وان كان هو الاول كما فى المجموع وخروجها من خلاف من قطع الموالات به وكانهم انما لم ينالوا بالقول بطلان الصلاة بالذ كر بحيث اذا كان بعد فراغ الفاتحة لان مدركه أضعف من مدرك الخلاف الاول ويؤخذ من ذلك أنه اذا تعارض خلافان يقدم أقواهما وهى مسئلة نفيسة وان اقتضى كلام الزركشى انه عند التعارض يترك رعاية القولين معا أو أفاد أيضا أن محل مراعاة الخلاف امكان الجمع بين المذهبين والاقدم مذهبه ومقابل الاصح يقطعها لانه ليس بمنسوب كالحج عند العطاس وغيره وزد بأن ذلك ليس من مصلحة الصلاة انتهى نهاية بالحرف (قوله كالتأمين) أى قول آمين وهذا تمثيل للذ كر المسنون فى الصلاة (قوله لقراءة امامه) أى المأموم بخلاف تأمينه لغير قراءة امامه وكذا يقال فيما يأتى (قوله والتعوذ من العذاب) أى وكالتعوذ أى الاعتصام منه فهو عطف على التأمين (قوله وسؤال الرحمة) أى طلبها وهذا عطف أيضا على التأمين (قوله عند قراءة أيهما) أى آية العذاب وآية الرحمة فالاول كقوله تعالى ولكن حقت كلمة العذاب على الكافرين فانه يسن ان يقول رب انى أعوذ بك من العذاب والثانى كقوله تعالى ويغفر لكم والله غفور رحيم فيسن ان يقول رب اغفر لى وارحمنى وأنت أرحم الراحمين (قوله منه أو من امامه) متعلق بقراءة والضمير ان المأموم المعلوم من المقام واستشكل تصوير قراءة آية العذاب والرحمة من المأموم بأن فرض المسئلة أنه مشغول بقراءة الفاتحة فكيف يقرأ آية العذاب أو الرحمة ويمكن ان يجاب بأن صورتهما ان المأموم عاجز عن الفاتحة وأنى بدلهما بآية العذاب أو الرحمة فاذا استعاض عنه أو سألها لانتقطع الموالات به ولكن هذا متوقف على سنية ذلك اذا قرأها بدلا عن الفاتحة وظاهر اطلاقهم سنة وفى حاشية فتح الجواد ما يوافق فيه حيث كتب على قوله أو سجد لقراءة امامه مانصه هذا التفصيل فى المأموم فغيره لو قرأ آية بدلا وفيها سجدة فهل يسن له السجود رعاية لما قرأه أولا لان المبدل لاسجود فيه كل محتمل والاول أقرب انتهى ثم رأيت ماسيا عن التحفة ان الامام قائل بعدم السجود فى المسئلة المذكورة لكى لا يقطع القيام المفروض واعتمده التاج السبكي ووجهه بأن ما لا بد منه لا يترك الا ما لا بد منه قال الشارح وفيها نظر لان ذلك انما يأتى فى القطع لا جنى أما هو لما هو من مصالح ما هو فيه فلا محذور فيه على أنه لذلك لا يسمى قطعاً كما هو واضح انتهى بالحرف فليتأمل (قوله وقوله) أى وكقول المأموم فهو بالحرف عطف على التأمين أيضا (قوله بلى) مقول القول وفى غيره زيادة وأنا على ذلك من الشاهدين وهو كذلك فى الحديث كما سياتى ولا يجوز ابداله بنعم لانه موضوع للتصديق فيه يكون مصداقه فى النفي بخلاف بلى فانها الرد للنفي ونفى النفي اثبات بل قال ابن عباس رضى الله عنهما فى قوله تعالى ألسنت بر بكم قالوا بلى لوقال نعم كفسر انتهى تدبر (قوله عند سماعه) أى المأموم لقراءة امامه آخر سورة والتين فانه يسن ذلك فى الحديث من قرأوا التين الى آخرها فليقل بلى وأنا على ذلك من الشاهدين وفى آخر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان اذا قرأها يقول بلى وأنا على ذلك من الشاهدين (قوله أليس الله بأحكم الحاكمين) أى أليس الذى فعل ما ذكر بأحكم الحاكمين صنعا وتديرا حتى يتوهم عدم الاعادة والجزاء وحيث استحال عدم كونه أحكم الحاكمين تعين الاعادة والجزاء فالجمله تقر بما قبلها وقيل الحكم بمعنى القضاء فهى وعيد للكفار وانه يحكم عليهم بما يستحقونه من العذاب قاله أبو السعود فى تفسيره (قوله وسبحان ربى العظيم) أى وقول سبحان الخ فهو عطف على أليس الخ (قوله عند فسبح باسم ربك العظيم) أى عند سماع المأموم هذه الآية قال فى فتح الجواد وسبحان المأموم بالاسم بالنسبة الى دعاء وخارجهم فما لو آمن أو دعا لقراءة أجنى فان الموالات تقطع انتهى ملخصا

(قوله)

(والاذا سن) الذ كر (فى الصلاة) بأن كان مأمو را به فيها لمصلحتها فلا تقطع به القراءة (كالتأمين) لقراءة امامه (والتعوذ من العذاب) وسؤال الرحمة (عند قراءة أيهما) منه أو من امامه وقوله بلى عند سماعه أليس الله بأحكم الحاكمين وسبحان ربى العظيم عند فسبح باسم ربك العظيم

(قوله لقراءة امامه) أى ان سجدا امامه وعبارة التحفة وكسجوده معه لتلاوة انتهت

(قوله أو نحو ذلك) أى كقول آمنا آخر المرسلات والحمد لله آخر الضحى وكان قرأ أمامه وإن الله يبعث من في القبور فقال صدق الله العظيم وسئل النووي رحمه الله تعالى هل يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم إذا ذكره في الصلاة فقال وأما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في القراءة في الصلاة فلا يفعلها انتهى إذا لأصل لذلك هنا وقال المعجل في شرحه يستحب أن يصلى عليه وهو الأصح قال بعضهم وقول النووي فلا يفعلها أى مع الاتيان بالظاهر كصلى الله على محمد أمام مع الضمير فسمي قال في الأعيان وعلى هذا التفصيل يحمل افتاء النووي وترجيح الأنوار وتبعه الغزى قول المعجل بسن انتهى تأمل (قوله وسجد التلاوة) عطف على التأمين أيضا لكن في جملة من أمثلة ذلك كترامح كما لا يخفى اللهم الآن يجعل الكاف بالنسبة إليه للتظهير لا للتشثيل وعبارة البهجة لا كسجوده وتأمين ولا * إن استأذنه أو سأل

لما تلا أمامه والفتح * له ولأن ينس في الأصح

وهى أولى تأمل (قوله لتلاوة أمامه) أى أن سجدا أمامه لمساواة بطلت الصلاة كما سيأتى وفي فتح الجواهر لو سجد لقراءة غير أمامه فإن الموالاة تنقطع بل تطول صلاته إن علم وتعمد كما هو ظاهر انتهى ماء خصاوس أى بسط ذلك (قوله والرد من المأموم عليه) أى على الإمام أى الفتح عليه لكن بقصد القراءة ولو مع الفتح والابان قصد الفتح فقط أو أطلق بطلت صلاته على المعتمد والمراد بالفتح التلقين بأن يذكر له ما بعد الذى يتردد فيه (قوله إذا توقف فيها) أى في القراءة وظاهرها وإن كان التوقف في قراءة غير الفاتحة وهو ظاهر عانة للإمام على القراءة المطلوبة قال الشيخ عميرة هذا التوقف تقول العرب فيه أخرج عليه محضاه بنينا للجهول ارتاجا من ارتجت الباب أغلقته ولا يجوز أخرج عليه بالتشديد كما قاله الجوهري انتهى سم على المنهج وعلى ذلك قول السيوطى في عقود الجنان وقد وردت رواية ق. أرنجا * كذا جاء في رساله سرجا

قال في شرحه وقولى قدر ارتجأ أى أغلق ولا يدري معناه وهو فعل لازم (قوله ومجمله) أى الرد على الإمام أى محل كون الرد عليه لا يقطع الموالاة (قوله إذا سكت) أى لا أمام وذلك لأن معنى الرد أى الفتح عليه كما رتلين الآية التى توقف فيها (قوله ولا يفتح عليه) أى على الإمام (قوله سادام يردد التلاوة) أى سواء كانت واجبة أو مندوبة كما سبق (قوله والا) أى وإن فتح عليه والحال قدس (قوله انقطعت الموالاة فيما يظهر) أى في الصور الأربعة أى سواء قصد التلاوة وحدها أو الفتح وحده أو هو أو أطلق وأما الصلاة فتبطل إن قصد الفتح فقط أو أطلق ولا تبطل في الصورتين الأخيرتين والحاصل أن الفتح عند عدم التوقف قاطع للموالاة مطلقا وفي بطلان الصلاة به التفصيل وعند التوقف لا يقطع مطلقا بل على التفصيل المتقدم قاله الجبل وتقديم نحو * بعد أن الله قبل الفتح يقطعها على الأوجه لانه حينئذ بمعنى تبه أى يفيد هذا المعنى كما قاله شيخنا (قوله ونسيان الموالاة) مبتدأ خبره عن (قوله لا الفاتحة) أى فلا يكون نسيانها عذرا (قوله عذر) أى فلو أدخل بالموالاة سهوالم بضر قال في الأسنى كتركه الموالاة في الصلاة بأن طول ركنا قصير ناسيا وفرق بينه وبين نسيان الفاتحة بأن الموالاة صفة والقراءة أصل واستشكل بنسيان الترتيب وأجيب بأن أمر الموالاة أسهل من الترتيب بدليل تطويل الركن القصير ناسيا كما مر بخلاف الترتيب إذ لا يعتد بالمقدم من سجود على ركوع مثلا تأمل (قوله ولو شئت) أى المصلى مطلقا (قوله قبل الركوع) أى قبل وصوله إلى أقل الركوع (قوله هل قرأ الفاتحة) أى أم لا (قوله أو قبل السلام) عطف على قبل الركوع أى أو شئت قبل السلام أى قبل النطق به (قوله هل تشهد) أى أم لا أو هل صلى على النبي صلى الله عليه وسلم أم لا (قوله لم أعادتها) أى الفاتحة والتشهد وكذا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لأن الأصل عدم قراءتها به يعلم أن الأولى أن يقول لزمه قراءتها كما عبر به غيره فلينأمل (قوله أوفى أناهما) أى أو شئت في أثناء الفاتحة والتشهد فهو عطف على قبل الركوع وقبل السلام (قوله في بعض منهما) أى الفاتحة والتشهد سواء كان ذلك البعض آية أو حرفا (قوله لزمه أعادتها) أى الفاتحة والتشهد بتأمل لأن الأصل عدم قراءته ذلك البعض والتقصير به بما قرأه مع الشك فصار كأنه أجنبى (قوله أو بعدهما) أى أو شئت بعد الفراغ منهما ولو قبل الركوع والسلام (قوله في بعضهما لم يؤثر) أى فلم يجب أعادتها لأن الظاهر حينئذ مضى على التمام ولأن الشك في حرف الفاتحة يكثر لكثرة ما يفنى عنه لاشقة فاكتفى فيها بغلبة الظن قال في فتح المعين ولو قرأها غافلا ففطن عند سراط الذين

أو نحو ذلك (وسجد سجود التلاوة لتلاوة إمامه والرد من المأموم عليه) إذا توقف فيها ومجمله إذا سكت فلا يفتح عليه مادام يردد التلاوة والا انقطعت الموالاة فيما يظهر ونسيان الموالاة لا الفاتحة عذر ولو شئت قبل الركوع هل قرأ الفاتحة أو قبل السلام هل تشهد لزمه أعادتها أوفى أناهما فى بعض منها لزمه أعادتها ما أو بعدهما فى بعضهما لم يؤثر

(دوله ونسيان الموالاة الخ) عبارة لروض وشرحه ونسيان الموالاة الفاتحة لأنسيان الفاتحة عذر كتركه الموالاة في الصلاة بأن طول ركنا قصير ناسيا وفرق بينه وبين نسيان الفاتحة بأن الموالاة صفة والقراءة أصل واستشكل بنسيان الترتيب وأجيب بأن أمر الموالاة أسهل من الترتيب بدليل تطويل الركن القصير ناسيا كما مر بخلاف الترتيب إذ لا يعتد بالمقدم من سجود على ركوع مثلا انتهى ونحوها عبارة المفنى للخطيب (قوله لزمه أعادتها) عل ذلك في شرح الروض بأن الظاهر حينئذ مضى تاما

(قوله ترتيب الفاتحة) قال في المغني بأن يأتي على نظامها المعروف لانه مناط البلاغة والاعجاز فلو بدأ بنصفها الثاني مثلثم أي بالنصف الاول لم يعتمد بالنصف الثاني ويبنى على الاول ان سها بتأخيرها ولم يطل الفصل ويستأنف ان تعمد ولم يغير المعنى أو طال الفصل بين فراغه من النصف الاول وتذكره فان تركه عامدا ولم يغير المعنى استأنف القراءة وان غيره بطلت صلاته فان قيل لم وجب الاستئناف هنا ولم يجب في الوضوء والاذان والطواف والسجى ١٥٤ أجيب بأن الترتيب هنا لما كان مناط الاعجاز كما مر كان الاعتبار به أيضا فان تعمد تركه

استأنف القراءة ان لم يغير المعنى والابطال صلاته وكذا في التشهد أكثر فجعل قصدا التكميل بالمرتبة صار فاعن صحة البناء بخلاف تلك الصور ومن صرح بأنه يبني في ذلك مراده ما اذا لم يقصد التكميل بالمرتبة انتهى ويجب ترتيب الفاتحة أيضا فان تعمد تركه استأنف القراءة ان لم يغير المعنى والابطال صلاته

وفي التحفة وان تعمد تأخيرها وقصد به التكميل أو طال فصل استئنافه لان قصد التكميل به صار فاعن صحة البناء بخلاف تلك الصور ومن صرح بأنه يبني في ذلك مراده ما اذا لم يقصد التكميل بالمرتبة انتهى ويجب ترتيب الفاتحة أيضا فان تعمد تركه استأنف القراءة ان لم يغير المعنى والابطال صلاته

ولم يتيقن قراءتها أي عن قرب لزمه استئنافها قال شيخنا فان يثق عن قرب قراءتها لا يلزمه الاستئناف تأمل (قوله ويجب ترتيب الفاتحة) أي بأن يأتي بها على نظامها المعروف للاتباع ولانه مناط البلاغة والاعجاز ومن ثم وجب ولو خارج الصلاة قال العلامة ابن قاسم ومن هنا يظهر عدم وجوب ترتيب التشهد حيث لا يغير المعنى اذ لا اعجاز فيه فلا يشكل جواز الاخلال بترتيبه بوجوب موالاته مع أن أمر الموالاته أخف وذلك لان الترتيب وان كان أضيق في الفاتحة الآن وجوبه لم يوجب في التشهد وهو الاعجاز وانما وجبت الموالاته في التشهد لان تركها يخل بالنظم تأمل (قوله أيضا) أي كما يجب موالاتها (قوله فان تعمد تركه) أي الترتيب تفر يع على وجوبه (قوله استأنف القراءة) أي فلو بدأ بنصفها الثاني لم يعتمد به ويبنى على الاول ان سها بتأخيرها ولم يطل الفصل ويستأنف ان تعمد أو طال الفصل واستشكل وجوب الاستئناف بالوضوء والاذان والطواف والسجى ويجب بأن الترتيب هنا لما كان مناط الاعجاز كما مر كان الاعتبار به أكثر فجعل قصدا التكميل بالمرتبة صار فاعن صحة البناء بخلاف تلك الصور ومن صرح بأنه يبني في ذلك مراده ما اذا لم يقصد التكميل بالمرتبة انتهى ويجب ترتيب الفاتحة أيضا فان تعمد تركه استأنف القراءة ان لم يغير المعنى والابطال صلاته

الفصل انما يؤثر فيها عند التعمد بين فراغه والتكميل عليه استأنف لان قصد التكميل صار وطول الفصل كما ذكرنا مانع من الموالاته بخلاف ما اذا تعمد تأخيرها ولم يقصد به التكميل فيجزى تكميله عليه كما هو ظاهر انتهى وعبارة القليوبي في حواشي المحلى ويبنى أي يكمل الفاتحة بقراءة النصف الثاني على النصف الاول الذي قرأه بعد النصف الثاني الذي بدأ به ان سها بتأخير الاول أي لم يقصد عند شروعه فيه التكميل به على الثاني الذي بدأ به أولا ولم يطل الفصل بين فراغه من النطق الاول وبين شروعه في الثاني الذي يعيده بعد الاول ويستأنف ان تعمد تأخير الاول ان قصد عند شروعه فيه التكميل على الثاني الذي بدأ به أو طال الفصل أي عمدا بعد ما ذكرنا فالمضيق قصد التكميل وعدمه وانما عبر وبالسهو وعدمه نظرا للغالب من أن السامع لا يقصد ذلك والعامد يقصده انتهى بحر وفها والحاصل أنه تارة يبني وتارة يستأنف وتارة تبطل صلاته فيبنى في صورتين فيما اذا سها بتأخير النصف الاول بشرط كونه لم يطل الفصل بين فراغه من النصف الاول وشروعه في النصف الثاني وفيما اذا تعمد تأخير النصف الاول بشرط كونه لم يقصد التكميل به على النصف الثاني الذي بدأ به أولا ولم يطل الفصل عمدا بين فراغه واردة التكميل عليه ولم يغير المعنى ويستأنف الفاتحة ان اتقى شرط من هذه

فهذه ثلاثة مضروبة في السهو بتأخير النصف الاول وتعمد تأخيرها وكلها يجب فيها الاستئناف انتهى تدبر (قوله وكذا في التشهد) أي من انه ان ترك الترتيب فيه وغير المعنى بطلت صلاته (قوله وان لم يجب ترتيبه) أي التشهد وكذا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام قال في فتح الجواد انه لا يجب الترتيب في شيء منها اذ لا عجز فيه لكن بشرط افادته معناه والا فان تعمده وعلم تحريمه أبطل والا أعاده والكلام في غير السلام اذ لا يتصور في ترك الترتيب بين ثلثيه اخلال بالمعنى وكالتشهد القنوت وان قلنا بتعين كتابته والسورة انتهى فتأمل بلطف (قوله ويجب) أي على العاجز عن قراءتها (قوله التوصل الى قراءة الفاتحة) أي بتعلم أو غيره (قوله بكل وجه قدر عليه) أي حتى يشاء مصحف أو استعارته أو سراج في طاعة قال الحلبي ولو كانت مكتوبة على جدار خلفه فهل يستدبر القبلة لقراءتها ثم يعود للاستقبال تقدما للفاتحة عليه أولا لا به الا أن عاجز فينتقل للبدل حررقلت الظاهر الاول انتهى (قوله والا) أي بأن ترك التوصل الى ذلك مع تمكنه منه (قوله أعاد ما صلاه) أي كل صلاة صلاها بلا قراءة (قوله مع التمكن من تعلمها) أي الفاتحة بأي وجه من الوجوه وذلك لتقصيره قال في الكفاية ولو لم يكن بالبدل الاممصحف واحد ولم يمكن التعلم الا منه لم يلزم ما لكه اعارته وكذا لو لم يكن الاممصحف واحد لم يلزمه التعليم أي بلا أجره على ظاهر المذهب كما لو احتاج الى ستر أو الوضوء ومع غيره ثوب أو ماء فينتقل الى البدل انتهى وشمل ذلك ما لو كان ما لكه غائبا فليس للعاجز عن القراءة الا به فعل ذلك حيث لم يغلب على ظنه رضا ما لكه بما ذكر ولو خالف وفعل كان ضامنا للمعين والمنفعة ويؤيده ما ذكره في التيمم أن المحتاج للطهارة اذا وجد لغائب يتيه ويصلي ولا يستعمله لان الماء بدل لأفاده بعض المحققين وهو ظاهر خلافا لمن زعم خلافه (قوله ومن تعذرت عليه) أي تعذرت الفاتحة كلها عليه بأن عجز عنها في الوقت لنحوضيقه أو بلادة أو عدم معلم أو مصحف ولو عارية أو بأجرة مثل وجدها فاضله عما يعتبر في الفطرة وأما لو أحسن آية أو أكثر من الفاتحة فانه يأتي في محله ويبدل الباقي من القرآن فان كان الاول قدمه على البدل أو الآخر قدمه عليه أو بينهما قدم من البدل بقدر ما لم يحسنه قبله ثم يأتي يبدل الباقي فان لم يحسن بدلا كرر ما حفظه منها بقدرها ومن غيرها أتى به ثم يبدل الباقي من الذكران أحسن والا كرر بقدرها أيضا ولا عبرة ببعض الآيات بخلاف ذكره ابن الرفعة لكن نوزع فيه انتهى من التحفة (قوله قرأ سبع آيات) أي بلا تجزئ دون عدد آياتها وان طال لان هذا العدد مرعى فيها بنص قوله تعالى ولقد آتيناك سبيعا من المثاني فراعيناه في يدها واستحب الشافعي قراءة ثمان آيات لتكون الثامنة بدلا عن السورة نقله الماوردي (قوله من غيرها) أي غير الفاتحة وفي اشتراط كون البدل مشتملا على ثناء ودعاء كما في الفاتحة وجهان في شرح التنبيه للطبري أوجهها عدم الاشتراط وبه جزم في التحفة (قوله بقدر حرروفها) أي الفاتحة وهي بالبسملة والتشديدات مائة وخمسة وخمسون حرفا بقراءة مالك بالالف وهي قراءة الكسائي وعاصم قال الشاطبي * ومالك يوم الدين راويه ناصر *

فاشار بالراء من راويه الى الكسائي وبالنون من ناصر الى عاصم والباقي قرأوا بحذفها وعليه مائة وأربعة وخمسون وباسقاط التشديدات مائة وواحد وأربعون هذا ما جرى عليه الاسنوي وغيره قال في التحفة وهو مبني على أن ما حذف رسمه لا يحسب في العدد ويانه ان الحروف المملووظ بها ولو في حالة كالفات الحاصل مائة وسبعة وأربعون وقد اتفق أئمة الرسم على حذف ست ألفات وألف اسم وألف بعد لام الجلالة وبغدهيم الرحمن مرتين وبعد عين العالمين فالباقي ما ذكره الاسنوي الخ (قوله وان تفرقت) أي الآيات فانها تجزئ مع حفظ المتوالية على ترتيب المصحف وهذا ما صححه النووي ونقله عن نص الام قال في الروضة وقطع به جماعة منهم القاضي أبو الطيب والبندينجي وصاحب البيان وصحح الرافي انها انما تجزئ عند العجز عن المتوالية وجرى عليه صاحب المہجۃ حيث قال فيها

ثم ولا سبع أي بقرا * ثم مع التقريب ثم ذكر

واعترض الاسنوي في المهمات ما صححه النووي بأن الذي في كلام من نقل ذلك جواز كونها من سورة أو

وكذا في التشهد ان لم يجب ترتيبه ويجب التوصل الى قراءة الفاتحة بكل وجه قدر عليه والأعاد ما صلاه مع التمكن من تعلمها ومن تعذرت عليه قرأ سبع آيات من غيرها بقدر حرروفها وان تفرقت

الشروط الثلاثة وتبطل صلاته ان تعمده وغير المعنى (قوله وان لم يجب ترتيبه) عبارة التحفة ولا يجب ترتيبه بشرط أن لا يغيب لمعناه والابطلت صلاته ان تعمده وصرح في التمهة بوجود موالاته وسكتوا عليه وفيه ما فيه انتهت (قوله سبع آيات) ويسن ثمانية لتحصيل السورة (قوله بقدر حرروفها) يعني ان المجموع لا ينقص عن المجموع وان تفاوتت الآيات وبحسب المشدد بحرفين من الفاتحة والبدل امداد ونهاية

(قوله ولم تقدم معنى منظوما) قال في التحفة كتم نظروا الحروف المقطعة أوائل السور كما اقتضاه اطلاقهم وان نازع فيه غير واحد لكن يتجه في هذا أنه لا بد أن ينوي القراءة لانه حينئذ ١٥٦ لا ينصرف للقرآن بمجرد التلفظ به انتهى كلام التحفة بحروفه (قوله سبعة أنواع

منه (الذكر) قال في الامداد واعتبار سبعة أنواع هو ما قاله البغوي ورجحه الشيخان تشبيها لمقاطع الأنواع بغايات الآي وقال الامام يحزى نوع منه ورجحه ابن الرفعة للحديث ويجاب بأنه ظاهره وجوب ثلاثة أنواع ولم يقل به أحد فلا حجة فيه وصح على خلاف ما في المجموع ان رجلا جاء الى النبي صلى

ولم تقدم معنى منظوما فان عجز لزمه سبعة أنواع من الذكر أو الدعاء الاخرى بقدر خروفاها

الله عليه وسلم فقال اني لا أستطيع أن آخذ من القرآن شيئا فاعني ما يحزى في صلاتي فقال قل سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله وهذا مشتمل على خمسة أنواع أو ستة فهو الى الدلالة لكلام البغوي أقرب انتهى وفي التحفة عقب الحديث المتقدم مانعه أشار فيه الى السبعة بذكر خمسة منها ولم يذكر الاخرين لان الظاهر حفظه للجملة وشي من الدعاء ولما كان

سور فيحمل على حالة العجز عن المتواليه كما فصله غيرهم قال وقد صرح بالمنع الشيخ أبو محمد الجويني والامام والغزالي والقاضي مجلي والرافعي لاسيما ان المعاني الحاصلة من اتصال الآيات تفوت فقد لا يفهم ان المتفرقة قرآن تأمل (قوله ولم تقدم معنى منظوما) عطف على مدخول الغاية قال في حاشية فتح الجواد ينبغي بما اذا لم يفد انضمام بعضها الى بعض معنى محذور او الانحوا الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نزلا كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها ليذوقوا العذاب وهكذا يتعين أنه يسعي في الخروج عن ذلك جهده بأن يقدم الثانية في هذا المثال فان المحذور يزول حينئذ فان كان ما يحفظه لا يسلم جميعه من ايهام محذور انجبه انه يجب الفصل بين كل اثنين بشكوت يسير ازالة للمحذور بحسب الامكان وهذا كله لم أر لهم فيه شيئا ولا اشارة وما ذكرته محتمل فعلى المتأمل الامعان فيه ما أمكنه انتهى ثم ما تقرر من الاجزاء فيما اذا لم تقدم معنى منظوما هو الذي أطلقه الجمهور واختاره في المجموع والتنقيح خلافا للامام حيث شرط افادتها معنى منظوما لا كتم نظر وعليه اقتصر أبو نصر الارغباني وأقره في الروضة وأصلها وحزم به في الروض قال بعضهم والاول هو القياس لانه كما تحرم قراءتها على الجنب فلذا يعتد بقراءتها ههنا ويلزم الامام أنه لو كان يحفظ أوائل السور خاصة كالم والرو وطس لا تجب عليه قراءتها عند من يجعلها أسماء للسور وهو بعيد لانهما متعددون بقراءتها وهي قرآن متواتر وقال الأذري المختار ما ذكره الامام واطلاقهم محمول على الغالب ثم ما اختاره النووي انما يتقدح اذا لم يحسن غير ذلك أما مع حفظه متواليه أو متفرقة منتظمة المعنى فلا وجه له وان شمله اطلاقهم قال في المغني وهذا يشبه أن يكون جمابين الكلامين وهو جمع حسن انتهى والذي اعتمده الشارح والرملي الاول (قوله فان عجز) أي عن القرآن (قوله لزمه سبعة أنواع من الذكر) أي كنسب سبب وتهيل ونحوهما يقوم كل نوع مكان آية ونحوها اذا اقتضت الصلاة فتوضأ كما أمر الله ثم تشهد واقم ثم كبر فكل كان معلل قرآن فاقرأه والافاجد الله وهله وكبره رواه الترمذي وحسنه قال في التحفة ولما في صحيح ابن حبان وان ضعف أن رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني لا أستطيع أن أعلم القرآن فعلمني ما يحزى بي من القرآن وفي لفظ الدارقطني ما يحزى بي في صلاتي قال قل سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله أشار فيه الى السبعة بذكر خمسة منها ولعلم لم يذكره الاخرين لان الظاهر حفظه للجملة وشي من الدعاء ولما كان الحمد لله بعض آية وهو لا يتعين قراءته على ما لم يجب تعقيبها بالبسملة أو قدرها ان لم يحفظها ولا يتعين لفظ الوارد انتهى أي لان القرآن بدل عن الفاتحة والذي ذكره بدل عن القرآن وغير الفاتحة من القرآن لا يتعين فكذلك هو فالواجب الايتان بسبعة أنواع من أي ذكر كان اما المذکور أو غيره هذا هو الاصح وقيل يتعين هذا الذكر الوارد ويضيف اليه كلمتين أي نوعين آخرين من الذكر نحو ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن لتصبح السبعة أنواع مقام سبع آيات فحزى على ذلك في التنبيه وقيل تكفي تلك الخمسة لذكرها في الحديث وسكوته عليها ورد بان سكوتها لا يفي الزيادة عليها أفاده في المغني (قوله أو الدعاء الاخرى) هذا ما بحثه الامام حيث قال والاشبه اجزاء دعاء يتعلق بالآخرة دون الدنيا ورجحه في المجموع والتحقيق قال الامام فان لم يعرف غير ما يتعلق بالدنيا أتى به وأجزأ وقال في المهمات نص الشافعي على أنه لا يحزى غير الذكر والدعاء ليس بذكر ويؤيده حديث من شغله ذكرى عن مسئلتى ويجاب بحمله على ما اذا قدر على الذكر وعلى ان مراده بغير الذكر الدعاء المحض الدنيوى اذ الفاتحة نفسها مشتملة على الدعاء والدعاء الاخرى كاف كما مر انتهى من الاسنى فليتأمل (قوله بقدر حروفها) أي الفاتحة ولو بالادغام خلافا لبعضهم لان غايته انه يجعل المدغم مشددا وهو حرفان

يتعين قراءته على ما لم يجب تعقبه بالبسملة أو قدرها ان لم يحفظها ولا يتعين لفظ الوارد ويجزى الدعاء المتعلق بالآخرة أي سبعة أنواع منه وان حفظ ذكر غيره فان لم يعرف غير ما يتعلق بالدنيا أجزأه انتهى قال الشوبرى في حواشي شرح المنهج لو عجز عن الاخرى بالعبودية وأمكنه الترجمة عنه بغيرها والايان بالديوى بالعربية فالذى يظهر تعين الاول لانه قادر عليه ولا يعدل الى الديوى الا ان عجز عنه مطلقا فيحذر انتهى كلام الشوبرى

من الفاتحة والسبيل كما قاله في المجموع وتبعه ابن الرفعة في الكفاية وغيره خلافا لما في المطلب
وامراد أن المجموع لا ينقص عن المجموع وان تفاوتت الآيات أو الأذكار ويكتفي بغلبة الظن لمشقة عدد
ما يأتي به من الحرور بل قد يتعد ذلك على كثير من الناس (قوله فان لم يحسن شيئا) أي من قرآن ولا غيره
وعجز عن التعلم وترجمة الذكرو والدعاء نظير ما مر قال بعضهم واعتراض بأنه لا يدخل في الصلاة الابتكارية
الاحرام فيكرها بقدر الفاتحة ولا تقف بقدرها ويمكن الجواب بأن يصور بما اذا قنئها شخص عند
الاحرام ثم نسبها تأمل (قوله وقف بقدرها) أي الفاتحة في ظنه لكن بالنسبة لمن قراءتها المعتدلة من غالب
أمثاله نظير ما مر فيمن خلق بالبحر مرفق وذلك لان القراءة والوقوف بقدرها كانا واجبين فاذا تعدرا أحدهما
بقي الآخر فلو قدر على الفاتحة بنحو تلقين قبل فراغ من بدلهما قراها أو لفا ما أتى به من البدل أو بعد الفراغ
منه ولو قبل الركوع أجزأه ولذا قال في البرهجة

فان يعلمها يحب عليه لا * ان كان بعد ما أتم البدل

وما ذكر غير خاص بالفاتحة بل يطرد في التكبيرة والتشهد في التحفة ويلزمه القعود بقدر التشهد الأخير
ويسن له أي للعاجز الوقوف بقدر السورة والقعود بقدر التشهد الأول (قوله ولا يترجم عن شيء من القرآن)
أي سواء الفاتحة وغيرها قال ع ش فلترجم عامدا عما عنه بطلت صلاته لان ما أتى به أجنبي (قوله لفوات
عجازه) تعليل لعدم جواز الترجمة عن القرآن يعني أن القرآن معجز والترجمة تخل بالعجازه اذا عجزه فخص
بنظمه العربي دون معناه وعبارة التحفة لقوله تعالى انا أنزلناه قرآنا عربيا ولما العجمي ليس كذلك ومن ثم
كان التحقيق كما مر امتناع وقوع المعرب فيه وعنا فيه مما يؤهم ذلك ليس منه بل من توافق اللغات فيه وللتعمد
بلفظ القرآن (قوله بخلاف غيره) أي من الأركان القولية فانه يجب عند العجز عن العربية ترجمتها بأي
لغة شاء كما تقدم في مبحث التكبير وعبارة فتح الجواد مع المتن وترجمته بتكبير وتشهد وما بعده ناطق عاجز
عن العربية بأي لغة شاء اذا لا اعجاز فيها مع أداء الترجمة للمعنى وهي التعبير عن لغة بأخرى لا اذا كان العجز
بقرآن أي فيه فلاتحوز الترجمة عنه مطلقا لان الاعجاز يختص بنظمه العربي دون معناه ولعاجز الترجمة عن
ذكر ما تورا لا عما اخترعه من ذكر أو دعاء فتبطل صلاته كالأقار مطلقا انتهى (قوله الخامس من الأركان)
أي الثلاثة عشر (قوله الركوع) هو لغة الانحناء وشرعا انحناء خاص وهو ما ذكره بقوله وأقله الخ وقيل
معناه لغة الخضوع وهو من خصائص هذه الأمة وأول صلاة ركع فيها النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العصر
صبيحة الاسراء فان الامم السابقة لم يكن في صلاتهم ركوع وأما قوله تعالى واركعوا مع الراكعين فعنا صلواتهم
المصلين من باب اطلاق اسم الجزء على الكل كذا قيل وفيه نظر بأنه اذا لم يكن في صلاتهم ركوع فكيف يقال
انه من اطلاق الجزء وارادة الكل مع انه لم يكن الركوع جزءا من صلاتهم فالاحسن التأويل بأن المراد اخضعي
مع الخاضعين كما هو المعنى اللغوي على المعنى الثاني انتهى شيخنا بزيادة تأمل (قوله للكتاب) دليل لركنية الركوع
وهو قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اركعوا الآية (قوله والسنة) أي الحديث كقوله صلى الله عليه وسلم ثم اركع حتى
تطمئن را كما (قوله والاجماع) أي فقد اجمعوا على انه من فروض الصلاة بقطع النظر عن شروطه كالطهارة
(قوله وتقدم) أي في مبحث القيام وهذا الاعتذار عن المتن انه لم يذكر هناك (قوله ركوع القاعدة بقسميه) أي
أقله وأكمله فالأول أن ينحني الى أن يحاذي جهته أمام ركبته والثاني أن ينحني الى أن يحاذي جهته محل
سجوده (قوله وأقله) أي الركوع قال الشهاب الرملي بركه الاقتصار على الأقل (قوله للقائم) خرج القاعدة كما
تقرر (قوله أن ينحني بلا انحناس) أي انحناء خالص لا مشوبا بانحناس وهو أن يطأ طي عجزته ويرفع رأسه ويقدم
صدره (قوله والالم يصح) أي بأن كان بانحناس لم يصح ركوعه ويجب عليه أن يعود للقيام ويركع ركوعا كافيا
ولا يكفي هوى الانحناس هذا ان لم يتعمد ذلك ولم يعلم ولا بطلت صلاته لان ذلك زيادة فعل غير مشروع فهي
تلاعب أو تشبهه أفاده بعضهم فليتأمل (قوله حتى تنال راحتك) أي المصلي والراحتان تشبة راحة والجمع راح
بغير تاء وسبأني معناه (قوله ركبته) أي يقينا فلوشك هل انحنى قدرا اتصل به راحتك ركبته لزمه إعادة

فان لم يحسن شيئا وقف
بقدرها ولا يترجم عن شيء
من القرآن لفوات عجزه
بخلاف غيره (الخامس)
من الأركان (الركوع)
للكتاب والسنة والاجماع
وتقدم ركوع القاعدة
بقسميه (وأقله) للقائم
(أن ينحني) بلا انحناس
والالم يصح (حتى تنال
راحتك ركبته)

(قوله وقف بقدرها) أي
في ظنه بالنسبة لمن
قراءتها المعتدلة من غالب
أمثاله ويلزمه القعود
بقدر التشهد الآخر
ويسن له الوقوف بقدر
السورة والقنوت والقعود
بقدر التشهد الأول تحفة
(قوله وتقدم) أي في
الركن الثالث وقوله
بقسميه يعني أقله وأكمله
(قوله بلا انحناس) هو أن
يخرج ركبته وهو مائل
منتصب وقوله والأي
وان لم ينحني أو انحنى مع
انحناس لم يصح وان صار
بحيث لو مديده لثابت
راحتك ركبته

لعدم بلوغ راحتي القصير انتهى (قوله ويشترط أن يطمئن) أي عندنا وعند مالك وأحمد وأبي يوسف وذهب أبو حنيفة ومحمد إلى أنها واجبة ليست بفرض (قوله عن هويه) قال الخطيب في شرح

بأن يكون بحيث تنال راحته معتدل الخلقة ركبته لو أراد وضعهما عليه ما لانه بدون ذلك أو به مع الانحناس لا يسمى ركوعا والراحتان ماعدنا الاصابع من الكفين (ويشترط أن يطمئن) فيه (بحيث تستقر أعضاؤه) حتى ينفصل رفعه عن ركوعه عن هويه للخبر الصحيح ثم اركع حتى تطمئن راكعا ولا تقوم زيادة الهوى مقامها لعدم الاستقرار (و) يشترط (أن لا يقصده) أي بالهوى (غيره) أي غير الركوع بأن هوى يقصده أو لا يقصد

الركوع لأن الأصل عدمه (قوله بأن يكون بحيث تنال راحته معتدل الخلقة) وظاهر أن المراد به اعتدال اليدين والركبتين بأن يكون كل منهما مناسبا لأصل خلقة بأن لا تطول يداها أو تقصر بالنسبة لما تقتضيه خلقة بحسب العادة وأن لا تقرب ركبته من وركبه أو من قدميه كذلك وأما اعتدال أصل الخلقة بأن لا يكون طويلا جادا ولا قصيرا فليس له دخل فيما نحن فيه ولا يتعلق به حكم كما هو ظاهر ثم رأيت كذلك في عبارة الشيخين ومن تبعهما قاله السيد عمر البصري (قوله ركبته) أي فلانظر لبلوغ راحتي طويل اليمين ولا أصابع معتد لهما وان نظرفيه الاستوى ولا عدم بلوغ راحتي القصير قاله في التحفة (قوله لو أراد وضعهما عليه) أي أراد وضع الراحتين على الركبتين لو صلنا فجواب لو محذوف وأتى بذلك لثلاثتهم أنه لا بد من وضعهما عليه بالفعل كذا قاله جمع قال بعضهم ولك أن تستغنى عن الحذف بجعل المصدرية وعلى كل الأولى حذف ذلك انتهى فليتأمل (قوله لانه بدون ذلك) أي نيل راحته للركبتين وهذا لتبديل لكون ما ذكر أقل الركوع (قوله أوبه) أي بالنيل المندكور (قوله مع الانحناس) أي مع خفض عجزته ورفع أعلاه وتقديم صدره (قوله لا يسمى ركوعا) أن أراد لغة فمع منافاته ما تقدم لا يكفي في الاستدلال وان أراد شرعا ففيه شبهة مصدرة أفاده بعضهم فليتأمل (قوله والراحتان ماعدنا الاصابع من الكفين) مبتدأ وخبر والغرض بهذا بيان معنى الراحتين هنا وهي أولى من عبارة غيره والراحة بطن الكف للتصريح بإخراج الاصابع في الأولى دون الثانية فانها توهم الاكتفاء بالاصابع مع أن الصواب كما قاله ابن العمد أنه لا يكفي وان اقتضى كلام التنبيه خلافا فليتأمل (قوله ويشترط أن يطمئن فيه) أي في الركوع فلو لم يطمئن فيه لم يصح قال في المصباح اطمان القلب سكن ولم يبق والاسم الطمأنينة والأصل في اطمان ألف مثل احمار وأسود لكنهم همزوا وافرارامن الساكنين على غير قياس وقبل الأصل همزة متقدمة على الميم لكنها أخرجت على غير قياس بدليل طامن الرجل طهره بالهمزة على فاعل ويجوز تسهيل الهمزة ويقال طامن ومعناه حناه وخفضه (قوله بحيث تستقر أعضاؤه) الخ تصور للطمأنينة وبيان لها قال البرماوى لأنها ساكنون بعد حركة أو سكون بين حركتين (قوله حتى ينفصل عن هويه) بفتح الهاء أشهر من ضمها وهو مذهب الخليل وقيل انه بالفتح السقوط من هوى هوى كرمى ورمى وبالضم الصعود وأما هوى هوى كرمى يعلم ويقى فانه بمعنى أحب وقال في المصباح هوى هوى من باب ضرب هو يابضم الماء وفتحها سقط من أعلى إلى أسفل وهوى هوى هو يابضم لا غير إذا ارتفع قال ع ش وهذا يفيد أن الهوى بالضم يستعمل بمعنى السقوط والرفع والفتح بمعنى السقوط لا غير وفي القاموس ما يصرح بأن ثم لغة أخرى وهى أن الهوى بالفتح السقوط وبالضم الارتفاع انتهى جل عن البرماوى تأمل (قوله للخبر الصحيح) دليل لاشتراط الطمأنينة في الركوع (قوله ثم اركع حتى تطمئن راكعا) أي فالغاية داخله لأنها بحيثى قال بعضهم

وفي دخول الغاية الأصح لا * تدخل مع إلى وحتى دخلا

(قوله ولا تقوم زيادة الهوى) أي بأن خفض رأسه كثيرا من غير طمأنينة (قوله مقامها) أي الطمأنينة (قوله لعدم الاستقرار) لتبديل لعدم قيام الهوى مقام الطمأنينة وبه يعلم أن الأولى للتعبير بالفاء بدل الواو فليتأمل (قوله ويشترط أن لا يقصده أي بالهوى غيره أي غير الركوع) أي فلا يشترط قصده بخصوصه كبقية الأركان لانسحاب نية الصلاة على ذلك وعبارة ففتح الجواد مع المتن وشرط لكل من الأركان عدم صارف للفعل أو القول عن الركن إلى غيره مما لم تشمل نية الصلاة وأما لم يشترط قصد الركن لدخوله في عموم نية الصلاة المستصحية حكما وان عرفت ما لم يوجد ما يصر فيها فيجب أن لا يقصده به غيره مثل غير الركوع الخ (قوله بأن هوى يقصده) أي الركوع وهو الأفضل (قوله أو لا يقصده) أي لا الركوع ولا غيره وصرح بجمع بأن قصد الركوع وغيره كقتل الحية لا يضر وعليه في فرق بينه وبين ما تقدم أن قصد البدلية وغيرها في القراءة يضر بان نحو الركوع أصل فلم يؤثر تشريك غيره معه بخلاف ما تقدم وعلى ما ذكر من عدم الضرر قال ع ش هل تنفصله الأفعال الكثيرة أم لا فيه نظر والأقرب الأول لأن هذا الفعل مطلوب منه لكن

التنبيه بفتح الهاء أفصح انتهى وقال القليوبي في حواشي المحلى بضم الهاء وفتحها له وفتحها وقيل بالضم الصعود وبالفصح السقوط من هوى هوى كرمى يرمى وأما هوى هوى كرمى يبقى يبقى فهو بمعنى أحب انتهى (قوله يقصده) قال العلامة ابن قاسم العبادى

في شرح أبي شجاع ولو قصد بالهوى مع الركوع غيره لم يضر الخ وذكر نحوه الخطيب

نقل عن فتاوى الشهاب الرملى انه يضر كما لو تذكر دفع الصائل بافعال متواليه فانه تبطل صلاته وان كان
 أصل الدفع مطلوباً انتهى أقول وقد يفرق بينه وبين دفع المار بأن الدفع شرع لدفع النقص الحاصل بالمرور
 بين بدى المصلى والاكثر منه يذهب الخشوع فربما فات به ما شرع لاجله من كمال صلاته بخلاف ما هنا
 فان قتل الحية مطلوب لدفع ضررها فاشبه دفع العدو والافعال الكثيرة في دفعه لا تضر انتهى تأمل (قوله
 فلو هوى للتلاوة) تقرير على اشتراط عدم قصد غير الركوع (قوله أى لسجودها) أشار به الى ان كلام
 المصنف على تقدير مضاف قال في التحفة أو قتل نحو حبة (قوله جعله) أى الهوى (قوله عند بلوغ حد
 الركوع ركوعاً) أى عن له ان يجعله عند ذلك ركوعاً (قوله لم يكفه) أى ذلك الهوى قال الشهاب الرملى لو قرأ
 آية السجدة ووقع له أن لا يسجد ويركع فلما هوى عن له ان يسجد للتلاوة فان كان قد انتهى الى حد الركوعين
 فليس له ذلك والاجاز انتهى ومثله في النهاية (قوله لو جود الصارف) أى وهو الهوى للتلاوة وعبارة التحفة
 لصرفه هو به لغیر الواجب فلم يقدّم عنه وكذا سائر الاركان ومن ثم لو شرع مصلى فرض في صلاة أخرى سهواً
 وقرأ ثم تذكر لم يحسب ما قرأه ان كانت تلك نافله لانه قد قرأ معتقداً النافلة كذا أطلقه غير واحد وليس بصحيح
 أى بل يحسب لما يأتى قبيل الثانى عشر أى من أنه لوطن مصلى فرض في نفل فكلم لم يؤثر على المعتمد وفى
 سجود السهو أى من انه لو شك في تشهد أهو الاول أو الاخر فان زال شكه فيه لم يسجد أو بعده وقد قام
 سجد واختلاف التصور به هنا وثم لا نظر اليه لاتحاد المدرك فيهما بل ذلك أولى كما هو ظاهر انتهى بتوضيح
 فليتأمل (قوله فيجب العود الى القيام) أى الانتصاب فوراً (قوله لهوى منه) أى للركوع قال الشيخ عمرة
 الظاهر انه يسجد للسهو وخالفه ع ش فقال بل الظاهر انه لا يسجد لان هو به للتلاوة كان مشروعا
 وعوده لركع واجب فلم يفعل شيئاً يبطل عمده ومجرد جعله ركوعاً بعده هو بقصد التلاوة ليس فعلاً لما يبطل
 عمده فليتأمل الا أن يقال قطع سجوده التلاوة جائز حيث قطعه ليعود الى القيام وارادة جعله للركوع ينزل
 منزلة فعل يبطل عمده وفيه ما فيه انتهى (قوله ولو ركع امامه فظن) أى المأموم (قوله أنه يسجد للتلاوة) أى
 بأن قرأ امامه آية سجدة ثم هوى عقبه للركوع (قوله فهو لذلک) أى هوى المأموم لاجل سجود التلاوة بناء
 على الظن المذكور (قوله فوقف عن السجود) أى وقف الامام عند حد الركوع عن السجود لكونه لم
 يرد من أول الامر (قوله حسب له عن ركوعه) جواب لو أى حسب ذلك الهوى للمأموم عن ركوعه ولا
 يحتاج الى العود الى القيام (قوله على ما رجحه الزركشى) أى حيث قال يحتمل أنه لا يحسب له عملاً هذه
 القاعدة أى وجود الصارف ويأتى بركعة عقب سلام امامه ويصير كما لو أدركه بعد الركوع ويحتمل وهو
 الاقرب أنه يحسب له ويغفر ذلك للمتابعة هذا كلامه واعتمده الرملى وغيره فعليه فلو لم يعلم بوقوف الامام فى
 الركوع الا بعد أن وصل للسجود فهل يقوم منحنياً حتى لو قام منتصباً ثم ركع عامداً لما بطلت صلاته
 لزيادة ركوعه لا اعتدال هو به فى القيام الظاهر نعم بناء على ذلك ويحتمل جواز القيام منتصباً لان لهم تردداً
 فى اجزاء الهوى والحالة ما ذكر فى العود التخلّص من شبهة التردد فأداه بعض المحققين فليتأمل (قوله
 ويغفر له) أى للمأموم (قوله ذلك) أى قصد الهوى للسجود (قوله للمتابعة) أى لاجل المتابعة الواجبة قال
 فى النهاية وفى الروضة ما يشهد له فقال لو قام الامام الى خامسة سهواً وكان قد أتى بالشهادة فى الرابعة على نية
 الشهاد الاول لم يحتج الى اعادته على الصحيح انتهى وهذا أولى لانه اذا قام المستحب مقام الواجب فلان
 يقوم الواجب عن غيره بطريق الاولى قال ع ش قد منع الاولوية بأن المستحب ثم اقام مقام الواجب
 لان نية الصلاة شملتة كما يأتى فى قيام جلوس الاستراحة مقام الجلوس بين السجدين وهو به للتلاوة لم تشمل
 نية الصلاة وان كان واجبا للمتابعة فحقه أن لا يكفي كما لا تكفى السجدة للتلاوة عن سجود الصلاة ونسيه انتهى
 فتأمل فانه لطيف (قوله ورجح شيخنا زكريا) هو شيخ الاسلام الحبر المأمون أبو يحيى زكريا بن محمد

(فلو هوى للتلاوة) أى
 لسجودها (جعله) عند
 بلوغ حد الركوع (ركوعاً
 لم يكفه) لو جود الصارف
 فيجب العود الى القيام
 لهوى منه ولو ركع امامه
 فظن انه يسجد للتلاوة
 فهو لذلک فرآه لم يسجد
 فوقف عن السجود
 حسب له عن ركوعه على
 ما رجحه الزركشى
 ويغفر له ذلك للمتابعة
 ورجح شيخنا زكريا

(قوله للتلاوة) قال
 الشهاب القليوبى أى
 بقصد لها فقط انتهى (قوله
 على ما رجحه الزركشى)
 أفق به الشمس الرملى
 وصرح باعتماده فى نهايته
 واعتمده الخطيب فى
 شرح التنبيه وغيره وابن
 قاسم العبادى فى شرح
 ابى شجاع والقليوبى فى
 حواشى المحلى وغيرهم
 قال القليوبى فلو تبين له
 ذلك بعد سجوده وجب
 عليه العود للركوع فقط
 فان عاد للقيام عامداً لما
 بطلت صلاته انتهى فهذا
 مبينة كلية مع ما عتمده
 الشارح تبعاً لشيخه

(قوله وهو أوجه) هو ظاهر كلام الشارح في غير هذا الكتاب أيضا كالتحفة والامداد قال في شرح العباب ويشهد لما قاله الزركشي ما يأتي
عن القاضي قبيل القاعدة لا تيق في المتن ١٦٥ في سجود السهو وقولهم لا عبرة بالظن البين خطأ ولو لكن كلامهم هنا لي

ترجيح ما ذكره شيخنا
أميل انتهى (قوله ولا
يقدمه) كما قال في
الامداد وبه كالاتي في
المتن يعلم ان تقدير الشارح
قصده عدم صارف
خلاف الاولى لانه يؤهم
اخراج هذه الذليس فيها
قصده صارف وانما
السقوط نفسه صارف
فالشرط عدمه لعدم
قصده فحسب انتهى

الانصارى الخ زجى كان أحد أركان الطريقين الفقه والتصوف أخذ العلم عن حفاظ اجلاء وأئمة فضلاء
منهم الحافظ ابن حجر والجلال المحلى والكمال ابن الهمام والشمس القاياتي وغيرهم وأخذ عنه جهات فقام
ونجلاء عظام كالشيخ الخطيب الشربيني والزميني والشيخ عبد الوهاب الشعراني والشارح والجلال
السيوطي والكمال بن أبي شريف وغيرهم وكان يقول نشأت بين حجرين وجليين وكلاين أراد بهم وشايخه
الثلاثة الاول وثلاثه لاخر وكان ورعا زاهدا باعنا عند الملوك والامراء ليناعنا عند الفقراء مشفقا للطلبة
ناصحا للعامة وله مؤلفات في كل فن حتى قال رضى الله عنه من صغرى أنا أحب طريق القوم أى الصوفية
وكان أكثر اشتغالي بمطالعة كتبهم والنظر في أحوالهم حتى كان الناس يتقنون هذه الاجمعي منه شئ في علم
الشرع فلما ألفت شرح البهجة وفرغت منه استبعد ذلك جماعة من الاقران وكتبوا على نسخة منه كتاب
لا عي والدصير تنكيتا لي لكون رفيقي في الاشتغال ضريرا ولو لم يكن له الا شرح البهجة المذكور وشرح
الروض لكفيا وقد قال بعض الفضلاء فيه

على فقه زين الدين والملة اعتمد * نغم كرباء الخبر في كل فتوة

ويكفيك شرع المروض منه ذخيرة * نفعه عنه كشفا للعلوم بقوة

ولد سنة ٨٢٦ ولم يتوفى حتى ألحق الاصاغر بالا كبر والاحفاد بالاجداد فانه توفي سنة ٩٢٦ وترجمته
واسعة جدا كان رضى الله عنه محجبا الدعوة وقد دعا في كتبه النفع للمؤمنين فترجوا الله أن ينفعنا بها آمين
(قوله انه يعود) أى المأموم المذكور (قوله للقيام ثم ركع) أى من القيام وعليه فلو لم يعد اليه بل استمر في
الركوع بطلت صلاته كما هو ظاهر (قوله وهو) أى مارجحه الشيخ (قوله أوجه) أى مارجحه
الزركشي لانه قصده أجنبي ووطن المتابعة الواجبة لا يفيد الاعتذار والحسمان ولا ينافيه ما في الرخصة لما تقدم
عن ع ش وهذا ما اعتمدته الشارح في كتبه (قوله ولو أراد) أى المصلى سواء كان منفردا أو غيره
(قوله أن ركع) أى أن يسجد كما في فتح الجواد وكياى (قوله فسقط) أى الى الارض مثلا قبل ان يشرع
في الانحناء (قوله قام ثم ركع) أى من القيام لان السقوط نفسه صارف فالشرط عدمه لعدم قصده فحسب
خلافا لما يؤهمه كلام بعضهم قاله في فتح الجواد (قوله ولا يقوم را كما) أى من غير قيام فلو قام كذلك بطلت
صلاته (قوله فان سقط في أثناء انحنائه) محترز قيد ما يحوز كما تقدم وعبرة العباب وان سقط من قيامه عاد
اليه لركع أو من هو به قبل بلوغ أفل الركوع عاد الى تلك الغاية وبنى أو بعد بلوغه ولم يطمئن عاد اليه واطمان
أو قد اطمأن ثم مضى معتدلا (قوله عاد للمحل الذي سقط منه قبل انحداره) أى انهباطه من الحذر بالخاء المهملة
وهو المهبوط قال الكردى في الكبرى بعكز على هذا ما سأتى التصريح به في كلامه من عدم لزوم العود في
تظيره في السجود فان قلت هو في صورة الهوى للسجود كان قاصدا به و به الوصول الى الارض فلم يزد بسقوطه
على ذلك وفي صورة الركوع زاد بسقوطه على ما كان قاصدا له فالتى ما فعله في سقوطه قلت هو لو زاد
في صورة السجود بأن وقع على أحد جنبه لم يلزمه بالعود الى ما سقط منه الا أن يقال انه مع ذلك لم يزد على
وصوله الى الارض وانما اختلفت الكيفية فان قلت هو في صورة السجود لم يعتد بسقوطه بجهة على الارض
عن السجود كما سأتى فكذلك في صورة الركوع لا يعتد بالعود الى الركوع قلت القياس يقتضى الاكتفاء برفع
رأسه الى حد الركوع بقصد الركوع وبتقدير تسليم ذلك فهو في السجود لو رفع رأسه أدنى رفع ثم وضعه
بقصد السجود كفي وظاهر كلامهم في انه لو رفع رأسه بعد السقوط الى فوق الركوع ثم هوى منه الى الركوع

انه يعود للقيام ثم ركع وهو
أوجه ولو أراد أن ركع
فسقط قام ثم ركع ولا يقوم
را كما فان سقط في أثناء
انحنائه عاد للمحل الذي
سقط منه قبل انحداره

(قوله في أثناء انحنائه)
يعكز على هذا ما سأتى
التصريح في كلامه من
عدم لزوم العود في تظيره
في السجود وعبرة العباب
وان سقط من قيام عاد اليه
لركع أو من هو به قبل
بلوغ أفل الركوع عاد الى
تلك الغاية وبنى أو بعد
بلوغه ولم يطمئن عاد اليه
واطمان أو وقد اطمأن
ثم مضى معتدلا انتهت فان
قلت هو في صورة الهوى
للسجود كان قاصدا به و به
الوصول الى الارض فلم
يزد بسقوطه على ذلك وفي

بقصده

صورة الركوع زاد بسقوطه على ما كان قاصدا له فالتى له فعله في سقوطه قلت هو لو زاد في صورة

السجود على ما قصده بأن وقع على أحد جنبه لم يلزمه بالعود الى ما سقط منه الا أن يقال انه مع ذلك لم يزد على وصوله الى الارض وانما اختلفت
الكيفية فان قلت هو في صورة السجود لم يعتد بسقوطه بجهة على الارض عن السجود كما سأتى فكذلك في الركوع لا يعتد بالعود الى الركوع

بقصد الركوع لم يكف ما لم يصل الى الموضع الذي سقط منه فراجعته وتأمله فانه لم يظهر للفقير وجهه انتهى
(قوله السادس من الاركان) أى الثلاثة عشر (قوله الاعتدال) هو لغة الاستقامة والمساواة قاله
البرماوى (قوله ولو في النفل على المعتمد) أى ومثل الاعتدال الجلوس بين السجدين وهذا الذى يحججه
النووى في التحقيق وغيره قال في التحفة فاقضاء بعض كتبه عدم وجوب ذنك فضلا عن طمأنينتهما
غير مراد وضعيف خلافا لجزم الانوار ومن تبعه أى كابن المقرئ في الر وض على ما في بعض نسخه بذكر
الاقتضاء غفلة عن الصريح المذكور في التحقيق كما نقرر انتهى قال ابن قاسم الجزم بالغفلة ينبغي أن
يكون غفلة فانه يجوز أن يكونوا اختاروا الاقتضاء على الصريح مع الاطلاع عليه لنحو ظهور الاقتضاء
عندهم وقد قدم الاقتضاء على الصريح في مواضع في كلام الشيخين وغيرهما كما لا يخفى انتهى وأقره
عش وغيره قال الشروانى وقد يجب بان هذا مسلم لو ثبت اطلاعه ولو بالاشارة الى رد دليله وأما اذا
استند والمجرد الاقتضاء واستدلوا به كما هو صريح الشارح فظاهره المنع انتهى وعبارة الروضة قال
صاحب التتمة ولو ترك الاعتدال عن الركوع والسجود في النافلة في سجتهما وجهان بناء على صلاتها
مضطجعا مع القدرة على القيام والله أعلم انتهى فجزم في الانوار بمقتضاء فقال لو ترك الاعتدال
والجلوس بين السجدين في النافلة لم تبطل وكذا ابن المقرئ حيث قال وله ترك الاعتدال من ركوع
وسجود في نافلة لكن هذا على النسخة التى شرح عليها شيخ الاسلام ولذا تعقبه بمثل ما نقرر في بعض النسخ
وليس له الخ وعليه فهو جار على المعتمد وبالجملة فالصحيح في المذهب هو الذى في التحقيق وهو الذى
اعتمده المتأخرون وما اقتضاه كلام الروضة يمكن الجواب عنه بانه لا يلزم من البناء الاتحاد في الترجيح
فليتأمل لكن ما جزم به في الانوار فيه فسحة عظيمة للسواء لغلبة التساهل في النوافل لاسيما في التراخي كما
هو مشاهد فينبغي لهم العمل بما فيه لئلا تبطل صلاته قال عش وعلى ما قاله فهل يخبر صاحبنا من ركوعه بعد
الطمأنينة أو يرفع رأسه قليلا ثم كيف الحال وهل الاقرب الثاني انتهى فتأمل ذلك كله فانه مهم وأى
مهم والله الموفق (قوله وهو) أى الاعتدال شرعا (قوله ان يعود بعد الركوع) أى بعد تمام الركوع
(قوله الى ما كان عليه) أى الحال الذى كان عليها من الاركان الفعلية (قوله قبله) أى الركوع
(قوله من قيام أو قعود) بيان لما زاد في فتح الجواد والممكن فيهما لم يعطى انتصبا قال عش قضيته انه
اذا كان يصلى من اضطجاع لا يعود له وهو واضح في الفرض لانه متى قدر به على حال لا يجزئ مادونه ما فى
قدر على القعود لا يجزئ مادونه وأما في النفل فلا مانع من عوده للاضطجاع لجواز التنفل معه مع قدرته على
القيام والقعود ثم المراد من عوده انه لا يكاف ما وقفه في النافلة ولا يتمتع قيامه لانه لا يصل هذا كلامه وفي
القلوب على التحريم مانعه والاعتدال عود المصلى الى ما ركع منه من قيام أو قعود فدخل مصلى النفل
من اضطجاع مع القدرة لانه يقعد قبل ركوعه فلا يجوز له العود الى الاضطجاع قبل قعوده زاد في حواشى
الحلى فن زعم أن هذه العبارة تقتضى عود المضطجع والمستلق الى الاستلقاء لم يصب وهو اساءة أو مبتلا أو
زك فهمه عن الصواب نعم من قدر في الفرض على القيام بعد ركوعه قاعدا العجز يجب عليه العود الى القيام
ونكسه بعكسه ولا يرد للعدا انتهى وفي الجمل عن الشروانى مثله ثم قال وقرر شيخنا الحنفى انه لا يتعين ذلك بل
يجوز من الاضطجاع وذكروه الشروانى في محل آخر قبل هذا فراجعته انتهى فهو موافق لما مر عن عش تأمل
(قوله وشروطه) أى الاعتدال ولو في النفل كما تقدم (قوله الطمأنينة فيه) أى فلولم يطمئن فيه بطلت صلاته (قوله
للخبر الصحيح) دليل للاعتدال وطمأنينته أيضا (قوله ثم ارفع) أى من الركوع (قوله حتى تطمئن قائما) وفي
رواية صحيحة أيضا فاذا رفعت رأسك من الركوع فاقم صلبك حتى ترجع العظام الى مفاصلها وفي أخرى صحيحة

السجود لورفع رأسه أدنى
رفع ثم وضعه بقصد

السجود كفى وظاهر كلامهم
في الركوع انه لورفع رأسه

بعد السقوط الى فوق
الركوع ثم هوى منه الى

الركوع بقصد الركوع
لم يكف ما لم يصل الى

الموضع الذى سقط منه
فراجعته وتأمله فانه لم

يظهر للفقير وجهه (قوله
على المعتمد) أى خلافا

(السادس) من الاركان
(الاعتدال) ولو في النفل

على المعتمد (وهو أن
يعود) بعد الركوع (الى

ما كان عليه قبله) من
قيام أو قعود (وشروطه

الطمأنينة) فيه للخبر
الصحيح ثم ارفع حتى

تطمئن قائما

لما في الانوار وغيره وان
اقتضى كلام الروضة

اعتماده وعبارتها قال
صاحب التتمة ولو ترك

الاعتدال عن الركوع
والسجود في النافلة في

سجتهما وجهان بناء على
صلاتها مضطجعا مع

قدرته على القيام والله أعلم
انتهى وأقر صاحب التحفة

على ذلك أيضا في شرح
المذهب وجزم به ابن المقرئ

فقال في روضه وله ترك
الاعتدال من ركوع

وسجود في نافلة انتهى
لكن المعتمد وجوبه

(و) شرطه (أن لا يقصده به غيره) بأن يقصد الاعتدال أو يطلق (فلورفع) رأسه منه (فرعا) أي خوفا (من شيء لم يكف) لو جـود الصارف ولو سقط عن ركوعه من قيام قبل الطمأنينة عاد إليه وجوباً واطمأن ثم اعتدل أو بعد هاتين معتدلاً ثم سجد

(قوله فرعا) قال في المغنى بفتح الزى على أنه مصدر مفعول لأجله أي خوفاً أو بكسرهما على أنه اسم فاعل منصوب على الحال أي خائفاً انتهى وفي التحفة تنبيه ضابط شارح فرعا بفتح الزاى وكسرهما أي لأجل الفرع أو حالته وفيه نظر بل يتعين الفتح فان المضمر لأجل الفرع وحده لا الرفع المقارن للفرع من غير قصد الرفع لأجله فتأمل انتهى وإلى الفتح أشار الشارح هنا بقوله أي خوفاً قال الشهاب في حواشي المحلى قوله أي خوفاً أشار إلى أن فرعا بفتح الزاى مفعول لأجله ليكون فيه محض القصد لغير الاعتدال فهو أولى من كونه حالاً بكسر الزاى أي فازعاً معني خائفاً لانه لا ينافي قصد الاعتدال معه وهو لا يضر كما انتهى

أيضاً لا تجزئ صلاة الرجل حتى يقيم ظهره من الركوع والسجود انتهى ونظر بعضهم في الاستدلال بهذين الحديثين على الطمأنينة فإن كلامهم ما انما يفيد وجوب الاعتدال فقط انتهى ويمكن أن يجاب بأنه استدلال بطريق اللزوم لانه لا يتحقق رجوع العظام إلى المفاصل واقامة الظهر بعدهما إلا بان تسكن وتستقر أعضاؤه وهو معنى الطمأنينة فليتأمل (قوله وشرطه) أي الاعتدال أيضاً (قوله أن لا يقصد به غيره) أي وهو المعبر في كلام غيره بعدم الصارف قال في الهجة

كذا الطمأنينة للمصلى * بقدم ما يصرفه في الشكل

(قوله بأن يقصد الاعتدال) أي برفعه من الركوع (قوله أو يطلق) أي بأن لم يقصد الاعتدال ولا غيره وتقدم عن جمع أنه لو قصدوه وغيره مع الايضر وسيأتي آنفاً (قوله فلورفع رأسه منه) تفريع على اشتراط عدم قصده الغير والضرب بالمجرور بالإضافة للمصلى ومن للركوع (قوله فرعا أي خوفاً) بفتح الزاى على أنه مصدر مفعول لأجله أي خوفاً وبكسرهما على أنه اسم فاعل منصوب على الحال أي خائفاً قاله في المغنى ومثله في النهاية قال بعضهم والفتح أولى وجهه ابن حجر متعين الخ وعبارتها ضبط شارح فرعا بفتح الزاى وكسرهما أي لأجل الفرع أو حالته وفيه نظر بل يتعين الفتح فان المضمر للرفع لأجل الفرع وحده لا الرفع المقارن للفرع من غير قصد الرفع لأجله فتأمل انتهى قال العلامة ناصر الدين البابلي أي فيتعين جعله مفعولاً لأجله لانه لو جعل حالاً لكان المعنى رفع في حالة الفرع ولم يعلم ما الحامل له على الفرع بخلاف ما إذا جعل مفعولاً لانه فانه يفيد أن الرفع لأجل الفرع وهو المقصود انتهى قال ع ش ويمكن الجواب عن ذلك الشارح بأن تعليق الحكم بالمشقة يؤذن بملية مأمنة الاشتقاق فكسر الزاى بهذا المعنى مساو للفتح وكأنه قال ولو رفع حال كونه فرعا لأجل الفرع انتهى ولا يخفى ما فيه من التكلف والحاصل انه لو رفع للفرع وللا ركن مع الايضر كما لو دخل في الصلاة بقصدها أو بقصد دفع الغارم وكما لو نوى بوضوءه رفع الحدث والبرد ونحوه فليتأمل (قوله من شيء) أي كمقرب أو صوت مدفع (قوله لم يكف) أي ذلك الرفع عن رفع صلاته فليعد إلى الركوع ولو أقله في حالة كونه ركوعه السابق أكله كما استظهره السيد البصري ثم يقوم (قوله لوجود الصارف) أي وهو الرفع للفرع وحده قال في التحفة وخرج بفزعاً ما لو شك راكعاً في الفاتحة فقام ليقرأها فتذكر أنه قرأها فانه يجوز به هذا القيام عن الاعتدال أي لانه لم يصرف الركن لاجنبى عنه كما سيأتي توضيحه قال ع ش بقي ما لو رفع رأسه ثم شك هل كان رفعه لأجله أم لغيره هل يعتمد به أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لان تردده في ذلك شك في الرفع والشك يؤثر في جميع الأفعال قال الشرواني ويظهر تخصيصه بما إذا كان هناك ما يصلح للصرف كوجود حبة والا فالأقرب الأول فليراجع انتهى ولا يخفى بعد كل منهما بل الأقرب الأول مطلقاً لان الشك المذكور لا يكون أولى من الرفع للفرع وللاعتدال معاً وهو لا يضر كما تقرر فليتأمل (قوله ولو سقط عن ركوعه) أي المصلى مطلقاً (قوله من قيام قبل الطمأنينة) يعني ركع عن قيام فسقط عن ركوعه قبل الطمأنينة فيه (قوله عاد إليه) أي إلى الركوع (قوله وجوباً) أي لعدم اعتدال ركوعه بعدم الطمأنينة فيه (قوله واطمأن) أي في الركوع (قوله ثم اعتدل) أي منه لا يقال لأحاجة إلى هذا لانه معلوم لانا نقول أنه لا جـل قوله إلا أن نهض معتدلاً فليتأمل (قوله أو بعدهما) أي أو سقط عن الركوع بعد الطمأنينة فيه ولو قبل أكله (قوله نهض معتدلاً) أي ارتفع عن سقوطه معتدلاً ولا يرجع إلى الركوع (قوله ثم سجد) أي من الاعتدال وعلى التفصيل المذكور يحمل إطلاق الهجة العود إلى الاعتدال بالسقوط من غير قصد حيث قال وبسقوطه ولم يكن قصد * عاد إلى اعتداله ثم سجد

(قوله ولو شك غير المأموم) أي المنفرد أو الإمام وأما المأموم فإنه يأتي بعد سلام إمامه بركعة ولا يعود له كما سيأتي التصريح به في سجود السهو (قوله وهو ساجد) الجملة حالية (قوله هل أتم اعتداله) أي أم لا (قوله اعتدل فوراً وجوباً) أي لأن الأصل عدم اتصافه فان قلت هذا ينافي ما تقدم فيما لو شك بعد الفراغ من الفاتحة في بعضها أنه لا يؤثر لأن الأصل مضميتها تامة وما ذكر هنا شك في البعض أيضاً قلت ممنوع لأن ذلك إنما يتأتى فيما له بعض متميز كالقراءة ونحوها فهي التي يتصور الشك بعد انقطاع بعضها بعد انقضاء كلها وأما الاعتدال فهو شيء واحد لا أجزاء له وانما له وسيلة هي الشروع في رفع الظهر شيئاً فشيئاً إلى أن يوجد تمام الانتصاب وهذا هو المسمى بالاعتدال ففي وجد الشك قبل تمام الانتصاب فهو شك في أصل وجود صورة الاعتدال وما شك في أصله يجب العود إليه فلذا وجب العود هنا فوراً إلى الاعتدال أفاده في حاشية فتح الجواهر فتأمل فإنه دقيق (قوله فان مكث ليتذكر بطلت صلاته) أي لتضمنه زيادة الركن قال في التحفة ولو شك وهو ساجد هل ركع لزمه الانتصاب فوراً ثم الركوع ولا يجوز له القيام راكعاً وانما لم يحسب هو به عن الركوع كما في الروضة والمجموع فيما لو شك في السجود أنه لم يركع ومنزاحة الركبة كالاستنوى فيه مردودة لأنه لا يركع هو المستحق للركوع إلى أجنبي عنه في الجملة إذ لا يلزم من السجود من قيام وجود هوى الركوع وبه يفرق بين هذا وما لو شك غير مأموم بعد تمام ركوعه في الفاتحة فعاد للقيام ثم تذكر أنه قرأ فيحسب له انتصابه عن الاعتدال وما لو قام من السجود يظن أن جلوسه للاستراحة أو التشهد الأول فبان أنه بين السجودين أو التشهد الأخير وذلك لأنه في الشكل لم يصرف الركن لأجنبي عنه فان القيام في الأول والجلوس في الأخير بن واحد وانما ظن صفة أخرى لم توجد فيمنظر انقلبه بخلافه في مسألة الركوع فإنه بقصد الانتقال للسجود لم يتضمن قصده ذلك قصد الركوع لما تقرر أن الانتقال إلى السجود لا يستلزمه وبه يعلم أنه لو شك قائماً في ركوعه فركع ثم بان أنه هوى من اعتداله لم يلزمه العود للقيام بل له الهوى من ركوعه لأن هوى الركوع بعض هوى السجود فلم يقصد أجنبياً كما تقرر وبه يتضح أن قول الزكشي السابق إنما يأتي على نزاعه في مسألة الركعة أما على ما فيها فواضح أنه لا يحسب له لأنه قصد كما قررته وظن المتابعة الواجبة لا يفيد كظن وجوب السجود في مسألة الركعة فلا بد أن يقوم ثم يركع وكذا قول غيره لو هوى معه طائفة أنه هوى للسجود والركن فبان أن هوى الركوع أجزاءه هو به عن الركوع لوجوه المتابعة في محلها بخلاف مسألة الركعة لا تتأني الأعلى مقابل ما في الركعة أيضاً كما علم مما قررته وأشارته لفرق بين صورته وصورة الركعة التي هي مما يتعجب منه بل هما على حد سواء فتأمل ذلك كله فإنه مهم انتهى بنقص وبعض تأخير (قوله السابع من الأركان) أي الثلاثة عشر (قوله السجود) هو لفظة التطامن والميل وقيل الخضوع والتذلل وشرعاً مباشرة بعض جهة المصل ما يصل عليه من أرض أو غير هاشيخنا (قوله مرتين في كل ركعة) وكرردون غيره لأنه لا يبلغ في التواضع ولأنه لما ترقى فقام ثم ركع ثم سجد وأتى بنهاية الخدمة أذن في الجلوس فسجد ثانياً شكراً على استخلاصه إياه ولأن الشارع لما أمر بالدعاء فيه وأخبر بأنه حقيق بالاجابة سجد ثانياً شكراً على إجابته تعالى لمطالبه كما هو المعتاد فحينئذ يسأل ملكاً فاجابه بذلك القفال وجعل المصنف السجودتين ركناً وهو ما صححه في البيان والموافق لما يأتي في مبحث التقديم والتأخير أنهما ركنان وهو ما صححه في البسيط قاله في التحفة وبه يعلم أن ما وجهه في النهاية من أنهما انما عدا ركناً واحداً الكونهما متعددين كما عدا بعضهم الطمأنينة في محالهما الأربعة ركناً واحداً لذلك انما هو توجيهاً لما في البيان وهو الراجح لا يقال بخالفه ما في القدوة من عداهما ركنين في نحو التقديم والتأخير ومسئلة الزجعة لانا نقول لا مخالفة لأن

ولو شك غير المأموم وهو ساجد هل أتم اعتداله فوراً وجوباً فان مكث ليتذكر بطلت صلاته (السابع) من الأركان (السجود مرتين) في كل ركعة

(قوله غير المأموم) خرج به المأموم فإنه يأتي بعد سلام إمامه بركعة ولا يعود له وعبارة هذا الكتاب في سجود السهو أو شك في ذلك أي في ترك ركن غير النية والتكبرية أي بركعة بعد سلام إمامه أيضاً وسجد تدبالان ما فعله مع التردد يحتمل الزيادة انتهت وجعل المصنف السجودتين ركناً واحداً هو ما صححه في البيان والموافق لما يأتي في مبحث التقديم والتأخير أنهما ركنان وهو ما صححه في البسيط تحفة

(قوله أو شعر) قال في شرح
الروض لأن ما ثبت عليها
مثل بشرته ذكركه البغوى
في فتاويه ولم يطلع عليه في
المهمات فقال يحتمل
الاجزاء مطلقا بدليل أنه
لا يلزم المتجم ترعه وهو
متجم ثم قال وأوجه منه
أنه ان استوعب الجبهة
كفى والاوجب أن يسجد

للكتاب والسنة والاجاع
(وأقره) أنه يضع بعض
بشرة أو شعر (جبهته على
مصلاه) بالأحائل بينهما
وخرج بالجبهة الجبين
والأنف (وشرطه
الطه أئينة) فيه للخبر
الصحيح ثم اسجد حتى
تطمئن ساجدا (ووضع
جزءه) على مصلاه

على الخالي منه لقد رتبه
على الأصل انتهى وفي
الامداد ولو سجد على
شعر ثبت بجبهته أو بعضها
جاز مطلقا على المنقول
المعتمد خلافا لما بحثه
الاسنوى في الثانية لأن
ما ثبت عليها مثل بشرته
انتهى وفي التحفة وان
طال كما اقتضاء اطلاقهم الخ
(قوله بالأحائل بينهما) قال في
التحفة وغيرها وحكمته
أن القصد من السجود
مباشرة أشرف الأعضاء وهو
الجبهة لمواطىء الاقدام لئتم

المدارئة على ما يظهر به فحش المخالفة وهي تظهر بنحو الجلوس وسجدة واحدة فعند ركعتين ثم والمدار
هنا على الانحدار في الصورة فعند ركعتنا واحدة أعاده ع ش فليتأمل (قوله للكتاب) دليل لركنية
السجود وهو قوله تعالى واسجدوا (قوله والسنة) أى كقوله صلى الله عليه وسلم في حديث خلاد
ابن رافع الزرقى رضى الله عنه ثم اسجد الخ (قوله والاجاع) أى اجاع الأئمة رضى الله عنهم
(قوله وأقره) أى السجود (قوله أن يضع بعض بشرة أو شعر جبهته) أى المصلى إلى الجبهة طولا
ما بين صدره وغبه وعرضا ما بين منابت شعر رأسه وحاجبيه ويتصور السجود على البعض بأن يكون
السجود على عود مثلا أو يكون بعضها مستورا فجد عليه مع المكشوف منها وخرج بشعر الجبهة
النازل من الرأس فلا يكفي السجود عليه ومقتضى اطلاقهم صحة السجود على بعض شعر الجبهة وان
طال قال في التحفة ويفرق بينه وبين ما مر في المسح بأنه ثم يحمله منسوبا بالمحمله قطعا وهنا باق على تبعيته
إذا السجود عليهم لم يشترط فيه (قوله على مصلاه بالأحائل بينهما) أى بين البعض المذكور والمصلى
بغنى الموضع المسجود عليه لخبر خباب بن الارت شكوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرضاء
في جباهنا وكفنا لم يشكنا أى لم يزل شكوا وأما الرضاء الأرض الشديدة الحرارة رواه البيهقي بسند
صحيح ورواه مسلم بغير جباهنا وكفنا ولا يضر نسجه بالنسبة للإبراد للظهور وجهه الدلالة منه أنه لو لم
يجب كشف الجبهة لارشدهم إلى سترها واعتبر كشفها دون بقية الأعضاء لسهولة فيها دون البقية وحكمته
أن القصد من السجود مباشرة أشرف الأعضاء وهو الجبهة لمواطىء الاقدام لئتم الخضوع والتواضع
الموجب للأقربية المذكورة في خبر أقرب ما يكون العبد من ربه إذا كان ساجدا ولذا احتاج إلى مقدمة
تتمصل كمال ذلك وهي الركوع وقال ابن العربي لما جعل الله لنا الأرض ذلولا ننشى في مناكبها فهى
تحت أقدامنا وهي غاية الذلة أمرنا الله أن نضع أشرف ما عندنا وهو الوجه وأن نرغبه علم اجبر الانكسارها
بوضع الشريف عليها الذى هو وجهه العبد فأنحجر كسرهما ولذا كان العبد أقرب في حالة السجود من سائر
أحوال الصلاة نقله شيخنا رحمه الله تعالى (قوله وخرج بالجبهة الجبين والأنف) أى فلا يكفي ولا يجب
أما الجبين وهو جانب الجبهة فلأنه ليس في معناها وأما الأنف فلهما سببا فى قال فى الاسنى واكتفى ببعض
الجبهة وان كان كرها كما نص عليه فى الامام صدق اسم السجود عليها بذلك انتهى وقد قدم قريبا تصوير
السجود عليه (قوله وشرطه) أى السجود وجلة شرطه وسبعة الطمأنينة وأن لا يكون على محمول يتحرك
بحركته وكشف الجبهة والتحامل عليها وأن تستقر الأعضاء كلها دفعة واحدة والتكيس وأن لا يقصد به
غيره وكلها تعلم من كلامه (قوله الطمأنينة فيه) أى فى السجود ولا بد منها فى كل الأعضاء دفعة بأن
يضعها حالة وضع الجبهة بأن تصير السبعة فى الوضع فى زمان حتى لو وضعها ثم رفعها ثم وضع الجبهة أو عكس
لم يكف لأنها أعضاء تابعة للجبهة قال ابن قاسم ثم لو رفع بعضها بعد صبر ورتها كذلك قبل رفع البعض
الاخر لا يضر (قوله للخبر الصحيح) دليل لاشتراط الطمأنينة فى السجود (قوله ثم اسجد حتى تطمئن
ساجدا) رواه البخارى وروى ابن حبان بأسناد صحيح إذا سجدت فكن جبهة لك ولا تنقر نقر الكذا
بهذا اللفظ فى الاسنى وغيره والذى فى الشيخ عيرة إذا سجدت فكن جبهة لك من الأرض ولا تنقر نقر
الغراب قال ع ش ولعلهم ارايتان وقوله نقر امصدر مؤ كد لان المصادر ثلاثة امام مصدر
مؤ كد فعله كهذا أو مبين لنوعه أو مبين لعدده كضربتين أو ثلاثة قال ابن مالك
توكيدا أو نوعا مبين أو عددا * كسرت سبترتين سبترى رشدا
(قوله ووضع جزءه على مصلاه) الخ هذا ما رجحه الامام النووي خلافا للرافعى فعنده لا يجب وضع غير
الجبهة وهو مقتضى كلام الهجة حيث قال
وانه يسجد مرتين مع * شئ من الجبهة مكشوفاً يضع

(قوله على الأوجه) اعتمده مر وغيره أي خلافاً للشيخ الاسلام زكريا وباعتباره شرح منهجه كما يجب التحامل في بقية الاعضاء وتخصيصهم له بالجبهة لدفع توهم الاكتفاء بالغالب من تمكن وضعها بالتحامل لا لأخراج بقية الاعضاء ١٦٥ كما توهمه الزركشي فقال لا يجب

واستدل لهذا بقوله تعالى سيماهم في وجوههم من أثر السجود وبالحدِيث السابق فكان جهته من الأرض فذكر الجبهة دليل على مخالفتها غيرها وأنه لو وجب وضعها الوجه الإيماء بها عند المعجز عن وضعها والإيماء بها لا يجب فلا يجب وضعها وبأن المقصود منه وضع أشرف الاعضاء على مواطن الأقدام وهو تخصيصها بالجبهة ويتصور رفع جميعها كان يصلى على حجر بن بينم - ما قصير ينبطح عليه عند سجوده ويرفعها وسيأتي الجواب عن ذلك (قوله وان قل أو كان مستورا) أي فلا يشترط أن يكون الجزء الموضوع كثيراً ولا كشفه بل بكره كشف الركبتين لأنه قد يفضى إلى كشف العورة (قوله أو لم يتحامل عليه على الأوجه) أي وفاقاً للزركشي وغيره وخلافاً لابن العماد وشيخ الاسلام في شرح المنهج حيث قال كما يجب التحامل في بقية الاعضاء وتخصيصهم له بالجبهة لدفع توهم الاكتفاء بالغالب من تمكن وضعها بالتحامل لا لأخراج بقية الاعضاء كما توهمه الزركشي فقال لا يجب فيها التحامل انتهى - وسيأتي نقل كلام الزركشي ثم الأولى للشارح أن يؤخر هذه الغايات عن قوله وجزء من بطون أصابع رجله لأنها راجعة للجميع فليأتها من (قوله من ركبتيه) بضم الراء تشبيه ركبة والجمع ركب كغرفة وغرف قال في التحفة لم أر لأحد من أئمتنا تحديد الركبة وعرفها في القاموس بأنها موصول ما بين أسافل أطراف الفخذ وأعلى الساق انتهى وصرح ما يأتي في الثامن وما بعده أنها من أول المنعرج عن آخر الفخذ إلى أول أعلى الساق وعليه فكانتم اعتمدوا في ذلك العرف لبعده تقييد الأحكام بحملها على اللغوى لقلته جداً الآن يقال أرادوا بالموصول ما قررناه وهو قرير ثم رأيت الصراح قال والركبة مهر وفة فيبين أن المداير فيها على العرف والكلام في التشریح وهو يدل على أن القاموس أن لم تحمل عبارته على ما ذكرناه اعتمد في حده لها بذلك عليه وكثيراً ما يقع له الخروج عن اللغة إلى غيرها كما يأتي أول التميز انتهى (قوله وجزء من بطون كفيه) أي دون بعضها ظاهراً وحر وفهما ورؤسهما ويؤخذ منه ضبط الباطن هنا بما ينقض مساهمته في الإيعاب (قوله - واء الراحة والإصابع) أي بهذا التعميم إشارة إلى أن الواجب بطن كفيه أو أصابعهما (قوله وجزء من بطون أصابع رجله) قال في حاشية فتح الجواد بعد ذكر ضبط الباطن بمثل ما سبق عن الإيعاب ما نصه وهو ظاهر في اليد وأما الرجل فهل تقاس بهما أو يفرق بأن الباطن له ضبط شرعاً ثم لا هنا والقياس لم يتم مقدماته كيف والملة التي هي مظنة الشهوة لا يتأتى اعتبارها هنا بوجه كل محتمل ولو قيل هو هنا ما بعد الانطفاق مما يلي الباطن لأنه على سببه فهو منسوب له لا للظاهر لكان أوجه بل أصوب فاعتمده انتهى (قوله للخبر الصحيح) دليل لوجوب وضع هذه الاعضاء في السجود والحدِيث متفق عليه (قوله أمرت أن أسجد) الخ بيناء أمرت للمفعول فالتاء نائب فاعله وهو المفعول الأول وان وما بعده في تأويل مصدر مفعول ثان أي أمرني الله تعالى بالسجود على الخ قال السيد البصري في الاستدلال بهذا الحدِيث نظر لأنه ليس نصاً في الوجوب وغاية ما يجب به أن الدليل على الوجوب أمر آخر في الوجوب كما في شرح منهاج البضاوى وتبعه المحشى في الآيات (قوله على سبعة أعظم) سمى كل واحد عظم ما باعتبار الجلالة وان اشتمل كل واحد على عظام ويجوز أن يكون من باب تسمية الجلالة باسم بعضها قاله الحفاظ في فتح الباري (قوله الجبهة) هذا واحد (قوله واليدين والركبتين وأطراف القدمين) هذه ستة وتقدم أنه لا يجب كشف هذه الستة وقيل يجب كشف باطن الكفين أيضاً بظاهر خبر خباب السابق قال الشيخ عميرة وعلى عدم الوجوب بأن المقصود إظهار الخشوع والتواضع ووضع الجبهة قد حصل

ففي التحامل انتهى (قوله أو كان مستورا) قال الشارح في شرح العباب بل بكره كشف الركبتين كما في المجموع لأنه قد يفضى إلى كشف العورة ثم قال وينبغي كراهة الستة في الكفين للخلاف في امتناعه ثم رأيت الشافعي وإن قل أو كان مستورا أو لم يتحامل عليه على الأوجه (من ركبتيه وجزء من بطون كفيه) سيواء الراحة والأصابع (و) جزء من بطون (أصابع رجله) للخبر الصحيح أمرت أن أسجد على سبعة أعظم الجبهة واليدين والركبتين وأطراف القدمين رضى الله عنه نص على ذلك فانه كره الصلاة وبها ماله الجلالة التي يجربها وتر القوس قال لاني أمره أن يفضى ببطون كفه إلى الأرض بل قضيته كراهة الصلاة ويده خاتم أو نحوها انتهى كلام شرح العباب (قوله الراحة والأصابع) قال الشارح في شرح العباب دون بعض ظاهرها وحر وفهما ورؤسهما

ويؤخذ منه ضبط الباطن هنا بما ينقض مساهمته في الإيعاب (قوله أصابع رجله) ويجب مقارنة وضعها الوضع الجبهة لأنها تابعة لها فلو تأخرت عنها أو تقدمت عليها لم يكف كما يحسنه ابن العماد بل يتجه أنه لا بد من وضعها كلها مع وضع الجبهة في آن واحد فلو وضع يديه ثم رفعهما ثم رفعهما أو عكس والجبهة موضوعة في الجميع لم يكف

(قوله من الاعتدال)
قال ابن قاسم العبادي في
شرح غاية الاختصار وعن
شرح البدر بن شعبة أنه
لو قصد الهوى ثم عرض
له السقوط قبل فعل الهوى
كان كما لو هوى ليسجد
فسقط من الهوى على
جهته ففيه تفصيل انتهى
وهو مفهوم من تقييدهم
السابق بقوله لم قبل قصد

(و) شرطه أيضا (ثناقل
رأسه) بأن يتعامل على
محل سجوده بثقل رأسه
وعنقه بحيث لو كان على
قطن لآنك وظهر أثره
في يده لو فرضت نجت
ذلك (و) شرطه (عدم
الهوى لغيره) بأن يهوى
له أو يطلق نظير ما مر (فلو
سقط) من الاعتدال (على
وجهه) لمحل السجود
(وجب العود الى
الاعتدال) ليهوى منه

الهوى ومن التعليل
السابق عن شرح المذهب
انتهى كلام ابن قاسم وأراد
بقوله وتقييدهم السابق
مانقوله عن أصل الروضة
وشرح المذهب وغيرهما
بقوله لو سقط من الاعتدال
قبل قصد الهوى الخ وأراد
بالتعليل السابق عن شرح
المذهب قوله عنه لانه لا بد
من نية أو فعل أي
اختياري وفي الانوار لو

به غاية التواضع وأيضا هي بارزة لا تشق مباشرة الأرض بها بخلاف الكفين فقد تشق مباشرة الأرض بها
لحر وبرد كذا قالوا والرأية المذكورة في مسلم ودلائلهاينة محتاج الى قوة في الجواب ثم رأيت بعضهم
أجاب أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في مسجد بني الأشهل وعليه كساء ملتف به يضع يديه
عليه يقيه برد الحصى رواه ابن ماجه تأمل (قوله وشرطه أيضا) أي كما يشترط وضع جزء الاعضاء المذكورة
(قوله ثناقل رأسه) خرج بالرأس غيره فقد قال الزركشي في الخادم أما غيرهما أي الجهة من الاعضاء اذا
أوجبنا وضعه أي وهو الاظهر فلا يشترط فيها التحامل وقد ذكر الرافعي فيما بعد عن الأئمة في وضع أصابع
الرجلين أن توجيهها الى القبلة انما يحصل بالتحامل عليها وحكى عن الامام أن الذي صححه الأئمة أن يضع
أطراف الاصابع على الأرض من غير تحامل عليها انتهى وقد صرح النووي بنسب التحامل في الكفين
والقدمين قال ابن المقرئ في التمشية ولا يجب التحامل في ركبتيه وبطن كفيه وقدميه زاد ابن الملقن قطعا
وبه يعلم ضعف ما تقدم عن شرح المنهج تأمل (قوله بأن يتعامل على محل سجوده) تصوير لثناقل رأسه
(قوله بثقل رأسه وعنقه) متعلق بـ يتعامل والثقل بكسر التاء المثلثة وفتح القاف بوزن غنم وقد يسكن تخفيفا
قال في الاسنى لما مر من الامر بتمكين الجهة واكتفى الامام بارخاء رأسه أي امساسه بأن لا يقله قال بل هو
أقرب الى هيئة المتواضع من تكاف التحامل (قوله بحيث لو كان) أي السجود وهذا تصوير للتحامل
(قوله على قطن لآنك) أي انه كبس قال ع ش المراد من هذه العبارة من القطن ما يلي جهته عرفا ولا فاعلم
انه لو كان بين يديه مثلا عدل لا يمكن ان كبس جميعه بمجرد وضع الرأس وان تعامل عليه فتنبه له (قوله
وظهر أثره في يده) أي ظهر أثر الانكسار وهو الامساس به وادراكه بيده فالمعنى بحيث تمس اليد بالانكسار
وتدركه لو فرضت الخ (قوله لو فرضت) أي اليد (قوله نحت ذلك) أي القطن قال الباجوري ان كان قليلا
أو الطبقة العليا ان كان كثيرا قال تلميذه الشرواني وهذا مبني على ان قول الشارح وظهر أثره الخ معطوف على
قوله لآنك ويمكن عطفه على قوله لو كان فتنه الخ انتهى والاول هو المتبادر فليتأمل (قوله وشرطه) أي
السجود (قوله عدم الهوى لغيره) أي فقط فلو قصده وغيره وكذا لو أطلق لم يضرب كما سبق نحريره (قوله
بأن يهوى له أو يطاق) دفع بذلك ما يوهمه كلام المصنف من وجوب قصد نفي الغير فلا يصح التفريق
عليه بقوله فلو سقط الخ لكن في كلامه ايهام أن الهوى بقصد غير السجود مضر وليس كذلك كما
مر وانما مضمع الاطلاق لسبق قصد الصارف عليه فاستصحب ولولم يسبق قصد الصارف لم يضرب الاطلاق
قليوبى فليتأمل (قوله نظير ما مر) أي في مبحث الر كوع وهو بالرفع خبر مبتدأ محذوف أو بالنصب حال
(قوله فلو سقط) تفريع على اشتراط عدم الهوى لغيره وسيأتي توجيهه قال الشهاب الرملى أي سقط
قصده الهوى الى السجود (قوله من الاعتدال) سيأتي مقابله (قوله على وجهه لمحل السجود)
أي قهر عليه ولو عبر بدل الوجه بالجهة لكان أولى تأمل (قوله وجب العود الى الاعتدال) أي
لم يحسب له في ذلك السقوط عن هوىه للسجود لانه لا بد من نية أو فعل اختيار ولم يوجد واحد منهما ووجب
العود الى الاعتدال مع الطمأنينة ان سقط قبلها فان قلت ما وجه هذا التفريع مع أن ما قبله يفهم
عدم وجوب العود لانه مع السقوط قهر يصدق عليه انه لم يهوى للغير قلت بوجه بأن الهوى للغير المفهوم
من المتن انه لا يعتد به صادق بمسئلة السقوط لانه يصدق عليها بأنه وقع هوىه للغير وهو الاجزاء انتهى
تحفة بتوضيح يسير فليتأمل (قوله ليهوى منه) أي من الاعتدال فهو تعليل لوجوب العود
اليه زاد في النهاية لانتفاء الهوى في السقوط قال ع ش أشار به الى دفع ما قيل قال انه اذا سقط عن
الاعتدال صدق عليه انه لم يقصد بفعله غير السجود وعليه فقطضى ما قدمه الصحة لانه ما حصل

(قوله عليهما) قال في شرح العباب أي وحده انتهى (قوله أعاد السجود) قال في التحفة لكن بعد أدنى رفع انتهى. وكذلك هو في كلام الرملي وغيره. وقال القليوبي ويجب عليه العود إلى المحل الذي نوى الاعتماد فيه فإن زاد عمدا عالما بطلت صلاته قال وهذا هو الوجه الذي لا يتجه غيره فقول شيخنا الرملي يجب عليه أن يرفع رأسه أدنى رفع ١٦٧ وان زاد عليه بطلت صلاته فيه نظر.

لان هو به قبل نية الاعتماد معتد به وبعدها لاغ فرغه ان كان لما قبلها فهو زيادة فعل بلا موجب فيضرا ولما بعده فهو نقص عما عليه فلا يكفي انتهى وهو متجه ولك أن تقول ما قاله الشارح وكذا شيخه لا يخالف ما قاله هو لانهما صورا

أو من الهوى عليه لم يلزمه العود بل بحسب ذلك سجودا لم يقصد بوضع جهته الاعتماد عليها ولا أعاد السجود لوجود الصارف أو على جنبه فانقلب بنية السجود أو بلانية أو بنيتة وبنيتة الاستقامة أجزاء لانية الاستقامة فقط لوجود الصارف فلا يجوز له بل يجلس ولا يقوم فإن قام عادا عالما بطلت صلاته

ذلك بما اذا وجد الصارف عند وضع الجهة فبادى رفع يصل إلى موضع الصارف فهو اللازم وبديل لذلك قول ابن قاسم في شرح أبي شجاع وان سقط من الهوى على جهته فان قصد الاعتماد عليها فقط أعاد السجود بعد أدنى رفع فيما يظهر

الدفع ان علة البطلان انتفاء الفعل منه وهو لا بد منه مع عدم قصد الغير ثم ساق عبارة التحفة السابقة آنفا (قوله أو من الهوى عليه) أي أو سقط عليه من الهوى على وجهه فهو عطف على قوله من الاعتدال وعبارة التحفة وخرج بسقوطه من الاعتدال ما لو سقط من الهوى بأن هوى ليسجد فسقط الخ (قوله لم يلزمه العود) أي ابتداء السقوط (قوله بل بحسب ذلك سجودا) أي لانه لم يصرف عن مقصود الهوى (قوله لم يقصد بوضع جهته) أي على محل السجود وهذا اتقييد لحسبان ذلك سجودا (قوله الاعتماد عليها) أي على الجهة بأن قصد السجود فقط أو قصده والاعتتماد أو لم يقصد شيئا أفاده سم (قوله والا) أي بأن قصد الاعتماد فقط (قوله أعاد السجود) أي وجوبه بالكن بعد أدنى رفع كما قاله في التحفة وكذلك في كلام الرملي فاذا زاد عليه بطلت صلاته وقال القليوبي يجب عليه العود إلى المحل الذي نوى الاعتماد فيه ثم قال وهذا الوجه الذي لا يتجه غيره ونظر ما قاله الرملي كالشارح قال لان هو به قبل نية الاعتماد معتد به وبعدها لاغ فرغه ان كان لما قبلها فهو زيادة فعل بلا موجب فيضرا ولما بعده فهو نقص عما عليه فلا يكفي انتهى وأجاب الكردي بحمل كلامهما على ما اذا وجد الصارف عند وضع الجهة فقط فبادى رفع يصل إلى موضع الصارف فهو اللازم واليه يوصى كلام الشارح لم يقصد بوضع جهته الاعتماد فالصارف انما وجد عند وضع الجهة فلا خلاف انتهى تأمل (قوله لوجود الصارف) أي وهو قصد الاعتماد المذكور فهو تعليل لوجوب إعادة السجود وبه يعلم اتجاه ما تقر ر عن الكردي وبديل له أيضا قول سم في شرح أبي شجاع لوجود الهوى الجزئي إلى وضع الجهة فلم يخلل المجرد وضعها بقصد الاعتماد فالنبي دون الهوى تأمل (قوله أو على جنبه) أي وسقط من الهوى على جنبه فهو عطف على قوله عليه لا على قول المصنف على وجهه لان ذلك مفر وض في السقوط من الاعتدال كما قدره الشارح وفيما اذا سقط قبل قصده الهوى إلى السجود كما نقلته عن الشهاب الرملي فهو حينئذ يجب العود إلى الاعتدال مطلقا فلا يصح التفصيل إلا في ثم رأيت عبارة الروض ولو سقط من الهوى عليه الخ وهي صريحة فيما قررته تأمل قال سم انظر قولهم لو سقط جنبه هل الجنب مثال الظاهر أنه كذلك فلو سقط على ظهره وقفاه جرى فيه التفاصيل المذكورة في مسألة الجنب ويغترع عدم الاستقبال في هذه الاحوال للضرورة مع قصر الزمن فليراجع وليحذر (قوله فانقلب بنية السجود) أي فقط (قوله أو بلانية) أي اصلا لا السجود ولا الاستقامة بل أطلق الانقلاب (قوله أو بنيتة وبنيتة الاستقامة) هذا ما في الروض وبه صرح المحب الطبري وكلام المذهب يقتضيه حيث قال كما لو اغتسل للتبرد ونوى رفع الحدث صح وهو المعتد بخلاف ابن العماد (قوله أجزاء) أي فلا يجب عليه العود إلى الاعتدال في هذه الصور الثلاث أما في الاولين فظاهر وأما في الثالثة فلو جرد قصد السجود بانقلابه ولا يضر التثنية في النهاية وانما لم تنعقد صلاة من قصد بتكبيرة الاحرام الافتتاح والهوى ولم يضر هنا تثنى بانه بين الاستقامة والسجود لانه يغترع في الدوام ما لا يغترع في الابتداء ولو كان الاصل عدم دخوله فيها ثم والاصل قضاؤه فيها فلا يخرج عنها عدم قصده ركنها ولا تثنى بانه مع غيره انتهى بزيادة من ع ش (قوله لانية الاستقامة فقط) أي لا مع السجود (قوله لوجود الصارف) تعليل لعدم الاجزاء المفهوم من العطف بلا (قوله فلا يجوز له) أي الانقلاب من الهوى بنية الاستقامة فقط عن هو به السجود فهو تفرع على نية الخو به يعلم ان الاولى تأخير التعليل المذكور تأمل (قوله بل يجلس) أي ليسجد منه (قوله ولا يقوم) أي لا يجوز له أن يعود إلى القيام (قوله فان قام عادا بطلت صلاته) وكذا ان نوى صرفه عن السجود قال في الاسنى لانه زاد فعلا لا يراذم مثله في الصلاة عادا انتهى وقد

لوجود الهوى الجزئي إلى وضع الجهة فلم يخلل المجرد وضعها بقصد الاعتماد فالنبي دون الهوى انتهى (قوله لانية الاستقامة فقط) قال في التحفة ولم يقصد صرفه عن السجود ولا بطلت (قوله بل يجلس) أي ثم يسجد من الجلوس وقال القليوبي وجب عليه العود لمثل ما مر فان لم يقصد غير الهوى فله السجود من غير جلوس ان لم ينو برفعه منه الاستقامة فقط والواجب الجلوس ليسجد منه انتهى

يستشكل هذا التعليل مع التعليل السابق آنفاً بأنه إذا كان في نية الاستقامة صرف عن السجود فقد زاد فعلاً
لا يزال مثله في الصلاة ويجاب بأنه محتاج للاستقامة في غير في قصدها وبأنه وسيلة إلى السجود فاعتقر قصدها
بخلاف قصده الصرف عن السجود فليتامل انتهى سم (قوله وشرطه) أي السجود (قوله ارتفاع أسافله)
أي يقينا فلو شئت في ارتفاعها وعلمه لم يكف حتى لو كان بعد الرفع من السجود وجبت إعادته أخذاً مما قدمه
أن الشك في جميع أفعال الصلاة موثر لبعض الفاتحة والشهادة بعد الفراغ منها انتهى ع ش (قوله أي
عجزته وما حو لها) تفسير للأسفل في القاموس العجز مثله والكشف مؤخر الشيء ويؤنث ثم قال وعجزت
كفرح عظمت عجزتها أي عجزها ثم قال والعجيزة خاصة بها وبه علم أن استعملها هنا العجيزة في حق الرجل
مجاز ثم الظاهر أن تفسيرها بأنها مؤخر الشيء يشمل الإلين وما حو لها وحينئذ لا يحتاج لقولهم وما حو لها إلا
أن كانوا يريدون به أصول الركبتين الزائدتين وما حو لها وحينئذ المراد بالعجيزة كل ما يكون
القعود عليه وحينئذ لا يحتاج لذكر وما حو لها إلا أن أريد بها الإلين وأما من أراد مدلولها للغوى فهو
يشمل الإلين وما حو لها السابق وعلى كل فظاهر أن الركبتين لا يعتبر فيهما ارتفاع على الأعلى بل وما اتصل
بهما أي ما يستتر بالقعود وهذا حول العجيزة من أسفل وأما حو لها من أعلى فلا يحتاج لذكره لأنه يلزم من
ارتفاع الإلين ارتفاع ما اتصل بهما من أعلى لأن أسفل لأنه إذا سجد ثم مدوركه وألصقها جميعها بالأرض
بحيث أن جزأها يقع عليه أو اتصل به صار مساوياً للجهة لم يصح انتهى حاشية فتح الجواد فليتامل (قوله
على أعاليه) أي وهي رأسه ومنكباه وكذا اليدان كما نبه عليه في التحفة قال كما علم من حد الأسفل وحينئذ
فيجب رفعها على اليدين أيضاً قال سم لعل المراد بهما الكفان أي فلو نكس رأسه ومنكباه ووضع كفيه
على عال بحيث تساوى الأسفل من يديه عن شيخه (قوله للاتباع) دليل لشرطية ارتفاع الأسفل على
الأعلى فقد صح عن البراء رضي الله عنه أنه فعل ذلك وقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل
(قوله فلو تساوى) أي الأسفل والأعلى (قوله لم يجزه) أي على الأصح قال في المغنى والثاني ونقله الرافعي
في شرح المسند عن النص أنه يجوز مساواتهم ما حصل اسم السجود فلوارتفعت الأعلى لم يجز جزءاً كما لو اكب
على وجهه ومدرج عليه (قوله لعدم اسم السجود) تعليل لعدم الأجزاء قال الحفني أي المستكمل للشرط
فلا ينافي مقتضى كلامه أولاً من أن مسمى السجود وضع الجهة فقط والبقية شرط انتهى فليتامل فإن فيه شيئاً
(قوله إلا أن يكون به علة) استثناء من عدم أجزاء التساوى وهذا الاستثناء يفيد المسمى بالقادر (قوله لا يمكنه
معها) أي العلة (قوله السجود كذلك) أي فإنه يسجد مع التساوى وأجزأه قال ع ش ولا إعادة عليه وإن
شيء بعد ذلك وينبغي أن مراده بقوله لا يمكنه أن يكون فيه مشقة شديدة وإن لم ينح التيمم أخذاً مما تقدم في
العصاة تأمل (قوله ولو عجز عن وضع جهته) أي لعله قال البرماوى ومثله الحنبلي ومن بطنه كبيراً وأظهره
كذلك (قوله الأعلى نحو وسادة) بالكسر المخدة والجمع وسادات ووسائد والوساد بغير هاء كل ما يتوسد به من
قاش أو تراب وغير ذلك والجمع وسد مثل كتاب وكتب ويقال الوسادة لفة في الوسادة وهو عريض الوساد أي
بليد قاله في المصباح (قوله فإن حصل التنكيس) أي ففيه تفصيل أن حصل رفع الأسفل على الأعلى وهذا
هو المراد بالتنكيس هنا (قوله لزمه وضع ذلك) أي نحو الوسادة قطعاً للحصول هيئة السجود بذلك (قوله ليسجد
عليه) أي على نحو الوسادة (قوله والا) أي وإن لم يحصل التنكيس مع وضع نحو الوسادة (قوله فلا) أي فلا يجب
ذلك قال في التحفة ولا ينافي هذا الوعز إلا أن يسجد بمقدم رأسه أو صدغه وكان به أقرب للأرض وجب لأنه

(و) شرطه (ارتفاع أسافله)
أي عجزته وما حو لها (على
(أعاليه) للاتباع فلو تساوى
لم يجزه لعدم اسم السجود
إلا أن يكون به علة لا يمكنه
معها السجود الا كذلك ولو
عجز عن وضع جهته إلا
على وسادة فإن حصل
التنكيس لزمه وضع ذلك
ليسجد عليه والأفلا

(قوله على أعاليه) قال
القليوبي أعاليه رأسه
ومنكباه وكذا يداها انتهى
وفي التحفة اليدان من
الأعلى كما علم من حد
الأسفل وحينئذ فيجب
رفعها على اليدين أيضاً
انتهى

ميسوره انتهى لانه هنا قدر على زيادة القرب وثم المقدور عليه وضع الوسادة لا القرب فلم يلزمه الامع
 حصول التنكيس لو جود حقيقته حينئذ وقال في الاسنى ولا يشكل بما مر من ان المريض اذا لم يمكنه
 الانتصاب الا باعتماد على شيء لزمه لانه هناك اذا اعتمد على شيء في هيئة القيام وهنا اذا وضع الوسادة
 لا يأتي بهيئة السجود فلا فائدة في الوضع (قوله اذلا فائدة فيه) أي في وضع الوسادة حينئذ لكنه يندب له ذلك
 كما صرح به في العباب وغيره قال في الايعاب وما في الشرح الصغير تبعا للغزالي بل وجميع من العراقيين
 والمراوزة من الوجوب مطلقا لوجوب التنكيس ووضع الجبهة فاذا تعذر أحدهما أي بالاخر ضعيف
 وان كان قويًا من حيث المعنى انتهى ولو كان في سفينة ولم يتهكن من ارتفاع ذلك لم يلزمه صلى على حسب
 حاله اذا ضاق الوقت أو لم يرج التمكن من السجود على الوجه المجزئ قبل خروج الوقت وجبت عليه
 الاعادة لتدبرته وبه فارق ما لو تعذر وضع جبهته أو كشفها لنحو جرحه لان الجراحة يكثر وقوعها ولو تعارض
 عليه التنكيس ووضع الاعضاء فهل يراعى الاول أو الثاني فيه نظر والذي استقر به ع ش الاول
 للاتفاق عليه عند الشيخين بخلاف الثاني فان فيه خلافا تأمل (قوله وشرطه) أي السجود (قوله عدم السجود
 على شيء محمول له) أي المصلي كطرف عمامته (قوله أو متمم له) أي كنديل على كتفه ويستثنى من ذلك
 ما في يده كما سيأتي قريبا في كلام المصنف وذلك لظاهر خبر خباب السابق ولانه كالجزء منه وأما خبر أنس كذا
 نصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم في شدة الحر فاذا لم يستطع أحدا أن يمكن جبهته من الارض بسط ثوبه
 فسجد عليه متفق عليه فمحمول على ثوب طويل لم يتحرك بحركته كذا قالوا وفيه ما فيه (قوله بحيث يتحرك)
 أي الشيء المحمول أو المتصل به (قوله بحركته) أي المصلي بالفعل عند الشارح وشيخ الاسلام والخطيب
 عبارته ولو صلى من قعود لم يتحرك بحركته ولو صلى من قيام لم يتحرك لم يضر اذا عبرة بالحالة الراهنة هذا هو
 الظاهر انتهى وخلافا للرملى والدة عبارة النهاية ولو صلى قاعدا وسجد على متصل به لا يتحرك بحركته
 الا اذا صلى قائما لم يجزه السجود عليه لانه كالجزء منه كما أفق به والدرجته الله تعالى انتهى قال القليوبي ويلزم
 عليه أي على كلام الرملى استدراك قوله من قيام أو قعود تأمل (قوله فان سجد عليه) أي على نحو المحمول
 المتحرك بحركته فهو تفرع على الشرط المذكور في المتن (قوله عامدا عالما) خرج غيرهما ففيه تفصيل ذكره
 آتفا (قوله بطلت صلاته) لا يبعد ان يختص البطلان بما اذا رفع رأسه قبل ازالة ما يتحرك بحركته من تحت
 جبهته حتى لو أزاله ثم رفع بعد الطمأنينة لم تبطل وحصل السجود فليتأمل قوله سم وينبغي أن محل ذلك ما لم
 يقصد ابتداء أنه يسجد عليه ولا يرفعه فان قصد ذلك بطلت صلاته بمجرد دعوته للسجود قياسا على ما لو عزم
 ان يأتي بثلاث خطوات متواليات ثم شرع فيها فانها تبطل بمجرد ذلك لانه شرع في المبتطل ونقل بالدرس
 عن الشيخ حمدان ما يوافق ذلك فراجع ع ش (قوله والا) أي وان لا يكن عامدا عالما بأن كان ناسيا أو
 جاهلا هذا معنى كلام الشارح وهو صحيح لكن فيه تغيير لثنت لان الاعليه ان شرطية مدغمة في الانافية مع
 أنها في المتن الا الاستثنائية كما لا يخفى تأمل (قوله لزمه اعادة السجود) أي لم تبطل صلاته ولكن لزمه اعادة
 السجود ظاهره ولو كان بعيد العهد بالاسلام ونشأ بين أظهر العلماء ويوجه بأن هذا مما يخفى على العامة
 فيعذر فيه بخلاف ما لو اقتصر على سجدة واحدة تبطل صلاته لان هذا مما لا يخفى حتى لو نبه بعد القيام عامدا
 فاراد السجود لم يجز بل طأله بمجرد قيامه ع ش تأمل (قوله فان لم يتحرك بحركته) هذا محترق قول
 المتن يتحرك بحركته (قوله أولم يكن من محموله) هذا محترق قول الشارح محمول له (قوله وان تحرك بحركته)
 أي فاولى اذا لم يتحرك بحركته (قوله مثل ان يكون) أي المسجود عليه (قوله سر براهو) أي المصلي
 (قوله عليه) أي على السرير وهو معروف جمعه في القلة أسرة وفي الكثرة سرر بضمين وبعضهم يفتح

للغزالي بل وجميع من
 العراقيين والمراوزة من
 الوجوب مطلقا لوجوب
 التنكيس ووضع جبهته
 فاذا تعذر أحدهما أي
 بالاخر ضعيف وان
 كان قويًا من حيث المعنى
 انتهى (قوله محمول له) أي
 كطرف عمامته ونحو
 مندبل على كتفه ويستثنى
 من ذلك ما في يده كما سيأتي
 في كلام المصنف وفرق

اذلا فائدة فيه (و) شرطه
 (عدم السجود على
 شيء) محمول له أو متصل
 به بحيث (يتحرك
 بحركته) فان سجد عليه
 عامدا عالما بطلت صلاته
 و (الا) لزمه اعادة السجود
 فان لم يتحرك بحركته أو لم
 يكن من محموله وان تحرك
 بحركته مثل (ان يكون)
 سر براهو عليه

بينهما في الامداد بأن
 اتصال الثياب به ونسبتها
 اليه أكثر لاستقرارها
 وطول مدتها بخلاف هذا
 وليس مثله المندبل الذي
 على عمامته انتهى (قوله
 يتحرك بحركته) قال
 الزيادي في حواشي المنهج
 والعبرة بمحل السجود
 فقط انتهى وقال الشهاب
 القليوبي والتحرك خاص
 بالجبهة انتهى وفي التحفة
 اما اذا تحرك بها بالفعل
 لا بالقوة في جزء من

وأفتى الرمي على بخلافه
واعتمده الزبدي في
حواشي المنهج فقال
المعتمد انه بالقوة حتى لو
صلى قاعدا لم يتحرك
بحركته ولو فرض أنه لو
صلى قائما لتحرك بحركته
لم يصح السجود كما أفتى به
شيخنا لمولى رحمة الله
عليه انتهى والذي رأته
في النسخة التي رأيتها من

أوشيثا (في يده) كعود
جاز السجود عليه وانما
بطلت صلاته بملاقاة ثوبه
للعجاسة وان لم يتحرك
بحركته لانه منسوب اليه
وليس المعتبر هنا الا
السجود على قرار وعدم
تحركه بحركته هو قرار
وشرط أيضا كما علم من
قوله بشرة ان لا يكون بين
الجهة ومحل السجود
حائل

حواشي القليوبي على
المحلى عن شيخه والظاهر
انه يريد به الزبدي بخلاف
ما في حواشي شرح المنهج
له وعبرة القليوبي بخلاف
ما يتحرك بحركته أى في
في قيامه ان صلى قائما أو
قعوده ان صلى قاعدا وهذا
ما عليه عامة الاصحاب
والمتأخرين ومشى عليه
شيخنا واعتمد الرمي ان
ما يتحرك في قيامه يضر
وان صلى قاعدا يلزم
عليه استدراك قوله أو قعود فتأمل انتهى

الثانية استثقالا لاجتماع الضمتين مع التضعيف قال في المختار وكذا ما أشبهه من الجوع نحو ذليل وذال
(قوله أوشيثا في يده) أى أو يكون المسجود عليه شيئا في يده فهو عطف على سريرا (قوله كعود) أى ومنديل
قال ع ش الظاهر منه أنه يسكه فيخرج ما لور بطله بها فيضر لكن قضية الفرق الاتي خلافة فلا يضر
سجوده عليه وان ربطه انتهى بتصرف (قوله جاز السجود عليه) جواب ان والضمير لما ذكر من نحو
السريز والشيء الذي بيده قال في التحفة لانه غير محمول قبل يستثنى سجوده على نحو ورقة التصقت بجهته
وارتفعت معه فان صلاته صحيحة مع أنه سجد على ما يتحرك بحركته انتهى وليس بصحيح لانها عند ابتداء
السجود عليها غير محركة بركته وارتفاعها معه انما يؤثر فيما بعد انتهى كلام التحفة ومثله في النهاية والمغنى
وقضية كما قاله السيد البصري أن التصاقها لا يؤثر بالنسبة للسجدة الاولى باطلاقة وقديقال ينبغي ان يكون
محلها اذا حصل الاتصاق بعد حصول ما يعتبر في السجود والافلو حصل قبل التحامل أو ارتفاع الاسفل
أو نحوهما ضر لان حقيقة السجود لم توجد الا بعد الاتصاق وهو حينئذ كالجزء فلي تأمل وليحذر رآته وهو
ظاهر وسيأتى ما يفيد (قوله وانما بطلت صلاته) الخ هذا جواب عن سؤال تقديره لم فصلوا هنا بين المتحرك
بحركته وغيره ولم يفصلوا كذلك في الملاقاة بالعجاسة كما سيأتى في شروط الصلاة وحاصل الجواب أنه يفرق
بينهما بأن المعتبر هنا وضع جهته على قرار للأمر بتمكينها كما مر وانما يخرج القرار بالحركة والمعتبر ثم ان
لا يكون شيء مما ينسب اليه ملاقيها لقوله تعالى وثيابك فطهر والطرف المذكور من ثيابه ومنسوب
اليه تأمل (قوله بملاقاة ثوبه) أى المصلى (قوله للعجاسة) أى الغير المعفوع عنها (قوله وان لم يتحرك بحركته)
أى كطرف عمامته الطويل (قوله لانه) أى الثوب (قوله منسوب اليه) أى المصلى وان طال ذلك الثوب
بحيث لم يتحرك بحركته (قوله وليس المعتبر هنا) أى في السجود (قوله الا السجود على قرار) بفتح القاف
أى مستقر ثابت (قوله وعدم تحركه) أى ما ذكر من المحمول والمتصل به (قوله بحركته) أى المصلى (قوله
هو قرار) أى فيصح السجود عليه (قوله وشرطه أيضا) أى كاشتراط ما تقدم من الشروط المذكورة في
المتن (قوله كما علم من قوله) أى المصنف سابقا عند ذكر الاقل (قوله بشرة) أى بشرة جهة فلفظ بشرة يقرأ
بالكسر من غير تنوين للحكاية وتقدم أن مثل بشرة الجهة شعرها قال في الاسنى لان ما ثبت عليها مثل بشرته
ذكره بغوى في فتاويه ولم يطلع عليه في المهمات فقال يحتمل الاجزاء مطلقا بدليل انه لا يلزم المتيمم نزعها
وهو متجه ثم قال وأوجه منه أنه ان استوعب الجهة كفي والا وجب ان يسجد على الخالي منه لقدرته على
الاصل انتهى قال ابن العماد ما ذكره لا وجه له وتعليقه غير صحيح فان الشعر النابت على العضو ليس بدلا
بل هو أصل بنفسه حتى يكفي المسح عليه مع القدرة على المسح على البشرة وبدل عليه أن الشعر النابت على
العورة عورة حتى يحبس ستره ويحرم النظر اليه ولا يعد ساترا لو كشف وغطى بشرة العورة بل هو نفسه
عورة فكذلك لا يعد حائلا في الجهة ويكفي السجود عليه انتهى ومنه يعلم ان السلة النابتة في الجهة يصح
السجود عليها من غير تفصيل لكن بحث ع ش أن محله ما لم يجاوز محلها فان جاوزه كان وصلت الى
صدره مثلا فلا يجزى السجود على ما جاوز منها الجهة فلي تأمل (قوله ان لا يكون بين الجهة ومحل السجود
حائل) خبر وشرطه فان كان بينهما حائل لم يصح قال في حواشي الروض ولو وقع مد للشيء الاخير من
الرباعية فوجد على جهته خرقة أو ورقا مستوعبا قد سجد عليها فان علم التصاقها في السجدة
الاخيرة صححت صلاته وان لم يعلم وتيقن عدمها حالة الشروع أو بعده حصلت له سجدة واحدة
أخذت بابها التصقت في السجدة الاولى وان لم يتيقن وشك في أنها التصقت قبل الشروع أو
بعده حصل له قيام وركوع باعتداله فعليه سجدة ثان وثلاث ركعات وان وجدها بعد

السلام وقبل أن يسجد سجدة ويطول الفصل بنى ويكون كماله وحذف الشهود وان طال استأنف وان
 سجد بعد السلام ثم رأى لم يجب شيء انتهى تأمل فانه مهم (قوله الاعدلر) أى فانه لا يشترط عدم الحائل
 (قوله فلو عصب جميع جهته) هذا تفرع على قول المصنف سابقا وأقله أن يضع بعض بشرة جهته على مصلاه
 وعليه فالاولى تقديمه على قوله وشرطه الطمأنينة الخ هذا بالنظر لكلام المصنف وأما بالنظر لكلام الشارح
 فهو تفرع على قوله الاعدلر تأمل (قوله لراحة مثلا) أى كجدري وصداع شديد (قوله وخاف من نزع
 العصا بمحذور تيمم) كذا فى التحفة وجرى عليه الشارح هنا وجرى فى شرح الارشاد والاياعاب على
 الاكتفاء بالمشقة الشديدة وان لم يبيح التيمم كشقة القيام السابقة قال فى حاشية الفتح مانصه هذا هو قياس
 الباب وجرى فى شرح المنهاج على أنه لا بد فيها أن يبيح التيمم وهو قياس باب التيمم لكن قد علمت أنهم
 جروا فى ترك القيام أفضل والاركان على أن مبيح التيمم لا يشترط فيه فأولى غيره وقد يفرق بين ما هنا
 والقيام بأن الغالب فى مشقة القيام أنها لا تبيح التيمم فلم يعتبروه ثم والاعز الجالس اذ وجود مجرد مشقة
 للعود تبيح التيمم نادر مع أنها قد تعظم ولا تحتل عادة وعدم اعتبار هذه اذ وصلت لهذا الحد فيه غاية التعسر
 على الناس فاقضت الضرورة ضبطها بما ذكر لا بمبيح التيمم اذ لو اعتبر فيها لم يوجد لنا قعود الانذار وقد
 قرر أن احتمال ما فيه مشقة لا تحتل غالباً فيه غاية للنفاة لما جعلت عليه ملتبس من عدم الحرج وأما ما هنا فهو
 حرج والحرج قد عرف بمبيح التيمم فيه ضابط سهل كبطء عبرته نحو ساعة وبوجده كثيرا ولا يشق عمله
 تلك المشقة فأنيطت مشقته باباحتها للتيمم لانه هنا الرخصة التى هى التسهيل على العباد فلا جعل ذلك سلكنا
 بمبيح التيمم هنا لانه عملاً بالرخصة والسهولة فى الموضوعين انتهى فتأمل فانه دقيق (قوله سجد عليها) أى
 على العصا (قوله للعدلر) تعليل لجواز السجود عليها (قوله ولا قضاء) أى بعد البرء والاولى أن يقول
 ولا إعادة عليه قال فى التحفة الا ان كان تحتها نجس لا يعنى عنه أى فان كان فيه ذلك أعاد (قوله لانه عذر غالب
 دائم) تعليل لعدم لزوم القضاء وعبارة الاسنى لانها أى الاعادة اذ لم تلزمه مع الإيحاء للعدلر فهنا أولى (قوله
 الثامن من الاركان) أى الثلاثة عشر (قوله الجالس بين السجدين) قال الشعرانى فى الميزان ومن ذلك أى
 المختلف فيه قول مالك والشافعى وأحمد بوجوب الجالس بينهما مع قول الامام أبى حنيفة رضى الله عنه انه
 سنة فالاول محمول على حال الضعفاء الذين لا يقدر ون على تحمل توالى تجليات السجود على قلوبهم فرحمهم
 الشارع بأمرهم ذلك ليأخذوا لهم راحة من تعب السجود والثانى محمول على حالة الاكابر الذين يقدر ون
 على تحمل ذلك فكان طوله فى حقهم غير واجب لعدم شدة حاجتهم اليه فكان وجوب الجالس عليهم وجوب
 رجة وشقة فانهم انتهى ملخصا (قوله وشرطه) أى الجالس بين السجدين (قوله الطمأنينة ولو فى النقل)
 ظاهر كلامه هنا أن الطمأنينة فيها خلاف فى النافلة وأما الجالس نفسه فيها فلا خلاف فيه قال بعضهم وهذا هو
 المعتمد انتهى لكن ظاهر شرح المنهج خلافه وقد تقدم فى الاعتدال أن الخلاف فيه وفى الجالس أيضا فهذا
 هو المعتمد فراجع هناك (قوله الخبر الصحيح) دليل لوجوب الجالس مع الطمأنينة (قوله ثم ارفع) أى
 من السجدة الاولى (قوله حتى تطمئن جالسا) رواه الشيخان ورواياه أيضا كان صلى الله عليه وسلم
 اذ ارفع رأسه لم يسجد حتى يستوى جالسا قال فى المغنى وهذا فيه رد على الامام أبى حنيفة رضى الله عنه حيث
 يقول يكفى أن يرفع رأسه عن الارض أدنى رفع كحد السيف انتهى وذكر السيد المرتضى فى شرح الاحياء أن
 النقول عنه أربع روايات فى ذلك فراجعها (قوله وأن لا يطوله) عطف على الطمأنينة والضمير المستتر راجع

الاعدلر (فلو عصب جميع
 جهته لراحة) مثلا
 (وخاف من نزع العصا)
 محذور تيمم (سجد عليها)
 للعدلر (ولا قضاء) لانه
 عذر غالب دائم (الثامن)
 من الاركان (الجالس بين
 السجدين) وشرطه
 الطمأنينة (ولو فى النقل)
 للخبر الصحيح ثم ارفع
 حتى تطمئن جالسا (وأن
 لا يطوله)

(قوله محذور تيمم) كذلك
 هو فى التحفة وجرى فى
 شرح الارشاد على
 الاكتفاء بالمشقة الشديدة
 وان لم تبسح التيمم كفى
 العجز عن القيام وهو
 ظاهر كلام شرح الروض
 وغيره وكذا الخطيب فى
 شرح التنبية والعلامة ابن
 قاسم وغيرهم وعبارة شرح
 العباب للشارح ويظهر
 أن المراد بها ما يوازى
 المشقة المبيحة للعود وان
 لم تبسح التيمم انتهى (قوله
 ولا قضاء) الا ان كان تحتها
 نجس لا يعنى عنه انتهى

(قوله اذا قصد بهما الفصل) أي فالقصد بالاعتدال الفصل بين الهوى للركوع والسجود وبالجلوس بين السجدين الفصل بين السجدين وفي شرح العباب للشارح الذي يظهر أن الجلوس بين السجدين مقصود في نفسه من حيث أنه ركن قصير قصد به الفصل بين السجدين انتهى وذكري في الاعتدال عند قول العباب وهو مقصود في نفسه ما نصه بناء على الضعيف الآتي وإن كان عليه الأكثر أن تطويله غير مبطل أما على المعتمد أنه مبطل فليس مقصودا في نفسه بل القصد به غيره وهو العود إلى ما كان عليه انتهى وذكري في سجود السهو من شرح العباب أنهم غير مقصودين في أنفسهم بل للفصل والالشرع فهم مذكر واجب لتمييزه عن العادة كالقيام قال ذكره الشيخان هنا وعليه فأنما وجبت فيه الطمأنينة للخبر كما مر وليتحقق الفصل ثم قال وأما قول الشيخين في صلاة الجماعة الأكثر على أن الركن القصير مقصود في نفسه ومال الإمام إلى الجزم به وصححه في التحقيق والمجموع فحمل على أن المراد أنه لا بد من وجود صورته وقصده فلا ينافيه قولهما عنانه غير مقصود لأن المراد به أنه لا يطول ١٢٢ والقول بأنه لا بد من قصده يردده ما مر أن الشرط عدم الصارف لا قصد الركن انتهى كلام

شرح العباب ومنه يعلم أنه يصح أن يقال في كل من الاعتدال والجلوس بين السجدين أنه مقصود وأنه غير مقصود فتنبه له

ولا الاعتدال) لأنهما ركنان قصيران إذا قصد بهما الفصل فإن طولهما فوق ذكرهما بقدر سورة الفاتحة في الاعتدال وأقل التشهد في الجلوس عامدا عالما بالتحريم بطلت صلانه

(قوله فوق ذكرهما) سيأتي بيانه في السنن ومحل ذلك في غير اعتدال الركعة الأخيرة أما هي فلا تبطل الصلاة بتطويلها مطلقا قال في التحفة عند الكلام على القنوت بعد كلام قرره ما نصه وشبهه ما يأتي في القنوت لغير

للصلى والبارز للجلوس بينهما (قوله ولا الاعتدال) عطف على الضمير المنصوب أي وأن لا يطول الاعتدال (قوله لأنهما ركنان قصيران) تعليل لاشتراط عدم تطويلهما وكونهما ركنين قصيرين هو المعتمد واختار كثير من قبل بل الأكثر خلافه فقالوا إنهما طويلان فهو ضعيف الآن يريد به أنهما مائة مصودان وسيأتي اتفاقهم به (قوله اذا قصد بهما) أي بالجلوس بين السجدين والاعتدال وهذا تعليل لكونهما قصيرين (قوله الفصل) أي فالقصد بالاعتدال الفصل بين الهوى للركوع والسجود وبالجلوس بين السجدين الفصل بينهما ما قال في الإيعاب والالشرع فهم مذكر واجب لتمييزه عن العادة كالقيام قال ذكره الشيخان وعليه فأنما وجبت فيه الطمأنينة للخبر كما مر وليتحقق الفصل وأما قولهما في صلاة الجماعة الأكثر على أن الركن القصير مقصود في نفسه ومال الإمام إلى الجزم به وصححه في التحقيق والمجموع فحمل على أن المراد أنه لا بد من وجود صورته وقصده فلا ينافيه قولهما أنه غير مقصود لأن المراد به أنه لا يطول والقول بأنه لا بد من قصده يردده أن الشرط عدم الصارف لا قصد الركن انتهى ملخصا قال الكردى في الكبرى ومنه يعلم أنه يصح أن يقال في كل منهما أنه مقصود وأنه غير مقصود فتنبه له (قوله فإن طولهما) تفريع على اشتراط عدم تطويلهما (قوله فوق ذكرهما) صفة لمصدر محذوف أي طولهما تطويلان أو ثلثا على ذكرهما المشروع وسيأتي بيانه في السنن (قوله بقدر سورة الفاتحة) يتعلق بطول لا بفوق ذكرهما خلافا لمن زعمه (قوله في الاعتدال) محله في غير اعتدال الركعة الأخيرة من الفرائض أما هو فلا يضرتطويله مطلقا كما سيأتي في بحث القنوت قال في التحفة لأنه لما عهده في هذا المحل ورود التطويل في الجملة استثنى من البطلان بتطويل القصير زائدا على قدر المشروع فيه بقدر الفاتحة الخ وسيأتي تحريمه (قوله وأقل التشهد في الجلوس) عطف على بقدر سورة الفاتحة في الاعتدال (قوله عامدا عالما بالتحريم) حالان من فاعل طول (قوله بطلت صلانه) جواب أن طولهما الخ وإن كان ناسيا أو جاهلا فلا تبطل ويسجد للسهو كما سيأتي في محله قال الكردى وهذا هو المعتمد وإن صحح في التحقيق هنا أن الجلوس بين السجدين ركن طويل وعزاه في المجموع إلى الأكثرين وكذا الاعتدال ركن طويل أيضا على ما اختاره

النوى

النازلة في فرض أو نقل يعلم أن تطويل اعتدال الركعة الأخيرة بذكر أو دعاء غير مبطل مطلقا لأنه

لما عهده في هذا المحل ورود التطويل في الجملة استثنى من البطلان بتطويل القصير زائدا على قدر المشروع فيه بقدر الفاتحة ثم قال في التحفة ثم إن قنت فيما أي في غير المكتوبة من مندورة ونافلة للنازلة لم يكره والا كروقول جمع يحرم ويبطل في النازلة ضعيف وكذا قول بعضهم يبطل إن طال لإطلاقهم كراهة القنوت في الفرائض وغيرها لغير النازلة المقتضى أنه لا فرق بين تطويله وقصيره وفي الام ما يصرح بذلك إلى آخر ما قاله في التحفة وفي شرح الارشاد للشارح البطلان بالاطالة كما سيأتي بيانه عند ذكر القنوت مع بيان أن المعتمد ما في التحفة فراجع (قوله عالما بالتحريم) أي والافلا تبطل ويسجد للسهو كما سيأتي في كلامه في سجود السهو وذهب الأكثر إلى أن الجلوس بين السجدين ركن طويل وصححه في التحقيق هنا وعزاه في المجموع إلى الأكثرين وسبقه إليه الإمام وكذا الاعتدال ركن طويل أيضا على ما اختاره النوى من حيث الدليل في كثير من كتبه لصحة الأحاديث في جواز تطويله بذكر غير الفاتحة والتشهد لا بسكوت ولا بأحد هما

بل قال الأذري وغيره ان تطويله مطلقا هو الصحيح مذهبا أيضا بل هو الصواب وأطالوا فيه وتقلدوا عن النص وغيره ومع هذا فالمعتمد ما مشى عليه المصنف هنا كغيره (قوله فزعا) بفتح الزاي وكسر هاء على ما فيه مما مر في الاعتدال (قوله التشهد) سمي به من باب اطلاق الجزء وهو الشهادتان على الكل (قوله الخبر الصحيح) عبارة شرح الر وض لشيخ الاسلام زكريا بن جابر البهقي بسند صحيح عن ابن مسعود كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد السلام على الله قبل عباده ١٧٣ السلام على جبريل السلام على ميكائيل

السلام على فلان فقال صلى الله عليه وسلم لا تقولوا السلام على الله فان الله هو السلام ولكن قولوا التحيات الخ انتهت (قوله) بانه مالك لجميع التحيات قال في التحفة وجمعت لان كل ملك من ملوك

(وان لا يقصده بالرفع غيره) أي الجلوس (فلو رفع فزعا من شيء لم يكف) لما مر (التاسع) من الاركان (التشهد الأخير) للغير الصحيح قولوا التحيات لله إلى آخره (وأقله التحيات لله) جمع تحية وهي بالحياء به من سلام أو غيره والقصد الشاء على الله تعالى بانه مالك لجميع التحيات من الخلق

الدنيا كان له تحية مخصوصة فجعل ذلك كله لله تعالى بطريق الاستحقاق الذاتي دون غيره انتهى وقال القليوبي لانه كان لكل ملك تحية مخصوصة به كانه صباها أو مساء وأيت اللعن وغير ذلك انتهى وفي شرح العباب للشارح وفي المجموع عن

التووي من حيث الدليل في كثير من كتبه لصحة الاحاديث بتطويله بدكر غير الفاتحة والتشهد لا يسكوت ولا بأحد هما بل قال الأذري وغيره ان تطويله مطلقا هو الصحيح مذهبا أيضا بل هو الصواب وأطالوا فيه وتقلدوا عن النص وغيره انتهى (قوله وان لا يقصده بالرفع غيره) عطفت على الطائفة أيضا أي وشرطه أن لا الخ (قوله أي الجلوس) بالخبر تفسير للضمير لا الرفع وذلك بأن يرفع بقصده أو يطلق وكذا التشريل بينه وبين غيره كما تقدم (قوله فلو رفع فزعا) تفريع على الشرط المذكور وتقدم في الاعتدال ضبط فزعا ومحرره (قوله من شيء) أي كمقرب وشوكة فني التحفة فلو رفع لنعطوشوكة أصابته أعاده (قوله لم يكف) جواب لو قال في النهاية ويجب عليه العود إلى سجوده (قوله لما مر) أي في الاعتدال من وجود الصارف (قوله التاسع من الاركان) أي الثلاثة عشر (قوله التشهد الأخير) أي المأني به آخر كل صلاة ليشمل تشهد نحو الصبح والتشهد تفعل من شهد سمي بذلك لاستعماله على النطق بشهادة الحق تغليبه على بقية أذكاره وهو من باب اطلاق اسم البعض على الكل وذلك لان التشهد أربع حل الأولى التحيات لله الثانية سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته الثالثة سلام علينا الخ الرابعة أشهد أن لا اله الا الله الخ (قوله للخبر الصحيح) دليل لركنية التشهد (قوله وأقله التحيات لله إلى آخره) أي الذي في المتن إلا أني آتفا والخبر بتطويله عن ابن مسعود رضي الله عنه كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد السلام على الله قبل عباده السلام على جبريل السلام على ميكائيل السلام على فلان فقال صلى الله عليه وسلم لا تقولوا السلام على الله فان الله هو السلام ولكن قولوا التحيات لله الخ رواه الدارقطني والبيهقي باسناد صحيح (قوله وأقله) أي التشهد وأما كلمة فسيأتي في فصل السنن قال الرافعي بعد أن ذكر النقل عن الشافعي والأصحاب بألفاظ مختلفة قال الأئمة كان الشافعي اعتبر في حد الأقل ما رآه مكررا في جميع الروايات ولم يكن تابعه لغيره وما انفردت به الروايات وكان تابعا لغيره جواز حذفه (قوله التحيات لله) مبتدأ وخبر قال الشوبري وانظروا أي بواو العطف فقال والتحيات هل يضر كالتكبير أولا يضر أخذ من قولهم لا تضر الوافي السلام لان ما قبله ما يهبط عليه بخلاف التكبير حرره (قوله جمع تحية) مصدر حيا يحيي كزكي يركي تركية فاصلها تحية بوزن فعلة نقلت حركة الياء إلى الحاء فادغمت (قوله وهي) أي التحية (قوله ما يحياها) وقيل البقاء الدائم وقيل العظمة وقيل السلامة من الآفات وقيل الملك وهو المعروف قال زهير * وكلما نال الفتى فقد نلت * الخ يعني الملك انتهى برماوى (قوله من سلام وغيره) أي كوضع اليدين على الرأس أو الصدر (قوله والقصد) أي الايتان بصيغة الجمع وعبارة التحفة وجمعت لان كل ملك من ملوك الدنيا كان له تحية مخصوصة فجعل ذلك كله لله تعالى بطريق الاستحقاق الذاتي دون غيره (قوله الشاء على الله تعالى) بفتح المثناة والمد ووصفه تعالى (قوله بانه مالك لجميع التحيات من الخلق) أي مما فيه تظيم شرعا ليخرج بذلك ما لو اعتادوا نوعا منها عنه في الشرع ككشف العورة والطواف بالبيت عريانا ع ش قال الشر واني ولك أن تستغنى عن ذلك القيد

ابن قتيبة انما جمعت لان كل ملك من ملوكهم كان له تحية يحياها فقل لنا قولوا التحيات لله أي الالفاظ الدالة على الملك مستحقة له تعالى وختمه انتهى فعلم ان القصد الشاء على الله تعالى بانه مالك لجميع التحيات من الخلق انتهى كلام شرح العباب وقال البرماوى كانت تحية العرب بالسلام والا كاسرة بالسجود والفرن بوضع اليد على الارض والحشة بوضع اليد على الصدر والمجوس بتشكيس رأس أي مع قول بان سيري وتحية النوبة برفع الاصبع مع الدعاء وغير ذلك ذكره شيخنا في معراجيه انتهى

بان المراد المقصود من ذلك وهو التعظيم تأمل (قوله سلام عليك) مبتدأ وحبر قال البرماوى وسوغ الابتداء به كونه دعاء أو ان التنوين للتعظيم أى سلام عظيم (قوله أيها النبي) خوطب صلى الله عليه وسلم كأنه إشارة الى أنه يكشف له عن المصلين من أمته حتى يكون كال حاضر معهم ليشهد لهم بأفضل أعمالهم وليكون تذكرة حضوره صلياً لمزيد الخشوع والخضوع ثم رأيت الغزالي في الاحياء وقبل قولك السلام عليك أيها النبي أحضر شخصه الكريم في قلبك وليصدق أملك في أنه يبلغه ويرد عليك ما هو أوفى منه انتهى نقله الكردي عن اليعاقبة (قوله ورحمة الله وبركاته) قال في شرح المنهج أى عليك قال الشوبرى أشار به الى ان هذا من باب حذف الخبر انتهى وتقدم معنى الرحمة في حق الله وأما البركة فهي الزيادة والنماء (قوله سلام علينا) أى الحاضرين من امام ومقدم وملائكة وغيرهم ويحتمل ان ضمير علينا لجميع الاممة (قوله وعلى عباد الله) جمع عبد (قوله الصالحين) جمع صالح (قوله وهم) أى الصالحون (قوله القائمون بحقوق الله تعالى) أى من الواجبات والمندوبات والمحرمات والمكرهات بالعمل في الاولين والاجتناب في الاخيرتين (قوله وحقوق العباد) أى ولواحيوانات (قوله أشهد أن لا اله الا الله) أى أقر وأذعن بأنه لا معبود بحق الا الله (قوله وأن محمداً رسول الله) أى الى كافة الثقليين والملائكة وجميع العالم وهذا الاقل الذي ذكره المصنف هو المشهور وهناك أقوال أخر في المنهاج مع التحفة وقيل بحذف وبركاته لا غناء السلام عنه وقيل بحذف الصالحين لا غناء إضافة العباد الى الله عنه ويرد بصحة الخبر به مع أن المقام مقام اطياب فلا ينظر لما ذكره ويقول جوازاً وان محمداً رسوله قلت الاصح انه لا يجوز له أن يقول ذلك ولا يجب عليه إعادة لفظ أشهد انتهى (قوله أو وان محمداً عبده ورسوله) أى فلا يتعين وأن محمداً رسول الله والخاص انه يكفي وأشهد أن محمداً عبده ورسوله واه الشيخان وأشهد أن محمداً رسول الله وأن محمداً عبده ورسوله وأهما مسلم ويكفي أيضاً وأن محمداً رسول الله وان لم يرد لانه ورد اسقاط لفظ أشهد والإضافة للظاهر تقوم مقام زيادة عبده قاله في التحفة (قوله ولا يكتفى وان محمداً رسوله) أى من غير ذكر عبده لانه لم يرد وليس فيه ما يقوم بزيادة العبد وزعم الاذرى ان الصواب اجزائه اثبوتها في خبر ابن مسعود بلفظ عبده ورسوله يرد بان هنا مقام المحذوف وهو لفظ عبد ولا كذلك في ذلك ولا ينافيه أن التعبد غالب على ألقاظ التشهد ومن ثم لم يحز ببدال لفظ من ألقاظ السابقة بمزاد فيه لان تغاير الصيغ الواردة هنا اقتضى أن يقاس بهما في معنى لا يقياس وأن محمداً رسوله على الثابت وهو وان محمداً عبده ورسوله ويتردد النظر في وأشهد أن محمداً رسوله وظاهر المنهاج وغيره اجزائه انتهى تحفة يتصرف بسير واعتمده الرمل ماقاله الاذرى (قوله ويشترط موالاته) أى التشهد وهذا ماقاله المتولى والرويات وجزم به في الجواهر والانوار وغيرهما واعتمده الزركشي قال ابن الرفعة وهو قياس الفاتحة انتهى وفي القياس نظر أى نظر لان المعنى الذي وجبت له الموالاتة ثم مفقود هنا ولو كان القياس صحيحاً لزم وجوب الترتيب هنا بالاولى وقد صرحوا بخلافه في الترتيب وفرقوا بينه وبين الفاتحة فكذلك يقال في الموالاتة انتهى نقله في الكبرى عن اليعاقبة وتقدم عن سم الجواب عن هذا التنظير فراجع (قوله لا ترتبه) أى لا يشترط لكن محله ما لم يخل بالمعنى كتقديم بعض الجمل على بعض فان أخل به كتقديم أجزاء الجملة الواحدة نحو أن لا اله الا الله أشهد وجب وبطلت الصلاة ان تعمد تركه أفاده بعض المحققين وهو ظاهر (قوله كما مر) أى في مبحث الفاتحة (قوله وان يكون هو) أى التشهد (قوله وسائر أذكار الصلاة المأثورة) أى الواجبة أو المندوبة كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والتسبيحات في الركوع والسجود (قوله بالعربية)

(سلام عليك أيها النبي) ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وهم القائمون بحقوق الله تعالى وحقوق العباد (أشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله) وأن محمداً عبده ورسوله ولا يكتفى ان محمداً رسوله (وتشترط موالاته) لا ترتبه كما مر (وان يكون) هو وسائر أذكار الصلاة المأثورة (بالعربية)

(قوله سلام عليك) قال الشارح في شرح العباب وخوطب صلى الله عليه وسلم كأنه إشارة الى أنه تعالى يكشف له عن المصلين من أمته حتى تكون كال حاضر معهم ليشهد لهم بأفضل أعمالهم وليكون تذكرة حضوره سبباً لمزيد الخشوع والخضوع ثم رأيت الغزالي قال في الاحياء وقبل قولك السلام عليك أيها النبي أحضر شخصه الكريم في قلبك وليصدق أملك في أنه يبلغه ويرد عليك ما هو أوفى منه انتهى كلام شرح العباب (قوله ولا يكتفى الخ) أى خلافاً للرافعي (قوله وسائر أذكار الصلاة) الخ أى كالقنوت وتكبيرات الالتفات وتسبيحات الركوع والسجود

(قوله قادر على العربية) قال في التحفة و يتردد النظر في عاجز قصر بالتعلم هل يترجم عن المندوب المأثور وظاهر كلامهم هنا أنه لا فرق وفيه ما فيه انتهى وقال القليوبي قوله العاجز وان قصر في التعلم انتهى (قوله أو عمالم يرد الخ) ١٧٥ قال في المعنى أما غير المأثور بأن

أخترع دعاء أو ذكرًا بالعجمية في الصلاة فلا يجوز كقتله الرافي عن الإمام تصریحاً في الأولى واقتصر عليها في الروضة اشعاراً في الثانية وتبطل به صلاته انتهى وشرح الشيخ الروض وشرحه الشيخ الاسلام العاجز عن الشهود والتصلية أي على

فان ترجم عنها قادراً على العربية أو عمالم يرد وان عجز بطلت صلاته ويشترط أيضاً ذكر الواو العاطفة بين الشهادتين ويتعين لفظ الشهود فلا يكفي معناه بغير لفظه كان يأتي بدل الرسول بالنبي أو عكسه أو بدل محمد بأحمد أو بدل أشهد بأعلم ويشترط رعاية

حروفه النبي صلى الله عليه وسلم وآله بعده وكذا سائر أركان الصلاة وأدعيتها المأثورة يترجم عنها بالعجمية وجوباً في الواجب وندياً في المندوب فان ترجم بها قادراً على العربية بطلت صلاته لتقصيره وتبطل بدعاء مخترع بالعجمية ومثله الذكر كما ذكره الرافي انتهى (قوله ذكر الواو العاطفة الخ) قال الزبادي وإنما

أي ان قدر عليها والارجم عنها بأي لغة شاء كما تقدم وبعبارة شرح المنهج مع المتن ومن عجز عنهما أو عن دعاء و ذكر مأثورين كالتشهد الأول والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده والقنوت وتكبيرات الانتقال والتسبيحات ترجم عنها وجوباً في الواجب وندياً في المندوب بأي لغة لعذره بخلاف القادر (قوله فان ترجم عنها) أي عن الأذكار المأثورة الشاملة للتشهد (قوله قادراً) أي على العربية وهو حال من فاعل ترجم (قوله أو عمالم يرد) أي أو ترجم عمالم يرد فيها وبعبارة شرح المنهج أما غير المأثورين بأن اخترع دعاء أو ذكرًا بالعجمية في الصلاة فلا يجوز كما نقله الرافي عن الإمام تصریحاً في الأولى واقتصر عليها في الروضة واشهاراً في الثانية بل تبطل به صلاته (قوله وان عجز) أي عن العربية (قوله بطلت صلاته) أي لتقصيره في الأولى وعدم احتياجه في الثانية قال في التحفة و يتردد النظر في عاجز قصر في التعلم هل يترجم عن المندوب المأثور وظاهر كلامهم هنا أنه لا فرق وفيه ما فيه (قوله ويشترط أيضاً) أي كما يشترط الموالاة وكونه بالعربية (قوله ذكر الواو العاطفة بين الشهادتين) أي لذكرها في الأقل المذكور ان يستفاد من بيان الأقل بما ذكر أن هذه اللفاظ متعينة فلا يجوز نقص شيء منها ولا ابدال لفظ منها ولو لم يرد فيه كما سيأتي قال في حواشي الروض فان قيل ما الحكمة في اتيانه أي حرف العطف واسقاطه من الاذان قلنا لان الاذان يطلب فيه افراد كل كلمة بنفس وذلك يناسب ترك العطف بخلاف الشهود فان قيل هذا المعنى مفقود في الإقامة قلنا نعم ولكن سلكنا مسلك الأصل (قوله ويتعين لفظ الشهود) أي المذكور في الأقل كما يدل عليه نفي بعده (قوله فلا يكفي معناه بغير لفظه) أي لعدم وروده وبعبارة التحفة واستفيد من المتن أن الأفضل نفي السلام وانه لا يجوز ابدال لفظ من هذا الأقل ولو لم يرد فيه (قوله كان يأتي بدل لفظ الرسول بالنبي) أي بأن يقول وأن محمد النبي الله بدل وأن محمد رسول الله ونحوه (قوله أو عكسه) أي وهو الاتيان بالرسول بدل النبي بأن يقول السلام عليك أيها الرسول (قوله أو بدل محمد بأحمد) أي أو كان يأتي بدل لفظ محمد بأحمد بأن يقول وأن أحمد رسول الله (قوله أو بدل أشهد بأعلم) أي ونحوه من اللفاظ الدالة على تحقيق الشيء كاتيقن فلا يكفي لما تقرر من التعبد في ذلك ولم ينقل غيره قال بعضهم ولعل السرفية ان الشهادة اسم من المشاهدة وهي الاطلاع على الشيء عياناً فاشترط في الاداء ما ينبي عن المشاهدة وأقرب شيء يدل على ذلك ما اشتق من اللفظ وهو أشهد بلفظ المضارع ولا يجوز شهدت لان الماضي موضوع للاخبار عما وقع نحوقت أي فيما مضى من الزمان فلو قال شهدت احتمل الاخبار عن الماضي فيكون غير مخبر به في الحال انتهى وانظر ما لو قال نشهد بالنون (قوله ويشترط رعاية حروفه) أي الشهود نظير ما مر في الفاتحة نعم النبي فيه لغتان فصيحتان المهنر والتشديد مع الياء قال الشاطبي في حوز الاماني

وجما وفرداني النبي وفي النسوة المهنر كل غير نافع أبداً

وقالون في الاحزاب للنبي مع * بيوت النبي الياء شدد مبدلاً

قال في التحفة فيجوز كل منهما الا تركهما معاً لان فيه اسقاط حرف بخلاف حذف تنوين سلام فانه مجرد لحن غير مغير للمعنى انتهى ونظر فيه ابن قاسم بأن ذلك ليس من قبيل اللحن بل من قبيل حذف بعض الحروف لان التنوين من جملة حروف الكلمة الملقوفة والعبرة في مثل ذلك باللفظ دون الخط كما هو ظاهر وحذف بعض الحروف ضار وان لم يغير المعنى اللهم الا أن يستثنى التنوين ويحتاج الى توجيه واضح انتهى أقول قد يوجب ما قلناه الشارح من جواز حذف التنوين بأنه وان كان ثابتاً في الوصل ولكنه

لم يجب في الاذان واشهد لانه طلب فيه افراد كل كلمة بنفس وذلك ترك العطف وفقد هذا في الإقامة لا يضر الحاقها بأصلها انتهى (قوله حروفه) قال في التحفة نظير ما مر في الفاتحة نعم النبي فيه لغتان المهنر والتشديد فيجوز كل منهما الا تركهما معاً لان فيه اسقاط حرف بخلاف

حذف تنوين سلام فانه مجرد لحن غير مغير للمعنى انتهى وقال القليوبي يضر اسقاط تنوين سلام المنكر خلافا لابن حجر قال ولا يضر تنوين
المصرف انتهى ونظر في كلام التحفة ابن قاسم العبادي أيضا قال لان زيادة ذلك ليس من قبيل اللحن بل من قبيل حذف بعض الحروف
لان التنوين من جملة حروف الكلمة الملقوطة والعبرة في مثل ذلك باللفظ دون الخط كما هو ظاهر وحذف بعض الحروف ضار وان غير
المعنى كما هو ظاهر الالهام الا أن يستثنى التنوين ويحتاج لتوجيه واضح انتهى وتوقف فيما قاله الشارح الزيايدي ومال الى الثاني (قوله
وتشديداته) في الامداد تعلقا عن افتاء الراعي من خفف تشديد التحيات بطلت صلاته وقال الزيايدي لو أظهر النون المدغمة في اللام في أن لا اله
الا الله أبطل لتركه شدة منه نظير ما مر في الرحمن باظهار آل انتهى زاد م ر في النهاية والشارح في التحفة فزعم عدم ابطاله لانه لحن لا يغير المعنى
ممنوع لان محل ذلك حيث لم يكن فيه ترك حرف والشدة بمنزلة الحذف كما صرحوا به نعم لا يبعد عذر الجاهل

١٧٦

بذلك لمزيد خفائه انتهى

يسقط وقفا وصل بعض الكلمات ببعض لا يجب فذلك دليل على عدم اعتباره فاسقاطه في الوصل ليس
مغير للمعنى ولا فيه اسقاط حرف لازم في الحالين انتهى ع ش وهو لطيف (قوله وتشديداته) أي
ففي خفف مشددا منه بطلت صلاته قال في التحفة ويؤخذ منه أنه لو أظهر النون المدغمة في اللام في أن
لا اله الا الله أبطل لتركه شدة منه نظير ما مر في الرحمن باظهار آل فزعم عدم ابطاله لانه لحن لا يغير المعنى ممنوع
لان محل ذلك حيث لم يكن فيه ترك حرف والشدة بمنزلة الحذف كما صرحوا به نعم لا يبعد عذر الجاهل
بذلك لمزيد خفائه انتهى ومثله كما هو ظاهر لو أظهر التنوين المدغم في الراعي وأن محمد رسول الله
واعترضه ابن قاسم بأن ذلك من قبيل اللحن الذي لا يغير المعنى وقد قام الحذف المظهر مقام الشدة التي
سقطت على أنه لحن لان ابن البري جوز الادغام وتركه حيث كان المدغم فيه لا ما وراءه كمن لدنا ومن
ربنا انتهى ورد الاول باننا لانسلم قيامه مقامها لانها صفة للحرف مع أن ظهوره على سبيل اللحن لا يمكن
قيامه مقامها ورد الثاني بأن الذي جوز ابن البري انما هو الفنة وتركها لا الادغام وفكره فراجعه أفاده
بعض المحققين انتهى وهو كذلك في نهاية القول المفيد لمحمد مكي نصر ما ملخصه القسم الثالث أنهم ما يدغم
بلاغنة في اللام والراء فيبدل كل من النون الساكنة والتنوين ساكنة عند اللام وراء عند الراء ويدغم
فيما بعده ادغامات جميع القراء كمن لدنه ويومئذ نجيب وعن ربهم وورؤف رحيم هذا ما قرأنا به من
طريق الشاطبية أي كما قال فيها

بذلك لمزيد خفائه انتهى
وتعقبه العلامة ابن قاسم
العبادي في شرح أبي
شجاع فقال فيه نظرا ذ
ليس في اظهار التنوين
ترك حرف اذ ليس في
وتشديداته

التشديد الا لام مشددة
وهي بحسرين وعند
الاطهار حرقان أيضا
وهي النون المدغمة واللام
المدغم فيه انتهى والامر
كما قال لكن القياس على
فلان الادغام من الرحمن
يقتضى الابطال هنا وأشار
الى الجواب عنه الشمس
الرملى في فتاويه حيث
قال لو أظهر النون من أن
لا اله الا الله وكذا التنوين
من محمد رسول الله واللام
من الرحمن الرحيم لم يصح
اتباعه بتلك الكلمة فان
أعادها على الصواب محت

وكلهم التنوين والنون ادغمو * بلاغنة في اللام والراء جملا
وقرئ لتافع وأبي جعفر وابن كثير وأبي عمرو ويعقوب وابن عامر وحفص بادغامها بغنة عند الحرفين
المدكورين من طريق الطيبة أي كما قال
وادغم بلاغنة في لام ورا * وهي لغیر محبة أيضا ترى
فأراد بغیر محبة هؤلاء بالصحة حمزة والكسائي وحفص عن عاصم ويسمى الاول ادغاما كاملا لذهاب
الغنة منه وهذا هو المشهور المأخوذ به ويسمى الثاني ادغاما ناقصا البقاء أثر الغنة معه ووجه ادغامها
فيهما قرب مخرج جهن أو كونهن من مخرج واحد على رأي القراء وكل منهما يستلزم الادغام ولو لم يدغما
فيهما لحصل الثقل ووجه حذفه الغنة المبالغة في التخفيف لان بقاءها يورث تقلا ما واختير عدم الغنة حيث لم
تثبت النون رسمائحو أن نجعل وأن نجمع فان ثبتت النون في الرسم نحو أن لا ملجأ وأن لا يقولوا جاز ادغامها

صلاته وان استمر الى أن سلم ولم يعد هاعلى الصواب بطلت ووجه ذلك أن الحرف المشدد
بحرفين ولا نظر لكون النون والتنوين واللام لم يطرهت خلقت المشددة لان ظهورها لحن فلم يكن قائما مقامها انتهى وفي موضع آخر من
فتاويه أيضا انه سئل فيمن قال أشهد أن لا اله الا الله من غير تشديد اللام وأن محمد رسول الله من غير تشديد الراء الى آخر السؤال أجاب
لاتصح صلاته حيث أسقط حرفا ولو تخفيف حصر فمشدود وهذا الذي أجاب به م ر في فتاويه أجاب بنظيره الشارح في التحفة عند
الكلام على لزوم تشديدات الفاتحة وقد قد مناعبارتها فراجعها قال القليوبي ولا يضر اسقاط شدة الراء من رسول ولا اسقاط شدة اللام
من أن لا اله كما افق به شيخنا الرملى وخالفه شيخنا الزيايدي في الثانية وهو ظاهر وفي شرح شيخنا أنه يضر في العالم دون الجاهل انتهى وافق
الرملى بعدم البطلان بذلك وباسقاط شدة الراء من رسول كذا نقل عنه فأما الاول فلم أجده في فتاوى م ر وأما الثاني ففيها سئل عما قالوه من
أنه لو أظهر المصلى النون في قوله أشهد أن لا اله الا الله فانه يضر هل مثله لو أظهر التنوين في قوله محمد رسول الله أو يفرق أجاب بأنه يفرق

انتهى وقد تقدم عن نفس فتاويه ما يصرح بخلاف هذا فهو متناقض ان لم يؤول أحدهما فراجع أو يحكم بأنه من تحريف النسخ (قوله
والاعراب المحل الخ) قال في التحفة وقع لابن كبن أن فتحة لام رسول الله من عارف متعمد حرام مبطل ومن جاهل حرام غير مبطل
ان لم يمكنه التعلم والأبطال انتهى وليس في محله لانه ليس فيه تغير ١٧٧ للمعنى فلا حرمة ولومع العلم والتعمد
فضلا عن البطالان نعم ان

في اللام واظهار الغنة معها تأمل (قوله والاعراب المحل بالمعنى) أي تركه بخلاف غير المحل به وان وقع
لبعضهم ان فتحة لام رسول الله من عارف متعمد حرام مبطل ومن جاهل حرام غير مبطل ان لم يمكنه التعلم
والأبطال انتهى فانه كما في التحفة ليس في محله لانه ليس فيه تغيير للمعنى فلا حرمة ولومع العلم والتعمد
فضلا عن البطالان نعم ان نوى العالم الوصفية ولم يضره خبرا أبطال لفساد المعنى (قوله واسماع النفس)
بالرفع عطف على رعاية حره (قوله والقراءة في حال القعود للقادر) كذلك والحاصل انه يشترط في
التشهد اسماع النفس به وقراءته قاعدا الاعذر وكونه بالعبادة ان قدر عليه ما وعد عدم الصارف ومراعاة
الحروف والكلمات والتشديدات والترتيب ان حصل بعده تغيير للمعنى نحو الا الله أشهد ان لا اله بخلاف
ما سبق عن الشرقاوي والمواالة نعم بحث أنه يغتفر نخل ما يتعاق ويليق بكلمات التشهد كزيادة الكرم
بعد لفظ النبي ووحده لا شريك له بعد الا الله ولو زاد اياه النداء فقال يا أيها النبي فالمعتمد عدم البطالان خلافا
لما في الفتاوى لانه زيادة لا تغير المعنى وسيأتي تحريره ان شاء الله تعالى (قوله العاشر من الاركان) أي
الثلاثة عشر (قوله القعود في التشهد الاخير) أي له في معنى اللام كما عبر بها غيره (قوله لانه) تعليل
لر كنية القعود (قوله محله) أي التشهد الاخير وقد ثبت وجوبه قال في التحفة واذا ثبت وجوبه أي التشهد
وجب قعوده باتفاق من أوجبه (قوله في تبعه) نفي على هذا التعليل والضمير المرفوع المستتر للجلوس
والمقصود البارز للتشهد (قوله في الوجوب) أي فكما أن التشهد واجب كذلك الجلوس لما تقرر وفيه
كما قاله ع ش أنه لا يلزم من تبعيته له في الوجوب ان يكون ركنا مستقلا بل يجوز ان يكون شرع
للاعتداد بالتشهد فجرد ما ذكر لا يثبت المطلوب من كونه ركنا قال ومما يدل على ان المراد وجوبه استقلالا
أنه لو عجز عن التشهد وجب الجلوس بقدره اذ لو كان وجوبه للتشهد لسط بسقوطه انتهى فليتأمل (قوله
على القادر) أي بخلاف العاجز عنه وهذا راجع للمتن فالأولى تقديمه على التعليل المذكور تأمل (قوله
الحادي عشر) ببناء الجزء من على الفتح ولا يجوز هنا اعراب الاول وبناء الثاني ولا اعرابهما في الاشموخي
بعد كلام قررره عند قول ابن مالك * وشاع الاستغناء بحادي عشر * ونحوه ما نصه أما اذا اقتضت
على الترتيب الاول بان استعملت النيف أي الحادي والثاني ونحوهما مع العشرة ليفيد الاتصاف بعناء
مقيد بمصاحبة العشرة كما هو ظاهر النظم وعليه شرح الشارح فانه يتعين بقاء الجزأين على البناء انتهى
وهنا من هذا القبيل تأمل (قوله من الاركان) أي الثلاثة عشر (قوله الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
بعده) أي بعد التشهد والمراد بالبعدي عدم تقدمها على شيء منه لا المواالة بينهما كما هو ظاهر فلا يضر نخل
ذكر أو سكوت طويل اذ هي خارجة عن مسمى التشهد وليست جزأ منه ولذا لم يذكر وهما في أقله ثم التعبير
بذلك أولى من تعبير بعضهم بفيه لاقتضاء صحة الاتيان بهما في أثناؤه وليس كذلك لا يقال ان ذلك يقتضي انه
فاسد فكيف يقال بالاولوية فقط لانا نقول يمكن تصحيحه بجعل في معنى مع كقوله تعالى ادخلوا في أم
فادخلوا في عبادي ومعية لفظ لا آخر معناها البعدية لكن لما كان فيها نوع ايهام بخلاف تعبير المصنف
فانه سالم من ذلك قلنا هو أولى فليتأمل (قوله قاعدا) حال من محذوف أي حال كون المصلي قاعدا (قوله
لما صح) الخ دليل لر كنية الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة وكونها بعد التشهد وقد أطل

نوى العالم الوصفية ولم يضره
خبراً أبطال لفساد المعنى
انتهى تنبيهه قال العلامة
ابن قاسم في شرح أبي
شجاع يتجهان بغتفر نخل

والاعراب المحل بالمعنى
واسماع النفس والقراءة
في حال القعود للقادر
(العاشر) من الاركان
(القعود في التشهد الاخير)
لانه محله في تبعه في
الوجوب على القادر
(الحادي عشر) من
الاركان (الصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم
بعده قاعدا) لما صح

ما يتعلق ويليق بكلمات
التشهد كزيادة الكرم
بعد لفظ النبي ووحده
لا شريك له بعد أشهد
أن لا اله الا الله قال ولو زاد
حرف النداء فقال يا أيها
النبي فأفتى بعضهم ببطالان
الصلاة بتعمد ذلك وعلم
عدم وروده والمتجه
خلافه لانه زيادة لا تغير
المعنى انتهى (قوله لما صح
من أمره الخ) قال في شرح
الروض والخبر كعب بن

عجزة قد عرفنا كيف نسلم عليك فكيف نصلي عليك اذا نحن صلينا عليك في صلاتنا قال قولوا
اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم الخ واه ابن حبان وغيره وأصله في الصحيحين والمناسب لما من الصلاة التشهد
آخرها فتجب فيه أي بعده كما صرح به في المجموع الخ وقد أطل الشارح الاستدلال لوجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في الصلاة وورد على
من زعم شذوذه في كتابه الدر المنصور في الصلاة والسلام على صاحب المقام المحمود وكذا في شرح العناب والارشاد أعني الامداد بما يتعين
مراجعته وقد صنف الامام الجليل حافظ عصره الشيخ محمد بن محمد بن خضر الشافعي في ذلك مؤلفا مستقلا سماه زهر الرياض وأتى فيه

بالعجب العجيب فمن أراد التبحر في معرفة ذلك فليطلع على ذلك الكتاب فإنه جمع فاعى فراجعته ان أردته وكيف ينسب الى الشذوذ وقد سبقه الى ذلك ابن مسعود ومن الصحابة ١٧٨ أبو مسعود البدرى وجابر بن عبد الله وعمر بن الخطاب وابنه ومن

التابعين الشعبي وأبو جعفر الباقر ومقاتل وغيرهم وقد وافق الشافعي من فقهاء الامصار أحمد في قوله الأخير وهو رواية عن مالك قال بها محمد بن المواز أحد أئمتهم بل لم يحفظ عن أحد من الصحابة والتابعين غير النخعي تصريح بعدم وجوبها من أمره صلى الله عليه وسلم بها في الصلاة والمناسبات لها منها التشهد آخرها (وأقلها اللهم صل) أو صلى الله (على محمد

(قوله والمناسبات لها) أى الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم منها أى من الصلاة آخرها بل ورد النص بذلك فقد أخرج الحاكم بسند قوى عن ابن مسعود قال يشهد الرجل ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعول نفسه قال الحفاظ ابن حجر وهذا أقوى شئ يحتج به للشافعي فان ابن مسعود ذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم علمهم التشهد في الصلاة وأنه قال ثم ليختر من الدعاء ما شاء فلما ثبت عن ابن مسعود الأمر بالصلاة عليه قبل الدعاء دل على أنه اطلع

الشارح الاستدلال لذلك في الايعاب والامداد لاسيما في الدر المنصور ودور على من زعم شذوذ الامام الشافعي رضى الله عنه فانظرها قال الكردي في الكبرى وكيف ينسب الى الشذوذ وقد سبقه الى ذلك من الصحابة ابن مسعود وأبو مسعود وجابر بن عبد الله وعمر بن الخطاب وابنه ومن التابعين الشعبي وأبو جعفر الباقر ومقاتل وغيرهم وقد وافق الشافعي من فقهاء الامصار أحمد في قوله الأخير وهو رواية عن مالك قال بها محمد بن المواز أحد أئمتهم بل لم يحفظ عن أحد من الصحابة والتابعين غير النخعي القول بعدم وجوبها (قوله من أمره صلى الله عليه وسلم) بيان لما صح (قوله بها في الصلاة) أى بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في الصلاة وهو ما رواه ابن حبان وغيره عن كعب بن عجرة رضى الله عنه قال عرفنا كيف نسلم عليك فكيف نصلى عليك اذ نحن صلينا عليك في صلاتنا قال قولوا اللهم صل على محمد الخ وأصله في الصحيحين وضح اذا صلى أحدكم فليبدأ بحمد ربه والثناء عليه وليصل على النبي صلى الله عليه وسلم وليدع بما شاء من الدعاء وضح عن ابن مسعود مرفوعا يشهد الرجل في الصلاة ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعول نفسه بعده رواه الحاكم فقيه دالة على وجوبها ومحلها وروى أبو عوانة بسنده أنه صلى الله عليه وسلم صلى على نفسه في التشهد الأخير ولم يثبت أنه تركها وأما عدم ذكره في خبر المسمى بصلاته فيعمول على أنها كانت معلومة له وإن لم يذكره التشهد الأول والجلوس له والنية والسلام فمن ادعى ان الشافعي رضى الله عنه شذ حيث أوجبها ولا سلف له في سنة ذلك يتبعها فقد غلط اذ ايجابها لم يخالف ناصوا ولا اجماعا ولا قياسا ولا مصلحة راجحة بل وافقه على قوله عدة من الصحابة فمن بعدهم كما تقدم قريبا فهو لا كلهم يوجبون في التشهد حتى قال بعض المحققين لو سلم تفرد بذلك لكان حينئذ التفرد أى لكان هذا التفرد محمودا لقول القاضي عياض في الشفاء بشذوذ الشافعي بايجابه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة مردودا لم يثول والافتد أوله الشعرانى بأنه ليس مراد القاضي بذلك ضعف قوله كما يتبادر الى الذهن وانما مراده انه شذ عن مراعاة حال الاصاغر كما عليه الجمهور وراعى حال الاكابر قريبا ما بواجب حق رسول الله صلى الله عليه وسلم لان كتاب الشفاء كله موضوع لتعظيم النبي والانبياء صلى الله عليهم وسلم فكيف يظن بالقاضى عياض أنه يريد بقوله وشذ الشافعي الشذوذ الذي هو الضعف هذا أن بعد من البعيد فليس ذلك منه قد حال الامام الشافعي رضى الله عنه وانما هو اشارة الى كماله في المقام وانه كان يقدر على شهود الخلق مع الحق تعالى لا يشغله شهود الحق تعالى عن الخلق ولا عكس فامر الناس بذلك على سبيل الوجوب احسانا للظن بهم واتهم نالوا مقام الكمال انتهى بالمعنى وهو تأويل لطيف يوافقه ما تقدم في مبحث مقارنة النية فضى الله عن الجميع ونفعنا بهم (قوله والمناسبات لها) أى للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله منها) أى من الصلاة بمعنى الاقوال والافعال (قوله التشهد آخرها) أى بعد التشهد آخر الصلاة قال الكردي ووجه المناسبة أن المصلى قد قارب الفراغ من مناجاة الحق فالتفت الى سيد الخلق فخطبه بالسلام عليه فناسب ان يصلى عليه بعده (قوله وأقلها) أى الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم أى أقل ما يجزئ منها في الصلاة وأما كلها فسيأتى في السنن (قوله اللهم صل على محمد) لا يقال لم يأت بما في آية صلوا عليه وسلموا تسليما اذ فيها السلام ولم يأت لانا نقول قد حصل بقوله السلام عليك الخ قائه في النهاية وفي عشرين ما عن المناوى مانصه واقصاره على الصلاة يؤذن بأنه لا يضم اليه السلام فيه مكر على من كرهه الافراد ونعم ما ذهب اليه البعض من تخصيص الكراهة بغير ما ورد فيه الافراد بخصوصه كما هنا فلا يزيد فيه بل يقتصر على الوارد انتهى ويؤخذ منه عدم سن السلام في صلاة الجنائز لعدم وروده انتهى تأمل (قوله أو صلى الله على محمد) مقتضى صنيعه انه يكتفى وان لم يقصد به

الدعاء

على زيادة ذلك بين التشهد والدعاء وان دفعت حجة من

تمسك بمحدث ابن مسعود في دفع ما ذهب اليه الشافعي مثل ما ذكره القاضي عياض حيث قال وهذا تشهد ابن مسعود ليس فيه ذكر الصلاة

الدعاء وقد استشكل بما ذكره في غير هذا الكتاب انه يكفي الصلاة على محمد ان نوى بها الدعاء فقيد به فان كلامهم ما لفظه لفظ الخبر ويستعمل في الانشاء وأجاب بعض المحققين بأن ما ذكرهنا مستعمل في لسان الشارع صلى الله عليه وسلم كما سيأتي في القنوت من رواية الحسن رضي الله تعالى عنه فهو موضوع شرعاً لذلك كما صرحوا به في جملة الحمد لله وأما الصلاة على محمد فهي خبرية لفظاً ولم يكثر استعمالها في الشرع في غيره فاحتيج في الاكتفاء بها الى قصد الدعاء تأمل (قوله أو على رسوله) ظاهره أن المجزئ هذا اللفظ وأنه لو قال على الرسول لم يكف ولعله غير مراد والمدار على هذه الاحرف بأي صيغة انفقت بدليل ما بعده ثم رأيت الكردي نقل عن الامداد انه لا يكفي (قوله أو على النبي) ولعل وجهه أنه ورد في القنوت وصلى الله على النبي وقياس ما تقدم قرياً بالجزاء الصلاة على النبي أو على رسوله حيث قصد بهما الدعاء وظاهر كلامه أنه لا يكفي أصلي على محمد ولو قيل بالاكتفاء لم يكن بعد اظهر ارجح عش (قوله دون أحمد) أي فلا يكفي أن يقول اللهم صل أو صلى الله على أحمد وكذا الخاشع أو العاقب أو البشير أو النذير قال في التحفة ويفارق ما يأتي في الخطبة بأن الصلاة يحتاط لها أكثر فصينت عن أدنى إبهام انتهى قال بعضهم بالباء الموحدة والمعنى أن الشائع في صيغة الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم هو لفظ محمد وما ألحق به دون غيرهما كأحمد والمأحى والخاشع فلا شيوغ فيه بالنسبة لذلك فلم يغفرا انتهى فتأمل (قوله أو عليه) أي فلا يكفي أن يقول اللهم صل عليه بالضمير لا هنا ولا في الخطبة كما سيأتي تحريره (قوله ويتعين صيغة الدعاء هنا في الخطبة) اذ يكفي ثم والصلاة على محمد لا هنا وتقدم قرياً بأنه يكفي ذلك هنا أيضاً ان قصد الدعاء (قوله لأنها أوسع) أي مما هنا لما تقرر انه يحتاط أكثر مما هناك (قوله وشروط الصلاة) أي على النبي صلى الله عليه وسلم هنا (قوله شروط التشهد) أي السابقة من كونها في الجلوس واسماع النفس وبالعبودية وعدم الضارف ومراعاة نحو الحروف والترتيب المخل والمواودة على ما مر قال عش قضيته أنه لو عكس الترتيب كان قال على محمد اللهم صل لم يضر وهو ظاهر وقال أيضاً فلو أتى بيا في اللهم صلى بسبب الاشباع للحركة لم يحرم ولم يبطل لعدم تغييره المعنى ويفرق بينه وبين قراءة مطلق القرآن حيث حرم فيه اللهم مطلقاً بأن تعبدنا بالفاظ القرآن خارج الصلاة فوجب التعبد فيه بخصوص ما نزل عليه بخلاف هذا انتهى فليتأمل (قوله فلو أبدل لفظ الصلاة) أي أتى بدل لفظ الصلاة تفريع على كون شروطها شروط التشهد (قوله بالسلام أو الرحمة) بأن يقول اللهم سلم على محمد أو اللهم ارحم محمد (قوله لم يكف) أي لعدم ورود ذلك مع اختلاف المعنى في السلام والصلاة أخص من مطلق الرحمة هذا فان قيل كان الصواب أن يقول فلو أبدل السلام أو الرحمة بلفظ الصلاة اذ الباء مع الإبدال تدخل على المتروك لأعلى المأتي به كما قال تعالى ومن يتبدل الكفر بالإيمان وقال وبدلناهم بجنيتهم جنتين أجيب بأن الباء في التبدل والإبدال إذا اقتصر فيهما على المتقابلين ودخلت على أحدهما انما تدخل على الآخر لا على المتروك فقد نقل الأزهري عن ثعلب بدلت الخاتم بالحلقة اذا أدبته وسويته حلقة وبدلت الحلقة بالخاتم اذا أدبته وجعلتها خاتماً وأبدلت الخاتم بالحلقة اذا نحيته هذا وجعلت هذه مكانه قال السبكي بعد نقله ذلك عن الواحد عن ثعلب عن الفراء رأيت في شعر الطفيل بن عمرو الدوسي لما أسلم في زمن النبي صلى الله عليه وسلم

فألمني الله هداى الله عنه * وبدل طالحي نحسى بسعدى

ومنشأ الاعتراض توهم أن الإبدال المساوي للتبديل كالاستبدال والتبديل فان ذينك تدخل الباء فيهما على المتروك وليس كذلك

سارت مشرقة وسرت مغرباً * شتان بين مشرق ومغرب

أو على رسوله أو على
النبي دون أحمد أو عليه
ويتعين صيغة الدعاء هنا
لا في الخطبة لأنها أوسع
وشروط الصلاة شروط
التشهد فلو أبدل لفظ
الصلاة بالسلام أو الرحمة
لم يكف

(قوله ويتعين صيغة
الدعاء هنا في الخطبة)
قال في الامداد ان المجزئ
ثمة والصلاة على محمد لا هنا
ويتجه أنه لو نوى الدعاء
بقوله والصلاة على محمد
كفي هنا أيضاً انتهى ولا
يكفي في الصلاة نحو الخاشع
كافي التحفة وغيرها وما
في الامداد الى عدم اجزاء
صلى الله على الرسول أو
على المأحى أو الخاشع أو
العاقب أو البشير أو النذير

قال شيخ الاسلام وبذلك علم فساد ما عترض به على الفقهاء من ان ذلك لا يجوز بل يلزم دخوله على المتر وك انتهى من المغنى ببعض تصرف وزيادة ورأيت في بعض الهوامش نظماً لبعضهم
والباقى التبدل واستبدال * تختص بالمتر وك في الاحوال
وهي في الابدال على المأخوذ * تدخل أو مالا على المنبذ
وما ذكرناه على الصحيح * وجاز عكسه على المرجوح

لكن بخلاف ما سبق في التبدل ولم يذكر فيه التبدل فافهم ذلك كله فانه مهم وأى مهم (قوله الثانى عشر)
تقدم أن مثل هذا ينشأ الجزأين على الفتح (قوله من الاركان) أى الثلاثة عشر (قوله السلام بعد ما مر)
أى الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قال القفال في محاسن الشريعة فيه معنى لطيف وهو أن المصلى
كان مشغولاً عن الناس ثم أقبل كغائب حضر (قوله للخبر الصحيح) دليل لركنية السلام والحديث
رواه الشافعى وغيره بأسناد جيد وأوله مفتاح الصلاة الطهور ونحوه إلى آخره قال بعضهم انظر
وجه دلالة الحديث على أن السلام ركن وأجاب بعض المحققين فقال والدليل على أنه ركن لأشراط كونه
جزاً من الاشراط اذ الشرط ما كان خارجاً عن الماهية وقارن كل معتبر سواء كالاستقبال والطهارة بخلاف
قراءة الفاتحة فليست مل (قوله تحريمها التكبير) أى تحريم ما كان حلالاً قبلها ونهى عنه فيها بالتكبير
أى حاصل بسبب التكبير (قوله وتحليلها التسليم) أى تحليل ما حرم به أو يباح خارجاً بالتسليم أى حاصل
بسبب التسليم جعل عن عرش قال الشرفاوى منع الحنفية الاحتجاج به على تعيين التكبير للتحريم
والتسليم للتحليل معتقدين أنه من قبيل مفهوم المخالفة وهو غير حجة عندهم وزيف ذلك أمام الحرمين
بأن التعيين مستفاد من الحصر المدلول عليه بالمبتدأ والخبر بطريق المنظوق كتحصيص صدقات في زيد
في قولك صدق زيد وقد قرر فائدة ذلك الحصر بأن الخبر إما أن يكون أعم من المبتدأ أو مساوياً له ولا
يجوز أن يكون أخص منه كقولك كل حيوان إنسان والخبر في هذا المثال لا يصح أن يكون أعم من
المبتدأ قطعاً وأيضاً فالخبر الأعم لا يفيد الحصر في المبتدأ كقولك زيد صدق فانه لا يفيد حصر صدقاته في
زيد ولا أخص لما سبق من امتناعه فتعين أن يكون مساوياً وإذا كان مساوياً يلزم الانحصار ضرورة
فيصدق أن كل ما هو صدق فهو زيد ولا شك أن ما هنا نظير هذا المثال فيصدق حصر جميع افراد
التحريم والتحليل في التكبير والتسليم أى أن كل فرد من افراد ذلك يصدق عليه التكبير والتسليم فهو
من حصر الجزئيات في الكل ولو فرض أن التحريم والتحليل افراد غير منه حصر في التكبير والتسليم
كما يقول الحنفية كان الخبر أخص من المبتدأ وهو ممنوع كما مر انتهى فافهمه فانه دقيق (قوله وأقله) مبتدأ
خبره (قوله السلام عليكم) لقصد لفظه واختلف هل معنى السلام عليكم الله معكم أو اسم الله عليكم أو سامع من
أو سامعنا منكم أو أنتم منافى سلام ونحن منكم في سلام أو سامعكم أو سامعتم من الآفات أو أنتم في أمان الله
أو نحو ذلك أقوال ثمانية قبل أصحابها الاول (قوله لا اتباع) أى مع خبر صلوا كما رأيتموني أصلى فهو دليل
للاقل المذكور (قوله فلا يجزئ) تفريع عليه (قوله سلام عليكم) أى بالتكبير خلافاً للرافعى حيث قال
انه يجزئ وعلل بالقياس على أن تشهد وقيام التنوين مقامه قال سم قضيت أنه لو ترك التنوين على
هذا لم يجز (قوله وانما أجزاء) جواب عن تعليل الرافعى المذكور (قوله في الشهد كما مر) أى في
المتن (قوله لو روده) أى سلام عليكم (قوله ثم لا هنا) أى في الشهد لا في سلام التحلل فالمنصوص فيه
التعريف ولذا قال في الهبة

(الثانى عشر) من الاركان
(السلام) بعد ما مر للخبر
الصحيح تحريمها
التكبير وتحليلها التسليم
(وأقله السلام عليكم)
للا اتباع فلا يجزئ سلام
عليكم وانما أجزاء فى
الشهد كما مر لو روده ثم
لا هنا

(قوله فلا يجزئ سلام
عليكم) أى خلافاً للمحرر
قال فى التعفة بل تبطل
صلاته ان علم وتعمد لانه
لم ينقل انتهى قال فى
المغنى فان قيل عليكم
السلام لم يرد وقتل فيه
بالاجزاء أجيب بأن
الصيغة الواردة فيه ولكنها
مقلوبة ولذا كره انتهى
وشرط السلام ثمانية
أن يأتى بالالف واللام وأن
يأتى بكاف الخطاب وأن
يأتى بعيم الجمع والمؤالة
بين الحكامتين وأن يسمع
نفسه وأن لا يقصد به غيره
وأن يوقعه حال القعود
وأن لا يزيد ولا ينقص
فيه بما يغير المعنى

وهكذا السلام أو سلام * عليكم والنص فيه اللام

قال في النهاية والتنوين لا يقوم مقام أل في العموم والتعريف وغيره ومقتضى كلامه بطلان الصلاة به وهو الاوجه وان نظريه بعضهم لكن يظهر تقييده بغير الجاهل المعذور ومثله السلم بكسر أوله لانه يأتي بمعنى الصلح كما استوجهه الشيخ خلافا لاسنوى نعم ان نوى به السلام اتجه اجزاؤه لانه يأتي بمعنى ونوى ذلك انتهى بالحرف وبه يعلم ما في الكردي أن الجمال الرملي أطلق عدم الاجزاء الآن يرى في غير النهاية أو سقط في نسخته قوله نعم ان نوى الخ ويحتمل أنه سبق قلده اليه عن شيخ الاسلام فانه في الاسنى استوجه ذلك وأطلق تأمل وفي التحفة وغيرهما مثل ما في النهاية (قوله ويجزئ عليكم السلام) أي لتأديته بمعناه ولا يقدح في اجزائه عدم ورود هذه الالفاظ ولو وجود الصيغة وانما هي مقلوبة بقاله في النهاية وعبارة المعنى فان قيل عليكم السلام لم يرد وقتلهم فيه بالاجزاء أحيب بأن الصيغة الواردة فيه ولكم امقلوبة ولذا كره (قوله لكن بكرة) أي كما نقله في المجموع عن النص كالرافعي وذلك لانه لا تفسير للوارد بلا فائدة (قوله ويشترط الموالاة) قد نظم بعضهم شروط السلام بقوله

عرف وحاطب وصل واجمع وال وكن * مستقبلا ثم لا تقصد به الخبرا

واجلس وأسمع به نفسا فان كلمت * تلك الشروط وتمت كان معتبرا

والكل معلوم من كلام المصنف والشارح رحمهما الله تعالى منطوقا ومفهوما الا الوصل والاستقبال وعدم قصد الخبر وكونه في الجلوس اذ يفهم من المتن اشتراط التعريف والخطاب والجمع فلا يكفي سلام عليكم كما مر ولا السلام عليه أو عليهم أو عليهم أو عليها أو عليهن أو عليك أو عليكم أو يشترط الوصل وهو وصل احدى كليتيه فلو فصل بينهما بكلام لم يصح نعم يصح على ما قاله بعضهم السلام الحسن أو التام عليكم ويشترط كونه مستقبلا للقبلة بصدره فلو تحول به عن القبلة ضرب بخلاف الاتفات بالوجه فانه سنة كما سيأتي ويشترط أن لا يقصد به الخبر فقط بل يقصد التحلل فقط أو مع الخبر أو يطلق فلو قصد به الخبر لم يصح ويشترط أن يأتي به من جلوس فلا يصح الايمان به من قيام تأمل (قوله بين قوله السلام وعليك) أي فلو لم يوال بينهما بأن سكنت طويلا أو قصيرا قصد به القطع ضر كافي الفاتحة ويمكن ادراج الوصل ههنا تأمل (قوله والاحتراز) عطف على الموالاة (قوله عن زيادة ونقص فيه) أي في السلام (قوله تغيير المعنى) أي بخلاف ما لم تغيره وقضيته أنه لو جمع بين أل والتنوين أو زاد الواو أو أول السلام لم يضر لان هذه الزيادة لا تغير المعنى كما استظهره سم وفاقا للرملي ويفرق بينه وبين عدم كفاية والله أكبر في تكبيرة الاحرام بزيادة الواو بأن السلام أوسع ولان التحريم لم يتقدمه ما يصلح لعطفه عليه بخلاف السلام ومثال النقص ما تقدم من السلم عليكم حيث قصد السلام لانه يأتي بمعناه وبه فارق سلامي عليكم فانه مبطل حيث نعمد وعلم أفاده في التحفة قال السيد البصري قد يقال التعليل المسد كور لا يكفي في الفرق اذ سلامي بمعنى السلام فلا بد مع ذلك من زيادة مع أفاده ما يفيد ذلك من العموم بخلاف سلامي وان جعلت الاضافة للاستغراق اذ هو أخص بكثير فليتأمل الآن يقال مراده بمعناه مجموع مفاده لا خصوص السلام (قوله الثالث عشر) أي من الاركان وهو آخرها وبه يعلم أن نية الخروج من الصلاة غير ركن بل هي سنة فقط وعبارة التحفة مع المتن والاصح أنه لا تجب نية الخروج من الصلاة كسائر العبادات ولان النية تليق بالفعل دون الترك فاندفع قياس المقابل أي الذي قاله ابن سريج وغيره بل حكى عن ظاهر النص في البويطي وسيأتي الكلام على ذلك (قوله الترتيب) دليل وجوبه بالاتباع والاجماع فقد قال عليه الصلاة والسلام للأعرابي اذا قبت الى الصلاة فكبر ثم اقرا ثم كذا فند كرها بالفاء أو لا ثم ثم وهما للترتيب قال ابن مالك والفاء للترتيب باتصال * وثم للترتيب بانفصال

ويجزئ عليكم السلام
لكن بكرة ويشترط الموالاة
بين قوله السلام وعليك
والاحتراز عن زيادة أو
نقص فيه تغيير المعنى وان
يسمع نفسه (الثالث
عشر الترتيب)

(قوله تغيير المعنى) قال في
التحفة نظير ما مر في تكبير
التحريم انتهى وفيها أيضا
ويجوز جواز السلم بكسر
فككون وبفتحهم
عليكم ان نوى به السلام
لانه يأتي بمعناه وبه فارق
ما مر في سلامي انتهى
وفيها أيضا فان قال عليك
أو السلام عليكم أو سلامي
عليكم متعمدا لما بطلت
صلاته أو عليهم فلا لانه
دعاء انتهى وقوله أو عليهم
فلا أي لا تبطل صلاته
فيجب إعادة السلام لانه
لا يجزئه كما صرح به في
الامداد وكذلك الرملي
وغيره وقوله يتجه جواز
السلم الخ كذلك في الامداد
ومختصره بالنسبة لكسر
السين لكن عبر فيها
بقوله لم يبعد اجزاؤه
وأطلق الرملي عدم
الاجزاء

(قوله المشتمل) أى العدو جعلهما أى النية والتكبير مع القراءة فى القيام قال فى التحفة ودعوى ان بين ما ذكر ترتيبا باعتبار الابتداء اذ لابد من تقدم القيام على النية والتكبير والقراءة ١٨٢ والجلوس على التشهد واستحضار النية على التكبير وهو ترتيب حسى

وشرعى لا تفيد لما مر مما يعلم منه ان ذلك التقديم شرط لحسبان ذلك لاركن على أن فى بعض ما ذكره نظرا ويتبين الترتيب لحسبان كثير من السنن كالافتتاح ثم التعوذ والتشهد الاول ثم الصلاة

كما ذكر فى عددها المشتمل على قرن النية بالتكبير وجعلهما مع القراءة فى القيام وجعل التشهد والصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم والسلام فى القعود فالترتيب عند من أطلقه مراد فيما عدا ذلك وتقديم الانتصاب على تكبيرة الاحرام شرط لها لاركن ونية الخروج غير واجبة

فيه وكون السورة بعد الفاتحة وكون الدعاء آخر الصلاة بعد التشهد والصلاة انتهى (قوله وجعل التشهد والصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم فى القعود) قال شيخ الاسلام فى شرح الروض ومنه الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم فانها بعد التشهد كما جزم به فى المجموع فهى مرتبة وغير مرتبة (قوله فيما عدا ذلك) أى فغلب ما وجب

وعده فى الاركان بمعنى الفروض صحيح وبمعنى الاجزاء فيه تغليب كذا قالوا قال سم فى الاول أى على وجه الحقيقة والافطاح الصلوة ثابت على تقدير كونها بمعنى الاجزاء أى ويصرح بالصحة الذى ذكره قوله ثم تغليب فان التغليب من أنواع المجاز وفى الثانى أقوال فى كلام الأئمة أن صورة المركب جزء منه فما المانع أن يكون الترتيب بمعنى الحاصل بالمصدر إشارة الى صورة الصلاة وانها جزء حقيقة فلا تغليب فتأمل انتهى وأجيب بأنهم إنما بنوا ذلك على الظاهر من كونه جزءا محسوسا فى الظاهر فاحتمل الجواب بما ذكره ويوافق ما قاله القليوبى هو مبنى على أن الترتيب بمعنى المرتب الذى هو الهيئة الحاصلة للشيء المرتب والافهون من الافعال لانه جعل كل شىء فى مرتبته انتهى فليتأمل (قوله كما ذكر فى عدها) أى الاركان خرج بها السنن فان ترتيب بينها ليس بركن فى الصلاة بل هو شرع للاعتداد بها فى التحفة ويتعين الترتيب لحسبان كثير من السنن كالافتتاح ثم التعوذ والتشهد الاول ثم الصلاة فيه وكون السورة بعد الفاتحة وكون الدعاء آخر الصلاة بعد التشهد والصلاة أى على النبى صلى الله عليه وسلم (قوله المشتمل) أى العدم المذكور (قوله على قرن النية بالتكبير) أى الذى ذكره المصنف سابقا بقوله وبجواب قرن النية بالتكبير (قوله وجعلهما) عطف على قرن والضمير للنية والتكبير (قوله مع القراءة) أى مع جعل القراءة (قوله فى القيام) أى أو بدله وهو متعلق بالجعل (قوله وجعل التشهد) أى المشتمل على جعل التشهد الخ فهو عطف أيضا على قرن النية (قوله والصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم) ولا بد من تأخيرها عن التشهد كما جمع به فى المجموع فهى مرتبة وغير مرتبة باعتبارين أفاده فى الاسنى (قوله والسلام) أى سلام التحلل (قوله فى القعود) أى جعل هذه الثلاثة فى القعود أو بدله فهو متعلق بالجعل أيضا (قوله فالترتيب) الخ تفرع على قوله المشتمل الخ (قوله عند من أطلقه) أى أطلق ركنيته كالمصنف وغيره بل فى غالب المتون كذلك كما فى التيسير كذلك الترتيب للفروض * كما مضى فى عدها المفروض

(قوله مراد فيما عدا ذلك) أى المذكور من كون النية مقرر ونية بالتكبير وكونها فى القيام وكذا التشهد الخ فى القعود قال فى التحفة ودعوى ان ما بين ما ذكر ترتيبا باعتبار الابتداء اذ لابد من تقدم القيام على النية والتكبير والقراءة والجلوس على التشهد واستحضار النية على التكبير وهو ترتيب حسى وشرعى لا تفيد لما مر مما يعلم منه أن ذلك التقديم شرط لحسبان ذلك الركن على أن فى بعض ما ذكره نظرا انتهى تأمل (قوله وتقديم الانتصاب) مبتدأ خبره شرط لها وهذا جواب على ادعاء وجود الترتيب فى ذلك كما تقرر عن التحفة (قوله على تكبيرة الاحرام) أى مع النية أى وجوب تقديم القيام عليها (قوله شرط لها) أى للتكبيرة (قوله لاركن) أى لخروجه عن الماهية بل لكأن تمنع وجوب تقديم القيام على ما ذكره وكذلك الجلوس بل يكفى مقارنة التكبير للقيام والتشهد للجلوس وكذا استحضار النية اذ يكفى مقارنتها أفاده بعض المحققين فليتأمل (قوله ونية الخروج) أى من الصلاة مبتدأ خبره (قوله غير واجبة) أى لا على سبيل الشرطية ولا الركنية خلافا لابن سريج وغيره مع ما بين بأنه كما يجب النية عند الدخول فيها فكذلك عند الخروج منها ورد بأن النية السابقة منسحبة على جميع الصلاة قال فى النهاية وذكر الامام فى صلاة التطوع أنه يستثنى من هذا امسئلة واحدة وقال انها دقيقة وهى انه لو سلم المتطوع فى أثناء صلاته قصد التحلل فقد قصد الاقتصار على بعض مانوى وان سلم عمد او لم يقصد التحلل فقد جله الأئمة على كلام عمده يبطل فكأنهم يقولون لابد من قصد التحلل فى حق المتفل الذى يريد الاقتصار والفرق ظاهر فان المتفل المسلم فى أثناء صلاته يأتى بما لم تشتمل عليه نية عقده ولا بد من قصد نية فافهمه انتهى غابى النهاية ولم يرتضه الشارح فى التحفة فقال وفيه

نظر

فيه الترتيب على ما لم يجب وأطلق الترتيب على الجميع (قوله وتقدم الانتصاب)

تقدم فيما نقلناه عن التحفة ما يفيد أن هذا جواب عما ذكره (قوله غير واجبة) أى على المعتمد وسبأى الخلاف فيه

(قوله والموالة) عدها في الروضة كأصهار كنا وحذفها ابن المقرئ في الروض قال شيخ الاسلام في شرحه وسكت عن عدم الوالة كنا وحكي
الاصل أنه ركن وصوره الرافي تبع الامام بعدم تطويل الركن القصير وابن الصلاح ١٨٣ بعدم طول الفصل بعد سلامه ناسيا ولم

بعد الاكثر ركن
أكونه كالحزب من الركن
القصير أو لكونه أشبه
بالتروك قال النووي في
تنقيحه الوالة والترتيب
شرطان وهو أظهر من
عدهما ركنين انتهى
والمشهور عدم الترتيب
ركنا والوالة شرطا انتهى
كلام شرح الروض بحروفه
وقال القليوبي في حواشي

والموالة وهي عدم تطويل
الركن القصير وعدم
طول الفصل بعد سلامه
ناسيا شرطا أيضا (فإن تعمد
تركه) أي الترتيب بأن قدم
ركنا فعليا على محله (كان
سجدا قبل ركوعه) عامدا
عاملا (بطلت صلاته)
لثلاعه بخلاف تقديم
القول

المحلى سكت عن موالة
الصلاة والوجه فيها أن
يقال إن فسرت بعدم
تطويل الركن القصير
أو بطول الفصل بعد
السلام ناسيا فهي شرط
للصحة والا فلا انتهى
(قوله شرطا أيضا) زاد في
التحفة أو عدم طوله أو
عدم مضي ركن إذا شئت
في النسبة والواجب
الاستئنافي انتهى (قوله

نظر ومما يدفعه أنه لا يجوز زلة النقض الابنية اياه قبل فعله وحيث تبطل علمته المذكورة لأن نيته النقض
متضمنة لسلامه الذي أراد فلم يحتج لنية أخرى ولعل مقالة الامام هذه مبنية على أنه لا يجب نية النقض قبل
فعله انتهى وهو ظاهر وإن رده سم وأطال في بيانه لأنه لا يخلو عن تكافؤ (قوله والموالة) مبتدأ خبره
قوله الآتي شرطا أيضا (قوله وهي) الخ جملة معترضة تفسر لها وقد اختلفوا فيه (قوله وهي) أي الموالة هنا
(قوله عدم تطويل الركن القصير) أي وهو الاعتدال والجلوس بين السجدين وهذا الذي صورته الرافي
تبع الامام قال ابن قاسم ويصدق على هذا لعدم حد الشرط بأنه ما قارن كل معتبر سواء كان هذا لعدم
متحقق من أول الصلاة الخ فتأمل بلطف فقيهه دقة دقيقة (قوله وعدم طول الفصل بعد سلامه ناسيا) وهذا
تصوير ابن الصلاح زاد في التحفة أو عدم طول أو عدم مضي ركن إذا شئت في النسبة والواجب الاستئنافي
انتهى وبما تقر من الخلاف علم أن الأولى للشارح ابدال الواو بأو كما صنع به في التحفة لبشر للخلاف إلا أن
يقال كل منهما مراد لم وانما ذكر أحدهما من ذكره لمجرد التسهيل فذكرهما للشارح هنا إشارة إلى ذلك
فليتأمل (قوله شرط أيضا) أي كما أن تقديم الانتصاب على التكبير شرط لاركن ولذا لم يذكره المصنف
وسكن في الروضة أنه ركن قال ابن الرفعة وفيه نظر لأن التفريق سهو لا يقدح والركن لا يغتفر فيه السهو
نعم التفريق من باب المناهي فيختص بحال الذكر ولم يعد الاكثر ركننا لكونها كالحزب من الركن
القصير أو لكونه أشبه بالتروك وقال الامام النووي في التنقيح الوالة والترتيب شرطان وهو أظهر من
عدهما ركنين انتهى قال في الاسنى والمشهور عدم الترتيب ركنا والوالة شرطا (قوله فإن تعمد تركه) أي
الترتيب تفرع على ركنية الترتيب (قوله بأن قدم ركنا فعليا) أي كالركوع والسجود (قوله على محله) أي
بأن قدمه على فعله كان سجدا قبل ركوعه أو على قولي كان ركع قبل الفاتحة كذا قاله جمع ولم يرتضه الشهاب
القليوبي فقال ولا حاجة لقولهم أو على قولي ليدخل تقديم الركوع على القراءة فإنه مبطل لأن البطلان فيه
من حيث تقديمه على القيام الذي هو فعله ولذا قال بعضهم لا يتصور تقديم فعله على قولي محض ولا عكسه
ولا فعله على مثله ولا قولي على قولي كذلك والجواب بما قيل إن الركن في القيام والقعود هو ما سبق على
القول مردود بأن محل القول منه اتفاقا ولذا عده ركنا طويلا لا ذليلا أن الفاتحة ليست في القيام أو أنها في قيام
آخر وكل باطل أو بما قيل إن المنظور إليه في محله بالقولية هو الاقوال والفعل تابع لها لعدم تصور
وجودها بدونه مردود أيضا بعدم سقوط الفعل بسقوط الاقوال عند العجز عنها والوجه أن يقال إن الفعل
المقدم على محله يخرج عن الركنية لعدم الاعتداد به كما هو صريح كلامهم فابعد المتر لك لغو ولذلك تجب
إعادته ولا نظر إلى قصده ولا إلى صورته التي سمى ركنا لاجلها ولا يتصور تقديم ركن على محله مع بقاء ركنيته
مطلقا وانما جاء البطلان من جهة الخلل بترك المتقدم وكان حقه البطلان مطلقا وانما اختص البطلان
بالفعلين المختلفين لوجود انحرام هيئة الصلاة فيهما دون غيرهما فتأمل هذا وأرجع إليه وغض عليه
بالنواجد فأنك لا تعترض على مثله من مؤلف والله الموفق والملمهم انتهى (قوله كان سجدا قبل ركوعه) تمثيل
لتقديم الفعل على الفعل (قوله عامدا عاما) حالان من فاعل سجد (قوله بطلت صلاته) إجماعا قاله في
التحفة (قوله لتلاعه) تعليل للبطلان (قوله بخلاف تقديم القول) أي الركن محترق قوله ركنا فعليا كان قدم
الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على التشهد وعبارة التحفة أما تقديم القول غير السلام على فعله

على محله) أي بأن قدمه على فعله كان سجدا قبل ركوعه أو على قولي كان ركع قبل الفاتحة (قوله القول) أي كالشاهد على فعله كسجود
أو على قولي كاصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على التشهد

يأتي بالمتروك بعد سلام
امامه والشك كالتذكر قال
في المغني فلو شك في ركوعه
أنه قرأ الفاتحة أوفى
سجوده أنه ركع أم لا وجب
أن يقوم في الحال فلو مكث
قليلا ليتذكر بطلت
بخلاف ما لو شك في القيام
أنه قرأ الفاتحة أولا فسكت
ليتذكر انتهى (قوله أي

غير السلام لانه لا يخجل
بشيء فيلزمه اعادته في
محلّه (وان سها) عن
الترتيب فتترك بعض
الاركان (فا) فعله (بعد
المتروك لغو) لو وقع في
غير محله (فان تذكر)
المتروك (قبل أن يأتي
بمثله أي به) محافظة على
الترتيب (والا) بأن لم
يتذكر حتى أتى بمثله من
ركعة أخرى (نعت) به
(ركعته)

به) يستثنى منه ما لو تذكر
أو شك ساجدا هل ركع
فانه يلزمه القيام فوراً ولا
يكفيه أن يقوم كما إذا
الانحناء غير معتد به ففي
هذه الصورة زيادة على
المتروك (قوله من ركعة
أخرى) قال القليوبي
خرج بركعة أخرى فعل
مثله في ركعته كقراءة في
محوس سجود لمن تذكر أنه لم
يقرأ في القيام فلا يعتد بها
انتهى (قوله نعت به ركعته)
محل هذا ان كان المتروك

كشده على سجود أو قولي كصلاة على تشهد أخيراً فلا يبطل الصلاة لكنه يمنع حساباً ما قدمه انتهى قال
سم ينبغي أن لا يطول قال الشرواني أي التشهد في الاعتدال أو الجلوس بين السجدين (قوله غير السلام)
أي أما السلام فتقدمه مبطل للصلاة (قوله لانه لا يخجل بشيئها) أي الصلاة وهذا تعليل للجدوف الذي أفوجه
قوله بخلاف الخ أي فلا تبطل صلاته لانه الخ (قوله فيلزمه) أي المصلي الذي قدم الركن القولي عن محله (قوله
اعادته في محله) أي الركن القولي فلو لم يعد فيه بطلت صلاته كما هو ظاهر لانه تارك للركن قال القليوبي وهذا كله
بحسب الصورة ونحو وجهها عن الركبة كاتقعود للصلاة لان الاعتدال به تابع للاعتدال بها فليس فيه تارك
فعل محل بل ولا تقديم فعل على مثله كما تقدم والبطلان بتقديم السلام على محله للخروج به من الصلاة
لا من جهة الركبة فليتنامل (قوله وان سها عن الترتيب) أي ترك الترتيب سهواً (قوله وترك بعض الاركان)
أي كاركوع (قوله فانا فعله) أي من الاركان كالاعتدال (قوله بعد المتروك) أي بعد الركن المتروك (قوله
لغو) أي لا يعتد به وهذا مراد صاحب البهجة بقوله * وان سها غير منظوم طرح * (قوله لو وقع)
أي الركن المفعول بعد المتروك كالاعتدال في المثال (قوله في غير محله) أي لان محله بعد الركن كركوع وهو لم
يركع الى الآن (قوله فان تذكر) أي غير المأموم من امام ومنفرد أما المأموم فلا يعود بعد تلبسه كامامه بما
بعده بل يأتي بالمتروك بعد سلام امامه قال الكردي وأصله في التحفة قال ع ش قضيته أنه متى انتقل عنه
الى ركن آخر امتنع عليه العود لما فيه من مخالفة الامام وعليه فلو تذكر المأموم في السجدة الثانية أنه ترك
الطمأنينة في الجلوس بين السجدين لم يعد له بل يأتي بركعة بعد سلام امامه وقضيته أيضاً أنه لو
انتقل معه الى التشهد قبل الطمأنينة في السجدة الثانية لم يعد لها لكن سيأتي ما يقتضي أنه يسجد ويلحق امامه
وأيضا قضيته في صلاة الجماعة أن محل امتناع العود اذا غشت المخالفة أنه يعود للجلوس بين السجدين اذا
تذكر في السجدة الثانية ترك الطمأنينة فيه فليتنامل وليحذر (قوله المتروك) أي كاركوع في المثال السابق
(قوله قبل أن يأتي بمثله) أي كان يتذكر في السجدة ثلثاً (قوله أي به) أي بالمتروك بأن يقوم ثم يركع بمجرد
التذكر والابطلت صلاته والشك كالتذكر فلو شك را كما هل قرأ الفاتحة أو ساجدا هل ركع أو اعتدل قام
فورا وجوباً ولا يكفيه في الثانية أن يقوم كما وكذا في التذكر كما مر فاقترضاه كلامه من الاقتصار على
فعل المتروك محله في غير هذه الصورة أو قائماً هل قرأ الفاتحة لم تلزمه القراءة فوراً لانه لم ينتقل عن محله من
التحفة فليتنامل (قوله محافظة على الترتيب) تعليل لوجوب الاتيان بالمتروك (قوله والابان لم يتذكره)
أي المتروك (قوله حتى أتى بمثله) أي وان كان المثل الذي يأتي به للاتباع كما لو أحرم منفرداً وصلى ركعة
ونسى منها سجدة ثم قام فوجد مصلياً في السجود أوفى الاعتدال فاقتدى به وسجد معه للاتباع فيجزئه ذلك
وتكمل به ركعته قاله الشوبري ونازعه ع ش فقال وقد يقال بعدم اجزائه كما لو أتى امامه بسجدة تلاوة
أو بسهولة فتابعه وعليه سجدة من صلاته فان لم تحسب له لعدم شمول نيته لها ورده الرشيدى بما نقله عن
الشارح أن معنى الشمول أن يكون ذلك النفل أي ومثله الفرض بالاولى داخلاً كالقرض في مسمى مطلق
الصلاة بخلاف سجود السهو والتلاوة اذا خفاه في شمول نية الصلاة لما ذكر بهذا المعنى انتهى فليتنامل
(قوله من ركعة أخرى) كأنه احتار به عما لو تذكر بعد فعله لاني ركعة أخرى كما لو ركع قبل القراءة
فلم يتذكر حتى قرأ في السجود فلا اعتدال به هذه القراءة فتأمل انتهى سم وما قاله جزم به القليوبي
(قوله نعت به) أي بالمثل (قوله ركعته) محل هذا ان كان المتروك آخرها كالسجدة الثانية منها أما

إذا

آخرها كالسجدة الثانية منها أما اذا كان المتروك في انائها كالقيام أو القراءة والركوع حسب

اذا كان المتروك في أثناءها كالقيام أو القراءة أو الركوع حسب الثاني عن المتروك ولزمه الاتيان بباقي الركعة لتمام ركعته فلا يتم بالاتيان بمثل المتروك ويحتمل أنه أراد بقوله تمت به ركعته أي بعض ركعته وهو ما تركه في الركعة الاولى فلا ينافي لزوم باقي الركعة ويحتمل انه اكنى عن التنبيه على ذلك بوضوح المراد منه وعلى كل فقوله الشيخ عمرة بذلك على قول المحلى تمت به ركعته المتروكة آخرها ونصه انما قيد بذلك أي المتروك آخرها لقوله تمت به ركعته وذلك لانه لو كانت المتروكة من أثناءها فقام المأني به مقام ذلك المتروك ثم يكملها ولا يصح أن يقال تمت به ركعته انتهى وفي القليوبي قوله المتروك آخرها أي حقيقة أو حكماً لان ما بعد المتروك لغوا (قوله لوقوعه في محله) تعليل لتمام ركعته بفعل المثل (قوله ولغاها ما بينهما) عطف على تمت ركعته والضمير للمتر وك (قوله وتدارك الباقي) عطف أيضاً على تمت ركعته (قوله من صلاته) هذا كله اذا عرف المتروك وموضعه فان لم يعرف أخذ باليقين وأنى بالباقي قال في التحفة نعم متى جو زان المتروك النية أو تكبيرة الاحرام بطلت صلاته ولم يشترط هنا طول ولا مضى ركن لان هاتين ترك انضم لتجويز ما ذكر وهو أقوى من مجرد الشك في ذلك قال سم هذا فيفيد البطلان وان تذكر في الحال ان المتروك غيرهما فلا يرجع فان الظاهر ان هذا ممنوع بل يشترط الطول أو مضى ركن أيضاً وقد ذكرت ما قاله الرملى فأنكره قال ع ش وما قاله الرملى هو مقتضى اطلاقهم ولا نظر لكونه تيقن ترك ركن من صلاته فانه مع ذلك التذكر لا يخرج عن كونه شاك في عين المتروك (قوله وسجد آخرها) أي الصلاة (قوله للسهو) أي لان ما بطل عمده يسجد لسهوه الا فيما استثنى وعبارة التحفة وفي تلك الاحوال كلها ما عدا المبطل منها يسجد للسهو نعم ان كان المتروك السلام أي به ولو بعد طول الفصل ولا يسجد للسهو لفوات محله بالسلام المأني به انتهى وانما يأتي به ان كان بعد طول الفصل لان غايته انه سكوت طويل وتعمد طول السكوت لا يضرتأمل (قوله ومحل ذلك) أي كون الاتيان بمثل المتروك من ركعة تتم به الركعة وهذا تقييد لاطلاق المتن (قوله فيما شملته الصلاة) أي في المثل الذي شملته الصلاة وتقدم أن معنى الشمول أن يكون المثل داخل في مطلق معنى الصلاة (قوله فيجزئه الجلوس ولو نوى به الاستراحة) وذلك كما لو ظن انه أتى بالسجدةتين معاً ثم جلس بقصد الاستراحة ثم قام فتذكر في القيام أنه لم يجلس بين السجدةتين فانه يسجد من قيامه فوراً وأجزأه الجلوس المذكور عن الجلوس بين السجدةتين وان نوى به النفل لان نية الصلاة تشملها ولان قضيتها نية الصلاة السابقة ان لا تكون جلسة الاستراحة الابعة للسجدةتين بخلاف نحو سجدة التلاوة وتقدم أن الشك مثل التذكر ولذا قال في الهبة

وان يشك ترك ركن أو ذكر * أتى به وناب مثل ان صدر

ولو أتى به بقصد النفل * ولا ينوب عنه غير المثل

(قوله والتشهد عن الاخير) أي ويجزئه التشهد فوه عطف على الجلوس (قوله وان ظنه الاول) أي وان ظن التشهد الذي قرأه التشهد الاول فانه يجزئه قال في الاسنى كفصل الجمعة المتروكة من المرة الاولى أو الثانية انتهى وذلك لما تقر ران نية الصلاة تشملها (قوله بخلاف سجدة التلاوة والشكر) أي ولو لقراءة آية بدلا عن الفاتحة كما استظهره الشارح خلافاً للزركشي ولعل صورة سجدة الشكر أنه استمرت غفلته حتى سلم من الصلاة فجاءه نعمة اقتضت سجود الشكر فسجد له ثم تذكر انه في صلاة ترك السجدة الاخيرة مثلاً فان هذا السجود لا يجزئه عنها والافسجة الشكر لا تدخل الصلاة تأمل (قوله وسجدة السهو) أي بان استمرت غفلته حتى سجد لسهو وصدر منه يقتضي السجود ثم تذكر انه ترك شيئاً

أي بعض ركعته وهو ما تركه في الركعة الاولى فلا ينافي لزوم باقي الركعة ويحتمل انه اكنى عن التنبيه على ذلك بوضوح المراد منه وعلى كل فقوله وتدارك الباقي من صلاته شامل للباقي من الركعة فتأمل (قوله وسجد آخرها للسهو) يستثنى منه ما اذا كان المتروك السلام فانه يأتي به ولو بعد طول

لوقوعه في محله ولغاها بينهما (وتدارك الباقي) من صلاته وسجد آخرها للسهو ومحل ذلك فيما شملته الصلاة فيجزئه الجلوس وان نوى به الاستراحة والتشهد عن الاخير وان ظنه الاول بخلاف سجدة التلاوة والشكر وسجدة السهو

الفصل ولا يسجد للسهو لفوات محله بالسلام المأني به (قوله ومحل ذلك) أي كون الاتيان بمثل المتروك من ركعة أخرى تتم به الركعة فيما شملته الصلاة وعبارة التحفة هذا ان كان المثل من الصلاة والا كسجدة التلاوة لم يجزئه وعرف عين المتروك ومحلها والا أخذ باليقين وأنى بالباقي نعم متى جو زان المتروك النية أو تكبيرة التحريم بطلت صلاته ولم

من السجودات انتهى جل عن ع ش وهذا يؤيد ما صورت به سجود الشكر آنفا (قوله فانها)
 أى المذكورات من سجدة التلاوة والشكر وسجدة السهو (قوله لا تقوم مقام السجود) أى المتروك
 قال شيخنا محل ذلك ما لم يتدكر حال سجوده للتلاوة ترك سجدة وقصد السجدة التى تركها والا فكنى سواء
 كان مستقلا أو مأموما لأنه قصد ما عليه حال سجوده وقال شيخنا الشبرايملى كفى ان تدكر حال
 هو به لسجود التلاوة وأما اذا تدكر حال سجوده فلا يكتفى لانه صرف الهوى للتلاوة فلا يكتفى عن الهوى للسجود
 انتهى برماوى ومثله كما هو ظاهر سجود السهو والشكر (قوله لان نية الصلاة) تعليل لعدم قيام
 السجودات المذكورة مقام السجود المتروك (قوله لم تشملها) أى السجودات المذكورة لان لتأدى
 الفرض بنية النقل ضابطا ذكره النووي فى شرح الوسيط وابن الصلاح فى مشكله وهو أن تكون قيد
 سبقته نية تشمل الفرض والنفل معا ثم يأتى بفرض من تلك العبادة بنية النقل ويصادف بقاء الفرض
 عليه انتهى حواشى الروض (قوله لم روضها) تعليل لعدم الشمول (قوله فيها) أى فى الصلاة
 وعبارة حواشى الروض لان سجود التلاوة أو السهو ونحوه من غير جنس سجود الصلاة فانه ليس آتيا فيها
 فلم ينب عما هو راتب فيها بخلاف جلسة الاستراحة ولان سجود التلاوة وقع فى موضعه فلا يقع عن غيره بخلاف
 جلسة الاستراحة فان لم تقع فى موضعها لانها يعتد بها قبل تمام المتروك فوقع عنه انتهى وهى أوضح
 (قوله بخلاف جلسة الاستراحة) أى فانها تجزئ عن الجلوس وان نوى بها النفل كما تقرر (قوله لانها
 أصلية فيها) أى فى الصلاة لا تتبعية فيها فاحزأت عن الفرض كما يجزئ التشهد الأخير وان ظنه الاول
 وتلك السجودات ليست منها فلم تشملها نيتها أى بطريق الاصلية المقتضية للحسبان عن بعض فلا ينافى
 شمولها بطريق تبعيتها للقراءة المندوبة فيها حتى لا تجب لها نية اكتفاء بنية الصلاة وبذلك يظهر انها قول
 البغوى لو سلم الثانية على اعتقاد أنه سلم الاولى ثم شك فى الاولى أو بان لم يسلمها لم يحسب سلامه عن فرضه
 لانه أتى به على اعتقاد النقل فليس سجدا للسهو ثم سلم انتهى فوجه عدم حسبان الثانية ان نية لم تشملها بطريق
 الاصلية لوقوعها بعد الخروج منها ولاختلاف فهم فى انها من الصلاة أولا وفى فروع ما يقتضى كلامهما
 وجع بانها منها بطريق التبع لا الاصلية وحينئذ فهى كسجدة التلاوة وليست كجلسة الاستراحة وبذلك
 يتجه أيضا ما بحث أنه لو نوى نفل لا طلاقا فشهد أثناء بنية أن يقوم بعده الى ركعة أو أكثر ثم بدله أن لا يقوم
 لم يجزه ذلك التشهد لانه لم يفعل فى محله المتعين له بطريق الاصلية انتهى من التحفة أى فلا بد فى صحة
 صلاته وتحمله منها من اعادة التشهد قاله الشروانى (قوله ولو تيقن) أى المصلى اماما كان أو مأموما
 أو منفردا ع ش (قوله أو شك) أى فالشك هنا ما يحق بالتيقن احتياطا (قوله فى آخر صلاته) أى
 أو بعد سلامه قبل طول الفصل وتنجسه بغير معفو عنه وان مشى قليلا وتحول عن القبلة ولذا يقال فى جميع
 ما أتى قاله فى التحفة فان طال الفصل وجب الاستئذان ولا يشك عليه ما مر أنه لو كان المتروك السلام
 وتدكره بعد طول الفصل أتى به ولا سجود الخ فان الحاصل هنا ساكوت طويل مع أن خروجه من الصلاة
 ظاهر بالتسليم فوجب معه الاستئذان بخلاف ما مر فان الحاصل معه مجرد ساكوت وهو لا يضر لكن
 قضيته أنه قبل طول الفصل لا يضر الكلام الكثير ولا الأفعال الكثيرة وذلك غير مراد ع ش (قوله ترك
 سجدة من الركعة الأخيرة) أى سواء كانت الصلاة فرضا أو نفلا (قوله سجدها) أى السجدة التى
 تيقن تركها فوراً (قوله وأعاد تشهده) أى بعد السجود المذكور ومعلوم انه لا يلزم القوف فيه بخلاف ما
 قبله لان الجلوس بين السجدين ركن قصير بخلاف جلوس التشهد (قوله لوقوعه) أى التشهد فهو
 تعليل لاعادة التشهد (قوله فى غير محله) أى فلم يعتد به ويحسب جلوسه عن الجلوس بين السجدين ولو
 بقصد التشهد لما تقرر أنه شملته نية الصلاة قال فى حواشى الروض لو كان يصلى جالساً جلس بقصد القيام
 ثم تدكر فليقاس ان هذا الجلوس يجزئ قال ع ش بل الاكتفاء به أولى من الاكتفاء بجلوس الاستراحة لقصد

فانها لا تقوم مقام السجود
 لان نية الصلاة لا تشملها
 لعروضها فى اختلاف جلسة
 الاستراحة لانها أصلية
 فيها (ولو تيقن) أو شك (فى)
 آخر صلاته انه ترك سجدة
 من الركعة الأخيرة سجدها
 وأعاد تشهده (لوقوعه فى)
 غير محله

(قوله لم تشملها) قال فى
 المغنى تقدم أن المعتمد
 ان التسليمة الثانية ليست
 من الصلاة وعليه ان ظن
 أنه سلم الاولى فسلم الثانية
 فتبين أنه لم يسلم الاولى لم
 تجز الثانية عنها وان نازع
 فى ذلك بعض المتأخرين
 انتهى واعتمده الشارح
 زاد فى شرح المنهاج وبذلك
 يتجه أيضا ما بحث انه لو
 نوى نفلا مطلقا فشهد
 أثناء بنية أن يقوم بعده الى
 ركعة أو أكثر ثم بدله أن
 لا يقوم لم يجزه ذلك التشهد
 لانه لم يفعل فى محله المتعين
 له بطريق الاصلية انتهى

الغرض به (قوله وسجد للسهو) أي حيث لم يكن مأموماً مأهولاً سجد عليه لأن سهوه محمول على اسامه انتهى زيادى (قوله أو تيقن أو شك في ترك سجدة) أشار بهذا إلى أن قول المصنف أو من غيرها عطف على قوله من الركعة الأخيرة وإنما أتى بي هنا لأن شك الثلاثي لازم ويتعدى بقى قال في المصباح الشك الارتباب ويستعمل لازم ومتعدى يقال شك يشك شكاً إذا التبس وشككته انتهى فعمول تيقن هنا محذوف أي تيقن ترك سجدة وأما فيما تقدم فالمحذوف معمول شك ولم يقدر الشارح هناك لفظاً في الثلاثين غير أرباب المتن لأن تيقن يتعدى بنفسه قال في المصباح ويقن الأمر ييقن يقناً من باب تعب إذا ثبت ووضح وتيقنته واستيقنته أي علمته وعلى كل ففي الكلام تنازع إلا أنه في الأول على طريق الكوفيين والثاني على طريق البصريين قال ابن مالك

والثاني أولى عند أهل البصرة * واختار عكساً غيرهم ذائره

تأمل (قوله من غيرها أي الركعة الأخيرة) أي سواء الثانية أو الثالثة أو الرابعة (قوله أو شك فيها) أي في السجدة (قوله هل هي من الأخيرة) أي فالشك في محله المتر وك مع العلم بنفس الترك فلا يتكرر هذا مع قول الشارح السابق أو شك في الموضوعين تأمل وعبارة المحلى أي في أيتهما المتر وك منها السجدة قال القليوبي أشار إلى أن ترك السجدة متيقن وإنما التردد في محله (قوله أو من غيرها) أي ولم يعلم عين ذلك الغير قاله الحلبي وقال الشيخ عميرة سواء علم عينها أو لم يعلم انتهى ولعله الأولى فلي تأمل ثم رأيت الشارح عبر في الفتح بجهل العين لكنه قال في حاشيته عبر بالعين تبعاً لغيره والمراد جهل المحل كما عبر به الباقر لأن هذا هو الذي يتأني عليه جميع التفاسير الآية بأن يقال إذا جهل المحل فتارة بجهل الجنس وتارة يعلم الجنس كالفتحة أو الركوع من ركعة معينة أو معينة فيأخذ بالأسوا في الكل وخصوصاً السجود بالتمثيل والتفريع لانه يتأني فيه أحكام لا تتأني في غيره ثم قال واستفيد مما تقرر أن جهل المحل يستلزم جهل العين لا الجنس وأن جهل الجنس يستلزم جهل المحل والعين وإن الذي يصح أن يكون مقسماً لتلك الأحكام هو جهل المحل لا جهل العين ولا جهل الجنس وأن جهل العين وحده دون الجنس لا يتصور وهنا انتهى ملخصاً فتأمل (قوله أي بركعة) أي وجوب باقي الصور الثلاث تيقن الترك من غير الأولى والشك فيه منه والشك في كونها منها أو من غيرها (قوله لأن الناقصة) أي الركعة الناقصة السجدة تعليل لوجوب الاتيان بالركعة (قوله في مسألة اليقين) أي يقيم ترك السجدة من غير الأولى (قوله كملت) بثلاث الميم الكسر ردى في المصباح كل الشيء كمولاً من باب قعد والاسم الكمال ثم قال وكل من أبواب قرب وتعيب وضرب أيضاً لغات لكن باب تعيب أردوها (قوله بسجدة من التي بعدها) أي بعد الناقصة (قوله ولغما بينهما) أي الناقصة والتي بعدها وعبارة غيره تأنيماً بابل ما بينهما ولعلها الأولى فلي تأمل (قوله وأخذ بالأسوا) عطفت على جملة أن الناقصة الخ ولكن الأولى أن يقول وأخذ بالأسوا بصيغة الاسم لا بالفعل (قوله في مسألة الشك) أي بشقيها وهما الشك في ترك السجدة من غير الأخيرة والشك في كونها من الأخيرة أو غيرها فلو قال في مسئلتنا الشك لكان أفيد (قوله وهو) أي الأسوا (قوله جعل المتر وك) أي المشكوك فيه (قوله من غير الأخيرة) أي من غير الركعة الأخيرة (قوله حتى تلزمه ركعة) يجوز جعل حتى هنا تفرعية بمعنى الفاء فيكون الفعل مرفوعاً وغائية فيكون منصوباً (قوله لانه) أي جعل المتر وك في غير الأخيرة (قوله الاحوط) أفعل تفضيل من حاط الثلاثي قال في المصباح وحاط الحمارعائه حوطاً إذا ضمهها وجمعها ومنه قولهم أفعل الاحوط والمعنى أفعل ما هو أجمع لأصول الأحكام وأبعد من شوائب التأويلات وليس مأخوذاً من الاحتياط لأن أفعل التفضيل لا يبنى من الخماسي انتهى ولاجل الاحتياط المذكور لو شك في آخر بابعية في ترك سجدة تين جهل موضعهما ووجب ركعتان أو ثلاث وكذلك أو أربع فسجدة ثم ركعتان أو خمس أو ست فثلاث ركعات أو سبع فسجدة ثم ثلاث ركعات

وسجد للسهو (أو) تيقن
أو شك في ترك سجدة
(من غيرها) أي الركعة
الأخيرة (أو شك فيها هل
هي من الأخيرة أو من
غيرها) أي بركعة لأن
الناقصة في مسألة اليقين
كملت بسجدة من التي بعدها
ونعماً بينهما وأخذ بالأسوا
في مسألة الشك وهو جعل
المتر وك من غير الأخيرة
حتى تلزمه ركعة لانه
الاحوط

(قوله ولولا الاستراحة) أشار به إلى خلاف في ذلك قال في المنهاج وقيل إن جلس بنية الاستراحة لم يكفه قال الشارح السجود عن قيام بل لابد من خلوصه ثم ثلث سجوده لقصد النفل فلم ينب عن الفرض إلى آخر ما قاله وأن شك في آخر رابعة في ترك سجدين جهل موضعهما واجب ركعتان لأن الاستواء تقدير ترك سجدة من الأولى وسجدة من الثالثة فيجب الأولى بالثانية والثالثة بالارابعة ويلغو المتروك ثلاث فكذلك على المعتمد أن لم يترك معه الجلوس لأنك ١٨٨ إذا قدرت ما ذكر في السجدين و قدرت معه ترك سجدة أخرى من أي ركعة شئت لم يختلف الحكم

أو ثمان فسجدتان ثم ثلاث ركعات هذا ما قاله الجمهور واعتضه جمع متأخرون منهم الإسنوي والصفوي وسبقهما ابن الخطيب وتبعهم ابن المقرئ والتاج السبكي في ترك ثلاث فقلوا يلزم به سجدة وركعتان لأن الأسوة أقدم المتروك أولى الأولى وثانية الثانية و واحدة من الرابعة فالواجب عليه ما ذكر ورده غيرهم بأن ذلك خلاف فرض الأصحاب فانهم فرضوا ذلك فيما إذا أتى بالجلوس المحسوبة وما ذكر وفيه ترك رابع هو الجلوس ولذا حكى أن التاج السبكي نظم ذلك بقوله

وتارك ثلاث سجديات ذكر * وسط الصلاة تركها فقر
بحملها على خلاف الثاني * عليه سجدة وركعتان
وأهل الأصحاب ذكر السجدة * وأنت فانظر تعلق عليه
ولما رآه والده التي السبكي كتب عليه جوابا في الحاشية من رأس العلم بقوله
لكنه مع حسنة لا يرد * إذا الكلام في الذي لا يفقد
الاستسجود فإذا انضم له * ترك الجلوس فليعامل عمله
وأما السجدة للجلوس * وذلك مثل الواضح المحسوس

وذلك كله يتصور فيمن سجد ناسيا أو جاهلا على طرف ثوبه أو على نحو عمامته أو لم يطمئن أو ألتصقت ورقته بجيبه هذا وإن أردت تفصيل ذلك فعليك بالمطولات (قوله أن قام إلى الركعة الثانية مثلاً) راجع لكل من قام والثانية فيشمل الجلوس انقائهم مقام القيام في حق من يصلي من جلوس ويشدل الثالثة والرابعة أفاده بعض المحققين وعليه بقدر في قول الشارح من الأولى لفظ مثلاً أيضاً فيدخل في العبارة ما لو شك في قيام الثالثة في ترك سجدة من الثانية أو في قيام الرابعة ترك سجدة من الثالثة أفاده نعيم (قوله وقد ترك سجدة من الأولى) أي مثلاً كما تقرر (قوله أو شك فيها) أي في السجدة يعني في تركها (قوله فان كان الخ) أي فقيه تفصيل أن كان الخ (قوله قد جلس قبل قيامه) أي جلوساً معتد به بأن اطمأن فيه غش (قوله ولولا الاستراحة) أي لنتها قال البهيرومي فيه أن الجلوس إذا كان بنية جلوس الاستراحة كيف يقوم مقام الجلوس مع أنه تقدم أنه يشترط أن لا يصعد بالركن غير فقط وهنا قصد الغير فقط وهو جلوس الاستراحة وأجيب بأن الشرط المذكور في غير المعذور ونظيره ما ذكر وفيمن تشهد التشهد الأخير على ظن أنه الأول فإنه يكفيه لأنه معذور في قصده وقد شملت ما فله نية الصلاة بخلاف من ركع أو رفع فزعا من شيء أو سجد للتلاوة فلم تشمل أنه انتهى وتقدم زيادة على هذا (قوله هو للجلوس) يعني سجد من قيامه ولكن لا يضر جلوسه حينئذ كما لو قعد من اعتداله قدر قعدة الاستراحة ثم سجد أو قعد من سجود التلاوة للاستراحة قبل قيامه فلا تبطل به الصلاة لأنها معهودة فيها غير ركن بخلاف زيادة نحوه الركون فإنه لم يعمد فيها إلا ركنها فكان تأثيره في تغيير نظمها أشد وقد قال في متن البهجة

أو زاد عمداً ركنها الفعلية * لأن زاد عمداً ولم تطولا

فإن ترك معه الجلوس لزمه معها سجدة لأن الأسوة تقدير المتروك أولى الأولى وثانية الثالثة و واحدة من الرابعة فترك أولى الأولى يلغي الجلوس لأنه يسبقه سجود فيبقى عليه منها الجلوس والسجدة الثانية وحينئذ فيتعد رقيام

(وإن قام إلى الركعة الثانية) مثلاً (وقد ترك سجدة) من الأولى أو شك فيها (فإن كان قد جلس) قبل قيامه (ولولا الاستراحة هو للجلوس)

أولى الثانية مقام الثانية الأولى لما تقرر أن الفرض أن لا جلوس قبلها يعتد به نعم بعدها جلوس التشهد وهو يقوم مقام الجلوس بين السجدين فحصل له من الركعتين ركعة الأسجدة فتكمل بواحدة من الثالثة ويلغو باقيها والرابعة ترك منها سجدة فيسجد بها لتصير هي الثانية ويأتي بركتين أو شك في ترك أربع لزمه الاتيان بسجدة

ثم ركعتين إن لم يترك مع ذلك جلوساً لا احتمال ترك واحدة من الأولى وثلثين من الثالثة و واحدة من الرابعة فتم الأولى قال الثانية ويبقى عليه سجدة من الرابعة فيأتي بها ثم ركعتين أو ترك سجدة من الأولى وواحدة من الثانية و واحدة من الرابعة فالحاصل أيضاً ركعتان الأسجدة فتكمل الأولى بسجدة من الثانية والثالثة ويلغو باقيها والرابعة ناقصة بسجدة وإن فرض ترك جلوس أيضاً وجب ثلاث ركعات بتقدير ترك أولى الأولى وثانية الثانية وثالثة فيجب من جلوس الأولى من التشهد الأول في الثانية وتسجد الركعة الأولى الثانية من الرابعة ويبطل ما عد ذلك أو شك في ترك خمس أو ست جهل موضعهما لزمه الاتيان بثلاث ركعات لا احتمال ترك واحدة من الأولى وثلثين من الثانية وثلثين من الثالثة والسادسة من الأولى أو من الرابعة فتكمل الأولى بالارابعة ويبقى ثلاث ركعات أو شك في ترك سبع فسجدة ثم ثلاث إذا لحاصل الركعة

في كل ذلك يسجد للسهو
قال في التحفة ولوندر
ترك سنة أني بها مابق
محلها بخلاف رفع اليدين
بعد التكبير والافتتاح
بعد التعوذ فوات اسمه
وفارق الاثنان بتكبير
العيد بعده بقاء اسمه

اكتفاء بجلوسه لما مر (والا)
بأن لم يكن جلس قبل
قيامه (جلس مطمئنا ثم
يسجد) رعاية للترتيب
(وان تذكر ترك ركن بعد
السلام فان كان النية أو
تكبيرة الاحرام بطلت
صلاته) وكذا الوشء فيها
(وان كان غيرهما نبي على
صلاته ان قرب الفصل
ولم) يأتي بمناف للصلاة
كان (بمس نجاسة) غير
معفو عنها (و) لكن
(لا يضر استبدال القبلة)
ان قصر زمنه عرفا (ولا
الكلام) ان قل عرفا أيضا
لانهما قد يحتملان في
الصلاة بخلاف ما اذا طال
زمن الاول أو كثر الثاني
(وان طال الفصل)

فكان تقديمهن عليه سنة
 لاشرط انتهى (قوله عس
 نجاسة) قال الشارح في
 شرح العباب وكشف
 العورة كوطء النجاسة
 انتهى (قوله ان قصر
 زمنه) قال الخطيب في
 شرح التنبيه وان خرج

من المسجد انتهى وفي شرح العباب للشارح وخرج من المسجد أى من غير فعل كثير متوال كما هو ظاهر انتهى (قوله لا همافد يجهلان الخ) في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم سلم في الظهر أو العصر من ركعتين وفي رواية مسلم في العصر من ثلاث فهي واقعة أخرى ثم أتى خشية

فقال له ذواليدنين أي لطولهما أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله فقال صلى الله عليه وسلم لم تقصر ولم أنس أي في ظني فقال بلى قد نسيت يا رسول الله فقال صلى الله عليه وسلم لاصحابه أحق عرفا (استأنف) الصلاة

وان لم يحدث فعلا آخر ولا يقال غايته انه سكوت طويل وتعمده لا يضر خلافا لمن وهم فيه لان محله حيث لم يصدر منه شيء غير السكوت وهنا صدر منه السلام وهو مبطل في هذه الصورة لوعلم المتروك فلما جهله جاوز ناله البناء ما لم يحصل منه ما يمنعه وهو طول الفصل بين تذكره وسلامه

فصل

في سنن الصلاة وهي كثيرة (و) منها انه (يسن التلطف بالنية)

ما يقول ذواليدنين قالوا نعم فصلى ركعتين أخرين وفي رواية صحيحة فرجع الى مقامه فصلى الركعتين ثم سجد سجدتين انتهى قال الشيخ أبو حامد القليل كالثلاث كلمات وابن الصباغ هو قدر ماتكم به صلى الله عليه وسلم في قصة ذي اليدنين قال الرافي وكل منهما التمثيل

قول المتن السابق ان قرب الفصل (قوله عرفا) أي لما تقرر أن المعتد باعتباره عرفا وعبارة الاسني مع المتن والمرجع في طوله وقصره وقيل يعتبر بقصره بالقدر الذي نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم في خبر ذي اليدنين والطول بما زاد عليه والمنقول في الخبر انه قام ومضى الى ناحية وراجع ذا اليدنين وسأل الصحابة فأجابوه انتهى وقال باعشن وهو قدر ركعتين بأخف يمكن (قوله استأنف الصلاة) أي ابتدأها قال في المصباح واستأنفت الشيء أخذت فيه وابتدأته وتبعته كذلك (قوله وان لم يحدث فعلا آخر) أي منافيا للصلاة فأولى اذا أحدثه وذلك لما تقدم أن الموالاة فيها شرط وفسر بعدم طول الفصل بعد سلامه ناسيا (قوله ولا يقال) أي ايراد اعلى قوله وان لم يحدث فعلا آخر (قوله غايته) أي غاية طول الفصل مع عدم احداث فعل آخر (قوله انه سكوت طويل) أي في الصلاة لكونه سلم ناسيا لتركة الركن فهو لم يخرج من الصلاة (قوله وتعمده لا يضر) أي كما سيأتي من قوله ولا تبطل بالسكوت ولو بلا عذر لانه لا يخل نظمها (قوله خلافا لمن وهم فيه) أي فقال ان محل وجوب الاستئناف بطول الفصل اذا أحدث فعلا آخر والا فلا وهذا غلط منه فهم بمعنى غلط قال في المصباح وهم في الحساب يوههم وهما مثل غلط يغلط غلطوا وذا ومعنى وقال قبله وهمت الى الشيء وهما ووهما من باب وعد سبق القلب اليه مع ارادة غيره انتهى وهذا الثاني ليس مراداهنا فليتأمل (قوله لان محله) أي محل كون تعمد السكوت غير مضر والحار والمجرور متعلق بلا يقال (قوله حيث لم يصدر منه) أي من المصلي الذي يسكت في صلاته طول بلا (قوله شيء غير السكوت) أي من مبطلات الصلاة وأما اذا صدر منه ذلك فانه مضر (قوله ومنا) أي في مسئلتنا (قوله صدر عنه السلام) أي فان فرض المسئلة أنه تذكر بعد السلام ترك الركن (قوله وهو) أي السلام (قوله مبطل في هذه الصورة) أي صورة ترك الركن (قوله لوعلم المتروك) أي لانه نقل للسلام الى غيره وقد استثنوا عدم البطلان بنقل الركن القولي للسلام والتكبير (قوله فلما جهله) أي المتروك (قوله جوزه ناله البناء) أي فيما تقدم (قوله ما لم يحصل منه ما يمنعه) أي البناء وأما اذا حصل منه ذلك فلا يجوز له البناء بل نوجب الاستئناف لما تقرر من اشتراط الموالاة (قوله وهو) أي ما يمنع البناء (قوله طول الفصل بين تذكره) أي لذلك الركن (قوله وسلامه) أي الذي سلمه جاهلا بترك الركن **تنبيه** أكثر الأئمة رحمهم الله تعالى من الاستدلال بحديث صلوا كما رأيتموني أصلي وهو قطعة من حديث طويل لحليل رواه البخاري ونصه عن أبي سليمان مالك بن الحويرث قال أتينا النبي صلى الله عليه وسلم ونحن شبيبة متقاربون فأقناعتنا عشرة بن ليلة فظن أنا اشتقنا أهلنا وسألنا عن تركنا في أهله فأخبرنا وكان رفيقنا رحيما فقال ارجعوا الى أهليكم فاعلموهم ومروهم وصلوا كما رأيتموني أصلي واذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم انتهى قال الشافعي رحمه الله وهو وان كان خطا بالمالك بن الحويرث وأصحابه إلا أنه ليس من خصوصياتهم اجماعا فيجوز في جميع الامامة عملا بعموم اللفظ والله سبحانه وتعالى أعلم

فصل في سنن الصلاة

أي فرضا كانت أو نفلا وسواء كان المصلي منفردا أو اماما وكذا ما موما لا فيما استثنى كإسائي واعلم أن السنن التي ذكرت في هذا الفصل غالبها سنن القيام أو بدله وما فيه من النية وتكبيرة الاحرام وأما سنن الركوع ونحوه من الاركان بعده فسيأتي في الفصول الآتية لا تكبيرات الانتقالات فانها هنا آخر الفصل وأما السنن المألوقة في جميع الصلاة فبعضها من كاستصحاب النية وبعضها سيأتي قبل شروط الصلاة من قول المصنف ومن سنن الصلاة الخشوع (قوله وهي كثيرة) أي جدا كيف لا وقد نقل الشارح رحمه الله فيما سيأتي عن بعض الأئمة من صلى الظهر أربع ركعات كان عليه فيها ست مائة سنة انتهى ولا غرو فيه فان الصلاة أفضل عبادات البدن كما مروى (قوله ومنها) أي السنن (قوله انه) أي الحال والشأن (قوله يسن التلطف بالنية) أي النطق بالمؤوى كما عير به غيره

قال

أصلح منه للتجديد وفي شرح العباب وقيل يعتبر القليل بالقدر الثابت عنه صلى الله عليه وسلم في خبر ذي اليدنين والطول بما زاد على ذلك ثم قال وهذا يحتمل انه بيان للعرف فلا مخالفة أو هي واقعة

حال احتملت وقوع ذلك في زمن قصير أو طويل يستدل بها انتهى (قوله فرضها) المراد به ما لا بد منه لصحة الصلاة مما سبق من نحو قصد الفعل والمراد بنقلها ما لا يتوقف صحته عليه مما يطلب الاتيان به كمدال ركعات والاداء وضده (قوله في كل عبادة) قال النووي ان الخلاف لا يطر في الوضوء فراجع (قوله خر وجامن خلاف الخ) فيه انه لا يسن الخرج ١٩١ من الخلاف الا ان كان قويا

متماسا كونه ناسك كذلك قال النووي في الروضة ولنا وجه شاذ انه يشترط نطق اللسان وهو غلط انتهى ونسب النووي هذا الوجه في كتاب الاسماء واللغات لابي عبد

السابقة فرضها ونقلها (قبيل التكبير) ليساعد اللسان القلب وخر وجامن خلاف من أوجب ذلك في كل عبادة تجب لهانية (واستصحابها) ذكر ابا ن يستحضرها بقلبه الى فراغ الصلاة لانه معين على الخشوع والحضور اما حكما بان لا يأتي بمنافها فواجب (ورفع اليدين) وان اضطجع (مع ابتداء) همزة (تكبيرة الاحرام

الله الز يري قال حكاه عنه الماوردي في ذكر مسئلة النظر في باب ستر العورة انتهى (قوله ذكر) قال في التيمم من شرح الباب بضم الذال أي استحضارها في القلب انتهى بخر وخر وفيه أيضا في صفة الصلاة ويديم ذكرها بضم الذال أي استحضارها قصد تلك

قال القليوبي أي مما تطلب نية وخرج بالنوى التكبير والنية كما مر الإشارة إليه لكن لا يضر النطق بالنية كقوله نويت كذا بل قال بعضهم بنده ولم يخالفوه فراجع انتهى وهو ظاهر كلام المصنف ان لم يؤول بما ذكر (قوله السابقة) أي أوائل باب الاركان (قوله فرضها ونقلها) المراد بفرضها ما لا بد منه لصحة الصلاة مما سبق من نحو قصد الفعل والمراد بنقلها ما لا يتوقف صحته عليه مما يطلب الاتيان به كمدال ركعات قاله الكردي (قوله قبيل التكبير) أي بأمر لا يتخلل بينهما شيء آخر من سكوت طويل أو كلام أجنبي (قوله ليساعد اللسان القلب) تعليل لنية التلفظ بالنية زاد غيره ولانه أبعد عن الوسواس (قوله وخر وجامن خلاف من أوجب ذلك) تعليل ثان لها والمشار إليه التلفظ المذكور والموجب لذلك أبو عبد الله الز يري كما نسبته إليه الامام النووي عن حكاية الماوردي عنه قال في الروضة في وجه شاذ انه يشترط نطق اللسان وهو غلط انتهى وسيأتي الجواب عنه (قوله في كل عبادة تجب لهانية) أي حتى الوضوء لكن نقل الكردي في الكبرى عن الامام النووي ان الخلاف لا يطر في الوضوء وعبارة التحفة وخر وجامن خلاف من أوجب وان شذ على ما يأتي في الحج المذموم به التشنيع بأنه لم ينقل انتهى عبارتها هناك مع المتن ينوي بقلبه وجو بالخبر إنما الأعمال بالنيات ولسانه بدلا لاتباع انتهى قال الكردي في الصغرى ولعل شذ ضعه أو غلطه من حيث النقل فلا ينافي ندب الخرج منه من حيث المدرك أو يقال انه ليس عليه مستقلة لانضمامه الى الاول فهو جزء علة فخره انتهى ورأيت بعض الفضلاء نقل هناعن الرافي مانصه وحكي صاحب الافصاح وغيره عن بعض الأصحاب انه لا بد من التلفظ باللسان لان الشافعي رضي الله عنه قال الحاج لا يلزمه اذا أحرم ونوى بقلبه ان يذكره فليس كالصلاة لا تصح الا بالنطق قال الجوهري لم يرد الشافعي اعتبار اللفظ بالنية فاعا أراد التكبير فان الصلاة إنما تنعقد بلفظ التكبير وفي الحج يصير محرما من غير لفظ انتهى (قوله واستصحابها) بالرفع عطف على التلفظ أي يسن استصحاب النية (قوله ذكر) بضم الذال المعجمة أي استحضارها في القلب (قوله بأن يستحضرها بقلبه) تصويير للاستصحاب (قوله الى فراغ الصلاة) يعني في دوام صلاته (قوله لانه معين على الخشوع والحضور) تعليل لسن استصحاب النية وسيأتي الكلام على الخشوع والحضور (قوله ما حكما) مقابل قوله ذكر أي أما استصحاب النية حكما (قوله بان لا يأتي بمنافها) أي النية تصويير للاستصحاب حكما والمنافي لها كالدعاء والعبادة بالله ونية قطع الصلاة وتعليقه (قوله فواجب) أي في جميع الصلاة لانه شرط من شروطها فيجب دامت فيها حتى ارتد أو نوى قطعها ولو بالخر وجامن الى صلاة أخرى أو تردد فيه أو في الاستمرار وعلقه بشيء بطلت صلاته كما سيأتي لانه مناف للجزم بالنية (قوله ورفع اليدين) أي وسن رفعهما فهو عطف أيضا على التلفظ والحكمة في ذلك على أقوال ذكرها ابن حجر في فتح الباري فقبل رفع الكبرياء عن غير الله تعالى وقيل أن براه الاصح وسمعه الاعشى وقيل الإشارة الى طرح الدنيا والقبال بكليته على العبادة وقيل الاستسلام والانقياد ليناسب فعله قوله الله أكبر وقبل الى استعظام ما دخل فيه وقيل إشارة الى تمام القيام وقيل الى رفع الحجاب بين العبد والمعبود وقبل يستقبل بجميع بدنه قال القرطبي وهذا أنسبها وتعقب وقال الربيع قلت للشافعي رضي الله عنه ما معنى رفع اليدين قال تعظيم الله وارتفاع سنة نبيه صلى الله عليه وسلم ونقل ابن عبد البر عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال رفع اليدين من زينة الصلاة بكل رفع عشر حسنات بكل أصبع حسنة (قوله وان اضطجع) يعني يسن رفع اليدين ولو كان المصلي مضطجعا قال في النهاية أو امرأة (قوله مع ابتداء تكبيرة الاحرام) اجاعا هنا كما نقله ابن المنذر وغيره بل قال ابن خزيمة وغيره بوجوب ذلك أي هنا بخلافه فيما سيأتي ففيه خلاف وكذا في حله الرفع وعبارة رحمة الامة للدمشقي ورفع اليدين عند تكبيرة الاحرام سنة بالاجماع واختلفوا

المعلومات المشتملة عليها النية في قلبه وفي صفة الصلاة من شرح الباب أيضا ويسن اداها ذكرها بضم الذال أي في ذكره أي في قلبه في جميع الصلاة انتهى وقال القليوبي فائدة الذال كركس أوله ضد السكوت وقد يطلق على ما يقابل كلام الأديمين وبضمه ضد النسيان وقيل هما لغتان فيهما (قوله ما حكما) الخ فلو نوى قطعها أو ارتد بطلت صلاته

(قوله بل يكره سترها) نقله في الامداد عن جيع وأقره و جزم بها في فتح الجواد وفي التحفة سن الكشف فقط ولم يتعرض للمكرهاته وكذلك الخطيب وغيره لانه يخاف ما هنا ١٩٢ فقد منع عن شرح العباب كراهة ترك السنن وفي شرح العباب يسن ان يكشفها هنا وعند

ركوعه ونحوه لانه انشط للعبادة وأبعد عن التكبر قال الاذري ومرح جماعة بكرهاته خلافه وجزم به أبو زرعة وغيره انتهى (قوله ولا يعيل طرفها نحو القبلة) كذلك

(و تكون) كفه مكشوفة (بل يكره سترها) الالعذر ومتوجهة (الى الكعبة) ليقع الاستقبال بيطونها (ومفرجة الاصابع) تفرجها وسطا ليكون لكل عضو استقبال بالعبادة ولا يعيل أطرافها نحو القبلة (و) يسن أن يكون في رفعه (محاذيا) أي مقابلا (باهاميه) أي رأسهما (شحمة أذنيه) ورأس بقية أصابعه أعلى أذنيه وبكفيه منكبيه وهذه الكيفية جمع بها الشافعي رضي الله عنه

في الامداد ومختصره وشرح العباب ولم يتعرض لذلك في التحفة بسنن ولا اثبات وخالف الخطيب الشربيني فقال تبع الاحمال على أطراف أصابعهما للقبلة قال وان استغربه البلقيني ومثله نهاية م ر قال الاذري وصرح جماعة بكرهاته خلافه انتهى وهو موافق

في حله فقال أبو حنيفة الى ان يحاذي أذنيه فيه وقال مالك والشافعي الى حد ومنكبيه وعن أحمد ثلاث روايات أشهرها حد ومنكبيه والثانية الى أذنيه والثالثة التخيير واختارها الخري في رفع اليدين في تكبيرات الركوع ورفع منته سنة عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ليس بسنة رضي الله عنهم قوله وتكون كفه مكشوفة فيه تغيير لأعراب المتن لان مكشوفة مرفوع على أنه خبر لكفه والشارح جعله خبر التكون الا أن يقال انه حل . معني لاجل اعراب ثم رأيت في باعشن أن لفظه تكون من المتن وعليه فلا كلام (قوله بل يكره سترها) أي الكف كما قاله الاذري عن تصريح جماعة وبه جزم في التحرير كما صله وأصل أصله وذ كره الشيوخ أبو حامد قال العمري يطى في التفسير

وما استحبوا المصلى فعله * فالترك دون العذر مكر وهله

كجعله يديه في كفيه * حيث استحب رفعه يديه

(قوله الالعذر) أي كبرد فانه لا يكره سترها وبحث باعشن ان من العذر ستر المرأة كفهها خوفا من ان يظهر شيء من يديها سيما عند رفعها في نحو ركوع انتهى بل يجزم به الشرقاوى حيث قال هذا أي كراهة سترها في حق الذكركم المحقق لا لاني والحنفي (قوله ومتوجهة الى الكعبة) عطف على مكشوفة أي وتكون كفه متوجهة الى الكعبة المعظمة زادها الله تعظيما (قوله ليقع الاستقبال) أي للكعبة (قوله بيطونها) أي الكف فهو تعليل لقوله متوجهة الى الكعبة ومع لم ان هذا كالتدلي قبله وبه يبين للأكل قال الشرقاوى والسنة تحصل بأي رفع كاي لم يما ياتي ولا تبطل الصلاة به وان ضم اليه فعلا ثانيا مع التوالي لان ذلك مطلوب انتهى تأمل (قوله ومفرجة الاصابع) عطف على مكشوفة أي وتكون كفه مفرجة الاصابع (قوله تفرجها وسطا) أي كما في الروضة وان خالف في المجموع ذلك حيث قال والمشهور استجاب التفريق قال في الاسنى أي من غير تقييد بوسط وفهم عنه في المهمات استجاب المبالغة في التفريق بها انتهى وعبارة الاحياء و يسطر الاصابع ولا يعضها ولا يتكاف فيها تفرجها بل يتركها على مقتضى طبعها لا تنقل في الاثر النشر والضم وهذا ينهما فهو أولى (قوله ليكون لكل عضو استقبال بالعبادة) أي على حدته وصورة وهذا حكمة لذلك وأما دليله فهو ما ورد أنه صلى الله عليه وسلم اذا كبر ينشر أصابعه نشر قال بعضهم يريد به التفرق (قوله ولا يعيل أطرافها) أي الاصابع (قوله نحو القبلة) أي جهتها هذا ما في كتب الشارح ما خال الخلة فانه لم يتعرض فيها بنفي ولا اثبات وخالفه في المغنى حيث قال ميلا أطراف أصابعها نحوها كما قاله المحاملي وان استغربه البلقيني انتهى ومثله في النهاية قال الكردى ووافقه عليه الشارح كغيره في رفع الاصابع في التشهد (قوله ويسن ان يكون في رفعه) أي المصلى اليدين (قوله محاذيا) بالحاء المهملة والذال المعجمة (قوله أي مقابلا) تفسيره (قوله باهاميه أي رأسهما) أي فائس المراد بالاهامين جميعهما (قوله شحمة أذنيه) مفعول محاذيا قال في المصباح وشحمة الاذن ما لان من أسفلها وهو معلق القرط (قوله ورأس بقية أصابعه) أي ومحاذيا برأس الخ وهو عطف على باهاميه (قوله أعلى أذنيه) عطف على شحمة أذنيه (قوله وبكفيه) عطف على باهاميه أيضا (قوله منكبيه) عطف على شحمة أذنيه والمنكب بوزن المجلس مجتمع رأس العضد والكف الحديث ابن عمر رضي الله عنهما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه حدو منكبيه اذا افتتح الصلاة الخ متفق عليه قال الامام النووي في شرح مسلم وغيره معنى حدو منكبيه ان يحاذي أطراف أصابعه أعلا أذنيه وابهامه شحمتي أذنيه وراحتاه منكبيه وقال الاذري بل معناه كون رؤس أصابعه حدو منكبيه (قوله وهذه الكيفية) أي المذكورة في المتن والشرح (قوله جمع بها الشافعي رضي الله عنه) وله في هذه المسئلة حكاية مشهورة مع أبي ثور والكرائسي حين قدم بغداد ومن كلامه

عليه ابن حجر كغيره في رفع الاصبع في التشهد (قوله جمع بها الشافعي الخ) زاد في شرح العباب وهي حدو المنكبين فيها

شحمة الاذنين فروعه أي أعاليهما على ان الاولى أصح اسنادا وأكثر واقوعا ثم أخذ كثير من أصحابنا بقصصهما فقالوا السنة أن

زعموا كيف وحديث أبي داود يصرح بذلك الجمع انتهى ما أردنا نقله منه (قوله على المعتد) أي خلافا لما في الروضة من عدم النذب في الانتهاء (قوله كلها) أي وهي رفع اليدين وتكون مكشوفة إلى الكعبة مفرجة الأصابع الخ (قوله لكن يسن الخ) هذا الاستدراك إنما هو

بين الروايات المختلفة في ذلك (وينهى رفع اليدين مع آخر التكبير) على المعتد والافضل قرن هذه الهيئة كلها بجميع التكبير وينبغي أن ينظر قبيل الرفع والتكبير إلى موضع سجوده ويطرق رأسه قليلا (ويرفع يديه كذلك) عند الركوع لكن يسن أن يكون ابتداء الرفع وهو قائم مع ابتداء تكبيره

بالنسبة لانتهاء التكبير مع الرفع فلا يسن هنا بل عند التكبير إلى تمام الانحناء ويوضح هذا عبارة التحفة عند قول المنهاج ويرفع يديه كاحرامه وهي بأن يسدابه وهو قائم ويداه مكشوفتان وأصابعهما منشورة متفرقة وسطا مع ابتداء التكبير فإذا حاذى كفاه منكبیه انحنى ماذا التكبير إلى استقراره في الركوع لئلا يخلو جزء

فيها لماسألة سائل بم تدخل في الصلاة قال بفرضين وسنة فقال ما للفرضان وما السنة قال أما الفرض الاول فالثنية والثاني تكبيرة الاحرام والسنة رفع اليدين الخ (قوله بين الروايات المختلفة في ذلك) أي في كيفية الرفع لان حديثه مروى عن جماعة من الصحابة منهم ابن عمر واثل بن حجر وأنس بن مالك أما حديث ابن عمر فقد تقدم فلفظه وهو متفق عليه زاد البيهقي فإزالت تلك صلاته حتى لقي الله تعالى وأما حديث واثل فهو أنه صلى الله عليه وسلم رفع يديه إلى شحمتي أذنيه وادأودا ودو غيره وللنساء من حديثه حتى كاداهما به يحاذيان شحمتي أذنيه وأما حديث أنس فهو بلفظ كان إذا افتتح الصلاة كبر ثم رفع يديه حتى يحاذي باهما يديه أذنيه رواء الحاكم وبقية روايات فجمع الشافعي بينهما إذ كره هذا فلو قطعت يده من الكوع رفع الساعد أو من المرفق رفع العضد لان الميسور لا يسقط بالمعسور وتشبه برفع اليدين وان لم يكن الرفع الا بزيادة على المشرع أو نقص عنه أي بالممكن وان امكن بهما أي بالزيادة لانه أتى بالمأمور به وبزيادة هو مغلوب عليها فانه لم يمكنه رفع الاخرى (قوله وينهى رفع اليدين) أي يسن أن ينهى رفعهما (قوله مع آخر التكبير على المعتد) أي فالرفع مسنون في الابتداء أو الانتهاء معا على المعتد وعبارة النهاية مع المتن والاصح في زمن ذلك رفعه مع ابتدائه أي التكبير وابتدائه مع انتهائه أي انتهاء الرفع مع انتهاء التكبير ويمطهما بعد ذلك كما في التحقيق والمجموع والتتبع أي بل نقل في الأخيرين عن نص الام فهو المقتضى به كما قال الاسنوي خلافا لما في الروضة وأصلها من أنه تسن المعية في الابتداء ودون الانتهاء وان جزم به الجوحري وصاحب الاسعاد والخلاف في الافضل فقط انتهى بزيادة واستشكل ذلك بما رواه مسلم أنه صلى الله عليه وسلم رفع يديه حذو منكبیه ثم كبر وقد يجاب بأنه فعله لبيان الجواز قاله في الاسنوي (قوله والافضل) الاولى الفاعل الواو كما علم مما تقرر (قوله قرن هذه الهيئة كلها) أي وهي رفع اليدين وتكون الكف مكشوفة مفرجة الأصابع الخ (قوله بجميع التكبير) أي من أوله إلى آخره كما مر فان تركه أي الرفع ولو عمدا حتى شرع في التكبير أتى به في أثناؤه لا بعده لوال سببه (قوله وينبغي أن ينظر الخ) هذا نقله غيره عن المتولي وأقروه (قوله قبيل الرفع والتكبير) أي لما مر من نذب المعية (قوله إلى موضع سجوده) متعلق بنظر قال عس لا احتمال أن يكون فيه نجاسة أو نحوها تمنعه السجود انتهى وقضية تعليقه بذلك أنه لا يسن ذلك لعدم الاعمى لكن سيأتي أنه كغيره إلا أن يقال ذلك في أثناء الصلاة وهنا قبلها فليتامل (قوله ويطرق رأسه قليلا) عطف على ينظر ويطرق من الاطراق قال في المختار واطرق أرخى عينيه ينظر إلى الارض وعبارة الاحياء مع شرحه وأما رأسه ان شاء تركه على استواء القيام وهو الغالب وان شاء أطرق بأن يحنيه إلى صدره قليلا والاطراق أقرب حالة للخشوع وجميعته للباطن واغضى للبصر عن الالتفات بمنة وبسرة وفي الخلاصة هو سنة وليكن بصره محصورا على مصلاه الذي يصلي عليه وعينه بعضهم موضع السجدة منه نقله المتولي الخ (قوله ويرفع يديه) أي ويسن أن يرفعهما (قوله كذلك) أي بالكيفية المذكورة من كونه مع الابتداء وكون كفاه مكشوفة ومتوجهة إلى الكعبة ومفرجة الأصابع وكون اهما يه محاذيين لشحمة الاذنين الخ لكن التشبيه ليس من كل وجه كما سيأتي في الاستدراك (قوله عند الركوع) أي عند ارادته لثبوت ذلك في الصحيحين عن فعله صلى الله عليه وسلم قال بعض المحققين في تصنيفه في الرد على منكري الرفع رواه سبعة عشر من الصحابة ونقل غيره عن أضعاف ذلك بل لم يصح عن واحد منهم عدم الرفع ومن ثم أوجب بعض أصحابنا (قوله لكن يسن الخ) استدراك على ما يقتضيه عموم قوله كذلك قال الكردي هذا الاستدراك إنما هو بالنسبة لانتهاء التكبير مع الرفع فلا يسن هنا بل عند التكبير إلى تمام الانحناء كما يوضحه عبارة التحفة وغيرها انتهى (قوله أن يكون ابتداء الرفع) أي رفع اليدين (قوله وهو قائم) جملة حاله والضمير للمصلي (قوله مع ابتداء تكبيره) خبر يكون فهذان الابتداء أن متقارنان بخلاف ابتداءه فيه فيأخر إلى أن تصل كفاه حذو منكبیه ويستمر التكبير إلى أن ينهى إلى حد الرأ كمين فغايبته مقارنة لغاية الهوى وأما غاية الرفع فقد انقضت عند ابتداء

لهوى فالغاية هنا ليست كهي في التحريم انتهى جل عن شيخه (قوله فاذا حاذى كفاه منكبيه انحنى) أى
 ماذا التكبير الى تمام الانحناء على الالف التي بين اللام والهاء لكن بحيث لا يجاوز سبع ألفات لانتهاء غاية
 هذا المد وانما يعد كذلك لئلا يخلو جزء من صلاته عن ذكر ثم ما تقر من أنه ينحني وقت محاذاة كفاه
 منكبيه هو ما نقله في المجموع عن الأصحاب ونحوه في البيان وغيره قال في المهمات وهذا هو الصواب
 قال في الاقليد لان الرفع حال الانحناء متعذرا ومتعسر انتهى (قوله وعند الاعتدال) أى ويرفع يديه
 كذلك عند الاعتدال (قوله بأن يكون الرفع) أى للدين تصوير للرفع عند الاعتدال (قوله مع ابتداء
 رفع رأسه) أى من الركوع (قوله ويستمر الى انتهائه) أى فاذا انتصب قائما أرسل يديه وما قيل أنه
 يجعلهما تحت صدره كالقيام مردود كسأني (قوله وعند القيام) أى للقادر والافالقاعد وغيره مثله كما
 هو ظاهر (قوله من التشهد الاول) قال في فتح الجواد مع هوى السجود لا مع الرفع منه انتهى خلافا
 لبعضهم من أنه يسن في الثاني اذا جلس للاستراحة (قوله للاتباع في الكل) دليل لسن الرفع في هذه
 المواطن الاربعة عند التكبير وعند الركوع والاعتدال والرفع من التشهد الاول والحديث
 متفق عليه كما تقدم التنبيه عليه ولذا قال بعضهم لا يقال هلاسن عدم الرفع في ذلك يعنى في الثلاثة الاخر لما
 تقدم ان الرفع عند التكبير مجمع عليه خروجا من خلاف من أبطل به الصلاة لانه قول لمراعاة الخلاف
 شرط فن جعلها أن لا يخالف سنة ثابتة وهذا ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم من رواية حسين بن محبوب
 كما قاله السيوطي في الاشباه انتهى (قوله فاذا فرغ من التحريم) هذا راجع للصورة الاولى من الصور
 الاربعة وعبارة فتح الجواد وسن للصلي بعد تمام التحريم أن لا يستديم الرفع لكرهته بل يرد يديه تحت صدره
 فهو أولى من ارسالهما بالكلية أن أمن العبث والاكره الارسل ومن ارسالهما ثم ردهما الى تحت الصدر
 وسن في القيام غير الاعتدال ولو بدلا عن القعود وفي بدل القيام وضع يمين على كوع يسار الخ (قوله لم
 يستدبر الرفع) أى للدين (قوله لكرهته) أى استدامة الرفع بعد الفراغ من التكبير (قوله بل حط
 يديه مع انتهاء التكبير) أى عقبه لان انتهاء التكبير يكون مع انتهاء الرفع كما سبق فيكون الحط عقبه كما هو
 واضح وعبارة الروضة السنة بعد التكبير حط اليدين الخ كردد (قوله كما مر) أى قريبا (قوله تحت
 صدره وفوق ستره) أى خلافا لابي حنيفة فانه عنده تحت السرة وعبارة رجعة الامة وأجمعوا على أنه يسن وضع
 اليمنى على الشمال في الصلاة الا في رواية عن مالك وهي المشهورة فانه يرسل يديه وقال الاوزاعي بالتخير
 واختلفوا في محل وضع اليدين فقال أبو حنيفة رضي الله عنه تحت السرة وقال مالك والشافعي رضي الله عنهما
 تحت صدره وفوق ستره وعن أحمد وابن أبي شعبة وأبو حنيفة رضي الله عنه في السرة وقال مالك والشافعي رضي الله عنهما
 عنهما (قوله للاتباع) دليل لسنة حط اليدين فيما ذكر فقدر وي ابن خزيمة في صحيحه عن وائل بن حجر
 صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم فوضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره أى آخره فتكون اليدين تحت
 بقرينة رواية تحت صدره وفي الحديث قال صلى الله عليه وسلم ثلاث من سنن المرسلين تعجيل الفطر
 وتأخير السجود ووضع اليمنى على اليسرى في الصلاة رواه ابن حبان عن ابن عباس رضي الله عنهما وعنه
 أيضا قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انما معاشر الانبياء امرنا أن تؤخر سجودنا ونعجل
 فطرنا وان غسل بأيماننا على شمالكنا في صلاتنا رواه الطبراني في الاوسط (قوله فهو) أى وضع اليدين
 عقب الرفع الى تحت الصدر وفوق السرة (قوله أولى من ارسالهما) أى اليدين الى الحائسين الذي هو
 المشهور من مذهب مالك كما تقرر ومما يدل له حديث معاذ بن جبل الذي في المعجم الكبير للطبراني أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا كان في صلاة رفع يديه حيال اذنيه فاذا كبر أرسلهما ثم سكت وربما
 رأته يضع يمينه على يساره الحديث وأجاب بعض أئمتنا بأنه ضعيف كما بينه الحافظ أومؤول بأن المراد أنه يرسل
 يديه الى صدره لأنه يرسلهما ثم يستأنف رفعهما الى تحت الصدر هكذا ذكره ابن الصلاح في مشكل الوسيط
 (قوله بالكلية) أى من غير رد الى تحت الصدر (قوله ومن ارسالهما) أى وهو أولى من ارسال اليدين أولا
 (قوله ثم ردهما الى تحت الصدر) بل صرح البغوي والمتولي بكرهه الارسل قال في الاسنى لكنه محمول
 على من لم يأمن العبث لقول الشافعي رضي الله عنه في الام والقصد من وضع اليمنى على اليسرى تسكين يديه

فاذا حاذى كفاه منكبيه
 انحنى (و) عند
 الاعتدال (بأن يكون
 الرفع مع ابتداء رفع رأسه
 ويستمر الى انتهائه (و)
 عند القيام من التشهد
 الاول) للاتباع في الكل
 (فاذا فرغ من التحريم)
 لم يستدبر الرفع لكرهته
 بل (حط يديه) مع انتهاء
 التكبير كما مر (تحت
 صدره) وفوق ستره للاتباع
 فهو أولى من ارسالهما
 بالكلية ومن ارسالهما
 ثم ردهما الى تحت الصدر

والهاء لكن بحيث
 لا يجاوز سبع ألفات لانتهاء
 غاية هذا المد من ابتداء
 رفع رأسه الى تمام قيامه
 انتهت وعبارة العباب
 وأن يعد التكبير الى انتهائه
 هو به انتهت فتنبه له فان
 ظاهر كلامه هنا يوهم
 خلاف هذا (قوله انحنى)
 أى ماذا التكبير الى تمام
 الانحناء في التحريم حتى ينتهي
 التكبير بتمام الرفع (قوله
 مع انتهاء التكبير) أى عقبه
 لان انتهاء التكبير يكون
 مع انتهاء الرفع كما سبق
 فيكون الحط عقبه كما هو
 واضح وعبارة الروض
 فرع السنة بعد التكبير
 حط اليدين الخ

(قوله وهو المفصل بين البد والساعد) قال في شرح الر وض المفصل بفتح الميم وكسر الصاد انتهى ونظم ذلك بعضهم فقال * فاعظم إلى إيهام كوع وما يلي * تلخصه الكرسو ع والرسغ ما وسط وعظم إلى إيهام رجل ملقب * ينوع فخذ بالعلم واحذر من الغلط وقيل يبسط أصابعها أي من غير قبض فهو وما بعده مقابلان للتمتع ووقع للنووي في الروضة أنه قال فيقبض بكف اليمنى كوع اليسرى وبعض رسغها وساعدها قال القفال ويتخير بين بسط أصابع اليمنى في عرض المفصل وبين

١٩٥

النووي الواو قبل قوله قال القفال فهم غير واحد من المختصر بها أنه بيان لكيفية القبض منهم ابن المقرئ قال في روضه ويقبض بكفه اليمنى كوع اليسرى وبعض الساعد بأسط أصابعها في عرض

(وقبض بكف) يده (اليمنى) وأصابعها (كوع) يده (اليسرى) وهو العظم الذي يلي إيهام اليد (وأول الساعد) وبعض الرسغ وهو المفصل بين اليد والساعد وحكمة ذلك أن يكونا فوق أشرف الأعضاء وهو القلب الذي هو محل النية والاخلاص والخشوع والعبادة أن من احتفظ على شيء

فان أرسلها بلا عبث فلا بأس (قوله ويقبض بكف يده اليمنى) عطف على حط يديه (قوله وأصابعها) أي اليد اليمنى عطف على بكف (قوله كوع يده اليسرى) مفعول قبض (قوله وهو) أي الكوع بضم الكاف ويقال فيه الكاع (قوله العظم الذي يلي إيهام اليد) أي بخلاف الكرسو ع فهو العظم الذي يلي تلخصه وأما العظم الذي يلي إيهام الرجل فيسمى بالروع (قوله وأول الساعد) عطف على كوع يده اليسرى والساعد بالسين المهملة هو ما بين المرفق والكف وهو من كرسى به لانه يساعده الكف في بطشه وعملها (قوله وبعض الرسغ) عطف أيضا على كوع (قوله وهو) أي الرسغ بضم الراء وسكون السين المهملة وتضم اتباع الراء والجمع أرساغ وكونها بالسين هو الافصح ويقال بالصاد (قوله المفصل) بفتح الميم وكسر الصاد المهملة بوزن مسجور وأما مفصل بوزن منبر فهو اللسان وليس مرادها (قوله بين اليد والساعد) الذي في الاسنى بين النكف والساعد وله له الاولى ويقال للرسغ محصم بوزن مقود (قوله وحكمة ذلك) أي وضع اليد تحت الصدر وفوق السرة (قوله أن يكونا) أي اليدين (قوله فوق أشرف الأعضاء) وعن علي رضي الله عنه انه فسر قوله تعالى فصل لربك وانحر بوضع اليمنى على الشمال تحت النحر ورواه الدارقطني والبيهقي والحاكم وقال انه أحسن ما روى في تأويله ويرى أن جبريل كذلك فسر له النبي صلى الله عليه وسلم رواه الاخيران قال صاحب القوت وهذا موضع علم على رضي الله عنه ولطيف معرفته لان تحت الصدر عرف يقال له الناحر لا يعلمه الا العلماء فاشتق قوله تعالى وانحر من لفظ الناحر وهو هذا العرق كما يقال دمع أي أصاب الدماغ ولم يحمله على نحر البدن لانه ذكر في الصلاة الخ (قوله وهو القلب) أي فانه تحت الصدر وفوق السرة ما تلاي جهة اليسار فوضع اليد كذلك بحاذيه على سبيل التقريب قال الشرواني خلافا لما يفعله بعض الطلبة من جعل الكفين في الجنب الايسر مجاذيين للقلب حقيقة فانه مع ما فيه من المخرج يخالف قولهم وجعل يديه تحت صدره فان اليسرى حينئذ تجعل جميعها تحت الثدي الايسر بل في الجنب الايسر لا تحت الصدر فليقتطن (قوله الذي هو) أي القلب (قوله محل النية والاخلاص والخشوع) أما النية فقد تقدم الكلام عليها وأما الخشوع فسيأتي وأما الاخلاص فهو كما ورد في الخبر العمل لله وحده قال في هداية لاذ كياه

أخلص وذا أن لا تريد بطاعه * الا التقرب من الملئ ذي الكلال

قال الغزالي وعلامة الاخلاص أن يكون الخاطر يأفك العمل في الخلوة كما يأفك العمل في الجلوة ولا يكون حضور الغير هو السبب في حضور الخاطر كما لا يكون حضور البهجة سببا في ذلك فادام يفرق في أحواله بين مشاهدة الناس ومشاهدة بهجة فهو خارج عن صفوة الاخلاص بدنس الباطن بالشرك الخ في من الر باء وهذا الشرك أخفى في قلب بني آدم من ديب الغلبة السوداء في الليلة الظلماء على الصخرة الصماء قال تعالى وما أمرنا الا لعباد الله محضين له الدين وفي الحديث اخلصوا أعمالكم لله فان الله لا يقبل الا ماخلص له والآيات والاحاديث في ذلك كثيرة (قوله والعادة) مبتدأ خبره (قوله ان من احتفظ على شيء) أي جارية على أن من احتفظ الخ وهو افتعال من الحفظ قال في المصباح حفظت المال وغيره حفظا اذا منعت من الضياع والتلف وحفظته صنته عن الابتذال واحتفظت به والتحفظ التحرز

المفصل أو ناشر الماصوب الساعد انتهى لكن قال شيخ الاسلام في شرحه ليس كذلك بل هو قول للقسفال مقابل للقول بالقبض المذكور كما صرح به في المجموع وغيره ومن ثمة حذف التخيير شيخنا الشمس الحجازي في مختصر الروضة انتهى وكما فهم

ابن المقرئ فهم الحافظ السيوطي حذف القبض من أصله فقال في مختصر الروضة له ومن خطه نقلت وحط يديه بعده الى تحت صدره فقط ثم وضع يمينه على يساره تحته فوق سرتة وله بسط أصابعه في عرض المفصل ونشرها صوب الساعد انتهى وفي شرح العباب ويقبض بكف اليمنى كوع اليسرى وبعض رسغها وساعدها ثم ان شاء قبض بأصابعها المفصل أو بسطها على الساعد أو قبض بخصره وبصره وبسط الوسطى والسبابة انتهى قال الشارح في شرحه على الساعد وقوله أو بسطها على الساعد ضعيف كما صرح به في المجموع حيث قال أصحابنا السنة أن يحط يديه بعد التكبير ويضع اليمنى على اليسرى ويقبض بكفه اليمنى كوع اليسرى وبعض رسغها وساعدها وقال القفال يتخير بين بسط أصابع اليمنى في عرض المفصل وبين نشرها في صوب الساعد انتهى فجعل التخيير مقابلة لكلام الأصحاب وبه يعلم

قبله وليس كذلك بل هو وجه ضعيف كما علمت وان اغتر بذلك جمع وتبعهم المصنف فجزموا به إلى آخر ما قاله فراجع منه ان أردته (قوله أو ينشرها صوب الساعد) جرى على هذا الخطيب الشربيني قال شيخنا في هامش الأصول حرر الاقناع فراجعنا الاقناع فرأيناه اعتمد القبض في عرض المفصل وحكى القول الثاني وهو التخيير بقل فصح أنه جرى على المعتمد جعل يده عليه وقيل بسيط أصابعها في عرض المفصل أو ينشرها صوب الساعد (و) يسن للصلي (نظر موضع سجوده)

في الاقناع وفي التحفة يظهر أن الخلاف في الأفضل وان أصل السنة يحصل بكل (قوله موضع سجوده) روى البيهقي عن أنس قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعل بصرك حيث تسجد كره في بعض المؤلفات جرهمزي قال في المغني وخرج بموضع سجوده المصلي على الجنائز فينظر إليها انتهى لكن قال في التحفة كأنه أخذ من كلام الماوردي هذا أي الاتي وقد علمت ضعفه فليست بمحل سجوده لو سجد انتهى وذكري التحفة في مبحث القنوت

(قوله جعل يده عليه) ولذا يقال في المبالغة أخذه بكتا يديه وقد ذكر في العوارف الحكمة في ذلك بالطاف مما ذكره الشارح رحمه الله حيث قال وفي ذلك سر خفي يكشف من وراء أستار الغيب وذلك أن الله تعالى بطيف حكمته خلق الآدمي وشرفه وجعله محل نظره ومورد وحيه ونجته ما في أرضه وسماؤه وحانبا جسما أرضيا سماويا مانتصب القائمة مرتفع الهيئة فنصفه الأعلى من خط القواد مستودع أسرار السموات ونصفه الأسفل مستودع أسرار الأرض فجعل نفسه ومركزها النصف الأسفل ومحل روحه الروحاني والقلب ومركزها النصف الأعلى فجواذب الروح مع جواذب النفس يتطاردان ويتجاذبان وباغتبار تطاردهما وتجاديهما وتقالبهما الملة الملك والملة الشيطان ووقت الصلاة يكثر التطارد لوجود التجاذب بين الإيمان والطبع فيكشف المصلي الذي صار قلبه سماويا مترددا بين الفناء والبقاء بجواذب النفس متصاعدة من مركزها وللجوارح وتصرها وجرتها مع معاني الباطن ارتباط وموازنة فبوضع اليدين على الشمال حصر النفس ومنع من صعود جواذبهما وأثر ذلك يظهر بدفع الوسوسة وزوال النفس في الصلاة ثم اذا استولت جواذب الروح وتملكت من القرن إلى القدم عند كمال الانس وتحقق قرة العين واستيلاء سلطان المشاهدة تصير النفس مقهورة ذليلة ويستتير مركزها بنور الروح فتقطع حيثئذ جواذب النفس وعلى قدر استتارة مركز النفس يزول كل العبادة ويستغنى حيثئذ عن مقارنة النفس ومنع جواذبهما بوضع اليدين على الشمال فسدله حيثئذ ولعل ذلك والله أعلم ما نقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه صلى مسبلا وهو مذهب مالك انتهى نقله السيد المرتضى (قوله وقيل بسيط أصابعها) أي اليد اليمنى من غير قبض فهذا القول مقابل للقول المعتمد الذي في المتن من قوله وقبض بكف اليمنى كوع اليسرى قال في التحفة يظهر أن الخلاف في الأفضل وان أصل السنة يحصل بكل (قوله في عرض المفصل) أي مفصل اليسرى ويدل لهذا القيل رواية أبي داود وصححه ابن حبان عن وائل بن حجر ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد (قوله أو ينشرها) أي أصابع اليمنى (قوله صوب الساعد) أي جهة ساعد اليسرى ووقع للنووي في الروضة أنه قال فيقبض بكفه اليمنى كوع اليسرى وبعض رسغها وساعدها قال القفال ويخير بين بسيط أصابع اليمنى في عرض المفصل ونشرها في صوب الساعد انتهى ففهم غير واحد من مختصريها كابن المقرئ والسيوطي وصاحب العباب من حذف الواو قبل قوله قال القفال الخ أنه بيان لكيفية القبض قال في الاسنى وليس كذلك بل هو قول للقفال مقابل للقول بالقبض المذكور كما صرح به في المجموع وغيره ومن ثم حذف التخيير شيخنا الشمس المجازي في مختصر الروضة انتهى وعبارة المجموع قال أصحابنا السنة أن يحيط يديه بعد التكبير ويضع اليمنى على اليسرى ويقبض بكفه اليمنى كوع اليسرى وبعض رسغها وساعدها وقال القفال يتخير بين بسيط أصابع اليمنى في عرض المفصل وبين نشرها في صوب الساعد انتهى قال في الايعاب جعل التخيير مقالة مقابلة لكلام الأصحاب وبه يعلم أن حذف الروضة للواو قبل قال القفال بعد ذكر القبض تحريف لأنه يؤهم أن ما قاله بيان لكيفية القبض المذكور وليس كذلك بل وجهه ضعيف كما علمت وان اغتر بذلك جمع وتبعهم المصنف أي المزج فجزموا به إلى آخر ما قاله فراجع من قوله أو ينشرها (قوله ويسن للصلي) أي أي مصل كان ولو على الجنائز خلافا للشيخ الخطيب فقال أنه ينظر إليها فقد رده في التحفة وعبارتها ومبحث بعضهم أن المصلي على الجنائز ينظر إليها وكأنه أخذ من كلام الماوردي هذا وقد علمت ضعفه فليست بمحل سجوده لو سجد انتهى ومثله في النهاية (قوله نظر موضع سجوده) يتنوبين نظر ونصب ما بعده أو باضافته اليه وأما تغميض العين فانه لا يكره ما لم يحش ضررا كما اختاره الامام النووي خلافا للعدري وعبارة التحفة مع المتن قيل أي قال العدري من أصحابنا كعب بن التابعين يكره تغميض عينيه لأنه فعل اليهود وجاء انتهى عنه لكن من طريق ضعيف والافقه عندى أنه لا يكره ان لم يخف ضررا بلحقه بسببه اذ لم يرد فيه نهى وفيه منع تفريق الذهن فيكون سببا لحضور القلب ووجود الخشوع الذي هو سر الصلاة ومن ثم أفقت ابن عبد السلام بأنه أولى اذا شوش عدمه خشوعه أو حضور قلبه مع ربه أما اذا خشى منه ضرر نفسه أو غيره فيكرهه بل يحرم ان ظن

مانعه ومبحث أنه في حال رفعهما أي اليدين ينظر إليها لتعذره حيثئذ إلى موضع السجود ومحلها اذا الصلحها لان فرقهما انتهى ترتيب

(قوله عند الكعبة) قال الامام النووي في اوضح المناسك روينا عن عائشة ١٩٧ رضى الله عنها قالت عجا للراء المسلم اذا دخل

الكعبة كيف يرفع بصره
قبل السقف ليدع ذلك
اجلالا لله تعالى واعظاما
فقد دخل رسول الله صلى
الله عليه وسلم الكعبة ما
خلف بصره موضع سجوده
حتى خرج منها انتهى ولا
فرق بين داخلها
وخارجها كما لا يخفى

في جميع صلاته لانه اقرب
الى الخشوع ويسن للاعبي
ومن في طائفة ان تكون حالته
حالة الناظر لمحل سجوده
(الا عند الكعبة) فينظرها
على ما قاله الماوردي ومن
تبعه لكن المعتمد انه
بمحضرها لا ينظر الى
محل سجوده (والاعند
قوله) في تشهده (الا الله
فينظر) ندبا (مسبوحة)
بكسر الباء عند الاشارة بها
لتبريح فيه والامن في
صلاة الخوف فينظر ندبا
الى جهة عدوه لئلا يغتحم
(و يقرأ) ندبا

(قوله خبر صحيح فيه)
قال في شرح العباب رواه
ابوداود باسناد صحيح
وروي احمد عن ابن عمر
رضي الله تعالى عنهما انه
كان اذا اشار بأصبعه
أتبعها بصره ويقول قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم لمسى أى السبابة أشد
على الشيطان من الحديد
انتهى قال في الامداد
والظاهر ندب نظرهما

ترتب حصول ضرر عليه لا يحتمل عادة كما هو ظاهر وقول الاذرى كان الاحسن ان يقول ان لم تكن فيه
مصلحة ممنوع * تنبيه * قد ينافي سلب الكراهة ما نقل عن مجموعاته بكرة ترك سنة من سنن الصلاة
الآن يجمع بانه اطلاق الكراهة على خلاف الاولى أو مراده السنن المتأكدة لنحو جريان خلاف في وجوبها
كما سيأتي أو اواخر المجلات بزيادة انتهى (قوله في جميع صلاته) أى بأن يتبدى النظر الى موضع
سجوده من ابتداء التجرم ويديه الى آخر صلاته الا فيما يستثنى بل تقدم قريانه ينفذ في النظر الى موضع
السجود قبيل الرفع والتكبير هذا قال في المنى وقيل ينظر في القيام الى موضع سجوده وفي الركوع الى ظهر
قدميه وفي السجود الى أنفه وفي القعود الى حجره لان امتداد البصر يلهي فاذا قصر كان أولى وهذا جزم
البغوى والمتولى أى وصاحب العوارف (قوله لانه) أى النظر الى موضع السجود (قوله اقرب الى
الخشوع) أى وموضع السجود أشرف وأسهل قال الجوهرى روى البيهقي عن أنس رضى الله عنه
قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعل بصرك حيث تريد ذكره في بعض المؤلفات (قوله ويسن
للاعى ومن في طائفة) أى والمصلى على الجنائز كما تقدم (قوله أن تكون حالته حالة الناظر لمحل
سجوده) أى تشبهه (قوله الا عند الكعبة) استثناء من سن النظر لموضع السجود (قوله فينظرها)
أى الكعبة المعظمة ندبا الى موضع سجوده (قوله على ما قاله الماوردي وغيره) أى كالرويانى
(قوله لكن المعتمد انه) أى المصلى (قوله بمحضرها) أى الكعبة المعظمة (قوله لا ينظر الى
محل سجوده) أى ما قاله الماوردي والرويانى وجهه ضعيف كما ذكره ولا سيما البلقيني في فتاويه
فانه بالغ في تزييفه ورده ومثل ذلك بالاولى اذا كان المصلى في جوف الكعبة في حديث عائشة رضى الله
عنها قالت عجا للراء المسلم اذا دخل الكعبة كيف يرفع بصره قبل السقف ليدع ذلك اجلالا لله تعالى واعظاما
فقد دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم الكعبة ما خلف بصره موضع سجوده حتى خرج منها (قوله والا
عند قوله) أى المصلى عطف على قوله الا عند الكعبة فهو مستثنى ايضا من ندب النظر الى موضع السجود
(قوله في تشهده) أى الاول أو الاخير (قوله الا الله فينظر ندبا مسبوحة بكسر الباء) أى مشددة على انه
اسم فاعل من التسبيح لانها كالذكرة حين الاشارة بها الى اثبات الالهية وهى الاصبع التى بين الابهام
والوسطى (قوله عند الاشارة بها) أى بالمسبوحة فانها تنسب كما سيأتي قال في الزبد
وعند الله فله الله * ارفع لتوحيد الذى صلبت له

والظاهر ندب نظرهما مادامت مرتفعة والاندب نظر محل السجود قاله في الامداد وسيأتي انه يديم ارتفاعها
الى القيام أو السلام قال ع ش ويؤخذ من ذلك انه لو قطعت سبابة لينظر الى موضعها بل الى موضع
سجوده (قوله لحديث صحيح فيه) أى في النظر الى المسبوحة حال النطق بالالله والحديث رواه ابو
داود عن علي بن عبد الرحمن المعامري قال رأى في عهد الله بن عمر رضى الله عنهما وأنا أعيت بالحصافى
الصلاة فلما انصرف نهانى وقال اصنع كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع فقلت وكيف كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يصنع قال كان اذا جلس في الصلاة وضع كفه اليمنى على فخذه وقبض أصابعه كلها
وأشار بأصبعه التى تلى الابهام ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى زاد في رواية لا يجاوز بصره اشارته
وروى احمد عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما انه كان اذا أشار بأصبعه أتبعها بصره ويقول قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لمسى أى السبابة أشد على الشيطان من الحديد (قوله والامن في صلاة الخوف) عطف
أبضا على قول المصنف الا عند الكعبة فهو مستثنى ايضا من سن النظر الى موضع السجود (قوله فينظر
ندبا الى جهة عدوه) مقتضاه وان كان العدو في غير جهة القبلة وهو ظاهر ما لم ينحرف عنها بصره (قوله
لئلا يغتحم) تعليل لندب النظر الى جهة العدو فالضحية المرفوعة المستتر راجع اليه والضحية المنصوب
راجع لمن وجع مراعاة لعناوه بغت من باب نفع فجأى لئلا يجأهم العدو (قوله و يقرأ ندبا) أى وقيل
وجوبه باقائه في التحفة * واعلم ان للفاتحة في الصلاة سنتين سابقتين وهما دعاء الافتتاح والتعوذ وسنتين
لاحقتين وهما التامين وقرآءة السورة وقد ذكرها كلها المصنف رحمه الله على الترتيب

دامت مرتفعة والاندب نظر محل السجود وفي حواشى المنهج للحاجي مادامت مرتفعة قال وتقدم انه يديم ارتفاعها الى القيام أو السلام انتهى

(قوله في غير صلاة الجنازة) أما هي ولو على غائب فلا يسن لبناؤها على التخفيف (قوله دعاء الاستفتاح) السين والتاء ليستا للطلب بدليل تعبير غيره بدعاء الافتتاح سمي بذلك لانه في مفتتح الصلاة وفي المصباح الاستفتاح والافتتاح بمعنى وفي البحري أي دعاء يفتتح به الصلاة وفي تسميته دعاء تجوز لان الدعاء طلب وهذا الطلب فيه وانما هو اخبار فسمى دعاء باعتبار انه يجازى عليه كما يجازى على الدعاء أو باعتبار أن آخره دعاء وان لم يكن منذ كوراهنا وهو اللهم باعدي بيني وبين خطاياي الخ فان هذا منه حقي انتهى ملخصا وفي قوله وانما هو اخبار الخ نظر سيأتي بيانه وكذلك قوله فان هذا فيه نظر أيضا لانه دعاء مستقل فليتأمل (قوله سرا) أي ولو في صلاة جهرية (قوله عقب تكبيرة الاحرام) التقييد بالعقبة لا كل والا فلا يفوت بالسكوت ولو طال وعبارة المنهاج والعباب بعد التحريم قال في الايجاب هو أحسن من تعبير غيره بعقب اذا ظاهر انه لو سكت بعد التحريم طويلا لم يفت عليه دعاء الافتتاح انتهى بقى ما لو أتى بذكر غير مشروع قبل دعاء الافتتاح فهل يفوت حينئذ فيه نظر وانما اظهر الفوات (قوله لكن يفصل بينهما) أي بين التكبير ودعاء الافتتاح (قوله بسكينة يسيرة) أي وضبطت بقدر سبحان الله وهذا بيان للاكمل كما نقرر قال البحري والمراد بالعقبة أن لا يتخلل بينهما لفظ اذ تعقب كل شيء بحسبه فلا ينافي سن هذه السكينة اللطيفة بينهما اذ لا يفوت الا بالشرع وفي غيره ولو سهوا تأمل (قوله ومجمله) أي محض سن دعاء الافتتاح فهذا تقييد للثبوت لكن بالنسبة للمأموم فقط (قوله ان غلب على ظنه) أي المأموم (قوله انه مع الاشتغال بالافتتاح يترك الفاتحة) أي بدعائه (قوله يدرك الفاتحة) أي جميعها في القيام دون الاعتدال أما لو أدرك الامام في غير القيام ومنه الجلوس في التشهد الاول فلا يأتي به ولا بعد قيامه من التشهد (قوله قبل ركوع الامام) أما لو ظن انه لا يدركها قبله فلا يطلب له دعاء الافتتاح وعبارة الاسنى مع الروض لا من خاف فوت القراءة خلف الامام أو فوت الوقت أي وقت الصلاة أو وقت الاداء بأن لم يبق من وقتها ما ليسع ركعة فلا يندب له دعاء الافتتاح بل يأتي بالقراءة لانها فرض فلا يشتغل عنه بالنفل وهذا من زيادته هنا وبه صرح الاذري وغيره أو أدرك امامه قاعدا فلا يندب له دعاء الافتتاح الا أن يسلم امامه أو يقوم قبل قعوده معه فهمما فجعل ندبه اذ لم يقعد معه لفوت وقته بالقعود (قوله ومنه) أي من دعاء الاستفتاح وأشار بمن الى ان له صيغا أخرى وهو كذلك كما سيأتي (قوله الله أكبر) هذه اللفظة غير تكبيرة الاحرام لكن الظاهر كما قاله ع ش انه لو أسقطها وصل كبيراً بتكبيرة الاحرام لا تبطل صلاته حيث أطلق فلم يقصد به التحريم ولا الافتتاح مع كونه قاصدا للفعول مع التعيين ونية الفرضية ولا يشك هذا بما يأتي من أن المسبوق لو اقتصر على تكبيرة واحدة وأطلق لم تنعقد صلاته لتعارض قرينتي الافتتاح والهوى لجواز أن يقال ان تكبيرا الهوى ثم مطلوب بخصوصه فصالح معارضه للتحريم بخلاف ما هنا فان المطلوب فيه الافتتاح وهو كما يحصل بقوله الله أكبر كبيرا يحصل بغيره بل وجهت أولى منه فاحتطت رتبته عن تكبير الركوع فلم يضره معارضا ويؤيده قول ابن قاسم نوى مع الله أكبر كبيرا الخ فهل تنعقد صلاته ولا يضر ما وصله بالتكبير من قوله كبيرا الخ الوجه نعم فتأمل (قوله كبيرا) أي كبرت كبيرا قاله الامام النووي (قوله والحمد لله كثيرا) أي حمدا كثيرا فهو نعم لموصوف محذوف (قوله وسبحان الله بكرة وأصيلا) البكرة من الغداة جمعها بكر كغرفة وغرفة والاصيل العشي وهو ما بعد صلاة العصر الى الغروب والجمع أصل بضمين وأصيل والقصد بذلك هنا تعميم الاوقات وهذه الصيغة رواها مسلم عن ابن عمر قال بينا نحن نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم اذ قال رجل من القوم الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من الغائل كلمة كذا وكذا فقال رجل من القوم أنا يا رسول الله قال عجبت لما فتحت لها أبواب السماء فارتكن مني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك (قوله ومنه) أي من دعاء الاستفتاح (قوله الحمد لله جدا طيبا) بتشديد الهمزة المكسورة (قوله مبارك فيه) أي في الحمد ومبارك بصيغة

في غير صلاة الجنازة (دعاء الاستفتاح) سرا (عقب تكبيرة الاحرام) لكن يفصل بينهما بسكينة يسيرة للاتباع ومجمله ان غلب على ظنه أنه مع الاشتغال بالافتتاح يترك الفاتحة قبل ركوع الامام (ومنه الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا) ومنه الحمد لله جدا كثيرا طيبا مباركا فيه

(قوله بسكينة يسيرة) في التحفة وضبطت بقدر سبحان الله

اسم المفعول وهذه الصيغة رواها مسلم ايضا عن انس رضي الله عنه بلفظ أن رجلا جاء فدخل الصف وقد خفره النفس فقال الحمد لله جدا كثيرا طيبا مباركا فيه فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاته قال أيكم المتكلم بالكلمات فأرم القوم فقال أيكم المتكلم بها فإنه لم يقل بأسا فقال رجل جئت وقد خفرني النفس فقلتها فقال لقد رأيت اثني عشر ملكا يتدبرونها أيهم يرفعها (قوله ومنه) أي من دعاء الافتتاح (قوله وجه وجهي) أي ذاتي وكني عنها بالوجه إشارة إلى أن المصلي ينبغي أن يكون كله وجهه مقبلا بكلية إلى الله تعالى لا يلتفت لغيره بقلبه في لحظة منها وينبغي محاولة الصدق عند التلفظ بذلك حذرا من الكذب في هذا المقام كذا في التحفة ويوافقه ما في الاحياء في حق من يصبح بكرة ويتوجه إلى القبلة ويقول وجه وجهي وجهي الخ أنه أول كذب يفتاح الله سبحانه به كل يوم إذا لم يكن قلبه متوجها إلى الله تعالى على الخصوص فإنه إن أراد بالوجه وجه الظاهر فوجهه إلى الكعبة وما صرفة الاعن سائر الجهات والكعبة ليست بوجهه وهو المطلوب للعبد به فكيف يصدق وقلبه متردد في أوطاره وحاجاته الدنيوية ومنصرف في طلب الخيل في جمع المال والجاه واستكثار الاسباب بالكلية فتى وجه وجهه للذي فطر السموات والارض وهذه الكلمة هي خبر عن حقيقة تدبر (قوله للذي فطر السموات) أي أبدعها أو أوجدها لا على مثال سبق والسموات جمع سماء والمراد بها هنا الاجرام المخصوصة المسماة بالافلاك العلوية الدائمة الحركة لنفع العالم وجمع لا تنفعا عن جميع الاجرام التي فيها من الكواكب السيارة وغيرها بخلاف الارض فان انتفاعنا منها هو بالطبيعة العلياق فقط (قوله الخ) تمامه والارض خفيفا مساهما وما أنا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومجاتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين وهذه الصيغة أفضل صيغ الافتتاح وذلك للتباعد واداء مسلم الا كلمة مساهما فبان حبان وقوله خفيفا أي مائلا عن كل الاديان والطرائق الى دين الحق وطريقه ويأتي به وما بعده المرأة ايضا على ارادة الشخص ويؤيده أمره صلى الله عليه وسلم لفاظمة رضى الله عنها بان صلاتي الخ عند شهود أضحيتها وبه يرد قول الاسنوي القياس المشركات المسماة وقول غيره القياس بحقيقة وهو حال من وجهي قيل لا من ضمير وجهت لئلا يلزم تأنيته ويرد بأنه إذا فرض أن المراد الشخص لم يلزم ذلك وقوله وما أنا من المشركين تأكيد لائق بالمقام وقوله ان صلاتي خصت الصلاة لأنها أفضل عبادات البدن ولان الكلام فيها وقوله ونسكي أي عبادتي من ذكر العام بعد الخاص وقوله ومحياي بفتح الياء ومحياي باسكان الياء على ما عليه الاكثر ويجوز في الاولى السكون وفي الثانية الفتح فانها قراءة نافع من رواية قالون في الآية قال الشاطبي * وربي صراطي ثماني ثلاثة * ومحياي والاسكان صح تحملا فأشار بقوله صح تحملا الى صحة نقل الاسكان في محياي عن قالون الراوي عن نافع وترك الالتفات الى قول من طعن فيه قال الشهاب الخفاجي وقراءة نافع وان كان فيها الجمع بين ساكنين الا أنه نوى فيها الوقف فلهذا جاز التقاؤهما (قوله وغير ذلك) أي ومنه غير ذلك من الادعية الواردة في الافتتاح كاللهم أنت الملك لا اله الا أنت سبحانك وبحمدك أنت ربّي وأنا عبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فأغفر لي ذنوبي جميعا إنه لا يغفر الذنوب الا انت واهدني لافضل ما عشت فيه ولا يهدي لافضل ما عشت فيه الا انت واصرف عني سيئها فإنه لا يصرف عني سيئها الا أنت لبسك وسعديك والخير كله في يدك والشر ليس اليك أنا بك واليك تباركت وتعاليت أستغفرك وأتوب اليك رواه مسلم والترمذي وكل اللهم باعدي بني وبين خطاياي الخ وبأيها افتتح حصل أصل السنة لكن وجه وجهي الخ أفضل (قوله ويسن أن يقول في الأخير) أي وجه وجهي الخ (قوله وأنا من المسلمين) أي أقول الشافعي رضى الله عنه بعد رواية الحديث في هذا وأنا أحب أن يقول وأنا من المسلمين بدل وأنا أول المسلمين انتهى والحديث بالوجهين في مسلم وأبي داود (قوله وأنا ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في بعض الاحيان) جمع حين بمعنى زمن (قوله وأنا أول المسلمين) مقول يقول وعبرة التحفة وكان صلى الله عليه وسلم تارة يقول هذا وتارة يقول ما في الآية لأنه أول المسلمين مطلقا ولا يجوز

الذي فطر السموات والارض أنه أول كذب يفتاح الله سبحانه به كل يوم اذ لم يكن وجهه قلبه متوجها إلى الله تعالى على الخصوص فإنه إن أراد بالوجه وجه الظاهر فما وجهه إلى الكعبة وما صرفة الاعن سائر الجهات والكعبة ليست بوجهه للذي فطر السموات والارض حتى يكون

ومنه وجه وجهي للذي فطر السموات الخ وغير ذلك ويسن أن يقول في الأخير وأنا من المسلمين وإنما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في بعض الاحيان وأنا أول المسلمين

المتوجه اليها متوجها اليه تعالى عن أن تحده الجهات والاقطار وان أراد به وجه القلب وهو المطلوب المتعبد به فكيف يصدق قوله وقلبه متردد في أوطاره وحاجاته الدنيوية منصرف في طلب الخيل في جمع المال والجاه واستكثار الاسباب والمتوجه بالكلية اليها فتى وجه وجهه للذي فطر السموات والارض وهذه الكلمة هي خبر عن حقيقة (قوله ويسن أن يقول الخ) أي ويجوز أن يقول وأنا أول لكن ان

قصد لفظ الآية والافلا يجوز كفاي التحفة وهذا الاخير أفضل ادعية الافتتاح كفاي التحفة ايضا

ذكره الا ان قصده لفظ الآية انتهى قال سم ظاهره الحرمة عند الاطلاق وقد تقتضي الحرمة البطلان لانه حينئذ كلام اجنبي مخالف للوارد في حق هذا القائل وقد يتوقف في كل من احرمة والبطلان لانه لفظ قرآن ولا صارف الا ان يدعى ان قرينة الافتتاح صارفة وفيه ما فيه نليتأمل (قوله لانه) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله أول مسلمي هذه الامة) أي في الوجود الخارجي فلا ينافي أنه أول المسلمين مطلقا كما تقدم عن التحفة لتقدم خلق ذاته وافتراغ النبوة عليه قبل جميع الموجودات ولذا قال بعض المحققين ما أفاده في التحفة أعذب والى التحقيق أقرب وما أفاده هنا أنسب بظواهر الفقه ثم هذا التوجيه يقتضي أن النبي صلى الله عليه وسلم من جملة هذه الامة وهو كذلك لان المراد بالامة المدعون برسالته وهو كذلك لانه مرسل حتى لنفسه تأمل (قوله ويفوت دعاء الافتتاح) أي مشروعيته (قوله بالتعوذ) أي بالشروع فيه أو في القراءة ولو سهوا كما في التحفة وظاهره وان اشتغل بأذكار غير مشروعة ونظرفيه سم قال ع ش والذي ينبغي أخذ من هذه العبارة ونحوها عدم الفوات قال سم بخلاف ما اذا أراد فسبق لسانه فتعوذ فيما يظهر تأمل (قوله فلا يندب له) أي لمن شرع في التعوذ أو القراءة (قوله العود اليه) أي الى دعاء الافتتاح وعبارة الاسنى مع الر وض وان تعوذ ولو بالشروع فيه قبل استفتاحه لم يتدارك أي الاستفتاح سواء تركه عمدا أو سهوا فلا يتدارك بالعود اليه ولا في باقي الركعات لفوت محله فان فعل أي تداركه صحت صلاته لانه ذكر (قوله لفوات محله) أي دعاء الافتتاح لتعليل لعدم ندب العود اليه (قوله ويفوت) أي دعاء الافتتاح (قوله يجلس المسبوق مع الامام) أي كأن أدركه في تشهد فجلس معه (قوله لذلك) أي فلا يندب له بعد قيامه الاتيان بدعاء الافتتاح لفوات محله بالجلوس (قوله فلو سلم قبل أن يجلس) أي سلم الامام قبل جلوس المسبوق فهو محترز قوله يجلس المسبوق (قوله لم يفته) أي دعاء الافتتاح فيندب له الاتيان به قبل شروعه في القراءة والحاصل أن دعاء الافتتاح انما يسن بشرط خمسة أن يكون في غير صلاة الجنازة ولو على غائب خلافا لابن العماد حيث قال ويتجسه فيما لو صلى على غائب أن يأتي بالافتتاح لا تنفاد المعنى الذي شرع له التخفيف الخ وأن لا يخاف فوت وقت الاداء وأن لا يخاف المأموم فوت بعض الفاتحة وأن لا يدرك الامام في غير القيام فلو أدركه في الاعتدال لم يفتتح وان لا يشرع المصلي مطلقا في التعوذ أو القراءة تأمل (قوله ولا يفوت) أي دعاء الافتتاح (قوله بتأمينه معه أي مع امامه) أي المسبوق فيأتي به بعده لكن الظاهر أن التقيد بالتأمين ليس مرادا وانما المراد تأمينه لقراءة امامه وان لم يؤمن الامام ثم رأيت في ع ش ما يفيد حيث قال بأن فرغ الامام من الفاتحة عقب التحريم فأمّن المأموم فانه لا يكون مانعا من الاتيان بدعاء الافتتاح تأمل (قوله لانه يسير) لتعليل لعدم فوات دعاء الافتتاح بالتأمين هل ولو أتى بعده بيارب العالمين فانه حسن كما نقلوه عن النص مقتضى ما مر عن ع ش نعم ويسن للمأموم الاسراع بدعاء الافتتاح اذا كان يسمع قراءة امامه ليستمعها كما نقله في المجموع عن الجويني قال ع ش هذا صريح في أنه يقرؤه وان سمع قراءة امامه وعليه فلهل الفرق بينه وبين قراءة السورة أن قراءة الامام تعد قراءة للمأموم فأغنت عن قراءته وسن استماعه لها ولا كذلك الافتتاح فان المقصود منه الدعاء للمأموم ودعاء الشخص لنفسه لا يعد دعاء لغيره انتهى فتأمل ويأتي المأموم به وان خاف فوت السورة حيث تسن له قال في الايعاب لان ادراك الافتتاح محقق وفوات السورة موهوم وقد لا يقع انتهى قال شيخنا ولا يترك المحقق لأجل الموهوم (قوله ويسن التعوذ) أي بعد الافتتاح ان أتى به ثم أو الفاء الواقعة في بعض العبائر هنا ندب ترتبه اذا أرادها لاني سنية التعوذ لو أراد الاقتصار عليه ولو لم يمكنه الا أحدهما بأن كان الباقي من الوقت لا يسع الا أحدهما هل يراعى الافتتاح لسبقه أو التعوذ لانه للقراءة فيه نظير قال بعضهم مما يرجح الثاني أنه قيل بوجوبه انتهى وفيه أن الافتتاح كذلك كما تقدم عن التحفة فلهو قال ان مما يرجحه أن فائدة الاستعاذة أعظم لانها لدفع وسوسة الشيطان في جميع قراءته وصلاته لكان أوجه ولعله الذي أراد بقوله مما ثم رأيت ع ش قال الأقرب الثاني لان المقصود منه التحفظ من الشيطان وأيضا فهو مطلوب

لانه أول مسلمي هذه الامة (و يفوت) دعاء (الافتتاح بالتعوذ) فلا يندب له العود اليه لفوات محله (و) يفوت (يجلس المسبوق مع الامام) لذلك فلو سلم قبل أن يجلس لم يفوت (لا) يفوت (بتأمينه معه) أي مع امامه لانه يسير (و) يسن (التعوذ)

(قوله بالشروط السابقة) أي وهي أن لا تكون صلاة جنازة وان يغلب على ظنه أنه مع الاشتغال يدرك الفاتحة قبل ركوع امامه وان لا يشرع في التعوذ ولو سهواً وان لا يدرك الامام في غير القيام ما لم يسلم قبل أن يجلس زاد في التحفة وغيرها أن لا يضيق الوقت بحيث يخرج بعض الصلاة عنه لو أتى به قال في الامداد بل قد يخرج مان أو أحدهما عند فوت الوقت انتهى واستثنى من ذلك التعوذ في صلاة الجنازة فإنه مسنون كما صرحوا به لعدم طولها واستثنى في الامداد الجلوس مع الامام فقال تعوذ بالشروط السابقة في دعاء الافتتاح كما ذكره في بعضها ويقاس به القاضي ما عدا الجلوس معه لأنه مفوت ثمة لفوات الاستفتاح به لا هنا لأنه للقراءة ولم يشرع ٢٠١ فيها انتهى وذكر في التحفة ما يفيد عدم

استثناء الجلوس معه فقال دعاء الافتتاح الامن أدرك الامام في غير القيام ما لم يسلم قبل أن يجلس أو في الاعتدال والامن خاف فوته بعض الفاتحة لو أتى به والان ضاق الوقت بحيث يخرج بعض الصلاة عنه لو أتى به والتعوذ مثله في سراقيل القراءة (ولو في صلاة جهرية بالشروط السابقة في دعاء الافتتاح لقوله تعالى فاذا قرأت القرآن أي اذا أردت قراءة شيء منه

لكل قراءة انتهى وهو صريح فيما ذكرته (قوله سراقيل القراءة) أي عند الجمهور وخلافه ما حكى عن ابن سيرين والنخعي من أنه بعد القراءة جلالاً لآية على أنه بعد الفراغ ووجه ما قاله الجمهور أن تقديم الاستعاذة على القراءة لتذهب الوسوسة عنه أولى من تأخيرها عن وقت الحاجة اليها ووجه مقابله أن القارئ يستحق ثواباً عظيماً وربما حصلت الوسوسة في قلبه هل حصل له ذلك الثواب أولاً فاذا استعاذ بعد القراءة اندفعت الوسوسة وبقي الثواب خالصاً انتهى خازن وهل يسن لاتبان قبلها أو بعدها مراعاة للخلاف لم أر من صرح به فليراجع (قوله ولو في صلاة جهرية) هذه الغاية راجعة لقوله سراقيل قدمها على قوله قبل القراءة لكان أظهر والحاصل أنه يطلب الاسرار بالاستعاذة في الصلاة سواء كان منفرداً أو مأموماً أو اماماً بحيث يسمع نفسه فقط وكان سميعاً فلا يزيد على ذلك وان قصد تعليم الحاضر ين لا مكانه قبل الصلاة أو بعدها هذا حكمها في الصلاة وأما خارجها فقل في التحفة قضية كلامهم أنه يجهر به للفاتحة وغيرها وعليه أثمة القراءة انتهى وهو موافق لقول الداني لأعلم خلافاً بين أهل الاداء في الجهر به عند افتتاح القراءة وكأنه لم يعتبر بالماوردي عن حمزة ونافع أنهم يخفون التعوذ وان صححه جمع منهم المهدوي وإلى ذلك أشار الشاطبي بقوله واخفاؤه فصل أباه وعائنا * وكمن فتي كالمهدوي فيه أعملاً

فأشار بالفاء والهمزة من فصل وأباه إلى حمزة ونافع لانهم أسروا به على ما روى عنهم ما ونبه بذلك أن الائمة لم يأخذوا به وان أعمله المهدوي ووافق الشاطبي على ذلك ابن الجزري حيث قال في طيبته

وقل أعوذ ان أردت تقرأ * كالنحل جهر الجميع القرا

وقيل بخفي حمزة حيث تلا * وقيل لافاتحة وعلا

لكن محله حيث جهر بالقراءة في الاسنى مانع وقضية كلامه أنه يجهر بالتعوذ وان أسر بالقراءة وليس كذلك بل هو على سننهما ان جهر الجهر وان سراقيل في الصلاة فيسر مطلقاً على الاصح انتهى (قوله بالشروط السابقة) متعلق بيسن التعوذ (قوله في دعاء الافتتاح) لم يذكر كثره الا شرطين هما قوله في غير صلاة الجنازة وقوله ومجمله ان غلب الخ لكن التعوذ مسنون ولو في صلاة الجنازة كما سيأتى في بابها فلم يشترط هنا الا الثاني نعم ذكر في غير هذا الكتاب عدم الشروع في الفاتحة وعدم ضيق الوقت فلهذا أراد بالشروط السابقة وان لم تذكر في هذا الشرح أو ظن أنه ذكرها فيما مر والا فوجه التعبير بالجمع فليتأمل (قوله لقوله تعالى) أي في سورة النحل وهذا دليل لسن التعوذ للقراءة أعم من أن تكون في الصلاة أو غيرها والدليل الخاص ما رواه أحمد عن أبي أمامة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلاة قال سبحانك اللهم الى ولا اله غيرك ثم يقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وما رواه أبو داود وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم قال قبل القراءة في الصلاة أعوذ بالله من الشيطان الرجيم (قوله فاذا قرأت القرآن أي اذا أردت قراءة شيء منه) أي من القرآن وهذا على مذهب الجمهور كما تقدم قال بهاء الدين ابن السبكي

٢٦ - ترسي - في

يستثنى ما استثناء الامداد نعم ظاهر كلام شرح الروض قد يوافق الامداد فانه قال ويستثنى أي من سن التعوذ خوف فوت القراءة وفوت الوقت كما مر نظيره فيما قبله فلم يستثن من ندب الافتتاح غير هذين وهذا الخلاف لفظي لم يتوارد على محل واحد كما لا يخفى فقول التحفة بعدم سن ذلك مراده التعوذ في القيام الاول لأنه حينئذ ومثله الاعتدال ليس محلاً للقراءة والتعوذ انما هو للقراءة ومراد الامداد أن الجلوس معه يفوت الافتتاح وأما التعوذ فلم يدخل وقته حتى يقال فيه انه فات لأنه انما يدخل وقته عند اعادة القراءة ولم يرد ما بعد فتنبهه والله أعلم

في عروس الافراح ورد عليه سؤال وهو ان الارادة ان أخذت طالق انما استجابت الاستعاذة بمجرد ارادة القراءة حتى لو أراد ثم عن له أن لا يقرأ استجابه الاستعاذة وليس كذلك وأن أخذت الارادة بشرط اتصالها بالقراءة استحال العلم بوقوعها و يمنع حينئذ استجابه الاستعاذة قبل القراءة قال الدر الدماميني بقى قسم آخر باعتباره يزول الاشكال وذلك اننا تأخذها مقيدة بأن لا يعن له صارف عن القراءة انتهى من حواشي الروض تأمل (قوله فاستعذ بالله) أى فاسأل الله أن يعينك من وساوسه لئلا يوسوس لك في القراءة وفيه دليل على أن المصلي يستعين في كل ركعة لان الحكم المترتب على شرط يتكرر بتكرار قياسا وتعقيبته لذكر العمل الصالح والوعده عليه ايدان بأن الاستعاذة عند القراءة من هذا القبيل انتهى بضأوى جل (قوله أى قل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) هذا بيان للافضل والا فاصل السنة يحصل بأى صيغة كانت من صيغ الاستعاذة كما أشار اليه وهذا الخ والشيطان هو ابليس وفي اشتقاقه قولان فقبل من شطن اذا بعد عن الحق أو عن رحمة الله فالنون أصلية والياء زائدة وقيل من شاط يشيط اذا حترق فالنون زائدة والياء أصلية والرجيم فمبيل بمعنى مفعول لانه مرجوم بالامنة أو بمعنى فاعل لانه راجم للناس بالوسوسة وهو نعت للشيطان للتعظيم والذم قال شيخنا رحمه الله ومن لطائف الاستعاذة أنه اقرار من العبد بالعجز والضعف واعتراف منه بقدرة البارى عز وجل وأنه الغنى القادر على دفع جميع المضرات والآفات واعترافه أيضا بأن الشيطان عدو مبين في الاستعاذة التجاء الى الله تعالى القادر على دفع وسوسة الشيطان الغوى الفاجر وأنه لا يقدر على دفعه عن العبد الا الله تعالى انتهى (قوله وهذه) أى أعوذ بالله من الشيطان الرجيم (قوله أفضل صيغ الاستعاذة) أى كما هو المختار عند القراء والفقهاء وكلهم يجيزون غير الصيغة المذكورة نحو أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وأعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم ولذا قال الشاطبي اذا ما أردت الدهر تقرأ فاستعذ * جهاراً من الشيطان بالله مسجلاً

على ما أتى في النحل يسرا وان نرد * لربك تنزيها فاستعذ *
وقد ذكر والفظ الرسول فلم يرد * ولو صح هذا النقل لم يبق محجلاً
وفيه مقال في الاصول فروعه * فلا تهمد منها باسقاء ومظلالاً

وعن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه قرأت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم فقال قل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم هكذا أقرأني به جبريل عليه السلام عن القلم عن اللوح المحفوظ قال بعضهم ضعيف كما أشار اليه الشاطبي ومع ذلك المختار ما ذكرنا لو افقته لفظ الآية ولورود الحديث به على الجملة وان لم يصح لاحتمال الصحة انتهى فهو الأفضل على الإطلاق قال الرشيدى أى بالنسبة للقراءة في الصلاة وخارجها لا مطلقاً ولا لافلاخفاء أن التعوذ الوارد لدخول المسجد أو الخروج أو لدخول الخلاء الأفضل المحافظة فيه على لفظ الوارد (قوله ويسن) أى التعوذ (قوله في كل ركعة) أى على المذهب لحصول الفصل بين القراءتين بالركوع وغيره والاولى آكد مما به الاتفاق عليها ولان افتتاح القراءة في الصلاة تمامها وفيها الطريق الثانى قولان أحدهما هذا والثانى يتعوذ فى الاولى فقط لان القراءة فى الصلاة واحدة كما لا يبعد لو سجد للتلاوة ثم عاد للقراءة وعلى هذا الترتيب فى الاولى عمد أو سهواً أى به فى الثانية بخلاف دعاء الافتتاح فإله فى المغنى (قوله كالقيام الثانى) لعل الكاف هنا للتنظير وعبارة التحفة وهو أى التعوذ لما أى للقراءة لا لافتتاحها أى الصلاة ومن ثم يسن فى قراءة القيام الثانى من كل من ركعتى الكسوف (قوله من ركعتى صلاة الكسوف) أى للشمس والقمر وكذلك فى صلاة الجنازة فيسن التعوذ دون الافتتاح كما مر (قوله لانه مأثور به) أى بالتعوذ تعبل لسنة كل ركعة (قوله للقراءة) أى لاجلها (قوله وهى فى ركعة) أى فيستحب وان كان الاولى آكد كما مر وحصول الفصل بالركوع ونحوه (قوله ولا تسن اعادته) أى التعوذ (قوله اذا سجد للتلاوة) أى لقرب الفصل وأخذ منه انه لا يعيد البسملة أيضاً وان كانت السنة من أثناء سورة غير براءة كما قاله الجعبرى ورد قول السخاوى لا فرق أن ييسمل وكسجود التلاوة كل ما يتعلق بالقراءة بخلاف

فاستعذ بالله من الشيطان
الرجيم أى قل أعوذ بالله
من الشيطان الرجيم وهذه
أفضل صيغ الاستعاذة
(و) يسن (فى كل ركعة)
كالقيام الثانى من ركعتى
صلاة الكسوف لانه مأثور
به للقراءة وهى فى كل
ركعة ولا تسن اعادته اذا
سجد للتلاوة

(قوله اذا سجد للتلاوة)
قال فى التحفة وانما لم
يسن اذا سجد للتلاوة
لقرب الفصل انتهى قال
ابن قاسم فى شرح أبى شعجاع
وقضى به أنه لو طال

ما إذا سكنت اعراضاً أو تكاملاً وإن قل والحق بذلك إعادة السواك قاله في التحفة وخص الرمي سن التسمية لمن ابتداءً من أثناء السورة بخارج الصلاة قال ع ش ووجهه بأن ما أتى به بعد الفاتحة من القراءة في صلته بعد من الفاتحة لانه قراءة واحدة والقراءة الواحدة لا يطلب التعوذ ولا التسمية في أثناءها نعم لو عرض للمصلي ما منعه من القراءة بعد الفاتحة ثم زال وأراد القراءة بعد سن له الاتيان بالتسمية أي والتعوذ لأن ما يفعله إلا أن ابتداء قراءة قال الشر واني قضيته انه يسن للإمام الاتيان بالسلمة فيما لو سكنت بعد الفاتحة السكوت المسنون ثم ابتداء من أثناء السورة انتهى فليأمل (قوله ويسن لعاجز) أي يسن التعوذ لما عجز عن الفاتحة (قوله أي بالذكر بدل الفاتحة) أي وفاقاً للرمل وخلافاً للخطيب وعبارته كلام المصنف يقتضي استحباب التعوذ لمن أتى بالذکر للعجز كما أنه يأتي بدعاء الافتتاح وقال في المهمات ان المتعبد به لا يستحب وهو ظاهر لان التعوذ لقراءة القرآن ولم توجد بخلاف دعاء الافتتاح انتهى ورد في التحفة بأن للنائب حكم المذنب عنه (قوله ويسن لكل قارئ) أي سواء كان في الصلاة أم لا ولكن في الصلاة أشد استحباباً لما سيأتي وهذا شروع في بيان السنتين اللاحقتين للفاتحة (قوله التأمين أي قول آمين) أي فالتأمين مصدر آمن بتشديد الميم قال في المصباح وأمنت على الدعاء تأمينا قلت عنده آمين قال الشافعي رضي الله عنه في الام لو قال آمين رب العالمين وغيره من ذكر الله تعالى كان حسناً نقله في الاسنى عن المجموع (قوله أي استجب) تفسير لا آمين لانه اسم فعل معناه استجب روى عن ابن عباس قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن معناه فقال رب افعل قال في حواشي الروض وقيل لا تخيب رجاءنا وقيل لا يقدر على هذا أحد سواك وقيل جنبك قاصدين ودعونا لك راغبين فلا تردنا وقيل انه اسم من أسماء الله تعالى كان المصلي قال اهدنا يا الله وقيل انه طابع الدعاء وخاتم عليه وقيل انه كنز يعطاه قائله وقيل انه اسم تنزل به الرحمة انتهى وعلى الاول قال الشوبري لا يقال استجب متعددون آمين بدليل انه يقال استجب دعاءنا ولا يقال آمين دعاءنا وغير المتعدى لا يفسر بالمتمددى لانا نقول قال في التسهيل وحكمها أي أسماء الأفعال غالباً في التعدى واللزوم حكم الأفعال انتهى قالوا وخرج بغالبها آمين فانه بمعنى استجب وهو متعددونه فتأمل انتهى (قوله بعد أي عقب) يعين مفتوحة وقاف مكسورة بعدها باء موحدة ويجوز ضم العين والقاف وسكونها وأما عقيب فلغة قليلة وأشار بهذا التفسير إلى ان الاولى للمصنف أن يعبر كما يعبر به غيره قال في التحفة أفهم عقب فوت التأمين بالسكوت أي بعد السكوت المسنون ويتبني ان محله ان طال وافهم أيضاً فواته بالتلفظ بغيره ولو سهوا كما في المجموع عن الاصحاح وان قل نعم يغفر لي الحسن انه صلى الله عليه وسلم قال عقب الضالين رب اغفر لي آمين بل ينبغي ندبه لهذا الحديث وانه لو زاد على ذلك ولو الذي لجميع المسلمين لم يضر انتهى بتقديم وتأخير مع زيادة من ع ش والسيد البصري وظاهر أنه لا فرق بين المنفرد والامام والمأموم لقراءة نفسه أو امامه فزعم أن المأموم ان قال قبل تأمينه لقراءة امامه رب اغفر لي الخ تبطل صلته لانه لم يرد في خبر بخصوصه مردوداً بأنه لا وجه له وبفرض ان ذلك لا يسن له وانما يسن للقارئ سواء كان اماماً أو منفرداً فهو غير مبطل أيضاً لو أتى به المأموم اذ غاية الامر أنه دعاء وهو في الصلاة غير مبطل اذ لم يكن فيه خطاب لمخلوق ولا تمليق كما سيأتي ومجرد عدم وروده في حقه بالخصوص لا يقتضي البطلان بل كلامهم في مواضع مصرح بأنه يجوز اختراع دعاء ولو لا هو والدينونة اذا كان بالمرية ولم يقيدوه بغير المأموم الا ان يريد أن قول المأموم رب اغفر لي الخ بناء على عدم سنه اذا كان في أثناء فاتحته يقطع الموالاة فاذا لم يعد لها من أولها بطلت صلته فهو ظاهر فان قلت قد أفتي بعضهم بابطال زيادتها قبل أيها النبي في التشهد لانه زاد حرفين مع عدم ورودها وما هنا أكثر منهما قلت قد ضمه جمع من

والحق بذلك إعادة السواك انتهى (قوله أي استجب) يعني ان آمين اسم فعل على الفتح مثل كيف وأين ويسكن عند الوقوف وفي شرح العباب للشارح اخرج الطبراني عن وائل ابن حجر انه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل الصلاة فلما فرغ من فاتحة الكتاب قال آمين ثلاث مرات وبؤخذ منه أنه يندب

ويسن لعاجز أي بالذکر بدل الفاتحة (و) بسن لكل قارئ (التأمين) أي قول آمين أي استجب (بعد) أي عقب

تكرر آمين ثلاثاً حتى في الصلاة ولم أر أحداً صرح بذلك انتهى (قوله أي عقب فراغ الفاتحة) قال في التحفة أفهم عقب فوت التأمين بتلفظ بغيره ولو سهوا كما في المجموع عن الاصحاح وان قل نعم يغفر لي الحسن انه صلى الله عليه وسلم قال عقب الضالين رب اغفر لي آمين وافهم أيضاً فواته بالسكوت أي بعد السكوت المسنون ويتبني

ان محله ان طال نظيره ما في الموالاة الى أن قال يتجه فواته بالر كوع ولو فوراً وقال القليوبي لا يسن الدعاء قبله من أحد واستثنى ابن حجر رب اغفر لي لور ودمه يدل له قولهم انه من أما كن اجابة الدعاء ولم يوافقوه عليه انتهى وقوله عقب بفتح العين وقاف مكسورة بعدها باء موحدة ويجوز ضم العين والقاف وأما عقيب بياء قبل الباء فلغة قليلة استوى وفي حواشي الشوبري على شرح المنهج ما نصه تنبيه عقب بضم المهملة

وسكون القاف وفتحها وكسر القاف الاول لما يقال لما بعد التكملة والثاني لما قرب منها يقال جاء عقب الشهر بالوجهين قاله الحافظ ابن حجر في فتح الباري في كتاب المحاربين انتهى (قوله أو بدلها) قال الشارح في شرح العباب الذي يتجه التأمين عقب البدل ولو ذكر وان لم يتضمن دعاء نظر الكونه بدلا ٢٠٤ وهو يعطى حكم البدل وان لم يوجد فيه بعض خصوصيات البدل عنه ومثل ذلك بالاولى ما لو عجز

عن بعضها من أو لها أو أني
يدله أو من آخرها أو أني
بما يتضمنه انتهى بحروفه
وقال في الامداد مبن
القرآن أو الذ كرسوا
تضمن دعاء أم لا على الوجه
انتهى وفي فتح الجواد
ولو ذكر الادعاء وفيه على
ما فيه انتهى وقال

(فراغ الفاتحة) أو بدلها
للاتباع في الصلاة وقيس
بها خراجها ويسن تخفيف
الميم مع المد وهو الافصح
الاشهر ويجوز القصر فان
شدد مع المد أو القصر
وقصد أن يكون المعنى
قاصدين اليك وأنت أكرم
من أن نخيب قاصدك لم تبطل

القليوبى وكذا بدلها أن
اشقى على دعاء ولو من
أوله انتهى وفي شرح التنبية
للخطيب ولو أني يبدل
الفاتحة من القرآن فظاهر
كلامهم أنه لا يؤمن عقبه
خلافًا للرواية انتهى وفي
حاشي شرح المنهج
لشوبري ولا يسن عقب
بدل الفاتحة من قراءة
ولا ذكر كما هو مقتضى
اطلاقه - ثم رأيته في
العباب قال ولو تضمنت
آيات البدل دعاء فينبغي

المحققين وأفتى شيخ الاسلام بأنه لا بطلان بذلك وحزم به القليوبى على أنه يمكن الفرق بين ما في
مسئلتنا بما قررنا آتيا بأن ما هندا دعاء بخلاف ما يفتيأمل (قوله فراغ الفاتحة أو بدلها) أي من القرآن أو الذي ذكر
سواء تضمن دعاء أو لا على الوجه قاله في الامداد وعناية الإيعاب الذي يتجه التأمين عقب البدل ولو ذكر
وان لم يتضمن دعاء نظر الكونه بدلا وهو يعطى حكم البدل وان لم يوجد فيه بعض خصوصيات البدل
عنه ومثل ذلك بالاولى ما لو عجز عن بعضها من أو لها أو أني يبدلها أو من آخرها بما يتضمنه انتهى وخالفه
بعضهم فقال لا يؤمن عقب البدل مطلقا وفي التحفة ومثلها بدلها ان تضمن دعاء قال الكردى في الكبرى
فتلخص ثلاث آراء للتأخيرين في البدل يؤمن مطلقا وهو ما في الإيعاب والامداد واقتضاه كلامه هنا لا يؤمن
مطلقا وهو ما في شرح التنبية للخطيب واحدا احتمالى العباب تبعًا للرواية يؤمن ان تضمن دعاء وهو ما في
التحفة وغيرها ولعله الاولى انتهى وجهه أنه الاوسط وخير الامور وأوسطها ويمكن تنزيل كلامه عليه
بأن يقال أو بدلها أي ان تضمن دعاء ولا فلا يؤمن (قوله للاتباع في الصلاة) دليل لسن التأمين فيها والمحدث
رواه أبو داود والترمذي وغيرهما عن واثل بن حجر رضى الله عنه قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه
وسلم فما قال ولا الضالين قال آمين مذهبنا صوته وسيأتي حديث آخر (قوله وقيس بها خراجها) أي الصلاة
وهذا صريح في أنه لم يرد نص في التأمين عقب الفاتحة خارج الصلاة لكن في الجمل على الجلايين حديث
عائني جبريل آمين عند فراغي من قراءة الفاتحة رواه البيهقي وغيره وحديث ما حسدتمكم اليهود على شيء
ما حسدتمكم على التأمين فأكثر وأمن قول آمين رواه ابن ماجه انتهى وهذا ان كاصر مج في سنن ذلك
خارجها أما الاول فلانه مطلق ولا حاجة الى تقييده بكونه في الصلاة وأما الثاني فلقوله فأكثروا الخ تأمل
(قوله ويسن تخفيف الميم مع المد) أي للهمزة وذلك لما مر في الحديث (قوله وهو الافصح الاشهر) أي عند
الفقهاء وهو لفظة بني عامر كما ذكر في المصباح قال والمد اشباع بدليل انه لم يوجد في العربية كلمة على فاعيل
انتهى وعلى هذه اللفظة قول الشاعر آمين آمين لا أرضى بواحدة * حتى أبلغها ألف آمينا

وقول آخر * ويرحم الله عبدًا قال آمينا * وحكى الواحدى فيها جواز الامالة (قوله
ويجوز القصر) أي للهمزة وهي لغة الحجاز بل قال بعضهم هو الاصل لان وزنه فعيل وأما المد فهو من ابنية
العجم انتهى ومع ذلك الافضل المذكور (قوله فان شدد) أي الميم وهذا بيان لمفهوم تخفيف الميم (قوله مع
المد والقصر) أي للهمزة وهو هنا لن بل قيل انه شاذ منكر قال في المصباح والموجود في مشاهير الاصول
المعتمدة ان التشديد خطأ وقال بعض أهل العلم التشديد لغة وهو وهم قديم وذلك ان أبا العباس أحمد بن يحيى
قال وآمين مثال عاصين لغة فتوهم ان المراد صيغة الجمع لانه قابله بالجمع وهو مردود بقول ابن جنى وغيره
ان المراد موازنة اللفظ لا غير قال ابن جنى وليس المراد حقيقة الجمع ويؤيده قول صاحب التمشيل في
الفصيح والتشديد خطأ ثم المعنى غير مستقيم على التشديد لان التقدير ولا الضالين قاصدين اليك وهذا
لا يرتبط بما قبله فافهمه انتهى كلام المصباح بالحرف (قوله وقصد ان يكون المعنى) أي معنى آمين المشددة
الميم هنا (قوله قاصدين اليك وأنت أكرم من أن نخيب قاصدا) بكسر باء تخيب مشددة من التخيب قال
في المصباح خاب بخيب خيبة لم يظفر بمطابق وفي المثل الهيبة خيبة وخيبة الله أي جعله خائبًا انتهى وفي
القاموس وسعيه في خياب بن خياب مشددين أي خسار (قوله لم تبطل) أي صلاته كما صرح به في المجموع

خلافًا

التأمين عقبها ويحتمل خلافه انتهى قال في شرحه وهو عدم التأمين انتهى فتلخص

ثلاثة آراء للتأخيرين في البدل يؤمن مطلقا وهو ما في الإيعاب والامداد واقتضاه كلامه هنا لا يؤمن مطلقا وهو ما في شرح التنبية للخطيب
واحدا احتمالى العباب تبعًا للرواية يؤمن ان تضمن دعاء وهو ما في التحفة وغيرها ولعله الاول (قوله ويجوز القصر) وهو زامالة ألف
المدودة مع التخفيف والتشديد (قوله لم تبطل) أي خلاف ما في الانوار وغيره من البطلان بخلاف ما اذا لم يقصد ذلك فانها تبطل قال في التحفة
فان أنى بها وأراد قاصدين اليك وأنت أكرم من أن نخيب قاصدك لم تبطل صلاته لضمته الدعاء أو مجرد قاصدين بطلت وكذا ان لم يرد شيئا كما

هو ظاهر انتهى قال الشهاب القليوبي لو شدد الميم لم يضر الا ان قصد غير الدعاء وحده فلا يضر الاطلاق على المعتد وكذا لو شدد على قياس
نظائر دلت على ما قاله في الاول وفيه نظر وان وافقه الشارح في شرح العباب لتعليقهم عدم البطلان بقصد الدعاء وقصده انه ان اتفق قصده
بطلت واذا قلنا بعدم البطلان بقصد الدعاء عند الشارح وبعدم قصد غير الدعاء وحده عند القليوبي كشرح العباب الذي يظهر للفقير عدم
حصول سنية التأمين بذلك للخلاف في البطلان غايته ان المعتد عدم بطلانها قال في شرح الروض حكى الواحدى المدمع التشديد وزيف
وقال النووي انها شاذة منكرا انتهى وفي شرح العباب للشارح وقضية كلام القمولى حرمة التشديد وان الخلاف انما هو في الابطال وفيه
نظر انتهى وفي الامداد للشارح والمدمع التشديد والقصر مع التشديد هما ٢٠٥ شاذان انتهى وفي المغنى انه لحن قال بل قيل انه

شاذ منكرا انتهى (قوله
للمأموم) أى لقراءة امامه
للقراءة نفسه فانه لا يجهر
به لها وانما صرح الشارح
بالمأموم ولم يقل للامام لانه
الذى يحتاج الى التنبيه
للخلاف فيه بخلاف المنفرد
والامام قال في التحفة
ويجهر به ندبا في الجهرية
الامام والمنفرد قطعا
والمأموم في الاظهر وان

(و) يسن للمأموم وغيره
(الجهرية) فى الصلاة
(الجهرية) والاسرار به فى
السرية اتباعا فى المأموم

تركة امامه انتهى وفى
التحفة ايضا يتجده انه
لا يسن للمأموم الا أن يسمع
قراءة امامه قال وليس لنا
قراءة يسن فيها تحرى مقارنة
الامام سوى هذا قال فى
المغنى فانه يجهر بالمأموم
خلف الامام فى خمسة
مواضع اربعة مواضع
تأمين يؤمن مع تأمين

خلاف ما فى الانوار حيث قال فان شدد دعاء بطلت صلاته انتهى وخالفه غيره فقال بعدم البطلان فى
صورة الاطلاق وهل يحصل سنية التأمين أم لا استظهر الكردى فى الكبرى الثانى قال غايته ان المعتد عدم
بطلانها قال فى الايباب وقضية كلام القمولى حرمة التشديد وان الخلاف انما هو فى الابطال وفيه نظر
انتهى فليأمل (قوله ويسن للمأموم) أى لقراءة امامه لا لقراءة نفسه (قوله وغيره) أى من امام ومنفرد
لقراءة أنفسهما بخلاف قال فى الكبرى وانما صرح الشارح بالمأموم ولم يقل للامام لانه الذى يحتاج الى التنبيه
للخلاف فيه بخلاف المنفرد والامام قال فى التحفة ويجهر به ندبا فى الجهرية والامام والمنفرد قطعا والمأموم فى
الاظهر وان تركه امامه انتهى قال فى المغنى والثانى يسر كسائر أذكاره وقيل ان تتراجع جهر والا فلا فى
فى المجموع ومحمل الخلاف اذا أمن الامام فان لم يؤمن استحب للمأموم التأمين جهر اقطعا لسمعه الامام فيأتى
به انتهى وجهر الاثنى والختم بالتأمين كجهرهما بالقراءة وسياق (قوله الجهر به) أى بالتأمين جهر
متوسطا وتكره المبالغة فيه ع ش (قوله فى الصلاة الجهرية) أى المطلوب فيها الجهر فاجهره بالمشرع (قوله
والاسرار به) أى بالتأمين بحيث يسمع نفسه فقط واطلاقهم يفهم أنه لو ترك سنية الجهر بالفاتحة أنه يؤمن جهر
ويحتمل غيره انتهى خواشى الروض وأشار الى تصحيح الاول قال بعضهم ان المصلى مأموما أو غير مجهر
به ان طلب منه الجهر ويسر به ان طلب منه الاسرار انتهى وظاهره وان سمع الامام لكن قال ابن قاسم نعم ان
جهر الامام بالقراءة فى السرية لم يعد سن مؤافقة انتهى (قوله فى السرية) أى الصلاة السرية أى المطلوب
فيها الاسرار قال فى شرح المنهج فلا يجهر بالتأمين فيها ولا معية بل يؤمن الامام وغيره سرا مطلقا (قوله اتباعا فى
المأموم) دليل لسن الجهر بالتأمين فى الجهرية قال فى التحفة والافضل للمأموم فيها ان يؤمن مع تأمين امامه
لا قبله ولا بعده كما دل عليه خبر اذا قال الامام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين فانه من وافق قوله
قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه وبه يعلم أن المراد بآمن فى رواية اذا آمن فأمنا أراد أن يؤمن ولان
التأمين لقراءة امامه وقد عرفت لا التأمين من ثم اتجه انه لا يسن للمأموم الا ان يسمع قراءة امامه ويؤيده
ما يأتى أن المأموم لا يؤمن لدعاء قنوت امامه الا ان سمعه وليس لنا ما يسن فيه تحرى مقارنة الامام سوى هذا
فان لم تنفق له موافقته آمن عقبه ولو اخرجه عن الزمن المستنون آمن قبله ولم ينتظره اعتبارا بالمشرع وقد يشك
عليه ما يأتى فى جهر الامام أو اسرارهم ان العبرة فيها بفعله لا بالمشرع والآن بحاجب بأن السبب للتأمين وهو
انقضاء الامام وحده فلم يتوقف على شئ آخر والسبب فى قراءة المأموم للسورة متوقف على فعل الامام فاعتبر
وقضية كلامهم انه لا يسن لغير المأموم وان سمع قبل لكن فى البخارى اذا آمن القارئ فأمنا وعجمه

الامام وفى دعائه فى قنوت الصبح وفى قنوت الوتر فى النصف الثانى من رمضان وفى قنوت النازلة فى الصلوات الخمس واذا فتح عليه انتهى
قلت وينبغى أن يزداد سدس وهو ما يأتى من سؤال الرجة عند قراءة آية الى آخر ما يأتى فقدم صرح المصنف ان المأموم يجهر بذلك فى الجهرية
وقول المغنى أو فتح عليه أى فى القراءة أو غيرهما بما يغلط فيه الامام كالقيام لركعة زائدة والافهون آمن فتمهله وينبغى أن يزداد ايضا الجهر
بتكبيرات الانتقالات من مبلغ احتيج اليه وغيره (قوله والاسرار به فى السرية) قال ابن قاسم العبادى فى شرح أبى شجاع نعم ان جهر الامام
بالقراءة فيها لم يعد سن مؤافقة انتهى واعتمده الشرح الرملى فى شرح البهجة فقال والعبرة بفعل الامام لا بالمشرع وفى الاصح انتهى لكن
هذا ينافيه ظاهر قولهم لا يسن فى السرية جهر وفى فتح الجواد وأصله ويجهر المأموم وغيره ندبا ان جهر أى طلب منه الجهر ويسر به ان طلب
منه الاسرار انتهى قال شيخنا رحمه الله فى هامش الاصل حرر الامداد فقد تعرض فيه لذلك وفى التحفة ولا سورة للمأموم الذى يسمع الامام فى
جهرية ثم قال فى التحفة وقضية المتن اعتبار المشرع فيقرأ أى سرية جهر الامام فيها لا عكسه وصححه فى الشرح الصغير لكن الذى فى الروضة
اقتضاء والمجموع تصرحا اعتبار فعل الامام انتهى كلام التحفة

(قوله كثيرين) صح عن عطاء ابن الزبير آمن وأمن من وراءه حتى ان للمسجد للجهة وهي بالفتح فالتشديد اختلاط أصوات و روى ابن حبان عنه قال أدركت مائتين من ٢٠٦ الصحابة اذا قال الامام ولا الضالين رفعوا أصواتهم بآمين (قوله وقيل بالمأموم غيره) ظاهر هذا أن

الامام لم يرد فيه نص وليس كذلك فقد روى أبو داود والترمذي وغيرهما عن وائل بن حجر قال صليت خلف النبي صلى الله عليه

لفعل جماعة كثيرين من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين وقيل بالمأموم غيره (و) ين (السكوت) لحظة لطيفة (بين آخر الفاتحة وآمين) لتمييز عن القرآن (وبين آمين والسورة) كذلك (ويطولها) أي هذه السكت بين آمين والسورة (الامام) ندبا (في الجهرية بقدر الفاتحة) التي يقرأها المأموم ليتفرغ لسماع قراءته ويستغل في سكوتة هذا بك أو قرآن وهو أولى لكن يظهر أنه اذا اشتغل بالقرآن راعى فيما يقرأه جهرا كونه مع ما قرأ سرا على ترتيب المصحف وكونه عقبه لان ذلك مندوب

وسلم فلما قال ولا الضالين قال آمين ومد بها صوته قال العلامة ابن قاسم العبادي في شرح غاية الاختصار قد صح من طرق كثيرة عن وائل بن حجر أنه صلى الله عليه وسلم رفع صوته بالتأمين ورواية شعبة عنه أنه خفض به خطأ كما قال البخاري انتهى

بقتضى التدب في مسئلتنا وفيه نظر انتهى ببعض تصرف (قوله لفعل جماعة كثيرين من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين) أي في رواية البخاري عن عطاء أن ابن الزبير رضي الله عنهما كان يؤمن هو ومن وراءه بالمسجد الحرام حتى ان للمسجد للجهة وهي بالفتح فالتشديد اختلاط الاصوات و روى ابن حبان بسند صحيح عن عطاء أيضا قال أدركت مائتين من الصحابة رضي الله عنهم اذا قال الامام ولا الضالين رفعوا أصواتهم بآمين (قوله وقيل بالمأموم غيره) المراد بالغير المنفرد فقط لما صح من طرق كثيرة عن وائل بن حجر أنه صلى الله عليه وسلم رفع صوته بالتأمين ورواية شعبة عنه أنه خفض به خطأ كما قال البخاري قاله سم (قوله وبين السكوت لحظة لطيفة) أي بقدر سبحان الله كما قاله الغزالي في بداية الهداية (قوله بين آخر الفاتحة وآمين) لا يقال ان بين ما هنا وما تقدم من تفسيره بعد بعقب تنافيا لانا نقول المراد بالعقبة ان لا يتغلغل بينهما لفظ آخر غير رب اغفر لي كما تقدم ويقال ان تعقيب كل شيء واشترط عدم تخلل اللفظ لا ينافي سن تخلل السكتة المذكورة فليتامل (قوله لتمييز) أي لفظة آمين (قوله عن القرآن) أي لتمييز ما هو قرآن عما ليس بقرآن لان آخر الفاتحة ولا الضالين وأما لفظ آمين فليس منها اجما بدليل عدم ثبوتها في المصاحف (قوله وبين آمين والسورة) أي بين السكوت بين آمين والسورة (قوله كذلك) أي لحظة لطيفة بقدر سبحان الله لتمييز عن القرآن أيضا (قوله ويطولها) أي هذه السكتة التي بين آمين والسورة بخلاف غير الامام من منفرد وما موم لكن في تسمية هذه سكتة بحجاز لما يأتي انه يشتغل بقراءة أو نحوه (قوله في الجهرية) أي في الصلاة التي يطلب فيها الجهر (قوله بقدر الفاتحة) متعلق بطولها (قوله التي يقرأها المأموم) أي لان المشهور ان السنة للمأموم أن يؤخر قراءة الفاتحة في الاولين الى بعد فاتحة امامه فان لم يكن يسمع لبعدها وغيره فقد قال المتولي بقدر ذلك بالظن ولم يذكر وأما قوله غير السامع في زمن سكوتة ويشبه أن يقال يطيل دعاء الافتتاح الوارد في الاحاديث أو يأتي بكرا آخر أما السكوت المحض فبعيد وكذلك قراءة غير الفاتحة فبتعين استحباب أخذ هذين انتهى حواشي الروض وأشار لتصحيح الاول (قوله ليتفرغ) أي المأموم (قوله لسماع قراءته) أي الامام فهو تعليل لنسب تطويل الامام السكتة المذكورة (قوله ويستغل) أي الامام (قوله في سكوتة هذا) أي الذي بين الفاتحة والسورة وهو الذي يطلب تطويلها بقدر فاتحة المأموم (قوله بكرا) أو دعاء ونقل عن السرخسي واستحسن اللهم باعديني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم تقني من خطاياي كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس اللهم اغسلني بالماء والثلج والبرد انتهى وهو ثابت في الصحيحين في دعاء الافتتاح انتهى كردي (قوله أو قرآن وهو أولى) وافقه الرملي وغيره (قوله لكن يظهر أنه) أي الامام (قوله اذا اشتغل بالقرآن) أي في سكوتة المذكورة (قوله راعى فيما يقرأه جهرا) أي فيما يريد أن يقرأه بعد في الجهر (قوله كونه) بالنصب مفعول راعى والضمير لما (قوله مع ما قرأه سرا) متعلق براعى (قوله على ترتيب المصحف) أي فيقر أمثلا بعض السورة التي يريد قراءتها سرا في زمن قراءة المأمومين ثم يكملها جهرا وفي الركعة الثانية يقرأ أمثالي السورة التي قرأها في الأولى سرا في زمن قراءة المأمومين ثم يكملها جهرا ع (قوله وكونه) بالنصب عطوف على كونه الاول فالضمير راجع لما يقرأه جهرا أيضا (قوله عقبه) أي ما قرأه سرا ويعني هذا الموالاة بينهما قال ع ش فلوترهما كان قرأ في الاولى المزمرة والثانية لا يلاف قريش كان خلاف الاولى منه ومنه يعلم أن ما يفعل الآن في صلاة التراويح من قراءة ألهما كم ثم الاخلاص الخ خلاف الاولى لترك الموالاة وتكرير سورة الاخلاص انتهى (قوله لان ذلك مندوب) تعليل لنسب المبالغة المذكورة والمشار اليه المذكور من الترتيب والموالاة التي عبر عنها بكونه عقبه وهذا صريح أن تنكس السورة لا يحرم قال في التحفة وفارق حرمة تنكس الآية بأنه مع كون ترتيبها كما هي عليه من فعله صلى الله عليه وسلم اتفاقا قبل بل بعض اعجاز القرآن بخلافه في السورة ونقل الباقلاني الاجماع على حرمة قراءة آية آية من كل سورة لكن ظاهر قول الحليمي خلط سورة بسورة خلاف الادب واليهي الاولى بالقارئ أن

وقد نبه على ذلك في الامداد فقال أما الامام فلما رأى وهو الحديث السابق وأما المأموم فلما رآه ابن حبان عن عطاء الى أن قال يقرأ وأما المنفرد في القياس على المأموم (قوله لكن يظهر) الخ فيه مخالفة للاتباع وان اعتمد في تحفته وغيره ومراعاة الاتباع ممكنة بالترك بجرهزي

مسلم وهو سنة عند جميع العلماء وحكي القاضي عياض عن بعض أصحاب مالك وجوب السورة وهو شاذ مردود انتهى بحروفه ونقل القول بالوجوب

(و) يسن السكوت لحظة لطيفة أيضا (بعد فراغ السورة) وقبل الركوع لتمييز بينهما ويسن سكينة لطيفة أيضا بين التحريم والافتتاح وبينه وبين التعوذ وبينه وبين القراءة وكلها مع ما ذكره من سكنت خفيفة الا التي ينتظر فيها المأموم وليس في الصلاة سكوت مندوب غير ذلك (و) يسن لكل مصلي بالقيد الآتي في المأموم (قراءة شيء من القرآن بعد الفاتحة غير الفاتحة) آية فأكثر لا تباع بل قيل بوجوب ذلك والاولى ثلاث آيات وقضية كلامه حصول أصل السنة بأقل من آية وينبغي حمله

عن أحمد بن حنبل وعن عمر بن الخطاب وغيرهما (قوله والاولى) الخ كذا أطلقوا عليه وعلاه المغني وغيره بقولهم ليكون قدر أقصر سورة وهذا لا يوافق المعتمدان بالسجدة آية من كل سورة والافعالوا الاولى أربع آيات فتأمل (قوله بأقل من آية) هو ظاهر كلام شيخ الاسلام

يقرأ على التأليف المنقول برده وعن صريح كراهته أبو عبد وقريته بن سيرين انتهى والحاصل أنهم أجمعوا على أن ترتيب حروف كل آية على ما هي عليه صحيح من فعله صلى الله عليه وسلم وأجمعوا عليه حرمت مخالفته بخلاف ترتيب السور والآيات على هذا النظم المألوف فإنه مجتهد فيه فاقضت مخالفته الكراهة حيث لم يتغير المعنى بخلاف عكس الآتي فهو منسلخ عن القراءة بالكلية ووقع فاعله في مخالفة إجماع الأمة بل ربما أدى هذا بفاعله إلى الكفر لانه إخراج القرآن عن نظامه وبلاغته المخرجين له عن إعجازه بالكلية فتأمل أفاده في حاشية فتح الجواد (قوله ويسن السكوت) أي لكل مصلي (قوله لحظة لطيفة أيضا) أي كالسكوت الذي بين الفاتحة وآمين وتقدم تقديره بقدر سبحان الله (قوله بعد فراغ السورة وقبل الركوع) أي تكبير الركوع وهذا إن قرأ السورة والافيين آمين أن آتى به أو الفاتحة أن لم يأت به وبين تكبير الركوع (قوله لتمييز بينهما) أي بين السورة وتكبير الركوع وهذا تعليل لسن هذه السكينة (قوله ويسن سكينة لطيفة أيضا) أي كما تبين فيما تقدم (قوله بين التحريم والافتتاح) أي تكبيرة الاحرام ودعاء الافتتاح هذا أن آتى به والافيين التحريم والتعوذ أن آتى به والافيين التحريم والافتتاح أو بدلهما (قوله وبينه) أي الافتتاح (قوله وبين التعوذ) أي أن آتى به والافيين الافتتاح والفاتحة (قوله وبينه) أي التعوذ (قوله وبين القراءة) أي للفاتحة أو بدلهما لحظ السكنت مع ما مرست وهي بين التحريم ودعاء الافتتاح وبينه وبين التعوذ وبينه وبين السجدة وبين آخر الفاتحة وآمين وبين آمين والسورة أن قرأها وبين آخرها وتكبير الركوع فان لم يقرأ السورة فبين آمين والركوع تأمل (قوله وكلها) أي السكنت الأربع التي ذكرها هنا (قوله مع ما ذكر) أي سابقا وهاما سكنتان فالجمله ست كما تقرر (قوله سكنت خفيفة) أي بقدر سبحان الله كما تقدم وكلها مسنونة لكل مصلي (قوله الا التي ينتظر فيها المأموم) استثناء من كونها خفيفة يعني الا السكنة التي بين آمين والسورة الذي ينتظر الامام فيها المأموم فلا تكون خفيفة لانها بقدر الفاتحة التي يقرأها المأموم باعتبار الوسط المعتدل كما قاله ع ش لكن في تسمية هذه سكتة مجاز لما تقدم أنه يشتغل فيها بالذكر أو القرآن فالمراد بالسكوت هنا عدم الجهر لا السكوت عن القراءة وإن كان هو ظاهر العبارة فلي تأمل (قوله وليس في الصلاة سكوت مندوب غير ذلك) أي السكنت الست المذكورة لا يقال برده عليه أن المأموم يسكت في حال قراءة الامام لانا نقول قراءة الامام بمنزلة قرأته بدليل أنه يستمع لها وأنه لم يسمعها يطلب منه القراءة تأمل (قوله ويسن لكل مصلي) أي من منفرد وامام ومأموم الا فاقد الطهورين اذا كان حذنه الجنب لما تقدم أنه لا يقرأ غير الفاتحة وعبارة التحفة في غير صلاة فاقد الطهورين الجنب لحرمة ما عليه وصلاة الجنابة لما تقدم أنها لا يقرأ غير الفاتحة وعبارة التحفة في أي وهو كونه لم يسمع قراءة الامام (قوله قراءة شيء من القرآن بعد الفاتحة) خرج بقيد البعدية ما لو قرأها قبلها فلا يكفي بل يعيد بعدها (قوله غير الفاتحة) الاولى الاضمار أما هي فلا تحسب اذا كررها كما سيأتي قال في النهاية اذا لم يحفظ غيرها فبما يظهر قال الحفني لكن فيه ان لنا قولاً بأن تكرير الرصكن القول يبطال الصلاة الا أن يحجب بضعف هذا القول خذا فلم ينتظر اليه على ان المرة الثانية ليست تذكر يراركن بل هي بدل عن السورة (قوله آية فأكثر) مفهومه ان مادون الآية لا يجزئ في أداء السنة وسأيت قوله وينبغي الخ تأمل (قوله للاتباع) دليل لسن المذكور والحديث في الصحيحين وغيرهما (قوله بل قيل بوجوب ذلك) أي قراءة شيء من القرآن بعد الفاتحة في الصلاة وعبارة الامام النووي في شرح مسلم وهو سنة عند جميع العلماء وحكي القاضي عياض عن بعض أصحاب مالك بوجوب السورة وهو شاذ مردود انتهى قال الكردى نقل القول بالوجوب عن عمر بن الخطاب وعن أحمد بن حنبل وغيرهما (قوله والاولى ثلاث آيات) كذا أطلقوا عليه وعلاه المغني وغيره بقوله لاجل أن يكون قدر أقصر سورة قال الكردى وهذا لا يوافق المعتمدان بالسجدة آية من كل سورة والافعالوا الاولى أربع آيات فخره انتهى ويمكن أن يقال المراد ثلاث آيات جماعدا السجدة كما تقدم أن السجدة لم ابتداء القراءة ولو من أثناء السورة الا ان كان بالسجدة فلي تأمل (قوله وقضية كلامه) أي المصنف رحمه الله حيث قال قراءة شيء من القرآن ولم يقيد بكونه آية كاملة (قوله حصول أصل السنة بأقل من آية) أي أن أفاد معنى منظوما كآية القصيرة المفيدة اياه (قوله وينبغي حمله) أي مقتضى

في شرحي البهجة والمنهج حيث عبر ابني كالمصنف لكن قال في شرح الروض قراءة شيء من القرآن غير الفاتحة ولو آية والاولى ثلاث آيات

اجزاء بعض الآيات في شروح المنهاج والارشاد والعباب بما اذا أفاد وكذلك الشمس الرملى في شرح الهجعة وهو توسط بين الطريقين وبه يجمع بينهما وفي فتح الجواد وغيره يحصل أصل السنة

على حصول أصل السنة ونيسن السورة (في ركعتي (الصبح) والجمعة والعيد وغيرهما بما يأتي (و) في (الاولتين من سائر الصلوات) ولونفلا لا تباع في المكتوبات وقيس بها غيرها وقراءة صلى الله عليه وسلم في غير الاولتين لبيان الجواز

بقراءة البسملة لا يقصد أنها التي أول الفاتحة انتهى ونحوه م في شرح الهجعة وعبرة الايعاب للشارح ولا فرق بين أن يقصد كونها غير التي في الفاتحة أو يطلق لها لا تكون الا من الفاتحة حيث يشاء كما هو ظاهر فينبغي حصول السنة بها انتهت وهي موافقة لما قدمناه من الفتح وغيره وبتكرير سورة واحدة في الركعتين ويكره تركها رعاية لموجها انتهى (قوله ولونفلا) وسيأتي ما بعد الاولتين منه في كلامه (قوله لبيان الجواز) ولوفرغ المأموم من الفاتحة قبل الامام في الاخيرتين في السورة كما يأتي شرح العباب

كلام المصنف (قوله على حصول أصل السنة) فيه اتحاد المحمول والمحمول عليه فلو قال وينبغي جملة على ما اذا أفاد كان أظهر وأوفق بكلامه في غير هذا الكتاب في التحفة ويحصل أصل سنتها بآية بل ببعضها ان أفاد على الوجه ومثله في فتح الجواد وزاد بقراءة البسملة لا لقصدها التي أول الفاتحة وباعادة الفاتحة ان لم يحفظ غيرها وبتكرير سورة واحدة في الركعتين انتهى (قوله ونيسن السورة في ركعتي (الصبح) الاول في الحل والوقوف بما سبق أن يقول وانما يسن ذلك في ركعتي الصبح الخ) (قوله والجمعة والعيد وغيرهما) أي من كل صلاة ثنائية ولو نحو الظهر المقصورة (قوله مما يأتي) أي في صلاة النفل (قوله وفي الاولتين) عطف على في الصبح أي وفي الركعتين الاولتين وهي ثنية أوله بالتاء على لغة قليلة كما ذكره المحقق المحلى في شرح جمع الجوامع وعبارته على قوله وهي لغوية وعرفية وشرعية ووقع الاوليان وفي خط المصنف الاولان بالفوقانية وهي لغة قليلة جرت على الالسنة والكثير الاول كما ذكره النووي في مجموعه فثناه الاوليان بالاحتجانية مع ضم الهمة انتهى (قوله من سائر الصلوات) من ثلاثية و رباعية (قوله ولونفلا) سيأتي قريباً ما بعد الاوليين من النقل في كلامه (قوله لا تباع في المكتوبات) أي رواه الشيخان في غير المغرب والنسائي فيها باسناد حسن واعلم فجب السورة لحديث أم القرآن عوض عن غيرها وليس غيرها عوضاً منها رواه الحناكم وقال انه على شرط الشيخين والدارقطني عن عبادة بن الصامت كذا قالوه وتوقف فيه بعضهم وقال ع ش يتأمل معنى عوض من غيرها فانها حيث وجبت كان وجوبها أصلياً وليس عوضاً عن شئ وفي شرح الجامع الصغير ما حاصله انه ليس المراد بالتعويض انه كان ثم وجب وعوضت هذه عنه بل ارادتها اشتملت على ما فضل في غيرها من الذات والصفات والثناء وغير ذلك فقامت مقام غيرها في افادة المعنى الذي اشقل عليه غيرها وليس غيرها مشقة لا على ما فيها حتى يقوم مقامها انتهى وفي حاشية الحنفى أي ولو اقتصر عليها في الصلاة لكفت وكانت عوضاً عن غيرها ولو قرأ غيرها عوضاً عنها لم يكف الا عند المعجز كما هو مقرر في الفروع انتهى فليتأمل (قوله وقيس بها) أي بالمكتوبات (قوله غيرها) أي وهي النوافل هذا ما اقتضاه كلامه هنا وفيه نظر لانه ورد في أحاديث كثيرة في الصحيحين وغيرهما انه صلى الله عليه وسلم يقرأ السورة في النوافل والعيدين والكسوف وصلاة الليل وغيرها بل سيأتي في كلامه هنا ما هو صريح أو كالصريح فيه وعبرة شرح المنهج للاتباع رواه الشيخان في الظهر والعصر وقيس بهما غيرها انتهى وهي ظاهرة اللهم الآن يحمل كلام الشارح رحمه الله على ذلك بان يقال للاتباع في المكتوبات أي في بعضها وهي الظهر والعصر وقيس بها غيرها أي من بقية المكتوبات وهي العشاء والصبح والمغرب وفيه ما فيه فليتأمل (قوله وقراءة صلى الله عليه وسلم في غير الاولتين) هذا جواب عن سؤال وارد على مفهوم قول المصنف فانه يفهم من السورة في غيرهما من الثالثة والرابعة وهو الاظهر فخلاص السؤال أن قراءة السورة في غير الاولتين قد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم فكيف لا يسن ذلك في صحيح مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الاوليين في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي الاخيرين قدر خمس عشرة آية أو قال نصف ذلك وفي العصر في الركعتين الاوليين في كل ركعة قدر قراءة خمس عشرة آية وفي الاخيرين قدر نصف ذلك (قوله لبيان الجواز) هذا أحد الاجوبة عن ذلك وله جوابان آخران ذكرهما في النهاية وغيرها وعبارتها ثم في ترجيحهم الاول تقديم دليله الثاني على دليل الثاني المثبت عكس الراجح في الاصول لما قام عندهم في ذلك كذا قاله الشارح أي المحلى قلت هو ان من طرق الترجيح اتفاق الشيخين وقد اتفقا على الرواية الاولى وأما الثانية فرواها مسلم فقط فقد منحت الاولى على الثانية لانهم أقوى وانما قدموا الثاني خشية من حصول الملل على المصلى وله ناسن تظون بل الاولى على الثانية وليست علمته فيما يظهر سوى النشاط وكون الفراغ فيها أكثر

الجواز) ولوفرغ المأموم من الفاتحة قبل الامام في الاخيرتين في السورة كما يأتي شرح العباب

وحيث قد فقرأته عليه الصلاة والسلام في غير الاولين لبيان الجواز اولاً لانه كلما طالت زيادة ردة عينه بخلاف غيره وهذا نظير قوله لم يجز أن يستنيط من النص معنى بخصمه انتهى فلي تأمل (قوله نعم المسبوق) الخ هذا استدراك على مخدوف تقديره أما في غير الاولين فلا تنس السورة فيه لكل مصل نعم الخ (قوله اذ لم يدرك السورة فيما لحقه مع الامام) أي بخلاف ما اذا أدركها نحو بطء قراءة الامام فانه يقرأها معه ولا يصيد هان لم يقرأها لانه لما تمكن فترك عدم قصره فلم يشرع له تدارك ومتى لم يمكنه ذلك قرأها في آخر ربه وعلى هذا لو أدرك ثانية رباعية وأمكنه السورة في أوليه تركها في الباقي لتقصيره وان تعذرت في ثانيته دون ثالثه قرأها ولو أبقاها في رابعته بخلاف ما اذا لم تمكنه في ثالثه فبقاها في رابعته من التحفة فلي تأمل (قوله يقضيها) خبر المسبوق والضحية للسورة (قوله فيما يأتي به) أي في الركعة الذي يأتي المسبوق بها (قوله بعد سلامه) أي الامام لئلا يخلو صلواته من السورة بلا عذر وانما قضى السورة دون الجهر لان السنة آخر الصلاة ترك الجهر وايسر السنة آخرها ترك السورة بل لا ينس فعلها وبين العبارتين فرق واضح ولان القراءة سنة مستقلة والجهر صفة للقراءة فكانت أحق ثم محل ما ذكر ان لم تسقط عنه من حيث كونه مسبوقاً ولا فلا يتدارك لان الامام اذا تحمل عنه الفاتحة فالسورة من باب أولى كذا ذكره وصوره العلامة السجيني بما اذا اقتدى بالامام في الثالث وكان مسبوقاً أي لم يدرك زمان يسع الفاتحة للوسط المعتدل ثم ركع مع امامه ثم حصل له عذر كركعة مثلاً من السجود فسجد وقام من سجوده فوجد الامام راكعاً فيجب أن يركع معه وسقطت عنه الفاتحة فكذلك تسقط عنه السورة تبعاً وليس المراد أن الامام يتحمل عنه السورة حتى يزدان الامام لا تنس له السورة في الاخيرتين فكيف يتحملها انتهى فلي تأمل (قوله أما الفاتحة) هذا مقابل قوله سابقاً غير الفاتحة (قوله فلا يتأدى بها اذا كررها) أي قرأها مرتين في الركعة الواحدة (قوله أصل سنة السورة) أي اذا حفظ غير الفاتحة والايان لم يحفظ الا هي فيحصل له سنة السورة ونحصل بتكرير سورة واحدة في ركعتين مطلقاً كما تقدم قال في حاشية فتح الجواد ان قلت لم يفرقوا هنا بين من يحفظ غيرهما ومن لا يحفظ وقالوا في الفاتحة ان لم يحفظ وحيث في الفرق قلت لاجماع لان كل سورة ثم وقعت في ركعة ومنا وقعت متكررة في ركعة واحدة وعلى فرض جامع فالتحصيل في الاولى صير الممر وعمت حد امثله فلم يحصل بالثاني مندوب مغاير للاول لالتحاد المحل واختلاف الواجب والمندوب المستدعي وجوب متغايرين ولو من حيث المحل بخلاف اختلافه في الثانية فانه صير كلاماً من السورتين مستقلاً فادى كل ما شرع في محله والحاصل ان في تحصيل واجب ومندوب في محل واحد بشي ولو متكرر ابداً وانما أجزأ غسل واحد نرى به الجناية والجمعة لان مبنى الطهارات على التداخل لكونها وسائل غير مقصودة لذاتها بل هي من الوجوب والندب بمقصد لذاته فلم يحصلوا بواحد متكرر انتهى فتأمل بلطف (قوله لان الشي الواحد) الخ تعليل لعدم تأدي حصوله بتكرير الفاتحة قال في حواشي الروض ولان الفاتحة ركن من الاركان والركن لا يشرع تكراره على الاتصال وعبارة الايعاب لانه خلاف ما ورد في السنة ولجربان الخلاف في البطان به ولان الشي الواحد الخ (قوله لا يتأدى به) أي بالشيء الواحد (قوله فرض ونقل مقصودان في محل واحد) اعترضه الاسنوي بأن محله ان سلم في الذي لم يكرر ثم نقل عن شارح التعجيز واعتمده وغيره بانه ينتقض بما اذا اغتسل للجناية والجمعة وبما اذا صلى فاتته بنية تحية المسجد ورد بان هذا هو الاصل خرجت الطهارة والتحية المعنى وهو بناء الاولى على التداخل لحصول المقصود منها وعدم قصده الثانية لذاتها فبقي ما عداها على أصله قاله في الايعاب وسبق قريباً عن حاشية فتح الجواد مثله بل يتضح به وجه هذا التعليل الذي ذكره في هذا الشرح واقتصر عليه وان قال الكردي في الكبرى وأنت خبير بان هذا الرد لا يلاقي الاسنوي فلتكن العلة ما سبق من أنه خلاف السنة ومن جربان الخلاف في البطان به وقد تقدم حصول أصل السنة بالسلامة بقبوله مع انها تكرر ببعض الفاتحة الا أن يقال بالسلامة بعض من الفاتحة ومن غيرهما من بقية السور وعلى هذا فلو قال الحد لله رب العالمين ولم يقصد الذي في الفاتحة

المأموم معه فان لم يقرأها معه مع التمكن منها فانت ولا يأتي بها بعد سلام الامام قال في التحفة ويوجه بانه لما تمكن فترك عدم قصره فلم يشرع له تدارك (قوله فلا يتأدى بها) الخ محله كما في التحفة وشرح الارشاد اذا كان يحفظ غيرها والا حسبت وهو كذلك في شرح الروض والمغنى وشرح الهيعة للشمس الرملي وغير ذلك وعبارة

نعم المسبوق اذ لم يدرك السورة فيما لحقه مع الامام يقضيها فيما يأتي به بعد سلامه أما الفاتحة فلا يتأدى بها اذا كررها أصل سنة السورة لان الشي الواحد لا يتأدى به فرض ونقل مقصودان في محل واحد

شرح العباب له وقيد الاذرى وغيره ما ذكرهما اذا حفظ غير الفاتحة والا أجزأه اعادةها وهو متجه وكلامهم محمول على الغالب انتهت بحجرونها (قوله لان الشي الواحد) الخ هذا التعليل لم يظهر للفقير وجهه مع أنه موجود في كلام غير الشارح أيضاً لانها مع التكرار ليست شيئاً واحداً فتأمل بانصاف ثم رأيت في شرح العباب للشارح ما نصه لانه خلاف

ما وردت به السنة ولجربان الخلاف في البطان به ولان

٢٧ - تره سی - فی

الشيء الواحد لا يؤدي به فرض ونقل في محل واحد واعترضه الاسنوي بأن محله ان سلم في الذي لم يكرر ثم نقل عن شارح التعجيز

الاصل خرجت الطهارة وتحية المسجد المعنى وهو بناء الاولى على التدخّل لحصول المقصود منها وعدم قصد الثانية لذاتها انتهى ما عداها على اصله انتهى كلام شرح العباب وأنت خير بأن هذا الدلالة في الاسنوى فلتكن العلة

ولو اقتصر المنتقل على تشهد واحد سن له السورة في الكل أو أكثر سنت له فيما قبل التشهد الاول (الا المأموم اذا سمع الامام) أي قرأته فلا تسن له حينئذ سورة الماصح من انتهى عن ذلك اما لو لم يسمعها أو سمع صوته لا يفهمه فتسن له السورة (وسورة كاملة افضل من البعض) من طويّلة وان طال لمافيّه من الاتباع

ما سبق من أنه خلاف السنة ومن جريان الخلاف في البطلان به وقد قدمنا عن الایعاب وفتح الجواد حصول اصل السنة بالبسملة بقيه مع انها تكرر لبعض الفاتحة فتأمل الا ان يقال البسملة بعض من الفاتحة ومن غيرها من بقية السورة وعلى هذا فلو قال الحمد لله رب العالمين قاصدا غير الفاتحة من نحو قوله تعالى

وقيل الحمد لله رب العالمين حصل له اصل السنة فتأمل

بل من قوله تعالى وقل الحمد لله رب العالمين حصل له أصل السنة وهو ظاهر فتأمل انتهى ببعض تصرف (قوله ولو اقتصر المنتقل) أي فلا مطلقاً أو غيره (قوله على تشهد واحد) أي كان صلى من ذلك ركعتين ركعتين أو أكثر من ذلك ولم يأت بتشهدين (قوله لسن له) أي للمنتقل المقتصر على تشهد واحد (قوله السورة في الكل) أي قراءتها في كل الر كمات حتى في الاخير (قوله أو أكثر) أي أو لم يقتصر على تشهد واحد بل يأتي بتشهدين فأكثر (قوله سنت له) أي قراءة السورة لمن لم يقتصر على تشهد واحد (قوله فيما قبل التشهد الاول) أي في الر كمات التي قبل التشهد الاول مع الر كعة التي هو فيه و به يدفع ما قد يدّعونهم مقتضى كلامه عدم سنها فيها والحاصل انه يقرأ السورة ما لم يتشهد فلي تأمل (قوله الا المأموم) استثناء من عموم سن السورة لكل مصل كما قدره الشارح رحمه الله فيما سبق (قوله اذا سمع الامام) أي بالفعل لا بالقوة كما سيأتي (قوله أي قراءته) أي للسورة وأشار بهذا التفسير ان في كلام المصنف مضافاً محذوفاً ولا بد لان الامام لا يسمع كما هو جلي (قوله فلا تسن له) أي للمأموم (قوله حينئذ) أي حين اذا سمع قراءة الامام (قوله سورة) أي قراءة سورة بل يستمع قراءة الامام قال في شرح المنهج لقوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانتهى قال العلامة الحنفى فيه ان هذه الآية محمولة على الخطبة كما سيأتي في بابها وأجيب بأن الآية مفسرة بتفسيرين قيل الخطبة وقيل القرآن نفسه اذا لا آية الواحدة فتأمل تفاسير كثيرة قال في المغنى والاستماع مستحب وقيل واجب و جزم به الفارقي في فوائد المذهب (قوله الماصح) دليل لعدم سن السورة للمأموم المنذور (قوله من انتهى عن ذلك) أي عن قراءة السورة للمأموم والحديث رواه أبو داود وعن عباد بن الصامت رضى الله عنه قال كنا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الفجر فقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فتقلت عليه القراءة فلما فرغ قال لعليكم تقرؤن خلف اماءكم فلنا نعم هذا يا رسول الله قال لا تفتعلوا الا بفاتحة الكتاب فانه لا صلاة لمن لم يقرأها (قوله اما لو لم يسمعها) أي قراءة الامام لبعده عنه أو بعدهم وهذا مقابل قول المصنف سمع الامام (قوله أو سمع صوته لا يفهمه) أي بان لا يجزى حر وفه زائد في المنهاج أو كانت سرية وقضية اعتبار المشروع فيقرأ في سرية جهرا لا امام فيها لا عكسه وهو ما يحججه الرافي في الشرح الصغير لكن الذى في الروضة اقتضاء المجموع تصريحاً باعتبار فعل الامام وهو الذى اعتمده المتأخرون وما في الشرح الصغير له وجه وجيه في الصورة الاولى لا الثانية فلي تأمل (قوله فتسن له) أي للمأموم في الحالة المذكورة (قوله السورة) أي قراءتها فقد السماع الذى هو سبب النهى فلا معنى لسكوته وتقدم ان فاقد الطهورين اذا كان جنباً لا يقرأ غير الفاتحة قال في حواشى شرح الروي وحينئذ اذا كان مأموماً لا يسمع أو في صلاة سرية فالقياس أنه يشتغل بالذكر ولا يسكت لان السكوت في الصلاة منهى عنه انتهى تأمل (قوله وسورة كاملة) أي قراءتها في الصلاة والسورة بضم السين ويجوز فيه الهمز وتركه وهو أشهر و به جاء القرآن وهى الطائفة منه الملقبة باسم مخصوص التى أقلها ثلاث آيات فالوا فيه اما أصلية أو منقلبة عن همز فان كانت أصلية فيجوز أن تكون منقولة من سور البلد أو من السورة بمعنى الرتبة والدرجة الرفيعة وعليهم ما تكون سورة القرآن محاز من قيل الاستعارة التسمية بحجة حيث شبهت بسور البلد من حيث كونها محيطة بطائفة من القرآن كاحاطة سور البلد بها أو شبهت بالمراتب والمنازل من حيث ان القارئ يترقى فيها واحدة بعد واحدة وان كانت مبدلة من همز في السورة بمعنى البقية والقطعة من الشئ تأمل (قوله أفضل من البعض) هذه العبارة أولى من تعبير بعضهم بقدرها ومع ذلك كما قال ع ش لوند ر بعضاً من سورة معينة وجب عليه قراءته ولا تقوم سورة أخرى مقامه وان كانت أطول كما لو نذر التصديق بقدر من الفضة وتصدق بدله بذهب فانه لا يجزئ به وخرج بالمعينة ما لو قال على ان أقرب بعض سورة فيبرأ من عهدة النذر بقراءة بعض من أى سورة و بقراءة سورة كاملة تأمل (قوله من طويّلة وان طال) أي البعض نظيره التضحية بشاة أفضل من المشاركة في بدنة قال في حواشى الر وض وهذا هو الصواب وهو قضية إطلاق الاكثرين ونقله ابن الاستاذ نصر بحاج الغوى ويمكن أن يقال الاطول أفضل من حيث الطول والسورة أفضل من حيث انها سورة كاملة فلكل منهما ترجيح من وجه (قوله لمافيّه من الاتباع) تعليل لافضلية السورة الكاملة على البعض و به يدفع قول بعضهم ان ما ذكرناه من رفق لا يعصرف الوغوب التامة

والابتداء

(قوله قد ير يد ثوابه الخ) قال في التحفة نظير صلاة ظهر يوم النحر بمكة في حق من نزل اليه لطواف الافاضة اذا اتبع ثمة
يربو على زيادة المضاعفة فاندفع مال كثير ين هنا انتهى وأما الدال شارح بقدا التي طاهرها التقليل انه قد يكون بالعكس وهو كذلك ونظيره سكنى
المدينة فهو مفضل على الراحم عندنا بالنسبة الى سكنى مكة وان كان النبي صلى الله عليه وسلم هاجر الى المدينة وأقام بها فان قلت هو انما أخرج
من مكة ولم يخرج باختياره قلت هلا أقام بها بعد الفتح وهذا الذي جرى عليه الشارح هنا جرى عليه شيخ الاسلام في شرح المنهج والبهجة
والروضة أخذنا من كلام الرافي في شرحه وفي أصل الروضة والمجموع أولى من ٢١١ قدرها من طوبى له وأقنى به الشهاب

الرملي قال لكثرة ثواب
القراءة بكثرة حسن وفها
واعتمده الخطيب و م ر
والقليوبى وغيرهم وفي
شرح العباب بعد ان ذكر
الاول ووجهه ومن قال
به ما نصه لكن الذي في
أصل الروضة والمجموع
والتحقيق انها أفضل من
قدرها فقط وجرى عليه

الذي قد ير يد ثوابه على ثواب
زيادة الحروف ولاشتمال
السورة على مبدأ ومقطع
ظاهر بخلاف البعض
هذان لم يرد الاقتصار
عليه والا كقراءة آتني
البقرة

السبكي وابن دقيق العيد
وغيرهما وهذا القياس
وذكر حجة هذا ثم قال قال
ابن السبكي وينظره ان
الاطول أفضل من حيث
الطول والسورة أفضل
من حيث انها كاملة وذكر
أبو زرعة مثله وزاد
ولكل منهما ترجيح من
وجهه انتهى واقتضى

والابتداء اما العالم بها فيه نظر ولا شك في استبعاد قولنا ان قراءة سورة في الفيل وقر يش أفضل للقري
المجيد من قراءة البقرة مثلا في ركعتين انتهى ووجه الاندفاع ان المأخذ الثاني بالرسول صلى الله عليه وسلم
والغالب من قراءته صلى الله عليه وسلم السورة التامة وكان هذا البعض نظرا الى التعليل الثاني فقط فلي تأمل
(قوله الذي قد ير يد ثوابه) أي الاتباع وأما بقدا التي طاهرها التقليل ان هناك مالا يكون الاتباع أفضل
وهو كذلك سكنى المدينة فهو مفضل على الراحم عندنا بالنسبة الى سكنى مكة وان كان النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم هاجر الى المدينة وأقام بها لا يقال هو انما أخرج من مكة ولم يخرج باختياره لانا نقول هلا أقام بها بعد
لفتح أفاده الكردي فلي تأمل (قوله على ثواب زيادة الحروف) نظير صلاة ظهر يوم النحر بمكة في حق من نزل اليه
مكة في حق من نزل اليه لطواف الافاضة اذا اتبع شهر يربو على زيادة المضاعفة فاندفع مال كثير ين هنا قاله
في التحفة (قوله ولاشتمال السورة) عطف على مسافه من الاتباع فهو وتعليل ان لافضلية السورة الكاملة
على البعض من الطويلة (قوله على مبدأ ومقطع ظاهرين) بفتح الميم والدال والطاء اسما مكان من بدأ
وقطع أي محل ابتداء وقطع أي وقف وعبارة الاسنى لان الابتداء والوقف على أحدهما صحيحان بالقطع قال
البيضاوي والحكمة في تقطيع القرآن سور افرغ الانواع وتلاحق الاشكال وتجارى النظم وتنشيط
القارئ وتسهيل الحفظ والترغيب فيه فانه اذا ختم سورة بنفس ذلك عنه كالمسافر اذا علم انه قطع ميلا أو طوى
بريدا او الحافظ متى حذقها اعتقد انه أخذ من القرآن حظا تاما وفاز بباطنة محدودة مستقلة من الفوائد
انتهى ولذا بوبت الكتب اقتداء به (قوله بخلاف البعض) أي بعض السورة فانها قد لا يظهر ان الاعلى
الراسخين في العلم ولذا كان معرفة الابتداء والوقف من المهمات قال أبو حاتم من لم يعرف الوقف لم يعرف
القرآن وفل ابن النباري من تمام معرفة القرآن معرفة الوقف والابتداء اذ لا يتأتى لاحد معرفة معاني
القرآن الا بمعرفة الفواصل وقال غيرهم ان معرفة الوقف تظهر مذهب أهل السنة من مذهب المعتزلة كما لو
وقف على قوله تعالى وربك يخلق ما يشاء ويختار فالوقف على يختار هو مذهب أهل السنة لنفي اختيار الخلق
لاختيار الحق فليس لاحد ان يختار بل الخيرة لله تعالى أخرج هذا الاثر السبكي قال ابن الجزري في الطيبة
وبعد ان نحسن ما تجودا * لا بد أن تعرف وقفا وابتدا
وفيها رعاية الرسم اشترط * والقطع كالوقف وبالاتى شرط
وقد ألف في ذلك مؤلفات من أجلاء ائمة الهدى للاشعري (قوله هذا) أي محل أفضلية
السورة الكاملة على البعض فهو تقييد لا إطلاق المتن في ذ (قوله ان لم يرد الاقتصار عليه)
أي على البعض ويرد بفتح الياء وكسر الراء من ورود (قوله والا) أي بأن ورد الاقتصار عليه من
النبي صلى الله عليه وسلم (قوله كقراءة آية البقرة) الخ تمثيل لما ورد فيه الاقتصار على
البعض والمراد بآية البقرة هنا قوله تعالى قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل الى ابراهيم

كلام الشارح في التحفة وشرحي الارشاد ان السورة أفضل من حيث الاتباع والاطول منها أفضل من حيث كثرة الحروف نعم ميل كلامه
الى تفضيل السورة مطلقا لانه قال في الامداد وكذا من أطول منها من حيث الاتباع الذي قد ير يد ثوابه على زيادة الحروف وهذا حاصل ما ينبغي
اعتماده من اضطراب طويل انتهى وفي التحفة وان طال من حيث الاتباع الذي قد ير يد ثوابه على زيادة الحروف انتهى يرد بفتح الياء
وكسر الراء (قوله آتني البقرة وآل عمران) وهم اقولوا آمنا بالله الى مساهون وقل يا أهل الكتاب تعالوا الى مساهون أيضا ويسن في سنة
الصباح أيضا الكافرون والاخلاص كما سيأتي في كلام الشارح التصريح بقوله هنا كغيره كان البعض أفضل له بالنسبة لغيره ما وفي
شرح البهجة للجمال الرملي ولر كنى الفجر قولوا آمنا بالله الآية وقل يا أهل الكتاب تعالوا الآية أو قل يا أيها الكافرون والاخلاص انتهى
وفي شرح العباب للشارح واستحسن الغزالي فيها لم نشرح في الاولى وألم تر في الثانية وقال انه يدفع شر ذلك اليوم انتهى

واسماعيل واسحاق ويعقوب والاسباط وما أوتى موسى وعيسى وما أوتى النبيون من ربه لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون (قوله وآل عمران) أي وهى قوله تعالى قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا بعضا آربابا من دون الله فإن تولوا فاقولوا شهدوا بأنما نسلمون (قوله فى سنة الصبح) أى فقد روى مسلم عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فى ركعتى الفجر قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا والى فى آل عمران تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم (قوله والقرآن جمعه) عطف على آتى البقرة فهو متشبه أيضا بما ورد فيه الاقتصار على البعض (قوله فى التراويح) عبارة التحفة نعم البعض فى التراويح أفضل كما أتى به ابن عبد السلام وعلمه بأن السنة القيام فى جميعها بالقرآن ومثلها سنة الصبح لورود البعض فيها أيضا انتهى ومثله فى النهاية قال ع ش يؤخذ من ذلك أن محل كون البعض أفضل إذا أراد الصلاة بجميع القرآن فيها فإن لم يرد ذلك فالسورة أفضل ثم رأيت فى سم على المنهج التصريح بذلك وعبارته وافق م على أن محل تفضيل قراءة بعض الطويلة فى التراويح إذا قصد القيام بجميع القرآن فى رمضان فإن لم يقصد ذلك فهو كغيره كما هو ظاهر انتهى (قوله كان البعض أفضل) جواب والا والمراد أنه أفضل من السورة التى لم ترد فى ذلك لا كالكافرون والاخلاص فهما أفضل فى سنة الصبح من آتى البقرة وآل عمران كما يحسنه سم وجزم به الكردى لورودهما وكذا لم تشرح والم تر كما سيأتى أن شاء الله تعالى بيان ذلك فى صلاة النفل (قوله ويسن تطويل قراءة الركة الاولى على الثانية) أى فى الاصح والثانى أهماساوع ورجحه الرافعى ونقله فى زيادة الروضة عن الجمهور ونص عليه فى الام وحملوا الحديث على أنه صلى الله عليه وسلم أحسن بداخل انتهى مغنى (قوله للاتباع) أى فى الظهر والعصر وراه الشيخان وفى الصبح رواه مسلم ويقاس غير ذلك عليه وعبارة التحفة لانه الثابت من فعله صلى الله عليه وسلم بلفظ كان يطول فى الركة الاولى مالا يطول فى الثانية وتأويله أنه أحسن بداخل برده كان الظاهرة فى التكرار عرفا انتهى (قوله ولان النشاط فيها) أى فى الركة الاولى وهذا لتعليل ثان لسن تطويلها على الثانية (قوله أكثر) أى من النشاط فى الركة الثانية تخفف فيها حذرا من الملل قال فى القاموس نشط كسمع نشاطا بالفتح فهو ناشط ونشط طابت نفسه للعمل وغيره انتهى وتقدم أنه يسن مراعاة ترتيب القرآن قال فى التحفة ولوتعارض الترتيب وتطويل الاولى كان قرأ الاخلاص فهل يقرأ الفلقى نظرا للترتيب أو الكوثر نظرا لتطويل الاولى كل محتمل والاول أقرب وقال تلميذه عبد الرؤف و يظهر غير ذلك وهو أن يقرأ بعض الفلقى ويسلم بذلك من الكراهة التى فى تطويل الثانية على الاولى وعدم الترتيب انغابة الاقتصار على بعض الفلقى أنه مفضول وهو أهون من الكراهة انتهى وهو وجهه ولكن ينبغى أن يراجع هل يكره تطويل الثانية على الاولى فأنى لم أر من صرح هنا بذلك إلا أن يقال قد تنقل عن النووى كراهة ترك سنة من سن الصلاة انتهى وهذا منه لكن سيأتى أنه منظر فيه (قوله نعم قد يطلب) الخ استسراك على ما يقتضيه عموم سن تطويل قراءة الاولى على الثانية (قوله تطويل الثانية على الاولى) أى تطويل قراءة الركة الثانية على الاولى (قوله لوروده) متعلق بطلب والضمير للتطويل (قوله فيها) أى فى الركة الثانية على الاولى فينبع (قوله كسبح وهل أذاك) أى وسورة الجمعة والمنافقون (قوله فى نحو الجمعة) أى كعاشائهم ونحو العبدى فقد ثبت فى صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وسلم يقرأ فى الجمعة بذلك وسيأتى بيانه (قوله أو يلحق نحو المرحوم) عطف على لوروده فهو متعلق أيضا بطلب أى فيطلب للإمام تطويل الركة الثانية ليلحقه منتظر السجود وأراد بالندوة صلاة ذات الرقاع فى الخوف كما صرح به فى التحفة فسن للإمام أن يخفف فى الاولى ويطلب فى الثانية حتى تأتى الفرقة الثانية ورسن للطائفتين التخفيف فى الثانية للأن تطول بالانتظار (قوله ويسن الجهر بالقراءة) أى سواء الفاتحة وغيرها حتى البسمة خلافا لابي حنيفة وأحمد رضى الله عنهما حيث قالوا بالإبترار بها ويدل لهما أحاديث كثيرة منها حديث الصمعيدين عن أنس رضى الله عنه كان النبى صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعثمان يفتتحون القرآن بالحمد لله رب العالمين وحديث الترمذى وغيره عن عبد الله ابن مغفل رضى الله عنه وصليت مع النبى صلى الله عليه وسلم ومع أبى بكر ومع عمر ومع عثمان فلم أسمع أحدا

وآل عمران في سنة الصبح
والقرآن جميعه في التراويح
كان البعض أفضل
(و) يسن (تطويل قراءة
الركعة الاولى) على الثانية
للإتباع ولأن النشاط فيها
أكثر نعم قد يطلب تطويل
الثانية على الاولى لو روده
فيها كبسبح وهل أتاك في
نحو الجمعة أو ليلحق بنحو
المزحوم (و) يسن (الجهر)
بالقراءة

(قوله على الثانية) قال
الشهاب القليوبي بان
تكون الثانية على النصف
من الاولى أو قريبة منه
كما في الخادم انتهى (قوله
في نحو الجمعة) أى كالعيد فإنه
يسن في الجمعة أن يقرأ في
الاولى بالجمعة وفي الثانية
بالتقصين أو في الاولى
بسبح والثانية جل أناك
قال في الروضة كان صلى
الله عليه وسلم يقرأ هاتين
في وقت وهاتين في وقت
فالصواب أنهما مسننان
لا قولان كما فهمه الرافعي
انتهى وفي العيد في الاولى
في وفي الثانية اقتربت
أو في الاولى سبح وفي
الثانية العاشمة

يقولها يعني البسمة وحديث مسلم أيضا عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين وغير ذلك وسيأتي أدلة الشافعي رضي الله عنه وعند الإمام مالك رضي الله عنه استحباب تركها كما ذكره في رحمة الأمة والله أعلم (قوله لغير المرأة والخنثى) أي وغير المأموم أيضا ما هو فكره الجهر بها (قوله أماهما) أي المرأة والخنثى (قوله بحضرة الأجانب) أي من الرجال والخنثى ففي حواشي الروض وينبغي أن لا ينشئ تسرب بحضرة الخنثى لأن الخنثى يسر بحضرة الخنثى والأجانب جع أجنب في المصباح رجل أجنب بعيد منك في القرابة وأجنب مثله الجوهرى وأجنب والجمع الأجانب (قوله فيسن لهما) جواب أماهما (قوله عدم الجهر) أي الأسرار بالقراءة وغيرها أيضا ووقع في المجموع والتحقيق في الخنثى ما يخالف ذلك وهو مردود كما بينه في المهمات انتهى أسنى وعبارة المجموع: وأما الخنثى فيسن بحضرة النساء والرجال الأجانب ويجهران كان خاليا أو بحضرة المحارم فقط وأطلق جماعة أنه كالمرأة والصواب ما ذكرته انتهى ورد في المهمات بأنه بحضرة النساء أما ذكر أو أنشئ وفي الخاتمين يسن له الجهر وأجاب بعضهم بامكان حمل كلام المجموع على أنه يسر إذا اجتمع الرجال والنساء فليست الواو فيه بمعنى أو انتهى وهو صحيح في حد ذاته لكنه غير منتهى فانه حينئذ بمعنى ما نقله عن الجماعة ثم صوب خلافه فأداه في حواشي الروض فليتامل (قوله خشية الفتنة) تطيل لعدم الجهر للمرأة والخنثى بحضرة الأجانب (قوله وبحضرة نحو المحارم) عطف على قول المتن بحضرة الأجانب ولكن الانسب أو بدل الواو والمراد بنحو المحارم الزوج والسيد (قوله فيسن لهما) أي للمرأة والخنثى (قوله الجهر) أي بالقراءة (قوله لكن دون جهر الرجل) أي الذي ذكره غيره به لكان أولى (قوله وسنية الجهر) أي للذكر مطلقا والآن والخنثى بقيد هما السابق (قوله تكون في ركعتي الصبح) الخ وان خاف الرياء بخلاف الجهر خارج الصلاة والحكمة في الجهر في موضعه أنه لما كان الليل محل الخلوة ويطيب فيه السمر شرع الجهر فيه إظهار الله مناجاة العبد له وبه وخص بالاولين لنشاط المصلي فيه ما واهلها لما كان محل الشواغل والاختلاط بالناس طلب فيه الامرار لعدم صلاحية للتفرغ للمناجاة وألحق الصبح بالصلاة الليلية لأن وقته ليس محللا للشواغل عادة كيوم الجمعة عشا (قوله أولي العشاءين) ليس فيه تسمية المغرب عشاء حتى يكره لانه من باب التغليب ومحمل الكراهة في غيره إلا أن في قوله أولي ما تقدم أنه لغة قليلة جرت على الالسنه فالاولى أولي العشاءين (قوله أي المغرب والعشاء) تفسر للعشاءين وانما غلب العشاء لانها أفضل من المغرب (قوله وفي الجمعة حتى في ركعة المسبوق التي يأتي بها بعد سلام امامه) أي فيما إذا أدرك ركعة منها معه بخلاف ما دونها فانه يسر فيها يأتي بعده لصيرورتها ظهرا وان لم يخرج الوقت (قوله والعيدين) أي الفطر والاضحى ولو قضا كان قضاء بعد الزوال (قوله والاستسقاء) أي سواء كانت ليلا أو نهارا (قوله والخسوف للقمر) أي ولو قضا بعد الفجر قال في شرح المنهج وركعتي الطواف ليلا أو وقت الصبح (قوله والتراويح والوتر بعدهما) يعني وتر رمضان سواء صلى التراويح قبله أم بعده لم يعملها أصلا خلافا لما يرويه كلامه من اختصاص الجهر في الوتر بكونه بعدهما تأمل (قوله للاحاديث الصحيحة) دليل لسن الجهر في تلك الصلوات وعبارة غيره للاتباع والاجماع في الامام والقياس عليه في المنفرد (قوله في أكثر ذلك) أي كالصبح والعشاء والمغرب كما في البخاري (قوله وبالقياس في غيره) أي لصلوات الوتر والتراويح فليراجع ثم هذا الدليل الجهر في مطلق القراءة في الصلاة وأما البسمة بخصوصه فما قيل لها أحاديث منها حديث البيهقي عن نعم الجهم قال صليت وراء أبي هريرة فقرا بسم الله الرحمن الرحيم الحديث ويقول والذي نفسي بيده اني لاشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم صححه جمع منهم ابن خزيمة وابن حبان والحاكم ومنها حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم واهلها كما قال اسناده صحيح وليس له علة ومنها حديث أم سلمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم فعدها آية الخ (قوله ويسن الأسرار في غير ذلك) أي من بقية الصلوات كالظهر والعصر والضحى وتر غير رمضان (قوله كذلك أيضا) أي للاحاديث الصحيحة أيضا فالكاف بمعنى اللام في البخاري عن أبي معمر قلت لحباب رضي الله عنه أكان رسول الله

(لغير المرأة) والخنثى
أماهما (بحضرة الأجانب)

فيسن لهما عدم الجهر
خشية الفتنة وبحضرة نحو
المحارم فيسن لهما الجهر
لكن دون جهر الرجل
وسنية الجهر تكون (في
ركعتي الصبح والواو
العشاءين) أي المغرب
والعشاء (و) في (الجمعة
حتى) في ركعة المسبوق
التي يأتي بها (بعد سلام
امامه وفي العيدين
والاستسقاء والخسوف)
للقمر (والتراويح والوتر
بعدهما) للاحاديث
الصحيحة في أكثر ذلك
وبالقياس في غيره
(و) يسن الأسرار في غير
ذلك كذلك أيضا

(قوله لغير المرأة والخنثى)
أي وغير المأموم ولو قضى
فأنته ليل نهارا أسرا أو عكسه
جهر لا العيد فيجهر فيها
مطلقا (قوله العشاءين)
ليس فيه تسمية المغرب
عشاء حتى يكره لانه من
باب التغليب انتهى اهله

صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والعصر قال نعم قلنا من أين علمت قال باضطراب لحيته قال في النهاية ثم
ما تقرر في المؤداة أما الفائتة فالعبارة فيها بوقت القضاء فيجهر من غير وب الشمس إلى طلوعها ويسر فيما سوى
ذلك وعلم من ذلك أنه لو أدرك ركعة من الصبح قبل طلوع الشمس ثم طلعت أسرى الثانية وإن كانت أداء
أى ولو أدرك ركعة من العصر قبل غروب الشمس ثم غربت جهر في الثانية وإن كانت أداء وهو الوجه نعم
يستثنى صلاة العبد فيجهر في القضاء كالأداء كما قاله الأسنوي انتهى بزيادة قال في التحفة وقولهم العبارة في
الجهر وضده في المقضية بوقت القضاء محله في غير هالان الجهر لما سن في محل الأسرار استصحب (قوله
ويسن التوسط في نوافل الليل المطلقة) خرج رواتب الفروض كما سيأتي (قوله بين الجهر والأسرار)
قال بعضهم يعرف التوسط بالمقايضة فيما كما أشار إليه قوله تعالى ولا تجهر الآية فيجعل على أدنى درجات
الجهر انتهى وسيأتي تفسيره بغيره (قوله أن لم يخف رياء) الخ تقييد لسن التوسط قال ع ش قضية
تخصيص ذلك أن ما طلب فيه الجهر كالعشاء والتراويح لا يتركه لما ذكر وهو ظاهر لأنه مطلوب لذاته فلا يترك
لهذا العارض انتهى وفي صحيح مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله ولا تجهر بصلا تلت ولا تخافت
بها قال نزلت ورسول الله صلى الله عليه وسلم متوار بمكة فكان إذا صلى بأصحابه رفع صوته بالقراءة فإذا سمع
ذلك المشركون سبوا القرآن ومن أنزله ومن جاء به فقال الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم ولا تجهر
بصلا تلت فيسمع المشركون قراءتك ولا تخافت بها عن أصحابك وأسماهم القرآن ولا تجهر بذلك الجهر وابتغ
بين ذلك سبيلا يقول بين الجهر والخافت انتهى وترجم الامام النووي لهذا الحديث بباب التوسط في
الصلاة الجهرية بين الجهر والأسرار إذا خاف من الجهر مفسدة وذكر أن هذا الحديث ظاهرياً ثم جمل به فهو
صريح أو كما صرح أنه يترك الجهر إذا خاف المفسدة وإن لم يكن كالمفسدة المذكورة في الحديث فليتنامل ثم
رأيت في التحفة ما نصه ولا يجهر بمصل ولا غيره أن شوش على نحو تأم أو مصل فيكره كما في المجموع وفناوى
المصنف الخ قال السيد البصري شامل للفرض والنفل تأمل وسيأتي عن الباجوري ما يوافقه (قوله أو
تشوش على نحو مصل) أي تخليطاً عليه قال في المصباح شوشت الأمر عليه تشوشاً خلطته عليه فتشوش
قاله الفارابي وتبعه الجوهري وقال بعض الخذاق هي كلمة مولدة والفصيح قال ابن الأنباري قال أئمة اللغة إنما
يقال هوشت وتبعه الأزهرى وغيره انتهى وفي عادة هوش من المصباح الهوشة الفتنة والاختلاط وهاش
القوم وهوشوا من بابي قال وتعيب ومنه قيل هذا يهوش القواعد أي يخلطها انتهى ومنه يعلم أن التعبير
بالتشوش بالهاء أولى وهو تعبير النووي في الروضة وشرح مسلم في غير موضع والتشوش بالواو هو تعبير
الرافعي واستحسنه الشهاب الراملى اعتماداً على كلام الجوهري المذكور وقد علمت ما فيه بل قال صاحب
القاموس أنه وهم والصواب التشوش وقد نهت على ذلك في باب الأذان ونقلت هناك عبارة القاموس
فتفطن (قوله أو طائف أو قارئ أو نائم) أي أو مشغول بمطالعة علم أو نائم أو تنبيه أو تصنيفه ويقاس على المصلى
من يجهر ذكر أو قراءة كما نقله الراملى عن والده قال ولا يخفاء أن الحكم على كل من الجهر والأسرار بكونه
سنة من حيث ذاته قال ع ش والافتقار بعرض له ما يقتضى كراهته أو وجوبه كراهية مشرف على هلاك
وأمكن منعه بالجهر (قوله والا) أي بأن خاف رياء أو تشوش على نحو مصل الخ (قوله أسر) أي أسر المصلى
بالقراءة فإن جهر في هذه الحالة كره كما تقدم عن التحفة نقلاً عن المجموع والفناوى للنووى قال وبه رد على
ابن العماد نقله عن الحرمة أن كان مستمعاً للقرآن أكثر من المصلين نظر الزيادة المصلحة ثم نظر فيها
ويبحث المنع من الجهر بحضرة المصلى مطلقاً لان المسجد وقف على المصلين أي أصالة دون الوعاظ والقراء
انتهى وكتب البصري ويبحث الخ ما نصه أي ابن العماد حيث قال ويحرم على كل أحد الجهر في الصلاة
وخارجها أن شوش على غيره من نحو مصل وقارئ أو نائم للضرر ويرجع لقول المشوش ولو فاسقاً لأنه
لا يعرف الامنه انتهى وما ذكره من الحرمة ظاهر لكن ينافية كلام المجموع وغيره فانه كالصريح في عدمها
الآن يجمع بحمله على ما إذا خف التشوش انتهى شرح المختصر للشارح انتهى كلام البصري وجمع
البيجورى بحمل الكراهة على ما إذا لم يتحقق التأذى تأمل (قوله والتوسط) هذا بيان لمعنى التوسط المسنون

(و) بسن (التوسط في
نوافل الليل المطلقة بين
الجهر والأسرار) أن لم
يخف رياء أو تشوش على
نحو مصل أو طائف أو
قارئ أو نائم والأسرار
والتوسط

(قوله أن يجهر تارة الخ) قال في شرح الروض والتوسط بينهما قال بعضهم يعرف بالمقايسة كما أشار إليه قوله تعالى ولا تجهر بصلاتك الآية قال الزركشي والاحسن في تفسيره ما قاله بعض الأشياخ أن يجهر تارة ويسر ٢١٥ أخرى كما ورد في فعله صلى الله

عليه وسلم انتهى (قوله فنهجوا العيد) تأمل هذا التفريع مع أن كلام المصنف إنما هو في نوافل الليل اللهم الآن يكون مراده قضاء العيد (قوله المفصل) قال في شرح الروض سمي مفصلا لكثرة الفصول فيه بين

أن يجهر تارة ويسر أخرى كما ورد من فعله صلى الله عليه وسلم وخرج بالمطلقة المقيدة بوقت أو سبب (قوله فنهجوا العيد) تأمل هذا التفريع مع أن كلام المصنف إنما هو في نوافل الليل اللهم الآن يكون مراده قضاء العيد انتهى ونحوه في الصغرى (قوله كما مر) أي في المتن (قوله ونحو الرواتب) عطف على نحو العيدين ولعل المراد بالنحو الوتر في غير رمضان (قوله يندب فيه الأسرار) لعل الفرق بين الرواتب والنفل المطلق أنها لما شرعت محصورة في عدد معين أشبهت الفرائض فلم تغير عما ورد فيها والنوافل المطلقة لا حصر لها فهي من حيث عدم العتاب عليها أشبهت الرواتب ومن حيث أن المكف ينشأ باختياره وانها لا حصر لها كانت واسطة بين الرواتب والفرائض ولم يرد فيها شيء بخصوصها فطلب فيها التوسط لتكون آخذة طرفا من كل منهما وخص التوسط فيها بنفل الليل لأن الليل محل الجهر والتوسط قريب منه انتهى ع ش على م (قوله وحد الجهر) أي ضابط الجهر المستنون هنا (قوله بحيث يسمع غيره) أي من عنده وظاهره ولو بالأصغاء إليه ولعله ليس مراد إلا أن المصنف يسمع حتى في السر الآتي (قوله والأسرار) عطف على الجهر وحد الأسرار أي ضابطه (قوله أن يكون بحيث يسمع نفسه) أي أن كان بحيث يسمع ولا مانع هناك من نحو لفظ فالمراد بالاسماع هنا بالقوة لا بالفعل (قوله ويسن قراءة قصار المفصل) بفتح الصاد مشددة قال في المغنى والمفصل المبين المميز قال تعالى كتاب فصلت آياته أي جعلت تفاصيل في معاني مختلفة من وعد ووعيد وحلال وحرام وغير ذلك وسمى بذلك لكثرة الفصول فيه بين السور وقيل لقلة المنسوخ فيه ونقل الكرمانى عن الامام النووي قال أول القرآن السبع الطوال ثم ذوات المثني وهي السور التي فيها مائة آية ونحوها ثم المثاني ثم المفصل فالمبلغ مائة آية وقيل المثاني عشر وسورة والمثون أحد عشرة وقال أهل اللغة سميت مثاني لأنها ثنت المثني وفي القسطاني المثاني ما يبلغ مائة آية أو لم يبلغها أو ما عدا السبع الطوال إلى المفصل سميت مثاني لأنها ثنت السبع أو لكونها قصرت عن المثني وزادت على المفصل أولان المثني جعلت مبادى والتي تلها مثاني ثم المفصل (قوله في المغرب) أي سواء كان منفردا أو ماما بخلاف الطول الآتي (قوله وطواله) أي ويسن قراءة طوال المفصل (قوله بكسر أوله وضحه) أي وهو الطاء مع تخفيف الواو فيها جمع طويل قال في الخلاصة ولزمه في * نحو طويل وطويلة نفي * فإن أفراط في الطول قيل طوال بضم الطاء وتشديد الواو وقول التائي أن طوالا بكسر الطاء لا غير جمع طويل وبضمها الرجل الطويل وبفتحها المدة لا ينافي ذلك بلعله من المشترك في بعض أحواله وأما قول بعضهم الأوجه أن يقال طولات المفصل جمع طويل لأنه اسم للسور فهو مردود لعدم التأنيث الحقيقي مع أن نقل

هنا (قوله أن يجهر تارة ويسر أخرى) أي كأن يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم جهرا ويقرأ الحمد لله رب العالمين سرا والرحمن الرحيم جهرا أيضا ومالك يوم الدين سرا وهكذا إلى آخرها وفي السورة كذلك (قوله كما ورد من فعله صلى الله عليه وسلم) أي في صلاة الليل وهذا ما استحسنه الزركشي نقلا عن بعض المشايخ واعتقده الشارح في كتبه واستظهر الرملى والخطيب ما تقدم من أنه يعرف بالمقايسة وعبارة النهاية والمراد بالتوسط أن يزيد على أدنى ما يسمع نفسه من غير أن تبلغ الزيادة إلى سماع من يليه وفيه عسر ولعله ملحوظ قول بعضهم لا يكاد يتحرر ويفسره بعضهم بأن يجهر تارة ويسر أخرى كما ورد من فعله صلى الله عليه وسلم واستحسنه الزركشي قال ولا يستقيم تفسيره بغير ذلك بناء على ما دعاه من عدم تعقل واسطة بينهما وقد علم تعقلهما انتهى وقال ع ش وأولى منه أن يقال المراد بالتوسط أن يرفع صوته بهما رفعا لا يقصده به سماع من عنده وإن سمعه بالفعل انتهى ورد بعضهم ما في النهاية بأنه لا يناسب التقييد بعدم خوف التشويش على نحو المصلى لأنه على تفسيره لا يشوش قطعا وأما قول ع ش المذكور ففيه نظر لا يخفى فالتعنين ما ذكره الشارح سماه وروده من فعله صلى الله عليه وسلم فليتأمل (قوله وخرج بالمطلقة المقيدة بوقت أو سبب) أي فإن بعضها يطلب فيه الجهر وبعضها يطلب فيه الأسرار كما ذكره (قوله فنهجوا العيدين) أي الفطر والاضحى والمراد بالنحو الاستسقاء والخسوف والتراوىح والوتر في رمضان وتدارك عتا الطواف ليلة كما مر عن شرح المنهج قال الكردي في الكبرى تأمل هذا التفريع مع أن كلام المصنف إنما هو في نوافل الليل اللهم الآن يكون مراده قضاء العيدين انتهى ونحوه في الصغرى (قوله كما مر) أي في المتن (قوله ونحو الرواتب) عطف على نحو العيدين ولعل المراد بالنحو الوتر في غير رمضان (قوله يندب فيه الأسرار) لعل الفرق بين الرواتب والنفل المطلق أنها لما شرعت محصورة في عدد معين أشبهت الفرائض فلم تغير عما ورد فيها والنوافل المطلقة لا حصر لها فهي من حيث عدم العتاب عليها أشبهت الرواتب ومن حيث أن المكف ينشأ باختياره وانها لا حصر لها كانت واسطة بين الرواتب والفرائض ولم يرد فيها شيء بخصوصها فطلب فيها التوسط لتكون آخذة طرفا من كل منهما وخص التوسط فيها بنفل الليل لأن الليل محل الجهر والتوسط قريب منه انتهى ع ش على م (قوله وحد الجهر) أي ضابط الجهر المستنون هنا (قوله بحيث يسمع غيره) أي من عنده وظاهره ولو بالأصغاء إليه ولعله ليس مراد إلا أن المصنف يسمع حتى في السر الآتي (قوله والأسرار) عطف على الجهر وحد الأسرار أي ضابطه (قوله أن يكون بحيث يسمع نفسه) أي أن كان بحيث يسمع ولا مانع هناك من نحو لفظ فالمراد بالاسماع هنا بالقوة لا بالفعل (قوله ويسن قراءة قصار المفصل) بفتح الصاد مشددة قال في المغنى والمفصل المبين المميز قال تعالى كتاب فصلت آياته أي جعلت تفاصيل في معاني مختلفة من وعد ووعيد وحلال وحرام وغير ذلك وسمى بذلك لكثرة الفصول فيه بين السور وقيل لقلة المنسوخ فيه ونقل الكرمانى عن الامام النووي قال أول القرآن السبع الطوال ثم ذوات المثني وهي السور التي فيها مائة آية ونحوها ثم المثاني ثم المفصل فالمبلغ مائة آية وقيل المثاني عشر وسورة والمثون أحد عشرة وقال أهل اللغة سميت مثاني لأنها ثنت المثني وفي القسطاني المثاني ما يبلغ مائة آية أو لم يبلغها أو ما عدا السبع الطوال إلى المفصل سميت مثاني لأنها ثنت السبع أو لكونها قصرت عن المثني وزادت على المفصل أولان المثني جعلت مبادى والتي تلها مثاني ثم المفصل (قوله في المغرب) أي سواء كان منفردا أو ماما بخلاف الطول الآتي (قوله وطواله) أي ويسن قراءة طوال المفصل (قوله بكسر أوله وضحه) أي وهو الطاء مع تخفيف الواو فيها جمع طويل قال في الخلاصة ولزمه في * نحو طويل وطويلة نفي * فإن أفراط في الطول قيل طوال بضم الطاء وتشديد الواو وقول التائي أن طوالا بكسر الطاء لا غير جمع طويل وبضمها الرجل الطويل وبفتحها المدة لا ينافي ذلك بلعله من المشترك في بعض أحواله وأما قول بعضهم الأوجه أن يقال طولات المفصل جمع طويل لأنه اسم للسور فهو مردود لعدم التأنيث الحقيقي مع أن نقل

سوره وقيل لقلة المنسوخ فيه انتهى وعبارة الكرمانى في شرح البخارى المفصل عبارة عن السبع الاخيرة من القرآن إلى أن قال وسمى مفصلا لكثرة الفصول التي تقع بينها من التسمية انتهى وفيه أيضا في باب الجمع بين السورتين نقلا عن النووي قال العلماء أول القرآن السبع الطوال ثم ذوات المثني

وهي السور التي فيها مائة آية ونحوها ثم المثاني ثم المفصل فالمبلغ مائة آية وقيل المثاني عشر وسورة والمثون أحد عشر سورة وقال أهل اللغة سميت مثاني لأنها ثنت المثني أي أتت بعدها انتهى وقال القسطاني في شرحه المثاني ما يبلغ مائة آية أو لم

يبلغها أو ناعدا السبع الطوال إلى المفضل سميت مثاني لأنها نبت السبع أول كونهما قصرت عن المثاني وزادت على المفضل أولان المثاني جعلت مبادى والى تليها مثاني ثم المفضل انتهى (قوله رضوا) أي بالنطق أو القرينة كما قاله الرملي وقال أيضا برضا محصور بن أي لم يتعلق بعينهم حق الغير بأن لم يكونوا مملوكين ولا مستأجرين أجارة عين على عمل ناجز ولا نساء متزوجات ولم يطرأ غيرهم وقل أو قل محصوره ولم يكن المسجد مطروقا الخ (قوله للاتباع) ٢١٦ وحكمته طول وقت الصبح مع قصرها فجبرت بالتطويل وقصر وقت المغرب على

الخلاف فيه وقصر فعلها فجبرت بالتخفيف وأوقات الظهر والعصر والعشاء طويلة لكن الصلوات أيضا طويلة فلما تعارض ذلك رتب عليه التوسط في غير الظهر وفيها قريب من الطوال لأن النشاط فيها أكثر لقرنها من الصبح بالنسبة (للفرد واما محصور بن رضوا) بالتطويل (في الصبح وفي الظهر بقرب منه) أي مما يقرأ في الصبح (وفي العصر والعشاء بأوسطه) أي في الصلاة والحدیث رواه النسائي وغيره ولفظه عن سليمان بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه ما صليت وراء أحد أشبه صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم لم من فلان أي عمر بن عبد العزيز قال سليمان كان يطيل الركعتين الأوليين من الظهر ويخفف الأخيرين ويخفف العصر ويقرأ في المغرب بقصر المفضل ويقرأ في العشاء بوسط المفضل ويقرأ في الصبح بطوال المفضل قال في التحفة وحكمته طول وقت الصبح مع قصرها فجبرت بالتطويل وقصر وقت المغرب على الخلاف فيه وفعلها فجبرت بالتخفيف والثلاثة الباقية طويلة وقطاؤها فجبرت بالتوسط في غير الظهر وبما مر فيه وفارقهما بأوله لقرنه من الصبح النشاط فيه أكثر بالنسبة لها فهي مرتبة متوسطة بين الصبح وبين العصر والعشاء انتهى لا يقال طلب التطويل في الصبح ينافي ما قيل في حكمة مشر وعيها ركعتين من كونها عقب نوم وفطور كما تقدم لانا نقول كونها عتبهما ناسبه التخفيف فيها فجعلت ركعتين وجبر ذلك بسن التطويل فيها وول إلى خيرة المصلي حيث لم يحتم عليه فإن حصل به نشاط أتى به والاقتصر على ما يجزى أفاده ع ش (قوله ابن معن) لم أقف على اسمه ولا على ترجمته (قوله وطواله) أي المفضل واختلفوا في أوله على اثني عشر قولاً قليل الحجرات وهو الذي صححه النووي في الدقائق والتجريد وقيل القتال وعزاه الماوردي إلى الأكثرين وقيل يس وقيل ق وقيل الجائية وقيل الصافات وقيل الصف وقيل تبارك وقيل الرحمن وقيل الإنسان وقيل سبع وقيل الضحى وقد نظم بعضهم العشرة منها مفصل قرآن بأوله أي * خلاف فصاف فقاف فسبح

وجائبة ملك وصف قتالها * وفتح يحيى حجراتها إذا المصنوع (قوله من الحجرات) أي من سورة الحجرات سميت بها لقوله تعالى فيها أن الذين ينادونك من وراء الحجرات أكثرهم لا يعقلون وانفقت السبعة على ختم الجيم في الحجرات وقرأ أبو جعفر من العشرة بقية حجرات قال ابن الجزري في الطيبة والحجرات فتفتح ضم الجيم ث * بالتكم البصري ويعملون در فأشار بالشاء من ث إلى أن أبا جعفر قرأها بفتح الجيم لأن الشاعر مره (قوله إلى عم) أي سورة عم وتسمى أيضا سورة النبأ وسورة التساؤل كما ذكره المفسرون وعند الوقف على عم ونحوه اضطرابا واختيارا فالجزى بخلاف

الخلاف فيه وقصر فعلها فجبرت بالتخفيف وأوقات الظهر والعصر والعشاء طويلة لكن الصلوات أيضا طويلة فلما تعارض ذلك رتب عليه التوسط في غير الظهر وفيها قريب من الطوال لأن النشاط فيها أكثر لقرنها من الصبح بالنسبة (للفرد واما محصور بن رضوا) بالتطويل (في الصبح وفي الظهر بقرب منه) أي مما يقرأ في الصبح (وفي العصر والعشاء بأوسطه) أي في الصلاة والحدیث رواه النسائي وغيره ولفظه عن سليمان بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه ما صليت وراء أحد أشبه صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم لم من فلان أي عمر بن عبد العزيز قال سليمان كان يطيل الركعتين الأوليين من الظهر ويخفف الأخيرين ويخفف العصر ويقرأ في المغرب بقصر المفضل ويقرأ في العشاء بوسط المفضل ويقرأ في الصبح بطوال المفضل قال في التحفة وحكمته طول وقت الصبح مع قصرها فجبرت بالتطويل وقصر وقت المغرب على الخلاف فيه وفعلها فجبرت بالتخفيف والثلاثة الباقية طويلة وقطاؤها فجبرت بالتوسط في غير الظهر وبما مر فيه وفارقهما بأوله لقرنه من الصبح النشاط فيه أكثر بالنسبة لها فهي مرتبة متوسطة بين الصبح وبين العصر والعشاء انتهى لا يقال طلب التطويل في الصبح ينافي ما قيل في حكمة مشر وعيها ركعتين من كونها عقب نوم وفطور كما تقدم لانا نقول كونها عتبهما ناسبه التخفيف فيها فجعلت ركعتين وجبر ذلك بسن التطويل فيها وول إلى خيرة المصلي حيث لم يحتم عليه فإن حصل به نشاط أتى به والاقتصر على ما يجزى أفاده ع ش (قوله ابن معن) لم أقف على اسمه ولا على ترجمته (قوله وطواله) أي المفضل واختلفوا في أوله على اثني عشر قولاً قليل الحجرات وهو الذي صححه النووي في الدقائق والتجريد وقيل القتال وعزاه الماوردي إلى الأكثرين وقيل يس وقيل ق وقيل الجائية وقيل الصافات وقيل الصف وقيل تبارك وقيل الرحمن وقيل الإنسان وقيل سبع وقيل الضحى وقد نظم بعضهم العشرة منها مفصل قرآن بأوله أي * خلاف فصاف فقاف فسبح

وتأخرت عن الصبح لقلة النشاط فيها بالنسبة لصلاة الصبح فهي مرتبة متوسطة بين الصبح وبين العصر (قوله من الحجرات) اختلف في أول المفضل على عشرة أقوال المعتمد منها ما صححه النووي في دقائمه وفتح بره أنه الحجرات وفي شرح البخاري للقسطاني طواله إلى سورة عم وأوسطه إلى الضحى أو طواله إلى الصف

وأوسطه إلى الانشقاق والقصر إلى آخره انتهى وذكر الكرمانى في شرحه ونحوه أنه أورد الثاني بلفظ قليل قال الشارح عنه في الامداد جمعها أي العشرة الأقوال في يتين مع بيان الراجح وزيادة حديث يؤذن بعظم شأن المفضل فقلت مفصل حجرات وقيل قتالها * يسن ملك ثم فتح جائبة قاف ضحى صف وسبح هاشر * وجاء أعطيت المفضل نأفله انتهى وهذا الذي نظره فيه أيضا في شرح الارشاد وشيخ الاسلام زكريا في شرح تنقيح الباب وأورده الخطيب في المغنى بلفظ قليل واقتصر على ذكره في التحفة لكن مع التبري منه فقال على ما شتهر وفي شرح العباب ونظر فيه الأذرى ثم قال بل طواله كقافى وأوسطه كالجمة أو المنافقين وقصره كسورق أو الاخلاص ونحوهما

ما يقتضي أن الضحى وأقرأ باسم ربك مسن الأوساط ولا شك أن الأوساط مختلف كالتقصير والطسوال انتهى وقال الاسنوي أوساطه كالشمس وضحاها والليل اذا يغشى وقصاره معروضة فيها سورة الاخلاص وجعلها

ومنها الى الضحى أوساطه ومنها الى آخر القرآن قصاره وفيه نظار وان كان قول المصنف (كالشمس ونحوها) بوافقه والمنقول كما قاله ابن الرفعة وغيره أن طوالة كقاف والمرسلات وأوساطه كالجمعة وقصاره كسورة الاخلاص وأشار بقوله للمنفرد الخ أن طوالة وكذا أوساطه لاتسنن الا للمنفرد وامام محصور بن مسعود غير مطروق لم يطرأ غيرهم وان قل حضوره

من أوساطه ثم نقل عن النص تمثيل القصص بالعاديات ونحوها وعبارة ابن الرفعة وطوالة كقاف والمرسلات وأوساطه كالجمعة وقصاره كسورة الاخلاص قال البندنجي وغيره وقيل قل هو الله أحد من أقصره وقصاره نحو العاديات انتهت في عبارته هذه مع ما قبلها يعلم أن المنقول خلاف ما قاله ابن معين انتهى وقد

عنه يدخل هاء السكت فيقرأ أعجمه عوضا عن ألف ما الاستفهامية والجمهور بغيرها اتباعا للرسم قال الشاطبي وفيه ومعه وقف وعجمه له به * بخلاف عن البزى وادفع مجعلا وعلى هذا جرى ابن مالك حيث قال في الخلاصة وما في الاستفهام ان جرت حذف * ألفها وأولها الهان تنف (قوله ومنها) أي من سورة عم (قوله الى الضحى أوساطه) أي الفصل (قوله ومنها) أي من سورة الضحى (قوله الى آخر القرآن) أي الى سورة الناس و به يعلم أن الغاية داخله فيما قبلها هنا على خلاف الاصل في المغياب الى بخلاف الاووين فان عم داخله في الطوال والضحى في الأوساط فهي على الاصل في ذلك تأمل (قوله وفيه) أي فيما قاله ابن معين من تحديد الثلاثة بما ذكر (قوله نظار) كذا نظر الشارح في أكثر كتبه وفي التحفة إشارة اليه حيث قال بعد ذكره على ما مشهور وكذا شيخ الاسلام في شرح التلخيص والخطيب أو رده بقيل والنظر واضح ولذا قال العراقي لأدري من أين لابن معين هذا التحديد وقد مثل الترمذي أوساطه بالمنافقين (قوله وان كان قول المصنف) أي تمثالا لأوساط (قوله كالشمس ونحوها) أي كالليل والبلد (قوله بوافقه) خبر كان والضمير راجع لقول ابن معين و بوافقه أيضا رواية النسائي و يقرأ في العشاء الشمس وضحاها وأشباهها ولذا اعتمد في النهاية وغيرها (قوله والمنقول) كما قاله ابن الرفعة (قوله أي حيث قال وطوالة كقاف والمرسلات وأوساطه كالجمعة وقصاره كسورة الاخلاص قال البندنجي وغيره وقيل قل هو الله أحد من أقصره وقصاره ونحو العاديات (قوله وغيره) أي كالاسنوي والأدري فانهم قالوا بمثل ما قاله ابن الرفعة (قوله أن طوالة) بفتح همزة أن لانه خبر قوله والمنقول (قوله كقاف والمرسلات) أي والحشر والملك وغيرهما بما يقرب منهما (قوله وأوساطه) أي وان أوساط الفصل (قوله كالجمعة) أي والصف والنجر ولم يكن ونحوها (قوله وقصاره) أي وان قصار الفصل (قوله كسورة الاخلاص) أي والعاديات والطارق وغيرهما مما هو أقرب اليها منه الى الأوساط والحاصل أن الأوساط مختلف كالتقصير والطوال فقد جاء في بعض الأخبار ما يقتضي ذلك قال بعضهم و به يعلم أن المنقول خلاف ما قاله ابن معين (قوله وأشار بقوله) أي المصنف رحمه الله (قوله للمنفرد الخ) أي وامام محصور بن رضوا (قوله أن طوالة) أي أن طوالة الفصل والقريب منها (قوله وكذا أوساطه) أي الفصل ولعل نكتة الاتيان بكذا أن التقييد بالرضا المذكور انما وقع في كلام المصنف على الطوال فقط بناء على مختار ابن السبكي أن القيد المتوسط مختص بما وليه هو لا للتأخر عنه في جمع الجوامع له أما المتوسط فاختار اختصاصها بما وليته انتهى فاحتاج الشارح رحمه الله الى الاتيان بكذا إشارة الى رجوعه الى ما بعده أيضا بل هو التحقيق فقد قال المحلى ويحتمل أن يقال أن تهود الى ما وليها أيضا قال شيخ الاسلام وهذا هو المختار لان الاصل اشتراك المتعاطفات واما ما سكت كثير عن المتوسط لانها بالنسبة لما قبلها متأخرة ولما بعدها متقدمة ثم قال بعد كلام طويل نقل عن جمع وقد جاء في كتاب الله تعالى هديا بانع الكعبة أو كفارة طعام مساكين فصار الشافعي رحمه الله تعالى الى أن الاطعام يتعلق بمسكين الحرم عملا بقوله في الهدى وجعل ما ذكر في الاول يجرى فيما بعده انتهى فتأمل فانه دقيق مهم (قوله لاتسنن) أي قراءتها (قوله لا للمنفرد) أي كما في الحديث واذا صلى لنفسه فليطول ما شاء قال بعضهم في القراءة والركوع والسجود ولو خرج الوقت لكن اذا تعارضت مصلحة المبالغة في التطويل ومفسدة ايقاع الصلاة في غير الوقت كانت مراعاة تلك المفسدة أولى وقيدوا التطويل أيضا بما اذا لم يخرج الى سهو وان أدى اليه كره ولا يجوز زلا في الاركان الطويلة التي تحتل التطويل وهو القيام والركوع والسجود والشهد لا الاعتدال والجلوس بين السجدين كما تقدم بهن ذلك (قوله وامام محصور بن) أي جماعة محصورين قال البجيرمي والمراد بالمحصورين من لا يصلي وراء غيرهم ولو ألقا كما قاله شيخنا انتهى وعليه فكان الاولى ذكر قوله بعد ولم يطرأ غيرهم بعد قوله محصورين ويكون كال تفسير له انتهى شيخنا رحمه الله (قوله بمسجد غير مطروق) أي بخلاف ما اذا كان المسجد مطروقا فانه يندب له الاقتصار على أدنى السكال (قوله لم يطرأ غيرهم) أي غير هؤلاء المحصورين بخلاف ما اذا طرأ غيرهم (قوله وان قل حضوره) أي الغير كذا في التحفة وعبارة النهاية وقل حضوره وهي مفيدة للتقيد

جميع البخاري فـالـولـا
صلبت بسبح اسم ربك
الاعلى والشمس وضحاها
والليل اذ يغشى فانه يصلى
وراءك الكبير والضعيف
وذو الحاجة وللبراج اما
يكفيك ان تقرأ بالسما
والهاتق والشمس وضحاها

رضوا بالتطويل
وكانوا أحرار ولم يكن
فيهم متزوجات ولا اجراء
عين ولا اشتراط اذن السيد
والزوج والمستأجران
اختل شرط من ذلك
ندب الاقتصار في سائر
الصلوات على قصر
المفضل ويكره خلافه
خلافا لما ابتدعه جهلة
الائمة من التطويل الزائد
على ذلك وكذا يقال في
سائر أذكار الصلاة فلا
يسن للامام تطويلها على
أدنى الكمال فيها الا بهذه
الشروط المذكورة والا كره

وفي مسنده وهب اقرأ
سبح اسم ربك الاعلى
والشمس وضحاها ولا جد
باسناد قوي اقترنت
الساعة وهذه واقعة قولية
فتم والافني الاحاديث
الصحيحة أنه صلى الله
عليه وسلم كان يقرأ اماما
بأحجابه بأكثر من هذا
فراجع في مواضع كثيرة
وقد قال في الجمعة من التحفة
انه يسن في الاولى منها
الجمعة وفي الثانية

بقلة حضوره وعبارة الشارح مفيدة للتعميم في الغير فليأمل (قوله رضوا بالتطويل) أى نطقا عنه
الشارح أو ولو بالقرينة عند الرمي وعلى كل فقهه يقال كما قال بعض المحققين شرط الرضا يغنى عن شرط
كونهم محصورين وترجع الشرط الى أربعة وبواقفه مأمرا نفاذيا (قوله وكانوا أحرارا) أى
كاملين في الحرية وأما البعض فان لم يكن مهاباة فهو كالقن وان كانت وكانت في نوبة السيد فكذلك والا
فكل حر كما هو ظاهر (قوله ولم يكن فيهم) أى في المحصورين (قوله متزوجات) أى نساء ذات أزواج (قوله
ولا اجراء عين) أى اجارة عين على عمل ناجز والاجراء بضم الهمزة وفتح الجيم وتخفيف الراء جمع أجبر
ككراء جمع كريم قال ابن مالك ولكريم وبخيل فعلا * كدالماضاها ما قد جعل

(قوله والا) أى بأن لم يكونوا أحرارا أو كان فيهم امرأة متزوجة أو أجبر عين (قوله اشتراط اذن السيد
والزوج والمستأجر) أى في حضور الجماعة والتطويل فلا عبرة برضا هؤلاء في التطويل بغير اذن فيه من
أرباب الحقوق كما نبه على ذلك الاذرى (قوله فان اخلت شرط من ذلك) أى من الشروط المذكورة
من كونهم محصورين وكون المسجد مطروقا (قوله ندب الاقتصار في سائر الصلوات) أى حتى
في الصبح والعشاء والظهر والعصر (قوله على قصر المفضل) أى كذا زلت والاختلاص ومحله فيما
اذنم يرد فيه سورة طه بلة أو متوسطة بخصوصها والا كصباح الجمعة وعشاؤها فانه تسن فيه السورة المعينة
مطلقا كما سيأتى قريبا (قوله ويكره خلافه) أى بأن قرأ السورة الطويلة لما في حديث معاذ المشهور
وللضرر وفي سنن أبي داود عن عثمان بن أبي العاصي قال يارسول الله اجعلنى امام قومي قال أنت امامهم
واقند بأضعفهم الحديث قال بعض الفضلاء أى كان الضعيف يقتدى بصلاتك فاقتدأ أنت أيضا بضعفهم
واسلك سبيل التخفيف في القراءة وغيرها وانما ذكره بلفظ الاقتداء تأكيد الامر حث عليه اذ من شأن من
يقتدى به أن يجتنب خلافه وقد أغنى السيوطي بهذا الحديث نظاما فقال * يارواة الفقه هل مرلكم *

خير صرح غريب المقصود * عن امام في صلاة يقتدى * وهو بالمأموم فيها يقتدى
(قوله خلافا لما ابتدعه جهلة الائمة) أى أئمة الصلاة الجاهلاء بأحكام الامامة (قوله من التطويل
الزائد) - بيان لما ابتدعه (قوله على ذلك) أى على قصر المفضل فقد ورد في الحديث اذا أم أحدكم
الناس فليخفف فان فيهم الضعيف والسقيم وذو الحاجة واذا صلى أحدكم لنفسه فليقبل ما شاء وفي رواية
ما يكم ما صلى بالناس فليتبجوا زفان فيهم الضعيف الخ وفي حديث أنس رضي الله عنه قال ما صليت خلف أحد
قط أخف صلاة ولا أتم من النبي صلى الله عليه وسلم ولذا قال بعضهم * رب امام عديم ذوق *

قد أم بالناس وهو مجحف * خالف في ذلك قوله * من أم بالناس فليخفف
(قوله وكذا) أى كالسورة في التفصيل المذكور (قوله يقال في سائر أذكار الصلاة) أى كدعاء
الافتتاح وتسبيحات الركوع والسجود وأدعيتهم ما وغير ذلك كما سيأتى في الفصول بعهذا (قوله فلا يسن
للإمام تطويلها) أى الاذكار تفرج على قوله وكذا الخ (قوله على أدنى الكمال فيها) وهو نحو
وجهت وجهي الخ في دعاء الافتتاح وثلاث تسبيحات في الركوع والسجود كما سيأتى (قوله الا بهذه الشروط
المذكورة) أى من كونهم محصورين في مسجد غير مطر وفي راضين بالتطويل الخ قال ابن الصلاح الا
ان قل من لم يرض كواحد واثنين ونحوهما مرض ونحوه فان كان ذلك مرة أو نحوها خفف وان كثر حضوره
طول مراعاة لحق الراضين ولا يفوت حقهم لهذا الفرد المأزم قال في المجموع وهو حسن متعين قال الزركشي
وفيه نظر بل الصواب انه لا يطول مطلقا كما اقتضاه اطلاق الاحجاف لانكاره صلى الله عليه وسلم على معاذ
رضي الله عنه التطويل لما شكاه الرجل الواحد وسقه الى نحو ذلك الاذرى انتهى أسنى (قوله والا)
أى وان لم توجد الشروط المذكورة (قوله كره) أى التطويل بذلك والخاص انه يستحب للإمام
التخفيف للصلاة لا يترك الإيعاض والهيئات للحديث السابق بأن يخفف القراءة والاذكار بحيث لا يقتصر
على الأقل ولا يستوفي الاكمل المستحب للمنفرد من طوال المفضل وأوساطه وأذكار الركوع والسجود فان
رضى المأمومون بالتطويل وهم أحرار الخ ما سبق طول بهم ندبا وعليه يحمل ما وقع من فعله صلى الله عليه

وسلم
المنافقون قال ولو لم يرض محصورين لما ران ما ورد بخصوصه لا تفصيل فيه وكذلك في نهاية روى في صلاة
العبد من التحفة ان الامام يقرأ في الاولى قاف وفي الثانية اقربت بكما لما قال وان لم يرض المأمومون بذلك للاتباع رواد مسلم واعتمدوا أيضا

في نهايته وفي الكسوف من التحفة انه يقرأ في القيام الاول البقرة وفي الثاني كائني آية ٢١٩ منها وفي الثالث مائة وخمسين وفي الرابع مائة

تقرر بياقال وان لم يرض
بها المؤمنون الا لعذر كما
اذابا بالكسوف قبل
القرض كاياني واعتدله
م رأينا (قوله ألم تنزل)
الخ برفع اللام حكايه للتلاوة
شوري قال الشهاب
القليوبي والمراد بالامام
هنا مايع غير المحصورين
انتهى وكذلك الشوري
في حواشي شرح المنهج
والخبي في حواشيه ايضا

(و) بسن (في أولى صبح
الجمعة ألم تنزل وفي الثانية
هل أني) بكاملهما للاتباع
وتسن المداومة عليهما ولا
نظرا في قول بسن الترك
في نمض الايام لان العامة
قد تعتقد وجوبهما خلافا
لبعضهم ولوضاق الوقت
عنهما فسورتان قصيرتان
أفضل من بعضهما

وسبقهم اليه م في نهايته
(قوله بكاملهما) قال
الزركشي في الديباج قال
في الاذكار وليحذر من
الاقتصار على البعض
انتهى (قوله للاتباع) رواه
الشيخان (قوله ولا نظرا في
قول بسن الترك في بعض الايام
لان العامة الى قوله خلافا
لبعضهم) هذا أشار به الى
خالفه أبي اسحاق وابن
أبي هريرة حيث قال لا
تستحب المداومة عليهما
ليعرف ان ذلك غير واجب
وقيل للشيخ عماد الدين بن
يونس ان العامة صاروا

وسلم فان جهل جاهلهم أو اختلوا لم يطول قال ابن دقيق العيد التطويل والتخفيف من الامور الاضافية
فقد يكون الشيء خفيفا بالنسبة الى عادة قوم طويل بالنسبة لعادة آخرين قال وقول الفقهاء لا يزيد الامام في
الركوع والسجدة على ثلاث تسيجات لا يخالف ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يزيد على ذلك
لان رغبة الصحابة رضي الله عنهم تقتضي أن لا يكون ذلك تطويلا وذهب جميع من المالكية منهم ابن عبد
البر وابن بطال الى وجوب التخفيف على الامام كما بظاهر الامر في قوله فليخفف قال ابن عبد البر اذا العلة
الموجبة للتخفيف عندى غير مأثورة لان الامام وان علم قوة من خلفه فانه لا يدري ما يحدث بهم من حادث
شغل وعارض من حاجة وآفة من حدث بول أو غيره وتعتب بان الاحتمال الذي لم يقم عليه دليل لا يترتب عليه
حكم فاذا انحصر المؤمنون ورضوا بالتطويل لان امرامهم بالتخفيف لعارض لا دليل عليه والله أعلم
(قوله ويسن) أى لكل مهمل في الحضر حتى امام قوم غير محصورين وكذا ما موم حيث تسن له السجدة
لكنه لا يسجد لقراءة نفسه كما علم مما مر هذا ما اعتمدته الرمي والزيادة وسياق عن التحفة أن المأموم لا
يسن له ذلك (قوله في أولى صبح الجمعة ألم تنزل) بضم اللام على الحكاية (قوله وفي الثانية هل أني)
أى اذا اتسع الوقت والافساح فان ترك ألم في الاولى أني بهما في الثانية أو قرأ هل أني في الاولى قرأ ألم في
الثانية لئلا يخلو صلاته عنهما وكذا في كل صلاة سن في أوليها سورتان معينتان وظاهر أنه يسن لمن شرع في
غير السورة المعينة ولو سهوا أو قطعها أو قرأ المعينة ولكن ينبغي أن لا يكون القطع في أثناء كلام مرتبط (قوله
بكاملهما) أى السورتين قال في الاذكار وليحذر من الاقتصار على البعض (قوله للاتباع) رواه
الشيخان عن ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة ألم
تنزل الكتاب وهل أني على الانسان حين من الدهر الحديث قال الشارح في فتح الاله وتعليل المالكية
لكراهة قراءة السجدة في الصلاة باشتغالها على زيادة سجدة في الفرض قال القرطبي منهم فاسد بشهادة هذا
الحديث وصح أنه صلى الله عليه وسلم قرأ سورة فيها سجدة في صلاة الظهر فسجد بهم فيها وزعم احتمال أنه
قرأ في صبح الجمعة ألم تنزل ولم يسجد باطل فقد صح عند الطبراني أنه صلى الله عليه وسلم سجد في صبح الجمعة
في ألم تنزل (قوله وتسن المداومة عليهما) أى على هاتين السورتين في صبح كل جمعة ولو لا امام المسجد
الجامع لما رواه الطبراني عن أبي سعيد انه صلى الله عليه وسلم كان يديم قراءة هاتين السورتين في صبح يوم
الجمعة وتصور يب أبي حاتم رساله بتقدير تسليمه لا ينافي الاحتجاج به فان المرسل يحتج به في مثل ذلك اجماعا
على ان له شاهدا أخرجه الطبراني أيضا في الكبير عن ابن عباس بلفظ كل جمعة وحينئذ فلا يحتاج مع هذا
الى الاستدلال بكان السابقة نفيا ولا بما تاتاهما (قوله ولا نظرا في قول) أى لبعض المتقدمين وهذا
جواب عن سؤال نشأ من سن المداومة المذكورة وحاصله هلاسن الترك في بعض الاوقات لئلا يعتد
وجوب ذلك العامة (قوله بسن الترك في بعض الايام) هذا مقول القول بمعنى بسن ترك قراءة هاتين في
بعض الجمع (قوله لان العامة) تعليل للسن المذكورة من القائل به (قوله تعتقد وجوبهما) أى
هاتين السورتين في صبح الجمعة فاذا ترك في بعض الايام علموا ان ذلك غير واجب وروى في التحفة بانه يلزم
من ذلك ترك أكثر السن المشهورة ولا قائل به (قوله خلافا لبعضهم) لعل مراده به الشيخ الخطيب فانه
نقل ذلك القول في المغني وأقره وعبارته وعن أبي اسحاق وابن أبي هريرة لا تستحب المداومة عليهما يعرف
أن ذلك غير واجب وقيل للشيخ عماد الدين بن يونس ان العامة صاروا يرون قراءة السجدة يوم الجمعة
واجبة وينكرون على من تركها فقال تقرأ في وقت وتترك في وقت فيعلمون انها غير واجبة انتهى
(قوله ولوضاق الوقت) أى وقت الصبح وهذا محترز قيد ملحوظ فيما سبق (قوله عنهما) أى عن
سورتي ألم تنزل وهل أني (قوله فسورتان قصيرتان) أى بتماهما (قوله أفضل من بعضهما)
أى بعض ألم تنزل وهل أني لما تقدم ان السورة الكاملة أفضل من البعض ولا يصح تكرار عليه ما نقله
في الاصاب عن الزركشي ان الاقتصار على آيتي البقرة وآل عمران في ركعتي الفجر أفضل من سورتين
طويلتين لانه في آيتي البقرة وآل عمران جاء الاقتصار عليهما من الشارع صلى الله عليه وسلم
بخلاف ألم وهل أني لم يرد الاقتصار على بعضهما منه صلى الله عليه وسلم فاقترا انتهى كبرى وهو لطيف

يرون قراءة يوم الجمعة واجبة وينكرون على من تركها فقال تقرأ في وقت وتترك في وقت فيعلمون انها غير واجبة انتهى لكن المعتمد ما قاله ا' شارح

(قوله على الاوجه) اعتمد هذا الشارح في التحفة وشرحه الارشاد ايضا ولا يملك عليه ما نقله الشارح في شرح العباب عن الزركشي وأقرده من أن الاقتصار على آيتي البقرة وآل عمران في ركعتي الفجر أفضل من سورتين طويلتين انتهى لانه في آية البقرة وآل عمران جاءنا الاقتصار عليها من الشارح صلى الله عليه وسلم بخلاف ألم وهل أتى لم يرد الاقتصار على بعضهما منه صلى الله عليه وسلم فافتروا في شرح الروض لشيخ الاسلام قال الفارقي وغيره فان ٢٢٠ ضاق الوقت عن قراءة جميعها قرأ ما أمكن منها ولو آية السجدة وكذا في الآخرة يقرأ ما أمكنه من هل أتى فان

(قوله على الاوجه) اعتمد في كتبه خلافا لما في الاسنى والنهاية عبارة الاول قال الفارقي وغيره فان ضاق الوقت عن جميعها قرأ ما أمكن منها ولو آية السجدة وكذا في الآخرة يقرأ ما أمكنه من هل أتى فان قرأ غير ذلك كان تاركا للسنة انتهى قال في التحفة وقول الفارقي ومن تبعه من تفرد كما أشار اليه الاذرعى أى حيث قال وهو غريب لم أره لغيره (قوله وصح انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في عشاء ليلة الجمعة بالجمعة والمنافقين) أى بسورتهما كما صح قراءة فيهما بسبح وهل أتاك ونقل التاج السبكي عن أبي عثمان الصابوني انه قال منذ صح عندى ذلك ما تركت قراءتهما فيهما (قوله وفي مغربها) أى مغرب ليلة الجمعة عطف على في عشاء ليلة الجمعة (قوله بالكافرون والاخلاص) أى بسورتهما (قوله فيكون ذلك سنة) أى وهو ما اعتمد التاج السبكي ودأوم عليه مدة امامته بالجامع الاموى ونقل عن بعض ائمتنا وهو أبو عثمان الصابوني انه كان لا يترك ذلك سفر او لا حضر قاله في الابواب زاد في الفتاوى وبهذا يعلم ان الفقهاء وان لم يصرحوا بذلك هو جار على القواعد على انه يكتفى اعتمادا لآمام أبي عثمان المذكور والتاج السبكي وغيرهما وكم من مسئلة لا يذکرها أو يعتمدها الا واحد ويكون ما قاله فيها هو المعتمد تأمل (قوله ويسن الكافرون والاخلاص) أى قراءتهما (قوله أيضا) أى كما بسن قراءتهما في سنة المغرب (قوله في سنة الصبح) أى كما ثبت من حديث عائشة عند ابن أبي شيبة والطحاوى بلفظ انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فيهما قبل بالهم الكافرون وقال هو الله أحد يتر فيهما القراءة وتقدم حديث ابن عباس قراءة آيتي البقرة وآل عمران وسيأتى نذب سورة ألم نشرح وألم تر (قوله والمغرب) أى سنة المغرب في المعجم الكبير للطبرانى عن عبد الله بن جعفر رضى الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فذكر حديثا طويلا وفيه وكان يقرأ في الركعتين بعد المغرب قل يا أيها الكافرون وقال هو الله أحد (قوله والطواف) أى كما ثبت في مسلم وغيره (قوله والاحرام) أى بحج أو عمره أو بهما أو مطلقا (قوله والاستخارة) قال في الاذكار لم أقف عليها في شيء من الامايد قال العراقي ولكنه حسن لان المقام يناسب الاخلاص فتأمل انتهى وسيأتى زيادة على ذلك (قوله وفي صبح المسافر) أى ولو في صبح الجمعة كما في التحفة حيث قال مقابلا لقوله قبل الحاضر مانصه أما المسافر فيسن له في صبحه في الجمعة وغيرها الكافرون والاخلاص لحديث فيه وان كان ضعيفا وورد أيضا انه صلى الله عليه وسلم صلى في صبح السفر بالمعوذتين وعليه فيصير المسافر بخبرين ما في الحديثين بل قضية كون الحديث الثانى أقوى سنداً وإيثارهم التخفيف للمسافر في سائر قراءته أن المعوذتين أولى انتهى بالحرف (قوله وان قصر سفره) أى فلا فرق بين كون السفر طويلا أو قصيرا المتقرر ان المقصود التخفيف له (قوله أو كان نازلا) أى وقت صلاته لما تقرر أيضا عبارة عيش ثم ما ذكره شامل لمالو كان سائرا أو نازلا ليس منهيًا لوقت الصلاة ولا متوقفا له ولو قيل اذا كان نازلا كما ذكرنا لا يطلب منه خصوص هاتين السورتين لأطمئنانه في نفسه لم يبعد ثم نقل عبارة التحفة السابقة (قوله ويسن) أى لكل قارئ سواء كان في الصلاة أم خارجها كما سيأتى قريبا (قوله سؤال الرحمة) أى مستحضر البشر بها واسمها رحمة الله (قوله بنحو رب اغفر وارحم وأنت خير الراحمين) أى كرب اغفر لى وارحمى الخ ولو زاد ولو الذى وللمسلمين كان حسنا (قوله عند قراءة آية رحمة) أى آية دالة على الرحمة كقوله تعالى ويغفر لكم والله غفور رحيم وكقوله تعالى يدخل من يشاء في رحمته ولكن الانسب هنا اللهم أدخلنا في رحمتك الواسعة مثلا (قوله والاستعاذة) بالرفع عطف على سؤال الرحمة أى

ما أمكنه من هل أتى فان قرأ غير ذلك كان تاركا للسنة انتهى قال في التحفة وقول الفارقي ومن تبعه من تفرد كما أشار اليه الاذرعى أى حيث قال وهو غريب لم أره لغيره (قوله وصح انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في عشاء ليلة الجمعة بالجمعة والمنافقين) أى بسورتهما كما صح قراءة فيهما بسبح وهل أتاك ونقل التاج السبكي عن أبي عثمان الصابوني انه قال منذ صح عندى ذلك ما تركت قراءتهما فيهما (قوله وفي مغربها) أى مغرب ليلة الجمعة عطف على في عشاء ليلة الجمعة (قوله بالكافرون والاخلاص) أى بسورتهما (قوله فيكون ذلك سنة) أى وهو ما اعتمد التاج السبكي ودأوم عليه مدة امامته بالجامع الاموى ونقل عن بعض ائمتنا وهو أبو عثمان الصابوني انه كان لا يترك ذلك سفر او لا حضر قاله في الابواب زاد في الفتاوى وبهذا يعلم ان الفقهاء وان لم يصرحوا بذلك هو جار على القواعد على انه يكتفى اعتمادا لآمام أبي عثمان المذكور والتاج السبكي وغيرهما وكم من مسئلة لا يذکرها أو يعتمدها الا واحد ويكون ما قاله فيها هو المعتمد تأمل (قوله ويسن الكافرون والاخلاص) أى قراءتهما (قوله أيضا) أى كما بسن قراءتهما في سنة المغرب (قوله في سنة الصبح) أى كما ثبت من حديث عائشة عند ابن أبي شيبة والطحاوى بلفظ انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فيهما قبل بالهم الكافرون وقال هو الله أحد يتر فيهما القراءة وتقدم حديث ابن عباس قراءة آيتي البقرة وآل عمران وسيأتى نذب سورة ألم نشرح وألم تر (قوله والمغرب) أى سنة المغرب في المعجم الكبير للطبرانى عن عبد الله بن جعفر رضى الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فذكر حديثا طويلا وفيه وكان يقرأ في الركعتين بعد المغرب قل يا أيها الكافرون وقال هو الله أحد (قوله والطواف) أى كما ثبت في مسلم وغيره (قوله والاحرام) أى بحج أو عمره أو بهما أو مطلقا (قوله والاستخارة) قال في الاذكار لم أقف عليها في شيء من الامايد قال العراقي ولكنه حسن لان المقام يناسب الاخلاص فتأمل انتهى وسيأتى زيادة على ذلك (قوله وفي صبح المسافر) أى ولو في صبح الجمعة كما في التحفة حيث قال مقابلا لقوله قبل الحاضر مانصه أما المسافر فيسن له في صبحه في الجمعة وغيرها الكافرون والاخلاص لحديث فيه وان كان ضعيفا وورد أيضا انه صلى الله عليه وسلم صلى في صبح السفر بالمعوذتين وعليه فيصير المسافر بخبرين ما في الحديثين بل قضية كون الحديث الثانى أقوى سنداً وإيثارهم التخفيف للمسافر في سائر قراءته أن المعوذتين أولى انتهى بالحرف (قوله وان قصر سفره) أى فلا فرق بين كون السفر طويلا أو قصيرا المتقرر ان المقصود التخفيف له (قوله أو كان نازلا) أى وقت صلاته لما تقرر أيضا عبارة عيش ثم ما ذكره شامل لمالو كان سائرا أو نازلا ليس منهيًا لوقت الصلاة ولا متوقفا له ولو قيل اذا كان نازلا كما ذكرنا لا يطلب منه خصوص هاتين السورتين لأطمئنانه في نفسه لم يبعد ثم نقل عبارة التحفة السابقة (قوله ويسن) أى لكل قارئ سواء كان في الصلاة أم خارجها كما سيأتى قريبا (قوله سؤال الرحمة) أى مستحضر البشر بها واسمها رحمة الله (قوله بنحو رب اغفر وارحم وأنت خير الراحمين) أى كرب اغفر لى وارحمى الخ ولو زاد ولو الذى وللمسلمين كان حسنا (قوله عند قراءة آية رحمة) أى آية دالة على الرحمة كقوله تعالى ويغفر لكم والله غفور رحيم وكقوله تعالى يدخل من يشاء في رحمته ولكن الانسب هنا اللهم أدخلنا في رحمتك الواسعة مثلا (قوله والاستعاذة) بالرفع عطف على سؤال الرحمة أى

ذلك الاشمونى في بسط الانوار والسيوطى في مختصر الروضة فقال وبعض الوارد أولى من سورة غيره كما قال الفارقي وغيره انتهى

ويسن

وجزم بهذا صاحب العباب وغيره لكن قال الاذرعى لم أره لغير الفارقي والله أعلم (قوله وفي صبح المسافر) قال في التحفة لحديث فيه وان كان ضعيفا قال وورد أيضا انه صلى الله عليه وسلم صلى في صبح السفر بالمعوذتين وعليه فيصير المسافر بخبرين ما في الحديثين لكن قضية الحديث الثانى أقوى سنداً وإيثارهم التخفيف للمسافر في سائر قراءته أن المعوذتين أولى انتهى وما يسن فيه الكافرون والاخلاص سنة مفارقة المنزل عند الخروج منه للسفر كما قاله النووي في ايضاحه وسأل أبو الوليد النيسابورى ابن سريج عن معنى قوله صلى الله عليه وسلم قل هو الله أحد بعد ثلث القرآن فقال ان القرآن أنزل ثلث منه أحكام وثلث وعدو وعيد وثلث أسماء وصفات وقد جمع في قل هو الله أحد الاسماء والصفات انتهى من طبقات ابن السبكي الكبرى

ويسن الاستعاذة أى طلب العوذ أى الحفظ (قوله بنحورب أعذنى من عذابك) أى كرب انى أعوذ بك من العذاب (قوله عند قراءة آية عذاب) أى آية دالة على العذاب (قوله نحو حقت كلمة العذاب على الكافرين) أى لا ملان جهنم من الجنة والناس أجمعين ونحو فيعذبه الله العذاب الأكبر (قوله ويسن التسبيح) أى سبحان ربى العظيم (قوله عند قراءة آية التسبيح) أى آية دالة على التسبيح (قوله فسبح باسم ربك العظيم) ورد ذلك فى أحاديث فى مسلم عن حذيفة صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم فابتدأ بسورة البقرة وكان إذا مر بآية فيها تسبيح سبح وإذا مر بسؤال سأل وإذا مر بتعوذ تعوذ وفى أبى داود وغيره عن عوف بن مالك رضى الله عنه قال قلت مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة فقام فقرأ سورة البقرة لا يمر بآية ترجية الا وقف وسأل ولا يمر بآية عذاب الا وقف وتعوذ وروى أحمد وغيره عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قرأ سبح اسم ربك الأعلى قال سبحان ربى الأعلى (قوله ويسن عند قراءة آخر سورة التين) أى أليس الله بأحكم الحاكمين قال البيضاوى والتين والزيتون خصهما من بين الثمار بالقيم لأن التين فأكبر طيبة لأفضل لها وغذاء لطيف سريع المضغ ودواء كثير النفع فانه يلين الطبع ويحلل البلغم ويظهر الكليتين ويزيل وحل المثانة ويفتح سبيل الكبد والطحال ويسمن البدن وفى الحديث انه يقطع البواسير وينفع من النقرس والزيتون فأكبر وأدام ودواء له دهن لطيف كثير المنافع مع انه قد ينبت حيث لأدهنية فيه كالجبال وقيل المراد بما جبال من الارض المقدسة أو مسجد دمشق وليت المقدس أو البلدان (قوله وآخر سورة القيامة) أى ويسن عند قراءة آخر القيامة وهو أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى (قوله ان يقول) نائب فاعل يسن (قوله وأنا على ذلك من الشاهدين) أى فقد روى أبوداود والترمذى من قرأوا التين والزيتون فأنهى الى آخرها فليقل بلى وأنا على ذلك من الشاهدين ومن قرأ الأقسام بيوم القيامة فأنهى الى آخرها أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى فليقل بلى وظاهر الحديث انه يسن ذلك مقيد بقراءة السورة من أولها ولعله ليس بقيد كما ذكره فى السجود كما سيأتى بيانه ان شاء الله (قوله وعند قراءة آخر سورة المرسلات) أى يسن عند قراءة آخرها وهو فبأى حديث بعده يؤمنون (قوله آمنا بالله) أى ان يقول آمنا بالله فى سنن أبى داود والترمذى ومن قرأ المرسلات فليقل فبأى حديث بعده يؤمنون فليقل آمنا بالله هذا وروى الترمذى والحاكم عن جابر قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم على أصحابه فقرأ سورة الرحمن من أولها الى آخرها فسكنوا فقال قد قرأتمها ليلة الجن على الجن فكانوا أحسن مردودا منكم كنت كما أتيت على قوله فبأى الآخر يكذبان قالوا لا بشئ من نعم ربنا نكذب فلك الحمد وروى ابن أبى داود عن علقمة قال صليت الى جنب عبد الله فافتتح سورة طه فلما بلغ رب زدنى علما قال رب زدنى علما رب زدنى علما فيسن ذلك أيضا (قوله بفعل ذلك) أى ماذا كرم من سؤال الرحمة والاستعاذة الخ (قوله الامام والمنفرد لقراءة نفسه) أى لا لقراءة غيره (قوله والمأموم) أى ويفعل ذلك (قوله لقراءة امامه) أى وان لم يفعل ذلك الامام كفى أمين قال فى حواشى الروض كان قرأ امامه وان الله يبعث من فى القبور فقال صدق الله العظيم (قوله أو نفسه) أى ويفعل ذلك المأموم أيضا أى لقراءة نفسه (قوله حيث سنت له) أى القراءة للمأموم بأن لم يسمع قراءة الامام أو فى السرية وانظر لوقر المأموم فيما لا يسن فيه كان سمع الامام وقرأ المأموم مرتكباً للكره فقتضى هذا التقييد عدم سن ذلك لان قراءة غير مشروعة وعليه فلو قال نحو بلى الخ هل تبطل صلاته أم لا لم أوهنا التصريح بذلك فليراجع ثم رأيت بعضهم ذكر حديث ابن عباس ومن قرأ الا أقسم بيوم القيامة فليقل سبحانك اللهم بلى اما ما كان أو غيره ثم قال ما نصه يقتضى ان هذه الكلمة وهى بلى لا تبطل الصلاة وهو كذلك لانه ذكر وتقديس وتنزيه لله تعالى انتهى كلامه فليست بلى (قوله وغير المصلى) أى ويفعل ذلك أيضا غير المصلى فهو مطوف على قول المصنف الامام (قوله اكل قراءة سمعها) أى من القرائات المشروعة كما فى سجود التلاوة (قوله ويجهران أى الامام والمأموم) أى فهذا أحد المواضع التى يطلب من المأموم الجهر فيه قال فى النهاية والامكان التى يجهر فيها المأموم خلف امامه خمسة تأمينة مع امامه وفى دعائه فى قنوت الصبح وفى قنوت الوتر فى النصف الاخير من رمضان وفى قنوت النازلة فى الصلوات الخمس وإذا فتح عليه انتهى ومثله فى المغنى قال الكردي وينبغى ان يزاد سادس وهو

بنحورب أعذنى من عذابك (عند) قراءة آية عذاب (نحو حقت كلمة العذاب على الكافرين (و) يسن (التسبيح عند) قراءة آية التسبيح (نحو فسبح باسم ربك العظيم (و) يسن (عند) قراءة (آخر) سورة (التين وآخر) سورة (القيامة) أن يقول (بلى) وأنا على ذلك من الشاهدين (و) عند قراءة (آخر) سورة (المرسلات) آمنا بالله يفعل ذلك الامام والمنفرد لقراءة نفسه (والمأموم) لقراءة امامه أو نفسه حيث سنت له وغير المصلى لكل قراءة سمعها (ويجهران) أى الامام والمأموم وكذا المنفرد

فى ترجمة ابن سريج (قوله ويسن الخ) فائدة التكبير من الضمى الى آخر القرآن فى الصلاة وخارجها سنة كما أخرجه الحاكم وصححه وهى المختص عن ختم لا فى ابن حجر بهما والذي يترجح افتاؤه بالاول وعليه الاجماع الغلب على انتهى جهرهزنى

ما صرح به المصنف هنا وقول المغني واذا فتح عليه أى فى القراءة وغيرهما يغلط فيه الامام كالقيام لركعة زائدة والافهون ثامن فتنبه قال وينبغي أن يزداد أيضا الجهر بتكبيرات الانتقالات من مبلغ احتيج اليه (قوله به أى بما ذكر) أى من سؤال الرجة والاستعاذة من العذاب الخ (قوله فى الجهرية) أى فى الصلاة التى يطلب فيها الجهر بما تقدم بيانه (قوله كما فى المجموع) أى للامام النووى رحمه الله وذكر أيضا أن الامام اذا ترك ذلك استحب للمأموم الجهر من غير خلاف يسمعه فيأتى به انتهى * تمة * قال الجرهمي التكبير من الضحى الى آخر القرآن فى الصلاة وخارجها سنة كما أخرجه الحاكيم وصححه وهل يختص بمن ختم أولا ففى ابن حجر به ما والذى يرجع افتاؤه بالاول وعليه الإجماع الفعلى انتهى كلام الجرهمي والحديث المشار اليه هو الحديث المشهور بالمسلسل من رواية البرزى فقد روى عنه بأسانيد متعددة أنه قال سمعت عكرمة بن سليمان يقول قرأت على اسمعيل بن عبد الله المكي فمالا بغير الضحى قال لى كبر عند خاتمة كل سورة حتى تختم فأتى قرأت على عبد الله بن كثير فأمرنى بذلك وأخبرنى ابن كثير أنه قرأ على مجاهد فأمره بذلك وأخبره مجاهد أنه قرأ على ابن عباس فأمره بذلك وأخبره ابن عباس أنه قرأ على أبي بن كعب فأمره بذلك وأخبره أبي أنه قرأ على النبي صلى الله عليه وسلم فأمره بذلك انتهى ورواه الحاكيم فى المستدرک عن أبي يحيى محمد بن عبد الله عن محمد بن زيد الصائغ عن البرزى الخ قال الحاكيم هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجه الشيخان وروى السخاوى عن أبي محمد الحسن بن محمد بن عبد الله القرشى أنه صلى بالناس التراويح خلف المقام بالمسجد الحرام فلما كانت ليلة الختم كبر من خاتمة الضحى الى آخر القرآن فى الصلاة فلما سلم اذا بالامام أبي عبد الله محمد بن ادریس الشافعى رضى الله عنه قد صلى وراءه فلما أبصرنى قال لى أحسنت أصبت السنة انتهى قال الحق فى ابن الجزرى فى طيبيه وسنة التكبير عند الختم * صحت عن المكيين أهل العلم

فى كل حال ولدى الصلاة * سلسل عن أئمة ثقات الخ (قوله ويسن لكل مصل) أى منفردا أو امام أو مأموم ذكر أو أنثى أو خنثى (قوله التكبير للانتقال من ركن الى آخر) تقدم أن حكمة افتتاح الصلاة ليستحضر عظمة من تم بألحدهم والوقوف بين يديه ليمنى هية الخ وكر ليدوم ذلك وفى المکتوبات للمحاضر أربع وتسعون تكبيرة قال فى التدریب

وحلة التكبير حيث يجمع * فانه تسعون ثم أربع وذلك لأن فى كل ركعة خمس تكبيرات تكبيرة عند الهوى للركوع وتكبيرة عند الهوى للسجود وتكبيرة عند الرفع منه وتكبيرة عند الرفع من السجود الثانى وتكبيرة عند الرفع منه فاذا ضربت خمسة عدد التكبيرات فى سبع عشرة عدد الركعات كان الحاصل خمسا وعشرين تكبيرة تضم اليها خمس تكبيرات الاحرام للصلوات الخمس وأربع تكبيرات عند القيام من التشهد الاول فيما عدا الصبح فالجمله أربع وتسعون تكبيرة منها خمسة واجبة وهى تكبيرات الاحرام والباقي هيئات فى الصبح أحد عشر تكبيرة وفى المغرب سبع عشرة تكبيرة وفى كل رباعية اثنتان وعشرون تكبيرة قاله البيهقورى (قوله فيكبر للركوع) فربيع على المتن (قوله والسجود) أى الاول والثانى (قوله والرفع منه) أى من السجود كذلك وأما الرفع من الركوع فسيأتى أن السنة التسميع (قوله ومن التشهد الاول) أى الرفع منه (قوله ويسن ابتداءه) أى التكبير (قوله عند اول هويه) أى الى الركوع أو السجود (قوله أو رفعه) أى للقيام أو الجالس (قوله ومده) أى التكبير عطف على ابتداءه نظرا لكلام الشارح وللتكبير نظرا لاصل المتن وعلى كل فهو مرفوع نائب فاعل يسن (قوله الى الركن الذى بعده) أى الركن المنتقل اليه (قوله وان جلس للاستراحة) أى لكن بحيث لا يتجاوز سبع أوقات لانتها غاية المدفيمه من ابتداء رفع رأسه الى تمام قيامه قاله فى التحفة لكن مقتضى كلامه هنا أنه لا فرق وبواقفه قول المغني وغيره ولا نظرا الى طول المدقالات الكردي فى الكبرى فليراجع هل هذه المسئلة خلافية أو يحمل المطلق على المقيد انتهى وحزم فى الصغرى بالثانى حيث قال فيحمل ذلك الاطلاق على هذا التقيد (قوله للانتباع) دليل لسن التكبير للانتقال فعن ابن مسعود رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم يكبر فى كل خفض ورفع وقيام وقعود رواه أحمد والترمذى وقال حسن صحيح (قوله ولئلا يخلو جزء من صلاته عن

به أى بما ذكر) (فى الجهرية) كما فى المجموع (و) يسن لكل مصل (التكبير للانتقال) من ركن الى آخر فيكبر للركوع والسجود والرفع منه ومن التشهد الاول ويسن ابتداءه عند أول هويه أو رفعه (ومده الى الركن الذى بعده) وان جلس للاستراحة للانتباع ولئلا يخلو جزء من صلاته عن

(قوله وان جلس للاستراحة) قال فى التحفة لكن بحيث لا يتجاوز سبع أوقات لانتها غاية المدفيمه من ابتداء رفع رأسه الى تمام قيامه انتهى واقتضى كلام المغني كما هنا أنه لا فرق حيث قال ولا نظرا الى طول المدفيمه ومثله فى شرح الروض وكذلك أطاق الشارح فى شرح الارشاد وفى الايعاب وشيخ الاسلام فى شرح البهجة والشهاب الرملى فى شرح الزبد وابن قاسم فى شرح أبى شجاع وغيرهم فليراجع هل المسئلة خلافية أو يحمل المطلق على المقيد

(الذكر) وهذا التعليل لسن المداخذ كور قال في فتح الجواد وانما يسن الاسراع بتكبير التحريم لئلا تزول
 النية (قوله والمداخذ كور) أي المسنون الذي ذكر في المتن (قوله) انما هو على لام الجلالة (أي اذ ليس في
 كلئي التكبير حرف ممد ودغيرها وتقدم قريبا عن التحفة انه لا يتجاوز سبع ألفات وذلك بمقدار أربع
 عشر حركة ويعتبر ذلك بشحريك الاصابع متواليه متقارنة للنطق بالمدة وكون هذه المدة سبع ألفات انما هو في
 قراءة غير متواترة لكن لا يخرج ذلك عن كونه لغة كما تقدم فافهم (قوله الا في الاعتدال) استثناء من سن
 التكبير للاعتدال من ركن الى آخر اذ يشمل ذلك الانتقال من الركوع الى الاعتدال اذا استثناء معيار العموم
 (قوله ولولثاني قيام الكسوف) أي للشهس أو للقمرة لانه في الحقيقة اعتدال وانما وجب القراءة لدليل آخر
 ولذا لا يدرك المأموم الركعة بادره كما سيأتي (قوله فيقول) أي المصلي تفريع على الاستثناء المذكور (قوله)
 اماما كان أو منفردا أو مأموما مبلغا أو غيره) أي فلا فرق بينهم وخبر اذا قال الامام سمع الله من جمده فقولوا
 ربنا لك الحمد أي مع ما علمتموه من سمع الله من جمده كما سيأتي (قوله سمع الله من جمده) مقول يقول ويسن
 للامام والمبلغ الجهر به لانه ذكر الانتقال وطباق أكثر عوام الشافعية على الاسرار به والجهر بر بنالك الحمد
 جهول وخبر اذا قال الامام سمع الله من جمده معناه قولوا ذلك مع ما علمتموه من سمع الله من جمده لانه صلى الله
 عليه وسلم كان يجهر بهذه ويسر بر بنالك الحمد وقاعدة التأسي بحملهم على الاتيان بسمع الله من جمده وعدم
 عاومهم بر بنالك الحمد بحملهم على عدم الاتيان به فأمرهم به فقط لانه المحتاج للتنبيه عليه انتهى تحفة (قوله)
 للاتباع) رواه الشيخان مع خبر صلوا كما أبتوني أصلي فهو دليل لسن قول سمع الله من جمده لكل مصلي
 (قوله أي تقبل الله منه جمده) تفسير لذلك أي قبل الله جمده من جمده واردة القبول من لفظ السماع مجاز وقيل
 غفرله وفي المستصفي اللام للنفعة والهاء للكناية للاستراحة قاله بعض الفضلاء وعبارة الحنفى أي فالمراد
 سمعه سماع قبول لاسماع رد فهو بمعنى الدعاء كانه قيل اللهم تقبل جمدهنا فاندفع ما قد يقال ان سماع الله
 مقطوع به فلا فائدة في الاخبار انتهى وبذلك يندفع قول بعضهم مما نصه أطيعوا على تفسير سماع الله الخ بما
 ذكر مع أن في بقائه على ظاهره استعمار ما يحمل المتكلم به على مزيد التوجه في الاتيان بالحمد لله الذي يعقبه

الذكر والمداخذ كور انما
 هو على لام الجلالة (أي في
 الاعتدال) ولولثاني قيام
 الكسوف (فيقول) اماما
 كان أو منفردا أو مأموما
 مبلغا أو غيره (سمع الله من
 جمده) للاتباع أي تقبل
 الله منه جمده ويحصل
 أصل السنة بقوله من جمده
 الله سمعه

﴿فصل﴾

في سنن الركوع (ويسن
 في الركوع مد الظهر
 والعنق)

(قوله سمع الله من جمده)
 سيأتي قريبا ما يقوله اذا
 استوى قائما ﴿فصل﴾
 في سنن الركوع

بقوله ربنا لك الحمد انتهى ووجه الاندفاع أن بقاءه على ظاهره وان أفاد ما ذكره إلا أن المقصود الا عظم العبد قبول
 الله اياه خصوصاً أن السماع قد يكون سماع رد على أن في الاخبار به ليس فيه كبير فائدة مع أن المطلوب
 من العبد الدعاء فليتم (قوله) ويحصل أصل السنة (أي وان كان الاول أفضل لانه الوارد (قوله بقوله من
 حمد الله سمعه) أي أو سمعه كما في غيره لانه أتى باللفظ والمعنى بخلاف أ كبر الله ﴿خاتمة﴾ نسأل الله حسناتها
 ذكر واحكامه مشروعية قول سمع الله من جمده ان سيدنا أبا بكر الصديق رضي الله عنه لم تقفه صلاة خلف
 النبي صلى الله عليه وسلم قط فجاء يوم ما وقت صلاة العصر ووطن أنه فاتته معه فاعتم لذلك وهو ول وكان ذلك قبل
 انهي عن الأمر ولها ودخل المسجد فوجد جده صلى الله عليه وسلم مكبراً في الركوع فقال الحمد لله وكبر خلفه
 صلى الله عليه وسلم فنزل جبريل والنبي صلى الله عليه وسلم مكبراً في الركوع فقال يا محمد سمع الله من جمده فقل
 سمع الله من جمده فقال لها عند الرفع من الركوع وكان قبل ذلك بركع بالتكبير ويرفع به فصارت سنة من ذلك
 الوقت ببركة سيدنا أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه وعن الصحابة أجمعين والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿فصل في سنن الركوع﴾

تقدم معناه لغة وشرعاً وتقدم أيضاً أقله فالمد كور في هذا الفصل أ كله ولذا عبر عنه بقوله وأكله أي مع ما مر
 (قوله ويسن في الركوع) أي ركوع القائم بالنسبة لهاتين السنتين أعنى مدا الظهر والعنق ونصب الساقين
 والفخذين وذلك لما تقدم أن كل ركوع القاعد محاذة جهة المصلي لمحل سجوده أفاده بعضهم فليتم (قوله مد الظهر والعنق)
 من إضافة المصدر لمفعوله بعد حذف فاعله أي مدا الركوع ظهره وعنقه وعبارة غيره
 تسوية ظهره وعنقه ولا محالة بينهما وبين عبارة المصنف في المعنى لانهم صوروها بقوله بأن مداها الركوع والظهر

بفتح الظاء خلاف البطن والجع أظهر وظهور والعنق بضم تين أو بسكون النون الرقبة والجمع أعناق (قوله حتى يستويا) أي الظهر والعنق (قوله كالصفحة) أي الواحدة التي لا عوج جاج فيها إذا الصفحة كل شيء عريض الذي ليس فيه اعوجاج من نحو نحاس أو خشب (قوله لا تباع) دليل لسن مد الظهر والعنق والحديث رواه مسلم عن عائشة رضي الله عنهما من حديث طويل وفيه وكان إذا ركع لم يشخص رأسه ولم يصوبه قال الشيخ عميرة ومعنى بشخص يرفع ويصوب بخفض وعبارة الامام النووي أي لم يخفضه خفضا بليغا بل يعدل فيه بين الأشخاص والتصويب (قوله فان ترك ذلك) أي مد الظهر والعنق وهذا تقرير من المتن (قوله كره) أي كإيضا عليه الشافعي رضي الله عنه في الام قال الرافعي ويروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى أن يديج الرجل في الركوع كما يديج الحمار قال والتدبيج أن يسط ظهره ويطأ طئ رأسه فيكون رأسه أشد انحطاطا من البقية انتهى والحديث المذكور رواه الدارقطني عن علي وأبي موسى وأبي سعيد رضي الله عنهم بإسناد ضعيف (قوله ونصب ساقيه) أي ويسن نصب ساقيه فهو عطف على مد الظهر والساقين تثنية ساق وهي مؤنثة ما بين القدم والركبة والجمع أسوق وسيقان (قوله ونغذيه) أي إلى الحقو كما في الرافعي والفخذ قال في القاموس ما بين الساق والورك والحقو موضع شد الأزار قال في التحفة ولا يثنى ركبتيه لفوات استواء الظهر به انتهى ولم يذكر في المنهج نصب الساقين والفخذين بل اقتصر على ذكر نصب الركبتين وهو مستلزم للاول كما صرح به في شرحه ونصه مع المتن وأن ينصب ركبتيه المستلزم لنصب ساقيه ونغذيه قال الشمس الشوري فلاحظ هذا كان تعبيره أولى من قول أصله ونصب ساقيه لانه لا يستلزم نصب الفخذين ولم ينه الشارح على الاولوية انتهى لكن تعقبه الشيخ الجمل والبيجيري بقولهما الظاهر أن في تعبيره بنصب الركبتين تسميحا لان الركبة لا تنصف بالانصباب وانما يتصف به الفخذ والساق لان الركبة موصل طرفي الفخذ والساق انتهى فليتأمل (قوله لانه) أي نصب الساقين والفخذين (قوله أعون على مد الظهر والعنق) مقتضى هذا التعليل أن ذلك ليس سنة مقصودة بل للتوصل إلى مد الظهر والعنق تأمل (قوله ويسن فيه) أي في الركوع (قوله أيضا) كما سن مد الظهر والعنق (قوله أخذ ركبتيه بيديه) أي ان امكن والا أرسلهما فان كان أقطع أو كانت إحدى يديه عليه فعمل بالآخرى ما ذكر (قوله مع تفريقهما) أي الركبتين قدر شبر كما في السجود وسيأتي هناك أن هذا للرجل فقط (قوله وتفريق الاصابع) عطف على أخذ ركبتيه (قوله لا تباع) دليل لسن أخذ الركبتين باليدين وتفريق الاصابع روى الاول البخاري والثاني ابن حبان والبيهقي وفيه اشارة إلى نسخ التطبيق وهو ما روى عن مصعب بن سعيد قال صليت إلى جنب سعد بن مالك فجعلت يدي بين ركبتيه وبين فخذي وطبقتهما فضرب بكفي وقال اضرب بكفي على ركبتك وقال يا بني انا كنا نفعل ذلك فأمرنا أن نضرب بالاكف على الركبتين أفاده بعض الفضلاء (قوله ويسن كونه) أي تفريق الاصابع (قوله تفريقا وسطا) أخر هذا عن قوله لا تباع لعدم وروده فيه كما صرح به في المغني قال الشمس الشوري الفرق بين ما هنا وبين السجود حيث يسن ضم الاصابع فيه أن الرحمة والبركة إذا نزلت هنا من خلال الاصابع لا تنزل على الارض بل على ثيابه وبدنه ولا كذلك في السجود فانه لو فرق بينهما نزلت على الارض انتهى قال الشرقاوي ويرد عليه الجلوس الآن يقال ان هذه حكمة لا يلزم اطرادها (قوله وتوجيهها) عطف على أخذ ركبتيه أيضا والضمير للاصابع (قوله للقبلة) أي لجهتها قال البرماوي دخل بين العين ويسارها (قوله لا يمنة ولا يسرة) فيه اشارة إلى الجواب عن قول ابن النقيب لم أفهم معناه أي معنى قوله وتوجيهها للقبلة وعبارة المغني نقلا عن الولي العراقي اترز بذلك عن أن يوجه أصابعه إلى غير جهة القبلة من يمنة أو يسرة (قوله لأنها أشرف الجهات) تعليل لسن توجيه الاصابع للقبلة قال الشيخ عميرة وقياسا على السجود فان ذلك وارد فيه (قوله ويقول) بالنصب بتقدير أن المصدرية عطف على قوله مد الظهر قال ابن مالك

حتى يستوى كالصفحة
لا تباع فان ترك ذلك كره
(ونصب ساقيه ونغذيه)
لانه أعون على مد الظهر
والعنق (و) يسن فيه
أيضا (أخذ ركبتيه بيديه
مع تفريقهما) وتفريق
الاصابع لا تباع ويسن
كونه تفريقا وسطا
(وتوجيهها للقبلة) لا يمنة
ولا يسرة لأنها أشرف
الجهات (ويقول

(قوله ونصب ساقيه) قال
في الروضة ولا يثنى ركبتيه
زاد في التحفة لفوات
استواء الظهر به (قوله
مع تفريقهما) أي الركبتين
قدر شبر (قوله للقبلة) أي
لجهتها قال ابن النقيب
ولم أفهم معناه قال الولي
العراقي اترز بذلك
عن أن يوجه أصابعه إلى
غير جهة القبلة من يمنة أو
يسرة انتهى ولذلك قال
الشارح لا يمنة الخ

وان على اسم خالص فعل عطف * تنصبه أن ثابتاً أو من حذف

وانظر نكتة العدول الى الفعل مع أنه لو أتى بالاسم الصريح كان أخضر ولعلها الإشارة الى مغايرة هذا لما قبله لانه سنة قولية وذلك سنة فعلية ثم رأيت الشيخ عميره نقل عن الاسنوي ما يفيد وعبارته على قول المنهاج ويكر الخ قال الاسنوي في شرح هذا المجل علم أن أكل لركوع أمران أحدهما في الهيئة وقد فرغ المصنف منه ولثاني في لذكرك وقد شرع الآن فيه انتهى قلت وحيث في ركوع قراءة يكبر بنصب الراء قال ع ش ويجوز رفعه اذ هو الاصل ولعله لم يجزم بالنصب لانه ليس قبله ناصب صريحاً انتهى ومصنفنا رحمه الله لم يذكر التكبير لانه قد قدمه قبيل الفصل تأمل (قوله سبحان ربى العظيم) العمدة في عدم وجوب هذه الاذكار ونحوها مع قوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموه في أصلي عدم ذكرها للمسيء صلاته ولك أن تقول بحتمل أن يكون تركها للعلم به كما اعتذر به أئمتنا عن ترك التشهد والسلام وغيرهما وقد قال أحد بوجوبها فله الشيخ عميرة ولك أن تقول عدم الذكر في خير المي صلته يدل على عدم الوجوب فتأخذ به ما لم يدل دليل على الوجوب وقد دل في التشهد ونحوه دون هذه الاذكار انتهى سم (قوله وبجده) أنكر بن المصالح هذه الزيادة هنا وفي السجود ورد بأنها وردت في أحاديث ضعيفة سيأتي بعضها وله أصل في الصحيح عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم ربنا وبجهدك اغفر لي (قوله وبجده أصل السنة) أي لا يكلمها (قوله بركة ولو بنحو سبحان الله) أي خلافاً لبعض المتقدمين من قوله لأقل من ثلاث وكانه أخذ بما روى عن ابن مسعود رضي الله عنه بلفظ اذ اركع أحدكم قال سبحان ربى العظيم ثلاثاً فقد تم ركوعه وذلك أدناه قال بعضهم وهو منقطع ولذلك قال الشافعي رضي الله عنه بعد أن أخرجه ان كان ثابتاً قلت به أو كما قال (قوله وقوله ذلك ثلاثاً) أي قول المصلي سبحان ربى العظيم ثلاث مرات وزيادة المصنف الواو قبل ثلاثاً أولى لافادتها أن كونه ثلاثاً سنة مستقلة بخلاف حذف غيره إياها (قوله فسمعا تسعا فاحدى عشر) قد يقال ذكره هذا هنا مع قول المصنف الآتي ويزيد المنفرد الخ يوهم نذب التخميس والتسبيح الخ للامام مطلقاً مع أنه اعني أني بذلك بالشروط الآتية فلو أخر الشارح قوله فسمعا الخ عن قول المصنف ويزيد المنفرد كان أولى ويجاب بأنه لم يبال بهذا الإجماع للعلم بأنه غير مراد من قوله الآتي والاقتصر على التسبيح ثلاثاً انتهى كبرى فلي تأمل (قوله أفضل) أي من الاقتصار على مرة أو مرتين ومن الاشفاق في الزائد على الثلاث فهي أدنى الكمال ونظر في الثلاث والاربعة أيها أفضل ولعل الثلاث أفضل من حيث التور والاربعة أفضل من حيث زيادة العدد ويؤيده ما اختاره السبكي أنه لا يتقدم بعد بل يزيد في ذلك ما شاء فلي تأمل (قوله للاتباع) دليل لسن التسبيح وكونه ثلاثاً فقد روى الأول مسلم والثاني أبو داود وعن عقبه بن عامر قال لما نزلت فسبح باسم ربك العظيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها في ركوعكم الخ رواه أبو داود وغيره (قوله ويزيد المنفرد) أي في القرض والنفل قال في التحفة ومثله مأوم طول امامه (قوله ان شاء) أي فهو موكول اليه (قوله وكذا امام جمع محصورين) تقدم عن البجيرمي أن المراد بهم من لم يصل وراعه غيرهم ولو ألفا (قوله رضوا بالتطويل) أي نطقاً عند الشارح أي ولو بالقرينة عند الرمي (قوله بالشروط السابقة) أي في مبحث تطويل السورة من كونهم أحراراً غير متزوجات ولا أجراء عين الخ (قوله والا) أي وان لم توجد الشروط السابقة (قوله اقتصر على التسبيح ثلاثاً) أي كما تقدم بيانه ودليله (قوله اللهم لك ركعت و بك أمنت ولك أسأمت) انما قدم الظرف في هذه الثلاثة لان فيها ردا على المشر كين حيث كانوا يعبدون معه غيره فقصد الرد عليهم على طريقة الاختصاص وهو اعني أن يكون الرد على معتقد الشريعة أو معتقد العكس وأخبره عن قوله خشع لان الخشوع ليس من العبادات التي ينسبونها الى غيره حتى يرد عليهم فيها ع ش (قوله خشع لك) الخ يقول هذا وان لم يكن متصفاً به للتعبه به كما في سم موافقاً للرملي وقال في التحفة وليصدق حينئذ لا يكون كاذباً الا ان يريد أنه بصورة الخاشع قال السيد البصري المقصود منه الانشاء وهو لا يوصف بصدق ولا كذب فلي تأمل قال الشرواني وقد يقال ان الصدق باعتبار ما تضمنه من الخبر

سبحان ربى العظيم
وبجده) ويحصل أصل
السنة بركة ولو بنحو
سبحان الله (و) قوله
ذلك ثلاثاً) فسمعا تسعا
فاحدى عشر
(أفضل) للاتباع
(ويزيد المنفرد) ان شاء
(و) كذا (امام جمع
(محصورين رضوا
بالتطويل) بالشروط
السابقة والاقتصر على
التسبيح ثلاثاً (اللهم
لك ركعت و بك أمنت ولك
أسأمت خشع لك

(قوله فسمعا الخ) قد يقال
ذكره هذا هنا مع قول
المصنف الآتي ويزيد
المنفرد الخ يوهم نذب
التخميس والتسبيح للامام
مطلقاً مع أنه اعني أني
بذلك بالشروط الآتية
فلو أخر الشارح قوله
فسمعا الخ من قول المصنف
ويزيد المنفرد كان
أولى ويجاب بأنه لم يبال
بهذا الإجماع للعلم بأنه غير
مراد من قوله الآتي والا
اقتصر على التسبيح ثلاثاً

مسند (قوله قدمي) بكسر الميم وسكون الياء مفترد ولا يصح هنا التشديد على أنه مشني لفقدان ألف الرفع والالقال قدماى وهي مؤنثة فيجوز في استقل اثبات التاء وحذفها

فصل في سنن الاعتنال (قوله سمع الله من جده) قال في شرح الروض للاتباع رواه سمى وبصرى ومخى وعظمى وعصبي وما استقلت به قدمي) أى جلته وهو جميع الجسد فيكون من ذكر العام بعد الخاص (لله رب العالمين) تأ كيد لقوله لك وذلك للاتباع

فصل في سنن الاعتنال (ويسن اذا رفع رأسه للاعتدال ان يقول) عند ابتداء الرفع (سمع الله من جده) اما ما كان أو غيره

الشيخان مع خبر صلوا كما رأيتوني أصلي وسواء في ذلك الامام وغيره قال وأما خبر اذا قال سمع الله من جده فقروا بئال الحمد فغناه قروا ذلك مع ما علموه من سمع الله من جده لعادهم بقوله صلوا كما رأيتوني أصلي مع قاعدة التأسي به مطلقا وانما خص ربه لك الحمد بالذكر لانهم كانوا

والدعاء انتهى ثم لا يخفى أن مقاله الشارح أنسب وأوفق بعشرب الصوفية كما ذكره في أسرار الصلاة (قوله سمى وبصرى) كان الحكمة والله أعلم في الاقتصار عليهم مادون بقية الحواس الظاهرة ووقع العبث بها غالبا وفي تعميم الاعضاء الظاهرة ووقعه بجميعها عادة وفي الاعراض عن القوى الباطنة بالكلية كونها من الامور الدقيقة التي تصان أفعالها العوام عنها قاله السيد عمر البصري رحمه الله (قوله ومخى) المنح الودك الذي في العظم وما لصل كل شئ مخوخ وقيد يسمى الدماغ مخا قاله في المصباح ويصح ارادة كل هنا ولعل الانسب هنا الاخير لانه محل العقل على ما قيل (قوله وعظمى وعصبي) العظم معروف والجمع أعظم وعظام والعصب بفتح حين أطباء المفاصل وقيل الاصغر منها والجمع أعصاب زاد الشافعي في مسنده وشعري وبشرى (قوله وما استقلت به) بتشديد اللام من الاستقلال وهو الخلل (قوله قدمي) بكسر الميم وسكون الياء مفترد ولا يصح هنا التشديد لفقد ألف الرفع والالقال قدماى وهي مؤنثة فيجوز في استقل اثبات التاء وحذفها قاله الكردى والوارد في الحديث الاثبات قال شيخنا رحمه الله ولا يقال ان الالف تقلب ياء عند هذيل فهو مشني والياء مشددة لا نأقول ذلك خاص بالمقصود وعندهم كما قال ابن مالك

والفاسم وفي المقصور عن هذيل انقلابا بحسن (قوله جلته) تفسير لاستقلت (قوله وهو جميع الجسد) هذا تفسير مراد لما استقلت به قدمي (قوله فيكون) تفرع على هذا المراد (قوله من ذكر العام بعد الخاص) أى لان جميع ما تقدم من الجسد الذى استقلته (قوله لله رب العالمين) تأ كيد لقوله لك) الذي في غير بدل من قوله لك ولعله مراد الشارح ومع ذلك قال بعض المحققين وفيه نظر لان ابدال الظاهر من ضمير الحاضر لا يصح الا اذا أفاد الظاهر لاحاطة أو كان بدل بعض أو اشتمال كما قال في الخلاصة

ومن ضمير الحاضر الظاهرا * تبدله الاما لاحاطة جلا أو اقتضى بعضا أو اشتمالا * كأنك ابتهاجك استمالا قال فالاولى أن يكون قوله وما استقلت مبتدأ أخبره لله رب العالمين انتهى كلامه فليتمل (قوله وذلك للاتباع) رواه مسلم الى قوله وعصبي وروى الكل ابن حبان وغيره ببعض اختلاف في لفظه وزيادة * تتمه * يستحب الدعاء في الركوع لانه صلى الله عليه وسلم كان يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي رواه الشيخان عن عائشة رضي الله عنها وتكره القراءة فيه وفي السجود بل وفي سائر أفعال الصلاة غير القيام كما في المجموع لانهم ليست محمل القراءة وقد قال على رضي الله عنه ما في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قراءة القرآن وأنارا كع أو ساجد رواه مسلم قال الزركشي ومحل كراهتها اذا قصد بها القراءة فان قصد بها الدعاء والثناء فينبغي أن يكون كما لو قلت يا أيتها من القرآن انتهى من الاسنى والله سبحانه وتعالى أعلم

فصل في سنن الاعتنال

تقدم ان الاعتنال لغة الاستقامة والمساواة وشرا العود الى ما كان عليه قبل الركوع قال في الهجة والاعتنال عوده الى ما * من قبله قعودا أو قياما (قوله ويسن) أى لكل مصل سواء كانت فرضا أو نفلا (قوله اذا رفع رأسه للاعتدال) أى مع رفع اليدين حد والمكتبين كما في التحريم (قوله أن يقول) نائب فاعل يسن (قوله عند ابتداء الرفع) أى للرأس فالثلاثة القول والرفعان متقارنان ابتداء وانتهاء (قوله سمع الله من جده) هذا ذكر الانتقال للاعتدال لا ذكر الاعتدال فلا يقال انه متقدم عليه وكذا جميع التكبيرات غير التحريم للانتقال من بعض الأركان الى بعض لانها انتهى جل عن شيخه (قوله اما ما كان أو غيره) أى من مفترد ومأموم قال صاحب البخار رادى

لا يسمونه غالبوا يسمعون سمع الله من جده انتهى ونحوه المغنى والتحفة والحديث في مواضع من البخارى ابن وعبارته في باب التكبير اذا قام من السجود يقول صلى الله عليه وسلم سمع الله من جده حين يرفع صلبه من الركعة ثم يقول وهو قائم بئال

الحمد وهو قول أبي يوسف ومحمد وأحمد في رواية وقال للجمهور (قوله بنالك الحمد) الخ قال القسطلاني في شرح الصحيح قال العلماء رواية الوائلي وأرجح وهي زائدة وقيل عاطفة أي رينا جندناك ولك الحمد ٢٢٧ وقال البهسي في شرح الصحيح

قال النووي لا ترجيح لاحداهما على الاخرى انتهى قال في المغني زاد في التحقيق بعده أي بعد ريناك الحمد جدا كثيرا طيبا مباركا فيه ولم يذكره الجمهور وهو في البخاري من رواية رفاع بن رافع

(فاذا استوى قائما قال ريناك الحمد) أو رينا ولك الحمد أو اللهم رينا لك الحمد أو ولك الحمد أو لك الحمد رينا أو الحمد رينا أو الحمد رينا لا تباع (مسئل السموات) بالرفع والنصب أي مائلا بتقدير كونه جسما (وميل الأرض وميل ما شئت من شيء بعد) أي كالكرسي والعرش وغيرهما بما يعلمه الله (وزيد المنفرد

وفيه أنه رأى بضعة وثلاثين ملكا يكتبونه وذلك لأن عدد حروفها كذلك انتهى وقال القليوبي لما ورد أنه يتسابق إليها ثلاثون ملكا يكتبون نواها لقائلها إلى يوم القيامة قال وحكمة الثلاثين كونها عدد حروفها انتهى والذي في التحفة وغيرها بضع وثلاثون فاما ما قاله القليوبي رواية أخرى اذ فيما قاله زيادة أو النبي

ابن المنذر ان الشافعي رضي الله عنه خرف الاجماع في جمع المأمومين سمع الله من حمده ورنالك الحمد وليس كما قال بل قال بقوله ابن عطاء وابن سيرين واسحاق وغيرهم انتهى قال ابن الملقن منهم أبو بردة وداود انتهى حواشي الروض (قوله فاذا استوى قائما) أي أوقعا ورسلا بديه كفا في التحفة والنهاية زاد الشارح وما قيل يجعلها تحت صدره كالقيام يأتي رده انتهى وأراد به ما ذكره عند قول المهاج ورفع بديه بقوله وفارق دعاء الافتتاح والتشهد بأن ليدنيه وظيفته ثم لا هنا ومنه يعلم رد ما قيل السنة في الاعتدال جعل بديه تحت صدره كالقيام انتهى (قوله قال ريناك الحمد) هذا أفضل الصيغ عند الشيخين لأنه أكثر الازايات (قوله) أو رينا ولك الحمد هذا هو الأفضل عند الشافعي رضي الله عنه قال في التحفة ووجه بتضمنه جملتين انتهى أي الدعاء والاعتراف أي رينا استجب لنا أو الحمد على هدايتك يا ناهي عن دفع قول سمع الله على قول التحفة المذكور وأنظره مع ان كلام الصيغ ماعدا الحمد أو رينا جملتان وعبارة ع ش أي فان لك من ريناك الحمد جملة واحدة بخلاف ولك الحمد فان الواو تدل على محذوف والمقدر كالمفوف ريناك الحمد جملتان ورينا ولك الحمد ثلاث جمل بادل عليه العطف وهذا يجاب عن تنظير سم في (قوله أو اللهم ريناك الحمد) أي بدون الواو (قوله أو ولك الحمد) أي أو اللهم ولك الحمد في البحر عن المجتبى هذه أفضلها ثم ما قبلها (قوله أولك الحمد رينا أو الحمد رينا) لم أر من ذكر أفضلية هاتين زاد في التحفة عن التحقيق بعد ذلك كله جدا كثيرا طيبا مباركا فيه قال وصح أنه صلى الله عليه وسلم رأى بضعة وثلاثين ملكا يستبقون إلى هذه أبيهم يكتبونها أو لا انتهى أي لأن عدد حروفها كذلك والحديث المذكور رواه البخاري عن رفاع بن رافع قال كنا نصلى وراء النبي صلى الله عليه وسلم فلما رفع رأسه من الركعات قال سمع الله من حمده فقال رجل وراءه رينا ولك الحمد جدا كثيرا طيبا مباركا فيه فله انصرف قال من المتكلم أنفا قال أنا قال رأيت بضعة وثلاثين ملكا يستدرون أبيهم يكتبونها أول انتهى يعني كل واحد منهم شرع ليكتب هذه الكلمات قبل الآخر ويصعد بها إلى حضرة الله اعظم قدرها قاله الكرمانى (قوله لا تباع) دليل لسن التسميع والتحميد معا والحديث رواه الشيخان وغيرهما (قوله مل السموات بالرفع) على أنه صفة أو خبر مبتدأ محذوف (قوله والنصب) أي على أنه حال قال الكردي وهو المعروف في روايات الحديث (قوله أي مائلا) تفسير للنصب كما هو ظاهر (قوله بتقدير كونه) أي الحمد (قوله جسما) أي من نور كما أن السبائك تقدر جسما من طاعة ولا بد من ذلك التقدير على كونه صفة أيضا قاله القليوبي وكذلك على كونه خبرا مبتدأ محذوف والحاصل ان قوله بتقدير الخ راجع للرفع والنصب قال الحلبي معناه نشئ عليك ثناء لو كان جسما ملأ السموات والأرض وما بعدهما (قوله وميل ما شئت من شيء بعد) من شيء بيان لما وبعده صفة لشيء ويجوز تعلقه بشئ أو بميل أي وميل شيء شئت أي شئت ملاه ومن قال انه لا يصح تعلقه بشئ لأنه يقتضي تأخر خلق الكرسي غير مستقيم أفاده البجيرمي (قوله كالكرسي والعرش) وسع كرسى السموات والأرض فيه إشارة إلى ان الكرسي أعظم من السماء فلهما في جانبته كحلقة ملقاة في أرض فلاة كما في الحديث وكذا كل سماء مع ما في جوفها وكذا العناصر والكرسي وما حوى بالنسبة للفلك الاعظم المسمى بالعرش وبالفلك الاطلس (قوله وغيرهما بما يعلمه الله) والخكمة في عدم ذكر غير السموات والأرض مما ذكره عدم مشاهدته بخلافهما ولأن عادة ضرب الامثال والمبالغات ان تكون بالأمثولات (قوله زيد المنفرد) أفهم ان ما قبله يقول الامام مطلقا وبه صرح في التحفة حيث قال ورسن حتى للامام مطلقا خلا للجمهور انه انما يسن ريناك الحمد فقط انتهى ولذا قال بعضهم بعد حكاية ما في المجموع أغرب فيه وقد تتبع هذا النقل سنين فلم أره الا في النهاية أي للامام احتمالا لنفسه وكذا نقله ابن الرفعة احتمالا للامام وكان الشيخ أي الامام النووي رأى في كلام بعض أتباع الامام محذور ما به

الكرسي أو تحريف من النسخ والذي في التحفة رأى بضعة وثلاثين ملكا يستبقون إلى هذه أبيهم يكتبونها أول (قوله بالرفع والنصب) قال في شرح العباب بالرفع صفة أو خبر مبتدأ محذوف وبالنصب هو المعروف في روايات الحديث حال أي مائلا بتقدير تحسمه انتهى (قوله بتقدير كونه جسما) أي من نور كما أن السبائك تقدر جسما من طاعة ولا بد من ذلك التقدير على كونه صفة أيضا انتهى فيكون قوله بتقدير كونه جسما مقيدا

لأنه مضاف وفي التحفة يجوز الرفع بتقدير أنت انتهى فيكون خبر مبتدأ محذوف وفي شرح العباب قال في المجموع قيل - ويجوز رفعه بتقدير أنت والمشهور الأول انتهى كلام شرح العباب ولذا اقتصر على النصب هنا (قوله أي العظمة) عبر الشورى في حواشي

وامام محصورين رضوا بالتطويل (بالشروط السابقة) (أهل) أي يا أهل (الثناء) أي المدح (والمجد) أي العظمة (أحق) مبتدأ (ما قال العبد وكذلك عبيد) جملة معترضة (لأمانع) خبر (لما أعطيت ولا معطى لما منعت ولا ينفع ذا الجبد) أي صاحب الغنى (منك) أي عندك

شرح المنهج بقوله الشريف الواسع انتهى (قوله مبتدأ) قال الشهاب القليوبي ويجوز كونه خبراً عن الجملة قبله أي هذا القول أحق نحو لاله الا الله كثر أو خبر عن الجبد ولك خبر أول أو متعلق بالجبد انتهى وعبارة الشورى في حواشي المنهج أحق مبتدأ أو محتمل أن يكون خبر القول وبنالك الجبد الخ انتهت (قوله جملة معترضة)

فتنبه له (قوله أي يا أهل الشاء) أشار به إلى أنه منصوب على النداء (قوله والمعروف خلافه) (قوله وامام محصورين رضوا بالتطويل) أي وأما المأموم فتابع للإمام كما يشير إليه في التحفة فيما تقدم من قوله ومثله مأموم طول امامه (قوله بالشروط السابقة) أي في مبحث السورة (قوله أهل أي يا أهل) الخ أشار به إلى أنه منصوب على النداء محذوف الاداة ويجوز رفعه على أنه نعت للحمد لعدم الملازمة وأما على جملة خبر المبتدأ محذوف فحائز كما صرح به في التحفة وغيرها قال البرماوى لكن اللائق بمقام العبودية هنا أن يكون منادى فتعين نصبه للقيام خصوصاً وهو الوارد (قوله الشاء أي المدح) فالثناء بفتح المثناة والمدح معناه المدح وأما الشاء بكسر الشاء مع المدا أيضاً فهو للدار كالفناء وزنا ومعنى وبالقصر الشئ يعاد مرتين (قوله والمجد) عطف على الشاء (قوله أي العظمة) محركة تفسير للجبد وقال الجوهرى المجد الكرم قال ع ش فيؤخذ من ذلك أنه يطلق على كل من (قوله أحق مبتدأ) انما تعين ذلك فيه لأنه لا يصلح من حيث المعنى جملة منادى قال القليوبي وغيره كونه خبراً عن الجملة قبله أي هذا القول أحق نحو لاله الا الله كثر أو خبر عن الجبد ولك خبر أول أو متعلق بالجبد والمراد الاحقية النسبية والا فلاحق على الإطلاق لاله الا الله (قوله ما قاله العبد) أي أحق قول فهو نكرة موصوفة أي من أحق الخ كما تقرر (قوله وكلنا لك عبد) اثبات ألف أحق وواو وكلنا هو المشهور وان وقع في كتب الفقهاء حذفهما فالصواب اثباتهما كما رواه سائر المحدثين كذا قاله النووي رحمه الله وتعبه ابن الملكن والحافظ ابن حجر بان في رواية النسائي حذفهما فتنبه لياه غريب وأجاب الرملي في النهاية بأنه روى عنه اثباتهما أيضاً انتهى وفي هذا الجواب تأمل وقد أثبت الرواية المذكورة في التحفة ولم يتبعها بشئ حيث قال وفي رواية حق بلا همز كلنا بالواو فالتعبير ما قال العبد وكلنا بدل من ما انتهى وكتب البصري عليه أي والمبتدأ أحق وسوغ الابتداء به ما لوحظ فيه من التفخيم وعليه يتعين أن تكون ماموصوفة لا موصولة لئلا يلزم لأخبار عن المعرفة بالذكرة وهو لا يجوز وان تخصصت ويحتمل أن يكون أحق خبراً مقدماً والمبتدأ ما قال وعليه يحتمل كلا المعنيين انتهى (قوله جملة معترضة) أي بين المبتدأ والخبر وأفرده بعبد باعتبار كل من جهة لفظه قال السبكي لم يقل عبيد مع عود الضمير على جمع لان القصص ان يكون الخلق أجمعون بمنزلة عبد واحد وقلب واحد انتهى كردى (قوله لأمانع خبر) أي خبر المبتدأ الذي هو أحق قال البرماوى وهو مقول القول معنى (قوله لما أعطيت ولا معطى لما منعت) زاد بعضهم ولا راد لما قضيت وما ذكر من ترك تنوين اسم لا أعنى مانع ومعطى مع أنه مطول أي عامل فيما بعده هو الموافق للرواية الصحيحة لكنه مشكل على مذهب البصريين الموجبين تنوينه وقد يجاب بمنع عمله هنا فيجاء به بان يقدّر هنا عامل أي لأمانع منع لما أعطيت على أن اللام التقوية أو يخرج على لغة البغداديين فانهم يتركون التنوين للطول ويجرونه بحرى المفرد في بناءه على الفتح كما مشى على ذلك الزمخشري في تفسيره لا يترتب عليكم اليوم ولا غاصم اليوم حيث قال ان عليكم متعلق بالانتريب ومن أمر الله متعلق بلاعاصم وجوز ابن كيسان فيه التنوين وتركه لكن الترك أولى تأمل (قوله ولا ينفع ذا الجبد) بفتح الجيم على الصحيح وجوز جماعة الكسرة قال في الإيعاب أي الامراع في الحرب أو الاجتهاد في العمل اذ النفع انما هو بالرجة وفي المصباح الجدا الحظ والحد الغنى ثم ذكر هذا الدعاء والجبد في الامر الاجتهاد وهو مصدر من باب ضرب وقتل والاسم الجبد ومنه يقال فلان محسن جدا أي نهاية ومبالغة وجد في كلامه جدا من باب ضرب خلاف هزل والاسم منه الجبد بالكسر أيضاً ومنه الحديث ثلاث جدن جد وهزلن جد (قوله أي صاحب الغنى) فذا أحد الاسماء الخمسة المنصوبة بالالف والغنى بكسر الغين والقصر ضد الفقر وأما بالمد فهو مد الصوت وليس مراداً هنا أو ما بفتح الغين مع المد فهو النفع (قوله منك أي عندك) تفسير من بمعنى عند ذكره الجوهرى وقال في الفائق هي للبدل بعد ان جوز كونها للابتداء والمعنى لا ينفع صاحب الحظ المال والاجتهاد حظه وماله واجتهاده في الحرب من عقابك بذلك أي بدل

أي بين المبتدأ وخبره وأفرده بعبد باعتبار كل من جهة لفظه وقال السبكي لم يقل عبيد مع عود الضمير على جمع لان القصد طاعتك ان يكون الخلق أجمعون بمنزلة عبد واحد وقلب واحد (قوله خبر) قال القليوبي أي لفظاً وهو مقول القول معنى وعدم نصب مانع بلا ما أنه لغة أو أنه من باب وصف المنادى لأنه الموصوف انتهى (قوله الجبد) بفتح الجيم أي صاحب الغنى أو المال أو الحظ أو النسب انتهى

تحفة وروى بكسر الجيم أى الاسراع فى الحرب والاجتهاد فى العمل اذا نفع انما هو بالرجة انتهى شرح العباب وفى حواشى المنهج
لشورى الجدي بفتح الجيم فيهما على الصحيح وقال ابن عبد البر وجماعة بكسر هاء ثم قال ثم الجدي أولا فى الحديث مفعل والجدي الثانى فاعل
ويجوز ان يكون مبتدأ ومنك خبره وقال الجوهرى والزهري منك بمعنى عندك وللزحشرى خلافه انتهى وفى التحفة ايضا وفى رواية
حق بلا همزة كئنا بلا واو فان لم يقرأ العبد وكلنا الخ بدل من ما انتهى (قوله بعد ٢٢٩ الذى ذكره الراتب) قال شورى فى حواشى

شرح المنهج أشار به لرد
ما قيل انه لا يأتى بالذكر
مع القنوت بل يقتصر
على القنوت لئلا يطول
الاعتدال لكن قد توهم
عبارة أن القنوت لا يسن
الابعد الذى ذكر ومع عدمه
لا يسن وليس مراد اقتران
انتهى وسأبقى فى الصفحة

(الجدي) أى الفنى وانما
ينفعه ما قدمه من أعمال
البر وذلك للاتباع (و) يسن
(القنوت فى اعتدال ثانية
الصباح) بعد الذى ذكر
وهو الى من شئ بعد لما
صح أنه صلى الله عليه وسلم
ما زال يقنت حتى فارق الدنيا

التي بعده هذه ما يتعلق به
فراجع (قوله وهو الى
من شئ بعد) قال فى
التحفة خلافا لمن قال
الاولى ان لا يزيد على ربنا
لك الحمد ومن قال الاولى
أن يأتى بذلك الذى ذكره
انتهى وفى شرح الارشاد
له موافقة ما فى التحفة
وخالف فى شرح العباب
وقال فى عدم الزيادة على
سمع الله لمن حمده ربنا لك

طاعتك أو بدل حظك منك وانما ينفعه عمله بطاعتك ودخوله الجنة برحمتك انتهى جل عن البرماوى
(قوله الجدي) بالرفع فاعل لا ينفع مؤخر او ذا الجدي مفعله مقدما (قوله أى الفنى) تفسير للجدي (قوله وانما
ينفعه) أى ذا الجدي (قوله ما قدمه من أعمال البر) بكسر الباء اسم جامع للخيرات وعبارة البرماوى أى
لا ينفع ذا الحظ فى الدنيا حظه فى الآخرة وانما ينفعه طاعتك ورحمتك ورضائك عنه (قوله وذلك) أى
سن ما ذكر من أهل الثناء الخ (قوله للاتباع) أى رواه مسلم وغيره وفى رواية قبل ذلك اللهم طهرنى بالثلج
والبرد والماء البارد (قوله ويسن القنوت) هو شرعا ذكر مخصوص مشتمل على دعاء وثناء فى محل مخصوص
وأما فى اللغة فيطلق على معان ذكرها ابن العربى ونظمها الحافظ المراقى بقوله

ولفظ القنوت اعد معانيه مجيد * مزيدا على عشر معان مرضية
دعاء خشوع والعبادة طاعة * اقامتها اقراره بالعبودية
سكوت صلالة والقيام وطوله * كذلك دوام الطاعة والراح العينية

(قوله فى اعتدال ثانية الصبح) خالفت الصبح غير هذا بذلك من حيث المعنى لشرفها ولا يوزن لها قبل
وقتها للتشديد وهى أقصر الفرائض فكانت بالزيادة أولى وينبغى ان يذكر الوتر هنا كما فعله غيره فى الرافعى
القنوت مشروع فى صلاتين احدهما النوافل وهى الوتر فى النصف الاخير من رمضان والثانى فى الفرائض
وهو الصبح فيستحب القنوت فيها فى الركعة الثانية خلافا لآبى حنيفة حيث قال لا يستحب وعن أجدان
القنوت للائمة يدعون للجيش وان ذهب اليه ذاهب فلا بأس ومجمله بعد الرفع من الركوع خلافا لما لك
حيث قال يقنت قبل الركوع الخ (قوله بعد الذى ذكره الوارد) أى فى الاعتدال والاولى ان يقول الراتب بدل
الوارد لان يأتى أهل الثناء من الوارد وليس براتب فليتأمل (قوله وهو) أى الذى ذكره الوارد المراد هنا (قوله
الى من شئ بعد) أى خلافا لمن قال الاول ان لا يزيد على ربنا لك الحمد ومن قال الاول ان يأتى بذلك الذى ذكره
كله انتهى تحفة قال الكردى فى الكبرى فى شرح العباب وقال فى عدم الزيادة على سمع الله لمن حمده
ربنا لك الحمد جمع محتجين بان السنة لم يرد فيها الا تعقيب القنوت لربنا لك الحمد أو ورد فى ذلك أحاديث
صحيحة لا تقبل التأويل ونص عليه فى المختصر واعتمده ابن الرفعة والاذرى وغيرهما وسبقهم الى ذلك التاج
لفزارى وزاد ان عمل الائمة بخلافه لجهلهم بفقهاء الصلاة فان الجمع اذا لم يكن مبطلا لما فيه من تطويل الاعتدال
فلا شك فى كراهته انتهى وقال آخرون السنة ان يكون بعد الذى ذكره الراتب وهو الى من شئ بعد وضوء به الاسنوى
لنقل البغوى له عن النص ويرد بانه نص على الاول فى المختصر وبان الاسنوى نفسه معترف بان الاول أوفق
بالسنة وحينئذ فلا وجه لتصويبه انتهى واعتمد الرملى ما قاله البغوى قال خلافا لما فى الاقليد أى للتاج الفزارى
ويمكن حل الاول على المنفرد وامام من مروا الثانى على خلافه انتهى وهو جمع حسن (قوله لما صح) دليل
لسن القنوت والحديث رواه جماعة من الائمة منهم أحمد وأبو داود والحاكم وغيرهم عن جمع من الصحابة
كأبى عباس وأبى هريرة وأنس والحسن بن على رضى الله عنهم (قوله انه صلى الله عليه وسلم ما زال يقنت)
أى فى الصبح بعد ان رفع رأسه من الركوع فى الركعة الثانية كما فى رواية (قوله حتى فارق الدنيا) ونقل

الحمد انه قال به جمع محتجين بان السنة لم يرد فيها تعقيب القنوت لربنا لك الحمد أو ورد فى ذلك أحاديث صحيحة لا تقبل التأويل ونص عليه فى
المختصر واعتمده ابن الرفعة والاذرى وغيرهما وسبقهم الى ذلك التاج الفزارى وزاد ان عمل الائمة بخلافه لجهلهم بفقهاء الصلاة فان الجمع
اذا لم يكن مبطلا لما فيه من تطويل الاعتدال فلا شك فى كراهته انتهى وقال آخرون السنة ان يكون بعد الذى ذكره الراتب وهو الى من شئ
بعد وضوء به الاسنوى لنقل البغوى له عن النص ويرد بانه نص على الاول فى المختصر وبان الاسنوى نفسه معترف بان الاول أوفق للسنة
وحينئذ فلا وجه لتصويبه انتهى كلام شرح العباب واعتمده مر فى نهايته انه بعد الاتيان بالذكر الواجب ولم يقيد بكونه الى بعد لكنه

جل الاول على المنفرد
وامام من مروا الثاني
على خلافة انتهى وبه
يجمع بين الكلامين (قوله
بآية فيها دعاء) قال في شرح
الروض ويجزئه للقنوت
آية فيها معنى الدعاء كآخر
البقرة أن قصده ما حصل
الغرض بها فان لم يكن فيها
معنى الدعاء كآية الدين
وثبت أوفيهام معناه ولم
يقصدهما القنوت لم يجزه

ويحصل أصل السنة بآية
فيها دعاء أن قصده وبدعاء
محمض ولو غير مأثوران
كان بأخرى وحده أو مع
دنيوى (وأفضله) ما ورد
عنه صلى الله عليه وسلم
وهو (اللهم اهمني فيمن
هديت وعافني فيمن عافيت
وتولاني فيمن توليت)

لما رأت القراءة في الصلاة
في غير القيام مكرهه
انتهى وذكر نحوه المغنى
وكذا التحفة (قوله أو مع
دنيوى) ظاهره عدم الاكتفاء
بالدنيوى وحده والذي
رأيت في شرح الارشاد
له بأخرى أو دنيوى
وظاهره الاكتفاء بالدنيوى
وسعه وفي شرح أبي شعاع
للعلامة ابن قاسم العبادى
وتحصل سنة القنوت بكل
دعاء ولو غير مأثور كما في
شرح المهذب عن
المأوردى قال لا يذكر
وفي إطلاقه نظرو يظهر

البقي العمل بمقتضاه عن الخلفاء الاربعة وصح من أكثر الطرق انه صلى الله عليه وسلم فعله للنازلة بعد
الركوع فقصنا عليه هذا وجاء بسند حسن أن أبا بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم كانوا يفعلونه بعد الركوع
فلو قنت شافى قبله لم يجزئه ويسجد للسهو فان قلت قياس كلام أئمتنا الجمع بين الروايات المتعارضة هنا
بجعل ما قبل الركوع على أصل السنة وما بعده على كمالها وكذا يقال في نظائر ذلك لاسيما في هذا الباب
قلت انما خرجوا عن ذلك لانهم رأوا امر جمع اللثائية وقادح في الاولى هو أن أبا هريرة صرح ببعده وأنس
تعارض عنه حديث راوية محمد وعاصم في القبل والبعد فتساقتا وبقى حديث أبي هريرة الناص على
البعدية بلا معارض فاخذوا به انتهى تحفة فليتأمل (قوله ويحصل أصل السنة) أى لا كمالها (قوله بآية
فيها دعاء) أى كآخر البقرة قال في النهاية أو نحوه أى الدعاء قال الرشيدى مثله في الروضة وغيره وانظر
ما المراد بنحو الدعاء فان كان الثناء فكان المناسب العطف بالواو دون أو لما سيأتى انه لا بد من الجمع بين
الدعاء والثناء على أنه قد يمنع كون الثناء نحو الدعاء فليراجع قال الشروانى وقد يقال المراد بذلك نحو اللهم أنا
عبد مذنب وأنت رب غفور رحيم يستلزم الدعاء وليس صريحاً فيه انتهى وهو ظاهر لكن هذا غير آية إلا أن
يقال المقصود التمثيل بما يكفي في القنوت فقط ثم ذلك انما يأتى على معتد الرملى من اشتراط كون البدل
تضمن دعاء وثناء معاً أما على معتد الشارح فيقاله الرشيدى أو لا هو المراد ولا يحتاج الى العطف بالواو
فليتأمل (قوله أن قصده) أى القنوت بالآية فان لم يقصده لم يجزئه وعبارة التحفة ولا بد من قصده بها
لكرهه القراءة في غير القيام فاحتج بقصده ذلك حتى يخرج عنها انتهى والمراد القيام الذى هو محل القراءة والى
فلا اعتدال قيام أيضاً على أن ذلك باعتبار الغالب والافتقار يكون المصلى جالساً مثلاً تأمل (قوله وبدعاء محض)
أى بأن لم يتضمن ثناء كاللهم اغفر لى اللهم ارحمنى وان لم يقل يا غفور مثلاً وخاف في هذا الرملى حيث قال
ويشترط في بدله أن يكون دعاء وثناء كما قاله البرهان البيجورى وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى وعليه فلا يكفي
ما ذكر بل لا بد من زيادة يا غفور مثلاً (قوله ولو غير مأثور) أى كان اخترع من عند نفسه وكان الشيخ
أبو محمد يقول في دعاء قنوت الصبح اللهم لا تمنعنا عن العلم بعائق ولا تمنعنا منه بمانع (قوله ان كان
بأخرى وحده) كاللهم وفقنى للتقوى والاستقامة (قوله أو مع دنيوى) أى كاللهم بنا آتينا في الدنيا
حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار (قوله وأفضله) أى القنوت (قوله ما ورد عنه صلى الله عليه
وسلم) أى وبعدها قنوت سيدنا عمر رضى الله عنه كما في الجليل عن البرماوى وعبارته وهو أفضل من قنوت
ابن عمر رضى الله عنهما وهما أفضل من غيرهما وجميعهما أفضل مطلقاً انتهى وقنوت ابن عمر هو اللهم
انا نستعينك ونستغفرك ونؤمن بك ونتوكل عليك ونشنى عليك الخير كله ونشكرك ولا نكفرك ونخلع
ونترك من يفجرك اللهم اياك نعبد ولك نصلى ونسجد واليك نسبي ونحفظ نرجو رحمتك ونخشى عذابك
ان عذابك الجد بالكفار ملحق هذا ما في شرح المنهج قال البرماوى ومقتضى ذلك أن هذا آخره وليس كذلك
بل تمنه اللهم عذب الكفرة والمشركين أعداءك أعداء الذين يصدون عن سبيلك ويكذبون رسلك
ويقاتلون أولياءك اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات انك
قريب مجيب الدعوات اللهم أصلح ذات بينهم وألف بين قلوبهم واجعل في قلوبهم الايمان والحكمة
وثبتهم على ملة نبيلك ورسولك وأوزعهم أن يوفوا بعهديك الذى عاهدتهم عليه وانصرهم على عدوهم
وعذوك الى الحق واجعلنا منهم انتهى (قوله وهو) أى القنوت الذى ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم
وسياق بيانه مخرجى حديثه (قوله اللهم اهمنى) أى دلنى دلالة موصلة الى المقصود (قوله فيمن هديت)
أى معهم كما سيأتى قال البرماوى ولو أبطل في مع سجدة للسهو وكذا بقية ألفاظه (قوله وعافنى فيمن عافيت)
أى عافنى من محن الدنيا والآخرة فيمن عافيت من ذلك (قوله وتولنى فيمن توليت) أى قربنى اليك وانصرنى
في جميع أحوالى فيمن توليت أى قربته أو نصرته انتهى شيخنا رحمه الله وعبارة الجليل عن شيخه أى كن

عقب كلام الأذري
والأوجه الأول فيكني
الدعاء فقط لكن بأمر
الآخرة أو وأمر الدنيا
انتهى ولعل اسقاط الواو
من شرح الإرشاد من
تحرير النسخ فراجع
(قوله أي معهم) زاد في
التحفة لاندراج في سلكهم
أو التقدير واجعلني
مندرجا فيهم هديت
وكذا في الاثنين بعده فهو
أبلغ مما لو حذف (قوله
زيادة الفاء) قال في الامداد

أي معهم) وبارك لي فيما
أعطيت وقتي شرما قضيت
فانك زيادة الفاء فيه
أخذت من ورودها في
قنوت الوتر (تقضي ولا
يقضي عليك) في الواو هنا
ما ذكر في الفاء (لا يذل من
واليت ولا يعسر من
عاديت

زاد انشائي في قنوت الوتر
فاع في انك وواو في انه
فسن ذلك في الصبح
قياسا انتهى (قوله لا يذل)
قال القليوبي بفتح فكسر
أي لا يحصل له ذلة في نفسه
أو بضم ففتح أي لا يذل له
أحد ومثله يعز الا تي
انتهى واقتصر في شرح
الغنياب على الاول فيهما
وفي حواشي المنهج
للشوبري سئل السيوطي
هل هو أي يعز بكسر العين

ناصر الى وحافظ الى من الذنوب مع من نصرته وحفظته (قوله أي معهم) راجع للثلاثة قال شيخنا رحمه الله
أشار به الى أن في الدخلة على الاحوال الثلاثة بمعنى مع ويحتمل أنها باقية على معناها وتجعل متعلقة
بمخوف والتقدير اهديني بالله واجعلني مندرجا فيهم هديت وكذا يقال في الاثنين بعده انتهى وأصله
في التحفة ونصها أي معهم لاندراج في سلكهم أو التقدير واجعلني مندرجا فيهم هديت وكذا يقال في
الاثنين بعده فهو أبلغ مما لو حذف انتهى قال السيد البصري ولا حاجة الى تقديره بل تكفي ملاحظة
تضمنين الاندراج (قوله وبارك لي فيما أعطيت) أي انزل يا الله البركة وهي الخير الألهي فيما أعطيت لي وفي
هنا على حقيقتها انتهى شيخنا رحمه الله تعالى (قوله وقتي شرما قضيت) أي القضاء أو المقضى فاعلى الاول
مندرجة وعلى الثاني موصولة والمراد قني أي احفظني مما يترتب على القضاء أو المقضى من الشر الذي هو
الخط والتضييع والافاقضاء بمعنى الارادة الازلية والمقضى الذي تعلق ارادة الله بوجوده لا يمكن الوقاية
منها ولذا قال بعض العارفين اللهم لا تسألك دفع ما تريد ولكن تسألك التأييد فيما تريد واعلم انه يجب
الرضا بالقضاء مطلقا لانه حسن بكل حال وأما المقضى فان كان واجبا أو مندوبا فكذلك وان كان
مباحا أيسر وان كان حراما أومر وها حرم وان كان من ملامات النفوس أو منقرات حسن الرضا به
انتهى بشري الكريم بتصرف شيخنا (قوله فانك) هذا أول الشاء وما قبله كله دعاء (قوله زيادة الفاء فيه)
أي فانك (قوله أخذت من ورودها) أي الزيادة (قوله في قنوت الوتر) أي الذي علمه النبي صلى الله
عليه وسلم للحسن بن علي رضي الله عنهما رواه أحد والاربعة وغيرهم ولفظه علمني رسول الله صلى الله عليه
وسلم كلمات أقولهن في قنوت الوتر اللهم اهديني فيمن هديت الخ وفيه الفاء في فانك والواو في وانه وأما
قنوت الصبح الذي رواه ابن عباس وأنس وأبو هريرة فليس فيه ذلك قال الشيخ الباجوري فلا يسجد
لتركها وقال ع ش في منواته يسجد اذا ترك فاء فانك وواو وانه لانه ثبت في بعض الروايات والزيادة
من الثقة مقبولة انتهى قال الشرواني ويمكن الجمع بحمل هذا على ما إذا قصد رواية الثبوت والاول على
عدمه انتهى وقد يقل ان ترك في الوتر سجدة أو في الصبح فلا يعمل هذا أولى لان الحديثين وردا في
موردين كما تقرر فليأمل (قوله تقضي) بالبناء فاعل أي تحكم أنت على جميع خلقك (قوله ولا يقضي
عليك) بالبناء للفعل أي لا يقضي أحد منهم عليك (قوله وانه) أي الحال والشان (قوله في الواو هنا) أي في
وانه (قوله ما ذكر) أي من أنها أخذت من قنوت الوتر الذي علمه النبي صلى الله عليه وسلم للحسن رضي
الله عنه (قوله لا يذل من واليت) بفتح الياء وكسر الذا قال البرماوي أي لا يحصل له ذلة في نفسه أو بضم
ففتح أي لا يذل له أحد وضطه بعضهم بفتح ثم ضم ومثله في القليوبي وزاد ومثله يعز الا تي ونظر العلامة
الجلال الوجه الثاني بأن الفعل لازم فلا يبنى للجاء ولوجه الثالث باقتصار كل من المصباح والمختار على أن
ذل من باب ضرب انتهى وكذلك قول القليوبي ومثله يعز الا تي لماسيأتي عن السيوطي (قوله ولا يعز
من عاديت) أي لا يحصل عزة لمن عادته وأبعده عن رحمتك وغضبت عليه وسئل السيوطي هل هو بكسر
العين أو فتحها أو ضمها فأجاب بقوله هو بكسر العين مع فتح الياء بلا خلاف بين العلماء من أهل الحديث
واللغة والتصريف قال وألفت في ذلك مؤلفا وقلت في آخره نظاما

ياقارنا كتب الآداب كن يقظا * وحر الفرق في الأفعال تحريرا
عز المضاعف يأتي في مضارعه * تثليث عين بفرق جاء مشهورا
فما كفل وضد الدال مع عظم * كذا كرمت علينا جاء مكسورا
وما كعز علينا الحال أي صعبت * فافتح مضارعه ان كنت تحريرا
وهذه الخمسة الأفعال لازمة * واضمم مضارع فعل ليس مقصورا
عزرت زيدا بمعنى غلبت كذا * أعتسه فكلذا جاء مأثورا
وقل اذا كنت في ذكر القنوت ولا * يعز يارب من عاديت مكسورا
واشكر لاهل علوم الشرع أن شرحوا لك الصواب وأبدوا فيه تذكيرا

أو فتحها أو ضمها فأجاب بقوله هو بكسر العين مع فتح الياء بين العلماء من أهل الحديث واللغة والتصريف قال وألفت في ذلك

مؤلفا قال وقلت في آخره نظما الى أن قال رحمه الله تعالى
 فما كفل وضد الذل مع عظم * كذا كرمت علينا جاء مكسورا وما كسر علينا الحال أي صعبت *
 عز المضاعف يأتي في مضارعه * تثليث عين بفرق جاء مشهورا

فافتح مضارعه ان كنت
 نحريرا
 وهذه خمسة الافعال لازمة
 واضمم مضارع فعل
 ليس مقصورا
 عززت زيدا بمعنى قد
 غلبت كذا * أعنته
 فكلا إذا جاء مقصورا
 وقبل اذا كنت في ذكر
 القنوت ولا * يعز
 يارب ماعدت مكسورا

تباركت ربنا وتعاليت
 ولا بأس بزيادة (فلك الحمد
 على ما قضيت أستغفرك
 وأتوب اليك ويأتي
 الامام بلفظ الجمع) وكذا
 سائر الازكار لخبر فيه الا
 التي وردت بصيغة الافراد
 نحو رب اغفر لي الى آخره
 بين السجدين

الى آخره انتهى وهذا
 لا يخالف ما ذكره القليوبي
 لانه جعله على الثاني مبني
 للمفعول الذي لم يسم فاعله
 وهو يكون حينئذ كماله نعم
 ظاهر كلام السيوطي أنه
 لا خلاف في كونه مبني
 للفاعل حينئذ يرد على
 القايوبي (قوله لخبر فيه)
 رواه الترمذي وحسنه
 وهو لا يؤم بعد قوما فيخص
 نفسه بدعوة دونهم فان
 فعل فقد خاتمهم قال في

فشكر الله سبحانه وجزاهم الجزاء المردود وأدخلنا وياهم جنات تجري تحتها الأنهار قال الزرقاني ومكسور
 الثاني لعله جرى على أن أقل القصيدة ثلاثة أبيات كما هو قول وعليه ظاهر الخزري والقصيدة من أبيات
 بحر على استواء والا كان في كلامه ابطاء بين مكسورا ومكسورا (قوله تباركت) أي تزايد برك واحسانك
 ولا يستعمل من هذه المادة الا الماضي قاله الشرراني (قوله ربنا) أي يارب بنا فهو منصوب على النداء بحذف
 الاداة (قوله وتعاليت) أي ارتفعت عما لا يليق بك (قوله ولا بأس بزيادة فلك الحمد) الخ كان الاولى أن ينه
 أيضا على زيادة ولا يعز من عادت كفا في التحفة ونصها وزاد العلماء فيه بعد واليت ولا يعز من عادت
 وانكاره مردود بوروده في رواية البيهقي بقوله تعالى فان الله عدو للكافرين وبعد تعاليت فلك الحمد على
 ما قضيت أستغفرك وأتوب اليك ولا بأس بهذه الزيادة بل قال جمع انها مستحبة لورودها في رواية البيهقي
 انتهى وعبارة البرماوي وهذه الزيادة أي الاولى لم يستحسنها القاضي أبو الطيب لان العداوة لا ينبغي أن
 تضاف اليه تعالى ورد بقوله تعالى فان الله عدو للكافرين وقد يجاب بالفرق بين استعمال الشارح وغيره
 ألا ترى أنه لا يحسن الحلف بغير الله تعالى مع كثرة في القرآن قال شيخنا الشرا ملسي وهذا الجواب لا يجدي
 نفعا (قوله على ما قضيت) أي فلك الحمد على الذي قضيت أو على فضائلك قال الشرفاوي شامل للخبر والشر
 وحينئذ يقال حمد على قضاء الشر وقد طلب رفعه فيما سبق بقوله وقفي شر ما قضيت والجواب الذي طلب فيما
 مضى هو المقضي من كل ما ذكره النفس كمرض وغيره والذي حمد عليه هنا هو القضاء وهو وصفه تعالى
 وكلها جميلة يطلب الثناء عليها على أن بعضهم قال بوجوب الرضا بالمقضي من خير وشر كما يجب الرضا بالقضاء
 وعليه فلا مانع من الحمد على المقضي من حيث كونه فعلا لله تعالى وان طلب رفع الشر منه لكرهه النفس له من
 حيث ذاته انتهى وتقدم ما وافقه (قوله أستغفرك وأتوب اليه) أي أطلب يا الله غفران الذنوب
 والتوبة منها انتهى شيخنا رحمه الله تعالى (قوله ويأتي الامام به) أي القنوت (قوله بلفظ الجمع) أي
 يشن له أن يقنت بلفظ الجمع فيقول اللهم اهدنا وكذا ما عطف عليه ونستغفرك وتوب اليك ويكره تركه كما
 صرح به ع ش قال وعليه فلو فعل ذلك فهل يطلب من المأمومين التأمين حينئذ أو القنوت فيه نظر
 والاقرب الاول لانه الوارد وان قصر الامام بتخصيصه ولا مانع من أن الله يشيب المؤمن بما يزيد على ما يصل
 اليه من دعاء الامام فلي تأمل (قوله وكذا سائر الازكار) أي يأتي بها بلفظ الجمع والاولى تأخير هذا عن الخبر
 (قوله لخبر فيه) أي في الاتيان بلفظ الجمع رواه البيهقي وعبارة الاسني لان البيهقي رواه في احدي روايته
 بلفظ الجمع فحمل على الامام وعلله النووي في أذكاره بأنه يكره للامام تخصيص نفسه بالدعاء لخبر لا يؤم عبد
 قوما فيخص نفسه بدعوة دونهم فقد خاتمهم واد الترمذي وحسنه زاد المغني وقضية هذا طرده في سائر ادعية
 الصلاة وبه صرح القاضي حسين والغزالي في الاحياء في كلامه على التشهد ونقل ابن المنذر في الاشراف عن
 الشافعي أنه قال لا أحب للامام تخصيص نفسه بالدعاء دون القوم والجمهور ولم يذكره الا في القنوت الخ (قوله
 الا التي وردت بصيغة الافراد) استثناء من سائر الازكار أي فانها يأتي بها الامام بلفظ الوارد وعبارة التحفة
 بعد ذكر الحديث السابق وقضية هذا أن سائر الادعية كذلك ويتعين حملها على ما لم يرد عنه صلى الله عليه
 وسلم وهو بلفظ الافراد وهو كثير بل قال بعض الحفاظ وهو ابن القيم في الهدى ان الادعية كلها بلفظ الافراد
 ومن ثم جرى بعضهم على اختصاص الجمع بالقنوت وفرق بأن الكل مأثورون بالدعاء الا فيه فان المأموم
 يؤمن فقط والذي يتبعه ويحتمع به كلامهم والخبر أنه حيث اخترع دعوة كره له الافراد وهذا هو محل النهي
 وحيث أتى بما توارى اتبع لفظه (قوله رب اغفر لي الى آخره بين السجدين) أي فانه ورد كذلك مع كونه

التحفة وقضية أن سائر الادعية كذلك ويتعين حملها على ما لم يرد عنه صلى الله عليه وسلم وهو امام بلفظ الافراد
 ومن ثم جرى بعضهم على اختصاص الجمع بالقنوت وفرق بأن الكل مأثورون بالدعاء الا فيه فان المأموم يؤمن فقط والذي يتبعه ويحتمع به كلامهم والخبر أنه حيث اخترع دعوة كره له الافراد وهذا هو محل النهي
 به كلامهم والخبر أنه حيث اخترع دعوة كره له الافراد وهذا هو محل النهي وحيث أتى بما توارى اتبع لفظه وفي شرح العباد فيقول اهدنا
 وهكذا الوروده كذلك في رواية صحيحة للبيهقي وحمل على الامام انتهى (قوله رب اغفر لي) هو الدعاء الا في كلامه في الجلوس بين

النبى صلى الله عليه وسلم
آخر القنوت ما لفظه
وتسن الصلاة على النبى
الى آخر عبارته هنا ثم قال
عقبها ما قاله من استحباب
وصحبه لم أره لغيره فأجاب
ابن زياد بكلام طويل
حاصله عدم استحباب
ذكر الصحب في القنوت
قال ولم يصرح باستحباب
ذلك فيه أحد قال ولا يقاس
على الاول وما اقتضاه كلام
الرافعي من استحباب ذكر

(ويسن الصلاة والسلام
على النبى صلى الله عليه
وسلم) وآله وصحبه (في
آخره) للاتباع في الصلاة
وقياسا في الباقي (ورفع
اليدين) مكشوفتين الى
السماء (فيه) أى ولو في
حال الشئ كسائر الادعية

الصحب محمول على غير
القنوت وإنما استحباب ذكر
الآل لما ورد من ذكرهم
في كيفية التعليم ولهذا
جاء بوجوب الصلاة على
الآل في التشهد الاخير
انتهى ما أردت نقله من
فتاوى ابن زياد ما لخصنا
وفي نهاية مر اعتماد ما قاله
ابن حجر قال ولا ينافي
ذكر الصحب هنا اطلاقهم
على عدم ذكرها في التشهد
لان الفرق بينهما أنهم
اقتصروا على الواردية
وهنا لم يقتصروا عليه بل
زادوا ذكر الآل

صلى الله عليه وسلم اماما قال ابن المنذر وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا كبر في الصلاة يقول قبل
القراءة اللهم نقى اللهم أغسلني الدعاء المعروف بهذا أقول انتهى وذكر غيره دعاء التشهد أيضا فقال
بعضهم يستحب للامام أن يدعو في الجلوس بينهما وفي الركوع والسجود بصيغة الجمع كالقنوت ضعيف
الا أن يحمل على الدعاء المختار كما مر عن التحفة فليتم (قوله ويسن الصلاة والسلام على النبى صلى الله عليه
وسلم) جزم في الاذكار بسن السلام وبسن الصلاة على الآل وأنكره ابن الفركاح فقال لأصل لزياة
وسلم ولما اعتيد من ذكر الآل والاصحاب والازواج واستشهد الاسنوى لسن السلام بالآية والزكشي
لسن الآل بخبر كيف نصلى عليك انتهى اسنى ووافق ابن زياد البغلي أى في الصحب لافى الآل
كما سأتى (قوله وآله وصحبه) عطف على النبى لاعلى الضمير المجزوء وفي عليه لان المقصود اثبات سن الصلاة
والسلام في القنوت قال ابن زياد ما حاصله أنه لا يستحب ذكر الصحب هنا قال ولم يصرح باستحباب ذلك
فيه أحد ولا يقال يقاس على الآل وما اقتضاه كلام الرافعي من استحباب ذكر الصحب محمول على غير
القنوت وإنما استحباب ذكر الآل لما ورد من ذكرهم في كيفية التعليم ولهذا أجاب بوجوب الصلاة على
الآل في التشهد الاخير انتهى وسأتى عن التحفة ما برده (قوله في آخره) أى القنوت وخرج بآخره
أوله فلا يسن فيه خلافا لصاحب العدة حيث قال لا بأس بها وأوله وآخره لا رور وفيه قال في التحفة ولا نظار
لكونها تسن أول الدعاء لانه مستثنى رعاية للوارد فيه انتهى فكأنه ما اعتبر الاثر الذي ذكره صاحب العدة
فليتم (قوله للاتباع في الصلاة) أى رواد النساء في قنوت الوتر عن الحسن بن على رضى الله عنهم ما لفظ
وصلى الله على النبى وليس في السنن غير هذا (قوله وقياسا في الباقي) أى السلام وذكر الآل والصحب وعبرة
التحفة لصحة أى ذكر الصلاة على النبى في قنوت الوتر الذى علمه النبى صلى الله عليه وسلم للحسن بن على
رضى الله عنهم ما مع زيادة فاعنى أنك وواو فى انه بلفظ وصلى الله على النبى وقيس به قنوت الصبح ويسن
أيضا السلام وذكر الآل ويظهر أن يقاس بهم الصحابة لقولهم يستفاد سن الصلاة عليهم من سنه على الآل
لانها اذا سن عليهم وفيهم من ليسوا اصحابا فعلى الصحابة أولى ثم رأيت شارحا صرح بذلك فان قلت ينافيه
اطباقهم على عدم ذكرها في صلاة التشهد قلت يفرق بأنهم ثم اقتصروا على الوارد وهنالم يقتصر وابل ذكرها
ذكر الآل بحذف سنابهم الاصحاب لما علمت وكان الفرق أن مقابلة الآل بالآل ابراهيم من أكثر الروايات
ثم يقتضى عدم التعرض لغيرهم وهنالا مقتضى لذلك فان قلت لم يسن ذكر الآل في التشهد الاول وما
الفرق بينه وبين القنوت قلت يفرق بأن هذا محل دعاء فناسب ختمه بالدعاء لهم بخلاف ذلك انتهى ومثله
في النهاية وعليه العمل في الجزمين (قوله ورفع اليدين) أى ويسن رفع اليدين فهو بالرفع عطف على الصلاة
(قوله مكشوفتين) حال من اليدين وجاز مجيء الحال من المضاف اليه لعمل المضاف فيه قال ابن مالك

ولا تجزأ حال من المضاف له * الا اذا اقتضى المضاف عمله
(قوله الى السماء) أى موجهتين الى السماء فهو حال أيضا اماما مترادفة أو من ضمير مكشوفتين (قوله فيه)
أى في القنوت (قوله أى ولو في حال الشئ) يعنى في جميع القنوت والصلاة والسلام بعده للاتباع وواه
البهقي بسند صحيح أو حسن وفارق نحو دعاء الافتتاح والتشهد بأن يديه وظيفه ثم لا هنا وهو جعلها تحت
صدره فى الاول ووضعها على طرف الركبة فى الثانى وبه يعلم رد ما قيل السنة فى الاعتدال جعل يديه تحت
صدره كالقيام وبحت أنه فى حال رفعهما ينظر اليهما التعلد حى ينزل الى موضع السجود ومحل ان الصلوة هما
لان فرقهما فان قلت ما السنة من هذين قلت كل سنة كما دل عليه كلامهم فى الحج انتهى تحفة
بزياة (قوله كسائر الادعية) أى قياسا عليها وقضية أنه لا يصح هنا وليس كذلك كما مر عن التحفة
الأن يقال الكاف للتظهير فى السن ثم رأيت عبارة النهاية ويسن رفع يديه فيه وفى سائر الادعية اتباعا
لكار واه البهقي فيه باسناد جيد وفى سائر الادعية الشيخان وغيرهما انتهى وهى أفيد ثم قال بعد كلام

(قوله لرفع بلاء) هكذا عبر بالرفع الشارح في الوقوف من حاشية الايضاح فقال ومثله الشمس الرمي في شرح الايضاح معلوم ان هذه الكيفية انما تنسب عند الدعاء برفع البلاء انتهى وفي التحفة هنا رفع بطن يديه للسما ان دعا بتحصيل شيء وظهورهما ان دعا برفعهما انتهى وهذا عبر غالب من وقفنا عليه من المتأخرين كشيخ الاسلام في شرح النهج والخطيب هنا وفي الاستسقاء من المعنى وكذا في شرح التبيين وكذا الرمي وغيرهم وهو يقتضي ان غير البلاء الواقع برفع فيه بطن الكفين كالدعاء لتحصيل شيء وصرح بذلك هنا وكذا في الامداد فقال هنا ويجعل فيه وفي غيره ظهر كفيه الى السماء ان دعا لرفع ما وقع به من البلاء أو عكسه ان دعا بتحصيل شيء كدفع البلاء عنه فيما بقي من عمره انتهى وفي الاستسقاء من ان دعاء لرفع بلاء أي حاصل كما يدل عليه تعبيرهم بالرفع ويظهر ان سأل لتحصيل شيء أي ولودفع ما قد يحدث من بلاء ونحوه فيما يظهر اذا الحكمة في ذلك ان انقص في الاول رفع الحاصل فلم يرفع بطن كفيه وفي الثاني حصول ما لم يكن فرفعهما كالطلب لشيء فبما انتهى وجرى على هذا في الموضعين من فتح الجواد أيضا ونقله تلميذ الشارح عبد الرزاق في شرح مختصر الايضاح للشارح عن بحث الشارح وأقره وفي كتاب الطهارة من التحفة في شرح قول المنهاج ولا تنجس قلنا الماء بعلاقة نجس أثناء كلامه ذكر ما نصه ومن ذلك قولهم يس من دعا برفع بلاء واقع ان يجعل ظهر كفيه الى السماء ويدفع به بعد عكسه انتهى بجر وفه وفي شرح الحديث العاشر من الاربعين النور وبقوله للشارح ما نصه وجاء انه صلى الله عليه وسلم كان عند الرزق تارة يجعل بطون يديه الى السماء وتارة يجعل ظهورهما اليها وجملا الاول ٢٣٤ على الدعاء بحصول مطلوب أو دفع ما قد يقع به من البلاء والثاني على الدعاء برفع

وخبرنا ان صلى الله عليه وسلم لا يرفع يديه في شيء من الدعاء الا في الاستسقاء في أي وماها اثبات وهو مقدم على الثاني أو محمول على رفع خاص وهو المبالغة (قوله ويجعل فيه) أي في القنوت حال لرفع (قوله وفي غيره) أي غير القنوت من بقية الادعية خارج الصلاة وأما في الصلاة فلا يس شيء من ذلك (قوله ظهر كفيه الى السماء) أي ويطنهما الى الارض والاوجه ان نهاية لرفع الى المنكب الا ان اشتد الامر ولا يرفع بصره الى السماء هنا بخلافه خارج الصلاة فلا يرفع يديه اليها كما رجع ابن العماد (قوله ان دعا لرفع بلاء وقع) أي سواء كان في نفسه أم في غيرها (قوله وتكسه) أي يجعل بطن كفيه الى السماء وظهرهما الى الارض (قوله ان دعا لتحصيل شيء) هل يقلب كفيه عند قوله في القنوت وفي شرم قضيت أولا فتى شيخنا بأنه لا يس أي لان الحركة في الصلاة ليست مطلوبة قاله في المغني وقضية كلام الرمي سنة قال ولا يعترض بأن فيه حركة وهي غير مطلوبة في الصلاة اذ محلها فيما لم يرد ولا يرد ذلك على الاطلاق ما أتت به الوندرة الله تعالى آفاذا كلامه مخصوص بغير تلك الحالة التي تطلب فيها هذا كلامه ولكن انظر في أي رواية ورد القلب هنا (قوله كرفع بلاء عنه) أي ونحوه من الشؤون التي تحصل من غير قيام بالبدن (قوله فيما بقي من عمره) بقي ما لوجع بين الطلب والرفع بصيغة كما لو دعا شخص بتحصيل شيء ورفع آخر أو دعا اثنان أحدهما بطلب خذير والاخر برفع شرف قال ثالث اللهم افعل لي ذلك فهل يفعل

ما وقع من البلاء وفي شرح الاربعين ما نصه وجاء أيضا انه رفع يديه وجعل ويجعل فيه وفي غيره ظهر كفيه الى السماء ان دعا لرفع بلاء وقع وعكسه ان دعا لتحصيل شيء كرفع بلاء عنه فيما بقي من عمره ظهورهما الى جهة القبلة وهو مستقبلها وجعل يطنهما مما يلي وجهه وورد عكس هذه في الاستقبال أيضا وحكمة رفعهما الى السماء أيها

قائل

قبلة الدعاء ومن ثمة كانت أفضل من الارض على الاصح الى آخر ما قاله عبارة شرح العباب هنا وسيعلم مما يأتي في الاستسقاء ان الدعاء في القنوت وغيره يجعل فيه ظهر كفيه الى السماء ان دعا برفع ما وقع به من البلاء وعكسه ان دعا بتحصيل شيء ومنه دفع البلاء عنه فيما بقي من عمره انتهى بجر وفها وظاهر هذه العبارة أو صريحها موافقة ما سبق لكن يعكس عليه ما ذكره في شرح العباب في الاستسقاء وعبارته والحكمة أن رفع الظهر يستدعي الازالة بخلاف رفع البطن فانه يستدعي الاعطاء فناسب ان يكون الاول عند طلب الرفع والثاني عند طلب الحصول وتبع المصنف في تعبيره بذلك أي بالدفع بالذال الانوار واعلمه أولى لان الدفع لا يستدعي الحصول فشمس سؤال رفع النعمة وغيره بخلاف الرفع فانه يستدعي ذلك فلا يشمل سؤال دفع ما قرب من النعمة وكما ان سؤال النعمة يعم سؤالها حالا واستقبالا فبها يجعل بطن كفيه الى السماء فكذلك طلب رفع البلاء بنفسه يجعل ظهرهما فيه لما قررته من الحكمة انتهت بجر وفها فصرح بهذه العبارة بخلاف ما ذكره هنا من قوله سيعلم مما يأتي في الاستسقاء ولا بدع في ذلك فالكرم قد يصوب وقد وقع للشارح نحوه في غير محل ويمكن ان يتحمل له فيه ان نحن فيه بأن يجعل قوله هنا ومنه دفع راجع الى قوله لرفع ما وقع ويكون قوله وعكسه ان دعا بتحصيل شيء جملة معترضة بينهما وبوافق ما ذكره في الاستسقاء من شرح العباب ما ذكره في الوقوف بعرفة منه حيث قال وظهرهما الى السماء أو الى صدره ان دعا بدفع شيء انتهى هكذا رأيت عبر بالذال وهو الذي رأيت في النسخة التي وقفت عليها من حواشي المحلى للشهاب القليوبي ورأيت في غيرهما أيضا وصرح به في الاستسقاء من التحفة فقال وكذا يس لكل دعاء لرفع بلاء ولو في المستقبل ليتناسب المقصود

وهو الرفع بخلاف قاصده بتحصيل شئ فانه يجعل بطن كفيه الى السماء لانه المناسب لحال الاحتضان وفي شرح التنبيه للخطيب وهل يقرب كفيه عند قوله في القنوت وفي شرحه ما قضيت أم لا أفتى شيخنا الشهاب الرملي بأنه لا يسن انتهى زاد في المغني أي لأن الحركة في الصلاة ليست مطلوبة انتهى وظاهر الاطلاق أنه لا فرق بين الواقع والمتوقع وقوعه وفي حواشي المنهج للشو برى مانعه قضيت أن يجعل ظهرهما الى السماء عند قوله وقناشر ما قضيت قال شيخنا في شرحه ولا يعترض بأن فيه حركة وهي غير مطلوبة في الصلاة إذ محله فيما لم يرد ولا يرد ذلك على اطلاق ما أفتى به الوالد نفاذاً كلامه مخصوص بغير تلك الحالة التي تقلب اليه فيها وسواء فعين دعا الرفع بلا في سن ما ذكرنا كان ذلك البلاء واقعاً أو لا كما أفتى به الوالد انتهى ما نقله الشو برى عن الشمس الرملي وهو مذكور في نهايته وفي حواشي المنهج للحلي قوله أن دعا برفعه أو عدم حصوله كما أفتى به والد شيخنا وعليه فرفع ظهرهما عند قوله وقناشر ما قضيت انتهى وفي فتاوى الشمس الرملي سئل رضي الله عنه هل يطلب قلب كفيه في الدعاء برفع البلاء ولو في الصلاة فأجاب نعم إذا اطلاقهم شامل لها وإن كان مبنى الصلاة على الكف هذا وارد فتسأل بمعوم ووروده انتهى بحر وفيه قال تلميذ الشارح عبد الرؤف في شرح المختصر والظاهر الصاق أحداهما بالآخر كما أفتيت به وبينت وجهه في الفتيا انتهى وبعبارة فتاوى الجمال الرملي تحصل السنة بكل منهما والضم

السماء بالدعاء مطلقا
انتهى وهذا الذي قاله قال
المؤلف في هامش الاصل
حرره فقدر ايت عن هؤلاء
كانهم قائلون بتفريق
الايدى اه قال به خيارى

قائل ذلك يبطون الا كف أم بظهورها فيه . نظرقيل ولا يبعد أن يفعل ذلك مقر ونايطون الا كف تغليا
المطلوب على غيره لشرفه وقال ع ش الا قرب أن ذلك بظهور الا كف لان درء المفاسد مقدم على جلب
المصالح (قوله ولا يسن مسح الوجه بهما) أى باليدين (قوله عقب القنوت) أى فالاولى تركه اذ لم يرد كما قاله
البيهقي فيه أثناء الصلاة حديث ولا أثر ولا قياس وانما ورد حديث ضعيف مستعمل عند بعضهم خارجها
فقط لان الصلاة تطلب فيها الكف وذلك الحديث سلوا الله يبطون أ كفكم ولا تسألوه بظهورها فاذا فرغتم
فامسحوا بها وجوهكم قال الاسنوى و رد في حديث حكمة ذلك وهى الافاضة عليه مما أعطاه الله تعالى ولذا
جزم بسن ذلك خارج الصلاة وفاقالا لتحقيق وخلافا للمجموع كما سيأتى فى فصل الذ كر عقب الصلاة (قوله
بل يكره مسح نحو المصدر) أى وفاقالجمع وعبارة الاسنى وأما مسح غير الوجه كالصدر فقال فى الروضة
وغيرها لا يستحب قطعا بل نص جماعة على كراهته انتهى وفى ع ش أما ما يفعله العامة من تقبيل اليد بعد
الدعاء فلا أصل له (قوله والجهر به) أى يسن الجهر بالقنوت ولو الثناء والصلاة والسلام ولو قلنا ان المأموم
يوافقه فمما قال الاسنوى بمحتمل أن يسرو ويحتمل أن يجهر كما لو سأل الامام الزجة أو استعاذ من النار فانه يجهر
ويوافقه فيه المأموم كما قاله فى شرح المذهب (قوله للامام) أى لكن ان أسرحصل سنة القنوت وفاته سنة الجهر
خلافا لما تقتضاه كلام الخاوى الصغير من فواتهما (قوله فى الجهرية أو السرية) أى كان قضى صبحا أو
و رافى النهار قال ع ش وانما طلب من الامام الجهر بالقنوت فى السرية مع أنها ليست محل الجهر ومن ثم
طلب الاسرار بالقراءة فيها لان المقصود من القنوت الدعاء وتأمين المأموم عليه فطلب الجهر ليسمعوا فؤمنوا
(قوله للاتباع) دليل اسن الجهر والحديث رواه البخارى وغيره (قوله وليكن الجهر به) أى بالقنوت
(قوله دون الجهر بالقراءة) أى كما نقلوه عن الماوردى وان أدى ذلك الى عدم سماع بعض المأمومين
أو اشتغالهم بالقنوت لانفسهم ورفع أصواتهم به اما لعدم علمهم باستحباب الانصات أو لغيره قاله ع ش
لكن نقل الشو برى عن اليعاب ما نصه نعم ان خفف جهره بالقراءة قلته الجماعة عندها ثم كثروا عند القنوت

لها مطلقا وعبارة شيخنا
وبسن الجهر به أي قنوت
النازلة مطلقا للإمام
والمنفرد ولو سرية كما أتت
به الوالد رحمه الله تعالى
انتهى ومراده بشيخه ثم
في نهايته واعتمده الحلي
في حواشي المنهج أيضا
(قوله ومن الدعاء) هو

أما المنفرد فيسبر به مطلقا
(وتأمين المأموم) جهر اذا
سمع قنوت امامه (للدعاء)
منه ومن الدعاء الصلاة
على النبي صلى الله عليه
وسلم فيؤمن لها (ويشاركه
في الشاء) سرا وهو فانك
تقضي ولا يقضي عليك الخ
في قوله سرا أو يقول أشهد
أو بلى وأنا على ذلك من
الشاهدين أو نحو ذلك أو
يسستمع والاول أولى
(و) يسن (قنوته) سرا (ان
لم يسمع قنوت امامه)
كبقيّة الاذكار والدعوات

قول المحب الطبري واعتقد
الشيخ ابن حجر في تحفته
لكن التحقيق ما اعتمده
الجمال الرملي من ندب
المشاركة في الانها وان كانت
دعاء الخ جهر هزى (قوله
أو نحو ذلك) يشمل ما لو
قال صدقت وبررت فلا
تبطل كما قاله الغزالي
واعتمد صاحب العباب
والجمال الرملي لكن خالفه
الشيخ ابن حجر في تحفته
واعتمده البطلان (قوله

ولم يسمهم الا بالزيادة على الجهر بها فالذي يظهر ندب الزيادة حيث لا وجود مقتضاها انتهى ففيه بعض
مخالفة مع قول ع ش فليتأمل (قوله أما المنفرد) أي ومثله المأموم كما صرح به في التحفة وهذا مقابل
قول المصنف الامام (قوله فيسبر به) أي بالقنوت (قوله مطلقا) أي سواء كان في السرية أم في الجهرية في
الصبح أو النازلة خلافا لما في النهاية من أن المنفرد يجهر به في قنوت النازلة ولو في السرية (قوله وتأمين
المأموم جهرا) أي يسن تأمين المأموم جهرا فهو عطف على الصلاة أيضا (قوله اذا سمع قنوت امامه)
بخلاف ما اذا لم يسمعه فانه يقنت بنفسه كما سيأتي في المتن (قوله للدعاء منه) أي من الامام أي من قنوت امامه
قال في الاسنى كما كانت الصحابة رضي الله عنهم يؤمنون خلف النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك واه أبو
داود باسناد حسن أو صحيح ويجهر به كما في تأمين القراءة (قوله ومنه) أي من الدعاء (قوله الصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم) وآله وصحبه وكذا السلام (قوله فيؤمن لها) أي على المعتمد وقول شارح بشارك
وان كانت دعاء للخبر الصحيح رغم أنف من ذكرت عنده فلم يصل على رديان التأمين في معنى الصلاة مع
أنه الا ليق بالأموم لانه تابع للداعي فناسبه التأمين على دعائه قياسا على بقية القنوت ولا شاهد في الخبر لانه في
غير المصلى انتهى تحفة وفي شرح البهجة للرملى ويتخير في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بين اتيانه
بها وبين تأمينه ولو جع بينهما فهو أحب ونقل في المغنى عن بعض مشايخه كذلك قال النكردي وهذا فيه
العمل بالرأين فلهذا أولى (قوله ويشاركه في الشاء سرا) أي ويسن أن يشارك المأموم الامام في الشاء فهو
منصوب بأن مضمره عطف على قوله سابقا الصلاة ولعل وجه العدول اليه ولم يقل ومشاركته بالمصدر
الصريح الاشارة الى أن هذه السنة أخف مما قبله وبديل له تفرع الشارح الا في فليتأمل (قوله وهو) أي
الشاء (قوله فانك تقضي ولا يقضي عليك الخ) ظاهره دخول نسبة ففرك وتنوب اليك في الشاء وقضية
تعليهم سن المشاركة في الشاء بأنه ذكر ونساء لا يليق به التأمين أنهم غير داخلين فيه اذ هو ما دعاء في المعنى كما
لا يخفى حينئذ يؤمن المأموم لها فليراجع وليحذر (قوله في قوله سرا) أي يقول المأموم الشاء سرا الاجهرا
(قوله أو يقول أشهد أو بلى وأنا على ذلك من الشاهدين) هل يكره الكل مضمون أو لا يزال يكره أو
يأتي جهامة استقرب الشر وانى الاول (قوله أو نحو ذلك) ظاهره ولو جواب الشوب السابق في الاذان
وهو ما اعتمده الرملى لكن في التحفة ما نصه لا نحو صدقت وبررت لبطلان الصلاة به خلافا للغزالي وان
جزم بما قاله جمع وزعم أن ندب المشاركة هنا تقتضي المساحة وأن هذا الايقاس باجابه المؤذن بذلك لكرهتها
في الصلاة لا يصح الا لوضح في خبر أنه يقول هذا حيث لم يصح ذلك بل لم يرد أبطل على الاصل في الخطاب
انتهى ووجه الرملى معتمده بقوله والفرق بين بطلانها بصدقت وبررت في اجابة المؤذن وعندها أن
هذا متضمن للشاء فهو المقصود منه بطريق الذات بخلافه ثم ليس متضمنا له اذ هو بمعنى الصلاة خير من
النوم فهذا مبطل وما هنا بمعنى فانك تقضي ولا يقضي عليك مثلا وهو ليس بمبطل ولا أثر للخطاب لانه بمعنى
الشاء أيضا وعليه فيفارق نحو الفتح بقصده حيث أثر بان اعادته بلفظه صيرته كالكلام الاجنبى والاصل في
محل القراءة عدم تكريرها ولا كذلك الشاء ونحوه انتهى ولطافة هذين التوجيهين لا تخفى على اللبيب والثاني
الطيف بالأأن قاعدة الاحتياط في الصلاة تؤيد الاول فليتأمل (قوله أو يستمع) أي لشاء الامام فهو مخير
بين الثلاثة المشاركة فيه وقول أشهد مثلا والسكوت مستمعا (قوله والاول أولى) أي المشاركة فيه
أولى كما في المجموع ولذا اقتصر عليه المصنف قال في شرح المنهج ودليله الاتباع واه الحاكم انتهى
ولان الموافقة في الشاء اليق وانظر ما الافضل في الآخر ين ولعل قول أشهد مثلا أولى من السكوت
مرة واحدة لانه بمعنى الشاء ويحتمل أن السكوت أولى لما فيه من مزيد الادب فليتأمل وليحذر (قوله ويسن
قنوته) أي المأموم (قوله سرا) أي لا جهر أو ولو في الجهرية (قوله ان لم يسمع قنوت امامه) أي لصم في
المأموم أو بعده عن الامام أو لعدم جهر الامام بالقنوت أو سمع صوتا لم يفهمه (قوله كبقيّة الاذكار والدعوات)

ان لم يسمع) قال في التحفة لا سرا الامام به أوله نحو بعد أو صم أو سمع صوتا لا يفهمه

برفعها فهو والمراد هنا
وعبارة الاشتموني في
بسط الانوار من زيادته
عليه بما نصه وسكتوا عن
لفظ قنوت النازلة والذي
يظهر انهم وكلوا الامر في
ذلك الى المصلي فيدعوه في
كل نازلة بما يناسبها انتهى
لكن بحث الشارح في
التحفة انه يأتي بقنوت

التي لا يسميها (ويقت)
ندبا (في) اعتدال الركعة
الاخيرة من (سائر) أي
باقى (المكتوبات للنازلة)
اذ نزلت بالمسلمين أو
بعضهم ان عادنعه عليهم
كالعالم والشجاع والخوف
من محو عدو ولو من المسلمين
والقحط والجراد والوباء
والطاعون

الصبح ثم يختم بسؤال
رفع تلك النازلة قال فان
كانت جديدا يعرض ما
ورد في أدعية الاستسقاء
انتهى وفي شرح العباب
عند قول الماتن ولفظه
اللهم اهدني الخ ما نصه أي
القنوت في الصبح وغيره
كالنازلة لكن ينبغي أن
يعقبه فيها بالدعاء بما
يناسبها انتهى وتقدم أن
تطوى بل اعتدال الركعة
الاخيرة غير مبطل مطلقا
(قوله ان عاد) الخ قيد
لقوله أو بعضهم قاله في
الامداد (قوله
نزلت بالمسلمين)

أي قياسا عليها في الاتيان بها فان كلام من الامام والمأموم يدعو بما يجب وان اختلفا فيما يأتيان به انتهى
(قوله التي لا يسميها) مقتضاه انه لا يأتي بالاذكار والدعوات اذا سمعها من الامام قال العلامة المحقق
والظاهر ان هذا المقتضى غير مسلم انتهى فلو حذف الشارح هذا القيد كما في التحفة لكان أولى تأمل (قوله
ويقت ندبا) أي يشرع القنوت على سبيل التدب بعد الذكر الراجح أيضا قال في النهاية ويستحب مراجعة
الامام الاعظم أو نائبه بالنسبة للجوامع فان أمر به وجب قال ع ش أي من الأئمة للساجد وأما ما بطرا
من الجماعة بعد صلاة الامام فلا يستحب مراجعته (قوله في اعتدال الركعة الاخيرة) ويستحب الجهر
بذلك مطلقا للامام والمنفرد ولو سرية كما أتى به الشهاب الرمي قال ع ش ولعله انما يطلب الجهر من
المنفرد هنا بخلاف قنوت الصبح لشدة الحاجة لرفع البلاء الخاص فطلب الجهر اظهره التلك الشدة (قوله
من سائر أي باقى) أي من السور وهو البقية قال السيد عمر البصري هذا التفسير يقتضى انه لا يشرع في
الصبح للنازلة وهو محل تأمل فالأولى أن يفسر سائر بجميع وكون القنوت مطلوبا فيها بالاصالة لا ينافي
ما ذكر فأتى به بقصد الامر من معاو يزيد عليه الدعاء بما يخص تلك النازلة هذا ما ظهر لي يبادي الرأي ولم
أرفه شيئا فليتأمل وليراجع ويؤيد التعميم قنوت شهر امتابما في الجنس يدعو الخ انتهى ويصرح بالتعميم
تعبير الارشاد وبكل مكتوب للنازلة وتعبير الهجته وهو ومن لنازله * لانزلت في الفرض يقتضيه جازله
(قوله المكتوبات) لكن لا يسن الصلوات لتركه لانه ليس من الابعاض قاله الباجوري (قوله للنازلة)
أي لرفعها ولو لغير من نزلت به فسن لاهل ناحية لم تنزل بهم فعل ذلك لمن نزلت به قال بعضهم ليس المراد
بالقنوت هنا ما مر في الصبح لانه ثم في غير النازلة وانما ورد الدعاء برفعها فهو المراد هنا قال ولا يجمع بينه
وبين الدعاء برفعها لاطول الاعتدال وهو مبطل انتهى وظاهر المتن وغيره خلاف ذلك بل كلام
المنهاج صريح فيه لانه قال ويشرع القنوت في سائر المكتوبات للنازلة اذا معرفة اذا أعيدت بلفظها
كانت عين الاولى غالباً وقوله مبطل خلاف المنقول فقد قال القاضي لو طول القنوت المشرع وزائد على
العادة كروفي البطلان احتمالاً وقطع المتولى وغيره بعدمه لان المحل محل الذكر والدعاء به مع ما يأتي
في القنوت لغير النازلة في فرض أو نقل يعلم ان تطوى بل اعتدال الركعة الاخيرة بدكر أو دعاء غير مبطل مطلقا
لانه لما عهدي هذا المحل ورد التطويل في الجملة استثنى من البطلان بتطويل القصير زائداً على قدر
المشرع وفيه بقدر الفاتحة اذا نقر هذا الذي يتجه أنه يأتي بقنوت الصبح ثم يختم بسؤال تلك النازلة فان
كان جديداً يعرض ما ورد في أدعية الاستسقاء انتهى من التحفة ببعض تصرف (قوله اذ نزلت
بالمسلمين) أي جميعهم (قوله أو بعضهم) أي فلا فرق بين النازلة العامة والخاصة التي في معنى العامة
لعود ضررها على المسلمين (قوله ان عاد نفعه) أي البعض (قوله عليهم) أي على المسلمين بخلاف
البعض الذي لم ينفعهم عليهم (قوله كالعالم والشجاع) تمثيل للبعض الذي عاد نفعه على المسلمين فاذا
أسرع عالم مثلاً فيسأل المسلمين القنوت والدعاء بان الله يخلصه من أيدي الكفار (قوله والخوف من نحو
عدو) أي وكالخوف من عدو (قوله ولو من المسلمين) غاية للعدو أي فلا يشترط أن يكون العدو والخوف
منه كافراً (قوله والقحط) هو احتباس المطر ومثله عدم النيل ويشرع القنوت أيضاً للعلاء الشديد
لانه من جملة النوازل أفاده الشورى وقرره الحفنى (قوله والجراد والوباء والطاعون) الوباء يفتح
الواو ومحدوداً أو مقصوراً كثرة الموت والطاعون أخص منه كما في الفتاوى قال والوجه أن يقتل لرفع
الوباء الخالى عن الطاعون ولا يقتل لرفع الطاعون على ما اختار بعض المتأخرين أي منهم الاذرى لان
الميت به بل وفي زمنه وان لم يميت به بل وفي غير زمنه اذ امكث في بلده أيامه صار محتسباً مراضياً بما ينزل به
يكون شهيداً والشهادة لا يسئل رفعها بخلاف الميت بمطابق الوباء فانه لا يكون شهيداً فلذا شرع القنوت لرفعه
وقال جمع ويدل له كلام شرح مسلم وكلام الرافعي يقتل لدفعه وعمله بعضهم أي لعمله الزكشى بانه يفنى
العلماء والصالحاء حتى يختل نظام الدين في رفعه مصلحة من هذه الحيشة ويؤيد سؤال النبي صلى الله

ولو واحدا كما يجتهد جميع لكن اشترط فيه الاسنوى أن يتعدى نفسه كاسر العالم والشجاع وهو متجه انتهى (قوله الماصح) الخ عبارة
الامداد الماصح أنه صلى الله عليه وسلم قنت شهرا متتابعة في الخس في اعتدال الركعة الاخيرة يدعو على قاتلي أصحابه بيشر معونة ويؤمن من
خلفه والدعاء كان لدفع تمردهم على المسلمين لا بالنظر للمقتولين اذ لا يمكن تداركهم ومنه يؤخذ انه يسر في هذا القنوت أن يتعرض للدعاء
برفع تلك النازلة لكن يشترط أن لا يطول لها انتهى كلام الامداد وذكروا قبل هذا اذا جمع بين قنوت عمر وقنوت الصبح سن أن يبدأ
بقنوت الصبح نعم ان طول به الاعتدال بحيث زاد على الذي كرام الم شروع فيه بقدر الفاتحة بطلت قال وعلى هذا التفصيل يحمل كلام من
أطلق المصحة ثم رأيت الشارح نقل ذلك ٢٣٨ فقال ان كلام الشيخين برده وليس كما قال لان اطلاقهما محمول على ما ذكرناه

في سجود السهو انتهى
وذكر في فتح الجواد ما يوافق
هذا وقد مرنا عند ذكر
الاركان عن التحفة ما
يصرح بخلاف هذا وأنه
لا يضرت طول اعتدال
الركعة الاخيرة مطلقا وهو
ظاهر كلام أئمتنا غاية ان

وتحويها لما صرح انه صلى
الله عليه وسلم فعل ذلك
شهر الدفيع ضرر عدوه
عن المسلمين وخرج
بالمكتوبة النفل والمنذورة
وصلاة الجنائز

عليه وسلم أن لا يدخل الطاعون مدينته الشر يفقهوا او من حكمه انما صغيرة فلو دخلها لم يأت في أهلها ومنها
انه لا يصدر للمسلم الامن كفرة الجن ويؤيد ذلك أيضا قوله صلى الله عليه وسلم ما فشا الزنا في قوم الا سلاط
عليهم الطعن ففيه دليل على أنه عقوبة وان كانت شهادة أي لمن قتل منه أو يقال كونه شهادة محضة انما
هو بالنسبة للكامل الذين حفظوا من المخالفات وأداموا الطاعات انتهى من الفتاوى وعدم نقله
عن الساف لا يلزم منه عدم الوقوع وعلى تسليمه فيحتمل أنهم تركوه ايثار الطاب الشهادة فلا يرد عدم اجابة
معاذ لهم في الدعاء برفعه حين سألوه لما ذكر على ان طابهم منه يدل على جوازه اذ لو كان ممتنع لما سألوه مع أن
فيهم جماعة من أكابرهم المعروفين بالعلم المشهورين به بل عدم نهى معاذ لهم عن سؤالهم مع ما ورد في حق
من النبي صلى الله عليه وسلم من أنه أعلم الناس بالحلل والحرام دليل على جوازه أيضا لانه لا يقرر على منكر
فلو كان ممتنعاً عنده لبين لهم حكمه وبذلك كله يندفع قول الاندري المتجه عند المنع لانه وقع في زمن عمر
رضي الله عنه ولم يقنتوا له فليتأمل (قوله ونحوها) أي المذكورات كالمطر المضرب بعمران أو زرع قال
في التحفة وفاقا لجمع وخلافا لمن خصه بالثاني (قوله الماصح) دليل لسن القنوت للنازلة والحديث
متفق عليه ويقاس بما فيه غيره (قوله انه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك شهرا) أي قنت شهرا متتابعة في
الخس في اعتدال الركعة الاخيرة يدعو على قاتلي أصحابه القراء بيشر معونة ويؤمن ومن خلفه ودعاؤه عليهم قيل
كان لكف أذا هم عن المسلمين وتمردهم عليهم ويؤخذ منه استحباب تعرضه في هذا القنوت للدعاء برفع
تلك النازلة قاله الحلبي (قوله لدفع ضرر عدوه عن المسلمين) يعني أن الحامل له صلى الله عليه وسلم
على القنوت في هذه القضية دفع ضرر هؤلاء الأعداء وتمردهم على المسلمين لا بالنظر الى المقتولين لاقتضاء
أمرهم وعدم تداركهم والافقد وقع له صلى الله عليه وسلم ما هو أعظم من ذلك ولم يدع ومن دعائه فيه أيضا انه
صلى الله عليه وسلم مكث قدر هذه المدة يدعو على عامر بن الطفيل فيقول اللهم اكفني عامر بن الطفيل بما
شئت وكيف شئت وابعث عليه داعية يقتله فأرسل الله عليه طاعونا فمات به كافرا وذكروا صاحب شرف
المصطفى انه صلى الله عليه وسلم لما أصيب أهل بئر معونة جاءت الحى اليه فقال لها اذهبي الى رعل وذكوان
وعصية فقتلت منهم سبعين رجلا بكل رجل من المسلمين عشرة وانما لم يخبره الله تعالى بما وقع لهم قبل
خروجهم كما أخبره بنظيره في موطن لانه سبق في علمه تعالى اكرامهم بالشهادة انتهى من الجمل
ما خصا (قوله وخرج بالمكتوبة) أي التي قيد بها سن القنوت للنازلة (قوله النفل والمنذورة
وصلاة الجنائز) أي وفي الام ولا قنوت في صلاة العيدين والاستسقاء فان قنت للنازلة لم يكرهه والا كرهته
قال في المهمات وحاصله انه لا يسر في النفل وفي كراهته التفصيل انتهى ويقاس بالنفل المنذور

والظاهر

البعوى القائل بكرهه التطويل قائل بان تطويل الركن القصير يبطل

عمده الى آخر ما قاله وقال ابن قاسم العبادي في شرح أبي شجاع وقضية اطلاق الكراهة أو عدم الاستحباب فيه اذكر عدم البطلان بتطويل
الاعتدال بالقنوت خلافا لبعضهم وقال في محل آخر منه واطلاق كراهة الاطالة يقتضي انه لا بطلان بها انطلقا وان بلغت الحد المبطل في غير
محل القنوت انتهى الى غير ذلك من كلامهم وقد أطال في تقرير ذلك في التحفة ونقله عن مريض نص الام فراجعها

(قوله فلايسن فيها) قال في الامداد لكنه لا يكره عند النازلة والواجبة كراهته في صلاة الجنائز مطلقا لبناؤها على التخفيف انتهى وسبقه شيخه في شرح الروض الى اطلاق كراهته في الجنائز واقرا ايضا على ذلك المعنى وقال الشهاب القليوبي وخرج بالمسكنو بات غير هاتيك في الجنائز وفي نقل لم تطالب فيه الجماعة ويباح فيما طلبت فيه الجماعة منه انتهى ولم يفرق في التحفة بين النافلة التي تسن فيها الجماعة وغيرها كما هو ظاهر كلامه هنا كشرحي الارشاد وعبارتها أعنى التحفة والنافلة التي تسن فيها الجماعة وغيرها فلايسن فيها ثم ان كنت فيها النازلة لم يكره والا كره انتهى **فصل في سنن السجود** (قوله وخلافه) منسوخ الخ قال في الامداد لما صح انه صلى الله عليه وسلم كان يضع ركبته قبل يديه وانه كان يضع يديه حذو منكبيه وحديث تقديم اليدين منسوخ بقول أبي سعيد كنا نضع اليدين قبل الركبتين فامرنا بوضع الركبتين قبل اليدين رواه ابن خزيمة في صحيحه وادعى انه ناسخ لتقديم اليدين قال ٢٣٩ في المجموع وكذا اعتمدناه أصحابنا

ولكن لا حجة فيه لانه ضعيف ظاهر الضعف بين البيهقي وغيره ضعفه وهو من رواية يحيى بن سلمة ابن كهيل وهو ضعيف باتفاق الحفاظ الى آخر ما قاله القسطلاني في شرح الصحيح ويحجب بان الاول أنسب من الثاني كما قاله الخطابي فقدم لذلك

واظهار كراهته مطلقا في صلاة الجنائز لبناؤها على التخفيف انتهى (قوله فلايسن) أي القنوت (قوله) أي في المذكورات فالجنائز يكره فيها مطلقا لبناؤها على التخفيف والمنذورة والنافلة التي تسن فيها الجماعة وغيرها فلايسن فيها ثم ان كنت فيها النازلة لم يكره والا كره وقول جمع بحرم وتبطل في النازلة ضعيف وكذا قول بعضهم تبطل ان أطال لا طلاقهم كراهة القنوت في الفرائض وغيرها الغير النازلة المقتضى انه لا فرق بين طوله وقصيره وفي الام ما يصرح بذلك ومن ثم لم يأسأقه بعضهم قال وفيه رد على الرعي وغيره في قولهم ان أطال القنوت في النافلة بطلت قطعا انتهى تحفه بالحرف والله سبحانه وتعالى أعلم

فصل في سنن السجود

تقدم معنا لغة وشرعا وكذا أقله وبعض سننه أيضا فالمتصود بيان أكله ولذا غير غيره بقوله وأكله أي مع مامر (قوله ويسن في السجود) الخ أي وكذا يسن أن يبتدئ التكبير من ابتداء الهوى ويمد الى انتهائه للاتباع فلو أخره عن الهوى أو كبره عند لا أو ترك التكبير كره نص عليه في الام (قوله وضع ركبته أولا) أي قبل وضع شيء من أعضاء السجود وخالف في هذا مالك فقال يضع يديه ثم ركبته (قوله للاتباع) دليل اسن وضع الركبتين أولا والحديث رواه الاربعة وابن خزيمة وابن حبان في صحاحهم عن وائل بن حجر بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد وضع ركبته قبل يديه فاذا نهض رفع يديه قبل ركبته (قوله وخلافه) أي خلاف هذا الاتباع وهو وضع اليدين أولا قبل الركبتين وهو حديث أبي هريرة اذا سجد أحدكم فلا يركع كما يركع البعير وليضع يديه قبل ركبته وهذا استدلال مالك رضي الله عنه (قوله منسوخ) أي بقول أبي سعيد رضي الله عنه كنا نضع اليدين قبل الركبتين فامرنا بوضع الركبتين قبل اليدين رواه ابن خزيمة في صحيحه وقال انه ناسخ لتقديم اليدين ولذا اعتمدناه أصحابنا (قوله على ما فيه) أي من الاعتراض عليه فقد قال في المجموع انه لا حجة فيه لانه ضعيف ظاهر الضعف بين البيهقي وضعفه وهو رواية يحيى بن سلمة بن سهيل وهو ضعيف باتفاق الحفاظ وفي بلوغ المرام للحافظ ان حديث أبي هريرة أقوى من حديث وائل ولذا قال في المجموع لم يظهر ترجيح أحد المذهبين من حيث السنة أي وأما من حيث المذهب فمافي المتن هو الراجح قال في الامداد ويحجب بان الاول أنسب من الثاني كما قاله الخطابي فقدم لذلك مع ما فيه من السهولة وحسن المنظر انتهى

فلايسن فيها **فصل في سنن السجود** (ويسن في السجود وضع ركبته) أولا للاتباع وخلافه منسوخ على ما فيه مع ما فيه من السهولة وحسن المنظر انتهى فقوله هنا على ما فيه مراده أن شرط الناسخ أن يكون متأخرا عن المنسوخ وقول أبي سعيد الذي فيه تأخير أمرهم بوضع الركبتين قبل اليدين ضعيف فبقي النسخ يحتاج الى دليل ولم نذكر في المجموع

انه لم يظهر له ترجيح أحد المذهبين من حيث السنة انتهى وأما من حيث المذهب فاذا كرهنا ويحجب عن ذلك بما قد مناه عن الامداد وقال الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام من أحاديث الاحكام حديث أبي هريرة اذا سجد أحدكم فلا يركع كما يركع البعير وليضع يديه قبل ركبته أقوى من حديث وائل رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد وضع ركبته قبل يديه لان حديث أبي هريرة شاهدان حديث ابن عمر

صحيحه ابن خزيمة وذكره البخاري معلقا موقوفا انتهى

(قوله معاً) قال في شرح الروض كما حُزِمَ به في المحرر والاصل ونقله في المجموع عن البندنجي وغيره وفي موضع آخر منه عن الشيخ أبي حامد هما كعضو واحد يقدم أحدهما شاء (قوله كونه) ٢٤٠ أي الانف مكشوفاً (قوله وعدم وضع الانف) قال في الامداد وميل كلام المجموع

الى وجوب وضع الانف لقيام الدليل عليه من غير معارض له والاقتصاص على الجهة لا ينافيه لانه زيادة ثقة انتهى (قوله مجافاة) أي مباعدة الرجل وعبارة شرح مسلم للنووي ومنها نقلت ينبغي للساجد أن يضع كفيه على الارض ويرفع مرفقيه عن الارض

(ثم يديه ثم جبهته وانفه) معاً ويسن كونه (مكشوفاً) قياساً على كشف اليدين ويكره مخالفة الترتيب المذكور وعدم وضع الانف (و) يسن فيه أيضاً (مجاافة الرجل) أي الذكر ولو صبيها بشرط أن يكون مستورا

وعن جنبيه رفعاً بلغا بحيث يظهر باطن ابطيه اذا لم تكن مستورة وهذا أدب متفق على استحبابه فلوركه كان مسيئاً مرتكباً لهنسي التبرية وصلاته صحيحة انتهى وقال الهنسي في شرح الصحيح ان يحاف الذراعين عن الجنين يسجد به الفقهاء تحوية انتهى وذكره القسطلاني في شرحه لكن عبارة الهنسي أوضح

(قوله ثم يديه) أي كفيه مكشوفتين كما سيأتي (قوله ثم جبهته وانفه معاً) أي كما حُزِمَ به في المحرر والروضة ونقله في المجموع عن البندنجي وغيره وفي موضع آخر منه عن الشيخ أبي حامد هما كعضو واحد يقدم أحدهما شاء انتهى (قوله ويسن كونه) أي الانف وهو مفرد جمعه أنف وأنف وأنوف (قوله مكشوفاً) قياساً على كشف اليدين لم يذكر هذا القياس في التحفة وعبارة شيخ الاسلام ثم يضع جبهته وانفه مكشوفاً للاتباع واه أبو داود وغيره الخ ومقتضى هذا رجوع الاتباع للكشف أيضاً فليتأمل وليراجع (قوله ويكره مخالفة الترتيب المذكور) أي نص عليه في الام قاله في الاسنى (قوله وعدم وضع الانف) تطف على مخالفة أي ويكره عدم وضع الانف وانما لم يجب وضع الانف كالجبهة مع أن خبر أمرب أن أسجد على سبعة أعظم على الجهة وأشار بيده الى أنفه الخ ظاهره الوجوب للاخبار الصحيحة المقتضرة على الجهة قالوا ويحمل أخبار الانف على التنب قال النووي في المجموع وفيه ضعف لأن روايات الانف زيادة ثقة ولا منافاة بينهما انتهى وقد قال العراقي في ألفية المصطلح

واقبل زيادات الثقات منهم * ومن سواهم فعليه المعظم
دون الثقات ثقة خالفهم * فيه صريح محذور عندهم
أولم يخالف فاقبله وادعي * فيه الخطيب الاتفاق لجمعا

وأجاب الرملي عن ذلك بمنع عدم المنافاة اذ لو وضع الانف لكأنت الأعظم عانية فينافي تفصيل العدد مجمله وهو قوله سبعة والقلوب بقوله وقد يجب بأنهم أجمعوا على أن الأمر فيه للذهب ولذلك لم يستدلوا به على وجوب الجهة انتهى وفي كل من الجوابين نظر أما الاول فقد منع المنافاة بعد مجموع الجهة والانف واحد لشدّة الاتصال بينهما وأما الثاني فكيف يدعى الاجماع المذكور والخلاف ثابت في رجة الامة بعد الكلام على الجهة مانصه وفي باقي الأعضاء قولان أظهرهما يجب وهو المشهور والانف فان فيه خلافاً في مذهبه واختلفت الرواية عن مالك فروى ابن القاسم أن الفرض يتعلق بالجهة والانف فان أحل به أعاد في الوقت استحباباً وان خرج الوقت لم يعد انتهى وذكر الرافعي في العزيز والشعراني عن أبي حنيفة أن الفرض يتعلق بالجهة والانف اللهم إلا أن يريد الاجماع المذهبي وبعد فيقال فيما بناء بقوله ولذلك الخ لهم لم يستدلوا بالحديث على وجوب الجهة لكنهم استدلوا به على وجوب بقية الأعضاء كما تقدم فالاشكال باق وان كان المذهب عدم وجوب وضع الانف فليتأمل (قوله ويسن فيه أيضاً) أي في السجود كما سن ترتيب الأعضاء المذكورة في الوضع (قوله مجافاة الرجل) أي المحقق بدليل ماسيأتي في الضم قال الحافظ ابن حجر الحكمة فيه أنه يخف به اعتماداً عن وجهه ولا يتأثر أنفه ولا جبهته ولا يتأذى بملاقاة الارض قاله القرطبي وقال غيره هو أشبه بالتواضع وأبلغ في تمكين الجهة والانف من الارض مع مغايرته لهيئة الكسلان وقال بعضهم الحكمة فيه أن يظهر كل عضو بنفسه حتى يكون الانسان كأنه عدد ومقتضى هذا أن يستقل كل عضو بنفسه ولا يعتمد بعض الأعضاء على بعض في سجوده وهذا ضد ما ورد في الصفوف من التصاق بعضهم ببعض لان المقصود هناك اظهار الاتحاد بين المصلين حتى كأنهم واحد انتهى (قوله أي الذكور ولو صبياً) فيه إشارة الى أن الاولى للمصنف أن يعبر بدل الرجل بالذكور ليشمل الصبي لان الرجل هو الذكور البالغ خاصة (قوله بشرط أن يكون مستورا)

أي

وقال النووي في شرح مسلم فرج وخوى بالخاء المعجمة وتشديد الواو وجنح بمعنى واحد

ومعناه باعد مرفقيه وعضديه عن جنبيه انتهى (قوله بشرط أن يكون مستورا) قال في التحفة وكذا أي كالانثى والخنثى الذكور العاري ولو بخلو على ما يحسنه الاذري انتهى وقال القليوبي العاري كأنه أراه ولو في خلوة وموجب الضم على سلس يستمسك به انتهى

الركبتين قال فقياسا على السجود وكأنه تركه هنا لان المصنف لم يذكره وانما زاده الشارح (قوله كغيرهما) قال في شرح الروض في المجموع عن نص الام ان المرأة تضم في

(مرفقيه عن جنبه وبطنه عن نخذه) وتفرق ركبته (و يجافى في الركوع) كذلك (أيضا) للإتباع الا في رفع البطن عن الفخذين في الركوع فبالقياس (وتضم المرأة) أي الانثى ولو صغيرة ومثلها الختني (بعضها الى بعض) في الركوع والسجود كغيرهما لانه أستر لها وأحوط له ولو استمسك حدث السلس بالضم فالذي يظهر أخذا من كلامهم وجوب الضم

جميع الصلاة أي المرفقين الى الجنين ومثله المغنى انتهى وفي التحفة وتضم المرأة تدب بعضها الى بعض وتلتصق بطنها بفخذيهما في جميع الصلاة لانه أستر لها ولحديث فيه لكنه منقطع انتهى وقول التحفة في جميع الصلاة قيد لضم بعضها الى بعض لا للاتصاق بطنها بفخذيهما لعدم تأنيبه في جميع الصلاة كالا يخفى

أي لا بأسا ترا العورة قال الحلبي أما العاري فالأفضل له الضم وعدم التفرق بين القدمين في الركوع والسجود وان خاليا انتهى وفي فتح الجواد مثله ونسبه الى بحث الأذري (قوله مرفقيه) مفعول المصدر الذي هو المجافاة (قوله عن جنبه) متعلق به وهو ثنية جنب بفتح الجيم وهو ما تحت ابطنه الى كشمه والجمع جنوب مثل فاس وفلوس (قوله وبطنه) عطف على مرفقيه أي ويسن مجافاة الرجل أي الذكربطنه (قوله عن نخذه) متعلق بالمجافاة للقدرة المذكورة قال الرافعي وهذه بعبر عنها بالتخوية وهو ترك الخوا بين الاعضاء وروى أحمد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد بسط كفيه ورفع عجزته وخوى وروى كان اذا صلى خجى وروى حجي أي فتح عضديه والتخجية مثله وقد عبر بالتخوية صاخبا الارشاد والبهجة قال الشارح بالخلاء المعجمة وهو التفرج الخ (قوله وتفرق ركبته) بالرفع عطف على مجافاة ويكون هذا التفرق قدر شبر وهذا المولى للشارح حذف هذا لانه سيأتي في المتن الآن يقال في ذكره إشارة الى أن المولى للمصنف أن يذكره هنا لضم السن الفعلية بعضها مع بعض ثم يذكر السن القولية فليتلأمل (قوله ويجافى) أي الرجل بمعنى الذكر (قوله في الركوع كذلك) أي مرفقيه عن جنبه وبطنه عن نخذه بشرط كونه مستورا (قوله أيضا) أي كالمجافاة في السجود (قوله للإتباع) دليل لسن المجافاة المذكورة (قوله الا في رفع البطن على الفخذين في الركوع فبالقياس) أي على رفعه عنهما في السجود وعبارة شرح المنهج للإتباع في رفع البطن عن الفخذين في السجود والمرفقين عن الجنين فيه وفي الركوع رواه في الاول أبو داود وفي الثاني الشيخان وفي الثالث الترمذي وقيس بالاول رفع البطن عن الفخذين في الركوع انتهى ولم يذكر تفرق ركبتيه في الركوع لانه تقدم في محله وهو مقيس أيضا على تفرقهما في السجود كما أشار اليه في النهاية (قوله وتضم المرأة) ظاهر كلامهم انه لا فرق بين الخلوة وغيرها وقد يقال اذا كانت خالية آمنة من دخول الاجنبى عليها ان الأفضل لها التخوية كالرجل لانه أكل في التواضع الآن يرد توقيف أنه المشرع لها وقد يقال فيه تشبه بالرجال وقد روى البيهقي في ذلك أي التخوية لكن بسند ضعيف انتهى خواشى الروض وعلى ما تقرر انه يسن ذلك ولو في الخلوة لفرق بينه وبين ما تقدم في الجهر حيث سن لها في الخلوة بأن الصوت المحشى الاطلاع عليه غير عورة على الاصح والمحشى عليه هنا عورة وهي محتاط لها ما لا محتاط في غيرها أفاده في حاشية فتح الجواد (قوله أي الانثى ولو صغيرة) فيه إشارة أيضا الى أن المولى للمصنف أن يعبر بدل المرأة بالانثى لتشمل الصغيرة لان المرأة الانثى البالغة خاصة (قوله ومثلها) أي الانثى (قوله الختني) أي سواء كان صغيرا أم كبيرا فلو عبر المصنف ويضم غيره كما عبر شيخ الاسلام في المنهج لكان أولى (قوله بعضها الى بعض) أي بأن تلتصق بطنها بفخذيهما (قوله كغيرهما) أي فقد نقل الامام النووي في المجموع عن نص الام أن المرأة تضم في جميع الصلاة قال شيخ الاسلام أي المرفقين الى الجنين قال ابن قاسم قيد بالمرفقين لاجل قول المجموع في جميع الصلاة اذ لا يأتى الضم في الجميع الا في المرفقين فتدبر قال البجيرمي فلما كان كلام المجموع مخالفا لقول الشارح في الركوع والسجود أوله بقوله أي المرفقين والضم الذي في الركوع والسجود شامل لضم المرفقين للجنين وضم البطن للفخذين انتهى (قوله أستر لها) أي للانثى قال في التحفة ولحديث فيه لكنه منقطع (قوله وأحوط له) أي للختني فهو تعليل للجميع (قوله ولو استمسك حدث السلس) بكسر اللام اسم فاعل وأما بفتحها فهو مصدر (قوله بالضم) متعلق باستمسك والباء عينية (قوله فالذي يظهر أخذا من كلامهم) أي العلماء في غير هذا الموضع (قوله وجوب الضم) وافقه الرملى وعبارته ومقتضى كلامهم فيما تقدم في القيام وجوب الضم على سلس نحو البول اذا استمسك حدثه بالضم وان بحث أنه أفضل من تركه انتهى قال

ع ش يمكن جملة على ما اذا كان الاستمسك يقل مع الضم وما تقدم في القيام على ما اذا انتطح بالكلية (قوله
 ويسن في السجود) أي لكل مهمل امام وغيره ذكر وغيره (قوله سبحان ربى الاعلى) تقدم في سنن
 الر كوع حديث عقبة بن عامر انه قال لما نزلت فسبح باسم ربك العظيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اجعلوها في ركوعكم ولما نزلت سبح اسم ربك الاعلى قال اجعلوها في سجودكم رواه أبو داود وابن ماجه
 ومحمد بن حبان والحاكم قال في التحفة وحكمته أي تخصيص الاعلى بالسجود انه ورد اقرب ما يكون العبد
 اذا كان ساجدا انخفض بالاعلى أي عن الجهات والمسافات لثلاثتهم بالاقرية ذلك وقيل لان الاعلى أفع
 تفضيل وهو أبلغ من العظيم وأبلغ في التواضع فخص الابلغ للابلغ انتهى زاد غيره والمطلق للمطلق (قوله
 ومحمد) الرابع سن هذه الزيادة كما تقدم بحريه (قوله للاتباع) أي رواه مسلم (قوله وأقله) أي التسبيح
 في السجود (قوله مرة) يعني أن أقل ما يحصل به تسبيحة واحدة كما نقله الامام النووي عن الالهباب (قوله
 وأكثره احدى عشرة مرة) أي ودونه تسع فسبع خمس فثلاث فهي أدنى كماله كما في رواية قاله في التحفة
 وكأنه أراد به هذه الرواية ما في سنن أبي داود عن عون بن عبد الله عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا ركع أحدكم فليقل ثلاث مرات سبحان ربى العظيم وذلك أدناه واداسجد أحدكم فليقل
 سبحان ربى الاعلى ثلاثا وذلك أدناه قال أبو داود وهذا مرسل عون لم يدرك عبد الله (قوله وكونه) أي
 التسبيح (قوله ثلاثا للامام أفضل) أي مما دونها مطلقا ومما فوقها فيما إذا لم ياذن المحصورون (قوله نظير ما مر
 في تسبيح الركوع) أي من انه اذا لم ياذنوا اقتصر على التسبيح ثلاثا (قوله ويزيد المنفرد) أي ندبا وكذا
 مأموهم أطال امامه لانه تابع له (قوله وامام محصورين) أي قوم محصورين بالمعنى السابق (قوله رضوا
 بالتطويل) أي نطقا ولو بالقرينة على الخلاف (قوله بالشروط السابقة) أي في مبحث السورة من كونهم
 احرار ليس فيهم متزوجات ولا اجراء عين (قوله على الثلاث) متعلق بيزيد (قوله الى احدى عشرة مرة) أي
 فهذه نهاية الزيادة في التسبيح هنا عند الجمهور والافتقار سبق لنا عن السبكي انه لا يتقيد بعدد يزد في ذلك
 ماشاء (قوله ثم سبوح قدوس) أي أنت منزعة عن سائر النقائص أبلغ تنزيهه ومتطهر منها أبلغ تطهيره ولعله يأتي به
 قبل الدعاء لانه أنسب بالتسبيح بل هو منه انتهى ع ش وكأنه لم يطلع على هذا الشرح حيث قال ولعله الخ اذ كلامه
 صريح فيما ترجمه (قوله رب الملائكة والروح) قضية كلام المصنف كغيره ان هذا ليس في الركوع لكن في
 مسلم وأبي داود ما هذا الفظه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في ركوعه وسجوده سبوح
 قدوس رب الملائكة والروح انتهى وهذا نص على انه يقرأ في الركوع أيضا ثم رأيت في متن العباب التصريح
 به حيث قال عطف على سن ا كثر الدعاء في السجود ما نصه وفيه وفي الركوع سبوح الخ (قوله وهو) أي الروح
 المراد به (قوله جبريل) تسميته عليه روحا على سبيل الاستعارة لمشابهة الروح الحقيقي في ان كلا جسم لطيف
 نوراني وان كلا مادة الحياة بجبريل تحيا به القلوب والارواح من حيث آتيانه بالوحي والعلوم والروح تحيا به
 الابدان والاحساد فقرر به بعض المحققين * فائدة * يجوز في جبريل كسر الجيم وهي الاكثر وفتحها ويقال
 أيضا جبرئيل بلاياء بعد المزمع وجبرئيل بالياء بعد ما وهذه اللغات الاربع قرئ في السبعة قال الشاطبي رحمه
 الله وجبريل فتح الجيم والراء بعدها * وعن همزة مكسورة محبة ولا
 بحيث أنى والياء محذوف شعبة * ومكهم في الجيم بالفتح وكلا

خمزة والكسائي وشعبة وهو المشار اليه بصحبة قرأ جبرئيل بفتح الجيم والراء وهمزة مكسورة الا أن شعبة
 حذف الياء بعدها فيقرأ جبرئيل وابن كثير المكي قرأ جبريل بفتح الجيم وكسر الراء والباقون
 جبريل بوزن قنديل وهناك لغات أخر لم تقرأ في السبعة من طريق الشاطبية (قوله وقيل غيره) أي وهو كما
 ذكره الدميري ملك له ألف رأس لكل رأس مائة ألف وجه في كل وجه مائة ألف فم في كل فم مائة ألف

(و) يسن في السجود
 (سبحان ربى الاعلى
 ومحمد) للاتباع وأقله
 مرة أو أكثر احدى عشر
 مرة (و) كونه (ثلاثا) للامام
 نظير ما مر في تسبيح
 الركوع (ويزيد المنفرد
 وامام محصورين رضوا)
 بالتطويل بالشروط
 السابقة على الثلاث الى
 احدى عشرة مرة ثم
 (سبوح قدوس رب
 الملائكة والروح) وهو
 جبريل وقيل غيره

(قوله ومحمد) اختلف
 في ندب زيادته قال
 الشهاب الرملى في شرح
 نظم الزيد قال الرافعي
 استجبه بعضهم وقال
 النووي استجبه الا كثرون
 وجزم به في التحقيق
 انتهى

ذاني قال وكفى عنهما بالوجه
إشارة إلى أن المصلي
ينبغي أن يكون كله وجهاً
مقبلاً بكنيته على الله تعالى
لا يلتفت لغيره بقلبه في لحظة
منها قال وينبغي محاولة
الصدق عند التلفظ بذلك
حذراً من الكذب في
مثل هذا المقام انتهى
كلام التحفة (قوله

(اللهم لك سجدت وبك
أمنت ولك أسلمت سجدت
وجهي للذي خلقه
وصوره وشق سمعه
وبصره بحوله وقوته
فتبارك الله أحسن الخالقين)
للإتيان (و) يسن أيضاً
(اجتهاد المنفرد) وإمام
من مر (في الدعاء في
سجوده) سيما بالمأثور
فيه وهو كثير

الخالقين) أي في الصورة
وأما الخلق الحقيقي فليس
إلا الله تعالى انتهى (قوله
وهو كثير) ومنه كما في
المجموع اللهم اغفر لي
ذنب كل دقة وجهه أي
بكسر أولهما وأوله وآخره
وعلايته وسره اللهم إني
أعوذ برضائك من سخطك
وبعقوبك من عقوبتك
وأعوذ بك منك لأحصى
ثناء عليك أنت كما أنيت
علي نفسك انتهى قال
في شرح العباب أي أعتصم
بصفات الرحمة أسبقها
وظهورها من صفات

لسان تسمع الله تعالى بلغات مختلفة وقيل خلق من الملائكة برؤس الملائكة ولا تراهم فهم للملائكة
كالملائكة لبني آدم (قوله اللهم لك سجدت) أي لا أعيرك وكذا يقال فيما بعده فالتقديم في ذلك كله
للحصر قال في النهاية ولو قال سجدت لله في طاعة الله لم تبطل صلاته انتهى ظاهره وإن لم يقصد به الدعاء
وينبغي أن محل ذلك إذا قصد به الدعاء ونقل عن الزبيري أن مثل ذلك سجد الفاني للباقي وقد توقف فيه بأن
هذا اللفظ اخبار محض وليس الفاني مخصوصاً بالوجه حتى يكون مساوياً للوارد وهو سجد وجهي للذي
خلقه الخ كما قيل ع ش مخلصاً واعتمد الجدل عدم البطلان قال لأن المقصود به الثناء على الله خلافاً لما
قال بالضرب لانه خبر (قوله وبك أمنت) أي لا أعيرك واعترض الحصر هنا بالإيمان بغيره من يجب
الإيمان بهم كالرسول والملائكة والكتب وأجيب بأن الإيمان بما أوجبه الله إيمان به أو بأن المراد
الحصر الإضافي بالنسبة لمن عبده غيره تأمل (قوله ولك أسلمت) أي لا أعيرك كما تقرروا وبعبارة شيخنا أي
انقذت لك يا الله أو فوضت أمري إليك لا لأعيرك (قوله سجد وجهي) أي كل بدني وعبر عنه بالوجه
لنظير ما قدمته انتهى تحفه قال السيد البصري ولو قيل المراد بالوجه هنا العضو المخصوص لكان وجهها
ويلزم منه وجود ما عداه بالاولى اذ هو أشرف ثم رأيت في النهاية ما لفظه وخص الوجه بالذكور لانه أكرم
جوارح الانسان وفيه بهاء وعظمة فاذا خضع وجهه لشيء خضع له سائر جوارحه انتهى كلام
البصري ولكن تفسيره بكل البدن أو وجهه لانه عليه بالمطابقة وإن دلالة الالتزام من دلالة المطابقة (قوله
للذي خلقه) أي أو جده من العدم (قوله وصوره) أي على هذه الصورة العجيبة بأن جعل له قفاً
وعينين وأنفاً واذنين ورأساً ويدين وبطناً ورجلين إلى غير ذلك وحينئذ فطفت التصوير على الخلق
مغاير انتهى شيخنا رحمه الله تعالى وبعبارة الشرفاوي أي أحدث فيه صوراً وأشكالاً عجيبة قال تعالى
لقد خلقنا الانسان في أحسن تقويم ولذلك لو قال لزوجه أن لم تكن في أحسن من القمر فأنت طالق لا يقع عليه
طلاق وإن كانت جارية سوداء لاشي أحسن من الانسان انتهى تأمل (قوله وشق سمعه وبصره)
أي منفذهما فهما على تقدير مضاف إذا سمع والبصر من المعاني لا يتصور فهما شق (قوله بحوله وقوته)
متعلق بالافعال الثلاثة قيل هما بمعنى واحد أي وهو القدرة (قوله فتبارك الله) الذي في غيره عدم الغاء
قال الشمس الشورى تبارك فعل لا يستعمل إلا مع الرضا ولا يستعمل إلا الله تعالى وهو تفاعل من البركة
وهي الزيادة والنماء قال الجوهرى تبارك الله أي برك مثل قاتل وتقاتل الآن فاعل يتعدى وتفاعل
لا يتعدى ويقال برك الله فيك وباركك ومنه أن برك من في النار انتهى وبعبارة البجيرمي أي زاد
خيرته وأحسنه وبعبارة شيخنا أي تعالى الله في صفاته وأفعاله وذكرك خيرته فالتبارك العلو والنماء (قوله
أحسن الخالقين) أي المصورين والافانخلق وهو الاخراج من العدم إلى الوجود لا يشار كفيه أحد
وأفعل التفضيل ليس على باب لان المصورين ليس فهم حسن من حيث تصويرهم لأنهم يعدون عليه
انتهى شيخنا رحمه الله تعالى (قوله للإتيان) دليل لسن الزيادة المذكورة رواه مسلم بدون بحوله
وقوته (قوله ويسن أيضاً) أي كما يسن ما ذكر قريشاً (قوله اجتهاد المنفرد) أي تحري المنفرد
واعتنائه (قوله وإمام من مر) أي قوم محصورين رضوا بالتطويل بالشر وظالسابقة والمأموم تابع
لامامه (قوله في الدعاء) أي بما يحبه (قوله في سجوده) تخصيصه بغيره الدعاء به يفهم أنه لا يشرع في
الركوع وليس كذلك بل هو في السجود كما منه في الركوع (قوله سيما بالمأثور فيه) أي الدعاء بالمأثور
عن النبي صلى الله عليه وسلم في السجود فانه الأفضل (قوله وهو كثير) أي فنه اللهم اغفر لي ذنبي كله
دقة وجهه وأوله وآخره وعلايته وسره ومنه اللهم إني أعوذ برضائك من سخطك وبعقوبك من عقوبتك
وأعوذ بك منك لأحصى ثناء عليك أنت كما أنيت على نفسك رواه مسلم وأبو داود ومنه سبحانه
اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي كما تقدم ومنه أيضاً أنت نفسى تقواهاز كما أنت خير من زكاهما

الغضب حتى لا يناله من آثارها شي ثم ترقى إلى الاعتصام بالذات العلى عن أن يناله من أنواع تجليه بالقهر المناسب لغيره وما يكون سبباً لاعدائه

أنت ولها ومولاهارواه أجد عن عائشة ومنه أيضا اللهم اغفر لي ما أسرت الخ زواه النسائي عنها ومنه مسجد
لك خيالي وسوادي وآمن بك فؤادي أبو بنعمته على هذه يدي وما حنيت على نفسي أخبر به الزارع
ابن مسعود وغير ذلك (قوله لخبر مسلم) دليل لسن الاجتهاد في الدعاء (قوله أقرب ما يكون العبد من ربه)
الخ أقرب مبتدأ حذف خبره لسد الحال مسدأ أي أقرب أكون العبد من ربه حاصل إذا كان الخ وهو
مثل قوله لم أخطب ما يكون الأمير قائما قال ابن مالك

وقبل حال لا يكون خيرا * عن الذي خبره قد أضمرنا

كضرب العبد مسيئا وأتم * تبين الحق منوطا بالحكم

الأن الحال ثم مفردة وهنا جملة مقرونة بالواو وعلم من ذلك خطأ من زعم أن الواو في قوله وهو ساجد
زائدة لأنه خبر قوله أقرب انتهى شو برى زيادة (قوله أي من رجليه واطفه وانعامه عليه) أي على
العبد فليس المراد القرب المكاني تعالى الله عن ذلك (قوله وهو ساجد) الجملة حال سادة مسدأ الخبر
كما تقرر وإنما كان أقرب في هذه الحالة قال الامام النووي لان السجود غاية التواضع والعبودية لله
تعالى وفيه تمكين أعز أعضاء الانسان وأعلاها وهو وجهه من التراب الذي يداس ويمتن انتهى (قوله
فاكثر واقفه) أي في السجود وفي لفظ فاجتهد وفي الدعاء (قوله من الدعاء) الذي في غيره حذف
من وهو الذي رأيته في صحيح مسلم وروى أيضا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أحل السجود فأكثر وا
فيه من الدعاء فقه أن يستجاب لكم بفتح القاف وكسر الميم أي حقيق (قوله ويسن فيه) أي في السجود
(قوله أيضا) أي كما يسن ما تقدم من الترتيب بين الأعضاء والمحافظة على تفصيل فيها (قوله لكل مصل)
قضيته شموله للأنى والخنس وبوافقه ما تقدم عن شيخ الاسلام في تقييد قول المجموع إن المرأة تظم في
جميع الصلاة بالمرفقين إلى الجنين قال ع ش لكن قيد الرملى تفريق الركبتين والقدمين بالذكر أي
واعتمده بعضهم (قوله التفرقة بقدر شبر) بكسر الشين المعجمة وسكون الباء ما بين طرف الخنصر
والإبهام والجمع أشبار مثل حمل واجمال (قوله بين القدمين والركبتين والخنصرين) ظاهره أن هذا
الخير يكون أيضا بقدر شبر ولا يخفى ما فيه ثم رأيت بعضهم نقل عبارة الشارح هذه مع المتن ثم قال ولكن
التفرقة بقدر الشبر بين الركبتين والخنصرين فيها حرج ومشقة انتهى وليس في نسخة باعشن هذا الأخير
فليراجع (قوله ووضع الكفين) عطف على التفرقة قال في المغنى ويرفع كل منهما ذراعيه من الأرض
فإن لحقه مشقة بالاعتماد على كفيه كان طول المنفرد بسجوده ووضع ساعده على ركبتيه كما قاله المتولى وغيره
(قوله حذو المنكبين) أي مقابلهما وبعبارة الام ويضع يديه على موضعهما في رفعهما انتهى وفي حديث
التصريح بذلك قاله في التحفة ولعله أراد به حديث أبي وائل رضى الله عنه بلفظ كان اذا سجد تكون يده
حذاء أذنيه (قوله للاتباع) دليل للسائلين أعنى التفرقة بين القدمين والخ ووضع الكفين حذاء المنكبين
أما الاول فمعلوم من أحاديث متعددة في كل ذلك بعضها في الصحيحين وبعضها في أبي داود وبعضها
في الترمذي وأما الثاني في حديث أبي حميد كان اذا سجد لم ينج يديه عن جنبه ووضع كفيه حذو منكبيه
رواه ابن خزيمة في صحيحه (قوله وهو) أي المنكب بفتح الميم وسكون النون وكسر الكاف الذي هو
مفرد المنكبين (قوله مجتمع الكتف والعضد) أي محل اجتماعهما فالجتماع يضم الميم الاولى وفتح التاء
والميم الثانية والكتف بوزن فرح ومثل وسبب معروف والجمع كتفه كغنية وأكتاف والعضد ما بين
المرفق إلى الكتف والمراد هنا رأس العضد (قوله وضام أصابع اليد) عطف على التفرقة أي
ويسن لكل مهمل ضم أصابع اليدين أي ضم بعضها إلى بعض بأن لا يفرجها والحكمة فيه بأن الرحمة
تنزل عليه في السجود فبالضم ينال أكثر قاله بعض الفضلاء (قوله واستقبلها ونشرها للقبلة) الاولى
تقديم للقبلة على ونشرها لأنه متعلق باستقبالها (قوله للاتباع) دليل للضم والاستقبال والنشر روى

تخبر مسلم أقرب ما يكون
العبد من ربه أي من رجليه
ولطفه وانعامه عليه وهو
ساجد فأكثر واقفه من
الدعاء أيضا (و) يسن
لكل مصل (التفرقة)
بقدر شبر (بين القدمين
والركبتين والخنصرين)
ووضع الكفين حذو
المنكبين (للاتباع وهو
مجتمع عظم الكتف
والعضد) وضام أصابع
اليدين (واستقبالها
ونشرها) للقبلة للاتباع

واضم حذو انتهى (قوله
حذو) أي مقابل (قوله وهو)
أي المنكب (قوله وضام
أصابع اليد) أي بعضها
إلى بعض فلا يفرجها
للاتباع رواه ابن حبان
وقوله واستقبالها رواه
البهقي وقوله ونشرها أي
فلا يقبضها للاتباع رواه
البخاري كذا رأيته في
الامداد والذي ذكره
شيخ الاسلام وغيره رواه
في الضم والتفريق
البخاري وعلى كل فقول
الشارح للاتباع قيد الثلاثة

(قوله وابرأزهما الخ) ظاهر تأخير هذا عن قوله حيث لا خف يقتضي ندب الابرأز مطلقا ولو دفع وجود الخف وكلام الشارح في غير هذا الكتاب يقتضي انه انما يسن الابرأز حيث لا خف قال في التحفة ويرزهما من ذيله مكشوفتين حيث لا خف انتهى ومثله عبارة شرح الارشاد له وعبارة العباب وشرحه له وأن يخرجهما من ذيله وان يكشفهما فاقباسا على ٢٤٥ البدين حيث لا خف فيهما فلا يسن

نزعهما منه لاجل ذلك بخلاف النعل ويظهر ان الخف الذي لا يجوز المسح عليه كالنعل ثم رأيت في كلام الرافعي وغيره ما يصرح بذلك انتهى وما يقتضي ذلك من عبارات عبارة شيخ الاسلام زكريا في شرح المنهج وابن المقرئ في

(ونصب القدمين وكشفهما حيث لا خف) وابرأزهما من ثوبه وتوجيه أصابعهما للقبلة والاعتماد على بطونهما) لان ذلك أعون على الحركة وأبلغ في الخشوع والتواضع

ر وضحه وعبارته ويخرجهما عن ذيله مكشوفتين حيث لا خف انتهى ولولا قول العباب السابق فيها لا يمكن حمل قولهم حيث لا خف على انه قيد لقولهم مكشوفتين فقط وحينئذ يلتزم الكلامان فيحمل قوله فيهما أي في القدمين وقول العباب السابق حيث لا خف فيهما عائد الى القدمين فلا يخالف

الاول والثالث البخاري والثاني البيهقي (قوله ونصب القدمين) أي نصبا معتمدا فلا يعلما (قوله وكشفهما) أي القدمين (قوله حيث لا خف) أي بخلاف ما اذا كان خف قال في الابعاب فلا يسن نزعهما منه لاجل ذلك بخلاف النعل ويظهر ان الخف الذي لا يجوز المسح عليه كالنعل ثم رأيت في كلام الرافعي وغيره ما يصرح بذلك انتهى فالمراد بالخف الشرعي وأما الذي لا يصرح المسح عليه فهو كالعدم وكذا لا يكشفها اذا كان لحاجة البرد كما نقل عن العلامة الحلبي وصرح به الشيخ ناصر الدين الباقلي وأقره شيخنا الشيرازي ولا يكره نزعهما كالكتفين انتهى برماوي (قوله وابرأزهما) أي القدمين (قوله عن ثوبه) ولا فرق في هذا بين وجود الخف وعدمه فيسن ابرأزهما مطلقا (قوله وتوجيه أصابعهما للقبلة) أي لما روى ابن حبان في صحيحه عن عائشة قالت فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان معي على فراشي فوجدته ساجدا واضاعته بأطراف أصابعه الى القبلة وفي البخاري عن أبي حميد واستقبل بأطراف رجليه القبلة (قوله والاعتماد على بطونهما) عبارة غير موصوفة بنصبهما من وجه أصابعهما الى القبلة ويحصل بأن يكون معتمدا على بطونهما انتهى قال في القواعد ويستحب أيضا تفريق أصابع الرجلين أي ان أمكن قل (قوله لان ذلك) أي ما ذكر من نصب القدمين وما بعده (قوله أعون على الحركة) أي أسهل له في الحركة للقيام أو القعود (قوله وأبلغ في الخشوع والتواضع) أي اللذين هماروح الصلاة كما سيأتي **خاتمة** نسأل الله حسنا ووردي فضل السجود أحاديث كثيرة منها حديث ما من عبد يسجد سجدة الرفع الله بهادرجة وكتب له بها حسنة رواه الطبراني في الاوسط ومنها حديث جابر رضي الله عنه قال كان شاب يخدم النبي صلى الله عليه وسلم ويخف في حوائجه فقال سألني حاجتك فقال ادع الله لي بالجنة فرفع رأسه فتنفس فقال نعم ولكن أعني بكثرة السجود رواه الطبراني أيضا وروى البيهقي حديث ان أحببت أن تلقاني فاستكثر من السجود بعدني وفي التذيل في وصف هذه الامة سيما هم في وجوههم من أثر السجود أخرجه الطبراني من حديث سمرة بن جندب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الانبياء يتباهون بهم أكثر أصحابي من أمته فار جوان أكون يومئذ أكثرهم كلهم وان كل رجل منهم يومئذ قائم على حوضي ملائكة معه عصي يدهوهم عن عرف من أمته ولكل أمة سنيابهم فدهمهم بها بينهم واختلف في تفسير هذه الآية فقيل هو ما يلتصق بوجوههم من التراب والقباع عند السجود وقال مجاهد ليس الاثر الذي في الوجه ولكن الخشوع قال الغزالي في الاحياء فانه يشرق من الباطن على الظاهر فيعرفون به وهو الاصح وقيل هي الفرار التي تكون في وجوههم يوم القيامة من أثر الوضوء يعرفون به أمهم سجدة وفي الديار واه عطية العوفي عن ابن عباس وأخرج البيهقي عن حميد بن عبد الرحمن قال كنت عند السائب بن يزيد اذا جاع رجل في وجهه أثر السجود فقال لقد أفسد هذا وجهه أما والله ما هي السيماء التي سمى الله ولقد صليت على وجهي منذ عشرين سنة ما أثار السجود بين عيني وقال شهر بن حوشب تكون مواضع السجود من وجوههم كالقمر ليلة البدر والله سبحانه وتعالى أعلم

الحمل المذكور فتأمل ثم رأيت في حواشي شرح المنهج للشو برى ما يصرح بالحمل المذكور الذي أبدته قبل وقوفي عليه وعبارته قوله حيث لا خف متعلق بقوله مكشوفتين لابه وبقوله ويرزهما الخ لان الابرأز مطلوب مطلقا والتفصيل في كشفهما فتنبيهه كذا في شرحه شيخنا الزيادي انتهى بجزءه وها هو يدل على هذا كلام غير واحد قال النووي في الروضة وان يرزق منه من ذيله في السجود ويكشفهما اذا لم يكن

عليهما خف انتهى وعبارته مختصرة حافظ السيوطي ويبرزهما عن ذيله وينصبهما ويوجه أصابعهما للقبلة بتجامل وتكشفهما إلا في الخلف
انتهت ومن خطه نقلهما ﴿فصل في سنن الجلوس بين السجدين﴾ (قوله الآتي) أي قريبا (قوله أنه) أي المصلي لو جلس بين
السجدين ثم سجد سجدة أي السجدة الثانية ولم يرفع الخ وعبارته التحفة واضعها يديه على فخذه نديا فلا يضرب أدامته وضعهما على الأرض إلى
السجدة الثانية اتفاقا خلافا لمن وهم فيه ٢٤٦ انتهت وعبر بمثله الزبدي في حواشي شرح المنهج ثم هذا الذي ذكره الشارح

﴿فصل في سنن الجلوس بين السجدين﴾

قد تقدم أنه كالأعتدال ركن قصير قصد به الفصل فلا يجوز تطويله وتقدم أيضا بعض سننه وهو التكبير
مع رفع رأسه من السجود بل يرفع يديه للاتباع رواه الشيخان (قوله ويسن في الجلوس بين السجدين) أي
كسائر جلسات الصلوات ما عدا ما يعقبه سلام ويكره في الجميع الإلقاء لله تعالى عنه رواه الحاكم وصححه وفسر
الإلقاء بتفاسير أحسنها ما ذكره في المنهاج بقوله بأن يجلس على وركيه ناصبا ركبتيه بأن يلمصق أليسه بموضع
صلاته وينصب فخذه وساقه كهيئة المستوفز ومنه إليه أبو عبيدة أن يضع يديه على الأرض ووجه التهي
عنه عافيه من التشبه بالكلب والقرذ كما وقع التصريح في بعض الروايات ومن الإلقاء نوع مستحب عند
النزول وابن الصلاح وهو أن يفرش رجليه ويضع أليسه على عقبيه وفسر البيهقي المستحب بأن يضع
أطراف أصابعه بالأرض وأليسه على عقبيه وفي البويطي نحوه وفي التحفة كلام طويل في ذلك ويكره أيضا
أن يقعد ما دارجليه (قوله الافتراش الآتي) أي في الفصل بعد هذا قال في التيسير
والافتراش نصبه بمناء * مفترشا من تحته يسراه

للاتباع رواه الترمذي وقال حسن صحيح ولأن جلوسه يعقبه حركة فكان الافتراش فيه أولى لأنه على هيئة
المستوفز وروى البويطي عن الشافعي أنه يجلس على عقبيه ويكون صدو رقدميه على الأرض وتقدم
قريبا أن هذا نوع من الإلقاء مستحب والافتراش منه انتهى معنى (قوله ووضع يديه) أي سن وضع كفيه
(قوله فيه على فخذه) الحكمة في ذلك منع يديه من العبث وإن هذه الهيئة أقرب إلى التواضع قاله في النهاية
(قوله وكون موضعهما) أي الكفين (قوله قريبا من ركبتيه) أي في محل قريب منهما فهو منصوب بنزع
الخاص ثنية ركة وهي معروفة والجمع ركب كعرفة وغرف (قوله بحيث تسامت رؤسهما) أي الركتين
تصوير لكون الكفين قريبا من الركتين أو هو حال من الوضع والبناء للابسة أي حال كون الوضع
المذكور ملتبسا بحالة هي أن تسامت أي تحاذى الخ (قوله الركة) أي أولها كما عبر به في التحفة ودليل
الوضع المذكور ما ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد فرفع رأسه من السجدة الأولى رفع يديه من
الأرض ووضعهما على فخذه (قوله ولا يضرب أصل السنة) أي لا كمالها (قوله انعطاف رؤسهما) أي
اليدين (قوله على ركبتيه) هذا ما قاله الإمام وتبعه الشيخان وأما كره ابن يونس وقال ينبغي تركه
لأنه يخل بتوجيه القبلة قال في التحفة ويحجب بمنع إخلاله بذلك من أصله وانما يخل بكامله فلذا
لم يضر في أصل السنة كما ذكرته انتهى ويحجب أيضا بأن إخلاله سنة الاستقبال لا ينافي عدم إخلاله
بأصل سنة وضع اليدين على الركتين إذ كل منهما سنة مستقلة غير مرتبطة بالأخرى تأمل

أنه علم مما قرر به كلامه
هو قوله وكون موضعهما
الخ ففهم من هذا أنه
إذا كان موضعهما غير
ما ذكره كان خلاف السنة
مع صحة الصلاة ومن ذكر
الأرض فيعلم من ذلك
﴿فصل في سنن الجلوس
بين السجدين﴾ (ويسن في
الجلوس بين السجدين
الافتراش) الآتي (ووضع
يديه) فيه على فخذه وكون
موضعهما (قريبا من
ركبتيه) بحيث تسامت
رؤسهما الركة ولا يضرب
في أصل السنة انعطاف
روس أصابعهما على
ركبتيه

صحتها تركها موضوعة
على الأول ولا يخلو عن
تأمل لأن للنازع أن
يقول قوله وكون موضعهما
الخ هو تعيين للوضع
الذي يسن وضع اليدين عليه
من الفخذين يعني
بمحصل بوضع اليدين عليه
كمال الفضيلة فالمصنف
نفى السنية عن غير وضع
اليدين قريبا من الركتين

(قوله)

والشارح أفاد بما قرر به تلبية الإرشاد أن وضع اليدين على أي جزء من الفخذين

سنة وكون موضعهما قريبا من ركبتيه سنة أخرى مستقلة هذا ما أفهمه كلامه وأما عدم رفع اليدين الذي ذكره فلا تعرض له في كلامه فتأمل
وقد يقال فيهم ذلك من كلام المصنف السابق في الأركان لأنه صرح باشتراط وضع جزء من بطون كفيه ثم ذكر الجلوس بين السجدين وشرطه
ولم يتعرض لرفع اليدين فيؤخذ من ذلك عدم اشتراط رفعهما لأن الجلوس لا يتوقف على رفعهما فإذا سجد الثانية صدق عليه أن يده موضوعة

لكن لما نزع ان يقول قد اشترط المصنف لصحة السجود وضع اليد فظاهر العبارات يفيد انه لا بد من الفعل فلا يكتفى بالموضوع بلا وضع عنده
السجود فتأمل وأولى من ذلك أن يكون مراده بما قرر به كلامه قوله فيه على نخذه فيفهم منه انه اذا لم يضع يديه على نخذه صحة صلاته وان كان
خلاف السنة ودخل في عدم وضع اليدين على الفخذين تركهما موضوعتين على الارض فتأمل (قوله خلافا لمن زعم الخ) عبارة شرح العباب
للشارح ولو وضعهما على الارض من حوله فكذلك سألهما قائما فان أمن العبث بهما لم يكره ٢٤٧ والا كره نظير ما مر وقول

بعضهم يجب رفعهما
وضعهما ألتانيا كما اقتضاه
كلام المجموع ليس في محله
بل كلام الاصحاب صريح
في خلافه ومن صرح بعدم
الوجوب الشيخ أبو اسحاق
وغيره أبي داود اليدان
يسجدان كما يسجد الوجه فاذا
وضع أحدهما وجهه فليضع

وعلم بما قررت به كلامه
انه لو جلس ثم سجد ولم
يرفع يديه عن الارض
صحت صلاته وهو كذلك
خلاف ما زعم بطلانها
(ونشر أصابعهما وضهما)
صوب القبلة (قائلار ب
اغفر لي وارحمني واجبرني
وارزقني وارزقني

يديه واذا رفعه فليرفعهما
محمول على رفعهما عن
موضعهما في حال
السجود على ما هو السنة
وهو أن يكونا بازا منكبيه
اذن عن بقاؤه على هذه
الهيئة مع استواء جلوسه
انتهت بحرفها وقول
الايحاب وقول بعضهم
يريد به الرمي ومن تبعه
كالقارقي وقال السيد
السمهودي لم يرها هذا

(قوله وعلم بما قررت به كلامه) أي المصنف رحمه الله تعالى وأراد الشارح بذلك ما قاله سابقا على نخذه فانه
يفهم أنه اذا لم يضع يديه على الفخذين بل ابقاهما في الارض صحت صلاته وان كان خلاف السنة ودخل في ذلك
تركهما بمجالهما في السجود تأمل (قوله انه) أي المصلي (قوله لو جلس) أي بعد السجدة الاولى (قوله
ثم سجد) أي السجدة الثانية (قوله ولم يرفع يديه عن الارض) أي بل ابقاهما بمجالهما في السجود (قوله صحت
صلاته) جواب لو وهل يكره فيه تفصيل وعبرة الايحاب ولو وضعهما على الارض حوله فكذلك سألهما قائما فان
أمن العبث بهما لم يكره والا كره نظير ما مر وقول بعضهم يجب رفعهما ووضعهما ألتانيا كما اقتضاه كلام المجموع
ليس في محله بل كلام الاصحاب صريح في خلافه ومن صرح بعدم الوجوب الشيخ أبو اسحاق وخبر أبي داود
اليدان يسجدان كما يسجد الوجه فاذا وضع أحدهما وجهه فليضع يديه واذا رفعه فليرفعهما محمول على رفعهما
عن موضعهما في حال السجود على ما هو السنة وهو ان يكونا بازا منكبيه اذ ينحدر بقاؤه على هذه الهيئة
مع استواء جلوسه انتهى نقله المكردي في الكبرى فليتأمل (قوله وهو) أي الحكم (قوله كذلك) أي تصح
صلاته وان لم يرفع يديه عن الارض لما تقرر عن تصريح الاصحاب بعدم وجوب رفعهما (قوله خلافا لمن
زعم بطلانها) أي الصلاة بعدم رفع اليدين عن الارض ومن زعم ذلك الرمي والقارقي وابن العماد حيث
قالوا يجب على المصلي اذا رفع رأسه من السجدة الاولى ان يرفع يديه من الارض كما يرفع جبهته لان السجود
يكون بهما مرتين كما يكون بالجهة وهذا ظاهر نص الشافعي في الام فان قال ان القول بوجوب السجود على
هذه الاعضاء هو الموافق للحديث والاثبات في الحديث أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد ورفع رأسه من
السجدة الاولى رفع يديه من الارض ووضعهما الخ ما قاله وقد مر جوابه عن الايحاب (قوله ونشر أصابعهما)
أي اليدين وعلم من ذكر الوان كلاسنة مستقلة تهابه (قوله وضهما صوب القبلة) أي كافي السجود أخذنا
من الروضة قال في البهجة

بالنشر والتفرج المقتضد * قريب ركة وفي التشهد

وقال في الاحياء ولا يتكافضها ولا تفرجها أي بل يرسلها على هيئة ما في الخاوي كالرافعي يفرجها (قوله
قائلا) حال من فاعل المصادر المذكورة (قوله رب اغفر لي) أي ما وقع من ذنوبي وما سيقع منها لان حذف
المعمول يؤذن بالعموم ومعنى غفران ماسيقع انه اذا وقع يقع مغفورا فيطلب من الله الا ان غفرانه اذا وقع كما
سيأتي في دعاء التشهد قال ابن كج وغيره يقول رب اغفر لي ثلاثا الحديث فيه وأشار في الاذكار الى انه يجمع
بينهما قال الاذرعى وهو محتمل والاحسن ان يقال هذا مرة وهذا مرة انتهى وفيه نظر والوجه الاول ايحاب
(قوله وارحمني) أي رحمة واسعة والافلايخولوا أحد عن رحمة ما (قوله واجبرني) بضم الباء أي اجبرني في كل أمر
يحتاج جبره وقيل معناه اغثنى وسدد وجوه فقرئ من جبر الله مصيبة أي رد عليه ما ذهب منه أو عوضه منه
أحسن منه وأصله من جبر الكسر وفي الصحاح الجبر أن يغنى الرجل من فقره ويصلح عظمه من كسر
(قوله وارفعني) المراد رفع المسكنة والمنزلة أي اجعلها اليك رفيعة في الدنيا والاخرة قال بعضهم أخذنا من
حذف المعمول (قوله وارزقني) أي اعطني من خزان فضلك ما قسمته لي في الازل حلالا بحيث لا تعذبني

المقتضى في شرح المذهب وقوله وخبر أبي داود الخ يشير الى الرذعي ابن العماد القائل بالوجوب استنادا على الحديث المذكور والله أعلم
بالصواب (قوله رب اغفر لي) قال الشارح في شرح العباب قال ابن كج وغيره يقول رب اغفر لي ثلاثا الحديث فيه وأشار في الاذكار الى انه
يجمع بينهما قال الاذرعى وهو محتمل والاحسن ان يقال هذا مرة وهذا مرة انتهى وفيه نظر والوجه الاول انتهى كلام شرح العباب وظاهره
ندب رب اغفر لي أربع مرات الا أن يقال مراده انه يقول رب اغفر لي ثلاثا الموجود في حديث ثم يقول واجبرني الخ الموجود في حديث آخر

عليه خلافاً لمن فهم ان الرزق عند أهل السنة شامل للحرام ورتب على ذلك طلب الحرام من الله تعالى وهذا كلام فاسد قاتل الله من توهمه انتهى برماوى وعبارة الشهاب القليوبي وطلب الرزق ينصرف للحلال منه وكون الرزق ما ينفع ولو حراماً هو فيما استعمل بالفعل فالطلب المطلق لا ينصرف اليه اتفاقاً فاعتراض به بعضهم هنا ناشئ عن الغفلة وعدم التأمل انتهى (قوله واهدى) أى أدنى على هدايتك التى هى أعظم النعم أو اهدى لصالح الأعمال (قوله وعافى) أى ادفع عني كل ما أكره من بلاء الدنيا والآخرة (قوله للاتباع) دليل لسن هذا الدعاء هنا والحديث رواه الترمذى عن ابن عباس الا انه لم يقل وعافى وأبو داود مثله الا انه أثبتهم ولم يقل واجبرني ووجه ابن ماجه بين وارحني واجبرني ووجه بينهما الحاك كمالها الا انه لم يقل وعافى قاله الرافعي (قوله وعافى) أى امح عني جميع ما اقترفته من المعاصي والزلات (قوله وهذا زاده) أى وعافى ولم يرد في الحديث هنا (قوله كالغزالي) أى في الباب الثانى في كيفية الأعمال الظاهرة في الصلاة من الاحياء فالمصنف كغيره تبعه في هذه الزيادة وان لم يرد في الحديث لما علل به (قوله لمناسبة لما قبله) أى وعافى وتعلوا عن المتولى أنه يسن للمنفرد وامام من مران يز يد على ذلك رب هب لي قلباً نقيماً من الشرك برياً لا كافراً ولا شقياً وعن الجرجاني يقول رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاعز الاكرم وروى هذا الاخير عن ابن عمر (قوله ويسن جلسة خفيفة) أى بعد السجدة الثانية كما سيأتى وعبارة المنهاج مع التحفة بعد ذكر الدعاء المذكور ثم سجدة السجدة الثانية كالاولى في الاقل والاكمل والمشهور سن جلسة خفيفة ولو في نفل وان كان قويا بعد السجدة الثانية الخ وتقدم حكمة تكرار السجود في ركعة وذكر بعضهم هنا تعلقاً عن القرطبي انه لما عرج به صلى الله عليه وسلم الى السماء فن كان من الملائكة قائماً معه واعليه قياماً ثم سجدوا وشكر الله تعالى على رؤيته صلى الله عليه وسلم ومن كان ساجداً فعوأ وسهم وسلموا عليه ثم سجدوا وشكر الله تعالى فذلك كان السجود مثني مثني ولم يرد الله تعالى أن يكون للملائكة حال الاوجه لانه الامه حالاً مثل حالهم وقيل اشارة الى أنه خلق من الارض وسيعود اليها وقيل غير ذلك (قوله للاستراحة) أى ولدان تسمى جلسة الاستراحة ويسن له تكبيرة واحدة بعد هاهن رفعه من السجود الى القيام ومحل ذلك ما لم يزل تطوى يلها أكثر من سبع ألفات فان لزم تطوى يلها عن ذلك بطلت الصلاة وحينئذ اذا أراد تطوى يل الجلسة الى أطول من هذا القدر كبر واحدة للانتقال اليها واستغل بذكر ودعاء الى أن يتلبس بقيام فعلم من هذا انه لا يسن تكبيران واحدة للانتقال اليها من السجود وواحدة للانتقال منها الى القيام انتهى حفي قال السيد عمر البصرى ولعل الحكمة في عدم مشروعية الذكر فيها كون القصد بها الاستراحة تخفف على المصلي بعد أمره بتجريك شئ من الاعضاء أو يقال ان مشروعية مد التكبير أسقط الذكر (قوله للاتباع) أى دليل لسن هذه الجلسة والحديث رواه البخارى وغيره بالفاظ مختلفة منها حديث ابى حميد ثم هوى ساجداً ثم ثنى رجله وقعد حتى رجع كل عضو الى موضعه ثم نهض قال في التحفة وكونها لم ترد في أكثر الاحاديث لاحجة فيه لعدم نديها وورودها يخالف ذلك غير بزيادة غيره أو محمول على بيان الجواز (قوله ويسن كونها) أى جلسة الاستراحة (قوله قدر الجلوس بين السجدين) فضا بطها أن لا تزيد على ذلك والمراد به قدر الذكر الوارد فيه ولا يضرب تخلف المأموم لاجلها الا انه يسير بل اتيانه بما حينئذ سنة كما اقتضاه كلامهم وصرح به ابن النقيب وغيره وبه فارق ما لو تخلف للتشهد الاول (قوله فان زاد عليه) أى على قدر الجلوس بين السجدين وهذا في المعنى بيان لمفهوم قول المصنف خفيفة (قوله أدنى زيادة) أى زيادة قليلة بحيث لا يصل الى قدر التشهد (قوله كره) أى لانها ملحقة بالركن القصير (قوله أو قدر التشهد) أى أو زاد على قدر الجلوس قدر التشهد أى أقله كما تقدم (قوله بطلت صلاته) أى خلافاً للملى عبارة النهاية له ويكره تطوى يلها على الجلوس بين السجدين كفى التهمة ويؤخذ

واهدي وعافى) للاتباع (واعف عني) وهذا زاده كالغزالي لمناسبة لما قبله (وتسن جلسة خفيفة للاستراحة) للاتباع ويسن كونها (قدر الجلوس بين السجدين) فان زاد عليه أدنى زيادة كره أو قدر التشهد بطلت صلاته

فيكون الجمع من هذه الحشية فقط ويكون مراد الاذرعى بما استحسنه أنه يقول مرة رب اغفر لي ثلاثاً بدون واجبرني الخ ومرة يقول رب اغفر لي مرة مع واجبرني الخ فتأمل (قوله زاده الغزالي) أى في الباب الثانى في كيفية الأعمال الظاهرة من الصلاة وزاد المتولى رب هب لي قلباً نقيماً من الشرك برياً لا كافراً ولا شقياً وفي الاحياء في مسحت الصلاة ثم ارفع رأسك قائلاً رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم أو ما أردت من الدعاء

(قوله كما بينته في غير هذا المحل) يعني في شرح العباب والارشاد وعبارة الثاني منها وفي التمه بكرة تطويلها على الجلوس بين السجدين وظاهره انه لا يبطل مطلقا وفيه نظر اذ صريح قولهم يسن السجود لتطويلها ٢٤٩ على الجلوس بين السجدين سهواً أن عمدها

منه عدم بطلان الصلاة به وهو المعتمد كما أفقته بالدرجة الله تعالى قال وهو المراد بما في البحر والروني انها بقدر ما بين السجدين اذ لو اقتضى تطويلها بطلان الصلاة لم تكن في صلاة الفرض الاحراما ولقولهم تطويل الركعة القصير يبطل عمدته في الاصح فانه يخرج لتطويل جلسة الاستراحة وتطويل جلوس التشهد الاول أي فلا يبطل عمدتها الصلاة وانما أبطلها تطويل الركعة القصير لانه تغيير لموضوع جزئها الحقيقي الذي تنتهي ماهيتها بانتقائه فاشبهه بنقص الاركان الطويلة بنقصان بعضها ولانه يخل بالموالاته ولان محله لا يتميز كونه عبادة عن العادة فطلب فيه ذكر لا يتميز كفاي القراءة بخلاف الركوع والسجود انتهى وافتاء البلقيني يبطلانها به ودعوى أن كلام التمه مبني على ضعف ممنوعة انتهت عبارة النهاية بالحرف (قوله لان تطويل جلسة الاستراحة) تعليل للبطلان (قوله كتطويل الجلوس بين السجدين) أي وتطويله قدر التشهد يبطل كما مر فكذا هي (قوله كما بينته في غير هذا المحل) أي غير هذا الكتاب كالامداد والاعباب وعبارة الاول وفي التمه بكرة تطويلها على الجلوس بين السجدين وظاهره انه لا يبطل مطلقا وفيه نظر اذ صريح قولهم يسن السجود بتطويل الجلوس بين السجدين بخلاف ما لو طوّلها الى حد لو طوّلها اليه أبطل فانه يبطل هنا ايضا على ان المتولى من يرى ان تطويله لا يبطل فاولى هي فلم يحتج بظاهر عبارته السابقة لانها مبنيّة على ضعف ثم رأيت البلقيني أفقته بان تعمد تطويلها مبطل وأطال فيه وفي الخادم في سجود السهو صرائح قاطعة للنزاع في ان تطويلها مبطل ومما هو صريح في ذلك ما فيه في صلاة الخوف فيما الوصلى بهم ثنائية وفرقهم فرقتين وصلّى بالاولى ركعة وفارقتهم عقب رفعه من السجود سن السجود ثم انتظر الاخرى جالسا فقد قال الاصحاب ان جهل أن ذلك لا يجوز لم يبطل والابطال انتهى ببعض زيادة والحاصل أن جلسة الاستراحة عند الرمي ملحقة بالاركان الطويلة فلا تبطل الصلاة بتطويلها ولو الى غير نهاية وعند الشارح ملحقة بالركن القصير فتبطل الصلاة بتطويلها الى قدر التشهد ومما يؤيد به قولهم خفيفة وقولهم هي فاصلة ليست من الركعة الاولى ولا من الثانية وأيضا الخلاف في سنها عما يؤيد به اذ هي عند القائلين بعدم سنها اجنبية عن الصلاة فلا بعد أن اذ طوّلها أبطلت الصلاة فالاعتماد الشارح هو الاوسط وخير الامور اوسطها فليأتمل (قوله ومحملها) أي جلسة الاستراحة (قوله بعد كل سجدة) أي لكل مصلى ولو المأموم تركها الامام فلا يضر تخلفه عنه لما لا يسيّر بل يسن ذلك كما تقدم (قوله يقوم عنها) أي عن السجدة بأن لا يعقبها تشهد باعتبار ارادته وان خالف المشرع كما أفقته به

البعوى وافهم قوله يقوم عنها انها لا تسن لقاعد قوله ع ش ولم يبين الشارح والرسمي رحمه الله ماذا يفعل في يديه حالة الاتيان بهذه الجلسة وينبغي أن يضعهما قريبا من ركبتيه وينشر أصابعه مضمومة للقبلة فليراجع انتهى وقد يشمله قولهم يسن وضع اليدين على طرف الركبتين فيما عدا جلوس التشهد أي فانه يقبض الاصابع ما عدا المسبحة كما سيأتي (قوله ونسن) أي جلسة الاستراحة (قوله في التشهد الاول) أي في محله (قوله عند تركه) أي المصلى التشهد الاول فقول المصنف يقوم عنها أي في قصده وادارته كما تقر عن افتاء البغوي وعبارة المغنى وهل المراد بقوله يقوم عنها فعلا أو مشروعية مشروعية البغوي في فتاويه بالاول فقال اذا صلى أربع ركعات بتشهد فانه يجلس للاستراحة في كل ركعة لانها اذا ثبتت في الاوتار ففي محل التشهد أولى (قوله وفي غير العاشرة) عطف على في التشهد الاول أي وتسن جلسة الاستراحة في غير الركعة العاشرة من التاسعة والثامنة فاقبلها الى الاولى (قوله لمن صلى عشر ركعات مثلا) أي من النوافل (قوله بتشهد واحد) لانه يقوم في غير محل التشهد

بمبطل وأطال فيه وفي الخادم في سجود السهو صرائح قاطعة للنزاع في ان تطويلها مبطل ومما هو صريح في ذلك ما فيه في صلاة الخوف فيما الوصلى بهم ثنائية وفرقهم فرقتين وصلّى بالاولى ركعة وفارقتهم عقب رفعه من السجود سن السجود ثم انتظر الاخرى جالسا فقال قال الاصحاب ان جهل أن ذلك لا يجوز لم يبطل والابطال انتهت

عبارة الامداد بحر وفها وسبقه الى اعتماده صاحب العباب وغيره وقال شيخ الاسلام

في شرح الروض ويكره تطويلها على الجلوس بين السجدين ذكره في التمه انتهى وفي شرح الهجته له كفاي التمه انتهى وأخذ بعقضى هذا

الشهاب الرملى فافى بعدم البطالان بتطويلها وتبعه الخطيب في شرحي التنبيه والمهاج والزيادة والقلوب وغيرهم (قوله وقد تحرم) الخ عبر في الامداد بقوله حرم كما بحثه الاذرى وفي فتح الجواد على ما بحثه الاذرى وفي شرح العباب للشارح عقب بحث الاذرى ما نصه وفيه نظر بل الوجه عدم المنع مطلقا وانه يأتي في التخلف لها ما يجي في التخلف لا فتتاح أو تعوذ أو لانعام التشهد الاول انتهى كلام شرح العباب بحروفه (قوله وليست من الاولى) الخ وقيل من الاولى وقيل من الثانية قال في شرح الروض وفائدة الخلاف تظهر في التعليق على ركعة انتهى أي ٢٥٠ فاذا علق طلاق زوجته مثلا على صلاة ركعة فعلى القول بانها فاصلة بين الركعتين

الذي هو المعتبر وكدنا على القول بانها من الركعة الثانية تطلق عليهما برفع الرأس من السجدة الثانية وعلى القول بانها من الاولى تطلق بعد جلوس

قال الاذرى وقد تحرم ان فوت بعض الفاتحة لكونه بطىء النهضة أو القراءة والامام سر يعاوهي فاصلة وليست من الاولى ولا من الثانية ونسب بعد كل سجدة يقوم عنها (الا) بعد (سجدة التلاوة) لانها لم ترد فيها (و) يسن لكل مصل (الاعتماد بيديه) أي يبطنهما مابسطين (على الارض عند القيام) عن سجود أو وقوعه للاتباع

الاستراحة لان الركعة لم تتم قبلها وقال الاشعرونى في بسط الانوار فائدة الخلاف تظهر في مسبوق كبر واما ما فيها فعلى الاول يجلس معه فيها كالتشهد وعلى الثاني ينتظره في القيام انتهى وفي شرح الزبد

(قوله قال الاذرى) أي في قوت المحتاج (قوله قد تحرم) أي جلسة الاستراحة على المأموم (قوله ان فوت بعض الفاتحة) أي في قيام الامام (قوله لكونه) أي المأموم (قوله بطىء النهضة) أي متأخر الحركة في الارتفاع الى القيام (قوله أو القراءة) أي أولم يكن بطىء النهضة ولكنه بطىء القراءة (قوله والامام سر يعاوهي) أي والحال أن الامام سريع النهضة أو سريع القراءة بحيث يفوت المأموم بعض الفاتحة لو تأخر لها هذا كلام الاذرى ولم يتعقبه الشارح هنا وقضية ارتضاؤه لكن في الاعباب بعد نقله قال مانصه وفيه نظر بل الوجه عدم المنع مطلقا وانه يأتي في التخلف لها ما يجي في التخلف لا فتتاح أو تعوذ أو لانعام التشهد الاول انتهى وعبرة عش ومع ذلك اذا قام لا يكون متخلفا بعذر بل يقرأ الفاتحة ويأتي فيه ما قيل في المسبوق اذا اشتغل بدعاء الافتتاح (قوله وهي) أي جلسة الاستراحة (قوله فاصلة) أي بين الركعتين (قوله وليست من الاولى ولا من الثانية) كالتفسير لقوله فاصلة هذا هو الاصح وقيل من الاولى وقيل من الثانية وتظهر فائدة الخلاف في التعليق على ركعة هذا ما ذكره في المجموع أي فاذا علق طلاق زوجته مثلا على صلاة ركعة فعلى الاول والثالث تطلق برفع الرأس من السجدة الثانية وعلى الثانية تطلق بعد جلسة الاستراحة لان الركعة لم تتم قبلها وذكر بعضهم عن البارزى فائدة أخرى وذلك في المسبوق اذا أحرم والامام فيها فيجلس معه على الثاني وينظره على الثالث في القيام قال في الامداد ونظريه بانها ضعيفة فيجوز أن يقال ينتظره وان كانت مستقلة ولهذا التحجب موافقه فيها وفي حواشي الروض ويمكن أن تظهر له فائدة أخرى وهي مفارقة الطائفة الاولى في صلاة الخوف تمتنع حتى تأتي بها ان جعلناهما من الاولى وان قلنا من الثانية أو فاصلة جازلهم المفارقة وزاد السيوطى فائدة أيضا وهي لو خرج الوقت فيها هل تكون أداء (قوله ونسب بعد كل سجدة يقوم عنها) أي هذا الاجل الاستثناء والافتقار سبق في المتن (قوله الا بعد سجدة التلاوة) أي فلا تسن بعدها الاستراحة (قوله لانها) أي جلسة الاستراحة بعد سجدة التلاوة (قوله لم ترد) أي زيادة لم ترد من الشارح (قوله ويسن لكل مصل) أي ذكر كان أو قويا أو وضد هما (قوله الاعتماد بيديه) أي بكفيه ولا يقدم احدي رجليه اذا نهض للنهي عنه فان لم يأت بهذه السنة استحبه له أن يقدم رفع يديه قبل ركبتيه ويعتمد بهما يستعين به على النهوض (قوله أي يبطنهما) أي اليدين فالمراد باليدين الكفان أي الراحة والاصابع (قوله مبسوطتين) أي لا مقبوضتين كما قد يتوهم من قول الرافعي كالعاجز لان المراد التشبيه به في شدة الاعتماد كما سيأتي حال من اليدين أو من ضمير بطنهما وجازجى الحال منه مع أنه مضاف اليه لان المضاف جزء منه (قوله على الارض) أي موضوعتين على الارض قال في المغنى وكيفية الاعتماد ان يجعل راحتيه و بطون أصابعه على الارض (قوله عند القيام) أي عند ارادته (قوله عن سجود أو وقوعه) أي للاستراحة أو التشهد (قوله للاتباع) دليل لسن الاعتماد

للشهاب الرملى فيجلس معه على الاولين أي وهما اذا جعلناهما فاصلة أو من الاولى وله انتظاره الى القيام على الآخر قال الاسنوى وفيه نظر انتهى وفي الامداد عقبه قال البارزى ونظريه بانها خفيفة فيجوز أن يقال ينتظره وان كانت مستقلة ولهذا التحجب موافقه فيها انتهى وقال السيوطى في مختصر الروضة قلت فائدة لو خرج الوقت فيها هل تكون أداء انتهى (قوله مبسوطتين) قال في الامداد ولا يتوهم خلاف ذلك من قول الحارثى كالرافعي يقوم كالعاجز بالنون لان معناه التشبيه به في شدة الاعتماد في وضع اليدين لافى كيفية ضم أصابعهما وحديث كان يضع يديه كايضع العاجز ضعيف أو باطل ولو صح كان معناه ما مر قاله في المجموع الخ لكن في حديث وائل بن حجر كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه واذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه رواه الترمذى وحسنه وابناخرية وجبان وصححه وقال على ما ذكره ومن الكيفية لا يسهل رفع اليدين قبل الركبتين (قوله للاتباع)

ظاهر كلامه وجوب الاتباع في القيام في كل من السجود والقعود وهو ظاهر كلامه في التحفة وفتح الجواد أيضا وابن شهاب والخطيب ومر في شر وحهم على المنهاج والذي في شرح المنهج لشيخ الاسلام سن له أن يعتمد في قيامه من سجود وقعود للاتباع في الثاني رواه البخاري انتهى وفي الامداد للشارح للاتباع رواه البخاري في الاول ويقاس به الثاني انتهى وظاهر كلام شيخ الاسلام في شرحي البيهقي والروض ان الاتباع في قيامه من جلسة الاستراحة فلهذه أربعة آراء للتأخيرين التحقيق منها هو ٢٥١ الاخير ويمكن الجمع بينها بأرادة أهل

الرأي الاول بالاتباع في الجلسة أو الاتباع في الاعتماد مع قطع النظر عن محله وإرادة شيخ الاسلام بالقعود القعود لجلسة الاستراحة فيكون ساكتا عن القيام من التشهد وإرادة الامداد بالقيام عن السجود القيام عن جلسة الاستراحة بعده لانها حيث كانت خفيفة لم يعد لها فكأنه قام

واللهي عن ذلك ضعيف
فصل

في سنن التشهد (ويسن) لكل مصل (في التشهد) الاخير التورك وهو أن يخرج رجله من جهة يمينه ويلصق وركه (بالارض)

عن السجود فيكون مراده بالقعود القعود للتشهد لكن فيه إيهام وجوب الاتباع فيما اذا قام من السجود من غير جلوس للاستراحة مع أنه ليس كذلك فراجعه فاني لم أقف على من نبه على شيء منه وعبارة البخاري في باب كيف يعتمد على الارض اذا قام من الركعة ما نصه

المذكور وعبارة التحفة لانه أعون وأشبه بالتواضع مع ثبوته عنه صلى الله عليه وسلم ومن قال يقوم كالعاجن بالنون أراد في أصل الاعتماد لا في صفته والافهوشاذا انتهى والحديث المشار اليه هو حديث مالك بن الحويرث وفيه أنه رفع رأسه من السجدة الأخيرة في الركعة الأولى واستوى قاعدهم اعتماد يديه على الارض رواه الشافعي رضي الله عنه وفي البخاري ما يشهد له قال في المغني وأما الحديث الذي في الوسيط عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا قام من الصلاة وضع يديه على الارض كما يضع العاجن فليس بصحيح وإن صح حمل على ذلك ويكون المراد بالعاجن الشيخ الكبير لا عاجن العجين كما قيل فأصبحت كتنيا وأصبحت عاجنا * وشرخصال المرء كنت وعاجن

انتهى وفي القاموس الكنتى ككرسى الشديد والكبير يحمله اعتماد عليه بجمع كفه وفلان نهض معتمدا على الارض كبرا ويؤيد الاول ما نقله الحافظ عن المعجم الاوسط من طريق الازرق بن قيس رأيت ابن عمر وهو يعجن في الصلاة يعتمد على يديه اذا قام كما يفعل الذي يعجن العجين (قوله واللهي عن ذلك) أي عن الاعتماد باليدين عند القيام وهذا جواب عن سؤال غني عن البيان (قوله ضعيف) أي فلا يعمل به لكن يؤيده ما روى عن علي رضي الله عنه قال من السنة اذا نهضت من الركعتين أن لا تعتمد على الارض بيدك الآن لا تستطيع ولذا عمل بذلك الحنفية قال بعضهم وكان عمر وعلى وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهضون في الصلاة على ضلوعهم وأقدامهم هذا هو المشهور في المذهب الا أنه نقل في الذرية عن شرح الطحاوي لا بأس أن يعتمد على يديه على الارض شيخا وشابا وهو قول عامة العلماء رجعهم الله تعالى ونفعنا بهم والله سبحانه وتعالى أعلم

فصل في سنن التشهد

أي والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ويسن لكل مصل) أي ذكرنا أن أو أنى اماما أو منفردا أو مأموما (قوله في التشهد الاخير) خرج الاول فانه يجلس فيه مفترشا في المنهاج ويسن في الاول الافتراش وفي الاخير التورك قال في التحفة وخولف بينهم ما يلتزم به أي ركعة هو فيها وليعلم المسبوق أي تشهد هو فيه ولما كان الاول هو هيئة المستوفز أي المهني للحركة سن فيما عدا الاخير لانه يعقبه حركة وهي عنه أسهل والثانية هيئة المستقر سن في الاخير اذا لا يعقبه شيء انتهى وعند الامام مالك سن التورك مطلقا وعند أبي حنيفة سن الافتراش مطلقا وعن الامام أحمد ان كانت الصلاة ذات تشهدين تورك في الاخير وان كانت ذات تشهد واحد افتراش فيه فرضي الله عنهم (قوله التورك) تفعل من التورك العضو المعروف قال في المصباح وقعد متوركا أي متكئا على أحد وركبه التورك في الصلاة القعود على التورك اليسرى وقال ابن فارس جلس متوركا اذا رفع وركه (قوله وهو) أي التورك المسنون هنا (قوله أن يخرج رجله) أي اليسرى (قوله من جهة يمينه) أي وينصب رجله اليمنى واضعا بطون أصابعها على الارض (قوله ويلصق وركه بالارض) عطف على يخرج وهو من ألصق الرباعي

واذا رفع رأسه من السجدة الثانية جلس واعتمد على الارض ثم قام انتهى قال القسطلاني في شرح الصحيح ولم يستحها أي جلسة الاستراحة الأئمة الثلاثة الى آخر ما قال (قوله ويلصق) بضم أوله شوبرى

فصل في سنن التشهد

والورك بفتح الواو وكسر الراء ويجوز التخفيف بكسر الواو وسكون الراء كما في المصباح قال الحلي فلو عجز
عن هذه الكيفية وكان لا يمكنه الاخراج رجلاه اليمنى من جهة اليسرى ويلصق وركه الايمن هل تطلب منه
هذه الكيفية ويكون هذاتو ركعتين قياس ما يأتي قريناً في قطع اليمنى أو قطع مسبحتها عدم طلب هذه
الكيفية انتهى (قوله للاتباع) دليل لسن التورك في التشهد الاخير والحديث أخرجه البخاري عن
أبي حنيفة من حديث طويل فيه وإذا جلس في الركعة الاخرة قدم رجلاه اليسرى ونصب الاخرى
وقعد على مقدمته (قوله الامن كان عليه سجود سهو) أي بأن تقدم فيه مقتضيه كترك التشهد الاول أو
القنوت (قوله ولم يرد تركه) أي سجود السهو وأما إذا كان عليه ذلك ولكن كان في عزيمته أن يتركه فإنه
يتورك أيضاً قال الشرقاوي فلو عجز له السجود بعد الافتراش وان توفى على انحناء بقدر ركوع القاعد لتولده
من ما موربه وفاقا للرملي وخلافاً لابن حجر انتهى وسيأتي تحريره (قوله سواء أراد فعله) أي سجود
السهو (قوله أو أطلق) أي بأن لم يرد واحد من الفعل وعدمه أما الاول فظاهر وأما في صورة الإطلاق
فلا يكون السجود مطلوباً بامنه في نفسه فلا ينافي الإطلاق والحاصل أن وجه الافتراش فيها أنه في وقت يطلب
منه فيه التحرك للسجود المذكور ونظر الغالب من السجود مع قيام سببه تأمل (قوله على الوجه) أي
خلافاً لما اقتضاه تقييد ابن المقرئ في الروض بالارادة حيث قال لا من يريد سجود سهو وهو تابع فيه
للاسنوي قال في الاسنى وقضيته أنه إذا لم يرد السجود يتورك وهو ظاهر إن أراد عدمه فإن لم يرد شيئاً فالوجه
أن يقتصر نظر الغالب من السجود مع قيام سببه عبارة النهاية أول بردياً أول جلوسه كما اقتضاه كلامهما
خلافاً للاسنوي ومن تبعه كالجورجى وصاحب الاسعاد نظر الغالب من السجود مع قيام سببه ويفرق
بين هذا وما قاس عليه الاسنوي وأقره الرزكشى وغيره من أن من طاف للقدم لا يسكن له الرمل والاضطباع
الان قصد السعي بعده بأن سبب السجود هنا قائم ولم يقصد مخالفتها فرعى بخلافه ثم فإن سبب الرمل ونحوه
قصد السعي لا غير فانتفى السبب عند إطلاقه (قوله أو كان مسبوق) أي في تشهد امامة الاخير قاله في
التحفة أي فاستثنأه باعتبار جلوس الامام لا باعتبار جلوس نفس المسبوق اذ ليس جلوس تشهد آخر قال في
التيسير

والافضل افتراش مأوم مسبوق * وقاصد سجود سهو قد لحق

(قوله الاولى مسبوقاً) يعني أن الاولى للمصنف أن يقول أو مسبوقاً بالنصب لا بالرفع قال الكردى لانه
معطوف على منصوب هو خبر كان فلا حاجة الى اعادة كان انتهى وعبارة باعشن وقوله أو مسبوقاً بالرفع
لا يخفى ما فيه لانه معطوف على خبر كان أو على من وهو مستثنى من كلام تام موجب وعلى كل يجب النصب فيه
ويمكن انه كتبه بالألف على لغة ربيعة أو انه خبر لمبتدأ محذوف والجملة صلة من محذوفة والتقدير أو من
هو مسبوق فالمعطوف من المحذوفة لا مسبوق انتهى وهي أظهر وأما قول الكردى فلا حاجة الى اعادة
كان فلا فائدة في ذكرها كما هو ظاهر ويمكن أن يجاب بأصاعن ذلك بأن كان تامة فلا تحتاج الى منصوب
أي أو وجد مسبوق فلي تأمل (قوله فيفتش كل منهما) أي من كان عليه سجود سهو والمسبوق
فهو تفرع من الاستثناء المذكور (قوله كما في سائر جلسات الصلاة) أي من الجلوس بين السجدين وجلسة
الاستراحة وجلوس العاجز عن القيام والمتنفل وجلوس التشهد الاول ففي كل هذه السنة الافتراش ولذا قال
في التيسير

والافتراش لكل جلسة ندي * الا الاخير فالتورك استحب

(قوله ما عدا ما ذكر) أي وهو جلوس التشهد الذي يعقبه السلام ومثله الجلوس من سجدة التلاوة خارج
الصلاة والشكر فالسنة فيها أن يجلس متوركاً قاله الشوبري (قوله للاتباع) دليل لسن الافتراش في
سائر جلسات الصلاة والحديث في البخاري أي أما في التشهد الاول فعن أبي حنيفة بلفظ فإذا جلس في
الركعتين جلس على رجلاه اليسرى ونصب اليمنى وأما في غيره من الجلسات فعن عبد الله بن عبد الله بلفظ

للااتباع (الامن كان عليه
سجود سهو) ولم يرد تركه
سواء أراد فعله أو أطلق
على الوجه (أو) كان
(مسبوقاً) الاولى أو
مسبوقاً (يفتشر) كل
منهما في سائر جلسات
الصلاة ما عدا ما ذكر
للااتباع

(قوله على الوجه) أي
خلافاً لما اقتضاه تقييد
الاسنوي بالارادة وتبعه
ابن المقرئ في الروض
فقال لا من يريد سجود
سهو قال شيخ الاسلام
في شرحه قضيته أنه إذا لم
يبد السجود يتورك قال
وهو ظاهر إن أراد عدمه
فإن لم يرد شيئاً فالوجه أنه
يقتصر نظر الغالب من
السجود مع قيام السبب
انتهى (قوله الاولى أو
مسبوقاً) أي لانه معطوف
على منصوب هو خبر كان
(قوله ما عدا ذلك) أي
التشهد الذي يعقبه سلام
قال في شرح الروض
وتخصيص الافتراش
بغير الاخير أن المصلي
مستوفز فيه للحركة بخلافه
في الاخير والحركة عن
الافتراش أهون انتهى
زاد في التحفة ليتذكر به
أي ركعة هو فيها وليعلم
المسبوق أي تشهد هو فيه

(قوله وأفهم كلامه) أى حيث قال يده اليسرى إذا ليد اسم للجراحة المعروفة من المنكب إلى رأس الأصابع وما كان يتعلم وضع ما فوق المرفق على الفخذ اختص الحكم بالممكن وضعه منها وهو ما ذكره الشارح فتنبه له فإن ٢٥٣ كلامه هنا يؤهم اختصاص النذب

باليسرى الآن يقال ان اليمنى قد ثبت وضعها بالحديث فوضعها معلوم فلا حاجة الى التنبيه عليه وانما الكلام فى قياس اليسرى على اليمنى فلذلك نبه عليه وفى شرح التنبيه للخطيب الشرينى وفى

والافتراض أن يجلس على كعب يسراه بحيث يلى ظهرها الارض وينصب يمينه ويضع بطون أصابعها على الارض ورؤسها للقبلة (ويضع) ندبا) يده اليسرى على فخذه الايسر فى الجلوس للتشهد وغيره) من سائر جلسات الصلاة وأفهم كلامه أنه يسن وضع مرفق يسراه وساعدها أيضا على الفخذ وهو ما صرح به غيره وعليه لا مبالاة بما فيه من نوع

كان يرى عبد الله بن عمر رضى الله عنهم ما يتربع فى الصلاة إذا جلس ففعلته وأنا يومئذ حديث السن فتنبأى عبد الله بن عمر وقال أما سنة الصلاة أن تنصب رجلك اليمنى وتثنى اليسرى فقلت انك تفعل ذلك فقال ان رجلى لا تحملانى فظاهر هذا الحديث العموم (قوله ولا افتراض أن يجلس على كعب يسراه) أى بعد أن يضيغها قال فى المصباح الكعب من الانسان اختلاف فيه أئمة اللغة قال أبو عمرو بن العلاء الاصمعى وجماعة هو العظم الناشئ فى جانب القدم عند ملتقى الساق والقدم فيكون لكل قدم كعبان عن يمينها ويسرتهما وقد صرح بهذا الأزهرى وغيره وقال ابن الأعرابى وجماعة الكعب هو المفصل بين الساق والقدم والجمع كموب وأكعب وكعاب قال الأزهرى الكعبان النابتان فى منتهى الساق مع القدم عن يمين القدم ويسرتهما وذهبت الشيعة الى أن الكعب فى ظهر القدم وأنكره أئمة اللغة كالأصمعى وغيره انتهى (قوله بحيث يلى ظهرها الارض) تصوير لمخدوف أو يضيغها بحيث الخ كما قررته سابقا (قوله وينصب يمينه) عطف على يجلس أى وأن ينصب يمينه أى قدمه اليمنى (قوله ويضع بطون أصابعها) أى اليمنى عطف على يجلس أيضا (قوله ورؤسها للقبلة) أى رؤس أصابع اليمنى موجهة للقبلة وسميت هذه الجلسة بالافتراض لانه جعل رجله كالفرش كما سموه التورك تور كالجلسة على التورك (قوله ويضع ندبا) أى لا وجو بافقد تقدم أنه لا يضردامة وضع اليدين على الارض فكذا هنا (قوله يده اليسرى على فخذه اليسرى) أى وكذا اليد اليمنى على الفخذ اليمنى لان الاختلاف بينهما انما هو فى نشر الأصابع وقبضها كما سيأتى وبعبارة الروض ويضع يديه على فخذه ويسط اليسرى كما سبق ويقبض اليمنى الا المسبحة الخ (قوله فى الجلوس للتشهد) قضيته أن ذلك لا يسن فيهما لوصلى مضطجعا مثلاً ولا لعله ليس مرادهم رأيت فى الجمل مانعه القعود ليس بقيد أيضا بل لوصلى مضطجعا أو مستقيما له ذلك ان أمكنه انتهى أى فى محل جلوسه لافى محل قيامه لما سيأتى عنه أيضا (قوله للتشهد) أى الاول أو الاخير (قوله وغيره من سائر الجلسات) أى التى فى الصلاة كالجلوس بين السجدةتين وجلسة الاستراحة (قوله وأفهم كلامه) أى المصنف رحمه الله حيث قال يده اليسرى إذا ليد اسم للجراحة المعروفة من المنكب إلى رأس الأصابع ولما كان يتعذر وضع ما فوق المرفق على الفخذ اختص الحكم بالممكن وضعه منها وهو ما ذكره الشارح رحمه الله انتهى كرى (قوله أنه يسن وضع مرفق يسراه وساعدها أيضا) أى كما يسن وضع مرفق اليمنى وساعدها (قوله على الفخذ) متعلق بوضع (قوله وهو) أى السن المذكور (قوله ما ذكره غيره) أى فى جواشى الروض وورد فى حديث وائل أن النبى صلى الله عليه وسلم جعل مرفقه اليمنى على فخذه اليمنى كذا رواه البيهقى باسناد صحيح كما قاله فى شرح المهذب فقتضاه استحباب ذلك وقياسه أن اليسرى مثله أيضا انتهى وسيأتى ما فيه (قوله وعليه) أى على سن ذلك (قوله لا مبالاة) بضم الميم قال فى القاموس وما بألبسه بالقول بلاء وبالأومبالاة أى ما أكثر الخ أى فعنى لا مبالاة لا أكثر وفى المصباح وهو لا يكثر لهذا الأمر لا يعبأ به (قوله بما فيه) أى فى وضع المرفق والساعده على الفخذ (قوله من نوع عسر) أى لما تقر رمن وروده فى الحديث لكن فى الإيعاب بغد ذكره قيل ومقتضاه استحباب ذلك ويقاس بها اليسرى فى ذلك انتهى وعلى تسليم ذلك فى اليمنى فى قياس اليسرى عليها فى ذلك نظر لما يلزم عليه من الميل الى جانبها ألا يتيسر وضع مرفقها على الفخذ لانه وهو منافى للهيئة المشروعة وحكمة وضعها من العيب انتهى بالحرف قال الكردى فتنبه له فان كلامه هنا يفهم اختصاص السنية باليسرى مع أن فيه ما فيه الآن يقال ان اليمنى قد ثبت وضعها بالحديث فوضعها معلوم ولذلك لم ينبه عليه وانما الكلام فى قياس اليسرى على اليمنى

خير وائل أنه صلى الله عليه وسلم جعل مرفقه اليمين على فخذه قال الاسنوى فينبغى استحباب ذلك وقياسه أن اليسرى مثلها أيضا انتهى كلام شرح التنبيه وبعبارة شرح العباب للشارح وصحح البيهقى الخبر انه صلى الله عليه وسلم جعل مرفقه اليمنى على فخذه اليمنى قيل

ومقتضاه استحباب ذلك ويقاس بها اليسرى فى ذلك انتهى وعلى تسليم ذلك فى اليمنى فى قياس اليسرى عليها فى ذلك نظر لما يلزم عليه من الميل الى جانبها ألا يتيسر وضع مرفقها على الفخذ لانه وهو منافى للهيئة المشروعة وحكمة وضعها على الر كبتين منهما من العيب انتهى

في ذلك فلذلك نبه عليه وفيه أن أكثر أمتنا ساكتون عن سن وضع مرفق اليمنى وسكوتهم يدل على عدم
سنه فضلا عن اليسرى فالظاهر أن ذلك ليس بمسنون انتهى كلام السكردى فلي تأمل (قوله ويسن كون
أصابعها) أى اليسرى (قوله مبسوطة مضمومة) أى خلافا للرافعى والحاوى فقل لا بعدم الضم وتبعهما
صاحب البهجة حيث قال فيها

بالنشر والتفرج المقتصد * قريب ركة وفي التشهد

وعبارة المغنى مع المنهاج ويضع فيها أى التشهدين وما معهما يسراه على طرف ركبته اليسرى بحيث تسامت
رؤسها الركة منشورة الاصابع للاتباع واه مسلم بلا ضم بل بفرجها تفرجها وسطا وهكذا كل موضع أمر
فيه بالتفرج قلت الاصح الضم والله أعلم لأن تفرجها بزل الابهام عن القبلة فيضمها اليه وجه جميعها للقبلة
وهذا جرى على الغالب والافن يصلى داخل البيت فانه يضم مع أنه ولو فرجها هو متوجه بها للقبلة وكذا
يسن لمن لا يحسن التشهد وجلس فانه يسن في حقه ذلك وكذا الوصل من اضطجاع أو استلقاء عند جواز ذلك
ولم أر من تعرض لهذا انتهى (قوله ويسن كونه) أى المصلى (قوله محاذيا برؤسها) أى مقابل برؤس
الاصابع (قوله طرف الركة) مفعول محاذيا والطرف بفتح الراء (قوله بحيث تسامتها) أى الركة
(قوله رؤسها) أى الاصابع (قوله ولا يضر) أى في حصول أصل السنة لا كمالها (قوله انعطافها) أى
انعطاف رؤسها على الركة هذا قول الامام وموافقه خلافا لابن يونس (قوله كما من) أى في الفصل قبل
هذا (قوله ويسن وضع اليد اليمنى على طرف الركة اليمنى كذلك) أى مبسوطة مضمومة محاذيا
برؤسها طرف الركة (قوله في كل جلوس) أى من جلسات الصلاة (قوله ما عدا جلوس التشهد) أى
وما عدا الجلوس الذى يكون بدلا عن القيام أما هو فيضع يديه تحت الصدر كما هو ظاهر قال سم والمتجه وضع
يمينه على يسار تحت صدره حال قراءته في حال الاضطجاع انتهى فالأولى في حال القعود وحديثه فالمراد
بما عدا جلوس التشهد في كلام الشارح الجلوس بين السجدين وجلسة الاستراحة والجلوس الذى يكون
بدلا عن الاعتدال تأمل (قوله ويقبض) بالنصب بدليل ما في نسخة وإن يقبض عطف على وضع اليمنى
(قوله في الجلوس لأجل التشهدين) التشهد ليس بقيد بل لو عجز عنه كان كذلك والتثنية ليست بقيد أيضا
بل تشهده أنه كذلك والجلوس ليس بقيد أيضا بل المصلى مضطجعا أو مستلقيا يسن له ذلك إن أمكنه جل عن
شيخه وهو مأخوذ من ابن قاسم مانه انظر هل هذه المسنونات تسن لمن لا يحسن التشهد أيضا أولا الوجه
نعم وهل يسن للمصلى مضطجعا إن أمكن الوجه نعم أيضا لأن اليسور لا يسقط بالمعسور وللتشبه بالقادرين
انتهى وذكر في موضع آخر المستتقى والمجربى للاركان على قلبه (قوله الاول والاخر) بدل من
التشهدين وقد علمت ما فيه (قوله أصابعها) مفعول يقبض والضمير لليد اليمنى (قوله الخنصر والخنصر)
بكسر أولهما وثالثهما ويجوز فتح الصاد بل قيل هو الفصيح (قوله والوسطى) الاولى زيادة كذا اليسر
الى الخلاف فيها فى المنهاج وكذا الوسطى فى الاظهر قال فى النهاية والثانى بحاق بين الوسطى والابهام انتهى
وسيبأنى فى كلام الشارح التصريح به تأمل (قوله المسيحة) بكسر الباء الموحدة مشددة وهى التى تلى
الابهام سميت بذلك لانه يشار بها للتوحيد أو التنزيه وتسمى أيضا السبابة لانها يشار بها عند المخاصمة والسب
كذا قالوا وقيل لانها سبب لرؤيته عليه السلام للنور وذلك أن الله تعالى لما أدخل آدم عليه السلام الجنة
أعطاه تاج الدولة ولباس الكرامة وأعطاه نور محمد صلى الله عليه وسلم وتنورت الجنة بنوره حتى رأى أكلها
ببركة ذلك النور فتعجب من ذلك ولم تستقر فى موضع من بدنه حتى ذهب من جهته الى كتفه الا عين ومنه الى
رأس سبابة فلما انتهى الى ذلك رفعها فرأى ذلك النور ورأى به حجاب الملك والعرش وأرواح جميع
الخلائق فسميت سبابة لانها سبب ذلك النور وذكره الشرفاوى (قوله فيرسلها) أى المسيحة ولا يقبضها (قوله
مدودة) حال من ضمير المسيحة (قوله ويضع الابهام) بكسر الهمزة وسكون الباء وهى أكبر الاصابع مؤنث
وقد تذكر ويجمع على ابهامات وأباهم وأباهيم (قوله أى رأسها) أى لاجمعها فكلام المصنف على تقدير مضاف

(قوله)

ويسن كون أصابعها
(مبسوطة مضمومة)
ويسن كونه (محاذيا
برؤسها طرف الركة)
بحيث تسامتها رؤسها ولا
يضر انعطافها كما مر (ويسن
(وضع اليد اليمنى على
طرف الركة اليمنى)
كذلك فى كل جلوس
ما عدا جلوس التشهد
(ويقبض فى) الجلوس
لأجل (التشهدين) الاول
والاخر (أصابعها)
الخنصر والخنصر والوسطى
(الا المسيحة فيرسلها)
مدودة (ويضع الابهام)
أى رأسها

بحر وفها (قوله ويسن
وضع اليد اليمنى الخ) أى
كوضع اليسرى على طرف
الركة اليسرى الا فى
جلوس التشهدين فتكون
اليسرى فيهما منشورة وفى

اليمنى مقبوضة كما ذكره بقوله ويقبض الخ (قوله كما قد ثلاثة وخسين) قال في المغنى واعترض في المجموع قولهم كما قد ثلاثة وخسين فان شرطه عند الحساب ان يضع الخنصر على البنصر وليس مرادها نيل مرادهم ان يضعها على الراحة كالبنصر والوسطى وهى التى يسمونها تسعة وخسين ولم ينطقوا بها تبعاً للخبر وأجاب في الاقليد وغيره بان وضع الخنصر على البنصر في عقد ثلاثة وخسين هى طريقة أقباط مصر ولم يعتبر غيرهم فيها ذلك وقال في الكفاية عدم اشتراط ذلك طريقة المتقدمين انتهى وقال ابن الفركاح ان عدم الاشتراط طريقة لبعض الحساب وعليه تكون تسعة وخسون هيئة أخرى أو تكون

٢٥٥

(قوله تحنها أى عند أسفلها) أى المسبحة (قوله على حرف الراحة) أى على جانبها (قوله كما قد ثلاثة وخسين) خبر لمبتدأ محذوف أى فهو كما قد الخ أو حال من فاعل يضع الابهام نقل العلامة القليوبى عن بعض المالكية كيفية العدد بالكف والاصابع فقال ما نصه ان الواحد يكتفى عنه بضم الخنصر لا قرب باطن الكف منه والاثنين بضم البنصر معهما كذلك والثلاثة بضم الوسطى معهما كذلك والاربعة الخنصر بينهما والخمسة برفع البنصر معه مع بقاء الوسطى والستة بضم البنصر والسبعة بضم الخنصر وحده على لجة أصل الابهام والثمانية بضم البنصر معه والتسعة بضم الوسطى معها كذلك والعشرة بجعل السبابة على نصف الابهام والعشرين بضمها معا والثلاثين بلصوق طرفى السبابة والابهام والاربعين بضم الابهام بجانب السبابة والخمسين بعطف الابهام كأنها راحة والستين بتحليق السبابة فوق الابهام والسبعين بوضع طرف الابهام على الاغلة الوسطى من السبابة مع عطف السبابة عليها قليلاً والثمانين بوضع طرف السبابة على ظفر الابهام والتسعين بعطف السبابة تلتقى على الكف وضم الابهام عليها والمائة بفتح اليد كلها انتهى بالحرف وعلى هذا الاوافق ما ذكره وسبأى في كلام الشارح (قوله لا اتباع) دليل لسن قبض الاصابع غير المسبحة مع وضع الابهام تحنها وكون ذلك كما قد ثلاثة وخسين والحديث رواه مسلم عن ابن عمر رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا عقد في التشهد وضع يده اليسرى على ركبته اليسرى ووضع يده اليمنى على ركبته اليمنى وعقد ثلاثة وخسين وأشار بالسبابة (قوله وكون هذه الكيفية) أى المذكورة فى المتن وهو مبتدأ خبره طريقة الخ ومقصوده بهذا الجواب عما اعترض على تلك الكيفية بعدم موافقتها لما عليه أهل الحساب كما سيأتى ومر (قوله ثلاثة وخسين) بالنصب خبر الكون (قوله طريقة لبعض الحساب) أى المتقدمين واقباط مصر كما سيأتى عن المغنى وفى الكبرى نقلاً عن بعضهم ما نصه قبض الخنصر عبارة عن خمسة لانها خامسة صوابها وقبض البنصر عبارة عن عشرة لانها ضعف الخنصر غالباً فى الوزن وقبض الوسطى عبارة عن خمسة عشر لانها ثلاثة على الخنصر والبنصر فى الطول والجهة فبسببهما محاسب لهما من الاعداد وارسل المسبحة عبارة عن عشرة لانها كالبنصر فى الجهة غالباً وقبض الابهام عبارة عن عشرة أيضاً ذهني كالمسبحة فى الوزن غالباً ثم احسب مقدار كل منها وضم بعضها الى بعض يكن خمسين ثم اذا ضمت الابهام الى العقدة الوسطى من المسبحة يكون رأس المسبحة كأنه مشير الى عقد فى الابهام وكل عقدة عن واحد فيكون عقدنا الابهام مع العقدة العليا من المسبحة ثلاثة فاذا يكون ثلاثة وخسين انتهى ولعل هذا هو المراد بذلك (قوله وأكثرهم) أى الحساب (قوله يسمونها) أى الكيفية المذكورة (قوله تسعة وخسين) أى لان الابهام والمسبحة فيهما خمس عقد وكل عقدة بعشرة فلهذا تسعون والاصابع

العدد من فيحتاج الى قرينة انتهى كلام المغنى بحرفه ونحوه فى شرح العباب للشارح الاقوله وأجاب فى الاقليد الى وقال ابن الفركاح فليس فيه وفى شرح المحرر لنور الدين الزياى ما نصه وسموها ثلاثة وخسين اتباعاً لرواية ابن عمر وهى طريقة

(تحنها) أى عند أسفلها على حرف الراحة (كما قد ثلاثة وخسين) لا اتباع وكون هذه الكيفية ثلاثة وخسين طريقة لبعض الحساب وأكثرهم يسمونها تسعة وخسين

متقدمى الحساب وأما القبط فيسمونها تسعة وخسين ويخصمون الاول بجعل الخنصر على البنصر الى آخر ما قاله وفى حواشى المحلى للشهاب القليوبى فائدة فى كيفية العدد بالكف والاصابع المشار الى بعضه بقولهم

كما قد ثلاثة وخسين كما نقله عن بعض كتب المالكية قالوا ان الواحد يكتفى عنه بضم الخنصر لا قرب باطن الكف منه والاثنين بضم البنصر معهما كذلك والثلاثة بضم الوسطى معهما كذلك والاربعة برفع الخنصر عنهما والخمسة برفع البنصر معه مع بقاء الوسطى والستة بضم البنصر وحده والسبعة بضم الخنصر وحده على لجة أصل الابهام والثمانية بضم البنصر معه والتسعة بضم الوسطى معها كذلك والعشرة بجعل السبابة على نصف الابهام والعشرين بضمها معا والثلاثين بلصوق طرفى السبابة والابهام والاربعين بضم الابهام بجانب السبابة والخمسين بعطف الابهام كأنها راحة والستين بتحليق السبابة فوق الابهام والسبعين بوضع طرف الابهام على الاغلة الوسطى من السبابة مع عطف السبابة عليها قليلاً والثمانين بوضع طرف السبابة على نصف الابهام والتسعين بعطف السبابة حتى تلتقى مع الكف وضم الابهام اليها والمائة بفتح اليد كلها انتهى وفى المغنى والثانى يعنى مقابل الاظهر يضع الابهام على الوسطى كما قد ثلاثة وعشرين رواه مسلم أيضاً عن ابن الزبير انتهى ورأيت فى كلام بعضهم ما نصه قبض الخنصر عبارة عن خمسة لانها خامسة صوابها وقبض البنصر عبارة عن عشرة لانها ضعف

لها من الأعداد حرر
وارسال المسبحة عبارة عن
عشرة لانها كالخنصر في
الجنه غالباً وقبض الابهام
عبارة عن عشرة أيضاً إذ
هي كالمسبحة في الوزن
غالباً ثم احسب مقدار كل
منها وضم بعضها الى بعض
يكن خمسين ثم اذا ضمت
الابهام الى العقدة الوسطى
من المسبحة يكون رأس

وآثر الفقهاء الاول تبعاً
للفظ الخبر ولو ارسل الابهام
والسبابة معاً أو قبضها
فوق الوسطى أو حاق
بينهما برأسهما أو وضع
أعلة الوسطى بين عقدتي
الابهام أتى بالسنة لورود
جميع ذلك لكن الاول
أفضل لان رواه أفعه
(و) يسن (رفعها) أي
المسبحة مع امالتها قليلاً

المسبحة كأنه مشير الى
عقدتي الابهام وكل عقدة
عن واحد فيكون عقدة
الابهام مع العقدة العليا من
المسبحة ثلاثة فإذا يكون
ثلاثة وخمسين انتهى (قوله
لور ودجميع ذلك) أي تلك
الجنس الكيفيات قال في
شرح الروض قال الرافي
لان الاخبار قد وردت بها
جميعاً وكأنه صلى الله عليه
وسلم كان يضع مرة هكذا
ومرة هكذا انتهى قال في
المغني ولعل مواظبته على
الاول أكثر فلذا كان أفضل
وقال ابن الرفعة ومحمداً

المقبوضة ثلاثة وخمسون والذي يسمونها تسعة وخمسين يجعل الاصابع المقبوضة تسعة بالنظر لعقد هالان كل
أصبع فيه ثلاث عقد والخلاف انما هو في المقبوضة هل هي ثلاثة أو تسعة قاله الحنفى وفيه مخالفة مع ما مر وما
بأنى (قوله وآثر الفقهاء الاول) أي كونها ثلاثة وخمسين ولم يقولوا تسعة وخمسين (قوله تبعاً للفظ الخبر)
أي وهو ما مر عن ابن عمر وفي كلام الشارح جمع الجوابين كما يعلم من المغني وعبارة واعترض في المجموع
قولهم كما قد ثلاث وخمسين فان شرطه عند أهل الحساب أن يضع الخنصر على البنصر وليس مراد هان بال
مرادهم أن يضعها على الراحة كالبنصر والوسطى وهي التي يسمونها تسعة وخمسين ولم ينطقوا بها تبعاً
للخبر وأجاب في الاقليات بان عبرة وضع الخنصر على البنصر في عقد ثلاثة وخمسين هي طريقة أقباط مصر ولم
يعتبر غيرهم فيها ذلك وقال في الكفاية عدم اشتراط ذلك طريقة المتقدمين انتهى وقال ابن الفركاح عدم
الاشتراط طريقة لبعض الحساب وعليه يكون تسعة وخمسون هيئة أخرى أو تكون الهيئة الواحدة مشتركة
بين العددين فيحتاج الى قرينة انتهى بالحرف (قوله ولو ارسل الابهام والسبابة معاً) أي من غير قبض
الابهام (قوله أو قبضها) أي الابهام (قوله فوق الوسطى) أي وتحت المسبحة (قوله أو حلق بينهما) أي
بين الابهام والوسطى أي أوقع التحليق بينهما ولو أسقط لفظة بين وقال أو حلقهما أي جعلهما كالخلة كان
أظهر انتهى جل عن شيخه (قوله برأسهما) أي الابهام والوسطى فهو متعلق بحلق (قوله أو وضع أعلة
الوسطى) أي أو بوضع أعلة الوسطى لفظه وضع بقرأ بصيغة المصدر عطفاً على رأسها فهو نوع ثان من
التحليق كما صرح به في المغني حيث قال وفي كيفية التحليق وجهان أحدهما أنه يحلق بينهما برأسهما والثاني
يضع أعلة الوسطى بين عقدتي الابهام انتهى والمراد بالأعلة هنا رأس الوسطى في المصباح عن الأزهري
الأعلة المفصل الذي فيه الظفر وهي بفتح الهمزة وفتح الميم أكثر من ضمها وابن قتبية يجعل الضم من الجن
العوام وبعض المتأخرين من النعانة حكى تثليث الهمزة مع تثليث الميم فيصير تسع لغات (قوله بين عقدتي
الابهام) بضم العين ويجمع على عقد كغرفة وغرف (قوله أتى بالسنة) جواب لوقال ع ش انظر أي
هذه الكيفيات أفضل بعد الاولى وينبغي أن التحليق هو الأفضل لاقتصار الرمي عليه في مقابل الاظهر
انتهى وقد علمت أن التحليق له كيفيتان فالأفضل الاولى وهي التحليق برأس الابهام والوسطى لما مر عن
المغني أنها أصح الوجهين ويحتمل أن الأفضل الثانية لأنها أقرب الى الذي ذكره المصنف فليحذر
(قوله لور ودجميع ذلك) أي من الكيفيات في الخبر ويشير بهذا كما قاله بعض الفضلاء الى حديث أبي
حميد وضع كفه اليمنى على ركبته اليمنى وكفه اليسرى على ركبته اليسرى وأشار بأصبعه السبابة رواه
أبو داود ورواه ابن ماجه والبيهقي وحديث ابن الزبير رفعه كان يضع يدهما على أصبعه الوسطى ويلقن
كفه اليسرى ركبته واه مسلم وحديث ابن عمر السابق قال الرافي وكأنه صلى الله عليه وسلم كان يضع
مرة هكذا ومرة هكذا (قوله لكن الاول) أي وهو الذي في المتن (قوله أفضل) أي من غيره أي من ارسال
الابهام والسبابة معاً وقبض الابهام فوق الوسطى والتحليق بكيفيته (قوله لان رواه أفعه) أي من رواه
غيره ولأنه في صحيح مسلم عن ابن عمر ومعلوم أنه أفعه من أبي حميد وابن الزبير رضي الله عنهم وعبارة المغني
ولعل مواظبته على الاول أكثر فلذا كان أفضل وقال ابن الرفعة ومحمداً الاول لان رواه أفعه انتهى
(قوله ويسن رفعها الى المسبحة) أي مسبحة السيد اليمنى وسئل شيخنا المؤلف أي الرمي عن خلق له
سبابتان واشتبهت الزائدة بالاضلية هل يشيرهما فأجاب القياس الإشارة بهما في الحالة المذكورة كذاهما مش
وهو قريب أقول وينبغي أن مثل ذلك لو كانتا أصليتين فيشير بهما وعليه فيفرق بينه وبين ما لو خلق له رأسان
أصليان من الاكتفاء بمسح أحدهما لان السبابتين لما نزلتا نزلت سبابة واحدة لم يكتب بأحداهما
بخلاف الرأسين فانهم ما وان نزلتا نزلتا رأساً واحداً لكن الرأس يكتب بمسح بعضه انتهى ع ش (قوله
مع امالتها قليلاً) أي ارخاء رأسها الى جهة السكبة وهذا ما في ر ونق الشيخ أبي حامد ولياب المحاملى وأقروه

الاول لان رواه أفعه انتهى (قوله مع امالتها) قال بعض المحققين المراد بانيل الانحناء لأنه عملها عنة أو يسره انتهى جرهزى (قوله

(قوله خبر صحيح فيه) أي في الرفع وهو ما رواه أبو داود عن أبي وائل من حديث طويل وفيه وحلق حلقة ورأيت به هكذا وحلق بشر الأبهام والوسطى وأشار بالسبابة (قوله ولأنه يخرج) أي المسبحة وهذا تعليل لقوله مع أمانتها قتيلا (قوله عن سميت القبلة) أي محاذة القبلة (قوله وخصمت) أي مسبحة اليمنى (قوله بذلك) أي بالرفع (قوله لأن لها) أي مسبحة اليمنى (قوله اتصالا بنيان القلب) أي عرقه في المصباح والنيان بالكسر عرق متصل بالقلب قال البرماوي بخلاف الوسطى فإن لها عرقا متصلا بالذكر ولذلك تستقيم الإشارة بها والتي تلي الأبهام من اليسار لا تسمى مسبحة ولذلك يرفعها عند المعجز عن رفع مسبحة اليمنى لأنها ليست للتنزيه انتهى قال الكردي ونوزع في قولهم لها اتصال بنيان القلب بأن أصحاب التشریح لم يذكروا انتهى وبجواب بأن عدم ذكرهم لا ينافي وجوده (قوله فكان رفعها) أي مسبحة اليمنى (قوله سببا لخصوره) أي استحضار ما هو فيه وهو التوحيد كما سيأتي (قوله عند المزمرة من قوله) أي المصلى في التشهد قال القليوبي أن قدر والافوقته كما يرفع العاجز عند القنوت يديه في الوقوف له (قوله لا الله) ظاهر كلامهم أن انتهاء لا يتقدم بحرف دون حرف نعم قد يؤخذ من عبارة المتن أن انتهاء مع الماء وفيه معنى دقيق يذوقه من عمل من رحيق التحقيق قاله السيد عمر البصري وهل رفع المسبحة عند قوله لا الله لخاص بتشهد الصلاة أو يسن رفعها عند قوله لا الله مطلقا الجواب لا يسن ذلك لأن أكثر أفعال الصلاة تعبدية ولا يقاس به خارجا نقله الشوبري عن الشارح لكن في حديث أبي هريرة أن رجلا بدعوا بأصبعه فقال له صلى الله عليه وسلم أحد أحد أحسن مما يدل على سن ذلك لأن يجب بحمله عند التشهد فليحذر (قوله الانباع) دليل لرفع المسبحة عند الله والخبر رواه أبو داود وهو الذي ذكره سابقا بقوله خبر صحيح فيه فالأولى ذكره مرة فقط كما صنع به في النخبة تأمل (قوله ويقصد) أي المصلى برفعه مسبحة عند الله (قوله أن المعبود واحد) أي إخلاص أن المعبود واحد في ذاته وصفاته وأفعاله لا يشاركه فيها أحد (قوله ليجمع في توحيد) تعليل يقصد (قوله بين اعتقاده وقوله وفعله) أي اعتقاده أن المعبود واحد وقوله لا الله وفعله وهو رفعه للمسبحة قال الشرقاوي ووجه تسميتها مسبحة مع أنها آلة التوحيد لأن التزنية أنه يلزم من توحيد الله تعالى تنزيهه عن الشريك في الذات والصفات والأفعال فكانت آلة للتنزيه به هذا الاعتبار انتهى وتقدم ما يوافق (قوله ويستديم رفعها) أي المسبحة (قوله إلى السلام) أي في التشهد الأخير وإلى القيام في التشهد الأول لأن الآخر والتهنئات هي التي عليها المدار فطلب منه إدامتها استحضار التوحيد والإخلاص حتى يفارق آخر صلاته لتسكون خاتمتها على أتم الأحوال وأكملها وهذا هو المعنى الذي رفعت لأجله فطلب منه استمرار رفعها انتهى شرقاوي وهو دقيق وتقدم أنه يسن النظر إليها مادامت مرفوعة (قوله لا تحريك لها) أي للمسبحة عند رفعها على الصحيح قال في البهجة

وعند الله للمسبحة * رفع ولا تحريك فيها محجة

(قوله فلا يسن بل يكره) أي التحريك وذلك لما روى عن ابن الزبير رفعه كان يشير بالسبابة ولا يحركها ولا يجاوز بصره إشارة رواه أحمد وأبو داود وغيرهما وأصله في مسلم (قوله وإن ورد فيه حديث) وهو ما رواه ابن خزيمة والبيهقي عن وائل بن حجر قال رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم أصبعه فأتته يحركها يدهم بها وقتئذ أخذهم هذا الحديث الإمام مالك رضي الله عنه وهو قول عندنا في المحلى وقيل يحركها الانباع أيضا رواه البيهقي وقال والحديثان صحيحان انتهى وتقديم الأول النافي على الثاني المثبت لما قام عندهم في ذلك انتهى (قوله لأن المراد بالتحريك فيها) أي في هذه الآية فتأنيث الضمير لتأويل الحديث بالرواية والا فكان حقه التذكير (قوله الرفع) أي لا التحريك الحقيقي وهذا ما ترجاه البيهقي في الجمع بين الحديثين حيث قال ولعل المراد في هذه الرواية هو الرفع قال ابن قاسم لما كان الجمع بين الحديثين والعمل بهما أولى من تقديم أحدهما على الآخر حملنا التحريك على الرفع جمعا بينهما وبؤيد هذا الحمل أن ترك التحريك

القاموس أيضا ما يتعلق بالمرى عن كبد ورتة وقلب وفي شرح نظم الزبد الشهاب الرملى الفؤاد داخل القلب (قوله وإن ورد) قال الشهاب الرملى في شرح نظم الزبد ولا يسن تحريكها الاتباع رواه أبو داود والبيهقي وقيل يحركها الاتباع رواه البيهقي وقال الحداد

خبر صحيح فيه ولأنه يخرج عن سميت القبلة وخصمت بذلك لأن لها اتصالا بنيان القلب فكان رفعها سببا لخصوره (عند المزمرة من قوله لا الله) الانباع ويقصد أن المعبود واحد ليجمع في توحيد بين اعتقاده وقوله وفعله ويستديم رفعها إلى السلام (لا تحريك لها) فلا يسن بل يكره وإن ورد في حديثه ولأن المراد بالتحريك فيها الرفع

صحيحان قال ويحتمل أن يكون المراد بتحريكها رفعها لا تحريكها يكرهها وتقدمهم الثاني على المثبت لما قام عندهم في ذلك قال بعضهم ولعل منه كون التحريك قد يذهب الخشوع وعلى الأصح يكره تحريكها انتهى كلام الشهاب الرملى ونحوه في شرح العباب للشارح وزادهم في كراهتهم

التحريك مع صحة الحديث به وإبقائه على ظاهره نظر ظاهر وأولى ما يجب به عنه أنهم راعوا الوجه القائل بأن تحريكها حرام مبطل للصلاة وخبر تحريك الأصابع في الصلاة مذمومة للشيطان أي منفرة له ضعيف انتهى

أنسب بالخشوع المطلوب انتهى أي لأن التحريك نوع عبث والصلاة مصونة عنه ما أمكن فلا يرد ما تقدم
 أن لها اتصالا بباطن القلب وفي الأعيان نعم في كراهتهم التحريك مع صحة الحديث به وإبقائه على ظاهره
 نظر ظاهر وأولى ما يجاب به عنه أنهم راعوا الوجه القائل بأن تحريكها حرام مبطل للصلاة وخبر تحريك
 الأصابع في الصلاة مذكور للشيطان أي منفرة له ضعيف انتهى وتعب هذا الجواب بأن شرط ندب
 الخروج من الخلاف أن لا يخالف سنة صحيحة (قوله وتكره الإشارة بالسري) أي بالمسبحة اليسرى قال
 الولي العراقي في تسميتها مسبحة نظر فأنها ليست آلة التنزيه انتهى (قوله ولولا قطع) أي خلقه أولا
 (قوله لفوات سنينة بسطها) أي اليسرى لتعليل الكراهة قال في التحفة ومنه أي من التعليل يؤخذ أنه لا يسن
 رفع غير السبابة لو فقدت لفوات سنينة قبضتها السابق ويظهر في ما لو وضع اليمنى على غير الركة أن يشير
 بسبابتها حينئذ لما هو واضح أن كلام من الوضع على الفخذ والرفع وغيرهما ما ذكر سنة مستقلة انتهى قال
 عرش ويؤخذ من قول الشارح لفوات الخ أنه لو خلق له سبابتان أحدهما أصلية ثم قطعت وبقيت الزائدة
 أنه لا يشير بها لأن الظاهر سن قبضتها مع بقية الأصابع مع وجود الأصلية فحسن ادامة ما ثبت لها قبل قطع
 الأصلية ومحتمل أن يشير بها لكونها لما كانت على صورة الأصلية نزلت منزلة الجزء منها عند فقدتها انتهى
 فليتأمل مع ما سبق عنه (قوله وأكمل التشهد) أي في الأول والاخير كما في الجمل نقل عن الزبدي وقرره
 العزيزي حيث قال ان المبركات الصلوات الطيبات سنة في التشهد الأول أيضا انتهى بخلاف أكمل
 الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم الآتي فانه في الاخير فقط كما سيأتي (قوله مار وام مسلم) أي في صحبته
 (قوله عن ابن عباس رضي الله عنهما) أي بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا
 السورة من القرآن فكان يقول التحيات المباركات الخ وفي رواية كما يعلمنا القرآن (قوله وهو) أي مار وام
 مسلم (قوله التحيات) تقدم معناها (قوله المباركات) بفتح الراء هي وما بعد ها توابع التحيات بتقدير
 واوالعطف أو نعت لها في القلوب هي أي التحيات مبتدأ ولله خبر عنها وما بعد ها نعت ان لم يذ كر معه الخبر
 والافهسي جمل وقد ورد فيها العطف أيضا انتهى ولا يتوهم من هذه العبارة أنه يقرأ في المباركات وما بعد ها
 بمزنة قطع مع ضمة التاء فيهما كما قد يفعل بعض العوام فان هذا ليس جازيا على قاعدة القراءة في مثل ذلك
 فليتبين (قوله أي الناميات) تفسير للمباركات في المصباح البركة الزيادة والنماء وبارك الله تعالى فيه فهو مبارك
 الاصل مبارك فيه وجع جمع ما لا يعقل بالالف والتاء ومنه التحيات المباركات (قوله الصلوات أي الخمس)
 أي الشاملة للجمعة لأنها أحاسن يومها ثم هذا التفسير قال الرشيدى ظاهر على رواية ابن مسعود التي فيها
 العطف أما على هذه الرواية فلا قال الآن يكون على حذف العاطف اذ لا يصح أن يكون وصفا للتحيات
 لكونه أخص ولا بدل بعض لأنه على نية طرح المبدل منه انتهى فليتأمل (قوله وقيل الدعاء بخير) وقيل
 أيضا جميع الصلوات وكل منهما أعم من التفسير الأول قال السيد البصري وظاهره أنه أبلغ من الأول فواجه
 ترجيحنا فليتأمل انتهى ولعله الاعتناء بشأن الصلوات الخمس مع أنه أنسب بالمقام (قوله الطيبات) بتثنية
 الياء (قوله أي الصالحات للثناء على الله) تفسير لها وعبارة المغنى الطيبات الصالحة وقيل للثناء
 على الله تعالى وقيل ما طاب من الكلام انتهى فالشارح رحمه الله تعالى جعل القولين الأولين واحدا (قوله
 لله) خبر عن التحيات الخ (قوله السلام عليك أيها النبي) أي السلامة من الآفات عليك وقيل معناه
 السلام أي اسم الله عليك وقيل معناه سلم الله عليك ومن سلم الله عليه سلم قال في التحفة خوطب صلى
 الله عليه وسلم إشارة إلى أنه لو واسطة العظمى الذي لا يمكن دخول حضرة القرب الأبد لاته وحضوره وإلى
 أنه أكبر الخلفاء عن الله فكان خطابه كخطابه انتهى وتقدم عن الأعيان مثله (قوله ورجة الله
 وبركاته) أي عليك ففقه حذف الخبر كما تقدم التنبيه عليه (قوله السلام علينا وعلى عباد الله
 الصالحين) تقدم معناه قال عرش فن ترك صلاة واحدة فقد ظلم النبي صلى الله عليه وسلم وجميع
 عباد الله الصالحين بمنع ما وجب لهم من السلام عليهم ونقل في موضع آخر عن المناوي ما نصه

وتكره الإشارة بالسري
 ولولا قطع لفوات سنينة
 بسطها (وأكمل التشهد)
 مار وام مسلم عن ابن عباس
 رضي الله عنهما وهو
 (التحيات المباركات)
 أي الناميات (الصلوات)
 أي الخمس وقيل الدعاء بخير
 (الطيبات) أي الصالحات
 للثناء على الله (لله السلام
 عليك أي النبي ورجة الله
 وبركاته السلام علينا وعلى
 عباد الله الصالحين

(قوله التحيات المباركات
 الخ) هذه رواية ابن عباس
 رضي الله عنهما (قوله
 الصالحين) في صحيح
 البخاري فانكم اذا قلتم
 ذلك أصاب كل عبد في
 السماء أو بين السماء
 والارض

أشهد أن لا إله إلا الله
وأشهد أن محمداً رسول
الله (وفي رواية التحيات
لله الزاكيات لله الطيبات
الصلوات لله وقدم الأول
لأنه أصح وأيسر في هذا
زيادة إذ المباركات ثم
بمعنى الزاكيات هنا وهما
أولى من خبر ابن مسعود
رضي الله عنه وإن كان
أصح منهما

(قوله وفي رواية) ظاهره
عن ابن عباس في كلام
غيره عن ابن عمر فراجعه
(قوله التحيات لله
الزاكيات الخ) هذه رواية
ابن عمر والزاكيات أي
الناميات ونموها ينمو
قائلها ولكنها اختلاصه
(قوله وليس في هذا
زيادة الخ) أراد بهذا دفع
مخالفة سنن من الاعتراض
(قوله وإن كان أصح)
أي لأنه في الصحيحين
قال في شرح الروض
وفيه أخبار آخر بنحو
ذلك قال النووي وكلها
محزنة بدأت بها السكك
وأصحها خبر ابن مسعود
ثم خبر ابن عباس لزيادة
لفظ المباركات فيه ولموافقة
قوله تعالى تحية من عند
الله مباركة طيبة ولنا خير
عن تشهد ابن مسعود
انتهى زاد الشهاب الرملي
ولقوله كان النبي صلى الله
عليه وسلم بعائنا تشهد
كما بعائنا السورة من
القرآن انتهى

قال ابن العربي إذا قلت السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أو سلمت على أحد في الطريق فقلت السلام
عليكم فاحضري قلبك كل عبد صالح لله من عباده في الأرض والسماء وميت وحى فانه من ذلك المقام يرد
عليك فلا يبقى ملك مقرب ولا نوح مطهر يبلغه سلامك الا ويرد عليك وهو دعاء فيستجاب لك فتفتح
ومن لم يبلغه سلامك من عباد الله الهيم في جلاله المشتغل به فانت قد سلمت عليه بهذا الشهود فالتة ينوب
عنه في الرد عليك وكفى بهذا شرفا لك حيث سلم عليك الحق فليته لم يسمع أحد من سلمت عليه حتى ينوب الله
سبحانه وتعالى عن الكل في الرد عليك انتهى (قوله أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله)
ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الاسراء لما جاؤا سدرة المنتهى غشيت سحابة من نور فيها من
الانوار ما شاء الله فوقف جبريل ولم يسر معه فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أتتركني أسير منفردا فقال
جبريل وما مننا الا له مقام معلوم فقال سر معي ولو خطوة فسر معه فكاد أن يحترق من النور والجلال والهيبة
وصغر وذاب حتى صار قدرا العصفور فأشار على النبي صلى الله عليه وسلم بالسلام أي بأن يسلم على ربه إذا
وصل الخطاب فلهما وصل النبي صلى الله عليه وسلم اليه قال التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله
فقال الله تعالى السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته فأحب النبي أن يكون لعباد الله الصالحين نصيب
من هذا المقام فقال السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فقال جميع أهل السموات أشهد أن لا إله
الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله هذا وانما لم يحصل للنبي صلى الله عليه وسلم مثل ما حصل لجبريل
من المشقة وعدم الطاق لان النبي صلى الله عليه وسلم مراد ومطلوب فأعطاه الله قوة واستعداد التحمل
هذا المقام بخلاف سائر المخلوقات لم يطاق أحد منهم هذا المقام ولذلك لما تجلى الله على الجبل اندك وغار
على الأرض وخر موسى صعقا من الجلال لان موسى يريد وطالب ومحمد مراد ومطلوب وأفرق كبير بين
المقامين انتهى حفي رحمه الله وذكر الفشي أنه ورد أن في الجنة شجرة اسمها التحيات وعليها طائر اسمه
المباركات وتحتها عين اسمها الطيبات فإذا قال العبد ذلك في كل صلاة نزل ذلك الطائر من على تلك الشجرة
وانغمس في تلك العين ثم خرج منها ينفض أجنحته فينقطر من عليه الماء فيخلق الله تعالى من كل قطرة
قطرت منه ملكا يستغفر الله تعالى لذلك العبد الى يوم القيامة انتهى برماوى (قوله وفي رواية التحيات لله
الزاكيات لله الطيبات لله الصلوات لله) وهذه رواية عمر رضي الله عنه رواها مالك في الموطأ عن الزهري
عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو على المنبر
يعلم الناس التشهد يقول قولوا التحيات لله الخ وفي آخره وأشهد أن محمداً عبداً لله ورسوله والبقية سواء قال
الزرقاني وقد اختار مالك وأصحابه تشهد عمر هذا لكونه كان يعلمه الناس على المنبر والصحابة متوافرون
فلم ينكره عليه أحد فدل على أفضليته من غيره وتعقب بأنه موقوف فلا يلحق بالمرفوع ورد بأن ابن مردويه
رواه في كتاب مرفوعا انتهى لكن قال الدارقطني في العلل لم يختلفوا في أن هذا الحديث موقوف على
عمر ورواه بعض المتأخرين عن ابن أبي أويس عن مالك مرفوعا وهو وهم والله أعلم (قوله وقدم الأول)
أي تشهد ابن عباس رضي الله عنهما الذي ذكره المصنف (قوله لأنه أصح) أي لكونه في مسلم مع أنه
مرفوع اتفاقا بخلاف الثاني فانه وإن كان من رواية مالك هو موقوف على عمر رضي الله عنه كما تقرر
(قوله وليس في هذا) أي الثاني والأولى هذه أي الرواية (قوله زيادة) أي غير تذكر لفظ الجلالة (قوله إذ
المباركات ثم) أي في الأول تعليل لنفيه الزيادة (قوله بمعنى الزاكيات هنا) أي في هذه الرواية الثانية (قوله
وهما) أي تشهد ابن عباس وعمر رضي الله عنهما (قوله أولى من خبر ابن مسعود رضي الله عنه) أي وهو الذي
اختاره الإمام أبو حنيفة والإمام أحمد رضي الله عنهما (قوله وإن كان أصح منهما) أي لأنه في الصحيحين
والأربعة وغيرهما وقد قال الترمذي هو أصح شيء في التشهد وقال البزار لم أسئل عن أصح حديث في التشهد

هو عندي حديث ابن مسعود روى من نيف وعشرين طريقا ولا نعلم شيئا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد أثبت منه ولا أصبح أسانيد ولا أشهر رجلا وأشد تطافرا بكثرة الأسانيد والطرق وقال مسلم إنما اجتمع الناس على تشهد ابن مسعود لأن أصحابه لا يخالف بعضهم بعضا وغيره قد اختلف أصحابه عليه (قوله وهو) أي خبر ابن مسعود يعني تشهده الذي رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله التحيات لله والصلوات والطيبات) أول الحديث كما في البخاري قال عبد الله كنا إذا صلينا خلف النبي صلى الله عليه وسلم قلنا السلام على جبريل وميكائيل السلام على فلان وفلان فالتفت إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن الله هو السلام فإذا صلي أحدكم فليقل التحيات الخ وقد نقلت فيما مرر رواية البيهقي والدارقطني السلام عليك الخ أي إلى قوله أشهد أن لا إله إلا الله (قوله لأنه قال وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) أي وأما في تشهد ابن عباس فاشهد أن محمدا رسول الله وفي تشهد عمر وأشهد أن محمدا عبدا لله ورسوله (قوله لما فيهما) أي في تشهد ابن عباس وتشهد عمر رضي الله عنهم فهو تعليل لاوليهما على تشهد ابن مسعود رضي الله عنه (قوله من الزيادة عليه) أي وهي المباركات في الاول والزكيات في الثاني وهي لنسبت في تشهد ابن مسعود رضي الله عنه روى البيهقي في الدين أنه سئل الشافعي لم اخترت تشهد ابن عباس فقال لأنه أجمع وأكثر لفظا (قوله ولتأخر الاول عنه) تعليل ثان للاولوية لكن بالنسبة إلى الاول فقط وهو تشهد ابن عباس وهذا التعليل أصح عن البيهقي حيث قال ولا شك في كونه بعد التشهد الذي علمه ابن مسعود وأضرابه انتهى أي لأن ابن مسعود من متقدمي الصحابة وابن عباس من متأخريهم والمتأخر يقضى على المتقدم وتعمقه بعضهم بقوله لا أدري من أين له أن تشهد ابن عباس متأخر عن تشهد ابن مسعود حتى قطع بذلك ولا يلزم من صغر سنه وسماحه عن غيره ولا أعلم أحدا من الفقهاء وأهل الأثر رجح رواية صغار الصحابة على رواية كبارهم عند التعارض الخ ما أطال (قوله وموافقه) أي ولموافقة الاول الذي هو تشهد ابن عباس رضي الله عنهم حيث كان فيه المباركات (قوله لقوله تعالى) أي في سورة النور (قوله تحية من عند الله مباركة طيبة) معمول لمقدر أي تحية وأهمية أو معمول لاسمه وأقبله أي وهو فإذا دخلتم بيوتا فسلموا على أنفسكم تحية من عند الله مباركة طيبة من عند الله قال الشيخ زاده يجوز أن يتعلق بمحمد وفيه صفة تحية أي تحية ثابتة بأمره مشروعة من لدنه وأن يتعلق بنفس تحية لأن التحية والتسليم طلب الحياة والسلامة من الله للمسلم عليه ووصفها بالبركة والطيب لأنها دعوة مؤمن لمؤمن ترجى بهما من الله تعالى الإجابة بزيادة الخير وطلب الكمال والجمال انتهى ﴿تنبيه﴾ جملة من روى التشهد أربعة وعشرون صحابيا رضي الله عنهم ذكرهم السيد المرتضى في شرح الاحياء وروى عنهم الأئمة بأسانيد صحيحة مع اختلاف في بعض اللفاظ قال الامام النووي وكلها مجزئة يتأدى بها الكمال وأصحها خبر ابن مسعود ثم خبر ابن عباس لكن الأفضل تشهد ابن عباس ثم ذكر هذه التعاليل الثلاثة التي ذكرها الشارح وزاد غيره توحيه من آخرين وهو أن فيه زيادة التأكيدي روايته لأنه قال يعلمنا التشهد كما يعلمنا القرآن الثاني أنه يفيد ما يفيد العطف من المعنى مع جواز قصد الاستثنائي والوصفية بخلاف صورة العطف فإن الاحتمالين منفيان وللزوم حذف الجزء من الثاني والثالث أو من الاول والثاني إن جعلت لله خبر الثالث انتهى والله أعلم (قوله وأفضل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله) أي في التشهد الاخير كخارج الصلاة أما في الاول فلا في التحفة مع المتن ولا تسن الصلاة على الآل في التشهد الاول على الصحيح لبنائه على التخفيف ولأن فيها نقل ركني قول على قول وهو مبطل واختير مقابله لصحة حديث فيه انتهى وعبارة المغني والثاني تسن فيه كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه اذ لا تطويل في قوله وآله أو آل محمد ولذا اختاره الأذري وقال المصنف في التنقيح ان الفرق بينهما انظر فيتمني أن يسنا جميعا أولا نسنا ولا يظهر فرق مع ثبوت الجمع بينهما في الاحاديث الصحيحة انتهى والخلاف كما في الروضة وأصلها مني على وجوبها في الاخير فان لم يحب فيه وهو الراجح لم تسن في الاول جزما انتهى وعلى القول بالوجوب محل قول الشافعي رضي الله عنه

وهو التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك الخ لأنه قال وأشهد أن محمدا عبده ورسوله لما فيهما من الزيادة عليه ولتأخر الاول عنه ولموافقه لقوله تعالى تحية من عند الله مباركة طيبة (وأكل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله)

ما في الاذكار وغيره وهو
أولى مما في الروضة
لأن يادته عليه وهو (اللهم
صل على محمد عبدك
ورسولك النبي الامي
وعلى آل محمد وأزواجه
وذريته كما باركت على
ابراهيم وعلى آل ابراهيم
(قوله وهو وأولى مما في
الروضة) لذى فيها وقوله
وأكملها اللهم صل على
محمد وعلى آل محمد كما
صليت على ابراهيم
وعلى آل ابراهيم وبارك
على محمد وعلى آل محمد
كما باركت على ابراهيم
وعلى آل ابراهيم انك
حميد مجيد انتهي (قوله
كما صليت على ابراهيم
وعلى آل ابراهيم) زاد في
التحفة في العالمين انك
حميد مجيد قال الشارح في
شرح العباب طريق تحقيق
الايان بالمشروع من ذلك
استيفاء الجميع وقد فات
النووي أشياء لم يلها توازي
ما ذكره أو تزيد عليه وقد
استوفيت جميع ذلك كله
في كتابي الدر المنضود في
الصلاة على صاحب المقام
المحمود ومحل ندب هذا
الاكل المنفرد وامام
راضين بشرطهم والاقتصر
على الاقل كما صرح به
الجويني وغيره وبحث
الاذري منع الزيادة على
الواجب ان خشى خروج

يا آل بيت رسول الله حبيكم * فرض من الله في القرآن أنزله
بذقيكم من عظيم الفخر أنكم * من لم يصل عليكم الصلاة
وجل أيضا على الكمال وهو أولى لأنه جار على القول الراجح (قوله ما في الاذكار وغيره) أي كالتحقيق
والاذكار اسم كتاب جليل المقادير للامام النووي جمع فيه الاذكار الماثورة في الاحاديث الصحيحة او الحسنة
منفردة في منه ينبغي الاعتناء به قال في هداية الاذكار
وكتاب اذكار النور واوى طالعن * واعمل بما فيه تمل خير احلا
(قوله وهو) أي ما في الاذكار يعني صيغة الصلاة التي فيه (قوله أولى مما في الروضة) أي وهو اللهم صل على
محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت
على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد (قوله لزيادته) أي ما في الاذكار فهو تعليل للاولوية (قوله
عليه) أي على ما في الروضة وقد ثبت كل منهما في الاحاديث الصحيحة وأولى منهما ما جعه الشارح في
الجوهر المنظم والدر المنضود وسأني نقله (قوله وهو) أي ما في الاذكار (قوله اللهم صل على محمد
عبدك ورسولك النبي الامي الخ) هو من أخص أسمائه صلى الله عليه وسلم قال تعالى الذين يتبعون الرسول النبي
الامي وقال تعالى ما كنت تدري ما الكتاب ولا اليمان ولكن جعلناه نوراً له من شاء من عبادنا
وأصله هو الذي لا يكتب ولا يقرأ المكتوب منسوب الى الام كانه باقى على أصل ولادته وهو وصف كمال
في حق النبي صلى الله عليه وسلم بل معجزة له دالة على نبوته قال البوصيري
كفالك بالعلم في الامي معجزة * في الجاهلية والتأديب في النيم
قال بعضهم ولما كانت الامية مرتبطة بالنبوة لم يرد لفظ الامي في حقه صلى الله عليه وسلم الامع لفظ النبي فلا
يغرد لفظ الامي عنه انتهى واما في حق غيره فهو وصف ذم ونقص اذ القلم أحد اللسانين (قوله وعلى آل
محمد وأزواجه وذريته) تقدم تفسير الآل واما الأزواج فجمع زوج يطلق على الذكر والانثى ويقال لها
زوجة بالتاء والمراد من هاهنا نسائه صلى الله عليه وسلم الطاهرات المطهرات اللاتي اختارهن الله تعالى
لنبيه صلى الله عليه وسلم وأخير خلقه ورضيهن له أزواجه في الدنيا والآخرة حتى استحقق أن يصلى عليهن
معه صلى الله عليه وسلم وأنزل الله في شأنهن ما أنزل من آياتهن أجرهن مرتين وكونهن لسن كاحد من
النساء * وهن خديجة الكبرى فسودة فعائشة حفصة فزينة بنت خزيمة فام سلمة فزينة
بنت جحش فجويرية بنت الحارث فريحانة فام حبيبة فضمية فيمونة فهؤلاء اثنتا عشرة جملة
من دخل من وعقد صلى الله عليه وسلم على سبع ولم يدخل من وجاعت روية من روايات الصلاة وصفهن
بأمهات المؤمنين فيخرج من لم يدخل بها منهن لأن المقيد يقضى به على المطلق واما الذرية فهو يضم العجمة
وتدكر نسل الانسان من ذكر أو أنثى وقد يخص بالنساء والاطفال من الذرية وهو الخلق ستة طلت همزته
لكثرة الاستعمال وقبل من ذفر في قول من الذر وهو النمل الصغير لانهم خلقوا أولاً صغاراً وعليهم ما فلا
همزة ويدخل فيهم أولاد البنات الا عند أبي حنيفة ورواية عند أحمد رضي الله عنهما ومحل الخلاف في غير
أولاد السيدة فاطمة الزهراء رضي الله عنها وعنهم لاجتماعهم على دخولهم في ذريته صلى الله عليه وسلم (قوله كما
صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم) سأتى تفسير آل ابراهيم وحكمة التشبيه وفي ابراهيم لغات أشهرها
ابراهيم بالالف والياء بعد الهاء ثم ابراهيم بالالف بعد هاء هما قرئ في السبعة فالاولى قراءة الجمهور والثانية
قراءة هشام عن ابن عامر لكن في مواضع مخصوصة لا في كل القرآن قال الشاطبي رحمه الله
وفيها وفي نص النساء ثلاثة * أو اخبر ابراهيم لاح وجلا
* ووجهان فيه لابن ذكوان ههنا *
الخ ثم قال
فأشار باللام من لاح الى هشام فانه قرأ ابراهيم في ثلاثة وثلاثين موضعاً كما بين في الشاطبية ومن

وقت الجمعة وتردد في غيرها وقد بقي ما يسعها جازله التطويل ما شاء والالم بحزوف موضع آخر من شرح العباب
ثم هذا لا كمال انما يسر للنفس دوا مام من ٢٦٢ مرقال الاذرى هنا ولو كان وقت الجمعة يخرج بالا كمال حرم الاتيان به فيما

يظهر انتهى وقياسه
جریان ذلك في كل سنة
انتهى كلام شرح العباب
لكن في التحفة تدبه
للإمام وأطلقه وكذلك الدعاء
بعده كماله (قوله ولا
بأس بزياة سيدنا) قال في
شرح الروض قال في
المهمات واشتهر زياة
سيدنا قبل محمد وفي كونه
أفضل نظر وفي ذهني ان
وبارك على محمد النبي
الامى وعلى آل محمد
وأزواجه وذريته كما
باركت على ابراهيم وعلى
آل ابراهيم في العالمين
انك حميد مجيد) ولا بأس
بزياة سيدنا قبل محمد
وخبر لا تسيدوني في الصلاة
ضعيف بل لا أصل له

الشيخ عز الدين بنابه على
ان الأفضل سلوك الأدب
أم امثال الامرف على الاول
تستحب دون الثاني انتهى
كلام شرح الروض قال
المشار في شرح العباب
عقبه وبنأمل تأخر الصديق
رضي الله تعالى عنه لما اتم
به النبي صلى الله عليه وسلم
مع قوله له مكانك واقرار له
على ذلك يعلم أن الاولى
سلوك الأدب وهو متجه
وان قال بعضهم الاشبه
الاتباع ولا يعرف اسناد
ذلك الى أحد من السلف

لغاته كاذ كره بعض المفسرين من ابراهيم بتثليث الهاء و ابراهيم ولم يذكر وانها قرئ بها والله أعلم (قوله
وبارك على محمد النبي) من البركة وهي الفؤ و زيادة الخير والكرامة وقيل التطهير من العيب وقيل دوام
ذلك ومنه بركة الماء لدوامه فيها فعني بارك على محمد أعطاه من الخير أو فاه وأدم ذكره وشريعته وكثر اتباعه
وعرفهم من يمنة وكرامته أن تشفعه صلى الله عليه وسلم فيهم وتحلهم دار رضوانك (قوله وعلى آل محمد
وأزواجه وذريته) أى أعطاهم من الخير ما يليق بهم وأدم لهم ذلك وبين الآل والازواج عموم وخصوص
من وجهه وبين الذرية والآل عموم وخصوص مطلق تأمل (قوله كما باركت على ابراهيم وعلى آل
ابراهيم) هو اسم أعجمي تقدم لغاته ومعناه أب رحيم وهو ابن تارخ الذي هو آزر بن ناخو وبن شاروخ
ابن ارغوبن فالع بن عابر بن سالم بن ارغش بن سام بن نوح عليه السلام وكون آزر أبا ابراهيم هو الذى نطق
به القرآن وقيل آزر عمه وهو الذى أجمع عليه أهل الكتابين والعم يسمى أبا والله أعلم (قوله في العالمين)
متعلق بمحمد وفي أى وأدم ذلك في العالمين قال في الجوهر المنظم وأشار به الى اشتهاار الصلاة والبركة على
ابراهيم وآله فيهم وانتشار شرفه وتعظيمه وان المطلوب لتبيننا صلى الله عليه وسلم صلاة وبركة يشبهان ذلك فيما
ذكر انتهى وعبارة الفاسى في شرح الدلائل يحتمل رجوعه لقوله صل وبارك ويحتمل رجوعه لقوله صليت
وباركت وحذف نظيره مع فعل الدعاء دلالة هذا عليه ومعناه تخصه بالصلاة والبركة المطلوبتين بين العالمين
كما يقول أحب فلانا في الناس أى أحبه خصوصاً من بينهم ويحتمل ان يكون على معنى حصول الصلاة
من الله تعالى ومن العالمين كما يقال جاء الامير في الجيش أى حصل منه الجيوش والجيش معه وقيل معناه كما
أظهرت الصلاة على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين وكان معناه على هذا الصلاة عليه منتشرة في جميع
الخلق كما جعلتها فيهم والله أعلم انتهى (قوله انك حميد مجيد) الاول فعمل ما معنى مفعول لانه حمد نفسه
وحمد عباده أو بمعنى فاعل لانه الحمد لنفسه ولا أعمال الطاعات من عباده والثاني من الحمد وهو الشرف
والرفعة وكرم الذات والفعال التي منها كثرة الافضال والمعنى انك أهل الحمد والفعل الجليل والافضال فاعطنا
سؤلنا ولا تحيب رجاء ناقله الفاسى وعبارة الجوهر المنظم وختمهم ما لانهم ما كالتعليل أو التذليل لما قبلها
اذ معناه ما انه سبحانه وتعالى فاعل ما يستوجب به الحمد من النعم المترادفة التي لاتعد ولا تحصى كريم بغايات
الاحسان وكثرته الى جميع عباده فناسب المطلوب قبلها من طلب ثناء الله سبحانه وتعالى على نبيه وحببيه
وخلائقه وتكرمه بزياة تقر به تأمل (قوله ولا بأس بزياة سيدنا قبل محمد) أى بل هى مستحبة كما اعتمده
في النهاية وعبارتها والافضل الاتيان بلفظ السيادة كما قاله ابن ظهيرة وصرح به جمع وبه أفنى الشارح أى
المحلى جازمالان فيه الاتيان بما أمرنا به وزياة الاخبار بالواقع الذى هو أدب فهو أفضل من تركه وان تردد
في أفضليته الاسنوى انتهى وعبارته في المهمات واشتهر زياة سيدنا قبل محمد وفي كونه أفضل نظر
وفي حفظي أن الشيخ عز الدين بنابه على أن الأفضل سلوك الأدب أم امثال الامرف على الاول يستحب دون
الثاني انتهى قال في الايعاب عقبه وبنأمل تأخر الصديق رضي الله تعالى عنه لما اتم به النبي صلى الله عليه وسلم
مع قوله له مكانك واقرار له على ذلك يعلم ان الاولى سلوك الأدب وهو متجه وان قال الاشبه الاتباع ولا يعرف
اسناد ذلك الى أحد من السلف (قوله وخبر لا تسيدوني في الصلاة ضعيف) أى شديد الضعف فلا يعمل به
(قوله بل لا أصل له) أى بل باطل لا أصل له كما قاله بعض متأخري الحفاظ وقول الطوسى انها زياة سيدنا
مبطله للصلاة غلط قاله في النهاية أى فلا يقال تسن مراعاته ويؤخذ مما تقرر كما قاله ع ش سن الاتيان بلفظ
السيادة في الاذان وهو ظاهر قال لان المقصود تعظيمه صلى الله عليه وسلم بوصف السيادة حيث ذكر لا يقال لم

يرد

انتهى بحروفه زاد في المغنى عقب كلام شرح الروض وظاهر كلامهم اعتماد الثاني انتهى أى فلا تستحب وهذا
لا يخالف ما قاله الشارح لانه قال با احتمال الاستحبابها وقال الز يادى في حواشى شرح المنهج المعتمد الاستحباب كما قاله ابن ظهيرة وصرح به جمع

انتهى زاد في شرح
العقاب فلا يقال تسن
مراعاة انتهى (قوله لان
الرحمة والبركة الخ) قال في
الامداد وقد يكون في
المفضول مزية فالتشبيه
لاجل ذلك اولي طلب له
صلى الله عليه وسلم ولا له
وليسوا أنبياء منازل
ابراهيم وآله الانبياء فالتشبيه
عائد لقوله وعلى آل محمد
فقط وقد يشكك على
الاخير أن غير الانبياء

وآل ابراهيم اسمعيل
واسحق وآلهما وخص
ابراهيم بالذكر لان الرحمة
والبركة لم يجتمعا لنبي غيره
(و) يس (الدعاء بعده)
أي بعد التشهد الاخير
(بما شاء وأفضله اللهم
اني أعوذ بك من عذاب
جهنم ومن عذاب القبر

لاساويهم مطلقا الا أن
يجاب بأن المساواة في هذا
الفردي بخصوصه ان سلم
ان التشبيه يفيد هاتماهي
بطريق التبعية له صلى
الله عليه وسلم ولا مانع من
ذلك انتهى (قوله لنبي
غيره) أي في قوله تعالى
رحمة الله وبركاته عليكم
أهل البيت أي بيت
ابراهيم (قوله بما شاء)
قال في شرح الروض مما
يتعلق بالاخرة والدنيا
نحو اللهم ارزقني جارية
حسنة لخبر اذا قعد أحدكم

يرد وصفه بالسيادة في الاذان لا نقول هنا كذلك وانما طلب وصفه به للتشريف وهو يقتضى العموم في جميع
المواضع التي يذكر فيها اسمه عليه الصلاة والسلام (قوله وآل ابراهيم اسمعيل واسحق) كذا في غيره مقتصرين
عليهم ما وظاهره أنه ليس لابراهيم من الاولاد الا اسمعيل واسحق وليس كذلك بل له اولاد عدة في شرح
المنار على الجامع الصغير عند قوله صلى الله عليه وسلم ان الله اصطفى كنانة الخ مناضه وفي الروض الانف كان
لابراهيم ستة اولاد سوى اسمعيل واسحق ثم قال وكانوا أي اولاد ابراهيم ثلاثة عشر انتهى وعليه فيكون فيهم
ثمانية ذكور الستة المذكورون واسمعيل واسحق وخمس اناث ع ش (قوله وآلهما) الذي في غيره واولادهما
ولعل المراد اولادهما بلا واسطة أو ذر يتما مطلقا لكن بالجل على المؤمنين منهم (قوله وخص ابراهيم) أي
وآله عليهم الصلاة والسلام (قوله بالذكر) أي في الصيغة المذكورة (قوله لان الرحمة والبركة لم يجتمعا لنبي
غيره) أي حيث قال الله في سورة هود درجة الله وبركاته عليكم أهل البيت انه جمد مجيد أي أهل بيت ابراهيم
زاد في الجوهر المنظم ما لم يخصه وانه أفضل الانبياء بعد نبينا محمد صلى الله عليه وسلم أو مكافأة لدعائه لهذه
الامه بقوله عز وجل على لسان سيدنا ابراهيم وابعث فيهم رسولا منهم الآية ووجه التشبيه مع ما عرف أن
المشبه دون المشبه به وسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم أفضل من سيدنا ابراهيم وآله اختل فوافيه على أوجه كثيرة
من أحسنها قول الشافعي رحمه الله ان التشبيه راجع لآل محمد صلى الله عليه وسلم فقط وأن التشبيه قد يكون
بالادون لنكتة كشهرة أو اظهار فضله وهو من باب الحاق المالم يشتهر بما شتهر اذ لم يبق أمة الا عرفت ابراهيم
ونبوتته ويؤيده خبر مسلم اذ فيه ذكر في العالمين بعد ابراهيم وآله دون نبينا محمد وآله أو المراد تشبيه الاصل
بالاصل أم المجموع بالمجموع انتهى ومما يعزى للشيخ أبي محمد المرحاني أنه قال سر التشبيه بابراهيم دون
موسى عليهم السلام لانه كان التجلي بالجلال فموسى صمعا والخليل كان التجلي له بالجلال لان المحبة
والخلقة من آثار التجلي بالجلال فأمرهم صلى الله عليه وسلم أن يصلوا عليه كما صلى على ابراهيم لسأله التجلي
بالجلال لا التسوية فيه في تجلي لكل منهما بحسب مقامه ورتبته عنده والله أعلم (قوله ويسن الدعاء بعده أي
بعد التشهد الاخير) أي بعد ما ذكر كله ولوللإمام للأمر بذلك في الاحاديث الصحيحة منها اذا قعد أحدكم في
الصلاة فليقرأ التحيات لله الى آخرها ثم ليتخير من الدعاء ما أعجبه أو أحب رواه مسلم وفي رواية الترمذي ثم
يدعو بما شاء وفي رواية البخاري ثم ليتخير من الدعاء ما أعجبه اليه فيدعو به بل يكره تركه للخلاف في وجوب
بعضه الا في وأما التشهد الاول فيكره فيه لبنائه على التخفيف الى أن فرغ المأموم قبل امامه حيثئذ كما مر
ويلحق بكل تشهد غير محسوب للمأموم بل هذه اذلة في الاول لان المراد به غير آخر نظير ما مر في الاخير
(قوله بما شاء) أي مما يتعلق بالاخرة والدينا نحو اللهم ارزقني جارية حسنة قاله في الاسنى وعبارة التحفة
وقضية المتن وغيره انه لا فرق بين الدعاء الديني والآخر ووقال جمع أي منهم المأوردى انه بالاول سنة
وبالثاني مباح ولو بنحو رزقني أمة صفها كذا خلافا لمن منه أما الدعاء بمحرم فبطل لها قال سم بن يحيى بخلاف
المكروه وقال ع ش وليس من الدعاء بمحرم ما يقع من الأئمة في القنوت من قولهم أهلك اللهم من بنى علينا
واعتدى ونحو ذلك أما اولادهم تعيين المدعو عليه فأشبهه لعن الفاسقين والظالمين وقد مر حواجزه
فهذا أولى منه لان الدعاء دون اللعنة وأما نانيا فلان الظالم المتعدى يجوز الدعاء عليه (قوله وأفضله) أي
الدعاء هنا وسأني وجهه (قوله اللهم اني أعوذ بك من عذاب جهنم) قدم الاستعاذة منه لانه أشد من
عذاب القبر (قوله ومن عذاب القبر) أي عذاب البرزخ أضيف الى القبر لانه الغالب والافضل ميت
أراد الله تعالى تعذيبه ناله ما أراد به قبر أو لم يقبر أو قبر كل انسان بحسبه ومحله البدن والروح جميعا باتفاق
أهل الحق وعذاب القبر قسمان دائم وهو عذاب الكفار وبعض العصاة ومنقطع وهو عذاب من خفت
جرائمهم من العصاة فانهم بعد موتهم يمدحون بحسبها ثم رفع عنهم بدعاء أو صدقة أو غير ذلك كما قاله ابن القيم

في الصلاة فليقرأ التحيات الى آخرها ثم ليتخير من المسئلة ما شاء أو ما أحب رواه مسلم وروى عن البخاري ثم ليتخير من الدعاء ما أعجبه اليه فيدعو
به وبما يتعلق بالاخرة وأفضل الدعاء المأثور أي المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم أفضل من غيره انتهى وأما الدعاء بمحرم فبطل للصلاة

كفى التحفة وغيرها (قوله ومن فتنة المحيا والممات) قال في المغني المراد الحياة والموت انتهى قال القليوبي وفتنة المحيا بالدين والاشتهوات ونحوها أكثر العبادات وفتنة الممات بنحو ما عند الاحتضار أو فتنة القبر انتهى (قوله بالخاء) قد هاء على المعجمة لرحمتهما عليها قال في شرح العباب بالخاء المهملة على المعروف بل الصواب كفى المجموع سمي به لانه يمسح الارض كلها أي يطؤها الامكة والمدينة وبالمعجمة لانه يمسوخ العين انتهى وفيه أيضا قال الاذري ويبنى أن يفتح به دعاء لقوله صلى الله عليه وسلم واجعلهن آخر ما تقول انتهى انتهى وكتب على مسح الارض قال في المغني أي يطوها ٢٦٤ (قوله وفيه قول بالوجوب) كان وجهه أمره صلى الله عليه وسلم به قال شيخ

الاسلام في شرح نحريره
مسلم اذا شهد أحدكم فليستعد
بالله من أربع فيقول
اللهم الخ انتهى وعبرة
التحفة وأوجب بعض
العلماء هذا انتهى وهي
عبارة الأشموني في بسط
الأنوار والخطيب في
ومن فتنة المحيا والممات
ومن فتنة المسيح) بالخاء
المهملة لانه يمسح الارض
كلها الامكة والمدينة
و بالخاء المعجمة مسخ
احيدى عينيه
(الدجال) أي الكذاب
للاتباع وفيه قول بالوجوب
فكان أفضل مما بعده
المعني وعبرة الامداد
هذا أكد للقول بوجوده
ونسب القول بالوجوب
ابن جعان في شرح العدة
لانفراد ابن حزم وفي
شرح مسلم للنووي قوله
ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان يعلمهم هذا
الدعاء كما يعلمهم السورة
من القرآن وان طائوسا
رحمه الله أمر ابنه باعادة

(قوله ومن فتنة المحيا والممات) أي الحياة والموت فالاول بالدين والاشتهوات ونحوها أكثر العبادات والثاني بنحو ما عند الاحتضار أو فتنة القبر (قوله ومن شرفته لمسيح) انما ذكر فتنة المسيح الدجال بعد شموله تقدم لها معظمها وكثرة شرها وانظر أي فائدة في التعمد من فتنة المسيح بالنسبة للسابقين الذي قطع بعدم ادراكهم لزمنه ويجاب بأن فائدته تعليم من بعدهم كما أن النبي صلى الله عليه وسلم استعاذ منها تلميذا لامتته (قوله بالخاء المهملة) أي على المعروف بل الصواب كفى المجموع انتهى ايعاب (قوله لانه يمسح الارض كلها) أي يطؤها في أربعين يوما راكبا على حمار واضعها رجله عند منتهى طرفه مع أن يومه الاول كسنة والثاني كشهرا والثالث كاسبوع (قوله الامكة والمدينة) زاد غيره وبيت المقدس في البخاري قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنقاب المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال (قوله و بالخاء المعجمة) عطف على الخاء المهملة يعني أن لفظ المسيح يجوز ضبطه بالضبطين وان كان الاول هو المعروف في رواية الحديث (قوله المسيح احيدى عينيه) أي وهى اليمنى كما أنها عينة طافية أقرب الناس به شيها ابن قطن رجل من خزاعة كفى أحاديث كثيرة وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس فأثنى على الله بما هو أهله ثم ذكر الدجال فقال اني لا نذكره وما من نبي الا وقد أئذره قومه ولكني سأقول لكم فيه قول لم يقله نبي لقومه انه أعور وان الله ليس بأعور ورواه البخاري (قوله الدجال أي الكذاب) من الدجل وهو التغطية لانه يغطي الحق بساطه وفي البخاري أن معه ماء و نار افترقه ماء بارد وماء نار وان بين عينيه مكتوبا كافر و ذكر البخاري أن معه ملكين واحد عن يمينه وآخر عن شماله فيقول أنار بكم فيقول الملك لذى عن يمينه كذبت في جبينه الملك الآخر الذي عن شماله صدقت ولم يسمع أحد الا قول الملك الذي عن شماله صدقت وهذه فتنة كبيرة أعادنا الله منها (قوله للاتباع) دليل لسن الدعاء في التشهد الا حير وكون الدعاء المذكور أفضل (قوله وفيه) أي في الدعاء المذكور (قوله قول بالوجوب) أي وهو قول ابن حزم كانسبمه اليه ابن جعان في شرح العمدة وكانه استدل الى حديث مسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فرغ أحدكم من التشهد الاخير فليتمتع بآية الله من أربع من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات ومن شر المسيح لدجال قال الامام مسلم بن الحجاج بلغني أن طائوسا قال لانه أدعوت به في صلاتك قال لا قال أعد صلاتك لان طائوسا رواه عن ثلاثة أو أربعة كما قال انتهى وسبأني أن الجمهور على ندبه (قوله فكان أفضل مما بعده) أي من الدعوات الآتية وفي صحيح مسلم عن طائوس عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم هذا الدعاء كما يعلمهم السورة من القرآن يقول قولوا اللهم اننا نعوذ بك من عذاب جهنم الخ ثم ذكر عامر عن طائوس قال الامام النووي هذا كله يدل على تأكيده هذا الدعاء والتعوذ والحث الشديد عليه وظاهر كلام طائوس رحمه الله تعالى أنه حمل الامر على الوجوب فأوجب اعادة الصلاة لقواته والجمهور على انه مستحب لا واجب ولعل طائوسا أراد تأديب ابنه وتأكيده هذا الدعاء

الصلاة حيث لم يدع هذا الدعاء فيه هذا كله يدل على تأكيده هذا
الدعاء والتعوذ والحث الشديد عليه وظاهر كلام طائوس انه حمل الامر به على الوجوب فأوجب اعادة الصلاة لقواته وجمهور العلماء على انه
مستحب ليس بواجب ولعل طائوسا أراد تأديب ابنه وتأكيده هذا الدعاء عنده لانه يعتقد وجوبه والله أعلم انتهى وفي شرح مسلم أيضا وأما
الجمع بين فتنة المحيا والممات وفتنة المسيح الدجال وعذاب القبر فهو من باب ذكر الخالص بعد العام

(قوله ومنه اللهم) الخ هذا في صحيح البخاري متصل بالدعاء الاول (قوله المغرم) قال الكرماني في شرح صحيح البخاري أي الدين الذي استدينه فيها بكرهه الله أو فيما يجوز زعم عجز عن أدائه وأما الدين المحتاج إليه وهو قادر على الاداء فلا استعادة منه والمأثم أي الامر الذي يأنم به الانسان أو هو الأثم نفسه وهذا اشارة الى حق الله والاول الى حق العباد ٢٦٥ وكتب المحشي أيضا المغرم بالغين المعجزة ثم

المهملة وهو الدين وربما يوجد فيه خلف وعد أو خلف كذب أو نحو ذلك والمأثم بالمشقة القوية أو المثلثة الأثم انتهى في الصحيحين فقال له قائل في رواية النسائي ان القائل عائشة ولفظها فقلت يا رسول الله ما أكثر

(ومنه اللهم اني أعوذ بك من المغرم والمأثم ومنه اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت) ولا مانع من طلب مغفرة ما سيقع اذا وقع فلا يحتاج لتأويل ذلك (وما أسرفت وما أعلنت) أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر

ما تستهين من المغرم فقال ان الرجل اذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف (قوله اللهم اغفر لي) الخ واه مسلم (قوله) فلا يحتاج لتأويل ذلك أي بأن المراد بالتأخر في الحديث انما هو بالنسبة لما وقع لاستحالة الاستغفار قبيل الذنب ورد بأن الطلب قبل الوقوع أن

عنده لا أنه يعتقد وجوبه والله أعلم انتهى (قوله ومنه) أي من الدعاء قال الكرماني هذا في صحيح البخاري متصل بالدعاء الاول انتهى لكن الذي اتصل به هذا ليس باللفظ الذي ذكره المصنف بل لفظه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدعو في الصلاة اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال وأعوذ بك من فتنة الحيا وفتنة الممات اللهم اني أعوذ بك من المغرم والمأثم وأما الذي ذكره المصنف فهو في صحيح مسلم من رواية أبي هريرة وابن عباس رضي الله عنهما وليس فيها هذا اللفظ فافهم (قوله اللهم اني أعوذ بك من المغرم) بفتح الميم والراء مصدر ميمي من غرم يغرم كغرم يتعب قال الكرماني أي الدين الذي استدين فيما بكرهه الله تعالى أو فيما يجوز زعم عجز عن أدائه وأما الدين المحتاج إليه وهو قادر فلا استعادة منه هذا كلامه ويبدل للمعنى حديث الصحيحين فقال له قائل ما أكثر ما تستهين من المغرم فقال ان الرجل اذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف (قوله والمأثم) أي الأثم أو الامر الذي يأنم به الانسان وهذا اشارة الى حق الله تعالى والاول الى حق العباد (قوله ومنه) أي من الدعاء (قوله اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت) أي من الذنوب التي ارتكبتها صغيرها وكبيرها وهذا الدعاء رواه مسلم من حديث علي وعن أبي داود كان يقول ذلك بعد التسليم (قوله ولا مانع من طلب مغفرة ما سيقع اذا وقع) يعني لاستحالة فيه لانه طلب قبل الوقوع أن يغفر اذا وقع وانما المستحيل طلب المغفرة الآن مما سيقع (قوله فلا يحتاج لتأويل ذلك) أي بأن المراد منه ما تأخر من الذنوب وعبارة حواشي الروض المراد بالتأخير انما هو بالنسبة الى وقوعه لان الاستغفار قبل الذنب محال كذا رأيت في شرح خطبة رسالة الشافعي لابي الوليد النيسابوري رى أحد اصحاب ابن سريج نقلا عن الاصحاب ولفظا أن يقول المحال انما هو طلب مغفرة قبل وقوعه وأما الطلب قبل الوقوع أن يغفر اذا وقع فلا استعادة فيه انتهى والحاصل أن معنى هذا الدعاء على قول أبي الوليد اغفر لي ما مضى من ذنوبي كلها ما تقدم منها على غيره وعلى عدم التأويل اغفر لي ما مضى منها وما سيقع ومعنى غفرانه عدم مؤاخذته به اذا وقع تأمل (قوله وما أسرفت) أي كتمته عن الخلائق من السر وهو ما يكتنم يقال أسرفت السر وأخففته ويقال بمعنى أظهرته فهو من باب الاضداد وليس مرادنا هنا بدليل المقابلة (قوله وما أعلنت) أي أظهرته وأنشأته لهم فهو شامل لما فعل بين أيديهم وما فعل سرا ثم يتحدث بينهم (قوله وما أسرفت) أي جاوزت فيه الحد قال بعض المحققين كان وجه التعبير عن الاشتغال بما لا يعني من المعصية فيما دونها الى اللهو والغفلة بما ذكر هو تشبيهه صرف أوقات العمر فيها بصرف المال في غير محله المسمى بالاسراف قال وهذا معنى دقيق لم أر من نبه عليه فليتأمل وليحذر (قوله وما أنت أعلم به مني) كان النكته في ذكر مني مع انه سبحانه وتعالى أعلم به من كل أحد هو أن الشخص أدرى بحال نفسه من غيره فيلزمه أعلميته تعالى من الغير بالاولى وهذا أبلغ من التصريح لانه كالأستدلال (قوله أنت المقدم) أي الذي تقدم الاشياء وتضعها في مواضعها (قوله وأنت المؤخر) أي الذي تؤخر الاشياء الى مكانها فهو سبحانه وتعالى يضع الاشياء في محالها فن استحق التقديم قدمه ومن استحق التأخير أخره انتهى شيخنا رحمه الله وقال بعضهم أي الموجد بالحقيقة لما تقدم وما تأخر مني بحسب الصورة وقال غيره وأولى منه أي الموصول للمقامات العالية الدينية والدينية بالتوفيق

(قوله اللهم اني ظلمت نفسي) الخ في الصحيحين وغيرهما ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم علمني دعاء ادعوه به في الصلاة فقال قل اللهم اني ظلمت نفسي الخ (قوله من عندك) أي لا يقتضيه سبب من العبد من عمل حسن ونحوه شو برى (قوله انك أنت الغفور الرحيم) من باب ٢٦٦ المقابلة والختم للكلام فالغفور مقابل لقوله اغفر لي والرحيم مقابل لقوله ارحمني

والمنازل عنها بالخللان انتهى وهما اسمان من أسماء الله تعالى قال بعضهم غير مذكورين في القرآن لكنهما مجمع عليهما وحظ العبد منهما أن يحيط بمراتب العبادات ويقدم الأهم فالأهم (قوله لا اله الا أنت) عقبه كالاستدلال على ما قبله تأمل (قوله ومنه) أي من الدعاء (قوله يا مقلب القلوب) جمع قلب يطلق على الجسم الصنوبري الشكل أي الذي على هيئة ثمر الصنوبر ويعرف هذا الثمر بسن العجوز ويطلق على اللطيفة البائية وهو المراد هنا وسمى قلبا لسرعة تقلبه ففي الحديث ان القلب كريشة بأرض فلاة تقلبها الرياح بطنا لظهور (قوله ثبت قلبي على دينك) أي بأن لا ينزلزل بالعوايق والحوادث العارضة من النعم والبلايا (قوله ومنه) أي من الدعاء (قوله اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا) أي بصرفها في غير ما خلق لاجلها لان الظلم وضع الشيء في غير محله وعبرة شيخنا رحمه الله أي أسأت اليها بخالفك وطاعة عدونا وعدوك وفيه اعتراف من العبد بالذنب والندم (قوله ولا يغفر الذنوب الا أنت) أي بما مقدمة لسؤاله المغفرة (قوله فاغفر لي) أي جميع ذنوبي كبيرها وصغيرها جلجلها وخفيها (قوله مغفرة من عندك) أي لا يقتضيه سبب من العبد من عمل حسن ونحوه (قوله وارحمني) أي رحمة عامة واسعة (قوله انك أنت الغفور الرحيم) من باب المقابلة والختم للكلام فالغفور مقابل لقوله اغفر لي والرحيم مقابل لقوله ارحمني ويجوز أن يكون من باب التذييل والتكميل قال السيوطي في عقود الجنان

ومنه تذييل بجملة حوت * مؤكدا معنى التي قبل خلت

وانظر الى هذه المؤكدات هنا من ان وضهير الفصل وتعرف الخبر باللام وصيغة المبالغة فاستخرج فوائدها ان كنت على ذكر من فن البلاغة تجده من نكات كثيرة وهذا الدعاء في الصحيحين من رواية الصديق رضي الله عنه ونص البخاري عن عبد الله بن عمرو عن أبي بكر رضي الله عنهم انه قال يا رسول الله علمني دعاء ادعوه به في صلاتي فقال قل اللهم اني ظلمت نفسي الخ قال بعضهم لم أر من جعله بعد التشهد انتهى لكن البخاري ذكره في باب الدعاء قبل السلام (قوله وروى كبيرا بالوحدة والمثلثة) أي والاكثر كثيرا بالمثلثة (قوله ففسن الجمع بينهما) أي كما قاله الامام النووي أي فيقول ظلما كثيرا كبيرا أو بالعكس ولعل الاول أولى لما تقرر ان الاكثر بالمثلثة (قوله خلافا لمن نازع فيه) أي في سن الجمع والمنازع هو العزيز جماعة كما صرح به في حاشية الايضاح وعبارتها قال المصنف النووي فينبغي أن يجمع بينهما أي لانه حينئذ يتيقن النطق بما نطق به صلى الله عليه وسلم وزيادة لفظه على الوارد احتياط لا يخرج به عن كونه نطق بالوارد و بذلك يندفع قول ابن جماعة ليس فيما ذكره اتيان بالسنة لانه صلى الله عليه وسلم لم ينطق بهما وانما الذي ينبغي أن يدعومرة بالمثلثة ومرة بالوحدة لنطقه حينئذ بالوارد يقينا انتهى على أن ما قاله المصنف فيه اتيان بالوارد يقينا في كل مرة بخلاف ما ذكره ابن جماعة فانه ليس فيه اتيان به الا في مرة من كل مرتين فان قلت لا يحتاج الى ذلك ويحمل اختلاف الروايتين على انه صلى الله عليه وسلم نطق بكل منهما فانطق بكل سنة وان لم ينطق بالآخرى فلا يحتاج للجمع ولا أن يقول هذا مرة وهذا مرة قلت هو محتمل لكن ما ذكره أحوط ثم قال بعد كلام نقله عن شرح مسلم ويتأمله يعلم قوة ما ذكرته من ان النطق بكل سنة وانه لا يحتاج للجمع المذكور الا مجرد الاحتياط انتهى قال الكردي في الكبرى ويؤيد هذا الاخير انه صلى الله عليه وسلم

ويجوز أن يكون من باب التعميم والتكميل وانظر الى هذه التأكيدات من كلمة ان وضهير الفصل وتعريف الخبر باللام وصيغ المبالغة فاستخرج فوائدها ان كنت على ذكر من المعاني والبيان

لا اله الا أنت ومنه يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك ومنه اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب الا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك أنت الغفور الرحيم وروى كبيرا بالوحدة والمثلثة ففسن الجمع بينهما خلافا لمن نازع فيه

شو برى (قوله خلافا لمن نازع فيه) عبارة الشارح في الوقوف من حاشيته على ايضاح النووي ما نصه قوله ظلما كثيرا وروى بالمثلثة والوحدة قال المصنف فينبغي أن يجمع في دعائه بينهما لانه حينئذ يتيقن النطق بما نطق به صلى الله عليه وسلم وزيادة لفظه على الوارد للاحتياط لا يخرج به عن كونه نطق بالوارد وبذلك يندفع قول

نطق

العزيز جماعة ليس فيما ذكره اتيان بالسنة لانه صلى الله عليه وسلم لم ينطق بهما وانما الذي ينبغي أن يدعومرة بالمثلثة ومرة بالوحدة لنطقه حينئذ بالوارد يقينا انتهى على أن ما قاله المصنف فيه اتيان بالوارد يقينا في كل مرة بخلاف ما ذكره ابن جماعة فانه ليس فيه اتيان به الا في مرة من كل مرتين فان قلت لا يحتاج الى ذلك ويحمل اختلاف الروايتين على انه صلى الله عليه وسلم

وسلم نطق بكل منهما فالنطق بكل سنة وان لم ينطق بالآخرى فلا يحتاج للجمع ولا ان يقول هذا مرة وهذا مرة قلت هو محتمل لكن ما ذكره
أحوط ثم قال بعد كلام نقله عن شرح مسلم وبتأمله يعلم قوة ما ذكرته من ان النطق بكل سنة وأنه لا يحتاج للجمع المذكور لا مجرد الاحتياط
انتهى كلام حاشية الايضاح ويؤيد هذا الأخير انه صلى الله عليه وسلم نطق بهما في قوله تعالى لعنا كبيرا كما تواتر في السبع (قوله
لكن السنة هنا الخ) عبارة التحفة يسن ان لا يزيد الامام في الدعاء على قدر أقل التشهد وأقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بل الأفضل
أن ينقص عن ذلك كما في الروضة وغيره لانه تبع لما فان ساواهما كره أما المأموم فهو تابع لامامه وأما المنفرد فقضية كلام الشيخين
أنه كالامام لكن أطال المتأخرون في ان المذهب انه يطيل ماشاء ما لم يخف وقوعه في سهو ومثله امام من مر وظاهر ان محل الخلاف فيمن
لم يسن له انتظار نحو داخل انتهت ومنها يعلم ان الشارح اعتمد في هذا الكتاب ما اقتضاه كلام الشيخين وتردد في ذلك الشارح في
شرحي الارشاد كالتحفة فقال في الامداد وسواء المنفرد وغيره كما في الروضة لكن ٢٦٧ أطال الاسنوي ومن بعده في رده الخ

وفي الفتح أما المنفرد
فيطيل ماشاء ما لم يخف
وقوعه به في سهو كما اعتمد
الاسنوي ومن تبعه
وأطالوا في الانتصار له الى

ويسن أن يجمع المنفرد
وامام من مر بشرطه بين
الادعية المأثورة في كل محل
لكن السنة هنا ان يكون
الدعاء أقل من التشهد
والصلاة (ويكره) لكل
مصل

نطق بهما في قوله تعالى لعنا كبيرا كما تواتر في السبع انتهى وهي قراءة عاصم والجمهور رقرأ كثيراً
بالتاء المثلثة قال الشاطبي * وكثيراً نقطة تحت نغلا * فاشار بالنون من نغلا الى عاصم
فانه كبير بالباء الموحدة فالباقون قرؤا كثيراً بالمثلثة كما لفظ به فافهم (قوله ويسن أن يجمع المنفرد)
أي المصلي منفرداً ولو في هذه الحالة كان من مستحباً فانه بعد سلام امامه في حكم المنفرد كما هو ظاهر
(قوله وامام من مر) أي المحصورين الراضين بالتطويل (قوله بشرطه) أي من مر من كونه حراً
غير أجبر عين ولا امرأة مزوجة (قوله بين الادعية المأثورة) أي عن النبي صلى الله عليه وسلم
التي هي أفضل مطلقاً لانه صلى الله عليه وسلم المحيط باللائق بكل محل بخلاف غيره (قوله في كل
محل) أي من ركوع وسجود وغيرهما الا اذا خاف خروج وقت الجمعة فقد نقل الشارح عن
الاذري ما نصه ولو كان وقت الجمعة يخرج بالاكمل حرم الاتيان به فيما يظهر انتهى قال في الايعاب
وقياسه جريان ذلك في كل سنة (قوله لكن السنة هنا) أي في دعاء التشهد وهو استدراك على
قوله في كل محل (قوله ان يكون الدعاء أقل من التشهد والصلاة) أي على النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم وآله قال الاذري هل المراد قدر أقل التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أو أكلها
قلت لم يصرح به المعظم والاشبه ان المراد أقل ما يأتي به منهما فان أطالهما أطالها وان خففهما خففه لانه تبع
لهما انتهى وقال العمري عن الاصحاب أقل التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم واعتمده
الرملي وغيره الاول قال في التحفة فان ساواهما كره أما المأموم فهو تابع لامامه وأما المنفرد فقضية
كلام الشيخين انه كالامام لكن أطال المتأخرون في أن المنفرد انه يطيل ماشاء ما لم يخف وقوعه في
سهو وظاهر ان محل الخلاف فيمن لم يسن له انتظار داخل انتهت وبه يعلم ان الشارح اعتمد هنا
مقتضى كلام الشيخين وتردد في شرح الارشاد كالتحفة في ذلك واعتمد شيخ الاسلام والخطيب والرملي
وغيرهم ما أطال به المتأخرون (قوله ويكره لكل مصل) من منفرد وامام ومأموم ذكر وغيره

أن قال لكن الذي في
الروضة وأصلها انه كغيره
فيما مر انتهى لكن الذي
اعتمده موافقة الاسنوي
فقد أقره على ذلك الاشعري
في بسط الانوار والسيوطي
في مختصر الروضة وحزم

به في العباب وغيره واعتمده الخطيب في شرح المنهاج والتبني والإسلام في شرح المنهج وغيره وعبارة شرح الروضة وما شمله كلامه
كأصله من ان المنفرد يستحب أن يكون دعاء أقل من التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم خلافاً لما في كتب المذهب فان الذي فيها
انه يطيل ما أراد ما لم يخف وقوعه به في سهو وحزم به خلافاً لما يحضرون ونص عليه في الام وقال فان لم يزد على التشهد والصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم كرهت ذلك وقد حزم بذلك النووي في مجموعته فانه ذكر النص ولم يخالفه بنه على ذلك في المهمات انتهت زاد الشارح في شرح
العباب بعد كلام شرح الروض وكذا ابن الرفعة في الكفاية ناقلاً عن الاصحاب وبجث الاذري ان المراد أن لا يزيد على ما يأتي به منهما لانه
تبع لما ثم نقل نصين مختلفين ونقل عن الاصحاب انهم جمعوا بينهما بما يدل على ان المراد لا يزيد على أقلهما ونقله الغزالي عن
الاصحاب واعتمده كالدلمي ونقله أيضاً الزركشي عن الماوردي وغيره ثم بحث ما بحثه الاذري وبجث ابن الرفعة لم يدم اطلاعه على ذلك
أكلهما والحاصل أن المنقول الاول وان كان لما بحثه ابن الرفعة والاذري وجهه وأوجه البحثين بجث الاذري انتهى ومراده بالبحثين بجث
الاذري وبجث ابن الرفعة

(قوله الجهر بالتشهد) أى سواء الأول والاخير (قوله والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء) أى سواء كان بعدها أو غيرها (قوله والتسبيح) أى فى الركوع والسجود (قوله وسائر الأذكار التى لم يطلب فيها الجهر) أى كدعاء الافتتاح والتعوذ وكذا تكبيرات الانتقالات لغير الإمام والمبلغ بخلاف التامين ونحو سؤال الرحمة كما تقدم بيانه فى مواضع متفرقة * فائدة * من الادعية أيضا ما نقل عن ابن مسعود وهو اللهم انى أسالك من الخير كله ما علمت منه وما لم أعلم وأعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم أعلم ومن ذلك اللهم ألف بين قلوبنا وأصلح ذات بيننا واهدنا سبل السلام وحبنا من الظلمات الى النور وحبنا الفواحش ما ظهر منها وما بطن وبارك لنا فى أسماعنا وأبصارنا وقلوبنا وبارك لنا فى ديننا وأزواجنا وذرياتنا وتب علينا انك أنت التواب الرحيم واجعلنا شاكرين لنعمتك مثنين بها قابليها وأتمها علينا قال الرويانى وأنا أن يدفيه اللهم انى ضعيف فقونى وذليل فاعزنى اللهم اجعلنى على تلاوة كتابك صبورا وعلى احسانك شكورا واجعلنى فى عين ذليلا وفى عين الناس كبيرا واجعلنى ممن يذكر ويذكر ويسبحك بكرة وأصيلا انتهى ذكره بعض الفضلاء هنا ولكنه لم يذكره أصلا من الحديث فليراجع هل هو مأثور فى خصوص هذا الموضع أم لا والله سبحانه وتعالى أعلم

* فصل فى سنن السلام *

تقدم فى مبحث الاركان دليل ركنيته وان الحكمة فيه انه كان مشغولا عن الناس ثم أقبل عليهم فغائب حضر قال الشعرانى فى الميزان ومن ذلك أى مما اختلفوا فيه قول الامام أبى حنيفة رضى الله عنه ان السلام من الصلاة ليس بركن فيه ما مع قول الاثمة الثلاثة انه ركن من أركان الصلاة فالاول مخفف والثانى مشدد ووجه الاول ان السلام انما هو آخر وج من الصلاة بعد تمامها فلم يكن يحصل بتركه خلل فى هيئة الصلاة ووجه الثانى أن التحلل منها بالسلام واجب كنية الدخول فيها ثم ذكر الحديث السابق ثم قال فالاول خاص بالا كابر الذين هم على صلاتهم دائمون فلا يخرجون من حضرة الله تعالى قلوبهم فكان السلام من الصلاة فى حقهم مستحبا فيخرجون من حضرة الله ويدخلون ليل أو نهارا ففهم انتهى ورضى الله عن الجميع (قوله وأكمل السلام) مبتدأ خبره (قوله السلام عليكم ورحمة الله) بقصد لفظه قال فى التحفة لانه المأثور ويسن أن لا يبعد لفظه للخبر الصحيح فيه انتهى وكأنه أراد به ما أخرجه أبو داود والترمذى عن أبى هريرة حذف السلام سنة قال الترمذى حسن صحيح وهو الذى استجبه أهل العلم قال السخاوى وكذا قال جماعة من العلماء معناه انه استحباب أن يدرج لفظ السلام ولا يعمده (قوله دون وركانه) أى فلا يسن على المنصوص المنقول الذى صححه فى المجموع ووصوبه لانها وظيفة الرواتب وتركه لىأتى مما يأتى به المسلم قال فى النهاية لكنها ثبتت من عدة طرق ومن ثم اختار كثير نديها انتهى وعبارة البرلى والثانى يستحب والثالث فى الاول دون الثانى حكاه السبكي واختار الثانى انتهى واستثنى فى التحفة من ذلك صلاة الجنائز أى فعنده سن ذلك فيها وخالفه الرملى وغيره فقالوا لا تسن مطلقا (قوله ويسن تسليمة ثانية) أى خلافا للإمام أحمد حيث قال بوجودها والامام مالك فقال انها لا تسن للإمام والمنفرد قال فى رحمة الامم فاما المأموم فيستحب عنده أن يسلم ثلاثا تسنين عن يمينه وشماله والثالثة تلقا وجهه يردا على امامه والله أعلم (قوله وان تركها) أى التسليمة الثانية (قوله امامه) أى بأن اقتصر على واحدة فيسن للمأموم الايمان بالثانية احرار الفضيلتها ونحو وجه عن المتابعة بالاولى بخلاف التشهد الاول لو تركه امامه لا يأتى به لوجوب متابعتها قبل السلام كما سيأتى تفصيلها

(قوله)

(الجهر بالتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء والتسبيح) وسائر الأذكار التى لم يطلب فيها الجهر

* فصل فى سنن السلام (وأكمل السلام السلام عليكم ورحمة الله) دون وركانه (ويسن تسليمة ثانية) وان تركها امامه

* فصل فى سنن السلام (قوله دون وركانه) قال فى الامداد على المنصوص المنقول لكنها ثبتت فى عدة طرق ومن ثم اختار جمع نديها انتهى (قوله وكتب أيضا دون وركانه) أيضا قال فى التحفة الا فى الجنائز انتهى

فهرست الجزء الثاني من المقدمة الحضرية مع شرحها وحاشيتها العلامة الترمسي والعلامة الكردى *

صفحة

(باب الصلاة)	٢٠
فصل في مواقيت الصلاة	٤٤
فصل في الاحتماد في الوقت	٥١
فصل في الصلاة المحرمة من حيث الوقت	٦١
(باب صفة الصلاة)	١٠٩
فصل في سنن الصلاة	١٩٠
فصل في سنن الركوع	٢٢٣
فصل في سنن الاعتدال	٢٢٦
فصل في سنن السجود	٢٣٩
فصل في سنن الجلوس بين السجدين	٢٤٦
فصل في سنن التشهد	٢٥١
فصل في سنن السلام	٢٦٨
فصل في سنن بعد الصلاة وفيها	٢٧٣
فصل في شروط الصلاة	٢٩٢
فصل في كروهاة الصلاة	٣٨٦
فصل في سترة المصلي	٤٠٢
فصل في سجود السهو	٤١١
فصل في سجود التلاوة	٤٤٠
فصل في سجود الشكر	٤٤٨
فصل في صلاة النفل	٤٥٣

تمت *

مكت

تاس

تلمذون

(قوله منافي) أي أصلاته المتلبس بها وعبارة المغنى إلا أن يعرض له عقب الأولى ما ينافي صلاته فيجب الإقتصار على الأولى وذلك كان
خرج وقت الجمعة بعد الأولى أو انقضت مدة المسح أو

٢٦٩

القاصر الإقامة
وانكشف عورته أو سقط
عليه نجس لا يعنى عنه أو
تبين له خطؤه في
الاجتهاد أو عتقت أمه
مكشوفة أو وجد العارى
ستره ذكره في الخادم انتهت

(قوله للاتباع) دليل لسن التسليمة الثانية والحديث رواه النسائي وأحمد وغيرهما وسيأتى قال الرملى في غاية
البيان وأما أخبار التسليمة الواحدة فضيحة أو محمولة على بيان الجواز وأيضا فإخبار الثنتين زيادة ثقة
فيجب قبولها انتهى وهو حديث عائشة رضي الله عنها كان يسلم تسليمة واحدة رواه الترمذى وابن ماجه
وابن حبان والحاكم والدارقطنى وقال ابن عبد البر لا يصح مرفوعا (قوله وقد تحرم) أي التسليمة الثانية قال
ع ش منع صحة الصلاة كما هو ظاهر جلى (قوله ان عرض عقب الأولى منافي) أي أصلاته المتلبس بها
فيجب الإقتصار حينئذ على الأولى (قوله كحدث وخرج وقت الجمعة ونية) أمثلة للمنافى وكاتقضاء مدة
المسح والشك فيها وتخرق الحنف وانكشف عورته انكشافا مبطلا للصلاة بأن طال الزمن مثلا وسقوط
نجس لا يعنى عنه وتبين خطئه في اجتهاده ووجود العارى ستره (قوله وهى) أي التسليمة الثانية (قوله وان
لم تكن جزأ من الصلاة) جواب عما يورد على قوله وقد تحرم الى آخره بيانه انها اذا لم تكن من الصلاة بل
تم بالأولى فإوجبه تحريم الاتيان بها عند عرض منافي (قوله الا انها) أي التسليمة الثانية (قوله من
توابعها ومكملاتها) أي الصلاة ومن ثم وقع للشيخين مرة اتياها وأخرى انها ليست منها وهو محمول على
ما تقررفل تناقض ووجه الحرمة في هذه المسائل كما قاله ابن قاسم انه صار الى حالة لا تقبل هذه الصلاة
المخصوصة فلا تقبل توابعها تأمل (قوله ويسن فصلها) أي التسليمة الثانية (قوله عن الأولى) أي عن التسليمة
الأولى وعبارة غيره ويستحب اذا أتى بها ان يفصل بينهما بسكنة كما اقتضاه كلام العبادى في الطبقات عن
الشافعى رضي الله عنه وصرح به الغزالي في الاحياء (قوله والابتداء) أي ويسن الابتداء فهو معطوف على
تسليمة ثانية (قوله به أي بالسلام فيها) أي في التسليمتين الأولى والثانية (قوله مستقبل القبلة بوجهه)
زاد في التحفة وانها لم بعد تمام التفاته قال السيد عجمى البصرى فلو تم سلامه قبله فهل يتم لانه سنة مستقلة وهو
الظاهر وفي عكسه يستمر حتى يتم السلام ولا يزيد في الالتفات فيما يظهر أيضا انتهى تأمل (قوله أما بصدده
فواجب) أي لانه يشترط أن يكون صدره الى القبلة الى الميم من عليه كما قاله الحنفى فلو انحراف به عامدا عالما ببطلان
صلاته أو ناسيا أو جاهلا فلا يبطل وهل يعتد بسلامه حينئذ لعذر أو لا وتجب اعادته لانياته بعد الانحراف فيه
نظر والا قرب الاول لانه حيث اغترناه له وعذر فيه اعتد به فيه فلا يبطل به صلاته وعليه فلا يسجد للسهو
لانتهاء صلاته وعلى الثاني يسجد ثم يعيد سلامه ع ش (قوله والالتفات في التسليمتين) أي نسي الالتفات
فيهما قال الرشيدى وهذا في غير المستلقى أما هو فيمتنع عليه الالتفات لانه متى التف للاتيان بسنة الالتفات
خرج عن الاستقبال المشروط حينئذ فيمتنع عليه الالتفات ويكون مستثنى هكذا ظهر * وبه يلغز فيقال لنا
مصل متى التف للسلام بطلت صلاته انتهى قال الشروانى وظاهر أنه لا يأتى على ما بحثه الشارح أنه اذا
توجه بصدده بأن يرفع صدره بنحو محذور لا يشترط توجيهه بوجهه انتهى أي وعليه فكلام الرشيدى محمول
على الغالب تأمل (قوله بحيث يرى خده الايمن في الأولى) تصور للالتفات ويرى بالبناء للامعول خده
نائب فاعله أي يراه من بجنبه وعبارة شرح مسلم ويلتفت في كل تسليمة حتى يرى من عن جانبه خده وهذا
هو الصحيح وقال بعض أصحابنا حتى يرى خديه من عن جانبه (قوله وخده الايسر في الثانية) أي ويرى من
بجانبه خده الايسر في التسليمة الثانية قال في الايعاب بخلاف ما لو ساهما عن يمينه أو عن يساره أو تلقاؤه وجهه
فانه يكون تاركا للسنة ولا يكره الاعلى ما يأتى عن المجموع قال ابن قاسم وبقي ما لو سلم الأولى عن اليسار فهل

للااتباع وقد تحرم وان
عرض عقب الأولى
منافي كحدث وخرج
وقت الجمعة ونية وهى
ان لم تكن جزأ من الصلاة
الأنها من توابعها
ومكملاتها ويسن فصلها
عن الأولى (والابتداء به)
أي بالسلام فيها (مستقبل
القبلة) بوجهه أما بصدده
فواجب (والالتفات في
التسليمتين بحيث يرى
خده الايمن في الأولى
وخده الايسر في
الثانية)

(قوله وهى ان لم تكن
الخ) جواب عما قد يورد
على قوله وقد تحرم الخ
وجه الايراد ان التسليمة
الثانية ليست من الصلاة
بل تم الصلاة وتخرج
منها بالتسليمة الأولى
وحينئذ فإوجبه تحريم
ما ذكره عند عرض منافي
فاجاب بانها وان لم تكن

منها الا انها من توابعها ومكملاتها فلا يحرم (قوله في التسليمتين) قال في التحفة ويسن ابتداءه في كل مستقبل وانها لم مع تمام التفاته
انتهى (قوله خده) في التحفة الاخذاء وفي شرح مسلم للنووى ويلتفت في كل تسليمة حتى يرى من جانبه خده هذا هو الصحيح وقال بعض

عن ظاهر نصه في
البويطي قياسا على نية
التحرر عند التكبيرة
لان السلام ذكر واجب
في أحد طرفي الصلاة
كالتكبير قال الشارح في
شرح العباب وقد يجب
نية الخروج كتنفل تنفلا
مطلقا سلم في أثناء عدد
نواه بعد تشهد فان قصد

للاتباع ويسن له أن يكون
(ناويا بالتسليم الأولى)
مع أولها (الخروج من
الصلاة) خر وجامن
خلاف من أو جهها أملو
نوى قبل الأولى فان
صلاته تبطل أو بعد أولها
فانه لا يحصل له أصل
السنة ولا يضر تعيين غير
صلاته خطأ بخلافه عمدا
(و) يسن لكل مصل
(السلام) أي نيته

به التحال جاز وكأنه نوى
البعض والا كان كلاما
عمدا فتبطل به صلاته انتهى
كلام شرح العباب وفي
التحفة فيه نظر قال ومما
يدفعه انه لا يجوز له النقص
الابنية ايا قبل فعله
وحينئذ تبطل علته
المد كورة لان نية النقص
متضمنة لسلامه الذي
أراد فلم يحتج لنية أخرى

يسن حينئذ جعل الثانية عن اليمين ينبغي نعم قال ع ش والاولى خلافه فيأتي بالثانية عن يساره أيضا لانها
هيئتها المشروعة لها ففعلها عن يمينه تغيير للسنة المطلوب فيها كما لو قطعت سبابة اليمين لا يشير بغيرها لان
له هيئة مطلوبة فالإشارة به تفوت ما طلبه من قبضها ان كانت من اليمين ونشرها على الفخذ ان كانت
من اليسرى فليتأمل (قوله للاتباع) دليل لسن الالتفات يمينا وشمالا والحديث رواه النسائي وغيره عن
ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض خده
اليمين وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض خده اليسرى انتهى وأصله في مسلم (قوله ويسن
له) أي المصلي في سلامه (قوله ان يكون ناويا بالتسليم الأولى مع أولها) أي من همزة السلام (قوله
الخروج من الصلاة) بالنصب مفعول ناويا (قوله خر وجامن خلاف من أو جهها) أي نية الخروج
فهو تمليل لسنها في الرافعي هل يجب نية الخروج من الصلاة بسلامه فيه وجهان أحدهما نعم وبه قال ابن
سريج وابن القاص ويحكي عن ظاهر نصه في البويطي لانه ذكر واجب في آخر الصلاة فتجب فيه النية
كالتكبير ولان لفظ السلام يناقض الصلاة في وصفه من حيث هو خطاب الأتبعين ولهذا الوسم قصدا
في الصلاة بطلت صلاته فاذا لم تكن نية صارفة الى قصد التحال صار مناقضا والثاني لا يجب ذلك وبه قال
أبو جعفر بن الوكيل وأبو الحسين بن القطان ووجهه القياس على سائر العبادات لا يجب فيها نية الخروج
ولان النية تليق بالاقدام دون الترك وهذا هو الاصح عند القفال واختيار معظم المتأخرين وحل نصه على
الاستحباب (قوله أملو نوى قبل أولها) يعني نوى الخروج من الصلاة قبل أول التسليم الأولى فهو مقابل
لقوله مع أولها (قوله فان صلاته تبطل) أي اتفاقا قال ع ش وليس من ذلك ما لو قصد في أثناء التشهد أو
ابتدأه مثلاً أن ينوي الخروج عند ابتداء السلام لانه نوى ما يطلب منه وقياس عدم البطلان بنية فعل
ما يبطل قبل الشروع فيه أنه لو نوى في ابتداء التشهد مثلاً لانه بعد فراغ التشهد ينوي الخروج قبل السلام
عدم البطلان هنا لانه لم يشرع في المبطل انتهى فليتأمل (قوله أو بعد أولها) عطف على ما قبل أولها أي
أو نوى الخروج بعد أول التسليم بأن كان في أثناء السلام (قوله فانه لا يحصل له أصل السنة) أي على
القول الاصح وأما على الضعيف فخطأ أيضا (قوله ولا يضر تعيين غير صلاته خطأ) أي ويسجد للسهو
حينئذ ثم سلم ثانيا قاله الكردي (قوله بخلافه عمدا) أي فانه يضر خلافا لما في المهمات لما فيه من ابطال ما هو
فيه بنية عن غيره انتهى نياه وعبارة الاسنى مع المتن فلا يضر تعيين غير صلاته خطأ كما لو دخل في ظهره وظن
في الركعة الثانية عصر ثم تذكر في الثالثة لا يضر ولان لا يجب التعرض له لا يضر الخطأ فيه كتعيين الامام فيه
وتعيين اليوم للصلاة وتبعث في تقييد ذلك بالخطأ الاصل وحذفه المصنف لقول المهمات المراد بذلك تعيين
خلاف ما هو عليه عمدا أو سهوا فان الأكثرين ممن تكلم على المسألة قد صرحوا بذلك منهم القفال والبعزى
والطبري في العدة والعمراني وهو مفهوم من عبارة الرافعي ومأقوله وان كان قويا فافقه نظير من حيث ان
هؤلاء لم يصرحوا بذلك بل قال بعضهم أطلق وبعضهم قيد بالخطأ وعبارة المطلق تفهم التقييد
بالخطأ انتهى (قوله ويسن لكل مصل) أي سواء كان اماما أو مأموما أو منفردا قال بعضهم فالابتداء عام
في الثلاثة بخلاف الردفانه خاص بالمأموم انتهى كلامه ويرد بأنه يسن للامام أيضا كما سيأتي في المتن
الآن يحمل كلامه على غير تلك الصورة فليتأمل (قوله السلام أي نيته) أي في كلام المصنف مضاف
مخدوف قال الشمس الشوري ظاهر كلامهم انه لا يشترط نية السلام الذي هو الركن مع ذلك ويفرق بينه

و بين

ولعل مقالة الامام هذه مبنية على انه لا يجب نية النقص قبل فعله انتهى (قوله أملو نوى)

الخ مختار قوله مع أولها (قوله ولا يضر تعيين) الخ قال في الروضة فان قلنا لا يجب لم يجب تعيين الصلاة في نية الخروج ولو عين غير ما هو فيه
عمدا بطلت صلاته وان كان سهوا سجد للسهو وسلم ثانيا واذا قلنا لا يجب نية الخروج لا يضر الخطأ في التعيين انتهى

(قوله فبالاولى ينوى الرد عليه) قال في التحفة واستشكل ما ذكره من على يساره بان الامام انما ينوى به عليه بالثانية فكيف يرد قبل السلام عليه و رد بان ذلك مبنى على الاصح ان الاولى للمأموم ان يؤخر تسليمه الى فراغ تسليمي الامام انتهى ونحوه في المغني وعبارته فان قيل كيف ينوى من على يسار الامام الرد عليه بالاولى لان المراد انما يكون بعد

٢٧١

يساره بالثانية فكيف يرد عليه قبل ان يسلم أجيب بان هذا مبنى على ان المأموم انما يسلم الاولى بعد فراغ الامام من التسليمين كما سيأتي

(على من على عيینه من ملائكة ومسامي انس و جن و ينوى) ندبا (المأموم بالتسليم الثانية

الرد على الامام ان كان عن عيینه وان كان عن يساره فبالاولى) ينوى الرد عليه (وان كان) الامام (قبالة تخير) بين ان ينوى عليه بالاولى أو الثانية (وبالأولى أحب) لسبقها (وينوى الامام) الابتداء على من على عيینه بالأولى ومن على يساره بالثانية ومن خلفه بايهما شاء (الرد) بالثانية

انتهت بحجته قال في التحفة ولو كان عن عيینه أو يساره غير متصل لم يلزمه الرد لانصرافه للتحلل دون التأمين المقصود من السلام الواجب رده لان المصلي غير متأهل للخطاب ومن ثمة لو سلم عليه لم يلزمه الرد بل يسكن كما يأتي وقياسه ندبه هنا أيضا

وبين نظائره مما اعتبر فيه فقد صارف بانه هنالم يخرج من مدلوله الذي هو التحية ولو مع النية المذكورة وفي غيره اخراج له عن المدلول فاحتاج الى فقد الصارف ثم لاهنا فلي تأمل انتهى وبه يندفع ما بحثه سم أنه يشترط مع نية السلام أو الرد على من ذكر نية سلام الصلاة أيضا حتى لو نوى مجرد السلام أو الرد ضرر وان كان مأمو رابه لوجود الصارف حينئذ كالتمسيح لمن نابه شي والفتح على الامام فلي تأمل انتهى قال السيد عمر البصري الفرق لائح من حيث اعتبار الاعمة لهذه من متممات الركن ومكملاته وهو لا يلائم كونه صارفاله مخرجاله عن الاعتماد به بخلاف قصد الاعلام بالتلاوة والذي كرفانه مناف لتمايمه ما من تمحيض القصد لها فلي تأمل (قوله على من على عيینه) أى المصلي (قوله من ملائكة ومسامي انس و جن) بيان لمن على عيینه ولا يختص السلام بالحاضرين بل يعم كل من في جهة عيینه وان بعدوا الى آخر الدنيا وان اقتضى قول البهجة

ونية الحضار بالتسليم * ونية الرد من المأموم

تخصيصه بهم ع ش (قوله وينوى ندبا المأموم) أى لا وجوب بان نوى الامام السلام عليه لماسيأتي (قوله بالتسليم الثانية) أى من سلاميه ان سامهما (قوله الرد على الامام) أى الجواب عليه مفعول ينوى (قوله ان كان) أى المأموم (قوله عن عيینه) أى الامام ولو في غير الصف الاول (قوله وان كان) أى المأموم (قوله عن يساره) أى الامام وان كان بعيدا عنه كالذي قبله (قوله فبالاولى ينوى الرد عليه) أى بالتسليم الثانية الاولى ينوى المأموم الذي عن يسار الامام الرد عليه واستشكل كونه ينوى الرد على الامام بالاولى لان الرد انما يكون بعد السلام والامام انما يكون ينوى السلام على من على يساره بالثانية فكيف يرد عليه قبل ان يسلم وأجيب بان هذا مبنى على ان المأموم انما يسلم الاولى مع فراغ الامام من التسليمين وهو الاصح في شرح المذهب والتحقيق انتهى من حواشي الروض وسيأتي الإشارة اليه في كلام الشارح (قوله وان كان الامام قبالة) بضم القاف يقال جلس قبالة بالضم أى تجاهه وهو اسم يكون ظرفا مبهما لا يفهم معناه الا بالاضافة لفظا أو تقديرأ وأما القبالة بفتح القاف فهى اسم المكتوب لما يلزمه الانسان من عمل أو دين أو غير ذلك وكسرها مصدر كالكتابة تأمل (قوله تخير بين ان ينوى) أى المأموم (قوله عليه) أى الرد على الامام (قوله بالاولى أو بالثانية) أى بايهما شاء فهنا في الحقيقة مدخول البين فتأمل (قوله وبالأولى أحب) أى أولى وأفضل (قوله لسبقها) تعليل للاجبية وعلل غيره بقوله لانها ركن وعبارة المغني لانه قد اختلف الترجيح في الثانية هل هى من الصلاة أم لا فصحا في الجمعة أنها ليست من الصلاة وصحاح في آخر الجماعة أنها منها والمعمد الاول انتهى وتقدم عن النهاية مثله (قوله وينوى الامام) أى ندبا أيضا (قوله الابتداء) أى ابتداء السلام (قوله على من على عيینه) أى من المأمومين وغيرهم بل قال بعضهم الظاهر من ذكر من الملائكة ومؤمنى الانس والجن فلي تأمل (قوله بالاولى) أى من تسليمته (قوله ومن على يساره) أى وينوى الابتداء على من على يساره (قوله بالثانية) أى من تسليمته (قوله ومن خلفه) أى ومثله من قبالة فيماوصلى جوف الكعبة أو حولها وكذا في صلاة الخوف (قوله بايهما شاء) أى وبالأولى أحب لما تقدم (قوله والرد بالثانية) أى وينوى الامام الرد بها فهو عطف على الابتداء

انتهى وفي شرح العباب للشارح بعد كلام قرر منه ما نصه وبهذا يقرب احتمال وجوب الرد على غير متصل خو ط ببه وان كان عدم الوجوب أوجه لان المصلي من حيث هو متصل غير متأهل للخطاب العادى وبكونه يؤمن غيره بسلامته منه فلم يوجد فيه المعنى المطلوب له السلامة بوجه انتهى وفي كتاب السير من التحفة سلام التحلل من الصلاة اذا نوى الحاضر عنده فلا يلزمه رده على الوجه نعم فرقى بينه وبين سلام التلاقي بنحو ما قد مناه عن الابعاب وفي حواشي المنهج للشو برى غير المأموم هل يجب عليه الرد أو لا وعدم الوجوب أوجه

(قوله على المأموم الذي على يساره) أي الامام (قوله اذالم يفعل السنة) أي المأموم بان سلم عقب تسليمه الامام الاولى أما اذا فعل المأموم بالسنة بان أخر سلامه عن تسليمه الامام فيلزم منه رد الامام على المأموم قبل سلام الامام قاله الكردى (قوله بان سلم قبل أن يسلم الامام الثانية) تصوير لعدم فعل المأموم السنة (قوله ولم يصبر) أي المأموم (قوله الى فراغه) أي الامام (قوله منها) أي من الثانية بقي لو كان سلام المأموم مغايراً لثانية الامام ثم رأيت بعضهم نقل عن سم مانصه فلو وقع سلام من على يساره وسلامه هو الثانية متقارنين فينبغي أن يكون المطلوب هنا قصد الرد على من على يساره لانه قد سلموا عليه بالاولى لا لابتداء عليهم ويحمل قولهم انه ينوي بالتسليم الثانية السلام على من على يساره على غير هذه الحالة بأن تأخر سلام من عن يساره على تسليمته جميعاً كما هو السنة وهذا هو قياس السلام خارج الصلاة فانه اذا تلاقيا اثنان وبدأ أحدهما بالسلام لم يطلب من الآخر الا الرد عليه تأمل (قوله ويسن ان ينوي بعض المأمومين الرد على بعض) بقى رد منفرد على منفرد أو امام ورد امام أو منفرد أو معتدين بغيره ونحو ذلك مما يتصور غير ما ذكره فخره وانظر لم تركه وما حكمه قاله سم واستفاد ع ش من عبارة الارشاد وشرحه ان كلام الامام والمنفرد والمأموم يسامون على من حضروا لم يكن مصلياً وان المأموم والامام يردان على من سلم عليهما من المصلين بخلاف المنفرد فلا يسن له الرد على غيره انتهى فليتأمل وليراجع (قوله فينويه) أي الرد والفاء تفسيرية (قوله من على عمن المسلم الثانية) فاعل ينوي ومن الواضح تصوير ذلك بما اذا تأخر تسليم من على عمنه عن سلام المسلم الاولى اذ لو تقدم عليه لم يكن من هو على عمنه قد سلم عليه فلا يطلب منه الرد فتأمل (قوله ومن على يساره بالاولى) أي وينوي الرد على يسار المسلم الثانية ومن الواضح أيضاً تصوير هذه بما اذا تأخر تسليم من على يساره الاولى عن تسليمه الثانية اذ لو تقدم لم يكن قد سلم عليه فلا رد وأما الابتداء فمقدم حكمه فالتسليم تكون للابتداء والرد والحاصل فالضابط فيه كما قاله البجيرمي أن يقال كل مصل ينوي السلام على من لم يسلم عليه والرد على من سلم عليه مع الابتداء على من لم يسلم عليه تأمل (قوله ومن خلفه وامامه) من معطوفة على من على عمن المسلم ومن المعطوفة مفسرة بمأموم أيضاً والقرض انه مسلم أيضاً جل عن شيخه (قوله يايماماً) هذا التخيير واضح اذا تأخر سلام من خلف المسلم عن تسليمته جميعاً أما اذا لم يتأخر ففيه اشكال لانه اذا سلم من خلف المسلم بين تسليمته فكيف يرد بالاولى مع أن المسلم قد لا يكون قصد السلام عليه الا بالثانية فتأمل انتهى سم (قوله والاولى أو لى تسبقها) أي ولما مر من الخلاف في الترجيح في الثانية هذا واعترض قولهم ينوي على ما ذكرناه لا معنى له فان الخطاب كاف الهم فإى معنى للنية والصريح لا يحتاج الى نية وبان كلام جمع يقتضى حصول السنة بالخطاب من غير نية كما لا يحتاج المسلم خارج الصلاة الى نية في أداء السنة ويرد بان له معنى واضحاً فان السلام هنا جزء من الصلاة حقيقة أو تبعاً فلم يصح الخطاب العادى به فاحتاج في صرفه لذلك الى نية وبه فارق السلام خارج الصلاة أو نقول ما فيه من الخطاب صيره مغايراً للنية أجزاء الصلاة فاحتاج الى نية لينتاب عليه من حيث كونه من أجزاء الصلاة لا ليصلح للخطاب به فانه من هذه الحيثية صريح في ذلك لا يحتاج لنية وبهذا يقرب احتمال وجوب الرد على غير مصل خطوب به وان كان عديم الوجوب أوجه لان المصلى من حيث هو مصل غير متأهل للخطاب العادى ولكن به يؤمن غيره بسلامته منه فلم يوجد فيه المعنى المطلوب له السلام بوجه انتهى يغاب وفي التحفة مثله (قوله والاصل في ذلك) أي في سنية نية الابتداء والرد بالسلام (قوله خبر الزار) هو الامام الحافظ أبو بكر أحمد بن عمر بن عبد الخالق الزار العكلى البصرى كان يشبه بالامام أحمد بن حنبل في

(على المأموم) الذي على يساره اذالم يفعل السنة بان يسلم قبل ان يسلم الامام الثانية ولم يصبر الى فراغه منها ويسن ان ينوي بعض المأمومين الرد على بعض فينويه من على عمن المسلم الثانية ومن على يساره بالاولى ومن خلفه وأمامه يايماماً والاولى أولى لسبقها والاصل في ذلك خبر الزار

(قوله اذالم يفعل السنة) جواب عن سؤال مقدر كانه قيل كيف ينوي الامام الرد بالثانية على المأموم الذي على يساره من أنه يلزم عليه رد الامام على المأموم قبل سلام المأموم لان السنة للمأموم ان لا يسلم الا بعد فراغ الامام من تسليمته فاجاب بان محل ذلك اذالم يفعل المأموم بالسنة بان سلم عقب تسليمه الامام الاولى

ذهبه وورعه له في الحديث مسند كبير سماه البحر الزخار ورحل في آخر عمره الى الشام وأصبح ان فشر عليه
وتوفي بالرملة سنة ٣٩٢ رجه الله ونفعنا به (قوله أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نسلم على أنفسنا) أي
بأن نسلم عليهم ردا كافي رواية ستأتي (قوله وان يسلم بعضنا على بعض) أي ابتداء وردا (قوله في الصلاة) هي
شاملة للقرض والنفل وروى أبو داود وغيره عن سمرة أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نرد على
الامام وأن نتحاب وان يسلم بعضنا على بعض ومعنى ان نتحاب أن نفعل ما يؤدي الى ذلك فلا يقال المحبة
قلبي ولا اختيار فيها أفاده ع ش وليس في هذه الرواية ذكر الصلاة فقيدها بعضهم بالمصلين بقرينة ذكر
الامام قال ع ش وقد يقال لاحاجة الى التقييد لان المقصود من تسليم المسلمين حاصل مع التعميم ولا يضر
شموله للمصلين وغيرهم فلي تأمل (قوله وخبرنا ترمذي) أي والاصل في ذلك أيضا فهو عطف على خبر البزار
(قوله وحسنه) أي قال أبو عيسى الترمذي حديث على حديث حسن (قوله عن علي رضي الله تعالى عنه)
أي بسنده عن علي ونفعه حدثنا محمد بن بشار حدثنا أبو عامر حدثنا سفيان عن أبي اسحق عن عاصم بن
ضمرة عن علي الخ (قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الظهر أربعا) أي سنتها القبلية (قوله
وبعدا أربعا) أي سنتها البعدية وهذا اللفظ أعني أربعا كذا في غيره والذي في نسخة من سنن الترمذي
وبعدا ركعتين ولعل النسخة مختلفة فليراجع (قوله وقبل العصر أربعا) كذا في الاسني والذي في المحلى
والمغني وشرح المنهج أن بع ركعات وهو الذي رأيته في السنن ولذا كتب البجيرمي في حاشيته شرح المنهج
عن الشوبري مانعه انظر وجه الاتيان بالمعدود دون ما قبلها ولعله للإشارة الى استواء الاربع ركعات
في عدم التأكيدها انتهى ثم ما ترجاه بناء على الاصح والافق قد قيل ان ركعتين منها مؤكدتان كما سيأتي ان
شاء الله في صلاة النفل (قوله بفصل بين كل ركعتين) الذي في غيره كما في السنن أيضا ينهن قال البجيرمي
أي الاربع في الجميع (قوله بالتسليم على الملائكة المقرئين) ظاهره ولو غير الحفظة ولا مانع منه ولعل
التقييد بالمقرئين أراد به انهم مقرئون بالنسبة لنوع البشر لعصمة جميعهم من المعاصي فهي صفة لازمة
ع ش (قوله والتبيين) كذا في غيره وليس في نسخة من سنن الترمذي (قوله ومن تبعهم من المؤمنين)
الذي في نسخة الترمذي من المسلمين والمؤمنين والذي في شرح المنهج وغيره ومن معهم من المسلمين
والمؤمنين قال البجيرمي من قوله معهم أي الملائكة والنبيين وحينئذ فالمراد بالمسلمين من مات والمراد
أرباعهم ولعل سيدنا عليا رضي الله عنه وكرم الله وجهه علم ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم بأن قال له أنا أسلم
على من ذكر أو صرح به صلى الله عليه وسلم في سلامه فالمراد بالمسلمين من مات ويكون المراد بالمؤمنين
الاحياء ويكون معطوفا على الملائكة فيكون المسلمون والمؤمنون متغايرين وقيل مترادفين ويكون
المؤمنين معطوفا على المسلمين والمراد بهم الاحياء والاموات ويكون المراد بالعبية أنهم في جملتهم وهو
الذي قرره شيخنا ح ف انتهى فلي تأمل والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ فصل في سنن بعد الصلاة ﴾

أي بعد الفراغ منها وبعض تلك السنن أقوال وبعضها أفعال (قوله وفيها) أي وسنن في الصلاة وهي التي
ذكرها المصنف بقوله ومن سنن الصلاة الخ (قوله ويسن الذكر) يصح ضبطه بكسر الذال
وضمه لا ينافيه ما اشتهر أن الاول في اللساني والثاني في القلي لان كلاهما ماسنون هنا على أن صاحب
المصباح قال مانعه ذكره بلساني وبقلبي ذكرى بالتأنيث وكسر الذال والاسم ذكر بالضم والكسر
نص عليه جماعة منهم أبو عبيدة وابن قتيبة (قوله والدعاء) هو في اللغة مصدر من دعوت الشيء أدعوه
دعاء واصله طلاء بمعنى قائم بالنفس وهونوع من أنواع الكلام النفسي وله صيغ تخصصه في الإيجاب
أفعل والنفي لاتفعل وقد اجتمع في قوله تعالى ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا الآية وقال الخطابي حقيقة الدعاء

أمرنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم أن نسلم على
أنفسنا وان يسلم بعضنا على
بعض في الصلاة وخبر
الترمذي وحسنه عن علي
رضي الله تعالى عنه كان
النبي صلى الله عليه وسلم
يصلي قبل الظهر أربعا
وبعدا أربعا وقبل
العصر أربعا يفصل بين
كل ركعتين بالتسليم على
الملائكة المقرئين
والتبيين ومن تبعهم من
المؤمنين

﴿ فصل ﴾

في سنن بعد الصلاة وفيها
(ويسن الذكر) والدعاء

﴿ فصل في سنن ﴾

بعد الصلاة

(قوله المأثوران) قيد به للافضلية والافغيرهما مطلوب أيضا (قوله أنت السلام) قال ابن علان في شرح الايضاح ذو السلامة من النقائص ومنك السلام السلامة من كل مكر وهوانه (قوله يا ذا الجلال) قال الفاسي في شرح دلائل الخيرات للجزولي الجلال أي العظمة والاكرام أي اكرامه للمؤمنين بانعامه عليهم ٢٧٤ وقال الامام أبو عبد الله الحلي معنى يا ذا الجلال والاكرام المستحق لان بهاب اسلطانه ويشي

عليه بما يليق به من علو شأنه انتهى كلام الفاسي بحروفه ومنه نقل ذكره قبيل ذكر صفة الروضة القبور الشريفة وهذا رواه مسلم وغيره بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا انصرف من

المأثوران (عقب الصلاة) ومن ذلك استغفر الله ثلاثا اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام والتسبيح ثلاثا وثلاثين والتحميد كذلك والتكبير أربعا وثلاثين أو ثلاثا وثلاثين

صلاته استغفر ثلاثا وقال اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام قال النووي في شرح مسلم المراد بالانصراف السلام انتهى وفي المغني قيل للأوزاعي وهو أحد رواه كيف الاستغفار قال تقول أستغفر الله انتهى وفي المغني قيل للأوزاعي وهو أحد رواه

استدعاء العبد به العناية واستمداده اياه المعونة وحقيقته اظهار الافتقار اليه والبراءة من الحول والقوة التي له وهو سمة العبودية واظهار الذلة البشرية وفيه معنى الثناء على الله تعالى وازافة الجود والكرم اليه (قوله المأثوران) هذا قيد للافضلية والافغيرهما مطلوب أيضا كيف وقد قال تعالى اذكر والله ذكرا كثيرا وقال اذكروني اذكركم وفي الحديث عن معاذ بن جبل قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الاعمال أحب الى الله تعالى قال ان تموت ولسانك رطب بذكر الله عز وجل وقال تعالى واذا سألك عبادي عني فاني قريب أجيب دعوة الداع اذا دعان فليستجيبوا لي وقال ادعوا ربكم تضرع وخفية انه لا يحب المعتدين وقال تعالى وقال ربكم ادعوني أستجب لكم ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين وفي الحديث أفضل العباد انتظار الفرج رواه البيهقي والقضاعي عن انس وروى الحاكم عن علي كرم الله وجهه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الدعاء سلاح المؤمن وعماد الدين ونور السموات والارض وروى الديلمي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الدعاء مفتاح الرحمة وفي حديث آخر الدعاء يرد البلاء الى غير ذلك (قوله عقب الصلاة) أي فيفوت بطول الفصل وبالرتبة الا المغرب لرفعها مع عمل النهار ولا يفوت ذكره بذكر آخر وقال شيخنا ان ما ورد فيه خير مخصوص يفوت بمخالفته كقراءة الفاتحة والمعوذتين والاحلاص بعد الجمعة قبل أن يشي رجليه فيفوت بانثناء رجله ولو جعل عينه للقوم وقال ابن حجر لا يفوت الذكر بطول الطول ولا بالرتبة وانما الفائت كماله وهو ظاهر حيث لم يحصل طول عرفا بحيث لا ينسب اليها انتهى قل (قوله ومن ذلك) أي من الذكر المأثور (قوله أستغفر الله) أي أسأل الله المغفرة من كل الذنوب صغيرها وكبيرها خفيها وجليلها لان حذف المعمول يؤذن بالعموم (قوله ثلاثا) أي ثلاث مرات (قوله اللهم أنت السلام) أي أنت ذو السلامة من النقائص اذ هو الذي سلمت ذاته عن الخدوش والعيوب وصفاته عن النقص وأفعاله عن الشر المحض (قوله ومنك السلام) أي السلامة من كل مكر وهوان (قوله تباركت) أي تزايد احسانك وعطاؤك (قوله يا ذا الجلال) أي العظمة (قوله والاكرام) أي للمؤمنين بانعامه عليهم وقال الحلي معنى يا ذا الجلال والاكرام المستحق لان بهاب اسلطانه ويشي عليه بما يليق من علو شأنه وهذا رواه مسلم وغيره عن نو بن رضى الله عنه بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا انصرف من صلاته استغفر الله ثلاثا وقال اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام قيل للأوزاعي أحسن رواه كيف الاستغفار قال يقول أستغفر الله ومن ذلك أي المأثور قول سبحان الله فهو عطف على أستغفر الله وهذا نوع آخر (قوله والتحميد كذلك) أي قول الحمد لله ثلاثا وثلاثين (قوله والتكبير أربعا وثلاثين) أي فالحمد مائة وهذا ما رواه مسلم عن كعب ابن عجرة رضى الله عنه بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال معقبات لا يخيب قائلهن دبر كل صلاة مكتوبة ثلاثا وثلاثين تسبيحة وثلاثا وثلاثين تحميدة وأربعا وثلاثين تكبيرة قيل معقبات تسبيحات تفعل أعقاب الصلوات وقال أبو الهيثم سميت معقبات لانهن تفعل مرة بعد أخرى وفي حديث آخر عدم التقيد بالكتابة (قوله أو ثلاثا وثلاثين) عطف على أربعا وثلاثين بمعنى

انتهى (قوله والتسبيح) روى مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال معقبات لا يخيب قائلهن دبر كل صلاة مكتوبة أو ثلاثا وثلاثين تسبيحة وثلاثا وثلاثين تحميدة وأربعا وثلاثين تكبيرة قال النووي في شرح مسلم قال الهروي قال سم معناه تسبيحات تفعل أعقاب الصلوات وقال أبو الهيثم سميت معقبات لانها تفعل مرة بعد أخرى انتهى وفي بعض الاحاديث دبر كل صلاة لم يقيد بالكتابة وفي فتح الباري جعلها المعظم على المكتوبة للتقيد بها في بعض الاحاديث انتهى (قوله أو ثلاثا وثلاثين الخ) يعني أمانه يكبر ثلاثا وثلاثين

كان المسيح والتعظيم قبله فيصير المجموع تسعا وتسعين فيتم المائة بلا اله الا الله الخ وهذه رواية أخرى قال في المغني وفي رواية من سبح الله في دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وكر الله ثلاثا وثلاثين ثم قال تمام المائة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير غفرت خطاياهم وان كانت مثل زبد البحر قال المصنف والاولى الجمع بين الروايتين فيكبر أربعين وثلاثين ويقول لا اله الا الله الخ انتهى كلام المغني قال النووي في شرح مسلم عن أبي صالح أنه قال يقول الله أكبر وسبحان الله والحمد لله ثلاثا وثلاثين قال النووي وظاهر الأحاديث أنه يسبح ثلاثا وثلاثين مستقلة ويكبر ثلاثا وثلاثين مستقلة ويحمد كذلك ٢٧٥ وهذا ظاهر الأحاديث قال القاضي عياض وهو أولى من تأويل أبي صالح وأما قول سهل إحدى عشرة إحدى عشرة فلا ينافي رواية الأثرين بل معهم زيادة يجب قبولها انتهى كلام شرح مسلم وفي بحر يد

أو يكبر ثلاثا وثلاثين كالتعظيم والتسبيح قبله فيصير المجموع تسعا وتسعين (قوله وتتمام المائة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير) فهذه رواية أخرى رواها أحمد ومسلم وابن حبان من حديث أبي هريرة مرفوعا بلفظ من سبح الله في دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وحمد الله ثلاثا وثلاثين وكر الله ثلاثا وثلاثين ثم قال تمام المائة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير غفرت خطاياهم وان كانت مثل زبد البحر قال الامام النووي والاولى الجمع بين الروايتين فيكبر أربعين وثلاثين ويقول لا اله الا الله وحده الخ قال في النعفة كثرة الاختلاف بين المتأخرين فيمن زاد على الوارد كأنه سبح أربعين وثلاثين فقال القرافي بكرهه لأنه سوء أدب وأيد بأنه دواء إذا زيد فيه على قانونه يصير داعوا بأنه مفتاح إذا زيد على أستانه لا يفتح وقال غيره يحصل له الثواب المخصوص مع الزيادة ومقتضى كلام الولي العراقي ترجيحه لأنه بالاتيان بالأصل حصل له ثواب فكيف يبطل بزيادة من جده واعتاده ابن العماد بل بالغ فقال لا يحل اعتقاد عدم حصول الثواب لأنه قول بلا دليل بل الدليل برده وهو عموم من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ولم يعمد القرافي على سر هذا العدد المخصوص وهو تسبيح ثلاثة وثلاثين والحمد كذلك والتكبير كذلك بزيادة واحدة تكملة المائة وهو أن أسماء تعالي تسعة وتسعون وهي أمانات كالتة أو جلالية كالكبير أو جالية كالحسن فجعل للاول التسبيح لأنه تنزيه للذات وللثاني التكبير وللثالث التعظيم لأنه يستدعي النعم وزيد في الثانية التكبير أو لا اله الا الله وحده لا شريك له الخ لأنه قيل إن تمام المائة في الاسماء الاعظم وهو داخل في أسماء الجلال وقال بعضهم هذا الثاني أو جبه نقلا ونظرا ثم استشكله بما لا إشكال فيه بل فيه الدلالة للدعي وهو انه ورد في روايات النقص عن ذلك العدد والزيادة عليه وذلك يستلزم عدم التعبد به لأن يقال التعبد به واقع مع ذلك بأن يأتي بأحدى الروايات الواردة والكلام انما هو فيما إذا أتى بغير الواردة ورجح بعضهم أنه إذا أتى عند انتهاء العدد الوارد أمثال الامر ثم زاد أثيب عليهم ما أوفلا وأوجه منه تفصيل آخر وهو انه ان زاد لنحو شك عذر أو لتعبد فلا لانه حينئذ مستدرك على الشارع وهو متنع انتهى لمخصما (قوله ومنه) أي من الذكرا المأثور (قوله اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك) أي ثلاثا كما ورد به قال الجرهمي وهذا رواه أبو داود والنسائي وغيرهما بإسناد صحيح عن معاذ رضي الله عنه وذكره أصحاب الأثبات في جملة المسلسلات المشهورة لأنه مسلسل بأنا أحبك وهكذا وصلت اليها من طريق شيخنا السيد أبي بكر شطا أجازة ومن طريق شيخنا السيد محمد أمين المدني سمعا ولفظ الحديث عن معاذ رضي الله عنه قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معاذ بن جبل اني أحبك فقل في دبر كل صلاة اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك (قوله وقرائة الاخلاص والمعوذتين وآية الكرسي والفتحة) ورد فيها أحاديث منها حديث عقبة بن عامر

عياض وهو أولى من تأويل أبي صالح وأما قول سهل إحدى عشرة إحدى عشرة فلا ينافي رواية الأثرين بل معهم زيادة يجب قبولها انتهى كلام شرح مسلم وفي بحر يد وتتمام المائة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ومنه اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك وقرائة الاخلاص والمعوذتين وآية الكرسي والفتحة

الروايات لصاحب العباب مانصة في السنن الثلاث وصحيح ابن حبان من حديث ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ التسبيح بيمينه انتهى كلام التجر يد وفي شرح العباب وظاهر كلامه الاذرعني أن المراد بالعقد هنا ما يتعارفه الناس وقال غيره المراد عقد الحساب

الذي يعلمه الناس الا ان انتهى كلام شرح العباب وفي البدور والسافرة للسيوطي أخرجه الحاكم وصححه عن بسيرة وكانت من المهاجرات قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم بالتسبيح والتلهيل والتقديس ولم تغفلن واعتقدن بالاربع فانهن مسؤولات ومستنطقات ورأيت في مختصر الروضة للحافظ السيوطي من زيادته أي عن طريقة الحساب انتهى قال في شرح العباب وعلى تسليمه فالظاهر ان الاول يحصل به أصل السنة بل كمالها ان لم يعرف غيره الى آخر مقالته فراجع منه ان أردته (قوله اللهم أعني على ذكرك الخ) أي ثلاثا كما ورد به جرهمي وكتب المحشي عليه رواه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم أخذ بيد معاذ وقال يا معاذ والله اني أحبك أو صليك يا معاذ لا تدعن دبر كل صلاة أن تقول اللهم أعني الخ (قوله وقرائة الاخلاص) الخ روى النسائي وابن حبان في صحيحه انه صلى الله عليه

وسلم قال من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة مكتوبة لم يمنعه من دخول الجنة إلا أن يموت وفي المسائل المعلمات بالاعتراض على المهمات لابن شعبة نقل عن الخادم قال صلى الله عليه وسلم من قال في دبر الصلاة صلاة الفجر وهو ثمان رجله لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير عشر مرات كتب الله له عشر حسنات ومحا عنه عشر سيئات ورفع له عشر درجات وكان يومه ذلك في حر زمن كل مكر وهو حر زمن كل شيطان ولم يتبع بذنوب لم يدركه في ذلك اليوم الا الشرك بالله تعالى قال الترمذي وهذا حديث حسن وفي بعض النسخ حسن صحيح وهذا نصريح بأنه يأتي بهذا الذي كره قبل أن يحول رجله ويأتي مثله في المغرب والعصر لور ودهذا الذي كره فيهما انتهى كلام المسائل المعلمات بالاعتراض ٢٧٦ على المهمات وفي شرح العباب للشارح أمره صلى الله عليه وسلم لعقبة أن يقرأ

قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقرأ المعوذتين دبر كل صلاة ورواه أبو داود والترمذي وفي رواية المعوذات بانضمام قل هو الله أحد ورواه أبو يعلى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث من جاءهن مع الإيمان دخل من أي أبواب الجنة شاءن زوج من الحور العين حيث شاءن عن عني قاتله ومن أدى ديناً خفياً ومن قرأ دبر كل صلاة مكتوبة عشر مرات قل هو الله أحد وروى النسائي وابن حبان مرفوعاً قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة مكتوبة لم يمنعه من دخول الجنة إلا أن يموت وورد مرفوعاً أيضاً أن فاتحة الكتاب وآية الكرسي وشهد الله إلى الإسلام وقل اللهم إلى حساب معلمات ما بينهن وبين الله حجاب قلن يارب آتھم طناً إلى أرضك وإلى من يعصيك قال الله بي حلفت لا يقرؤن أحد دبر كل صلاة إلا جعلت الجنة مثواً على ما كان فيه وأسكنته حظيرة القدس ونظرت إليه بعيني المكتونة في كل يوم سبعين مرة وقضيت له كل يوم سبعين حاجة وأدناها المغفرة وأعذته من كل عدو وحاسد ونصرتة ذكره في إرشاد العباد (قوله ومنه) أي من المأثور (قوله لا اله الا الله وحده لا شريك له الخ) زيادة يحيي ويميت أي قبل وهو على كل شيء قدير (قوله عشر بعد الصبح والعصر والمغرب) أي فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال في دبر الصلاة صلاة الفجر وهو ثمان رجله لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير عشر مرات كتب الله له عشر حسنات ومحى عنه عشر سيئات ورفع له عشر درجات وكان يومه ذلك في حر زمن كل مكر وهو حر زمن كل شيطان ولم يتبع بذنوب لم يدركه في ذلك اليوم الا الشرك بالله تعالى قال الترمذي وهذا حديث حسن قال ابن شعبة وهذا نصريح بأنه يأتي بهذا الذي كره قبل أن يحول رجله ويأتي مثله في المغرب لور ودهذا الذي كره فيهما انتهى قال الجرهمي قبل أن يشي رجليه ويتكلم قال ابن حجر أي بكلام أجنبي فان تكلم به فانه الثواب المرتب ذكره في شرح المشكاة وتخصيصه الثلاثة ليكون الحديث الخاص بها حسناً أو صحيحاً وأخرج الرافعي في تاريخ قزو بن أن العشر تقال بعد كل صلاة انتهى ولفظ الرافعي كما نقله عنه غيره قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صليتم صلاة الفرض فقولوا في عقب كل صلاة عشر مرات لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير يكتب له من الاجر كما أنما اعتق رقبة قال ويزيد فيها يحيي ويميت بيد الخير بعد الصبح والعصر والمغرب (قوله وسبحان ربك رب العزة إلى آخر السورة) أي سورة والاصافات روى ابن السني عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا فرغ من صلاته لأدري قبل أن يسلم أو بعد أن يسلم يقول سبحة ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين قال في الإيعاب فهل يسن في الموضوعين احتياطاً أو بعد السلام فقط

المعوذتين دبر كل صلاة وفي رواية بالمعوذات بانضمام قل هو الله أحد في المجموع فينبغي ضمها اليهما انتهى وروى ابن السني وغيره حديثاً في الترغيب في قراءة الفاتحة وآية الكرسي وشهد الله الآية وقل اللهم ومنه لا اله الا الله وحده لا شريك له الخ زيادة يحيي ويميت عشر بعد الصبح والعصر والمغرب وسبحان ربك رب العزة إلى آخر السورة

مالك الملك إلى غير حساب وفي شرح العباب قال في المجموع وروى ابن السني عن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا فرغ من صلاته لأدري قبل أن يسلم أو بعد أن يسلم يقول سبحة ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب

لكراهة

العالمين فهل يسن في الموضوعين احتياطاً أو بعد السلام فقط لكره القراء

في غير القيام ولم يتحقق الصارف عن ذلك للنظر فيه مجال والثاني أقرب ثم رأيت جعاً ورواه أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا سلم من الصلاة قال ذلك ثلاثاً وروى الطبراني من قال ذلك دبر كل صلاة ثلاثاً فقد اكتمل بالمكمل الا وفي من الاجر انتهى (قوله عشر بعد الصبح) أي قبل أن يشي رجليه ويتكلم قال ابن حجر أي بكلام أجنبي قال فان تكلم به فانه الثواب المرتب ذكره في شرح المشكاة وتخصيصه الثلاثة بنه لكون الحديث الخاص فيها حسناً أو صحيحاً وأخرج الرافعي في تاريخ قزو بن أن العشر تقال بعد كل صلاة جرهمي

(قوله في شرح مختصر الروض) هو بشرى الكريم وقد فقد في زمن الشارح كتابه القبول في كيفية ذلك فيما سبق فراجع نعم أنى الشارح في شرح العباب من ذلك بالعجب العجيب فانه أو ردفه هنا فيما يتعلق بالدعاء أكثر من سبع و رقى بقطع الكامل فراجع ان أردته (قوله مع بيان الترتيب) قال في شرح العباب قال في المجموع عن القاضي أبي الطيب يسن أن يقدم من ذلك الاستغفار انتهى وأقول ينبغي أن يقدم بعده من الازدكار ثم الدعوات ما كان معناه أجل ثم ما كان أصح ثم ما كان أكثر ٢٧٧ رواتم رأيت بعضهم رتب شيئا

مما رفق قال يستغفر ثلاثا ثم اللهم أنت السلام الى الاكرام ثم لا اله الا الله وحده لا شريك له الى قدیر اللهم لا مانع لما أعطيت الى الحمد لا حول ولا قوة الا بالله لا اله الا الله ولا نعبد الاياه له النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ثم يقرأ آية الكرسي والاخلاص والمعوذتين ويسبح ويحمد

وآية شهادته وقل اللهم مالك الملك الى بغیر حساب وغير ذلك مما بسطته في شرح مختصر الروض مع بيان الترتيب والاكمل فيه

ويكبر العدد السابق ويدعو اللهم انى أعوذ بك من الجبن وأعوذ بك أن أرد الى أرذل العمر وأعوذ بك من فتنة الدنيا وأعوذ بك من عذاب القبر اللهم أعنى على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك اللهم أذهب عني الهم والحزن اللهم اغفر لي ذنوبي وخطاياي كلها اللهم انعشني واجبرني

ذكر اهة القراءة في غير القيام ولم يتحقق الصارف عن ذلك فغفل للنظر فيه مجال والثاني أقرب ثم رأيت جمعا ر و و أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا سلم من الصلاة قال ذلك ثلاثا و روى الطبراني من قال ذلك دبر كل صلاة فقد اكثال بالمكيال الا وفي من الاجر (قوله وآية شهادته) أى في سورة آل عمران وهى شهادته أنه لا اله الا هو والملائكة وأولو العلم قائما باعسط لاله الا هو العزيز الحكيم ان الذين عند الله الاسلام هذا هو المراد فهى آية (قوله وقل اللهم مالك الملك) أى في آل عمران أيضا (قوله الى بغیر حساب) أى فهى قل اللهم مالك الملك توفى الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير انك على كل شى قدیر توبل الليل في النهار وتوبل النهار في الليل وتخرج الحي من الميت وتخرج الميت من الحي وترزق من تشاء بغیر حساب وتقدم حديث هذا قريبا (قوله وغير ذلك) أى اذ قد بقي هناك أذكار كثيرة وقداسة وفي غالبها السيد الورع الجامع بين علمى الباطن والظاهر الحبيب طاهر بن حسين بن طاهر العلوى في المسلك القريب ورتبه ترتيبا عجيبا فهو كتاب جليل القدر اعنتى به العادة الكرام والعلماء الفخام وقد قال بعضهم فيه

ان شئت تحظى برضا الحبيب * وتقتدى بالمصطفى الحبيب
وتسمى بالسالك المنيب * فاحمل بما في المسلك القريب
فان ما فيه من الازكار * مروية عن النبي المختار
صلى عليه ربنا وسلمنا * ما ذكر الله بأرض وسما

(قوله مما بسطته في شرح مختصر الروض) هو بشرى الكريم بشرح النعيم كلاهما للشارح لكن قد فقد هذا الكتاب في حياته كما تقدم بيانه في الاذان نعم أنى الشارح في شرح العباب من ذلك بالعجب العجيب فانه أو ردفه هنا فيما يتعلق بالدعاء أكثر من سبعة أو راقى بالقطع الكبار فانظره (قوله مع بيان الترتيب والاكمل فيه) أى فيما ذكر من الازدكار والادعية ونقل النووى عن القاضي أبي الطيب أنه يسن أن يقدم من ذلك الاستغفار قال في الابعاب أقول ينبغي أن يقدم بعده من الازدكار ثم الدعوات ثم ما كان معناه أجل ثم ما كان أصح ثم ما كان أكثر رواتم رأيت بعضهم رتب شيئا مما رفق قال يستغفر ثلاثا ثم اللهم أنت السلام الى الاكرام ثم لا اله الا الله وحده لا شريك له الى قدیر اللهم لا مانع لما أعطيت الى الحمد لا حول ولا قوة الا بالله لا اله الا الله ولا نعبد الاياه له النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ثم يقرأ آية الكرسي والاخلاص والمعوذتين ويسبح ويحمد ويكبر العدد السابق ويدعو اللهم انى أعوذ بك من الجبن وأعوذ بك أن أرد الى أرذل العمر وأعوذ بك من فتنة الدنيا وأعوذ بك من عذاب القبر اللهم أعنى على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك اللهم أذهب عني الهم والحزن اللهم اغفر لي ذنوبي وخطاياي كلها اللهم انعشني واجبرني واهدني لصالح الاعمال والاخلاق فانه لا يهدى لصالحها ولا يصرف سيئها الا أنت اللهم اجعل خير عمري آخره وخير عملى خواتمه وخير أيامي يوم لقاؤك اللهم انى أعوذ بك من الكفر والفقر سبحانه ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين ويزيد بعد

واهدني لصالح الاعمال والاخلاق انه لا يهدى لصالحها ولا يصرف سيئها الا أنت اللهم اجعل خير عمري آخره وخير عملى خواتمه وخير أيامي يوم لقاؤك اللهم انى أعوذ بك من الكفر والفقر سبحانه ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين ويزيد بعد الصبح اللهم بك أحاول وبك أقاوم وبك أقاقل اللهم انى أسئلك علما نافعا وعملا مقبلا ورزقا طيبا وبعده وبعد المغرب اللهم أجرني من النار سبعا وبعدها وبعد العصر قبل ثنى الرجل لاله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شى قدیر عشر انتهى والظاهر أنه

لم يرد ذلك مرتباً كذلك الابتوقيف أو عملاً بما قدمته انتهى كلام شرح العباب بحر وفه (قوله يوهمه كلام الروضة) أى بالنسبة للذكر وأما الدعاء فهو مصرح فيها بنسب أسرارها وعبارتها قلت السنة أن يكثر من ذكر الله تعالى عقب الصلاة وقد جاءت في بيان ما يستحب من الذكر أحاديث كثيرة صحيحة أو ضعيفة في كتاب ٢٧٨

الصحيح اللهم بك أحاول وبك أصاول وبك أقاتل اللهم انى أسئلك علماً نافعا وعملاً مقبلاً ورزقاً طيباً وبعد المغرب اللهم أجرني من النار سبعاً وبعد هوا وبعد العصر قبل أن يشي الرجل لاله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو على كل شئ قدير عشر انتهى والظاهر أنه لم يرد كذلك مرتباً الابتوقيف أو عملاً بما قدمته انتهى بالحرف (قوله ويسر به) أى بما ذكر من الذكر والدعاء (قوله المنفرد والمأموم) خلافاً لما يوهمه كلام الروضة أى بالنسبة للذكر وأما الدعاء فهو مصرح به فيها بنسب أسرارها وعبارتها قلت السنة أن يكثر من ذكر الله تعالى عقب الصلاة وقد جاءت في بيان ما يستحب من الذكر أحاديث كثيرة صحيحة أو ضعيفة في كتاب الاذكار ويسن الدعاء بعد السلام الآن يكون اماماً يريد تعليم الحاضرين فيجهر انتهى وقد عدل عنها السيوطي في مختصرها الى قوله والاكثر من الذكر والدعاء بعد هاسرا الآن الخ وابن المقرئ في الروض الى ويستحب أن يذكر الله بعد السلام ويدعو الاسنى وعبارته روضة تفهم أن المستحب في الذكر الجهر لا الاسرار وليس كذلك كما حكاه في المجموع وغيره عن نص الشافعي والاصحاب فعبارة المصنف أولى تأمل (قوله الا امام المرید بتعليم الحاضرين) استثناء من عموم سن الاسرار بذلك لأن الضمة في قول المصنف ويسر راجع لكل متصل فرغ منها المعلوم من المقام فالاستثناء متصل هذا بالنظر للشرح وأما بالنظر للشرح فالاستثناء منقطع تأمل (قوله فيجهر) أى الامام بالذكر والدعاء الواردين هنا وينبغي جريان ذلك في كل دعاء وذكر فهم من غير أنه يريد تعليمهما مأموماً كان أو غيرهما من الادعية الواردة أو غيرهما ولو دنيوياً انتهى وهو ظاهر وقد يفيد كلام المصنف بالحاضرين فليست تأمل (قوله الى أن يتعلموا) أى فان تعلموا أسر (قوله وعليه) أى على الامام المرید تعليم الحاضرين (قوله جلت أحاديث الجهر) أى فالنبي صلى الله عليه وسلم إنما جهر في غالب أوقاته لاجل تعليمهم وهي كثيرة في الصحيحين وغيرهما (قوله بذلك) أى بالاذكار والادعية (قوله لكن استبعده) أى هذا الجمل (قوله الاذرى واختار ندب رفع الجماعة أصواتهم بالذ كر دائماً) قال الكردى وهو اختياره خرج به عن المذهب والافالشافعي هو الذى جمل أحاديث الجهر على ذلك كما صرح به الاذرى وغيره انتهى وعبارته الاسنى قال الاذرى وجمل الشافعي رضى الله عنه أحاديث الجهر على من يريد التعليم قال وفي كلام المتولى وغيره ما يقتضى استحباب رفع الجماعة بالذ كر دائماً وهو ظاهر الاحاديث وفي النفس من جملها على ما ذكره رضى الله عنه شئ انتهى زاد في الايعاب عنه وانما ذلك في محصورين وأما المسجد الذى على الشارع مثلاً فلا لانه بطريقه لم يدخله قبل فهو كمسجده الشريف كانت ترده الاعراب وأهل البوادي فيه يظهر ندب ادامة الرفع ليتعلم كل مرة كل من لم يتعلم قبلها انتهى قال الشارح بعد كلام وأما ما ذكره آخره وداخيل في طلب الشافعي الجهر لتعليم المأمومين الآن يقال ان ظاهر ما مر عن الاذرى أنه يكتفى بمظنة وجود من يتعلم وعن الشافعي أنه لا بد من تحقق وجوده وكلام الزركشى صحيح في اعتماد الاول بل جعل من مقتضيات الجهر ان يريد تأمينهم على دعائه فيجهر حتى يعلموا فيؤمنون عليه انتهى (قوله ويقبل الامام ندبا) بضم الياء وسكون القاف من الاقبال ضد الادبار قال في المصباح قالوا يقال في المعاني قبل وأقبل معا وفي الاشخاص أقبل بالالف لا غير (قوله على المأمومين في الذكر والدعاء عقب الصلاة) أى لما في البخارى

فيجهر انتهى انتهى وفيها ولهذا عبر بمختصر الروضة هذه العبارة قال ابن المقرئ في الروض ويستحب أن يذكر الله بعد السلام ويدعو سرا ويجهر الامام يريد

(ويسر به) المنفرد والمأموم خلافاً لما يوهمه كلام الروضة (الا الامام المرید بتعليم الحاضرين فيجهر الى أن يتعلموا) وعليه جلت أحاديث الجهر بذلك لكن استبعده الاذرى واختار ندب رفع الجماعة أصواتهم بالذ كر دائماً (ويقبل الامام ندبا) على المأمومين (في الذكر والدعاء عقب الصلاة)

تعليم مأمومين انتهى وقال السيوطي في مختصرها والاكثر من الذكر والدعاء بعد هاسرا الآن يكون اماماً يريد التعليم فيجهر انتهى (قوله لكن استبعده الاذرى) هذا اختياره والافالشافعي رضى الله عنه هو الذى جمل أحاديث الجهر على ذلك كما صرح به الاذرى نفسه وكذا غيره

فقال أعنى الاذرى وجمل الشافعي رضى الله عنه أحاديث الجهر على من يريد التعليم قال وفي كلام المتولى وغيره ما يقتضى استحباب رفع الجماعة الصوت بالذ كر دائماً وهو ظاهر الاحاديث وفي النفس من جملها على ما ذكره رضى الله عنه شئ انتهى وان كان بالمسجد النبوى هذا ما اعتمدته الشارح واعتمد الرملى وأتباعه تبعاً للدميرى خلافاً في مسجده صلى الله عليه وسلم تأدياً بما له خلف ظهره وهذا هو الاول وعليه عمل سائر أئمة المدينة اليرم والدميرى رجه الله في ذلك نظم

وسن للامام أن يلتفتا * بعد الصلاة لدعاء ثنا ويجعل المحراب عن يساره * الاتجاه البيت في استناره في دعائه له يستقبل *
وعنه للمأموم لا ينتقل وان يكن بمسجد المدينة * فليجعلن محرابه يمينه لكي يكون في الدعاء مستقبلا * خير شفيح ونبي أرسلنا
على أن الشارح ذكر في التحفة بعد أن مشى على ما اعتد به هنا من نصه في بحث استثنائه فيه نظر وان كان له وجه وجهه لاسيما مع رعاية أن
سلوك الأدب أولى من امتثال الأمر (قوله وقول ابن العماد يحرم جلوسه بالمحراب مردود) في فتاوى ابن زباد اليمنى ما نصه مسألة
ذكر ابن العماد الاقفهسي رحمه الله في كتابه تسهيل القاصدين تحريم الجلوس في ٢٧٩ المحراب بعد الصلاة لكن قال العلامة ابن

حجر في شرحه المختصر
للقية عبد الله بافضل
مالفظه وقول ابن العماد
يحرم جلوس بالمحراب
مردود انتهى كلامه هل
المراد أنه لم يصح فيه عنده
شيء أم المراد غير ذلك وما
هو أجاب رضي الله عنه
أن توجيهه ما ذكره ابن
العماد كون الوقوف يعتد
على القرائن التي حكمها

وذلك بحيث (يجعل يساره
الى المحراب) ويمينه اليهم
وان كان بالمسجد النبوي
وقول ابن العماد ويحرم
جلوسه بالمحراب

حكم شرط الواقف وذلك
أن الواقف لم يقصد
بالمحراب القعود فيه للامام
والله عز وجل أعلم انتهى
ما في فتاوى ابن زباد لكن
بين الشارح في شرح
العباب غير ما وجهه به ابن
زباد فقال بعد كلام قرره
ما نصه وبما تقر رجيحه
يعلم تزييف قول ابن العماد
تقلا عن بعض المالكية
واعتمده يحرم جلوس

عن سمرة بن جندب قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه وعن زيد بن خالد
الجهني فلما انصرف أقبل على الناس قال ابن المنبر استند بار الامام المأمومين انما هو لحق الامامة فاذا انقضت
الصلاة زال السبب فاستقبلهم حينئذ يرفع الخيلاء والترفع على المأمومين وقيل الحكمة فيه تعريف الداخل
بأن الصلاة انقضت اذ لو استقر الامام على حاله لا وهم أنه في التشهد مثلاً افاده بعض الفضلاء (قوله وذلك)
أي الاقبال على المأمومين أي المراد به هنا (قوله بحيث يجعل) أي الامام (قوله يساره الى المحراب) بكسر
الهم قال في المصباح المحراب صدر المجلس ويقال أشرف المجالس وهو حيث يجلس الملوك والسادات
والعظماء ومنه محراب المصلى ويقال محراب المصلى مأخوذة من المحاربة لان المصلى محارب الشيطان
ومحارب نفسه باحضار قلبه وقد يطلق على الغرفة ومنه عند بعضهم فخرج على قومه من المحراب أي الغرفة
(قوله ويمينه اليهم) أي يجعل الامام يمينه الى المأمومين وذلك لما في مسلم كنا اذا صلينا خلف رسول الله صلى
الله عليه وسلم أحببنا أن نكون عن يمينه حتى يقبل علينا بوجهه ولذا قال الدميري رحمه الله تعالى

وسن للامام أن يلتفتا * بعد الصلاة لدعاء ثنا
ويجعل المحراب عن يساره * الاتجاه البيت في استناره
ففي دعائه له يستقبل * وعنه للمأموم لا ينتقل

قال في المغني وقيل عكسه وقال الصيمري وغيره يستقبلهم بوجهه في الدعاء وقولهم من آداب الدعاء استقبال
القبلة مرادهم غالباً لا دائماً (قوله وان كان بالمسجد النبوي) هذا ما عتمده الشارح واعتد الرمي وفاقا
لدميري خلافاً في مسجده صلى الله عليه وسلم نادى بالواو لانا قال

وان يكن بمسجد المدينة * فليجعلن محرابه يمينه
لكي يكون في الدعاء مستقبلا * خير شفيح ونبي أرسلنا

قال لانه اذا فعل الصفة الاولى يصير مستند بر النبي صلى الله عليه وسلم وهو قبلة آدم فمن بعده من الانبياء قال
الكردي وهذا هو الاولى وعليه عمل أئمة المدينة اليوم على أن الشارح قال في التحفة له وجه وجهه لاسيما
مع رعاية سلوك الأدب أولى من امتثال الأمر (قوله وقول ابن العماد) أي الاقفهسي في كتابه تسهيل
المقاصد لزار المساجد تقلا عن بعض المالكية واعتمده وكذا اعتد به ابن زباد اليمنى في كشف الجلباب في
مسائل المحراب (قوله يحرم جلوسه في المحراب) وعمله بقوله لانه أفضل بقعة في المسجد لجلوسه فيه هو
أو غيره قد يمنع الناس من الصلاة فيه ولانه يكون أمام المصلين فيشوش عليهم ثم قال واذا صلى الامام في غير
المسجد سن له الجلوس في مصلاه أو فيه سن له القيام والجلوس آخره أو الانصراف فان كان ضيقا على المصلين

الامام في المحراب لانه أفضل بقعة في المسجد لجلوسه فيه أو غيره فيه يمنع الناس من الصلاة فيه ولانه يكون أمام المصلين فيشوش عليهم ثم قال
واذا صلى الامام في غير المسجد سن له الجلوس في مصلاه أو فيه سن له القيام والجلوس آخره أو الانصراف فان كان ضيقا على المصلين بعده
وجب الانصراف انتهى ووجه تزييفه منع كون المحراب أفضل كيف وكثير ون يقولون بكرهته كما يأتي في أحكام المساجد وعلى التزل فالامام له
حق فيه حتى يفرغ من الدعاء والذي ذكره المصلون عقب الصلاة حيث لم يرد الا فضل الاتي من قيامه عقب سلامة وكونه أمام المصلين لا يقتضي
الحرمة وما ذكره من أنه يسن له القيام والجلوس آخر المسجد يناقض ما قدمه من وجوب القيام وما ذكره من وجوب الانصراف متجه ان
لم يكن له حاجة واحتيج لمكانه لاجل الصلاة على الصلاة على نظريه ايضا انتهى كلام شرح العباب للشارح بحر وفه وتقل الجرهزي عن

بعده وجب الانصراف انتهى (قوله مردود) خبر وقول ابن العماد وجه الرد كما في الإيعاب منع كون المحراب أفضل كيف وكثيرون يقولون بكرهه كما يأتي في أحكام المساجد وعلى التنزل فالامام له حق فيه حتى يفرغ من الدعاء والذي كرمه المطول بين عقب الصلاة حيث لم يرد إلا أن من قيامه عقب صلاته وكونه امام المصلين لا يقتضي الحرمة وما ذكره من أنه يسن له القيام والجلوس آخر المسجد يناقض ما قدمه من وجوب القيام وما ذكره من وجوب الانصراف متجه ان لم يكن له حاجة واحتياج لمكانه لاجل الصلاة على نظريه أيضا فلي تأمل (قوله ويندب فيه) يعني في الذكر الذي هو دعاء (خرج به الذي كرمه الذي لا دعاء فيه فلا يسن فيه رفع وأفاد الشارح رحمه الله بهذا أن الذكر يطلق على الدعاء وهو كذلك قال ابن علان في شرح الإيضاح ما نصه الدعاء سؤال للطالب منه تعالى ويطلق الذكر على ما يعم الدعاء فيكون العطف مثله في قوله تعالى فيهما فأكهة ونخل ورمان وفي شرح الخطبة من التحفة وهو أي الذكر لغة كل مذكور وشرعا قول سيق لشاء ودعاء وقد يستعمل شرعا أيضا لكل قول يثاب قائله وعليه فالذكر شامل للدعاء انتهى فقول الشارح فيما سبق والدعاء من ذكر الخاص بعد العام أيضا حائلا (قوله وفي كل دعاء) أي خارج الصلاة أما فيها فلا يسن الرفع إلا في القنوت ونبه بعض الفضلاء على أنه لا يستثنى من ذلك الأمثلة واحدة وهي الدعاء في الخطبة على المنبر قال فانه يكره للخطيب رفع اليدين فيه ذكره البيهقي واحتج بحديث في صحيح مسلم هرب في ذلك انتهى فلي تأمل وليراجع (قوله رفع اليدين) أي إلى نحو السماء والحكمة فيه أن السماء ما كانت مهبط الرزق والوحي وموضع الرحمة والبركة قال تعالى وفي السماء رزقكم وما توعدون على معنى أن المطر ينزل منها إلى الأرض فيخرج نباتا وهي مسكن الملائكة الأعلى فإذا قضى الله أمرا ألقاه اليهم فيلقونه إلى الأرض وكذلك الأعمال ترفع فيها وفيها غير واحد من الأنبياء وفيها الجنة التي هي غاية الأمان فلما كانت كذلك تصرف المهمل إليها وتوفرت الدواعي لديها ولذا قال بعض الأخيار اننا نرفع أيدينا إلى مطالع أركاننا ونخفض جباهنا على مصارع أجسادنا نستدعي بالاول أركاننا ونستدفع بالثاني شرمصار عنا لم تسمع قوله تعالى وفي السماء رزقكم وما توعدون وقوله تعالى منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة أخرى فافهم (قوله لا تباع) دليل لسن رفع اليدين والحديث رواه مسلم وغيره وروى أبو داود والترمذي وغيرهما عن سلمان رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ربكم حي كريم يستحي من عبده اذا رفع يديه إليه أن يردهما خائبتين وفي رواية صفرا وعن علي مرفوعا قال رفع الأيدي من الاستكاثرة التي قال الله عز وجل في استكانوا لهم وما يتضرعون رواه البخاري في الحديث في ذلك كثرة (قوله ولو فقدت إحدى يديه) أي سواء أي الصحيحة لأن اليسر لا يسقط بالمعسور (قوله ويكره رفع المتعجسة ولو بحائل) هذا هو المعتمد من احتمالين للرواية وعبارة حواشي الروض قال في البحراي في باب إمامة المرأة هل يجوز رفع اليد المتعجسة في الدعاء خارج الصلاة يحتمل أن يقال يكره من غير حائل ولا يكره في حائل فان المتطهر ركسه للمصحف بيده المتعجسة يحرم ويرول التحريم بكونها في حائل وإذا كان هذا الفرق فيما طريقه التمهيد كما في المصنف مس المصحف لأن اليد في جهة التعبد كالحائل ولا يجبي القول فيما نحن فيه بالتحريم قال الأذري ينبغي أن يجبي عفا إذا دعا وفيه نجس بلم أو خيرا انتهى تأمل (قوله وغاية الرفع حذو المنكبين) هذا ما قاله الحلي وقال الغزالي في الأحياء والطراطوشي في كتاب الدعاء يرفع يديه بحيث يرى بياض ابطنيه وسيأتي عن الإيعاب حل

ابن زياد في كتابه كشف الجلباب في المسائل المتعلقة بالمحراب اعتماد ما قاله ابن العماد وعلاه بأنه أشرف موضع في المسجد فتكون الصلاة فيه أفضل انتهى (قوله في الذكر الذي هو دعاء) خرج به الذكر الذي لا دعاء فيه فلا يسن فيه رفع وأفاد الشارح بهذا أن الذكر يطلق على الدعاء وهو كذلك قال ابن علان في الوقوف من شرح الإيضاح الدعاء سؤال الطالب منه تعالى ويطلق الذكر على ما يعم الدعاء

مردود (ويندب فيه) يعني في الذكر الذي هو دعاء (وفي كل دعاء رفع اليدين) لا تباع ولو فقدت إحدى يديه أو كان بهالة رفع الأخرى ويكره رفع المتعجسة ولو بحائل وغاية الرفع حذو المنكبين

فيكون العطف مثله في قوله تعالى فيهما فأكهة ونخل ورمان انتهى

(قوله الا اذا اشتد الامر) عبر بمثله الرمي وظاهره انه عند اشتداد الامر لا يتقيد بمقدار بل يرفع وان جاوز الرأس لكن الذي يظهر انه لا يجاوز بهما رأسه وان اشتد الامر فالرفع عند عدم اشتداد الامر نهايته حد والمنكبين وعند اشتداد نهايته حد ورؤية بياض ابطه صلى الله عليه وسلم في رفعه للدعاء في الاستسقاء لا يلزم منها مجاوزة يده الشريفة لرأسه صلى الله عليه وسلم وهذا الذي ذكرناه من عدم مجاوزة الرأس هو الذي دلت عليه الاحاديث النبوية وكلام غير واحد من أئمتنا قال النووي في الوقوف من الايضاح ويرفع يديه في الدعاء ولا يجاوز بهما رأسه وفي شرح العباب للشارح ويسقطهما حد ومنكبيه وفي موضع آخر منه قال الحلبي وغاية الرفع حد والمنكبين وقال الغزالي حتى يرى بياض ابطيه وأورد فيه حديثا لكن أخرج أبو داود المسئلة أن ترفع يديك حد ومنكبيك ونحوهما والاستغفار أن تشير بأصبع واحدة والانهال أن تمد يديك جميعا وهو بدل للاول وينبغي حمل الثاني على ما اذا اشتد الامر ويؤيده ما في مسلم من رفعه صلى الله عليه وسلم يديه في الاستسقاء حتى يرى بياض ابطيه وحكمة الرفع الى السماء أنها قبلة الدعاء ومهبط الرزق والوحي والرحمة والبركة انتهى وأخرج أبو ذر أنه صلى الله عليه وسلم أفاض من عرفة وردفه أسامة فجالت به الناقة وهو رافع يديه لا يجاوز رأسه وأخرج أبو ذر أيضا عن ابن عباس رضي الله عنهما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ويداه الى صدره كاستطعام المسكين انتهى (قوله ولا يرفع بصره الى السماء) لانه أقرب الى التواضع وكما الخشوع لكنه مخالف

٢٨١

لما رجحه المصنف تبعاً لابن العماد وقال المصنف في حلية البررة وشعار الحسنة في أذكار الحج والعمرة مانصه في المنظومة التي وضعها في آداب الاكل وغـيـره وعبارته فيها واجلس الى قبلته بالحمد

الا اذا اشتد الامر قال الغزالي ولا يرفع بصره الى السماء وتسن الإشارة بسبابة اليمنى

مبتدئاً * وبالصلوة على المختار من رسل وامد يديك وسل فالتة ذورك * واطلب كثيرا وقل يا منجج الامل بسط كف خذ الاقوال ثالها * عند البلاء بظهر الكف وانهل

الكلامين على الحالتين (قوله الا اذا اشتد الامر) عبر بمثله الرمي وظاهره انه عند اشتداد الامر لا يتقيد بمقدار بل يرفع وان جاوز الرأس قال الكريدي في الكبرى لكن الذي يظهر انه لا يجاوز بهما وان اشتد الامر فالرفع عند اشتداد الامر نهايته حد والمنكبين وعند اشتداد نهايته حد ورؤية بياض ابطه صلى الله عليه وسلم في رفعه للدعاء في الاستسقاء لا يلزم مجاوزة يده الشريفة لرأسه صلى الله عليه وسلم وهذا الذي ذكرناه من عدم مجاوزة الرأس هو الذي دلت عليه الاحاديث النبوية وكلام غير واحد من أئمتنا قال في الايضاح ويرفع يديه في الدعاء ولا يجاوز بهما رأسه وفي الايعاب بعد نقل كلام الحلبي والغزالي لكن أخرج أبو داود المسئلة أن ترفع يديك حد ومنكبيك ونحوهما والاستغفار أن تشير بأصبع واحدة والانهال أن تمد يديك جميعا وهو بدل للاول وينبغي حمل الثاني على ما اذا اشتد الامر ويؤيده ما في مسلم من رفعه صلى الله عليه وسلم يديه في الاستسقاء حتى يرى بياض ابطيه وأخرج أبو ذر أنه صلى الله عليه وسلم أفاض من عرفة وردفه أسامة فجالت به الناقة وهو رافع يديه لا يجاوز رأسه وعن ابن عباس رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ويداه الى صدره كاستطعام المسكين قال في الصغرى ومنه يعلم ان غاية الرفع عند اشتداد الامر حتى يرى بياض ابطه تأمل (قوله قال الغزالي) أي في الاحياء عند الكلام على أدب الدعاء (قوله ولا يرفع بصره الى السماء) أي لانه أقرب الى التواضع وكما الخشوع واستدل على قوله بالحديث الاتي في فصل المذكر وهات قال في الايعاب لكنه لا يدل لانه في مسلم وهو مقيّد بحالة الرفع في الدعاء والصلوة ومن ثم اتجه ترجيح ابن العماد سن الرفع الى السماء انتهى أي حيث قال في منظومته المشهورة

يرفع طرف أم الاطراف قد ذكرنا * قولين أقواهما رفع بلا حول

ان السما قبله الداعين فاعن بها * كما دعا سادة فاختره وانتهل

على انه ورد في احاديث كثيرة ما يدل على ذلك منها حديث مسلم عن ابن عباس أنه بات في بيت النبي صلى الله عليه وسلم فقام من الليل ثم خرج فنظر في السماء ثم تلاخ ومنها حديث الطبراني عن أم سلمة رضي الله عنها قالت سأخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من بيتي صابحا لا ارفع بصره الى السماء وقال الخ (قوله وتسن الإشارة بسبابة اليمنى) أي لما رأينا في حديث أبي داود ان الاستغفار أن

٣٦ - ترسي - في * برفع طرف أم الاطراف قد ذكرنا * قولين أقواهما رفع بلا حول

ان السما قبله الداعين فاعن بها * كما دعا سادة فاختره وانتهل واختلف كلام الشارح في ذلك في شرح العباب فقال في شرح قول العباب وان يدعو لغيره غائبا مانصه وأن لا يرفع بصره الى السماء كما حزم به بعض المحققين انتهى وذ كر قبل هذا بأن كثرة من كراسين في الكلام على القنوت مانصه قال الغزالي ولا يرفع بصره الى السماء لغيره وساقه لكنه لا يدل لانه في مسلم وهو مقيّد بحالة الرفع في الدعاء في الصلاة ومن ثم اتجه ترجيح ابن العماد سن الرفع الى السماء انتهى وقال الرمي ولا يرفع بصره الى السماء قاله الغزالي وقال غيره الاولى رفعه اليها أي في غير الصلاة ورجحه ابن العماد انتهى وفي فتاوى الرمي ما يخالفه (قوله وتسن الإشارة) الخ تقدم في الحديث الذي نقلناه نقان الاستغفار أن تشير بأصبع واحدة قال الشارح في شرح العباب وتسن الإشارة بسبابة اليمنى ويكره بأصبعين لانه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يشير بهما فقال له أحد أحد انتهى كلام شرح العباب بخر وفه وفي حاشية ايضاح النووي للشارح في الحديث

الحسن انه صلى الله عليه وسلم كان اذ اركب راخلة قال بأصبعه ومدها اللهم أنت الصاحب في السفر الخ فينبغي نذبه ذلك بسبابة اليمنى ليلحظ
هنا ما رفعت له في تشهد الصلاة من الاشارة الى التوحيد بالقلب واللسان والاركان ويظهر انه لو لم يتيسر له اليمنى أشار باليسرى ثم غيرها
ويفرق بينه وبين نظيره في التشهد بان الاشارة باليسرى ثم يبطل سنة وضعها على الركبة ولا كذلك هنا انتهى كلام حاشية الايضاح وعبارة
الامداد في شرح قول الارشاد وقت ما نصه ٢٨٢ وتسن الاشارة بسبابة اليمنى وتكره بأصبعين انتهت (قوله ثم مسح الوجه

بهما) تقدم في القنوت ما
في ذلك من الخلاف فراجع
لكن المعتمد في غير
الصلاة ما هنا قال الشارح
في شرح العباب وقول
ابن عبد السلام لا يسن

وتكره بأصبعين (ثم مسح
الوجه بهما) للاتباع
(و) يندب في كل دعاء
(الدعوات المأثورة) عنه صلى
الله عليه وسلم في أدعيته وهي
كثيرة يضيق نطاق الحصر
عنها أي تحررها والاعتناء
بها المزبدركها وظهور
غلبة رجاء استجابتها
ببركته صلى الله عليه وسلم
ومنها اللهم في أسألك
موجبات رحمتك وعزائم
مغفرتك والسلامة من
كل اثم والغنيمة من كل بر

ضعيف وورد في الحديث
حكيمته وهو الافاضة عليه
بما أعطاه الله تفاؤلا
بتحقيق الاجابة انتهى
وفي موضع آخر منه وان
يمسح وجهه بيديه بعده كما
مر به ليليه قال الحليبي
والمعنى فيه التفاؤل بأن
كفيه قد ملتأخير افيض
منه على وجهه انتهى

تشبيهاً بأصبع واحدة وفي الحديث الحسن انه صلى الله عليه وسلم كان اذ اركب راخلة قال بأصبعه ومدها
اللهم أنت الصاحب الخ ولذا قال في حاشية الايضاح ليلحظ هنا ما رفعت له في تشهد الصلاة من الاشارة
الى التوحيد بالقلب واللسان والاركان ويظهر انه لو لم يتيسر له اليمنى أشار باليسرى ثم غيرها ويفرق
بينه وبين نظيره في التشهد بان الاشارة ثم يبطل سنة وضعها على الركبة ولا كذلك هنا فلينأمل (قوله
وتكره) أي الاشارة (قوله بأصبعين) أي لما روى عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال مر
النبي صلى الله عليه وسلم وأنا أدعو بأصبعين فقال أحد أحد وأشار بالسبابة رواء الحماكم وغيره
ومعنى أحد أحد اقتصر على الواحدة بمعنى اقتصر بأصبع واحد فان الذي تدعوه واحد قال
الزمخشري أراد واحد فقلت الواو همزة كفايل أحد واحد واحد فأحد فقلت بهذا القلب مضمومة
ومكسورة ومفتوحة (قوله ثم مسح الوجه بهما) أي باليدين ان أمكن والا فبالواحدة كما تقدم
في الرفع وهذا خاص بما اذا كان خارج الصلاة على المعتمد (قوله للاتباع) رواء الترمذي عن عمر
رضي الله عنه بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا مديده في الدعاء لم يرددهما حتى يمسح بهما وجهه
وفي المستدرک عن ابن عباس مرفوعا اذا سألت الله فاسأله ببطون أكتفكم ولا تسأله بظهورها وامسحوا
بهما وجوهكم (قوله ويندب في كل دعاء) أي سواء كان في الصلاة أو خارجها (قوله الدعوات
المأثورة عنه صلى الله عليه وسلم) أي المنقولة عنه بالاسناد الصحيح أو الحسن وكذا الضعيف لانها
من باب الفضائل ومعالم أن الاول أولى ثم الثاني ثم الثالث (قوله في أدعيته وهي كثيرة) في
الاحياء منها شيء كثير وقد أوردت بالتأليف منها الحصن الحصين للشمس ابن الجزري ومن أحسن
ما ألف في ذلك الاذكار للامام النووي شكر الله عليه واختصرها السيوطي وخرج أحاديثها الحفاظ ابن
حجر ولم يكمل فاتمه تلميذه الحفاظ السخاوي وشرحها ابن علان المكي في ثلاث مجلدات فعليك بها
(قوله يضيق نطاق الحصر عنها) أي عن أدعية النبي صلى الله عليه وسلم وفي هذا الكلام استعارة مكنية
حيث شبه الحصر بانسان له نطاق أي ثوب يشده وسطه ضاق نطاقه عن الاتواء على جميعه خذف المشبهة
ورمز له بشئ من لوازمه الذي هو التمنطق أي فزام الحصر بضيق عن حصر الدعوات المأثورة فلا يقدر
على حصرها (قوله أي تحررها والاعتناء بها) أي بالدعوات المأثورة فهو راجع لقوله ويندب الخ أي معنى
يندب الدعوات المأثورة بندب تحررها والاعتناء بها فهو اشارة الى مضاف محذوف تأمل (قوله لمزيد بركتها)
تعليلا له والضمير للدعوات المأثورة (قوله وظهور غلبة رجاء استجابتها ببركته صلى الله عليه وسلم) وأيضا
فالنبي صلى الله عليه وسلم هو المحيط باللائق بكل محل بخلاف غيره (قوله ومنها) أي من الدعوات المأثورة
(قوله اللهم اني أسألك موجبات رحمتك) بكسر الجيم أي أسباب رحمتك أي كل قول وفعل مقتض
لها ليرتب عليها المسببات فليس المراد بالموجبات الواجبات اذ لا يجب عليه تعالى شئ وموجبات جمع
موجبه وهي الكلمة التي أوجبت لافانها الرحمة أي مقتضياتها الخ حفي عن المناوي (قوله
وعزائم مغفرتك) أي الفرائض التي أوجبها الحصول المغفرة فهو قريب من موجبات رحمتك
المتقدمة (قوله والسلامة من كل اثم) أي معصية بأن تحفظني عنها في كل الحالات (قوله والغنيمة من كل بر)

وتفرض لذلك فيه أيضا في غير هذين الموضوعين فراجع (قوله نطاق) شبه الحصر
بالكسر
بشخص له نطاق أي ثوب يشده وسطه ضاق نطاقه عن الاتواء على جميعه فهو استعارة بالكناية لانه خذف المشبهة وأثبت له ما هو من لوازمه
وهو التمنطق (قوله أي تحررها) راجع لكلام المصنف في قوله الدعوات المأثورة وقد أفردت بالتصانيف في ذلك حصن الحصين
للجزري ومن أحسن ما ألف في ذلك كتاب الاذكار للقطب النووي شكر الله عليه ومن اختصر اذكار النووي السيوطي ومن خرج أحاديثها
الحفاظ ابن حجر وأتمه تلميذه الحفاظ السخاوي ومن شرحها ابن علان المكي في ثلاث مجلدات (قوله وعزائم) أي الفرائض التي
أوجبها الحصول المغفرة فهو قريب من الموجبات المتقدمة قبل هذا

ترك الشيء مع القدرة عليه
أو هو عدم انبعاث النفس
لفعل الخير والجنب بضم
الجيم وسكون الموحدة
ضد الشجاعة والفشل قال
في القاموس فشل كفرح
فهو فشل كسل وضعف
وتراخي وجبن انتهى
(قوله جهد البلاء) بفتح
الجيم وضمها كلها أصاب
المرء من شدة مشقة
وما لا طاقة له بحمله ولا

والفوز بالجنة والنجاة
من النار اللهم اني أعوذ
بك من الهم والحزن
وأعوذ بك من العجز
والكسل وأعوذ بك من
الجبن والبخل والفشل
ومن غلبة الدين وقهر
الرجال اللهم اني أعوذ بك
من جهد البلاء ودرك
الشقاء

يقدر على دفعه ودرك
رأيت نقلا عن السيوطي
بفتح الدال والراء المهملة
الادراك واللاحاق والشقاء
بالمد الهلاك في الدنيا
والآخرة وسوء القضاء
في الدنيا والدين والمراد
بالقضاء المقضى لان قضاء
الله كله حسن لاسوء فيه
وشمانة الأعداء ما ينكى
القلب ويبلغ من النفس
أشكلى مبلغ وقال النووي
رحمه الله هي فرح العدو
بيلة تنزل بمن يعاديه
إنتهى ما رأيت من نقول عن السيوطي

بالكسر خير وطاعة بأن توفقي للتقوى والاستقامة ثم حسن الخاتمة (قوله والفوز بالجنة) أي الظفر بنعيمها
(قوله والنجاة من النار) أي من عذابها وهذا الدعاء رواه الحاكم عن ابن مسعود ورواه من قال
أبي مسعود وفيه جواز سؤال العصمة من كل الذنوب وقد أنكر بعضهم ذلك إذا العصمة انما هي للأنبياء
والملائكة قال العراقي والجواب انها في حق الأنبياء والملائكة واجبة وفي حق غيرهم جائزة وسؤال
الجائز جائز إلا أن الأدب سؤال الحفظ في حقنا لا العصمة وقد يكون هذا هو المراد هنا انتهى (قوله اللهم
اني أعوذ بك) الخ هذا أو أمثاله بالنسبة للنبي صلى الله عليه وسلم انما هو يلزم خوف الله واعظامه
والاقتصار اليه وليقتدى به وليبين صفة الدعاء والبلاء للالصاق المعنوي والتخصيص كأنه خص الرب
تعالى بالاستعاذة وقد جاء في الكتاب والسنة أعوذ بالله ولم يسمع بالله أعوذ لان تقديم المعمول تفنن
واستنباط والاستعاذة حال خوف وقبح بخلاف الحمد لله ولله الحمد لانه حال شكر وتذكر احسان ونعم
قاله السيد المرتضى (قوله من الهم) بفتح الهماء وتشديد الميم (قوله والحزن) بضم الحاء وسكون الزاي
قبل هاء متراد فان قيل اللهم الحزن الشديد فعطف الحزن من عطف العام وقال المناوي الهم يكون
في أمر يتوقع والحزن فيما وقع سواء انقطع أم استمر الى الحال لاختلاف اللفظين أي فهو عطف مغاير وقيل
مراد في وهو ظاهر كلام البيضاوي (قوله وأعوذ بك من العجز) أي عن فعل المأمورات واجتناب المنهيات
وعبارة العجزى هو عدم القدرة على الخير وقيل ترك ما يجب فعله والتسوى به وقال المناوي سلب
القوة وتخلف التوفيق (قوله والكسل) بفتح السين وهو الفتور عن الشيء مع القدرة على جملة اثار الراحة
البدن على التعب فهو النشاق والتراخي على ما لا ينبغي التثاقل عنه ويكون ذلك لعدم انبعاث النفس للخير
وقلة الرغبة فيه مع امكانه (قوله وأعوذ بك من الجبن) بضم فسكون هيئة حاصلة للقوة الغضبية بها
يجهم عن مباشرة ما ينبغي فهو ضد الشجاعة ولذا قال القسطلاني هو الخوف من تعاطي الحرب ونحوها
خوفا على الميعة (قوله والبخل) بضم فسكون اسمه والتعريك المصدر وهو لغة امساك المقتنيات
عما لا يحل حبسها عنه وهو على قسمين بخل بقرينات نفسه وبخل بقرينات غيره وهو أكثرهما ذما وشرعا
منع الواجب (قوله والفشل) بالفاء والشين المعجمة قال في القاموس فشل كفرح كسل وضعف وتراخي
وجبن (قوله ومن غلبة الدين) بفتح الدال قال السيد المرتضى أي ثقله وشدة ذلك حيث لا وفاقا سيما
مع الطلب وفي بعض الآثار ما دخل هم الدين قلبا الأذهب من العقل ما لا يعود وفي الحديث وأقل
من الدين تعش حرا قال العزيمي أي تمنح من رقب الدين والتدليل له فان له تحكما وأمرافا لا قتال من
ذلك تصير حرا ولا ولاء عليك لاحد وعبر بالاقلال دون الترك لانه لا يمكن الترك عنه بالكلية الا
لاشخاص نادرة (قوله وقهر الرجال) أي من أن يقهره الرجال بغير حق فاضافته للفاعل واستعاذ من أن
تغلبه الرجال لما في ذلك من الوهن في النفس والمعاش وقال التوربشتي كأنه يريد به هيجان النفس من
شدة الشبو واضافته للفعول أي يغلبهم ذلك والى هذا المعنى سبق فهمي ولم أجده فيه نقلا قال العلامة
الحفني والمراد مما يترتب على قهر الرجال من نحو عجب وكبر والاقهر الرجال الذين على الباطل محمود لا يستعاذ
منه تأمل (قوله اللهم اني أعوذ بك من جهد البلاء) أي شدة الابتلاء مع عدم الصبر فالجهد قال الكردي
بفتح الجيم وضمها كل ما أصاب المرء من شدة مشقة وما لا طاقة له بحمله ولا يقدر على دفعه والبلاء بفتح الباء
مع المد قبل ويجوز الكسر مع القصر وهو الحالة التي يمتحن بها الانسان وتشتق عليه بحيث يتنى منها
الموت ويختار عليه او عن ابن عمر جهد البلاء قلة البلاغ وكثرة العيال (قوله ودرك الشقاء) بفتح الدال والراء
المهملة وقد تسكن الراء اسم من الادراك لما يلحق الانسان من تبعة والشقاء بفتح الشين المعجمة والقاف
مخففة ممدودة هو الهلاك ويطلق على السبب المؤدى اليه وقيل هو واحد دركات جهنم والمعنى من موضع
أهل الشقاوة وهي جهنم أو من أن يحصل لنا شقاوة أو هو مصدر امضاف الى المفعول أو الى الفاعل أي

من ادراك الشقاء ايانا أو من ادراك الشقاء تأمل (قوله وسوء القضاء) أي المقضى لأن قضاء الله تعالى كله حسن لا سوء فالمراد هنا بسوء الانسان كوقوعه في المكر وهو شامل للسوء في الدين والدنيا والمال والاهل وقد يكون في الخاتمة نسأل الله حسنها (قوله وشمانة الاعداء) بفتح الشين المعجمة والاعداء جمع عدو أي فرحهم ببلية تنزل بعدوهم وسرورهم بما حل به من الرزايا والبلائ قال بعض الفضلاء وهذه الخصلة الأخيرة تدخل في عموم كل واحد من الثلاثة قبلها وكل واحدة منها مستقلة فان كل أمر يكون يلاحظ فيه جهة المبدء أو سوء القضاء وجهة المعاد وهو درك الشقاء وجهة المعاش وهو جهد البلاء وشمانة الاعداء يقع بكل منها قال نختم بهذه الكلمة البديعة لكونها جامعة متضمنة لسؤال الحفظ من جميع المعاصي تأمل ﴿تنبيه﴾ من قوله اللهم اني أسئلك موجبات رحمتك الى هنا ورد في أحاديث متفرقة بعضها في البخاري ومسلم وبعضها في غيرهما كالمستدرک للحاكم فتفطن (قوله ومنها) أي من الادعية المأثورة (قوله ما مر آخر التشهد اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك) فهذا الدعاء لم يذكره هناك وإنما ذكره في هذا الفصل قبل قول المتن ويسر به فلهذا سبق نظره الى هناك ويحتمل أن الواو قبل اللهم أعني الخ سقطت من قلم النساخ فيكون معطوفا على ما مر فالمعنى ومنها ما مر الخ ومنها اللهم أعني الخ فليحرر وتقدم أن هذا الدعاء رواه أبو داود والنسائي بأسناد صحيح عن معاذ بن كره أصحاب الأبيات عنه مرفوعا مسلسلا بأن أحبك (قوله ويسن في كل دعاء) هل ولو داخل الصلاة حرر (قوله الحمد أوله) أي وآخره كما في العباب قال السيد المرتضى والمراد أن يبدأ أولا بما فيه الثناء على الله تعالى ثم يسأل الحاجة كما قال تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إنما هي من عند الله تعالى ومنتهى ما علم من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتح الدعاء انك تعلم ما تخفى وما تعلم اني يوم يقوم الحساب وعن الملائكة عليهم السلام بنا وسعت كل شيء رحمة وعلما فأغفر للذين تابوا قال سلمة بن الإكوع رضى الله عنه ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتح الدعاء الاستفتاحه يقول سبحان الله ربى الأعلى الوهاب رواه أحمد والحاكم وفي السنن عن أي هريرة كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أجندم (قوله والافضل تحرى مجامعه) أي مع الحمد والمراد من حيث الاجال والافال بعد لا يستطيع حمد الله بما يكفى بعض نعمه قاله الكردى (قوله كالحمد لله جدا يوافي نعمه ويكفى مزياه يار بنالك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك) تقدم الكلام في الخطبة على هذه الصيغة فراجعها وكفى المسلك القريب وهو الحمد لله رب العالمين جدا كثيرا طيبا مباركا فيه على كل حال جدا يوافي الخ ثم سبحانك لأنحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك وكفى أدل الخيرات وهو الحمد لله رب العالمين الحمد لله بجميع المحامد كلها ما علمت منها وما لم أعلم على جميع نعمه كلها ما علمت منها وما لم أعلم عدد الخلائق كلها ما علمت منها وما لم أعلم جدا كثيرا الخ وكالحمد لله الكريم المنعم الذى لا تحصى نعمه الأعداد ولا يضجره مسائل السائلين ولا يبرمه الحاج العباد ولا يمسك ما فى خزائن رحمته السنية الأعداد والتفاد لا معطى لما منع ولا مانع لما أعطى من الخير والامداد أحده سبحانه وتعالى وهو الذى بالجد أولى وأحق وأشكره عز وجل على ما جل من نعمائه ودق وغير ذلك (قوله والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم) عطف على قول المصنف سابقا رفع اليدين بالنظر للثنى وعلى قول الشارح قريبا للجد أوله بالنظر للشرح ومعلوم سن ذلك أيضا على الآل والصحاب رضى الله عنهم وتقدم أن أفضل الصلاة الأبراهيمية وفيها صيغ كثيرة وللشارح صيغة جامعة أحببت أن أورد ها هنا وهى اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبي الامى وعلى آل محمد وأزواجه أمهات المؤمنين وذريته وأهل بيته كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم فى العالمين انك خير مجيد وبارك على محمد عبدك ورسولك النبي الامى وعلى آل محمد وأزواجه أمهات المؤمنين وذريته وأهل بيته كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم فى العالمين انك خير مجيد

وسوء القضاء وشمانة
الاعداء ومنها ما مر آخر
التشهد اللهم أعني على
ذكرك وشكرك وحسن
عبادتك ويسن في كل
دعاء الحمد أوله والافضل
تحرى مجامعه كالحمد لله
جدا يوافي نعمه ويكفى
مزياه يار بنالك الحمد كما
ينبغي لجلال وجهك
وعظيم سلطانك (والصلاة)
والسلام (على النبي صلى
الله عليه وسلم

(قوله الحمد لله) أوله في
العباب وآخره جر هزى
(قوله مجامعه) أي مجامع
الجد والمراد من حيث
الاجال والافال بعد
لا يستطيع أن يحمد الله
بما يكفى نعمه الخ

(قوله ووسطه) قال صلى الله عليه وسلم لا تجعلوني قدح الرأكب اجعلوني في أول كل دعاء وفي وسطه وفي آخره رواه الطبراني عن جابر (قوله) وفراغه من الذكر الخ (خالقه في شرح العباب فقال عند قول العباب ويقبل عليهم في الذكر والدعاء جالساً ما نصه بأن لم يرد الا فضل من القيام عقب السلام انتهى) وقال في موضع آخر وما قررته في شرح قوله جالساً يعلم أن هذا لا ينافي ما يأتي من أنه يسن للامام أن يقوم من مصلاه عقب سلامه اذ لم يكن خلفه نساء وفي موضع آخر منه الامام له حق في محله حتى يفرغ من الدعاء والذي كره المطول بين عقب الصلاة حيث لم يرد الا فضل الا أن من قيامه عقب سلامه انتهى وقال عند قول العباب فان تم حضور جالساً قام عقب سلامه مانصه ولا ينافيه ما تقدم من ندب الاقبال عليهم بوجهه لان محل ذلك فيما اذا لم يرد الا فضل من القيام عقب السلام كما مر ولا ينافيه أيضاً ما مر من طلب الذكر حتى من الامام مطلقاً لانه لا يلزم من القيام عقب السلام ترك الذكر عقبه ولا من الذكر عقبه ترك القيام ٢٨٥ عقبه الى أن قال وقال جمع

صححت الاحاديث أيضاً
بندب الجلوس والذي كره
عقب الصلاة فليحمل
ندب قيام الامام عقب
السلام على أن المراد عقب
السلام والذي كره اليسر بعده
لخبر كان صلى الله عليه
وسلم اذا سلم لم يقعد الا
مقدار اللهم أنت السلام
ومنك السلام تباركت

مجيد كما يليق بعظيم شرفه وكاله ورضاك عنه وما تحب وترضى له دائماً ابداً بعدد معلوماتك ومداد كلماتك ورضاء نفسك وزنة عرشك أفضل صلاة وأكملها وأعما كلماتك ذكره الذي كره ون غفل عن ذكره وذكره الغافلون وتسلم تسليمه كذلك وعلينا معهم قال في الجوهر المنظم ما ذكرته من كيفية الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم هو ما جمعت فيه بين الكيفيات الواردة جميعها بل وبين كيفيات أخر استنبطتها جماعة وزعم كل منهم أن كفيته أفضل الكيفيات لجمعها الوارد وقد بينت في الدر المنصود أن تلك الكيفية جمعت ذلك كله وزادت عليه زيادات كثيرة بليغة فعليك بالاكثر منها امام الوجه الشريف بل ومطلقاً لانك حينئذ تكون آتياً بجميع الكيفيات الواردة في صلاة التشهد وزيادات انتهى كلامه رحمه الله (قوله أوله) أي الدعاء (قوله بعد الحمد) أي الاتيان به والمراد الثناء عليه بأي صيغة كانت والا فضل بحري مجامعه كما تقدم قريباً (قوله ووسطه وآخره) معطوفان على أوله في الحديث قال صلى الله عليه وسلم لا تجعلوني قدح الرأكب اجعلوني في أول كل دعاء وفي وسطه وفي آخره رواه الطبراني عن جابر رضي الله عنه قال أبو سليمان الداراني اذا أردت أن تسأل حاجة فصل على محمد ثم سأل حاجتك ثم صل على النبي صلى الله عليه وسلم فان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مقبولة والله عز وجل اكرم من أن يرد ما بينهما أخرجه الترمذي كذا في القول البديع (قوله للاتباع) أي دليل لمن الصلاة المذكورة وفي الحديث عن فضالة قال سمع النبي صلى الله عليه وسلم جليداً يقول في صلاته لم يعبد الله ولم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم لم فقال عجل هذا ثم دعاه فقال اذا صلى أحدكم فليبدأ بحميد الله والثناء عليه ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو بما شاء رواه أبو داود والنسائي وزاد فسمع النبي صلى الله عليه وسلم جليداً يصلي فجاءه الله ووجهه صلى على النبي صلى الله عليه وسلم فقال أدع نجب وسل تعط (قوله ويندب أن ينصرف الامام والمأموم والمنفرد) ظاهر كلامهم أنه لا يكره أن يقال انصرفنا من الصلاة وهو كذلك فقد نقل ابن عدي في كامله عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا انصرف من الصلاة قال اللهم بحمدك انصرفت وبذني اعترفت وأعوذ بك من شر ما اقترفت وان أسند الطبري عن ابن عباس أنه يكره ذلك لقوله تعالى ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم انتهى مغنى ولا يكره أيضاً أن يقال جواباً لمن قال أصليت صليت ع ش (قوله عقب سلامه) هذا هو الأفضل لكن يستثنى منه بعد الصبح والعصر فان الأفضل الجلوس في مصلاه الى طلوع الشمس وغروبها في الحديث من صلى الفجر في جماعة ثم قعد يذكر الله تعالى حتى تطلع الشمس ثم صلى

أوله) بعد الحمد ووسطه
(وآخره) للاتباع (و)
يندب (أن ينصرف الامام)
والمأموم والمنفرد (عقب
سلامه)

يا ذا الجلال والاكرام
ويدل له خبر مسلم ومن
ثمة قال النووي رحمه
الله تعالى في شرحه فيه
دليل على أنه صلى الله
عليه وسلم كان يجلس
بعد السلام شيئاً يسيراً في
مصلاه يسيراً ومن هو
عقب سلامه محمول على
اختلاف الاحوال

والحاجات له أول المؤمنين وأما قول بعضهم يكره أن يثب المصلي من موضعه عقب سلامه ليكون كالغير المعقول محل فردود بأن ذلك صح من فعله صلى الله عليه وسلم وبأن أبا بكر رضي الله تعالى عنه وغيرهما كانوا يفعلون ذلك بل حديث اذا لم يقم امامكم فاحبسوه نعم يستثنى من ذلك أغنى قيامه عقب سلامه بعد الصبح لما صح كان صلى الله عليه وسلم اذا صلى الصبح جلس حتى تطلع الشمس واستدل في الحادىم بخبر من قال في دبر صلاة الفجر وهو نازر جلله لاله الا الله وحده لا شريك له الحديث السابق ففيه تصريح بأنه يأتي بهذا الذكر قبل أن يحول رجليه ويأتي مثله في المغرب والعصر لورود ذلك فهما انتهى كلام شرح العباب وفي فتاوى الشمس الرمل سئل عن الدعاء عقب الصلوات هل الأفضل فيه عقب الفريضة أم بعدهما والنقل أجاب بأنه يستحب للمصلي بعد سلامه ذكر الله تعالى والدعاء سواء كانت الصلاة فرضاً أم نفلاً خصوصاً وهو مأثور بانتقاله بعد الفريضة الى موضع آخر من بيته أو غيره للنقل في دعائه قبل انتقاله المذكور انتهى كلام م ر بحرفه

ركعتين كانت له كاجر حجة وعمره تامة رواه الترمذي وحسنه وقال صلى الله عليه وسلم من قعد في
مصلاه حتى ينصرف من صلاة الصبح حتى يسبح ركعتي الضحى لا يقول الاخير اغفر له خطاياه وان
كانت أكثر من زبد البحر رواه أبو داود وقال لأن أجلس مع قوم يذكرون الله عز وجل من صلاة
العصر إلى أن تغرب الشمس أحب إلى من أن اعتق ثمانية من ولد اسماعيل عليه السلام أعتق الله رقابنا
من النار ولذلك قال في التحفة وافتي بعضهم بأن الطواف بعد الصبح أفضل من الجلوس إذا كرا إلى
طلوع الشمس وصلاة ركعتين وفيه نظر ظاهر بل الصواب أن هذا الثاني أفضل لأنه صح في الاخبار
أن لفعله ثواب حجة وعمره تامتين ولم يرد في الطواف في الأحاديث الصحيحة ما يقارب ذلك ولأن بعض
الأئمة كره الطواف بعد الصبح ولم يكره أحد تلك الجلوس بل أجعوا على نديها وعظيم ثوابها انتهى تأمل
(قوله وفراغه من الذكر والدعاء بعده) محل هذا كما في التحفة وغيره إذا لم يرد فعل الأفضل وهو
القيام عقب سلامه إذا لم يكن خلفه نساء قاله الكردي ولا ينافيه ما تقدم من ندب الاقبال عليهم بوجهه لأن
محل ذلك فيما إذا لم يرد الأفضل من القيام عقب السلام كما مر ولا ينافيه أيضا ما مر من طلب الذكر حتى
من الامام مطلقا لأنه لا يلزم من القيام عقب السلام ترك الذكر عقبه ومن الذي كره عقبه ترك القيام فيحمل
ندب القيام عقبه على أن المراد عقب السلام والذي كره السير بعده لخبر كان صلى الله عليه وسلم إذا سلم لا يقعد
الا مقدار اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام أفاده في الإيعاب (قوله إذا لم يكن
ثم) تقييد لندب الانصراف عقب السلام (قوله أي بحمل صلاته) تفسير لثم فهو بفتح الشاء المثناة
خير يكن مقدما (قوله نساء أو خثاني) اسمها مؤخر (قوله والا) أي بأن كان ثم نساء أو خثاني
(قوله مكث) أي كل من الامام ومن معه من الذكور حتى الصبيان (قوله حتى ينصرفن) أي النساء
ويسن لمن أن ينصرفن عقب السلام للاتباع رواه البخاري عن أم سلمة رضي الله عنها قالت كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم إذا سلم قام النساء حين يقضى تسليمة ومكث يسيرا قبل أن يقوم قال الزهري فأرى
والله أعلم أن مكثه لكي ينفذ النساء قبل أن يدركون من انصرفن من القوم انتهى ولأن الاختلاط مظنة
الفساد وقال في شرح المنهج وقيس من الخثاني والقياس مكثهم لينصرفن وانصرفهم بعدهن فرادى
وهذا أقوى من قول المهملات والقياس استحباب انصرافهم فرادى اما قبل النساء أو بعدهن انتهى
والمراد القياس على ما ذكره وفي نظر الخثاني والنظر اليه وعبارته في باب النكاح المشكل يحتمل في
نظره والنظر اليه فيجعل مع النساء جلا ومع الرجال امرأة كما صححه في الروضة وأصلها (قوله وأن
يمكث المأموم) أي ويندب أن يمكث المأموم غير المرأة والخثاني وكذا المرأة إذا كانت أمامها امرأة (قوله
في مصلاه) أي سواء المسجد أو غيره (قوله حتى يقوم الامام من مصلاه) أي فلا يجعل المأموم في
الانصراف قبل امامه (قوله ان أراد) أي ان أراد الامام القيام قال في الإيعاب بعد كلام قرر منه يؤخذ
ما صرح به بعضهم أنه ليس له إذا ثبت امامته أن يثبت معه لاحتمال أن يذكر سهوا فاتباعه بخلاف النساء
والخثاني فان الاحب انصرافهم عقب سلامه على الترتيب السابق انتهى وظاهر أن انصرافه قبل الامام
خلاف الاولى وصرح هنا بالكرهية كرهى وكذا صرح الغزالي بها في الاحياء (قوله عقب الذكر
والدعاء) أي كما هو الأفضل فيأتي بهما في الموضع الذي انتقل اليه قالوا لا يشك هو أو من خلفه هل سلم
أولا ولا يدخل غريب فيظنه بعد في صلاته فيقتدى به قال الأذري والعلتان ينتفیان اذا حول وجهه
اليهم أو انحرف عن القبلة تأمل (قوله اذ يكره المأموم الانصراف قبل ذلك) أي قيام الامام من مصلاه
فهو تعليل لندب المكث المأموم المذكور قال الغزالي فقد روى عن طلحة والزبير رضي الله عنهما أنهم ماصليا
خلف امام فلما سلم قال لا امام ما أحسن صلاتك وأتمها الاشياء واحدا انك لما سمعت لم تنفصل بوجهك
ثم قال للناس ما أحسن صلاتكم الآنكم انصرفتم قبل أن ينفصل امامكم (قوله حيث لا عذر له) أي
أما إذا كان له عذر فلا يكره له الانصراف قبل الامام قال بعضهم فانه أدنى ما أوجب الله عليه (قوله
وأن ينصرف في جهة حاجته) أي ان كانت له حاجة سواء كانت آخرة أو دينوية قال الشوبري
لعل المراد الانصراف من موضع صلاته لا الانصراف من المسجد بأن خرج وأراد التوجه حيثما انتهى

وفراغه من الذكر والدعاء
بعده (إذا لم يكن ثم) أي
بحمل صلاته (نساء) أو
خثاني والا مكث حتى
ينصرفن (و) أن (يمكث
المأموم) في مصلاه (حتى
يقوم الامام) من مصلاه
أن أراد عقب الذكر
والدعاء اذ يكره للمأموم
الانصراف قبل ذلك حيث
لا عذر له (و) أن
(ينصرف في جهة
حاجته)

(قوله ان أراد) أي أراد
الامام القيام وقال في
شرح العباب وانصراف
الرجال بعد الامام أو معه
أحب كما فيه أيضا عن
الامام ومنه يؤخذ ما صرح
به بعضهم أنه ليس له إذا
ثبت امامه أن يثبت معه
قليلا لاحتمال أن يذكر
سهوا فاتباعه بخلاف النساء
والخثاني فان الاحب
انصرافهم عقب سلامه
على الترتيب السابق
انتهى كلام شرح العباب
وهو يقتضى أن انصراف
المأموم قبل الامام خلاف
الاولى لا مكره فراجع

(قوله في جهة عينة) قال في المغني نقله في المجموع عن النص والاصحاب لكن ذكر المصنف في الرياض انه يستحب في الحج والصلاة وعبادة المريض وسائر العبادات ان يذهب من طريق ويرجع من أخرى قال الاسنوي وبين الكلامين تناف وقد يقال لا تنافي ويحمل قولهم انه يرجع في جهة عينة اذ لم يرد ان يرجع في طريق آخر ووافقت جهة عينة والا فالطريق الاخر اولى لشهده الطريقتان انتهى كلام المغني وفي التحفة بعد كلام الاسنوي ويحاج بمحملة على ما اذا أمكنه التيامن ان ٢٨٧ يرجع في طريق غير الاولى والاراعي

مصلحة العود في أخرى لان الفائدة فيه بشهادة الطريقين لله أكثر انتهى قال القليوبي والمراد بها عند خروجه من محل الصلاة كتاب المسجد مثلاً وقيل عند انصرافه من

أي جهة كانت (والا) بأن لم تكن له حاجة (في جهة عينة) ينصرف لانها أفضل (و) يندب (أن) يفصل بين السنة القبلية والبعديّة (والفرض بكلام أو انتقال) من مكانه الاول الى آخر للنهي عن وصل ذلك الابداد ما ذكره الافضل الفصل بين الصبح وسنته باضطجاع على جنبه الايمن أو اليسر للاتباع

مكان مصلاته نعم ان كانت جهة عينة طريقه التي جاء فيها انصرف منها جهة يساره تقدّم مخالفة الطريق انتهى وفي حواشي المنهج للشو برى لعسل المراد موضع صلاته الانصراف من المسجد بان خرج وأراد التوجه حينئذ انتهى وعبارة الخلب في حواشي المنهج والظاهر ان المراد بعين الباب الذي يخرج

كلامه لكن في القليوبي والمراد الانصراف عند خروجه عن محل الصلاة كتاب المسجد مثلاً وقيل انصرافه من مكان مصلاته قال الكردي وذكر الحلبي نحو ما اعتمداه القليوبي (قوله أي جهة كانت) أي سواء كانت جهة اليمين أو اليسار والامام والخلف ولا عشي الفقهري لانه منهي عنه بل ينقل الى جهة اليمين أولاً (قوله) والابان لم يكن له حاجة (أي أصلاً وله حاجة في جهة معينة (قوله في جهة عينة ينصرف) هذا ما نقله في المجموع عن النص والاصحاب لكن ذكر في الرياض انه يستحب في الحج والعمرة وعبادة المريض وسائر العبادات أن يذهب من طريق ويرجع من أخرى قال الاسنوي وبين الكلامين تناف قال في المغني وقد يقال انه لا تنافي ويحمل قولهم انه يرجع في جهة عينة اذ لم يرد ان يرجع من طريق أخرى أو وافقت جهة عينة والا فالطريق الاخرى أولى لشهده الطريقتان انتهى وقال في التحفة ويحاج بمحملة على ما اذا أمكنه مع التيامن ان يرجع من طريق غير الاولى والاراعي مصلحة العود في الاخرى لان الفائدة فيه شهادة الطريقين له أكثر تأمل (قوله لانها أفضل) تعليل لسن الانصراف الى جهة اليمين وعبارة المغني لان التيامن محبوب (قوله ويندب ان يفصل) بفتح الياء وكسر الصاد من باب ضرب أي يفرق (قوله بين السنة القبلية والبعديّة والفرض بكلام) أي كلام انسان كما نقلوه عن المجموع (قوله أو انتقال من مكانه الاول الى آخر) مقتضى اطلاق المصنف عدم الفرق بين النافلة المتقدمة والمتأخرة لكن المتجه في المهمات في النافلة المتقدمة ما أشعر به كلامهم من عدم الانتقال لان المصلي مأمور بالمبادرة والصف الاول وفي الانتقال بعد استقرار الصفوف مشقة خصوصاً مع كثرة المصلين كالجمعة انتهى فعلم ان محل استحباب الانتقال ما لم يعارضه شيء آخر كالصف الاول أو مشقة خرق صف مثلاً فاداه في التحفة والنهاية (قوله للنهي عن وصل ذلك) أي وصل صلاة صلاة وهذا تعليل لنسب الفصل المذكور (قوله الابداد ما ذكر) أي الكلام أو الانتقال من مكان الى آخر والحديث في مسلم وفيه أيضاً عن ابن بجمينة قال أقيمت صلاة الصبح فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً يصلي والمؤذن يقيم فقال انصلي الصبح أربعاً وفي رواية بوشك أحدكم أن يصلي الصبح أربعاً (قوله) والافضل الفصل بين الصبح وسنته باضطجاع) كان من حكمته أنه يتذكر بذلك ضجعة القبر حتى يستفرغ وسعه في الاعمال الصالحة فان لم يرد ذلك فصل بينهما بحكم كلام أو تحول ويأتي هذا في المقضية وفيها لو آخر سنة الصبح عنها كما هو ظاهر قال في التحفة وقضيتها أنه اذا أخر سنة الصبح عنها نذبه بعد السنة لا بين الفرض وبينها والظاهر خلافه لان الفرض من الاضطجاع الفصل بين الصلاتين كما يشعر به قوله فان لم يرد ذلك فصل بينهما الخ ع ش وخالفه البيهقوري فقال المعتمد ان الاضطجاع بعد السنة سواء قدمها أو أخرها قال بعضهم القلب الى ما قاله ع ش أميل (قوله على جنبه الايمن) أي وهو الافضل (قوله أو اليسر) أي فيحصل أصل السنة بأي كيفية فعلت والاوى ان يستقبل القبلة بوجهه ومقدم يذنه لانها الهيئة التي تكون في القبر فهي أقرب لتذكير أحواله فان لم يتيسر له تلك الحالة في محله انتقل الى غيره مما يسهل فعلها فيه ع ش فليتأمل (قوله للاتباع) دليل لسن الاضطجاع المذكور والحديث رواه الشيخان ولفظ البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الايمن وروى أبو داود باسناد صحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى أحدكم الركعتين قبل الصبح فليضطجع على جنبه فقال له مروان

منه أي بالنسبة للخارج من المسجد لا يمين القبلة انتهت (قوله القبلية والبعديّة) بحث الشارح في التحفة انه ينقل لكل صلاة يفتتحها من المقضيات والنوافل حيث لم يعارضه نحو فضيلة نحو صف أول أو مشقة خرق صف مثلاً انتهى (قوله أو انتقال) قال في المغني ونحوه النهاية وينبغي كما يحثه بعضهم ان يستثنى من ذلك ما اذا أقعد مكانه يذكر الله بعد صلاة الصبح الى أن تطلع الشمس لان ذلك كحجبة وعمرة تامة تامة رواه الترمذي عن أنس انتهى

(قوله في بيته أفضل) قال في التحفة ونحوه ان لم يكن معتكفا ولم يخف بتأخيرها للبيت فوت وقت أو نهاؤها وفي غير الضحى ور كعتى الطواف والاحرام بمقات به مسجد ونافذة المبكر للجمعة انتهى ورأيت نقلا عن نظم العلامة الشيخ منصور الطبلاوى ما نصه صلاة نفل في البيوت أفضل * الا الذى جماعة تحصل ٢٨٨ وسنة الاحرام والطواف * ونقل جالس للاعتكاف ونحو علمه لاحيا البقعة *

كذا الضحى ونقل يوم الجمعة وخائف الفوات بالتأخير * وقادم منشى للسفر ولاستخارة وللقبليه * لمغرب ولا كذا البعدية وذكر هذا المند كورفى النظم الشارح في شرح العباب الاقوله لاجياء البقعة فان كان متعلقا

(وهو) الفصل بالانتقال (أفضل) تكثير البقاع التى تشهد له يوم القيامة (والنفل الذى لاتسن فيه الجماعة في بيته أفضل) منه في المسجد جدد للخبر الصحيح أفضل صلاة المرعى بيته الا المكتوبه وسواء كان المسجد خاليا وأمن الرياء ام لا لان العلة ليست خوف الرياء فقط بل النظر الى عود بركة صلاته على منزله

بعلمه فهو مفهوم من قول شرح العباب أو أراد المكث لنحو تعلم أو تعليم ولو ذهب لبنته لغانه ذلك وما أشبه هذا انتهى فدخل احياء البقعة في قوله ونحوه وكذا في قوله وما أشبه هذا وان كان مستقلا وانما حذف العاطف للنظم فليس مذكورا في شرح العباب وزاد على

ابن الحكم أما مجزى أحد ناهضاه في المسجد حتى يضطجع على عنبه قال عبيد الله في حديثه قال لا يبلغ ذلك ابن عمر فقال أكثر أبوهريرة على نفسه فقيل لابن عمر هل تنكر شيئا مما يقول قال لا ولكنه اجتأ وحى قال فبلغ أباهريرة فقال فاذننى ان كنت حفظت ونسواور واه الترمذى مختصرا (قوله وهو أى الفصل بالانتقال أفضل) أى من الفصل بالكلام ولو خالف ذلك فاحرم بالثانية في محل الاول فهل يطلب منه الانتقال بفعل غير مبطل في أثناء الثانية يتجه أن يطالب سواء خالف عمدا أو سهوا أو جهلا لا يقال الفعل لا يناسب الصلاة بل يطلب تركه فيها لانا نقول ليس هذا على الاطلاق الا ترى انه يطلب منه دفع المار وقتل نحو الحية التى مرت بين يديه وان أدى الى فعل خفيف أو غير ذلك مما هو مقر فى محله وكذا السواك بفعل خفيف اذا أهمله عند الاحرام سمع عن الرملى فليأتمل (قوله تكثير البقاع) لتعمل لافضلية الانتقال والبقاع بكسر الباء جمع بقعة بفتحها وأما بضمها فيجمع على بقع كغرفة وغرف أفاده في المصباح لكن مقتضى صنيع القاموس انهم مجمعان على البقاع أيضا فليأتمل وليحذر (قوله التى تشهد له يوم القيامة) أى بأنه يسجد فيها ويرد في تفسير قوله تعالى فابكت عليهم السماء والارض ان المؤمن اذا مات بكى عليه مصلاته من الارض ومصعب علمه من السماء (قوله والنفل الذى لاتسن فيه الجماعة) أى كالر واتب وترغب رمضان (قوله في بيته أفضل) محله ان لم يكن معتكفا ولم يخف بتأخيرها للبيت فوت وقت أو نهاؤها وفي غير الضحى ور كعتى الطواف والاحرام بمقات ونافذة المبكر للجمعة قاله في التحفة وقد نظم ذلك العلامة منصور الطبلاوى مع زيادة بقوله صلاة نفل في البيوت أفضل * الا التى جماعة تحصل * وسنة الاحرام والطواف ونقل جالس للاعتكاف * ونحو علمه لاحيا البقعة * كذا الضحى ونقل يوم الجمعة

وخائف الفوات بالتأخير * وقادم ومنشى للسفر ولاستخارة وللقبليه * لمغرب ولا كذا البعدية وللجهرى في ذلك رسالة سماها فتح الكريم الماحد في السنن التى يستحب فعلها في المساجد فاطلها (قوله منه في المسجد) ولا فرق في ذلك بين المسجد الحرام ومسجد المدينة والاقصى والمهجور وغيرها ولا بين الليل والنهار لعدم الحديث ولكونه أبعد عن الرياء ولا يلزم من كثرة الثواب التفضيل نهاية قال ع ش ومحل كون النفل في البيت أفضل مالم يحصل له شك في قبلته والا فيكون المسجد أفضل (قوله للخبر الصحيح) ر واه أبو يعلى (قوله أفضل صلاة المرعى بيته الا المكتوبه) أول الحديث صلوا أيها الناس في بيوتكم فان أفضل الى آخره وفي سنن أبي داود صلاة المرعى بيته أفضل من صلاته في مسجدي هذا الا المكتوبه وروى الشيخان اجمعوا في بيوتكم من صلاتكم ولا تتخذوها قبورا (قوله وسواء كان المسجد خاليا) أى عن الناس (قوله وأمن الرياء) أى في المسجد (قوله أم لا) أى لم يأمن من الرياء (قوله لان العلة) أى علة أفضلية النفل في البيت عليه في المسجد (قوله ليست خوف الرياء فقط) أى ولو كانت هوفقط لانتفت الأفضلية المذكورة بانتفاءه وليس كذلك (قوله بل مع النظر الى عود بركة صلاته على منزله) كما في الحديث السابق وفي حديث جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قضى أحدكم الصلاة في مسجده فليجعل لبيته نصيبا من صلاته فان الله جاعل في بيته من بيته خيرا وعبارة الامام النووي في شرح مسلم وانما حث على النافذة في البيت لكونه أخفى وأبعد من الرياء وأصون من المحبطات وليتبرك البيت بذلك وتنزل فيه الرحمة والملائكة وينقر منه الشيطان كما جاء في الحديث الآخر وهو

ذلك من خشى التكاسل قال وقال القاضى أبو الطيب اخفاء النفل في المسجد أفضل من فعله في البيت لان القصد من معنى ذلك الاخفاء واعتمده ابن السبكي لكن نظريه ابن الرفعة وذكر الشارح كلا ما حاصله انه لم يرتض ما قاله القاضى أبو الطيب ثم قال قال الزركشى وهل الافضل المذكور في المسجد أو البيت وجهان في الكفاية انتهى ومقتضى اقتصارهم على النافذة ان الواجهة الاول ويؤيده ان الاغلب في النذر انه يسلك به مسلك واجب الشرع انتهى كلام شرح العباب وزاد القليوبي سنة قبلية دخل وقتها وقد أفرد الكلام عن النوافل التى يسن فعلها في المسجد بالتأليف فراجع ذلك فللجهرى فتح الكريم الماحد في السنن التى يستحب فعلها في المساجد فراجع

للسان يتحرك بحكم العادة فما أبعد ذلك عن القبول وعن بشر الخافي رحمة الله عليه

٣٧ - ترمذي - في
تعليل النهي السكران وهو مظهر في الغافل المستعصر في الهم بالوسع والرفاء كالذي نال في آخر ما ذكره الغزالي من أدلة ذلك ومتعلقاً بها ثم قال
فإن قلت إن حكمت بطلان الصلاة وجعلت حضور القلب شرطاً في صحتها خالفته بإجماع الفقهاء فاقم لهم بشرطاً لا حضور القلب عند
التكبير فاعلم أنه قد تقدم في كتاب العلم أن الفقهاء لا يصرّفون في الباطن ولا يشقون عن القلوب ولا مطلع لهم على ما في القلوب ولا في طريق
الآخرة بل يبنون ظاهراً أحكام الدنيا على ظاهراً أعمال الجوارح وظاهراً الأعمال كافٍ لسقوط القتل أو تعزير السلطان فاما أنه هل ينفع في
الآخرة فليس هذا من حدود الفقه على أنه لا يمكن أن يدعى الإجماع فقد نقل بشر بن الحارث فيجاءوا عنه أبو طائب المكي عن سيف بن الثوري
أنه قال من لم يخشع فسدت صلاته وروى عن الحسن أنه قال كل صلاة لا يحضر فيها القلب فهي إلى العقوبة أسرع وعن معاذ بن جبل من
عرف من علي بن عيسى وشماله متعمداً وهو في الصلاة فلا صلاة له وروى أيضاً مسنداً أو قال عليه السلام إن العبد صلى الصلاة لا يكتب له سدسها
ولا عشرها وإنما يكتب للعبد من صلاته ما عقل منها وهذا نقل من غيره لجعل مذهبا فكيف لا تنسلك به قال عبد الواحد بن زيد أجمعت

والمستغرق لهم بالسوا وسوا في الحديث انما الصلاة تمسكن وتواضع حصر بالالف واللام
وكلمة انما للتدقيق والتوكيد حديث انما الشفعة فيما لم يقسم وفي الحديث مرفوعا الصلاة لمن لا يخشع في صلاته
رواد الديلمي عن أبي سعيد وغير ذلك و به يعلم توجيه قوله للخلاف القوي تأمل (قوله في جزء من صلاته)
أي أي جزء فيشترط عند القائلين بالوجوب حصوله في بعضها فقط وان انتفى في الباقي وقال في الاحياء
مما لم يخصه بعد كلام طويل والاخبار والآثار ظاهرة في هذا الشرط الا أن قيام الفتوى في التكليف الظاهر
يتقدر بقدر قصور الخلق فلا يمكن أن يشترط على الناس احضار القلب في جميع الصلاة فان ذلك يعجز عنه
كل البشر الا القليلين واذ لم يمكن اشتراط الاستيعاب للضرورة فلا مرد له الا أن يشترط ما ينطلق عليه الاسم
ولو في اللحظة الواحدة وأولى اللحظات به لحظة التكبير فاقصرنا على التكليف بذلك ونحن مع ذلك نرجو
أن لا يكون حال الغافل في جميع صلاته مثل حال التارك بالكلية فانه على الجملة أقدم على الفعل ظاهرا
وأحضر القلب لحظة وكيف لا والذي صلى مع الحدث ناسيا صلاته باطلة عند الله تعالى ولكن له أجر ما يحسب
فعله وعلى قدر قصوره وعذره ومع هذا الرجاء فيخشى أن يكون حاله أشد من حال التارك وكيف لا والذي
يحضر الخدمة ويتهاون بالحضرة ويتكلم بكلام الغافل المستعقر أشد حالاً من الذي يعرض على الخدمة
واذا تعارض أسباب الخوف والرجاء وصار الامر مخطراً في نفسه فليلك الخيرة بعده في الاحتياط والتساهل ومع
هذا فلا مطمع في مخالفة الفقهاء فيما اقتوا به من الصحة مع الغفلة فان ذلك من ضرورة الفتوى كما سبق
التنبه عليه (قوله وهو) أي الخشوع (قوله حضور القلب) أي بأن لا يحضر فيه غير ما هو فيه وان تعلق
بالآخرة (قوله وسكون الجوارح) أي الاعضاء بأن لا يعيث بأحد أعضائها وظاهران هذا هو مراد المصنف لانه
سند كراول بقوله وفرغ قلبه الا أن يجعل ذلك سبباً له ولذا خصه بحالة الدخول وفي الآية المراد كل منهما
فيكره الاسترسال مع حديث النفس والعيب كدسوية تردائه أو عجمامته لغير ضرورة من تحصيل سنة أو دفع
مضرة وقيل يحرم ومما يحصل الخشوع استحضاره أنه بين يدي ملك الملوك الذي يعلم السر وأخفى يتأجبه
وأمر بما تجلي عليه بالقهر لعدم قيامه بحق ربوبية فله عليه صلاته فان كان لا يحضر عند المناجاة مع
ملك الملوك الذي بيده الملك والملكوت والنفع والضرفلات أن له سبباً سوى ضعف الايمان أو انطباع
أنواره فاجتهد الآن في تحصيل الطريق الذي يبدل إلى تقوية الايمان وعود الأنوار اليه وانبساطها على
الجوارح

واذا حلت الهداية قلباً * نشطت للعبادة الاعضاء

وطريقه مستقصى في كتب القوم كالأحياء وقوت القلوب والعارف (قوله وترتيل القراءة) أي ومن
سنن الصلاة ترتيل القراءة سواء الفاتحة أو السورة وهو مصدر من رتل فلان كلامه اذا أتبع ببعضه بعضاً
على مكث وتفهم من غير عجلة وهو الذي نزل به القرآن قال تعالى ورتل القرآن ترتيلاً وعن زيد بن ثابت
رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله يحب أن يقرأ القرآن كما أنزل واد ابن خزيمة
في صحيحه قال ابن عباس في تفسير الآية بينه ومجاهد أن فيه والضحاك أنه حركه حرفاً كان الله تعالى يقول
ثبت في قراءة تلك وتمهل فيها أو فصل الحرف من الحرف الذي بعده ولم يقتصر سبحانه على الامر بالفعل حتى
أشكده بالمصدر اهتماماً به وتعظيماً له لكون ذلك عوناً على تدبر القرآن وتفهمه فقد كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقرأ السورة حتى تكون أطول من أطول منها قال الغزالي اعلم أن الترتيل مستحب لا مجرد
التدبر فان العجى الذي لا يفهم معنى القرآن يستحب له أيضاً في القراءة الترتيل والتؤدة لان ذلك أقرب إلى
التوقير والاحترام واشد تأثيراً في القلب من الهذمة والاستدجال لما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال شر
السيرة الحقة أي السير في أول الليل وشر القراءة الهذمة أي السرعة فيها قال الخافقي

وترتيلنا القرآن أفضل للذي * أمرنا به من بشافيه والفكر

ومهما حذر نادرسنا فرخص * لنا فيه اذ دين العباد إلى اليسر

في جزء من صلاته وهو
حضور القلب وسكون
الجوارح وترتيل القراءة

العلماء على أنه ليس للعباد
من صلاته الا ما نقل منها
فعله اجماعاً وما نقل من
هذا الجنس عن الفقهاء
المؤرخين وعن علماء
الآخرة أكثر من أن يحصى
الى آخر ما أطال به الغزالي
في الاحياء وقد علمت منه
وجه قول الشارح للخلاف
القوي في وجوبه (قوله
وهو حضور القلب) قال
في التحفة ومما يحصل
الخشوع استحضاره بين
يدي ملك الملوك الذي
يعلم السر وأخفى يتأجبه وأنه
ر بما تجلي عليه بالقهر لعدم
قيامه بحق ربوبية فله
عليه صلاته انتهى (قوله
ترتيل القراءة) قال في
المغنى هو الثاني فيها بل قال
القاضي حسين بكرة تركه
والامراع في القرآن انتهى

قال في النهاية فافراط الاسراع مكر وهو حرف الترتيل أفضل من حرفي غيره (قوله وتدبرها) أي القراءة أي تأمل معانيها اجمالاً لا تفصيلاً كما هو ظاهر لانه يشغله عما هو بصدده قال تعالى كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته وقال تعالى أفلا يتدبرون القرآن قال بعضهم وصفة ذلك أن يشغل قلبه بالتفكير في معنى ما يلفظه به فيعرف معنى كل آية ويتأمل الاوامر والنواهي ويعتقد قبول ذلك الخ (قوله وتدبرها) أي قبا على القراءة قال في التحفة وقضية حصول ثوابه وان جهل معناه ونظر فيه الاستوى ولا يتأتى هذا في القرآن للتعبد بلفظه فأثبت قارئه وان لم يعرف معناه بخلاف الذي لا بد أن يعرفه ولو بوجه قال ع ش ومن الوجه الكافي أن يتصور أن في التسييح والتحميد ونحوهما تعظيماً لله وثناء عليه تأمل (قوله لان ذلك) أي الترتيل والتدبر فهو تعليل لما معاً (قوله أعون على الخشوع والخصوع فيه) أي فيما ذكر من القراءة والذكر قال الدعوى الخشوع قريب من الخضوع لأن الخضوع في البدن والخشوع فيه وفي البصر والصوت وقال غيره الخشوع الانقياد للحق وقيل هو الخوف الدائم في القلب وقال هو الذل والتضائل والتواضع لله بالقلب والجوارح فقد اختلفت عباراتهم فيه ومن ذلك منشأ اختلافهم هل هو من أعمال القلب كالخوف أو من أعمال الجوارح كالسكون أو هو عبارة عن المجموع قال الرازي الثالث أولى انتهى وبه جزم الشارح كما تقدم قرياً (قوله والدخول) بالرفع عطوف على الخشوع (قوله فيها أي في الصلاة بنشاط) بفتح النون وتخفيف الشين المعجمة في القاموس نشط كسمع نشاطاً بالفتح فهو ناشط ونشط طابت نفسه للعمل وغيره (قوله لانه تعالى) تعليل لسن الدخول فيها بالنشاط (قوله ذم المنافقين) جمع منافق قال بعضهم وسمى به أخذاً من نفاق البر بوع وهو حجره فانه يجعل له بابين يدخل من أحدهما ويخرج من الآخر فكذلك المنافق يدخل مع المؤمنين بقوله أنا مؤمن ويدخل مع الكفار بقوله أنا كافر وحجر البر بوع يسمى النفاق والسامية والدامية فالسامية هو الحجر الذي تلبس فيه الاتي والدامية هو الذي يكون فيه الذكر والنفاق هو الذي يكون فيه (قوله بكونهم) أي المنافقين (قوله اذا قاموا الى الصلاة) أي المؤمنين (قوله قاموا كسالى) بضم الكاف وقرئ بفتحها من الكسل وهو الفتور عن الشيء والتواني فيه وضده النشاط وأنشد الشيخ أبو حيان في ذم من ينتمي الى الفلاسفة

وما انتسبوا الى الاسلام الا * اصعون دمائهم أن لاتسالا

فيأتون المناكر في نشاط * ويأتون الصلاة وهم كسالى

(قوله وفراغ القلب) بالرفع فيكون المراد في دوام صلاته ويفسر الخشوع بسكون الجوارح فقط أو بالجر فيكون المراد الفراغ قبل الدخول انتهى جل عن شيخه فلي تأمل (قوله من الشواغل الدنيوية) كذا في النهاية والمغنى وأطلق في التحفة وكذا شيخ الاسلام في شرح المنهاج واعتمده الحلبي (قوله ومن التفكير في غير ما هو فيه) أي أما التفكير لما هو فيه من القراءة والادكار والادعية فطوبى لما تقدم من سن تدبر القراءة والذكر (قوله ولو في أمر من أمور الآخرة) أي كالجنة والنار لان ذلك يشغله عما هو بصدده (قوله لان ذلك) أي فراغ القلب مما ذكر فهو تعليل للثبوت (قوله أعون على الخضوع) أي والخشوع وفي الخبر ليس لير من صلاته الاماعقل قال في التحفة وبه يتأيد قول من قال ان حديث النفس أي الاختياري أو الاسترسال مع الاضطراب من منه يبطل الثواب وقول القاضي يكره أن يتفكر في أمر دنيوي أو مسألة فقهية ولا ينافيه أن عمر رضى الله عنه كان يجهز الجيش في صلاته لانه مذهب له أو اضطره الامر الى ذلك على أن ابن الرفعة اختار أن التفكير في أمور الآخرة بأس به الآن ير يد بلا بأس بعدم الحرمة فيوافق ما مر أولاً انتهى (قوله وبقي من سنن الصلاة شيء كثير) أي لم يذكره المصنف ولا الشارح رحمه الله تعالى هنا وهو مذكور في المطولات (قوله ومن ثم) أي من أجل بقاء الشيء الكثير من سنن الصلاة (قوله قال بعض أئمتنا) أي معاشراً الشافعية وهو الامام الحافظ ابن حبان البستي كما ذكره الشارح في شرح الارشاد قبيل

(وتدبرها وتدبر الذي ذكر)
لان ذلك أعون على
الخشوع والخضوع فيه
(والدخول فيها) أي في
الصلاة (بنشاط) لانه تعالى
ذم المنافقين بكونهم -م اذا
قاموا الى الصلاة قاموا
كسالى (وفراغ القلب)
من الشواغل الدنيوية
ومن التفكير في غير ما هو
فيه ولو في أمر من أمور
الآخرة لان ذلك أعون
على الخضوع وبقي من
سنن الصلاة شيء كثير ومن
ثم قال بعض أئمتنا

(قوله وتدبرها) قال في
التحفة أي تأمل معانيها
أي اجمالاً لا تفصيلاً كما هو
ظاهر لانه يشغله عما هو
بصدده قال تعالى ليدبروا
آياته أفلا يتدبرون
القرآن ولان به يحصل
مقصود الخشوع الخ
(قوله وفراغ قلب) قال
في التحفة في الخبر ليس
لير من صلاته الاماعقل
وبه يتأيد قول من قال
ان حديث النفس أي
الاختياري أو الاسترسال
مع الاضطراب من منه
يبطل الثواب (قوله بعض
أئمتنا) هو ابن حبان كما
ذكره في الامداد قبيل
فصل مبطلات الصلاة

رأيت ان الكراهة انما هو
عبارة المذهب فعدل
المصنف عنها في شرحه
الى التعبير ينبغي أن يحاذر
على كل ما ندب اليه الدال
على أن المراد بالكراهة
اصطلاح المتقدمين
وحينئذ فلا إشكال انتهى
(قوله قد تنافي الثواب)
أشار بقوله الى أنها قد

من صلى الظهر أربع
ركعات كان عليه فيها
ستمائة سنة قال النووي
ويكره ترك سنة من سنن
الصلاة انتهى فينبغي
الاعتناء بسنن الان الكراهة
قد تنافي الثواب أو تبطله
فصل

في شروط الصلاة والشروط
ما يلزم

لاتنافي قال الشارح في
شرح العباب وبجواب ابن
الرفعة أن الإقضاء المكره
ان كان في سنة كجلسة
الاستراحة منع ثوابها لان
السنة لاتتأني بالمكره
ورد بأنه ذو وجهين
كالتمتع في نحو الحمام قال
الزركشي وقياس قوله
صلاته بالجلوس للتشهد
الاول مقعيا وفيه بعد أي
لخالفته لصريح كلامهم
انتهى كلام شرح العباب
بحرفه وقوله لصريح
كلامهم أي في قولهم قد
كيف شاء

فصل مبطلات الصلاة (قوله من صلى الظهر) أي مثلا ظاهره سواء كان منفردا أم لا (قوله أربع
ركعات) أي ولو في السفر (قوله كان عليه) أي على هذا المصلي (قوله فيها) أي في هذه الأربع ركعات
(قوله ستمائة سنة) أي ما بين الأجزاء التي تجزئ بسجود السهو والهيئات التي لا تجزئ به (قوله قال النووي)
أي في المجموع كما نقله عنه غير واحد وسأني عن التحفة ما فيه (قوله ويكره) أي لكل مصل (قوله ترك سنة
من سنن الصلاة) وفي عمومته نظر ثم رأيت أن الكراهة انما هي عبارة المذهب فعدل المصنف أي النووي
عنها في شرحه الى التعبير ينبغي أن يحافظ على كل ما ندب اليه الدال على انفراد المذهب بالكراهة اصطلاح
المتقدمين وحينئذ فلا إشكال قاله في التحفة وعليه في عز والكراهة الى المجموع نظر كردي (قوله انتهى)
أي كلام المجموع وقد علمت ما فيه (قوله أي فينبغي الاعتناء بسننها) أي الصلاة فلا يتركها ولو غير مؤكدة
وفي هذا إشارة الى ما تقر عن التحفة (قوله لان الكراهة) تعليل لا نبغاء الاعتناء بالسنة (قوله قد تنافي
الثواب) أي فيما اذا قارنت العمل (قوله أو تبطله) أي الثواب فيما طرأت في أثناء العمل وأما بقوله الدخالة
على المضارع انها قد لا تنافيه ولا تبطله في الأعيان بحث ابن الرفعة ان الإقضاء المكره وان كان في سنة
كجلسة الاستراحة منع ثوابها لان السنة لاتتأني بالمكره وهو رد بأنه ذو وجهين كالتمتع في نحو الحمام قال
الزركشي وقياس قوله بطلان صلاته بالجلوس للتشهد الاول مقعيا وفيه بعد أي لخالفته لصريح كلامهم
انتهى ما في الأعيان قال الكردي ويحتمل أن يكون مراده بقوله أو تبطله أي تبطل أصل العمل الذي قارنه
المكره فان الكراهة اذا كانت لذات الشيء أو لازمه كالصلاة في الاوقات المكره وههنا تقتضي الفساد أو الامر
خارج اقتضت عدم الثواب وقد لا تنافيه كما سبق أنفا انتهى وهذا الاحتمال وان كان صحيحا في نفسه
لا يخفى بعده عن سياق كلام الشارح رحمه الله فليتمأمل والله سبحانه وتعالى أعلم

فصل في شروط الصلاة

اعترض بأنه كان الاولى للمصنف تقديم هذا الفصل على باب صفة الصلاة اذا الشرط ما يجب تقديمه على
الصلاة واستمراره فيها ويعبر عنه بأنه ما قارن كل معتبر سواء بخلاف الركن وأجيب بأنه أشار الى أهمية
المقصود بالذات الذي هو الركن على المقصود بطريق الوسيلة الذي هو الشرط وبأنه جعل المبطلات داخله
في هذه الترجمة إشارة الى اتحاد الشرط والمانع هنا أي وهو الوصف الوجودي الظاهر المنصبط المعروف
تقيض الحكم في انه لا بد من فقد الثاني ووجود الاول فحسن تأخير وقد جعل الرافعي انتفاء المانع شرطا حقيقة
فلم يشترط كون الشرط وجوديا وجعل النووي ذلك شرطا تجوزا لان مفهوم الشرط وجودي ومفهوم
انتفاء المانع عدمي قبل الاولى صنيع الرافعي لصدق تعريف الشرط عليه لكن يؤيد ما صنعه النووي ما يأتي
ان الشروط من خطاب الوضع من جميع حيثياتها بخلاف الموانع لا فتراق نحو الناسي وغيره فليتمأمل (قوله
والشرط) أي اصطلاحا ولم يذكر معناه لغة وهو كما في شرح المنهج وغيره تعليق أمر بأمر كل منهما في المستقبل
فقد علق هنا صحة الصلاة على وجود شرائطها فانه يقول اذا وجدت الشرط وصحت الصلاة كما لو علق
انسان طلاق زوجته على دخول الدار ويعبر عن ذلك بالزام الشيء من جهة الشارط والزامه من جهة
المشرط عليه فالشارع مثلا ألزم المكاف اذا أراد الدخول في الصلاة أن يكون بتلك الشروط والمكلف
الزم ذلك وينقسم الشرط الى أربعة أقسام لغوي وشرعي وعادي وعقلي فاللغوي كما كرم بني تميم ان جأوك
والشرعي كالطهارة للصلاة والعادي كنصب السلم لطلوع السطح والعقلي كالحياء للعلم (قوله ما يلزم) الخ
ما عبارة عن خارج عن الماهية فيخرج عن التعريف الركن على ما اشتهر أن ما يتوقف عليه صحة الشيء

فصل في شروط الصلاة

(قوله الشرط ما يلزم من عدمه العدم الخ) خرج بقوله

يسمى ركنان كان داخلا في حقيقة وشروط ان كان خارجا عنها قال بعض المحققين ولم يلزم ذلك بعضهم بل عبر بالشروط فيما عبر عنه غيره بالركن وبالعكس قال وقد سئل الامام لم يعدوا القيام والعود شرطين في الخطيئة وركنين في الصلاة فأجاب بأنه لا حرج على من عددهما من الاركان في الصلاة ولا على من لا يعددهما من الاركان منها أيضا وبه يعلم أن هذا اختلاف في الاصطلاح فامن شاء أن يسمى الركن شرطا وبالعكس ولا مشاحة فيه تأمل (قوله من عدمه العدم) برفع العدم فاعل يلزم وخرج بهذا القيد المانع فانه لا يلزم من عدمه شيء كالكلام الاجنبي وغيره من بقية الموانع فانه اذا اتقى في الصلاة لا يلزم من عدمه شيء بخلاف الشرط فانه اذا عدم عند القدرة عليه يلزم من عدمه عدم صحة الصلاة تأمل (قوله ولا يلزم من وجوده وجود) خرج بهذا القيد السبب فانه يلزم من وجوده وجوده ومن عدمه عدمه كالمثلان الشارع وضعه سببا لوجوب الظهر فيلزم من وجوده وجوده ووجوب الظهر ومن عدمه عدمه وجوبها (قوله ولا عدم) أي ولا يلزم من وجوده عدم قال بعضهم لم يتعرضوا لمحتراز هذا قال ويخرج به المانع لانه يلزم من وجوده العدم ولعل عدم تعرضهم لذلك للاستغناء عن اخراج المانع بهذا باخراجه من قوله ما يلزم من عدمه العدم فليتأمل (قوله لذاته) هذا القيد زاده ابن السبكي في جمع الجوامع وموافقوه وذلك ليدخل الشرط المقارن للسبب أو المانع فان لزوم الوجود للاول والعدم للثاني لمقارنة ما ذكره لاذات الشرط قال شيخ الاسلام ولا حاجة اليه وذكره ايضا لان قولنا يلزم من كذا كذا يفيد أنه من حيث ترتبه عليه وصدور عنه ثم ان المحلى خص في شرحه ذلك القيد بشروط التعريف الثاني فقط قال سم والوجه رجوعه للاول أيضا لخراج المانع اذا قارن عدمه عدم الشرط فانه يلزم حينئذ من عدمه العدم لكن لاذاته بل لعدم الشرط الذي قارنه فعدم المانع وحده يخرج بقوله يلزم من عدمه العدم وعدم المانع من عدم الشرط يخرج بقوله لذاته هذا واعتراض هذا التعريف بأنه شامل للركن اذ يلزم من عدمه تكبيرة الاحرام مثلا لعدم الصلاة ولا يلزم من وجودها وجودها اذ قد توجد التكبيرة دون بعض الاركان الاخر أو الشروط فلا توجد الصلاة ولا عدم اذ قد يتحقق بقية المعبرات فتوجد الصلاة فيه وغير مانع وأجاب سم في الايات بأنه تعريف بالاعم فيكون رسما لاحدا والمقصود به تمييز الشرط عن بعض ما عداه كالسبب والمانع وقد أجازاه المتقدمون واختار جمع من المحققين منهم السيد الخرجاني وبأن ما بمعنى خارج بقية ان الشرط خارج لادخل زاد في حواشي التحفة وقد يقال الركن يلزم من وجوده الوجود ما يبطل فليتأمل قال الشرواني ويمنع الجواب الاخير كما أشار اليه بقدر اللزوم في الركن ليس لذاته بل عند استيفاء الشروط وبقية الاركان وانتفاء الموانع تأمل (قوله وشروط صحة الصلاة) قدر الشارح رحمه الله لفظ الصحة احترازا عن شروط الوجوب وهي أربعة الاسلام والبلوغ والعقل والنقاء من الحيض والنفس ونظما بعضها بعضهم بقوله

فرض الصلاة لازم الانام * بالعقل والبلوغ والاسلام
والطهر من حيض ومن نفاس * قدر الصلاة باتفاق الناس

وزاد غيره آخرين سلامة الخواص وبلوغ الدعوة فتحصل أن شرائط الوجوب ستة وقد ذكر المصنف بعضها في أول الباب (قوله الاسلام والتميز) ذكر المصنف هذين كالثلاثة بعدهما استيفاء للجمعيم وقد تركها الاممعرفة الوقت في المنهاج وغيره هنا ويوجهه بأن طهارة الحدث تستلزم الاسلام ومعرفة دخول الوقت تستلزم التميز على أنه شرط لسائر العبادات فلا يكون مختصا بالصلاة تأمل

فانه لا يلزم من عدمه صحة الصلاة لاحتمال عدم الصحة لامر خارج كالاخلال بشرط أو ركن نعم هو بجماع الشرط من حيث انه لا بد في صحة الصلاة من انتفائه كوجود الشرط فانتفاء المانع يلزم من عدمه العدم ولذلك جعله الشيخان في مواضع تبعا للغزالي من الشروط ثم هو من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته (وشروط) صحة (الصلاة الاسلام والتميز)

منها حقيقة عند الرافعي ويجوز عند النووي وقد أوضحت ذلك في رسائي في شروط الوضوء وبقوله لا يلزم من وجوده وجود ولا عدم السبب فانه يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم والعلم والعلم وبقوله لذاته اقتران الشرط بالسبب فيلزم من وجوده الوجود كوجود الحول الذي هو شرط لوجوب الزكاة مع النصاب الذي هو سبب الوجوب فتجب الزكاة حينئذ أو بالمانع فيلزم العدم كالدين على القول الضعيف بأنه مانع من وجوب الزكاة فيلزم من وجود الشرط مع مقارنته للمانع عدم وجوب الزكاة وحذف قيد لذاته جماعة

منهم شيخ الاسلام زكريا في لب الاصول

وغيره قال في شرح لب الأصول وزاد الأصل ككثير في تعريفه لذاته ثم قال وحذفته لعدم الاحتياج إليه فيما ذكر إذا مقتضى لزوم الوجود والعدم اتما هو السبب المانع لا الشرط انتهى وقد أوضحت ذلك في الرسالة المتقدم ذكرها (قوله لما في الوضوء) أي وهو قوله أن غير المميز لا تصح عبادته قال فعلم أن هذين شرطان لكل عبادة انتهى فقوله لما في ركعة للاسلام والتميز معا ولم يقيدهما النووى في المنهاج قال في التحفة انه لا يزاد الاسلام لان طهارة الحدث تستلزمه قال ولا التميز لان معرفة دخول الوقت يستلزمه قال ولا العلم بالفرضية وبالكيفية لانه شرط لسائر العبادات انتهى ولا يخفى انه لا يعترض على المصنف في عدمه لذلك لان ذلك من شروط الصلاة كما لا يخفى واتما اعتذر بما ذكر عن النووى لثلايرد عليه (قوله كما) أي في أوائل الصلاة في فصل الاجتهاد في الوقت وسبق أنه اذا لم يجتهد وصلى بعيد وان بان انها في الوقت (قوله بتفصيله السابق الخ) عبارة في الوضوء والعلم بفرضية في الجملة لان الجاهل بها غير متمكن من الجزم بالنية وأن لا يعتقد فرضا من فرض سنة فيصح وضوءه من اعتقاد أن جميع مطلوباته فرض أو أن بعضها فرض وبعضها سنة ولم يقصد بفرض معين النقيلة ولا ما يقال في الصلاة ونحوها انتهت وظاهر كلام ٢٩٤ الشارح أنه لا فرق في هذا التفصيل بين العامي وغيره وهو ظاهر كلامه في

(قوله لما في الوضوء) أي من قوله هناك في تعليل اشتراط الاسلام لانه عبادة تحتاج لنية والكافر ليس من أهلها وفي تعليل اشتراط التميز لان غير المميز لا تصح عبادته ثم قال فعلم أن هذين شرطان لكل عبادة انتهى فقوله هنا لما في الوضوء تعليل لشرطية الاسلام والتميز معا تأمل (قوله ودخول الوقت) أي معرفة دخوله والمراد بها هنا مطلق الادراك مجازا والافقية المعرفة لا تشمل الظن لانها حكم الذهن الجازم المطابق لموجب أي لدليل قطعي تأمل (قوله ولو طنا) أي بالاجتهاد أو ما في معناه كإخبار الثقة قال في التحفة مع دخوله باطنا فلو صلى غير طان وان وقعت فيه أو طانا ولم تقع فيه لم تنعقد انتهى أي لا فرضا ولا نقلا في الاولى بخلاف ما لو صلى بالاجتهاد ثم تبين أن صلاته كانت قبل الوقت فانه ان كان عليه فائتة من جنسها وقعت عنها والا وقعت نقلا مطلقا وقيد بعضها بما اذا لم يلاحظ في النية صاحبة الوقت تأمل * قال ع ش فرع استطرادى وقع السؤال عما يقع كثيرا أن الانسان سئل عن مسألة علمية أو غيرها كدخول الوقت مثلا فيجب المسؤول بقوله الظاهر كذا هل يجوز ذلك أم لا وأقول فيه نظر والظاهر ان يقال ان ظهر له أمانة ترجح عنده ما أجاب به جاز له ذلك والامتنع عليه لان قوله حينئذ الظاهر يقيد السائل أن هذا راجح عند المحجب والواقع خلافه لان ذلك ترجيح بالأمر راجح وهو غير جائز وان وافق الواقع في نفس الامر انتهى نذر (قوله كما) أي في فصل الاجتهاد في الوقت (قوله والعلم بفرضيتها) أي الصلاة زاد في النهاية وبكيفية وتميز فرائضها من سنتها وكتب ع ش على قوله وبكيفية أمانة انظر ما المراد بها ولعله أراد بها تميز فرائضها من سنتها وعليه فيكون عطفه عليه عطف تفسير ويدل عليه عدم ذكره في المحترقات ولم يصرح بذلك كل من ابن حجر وشرح المنهج ويحتمل انه أراد بها الهدوء التي تكون الصلاة عليها خارجا انتهى فليتأمل (قوله بتفصيله السابق في الوضوء) أي وعبارته هناك والعلم بفرضيتها في الجملة لان الجاهل بها غير متمكن من الجزم بالنية وأن لا يعتقد فرضا معيناً من فروض سنة فيصح وضوءه من اعتقاد أن جميع

الوضوء من التحفة أيضا وصرح به في التحفة هنا فقال ان اعتد العامي أو العالم على أوجه الكل فرضا صح أو سنة فلا أو البعض والبعض صح مالم لما في الوضوء (ودخول الوقت) ولو طنا كما مر (والعلم بفرضيتها) بتفصيله السابق في الوضوء

يقصد بفرض معين النقيلة انتهى وجرى في الانعاب وفتح الجواد على أن ما ذكره هنا إنما هو في العامي وأما غيره فلا بد من تميزها فرائضها من سنتها الا ان اعتقد جميع أفعالها فرضا فيصح وهذا هو ظاهر كلام مر

والده والخطيب والزبادى في شرح المحرر وغيرهم وهو المعتمد قال الشمس الرملى في النهاية والمراد بالعامي من لم يحصل من الفقه شيء يمتد به الى الباقي ويستفاد من كلامه أي الغرض أن المزار به هنا من لم يميز فرائض صلاته من سنتها وان العالم من يميز ذلك وأنه لا يغتفر في حقه ما يغتفر في حق العامي انتهى قال الحلبي في حواشي المنهج عقبه وحينئذ يصير قولهم وكان هاميا ضاعا لا فائدة في ذكره ثم على القول بأن العالم يلزمه التمييز بين الفرائض والسنة هل يلزمه استحضار التمييز في الصلاة ظاهر كلامهم نعم وعليه جرى الامام في فتاويه ونظريه الاسنوى في المهمات وقال الظاهر في الصحة فيه أيضا فان تكليفه أو استحضار العلم بحال كل فعل ويقصده أيضا خرج شديدا لا يعتبر في حق الجميع الا أن لا ينوى النفل بالفرض وظاهر كلام الجوزجورى وجوب الاستحضار عند التحريم حيث قال عقب كلام الاسنوى وهو مع مخالفته المنقول غير ظاهر لسهولة استحضار الفقيه تميز الفرض من السنة بأدنى توجه فلا حرج على أنه لا يشترط استحضاره ذلك من أول الصلاة الى آخرها ولا قصده عند كل فعل كما هو الظاهر انتهى قال الشارح في شرح العباب ولعله أي ما قاله

الاسنوي أقرب اذا فائدة له حيث قدم مع علمه بصفة كل فعل يقع منه من وجوب أو ندب بل صرح بأنه لو أتى بالشهادة الأخيرة طائفة الأولى لم يضر انتهى فتلخص مما أو ردناه أن المعتقد صحة صلاة العامى مطلقا لم يقصد بفرض معين النفلية فتبطل صلاته حيث لا يمكن يشترط للابطال منه في الفرض الفعلي ثلاثة شروط أحدها أن يعتقد أو يظنه نقلا وثانيها أن يفعله على هذا الاعتقاد أو الظن وثالثها أن يكون ذلك اعتقاد الشخص نفسه فلو اقتدى بمخالف يرى نفلية بعض الفروض صح كما قالوه ومنهم الشارح في شرح الارشاد والعباب قال في شرح العباب في صفة الصلاة لان المدار فيه على الاتيان بما يعتقد المأموم لأن يعتقد به ما يعتقد والالم يصح الاقتداء بمخالف انتهى وذ كرفي موضع آخر من شرح العباب بعد كلام طويل قرر منه ما نصه فالخاص أنه متى اختل شرط أو ركن بطل الاقتداء به مطلقا ومتى ارتكب مبطلا لوصد من جاهل عن ربه لم تبطل لما ذكر انتهى وهذا يقتضى أن الجاهل يغتفر له قصد النفلية بفرض معين وليس مراد اذ لم يحمل على ما إذا اختل شيء من الشروط السابقة وذ كرفي شرح العباب أيضا أن ٢٩٥

صحة الاقتداء بالمخالف
وان تحقق اتيانه بجميع
الواجبات عندئذ لانه
يأتى بها على اعتقاد النقل
الى آخر ما قاله في شرح
العباب وفي قولى بزيادة شرط
رابع على الثلاثة وهو
شر وعه فيما بعده أمالو

فلا تصح من جهل
بفرضيه بخلاف من علمها
فان تصح منه مطلقا لان
قصد بفرض معين
النفلية ومن ثم قال (وأن
لا يعتقد فرضا) أى محينا
(من فروضها سنة)

أعاده في محله بنية فرض
أول بنية شيء فلا بطلان
كما جرى عليه الشارح في
فتح الجواد وعليه يحمل
ما في ايعابه وامداده مما قد
يتوهم منه خلاف ذلك
وجرى الشمس الى
في فتاويه على ما هو أوسع

مطلوباته فرض وان بعضها فرض وبعضها سنة ولم يقصد بفرض معين النفلية وكذا يقال في الصلاة ونحوها انتهى (قوله فلا تصح) أى الصلاة تفريع على اشتراط العلم بالفرضية (قوله من جهل بفرضيه) أى بأن جهل كون أصل الصلاة أو صلاته التي شرع فيها وكذا يقال في الوضوء ونحوه (قوله بخلاف من علمها) أى فرضية أصل الصلاة أو التي شرع فيها (قوله فانه تصح منه) أى فان الصلاة تصح من علم الفرضية فالأولى فانه بالتأنيث تأمل (قوله مطلقا) أى سواء ميز الفروض من السنن أم لا ومقتضى كلامه هنا وفي الوضوء من التحفة استواء العامى والعالم لكن في فتح الجواد والعباب أن ذلك انما هو في العامى فقط وأما غيره فلا بد من تمييز الفروض من السنن وهو الذي اعتمدته الرملى وغيره وستأتى عبارة النهاية (قوله الا ان قصد بفرض معين النفلية) استثناء من صحتها من العالم بالفرضية مطلقا لقصد بالركوع مثلا نقلا فان صلاته لا تصح وان كان عاميا قال في النهاية وأنى حجة الاسلام الغزالي رحمه الله تعالى بأن من لم يميز من العامة فرض الصلاة من سننها صلاته أى وسائر عباداته بشرط أن لا يقصد بفرض نقلا وكلام المصنف في مجموعته يشعر برجحانه والمراد بالعامى من لم يحصل من الفقه شيئا يفتدى به الى الباقي ويستفاد من كلامه أن المراد به هنا من لم يميز فرائض صلاته من سننها وان العالم من يميز ذلك وأنه لا يغتفر في حقه ما يغتفر في حق العامى وقد علم أيضا أن من اعتقد بفرضية جميع أفعالها تصح صلاته لانه ليس فيه أكثر من أدائه سنة باعتقاد الفرض وهو غير ضرار انتهى قال في البهجة

وفي فتاوى حجة الاسلام من * لم يدر ما فرضها من السنن
صحت صلاته بشرط أن لا * يكون قاصدا بفرض نقلا
فان بفرض قصد التنفلا * لم يحسب به نعم لو أغفلا
تقصيها كان الذى ينويه * من جملة في الابتداء يكتفيه

(قوله ومن ثم) أى من أجل قولنا الا ان قصد الخ (قوله قال) أى المصنف رحمه الله تعالى (قوله وأن لا يعتقد فرضا أى معيناً) أى كالركوع والسجود قال القفال اذا علم أن الفاتحة أو الركوع مثلا فرضا وقال أنا أفعله أو لا تطوعا ثم أفعله ثانيا فرضا ففعله أو لا بنية لتطوع وقع عن الفرض انتهى حواشى الروض ولم يرتضه كما سنينا (قوله من فروضها) أى الصلاة (قوله سنة) مفعول ثان ليعتقد فلو اعتقد أن الركوع مثلا سنة

مما في فتح الجواد فقال متى أتى بالفاتحة معتقدا كونها نقلا فيها لم تبطل صلاته بمجرد ذلك اذا لم يبطل بالذكر والدعاء فالقراءة بطريق الأولى ولكنه ان أعادها لا يقصد كونها نقلا في محلها حسبت والا أتى بركعة آخر صلاته حيث كان جاهلا فان كان عامدا عالما وتركها وانتقل الى ما بعد محلها بطلت صلاته انتهى وفي أوائل كتاب الشهادات من التحفة هل ترك تعلم ما ذكر كبيرة أو لا للنظر فيه مجال والوجه أنه غير كبيرة لصحة عباداته مع تركه وأما افتاء شيخنا بأن من لم يعرف بعض أركان أو شروط نحو الوضوء أو الصلاة لا تقبل شهادة فباعتين جملة على غير هذين القسمين لئلا يلزم على ذلك تفسيق العوام وعدم قبول شهادة أحد منهم وهو خلاف الإجماع الفعلي بل صرح أئمتنا بقبول شهادة العامة كما يعلم مما أتى قبيل شهادة الحسبة على أن كثيرين من المتفهمة يجهلون كثيرا من شروط نحو الوضوء انتهى وان غير العامى لا بد فيه من تمييز النقل من الفرض أو يعتقد بمطلوباته فرضا وان يكون اعتقاد الشخص نفسه كما سبق أنقأ وذهب الشارح في شرح الارشاد والعباب الى أنه لا يضر قصد الركن بالشرط وعكسه قال في شرح العباب اذ كل لابد من الاتيان به انتهى

(قوله بطلت) أشار به الى خلاف في ذلك قال في المنهاج وفي القديم يني ويجريان في كل منافع عرض بلا تقصير وتعذر دفعه في الحال الخ قال الشارح في شرحه وفي قول في ٢٩٦ الجديد ايضاً انه يتطهر ويبنى وان كان حديثه أكبر لحديث فيه وهو ضعيف اتفاقاً

وخرج بسبقه ما لو نسيه فلا تنعقد اتفاقاً انتهى وقوله حديث فيه هو كما قال الرافعي في الشرح الكبير من قاء أو رغف أو أمذى في صلاته فليصرف وليتوضأ وليسن على صلاته ما لم يتكلم قال

لا خراجه حينئذ الفرض عن حقيقته الشرعية (والطهارة عن الحديثين) الأصغر والأكبر (فان سبقه بطلت) وكان فاقده الطهورين للخبر الصحيح اذا فسأ أحدكم في صلاته فليصرف... وليتوضأ وليعد صلاته ويسن لمن أحدث في صلاته أن يأخذ بأنفه ثم ينصرف سترأ على نفسه

الرافعي في العزيز به قال أبو حنيفة وهو أشهر الروايتين عن مالك انتهى قال مرفي النهاية ومعنى البناء أن يعود الى الركن الذي سبقه الحدث فيه قال ويجب تقلييل الزمان والأفعال قدر الامكان ولا يجب عليه البدار الخارج عن العادة فلو كان للمسجد بابان فسلك الأبعد بطلت صلاته وليس له بعد طهارته عود الى موضعه الذي كان يصلي فيه ثم ذكر كلاماً

لم تصح صلاته قال الكردي وان كان عامياً وبشرط لا بطل الصلوة به في الركن الفعلي ثلاثة شروط أن يعتقه أو يظنه تغلواً وبفعله على هذا الاعتقاد أو الظن وأن يكون ذلك اعتقاد الشخص نفسه فلا يبطل صلاته المأموم باعتقاد امامه وفي القولين زاد شرطاً رابع وهو شروعه في فعله بعدد أمالو أعاده في محله لا بنية نقل فلا بطلان ومحل البطلان بالشروع فيما بعده ان كان عامداً عالماً والأتى بركعة آخر صلاته ولا بد من تقييد ما بعده بالفعل وان لم أفق على من نسيه عليه انتهى ملخصاً (قوله لا خراجه حينئذ) أي حين اذا اعتقد فرضاً معيناً وهذا تعليل لمحذوف كما لا يخفى (قوله الفرض) بالنصب مفعول المصدر (قوله عن حقيقة الشرعية) أي وهي ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه فاذا اعتقد ان الركوع مثلاً سنة وهي ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه فقد أخرجه الى حقيقة أخرى تأمل (قوله والطهارة عن الحديثين) أي عاء أو تراب وجدته والالم يكن شرطاً لما مر آخر التيمم من صحة صلاة فاقد الطهورين فان نسيه وصلى أثبت على قصده لا على فعله الا ما توقف على طهر كالذكر وكذا القراءة الا من نحو جنب على الأوجه وانما لم يؤثر النسيان هنا وفيما يأتي لان الشروط من باب خطاب الوضع وهو لا يؤثر منه ذلك ومن ثم بطلت به حوسبته قاله في التحفة وسأني ما فيه (قوله الأصغر والأكبر) أي فالاول ما أوجب الوضوء والثاني ما أوجب الغسل وتقدم في الطهارة ما في هذا التقسيم فراجعه (قوله فان سبقه) الضمير المستتر فيه للحدث والبارز للصلى قال في التحفة غير السلس والتقييد بالسبق للخلاف فيه قال الكردي وخرج بسبقه ما لو نسيه فلا تنعقد اتفاقاً (قوله بطلت) أي صلاته في الجديد وفي القديم والاملاء وهو حديثه ان يتطهر ويبنى وان كان حديثه أكبر قال الرافعي وبه قال أبو حنيفة وهو أشهر الروايتين عن مالك وعلى هذا يجب أن يقلل الزمان والأفعال بحسب الامكان وأن لا يتكلم ومعنى البناء أن يعود الى الركن الذي سبقه الحدث فيه (قوله وان كان فاقد الطهورين) أي على المعتمد خلاف الاسنوي حيث قال في الغزاة لو سبق الحدث فاقد الطهورين فالنتيجة انه لا يؤثر شيئاً لانتهاء التلاعب وانتفاء الفائدة قال في المغنى وظاهر كلام الاصحاب أنه لا فرق والتعليل أي بقوله لم يبطلان طهارته خرج مخرج الغالب فلامفهم له كقوله تعالى وربائبكم اللاتي في حجوركم فان الربيبة محرم مطلقاً فلفظ الحجور لا مفهوماً له (قوله للخبر الصحيح) دليل لبطلان العملة بسبق الحدث له (قوله اذا فسأ أحدكم في صلاته) بالفاء والسين المهملة من الفساء وهو الريح يخرج من غير صوت يسمع في القاموس فسأوسا وفساء أخرج ريحاً من مفساه بالاصوت وهو فسأ وفسو كثيره (قوله فليصرف وليتوضأ وليعد صلاته) وهذا الحديث قال في الاسنى رواء الترمذي وحسنه انتهى في اقاله الشارح جرى على قول بعضهم ان الحسن مندرج في الصحيح ولم يجعله نوعاً مستقلاً ولا أكثر على خلافه قال العراقي

والأكثر من قسمي كل السنن * الى صحيح وضعيف وحسن

وأما الحديث الذي استدل به القديم وهو من قاء أو رغف أو أمذى في صلاته فليصرف وليتوضأ وليسن على صلاته ما لم يتكلم فهو وضعيف كما قاله في المجموع (قوله ويسن لمن أحدث في صلاته) أي بريح أو نحو بول (قوله أن يأخذ بأنفه) أي بمسكه بيده ولعل الأولى بيده اليسرى خزر (قوله ثم ينصرف) أي عن موضع صلاته للوضوء (قوله سترأ على نفسه) تعليل للسن قال في الايعاب دليله قوله صلى الله عليه وسلم اذا سبق أحدكم الحدث فليأخذ على أنفه ولينصرف وليتوضأ قال الحاكم صحيح على شرط الشيخين ثم نقل عن الصيرفي ان كل من أتى بالحيل من أئمة المسلمين إنما أخذ من هذا الحديث

(قوله)

حاصله استثناء الجماعة فالعود لموضعه لما عذر (قوله وان كان) الخ كذلك التحفة والنهاية وغيرهما خلافاً للاسنوي قال في شرح العباب فقول الاسنوي لا تبطل بذلك غير صحيح وان اعتمده بعضهم ووجهه بأنه لم يزد على حالته التي هو عليها ولا تقصيراً منه بخلاف العامد انتهى (قوله أن يأخذ بأنفه) قال في شرح العباب ودليله قوله صلى الله عليه

وسلم اذا سبق أحدكم الحدث فليأخذ على أنفه ولنصرف فليترضا قال الحالم صحيح على شرط الشيخين ثم نقل عن الصمري ان كل من أفتى من أئمتنا المسلمين بالحيل انما أخذه من هذا الحديث ومنه يؤخذ ان كل من ارتكب ما يدعو الناس الى الوقعة فيه أن يستتره لذلك انتهى ما أردنا نقله من شرح العباب (قوله ما لم ينح محله) انما يتصور وهذا كما لا يخفى في الثوب والمكان كما لا يخفى نعم يمكن تنجيسه نفسه عنه قال الزيادي في حواشي شرح المنهج محل القاء الثوب المتنجس بنجاسة رطبة اذا كان في غير المسجد أما فيه فلا يجوز القاؤه فيما يلزم على ذلك من تنجيس المسجد الا اذا ضاق الوقت فينبغي القاؤه فيه لاجل حرمة الوقت كذلك بحثه شيخنا ابن الزملي انتهى ما نقله الزيادي بحر وفه زاد الحلبي في حواشي شرح المنهج وان لزم منه تنجيس المسجد وأفتى والد شيخنا في مالو صلى ٢٩٧ عل نحو ثوب تنجس الاسفل ورجله

مبتدئ له ثم رفعها فارتفع معها الثوب لا لتصافه بها انه ان انفصل عن رجليه فوراً ولو بتحرر يكها صحت صلاته ولا بطلت انتهى وفي شرح أبي شجاع لسم

لثوب لا يخص الناس فيه فيأثموا (والطهارة عن الخبث) الذي لا يعنى عنه (في الثوب والبدن والمكان) فتبطل نجاسته في أحد الثلاثة وان جهله بمقارن وكذا طارئ ما لم ينح محله أو هو بشرط أن يكون يابسا وأن ينحيه بنحو نقض

العبادى وظاهر انه لو تنجس سائر عورته لم يفد القاؤه فوراً حيث قدر على سائر طاهر أو ما يظهر به انتهى وقوله أو هو أى أو يتنجس نفس النجس وقوله بشرط الخ قيد لقوله أو هو لانه لو كان رطبا ونجها بقي محله متنجسا فتبطل صلاته لذلك وأهمل الشارح

(قوله لثوب يخص الناس فيه فيأثموا) تعليل للتعليل قال في الإيعاب ومنه يؤخذ انه يسئل الكل من ارتكب ما يدعو الناس الى الوقعة أن يستتره لذلك انتهى قال بعضهم كما لو نام عن صلاة الصبح فتوضأ بعد طلوع الشمس فيؤثم انه يصلى الضحى (قوله والطهارة عن الخبث) بضم الخاء المعجمة وسكون الباء الموحدة أى النجس (قوله الذى لا يعنى عنه) أى بخلاف المعفو عنه فانه لا يشترط الطهارة عنه قال الحلبي وائس من المعفو عنه حل ما لا يحكم عليه بالتنجيس للاقية كية لا دم لها فاذا جهل لم تصح صلاته لانه لا حاجة الى محله في الصلاة كحمله حيوانا مذبو حافضل مذبحه ويبيض مذكرة وسمل ميت وان جازأ كله بما فى خوفه انتهى وسيأتى فى الشرح التصريح به (قوله في الثوب) أى وغيره من كل محمول له وملاق لذلك المحمول وعبرة بالمنهج فى محمول و بدن وملاقهما قال فى شرحه وتعبيرى بالمحمول والملاقى أهم من تعبيره بالثوب والمكان وان فهم المراد مما يأتى انتهى وكتب البجيرمى عليه مانصه لان المحمول يشمل غير الثوب والملاقى يشمل نحو السقف وقوله وان فهم المراد هو العموم مما يأتى فى قوله ولا تصح صلاة نحو قابض الخ فانه يفهم منه ان الثوب والمكان فى كلام الاصل هنا ليس بقيد انتهى تأمل (قوله والبدن) أى ومنه داخل القدم والانف والعين وانما لم يجب غسل ذلك فى الجنابة لان النجاسة أغلظت قاله فى التحفة (قوله والمكان) أى مكانه الذى يصلى فيه يعنى الذى يلاقيه بدنه أو محموله (قوله فتبطل) أى الصلاة تفريع على اشتراط الطهارة من الخبث فى ذلك (قوله نجاسته فى أحد الثلاثة) أى الثوب والبدن والمكان على ما تقرر (قوله وان جهله) أى الخبث أى جهل بوجوده أو بكونه مبطلا للصلاة لما سيأتى ان الطهارة منه من قبيل الشرط وهى من باب خطاب الوضع وهو لا يؤثر فيه الحل والنسيان وسيأتى ما فيه (قوله مقارن) بالخبر نعمت نجست والمراد المقارنة لاول الصلاة فان البطلان هنا يعنى عدم الانعقاد (قوله وكذا طارئ) أى فى أثناء الصلاة فالبطلان بمعناه الحقيقى فلو أبطل قوله فتبطله بقوله فلا تصح لكان أفيد تأمل (قوله ما لم ينح محله) أى الخبث وينح بضم الياء التحتية وفتح النون ويجوز أن يضبط بفتح الياء وسكون النون وكسر الخاء المهملة قال الكردي انما يتصور وهذا كما لا يخفى فى الثوب والمكان نعم يمكن تنجيس نفسه عنه قال الزيادي محل القاء الثوب المتنجس بنجاسة رطبة اذا كان فى غير المسجد أما فيه فلا يجوز القاؤه فيما يلزم على ذلك تنجيس المسجد الا اذا ضاق الوقت فينبغي القاؤه فيه لاجل حرمة الوقت وقال الحلبي وان لزم منه تنجيس المسجد (قوله أو هو) أى أو ينحى نفس النجس كردي (قوله بشرط أن يكون يابسا) قيد لقوله أو هو بخلاف ما لو كان النجس رطبا فانه لو نجها بقي محله متنجسا فتبطل صلاته لذلك (قوله وأن ينحيه بنحو نقض) قال سم لعل صورة القاء الثوب فى الرطب أن يرفع الثوب من مكان طاهر منه الى أن يسقط ولا يرفعه بيده ولا يقبضه ويجبره فان ذلك حل للنجاسة قال ولعل صورة تنفضه فى

٣٨ - رمسى - نى شرطا ثالثا وهو ان كان نقضه حالا كما صرح به فى المنهاج وغيره قال فى شرح العباب أما لو مضى زمن محسوس فان صلاته تبطل قال ولا يتصور عز وض مبطل ويغفر الا فى هاتين أى كشف الرشح للعرض والنجاسة المذكورة وما لو انحرقت السفينة عن القبلة فانحرف اليها فورا ومسئلة عتق الأمة لآتية وسيأتى فى الخوف انه لو رعى سلاحه جازله ادخاله فى قرابه ويغفر له جملة هذه الساعة لان طرحة بالارض فيه تعرض لاضاعة المال وبه فارق ما هنا ومن ثمة يظهر انه لو خشى هنا على ثوبه لو طرحة لم يلزمه وفى الاعادة هنا ما يأتى ثمة انتهى (قوله بنحو نقض) قال العلامة ابن قاسم فى حواشى شرح المنهج لعل صورة القاء الثوب فى الرطب أن يدفع الثوب من مكان طاهر منه الى أن يسقط ولا يرفعه بيده ولا يقبضه ويجبره فان ذلك حل للنجاسة فليتأمل ولعل صورة تنفضه فى اليابس أن يميل محل النجاسة حتى تسقط أو يضع أصبعه على جزء طاهر من محلها من ثوبه ويدفعه الى أن يسقط أما لو قبض على محلها وجره أو رفعه فهو حامل لها فليتأمل انتهى وبحث فى شرحه على أبي شجاع ان من نحو النقض تطهير المحل كان وقع عليه أثر بول فصب فوراً الماء عليه بحيث طهر

المحل حالا بالنصب أو غمس فو راحله كيدته أو رجله في ماء كثير عنده إذا لفرق في المعنى بين تنحية الحافة وتطهير الرطبة بجامع زوال النجاسة فو راحلهما بل ولو وقع عليه جرم النجاسة الرطبة فصب الماء عليه بحيث أزاله وظهر رجله فو راحله تبطل فيما يظهر أيضاً ثم قال وعن القاضي لو أخذ طرفاً من مسجده الذي وقعت عليه نجاسة وزحزحه حتى سقطت فإظهاره أنها لا تبطل انتهى وظاهر قوله لو أخذ طرفاً لا يضر قبض الطرف وفيه نظر ومخالفته لما تقدم في التحفة بالعود اللهم إلا أن يفرق علاقة النجاسة قصد الما اتصل به في مسألة العود بخلاف مسألة القاضي وفي فتاوى شيخنا الشهاب فيما لو وقف على نحو ثوب متنجس الأسفل ورجله مبتلة ثم رفعها فارتفع معها الثوب أنه ان فصل عن رجله فو راحله يتحرر كما صحت ٢٩٨ صلاته والابطال انتهى وظاهره أن مجرد التصاق الرجل بحيث لو رفعها ارتفع معها الثوب

لا أثر لها فليأمل انتهى ما أردنا نقله من شرح أبي شجاع للعلامة ابن قاسم العبادي وفي فتاوى الشمس الرملي ما يفهم خلاف ما نقله عن والده آخره أنه لا ينحو يده أو عود فيها أو كفه وذلك لقوله تعالى وثيابك فطهر وللخبر الصحيح تنزهه عن البول (قوله تنزهه) أي تباعد وامنه (قوله فان عامة عذاب القبر منه) أي من البول وفي الشيخ عميرة بعد الآية المذكورة الاستدلال بقوله صلى الله عليه وسلم في حديث الحيف وإذا أدبرت فاغسلني عنك الدم وضلي وقوله في حديث الأعرابي صموا عليه ذنوباً من ماء قال الأول للثوب والثاني للبدن والثالث للكان انتهى وهذا الحديث الذي ذكره محتمل للثلاثة فليأمل (وثبت الأمر باحتتاب النجاسة) هذا بيان لكيفية الاستدلال بالحديث المذكور ثم الأولى له حذف الواو وعبرة الشيخ عميرة وأعلم أنه ثبت الأمر بالطهارة في اللباس والبدن والمكان الخ (قوله وهو) أي احتتاب النجس (قوله لا يجب في غير الصلاة) لعله اتفاقاً ولا فيه تأمل (قوله فيجب فيها) أي في الصلاة زاد في التحفة كغيرها والأمر بالشئ منى عن ضده والنهي في العبادة يقتضى فسادهما قال السيوطي في الكوكب الساطع الأمر نفسياً لثني عندنا * نهى عن الضد الوجودى عندنا والفخر والسيف له تضمننا * وقيل لا ولا وقيل ضمنا

ثم قال في مسألة النهى

جهوهم يعطى الفساد شرعاً * وقيل بل معنى وقيل وضعاً

وسأني زيادة عليه (قوله نعم يحرم التضمخ بها) أي بالنجاسة وهذا استدراك على قوله وهو لا يجب في غير الصلاة وعبرة التحفة وقوله هم وهو لا يجب في غير الصلاة في غير التضمخ به في البدن فإنه حرام قال سم من هنا بشكل الاستدلال ويجاب بان الأمر باحتتابه شامل لغير التضمخ أيضاً (قوله خارجها) أي خارج الصلاة (قوله في البدن والثوب) أي على تناقض في الثوب والصحيح حرمة فيه أيضاً قال في النهاية وما في التحقيق من تحريمه في البدن فقط مراده به ما يعمله لباسه ليوافق ما قبله قال ع ش قضية هذا المحل عدم حرمة تنجيس ثوب غير ملبوس له ولعل هذه القضية غير

لا أثر لها فليأمل انتهى ما أردنا نقله من شرح أبي شجاع للعلامة ابن قاسم العبادي وفي فتاوى الشمس الرملي ما يفهم خلاف ما نقله عن والده آخره أنه لا ينحو يده أو عود فيها أو كفه وذلك لقوله تعالى وثيابك فطهر وللخبر الصحيح تنزهه عن البول (قوله تنزهه) أي تباعد وامنه (قوله فان عامة عذاب القبر منه) أي من البول وفي الشيخ عميرة بعد الآية المذكورة الاستدلال بقوله صلى الله عليه وسلم في حديث الحيف وإذا أدبرت فاغسلني عنك الدم وضلي وقوله في حديث الأعرابي صموا عليه ذنوباً من ماء قال الأول للثوب والثاني للبدن والثالث للكان انتهى وهذا الحديث الذي ذكره محتمل للثلاثة فليأمل (وثبت الأمر باحتتاب النجاسة) هذا بيان لكيفية الاستدلال بالحديث المذكور ثم الأولى له حذف الواو وعبرة الشيخ عميرة وأعلم أنه ثبت الأمر بالطهارة في اللباس والبدن والمكان الخ (قوله وهو) أي احتتاب النجس (قوله لا يجب في غير الصلاة) لعله اتفاقاً ولا فيه تأمل (قوله فيجب فيها) أي في الصلاة زاد في التحفة كغيرها والأمر بالشئ منى عن ضده والنهي في العبادة يقتضى فسادهما قال السيوطي في الكوكب الساطع الأمر نفسياً لثني عندنا * نهى عن الضد الوجودى عندنا والفخر والسيف له تضمننا * وقيل لا ولا وقيل ضمنا

قال فيها إذا كان برجله بلل أو عرق ووقف على ظهر نعله وأسفلها نجس وصلى أنه ان التصق ذلك برجله لم تصح صلاته والاصححت انتهى وهو كذلك في شرح العباب للشارح إذا حل على ما ذالم ينقل عن رجله حالا وكلام سم على خلافه فراجعه فان ظاهره لا يساعد على هذا

الجمع (قوله محله) أي البعض وقوله فيه أي في بدنه أو ثوبه وأفراد الصمير لان العطف بأو (قوله والثوب) قال في التحفة وكذلك الثوب على تناقض فيه انتهى وفي الامداد وكذا الثوب كما في الروضة وأصلها أو ما في التحقيق من تحريمه في البدن فقط مراده به ما يعمله لباسه ليوافق ما قبله انتهى وسبقه الى هذا المحل الشهاب الرملي في شرح نظم الزبد وتبعه الشمس في النهاية وخرج بقوله بلا حاجة ما إذا كان لحاجة كان أراد وطء المستحاضة فلا حرمة (قوله بعض بدنه أو ثوبه) قال في النهاية أو مكان ضيق ثم قال أما إذا كان المكان واسعاً فإنه لا يجب عليه الاجتهاد وانما هو سنة فله أن يصلي بلا اجتهاد فيه والاحسن في ضبط الواسع والضيق بالعرف وإن ادعى ابن العماد ان المتجه في ذلك أن يقال ان بلغت بقاع الموضع لو فرقت حد العدد

غير المنحصر فواسع والافضيقي وتقدر كل بقعة بما تسع المصلي انتهى وفي المجموع عن المتولي اذا حوزنا الصلاة في التسع فله ان يصلي فيه الى ان يبقى موضع قدر النجاسة انتهى كلام النهاية بحر وفها ونحوها التحفة باختصار (قوله محمله) أي البعض وقوله فيه أي في بدنه أو ثوبه وأفراد الضمير لان العطف بأو (قوله غسل جميعه) أي جميع البدن أو الثوب هذا اذا لم يعلم الحصارها في محل منه كاحديه أو موضع من مقدم الثوب أو مؤخره فان علم ذلك لم يجب غسل سوى ما أشكل كفي التحفة وانهاية وغيرها (قوله لانه) أي البدن أو الثوب ما بقي منه أي من البدن أو الثوب جزء أي لا يغسل فالاصل بقاء النجاسة فيه أي في الجزء الباقي وان الضمير يعود الى البدن أو الثوب (قوله وهو) أي بقاء النجاسة في جزء من البدن أو الثوب الخ (قوله فيه) أي في الجزء (قوله وبه فارق) ٢٩٩ الخ أي بكونه لا بد في الصلاة من ظن

الطهارة فارق ما لو أصاب جزء منه الخ لانه لا بد لتنجيس المماس الطاهر من يقين نجاسة بمماسه فتفارقا بالاكْتفاء بظن نجاسة المماس في التنجيس وعبرة النهاية ولو أصاب

بلا نجاسة (ولو تنجس بعض بدنه أو ثوبه) بغير معفو عنه (و جهله) بأن لم يدرك محله فيه (وجب غسل جميعه) لانه ما بقي جزء فالاصل بقاء النجاسة فيه وهو مؤثر في الصلاة لانه لا بد فيها من ظن الطهارة وبه فارق ما لو أصاب جزء منه قبل غسله رطبا فانه لا ينجسه

شيء رطب طرفا من هذا الثوب أو البدن أي المتنجس لم يحكم بنجاسته لان لا تتيقن نجاسة موضع الاصابة انتهت وفي حواشي شرح المنهج للعلامة ابن قاسم قضية ذلك انعقاد احرامه بالصلاة بدون تطهير يده ووافق عليه م ر فورا

مرادة بل المراد ما من شأنه ان يلبسه بدليل قوله ليوافق ما قبله تأمل (قوله بلا حاجة) أي بخلاف التضمخ بالنجاسة بالحاجة قال الكردي كان أراد وسط المسند حاضة فلا حرمه (قوله ولو تنجس بعض بدنه) الخ هذه والتي بعدها محلها ما باب النجاسة لكنهم ذكروها هنا استطرادا (قوله أو ثوبه) أي أو تنجس بعض ثوبه ومثله المكان الضيق اما المكان المتسع فلا يجب عليه غسل الكل بل له أن يصلي في جانب منه كما في النهاية قال والاحسن في ضبط الواسع والضيق بالعرف وان ادعى ابن العماد ان المتجسس في ذلك ان يقال ان بلغت بقاع الموضع لو فرقت حد العدد غير المنحصر فواسع والافضيقي ويقدر كل بقعة بما تسع المصلي انتهى وفي المجموع عن المتولي اذا حوزنا الصلاة في التسع فله ان يصلي فيه الى ان يبقى موضع قدر النجاسة انتهى تأمل (قوله بغير المعفو عنه) متعلق بتنجس بخلاف ما اذا تنجس بالمعفو عنه فلا يجب غسله (قوله وجهله) أي ذلك البعض في جميعه (قوله بأن لم يدرك محله) تصور للجهل بذلك قال في التحفة أما اذا انحصر في بعض كمقعده فلا يلزمه الا غسل القدم فقط (قوله فيه) أي في بدنه أو ثوبه وأفراد لان العطف بأو (قوله ووجب غسل جميعه) أي ماذا كرم من البدن أو الثوب أو المكان الضيق لتصح صلاته قال في التحفة ولو تعذر غسل بعض ثوبه المتنجس وأمكنه لو قطع المتنجس الستر بياقيه ولو لبعض العورة على ما بحثه الزركشي لزمه قطعه ان لم ينقصه أكثر من أجرة ثوب مثله يصلي فيه على المعتمد انتهى ومثله في النهاية وقال الاسنوي واعتمده الخطيب يعتبر أكثر الامرين من ذلك ومن ثمن الماء لو اشتراه مع أجرة غسله عند الحاجة لان كلامهم ما لو انفرد ووجب تحصيله (قوله لانه) تعليل لوجوب غسل الجميع والضمير للحال والشان (قوله ما بقي منه) أي البدن أو الثوب (قوله جزء) أي غير مغسول (قوله فالاصل بقاء النجاسة فيه) أي في ذلك الجزء الغير المغسول (قوله وهو) أي اصل بقاء النجاسة في جزء من البدن أو الثوب (قوله مؤثر في الصلاة) أي فلا تنعقد الصلاة مع ذلك (قوله لانه لا بد فيها) أي الصلاة لتعليل للتأثير المذكور (قوله من ظن الطهارة) أي في جميع بدنه أو ثوبه (قوله وبه) أي بهذا التعليل وهو كونه لا بد في الصلاة من ظن الطهارة (قوله فارق) أي ماذا كرم من تأثير اصل بقاء النجاسة في جزء من البدن أو الثوب (قوله ما لو أصاب جزء منه) أي من البدن أو الثوب المتنجس ببعضه يقينا (قوله قبل غسله) متعلق بأصايب والضمير للبدن أو الثوب أي قبل غسل جميعه (قوله رطبا) أي شيا رطبا وهو مفعول أصاب (قوله فانه) تفرع على فارق والضمير للجزء المماس (قوله لا ينجسه) أي الرطب الممسوس وعبرة الغنى ولو أصاب شيء رطب بعض ما ذكر لم يحكم بنجاسته لان لم يتيقن نجاسة موضع الاصابة وبفارق ما لو صلى عليه حيث لا تصح صلاته وان احتمل ان المحل الذي صلى

مع قوله ان مسه في أثناء الصلاة بطلت كما تقدم وعمله بالتردد فاورد عليه انه لو نظر الى التردد كان عدم الانعقاد أولى ففرق بما يظهر والوجه في المس أن أثناء الصلاة عدم البطان للشك في البطل بعد تحقق الانعقاد ثم قال بعد كلام قرره ولو مسه في الصلاة فقياس ما قرره أو لا البطان لانا أعطيناه حكم النجس ومس النجس مبطل وان لم ينجس في الخاف فلي تأمل فانه الحق ان شاء الله تعالى انتهى ما أردنا نقله منها واصح وجهيه ان اليد طاهرة بيقين فلا يرفع طهرها الا يقين النجاسة فلا تنجس وأما في صورة الصلاة فقد مس متيقن النجاسة وأما التردد في كون المحل الذي مسه من المتنجس محل النجاسة أو غيرها فاقضي الاحتياط بطلان الصلاة (قوله جزء) فاعل أصاب وقوله منه أي من البدن أو الثوب المتنجس ببعضه وقوله رطبا مفعول أصاب وقوله فانه أي الجزء المماس للرطب لا ينجسه أي لا ينجس الرطب الممسوس لان يقين طهر الرطب

المسحوس لا يرفعها الا يقين نجاسة الماس واليقين غير موجود في صورتنا (قوله فان انفصل الكمان الخ) بخلاف ما اذا لم يعلم انحصار النجاسة في محل منه وعبارته النهاية ولو شق الثوب المذكور نصفين لم يجز الاجتهاد بينهما لانه ربما يكون الشق في محل النجاسة فيكونان نجسين انتهت وفي شرح المنهاج للحلي وفي شرح المذهب لو أخبره ثقة بأن النجس هذا الكمان مثلاً يقل قوله في كفي غسله انتهى (قوله نصف متنجس) قال العلامة الشيخ عتبة ولو كان سبب النجاسة تنجس البعض من الاشتباه في سائر أجزائه لكن في هذه تقول صار المنتصف متنجساً كذلك في الاسنوي وغيره ولك أن تقول ٣٠٠ يشكل على ذلك قولهم ان مثل هذا المشبه وان وجب غسل جميعه لا ينجس ما أصاب

لعدم انحصار النجاسة في الجزء الملاقى لأن يعتذر بأن محل عدم التنجس اذا تلاقى مع غيره بخلاف الشيء الواحد اذا أصابته نجاسة واشتبه محلها فانما قضينا بوجوب غسل جميعه صار ينظر لذاته كان جميع اجزائه عتبه النجاسة فاعطى في

لان الاصل عدم تنجس ملاقيه (ولا يجتهد) وان كان الخبث بأحد كيه لان شرط الاجتهاد تعدد المحل كما مر فان انفصل الكمان اجتهاد فيهما (ولو غسل نصف متنجس) كثوب تنجس كله (ثم باقيه طهر كله

حد ذاته حكم الذي عتبه النجاسة حتى في تنجس الحسد الاول المغسول من مجاوره كذا النجاسة المحقة بخلاف الغير اذا أصابته هذا غاية ما يقال والاشكال أقوى منه انتهى (قوله ثم باقيه) قال في التحفة بصب الماء عليه لافي نحو جفنة والالم

عليه طاهر بأن الشك في النجاسة مبطل للصلاة دون الطهارة انتهى فليتأمل (قوله لان الاصل عدم تنجس ملاقيه) أي وهو ذلك الشيء الرطب وتوضيحه ان يقن طهر الرطب المسحوس لا يرفعها الا يقين نجاسة الماس واليقين غير موجود في صورتنا فلان النجاسة اذا بدلت تنجس الماس الطاهر من يقين نجاسة مما ساه اذا لرفع يقين الطهارة الا يقين النجاسة (قوله ولا يجتهد) أي فيما ذكر فلوطن بالاجتهاد ان طرفاً متميز منه هو النجس كاحد طرف في ثوبه أو كيه أو يديه أو أصابعه لم يكف غسله بل لو شق الثوب المذكور لم يجز الاجتهاد بينهما لانه ربما يكون الشق في محل النجاسة فيكونان نجسين فيصلي عارياً بان عجز عن غسله وهل تلزمه الاعادة لاحتمال ان أحد النصفين طاهر لا انحصار النجاسة في الآخر أو لا تلزمه قال سم فيه نظر وقد يتجه الثاني اذ ليس معه طاهر بيقين فليتأمل (قوله وان كان الخبث بأحد كيه) غاية لعدم جواز العمل باجتهاده فيما ذكر لكن محله اذ لم ينفصل الكمان كما سيصرح به (قوله لان شرط الاجتهاد) تعليل لعدم الاجتهاد (قوله تعدد المحل) أي وهما لم تعدد (قوله كما مر) أي في فصل الاجتهاد في الماء وعبارته هناك وابعاً أي شروط الاجتهاد تعدد المشتبه وبقاء المشتبهين فلا اجتهاد في واحد ابتداء ولا انتهاء انتهى (قوله فان انفصل الكمان) محتر زقيد ملحوظ كما قررته آنفاً (قوله اجتهاد فيهما) أي في الكمين وفرض هذه المسئلة أنه تنجس أحد الكمين ثم أشكل فلا يخالف ما قدمته من انه لو شق الثوب المذكور لم يجز الاجتهاد الخ فاذا ظن أن أحدهما هو النجس غسله فلو اشتبه طاهر ونجس كثوبين ومحلين اجتهاد وان قدر على يقين كما مر بتفصيله نعم لو صلى في ثوبه طاهر منهم ما تم حضر وقت صلاة أخرى لم يجب تجديد غسله كذا أطلقوه هنا مع تصريحهم في الماءين انه اذا بقي من الاول بقية لزمه اعادة الاجتهاد وكانهم لم يحوا في الفرق ان الاعادة ثم فيها احتياط تام بتقدير مخالفتها للاول لما يلزم عليه من الفساد السابق ثم بخلاف ما هنا اذا احتياط في الاعادة فلم يجب ولا فساد لو خالف الاجتهاد الثاني الاول فجاز الاجتهاد ووجب العمل بالثاني قاله في التحفة فليتأمل (قوله ولو غسل نصف متنجس) يعني لو غسل بعض شيء متنجس فالنصف مثال فقط (قوله كثوب تنجس كله) أي يقيناً أو بعينه واشتبه فقد قال الاسنوي وغيره فلو كان سبب النجاسة تنجس البعض مع الاشتباه في سائر أجزائه لكن في هذه تقول صار المنتصف متنجساً قال البرلسي ولك أن تقول يشكل على ذلك قولهم ان مثل هذا المشبه وان وجب غسل جميعه لا ينجس ما أصاب لعدم انحصار النجاسة في الجزء الملاقى لأن يعتذر بأن محل عدم التنجس اذا تلاقى مع غيره بخلاف الشيء الواحد اذا أصابته نجاسة واشتبه محلها فانما قضينا بوجوب غسل جميعه صار بالنظر لذاته كان جميع اجزائه عتبه النجاسة فاعطى في حد ذاته حكم الذي عتبه النجاسة حتى في تنجس الاول المغسول من مجاوره لذات النجاسة المحقة بخلاف الغير اذا أصابته هذا غاية ما يقال والاشكال أقوى منه انتهى من الكبرى (قوله ثم باقيه) أي ثم غسل باقيه قال في التحفة بصب الماء عليه لافي نحو جفنة والالم يطهر منه شيء على المعتمد لان طرفه الآخر نجس مما ساء قليل وارده و

يطهر منه شيء على المعتمد لان طرفه الآخر نجس مما ساء قليل وارده و

قال

عليه كما بينته في شرح الارشاد انتهى وذكره في شرح الارشاد في النجاسات فراجع منه ان أردته واعتمده في النهاية أيضاً وقال هو المعتمد المعول عليه خلافاً للشيخ أي ذكرى وبعبارة ابن قاسم في حواشي شرح المنهاج حاصل مسئلة غسل النجس في جفنة كما وافق عليه م أنه اذا وضع نصف الشيء في الجفنة ونصفه الآخر مستعمل فان صب الماء على المستعمل أولاً ثم غرماً في الجفنة بالماء بحيث لم يصل الماء المجتمع الى أول غير المغسول بحيث يلاقيه طهر كما أصابه الماء لان المستعمل لما طهر بصب الماء عليه ولم يغمره الماء المجتمع مع غيره لم يبق البعض

التجس واردا وان صب الماء على ما في الحفنة بحيث صار سطح الماء مجتمع ملاقيا الاول الذي لم يصبه الماء لم يظهر لان ذلك الباقي التجس بصير
وارد او قد اعتمد مر ما في المجموع خلافا للشيخ الاسلام ورد استدلاله ٣٠١ بتطهير الاجانة بانه يحتاج في غسلها الى الادارة

بخلاف الثوب وفيه نظر
لانه يمكن غسل الاجانة
بتطهير الادارة كالثوب
كان يصب الماء على
جوانبها أولا وكان نعمها
في ماء كثير فلي تأمل
انتهت (قوله مجاوره)
قال الشيخ عمرة هو شامل
للمجاور ومن جهة النصف
المغسول أولا ونصف

ان غسسل مع الباقي
(مجاوره) من المغسول
أولا (والا يغسل المجاور
(فيبقى المنتصف) يفتح
الصاد (على نجاسته) دون
ملاقية لان نجاسة المجاور
لا تعداه لما بعده ألا ترى
ان السمن الجامد لا ينجس
منه الا ملاقي النجاسة
دون مجاوره (ولا تصح
صلاة من يلاقي بعض بدنه
أو) محموله من (ثوبه)
أو غيره (نجاسته) في جزء
من صلاته

المغسول ثانيا وهو كذلك
انتهى (قوله وأن لا يغسل)
قال في التحفة أية ولا
انغسل انتهى (قوله
لا تمس يداه الخ) قال
العلامة ابن قاسم في حواشي
شرح المنهج انظر ما الفرق
بين ما بعد المجاور حيث
لا ينجس وبين ما لا يلاقي
المجاور من خارج فانه

قال في الغنى والثاني لا يظهر لانه تنجس بالمجاور مجاوره وهكذا وانما لم يظهر بغسله دفعة واحدة ودفع بان
نجاسة المجاور لا تعدى الى ما بعده كالسمن الجامد ينجس منه ما حول النجاسة فقط (قوله ان غسسل مع
الباقي مجاوره) هو شامل للمجاور من جهة النصف المغسول أولا ونصف المغسول ثانيا وهو كذلك تقبله في
الكبرى عن الشيخ عمرة فلي تأمل (قوله من المغسول أولا) سال من مجاوره أى حال كون المجاور بعض
ماغسل أولا جل عن شيخه (قوله والا يغسل المجاور) أى بان غسل الباقي دون المجاور من المغسول أولا
(قوله فيبقى المنتصف) الخ معنى فغير المجاور يظهر والمجاور نجس بملاقاة وهو رطب للنجس (قوله بفتح
الصاد) أى من الانتصاف قال في القاموس وممتصف كل شئ يفتح الصاد وسطه انتهى ومعلوم ان
المراد به المجاور وانما غير به لتعبيره سابقا بالنصف وقد تقرر انه مثال (قوله على نجاسته) أى المنتصف
ثم محل ما ذكره المصنف كغيره اذا كانت النجاسة محقة قال ع ش فلو تنجس بعض الثوب واشتبه
فغسل نصفه ثم باقية ظهر كدوان لم يغسل المنتصف لعدم تحقق نجاسة مجاور المغسول انتهى ومحله أيضا
كما في الروضة والتحقيق حيث غسله بالصنب عليه في غيراء فان غسله في اناء من نحو حفنة بان وضع
نصفه ثم صب عليه ما يغمره لم يظهر حتى يغسل كما هو الاصح في المجموع اذ كلامه مقيد بالاول لان ما في
نحو الحفنة ملاقي له الثوب المتنجس وهو وارد على ماء قليل فينجسه وحيث تنجس الماء لم يظهر الثوب
وهذا هو المعتمد المعلوم خلافا للشيخ رحمه الله تعالى انتهى نهاية أى حيث قال في الاسنى سواء غسله
بصب الماء في غير حفنة أم فيها وفي الغرر والاوجه انه يظهر مطلقا كما اقتضاه اطلاق الجمهور وصرح
بتصحيحه بغوى في تهذيبه والقول بتنجيس الماء بما ذكر ممنوع فقد قالوا انه لو صب الماء في اناء متنجس
ولم يتغير فهو طهور رختى لو اذاره على جوانبه ظهرت (قوله دون ملاقية) أى المنتصف فلا ينجس المجاور
مجاوره الرطب وهكذا والمراد بالملاقى جانباه وهما غير المجاور لهما (قوله لان نجاسة المجاور) تعليل لقوله
دون ملاقية (قوله لا تعداه) أى من بقية الثوب المغسول فلو وقع في مائع أو ماء قليل نجسه أو مسه أحد
مع رطوبة تنجس مامسه قاله القليوبي قال بعضهم انظر ما الفرق بين ما بعد المجاور حيث لا ينجس وبين
مالاتى المجاور من خارج حيث ينجس انتهى وأجيب بانه لو نجس مجاوره لزم عود النجاسة على المحل
الذي فرض طهره فيلزم عدم الحكم بطهارته مطلقا الا لزم له المشقة بخلاف المجاور لا يلزم على نجاسته ما ذكر
فلي تأمل (قوله ألا ترى) الخ استشهدا على التعليل المذكور وعبارة التحفة ولا تسرى نجاسة الملاقى للملاقية
خلافا لمن زعموا لا تنجس السمن الجامد كله بالفأرة الميتة فيه وهو خلاف النص انتهى (قوله ان السمن
الجامد) يفتح السين المهملة وسكون الميم والمراد بالجامد هنا هو الذي اذا أخذ منه قطعة لا يتراد من الباقي
ما يملأ محلها عن قرب بخلاف المائع (قوله لا ينجس منه) أى فيما اذا وقع فيه فأرة مثلا (قوله الا ملاقى
النجاسة) أى بما حولها فقط (قوله دون مجاوره) أى فانه لا ينجس في الحديث أنه صلى الله عليه وسلم
سئل عن الفأرة تموت في السمن فقال ان كان جامدا فأتقوها وما حولها وان كان مائعا فلا تقر بوجه رواه
أبو داود وغيره وفي رواية للخطابي فأرى قوله (قوله ولا تصح صلاة من يلاقي بعض بدنه) الخ أى لا تنعقد
ان كان مقارنا وتبطل ان كان طارئا كما هو ظاهر (قوله أو محموله من ثوبه أو غيره) خرج به ما محسوس بر
قوائمه في نجس فان صلاته عليه تصح (قوله نجاسة) مفعول يلاقي وكذا الوفرش ثوبه ما ملأه عليه وما مسه
من الفرج ومن ثم لو فرشه على الحرير راحه بقاء النحر يحرم قاله في النهاية (قوله في جزء من صلاته) متعلق

ينجس كما هو ظاهر انتهى قال الشو برى في حواشي شرح المنهج وقد يفرق بانه لو قيل بنجاسة المجاور لا تقضى نجاسة مجاوره وهكذا
فيلزم عدم الحكم بطهارته مطلقا الا لزم له المشقة بخلاف الخارج لا يلزم على نجاسته ما ذكر فلي تأمل (قوله بدنه) في شرح العباب للشارح كن
أدخل طرف عود مثلا دبره انتهى وفي التحفة لو غرز زبرة مثلا بدنه أو انغرزت فغابت أو وصلت لدم قليل لم يضر أولئك كثير أو جوف لم
يضر (قوله حتى لا يداخ الخ) أى الماء في إناء ويكون طاهر في نفسه ان كان النجاسة حكمة ولا كان متنجسا كالماء في إناء

(قوله لاقاها) أي لاقى نحو الحبل النجاسة وقوله كان شديداً للاقى ملاقيهما وفيه ما سيأتي قريباً (قوله تنجر بحره) قال في التحفة ينجر ذلك الطاهر وما اتصل به من النجس بحره انتهى وفي شرح الإرشاد له بحيث تنجر أي السفينة بحره الحبل أو قابضه وبحث في التحفة اعتبار انجراره بالفعل لو أراد له بالقوة قال لأنه لا يسمى حاملاً لا حينئذ قال الشهاب القليوبي نعم إن لم تنجر السفينة بحره أي الحبل أو الشخص بان لم يكن فيهما ما أو في أحدهما ما أو في أحدهما قوة تنجر بهما عرف في رأو بحره لم تبطل ولو حل طرف حبل مربوط بوتر مربوط به جبل سفينة فيهما نجس متصل به فينتج أنه إن كان بين الحبلين ربط بطلت والا فلا راجعه انتهى ٣٠٣ (قوله وشرط البطلان في ذلك الخ) يحتمل أنه أراد

بقوله في ذلك ما تقدم في كلام المصنف في قوله ولا تصح صلاة قابض الخ والشارح قد فسر ذلك فيما سبق بملاقها أو ملاقي ملاقيها واشترط هنا كما ترى أن يتحرك بحركته فيكون هنا موافقاً أو مقار بالما قد مناه عن نقل الشوئري عن الشمس الرمي وعن شرح الهجة له ويحتمل أنه أراد بذلك

لاقاها وألاقي ملاقيها كأن شد بقلادة كلب أو بحمل طاهر من سفينة تنجر بحره برا أو بحرقها بنجاسة أو جار حامل لها لأنه حينئذ كالحامل للنجاسة وشرط البطلان في ذلك

قوله السابق لاقاها فيكون من باب ألف والنشر المشوش لأنه ذكر أولاً بشرط ملاقي ملاقيها بقوله كان شديداً فذكر ما يفهم اشتراط الشد وان السفينة تنجر بحره ثم ذكر شرط ملاقي النجاسة بقوله وشرط البطلان الخ بدليل قوله أن يكون الموضع الذي لاقى النجاسة الخ ولذا يلزم

نظران انجر بحره ضرر والا فلا (قوله لاقاها) أي لاقى نحو الحبل المقبوض النجاسة (قوله وألاقي ملاقيها) أي بالواسطة لا بنفس النجاسة (قوله كان شديداً) الخ تمثيل للملاقى ملاقيها (قوله بقلادة كلب) بكسر القاف وهو ما جعل على العنق والجمع فلا تدب بالبدال حرف المدهمة قال ابن مالك والمدريد ثالثاً في الواحد * همز يرى في مثل كالتلاذ

ويقال لها هنا بالساجور فهو ما يعلق على عنقه من خشب أو جلد (قوله أو بحمل طاهر) أي أو شد الحبل بحمل طاهر فهو عطف على بقلادة (قوله من سفينة تنجر بحره) أي تنجر السفينة بحره المصلى ذلك الطاهر وما اتصل به من النجس قال في التحفة والذي يظهر اعتبار انجراره بالفعل لو أراد له بالقوة لأنه لا يسمى حاملاً إلا حينئذ قال سم انظر ما المراد بالقوة التي نفاها فانه إن أراد بها أنه لم يجره بالفعل لكن يمكن أن يجره بالفعل فهذا معنى ما قبله وإن أراد غير ذلك فليبين انتهى قال الشوئري أقول ويمكن أن يقال أنه أراد بذلك أنه ضعيف بطرؤ نحو مرض ولو كان محيماً معتدلاً القوة أمكنه جره والله أعلم (قوله برا أو بحرقا) أي خلافاً للاستوى حيث قال في المهمات وصورة مشكلة السفينة كما في الكفاية أن تكون في البحر فان كانت في البر لم تبطل قطعاً صغيرة كانت أو كبيرة انتهى قال في الاسنى وظاهر أن الصغيرة إذا أمكن جرها في البر تبطل كما اقتضاه إطلاقهم انتهى لأنها حينئذ تشبه الخشب الصغيرة إذا اتصل بها وهي نجسة انتهى حواشي الروض (قوله فيها نجاسة) أي في تلك السفينة المذكورة نجاسة قال العلامة البرماوى ولو حل طرف حبل مربوط بوتر مربوط به جبل سفينة فيهما نجس متصل به فينتج أنه إن كان بين الحبلين ربط بطلت وصلاته والا فلا (قوله أو حمار حامل لها) أي للنجاسة وهذا عطف على سفينة (قوله لأنه) أي المصلى وهذا تعليل للثان (قوله حينئذ) أي حين انقبض أو شد ما ذكر (قوله كالحامل للنجاسة) أي لكونه حاملاً متصل بنجاسة فكأنه حامل لها (قوله وشرط البطلان) هذا الشرط نسبة في فتح الجواد للرافعي حيث قال وشرط في الشرح الصغير للبطلان في المسائل الثلاث أن يكون الموضع الذي لاقى النجاسة من الحبل ونحوه بحيث يتحرك بحركته والذي في الروضة وأصلها البطلان مطلقاً انتهى وأراد بالمسائل الثلاث ما في متن الإرشاد من قوله وحبل لاقى نجاسة أو بساجور ركاب وز ورق جملها تأمل (قوله في ذلك) يحتمل أن المشار إليه ما في المتن والشارح فسر ذلك بملاقها واشترط هنا أن يتحرك بحركته فيكون هنا موافقاً لما نقل عن الرمي أنه لا بد من شدة بالنجس ويحتمل أن قوله السابق لاقاها فيكون من ألف والنشر المشوش لأنه ذكر أولاً بشرط ملاقي ملاقيها بقوله كان شديداً فانه يفهم اشتراط الشد وانجرار السفينة بحره ثم ذكر شرط ملاقي النجاسة هنا حيث قال أن يكون الموضع الخ ولذا يلزم التكرار مع كان شديداً الخ وينجر بحره ويحتمل أن الشارح فهم من قول المصنف على نجاسة حذف مضاف أي على ملاقي نجاسة فيوافق مذهب من اشتراط الانجرار بالبحر ولا ينافيه قوله الآتي وإن وافق الخ لأن الذي فيهما اعتماد القول بالبطلان وإن لم يتحرك بحركته حتى في صورة اتصال نحو الحبل بالطهارة وستأتي عبارة الروضة والاحتمال الأول أقرب لما أراد الشارح فإمشى عليه ضعيف كالمثل لأنه

التكرار مع قوله أولاً كان شديداً وقوله تنجر بحره ويحتمل أن يكون الشارح فهم من قول المصنف على نجاسة حذف مضاف أي على ملاقي نجاسة فيوافق ما عهده الشارح كغيره كما سبق من اشتراط الانجرار بالبحر ولا ينافي هذا الاحتمال الأخير قوله الآتي وإن وافق ما في الروضة وأصلها الآن الذي فيهما اعتماد القول بالبطلان وإن لم يتحرك بحركته حتى في صورة اتصال نحو الحبل بالطاهر وعبارة الروضة ولو قبض طرف حبل أو ثوب أو شدة في رجله أو وسطه وطرفه الآخر نجس أو متصل بالنجاسة فثلاثة أوجه أحدها تبطل وصلاته والثاني لا تبطل والثالث إن كان الطرف نجساً أو متصلاً بعين النجاسة بأن كان في عنق كلب بطلت وإن كان متصلاً بطاهر وذلك الطاهر متصل بنجاسة

بأن شدي ساجو رأو خرقه وهما في عنق كلب أو شدي في عنق حمار عليه حل نجاسة لم تبطل والأوجه جارية سواء تحرك الطرف بحر كنه أم لا
كذا قاله الجمهور إلى آخرها هذا وانت خبير بأن الاحتمال الأول أقرب لمراد الشارح من الآخرين بل ويدل عليه عبارة الروضة حيث
أطلق المتصل بالنجس وأراد ما يشمل المتصل بعين النجس الساجور وعليه فمأشئ عليه الشارح ضعيف كالمأشئ لأن الشارح أطلق
اشتراط التحرك فيشمل صورة وضع طرف الحبل على عين النجاسة مع أن المعتمد عدم اشتراط التحرك حيث

والمصنف أطلق عدم
اشتراط التحرك فيشمل
صورة وضع طرف نحو
الحبل في نحو الساجور
مع أن المعتمد اشتراط
التحرك حيث
الاحتمال الثاني يكون
تضعيف الشارح لكلام

أن يكون الموضع
الذي لاقى النجاسة
من الحبل ونحوه يتحرك
بحركته على المعتمد فقول
المصنف (وان لم يتحرك
بحركته) ضعيف وان
وافق ما في الروضة وأصاها

المصنف لا يخلو عن نظر
بل كلام الشارح هو
الضعيف حيث وأما على
الاحتمال الثالث وهو
أبعد المناقاة لقول
الشارح أولا فاقا الصريح
في حمل كلام المصنف
على ما يشمل ملاقي عين
النجاسة لكن عليه
يوافق ما قاله الشارح
معتمده لكن تضعيفه
لكلام المصنف حيث
لا يخلو عن نظر إذا لم يحسن
إخراج عبارة المصنف

أطلق اشتراط التحرك فيشمل صورة وضع طرف الحبل على عين النجاسة مع أن المعتمد عدم اشتراط
التحرك حيث والمصنف أطلق عدم اشتراط التحرك فيشمل صورة وضع طرف نحو الحبل في نحو
الساجور مع أن المعتمد اشتراط التحرك حيث وعلى الاحتمال الثاني يكون تضعيف الشارح لكلام
المصنف لا يخلو عن نظر بل كلامه هو الضعيف حيث وأما الاحتمال الثالث فهو أبعد المناقاة لقوله أولا
لأقاه الصريح في حمل المتن على ما يشمل ملاقي عين النجاسة لكن يوافق ما قاله معتمده إلا أن تضعيفه للتم
حيث لا يخلو عن نظر أيضا إذا لم يحسن إخراج عبارة المصنف عن الظاهر مجرد قصد الاعتراض كما لا يخفى
أفاده في الكبرى فليتم (قوله أن يكون الموضع الذي لاقى النجاسة) أي سواء كانت الملاقة على وجه
الربط أم لا (قوله من الحبل ونحوه) بيان للموضع (قوله يتحرك بحركته على المعتمد) خبر يكون ثم تعبيره هنا
بالتحرك إنما هو موافقة لكلام المصنف والأقوال المراد بالحر كما سبق قال في الإيعاب تعبیر العباب كالروضة
بالجراولى من تعبیر الجواهر يتحرك إذ مجرد الحركة لا أثر لها انتهى كرى (قوله فقول المصنف) مبتدأ
خبره ضعيف (قوله وان لم يتحرك بحركته) أي فلا فرق بينهما لأنه حامل للمتصل بنجس فكأنه حامل له
(قوله ضعيف) قال الكرى وحاصل ما يظهر للفقير أن مأشئ عليه الشارح هنا من التسوية بين الملاقي
لنفس النجس ولنحو ساجور الكلب لا يوافق معتمده كغيره فيتوجه التنظير في كلامه وأما المصنف فلا
اعتراض عليه فإذا ذكره هو المعتمد لأن مراده بقوله على نجاسة أن طرف الحبل على نفس النجاسة وقد عبر في
المنهاج بنحوه وأقره شراح كلامه حتى الشارح والرملي وغيرهما قال في التحفة وخرج على نجس الحبل
المشد ودبطا هر متصل بنجس الخ ومن تأمل عباراتهم هنا اشترح خاطره لما ذكرته انتهى كلام الكرى
بنقص يسير (قوله وان وافق ما في الروضة) أي للإمام النووي رحمه الله وعبارتها ولو قبض طرف حبل
أو ثوب أو شدة في رجليه أو وسطه وطرفه الآخر بنجس أو متصل بالنجاسة فثلاثة أوجه أمحها تبطل
والثاني لا تبطل والثالث أن كان الطرف نجسا أو متصلا بعين النجاسة بأن كان في عنق كلب بطلت وان
كان متصلا بطاهر وذلك الظاهر متصل بنجاسة بأن شدي ساجو رأو خرقه وهما في عنق كلب أو شدي
في عنق حمار عليه حل نجاسة لم تبطل والأوجه جارية سواء تحرك الطرف بحر كنه أم لا كذا قاله الجمهور
إلى آخرها قال الكرى في الكبرى بعد نقلها هذا وانت خبير بأن الاحتمال الأول أي من الاحتمالات
الثلاثة السابقة أقرب لمراد الشارح من الآخرين بل ويدل عليه عبارة الروضة حيث أطلق المتصل بالنجس
وأراد ما يشمل المتصل بعين النجس أو نحو الساجور وعليه فمأشئ عليه الشارح ضعيف الخ فليتم
(قوله وأصلها) أي وهو الشرح الكبير للإمام الرافعي رحمه الله تعالى المسمى بالعز بن شرح الوجيز للغزالي
وهو شرح جليل لم يؤلف في المنهاج مثله ولذا حكى أن ابن دقيق العيد لما وصل إليه هذا الشرح اشتغل
بطلعته وصار يقتصر من الصلوات على الفرائض فقط وقد خدمه المتأخرون واعتنوا به غاية الاعتناء
ما بين شارح ومحش ومخرج لأحاديثه وموضح لغرائبه وله مختصرات أجلاها روضة الطالبين للإمام
النووي رحمه الله ولذا يقال له أصل الروضة هذا وفي القليوبي على الجلال أو آخر باب الحديث بانصه قال
بعضهم واستقرئ كلام الشارح أي المحلى فوجد أنه متى أطلق لفظ الروضة فراده زوائد متى قال
أصل الروضة فهو ما تصرف فيه النووي من كلام الرافعي أو زاده بغير تغيير ودنى قال الروضة وأصاها

فهو

عن ظاهره المجرد قصد الاعتراض كما لا يخفى وحاصل ما يظهر للفقير أن مأشئ عليه الشارح هنا من التسوية بين الملاقي لنفس النجس ولنحو الساجور لا يوافق معتمده كغيره فيتوجه التنظير عليه وأما المصنف فلا
اعتراض عليه أصالة فإذا ذكره هو المعتمد لأن مراده بقوله على نجاسة أن طرف الحبل على نفس النجاسة كما هو المفهوم من عبارته وقد عبر
الترزي رحمه الله في المنهاج بنحو عبارة المصنف فقال ولا قابض طرف شيء على نجس أن يتحرك بحركته وكذا ان لم يتحرك في
الأصح انتهى وقد أقر ذلك شراحه كالمحلى والتهابة والتحفة وغير ذلك من شراحه قال الشارح في التحفة وخرج على نجس الحبل
المشدود بطاهر متصل بنجس الخ وعبارة المنهاج ولا تصح صلاة نحو قابض طرف متصل بنجس قال في شرحه وان لم يتحرك

بحركته الخ ومن تأمل عباراتهم هنا انشرح خاطرهم لما ذكرناه ثم تعبير الشارح هنا بالتحرك انما هو ليوافق قول المصنف في قوله وان لم يتحرك بحركته والا فلما راد من التحرك الجرك السابق وقال الشارح في شرح العباب وتعبيره أي العباب بالجر كالر وضه أولى من تعبير الجواهر بتحرك أن مجرد الحركة لا أثر لها كما هو ظاهر انتهى (قوله في الثانية) أي وهي قوله لجعله ٣٥٥ تحت قدمه الخ والاولى قوله مجرد

اتصاله الخ وقوله أو تحرك معطوف على قوله وان كان أو بمعنى الواو (قوله كسباط) عبارة التحقيق للشرع ولوربطه بدار فيها خش أو بركة أو جعله تحت رجليه تحت قطعاً

وخرج بشدة مجرد اتصاله بنحو قلاذة وقوله قبض ما أو جعله تحت قدميه فانه لا يضرب وان كان يشدودا بذلك في الثانية أو تحرك تحركه لانه ليس حاملاً لا نجاسة لا يتصل بها (ولا يضرب محاذاة النجاسة) لبدنه أو تحركه (من غير اصابة في ركوع أو غيره) وان تحرك بحركته كسباط بطرفه بحيث لا يلامس ملاقاته له ونسبته اليه نعم تكبره الصلاة مع محاذاته كاستقبال نجس أو متنجس وكصلاته تحت سقف متنجس قرب منه

ولو تنجس بعض بساط أو حصير وصلى على طاهر منه وتحرك الباقي بحركته صحت انتهى وفي شرح الارشاد للشارح ولو كان بأسفل نعله حيث جاز جعله تحت رجليه مالم يكن فيه شيء من أصابعه ذكره ابن الرفعة انتهى وتقدم

فهو ما اتفقا عليه معنى أو كصلها فهو ما اتفقا عليه لفظاً فراجعهم انتهى (قوله وخرج بشدة) أي في قوله الشارح رحمه الله سابقاً كان شدة بقلادة كتب الخ وهذا بيان لمحتركات القيود السابقة إلا أنه لم يبين محترز قوله تنجر بحركته وهو السفينة الكبيرة بحيث لا تنجر بحركته فانه لا يضرب ذلك أيضاً لأنها كالدار وكأنه تركه لوضوحه (قوله مجرد اتصاله) أي نحو الجبل من غير شدة (قوله بنحو قلاذة) أي من تحت طاهر من السفينة الصغيرة أو حار حائل للنجاسة (قوله قبض) أي وخرج بقول المصنف قبض فيه وعطف على قوله بشدة (قوله ما أو جعله) فاعل خرج والضمير له أو جعله (قوله تحت قدميه) أي بأن وعلى الجبل المتصل بالنجاسة (قوله فانه لا يضرب) تفريع على قوله وخرج والضمير له كل من مجرد الاتصال وجعله تحت القدم وإلى ذلك أشار في الهجة بقوله لا الجبل يلقى مائتي كلباً * اذ رأس جبل تحت رجل جعله (قوله وان كان مشدوداً في الثانية) هي قوله لجعله تحت قدميه الخ والاولى قوله مجرد اتصاله الخ (قوله أو تحرك بحركته) معطوف على قوله وان كان أو بمعنى الواو انتهى كرمي (قوله لانه ليس حاملاً للنجاسة) تعليل لعدم الضرر بذلك (قوله ولا يتصل بها) أي وليس حاملاً للنجاسة فاشبهه بالوصلي على بساط طرفة نجس أو مفروش على نجس أو على سرير قوامه في نجس وذلك لا يضرب (قوله ولا يضرب) أي في صحة الصلاة (قوله محاذاة النجاسة) هذا هو الصحيح قال في المغني والثاني يضر لانه منسوب اليه لكونه مكان صلاته فتميز طهارته كالذي يلاقيه (قوله لبدنه أو محموله) متعلق بمحاذاة (قوله من غير اصابة) أي أمامه فابيضر قال بعضهم جزماً كما لم يمسس (قوله في ركوع أو غيره) أي كسجود وشمل ذلك بالوصلي ما شياو بين خطواته نجاسة فتقييد الهجة بالصدر حيث قال

ولا محاذي الصدر ان لم يكن * لاقاه في محموله والبدن

لغالب تأمل (قوله وان تحرك بحركته) لعل الغاية لتعظيم أي سواء تحرك النجس المحاذي له أم لا (قوله كسباط بطرفه حيث) تمثيل للمحاذي والبساط بكسر الباء بمعنى الميسوط كفرأش بمعنى مفروش والجمع بسط وعبارة التحقيق ولو تنجس بعض بساط أو حصير وصلى على طاهر منه وتحرك الباقي بحركته صحت نقلها في الكبرى (قوله لعدم ملاقاته) تعليل للتميز والضمير للنجس وور بالاضافة للمحلى وباللام للنجس ويحتمل العكس وعلى كل فالاولى التأنيث في أحد الضميرين وهو الراجح للنجاسة المدكورة وان كان تأنيثاً لفظياً إلا أن يقال انه راجع للخبث الذي في الشرح تأمل (قوله ونسبته اليه) معطوف على قوله ملاقاته أي ولعموم نسبته اليه وفي الضميرين نظير ما قبله قال في الامداد ولو كان بأسفل نعله حيث جاز جعله تحت رجليه مالم يكن فيه شيء من أصابعه ذكره ابن الرفعة انتهى قال في الكبرى وتقدم عن الرملي كالشارح أن شرطه أن لا يلمس بالرجل قال في المجموع ولو وجس بمكان نجس صلى أي الفرض فقط ونجاف عن النجس قدر ما يمكنه ولا يجوز وضع جبهته بالأرض بل ينحى بالسجود إلى قدر لو زاد عليه لاقى النجس انتهى ومحل ذلك حيث لم يكن لا بسا لثوب طاهر والافرشه وصلى عارياً ولو بحضرة من يحرم نظره هم ويجب عليهم غرض أبصارهم أيضاً مفهوم ولا يجوز وضع جبهته إلى آخره أنه يضع ركبتيه وبدنه على الأرض وليس مراد إلا أنه يصدق عليه حيث أنه لا يلقى النجس تأمل (قوله نعم تكبره الصلاة مع محاذاته) أي النجس وهذا استدراك على عدم ضرر المحاذاة قال في النهاية في إحدى جهاته ان قرب منه (قوله كاستقبال نجس أو متنجس) أي فانه مكره أيضاً كما ذكره المحب الطبري في شرح التنبيه ومعلوم أن محل الكراهة هنا حيث عدم استقباله عرفاً فالتأنيث في السقف لأن يفرق بأن الاستقبال أشد فليتأمل (قوله وكصلاته تحت سقف متنجس قرب منه) أي فانه مكره أيضاً

٣٩ - رمسى - في *

عن م كالشارح أن شرطه أن لا يلمس بالرجل (قوله ونسبته) عطف على قوله ملاقاته (قوله نعم تكبره الخ) عبارة التحفة تكبره صلاته بازاء متنجس في إحدى جهاته ان قرب منه بحيث ينسب اليه لا مطلقاً كما هو ظاهر انتهى ونحوها عبارة النهاية

من كحل أو ما يحصل من دخان دهن أو نحوها ايزرق به أو يخضر وقد اشتهر على بعض الاسنة أن الوشم ينفع الاسنان المشرفة على السقوط ولذلك يستعمله بعض من لاعلم عنده وهذا كله باطل لم يقل طيبان ماهران عدلان انه ينفع ذلك وان غيره لا يقوم مقامه في ذلك فحينئذ يجوز فيما يظهر أخذ ما قالوه في

بجيت بعد محاذياله عرفا كما هو ظاهر (وتجب إزالة الوشم) لخله نجاسة تعدى يحملها اذهو غير ز للجلد بالابرة الى أن يدمى ثم يذر عليه نيلة أو نحوها فان امتنع أجبره الحائكم هذا كله (ان لم يخف محذورا من محذورات التيمم) السابقة في بابيه وان لم يتعد به

التداوى بالنجاسة انتهى (قوله في بابيه) قال في التحفة والنهاية فان خاف ذلك ولو نحو شين أو بطاء بر علم يلزمه نزع لعدله بل يحرم كفاي الانوار وتصح صلاته معه بلا اعادة انتهى كلامهما ذكرهما في الجبر مع تضرر محهما بأنه يجري

في الوشم التفصيل الذي في الخبر (قوله وان

(قوله بجيت بعد محاذياله عرفا) ضمير بعد للمصلى والضمير المجزور باللام للسقف وهذا تصوير للقرب (قوله كما هو ظاهر) أي لا مطلقا وعبارة النهاية قال بعضهم وعموم كلامهم يتناول السقف ولا قائل به ويرد بأنه تارة يقرب منه بجيت بعد محاذياله عرفا والكرهية حينئذ ظاهرة وتارة لا فلا كراهة (قوله وتجب إزالة الوشم) أي ولا مبالاة بتألمه في الحال اذ لم يخف في المآل ومثله لو جبر عظمه بنجس وشم طاهر يصلح فانه حرام وأجبر على النزاع ان لم يخف ضرر ابيض التيمم ولو اكنسى لحا ولا مبالاة بالمسد وتبطل صلاته معه بخلاف ما اذ لم يجد ما يصلح ولذلك قال في البهجة

وان بلاتعد العظم جبر * بنجس أو خاف ظاهر الضرر

أومات لم ينزع الخ (قوله لخله نجاسة يتعدى يحملها) تعليل لوجوب إزالة الوشم وهو حرام مطلقا في الحديث المتفق عليه ان الله الواصلة والمستوصلة والواشحة والمستوشمة الخ أي فاعلة ذلك وسائلته (قوله اذهو) أي الوشم يفتح الواو من وشم يشم كوعده بعد والانسب وهو بدل اذ تأمل (قوله غير ز للجلد بالابرة) أي نخسه بها (قوله الى أن يدمى) أي الى أن يخرج منه الدم فيدمى بفتح الميم قال في المصباح دعى الجرح دميما من باب تعب ودميا أيضا على التصحيح خرج منه الدم فهو دم على النقص ويتعدى بالالف والتشديد انتهى (قوله ثم يذر عليه) أي على الجسد المغروز فيه الابرة (قوله نيلة أو نحوها) أي كالخبر والحناء ثم قوله نيلة كذا بالناء في غيره والشائع في الذي يستعمل في الوشم النيلج بالميم وكذا في كتب اللغة في المصباح وشم المراءة وشمها من باب وعد غير زتها بالابرة ثم ذرت عليها النور ويسمى النيلج وهو دخان الشحم حتى يخضر الخ وفي موضع آخر نقلا عن الصغاني وأما النيل الذي يصبغ به فهو هندي معرب واسمه بالعربية النور وكسر النون من النيلج من النوادر التي لم يحملها على النظائر العربية وكان القياس فتحها الخا قاياب جعفر مثل صيقل انتهى وفي القاموس مثله تدبر (قوله فان امتنع) أي من إزالة الوشم (قوله أجبره الحائكم) أي على إزالته ولعل محل ذلك اذ لم يكن للتداوى بشرطه ثم رأيت الكردي نقل عن الايعاب مانصه وقد اشتهر على بعض الاسنة أن الوشم ينفع الاسنان المشرفة على السقوط ولذا يستعمله بعض من لاعلم له لم يقل طيبان ماهران عدلان انه ينفع ذلك وأن غيره لا يقوم مقامه في ذلك فحينئذ يجوز فيما يظهر أخذ ما قالوه في التداوى بالنجاسة انتهى فليتأمل (قوله هذا كله) أي وجوب إزالة الوشم واجبار الحائكم عند الامتناع منها (قوله ان لم يخف محذورا) أي ولم يمت أما اذا مات فلا يجب إزالته على الصحيح لان فيها تنكاحا حرمته أو سقوط الصلاة المأمور بازالتها لجلها قال الرافعي فتحرم على الاول دون الثاني وقضية اقتصار المجموع وغيره عليه اعتماد عدم الحرمة بل قال بعضهم انه أولى من الابقاء لكن الذي صرح به جمع منهم الماوردي والرويان ونقله في البيان عن اصحاب حرمة مع تعليلهم بالثاني وقيل يجب نزعه لئلا يلقى الله تعالى حاملا لنجاسة في القبر أو مطلقا بناء على ما قبل ان العائد أجزاء الميت عند الموت والمشهور الذي هو مذهب أهل السنة انه جميع أجزائه الاصلية فتعين أن مراده الاول ويجرى ذلك فيمن دأوى جرحه أو حشاه بنجس أو خاطه به أو شق جلده فخرج منه دم كثير ثم نى عليه اللحم لان الدم صار طاهرا فلم يكف استناره كما لو قطعت أذنه ثم لصقت بجزارة الدم انتهى من التحفة (قوله من محذورات التيمم السابقة في بابيه) أي فان خاف ذلك ولو نحو شين أو بطاء بر علم يلزمه إزالته لعدله بل يحرم وتصح صلاته معه بلا اعادة انتهى كلامهما (قوله وان لم يتعد به) أي بالوشم هذا ما جرى به الشارح في كتبه وفاقا للسبكي كالامام على تفصيل في ذلك وهو انه اذا تعدى به المعصوم وجب نزعها وان تألم واستتر باللحم لم يخف محذورا وتيمم وان لم يتعد به فان كان

تفصيل في ذلك وهو انه ان تعدى به المعصوم وجب نزعها وان التأم واستبر بالجم لم يخف محذور تيمم وان لم يتعد به فان كان في نزعها مشقة لا تحتل عادة وان لم تبج التيمم لم يجب والاوجب كذا غير بالمشقة المذكورة في التحفة واقتضى كلامه في شرح العباب والارشاد الاكتفاء بمجرد المشقة حيث قال فيهما ان خشى تألما ثم قال في الابعاب وان لم يخف منه تألما البتة الخ لا ان يحمل المطلق على المقيد وذكرا البرلسي نحو تفصيل الشارح المذكور فقال في كلام السبكي ان قلت يلزم اذا اتحاد الشقين أي التعدي وعدمه قلت قد يفرق بأنه على هذا لا يحمل أن يكفى بأى ضرر وان لم يرتق الى مبيح التيمم أو يقال قوله لا يفي في المنهاج قبل وان خاف لا يأتى هنا فافترا انتهى وتعميه العلامة ابن قاسم في حواشي شرح المنهج بأنه لا مانع من الاتحاد وانما فرقوا بينهما باعتبار أن الظاهر غير موجود عند الوصل في الأول وموجود في الثاني تأمل انتهى وخالف الشمس الرملى فذهب في النهاية وشرح البهجة وقتاويه بعبارة لا يطلق الشيعين الى أن غير المتعدى لا يلزم نزعها مطلقا وان لم يخش تألما وكذا الخطيب في شرح الاقناع ولا يغير في وجه ما نقلناه أن بعض من نقلنا عنه ذكر ذلك في وصل العظم لتعريضهم بأن الوشم مثله وأما غير المعصوم ففي التحفة أنه لا يأتى فيه ذلك التفصيل على الوجه لانه لما هدر لم يبال بضرره في جنب حق الله تعالى وان خشى منه فوات نفسه انتهى فتلخص من ذلك ثلاثة آراء وجوب الازالة على من لم يخف محذور تيمم مطلقا وهو ما اعتمد الشارح هنا عدم وجوبها على غير المتعدى مطلقا وهو ما اعتمد الشمس الرملى وغيره التفصيل في غير المتعدى بين أن يخاف من نزعها حصول مشقة وان لم تبج التيمم فلا يلزمه والا فليزمه وهو ما اعتمد الشارح في كتبه ثم يشترط لوجوب الازالة مع التعدي في المعصوم شرطان أحدهما أن يكون المقلوع منه من يجب عليه الصلاة قال العلامة ابن قاسم في حواشي شرح المنهج نقلا عن الخادم ٣٠٧ فان كان من لا يجب عليه الصلاة

في نزعها مشقة لا تحتل عادة وان لم تبج التيمم لم يجب والاوجب وخالف ذلك الرملى وفاقا لاطلاق الشيعين فاعتمد أن غير المتعدى لا يلزم نزعها مطلقا وان لم يخش تألما قال الكردي فتلخص من ذلك ثلاثة آراء وجوب الازالة على من لم يخف محذور تيمم مطلقا وهو ما اعتمد في هذا الكتاب وعدم وجوبها على غير المتعدى مطلقا وهو ما اعتمد الرملى والتفصيل في غير المتعدى بين أن يخاف من نزعها حصول مشقة وان لم تبج التيمم فلا يلزمه والا فليزمه وهو ما اعتمد في غير هذا الكتاب تأمل (قوله بأن فعل به مكرها) تصوير لعدم التعدي وفعل مبنى للجهول (قوله أو فعله) أي الوشم بنفسه (قوله وهو غير مكاف) أي بأن فعل به صبي على الوجه وقولهم فرق انما يتأتى من حيث الاشم وعدمه فتي أمكنه ازالته من غير مشقة فيما لم يتعد به وخوف مبيح تيمم فيما تعدي به لزمته ولم تصح صلاته وتنجس به ما لا قاه والا فلا تصح امامته ومحل تنجيسه لما لا قاه في الحالة الاولى ما لم تكس جلد ارقيا لمنع حيشه حينئذ من مماسة النجس وهو الدم المختلط بنحو النجاسة قاله في التحفة (قوله خلافا لجمع) أي منهم الزكشي حيث قال هذا كله اذا فعل برضاه والا فلا يلزمه ازالته صرح به ابن أبي هريرة والماوردي قال وذكرا مثله في الذخائر في نزع العظم ومنهم ابن العماد حيث قال في معقواته

كما لو وصله ثم جن فلا يجب قلعه الا ان الاذا فاق ووجبت عليه الصلاة محترز قوله ووجبت عليه بأن فعل به مكرها أو فعله وهو غير مكاف خلافا لجمع الصلاة وقوله وحاضت أي عقب الجنون فالجميع صورة واحدة اذا الجنون لا تصور مخاطبته بوجوب النزاع حتى يبحث

عدم الوجوب فتنه أما اذا كانت امرأة وحاضت لم يجب الا بعد الطهر الى آخر ما نقله ابن قاسم ثانيها أن لا يموت قال في المنهاج في مسألة الجيرة مانعه فان مات لم ينزع على الصحيح انتهى ومثله الوشم كما صرحوا به في ضمان الى الذي ذكره المصنف وهو عدم خوف محذور تيمم فتكون ثلاثة شروط ويشترط لوجوبها مع عدم التعدي عند الشارح شرطان أن لا يخاف من الازالة تألما كما سبق وأن لا يكس بلجم أما اذا كسى بلجم فلا يجب ازالته قال في شرح العباب لانه صار مستبطن فاسقط النظر لنجاسته انتهى ولم يتعرض في شرح الارشاد لاشتراط عدم الاكتساء بلجم وكذا التحفة بالنسبة لوجوب الازالة وأما بالنسبة للنجس فتعرض له وعبارتها ويجرى ذلك كله في الوشم وان فعل به صبي خيرا على الوجه وتوهم فرق انما يتأتى من حيث الاشم وعدمه فتي أمكنه ازالته من غير مشقة فيما لم يتعد به وخوف مبيح تيمم فيما تعدي به نظير ما مر في الوصل لزمته ولم تصح صلاته وتنجس به ما لا قاه والا فلا تصح امامته ومحل تنجيسه لما لا قاه في الحالة الاولى ما لم يكس جلد ارقيا لمنع حيشه حينئذ من مماسة النجس وهو الدم المختلط بنحو النجاسة انتهى وقضية هذه العبارة أنه في الحالة الثانية أي وهي ما اذا تعدي به ينجس ما لا قاه فان اكتس جلد ارقيا وفيه نظر ظاهر أن مراد التحفة بالحالة الاولى ما قبل الا اذا كان كذلك فكيف يكون قضية كلامها ماذ كرتأمل والله أعلم نعم يجب عليه ازالته وان اكتس كما صرح به الشارح في شرحه على الارشاد دون المنهاج والعياب والرملى في شرح البهجة والحلى في شرح المنهاج وغيرهم ثم رأيت العلامة ابن قاسم نقل في حواشي شرح المنهج عن م ما يفيد عدم تنجيس اللاق حينئذ حيث قال أثناء كلام نقله عنه وحيث وجب نزعها لم تصح صلاته ولا طهارته مادام العظم النجس مكشوقا لم يستبر بالجلد وحيث لم يجب نزعها صحت صلاته وطهارته ولم ينجس الماء بمروءه على العظم ولو قيل لا اكتسائه باللحم والجلد ولا الرطب اذا لا قاه انتهى وتقدم له الشوري في حواشي شرح المنهج ثم قال ابن قاسم ومال أيضا الى أنه لو حمل أي من لم يجب عليه النزاع

مصل لم تبطل صلاته وقياس المستحجم بالطلان الآن يفرق بأن العظيم مع الوصل صار كالجزء فلا ينجس ملاقيه مطلقا كما تقدم بخلاف محل الاستحجار انتهى كلام الشويبري بحرفه وقوله مادام الخ الذي يظهر أنه قيد لقوله ولا طهارته كما يدل عليه كلام الشارح في كتبه فلا تصح صلاته معه وان استتر كما أن قول الشهاب القليوبي في حواشي المحلى ما لم يكتس جلد من قوله ونجس بالزلة عليه مع عدم الخوف ولا تصح صلاته معه ويتنجس مالا قامه ما لم يكتس جلد أو لورق قفا قيد لقوله ويتنجس مالا قامه فقط ونقل ابن قاسم في حواشي المنهج عن م ر مانصه وظاهر كلامهم أن نجاسة الوشم لا تستبر بالجلد حتى يقال لا تنجس الماء القليل حينئذ انتهى وعليه فالتفصيل المذكور يختص بنحو الوصل مما يتأتى فيه ذلك (قوله أما إذا خاف الخ) أي المحترم كما في شرح العباب قال نظير ما مر في الجبر وذ كر في الجبر مانصه نعم القياس أنه لا بد من كونه محترما فتجوز ماله غير دونارك صلاة بشرطه وزان محسن يلزمه النزاع ذات مدى به وان خاف ما ذكر كما بحثه جمع انتهى وقيد بالمعصوم في التحفة أيضا قال لان غيره لما هدر لم يبال بضرره في ٣٠٨ جنب حق الله تعالى وان خشى منه فوات نفسه انتهى وجرى عليه الشمس الرملي أيضا

وراقم طفلة بالوشم في صغر * كذكره قلته قيسا بعلته * من أكرهه على وشم فقد عذروا له الصلاة بلا كشط جلدته * وفي الذخائر هذا الفرع مستطرد * نعم الذخيرة فاحفظ في ذخيرة (قوله لانه) تعليل لقوله وان لم يتعد به الخ (قوله حيث لم ينحس محذوراً) أي من محذورات التيمم السابقة (قوله فلا ضرورة الى بقاء النجاسة) أي فلو لم يزل والحالة ما ذكر لم تصح صلاته (قوله أما إذا خاف ذلك) أي محذوراً من محذورات التيمم السابقة فهو مقابل قوله ان لم يخف الخ (قوله فلا يلزمه مطلقاً) أي سواء تعدى به أو لا لكن ذلك التفصيل انما هو في المعصوم أما غيره ففي التحفة أنه لا يتأتى فيه ذلك قال على الوجه لانه لما هدر لم يبال بضرره في جنب حق الله تعالى وان خشى منه فوات نفسه وخالفه القليوبي قال لانه معصوم على نفسه كما في التيمم هذا قال الكردي ثم بشرط لو جوب الازالة مع التعدي في المعصوم شرطان أحدهما أن يكون ممن يجب عليه الازالة فلا نجس في البحر الا اذا أفاق وجبت عليه الصلاة ولا في الخائض الا بعد الطهر ثانياً أن لا يموت فيضمان الى ما ذكره المنصف وهو عدم خوف محذور تيمم فتكون ثلاثة ويشترط لو جوبها مع عدم التعدي عند الشارح في الاعباب شرطان أن لا يخاف من الازالة تألماً وأن لا يكتسب بلمح الخ تأمل (قوله ويعني) الخ هذا شروع في النجاسات المعفوات في الصلاة وهي كثيرة ذكر ابن العماد في منظومته مناساة وستين حيث قال فيها

وبعد ذالك نفيس الدر قد جمعت * أبيات نظم فخذوا قصداً منحتها
مسته وستون يعني عن نجاستها * حال الصلاة بلا غسل لظهوره

ثم سردھا قال الشهاب الرملي ومثل الصلاة كل عبادة اشترط فيها الظهارة عن النجاسة كخطبة الجمعة والطواف وسجدة التلاوة (قوله عن محل استحجاره) أي أثره ولو كان استحجاره مع كونه نشاطي البحر (قوله بحجر أو نحوه) أي من كل جامد طاهر قال غير محترم وقد مسح الخ لثلاث مسحات وأنتى بحيث لا يبقى به الا أثر لا يزيله الماء أو صغار الخرف كما تقدم في بابه (قوله في حق نفسه) أي المستحجر والحجار والمحرور متعلق بمعنى أي يعني عن الأثر المذكور بالنسبة الى المستحجر خاصة بدون غيره فلا يعني عنه في حقه وكذلك لا يعني في المياه والمائعات غيرها (قوله ولو عرف) أي محل الأثر وتلوث بالأثر غيره قال في

في شرح البهجة وخالف الشهاب القليوبي في حواشي المحلى فقال ولو غير معصوم بخلاف ابن حجر لانه معصوم على

لانه حيث لم ينحس محذوراً فلا ضرورة الى بقاء النجاسة أما إذا خاف ذلك فلا مطلقاً (ويعني عن محل استحجاره) بحجر أو نحوه في حق نفسه ولو عرف

نفسه كما مر في التيمم انتهى ويجري التفصيل السابق في الوشم في الوصل فإذا وصل في المكف المختار المعصوم العالم اذا الجاهل الذي يخفى عليه ذلك قال ابن قاسم في حواشي المنهج لا يبعد وفاقاً لانه لا تعدى بفعله (قوله عظمه) مفعول وصل

المصباح

لاختلاله وخشية مبيح تيمم ان لم يصله بنجس ولو مغلفاً أو دهنه أو ربطه به لفقد الطاهر حساً

أوشراً كالتيمم في وقت ارادة الوصل أو وجد لكن قال خير ثقة ان النجس او المغلف أسرع في الجبر عند الخطيب والشارح والاسنوي وغيرهم وذهب الجال الرملي الى أنه ليس بمذرا الا ان كان لا يصلح غيره أو وجد لكن كان آدمياً وقيد الشارح المحترم وقال الشمس الرملي لا يفرق (قوله فمذور) جواب اذا في أي فيه ما سبق من خلاف م ر والشارح والاوجب نزعه ان لم يخف مبيح تيمم ولم يعت وكان ممن يجب عليه الصلاة قال الشارح في التحفة ويجري ذلك كله فيمن داوى أو حشاه بنجس أو خاض أو شق سلته فخرج منه دم كثير ثم بنى عليه اللحم لان الدم صار طاهراً فلم يكف استناره كالموقظت أذنه ثم لصقت بحرارة الدم انتهى (قوله ولو عرف) قال العلامة ابن قاسم في حواشي المنهج ينبغي المعفو عما يجاوز الحشفة الى الثوب الذي يلاقيها العسر الاحتراز عن ذلك ووافق على ذلك م ر فنقل له عن فتاوى والده خلاف ذلك فانكره وطلب من القائل احضار فتواه لينظرها ثم راجع م ر الفتوى فوجد في فيها أن يستل عما ألوا أصاب ذكر المستحجر بالحجر أو دبره الثوب الملاقى له فأجاب بأنه يعني حيث لم يجاوز الحشفة وانتهى ومعه ووافق عليه م ر حيث لم يجاوز ما ذكره عنى عنه وان أصاب الثوب الملاقى بقرينة السؤال انتهى قال في الروض لان لا يلقى رطباً آخر انتهى

المصباح عرق عرقاً من باب تعب فهو عرقان قال ابن فارس ولم يسمع للعرب جمع انتهى وفي
القاموس العرق محرك وسخ جلد الحيوان ويستعار لغيره أي مجازاً علاقته المشابهة ع ش (قوله ما لم
يجاوز صفحته أو حشفته) أي بخلاف ما إذا جاوزهما فإنه لا يعنى عنه وكذا الجاوز شفرى فخرج المرأة
كما بحثه في الإيعاب وما تقرر من العفو وهو ما في الروضة والمجموع هنا وقال فيه وفي غيره في باب
الاستنجاء إذا استنجى بالاحجار وعرق وسأل العرق منه وجب غسل ماسأل اليه قال في النهاية ولا
تتافى بينهما إذا لاول في المالم مجاوز الصفحة والحشفة والثاني فيما جاوزهما (قوله لمشقة اجتنب ذلك) أي
محل الاستجمار وهذا تعليل للغاية وقضيته أنه لو لم يشق نجسه كما ذكره الذيل مثلاً لا يعنى عما لا فاه من ذلك
وهو كذلك كما هو ظاهر ع ش (قوله مع حل الاقتصار على الحجر) من جملة التعليل الآن صنيع
غيره أن هذا تعليل لأصل العفو والمشقة المذكورة تعليل للغاية فليتبأمل (قوله أمالو حل مستجمراً)
مقابل قوله في حق نفسه (قوله أو حامله) أي أو حل حامل المستجمر قال في النهاية أو من عليه نجاسة
مفعوف عنها كثوب به دم براغيث على ماسأني أو حيواناً تنجس منه فخرج من ج الخارج منه (قوله فان
صلاته تبطل) جواب أمالو مثل الحل ما لو تعلق المستجمر بالمصلى أو المصلى بالمستجمر فإنه تبطل صلاته
ووجه البطلان فيهما اتصال المصلى بما هو متصل بالنجاسة ويؤخذ منه أن المستنجى بالماء إذا أمسك
مصلياً مستجمراً بطلان صلاته المستجمر لأن بعض بدنه متصل بيد المستنجى بالماء ويده متصل به بدن
المصلى المستجمر بالحجر فصدق عليه أنه متصل بمصلى بنجس وهو نفسه لا ضرورة لاتصاله به كذا في
الشبراملسي ورد ما بحثه تعليماً لهذه الرشيدى بأنه في غاية السقوط كما لا يخفى إذ هو مغالطة إذ لا خفاء أن معنى
كون الطاهر المتصل بالمصلى متصلاً بنجس غير مفعوف عنه أنه غير مفعوف عنه بالنسبة للمصلى وهذا النجس
مفعوف عنه بالنسبة إليه فلا نظر لكونه غير مفعوف عنه بالنسبة للمصلى الذي هو منشأ التوهيم ولأنه إذا عفو ناعن
محل الاستجمار بالنسبة لهذا المصلى فلا فرق بين أن يتصل به بالواسطة أو بغير الواسطة وعدم العفو إنما
هو بالنسبة لخصوص الغير بل هو بالواسطة أولى بالعفو عنه بعدمها الذي هو محل وفاق كما هو ظاهر
ويلزم على ما قاله أن تبطل صلاته بحمله لثيابه التي لا يحتاج لحملها الصديق ما رعلها ولا أحسب أحداً وافق
عليه انتهى تأمل (قوله إذا لحاجة إليه) أي لحل المستجمر أو حل حامله فهو تعليل للبطلان وقد ذكر ابن
العماد هذه المسألة بقوله

وأثر مستجمر يحوى به عرق * في الثوب أو بدن عفو كقطرته

على الأصح أن استنجى بطافرة * في الرافعي أو استنجى بركسته

عن نفسه دون غير والمياه وما * لاقاه من مائع رجس بحملته

لكن فيما نقله عن الرافعي نظريته شارحه فانظره ان شئت (قوله ومثله) أي مثل حل المستجمر في
بطلان الصلاة (قوله حل طير) مثل سائر الحيوان الطاهر (قوله بمنفذه نجاسة) بفتح الميم والفاء
وبالمعجمة قال في الروض لكن لو دخل هذا الحيوان ماء عني عنه لمشقة انتهى وصريحه أنه لا فرق بين
الطير وغيره كالفأرة وهو كذلك خلافاً لمن فرق بينهما معللاً له بأن الطير إذا وقع في الماء كش منفذه فلا
يفضى ببقية إلى الماء وهو مردود بان الطير إذا زرق في مجرى الماء كالقنطرة لا ينجس الماء بل يعنى عنه على
الأصح في الروضة وغيره ولذا قال ابن العماد

وفأرة سقطت في الماء بمنفذه * كالطير عفو أو من أجل خلطته

ورد من قال في تعليقه خطأ * الطير يكش لا يفضى ببقية

إلى المياه وما قد قال يفسده * ما تحقق في المجرى بزرقته

(قوله ومنذوح) بالجر عطف على طير أي ومثله حل حيوان منذوح وان غسل الدم عن المذبح

ازالة الجميع انتهى وقال
الشوبري هو الوجه
(قوله أو حشفة) قال
الشارح في شرح العباب
لم يهرضوا للمرأة وظاهر
أنها كالرجل فيما ذكر
وأن العبرة في فرجها
بمجاوزة شفرى بها قياساً
على الحشفة أو الالبين الخ
(قوله أمالو حل الخ) هذا
محترز قوله أولاً في حق
نفسه قال في النهاية أو من
عليه نجاسة مفعوف عنها

مالم يجاوز صفحته
أو حشفته لمشقة
اجتناب ذلك مع حل
الاقتصار على الحجر
أمالو حل مستجمراً
أو حامله فان صلاته تبطل
إذا لحاجة إليه ومثله حل
طير بمنفذه نجاسة
ومنذوح

كثوب به دم براغيث
انتهى وفيها أيضاً القياس
بطلانها أيضاً بحمله ماء قليلاً
أو ما عافيه ميتة لانفس
لهما سائلة وقلنا لا ينجس
بما هو الأصح وان لم
يصرحوا به زاد الشارح
في الامداد بعد ذكر نحو
لحمل حامل ذلك على
الأوجه انتهى قال في
النهاية لو أمسك المصلى
بدن مستجمر أو ثوبه أو
أمسك المستجمر المصلى
أو ملبوسه ضرره وهو ظاهر
انتهى

(قوله لم يطهر باطنه) أي المذکور من المذبح والميت الطاهر وعبرة العباب أو جل من ذكرى غسل مذبحه دون جوفه أو ميتة طاهرة
سبيل ولم يغسل باطنه الخ (قوله بأن حكم أهل الخبرة) قال في الامداد مختصره ويكفي واحد فيما يظهر انتهى وفي شرح العباب للشارح علامة
أي الدم الفاسد الذي استحال البيضه اليه ٣١٠ ان يكون رقيقا لانه حينئذ دم مسفوح ثم قال أما البيضه التي استحال

دماغه فاسد وعلامته ان
يكون عبيطاً في قسوة ان
يكون فيه تخطيط وتشكل
فلا يضر جملها طهارته كما
في الجواهر والبيان وعلى
هذا التفصيل يحمل ما
وقع للنووي من التناقض
وخرج بها التي اختلط
بباضها بصغارها فانها طاهرة
يحل أكلها وأن ربحها

وميت طاهر لم يطهر باطنه
وبيضة مذرة بأن حكم
أهل الخبرة أنه لا يأتي
منه فخر وخبث بقارورة
ولورصصت عليه للنجاسة
بخلاف حمل الحي الطاهر
المنفذ وعن طين الشارع
الذي تيقنت نجاسته وان
اختلط بنجاسة مغاظة

بلا خلاف كاللحم المنتن
لكن فيه وجه انتهى
(قوله بخلاف حمل الحي
الخ) قال في النهاية ولو من
غير حاجة ولا نظر للخبث
باطنه لانه في معدنه الخلق
مع وجود الحياة المؤثرة في
دفعه كما في جوف المصلي
لجمله صلى الله عليه وسلم
أمامه في صلواته وهذا
فارق حمل المذبح
والميت الطاهر الذي لم

(قوله وميت طاهر) عطف أيضاً على طير أي ومثله حمل ميت طاهر من آدمي وجراد وسبيل قال ع ش
قضية التعبير بالميت ان السبيل اذا كان حياً لا يبطل الصلاة بحمله وهو مشكل بأن حركته حركة مذبوح
وذلك يابح به بالميت الا ان يقال محل الحاق ما ذكر اذا كان وصوله لتلك الحالة بجناية أو انه لما لم يقطع عونه
لا يمكن عوده للماء فقد وم حياته لم يباحقوه بالميت لذلك فليتأمل (قوله لم يطهر باطنه) أي كل من المذبح
والميت الطاهر وذلك للنجاسة التي يباطنه لانها كالظاهرة (قوله وبيضة مذرة) بفتح الميم وكسر الدال وهذا
عطف على طير أيضاً أي ومثله حمل بيضة مذرة (قوله بأن حكم أهل الخبرة) الخ وهذا تفسير للمذرة وأصلها
الفاصلة قال في القاموس مذرت البيضه كفرح فهي مذرة فسدت (قوله انه لا يأتي منه فخر) أي بخلاف
التي منه فخر فانها طاهرة وان استحال كما في الامام الاول كما في الامام الثاني ان يكون فيه تخطيط وتشكل قال فلا يضر حملها
حينئذ دم مسفوح وعلامة الثاني ان يكون عبيطاً في قوة ان يكون فيه تخطيط وتشكل قال فلا يضر حملها
طهارته كما في الجواهر والبيان وعلى هذا التفصيل يحمل ما وقع للنووي من التناقض (قوله وخبث
بقارورة) عطف أيضاً على طير قال في النهاية أو عندئذ استحال خرا (قوله ولو رصصت عليه) أي خبثت
القارورة على الخبث برصاص مثلاً قال في القاموس رصه ألزق بعضه ببعض وضمه كرصصه (قوله
للنجاسة) أي التي في باطن القارورة فهو تعليل للغاية ويحتمل أنه تعليل للذكرات من قوله ومثله الخ
تأمل (قوله بخلاف حمل الحي الطاهر المنفذ) أي فانه لا يبطل الصلاة ولو من غير حاجة ولا نظر للخبث الذي
باطنه لانه في معدنه الخلق وما دام كذلك لا يحكم بنجاسته وان كان نجاساً في ذاته لان الحياة أثرها في دفع
النجاسة كما في جوف المصلي ولجمله صلى الله عليه وسلم أمامه رضى الله عنها في صلواته تأمل (قوله وعن طين
الشارع) أي ويعني عن طين الشارع فهو عطف على من محل استجماره والمراد بالشارع محل المرور والذي
عمت البلوى باختلاطه بالنجاسة وان لم يكن شارحاً كدهليز بيته ودهليز الحمام وما حول الفساق مما لا يعتاد
طهيره اذا تنجس اما ما جرت العادة بحفظه وطهيره فلا ينبغي كما قاله ع ش ان يكون مراداً من هذه العبارة
بل متى تيقنت نجاسته وجب الاحتراز عنه ولا يعني عنه ومنه ممساة الفساق فتنبه له ولا تغتر بما خالفه (قوله
الذي تيقن نجاسته) أي الطين ومثله الماء الذي رش الطريق به فيعني عن قليله المتيقن بنجاسته وأما ما خرج
من نحو الميزاب فانه طاهر قطعاً ولا يجري فيه قولنا تعارض الأصل والغالب ولا ينبغي السؤال عنه بل هو بدعة
قال الرشدي فقد ورد في الحديث انه صلى الله عليه وسلم نهى صاحب الميزاب لمسأله الذي نزل عليه ماء
أطاهر هو أم نجس فقل لا تخبره ولذا قال ابن العماد

والماء كالطين ان رش الطريق به * أو صببه غاسل من فوق غرفته
فانه طاهر والبحث عنه رأوا * ضلالة تركها أولى لبدعته

(قوله وان اختلط) أي الطين المذكور (قوله بنجاسة مغلظة) أي ما لم تبق عينها متميزة وان عمت الطريق
على الأوجه خلافاً للزركشي لندرة ذلك فلا يعم الابتلاء به وفارق ما روي في نحو ما يدركه طرف وما يأتي في دم
الاجنبي بأن عموم الابتلاء به هنا أكثر بل يستحيل الخلو عنه بخلاف تلك الصور وقاله في التحفة واعتمد الرمي

يطهر باطنه ولو سبكا أو جراداً انتهى ونحوه الامداد للشارح (قوله الشارع) أي محل المرور وان لم يكن شارحاً خفة ونهاية ونقل قول
العلامة ابن قاسم في حواشي المنهج عن مر انه اذا مشى في الشارع الذي به طين متيقن النجاسة وأصابه ومشى في مكان آخر فتسلطت من
انه يعني عنه في المكان الثاني أيضاً فليحرر انتهى ونخالفه في التخفة كما سيأتي فان عموم المكان الآتي يشمل هذه الا ان يفرق فراجع ما قاله الزنادي
في حواشي المنهج ومثل الطين الماء انتهى (قوله الذي تيقنت نجاسته) قال في التحفة وكالتيقن اخبار عدل روايته انتهى زاد في النهاية فالمراد

باليقين ما يفيد ثبوت النجاسة انتهى (قوله وموضعه من الثوب والبدن) قال في التحفة وان انتشر بعرق أو نحوه مما يحتاج اليه نظير ما يأتي دون المكان كما هو ظاهر ادلايع الابتلاء به فيه انتهى (قوله والرجل) قال العلامة ابن قاسم هل وان مشى حافيا انتهى وأقول ظاهر ما سيأتي في مسئلة المشي في الخف بل انزل يقتضى انه وان مشى حافيا (قوله أو كبوة) قال في الامداد سقطة على شئ من بدنه أو كبوة على وجهه انتهى قال في شرح العباب فهي أى الكبوة أخص انتهى واذ لم يصل الى الحد الذي ذكره الشارع عفى عنه وان كثر قال في التحفة كما اقتضاه قول الشرح الصغير لا يبعدان بعد اللوث في جميع أسفل الخف واطرافه قليلا بخلاف مثله في الثوب والبدن انتهى أى ان زيادة المشقة توجب ذلك قليلا وان كثر عرفا فزاد على الحاجة هنا هو الضار وما لا فلا من غير نظر لكثرة

٣١١

قول الزركشى (قوله لعسر تجنبه) تعليل للتن فالضمير اطين الشارع (قوله وانما يعنى عما يتعذر) أى في الثوب والبدن وان انتشر بعرق أو نحوه مما يحتاج اليه نظير ما يأتي دون المكان كما هو ظاهر ادلايع الابتلاء به فيه فلو صلى في الشارع المذكور لم تصح صلاته حيث لا حائل لملاقاة النجس ولا ضرورة للصلاة فيه حتى يعذر تأمل (قوله أى يتعسر) انما يفسر التعذر بالتعسر لان الاول يقتضى انه لا بد ان لا يمكن الاحتراز عنه أصلا وليس كذلك فان المدار على التعسر بأن يمكن الاحتراز لكنه يعسر فلو عبر به لكان أولى فليتأمل (قوله الاحتراز عنه غالبا) بأن لا ينسب صاحبه لسقطة أو قلة تحفظ (قوله ويختلف) أى المعفو عنه (قوله بالوقت وموضعه) أى باختلافهما كوقت الشتاء يعنى فيه أكثر من وقت الصيف ويعنى في مصر في الصيف أكثر من غيرها (قوله من الثوب والبدن) بيان للموضع وهو احتراز عن المكان كما تقرر (قوله فيعنى الخ) يفرع على قوله ويختلف الخ (قوله في الذيل والرجل) هذان بيان للموضع وبجث الزركشى وغيره المعفو عن قليل يتعلق بالخف وان مشى فيه بلا نعل وقياسه المعفو عن قليل بالقدم اذا مشى فيه حافيا وهو غير بعيد (قوله في زمن الشتاء) متعلق بيعنى وهو راجع للوقت (قوله عما لا يعنى عنه في الكم واليد والذيل والرجل زمن الصيف) سواء في ذلك الاعى وغيره كما يصحح به اطلاقهم نظر المأمن شأنه من غير خصوص شخص بعينه ومع المعفو عنه لا يجوز تلويث نحو المسجد بشئ منه قاله في التحفة ظاهره وان كان من ضرورة الصلاة في المسجد سمى (قوله أما اذا لم يعسر تجنبه) مقابل قوله عما يتعذر أى يتعسر (قوله فلا يعنى عنه) ظاهره وان قل بخلاف ما عسر تجنبه يعنى عنه وان كثر قال في التحفة كما اقتضاه قول الشرح الصغير لا يبعدان بعد اللوث في جميع أسفل الخف واطرافه قليلا بخلاف مثله في الثوب والبدن انتهى أى ان زيادة المشقة توجب عد ذلك قليلا وان كثر عرفا فزاد على الحاجة هنا هو الضار وما لا فلا من غير نظر لكثرة ولا قلة ولا اعظم المشقة جدا فمن عبر بالقليل كالروضة أراد ما ذكرناه تأمل (قوله كالذى ينسب صاحبه لسقطة) تمثيل للذى لم يعسر تجنبه وليست الكاف للتنظير فلا يخالف ما أفاده في التحفة من أن هذا هو ضابط المعفو عنه هنا والسقطة بفتح السين هو السقوط من علوا الى سفلى (قوله أو كبوة) بفتح الواو وهو السقوط على الوجه فحفظها خاص على السقطة يقال كما يكبو كبوا اذا انكب على وجهه (قوله أو قلة تحفظ) أى بحيث لم يصل الى ذلك يعنى عنه وان كثر كما تقرر قال ابن عبد السلام ومتى لم يبعد احتمال النجاسة فالورع الغسل بشرط أن لا يتعدى ورع الساف فقد كانوا يصلون في نعالهم ويمشون في الطين ويصلون ولم يكن المسجد مفروشا وكان يطؤه البر والفاجر ومن لا يتحيز زعن النجاسات (قوله وخارج الطين) أى الذى ذكره المصنف (قوله عين النجاسة) أى اذا بقيت في الطريق (قوله فلا يعنى عنها) أى عن العين نعم ان عمت الطريق فللزركشى احتمال بالعفو وميل كلامه الى اعتماده كما لو عم الجراد أرض الحرم قاله في النهاية وسبق الزركشى في ذلك ابن العماد حيث قال في المعقوات

جدا فمن عبر بالقليل كالروضة أراد ما ذكرناه انتهى كلام التحفة وبجث الزركشى وغيره المعفو عن قليل من يتعلق بالخف وان مشى فيه بلا نعل انتهى امداد

لعسر تجنبه (و) انما يعنى عما يتعذر (أى يتعسر) (الاحتراز عنه غالبا ويختلف بالوقت وموضعه من الثوب والبدن) فيعنى في الذيل والرجل زمن الشتاء عما لا يعنى عنه في الكم واليد والذيل والرجل زمن الصيف اما اذا لم يعسر تجنبه فلا يعنى عنه كالذى ينسب صاحبه لسقطة أو كبوة أو قلة تحفظ وخارج بالطين عين النجاسة فلا يعنى عنها

ونهاية وحزم في قسح الجواد وعمل ذلك في شرح العباب بقوله لانه اذا عفى عن قليل ذلك في الثوب في الخفين أو النعلين أولى ثم قال ما ذكره أى الزركشى وابن العماد في الخفين والنعلين واضح

وكلام الشيخين دال عليه انتهى وتقدم عن الشرح الصغير وأقره في التحفة ان اللوث في جميع أسفل الخف واطرافه قليل وقدمنا ان مقتضى هذا وان مشى حافيا وفيه فسحة كبيرة وفي شرح العباب للشارح قبيل باب الآنية مانصه قال ابن عبد السلام ومتى لم يبعد احتمال النجاسة فالورع الغسل بشرط أن لا يتعدى ورع الساف فقد كانوا يصلون في نعالهم ويمشون في الطين ويصلون ولم يكن المسجد مفروشا وكان يطؤه البر والفاجر ومن لا يتحيز زعن النجاسات انتهى ما نقله في شرح العباب وأقره في عدة مواضع من صحيح البخارى منها في الصلاة ومنها في اللباس عن سعيد قال سألت أنسا كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى في نعليه قال نعم انتهى قال في التحفة ومع المعفو لا يجوز تلويث نحو المسجد بشئ منه انتهى (قوله فلا يعنى عنها) نعم ان عمت الطريق فللزركشى احتمال بالعفو وميل كلامه الى اعتماده كما لو عم الجراد أرض الحرم امداد

ونهايه وجرى عليه الشارح أيضا في شرح العباب وكذلك في فتاويه وعبارته مسائل عن الشارع الذي لم يكن فيه طين وفيه سرجين وعذرة
الآدميين وزبل الكلاب هل يعني ٣١٢ عما ذكر في الشارع عما يتعسر الاحتراز عنه فيماله كونه عم جميع الطرق ولم ينسب صاحبه

الى سقطة ولا الى كبوة ولا
الى قلة تحفظ انتهى كلام
الشارح في فتاويه ومنها
تقلت أيضا وتبرأ منه في
الفتح فقال على ما مال اليه
الزركشي ومنعه في التحفة
فقال وان عمت الطريق
على الوجه خلاف الزركشي
لندرة ذلك فلا يلزم الابتلاء
به ومنع الجرهرزي هذا
عن كلام الزركشي وانه

و يتيقن نجاسة ما لو غلبت
على الظن فانه ظاهر
للأصل ويعني عن ذرق
الطيور في المساجد وان
كثرت شقة الاحتراز عنه
ما لم يعتمد المشي عليه من
غير حاجة أو يكون هو أو
مماسه رطبا وظاهر كلام
جمع وصرح به بعض
أصحابنا أنه لا يعني عنه في
الثوب والبدن مطلقا
و به جزم في الأنوار لكن
قضية تشبيه الشيخين

ليس في كلام الخادم ميل
أصلا لمعنى لاحد الاحتمالين
عن ذرق الطيور في
المساجد في النهاية وان لم
يكن مسجدا (قوله وان
كثر) في فتح الجواد وان
كثر (قوله ما لم يعتمد) في
النهاية كالتحفة ومع ذلك
لا يكاف تحري غير محمله
انتهى (قوله من غير حاجة)
ظاهره انه لو تعمد الحاجة

وليس يعني عن الأرواث ان بقيت * أعيانها قاله في نص روضته
للعقل فيها مجال عند كثرتها * والقول في مسجدا قاضي بيسرته
كضارب الأرض أن عشي بنافلة * في مسلك عمه نقل ركسته
ومحرما أرضه عم الجسد له * عليه ووطء نفوا آثار حرمة
(قوله و يتيقن نجاسة) أي وخرج بيقن نجاسة الطين فهو عطف على بالطين (قوله ما لو غلبت على الظن) أي
منه ومن نحو ثياب خمار وقصاب وكافر متدين باستعمال النجاسة وأطفال وسائر ما يغلب النجاسة في
نوعه (قوله فانه ظاهر) أي قطعا ولا يقال فيه بأنه نجس مفعونه (قوله للأصل) تعليل للظاهرة ولا
يجري فيه قول تعارض الأصل والغالب نعم يندب غسل ما قرب احتمال نجاسته وقوله من البندع
المذمومة غسل الثوب الجديد محمول على غير ذلك (قوله ويعني عن ذرق الطيور) بالذال المعجمة أو
بالزاي أي روثها والطيور جمع طير قال ابن الأنباري الطير جماعة وتأنيها أكثر من التذكير ولا يقال للواحد
طير بل طائر وقيل يقال للأنثى طائفة (قوله في المساجد) أي سواء حصرها أو أرواضها قال بعضهم عن
الرملي وكذا أن لم يكن مسجدا (قوله وان كثر) أي الزرق ولعل هذه الغاية للتمميم (قوله لشقة
الاحتراز عنه) أي عن ذرق الطيور فهذا تعليل للعفو عنه وقد نقل الاتفاق في ذلك وكذا قال ابن العماد
وروث طير على حصر المساجد ما * في العفو عنه خلاف من مشقته
كذا النواوي وابن العماد قد نقل * أطبا قههم كابي اسحق قدوته
(قوله ما لم يعتمد المشي عليه) أي على الزرق وهذا تقييد للعفو عنه قال الزركشي وهو قيد متعين وقد
ذكر والافق عنه شر وطائفة ثلاثة أحدها أن لا يعتمد المشي عليه والثاني أن لا يكون هنا رطوبة من أحد
الجانبين والثالث أن يشق الاحتراز عنه وكلها تعلم من كلامه (قوله من غير حاجة) أي ومع ذلك لا يكاف
تحري غير محله بحيث يشق الاحتراز عنه لا يكاف غيره فلو كان بعض أجزاء المسجد خاليا منه وبمكنه الصلاة
فيه لا يكفه بل يصلي كيف اتفق وان صادف محل زرق الطيور وهذا ظاهر حيث غم الزرق المحل فلو
اشتمل المسجد مثلا على جهتين أحدهما خالية من الزرق والأخرى مشتملة عليه وجب قصدها خالية
ليصلي فيها إذا لامشقة كما يعلم مما ذكر وفي الاستقبال انتهى عرش فليأمل (قوله أو يكون هو)
أي الزرق (قوله أو مماسه) أي كرجله (قوله رطبا) أي فمع الرطوبة في أحد الجانبين لا يعني عنه
قال الرشدي نعم أن لم يجد معدلا عنه ولا طريقا غيره كالمشاة في مطهرة المسجد عن الرطوبة كما قاله
ابن عبد الحق قال عرش وهو قريب للمشقة انتهى أي خلافا لظاهر إطلاقهم (قوله وظاهر كلام جمع)
مبتدأ أخره قوله الاتي أنه لا يعني عنه الخ (قوله وصرح به) أي هذا الظاهر (قوله بعض أصحابنا)
أي حيث قالوا واستثنى من المكان ما لو كثر زرق الطيور فانه يعني عنه للمشقة الخ فليأمل (قوله أنه لا يعني
عنه) أي عن ذرق الطيور (قوله في الثوب والبدن مطلقا) أي سواء وجدت فيهما الشروط السابقة أم لا
(قوله وبه) أي بعدم العفو عنه فيهما (قوله جزم في الأنوار) هو اسم كتاب جليل المقدار للإمام عز
الدين يوسف الأرديلي وذكر في خطبته أنه جعله خلاصة المذهب وجمعه من شرحي الرافي الكبير والصغير
والروضتين وشرح اللباب والمحرر والحاشي والتعليق وذكر في بعض المواضع أنه طالع في بعض المواضع
منه مما ينفو على ثلاثين مصنفان كتب المذهب وهو في مجلدين متوسطين (قوله لكن الخ) استدراك
على الظاهر المذكور أعني عدم العفو عن ذلك في الثوب والبدن (قوله قضية تشبيه الشيخين) أي

الامام
جاز وعبارة التحفة اذا كان جافا ولم يعتمد ملاسته ومع ذلك لا يكاف تحري غير محله انتهت (قوله أو مماسه رطبا)
هذا مع قوله فيما يأتي ان العفو عنه يشبه العفو عن طين الشارع قد يقال فيه تناف لكن قال السيد السهودي حيث لم يجد عنه مندوحة فلا ينظر
وطؤه قصدا ولو مع الرطوبة كطين الشارع المتيقن نجاسته ولم أر من صرح به انتهى جرهرزي (قوله لكن قضية) الخ في شرح العباب بعد كلام

ذكره في ذلك العفو عنه في الثوب والبدن متجهان تعذر أو تعسر الاحتراز عنه فهما كمن بالمسجد الحرام والأفلاو عليه يحمل ما في الأنوار من أنه لا يعني عنه في الثوب والبدن انتهى ونحوه في الامداد أيضا وفي فتح الجواد ثم ظاهر كلام المجموع تخصيص العفو عنه بمكان الصلاة وقضية الشرح الصغير والمجموع العفو عنه في الثوب والبدن انتهى ونقل الزبادي في حواشي شرح المنهاج كلام فتح الجواد وأقره وفي شرح المحرر له مانعه ويستثنى من المكان ما لو ذرق الطيور فانه يعني عنه وكذا الفرش فيما يظهر عند شيخنا الرمي لمشقة الاحتراز وان لم يكن مسجدا فيما يظهر عنده أيضا بشرط أن لا يعتمد المشي كما قيد العفو بذلك ابن الرفعة في المطلب قال الزركشي وهو قيد متعين وأن لا يكون رطوبة من أحد الجانبين اما الرجل أو النجاسة ومع ذلك لا يكاف تحرى غير محله بل عشى كيف اتفق ٣١٣ انتهى كلام شرح المحرر بحرفه وفي مختصر الروضة للسيوطي من زيادته ويعني عن ذرق الحمام ونحوه في المساجد وغيرها اذا عمت به البلوى وتعذر الاحتراز منه قاله في المجموع انتهى كلام

وفي مختصر الروضة للسيوطي من زيادته ويعني عن ذرق الحمام ونحوه في المساجد وغيرها اذا عمت به البلوى وتعذر الاحتراز منه قاله في المجموع انتهى كلام

العفو عنه بالعفو عن طين الشارع العفو عما تعسر الاحتراز عنه غالبا (وأما دم البثرات) بفتح المثلثة جمع بثره بسكونها وهي خراج صغير (و) دم (الدمامل والقروح) أي الجراحات (و) القيح (والصديد) وهو ماء رقيق مختلط بدم أو دم مختلط بقيح

السيوطي وفي التحفة يستثنى من المكان ذرق الطيور ف يعني عنه في أرضه وكذا فرش على الأوجه ان كان جافا ولم يعتمد ملامسة ومع ذلك لا يكاف تحرى غير محله الا في الثوب مطلقا على

الامام الرافعي في الشرح الصغير والامام النووي في المجموع أفاده في فتح الجواد (قوله العفو عنه) بالنصب مفعول تشبيه والصغير لذرق الطيور (قوله بالعفو عن طين الشارع) الباء متعلق بتشبيه وعن بالعفو (قوله العفو) بالرفع خبر لكن ان لم تخفف وخبر قضية ان خففت (قوله عما يتعسر الاحتراز عنه غالبا) أي سواء المكان والثوب والبدن وفي الايعاب بعد كلام ذكره العفو عنه في الثوب والبدن متجهان تعذر أو تعسر الاحتراز عنه فهما كمن في المسجد الحرام والأفلاو عليه يحمل ما في الأنوار من أنه لا يعني عنه في الثوب والبدن انتهى وفي الجوهري العفو هو المعتمد للمشقة حتى مع الرطوبة ومنه يعلم أنه لو ذرق عليه عصفور ف يعني عنه وقضية القفال المروية أنه لما ذرق عليه طير قبل الصلاة قال أنا حنبلي لا تشكّل لأنه يحتمل انه احتاط أو لم يكن في باله انهما من مذهبه فارتكب في تحريجهما على ما ذكره والله أعلم (قوله وأما دم البثرات) انظر نكتة الاتيان بأما هنا (قوله بفتح المثلثة) أي ابتداء الحركة الباء على حذف اللام والصلابة والسالم العين الثلاثي اسما أنزل * اتباع عين فاء بما شكل ان ساكن العين مؤنثا بدا * مختصا بالثناء أو مجزئا

(قوله جمع بثره بسكونها) أي الثاء المثلثة قال الجليل ويصح أيضا فتحها مع فتح الموحدة فهما (قوله وهي) أي البثرة (قوله خراج) بضم الخاء المعجمة وتخفيف الراء بوزن غراب قال في القاموس والقروح (قوله صغار) بكسر الصاد وتسع البشارح في التعبير بالجمع صاحب الصحاح وقد غلط صاحب القاموس حيث قال وخراج صغير وقول الجوهري صغار غلط انتهى ولذا عبر غيره بالأفراد كالشارح في غير هذا الكتاب ورده بعض المحققين بأن قول الجوهري لا غلط فيه قال لان البثر اسم جنس جمعي وهو جمع عند أهل اللغة ومثله يجوز أن يوصف بالجمع والمفرد على ما قرر في العربية ويدل له قول المصنف أي صاحب القاموس الخراج كالغراب القروح فانه فسر بالقروح وهي جمع قرح كفس وفلوس ففسر الجمع بالجمع أو قصد الجنس كيولون الدبر كما مال اليه بعض الشيوخ هذا كلامه فليتامس (قوله ودم الدمامل) أشار بتقدير دم إلى أن الدمامل بالجرح عطف على البثرات وهي جمع دمل بضم الدال وفتح الميم مشددة أو مخففة ففي القاموس الدمامل كسكرو صرد الخراج والجمع دما ممل (قوله والقروح) أي ودم القروح فهو عطف أيضا على البثرات (قوله أي الجراحات) تفسير بالقروح فهي جمع قرح كفس وفلوس كما تقرر (قوله والقيح) بالرفع عطف على دم لا بالجرح لا يخفى وهو ممد لا يخاطبها دم (قوله والصديد) بالرفع عطف على دم أيضا (قوله وهو) أي الصديد (قوله ماء رقيق مختلط بدم) اقتصر على هذا في شرح المنهج زاد في المختار قبل أن تغلط المدة (قوله أو دم مختلط بقيح) هذا تفسير آخر نقله الدميري عن ابن فارس وحكاها في الابواب بقبيل ان القيح والصديد دمان يستحب لالن تن وفساد وذكر بعضهم هنا

٤٠ - ترمسى - في * المعتمد انتهى وصرح الشمس الرمي بالعفو عن ذلك بشرطه في الأرض والفرش في النهاية وفي فتاويه ولم يتعرض للبدن والثوب وكذا رايته في كلام غيره أيضا وفي حواشي الجوهري التي معي مانعه قوله لكن قضية الخ هو المعتمد والراجح للمشقة حتى مع الرطوبة ومن أنه لو ذرق عليه عصفور ف يعني عنه وقضية القفال المروية أنه لما ذرق عليه طير قبل الصلاة قال أنا حنبلي لا تشكّل لأنه يحتمل انه احتاط أو لم يكن في باله انهما من مذهبه فارتكب في تحريجهما ما ذكره والله أعلم انتهى وفي النهاية والأوجه ان دم البراغيث الحاصل على حصن نحو المسجد من ينم عليها كذرق الطيور بخلاف أن العمد انتهى (قوله بسكونها) قال في التحفة وقد تفتح انتهى (قوله وهو خراج) وفي القاموس خراج كقطاع وكغراب القروح انتهى وقال في قرح القروح من به قروح والقروح البثرات اترامى الى فساد انتهى (قوله والقيح والصديد) في شرح العباب همدان مستحيلان الى تن وفساد وقيل الصديد ماء مختلط بدم وقيل بقيح انتهى وفي حاشية الجوهري ان قوله ماء رقيق تفسير للقيح وقوله بدم تفسير للصديد قال صرح بذلك انتهى حرر من الذي صرح به وعبارة شيخ

الاسلام في شرح المنهج القبيح مدة لا يخاطبها دم وصديده وهو ما عرقق بخاطبه دم انتهى (قوله وموضع الحجامة والفصد) قال في التحفة تناقض فيها المصنف والمعتدل قوله بعدم العفو على ما اذا جاوز محله وهو ما ينسب اليه عادة الى الثوب أو محل آخر فلا يعني الا عن قليله لانه بفعله وانما لم ينظر لكونه بفعله عند عدم المجاوزة لان الضرورة هنا أقوى منها في قتل نحو البرغوث وعصر نحو البثرة انتهى وفي الامداد المنسوب اليه عادة بأن يغلب السيلان منه اليه عادة الخ وقال العلامة عميرة البراسي الظاهر أن المراد بالمثل الموضوع الذي أصابه وقت الخروج واستقر فيه كمنظيره من البول ٣١٤ والغائطي الاستنجاء بالماء وحينئذ فلو سال وقت الخروج من غير انقصال لم يضروا ولو انفصل

في موضع يغلب فيه تقاذف الدماء فيحتمل العفو كمنظيره من الماء المستعمل أما لو انفصل من البدن وعاد اليه فقد صرح الاذري بأنه كالأجنبي انتهى وقال ابن قاسم العبادي في حواشي المنهج لو أصاب

(منها) أي من القروح (ودم البراغيث والقمل والبعضوض والبق) ونحوها من كل ما لا نفس له سائلة (وموضع الحجامة والفصد وونيم الذباب) أي روثه (وبول الخفاش) وروثه (وسلس البول)

الثوب مما يجاذي الجرح فلا اشكال في العفو فلو سال في الثوب وقت الاصابة من غير انفصال في أجزاء الثوب فالظاهر انه كالبدن انتهى ووافق مر على أن الدم اذا انتقل الى الثوب الملاقى لموضع خروجه عن عنقه قال وينبغي أن يكون المراد بانتقال الدم المعفوع عنه انتقال لا يمنع العفو عن كثيره

أن الاول تفسير للقبيح والثاني للصديد فليراجع (قوله منها أي من القروح) أي وكذا من الدمايل والبثرات (قوله ودم البراغيث) جمع رغوثر بضم الباء يقال له طاهر بن طاهر معروف قال بعضهم ويكره سبه الحديث لا نسبوا البرغوثر فانه أيقظ نبيا للصلاة وعن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يسب برغوثر فقال لا تسبه فانه أيقظ نبيا للصلاة الفجر رواء أحمد والبرار والبخاري في الادب وعن أبي ذر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا أذاك البرغوثر خذ قدحاً من ماء واقرأ عليه سبع مرات وما لنا أن لا نتوكل على الله وقد هدانا الاية ثم قل فان كنتم مؤمنين فكفوا شرهم واذا كنتم عناء ثم رشه حول الفراش فانك تأمن من شرهم (قوله والقمل) بالجر عطف على البراغيث وهي جمع قلة والقمل المعروف يتولد من العرق والوسخ وربما قتل الانسان بالطباع وان تنظف ومن طبعه أنه يتغير بتغير لون ماهر فيه (قوله والبعضوض) بفتح الباء وهو الناموس الذي يطير قال بعضهم وهو من عجيب خلق الله تعالى فانه في غاية الصغر وله ستة أرجل وأربعة أجنحة وذنب وخرطوم مجوف وهو مع صغره يغوص خرطوميه في جلد الفيل والجاموس والجل فيبلغ منه الغاية حتى ان الجمل يموت من قرصته انتهى (قوله والبق) هو يطاق بالاشتراك على شيئين أحدهما الناموس المذكور والثاني انه حيوان صغير شديد اللسع منزعج قيل انه يتولد من النفس الحار واشده رغبته في الانسان لا يتمالك نفسه اذا شم رائحة الأدمى أن يلقي عليه وهو كثير في غالب البلدان حتى قال الشاعر

من البق والبرغوثر والقمل أشتكى * اليك الهسى بأعد الكمل عني

(قوله ونحوها) أي المذكورات (قوله من كل ما لا نفس له سائلة) أي كالذباب والزنبور (قوله وموضع الحجامة) أي دم موضع الحجامة وهي شرط الجلد بالحجامة واخراج الدم (قوله والفصد) أي ودم موضع الفصد وهو قطع العرق لاجراج الدم قال في التحفة وتناقض المصنف أي النووي في دم الفصد والحجامة والمعتدل جل قوله بعدم العفو على ما اذا جاوز محله وهو ما ينسب اليه عادة الى الثوب أو محل آخر فلا يعني الا عن قليله لانه بفعله وانما لم ينظر لكونه بفعله عند عدم المجاوزة لان الضرورة هنا أقوى منها في قتل نحو البرغوثر وعصر نحو البثرة (قوله وونيم الذباب) بالرفع عطف على دم البثرات والذباب قال في التحفة مفرد وقيل جمع ذبابة بالباء لا بالنون لانه لم يسمع وجمعه ذبان كفر بان واذبه كآغربه (قوله أي روثه) تفسير للونيم قال في المصباح ونم الذباب ينم من باب وعد ونيا ثم سمي خروءه بالمصدر قال لقد ونم الذباب عليه حتى * كان ونيمه نقط المتداد

(قوله وبول الخفاش) بالرفع عطف على دم البثرات والخفاش قال في القاموس كرمات الوطواط سمي به لصفر عينيه وضئف بصره وهو الذي يبصر ليلاً لا نهاراً والجمع خفافيش (قوله وروثه) أي خروءه قال بعضهم يعني عن ذلك، ملقاً وان لم يعم المكان لانه مما تعم به البلوى بخلاف ذرق الطيور على ما تقدم (قوله وسلس البول) بالرفع عطف على دم البثرات والسلس هنا بفتح اللام اسم

أن ينقل عما ينشر اليه عادة ثم انظر تخصيص هذا القيد حتى قوله بمحلها بالفصد والحجم وقد عمى مر انتهى والاشكال للبول أيضا الشوري فقال في حواشي المنهج وانظر وجه تخصيص هذا القيد الخ وأقول ظهر للفقير ان يقال في وجه تخصيصهما بهذا القيدان الفصد والحجامة خارجان عن قاعدة الباب لانهما إنما يكونان بالفعل ومع ذلك عني عن كثيرهما قاعدة الباب ان ما كان بالفعل انما يعني عن قليله فربما يتوهم من ذلك خروجهما عن القاعدة حتى في العفو عما جاوز محلهما فاحتاجوا للتنبيه على ذلك بما ذكره ليعلم انهما في مجاوزة محلها ما كغيرهما وخروجهما عن القاعدة انما هو بالنسبة للعفو عن كثيرهما في محلها فقط ليس الحاجة اليهما مع تعدد أو تعسر الاحتراز عن تلوث محلها بخلاف المحل الاجنبي عنهما فخره وفي حواشي المنهج لابن قاسم فرع مشى مرانه يعني عن دم الفصد والحجامة وان كثر خلافا

لما في المجموع والتحقيق انتهى (قوله والنفاطات) قال في القاموس النفاطة ويكسر وكفر حه الجدرى والبثرة (قوله المتغير ريمه) أولونه كما في التحفة وغيرها قال في النجاسات من الإمداد بخلاف غير المتغير فإنه ظاهر يشبه العرق ومنه يؤخذ أنه لا أثر للتغير في الطعم إذا غلب في العرق ذلك انتهى (قوله وكثيره) قال في النهاية بالنسبة لدم وبول ووروث ما لا يسيل دمه بانه قليل أو كثيرا انتشر بعرق أم لا تفاحش وغلب على الثوب أم لا خلافا للأذرى وعبارة التحفة وإن تفاحش وطبق الثوب على المعتمد والعفو هنا شامل للثوب والبدن والمكان قال في التحفة على الأوجه خلافا لمن خص المكان بالجفاف وعم في الأولين ولو عكس لكان أولى لما مر أن ذرق الطيور يعمى عنه فيه دونهما بل بحث العفو عن ونيم برأس كوز يمر عليه ماء قليل أي دون قوتين فلا ينجس به انتهى وأما الشمس الرمى فإنه قد ذكّر في النهاية بالثوب والبدن فقال ويعنى الثوب والبدن عن قليل دم البراغيث الخ ثم قال والأوجه أن دم البراغيث الحاصل على حصر نحو المسجد فبعين ينم عليها كذرق الطيور خلافا لابن العباد انتهى وقيد أيضا بهما المحلى وغيره وفي حواشي شرح المنهج للإمام ابن قاسم فرع الظاهر أن بول الخفاش وروثه إذا أصاب الأرض حكمه حكم ذرق الطيور فيجب عليه تفصيله انتهى نعم ظاهر كلام الشارح هنا كالمصنف التسوية بين جميع ما ذكر وليس كذلك بل فيه تفصيل يعلم من التحفة والنهاية وغيرهما فإمام دام لا نفس له سائلة ونيم الذباب وبول الخفاش فقد سبق عنهم العفو عنهم مطلقا وأما دم البثرات ولدنمل والقر ورح والقبيح والصد يدوماء القر ورح والنفاطات ٣١٥ المتغير ريمه أولونه فيعنى عنها في محلها وما

يحاذيها من الثوب وإن كثرت ما ن جاوزت ما ذكر لم يعف الا عن قليلها وأما سلس البول والمستحاضة

ودم الاستحاضة وماء القروح والنفاطات المتغير ريمه فيعنى عن قليل ذلك وكثيره على المعتمد لعموم البلوى به (الأذا فرش الثوب الذي فيه ذلك) المعفو عنه (أوجه

فيلزمها في وقت الصلاة الاستحاضة فالحشو والعصب بالشرط السابقة في الخيض فالصلاة ومع ذلك فلا يعنى الا عن قليل بول السلس بالنسبة لقرية واحدة ونوافل مع عدم التقصير في نحو الشدة وهو ما يشق الاحتراز عنه لأن

البول هنا نفسه ولاضافة للبيان تأمل (قوله ودم الاستحاضة) بالرفع عطف أيضا على دم البثرات (قوله وماء القر ورح) أي الجراحات كذلك (قوله والنفاطات) جمع نفاطة قال في القاموس النفاطة ويكسر وكفر حه الجدرى والبثرة (قوله المتغير ريمه) نعت لماء القر ورح والنفاطات وسيأتى بمحترزه (قوله فيعنى) جواب وأما دم البثرات الخ (قوله عن قليل ذلك) أي مما ذكر من دم البثرات وما بعده (قوله وكثيره على المعتمد) أي رطبا وجافا في بدن وثوب وكذا مكان في دم برغوث وبول ووروث خفاش وذباب وإن تفاحش وانتشر بعرق ونحوه وجاوز البدن إلى الثوب وطبق الثوب للملبوس لحاجة عموم البلوى بذلك فيعنى عنه بثلاثة شروط أن لا يختلط بأجنبي ولا يجاوز محله الذي استقر فيه عند الخروج وان لم يستقر دم جرح رأسه الا في قدمه لكن للثوب الملاقي للبدن حكمه ولا يحصل بفعله قصدا فان اختل شرط من ذلك عفى عن قلبه فقط في غير المختلط بأجنبي أما المختلط به فلا يعنى عن شيء منه قال في التحفة ومجمله في الكثير والانا فإما في المجموع عن الأصحاب في اختلاط الحيض بالريق في حديث عائشة أنه مع ذلك يعنى عنه انتهى باعثن فليتأمل (قوله لعموم البلوى به) أي بما ذكره كتمليل المعفو وظاهر كلامه هنا كالمصنف التسوية بين جميع ما ذكر وليس كذلك بل فيه تفصيل يعلم من غير هذا الكتاب وحاصله أن غير سلس البول والاستحاضة المعفو عنه في محله وما يحاذيها من الثوب وإن كثرت ما ن جاوزت ما ذكر لم يعف الا عن قليل وأما سلس البول والمستحاضة فيلزمها في وقت الصلاة فتقدم قبيل باب الصلاة ومع ذلك لا يعنى الا عن قليل بول السلس بالنسبة لقرية واحدة ونوافل مع عدم التقصير في نحو الشدة وهو ما يشق الاحتراز عنه اقتصارا على قدر الضرورة وأما دم الاستحاضة فهو من دم المنافذ فعند الرمى لا يعنى عن شيء منها مطلقا إدام المستحاضة فإنه يعنى عن القليل للضرورة وعند الشارح العفو عن قليل دم المنافذ إلا الخارج من معدن النجاسة كالمثانة أفاد في الكبرى فليتأمل (قوله الا اذا فرش) الخ استثناء من عموم العفو المذكور وفرش فرشا وفرشا ساطه قاله في القاموس (قوله الثوب الذي فيه ذلك المعفو عنه) أي من دم البثرات أو نحوه (قوله أوجه) عطف على فرش والضمير للثوب الذي فيه

البول ليس من جنس ما يعنى عنه فاقصر فيه على قدر الضرورة وأما دم الاستحاضة فهو وإن كان من جنس ما يعنى عنه إلا أنه من دم المنافذ وهي مما يختلف في العفو عن قليلها أو ذهب الرمى إلى أنه لا يعنى عن شيء منها مطلقا إلا المستحاضة فيعنى عن قليل دمه بالضرورة وعبارة النهاية هنا ويعنى بعد الاحتياط عما يشق الاحتراز عنه ولو من دم الاستحاضة وإن لم يعف عن شيء من دم المنافذ كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى وذهب الشارح في كتبه إلى العفو عن قليل دم المنافذ مطلقا إلا الخارج من معدن النجاسة كالمثانة ولذلك اقتضى كلامه في التحفة العفو عن كثير دم الاستحاضة للضرورة إلى ذلك والظاهر أن مراده بالنسبة لمحله ومحاذيه من العصاة والثوب فيكون دم الاستحاضة عنده كدم نحو البثرات على أنه يمكن أن يقال لا خلافا في ذلك بين الشارح والشمس الرمى بحمل كلام الشارح على الكثير عرفا وإن كان قليلا في هذا الباب إذا ما يشق الاحتراز عنه يقال له هنا قليل وإن كان كثيرا عرفا كما علم مما سبق في طين الشارح وسيأتى أيضا عند ذكر الدم الأجنبي نعم ظاهر كلامه في التحفة الفرق بين بول السلس ودم الاستحاضة مع أنه يعنى عن قليل بول السلس أيضا فالظاهر أنه عنده كدم نحو البثرات كما قد مر منه في محله بعد الاحتياط مطلقا وتكون علته ما عمل بهم في النهاية لقول المنهاج ودم البثرات كالبراغيث وهو قول لأنه من جنس ما يندرج الاحتراز عنه فالحق نادره بغالبه كما مر انتهى هذا ظاهر في هذا المقام والله أعلم (قوله الا اذا فرش الثوب الذي فيه ذلك) قال في النهاية فلو كانت الإصابة بدمه

قصدا كان قتلها في ثوبه أو بدنه أو حمل ثوب نحو براغيث وصلّى فيه أو فرشه وصلّى عليه أو كان زائدا على ملبوسه لا لغرض من تجمل ونحوه لم يعرف الا عن القليل كما في التحقيق والمجموع وغيرهما انتهى ومثله الامداد للشارح (قوله أي حاجة) قال في شرح العباب المراد بالضرورة الحاجة كما هو ظاهر والام يعرف عن شيء مما نحن فيه أصلا لا يختلف حقيقة الضرورة عن أكثر صورها انتهى (قوله كتجمل) قال ابن قاسم في حواشي المنهج انظر ما ضابط الزائد انتهى (قوله بالنسبة للصلاة) كذلك هو في نهاية أمر وفي شرح الارشاد والتحفة ووقع للشهاب القليوبي في حواشي المحلى انه قال وقال ابن قاسم تبع الابن حجير وكذا سائر الطيور يعني عن ذرقها أو بولها ولو في غير الصلاة على نحو ثوب أو بدن وعمله بمسقة الاختراز عنها ثم قال مر عن شيخنا الرملي عدم العفو مطلقا في غير نحو الصلاة والعفو فيها انتهى ما أردنا نقله منه فراجع أين قاله ابن سم وأين نسبته إليه ابن قاسم هكذا نقله شيخنا المحشي نفعنا الله به والذي رآه الحقير في حاشية القليوبي على المحلى مانعه أثناء كلام نقله ورجح العلامة ابن قاسم العفو عن كثيره أي بول الخفاش أيضا قال وذرقه كبوله وقال تبع الابن حجير وكذا سائر الطيور يعني عن ذرقها أو بولها ولو في غير الصلاة على نحو ثوب أو بدن قليلا وكثيرا ٣١٦

ذلك المعفو عنه (قوله لغير ضرورة أو حاجة) زاد قوله أو حاجة في الإيعاب من قوله المراد بالضرورة الحاجة كما هو ظاهر والام يعرف عن شيء مما نحن فيه أصلا لا يختلف حقيقة الضرورة عن أكثر صورها انتهى وبه يعلم أن أو في كلامه بمعنى بل فلو أبدل أو بأي التفسير لكان أظهر ثم رأيت في نسخة الكبرى للكردي كذلك فليتأمل (قوله وصلّى فيه) أي في الثوب الذي فيه ذلك المعفو عنه (قوله فيعني عن قلبه) أي ما ذكره تفريع على الاستثناء المذكور (قوله دون كثيره) أي في محل المعفو عنه الكثير إذا كان في ثوب ملبوس محتاج إليه ولو لا تجمل أصابه الذم من غير تعدد فلو قتل القمل في ثوبه أو بدنه لم يعرف الا عن القليل كـ (قوله اذ لا مشقة في تجنبه) تعليل لعدم العفو عن الكثير الضمير راجع إليه (قوله بخلاف ما لو لبسه) أي الثوب الذي فيه ذلك المعفو عنه (قوله لغرض صحيح) أي ولو دون ثوبه ونحوه ومجترز قوله لغير ضرورة بمعناه المذكور (قوله كتجمل) تمثيل للغرض الصحيح والتجمل تفعل من الجمال قال الشيخ ابن قاسم انظر ما ضابط الزائد انتهى ولا ينبغي أن يضبط بالعرف الذي يختلف باختلاف الأشخاص والازمنة والامكنة تأمل (قوله فانه يعني) تفريع على المحذور المذكور (قوله حتى عن كثيره) يعني يعني عن ذلك مطلقا (قوله ومحل العفو في جميع ما ذكر) أي من دم البثرات وما بعده وهذا هو المتبادر ويحتمل من أثر استنباط الخ تأمل (قوله بالنسبة للصلاة) أي للماء القليل والمنايع (قوله فلو وقع المتلوث) أي الثوب مثلا المتلوث أي المتلطخ (قوله بذلك) أي بما ذكر من دم البثرات وما بعده (قوله في ماء قليل) أي ومنايع ولو كثيرا كما تقدم والجار والمجرور متعلق بوقع (قوله بحسه) جواب لو والضمير المستتر لما ذكر والبار للماء القليل (قوله فلو اختلط به أجنبي) وهذا مفرع على محذوف معطوف على بالنسبة للصلاة تقديره ومحل العفو في جميع ما ذكر أيضا ما لم يختلط بأجنبي فلو اختلط الخ تأمل (قوله لم يعرف عنه) أي عما ذكر المختلط بالأجنبي وشمل هذا الشيء الجامد قال الرملي ويلحق بذلك ما لو حلق رأسه فخرج حال حلقة واختلط شعره بيل الشعر أو حلق نحو ذلك حتى أدماء ليستمسك عليه الدواء ثم ذره عليه هذا كلامه قال ع ش والا قرب العفو مطلقا لمشقة الاحتراز عنه وفي التحفة ما يوافق (قوله نعم يعني) الخ استدراك على عدم العفو عن المختلط بالأجنبي هذا من قبيل الاستثناء المنقطع لعدم دخوله في الإجنبي لانه لا يحتاج لما سته أما ما يحتاج إليه نحو ماء الوضوء فليس بأجنبي فيعني عنه أفاده الكردى

في ذرق الطيور في المساجد فانه صريح في مخالفته لما مر عن شيخنا الرملي من عدم العفو لغير ضرورة (أو حاجة) وصلّى فيه (فيعني عن قلبه) دون كثيره (اذ لا مشقة في تجنبه بخلاف ما لو لبسه) لغرض صحيح كتجمل فانه يعني حتى عن كثيره ومحل العفو في جميع ما ذكر بالنسبة للصلاة فلو وقع المتلوث بذلك في ماء قليل نجسه فلو اختلط به أجنبي لم يعرف عنه نعم يعني مطلقا فالوجه حمل ما هنا فيها على ما قالوه فتأمل وحرر انتم عبارة حاشية القليوبي على المحلى بحروفها ومنها نقلت وهي كالتالي

فليتأمل فيها بعض مخالفة لما نقله عنها شيخنا آنفا ولعله من تحريف النسخ فتأمل ثم كتب شيخنا نعم أفني بالعفو من عند الضرورة حيث سئل عن دم البراغيث يكثر تعلقه في أيام الشتاء حتى بالاعضاء فيكون ذلك يكف الإنسان من غير علم به ثم بعد ذلك يأخذ بكفيه الماء لاجل الوضوء مثلًا ويغسل وجهه وهكذا في بقية الاعضاء ويقع هذا الإنسان المرة بعد الاخرى فهل يحكم بنجاسة الماء لاقاقت دم البراغيث فاذا صبه على أعضائه يحكم بنجاسة ما لا قام من العضو والثوب الذي فيه أو لا للمشقة فاجاب يعني عن ذلك لان القاعدة اذا ضاق الامر اتسع ولانه يعني عن كل ما يتعد الاحتراز عنه غالبًا وهذا من هذا القبيل انتهى وهذا لا يخالف ما قدمناه عن النهاية فراجع (قوله بذلك) أي بالمعفو عنه ومن ظن الشارع كما نقله في شرح العباب عن الزركشي وأقره ومن هنا يعلم ما في البحث السابق الذي نقله في التحفة من العفو عن ونيم برأس كوزيمر عليه ماء قليل الا ان يحمل ذلك على ما اذا عم الابتلاء فراجع (قوله فلو اختلط به أجنبي) قال في التحفة محله في الكثير والانا فاه ما في المجموع عن الاصحاب في اختلاط دم الحيض بالريق في حديث عائشة انه مع ذلك يعني عنه لقلته كما يأتي انتهى (قوله نعم يعني الخ) قال في النهاية من عرق ونحو ماء وضوء وغسل وحلق وما يتساقط من الماء حال شربه أو من الطعام حال أكله أو بصاق في ثوبه أو مما سآله نحو فصاد من ريق أو دهن وسائر ما احتيج إليه وغير ذلك مما يشق

الاحتراز عنه ولا يكتفى بتشيف البدن لعسر خلافه لا ينال العباد انتهى ووافق الشارح على ذلك خلافا لما وقع لشيخ الاسلام من عدم العفو
عن اختلاط دم جرح الرأس عند حلقه ببلل شعره أو بدواء وضع عليه قال لندرتة فلا مشقة في الاحتراز منه ووقع في محمل آخر من النهاية ما
يوافقه حيث قال في شرح قوله قلت المذهب طهارته والله أعلم مانصه نعم محل العفو عن سائر ما تقدم ما لم يختلط بأجنبي فان اختلط به ولو دم
نفسه كان خارجا من عينه أو لثته أو أنفه أو قبله أو دبره لم يعف عن شيء منه ويلاحق بذلك ما لو حلق رأسه فخرج حال حلقه واختلط دمه ببلل
الشعر أو حلق نحو ذلك حتى آدماء ليستمسك عليه الدوائهم ذره عليه كما أتت به الولد رحمه الله تعالى انتهت (قوله وأماماء ما ذكر غير المتغير) أي ماء
القروح والنفاطات (قوله ويعني عن قليل) الخ أي عرفا قال الشارح في شرح الباب فما يغلب في العادة التلطيف به ويعسر الاحتراز
عنه قليل وما زاد عليه كثير لان أصل العفو انما هو لتيسر الاحتراز فينظر في الفرق بين القليل والكثير إلى أيضا وحديثه في اختلاف ذلك على
الأصح باختلاف الأوقات والأماكن ونحوها وذكر والد ذلك تقر بما في طين الشارح لا يعد جريانه في الكل أخذ من كلام المجموع وغيره ثم
قال وعند تأمل ما مر من النظر في الفرق إلى بعد الاحتراز يعلم أنه لا ينظر لعرف عام ولا خاص ولا إلى اتفاق أهل العرف واختلافهم بل ينظر
إلى أن ذلك الشيء من شأنه أن يتعد الاحتراز عنه عند من يطالع عليه من أهل ٣١٧ العرف مع قطع النظر عما عد ذلك انتهى

وعلى هذا جرى في كتبه
نقال في الامداد والمرجع
في القليل والكثير للعرف
فما يغلب عادة التلطيف به
ويعسر الاحتراز عنه عادة

عن رطوبة ماء نحو الوضوء
والغسل وأماماء ما ذكر
غير المتغير فطاهر (ويعني
عن قليل دم الاجنبى غير
الكاب والخنزير) وفرع
أحدهما لان جنس الدم
يتطرق إليه العفو فيقع
القليل من ذلك في محمل
المساحة

أيضا قليل وما زاد عليه
كثير ويختلف ذلك باختلاف
الأوقات وذكر واتفق بما
في طين الشارح لا يعد

فليتأمل (قوله عن رطوبة ماء نحو الوضوء والغسل) أي من الشرب وتشيف احتاجه وبصاق في ثوبه
كذلك وما ببلل رأسه من غسل تبرأ وتنظيف ومماس آلة فهو فصا من ريق أو دهن وسائر ما يحتاج
إليه قال الرشيدى ومنه كما هو ظاهر ماء الطيب كما ورد لان الطيب بمقصود شرا فمخصوصا في الأوقات
التي هو مطلوب فيها كالعيدين والجمعة بل هو أولى بالعفو من كثير مما ذكره خلافا لما في الحاشية (قوله
أماماء ما ذكر) أي من القروح والنفاطات (قوله غير المتغير) أي رجح (قوله فطاهر) أي يشبه
العرق ولا يقال انه نجس معفو عنه ويؤخذ مما تقررانه لا أثر للتغير في الطعم اذا الغالب في العرف ذلك أفاده
في الامداد (قوله ويعني عن قليل دم الاجنبى) أي بخلاف كثيره فانه لا يعفي عنه وتعرف القلة بالعادة فما
يقع التلطيف به غالبا ويعسر الاحتراز عنه قليل وما زاد فمكتسب لان أصل العفو انما أثبتناه لتيسر الاحتراز
عنه فينظر في أيضا في الفرق بين الكثير والقليل إليه وقيل الكثير ما بلغ حد يظهر للنظرين من غير
تأمل وامهان وقيل انه ما زاد على الدينار وقيل انه قدر الكف فصاعدا وقيل ما زاد عليه وقيل انه
لدرهم البغلي فصاعدا وقيل ما زاد عليه وقيل ما زاد على الظفر أقوال سبعة أصحها الاول وهو المنصوص
عليه في الام حيث قال القليل ما تعافاه الناس أي عدوه عفو قال بعضهم يجوز تقليد هذه الأقوال كلها لانه
مقام عفو ومساحة فانهم (قوله غير الكاب والخنزير وفرع أحدهما) يعني ما تولد منهما أو من أحدهما
مع حيوان طاهر (قوله لان جنس الدم يتطرق إليه العفو) تمليل للعفو عن دم الاجنبى غير ما ذكر (قوله
فيقع القليل من ذلك) أي من دم الاجنبى (قوله في محمل المساحة) وانما يقولوا بالعفو عن
قليل نحو البول أي لغير السلس كما مر مع أن الابتلاء به أكثر لانه أقدر وله محمل مخصوص فسهل
الاحتراز عنه بخلاف نحو الدم فمما وجهت الأذرى العفو عن قليل ذلك من جعل له استرخاء

جر يانه في الكل ولو شئت في شيء قليل هو أم كثير فله حكم القليل لان الأصل في هذه النجاسات المذكورة والاثمة العفو الا اذا اتقنا الكثرة
انتهى ونحوه في فتح الجواد وفي التحفة فيجوز هذا المصلى وجوبه بان تأهل والارجع الى عارف مجتهد لهما فيما يظهر نظير ما مر بتفصيله في القبلة
نعم لا يرجح هنا بكثرة ولا أعلمية لان الأصل القلة فلما أخذ به بل لو قيل يأخذ به ابتداء كان له وجه معتبر في الزمن والمكان الى آخر ما قاله وبعبارة
النهاية نحو عبارة الامداد وجرى على ذلك غيرهما أيضا وعبارة شيخ الاسلام ذكرى في شرح البهجة الصغير قريب من عبارة الامداد وبين
فيه المراد بقولهم وذكر والد ذلك تقر بما قال وذكر والد ذلك تقر بما في طين الشارح فقالوا الكثير ما ينسب صاحبه لسقطه أو كبوة أو قلة تحفظ
فان لم ينسب لذلك قليل انتهى ولا يضر فيما نقلناه هنا ان بعض من نقلنا عنه انه ذكره في نحو دم البرغوث لان المدار هنا على معرفة حد القليل
في هذا الباب وهو مما لا يختلف فيه القليل من الاجنبى وغيره حيث قيدوا الغير بالقليل كما هو صريح عبارة الامداد وغيره فتنبه له وقس عليه
كل ما قيدوا العفو فيه بالقليل قال مر في النهاية وشمل قوله قليل دم الاجنبى ما لو كان القليل متفرقا ولو جمع لكثير وهو الراجح انتهى وفي
التحفة ولو تفرق النجس في محال ولو جمع لكثير كان له حكم القليل عند الامام والكثير عند المتولى والغزالي وغيرهما ووجه بعضهم انتهى
وقضية ترجيح كونه كثيرا والذي يتبعه ترجيحه كلام الامام لكل محل حكم مخصوص لا يتهناه الى غيره الا ان يقال لما كان ضبط الكثرة
بالعرف والعرف يعد المحال المتقاربة كحل واحد وعليه فينبغي الضبط بتقارب المحل حتى لو تفاخش طول الثوب وعد العرف
كل محل منفردا عن الآخر عني فيما يظهر فالأصل ان المدار على العرف فالخلاف حينئذ فيه نظر مع الضبط بالعرف ثم رأيت الرملى

قال يعني عن المجموع ان كان يسيرا عرفا انتهى وفيه نظر اذ فرض المسئلة انه لو اجتمع لكثير فقام له جر هزي على هذا الكتاب ووقع للشارح هذا التردد في النجاسات من التحفة أيضا فقال بعد ان قرأ ان بقاء اللون والريح مع محلين أو محال من نحو ثوب واحد لا يضر ما نصه ولا يتأني فيه الخلاف فيما لو تفرقت دماء في ثوب كل من اقليل ولو اجتمعت لكثرت لان ههنا طاهر محله حقيقة وتلك نجس معفو عنه بشرط القلة واذا كثرت ولو بالنظر للمجموع ههنا ضرر عند المتولي ولم يضر عند الامام انتهى وذكر في الطهارة من التحفة ما يفيد ان معتمد خلاف ما رجحه الجلال الرملي حيث قال في الكلام على المعفو عن النجس الذي لا يدركه طرف ما نصه وان تعددت محاله ولو اجتمع وكذلك في النجاسات من الامداد حيث قال في الريح واللون ما نصه فان كان في محلين لم يضر على الاوجه و يفارق ما لو كان بثوب به دماء كل منها قليل ولو اجتمعت كثرت فان الاوجه فيها عدم المعفو لو جود الدم الكثير المنافي للعفو في الثوب وهنالم يوجد منافيها اذ علة عدم العفو عن ادلائهم على بقاء العين وعند اختلاف محلها فتدني هذه الدلالة انتهى فعلم ان الشارح مخالف في هذا الشمس الرملي وقول الشارح السابق وان تعددت محاله خالفه في الطهارة من الامداد فقال ولو كان بموضع متفرقة ولو اجتمع لرؤي لم يضر عنه كما صرح به الغزالي وغيره انتهى لكنه تبرأ منه بقوله كما صرح الخ فيكون معتمده الاول نعم ينبغي حمل قوله لكثير الى كثيرها عنك وهي كونها ما يدركها الطرف كما يشير اليه كلام الامداد لا الكثرة في هذا الباب ولهذا قال شيخ الاسلام ٣١٨ في شرح لربض الاوجه تصويره باليسر عرفا واعتمده م ر أيضا وقوله فان

لنحو مرض وان لم يضر لمساوق قياس من المعفو عن القليل من الاجنبى وان حصل بفعله وقيد بعضهم بما اذا لم يتعمد التلطيخ به له صيا به حيث ذوا استدل بقوله لم لو تعمدا تلطيخ أسفل الخف بالنجس وجب غلظه حتى على القديم القائل بالمعفو عنه في غير ذلك وقوله لم لو حمل ما فيه ذبا به مثلاً أو من به نجس معفو به بطلت صلته ولا دليل له في ذلك لان تلطيخ الخف لم يضر حوافيه بخفضه خصوص الدم المتعبر على غيره بالمعفو عن نجسه كما تقرر وبه يفارق حمل الميتة ومن به نجس معفو عنه قاله في التحفة (قوله ومن الاجنبى) أى من الدم الاجنبى المعفو عن قليله لاعتباره كثيره ولو شئت في شئ أقليل أو كثير فله حكم القليل هنا وفيما مروى بأنى ولو تفرقت النجس في محال ولو جمع كثر كان له حكم القليل عند الامام والكثير عند المتولي والغزالي وغيرهما رجحه بعضهم (قوله ما انفصل من بدنه ثم أصابه) أى ومثل ذلك ما جاو ز محله من دم الفصد والحجامة والمراد بالمثل الموضع الذي أصابه في وقت الخروج و جواؤه كظيره من البول والغائط في الاستنجاء بالخمر وحينئذ فلو سال وقت الخروج من غيرة انفصال لم يضر ولو انفصل من موضع يغلب فيه تقاذف الدماء فيحتمل المعفو من الماء لم يستعمل انما لو انتقل من البدن وعاد اليه فقد صرح الاذرى انه كالاجنبى قاله الشيخ عميرة (قوله قال الاذرى) كذا بغير الضمير والذي في فتح الجواد قاله بالضمير الرابع الى قوله ومن الاجنبى ولعله الصواب بذلك عليه عبارة النهاية والظاهر المعفو عن قليل دم الاجنبى من غير نحو كلب ولو من نفسه بأن عاد اليه بعد انفصاله عنه كما افاد الاذرى انتهى فليراجع (قوله سواء دم البثرات وما بعده) أى من دم الدمايل والقروح

كان في محلين الخ في فتاوى م ر لو كانت النجاسة في محلين فبقى اللون في محل والريح في آخر فانت

ومن الاجنبى ما انفصل من بدنه ثم أصابه قال الاذرى أى سواء دم البثرات وما بعده

لا يضر مع قولكم أيضا لو كان بثوب به نجاسة فبقى بعد الغسل لون احدهما وريح الاخرى ضرر فاجاب يمكن حمل الاول على تقارب المحلين بحيث يعلمه

قال

العرف محلا واحدا والكلام الثانى على خلافه انتهى وفي تجر يد صاحب

العباب قال في البسيط نقط النجاسة اذا تفرقت في الثوب يعني عنها فلو اجتمعت في موضع بعد العفو وسما اذا حدثت الكثيرة من البعات ولا يبعد النظر الى التفرق والاجتماع كالافعال اذا تفرقت لم تضر واذا اجتمعت أبطلت وقال في العجالة لو كانت النجاسة متفرقة ولو اجتمعت بلغت قدر الايعنى عنه فاحتمالات للامام ومال الى العفو انتهى تجر يد ومحمل المعفو عن قليل دم الاجنبى اذا لم يلطخ نفسه به عبثا والالم يعف عن شئ منه لا تركابه محرما فلا يذاسبه العفو أفتى به الشهاب الرملي وتبعه ابنه في النهاية وظاهر كلام الشارح في التحفة بخالفه وعبارة الشهاب القليوبى في حواشى المحلى صريح كلام ابن حجر العفو عن التضمخ به أيضا الا ان تضمخ به في الصلاة فتبطل به وهو ظاهر انتهى وما بعد الامام أجده في كلام الشارح فراجعوه وجرى الشارح في الطهارة من التحفة على أن محل المعفو عن النجاسة التي لا يدركها الطرف اذا لم يكن بفعله وقال في الامداد بعد نقله عن بحث الزركشى لكن ينافى فيه المعفو عن قليل دم نحو القملة المقتولة قصصا الا ان يفر بأن ذلك يحتاج اليه بخلاف هذا انتهى وارضى العفو وان حصل بفعله م ر نقله عن ابن قاسم في حواشى شرح المنهج فتلخص ان القليل المتفرق الذي باجتماعه يكون كثيره حكم القليل عند م ر والكثير عند الشارح هنا بخلاف بقاء اللون والريح المتفرقين بخلاف النجس الذي لا يدركه طرف المتفرق فانهما معفو عنهما عند خلافه فظاهر الامداد في الثانى وان القليل يعفى عنه ههنا عنده وان كان بفعله خلافا لم ر وعكسا في الذي لا يدركه الطرف فشرط الشارح هناك ان لا يكون بفعله خلافا لم ر بخلافه في الشارح في شرح العباب يعني عند أجدع عن شبر في شبر وعند أبي حنيفة عن نصف الثوب وعند مالك عن قدر الدرهم بناء على ان ازالة النجاسة شرط انتهى

وقوله بناء على ان الخبر يرد به ان عند مالك قولين أحدهما ان ازالة النجاسة لا تشترط وعليه لا تضر مطلقا والثاني ما ذكره (قوله اما دم نحو الكلب الخ) ووافقه عليه م وغيره بل قال شيخ الاسلام في شرح الهبة لا يعنى عن شئ منه قطعا ووافق م ر ايضا على العفو عن القليل من المتنجس بالمغلف من طين الشوارع وذ كرا الخطيب في شرح التنبية بعد ان نقل العفو عن الزركشى ما نصه لكن نقل شيخنا الشهاب الرملى عن صاحب البيان عدم العفو واعتمده انتهى ووافق م ر وغيره ايضا على العفو عن الوصل بعظم مغلف بشرطه السابق ومخالف الشارح و م ر في العفو عن النجس الذى لا يدركه طرف فاشترط الشارح ٣١٩ ان لا يكون من مغلف وعبارة شيخ

الاسلام في شرح الروض قياس استثناء دم الكلب من يسر الدم العفو عنه ان يكون هنا مثله انتهت وقال م ر لافرق بين مغلف وغيره وفي المغنى انه أوجه واعتمده الحلبي وغيره

أما دم نحو الكلب فلا يعنى عنه وان قل لمغلف حكمه (واذا) حصل ما من دم البثرات وما بعده بفعله كان (عصر البثرة أو الدم) أو قتل البرغوث أو نام في ثوب به الحاجة فكثير فيها دم البراغيث (عنى عن قليله فقط) أى دون كثيره على المعتمد

واشترط الشارح في العفو عن قليل شعر نجس ان لا يكون من مغلف وجرى عليه الزيادة والحلبى والقلوبى وغيرهم الى غير ذلك مما يطول من الامثلة (قوله بفعله) قال الشهاب القليوبى فى حواشى المحلى وليس من الفعل بخبر الدم بل بنحو ابرة كما قاله شيخنا انتهى (قوله أو نام

قال فى التحفة وقضية قول الروضة لو خرج من جرحه دم متدفق ولم يلوث بشرته لم تبطل صلاته انه اذا لوث ابطل أى ان كثر كما أفهمه كلام المتولى ووافق ما تقر من العفو عن دم الفصد فى محله بأن الفصد دم لم يلوث به بخلاف تدفق الجرح أو انقناحه بعد بطله وقضية أن مثله حل ر بط الفصد فلا يعنى حينئذ الا عن قليله ثم رأيت الرافعى والمصنف فالاولا فصد يخرج الدم ولم يلوث بشرته أولو ثيا أى وهى خارجة عن محله فليلا لم تبطل صلاته تأمل (قوله أما نحو دم الكلب) أى من الخنزير وفرع أحدهما فهو مقابل قوله غير الكلب الخ (قوله فلا يعنى عنه) أى كما نقله فى المجموع عن البيان وأقره بل نقل عن نص الام أيضا وصرح به أيضا الشيخ نصر المقدسى فى المقصود (قوله وان قل) أى ما لم يتناه فى القلة الى حد لا يدركه البصر المعتدل بناء على ما اعتمده الرملى أن ما لا يدركه الطرف لا ينحس وان كان من مغلف ع ش (قوله لمغلف حكمه) أى دم نحو الكلب فهو تحليل لعدم العفو عنه مطلقا وقد قاسه ابن العماد بدمه حيث قال فى معفواته كل الدماء اذا قلت فلا حرج * وفى البيان سوى كلب لمغلفته وفى التتمة أيضا نحوه ذكروا * وذاجلى فقس بدمه

أى قياسا ولو بأى قل كما لا يعنى عن القليل من دمه وعرقه فقليل دمه أولى اذا لدمع والعرق مما لا يستحيل وانما يرشح رشحا فهو ظاهر من الحيوان الطاهر بخلاف الدم قاله الشهاب الرملى (قوله واذا حصل ما من) هذا اشارة الى شرط من شروط العفو عن ذلك وتقدم أنها ثلاثة (قوله من دم البثرات) بيان لما مر (قوله وما بعده) من دم الدمايل والقروح الخ لكن يخرج منه دم الفصد والحجامة لانه لا يكون الا بفعله وفعله مأذونه كفعاله فعنى عن كثيره ان كان بمجعله ويخرج أيضا ونيم الذباب لانه لا يكون بفعله أو أده بعضهم فليتأمل (قوله بفعله) أى الشخص نفسه متعلق يحصل (قوله كان عصر البثرة والدم) أى أخرج ما فيه من الدم قال فى المصباح وعصرت الثوب عصر اذا استخرجت ما بهله وعصرت الدم لتخرج مدنه (قوله أو قتل البرغوث) أى ونحوه من كل ما لا نفس له سائلة قال فى شرح المنهج اعلم ان دم البراغيث رشحات عصها من بدن الانسان ثم تمجها وليس لها دم فى نفسها ذكره الامام وغيره انتهى فاضافة الدم اليها فى قوله فى دم البراغيث للابسة تأمل (قوله أو نام فى ثوب به الحاجة) أى بخلافه للحاجة كثر أو عدم وجود غطاء غير ثوبه ففيه تقييد لما بحثه ابن العماد كما سأتى آنفا (قوله فكثير فيها) أى فى ثوب به فالاولى التذكير (قوله دم نحو البراغيث) أى مما مر عبارة النهاية ولو نام فى ثوب به فكثيره دم البراغيث التحق بما يقتله منها عند مخالفتها السنة من العرى عند النوم ذكره ابن العماد بحثا وهو محمول على عدم احتياجه للنوم فيه والاعنى عنه زاد الشارح فى الامداد ولانه فيها يقطعها فهو غير محتاج اليه ومن علمه يؤخذ انه لو احتاج اليه كان لم يمتد عفى عنه وهو ظاهر على ان فى أصل بحثه موقفة انتهى ولهذا اقل بعض المحققين أقول بل لو قيل بالعفو مطلقا كان أوجه والله أعلم (قوله عفى عن قليله) جواب اذا (قوله فقط أى دون كثيره) أى فلا يعنى عنه (قوله على المعتمد) أى فى التحقيق والمجموع وغيرهما فى الاول وفى المجموع فى الثانى بل قال

فى ثوب به الحاجة) قال فى النهاية نقلا عن بحث ابن العماد لمخالفتها السنة من التعرى عند النوم زاد الشارح فى الامداد والاياعاب ولانه فيها يقطعها فهو غير محتاج اليه انتهى قال فى النهاية وهو محمول على عدم احتياجه للنوم فيه والاعنى عنه انتهى وفى الايعاب والامداد عقب بحث ابن العماد ما نصه من علمه يؤخذ انه لو احتاج اليه كان لم يمتد عفى عنه وهو ظاهر انتهى وتبرأ منه الشارح فى فتح الجواد فقال وكذا ثوب نام فيه من غير حاجة على ما بحث انتهى وقال السيد عمر البصرى فى حواشى التهفة بعد عبارة النهاية أقول بل لو قيل بالعفو مطلقا كان أوجه والله أعلم انتهى ولم يتعرض الشارح فى التهفة لهذه المسئلة (قوله عن قليله) تقاسم ضابط القليل (قوله دون كثيره على المعتمد) اعتمده النهاية وغيره وعبارة الشارح فى الايعاب أو عصر البثرة أو الدم كذلك لم يعف الا عن القليل كفى التحقيق والمجموع وغيرهما فى الاول وفى المجموع

والبثرة وان عصرا ضعيف
وان اعتمده ابن النقيب
والاذرعي انتهت (قوله ان
جل جلده) قال في التحفة
فن أطلق أنه لا بأس
بقتله في الصلاة يتعين أن
مراده ما لم يحمل جلده
وكالذباب ولو بمكة زمن

اذلا كثير مشقة في تجنبه
حينئذ (ولا ينفى عن جلد
البرغوث ونحوه) لعدم
عموم البلوى به فلو قتله
في الصلاة بطلت ان جل
جلده بعد موته والا فلا نجم
ان كان في تعاطيف الخياطة
ولم يمكن اخراجه فينبغي
أن يعنى عنه (ولو صلى
بنجس) لا يعنى عنه (ناسيا)
له (أو جاهلا) به أو بكونه
مبطلًا ثم يتبين كونه فيها
(أعادها) وحويا

ابتلاهم عقب الموسم كما شمله
كلهم الخ وعبارة التجريد
للمجرد تقلا عن القول
التام لابن العماد لو تعلق
جلدها بظفره أو ثوبه
بطلت وان قتلها على شيء
لم تبطل انتهى (قوله نعم
ان كان الخ) عبارة التحفة
ما يتخلله خياطة الثوب من
نحو الصنبان وهو يفيض
القليل يعنى عنه وان فرضت
حياته ثم موته وهو ظاهر
لعموم الابتلاء مع مشقة
فتق الخياطة لا خراجه
انتهت وفي شرح العباب
لأشارح قال الزركشي ولو
صلى وفي ثوبه قلة ميتة أو برغوث

ابن الرفعة كالتولى لا خلاف فيه فاقترضاه كلام الروضة وغيرهما من العفوع عن كثير دم الدم والبثرة وان
عصرا ضعيف وان اعتمده ابن النقيب والاذرعي انتهى اعاب (قوله اذلا كثير مشقة في تجنبه) تعليل
لعدم العفوع عن كثير ما ذكر (قوله حينئذ) أى حين اذ حصل بفعله وحاصل مسألة العفوع عن الدم أنه ما أن
يدركه الطرف أم لا فان لم يدركه عنى عنه مطلقا ولو من مغلظ أو اختلط بأجنبي وان أدركه فاما أن يختلط
بأجنبي أم لا فان اختلط ضرر مطلقا وان لم يختلط فاما أن يكون أجنبيا أم لا فان كان أجنبيا عنى عن القليل
أن لم يكن من مغلظ وان لم يكن أجنبيا فاما أن يكون من المنافذ أم لا فان كان منها عنى عنها عند الشارح
خلافا للرمل وان كان من غيرها عنى عن القليل وكذا الكثير ان كان بمجده ولم يكن بفعله من غير نحو
الفصد أفاده بعض المحققين (قوله ولا يعنى عن جلد البرغوث) أى لا فى البدن ولا فى الثوب (قوله ونحوه)
مما مر أى من كل ما لا نفس له سائلة كالذباب ولو بمكة زمن الابتلاء به عقب الموسم كما شمله كلامهم
وشرح به جمع متأخرون وأشار بعضهم للعقولان ما يختص الابتلاء به بزمن قليل مع امكان الاحتراز
عنه ليس فى معنى ما ساء محواه والعفوع عن نجاسة المطاف أيام الموسم لان صحته مقصورة على محل واحد
فلا اضطرار اليه أكثر قاله فى التحفة (قوله لعدم عموم البلوى به) أى بجلد نحو البرغوث فهو تعليل لعدم
العفوع عنه قال فى التحفة ومنه يؤخذ أن ما يتخلل خياطة الثوب من نحو الصنبان وهو يفيض القليل يعنى
عنه وان فرضت حياته ثم موته وهو ظاهر لعدم عموم الابتلاء به مع مشقة فتق الخياطة لا خراجه (قوله فلو قتله)
أى البرغوث ونحوه فهو تفريع من المتن (قوله فى الصلاة) أى وكذا فى الطواف (قوله بطلت ان جل
جلده بعد موته) أى البرغوث ونحوه قال فى النهاية والقياس بطلانها أيضا بحمله ماء قليلا أو ماء غائيا ميتة
لأنفس لها سائلة وقلنا لا نجس كما هو الأصل وان لم يصرحوا به انتهى نقله الشرواني (قوله والا) أى ان
لم يحمل جلده بعد موته (قوله فلا) أى فلا تبطل صلاته قال فى التحفة فن أطلق أنه لا بأس بقتله فى الصلاة
يتبين أن مراده ما لم يحمل جلده انتهى وقد ذكر ابن العماد فى معقواته مسألة القمل والبرغوث مع البحث
بعد البطلان فيما اذا حمل جلده جاهلا به فقال

ودم قل كذا البرغوث منه عفوا * عن القليل ولم يسمع بجلده
فانما نجست بالموت ما عذروا * فى حمله اناس كما صلى بصفحته
وينبئ عند جهل الجمل معذرة * لنا مثل غم فى أثواب السنة

(قوله نعم ان كان) أى جلد نحو البرغوث وهذا استدراك على بطلان الصلاة بحمل الجمل المذكور (قوله
فى تعاطيف الخياطة) أى فى خلاها (قوله ولم يمكن اخراجه) لعل المراد بعدم الامكان هنا المشقة كما مر عن
التحفة فليحذر (قوله فينبغى أن يعنى عنه) أى عن الجمل المذكور ومثل ذلك عند الجهل به كما مر عن
ابن العماد وعبارة الايعاب قال الزركشي ولو صلى وفى ثوبه قلة ميتة أو برغوث ميت لم تصح صلاته لكن
ر بما مات القمل فى ثوبه ولم يشعر به فينبغى العفوع عند الجهل ولا إعادة انتهى ووجهه بأن تغيبش الثوب
كل وقت مما يعسر انتهى بقص فليأمل (قوله ولو صلى بنجس) الخ مراده بهذا أن قول المصنف فيما تقدم
والطهارة عن الخبث الخ أى فى نفس الامر مع اعتقاده لا فى اعتقاده فقط (قوله لا يعنى عنه) أى بثوبه وبذنه
أو مكانه (قوله ناسياله) حال من فاعل صلى والضمير المحرور باللام للنجس (قوله أو جاهلا به) أى بعين
النجس (قوله أو بكونه مبطلا) أى أو علم بعين النجس لكنه كان جاهلا بكونه نجسا مبطلا للصلاة (قوله
ثم يتبين كونه فيها) أى كرون النجس فى الصلاة فان علمه فى أثناءها فقطعها وتطهر عنه واستأنفها قال فى
التحفة ولو مات قبل التذكرة فالمرحوم كرم الله تعالى كما أفنى به البلوى وتبعوه أن لا يترأخذه لرفعه عن
هذه الامة الخطأ والنسيان (قوله أعادها وحويا) أى ان تذ ك ذلك فى الوقت وقضاها ان تذ كره بغيره
وظاهر أنهما على التراخي نظير ما قالوه فى الصوم أن من نسي النية لا يجب عليه القضاء فور الانه هنا

ميت لم تصح صلاته لكن ربما مات القمل في الثوب ولم يشعر به فيبقى العفو عند الجهل ولا إعادة انتهى ووافقه ابن العباد ووجهه بأن
تفتش الثوب كل وقت مما يصبر انتهى كلام شرح العبادي بحر وفه (قوله من باب خطاب الوضع) قال في شرح العباد خطاب الشارع
أما خطاب تكليف بأمر أو نهى فيؤثر فيه الجهل والنسيان إذا الجاهل والناسي غير مكافئين فلا يأثم بالخالفه وأما خطاب وضع وأخبار بكسر
الهمزة وهو ربط الأحكام بالاسباب فلا يؤثر فيه ذلك بدليل الضمان بالاناف ٣٢١ الناسي والجاهل وقال سم لوعبر بقوله

من باب المأمورات لكن
أحسن لثلا ترد الموانع فانها
من باب خطاب الوضع
ويؤثر فيها النسيان انتهى
وعبارة الرسالة التي جمعها
الفقيه في شروط الوضوء
الأحكام إما أن تكون من
قبيل خطاب التكليف وهو

لان الطهر عنها من قبيل
الشروط وهي من باب
خطاب الوضع وهو لا يؤثر
فيه الجهل والنسيان
(الشرط الثامن ستر
العورة) عن العيون
فتبطل بعدم سترها مع
القدرة عليه وان كان خاليا
في ظلمة

ما فيه حب أو وضع فيفرق
فيه بين نحو الناسي وغيره
أو من باب خطاب الوضع
وهو جعل الشيء سببا

أو شرطا أو مانعا للحكم الذي
هو خطاب التكليف وهو
لا يختلف فيه الصغير
والكبير ولا الجاهل وغيره
فهو شامل لكل أحد
فيه لزم الولى أن يأمر المميز
بالوضوء واستقبال القبلة
عند ارادته الصلاة وإذا

مع النسيان وعدم العلم بالنجاسة معذرة واذ لم يجز البحث عن ثيابه مثلا قبل الصلاة فيها بل يعمل بما هو
الأصل فيها من الطهارة أفاده ع ش فلي تأمل (قوله لان الطهر عنها) أى عن النجاسة لتعليل لوجوب
الإعادة (قوله من قبيل خطاب الوضع) بفتح القاف وكسر الباء مكبرا أى من باب خطاب الوضع وهو
جعل الشيء سببا أو شرطا أو مانعا للحكم الذى هو خطاب التكليف وهذا لا يختلف فيه الصغير والكبير ولا
الجاهل وغيره فهو شامل لكل أحد فيلزم الولى أن يأمر المميز بالوضوء واستقبال القبلة عند ارادته الصلاة
وإذا نسي المصلى شيئا من الشروط أو تركه جهلا بطلت صلاته والمقابل لخطاب الوضع هو خطاب التكليف
وهو ما فيه حب أو منع وهو يفتقر فيه نحو الناسي ونحو ما انتهى كردى (قوله وهو) أى خطاب الوضع
(قوله لا يؤثر فيه الجهل والنسيان) يعنى لا يفتقر بين نحو الجاهل والعالم قال العلامة ابن قاسم برده عليه أن
الموانع أيضا من باب خطاب الوضع ويؤثر فيه النسيان كفى يسير الكلام أو لا كل نسيانا فانه لا يضر
واللائق أن يقال من باب المأمورات فلا يؤثر فيها النسيان وحينئذ فلا ترد الموانع لانها من باب المنهيات
والنسيان يؤثر فيها فلي تأمل (قوله الشرط الثامن) وجه التصريح به هنا دون الذى قبله الايدان بأن السبعة
عدد تام وان ما بعده عدد مستأنف كما ذكره بعض النحويين فى واو الثمانية وذلك لان العدد اما فرد أو
مركب من فردين وهو الزوج أو من زوج وفرد أو من زوجين والثلاثة الاول من الثلاثة فان فى ضمنها
الواحد والاثنين والاخير من الاربعة ومجموع الثلاثة والاربعة سبعة فتمت بها الاحوال وما يأتى تكرار
الثمانية زوج وزوج وقد مضى والتسعة زوج وفرد وهكذا فلي تأمل (قوله ستر العورة) حكمة وجوب
الستر فيها ما جرت به عادة مريد التمثيل بين يدي كبير من التجميل بالستر والتطهير والمصلى يريد التمثيل بين
يدي ملك الملوكة والتجميل له بذلك أولى ويجب سترها فى غير الصلاة أيضا لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم
لا تمشوا عرا وقوله الله احق أن يستحيامننه قاله فى النهاية (قوله عن العيون) المراد عيون الانس والجن
والملائكة وكذا يشترط سترها عن عينه على ماسياى واستغيد من ذلك أن الثوب يمنع من رؤية الجن والملائكة
وقد يؤيده قصة حديث خديجة رضى الله عنها حين ألقت الخمار عن رأسها لتخبر جبريل أول البعثة كما
أشار اليه صاحب الهمزة بقوله

فأما طت عنها الخمار لتدري * أهو الوحى أم هو الأغماء
فأختفى عند كشفها الرأس جبريل فاعاد أو أعيد الغطاء

تأمل (قوله فتبطل) نفرع على اشتراط ستر العورة والضمير المستتر للصلاة (قوله بعدم سترها) أى العورة
(قوله مع القدرة عليه) أى الستر راجع للثمن بخلافه عند العجز عنه فانه يصلى الفرائض والسنن وأتم ركوعه
وسجوده ولا إعادة عليه ولا يكف غض بصره فى هذه الحالة ثم ان وجد فيه الستر به فورا وبني حيث لا تبطل
كالاستدبار (قوله ان كان خاليا فى ظلمة) أى وبالاولى اذا كان خاليا فقط أو فى ظلمة فقط وفائدة الستر
فى الخلوة مع ان الله تعالى لا يحجب به شيء فيرى المستور كما يرى المكشوف انه يرى الاول متأدبا

٤١ - ترمى - فى نسي المصلى شيئا من شروط الصلاة أو تركه عمد ابطلت صلاته الخ (قوله عن العيون) قال فى شرح
العباد قال ابن الرفعة المراد عيون الانس والجن والملائكة انتهى ونحوه النهاية وكذلك يشترط سترها عن عينه على ماسياى (قوله مع القدرة
عليه) قال فى التحفة فان عجز بالطريق السابق فى التيمم ومن ثم لزمه هنا سؤال نحو العارية وقبول هبة تافهة كطين صدى عاريا وأتم ركوعه
وسجوده ووجوبه ولا إعادة عليه فان وجد فيه الستر به فورا وبني حيث لا تبطل كالاستدبار انتهى وفى شرح أبى شجاع للسلامة ابن قاسم
العبادى قدر عليه بشراء أو استئجار بعوض مثل بشرطه السابق فى التيمم أو استمارة لا اقتراض وأما باب لغير نحو الطين ولا يباع له مسكنه وخادمه

والثاني تارك الادب تأمل (قوله لاجماعهم على الامر بالستر في الصلاة) دليل لاصل المسئلة وقد استدلل في غيره بالحديث الصحيح وهو لا يقبل الله صلاة حائض أي بالغة الاجحمار وقوله أي بالغة تفسير الحائض أراد به ان الحائض ليس للتعقيد لانه يخرج به حيثئذ من بلغت بالنسب فلا تجب الستر بل لبيان ان المراد مطلق البالغة بالحيض أو السن وغفل من قال بالغ من النساء وقيس بها غيرهما ومن قال كون المراد بالحائض مطلق البالغ شامل للذكر والانثى غير ظاهر لان الحائض خاص بالانثى فلا بد من القياس المذكور وهذا كله غفلة عن قوله الاجحمار فهذا خاص بالانثى فلا قياس ولا احتراز وهذا واضح الآن الاسترواح لاول خاطر يوجب الوقوع في مثل ذلك ثم قوله أي بالغة لا يخرج الصغيرة لانه لا غلب أولم يخاطب بذلك والمخاطب وليها انتهى حواشي فتح الجواد (قوله والامر بالشئ نهى عن ضده) أي والنهي عن الشئ أمر بضده هذا هو الاصح في هذه القاعدة وهناك أقوال أخر قال السيوطي في الكوكب الساطع الامر بنفسيا لشئ عندنا * نهى عن الضد الوجودي عندنا والفخر والسياف له تضمننا * وقيل لا ولا وقيل ضمنا والحم لا للندب ولا اللفظي على * مرجح وليس عينا للملا والنهي قيل أمر بضد قطعا * وعكسه وقيل خلف برعي

وأدلة ذلك مبسوطة في الاصول (قوله والنهي هنا) أي في مسئلتنا (قوله يقتضي الفساد) أي لكونه في العبادات والنهي فيها يقتضي الفساد وهذا قول الغزالي والامام الرازي وأخرجا بالعبادات المعاملات ففسادها عندهما بفوات ركن أو شرط عرف من خارج عن النهي لكن الراجح عند الاصوليين ان النهي ان يرجع على ذات الشئ أو الى جزئه أو لازمه فهو للفساد فالاول كالنهي عن النفل المطلق في الاوقات المكروهة وبيع وشرط والثاني كالنهي عن بيع الماقيح والثالث كبيع درهم بدرهمين فان النهي لخارج عن النهي عنه أي غير لازم لم يفد الفساد عند الاكثرين قال في الكوكب الساطع جهو درهم يعطى الفساد شرعا * وقيل بل معنى وقيل وضعنا ان عاد قال السامي احتمل * رجوعه لللازم أو ما دخل والنهي للخارج كالتطهر * بالغصب لا يفيد عند الاكثر وقيل بل يعطى الفساد مطلقا * والفخر في عبادة قد انتق

قال الكردي وذلك لان النهي عن الوضوء بالمغصوب لا تلأف مال الغير وهو قد يحصل بغير الوضوء فلا يتعين لاتلافه ومثل ذلك البيع في وقت نداء الجمعة فالنهي عنه للتقويت وهو قد يحصل بغير البيع أيضا فالنهي عنه لامر خارج فقوله هنا لانه في العبادات جرى على قول ضعيف عند الاصوليين بالنسبة لمفهومه في غير العبادات فتنبه له انتهى ملخصا (قوله وعورة الرجل) مبتدأ خبره ما بين الخ والعورة لغة التقصان والشئ المستباح وسمى المقدار الاتي به القبح ظهوره وتطابق أيضا على ما يجب ستره في الصلاة وهو المراد هنا وعلى ما يحرم النظر اليه وهو الذي ذكره في كتاب النكاح (قوله أي الذكر) أي فالمراد بالرجل ما قابل المرأة فيدخل الصبي ولو غير مميز وتظهر فائدته في طوافه اذا أحرم عنه وليه انتهى برماوى وعبرة سم عن الاسنوى فان قيل غير المميز لا يحرم النظر الى عورته سواء فيه الفرج وغيره كما استعرفه في النكاح ولا تصح منه الصلاة فافائدة الحكم بانه عورة قلنا في ستره في الطواف اذا أحرم عنه والولى انتهى قال في الكبرى والقول بجعل نظر فرجه ضعيف كما في المنهاج في النكاح وحيثئذ فيكون فائدة جعل الفرج عورة من جهة حرمة النظر وصحة الطواف وما عداه مما بين السرة والركبة لصحة الطواف فقط فتنبه له انتهى (قوله الصغير والكبير) أي ولا فرق بين الحر وغيره (قوله والامة) أي على الاصح كما سيأتي عن المغني (قوله ولو لمبعضه ومكاتبه ومستولدة) قال بعضهم وفي المبعضة أقوال ثبوت كالحرة وكالحرة

كراهة الصلاة النهي الراجع الى نفس العبادة أو لازمها يضاد الصحة وان كان للكرهية اذا المكروه لا يتناول مطلق الامر والالزم كون الشئ مطلوب الفعل والترك من جهة واحدة وهو ممتنع كما نقرر في الاصول الخ (قوله الصغير) قال في النهاية وان لم يكن محميا وتظهر فائدته في طوافه

لاجماعهم على الامر بالستر والامر بالشئ نهى عن ضده والنهي هنا يقتضي الفساد (وعورة الرجل) أي الذكر الصغير والكبير (والامة) ولو لمبعضه ومكاتبه ومستولدة

اذا أحرم عنه وليه انتهى وعبرة شرح العباب للشارح وفائدة ذلك عدم صحة طواف الولي به اذا أحرم عنه بنسب بدون سترها انتهت وذكر في الايعاب قبل هذا وان لم يميز كما في المجموع ولا ينافيه ما يأتي في النكاح من حل نظر عورته لانه ليس لعدم كونه عورة بل لما يأتي ثمة انتهى وعبرة العلامة ابن قاسم في حواشي شرح المنهاج نقل عن الاسنوى فان قيل غير المميز لا يحرم النظر الى عورته سواء فيه الفرج وغيره كما استعرفه في

النكاح ولا تصح منه الصلاة فافائدة الحكم بانه عورة قلنا في ستره

في الطواف اذا أحرم عنه الولي انتهى ما أوردنا نقله مما نقله ابن قاسم والقول محل نظر فرجه ضعيف كما في المنهاج في النكاح وحينئذ فيكون فائدة جعل الفرج عورة من جهة حرمة النظر وصحة الطواف وما عداه مما بين السرة والركبة لصحة الطواف فقط فتنبه له (قوله المؤمن) قال في شرح العباب التعبير بالمؤمن للغالب انتهى ولهذا قال مر ٣٢٣ في النهاية عورة الذكور ولو كافر أو

عبد أو صبي الخ (قوله له شواهد) قال في التحفة منها الحديث الحسن غط نفذك فان الفخذ عورة انتهى وفي شرح العباب له كحديث ما فوق الركبتين من العورة وما أسفل

(ما بين السرة والركبة) لخبر عورة المؤمن ما بين سرتة وركبته وهو وان كان ضعيفا إلا أن له شواهد تحبزه وقيس بالذكر الأمة بجماع أن رأس كل ليس بعورة (و) عورة (المرأة) الصغيرة والكبيرة (في صلاتها وعند الأجانب)

السرة من العورة رواه الدارقطني وضعفه البيهقي وروى من حديث عمرو ابن شعيب العورة ما بين السرة والركبة وروى بسند ضعيف عن أبي أيوب مرفوعا عورة الرجل ما بين سرتة وركبته وروى أبو داود وقال فيه نكارة لا تبرز نفذك ولا تنظر إلى فخذي ولا ميت انتهى من الأيعاب (قوله وقيس بالذكر الأمة) أي في أن عورتها ما بين السرة والركبة هذا هو الأصح والثاني عورتها كالخبرة الرأسها أي عورتها ما عدا الوجه والكفين والرأس والثالث عورتها ما لا يسد منها في حال خدتها بخلاف ما يمد كالرأس والرقبة والشاعر وطرف الساق انتهى من المغني (قوله بجماع أن رأس كل) أي من الرجل والأمة (قوله ليس بعورة) أي اجماعا كذا في التحفة والنهاية وغيرهما وفي بعض المصنفات ما نصه قال الربيعي أن ابن المنذر ادعى الإجماع المذكور قال الجوهري في حاشيته قوله ادعى إشارة إلى ضعفه فليراجع ونظر في هذا الجامع بأنه ليس عليه للحكم حتى يصح جعله جامعا وأجيب بأنه من قياس الشبه في الجنة كقياس البغال على الخيل في عدم وجوب الزكاة من قياس العلة وأيضا فهو قياس اقتناعي يقتنع به الخصم لأنه يقول أن الأمة كالخبرة في الصلاة الرأسها فنقول له قياسها على الرجل بهذا الجامع الذي تسامه أولى فليأمل (قوله وعورة المرأة) أي الخالصة لما تقدم أن المبعوضة كالأمة على الأصح (قوله الصغيرة والكبيرة) أي ولو غير المميزة كما في التحفة وتقدم فائدة ذلك فلا تغفل (قوله في صلاتها) أي الخيرة ولو في الخلوة أو في الظلمة كما مر قال الخطيب في شرح التبيين والمستحب أن تصلي المرأة حرة كانت أولا في ثلاثة أبواب درع وهو قيص سابل وخمار وسراويل أن لم يتسرا الأزار والأفلازار مقدم عليه لخبر تصلي المرأة في ثلاثة أبواب درع وخمار وأزار انتهى (قوله وعند الأجانب

والثالث هو القول المذكور في الأمة انتهى فليأمل ولم يذكر في المكتبة والمستولدة الخلاف فليراجع (قوله ما بين السرة والركبة) خرج به السرة والركبة فليست من العورة على الأصح نعم يجب ستر جزء منهما ليتحقق به ستر العورة وقيل الركبة من العورة دون السرة وقيل السرة والركبة والركبة والركبة وأجد رضى الله عنهما (قوله لخبر) دليل لكون عورة الذكور ما بين السرة والركبة والحديث رواه الحارث بن أبي أسامة عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه مرفوعا (قوله عورة المؤمن ما بين سرتة وركبته) السرة الموضع الذي يقطع من المولود والسر ما يقطع من سرتة ولا يقال سرة لأن السرة لا تقطع وجمع السرة سرر وسرايه والركبة موصل ما بين أطراف الفخذ وأعلى الساق والجمع ركبت وكل حيوان ذي أربع ركبتة في يديه وعرقوبه في رجله انتهى مغني (قوله وهو) أي هذا الخبر (قوله وان كان ضعيفا) أي لأن في سنده رجلا مختلفا فيه (قوله إلا أن له) الخ هذا الاستثناء خبر المبتدأ مقيد بالغاية (قوله شواهد) جمع شاهد وهو عند المحدثين ما وافق ذلك الحديث في المعنى فقط بخلاف التابع فإنه ما وافقه في المعنى واللفظ معا ولكن ليس المراد بالموافقة في اللفظ أن لا يختلف في الصوغ لحكم واحد وهو فرفة ذلك تسمى عندهم بالاعتبار وقد ذكر الحافظ العراقي هذه الثلاثة بقوله

الاعتبار بسرك الحديث هل * شارك راو أو غيره فاجل
عن شيخه فان يكن شورك من * معتبر به فتابع وان
شورك شيخه ففوق فكذا * وقد يسمى شاهد اسم اذا
متم بعمناه أي فالشاهد * وما خلا عن كل ذام غارد

(قوله تحبزه) أي تحبزه ضعفه منها الحديث الحسن غط نفذك فان الفخذ من العورة ومنها حديث ما فوق الركبتين من العورة وما أسفل السرة من العورة رواه الدارقطني وضعفه البيهقي وروى من حديث عمرو ابن شعيب العورة ما بين السرة والركبة وروى بسند ضعيف عن أبي أيوب مرفوعا عورة الرجل ما بين سرتة وركبته وروى أبو داود وقال فيه نكارة لا تبرز نفذك ولا تنظر إلى فخذي ولا ميت انتهى من الأيعاب (قوله وقيس بالذكر الأمة) أي في أن عورتها ما بين السرة والركبة هذا هو الأصح والثاني عورتها كالخبرة الرأسها أي عورتها ما عدا الوجه والكفين والرأس والثالث عورتها ما لا يسد منها في حال خدتها بخلاف ما يمد كالرأس والرقبة والشاعر وطرف الساق انتهى من المغني (قوله بجماع أن رأس كل) أي من الرجل والأمة (قوله ليس بعورة) أي اجماعا كذا في التحفة والنهاية وغيرهما وفي بعض المصنفات ما نصه قال الربيعي أن ابن المنذر ادعى الإجماع المذكور قال الجوهري في حاشيته قوله ادعى إشارة إلى ضعفه فليراجع ونظر في هذا الجامع بأنه ليس عليه للحكم حتى يصح جعله جامعا وأجيب بأنه من قياس الشبه في الجنة كقياس البغال على الخيل في عدم وجوب الزكاة من قياس العلة وأيضا فهو قياس اقتناعي يقتنع به الخصم لأنه يقول أن الأمة كالخبرة في الصلاة الرأسها فنقول له قياسها على الرجل بهذا الجامع الذي تسامه أولى فليأمل (قوله وعورة المرأة) أي الخالصة لما تقدم أن المبعوضة كالأمة على الأصح (قوله الصغيرة والكبيرة) أي ولو غير المميزة كما في التحفة وتقدم فائدة ذلك فلا تغفل (قوله في صلاتها) أي الخيرة ولو في الخلوة أو في الظلمة كما مر قال الخطيب في شرح التبيين والمستحب أن تصلي المرأة حرة كانت أولا في ثلاثة أبواب درع وهو قيص سابل وخمار وسراويل أن لم يتسرا الأزار والأفلازار مقدم عليه لخبر تصلي المرأة في ثلاثة أبواب درع وخمار وأزار انتهى (قوله وعند الأجانب

اجماعا وكذلك في النهاية وغيرها (قوله الصغيرة) قال في التحفة ولو غير مميزة انتهى وسبق نظير ذلك في الذكر (قوله وعند الأجانب) فيحرم نظر خصي ومحبوب بالغ مختار ولو شيخا ومختار وهو المتشبه بالنساء عاقل إلى شيء من أجزائها وكذا الخنثى أذهو مع النساء كرجل وعكسه فيحرم نظره لهما قال الشارح في النكاح من التحفة خرج أي بالنظر

الى عورتها مثاله فلا يحرم نظره في نحو مرآة كما أفنى به غير واحد ويؤيده قولهم لو علق الطلاق برؤيته لم يحث برؤيته خيالها في نحو مرآة
لانه لم يرها ومحل ذلك كما هو ظاهر حيث لم يحش فتنه ولا شهوة انتهى كلام التحفة بحروفه (قوله ولو خارجها) أي الصلاة ومع ذلك
يحرم النظر الى ما عدا العورة ٣٢٤ كما سيأتي قريبا (قوله أي وما ظهر منها الخ) قاله ابن عباس وعائشة رضي الله عنهم (قوله وانما لم

ولو خارجها) أي الصلاة وهذا لا ينافي قول من قال ان عورتها عند الاجانب جميع بدنها لان حرمة نظر
الاجانب الى الوجه والكفين انما هي من حيث ان نظرهما مظنة الشهوة لا من حيث كونها عورة ومن
ثم انفقوا على حرمة نظرها في حواجز نظر الوجه والكفين حيث لا شهوة ولا خوف فتنه ونسب
القول بعدم الحرمة للاكثرين لاسيما المتقدمين وصوبه في المهمات لكن الراجح عندهم الحرمة فليتامل
(قوله جميع بدنها) أي حتى شعر رأسها وباطن قدميها ولكن يكفي ستره بالارض في حال القيام ففي
الستر الملبس على النهاية مانعه ولو كان الثوب ساترا لجميع القدمين وليس مما سالت الباطن القدم كفي الستر به
لكونه يمنع ادراك باطن القدم فلم تكاف لبس نحو خوف خد لا فاما توهمه بعض ضعفة الطلبة لكن يجب
تحرزها في سجدتها عن ارتفاع الثوب عن باطن القدم فانه مبطل فتنه له انتهى وفي الباجوري فان
ظهر منه أي من باطن قدميها شيء عند سجودها أو ظهر عقبها عند ركوعها أو سجودها بطلت صلاتها انتهى
بقي الكلام فيما لو وصلت على شبك ورؤى بعض باطن قدميها من أسفل هل تصح أم لا حرر (قوله الا الوجه
والكفين) استثناء من جميع بدنها (قوله ظهر او بطن الى الكوعين) بادخال الغاية فالاولى الى الرسغين قاله
السيد محمد البصري ولكن يجب ستر جزء منه نظير عامر (قوله لقوله تعالى) في سورة النور وقال بعض
المفسرين مقتضود هذه السورة ذكر احكام العفاف والستر وقد كتب عمر رضي الله عنه الى الكوفة عاموا
نساءكم سورة النور وقالت عائشة رضي الله عنها لا تلبوا النساء في الغرف ولا تلموهن الكتابة وعلموهن
سورة النور والغزل انتهى (قوله ولا يبدن) الخ أول الآية وقل للمؤمنات يفضضن من أبصارهن
ويحفظن فروجهن ولا يبدن الخ (قوله زينتهن) المراد بهما البدن الذي هو محل الزينة وهي في الاصل
ما يزين به كالخلى ويدل على هذا المراد تفسيره المستثنى بالوجه والكفين قاله الجبل فليتامل (قوله الا ما ظهر
منها) أي من الزينة يعني ما غلب ظهورها منها فاندفع ما يقال كيف يبدن ما ظهر مع أنه ظاهر لان المعنى
الا ما ظهر فليبدنه تأمل (قوله أي وما ظهر منها) أي من الزينة بمعنى بدنها (قوله وجهها وكفاها) أي ظهرا
وبطن الى الكوعين قال بعض المحققين وانظر وجهه دلالة الآية على المدعى الذي هو كون العورة في
الصلاة غير الوجه والكفين وقوله لان الحاجة الخ قد يقال الحاجة تدعو الى ابرازهما خارج الصلاة وأما في
الصلاة فلا حاجة اليه ويمكن أن يجاب بأنه لم يدل الدليل على أن عورة الاثني بالنسبة للاجانب جميع بدنها
وبالنسبة للمعارف ما بين سترها وركبتها تعين أن تكون الآية واردة في شأن الصلاة تأمل انتهى بجري وجمل
(قوله وانما لم يكونا عورة) أي الوجه والكفان (قوله حتى يجب سترهما) أي ولم تصح نحو الصلاة بكشفهما
(قوله لان الحاجة تدعو الى ابرازهما) أي الوجه والكفين ولأنهما لو كانا عورة لما وجب كشفهما في
الاحرام (قوله وحرمة نظرها) مبتدأ خبره قوله ليس لان الخ (قوله ونظر ما عدا ما بين السرة والركبة من
الامة) أي وحرمة نظرها (قوله ليس لان ذلك) أي ما ذكر من وجه الحرمة وكفاها وما عدا ما بين السرة والركبة
(قوله عورة) أي حتى ينافي ما تقر اذا تلازم بين حرمة النظر وجوب الستر ألا ترى أن الامر بدحرمة نظرها
وكذلك الرجل يحرم على النساء نظره ولا يجب عليه الستر قاله في الامداد وسيأتي عن الايعاب ما هو أبسط منه
(قوله لان النظر اليه) أي الى ما ذكر من الوجه الخ (قوله مظنة الفتنة) قال في الايعاب وبما تقر به علم أنه
لا يلزمها بحضرة الاجانب ستر وجهها وكفها وان حرم نظرها كما كنظر المرأة للرجل وهو لا مردفانه حرام
ولا يلزم الستر فلا يلزم بينهما وسيأتي ثم أي في النكاح الجمع بين نقل الاجماع على أنه لا يلزمها ستر وجهها في
طريقها بل يشد بذكر تركه والبدان كذلك بالاولى وعلى انهم بمنع من الخروج سافرات الوجوه

يكونا عورة الخ) عبارة
الامداد وأما حرمة نظرها
ونظر ما عدا ما بين سرة
وركة الامة كما سيأتي
مبسوطا في النكاح مع
الجواب عن نقل اجماعين
ولو خارجها) جميع بدنها
الا الوجه والكفين
ظهر او بطن الى الكوعين
لقوله تعالى ولا يبدن
زينتهن الا ما ظهر منها أي
وما ظهر منها وجهها وكفاها
وانما لم يكونا عورة حتى
يجب سترهما لان الحاجة
تدعو الى ابرازهما وحرمة
نظرهما ونظر ما عدا ما بين
السرة والركبة من الامة
ليس لان ذلك عورة بل
لان النظر اليه مظنة

الفتنة
ظاهرهما التناقض فان
ذلك مظنة الفتنة ولا تلازم
بين حرمة النظر وجوب
الستر ألا ترى أن الامر
يحرم نظره ولا يجب عليه
الستر وكذلك الرجل
يحرم على النساء نظره ولا
يجب عليه الستر انتهى
وذكر ذلك محتصرا في
التحفة وفتح الجواد
وأبسط مما في الامداد في
شرح العباب وعبارة

وبما تقر به علم أنه لا يلزمها بحضرة الاجانب ستر وجهها وكفها وان حرم نظرها كما كنظر المرأة للرجل وهو
من
للامرد حرام ولا يلزم الستر فلا يلزم بينهما وسيأتي ثم أي في النكاح الجمع بين نقل الاجماع على أنه لا يلزمها ستر وجهها في طريقها بل يشد
ويكره تركه والبدان كذلك بالاولى وعلى انهم بمنع من الخروج سافرات من أن التمتع المكروه قد يمنع منه أو الثاني محمول على ما اذا تعرض
بالكشف لرؤية الرجال لمن ومن ثم أفنى الولي العراقي بحرمة بروز الامة الجذيلة كاشفة غير عورتها ومنعها من ذلك ومثلها الامر بالجبل اذا

اقترب التبرج فيها بالزينة والتعرض للريبة والاختلاط بالفسقة وعلم من كلامه أن صوت المرأة غير عورة انتهت قال ابن قاسم في حواشي شرح المنهج فلا يحرم سماعه ولا تبطل الصلاة به لو جهرت أسنوى انتهى وفي النسكاح من التحفة فلا يحرم سماعه إلا أن خشى منه فتنة وكذا إن التذبح كما يحثه الزركشي ومثلها في ذلك الأمر انتهى كلام التحفة وفي التنبيه ٣٢٥ وشرحه للخطيب الشربيني والمستحب

أن تصلي المرأة حرة كانت أولا في ثلاثة أبواب درع وهو قيص سابل ونهار وسراويل إن لم يتيسر الأزار والأفازار مقدم عليه لخبر تصلي المرأة في ثلاثة أبواب درع ونهار وأزار انتهى (قوله ما بين السرة والركبة) وكذلك

(و) عورة الخيرة (عند) مثلها ومملوكها العفيف إذا كانت عفيفة أيضا من الزنا وغيره وعند الممسوح الذي لم يبق فيه شيء من الشهوة وعند (محارمها) الذكور (ما بين السرة والركبة) فيجوز لمن ذكر النظر من الجانبين لماعدا ما بين السرة والركبة بشرط أمن الفتنة وعدم الشهوة بأن لا ينظر في تلذذ ولا حتى المشكل كالأنثى فيما ذكر رقا وحرية

من أن المكروه قد يمنع منه أو الثاني محمول على ما إذا تعرضت بالكشف لرؤية الرجال لهن ومن ثم أفنى الولي العراقي بجمرة بروز الأمة الجليلة كاشفة غير عورتها ومنعها من ذلك ومثلها الأمر الجليل إذا اقترب المبرج فيها بالزينة والتعرض للريبة والاختلاط بالفسقة وعلم من كلامه أن صوت المرأة غير عورة انتهى تأمل (قوله) عورة الخيرة عند مثلها أي المرأة مثلها لاختصاص الخيرة في التحفة مع المتن ما نصه والمرأة مع المرأة كرجل مع رجل فيحل حيث لا خوف فتنة ولا شهوة لها نظرا ما عدا سرتها وركبتها وما بينهما إلا أنه عورة (قوله) ومملوكها (قوله) عطف على مثلها (قوله) لعفيف أي من العفة قال في القاموس عفا وعفا عفا وعفاة بفتحهم وعفة بالكسر فهو عفف وعفف كف عما لا يحل ولا يحمل كاستعفف وتعفف والجمع إعفاء وهي عفة وعفيفة وإلحاق عفاً بفتحهم وعفيفاً (قوله) إذا كانت عفيفة أيضا أي لا يكتفي عفة المملوك فقط بل لابد من عفة سيده أيضا (قوله) من الزنا وغيره متعلق بكل من العفيف وعفيفه وعبارة التحفة والأصح أن نظار العبد العدل ولا تكفي العفة عن الزنا فقط غير المشترك والمبعض وغير المكنان كما في الروضة عن القاضي وأقره وإن أطالوا في رده إلى سيده المتصفة بالعدل أيضا (قوله) وعند الممسوح عطف على قول المتن عند مثلها أي وعورة الخيرة عند الممسوح (قوله) الذي لم يبق فيه شيء من الشهوة أي بخلاف ما إذا بقي فيه شيء أي بخلاف ما إذا بقي فيه شيء منها وعبرة التحفة نظرا ممسوح ذكره كله وأنبأه بشرط أن لا يبق فيه ميل للنساء أصلا وإسلامه في المسألة وعند الله ولو أجنبيا الأجنبية متصفة بالعدل كالنظر إلى محرم فينظر منها ما عدا ما بين السرة والركبة وتنظر منها ذلك (قوله) وعند محارمها عطف أيضا على عند مثلها أي وعورة الخيرة عند محارمها من نسب أو رضاع أو مصاهرة (قوله) الذكور أي وكذا الخنثى كما سيأتي قريبا (قوله) ما بين السرة والركبة أي وكذلك عورتها في الخلوة ومثلها الرجل في ذلك على ما هو ظاهر الإيجاب واعتقده جمع لكن في التحفة ما نصه ويلزم سترها خارج الصلاة لكن الواجب فيها ستر سواها الرجل والأمة وما بين سرة وركبة الخيرة فقط لا لادنى غرض كثير وخشية غبار على ثوب تجمله وفي الامداد والغسل ونحوه مما يجوز للتكشاف كاستعداد وغلبة الخراج وفي الإيجاب وحيث كشف الحاجة لزمه الإقتصار على قدرها تأمل (قوله) فيجوز لمن ذكر (قوله) يريح على كون عورة الخيرة عند هؤلاء ما بين السرة والركبة (قوله) النظر من الجانبين أي الخيرة المذكورة ومثلها ومملوكها الممسوح والمحارم (قوله) لماعدا ما بين السرة والركبة أي بخلاف ما بين السرة والركبة من الجانبين له قال في التحفة ويلحق به هنا على الوجه نفسه السرة والركبة احتياطا انتهى (قوله) بشرط أمن الفتنة متعلق بجوز أما إذا لم يأمن الفتنة عن النظر لذلك فيحرم (قوله) وعدم الشهوة أي وبشرط عدم الشهوة فهو عطف على أمن الفتنة أما مع الشهوة فيحرم (قوله) بأن لا ينظر في تلذذ أي بنظره ولعل الانسب حذف لافلتأمل (قوله) والخنثى المشكل أي عورته مبتدأ خبره (قوله) كالأنثى أي كمورتها (قوله) فيما ذكر أي من التفاصيل (قوله) رقا وحرية (قوله) في الشارح هنا على قوله والخنثى الخيرة كخيرة لاني لان عورة الخنثى الرقيق لا تخالف عورة الرجل كما لا تخالفها عورة الانثى الرقيقة كما نبه عليه في التحفة حيث قال عبر شيئا بقوله والخنثى رقا وحرية كالأنثى وقوله رقا غير محتاج إليه لان عورة الذكر والانثى القنين لا تختلف إلا على الضميمة أن عورة الانثى أوسع من

عورتها في الخلوة ومثلها الرجل في ذلك على ما هو ظاهر كلام الشارح في شرح الباب واعتقده الطيلاوي ونقله العلامة ابن قاسم في حواشي شرح المنهج عن مر قال ثم اعتمد مر ما نقله الزركشي انتهى وهو كون الواجب سترها

من الرجل في الخلوة هو السوءتان فقط وهذا هو الموجود في النهاية وفتاوى مر وجري عليه الشارح في شرح الإرشاد والتحفة وعبارتها ويلزم سترها خارج الصلاة ولو في الخلوة لأن الواجب فيها سوة الرجل والأمة وما بين سرة وركبة الخيرة فقط لا لادنى غرض كثير بدو خشية غبار على ثوب تجمله انتهى وعبرة الامداد والغسل ونحوه مما يجوز للتكشاف كاستعداد وغلبة الخيرة وتوسخ الثوب الذي يتجمل به أو تقطعه إذا لم يكن عنده غيره وشق عليه غسله فيما يظهر فلا يجب للعذر الخ وفي شرح العباب وحيث كشف الحاجة لزمه الإقتصار على قدرها انتهى

(قوله فان استتر كرجل الخ) أى الحر أما الرقيق فتصح صلاته قال فى الإيعاب لان القرن لا يختلف عورته بالذكورة والا نوثه فصحت صلاته ولم يلزمه قضاء مطلقا على القولين لخلوه عن التردد الا فى نظيره فى الحر انتهى فلو اقتصر الشارح هنا على قوله وان الخشى الحر كالحرة لكفى لان عورة الخشى الرقيق لا تخالف عورة الرجل كما لا تخالف عورة الانثى الرقيقة ولذلك قال فى التحفة تنبيه عبر شيخنا بقوله والخشى رقا وحرية كالانثى وقوله رقا غير محتاج اليه لان عورة الذكر والانثى القنن لا تختلف الا على الضعيف أن عورة الانثى أوسع من عورة الذكر انتهى وقد عبر مر فى النهاية بمثل عبارة الشارح هنا (قوله على المعتمد) وعبرة النهاية على الاصح فى الروضة والافقه فى المجموع للشك فى الستر وهو المعتمد وان صحح فى التحقيق الصحة ونقل فى المجموع فى نواقض الوضوء عن البغوى وكثير القطع به للشك فى عورته وادعى الاسنوى أن الفتوى عليه فعلى الاول يجب القضاء وان بان ذكر للشك حال الصلاة ولان الاصل شغل ذمته بما فلا يبرأ الا بيقين وظاهر أنه لا فرق بين أن يحرم بها مقتصر على ما ذكر أو يطرأ الاقتصار على ذلك فى الانشاء وما صرحوا به فى الجمعة من أن العدد لو كمل بخشنى لم تنعقد للشك وان انعقدت بالعدد المعتبر ونم خشنى زائد عليه ثم بطلت صلاة واحد وكمل العدد بالخشنى لم تبطل الصلاة لاننا لا نعقد وشك كفى فى البطلان وهو غير وارد هنا لان الشك هنا فى شرط راجع لذات المصلى وهو الستر وما سياتى ثم شك فى شرط راجع لغيره ويقتصر فيه ما لا يغتفر فى الذات انتهت عبارة النهاية وجرى على هذا الاخير فى شرح الهبة وقتاؤه أيضا وخالفه الخطيب والزبادى وابن عبد الحق واعتمدوا عدم البطلان بعد تحقق الانعقاد كما فى مسألة الجمعة قال الشهاب القليوبى فى حواشى المحلى فرق شيخنا الرملى لا يجزى نفع المان تأمله فراجع انتهى (قوله عنه مثلها) نال فى النكاح من المنهاج وشرحه للشارح والمرأة مع المرأة كرجل مع رجل فيصل حيث لا خوف فتنه ولا شهوة لها نظرا ما عدا سرتها وركبتها وما بينهما لانه عورة والاصح تحريم نظرها ذميمة وكل كافرة ولو حر بية الى ما لا يبدو فى المهنة من مسامحة غير سيدتها ومحرمها المفهوم قوله تعالى أو نسائهن ولا نها قد تصفها بالكافر ٣٢٦ يفتنها وصح عن عمر رضى الله عنه منعها من دخول الحمام معها ودخول الذميات

عورة الذكرا انتهى فليتأمل (قوله فان استتر كرجل) هذا تفريع من التشبيه المذكور وذلك بأن ستر ما بين السرة والركبة فقط (قوله لم تصح صلاته) أى الخشنى المستتر كاستتار الرجل (قوله على المعتمد) أى وهو الاصح فى الروضة والافقه فى المجموع للشك فى الستر فتجب عليه الاعادة لان الاصل شغل ذمته ولا تبرأ الا بيقين وصح فى التحقيق الصحة ونقل فى المجموع فى نواقض الوضوء عن البغوى وكثير القطع به للشك فى عورته وقال صاحب المهمات وعليه الفتوى قال فى المغنى ويمكن أن يقال اذا دخل فى الصلاة مقتصر على ذلك لم تصح صلاته للشك فى الانعقاد وان دخل مستورا كالحرة وانكشف شئ من غير ما بين السرة والركبة لم يضر للشك فى البطلان نظير ما قالوه فى صلاة الجمعة ان العدد لو كمل بخشنى لم تنعقد الجمعة للشك فى الانعقاد وان انعقدت الجمعة بالعدد المعتبر وهناك خشنى زائد عليه ثم بطلت صلاة واحد منهم وكمل العدد بالخشنى لم تبطل الصلاة لاننا لا نعقد وشك كفى فى البطلان قال فى الاقتناع وهذا فتوح من العزيز الكريم فتح الله على من تلقاه بقلب سليم انتهى ونحن تلقيناه بقلب سليم (قوله وشرط الساتر) أى للعورة وحاصل الشروط كما قاله بعضهم ثلاثة (قوله فى الصلاة وخارجها) أى ولو فى الخلوة (قوله أن يشمل المستور) أى يعمه فالمستور بالنصب مفعول يشمل وفاعله ضمير الساتر ويشمل بجوز ضبطه بفتح الميم وضمها كما أفاده صاحب القاموس حيث قال وشملهم الامر كفرح ونصر شملوا وشملوا وشملوا لا غمهم ثم قال

على أمهات المؤمنين
الوارد فى الاحاديث
الصحيحة دليل لما
صححناه من حل نظرها
فان استتر كرجل
لم تصح صلاته على المعتمد
(وشرط الساتر) فى الصلاة
وخارجها أن يشمل المستور
منها ما يبدو فى المهنة
واعتمده جمع ما اقتضاه
المتن من أنها معها كالأجنبي
وأنتى المصنف أى بناء
على ما فى المتن بحرمة

كشف نحو وجهها للذميمة لانها تغيبها به على ما يخشى منه مفسدة لاجنبى وهو وصفها لمن قد تفتتن على محرم اذا الكافر واشتمل مكاف بالفرع على ما مر ولا يحرم نظرا المسامحة لما خلا فان توقف فيه اذلا محذور بوجه ومثلها فاسقة بسحاق أو غيره كزنا أو قيادة فيحرم التكشف لها انتهى كلام التحفة (قوله من الزنا وغيره) عبارة الشارح فى النكاح من شرح المنهاج من المتن والاصح أن نظرا العبد العدل ولا تكفى العفة عن الزنا فقط غير المشترك والمبعض وغير المكاتب كفى فى الروضة عن القاضى وأقره وان أعطى الوافى رده الى سيده المتصفة بالعدالة وأيضا نظرا محسوس ذكره كله وأنشأ بشرط أن لا يبقى فيه ميل للنساء أصلا واسلامه فى المسلمة وعدالته ولو أجنبيا لاجنبية فنصفه بالعدالة كالنظر الى محرم فينظر ان منها ما عدا ما بين السرة والركبة وتنظر منهم ما ذلك انتهت وفى النكاح من التحفة أيضا تنبيه كل ما حرم نظره منه أو منها متصلا حرم نظره منفصلا كقلامه يد أو رجل وشعر امرأة وعانة رجل فيجب مواراتها وكدم فصد مثلما انتهى ملخصا (قوله المستور) مفعول يشمل وفاعله مستتر يعود الى الساتر وقوله أو كان غير ساتر الخ معطوف على قوله ولو حكى الحجم ومن التمثيل لما هنا وما سبق يعرف وجه المغايرة بينهما والافتقار يقال بالاكتفاء بأحد هما عن الآخر كما صنفه فى غير هذا الكتاب

واشتمل بالشوب أداره على جسده كله وشمله كله شمله شمله لا غطاء بها تأمل وأما قول ابن مالك

للدافع والوصوت وشمل * سيرا ووصوتا الفعيل كصهل

فانه يتعين فيه فتح الميم من باب نصر لاجل الروى كانه عليه شرا حها فليتنبه (قوله لبسا ونحوه) أى من جهة اللبس ونحوه أو باللبس ونحوه (قوله مع ستر اللون) أى لون البشرة ونحوه وهذا إشارة الى الشرط الثانى (قوله فيكنى ما يمنع) الاحسن أن ما مضمود رية لان الشرط المنع لا يمنع الذى هو الساتر وجعله شرطاً من حيث مانعيته فيه استدراك وتكرار ويحتمل أنها نكرة موصوفة أى جرم تأمل (قوله ادراك لون البشرة) أى لمعتدل البصر عادة فى مجلس التخاطب كما ضبطه به ابن عجيل الناصرى ومقتضاه أن ما منع ذلك فى مجلس التخاطب لكن لو تأمل الناظر فيه مع زيادة القرب للمصلى جدد الادراك لون البشرة لا يضر وهو ظاهر قريب ولو رؤيت البشرة بواسطة شمس أو سراج مثلاً وكانت بحيث لا ترى بدون تلك الوساطة لم يضر تأمل (قوله ولو حكى الحميم) بفتح الحاء المؤهلة وسكون الحيم قال فى القاموس الحميم من الشئ ما حسه الناقى تحت يدك والجمع حجوم (قوله كسر والاضيق) تمثيل لما حكى الحميم والسر والى بكسر السين وسكون الراء مفرد سراويل على أحد القولين كما يفيد صنيع القاموس وعبارته السراويل فارسية معربة وقد نذكر والجمع سراويلات أو جمع سراويل وسر والة أو سر ويل بكسرها ونليس فى الكلام فعويل غيرهما والسراويل لغة الشر وال بالشين لغة انتهى كلامه لكن تكلم شراح اللفية عند قولها

ولسراويل بهذا الجمع * شبه اقتضى عموم المنع

بأن سر والة ليس مفرد السراويل وإنما هو لغة فيه فلي تأمل وليحذر (قوله لكنه) أى ما حكى الحميم فهو استدراك على الفاية (قوله للمرأة كروه) ولعل الخفى كذلك لما تقر من أنه كالانثى ثم رأيت صاحب النهاية يحتمل والله الحمد (قوله وخلاف الأولى للرجل) كذلك فى غيره ونسبوه للماء وردى وغيره قال الشيخ عميرة وفيه وجه بطلان الصلابة قال ع ش وظاهره أنه فى الرجل والمرأة وعليه فكان الظاهر الكراهة فى الرجل والمرأة آخر وحامن الخلاف الآن يقال ان هذا شاذ وليس كل خلاف براعى انتهى ولعل الفرق أن المطلوب من المرأة أن تكون أستر من الرجل فلي تأمل (قوله أو كان غير سائر لحجم الأعضاء) معطوف على قوله ولو حكى الحميم (قوله كان كان طينا) تمثيل لما كان غير سائر لحجم الأعضاء قال الكردى ومن التمثيل لما هنا وما سبق يعرف وجه المغايرة بينهما والافتقار يقال يكنى أحدهما عن الآخر كما صنع فى غير هذا الكتاب انتهى فلي تأمل (قوله ولو لم يعتد به الستر) عطاف على لو حكى الحميم ولو حكى الحميم ومع ذلك لو أبدل ولو بأول كان أولى تأمل (قوله كان كان ماء كدرا) تمثيل لما لم يعتد به الستر (قوله أو ضافياترا كمت خضرته) عطاف على كدرا أى أولم يكن الماء كدرا بل صافيا لكن ترا كمت أى اجتمعت خضرته (قوله حتى منعت الرؤية) أى رؤية غورته من الخارج وسيأتى تصوير الصلاة على الماء (قوله وحفرة أو خايبة) بالنصب عطافاً على ماء والخايبة بالهمز ويسدل بء الحب كما فى القاموس وهو هنا الزير الكبير وقال فيه أيضاً الحب الحرة أو الضخمة منها جمه أحباب وحببه وحباب بالكسر انتهى ع ش (قوله ضيق رأس) نعمت للحفرة والخايبة قال فى الإيعاب بأن لم تمكن رؤيته ولا رؤية غيره العورة منهما (قوله يستران الواقف فيهما) أى فى الحفرة والخايبة قال فى الإيعاب وسواراة التراب على عورته حتى يستترها فى الحفرة الواسعة يقوم مقام ضيق رأسها (قوله وان وجد ثوبا) الظاهر أن هذه الفاية كالتعليل راجع لجميع ما تقدم من قوله كان كان ماء الخ (قوله لحصول المقصود بذلك) أى بما ذكر من الماء الكدر وما بعده (قوله بخلاف ما لا يشمل المستور) محترز قوله سابقاً أن يشمل المستور (قوله كذلك) أى لبسا ونحوه فانه لا يكنى (قوله ومن ثم) أى من أجل مخالفة ما لا يشمل المستور

لبسا ونحوه مع ستر اللون فيكنى (ما يمنع) ادراك لون البشرة ولو (حكى الحميم كسر والاضيق لكنه للمرأة كروه) وخلاف الأولى للرجل أو كان غير سائر لحجم الأعضاء كان كان طينا ولم يعتد به الستر كان كان (ماء كدرا) أو صافيا ترا كمت خضرته حتى منعت الرؤية وحفرة أو خايبة ضيق رأس يستران الواقف فيهما وان وجد ثوبا بالحصول المقصود بذلك بخلاف ما لا يشمل المستور كذلك ومن ثم

(قوله ضيق رأس) قال الشارح فى شرح العباب بأن لم تمكن رؤيته ولا رؤية غيره العورة منهما ومواراة التراب على عورته حتى يستترها فى الحفرة الواسعة يقوم مقام ضيق رأسها انتهى

(قوله لاخيمة) قال في التحفة ومثلا فيما يظهر قيص جعل جيبه بأعلى رأسه وزره عليه لانه حينئذ مثلهافي أنه لا يسمى ساترا ويحتمل الفرق بأنهم الاتعد مشتملة على المستور بخلافه ثم رأيت في كلام بعضهم ما يدل لهذا انتهى وقال ابن قاسم في حواشي المنهج وينبغي أن يعلم أن صورة المسئلة في الخيمة المذكورة أنه رف داخلها بحيث صارت محيطه بأعلامه وجوانبه أما لو خرق رأسها وأخرج رأسه منها وصارت محيطه يباقي بدنه فهي أولى من الحب والفرقة انتهى (قوله وما يحكى الخ) قال في شرح العباب أى يصفه بمعنى يصفه الناظر من ورائها انتهى وفي حواشي المنهج لابن قاسم أى في مجلس التخاطب كذا ضبطه ابن عجيل ناشري انتهى وفي فتاوى الشمس الرملة العبرة في ادراكها وعدمه يعتدل البصر عادة كما في نظيره انتهى (قوله ومهلل) ٣٢٨ قال ابن قاسم في حواشي المنهج أقول ينبغي تعيين ذلك عند فقد غيره لانه يستر بعض

ما يشمله (قوله قال) أى المصنف رحمه الله تعالى (قوله لاخيمة ضيقة وظلمة) أى فلا يكون ولكن الصورة في الخيمة كما قاله سم أنه واقف داخلها بحيث صارت محيطه بأعلامه وجوانبه أما لو خرق رأسها وأخرج رأسه منها وصارت محيطه يباقي بدنه فهي أولى من الحب والفرقة انتهى قال في التحفة ومثلا أى الخيمة فيما يظهر قيص جعل جيبه بأعلى رأسه وزره عليه لانه حينئذ مثلهافي أنه لا يسمى ساترا ويحتمل الفرق بأنهم الاتعد مشتملة على المستور بخلافه ثم رأيت في كلام بعضهم ما يدل لهذا انتهى وعلى هذا الابدان يكون بحيث لا يرى عورة نفسه قال الكردي والاول أوجه كالأخفى (قوله وما يحكى لون البشرة) أى وبخلاف ما يحكى الخ فهو عطف على ما لا يشمل المستور ومحتزقة قوله ما يمنع ادراك لون البشرة قال في الايعاب أى يصفه بمعنى يصفه الناظر من ورائه (قوله بأن يعرف به) تصبو بالحكاية لون البشرة ويعرف بالبذاءة للغول والنائب عن الفاعل (قوله بياضها) أى البشرة (قوله من سوادها) تقدم أن المعتبر فيه مجلس التخاطب ومعتدل البصر (قوله كزجاج ومهلل وماء صاف) أمثلة لما يحكى لون السرة قال في القاموس والمهلل بالفتح الثوب السخيف النسيج وقد هلهل انساج والرقيق من الثوب كالم والمهلل والمهلل بالفتح انتهى بتقص قال العلامة ابن قاسم ينبغي تعيين ذلك عند فقد غيره لانه يستر بعض العورة قال ع ش وهو ظاهر بالنسبة للمهلل استره بعض أجزائها أما الزجاج فان حصل به ستر شئ منها وكذلك الأفلا عبرة به تأمل (قوله لان مقصود الستر) تحليل لقوله بخلاف الخ (قوله لا يحصل بذلك) أى بما لا يشمل المستور وما يحكى لون البشرة (قوله كالاصباغ التي لا جرم لها) أى بخلاف التي لها جرم والاصباغ جمع صبغ بكسر الصاد ما يصبغ به انتهى (قوله من نحو حجرة أو صفرة) أى ومثلهما كما قاله ع ش النيلة اذا زال جرمها وبقي مجرد اللون (قوله وان سترت اللون) هذا هو الذي اعتمدته الشارح والرملى وغيرهما وبعبارة الايعاب قال الاذرى وقضية تعبيرهم بما يستر اللون الا كنفاء بالاصباغ التي لا جرم لها من حجرة أو صفرة وهو مشكل وقضية كلام المحاملى والمساو ردى الجزم بخلافه وهو الوجه فيه حمل كلام أولئك على ما اذا كان للساتر جرم قال شيخنا الصكن يوافق اطلاقهم ما يأتى في الحج أنه يتندب للمرأة ان تخضب وجهها وكفيها بالحناء الآن يفرق بين العورة وغيرها انتهى والفرق ظاهر بل نوزع الاذرى في دعواه أن قضية تعبيرهم ما ذكر بأن اللون الحادث للصبغ صار هو لون البشرة لانه عرض كلونها قبل الصبغ وبأن هذا لا يعد ساترا أى بل يعد مغبرا والكلام في الساتر قال الكردي ويؤيده صحة نحو الوضوء مع وجود لون الصبغ المذكور تأمل (قوله لانها) أى الاصباغ (قوله لانعد ساترا) أى بل يعد مغبرا والكلام في الساتر من الاجرام (قوله وتصح الصلاة في الماء الخ) هذا جواب

العورة انتهى (قوله كالاصباغ الخ) هذا هو الذي اعتمدته الشارح ومر وغيرهما في كتبهم وبعبارة شرح العباب للشارح قال الاذرى قال (لاخيمة ضيقة وظلمة) وما يحكى لون البشرة بأن يعرف به بياضها من سوادها كزجاج ومهلل وماء صاف لان مقصود الستر لا يحصل بذلك كالاصباغ التي لا جرم لها من نحو حجرة أو صفرة وان سترت للون لانها لاتعد ساترا وتصح الصلاة في الماء

وقضية تعبيره بما يستر اللون الا كنفاء بالاصباغ التي لا جرم لها من حجرة أو صفرة وهو مشكل وقضية كلام المحاملى والمساو ردى الجزم بخلافه وهو الوجه فيه حمل كلام أولئك على ما اذا كان للساتر جرم قال شيخنا

لكن يوافق اطلاقهم ما يأتى في الحج أنه يتندب للمرأة ان تخضب وجهها وكفيها بالحناء الآن يفرق بين العورة وغيرها انتهى والفرق ظاهر بل نوزع الاذرى في دعواه أن قضية تعبيرهم ما ذكر بأن اللون الحادث للصبغ صار هو لون البشرة لانه عرض كلونها قبل الصبغ وبأن هذا لا يعد ساترا أى بل يعد مغبرا والكلام في الساتر انتهى قال ابن قاسم في حواشي المنهج وينبغي أن يعلم أن صورة المسئلة في الخيمة المذكورة أنه رف داخلها بحيث صارت محيطه بأعلامه وجوانبه أما لو خرق رأسها وأخرج رأسه منها وصارت محيطه يباقي بدنه فهي أولى من الحب والفرقة انتهى وفي حواشي المنهج لابن قاسم أى في مجلس التخاطب كذا ضبطه ابن عجيل ناشري انتهى وفي فتاوى الشمس الرملة العبرة في ادراكها وعدمه يعتدل البصر عادة كما في نظيره انتهى (قوله ومهلل) ٣٢٨ قال ابن قاسم في حواشي المنهج أقول ينبغي تعيين ذلك عند فقد غيره لانه يستر بعض

التنكيس المطلوب وجوده في السجود وكذا الجلوس بين السجدين لان من وصل الماء الى سرته وهو واقف اذا جلس غطا الماء وحيث
 فكيف يتصور قولهم ان من السترة الماء الكدر فاجابوا بقولهم وتصحوا الخ (قوله فيمن يمكنه الخ) أي بان كان يطبق طول الانغماس (قوله وفيمن
 بومي الخ) أي بان كان قادرا على القيام عاجزا عن الركوع والسجود وقد سبق في صفة الصلاة في كلام التارح في الركن الثالث انه لو عجز
 عن الركوع والسجود دون القيام قام أو ساء اليه ما كان (قوله لم يلزمه) ظاهره وان لم يشق عليه الخروج الى الشط ليسجد فيه لكن زاد في
 الامداد بقوله هنالك يلزمه ما تقدمه كما في المجموع عن الدارمي ووجه ما فيه من الخرج فاندفع النظر لاعداد ان الميسر ولا يسقط بالمعسر
 انتهى وزاد مر في شرح المنهاج والبهجة بقوله بالمعسر ما تقدمه ويؤخذ من ذلك انه لو لم يشق عليه لم يسر به فبقي الواو الدرجه الله تعالى
 وبه يجمع بين اطلاق الدارمي عدم اللزوم وببحث بعضهم للزوم سقطا انتهى وعليه ٢٢٩ جري في التحفة أيضا وعبارتها

ولا يلزمه ان يقوم فيه ثم
 يسجد على الشط عاريا ولا
 بعيد الخ وظاهر كلامه انه لا
 يجوز زلة الصلاة في الماء
 حينئذ مع الابعاء وهو
 مقتضى ما نقله ابن قاسم في
 حواشي المنهاج عن مر
 فيمن يمكنه الركوع
 والسجود فيه وفيمن بومي
 هما وفي الصلاة على
 الجنازة ولو قدر على الصلاة
 فيه والسجود في الشط لم
 يلزمه بل له الابعاء ويجب
 على فاقدر نحو الثوب البتر
 بالطين وإن رقى أو الماء الكدر

عن سؤال أو ردوه حدرا من توهم سقوط الركوع والسجود عن المصلي في الماء وتقدير السؤال ان الركوع
 والسجود من أركان الصلاة ولا يتيسر غالب المصلي اتمامها لانه اذا ركع أو سجد وهو داخل الماء ينفذ فيه
 وحيث لا يستطيع المكث لانه يشق وان صلى على طرف الشط وهو فيه لم يلزم عدم حصول التنكيس المطلوب
 وجوده في السجود وكذا الجلوس بين السجدين لان من وصل الماء الى سرته وهو واقف اذا جلس غطا الماء
 فكيف يتصور قولهم ان من السترة الماء الكدر فاجابوا بقولهم وتصحوا الخ انتهى كبرى (قوله فيمن يمكنه
 الركوع والسجود) أي اتمامهما (قوله فيه) أي في الماء بان كان يطبق طول الانغماس الى أن يحصل
 الطمأنينة فيهما (قوله وفيمن بومي هما) أي الركوع والسجود هذان صور ثلثان وذلك بان كان قادرا على
 القيام عاجزا عنهما وقد تقدم انه لو عجز عنهما دون قيام أو ساء اليه ما كان (قوله وفي الصلاة على
 الجنازة أي اذا ركع ولا يسجد فيها) (قوله ولو قدر على الصلاة فيه) أي الماء (قوله والسجود في الشط)
 أي مع بقاء سرعته به كافي التحفة قال السيد عمر البصري تصويرو لا يخجلون من اشكال انتهى والشط
 بفتح الشين وتشديد الطاء أي الشاطئ وجمع شطوط وشطان بالضم فيهما كما في القاموس (قوله لم يلزمه) أي
 لما فيه من الخرج وفي نفي اللزوم اشعار بجواز ذلك وهو ظاهر ويؤخذ من التعليل انه ان لم يشق عليه لم يلزمه قال
 الشهاب الرملي فان شق تخير بين فعله في الماء والصلاة خارج الماء عاريا ولا إعادة (قوله بل له الابعاء)
 أي بالسجود وحاصل ما يتجه في هذه المسئلة انه ان قدر على الصلاة في الماء والركوع والسجود فيه بلا مشقة
 شديدة وجب ذلك أو على القيام فيه ثم انخر وج للركوع والسجود الى الشط بلا مشقة كذلك وجب أيضا
 وان ناله بالخروج لهما الى الشط مشقة كذلك كان بالخيار بين أن يصلي عاريا في الشط بلا إعادة وبين أن
 يقوم في الماء ثم يخرج الى الشط عند الركوع والسجود ولا إعادة أيضا ولكن يشترط كما استقر به عرش في
 صحة صلاته ان لا يأتي في خروجه من الماء وعوده بأفعال كثيرة تأمل (قوله ويجب على فاقدر نحو الثوب)
 أي سواء كان في الصلاة أم لا قال في التبعة خلافا لمن وهم فيه قال البرماوي ويظهر ان يعتبر في محل فقهه
 ما قيل في فقد الماء في التيمم (قوله الستر بالطين) أي على الاصح والثاني لا يجب للمشقة والتلوين (قوله وان
 رقى أي الطين (قوله والماء الكدر) بالخروج عطفًا على الطين وكذا الماء الصافي الذي ترا كدت خضرته كما مر

٤٢ - ترمذي - في

الشط عند الركوع والسجود أي ما فيه بلا مشقة فهو بالخيار ان شاء
 صلى عاريا على الشط ولا إعادة وان شاء وقف في الماء وعند الركوع والسجود يخرج الى الشط انتهى وكلام التارح يوافق
 في ذلك كما علم مما نقلناه عنه ووقع للشهاب القليوبي عز وما يخالف ما تقر الى مر والشارح فقال في حواشي المحلى على المنهاج حيث قال
 قوله على جنازة أي أو غيرها أو ما كان ركوعه وسجوده في الماء بلا مشقة قال الخطيب وابن حجر وله في هذه الحالة الصلاة على
 البرعار بلا إعادة فان كان مشقة فكذلك عندهما بالاولى ويخبر في هذه عند شيخنا الرملي بين ما ذكر وبين أن يصلي في الماء بالابعاء أو
 بالخروج ليسجد على البر ويعدو الى الماء ولا إعادة عليه فيهما أيضا انتهى وهذا الذي نقله لم أجده فيما وقفت عليه من كتب الثلاثة المنقول
 عنهم فراجعه (قوله ويجب على فاقدر الخ) أي وان كان خارج الصلاة كما اعتد به التارح و مر وغيرهما

(قوله فيه اثنان) أي رجلين وامرأتين أو رجل وامرأة مع محرمية بينهما (قوله وان حصلت مماسة محرمة) أي وغير ناقضة الطهران كان حصل من بعض من قدمناه مس ما بين سره الآخر وركبته أو نحو بطن المحرم من رجلها وتقبيلها الغير حاجة ولا شفقة أما الناقضة للطهر كمنس الفرج أو الرجل الأجنبية فليس مراداً كما لا يخفى (قوله من أسفل) سواء كان خارج الصلاة أم فيها فلورؤيت عورته منه كان صلى بمكان عال لم يؤثر لكن ينبغي كفاي شرح العباب للشارح كراهته خروجه من خلاف من منع قال في الامدادو يتردد النظر في رؤية ذراع المرأة من كمها إذا أرسلت يديها انتهى واستقرب في شرح العباب عدم الضرر بذلك وعبارته وهل يضر رؤية ذراع المرأة من رأس كمها مطلقاً أو لا مطلقاً لأن زره يعسر بخلاف الجيب أو يفرق بين أن لا ترفع يدها فلا يضر لأنه رؤيته من أسفل بخلاف ما إذا ارتفعت محل نظر والثالث أقرب إلى إطلاقهم ويجري ذلك في عورة الرجل من كمها الواسع انتهى وبواقفه كلام مر في فتاويه فإنه سئل عن امرأة أرسلت يديها في الصلاة وكان ساعدها يرى من كمها السمت فهل هذا من باب رؤية العورة من أسفل فلا يضر أو لا يضر فأجاب متى رؤيت عورتها من محل يصدق عليه أنه أسفل لم تبطل الخ ٣٣٠ مافي حواشي المحلى للقلبي في فيجب ارتحاضه أي الكم فلورؤيت منه بعد الارتحاض يضر كما

في كم المرأة الواصلة إلى ذيلها بخلاف القصير لنحو الراسغ انتهى وظاهر كلام الشرح في التحفة بخلاف ذلك حيث قال لا ويكفي بل يحجب فيه اثنان وإن حصلت مماسة محرمة (ولا يجب) عليه (الستر من أسفل) وإنما يجب من الأعلى والجوانب لأنه المعتاد) ويجوز ستر بعض العورة بيده

أسفله لعسره ومنه يؤخذ أنه لو اتسع الكم فارتفع به حيث ترى منه عورته لم يصح إذ لا عسر في الستر منه وأيضاً فلهذه رؤية من الجانب وهي تضر مطلقاً ولم ينعرض لذلك مر في

وذلك لقد رتبته بذلك على السترة في التحفة ومن ثم كفي به مع القدرة على الثوب وفي العباب لو لم يجد الرجل الاثوب حرر لزمته الصلاة فيه وكذا التستر به حتى يجد غيره ولو تمتع جسا انتهى وهو يفيد كما قاله ستم أنه لا يجد نحو الطين ويفهم أنه لو وجد لم يصل في الحرير وبه أجاب الرمي وينبغي جواز الصلاة في الحرير مع وجود نحو الطين إذا أخل برؤيته وحشمة فراجع ذلك (قوله ويكفي) أي السترة (قوله بالحاف) بكسر اللام بوزن كتاب كل ثوب يتغطى به واللباس فوق سائر الثياب من دثار البرد ونحوه والجمع لحف ككتب (قوله فيه اثنان) أي امرأتان أو رجلان أو رجل وامرأة بينهما محرمية قال ع ش وان كان على صورة القميص لهما (قوله وان حصلت مماسة محرمة) أي غير ناقضة للطهران حصل من بعض من قدمناه مس ما بين سره الآخر وركبته أو نحو بطن المحرم من رجلها وتقبيلها الغير حاجة ولا شفقة أما الناقضة للطهر كمنس الفرج أو الرجل الأجنبية فليس مراداً كما لا يخفى انتهى كدري فليتامل (قوله ولا يجب عليه) أي الشخص سواء كان رجلاً أم غيره (قوله الستر من أسفل) أي لا في الصلاة ولا خارجها فلورؤيت عورته منه كان صلى بمكان مرتفع لم يؤثر لكن ينبغي كفاي الإيعاب كراهته خروجه من خلاف من منع (قوله وإنما يجب) أي السترة (قوله من الأعلى والجوانب) أي أعلى الساتر وجوانبه قال في الإيعاب وهل يضر رؤية ذراع المرأة من رأس كمها مطلقاً أو لا مطلقاً لأن زره يعسر بخلاف الجيب أو يفرق بين أن لا ترفع يدها فلا يضر لأنه رؤيته من أسفل بخلاف ما إذا ارتفعت محل نظر والثالث أقرب إلى إطلاقهم ويجري ذلك في عورة الرجل من كمها الواسع انتهى كلامه لكن في التحفة ما نصه وفيه أي من التعليل بالعسر في عدم وجوب ستر الأسفل يؤخذ أنه لو اتسع الكم فارتفع به حيث ترى منه عورته لم تصح إذ لا عسر في الستر منه أيضاً فلهذه رؤية من الجانب وهي تضر مطلقاً فليتامل (قوله لأنه) أي الستر من الأعلى والجوانب (قوله المعتاد) أي في ستر العورة (قوله ويجوز ستر بعض العورة بيده) أي بل عليه أن كان في ستر عورته خرق لم يجد ما يستره غير يده كما هو ظاهر قاله في التحفة ونظر فيه قاسم والشمس

شرح المنهاج والبهجة وفي فتاوى مر فيها إذا لبس ثوباً قصيراً ستر عورته فرؤيت من أسفل حال ركوعه وسجوده أن صلاته لا تبطل ولو كان له عن ذلك مندوحة (قوله ويجوز ستر الخ) كذلك في شرح الارشاد له وقال في التحفة بل عليه أن كان في ستر عورته خرق لم يجد ما يستره غير يده كما هو ظاهر انتهى وتظهر فيه الشورى في حواشي المنهاج فقال لكن قوله وعليه فيه نظر لأنه يقتضى أنه لو فقد السترة وجب عليه ستر بعض العورة بيده وكلامهم ظاهر في خلافه ثم نقل عن ابن قاسم ما يفيد التنظير فيه أيضاً وعمله بأن القدرة على بعض السترة كالقدرة على كلها في الحرب كما هو ظاهر قال وإطلاقهم كالصريح في خلافه انتهى يعني أنهم لم يفرقوا في وجوب ستر بعض العورة لمن قدر عليه بين الخرق وغيره وحيث أوجب الشارع وضع اليد على الخرق اقتضى ذلك وجوب وضعها على بعض العورة وهم قد أطلقوا أن فاقده السترة يصلى عارياً ولم يذكر أنه يلزمه ستر عورته بيده فلذلك كان كلام التحفة مخالفاً لظاهر كلامهم وأولهم في إطلاقهم هذا معنى كلامهم وأقول قد صرح أئمتنا بأن المصلى أن يستر بعض عورته بيده وحيث أنه لا بد ستره معتبره وقد صرحوا بأن واحد بعض السترة يلزمه أن يستر به بل قالوا قطعاً ولا يتأتى خلاف واحد بعض الماء في الطهر وحيث أنه قد قولهم فاقده السترة مرادهم به ما يشمل اليدين لما تقر رآهما من السترة فواجب اليدين لا يقال في حقه فاقده السترة بل هو فاقده بعضها فلزمه الستر ببعض الموجود من السترة وهو اليدين فظهر مما قررناه أن

الشورى

ما قاله الشارع موافق لكلامهم وان ما قاله الشوبري وابن قاسم هو المخالف لظاهر كلامهم أول صريحه فتأمل به بانصاف على اننا لو تنزلنا وقلنا بما قالوه لا يمكن الجواب عن نظرهما بأن من المعلوم ان اليبدين لا يستران مع العورة الا جزأنا فها هو من كان جميع عورته مكشوفة الا مقدار اليبدين يصدق عليه أنه صلى عاريا ثم رأيت كلام ابن قاسم الذي ماذكره عنه وفيه الإشارة لبعض ما أبدته ونقل القليوبي في حواشي المحلى ما اعتمدته الشارع في التحفة فقال ظاهره يشمل ما لو كان البعض المكشوف قدر يده أو أكثر ولو جميع العورة وخمس شيء خنا الوجب بالاول انتهى وهذا بخلاف الاول لان الاول فيما اذا كان المكشوف جميع العورة أو أكثر من الكف وهذا بخلافه كما يفهمه ظاهر كلام التحفة أو ان الاول فيما اذا وجد ما يستر به عورته غير ما يفيد جواز له مع ذلك سترها بيده ثم رأيت الشوبري فهم من كلام الشارع هذا الاخير حيث قال قوله وله أي المصلي أي مع وجود ستره غير ما عليه ان لم يجد غيرها كذا قاله ابن حجر ورأيت في حواشي شرح المنهج للشوبري نقل عن شرح العباب للشارح ما نصه وقياس ما تقررناه اذ لم يجد شيئا يلزمه ان يضع ظهره كفه على القبيل ونظره أخرى على الدبر في تحويمه ليستر السواطين به ما في معظم الصلاة قاله الاذري انتهى وهذا قد يعر على ٣٣١ ما قررنا نعم يمكن ان يقال هذا مختص بالسواطين لانها ما اختلفت بتدبيرها في السرة على بقية العورة عند التعارض وكانت اليبدان تكفيهما صار سكرهما حكم الخرق المتقدم فان قلت المراد بالسواة بالنسبة للدبر هو

الشوبري بأنه لو صح هذا وجب على العري العاجز عن السرة مطلقا وضع يده على بعض عورته لان القدرة على بعض السرة كقدرته على كلها في الوجوب كما هو ظاهر واطلاقهم كما صرح في خلافه انتهى قال العلامة الكردى في الكبرى يعنى أنهم لم يفرقوا في وجوب ستر بعض العورة من قدره عليه بين الخرق وغيره وأوجب الشارع وضع اليد على الخرق فافترض ذلك وجوب وضعها على بعض العورة وهم قد أطلقوا أن فاقد السرة يصلى عاريا ولم يذكره وأنه يلزمه ستر عورته بيده فلذلك كان كلام التحفة مخالفا لظاهر كلامهم أول صريح اطلاقهم هذا معنى كلامهم وأقول قد صرح أنه متباين للمصلي أن يستر بعض عورته بيده وحينئذ فاليد ستر معتبرة وقد صرحوا بأن واحد بعض السرة يلزمه ان يستر به بل قالوا قطعاً ولا يتأني خلاف واحد بعض الماء في الطهور وحينئذ فقولهم فاقد السرة مراد به ما يشمل اليبدين ما تقررناه من السرة فواجب اليبدين لا يقال في حقه فاقد السرة بل هو فاقد بعضها ويلزمه السرة ببعض الموجود من السرة وهو اليبدان فظهر مما قررناه أن ما قاله الشارع موافق لكلامهم وان كلام الشوبري وابن قاسم هو المخالف لظاهر كلامهم أول صريحه فتأمل به بانصاف على اننا لو تنزلنا وقلنا بما قالوه لا يمكن الجواب عن نظرهما بأن من المعلوم ان اليبدين لا يستران مع العورة الا جزأنا فها هو من كان جميع عورته مكشوفة الا مقدار اليبدين يصدق عليه أنه صلى عاريا فافهم (قوله من غير مس ناقض) أي للظاهر بأن يكون ذلك البعض من غير السواة أو منها بلا مس ناقض (قوله لحصول المقصود به) أي يستر بعض العورة بيده قال في التحفة ودعوى ان بعضه لا يستره ممنوعة وفارق الاستنجاء بيده لاحترامها والاستيلاء بأصبعه لانه لا يسمى استيا كما عرفنا انتهى والفرق بين ما هنا وعدم حرمة ستر المحرم بيده أن المداثر تم على ما فيه ترفه ولا ترفه في السرة بيده وهنا على ما يستر لون البشرة وهو حاصل باليد قاله في النهاية (قوله وكذا يبيد غيره) أي فانه يجوز ابطاله لاختلاف خنا بخلافه بيد نفسه فقيه خلاف كافي المنهاج (قوله وان حرم) أي السرة بيد الغير قال العلامة ابن قاسم قضية

لانها ما اختلفت بتدبيرها في السرة على بقية العورة عند التعارض وكانت اليبدان تكفيهما صار سكرهما حكم الخرق المتقدم فان قلت المراد بالسواة بالنسبة للدبر هو من غير مس ناقض لحصول المقصود به وكذا يبيد غيره وان حرم

ما ينقض مسه كما صرحوا به وهو في حال القيام مستور بالايدين ومع ذلك وجب وضع اليد في نحو القيام فهذا يدل على ان المراد بوضع اليد ستر ما هو فوق السواة ولا فرق بين ما هو فوق السواطين وبقية

العورة فتتج وجوب وضع اليد مطلقا قلت الظاهر ان مراده بوجوب وضع اليد في نحو القيام هو بتقدير ان اليبدين لا يستران السواة بدليل قوله وظهر أخرى على الدبر اذ لو كان المراد ما قلت لم يبق لتقييده بظاهر فائدة كما لا يخفى ولم يتعرض م ر فيما وقعت عليه من كتبه للجواب وقال ابن قاسم في حواشي شرح المنهج نتيجة عدم الوجوب أخذنا بطلاقهم في فاقد السرة أنه يصلى عاريا وما قالوا يجب أن يستر بيده ولا يبعد الوجوب لانه ستر معتبر وم ر أجاب ما أراد بقوله أجاب به فليتأمل وفي ابن حجر على المنهاج الوجوب لكن الوجه ما قاله م ر الخ وقد علمت مما قد مناه ما في هذا وعلى القول بالوجوب اختلف في حالة السجود قال الشهاب القليوبي في حواشي المحلى واذ استر بيده سقط عنه وجوب وضعها على الارض في السجود بل لا يجوز مراعاة للسرة لانه متفق عليه بين الشيخين قاله البلقي وتبعه الخطيب واعتمدته شيخنا الزبدي وقال شيخنا الرملي بوجوب الوضع تبعا للروايات لانه لا يجوز عجز عن السرة ونقله عنه شيخنا في حاشيته أي واعتمدته ابن قاسم وقال ابن حجر بتخبر بينهما التعارض الواجب عليه ولو تعارض القيام أو الفاتحة مع السرة لم يفتقر السائر فعلى ما ذكر من الخلاف قال شيخنا واستر العورة باليد خارج الصلاة كغيرها انتهى ما نقله القليوبي (قوله وان حرم) قال الشهاب القليوبي في حواشي المحلى ولا يجب على واحد منهما ما مع المداثر انتهى

مسه وظاهر كلامهم ان بقية العور رتبة سواء وان كان مقرب اليهما الخش لكن تقديمه أولى انتهى كلامهما وفي شرح العباب فلا يجب تقديم ما بين الاليتين مما في فوق المخرج ونحوه على الفخذ وان كان الخش منه لكن

ولولم يجد المصلي رجلا أو غيره إلا ما يستتر بعض عورته وجب له أن يتسوره (فان وجد ما يكفي سوائيه) القبل والدبر (تعيين لهما) لأنهما أغلظا (أو) كافي (أحدهما) فيقدم وجوباً رجلاً أو غيره (قبله) ثم دبره لتوجهه بالقبول للقبلة فيستره أهم تعظيما لهما وليس ستر الدبر غالباً بالاليتين

ينبغي ان يكون أولى انتهى (قوله فيقدم وجوباً) فان خالف لم تصح صلاته قال الحاشي في حاشي المنهج وان لم يكفه وكان يكفي للدبر والظاهر ولو كان زائداً مشتبهاً بالاصلي والخشي يستقبله فان وجد كافي أحدهما فقط ستر آلة الرجال ان كان ثمة أنثى وآلة النساء ان كان ثمة رجل ويسترايها ما شاء عند الخشي وعند الرجال والنساء انتهى (قوله قبله) عبر في المنهج بقوله ثم

جعل هذه الروايات لبيان أنه قد لا يحرم وهو كذلك لان الستر لا يستلزم المس لامكان وضع يده على حرف الثوب بحيث يستتر ما يجازي من البدن من غير مس له ولا حرمة حينئذ كما هو معلوم تأمل (قوله ولولم يجد المصلي) أي أو الطائف (قوله رجلاً أو غيره) أي من أنثى وخشي ولو خالياً أو في ظلمة كما مر (قوله إلا ما يستتر بعض عورته) هل وان لم يكن له وقع كقدر العورة من نحو شمع أو طين يلصقه بيده فله سم وقضية اطلاقهم نعم (قوله وجب) أي قطعاً وانما اختلفوا في تحصيل واستعمال ماء لا يكفي لظهوره لان القصد رفع الحدث وفي تجزئه خلاف وهذا القصد الستر وهو يتجزأ بالاختلاف (قوله لان يتسوره) تعليل للوجوب أي والميسور لا يسقط بالمعسور قال في حواشي شرح الروض المقدور عليه أربعة أقسام أحدها ما يجب قطعاً كما لو وجد بعض ما يستتر به عورته الثاني ما يجب على الاصح كالأول وجد بعض ما يتطهر به من ماء أو تراب إذا قدر على البذل وهو التراب الثالث ما لا يجب قطعاً كما إذا وجد في الكفارة المرتبة بعض الرقبة الرابع ما لا يجب على الاصح كالأول وجد المحدث الفاقد للماء ثاجاً أو برءاً تعذرت اذابته فلا يجب مسح الرأس به على المذهب لان الترتيب واجب ولا يمكن استعماله هنا في الرأس قبل التيمم عن الوجه واليدين وذكر الامام ضابطاً لبعض هذه الصور فقال كل أصل ذي بدل فالقدرة على بعض الاصل لا حكم لها وسبيل القادر على البعض كسبيل المأجز عن الكل الا في القادر على بعض الماء أو القادر على اطعام بعض المساكين اذا انتهى الامر الى الاطعام وان كان لا بد له كالفطرة لزمه الميسور ومنها وكسرت العورة اذا وجد بعض الساتر منها وكذلك اذا انقضت الطهارة بانقضاء بعض المحل قال في ركني في قواعد ويرد على الحصر القادر على بعض الفائحة يجب وان كان لها بدل عند العجز عنها وغير ذلك والاحسن في الضبط ان يقال ان كان المقدور عليه ليس هو مقصودا من العبادة بل هو وسيلة لا يجب عليه قطعاً وان كان مقصوداً ولا بد له وجب أوله بدل فان صدق اسم المأمور به على بعضه وجب والالم يجب وأيضاً فان كان على التراخي ولا يخاف فوته لم يجب والاوجب انتهى فاحفظه فانه مهم أي مؤتم (قوله فان وجد) أي المصلي وغيره قال ع ش تفرع على وجوب ستر البعض ولو عبر بالواو كان أولى لان الحكم المذكور لا يعلم مما قبله انتهى فلي تأمل (قوله ما يكفي سوائيه) أي ساتر يكفيهما أو الساتر الذي يكفيهما (قوله القبل والدبر) سمي بالاسواتين لان كشفهما يسوء صاحبهما قال الله تعالى (لما اذا قال الشجرة بدت لهما سوأتها أي ظهرت لهما وكانا لا يريانها من أنفسهما أو لا يرى أحدهما من الآخر كما قالت عائشة رضي الله عنها ما رأيت منه صلى الله عليه وسلم ولا رأي مني (قوله تعين لهما) أي للسواتين والمراد بهما كما هو ظاهر ما ينقض مسه (قوله لانهما أغلظا) أي من غيرهما وظاهر كلامهم ان بقية العور رتبة سواء وان كان ما قرب اليهما الخش لكن تقديمه أولى قال في الابعاب فلا يجب تقديم ما بين الاليتين مما في فوق المخرج ونحوه على الفخذ وان كان الخش منه لكن ينبغي أن يكون أولى (قوله أو كافي أحدهما) أي السواتين أي أو وجد كافي أحدهما فهو عطف على ما يكفي سوائيه لكن الأولى ان يقول أو ما يكفي أحدهما لان في صنيعه تغيير الملتزم تأمل (قوله فيقدم وجوباً) أي فان خالف لم تصح صلاته (قوله رجلاً أو غيره) أي من امرأة وخشي (قوله قبله ثم دبره) ظاهره وان كان لا يكفيه ويكفي الدبر لكن قوله كافي أحدهما يشعر ان فرض المسئلة انه يكفي جميع أحدهما حتى لو فرض انه يكفي جميع أحدهما وبعض الآخر تعين للجميع ويؤيده ما في الاسنى والمغنى من انه لو كفى الثوب الموصى به أو الموقوف لاولى الناس به للأخر رتبة كالرجل دون المقدم كالمرأة قدم المؤخر فلي تأمل (قوله لتوجهه بالقبل القبلة) تعليل لتقديم القبل على الدبر (قوله فيستره أهم) أي من ستر الدبر (قوله تعظيما لهما) أي للقبلة قال في المغنى وبدل القبلة كالقبلة كما لو صلى صوب مقصده (قوله وستر الدبر) عطف على توجهه فهو تعليل ثان لتقديم القبل على الدبر (قوله غالباً بالاليتين) الأولى بالاليتين بحذف الناء كما تقدم التنبيه عليه وقضية التعليل الأولى

في ذلك بين الستر في الصلاة وخارجها كما صرح به الشارح ومروان أو هم قوله لتوجيهه بالقبول للقبلة اختصاص ذلك بالصلاة (قوله وزير وجوابه) أي طوق قبضه قال في شرح التوضيح إذا اتصل بالمدغم ٣٣٣ المضموم الفاء غائب كما في فائز

فلا يصح فيه ضم المدغم فيه أو هاء غائبة ففتحة ويجوز الكسر على ضعف فيها ويمتنع الفتح وإن لم يتصل به شيء كافي أو يشدد وسطه جاز فيسه الفتح والكسر والاتباع للحركة الفاء وقضية تجوز الثلاثة فيه على السواء لكن

(وزير) وجوابه (قضية) أي جيب قبضه ولو بنحو مسلة أو بستره ولو بنحو لحية أو يده (أو يشدد وسطه) إن كانت عورته تظهر منه في الركوع أو غيره) فإن لم يفعل صح إحرامه ثم عند الركوع إن ستره ولا بطلت صلاته ويجب عليه في تحصيل الساتر ملك أو إجارة أو غيرهما نظير ما مر في الماء

القياس يقتضي أفصحية الفتح على غيره إثاراً للخفة ولعل لم يحفظ تقييد الشارح بالفتح فقط والحكم بأحسنية ضم الراء فيما قبله فتنه وكتب المحشى أيضاً على قول الشارح أو يشدد وسطه قال في التحفة يجوز في داله الضم اتباعاً لعينه والفتح للخفة قبل والكسر وقضية كلام الجار بردي

اختصاص ذلك بالصلاة والثاني عدمه قال في فتح الجواد وهو الوجه وفي حاشيته قضية العلة الثانية أنه لو كسبت الألبان بخير كما أن قضيتهم أنه لا فرق في ذلك بين الصلاة وخارجها نعم القضية الثانية ظاهرة والأولى يتردد النظر فيها وكلامهم يدل على تقديم القبلة حتى في هذه الحالة نظر المأمون شأنه وهو أن شأن القبلة أنه أخش وفي التحفة فعلم أنه يلزم الخشية من قبله فإن كفى أحدهما فقط فالأولى ستر آله ذكر بحضرة امرأة وعكسه وعند مثله بخير كما لو كان وحده (قوله وزير وجوابه) بضم زاي يز قال في المصباح زر الرجل القميص ز رامن باب قتل أدخل الأزار في العري (قوله أي جيب قبضه) أي طوقه فيه إشارة إلى أن قول المصنف على تقدير مضاف (قوله ولو بنحو مسلة) بكسر الميم وتشديد اللام مخيط كبير والجمع المسال (قوله أو بستره) أي جيب القميص عطف على زر (قوله ولو بنحو لحية أو يده) أي على الأصح كما تقدم قاله سم والوجه أنه إذا احتاج لوضع يده لل سجود عليها أو ضمها وترك السترة بالان السجود آكد لانه عهد جواز الصلاة طارياً من غير بدل انتهى وتوقف فيه ع ش بأن أن أريد أن الصلاة بنحو زمع العري عند المعجز عن السترة فكذلك السجود يجوز بدون وضع اليد عند المعجز وإن أريد أنه عهد الصلاة مع العري ففي أي محل ذلك على أن الرافعي جرى على أنه لا يجب وضع ماعد الجبهة كما مر ولم يقل أحد بعدم وجوب السترة مع القدرة ولذا جرى الشهاب البلقيني على مراعاة السترة وهو الأقرب وجرى الشارح على التخفيف فلي تأمل (قوله أو يشدد وسطه) بفتح السين المهملة على الأفصح لعدم صلاحية بين فيه لعدم تعدده قاله الكردي (فائدة) إذا دخل على يشدد جازم يجوز في داله الضم اتباعاً لعينه والفتح للخفة قبل والكسر وقضية كلام الجار بردي كابن الحاجب استواء الأولين وقول بعضهم أن الفتح أفصح لعله لأن نظرهم إثار الاخفية أكثر من نظرهم إلى الاتباع لأنها أنسب بالفصاحة والصق بالبلاغة تأمل (قوله إن كانت عورته) أي المصلى وهذا تقييد للصورتين (قوله تظهر منه) أي من القميص أي من جيبه الذي هو المنفذ الذي يدخل فيه الرأس (قوله في الركوع أو غيره) أي كالسجود وأما إذا لم تظهر عورته من ذلك من لا يجب ذلك كما هو ظاهر (قوله فإن لم يفعل) ماذا كرم ز رالجيب أو شد الوسط (قوله صح إحرامه) وفائدته فيما إذا ستره أو اقتدى به غيره ومثل ذلك فالأحرار ما فرغ مدة خف فيها كما مروان قال السبكي المتجه عدم انعقادها إيجاب (قوله ثم عند الركوع) أي فيما إذا كان ظهور عورته فيه أو عند السجود كذلك والمراد عند إرادته (قوله إن ستره) أي القميص أي جيبه وجواب أن مخدوف تقديره استمرت الصلحة (قوله والا) أي وإن لم يستره عند ذلك (قوله بطلت صلاته) أي عند انحناؤه بحيث ترى عورته قال القليوبي بحيث لو وجه الناظر نظره إليها لآعلى حالها التي هو عليها سواء وثبت بالفعل أم لا وفي النهاية سواء كان الرائي لها هوام غيره كافي فتاوى المصنف الغير المشهورة (قوله ويجب عليه) أي على الشخص سواء كان رجلاً أم غيره (قوله السبي في تحصيل الساتر) أي ولو نحو الطين فلو ترك هذا الواجب وصل على عارياً لم تصح صلاته لقدرته على السترة (قوله بملك أو إجارة أو غيرهما) أي من استمارة ولا يجوز للعاري غصب الثوب من مستحقه بخلاف الطعام في المحضمة لأنه يمكنه أن يصلى عرياناً ولا تلزمه الإعادة نعم إن احتاج إليه لدفع حر أو برد أو نحو وهو ما جاز ذلك كالمضطر إلى الطعام (قوله نظير ما مر في الماء) أي فيجب عليه قبول عارية الثوب واستعارته وإن لم يكن له غير لا قبول هبة الثوب لشغل المنة قال الأذرع الظاهر أن العاري لو خشي

كابن الحاجب استواء الأولين وقول شارح أن الفتح أفصح لعله لأن نظرهم إلى إثار الاخفية أكثر من نظرهم إلى الاتباع لأنها أنسب بالفصاحة والصق بالبلاغة انتهى ونحوه النهاية وجرى المحلى على أن فتح الدال أحسن وقال القليوبي لا يجوز الكسر انتهى (قوله وسط) بفتح السين على الأفصح لعدم صلاحية بين فيه لعدم تعدده (قوله صح إحرامه) قال في العباب وفائدته فيما إذا ستره أو اقتدى به غيره انتهى قال الشارح في شرحه ومثله ما لو أحرماً ما فرغ مدة خف فيها كما مروان قال السبكي المتجه عدم انعقادها انتهى

منه الى

۱۲۰۰
 ۱۲۰۰
 ۱۲۰۰

مؤيداً له على الأرض والسموات
 تفعله ولا يهول لا يدل له
 ويصلي عارياً مفعلاً وجود
 السائر التمجيد لا يمنع
 وجوده من غير أن يلبس
 للمعاجة ولو أمكنه تطهير

الثوب وجب وإن خرج
 الوقت ولا يصلي فيه عاريا
 ولو حبس على محس ورش
 السترة عليه وصلى عاريا
 وأتم الأركان ولا إعادة
 عليه (الشرط السابع
 استقبال القبلة) أي الكعبة فلا
 يكتفى التوجه نحوها

(قوله فلا يركب التوجه لجهتها)
أي خلافا لما جاءه ومنهم

الغنى الى الله فقلنا قل في
الاحياء من أمكنه روية

الحكمة فعمله العين ومن
يحتاج الى استدلال عليها

السؤال الجوهري ويدل
عليه الكتاب والسنة

وقفل الصلحاية والقباح
الاسبي

وحيثما كان في ذلك مصلحة
للمسلمين في الدنيا والآخرة

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

الحمد لله الذي جعلنا من هذه الأمة
أمة واحدة (أمة واحدة) في الدين

...

(قوله هذه القبلة) قال في التحفة فالخصر فيها ادفع لجل الآية على الجهة (قوله بجميع بدنه) المراد جميع عرض البدن قال

في التحفة فلو استقبل طرفها فخرج شيء من العرض بخلاف غيره كطرف اليد بخلاف القنوي العين محاذاته لم يصح بخلاف استقبال الركن لانه مستقبل لجميع العرض مجموع الجهة فلا ومنه لو كان اماما لم يمنع التيمم عليه في كل منهما انتهى

للحديث الضحيح مع الله صلى الله عليه وسلم في ركعتين في وجهها وقال هذه القبلة خير ما بين الشرق والغرب قبلة محمول على أهل المدينة ولا بد أن يسامنها بجميع بدنه فلو خرج بعض بدنه أو بعض صف طوله لم يمتد بغيره على محاذاته بل طالت الصلاة سواء من بأخر يات المسجد الحرام وغيره

(قوله سواء من بأخر يات الخ) قال في الأمكاد ولا فرق بين من في آخر يات المسجد وغيره كما حكى ابن الصبان والمتولي الاتفاق عليه وبه يعلم ما في قول الإمام لو وقف صف آخر المسجد بحيث يخرج بعضهم لو قرأوا عن السميت صحت صلاتهم بخلاف ما لو قرأوا فانه لا تصح صلاتهم من خرج عن السميت مع القطع بأن حقيقة المحاذاة لا تقتل

القبلة قاله في التحفة وخبرني في فتح الجواهر بحديث الجاهل وان أعد البيت على قواعد إبراهيم صلى الله عليه وسلم لا يثبت على البيت لأن ثبوته بالاحاد ولا يثبت في القبلة وأما استقبال في زمن ابن الزبير لا احتمال وجود التواتر في ذلك الوقت ثم انقطع على أن الأدري أشار إلى أن بعض الحديث لا خلاف في أنه من البيت فيصير إرجاعه موافقا للحديث وهو يصير قطعاً فساوى التواتر في أن كلامهم ما قطع في دليلهم لموافقه ومثله الشاذل وإن انتهى فليتامل (قوله للخبر الصحيح) دليل لما في المتن فلو دليله من القبر أن قوله تعالى قول في جهنم شطر المسجد الحرام أي عين الكعبة لأن الشطر لغة العين وتفسيره بالجهة اصطلاح طائفة من الفقهاء وأما بحسب أصل اللغة فليس كذلك كما بينه الشريفي عشتري الصنفوي قال فإن من المحرف عن مقابلة شيء فليس متوجهاً نحوه ولا يكتفي بحسب الحقيقة اللغة وإن أطلق عليه بمساحة أو اصطلاح والمشافعي رضى الله عنه لا يخط حقيقة اللغة فحكم بالآية أن التواضع الضمان ومما أن يكون بحيث بعد غير فآله متوجه إلى عين الكعبة من كل جهة لا إمام في النهاية انتهى فاحفظه فانه نفيس (قوله أنه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين في وجهها) أي في الكعبة وفي رواية قبل الكعبة قال في النهاية مع خبر صلوا كما أتيت في أصله وقبل يضم القاف والباء ويجوز أن اسكتها قال بعضهم مقابلة أو بعضهم ما استقبلك منها أي وجهها أو يؤيده رواية ابن عمر صلى ركعتين في وجه الكعبة وروى أحمد وابن حبان في صحيحه أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل البيت في اليوم الأول ولم يصل ودخل في اليوم الثاني وصلى وفي هذا جواب عن في إسماء الصلاة والإحسان ومنهم المصنف أي النووي في شرح المذهب قد أجابوا باحتمال الدخول مرتين وقد ثبت ذلك بالنقل لا بالاحتمال (قوله وقال) أي النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفراغ من الصلاة (قوله هذه القبلة) أي فالحصر فيها ادفع لجل الآية على الجهة والحديث رواه الشيخان (قوله وخبر ما بين الشرق والغرب قبلة) رواه الترمذي (قوله محمول على أهل المدينة) أي ومن سامتهم شمالاً وخبر ما لو قول شيخ من أهلنا المتأخرين من أخذوا خطأ إلى الحرم جاز لحديث البيت قبلة لاهل المسجد والمسجد لاهل الحرم والحرم لاهل مشارق الأرض ومغاربها مردود بأن ما ذكره حكما وخبرنا لا يعرف بخبره (قوله ولا بد أن يسامنها) أي عين الكعبة قال في الحاشية ليس المراد بالعين الحد بل أمر اصطلاح أي وهو سمت البيت وهو أثره إلى السماء والأرض السابعة (قوله بجميع بدنه) أي المصلي والمعتبر مسامتها غير فالحقيقة وهو ما بالصدر في القيام والقعود وتضم البدن في الركوع والسجود ولا عبرة بالوجه الأيسر في تمتع القيام ولا يجوز البدن كما يأتي أبقوا المجراد بالصدر جميع عرض البدن فلو استقبل طسرف الكعبة فخرج شيء من العرض بخلاف غيره كطرف اليد بخلاف القنوي عن محاذاته لم يصح بخلاف استقبال الركن لانه مستقبل بجميع العرض مجموع الجهة ومن لم لو كان اماماً لم يمنع التيمم عليه في كل منهما انتهى (قوله في التحفة) قوله فلو خرج بعض بدنه أو بعض صف طوله (قوله أو بعض صف طوله) أي أو خرج بعض صف طوله (قوله ممتد) أي الصف الطويل (قوله بقرها) أي نسبت قرب الكعبة (قوله عن محاذاتها) أي الكعبة متعلق بخبر (قوله بطلت الصلاة) جواب لوقال في التحفة وصحة صلاة الصف المستطيل من المشرق إلى المغرب محمول على انحراف فيه أو على أن الخطى فيه غير معين لأن صغير الحرم كلما زاد بعدة تسعت مسامته كالنار الموقدة من بعد وعرض الرماة فاندفع ما قيل يلزم أن من صلى بإمام يليه ونيته قد رقت الكعبة أن لا تصح صلاته لأنه انتهى فليتامل (قوله سواء من بأخر يات المسجد الحرام وغيره) أي كما حكى ابن الصبان والمتولي الاتفاق عليه فقول الإمام لو وقف صف بأخر المسجد بحيث يخرج بعضهم لو قرأوا عن السميت صحت صلاتهم بخلاف ما لو قرأوا فانه لا تصح صلاتهم من خرج عن السميت الخ يحتمل على ما إذا كان الواقف في الصف آخر المسجد يرى أنه مقابله بكل بدنه وإن كان بحيث لو فرض تقلبته إلى البيت بحيث لا يخرج عما يقابل موضع وقوفه منه ولا يسر ويخرج مع العدم البتة كور عن المسامحة كركى

في القرب والبعده فمع أن المتبع فيه حكم الإطلاق والتسمية لأحقيقة المسامحة انتهى وسكت عليه الشيخان ويمكن جعل كلامه على ما إذا كان

الواقف في الصف آخر المسجد يرى أنه مسامت بكل بدنه وان كان بحيث فرض تقدمه الى البيت بحيث لا يخرج عما يقابل موضع وقوفه ولا يمنة ولا يسرة يخرج مع التقدم ٣٣٦ المذكور عن المسامحة لانها تحصل مع البعد الى آخر ما قاله وفي النسخة ومحة

فليتأمل (قوله ويجب استقبالها) أي الكعبة (قوله في كل صلاة) أي من فرض ونقل اذ هو شرط لصحة صلاة قادر عليه اذا كان في الامن قال في الهجة

مشتراط لصحة الصلاة من * فرض ومن نافلة اذا أمن

توجه الكعبة أو عرصتها * لخارج عن جوفها وسمتها

فلا يسقط بجهل ولا غفلة ولا كراه ولا نسيان فلو استدبر ناسيا وعاد عن قرب لم تصح صلاته (قوله الا في صلاة شدة الخوف) استثناء من اشتراط الاستقبال في الصلاة قال في النهاية ومن الخوف المحذور ترك الاستقبال أن يكون الشخص في أرض مغمورة ويخاف فوت الوقت فله أن يحرم ويتوجه ويصلي بالأيمن انتهى وقضيته أن هذا الفعل لا يتعين عليه وحينئذ فهل يخرج ويؤخر الصلاة الى ما بعد الوقت أو يصليها ما كثافي المغموب أو كيف الحال ويحتمل أن يقال هو حواز بعد منع فيصدق بالوجوب ع ش (قوله كباقي) أي في بابه فانه يصلي الى أي جهة كانت ويغتفر له الضربات والخطوات المتواليات وغيرهما فان أمن امتنع عليه فعل ذلك حتى لو كان راكبا وأمن وأراد أن ينزل اشترط أن لا يستدبر

القبلة كما سيأتي تفصيله (قوله وصلاة العاجز) أي عن الاستقبال وهو بالجر عطف على صلاة شدة الخوف (قوله كمر يض لا يجرد من يوجهه الى القبلة) يعني بأن لم يقدر على التوجه ولم يجرد من يوجهه في محل يجب طلب الماء منه لا يقال هو عاجز فكيف يمكنه الطلب لا نقول يمكنه تخصيصه بما ذونه ع ش (قوله ومربوط على خشبة) عطف على مريض (قوله وغريق) أي على لوح يخاف من استقباله الغريق (قوله ومصلوب) أي وكخائف من حرق وسبيع (قوله فيصلي على حسب حاله) تفريع على الاستثناء وظاهره ولو كان الوقت واسعا وقياس ما تقدم في فاقد الطهورين ونحوه أنه ان رجا زال العذر لا يصلي الا اذا ضاق الوقت وان لم يرج زواله صلى في أوله ثم زال بعد على خلاف ظنه وجبت الاعادة في الوقت وان استمر العذر حتى فات الوقت كانت فائتة بعذر فيثيب قضاءها فوراً ويجوز التأخير بشرط أن يفعلها قبل موته كسائر الفوائت ع ش ويقيد التقيد بضيق الوقت ما مر آتفا عن النهاية ثم رأيت بعضهم جزم به (قوله ويعيد) أي وجوباً مع صحة صلاته لندرة عذره قال ابن الرفعة في الكفاية وجوب الاعادة دليل على الاشتراط أي فلا يحتاج الى التقيد بالقادر قائم بشرط للعاجز أيضاً دليل القضاء ولذلك لم يذكروا في التنبية والحاوي واستدرك ذلك السبكي فقال لو كان شرطاً لمصحح الصلاة بدونه وجوب الاعادة لا دليل فيه انتهى قال الشيخ الخليلي وفي هذا نظر لان الشرط اذا فقد تصح الصلاة بدونه وتعاد كفاقد الطهورين ثم رأيت الاذري تعرض لذلك انتهى أي حيث قال ويجدد ذلك حكمنا بصحة صلاة فاقد الطهورين تأمل (قوله والا في نقل السفر) أي النقل الذي يفعل فيه وان فات حضراً قال بعضهم ينبغي غير المعادة وصلاة الصبي (قوله المعين المقصد) المراد بالمعين المعلوم من حيث المسافة بأن يقصد قطع مسافة يسمى فيها مسافراً عراً فالأخصوص محل معين ولا بد من مجاوزة السور والعمران فيشترط هنا جميع ما يشترط في القصر الا طول السفر من الجبل (قوله المباح) نعمت للسفر (قوله أي الجائز) فسر المباح به لان المباح في الاصل ما استوى طرفاه والمراد هنا ما قابل الحرام فيشمل الواجب والمندوب والمكروه (قوله وان كره) أي كان سافراً وحده لغير المستأنس بالله تعالى (قوله أو قصر) عطف على مدخول الغاية وهي الرد في المهاج ولا يشترط طول السفر على المشهور (قوله بأن كان ميلاً أو أكثر) هذا ما ضبطه الشيخ أبو حامد في الاسنى نقله عنه وعن غيره مثلاً أن يخرج الى ضعة مسيرتها ميل أو نحوه وعن القاضي والبعوي أن يخرج الى مكان لا يلبثه الجمعة فيه لعدم سماعه النداء انتهى قال الشرف المناوي وهذا ظاهر لانه فارق حكم المقيمين في البلد أي ولعل كلامه راجع اليه الا أن البعوي اعتبرها حكمه وهي

صلاة الصف المستطيل متن المشرق الى المغرب محمول على انحراف فيه أو على أن المخطئ غير معين لان صغير الجرم كلما زاد بعده اتسعت مسامتته كالنار الموقدة من بعد وغرض الرماة انتهى ونظر سمى كلام النسخة ثم قال ويجاب عن هذا بأن مراده انه لا بد في الصف الطويل

ويجب استقبالها في كل صلاة (الا في صلاة شدة الخوف) كما يأتي وصلاة العاجز كمر يض لا يجرد من يوجهه الى القبلة ومربوط على خشبة وغريق ومصلوب فيصلي على حسب حاله ويعيد (والا في نقل السفر) المعين المقصد (المباح) أي الجائز وان كره أو قصر بأن كان ميلاً أو أكثر لأقل

من أحد أمرين اما الانحراف واما كونه بحيث لا يتعين المخطئ ففيه كان بحيث يتعين لا بد من الانحراف والالم تصح فليتأمل (قوله المعين المقصد) قال ابن قاسم في حواشي المنهج يتجه أن يكون الشرط أن يقصد سيراً يسمى سفر أي قدر بعد مثله سفر اهذالو كان المعين على قياس ما قالوا

في سفر القصر انه يشترط أن يقصد سير مرحلتين وان لم يقصد محلاً معيناً فأنامله انتهى وقال الشو برى في حواشي المنهج مقارقه عند قوله معين المراد المعلوم من حيث المسافة كما قاله شارح في صلاة المسافر تأمل (قوله وان كره) أي كان سافراً وحده (قوله ميلاً ونحوه) ضبطه

في ذلك بين السترة في الصلاة وخارجها كما صرح به الشارح ومروان أو هم قوله لتوجهه بالقبول للقبول اختصاص ذلك بالصلاة (قوله ويرز وجو باقيصه) أي طوق قميصه قال في شرح الترتيب إذا اتصل بالمدغم ٣٣٣ المضموم الفاء غائب كما في ما يزره

فلا يصح فيه ضم المدغم فيه أو هاء غائبة ففتحة ويجوز الكسر على ضعف فيه ما ويمتنع الفتح وان لم يتصل به شيء كما في أو يشهد وسطه جاز فيه الفتح والكسر والاتباع لحركة الفاء وقضية يجوز الثلاثة فيه على السواء لكن

(ويزر) وجو باقيصه) أي جيب قميصه ولو ينحو مسألة أو يستره ولو ينحو يمينه أو يده (أو يشهد) وسطه ان كانت عورته تظهر منه في الركوع أو غيره) فان لم يفعل صح إحرامه ثم عند الركوع إن ستره وبطلت صلاته ويجب عليه في تحصيل السائر ملك أو اجارة أو غيرهما نظير ما مر في الماء

القياس يقتضي أفصحية الفتح على غيره إشاراً للخفة ولعل ملحظ تقييد الشارح بالفتح فقط والحكم بأحسنية ضم الراء فيما قبله فتنبه وكتب الخشبي أيضاً على قول الشارح أو يشهد وسطه قال في التحفة يجوز في داله الضم اتباعاً لعينه والفتح للخفة قيل والكسر وقضية كلام الجار بردي

اختصاص ذلك بالصلاة والثاني عدمه قال في فتح الجواد وهو الأول وجه وفي حاشيته قضية المرأة الثانية أنه لو كسحت الألبان بخير كما أن قضيتهم أنه لا فرق في ذلك بين الصلاة وخارجها نعم القضية الثانية ظاهرة والأولى يتردد النظر فيها وكلامهم يميل إلى تقديم القبل حتى في هذه الحالة نظر المأمون شأنه وهو أن من شأن القبل أنه أخف وفي التحفة فعلم أنه يلزم الخشبي ما تقدم عليه فان كفي أحدهما فقط فالأولى ستره لذكر بحضرة امرأة وعكسه وعند مثله بخير كما لو كان وحده (قوله ويرز وجو باقيصه) بضم زاي يز قال في المنتسب ز ر الرجل القميص زامن باب قتل أدخل الأزرار في العري (قوله أي جيب قميصه) أي طوقه فيه إشارة إلى أن قول المصنف على تعدد مضاف (قوله ولو ينحو مسألة) بكسر الميم وتشديد اللام مخيطة كبير والجمع المسال (قوله أو يستره) أي جيب القميص عطف على زر (قوله ولو ينحو يمينه أو يده) أي على الأصح كما تقدم قاله سم والأول وجه أنه إذا احتاج لوضع يده للوجود عليها وضعها وترك السترة لان السجود كدلانه عهد جواز الصلاة خارجاً من غير بدل انتهى وتوقف فيه ع ش بأنه ان أراد ان الصلاة تنحو زمع العري عند العجز عن السترة فكذلك السجود يجوز بدون وضع اليد عند العجز وان أراد ان عهد الصلاة مع العري ففي أي محل ذلك على أن الرافعي جرى على أنه لا يجب وضع ماعد الجبهة كما مر ولم يقل أحد بعدم وجوب السترة مع القدرة ولذا جرى الشهاب البلخي على مراعاة السترة وهو الأقرب وجرى الشارح على التخيير فليتأمل (قوله أو يشهد وسطه) بفتح السين المهملة على الأفصح لعدم صلاحية بين فيه لعدم تعدده قاله الكردي (مائدة) إذا دخل على يشهد جاز يجوز في داله الضم اتباعاً لعينه والفتح للخفة قيل والكسر وقضية كلام الجار بردي كابن الحاجب استواء الأولين وقول بعضهم أن الفتح أفصح لعله لان نظرهم إشاراً للاخفية أكثر من نظرهم إلى الاتباع لأنها أنسب بالفصاحة والصق بالبلاغة تأمل (قوله ان كانت عورته) أي المصلي وهذا تقييد لا مسورتين (قوله تظهر منه) أي من القميص أي من جيبه الذي هو المنفذ الذي يدخل فيه الرأس (قوله في الركوع أو غيره) أي كالسجود وأما إذا لم تظهر عورته من ذلك من لا يجب ذلك كما هو ظاهر (قوله فان لم يفعل) ما ذكر من ز ر الجيب أو شد الوسط (قوله صح إحرامه) وفائدته فيما إذا ستره أو اقتدى به غيره ومثل ذلك ما لو أحرم بها عالم أفرغ مدة خف فيها كما مر وان قال السبكي المتجه عدم انعقادها بإمام (قوله ثم عند الركوع) أي فيما إذا كان ظهور عورته فيه أو عند السجود كذلك والمراد عند إرادته (قوله ان ستره) أي القميص أي جيبه وجواب ان مخدوف تقديره استمرت الصلوة (قوله والا) أي وان لم يستره عند ذلك (قوله بطلت صلاته) أي عند الخشبي بحيث ترى عورته قال القليوبي بحيث لو وجه الناظر نظره إليها لآها على حالها التي هو عليها سواء رؤيت بالفعل أم لا وفي النهاية سواء كان الرائي لها هو أم غيره كما في فتاوى المصنف الغير المشهورة (قوله ويجب عليه) أي على الشخص سواء كان رجلاً أم غيره (قوله السبي في تحصيل السائر) أي ولو نحو الظنين فلنترك هذا الواجب على عار بالم تصح صلاته لقدرته على السترة (قوله بملك أو اجارة أو غيرهما) أي من استعارة ولا يجوز للعاري غصب الثوب من مستحقه بخلاف الطعام في المحضصة لأنه يمكنه ان يصلي عرياناً ولا تلبسه الا عانة نعم ان احتاج إليه لدفع حر أو برد أو نحو وهو ما جاز ذلك كما مضى إلى الطعام (قوله نظير ما مر في الماء) أي فيجب عليه قبول عارية الثوب واستعارته وان لم يمكن له غير لا قبول هبة الثوب لشغل المنفعة قال الأذري الظاهر ان العاري لو خشى

كابن الحاجب استواء الأولين وقول شارح أن الفتح أفصح لعله لان نظرهم إلى إشاراً للاخفية أكثر من نظرهم إلى الاتباع لأنها أنسب بالفصاحة والصق بالبلاغة انتهى ونحوه النهاية وجرى الخشبي على أن فتح الدال أحسن وقال القليوبي لا يجوز الكسر انتهى (قوله وسطه) بفتح السين على الأفصح لعدم صلاحية بين فيه لعدم تعدده (قوله صح إحرامه) قال في العباب وفائدته فيما إذا ستره أو اقتدى به غيره انتهى قال الشارح في شرحه وهو مثله ما لو أحرم بها عالم أفرغ مدة خف فيها كما مر وان قال السبكي المتجه عدم انعقادها انتهى

الهلاك من حر أو برد لزمه قبول الجهة قطعا قال بعضهم وهو كما قال (قوله ويقدمه) أي السائر (قوله على الماء) يعني لو وجد من الماء أو الثوب أي ما يكفي أحدهما دون الآخر وهو محتاج إليهما مقدم الثوب وجوبا قال الشهاب الرملي في ظاهره سواء وجد ثوبا أم لا وهو كذلك لأن العلة في تقديم الثوب أنه يبقى زمانا لأن الماء بدل وقضية كلامهم أنه لا فرق في الثوب بين الكافي لستر العورة وغيره وقيد به بعض المعلقين على الحاشي بما إذا كان كل منهما كافيا وغير كاف أو الثوب وحده كاميا (قوله لدوام نفعه) أي السائر بخلاف الماء فهو تمليل لتقديم السائر على الماء (قوله ولأنه لا بد له) أي للسائر بخلاف الماء فهو تمليل لأن ذلك قال في الاسنى ولأنه يجب تحصيله للصلاة وللصون عن العيون بخلاف ماء الطهارة انتهى (قوله ويصلي عاريا) أي يصلي الشخص حال كونه عاريا وجوبا (قوله مع وجود السائر النجس) أي الغير المفعول عنه في الصلاة وتعد عليه غسله فلا يجوز أن يصلي بالنجس لأنه مناف للصلاة (قوله لا مع وجود الحرير) أي لا يجوز الصلاة عاريا مع وجوده قال في الروض بل يلزمه الستر به كالتنجس أي إذا لم يجد غيره في غير الصلاة وفي الخلوة ويقدم على الحرير لأن القصد من السائر ستر العورة لا العبادة قاله البغوي ولا فرق في جوازه بالحرير بين أن يكون ملاقيا لجميع بدنه أو للعورة فقط فلا يكف لبسه فيما لا قاعا فقط لأنه حيث استتر به في محلها فقط صدق عليه أنه لا لبس له كذا بحثه ع ش (قوله بل يلبسه) أي بل يصلي لاسأله فإن زاد على قدر العورة قال في المهمات فيتجه لزوم قطعه إذا لم ينقص أكثر من أجرة الثوب ورد بالمنع لأنه اضاعة مال وهي حرام ولذا قال ابن العماد ما ذكره من الانجاء لا وجه له بل لا يجوز العمل به لأن اضاعة المال حرام انتهى ولما في ذلك من المشقة المقتضية للسماحة بلبسه هذا الزمن اليسير والفرق بين ههنا وبين الثوب النجس واضح (قوله للحاجة) أي لأنه يباح للحاجة ومنها الصلاة بخلاف النجس لئلا فاته لها (قوله ولو أمكنه) أي مريد الصلاة (قوله تطهر الثوب) أي أو محله (قوله وجب) أي التطهير (قوله إن خرج الوقت) أي ما انقضى رأنها منافية للصلاة (قوله ولا يصلي فيه) أي في الوقت (قوله عاريا) حال من فاعل يصلي ويلزمه فيما إذا لم يجد ما يغسل به ما تنجس من الثوب قطعه إن حصل الستر بالباقي لم ينقص أكثر من أجرة مثله كما ذكر الشيخان وإن صوب الاسنوي اعتبارا لا أكثر من ذلك ومن ثمن الماء مع أجرة غسل الثوب عنه الحاجة فإن كلا منهما لو انفرد لزمه تحصيله ويرد بأن النظر إنما هو للحالة الراهنة والذي تعارض حينئذ قطع ههنا والصلاة في طاهر يستأجره فلزمه القطع أن لم ينقص أكثر من أجرة ذلك الطاهر قاله في فتح الجواد فليتأمل (قوله ولو نجس) أي الشخص رجلا أو غيره (قوله على نجس) أي واحتاج أفرش سترته عليه (قوله فرش السترة عليه) أي على النجس (قوله وصلى عاريا وأنهم الأركان) أي ولا يجوز له الإشارة إليها كن عدم السترة فلم يجد ههنا ولا الجارة ولا غيره مما يبيح الانتفاع أو وجدها نجسة ولا ماء يغسلها به أو وجد الماء ولم يجد من يغسلها به أو عاجز عن غسلها أو وجدته ولم يرض إلا بالجرأة أو لم يرض إلا بأكثر من أجرة المثل فانهم يصلمون عراة وأنهم الأركان (قوله ولا إعادة عليه) أي في أظهر القولين كما قاله الشيخ عميرة أي في الصور كلها على ما شاع كلامه ولو قيل بوجوب الإعادة عند فقد ما يغسل به لم يعد لندرة ذلك كما قيل به فيما لو فقد ما يسخن به الماء وتيمم ع ش فليتأمل وليهر (قوله الشرط التاسع) أي من الشروط الخمسة عشر (قوله استقبال عين القبلة) يعني بماينة أو مس أو بار تسام أماره في ذهنه تفيد ما يفيد أحد هذين في حق من لا حائل بينه وبينها أو ظنا فيمن بينه وبينها حائل محترم أو عجز عن إزالته وهذا معنى قول بعضهم يقيناً في القرب وظناً في البعد تأمل (قوله أي الكعبة) فيه إشارة إلى المراد بالقبلة ههنا ولو عبر بها لكان أولى لأنها القبلة المأمور بها ولكن القبلة صارت في الشرع حقيقة للكعبة لا يفهم منها غيرها وسيأتي وجه التسمية بهما (قوله فلا يكفي التوجه لجهتها) تفريع على قوله عين القبلة وليس من الكعبة الحجر بكسر الحاء والشاذر وإن لأن ثبوتها منها ظني وهو لا يكتفي به في

ويقدمه على الماء لدوام نفعه ولأنه لا بد له ويصلي عاريا مع وجود السائر النجس لا مع وجود الحرير بل يلبسه للحاجة ولو أمكنه تطهير الثوب وجب وإن خرج الوقت ولا يصلي فيه عاريا ولو نجس على نجس فرش السترة عليه وصلى عاريا وأنهم الأركان ولا إعادة عليه (الشرط التاسع استقبال عين القبلة) أي الكعبة فلا يكفي التوجه لجهتها

(قوله فلا يكفي التوجه لجهتها) أي خلافا لجماعة ومنهم الغزالي فقد قال في الاحياء من أمكنه رؤية الكعبة فعليه العين ومن يحتاج إلى استدلال عليها لتعذر رؤيتها فيكفي استقبال الجهة وبدل عليه الكتاب والسنة وفعل الصحابة والقباس انتهى

القبلة قاله في التحفة وعبارته في فتح الجواد لم يحجز التوجه للحجر بكسر الحاء وان أعيد البيت على قواعد إبراهيم صلى الله على نبينا وعليه وسلم لأن كونه من البيت ظني لأن ثبوته بالأجداد لا يكتفى به في القبلة وإنما استقبل في زمن ابن الزبير لاحتمال وجود التواتر في ذلك الوقت ثم انقطع على أن الأذرى أشار إلى أن بعض الحجج لا يخلاف في أنه من البيت فيصير اجبا عام وافقا للحديث وهو يصير قطعيًا فساوى التواتر في أن كلامه ما قطع في دليلهم ما فيه ومثله الشاذر وان انتهى فليتأمل (قوله للخبر الصحيح) دليل لما في المتن ودليله من القرآن قوله تعالى فول وجهك شطر المسجد الحرام أي عين الكعبة لأن الشطر لغة العين وتفسيره بالجهة اصطلاح طائفة من الفقهاء وأما بحسب أصل اللغة فليس كذلك كما بينه الشريف عيسى الصفوى قال فان من انحرف عن مقابلة شيء ليس متوجهًا نحوه ولا إلى جهته بحسب حقيقة اللغة وان أطلق عليه بمساحة أو اصطلاح والشافعي رضى الله عنه لاحظ حقيقة اللغة وحكم بالآية أن الواجب إصابة العين ومعناه أن يكون بحيث بعد عرفانه متوجهًا إلى عين الكعبة كما حقه الامام في النهاية انتهى فاحفظه فانه نفيس (قوله أنه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين في وجهها) أي الكعبة وفي رواية قبل الكعبة قال في النهاية مع خبر صلوا كما رأيت مني أصلي وقبل بضم التاء والباء ويجوز إسكانها قال بعضهم معناه مقابلها وبعضهم ما استقبلك منها أي وجهها ويؤيده رواية ابن عمر صلى ركعتين في وجه الكعبة وروى أحمد وابن حبان في صحيحه أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل البيت في اليوم الأول ولم يصل ودخل في اليوم الثاني وصلى وفي هذا جواب عن نفى اسامة الصلاة والاحتساب ومنهم المصنف أي التوجه في شرح المذهب قد أجابوا باحتمال الدخول مرتين وقد ثبت ذلك بالنقل لا بالاحتمال (قوله وقال) أي النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفراغ من الصلاة (قوله هذه القبلة) أي فالحصر فيها دافع لحل الآية على الجهة والحديث رواه الشيخان (قوله وخبر ما بين المشرق والمغرب قبلة) رواه الترمذي (قوله محمول على أهل المدينة) أي ومن سامتهم شمالا وجنوبا وقول شرح من أصحابنا المتأخرين من اجتهد فخطأ إلى الحرم جاز لحديث البيت قبلة لاهل المسجد والمسجد لاهل الحرم والحرم لاهل مشارق الأرض ومغاربها مردود بأن ما ذكره من كونهما واحدًا لا يعرف بجمعه (قوله ولا بد أن يسامتا) أي عين الكعبة قال في الخادم ليس المراد بالعين الجدار بل أمر اصطلاح أي وهو سمت البيت وهو آؤه إلى السماء والأرض السابعة (قوله بجميع بدنه) أي المصلى والمعتبر مسامتهما فالاحقية وكونها بالصدر في القيام والقعود ومعظم البدن في الركوع والسجود ولا عبرة بالوجه الا فيما رقى بمبحث القيام ولا بنحو اليد كما يأتي آنفا والمراد بالصدر جميع عرص البدن فلو استقبل طرف الكعبة فخرج شيء من العرض بخلاف غيره كطرف اليد بخلاف القوتوى عن محاذاته لم يصح بخلاف استقبال الركن لانه مستقبل بجميع الفرض لمجموع الجهتين ومن ثم لو كان اماما متمتع التقدم عليه في كل منهما انتهى من التحفة (قوله فلو خرج بعض بدنه) تفريع على اشتراط المساماة بجميع البدن (قوله أو بعض صف طويل) أي أو خرج بعض صف طويل (قوله امتد) أي الصف الطويل (قوله بقرها) أي بسبب قرب الكعبة (قوله عن محاذاتها) أي الكعبة متعلق بخروج (قوله بطلت الصلاة) جواب لو قال في التحفة وخجة صلاة الصف المستطيل من المشرق إلى المغرب محمول على انحراف فيه أو على أن الخطأ فيه غير معين لان صغيرا الحرم كلما زاد بعده تسعت مسامته كالنار الموقدة من بعده وعرى الرماة فاندفع ما قيل يلزم أن من صلى بامام بينه وبينه قدر سمت الكعبة أن لا تصح صلاته انتهى فليتأمل (قوله سواء من بأخريات المسجد الحرام وغيرهم) أي كما حكى ابن الصباغ والمتولى الاتفاق عليه فتقول الامام لو وقف صف بأخريات المسجد بحيث يخرج بعضهم لو قربوا عن سمت صحت صلاتهم بخلاف ما لو قربوا فانه لا تصح صلاته من خرج عن سمت الخ محمول على ما إذا كان الواقف في الصف آخر المسجد يرى أنه مسامت بكل بدنه وان كان بحيث لو فرض تقدمه إلى البيت بحيث لا يخرج عما يقابل موضع وقوفه بمنه ولا يسر فخرج مع التقدم المذكور عن المساماة كرى

في التحفة فلو استقبل طرفها فخرج شيء من العرض بخلاف غيره كطرف اليد بخلاف القوتوى عن محاذاته لم يصح بخلاف استقبال الركن لانه مستقبل لجميع العرض بمجموع الجهتين ومن ثم لو كان اماما متمتع التقدم عليه في كل منهما انتهى

للخبر الصحيح إنه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين في وجهها وقال هذه القبلة وخبر ما بين المشرق والمغرب قبلة محمول على أهل المدينة ولا بد أن يسامتا بجميع بدنه فلو خرج بعض بدنه أو بعض صف طويل امتد بقرها على محاذاتها بطلت الصلاة سواء من بأخريات المسجد الحرام وغيرهم

(قوله سواء من بأخريات الخ) قال في الامداد ولا فرق بين من في أخريات المسجد وغيرهم كما حكى ابن الصباغ والمتولى الاتفاق عليه وبه يعلم ما في قول الامام لو وقف صف آخر المسجد بحيث يخرج بعضهم لو قربوا عن سمت صحت صلاتهم بخلاف ما لو قربوا فانه لا تصح صلاته من خرج عن سمت الخ محمول على ما إذا كان الواقف في الصف آخر المسجد يرى أنه مسامت بكل بدنه وان كان بحيث لو فرض تقدمه إلى البيت بحيث لا يخرج عما يقابل موضع وقوفه بمنه ولا يسر فخرج مع التقدم المذكور عن المساماة كرى

في القرب والبعد فحين أن المتبع فيه حكم الاطلاق والتسمية لا حقيقة المساماة انتهى وسكت عليه الشيخان ويمكن حمل كلامه على ما إذا كان

الواقف في الصف آخر المسجد يرى أنه مسامت بكل بدنه وان كان بحيث فرض تقدمه الى البيت بحيث لا يخرج عما يقابل موضع وقوفه ولا يمنة ولا يسرة يخرج مع التقدم ٣٣٦ المذكور عن المسامحة لانها تحصل مع البعد الى آخر ما قاله وفي التحفة وصحة

صلاة الصف المستطيل من المشرق الى المغرب محمول على انحراف فيه أو على أن الخطأ غير معين لأن صغير الجرم كلما زاد بعده اتسعت مسامتته كالنار الموقدة من بعد وغرض الرماة انتهى ونظر سم في كلام التحفة ثم قال ويحجب عن هذا بأن مراده أنه لا بد في الصف الطويل

ويجب استقباله في كل صلاة (إلا في صلاة شدة الخوف) كما يأتي وصلاة العاجز كمر بض لا يجزئ من بوجهه إلى القبلة ومربوط على خشبة وعريتي وقصصا وب فيصلى على حسب حاله ويعيد (والأف نفل السفر) المعين المقصود (المباح) أي الجائز وان كره أو قصر بأن كان ميلا أو أكثر لأقل

من أحد أمرين إما الانحراف وإما كونه بحيث لا يتبين الخطأ فحتى كان بحيث يتبين لابد من الانحراف والالم تصح فليتأمل (قوله المعين المقصود) قال ابن قاسم في حواشي المنهج يتجه أن يكون الشرط أن يقصد سيرا يسمى سفر أي قسرا بعد مثله سفر اهذالو كان المعين على قياس ما قالوا

في سفر القصر أنه يشترط أن يقصد سيرا معينا فتملأه انتهى وقال الشوبري في حواشي المنهج مفارقه عند قوله معين المراد المعلوم من حيث المسافة كما قاله شارح في صلاة المسافر تأمل (قوله وان كره) أي كان سافرا وحده (قوله ميلا ونحوه) ضبطه

فليتأمل (قوله ويجب استقبالها) أي الكعبة (قوله في كل صلاة) أي من فرض ونفل اذ هو شرط لصحة صلاة قادر عليه إذا كان في الأمن قال في الهجة

مشترط لصحة الصلاة من * فرض ومن نافله إذا أمن توجه الكعبة أو عرصتها * نخرج عن جوفها وسمتها

فلا سقط بجهل ولا غفلة ولا كراه ولا نسيان فلو استدبر ناسيا وعاد عن قرب لم تصح صلاته (قوله إلا في صلاة شدة الخوف) استثناء من اشتراط الاستقبال في الصلاة قال في النهاية ومن الخوف المحذور ترك الاستقبال أن يكون الشخص في أرض مغمورة وبخاف فوت الوقت فله أن يهرم ويتوجه ويصلي بالإيماء انتهى وقضية أن هذا الفعل لا يتعين عليه وحينئذ فهل يخرج ويؤخر الصلاة الى ما بعد الوقت أو يصليها كما في المصوب وكيف الحال ويحتمل أن يقال هو جواز بعد منع فيصعد في الوجوب ع ش (قوله كما يأتي) أي في بابه فإنه يصلي الى أي جهة كانت ويفتقر له الضربات والخطوات المتواليات وغيرهما فان أمن امتنع عليه فعل ذلك حتى لو كان راكبا وأمن وأراد أن ينزل اشترط أن لا يستدبر القبلة كما سيأتي تفصيله (قوله وصلاة العاجز) أي عن الاستقبال وهو بالجر عطف على صلاة شدة الخوف (قوله كمر بض لا يجزئ من بوجهه إلى القبلة) يعني بأن لم يقدر على التوجه ولم يجزئ من بوجهه في محله يجب طلب الماء منه لا يقال هو عاجز فكيف يمكنه الطلب لا نقول يمكنه تخصيصه بما ذونه ع ش (قوله ومربوط على خشبة) عطف على مريض (قوله وغريق) أي على لوح يخاف من استقباله الغرق (قوله ومصلوب) أي وكخائف من حرق وسبيع (قوله فيصلى على حسب حاله) تفريع على الاستثناء وظاهره ولو كان الوقت واسما وقياس ما تقدم في فاقه الطهورين ونحوه أنه إن رجا والى المذبح لا يصلي الا اذا ضاق الوقت وان لم يرجز والى صلي في أوله ثم زال بعد على خلاف ظنه وجبت الاعادة في الوقت وان استمر المذبح حتى مات الوقت كانت مائة بعذر فيذهب قضاءؤها فورا ويجوز التأخير بشرط أن يفعلها قبل موته كسائر الفرائض ع ش ويفيد التقييد بضيق الوقت ما مر آنفا عن النهاية ثم رأيت بعضهم يجزئ به (قوله ويعيد) أي وجوبه مع صحة صلاته لعدم عذره قال ابن الرفعة في الكفاية وجوب الاعادة دليل على الاشتراط أي فلا يحتاج الى التقييد بالقادر فانه اشترط للعاجز أيضا دليل القضاء ولذلك لم يكره في التنبيه والحاوي واستدرك ذلك السبكي فقال لو كان شرطا لما حجت الصلاة بدونه وجوب الاعادة لا دليل فيه انتهى قال الشيخ الخليلي وفي هذا نظر لان الشرط اذا فتر تصح الصلاة بدونه وتعاد كفاقه الطهورين ثم رأيت الاذري تعرض لذلك انتهى أي حيث قال ويجوز ذلك حكما بصحة صلاة ما قد الطهورين من تأمل (قوله ولا في نفل السفر) أي النفل الذي يفعل فيه وان فات حضرا قال بعضهم ينبغي غير المداوة لالة الصبي (قوله المعين المقصود) المراد بالمعين المعلوم من حيث المسافة بأن يقصد قطع مسافة يسمى فيها مسافرا عرفا فلا خصوص محل معين ولا بد من مجاوزة السور والعمران فيشترط هنا جميع ما يشترط في القصر الا طول السفر من الجبل (قوله المباح) نعمت للسفر (قوله أي الجائز) فسر المباح به لأن المباح في الاصل ما سوى طرفاه والمراد هنا ما قبل الحرام فيشمل الواجب والمندوب والمكروه (قوله وان كره) أي كان سافرا وحده غير المستأنس بالله تعالى (قوله أو قصر) عطف على مدخول الغاية وهي الرد في المنهج ولا يشترط طول السفر على المشهور (قوله بأن كان ميلا أو أكثر) هذا ما ذهب عنه الشيخ أبو حامد في الاسنى نقل عنه وعن غيره مثل أن يخرج الى ضيعة مسيرتها ميل أو نحوه وعن القاضي والبقوي أن يخرج الى مكان لا يلزمه الجملة فيه لعدم سماعه النداء انتهى قال الشرف المناوي وهذا ظاهر لانه فارق حكم المقيمين في البلد أي ولعل كلامه راجع اليه الا أن البقوي اعتبر انكسمة وهي

في سفر القصر أنه يشترط أن يقصد سيرا معينا فتملأه انتهى وقال الشوبري في حواشي المنهج مفارقه عند قوله معين المراد المعلوم من حيث المسافة كما قاله شارح في صلاة المسافر تأمل (قوله وان كره) أي كان سافرا وحده (قوله ميلا ونحوه) ضبطه

بذلك الشيخ أبو حامد وعليه جرى الشارح أيضا في مختصر الإيضاح وخالف في فتح الجواد فقال ولو قصر بأن يخرج إلى محل لا يلزمه فيه الجمعة لعدم سماع النداء على الأوجه انتهى ومقابل الأوجه في كلامه ٣٣٧ هو المثل كيدل عليه كلامه في

الامداد حيث قال والاول
أي الضبط بميل أضبط
والثاني أي الذي اقتصر
عليه في الفتح أحوط
لزيادته على الاول فهو
الذي ينبغي اعتماده انتهى
وعليه اقتصر في التحفة
أيضا في الاستقبال

فحينئذ لا يشترط الاستقبال
فيه بتفصيله الآتي لمصحح
أنه صلى الله عليه وسلم كان
يصلي على راحلته في
السفر غير المكتوبة حينما
توجهت به أي في جهة
مقصده وقيس بالراكب
الماشي ولأن بالناس
حاجة بل ضرورة إلى
الاسفار فلو كفوا الاستقبال
لتركوا أو رادهم لمشقة
فيه أما الفرض ولو
جنازة ومنذورة
فلا يصلي على دابة سائرة
مطلقا لأن الاستقرار فيه
شرط

وجرى في كتاب السير
منها على الاول فقال
تنبيه يظهر ضبط القصير
هنا بما ضبطوه به في
التنقل على الدابة وهو
مبطل أو نحوه انتهى
وذكرهما معاً في الإيمان
منها قبيل فصل لو حلف
لا يشترى الخ فقال وإنما

مفارقة حكم المقيمين في البلد وغيره اعتبر المظنة وهي الميل ونحوه وفي التحفة ويفرق بين هذا وحرمه
سفر المرأة والمدين بشرطهما فإنه يكفي فيه وجود مسعى السفر بأن يجوز هنا الحاجة وهي تستدعي
اشتراط ذلك وثم تفويت حق الغير وهو لا يتقيد بذلك تأمل (قوله فحينئذ) أي حين إذا كان السفر
معين المقصود ومباح فهو تفرغ على الاستثناء المذكور (قوله لا يشترط الاستقبال فيه) أي في نفل
السفر ولو عيدا أو ركعتي الطواف قال في النهاية وسجدة الشكر والتلاوة المفوعة خارج الصلاة حكمها
حكم النافلة على الصحيح (قوله بتفصيله الآتي) أي قريبا من أن الركب يتم أن سهل عليه والماشي
يستقبل في أربع في التحريم الخ برماوى (قوله لمصحح) دليل للثبوت (قوله أنه صلى الله عليه وسلم كان
يصلي على راحلته) هي كما قال في المصباح المركب من الابل ذكرها كان أو أنثى وبعضهم يقول الراحلة
الناقة التي تصلح أن ترحل وجعلها راحل (قوله في السفر غير المكتوبة) أي فإذا أراد الفريضة نزل
فاستقبل القبلة كما في رواية جابر رضي الله عنه (قوله حينما توجهت به) أي الراحلة بالنبي صلى الله عليه وسلم
وفيه نزلة فأينما تولوا فثم وجه الله والحديث رواه الشيخان بروايات كثيرة (قوله أي في جهة مقصده) أي
والقربة على هذا التفسير أن ترك الدابة تعالى أي جهة أرادت لا يلبق بحاله صلى الله عليه وسلم لأن ذلك يعد
عبثا ومعلوم أنه إنما كان يسير هاجهة مقصده غش (قوله وقيس بالراكب الماشي) بل أولى لأن
المشي أشق السفرين وأيضا استويا في صلاة الخوف فكذلك في النافلة (قوله ولأن بالناس) الخ عطف على
لمصحح من عطف الحكمة على الدليل يرشدك عليه عبارة النهاية والمعنى فيه أن الناس الخ تأمل (قوله
حاجة بل ضرورة إلى الاسفار) أي في البرارى والبلدان والبحار (قوله فلو كفوا الاستقبال) أي في
كل صلاتهم بأن لم يرخصوا في تركه ولو في النوافل (قوله لتركوا أو رادهم) أي أو مصالح معاشهم (قوله
لمشقة فيه) أي لمشقة الاستقبال في السفر مع كثرة النوافل ففي جواز ترك الاستقبال في نفل السفر
إعانة للناس على الجمع بين مصلحتي معاشهم ومعادهم تأمل (قوله أما الفرض) أي ولو صورة كالمعادة
وهذا مقابل قوله النفل (قوله ولو جنازة) أي على المعتمد ويفرق بين هذا والحاقيها بالنفل في التيمم
بأن المعنى السابق يجوز للنفل على الدابة من كثرة مع تكرار الاحتياج للسفر غير موجود فيها فبقيت على
أصلها من عدم الحاقها بالنفل وهذا أولى من الفرق بأن الجلوس بمحوصورها لأنه منقطع بامتناع فعلها
على السائرة على المعتمد مع بقاء القيام انتهى تحفة (قوله ومنذورة) نعم قال العلامة البرماوى ولو نذر أن يصلي
ركعتين على ظهر الدابة جاز فعلها عليها وكان وجه ذلك أنه التزمها كذلك فلا يسلك به مسلك الواجب ومنه
يؤخذ تقييد قولهم يسلك بالنذر مسلك واجب الشرع بما إذا لم يكن ملتزما له على صفة لا تتأق في الواجب وهو
ظاهر وبجث العلامة ابن قاسم أنه لو نذر إتمام كل نفل شرع فيه فشرع في السفر في النافلة أنه يلزم الاستقبال
والاستقرار قال غش ويحتمل عدم وجوب ذلك لأنه وان نذر إتمامها لم يخرج عن كونها نفلا ولذا جاز جمعه مع
فرض عيني بتيمم واحد ولو أفسدها أو أراد قضاءها على الدابة جاز أيضا لأنها لم يجب أو لها ذاته وانما وجب
وسيلة لقضاء ما فاته من الواجب فليتأمل (قوله فلا يصلي) جواب أما ويصلي بالبناء للفعل والنائب عن
الفاعل ضمير الفرض (قوله على دابة سائرة مطلقا) أي سواء كان السفر طويلا أو قصيرا إلى القبلة أو
غيرها وكذا لا يصلي ماشيا مطلقا فلو قال فلا يصليها كبا ولا ماشيا وان استقبال وطال سفره لمكان أفيد
تأمل (قوله لأن الاستقرار فيه شرط) تعليل لعدم جواز الفرض على الدابة السائرة قال في التحفة وفارق

قيدوا نحو التنفل على الدابة بالمثل أو عدم سماع النداء

٤٣ - نرسي - ثانی *

لأن ذلك رخصة الخ وذهب في حاشية الإيضاح وكذلك في شرحه إلى أن الثاني محمول على الاول (قوله مطلقا) أي إلى القبلة وإلى

غيرها جره زى

(قوله ويعيد) نقل في التحفة عن القاضي انه لا إعادة عليه قال وعليه فيفرق بين هذا بعد تعين فرضه فيما لو استقبل وأتم الأركان عليها وما مر آنفاً بأن ترك القبلة أخطر ٣٣٨ كما مر واطلاقاً لا إعادة ويحمل على ما إذا لم يستقبل أول يوم الأركان

السفينة بأنم تشبه البيت للإقامة فيها شهر أو دهر أو السرير الذي يحمله رجال بأن سيره منسوب إليهم وسير الدابة منسوب إليه وبأنم لا تراعى جهة واحدة ولا تثبت عليها بخلافهم قاله المتولى (قوله احتياطاً له) أى للفرض تعليل لا اشتراط الاستمرار فيه وقد مر تر واية فإذا أراد الفريضة نزل فاستقبل القبلة (قوله نعم) ان خاف من النزول (أى عن الدابة استدراك على عدم حوازم على الدابة المذكورة وظاهره اختصاص الركاب بذلك وليس كذلك بل الماشى الخائف كذلك (قوله على نفسه) أى كان خشى عليها منه مشقة لا يمتثل عادة (قوله أو ماله وان قل) أى فلا يشترط كون المال المخوف من تلفه كثيراً (قوله أو قوت رفقته إذا استوحش به) أى وان لم يتضرر أو خاف وقوع معادله لميل الحمل أو تضرر الدابة أو احتاج في نزوله إذا ركب إلى معين وليس معه أحد ولم يتوسم من نحو مسدق اعانته انتهى نهاية (قوله كان له) أى في جميع ذلك وهذا جواب ان (قوله أن يصلى الفرض عليها) أى على الدابة السائرة (قوله وهى سائرة) جملة حالية (قوله إلى مقصده) متعلق يصلى أى إلى جهة مقصده وعبرة التحفة على حسب حاله (قوله ويومى) كذا في النهاية وهو كما قاله الرشيدى لا حاجة إليه بل هو مضر لان الإعادة لازمة حينئذ وان أتم الأركان وأتم الاستقبال فليأتى (قوله ويعيد) نقل في التحفة عن القاضي عدم الإعادة قال وعليه فيفرق بين هذا بعد تعين فرضه فيما لو استقبل وأتم الأركان عليها وما مر آنفاً بأن ترك القبلة أخطر كما مر وأطلقاً أى الشيخان الإعادة ويحمل على ما إذا لم يستقبل أول يوم الأركان وكان شيخنا أشار لذلك بفرضه أنه يصلى لمقصده انتهى ونظر فيه سم فراجع (قوله ويجوز فعله) أى الفرض (قوله) على السائرة والواقفة) أى وان لم تكن معقولة (قوله ان كان لها من يلزم لحامها) أى عسل لحامها ويسيرها قال عبد الرؤف وظاهر اشتراط كونه مميزاً أو أفاذا اعتبار لزوم شخص اللجام أنه لا يكفي كونها مقطوعة في مثلها ولولزم أول القطار شخص وهو ظاهر لان الجهة قد تحتل كما هو مشاهد (قوله بحيث لا تتحول عن القبلة) قال في التحفة بعد نقل هذا الجواز عن المتولى وعليه بدل كلام جمع متقدمين وهو صريح في صحة الفرض في نحو محفة سائرة لان من يبيده زمام الدابة براعى القبلة قال شارح أى وهو البدر بن شهبة وهى مسئلة عزيزة لنفسه يحتاج إليها أى لو خلت عن نزاع ومخالفة لا طاقهم انتهى (قوله ان أتم الأركان) تقييد لجواز فعل الفرض على الدابة المذكورة (قوله وهى سرير) أى ويجوز فعل الفرض على سرير (قوله يمشى به رجال) أى يحمله يمشون به (قوله وفى زورق جار) أى ويجوز فعل الفرض فى زورق بفتح الزاى وسكون الواو بعد هاء مفتوحة فتقاف هو المسمى بالسنبوك (قوله وفى أرجوحة) أى ويجوز فعل الفرض فى أرجوحة قال الامام النووى فى شرح مسلم بضم الهمزة وهى خشبة يلعب عليها الصبيان والحوارى الصغار يكون وسطها على مكان مرتفع ويجلسون على طرفها ويحركونها فيرتفع جانب وينزل جانب (قوله معلقة بحبال) قد يخالف ما مر عن النووى ثم رأيت الكردي فى الصغرى بعد نقل نحو ذلك عن شرح سنن أبى داود لابن رسلان ما نصه وتكون أيضاً حبلاً لا يشد طرفاه فى موضع عال ثم يركبها الانسان وتحرك وهو فيه سمي بذلك لتحركه ومحيطه وذهابه وهما من لعب صبيان العرب انتهى ولعل هذا مراد الشارح رحمه الله (قوله وإذا جاز التنقل على الراحلة) أى بالشروط السابقة وهذا دخول على المتن (قوله فان كان فى مرقد) هذا تفصيل لما أجله سابقاً بقوله الا فى شدة الخوف والافى نفل السفر والمرقد بوزن مسكن محال الرقاد أى النوم (قوله كهودج) غشيل للرقد وهو

وكان شيخنا أشار لذلك بفرض أنه يصلى لمقصده قال ولو خاف الماشى ذلك لو أتم ركوعه وسجوده أو ما بهما وأعاد انتهى كلام التحفة (قوله من يلزم لحامها) قال تلميذ الشارح عبد الرؤف فى شرح

احتياطاً له نعم ان خاف من النزول على نفسه أو ماله وان قل أو قوت رفقته إذا استوحش به كان له أن يصلى الفرض عليها وهى سائرة إلى مقصده ويومى ويعيد ويجوز فعله على السائرة والواقفة ان كان لها من يلزم لحامها بحيث لا تتحول عن القبلة ان أتم الأركان وعلى سرير يمشى به رجال وفى زورق جار وفى أرجوحة معلقة بحبال وإذا جاز التنقل على الراحلة (فان كان فى مرقد) كهودج

مختصر الإيضاح للشارح وظاهر اشتراط كونه مميزاً قال وأفاد اعتبار لزوم شخص اللجام أنه لا يكفي كونها مقطوعة

فى مثلها ولولزم لحام أول القطار شخص وهو ظاهر لان الجهة قد تحتل كما هو مشاهد انتهى (قوله زورق) قال ابن علان فى شرح الإيضاح بفتح الزاى وسكون الواو وبعد هاء مفتوحة فتقال ويسمى بالسنبوك انتهى (قوله وفى أرجوحة) قال ابن علان فى شرح الإيضاح النووى قال فى المصباح الأرجوحة

أفعولة بضم الهمزة مثال يلعب عليه الصبيان وهو أن يوضع وسط خشبة على ثلثة أي شئ مرتفع ويقعد غلامان على طرفيها والجمع أراجيح
والمرجوحة بفتح الميم لغة فيها ومنعها في البارع انتهى ما نقله ابن علان فتأمله فإنه لا يوافق قول الشارح معلقة بجبال (قوله من له دخل في
سيرها) قال ابن قاسم في حواشي شرح المنهج ومعنى له دخل في سيرها أن يكون بحيث يخل أمرها في السير إذا اشتغل عنهم (قوله كراكب
الدابة) قال في التحفة لا يلزمه الاستقبال إلا في التحريم أن سهل ولا تمام الأركان وأن سهل لأنه يقطعه عن عمله قال الزبادي في حواشي المنهج
ومثل الملاح مسير الدابة كما ألحقه به بعض المتأخرين انتهى وفي حواشي المنهج لابن قاسم الحق ٣٣٩

بعضهم بالملاح حامل
السير انتهى (قوله استقبال
في أحرامه فقط) قال في
التحفة ظاهر صنيح

ومحارة (أوفي سفينة أتم)
وجوباً (ركوعه وسجوده)
وسائر الأركان أو بعضها
أن عجز عن الباقي (واستقبل)
وجوباً بالتيسر ذلك عليه
ومحل ذلك في غير مسير
السفينة أما هو وهو ماله
دخل في سيرها فلا يلزمه
التوجه في جميع صلاته
ولا تمام الأركان بل في
التحريم فقط أن سهل
كراكب الدابة (وإن لم يكن
في مرقد ولا سفينة

وهو من مراكب النساء (قوله ومحارة) بفتح الميم محل الحاج وتسمى الصدفة أيضاً قاله في المصباح
(قوله أوفي سفينة) عطف على في مرقد (قوله أتم وجوباً ركوعه وسجوده) أي اتفاقاً في مسألة
السفينة وعلى المعتمد في مسألة الرحلة فقد قيل أنه لا يلزمه لأن الحركة تضر بالدابة بخلاف السفينة
(قوله وسائر الأركان) أي أن سهل عليه ذلك (قوله أو بعضها أن عجز عن الباقي) المراد ببعض
الركوع والسجود معاً لا ما يصدق بأحدهما كذا قيل فليتأمل (قوله واستقبل وجوباً) أي في
جميع الأركان أن قدر أو بعضها أن عجز عن الباقي أيضاً (قوله لتيسر ذلك) أي الاتمام والاستقبال
(قوله عليه) أي على من في المرقد أوفي السفينة وبهذا التعليل يعلم أن الكلام فيما إذا سهل ذلك ولا
فلا على ما سيأتي تفصيله (قوله ومحل ذلك) أي وجوب تمام الأركان والاستقبال في جميع الصلاة
(قوله في غير مسير السفينة) يعني غير الملاحين ورئيسهم يسمى بالر بان بضم الراء وتشديد الباء (قوله
أما هو) أي مسير السفينة ومثله مسير المرقد وحامل السير قاله البرماوي (قوله وهو من له دخل
في سيرها) أي السفينة بحيث يخل أمرها في السير إذا اشتغل عنها وإن لم يكن من المدين لتسييرها كما
لوعاون بعض الركاب أهل العمل فيها في بعض أعمالهم ويسمى المسير بالملاح من الملاحاة لاصلاح شأن
السفينة وقيل أنه ووصف للريح ويسمى به المسير لها الملبسته وقيل أنه مأخوذ من معالجة الماء بالمح
باجراء السفينة (قوله فلا يلزمه التوجه) أي لأن تكليفه به يقطعه عن النقل أو تحمله بخلاف بقية من في
السفينة غيره وهذا ما جرى عليه النووي وصحح الرافعي في الشرح الصغير لزوم (قوله في جميع
صلاته) أي جماعاً التحريم كما سيأتي اتفاقاً (قوله ولا تمام الأركان) أي الفعلية من السجود
والركوع (قوله بل في التحريم فقط) أي فإنه يلزمه التوجه فيه لأنه يحتاط فيه ما لا يحتاط في غيره (قوله
أن سهل) أي وأما إذا لم يسهل فلا يلزم فيه أيضاً بل يحرم على حسب حاله (قوله كراكب الدابة)
تشبيه في وجوب توجه مسير السفينة بتفصيله (قوله وإن لم يكن في مرقد ولا سفينة) مقتضى كلامه
هنا وفيما سبق أن من كان في المرقد وفي السفينة على حد سواء لكن قال بعض المحشين أن ركب
السفينة غير الملاح حكمه حكم المقيم فإن سهل عليه التوجه في جميع صلاته وتمام كل الأركان تنفل والا

المصنف أنه لا يجب
الاستقبال في الجميع
واتمام الأركان كلها أو

بعضها إلا أن قدر عليهم ما عاوا لم يجب الاتمام مطلقاً ولا الاستقبال إلا في تحريم سهل وفي كلام غيره ما يؤكد ذلك والكلام في غير الواقعة لما مر فيها
انتهى وفي حواشي شرح المنهج لابن قاسم ما نصه قوله وإن لم يسهل ذلك دخل في ذلك ما إذا سهل التوجه في جميع الصلاة دون تمام
شئ من الأركان وما إذا سهل تمام الأركان أو بعضها دون التوجه مطلقاً وفي جميع صلاته فقضية كلامه أنه في جميع ذلك لا يجب إلا
الاستقبال عند التحريم أن سهل ونقله عنه الشوبري في حواشي شرح المنهج وأقره وعبارة شرح مختصر أبي شجاع لابن قاسم أن سهل
الاستقبال في جميع الصلاة وتمام الأركان لزمه ذلك والالزমে الاستقبال عند تحريمه وأجزأه الأيماء بركوعه وسجوده أخذه انتهى
وظاهرها أنه لو سهل الاستقبال في جميعها وتمام بعض الأركان لم يلزمه الاستقبال في غير التحريم ولا تمام البعض الذي قدر على تمامه وهو
مخالف لما سبق عن التحفة وكأنه أخذه من كلام شيخه الشيخ عميرة حيث قال في حواشي شرح المنهج قوله كلها أو بعضها قضية كلامه اذن
أنه لو سهل الاستقبال في الجميع ولم يتيسر سوى تمام ركوع أو أن يجب الاستقبال في الجميع والتمام في ذلك الركوع فقط وهو كلام لا وجه له
انتهى وجرى الشارح في شرح الإرشاد على ما قدمناه عن التحفة ولعل ما نقله بعضهم عن الشارح مما يوافق ما قاله الشيخ عميرة أخذه من

كلام الشارح في هذا الكتاب السابق أنفا في قوله فيما لا يسهل فيه الاستقبال في جميع الصلاة وتمام الأركان (قوله في إحرامه فقط) أيضا قال الشيخ عميرة لو نوى ركعتين ثم بدله في أثناء الصلاة أن يزبد لم يحتج للاستقبال الأعذنية الزيادة فيما يظهر انتهى (قوله أن يسهل عليه) قال الشارح في حاشية الإيضاح ومرفى شرحه والعبارة له والمراد بالنمك هنا سهولته وعدمه تعسره بحيث تلحقه مشقة وإن قلت كما اقتضاه كلامهم انتهى وفي شرح العباب للشارح حاصل ما في المجموع عن الماوردي أنه يلزمه التوجه في أربع مواضع إذا بلغ مقصده أو منزله أو نوى الإقامة ٣٤٠ أو وقف عن السير بعد نزول لنحو استراحة وانتظار رفيق فيلزمه الاستقبال فيما سبق

فلا وأما الركن في مرقده في حكمه ما تقدم آنفا فليأتمل وليحذر (قوله فإن كان زائدا) أي فقهه تفصيل أن كان زائدا كماله وحاصل صورة اثنتا عشرة صورة لأنه إما أن يسهل عليه التوجه في جميع الصلاة أولا يسهل عليه في شيء منها أو يسهل عليه في التحريم دون غيره أو في غيره دون وعلى كل من الأربع إما أن يسهل عليه تمام كل الأركان أولا يسهل عليه شيء منها أو يسهل عليه بعضها دون بعض فالحاصل اثنتا عشرة صورة وأحكامها مختلفة وكما يعلم من كلامه فتأمل بلطف (قوله فيما لا يسهل فيه الاستقبال) الأولى على بدل في الأركان أو في الركوب أو في التعمد على (قوله في جميع الصلاة) أفاد به أنه المراد أولا فالعبارة تصدق بالعض برماوى (قوله وتمام الأركان) أي ولا يسهل فيه تمامها فهو بالرفع عطف على الاستقبال والمراد كل الأركان أو بعضها (قوله استقبال في إحرامه فقط) أي يختص وجوب الاستقبال بعينه لا حتى بالتحرر فلا يجب فيما بعده وإن سهل لأنه تابع له نعم المعتمد في الواقفة ولو طويلا على ما عير به شارح وغيره يظهر أن المراد به ما يقطع تواصل السير عرفا أنها مادامت واقفة لا يصلي عليها إلا إلى القبلة لكن لا يلزمه تمام الأركان نعم إن سار بسير الرفقة أتم لجهة مقصده أولا لغرض امتنع حتى يتم لأنه بالوقوف لزمه فرض التوجه وفرض المسئلة إذا استمر على الصلاة والافلاخروج من النافلة لا يحرم تأمل (قوله وإن سهل عليه) تقييد لوجوب الاستقبال في التحريم وظاهر صنيع المتن أنه لا يجب الاستقبال في الجميع وتمام الأركان كلها أو بعضها إلا أن قدر عليهم مامعا والالم يجب الإتمام مطلقا ولا الاستقبال إلا في تحريم سهل وفي كلام غيره ما يؤيد ذلك والكلام في غير الواقفة لما مر آنفا فيما انتهى من التحفة (قوله بأن كانت الدابة غير صعبة) أي بأن كانت واقفة أو سائرة وزمانها يسده (قوله ولا مقطورة) القطار من الأبل على نسق واحد وقطرت الأبل قطار من باب قتل جعلتها قطار فهي مقطورة أو استطاع الركب الانحراف إلى القبلة بنفسه (قوله والال) أي وإن لم يسهل عليه الاستقبال بأن كانت الدابة عسيرة أو مقطورة أو لا يستطيع الانحراف إلى القبلة لم يجزه (قوله لم يلزمه) الضمير المستتر للاستقبال وأما زلزالا كعب (قوله في الإحرام أيضا) أي كما لا يلزم في غيره للمشقة واختلال أمر السير عليه (قوله أما غيره) أي غير الإحرام من بقية الأركان العملية وهذا مقابل قول المتن في إحرامه (قوله ولو السلام) فيه إشارة إلى الخلاف فيه في التحفة مع المتن وقيل بشرط الاستقبال في السلام أيضا كالتحرر لأنه طرفها الثاني ورد بأنه يحاط لأنه قدما لا يحاط للخروج

والأبطلت فإن سار في الأخيرة بعد التوجه وقبل تمام صلاته لسير القافلة جاز أن يتجه لجهة مقصده لأن عليه ضررا في تأخره عن القافلة أولا لسيبرهم

فإن كان زائدا فيما لا يسهل فيه الاستقبال في جميع الصلاة وتمام الأركان (استقبل في إحرامه فقط) أن سهل عليه) بأن كانت الدابة غير صعبة ولا مقطورة والالم يلزمه في الإحرام أيضا أما غيره ولو السلام

أعماها مستقبلا قبل ركوبه لأنه بالوقوف لزمه التوجه فلم يجزه تركه كن ابتداء الصلاة للقبلة ثم ركب سائرا لم يجز أن يتم لغير القبلة اتفاقا فإن فعل بطلت انتهى وجرى على ذلك بالنسبة للأخيرة في حاشية الإيضاح وكذا مرفى شرحه وعبارته فإن سار في

ومن

أثناء سير رفيقه أو حاجة أخرى أعماها لجهة مقصده انتهى قال

في الإمداد وألحق بعضهم بالسير لأجل الرفقة في كلام الماوردي سيرها بنفسها وقضيتها أنه لا فرق بين أن يمكنه ضبطها أولا وهو محتمل انتهى وجرى على هذا جمع وتبرأ منه في التحفة وعبارتها المعتمد في الواقفة أي طويلا كما عير به شارح وعليه يظهر أن المراد به ما يقطع تواصل السير عرفا أنها مادامت واقفة لا يصلي عليها إلا إلى القبلة لكن لا يلزمه تمام الأركان نعم إن سار بسير الرفقة أتم لجهة مقصده أولا لغرض امتنع حتى يتم على ما فيه مما بينته في شرح الإرشاد لأنه بالوقوف لزمه فرض التوجه انتهى وفي الإمداد ونقل ابن الرفعة ما قاله الماوردي عن الأصحاب أي وهو ما سبق عن الإيعاب متعقب بأنه من تفرد ومن ثمة خالفه جمع معتقدون فيوز والسير بعد وقوفه والبناء مطلقا لأن المسافر يحتاج للوقوف لذلك إلى آخر ما قاله وقال في الفتح وله السير بعد وقوفه وله البناء وإن اختار السير بلا ضرورة على المعتمد كما بينته في الأصل تسهلا عليه ولا احتياجه لذلك في الجملة انتهى (قوله ولو السلام) أشار بذلك إلى خلاف قال في المهاج وقيل بشرط في السلام أيضا انتهى قال في التحفة كالتحرر لأنه طرفها الثاني ورد بأنه يحاط لأنه قدما لا يحاط للخروج ومن ثم وجب اقتران النية بالأول دون الثاني فقوله هنا لأن الانعقاد يحاط له الخ ذكره إشارة إلى الرد على هذا الضعيف

(قوله مطلقاً) أي ما لم يمكن الاستقبال في جميع الصلاة وتمام جميع الأركان أو بعضها كما تقدم (قوله يعني جهة مقصده) قال في التحفة كذا أطلقوه وقضيته أنه في منعرجات الطريق بحيث يكون المقصد خلف ظهره مثلاً يتحرف لاستقبال جهة المقصد أو القبلة لكنه مشق ثم رأيتهم أطلقوا أنه لا يضر سلوك منعطفات الطريق وظاهره الإطلاق ومن ثم عدل غير واحد إلى التعبير بصوب الطريق ليفهم ذلك انتهى (قوله في باقي صلاته) قال المزجني في تجريد وعبارته ولو نوى زجوعاً أو مقصداً آخر وجب ٣٤١ التحرف فوراً وبني انتهى (قوله

في التحريم فقط) هذا لا يخلو عن نظر وما علم مما سبق أن من أمكنه الاستقبال في جميع الصلاة ولم يمكنه تمام جميع الأركان أو بعضها لا يلزمه الاستقبال

فلا يلزمه فيه مطلقاً لأن الإنعقاد يحتاج إلى ما لا يحتاج إليه (وطريقه) يعني جهة مقصده وإن لم يسلك طريقه ولو لم يكن عذراً قبلته في باقي صلاته بالنسبة لمن سئل عليه التوجه في التحريم فقط وفي كلها بالنسبة لغيره للخبر السابق فلو انصرف عن صوب مقصده أو استدبره عمداً أو قصر أو أكره أو غير عمد وإن طال بطلت صلاته والإفلاو يسجد للسهو

إلا في التحريم وحينئذ فيؤول قوله هنا من سهل عليه الخ بأن مراده من وجب عليه التوجه في التحريم فقط (قوله السابق) هو قوله لما صح أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي على راحلته في السفر غير

ومن ثم وجب اقتران النية بأول دون الثاني (قوله فلا يلزمه فيه مطلقاً) أي وإن سهل قال الكردي ما لم يمكن الاستقبال في جميع الصلاة وتمام جميع الأركان أو بعضها آنفاً فليتامس (قوله لأن الإنعقاد) لتعليل لوجوب الاستقبال في التحريم (قوله يحتاج له ما لا يحتاج لغيره) أي من بقية الأركان لأنها تابعة له وعبرة المغني والفرق أن الإنعقاد يحتاج له ما لا يحتاج لغيره لوقوعه أول الصلاة بالشرط ثم يجعل ما بعده تابعاً له وبذلك أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا سافر فأراد أن يتطوع استقبل ببقائه القبلة فكبر ثم صلى حيث وجهه ركبه رواه أبو داود وأبو داود حسن كما قاله في المجموع (قوله وطريقه) أي الراكب على الدابة (قوله يعني جهة مقصده) أي لا عين الطريق (قوله وإن لم يسلك طريقه ولو لم يكن عذراً) قال في القوت فلو كان المقصد طريقاً يمكنه الاستقبال في أحدهما فقط فسلك الآخر لا لغرض فهل له التنفل إلى غير القبلة بمحتمل تخرجه على نظيره من القصر ويحتمل تجويزه له قطعاً توسعة في التوافل وتكثيرها ولهذا حازت كذلك في السفر القصير وهذا أصح ولم أر في ذلك شيئاً انتهى (قوله قبلته في باقي صلاته) أي فلا يعدل فيه عن جهة المقصد كذا أطلقوه وقضيته أنه في منعرجات الطريق بحيث يبقى المقصد خلف ظهره مثلاً يتحرف لاستقبال جهة المقصد أو القبلة لكنه مشق ثم رأيتهم أطلقوا أنه لا يضر سلوك منعطفات الطريق وظاهره الإطلاق ومن ثم عدل غير واحد إلى التعبير بصوب الطريق ليفهم ذلك انتهى تحفه (قوله بالنسبة لمن سهل عليه التوجه في التحريم فقط) أي ولا يسهل عليه التوجه في غيره من بقية الأركان (قوله وفي كلها) أي الصلاة حتى التحريم وهذا عطف على في باقي صلاته (قوله بالنسبة لغيره) أي غير من يسهل عليه التوجه حتى في التحريم فيحرم انحراف كل منهما عن استقبال صوب مقصده عالماً مختاراً لكن لا مطلقاً لحرار فطاع النفل بل مع منية في الصلاة والتنظير فيه ليس في تحله لتلبسه بعبادة فاسدة بل طلائعاً بذلك الانحراف لأن جهة مقصده صارت في حقه بمنزلة القبلة فعلم أنه لا يلزمه سلوك طريقه بل أن لا يعدل عن جهة المقصد كما تقرر (قوله للخبر السابق) دليل لكون طريقه قبلته وهو الحديث الذي ذكره في شرح قوله والافلاو يسجد للسهو (قوله فلو انحراف) أي الراكب وهذا انفرج لمتن (قوله عن صوب مقصده) أي لغير القبلة كما سيأتي في الاستدراك (قوله أو استدبره) عطف على انحراف (قوله عمداً وإن قصر) أي استدبره ولو انحرفت الدابة بنفسها بالإجماع وهو غافل عنها إذا كر الصلاة فإن قصر الزمن لم تبطل والابطال على الوجه قاله في فتح الجواد (قوله أو أكره) عطف على قصر فهو من مدخول الغاية وفارق الإكراه النسيان في عدم الإبطال بان النسيان مما يكثر ويعم ولا إكراه في مثل ذلك يندر ولذلك ألحق الإجماع بالنسيان في عدم الإبطال وأن أشبه الإكراه في الصبر فها تامل (قوله أو غير عمد) عطف على عمداً أي أو استدبره المقصد خطأ بأن يظن المدول إليه طريقه وليس كذلك (قوله إن طال) أي في صورة غير العمد فقط أم المأكروه فتبطل صلاته به وإن قصر لندرة الإكراه كرهدي (قوله بطلت صلاته) أي في جميع تلك الصور كالسكلام الكثير (قوله والا) أي وإن لم يطل (قوله ولا) أي لا تبطل صلاته لعذره (قوله ويسجد للسهو) أي كما جزم به

المكتوبة حينما توجهت به أي في جهة مقصده (قوله وإن قصر أو أكره) أي وإن قصر الفصل فتح (قوله إن طال) قيد لقوله أو غير عمد فقط إذ المأكروه تبطل صلاته وإن قصر لندرة الإكراه قال في الر وض وشرحه أو انحراف إلى غيرهما عمداً ولو قصر باطلات صلاته مطلقاً كما مضى على الأرض وكذا النسيان أو ضلالة الطريق أي خطؤه له أو جماع من الدابة أي وهو عليها فتبطل الصلاة بانحرافه بكل منها إن طال الزمن كما تكلام الكثير والأفلاو تبطل كالسير نسياناً انتهى كلام الر وض وشرحه (قوله ويسجد للسهو) يشمل الكل وبه صرح الشيخان في الخبر والشرح الصغير والاسنوي وغيره في الثاني وقياسهما الأول والقاعدة الآتية ما أبطل عمده من السجود لسهو وهو يؤيده لكن الذي صححه النووي في الذهول في جميع كتبه أنه لا يسجد ولشافعي فيها نصان فرجح في المجموع هذا واعتمدته في التحفة وفتح الجواد ورجح في الشرح

ابن الصباغ وصححه الشيخان في الجراح والرافعي في الشرح الصغير في النسيان ونقله الخوارزمي فيه عن الشافعي وقال الاسنوي تتعين الفتوى به لانه القياس وجزم به ابن المقرئ قال الرملي وهو المعتمد لان عمدة ذلك مبطل وفعل الدابة منسوب اليه ونقله عن الشافعي وصححه النووي في المجموع والتنقيح والتحقيق أنه لا يسجد وهذا هو الذي اعتمدته في التحفة قال الكردى فهو عليه مستثنى من قاعدة ما بطل عياده يسجد لسهو تأمل (قوله نعم ان انحرف الى القبلة) أى عن صوب مقصده الى الكعبة وهذا استدراك على عموم كون الانحراف مبطلا (قوله ولو بركو به مقلوبا) أى يجعل وجهه الى ذنب الدابة (قوله أو على جنبه) عطاف على مقلوبا أى ولو بركو به على جنب بأن يركب الدابة عرضا الى اليمين أو اليسار (قوله لم يضرب) أى وان عزم على العود الى المقصد قال لدبرى هذا اذا كانت القبلة عن يمينه أو يساره فان كانت خلفه وانحرف اليها عمد ابطلت صلاته للتخلل المنافي وهذه لا ترد عليهم لان الانحراف انما يستعمل عرفا عن اليمين والشمال أما الى ورائه فيقال له التفات هذا كلامه بتصرف يسير وتبع فيه الاذرى في لقوت والغنية والنوسط ورده جمع من المحققين بأن التخلل وصلة الرجوع الى الاصل اذ لا يتأني الرجوع اليه الا به فيكون مغفرا كما لو تغيرت نيته عن مقصده الذى صلى اليه وعزم أن يسافر الى غيره أو الرجوع الى وطنه فانه يصرف وجهه الى الجهة الثانية ويمضى في صلاته كما صرحوا به وتكون هي قبلته وانما تكون الاولى قبلته ما لم تتغير العزيمة ويفرق بينه وبين ما في شدة الخوف أنه اذا آمن واستدبر في زواله بطلت صلاته بان ذلك حالة ضرورية وقد زالت وما هنا في النقل في السفر وهم قد توسعوا فيه ما لم يتوسعوا في غيره على انه قد يقال الذى يستدبره هنا فيما لو كانت القبلة خلفه والتفت اليها هو مقصده وليس هو قبلته بل بدلها والذى استدبره في النزول في شدة الخوف هو القبلة وفرق كبير ما بينهما فأنما مله (قوله لانها الاصل) أى فاغفر له الرجوع اليها وان تضمن استقبال غير المقصد (قوله ومن ثم) أى من أجل كون القبلة هي الاصل (قوله جازله) أى الشخص المتنقل على الدابة أو الماشى (قوله جعل وجهه لها) أى للقبلة (قوله وظهره لمقصده) أى وجهه لظهره ليركو به مقلوبا أو مشيه قيعرى وان كان كروها (قوله ويومى الراكب وجوبا) الا صوب حذوف وجوبه بالانه يجوز وضع الجبهة على عرف الدابة مثلا وعبارة المنهج وكيفية ايماء الخ قال في شرحه هو أولى من قوله ويومى قال محشياه لانه يؤهم أن الابعاء واجب ولا يجوز له وضع جبهته على عرفها مثلا وليس كذلك انتهى ويمكن أن يجاب بأن المعنى ويومى الراكب وجوبا بان لم يضع جبهته على عرف الدابة مثلا على أن الابعاء المذكور انما كان في السجود فقط فليتأمل (قوله ركوعه وسجوده) المتبادران سجوده مجرور ومطوف على ركوعه فاكثر حال منه ويحتمل أنه مرفوع مبتدأ وأكثر خبره تأمل (قوله ويجب كون الابعاء بالسجود أكثر) أى أخفض من ايمائه بالركوع ان أمكن والابعاء مصدر أو ما بالهمز وهو الاشارة بالاعضاء كالرأس واليد والعين والحاجب يقال أو مات اليه أو ماتي ايماء ومات لغة فيه ويقال أرميت وقد جاء في الحديث غير مهموز على لغة من قال في قرأت قرئت وهمزة الابعاء زائدة وبها الواو من النهية (قوله تميزاله) أى للسجود عن الركوع وهذا تعليل لكون الابعاء بالسجود أكثر وروى البخارى أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلى على راحلته حيثما توجهت به يومى ايماء الا الفرائض وفي حديث الترمذى في صلاته صلى الله عليه وسلم على الراحلة ايماء يجعل السجود أخفض من الركوع (قوله لكن لا يلزمه بذل وسعه في الابعاء) أى للسجود وهذا نقلوه عن بحث الامام وأقروه ولولم يقدر الا على اكمل الركوع دون ما زاد كرره مرتين كافي الخادم ولا يلزمه السجود على عرف الدابة ونحوه (قوله وان كان المسافر ماشيا) هذا مقابل قوله سابقا فان كان راكبا (قوله استقبال القبلة في الاحرام) أى كالراكب فيما مرع لم أنه في النافلة المطلقة اذا تحرر بعدد ثم نوى الزيادة فهل يجب عليه الاستقبال عند

نعم ان انحرف الى القبلة ولو بركو به مقلوبا أو على جنبه لم يضرب لانها الاصل ومن ثم حازله جعل وجهه لها وظهره لمقصده (ويومى) الراكب (ويومى) (يركوعه وسجوده) ويجب كون الابعاء بالسجود (أكثر) تميز له لكن لا يلزمه بذل وسعه في الابعاء (وان كان) المسافر (ماشيا) استقبال القبلة (في الاحرام)

الصغير في النسيان ورجحنا في الجراح واعتمدته ابن المقرئ في روضه وارشاده والمزجد في عيابه قال الرملي وهو المعتمد وقال الاسنوي تتعين به الفتوى انتهى جرحه (قوله ان انحرف الى القبلة) قال في التحفة وان كانت خلف ظهره على المنقول المعتمد خلافا لما يجتمع جمع لانها الاصل فاغفر له الرجوع اليها وان تضمن استقبال غير المقصد ولو قصد غير مقصده انحرف اليه فوراً لانه صار قبلته بمجرد قصد انتهى (قوله ويتمها) أى الركوع والسجود قال في التحفة وبحث الاذرى أنه يومى في نحو الثلج والوحل انتهى وأقره غيره أيضا

النسبة نظرا الى انها انشاء ولهذا الورأى الماء في أثناء النافلة ليس له أن يزيد في النية أم لا يجب نظر اللوام
ولا نهم لم يعطوها حكم الابتداع من كل الوجوه فانه لا يشرع دعاء الاستفتاح بعد النية هذا مما ترد فيه النظر
وأشار بعضهم الى تصحيح عدم الوجوب (قوله وفي الركوع والسجود) أي فلو تم نذر الاستقبال فهم ما
لحرفه على نفسه أو ماله مثلا فقتضى كلامهم أنه لا يتنقل أفاده سم ولوقبل يتنقل والحالة ما ذكر لم يكن
بعيدا فان المشقة المجوزة في ترك الاستقبال في السفر في حق الراكب موجودة هنا وقد يشهد له ما يأتي عن
بحث الاذرعى أفاده ع ش (قوله ويتمهما) أي وجوباً فلو كان يمشى في وحل ونحوه أو ماء أو تلج
فهل يلزمه كمال السجود على الارض ظاهر اطلاقهم لزومه واشترطه ويحتمل أن يقال انه يكفي في الأيماء
في هذه الاحوال لمافيه من المشقة الظاهرة ومن تلويث بدنه وثيابه بالطين وقد وجهوا وجوب كماله
باليسر وعدم المشقة وهي موجودة هنا والتزامه بالكمال مؤدى الى الترك جملة نقله في حواشي الروض عن
القوت وأشار الى تصحيح هذا الاحتمال قال ع ش وظاهره أنه يكفي مجرد الابعاء من غير مبالغة فيه
ويحتمل أن يقال بما نفع في ذلك بحيث يقرب من الوحل كما لو حبس بموضع نجس وكفى من يصلى الغل
قاعد اذا عجز عن الركوع والسجود والاقرب الاول لان النقل في السفر خفف فيه وحيث وجدت
مشقة سقط الركوع والسجود فيكتفى بمجرد الابعاء فليتأمل (قوله وفي الجلوس بين السجدين) هذا في
غير الماشى زحفاً أو جواً أما هو فالجلوس بين السجدين في حقه كالاغتسال اذا كان عاجزاً عن القيام
انتهى شوبرى وأصله من التحفة (قوله لسهولة ذلك كله) أي الاستقبال في تلك الأركان وانما السجود
والركوع (قوله عليه) أي على الماشى (قوله بخلاف الراكب) أي فان ذلك كله لا يتيسر عليه (قوله ولا
يمشى الا في قيامه) شامل للقيام حال الاحرام (قوله ومنه الاعتدال) أي فيجوز فيه المشى فان قيل قيام
الاعتدال ركن قصير فلم يجوزتم فيه المشى دون الجلوس بين السجدين كما مر أحجب بأن مشى القائل سهل
فسقط عنه التوجه فيه لقطع شيئاً من سفره قدر ما يأتي بالذكر المسنون فيه ومشى الجالس لا يمكن الا بالقيام
وهو غير جائز فله التوجه فيه قال في التحفة ويؤخذ منه أنه لو كان يزحف أو يجبو جازله فيه قال ع ش
قياسه أنه لو ركع ومشى في ركوعه لم يمتنع حيث أعمه للقبلة انتهى فليتأمل (قوله وتشهده) أي ولو الاول
وأراد به ما يشمل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وآله وما ينصل بهما من الادعية (قوله مع السلام)
أي سلام التحلل وبه ينظم قولهم يستقبل في أربع ويمشى في أربع (قوله أطول زمنهما) تعليل لجواز
المشى في القيام والشهادة مع ما عهما هذا ويشترط في جواز تنقله راكباً أو ماشياً دوام سفره وسيره فلو بلغ
المسافر المحط المنقطع به السير نزل ولو نزل في أثناء صلاته لزمه اتمامها للقبلة قبل ركوعه ولو نزل وبني
أو ابتدأها للقبلة ثم أراد الركوب والسير فليتمها ويسلم منها ثم يركب فان ركب بطلت الا أن يضطر الى
الركوب ذكره النووي في المجموع (قوله ومن صلى في الكعبة) أي في داخلها من كعبته بعبته والكعبة
كل بيت مربع كذا في القاموس وفي كلامهم أن ابراهيم صلى الله عليه وسلم بنى الكعبة مرة
ولا ينافيه اختلاف بعد ما بين أركانها لانه قليل لا ينافي التربع وهذا أعني أن سبب تسميتها كعبته تربعها
أوضح من جعل سبب ارتفاعها كما سمي كعب الرجل بذلك لارتفاعه وأصوب من جعله استدارتها
الا أن يريد قائله بالاستدارة التربع محازاً أو يكون أخذ الاستدارة في الكعب سبباً لتسميته لكنه
مخالف لكلام أئمة اللغة انتهى تحفة فليتأمل (قوله أو عليها) أي أو صلى على سطحها قال في التحفة
أو في عرصتها الوانهدمت والعباد بالله تعالى (قوله فرضاً أو نفلاً) هذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة
وأحمد والثوري والجمهور وقال مالك تصح فيها صلاة النقل المطلق ولا يصح الفرض ولا الوتر ولا ركعتا
الفجر ولا ركعتا الطواف وقال محمد بن جرير وأصبغ وبعض أهل الظاهر لا تصح فيها صلاة أبداً
لا فرضاً ولا نافلة وحكى عن ابن عباس أيضاً أفاده في شرح مسلم (قوله جازله) جواب ومن صلى وذلك

(وفي الركوع والسجود
(وفي يمينها وفي الجلوس بين
بين السجدين) لسهولة
ذلك كله عليه بخلاف
الراكب ولا يمشى الا في
قيامه ومنه الاعتدال
وتشده مع السلام لطول
زمنهما (ومن صلى في
الكعبة) أو عليها فرضاً أو
نفلاً جازله

(قوله وفي الجلوس بين
السجدين) قال في التحفة
لقصره مع احداث قيام
فيه وهو ممتنع ويؤخذ منه
أنه لو كان يزحف أو يجبو
جازله فيه انتهى قال في
الامداد وليس بعيداً قال
ثم رأيت الشارح أشار
لذلك انتهى وفي فتح
الخواص هو محتمل انتهى
وفي حاشية الايضاح
للشارح وشرحه لم هو
قريب في العاجز عن القيام
دون غيره وجرى عليه
عبد الرؤف في شرح
مختصر الشارح

(قوله كعبته) قال الشوبري في حواشي المنهج في شرح شيخنا ولو استقبل من عتيقها قدر ثلثي ذراع لكن لم يحاذ أسفله كخشية معترضة بين ساريتين صحت صلاته كما ٣٤٤ أفنى به الوالد رحمه الله تعالى لاستقبال الكعبة ويتجه حله على ما إذا كانت الصلاة

جنازة بخلاف غيرهما لعدم استقباله حينئذ في بعض أفعاله انتهى وكتب بخطه على هامش النسخة والوجه صحة تحريره بغيره إلى وجود المبطل قياسا على ما لو رويت عورته من جيبه في ركوعه هكذا

بل تندب الصلاة فيها (و) حينئذ فان (استقبل من بنائها) أو تراها المجموع من أجزائها لا التي تلقية الرياح (شاخصا ثابتا) كعبته وباب مردود وكذا عصا مسمرة فيه أو مشبته (قدر ثلثي ذراع) تقريرا فاكتر بذراع الأدمي

بخط شيخنا مفتي الانام رحمه الله تعالى انتهى ما نقله الشوبري وبهذا الأخير جزم الشهاب القليوبي في حواشي المحلى (قوله مسمرة فيه) قال الشيخ عميرة لو سمرها ليصلى اليها ثم يأخذها فانظر انه لا يكتفى ويحتمل خلافه قال العلامة ابن قاسم في حواشي المنهج من ارتضى هذا الخلاف فليأمل انتهى ونقله كذلك الشوبري في حواشي المنهج وعبارة

لما صح انه صلى الله عليه وسلم صلى فيها النفل ورواية لم يصل فيها أى في مرة أخرى كما صح والمثبت مقدم على الثاني وإذ ثبت جواز النفل فيها جاز له الفرض أيضا إذا فارق في الاستقبال بينهما في الحضور ومن ثم لم يراعوا خلاف المانع فيما لكنه ظاهر في النفل لصريح المجادلة فيه دون الفرض لأن القياس المذكور قابل للمنع بأن النفل اغتفر فيه حضور أيضا لم يغتفر في الفرض إلا أن يجاب بأن الأصل استواء الفرض والنفل في الشروط والأدوار ودليل بالفرق ولم يرد هنا وأيضا فاعلة المنع لم تنصح ومالم تنصح العلة فيه لا بد من نص صريح به إذا لم يرد التعبدية لا تثبت إلا بالنصوص الصريحة فكان الخلاف فيه ضعيف المدرك جدا وما ضعف مدركه كذلك لا يراعى انتهى تحفة يبعث تصرف (قوله بل تندب الصلاة) أى فرضا أو نفلا (قوله فيها) أى في الكعبة وعبارة الروض وشرحه النافلة وصلاة من لم يرج جماعة داخل الكعبة أفضل لما فيه من البعد من الرياء وقوله لم يرج جماعة أى خارج الكعبة فقط بأن لم يرجها أصلا أو يرجوها داخلها أو داخلها وخارجها فان رجع خارجها فقط فخارجها أفضل لأن المحافظة على فضيلة تتعلق بنفس العبادة أولى من المحافظة على فضيلة تتعلق بمكانها كالجماعة يسهل فاتها أفضل من الانفراد في المسجد كالنافلة يسهل فاتها أفضل منها في المسجد وان كان المسجد أفضل منه انتهى قال البرماوى نقل الطرطوشى المملوكى أى وهو أبو بكر مؤلف كتاب سراج الملوك الاجماع على ان النافلة في البيت أفضل منها في سائر المساجد حتى المسجد الحرام نعم النفل ذو السبب في المسجد أفضل منه في بيته تأمل (قوله وحينئذ) أى حين اذ جازت الصلاة في الكعبة (قوله فان استقبل) أى المصلى فيها (قوله من بنائها) أو تراها المجموع من أجزائها أى الكعبة وينبغي ان مثل التراب المذكور أحجارها المقلوعة عرش (قوله لا الذى تلقية الرياح) أى فانه لا يصح استقباله ولو شك في ان ترابا هو منها لم يصح صلاته فيما يظهر عرش (قوله شاخصا ثابتا) مفعول استقبل فلو زال هذا الشخص في أثناء الصلاة بطلت بخلاف زوال الرابطة والفرق أن أمر الاستقبال فوق أمر الرابطة لأن الأول شرط لصحة الصلاة والثاني شرط لصحة الجماعة تأمل (قوله كعبته) تمثيل للشاخص قال في القاموس العتبة محركة اسكفة لباب أو العليا منها وجمع عتب انتهى بالمعنى (قوله وباب مردود) أى وان لم ترتفع عتيقه ان سامت بعض الباب كما هو ظاهر انتهى تحفه واحترز بقوله ان سامت الخ عما إذا طول رجل الباب أو ركب الباب من جهة العلو الى المحل لا سامت المواجهة الى المنفذ شيئا من الباب لعدم امتداده الى الأسفل انتهى شروانى (قوله وكذا عصا مسمرة فيه) أى في البيت والأولى فيها أى الكعبة قال في التحفة وشجرة ثابتة وقضية كلامهم ان الشجرة الجافة هناك رطبة وحينئذ فيشكل عما في الأصول والثمار أنها لا تكون مثلها إلا ان عرش عليها مثلاً ويجاب أن الثبوت يختلف عرفا المرابه هنا ثم ألا ترى انه في الوند بمجرى العر زوهنا بز يادة الثبوت فان قلت هذا مفعول الاشكال قلت لا لأن الملاحظ هنا ثبوت يصيره كالجزء في الشرف واليابسة فيه اذ لا زيادة لها ليست أجنبية بخلاف الوند المغروز وثم ثبوت يصيره كالجزء المنتفع به بالقوة أو بالفعل والوند كذلك بخلاف اليابسة التي ليس عليها نحو تعريش تأمل (قوله أو مشبته) أى مشبته كافي النهاية ونقل بعضهم اشتراط كونها مرفوعة قال في التحفة وقد يؤثر ما قرره أى انفا من الفرق لكن ظاهر كلامهم خلافه ويوجه بأنه بعد منها باعتبار الظاهر وان استحق الأزالة من وجه آخر أى من حيث كونه ملكا للغير ولو سمرها ليصلى اليها ثم يأخذها فانظر انه لا يكتفى قاله الشيخ عميرة (قوله قدر ثلثي ذراع تقريرا فاكتر بذراع الأدمي) أى ارتفاعه ذلك لأنه ستره المصلى باعتباره قدرها وقد سئل صلى الله عليه وسلم عنها فقال كمؤخرة الرجل رواه مسلم والمؤخرة هى

الحقيقة

الشهاب القليوبي في حواشي المحلى فرع لو كان يسمر الشاخص

إذا صلى وزياله إذا فرغ كفى عند غير شيخنا الرملى انتهى (قوله أو مشبته) عبارة القليوبي في حواشي المحلى شجرة ثابتة فيها أو خشبة مسمرة أو مبنية أو مدقوقة كالوند وان لم يكن لها عرض انتهى وفي التحفة وان خرج بعض بدنه عن هوا الشاخص الخ

(قوله صحت صلاته) قال ابن قاسم في حواشي المنهج لو زال الشاخص في الصلاة هل يغتفر الوجه لا وفاقا لم وليس كزوال الرابطة في الاثناء لان امر الاستقبال فوق امر الرابطة انتهى قال الشوبري في حواشي المنهج وجرى ٣٤٥ الخطيب على الاغتفار كزوال

الرابطة انتهى وعبارة الخطيب في شرح التنبيه ولو أزيل هذا الشاخص في أثناء صلاته لم يضر لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء كما أحاب به

وان بعد عنه ثلاثة أذرع فأكثر (صحت صلاته) اتوجهه الى جزء منها بخلاف نحو حشيش ثابت بها وعصا مغروزة فيها وانما صح استقبال هوائها بالنسبة لمن هو خارج عنها لانه بعد حينئذ متوجهها اليها كالمصلي على أعلى منها كابي قيس بخلاف المصلي فيها وعليها (ومن أمكنه مشاهدتها) أي الكعبة بأن لم يكن بينه وبينها حائل

شيخنا الشهاب الرملي انتهى (قوله ومن أمكنه

الخ) قال ابن قاسم في حواشي المنهج قال الاسنوي المصلي له خمسة أحوال الاول ان يكون في الكعبة وحكمه ماسبق الثاني في المسجد فيجب استقبال العين قطعاً فلا يجوز زللاعي ولا من في ظلمة الاجتهاد ولا الاخذ بقول من يخبر عن علم لان غاية الخبر الظن بل لابد من اليقين بالتحسيس ونحوه الثالث ان يكون خارج المسجد وهو بمكة فان

الحقبة المشهورة التي يستند اليها الركب خلفه من كور البعير وقال السيوطي انها العود الذي يستند اليه الركب في آخر الرحل قال الامام وكانهم زاعوا في اعتبار ذلك ان يسامت في سجوده الشاخص بمعظم بدنه تأمل (قوله وان بعد عنه) أي عن المصلي قال في التحفة أو خرج بعض بدنه عن هواء الشاخص لانه متوجه ببعضه جزءاً ويباقيه هو افعالها لكن تبعاً فلا ينافيه ما يأتي (قوله ثلاثة أذرع فأكثر) ويفرق بين هذا وبين ستره المصلي وقاضي الحاجة بأن القصد من البستر عن القبلة ولا يحصل الامع القرب وهنا صابة العين وهو حاصل في القرب والبعد حل (قوله صحت صلاته) جواب من صلى الخ بالنظر للثمن وجواب ان بالنظر للشرح (قوله لتوجهه الى جزء منها) أي من الكعبة لتعليل للصحة قال في المعنى وظاهر كلامهم أنه لو استقبل الشاخص المذكور في حال قيامه دون بقية صلاته كان استقبل خشبة عرضها ثلث اذراع معترضة في باب الكعبة بخاذي صدره في حال قيامه دون بقية صلاته لم يضر وفيه وقفة بل الذي ينبغي لاتصح في هذه الحالة الاعلى الجنازة لانه مستقبل في جميع صلاته بخلاف غيرها لانه في حال سجوده غير مستقبل لشيء منها انتهى ونقل عن الرملي صحة تحريمه بغيرها الى وجود المبطل الخ وهو قياس ماسبق فمن أحرم مفتوح الجيب الآن يفرق بسهولة التدارك ثم لا هنا قال بعضهم وهو الظاهر فليتأمل (قوله بخلاف نحو حشيش ثابت بها) أي بالكعبة (قوله وعصا مغروزة فيها) أي فان صلاته لاتصح لان ذلك ليس كجزء منها وبخلاف الاوتاد المغروزة في الدار حيث تعد منها بدليل دخولها في بيعها لجرى ان العادة بغير زها للصحة فعدت من الدار لذلك أسنى وتقدم عن التحفة مثله (قوله وانما صح استقبال هوائها) أي الكعبة وعبارة التحفة أما اذا لم يستقبل ماذا كرفلات صح لانه صلى فيه لا اليه وامت الخ وبها يعلم ارتباط هذا الكلام فليتأمل (قوله بالنسبة لمن هو خارج عنها) أي الكعبة هدمت أو وجدت (قوله لانه بعد حينئذ) أي حين اذا كان خارجاً عنها (قوله متوجهها اليها) يعني انه يسمى عرفاً مستقبلاً لها (قوله كالمصلي على أعلى منها) أي من الكعبة (قوله كابي قيس) جبل مشهور بمكة سمي به لان رجلاً من ابياد يكي أباقيس صعد فيه وبنى فيه بناء فعرف به كذا قيل (قوله بخلاف المصلي فيها) أي داخلها (قوله أو عليها) أي فانه في هوائها فلا يسمى عرفاً مستقبلاً له فاندفع ما شنع به بعضهم غفلة عن رعاية العرف المناط به ضابط الاستقبال اتفاقاً والله أعلم (قوله ومن أمكنه) أي سهل عليه من غير مشقة لا يحتمل عادة ذكره كان أو أثنى حراً أو رقيقاً بالغاً وغير بالغ بصيرا أو أعشى قال الاسنوي المصلي له خمسة أحوال الاول ان يكون في الكعبة وحكمه ماسبق الثاني في المسجد فيجب استقبال العين قطعاً فلا يجوز زللاعي ولا من في ظلمة الاجتهاد ولا الاخذ بقول من يخبر عن علم لان غاية الخبر الظن بل لابد من اليقين بالتحسيس ونحوه الثالث ان يكون خارج المسجد وهو بمكة فان بالمعينة أو غيرها من الامارات القطعية فلا كلام ولا الاخذ بقول الثقة ان وجده وامتنع الاجتهاد فان لم يجد لم يكف بالمعينة ويسوغ له الاجتهاد وسواء كان الحائل حادثاً أو خلقياً الحال الرابع ان يكون خارج مكة بقر بها وهناك حائل خلقى أو حادث فيجهد ان لم يجد المخبر وقبل لا يجوز زللكى الخامس ان يكون بعيداً فيجهد بلا اشكال انتهى من الكردى (قوله مشاهدتها أي الكعبة) أي أو ما في معناها كالقطب وموقفه صلى الله عليه وسلم اذا ثبت وعبارة المنهاج علم القبلة قال بعضهم وهي أولى اذ مثل الكعبة المحاريب المعتمدة في أنه متى أمكنه علمها لم يعمل بغيره والمراد بكون القطب في معنى الكعبة فيما ذكره بعد الاهتداء اليه ومعرفته بقبلة وكيفية الاستقبال به في كل قطر وأما اذا فقد شيء من ذلك كان من جملة الأدلة التي يجتهد معها وهذا يجمع بين الكلامين قاله الحنفى (قوله بأن لم يكن بينه وبينها حائل) أي ولا مشقة عليه في عامها وان احتمل في العادة بخلاف الاعشى مثلاً اذا أمكنه التحسيس عليها لكن بمشقة لاكثر الصغوف

٤٤ - زمسى - في

اليقين بالتحسيس ونحوه الثالث ان يكون خارج المسجد وهو بمكة فان

قطع بالمسامة بالمعينة أو غيرها من الامارات القطعية فلا كلام ولا الاخذ بقول الثقة ان وجده وامتنع الاجتهاد فان لم يجد لم يكف بالمعينة ويسوغ له الاجتهاد وسواء كان الحائل حادثاً أو خلقياً الحال الرابع ان يكون

خارج مكة بقرها وهناك حائل خلق أو حادث فيجهدان لم يجد الخبر وقيل لا يجوز للمكي الخامس أن يكون بعيدا فيجهد بلا اشكال ثم قال ابن قاسم انتهى بمعناه (قوله لغير حاجة) زاد في التحفة أو أحدثه غيره تعديا أو أمكنه إزالة فيه فيظهر انتهى (قوله يعني لم يأخذ الخ) أشار بهذا التفسير إلى أنه ليس المراد هنا بالتقليد حقيقة قال في التحفة التقليد هو الأخذ بقول الغير الناشئ عن الاجتهاد وأراد به هنا الأخذ بقول الغير ولو عن علم انتهى قال الجوهري ٣٤٦ محله ما لم يكن نبيا كعيسى صلوات الله وسلامه عليه وعلى نبينا وسلم وما لم يكن عدد التواتر كما هو ظاهر

أخذ بما يأتي انتهى (قوله لا بد من مشاهدتها) قال في شرح الروض وفي معنى المعايين من نشأ بمكة وتيقن أصابة القبلة وإن لم يعاينها

كان كان بالمسجد أو كان بينهما حائل بنى لغير حاجة (لم يقلد) يعني لم يأخذ بقول أحد وإن كان مخبرا عن علم بل لا بد من مشاهدتها أو مسها بالنسبة للأعني ومن في ظمعة لافادته اليقين فلا يرجع إلى غيره مع قدرته عليه (فإن عجز) عن علمها لحائل بينه وبينها ولو طارئا بنى لحاجة (أخذ) وحويا (بقول ثقة)

حين صلى انتهى وذكر نحوه الشارح ومرو غيرهما وعبارة التحفة وكذا قرينة قطعية بأن كان قدر أي محلا فيه من جعل ظهر له يكون مستقبلا أو أخبره بذلك عدد التواتر انتهى (قوله إلى غيره) أي ولو كان الغير يخبر عن علم كما علم مما سبق ويأتي قال ابن قاسم في

فيكون كالحائل هكذا ظهر وعرضته على شيخنا الطيلاوي فوافق انتهى سمى قال الشيخ عطية وما ذكره في الأعني مستفاد من تفسيرهم الامكان بالسهولة انتهى تأمل (قوله كان كان بالمسجد) أي المسجد الحرام (قوله أو كان بينهما) أي بين نفسه والكعبة (قوله حائل بنى لغير حاجة) أي ولم يطرأ الاحتياج له وعبارة التحفة أو جازجه ولا حائل أو ثم حائل أحدثه لغير حاجة أو أحدثه غيره تعديا أو أمكنه إزالة فيه فيظهر (قوله لم يقلد) أي لم يعمل بغير علمه وحرّم عليه التقليد والاجتهاد (قوله يعني لم يأخذ بقول أحد) أشار بهذه العناية إلى أنه ليس المراد هنا بالتقليد حقيقة في التحفة التقليد هو الأخذ بقول الغير الناشئ عن اجتهاد أي من غير معرفة دليله كافي جمع الجوامع وأراد به هنا الأخذ بقول الغير عن علم انتهى (قوله وإن كان مخبرا عن علم) أي ما لم يكن نبيا كعيسى صلوات الله وسلامه عليه ونبينا وعليه وما لم يكن عدد التواتر كما هو ظاهر أخذ بما يأتي قاله الجوهري ويفرق بين هذا واكتفاء الصحابة رضوان الله عليهم بالخبر عنه صلى الله عليه وسلم مع امكان اليقين بالسماح عنه والأخذ بقول الغير في المياه ونحوها بأن المدار في القبلة أكونها أحراسا على اليقين بخلاف الأحكام ونحوها تحفة (قوله بل لا بد من مشاهدتها) أي الكعبة بالنسبة للبصير ولا يجوز أيضا الاجتهاد كالحائلا إذا وجد النص ولو بنى محرابه على المعاينة صلى إليه أبدا من غير احتياج إلى المعاينة في كل صلاة ومثل ذلك ما لو صلى بالمعاينة لم يحتج إلى المعاينة في كل صلاة ما لم يفارق محله ويتطرق إليه الاحتمال وفي معنى المعايين من نشأ بمكة وتيقن أصابة القبلة وإن لم يعاينها حال صلاته (قوله أو مسها بالنسبة للأعني) أي أو أخبر عدد التواتر ولو من كفار أو صبيان وكذا قرينة قطعية واستظهر الرشيد أنه لو كان المس يفيده اليقين في الجهة دون العدين كافي المختار يرب المطعمون فيها تيامنا وتيسرا لاجتهاد يجب على الأعني ونحوه لمس حوائطها يستفيد اليقين في الجهة ثم يقلد في التيامن والتيسر فليحذر وإبراجع (قوله ومن في ظمعة) عطف على الأعني فلو اشتبه عليه مواضع لمساها صبر فإن خاف فوت الوقت صلى كيف اتفق وأعاد كما يؤخذ مما يأتي (قوله لافادته) أي ما ذكر من المشاهدة والمس (قوله اليقين) أي مع عدم المشقة وأخذ منه ربما سيأتي أن الأعني إذا دخل المسجد الحرام أو ومسجد محرابه معتد مدوش عليه لمس الكعبة في الأول أو المحراب في الثاني لا متلا محل بالناس وامتداد الصفوف للصلاة ونحو ذلك سقط عنه وجوب لمس وجازله الأخذ بقول المخبر عن علم قال سمى وهو ظاهر (قوله فلا يرجع إلى غيره) أي غير اليقين فهو تفرع من التعليل المذكور (قوله مع قدرته عليه) أي عدم مشقته كما تقرر (قوله فإن عجز عن علمها) أي الكعبة وهو مخبر بقوله ومن أمكنه مشاهدتها (قوله لحائل بينه وبينها) أي أو لم يشق في تحصيل علمها (قوله ولو طارئا بنى لحاجة) أي بخلاف ما لو كان الطارئ بنى لغير حاجة وعبارة التحفة ولو حادثا ثابفعله لحاجة لكن إن لم يكن تعدى بأحداته أو وزال تعديه فيما يظهر فيهما انتهى أو بفعل غيره ولو بغير حاجة لكن بشرط عدم التعدى أخذ ما مر وهذا القيد نقله الامام عن العراقيين حيث قال لو بنى حائلا منع المشاهدة بلا حاجة لم تصح صلاته بالاجتهاد لتفریطه (قوله أخذ وحويا بقول ثقة) أي ومنه ولي يخبر عن

كشفت

حواشي المنهج قد يؤخذ من امتناع الأخذ بقول المخبر عن علم مع امكان المعاينة وسهولتها امتناع الأخذ بقول المخبر عن علم مع امكان سماع نفس المخبر عن علم وسهولة فليتأمل انتهى نعم محله ما لم يبلغ الغير عدد التواتر كما صرح بذلك الشارح ومرو وغيرهما وعبارة حواشي المحلى للقلوبى كإخبار معصوم أو عدد تواتر مطلقا أو فعلهم في حق بصير انتهى (قوله فإن عجز عن علمها الخ) من العجز عن علمها أن لا يمكن الإمشقة كافي شرح التنبيه للخطيب وشيخ الإسلام في شرح الروض والشارح وغيرهم وعبارة ابن قاسم في حواشي المنهج بخلاف الأعني مثلا إذا أمكنه التحسيس عليها لكن بمشقة لكثرة الصفوف والزحام فيكون كالحائل وكذا عند الطيلاوي موافقه وعبارة الشهاب للقلوبى في حواشي المحلى قال بعض مشايخنا ومن المشقة تكليف الأعني الذهاب إلى حائط المحراب مع وجود الصفوف أو تعثره بالحاسين أو بالسواري ونحوها أو صلاته خلف امام بعيد عن حائط المحراب انتهى (قوله لحاجة) قال في التحفة لكن إن لم يكن تعدى بأحداته أو زال تعديه فيما يظهر فيهما انتهى (قوله بقول ثقة) قال في التحفة ويجب سؤاله إن سهل بأن لم يكن فيه مشقة عرفا كما

هو ظاهر انتهى زادي الامداد لمكان ونحوه قياسا على ما مر في الحائل خلافا للاسنوي حيث فرق بينهما انتهى (قوله عن علم) قال الشو برى في حواشي المنهج هل لو كان اخباره بطر بق الكرامة كولي لله تعالى موثوق به يحرر انتهى وأقول القياس لا والله أعلم (قوله لعينها) عبارة الامداد سواء أخبر برؤية الكعبة أو المحراب المعتمد الخ (قوله ومثله) أي مثل خبر الثقة عن علم رؤية محراب الخ لكن هذا انما هو بالنسبة الى عدم جواز الاجتهاد جهة لا يمنة ويسرة كما يعلم مما استقرره ووجه جعل المحراب المذكور مثل خبر الثقة فيما ذكره مقاله في الامداد من انهم لم تنصب الاجتهاد جيع من أهل المعرفة بسمت الكواكب والنجوم فخرى ذلك مجرى الخبر قال وعلمه ابن الرفعة نقل عن غيره بأنه اذا تكرر الزمان ووقف عليها العدد الكثير ولم ينكرها صار حكما لاجماعهم عليها قال والافيجو زان يكون الوضع باجتهاد فيجوز للجهت تقليدهم اه ما نقله في الامداد والذي يتلخص ٣٤٧

قسمين أحدهما أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم صلى فيه والثاني لا وكل واحد منهما ينقسم الى قسمين القسم الاول من القسم الاول أن يثبت ذلك بالقطع كالتواتر فهذا حكمه

في الرواية ولو رقيقا وأني (يخبر عن علم) أي مشاهدة لعينها لان خبره أقوى من الاجتهاد فلا يعدل الى الاجتهاد مع قدرته على أقوى منه ومثله رؤية محراب

حكم الكعبة في جميع ما تقدم الثاني من الاول ان ثبت ذلك بطريق الا حاد هذا اختلف فيه فالحقه الشارح في فتح الجواد بالاول وأورد في

كشف ع ش قال الشرواني هذا انما يظهر على ما يأتي في الشرح أي التحفة من أن المراد بالعلم هنا ما يشمل الظن بخلاف ظاهره أي المنهج الذي عليه شرح بافضل فقال أي مشاهدة (قوله في الرواية ولو رقيقا وأني) قد يشمل التعبير بذلك دون مقبول الشهادة من يرتكب خاتم المروعة مع السلامة من الفسق ويشعر به قوله الآتي أما غير الثقة الخ ويحتمل عدم قبول خبره وهو الأقرب أفاده ع ش (قوله يخبر عن علم) أي بالقبلة أو محراب معتمد سواء كان في الوقت أم غيره (قوله أي مشاهدة لعينها) تفسير للعلم بخلاف الخبر عن اجتهاد (قوله لان خبره) أي المخبر عن علم تعليل لوجوب الأخذ بقول الثقة المذكور (قوله أقوى من الاجتهاد) أي لان الاجتهاد انما كان عن أمانة (قوله فلا يعدل الى الاجتهاد) حقه اليه بالضمير (قوله مع قدرته على أقوى منه) أي وهو الخبر المذكور ويجب عليه السؤال عن خبر بذلك عند حاجته اليه ولا ينافيه ما قالوه ان من كان بمكة وبينه وبين القبلة حائل كسطح له الاجتهاد لان السؤال لا مشقة فيه بخلاف الطلوع على السطح مثلا فان فرض أن عليه مشقة في السؤال لم يعد المكان أو نحوه كان الحكم فيها كافي تلك نية عليه الزكشي واستظهره قال ع ش واذا سئل الثقة هل يجب عليه الارشاد لها أم لا فيه نظر والأقرب الاول لان ارشاده من فروض الكفايات ومن سئل عن شيء منها تعين عليه فعله حيث لا عذر له في الامتناع ثم ان لم يكن في اخباره مشقة لا يستحق أجرة والاستحقة تأمل (قوله ومثله) أي مثل خبر الثقة عن علم (قوله رؤية محراب) الخ أي فلا يجوز له الاجتهاد لكن جهة امانة أو يسرة فائز وعبرة التحفة وكحراب وهو بقرية تشابهها قرى من المسلمين بشرط أن يسلم من الطعن لا ككثير من قرى أرياف مصر وغيرها أو بمجادة يكثر طارقوها من المسلمين نعم يجوز الاجتهاد في المحراب المذكور باقسامه يمنة ويسرة لا مكان الخطأ فيها مع ذلك ولا يجب خلافا للسني لان الظاهر أنه على الصواب وبه يعلم أن المراد بالعلم هنا ما يشمل الظن لاجتهاد لاسيما حاله فيها وجعل بعضهم اخبار صاحب المنزل عن القبلة من ذلك حتى يجب الأخذ به ويحرم الاجتهاد ويتعين حمله على ما ذل لم يعلم أن سبب

الامداد احتمل الا بأنه ليس كالتواتر وعبارته وحرم الاجتهاد بمحل به أي بالمحل الذي علم بطريق التواتر أخذنا مما مر أن القبلة لا تثبت بظني ويحتمل الاكتفاء بخبر عدل أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى فيه لانه صلى الله عليه وسلم لا يقر على خطأ فلو تخيل حاذق فيه يمنة أو يسرة فخاله باطل ومن ذلك يؤخذ أن القدرة عليه كهي على الكعبة فلا يجوز للاعتقاد على الخبر عن علم مع قدرته عليه انتهى وجرى ابن قاسم في حواشي المنهج على أنه في رتبة الاخبار عن علم حيث قال قول لاسنوي كل موضع ثبت صلاته عليه الصلاة والسلام فيه حكمه كالكعبة في جميع ما ذكرناه الوجه أن يقيد ذلك بما اذا ثبت ذلك بالقطع كالتواتر أخذنا من قولهم ان القبلة لا تثبت الا بالتواتر ولهذا امتنع استقبال الجرفان ثبت بالظن كالا حاد لم يكن كالكعبة نعم هو كخبر المخبر عن علم فلو عارضه قول مخبر عن علم فهل يقدم عليه أو يتعارضان فيه نظروا في الخادم بعد سوق قول الروضة وفي معنى المدينة سائر البقاع التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ضبط المحراب كذا أطلقوه وينبغي تقييده بما ذاقه اجماع أو تواتر بصلاته عليه صلوات الله وسلامه عليه وفي شرح أبي شجاع لابن قاسم المذكور بعد كلام الخادم المتقدم ذكره مانصه وأقول ما ذكره من انبغاء التقييد المذكور فيه نظرا لظاهره لان محرابه صلى الله عليه وسلم بمنزلة الكعبة قطعا ولا حاد المخبر عنه عن علم لا ينحط عن الاحاد المخبر عن الكعبة علم بجامع أن كلا يخبر عن يقين وحق قطعا وأن الحاصل لنا من كل انما هو الظن كما هو شأن الاحاد فكلما وجب اعتماد الا آحاد المخبر عن الكعبة وامتنع الاجتهاد معه مطلقا فليكن الامر كذلك في الاحاد المخبر عن محرابه عليه أفضل الصلاة والسلام والوجه عدم انبغاء ذلك التقييد وأما استدلال بعضهم على التقييد بأن القبلة لا تثبت بظني فيجاب عنه بأن المقصود اثبات الاستقبال لا القبلة وهو يثبت بالظني كما في خبر المخبر عن علم انتهى كلام ابن القاسم بحر وفه وهو يخالف ما سبق عنه كما لا يخفى لانه أراد بما في حواشي المنهج أن يثبت بما نقله عن الخادم عدم كونه كالكعبة الا عند التواتر وأراد بما في شرح أبي شجاع أن يثبت جواز الاجتهاد عند عدم التواتر لانه حينئذ كالاخبار عن علم وهو يمتنع معه

الاجتهاد وما قاله هو الذي يظهر اعتماده ولا ينافيه تعبير التحفة ومرو وشيخ الاسلام وغيرهم بأن الذي ثبت أنه صلى الله عليه وسلم صلى فيه لانهم اعادوا ذلك في منع الاجتهاد فيه حتى يمنة أو يسرة مع رؤية الكعبة وكذلك مع الاخبار عن علم وألحق في التحفة بمحاربة صلى الله عليه وسلم محاذيه قال كما هو واضح انتهى وفي شرح العباب بحث بعضهم ان لجميع مسجده صلى الله عليه وسلم حكم محرابه لان بناءه له مع جواز صلاته في كل جزء منه والاذن لهم فيها في جميعه وعدم الاجتهاد منه ومن غيره يمنة أو يسرة في جزء منه واجماعهم بعده على ذلك يكاد أن يصل الى القطع ثم لما وسع أعطوا للتوسعة حكم الاصل وأجمعوا على ذلك لما قام عندهم وله احتمالان لمباعد محرابه من بقية المسجد حكم الظن فيجوز الاجتهاد فيه يمنة ويسرة ويؤيده قول المحب الطبري الى آخر ما قاله في شرح العباب * القسم الثاني أن لا يكون النبي صلى الله عليه وسلم صلى فيه وهو على قسمين * أحدهما أن يكون ببلدة أو قرية نشأ بها قرون من المسلمين وأن خبره قال ابن قاسم العبادي في شرح أبي شجاع أو كثر المارون بها بحيث لا يقرن على الخطأ ٣٤٨ وبحث الرمي اعتبار عدد التواتر انتهى لكن بشرط أن يسلم من

الطمع أو يكون بطريق يمر بها المسلمون وهم أكثر من غيرهم قال ابن قاسم في شرح أبي شجاع وظاهر أن الشك في كثرة المرور كعدمها والثاني لم يطمع فيه وان كان ببلدة صغيرة لكن بشرط أن يكثر طارقه وقول الثقة رأيت كثيرا من المسلمين يصلون الى هذه الجهة أو القطب ههنا أن لا يكون كذلك أي بأن كان محراب قرية صغيرة لم ينشأها قرون من المسلمين وطريق ينسدر مرورهم بها أو يستوى مع مرور غيرهم وقرية خربة لا يدرى أبناؤها هم أم الكفار ومحارب طعن

اخباره اجتهاده والالم يجوز لقادر على الاجتهاد الاخذ بخبره كما هو ظاهر (قوله لم يطمع فيه) أي في المحراب بخلاف ما اذا طعن فيه قال سم ويكفي الطعن من واحد اذا ذكره مستندا أو كان من أهل العلم بالمبقات فلذلك يخرج عن رتبة اليقين الذي لا يجتهد معه تأمل (قوله وان كان ببلدة صغيرة) أي اذا نشأ بها قرون من المسلمين كما مر عن التحفة قال سم ويجب على الانسان قبل الاقدام أي على اعتماد المحراب البحث عن وجود الشرط المذكور وهو السلامة من الطعن واذا صلى قبله بدون اجتهاد لم تنفع صلاته قال ع ش وينبغي أن محل ذلك في محراب لم يكثر طارقه واحتمل الطعن فيه والافصاله صديحة من غير سؤال تأمل (قوله لكن بشرط أن يكثر طارقه) أي من المسلمين صلوا الى هذا المحراب ولم ينقل عن أحد منهم أنه طعن فيه وبه يعلم أنه ليس المراد بالقرن فيهما ثلاثمائة سنة ولا مائة ولا نصفها بل قد يكتفي بسنة وقد يحتاج الى أكثر فالمرجع الى كثرة الناس لا الى طول الزمن هذا قال في التحفة ومأبث أنه صلى الله عليه وسلم صلى اليه ومثله محاذيه كما هو واضح بمنع الاجتهاد فيه ولو يمنة ويسرة لانه لا يقر على خطأ وليس مثله مانصه الصحابة كقبلة البصرة والكوفة انتهى وحاصل ما قرره العلامة الكردي في المحراب انه على قسمين فالاول أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم صلى فيه أولا وكل منهما ينقسم الى قسمين فالاول ان ثبت ذلك بالقطع كالتواتر كصلاة صلى الله عليه وسلم بالروضة المطهرة فهذا حكم مشاهدة الكعبة في جميع ما مر الثاني من الاول أن يثبت ذلك بالاتحاد فهو في رتبة الاخبار عن علم على الراجح القسم الثاني أن لا يكون النبي صلى الله عليه وسلم صلى فيه وهو على قسمين أحدهما أن يكون ببلدة أو قرية نشأ بها قرون من المسلمين ولم يطمع فيه فهذا يجوز الاجتهاد فيه يمنة ويسرة لاجهة وثانيهما أن يفقد فيه هذه الشروط فهذا يجوز الاجتهاد مطلقا تأمل (قوله وقول الثقة) أي ومثل خبر الثقة عن علم قوله الخ فهو عطف على رؤية محراب (قوله رأيت كثيرا من المسلمين) أي بحيث تقضى العادة بعد خطتهم بقوة مستندهم ويحتمل أن المراد به عدد التواتر (قوله يصلون الى هذه الجهة) أي ويعلم أن صلاتهم بتقليد بعضهم المجتهد في القبلة كذا جله بعضهم (قوله أو القطب ههنا) أي أو رأيت القطب في هذه الجهة

الطمع أو يكون بطريق يمر بها المسلمون وهم أكثر من غيرهم قال ابن قاسم في شرح أبي شجاع وظاهر أن الشك في كثرة المرور كعدمها والثاني لم يطمع فيه وان كان ببلدة صغيرة لكن بشرط أن يكثر طارقه وقول الثقة رأيت كثيرا من المسلمين يصلون الى هذه الجهة أو القطب ههنا أن لا يكون كذلك أي بأن كان محراب قرية صغيرة لم ينشأها قرون من المسلمين وطريق ينسدر مرورهم بها أو يستوى مع مرور غيرهم وقرية خربة لا يدرى أبناؤها هم أم الكفار ومحارب طعن

فها فالاول يجوز الاجتهاد فيه يمنة ويسرة وفي فتاوى مرانه لم ير من حد المينة واليسرة هنا قال والاقر ب هو الرجوع فيه الى العرف حيث لا يصل الى حد التفاوت في المبطل للصلاة لو كان فيها قال ثم رأيت صاحب العباب غير بقوله ولا اجتهاد الا بتحرر يمنة ان لم يفحش وهو ما بعده أهل العرف استقبالا مع الميل ولا يجوز فيه الاجتهاد جهة قال في الامداد لان الخطأ في الجهة مع استمرار الخلق الكثيرين واتفاقهم بمنع بخلاف التيامن والتياسر وظاهر كلامهم جواز الاجتهاد فيهما لا وجوبه به صرح ابن الرفعة بل قال لا قائل بالوجوب فقول السبكي به بحث انفرده فيمنع المحراب بالنسبة للجهة كالتحريم وبالنسبة اليها مرتبة متوسطة بين الخبر والتقليد اذ لو كان من باب الخبر منع الاجتهاد أو من باب التقليد وجب انتهى يعني وجب الاجتهاد لان المجتهد لا يجوز له تقليد المجتهد قال القليوبي في حواشي المحلى وفي مرتبة المحراب المذكور بيت الابرة المعروف فلا يجتهد مع شيء منه انتهى وفي نهاية أمر ما يفيد أن بيت الابرة في رتبة الاجتهاد حيث قال ويجوز الاعتماد على بيت الابرة في دخول الوقت والقبلة لافادتها الظن بذلك كما يفيد اجتهاد أو فني به والدرجته الله تعالى وهو ظاهر انتهى (قوله كثيرا) الخ الموجود في أكثر النسخ أكثر وشذت هذه النسخة بقوله كثيرا وهي أحسن فراجع نسخ الكتاب قال في الامداد بحيث تقضى العادة بعد خطتهم كما هو ظاهر وعبر في حاشية الابيضاح بقوله والذي يظهر تقييد الجمع المذكورين بكونهما كثيرين بحيث تقضى العادة بقوة مستندهم انتهى (قوله أو القطب ههنا) الخ هذا مما كان الفقير يستشكاه ووجه استشكائه أنه قد صرحوا بأن الاجتهاد انما يكون بالادلة ومن الادلة القطب وقد صرحوا أيضا بأن الاجتهاد رتبة متراخية عن اخبار الثقة عن مشاهدة الكعبة حتى انه يجتمع الاجتهاد مع وجود الثقة القائل بأن القطب ههنا مع أن حكمهم بتراخي الاجتهاد يقتضي أن من يشاهد القطب لا يجوز له العمل بمقتضاه مع وجود ثقة

يخبر عن مشاهدة الكعبة وان كان الشخص المشاهد له لا يجوز له العمل بذلك مع مشاهدته فكيف باخبار عدل ورواية عن القطب ثم رأيت
الشهاب القلوبى قال فى حواشى المنهج للحلى مانصه وليس منه أى الاخبار عن علم الاخبار برؤية القطب ونحوه خلافاً لمن زعمه لانه من دلة
الاجتهاد كما أتى انتهى كلامه وهو فى غاية القوة من حيث المدرك بل هو الذى لا يتجه غيره لكن المنقول خلافه والمذهب نقل وعبارة ابن
المقرئ فى روضه فان قال المخبر رأيت القطب أو أجم الغفير يصلون هكذا فهو اخبار عن علم انتهى وعلى هذا جرى الشارح فى كتبه وكذا غيره
وقد تأملت فيما يجاب به عن ذلك فغاية ما ظهر للفقير فيه أن يقال ان صورة المسئلة أن يكون المخبر بكسر الباء فى رأس جبل مثلاً يشاهد القطب
والمخبر بفتحها أسفل لا يشاهده أو يخبره بأنه شاهد القطب هنا ثم يحدث ما يمنع رؤيته من نحو غيم فيمتنع على المخبر بفتح الباء حينئذ الاجتهاد فى
محل القطب بأن ينظر الى الكواكب التى حوله ليستدل بها عليه مع وجود من يخبره عن مشاهدته ففتح الاجتهاد انما هو بالنسبة لمحل القطب
لا غير هذا ما ظهر من الجواب عن ذلك لكن صحته متوقفة على جواز الاجتهاد فى موضع نحو القطب وهو شئ لا يحضرنى الآن فيه نقل وقد
يدل على ذلك قول التحفة ومن صلى بالاجتهاد فتبين الخطأ ولو عينة أو بسيرة بمشاهدة الكعبة أو نحو المحراب السابق أو باخبار ثقة عن أحد
هذين فالقول بأنه انما يتيقن بقرب مكة ممنوع انتهى فقوله عن أحد هذين يفهم أن اخبار الثقة عن مشاهدة القطب بما يخالف ما صلى به
بالاجتهاد ليس من قبيل الخطأ ثم ان الشارح أطلق فى شرح الارشاد وجوب الاخذ ٣٤٩ بخبر الثقة القائل بأنه رأى القطب

وقيدته فى التحفة بأن يكون
عالمًا بدلالته وعبارة بها
عند قول المنهج أخذ
بقول ثقة بخبر عن علم
مانصها كقوله هذه الكعبة
أورأت أجم يصلون

والمصلى يعلم دلالة على
القبلة أما غير الثقة كالفاسق
والصلى فلا يقبل خبره

لهذه الجهة أو القطب مثلاً
هنا وهو عالم بدلالته انتهى
وظاهر كلامها ان قوله
وهو عالم يعود الى المخبر
بكسر الباء وجرى فى
حاشية الايضاح على خلافه
فقال أو نحو القطب هنا

فهو عطف على كثير الخ وصوره ذلك أن يكون المخبر بكسر الباء فى موضع يرى فيه القطب دون المخبر بفتحها
وحينئذ يمتنع عليه الاجتهاد فى محل القطب كالتنظر الى الكواكب التى حوله للاستدلال بها على موضع
القطب كذا صورته الكردى قال والا فهو مشكل جداً أى لتصریحهم أن الاجتهاد انما يكون بالادلة
التي منها القطب وهو رتبة متراخية عن اخبار الثقة عن علم حتى يمتنع الاجتهاد مع وجوده وان كان المشاهد
له لا يجوز له العمل بذلك مع مشاهدته فكيف باخبار عدل عن القطب تأمل (قوله والمصلى) أى وهو
المخبر بفتح الباء (قوله يعلم دلالة) أى القطب (قوله على القبلة) أى بخلاف ما اذا كان لا يعلم ذلك
فلا يكون مثل المخبر عن علم هذا واعترض هذا الذى ذكره الشيخ الشارح بأن العمل حينئذ بالاجتهاد
لا يمن بخبر عن علم وكذا اذا عرفها كل منهما ويمكن أن يجاب بما مر آتفاً عن الكردى فليأتنا مثل
ثم ان تعارضت هذه الامور فالذى بحسبه بعض المتأخرين تقدّم الخبر عن علم رؤية الكعبة ثم رؤية
المحراب المعتمد ثم رؤية القطب ثم رؤية الكعبة من المساهمين وذلك لان الاول أبعد عن الغلط من
رؤية القطب لانه وان كان بمنزلة العيان لكنه قد يقع الخطأ فى رؤيته لاشتباكه على الرائي أو لما منع
قام بالرأي ورؤية القطب أقرب لتحرير ما صلى اليه عند الرائي فليأتنا مثل (قوله أما غير الثقة)
مقابل قول المتن ثقة (قوله كالفاسق والصلى) تمثيل لغير الثقة ومثلهما بالاولى الكافر فى التحفة لا كافر قطعاً
ولا فاسق وغير مكاف على الاصح (قوله فلا يقبل خبره) جواب أما وظاهر اطلاقه ولوقع فى قلبه صدقه وقياس
ما أتى فى الصوم الاخذ بخبره حينئذ الا أن يفرق بأنه لما كان أمر القبلة مبنياً على اليقين وكانت حرمة الصلاة
أعظم من الصوم احتيط لها ع ش أى بدليل أنه لا يعذر فى تأخيرها بحال بخلاف الصوم لكن نقل عن الزيدى

والمقول له يعلم دلالة على القبلة انتهى ويمكن أن يقال قول التحفة وهو يعود الى المخبر بفتح الباء ووافق ما فى الحاشية لكن يخالف ما جرى
عليه تلميذ الشارح الشيخ عبد الرؤف فى شرح مختصر ايضاح النووي للشارح حيث قال أو هذا القطب والقائل فقط يعرف دلالة وفى
الحاشية اعتبار معرفة فى الثانى وفيه نظر لانه اذا لم يعرفها الا المقول له فالعمل حينئذ بالاجتهاد لا بمن يخبر عن علم وهو ظاهر وكذا عرفها لكل منهما
انتهى ما قاله تلميذ الشارح عبد الرؤف وأنت خبير بأن ما أورده ولا محالة أن لم يجب عن ذلك بما أسلفته آتفاً أما ما ارتضاه فقيه نظر لان
مجرد قول المخبر رأيت القطب هاهنا لا يفيد المقول له شيئاً لان الفرض انه لا يعرف دلالة على قبلة وحينئذ فلا يخفى لو امان يعرفه بكيفية
الاستدلال بالقطب أو لافان عرفه بذلك كان مجتهداً كهو كما صرح به عبد الرؤف نفسه فى قوله وكذا ان عرفها كل منهما فليس هذا مراده وان
لم يعرف كيفية الاستدلال فهو مقاد محض فليس فيه اخبار عن علم قال فى جمع الجوامع الاصيلى وشرحه للجلال الحلى التقليد اخذ القول بأن
يعتقد من غير معرفة داليله فخرج اخذ القول مع معرفة داليله فهو اجتهاد ووافق اجتهاد القائل لان معرفة داليله انما تكون للجهت الى آخر
ما قاله ثم محل منع الاجتهاد فيما ذكر انما هو فى الجهة فقط فهو فى رتبة المحاريب الموثق بها السابقة صرح به الشارح فى حاشية الايضاح لكن
كلامه فى التحفة وشرحه الارشاد يقتضى علم الجواب فى اليقينة والبسرة أيضاً وفى التحفة جعل بعضهم اخبار صاحب المنزل عن القبلة من
ذلك حتى يجب الاخذ به ويحرم الاجتهاد ويتعين جملة على ما اذا لم يعلم أن سبب اخباره اجتهاده والالم يجوز لقادر على الاجتهاد الاخذ بخبر كما هو
ظاهر انتهى وجرى عليه فى فتح الجواد وغيره وعبر فى الامداد بقوله هو ظاهر ان علم أن صاحبها يخبر عن غير اجتهاد والالم يجوز تقليده انتهى وهو
بالنسبة لصورة ما اذا لم يعلم شيئاً يخالف لما سبق عن التحفة وكلام الامداد محمول على كلام التحفة من انه لا بد أن يكون قادر على الاجتهاد كما

اعتماد الاخذ بقوله اذا صدقه فايراجع (قوله فان فقد الثقة المذكور) أى المخبر عن علم أى حسا أو شرعا بان كان
فى محل لا يكفى تحصيل الماء منه وهو حد القرب ومن فقد الشرع ما لو امتنع من الاخبار أو طلب الاجرة
مع عدم القدرة عليها ومثل فقد الثقة المذكور ما من معناه من المحراب المعتمد والقطب ونحوهما كبيت
الآرة فى القلوبى انه فى رتبة المحراب غير المطعون فيه قال فلا يجتهد مع شئ من ذلك لكن فى النهاية ما يفيد
أو يصرح انه فى رتبة الاجتهاد ونقله عن والده فليحذر (قوله اجتهد) أى ان أمكنه الاجتهاد بان كان
بصيرا يعرف أدلة القبلة (قوله وجوبا) أى فيحرم عليه التقليد وهو قبول قول من يخبر عن اجتهاد اذا اجتهد
لا يقلد مجتهدا وان حصل غيم وظلمة وتعارض أدلة لانها أمور عارضة لا تطول (قوله بان يستدل على القبلة)
تصور للاجتهاد (قوله بالدلائل) جمع دلالة بمعنى الدليل لاجمع دليل لان فعلا لا يجمع على فعائل وأما
جمع فعالة على فعائل فقباسى قال فى الخلاصة وبفعائل اجمن فعالة * وشبهه ذاتاء او مزاله
(قوله التى تدل عليها) أى على القبلة اذ ليس الاجتهاد كما قاله الخطاب بذل المجتهد كيفما كان بل يشترط
فيه معرفة الادلة المنصوبة على الكعبة فى اجتهاد فى غير هافليس بمجتهد كما ان المجتهد فى الاحكام الشرعية
بغير الادلة المنصوبة على علمه ليس بمجتهد تأمل (قوله وهى) أى دلائل القبلة (قوله كثيرة) أى ولكن أصولها
كما قاله الخطاب ستة اطوال والاعراض مع الدائرة الهندسية أو غيرها من الاشكال الهندسية والقطب
والكواكب والشمس والقمر والرياح قال العلامة لقلوبى فى الهداية من الضلالة اعلم ان تريع
الكعبة المشرفة على وزان تريع الجهات الاربع فركن الحجر الاسود ومقبلة المسمى بالعراق على خط
المشرق والمغرب وركن الحجر الى نقطة المشرق ومقبلة الى نقطة المغرب والركن اليماني ومقبلة المسمى
بالشامى على خط نصف النهار واليماني الى نقطة الجنوب ومقبلة الى نقطة الشمال وان الكعبة المشرفة
فى وسط من الارض تقريبا وذلك المعمور حولها فى تلك الجهات وان كل جهة تضيق عنها كلما قربت
من الكعبة وتتسع كلما بعدت عنها فعلى هذا كل من فى وسط جهة بقدر ما يحتاج الى جرم الكعبة لم يحتاج الى
انحراف فى استقباله ومن فى غير الوسط يحتاج الى ان ينحرف اليها قليلا مع القرب منه وكثيرا مع البعد عنه
والمعتمد عليه فى جميع ذلك أطوال البلاد وأعراضها وطول مكة سبعة وستون درجة وعرضها أحد
وعشرون درجة فكل بلد طوله أقل من طول مكة فهو غربى عنها وقبلة أهله الى جهة المشرق ثم ان تساوبا
على العرض لم يحتاج أهله الى انحراف فى استقبالهم والانحراف الاقل الى جهة يساره والاكثر الى جهة يمنه
وكل بلد طوله أكثر منها فهو شرقى عنها وقبلة أهله الى جهة المغرب ثم ان تساوبا على العرض لم يحتاج أهله
الى انحراف والانحراف على العكس مما تقدم وهكذا يقال فى العرض المخصوصا وتمام الكلام على ذلك
مبين فى علم الميقات (قوله أضعفها) أى الادلة (قوله الرياح) أى لاختلافها وأصولها أربع الشمال بفتح
الشين المعجمة ويقال لها البحرية ومبدؤها من القطب فلها حكمه فيما سأتى ويقاس غير هافليس بها
ويقابلها الجنوب ويقال لها القبلية لكونها الى جهة قبلة المدينة ومبدؤها من نقطة الجنوب والصباو يقال
لها الشرقية ومبدؤها من نقطة المشرق ويقابلها الدبور ويقال لها الغربية ومبدؤها من نقطة المغرب
ونظمها بعضهم بقوله شملت بشام والجنوب تيامنت * وصبت بشرق والدبور بمغرب
ولكل منها طبع فالشمال باردة يابسة وهى ريح الجنة التى تهب عليهم والجنوب حارة رطبة والصبا حارة
يابسة والدبور باردة رطبة وكل ريح انحرفت عن هذه الاربعة فهى فرع منها ويقال لها تكباء من الجمل
بزيادة (قوله وأقواها) أى الادلة (قوله القطب) بتثنية القاف والمراد به الشمالى وانما كان أقوى
للزومه مكانه أبدا تقريبا وخرج بالشمالى الجنوبى فهو غير مرغى فى أكثر البلاد لئلا يولد فى الافق وكان
مرادهم بقولهم أقواها بالنسبة للنجوم أو انه أقوى الادلة للمشاهدة أو من حيث ان أكثر الناس لا يعرفون
الاطوال والاعراض والافقد قال الخطاب ان أقواها الاطوال والاعراض ثم القطب تأمل (قوله وهو)
أى القطب (قوله عند الفقهاء) أى واللغو بين فى القاموس ان القطب نجم تبنى عليه القبلة وفى المصباح

مستنده الاجتهاد كما يعلم
ما سأتى قريبا فى كلام
النارح (قوله فان فقد
الثقة) قال الشهاب
القلوبى فى حواشيه بان لم
يوجد فى محل يجب طلب
الماء منه أو لحق به مشقة
لا تحقل عادة انتهى وفى
حواشى المنهج للشوبرى
هل منه أى القدماء لو
امتنع من الاخبار أو طلب
أجرة انتهى (قوله
(فان فقد) الثقة المذكور
(اجتهد) وجوبا بان
يستدل على القبلة (بالدلائل)
التي تدل عليها وهى كثيرة
أضعفها الرياح وأقواها
القطب وهو عند الفقهاء
وأضعفها الرياح) أى
اختلافها وأصولها أربعة
الشمال ومحمل هو بها
نقطة لشمال القطب
الشمالى ويقابلها الجنوب
ويقال لها اليمانية والنعاما
والازبب والقبلية ومحمل
هو بها نقطة الجنوب
قبالة القطب والصباو يقال
لها القبولى والشرقية
ومحمل هو بها نقطة
المشرق ويقابلها الدبور
ويقال لها الغربية ومحمل
هو بها نقطة المغرب وقد
جمعها بعضهم فى بيت فقال
شملت بشام والجنوب
تيامنت * وصبت بشرق
والدبور لمغرب

والقطب

وكل ريح انحرفت عن هذه الرياح الاصول فهى فرع ويقال لها تكباء بنون مفتوحة ووحدة

بعد الكاف وبالمد وهى ثمانية أرواح بين كل أصلين فرعان منها والله أعلم (قوله وأقواها القطب) أى الشمالى ووجهه كونه أقوى الادلة

هو كونه يلزم مكانه أبداً تقريباً وخرج به الجنوبي فهو غير مرمي في أكثر البلدان انزوله في الافق وكان مرادهم بقولهم أقواها بالنسبة للنجوم أو من حيث أن أكثر الناس لا يعرفون الأطوال والاعراض والأفهام أقوى من القطب كما صرح به الخطاط وهو من أئمة هذا الفن قال ودلائل القبلة ست لأطوال والاعراض مع الدائرة الهندسية أو غيرهما من الأشكال الهندسية والقطب والكواكب والشمس والقمر والرياح وهي أضعفها مكان أقواها لأطوال فلا عراض ثم القطب انتهى (قوله عند الفقهاء) عبارة الشارح في حاشية الإيضاح ومنها شرحه لم ز بعد أن قرر أن الشيخين فلا تبع لاهل اللغة انه نجم صغير مانصه وقول اهل الهيئة ليس نجما بل نقطة صغيرة تدور عليها الكواكب المذكورة وهي وسطها مخالف لما ذكر في التسمية لافي الحقيقة والمرجع في التسمية لاهل اللغة انتهت ود كر نحو اليهودي ونازعه أبو محرمه اليمنى بان ما ذكره غير صحيح قال لان الخلاف ليس في التسمية كما ظنه بل اهل اللغة بنوا ما قووه على ظنهم انه نجم واهل الهيئة تكلموا على الحقيقة الواقعة وكأنه ظن ان النقطة أمر محسوس وليس كما ظنه بل مراد اهل الهيئة انه نقطة موهومة مقدرة في الذهن كالنقطة التي تقدر في الدائرة التي تكون الدائرة اليها بالسوية من جميع الجوانب كذلك القطب بالنسبة الى دائرة الفلك فاعلم ذلك والله أعلم انتهى ٣٥١ وعبرة الكبرى في شرح مختصره الايضاح

تسمية العرب له نجما كافية
والخلاف فيها الكهان وهم
انه نجم حقيقة ولا يسمونه
أهله (قوله بين الفرقدين)
هنا نجمان كبيران على

نجم صغير في بنات نعش
الصغرى بين الفرقدين
والجدي ويختلف

عين الخط وهو رأسه
الواقع في جانب المغرب
بانه عين بالنظر الى المتوجه
الى القبلة (قوله والجدي)
نوا نجم الكبير على
يسار الخط وبين الجدي
والفرقدين ثلاثة انجم من

والقطب كوكب بين الجدي والفرقدين (قوله نجم صغير) أي فقول اهل الهيئة ليس نجما بل نقطة صغيرة تدور عليها الكواكب المذكورة وهي وسطها مخالف لما ذكر في التسمية لافي الحقيقة والمرجع في التسمية لاهل اللغة كذا قيل وتعب بان ما ذكره غير صحيح لان الخلاف ليس في التسمية كما ظنه بل اهل اللغة بنوا ما قووه على ظنهم انه نجم واهل الهيئة تكلموا على الحقيقة الواقعة وكأنه ظن ان النقطة أمر محسوس وليس كما ظنه بل مراد اهل الهيئة انه نقطة موهومة مقدرة في الذهن كالنقطة التي تقدر في الدائرة التي تكون الدائرة اليها بالسوية فاهم ليست مشاهدة ولا محسوسة وانما هي مقدرة في الذهن وهي النقطة التي تكون الدائرة اليها بالسوية من جميع الجوانب كذلك القطب بالنسبة الى دائرة الفلك فليتأمل (قوله في بنات نعش الصغرى) اسم لمجموع النجوم انكثيرة في القاموس وبنات النعش الكبرى سبعة كواكب أربعة منها نعش وثلاث نعش وكذا الصغرى تنصرف نكرة لا معرفة الواحد بن نعش ولهذا جاء في الشعر بنو نعش انتهى ومثله في اصحاح وزادوا تقي سيبويه والفراء على ترك صرف نعش للعامة والتأنيث (قوله بين الفرقدين) هما نجمان كبيران على عين الخط وهو رأسه الواقع في جانب المغرب فانه عين بالنظر الى المتوجه الى القبلة كركدي (قوله والجدي) بفتح الجيم واسكان الدال كما في القاموس والمصباح أو بالتصغير على ما في القليوبي والكركدي قال وهو النجم الكبير على يسار الخط وبين الجدي والفرقدين ثلاثة انجم من كل جانب على هيئة القوس الموتر ويسمى الجدي بالقطب أيضا لقر به منه وبالوتدو بفاس الرجا (قوله ويختلف) أي

كل جانب على هيئة القوس المنير والقطب هو النجم الصغير في وسط الحلقة ويسمى كما قال القليوبي وغيره الجدي بالقطب أيضا وعبارته أعني القليوبي في حواشي المحلى ومنها أي الأذلة الكوكب المسمى بالجدي بالتصغير وبالقطب لقر به منه وبالوتدو بفاس الرجي وهو أقوى الأدلة وأعمها لانه يستدل به في جميع الأماكن ملازمته مكانه الى آخر ما قاله (قوله ويختلف باختلاف الاقاليم) قال الشهاب القليوبي في رسالته المسماة بالهداية من الضلالة في معرفتي الوقت والقبلة بغير آلة مانصه واعلم ان تريبع الكعبة المشرفة على وزان تريبع الجهات الأربعة فركن الحجر الأسود ومقابله المسمى بالعراقي على خط المشرق والمغرب وركن الحجر الى نقطة المشرق ومقابله الى نقطة المغرب وركن اليماني ومقابله المسمى بالشامي على خط نصف النهار واليماني الى نقطة الجنوب ومقابله الى نقطة الشمال وان الكعبة المشرفة في وسط المعمور من الارض تقريبا وذلك المعمور حولها في تلك الجهات الأربعة وان كل جهة تضيق عنها كلما قربت من الكعبة وتوسع كلما بعدت عنها فاعلى هذا كل من في وسط جهة بقدر ما يحتاج الى الكعبة لم يحتاج في استقباله الى انحراف ومن في غير الوسط يحتاج ان ينحرف اليه قليلا سع القرب منه وكثيرا مع البعد عنه والمعتمد عليه في جميع ذلك أطوال البلاد وأعراضها فينبغي لمن أراد السفر الى بلدان يعرف طولها وعرضها وطول مكة وهو سبعة وستون درجة وعرضها هو واحد وعشرون درجة لاحتياجه الى ذلك لمعرفة القبلة فيها فكل بلد طوله أقل من طول مكة فهو غرب عنها وقبله أهله الى جهة المشرق ثم ان تساوي في العرض لم يحتاج أهله الى انحراف في استقبالهم والانحراف الأقل الى جهة يساره والاكثر الى جهة يمينه وكل بلدة طوله أكثر منها فهو شرقي عنها وقبله أهله الى جهة المغرب ثم ان تساوي في العرض لم يحتاج أهله الى انحراف والانحراف فوا على العكس مما مر وكل بلد عرضه أكثر من عرض مكة فهو شمال عنها وقبله أهله الى جهة الجنوب ثم ان تساوي في الطول لم يحتاج أهله الى انحراف والانحراف فوا الى جهة يسارهم في الأقل ويمينهم في الاكثر وكل بلد عرضه أقل منها فهو

جنوبي عنها وقبله أهلها إلى جهة الشمال ثم ان تساوي في الطول لم يحتج أهلها إلى انحراف والانحراف على العكس من قبلهم فنقول على وزن ما ذكرنا أهل مصر وأسيوط وفوة ورشيد ودمياط والاندلس والاسكندرية وتونس ونحوهم ينحرفون إلى يسارهم لان قبلتهم عن يمين الميزاب الذي هو الوسط ودليلهم عليها الثريا طالع على العين اليسرى وكذا الشمس والقمر وكذا العقرب طالع بين العينين وبنات نعش غاربة على فقار الظهر والجدي إلى خلف الاذن اليسرى قليلا وكذا الريح البحرية وان أهل المدينة المشرفة والقدس وغيره وبعلا وطرسوس ونحوهم لا ينحرفون وقبلتهم الوسط وهو الميزاب لما سر ودليلهم عليها الشمس طالع على الخلد اليسرى وكذلك الريح الشرقية والجدي إلى نحو الكنف وكذا البحرية وان أهل دمشق والشام وحماة وحمص وحلب ونحوهم ينحرفون إلى يمينهم وقبلتهم عن يسار الميزاب ودليلهم عليها سهيل طالع بين العينين وبنات نعش طالع على العين اليسرى وغاربة على الاذن اليمنى والجدي إلى خلف الظهر وكذا الريح البحرية وان أهل الجزيرة ومطية وأرمينية والموصل ونحوهم ينحرفون إلى جهة يسارهم وقبلتهم عن يمين المقام ودليلهم عليها انقلاب غار بابين العينين والجدي والريح البحرية على فقار الظهر والريح اليمانية بين العينين والشمس طالع إلى نحو الكنف الايسر وكذا الريح الشرقية وان أهل بغداد والكوفة والري وخوار زم وحوار ونحوهم لا ينحرفون وقبلتهم مقام ابراهيم عليه السلام ودليلهم عليها القلب غار باعلى العين اليسرى والجدي على الخلد الايمن وكذا الريح البحرية وان أهل البصرة واصمهان وفارس وكرمان ونحوهم ينحرفون إلى يمينهم وقبلتهم عن يسار ٣٥٢ المقام ودليلهم عليها النسر الطائر طالع على الفقار وكذا الريح البحرية

والجدي على الاذن اليمنى وان أهل السند

باختلاف الاقاليم في مصر يكون خلف اذن المصلي اليسرى وفي العراق

وجزائر الهند ونحوهم ينحرفون إلى يسارهم

ما ذكر من الاستدلال من القطب (قوله باختر لاف الاقاليم) أي السبعة التي قسم المعمور من الدنيا اليها (قوله في مصر) تفريع على الاختلاف المذكور قال القليوبي وأسيوط وفوة ورشيد ودمياط والاندلس والاسكندرية وتونس ونحوها (قوله يكون) أي القطب (قوله خلف اذن المصلي اليسرى) أي فهو ينحرف إلى اليسار لان قبلته عن يمين الميزاب الذي هو الوسط والدليل عليها الثريا طالع على العين اليسرى وكذلك الشمس والقمر والعقرب طالع بين العينين وبنات نعش غاربة على فقار الظهر والجدي إلى خلف الاذن قليلا وكذا الريح البحرية يقال في الامم ادوا هو هذا اقرب والافبع بعض تلك النواحي وتلك الاقطار يختلف كما لا يخفى (قوله وفي العراق) عطف على وفي مصر زاذ في التحفة وما وراء النهر

وقبلتهم عن يسار الحجر الاسود ودليلهم عليها بنات نعش طالع على الخلد الايمن وجميع اصباح خلف الظهر إلى نحو الكنف الايمن (قوله وان أهل قندهار ونحوهم لا ينحرفون وقبلتهم وسط اليمانية ودليلهم بنات نعش طالع على الخلد الايمن وان أهل اليمن وعدن وصنعاء وزيد وحضر موت ونحوهم ينحرفون إلى يمينهم وقبلتهم عن يمين الركن اليماني ودليلهم عليها الجدي والريح البحرية بين العينين وسهيل طالع على الفقار والريح اليمانية وان أهل عباد وقصير والحبشة ونحوهم ينحرفون إلى يسارهم وقبلتهم عن يسار الركن اليماني ودليلهم عليها الشولة غاربة على الفقار والريح اليماني إلى خلف والريح البحرية إلى امام وان أهل جوجر والسودان والنوبة لا ينحرفون وقبلتهم وسط ما بين اليماني والعراقي ودليلهم عليها الشولة غاربة إلى يمين الفقار والريح الغربية على الكنف الايسر إلى خلف وان أهل الظلمات ومن وراءهم ينحرفون يمينهم وقبلتهم عن يمين الركن العراقي ودليلهم عليها بنات نعش غاربة خلف الكنف الايسر والريح البحرية خلف الكنف الايسر إلى الفقار والريح البحرية على الاذن اليسرى إلى الامام فهذه اثنا عشر قسما يعلمها استقبال القبلة في جميع المعمور من الارض فليعلم عليها بالانبات فانه لم يسمح بها خاطر في كتاب ولم يسمح بذلك لاول الالباب انتهى كلام القليوبي وفي رسالة الخطاب أن قبلة الطائف وعرفات ومزدلفة ومنى وشرقي المنحني في مغرب النسر الواقع والقطب على الكنف الايمن وبلد والجحفة ورابع وأهل الكرك والقدس في مطالع سهيل ومغرب الشعري على اليمن وأهل مصر ومن قاربهم يجمعون القطب خلف الكنف الايسر ومطلع العقرب ومشرق السمال بين العينين وأهل افر يقية يميلون إلى المشرق أكثر من أهل مصر وأهل المغرب الداخل يقرؤون الجدي من صفحة الخلد الايسر وأهل الاندلس يبعدونه عن صفحة الخلد الايسر وقرؤون إلى الجنوب أكثر من أهل مصر وأهل اليمن يجمعون بين أعينهم وأهل العراق والروم والصقالة يجمعون بين اكنافهم وأهل الشام يميلون عن ذلك إلى جهة المشرق يسيرا وبلاد العجم يجمعون على جنب الكنف الايمن وبلاد الهند والسند يجمعون على صفحة الخلد الايمن ويستقبلون وسط المغرب واول بلاد التكرور والنوبة والبيجاه يجمعون على صفحة الخلد الايسر ويستقبلون وسط المشرق واول بلاد التكرور وزيلع والحبشة يقرؤون من بين العينين من جهة الخلد الايسر وهذا بيان هذه الجهات من حيث الجملة فان ذكرها على التفصيل لاتسع هذه المقدمة انتهى كلام الخطاب وقوله فيما سبق في مغرب النسر الواقع هكذا ذكر الخطاب أيضا في رسالته الثانية فقال فيها وقد ذكرنا العلم ابن ماجد رحمه الله في قصيدته معظم البلاد المشهورة وبين جهاتها قد ذكرنا قبلة الطائف وعرفات ومزدلفة ومنى وشرقي المنحني في مغرب النسر الواقع انتهى لكن ذكر جماعة من المشايخ أن الصواب مغرب النسر الطائر والله أعلم (قوله في مصر الخ)

قال في الامداد وهذا اقرب والافبعض فواجب تلك الاقطار يختلف كما لا يخفى (قوله وفي أكثر اليمن) قال بعض محقق أهل اليمن هذا في حال تدلي الفرقين في جهة المغرب كما هو الذي يشهد به الحس فحينئذ يصح ما ذكره ٣٥٣ ويكون اطلاقهم مقيد بالمحسوس قال

وانما لم يصرحوا به لوضوحه قال ويشهد له الاجماع الفعلي في محارب أهل اليمن اذ كلها على ذلك انتهى وخرج بقوله أكثر أهل اليمن أقوله قال أبو شكيل عدن وما والاها وصنعاء وما والاها وزيد وما والاها يكون الجدي بين عينيه وسهيل في نقار

يكون خلف اليمنى وفي أكثر اليمن قبالة مجالي جانبه الايسر وفي الشام وراءه ويجب تعلم أدلتها عيناً على من أراد سفره يقل فيه العارفون بالقبلة والاوجب على الكفاية ومن ترك التعلم وقد خوطب به عيناً لم يجز له التقليد الا عند ضيق الوقت

ظهره انتهى وفي كلام غيره ما يخالف ما ذكره والله أعلم بالحقائق (قوله وفي الشام) قال في التحفة وقيل ينحرف بدمشق وما قاربها الى الشرق قليلاً (قوله يقل فيه العارفون) قال في التحفة وليس بين قرى متقاربة بها محارب معتمدة بحيث لا يخرج الوقت قبل المرور على واحدة أو أكثر العارفون فيه بحيث تسهل مراجعة ثقة منهم قبل خروج الوقت فيما يظهر فرض كفاية انتهت والحق

(قوله يكون) أي القطب (قوله خلف اليمنى) أي أذن المصلى اليمنى كذا في التحفة وغيره لكن في الكبرى عن الخطاب ما نصه وأهل العراق روم والصقالبة يجعلونه بين اكتفاهم فليحذر (قوله وفي أكثر اليمن) عطف أيضاً على في مصر وقيد بالاكثر قول ابن شكيل عدن وما والاها وصنعاء وما والاها يكون الجدي بين عينيه وسهيل في نقار ظهره لكن في كلام غيره ما يخالف ما ذكره والله أعلم بالحقائق (قوله قبالة مجالي جانبه الايسر) أي فاهل اليمن ينحرفون الى يمنهم وقيامهم عن يمن الركن اليمنى ودليلهم الجدي والريح البحرية بين العينين وسهيل طالما على القفا والريح اليمنية انتهى فليوبى قال بعض أهل اليمن هذا في حالة تدلي الفرقين في جهة المغرب كما يشهد به الحس وعليه عمل محارب أهل اليمن (قوله وفي الشام) عطف أيضاً على في مصر (قوله وراءه) وقيل ينحرف بدمشق وما قاربها الى الشرق قليلاً انتهى تحفة فأهلهم ينحرفون الى يمنهم وقبلتهم عن يسار الميزاب ودليلهم عليهم سهيل طالما بين العينين ونبات نعش طالما على العين اليسرى وغاربه على الأذن اليمنى والجدي الى خلف الظهر وكذا الريح فليوبى وقد نظم بعضهم ما ذكر في الشرح بقوله * من واجد القطب بارض اليمن * وعكسه الشام خلف الأذن * اليمنى عراق ويسرى مصر * قد صحح استقباله في العمر وأما أهل المدينة المنورة فيجعلون القطب مائلاً الى الكنف الايسر ونقل عن الخطاب أن قبلة الطائف وعرفات ومزدلفة ومنى وشرقي في شرق النسر الواقع والقطب على الكنف الايمن هذا كلامه والظاهر أن القطب في عرفات ومزدلفة ومنى على المنكب الايمن والله أعلم (قوله ويجب تعلم أدلتها) أي القبلة والمراد الظواهر من الأدلة لا الدقائق منها أفاده في التحفة قال السيد البصري صادق بما اذا تمكن من تعلمها دون الظواهر وعدم وجوبها حينئذ محل تأمل قال الشرواني وظاهر أن ماصوره من فرض المحال انتهى ومن الأدلة الظاهرة دأثر النجوم قال بعض الفضلاء بما ينبغي معرفته لتعيين سمت القبلة اذا تحرر النجوم البحرية المعروفة المشهورة لدى أهل السفن وقد نظمها السهل حفظها في قولي

جاه وفر قد ونعش الناقه * عبوق واقع والسمك لاحقه * كذا الثريا الشمس والجوزا وتير اكليل عقرب جمارين تسير * سهيل سلبارذى مطالع * في حذوها تغيب اذا السامع (قوله عيناً على من أراد سفره) أي لعموم حاجة المسافر اليها وكثرة الاشتباه عليه بخلافه في الحضر ففرض كفاية اذ لم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم ثم السلف بعده الزموا أحاد الناس تعلمها بخلاف بقية شروط الصلاة وأركانها وهذا ما صححه النووي في غير المنهاج وأطلق في المنهاج تبعاً للرافعي تصحيح أنه فرض عين كتعلم الموضوع وغيره أسنى (قوله يقل فيه العارفون بالقبلة) أي وليس بين قرى متقاربة بها محارب معتمدة كما هو ظاهر قاله في التحفة (قوله والا) أي وان لم يقل فيه العارفون بها (قوله وجب على الكفاية) أي لا عيناً قال بعض المحققين الذي يؤخذ من كلامهم أن السفر والحضر ليسا بقيد بل المدار على قلة العارف وكثرته ومرادهم بالقبلة عدم العارف بالكلية وبالكثرة وجوده ولو واحداً كما صرح به بعضهم وخالص ما استفاد مما كتبه الطيلاوي أن ضابط كونه فرض عين أن لا يوجد عارف تسهل مراجعته قبل ضيق الوقت بأن لم يوجد أصلاً أو وجد ولم تسهل مراجعته لامتناعه من الاخبار بالادلة أو لضيق الوقت أو لغير ذلك وأن ضابط كونه فرض كفاية أن يوجد عارف تسهل مراجعته قبل ضيق الوقت فليتبأمل (قوله ومن ترك التعلم) أي تعلم أدلة القبلة (قوله وقد خوطب به عيناً) أي بأن أراد سفره يقل فيه العارفون بها وكذا من في الحضر الذي يقل فيه العارفون لما تقرر آنفاً وقد نبه في التحفة بأن الحاق الحضر بالسفر فيما ذكر ظاهر وأن تفرقهم بعدها انما هي باعتبار غلبة وجود العارف أو ما يقوم مقامه في الحضر دون السفر تأمل (قوله لم يجز له التقليد) أي يحرم عليه التقليد فان قلنا قضى لتقصيره (قوله الا عند ضيق الوقت) فانه يجوز له التقليد هذا هو المتبادر من كلامه هنا لكن الذي في غيره أنه اذا ضاق الوقت يصلى كيف اتفق وعبارة

٤٥ - ترمسى - في التحفة الحضر بالسفر في أن المدار في كل منهما على قلة العارف وكثرتهم ثم قال تنبيه الحاق الحضر بالسفر فيما ذكر ظاهر وتفرقهم بينهما انما هي باعتبار غلبة وجود العارف أو ما يقوم مقامه في الحضر دون السفر انتهى

(قوله بخلاف من خوطب به الخ) قال في التحفة وانما وجب تعلم بقية الشروط علينا مطلقا لانه لم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم والسلف بعده أزموا آحاد الناس بذلك مطلقا بخلاف بقية الشروط انتهى (قوله وعليه يحمل) الخ أي على من خوطب بالتعلم علينا يحمل قول المصنف فان عجز الخ وأما من خوطب به كفاية فله التقليد وان قدر على الاجتهاد كما علم مما سبق في كلامه آنفا والحاصل ان الشخص لا يخلو إما أن يكون قادرا على تعلم الأدلة أولا والقادر لا يخلو إما أن يكون متعلما بالفعل أولا فالعالم بها لا يجوز له التقليد مطلقا وان تحير القادر على التعلم وهو غير عالم لا يجوز له التقليد أيضا الا ان ضاق الوقت عن التعلم الا أن يكون التعلم فرض كفاية فيقلد ويصلي ولا إعادة والعاجز عن تعلم الأدلة يجب عليه تقليد عدل رواية عارف ٣٥٤ بالادلة فان صلى بالتقليد قضى وان أصاب (قوله ثقة) أي عدل روايته ولو عبدا أو امرأة

(قوله وان تحير الخ) ظاهر كلامه انه لا يجب عليه الصبر الى ضيق الوقت وهو ظاهر كلامه في غير هذا الكتاب أيضا وعبرة التحفة عند قول المنهاج وان تحير لم ويبعد بخلاف من خوطب به كفاية فان له التقليد مطلقا ولا يبعد وعليه يحمل قول المصنف (فان عجز) عن الاجتهاد (لعماده) أي لعمى بصره (أو عوى بصيرته) قلد ثقة عارفا بمجهد له لم يجزه (وان تحير) المجتهد

يقلد في الاظهر مريحة في ذلك وهي وصلى كيف كان لحرمه الوقت وكذا لو ضاق الوقت عن الاجتهاد ويقضى اذا ظهر استلزامه القبلية بعد الوقت لانه نادر ويؤدى ان ظهرت له فيه انتهت وهو ظاهر كلامه في غيرها أيضا وهو ظاهر كلام النووي في ايضاحه

الاسنى مع المتن فان ضاق الوقت عن التعلم فحكمه حكم مجتهد تحير فيصلي كيف اتفق ويبعد انتهى فليتأمل (قوله ويبعد) أي لانه مقصر بترك التعلم والاولى ويقضى كما عبر به في التحفة تأمل (قوله بخلاف من خوطب به) أي بتعلم أدلة القبلية (قوله كفاية) أي وذلك بأن يسهل عادة رؤية عارف أو محراب معتبد فان التعلم حينئذ فرض كفاية قاله في التحفة (قوله فان له التقليد مطلقا) أي سواء ضاق الوقت أو لم يضق (قوله ولا يبعد) أي لما صلا به التقليد قال العلامة الكردى والحاصل ان العالم بالادلة لا يجوز له التقليد مطلقا وان تحير وغير العالم بها ان لم يكن قادرا على التعلم قلد عدل رواية عارفا بها فان صلى بالتقليد أعاد وان أصاب والقادر على التعلم ان كان التعلم فرض عين لا يجوز له التقليد الا ان ضاق الوقت وتلزمه الاعادة وان كان التعلم فرض كفاية فيقلد ويصلي ولا إعادة انتهى وسيأتى عن سم ما يوافقه (قوله وعليه) أي على من خوطب بالتعلم عينا (قوله بحمل قول المصنف) أي وأما من خوطب به كفاية فله التقليد وان قدر على الاجتهاد بان تعلم أدلته كردى (قوله فان عجز) بفتح الحيم أفصح من كسرهما (قوله عن الاجتهاد) أي في الكعبة وعن تعلم الأدلة وهي كثيرة فيها تصنيفات متعددة قال سم بتأمل هذا مع ما تقدم أن العالم بالفعل بأدلة القبلية يمنع تقليده مطلقا وان كان التعلم فرض كفاية وغير العالم بالفعل ينظر فيه فان كان التعلم فرض كفاية في حقه جاز له التقليد باقتضاء وان كان فرض عين في حقه وجب عليه التعلم وامتنع التقليد فان قلد لزمه القضاء وعبرة الى وضحة ظاهرة في ذلك تأمل (قوله لعماده أي عوى بصره) أي فقد بصره (قوله أو عوى بصيرته) أي قلبه قال في المصباح عوى فقد بصره ولا يقع العمى الا على العينين جميعا ويستعار العمى للقلب كناية عن الضلالة والعلاقة عدم الاهتداء (قوله قلد) أي وجو با فان صلى بالتقليد قضى وان أصاب بخلاف ما صلا به التقليد اذا صادف القبلية أو لم يتبين له الحال فانه لا يقضى (قوله ثقة) أي في الرواية كامة لا غير مكاف ولا فاسق وكافر الا ان علمه قواعده صيرت له ملكة يعلم القبلية بحيث يمكنه ان يبرهن عليها وان نسي تلك القواعد كما هو ظاهر وكلام الماوردى المخالف لذلك ضعيف انتهى تحفة أي حيث قال لو استعلم مسلم من مشرك دلائل القبلية ووقع في قلبه صدقه واجتهد لنفسه في جهات القبلية جاز لانه عمل في القبلية على اجتهاد نفسه وانما قبل المشرك في غيرها انتهى قال الاذرى وما يوافقه عليه وقال الشاشي وفيه نظر لانه اذا لم يقبل خبره في القبلية لا يقبل في أدلتها الا أن يوافق عليه مسلم وسكون نفسه الى خبره لا يوجب أن يعمل عليه الحكم تأمل (قوله عارفا) أي بالادلة (قوله بمجهده) أي للعاجز المذكور من أعى البصر أو أعى البصيرة (قوله لم يجزه) تعليل لوجوب التقليد وعبرة الاسنى لقوله تعالى فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لاتعلمون ولعجزهما ما الاول أي أعى البصر فلان معظم أدلة القبلية تتعلق بالمشاهدة كالقمرين والرجح ضعيفة كالمرا والاشتباه عليه فيها أكثر وأما الثاني أي أعى البصيرة فانه أسوأ حالا من فاقد البصر انتهى (قوله وان تحير المجتهد)

وأقرهم في شرحه واقتضاء في شرح الهجته وهو ظاهر كلام الخطيب وشيخ الاسلام وصرح به الزنادي في حواشي شرح المنهج أي وعبارته قوله أو تحير صلى وأعاد أي سواء ضاق الوقت أم لا انتهى ووقع للعلامة ابن قاسم العبادي ما يخالفه وعبارته في شرحه على أبي شعاع وان تحير صلى أي ان ضاق الوقت كما يفيد ما في الروضة وأصلها عن الامام وأقرام كيف كان وأعاد انتهت ونقله في حواشي شرح المنهج عن الشارح وزم وعبارته قوله أو تحير عطف على ضاق الوقت كالصريح في انه عند التحير لا يجب الصبر الى ضيق الوقت واعتمده طب لكن في العباب فان تحير لم يقلد مجتهدا ولو أعرّف منه كالقادر على التعلم بل اذا ضاق الوقت صلى كيف شاء وأعاد انتهى ومثله في شرح الارشاد لابن حجر واعتمدهم الى آخر ما قاله ابن قاسم وهو مذكور أيضا في حواشي المنهج للشو برى وفي حواشيه أيضا وكتب أيضا قوله أو تحير أي وضاق الوقت كما في العباب وغيره وجرى عليه ابن حجر واعتمده شيخنا ابن الرملى وان أوهم كلامه خلافة واعتمده الطيلاوى انتهى وما ذكره من أنه يفيد ما في الروضة الخ هو كذلك وعبارتها ولو خفيت الدلائل على المجتهد لغيم أو ظلمة أو تعارض أدلة فتلاط طرق أحقها قولان أظهرهما لا يقلد والثاني

يقبل والثالث يصلي بالتقليد كيف كان ويقضى فان قلنا يقبل لم يلزمه الاعادة على الصحيح وقول الجهور قال امام الحرمين هذه الطرق اذا ضاق الوقت وقيل ضيقه يصبر ولا يقبل قطعا انتهت وأما ما نقله عن شرح الارشاد للشارح فقد راجعت شرحي الارشاد فلم أجدها عزاه الى شرح الارشاد فيهما الا ان يكون فهمه من قوله فيهما في شرح قول الارشاد والاصلي وقضى كمن حبر ما نصه فان ضاق الوقت عن التعلم صلى كيف اتفق وأعاد كمن حبر انتهى أو انه كان في نسخة من شرح الارشاد وأما ما عزاه الى اعتمادهم فقد سبق فيما نقلناه عن مرمي بقيد خلافه نعم قد يقال ان كلام الشارح الذي قدمناه مطلق يقبل التقييد وكفى بنقل ابن قاسم عنهما التقييد بضييق الوقت لاسيما وهو ممن أخذ عنهما معا وما قاله هو الاحوط وهو الذي يصرح بكلام العباب وشرحه للشارح وبقيده كلام الروضة وأصلها (قوله على الاعمى) أى السابق ذكره وهو اعمى البصر أو البصيرة ثم ظاهر كلام الشارح أو صريحه أنه عند عدم ترجيح أحد المجتهدين عند العاجز عن الاجتهاد يصلى كيف شاء ويقضى وعند ترجيح أحدهما عنده يلزمه الأخذ بالراجح منهما والاول لم أف على من قال به بل الصحيح فيه أن له تقليد من شاء منهما ولا يقضى ومقابلته يصلى مرتين الى الجهتين والثاني قال به جمع ورجحه الراجح في الشرح الصغير لكن المعتمد كافي الروضة وغيرها التحير أيضا وهو الذي جرى عليه الشارح في كتبه وعبارة التحفة وان اختلف عليه مجتهدان أخذ بقول أعلمهما أو أوثقهما وقال جمع وجوبا انتهت وعلى هذا جرى في شرحي الارشاد وغيرهما كمن خصم الايضاح له وغيره كغيره من متأخري أئمتنا الشافعية هذا حكم ما اذا بين كل من المجتهدين الجهة التي ظهر له انها القليلة ولم يتعرض لتخطئه غيره أما اذا تعرض لذلك فلا يخلو اما أن يكون في الصلاة أو قبلها أو بعدها فان كان بعد الصلاة لم يؤثر قطعا وان كان الثاني أرجح وان كان في الصلاة في ٣٥٥ الروضة لو شرع المقلد في الصلاة

بالتقليد فقال له عدل

أخطأك فلان فله حالان

أحدهما أن يكون قوله عن

فلم يظهر له شيء بعد اجتهاده

أو اختلف على الاعمى

مجتهدان ولم يترجح أحدهما

عنده (صلى كيف شاء)

اجتهاد فان كان قول الاول

أرجح عنده لزيادة

عدله أو هدايته للدلالة أو

مثله أو لم يعرف هل هو

مثله أم لا لم يجب العمل

أى لظلمة أو تعارض أدلة أو غير ذلك (قوله فلم يظهر له شيء بعد اجتهاده) بيان لمعنى التحير هنا (قوله أو اختلف على الاعمى) أى السابق ذكره وهو اعمى البصر أو البصيرة (قوله مجتهدان) أى أو أكثر (قوله ولم يترجح أحدهما عنده) ظاهره أنه اذا ترجح عنده أحدهما يلزمه الأخذ بقوله وبه قال جمع ورجحه الراجح في الشرح الصغير لكن المعتمد التخيير نعم تقليد الاوثق والاعلم عنده أولى هذا حكم ما اذا بين كل من المجتهدين ما ظهر له ولم يتعرض لتخطئه الاخر أما اذا تعرض لهما فان كان بعد الصلاة لم يؤثر وان كان فيها وكان ذلك عن اجتهاد انحرف ويحجى الخلاف في انه يبنى أو يستأنف وان كان قبل الصلاة في الاسنى الظاهر ان حكمه مأمراً أى التخيير ونقل عن التتمة انه يعمل بقول الاوثق عنده فان تساوى واستخبر ثالثا فان لم يجد فكمن تحير فيصلى كيف اتفق ويعيد انتهى من الكردي فليتأمل (قوله صلى) أى وجوبا (قوله كيف شاء) أى عند ضيق الوقت لا عند اتساعه قال في الايعاب بل يصبر وجوبا مادام الوقت منسما كما قاله الامام وغيره وأقره الشيخان واعتراض المجموع والتنقيح عليه من حيث الخلاف لا الحكم خلافا لما وهبهم فيه انتهى قال الاذرى في القوت لا خفاء أنه إنما

يقول الثاني وهل يجوز العمل به ثم قال في الروضة قلت الصحيح انه لا يجوز والله أعلم وان كان الثاني أرجح فهو كمن تغير اجتهاده بالبصير فينحرف ويحجى الخلاف في انه يبنى أم يستأنف انتهى وان كان قبل الصلاة فقال شيخ الاسلام في شرح الروض الظاهر ان حكمه مأمراً قبيل الفرع لكن في التتمة يعمل بقول الاوثق عنده فان تساوى واستخبر ثالثا فان لم يجد فكمن تحير فيصلى كيف اتفق ويعيد انتهى وقوله مأمراً قبيل الفرع يريد به قول الروضة وشرحه قبل ذلك ما نصه فلو اختلف عليه في الاجتهاد اثنان قلده من شاء منهما اذ ليس أحدهما أولى من الاخر لكن الاكل أى الاوثق والاكل عنده أولى الخ انتهى قال ابن قاسم العبادى في حواشى المنهج عقبه وما ذكره من أن الظاهر ان حكمه هو الذى فيه نظر لانه اذا وجب الأخذ بقوله في الصلاة فخارجهما من باب أولى فيتجه انه يجب عليه الأخذ بقوله أيضا كدخالها و يفارق مأمراً المذكور بأنه ليس هناك دعوى أحد المجتهدين الخطأ على الاخر ولا دعوى خطأ الخلاف مطلقاً فليتأمل وموافق ما قاله الشارح بالذهن على البداهة انتهى وهذا الذى وافقه بالذهن على البداهة بوافق ظاهر كلامه في شرح ايضاح النووي كالشارح في حاشيته حيث قال في شرح قول الايضاح ولو اختلف عليه اجتهاد رجلين قلده من شاء منهما ما نصه أى قبل شروعه في الصلاة أما فيها بأن دخل مقلدا فقال له آخر خطأك الاول فان كان عنده انه أعرف من الاول أو قال أنت مخطئ فطما وان لم يكن أعرف وجب التحول ان بان له الصواب مقارنا لقول بان أخبر به وبان الخطأ مع الخ انتهى وصرح الشارح باعتماده في شرحي الارشاد فقال في القمع ونخرج بفهما أى الصلاة ما لو قال له ذلك بعد ما فلا أثر له مطلقاً وقبله فبالتخيير والاكل أولى زاد في الامداد وما في التتمة مما يخالف ذلك فضعيف وفي التحفة خرج بالا علم عنده الادون والمثل والمشكوك فيه وانما لم يجب الأخذ بقول الافضل ابتداء كما مر لانه هنا التزم جهة بدخوله في الصلاة اليها فلا يتحول عنها الى أخرى الا بأرجح بخلافه قبله فبالتخيير مطلقا فان قلت غاية التزام الجهة أنه يستمر عليها لانه

يتحول لغيرها ولو لا راجح فكان المناسب تخيره كالابتداء قلت المراد بالتزام الجهة انه بدخوله في الصلاة لجهة التزم بجميع أحد الظنين بالجرى عليه بالفعل فاذا أخبره من هو ٣٥٦ أعلم فظن كون الصواب معه لزمه الرجوع اليه وقبله ما لم يلزمه شيء فبقي على تخيره من التقليد

وغيره انتهى اذا تقرر ذلك فيحتمل أن الشارح أراد بقوله في هذا الكتاب أو اختلف على الاعي مجتهدان ولم يترجح الخ ما اذا تعرض أحد المجتهدين لتخطئة الآخر ويكون جاريا في هذا الكتاب على قول المتسولي في تتمه

لحرمة الوقت (ويغضى) وجوبا لانه نادر (ويجهد) وجوبا (لكل فرض) يعني صلاة وان لم يفارق محله الاول سعيًا في اصابة الحق ما أمكن نعم ان كان ذا كرا لا دليل الاول لم يلزمه ذلك واذا اجتهد وصلى

الضعيف عنه في غير هذا الكتاب هذا غاية ما ظهر في الاعتذار عنه ولو غير بدل هذه العبارة بنحو قوله ولو اختلف على المجتهد اجتهد ولم يترجح الى آخر ما قاله لكان واضحًا في التحفة لو تغير اجتهد قبل الصلاة فان تبين الخطأ اعتد الصواب وان ظنه فظن صواب جهة أخرى اعتمد أوضح الدليلين عنده ويفرق بينه وبين ما مر في الاعلم بأن الظن المستند لفعل

يصلى كيف كان اذا تساوت الجهات عنده فلو اجتهد فساوى عنده جهتان فليس له العدول عنه ما فيه تخير فيها على الراجح قال ع ش وهل يجب عليه التزام ما صلى اليه أم لا فيه نظر والأقرب الاول لانه باختياره التزم استقباله فلا يتركه الا لما رجع غيره عليه (قوله لحرمة الوقت) تعليل لوجوب الصلاة كيف شاء قال في حواشي الر وض لو خاف فوت الوقت لو اشتغل بالوضوء لا يصلى بالتيمم لحق الوقت اذا كان واجدا للماء والفرق بينهما أن أمر الطهارة أقوى ومقدم على حق الوقت بخلاف القبلة فان أمرها أخف فانه ما من جهة الا وهي قبله قوم بدليل أنه يصلى في حال المسابقة الى غير القبلة ولا يصلى بالطهارة ومن رجا وجود الماء في آخر الوقت يؤخر في قول وفي القبلة يجتهد في أول الوقت ولا يؤخر ولانه يتوصل الى يقين الطهارة بالوضوء وبالاكتفاء لا يتوصل الى يقين القبلة (قوله ويقضى وجوبا) هو ظاهر في مسألة التحير وأما في مسألة الاعي فليس كذلك الا أن يصرح الثاني بتخطئة الاول وقلنا بالضعيف الذي قال به المتولي ولا يصح أيضا لان كلامه فيما اذا لم يترجح عنده أحدهما وكلام المتولي فيما اذا تراجح فهاهنا ان لم يكن من تحريف النسخ فهو من قبيل سبق القلم فخره انتهى كرمي (قوله لانه نادر) تعليل لوجوب القضاء قال في شرح المنهج ولجواز زوال التحير في صورته (قوله ويجهد) أي يجدد الاجتهاد ومثله التقليد في نحو الاعي (قوله وجوب الكل فرض) أي على الاصح والثاني لا يجب لان الاصل استقرار الظن الاول قال الشيخ عميرة هذا الخلاف يجري في المفتي في الاحكام الشرعية وفي الشاهد اذا ذكرى ثم شهد ثانيا بعد طول الزمن أي عرفا وفي طلب التيمم الماء اذا لم ينتقل عن موضعه ع ش (قوله يعني صلاة) تفسره بذلك يشمل المعادة مع جماعة فانها ليست بفرض لكن فيه أن الصلاة تشمل النفل وصلاة الخنازة وليس بتأخير ادائها وما قال النووي في المنهاج لكل صلاة قال في التحفة أي فرض عيني وهذا أحسن من صنيعة في هذا الشرع لان المعادة وان لم تكن فرضا لكن لا بد فيها من نية الفرضية فتلحق به فخره انتهى كرمي قال ع ش وعليه فهي مستثناة من عدم وجوب تجديد الاجتهاد للنافلة ويمكن توجيهه بأن المعادة لما قبل بفرضيتها وعدم محبتها من قعود مع القدرة أشبهت الفرائض فلم تلحق بالنوافل (قوله وان لم يفارق محله الاول) بل يجب إعادة الاجتهاد للفرض الواحد اذا فسد وان لم ينتقل عن موضعه في رأي اذا تراخى فعله عن الاجتهاد بجرى (قوله سعيًا في اصابة الحق) تعليل لوجوب الاجتهاد لكل فرض (قوله ما أمكن) أي لان الاجتهاد الثاني اما أن يوافق الاول فيقوى أو يخالفه ولا يكون الا أقوى أو يوجب التحير وهو أيضا مقيد لانه على خلاف الاول بسبب عدم الاطلاع على المعارض له وانما لم يجب ذلك في الثوب لان القبلة مبنية في الاصل على اليقين ومختلفة باختلاف الامكنة بخلاف الثوب ولان الاصل في كل ثوب الطهارة فاكنتي فيها ما اجتهدا واحدا بخلاف القبلة والوقت وفارق الماء بأن الثوب الواحد صالح لاداء جميع الصلوات ما بقي فان الذي صلى فيه أو لا صالح للصلاة ثانيا وثالثا بخلاف ما استعمله من الماء أولا ويؤيده أنه اذا اجتهد وتوضأ وصلى ثم حضرت صلاة أخرى وهو متطهر فله أن يصلى ولا يجتهد من حواشي الر وض (قوله نعم ان كان ذا كرا لا دليل الاول) هذا استدراك على وجوب تجديد الاجتهاد لكل صلاة وذا كرا من الذكر بالضم أي الاستحضار قال العلامة البرماوى معنى ذكر الدليل أن لا ينسى ما استند اليه في الاجتهاد الاول كالشمس والقطب وقيل أن لا ينسى الجهة التي صلى اليها أولا (قوله لم يلزمه ذلك) أي تجديد الاجتهاد لكل صلاة قطعا ثم هذا التفصيل بالنسبة للفرض الثاني قال العلامة الشوبري أما بالنسبة للفرض الاول فالوجه أنه لا حاجة لتذكر الدليل عنده بل يكفي الاهتداء للجهة فليتأمل (قوله واذا اجتهد وصلى) دخول على المتن قال في الغرر لو دخل في الصلاة باجتهاد فعمى فيها أعماه

ولا

النفس أقوى من المستند للغير فان تساوى بالتخيز زاد البعوى ثم يعيد لتردده حالة

الشروع انتهى كلام التحفة وعبارة فتح الجواد له وان ظنه وظن صواب جهة أخرى اعتمد أوضح الدليلين عنده فان تساوى بالتخيز ثم يعيد لتردده حالة الشروع انتهت (قوله يعني صلاة) تفسره بذلك يشمل المعادة مع جماعة ومعادة لفساد الاولى كما اقتضاه كلام المجموع أو في

ولا إعادة فان دار أو داره غيره عن تلك الجهة استأنف باجتهاد غيره نقله في المجموع عن نص الام ومنه يؤخذ وجوب إعادة الاجتهاد للفرض الواحد اذا فسد انتهى وتقدم ما يوافق (قوله فان تيقن الخطأ فيها) أي في أثناء الصلاة (قوله أو بعدها) أي بعد الفراغ منها قال بعض المحققين الذي يتحصل من كلامه منطوقاً ومفهوماً ستة وثلاثون صورة لان الخطأ إما أن يكون معيناً أو غير معين وكل منهما إما في الجهة أو التيامن أو التيسر فهذه ست صور وفي كل منها إما أن يكون قلده غيره أو لا فهذه اثنتا عشرة صورة وكل منها إما في الصلاة أو قبلها أو بعدها فهذه ستة وثلاثون صورة تأمل (قوله ولو بخبر ثقة عن عيان) أي فالمراد بالتيقن ما يمنع معه الاجتهاد وعبارة التحفة بمشاهدة الكعبة أو نحو المحراب السابق أو باخبار ثقة عن أحد هذين فالقول بأنه انما يتيقن بعرب مكة ممنوع (قوله استأنفها) أي الصلاة أي استقرأ استأنفها في ذمته (قوله وجوباً) ان قيل كيف يجب الاستئناف مع عدم ظهور الصواب وما الفرق بينه وبين ما قد اظهره ورين حيث قال لا يقضى بالتيمم في محل لا يسقط فيه الفرض بتييممه قلنا لا اشكال بل هما على حد سواء والمراد بوجوب استئنافها استقراره في ذمته لا يفعله الا بعد ظهور الصواب أفاده ع ش (قوله لتبين فساد الاول) لتبين لو وجوب الاستئناف وعبارة غيره لانه يتيقن الخطأ فيما يأم من مثله في إعادة كالحاكم بحكم باجتهاده ثم يجد النقص بخلافه واحترزوا بقولهم فيما يأم من مثله في إعادة عن الكل في الصوم ناسياً والخطأ في الوقوف بعرفة حيث لا تجب إعادة لانه لا يأم من مثله فيها وأيضاً فان ما لا يسقط من الشرط بالنسيان لا يسقط بالخطأ كالأطهارة (قوله وان لم يتيقنه) أي الخطأ (قوله وانما تغير اجتهاده) أي ثانياً فيما إلى أرحح بأن ظهر له الصواب في جهة أخرى أو أخبره عن اجتهاد أعلم عنده من مقلده (قوله عمل بالثاني وجوباً) أي لانه الصواب في ظنه وفرق بين عمله بالثاني هنا وعدم عمله به في المياه بازوم نقض الاجتهاد بالاجتهاد ان غسل ما أصابه الاول والصلاة بنجاسة ان لم يغسله وهنا لا يلزم منه الصلاة الى غير القبلة ولا بنجاسة ومنع ابن الصباغ ذلك بأنه انما يلزم النقض لو أبطلنا ما مضى من طهره ووصلاته ولم يبطئه بل أمرناه بغسل ما ظن نجاسته كما أمرناه باجتناب بقية الماء الاول ويجاب بأنه يكفي في النقض وجوب غسل ما أصابه الاول واجتناب البقية انتهى أسنى (قوله لا فيما مضى) الجار والمجرور متعلق بعمل أي لا يجب العمل بالاجتهاد الثاني في الذي مضى (قوله مضى على الصحة) تعليل له (قوله ولم يتيقن فساد) أي فلا أثر للتغير الا ان تيقن الخطأ فانه يؤثر كما مر على الأطهر قال في المغني والثاني لا يقضى أي وان تيقنه لانه ترك القبلة بعذر فأشبهه تركها في حال القتال ونقله الترمذي عن أكثر أهل العلم واختاره المزني (قوله بل يعمل) أي بالاجتهاد الثاني (قوله فيما يستقبل) أي وكان الثاني أرحح كما مر أمالو كان الاجتهاد الثاني أضعف فيكعدم وكذا المساوى على المعتمد خلافاً للمجموع وغيره (قوله وان كان) أي التغير (قوله في الصلاة) أي في أثناءها فهو محترز قيد ما يحوط فيما مر كما قررته (قوله فيتحول الى ما ظنه الصواب) أي بأن ظهر له الصواب في جهة أخرى أو أخبره من هو أعلم من الخبر الاول وخرج بالاعلم عنده الادون والمثل والمشكوك فيه وانما لم يجب الاخذ بقول الافضل ابتداءً كما مر لانه هنا التزم جهة بدخوله في الصلاة اليها فلا يتحول عنها الى أخرى الا بأرحح بخلافه قبلها فيتمخير مطلقاً فان قلت غاية التزام الجهة أنه يستمر عليه الا انه يتحول لغيرها ولو أرحح فكان المناسب تخييرها هنا كالا ابتداءً قلت المراد بالتزام الجهة انه بدخوله في الصلاة لجهة التزم تر جيب أحد الظنين بالجري عليه بالفعل فاذا أخبره من هو مظنة لكون الصواب معه لزمه الرجوع اليه وقبله لم يلتزم شيئاً فبقي على تخييره قاله في التحفة فليتأمل (قوله ان ظهر له) أي ظهر الصواب لهذا المجتهد (قوله بمقارنا لظهور خطأ لاول) ينبني أن المراد بالمقارنة ما هو الاعم من المقارنة حقيقة أو حكماً بأن لم يمتنع قبل ظهور الصواب ما يسع ركناً كما لو تردد في النية وزال تردد فوراً

(فان تيقن الخطأ فيها أو بعدها) ولو بخبر ثقة عن عيان (استأنفها) وجوباً لتبين فساد الاول (وان لم يتيقنه) وانما تغير اجتهاده (حمل بالثاني) وجوباً لا فيما مضى مضى على الصحة ولم يتيقن فساد بل يعمل (فيما يستقبل) وان كان في الصلاة فيتحول الى ما ظنه الصواب ان ظهر له مقارنا اظهرنا خطأ الاول

جاءة قال أما النفل وصلاة الجنائز فلا يجب التجديد لها (قوله فان تيقن الخطأ) أي ولو بمئة أو يسرة (قوله ولو بخبر ثقة الخ) عبارة الخطيب في شرح التبيين المراد بتيقنه ما يمنع معه الاجتهاد فيدخل فيه خبر الثقة عن معاندة زاد القليوبي الكعبة أو القطب أو الميزاب المعقد

(قوله وهكذا الوصل) عبر في الارشاد بقوله وبتيقن متعرجاً خطاً معيناً ولو بقيام من أعاد قال الشارح في شرحه وخرج بقوله معيناً ما إذا تيقن خطاً غير معين كما إذا صلى الظهر أربع ركعات أربع جهات بأربع اجتهادات فإنه لا إعادة عليه لأنه وان تيقن الخطأ في ثلاث قد أدى كل منها باجتهاد لم يتعين فيه الخطأ ومثل ذلك ما لو صلى أربع صلوات أربع جهات بالاجتهاد ثم عرف القبلة ولا يدري عين الثلاثة التي أداها إلى غير هاهنا فلا يلزمه إعادة شيء وان نازع فيه البلقيني انتهى والعبارة للامداد (قوله ولا تغير الاخير من الاجتهادات) أشار بذلك إلى الرد على ما قيل من وجوب إعادة ٣٥٨ ماعد الاخير من الاجتهادات وعبارة الروضة فلو صلى أربع صلوات إلى أربع جهات

باجتهادات فلا إعادة على الصحيح وعلى وجه شاذ تجب إعادة الأربع وقيل تجب إعادة غير الأخيرة انتهى (قوله أي كلام

وهكذا حتى لو صلى أربع ركعات إلى أربع جهات بالاجتهاد صحت صلاته (ولا قضاء للاول) من الاجتهادين ولا تغير الاخير من الاجتهادات لان الاجتهاد لا ينقض الاجتهاد أما لو ظهر له الخطأ ثم ظهر له الصواب ولو عن قرب فإن صلاته تبطل لمضي جزء منها إلى غير قبلة محسوبة (الشرط العاشر ترك الكلام) أي كلام الناس

الناسي) خرج كلام الله عز وجل وما ألحق به مما سيأتي من الذكر والدعاء وخرج به الصوت الغفل قال الشارح في شرح العباب وهو ما لا هجاء له كصوت الاخرسس والبهيمة فلا تبطل كافي

و كما لو انصرف عن القبلة نسياناً أو دارت به السفينة أو غير ذلك حيث لا تبطل صلاته بعوده فمرا ع ش فليتنا مل (قوله وهكذا) أي يتحول إلى ما طه الصواب ثانياً وثالثاً فلا ينقض الاول والثاني ولو اتحدت الصلاة وأدى إلى استقبال الجهات الأربع بصلاة واحدة (قوله حتى لو صلى أربع ركعات) أي بنية واحدة (قوله إلى أربع جهات بالاجتهاد) أي المؤدى إلى ذلك أربع مرات بأن ظهر له الصواب في كل مقارنا للخطأ وكان الثاني أقوى من الاول (قوله صحت صلاته) جواب لو (قوله ولا قضاء) أي لان كل واحدة مؤداة باجتهاد ولم يتعين فيها الخطأ وقيل يقضى لاشتمال صلاته على الخطأ قطعاً فليس هناك نقض اجتهاد باجتهاد واختاره جمع الظهور ومدركه والتعليل انما يتضح في أربع صلوات تحفه (قوله للاول من الاجتهادين) أي وان كان الثاني أرجح وعبارة غيره ولا إعادة لما فعله بالاول من جميع الصلاة أو بعضها (قوله ولا تغير الاخير من الاجتهادات) أي على المعتمد والافنى الروضة ولو صلى أربع صلوات إلى أربع جهات باجتهادات فلا إعادة على الصحيح وعلى وجه شاذ تجب إعادة الأربع وقيل تجب إعادة غير الأخيرة انتهى (قوله لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد) لتعليل لعدم وجوب القضاء وهذه قاعدة من قواعد الأصول وعبارة ابن السبكي مع شرح المحلى لا ينقض الحكم في الاجتهادات لان من الحاكيم به ولا من غيره بأن اختلف الاجتهاد وفاقاً إذ لو جاز نقضه لجاز نقض النقص وهم إلى ان قال ومن تغير اجتهاده بعد الافتاء أعلم المستفتي ليكيف عن العمل ان لم يكن عمل ولا ينقض معموله ان عمل لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد لما تقدم (قوله أما لو ظهر له الخطأ) مقابل قوله سابقاً ان ظهر له مقارنا الخ (قوله ثم ظهر له الصواب) أي مترامخاً عن ظهور الخطأ (قوله ولو عن قرب) يعني ولو قدر على الصواب عن قرب (قوله فان صلاته تبطل) جواب أما بخلاف ما لو طرأ على المجتهد في أثناء صلاته شك في جهة القبلة ولم يتراجع له حتى من الجهات فإنه لا يؤثر كفا في المجموع عن النص واتفاق الاصحاب (قوله لمضي جزء منها) أي من الصلاة لتعليل البطلان (قوله إلى غير قبلة محسوبة) أي بخلافه في حال المقارنة السابقة وأظهر الصواب عقب ظهور الخطأ من غير تخلف قال في النهاية ولو اجتهد اثنان في القبلة اتفق اجتهادهما واقتدى أحدهما بالآخر فتغير اجتهاد واحد منهما إلى الانحراف إلى الجهة الثانية وينوي المأموم المغارقة وان اختلفا تيامناً وتياسراً فلا يكون التخالف مغنياً عن نية المغارقة وذلك عند رفي مغارقة المأموم فلا تقوته فضيلة الجماعة انتهى بزيادة من ع ش (قوله الشرط العاشر) أي من الشروط الخمسة عشر (قوله ترك الكلام) أي بالجراحة المخصوصة دون غيرها كاليد والرجل فلا تبطل بالنطق بواحد منهما فيما يظهر وعن القليوبي البطلان بذلك وعن الرملي انه اذا خلق الله تعالى في بعض أعضائه قوة النطق وصار يتمكن صاحبها من النطق بها اختياراً متى أراد ويترك متى أراد كان ذلك كنطق اللسان فتبطل الصلاة بنطقه بذلك بمجرد ان انتهى وقياسه ان يثبت لذلك العضو جميع أحكام اللسان حتى لو قرأ به الفاتحة في الصلاة كنى أفاده ع ش (قوله أي كلام الناس) أي الذي من شأنه ان يتكلم به الادميون في

محاوراتهم

الجواهر وغيره لانه ليس من جنس كلام الناس انتهى وفي التحفة خرج بالنطق بذلك الصوت

الغير المشتمل على ذلك من أنف أو فم فلا بطلان به وان اقترن به همهمة شفتي الاخرس ولو لم يكن حاجة وان فهم الفطن كلامه أو قصد محاكاة أصوات بعض الحيوانات كما أفق به البلقيني لكن خالفه بعضهم فقال للاعبه ويرد بأنه ان قصد بشي من ذلك اللعب فلا تردد في البطلان لما يأتي في الفعل القليل والا فلا وجه وان تكرر ذلك انتهى وعبارة النهاية في شرح قول المنهاج أو حكى في الاصح مانصه ولو نطق نهيق الحمار أو صهل كالفرس أو حاكى شيئاً من الحيوان أو من الطير ولم يظهر من ذلك حرف مفهم أو حرفاً لم يبطل ولا ابطلت أفق به البلقيني وهو ظاهر ومحل جميع ذلك ما لم يقصد بفعله لعباً انتهت وفي شرح أبي شجاع لابن قاسم العبادي نقلاً عن البلقيني واذن نطق نهيق الحمار أو صهل كالفرس أو

حاشي شيا من الحيوان من الطير وغيره ولم يظهر من ذلك حرف مفهم أو حرفان لم تبطل الصلاة انتهى وشمل قول المصنف ترك الكلام مالم كان من غير الفهم بأن كان بشئ من أعضائه كما رأيت عن نقل سعد الدين العسقلاني عن افتاء الرمي الكبير لكن قيده بما إذا كان باختياره قال وترتب عليه حينئذ الحد ونحوه قال والابن لم يكن باختياره فلا يضرب (قوله لخبر مسلم الخ) كذلك هو في شرح الارشاد له وغيره وكذلك هو في كلام غيره من الفقهاء كالتبعية وغيرها وعبارة الشهاب الرمي في شرح نظم الزبد والاصل فيه ما رواه مسلم عن زبدين أرقم كنا نتكلم في الصلاة حتى نزلت وقوموا لله قانتين فأمرنا بالسكوت ونهيننا عن الكلام انتهت ورأيت في تفسير ابن الخازن أنه مما أخرجه في الصحيحين لكن الذي رأيت في كلام الحافظ ابن حجر وغيره نسبتة لمسلم فقط فعل ما في تفسير ابن الخازن ٣٥٩ من تحريف النسخ أو اشتباه منه عن

الله عنه (قوله قانتين) قال البيضاوي في تفسيره ذكرين له في القيام والقنوت لذكريه وقيل خاشعين وقال ابن المسيب المراد به القنوت في الصبح

لخبر مسلم كنا نتكلم في الصلاة حتى نزلت وقوموا لله قانتين فأمرنا بالسكوت ونهيننا عن الكلام وفي رواية له أن هذه الصلاة لا يصلح فيها شئ من كلام الناس (تبتطل) الصلاة (ب) نطق (حرفين) وإن لم يفهما

انتهى وذكر ابن الخازن في تفسيره أقوالاً آخر منها قوله وقيل هو السكوت عما لا يجوز التكلم به في الصلاة ويدل عليه ما روى عن زبدين أرقم وذكر الحديث السابق (قوله له) أي مسلم قال في شرح العباب والشهاب الرمي في شرح نظم الزبد وغيرهما

محاوراتهم ولو خاطب به الجن أو الملك أو غير العاقل وخرج بذلك القرآن والذي ذكر والدعاء (قوله لخبر مسلم) أي عن زبدين أرقم وهذا دليل لاشتراط ترك الكلام (قوله كنا نتكلم في الصلاة) أي يكلم الرجل صاحبه وهو إلى جنبه في الصلاة (قوله حتى نزلت وقوموا لله قانتين) أي إذا كبرين له في القيام والقنوت الذي كبريه وقيل خاشعين وقال ابن المسيب المراد به القنوت في الصبح وقيل هو السكوت عما لا يجوز التكلم به في الصلاة وهذا هو الأنسب هنا (قوله فأمرنا بالسكوت ونهيننا عن الكلام) فيه دليل على تحريم جميع أنواع كلام الأدميين وأنه كان جائزاً في الصلاة ثم حرم قبل بمكة وقيل بالمدينة ومن اعتمد الأول السبكي حيث قال جمع أهل السير والمغازي أنه كان بمكة حين قدم ابن مسعود من الحبشة كما في مسلم انتهى أي ولفظه عنه قال كنا نسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة فبرد علينا فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا السلام فقلنا يا رسول الله كنا نسلم عليك في الصلاة فترد علينا فقال إن في الصلاة شغلًا قال في التحفة ولك أن تقول صح ما يصرح بكل منهما في البخاري وغيره فباعتين الجمع والذي يتجه فيه أنه حرم مرتين في مكة حرم الحاجة وفي المدينة حرم مطلقاً وفي بعض نسخ البخاري ما يشير إلى ذلك فليأتنا مل (قوله وفي رواية له) أي مسلم من حديث طويل عن معاوية بن الحكم السلمي قال بينا أنا أصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ عطس رجل من القوم فقلت يرحمك الله فرماني القوم بأبصارهم فقلت واثكل أمياه ما شأنكم تنظرون إلى جعلوا يضربون بأيديهم على أعقابهم فلما رأيتهم يصمتونني سكنت فلما أصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن هذه الخ (قوله أن هذه الصلاة لا يصلح فيها شئ من كلام الناس) تمامه أعماها والتسبيح والتكبير وقراءة القرآن أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الإمام النووي معناه هذا ونحوه فإن التشهد والدعاء والتسليم من الصلاة وغير ذلك من الأذكار مشروعة فيها فعنه لا يصلح فيها شئ من كلام الناس ومحاطباتهم وأعمالهم التسبيح وما في معناه من الذكر والدعاء وأشباهها مما ورد به الشرع وفيه دليل على أن من حلف لا يتكلم فسبح أو كبر أو قرأ القرآن وهذا هو الأصح المشهور في مذهبنائنا مل (قوله فتبتطل) الفاء في جواب شرط مقدر كان يقال وإذا أردت بيان النطق الذي تبطل به الصلاة فتبتطل الخ كذا قيل ولا يخفى ما فيه (قوله الصلاة) أي فرضاً كانت أو نفلاً ومثلها سجدة التلاوة والشكر وصلاة الجنازة ويجوز (قوله بنطق حرفين) أي متواليين قياساً على ما يأتي في الأفعال فلو قصد أن يأتي بحرفين بطلت صلاته بشروعه في ذلك وإن لم يأت بحرف كامل (قوله وإن لم يفهما) أي الحرفان قال في التحفة وأقل ما ينبغي عليه الكلام لغة أي عرفاً حرفان إذ هو يقع على المفهوم وغيره وتخصيصه بالمفهوم اصطلاح حادث أي للنهضة وأفتى بعضهم بإبطال زيادة ما قبل أي النبي في التشهد أخذاً بظاهر كلامهم هنالك بعبء لانه ليس أجنباً عن الذكر بل بعد منه ومن ثم أفتى شيخنا بأنه لا بطلان به قال سم ويؤيده ما قدمه الشارح في القراآت

عن معاوية بن الحكم رضى الله تعالى عنه بينا أصلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ عطس رجل من القوم فقلت يرحمك الله فرماني القوم بأبصارهم فقلت واثكل أي بضم فسكون أو بفتح تبين أمياه ما شأنكم تنظرون إلى جعلوا يضربون بأيديهم على أعقابهم فلما رأيتهم يصمتونني سكنت فلما أصلى النبي صلى الله عليه وسلم قال إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شئ من كلام الناس انتهى (قوله من كلام الناس) قال في شرح المنهج وغيره والكلام يقع على المفهوم وغيره الذي هو حرفان وتخصيصه بالمفهوم اصطلاح للنهضة انتهى (قوله حرفين) قال في شرح المنهج لكن أن تواليهما يظهر أخذاً بما يأتي زائد في النهاية في الأفعال وفي شرح الارشاد قياساً على ما يأتي في الأفعال قال ابن قاسم في حواشي شرح المنهج انظر ضابط التوالى انتهى وبحسب الشارح في شرح العباب أنه عرفاً وقال سم في حواشيه مال مر إلى أنه لا فرق أي بين المتوالى وغيره ثم رأيت ابن حجر قال أن تواليهما يظهر انتهى ثم جزم مر بالتوالى انتهى وتقدم أنه كذلك في نهايته

(قوله نسخ لفظها) قال في شرح العباب اخرج أبو عبيد عن زر بن حبیش قال قال أبي بن كعب كيف تعد سورة الاحزاب قلت اثنين وسبعين آية أو ثلاثا وسبعين آية قال ان كانت لتعدل سورة البقرة وان كنا لنقرأ فيها آية لرحمك قلت وما آية الرحم قال اذانني الشيخ والشيخ فارجوهما ألبتة نكالا من الله والله عزير حكيم (قوله أو حرف مفهم) قال ابن قاسم العبادي في شرح أبي شجاع وهل شرط البطلان بالحرف المفهم أن يقصد المعنى الذي باعتبار صار مفهم بخلاف ما لو لم يقصد شيئا أو أن لا يقصد به غير المفهم بخلاف ما إذا قصد به كان قصده بق أحد حروف قيل فيه نظر انتهى وفي حواشي ٣٦٠ المنهج له لو قصد بالمفهم ما لا يفهم كان قصده بقوله في القاف من الفلق مثلا مال

طب الى أن لا يضر وهو محتمل ولو أتى بحرف لا يفهم قاصدا به معنى المفهم هل يضر فيه نظر انتهى ونقله عنه الشوبري في حواشيه وسكت عليه وقال الشهاب القليوبي

أو كانا من آية نسخ لفظها أو لمصلحة الصلاة كقوله لا امامه قم (أو حرف مفهم) نحوق أوع أول أوط من الوقاية والوعاية والولاية والوطة (أو حرف ممدود) وان لم يفهم اذ الممدود ألف أو أو أو ياء فالممدود في الحقيقة حرفان وتبطل بالنطق بما ذكر

في حواشي المحلى قوله مفهم أى في نفسه وان قصده بعدم الافهام كمكسبه نحوق من الوقاية وع من الوعى وف من الوفا وش من الوشى وحذف هاء السكت في ذلك من الخطا صناعة لوجوبه فيها جبر الالكامة

من ان الزيادة التي لا تفبر المعنى لا تضر (قوله أو كانا من آية نسخ لفظها) أى وان بقى حكمها كالشيخ والشيخه اذاننا الخ وكذا الحديث القدسي بخلاف منسوخ الحكم مع بقاء التلاوة (قوله أو لمصلحة الصلاة) أى أو كانا لمصلحة الصلاة فهو عطف على من آية نسخ الخ (قوله كقوله) أى التأموم (قوله لا امامه قم) أى فيما اذا جلس الامام في غير محل الجلوس وكقوله له اذا قام لركعة زائدة لا تقم أو اقعد أو هذه خامسة (قوله أو حرف مفهم) أى في نفسه وان قصده بعدم الافهام كمكسبه قال الرافي رحمه الله لاشتماله على مقصود الكلام والاعراض به عن الصلاة (قوله نحوق أوع أول أوط) أمثلة للحرف المفهم لكن تسميتها حروفا عما هو بحسب الصورة والافه وفعل أمر عند النجاة ولا فرق كما فانه جمع في ذلك بين المكسور والمفتوح لان الفتح لن وهو لا يضر فتبطل بكل منهما ما لم يرد به ما لا يفهم (قوله من الوقاية والوعاية) الذي في غيره من الوعى (قوله والولاية والوطة) قيد بقوله من الوقاية الخ لبيان كونه مفهما أو اما المصلى فتبطل صلاته مطلقا كما تقرر وعبارة ع ش وقضية قول الشارح من الوقاية عدم الضرر حاله الاطلاق الآن يقال انها عند الاطلاق تحمل على كونها من الوقاية وبوجه بأن القاف المفردة وضعت للطلب والالفاظ الموضوعية اذا أطلقت حملت على معانها ولا تحمل على غيرها الا بقرينة والقاف من الفلق ونحوه جزء كلمة لا معنى لها فاذا نواها عمل بنيتها واذ لم ينوها حملت على معناها الوضعي تأمل (قوله أو حرف ممدود) أى به وان كان داخلا في الحرفين للرد على من قال ان الحرف الممدود حرف واحد ولا ينظر للاشباع انتهى حمل عن الحفنى وعبارة المناج وكذا مدة بعد حرف في الاصح قال في النهاية والثاني لا تبطل لان المدة قد تتفق لاشباع الحركة ولا تعد حرفين فلي تأمل (قوله وان لم يفهم) أى الحرف نحوأ (قوله لان الممد) الخ لتعليل لا بطلان الحرف الممدود ولم يعلل لا بطلان الحرف المفهم ولا الحرفين وعبارة الاسنى لان الحرفين من جنس الكلام والكلام يقع على المفهم وغيره مما هو على حرفين فأكثر ويخصيصه بالمفهم اصطلاح للنجاة والحرف المفهم متضمن لمقصود الكلام وان أخطأ بحذف هاء السكت بخلاف غير المفهم فاعتبر فيه أقل ما ينبنى عليه الكلام في اللغة وهو حرفان قال ع ش أى بناء على ما اشتهر في اللغة والافنى الرضى مانصه الكلام موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف أو والعطف أو على أكثر من كلمة سواء كان مهمل أم لا ثم قال واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعدا انتهى تأمل (قوله ألف) أى ولا يكون ما قبله الا مفتوحا (قوله أو أو أو ياء) بشرط أن يكون ما قبل الواو مضموما وما قبل الياء مكسورا قال في تحفة الاطفال

والكسر قبل الياء وقبل الواو ضم * شرط وفتح قبل ألف ملزم

(قوله فالممدود) أى الحرف الممدود تفرع على هذا التعليل (قوله في الحقيقة حرفان) أى لانه مقدر بقدر النطق بحركتين اجدها حركة الحرف الذي قبل حرف الممد والآخرى هي حرف الممد مثاله بب حركة الباء الاولى هي حركة الحرف الذي قبل حرف الممد والآخرى هي حرف الممد والثانية هي مقدار حرف الممد تأمل (قوله وتبطل بالنطق بما ذكر) أى من الحرفين والحرف المفهم والحرف الممدود

بما دخلها من الوهن بالحذف حتى بقيت على حرف واحد انتهى وفي شرح التنبيه للخطيب الشربيني ولو قال قاف أو صاد فان اخرج قصده كلام الآدميين بطلت صلته وكذا ان لم يقصد شيئا كما يجئهم بعضهم أو القرآن لم تبطل وعلم بذلك أن المراد بالحرف المفهم الذي لا يبطل الصلاة هو مسمى الحرف لا اسمه انتهى وذ كرم في النهاية نحوه (قوله وتبطل بالنطق بما ذكر) يستثنى من ذلك اجابته صلى الله عليه وسلم قول أو فعل وان كثرت فوجب ولا تبطل بها الصلاة وقيدة شيخ الاسلام في شرح منبهه وابن حجر في التحفة بحياته صلى الله عليه وسلم وم في النهاية وشرح البهجة بما اذا صلى الله عليه وسلم في عصره مصليا الخ وزاد سم عنه في حواشي المنهج بعد موته لمن تيسر له اجتماعه به وجرى عليه القليوبي وغيره وأقضى من يبطلان الصلاة باستدبار القبلة ووطء نجاسة غير معقوع عنها لذلك وقال القليوبي بعدم البطلان مع الاستدبار حيث

عدم الإجابة فلا تذكره
وتبطل الصلاة في الجميع
انتهى وجرى على هذا
مر في النهاية فقال بعد
تصريحه بتحریم اجابتهما
في الفرض مانعه والاولى

(ولو) حصل (بذبحه)
واكره (لنذرته فيها)
(وضحطه وبكاه) ولو
للاخرة (وأئين ونفخ من
القم والائف) كما قاله جماعة
من المتأخرين لكن يبعد
تصوره وعطاس وسعال
بلا غلبة في الكل اذ
لا ضرورة حينئذ (ويعذر
في سبب الكلام) عرفا
كالكاتبين والثلاث

اجابته في النقل ان شق
عليهما عهد مها وقال في
التمغنة وتبطل باجابه
الاويين ولا يجب في
فرض مطلقا بل في نقل
ان تأذي باحد مها تأذي باليس
بالحين انتهى (قوله لندونه)
أي الاكرام (قوله من الفم
والانف) عبر كذلك في
النهاية واعترضه في

٤٦ - ترمسى - في الامداد بنحو ما هنا وقال في الفتح ان تصور بالاغلبة في الكل اما مع الغلبة فلا تبطل به الصلاة لكن ان قول كما سيصرح به المصنف (قوله عرفا) قال في النهاية كما يرجع اليه في ضبط الكلمة لاما ضبطها به النجاة واللغو يون انتهى وبحث في التحفة نحوه وعجاجة حواشي المحلى للقلوبى والمعتبر من الكلمات العرفية بدليل أنه صلى الله عليه وسلم لم يأمر معاوية بالاعادة بقوله وائسكل أمياه ما شأنكم تنظرون الى الما قال للعاطس برجل الله ونظر اليه الصحابة نظرا عراض وضربوا بأيديهم على آذانهم مع ان ذلك أكثر من سبع كلمات نحوية انتهت (قوله كالسكنتين والثلاث) كذلك في التحفة في شرح أبى شيجاع لابن قاسم العبادى وغيرهما وفي الصوم من التحفة انهم ضبطوا القليل بثلاث كلمات أو أربع انتهى زيادى نقلا عن الشرح الكبير نقلا عن أبى حامد ما نصه ونحوها وقال الشهاب القلوبى في حواشى المحلى قوله ويصدق أى الكلام اليسير عرفا بما فى الشرح وهو خمس كلمات فأقول لان نحو الشئ لا يساو بهو يصدق به غيره وهو الاكثر من ذلك فقتضى ما فى الشرح البطلان بالسة ومقتضى ما فى غيره عدم البطلان بأكثر منها والمعتد خلافهما وهو عدم البطلان بالسة ودونهاو البطلان

بما زاد عليهم قال وقيل الكثير ما زاد على ما وقع في قصة ذي اليمين وقيل ما يقع في قدر ما يسع ركعة من تلك الصلاة وقيل ما يسع الصلاة كلها فهذه ستة أقوال انتهى (قوله أو نسي أنه في الصلاة) قال في التحفة كان سلم فيها ثم تكلم قليلا معتقدا كما لم يأنه صلى الله عليه وسلم تكلم في قصة ذي اليمين معتقدا أنه ليس في صلاة ثم بنى عليها وأخرج بالصلاة نسيان تحريمه فيها فلا يعتذر به انتهى (قوله وهو قريب عهد بالاسلام) قال في التحفة بحث الأذري أن من نشأ بيننا ثم أسلم لا يعتذر وأن قرب اسلامه لأنه لا يخفى عليه أمر ديننا انتهى ويؤخذ من علته أن الكلام في مخالط قضت العادة فيه بأنه لا يخفى عليه ذلك انتهى لكن قال في شرح الإرشاد وأن كان بين المسلمين على الوجه ويحتمل في النهاية وعبرة شرح العباب للشارح وأن خالط المسلمين كما اقتضاء إطلاقهم خلافا للأذري وغيره حيث استثنوا منه من نشأ بيننا من أهل الذمة محتجين بأن مثل هذا لا يخفى عليه من بيننا ويذكرهم مثل ذلك في عتق الأمة تحت العبد وفيما احتجوا به وقاسوا عليه نظرا لا يخفى انتهى (قوله بعيدة عن العلماء) قال في التحفة ونظره ضبط البعد من لا يجد مؤنة يجب بذلها في الحج توصله إليه ويحتمل أن ما هنا أضيق لأنه واجب فوري أصالة بخلاف الحج وعليه الأمر الضروري لا غير ٣٦٢ فيلزمه مشي أطاقة وان بعد ولا يكون نحو دين مؤجل عذر له ولا يكلف بيع

في قصة ذي اليمين وقيل ما يقع في قدر ما يسع ركعة من تلك الصلاة وقيل ما يسع الصلاة كلها فهذه ستة أقوال انتهى من الكبرى (قوله أن سبق لسانه) أي لسان المصلي (قوله إليه) أي إلى سائر الكلام قال في حواشي الروض لأن الناس مع قصده الكلام معذور فهذا أولى لعدم قصده (قوله ونسي أنه في الصلاة) أي لأنه معذور بخلاف نسيانه تحريمه فيها فإنه كنسيان نجاسة ثوبه ولوطن بطلان صلته بكلامه ساهيا ثم تكلم بسيرا عمد الم تبطل قاله في الامداد والنهاية وهو ظاهر حيث لم يحصل من مجموعهما كلام كثير متوال والابطال لأنه لا يفتقأ عنه عن الكثير سهوا وهو مبطل ثم عدم البطلان هنا قد يشكك عليه ما قاله في الصوم من البطلان فيما لو أكل ناسيا فظن البطلان فأكل عامدا وقد يجب أن من ظن بطلان صومه قد يجب عليه الامساك فأكله بعد وجوب الامساك عليه لتحريمه بدل على تهاونه فأبطل ولا كذلك الصلاة وفرق أيضا بأن جنس الكلام العمد كالخرف الذي لا يفتقأ عنهم مغتفر في الصلاة بخلاف الكل عمد فإنه غير مغتفر انتهى ع ش فليتنامل (قوله أو جهل التحريم للكلام فيها) أي في الصلاة يعني جهل تحريم ما أتى به فيها وان علم تحريم جنسه على ما سيأتي آنفا قال سم ويؤخذ من ذلك بالاولى صحة صلاة نحو المبلغ والفتح بقصده الاعلام والفتح الجاهل بامتناع ذلك وان علم امتناع جنس الكلام بل ينبغي صحة صلته حينئذ وان لم يقرب عهده بالاسلام ولا نشأ بعيدا عن العلماء لمز يد خفاء ذلك تأمل (قوله وهو قريب عهد بالاسلام) أي وان كان بين المسلمين فيما يظهر قاله في النهاية خلافا لما بحثه الأذري أن من نشأ بيننا ثم أسلم لا يعتذر وأن قرب اسلامه قال لأنه لا يخفى عليه أمر ديننا قاله في التحفة ويؤخذ من علته أن الكلام في مخالط قضت العادة فيه بأنه لا يخفى عليه ذلك تأمل (قوله أو من أي شخص) عطف على قريب عهد (قوله نشأ بعيدة عن العلماء) أي بخلاف من بعد اسلامه وقرب منهم لتقصيره بترك التعلم قال في التحفة ويظهر ضبط البعد بما لا يجد مؤنة يجب بذلها في الحج توصله إليه ويحتمل أن ما هنا أضيق لأنه فوري أصالة بخلاف الحج وعليه فلا يمنع الوجوب عليه الأمر الضروري لا غير فيلزم مشي أطاقة وان بعد ولا يكون نحو دين مؤجل عذر له ولا يكلف بيع نحو وقته الذي لا يضطر اليه انتهى فليتنامل (قوله أي عن يعرف ذلك) أي حرمة الكلام في الصلاة وان لم يكونوا علماء عرفا (قوله لأنه صلى الله عليه وسلم) دليل لعدم ابطال

نحو وقته الذي لا يضطر اليه انتهى واقتصر الشو برى في النفل عن شارح على ما بحثه أولا ولم يدكر الاحتمال الأخير (أن سبق لسانه) إليه (أو نسي) أنه في الصلاة (أو جهل التحريم) للكلام فيها (وهو قريب عهد بالاسلام أو من) أي شخص نشأ بعيدة عن العلماء (أي عن يعرف ذلك لأنه صلى الله عليه وسلم عليه وسلم

واقتصر على ذكره أيضا القليوبي وغيره وعبرة شرح العباب للشارح والظاهر أنه لا فرق في البعد هنا وفي نظائره بين مسافة القصر ودونها

لكن عسر عليه الانتقال لخوف أو عدم زاد أو ضياع من تلزمه نفقتهم أو نحو ذلك من سائر الاعتذار المسقطه لوجوب الحج فإن انتفى ذلك لزمه السفر لتعلم المسائل الظاهرة دون الخفية وما نحن فيه من الظاهرة فلا ينبغي أن يعتذر به حينئذ لتقصيره ثم رأيت في التلخيص ما يصرح بذلك تنبيه أعذار الجاهل من باب التخفيف لا من حيث جهله والالسان الجهل خير من العلم إذ كان يحيط عن العبادعاء التكليف ويرجع قلبه عن ضروب التعنيف فلا حاجة للعبد في جهة بالحكم بعد التبليغ والتمكين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل قاله الشافعي رضي الله تعالى عنه انتهت عبارة شرح العباب بحر وفيها (قوله أي عن يعرف ذلك) مثله في شرحي الإرشاد والنهاية وعبرة التحفة عالمي ذلك وان لم يكونوا علماء انتهت وفي شرح العباب وذلك بأن يخلو محله الذي هو فيه عن يعرف بطلان الصلاة بذلك فيما يظهر وكذا يقال في نظائره لا آتية انتهى وفي باب الخيار في النكاح والاعفاف ونكاح العبد من التحفة مانصه ويظهر أن المراد بالعلماء عارف بهذه المسئلة وكذا يقال في نظائره ذلك انتهى وصورتنا من جملة نظائره ذلك لأنه صلى الله عليه وسلم تكلم الخ أي في قصة ذي اليمين ففي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم صلى بأصحابه الظهر أو العصر فسلم من ركعتين ثم أتى خشبة بالمسجد واتكأ عليها كأنه غضبان فقال ذو اليمين أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله فقال لا صحابة أحق ما يتولى ذو اليمين فقالوا نعم فضلى ركعتين آخرتين ثم سجد سجدتين وسلم صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العصر فسلم من ركعتين فقال فقام ذو اليمين فقال أقصرت الصلاة أم نسيت فقال

كل ذلك لم يكن فقال قد كان بعض ذلك يارسل الله فاقبل على الناس فقال أصدق ذواليدن فقالوا نعم يارسل الله فاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بقي من الصلاة ثم سجد سجدتين وهو جالس بعد التسليم ولهذا الحديث طرق في الصحيحين وقد جمع طرقه والكلام عليه في مصنف مفرد الشيخ صلاح الدين لعائني (قوله ولم يبطل) مضارع أبطل المزيد وفعله يعود الى النبي صلى الله عليه وسلم وقوله صلاة الخ مفعول يبطل أو أنه مضارع يبطل المجرد وعليه فقوله صلاة الخ فاعله ومراده عن تكلم معاوية بن الحكم وسبق حديثه وكذلك ذواليدن في قصته السابقة آتفا وأما من أحاب قوله صلى الله عليه وسلم أحق ما يقول ذواليدن بقوله نعم ٣٦٣ يارسل الله من الصحابة فليسوا من هذا القبيل لما سبق ان اجابته صلى الله

عليه وسلم واجبة ولا تبطل بها الصلاة وهذا اجابة منهم له صلى الله عليه وسلم وان ذواليدن كفره من الصحابة انما تكلموا لتجويزهم النسخ (قوله

تكلم قليلا في الصلاة معتقدا فراغا ولم يبطل صلاة من تكلم فيها قليلا جاهلا لقرب اسلامه وقس بذلك الباقي وكالجاهل من جهل تحريم ما أتى به أو كون التنجيز مبطلا وان علم تحريم جنس الكلام

وقس بذلك) أي بسوءه صلى الله عليه وسلم وعدم ابطال صلاة من تكلم جاهلا بشرطه (قوله الباقي) وهو سبق اللسان والجهل الثاني صاحبه بعدا عن العلماء (قوله وكالجاهل) الخ هل هذا الجاهل حكمه حكم الجاهل السابق في أنه لا بد من كونه قريب عهد بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء كما هو قضية التشبيه أو أن هذا معدوم مطلقا وان كان

الكلام اليسير نسيانا (قوله تكلم قليلا في الصلاة) أي احدى صلاتي العشي اما الظهر واما العصر كذا في صحيح مسلم وفي رواية الجزم بالظهور وفي أخرى الجزم بالعصر قال الامام النووي عن المحققين هيا قضيتان (قوله معتقدا فراغا) حال من ضمير تكلم الرجوع الى النبي صلى الله عليه وسلم وعبارة الامني وفي الصحيحين عن أبي هريرة صلى الله عليه وسلم يارسل الله صلى الله عليه وسلم العصر فسلم من ركعتين ثم أتى خشبة بالمسجد واتكأ عليها كانه غصبان فقال له ذواليدن أقصرت الصلاة أم نسييت يارسل الله فقال لا صحابه أحق ما يقول ذواليدن قالوا نعم فصلى ركعتين ثم سجد سجدتين وجه الدلالة أنه تكلم معتقدا أنه ليس في الصلاة وهم تكلموا بمحو زين النسخ ثم بنى هو وهم عليه انتهى (قوله ولم يبطل) بضم الياء من الابطال والضمير راجع للنبي صلى الله عليه وسلم لانه عطف على تكلم وهذا دليل لعدم ابطال الكلام اليسير من الجاهل (قوله صلاة من تكلم فيها) أي وهو معاوية بن الحكم وقد تقدم نقل حديثه في الاسنى لخبر معاوية السابق ويحتمل أنه ذواليدن في النهاية بعدم مثل ما مر عن الاسنى مانعه أو ان ذواليدن كان جاهلا بتحريم الكلام أو ان كلام أبي بكر وعمر كان على حكم الغلبة لو جوب الاجابة عليهما (قوله قليلا) نعمت لمخدوف مفعول مطلق لتكلم أي كلاما قليلا (قوله جاهلا) حال من ضمير تكلم (قوله لقرب اسلامه) لتعليل لجاهلا (قوله وقس بذلك) أي بسوءه صلى الله عليه وسلم وعدم ابطال صلاة من تكلم جاهلا بشرطه كودي (قوله الباقي) هو سبق اللسان والجهل الناشئ صاحبه بعدا عن العلماء قال في المغني ولو سلم امامه فسلم معه ثم سلم الامام ثانيا فقال له المأموم قد سلمت قبل هذا فقال كنت ناسيا لم تبطل صلاة واحد منهما ويسلم المأموم ويندب له سجود السهو لانه تكلم بعد انقطاع القدوة ولو سلم من اثنين طائفا كمال صلانه فكالجاهل ذكره الرافي في كتاب الصيام انتهى (قوله وكالجاهل) أي لتحريم الكلام في الصلاة (قوله من جهل تحريم ما أتى به) فضيسته اشترط كونه قريب عهد بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء وهو كذلك في بعض نسخ شرح الروض ومرح به في شرح المنهج لكن ظاهر كلام أصل الروضة وهو الواقع في بعض نسخ شرح الروض عدم اشتراط ذلك ويبحث الشارح في التحفة الى الجمع بينهما بما يحمل الثاني على ان يكون ما أتى به مما يجمله أكثر العوام فيعذر مطلقا والاول على ان يكون مما يعرفه أكثر العوام فلا يفتقر الا بأحد الشرطين المتقدمين كودي فليمتأمل (قوله أو كون التنجيز مبطلا) أي أو جهل كون الخ فهو عطف على تحريم الخ وان كان محال على المسلمين قال في التحفة ويؤخذ منه أن كل ما عذروه بجهله لخفاؤه على غالبهم لا يؤاخذون به ويؤيده نصهم يحكم بأن الواجب علينا انما هو تعلم الظواهر لا غير انتهى (قوله وان علم تحريم جنس الكلام) أي في الصلاة واستشكل قولهم هذا بأن الجنس لا يتحقق له الا في ضمن الافراد اما ثبت للجنس يثبت لجميع افراده فلا يمكن ان يعلم تحريم جنس الكلام المطاق ويجهل تحريم بعض افراده ويمكن ان يجاب بأنه ليس المراد الجنس الحقيقي المنطقي بل المراد بالجنس غير ما أتى به يعني ما زاد عليه كان تكلم بكلمتين وجهل البطلان به ما وعلم أن ما زاد عليهما مبطل أو يقال انه على تقدير مضاف أي تحريم بعض افراد جنس الكلام كان يعتقد ان بعض افراد الكلام لا يحرم لكونه يتعلق بالصلاة فقد قال بعضهم انه لو قال لامامه اقمه أو قم وجهل تحريم ذلك لتعلقه بمصلحة الصلاة

مسامحا اطال العلماء كما هو قضية جعله غير الاول ظاهر كلام أصل الروضة هذا الثاني وهو الواقع في بعض نسخ شرح الروض وفي بعضها وشرح المنهج مصرح بالاول ويبحث الشارح في التحفة الجمع بينهما بما يحمل هذا الثاني على ان يكون ما أتى به مما يجمله أكثر العوام فيعذر مطلقا كما يؤخذ مما يأتي في مسألة التنجيز المصرح بها في أصل الروضة وغيره والاول على ان يكون ما يعرفه أكثرهم فلا يفتقر الا بأحد الشرطين المتقدمين وفي حواشي المنهج للشهاب ابن قاسم ان الاول هو ظاهر اطلافتهم قال والثاني قريب جدا في التنجيز لي آخر ما قاله وغير الشارح في شرح الارشاد بقوله أو جهل تحريم ما أتى به مع علمه بتحريم جنس الكلام أو كون التنجيز مبطلا مع علمه بتحريم الكلام بخفاء ذلك على العوام وبما عبر واحد كاشهاب الرملي في شرح نظم الزيد وغيره فان جعل قولهم لخفاء الخ تعليلا لصحة رضى الكلام والتنجيز أي الثاني وتعليل الشهاب الرملي بخفاء حكمه على العوام لا ينافي ذلك لان الحامل على افراد الضمير العطف بأو (قوله أو كون التنجيز مبطلا)

قال في شرح العباب وان كان محالاً للسلمين وعلم تحرير الكلام أي جتسه دون ما أتى به انتهى وعبر الشارح في شرحه الارشاد وفي النهاية لم ولو جهل بطلانها بالتنج مع علمه بتحرير الكلام عند خلفائه على العوام انتهى وعبارة التحفة وجهل ابطال التنج عذر في حق العوام ويؤخذ منه أن كل ما عذر به الجهلة لخلفائه على غالبهم لا يؤخذون به ويرده تصر يحكم بأن الواجب علينا ما هو تعلم الظواهر لا غير انتهت ونحوها عبارة النهاية من قولهم ويؤخذ الخ (قوله بغلبة ضحك) قال الشهاب القليوبي المراد من الغلبة عدم قدرته على دفعه (قوله ولا يعذر كما في المجموع الخ) اعتمده أيضاً في التحفة وفتح الجواد وم ر في شرح الهجة وغيره كانه في اعتمده شيخ الاسلام في شرح منهجه وغيره واستدرك ذلك جماعة منهم الشهاب الرملي في شرح نظم الزبد وشيخ الاسلام في شرح الروض والشارح في الامداد والخطيب في شرح التنبيه وغيرهم فقالوا بعد أن قرروا ما تقدم نقله عن المجموع والعبارة للخطيب لكن صوب الاسنوي وغيره في التنج والسعال والعطاس للغلبة انها لا تبطل وان كثرة الادلة لا يمكن الاحتراز عنها انتهت (قوله وان خالفه جمع) أي في غير الضحك أما هو فلم يخالفه فيه جمع وان أوهمه كلام الشارح هنا وكذلك في التحفة كما يدل عليه عبارة شرح العباب للشارح وهي والتفصيل بينهما أي بين القليل والكثير في نحو الضحك والسعال والعطاس للغلبة هو ما في ٣٦٤ المجموع والتحقيق كاصل الروضة ومثلها التنج كما مر لكن قال

السبكي والاسنوي والأذري وغيرهم فيه وفي السعال والعطاس للغلبة

بخلاف ما لو علم الحرمة وجهل ابطال فانه يبطل اذ حقه بعد العلم بالتحرير الكف (أو) ان (حصل) السبكي (بغلبة ضحك) أو غيره مما سبق اذ لا تقصير (ولا يعذر) كما في المجموع وغيره وان خالفه جماعة (في) الكلام (الكثير) بهذه الاعذار السابقة

الصواب انها لا تبطل وان كثرة الادلة لا يمكن الاحتراز عنها بخلاف غلبة الضحك

مع علمه بتحرير ما عدا ذلك من الكلام فهو معذور فليتامل (قوله بخلاف ما لو علم الحرمة) أي حرمة الكلام في الصلاة (قوله وجهل ابطال) أي جهل كونه مبطلا للصلاة (قوله فانه يبطل) بضم الياء أي يبطل صلاته (قوله اذ حقه) أي العالم بالحرمة تعليل للابطال (قوله بعد العلم بالتحرير الكف) أي عن الكلام فهو كما لو علم تحرير حرمة شرب الخمر دون إيجابه الحد فانه يحد أسنى (قوله أو ان حصل السبكي) عطف على ان سبق لسانه وخرج بالسبكي الكثير فلا يعذر لانه يقطع نظم الصلاة قال بعضهم المراد ان القليل عذر فلا يضر وان ظهر منه حرفان فاكتر في كل مرة وعبارة سم الظاهر ان المراد القلة والكثرة باعتبار ما يظهر من الحروف في ذلك لا باعتبار نفسه ثم رأيت شيخنا الطيلاوي يعتمد ذلك فليتامل (قوله بغلبة ضحك) المراد من الغلبة عدم قدرته على دفعه قال باعثن وخرج بغلبته ما لو قصده كان تعمد السعال لما يجد في صدره فخرج منه حرفان مثلاً أو ثلاث حركات متوالية فتبطل به وهذا خصوصاً في شربة التباك كثير انتهى (قوله أو غيره مما سبق) أي التنج والسعال والبكاء والانيب والعطاس والسعال (قوله اذ لا تقصير) أي من المصلي مع عدم قطع ذلك لنظم الصلاة (قوله ولا يعذر كما في المجموع وغيره) وهو الذي اعتمده الشارح في التحفة وشيخه في شرح المنهج والرملي (قوله وان خالفه جماعة) أي من المتأخرين منهم الاسنوي فصوب انها للغلبة لا تبطل وان كثرة الادلة لا يمكن الاحتراز عنها قال الرملي المعتمد ما ذكره الشيخان ويمكن حمل كلام الاسنوي على ما اذا صار غالباً عليه بحيث لا يمكنه مضى قدر صلاة فخلو عن ذلك غالباً فليتامل (قوله في الكلام الكثير) بهذه الاعذار السابقة) قيده بالكلام لان المدار في البطلان على حصوله بنحو السعال لا على نفس السعال كما هو ظاهر والحاصل ان المدار في الحقيقة على قلة أو كثرة الحروف الظاهرة بنحو التنج للغلبة لا على قلة أو كثرة نحو التنج اذ الصوت الغفل لا يضر مطلقاً في النهاية لو لم يبق الخمار أو صهل كالفرس أو حكى شيئاً من الطير

لشدة منافاتها للصلاة انتهت وقوله كما مر أراد به ما ذكره قبل هذا بقوله في عدم بطلان الصلاة ولم بالتنجح انه ان كان مغلوباً بأن لم يكن له اختيار فيه بوجه قال ومجمله ان قل أيضاً انتهى وأشار في شرح العباب الى تضعيف هذا التصويب بقوله أولاً على الصحيح باتفاق اصحاب كما في المجموع وبه يندفع التصويب الا في قال ولما شك في كثرة حكم القليل كما في الانوار وهو قياس نظائره في الضبة والحري ثم ان محمل البطلان بكثرة نحو السعال حيث لم يضر ذلك في حقه مرضاً منماً أما اذا صار كذلك بحيث لم يخل زمن من الوقت يسع الصلاة فلا نحو سعال مبطل لم تبطل ولا إعادة عليه حينئذ ولو شفي بعد ذلك كما بحثه في التحفة وجرى عليه م ر في النهاية وغيرها قال ابن قاسم في حواشي شرح المنهج فاو رد عليه أي على م ر في اعتماده ما ذكرناه اعتمده فيما لو كان به جرب وغلب عليه حكمه مع تحرير يكفه لم يضر وان كثرة وتوالي وقياسه هنا لانه لا يضر وان كثرة وان لم يضر علة مزمنة فقال يقيد هذا أيضاً بأن يكون مغلوباً دائماً بحيث لا يكون له وقت يمكنه الصبر عنه فهما متساويان فليتامل وليجوز ان انتهى ما نقله سم وظاهر كلام التحفة أو صريحه انه في مسألة الحلق لا يشترط ما ذكره عبارتها بعد أن ذكر مسألة نحو السعال ما نصه نظير ما يأتي فيمن به حكمة لا يصبر معها على عدم الحلق بل قضية هذا العفو عنه وانه لا يكاف انتظاره الزمن الذي يخلو فيه عن ذلك لكن قضية ما مر في السلس انه يكاف ذلك فيمن ما هو محتمل ويحتمل الفرق بأنه يحتاج الى جس لقبه ما لا يحتاج لغره انتهت وكان هذا هو النكتة في عدول م ر في النهاية عن تشبيه مسألة السعال بمسألة حلق نحو الاجرب الى تشبيهها بمسألة سلس الحدث حيث قال لم تبطل سلس الحدث قال ويحمل عليه كلام الاسنوي وعبارة شرح التنبيه للخطيب وظاهر ان محله في السعال ونحوه اذ لم يضر مرضاً ملازمه له أما اذا صار كذلك فانه لا يضر كن به سلس بول ونحوه بل أولى وعبارة شرح الهجة لم ر فتبطل بكثيرهما أي السعال والعطاس خلافاً للاسنوي ما لم يضر كالعلة اللازمة له ويمكن حمل كلامه على هذه الحالة انتهت (قوله في الكلام الكثير) قيده بالكلام لان المدار في البطلان على

حصوله بنحو السعال لا على نفس السعال كما هو ظاهر (قوله فيه) أي في الكثير وعبارة القليوبى في حواشى المحلى ولا يتقيد العذر في هذا بقلة ولا كثرة بل بقدر الحاجة وان كثرت حر وفه انتهت وهذا هو ظاهر كلام شيخ الإسلام في منبهه وعبارته ولا يتنحج لتعذر ركن قولى ولا بقليل نحوه لغلبة انتهت ولذلك قال الشوبرى قوله ولا يتنحج وان كثرت كيدل عليه التقيد فيما بعده وكتب أيضا قوله ولا يتنحج الخ وظاهره ولو كثراى لانه قيد فيما قبله وهو كذلك كما جرى عليه شيئا في شرحه وعبارته نعم التنحج للقراءة الواجبة لا يبطلها وان كثرت حتى ومن خطه نقلت الى آخر ما نقله الشوبرى وهو ظاهر كلام البهجة وغيرهما وهو ظاهر إطلاق مرفى شرح البهجة أيضا وعبارة الزياى فى حواشى شرح المنهج قوله ولا يتنحج لتعذر ركن قولى وان كثرت انتهت لكن الذى جرى عليه الشارح فى شرح الارشاد والخطيب فى شرح التنبية ونقله ابن قاسم فى حواشى المنهج عن م ر ان محل العفو فى القليل عرفوا والاخر واعتمده ٣٦٥ أيضا بعد ان تردد فى ذلك وعبارتها وتعذر

فى التنحج فقط أى القليل

منه كما هو قياس ما قبله الا

ان يفرق ثم رأيت صنيع

شيخنا فى متن منبهه مصرحا

بالتفرق وقد ينظر فيه بأن

التقيد هنا أولى منه ثمة

من التنحج وما بعده الى

هنا لان الكثيرية تطع نظم

الصلاة (و) قد (يعذر)

فيه وذلك (فى التنحج

لتعذر القراءة الواجبة)

والتشهد الواجب وغيرهما

من الواجبات القولية فلا

يطل الصلاة بان كثير حينئذ

للضرورة بخلاف التنحج

لسنة كالجهر فانه يبطلها

لانه لا فعل منه ثمة بخلافه

هنا فاذا قيد ما لا اختيار له

فيه فالولى ماله فيه اختيار

وان كان انما فعله ضرورة

توقف الواجب عليه الا ان

اذغاية هذه الضرورة انها

كضرورة الغلبة بل هذه

أقوى لانه لا محيص له عنها

وتلك له عنها محيص

ولم يظهر من ذلك حرف مفهم أو حرفان لم تبطل والابطالت أفنى به البلقينى وهو ظاهر ومحل ذلك ما لم يقصد بفعله ذلك اعبا والابطالت انتهى وتقدم عن التحفة مثله (قوله من التنحج) بيان للاعذار (قوله ونحوه الى هنا) أى من غلبة الضحك (قوله لان الكثير يقطع نظم الصلاة) أى وهيتهاها والقليل يحتمل لقلته ولان السبق والنسيان فى الكثير نادر والفرق بين هذا وبين الصوم حيث لا يبطل بالا كل الكثير ناسيا عند النوى ان المصلى متلبس بجبة مذكرة للصلاة يبعد معها النسيان بخلاف الصائم تأمل (قوله وقد يعذر فيه) أى فى الكلام الكثير على ما اقتضاه صنيعه هنا وصرح به جمع لكن فى التحفة مانعه أى القليل منه كما هو قياس ما قبله أى التنحج للغلبة إلا أن يفرق ثم رأيت صنيع شيخنا فى متن منبهه مصرحا بالتفرق وقد ينظر فيه بأن التقيد هنا أولى منه ثم لانه لا فعل منه ثمة بخلافه هنا فاذا قيد ما لا اختيار له فيه فالولى ماله فيه اختيار وان كان انما فعله ضرورة توقف الواجب عليه هذه الضرورة انها كضرورة الغلبة بل هذه أقوى لانه لا محيص له عنها وتلك له عنها محيص بسكوته حتى يزول فلي تأمل (قوله وذلك) أى وصورة ذلك (قوله فى التنحج) أى فقط بدون غيره مما هو معه من الضحك والبكاء والالان والنفخ والسعال والمطاس لانه لا يتوقف القراءة عليه لكن الحق فى نظم الزبد السعال بالتنحج حيث قال لا يسعال وتنحج غلب * أودون ذين ذكر وجب وأقره شارحه (قوله لتعذر القراءة الواجبة) أى أصالة وهي التى تتوقف صحة الصلاة عليها بخلاف ما لو نذر قراءة السورة فى الصلاة فانه لا يعذر فى التنحج لتعذرهما (قوله والتشهد الواجب) أى وهو التشهد الاخير (قوله وغيرهما من الواجبات القولية) أى من الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم فى التشهد الاخير والتسليمة الاولى فلو عبر المصنف رحمه الله بتعذر ركن قولى لكن أولى وأعم فلي تأمل (قوله فلا تبطل الصلاة) تفريع على المتن (قوله بالكثير حينئذ) أى حين اذ كان لتعذر القراءة الواجبة وقد علمت ما فيه فلا تغفل (قوله للضرورة) تعليل لعدم البطلان بذلك ولو تنحج امامه فبان منه حرفان لم يفارقه جلاله عذر قال فى نظم الزبد وان تنحج الامام فبدا * حرفان فالاولى دوام الاقتدا

لان الظاهر تحرزه عن المبطل نعم قد تبدل حال الامام على خلاف ذلك قال السبكي فتجب مفارقه قال الزركشى ولو لحن فى الفاتحة لحننا غير المعنى وجب مفارقه كما لو ترك واجبا لكن هل يفارقه فى الحال أو حتى يركع لجواز ان لحن ساهيا وقد يتدبر فيه عيد الفاتحة الاقرب الاول لانه لا يجوز متابعتة فى فعل السهو ونظريه فى الاسنى بأنه لو سجد امامه قبل ركوعه لم تجب مفارقه فى الحال فلي تأمل (قوله بخلاف التنحج لسنة) محترز قول المتن الواجبة (قوله كالجهر) تمثيل للسنة سواء كان الجهر للفاتحة أم غيرها (قوله فانه) أى التنحج للسنة يعنى ظهور الحرفين عند التنحج لها (قوله يبطلها) أى الصلاة نعم بحث

بسكوته حتى يزول انتهت وقوله فى التنحج فقط وافقه على ذلك النهاية قال القليوبى فى حواشى المحلى لان غيره مما ذكره لا يتوقف القراءة عليه انتهت لكن الحق فى نظم الزبد السعال فقال لا يسعال وتنحج غلب * أودون ذين لم يطق ذكره واجب وأقره الشهاب الرملى فى شرحه فقال أى ولا تبطل صلاة من لم يطق ذكره واجبا أى اتيانه به كالفاتحة وبدلها من قرآن أو ذكر أو التشهد الاخير والصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم فيه بدون السعال والتنحج انتهى وهو واضح اذ قد يتأتى تعذر القراءة لاجل السعال الا ان يقال انه نادر فراجع (قوله بخلاف التنحج لسنة) قال الشارح فى شرح العباب لكن المتجه كالجبة السنوى وتبعه جماعة وان اقتضى كلام المصنف كالاذرى خلافه جواز التنحج للجهر باذكار الانتقال عند الحاجة الى اسماع المأمومين وعليه فيلحق بذلك الجهر بالتسليمة الاولى انتهى قال فى التحفة أى بأن تعذرت متابعتهم الا به وارتضى ذلك أيضا فى شرحى الارشاد وأقر الاسنوى على ذلك الشهاب الرملى فى شرح نظم الزبد وقال الخطيب فى شرح التنبية لا يبعد أن يكون عذرا ونقل نحوه صاحب العباب فى بحر يده عن المعجزة وخالف فى ذلك م ر فقال فى شرح البهجة وشمل الجهر ما لو كان يحتاجه لاسماع المأمومين الانتقال وهو كذلك خلافا للهممات انتهى وفى النهاية

ولو من مبلغ يحتاج لاسماع المأمومين خلافاً للاسنوى ونقل عنه سم في حواشي المنهج ما نصه قوله كجهر شامل لجهر الامام في نحو الجمعة ولجهر المبلغ المحتاج اليه ولا يجوز له التمتع لاجل الجهر من انتهى ووافق مر على ذلك الشورى وقال الزبائدي في حواشي المنهج المعتمد البطان لانه لا يلزمه تصحيح صلاة غيره ويؤخذ منه أنه لو كان يصلي جمعة وتوقفت متابعتها على ما ذكره فعله ولا تبطل لان فيه تصحيحاً لصلاته ومثلها ما وجبت ٣٦٦ فيها الجماعة كالمادة انتهى وعبارة القليوبي في حواشي المحلى نعم ان توقفت صحة صلاة نفسه عليه

كجهر مبلغ توقف عليه صماع الاربعين في الركعة الاولى من الجمعة عند ربه انتهت فتخلص ثلاثة آراء العفو مطلقاً وهو ما وافق عليه

الاسنوى استثناء الجهر بأذكار الانتقال عند الحاجة الى اسماع المأمومين أي بأن تعذر متابعتهم له الا به قال في التحفة وفي الاسنى مثله واعتمد الرمي والخطيب خلافاً لا لا يلزمه تصحيح صلاة غيره (قوله اذ لا ضرر اليه) أي الجهر أي احتمال التمتع لاجله والاوجه في صائمه نزلت تخافة لحد الظاهر من جهة واحتاج في اخراجها التمهيد وحرفين اغتفار ذلك لان قليل الكلام يغتفر فيها لا عندار لا يغتفر في نظيرها نزول المفطر للجوف وبه يتجه انه لا فرق بين الفرض والنفل بل يجب في الفرض ولا بين الصائم والمفطر حذر من بطلان صلاته بنزولها لوجه قال سم أي لان تأثير المفطر في الصلاة فوق تأثير الكلام لا يغتفر جنس الكلام في الصلاة في الجملة فلي تأمل (قوله ولو لنطق بنظم قرآن) أي بصورة قرآن على نظمه المعروف (قوله أو بذكر) أي ذكر آخر غير القرآن (قوله كقوله) أي المصلي (قوله الجماعة استأذنا في الدخول عليه) أي لنحو بيته (قوله بسم الله) معقول القول أو ادخلوها بسلام آمين وكقوله من ينهه عن فعل شيء يوسف أعرض عن هذا أول من يأمره به يا محبي خذ الكتاب بقوة (قوله أو فتح على امامه) عطف على نطق وذلك كأن اخرج على الامام كلمة في الفاتحة أو السورة أو غيرها (قوله بقرآن وذكر) متعلق بفتح (قوله أو جهر الامام أو المبلغ) عطف أيضاً على نطق ولو كان التبليغ من الامام كافي التحفة واقتضاء اطلاقهم والظاهر انه لا فرق في جريان التفصيل في التبليغ بين أن يتعين بأن توقفت عليه صحة الجمعة أم لا فلي تأمل (قوله بتكبيرات الانتقال) أي والتسميع (قوله فان كان ذلك) أي ما ذكر من النطق بنظم القرآن والذكر والفتح على الامام وجهره والمبلغ بالتكبيرات (قوله بقصد التفهيم) أي لمن استأذنا (قوله أو الفتح) أي على الامام (قوله أو الاعلام) أي من الامام أو المبلغ بالانتقال (قوله أو أطلق فلم يقصد شيئاً) أي لم يقصد القراءة ولا التفهيم قال سم تعلق الرمي لوشك في الحالة المطلقة كان شك هل يقصد شيئاً به تفهيماً أو أطلق أو لا لوجه عدم البطان لان الصلاة انعقدت فلا ينطبق بالشك ومجرد الاثبات بلفظ القرآن ونحوه غير مبطل انتهى فلي تأمل (قوله بطلت صلاته) جواب لنطق بالنظر للثمن وجواب فان كان ذلك بالنظر للشرح (قوله لان عرض القرينة) تعليل للبطان وعبارة التحفة أما في الاول فواضح وأما في الثانية فلان القرينة المقارنة لسوق اللفظ تصرفه اليها فلا يكون المأني به قرأ ناولاً ذكر اجمعي ما دل على تلك القرينة من الكلمات العادية كانه أكبر من المبلغ فانها حينئذ جمعي رجع الامام كما يدل عليه تعليل المجموع بقوله لانه يشبه كلام الآدمي فانضج رد مال غير واحد هنا الخ (قوله يخرج به) أي ما ذكر من القرآن والذكر (قوله عن موضوعه من القراءة والذكر) أي لانه لا يكون قرأ ناعند وجود الصارف الا بالقصد أعني لا يعطى حكم القرآن الا به والا فهو قرآن مبطل لاقلان عدم القصد لا يخرج به عن كونه قرأناً وأما اذا لم يكن صارف فهو قرآن ولو بغير قصد فلي تأمل (قوله الى أن صيره) متعلق بيجزجه والضمير المستتر راجع لعروض القرينة والبارز لما ذكر من القرآن والذكر (قوله من كلام الناس) والحاصل أن القرينة متى وجدت صرفته اليها ما لم ينصرف عنها وفي حالة الاطلاق لم ينشأ فأنزل تأمل (قوله بخلاف ما لو قصد القراءة وحدها) مرتبط بالمتن وحاصل صور هذه المسئلة أربع احداها قصد القراءة وحدها والثانية قصد القراءة ونحو التفهيم معاً والثالثة قصد التفهيم وحده والرابعة أن لا يقصد شيء في الاولى والثانية لا تبطل وفي الثالثة والرابعة تبطل تأمل (قوله أو الذي ذكر وحده) أي أو قصد الذكر وحده في صورته (قوله أو مع نحو التفهيم) أي للداخل أو الفتح على الامام ولا بد من مقارنة القصد

اذ لا ضرر اليه (ولو نطق بنظم قرآن) أو ذكر كقوله لجماعة استأذنا في الدخول عليه بسم الله أو فتح على امامه بقرآن أو ذكر أو جهر الامام أو المبلغ بتكبيرات الانتقال فان كان ذلك (بقصد التفهيم) أو الفتح أو الاعلام (أو أطلق) فلم يقصد شيئاً (بطلت صلاته) لان عروض القرينة أخرجه عن موضوعه من القراءة الى أن صيره من كلام الناس بخلاف ما لو قصد القراءة وحدها أو الذي ذكر وحده أو مع نحو التفهيم

الشارح في كتبه عدمه مطلقاً وهو ظاهر كلام مر أو صريح ما نقله عن سم من الفرق بين ما يتوقف عليه فعل نفسه كالجمعة فيعذر فيه وبين ما لا يتوقف على ذلك فلا يعذر فيه وهو ما جنع اليه الزبائدي وغيره (قوله أو جهر الامام) الخ في فتاوى مر مثل رضى الله

عنه في تكبير الانتقال في الصلاة هل يشترط أن ينوي الامام المبلغ الذي كره في كل واحدة أم تكفيه النية في الاولى عن الجميع فاجاب الجميع لا بد من النية في كل واحدة فان أطلق بطلت صلاته انتهى قال القليوبي في حواشي المحلى اكتفى العلامة الخطيب بقصد ذلك في جميع الصلاة عند أول التكبير انتهى وفي شرح أبي شجاع لابن قاسم العبادي يؤخذ من قولهم بعدم البطان فيما لو جهل بحريم ما أتى به وان علم بحريم جنس الكلام صحة صلاة نحو المبلغ والفتاح على الامام بقصد التبليغ والفتح فقط لجاهل بامتناع ذلك وان علم امتناع جنس الكلام قال بل ينبغي صحة صلاته حينئذ وان لم يقرب عهده بالاسلام ولا نشأ بعيداً عن العلماء لمزيد خفاء ذلك انتهى وذ كر نحوه في حواشي المنهج أيضاً

(قوله ولا فرق على الأوجه) الخ قال الشارح في شرح العباب قال في المجموع ظاهر كلام المصنف وغيره البطلان وينبغي أن يفصل بين أن يكون انتهى في قراءته اليها فلا تبطل أو لا تقبل واعتمده الأذري إلى أن قال وفيما اعتمده الأذري نظرا الخ واعتمده الشارح في هذا الكتاب هو ما اعتمده في بقية كتبه وكذلك مر وغيره واعتمدهم في حواشي المنهج ما في المجموع وعبارته وافق مر على أن قراءة ياججي خذ الكتاب في محله ولا قرينة تصرفه إلى كلام الأديمين كاستئذان شخص في أخذ شيء لا يضر وإن لم يقصد القراءة بخلاف ما إذا كانت قرينة صارفة أو كانت القراءة في غير محلها ولم يعتمد مقالة في شرح المذهب من عدم البطلان ولو بدون قصد القرآن بنحو ياججي خذ الكتاب إذا كان هناك قرينة أي صارفة وكان انتهى في قراءته إلى هذه الآية وأقول إن مقالة في شرح المذهب وجهه جدامع التأمل الصادق بل لا يتبعه غيره انتهى وقال التقي السبكي هو كما قال والاسترسال في القراءة قائم مقام القصد وبه جزم الأذري والسيد السهمودي وأبو مخرمة وما اعتمده مراعاة جميعه الشارح وعبارة شرح

٣٦٧

بوجود صارف لم يشترط القصد ولو في المحتمل انتهى (قوله ولا بين ما يصلح لتخاطب الناس به) أي كقوله لمن استأذنه في أخذ شيء ياججي خذ الكتاب أو في دخول ادخلوها

فإن الصلاة لا تبطل لبقاء ما تكلم به على موضوعه ولا فرق على الأوجه بين أن يكون انتهى في قراءته إلى تلك الآية أو أنشأها حينئذ ولا بين ما يصلح لتخاطب الناس به من نظم القرآن والأذكار وما لا يصلح

بسلام آمنين قال في التحفة تنبيه ظاهر كلامهم أن نحو ياججي الخ بما تقرر كالكنائية في احتمال المراد وغيره وحينئذ فيؤخذ من قول المتن معه أنه لا بد

جميع اللفظ كما اعتمده في التحفة والنهاية اذ عروّه عن بعضه بصير اللفظ أجنيا منافع للصلاة وعبارة التحفة ظاهر كلامهم أن نحو ياججي الخ فيما تقرر كالكنائية في احتمال المراد وغيره وحينئذ فيؤخذ من قول المتن أي المنهج معه أنه لا بد من مقارنة قصد القراءة مثلا لجميع اللفظ لكن انما يتجه ذلك أن قلنا في الكناية بنظيره أما إذا قلنا فيها بأنه يكفي قرنها بأولها أو أي جزء منها فيحتمل أن يقال به هنا ويحتمل الفرق بأن بعض اللفظ الخالي عن مقارنة النية له لا يقتضي وقوعا ولا عدمه بخلافه هنا فإنه مبطل فاشترط مقارنة المانع لجميعه حتى لا يقع الإبطال ببعضه وهذا أقرب فتأمل ذلك فاتهم أغفلوه مع كونه مهما أي مهم انتهى بنقص يسير (قوله فإن الصلاة لا تبطل) أي بما ذكر من النطق بنظم القرآن مع قصد القراءة وحدها الخ فهو تفرع على قوله بخلاف الخ (قوله لبقاء ما تكلم به على موضوعه) تعليل لعدم البطلان بذلك ولو مع التفهيم وعبارة التحفة لأنه مع قصده لا يخرج عن القراءة بضم غير إليه فهو كما لو قصد القرآن وحده انتهى قال في المغني ولأن عليا رضي الله تعالى عنه وكرم وجهه كان يصلي فدخل رجل من الخوارج فقال لاحكم الله ورسوله فتلا على كرم الله وجهه فاصبر إن وعد الله حق (قوله ولا فرق على الأوجه) أي خلافا لجمع في جميع هذه الصور الآية كإبائي تحريره (قوله بين أن يكون انتهى في قراءته) أي المصلي (قوله إلى تلك الآية) هذا الس من محل الخلاف كأن انتهى في قراءته إلى قوله تعالى ياججي خذ الكتاب عند استئذان تلميذه في أخذ محفظته (قوله أو أنشأها حينئذ) أي حين أذوجدهما يقتضي نحو التفهيم وهذا ما اعتمده الشارح في كتبه وكذلك الرمل وغيره وهو الذي اقتضاه إطلاق التحقيق وغيره وذلك لوجود القرينة الصارفة عن القرينة في محلها وقال في شرح المذهب ينبغي أن يفصل بين أن يكون انتهى في قراءته اليها فلا تبطل أو لا تقبل واعتمدهم جمع منهم الأذري قال سمعته وجهه جدا مع التأمل الصادق بل لا يتبعه غيره فتأمل (قوله ولا بين ما يصلح) أي ولا فرق على الأوجه بين ما الخ فهو عطف على بين أن يكون الخ (قوله لتخاطب الناس به من نظم القرآن والأذكار) نحو لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم (قوله وما لا يصلح) أي لتخاطب منهما كسورة الاخلاص وهذا ما اعتمده الشارح والرمل خلافا لجمع منهم السيد السهمودي فقالوا أما لا يحتمل القرآن أو كان ذكر المحض فلا تبطل به الصلاة قطعا على كل التقدير قال أبو مخرمة العدني و به يعلم أن التسبيح والتهليل ونحوهما من أنواع الذكرك من قسم ما يصلح لمكاملة الأديمين فلا يبطل به وإن جرد فيه

من مقارنة قصد القراءة مثلا لجميع اللفظ لكن انما يتجه ذلك أن قلنا في الكناية بنظيره أما إذا قلنا فيها بأنه يكفي قرنها بأولها أو أي جزء منها فيحتمل أن يقال به هنا ويحتمل الفرق بأن بعض اللفظ الخالي عن مقارنة النية له لا يقتضي وقوعا ولا عدمه بخلافه هنا فإنه مبطل فاشترط مقارنة المانع لجميعه حتى لا يقع الإبطال ببعضه وهذا أقرب وبه يظهر اتجاه ما اقتضاه قول المتن هنا معه وحكاية الخلاف في الكناية فتأمل ذلك فاتهم أغفلوه مع كونه مهما أي مهم انتهى وعبارة النهاية والأوجه أنه يعتبر في نحو ياججي مقارنة قصد نحو القراءة ولو مع التفهيم بجميع اللفظ اذ عروّه عن بعضه بصير اللفظ أجنيا منافع للصلاة كما يشهر به قول المصنف أن قصد مع قراءة وإن كان المرجح في نظيره من الكناية الاكتفاء باقتراح النية ببعضها انتهى (قوله وما لا يصلح) اعتمده أيضا مر وغيره وعبارة الامداد وظاهر كلامه أي الارشاد وأصله وغيرهما ان التفصيل السابق جار فيما لا يصلح لتخاطب الناس به من نظم القرآن والأذكار كالتسبيح والتكبير بقصد التنبيه والتبليغ وفيما يصلح وهو المنهج إذا قصد مناجاة الحق سبحانه بتلاوة كتابه وذكره على الوجه الخاص المشروع وقصد مجرد نحو التنبيه بصرفه عن ذلك إلى معنى

ما يتخاطب به فاشبه كلام الناس فانطبق عليه تعليلهم اذ سبحانه الله حيث قد بعني تنبه والله أكبر معني رجوع الامام فقوله الاسنوي المتجه
اختصاص التفصيل بما يصاح للتخاطب به دون غيره وان مجرد لقصد ضعيف وان نقله عن يجمع انتهت ومن جزم بما قاله الاسنوي السبكي
والاذري والسيد السهودي فقالوا اما لا يحتمل غير القرآن او كان ذكر كراهية الصلاة بطلان الصلاة على جميع التقادير انتهى قال أبو
محرمته وبه يعلم ان التسبيح والتهليل ونحوهما من أنواع الذكرك من قسم ما لا يصح لمخاطبة الادميين فلا يبطال به وان مجرد فيه قصد
التنبيه بدليل كلامهم في الايمان وكلام شرح المذهب المار وكلام الرافعي في العزيز قال بعد كلام ذكره فان ارتكب خلافه مرتكب فهو اما
خارج من المذهب أو على وجه شاذ غريب في المذهب الى آخر مقالته (قوله فتبطل صلواته مطلقا) كذلك في شرح الارشاد له أي وان
قصد القرآن وحده لكن في التحفة مانصه وبحث أنه لو قصد مع وصلها بكل كلمة على حالها انما قرآن لم تبطل انتهى زاد في شرح العباب
وليس يبعد انتهى وبحثه م. في ٣٦٨ شرح الهجعة وكذا في النهاية بما للشرح الهجعة الكبير لشيخ الاسلام واعتمده الشهاب

قصد التنبيه بدليل كلامهم في الايمان وكلام شرح المذهب المار وكلام الرافعي في العزيز (قوله
وخرج بنظم القرآن) مرتبط بالمتن (قوله ما لو غير نظمه) أي بأن أي بكلمات من القرآن متواليمة
مفرداتهم فيه دون نظمها (قوله كقوله) أي المصلي تمثيل لتغيير نظم القرآن (قوله بالبراهيم سلام
كوني) أي فان نظمه في القرآن يانار كوني بردا وسلاما على ابراهيم (قوله فتبطل صلواته مطلقا)
أي وان قصد القرآن وحده قال في النهاية ولو قال المصلي قاف أونون أو صاد وقصد به كلام الادميين
بطلت وكذا ان لم يقصد شيئا كما بحثه بعض المتأخرين أو القرآن لم تبطل وعلم من ذلك أن المراد بالحرف
غير المفهم الذي لا يبطل الصلاة هو مسمى الحرف لاسم (قوله نعم ان لم يبطل) استدراك على
اطلاق البطلان المذكور (قوله بعضها يعم) أي بأن فرق الكلمات بين أنفاس (قوله وقصد القراءة)
أي بكل كلمة على حالها (قوله فلا يبطلان) بل ولو مع وصل الكلمات اذا كان مع قصد القراءة كما في العرر
وفي التحفة مانصه وبحث أنه لو قصد مع وصلها بكل كلمة على حالها انما قرآن لم تبطل انتهى واعتمده
الرملي والخطيب ولذا قال الكردي فقوله ان لم يصل الخ ليس بقيد فليتأمل (قوله ولا تبطل الصلاة
بالذكر والدعاء) أي الجائزين والابطال صلواته قال في الامداد والذي يظهر في ضبط الذكرك أنه
ماندب الشارع الى التعمد بلفظه وفي الدعاء أنه مانص من حصول شيء وان لم يكن اللفظ نصافيه كقوله
كم أحسنت الى وأسات وقوله أنا المذنب ونحو ذلك انتهى وسيأتي عن التحفة ما يفيد (قوله بلا خطاب
لمخلوق غير النبي صلى الله عليه وسلم) ولا فرق بين المسجع وغيره وكذا المنظوم خلافا لابن عبد السلام قال
ع ش فلا تبطل به لكنه مكر وه وقضيته أنها لا تبطل بالذكر والدعاء المكر وهين وعليه فالفرق بينه وبين
النذر المكر وه حيث بطلت به ان الدعاء والذكر من أجزاء الصلاة في الجملة بخلاف النذر ويؤيده ما قاله بعضهم
في الفرق بين بطلانها بالنذر المكر وه وعدمه بالقراءة في نحو الركون لما انتفت فيه أي في النذر القرينة من
حيث لفظه أشبه كلام الادميين فأبطل بخلاف القراءة فيما ذكر بقصد لها وان انتفت فيها القرينة من حيث
وضعها في غير موضعها فلم يخرج القرآن الى شبه كلام الادميين انتهى فليتأمل (قوله ولا تعليق) عطف
على بلا خطاب قال في التحفة وليس منها أي الذكر والدعاء قال الله كذا لانه محض اخبار لا ثناء فيه بخلاف
صدق الله (قوله ولا باللفظ بقرينة) أي لا تبطل الصلاة باللفظ بالقرينة فهو عطف على بالذكر (قوله كالعق)
القال بانه لو قال السلام

الرملي في شرح نظم الزبد
(قوله بالذكر) قال في
الامداد والذي يظهر في
ضبط الذكرك انه ماندب
وخرج بنظم القرآن ما لو
غير نظمه كقوله بالبراهيم
سلام كوني فتبطل صلواته
مطلقا نعم ان لم يصل بعضها
بعض وقصد القراءة فلا
بطلان (ولا تبطل الصلاة
بالذكر والدعاء بلا
خطاب) لمخلوق غير النبي
صلى الله عليه وسلم ولا تعليق
(ولا باللفظ بقرينة كالعق
الشارع الى التعمد بلفظه
وفي الدعاء أنه مانص من
حصول شيء وان لم يكن
اللفظ نصافيه كقوله كم
أحسنت الى وأسات وقوله
أنا المذنب ونحو ذلك وأفتى
القال بانه لو قال السلام

يقصد اسم الله والقرآن لم تبطل والابطال ومثله الغافر وكذا النعمة والعافية بقصد الدعاء انتهى كلام الامداد
قال في التحفة وليس منها أي الذكر والدعاء قال الله كذا لانه محض اخبار لا ثناء فيه بخلاف صدق الله انتهى وعبارة الامداد لو قال قال
الله أو النبي كذا بطلت انتهى وخالفه مرفعا اذا كان ذلك في محل قراءته وعبارة النهاية ولو قال في غير محل تلاوته قال الله أو النبي بطلت صلواته
الخ قال سم في حواشي المنهج فرع لو قال صدق الله العظيم عند قراءة شيء من القرآن قال لم ينبغي أن لا يضر انتهى (قوله والدعاء) أي الجائزين
كما يفيد بذلك في التحفة والايمان قال في النهاية اما لو كان الدعاء ونحوه محرما فانها تبطل به انتهى وفي شرح العباب للشارح وقضية اطلاقهم
أنه لا فرق في الدعاء بين المنظم وغيره وهو غير بعيد خلافا لابن عبد السلام الخ وفي التحفة أو بدعاء منظوم على ما قاله ابن عبد السلام أو محرر
بطلت انتهى وعبارة الشهاب القليوبي في حواشي المحلى ولو منظوم ما خلافا لابن عبد السلام أو مسجعا ما خلافا للعبادي لعدم حرمة
ولانه من التمني أو ضمنيا نحو أنا المذنب كم أحسنت الى وأسات انتهى وفي فتاوى مرسل رضي الله عنه عما لو قال في صلواته اللهم ارزقني جارية
أوز وجرة فرجها قدر كذا هل تبطل أولا فاجاب لا تبطل صلواته بما ذكره كونه دعاء جائزا انتهى (قوله ولا تعليق) قال ابن قاسم في
حواشي المنهج نحو اللهم اغفر لي ان أردت فتبطل الصلاة كما بين ذلك في شرح الروض (قوله كالعق) الخ شرط ذلك كما تؤخذ

من كلام المصنف والشارح أربعة أن يكون بالعربية وأن يكون قرينة وأن يخلو عن التعليق وعن الخطاب المضمر وزاد في التحفة وأن تتوقف على التلفظ بها واشترط في الامداد مر في النهاية أن يكون قاصدا للانشاء لا الاخبار لكن هذا لا يزال على النجسة لدخوله في قول المصنف بقرينة إذا ما ذكر عند قصد الاخبار ليس بقرينة كما صرح به في الامداد والنهاية وعبارتها ولا تبطل بتلفظه بالعربية بقرينة توقفت على اللفظ وملت عن تعليق وخطاب مضمر كندر وصدقة وعق ووصية لان ذلك حينئذ يكون القرينة فيه أصلية مناجاة لله تعالى فهو كالتذكرة ونوزع فيه بما لا يصح وزعم أن التذكرة مناجاة لله تعالى دون غيره وهم لانه لا يشترط فيه ذكر الله تعالى فنحو نذرت لزيد يألف كاعتقت فلانا بالافرق وليس مثله التلفظ بنية نحو الصوم لانها لا تتوقف على اللفظ فلم يحتج اليه انتهى (قوله والنذر) أطلقه هنا كالتحفة وقيد في شرح الارشاد وفي الايعاب بنذر التبرر وكذلك مر في النهاية قال ومثله الامداد فنذر اللجاج مبطل لكرهه انتهى كأنه استثنى هنا كالتحفة عن ذلك بالتقييد بالقرينة بما عاتب أن نذر اللجاج مكره ٣٦٩ بل اختلف في كراهة نذر التبرر أيضا وقد اعتمد

مر اختصاص ما ذكر من عدم بطلان الصلاة عند توفر الشرط بنذر التبرر فغيره من شق وصدقة وغيرهما يبطل الصلاة عنده وكذلك

والنذر) والصدقة والوصية وسائر القرب المنجزات بلا تعليق ولا خطاب لمن ذكر ذلك قرينة ومناجاة لله فهو من جنس الذماء بخلافه مع خطاب مخلوق غير النبي صلى الله عليه وسلم من انس وجن وملاك وغيرهم وان لم يعقل

الزيادي وعبارته في حواشي المنهج وألحق به أي بالنذر الاسنوي الوصية والعق والصدقة وسائر القرب المنجزات وتبعه الشارح يعني شيخ الاسلام رحمه الله تعالى واعتضه جمع والمعتد اختصاص ذلك بالنذر فقط

أي بشرط أن يكون بالعربية وأن يكون قرينة وأن يخلو عن التعليق وعن الخطاب المضمر وأن يتوقف على التلفظ بها وأن يكون قاصدا للانشاء لا الاخبار (قوله والنذر) أي التبرر لان نذر اللجاج مكره وليس بقرينة (قوله والصدقة) فيه أن الصدقة لا تحتاج الى اللفظ فالتلفظ بها في الصلاة لا حاجة اليه بل ولا يحصل به اذلا بد من القبض وأجيب بأنه وان لم يحصل تمام الملك لها بالتلفظ يحصل سببه كما أن الوصية لا يحصل بها ملك بل سببه ليتأمل (قوله والوصية) فيه نظر أيضا لانها ليس فيها ازالة المال فاشبهت الهبة (قوله وسائر القرب المنجزات) أي كالوقوف وتب في هذا الاسنوي والذي اعتمده الرمي الا بطلان بما عدا نذر التبرر (قوله بلا تعليق ولا خطاب لمن ذكر) أي لمخلوق غير النبي صلى الله عليه وسلم (قوله لان ذلك) أي ما ذكر من العق والنذر وما بعدهما (قوله قرينة ومناجاة لله تعالى) هذا قد يتخفى أن النذر قرينة وهو قضية كلام الرافي في بابه وجزم به جماعة منهم القاضي والمتولي والغزالي لكن في المجموع عن النص أنه مكره قال ابن الرفعة لاشك في كونه قرينة اذ لم يكن معلقا ولا فليس بقرينة وهذا جاع بين القولين (قوله فهو من جنس الذماء) ونوزع فيه بما لا يصح وزعم أن النذر فيه مناجاة لله دون غيره وهم لانه لا يشترط فيه ذكر الله فنحو نذرت لزيد يألف كاعتقت فلانا بالافرق وليس مثله التلفظ بنية الصوم لانها لا تتوقف على اللفظ فلم يحتج اليه انتهى (قوله بخلافه) أي التلفظ بالقرينة (قوله مع خطاب مخلوق غير النبي صلى الله عليه وسلم) قيل ألحق به سيدنا عيسى صلى الله عليه وسلم اذ انزل ولعل قائله غفل عن جعلهم هذا من خصائصه صلى الله عليه وسلم أو رأى أنه من خصائصه على الأمة لا على بقية الانبياء وهو بعيد من كلامهم ومقتضى كلام الرافي أن خطاب الملائكة وباقي الانبياء يبطل به الصلاة وهذا هو المعتمد (قوله من انس) أي ولو والدين في التحفة وتبطل باجابة الابوين ولا تجب في فرض مطلق بل في نفل ان تأذيا بعد مهاتأذيا ليس بالهين (قوله وجن وملاك وغيرهم) شامل للشيطان وهو الذي اعتمده في التحفة كجمع متأخرين قال لكن اعترض حمل قوله صلى الله عليه وسلم في صلاته لا لبس العنك بلعنة الله على أنه كان قبل تحريم الكلام بأنه لا يتأتى الاعلى القول بأن تحريمه كان بالمدينة لان قوله له ذلك كان بها وأجيب بأنه محتمل أنه خصه وصية أو أن قوله ذلك كان نفسيا لالفظيا كما أشار اليه في المجموع وروى عيا على خلاف الاصل لاطلاق أو هجوم أدلة البطلان ويبعد تقييدها بمحتمل انتهى وقال جمع آخرون لا تبطل بذلك بل قال بعضهم اذا أحسن بالشيطان يستحب أن يخاطبه بقوله العنك بلعنة الله أعوذ بالله منك الحديث المذكور وجرى عليه في الايعاب (قوله وان لم يعقل) أي كالميت خلافا لزر كشي حيث قال باستثنائه فلون خطاب الميت في الصلاة عليه فقال رجل الله

٤٧ - ترسمي في دون غيره من بقية القرب انتهى وكذا الحلبي في حواشي المنهج (قوله والصدقة) اعلم أنه سبق عن التحفة اشتراط توقف القرينة على التلفظ بها والصدقة لا تتوقف على ذلك كما لا يخفى ولذلك جرى في شرح العباب على بطلان الصلاة بالتلفظ بالصدقة فقال ورده أي الاسنوي جمع بأن الصدقة لا تحتاج للفظ فالتلفظ بها في الصلاة لا حاجة اليه بل ولا يحصل به اذلا بد منها من القبض ثم قال في الايعاب هو ظاهر قال فيبطلها تصدقت على فلان بكذا الان مجرد هذا اللفظ ليس له كبير فائدة فلم يلحق بالقرب المقصود لذاتها لكنه أجاب عن ذلك في الامداد فقال والصدقة وان لم يحصل تمام الملك لها بالتلفظ يحصل سببه كما أن الوصية لا يحصل بها ملك بل سببه انتهى (قوله لمن ذكر) أي لمخلوق غير النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وغيرهم) يشمل الشيطان وهو ما اعتمده في التحفة وشرحه الارشاد وكذا مر والخطيب والزيايدي وغيرهم وجرى ابن العماد والزر كشي وسبقهما الى بعضه البلقيني على استثناء ما لا يعقل ووافقهم على ذلك شيخ الاسلام في شرح الهجة وغيره وكذا الشارح في شرح العباب لكن بالنسبة للشيطان فقط فانه قال بعد كلام قرره فاتضح أن الوجه اغتفار مخاطبة الشيطان عند عروضة للصلاة لان الحديث نص فيه كما تقرر وعدم قياس غيره مما روى عليه اذ لا ضرورة بل ولا حاجة لخطابهم فتأمل انتهى

وأجاب في التحفة عن الحديث المذكور فراجعته فتلخص ثلاثة آراء للآخرين (قوله كقوله لعاطس رحمتك الله) قال في النهاية ورحمتك الله لميت في الصلاة عليه كما اعتمد ذلك الواو الدرجه الله تعالى ودل عليه كلام المصنف في شرح مسلم حيث قال الخ وزاد في شرح الهجعة عافاك الله غفر الله لك وفي الامداد والفتح والنهاية وغيرها ويجوز الرد بقوله وعليه السلام والتشيمت بقوله يرجه الله لانفاء الخطاب وعبارة الشهاب الرمي في شرح نظم الزيد بعد أن قرر البطلان بالخطاب بخلاف قوله يرجه الله أو عليه السلام ونحوه مما لا خطاب فيه انتهت وظاهر ما تقرر أنه لا يضر عند خلوه عن الخطاب وان قصد بما ذكر الرد أو التشيمت وخرطاهر ما في التحفة أيضا حيث قال بخلاف رجحه الله وعليه السلام لانه دعاء انتهى وخالف ذلك في شرح العباب فقال بخلافه مع ضمير الغيبة كعليه السلام ويرجحه الله فلا تبطل بانفاق الاصحاب لانه دعاء محض كما في المجموع وظاهره أن هذا لا يضر ٣٧٠ وان قصد به الرد أو التشيمت لكن اعتمد الاذرعى ما صرح به جع ونص عليه من البطلان

اذا قصده قال ومثله ما اذا أطلق لان قرينة الرد تصرفه الى الخطاب وهو متبعه بل كلام الجواهر السابق في آخر الصور

قوله لعاطس رحمتك الله ولهلال ربي وربك الله أو مع تعليق كان شفي الله مريض فلي عتق رقبة أو اللهم اغفر لي ان شئت مريض فلي عتق رقبة أو اللهم اغفر لي ان شئت فتبطل بذلك مطلقا كما لو نطق بشيء من ذلك بغير العربية وهو يحسنها ولا تضر اشارة الاخرس ولو يبيع وان صح بيعه ولا خطاب الله تعالى وخطاب رسوله صلى الله عليه وسلم

الاربعة في حمله لعاطس نفسه صريح في اجزائه هنا بالاولى لان الصارف هنا أقوى وقول الزركشي انه مع نيته ذلك خطاب لله تعالى لا لا آدمي ممنوع ولئن سلمناه ففانيته أنه ذكر والذي ذكره الصارف اذا

عافاك الله غفر الله لك لم تبطل صلته قال لانه لا بعد خطابا ولهذا لو قال لامرأته ان كلمت زيدا فأنت طالق فكلمته ميتا لم تطلق انتهى وأقره في الاسنى (قوله كقوله لعاطس) تمثيل لخطاب الانس (قوله رحمتك الله) أي وكقوله لغيره سبحانه ربي وربك وليعبده الله على أن أعنتك بخلاف رجحه الله أو رجحه الله عليه لانه دعاء (قوله ولهلال) عطف على لعاطس وهذا تمثيل لخطاب غير العاقل والهلال غرة الشهر قال الجوهرى ثلاث ليل من أول الشهر ثم هو قر بعد ذلك (قوله ربي وربك الله) عطف على رحمتك الله وكقوله للارض يا أرض ربي وربك الله أعوذ بالله من شرك وشرك ما فيك وشرك ما ديب عليك (قوله أو مع تعليق) هذا عطف على مع خطاب مخلوق (قوله ان شفي الله مريض فلي عتق رقبة) هذا تمثيل للنذر المعلق وهذا من التبرر وعلم منه بالاولى نذر اللجاج وهو ما يتعلق به حدث أو منع أو تحقيق خبره أو غيره (قوله أو اللهم اغفر لي ان شئت) عطف على ان شفي الله الخ وتمثيل للدعاء المعلق وقد ورد انتهى عنه في الصحيح لا يقولن أحدكم اللهم اغفر لي ان شئت اللهم ارحمني ان شئت اللهم ارزقني ان شئت وليعزم المسئلة فانه يفعل ما يشاء لا مكره له (قوله فتبطل بذلك) أي باللفظ بالقرينة مع الخطاب لمخلوق غير النبي صلى الله عليه وسلم أو مع التعليق فهو مفرع على قوله بخلافه مع خطاب الخ (قوله مطلقا) أي سواء قصد الذكرا أم لا (قوله كلونطق بشيء من ذلك) أي من الذكر والدعاء والقرينة فهو تشبيه في البطلان (قوله بغير العربية) أي ولو بالسريانية والعبرانية (قوله وهو يحسنها) جملة حاله أي والحال أن المصلى يحسن العربية وعبارة التحفة نوبأى بهما بالعجمية مع احسانه العربية أو لأمع احسانه وقد اخترعهما أو بدعاء منظوم على ما قاله ابن عبد السلام أو محرم بطلت أي صلته قال الرشيدى ومثل للدعاء المحرم الذي كرم وصورته أن يشتمل الذي كرم على أنماط لا يعرف مدلولها كما يأتي التصريح به في باب الجمعة (قوله ولا تضر اشارة الاخرس) أي فلا تبطل بها الصلاة قال في حواشي الروض اشارة الاخرس كالعبارة لا في صلته فلا تبطل بها والافى شهادة فلا تصح بها على الاصح فهم ما ولا عدم الحث بها عند الحلف على الكلام على الاصح (قوله ولو يبيع) أي فلا يقيد بما يناسب الصلاة وعبارة الروض مع شرحه ولا تبطل ولو بغير رد السلام فان باع بها الاخرس في الصلاة صح كل من البيع والصلاة بمعنى أنها لا تبطل به اذ لا نطق به انتهى (قوله وان صح بيعه) أي بأن فهمها الفطن وغيره أو الفطن وأنى باشارة أخرى تفيد ارادة البيع والافى لا يصح بيعه فعدم بطلان صلته بها حينئذ من باب اولى كرى فليتأمل (قوله ولا خطاب الله تعالى) عطف على اشارة الاخرس وذلك كما يك نعت ولا اله الا أنت (قوله وخطاب رسوله صلى الله عليه وسلم) أي كان قال السلام عليك يا رسول الله قال الشيخ جل والمراد بخطاب الرسول المغتفر خطابه بكلام مشتمل على ذكر ودعاء كما هو فرض المسئلة قال الشيخ سلطان أما اذا لم يكن كذلك كقولك جاءك فلان يا رسول الله أو قب نصر لك الله في

قصد به الافهام مبطل انتهى كلام شرح العباب بحروفه (قوله مطلقا) أي سواء قصد الذكرا أم لا بغير العربية وهو يحسنها هنا وقعة بالنسبة للذكر والدعاء المأثورين أما غيرهما فتبطل به وان لم يحسن العربية كما صرح به في التحفة والامداد والفتح وقد سبق في أركان الصلاة (قوله اشارة الاخرس) خرج به اشارة الناطق فلا شبهة في عدم بطلان الصلاة بها وأما الاخرس فما كانت اشارته كعبارة الناطق في العقود والحلول والدعوى والافارير وغيرها الا في بطلان الصلاة بها والشهادة والحنث في اليقين على ترك فليست فيها كالنطق ولهذا يصح بيعه بها في صلته ولم تبطل انتهى كلام النهاية في كتاب البيع ونحو ذلك في التحفة وعبارة الناطق في الصلاة مبطل لا بما تقرر ثبوت دينهم منه أن ما هو مثلها كذلك فلذلك احتاج الى التنبيه عليه (قوله وان صح بيعه) أي بأن فهمها الفطن وغيره أو الفطن وأنى باشارة أخرى أما اذا كانت لا يفهمها الا الفطن ولم يأت باشارة أخرى فلا يصح بيعه فعدم بطلان صلته بها حينئذ من باب اولى وعبارة النهاية في البيع وسياق في

الطلاق انه ان فهمها كل أحد فصرحة أو اللفظ وحده فكناية وحيث فيحتاج الى اشارة اخرى انتهت وفي التحفة أو اللفظ وحده
فكناية كما سيد كره في الطلاق واذا كانت كناية تعذر بيعه مثلاً باعتبار الحكم عليه ظاهر كما هو ظاهر اذا علم بينه وتوفر القرائن لا يفيد
كما مر اللهم إلا أن يقال انه يكفي هنا نحو كناية أو اشارة بأنه نوى للضرورة انتهى (قوله ولو في غير التشهد) هذا ما اعتمد في كتبه وكذلك م
وغيره وهو ظاهر اطلاق شرح المنهج وغيره قال شيخ الاسلام في شرحه قال الاذرى وقضيته انه لو سمع بكركه صلى الله عليه وسلم فقال السلام
عليك أو الصلاة عليك يا رسول الله أو نحوه لم تبطل صلاته ويشبه ان يكون الاربع جمع بطلائها من العالم بمنعه من ذلك وفي الحاقه بما في التشهد
نظر لانه خطاب غير مشروع انتهى وفي قوله وبشبه الخ وقعة انتهى كلام شرح الروض قال ابن قاسم في حواشي المنهج وفي توقفه في قوله
ويشبه الخ ميل الى انه لا يضر مطلقاً وهو مقتضى قول الاسنوى في شرح المنهاج انتهى وقال في شرح مختصر أبي شجاع ينبغي ان محمل
الوقفة ماتضمن دعاءه صلى الله عليه وسلم بلفظ الصلاة ونحوها بخلاف نحو صدقت يا رسول الله فيما بلغت أو قد نصرتك الله في وقعة كذا
ولا جواب فيه صلى الله عليه وسلم انتهى كلام ابن قاسم في شرح أبي شجاع ٣٧١ وقال الخطيب الشربيني فيما قبل قوله

و يشبه الخمانه وهذا
هو ظاهر انتهى. و ظاهر
كلام الطبيب في الاقناع
موافقة الاذرعى فانه قيد

وقعة كذا من غير ان يسأله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فالتبجيز البطالان لانه كلام اجنبى غير محتاج اليه ولا دعاء للنبي صلى الله عليه وسلم ولا جواب فليتلأمل (قوله ولو فى غير التشهد) أى كان سمع ذكره صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله عليه وآله يا رسول الله وهذا هو ما اعتبده الشارح والمحقق وغيرهما خلافاً للأذرى حيث قال ويشبه ان يكون الأرجح بطلانها من العالم لضعفه من ذلك وفى الحاقه بما فى التشهد نظر لانه خطاب غير مشروع انتهى (قوله ويسن حتى للناطق) أى لكل مصل سواء الاخرس والناطق اذا سلم عليه بشرطه (قوله رد السلام بالاشارة) أى باليد أو بالرأس للاتباع ورواه الترمذى وصححه ثم بعد سلامه منها رده أيضاً باللفظ وهل يشترط فى ندى الرد باللفظ بعد الفراغ حضور المسلم أولاً فارق محل نظر واطلاقهم يؤيد الثانى فان القصد الدعاء له بالسلام فلا فرق بين حضوره وغيبته كروى نقله عن الشارح (قوله ولن عطس) أى ويسن لمن عطس فى أثناء صلاته (قوله أن يحمده الله تعالى) لكن اذا وقع ذلك فى الفاحشة قطع الموالاة ع ش (قوله ويسمع نفسه) أى خلافاً لما فى الاحياء وغيره قال فى التحفة وبحث ندى التشميت مصل عطس وحدها قال سم وهل يسن له أى للمصلى اجابة هذا التشميت بلا خطاب انتهى الشروانى قضية قول النهاية ويجوز الرد بقوله وعليه والتشميت بقوله يرجه الله لانتفاء الخطاب انتهى حيث عبر بالجواز بعدم سن اجابة التشميت انتهى (قوله ولو قرأ امامه) الى المتن نقله عن التحقيق كما سيأتى التصريح به قال الكردى وهو أيضاً ظاهر التحفة والنهاية وغيرهما لكن الذى فيه ونقله أيضاً فى الامداد والشيخ الخطيب انما هو المسئلة الاولى فقط وكان له المالم يكن بين المقاتلين فرق لوجود الصارف فيهما عن القراءة وهو احتمال اراده اجابة المأموم بذلك قراءة امامه نسب الشارح وغيره فاذ كرر التحقيق انتهى بالمعنى فليتلأمل (قوله اياك نعبد واياك نستعين) مفعول قرأ (قوله فقلها) أى قال المأموم اياك نعبد واياك نستعين قال النووي فى المجموع وهذا مدعى منهى عنه الخ (قوله أو قال استعنا ونستعين بالله عطف على قلها فاضمير قال للمأموم (قوله بطلت) أى صلاة المأموم (قوله ان لم يقصد تلاوة أو دعاء) أى بان أطلق أو قصد الاخبار المجرد ع ش وعبارة الكردى أى ان لم يقصد أحدهما أى فيما اذا قال اياك نعبد واياك نستعين ولم يقصد الدعاء وحده فيما اذا قال استعنا ونستعين بالله (قوله كما قاله فى التحقيق

العباب فان لم يرد بها حال اردد عليه ندبا بعد فراغها لفظا للاحتماع ايضا وسنده حسن كذا في المجموع والذي في التحقيق وشرح مسلم انه يرد ندبا باللفظ بعد الفراغ وان ردت بالاشارة حال اوله ليشترط في ندب الرد باللفظ بعد الفراغ حضور المسلم أولا فارق محل نظر واطلاقهم يؤيد الثاني فان قصد الدعاء له بالسلام فلا فرق بين حضوره وغيبه انتهى ما اردنا نقله من شرح العباب هنا (قوله ويسمع نفسه) قال في الامداد خلافا لما في الاحياء وغيره انتهى ومثله النهاية (قوله أو دعاء) أي ان لم يقصد أحد منهما فيما اذا قالها ولم يقصد الدعاء وحده فيما اذا قال الدعاء وحده فيما اذا قال استعنا أو نستعين بالله (قوله قاله في التحقيق) ظاهر كلامه ان من قوله ولو قرأ امامه الى قوله أو دعاء في التحقيق وهو ظاهر كلام التحفة والنهاية وغيرهما وليس كذلك انما الذي فيه هو ما نصه ولو قرأ امامه اياك نستعين فقالها بطلت ان لم يقصد تلاوة أو دعاء انتهى فهذه عبارته بجر وفها وقد اورد ذلك الخطيب في شرح التنبية وكذا شرح أبي شجاع نقلا عن التحقيق كقولنا عنه ثم ذكر في شرح أبي شجاع بعد نقله ما ذكر عن التحقيق ما نصه ولو قال استعنت بالله أو استعنا بالله بطلت صلاته الا ان يقصد بذلك الدعاء انتهى ولم يعز ذلك للتحقيق وكذلك صنع الشارح في الامداد وعبارته ولو قال قال الله أو النبي كذا بطلت أو قرأ امامه اياك نعوذ واياك نستعين فقالها بطلت ان لم يقصد تلاوة أو دعاء هذا ما في التحقيق لكن ظاهر كلام المجموع الصحة مطلقا واعتد به جمع ولو قال استعنا بالله فظاهر كلام

الغزى البطلان مطلقا باتفاق المجموع والتحقيق وهو واضح حيث لم يقصد الدعاء انتهى وهذا الذى قاله الغزى هو صريح كلام المجموع وعبارته كما فى النهاية فرع قد اعتاد كثير من العوام انهم اذا سمعوا قراءة الامام اياك نعتين قالوا اياك نعتين وياك نعتين وهذا بدعة منهى عنه فاما بطلان الصلاة بها فقد قال صاحب البيان ان كان غير قاصد التلاوة او قال استعنا بالله او نعتين بالله بطلت انتهت لكن الذى اعتمدته الشارح كما علم مما سبق وكذا مر وغيرهما ان محل البطلان هذا عند عدم قصد الدعاء وقد نقل لم مر ان بعضهم نقل عن والده خلاف ذلك فقال هذا غير صحيح عن الوالد وعندى خطه بما قلتم قال نعم فى فتاوى الوالد انه لو قصد بقوله استعنا بالله الشاء بطلت لان هذا لا يصلح للثناء قال وفيها ايضا وقياسه البطلان بقول القائل وجدت لله لان هذا ليس دعاء كما هو ظاهر ولا يصلح للثناء لان غاية ما يتم محل له انه يتضمن وصف الله بانه مسجود له ولو كفى ذلك لكفى ما تضمنه استعنا بالله من وصفه تعالى بانه مستعان به انتهى قال سم والشورى فى حاشيتها على شرح المنهج عقبه فليتام انتهى قال وقد توقف مر فى البطلان فى استعنا بالله الخ ثم حزم به وبتوجيهه بانه لما لم يصلح للثناء ولم يحتمل له احتمالا قريبا كان قصد الشاء به فاسدا فيكون بمنزلة الكلام الاجنبى فيبطل وفى بحر يد المزجد عن المحب الطبرى ان الظاهر الصحة أى عند الاطلاق قال لانه ثناء ٣٧٢ على الله تعالى انتهى قال مر فى النهاية عقبه أى باللازم قال الاسنوى وهو الحق

وبدل عليه قولهم فى قنوت رمضان اللهم اياك نعت انتهى ورد الاسنوى فى التحفة بقوله ولا ينافيه

(ولا تبطل) بالسكوت الطويل ولو (بلا عذر) لانه لا يخل بنظمها (ويسن لمن نابه شئ) فى صلاته كتنبيه امامه واذنه لداخل وانذار نحو اعنى

اللهم اننا نستعينك اياك نعت فى قنوت الوتر اذ لا قرينة ثمة تصرفه اليها بخلافه هنا فاندفع ما للاسنوى هنا انتهى وظاهر كلام التحفة عدم البطلان عند قصد الشاء فانه قال وقضية

أى والفتاوى واعتمده أكثر المتأخرين وان نازع فيه فى المجموع وغيره ولا ينافيه اللهم اننا نستعينك اياك نعت فى قنوت الوتر اذ لا قرينة ثمة تصرفه اليها بخلافه هنا فاندفع ما للاسنوى هنا وقضية ما تقرر وعن التحقيق انه لا أثر لقصد الشاء هنا وقد يوجه بانه خلاف موضوع اللفظ وفيه نظر لانه بتسليم ذلك لموضوعه فهو مثل كم احسنت الى وأسأت فانه غير مبطل لا فادته ما يستلزم الشاء أو الدعاء وحينئذ يؤخذ من ذلك ان المراد بالذكر هنا ما قصد بوضعه أو لازمه القريب للثناء على الله تعالى أخذنا مما مر فى نحو النذر والعنق ثم رأيت ما يصرح بذلك وهو افتاء الجلال البلقينى فىمن سمع فبراه الله مما قالوا فقال برئ والله من ذلك بعدم البطلان وتبعه غيره فأتى به فىمن سمع وما صاحبكم يحجون فقال حاشاه لكن الظاهر ان هذا انما يتأتى على الضعيف فى استعنا بالله لانه مثله بجماع فى كل قرينة تصرفه اليها وليس منه افتاء أى زرع بان صدق الله العظيم عقب سماع قراءة الامام ذكر لكنه بدعة أى لانه لا يختص بأية فلا قرينة وفيه ما فيه انتهى تحفة بالحرف (قوله ولا تبطل) أى الصلاة (قوله بالسكوت الطويل) أى عمد فى غير ركن قصير ولو بنوم ممكن مقعده (قوله ولو بلا عذر) هذا هو الاصح والثانى تبطل لانه مشعر بالاعراض عنها اما تطويل الركن القصير فتبطل الصلاة بتطويله كما سيأتى قريبا قال بعضهم واحترز بقوله الطويل عن اليسر حزم ما وبلا عذر عن السكوت ناسيا ولذا كرر شئ نسبته فالاصح فهم ما القطع بعدم البطلان انتهى فليتام (قوله لانه) أى السكوت الطويل (قوله لا يخل بنظمها) أى الصلاة قال فى شرح العباب يتجه كراهة تطويله بغير عذر لقوة الخلاف فى الابطال به (قوله ويسن لمن نابه شئ) أى أصابه شئ فى الصباح نابه الامر يتوبه توبة أصابه (قوله فى صلاته) أى وما الحق بها من سجدة التلاوة والشكر (قوله كتنبيه امامه) أى لنحو سهو (قوله واذنه لداخل) أى مر يد دخول استأذن فيه (قوله وانذاره نحو اعنى) أى كغافل وغير مميز ومن

ما تقرر عن التحقيق أنه لا أثر لقصد الشاء هنا وقد يوجه بانه خلاف موضوع اللفظ وفيه نظر لانه بتسليم ذلك لازم لموضوعه قصد فهو مثل كم احسنت الى وأسأت فانه غير مبطل لا فادته ما يستلزم الشاء أو الدعاء وحينئذ يؤخذ من ذلك ان المراد بالذكر هنا ما قصد بوضعه أو لازمه القريب للثناء على الله تعالى أخذنا مما مر فى نحو النذر والعنق الى آخر ما قاله فيها رغبة ما ظهر فى الجواب عن نسبة ما سبق الى التحقيق مما ليس فيه هو أنه لم يكن فرق بين قراءة المأموم ما قرأه الامام وبين قوله استعنا بالله لان الاول وجد صارف له عن القرينة وهو احتمال ارادة اجابة المأموم بذلك قراءة امامه كما ان احتمال ما ذكر صارف للثانى عن الدعاء أو الشاء فلذلك نسب الشارح وغيره ما ذكر للتحقيق (قوله بالسكوت) وكذا انهم الممكن مقعده كما فى التحفة والنهاية قال فى شرح العباب ولو أغنى عليه بطلت لانتقاض وضوئه انتهى (قوله ولو بلا عذر) محل ذلك فى غير الركن القصير اما هو فتبطل الصلاة بتطويله بالسكوت بغير عذر كما صرح بذلك فى التحفة وغيره وعبارةها ولو سكبت أو نام فيها لم تكن اخلافاً وهم فيه طويلا فى غير ركن قصير فى صورة السكوت العبد كما هو معلوم من كلامه بلا غرض لم تبطل فى الاصح انتهى وفى فتاوى مر بطلان الصلاة بطول النوم ممكن فى الركن القصير قال لانه منسوب فى نومه لتقصير فى الجملة فنزل ذلك منزلة المتعمد انتهى (قوله لانه لا يخل بنظمها) قال فى شرح العباب نعم يتجه كراهة تطويله بغير عذر لقوة الخلاف فى الابطال به انتهى (قوله كتنبيه امامه) أى على نحو سهو (قوله نحو اعنى) أى من غافل وقد يتوهم من ظاهر عبارته هنا تدب التسييع للرجل والتصديق لغيره اذا نابه ما شئ مما ذكره ومن غيره وليس مراد ابل المراد انه يسن ان يكون ما ينبه به الرجل هو التسييع لا غير وما ينبه به غير الرجل هو التصديق لا غير فالسنية راجعة الى المنبه به لالى التنبيه نفسه اذ هو ينقسم الى واجب ومندوب ومباح قال فى العباب والشارح فى شرحه ثم التنبيه فيما ذكر يكون ان كان لمندوب كما اذا هم امامه بترك سنة

كأنشهد الأول فتنبه حينئذ سنة ويكون مباحا في مباح نحو اذن الدخول أي اذنه فيه لدخول ويكون واجبا كما قاله جمع في واجب نحو اذار مشرف على الهلاك ان تعين ذلك في انقاده فلم أن المنقسم الى ماذا كرهوا التنبيه نفسه لا المنبه به على الاوجه الذي يصرح به كلام ابن العماد وغيره فالتسبيح للرجل والتصفيق لغيره هو السنة في كل من الاقسام الثلاثة انتهى ثم محل الاكتفاء بالتسبيح في الاذاران حصل به الاذار والاعتين غيرهما يحصل به من قول أو فعل وان كثران كان الكثير أسرع افضاء كما ٣٧٣ بحث في الاعباب وتبطل بالكثير

صلاته على المعتمد (قوله في محذور) أي مهلك أو ما يسبح التيمم كما بحثه في شرح العباب قال في التحفة وأشار بالامثلة الثلاثة الى أحكام التنبيه فالاول لندبه والثاني

قصده ظالم أو نحو سبغ (قوله من أن يقع في محذور) أي مهلك أو مبيح تيمم كما بحثه في الاعباب فان قيل قد أطلق المصنف رحمه الله السن في ذلك مع أنه تارة يكون واجبا كاذار الاعمى وتارة يكون مستحبا كتنبيه امامه اذا هم بترك مستحب كالتشهد الاول وتارة يكون مباحا كاذنه لدخول اجيب بأنه انما أراد التفرقة بين حكم الرجال والنساء بالنسبة الى التسبيح والتصفيق ولم يرد بيان حكم التنبيه وعلى هذا يفوته حكم التنبيه هل هو واجب أو مندوب أو مباح ولا ريب أنه مندوب لمندوب كالمثال الاول في الشرح ومباح لمباح كالمثال الثاني وواجب لواجب كالمثال الثالث وما الحق به فلينأمل (قوله أن يسبغ الله تعالى) أي يقول سبحان الله (قوله ان كان رجلا) أي محققا والمراد بالرجل ما قبل الاثنى فيشمل الصبي فلو عبر بالذكر لكان أولى (قوله بقصد الذكروا وحده أو مع التنبيه) أراد به ما يشمل الاذن والاذار (قوله والا) أن بأن قصد نحو التنبيه فقط أو لم يقصد التنبيه ولا الذكروا بأن أطلق وبحث بعضهم أن قصد أحد الامرين من التنبيه والذكروا بمعنى قصد واحد لا بعينه داخل هنا تأمل (قوله بطلت صلاته) أي على المعتمد خلافا للشيخ في المذهب فقال انها لا تبطل لانه مأثور به وسكت عليه النووي في شرحه (قوله كما علم محامرا) أي في مبحث النطق بنظم القرآن (قوله وأن تصفق المرأة) المراد بها ما قبل الذكروا فتشمل الصبية فلو عبر بالانثى لكان أولى وتصفق من التصفيق ويقال له تصفح من التصفيح بالحاء المهملة وبه عبر في الزبد حيث قال ندبنا ما ينوبه يسبح * وهي بظهر كفها تصفح

من وقوعه في محذور (أن يسبح الله تعالى ان كان رجلا) بقصد الذكروا وحده أو مع التنبيه والا بطلت صلاته كما علم محامرا (وأن) تصفق المرأة والخنثى والاولى أن يكون (يظن كف على ظهر) كف (أخرى) سواء اليمنى واليسرى وذلك لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم

(قوله والخنثى) أي قياسا عليها (قوله والاولى أن يكون) أي التصفيق قال سمعنا نوههم بعض الطلبة أنه بقصد الاعلام فقط مبطل كالتسبيح بذلك القصد وهو خطأ بل لا بطلان به وان قصد مجرد الاعلام ولو من الذكروا انتهى فليتأمل (قوله يظن كف على ظهر كف أخرى) عبر الامام النووي في بعض كتبه تصفق بظهر كف على بطن أخرى ونحوه لا بطن على بطن انتهى وهي تتناول أربع صور اذ يتناول كلامه أولا جواز الضرب بظهر اليمنى على بطن اليسرى و بظهر اليسرى على بطن اليمنى وقوله ونحوه عكسهما وهو الضرب بطن اليمنى على بطن اليسرى و بطن اليسرى على بطن اليمنى وسيأتي عن التحفة ترتيب الافضل من هذه الكيفيات مع زيادة الكيفيتين وأما الضرب بطن احدهما على بطن الاخرى فقال الرافعي لا ينبغي لانه لعب تأمل (قوله سواء اليمنى أو اليسرى) ظاهرهما استواءهما في الافضلية وليس كذلك في التحفة مانعه واذ تصفقت فاسنة أن يكون بضرب بطن وهو الاول أو ظهر اليمنى على ظهر اليسار وهذا ان أولى من عكسهما كما أفاده المتن وهو ضرب بطن أو ظهر اليسار على ظهر اليمنى و بقي صورتان ضرب ظهر اليمنى على بطن اليسار وعكسه ولا يبعد أنهما مفضلان بالنسبة لتلك الاربع لان المفهوم من صنيعهم أن كون اليمنى هي العاملة وأن كون العمل بطن كفها كما هو المؤلف أولى ثم كل ما كان أقرب الى هذه وابتعد عن البطن على البطن الذي هو مكره ويكون أولى مما ليس كذلك انتهى تأمل (قوله وذلك) أي سن التسبيح للذكر والتصفيق للانثى فهو دلائل لاصل المسئلة (قوله لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم) رواه الشيخان وفيه قصة طويلة ولفظ مسلم عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب الى بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم فانت الصلاة المؤذن الى أبي بكر رضي الله

لاباحته والثالث لوجوبه الخ (قوله يظن كف الخ) عبارة التحفة بضرب بطن وهو الاول أو ظهر اليمنى على ظهر اليسار وهذا ان أولى من عكسهما كما أفاده المتن وهو ضرب بطن أو ظهر اليسار على ظهر اليمنى و بقي صورتان ضرب ظهر اليمنى على بطن اليسار وعكسه ولا يبعد أنهما مفضلان بالنسبة

لتلك الاربع لان المفهوم من صنيعهم أن كون اليمنى هي الفاعلة وان كان العمل بطن كفها كما هو المؤلف أولى ثم ما كان أقرب الى هذه وأبعد عن البطن الى البطن الذي هو مكره ويكون أولى مما ليس كذلك انتهى وفي التحفة أيضا وفي تحرير البطن على البطن خارج الصلاة وجهان لا صاحبنا انتهى ونقل القليوبي في حواشي المحلى عن الشارح الذكراهة مطلقا ولو بضرب بطن على بطن وبقصد اللعب ومع بعدا حدى اليدين عن الاخرى قال وقال شيخنا الرملي انه حرام بقصد اللعب وكالتصفيق فيما ذكر ضرب الصبي على بعضه أو بنحو قصب أو ضرب خشب على مثله حيث حصل به طرب انتهى وما نقله عن الشمس الرملي من حرمة بقصد اللعب هو كذلك في فتاويه لكنه عبر فيها باللهو بدل اللعب قال وان لم يقصد به التشبه بالنساء وفي فتاويه أخرى لم أيضا ان قصد التشبه بالنساء حرم والا كره

(قوله فليسبح) قال في شرح العباد في رواية البخاري بدل فليسبح فليقل سبحان الله وبه يعلم أن هذا اللفظ أفضل التسييح هنا لكنه عبر في الجواهر بسبحان الله وبحمده انتهى واقتصر الخطيب في شرح التنبيه على الأول (قوله وانما التصفيق للنساء) قال الشارح في شرح العباد نعم ان المرأة تجهر اذا خلعت عن الرجال الا جانب فالوجه كما أشار اليه في المهمات وان نازع فيه ابن العماد وفرق بما لا يجدي وفي الخادم لاشك في أنها تسبح حينئذ لان التسييح من جنس الصلاة ولا نها انما أمرت بالعدول عنه الى التصفيق لخوف الفتنة وهو منتف في ذلك ففرق ابن العماد بأن الجهر سنة أصلية في الصلاة والتنبيه أمر معارض فيها غير مؤثر انتهى كلام شرح العباد بحروفه وأقره في شرح الارشاد ٣٧٤ ونقل العمادي كلام شرح الارشاد في حواشي المنهج وأقره لكن قال في التحفة فيه نظر لان أصل

القراءة مندوب بها بخلاف التسييح للتنبيه انتهى وجرى مر في شرحي المنهاج والبهجة على مقتضى النظر فاعتمد ندب التصفيق لهما مطلقا

من نابه شيء في صلاته فليسبح فانه اذا سبّح التفت اليه وانما التصفيق للنساء فلو صفق الرجل وسبّح غيره كان خلاف السنة ولو كثّر التصفيق بأن كان ثلاثا متوالية أبطل ولا يضر حيث قصد به الاعلام

وكذلك الخطيب الشربيني والزيادي وغيرهما (قوله خلاف السنة) قال في التحفة خلافا لمن زعم حصول أصلها (قوله ثلاثا متوالية) اعتمده الشارح في كتبه واعتمده سم في حواشيه شرح المنهج واعتمد مر أنه لوصفت المرأة لحاجة لم

عنه فقال اتصلي بالناس فاقم قال نعم قال فصلي أبو بكر فخاض رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس في الصلاة فتخلص حتى وقف في الصف فصفيق الناس وكان أبو بكر لا يلتفت في الصلاة فلما كثرت الناس التصفيق التفت فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأشار اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن امكث مكانك فرفع أبو بكر يديه فحمد الله عز وجل على ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك ثم استأخّر أبو بكر حتى استوى في الصف وتقدم النبي صلى الله عليه وسلم فصلي ثم انصرف فقال يا أبا بكر ما منعك أن تثبت إذا أمرت بك قال أبو بكر ما كان لابن أبي قحافة أن يصلي بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالي رأيتمكم أكثرتم التصفيق من نابه شيء في صلاته فليسبح فانه اذا سبّح التفت اليه وانما التصفيق للنساء (قوله من نابه شيء في صلاته) أي أصابه وفي رواية من رآه (قوله فليسبح) أي فليقل سبحان الله (قوله فانه اذا سبّح) أي المصلي (قوله التفت اليه) بضم التاء الاولى مبتدأ للمجهول وفي رواية فانه لا يسمعه أحد حين يقول سبحان الله الا التفت اليه (قوله وانما التصفيق للنساء) وفي رواية التصفيح بالحاء المهملة وفي رواية أبي داود اذا نأى بك شيء في الصلاة فليسبح الرجل وليصفق النساء وهذه الرواية يرد من تأول الحديث المذكور بأن معناه هو من شأمن في غير الصلاة قاله على جهة الذم له فلا ينبغي فعله لرجل ولا امرأة بل التسييح للرجال والنساء جميعا العموم قوله من نابه شيء الخ ووجه الرد أنه فرق بين حكم الرجل والنساء ولان النساء مأمورة بخفض صوتهن في الصلاة مطلقا بالمخشي من الافتتان ومنع الرجل من التصفيق لانه من شأن النساء نعم بحث أن المرأة تسبح اذا خلعت عن الرجال الا جانب كالجهر بالقراءة قال في التحفة وفيه نظر لان أصل القراءة مندوب بها بخلاف التسييح للتنبيه أي فالمعتمد اطلاق كلام الاصحاب تأمل (قوله فلو صفق الرجل) أي الحقق وهذا تفرع على المتن (قوله وسبّح غيره) أي من المرأة والخشي (قوله كان خلاف السنة) أي وليس مكروها خلافا لمن زعم حصول أصلها (قوله ولو كثّر التصفيق) هذا في معنى التقيد للتمن فكأنه قال هذا ان قل ثم رأيت عبارة التحفة نصها وشرطه ان يقل ولا يتوالى نظير ما يأتي في دفع المأثر (قوله بأن كان ثلاثا متوالية) تصويبر لكثرة (قوله أبطل) أي للصلاة هذا ما اعتمده الشارح في كتبه قال في التحفة واقتضاه بعض عبارات أنه لا يضر مطلقا أشار في الكفاية الى جملة على ما اذا كانت البدائية والمتحرك انما هو الاصابع فقط انتهى واعتمد الرمي عدم الإبطال مطلقا قال وفرق بينه وبين دفع المأثر واتقوا نحو الغريق بأن الفعل فيها خفيف فاشبهه بجبريل الاصابع في سبحة ان كانت كفه قارة فان لم تكن كفه قارة أشبهه بحجر يكها بخلافه في ذنبك وقد كثرت الصحابة رضي الله عنهم التصفيق في الحديث السابق آنفا ولم يؤمر بالاعادة انتهى ببعض تصرف فليتمل (قوله ولا يضر) أي التصفيق القليل على معتمده أو مطلقا على معتمده الرمي (قوله حيث قصد به الاعلام) أي ولو مع اللعب أو أطلق بالمضمر

يضر وان كثرت وتوالي بخلاف الرجل يضر اذا كثرت وتوالي وان جازله ثم بعد ذلك قال الرجل كالمراة قال ابن قاسم في حواشيه انما المنهج بدل عليه أن والده استدل على عدم ضرر كثير التصفيق باكثر الصحابة منه في تلك الواقعة فقال وقد كثرت الصحابة رضي الله عنهم التصفيق حين جاء النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر يصلي بهم ولم يأمرهم بالاعادة انتهى وقال القليوبي في حواشيه المحلى لا يضر في التصفيق قصد الاعلام ولا تواليه ولا يزيد على ثلاث مرات حيث لم يكن فيه بعد احدي اليدين عن الاخرى وعودها اليها كما هو ظاهر ويصرح به التعليل بأنه فعل خفيف وبذلك فارق دفع المأثر الا في انتهى (قوله حيث قصد الاعلام) قال القليوبي في حواشيه المحلى لا يضر قصد اللعب مع غيره كما في الذكركر فاجعه فيكون الخارج بقوله حيث قصد الاعلام قصد اللعب وحده قال القليوبي وهو ظاهر كلامهم انتهى أو الاطلاق ويمكن أن يوجه بأن وضع هذه الكيفية هو اللعب فلا يضر فيها عن موضوعها الا قصد مقابله فعند الاطلاق تنصرف الى موضوعها الاصل بل كلام الحاوي الصغير يوهم أن ضرب الكفين لا يكون الا اللعب لكن المعتمد في صورة الاطلاق عدم البطلان وهو الذي جرى عليه الشارح مر وشيخ الاسلام وغيرهم وعبارة مر في شرح البهجة أولعبا كضرب الراحتين له بخلاف ضربهما

للعلم كما قاله الماوردي انتهت وبعبارة شرح العباب للشارح ثم ان قصد به اللعب أبطل ولو كان مرة كما يأتي أو أطلق أو قصد به الاعلام لم يضر الخ ثم هذا التفصيل بين قصد اللعب وغيره لافرق فيه بين التصديق ببطن كفي وغيره كما سيصرح به الشارح قريبا فراجعه قال مر في النهاية واقتصار كثير على ذلك في البطن على البطن ليس لاجرا غير ٣٧٥ وانما هو لان ذلك مظنة اللعب لانه مناف

للصلاة ولهذا أفنى الوالد رحمه الله تعالى يبطلان صلاة من أقام لشخص أصيب به الوسطى انتهى ورد الشارح في شرح العباب قول بعض شراح الارشاد ان قصد اللعب لا يبطل الا اذا كان يبطل

وان كان بضرب الراحتين (الشرط الحادي عشر ترك) تعمدا زيادة الركن الفعلي والفعل الفاحش وان قل وترك (الافعال الكثيرة) عرفا ولو سهوا (فلو زاد ركوعا) لغير قتل نحوحية (أو غيره من الاركان) الفعلية (بطلت) صلاته (ان تعمده) ولم يكن للتابعة

الراحتين فقط بل زيفه وغاطه (قوله وان قل) بمحتمل انه أراد به اذا وان قل عدده بأن كان مرة واحدة قال في الامداد وتختصره عند قوله فحش مانعه وان يتعدد ثم قال فيهما وضرب مفرطة الحقا لها بالكثير لا في منافاة كل للصلاة واشعاره بالاعراض ويحتمل أنه أراد بقوله وان قل أي مع

انما هو قصد اللعب فقط في التحفة ومحل ذلك حيث لم تقصد اللعب والابطال ما لم تجهل البطلان بذلك وتعمد وقول ججع في ضرب البطن على البطن لا بد مع قصد اللعب من علم التحريم بزيادة تصرف يحتمل الشامل لسائر صور التصديق بأن محل عدم بطلان الصلاة بالعمل القليل وانما أيقع ما لم يقصد به اللعب تأمل (قوله وان كان بضرب الراحتين) أي الكثرة مكررة كما مر وفي تحريم ضرب البطن على البطن خارج الصلاة وجهان للصحاب رجح الزركشي منهما التحريم قال بعضهم وينبغي أن محله ما لم يحتج اليه كما يقع الآن من يريد أن ينادي انسانا بعيدا عنه بل نقل عن الشارح حل ذلك ولو بقصد اللعب وان كان فيه نوع طرب والله أعلم (قوله الشرط الحادي عشر) أي من الشروط الخمسة عشر (قوله ترك تعمدا زيادة الركن الفعلي) أي كزيادة ركوع أو سجود لغير متابعة وان لم يطمئن فيه كما يأتي (قوله والفعل الفاحش) عطف على زيادة أي وترك تعمدا الفعل الفاحش (قوله وان قل) أي عدده هذا الفعل بأن كان مرة واحدة في شرح الارشاد فحش وان لم يتعدد ويحتمل أن المراد وان قل أي ما فعله من الفعل الفاحش كان قصد ثلاث خطوات وفعل الاولى منهن تأمل (قوله وترك الاعمال الكثيرة) أي في غير صلاة شدة الخوف ونقل السفر وصيال نحوحية عليه وعند هذا من الشروط تسامح في المجموع حيث قال فيه وضم الغزالي والفوراني الى الشروط ترك الافعال وترك الكلام وترك الاكل والصواب ان هذه ليست بشروط انما هي مبطلة للصلاة كقطع النية وغير ذلك ولا تسمى شروطا في اصطلاح أهل الاصول ولا في اصطلاح الفقهاء وان أطلقوا في مواضع عليها مجاز المشار إليها الشرط في عدم الصلاة عند اختلاله والله أعلم نقله في حواشي الروض (قوله عرفا) أي فالضابط في الكثرة والقلية هنا العرف فيما يعمده الناس قليلا فهو قليل وما يعمده الناس كثيرا فهو كثير وهذا هو الاصح وقيل القليل ما لا يحتاج فيه الى كثرة اليدين والكتف ما يحتاج الى ذلك وقيل الكثير ما يسع وقت ركعة والقليل خلافه وقيل غير ذلك من المعنى (قوله ولو سهوا) أي على الاصح فتبطل مع الكثرة أو الفحش لندرتها فيها أو لقطعه النظم بخلاف القول ومن ثم فرق بين سهوه وعمده وأما مشيه صلى الله عليه وسلم في قصة ذي اليمين فيحتمل التواني وعمده فهي واقعة حال فعلية والاحتمال يبطلها ومقابل الاصح المذكور ان السهو هنا كعمد القليل واختاره ججع منهم السبكي (قوله فلو زاد ركوعا) لم يظهر وجهه فترجع هذا على قول المصنف ترك الافعال الكثيرة وانما يظهر تقريره على ما قدره الشارح قبله ثم مفهوم كلامه أنه لو انحى الى حد لا يجزئه فيه القراءة بأن صار الى الركوع أقرب منه للقيام عدم البطلان لانه لا ينسحق ركوعا قال ع ش ولعله غير مراد وانه متى انحى حتى خرج عن حد القيام ما لم يطل صلاته ولو لم يصل الى حد الركوع لتلاعبه ومثله يقال في السجود انتهى فلي تأمل (قوله لغير قتل نحوحية) أي حيث توقف عليه (قوله أو غيره من الاركان الفعلية) أي كسجود وان لم يطمئن فيه ومنه أن ينحى الجالس الى أن تحاذي جهته ما أمام ركبتيه ولو لتحصيل توركه أو افتراشه كما هو ظاهر لان المبطل لا يغتفر للدوب ولا ينافيه ما في الانحناء لقتل نحوحية لان ذلك تلشية ضرره صار بمنزلة الضرر وري وسبأ اغتفار الكثير الضرو رى فأولى هذا انتهى تحفة ونقل الكردى عن الرملى والقلوبى عدم البطلان بذلك (قوله بطلت صلاته) أي ان كان ما أتى به أولا معتمدا به وأما لو سجد على ما يتحرك بركته ثم رفعه وسجد ثانية لم يضر انتهى ج ل فلي تأمل مع ما يأتي عن التحفة (قوله ان تعمده) تقييد للبطلان وسبأ محترزه (قوله ولم يكن للتابعة) كذا قال في النهاية ويخرج من كلامه

قصد اللعب فانه مبطل كما سيأتي في كلام الشارح قريبا في قوله أو صدق تصفية الخ الى الارشاد لابن المقرئ وتبطل بفعل فحش كوثية وتصفية لعلم قال الشارح في شرحه وخطوة ولو غير مفرطة ثم قال في الامداد وأهمت عبارته بخلاف عبارة أصله ان نحو التصديق بقصد اللعب من جزئيات الفعل الفاحش وهو كذلك فتبطل الصلاة بهما من عالم بتحريمها وجهه ان قصد اللعب أو رثها فحشا في المعنى انتهى كلام الامداد ويحتمل انه أراد بقوله وان قل أي قدر من التلبس بالفعل الفاحش ويحتمل انه أراد بذلك جميع ما ذكر فلي تأمل (قوله الافعال الكثيرة) أي في غير صلاة شدة الخوف ونقل السفر وصيال نحوحية عليه (قوله فلو زاد ركوعا) قال في التحفة ومنه أن ينحى الجالس الى أن تحاذي جهته ما أمام ركبتيه ولو لتحصيل توركه أو افتراشه المندوب كما هو ظاهر لان المبطل لا يغتفر للدوب قال ولا ينافيه ما يأتي في الانحناء لقتل الحية

لان ذلك خشية ضرره صار كالضرر وزني وسيائي اغتفار الكثير للضرر وري فأولى هذا انتهى ورأيت في فتاوى مر مانصه سئل رضي الله عنه عن المصلي اذا جلس للتشهد ثم انحنى لشيء ما كان ركوع مصل من جلوس ثم عاد هل تبطل صلاته أم لا فأجاب لا تبطل صلاته بذلك الا ان قصده به زيادة ركوع انتهى وقال القليوبي ٣٧٦ في حواشي المحلى لا يضر وجوده أى صورة الركوع في توركه أو افتراشه في التشهد خلافا لابن

حجرا انتهى (قوله بخلاف الركن القولي) أى غير تكبيرة الاحرام أو السلام أما زيادته مما فتطل الصلاة (قوله أو للتابعة) مثله ركع أو سجد قبل امامه ثم عاد اليه أو رفع من ركوعه فاقتدى بمن لم يركع

وان لم يطأ ثمن فيه اتلاعه بخلاف الركن القولي لان زيادته لا تغير نظمها وبخلاف الزيادة سهوا أو للتابعة لعذر ولا يضر تعمده زيادة قعود قصير ان عهد في الصلاة غير ركن كان جلس بعد الاعتدال وقبل السجود مثل جلسة الاستراحة

ثم ركع معه فلا يضر لان فعله لأجل المتابعة المأمور بها قال في التحفة بل يجب حتى تبطل بالتخلف عنه بركنين كما اقتضاه اطلاقهم فيما اذا اقتضى به في نحو الاعتدال لكن لو سبقه حينئذ بركن كان قام من سجدة الثانية والمأموم في الجلوس بينهما تابعه ولا يسجد لغوات المتابعة فيما فرغ منه الامام ويسن

مسئلة وهي مسبق أدرك الامام في السجدة الاولى من صلب صلاته فسجد معه ثم رفع الامام رأسه فأحدث وانصرف قال ابن أبي هريرة وابن كج على المسبق أن يأتي بالسجدة الثانية لانه صار في حكم من لم يركع السجدة وان نقل القاضي أبو الطيب عن عامة الاصحاب أنه لا يسجد لانه يحدث الامام انفراد فهي زيادة محضه بغير متابعة فكانت مبطله انتهى والثاني أصح فهو المذهب (قوله وان لم يطأ ثمن فيه) أى في نحو الركوع المذكور قال في التحفة ولو سجد على شيء كخشن أو يده فانتقل عنه لغيره بعد رفع مختار له فالذي يتبعه ترجيحه أخذ من قولهم وان لم يطأ ثمن بطلان صلاته تحامل بثقل رأسه أم لا لوجود صورة سجود في الكل وقولهم لا تبطل بسجوده على يده لانه فلا سجود فهو كالوقوف من الارض ثم رفع رأسه قليلا ثم سجد وذلك لا يضر لانه فعل خفيف انما يأتي على أحد احتمالين القاضي في المسئلة أنه يشترط أن يعتمد على جهة بثقل رأسه وقد تقرر ان قولهم وان لم يطأ ثمن يرد هذا الاحتمال ويرجح الآخر وهو المطلق والقياس المذكور ليس في محله لوجود صورة سجود في مسئلتنا بخلاف المشبه به وخرج بقوله مختار ما لو أصاب جهة نحو شوكة فرفع فانه لا بطلان بل يلزمه العود لوجود الصارف كما عرفت مما مر انتهى فليتأمل (قوله لتلاعه) أى تلك الزيادة فهو تعليل للبطلان (قوله بخلاف الركن القولي) أى غير تكبيرة الاحرام والسلام فلو نقل الفاتحة مثالا الى الركوع أو ركعه لم تبطل صلاته على النص كما سيأتي أما نقل السلام الى غير محله فانه يضر وتقدم ما يتعلق بتكرار التكبير (قوله لان زيادته) أى الركن القولي (قوله لا تغير نظمها) أى صورة الصلاة وهيئتها وأما زيادة ركن الفعل فانه لا تغير نظمها (قوله وبخلاف الزيادة سهوا) أى فانه لا يضر أيضا قال عس ومن ذلك ما لو سمع المأموم وهو قائم تكبيرا فظن أنه امامه فرفع يده للهوى وحرك رأسه للركوع ثم تبين له الصواب فكف عن الركوع فلا تبطل صلاته بذلك لان ذلك في حكم النسيان وبذلك يسقط ما نظره به سم في حواشي الهجعة ومن ذلك ما لو تعددت الأئمة بالمسجد فسمع المأموم تكبيرا فظن أنه امامه فتابعه ثم تبين له خلافه فرجع الى امامه ولا يضر ما فعله للتابعة لعذر فيه وان كرر انتهى تأمل (قوله أو للتابعة) أى وبخلاف زيادة الركن الفعل للتابعة فهو عطف على سهوا قال الكردى كان ركع أو سجد قبل امامه ثم عاد اليه معه أو ركع من ركوعه فاقتدى بمن لم يركع ثم ركع معه فلا يضر قال في التحفة بل يجب حتى تبطل بالتخلف عنه بركنين كما اقتضاه اطلاقهم فيما اذا اقتضى به في نحو الاعتدال لكن لو سبقه حينئذ بركن كان قام من سجدة الثانية والمأموم في الجلوس بينهما تابعه ولا يسجد لغوات المتابعة فيما فرغ منه الامام ويسن فيما اذا ركع قبله مثلا متعمدا انتهى (قوله بعد الاعتدال وقبل السجود) زاد في النهاية أو جلس من سجود التلاوة للاستراحة وان قبل قيامه زاد على ما في النهاية أو عقب سلام امام في غير محل جلوسه (قوله مثل جلسة الاستراحة) قال في التحفة وهو ما يسع ذكر الجلوس بين السجدين ودون قدر التشهد انتهى ومراده بقدره قدر أقله لما قدمه في التحفة في صفة الصلاة من انه اذا طوّل الجلوس بين السجدين فوق ذكره المشروع فيه قدر أقل التشهد عاما ما بطلت صلاته ثم ذكر عند الكلام على جلسة الاستراحة لا يجوز تطويلها قال كالجلوس بين السجدين بضابطه السابق وذكر قبل باب شروط الصلاة من التحفة أن المسبق اذا كان جلوسه مع امامه في غير محل تشهد الاول لزمه القيام بتسليمته فوراً ولا بطلت صلاته ان علم وتعمد وظاهر ان محله ان طوله كجلسة الاستراحة أو فيما كره له التطويل انتهى وفي سجود السهو من التحفة فيما اذا لم يجلس الامام للاستراحة لا يجوز للمأموم التخلف للتشهد الاول

فما اذا ركع قبله مثلا متعمدا انتهى (قوله بعد الاعتدال وقبل السجود) زاد في النهاية أو جلس من سجود التلاوة للاستراحة وان قبل قيامه زاد على ما في النهاية أو عقب سلام امام في غير محل جلوسه (قوله مثل جلسة الاستراحة) قال في التحفة وهو ما يسع ذكر الجلوس بين السجدين ودون قدر التشهد انتهى ومراده بقدره قدر أقله لما قدمه في التحفة في صفة الصلاة من انه اذا طوّل الجلوس بين السجدين فوق ذكره المشروع فيه قدر أقل التشهد عاما ما بطلت صلاته ثم ذكر عند الكلام على جلسة الاستراحة لا يجوز تطويلها قال كالجلوس بين السجدين بضابطه السابق وذكر قبل باب شروط الصلاة من التحفة أن المسبق اذا كان جلوسه مع امامه في غير محل تشهد الاول لزمه القيام بتسليمته فوراً ولا بطلت صلاته ان علم وتعمد وظاهر ان محله ان طوله كجلسة الاستراحة أو فيما كره له التطويل انتهى وفي سجود السهو من التحفة فيما اذا لم يجلس الامام للاستراحة لا يجوز للمأموم التخلف للتشهد الاول

(قوله بأن لا يعد عرفاً الخ) قال في باب صلاة العبد من التحفة العرف فقط مضطرب في مثل ذلك ويظهر ضبطه بأن لا يستقر العضو بحيث يفصل رفعه عن هويته حتى لا يسميان حركة واحدة انتهى (قوله ولو معاً) أي ولو جحد ثلاثة حركات متوالية إذا لفرق بين كونها من جنس أو جنسين أو أكثر وحينئذ فينبغي التنبيه لذلك عند رفع اليدين للركوع أو الاعتدال فإن ظاهر هذا بطلان صلاته إذا تحرك رأسه حينئذ وكذا عند التحريم بناء على ما نقله سم في حواشي المنهج عن مر خلافاً لما نقله عن فتاوى ٣٧٧ الخطيب إلا أن وجدت الحركات

بعد تمام التكبير وعبارته أعني سم فرع فعل منطلق قبل تمام تكبيرة الاحرام ينبغي البطلان بناء على الاصح أنه يتم التكبيرة بين دخول الصلاة من أول التكبيرة

بخلاف الجلوس قبل نحو الركوع لأنه لم يعد (أو فعل ثلاثة أفعال متوالية) بأن لا يعد عرفاً فكل منها منقطع عما قبله (كثلاث خطوات) وإن كانت بقدر خطوة مغفورة أو مضغبات ثلاث (أو حركات متوالية مع تحريك اليد في غير الحرب) وكان حرك يديه ورأسه ولو معاً أو خطأ خطوة واحدة أو يافعل الثلاث وإن لم يزد على الواحدة (أو وثبة)

وفاقلمر خلافاً لما له في فتاوى الخطيب ويلزمه أن يجوز كشف عورته في أثناء التكبيرة وأن يجوز مصاحبة النجاسة في أثناءها والافق القبح

وان عاد للقيام لان الموى بقصد السجود لا يقوم مقام هوى الركوع تأمل (قوله بخلاف الجلوس قبل نحو الركوع) أي فإنه بمجرد بل عجزه عن حدة القيام في الفرض تبطل وإن لم يقم كما يأتي (قوله لأنه لم يعد) أي فكان تأثيره في تغيير نظمها أشد قال في التحفة ولا يضر انحناؤه من قيام الفرض وإن بالغ فيه لقتل نحو حية (قوله أو فعل ثلاثة أفعال متوالية) عطف على زادر كوعاً (قوله بأن لا يعد عرفاً الخ) تصويراً للتوالي قال في التحفة العرف مضطرب في مثل ذلك ويظهر ضبطه بأن لا يستقر العضو بحيث يفصل رفعه عن هويته حتى لا يسمي حركة واحدة (قوله كل منها) أي كل واحد من الثلاثة (قوله منقطعاً عما قبله) أي من الأول والثاني قال في التحفة بخلاف ما إذا تفرقت بأن عد عرفاً فانهقطاع الثاني أي مثلاً عن الأول أي أو عن الثالث وحد البغوى بأن يكون بينهما قدر ركعة هرب ضعيف كما في المجموع (قوله ثلاث خطوات) أي متوالية فهي وتعد لثلاثة أفعال (قوله وإن كانت) أي الثلاث (قوله بقدر خطوة مغفورة) أي بأن يتقارب خطاه (قوله أو مضغبات ثلاث) أي متوالية وهو عطف على ثلاث خطوات قال في المصباح مضغبت الطعام مضغماً من بابي نفع وقتل على كته (قوله أو حركات) بفتح الحاء وتشديد الكاف جمع حكة كذلك وهي أحرار جرم على جرم صكاوتها كاصطكاك جرمها فكل كل الآخر (قوله متوالية) راجع لجميع الأمثلة كما تقرر (قوله مع تحريك اليد) أي الكعب بخلاف ما إذا لم يحركها كما سيأتي في المتن وهذا راجع للأخيرة فقط كما لا يخفى (قوله في غير الحرب) بفتح حين معروف وفي كتب الطب أن الحرب خلط غلظ يحدث تحت الجلد من مخالطة البلغم الملح للدم يكون معه شورور وما حصل معه هزال لكثرة (قوله وكان حرك الخ) عطف على ثلاث خطوات (قوله يديه ورأسه) مفعول حرك من التحريك (قوله ولو معاً) كذا في فتح الجواد قال أخذ من قولهم لا فرق عند كثرة الأفعال بين كونها في جنس واحد أو أكثر قال الكردي ينبغي التنبيه لذلك عند رفع اليدين للتحريم أو الركوع أو الاعتدال فإن ظاهر هذا بطلان صلاته إذا تحرك رأسه حينئذ وفي الفتاوى ما نصه قدمه حوا بأن تصفيق المرات في الصلاة ودفع المصلي للبار بين يديه لا يجوز أن يكون ثلاث مرات متوالات مع كونها مندو بين فيؤخذ منه بالبطلان فيما لو تحرك حركتين في الصلاة ثم عقبها بحركة أخرى مسنونة وهو ظاهر لأن الثلاثة لا تغتفر في الصلاة لنسيان ونحوه مع العذر فأولى في هذه الصورة الخ وفيه من الحرج ما لا يخفى لكن اغتفر بالجمال الرمدى توالى التصفيق والرفع في صلاة العبد وهذا يقتضي أن الحركة المطلوبة لا تتم في المبتطل وعن باخرمة ما يوافقه (قوله أو خطأ خطوة واحدة) عطف على زادر كوعاً (قوله ناو يافعل الثلاث) أي ولاعباً بأن نوى فعلهن ثم فعل واحدة (قوله وإن لم يزد على الواحدة) أي بل اقتصر عليها قال في المغنى وإذا نكلم بحرف ونوى أن يأتي بحرفين هل تبطل صلاته قياساً على ذلك أو لا لم أر من تعرض له والظاهر الأول انتهى وقد جزم بما استظهره جمع من المتأخرين منهم ع ش حيث قال وكلا الفعلين لا قول حتى لو قصد الاتيان بحرفين متواليين فأتى بأحدهما بطلت صلاته وأقره البجيرمي (قوله أو وثبة وثبة) عطف على زادر كوعاً قال في المصباح وثب وثباً

٤٨ - ترسمي - في

فلتبطل انتهى نعم اغتفر مر توالى التصفيق والرفع في صلاة العبد فينبغي أن يراجع هل يقال بنظيره هنا بجامع ان رفع اليدين مطلوب عند التحريم والركوع كما أنه مطلوب في العبد وكان الحركات عند التصفيق مطلوبة فليتأمل فإني لم أقف على من نبه عليه ثم رأيت في حاشية الجرهمي ما نصه قوله وكان حرك يديه ورأسه أي معاً لا يدخل فيه كما يفهمه كثير من الطلبة ما يسن عند التحريم من أطراق الرأس مع رفع اليدين لأن كلا منهما مسنونة وبقرض تسليم وروده أخذ من قول الشيخ أن المبتطل لا يغتفر لمسه وبالمعتمد في التحريك للسنة ما قاله أبو مخزومة من عدم البطلان في السنة واقفاء الشيخ بأن من تحرك حركتين ثم تحرك لمسنون بالبطلان فيه نظر فالمعتمد قول باخرمة ومن هذا الباب تكبيرات نحو العبد إذا توالى فلا تبطل كما شمله كلامهم

وصرح به الرملي واعتمده الاسميوطي في الأشباه والنظائر فقول الشيخ بالبطلان ضعيف جدا فتأمل به ومنه تكثير التصفيق كما مر كما أفنى به الشهاب الرملي واعتمده ولده في النهاية ولو لرجل كما صرح به ابن قاسم والحديث ما لي أراكم أكثرتم التصفيق بؤيده فتأمل به انتهى فراجعه (قوله ولا تكون الوثبة الافاحشة) قال في فتح الجواد وأفهمت عبارته أي الارشاد أن الوثبة لا تكون الافاحشة وهو كذلك لما فيها من الانحناء المخرج عن حد القيام بخلاف ما لا يخرج ٣٧٨ عن حده وكان من قيد بالفاحشة احتراز عن هذه انتهى لكن في الامدادان

هذا التماس لم لو سلمت تسميته وثبة وفي التحفة لناوثة غير فاحشة وهي التي ليس فيها ذلك الانحناء فلا يضر على ما أفهمه المتن لكن قال غير واحد أنها لا تكون الافاحشة وانها مبطلية مطلقا وفي النهاية ولا تكون الوثبة الا فاحشة أو ضرب ضرب مفرطة أو صفيق تصفيقة أو خطا خطوة يقصد اللعب وان كانت التصفيقة بغير ضرب الراحتين (بطلت) صلاته في جميع ما ذكر (سواء كان عامدا أو ناسيا) لما فاة ذلك لكثرة أو خسه للصلاة واشعاره بالاعراض عنها والخطوة بفتح الخاء المرة

من باب وعد قفز وثوبا وثيا فهو وائب والعامية تستعمله بمعنى المبادرة والمباصرة (قوله ولا تكون الوثبة الافاحشة) هذا ما جرى عليه جمع خلاف ما أفهمه المتن أن لناوثة غير فاحشة ولذا عير في الهجة بقوله * وفعله فاحشة كان يشب * الخ وعبارة التحفة مع المناهج وتبطل بالوثبة الفاحشة لما فاتها للصلاة لان فيها انحناء بكل البدن وبه يعلم أن لناوثة غير فاحشة وهي التي ليس فيها ذلك الانحناء فلا تضر على ما أفهمه المتن لكن قال غير واحد انها لا تكون الافاحشة وانها مبطلية مطلقا أي وجد فيها انحناء بكل البدن أو لا قال بعضهم الآن يقال ان الفاحشة في كلام المتن كالصفة الكاشفة للإشارة الى أن ما فحش حكمه حكم الوثبة فليتأمل (قوله أو ضرب ضرب مفرطة) أي الحاقا لها بالوثبة ومما ألحق بها كما أفنى بها الشهاب الرملي تحريك جميع البدن فتبطل بها ولكن ليس من تحريك جميع البدن ما لو مشى خطوتين (قوله أو صفيق تصفيقة) أي واحدة (قوله أو خطا خطوة) كذلك (قوله يقصد اللعب) قيد للتصفيقة والخطوة قال في التحفة ما لم يجهل البطلان بذلك ويعذر الخ كرده (قوله وان كانت التصفيقة بغير ضرب الراحتين) أي فأولى اذا كانت بغيرهما وفي المغني نقلا عن الرافعي ولو فعلته على وجه اللعب عامة بالتحريم بطلت وان كان قليلا فان اللعب ينافي الصلاة انتهى ويؤخذ من ذلك أنها اذا فعلت فعلة من الصور الأربع على وجهه اللعب كان الحكم كذلك وهو كذلك وانما انصوا على هذه لان الغالب أن اللعب لا يقصد الا بها وقد أفنى شيخني في شخص أقام أصبعه الوسطى وهو في صلاته لشخص لا عاب معه بأن صلاته تبطل انتهى مافي المغني (قوله بطلت صلاته) جواب لو المقدرة في قوله أو فعل ثلاث أفعال الخ (قوله في جميع ما ذكر) أي في المتن والشرح ثم البطلان المذكور فيما اذا فعل ذلك أثناء الصلاة وأما لو قارن تكبيرة الاحرام فنقل عن افتاء بعضهم عدم البطلان لكن الذي بحثه العلامة سم وفاقا للرملي البطلان أيضا قال بناء على الاصح أنه يتم التكبيرة يتبين دخول الصلاة من أولها ويلزم الافتاء المذكور وأن يجوز كشف عورته في أثناء التكبير وأن يجوز مصاحبة النجاسة في أثناءها أو الافا الفرق فليتأمل انتهى ببعض تصرف (قوله سواء كان عامدا) أي في فعله ما ذكر غير زيادة الركن الفعلي لما مر أنه لا يضر سهوه (قوله أو ناسيا) أي فلا فرق في البطلان بين المتعمد والناسي هذا ما عليه الجمهور ولذا قال

ووسطي كثر حتى سهو * مثل موالاته ثلاث خطوات

ومصحح المتن عدم البطلان حالة السهو مع تصحيح البطلان بالكلام الكثير وقال في التحقيق انه المختار لما تضمنه حديث ذي اليمين من اشتماله على أفعال كثيرة لدخوله وخروج وجهه وخروج سرعان الناس من المسجد وأنهم الصلاة والناس معه والمغني فيه أنه لما احتل قليل الفعل عمدا العسر التحريم واحتمل كثره سهوا وتبعه السبكي والاسنوي والأذري وفي الجواب عن الحديث تكلف وتأويله صحب (قوله لما فاة ذك) أي جميع ما ذكر وهذا تعليل للبطلان (قوله لكثرة) أي بالنسبة للخطوات والمضغات والحركات ونحوها وهذا تعليل للمنافاة (قوله أو خسه) أي بالنسبة لنحو الوثبة (قوله للصلاة) متعلق بالمنافاة (قوله واشعاره بالاعراض عنها) أي عن الصلاة وهذا بالنسبة لنحو التصفيقة مع قصد اللعب على ما عتمده في فتح الجواد اذا المؤثر هو قصد اللعب أو المنافاة ومن ثم صرحوا بأن الالتفات بالوجه بقصد ذلك مبطل تأمل (قوله والخطوة) مبتدأ (قوله بفتح الخاء) حال منه على مذهب سيبويه (قوله المرة) خبره في المصباح خطوات أخطو وخطوا مشيت الواحدة خطوة مثل ضرب وضربة والخطوة بالضم ما بين الرجلين

هو بيان للواقع اذا الوثبة لا تكون الافاحشة لما فاتها الصلاة انتهى وفي حواشي المنهج للشهاب ابن قاسم يمكن أن يقال ان الفاحشة في كلام المناهج كالصفة الكاشفة للإشارة الى أن كل ما فحش حكمه حكم الوثبة فليتأمل انتهى (قوله يقصد اللعب) قيد للتصفيق والخطوة قال في التحفة ما لم يجهل البطلان بذلك ويعذر و قول جمع في

ضرب البطن على البطن لا بد مع قصد اللعب من التحريم ينفيه تصريحهم الشامل لسائر صور التصفيق بأن محل عدم البطلان بالفعل القليل وإن أيسح ما لم يقصد به اللعب انتهى وظاهر كلام النهاية يوافق الجميع فانه قال فان صفقت ولو بغير بطن على بطن فاصدة اللعب به عامدة عامة بطلت صلاتها انتهى

(قوله وهي المرادة هنا) وبضمها ما بين القدمين وهو المراد في صلاة المسافر وقيل لغتان فيهما ذكره الاسنوي وغيره (قوله بخلاف نقلها الى مساواتها) اعتمد ايضا في شرح الارشاد واليه يعيل كلامه في شرح العباب ايضا لكن كلامه في التحفة يعيل الى خلافه وعبارتها وقضية تفسير الفتح الاشهر هنا بالمرء وقوله ان الثاني ليس مرادها هنا حصوها بمجرد نقل الرجل امام او غيره فاذا نقل الاخرى ٣٧٩

حسبت أخرى وهكذا هو

محتمل وان كنت جربت في شرح الارشاد وغيره على خلافه ومما يؤثر بذلك جعلهم حركة اليدين على التعاقب أو المعية مرتين مختلفتين فكذلك الرجلان انتهت واستقرت ابن أبي

وهي المترادة هنا ذهي عبارة عن نقل رجل واحدة فقط حتى يكون نقل الاخرى ابعده عنها أو اقرب خطوة أخرى بخلاف مثلها الى مساواتها وذهاب اليد ورجوعها ورفعها ووضعها حركة واحدة أما في الجرب الذي لا يصبر معه على عدم الحلق فينفر الحلق لاجله وان كثرت لاضطراره اليه (ولا يضر لفعل القليل)

شرى في شرح الارشاد الاول ونقله ابن الخطيب اليماني عن المتأخرين واعتمد الشهاب الرمي وابنه والخطيب وغيرهم الثاني وهو ان نقل الرجل الاخرى خطوة ثانية مطلقا (قوله وذهاب اليد ورجوعها) أي على التوالي كما في التحفة والنهاية ومثله الرجل كما قاله القليوبي في حواشي

وجمع المفتوح على لفظه مثل شهوة وشهوات وجمع المضموم خطى وخطوات مثل غرف وغرفات في وجوها (قوله وهي المرادة هنا) أي أما مضموم الخاء فهي المرادة في صلاة المسافر وقيل لغتان فيهما ذكره الاسنوي وغيره (قوله اذهي) أي الخطوة هنا (قوله عبارة عن نقل رجل واحدة فقط) أي الى أي جهة كانت حتى لو رفع رجله الى جهة العلو ثم لجهة السفلى عد ذلك خطوتين وظاهره وان كان ذلك على التوالي فان نقلت الاخرى عدت ثانية سواء ساوى بها الاولى أم قدمها عليها أم أخرها عنها قاله الحلبي والمعتدل أن النقل لجهة العلو ثم لجهة السفلى خطوة واحدة ب ج (قوله حتى يكون نقل الاخرى) الظاهر أن حتى هنا تفرعية بمعنى الغاء ويكون مرفوع تأمل (قوله الى ابعدها) أي تلك الرجل المنقولة أولا (قوله أو اقرب) أي جنبها وانظر مراديه وعبارته غير سواء أقدمها أو أخرها الخ ولعلها مرادة فليحذر (قوله خطوة أخرى) بالنصب خبر يكون (قوله بخلاف نقلها) أي الاخرى (قوله الى مساواتها) أي الاولى فانها خطوة واحدة فهذا النقل داخل في معنى الخطوة هذا ما اعتمدته في شرح الارشاد وفاقا للسكال ابن أبي شريف والذي اعتمدته الرمي والخطيب وغيرهما أن نقل الرجل الاخرى خطوة ثانية مطلقا وهو مقتضى صنيعة في التحفة حيث قال ما نصه وقضية تفسير الفتح الاشهر هنا بالمرء وقوله ان الثاني ليس مرادها هنا حصوها بمجرد نقل الرجل امام او غيره فاذا نقل الاخرى حسبت أخرى وهكذا هو محتمل وان جربت في شرح الارشاد وغيره على خلافه ومما يؤثر بذلك جعلهم حركة اليدين على التعاقب أو المعية مرتين مختلفتين فكذلك الرجلان انتهت (قوله وذهاب اليد ورجوعها) أي على التوالي كما هو ظاهر تحفة (قوله وضعها ورفعها) أي اليد لكن على محل الحلق مثلا (قوله مرة واحدة) أي بخلاف الرجل فان ذهابها ورجوعها حركتان والفرق بينهما وبين اليد أن اليد تتبلى بتحركها كثيرا بخلاف الرجل لان عادت السكون قاله سم (قوله أما في الجرب) مقابل قول المتن سابقا في غير الجرب (قوله الذي لا يصبر معه على عدم الحلق) أي بأن يحصل له ما لا يطاق الصبر عليه عليه عادة قال سم ولم يكن له حاجة بخلافه من هذا الحلق زمانا يسع الصلاة قبل ضيق الوقت فان كان وجب عليه انتظاره كما في السعال ونحوه على حد سواء نقله ع ش بالمعنى (قوله فيفتقر الحلق) جواب أما (قوله لاجله) أي الجرب (قوله وان كثرت) أي الحلق وزاد على ثلاث مرات (قوله لاضطراره اليه) تمليل للاغتفار والضمير المحرور بالإضافة للمصلي وبالي للحلق ويؤخذ منه ان من ابتلى بحركة اضطرار ينة نشأ عنها عمل كثير سومح فيه ومرفيع من ابتلى بسعال ماله تعلق بذلك (قوله ولا يضر الفعل القليل) أي وكذا الكثير المتفرق بحيث يعد كل منعطفا عما قبله قال في حواشي فتح الجواهر العبرة بعد المصلي لتعدد معرفة ذلك من غير ليمضي أو يقطع ووجوب سؤاله بعد هذا البعد أو لا مشق جدا وعلى التنزل فلو اختلف عليه مخبران براعى من وهل يأتي هنا عدد التواتر أولا لانه اخبار عن اجتهاد ولا دخل للتواتر فيه لان المخبر بالطول مثلا مستند في ذلك الاستقراء العرفي أو النظر الى أمثال تلك الصور في العرف وكل هذه الفروع للنظر فيها مجال واسع والاقرب الآن الرجوع الى المصلي ويؤيده قولهم في غير ذلك لوشك في شيء أهو قليل أم كثير فله حكم القليل فكذلك يقال في شيء أهو طويل أو قصير فله حكم القصير وحينئذ متى شك المصلي حكم بعدم الطول ومضى في صلاته فتأمل هذا وحفظه واجره في سائر نظائره من كل ما صدر من المصلي مما يتعلق بضبط المبطل منه بالعرف انما يرجع فيه الى اجتهاده بأن غلب على ظنه الطول أو الكثرة أو اختلال الغورية مثلاً قطع صلاته ولا يبق فيها ولا يرجع لقول غيره اللهم إلا أن يفرض ان كثير بن أخبر ودأن العرف بخلاف ما ظنه حينئذ يحتمل رجوعه لاخبارهم ولا يتصور رهناتواتر يفيد العلم لان شرطه أن ينتهي الى محسوس أي

الحلى وعبارته نقل القدم عن محله سواء أعاده الى محله أو غيره فان أعاده لذلك بعد سكونه خطوة ثانية والا فواحدة انتهت (قوله وضعها ورفعها) وكذا رفعها ثم وضعها لكن على محل الحلق كما في التحفة والنهاية أيضا (قوله لا يصبر معه) عبارة التحفة الانحوا حكمة لا يصبر معها على عدمه بأن يحصل له ما لا يطاق الصبر عليه عادة انتهت وفي النهاية كالتحفة ويؤخذ منه ان من ابتلى بحركة اضطرارية نشأ عنها عمل كثير سومح به

(قوله لكنها خلاف الاولى) وهو مراد من عبر بالكراهة كالتحقيق والمجموع وفتح الجواد وغيرها كما أوضحه الشارح في شرح العباب وفي شرح العباب أيضا تقييد كون ما تقدم خلاف الاولى لاحاجة اليه قال كما هو ظاهر ثم ذكر ما حاصله ان من الحاجة عند التسبيحات في صلاة التسبيح الخ (قوله كتحريلك ٣٨٠ الاصابع) قال في شرح العباب بشرط ان لا تتحرك كفه بالذهب والاياب كما

في الكافي وقيل لا يضر تحريكها أيضا لان أكثر السبدن ساكن انتهى (قوله واللسان) ظاهر اطلاقه هذا كفتح الجواد أنه لا فرق بين أن يخرج الفم أو يخرج الفم إلى خارج الفم أو يخرج الفم داخله وهو الذي اعتمد به الشهاب الرملي وتبعه ابن

مدرك بأحد الخمس وما هنا أمر مجتهد فيه وهو ان العرف يقضى فيه بما اذا انتهى (قوله الذي ليس بفاحش) أي ولم يقصد به لعبا ولا مشرعا في الكثير أخذ ما مر (قوله ومنه) أي من الفعل القليل (قوله الخطوطان وان اسمنا) أي حيث لا وثبة كما هو ظاهر (قوله واللبس الخفيف) عطف على الخطوطان أي وان كان بما أشارة اليدين خلافا لما نقل بعض المتأخرين عن القفال أن العمل الكثير في الصلاة هو الذي يحتاج الى اليدين معا كربط السراويل والقليل ما لا يحتاج اليهما انتهى ويمكن تأويله (قوله وفتح كتاب) عطف أيضا على الخطوطان (قوله وفهم ما فيه) أي ما في الكتاب وكذا القراءة في المصحف وان قلب أو راقه أحيانا (قوله لكنه) أي الفعل القليل المذكور (قوله مكره) أي اذا كان عمدا الغير حاجة قال في التحفة ومن القليل قتله لنحو قوله لم يحمل جلداه ولا مسه وهي ميتة وان أصابه قليل من دمه أو يحرم رميها في المسجد ميتة وقتلها في أرضه وان قل دمه لان فيه قصده بالمستقذر وأما القاءها أو دفنها فيه حية نفاها فتاوى المصنف حله ويؤيده ما جاء عن أبي أمامة وابن مسعود ومجاهد أنهم كانوا يتفلقون في المسجد ويدفنون القمل في حصاه وظاهر كلام الجواهر تحريمه به صرح ابن يونس ويؤيده الحديث الصحيح واذوا جسد أحدكم القملة في المسجد فليصرها في ثوبه حتى يخرج من المسجد والاول أو وجهه مدر كالان موتها فيه وايداعها غير متيقن بل ولا غالب ولا يقال رميها فيه تعذيب لها لانها تعيش بالتراب مع ان فيه مصلحة كدفنها وهي الامن من توقع ايدائها لوتر كت بلارمى أو بلادفن انتهى بالحرف (قوله ولا حركات خفيفات) أي لا تضر لانها ملحقة بالفعل القليل وفي بعض النسخ خفيفة بالافراد والاول أفصح لان حركات جمع مؤنث سالم وهي من أمثلة جمع القلة عند سيبويه والأفصح فيها المطابقة مطلقا كجمع الكثرة للماقل بخلاف غيره فالأفصح الافراد وقال العلامة الاسقاطي

في جمع قلة لما لا يعقل * تطابق الوصف لديهم أمثل

ويطابق الجمع الذي عقل كذا * وغيره في كثرة بعكس ذا

تأمل (قوله وان كثرت وتوالت) هذا هو الاصح اذ لا يخل ذلك بهيئة الخشوع والتعظيم فاشبه الفعل القليل والثاني تضر بذلك لانها أفعال كثيرة متوالية فاشبهت الخطوات (قوله لكنها) أي الحركات الخفيفات (قوله خلاف الاولى) أي ولا يقال مكره كما في المجموع لكن جزم في التحقيق بكراهته وهو غريب أفاده في الاسنى قال ع ش لعل المراد انه غريب تقلا والافلاكراهة فيه هو القياس خروجا من خلاف مقابل الاصح انتهى وقد ذلك في الانعاب بما لا حاجة اليه ثم ذكر ان من الحاجة عند التسبيحات في صلاة التسبيح تأمل (قوله وذلك) أي الحركات الخفيفات (قوله كتحريلك الاصابع) أي بشرط أن لا تتحرك كفه بالذهب والاياب كما في الكافي فان حرك كفه في ذلك ثلاثا متوالية بطلت خلافا للزركشي وما يفهم من كلام الامام من التسوية بينها وبين الاصابع (قوله في نحو سبعة وحكة) أي كعقد أو نحل والسبعة بضم السين وسكون الباء خرزات منظومة والجمع سبع كغرفة وغرف وسئل السيوطي رحمه الله عنها هل لها أصل في السنة فالف رسالة سماها المنهج ذكر فيها الأحاديث وآثارا منها ما أخرجه الحاكم وصححه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعقد التسبيح بيده ومنها ما رواه الديلمي في مسند الفردوس عن علي مرفوعا نعم المذكرة السبعة ومنها ما أخرجه ابن سعد عن أبي هريرة أنه سمي بالزوى المجموع وغير ذلك (قوله فلا بطلان بجميع ذلك) أي من الخطوتين واللبس الخفيف الخ وذلك لانه صلى الله عليه وسلم فعل

الذي ليس بفاحش ومنه الخطوطان وان اسمنا واللبس الخفيف وفتح كتاب وفهم ما فيه لكنه مكره (ولا حركات خفيفات وان كثرت) وتوالت لكنها خلاف الاولى وذلك (كتحريلك الاصابع) في نحو سبعة وحكة فلا بطلان بجميع ذلك

م وقال في النهاية ولا باخراج لسانه كذلك خلافا لما أفقته به البلقيني قال سم في حواشي المنهج ومال طب لموافقة البلقيني انتهى وعبارة شرح العباب للشارح وينبجحه الحماقي اللسان بها في ذلك ثم رأيت القاضي وغيره أفتوا بأن ادامة تحريك الاجفان واللسان من القليل والبلقيني أفقته بأنه لو أخرج لسانه ثلاث مرات متوالية بطلت صلاته

فناقضهم في اللسان ويمكن الجمع بالفرق بين مجرد التحريك فلا بطلان به مطلقا وهو ما قالوه وبين اخراجه الى خارج الفم فتبطل القليل لفحش حركته حينئذ وعليه يحمل كلام البلقيني انتهت بحر وفها وأفتى شيخ الاسلام زكريا بأن الظاهر انه ان حركه بلا تحويل له لم تبطل انتهى وهو احتمال في التحفة وعبارتها بحث ان حركة اللسان ان كانت مع تحويله عن محله أبطل ثلاث منها وهو محتمل انتهت وفي الامداد ووجه

الحاق باللسان بها وكذا الاذن ان تصور لا يقال كلام الانوار يقتضي البطلان في اللسان وهو اوصوت بلاهجاه ولم تبطل الا بثلاث مرات متواليات انتهى ملخصا اذ لا موجب للبطلان حينئذ التحرك للسان أو الشفة لا تامة ان لا موجب الا ذلك ونحوه على تحريك اللحي انتهى وهو موافق للاول ومثل تحريك اللسان في عدم الابطال تحريك الذكر (قوله ترك المفطر) قال الشارح في شرح العباب وان قل كان نكش اذنه بشي فوصل باطنها انتهى ونحوه في الهابة (قوله بوصول مفطر جوفه) افهم كلام الشارح انه لا بد من التعمد وعلم التحريم أو التقصير في تعلمه بان كان مخالطا للمسلمين لا نه غير بوصول مفطر ولا يكون الواصل الى الجوف مفطرا الا حينئذ ولو كان بين أسنانه شي وعجز عن اخراجه فغري به الريق في صلاته فالصائم لا يفطر بذلك ٣٨١ فلا تبطل به الصلاة نعم يستثنى من ذلك

الأكراه على تناول المفطر
فانه لا يبطل الصوم على
المعتمد ويبطل الصلاة كما
في التحفة والنهاية وغيرهما
لشدة منافاة ذلك للصلاة

مع ندرته قال في شرح
العباب بعد كلام قرره وعلم
بما ذكر في المكره مع

وان تعمد مالم يقصده
منافاتها وان لم يعف عن قليل
الكلام عمدا لانه لا يحتاج
اليه فيها بخلاف الفعل
فعفي عما يتعمد الاحتراز
عنه مما لا يخل بها والاحتراز
واللسان كالاصابع
وقد بين الفعل القليل
كقتل نحو الحية (الشرط
الثاني عشر ترك) المفطر
فتبطل بوصول مفطر جوفه
وان قل ولو بلا حركة قسم
أو مضغ

ما يأتي في الصوم انه لو أكره
مصل صائم على أكل كثير
كتب في هامش الأخير م
ما وجهه القبيح بالكثير
بطلت صلاته دون صومه
انتهى (قوله أو مضغ)
كانه من عطف الخاص
على العام فتحريك الفم

القليل وأذن فيه فخلع نعليه في الصلاة ووضعهما عن يساره وغزرجل عائشة في السجود وأشار برد السلام وأمر بقتل الاسودين الحية والعقرب وأمر بدفع المار وأذن بتسوية الحصى في أحاديث صحيحة في ذلك قال الشيخ عمدة وجه ذلك بعد كثرة الأدلة ان المصلي يعسر عليه السكون على هيئة واحدة في زمان طويل ولا بد من رعاية التعظيم فعني عن القليل الذي لا يخل بالتعظيم دون الكثير فافهم (قوله وان تعمد) أي فالاولى اذا كان ناسيا (قوله مالم يقصده) أي بما ذكر من الفعل القليل ونحوه (قوله منافاتها) أي الصلاة وأما اذا قصد به ذلك فانه مبطل نظير ما مر فيمن خطا خطوة ناو بإفعل الثلاث (قوله وانما لم يعف عن قليل الكلام عمدا) فاستوى قلبه وكثيره في الابطال وهذا جواب عن سؤال غني عن البيان (قوله لانه لا يحتاج اليه) أي الكلام القليل (قوله فيها) أي في الصلاة (قوله بخلاف الفعل) أي فانه محتاج اليه (قوله فعفي عما يتعمد الاحتراز عنه) أي من الفعل وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم صلى وهو حامل أمامة بنت بنته فكان اذا سجد وضعها واذا قام حملها رواه الشيخان (قوله مما لا يخل بها) أي الصلاة وهو القليل عرفا (قوله والاحتراز) جمع جفن وهو غطاء العين من أعلى وأسفل ويجمع أيضا على أجفن وجفون (قوله واللسان) أي ومثله الذكر والاذن (قوله كالاصابع) أي فلا يضطر تحريكها وان كثرت وتوالت لانها أعضاء خفيفة اذا مراد خفة التحريك بدليل قولهم ان المضغ وحده فعل يبطل كثيره مع خفة المضغ لكن آتاه وهي اللحي عضو غير خفيف وظاهر اطلاقه في اللسان انه لا فرق بين أن يخرج القم أو يحركه داخله وهو الذي اعتمده جمع خلافه للبقي في وفي الايعاب يمكن الجمع بالفرق بين مجرد التحريك فلا بطلان به مطلقا وهو ما قالوه وبين اخراجه الى خارج القسم فتبطل باخراجه الى خارج الفم وتحريكه ثلاث حركات فحش حركته حينئذ وعليه يحمل كلام البلقيني نقله الكردي بالمعنى (قوله وقد بين الفعل القليل) هذا امر تبطل بقول المصنف ولا يضطر الفعل القليل (قوله كقتل نحو الحية) أي والعقرب لما صبح من أمره صلى الله عليه وسلم في الصلاة واما الترمذي وصححه (قوله الشرط الثاني عشر) أي من الشروط الخمسة عشر (قوله ترك المفطر) أي للصوم والمفطرات عشرة يتصور منها ثمانية اربعة الحقة والردة والجنون ووصول شي الى الجوف والثلاثة الاول لا يقال فيها عمدا أو سهوا والاخير لا يفطر الا ان كان عمدا مع العلم بالتحريم فقوله ترك مفطر خرج منه السهو والجهل مع العذر فلهذا احتاج الى عطف قوله وترك غير المفطر أيضا نحو الاكل الى آخره أي سهوا أو جهلا ما عمدا فقد دخل في المفطر هكذا اقرره بعض المحققين في مثل صنيع الشارح فليتامر (قوله فتبطل) تفرع على اشتراط ترك المفطر والضمير للصلاة (قوله بوصول مفطر جوفه) افهم تعليقه الحكم على كونه مفطرا انه لا بد من التعمد وعلم التحريم أو التقصير في تعلمه ان كان مخالطا للمسلمين اذ لا يكون الواصل الى الجوف مفطرا الا حينئذ نعم يستثنى من ذلك الاكراه على تناول المفطر فانه لا يبطل الصوم على المعتمد ويبطل الصلاة لندرة الاكراه فيها (قوله وان قل) أي عرفا ولا يقيده بنحو السمسمة (قوله ولو بلا حركة قسم) أي لان المبطل هو الوصول للجوف وأشار بلو الى خلاف فيه قال في المغنى وهل المبطل الفعل أو وصول المفطر جوفه وجهان أصحهما الثاني (قوله أو مضغ) أي أو بلا مضغ قال الكردي من عطف

لاتعلق له بوصول المفطر الى الجوف بل هو فعل تبطل الصلاة بكثيره وان لم يصل الى الجوف شي يفطر الصائم سواء كان عالما بمعتمد أم لا قال في العباب والمضغ وحده فعل كثيره مبطل قال الشارح في شرحه ولو مع سهوا أو جهل وليس كتحرريك الاصابع خلافا لمن زعمه لانه أخش فهو كتحرريك الكف فاندفع قول الزركشي ينسبني الحاق عمده بالفعل حتى يبطل بثلاث وسهوه بالاكل ناسيا حتى تعتبر فيه الكثرة بالعرف انتهى كلام شرح العباب بحرفه

(قوله نحو الاكل والشرب) قيد ذلك الشارح كما ترى بقيدين أحدهما كون نحو الاكل والشرب كثيرا فخرج به القليل فان كان من عالم متعمد فهو مفطر للصوم ومبطل للصلاة وهو غير مراد هنا لدخوله في قوله أو لا ترك المفطر وان كان من ناس أو جاهل معذور بمجهول فلا تبطل صلاته ولا صومه كما سيأتي التصريح به في كلام المصنف ثانيها كون نحو الاكل والشرب سهوا أو بمجهول نحر يمه وخروج به العائد العالم فهو مبطل للصوم والصلاة ٣٨٢ معافوه وقد فهم مما تقدم آفاقه ما أولوا به كما لا يخفى ثم الكثير سهوا أو بمجهول نحر يمه

في الصلاة مبطل لها دون الصوم فالصوم لا يبطل بالاكل والشرب لنحوه نسيان وان كثر عند النوى وهو المعتمد وفرق الشارح بينهما بقوله وانما الخ وقد علم مما قررناه ان مراد المصنف بالاكل والشرب

لان وصوله يشعر بالاعراض عنها ولو ترك غير المفطر أيضا نحو (الاكل والشرب) الكثير سهوا أو لمجهول نحر يمه فيها فتبطل به وانما لم يفطر لان الصائم لا تقصير منه اذ ليس لعبادته تذكرة بخلاف الصلاة (فان أكل قليلا ناسيا) أنه فيها (أو جاهلا بتحريره) وعذر أقرب عهده بالاسلام أو نشئه بعيدا عن العلماء (لم تبطل) صلاته

وبقوله فان أكل قليلا الماء كمول والمشروب أي وصول أحدهما الى الجوف متجردا عن نحو المضغ اذا المضغ فعل وقد تقدم حكمه فالمصنف والشارح ذكراني هذا الشرط مشتلين الاولى ترك وصول مفطر الى

الخاص على العام وذلك كسكرة ذابت بقمه وابتلع ذوبها قال في شرح المنهج والمضغ من الافعال فتبطل بكثيره وان لم يصل الى الجوف شيء من المضغ انتهى (قوله لان وصوله) أي المفطر الى الجوف وهذا تعليل للبطلان (قوله يشعر بالاعراض عنها) أي عن الصلاة فغاية ذلك لما شد بدية قال في المغنى وقيل لا تبطل بالقليل كسائر الافعال القليلة أما الكثير فتبطل به قطعاً ويرجع في القلة والكثرة الى العرف كما مر الخ وقد أشار الشارح الى الخلاف بقوله وان قل (قوله وترك غير المفطر أيضا) عطف على ترك المفطر (قوله نحو الاكل والشرب الكثير) بضم الهمزة والشين بمعنى الماء كمول والمشروب (قوله سهوا أو لمجهول نحر يمه فيها) أي في الصلاة قال الكردي هذا لا يبطل الصوم ويبطل الصلاة ولذا عطفه على ترك المفطر وعبارة العباب ومنها المفطر فتبطل به ولو بلامضغ وكذا بالاكل الكثير من ناس وجاهل الخ انتهى وتقدم ما يوافق (قوله فتبطل) أي الصلاة لا الصوم كما تقرر (قوله به) أي بالاكل الكثير سهوا أو لمجهول التحريم (قوله وانما لم يفطر) أي الاكل الكثير بتعديه المذكور (قوله لان الصائم لا تقصير منه) أي بخلاف المصلي فان في ذلك نوع تقصير (قوله اذ ليس في عبادته هيئة تذكره) أي على انه صائم وهذا تعليل لعدم التقصير منه (قوله بخلاف الصلاة) أي فان فيها هيئات كثيرة تذكره على انه مصلي مثل الركوع والسجود وكيفية الجلوس وغير ذلك هذا ما فرقوا بينهما في ذلك قال في المغنى وهذا لا يصح فإرفاقه جهل التحريم والفرق الصالح لذلك أن الصلاة ذات أفعال منظومة والفعل الكثير يقطع نظمها بخلاف الصوم فانه كف انتهى فتأمل بلطف (قوله فان أكل قليلا) الخ مراده من هذا ومن قوله سابقا نحو الاكل والشرب الخ وصول ذلك مجردا عن نحو المضغ لانه فعل وقد تقدم حكمه قال العلامة السبكي ما يوجب كثرة المضغ مبطل وان قل الماء كمول وكثرة الماء كمول مبطل وان قل المضغ أو انتفى فالتقصير بين القليل في الاكل مالم يكثر نفس المضغ انتهى بل بحث بعضهم أن المضغ عدا مبطل وان قل قال لانه لعب واللعب يبطل قليلا كما تقدم فليتأمل (قوله ناسيا) حال من فاعل أكل (قوله أنه فيها) معمول ناسيا والضمير المنصوب للمصلي والمجرور للصلاة (قوله أو جاهلا بتحريره وعذر) أي بخلاف الجاهل الغير المعذور لتقصيره (قوله لقرب عهده بالاسلام) أي وان كان بين المسلمين خلافا لما يحشه الاذرى ان المختلط لنا اذا قضت العادة فيه بانه لا يخفى عليه ذلك لا يبعد كما تقدم (قوله أو نشئه) أي أو نشئه فهو عطف على قرب عهده (قوله بعيدا عن العلماء) أي عن عالمي ذلك وان لم يكونوا علماء في العرف وتقدم عن التحفة استظهار ضبط البعد بما لا يجد مؤنة الحج قال ع ش وينبغي ان الكلام فيمن علم بوجوب شيء عليه وانه يمكن تحصيله بالسفر أما من نشأ بادية ورأى أهله على حالة يظن منها انه لا يجب عليه الامانة علمه منهم وكان في الواقع ما تعلمه غير كاف فعذر وان ترك السفر مع القدرة عليه فليتأمل (قوله لم تبطل صلاته) جواب ان وكذا الوجري ريقه يباقي طعام بين أسنانه وعجز عن تمييزه ومجبه كافي الصوم قال ع ش أما مجرد الطعم الباقي من أثر الطعام فلا أثر له لا تنفعا وصول العين الى جوفه وليس مثل ذلك الاثر الباقي بعد شرب القهوة مما يغير لونه أو طعمه فيضرب ابتلاعه لان تغير لونه يدل على ان به عيناو محتمل أن يقال بعدم الضرر لان مجرد اللون يجوز ان يكون اكتسبه الريق من مجاورته للاسود مثلاً وهذا هو الاقرب أخذاً بما قالوه في طهارة الماء

جوف والثانية ترك وصول الكثير من نحو الماء كمول والمشروب الى الجوف مع السهو والجهل اذا فالاولى بجامع الصوم فيها الصلاة والثانية يفارقها فيه لبطلانها به دونها وعبارة شرح العباب واستفيد من كلامه أن المراد بكثرة الاكل فيما مر كثرة الماء كمول عرفاً ولو من غير فعل وعبارة المجموع تقتضيه وهي وان كثر أكل الاكل بطلت على أصح الوجهين في الكلام الكثير ثم قال وتعرف القلة والكثرة بالعرف انتهى وقول ابن الرفعة وهذا يفهم ان كلامهم عائد الى قلة الماء كمول وكثرته والذي يظهر انه ينظر الى قلة الفعل

والمضغ وكثرته يرد بان حكم الفعل قليله وكثيره قد علم مما مر فلا حاجة للتنبيه عليه بخلاف مجرد وصول الماء كقول فانه الذي يحتاج الى بيانه وتفصيله انتهت عبارة شرح العباب بحروفها وعبارة متن العباب ومنها المفطر فيبطل به ولو بلا مضغ وكذا بالاكل الكثير عرفا من ناس أوجاهل فحريه لعرب عهد الاسلام مثلاً والمضغ وحده فعل كثير مبطل انتهت (قوله بأن قارنه من ابتدائه الى تمامه) عبارة شرح العباب في صفة الصلاة أو بعد انيانه مع الشك بركن قولي أو فعلى وان قصر بأن قارن ابتداءه في القول أو ابتداء مقدمته من الهوى أو الرفع في الفعل الى انتهائه أي الى انتهاء مسماه في الفعل فيما يظهر ثم رأيت في الحاشية ما يؤيد اعتبار ٣٨٣ مقارنة لمقدمة الفعل أيضا وحاصله

ان مقارنة الشك للطمأنينة ضاران جعلناها ركنا مستقلا والا فلا وقد مر ان كلامهم صريح في انها تابعة لامستقلة انتهت

لعذر (الشرط الثالث عشر أن لا يعصى ركن قولي) كالنكحة (أو فعلى) كالاعتدال (مع الشك في) نية (التحريم) بأن تردد هل نوى أو أتم النية أو أفى ببعض أجزائها الواجبة أو بعض شروطها أو هل نوى ظهرا أو عصرا (أو يطول) عرفا (أو زمن الشك) أي التردد فيما ذكر في طال أو مضى قبل انجلائه ركن بأن قارنه من ابتدائه الى تمامه أبطلها لندرة مثل ذلك في الأولى ولتقصيره بترك التذكر في الثانية وان كان جاهلا

بحر وفها وفي العباب وشرحه أيضا ما نصه وأقوم كلامهم أن مضى بعض الركن الفعلي لا أثر له وبوافقه قول النهاية ولو طرأ الشك في الركوع

إذا تفسير بمجاوزة تأمل (قوله لعذر) أي الناسي والجاهل المذكورين وعلم بما تقر بان كل ما يبطل الصوم أبطل الصلاة قال بعضهم غالبا وخرج به ما لو أكل قليلا ناسيا فظن البطلان ثم أكل قليلا عامدا فان ذلك يبطل الصوم لانه كان من حقه الامساك وان ظن البطلان فلما أكل بطل صومه تغلظا عليه ولا يبطل الصلاة لانه معذور بظنه البطلان ولا امساك فيها انتهى وما ذكره أولا عما يظهر في الصوم الفرض وثانيا مقيد بما اذا كان مجموع الاكلين قليلا لان الاكل الكثير مبطل هناما ملقا فليأتمل (قوله الشرط الثالث عشر) أي من الشرط الخمسة عشر (قوله أن لا يعصى ركن قولي كالنكحة) أي والتشهاد الاخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده (قوله أو فعلى كالاعتدال) أي والركوع والسجود وغيرهما (قوله مع الشك في صحة نية التحريم) أي أو شرط لها (قوله بأن تردد هل نوى) أي أم لا وهذا تصوير للشك في أصل النية (قوله أو أتم النية) أي أو تردد هل أتم النية أولا (قوله أو أفى ببعض أجزائها) أي أو تردد هل أفى ببعض أجزاء النية (قوله الواجبة) أي كقصص الفعل والتعمين ونحوهما مما وجب التعرض له أم لا (قوله أو بعض شروطها) عطف على بعض أجزائها وذلك كالمقارنة (قوله أو هل نوى ظهرا أو عصرا) قيل هذا مستغنى عنه لانه داخل في قوله أو بعض أجزائها لان من أجزائها التعمين وهذا منه انتهى وهو عجيب وكان قائله غفل فالتبس عليه الشك في المعين بالشك في التعمين وهذا من الاول لان الثاني لان الشك فيما ذكر يقول أنا متيقن أني عتيت المنوى ولكني أشك في المنوى المعين أهو الظاهر أو العصر ومنه ظهري قصدت بذكر هذا التورك على من ذكر الشك في التعمين ولم يذكر هذا مع كونه شكما مبطلا مع كونه ليس شاكيا في النية ولا في بعض واجباتها وانما هذا من باب الشك في المنوى لان النية متيقنة الوجود وكذا التعمين وانما الذي شك في وجوده هو المعين فتنبيهه ولا يصح لاول خاطر فان المدارك عجيبه الاشتباه انتهى حواشي فتح الجواد (قوله أو يطول عرفا من الشك) أي وان لم يفعل ركنا وضابط طوله ان يكون بقدر ما يسع ركنا وقصره ان لا يسع ذلك كان خطره خاطر وزال سريعا بان تذكره قبل طول الزمن وانيته بركن انتهى شرفاوى (قوله أي التردد) تفسير للشك (قوله فيما ذكر) أي في صحة نية التحريم قال الشرفاوى ومثل الشك في النية الشك في الشروط كالطهارة (قوله ففى طال) أي زمن الشك تفريع على الشرطية المذكورة في المتن على عكس الترتيب فيه (قوله أو مضى قبل انجلائه) أي الشك (قوله ركن) أي قولي أو فعلى كما في فتح الجواد قال أولم بعد ما قرأ فيه وقول ابن عبد السلام يقيد بما قرأه مع الشك ضعيف (قوله بأن قارنه) تصوير لمضى الركن قبل الانجلاء والضمير المستتر للشك والبارز للركن (قوله من ابتدائه الى تمامه) الضمير ان للركن (قوله أبطلها) أي الصلاة جواب ففى طال الخ (قوله لندرة مثل ذلك في الاولى) تعليل للإبطال والمشار اليه الشك بقيد طول زمنه زاد غيره ولا تقطع انظم الصلاة بذلك (قوله ولتقصيره بترك التذكر في الثانية) أي فيما اذا مضى ركن قبل انجلاء الشك اذا كان يمكنه الصبر عن القراءة حال الشك الى التذكر (قوله وان كان جاهلا)

أي بعد تمام انجلائه وزال قبل اعتداله لم يضر كقطع به الاثمة قال لان الركوع المجهد واحد في الصورة فلا يحجب بعضه ركوع زائد غير محسوب انتهى وقد يفرق بينه وبين بعض القول بأن الى آخر ما ذكره في شرح العباب من الفرق وفي الامداد ما نصه فلو حصل الشك أثناء الهوى مثلا واستمر الى تمام الركوع لم تبطل فيما يظهر الخ (قوله وان كان جاهلا) عبارة شرح العباب في باب صفة الصلاة وان جهل حكم المسئلة في المجموع عن اطلاقهم لكنه انما فرض الكلام فيما اذا فعل ركنا مع الشك وأجاب عن توقف الغزالي بانهم انما لم يذكروه لانه مغرط بالفعل في حال الشك فانه كان يمكنه الصبر قال بخلاف من زاد في صلاته ركنا ناسيا فانه لا حيلة في النسيان انتهى وقصديته بل صريحه أن الجهل انما

يؤثر مع فعل ركن في حال الشك بخلاف طول الزمن معه وعليه في فرق بان الاول أخش بدليل قطعهم بالبطلان فيه بخلاف الثاني وحينئذ
فما يصح به كلام المصنف كما قررته به من البطلان فيه مما فيه نظر ثم رأيت صاحب الوافي قال لا يبعد أن ينظر بحججه وصاحب الذخائر قال
وأما أصحابنا فاطلقوا القول من غير تفصيل بين العالم والجاهل انتهى والاول يؤيد ما ذكرته انتهت بحجج وفها وفي الامداد وان كان جاهلا
بخلاف من زاد ركننا ساءا اذ لا حيلة في النسيان انتهى (قوله ان طال زمن الشك) قال في شرحي الارشاد عرفا انتهى والحاصل أن الصلاة
تبطل بأحد ثلاثة أشياء بعض ركن ٣٨٤ مطلقا وطول زمن وان لم يتم معه ركن أو لم يطل الزمن ولم يعض لكن لم يعدم اقراء في

حالة الشك (قوله قبل طول
الزمن وأتينا بركن) الخ
مثله في الامداد وينبغي
زيادة قيد ثالث كما علم مما
قدمناه وهو وأعاد

ماقرأه في حالة الشك (قوله
وبتعبيره بالشك الخ)
عبارة الامداد وفيها أي
فتاوى البغوي كالمجموع
عن الاصحاب لوطن انه

فی صلاة آخری فاقم علیہ صحت صلاتہ ای سواء کان فی فرض ووطن انه فی نقل أو عکسہ

هذا خارج بتعبير المصنف بالشك اذ ليس المراد به هنا مطلق التردد لما ذكر عن الاصحاب وان خالف فيه البغوى كالتقاضى حيث سوي بين الظن والشك في ضعف البطلان بشرطه السابق انتهى وفي فتح الجواد ما نصه واجزاء البغوى كالتقاضى تفصيل الشك السابق هنا لانه بضعف النية بخلاف الظن انتهى (قوله قطع الصلاة) قال في النخبة ولو مستقبلا

(قوله بالوسواس القهري) زاد في الامداد الذي يطرق الفكر بلاختيار في الصلاة والايان وغيرهما لان في المؤاخذة به من الحرج
ملا يطاق انتهى قال في شرح العباب ومن ثم كان الهاجس وهو ما يليق في النفس قهرا ٣٨٥ لا مؤاخذة فيه انجاها وكذا الخاطر

وهو جريانه فيها بعد
القائه فيها وحديث النفس
وهو ما يقع من التردد
هل يفعل أولا على
الصحيح ثم قال في شرح
العباب قال المحققون

أو يتردد في قطعها (فتى
نوى قطعها ولو بالخر وج
منها إلى أخرى أو ترد فيه
أو في الاستمرار فيها بطلت
لنفاة ذلك للجزم بالنية ولا
يؤاخذ بالوسواس القهري
ولو في الايمان لمافيه من
الحرج ولو نوى فعلم
ببطلانها في الحال ان
شرع في المنوى ولا يبطل
الوضوء والصوم
والاعتكاف والحج

ولا ثواب في واحد منها
أيضا في الخبر لعدم قصد
وقيل ان اتصل العمل
بواحد منها أو خذبه وهو
ظاهر الخبر في حديث
النفس ومن ثم جزم به في
جمع الجوامع ونبه الزركشي
وتناقض فيه كلام السبكي
ثم قال في شرح العباب
الرابعة لهم وهو ترجيح
قصد الفعل وهو مرفوع
على الصحيح أيضا ما لم
يتصل به العمل ثم قال
في شرح العباب الخامسة
العزم وهو قوة التصدد

أي لانه يجب استصحاب النية حكما (قوله أو يتردد في قطعها) أي حالا أو بعد مضي ركعة مثلاً (قوله في
نوى قطعها) أي الصلاة تفريع على الشرطية المذكورة (قوله ولو بالخر وج) أي صلاة أخرى (أي فرضا
كانت أم نفلا نعم يستثنى من ذلك منفرد رأي جماعة فانه يجوز بل يسن قلبها نفلا مطلقا لكن بشرط الاول
أن يكون في ثلاثة أو رباعية الثاني أن لا يقوم لثلاثة فإن كان في ثنائية أو قام لثلاثة أي شرع فيها لم يسن له
القلب لكنه جائز في الأولى من ركعة ليدرك الجماعة الثالث أن ينسخ الوقت بأن يتحقق انقضاءها وبه
استأنفها والاحرم الرابع أن لا يكون الامام ممن يكره الاقتداء به والا فلا يسن وانما من ان لا يربط الجماعة
غيرها والاجاز فقط والسادس أن تكون الجماعة مطلوبة فلو كانت صلاته فائتة والجماعة القائمة في حاضرة
حرم القلب (قوله أو ترد فيه) أي في القطع والبراد بالتردد فيه ان يطرأ شك متناقض ولا عبرة بما يجرى في
الفكر كما سيأتي (قوله أو في الاستمرار فيها) أي في الصلاة بمعنى يتردد في قلبه هل يستمر على هذه التي هو فيها
أو يقطعها (قوله بطلت) أي الصلاة جواب في الخ (قوله لمنافاة ذلك) أي ما ذكر من نية القطع والتردد
فيه أو في الاستمرار فيها (قوله للجزم بالنية) أي المشر وط دوامه لاشتغال الصلاة على أفعال متغيرة متوالية
وهي لا تنتظم الا به وبه فارت غيرهما من الوضوء والصوم والاعتكاف والنسك فانه لا يشترط دوام الجزم
لعدم اشتغالها على ما ذكر فلا تبطل بنية القطع وما بعدها كما سيأتي (قوله ولا يؤاخذ بالوسواس القهري) أي
الذي يطرق الفكر بلا اختيار في الصلاة كغيرها بأن وقع في فكره انه لو تردد في الصلاة ما حكمه فلا مؤاخذة
به قطعاً وبه يعلم الفرق بين الوسوسة والشك هو أن عدم اليقين وهي أن يستمر اليقين لكن يصور في
نفسه تقدير التردد ولو كان كيف يكون الامر فهو من الهاجس انتهى كردى ملخصاً (قوله ولو في الايمان)
أي بالله تعالى (قوله لمافيه من الحرج) أي الضيق تعليل لعدم المؤاخذة بالوسواس القهري وهو مما يعتلى
به الموسوسون فالمؤاخذة فيها من الحرج وقد ورد في الصحيح عن أبي هريرة مرفوعاً ان الله تجاوز عن أمتي
عما حدثت به أنفسها ما لم تعمل به أو تنكح به وعنه أيضاً قال جاء ناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
يعني إلى النبي صلى الله عليه وسلم فسألوه انما نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم به قال قد وجدتموه قالوا نعم
قال ذلك صريح الايمان (قوله ولو نوى) الخ أراد بالنية مطلق العزم لاحقيقتها التي بلى القصد المقارن للفعل
وهنا العزم مقدم على الفعل حواشي فتح الجواد (قوله فعل مبطل فيها) أي في الصلاة كان نوى في الركعة
الاولى مثلاً فعل مبطل في الثانية (قوله لم تبطل الا ان شرع في المنوى) أي فاذا شرع فيه كان أتى بخطوة من
ثلاث خطوات نواها بطلت لانه هنا قبل الشروع جازم والجزم عليه انما هو فعل المنافي ولم يأت به بخلاف
نية نحو القطع فانه معها غير جازم واعتراض بأن نية المبطل نية لقطعها وذلك مناف للجزم فملاً بطلت قبل
الشروع في المنوى ورد بأننا لا نسلم كون نية المبطل نية لقطعها بل الثانية لازمة للاولى فيكون القطع غير منوى
بل لازم للمنوى وهو المبطل وذلك المبطل لا ينافي الجزم بنفسه كما تقرروا نافداً باعتبار لازمه فلم تؤثر نيته حتى
يشرع فيه بخلاف ما اذا كان المنوى ابتداء هو القطع فانه مناف للجزم بنفسه فآثرت نيته وان لم يشرع فيه
والحاصل أن المنافي اما ان يكون منافياً للنية كالقطع والتردد فيه فيضرم مطلقاً واما أن يكون منافياً للصلاة
وهو المبطل فلا يضر الا اذا شرع فيه تأمل (قوله ولا يبطل الوضوء) أي لا يبطل ما مضى منه على الاصح بنحو
نية القطع لكن يحتاج الباقي إلى نية (قوله والصوم والاعتكاف) أي على الاصح (قوله والحج) أي اتفاقاً

والجزم به وعقد القلب وهو مؤاخذ به عند المحققين انتهى ما اردنا نقله

٤٩ - ترسي - في

منه (قوله لم تبطل الا ان شرع الخ) قال في التبعة لانه لا ينافي الجزم بخلاف نحو تعليق القطع فمنا في النية يؤثر حالا ومنا في الصلاة انما يؤثر
عند وجوده انتهى

(قوله وما بعده) هو تعليق قطع ما ذكره (قوله من الاربعة) زاد في شرح الارشاد فكان تأثيرها باختلاف النية أشد انتهى وعمل ذلك في التحفة بقوله لمنافاته الجزم بالنية المشترط دوامه لاشتغالها على أفعال متغيرة متوالية وهي لا تنتظم الا به وبه فارق الوضوء والصوم والاعتكاف والنسك (قوله عدم تعليق قطعها) كان مراده بهذا انية التعليق بقلبه لان التعليق باللفظ علم ابطاله مما سبق قال في الامداد نعم ان كان بكلام قليل من جاهل معذور رابطل من حيث كونه تعليقا لا كلاما فلا يعرف ذلك الا من هنا انتهى وبعبارة فتح الجيود ويصح عطف تعليق على نية ليفيد الابطال بلفظه القليل من جاهل معذور لكن لا من حيث كونه لفظا لاغتفاره في حق المعذور بل من حيث كونه تعليقا المستفاد ٣٨٦ مما هنا انتهت بحروفها (قوله ولو محالا) زاد في التحفة عاديا كما هو ظاهر

انتهى زاد في شرح الارشاد لا عقليا فيما يظهر لان الاول قدينا في الجزم لا يمكن وقوعه بخلاف الثاني انتهى وبعبارة شرح العباب وهل التعليق

بنية القطع وما بعده لان الصلاة أضيق بابا من الاربعة (الشرط الخامس عشر عدم تعليق قطعها بشئ) فان علقه بشئ ولو محالا فيما يظهر بطلت لمنافاته للجزم بالنية

فصل في مكر وهات الصلاة

في مكر وهات الصلاة

بالحال كذلك قضية قول المجموع بدخول شخص ونحوه مما يمتثل حصوله في الصلاة وعدم خلافه والذي يتبعه ترجيحه الصحة في الحال العلة في دون العادي لان التعليق فيه يناق الجزم بخلافه في العقلي ثم رأيت الرافي صرح بما يؤيده فقال

على أمر يجوز ان يفرض طريقه ويجوز ان لا ينتهي وهذا

صادق بالحال العادي دون العقلي انتهت بحروفها قال الجرهزي وقد يقال ذكره في باب الردة ان الاسلام ينقطع بتعليق قطعها بالحال قال الشيخ في التحفة الحال العادي وكذا العقلي والشرعي على احتمال انتهى فليكن ما هنا كذلك واعلم ان الحال على قسمين محال لذاته ومحال لغيره فالحال لذاته هو الممتنع عادة وعقلا كالجمع بين السواد والبياض والمحال لغير قسمان أحدهما الممتنع عادة لعقلا كالمشي من الزمن والطيران من الانسان ثانيهما الممتنع عقلا لعادة كالإيمان ممن علم الله أنه لا يؤمن

فصل في مكر وهات الصلاة

وكذا العمرة فلو قال والنسك لكان أعم (قوله بنية القطع) متماق بلا يبطل (قوله وما بعده) أي بعد القطع وهو التردد فيه أو في الاستمرار فيها (قوله لان الصلاة أضيق بابا من الاربعة) أي الوضوء والصوم والاعتكاف والحج فهو تعليق لعدم بطلانها بما ذكر مع بيان الفرق بينها وبين الصلاة وبعبارة الشيخ الشرقاوي والفرق بين هذه أي الاربعة وبين الصلاة انها أضيق بابا فكان تأثيرها باختلاف النية أشد ومثلها الاسلام فيبطل بنية الخروج اتفاقا فالعبادات بالنسبة لقطع النية أربعة أقسام تأمل (قوله الشرط الخامس عشر) وهو آخر الشروط التي ذكرها المصنف رحمه الله تعالى (قوله عدم تعليق قطعها) أي الصلاة (قوله بشئ) أي كدخول شخص عليه ونحوه مما يمتثل حصوله في الصلاة وعدمه (قوله فان علقه) أي القطع تفريع على الشرطية المذكورة قال الكردي يصور هذا بما اذا نوى تعليق قطعها أو تكلم به وهو جاهل معذور فيكون الابطال في حقه من حيث انه تعليق لا من حيث كونه لفظا لاغتفاره في حق المعذور وانتهى فلي تأمل (قوله بشئ ولو محالا فيما يظهر) والمراد المحال العادي كما صرح به في غير هذا الكتاب خلافا لمن سوي بينهم لان الاول قدينا في الجزم لا يمكن وقوعه قال الكردي اعلم ان المحال قسمان محال لذاته ولغيره فالمحال لذاته هو الممتنع عادة وعقلا كالجمع بين البياض والسواد والمحال لغيره قسمان ممتنع عادة لعقلا كالمشي من الزمن والطيران من الانسان ثانيهما الممتنع عقلا لعادة كالإيمان ممن علم الله أنه لا يؤمن انتهى تأمل (قوله بطلت) أي الصلاة حالها بمجرد التعليق المذكور بقلبه أو بلسانه على ما مر آنفا (قوله لمنافاته للجزم بالنية) أي المشترط دوامه لاشتغالها على أفعال متغيرة متوالية وهي لا تنتظم الا به كما مر هذا وعلم مما مر في صفة الصلاة وهذا الفصل ان الصلاة تبطل اما بترك ركن من أركانها كقراءة الفاتحة والاعتدال والجلوس بين السجدين ولو في النافلة على المعتمد أو عدم شرط من شروطها كاستقبال القبلة وستر العورة ولذا قال ابن رسلان في نظم الزبد

ويبطل الصلاة ترك الركن أو * فوات شرط من شروط قدمضا

وذلك لان المساهية تنفي بنفي جزء من أجزائها ولا يستحال حصول المشروط بدون شرط من شروطه كذا علمه الجلال الرملي في غاية البيان والله سبحانه وتعالى أعلم

فصل في مكر وهات الصلاة

الاضافة على معنى في أي ما يكره فعله فيها لان المكر وهات ليست منها وهي كثيرة كيف وقد قيل انه يكره للصلي ترك شئ من سنن الصلاة وتقدم أن السنن كثيرة جدا وعلى هذا القيل جرى الشرف العمريطي في التيسير

حيث

(قوله كما صح في الحديث) عبارة شرح المنهج لخبر عائشة سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلاة فقال هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد رواه البخاري انتهى وفي شرح التبيين للخطيب رواه الشيخان وفي حواشي شرح المنهج للشو برى مانعه قوله اختلاس أى اختطاف بسرعة قال الطيبي سمي اختلاسا تصويرا القبح تلك الغفلة بالاختلاس لان المصلي يقبل عليه الرب سبحانه وتعالى والشيطان مترصده ينتظر فوات ذلك عليه فاذا التفت اغتم الشيطان الفرصة ٣٨٧ فسله تلك الحالة وكتب ايضا

لعل المراد حصول نقص في الصلاة من الشيطان لانه يقطع منها شيئا يأخذه انتهى وفي التحفة وللخبر الصريح لا يزال الله مقبلا على العبد في صلاته أى برحمته ورضاه ما لم يلتفت فاذا التفت أعرض عنه انتهى ومحل كراهة

(ويكره الالتفات بوجهه) فيها لانه اختلاس من الشيطان كما صح في الحديث (الحاجة) للاتباع ولا بأس بلمح العين من غير الالتفات أما الالتفات بالصدر فبطل كما علم مما مر (ورفع البصر الى السماء) لانه يؤدى الى خطف البصر كما في حديث البخاري

الالتفات اذا لم يفعله لمعنا والابتلاء صلاته (قوله للاتباع) في شرح المنهج روى مسلم خبر انه صلى الله عليه وسلم اشتكى أى مرض فصلىنا وراءه وهو قاعد فالتفت الينا فرأنا قياما فأشار الينا حديث انتهى قال الشو برى

حبث قال وما استحبوا المصلى فعله * فالترك دون عذر مكره له اسكن قال في التحفة وفي عجمه نظير والذي يتجه تخصيصه بما ورد فيه نص أو خلاف في الوجه فانه يفيد كراهة الترك كما صرحوا به في غسل الجمعة وغيره الخ (قوله ويكره) الخ أى كراهة تنزيه لان المطلوب اجتناب المذكورات نعم محل كونها مكرهة مالم يقصد بها الله والافتتال بها صلاته (قوله الالتفات بوجهه) أى المصلى ذكر كان أم غيره (قوله فيها) أى في الصلاة يعنى في جزء من صلاته يمينا وشمالا قال البرماوى وكذا لو لوى عنقه خاف ظهره (قوله لانه) أى الالتفات (قوله اختلاس من الشيطان) أى اختطاف منه بسرعة (قوله كما صح في الحديث) أى عن عائشة رضى الله عنها قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلاة فقال هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد رواه البخاري قال العلامة الطيبي سمي اختلاسا تصويرا القبح تلك الصورة بالاختلاس لان المصلى يقبل على ربه سبحانه وتعالى والشيطان مترصده ينتظر فوات ذلك عليه فاذا التفت اغتم الفرصة فسله تلك الحالة وامل المراد حصول نقص في الصلاة من الشيطان لانه يقطع منها شيئا يأخذه ولما فاة ذلك للخشوع وقدروى أبوداود والنسائي لا يزال الله مقبلا على العبد في صلاته أى برحمته ورضاه ما لم يلتفت فاذا التفت انصرف عنه ولهذا قال المتولى بحرمة وقال الاذرى والمختار أنه ان نعمد مع علمه بالخبر حرم بل تبطل ان فعله لمعنا تامل (قوله الحاجة) أى فانه لا يكره له (قوله للاتباع) دليل للاستثناء فقد روى أبوداود بأسناد صحيح أنه صلى الله عليه وسلم كان في سفر فأرسل الى شعب من أجل الحرس فجعل يصلى وهو يلتفت الى الشعب (قوله ولا بأس) أى لا يكره (قوله بلمح العين من غير الالتفات) أى لما في صحيح ابن حبان من حديث على بن شيبان قال قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم وصلينا معه فلمح بمؤخر عينيه رجلا لا يقيم في الركوع والسجود فقال لا صلاة لمن لا يقيم صلبه (قوله أما الالتفات بالصدر) مقابل قول المتن بوجهه (قوله فبطل) أى للصلاة ومعلوم أن محله في غير المصلى في جوف الكعبة وخشيئ لا يبعد الكراهة لغير حاجة فليحذر (قوله كما علم مما مر) أى في الشرط التاسع من شروط الصلاة (قوله ورفع البصر الى السماء) يكره ذلك ولو بدون رفع رأسه وعكسه وهو رفع الرأس اليها بدون نظر لذلك على ما بحثه الشو برى فيبشمل الاعنى كما قلناه البرماوى انتهى بحيرى (قوله لانه) أى رفع البصر الى السماء هذا تعليل للكرهية وروى أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا صلى رفع بصره الى السماء فيزل قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون فطأ طأ رأسه رواه الحاكم (قوله يؤدى الى خطف البصر) أى سلبه بسرعة قال في المصباح خطفه يخطفه من باب تعيب استلبه بسرعة (قوله كما في صحيح البخاري) أى بلفظ ما بال أقوام يرفعون أبصارهم الى السماء في صلاتهم فاشتد قوله في ذلك حتى قال لينتهن عن ذلك أولتخطفن أبصارهم انتهى أجمع الرافع بصره لئلا ينكسر خاطره لان النصيحة على رؤس الاشهاد فضيحة وأولتخير تهديد أو هو خير بمعنى الامر فالمعنى ليكون منكم الانتهاء عن رفع البصر الى السماء أو خطف الابصار عند رفعها من الله تعالى هذا في الصلاة أما في غيرها للدعاء ونحوه فيوزة الا كثرون لانها قبله الدعاء وللاعتبار لانه يزيل

في حواشيه أى فقد ناهذه تنمة الحديث كما ذكره الدميرى وهو منسوخ كحديث انما جعل الامام ليؤتم به فاذا صلى جالس فاصموا وجلوسا أجمعين أو أجمعون انتهى وصح أنه صلى الله عليه وسلم جعل يلتفت وهو يصلى الصبح الى الشعب لارساله اليه فارسا من أجل الحرس (قوله في حديث البخاري) عبارة شرح المنهج لخبر البخاري ما بال أقوام يرفعون أبصارهم الى السماء في صلاتهم لينتهن أولتخطفن أبصارهم انتهى قال الزياى في حواشيه ما بال أقوام أى ما حالهم وأجمع الرافع لئلا ينكسر خاطره لان النصيحة على رؤس الاشهاد فضيحة وقوله لينتهن جواب قسم محذوف والاصل لتنتهون وقوله عن ذلك أى عن رفع البصر الى السماء في الصلاة وقوله أولتخطفن أبصارهم بضم الفوقية وفتح الفاء بالبناء للمعول وأولتخير تهديد أو هو خير بمعنى

الامر والمعنى ليكون منكم الانتهاء عن رفع البصر الى السماء أو خطف الابصار عند رفعهما من الله تعالى أمارفح البصر الى السماء في غير الصلاة لدعاء ونحوه بقوله لا ترون كما قاله القاضي عياض لان السماء قبله الدغاء كالكمة قبله الصلاة وكرهه آخره وان انتهى شرح البخاري لشيخ الاسلام انتهى ما نقله الزبادي بخر وفه وفي حواشيه للشو برى نقلا عن فتح الباري لينتهن بفتح أوله وضم الهاء على البناء للفاعل وفي رواية لينتهين بضم الياء وسكون النون وفتح المثناة والهاء والياء وتشديد النون على البناء للمفعول للتأكيد والاولى وايدة الاكثر وقوله لنخطفن ابصارهم قيل هو وعيد وعلى هذا الفعل حرام وأفرط ابن حزم فقال تبطل الصلاة وقيل المعنى يخفى على الابصار من الانوار التي تنزل بها الملائكة على المصلي وأوهنا ٣٨٨ للتخبير نظير قوله تعالى تقاتلونهم أو يسلمون أى يكون أحد الامرين اما المقاتلة أو الاسلام

وهو خبر بمعنى الامر انتهى ما نقله الشو برى (قوله وكف شعره) قال ابن الملقن في الاشارات قوله وكف شعره أو ثوبه أى ضمه أو جمعه قال القاضي عياض

(وكف شعره أو ثوبه) بلا حاجة لانه صلى الله عليه وسلم أمر بأن لا يكتفهما ليسجدوا معه (ووضع يده على فقه بلا حاجة) انتهى الصحيح عنه أما وضعها للحاجة كالتأثب

في مشارفه قوله في الحديث لا يكتف شعرا ولا ثوبا أى يضمه ويجمعه في الصلاة فيعقص الشعر ويحترزم على الثوب وقال ابن الاثير في نهايته يحتمل أن يكون بمعنى المنع أى لا يمنعهما من الاسترسال حال السجود ليقع على الارض ويحتمل أن يكون بمعنى الجمع أى لا يجمعهما ويضمهما انتهى ما نقله ابن الملقن بخر وفه وفي التحفة كف شعره بنحوه

المهموم وكرهه آخره ومحل الخلاف في غير الكعبة أما فيها فكر وافتاها لما ورد في خبر عائشة (قوله وكف شعره) أى يكره بنحو عقصه أو رده تحت عمامته وينبغي كما قاله الزركشي تخصيصه بالرجل أما المرأة في الامر بنقض الضفائر مشقة وتغيير لهيئتها المنافية للتجمل وبذلك صرح في الاحياء وينبغي الحاق الخنثى بها بل يجب كف شعر امرأة أو خنثى حيث توقفت صحة الصلاة عليه كما هو ظاهر (قوله أو ثوبه) أى بنحو تشهير كفه أو ذيله أو شد وسطه أو غرز عذبتة ومثله دخول الصلاة وهو على تلك الحالة وان كان انما فعله لشغل أو كان يصلي على جنازة قال ع ش هل يجري في الطواف أم لافيه نظرا والاقرب عدم الكراهة في الطواف لاتقاء الصلاة فيه وهي السجود معه ويحتمل الكراهة أخذ بعوم حديث الطواف بالبيت بمنزلة الصلاة (قوله بلا حاجة) أى أما لها فلا يكره كحال الاحرام وهو ملبد الشعر (قوله لانه صلى الله عليه وسلم) تعليل للكراهة (قوله أمر بأن لا يكتفهما) أى الشعر والثوب في الصلاة (قوله ليسجدوا معه) هذا حكمه الامر بذلك والحديث رواه الشيخان ولفظ مسلم أمرت أن أسجد على سبعة أعظم وأن لا أكف شعرا ولا ثوبا ونص الشافعي رضى الله عنه على كراهة الصلاة في إسماءه الجلدة التي يجر بها وتر القوس قال لاني أمره أن يفرض يبطون كفيه الى الارض انتهى وقضية تعليله رضى الله عنه كراهة الصلاة مع وجود الختام في يده لمنعه من مباشرة جرحه من يده للارض قال ع ش ولو قيل بعدمها لم يبعد لان العادة جارية في أن من لبسه لا ينزعها نو ما ولا يقطعه في تكليفه قلعه في كل صلاة نوع مشقة ولا كذلك الجلد فانها تلبس عند الاحتياج اليها زاد الرشدي وبأن الختم مطلوب في الجملة حتى في حال الصلاة وبأن الذي يستره الخاتم من اليد قليل بالنسبة لما تستره الجلدة فليأمل (قوله ووضع يده على فقه) أى ومثله ستره بغير اليد ولذا عبر بعضهم بتغطية الفم وهو يشمل هذه وكذلك يكره وضع اليد في الكم ونحوه حال التحريم والسجود قال في الزيد وحظه اليدين في الاكام * في حالة السجود والاحرام

لان كشفهما أنشطة للعبادة وأبعد عن التكبر وظاهر اطلاقهم أنه لا فرق بين الحر والبرد وغيرهما قال في الام أحب أن يباشر الارض براحتيه في الحر والبرد قاله في غاية البيان فليأمل (قوله بلا حاجة) يؤخذ من ذكره هنا أن ما في معناه مما قبله وبعده مقيد بذلك فلا اعتراض عليه وأيضاً فالراجح في القيد المتوسط أنه يرجع للكل انتهى تخففه ومع ذلك الاولى تأخيرها كما ذكره في المنهج ولذا قال في شرحه فتأخري للحاجة عن الثلاثة أولى من تقديم الاصل له على الاخبار منها بل قد يجعل قيداً أيضاً فيما يأتي أو في بعضها انتهى فليأمل (قوله لانه صلى الله عليه وسلم) أى عن وضع اليد على الفم ورواه ابن حبان وغيره ومحموده وأيضاً فان ذلك مناف لهيئة الخشوع (قوله أما وضعها للحاجة) مقابل قول المتن بلا حاجة (قوله كالتأثب) تمثيل للوضع للحاجة والتأثب بالهمز هي فترة تعترى الشخص فيفتح عندها فقه لدفع البخارات المحتقنة

عقصة اورده تحت عمامته قال أو ثوب بنحو تشهير كفه أو ذيله أو شد وسطه أو غرز عذبتة وذكر في النهاية فقال في تقلاع الجموع نحوه قال القليوبي في حواشيه المحلى ثوبه أى ملبوسه ولو بنحو شد على كتفه قال ابن حجر وكثير من جهالة الفقهاء يفرشون ما على أكتافهم ويصلون عليه انتهى كلام القليوبي وفي التحفة أيضاً أو دخوله في الصلاة وهو كذلك وان كان انما فعله لشغل وفي النهاية ولا ينبغي كما قاله الزركشي تخصيصه في الشعر بالرجل أما المرأة في الامر بنقض الضفائر مشقة وتغيير لهيئتها المنافية للتجمل وبذلك صرح في الاحياء وينبغي الحاق الخنثى بها قال كالتحفة ويسن لمن رآه كذلك ولو لم يصلها آخران بحمله حيث لا فتنة زاد في النهاية نعم لو بادر شخص وحمل كفه المشعر وكان فيه مال وتلف كان ضامنا كما أنفي به والد رحمه الله تعالى وسيأتي في نظيره في خبره آخر من الصف فبين أنه رقيق انتهى (قوله ليسجدوا معه) أى غالباً كما في التحفة والنهاية ليدخل في ذلك صلاة الجنازة قال في التحفة مع كونه هيئة تنافي الخشوع والتواضع

ومن ثمة كره كشف الرأس أو المنيكب والاضطباع ولو من فوق القميص خلافا ليهضهم ثم قال في التحفة وفي الاحياء لا يرد رداءه اذا سقط أى
الاعذر ومثله الميامة ونحوها انتهى (قوله لخبر صحيح فيه) هو قوله صلى الله عليه وسلم اذا ثأب أحدكم فليمسك يده على فيه فان الشيطان
يدخل فيه رواه مسلم وفي شرح الجامع الصغير للمناوى بقلع الزين العراقي الامر بوضع اليد هل المراد به وضعها عليه اذا افتتح بالتأوب
أو وضعها على القم المنطبق حفظه عن الافتتاح بسبب ذلك كل محتمل أو ما لورده فارتد فلا حاجة الى الاستعانة بيده مع انتفاخه بدون ذلك انتهى
(قوله ولا فرق) لخ وعلى هذا جرى في التحفة وشرح العباب وعبارته في شرح العباب وبحيث ابن الملقن ان الاولى جعل يده اليسرى لانها
لدفع الاذى فيه نظرا لاذى حسي يباشر اليد وانما هي على القم مانعة من دخول الشيطان فيه فالوجه انه لا فرق بين اليمنى واليسرى بل اليمنى
اولى بذلك لانها الشرفها يكون الدفع بها أبلغ انتهى كلام شرح العباب هنا وذكر فيه ٣٨٩ في مبحث ستره المصلي مانعه الحديث

أحمد وأبي داود عن
المقداد ما رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم صلى
الى عود ولا عمود ولا
شجرة الاجمالة على حاجبه
الايمن أو اليسر ولا يصمد

فسته خبر صحيح فيه
ولا فرق بين اليمنى
واليسرى لان هذا ليس
فيه دفع مستقذر حسي
(ومسح غبار جهته)
قبل الانصراف منها
(وتسوية الحصى في
مكان سجوده) للهي
الصحيح عنه ولانه
كالذي قبله ينافي التواضع
والخشوع (والقيام على
رجل واحدة

اليه صمد الكن في اسناده
من ضعف وفي رواية
للنسائي اذا صلى أحدكم
الى عمود أو الى سارية أو
الى شئ فلا يجعل بين عينيه
وليجماله على حاجبه

في عضلات القلب وينشأ من امتلاء المعدة وثقل البدن فيورث الكسل وسوء الفهم والغفلة ولذا كان من
خصوصية النبي صلى الله عليه وسلم انه لا يثأب ولا يجتلم ولذا قال بعضهم
لم يجتلم قط طه مطلقا ابدا * وما ثأب أصلا في مدى الزمن

(قوله فسته) أى فهو سنة والجله جواب أما (قوله لخبر صحيح فيه) أى في سن وضع اليد على القم عند
التأوب وهو حديث أبي سعيد الخدري مرفوعا اذا ثأب أحدكم فليضع يده على فيه فان الشيطان يدخل مع
التأوب متفق عليه والظاهر انه يدخل حقيقة لان الشيطان له قوة التطور فيتصور بصورة الهواء
فيدخل ويحتمل انه مجاز عما يحصل من الخواطر النفسانية للمصلي ولعل وضع اليد على القم على هذا تصوير
لحاله بحال من يدفع عن نفسه من يقصده بالاذى ويكره التأوب في الصلاة وكذا خارجها قال في المجموع
لحديث مسلم اذا ثأب أحدكم وهو في الصلاة فليرده ما استطاع فان أحدكم اذا قال هاها ضحك الشيطان منه
قال الحافظ والمراد بكونه مكر وهأن يجرى معه والافدعه ورد غير مقدور له وانما خض الصلاة في بعض
الروايات لانها اولى الاجوال بتأمل (قوله ولا فرق بين اليمنى واليسرى) أى خلافا لما بحثه ابن الملقن حيث
قال والظاهر انه يضع اليسرى لانها التنحية الاذى (قوله لان هذا) تعليل لعدم الفرق بينهما (قوله ليس
فيه) أى في وضع اليد على القم عند التأوب (قوله دفع مستقذر حسي) أى مع ان المداير فيما يفعل باليمين
واليسار على المستقذر الحسي وجودا وعدمه ما دون المعنوي على انها هائلت لتنجية اذى معنوي أيضا بل
هي لرد الشيطان كما في الخبر اذا راعا على القم لا يقرب به فأى أذى نجاهها وعلى التزل فاليمينى أولى بذلك
لشرفها وقوتها فيكون الدفع بها أبلغ فليأمل (قوله ومسح غبار جهته) هذا نقله في الاسنى عن المجموع
عبارته ويكره أن يروح على نفسه من الصلاة وان مسح وجهه فيها وقبل الانصراف عما يتعلق به من غبار
ونحوه (قوله قبل الانصراف عنها) أى أما بعده فبسن قاله باعشن ومحل ذلك اذا كان لغير حاجة قال في
الايباب والافلا كراهة لعذر كمالو مسح نحو غبار جهته يمنع السجود أو كماله (قوله وتسوية الحصى) أى
ونحوه (قوله في مكان سجوده) ظاهره ولو قبل الدخول في الصلاة يدل عليه قوله ولانه الخ وينبغي أن محل
كرهه ذلك ما لم يترتب عليه تسوية كان يعلق من الموضع تراب بجبهته أو عمامته ع ش (قوله للهي
الصحيح عنه) أى عن تسوية الحصى فهو تعليل للكرهه وذلك هو قوله صلى الله عليه وسلم لا تمسح الحصى
وأنت تصلى فان كنت لا بد ما علا فواحدة تسوية للحصى رواه أبو داود باسناد على شرط الشيخين (قوله ولانه)
أى تسوية الحصى لتعليل ثان (قوله كالذى قبله) أى وهو مسح الغبار عن الجبهة (قوله فدينافى التواضع
والخشوع) أى الذين هم المذنبون في الصلاة (قوله والقيام على رجل واحدة) أى سواء اليمنى أو

اليسر وقد يؤخذ منه أن اليسر هنا أولى وكانه لكونه مانعا للشيطان كما أشار اليه الحديث السابق والشيطان اللائق ان قصده للمصلي يكون من جهة
يساره انتهى فهذا أفديفدانه في مسئلتنا ينبغي تقديم اليسار على اليمنى بناء على ان قصده للمصلي يكون من جهة يساره انتهى فهذا الوجه ما ذكر
أنه اللائق هو أن الشيطان مستقذر معنى وان لم يكن حسا واللائق لدفع المستقذر هو اليسار فناسب اتيان ههنا اللهم لأن يقال ان وجهه ما ذكره
ان جهة اليسار هي جهة القلب فيقصد هذا الشيطان لاقاءه ونحوه وسوسة فيه فتأمل فاقى لم أخف على من نبه عليه واعتمد الشارح في حاشية الايضاح
ان الاولى تقديم اليسرى في الوضع وكذلك في شرح الايضاح والمنهاج قال فيها وتحصيل السنة بوضع يده اليسرى على ذلك سواء أوضع
ظهرها أم بطنها ويكره التأوب لخبر مسلم الى آخر ما قاله فيها وقال قلبو في حواشي المحلى والاولى بظهور اليسار انتهى (قوله ومسح غبار
جهته) قال في شرح العباب أى لغير حاجة والافلا كراهة لعذر كمالو مسح نحو غبار بجبهته يمنع السجود أو كماله لو جوبه في الاول كما هو جلى ونديه
في الثاني فيما يظهر انتهى (قوله على رجل واحدة) قال في التحفة نعم لا يكره الحاجة ولا الاعتماد على احدها مع وضع الاخرى على الارض
وبه يعلم أن ما اقتضاه قوله الا في اطول القيام أو نحوه من انه لا بد لا باحتنه من الحاجة غير مراد الا أن يقال بحمل معنى التحفة المطلق على

ما هنا المقيد فراجع (قوله ويندب) ٣٩٠ أي أن لم يضره مدافعة أو يجب أي أن ضره مدافعة قال في التحفة والنهاية والعبارة

لها ولا يجوز له الخروج من الفرض بطر وذلك له فيه إلا أن غلب على ظنه حصول ضرر بكنهه يبيح التيمم فله حينئذ انطراح منه وتأخير

(وتقديمها) على الأخرى (ولصقها بالأخرى) حيث لا عذر لانه تكلف ينافي الخشوع ولا بأس بالاستراحة على أحدهما لطول القيام أو نحوه (والصلاة حاقنا) بالنون أي البول (أو حاقبا) بالموحدة أي بالغاظ (أو حازقا) أي بالرجح للنهي عنهما مع مدافعة الاختشين بل قد تحرم أن ضره مدافعة ذلك ويندب أو يجب تفريغ نفسه من ذلك وإن فانت الجماعة (إن وسع الوقت) ذلك والا وجبت الصلاة مع ذلك حيث لا ضرر لحرمة الوقت (ومع توقان الطعام) الحاضر أو القريب الحضور أي اشتهاه

اليسرى أي ويرفع الأخرى منهما وهذا يسمى بالصفان (قوله وتقديمها) أي الرجل الواحدة (قوله على الأخرى) كذلك سواء اليمنى أو اليسرى (قوله ولصقها بالأخرى) هذا يسمى بالصفاد بالذال (قوله حيث لا عذر) أي أمامه كوجع الأخرى فلا يكره (قوله لانه) أي ما ذكر من القيام على رجل واحدة وتقديمها على الأخرى ولصقها فهو تعليل للثلاثة (قوله تكلف ينافي الخشوع) أي مع أن السنة تقر بقدمين بنحو شبر كما مر قال في الأحياء نهي صلى الله عليه وسلم عن الصفن والصفد في الصلاة والصفد هو اقتران القدمين معا ومنه قوله تعالى مقرنين في الأصفاد والصفن هو رفع إحدى الرجلين ومنه قوله تعالى الصفات الجباد (قوله ولا بأس) أي لا يكره (قوله بالاستراحة) أي طلب الراحة (قوله على أحدهما) أي الرجلين (قوله لطول القيام) أي في صلاة الكسوفين أو في صلاة الزاويج أو غيرهما (قوله أو نحوه) أي كعله في إحدى الرجلين (قوله والصلاة حاقنا) أي تذكر الصلاة حال كون المصلي حاقنا فمن أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي أن يصلي الرجل وهو خافق رواه ابن ماجه وفي رواية وهو حقن حتى يتحقق وسبأني حديث الشيخين (قوله بالنون أي بالبول) يقال حقن الماء في السقاء حقنا إذا جمعه فيه وحقن الرجل بوله حبسه فهو خافق وحقن قال ابن فارس ويقال لما جمع من اللبن وشده حقين ولذا سمي حابس البول حاقنا (قوله أو حاقبا) أي ويكره الصلاة حال كونه حاقبا (قوله بالموحدة) أي الباء الموحدة (قوله بالغاظ) فالحاقب هو الذي احتبس غائطه وقيل الحاقب الذي احتاج إلى الخلا يتبرز وقد حضر غائطه وهذا المعنى في المصباح ولم يذكرهما في القاموس مع كبره فهما مما يستدرك عليه (قوله أو حازقا أي بالرجح) كذا في غيره من كتب الفقه والذي فسره أهل الغريب أن الحازق هو صاحب الخف الضيق ومنه قولهم لا رأى لحازق أفاده بعض الفضلاء في تأمل وليحذر (قوله للنهي عنهما مع مدافعة الاختشين) أي البول والغاظ وقيس بهما الرجح والحديث في مسلم وغيره عن عائشة مرفوعا بلفظ لا صلاة بحضرة طعام ولا وهو يدافعه الاختشان وعن أبي هريرة لا يصلي أحدكم وهو يدافعه الاختشان وإما ابن حبان وفي حديث آخر لا يصلي أحدكم وهو يجمد من الأذى شيئا يعني الغائط والبول (قوله بل قد تحرم) أي الصلاة مع المدافعة المذكورة (قوله أن ضره مدافعة ذلك) أي الاختشين والرجح بحيث لا يحتمل عادة أو بحيث يبيح التيمم (قوله ويندب) أي فيما إذا خاف ضررا (قوله تفريغ نفسه من ذلك) أي من الاختشين والرجح قبل الصلاة وليس له الخروج من الفرض إذا طرأ له فيه بخلاف النفل قال عرش فلا يحرم الخروج منه وإن نذر تمام كل نفل دخل فيه لأن وجوب الاتمام لا يلحقه بالفرض وينبغي كراهته عندئذ وذلك عليه انتهى فليتأمل (قوله وإن فانت الجماعة) بل قيل يستحب التفريغ وإن فات الوقت وتقل عن القاضي حسين أنه قال إذا انتهى به مدافعة الاختشين إلى أن ذهب خشوعه لم تصح صلاته معني (قوله إن وسع الوقت) تقييد للكرهية (قوله ذلك) أي التفريغ مع الصلاة والعبرة في كراهته ذلك بوجوده عند التحريم وينبغي أن يلحق به ما لو عرض له قبل التحريم وعلم من عادته أنه يعود إليه في الصلاة (قوله والا) أي بأن ضاق الوقت (قوله وجبت الصلاة مع ذلك) أي المدافعة لما ذكر ولا يجوز له تأخيرها لذلك (قوله حيث لا ضرر) أي بكنهه ضرر يبيح له التيمم حينئذ حتى الإخراج عن الوقت (قوله لحرمة الوقت) تعليل لوجوب الصلاة في الوقت مع المدافعة المذكورة (قوله ومع توقان الطعام) أي وتكره الصلاة مع توقانه الطعام الماء كقول أو المشروب وكلامه شامل لما ليس به جوع أو عطش وهو ظاهر فإن كثيرا من الفواكه والمشارب اللذيذة قد تتوق النفس إليها من غير جوع ولا عطش فبأكل ما يحتاج إليه حيث كان الوقت متسعا والأصل لا كراهة على ما سبأني (قوله الحاضر أو القريب الحضور) أي بحيث لا يفحش معه التأخير وإن كان تهيؤه للأكل إنما يتأني بعد مدة طويلة وما قاله الشارح من مساواة القريب الحضور بالحاضر هو المعتمد وقيل إن غيبة الطعام ليست كحضوره مطلقا لأن حضوره يوجب زيادة تطلع إليه (قوله أي اشتهاه) تفسير للتوقان وفسره في التحفة بالاشتياق قيل وهو تفسير مراد منه والافهو شدة الشوق انتهى لكن مقتضى كلام اللغويين أنه تنسيبه حقيقة في المصباح تأقت نفسه إلى الشيء

زوجته أم لا فأجاب بأن كل ما حضر وتأقت نفسه إليه بحيث يشغل قلبه يقدمه حيث اتسع الوقت كما هو قضية تعليلهم انتهى تتوق

(قوله وان يصبق) بالصاد والزاي والسين (قوله عن يمينه) كتب أيضا في صحيح البخاري قال صلى الله عليه وسلم لا يتفلن أحدكم بين يديه ولا عن يمينه ولكن عن يساره أو تحت رجله وليس في هذا الحديث التقييد بحالة الصلاة فيحمل ٣٩١ الاخذ بالاطلاق وبحمل المطلق على المقيّد

قال القسطلاني جزم النوى بالمنع في جهة الميمن داخل الصلاة وخارجها سواء كان في المسجد أم غيره ويؤيده ما رواه عبد الرزاق وغيره عن ابن مسعود أنه كره أن يصبق عن يمينه وليس في

بجيت يختل الخشوع لو قدم الصلاة عليه لأمره صلى الله عليه وسلم بتقديم العشاء على المشاء وبأكل ما يتوفر معه خشوعه فان لم يتوفر الا بالشبع شبع ومحمل ذلك (ان وسع الوقت أيضا) والاصل في فوراً وجوب المأمر (وان يصبق في غير المسجد عن يمينه أو قبلته) وان كان خارج الصلاة للنهي عن ذلك بل يصبق عن يساره ان تيسر

صلاة وعن عمر بن عبد العزيز أنه نهى ابنه عنه مطلقاً وعن معاذ بن جبل قال ما بصقت عن يميني مثله أسلمت انتهى (قوله عن يمينه) قال في التحفة ولو في مسجده صلى الله عليه وسلم على ما اقتضاه كلامهم لكن بحث بعضهم استثناءه وقد يؤيد الأول أن امتثال الأمر خير من سلوك الأدب على قول فالنهي أولى لانه شد فيه دون الأمر كما أرشد

تتوق توقا وتوقا وتوقا فانا اشتاقت ونازعت اليه ونفس نائمة وتوقا أي مشتاقاً انتهى ومثله في القاموس (قوله بجيت يختل الخشوع) أي يتغير ويضطرب وهذا تصويراً للانتهاء (قوله لو قدم الصلاة عليه) أي على هذا الطعام الذي يشبهه وان لم يكن به جوع ولا عطش كما نقر رأفاً ويؤيده ما نقل عن الرملي أن كل ما حضر وتاق نفسه اليه بجيت يشغل قلبه يدهمه حيث اتسع الوقت تأمل (قوله لأمره صلى الله عليه وسلم) أي في أحاديث كثيرة صحاح وهذا دليل للمتن (قوله بتقديم العشاء) بفتح العين والمد الطعام الذي يتعشى به وقت العشاء (قوله على العشاء) بكسر العين أي صلاة العشاء فعن عائشة رضي الله عنها رفعا اذا وضع العشاء وأقيمت العشاء فابدأ بالعشاء واه البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا وضع عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فابدأ بالعشاء ولا يجعل حتى يفرغ وكان ابن عمر يوضع له الطعام وتقام الصلاة فلا يأتها حتى يفرغ وانه ليسمع قراءة الامام وفي رواية اذا كان أحدكم على الطعام فلا يجعل حتى يقضى حاجته وان أقيمت الصلاة وقال أبو الدرداء بن فقه المرأة اقباله على حاجته حتى يقبل على صلاته وهو فارغ كذا في البخاري (قوله وبأكل ما يتوفر معه خشوعه) أي وان زاد على ما يكسر سورة الجوع خلافاً لمقتضى التعبير بالتوقان اذ قضيته أنه لا يأكل الا ما يكسر ذلك قال في التحفة الانحوا للبين فيأتي عليه دفعة لكن الذي صو به النوى أنه يأكل حاجته والحديث السابق حتى يفرغ صريح فيه وحمله على نحو غمرات يسيرة فيه نظر فانه بعد الاقامة وأدنى شيء يفوتهم ما حينئذ انتهى بتصريف (قوله فان لم يتوفر) أي خشوعه (قوله الا بالشبع) بكسر الشين وفتح الباء بو زن عنب (قوله شبع) أي بأكل ما يشبع وهذا نظرمافي الاغذار المسقطه الا أنه لا يلزم بقاء الكراهة الى الشبع هنا فاده الاسنوي ووجه بأنه يجوز أن تنقطع الكراهة بعد تناول ما يكسر سورة الجوع وان طلب منه استبقاء الشبع اذ لا يلزم من طلب استبقائه استمرار الكراهة بعد كل اللقم فليتأمل (قوله ومحمل ذلك) أي كراهة الصلاة مع التوقان للطعام ومحمّل أن المشار اليه قول الشارح وبأكل ما يتوفر الخ تأمل (قوله ان وسع الوقت) أي بأن يسمها كلها أداء بعد فراغ الاكل عيش (قوله أيضا) أي كراهة الصلاة مع مدافعة الحدث فانها مقيدة بسعة الوقت كما مر (قوله والا) أي بأن ضاق الوقت (قوله صلى فوراً وجوباً) أي ولا كراهة في حقه حينئذ فان طرأ له ما ذكر في أثناء الصلاة كان الاستمرار فيها أفضل في النفل وواجباً في الفرض ضاق الوقت أو اتسع هذا كله حيث لم يقبل على ظنه حصول ضرر بعدم الاكل يبيع التيمم والا كان له التأخير عن الوقت في صورة ضيقه ولا يجب عليه المبادرة حينئذ وكان له القطع في سورة ما اذا طرأ ما ذكر في أثناء الصلاة فليتأمل (قوله وان يصبق) أي ويكره أن يصبق الشخص رجلاً أو غيره وهو بالصاد والزاي والسين من باب قتل قال في القاموس البصاق كغراب والبساق والبزاق ماء الفم اذا خرج وما دام فيه فهو ريق (قوله في غير المسجد) سيأتي في المتن مقابله (قوله عن يمينه أو قبلته) هذا محط الحكم بكراهة البصاق (قوله وان كان خارج الصلاة) هذا هو المعتد وعبارة المغنى ويكره البصاق عن يمينه وأمامه وهو في غير الصلاة أيضاً كما قاله المصنف أي النوى خلافاً لما رجحه الاذرى تبعاً للسبكي لكن محل كراهة ذلك أمامه اذا كان متوجهاً الى القبلة كما بحثه بعضهم اكراماً لما انتهى ومثله في النهاية وقال في التحفة وان لم يكن من هو خارجها مستقبلاً كما أطلقه المصنف (قوله للنهي عن ذلك) أي عن البصاق عن اليمين وقبالة الوجه واه الشيخان بلطف اذا كان أحدكم في الصلاة فامعاً يتأخر به فلا يبرق بين يديه ولا عن يمينه زاد البخاري فان عن يمينه مأكول ولكن عن يساره أو تحت قدمه (قوله بل يصبق عن يساره) هذا اضرباً لتنقالي عن المتن وهو مأخوذ من الحديث أيضاً (قوله ان تيسر) أي ولم يكن بالمسجد النبوي فقد قال العلامة الدميري واعتمدوه وينبغي أن يستثنى

اليه حديث اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم واذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه وجرى مر في النهاية على الاستثناء وهو واجه وقد جرى في التحفة على أنه لو كان على يساره فقط انسان أنه يصبق عن يمينه ان أمكنه أن يبطأ طي رأسه ويصبق الى اليمين والى اليسار فكيف بسيد النوع الانساني وحرمة صلى الله عليه وسلم ميتا كحرمة حيالانه حتى في قبره وقد اعتمد الزيادة والشو برى وغيرهما (قوله قبلته) في التحفة وان لم يكن من هو خارجها مستقبلاً كما أطلقه المصنف وخالفه النهاية فقال حيث كان من ليس في صلاة مستقبلاً كما بحث بعضهم تقييد ذلك بما

من البصاق عن عينه ما إذا كان بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم فإن بصاقه عن عينه أولى لأن النبي صلى الله عليه وسلم عن يساره انتهى وهو ظاهر لكن محله إذا كان عن يمين الحجرة الشريفة وهو مستقبل القبلة كما يؤخذ من التعليل المذكور (قوله والا) أي وإن لم يتيسر البصاق عن اليسار (قوله فتحت قدمه اليسرى) أي أو في ثوبه من جهة يساره بل هو أولى كما في التحفة قال ولا بعد في مراعاة ملك اليمين دون اليسار اظهر الشرف الاول وقضية كلامهم أن الطائف براعى ملك اليمين دون الكعبة وهو محتمل نعم أن أمكنه أن يطأ طي رأسه ويصق إلى اليمين وإلى اليسار فهو الأولى ولو كان عن يساره فقط انسان بصق عن يمينه اذ لم يمكنه ما ذكره ظاهر ملخصا (قوله ويجرم البصاق في المسجد) أي إن بقي جرم البصاق لأن استهلاك في نحو ماء مضضنة (قوله إن اتصل بشئ من أجزائه) أي دون هوأه سواء من به وخارجة اذ الملاحظ في الحرمة التقدير وهو متفق فيه كالفصد في اناء أو على قامة به ولو لغير حاجة كما قضاة اطلاقهم وزعم حرمة في هوأه وإن لم يصب شيئا من أجزائه وأن الفصد مقيد بالحاجة اليه فهو بعيد غير معول عليه ودون تراب لم يدخل في وقفه قيل ودون حصه أي لكن يجرم عليها من جهة تقديرها كما هو ظاهر انتهى من التحفة (قوله للخبر الصحيح) دليل لحرمة البصاق في المسجد والحديث رواه الشيخان (قوله نه) أي البصاق في المسجد (قوله خطيئة) بالهمزة هي الذنب أو ما تعد منه والخطأ ما يتعمد والجمع خطايا وخطائي قال الجوهرى ولأن تشديد الياء أي من الخطيئة لأن كل ياء ساكنة قبلها كسرة أو واو ساكنة قبلها ضمة وهما زائدتان للدلالة للحاق ولاهما من نفس الكلمة فأنقلب الهمزة بمد الواو واو بعد الياء ياء وتدغم فتقول في مقرو ومقرو وفي مخي فاحفظه (قوله وكفارتهما) أي الخطيئة (قوله دفنها) أي في ترابه أو رمله بخلاف الملبط فدلكها فيه ليس بدفن بل زيادة في التقدير وبحث بعضهم جواز ذلك اذ لم يبق له البتة (قوله أي أنه) أي الدفن (قوله يقطع الحرمة) أي دوامها من حين الدفن قال في التحفة ومن ثم أطلق المصنف وغيره وجوب الانكار على ما علم فيه وعلى من دلكتها بأسفل نعله المتنجس أو القذران خشى تنجيس المسجد أو تقديره انتهى (قوله ولا يرفعها) أي الحرمة من أصلها وهذا ما في التحفة والنهاية قال العلامة سم ويحتمل انقطاعها مطلقا كما هو ظاهر الحديث فإنه حكم بالخطيئة على نفس الفعل وقوله فيه وكفارتهما دفعها صريح في تكثير الخطيئة على الفعل فترفع الحرمة مطلقا أي ابتداء ودواما وتقل عن الزيادة ما يوافق فلي تأمل (قوله ويكره أن يضع يده) أي المصلي ذكر كان أو غيره (قوله اليمنى أو اليسرى) بدل من يده وكذلك وضعهما معا على الخاصرتين ويسمى بالصلب وهو منهي عنه أيضا رواه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح (قوله على خاصرته) بالخاء المعجمة هي ما فوق الطففة والدراسيف وتسمى ساكنة والطفافة أطراف الخاصرة والدراسيف أطراف الضلع الذي يشرف على البطن (قوله لغير حاجة) تقيد للكرامة (قوله لصحة النهي عنه) أي عن وضع اليد على الخاصرة فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال نهى أن يصلي الرجل مختصر را رواه الشيخان وفي رواية نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخصر في الصلاة قال في المفتي واختلاف العلماء في تفسير الاختصار على أقوال أصحها ما ذكره المصنف والثاني أن يتوكل على عصا والثالث يختصر السورة فيقرأ آخرها والرابع أن يختصر صلاته فلا يتم حدودها والخامس أن يقتصر على الآيات التي فيها السجدة ويسجد فيها والسادس أن يختصر السجدة إذا انتهى في قراءتها إليها ولا يسجد بها الخ (قوله ولأنه فعل المتكبرين) تعليل ثان لذلك وبه يعلم أن خارج الصلاة مثلها وعبارة البرماوى الصلاة ليست قيد بل خارجها كذلك لأنه فعل الكفار بالنسبة إليها وفعل المتكبرين خارجها وفعل المختئين والنساء للتعجب تأمل (قوله ومن ثم) أي من أجل أن وضع اليد على الخاصرة فعل المتكبرين (قوله لما أبطأ البليس من الجنة كان كذلك) أي واضعا يديه على خاصرته (قوله وورد أنه) أي وضع اليد على الخاصرة (قوله راحة أهل النار) رواه ابن جبان في صحيحه بلفظ الاختصار راحة أهل النار (قوله أي اليهود والنصارى) تفسير لأهل النار وهم يستريحون في صلاتهم بوضع اليد على الخاصرة سم على المنهج

والافتحت قدمه اليسرى (ويجزم) البصاق (في المسجد) أن اتصل بشئ من أجزائه للخبر الصحيح أنه خطيئة وكفارتهما دفنها أي أنه يقطع الحرمة ولا يرفعها (ويكره أنه يضع يده اليمنى واليسرى) مبلى خاصرته لغير حاجة لصحة النهي عنه ولأنه فعل المتكبرين ومن ثم لما هبط البليس من الجنة كان كذلك وورد أنه راحة أهل النار أي اليهود والنصارى

إذا كان متوجها للقبلة اكراما لها انتهى وفي فتاوى مر ظاهر كلامهم عدم اختصاص الكرامة بحالة الصلاة حيث كان خارجها مستقبلا انتهى (قوله ويجرم البصاق في المسجد) محله كما في التحفة والنهاية إن بقي جرمه وأما إذا استهلك في نحو ماء مضضنة وأصاب جزءا من أجزاء المسجد فلا حرمة

ويكره أيضا وضع إحدى كفيه على الأخرى ويدخلهما بين يديه لما في البخاري عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص قال صليت إلى جنب أبي قطبة بين كتي ثم وضعت يدي في فم أبي وقال كذا نفعله فنهينا عنه وأمرنا أن نضع أيدينا على الركبتين ويكره أيضا تقبض الأصابع وهو أن يغمزها حتى تصوت للنهي عنه في حديث على لا تقبض أصابعك في الصلاة قبل أن ته من عمل قوم لوط فيكره التشبه بهم وعلى هذا فيكره خارج الصلاة أيضا انتهى (قوله وأن يحفض رأسه) أي يكره خفض الرأس ظاهره وان لم يبالغ فيه وهو كذلك كما دل عليه نص الشافعي والأصحاب خلافا لما يوجبهم تقييد المنهاج بالمبالغة فيه أنه لا يكره من غير مبالغة ومن ثم اعتدوا في ذلك لكن أجاب الشيخ عميرة بقوله ولك أن تقول حالة الركوع الكاملة فيها خفض رأس باعتبار الحالة التي قبلها والزيادة على ذلك تصدق أنها مبالغة ولا إشكال فلي تأمل (قوله أو رفعه) أي الرأس عن الظاهر (قوله في ركوعه) راجع للخفض والرفع مما كما هو ظاهر (قوله لانه خلاف الاتباع) أي فقد ثبت في الخبر أنه صحيح كان صلى الله عليه وسلم إذا ركع لم يخفض رأسه أي لم يرفعه ولم يصوره أي لم يخفضه (قوله ويكره ترك قراءة السورة) لعل المراد بالسورة هنا مطلق الآية لا السورة الكاملة لما تقدم أن السنة تأدب بآية وكذا بعض آية على ما فيه فليحذر (قوله في الأولتين) أي الركعتين الأولتين من كل صلاة والأولى الأولتين لما مر أن الأولى بالثناء قليلة والكثير الأولى فتثنيته الأولتان تدبر (قوله للخلاف في وجوبها) أي قراءة السورة فيها قد نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه وعن بعض أصحاب مالك القول بالوجوب وكذا عن سيدنا عمر رضي الله عنه ويكره أيضا كما في باعثن ترك تكبيرات الانتقالات وأذكار الركوع والسجود والاعتدال والجلوس بين السجودتين والأباض قال لنا كذا هو للخلاف في وجوب بعضها (قوله وقراءة السورة) الخ عطف على ترك السورة بالنظر للشرح أو على أن يضع يده على خاصرته بالنظر للثمن والمعنى واحد (قوله في الركعة الثالثة والرابعة من الركعة) أي الظاهر والعصر والعشاء (قوله والثالثة من المغرب) هل مثله الوتر فيما إذا صلاة ثلاث ركعات موصولة وأتى بشهدين ومقتضى قوله سابقا ما نصه ولو اقتصر المقتضى على تشهد واحد سن له السورة في الكل أو أكثر سن له فيما قبل الشهادتين انتهى أنه مثله فليراجع وليحذر (قوله وهذا ضعيف) أي ما قاله المصنف من كراهة قراءة السورة في الثالثة والرابعة ضعيف (قوله والمعتمد أن قراءتها) أي السورة (قوله فيها) أي في الثالثة والرابعة (قوله ليست خلاف الأولى) أي فضلا عن كونها مكرهة لأنها لم يثبت فيها شيء خاص صريح (قوله بل ولا خلاف السنة) هذا من عطف المرادف اذهبما شيء واحد على المعتمد أو يكون جرى هنا على القول بالفرق بينهما انتهى كردى (قوله وإنما هي) أي قراءة السورة في الثالثة والرابعة في الركعة الثالثة في المغرب (قوله ليست بسنة) أي فهي مباحة فيها وهذا إيضاح كلامه ونظيره الشيخ باعثن بما حاصله بعد كلام طويل أن قراءة السورة فيها ليست مكرهة وأما كونها خلاف الأولى فإن قلنا بالمعتمد من عدم سنها فيها وأن الاتباع تركها فيها فهي خلاف الأولى فإنا مأمورون بالاتباع والأمر بالشئ نهي عن ضده فقول الشارح المذكور فيه نظر لانه يقتضى كونها مباحة ولا طلب فيها بفعل ولا كف وليس كذلك بل المطلوب فيها الكف للاتباع والمباح لا طلب فيه لافعل ولا ترك كما وأما أن قلنا بسنة قراءتها في الأخيرتين كما هو مقابل الظاهر في المنهاج وثبت في صحيح مسلم فلا كلام في سنيتها فضلا عن كونها غير سنة هذا ما ظهر فلي تأمل (قوله وفرق بين ما ليس بسنة) أي وهو المباح اذهب الذي ليس فيه طلب لافعل ولا في الترك (قوله وما هو خلاف السنة) أي وهو الذي ليس فيه نهي مخصوص بل استيفاد من الأمر كالتسبيح عن ترك المندوبات المستفاد من الأمر إذا الأمر بالشئ نهي عن تركه فهو خلاف الأفضل مرادف لخلاف الأولى كما تقرر وأما المكره فهو ما ثبت بنهي خاص غير جازم وتقدم في الخطبة أن الفرق بينهما إنما هو اصطلاح المتأخرين فراجع (قوله الأمن سبق الخ) هذا استثناء من كراهة قراءة السورة في الثالثة والرابعة على ما فيه ومن واقعة على المأموم (قوله بالأولى والثانية) أي أوبا أحدهما (قوله فيقرأها أي السورة) تفرع على الاستثناء المذكور

دل عليه كلام الشافعي والأصحاب انتهى (قوله والمعتمد أن قراءتها الخ) قال في المنهاج ويسن سورة بعد الفاتحة الإني الثالثة والرابعة في الظاهر قال في التحفة لثبوتها من فعله صلى الله عليه وسلم ومقابلته ثبت عند مسلم من

(وأن يحفض رأسه) أو يرفعه (في ركوعه) لانه خلاف الاتباع ويكره ترك قراءة السورة في الأولتين للخلاف في وجوبها (وقراءة السورة في الركعة الثالثة والرابعة) من الركعة الثالثة من المغرب وهذا ضعيف والمعتمد أن قراءتها في الست خلاف الأولى بل ولا خلاف السنة وإنما هي ليست بسنة وفرق بين ما ليس سنة وما هو خلاف السنة (الأمن سبق بالأولى والثانية) فقروا أي السورة

فعله صلى الله عليه وسلم أيضا وقاعدة تقديم المثبت على النافي يؤيده فلذا صححه أكثر العراقيين واختاره السبكي وعليه يكون أن أقصر من الأولين لندب تقصير الثانية عن الأولى كما صرح به الخطيب وأن النشاط في الأول وما يليه أكثر وبه يتوجه مخالفتهم تلك القاعدة وجعلهم قراءتها فيها على بيان الجواز لأن

أى ولا يكره له ذلك بل هى مطلوبة (قوله فى الأخيرتين من صلاة الامام) أى إن أمكنه ذلك لسرعة قراءة المأموم وبطء قراءة الامام أولكون الامام قرأها (قوله لانهما) أى الأخيرتين من صلاة الامام (قوله أولياء) أى أولياء صلاة المأموم (قوله اذا ما أدركه المأموم) أى من صلاة الامام (قوله أول صلته) أى المأموم وما يأتى به بعده فهو آخر صلته فى الصحيحين ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا واتمام الشئ انما يكون بعد أوله وأما خبر مسلم صل ما أدركت واقض ما سبقك فالقضاء فيه معنى الاداء لبقاء وقت الغريضة وأيضاً زواة الاول أكثر وأحفظ كما قاله البيهقي حتى قال أبو داود ان هذه الزيادة انفرد بها ابن عيينة من الأسنى (قوله فان لم يمكنه) أى المأموم المسبوق وهذا محترز قيد ملحوظ كما قررته (قوله قراءتها) أى السورة (قوله فيها) أى فى الأخيرتين من صلاة الامام اللتين هما أولياء (قوله قرأها) أى السورة (قوله فى أخيرته) أى المأموم (قوله لثلاث صلته من السورة) أى ولان امامه لم يقرأها فيها وفاته فضلهما فيتدراكهما فى الباقيتين كسورة الجمعة المتروكة فى أولى الجمعة فانه يقرأها مع المنافقين فى الثانية وان لم يكن المأمومون محصورين وفارق ذلك عدم سنية الجهر فيها بأن السنة فيها الاسرار بخلاف القراءة لانقول انه بسن تركها بل لا يسن فعلها وبه فارق نظيره أيضاً من صلاة العيد وهو ما لو أدركه فيها فى الثانية فانه يكبر خمساً واذا قام لثانيته كبر خمساً أيضاً انتهى من الأسنى بتصرف يسير وهذا موافق لما مر فى الشرح فليتلأمل (قوله ولو سبق) بالبناء للجھول والنائب عن الفاعل ضمير المأموم (قوله بالاولى فقط) أى دون الثانية (قوله قرأها) أى السورة (قوله فى الثانية والثالثة) أى ولا يقرأها فى الرابعة ومحل ذلك حيث لم تسقط عنه تبعاً للفتحة أو بعضها والافلا يتداركها لان الامام اذا تحمل عنه الفتحة فالسورة أولى وكذا لا يتدارك من أمكنه قراءتها فى أوليه ولم يقرأها فيها ما تنقصه به قال الامام ولو فرط امامه فلم يقرأ السورة فان قرأها هو حصل له فضلها وان لم يقرأها هو ودلو كان متمكناً لقرأها فلم يتمكن فله ثواب قراءتها انتهى (قوله والاستناد فى الصلاة) عطف على أن يضع يده أى ويكره الاستناد فى الصلاة هل هو خاص بالقرض أو شامل للنفل لم أر التصريح فيه فليحذر (قوله الى ما يسقط المصلى بسقوطه) أى من جدار أو دعامة أو خشبة (قوله للخلاف فى صحة صلته) أى المستند (قوله حينئذ) أى حين اذ يسقط بسقوطه والمخالف هو الامام وتبعه الغزالي فى الاحياء ما نصه ولا يستند فى قيامه الى حائط فان استند بحيث لو سل ذلك الحائط لسقط فلا ظهر بطلان صلته انتهى وذلك لان المعتبر عنده ما فى حـد القيام أمران الانتصاب والاقبال والمراد منه أن يكون مستقلاً غير مستند ولا متكى على جدار وغيره كذا فى شرحه (قوله ومحلّه) أى الكراهة أو الخلاف والمآل واحد فليتلأمل (قوله حيث يسمى قائماً) أى وذلك بأن لا يمكنه رفع قدميه (قوله والا) أى وان لم يسم قائماً (قوله بأن كان) أى الحال والشأن (قوله بحيث يمكنه رفع قدميه من الارض) أى مثلاً لما راد موضوع استقراره سواء الارض أو غيرها كما لا يخفى (قوله بطلت صلته) أى قولاً واحداً (قوله كما مر فى بحث القيام) أى فى باب صفة الصلاة وعبارته ثم ولا يضراستناذه الى شئ وان كان بحيث لو رفع لسقط اسم القيام لكن يكره ذلك الا ان أمكن معه رفع قدميه فتبطل كما لو انحنى بحيث صار أقرب الى أقل الركوع أو مال على جنبه بحيث خرج عن سنن القيام (قوله لانه ليس بقائم) تعليل للبطلان (قوله بل معلق نفسه) أى كما لو أمسك واحد منكبيه أو تعلق بحبل فى الهواء بحيث لم يبق له اعتماد على شئ من قدميه فان صلته لا تصح كما مر عن التحفة والفرق بينه وبين ما لو حمله انسان فى حال القيام حيث لا تبطل على ما نقل عن افتاء الرملى أن مسألة التعلق انما ذكروها فيمن فعل ذلك عوضاً عن القيام وأيضاً فان تعلقه ينسب اليه فهو من فعله أفاده ع ش فليتلأمل (قوله والزيادة فى جلسة الاستراحة) عطف أيضاً على أن يضع يده الخ أى ويكره الزيادة فى جلسة الاستراحة التى هى الجلسة الخفيفة بعد السجدة الثانية فى كل ركعة يقوم عنها بأن لا يعقبها تشهد

(فى الأخيرتين) من صلاة الامام لانهما أولياء اذ ما أدركه المأموم أول صلته فان لم يمكنه قراءتها فيها قرأها فى أخيرته لثلاث صلته من السورة ولو سبق بالاولى فقط قرأها فى الثانية والثالثة (والاستناد) فى الصلاة (الى ما يسقط المصلى بسقوطه) للخلاف فى صحة صلته حينئذ ومحلّه حيث يسمى قائماً والابان كان بحيث يمكنه رفع قدميه عن الارض بطلت صلته كما مر فى بحث القيام لانه ليس بقائم بل معلق نفسه (والزيادة فى جلسة الاستراحة)

(قوله أما الزيادة على أكمله الخ) تقدم الكلام على ذلك في فصل في سنن الجلوس بين السجدين فراجعهم (قوله ولو بالصلاة على الآل فيه والدعاء فيه) أي خلافاً لمقتضى شرح الوسيط للنووي ويستثنى من ذلك ما ذكره في التحفة ٣٩٥ في باب صفة الصلاة قبيل الركن

الخامس وعبارتها سنن المأموم فرغ من الفاتحة في الثالثة أو الرابعة أو من التشهد الأول قبل الإمام أن يشتغل بدعاء فيها أو

على قدر الجلوس بين السجدين (أي على أقله) أما الزيادة على أكمله بقدر التشهد الواجب فبطالة كما مر أن تطويل جلسة الاستراحة سبب كراهة التطويل بين السجدين (وطالة التشهد الأول) ولو بالصلاة على الآل فيه (والدعاء فيه) لبناؤه على التخفيف (وترك الدعاء في التشهد الأخير) للخلاف في وجوب بعضه السابق كما مر (ومقارنة الإمام في أفعال الصلاة) بل وأقوالها للخلاف في صحة صلاته حينئذ وهذه الكراهة من حيث الجماعة لأنها لا توجد إلا معها فتفوت فضيلتها ككل مكره من حيث الجماعة

قراءة في الأولى وهي أولى انتهت ورأيت في فتاوى الجبال الرمل ما نصه سئل رضي الله عنه عن تشهد في الأولى إلى أن وصل اللهم صل على محمد فهل له

ولم يصل قاعدا (قوله على قدر الجلوس بين السجدين) والمراد قدر الذي ذكر الوارد فيه (قوله أي على أقله) أي الجلوس بينهما إذا السنة كونها قد ردد (قوله أما الزيادة على أكمله) أي الجلوس بينهما (قوله بقدر التشهد الواجب) تقدم في باب صفة الصلاة بيانه (قوله فبطالة) أي للصلاة لا مكرهه (قوله كما مر) أي في فصل سنن الجلوس بين السجدين وعبارته ثم فإن زاد عليه أدنى زيادة كره أو قدر التشهد بطلت صلاته لأن تطويل جلسة الاستراحة كطويل الجلوس بين السجدين كما بينته في غير هذا المجل انتهى وقد نقلت هناك عبارة الامداد ذكرت قبله بخاتمة الرمل في ذلك فراجعهم (قوله أن تطويل جلسة الاستراحة) بيان لما مر (قوله كطويل الجلوس بين السجدين) أي وتطويله بقدر التشهد مبطل فكذا هي كما مر (قوله واطالة التشهد الأول) أي فهي مكرهه (قوله ولو بالصلاة على الآل فيه) أي بناء على القول الصحيح أنها فيه لا تسن وأما على مقابله الذي اختاره الأذري فلا كما هو ظاهر (قوله والدعاء فيه) أي في التشهد الأول لكن محل كراهته في غير مأموم فرغ من تشهده والافني الكردى عن التحفة ما نصه سنن المأموم فرغ من الفاتحة في الثالثة والرابعة أو من التشهد الأول قبل الإمام أن يشتغل بدعاء فيها أو قراءة في الأولى وهي أولى انتهى (قوله لبناؤه) أي التشهد الأول (قوله على التخفيف) أي فلا يزداد فيها بدعاء ولا بالصلاة على الأول وزيد هنا في ثقل ركن قولي على قول وهو مبطل على قول تأمل (قوله وترك الدعاء في التشهد الأخير) أي التشهد الذي يعقبه السلام وإن لم يكن له أول كما في الصبح وصلاة الجمعة (قوله للخلاف في وجوب بعضه السابق) تعليل للكراهة وذلك لبعض هو اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر الخ فقد نقل عن ابن حزم القول بوجوبه وعن طاووس أنه أمر ابنه بإعادة الصلاة لما ترك هذا الدعاء (قوله كما مر) أي في فصل سنن التشهد (قوله ومقارنة الإمام) من إضافة المصدر إلى المفعول أي مقارنة المأموم إمامه (قوله في أفعال الصلاة) أي كالتكسوع والسجود وغيرهما (قوله بل وأقوالها) أي في كراهته مقارنة فيها أيضاً لكن في غير التحريم أما المقارنة فيه فبطل وعبارته مع المتن في الجماعة ويشترط تيقن تأخير جميع تكبيراته للأحرام عن جميع تكبيرات إمامه فإن قارنه في التحريم أو في بعضه أو شمل فيه أو بعده هل قارنه فيه أم لا وطال زمن الشك أو اعتقد تأخر تحريمه فإن تقدمه بطلت صلاته يعني لم تنعقد الخ (قوله للخلاف في صحة صلاته) أي المأموم تعليل للكراهة (قوله حينئذ) أي حين إقفار الإمام في ذلك فالصحة للمأموم كما سيأتي إن يجري على أثره في الأفعال والأقوال بحيث يكون ابتداءه أو بكل منهما متأخراً عن ابتداء الإمام ومتقدماً على فراغه منه وأكل منه أن يتأخر ابتداء فعل المأموم عن جميع فعل الإمام فلا يشترط حتى يصل الإمام لحقيقة الانتقال إليه وسيأتي في موضعه زيادة على ذلك (قوله وهذه الكراهة) أي كراهة مقارنة الإمام في الأفعال أو الأقوال (قوله من حيث الجماعة) أي فهي مختصة بالمأموم بخلاف المنفرد والإمام (قوله لأنها لا توجد إلا معها) أي مع الجماعة (قوله فتفوت فضيلتها) أي الجماعة التي هي السبع والعشرون وإن كانت صلاته جماعة إذ لا يلزم من انتفاء فضلها انتفاءها فإن قيل فما فائدة حصول الجماعة مع انتفاء الثواب فيها أجيب بأن فائدته سقوط الأثم على القول بوجوبها ما على العين أو على الكفاية وهو المعتقد والكراهة على القول بأنها سنة مؤكدة لقيام الشعار طاهر من المغنى (قوله ككل مكره من حيث الجماعة) أي فانه مقفوت للفضيلة وعبارته المغنى وضابطه أنه حيث فعل مكرهها مع الجماعة من مخالفة ما مور به في الموافقة والمتابعة كالانفراد عنهم فانه فضلها إذا لم يكره ولا ثواب فيه مع أن صلاته جماعة نعم عن السيوطي ما نصه ولو فانت الجماعة لم يفت ثواب التضعيف الذي هو عود بركة الجماعة بعضهم على بعض قال الشيخ باعثن

السكوت وإن كان مأموماً وطوله إمامه أو لا ويأتي بيقية ألفاظه أو بطل صلاته بسكوته فأجاب بأن المنفرد يقتصر على ذلك ومثله الإمام وكذا المأموم إن لم يطل إمامه فإن أطل استمر المأموم يشهد وهو أولى من سكوته فإن سكت لم تبطل صلاته به انتهى بحروفيه من أواخر باب الجماعة من فتاويه (قوله كما مر) أي في سنن الصلاة فراجعهم (قوله وأقوالها) هل وإن كانت مندوباً تبحث الجوهرى لأفراجهم (قوله فتفوت فضيلتها) قال المناوى بقلا عن السيوطي ولو فانت فضيلة الجماعة لم يفت ثواب التضعيف الذي هو عود بركة الجماعة بعضهم على بعض انتهى قال

الجهر هزي وفيه تنبيه وحض على تحصيل الجماعة كيف ما كانت وقد ذكر جماعة من الصالحاء انه لو وجدت من صلاته الجيع صلاة صحيحة فالحق شامل لكل وقال الخطيب قبل الله الكل ولا تفرق الصفقة انتهى كمثل مكر ومن حيث الجماعة عبارة الشارح في الجماعة في فصل فيما يمتد بعد توفر الصفات كل مندوب يتعاقب بالموقف فانه ذكر مخالفته وتفوت به فضيلة الجماعة كما قدمته في كثير من ذلك ويقاس به ما يأتي انتهى وفي الجماعة من نهاية مكر ان كل مكر ومن حيث الجماعة المطبوعة تفوت به فضيلة الجماعة زاد في التحفة كخالفه السنن الاتية في هذا الفصل يعني فصل لا يتقدم على الامام في الموقف والذين بعده المطبوعة من حيث الجماعة وعبارته شرح العباب وكذا كل ما قبل بنده في هذا الباب ٣٩٦ يكره مخالفته كما يصرح به كلام المجموع الى آخر ما قاله وسيأتي ما يتعلق بذلك في الجماعة ان شاء الله

وعليه فينبغي ان يطلب الجماعة التي كثرت وتوفر صلاحها للضعيف (قوله كالانفراد عن الصف) تمثيل للمكره من حيث الجماعة في البخاري عن أبي بكر رضي الله عنه انه دخل والنبي صلى الله عليه وسلم راكع فركع قبل ان يصل الى الصف فذكر ذلك له صلى الله عليه وسلم فقال زادك الله حرصا ولا تعد (قوله وترك فرجة فيه) أي في الصف عطف على الانفراد والمراد بالفرجة السعة نقل عن الامام النووي رحمه الله ما نصه الفرجة خلافا ظاهرا والسعة أن لا يكون خلافا ويكون بحيث لو دخل بينهما لم يصبه انتهى فلو عبر بالسعة لكان أولى اذ يفهم من السعة الفرجة ولا عكس فليتأمل (قوله مع سهولة سداها) أي الفرجة تعيد لكرامة تركها امام مع عدم سهولة فلا كراهة في ذلك (قوله والعلو على الامام) أي الارتفاع عليه في الموقف (قوله والانخفاض عنه) أي عن الامام فيه قال في المغني أما الثاني فلنهي عنه كما أخرجه أبو داود والحاكم وأما الاول فقياسا على الثاني (قوله لغير حاجة) أي فلا كراهة مع الحاجة المتعلقة كتعليم الامام المؤمنين صفة الصلاة كما ثبت في الصحيحين وكتبيلغ المأموم تكبيرة الامام (قوله ولو في المسجد) أي فلا فرق بين أن يكون في المسجد أولا وظاهران المدار على ارتفاع يظهر في الحس (قوله والافتداء بالمخالف) أي بالامام المخالف للمأموم في المذهب كعنه وغيره ممن لا يعتد بوجوب بعض الأركان والشروط وان علم منه الاتيان بها (قوله ونحو الفاسق) عطف على المخالف وذلك لانه قد يقصر في الواجبات (قوله والابتدع) عطف أيضا على المخالف وذلك قياسا على الفاسق بالاولى (قوله واقتداء المفترض) عطف على الانفراد عن الصف (قوله على المنتقل) أي بشرط توافق نظم الصلاتين لا مكتوبة وكسوف كما سيأتي (قوله ومصلى الظهر) أي واقتداء مصلى الظهر فهو عطف على المفترض (قوله مثلا) أي فكذا المغرب والصبح ويحتمل مصلى القضاء (قوله عصى العصر) أي أو المغرب أو الصبح أو مصلى الاداء (قوله وعكسهما) أي اقتداء المنتقل بالمفترض ومصلى العصر عصى الظهر فكل هذه المذكورات مكرهة من حيث الجماعة مقبولة لفضيلتها هذا ما اقتضاه كلامه هنالك كن ذكر في التحفة أن الخلاف في اقتداء مصلى الظهر مثلا الخ ضعيف جدا قال فلم يقتض تفويت فضيلة الجماعة وان كان الانفراد أفضل الخ وكذا في النهاية قال الكردي وهو مخالف لقاعدته انتهى وسيأتي ان شاء الله تعالى زيادة على ذلك (قوله ويكره الجهر) أي بالقراءة سواء بالقراءة وغيره او قدر لفظة يكره لبعده العهد بها ولاجل مقابلته بقول المصنف الآتي ويحرم تأمل (قوله في موضع الاسرار) أي وهو ما عدا صلاة الصبح والجمعة والعشاء والتراويح ووتر رمضان والعيدين والخسوف كما تقدم في السنن (قوله والاسرار في موضع الجهر) لو قال وعكسه لكان أخضر (قوله والجهر للمأموم) أي يكرهه (قوله خلف الامام) أي في غير ما ينسب له الجهر خلفه كما مر في التأمين (قوله ويحرم على كل أحد) أي ذكر وغيره (قوله الجهر) أي بالقراءة وغيره (قوله في الصلاة)

تعالى (قوله عن الصف) ليس خلاف الاول أي لعدم وروده من طريق كالاقتداء عن الصف وترك فرجة فيه مع سهولة سداها والعلو على الامام والانخفاض عنه لغير حاجة ولو في المسجد والافتداء بالمخالف ونحو الفاسق والمبتدع واقتداء المفترض بالمنتقل ومصلى الظهر مثلاً عصى على العصر وعكسهما (و) يكره (الجهر في موضع الاسرار والاسرار في موضع الجهر والجهر) للمأموم (خلف الامام) لمخالفته للاتباع المتأكد في ذلك (ويحرم) على كل أحد (الجهر) في الصلاة وخارجها

العموم وقوله ولا خلاف السنة لانه لا يسن في الاخيرتين ترك القرآن وانما هي ليست سنة وفرق بين ما ليس سنة وما هو خلاف السنة وذلك ان الاول يكون

الشيء فيه مطلوب بافكون ترك خلاف السنة بخلاف الثاني وهو المباح كصوم يوم الاربعاء ثم فرقه بين خلاف السنة وخلاف شامل الاولى مشكل بقول التحفة في باب النفل السنة والاولى والمندوب ألفاظ مترادفة انتهى وفيها في أول النكاح بعد قول المتن فان فقدتها استحب تركه ما نصه وعبارته الرافعي في كتبه والروضة الاولى ان لا ينكح وقيل هو دون الاولى في الطلب ويرد بان لا فرق بينهما وهو متجه اذا المتبادر منهما واحد وهو الطلب الغير الجازم من غير اعتبار تأكد وعده ويؤيد تصريح الامام وغيره بان خلاف الاولى وخلاف المستحب واحد وهو المنهي عنه نهيا غير مقصود لاستفادته من ان الامر بالمستحب نهى عن ضده بخلاف المكره فانه لا بد فيه من التصريح بالنهى كلاتفعل على ما هو مبسوط في محله من بحر الركني انتهى الى ان قال الجهر هزي وقد يجاب عنه بانه اراد بقوله ليست خلاف الاولى أي المصطلح عليه عند الاصوليين وهو ما مروى بقوله ولا خلاف السنة أي الثانية هنا وهو ندي ترك السورة فاما لا يندب تركها انتهى (قوله عن الصف) أي الذي من جنسه بل يدخل الصف ان وجد سعة والا فلا يجزئ باقي القيام شخصاً من الصف اليه بعد الاحرام ان كان الصف أكثر من اثنين وجوز موافقته وكان حراً (قوله والعلو على الامام الخ) قال في التحفة والنهاية وظاهران المراد على ارتفاع يظهر حسا وان قل الى آخر ما قاله (قوله ويكره الجهر)

قال في شرح العباب في صفة الصلاة وظاهران محله حيث لا عذر والإمكان كان كثير اللفظ عنده فاحتاج للجهر ليأتي بالقراءة على وجهها انتهى
(قوله لكن ينفيه كلام المجموع) عبارة العباب مع شرحه ويكره إجماعا كما في المجموع جهره وإن لم يسمع قراءة أمامه للخبر السابق ولا يحرم
وإن أدى جاره انتهى وينبغي حل قوله وإن أدى جاره على إيداء خفيف لأنه يتسامح به بخلاف ٣٩٧ جهر يعطله عن القراءة بالكية فينبغي

حرمة انتهت عبارتهما
(قوله وضهما) قال في شرح
العباب والفتح أجود قال

(ان شوش على غيره)
من نحو مصل أو قارئ أو
نائب للضرر ويرجع
لقول المتشوش ولو فاسقا
لأنه لا يعرف الا منه وما
ذكره من الحرمة ظاهر
لكن ينفيه كلام المجموع
وغيره فانه كالصريح في
عدمها إلا أن يجمع بحمله
على ما إذا خف التشويش
(ونكره الصلاة أيضا) في
المزبلة بفتح الموحدة
وضمها وهي موضع الزبل
(والجزرة) وهي موضع
الجزر أي الذبح لصحة
التي عندها وما فيها من
محاذاة النجاسة فإن مسحها
بعض بدنه أو محموله بطلت
صلاته كما مر (والطريق
في البناء) دون البرية
للنهي ولا اشتغال القلب
بمسور والناس فيها وبه
يعلم أن التعبير بالبناء دون
البرية جرى على الغالب

في التحفة ومثله كل نجاسة
متيقنة لأنه لا يعرفه عليها
ظاهر المحاذيها ومر كراهة
محاذيها انتهى قال في
النهاية وانما تذكره على

شامل للفرض والنفل (قوله ان شوش على غيره) من التشويش وهو التغليب ويقال أيضا
التشويش وهذا هو الصواب على ما في القاموس وهو تعبير التثوي في مواضع والاول تعبير الرافي كما
تقدم بيانه فراجع (قوله من نحو مصل وقارئ أو نائب) أي أو طائف أو مشتغل بمطالعة علم أو تدريس
أو تصنيفه (قوله للضرر) تعليل للحرمة وقد ورد في الحديث لا ضرر ولا ضرار (قوله ويرجع) أي
في أن ما يجهر به مشوش (قوله لقول المتشوش) بكسر الواو وبصيغة اسم الفاعل (قوله ولو فاسقا) هل
وان ظهر فيه أماره الكذب حرر (قوله لأنه لا يعرف الا منه) أي من التشويش تعليل للرجوع لقوله
(قوله وما ذكره من الحرمة) أي حرمة الجهر عند التشويش (قوله ظاهر) أي من حيث المدرك لما تقرر
من الضرر وقد سبقه إليه ابن العماد الأفهسي (قوله لكن ينفيه كلام المجموع وغيره) أي وهو الفتاوى
للإمام النووي كما صرح به في التحفة (قوله فانه) أي كلام المجموع وغيره (قوله كالصريح في عدمها) أي
عدم الحرمة بل الذي فيه الكراهة فقط (قوله إلا أن يجمع) أي بين ما ذكره المصنف وما في المجموع وغيره (قوله
بمحله) أي ما في المجموع من الكراهة (قوله على ما إذا خف التشويش) أي وما ذكره المصنف من الحرمة
على ما إذا اشتد وعبرة بالعباب ينبغي حل قول المجموع وإن أدى جاره على إيداء خفيف لا يتسامح به بخلاف
جهر يعطله عن القراءة بالكية فينبغي حرمة انتهت وظاهره أن محل الكراهة أو الحرمة إذا لم يكن عذر
وامام العذر ككثر الغلط عنده فاحتاج للجهر لا لئلا يقرأ على وجهه ولا كراهة ولا حرمة فليتامر
(قوله وتكره الصلاة أيضا) أي كراهة جميع ما ذكر (قوله في المزبلة) أي حيث فرش عليها طاهرا
والأفلا تصح صلاته كسائتي (قوله بفتح الباء وضمها) أي والفتح أجود كما في الانعاب (قوله وهي
موضع الزبل) أي السرجين ومثله كل نجاسة متيقنة لأنه يعرفه طاهرا عليها بما حاذيها ومر كراهة محاذيها
قاله في التحفة (قوله والجزرة) أي تكره الصلاة فيها (قوله وهي) أي الجزرة (قوله موضع
الجزر أي الذبح) ففي المصباح جزرت الجزور من باب قتل بحرتهما والفاعل جزار والحرفة الجزارة
بالكسر والجزر موضع الجزر مثل جعفر ور بعد دخلته الماء فقل مجزرة (قوله لصحة النهي عنهما)
أي عن الصلاة في المزبلة والصلاة في الجزرة والحديث رواه الترمذي لكن نقل المغني عنه أن أسناده
ليس بالقوي فليحذر (قوله وما فيها من محاذاة النجاسة) تعليل ثان للكراهة (قوله فان مسحها)
أي النجاسة محترق فليحذر ما يحوط فيما مر كافرته (قوله بعض بدنه أو محموله) أي وإن لم يتحرك بحركته
(قوله بطلت صلاته كما مر) أي في شروط الصلاة لأنه مصل على نجاسة ثم محل الكراهة فيما مر إذا كانت
النجاسة محققة أما ما غلبت فيه فقط فلا تذكره على ما تقتضيه كلام الرافي لضعف ذلك مع الحائل تأمل (قوله
والطريق في البناء) أي تكره الصلاة فيها (قوله دون البرية) بفتح الباء الموحدة وتشديد الراء والياء
المثناة قال في المصباح الجبر بالفتح خلاف البحر والبرية نسبة إليه هي الصحراء انتهى وأما البرية
بفتح الراء فالخلق فافهم (قوله للنهي) أي عن الصلاة في قارة الطريق وهي أعلاه وقبل صدره
وقبل ما برز منه والكل متقارب والمراد هنا نفس الطريق فلهذا عبر المصنف رحمه الله بها (قوله ولا اشتغال
القلب) تعليل ثان للكراهة (قوله عرو والناس فيها) أي في الطريق قال في التحفة والتعليل بغلبة
النجاسة فيه مردود بان مقتضى تحققها فقط (قوله وبه) أي بالتعليل الثاني (قوله أن التعبير بالبناء
دون البرية) أي الواقع في عبارة جمع منهم شيخ الإسلام في شرح المنهج والمصنف هنا حيث قيد ذلك
بالبناء (قوله جرى على الغالب) أي من كثرة مرور الناس في طريق الابنية وعدمها في طريق البراري

الحائل إذا كانت النجاسة محققة وحاذيها إن بسطه على ما غلب عليه محاذيها انتهى قال في النهاية وانما تذكره على الحائل إذا كانت النجاسة لم
تكره كما اقتضاه كلام الرافي لضعف ذلك بالحائل انتهى وفي التحفة عند ذكر الكراهة في طريق ما نصه والتعليل بغلبة النجاسة فيه أي الطريق
مردود بان مقتضى الكراهة تحققها فقط انتهى ومقتضى هذا عدم الكراهة عند عدم التحقق وإن لم يكن حائل وعليه فهو مخالف لما قدمناه
عن النهاية ولذلك قال في النهاية بعد أن ذكر التعليل المذكور وغير المشهور أن كل واحدة علة مستقلة فلا ينبغي الحكم بانتفاء بعضها انتهى

(قوله) وأنه حيث كثروا (هم) الخ عبارة الامداد المدار على المسلوكة بالفعل فيما احتمل طر وقها وهو في الصلاة تكروه ولو في البرية وما لا فلا ولو في العمران فتعبر بهم فيما مرجى على الغالب انتهت (قوله) كرهت الصلاة فيه (ظاهر هذا الطرف أنه لو استقبل موضع مرور الناس في صلاته ولم يكن هو فيه لم يكرهه لأنه لم يصل في طريق حينئذ وهو كذلك لكن بعبء الذي ذكره الشارح في شرح العباب وعبارة بعد كلام قرر في ذلك والنظر فيه يرد بان كلامهم موضح بما ذكره فانهم عبروا بكرة الصلاة في الطريق فافهم انها خارجها غير مكرهه وان استقبلها المصلي لكن ينبغي أنه لا بد من نوع بعد عنها بحيث لو نظر لمحل سجوده فقط لم يشتغل بمرور الناس وكذا الوصل في نحو شبك أو دكان مطلق عليها انتهت ونقل ابن قاسم في حواشي المنهج عن مراهمة عبارة الوصل في حيث يقع المرور بين يديه فان كان بحيث يذهب الخشوع كرهه والا كان غرض عينيه ولم يذهب خشوعه فلا كذا قررهم وانتهت ولا ينافي هذا قول التحفة ان استقبله كالوقوف به انتهى لا مكان جملة على ما لم يعد عن الطريق على الوجه الذي ذكره في الايعاب فتنبه له (قوله في الوادي الذي نام فيه) الخ هو وادي القرى كما قاله بعض المحققين بطريق المدينة من جهة الشام وقال ابن النجوى ٣٩٨ قلت بل ورد انه صلى الله عليه وسلم صلى في هذا الوادي كما أسلفته في الحديث السادس

ولذا أطلق في المنهاج ولم يقيده بالبناء فلا فرق بين البنيان والبرية وهذا هو الذي صححه ابن الرفعة في الكفاية خلافا لما اعتمد التفرقة بينهما (قوله) وأنه (عطف على ان التعبير والضمير للمحال والشان (قوله) حيث كثروا (هم) أي الناس وكذا ما احتمل طر وقها وهو في الصلاة كما في الامداد (قوله) بمحل (أي ولو في البرية) (قوله) كرهت الصلاة فيه (أي في المحل الذي يكثر مرور الناس فيه قال الكردي قضية هذا الطرف أنه لو استقبل موضع مرور الناس ولم يكن المصلي فيه لا يكره قال في الايعاب لكن ينبغي أنه لا بد من نوع بعد عنها بحيث لو نظر الى محل سجوده فقط لم يشتغل بمرور الناس وكذا الوصل في نحو شبك أو دكان مطلق عليها (قوله) حينئذ (أي حين مرور الناس) (قوله) وان لم يكن طريقا كالمطاف (أي وقت مرور الناس بخلاف وقت خلوهم عنهم قال العلامة الرشيدى فتلخص ان المدار في الكراهة على كثرة مرور الناس وفي عدمها على عدمه من غير نظر الى خصوص البنيان والصحرَاء تأمل (قوله) وفي الوادي (أي تكراه الصلاة فيه) (قوله) الذي نام فيه صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه عن صلاة الصبح (أي هو وادي القرى شامى المدينة النبوية وخزم بعضهم بان ذلك كان في مرجعه صلى الله عليه وسلم من خيبر قال القسطلاني ونوزع فيه كردي (قوله) لأنه (أي النبي صلى الله عليه وسلم مع أصحابه رضى الله عنهم وهذا تعليل للكراهة (قوله) ارتحل عنه (أي عن ذلك الوادي) (قوله) ولم يصل فيه وقاله ان فيه شيطانا لفظ مسلم عن أبي هريرة قال عرسنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فلم نستيقظ حتى طلعت الشمس فقال النبي صلى الله عليه وسلم ليأخذ كل رجل برأس راحلته فان هذا منزل حضرنا فيه الشيطان قال ففعلنا ثم دعا بالماء فتوضأ ثم سجد سجدتين قال الامام النووي فيه دليل على استحباب احتباب مواضع الشيطان وهو أظهر المعنيين في النهي عن الصلاة في الحمام انتهى وسيأتى ما يوافقه (قوله) وفي بطن الوادي (أي كل واد) أي غير الوادي الذي نام فيه صلى الله عليه وسلم (قوله) مع توقع السيل (أي بخلاف ما إذا لم يتوقعه وان أطلق الراجح تبعا للامام والغزالي الكراهة في بطون الاودية معللين له باحتمال السيل المذهب للخشوع انتهى فلاننا في بين ما هنا وما في التحفة وغيرها (قوله) خشية الضرر وانتفاء الخشوع (تعليل للكراهة) وبه يتجه ما قاله بعضهم ان السيل مثال والافالعدو ونحوه مثله (قوله) وفي الكنيسة

من الاذان انتهى قلت ان كان قبل وقوع هذه القصة فالأمر فيه ظاهر وان كان وأنه حيث كثروا (هم) بمحل كرهت الصلاة فيه حينئذ وان لم يكن طريقا كالمطاف وفي الوادي الذي نام فيه صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه عن صلاة الصبح لأنه ارتحل عنه ولم يصل فيه وقاله ان فيه شيطانا (و) في (بطن الوادي) أي كل واد (مع توقع السيل) خشية الضرر وانتفاء الخشوع (و) في (الكنيسة) بعد وقوعها فليأت الجواز والله أعلم جرهمزى والقصة في عدة مواضع من الصحيح أي صحيح البخاري عن قتادة قال سرتنا

مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة فقال بعض القوم لو عرست بنيا رسول الله قال أخاف أن تناموا عن الصلاة قال بلال أي أنا أو قطكم فاضلجتموا فاستند بلال ظهره الى راحلته فغلبته عيناه فنام فاستيقظ النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا بلال أين ما قلت قال ما ألقيت على نومة مثلهما قط قال عليه السلام ان الله قبض أرواحكم حيث شاء وأرداهم عليكم حيث شاء فقام بلال فأذن بالصلاة قال القسطلاني في شرحه قوله ليلة مانعه مرجعه من خيبر كما جزم به بعضهم بما عند مسلم من حديث أبي هريرة نوزع فيه انتهى (قوله) عن صلاة الصبح (وكان في غزوة خيبر قال في شرح العباب قال في المجموع ويسن أن لا يصل في موضع حضره فيه الشيطان لحديث مسلم وغيره أنه صلى الله عليه وسلم لما استيقظ بعد طلوع الشمس قال ليأخذ كل رجل برأس راحلته فان هذا الموضع حضرنا فيه الشيطان انتهى (قوله) أي كل واد (الخ لا ينافي ما أطلقه في شروح المنهاج والعباب والارشاد وكذا مر وغيره من عدم كراهة الصلاة فيما عدا الوادي الذي نام فيه صلى الله عليه وسلم من بقية الاودية لان إطلاقهم عند ما هنا من حيث القياس على الوادي الذي نام فيه صلى الله عليه وسلم اذ هو قد ثبت أنه حضرهم فيه الشيطان بخلاف غيره من الاودية وما هنا من الكراهة مقيد بخشية محي السيل فيتنبى الخشوع ويخشى الضرر فتنبه له ولذلك قال بعضهم السيل مثال والافالعدو ينبغي أن يكون مثله انتهى (قوله) الكنيسة قال في التحفة بفتح الكاف متعبدا اليهود وقيل النصراني والبيعة بكسر الباء متعبدا النصراني وقيل

اليهود انتهى قال في شرح العباد ان دخلها باذنهم والاحرمت صلاته فيها لان لهم منعنا من دخولها هذا ان كانوا يقر ونان عليها والا فلا قال ابن العماد ككنائس مصر وفي اطلاقه نظر قال ويجرم دخولها ان كان فيها تصاوير ولا يقدر على ازالها انتهى ومصرح غيره بمحل دخولها وان كان فيها صور ويمكن حمله على صور غير مرفوعة معظمة أو صور منصوبة بغير محل الجلوس قال وشرط الحل أيضا ان لا تحصل مفسدة من تكثير سوادهم واطهار شمارهم واطعام صيغة عبادتهم وتعظيم متعبداتهم وهو ظاهر انتهى كلام شرح العباد بجر وفهوذ كرهه في الامداد مختصرا وفي النهاية يمنع علينا دخولها عند منعهم لنا منه وكذا ان كان فيها صورة معظمة كما سيأتي انتهى ونحوها التحفة وكتب المحشي أيضا على قوله وهي متعبد اليهود الى آخره في الاقتناع بحكم ما ذكره الشارح هنا (قوله أمكنة المعاصي) قال في التحفة بل أو غضب كارض عمود ومحسر فيما يظهر انتهى (قوله لانها مأوى الشياطين) يؤخذ من هذا واستدل بذلك أي بحديث الوادي السابق قال في الخادم قال بعضهم ومأوى الشياطين كل موضع غير مأهول كالمغارات والشعوب والارحمة الخراب قال صاحب الوافي

٣٩٩

كل موضع يتشوش
الانسان منه ويحصل له
الوهم والخوف منه مأوى
الشیطان انتهى وظاهر
وهي معبد اليهود (و) في
(البيعة) وهي متعبد
النصارى وغيرهما من
سائر أمكنة المعاصي كالسوق
لانها مأوى الشياطين
كالجام (و) في (المقبرة)
الطاهرة والمنبوشة ان
جعل بينه وبين النجاسة
حائلا لما في المزرلة وبه
يعلم ان الكلام في غير مقابر
الانبياء

أي ذكره الصلاة فيها ولو وجد بدا ومحل الكراهة ان دخلها باذنهم والاحرمت صلاته فيها لان لهم منعنا من دخولها هذا ان كانوا يقر ونان عليها والا فلا وكذا يجرم دخولها ان كان فيها صورة معظمة كما ذكره في كتاب السير (قوله وهي) أي الكنيسة بفتح الكاف والجمع كنائس (قوله متعبد اليهود) أي محل عبادتهم وقبل متعبد النصارى (قوله وفي البيعة) أي تكرر الصلاة فيها (قوله وهي) أي البيعة بكسر الباء والجمع بيع كسدره وسدر (قوله متعبد النصارى) أي محل عبادتهم وقبل متعبد اليهود (قوله وغيرهما) أي وفي غير الكنيسة والبيعة (قوله من سائر أمكنة المعاصي) وكذا الاماكن المغضوب على أهلها كارض عمود (قوله كالسوق) تمثيل لامكنة المعاصي وفي الاحياء الكراهة أيضا في الرحاب الخارجية عن المسجد قال ع ش وينبغي أن محل الكراهة فيها حيث كان ثم من يشغله ولو احتملا أما اذا قطع بانتفاء ذلك ككونه في رحبة خالية لافلا كراهة ومثله يقال في الاسواق حيث لم تكن محل معصية تأمل (قوله لانها) أي أمكنة المعاصي (قوله مأوى الشياطين) أي محل اقامتهم ويؤخذ من هذا التعليل ان كل موضع هو مأوى لهم تكرر الصلاة فيه قال بعضهم مأوى الشياطين كل موضع غير مأهول كالمغارات والشعوب والارحمة الخراب وقال صاحب الوافي كل موضع يتشوش الانسان منه ويحصل له الوهم والخوف منه مأوى الشياطين من الكردي (قوله كالجام) الكاف للتخفيف وسيأتي الكلام عليه (قوله وفي المقبرة) أي تكرر الصلاة فيها وهي بتثليث الباء وككنيسة كذا في القاموس والجمع مقابر (قوله الطاهرة) وهي التي لم تنبش (قوله والمنبوشة) ان جعل بينه وبين نفسه (قوله وبين النجاسة حائلا) أي كان فرش عليها طاهرا أو نبت عليها حشيش غطاها (قوله لما مرفى المزرلة) أي من محاذاة النجاسة فهو تعليل للكراهة وعبارة التحفة للخبر السابق أي وهو الارض كلها مسجد الا المقبرة والجام رواه ابن حبان مسند مع خبر مسلم لا تتخذوا القبور مساجد أي أنها لم عن ذلك ووضح خبر لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها وعلته محاذاته للنجاسة سواء ماتحتة أو أمامه أو بجانبه نص عليه في الام ومن ثم لم تفتقر الكراهة بين المنبوشة بحائل وغيرها ولا بين المقبرة القديمة والجديدة بأن دفن فيها أول ميت بل لو دفن ميت بمسجد كان كذلك وتنفي الكراهة حيث لا محاذاة وان كان فيها البعد الموتى عنه عرفا تأمل (قوله وبه) أي بالتعليل بما مرفى المزرلة (قوله يعلم ان الكلام) أي كراهة الصلاة في المقبرة (قوله في غير مقابر الانبياء) أي أمأهى فلا تكرر الصلاة فيها لان الله حرم على الارض أكل أجسادهم ولاهم أحياء

حديث الوادي السابق أنه
ان ظهر لاحد شيطان في
موضع كرهت الصلاة فيه
أي (قوله لما مرفى المزرلة)
أي لصحة النهي ولما فيها

من محاذاة النجاسة أما صحة النهي فقال في التحفة لحديث الصحيح الارض كلها مسجد الا المقبرة والجام مع خبر مسلم لا تتخذوا القبور مساجد أي أنها لم عن ذلك ووضح خبر لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها (قوله وبه يعلم) الخ فيه أنه أحال هنا على ما مرفى المزرلة والذي مر فيها شيان صحة النهي ومحاذاة النجاسة فقوله هنا وبه يعلم هو ظاهر من جهة محاذاة النجاسة اذا الارض لا سبيل لها على أكل أجسادهم الشريعة بل هم أحياء في قبورهم وأما بالنسبة للنهي فلا يعلم ما ذكره كما لا يخفى مما ذكره هنا نعم ذكر في التحفة والنهاية أن صحة النهي محاذاة النجاسة وبه يتضح ما قاله هنا قال في التحفة فقال سواء ماتحتة أو أمامه أو بجانبه نص عليه في الام ومن ثم لم تفتقر الكراهة بين المنبوشة بحائل وغيرها ولا بين المقبرة القديمة والجديدة بأن دفن فيها أول ميت بل لو دفن ميت بمسجد كان كذلك انتهى وأقر الشارح في الامداد الزين العراقي على خلاف هذا الاخير وبحث الزين العراقي عدم الكراهة في مسجد طرأ دفن الناس حوله أي أوفيه وكأنه اغتفر محاذاة النجاسة حينئذ لسبق حرمة المسجد والالزمة بتغير الناس منه انتهى (قوله في غير مقابر الانبياء) عبارة التحفة أما مقبرة الانبياء فلا تكرر فيها لانهم أحياء في قبورهم يصلون فلا نجاسة والنهي عن اتخاذ قبورهم مساجد فيحرم الصلاة اليها لا ينافي ذلك خلافا لمن زعمه لانه يعتبر هنا قصد استقبالها للتبرك أو نحوه على أن استقبال قبر غيرهم مكر ود أيضا كما أفاده خبر لا تصلوا اليها حينئذ الكراهة لشيثين استقبال القبر ومحاذاة النجاسة وهذا منتف عن الانبياء والاول يقتضي الحرمة فيهم بالقياس الذي ذكرناه لانه يؤدي الى الشرك انتهى وذكره جيه في النهاية بأسطحافي التحفة وزاد ويلحق بذلك كما قاله

بعض المتأخرين مقابر شهداء المعركة لأنهم أحياء انتهى وفي فتاوى م رهمل تلحق بمقبرة الانبياء مقبرة الشهداء فأجاب بقوله نعم وفي شرح الخطيب ينبغي إلحاق الشهداء بالانبياء وفي حواشي المنهج لسم يستثنى مقبرة الانبياء والشهداء وكذلك في كلام غيره وفي حواشي المنهج للشو برى بعد ان ذكر عبارة التحفة التي قدمناها مانصه وقوله أي الشارح في التحفة لأنهم أحياء قال في شرح العباب فان قلت قضية التعليل بحياتهم ان الشهداء مثلهم قلت ممنوع اظهر الفرق بين الحياتين فان حياة الانبياء أتم وأكمل كما يؤيده ما صرح من رؤيته لهم صلى الله عليه وسلم على كيفيات متباينة كالصلاة والطواف وكون بعضهم في الارض وبعضهم في السماء انتهى وفيه نظر ابن م رايتهم والنظر المذكور واضح كيف وحياة الشهداء ثابتة في الكتاب ٤٠٠ العزيز ولم يتعرض للشهداء في التحفة ولا في شرحي الارشاد بنفي ولا اثبات (قوله أو مسلخه) قال

في قبورهم يصلون فلا نجاسة واعتراض الزركشي بأن تجوز الصلاة في مقبرة الانبياء عليهم الصلاة والسلام ذريعة لى اتخاذها مسجدا وقد ورد النهي عن اتخاذ مقابرهم مسجدا وسد الذرائع مطلوب لا سيما تحريم استقبال رأس قبورهم غير معقول عليه لانه يعتبر هنا قصد استقبالها للترك ونحوه ولا يلزم من الصلاة اليها استقبال رأسه ولا اتخاذها مسجدا على أن استقبال قبر غيرهم مكر وأيضاً كما أفاده خبر ولا تصلوا اليها فتنفذ الكراهة لشئين استقبال القبر ومحاذاة النجاسة والثاني متفق عن الانبياء والاول يقتضي الحرمة بالقييد الذي ذكرناه لافضائه الى الشرك والحق بعض المتأخرين بذلك قبور ر شهداء المعركة لأنهم أحياء ومنعه في الايعاب بظهور الفرق بين الحياتين فان حياة الانبياء أتم وأكمل كما يؤيده ما صرح من رؤيته صلى الله عليه وسلم لهم على كيفيات متباينة كالصلاة والطواف وكون بعضهم في الارض وبعضهم في السماء ونظر ذلك الجلال الملى قال الكردي والتنظير واضح كيف وحياة الشهداء ثابتة بنص القرآن وأيد العلامة الشرفاني ما في الايعاب بأن حياة الشهداء الثابتة بنص القرآن مخصوصة بمن يجاهد لله لا لغرض دنيوى ومن أين لنا علم بذلك فتأمل بلطف (قوله والجسم) أى تكره الصلاة في الجسام قال ع ش وتندب اعادتها ولو منفردا للخروج من خلاف الامام أحمد وكذا كل صلاة اختلف في صحتها يستحب اعادتها على وجه يخرج به من الخلاف ولو منفردا وخارج الوقت ولو مرارا فانهم (قوله أو مسلخه) الاولى ولو بمسلخه وهو موضع سلخ الثياب أى نزعها قال في المصباح سلخت الثياب سلخا من باب قتل ونقع قالوا لا يقال في البعير سلخت جلده وإنما يقال كسلطته ونحوته ونحيته والمسلخ موضع سلخ الجلد انتهى قال الجبل فكانه يجوز من اطلاق المسلخ على موضع نزع الثياب (قوله ولو جديدا) كذا في جميع كتبه فلا فرق عنده بين الجديد وغيره خلافا للرمل فقال بعدم الكراهة في الحمام الجديد لانتفاء العلة كانتفاء ما علل به ايضا من كشف العورات فيها واشتغال القلب بمرور الناس وغلبة النجاسة فيه اذ لا يصير مأوى الشياطين الا بكشف العورة تأمل (قوله للمامر) أى من كونه مأوى الشيطان فهو تعليل للتمنع من حديث الارض كلها مسجدا لا القبر والحمام (قوله وعطن الابل) أى تكره الصلاة فيه (قوله وهو) أى العطن بنحيتين والجمع أعطان مثل سبب وأسباب والمعطن بوزن مجاس مثله (قوله المحل الذى تنجى اليه) أى فهو كالوطن للناس الا أنه غلب على مبركها عند الخوض مثلا قال بعض أهل اللغة لا تكون أعطان الابل الاحول الماء فاما مباركها في البرية أو عند الحى فهو المأوى (قوله بعد شربها البشرب غيرها) أى غير الشاربه فاذا شربت واجتمعت كلها فيه سبقت الى المرحى وهذا ما اتفق عليه تفسير الشافعى في الام وغيره والاصحاب أفاده الكردي (قوله أو هي ثانيا) أى أو تشرب هي ثانيا وهذا قول الازهرى في الاشارات لابن الملقن نقل عنه العطن هو الموضوع الذى تنجى اليه الابل اذا شربت الشربة الاولى فتترك فيه ثم يلاها

في الامداد هو محل سلخ الثياب أى طرحتها (قوله ولو جديدا) كذلك في بقية كتبه وخالفه من تبع الافناء والده فقال بعدم الكراهة في الجديد ووافقه غيره (قوله للمامر) أى أنفعا عند

والحمام (أو مسلخه) ولو جديدا للمامر (وعطن الابل) وهو المحل الذى تنجى اليه بعد شربها لبشرب غيرها أو هي ثانيا

الكلام على الكنيسة وهو كونه مأوى الشياطين (قوله لبشرب غيرها) فاذا شربت كلها واجتمعت فيه سبقت الى المرحى وهذا ما اتفق عليه تفسير الشافعى في الام وغيره وتفسير الاصحاب وقوله أو هي ثانيا هذا قال الازهرى قال ابن الملقن في الاشارات قال الازهرى العطن هو الموضوع الذى تنجى اليه الابل اذا شربت الشربة الاولى فتترك فيه ثم يلاها

الخوض ثانيا فتعود من عطنها الى الخوض لنعل وتشرب الشربة الثانية وهى العطن انتهى أى بعد النهل قال في التحفة شربت جميع مباركها لئلا ونهارا كالعطن لكنه أشد لان نفارها فيه أكثر ومتى كان بمحل الحيوان نجاسة فلا فرق بين الابل وغيرها لكن الكراهة فيها حينئذ لعلتين وفي غيرها لعل واحدة انتهى ونحوه النهاية والحاصل ان مواضع الابل تكره فيها الصلاة بأحد شرطين بوجودها وبنجاسة محلها فان اجتمعا فالكراهة لعلتين ومما وضع غير هذا لا تكره فيها الصلاة الا عند تنجيسها قال في التحفة والوجه ما قاله جمع ودلت عليه رواية لكن في سندها مجهول ان نحو البقر كالغنم لكن نظره فيه الزركشي انتهى وفي النهاية والبقر كالغنم كما قاله ابن المنذر وغيره وهو المعتمد وان نوزع فيه وقال القليوبي في حواشى المحلى لان النفار شأن الابل وان لم يوجد قال ولا تكره في مثل ذلك من غنم وبقر وجس الامع وجود النفار بالفعل انتهى وهو واضح ان شوش نفار ما ذكره خشوعه ثم رأيت ابن قاسم المبلدى نقله عن م ر فى حواشى المنهج فقال والكلام اذا لم يوجد من المذكورات نفار بالفعل مشوش فالحاصل الكراهة في عطن الابل مطلقا مظنة النفار وفي عطن غيرها بشرط النفار بالفعل

وفاقاً في ذلك لم ينتهي (قوله لمافية من الاستعلاء عليها) أي فهو خلاف الأدب (قوله ان كان فيه تصاوير) محلها في البصير وان استغرق في الصلاة لان النظر لما من شأنه نعم لو غمض فلا كراهة دون الاعمى وينبغي ٤٠١ فيمن عنده مخطط أن ينظر الى أنه هل يقرب منه

بحيث يلتصق به فيكره أو لا فلا ولولغيره فتأمل جره في (قوله كخطوط) قال في التحفة وزعم عدم التأثر به حقا فقد صح أنه صلى الله عليه وسلم مع كماله الذي لا بداني لما صلى في خيصة لها أعلام نزعها وقال ألتني أعلام هذه

للتصديق عنه وتشويش خشوعه بشدة نفاها (و) على (سطح الكعبة) لمافية من الاستعلاء عليها (و) في (ثوب) أو إليه أو عليه ان كان (فيه تصاوير) أو شيء يلهمه (عن الصلاة كخطوط) وكادى يستقبله للخبر الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم صلى وعليه ثوب ذات أعلام فلما فرغ قال ألتني هذه

وفي رواية كادت أن تفتني أعلامها انتهى (قوله وكادى يستقبله) قال الشارح في شرح العباب قال في المجموع ما حاصله يكره أن يصلى وبين يديه رجل أو امرأة يستقبله ويراه لانه يشغل القلب غالباً فهو كظير ما يلهم الى أن قال في شرح العباب نقلا عن حاصل المجموع لا يكره الى نائم أي أوميت بل الى متحدثين يشغل بهم لفشل قلبه بما سمع منهم وخبر

شربت الشربة الاولى فترك فيه حتى علا لها الخوض ثانيا فتعود من عطشها الى الخوض لتعل وتشرب الشربة الثانية وهي العلل انتهى أي بعد النهل (قوله للتصديق عنه) أي عما ذكر من الصلاة في عطن الابل في خبر رواه ابن ماجه وصححه ابن حبان بلفظ صلوا في مراتب الغنم أي مراقدها والمراد جميع محالها ولا تصلوا في أعتاب الابل فانها خلقت من الشياطين وفي رواية أنها جنت خلقت قال في التحفة وبه علم أن الفرق ان الابل خلقت من الشياطين بل في حديث ان علي سنام كل واحد منها شيطانين والصلاة تذكره في مأوى الشياطين والغنم بركة تلعب أي داود والبيهقي أنها من دواب الجنة (قوله وتشويش خشوعه) تعليل ثمان للكرهية (قوله لشدة نفاها) بكسر النون والضمير لا الابل أي فالابل من شأنها أن يشتد نفاها فتشوش الخشوع وعليها بالوجه ما قاله جمع منهم ابن المنذر ودلت له رواية لكن في سندها مجهول وان نحو البقر كالغنم وان نظره في الزركشي وانه لا كراهة في عطن الابل الطاهر حال غيبتها عنه وجميع مباركها لئلا أو نهارا كالعطن وان كانت مربوطه بطاوية لا احتمال أن يحصل وان كانت كذلك ما يذهب الخشوع لكن العطن أشد لان نفاها فيه أكثر ومتى كان محل الحيوان نجاسة فلا فرق بين الابل وغيرها لكن الكراهة فيها حينئذ لعلتين النفاز ومحاذاة النجاسة وفي غيرها لعل واحدة وهي محاذاة النجاسة انتهى تحفة بزيادة فتأمل (قوله وعلى سطح الكعبة) أي تكره الصلاة عليه (قوله لمافية من الاستعلاء عليها) أي ففيه من اساءة الأدب ما لا يخفى وانهم صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في سبع مواطن وذكر السابع منها فوق بيت الله العتيق رواه الترمذي الا أنه قال اسناده ليس بالقوى ولعل لهذا ترك الشارح الاستدلال به قال في التحفة وانما تقتضى الفساد عندنا بخلاف كراهة الزمان لان تعليق الصلاة بالآوقات أشد لان الشارع جعل لها أوقافا مخصوصة لا تصح في غيرها فكان الخلل فيها أعظم بخلاف الامكنة تصح في كلها ولو مغمصو بالان انتهى فيها كالخبر لا يخرج ينقل عن العبادة فلم يقتض فسادها انتهى (قوله في ثوب أو إليه أو عليه) أي بأن لسه أو جعله سترة قد أمه أو جعله فراشا (قوله ان كان فيه تصاوير) وظاهره ان محل الكراهة في البصير (قوله أو شيء آخر يلهمه عن الصلاة) أي عن الخشوع فيها (قوله كخطوط) تمثيل للشئ الملهي قال في التحفة وزعم عدم التأثر بها حقا (قوله وكادى يستقبله) أي لانه يشغل القلب غالباً وفي الأعياب عن المجموع لا يكره الى نائم أو ميت بل الى متحدثين يشغل انتهى قال ويؤخذ ان محل عدم الكراهة الى النائم حيث لم يشغل به والا كحليلته التي ر بما تغلبه نفسه حتى يقع عليها أو يتحدث به بالتمتع بها ونحو ذلك فظاهر كراهة الصلاة اليها انتهى من الكردى (قوله للخبر الصحيح) دليل للثبوت والحديث رواه الشيخان عن عائشة رضي الله عنها قالت قام النبي صلى الله عليه وسلم يصلى في خيصة ذات أعلام فنظر الى علمها فلما قضى صلاته قال اذهبوا بهذه الخيصة الى أبي جهنم بن حذيفة واثنوني بانبيجانيته فلما انتهى اتفاقى صلاتي هذا لفظ رواية مسلم (قوله انه صلى الله عليه وسلم صلى وعليه ثوب ذات أعلام) أي وهي الخيصة التي أهداها إليه أبو جهنم بالتكبير حاصم ابن حذيفة بن غانم القرشي المدني صحابي جليل معمر شهيد بناء الكعبة في الجاهلية وفي الاسلام في أيام ابن الزبير وهو أحد دافعي عثمان رضي الله عنه وهو غير أبي جهنم المذكور في باب السترة والتميم نافعهم (قوله فلما فرغ) أي من صلاته صلى الله عليه وسلم (قوله ألتني هذه) أي أعلام هذه فاذهبوا بها الى أبي جهنم واثنوني بانبيجانيته كادت تلهمني أو هو تعلم للامة والا فهو صلى الله عليه وسلم لا يشغله شيء عن الله تعالى وانما أمر برده الى أبي جهنم لانه المهدي لها وبأخذ أنبيجانية جبر الخاطرة خوفا عليه أن ينكسر برده ديبته وفي رواية شغلني أعلام هذه وفي أخرى فأخاف أن تفتني قال الامام النووي معنى هذه الالفاظ متقارب وهو اشتغال القلب بها عن كمال الخضوع في الصلاة وتدبر أذكارها وتلاوتها ومقاصدها من الانقياد والخضوع وفيه الحث على حضور القلب في الصلاة وتدبر ما ذكرناه ومنع النظر من الامتداد الى ما يشغل وازالة

٥١ - ترسمي في لا تصلوا خلاف النائم والمتحدث ضعيف اتفاقا انتهى ملخصا ويؤخذ منه ان محل عدم الكراهة الى النائم حيث لم يشغل به والا كحليلته التي ر بما تغلبه نفسه حتى يقع عليها أو يتحدث به بالتمتع بها ونحو ذلك فظاهر كراهة الصلاة اليها انتهى ما أردنا نقله من شرح العباب وسيأتى في الفصل الذي بعده هذا أن القليوبي نقل عن الزبائدي والرملي كراهة استقبال الحيوان والمرأة فراجع وفي صحيح

البخارى عن عائشة رضي الله عنها انه ذكر عندها ما يقطع الصلاة فقالوا يقطعها الكلب والحمار والمرأة قالت لقد جعلتمونا كلابا لقد رأت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي واتى لبينه وبين القبلة وأنا مضطجعة على السرير فتكون لي الحاجة فأكبره أن أستقبله فأنسل أنسل لا انتهى ما في الصحيح بحرف وفيه (قوله والتعقب) ٤٠٢ قال أبو قشير في فوائده هو التبرقع (قوله ومجمله) الخ بل هذا محل جميع ما ذكر وعبارة م ر في

ما يخاف اشتغال القلب به وكرهته تزويج محراب المسجد وحائطه ونقشه وغير ذلك من الشاغل لان النبي صلى الله عليه وسلم جعل العلة في إزالة الخبيصة هذا المعنى وفيه ان الصلاة تصح وان حصل فيها شاغل ونحوه مما ليس متعلقا بالصلاة وهذا باجماع الفقهاء فاحفظه فانه نفيس (قوله والمثل للرجل) أي تكراه الصلاة مع التلثم للذكر وهو مترالوجه (قوله والتعقب لغيره) أي من أتى وخشي قال في المصباح ونقاب المرأة جمعه نقب مثل كتاب وكتب والتعقب وتنبقت غطت وجهها بالنقاب (قوله انتهى عن الاول) أي التلثم لكن بمعناه في شرح الاحياء مانصه والهي في الصلاة وي معنى في حديث أبي هريرة بسند حسن هي أن يغطي الرجل فاه في الصلاة أخرجه أبو داود وابن ماجه ورواه الحاكم ومجمله وقال هو التلثم على الافواه انتهى (قوله وقيس به الثاني) أي التعقب للمرأة والخشي (قوله وعند غلبة النوم) أي تكراه الصلاة عندها وكذا عند الغضب على ما في الاحياء قال وفي الخبر لا يدخل أحدكم الصلاة وهو مغضب لكن قال العراقي لم أجده (قوله لفوات الخشوع) تعليل للكرهية (قوله حينئذ) أي حين ادغلبه النوم وفي حديث عند الترمذي سبعة أشياء في الصلاة من الشيطان فذكر منها النعاس والتثاؤب قال حديث غريب (قوله ومجمله) أي كراهة الصلاة عند غلبة النوم وكذا جميع المكروهات السابقة في التحفة مانصه ومجمل الكراهة في الكل ما لم يعارضها خشية خروج وقت وكذا فوات جماعة على الوجه قال ع ش ولعل المراد في غير الصلاة حاقبا ونحوه ما من كراهة ذلك وان خاف فوت الجماعة تأمل (قوله ان اتسع الوقت) أي بأن لم يخف خروج الوقت لو نام أولا (قوله وغلب على ظنه استيقاظه) أي بنفسه أو بإيقاظ غيره (قوله وادراك الصلاة) بالرفع عطف على استيقاظه الواقع فاعل غلب (قوله كاملة فيه) أي بأن يسمعها كلها اذا بعد استيقاظه (قوله والا) أي بأن ضاق الوقت أو غلب على ظنه عدم استيقاظه (قوله حرم) أي النوم قبل الصلاة (قوله كما مر) أي في فصل مواقيت الصلاة فراجعه وبقى من مكروهات الصلاة أشياء منها الاضطجاع واقعاء الكلب ونقرة الغراب واقتراش السبع وإبطان المكان الواحد ولذا قال في التيسير * والنقرة مثل نقرة الغراب * وجلسة الاقعاء كالكلاب * كذا اقتراش السبع المشهور * كذا إبطان كالبعير

وأما نقرة الغراب فهو ان يضرب الارض بجهته عند السجود كما ينقر الغراب بمنقاره فيما يريد التقاطه والمراد كراهة تخفيف المصلي سجوده لكن مع الطمأنينة والابتلاء وأما الاقعاء فقد تقدم بيانه وأما اقتراش السبع فهو ان يضع ذراعيه على الارض كما يفعل الاسد وأما إبطان المحل فهو ملازمة المحل الواحد في الحديث عن أبي هريرة قال نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نقرة كنفرة الديك والتفات كالتفات الثعلب واقعاء كاقعاء الكلب واه أحمد والبيهقي وعن عبد الرحمن بن شبل رفعه هي عن نقرة الغراب واقتراش السبع وان يوطن الرجل المكان بالمسجد كما يوطن البعير واه أبو داود وغيره ومجمله الحاكم والله سبحانه وتعالى أعلم

فصل في ستره المصلي

بعض السنين المهمة قال ابن فارس السترة ما استترت به كائنات ما كان والستارة مثله ويقال لما ينصبه المصلي قدامه علامة لصلاته من عصا وتسليم تراب وغيره لانه يستتر المار من المرواى بحجبه انتهى من المصباح (قوله ويستحب لكل مصل) أي لم يرد صلاة ولو صلاة جنازة وينبغي أن يعد النفس ساترا ان قرب منه فان بعد

النهاية ومحل الكراهة في جميع ما مر ما لم يعارضها خشية خروج وقت زاد في التحفة وكذا فوت جماعة على الوجه قال فيهما واما الم يقتضى النهي هنا الفساد عندنا بخلاف كراهة الزمان لان تعلق

(والتلثم) للرجل (والتعقب) لغيره للنهي عن الاول وقيس به الثاني (وعند غلبة النوم) لفوات الخشوع حينئذ ومجمله ان اتسع الوقت وغلب على ظنه استيقاظه وادراك الصلاة كاملة فيه والاحرم كما مر

فصل في ستره المصلي (يستحب) لكل مصل

الصلاة بالاولى اشد لان الشارع جعل لها اوقافا مخصوصة لا تصح في غيرها فكان الخلل فيها اشد بخلاف الامكنة تصح في كلها ولو كان المحل مغسوبا لان النهي فيه كالحرير لا مخرج منفك عن العبادة فلم يقتض فسادها انتهى تحفة ونهاية وفي فتاوى م ر شل رضي الله

عنه عن الصلاة في مسلخ الحمام هل تكراهة فيه ولا ثواب أم الثواب نعم فاجاب الكراهة حيث لم تكن راجعة الى ذات عنه المباداة لا تنع أصل الثواب بل قد لا تكون الحرمة مانعة منه كالصلاة في المغصوب وحينئذ ففعلها في الحمام لا ينافيه انتهى ما في فتاوى م ر من المكروه كما في شرح البخارى لابن النعمان الصلاة بين السورى وفي الحديث نهى عن الصلاة بين السورى لا ينافي الصلاة بين الجن ولعل المراد المتقاربة (قوله كما مر) أي في آخر فصل مواقيت الصلاة حيث قال ويجزم تأخيرها الى ان يقع بعضها أي الصلاة ولو التسليمة الاولى خارجة الوقت وان وقعت اداء الخ (قوله في ستره المصلي) قال الشهاب القليوبي في حواشي المحلى ومثل المصلي من أحرم بسجود تلاوة أو شكر انتهى وكتب أيضا المروري بن يدي المصلي لا يقطع الصلاة عندنا مطلقا قال القسطلاني في شرح

صحيح البخارى وقال أجد لأشك في الكلب الاسود أى في قطع الصلاة بمروره وفي قلبى من الحار والمرأة شئ انتهى (قوله ومتاع مجع)
قال في شرح العباب هذا بيان لأصل السردون الترتيب والافنحو العصا أولى من جمع المتاع كما صرح به في شرح مسلم انتهى ومع كونه
أولى الظاهر حصول أصل السنة بالمتاع فلا ترتيب بينهما كما هو ظاهر كلامه هنا كشرح الارشاد ولم يتعرض للمتاع في التحفة ولا مرفى النهاية
وسأنى في نظيره هذا في كون الخط طولاً وعرضاً فراجعوه وعبارة شرح المنهج ثم ان عجز عنه فلهنوع عصا مغروزة فتنازع (قوله وان لم يكن
له عرض) قال أبو قشير ولو بدقة الشعر كما في الحديث الصحيح وفي فتاوى الشيخ ابن حجر ان الخط بالمدايكفى في المسجد المبلط ان جعل
عليه علامة كحصى انتهى جرهزى (قوله بين قدميه) الذى جرى عليه الشارح في ٤٠٣ شرح المنهاج والارشاد والعباب

اعتبارها من العقب
واعتمد في النهاية
والزىادى في حواشى
المنهج وغيرهما اعتبارها
من رؤس الاصابع زاد

(ان يصلى الى شاخص)
من نحو جدار أو عمود
فان لم يجد فنهجو عصا أو
متاع مجع (قد رثى
ذراع) فاكترأى طوله
بقدر ذلك وان لم يكن له
عرض كسهم (بينه) أى
بين قدميه (وبينه ثلاثة
أذرع فادون) ذلك (فان
لم يجد) شاخصاً ما ذكر
(بسط مصلى أو خط خطا)
من قدميه نحو القبلة

الزىادى نقلا عن الشارح
مانصه بالنسبة للقائم أما
بالنسبة للقاعد والمضطجع
والمستلق فالعبرة بما سأتى
في التقديم على الامام كما
بحشه بعضهم ابن حجر
انتهى وظاهر كلام الزىادى
ان الشارح ناقل له عن

عنه اعتبر الحرم المروا امامه ستره بالشروط وفي معنى الصلاة أيضاً سجدة التلاوة والشكر ع ش
(قوله ان يصلى الى شاخص) أى متوجها اليه ولو في الخلوة وان علم أن أحد الأعمى ولا يمكنه المرور بين يديه
كما قصده اطلاقهم وهو ظاهر وشمل تعبيره بالشاخص المرأة والبهيمة لكن نقل عن النص أنه لا يستتر بهما
قال المتولى لأنه يشبه عبادة من بعد الاصنام ولأنه لا يؤمن ان يشتغل فيتغافل عن صلاته قيل أما المرأة بظاهر
وأما البهيمة فلا لما في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم كان يفعله وكأنه لم يبلغ الشافى انتهى بالمعنى وأجاب
ابن الرفعة بحمل المرأة في النص على ما اذا كانت مستيقظة والدابة على غير البعير المعقول في غير المعاطن
قال ولعل الشافى بلغه الحديث ولم يعمل به لانه رأى معارض الحديث النهى عن أعطاء الابل وقول من قال
ان ذكر النهى مخصوص بالباطن ممنوع فان الكراهية لا تختص بها بناء على العلة السابقة فيها نعم هي أشد
كراهة انتهى فليأمل (قوله من نحو جدار أو عمود) أى كخشبة مبنية بماله ثبات وظهور ركضه ورالعمود
(قوله فان لم يجد) أى نحو الجدار (قوله فنهجو عصا أو متاع مجع) أى أو رمح أو نشاب أو غيرها ونقل عن
شرح مسلم ان نحو العصا أولى من جمع المتاع قال الكردى ومع كونه أولى الظاهر انه يعتد بالمتاع في شرح
المنهج فلهنوع عصا مغروزة كمتاع انتهى ملخصاً (قوله قدر ثلثى ذراع فاكتر) أى بذراع الآدمى المعتدل كما
سأتى عن الكردى (قوله أى طوله بقدر ذلك) أى ثلثى ذراع فاكتر (قوله وان لم يكن له عرض) أى وسأنى
في الحديث بل في الفتاوى ان الخط بالمدايكفى في المسجد المبلط اذا جعل عليه علامة كحصى قال أبو قشير
ولو بدقة الشعر (قوله بينه أى بين قدميه) أى المصلى (قوله وبينه) أى السائر والمراد اعتبار ذلك من عقبه
كما في غير هذا الكتاب وعند الرملى وأتباعه من رؤس الاصابع هذا بالنسبة للقائم أما القاعد والمضطجع
والمستلق فيما سأتى في فصل لا يتقدم على امامه كما بحثه في التحفة فأداه الكردى وعبارته هناك وما ذكر في
العقب وما بعده ان اعتمد عليه وان اعتمد على غيره كاصابع القائم وركبة القاعد اعتبر ما اعتمد عليه على
الوجه (قوله ثلاثة أذرع) أى بذراع الآدمى المعتدل وبه يعتبر أيضاً ثلثا الذراع في الشاخص المتقدم في
كلامه نعم اعتبار الارتفاع مختص بالشاخص بخلاف اعتبار القرب بثلاثة أذرع فاقبل فهو شامل الخط
والمصلى فافهم (قوله فان لم يجد شاخصاً) المراد بعدم الوجود ان عدم السهولة (قوله بما ذكر) أى من نحو
الجدار والعمود فنهجو العصا (قوله بسط مصلى) بفتح اللام كسجادة بفتح السين كما في شرح المنهج قال
العلامة البابلى ليس المراد بالسجادة الحصير المفروشة في المسجد لأنها لا تكون ستره للواقف عليها ولا يقدح
في اعتبارها جمعها كالمنازع انتهى فليأمل (قوله أو خط خطا) أى ان لم يجد المصلى فاهنا للترتيب هذا على
معمد الشارح كما سأتى (قوله نحو القبلة) أى أمامه قال في المهمات والقياس انهما أى المصلى والخط كقدر

بحث بعضهم لكن الذى في التحفة أنه بحشه وعبارتها أى عقبها أو ما يقوم مقامها بما أتى في فصل لا يتقدم على امامه فيما ينظر انتهى
(قوله ثلاثة أذرع) أى بذراع الآدمى المعتدل وبه يعتبر أيضاً ثلثا الذراع السابقان في كلامه كما في التحفة ثم اعتبار الارتفاع مختص بما سبق
وأما اعتبار القرب بثلاثة أذرع فاقبل فيشمل الخط والمصلى وعبارة الشهاب الرملى في شرح نظم الزبد قال في المهمات والقياس ان المصلى
والخط كقدر السترة انتهت واعتمده في التحفة وغيرها وقضية انه لو طال الخط فكان بين قدم المصلى وأعله أو أكثر من ثلاثة أذرع لم
يكن ستره معتبرة حتى لا يحرم المرور بين يديه وانه لا يقال يعتبر منها مقدار ثلاثة أذرع الى قدميه وبجمله ستره وبلغنى حكم الزائد قال ابن قاسم في
حواشى المنهج وقد توقف مرفيه وما بالفهم الى انه يقل ما ذكر لكن ظاهر المنقول الاول فليحذر رانتهى كلام ابن قاسم قوله وبوافق
مقاله مرفارأيته في بعض نسخ فتح الجواد وهو و يظهر في الخط والمصلى ان الثلاثة تعتبر من أولهما المسامت لمصل ان كان بينهما فرجة
قال اعتبر منها ثلاثة أذرع ستره وما زاد غير ستره انتهى ولم أجد هذا في بعض نسخ فتح الجواد ولم يذكره في الامداد أيضاً فتنبه له (قوله مصلى)
قال في النهاية كسجادة زاد في شرح المنهج بفتح السين

(قوله وكونه طولا) عبارة الشارح في شرح العباب طولا الى جهة القبلة لا عرضا كما جرحه في الروضة ومقتضاه أن السترة لا تحصل اذا جعله كالهلال أو عرضا من يمينه الى يساره كالخنازة لكن مقتضى كلام الحاوي وفروعه حصولها واعتمده بعضهم وحمل عبارة الروضة على الاكمل وعبارته غير ما على حصول أصل السنة وليس بعيد من جهة المعنى انتهى والذي اعتمده الشهاب الرملي في حواشي شرح الروض والشارح في التحفة ومر في النهاية حصولها بما ذكره لكن الاولى كونه طولا كما هنا (قوله لانها قدر مكان السجود) قال في شرح العباب قيل ومسافة ما بين قدمي كل انسان ونهاية رأسه ثلاثة أذرع بذراع يده انتهى (قوله ولذلك يسن التفريق الخ) أي ليكون كل صف سترة للذي خلفه وهذا ما اعتمده الشارح واعتمده مر أن بعض الصفوف لا يكون سترة لبعض وتقل ابن قاسم عنه ما قد يخالف ذلك وعبارته في حواشي المنهج فرع ٤٠٤ ش مر على انه لو استتر بجدار عليه تصاوير اعتد به وحرّم المرور وجاز الدفع وان كره

استقباله لمعنى آخر وكذا لو استتر بأدنى مستقبل له وان كره لمعنى آخر انتهى مانقوله ابن قاسم لكن

وكونه طولا أولى وذلك للأخبار الصحيحة كخبر استتر وافي صلاتكم ولو بسهم وخبر اذا صلى أحدكم الى سترة فليدن منها ولما صلى عليه الصلاة والسلام في الكعبة جعل بينه وبين جائطها قريبا من ثلاثة أذرع لانها قدر ما كان السجود ولذلك يسن التفريق بين كل صفين بقدرها وصحح جماعة خبر اذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئا

صرح مر في فتاويه أن الصفوف لا تعد سترة لبعضها وعبارة النهاية بعد كلام قرره والاوجه عدم الاكتفاء بالستر بالأدنى ونحوه أخذ مما يأتي أن

السترة فيعتبر في كل منهما ان يكون ثلاثي ذراع فأكثر سواء كان الخط طولا أو عرضا لان المقصود حكاية قدر الشخص ولا يتم الا بهذا القدر انتهى من فتح الجواد (قوله وكونه طولا أولى) أي ويحصل أصل السنة بجعله عرضا خلافا لما يقتضيه بعض العبارات (قوله وذلك) أي استحباب الصلاة الى الشخص فهو دليل لأصل المسئلة (قوله للأخبار الصحيحة) أي الواردة في ذلك (قوله) كخبر استتر وافي صلاتكم ولو بسهم (هو ما يرمي به في القوس وهذا الحديث رواه الحاكم وصححه على شرط مسلم قال العلماء والحاكم في السترة كف البصر عما وراءه ومنع من يجاوز بقربه (قوله وخبر اذا صلى أحدكم الى سترة فليدن) من الدنو وهو القرب أي فليقرب (قوله منها) أي من السترة ومن للتعدية في المصباح دنا منه ودنا اليه فتوا قرب فهو دنا الخ ونعم الحديث لا يقطع الشيطان عليه صلاته رواه أبو داود وصححه الحاكم وقال على شرط الشيخين (قوله) ولما صلى عليه الصلاة والسلام في الكعبة الخ وهذا من جملة الاحاديث الواردة على ذلك الا أنه حكاه بالمعنى ولذا غاير الاسلوب تأمل (قوله جعل بينه) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وبين جائطها) أي جدار الكعبة الذي قبل وجهه ويجعل الباب قبل ظهره (قوله قريبا من ثلاثة أذرع) هذا لفظ البخاري وفي رواية لابي داود ثم صلى وبينه وبين القبلة ثلاثة أذرع (قوله لانها) أي ثلاثة أذرع أي قدرها (قوله قدر امكان السجود) أي على الوجه الاكمل قال في العباب قيل ومسافة ما بين قدمي كل انسان ونهاية رأسه ثلاثة أذرع بذراع نفسه (قوله ولذلك) أي لاجل أن ثلاثة أذرع هي قدر ما كان السجود (قوله يسن التفريق بين كل صفين بقدرها) هذا نقله الاسني عن البغوي وأقره قال الكردى ليكون كل صف سترة للذي خلفه وهذا معتمد الشارح واعتمد الرملي أن بعض الصفوف لا تكون سترة لبعض آخر (قوله وصحح جماعة) أي من المحدثين كالامام أحمد وابن المديني وابن المنذر وابن حبان وصححه الحافظ ابن حجر وضعفه آخرون كابن عينة والبغوي وأشار الى تضعيفه الشافعي وحزم به في الروضة (قوله خبر اذا صلى أحدكم) الخ هذا الحديث رواه جمع منهم أبو داود ونصه حدثنا مسدد حدثنا بشر بن المفضل حدثنا اسماعيل بن أمية حدثني أبو عمر وابن محمد بن حريث أنه سمع جده حريثا عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى الخ ثم ذكر سند آخر الى اسماعيل بن أمية عن أبي محمد عمر بن حريث عن جده حريث رجل من عذرة عن أبي هريرة عن أبي القاسم صلى الله عليه وسلم قال الخ قال سفيان لم نجد لهذا الحديث شيئا نشده بهذا الحديث ولم يجيئ الا من هذا الوجه الخ ومقتضى صنيعه أنه يضعفه (قوله فليجعل تلقاء وجهه شيئا) أي ثابتا قبل صلاته كالجدار والعمود قال البجيرمي أي فليجعل وجهه مستقبلا لشيء ثابت قبل كالعمود هكذا

بعض الصفوف لا تكون سترة لبعض آخر انتهى وظاهر ما عدم الاكتفاء بالأدنى وان لم يستقبله فاستقباله الذي في كلام ابن قاسم من باب أولى ولعل كلام مر اختلف في ذلك وفي حواشي المحلى للقلوبي اعتمد شيخنا الرملي والزابادي أنه لا يعد الحيوان سترة بل يكره استقباله أو امرأة وفيه نظر لما مر أن الكراهة لا تنافي اعتبار السترة فتأمل انتهى وفي التحفة أنه لا يعتمد سترته بمزوق ينظر اليه أو برأحه تنفورا أو بمرأة قد يشتغل بها أو برجل استقباله بوجهه قال والافه سترة انتهى (قوله وصحح جماعة) منهم أحمد وابن المديني وابن المنذر وابن حبان وحسنه الحافظ ابن حجر وضعفه آخرون منهم ابن عينة والبغوي وأشار الى تضعيفه الشافعي رضي الله تعالى عنه وحزم به في الروضة (قوله تلقاء وجهه) لكن الافضل أن يجعله عن يمينه أو يساره بحيث يحاذي احدا من حاجبيه كما صرحوا به ولا يصمد اليه أي لا يجعله بين عينيه انتهى عنه فهو مكروه قال القليوبي في حواشي المحلى الا في نحو جدار عرض بعضه فيه ذلك انتهى قال المحلى في حواشي المنهج وحينئذ يحتاج الى الجواب عن حديث ان صلى أحدكم فليجعل أمام وجهه شيئا انتهى وأقول يمكن أن يقال انه مع محاذاته لعينه اليمنى أو اليسرى يصدق عليه حينئذ أنه أمام وجهه أو أن ذلك الحديث محمول على أدنى الكمال اذ هي مع الكراهة معتد بها في السترة قال في التحفة ومع الكراهة هي سترة محترمة كما هو ظاهر لان الكراهة لا يخرج لالذات كونها سترة وفي حواشي المنهج

لابن قاسم قوله ولا يصمد لها دل ولو الخط والمصلى انتهى ونقله الشوبري في حواشي المنهج عنه وسكت عليه بذلك بالنسبة للخط في التحفة
وعبارتها في شرح قوله أو خط مانصه عن يمينه أو يساره بحيث تسامت بعض بدنه كما هو ظاهر انتهى وأما المصلى فذكر القليوبي في
حواشي المحلى ما يفيد أنه يجعله بين عينيه وعبارته قوله إلى ستره خرج المصلى كالسجادة لأن الصلاة عليه لا إليه انتهى (قوله ثم لا يضربه مامر
أمامه) الظاهر أن مراده بنى الضر رقيقه عن الخشوع لأنه يسكن للمصلى نظار محل سجوده وهو داخل في سترته فلا يتشوش خشوعه بالمرور
حينئذ ولا يفذه هينا عدم تأثير المرور في صحة الصلاة ولم يأخذ أماننا الشافعي بحديث ٤٠٥ مسلم من كون مرور الحمار

والكلب يقطع الصلاة
وقال أحمد لأشك في
الكلب الأسود وفي قاي
من الحمار والمرأش في
صحیح البخاری أن ابن
عباس مريين يدي بعض
الصفعي قال فزلب
وأرسلت الاثنان ترتع
ودخلت في الصف فلم
يذكر ذلك في الصحيحين

فان لم يجد فليصعب عصا
فان لم يكن معه عصا
فليخط خطا ثم لا يضربه
مامر أمامه وما اقتضاه
هذا الخبر من الترتيب هو
المعتمد خلافا للاسنوي
التابع له المصنف

أنه صلى الله عليه وسلم صلى
بالبطحاء وبين يديه عزة
الظهر ركعتين والعصر
ركعتين مريين يدي المرأة
والحمار وفي الصحيحين
أن عائشة قالت أي لمن قال
بحضرتها يقطع الصلاة
الكلب والحمار والمرأة
أعد لتمونا بالكلب والحمار
لقد رأيتني مضطجعة على

هكذا ينبغي تصحيح المعنى فليس الشئ متناولا للمصلى والعصا بدليل فان لم يجد الخ وانظر ما المانع من
جعل الشئ في الحديث متناولا للمصلى أيضا مع قطع النظر عن التأويل المتقدم ولا يحتاج إلى قياس
المصلى على الخط ثم ظهر أنه لا يصح جعل الشئ متناولا لها لأنه لو كان متناولا لها لاقتضى أنها في رتبة العمود
والجدار مع أنها متأخرة عنهم ما وعن العصا فليتبأمل (قوله فان لم يجد) أي فان لم يسهل عليه استقبال وجهه
لنحو جدار (قوله فليصعب) بكسر الصاد من باب ضرب (قوله عصا) أي ونحوه كرمح والعصا
مقصود مؤنثة والتثنية عصوان والجمع أعص وعصى بكسر العين وضمة هاء قال ابن الملقن في الاشارات
ولا يقال عصاة قال الفراء أول من سمع من العرب هذه عصاتي وانما هي عصاي كما في القرآن العزيز
وبعد * لعل لها عذر وأنت تلوم * والصواب عذرا وقوله ثم شق فلان العصا يضرب
مثلا لفارقة الجماعة ومخالفتهم (قوله فان لم يكن معه عصا) أي ولا مصلى يسطه لأنه وان كان مقبضا
على الخط إلا أنه مقدم عليه لأنه أظهر في المراد كما سيأتي تحريره (قوله فليخط خطا) كذا في كتب الفقه
والذي في نسخة ثمان سنن أبي داود فليخط خطا وكل منهما جائز كما قال في الخلاصة
وفل حيث مدغم فيه سكن * لكونه بمضمرة الرفع اقترن
نحو حلت محلته وفي * جزم وشبهه الجزم تخيير في

والافصح التلث وبه جاء القرآن غالباً وهي لغة الحجاز والادغام لغة قديم فن القل ومن يرتد منكم أعرض
من صوتك ولا تكن ومن الادغام ومن يشاق الله في الحشر فافهم (قوله ثم لا يضربه) الخ الظاهر أن مراده
بنى الضر يعني ما يشوش الخشوع لأنه يسكن للمصلى نظار محل سجوده وهو داخل في سترته فلا يتشوش
خشوعه بالمرور حينئذ ولا يفذه هينا عدم تأثير المرور وفي صحة الصلاة ولم يأخذ الشافعي رضي الله عنه بحديث
مسلم من كون مرور الحمار والكلب والمرأة يقطع الصلاة وقال الامام أحمد رضي الله عنه وأشك في الكلب
الاسود وفي قاي من الحمار والمرأة شئ انتهى كودي (قوله مامر أمامه) أي من الأدمي وغيره وانما
لم يقل من مرتعليا غير العاقل لأنه شيطان فاشبهه غير العاقل تأمل (قوله وما اقتضاه هذا الخبر من الترتيب)
أي المأخوذ من فان لم يجد وفان لم يكن معه الخ (قوله هو المعتمد) أي الذي في التحقيق وشرح مسلم
وهو مقتضى كلام الروضه وأصلها (قوله خلافا للاسنوي) أي حيث قال في المهمات والحق أنهما أي المصلى
والخط في مرتبة واحدة وبه صرح في الاقليلان المصلى لم يرد فيه خبر ولا أثر وانما قاسوه على الخط فكيف
يكون مقدما عليه الخ قال في الاسني وبجواب عن استبعاده بأن المقيس قد يكون أولى نظر المقصود كما في الخط
مع الاتباع في الكتابة (قوله التابع له المصنف) أي في جعله نحو العصا في رتبة المصلى وكذلك مقتضى
ما في كلام ابن الوردي في البهجة حيث قال فيها علامة شاخصة ثم بسط * فدامه مصلى أو يخط خط
وقال ابن العماد الذي يتجه أن يقال ان هذا ترتيب في الاحقية حتى لو صلى إلى الخط مع القدرة على
غيره حرم المرور وهذا نظير ما سبق في أن الترتيب بين المسك والطيب والطين في الغسل من الحيض

السرير فيجيء النبي صلى الله عليه وسلم فيتوسط السرير فيصلي فأكروه أن اسنجه أي اكروه أن استقبله منتصبه يدي في صلته فأنسل من قبل
رجلي السرير حتى أنسل من الخافي (قوله التابع له المصنف) تبه في جعله نحو العصا في رتبة نحو الجدار وفي جعله الخط في رتبة المصلى وخالفه
الشارح في ذلك في هذا الكتاب وغيره وأما ما اختلف كلامه في ذلك قال ابن قاسم في حواشي المنهج مانصه اعتمد م ر أن العصا في
رتبة الجدار والعمود وكذا الخط والمصلى في رتبة وهو الحق في المهمات ثم جزم باعتباد تأخير العصا عن الجدار والعمود وبتسوية المصلى
والخط انتهى ما نقله عنه ابن قاسم لكن الذي جزم به في النهاية وشرح البهجة ان الخط مؤخر عن المصلى كتأخر العصا عن نحو الجدار وهو الذي
اعتمده ولده الشهاب في شرح نظم الزبد فتخلص ان لم ثلاثة آراء في المسئلة والمعتمد منها ما قاله في النهاية وغيرها كالشارح

(قوله ثم نحو العصا) قال ابن الملقن في الاشارات العصا مقصور ويقال عصاة قال الفراء أول الخن سمع من العرب هذه عصاتي أي وانما هي عصاي وبعده * لعل لها عذروا أنت تلوم * والصواب عذرا انتهى (قوله ثم المصلى) الذي يظهر انه لو سهل عليه جمع المصلى ووضع كالمنازع وكان نتوء ثلثي ذراع فكثرانه لا يعتد ٤٠٦ بفرشه لتصريحهم بتأخير المصلى عن المنازع والمنازع شامل كما لا يخفى لما ذكر

ترتيب أولوية لأرتيب أحقية (قوله فلا بد من تقديم نحو الجدار) تفريع على المعتمد المذكور وإذا الترتيب على سبيل الاشتراط وتقدم أن نحو الجدار العمود والخشبة المثبتة (قوله ثم نحو العصا) أي من المنازع الذي يحجمه قدامه وان لم يكن له عرض كما مر (قوله ثم المصلى) أي المقيس على الخط قياسا ولو لا ذلك أقدم واستظهر الكردي أنه لو سهل جمع المصلى ووضع كالمنازع وكان نتوء ثلثي ذراع فكثرانه لا يعتد بفرشه لتأخيرهم المصلى عن المنازع وهو شامل لما ذكر قال في الايعاب عملا لنحو الامتعة كقلنسوة وثوب مطوى وسيأتي على الاثر أنه متى عدل الخ فراجع وتقدم عن البابي ما يفيد (قوله ثم الخط) أي طول لا عرضا على ما في الروضة وقيل يجعل مثل الهلال وقيل يمد يميننا وشمالا قال الفتى والمتجه أن أصل السبئية يحصل بجميع تلك الصفات وهو مقتضى اطلاق المختصرات لان الغرض وهو امتناع من ينظره من المرور بين يدي المصلى حاصل بجميع ذلك وان مده طولاً أولى وتقدم في الشرح التصريح به والاولى أيضا أن يجعل السترة عن عينية أو يسارها بحيث يحاذي أحد حاجبيه كما صرح حوايه ولا يصمد اليه بأن يحمله بين عينيه للهي عنه فهو مكروه الا في نحو جدار عريض يسير فيه ذلك والا للمصلى كالسجادة لان الصلاة عليه لا يهمل في جعله بين عينيه قيل يحتاج الى الجواب عما تقدم في حديث اذا صلى أحدكم فليجعل أمام وجهه شيئا انتهى ويجب أن يحاذيه لعينه اليمنى أو اليسرى يصدق عليه حينئذ أنه تلقاء وجهه أو أن الحديث محمول على أدنى الكمال اذ هي مع الكراهة معتد بها في السترة في التحفة ومع الكراهة هي سترة محترمة كما هو ظاهر لان الكراهة لا يخرج لالذات كونها سترة فليأمل (قوله فمتى عدل عن رتبة) أي من المراتب المذكورة كالجدار مثلا (قوله الى مادونها) أي الى الرتبة التي دون تلك الرتبة كالى العصا مثلا (قوله مع القدرة عليها) أي على الرتبة المتقدمة بعني مع سهولتها ولا يشترط التمدد فماعتسر عليه فهو بمنزلة عجزه عنها (قوله كانت كالعديم) أي فلا يثبت لها احكام السترة من حرمة المرور وجواز دفع المارقال في الايعاب لوراء مستترا بالادون وشك في قدرته على ما فوقة حرم المرور ورفيما يظهر قال الشمس الشوبرى هو قريب ان قامت قرينة عليه أو لم تقم قرينة على خلافه تأمل (قوله ويندب له) أي المصلى المستقبل للسترة وكذا غيره كما سيأتي في الشرح (قوله دفع المار) أي مرير المرور (قوله يندب له بين سترته) أي المصلى وان لم يأثم المار بمروره كالجاهل والساهي والغافل والصبي والمجنون لان هذا من باب دفع الصائل لا من باب ازالة المنكر على أن غير المكلف يمنع من ارتكاب المنكر وان لم يأثم قاله الحلبي (قوله حينئذ أي حين استتر) أي المصلى ومثله ما لو وضعها غيره على ماسياتي عن ابن الاستاذ (قوله بستره مستوفية للشروط المذكورة) أي من مراعاة الترتيب فيها وكونها مرتفعة ثلثي ذراع فكثر وقريسة منه ثلاثة أذرع فأقل (قوله لامرء صلى الله عليه وسلم بذلك) أي بدفع المار بينه وبين السترة والحديث رواه الشيخان عن أبي صالح السمان قال رأيت أبا سعيد الخدري في يوم جمعة يصلي الى شيء يستره من الناس فأراد شاب من بني أبي معيط ان يجتاز بين يديه فدفعه أبو سعيد في صدره فنظر الشاب فلم يجد مساعدا الا بين يديه فعاد ليجتاز فدفعه أبو سعيد أشد من الاولى فقال من أبي سعيد ثم دخل على مروان فشكا اليه ما لى من أبي سعيد ودخل أبو سعيد خلفه على مروان فقال مالك ولا بن أخيك يا أبا سعيد قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا صلى أحدكم الى شيء يستره من الناس فأراد أحد ان يجتاز فليدفعه فان أبي الخ (قوله وقال) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فان أبي) الا ان يجتاز بين يديه (قوله فليقاتله) أي فلو هلك بسببه فلا قود اتفاقا وقضية

قال في شرح العباب في التمثيل بنحو الامتعة كقلنسوة وثوب مطوى انتهى وسيأتي في كلامه على الاثر انه متى عدل الخ فتأمل (قوله الى مادونها) قال الشارح في شرح العباب لوراء مستترا

فلا بد من تقديم نحو الجدار ثم نحو العصا ثم المصلى ثم الخط ومتى عدل عن رتبة الى مادونها مع القدرة عليها كانت كالعديم (ويندب له) دفع المار بينه وبين سترته (حينئذ) أي حين استتر بستره مستوفية للشروط المذكورة لامرء صلى الله عليه وسلم بذلك وقال فان أبي فليقاتله

بالادون وشك في قدرته على ما فوقة حرم المرور فيما يظهر لان الاصل عدم القدرة واحترام السترة حتى يتحقق ما يخالف ذلك انتهى ونقله الشوبرى عنه في حواشي المنهج وعقبه بقوله هو قريب ان قامت قرينة عليه أي ولم تقم قرينة على خلافه والا فالوجه خلافه انتهى وفي شرح الارشاد للشارح

الحديث

نحو شرح العباب (قوله مع القدرة عليها) قال في التحفة مع سهولة ولا يشترط تمدد انتهى وفي شرح المناهج والبهجة للرملي عسر ما قبلها عليه بمنزلة عجزه عنها انتهى (قوله ويندب له الخ) وقال أهل الظاهر بوجوب ذلك لصحة الامر به (قوله دفع المار) قال في التحفة المتعدي بالمرور لكونه مكلفا وفتح الجواد فخرج نحو جاهل عذر وغير المكلف فلا يجوز دفعهما على الاوجه وكذلك في الامداد وفي التحفة أيضا المراهق لا يدفع وان وجدت السترة المعتبرة انتهى وفي شرح العباب له كلام في نذب دفع

فانما هو شيطان أى فليدفعه
بالتدرج كالصائل ولا
يزيد على مرتين والابطالت
صلاته ان والى ويسن
لغير المصلى دفعه أيضا
(و يحرم المرور) بينه
وبين سترته (حينئذ) أى
حين استيفائها للشروط

نحو المصلى والمجنون ثم
قال فالذى يتجه نذب
الدفع ولو اغبر المكاف لكن
يلطف بحيث لا يؤذيه انتهى
وهذا لا يخالف ما سبق بل
يقيد اطلاقه وقال ابن قاسم
في حواشى المنهج ما نصه
وقال مر لا فرق بين
الهيبة والمصلى والمجنون
وغيرهم لان هذا من باب
دفع الصائل والصائل
يدفع مطلقا انتهى (قوله
فانما هو شيطان) قال
الشوبرى في حواشى المنهج
أى فعله فعل الشيطان لانه
أبى الا التشويش على المصلى
واطلاق الشيطان على
المارد من الانس سائغ
شائع ويحتمل ان المعنى
فانما الحامل له على ذلك
الشيطان فتح البارى
انتهى أو معه شيطان قال
الشيخ عميرة قال الرافعى
لان الشيطان لا يحسن
ان يمر بين يدي المصلى
وحده فاذا مر انسان واقفه
انتهى (قوله أى فليدفعه)
هذا تفسير لما افاده قوله

الحديث وجوب الدفع وقد بحثه الاسنوى بحرمة المرور وهو قادر على ازالته وليس كدفع الصائل فان من
لم يوجهه احتج بخبر كن عبد الله المظلوم ولا تكن عبد الله الظالم انتهى وأجيب بأن المرور يختلف في تحريمه
ولا ينكر الا لجمع على تحريمه وانه انما يجب الانكار حيث لم يؤد الى فوات مصلحة أخرى فان أدى الى
فوات مصلحة أو الوقوع في مفسدة أخرى لم يجب كما قرر في موضعه وههنا واشتغل بالدفع لقانت
مصلحة أخرى وهى الخشوع في الصلاة وترك العبث فيها وانه انما يجب النهى عن المنكر بالاسهل
فلاسهل والاسهل هو الكلام وهو ممنوع منه فلما انتفى سقط ولم يجب بالفعل وان النهى انما يجب عند
تحقق ارتكاب المنكر عليه لانهم وههنا لم يتحقق ذلك لاحتمال كونه جاهلا أو ناسيا أو غافلا أو أعمى وان ازالة
المنكر انما يجب اذا كان لا يزول الا بالنهى والمنكر ههنا يزول بانقضاء امر وره انتهى من حواشى الروض
فليتأمل (قوله فانما هو شيطان) أى فعله فعل شيطان لانه أبى الا التشويش على المصلى واطلاق الشيطان
على المارد من الانس شائع ويحتمل ان المعنى فان الحامل له على ذلك الشيطان أو معه شيطان قال
الرافعى لان الشيطان لا يحسن ان يمر بين يدي المصلى وحده فاذا مر انسان واقفه (قوله أى فليدفعه)
بالتدرج (أى فيلزم الدافع تحريم الاسهل فالاسهل كما افاده فان أبى الخ (قوله كالصائل) أى لقوله تعالى ادفع
بالتى هى أحسن ولان الدفع انما جاز للضرر ورة ولا ضرورة الى الاثقل مع امكان تحصيل المقصود بالاخف
نعم لا يمكن الدفع بالكلام والاستغاثة الذى هو أخف المراتب ههنا فاول المراتب ههنا الدفع باليد ثم الجرح مثلا
ثم قطع العضو وهكذا فان دفع بالاثقل من يدفع بمادونه فهلك ضميمته الا اذا فقد آلة الاخف نظير ما ذكره في
باب الصيال (قوله ولا يزيد على مرتين) أى الامتفرقا كما ذكره البغوى (قوله والا) أى بأن زاد عليهما (قوله
بطلت صلاته ان والى) أى بخلاف ما اذا لم يوالها والحاصل انه لا يدفعه بفعل كثير متوال والابطالت قال
الاحباب ويدفعه بيده وهو مستقر في مكانه ولا يحل المشى اليه لان مفسدة المشى أشد من المرور وقال في المغنى
وقضية هذا ان الخطوة والخطوتين حرام وان لم يبطل بهما الصلاة وليس مراد أى لا يحل حلا مستوى
الطرفين فكمرة وتقدم الفرق بينه وبين التصفيق فراجع (قوله ويسن لغير المصلى) أى الذى ليس في صلاة
كذا قيده في التحفة ومفهومة أن من كان في الصلاة لا يسن له الدفع لكن قضية قوله فى كف الشعر والثوب
ويسن لمن رآه كذلك ولو لم يصليا آخران يحله حيث لا فتنه خلافه الا أن يفرق بأن دفع المار فيه حرركات
قوية فر بما يشوش خشوعه بخلاف حل الثوب ونحوه افاده ع ش ثم رأيت بعضهم قال ولو لم يصليا آخر
(قوله دفعه) أى المار (قوله أيضا) أى كما يسن للمصلى نفسه دفع المار نعم انما احتاج الى التنبيه بسن غير
المصلى بناء على تقييده المتن بقوله له والا فاطلاق المتن شامل لهذا لقول قال ثم له وغيره لا غناه عن ذكر هذا لكن
أحوجه اليه أنه ليس موجودا في كلام الشيخين وانما صرح به الاسنوى وغيره تفقها حيث قال والمتجه أن
يأخذ بالمصلى غيره في الدفع وانما عبر وابه نظر الغالب انتهى فلهذا الشارح ما أدق نظره في ذلك فليتأمل
(قوله ويحرم المرور) أى على المكاف العالم العام قال العزى وهو من الكبراء أخذ من الحديث
(قوله بينه وبين سترته) أى المصلى ويلحق بالمرور جلوسه بين يديه ومدرج عليه واضطجاعه وما لو مد يده
ليأخذ من خزانته متاعا لانه يشغله وربما شوش عليه صلاته (قوله حينئذ أى حين استيفائها) أى السترة (قوله
للشروط) أى السابقة قال في التحفة هل العبرة ههنا في حرمة المرور والمقتضية للدفع باعتقاد المصلى أو المار أو
هما كل محتمل اذ قضية جعلهم ههنا من باب النهى عن المنكر الثانى اذ لا ينكر الا لجمع أو الذى اعتقد
الفاعل تحريمه وقولهم مامر فى ثم لا يضره مامر اياه الاول لان هذا حقه لصونه به عن نقص صلاته فليعتبر
اعتقاده وقولهم لم يستتر بستره معتبرة حرم الدفع الثالث وهو الذى يتجه لان الذى دل عليه كلامهم ان علة
الدفع مركبة من عدم تقصير المصلى وحرمة المرور بدليل أن المراهق لا يدفع وان وجدت السترة المعتبرة الخ

(قوله ولو لضر ورة الخ) كذلك في الامداد لكنه لم يتعرض للضر ورة في فتح الجواد ولا في التحفة بل قال وان لم يجد المار سبيلا وكذلك مر في شرح البهجة وفي شرح العباب للشارح قال الاذري ولا شك في حل المرور اذا لم يجد طريقا سواه عند ضر ورة خوفا نحو بول اولعذر يقبل منه ولما رجعت مصالحة على مفسدة المرور فهو في معنى ذلك انتهى وما ذكره في الضر ورة ظاهر بخلاف ما بعده على اطلاقه انتهى كلام شرح العباب وفي النهاية لم نعلم قديضا للمار الى المرور وبحت تلزمه المبادرة الى اسباب التحفي كانذار نحو مشرف على الهلاك تعين المرور بطريقا لا تقاذه انتهى والمعتمد ما في شرح العباب والنهاية من جواز المرور عند الضر ورة ولتحمّل الضر ورة في كلامه هنا كالامداد على ضر ورة غير حافة بل نقل الامام عن الائمة جواز المرور وان لم يجد طريقا واعتمده الاسنوي والعباب وغيرهما لكنه ضعيف (قوله لكان أن يقف) قال الشوبري ليس ٤٠٨ هذا جوابا وانما التقدير لو يعلم ما عليه لو وقف أربعين ولو وقف لكان خيرا له (قوله من

الائم) هذه اللفظة زادها الكشميهني في رواية البخاري لكن قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ليست هذه الزيادة في شيء من الروايات غيره ولو لضر ورة وان لم يجد المار سبيلا غيره لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه من الائم لكان ان يقف أربعين خيرا له والحديث في الموطأ وباقي السنن والمسائيد والمستخرجات بدونها قال ولم أرها في شيء من الروايات مطلقا لكن في مصنف ابن أبي شيبة يعني من الائم فيحتمل أن تكون ذكرت في أصل البخاري حاشية فظنها الكشميهني أصلا لانه لم يكن من أهل العلم ولا من الحفاظ بل كان راوية وهى ثابتة في اليونانية من غير عز وفافهم (قوله لكان أن يقف) ليس هذا جوابا وانما التقدير لو يعلم بالحرمة لو وقف ولو وقف لكان خيرا له وذلك لان كون وقوفه خيرا لا يتوقف على علمه الائم الذي عليه بل الوقوف المذكور خيرا له وان لم يعلم بالائم الذي عليه فلماذا جعل جوابا للمقدرة وقدر الجواب للمذكور تأمل (قوله أربعين خيرا) لفظة خيرا ليست في البخاري وانما الذي فيه لكان أن يقف أربعين خيرا له من مرويه بين يديه قال أبو النضر لا أدري أقال أربعين يوما أو شهرا أو سنة انتهى وانما هو في رواية البزار وعند ابن حبان مائة عام قال القسطلاني وكل هذا يقتضي كثرة ما فيه من الائم وقال الكرماني في شرح البخاري وانما خص الاربعين لامرئ الاول أن الاربعة أصل جميع الاعداد أي أحاد عشرات مئات ألوف فلما أراد التكثير ضربت في عشرة الثاني أن كمال أطوار الانسان بأربعين كالنطفة والمضغة والعلة وكذا بلوغ الاشياء كرماني كذلك نقله الشوبري عنه وهو كذلك في شرحه على الصحيح الا أنه قدم وأخر كما يعلم عراجعة الكرماني (قوله خيرا) هذا خبر كان وفي رواية برفع خير وعليها خبر اسم كان لانها وان كانت نكرة الائم اوصفت ويحتمل أن يقال اسمها ضمير الشأن والجملة خبرها فتح الباري

هذا (قوله خيرا) أي عاماته الشوبري في حواشي المنهج وقوله أن يقف وهذا اسم كان وخبر يفاتمه انتهى وقوله خيرا ليست في رواية البخاري والذي فيها لكان أن يقف أربعين خيرا له من مرويه بين يديه قال أبو النضر لا أدري أقال أربعين يوما أو شهرا أو سنة انتهى نعم للبزار أربعين خيرا وفي صحيح ابن حبان عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه مائة عام وفي شرح البخاري للكرماني وقال كعب الاحبار بالحاء المهملة كان ان يخسف به خير من ذلك المرور انتهى قال الشوبري في حواشي شرح المنهج وانما خص الاربعين لامرئ أحدهما أن الاربعة أصل جميع الاعداد أي أحاد عشرات مئات ألوف فلما أراد التكثير ضربت في عشرة الثاني أن كمال أطوار الانسان بأربعين كالنطفة والمضغة والعلة وكذا بلوغ الاشياء كرماني كذلك نقله الشوبري عنه وهو كذلك في شرحه على الصحيح الا أنه قدم وأخر كما يعلم عراجعة الكرماني (قوله خيرا) هذا خبر كان وفي رواية برفع خير وعليها خبر اسم كان لانها وان كانت نكرة الائم اوصفت ويحتمل أن يقال اسمها ضمير الشأن والجملة خبرها فتح الباري

(قوله ولا يحرم المرور الخ) كذا في نسخة من لا محمود و ابراهيم ومن لا أحمد وعبد بن الشيخ والعامودي وهو محرف فراجع غير تلك النسخ
والصواب ويحرم أو الا اذا قصر كما هو ظاهر في رد (قوله فان قصر الخ) قال في شرح الباب ٤٠٩ أخذ الاذرع من التوجيه بالتقصير

أنه لو تعذرت عليه السترة
حتى انخط جازلة الدفع
قطعا وتبعه الزركشي
ويتعين حمله مع ما فيه على
على ما علم بحاله انتهى
ونقل في الامداد عن
الاذرع خلافة فانه قال بعد

من أن عمر بين يدي المصلي
وهو مقيد بالاستتار بشرطه
المعلوم من الاخبار السابقة
لا يحرم المرور (الا اذا لم
يقصر المصلي فان قصر
بأن صلى في قاعة الطريق)
أشارع أو درب ضيق
وباب مسجد أو نحوها
كالخل الذي يغلب مرور
الناس فيه في تلك الصلاة
ولو في المسجد كالمطاف
لم يحرم المرور بين يديه (و)
يحرم المرور في غير ما ذكر
(لا) اذا كان (الفرجة في
الصف المتقدم) فله المرور
بين يدي المصلي لصلي فيها

ان نقل ما سبق عن الزركشي
مانصه لكن فيه نظر ثم
رأيت الاذرع رجع خلافة
انتهى ونقله عن الامداد
ارقاسم في حواشي المنهج
كذلك وكذلك في النهاية
فانه قال فيها لم يكن له الدفع
كارجحه الاذرع خلافا
للزركشي انتهى فاعمل
كلام الاذرع اختلف في

وهذا خبر كان قال الحافظ وفي رواية خبر بالرفع وعليها فهو اسم كان لأنها وان كانت نكرة الا أنها وصفت
و يحتمل أن يقال اسمها ضمير الشأن والجملة خبرها انتهى فليتامل (قوله من أن عمر بين يدي المصلي) أي
من مروره بين يديه قال القسطلاني لان عذاب الدنيا وان عظم يسير (قوله وهو) أي حرمة المرور والذي
دل عليه هذا الحديث (قوله مقيد بالاستتار بشرطه) أي من مراعاة الترتيب والتقرب من السترة وغيره. اما
تقدم (قوله المعلوم من الاخبار السابقة) أي في شرح فان لم يجد بسط مصلي أو خط خطا قال في الابن
وفهم مما تقرر انه اذا لم تكن سترة أو تباعد عنها فوق ثلاثة أذرع أو كانت دون ثلثي ذراع لم يجز له الدفع ولم يحرم
المرور لتقصيره نعم المرور حينئذ خلاف الاولى كافي الروضة أو مكره كافي شرح المهذب ومسلم
والتحقيق ولك أن يحمل الكراهة على الكراهة غير الشديدة وقال الخوارزمي انه حرام أي في حريم المصلي
وهو قدر اماكن السجود قال في المهمات وقياسه جواز الدفع انتهى (قوله ولا يحرم المرور الا اذا لم يقصر
المصلي) كذا في نسخ الكتاب والصواب اما أن يقال يحرم الخ أو يقال الا اذا قصر وهو ظاهر ثم رأيت في
بعض النسخ ويحرم المرور الخ وهي ظاهرة فلتصلح النسخ كذلك انتهى كردي (قوله ان قصر) بتشديد
الصاد (قوله بأن صلى في قاعة الطريق) تصويروا للتقصير قال في المصباح وقاعة الطريق أعلاه وهو
موضع قرع المارة (قوله أو شارع) هو الطريق النافذ قال في المصباح وطريق شارع يسلكه الناس
عامة فاعمل بمعنى مفهوم مثل طريق قاصد أي مقصود والجمع شوارع (قوله أو درب) يسكون الزاء
والجمع دروب قال في القاموس الدرب باب السكة الواسع والباب الاكبر وكل مدخل الى الروم (قوله
ضيق) نعت للشارع والدرب وأفر دلان العطف بأو (قوله أو باب مسجد) ينبغي أن يكون محله مالم
يضطر الى الوقوف فيه بأن امتلا المسجد بالصفة وفي ثم رأيت في حاشية الشيخ ع ش ذكر ذلك احتمالا ثم
قال ويحتمل عدم حرمة المرور وأذكر كل من الممار والمصلي أما المصلي فلعدم تقصيره وأما الممار فلا استحقيقه
المرور في ذلك المكان على أنه قد يقال بتقصير المصلي حيث لم يبادر المسجد بحيث يتيسر له الجلوس في غير
الممر ولعل هذا أقرب انتهى وقد يقال عليه اذا كان الصورة ماذكر فلا بد من وقوف بعض المصلي بالباب
بالضرورة فلا تقصير انتهى رشيدى فالاحتمال الاول أقرب شرواني (قوله كالخل الذي يغلب مرور
الناس فيه في تلك الصلاة كالمطاف) أي لاسيما في الموسم ومن ذلك كافي التحفة المغصوب فلومصلي في
مكان مغصوب لم يحرم المرور بين يديه وان استتر لانه متعدد ومجموع من شغل المكان والمكث فيه فلا
حرمة استترته وكذا لو استتر بهترة مغصوب لم يحرم المرور بين يديه وهو متجه لانه لا حرمة لها بالنسبة اليه
وان كان غاصها غيره حيث لم يظن رضا مالها بانتهاقه بها اذا مسها كهاوا الاقراء عليه حينئذ محتجبان لا يقال
ينبغي الاعتداد بالسترة في المسئتين لان الحرمة تلحاج لانه يرد عدم الاعتداد بالسترة مع الوقوف في الطريق
مع أن المنع تلحاج ومع أنه لا حرمة بالوقوف فيها ومع استحقيقه الانتفاع بها في الجملة بل عدم الاعتداد بها
يحق فيه أولى سم (قوله لم يحرم المرور بين يديه) جواب فان قصر الخ بل ولا يكره كما قال ابن الرفعة
أخذنا من كلامهم ولو تعذرت عليه السترة حتى انخط لم يجز له الدفع على المعتمد ولا يحرم المرور حينئذ فقد
السترة وان كان معجوزا عنها (قوله ويحرم المرور) بين المصلي والسترة (قوله في غير ما ذكر) أي غير
حالة التقصير (قوله الا اذا كان لفرجة) بضم الفاء وفتحها ويقال وكسرهما للخلا بين الشئين ولكن هذا
ليس بقيد بل المدار على السعة ولو يلا خلا بآن يكون بحيث لو دخل بينهم أو سعه كسياني في الجماعة (قوله
في لصف المتقدم) أي سواء الاول وغيره (قوله فله) أي للشخص الذي وجد فرجة في الصف المتقدم (قوله
المرور بين يدي المصلي لصلي فيها) أي في الفرجة قال بعضهم وفيه تصريح بأن الصفوف لا تكفي في السترة

❦ ٥٢ - ترسي - في ❦ ذلك أو أن ما في شرح الباب من محرف النسخ فراجع والمعمد عدم جواز الدفع كما
جزم به الشارح في الفتح ومر وغيرهما (قوله قاعة الطريق الخ) كذلك في النهاية والامداد وهي ألفاظ معانيها متقاربة فقاعة
الطريق أعلاها والشارع هو الطريق النافذ فهو أخص من الطريق والدرب كافي القاموس باب السكة الواسع والباب الاكبر وكل

مدخل الى الروم أو النافذ منه بالتحريك وغيره بالسكون انتهى وفيه أيضا السكبة بالكسر الطريق المستوي وفيه أيضا السكبة المستقيم من البناء والحفر وسد الشيء وتضييب بالحديد ومن الطريق المنسد فتلخص انه المنفذ الواسع (قوله لتقصيرهم بالوقوف خلفها) خرج بذلك ما إذا لم يقصروا كمال الجاء واحدا بعد ابتلاء الصفوف فأحرم ثم جرح واحد من الصف قد اتمه وصفه معه فان الفرجة الحاصلة بتأخر الجرح ور تحصل بتقصيرهم فلا يتخطى ٤١٠ لها كما في التحفة وغيره قال ابن قاسم في حواشي المنهج نقلا عن م ر لكن لو كانوا

انتهى أى فيخالف معتمده من أنها تنكفي ويرد بأن محلها حيث لم يقصر في ذلك تأمل (قوله وان تعددت الصفوف بينه) أى بين هذا الشخص (قوله وبينها) أى الفرجة وهم ابن المقرئ في الر وض حيث ظن أن هذه المسئلة كسئلة التخطي في الجمعة فقيدها بصفين كما بينه شارحه قال فلداخل أن يخرقها وان كثرت ويمر بين يديها ويقف في الفرجة ولو كان بين الصف الاول والامام أو بين صفين ما يسع صفا آخر فلداخلين أن يصفوا فيه ولو كان الداخل واحدا أو مكنه أن يتغيب بين الامام لم يخرق الصف انتهى فليتأمل (قوله لتقصيرهم) تعليل لجواز المرور والمذكور (قوله بالوقوف خلفها مع وجودها) أى الفرجة ومقتضى هذا التعليل أنه لو لم يقع منهم تقصير بأن جاء واحد بعد تكملة الصف الاول فغذب واحد اليصطف معه انه ليس لاحد المرور بين يديهما اذ لا تقصير منهما وهو ظاهر وكذا لو كملت الصفوف في ابتداء الصلاة ثم بطلت صلاة بعض من في نحو الصف الاول لم يكن ذلك مسقطا لحرمة المرور والاسن الدفع ولا فرق في ذلك بين تحقق عرض الفرجة والشك فيه لان الاصل تسوية الصفوف وسن الدفع حتى يتحقق ما يمنع فليتأمل (قوله وحيث انني شرط) الخ أى فأولى اذ لم يستمر مرة واحدة ومراده بهذه بيان مفهوم قول المصنف حينئذ (قوله من شرط السيرة السابقة) أى من مراعاة الترتيب والقرب من السيرة وعدم التقصير في وقوفه في ذلك الموضع وغير ذلك (قوله جاز المرور) أى بين المصلي وبين سترته ولو في حریم المصلي وهو قدر امكان سجوده خلافا للخوارزمي كما تقدم ولا كراهة عند التقصير لكنه خلاف الاولى كما في التحفة قال وهو مراد من عبر بالكرهه انتهى قال ع ش ولعلمهم لم ينظر والخلاف الخوارزمي فيقولون بالكرهه أخر وجامنه لشدة ضعفه عندهم لمخالفته لكلام الاحباب انتهى فليتأمل (قوله وحریم الدفع) يعني ان محله ان آذى ذلك الدفع ولا بأن خف وسوخ به عادة لم يحرم (قوله ولو أزيلت سترته) أى بنحو ربح أو متعدي أثناء صلاته (قوله حریم المرور على من علم بها) أى بالسيرة لعدم تقصير المصلي وهو ان أمكنه عادتها ولم يعد لها حریم (قوله بخلاف من لم يعلم بها) أى بالسيرة فلا يحرم عليه لكن للمصلي دفعه لانه لا يتقاعده عن الهب والهبة ع ش أى بناء على ما رتصاه لم يلى خلافا لما في التحفة من ان المراهق لا يدفع (قوله لعدم تقصيره) تعليل للصورتين ولو صلى بلا سيرة فوضعهما شخص آخر قال ابن الاستاذ فالظاهر بحریم المرور حينئذ نظر الوجودها لا لتقصير المصلي وأقاد في فتح الجواد تقييده بما اذا قصد الصلاة اليها بعد وضعها قال ع ش فينبغي له وضعها حيث كان للمصلي عذر في عدم الوضع ويحتمل أن يسن مطلقا لان فيه اعانة على خير والا قرب الاول وهل يضمن المصلي السيرة في هذه الحالة اذا تلفت أم لا فيه نظر والا قرب انه ان وضع يده عليها ودلت قرينة من المالك ولو بإشارة منه على وضع يده عليها فهي عارية ففيها أحكامها وان لم يأذن في ذلك فلا ضمان ما لم يعد مستويا عليها ولو كانت السيرة للمصلي ووضعها الغير بغير اذنه ضمن لتعديده بوضع يده بلاذن وان قصد بذلك مصاحبة على المصلي ما لم تدل قرينة منه على الرضا والا فلا ضمان فليتأمل (قوله ويظهر ان مثله) أى مثل ما أزيلت سترته في حرمة المرور (قوله ما لو استتر) أى المصلي (قوله بستره يراها مقلده) أى من يقلده المصلي من الائمة أرباب المذاهب والاقوال فالمقلد بفتح اللام المشددة هنا وفي مقلد المار الا (قوله ولا يراها) أى السيرة معتبرة (قوله مقلد المار) أى فيحرم مروره لعدم تقصير المصلي قال في النهاية ولو قيل باعتقاد المصلي بجواز الدفع

متضامين بحيث لو تفسحوا انسدت الفرجة فالتمعه أنهم مقصرون بترك تلك الفرجة حتى لا يمنع المرور حينئذ الى تلك الفرجة مر انتهى وان تعددت الصفوف بينه وبينها لتقصيرهم بالوقوف خلفها مع وجودها وحيث انني شرط من شروط السيرة السابقة جاز المرور وحریم الدفع ولو أزيلت سترته حریم المرور على من علم بها بخلاف من لم يعلم بها لعدم تقصيره ويظهر ان مثله ما لو استتر بستره يراها مقلده ولا يراها مقلد المار

(قوله جاز المرور) أى ولا كراهة لكنه خلاف الاولى كما يفهم من شرح العباد للشارح وفتح الجواد قال في التحفة وهو مراد من عبر بالكرهه وكذلك شيخ الاسلام في شرح منهجه وقال الخطيب في شرح التبيين فان حملت الكراهة على الكراهة

غير الشديدة فلا تنافي انتهى واعتمد عدم الكراهة أيضا في النهاية وقال م ر في شرح الهجة انه مكروه (قوله ويظهر) الخ مقتضاه ان العبرة بالمصلي وهو أحد احتمالات في التحفة لكن الذي رجحه فيها ان العبرة بمذمومهما أعني اذا اتفقا قال الشيخ بدليل أن المراهق لا يدفع انتهى وفي النهاية بعد ان ذكر ما مر في الشرح وان قضية ما ذكر قبله مانعه ولو قيل باعتقاد المصلي في جواز الدفع وفي تحریم المرور باعتقاد المار لم يعد وكذا ان لم يعلم مذهب المصلي انتهى قال ابن قاسم الوجه أن المراهق يدفع ورجحه السهمودي وأبو مخرمة عا فلا يؤمنوناعا بالنهاى أم لا ونحوه في كلام السيد السهمودي جرهمزي (قوله مقلده) بفتح اللام ومثله قول مقلد المار قال في

شرح العباب وان لم يعلم المار مذهبه فيما يظهر أيضا المار فيما اذا استتر بلا دون انتهى وكذلك في الامداد وعبارته وكذا ان لم يعلم مذهب المصلي وكذلك قال في التحفة ولو شرع مع عدم السترة فوضعت له وهو في الصلاة حرم المرور

٤١١

بينه وبينها على ما قاله ابن الاسناذ نظر الصورتها لاقتصيره انتهى هكذا ذكره مع التبري ولذلك جرى في شرح الارشاد على عدم الاعتماد بها لكن قيد وضع ذلك فيهما بغير اذنه وصديني عن الجمع بين ما في التحفة وشرحي الارشاد قوله في الامداد بعد ان قرر ما ذكر مانصه خلافا لما بحشه ابن الاسناذ انتهى والذي اعتمدته موافقة

وفي عدم تحرير المرور باعتقاد المار لم يعد وكذا ان لم يعلم مذهب المصلي انتهى وعبارة التحفة فاذا قصر المصلي بأن لم توجد سترة معتبرة في مذهبه لم يدفع المار وان اعتقد حرمة المرور كما لو استتر بما لم يعتد المار الحرمة معها ان ثبت ان مقلده ينهه عن ادخاله لنقص على صلاة مقلد غيره رعاية لا اعتقاده دفعه حينئذ ولو تعارضت السترة والقرب من الامام أو الصف الاول مثلاً في الذي يقدم كل محتمل وظاهر قولهم يقدم الصف الاول في مسجد صلى الله عليه وسلم وان كان خارج مسجد المختص بالمضاعفة تقديم نحو الصف الاول انتهى بالحرف والله سبحانه وتعالى أعلم

فصل في سجود السهو

أى في بيان أسبابه وأحكامه فلاضافة من اضافة المسبب للسبب جريا على الغالب ثم صار حقيقة في جابر الخلال الواقع في الصلاة عمدا أو سهوا والمراد بأحكامه ما يتعلق به اثباتا أو نفيا وقدم الكلام عليه على سجدتي التلاوة والشكر لانه لا يفعل الا في الصلاة بخلاف سجدة التلاوة تكون فيها وخارجها وقدم في التنبيه سجود التلاوة لانها في الصلاة سابقة على سجود السهو وقدم سجود التلاوة على سجود الشكر لانه أكثر وقوعا منه وأقسام السجودات خمسة نظمها بعضهم بقوله

ثم السجود خمسة قد قسمها * ركن الصلاة مطلقا وقدمها

ولازم للمقتضى المتابع * وسنة لقارئ وسامع

والشكر أيضا سجدة لمن يسر * بنعمة جدت واندفاع شر

ثم سجود سهوه بأن ترك * بعضها من الابعاض قطعا أو شك

الح (قوله يسن سجدة ثان للسهو) أى سنة مؤكدة وشرع لجبر السهو تارة وارغاما للشيطان أخرى أى يكون القصد به أحدهما بالذات وان لزمه الآخر وعلى هذا يحمل اطلاق من أطلق انه الاول واطلاق من أطلق انه الثانى واعلم يجب لانه ينوب عن المسنون دون المفروض والبديل اما كبديله أو أخف منه وأما قوله صلى الله عليه وسلم ليس بسجدتين قصر وف عن الوجوب لظاهر الخبر الآتى وانما وجب جبران الحج لانه بدل عن الواجب فكان واجبا انتهى من النهاية (قوله في الفرض والنفل) أى ما عدا صلاة الجنازة وكذا قالوه وظاهر ان سجدة التلاوة والشكر كالنافلة فان قلت كيف يجبر الشئ بأكثر منها قلت ان أريد به جابر للتروك أو المنقول بمعنى انه نائب حتى يصير الاول كالفعال والثانى كالعدم فهو قد يكون أكثر كقول ترك كلمة من القنوت أو زيادة سجدة أو جلسة أو انه جابر لنفس الصلاة أى دافع لنقصها وهو لا يكون الا قبل منها فممنوع اذا جابر لا ينحصر في ذلك ألا ترى أن الجامع في يوم من رمضان اذا لم يقدر على العتيق يصوم شهرين وهما أكثر من الجبور رسوا أو جعلناه اليوم أو الشهر لا يقال الصوم بدل عن العتيق لان هذا رأى والاصح ان كلامنا خصم الكفارة الاخيرة مستقل لا بدل عما قبله انتهى تحفة بالحرف ووافق في ذلك الرملى ونظر فيه السيد البصرى بأن المراد الصلاة وهما ليسا منها واستثناء صلاة الجنازة لا يشكل لانها تسمى صلاة عند البعض والحاصل انه ان ثبت نقل صريح عن الاصحاب بنسب سجود السهو فيهما فلا محيد عنه أى لان المذهب نقل والافضل تأمل لعدم ما يدل عليه من كلامهم ومن الاحاديث لان موردها الصلاة ثم نقل عن سم آخر في سجدة التلاوة عن الصلاة قال الشروانى والنظر قوى جدا وان وافقه النهاية واعتمده جمع انتهى وسيأتى عن حواشى الروض وجود النقل عن الاصحاب في ذلك فكان السيد البصرى والشروانى لم يطلعا عليه (قوله للاحاديث الآتية)

فصل

في سجود السهو (يسن سجدة ثان في السهو) في الفسراض والنفل للاحاديث الآتية

ابن الاستاذ مع تقييده الوضوع بغير اذنه وفي التحفة لو تعارضت السترة والقرب من الامام أو الصف الاول مثلاً في الذي يقدم كل محتمل وظاهر قولهم يقدم الصف الاول في مسجد صلى الله عليه وسلم وان كان خارج مسجد المختص بالمضاعفة تقديم نحو الصف الاول انتهى فصل في سجود السهو (قوله يسن سجدة ثان) قال

الحلبى في حواشى شرح المنهج نقلا عن شرح العباب لابن حجر الامام جمع بخشى منه التشوش عليهم انتهى (قوله والنفل) ومنه سجدة التلاوة والشكر كما في التحفة وغيرها ولا مانع من جبران الشئ بأكثر منه خلافا لبعض المتأخرين نعم صلاة الجنازة لا سجود فيها للسهو

(قوله كالقنوت) أي كان المراد بالقنوت ما لا بد منه في حصوله قال الجلال الرملي في النهاية بخلاف ترك أحد القنوتين كان ترك قنوت سيدنا عمر رضي الله عنه لأنه أتى بقنوت تام الخ ونحوه المغني للخطيب (قوله لم يسجد) خالفه في النهاية واعتد السجود قال ابن قاسم في حواشي المنهج أقول ان التزم استحباب تشهد أول لمن أراد أربع ركعات تطوعا لم يتجده الا السجود حتى وان أطلق ولم يوجده منه عزم على اتيان بالاثنتين وان التزم عدم استحبابه فالوجه عدم السجود وان عزم لان غاية الامر انه قصد الاتيان بشيء لا يستحب الاتيان به وذلك لا يقتضي السجود بتركه لانه لم يترك أمرا مستحبا ٤١٢ فلم يوجده في الصلاة ذلك فليحذر الاستحباب وعدمه انتهى وأقول قد صرح

الشارح كما نرى بأنه ليس سنة مطلوبة لذاتها وهو المفهوم من كلامهم في باب صلاة النفل حيث قالوا والعبارة انهاء الجلال

وانما يسن (بأحد ثلاثة أسباب الأول ترك كلمة من التشهد الأول) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم تركه ناسيا وسجد قبل ان يسلم وقيس بالنسيان العمديل خلله أكثر والمراد به اللفظ الواجب في الانحسار فقط كالقنوت ولو نوى أربع ركعات وقصد أن يتشهد بتشهدين فيترك أولهما لم يسجد لانه ليس سنة مطلوبة لذاتها

أي في مواضع متفرقة وهذا دليل للسن المذكور في المتن (قوله وانما يسن) أي سجود السهو دخول على المتن (قوله بأحد ثلاثة أسباب) بل خمسة ترك بعض وتقل قولي غير مبطل وزيادة فعل يبطل عمده فقط والشك في ترك بعض وإيقاع فعل مع التردد في زيادته فان سجدة لغير ذلك بطلت صلاة غير الجاهل المعذور بنحو قرب عهده بالاسلام كما في التحفة لكن قال في الفتح ولو لم يخالفنا لم يمكن شمول الأول للأخيرين بأن يراد به ترك المأمور به الشامل للأبعض والتحفظ أو فعل الممنهي عنه ولو احتمل الانشغال ما يبطل عمده كقول القليوبي والمأمور به الشامل للأبعض والتحفظ أو فعل الممنهي عنه ولو احتمل الانشغال ما يبطل عمده كقول القليوبي وما لا يبطل عمده كقول القليوبي كالفاتحة والقيام إلى ركعة مع الشك أي رابعة أم خامسة فهي منهي عنها احتمالا لاحتمال انها خامسة وبقرض انها رابعة يسجد لترك التحفظ المأمور به فلا يخرج عنها انتهى بأعشن (قوله الأول) أي من الأسباب الثلاثة (قوله ترك كلمة) أي أو حرف فلو عبر ببعض لكان أعم سواء كان تركه عمدا أو سهوا (قوله من التشهد الأول) أي من الصلاة المفروضة بخلاف النفل كما سيأتي آنفا (قوله لما صح) دليل لسن السجود بترك التشهد الأول (قوله أنه صلى الله عليه وسلم تركه) أي التشهد الأول في الظهر (قوله ناسيا) حال من فاعل تركه (قوله وسجد قبل ان يسلم) والحديث رواه الشيخان عن عبد الله بن بجنة رضي الله عنه ولفظ البخاري ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم الظهر فقام إلى الركعتين الأولىين لم يجلس فقام الناس معه حتى اذا قضى الصلاة وانتظر الناس تسليمه كبر وهو جالس فسجد سجدة قبل ان يسلم ثم سلم (قوله وقيس بالنسيان) أي عليه في طلب السجود (قوله العمدة) أي ترك التشهد الأول عمدا بجامع الخلل في كل (قوله بل خلله أكثر) أي فكان أحوج للجبر وعليه فالقياس أولوى وفي هذا رد على القول بأن ترك ذلك عمدا لا يسجد لانه فوت السنة على نفسه (قوله والمراد به) أي بالتشهد الأول الذي يسجد تركه (قوله اللفظ الواجب في الأخير) أي وهو التبعيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأن محمدا رسول الله (قوله فقط) أي دون ما زاد على ذلك كالمباركات وتبريكات السلام والتشهد الثاني فلا يسجد بتركه (قوله كالقنوت) أي كان المراد بالقنوت ما لا بد منه في حصوله قال في النهاية بخلاف ترك أحد القنوتين كان ترك قنوت عمر رضي الله عنه لأنه أتى بقنوت تام وسيأتي آنفا زيادة عليه (قوله ولو نوى أربع ركعات) أي تطوعا راتبا كان أو غيره وهذا محذور في ملحوظ فيما مر كما قررته من قولي في الصلاة المفروضة (قوله وقصد أن يتشهد بتشهدين) خرج به ما ذالم يقصده فلا يسجد بترك الأول اتفاقا (قوله وترك أولهما) أي التشهدين عمدا أو سهوا (قوله لم يسجد) هذا معتمدا لشارح في كتبه تبعاً للمحلي في الذخائر عند الكلام على النفل المعطوف وكذا ابن الرفعة عن الامام وخالفه الرملي والخطيب فاعتمدا السجود تبعاً للقاضي والبعث في الصورة المذكورة (قوله لانه) أي التشهد الأول في النفل (قوله ليس سنة مطلوبة لذاتها) أي فهو في كل ركعتين ليس لذاته بل للتشبيه بالفرائض (قوله

لم يطلب أصالة لم يسجد لتركه وان عزم عليه الخ وفي التحفة لابن حجر يسجد اذا أتى بصلاة التسبيح أو راتبة الظهر في أربعا وترك التشهد الأول ان قلنا بتدبيره حينئذ دون ما اذا صلى أربعا نافلة مطلقا بقصد ان يتشهد بتشهدين فاقصر على الأخير ولو سهوا على الأوجه انتهى وفي فتح الجواد لابن حجر التشهد الأول أو بعض على الوجه في الفرض لا في النفل كما بينه في الأصل انتهى وبعبارة الأصل ولا يستثنى من ذلك ما لو نوى أربعا وأطلق أو قصد ان يتشهد بتشهدين فإنه لا يسجد مطلقا كما قال جمع متقدمون واعتد به جمع متأخرون وعزم على الاتيان به لا يباحقه بتشهد الظهر لانه مع ذلك مخير بين تشهدين وثلاث وتشهد واحد كما يعلم مما سيأتي فهو ليس سنة مطلوبة لذاتها في محل مخصوص انتهى وهي لا تخالف كلام التحفة السابق لان ما في الامداد ومختصره محمول على النفل المطلق وهو موافق لما في التحفة فيه وما فيها مما يخالفه في التسبيح أو راتبة الظهر بل وان قلنا باطلاق ما في شرح الارشاد لا يخالف ما في التحفة الا ان قلنا بتدبير تشهدين حينئذ فراجع (قوله لذاتها) عبارة شرح العباب فهو في كل ركعتين ليس مطلوبا بذاته بل للتشبيه بالفرائض الى آخر ما قال

انه لا يحتاج لعدد قيام
القنوت وجلس التشهد
من الابعاض اذ يلزم من
ترك القيام ترك القنوت
اذ لا يجزئيه في غيره ومثله
جلوس التشهد وترك
القنوت أو التشهد مع وج
لسجود السجود فاجاب
الشارح بأنه قد يتصور
طلب السجود لأجل ترك
قيام القنوت أو جلوس

في محل مخصوص

(أو) كلمة من (القنوت)
الراتب وهو الذي (في)
الصباح أو وتر نصف
رمضان الأخير) قياساً على
التشهد الأول دون قنوت
النازلة لانه عارض وقيامه
وقعود التشهد الأول
مثلهما فيسجد لكل منهما
وحده بأن لا يحسنهما لانه
يسن له حينئذ أن يجلس
ويقف بقدرهما (أو) ترك
(الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم)

التشهد وحده وذلك بأن
لا يحسنهما فيسبب في حقه
حينئذ أن يقف بقدرهما
فان فعله ذلك لم يسجد
للسجود ولا يسجد لترك
القيام أو الجلوس وحده
قال في شرح العباب
ويتصور أيضاً بأن يقعد
أو يقف بقدر ذلك أو ينسأه
أو يتعمد تركه أو يأتي به
أو يعمد به في حالة الهوى

والهوى انتهى لكن في هذه الصور ليس السجود لأجل ترك القيام أو الجلوس (قوله بقدرهما) أي زيادة على ذكر الاعتدال فاندفع ما قيل
قيامه مشروعه لغيره وهو ذكر الاعتدال فكيف يسجد لتركه وقد أشار إلى ذلك الشارح بقوله وقيامه أي القنوت قال الشارح في الإيعاب
أي من فعل نفسه ان لو قدر فيما يظهر ويحتمل الضبط بما يسعه من معتدل القراءة فإذا لم يفعل سن له السجود انتهى

في محل مخصوص) أي فالتشهد حيث لم يطلب أصالة لم يسجد لتركه وان عزم عليه لان عزمه لا يجعله مطلوباً
وان طلب فالوجه السجود له وان لم يعزم عليه أفاده القليوبي قال سمع بعد نقل السجود عن الرملي وعنده
عن الشارح وأقول ان التزم استحباب تشهد أول لمن أراد أن يركع ركعتين تطوعاً لم يتجهد إلا بالسجود حتى وان
أطلق ولم يوجد منه عزم على الاتيان بالاثنتين وان التزم عدم استحبابه فالوجه عدم السجود وان عزم لان
غاية الامرانه قصد الاتيان بشئ لا يستحب الاتيان به وذلك لا يقتضي السجود بتركه لانه لم يترك أمراً مستحباً
ولم يوجد في الصلاة ذلك فليحذر قال ع ش وقد يقال لما قصد الاتيان بالتشهدين التحق من حيث
الفعل المنوي بالرباعية فعصار التشهد الأول مطلوب بالخبر تركه بالسجود فليستأمل (قوله أو كلمة) أي أو حرف
أيضا قال ع ش ومنها الفاء في فأنك تقتضي الواو في وانه (قوله من القنوت الراتب) أي فترك بعضه كترك
كلمه وان قلنا بعدم تعيين كماله لانه بشر وعه فيه يتعين لاداء السنة ما لم يعدل الى بدله بخلاف ما اذا عدل ولان
ذكر الوارد على نوع من الخلل يحتاج الى الجبر بخلاف ما أتى به من قبل نفسه فان قلله ككثيره والمراد
بالقنوت ما لا بد منه في حصوله بخلاف ترك أحد القنوتين كترك قنوت عمر رضي الله عنه لانيانه بقنوت
تام كما مر عن النهاية (قوله وهو) أي القنوت الراتب (قوله الذي في الصباح) أي كل يوم (قوله أو وتر نصف
رمضان الأخير) أي فلو جمع بين قنوت النبي صلى الله عليه وسلم وقنوت عمر رضي الله عنه وترك شيئاً منه
فالتجهد السجود ولا يقال بل المتجهد عدم السجود لان ترك بعض قنوت عمر لا يلزم بدعي تركه بحملته وهو
لا يسجد له لانا نقول لما ورد في خصوصهما مع جهة لهما صاراً كالقنوت الواحد وهو بطلب السجود لترك
بعضه بخلاف ما لو عزم على الاتيان بهما ثم ترك أحدهما فلا قرب عدم السجود لانه لا يتعين الا بالشروع فيه
أفاده ع ش فليستأمل (قوله قياساً على التشهد الأول) دليل اسن السجود بترك القنوت قال في التحفة ووجهه
أي هذا القياس انه ذكر لم بشرع خارج الصلاة بل فيها مستقلاً محل منها غير مقدمة ولا تابع لغيره فخرج
نحو دعاء الافتتاح والسورة وتكبيرات العيد والتسبيحات والادعية ولو نحو سجود جهنم لانه في سجود
التلاوة والشكر أيضاً وهما يستامان الصلاة فتأمل (قوله دون قنوت النازلة) محترز قوله الراتب أي فلا يطلب
لتركه السجود (قوله لانه عارض) أي في الصلاة يزول بزوال النازلة فلم يتأكد شأنه بالجبر فهو تعليل لعدم
السجود فيه (قوله وقيامه) مبتدأ أو الضمير للقنوت الراتب و (قوله وقعود التشهد الأول) عطاف عليه (قوله
مثلها) خبر المبتدأ أي مثل القنوت والتشهد الأول في طلب السجود لتركه (قوله فيسجد لكل منهما) أي
القيام والقعود تفرع على التشبيه المذكور (قوله وحده) أي لترك القيام وحده أو القعود وحده (قوله
بأن لا يحسنهما) أي بهذا التصور يدفع ما قد يقال لا يحتاج قيام القنوت وجلوس التشهد من الابعاض
لاستلزام ترك القيام لترك القنوت لانه لا يجزئ في غير القيام وكذا يقال في جلوس التشهد مع ان ترك القنوت
أو التشهد مقتضى السجود وحاصل الجواب تصور طلب السجود لأجل ترك القيام أو الجلوس فقط وذلك
عند عدم احسانهما وترك القيام أو القعود وحده تأمل (قوله لانه يسن له) أي لمن لا يحسن القنوت أو التشهد
(قوله حينئذ) أي حين اذ لا يحسنهما (قوله ان يجلس) أي لان السجود اذا شرع لترك التشهد شرع لترك جلوسه
لانه مقصود له (قوله ويقف) أي يقوم (قوله بقدرهما) أي بقدر التشهد وقدر القنوت زيادة على قدر
الاعتدال فاذا تركه سجده وبعثه فاندفع ما قيل قيامه مشروعه لغيره وهو ذكر الاعتدال فكيف يسجد
لتركه وعلى ذلك فلو وقف وقفة تسع القنوت وقد ترك ذكر الاعتدال فالظاهر كما قاله ع ش صرف ذلك
الوقف للقنوت فان تركه ذكر الاعتدال قرينة على انه لم يردده فلا ينعكس كون الوقفة عند عدم ذكر
الاعتدال للقنوت والمعتبر في ذلك فعل نفسه ان لو قدر فيما يظهره في الابعاب قال ويحتمل
الضبط بما يسعه من معتدل القراءة فاذا لم يفعل سن له السجود فليستأمل هذه كلها (قوله أو ترك الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم) هذا هو الاظهر بناء على انها سنة في التشهد الأول قال في النهاية

والجلال الرسل في نهايته
(قوله وأصحابه) لم يذكر
ذلك الشارح فيما وقفت
عليه من كتبه ولا غيره من
معرضي الآن الوقوف
على كلامه وفي حفتي اني
رايت في فتاوى ابن زياد

أو الجلوس لها (في التشهد
الاول) لانها ذكر يجب
الاتيان به في الاخير فيسجد
لتركه في الاول كالتشهد
(أو) الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم أو على
آله أو أصحابه أو القيام
لها في (القنوت) قياسا على
ما قبلها (أو) ترك (الصلاة
على الآل) والجلوس لها
(في التشهد الاخير) قياسا
على ذلك أيضا وصورة
السجود لتركها أن يتيقن
ترك امامه لمبعد أن يسلم
امامه وقبل أن يسلم هو أو
بعد أن يسلم ولم يطل الفصل

اليمنى مناقشة الشارح في
عند ذلك من الابعاض
فراجعه نعم رأيت في كلام
الشهاب القليوبي مانصه
وزاد المتأخر من الصلاة
والسلام على النبي صلى
الله عليه وسلم وآله وصحبه
بعد القنوت وهذه ستة
باسقاط القيام لها وسبعة
بعده واحد أو اثنا عشر
باعتبار كل منهما فعملنا
تتلى هذا عشر ون والحلاف

والمراد الواجب منها في التشهد الاخير أخذها من (قوله أو الجلوس لها) أي أوترك الجلوس للصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم قياسا على قعود التشهد (قوله في التشهد الاول) أي بعده (قوله لانها) أي
الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ذكر يجب الاتيان به في الاخير) أي فاشبه التشهد وعلى القول انها
لا تسن في الاول لا يسن السجود لتركها كما هو ظاهر (قوله فيسجد لتركه) تفريع على التعليل ويسجد
بالبناء للمفعول والجار والمجرور نائب فاعله (قوله في الاول) متعلق بالترك (قوله بالتشهد) أي قياسا
على التشهد الاول (قوله أوترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أو على آله أو أصحابه) أي ان قلنا
بندب الصلاة على الأصحاب في القنوت كدافي التعهفة ومقتضاه ان هناك قولاً بسن ذكر الصاحب فيه لكن
نقل عن فتاوى ابن زياد مانصه ان استحباب ذكر الصاحب في القنوت لم يقل به أحد ولا يقاس ذكر الصاحب
على الآل وان كان في كلام الرافعي ما يقتضي استحباب ذكر الصاحب في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
من غير تصريح بسن باستحباب ذلك في القنوت على ان ابن عبد السلام قائل بخلافه ومجمل كلام الرافعي في غير
القنوت الخ انتهى نعم ذكر القليوبي أن المتأخرين زادوا ذكر الصاحب في القنوت فليحرم بالمنقول (قوله
أو القيام لها) أي أوترك القيام أو ما يقوم مقامه للصلاة على النبي والآل والصاحب (قوله في القنوت)
أي بعد القنوت الراتب كما تقرر (قوله قياسا على ما قبلها) أي وهو الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
والقعود لها في التشهد الاول بجامع ان كلا ذكر مخصوص ليس مقدمة ولا تابعة لغيره ولا شرع خارج الصلاة
وفيه ان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم تشرع خارجها إلا أن يجاب بان ورودها على جزء العلة مع عدم
ورودها على المجموع لا يقدح في العلة فأداه بعضهم فليتأمل (قوله أوترك الصلاة على الآل أو الجلوس
لها) أي ان لم يحسنها على قياس ما تقدم (قوله بعد التشهد الاخير) أي فجملة الابعاض المذكورة في هذا
الكتاب متناوشرها أربعة عشر وزيد ستة السلام على النبي وعلى الآل والصاحب بعد القنوت والقيام
لكل فالجملة عشرون وسميت هذه السنن أبعاضاً لكدشأنها بالجبر تشبهها بالابعاض الحقيقية التي هي
الاركان حيث تأكد شأنها بحيث تبطل الصلاة وليس المراد ان كلا يجبر بالسجود فانه لو ترك ركنا سهواً يجب
فعله والسجود دائماً هو للزيادة الحاصلة بتداركه ان وجدت تأمل (قوله قياسا على ذلك) أي على التشهد الاول
(قوله أيضاً) أي كقياس عليه ترك نفس القنوت تأمل (قوله وصورة السجود بتركها) أي الصلاة على الآل
في التشهد الاخير وغرضه بهذا الجواب عما يقال كيف يتصور ترك الصلاة على الآل بعد الاخير لانه ان
كان في الصلاة فهو في محلها وان سلم فأت محلها فاجاب بانه يتصور في حق المأموم (قوله أن يتيقن) أي
المأموم (قوله ترك امامه لها) أي للصلاة على الآل كان أخبره امامه بالترك (قوله بعد أن يسلم امامه)
أي وانما لم يصوره بما اذا نسيه المصلي فلم تذكر عن قرب لانه لا يجوز زلة العود بعد السلام حينئذ بقصد
السجود لما يلزم على عوده لما ذكر من الدور لانه اذا صح عوده كان بالعود متمم كن من الصلاة على الآل
فيأتي بها فلا يتأني السجود لتركها واذا لم يأت السجود لتركها لا يصح العود منه للصلاة لاجل السجود لها فادى
جواز العود له الى عدم جوازه فيبطل من أصله انتهى جمل عن الحنفى (قوله وقبل أن يسلم هو) أي المأموم
وأما بعد سلامه هو فيقوت السجود أيضاً (قوله أو بعد أن يسلم) أي أو علم المأموم ترك امامه لها بعد أن يسلم
المأموم (قوله ولم يطل الفصل) أي بخلاف ما اذا طال الفصل بين سلامه وعلمه بترك امامه فلا يسجد لقوات
محله هذا ولا يسجد لترك سائر السنن كالتسبيحات ودعاء الافتتاح على الاصل لانها ليست في معنى الوارد
فان سجد لشيء منها بطلت صلاته إلا أن يسهو أو يعذر بمجهله واستشكل بان الجاهل لا يعرف مشروعية
سجود السهو ومن عرفه عرف محله أي مقتضيه وأجيب بفتح هذا اللازم لان الجاهل قد يسمع مشروعية
سجود السهو قبل السلام لا غير فيظن عموماً لكل سنة وانما أول المحل بالمقتضى لانه الذي نحن فيه والام يبق

للاشكال

في عدالته لعل انتهى (قوله والجلوس لها) أي بان لم يحسن على قياس ما تقدم (قوله

وصورة السجود الخ) دمج باستشكل تصور بانه ان علم تركها قبل سلامه أتى بها اذ محلها قبل السلام فانه محل السجود (قوله أو بعد أن يسلم)

أى علم المأموم ترك امامه لها بعد أن سلم المأموم وصور ذلك الاسنوى في المهمات وابن العماد بغير ذلك ونظيره الشارح في الایعاب (قوله كالکلام القليل) سبق في كلامه انه كالکلمتين والثلاث وفي الصوم من التحفة انهم ضبطوا القليل بثلاث وأربع وتضبط الكلمة بالعرف لا مضبطها به النحاة واللغويون (قوله أو الا كل القليل) أراد به المأ كؤل وقلة تعرف بالعرف ولا يصح ارادة قلة الفعل بالمضغ لان القليل منه وهو ما دون الثلاث لا يبطل الصلاة وان تعمد عهده والمراد هنا ما يبطل عمده دون سهوه (قوله نحو الاعتدال) أى مع الجلوس بين السجدين (قوله بغير مشروع) ضابط المبطل فيه أن يز يد على الذكر المطلوب فيه قدر الفاتحة متعمدا وان يز يد على المطلوب في الجلوس بين السجدين على أقل التشهد متعمدا وخرج بقوله غير مشروع والمشروع كالنسيح في صلاته والقراءة في اعتدال الكسوف واعتمد الشارح في صفة الصلاة من التحفة أن تطويل اعتدال الركعة الأخيرة بذكر أو دعاء ٤١٥ غير مبطل مطلقا فراجع (قوله لما صح الخ)

هذا الحديث متفق عليه وهو دليل على ان زيادة الركعة سهوا لا تبطل الصلاة وان أبطل عمدًا وان سجد سهوا

(الثاني) من الاسباب (فهل ما لا يبطل سهوه) الصلاة (ويبطل عمد) كالکلام القليل ناسيا (أو الا كل القليل ناسيا) أو زيادة ركن فعلي ناسيا كالركوع (وتطويل نحو الاعتدال بغير مشروع ناسيا لما صح أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا وسجد سهوا بعد السلام

فقس عليها زيادة كل ما يبطل عمد دون سهوه (قوله بعد السلام) استدلال به الحنفية على ان سجود السهو يكون بعد السلام مطلقا وهو قول للشافعي حكاه في المجموع وعند

للإشكال وجه أصلا فاده في التحفة (قوله الثاني من الاسباب) أى الثلاثة (قوله فعل ما يبطل) بضم الياء من أبطل الرباعى (قوله عمد) فاعله (قوله الصلاة) مفعوله (قوله ولا يبطل سهوه) أى لا يبطلها سهوه وشمل كلامه ما أفنى به القفال من انه لو تعمد للتشهد الاول بظن انه الثاني فقال ناسيا السلام قبل أن يقول عليكم تنبه فقام فانه يسجد سهوا لانه لو اقتصر على ذلك ونوى به الخروج من الصلاة بطلت لكن الذى أفنى به البغوى انه لا يسجد له وعلة بانه لم يوجد منه خطأ والسلام اسم من أسمائه تعالى فلا يبطل الصلاة ويظهر حمل كلام القفال على ما اذا نوى بذلك حال السهو والخروج من الصلاة وكلام البغوى على ما اذا لم ينو به ذلك انتهى شيخ الاسلام (قوله كالکلام القليل ناسيا) أى كالکلمتين وتقدم في الشرط العاشر أن الضابط بما يسمى بالكلمة عرفا لا بما مضبطها النحاة واللغويون (قوله أو الا كل القليل ناسيا) بضم الهمزة بمعنى المأ كؤل قال الكردى وقلة بالعرف ولا يصح ارادة قلة الفعل بالمضغ لان القليل منه وهو ما دون الثلاث لا يبطل الصلاة وان تعمد والمراد هنا ما يبطل عمد دون سهوه تأمل (قوله أو زيادة ركن فعلي ناسيا) أى وكذا زيادة ركعة فأكثر ناسيا ومثل الناسى الجاهل المذنبون بنحو قرب عهده بالاسلام أو بجهل المبطل لكونه مما يخفى على العوام (قوله كالركن) تمثيل للركن الفعلى (قوله وتطويل نحو الاعتدال) أى وهو الجلوس بين السجدين وذلك بان يز يد على قدر ذكر الاعتدال المطلوب فيه في تلك الصلاة بالنسبة للوسط المعتدل لا لحال المصلى قدر الفاتحة ذا كرا كان أو ساكتا وعلى قدر ذكر الجلوس كذلك قدر التشهد الواجب وقولهم في تلك الصلاة يحتمل أن يراد به من حيث ذاتها أو من حيث الحالة الراهنة فلو كان اماما لاتسن له الاذكار المستوتة للنفردا اعتبار التطويل في حقه بتقدير كونه منفردا على الاول وبالنظر لما يشرع له الآن من الذكر على الثاني وهو الاقرب لكلامهم (قوله بغير مشروع) خرج به ما اذا شرع تطويله بقدر القنوت في محله أو التسييح في صلاته أو القراءة في الكسوف فانه لا يؤثر (قوله ناسيا) أى وانما أبطل تطويل ذلك عمد لانه مغير لموضوعه اذ هو غير مقصود في نفسه وانما شرع للفصل أى بين المقدمة وهو الركوع أو شبهها وهو السجود الثاني لما أمر أنه شكر لما أهل به من القرب بالسجود الاول وبين المقصود بالذات وهو السجود الاول كفى الاعتدال والجلوس بين السجدين تأمل (قوله لما صح) الخ دليل على ان زيادة الركعة سهوا لا تبطل الصلاة وان أبطل عمدًا وان سجد سهوا فاقس عليه كل ما يبطل عمد لا سهوه كإسأى (قوله انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا) أى خمس ركعات ناسيا (قوله وسجد سهوا بعد السلام) سأتى الكلام على موضع السجود وهذا الحديث

المالكية اذا كان السهو بالنقصان يسجد قبل السلام أو بالزيادة فبعده كما في هذا الحديث وهو قول للشافعي في القديم وذهب أحمد الى انه يستعمل كل حديث فيما ورد فيه وما لم يرد فيه شئ يسجد فيه قبل السلام وفي قول للشافعي أيضا التخيير وجه البيهقي والجديد المفتى به عند الشافعية أنه قبل السلام مطلقا لانه آخر الامر من فعله صلى الله عليه وسلم كما قاله الزهري وأجابوا عن سجوده بعد السلام في الحديث السابق في كلام الشارح بتعذر السجود قبله لم يعلم بالسهو الا بعد السلام فالسلام بعد السجود وقع سهوا وعن حديث ذى السدين بان ذلك كان واقعة حال فعلية طرقها احتمال أنه سها بالسلام الاول فوقع عن غير قصد وقد وقع في هذه الصلاة أشياء عن غير قصد فيكون السلام الاول كذلك وفي صحيح مسلم اذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم فان كان

صلى خمساً شفعن له صلاته وإن كان صلى تماماً لاربع كانت أغرم الشيطان فهذه واقعة قولية نعم ومما يرد على أبي حنيفة حديث عبد الله بن بجمينة في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم صلى بهم الظهر فقام من الأولين ولم يجلس فقام الناس معه حتى إذا قضى الصلاة

وانتظر الناس تسليمه
كبر وهو جالس فسجد
سجدتين قبل أن يسلم ثم سلم
ومما يرد على الإمام مالك
حديث ذى الدين المتفق
عليه أنه صلى الله عليه وسلم

وقيس غير ذلك عليه
بجملته ما يبطل سهوه
أيضاً كالقلام والعمل
الكثيرين لأنه ليس في
صلاته ولا يسجد لما يبطل
سهوه ولا عمده كالانقفا
والخطوة والخطوتين
لا عمده ولا سهوه لأنه
صلى الله عليه وسلم لم يسجد
للفعل القليل ولا أمر به مع
كونه فعله (الآن قرأ)
الفاحة أو السورة (في غير
محل القراءة) كالركوع
والاعتدال (أو تشهد في
غير محله) كالجلوس بين
السجدتين (أو صلى على
النبي صلى الله عليه وسلم في
غير محله) كالركوع
(فيسجد لذلك)

آخرين ثم سلم ثم كبر
فسجد الحديث فهذا سهوه
كان بالنقصان للركعتين
الخيرتين ومع ذلك
سجد بعد السلام ومما يرد
عليه أيضاً حديث مسلم
السابق فإن فيه السجود
قبل السلام مع الزيادة

متفق عليه من حديث ابن مسعود ولفظ البخاري عن عبد الله رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمساً فقبل له أزيد في الصلاة فقال وما ذاك قال صليت خمساً فسجد سجدتين بعد ما سلم قال القسطلاني ولم يذكر في الحديث هل انتظره الصلابة أو أتبعه في الخامسة والظاهر أنهم أتبعوه لتجوزهم الزيادة في الصلاة لأنه كان زمان توقع النسخ أما غير الزمان النبوي فليس للأمام أن يتبع إمامه في الخامسة مع علمه سهوه لأن الأحكام استقرت فلو تبعه بطلت صلاته لعدم العذر بخلاف من سها كسهوه انتهى (قوله وقيس غير ذلك) أي من كل ما دخل في قاعدة ما يبطل عمده الصلاة دون سهوه (قوله عليه) أي على ما في الحديث (قوله بخلاف ما يبطل سهوه أيضاً) أي كابطال عمده وهذا محترز القاعدة التي في المتن (قوله كالقلام والعمل الكثيرين) تمثيل لما يبطل عمده وسهوه (قوله لأنه ليس في صلاة) تعليل لمحدوف مفرع على المخالفة المذكورة والتقدير فلا يسجد له لأنه الخ ويسدثنى من القاعدة المذكورة كما في التحفة ما لو حول المتأمل دابة عن صوب مقصده سهواً ثم عاد فورا فإنه لا يسجد لسهوه على المعتمد مع أن عمده مبطل والفرق بينه وبين سجوده لجوحها وعودها فورا أنه هنا مقصر بركوبه الجوح أو بعدم ضبطها بخلاف الناسي تخفف عنه لمشقة السفر وما لو سها بعد سجود السهو فسجد لسهوه ساهياً فإنه لا يسجد لهذا السجود الذي فعله ساهياً مع ابطال عمده قيل ولو سها بترك السلام فإنه لا يسجد مع ابطال عمده ورد بأنه إن تركه وفعل منافياً فهو المبطل والأفحوسكوت وهو غير مبطل وإن طال فلي تأمل (قوله ولا يسجد لما لا يبطل سهوه ولا عمده) به بعضهم أن الأفعال المنهية عنها في الصلاة على أربعة أقسام قسم يبطل عمده وسهوه وجهله كالخطوات المتوالية وقسم يبطل عمده وجهله دون سهوه كزيادة ركن فعلى وقسم يبطل عمده دون سهوه وجهله كالتمتع ونحوه من المبطل الخفي وقسم لا يبطل مطلقاً كالحركتين فلي تأمل (قوله كالانقفا) أي بالوجه أما بالصدر فعمده مبطل كما مر (قوله والخطوة والخطوتين) أي وأن تواليا والثلاث غير المتوالية (قوله لا لعمده ولا لسهوه) يعني لا يسجد لعمده ما ذكر كما لا يسجد لسهوه وهذا هو المعتمد الذي ذكره في التحقيق والجموع (قوله لأنه صلى الله عليه وسلم) تعليل لعدم السجود لذلك (قوله لم يسجد للفعل القليل) أي عمداً وسهواً فالعلامة البرماوى ولم يكن هناك ما يقاس عليه ولا لأنه إذا كان عمده في محل العفو فسبهوه أولى تأمل (قوله ولا أمر به) أي بالسجود (قوله مع كونه فعله) أي الفعل القليل والاولى حذف هذا أو يقول من فعله وعبارة غيره لأنه صلى الله عليه وسلم فعل الفعل القليل في الصلاة ورخص فيه ولم يسجد ولا أمر به انتهى وهى أوضح وذلك كما ورد في عمدة أحاديث بعضها في الصحيحين وبعضها في غيرهما فن ذلك صلاته صلى الله عليه وسلم وهو حامل لإمامة بنت زينب فكان إذا سجد وضعها وإذا قام حملها ومنه خلعها للنعيلين في الصلاة ووضعها عن يساره وكذا غمز رجل عائشة في سجوده وفي كل ذلك لم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم وقد أمر صلى الله عليه وسلم بقتل الأسود بن الحمية والعقرب في الصلاة وكذا دفع المار وأذن في تسوية الحصى مرة وفي كل هذا لم يأمر بالسجود تأمل (قوله الآن قرأ الفاتحة أو السورة) استثناء من عموم عدم السجود لما لا يبطل سهوه ولا عمده (قوله في غير محل القراءة) أي وهو القيام أو بدله (قوله كالركوع والاعتدال) تمثيل لغير محل القراءة (قوله أو تشهد) أي كل التشهد أو بعضه قال في الإيعاب ولولفظ التحيات (قوله في غير محله كالجلوس بين السجدتين) أي أو الركوع والسجود والقيام (قوله أو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في غير محله كالركوع) أي والسجود وغيرهما (قوله فيسجد لذلك) أي لما ذكر من قراءة الفاتحة أو السورة في غير محل القراءة وسابغها فهو

تقريب

بقوله عقبه فإن كان صلى خمساً الخ (قوله لم يسجد للفعل القليل) منه كفى

الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم صلى وهو حامل لإمامة بنت زينب فكان إذا سجد وضعها وإذا قام حملها وقد خلع صلى الله عليه وسلم نعله في الصلاة ووضعها عن يساره وغمز رجل عائشة في السجود أي بمائل وأمر بقتل الأسود بن الحمية والعقرب في الصلاة وأمر بدفع المار وأذن في تسوية الحصى (قوله الآن قرأ الخ) قال في التحفة نقل بعضه كقول كاهن وكذلك التباينة في شرح العباب ولولفظ التحيات

تفريع على الاستثناء المذكور قال في حواشي الروض لو قنت في غير النصف الثاني من رمضان سجد
 للسهو ولو تعمده لم تبطل ولكنه مكره ذكره الزاوي في صلاة الجماعة انتهى (قوله سواء فعله سجدا أو
 سهوا) أى وسواء في الفاتحة كلها أو بعضها كما في شرح المنهج لكن ضعفه محبيه وأشار إليه في النهاية
 حيث قال مانصه ولو صلى على الآل في الأول أو بسمل أول تشهد لم يسئل له سجود السهو كما اقتضاه كلام
 الأصحاب وهو ظاهر عما بقا عدتهم لا يبطل عمده لا سجود السهو إلا ما استثنى منها والاستثناء معيار العموم
 بل قيل إن الصلاة على الآل في الأول سنة وكذا الاتيان باسم الله قبل التشهد وأما ما اقتضاه كلام الشيخ
 في شرح منجه وأفتى به من السجود له فإنه يتجه على القول بأنها ركن في التشهد الأخير كذا أفاده الوالد
 رحمه الله تعالى في فتاويه ودعوى محته بعيدة انتهى وسيأتى عن التحفة للإشارة إلى الجواب عنه (قوله
 لترك التحفظ المأمور به في الصلاة) تعليل للسجود لما ذكره قال الشرقاوى فيه أن التحفظ ليس بعبادة
 من الصلاة بل هو هيئة وترك الهيئة لا يسجد له إلا أن يقال إن التحفظ لما كان مأثورا مؤكدا أشبه
 البعض في التأكد فطلب السجود له فقولهم لا يسجد إلا ترك البعض أى أو ما شابهه في التأكد انتهى وقد
 أشار الشارح إليه هنا (قوله فرضها ونقلها) تعميم للصلاة (قوله أمرا مؤكدا) أى لأنه لا يلهى من التجرع
 الخلل في الصلاة وجوباً بأونه (قوله كذا التشهد الأول) أى كذا الأمر بالتشهد الأول فالكاف
 للتنظير (قوله نعم لو قرأ السورة قبل الفاتحة) استدراك على المتن أو على التعليل وعجابه شرح المنهج ولا
 يرد نقل السورة قبل الفاتحة حيث لا يسجد له الخ (قوله لم يسجد) أى كما قاله ابن الصباغ وأقره (قوله
 لأن القيام محلها) أى السورة (قوله في الجملة) أى محلها بنفسها لا بنوعها فلا يرد أن القيام محل القنوت بنوعه
 وهو الدعاء كما في دعاء الافتتاح فكيف يسجد من نقله قبل الركوع انتهى شو برى فليتأمل (قوله ويقاس
 به) أى بما ذكر من قراءة السورة قبل الفاتحة في عدم السجود (قوله ما لو صلى على النبي صلى الله عليه
 وسلم قبل التشهد) فلا يسجد لأن القعود محل لها في الجملة قال في حواشي الروض وكذا لو كرر التشهد
 ناسيا أو شك فيه فاعاده كما قاله القاضي حسين (قوله وقضية كلام المصنف) أى حيث حصر السجود لما
 لا يبطل سهوه ولا عمده في قراءة الفاتحة والتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في غير محلها يدلك
 عليه قوله الخ تأمل (قوله إن التسبيح ونحوه) خبر وقضية لا بدل كلام المصنف كما هو على (قوله من
 كل مندوب قولى) بيان للنحو وذلك كدعاء الافتتاح والتحميد (قوله مختص بمحل) أى كالركوع والسجود
 للتسبيح والقيام لنحو دعاء الافتتاح والاعتدال للتحميد (قوله لا يسجد لنقله إلى غير محله) خبران ووجهه
 سم بان جميع الصلاة قابلة للتسبيح غير منتهى عنه في شئ منها بخلاف القراءة ونحوها فانها منتهى عنها في
 غير محلها (قوله واعتمده بعضهم) لعل المراد به الشهاب الرملى في النهاية والمعتمد أفاده الوالد رحمه الله
 تعالى عدم السجود انتهى قال الحنفى وحاصل المعتمد في هذا المقام أنه إذا نقل الركن القولى إلى غير
 محله سجد للسهو مطلقاً أما البعض فلا يسجد لنقله مطلقاً في غير القنوت أما القنوت فإن أطلق أو قصد الدعاء
 لا القنوت فلا سجود وإن قصد به القنوت سجد وأما الهيئة فلا يسجد لنقلها مطلقاً انتهى وهذا على معتمد
 الرملى لا على معتمد الشارح فافهم (قوله لكن اعتماد السنوى وغيره) أى كشيخ الإسلام في الأسنى بعد
 حكاية السجود بقراءة السورة في غير محل القراءة قال السنوى وقياسه السجود للتسبيح في القيام وهو مقتضى
 كلام ابن عبدان انتهى أى في شرائط الأحكام (قوله أنه لا فرق) أى بين الأبعاض والهيئات في طلب السجود
 بنقلها في غير محلها وهذا معتمد الشارح في كتبه وعجابه التحفة عطفاً على المستثنيات من القاعدة المذكورة ولو
 نقل ذكر اختصاص محل لغيره بنية أنه ذلك المذكور يؤخذ منه أنه لو بسمل أول التشهد أو صلى على الآل بنية
 أنه ذكر التشهد الآخر يسجد للسهو وعليه يحمل كلام شيخنا في فتاويه وغيره ما من اعترضه بأنه مبنى

(سواء كان فعله سهواً أو
 سجداً) لترك التحفظ المأمور
 به في الصلاة فرضاً ونقلها
 أمراً مؤكداً كذا كذا
 التشهد الأول نعم لو قرأ
 السورة قبل الفاتحة لم
 يسجد لأن القيام محلها في
 الجملة ويقاس به ما لو صلى
 على النبي صلى الله عليه
 وسلم قبل التشهد وقضية
 كلام المصنف أن التسبيح
 ونحوه من كل مندوب
 قولى مختص بمحل لا يسجد
 لنقله إلى غير محله واعتمده
 بعضهم لكن اعتماد
 السنوى وغيره أنه لا فرق

(قوله أنه لا فرق) اعتمده
 الشارح لكن قيده في
 التحفة وغيره بأن يأتي به
 بنية أنه ذلك الذي كراهى
 بنية أن هذا تسبيح ونحوه
 الركوع مثلاً لكن سبقه
 إليه شيخه شيخ الإسلام
 ذكرى بإقال في فتح الجواد
 ولا تشترط النية في نقل
 الركن القولى والسورة
 واعتمد الجلال الرملى في
 النهاية وغيره عدم السجود
 بنقل التسبيح وبالصلاة
 على الآل في التشهد
 الأول وبالسلمة أول
 التشهد

في الخوف الخ) عبارة
شرح المنهج للشيخ الاسلام
زكريا لوفرقهم في الخوف
أربع فرق أي في صلاة
ذات الرقاع وصلى بكل
ركعة أو فرقتين وصلى
بفرقة ركعة وبالآخرى
ثلاثا فإنه أي الامام يسجد
للسهو وللخالفه بالانتظار في
غير محله انتهى مع زيادة

نقل السلام وتكبيرة
الاحرام عمدا مبطل وأفهم
كلامه أن السجود لما ذكر
مستثنى من مفهوم قوله
ما لا يبطل عمده لاسجد
لسهو ولا لعمده ويضم
اليها صور كثيرة كالقنوت
قبل الركوع بنيت
وكتفر يقيم في الخوف
غير التفريق الآتي بالمأمور
به (ولونسي) الامام أو
المنفرد (التشهد الاول)
وحده أو مع قعوده
(فذكره بعد انتصابه)
أي قيامه

يسيرة أي لان محل الانتظار
الوارد عنه صلى الله عليه
وسلم وهو التشهد أو القيام
لثالثه في الخوف وفي
الامن محله التشهد الاخير
أو الركوع الذي تدرك به
الركعة ومن ثمة ذهب
مقابل الاظهر الى بطلان
صلاة الامام وكذا صلاة من
عدا الفرقة الاولى وعاموا

على ضعيف أن الصلاة على الآل ركن في الاخير فقد أبدلتا تعذر أن نقل المندوب كذلك بشرطه انتهى
فليتأمل (قوله نعم نقل السلام) أي الى غير محله مع قصد كونه سلام التحلل وان لم يقل عليكم ومع قوله عليكم
وان لم يقصد سلام التحلل (قوله وتكبيرة الاحرام عمدا) أي مع نيتها (قوله مبطل) أي للصلاة في سجدة
سهو ذلك جري على قاعدة ما بطل عمدة يسجد سهو (قوله وأفهم كلامه) أي المصنف رحمه الله تعالى
(قوله أن السجود لما ذكر) أي قراءة الفاتحة في غير محلها والتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في
غير محلها (قوله مستثنى من مفهوم قوله) أي الاصحاب (قوله ما لا يبطل عمده) أي الصلاة فأولى سهو
(قوله لاسجد سهو ولا لعمده) حاصل القاعدة أن ما لا يبطل عمده ولا سهو ولا يسجد سهو ولا لعمده
وكذا ما يبطل عمده وسهو ككلام كثير لعدم ورود السجود للاول وبطلان الصلاة في الثاني نعم يستثنى
من الاولى أشياء منها ما ذكره المصنف وما سيأتي وان ما يبطل عمده دون سهو يسجد له وعكسه محال
فالقسمه العقلية أربعة أفاده بعض المحققين (قوله ويضم اليها) أي الى الصور التي ذكرها المصنف رحمه
الله تعالى (قوله صور كثيرة) أي مستثناة من القاعدة المذكورة (قوله كالقنوت) أي ولو بكلمة منه
عمدا أو سهوا (قوله قبل الركوع بنيت) أي بخلاف ما إذا أتى به لانية القنوت فإنه لا يسجد كما قاله الخوارزمي
ومثل ذلك ما لو أتى بالقنوت قبل ركوع امامه المخالف لان فعله عن اعتقاد ينزل عندنا منزلة السهو (قوله
وكتفر يقيم في الخوف الخ) أي كما لوفرقهم الامام في صلاة ذات الرقاع أربع فرق وصلى بكل ركعة أو
فرقتين وصلى بفرقة ركعة وبالآخرى ثلاثا فان الامام يسجد للسهو وللخالفه بالانتظار في غير محله ويسجد
الفرقة التي صلت معه آخر أي غير الاولى أما هي فلا يسجد عليها لمفارقة حاله قبل حصول ما يقتضي السجود
ويسجد الثانية والثالثة في الصورة الاولى في آخر صلاتها (قوله غير التفريق الآتي) فيه أنه لم يذكر
المصنف ولا الشارح هناك من أنواع صلاة الخوف الاربعه الا النوع الرابع وهو صلاة شدة الخوف وليس
فيها بيان التفريق ولعل الشارح ظن هنا أن جميع الانواع ذكرت هناك كما في غالب كتب المذهب وأنه
أراد أن يذكرها ثم تقيما فأنسيها والله أعلم (قوله المأمور به) يعني الوارد فيه كما عبر به في التحفة حينئذ يسجد
الامام للخالفه في الانتظار كما تقرر زقال الحلبي لان محله الوارد عنه صلى الله عليه وسلم هو التشهد أو القيام في
الثالثة في صلاة الخوف وفي غير محله التشهد والركوع والظاهر أنه لو وقع ذلك بالامن بأن فارقه
المأمومون بعد الركعة الاولى وأتموا لانفسهم واستمروا في قيام الثانية الى أن أتموا وجاء غيرهم فاقتدوا به بعد
قيام الثالثة وهكذا ينبغي السجود لهذا الانتظار بالاولى انتهى فليتأمل ومن الصور أيضا تذكر في الفاتحة
كما في شرح الارشاد خلافا لبعضهم قال ع ش وخرج بتكرير الفاتحة بتكرير السورة فلا يسجد له لانه كله
يصدق أنه قرآن مطلوب وقياس ما ذكر في تكرير الفاتحة أنه يسجد بتكرير التشهد الا أن ما ذكره سابقا
من أنه لو قدم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لا يسجد لان القعود محلها في الجملة يقتضي عدم السجود
بتكرير القول الا أن يقال التكرير عبارة عن ذكره بعد الاتيان به بمجرد تقديمه ليس فيه ذلك ويؤيده ان
القول باطل تكرر برأيه يكون بعد الاتيان به على وجه يعتد به فليتأمل (قوله ولونسي) الامام أو المنفرد
خرج المأموم كما سيأتي قال سم ومثل النسيان ما لو تركه جاهلا لمشر وعيته كما قاله ابن المقرئ تفقها (قوله
التشهد الاول وحده) أي بأن جلس له ونسي أن يقرأه (قوله أو مع قعوده) أي أو قعوده وحده فيما إذا لم
يحسن التشهد قاله في المغني (قوله فذكره) أي تذكر أنه تركه (قوله بعد انتصابه أي قيامه) أي وصل الى
حدث يجزئ فيه القراءة بأن يصير الى القيام أقرب منه الى أقل الركوع ولا يخفى أن مثل القيام تلبس من يصلي
قاعدة بقراءة الفاتحة لثلاثة فاذا قرأ الفاتحة على ظن أنه فرغ من التشهد الاول امتنع عليه أن يعود الى قراءة
التشهد لان التلبس بالقراءة كالتلبس بالقيام فان عاد عادعا لمعالم التشهد بطلت صلاته وحينئذ يقال لنا

يبطلان صلاة الامام (قوله وحده) بأن جلس له ونسي التشهد (قوله أي قيامه) أي وصوله

لحدث يجزئ في القيام تحفة ونهاية أي بأن لا يكون الى أقل الركوع من القيام والاعاد

(قوله أنه في الصلاة) أو حرمة عودته تحفة ونهاية (قوله أوجاهلا) وإن كان مخالطاً للنالان هذا مما يخفى على العوام تحفة ونهاية زاد في شرح العباب وإن بعد أسلامه (قوله إذا ذكر) أي فور التحفة ونهاية بطلت صلاته قديمه في التحفة بما إذا لم يجلس الإمام للاستراحة ثم قال فإن جلس لها جازله التخلف لأن الضار أنما هو واحدات جلوس لم يفعلها الإمام على ما يأتي قبيل فصل المتابعة انتهى وذكر قبيل فصل المتابعة ما نصه لو جلس الإمام للاستراحة لم يضر التخلف له على ما اقتضاه هذا الفرق أي بين القنوت حيث ٤١٩ لا يضر التخلف له والشهد الأول

بأنهما في القنوت اشتركا في القيام فلم ينفرد به المأموم وثمة انفرد بالجلوس قال ومقتضى ما قدمته آنفا أنه يضر انتهى أي وهو قوله في الاقتداء بالمغرب خلف الظاهر فإذا قام للرابعة امتنع على المأموم

(لم يعد إليه) لتلبسه بفرض فلا يقطع له سنة (فإن عاد) عالمات تحريره عامداً بطلت صلاته لعدم زيادة قعود (أو عاد) ناسياً (أنه في الصلاة) أوجاهلاً (بأنه يضر) بالجلوس (فلا) بطلان لغزله وعليه أن يقوم إذا ذكر (ويسجد للسهو)

انتظاره وإن جلس للاستراحة إلى آخر ما قاله ومنه تعلم أن الشارح متردد في ذلك لكنه ذكر بعد ذلك ما يفيد أن جلوسه للاستراحة كعدم جلوسه فهو موافق للغنى والنهاية وسيأتي الكلام على هذا في القدوة أيضاً فراجعه وفي شرح العباب للشارح وتزيف مجلي لهذا الفرق فيه نظر وقصيته أنه لو

شخص يهمل منفرداً امتنع عليه أن يأتي بالشهد الأول مع كونه لم يتلبس بقيام انتهى حلي لأن في ذلك انتقالاً من قيام تقدير القيام في كلام الشارح شامل للقيام التقديرى تأمل (قوله لم يعد إليه) أي حرمة عليه العود إلى الشهد الأول كما صرح به في الزبد حيث قال

ومن نسي الشهد المقدم * وعاد بعد الانتصاب حرماً

قال ع ش وظاهره وإن نذر أي الشهد الأول كل من الإمام والمنفرد ويوجه بأن الكلام في الفرض الأصلي وهذا فرضية عارضة ولهذا لو تركه عمد بعد نذره لم تبطل صلاته تأمل (قوله لتلبسه بفرض) أي وهو القيام ولو تقديره كما مر تفاجع الحلي فهو تعليل لعدم العود إليه (قوله فلا يقطع له) أي الفرض تفرع على التعليل (قوله لسنة) أي مع كونها محلة بهيئة الصلاة وانما قيدنا به لأنه لو قطع الفاتحة للتعوذ مثلاً عامداً علمنا لم تبطل لكونه لا يحل بهيئة الصلاة الظاهرة وإن كان فيه قطع فرض لنقل والفرق بينه وبين من صلى جالساً وترك الفاتحة بعد الشروع فيها إلى الشهد الأول حيث يضر كما مر لأن مسألة الجلوس فيها انتقال من قيام تقدير إلى جلوس ففما حلل بهيئة الصلاة وانحل المقدور كالحلل المحقق بخلاف الفاتحة ونحو التعوذ لا حلال أصلاً لأن كلاهما في القيام ويفرق أيضاً بأن الضرر في ذلك إنما جاء من جهة الجلوس الواجب إلى الجلوس لسنة وهي الشهد وإن لم يكن في ذلك إخلال بهيئة الصلاة والفرق الأول أولى لما يقال على الثاني هو وإذا ترك الفاتحة وعاد للتعوذ قد ترك القيام الواجب لقيام مستحب لأن القيام للتعوذ مستحب بخلاف الفاتحة فلي تأمل (قوله فإن عاد لما يتحرره) أي العود تفرع على عدم جواز العود (قوله عامداً بطلت صلاته) ظاهره أنه لا فرق في ذلك بين الفرض والنفل كان أحرم بأربع ركعات نفلاً بشهد وترك الشهد الأول وتلبس بالقيام فتبطل أعوده وهو ظاهر لتلبسه بالقيام الذي هو فرض لا يقال إن له ترك القيام والجلوس للقراءة لأننا نقول الجلوس الذي يأتي به للقراءة ولو بعد تلبسه بالقراءة فعوده عنه إلى الشهد يصدق عليه أنه قطع الفرض للنفل أفاده ع ش فلي تأمل (قوله أو عاد ناسياً أنه في الصلاة) أي أو حرمة عودته ويفرق بينه وبين ما مر من إبطال الكلام إذا نسي تحريره بأن ذلك أشهر فسيان حرمة نادر فأبطل كالأكرام عليه ولا كذلك هذا لكن استشكل عوده للشهد مع نسيانه بأنه يلزم من عوده لأجل الشهد نذر كونه في الصلاة لأن كلاهما لا يكون إلا فيها وأجيب بأن المراد بعودته للشهد عودته لمجمله وهذا يمكن مع نسيانه أنه في الصلاة فلي تأمل (قوله أوجاهلاً بتحرير العود) أي وإن كان مخالطاً للنالان وبعد أسلامه لأنه مما يخفى على العوام لكونه من الدقائق فلا ينظر لكونهم مقصرين بترك التعلم وكل ما شأنه ذلك يعذر في جهله للنفقة وغيره نعم إذا علم أن العود غير جائز ولكن جهل أنه يبطل فالتقياس بطلان صلاته لأن من حقه أن لا يعود وله نظائر فلي تأمل (قوله فلا بطلان) أي في الصورتين قال في الإيعاب ولو تردد في جواز العود وعدم التردد فقتضى كلام الجواهر أنه لا يضر وهو ظاهر بل داخل في كلامهم لأنه جاهل (قوله لغزله) تعليل لعدم البطلان والعذر للناسي والجاهل وأفراد لان العطف بأو (قوله ويسجد للسهو)

جلس امامه للاستراحة كان له التخلف ليتشهد إذا الحقة في القيام لأنه حينئذ لم يحدث جلوساً وعليه فحل بطلانها إذا لم يجلس امامه لكن إنما يتبعه على خلاف كلام الروضة وأصلها إلا في فيها الوصلى المغرب الظاهر ثم رأيت الأذرى اعتمد ما اقتضاه كلامهم هنا وكلام الروضة ثمة من أنه لا فرق بين أن يجلس الإمام وأن لا وعليه فيفرق بين إلى آخر ما ذكره في الإيعاب واعتمد شيخه في شرح الروض جواز التخلف للشهد والجمال الرملي في نهايته وغيره عدمه ونقله عن افتاء والده وإذا قلنا بالبطلان هنا بأن لم يجلس الإمام للاستراحة أو قلنا بما قاله الرملي فالبطل عند الشارح ما بطل في تطويله هنا وجلسة الاستراحة أي وهو ما بطل في الجلوس بين السجدين

قبل قيام امامه ومثله عند الجال الرملی ما اذا تخلف الامام للقنوت وسجد المأموم سهوا أو جهلا فحل لزوم العود عنده اذا علم أو تدكر قبل سجود الامام والا فلا عود واعتمد الشارح في التحفة في مسألة القنوت لزوم

لان عذر فعله هذا مبطل أما المأموم فان انتصّب امامه فتخلف عامدا عالما ولم ينو مفارقتة بطلت صلاته لفحش المخالفة ولا يعود ولو عاد امامه لانه امام متعمد فصلاته باطله أو ساهي ولا يجوز متابعتة في غارقه أو ينتظر فان عاد معه عامدا عالما بطلت صلاته وان انتصّب هو وجلس امامه لتشهد فان كان ساهيا لم يعد بفعله اذا قصده (ويجب) عليه العود لمتابعة امامه فان لم يعد بطلت ان علم وتعمد

السود مطلقا وان فارق الامام فان لم يتذكر أو يعلم المأموم الابعدر فرفع الامام من السجدة الاولى وافق الامام فيما هو فيه وأتى بعد سلام الامام بركعة وفرق ابن حنبل بفحش المخالفة من القيام الى السجود أكثر منه من القيام الى الجلوس لكن قول الروضة كاصلها ترك القنوت

أي ندبا (قوله لان عذر فعله هذا مبطل) تعليل للسجود وعبرة المغني لانه زاد جلوسا وترك تشهدا (قوله أما المأموم) مقابل قوله السابق الامام أو المنفرد (قوله فان انتصّب امامه) أي ولم يجلس قبله للاستراحة كما قيد به في التحفة حيث قال وفيما اذا تركه الامام ولم يجلس للاستراحة لا يجوز للمأموم التخلف له ولا بعرضه بل ولا الجلوس من غير تشهد لان المدار على فحش المخالفة من غير عذر وهي موجودة فيما ذكر ثم قال فان جلس لها جاز له التخلف لان الضرار انما هو احدث جلوس لم يفعله الامام على ما يأتي (قوله فتخلف) أي المأموم للتشهد (قوله عامدا عالما) أي بخلاف الناسي والجاهل (قوله ولم ينو مفارقتة) أي فان نواها لتشهد فلا تبطل وذلك عذر فتكون أولى (قوله بطلت صلاته) أي المأموم قال عس وان قل التخلف حيث قصده انتهى لكن في التحفة ما نصه ظاهر كلامهم هنا أنه حيث لم يجلس الامام للاستراحة أبطل جلوس المأموم وان قل وفيه نظر وقولهم لا يضرتخلف المأموم بقدر جلسة الاستراحة لانه ليس فيه فحش المخالفة يقتضي أنه لا يضرتجلوسه هنا بقدرها انتهى وهذا هو الظاهر (قوله لفحش المخالفة) تعليل للبطلان ووجهه الفحش أن التخلف للتشهد تخلف عن واجبين أحدهما فرض القيام والاخر متابعة الامام وفارق ما لو قام هو وحده كما سيأتي بأن في تلك اشتغل بفرض وفي هذه بسنة وأيضا المبادرة الى فعل الواجب ليست مخالفتها فاحشة كفحش التخلف فلي تأمل (قوله ولا يعود) أي المأموم الى التشهد فيما لو انتصّب هو وامامه (قوله ولو عاد امامه) غاية لعدم جواز عود المأموم وعبرة شرح المنهج ولو عاد الامام للتشهد مثلا قبل قيام المأموم حرم تعوده معه لوجوب القيام عليه بانتصاب الامام ولو انتصّب معه ثم عاد هو لم تجز له متابعتة في العود لانه امحطى الخ (قوله لانه) أي الامام تعليل الابعود (قوله امام متعمد فصلاته باطله) أي فيبطلانها يخرج المأموم عن الاقتداء به (قوله أو ساهي) عطف على محطى زاد في التحفة أو جاهل (قوله والساهي) لا يجوز متابعتة أي لعدم اعتبار الافعال الصادرة منه (قوله في غارقه) أي فينوي مفارقتة ويتم صلاته قال في التحفة وهو الاولى (قوله أو ينتظره) أي في القيام جلا لعود امامه على السهو قال العلامة الحلبي والظاهر أن مثله ما لو جلس الامام للتشهد في ثالثة الى باعية سهوا فاشك المأموم أهى ثالثة أم رابعة فيمتنع عليه موافقة الامام لوجوب البناء على اليقين وجعله ثالثة وحيد لا يجوز له المفارقة والانتظار قائما على العلة يتذكر أو يشك ومفارقة أولى انتهى فلي تأمل (قوله وان انتصّب هو) أي المأموم (قوله وجلس امامه للتشهد) أي أو نهض سهوا معا ولكن تذكر الامام فعاد قبل انتصابه وانتصّب المأموم قاله في المغني (قوله فان كان ساهيا) أي ففيه تفصيل ان كان انتصابه وقع عن سهو الخ (قوله لم يعد بفعله) أي المأموم (قوله اذا قصده) أي للساهي (قوله ويجب عليه) أي المأموم المذكور (قوله العود لمتابعة امامه) أي اذا لمتابعة آكد من التلبس بالفرض ولهذا سقط بها القيام والقراءة عن المسبوق مغني (قوله فان لم يعد) أي المأموم المذكور الى التشهد (قوله بطلت) أي صلاته لمخالفته الواجب الذي هو المتابعة قال في التحفة ولو لم يعلم الساهي حتى قام امامه لم يعد قال البغوي ولم يحسب ما قرأه قبل قيامه كما لوطن مسبوق سلامة فقام لماعليه فانه بلغ وكل ما فعله قبل سلامه لوقوعه في غير محله مع مقارنته بنية قطع القدوة له فكان الخش من مجرد القيام في مسئلتنا ويفرق بين حسابان قيام الساهي اذا وافقه الامام فيه وعدم حسابان قراءته بأن القيام لم يقع في غير محله من كل وجه اذ لو تعمده جاز فلم يبلغ من أصله بل يوقف حسب بانه على نية المفارقة أو موافقة الامام له فيه وأما القراءة فشرط حسب بانها وقوعها في قيام محسوب للقارئ وقد تقرّر أن قيامه لا يحسب الابعاد موافقة الامام له فيه انتهى فتأمل (قوله ان علم وتعمد) أي ولم ينو المفارقة

يقاس بما ذكرناه في التهدي وفي التحقيق والجواهر والانوار نحو ما قاله الرملی وقول التحفة أي بركعة لا أدري ما وجهه فان

فان القياس يقتضي على ما عتمده أن يأتي بالاعتدال فابعاده وان يتصور لزوم الركعة لو فرض وجود القنوت في غير الركعة الأخيرة فيتنبيه

فكانه لم يفعل شيأ (قوله لعدم خش المخالفة) قال في التحفة يرد عليه مالمو سجد وامامه في الاعتدال أو قام وامامه في السجود ثم بحث جريان التفصيل السابق في التشهد هاتين المسئلتين لفحش المخالفة فيهما (قوله أي استوائه قائما) أي وصوله لمجزي في القيام (قوله ماله ندبا) قال الشارح

أو عا ماله من له العود لان له قصدا صحيحا وكما أن المتابعة فرض كذلك القيام فرض وانما تخيير من ركع قبل امامه لسهوه لعدم خش المخالفة (وان تذرك الامام أو المنفرد ترك التشهد الاول (قبل انتصابه) أي استوائه قائما (عاد) له ندبا

في شرح العباب وبحث الأذرعى أنا حيث قلنا هنا وفيما مر بجواز العود كان أولى للمنفرد وامام القليلين دون امام الجمع الكثير لئلا يتحصل لهم اللبس لاسيما في المساجد العظام ويؤيد ماسيأتي في وجود التلاوة انه حيث خشى التشويش على المأمومين لجهلهم ونحوه سن له تركه وقد يؤخذ من هذا تنقيد نذب سجد السهول للامام بذلك الآن يفرق بأنه آد كد من موجود

فان قيل اذا ظن المسبوق سلام الامام فقام لزومه العود وليس له أن ينوي المفارقة أجيب بأن المأموم هنا فعل فعلا للامام أن يفعله ولا كذلك في المستشكل بها لانه بعد فراغ الصلاة فجاز له المفارقة هنا لذلك انتهى معنى (قوله أو عدا) أي أو كان انتصابه وقع عن عمد فهو عطف على ساهيا (قوله سن له العود) أي إلى التشهد وهذا ما رجحه في التحقيق وغيره وهو المعتمد خلافا لما صرح به الامام من حرمة العود حينئذ معلاله بأنه زاد ركنا عدا وأجيب بأن ترك القعود مع الامام مخالفة فاحشة قال بعضهم وهذا غير قوي لانه لو سجد قبل الامام وتركه في القيام كانت المخالفة الفاحشة حاصلة أيضا فالأولى الفرق بطول الانتظار في القيام عن التشهد بخلاف بقية الأركان واستفاد منه أنه لو سبقه بالسجود في ثمانية الصبح وجب العود انتهى ببعض تصرف وبأنه عن التحفة ما يوافق (قوله لان له) أي للعامد تعليل لسن العود (قوله قصدا صحيحا) أي بخلاف الناس فإنه لا قصدا له بعمده كإمر (قوله وكما أن المتابعة فرض) أي على المأموم وهذا من تمة التعليل (قوله كذلك القيام فرض) أي الآن الأول آد فلذا سن له العود وتعبارة الأسنى والمفنى فرق الزركشي بين هذه أي مسئلة العامد وما توقعنا سيا حيث يلزمه العود كما مر بأن العامد انتقل إلى واجب وهو القيام فيخير بين العود وعدمه لانه فيخير بين واجبين بخلاف الناس فان فعله غير معتد به لانه لما كان معذورا كان قيامه كالعدم فللزمه المتابعة ليعظم أجره والعامد كالمفتوت لتلك السنة بتعمده فلا يلزمه العود اليها انتهى تأمل (قوله وانما تخيير من ركع قبل امامه لسهوه) أي بين العود إلى القيام والانتظار في الركوع وهذا جواب عن السؤال عن وجه الفرق بين المأموم المنتصب ساهيا السابق حيث أوجبوا فيه العود وبين المأموم الراكع قبل امامه حيث لم يوجبوا عليه العود بل خيروا بينه وبين الانتظار (قوله لعدم خش المخالفة) أي فيمن ركع قبل الإمام بخلافه في التشهد قال في التحفة كذا قالوه ويرد عليه مالمو سجد وامامه في الاعتدال أو قام وامامه في السجود فان جريان ذلك في كل منهما الذي زعمه شارح مشكل اذا المخالفة هنا أخش منها في التشهد فالذي يتجه تخصيص ذلك بركوعه قبله وهو قائم وسجوده قبله وهو جالس وان تينك الصورتين يأتي فيهما ما مر في التشهد كما اقتضاه فرقهم المذكور ثم رأيت شارحا استدشك كل ذلك أيضا ثم فرق بطول الانتظار قائما مالهنا إلى فراغ التشهد بخلافه ثم ثم أبطله بما لو سجد قبله وهو في الفتوت وبه يتجه ما ذكرته وكان وجه عدم ندمهم العود للساهی ثم ان عدم الفحش لما أسقط عنه الوجوب أسقط عنه أصل الطلب لعدم انتهى فليتأمل (قوله وان تذرك الامام أو المنفرد) أي بخلاف المأموم فإنه متابع لامامه (قوله التشهد الاول) أي الذي نسيه أو علم به وقد تركه جهلا تحفة (قوله قبل انتصابه) أي بأن لم يصل إلى محل تجزئته فيه القراءة على ما مر ع ش (قوله أي استوائه قائما) تفسير لانتصابه وتقدم أن مثل القيام تلبس من يصلي فاعدا بالقراءة ولذا الوصية لسانه بالقراءة وهو ذكرا أنه لم يشهد عدا جوازا إلى قراءة التشهد لان تعمد القراءة كتعمد القيام وسبق اللسان اليها غير معتد به فقرأته حينئذ لم تعين جلوسه للبدلية فكانه لم يقم هذا هو الأصح فليتأمل (قوله عادله ندبا) أي ويسجد للسهوان كان صار إلى القيام أقرب منه إلى القعود لانه أتى بفعل غير به نظم الصلاة ولو أتى به عمد في غير موضع فالسجود للهوض مع العود لا للهوض فقط خلافا لاسنوى في قوله انه للهوض فقط معلاله بأن العود مأمور به فان قيل فلو قام الامام إلى خامسة سهوا ففارقة المأموم بعد بلوغه حد الركعتين فإنه يسجد مع ان هذا قيام لا عود فيه أجيب بأن عمد هذا القيام وحده غير مبطل بخلاف تعمد نهوض الامام فإنه وبطل أما اذا كان إلى القعود أقرب أو على السواء فلا يسجد لسهوه لقلة ما فعله حينئذ وهذا التفصيل هو الذي جزم به في المنهاج كالمحرز ومحمد في الشرحين واعتمد المتأخرون وصحح في التحقيق انه لا يسجد مطلقا وقال في المجموع انه الأصح عند

التلاوة كما هو ظاهر فليعمل وان خشى منه تشويشا انتهى كلام شرح العباب بحروفه

الجمهور وأطلق في تصحيح التنبيه تصحيحه وقال الاسنوي وبه الفتوى (قوله) لأنه لم يتلبس بفرض) تحليل لنسب العود وروى أبو داود حديث إذا قام الإمام في الركعتين فإن ذكر قبل أن يستوي قائما فليجلس وإن استوى قائما فلا يجلس ويسجد سجدتي السهو وبجث الأذرى أنا حيث قلنا هنا وفيما مر بجواز العود كان أولى للمنفرد وإمام القليلين دون إمام الجمع الكثير لا يحصل لهم اللبس لاسيما في المساجد النظام ويؤيده ما يأتي في سجود التلاوة أنه حيث خشى التشويش على المأمومين لجهلهم أو نحوه سن له تركه وقد يؤخذ من هذا التقييد نكح ترك سجود السهو للإمام بذلك إلا أن يفرق بأنه أكد من سجود التلاوة كما هو ظاهر فليعمل وإن خشى منه انتهى نقله الكردى عن الإيعاب (قوله ولو تركه) الخ هذا قسم لقوله ولو نسي كما أن قوله السابق وإن تذكر قبل انتصابه قسم قوله السابق فذكره بعد انتصابه (قوله أي غير المأموم) أي الإمام أو المنفرد وهذا تفسير للضمير المستتر في ترك (قوله التشهد الأول) هذا تفسير للضمير البارز فيه (قوله عامدا) أي قاصدا تركه قال الرشدي أحترز به عما إذا تعمد زيادة النهوض كان أتى به قاصدا الرجوع عنه إلى الجلوس ثم القيام بعده فانه تبطل صلاته بمجرد انفصاله عن اسم القعود لشره في مبطل انتهى (قوله فعاد إليه) أي إلى التشهد الأول (قوله عامدا عالما) أي بالتعريف وأما لو عاد ناسيا أو جاهلا فلا تبطل ويلزمه القيام عند التذكر أو العلم جل عن شيخه رحمه الله تعالى (قوله بطلت صلاته) أي بتعمده ذلك (قوله إن كان وقت العود إلى القيام أقرب منه إلى القعود) وهذا التفصيل كما قاله الأذرى جاز على التفصيل السابق وهو المعتمد أيضا كما نقله الرافعي عن المذهب وإن لم يقيد في المهر البطلان بكونه إلى القيام أقرب بل أطلق البطلان قال في التحفة فعلى مقابله المذكور عن الأكثرين لا بطلان وإن كان للقيام أقرب لكن بقيد لا^٣ في وجهه مع ما فيه بأنه متى لم يبلغ القيام لم يتلبس بالفرض بخلافه العود للتشهد وإن كان قد نوى تركه تأمل (قوله لقطعه نظم الصلاة) تحليل للبطلان وبعبارة المغني لأنه زاد في صلاته عمدا مالو وقع منه سهوا جبره بالسجود فكان مبطلا (قوله بخلاف ما إذا عاد) أي إلى التشهد (قوله وهو إلى القعود أقرب) أي والحال أنه وقت العود أقرب إلى القعود منه إلى القيام فالجمله حالية (قوله أو كانت نسبه اليهما) أي إلى القيام وإلى القعود قال ع ش ويكنى في ذلك غلبة الظن (قوله على السواء) أي فإن صلاته لا تبطل حينئذ قال ع ش ولا سجود عليه لقلة ما فعله (قوله) لكن بشرط أن يقصد بالتهوض ترك السجود الخ تنبيه في التحفة أن هذا الشرط في المجموع ثم قال وبه يعلم ما في قول غير واحد السابق لأن تعمد ههما مبطل لانهم إن أرادوا القسم الأول أعنى ما إذا قام تاركا للتشهد فالبطل العود لا غير لما تقرر أن التهوض جائز والثاني أعنى ما إذا تعمد زيادة النهوض لأمعنى أبطل بمجرد خروجه عن اسم القعود وإن كان إليه أقرب لاخلاله بالنظم حينئذ فإن قلب يمكن جعل عبارة أولئك على ما إذا نهض بنية أنه إذا وصل للقرب من القيام عاد قلب بعيد بل الذي ينبغي في هذه أنه كتعمد التهوض لأمعنى فنبطل بمجرد خروجه عن اسم القعود انتهى فليتأمل (قوله ثم يبذوله العود) أي إلى التشهد فعادله لأن نهوضه حينئذ جائز (قوله أما لو زاد هذا النهوض عمدا لأمعنى) أي كان أتى به قاصدا الرجوع عنه إلى الجلوس ثم القيام بعده سم (قوله فإن صلاته تبطل بذلك) أي بمجرد التهوض لزيادته ما ليس من أفعاله قال العلامة القليوبي حاصل المسئلة أن من قام عن التشهد الأول غير قاصد تركه فله العود ما لم ينتصب ويسجد للسهو إن صار إلى القيام أقرب منه إلى القعود والأفلاوان قام عنه قاصدا تركه لم تبطل مطلقا ثم إن عزم على فعله بعد قصد تركه فله العود أيضا ما لم ينتصب لأن النفل يجوز فعله بعد قصد تركه ما لم يفت محله ويسجد للسهو إن صار إلى القيام أقرب كما مر وإن عاد مع استمراره على تركه بطلت صلاته بالعود فقط كما مر إن صار إلى القيام أقرب والأفلاوان قام عن التشهد الأخير ساهيا غير قاصد تركه فله العود وإن انتصب ويسجد للسهو إن صار إلى القيام أقرب والأفلاوان قام قاصدا تركه بطلت صلاته إن صار إلى القيام أقرب أو

لأنه لم يتلبس بفرض (ولو تركه) أي غير المأموم التشهد الأول (عامدا فعاد إليه) عامدا عالما (بطلت) صلاته (إن كان) وقت العود (إلى القيام أقرب) منه إلى القعود لقطعه نظم الصلاة بخلاف ما إذا عاد وهو إلى القعود أقرب أو كانت نسبه اليهما على السواء لكن بشرط أن يقصد بالتهوض ترك التشهد ثم يبذوله العود أما لو زاد هذا النهوض عمدا لأمعنى فإن صلاته تبطل بذلك

(قوله تبطل بذلك) أي بمجرد خروجه عن اسم القعود وإن كان إليه أقرب لاخلاله بالنظم

فقد وصله بذلك ولم بعدلانه مما يبطل عمده والافلا كما يأتي وعلى هذا ينزل كلامهم فافهم هذا فانه مما يجب
المضير اليه ولا يجوز العدول عنه الى غيره ولا التعويل عليه انتهى فليتم (قوله والقنوت كالشهادة) مبتدأ
وخبر ومقصوده به التوطئة للتميز (قوله في جميع ما ذكر) أي فأتى هنا نظير ما مر آتفا في الهوى تر كالقنوت
والاعني وما ترتب على كل منهما وما يجري في المأموم هنا ما مر ثم ينفصله حرفا مجزئ وكذا في غيره الجاهل
والناسي ما مر ثم أيضا نعم لو ترك امامه القنوت فلما مأموم أن يتخلف ليقنت اذا لحقه في السجدة الاولى كما سيأتي
في الجملة لانه لم يحدث في تخلفه وقوفه في التخلف للشهادة أحدث جلوسا ولان الامام لما انتهض عن السجود
فأثما والمأموم رفع رأسه وجلس للشهادة فكانه أعرض عن متابعتها وأخذ في عمل آخر فلماذا بطلت صلاته
بخلاف صورة القنوت ولان التشهد انضم اليه القعود وهو مخالف لفئة الامام التي هو عليها بخلاف القنوت
فان أكثر ما فيه أنه مد الاعتدال وهو ركن كان معه فيه فلم يبطل اذا أدركه ساجدا فاستواؤهما هنا في الاعتدال
أصلي لا عارض بخلافه ثم تأمل (قوله ومنه) أي من الثاني من أسباب سجود السهو وكذا في حاشية الكردى
الكبرى والصغرى وهو مع ما بعده خلاف المتبادر اذا المتبادر من صنيع الشارح رجوعه لقوله ما ذكر فهو
المتعين فتأمل (قوله أنه لو نسي غير المأموم) أي الامام والمفرد كذا في غيره قال القليوبي أي المصلي مطلقا
وتختلف بعض الاحكام في المأموم لا يضر والنسيان نفس بعيد (قوله القنوت) أي مع قيامه أو وحده أو
قيامه وحده فيما اذا لم يحسن القنوت نظير ما مر (قوله فذكره) أي ندكر أنه تركه (قوله بعد وضع جبهته
للسجود) ظاهره وان لم يضع بقية أعضاء السجود وهو أيضا ظاهر الروض وصرح باعتداده في الايعاب
لكن في التحفة والنهاية أنه يعود لم يضع جميع الاعضاء (قوله لم يرجع له) أي للقنوت فان رجوع اليه
عامدا عما بطلت صلاته (قوله لتلبسه بفرض) أي فلا يقطع له السنة (قوله أو قبله) أي أو ذكره قبله
فهو عطف على بعد وضع جبهته (قوله أي قبل وضعها) أي الجبهة للسجود (قوله على الارض) أي موضع
سجوده وان لم يكن أرضا كما هو ظاهر (قوله وان وضع بقية أعضاء السجود) أي من الركبتين واليدين
وعبارة التحفة بأن لم يكمل وضع الاعضاء السبعة بشرطها انتهى أي من التحامل والتفكيس
وكونها في دفعة لان الفرض من الوضع هو الوضع المقارن للسجود خاصة تأمل (قوله عادندبا) أي للقنوت
لكن محله في الامام حيث لم يشوش على المأمومين والافلا في عدم العود نظير ما قيل في سجود التلاوة أفاده
بعضهم لكن مر عن الايعاب الفرق بأنه آكد منها فليعمل وان خشى منه تشوشا وعلم بما مر عن بغوى ان
من سجد سهوا أو جهلا وأمامه في القنوت لا يعتد بما فعله لانه لم يقع عن روية فيلزمه العود للاعتدال فان لم
يتذكر أولم يعلم المأموم الابد رفع الامام رأسه من السجدة الاولى وافق الامام فيما هو فيه وأتى بعد سلامه بركعة
تأمل (قوله لعدم تلبسه بفرض) تعليل للعود ثم ما تقرر من الذنب هو المنقول خلافا لما يوهمه بعض العبائر
من أنه مباح فقط (قوله ويسجد للسهو) بلغ حد الراي (قوله أي أقل الر كوع في هو يد وهذا قيد في
السجود للسهو خاصة لافي العود خلافا لما يوهمه كلام المصنف (قوله زيادة ما يبطل تعمده) تعليل
للسجود وعبارة التحفة لانه يغير النظم حيث تدور من ثم لو تعمدا الوصول اليه ثم العود بطلت (قوله فان
لم يبلغه) أي حد الراي بأن انحى الى حد لا تنال راحته ركبتيه وان كان الى الر كوع أقرب منه الى
القيام (قوله لم يسجد) أي للسهو نظير ما مر في التشهد وبه يعلم أن المسد هنا في طلب سجود
السهو بناء على ما مر عن المنهاج لا على مقابله كما قاله شارح وهو محتمل وان أمكن الفرق على أن يصير
أقرب الى أقل الر كوع لان هذا هو نظير صيرورة الجالس الى القرب من القيام بجمع القرب من الركن
الذي يلي ما هو فيه في كل ثم رأيت ابن الرفعة صرح بذلك انتهى تحفة فليتم (قوله الثالث من الاسباب)
أي أسباب سجود السهو الثلاثة فهو آخرها (قوله ايقاع ركن فعلى مع التردد) أي حال فعله
(قوله فيه) أي في زيادته بخلاف تردده في زيادته بعد فعله كان شك في تشهد أخير أصلي
أربعا أم خمسا فلا يسجد لذلك التردد لقولهم لو شك في ترك مأمور به سجد أو فعل منه عنه فلا لان
الاصل أن المشكوك كالمعدوم نعم استثنوا الشك في الركن بعد السلام كما يأتي باعشن

والقنوت كالشهادة في
جميع ما ذكر (و) منه
أنه (لوني) غير المأموم
(القنوت فذكره بعد
وضع جبهته) للسجود (لم
يرجع له) لتلبسه بفرض
(أو قبله) أي قبل وضعها
على الارض وان وضع
بقية أعضاء السجود
(عاد) ندبا لعدم تلبسه
بفرض (ويسجد للسهو
ان بلغ حد الراي) لزيادة
ما يبطل تعمده فان لم يبلغه
لم يسجد (الثالث) من
الاسباب (ايقاع ركن
فعلى مع التردد فيه

(قوله ومنه) أي من
الثاني من أسباب سجود
السهو (قوله بعد وضع
جبهته) ظاهره وان لم يضع
بقية أعضاء السجود
واعتمده الشارح في شرح
العباب لكن المعتد في
التحفة والنهاية وغيرهما
أنه يعود منهما بقى شيء من
أعضاء السجود ولم يضعه
(قوله حد الراي) قال
الزبادي في شرح المحرر
نظير ما مر في التشهد وبه
يعلم أن المسد هنا في
السجود على أن يصير
أقرب الى أقل الر كوع الى
آخر ما قاله (قوله مع التردد
فيه) أي في زيادته

(قوله فلو شك أي تردد مع استواء أو رجحان) أي رجحان أحد الطرفين فالمراد بالشك مطلق التردد
 الشامل للظن والوهم لا خصوص المصطلح عليه الذي هو التردد بين أمرين مع استوائهما (قوله في ترك
 شيء معين) أي من أركان الصلاة (قوله من ركوع أو سجود أو ركعة) أي أو ركعتين مثلاً (قوله أي به)
 أي بالركن المشكوك في فعله (قوله وجوباً) أي فلو لم يأت به بطلت صلاته لتركه الركن وأما السجود
 الآتي فلا يكون بدلاً عنه وإنما هو لا يحل التردد في الزيادة وعبارة الأسنى مع المتن أما الأركان فلا بد من تداركها
 وقد يشترع مع تداركها السجود كزيادة حصلت بتدارك ركن وقد لا يشترع بأن لا تحصل زيادة كما لو ترك
 السلام ثم تذكره كما سيأتي ذلك (قوله لأن الأصل عدم فعله) تعليل لوجوب الاتيان بالركن المشكوك فيه
 (قوله وسجد) أي للسجود (قوله لتردده في زيادة ما أتى به) تعليل للسجود كما تقرر والأصل في ذلك
 خبر مسلم إذا شك أحدكم ولم يدرك أصلي ثلاثاً ثم أركبها فليطرح الشك ولين على ما استيقن ثم يسجد سجدتين
 قبل أن يسلم فإن كان صلى نجسا شفع له صلاته وإن كان صلى اتعاباً لا ربح كاننا ترغيباً لليطان ومعنى
 شفع له صلاته رد السجدين مع الجلوس بينهما صلاته للاربع لجبرهن خلل الزيادة كالنقص لأنهن
 صيرنهما سجدتين بعد جعلهما ركعة مع الركعة الزائدة إلى الاربع كما قيل به وقيل معناه ان
 السجدين شفع وقد انضمما إلى شفع قال القليوبي ولا يخفى نكارة هذين القولين اذ لا يقال بأن السجدين
 ركعة ولا بأن بعض ركعات الصلاة الواحدة فرض وبعضها تقبل فيما ذكر في بعض الأحاديث مما يوهم
 ان الزيادة له نافذة برأيه مطلق الزيادة وأنه يشاب على ما يتوقف فيه على نية ثواب النافذة أو ان الحديث
 ضعيف أو مروى بالمعنى انتهى فليتأمل (قوله وان زال الشك قبل السلام) هذا هو الأصح والثاني لا يسجد
 اذ لا عبرة بالتردد بعد ذلك وهو مردود بالتعليل الآتي وبما أشار إليه الخبر السابق كما سيأتي بيانه (قوله
 لتردده) أي المصلي (قوله حال الفعل) أي لذلك الركن (قوله وهو) أي التردد (قوله مضاعف للنية) أي فلا
 يكون حال تردده في زيادته جازماً بأنه من الصلاة وضعف النية خلل فيسجد للسجود جبراً له وعبارة التحفة
 وأشار الخبر أي السابق آنفاً إلى أن سبب السجود هنا لتردده في الزيادة لأنها كانت واقعة فواضح والا
 فوجود التردد يضعف النية ويحوج للجبر ومن ثم سجد وان زال تردده قبل سلامه كما قال فليتأمل (قوله الا
 اذا زال الشك) بمعناه المذكور (قوله قبل أن يأتي بما يحتمل الزيادة) أي كان شك هل هذه الركعة التي
 هو فيها ثالثة أو رابعة فتذكر قبل القيام إلى ما بعدها أنها ثالثة أو رابعة (قوله فلا يسجد) تفرع على
 الاستثناء (قوله لأن ما فعله) أي مع التردد لتعليل لعدم السجود (قوله واجب على كل تقدير) أي بخلافه فيما
 مر فانه يحتمل للزيادة وعدمها فهو واجب على تقدير وغير واجب على تقدير الفارق بين المستثنى والمستثنى
 منه أنه في الأول تذكر قبل الاتيان بما يحتمل الزيادة وفي الثاني تذكر بعد الزيادة أو في انتفاها فاعلى كل
 حال فعل مع التردد ما يحتمل الزيادة فليتأمل (قوله فلم يؤثر فيه التردد) تفرع على التعليل والضمير المحرور
 بقى لما فعله (قوله فلو شك) أي وهو في رابعة (قوله هل صلى ثلاثاً أو أربعاً) يعني شك في ركعة ثالثة في نفس
 الامر اذ الفرض أنه عند الشك جاهل بالثالثة أي بالثالثة أم رابعة هذا هو موضوع المسئلة وبعد ذلك فتارة
 يتذكر فيها أي قبل القيام للارابعة أنها ثالثة وتارة لا يتذكر فيها بل يتذكر بعد قيامه للارابعة أو بعد تمامها وقبل
 السلام أنها رابعة أو لا يتذكر أصلاً فتذكر قبل القيام للارابعة لم يسجد للسجود وهذه هي التي ذكرها المصنف
 بقوله واذا زال الشك في غير الأخيرة لم يسجد واذا لم يتذكر فيها فنقول له يلزمك القيام لتأتي برابعة فاذا قام
 اليها فتارة يتذكر فيها أنها رابعة وتارة يتذكر بعد تمامها وقبل السلام أنها رابعة وتارة لا يتذكر أصلاً وعلى كل
 حال يسجد للسجود ولأن ما فعله حال التردد يحتمل الزيادة في ظنه وان زال هذا الاحتمال بتذكره بعد
 لوجود الاحتمال حال الفعل فقد أتى بزائد اذ ذاك دون تقدير وهذه هي التي ذكرها المتن بقوله فلو شك
 هل صلى ثلاثاً أو أربعاً الخ أي شك في ثالثة في نفس الامر أصلي ثلاثاً أو أربعاً واستمر شكه حتى قام للارابعة سواء
 زال بعد ذلك لتذكره أنها رابعة أم لم يزل هكذا حرره بعض المحققين فتأمل وافهم (قوله لزمه أن يني على الأقل)

فلو شك أي تردد مع
 استواء أو رجحان (في)
 ترك شيء معين من
 ركوع أو سجود أو ركعة
 أتى به وجوباً لأن الأصل
 عدم فعله (وسجد) لتردده
 في زيادة ما أتى به (وان زال
 الشك قبل السلام) لتردده
 حال الفعل وهو مضاعف
 للنية (الا اذا زال الشك
 قبل أن يأتي بما يحتمل
 الزيادة) فلا يسجد لأن
 ما فعله واجب على كل
 تقدير فلم يؤثر فيه التردد
 (فلو شك هل صلى ثلاثاً
 أو أربعاً) لزمه أن يني على
 الأقل

(قوله وهو مضاعف للنية)
 أي التردد فلا يكون حال
 تردده في زيادته جازماً بأنه
 من الصلاة وضعف النية
 خلل فيسجد لجبره

(قوله وان أخبره كثير من) أى ما لم يبلغوا عدد التواتر بحيث يحصل العلم الضرورى بأنه فعلها والحاصل انه متى بقى عنده تردد مع الاخبار لا وسوسة لزمه البناء على الأقل ومتى لم يبق ذلك لم يجز له البناء على الأقل على انه فى الحقيقة لم يعمل بخبر وانما عمل بما عنده من العلم وان كان سببه التحير ومثل ذلك ما اذا صلى فى جماعة بلغوا عدد التواتر فيكتفى بفعلهم وعبارة شرح العباب للشارح والظاهر بناء على ذلك انه لو شهد امامه فى رابعة ظنها هو ثالثه ووافق الامام على الجلوس للشهادة جميع أهل المسجد وكثر والبحث لا يجوز العادة اتفاقهم على السهو ورجع اليهم وتشهد وسلم معهم ولا أثر لشكك فى ذلك لانه حينئذ وسوسة لا شك اذا لم يستند اليه البتة ٤٢٥ الى آخر ما قاله وبجمله الخطيب

الشريئى فى المغنى
والاقتناع قال الزياى
فى شرح المحرر ررره
شيخنا البلقىنى فى درسه
وكان شيخنا الرملى يقررره
أىضا فى درسه ثم أخبر
انه وجد بخط والده أن

أى وهى الثلاث فى المثال لما تقرر أن الأصل عدم فعل الأكثرين أى بر كمة (قوله وان أخبره كثير من) ينبغي تخصيصه بما اذا لم يبلغوا عدد التواتر قاله الزركشى وهو ظاهر وما اذا بلغوا ذلك بحيث يحصل العلم الضرورى بأنه فعلها فيعمل به قال فى التحفة لان العمل بخلاف هذا العلم تلاعب ومن نازع فيه يحصل كلامه على انه وجدت صورة تواتر لا غاية والى لم يبق انزاعه وجه تأمل (قوله بأن صلى أربعة) متعلق بأخبر وكذا لا يعمل باجتهاده بأنه صلى أربعة والحاصل انه متى ما بقى عنده تردد مع الاخبار لزمه البناء على الأقل ومتى لم يبق ذلك لم يجز له البناء عليه على أنه فى الحقيقة لم يعمل بخبر وانما عمل بما عنده من اليقين وان كان سببه الخبر ومثل ذلك ما اذا صلى فى جماعة بلغوا عدد التواتر فانه يكتفى بفعلهم خلافا لما نقل عن بعضهم أن الفعل ليس كاقول قال لان الفعل لا يدل بوضعه بخلاف القول قال السيد البصرى ويمكن الجمع بين الكلامين بحمل الاكتفاء بالتواتر الفعلى على ما اذا علم انه لم يتخلف عنهم وانما تردد فى مفعولهم هل هو ثلاث أو أربع فان هذا التردد على هذا التقدير خيال باطل يبعد التعميل عليه وعدم الاكتفاء به على ما اذا تردد فى موافقته لهم فى جميع ما فعلوه وتختلف عنهم فى بعضه انتهى فليتأمل (قوله اذا لا يجوز زله) أى للصلى لتعليل للغاية (قوله الرجوع الى قول غيره) أى الاعتماد اليه والعمل به قال فى الزبد

وشكك قبل السلام فى عدد * لم يعتمد فيه على قول أحد
لكن على يقينه وهو الأقل * وليأت بالباقي ويسجد للخلل

لما مر فى الحديث وليبنى على اليقين ولانه تردد فى فعل نفسه فلا يأخذ بقول غيره كالحاكم اذا نسي حكمه لا يأخذ بقول الشهود واما مراجعته صلى الله عليه وسلم للصحابه ثم عوده للصلاة فى خبر ذى الدين فحمل على تذكره بعد مراجعته بل قال الحافظ ابن حجر قد ذكره أبوداود من طريق الاوزاعى عن الزهرى عن سعيد وعبيد الله عن أبى هريرة هذه القصة قال ولم يسجد سجدة السهو حتى يقنه الله ذلك (قوله فى النقص ولا فى الزيادة) محله حيث لم يورثه الاخبار تردد او الأخذ بقوله فى الایعاب متى أورثه الاخبار تردد لزمه الأخذ به والا فلا ولا أثر للاخبار بعد السلام مطلقا نعم ان أورث عنده شك انجبه ندى الاعادة تأمل (قوله بطلان الصلاة ككل منهما) أى النقص والزيادة فالصلاة أضيق بابا من غيرها (قوله بخلاف نحو الطواف) أى كالسعى (قوله له الاخذ) أى يجوز لنحو الطائف (قوله باخبار غيره بالنقص) أى لان الطواف كالسعى لا يبطل بالزيادة وعبارة الایعاب نقلا عنهم لو أخبر الساعى أو الطائف بنقص سن له الاخذ لان الزيادة لا تبطله انتهى تأمل (قوله واذا تردد) أى المصلى (قوله ثم زال الشك) يعنى لم يستمر شكه (قوله فان قد زال فى غير الركعة الأخيرة) أى من صلاته سواء الغرىضة أو النافلة وشمل ذلك ما لو نسي عن الجلوس ولم يعمل لحديثهزى فيه القراءة ثم تذكر فانه لا يسجد وهو مشكل لانه لو علم أن هذه رابعة مثلا وفعل ذلك عمدا بطلت صلاته الآن يقال المراد بغير الركعة ما قبل شروعه فيه بأن تذكر فى السجود أو بعد رفعه منه

٥٤ - ترمسى - فى * الحد فيكتفى بفعلهم فيما يظهر لكن افقوا بالاختلاف وجهه ان الفعل لا يدل بوضعه انتهى فان لم يبلغوا عدد التواتر جاع فيه ما ذكره ابن قاسم العبادى فى شرحه على مختصر أبى شعاع حيث قال ولو جلس الامام فى الثالثة الرباعية فشكل المأموم أهى الثالثة أم رابعة فضية وجوب البناء على اليقين انه يجعلها ثالثة ويمتنع عليه موافقة الامام فى هذا الجلوس وهذا التشهد وحينئذ فهل يتعين عليه مقارنة الامام أو يجوز له انتظامه قائما فاعله يتذكر أو يشك فيقوم فيه نظرا ولعل الاقرب الثانى انتهى (قوله فى النقص) محله حيث لم يورثه الاخبار تردد او الأخذ بقوله قال الشارح فى شرح العباب اما هو فى النقص فأخذ فيه قبل السلام بقول العدل

وان أخبره كثيرون
بأنه صلى أربعة بعد الايجوز
لله الرجوع الى قول غيره
فى النقص ولا فى الزيادة
لبطلان الصلاة بكل منهما
بخلاف نحو الطواف له
الاخذ باخبار غيره بالنقص
(واذا) تردد ثم زال
الشك) فان كان قد زال (فى
غير) الركعة (الأخيرة)
الفعل ليس كاقول لان
الفعل لا يدل بوضعه
بخلاف القول والمعتمد
عن الشارح فى التحفة حيث
قال ولا يرجع لظنه ولا
اقول غيره أو فعله وان
كثروا ما لم يبلغوا عدد
التواتر الخ وعبارة نهاية
الجمال الرملى ويحتمل
أن يلحق بما ذكره الرملى
فى جماعة وصلوا الى هذا

Σ 27

نظر إلى تردده في كونه
واجباً أو نفلاً أو بعده وقد
قام سبحانه لانه فعل زائدا
بتقدير انتهي (قوله معين)
أى كالقبوت قال شيخ
الشارح في شرح منهجه
بخلاف الشك في ترك
بعض لضعفه بالإيهام
وهذا علم أن التقييد بالمعين
معنى خلافاً لمن زعم خلافه
فجعل المبهم كالمعين انتهى
قال الشارح وبرى في
حواشي المنهج بأن شك

٥- لترك مندو بابا المعنى الشامل للهيئات والأعضاء

أوتيقن ترك منه دوي وشك هل هو بعض أوهيته واقتصر شيخنا الزيادي في تقريره على الثانية والوجه الاولى وكتب أيضا عبارة ابن حجر في فتح الجواد لا بسبب شك جمل في ترك بعض بان لم يدرك ترك بعضا أو غيره لصعفه بالأبهام وكذا الوشك هل سها أو هل تكلم ناسب ياتان الاصل عدم ذلك انتهى نقله الشوبري

أولى من النزاع انتهى قليوبى ويرماوى رجهما الله (قوله سجد) أى لان الاصل عدم الفعل بخلاف الشك في ترك مندوب في الجلالة لان المتروك قد يقتضى السجود وبخلاف الشك في ترك بعض مهم لضعفه بالاجام وهذا علم أن للتقييد بالمعنى معنى خلافاً لمن زعم خلافه أى كالتركشى والاذرى جعل المهم كالمعنى انتهى شرح المنهج ويمكن جعل كلامه على ما اذا ترك بعضها وشك هل هو قنوت مثلاً أو تشهد أول فانه يسجد لانه في حكم المعنى الا أن تصوير اجتماع القنوت مع التشهد الاول مشكل وأقرب التصوير له أن يصور بما اذا أحرم بالتورث لانه على نية أن يأتي بتشهدين ثم شك في آخر صلاته هل متر وكه القنوت أو التشهد الاول وهو ظاهر لكن لا يتمشى على معتمد الشارح فيما مر أن المتشكك اذا نوى تشهدين ثم ترك أولهما لا يسجد فليتأمل (قوله أوفى ارتكاب منهى) أى أو شك في ارتكاب منهى عنه يجبر بالسجود كالسلام ناسياً (قوله فلا) أى لا يسجد لان الاصل عدم ارتكابه المنهى عنه (قوله وهل يسجد للسهو أولاً) يعنى أنه سهواً بما يقتضى سجوده وتردد هل يسجد سجدة في السهو أم لا (قوله سجده) أى للسهو لان الاصل عدم السجود (قوله أو هل يسجد له سجدة تين أو واحدة) يعنى أنه سهواً بما يقتضى السجود وسجد وتردد هل يسجد مرتين أو واحدة (قوله سجدة أخرى) أى سجدة أخرى ولو علم سهواً وشك أنه بترك البعض أو بارتكاب المنهى سجدة كما لو علمه وشك أنه بترك القنوت أم التشهد ويصور بما اذا صلى الصبح خلف مصلى الظهر وأدرك معه ركعة ثم في آخر صلاته علم أن عليه مقتضى السجود وشك في أنه هل ترك القنوت في آخر صلاته أو أن امامه ترك التشهد الاول من صلاة نفسه وتقدم صورة أخرى غير هذه على ما فيها (قوله عملاً بالاصل في جميع ذلك) أى الصور الاربع من قوله فلو شك في ترك بعض معين الخ فهو تعليل للجميع كما قررته (قوله والحاصل أن المشكوك فيه كالمعدوم غالباً) هذه قاعدة مقررة في أبواب الفقه فما كان الاصل وجوده أو عدمه وشك كذا في تغييره رجعت الى الاصل وطرحنا الشك وهذا معنى قول الیهجة * وما شك كالذى ما صدرا * وعبارة فتح الجواد وهذا أصل عام وهو أن ما شك في تغييره عن أصله رجعت اليه وجوداً أو عدماً وطرح الشك حينئذ كالمعدوم مشكوك فيه ثم قال ويستثنى الخ (قوله ومن غير الغالب) أى الذى هو أن المشكوك فيه كالمعدوم (قوله انه لا يضر الشك بعد السلام) أى فلا يؤثر في صحة الصلاة الشك وحكم المشكوك فيه كما أتى فهو مستثنى من القاعدة المذكورة (قوله في ترك ركن) لو عبر بالفرض لكان أعم لشموله الركن وبعضه والشرط وبعضه والمعنى فيهما والمهم كترك الفاتحة أو بعضها أو الركن أو طمأنينته أو بعض الأركان أو الاستقبال في جميع صلاته أو بعضها أو الاستتر كذلك والمراد بالسلام الذى لا يضر الشك بعده السلام الذى لا يحصل بعده عود الى الصلاة أما سلام حصل بعده عود الصلاة كما أتى فيؤثر الشك بعده لتبين أنه لم يخرج من الصلاة والشك في السلام نفسه لو جب الاتيان به من غير سجود لقوات محله وفى أنه سلم الاولى مرفى ركن الترتيب تأمل (قوله لان الظاهر من معنى الصلاة على التمام) أى بوقوع السلام فيها ولانه لو اعتبر الشك بعده لعسر الامر وشق على الناس لكثرة عروضة خضوصاً على ذوى الوسواس (قوله الا لنية وتكبيره الاحرام) هذا هو المعتمد خلافاً لمن أطال في عدم الفرق بين النية وغيرها من الأركان (قوله فانه) تفرع على الاستثناء والضمير للحال والشان (قوله يضر الشك فيهما) أى في النية وتكبيره الاحرام (قوله ولو بعد السلام) أى (قوله فتلزمه الاعادة) أى إعادة الصلاة ما لم يتذكر ولو كان طرأ الشك بعد طول الفصل من السلام ع ش (قوله فتلزمه الاعادة) أى إعادة الصلاة ما لم يتذكر ولو بعد مدة طويلة بخلاف ما لو شك في ذلك قبل السلام فيفرق فيه بين تذكره حالاً ولا يضر وطول ترده فيستأنف ع ش تأمل (قوله لانه شك فيما به الانعقاد) أى من غير أصل يعتمد فهو تعليل للضرر رأى ويحتاط فيه ما لا يحتاط في غيره وعلى بعضهم بقوله لان التارك لو أحدهما ليس في صلاة انتهى وهو تعليل باللازم كما علم من القاعدة السابقة تأمل (قوله فتلزمه الاعادة) هذا مكرراً فالأولى حذف أحدهما اللهم الا أن يقال كرهه نوطئة لما بعده (قوله كما لو شك هل نوى الفرض أو النفل) فانه تلزمه الاعادة قال في التحفة لا الشك في نية القدوة في غير الجمعة (قوله وهل صلى أولاً) كذلك وهذا

سجد أو في ارتكاب منهى
فلا وهل يسجد للسهو أولاً
سجد له وهل يسجد له
سجدتين أو واحدة سجدة
أخرى عملاً بالاصل في
جميع ذلك والحاصل أن
المشكوك فيه كالمعدوم
غالباً (و) من غير الغالب
أنه لا يضر الشك بعده
السلام في ترك ركن لان
الظاهر من معنى الصلاة على
التمام (الا لنية وتكبيره
الاحرام) فانه يضر الشك
فيهما ولو بعد السلام
فتلزمه الاعادة لانه شك
فيما به الانعقاد فتلزمه
الاعادة كما لو شك هل نوى
الفرض أو النفل وهل
صلى أولاً

(قوله ومن غير الغالب)
أى الذى هو أن المشكوك
فيه كالمعدوم فان المشكوك
فيه بعد السلام من
الفروض كما أتى به
والمراد بالسلام الذى
لا يحصل بعده عود الى
الصلاة والا فكان لم يسلم
(قوله فتلزمه الاعادة) ما لم
يتذكر الصلاة وان طال
الفصل قاله في شرح
العباب شوبرى وخرج
بذلك نية القدوة فلا يضر
الشك فيها في غير الجمعة

(قوله على ما في موضع) كذلك الامداد للشارح أي في آخر باب الشك في نجاسة الماء وفي الإيعاب له حزم به في محلين من المجموع ثم قال لكن ظاهر كلام أصل الروضة وغيره أن

٤٢٨

كالذي قبله نقلوه عن فتاوى البغوي وأقروه قال أعني البغوي ولو شك أن ما أداه ظهر أو عسر وقد فاتاه
لزمه إعادتهما جميعا قال في المعنى فإن قيل فيز وائتدال وضة أن المكفر لو صام يوما وشك بعد فراغه في النية
لا يلزمه الاستئناف على الصحيح فهنا كذلك أجيب بأن تعلق النية بالصلوة أشد من تعلقها بالصوم
بدليل أنه لو شك فيها في الصلاة وطال الزمن بطلت ولا كذلك الصوم (قوله والاشك في الطهارة وغيرها
من بقية الشروط) أي فإنه يضر الشك فيها ولو بعد السلام وتلزمه الإعادة (قوله على ما في موضع) أي في
آخر باب الشك في نجاسة الماء (قوله من المجموع) أي شرح المذهب للإمام النووي رحمه الله فارقين
الركن والشرط بأن الشك في الركن يكثر بخلافه في الطهر أي ونحوه وبأن الشك في الركن حصل بعد تيقن
الانعقاد والأصل الاستمرار على الصحة بخلافه في الطهر فإنه شك في الانعقاد والأصل عدمه قال وقد صرح
الشيخ أبو حامد والمحاملي ومناظر الأصحاب بمعنى ما قلته فقالوا إذا جدد الوضوء ثم صلى ثم تيقن أنه نسي مسح
رأسه من أحد الوضوءين لزمه إعادة الصلاة لجواز كونه ترك المسح من الأول ولم يقولوا أنه شك بعد الصلاة
انتهى وسيأتي ما فيه (قوله لكن المعتمد ما فيه) أي في المجموع (قوله في موضع آخر) أي في باب مسح
الخف فقد نقله فيه بالنسبة للطاهر عن جميع (قوله وفي غيره) عطف على فيه (قوله من أنه) بيان لما (قوله
لا يضر الشك فيه) أي في الشرط وهذا هو الموافق لما نقله عن القائلين به عن النص أنه لو شك بعد طواف نسكه
هل طاف متطهرا أم لا تلزمه إعادة الطواف قال في الفرر وما استند إليه في مسئلة تجديد الوضوء فيه نظر
لأنه في شك استند إلى تيقن فافر في الصلاة لتأثيره في الطهر بخلافه في مسئلتنا ولهذا أتى طهره فكلامه
انما يأتي على طريقة القاضي والبغوي من أن الشك بعد السلام في ترك فرض يؤثر الخ (قوله بعد تيقن
وجوده عند الدخول في الصلاة) أي فلا يؤثر فيه الشك الطارئ بعد الحكم بالصحة ودعوى أن الشك في
الشرط يستلزم الشك في الانعقاد مردودة بأنهم جوزوا له الدخول في الصلاة مع الشك فيها كما سيأتي
فاولي أن لا يؤثر طروءه على فراغها تأمل (قوله لا في الطهارة) هكذا فرق هنا وفي شرح الارشاد بين الطهارة
وغيرها من بقية الشروط والذي في النخفة كثيرها عدم ضرر الشك في الشرط بعد الصلاة من غير فرق
بين الطهر وغيره (قوله فإنه يكفي تيقن وجودها) أي الطهارة (قوله ولو قبل الصلاة) أي ولا يضر بخلاف
غير الطهارة من بقية الشروط فإنه يشترط فيه وجودها يقينا عند الدخول في الصلاة وإن طرأ الشك بعد ذلك
وأما الطهارة فالشرط تيقن وجودها ولو قبل الصلاة وإن لم يوجد اليقين عند الدخول فيها أفاده الكردي
في تقرير كلامه هنا فليتأمل ما فيه (قوله لقولهم) أي الأصحاب تعليل لقوله فإنه يكفي الخ (قوله يجوز الدخول
فيها) أي في الصلاة (قوله بطهر مشكوك فيه) أي فيما إذا تيقن الطهر وشك هل أحدث فتعين حمل قول
المجموع لو شك بعد صلاته هل كان متطهرا أم لا أثر على ما لم يتيقن الطهر قبل ودعوى أن الشك في الشرط
يستلزم الشك في الانعقاد يردّها كلامهم المذكور لأنهم إذا جازوا له الدخول فيها مع الشك كما علمت فاولي
أن لا يؤثر طروءه على فراغها فاعلم أنهم لا يلتفتون لهذا الشك عملا بأصل الاستصحاب تحفه فليتأمل (قوله
ويسجد المأموم) الخ هذا يحتاج إلى مقدمة وهي ما ذكره غيره مما نصح به المأموم غير المحدث يلحق المأموم
في سجدة الخ (قوله لسهو وعمد امامه المتطهر) قدر العمدة إشارة إلى أن المراد بالسهو في كلام المتن الخلل الذي
يجبر بالسجود سواء كان عمدا أو سهوا قال سم ولو كان اقتداء به بعد سجود الإمام للسهو وقبل سلامه فهل
يلحقه سهوه فيسجد في آخر صلاته فيه نظر والظاهر أنه يلحقه وقال ع ش والاقرب أنه لا يلحقه فلا يسجد
لأنه لم يبق في صلاة الإمام خلل حين اقتدائه تأمل (قوله وامامه أي امام امامه) أي وهكذا كان اقتدى مسبوق

بالنسبة للطهر في باب
مسح الخف عن جميع
وهو المنقول كما قاله
الأذرى والزكشي وغيرهما
ونقلوا من كلام الشافعي
والاصحاب ما يؤيده
واعتمده شيخ الاسلام

(و) الا الشك في
(الطهارة) وغيرها من
بقية الشروط على ما في
موضع من المجموع لكن
المعتمد ما فيه في موضع
آخر وفي غيره من أنه
لا يضر الشك فيه بعد تيقن
وجوده عند الدخول في
الصلاة لا في الطهارة فإنه
يكفي تيقن وجودها ولو
قبل الصلاة لقولهم يجوز
الدخول فيها بطهر
مشكوك فيه (ويسجد
المأموم لسهو) وعمد
(امامه المتطهر وامامه)
أي امام امامه

والجمال الرمي وغيرهما
وجملوا كلام المجموع على
ما إذا لم يتيقن الطهر قبل
الشك (قوله لا في
الطهارة) هذا فرق الشارح
بين الطهارة وغيرها من
الشروط فاشترط في غيرها
وجودها عند الدخول
في الصلاة يقينا وفيها تيقن
وجودها ولو قبل الصلاة

بين

وان لم يوجد اليقين عند الدخول فيها وكذلك صنع في شرحي

الارشاد وأطلق في النخفة عدم ضرر الشك في الشرط بعد الصلاة ولم يفرق بين الطهر وغيره من الشروط وكذلك الجمال الرمي في النهاية
والزبادي في شرح المحرر وغيرهم (قوله أي امام امامه) يعني امام امام للإمام وهكذا كان اقتدى مسبوق بساء فاما قام ليم اقتدى به آخر وهكذا

بمن سها لصاف الميسوق ليم صلاته اقتدى به آخر وهكذا (قوله المتطهر أيضا) أى دون غيره حال وقوع السهو منه (قوله وان كان سهوا امامه أو امام امامه قبل القدوة) يعنى وان كان سهوا الامام قبل اقتدائه هو فى الاولى وامامه فى الثانية وامام امامه فى الثالثة وهكذا ولذا قال فى الهجة

ولذى اثم لسهو المقتدى * به وأصله ولو قبل اقتدى

تأمل (قوله لتطرق الخلل فيما) أى فى سهو الامام وعنده فهو تعليل للثنى (قوله له صلاته) أى المأموم (قوله من صلاة امامه) أى ولو بالواسطة فوجوده لجبر الخلل الحاصل فى صلاته من صلاته ولا يتعبد الامام عنه سهوه قال بعضهم وفيها حديث ليس على من خلف الامام سهو فان سها الامام فعليه وعلى من خلفه السهو ورواه الدارقطني والبيهقي وضعفه (قوله ومن ثم) أى من أجل تطرق الخلل من صلاته الى صلاته (قوله يسجد وان تركه الامام) هذا هو المنصوص عليه وفى قول مخرج لا يسجد اذا تركه الامام لان المأموم لم يسهه وانما سها الامام وأما سجوده معه فلا متابعة فاذا لم يسجد المتبوع فالتابع أولى (قوله لم يسجد) تفسير لتركه سواء كان عمدا أو سهوا وعليه لو تخلف بعد سلام امامه لا يسجد فعاد الامام الى السجود لم يتابعه سواء تسجد قبل عود امامه أم لا لقطع القدوة بسجوده فى الاولى وباستمراره فى الصلاة بعد سلام امامه فى الثانية بل يسجد فيها منفردا بخلاف ما لو قام المسبوق لياتى بما عليه فالقياس كما قاله الاستوى لزوم العود للمتابعة والفرق ان قيامه لذلك واجب وتخلفه لا يسجد مخير فيه وقد اختاره فانه قطع القدوة كذا فى المغنى فليتأمل (قوله أو بطلت صلاة الامام) أى أو امام الامام (قوله كان أحدث) أى الامام (قوله قبل انماها) أى الصلاة (قوله وبعد وقوع السهو منه) أى من الامام يعنى بعد وقوع ما يقتضى السجود لم تقرر ان المراد بالسهو الخلل ولو عمدا (قوله أو فارقته) أى الامام كذلك قبل انماها وبعد وقوع السهو منه سواء كانت المفارقة لعذر أم لا كما هو ظاهر (قوله أما المحدث) أى الامام المحدث أو امام امامه فهو مقابل لقوله المتطهر فى الموضوعين (قوله فلا يلحقه سهوه) أى كما لا يتحمل عن المأموم سهوه (قوله اذا قدوة فى الحقيقة) أى حال السهو لتعليل لعدم لحوق سهوه (قوله وان كانت الصلاة خلف المحدث جماعة) أى صحيحة (قوله لان ذلك) أى كونها جماعة (قوله بالنسبة لحصول الثواب) أى للمأموم (قوله فضلا) أى من الله تعالى للمأموم بقصد الجماعة ولا حيلة على الاطلاع على حديث الامام (قوله لا يترتب عليه) أى على كونها جماعة (قوله أحكامها) أى فلا يقتضى لحوق السهو من الامام للمأموم لان لحوقه تابع لمطلوبه من الامام وهى متتلفة لان صلاة المحدث لبطلانها لا يطلب منه جبرها فكذا صلاة المؤتم به وقد ذكر وا أنه لو اقتدى مسافر بعن ظنه مسافر اقبان محدثا مقيما لم يلزمه الانعام ولو كانت جماعة بالنسبة اليها لو حبب الانعام تأمل (قوله وعند سجود الامام المتطهر) هذا مرتبط بالمتن (قوله يلزم المأموم) بالنسبة لمفعول مقدم (قوله متابعتها) فاعل مؤخر والضمير للامام (قوله فيه) أى فى السجود وذلك لخبر انما جعل الامام ليؤتم به وظاهر كلامهم ان سجود السهو بفعل الامام له يستقر على المأموم ويصير كالركن حتى لو سلم بعد سلام امامه ساهيا عنه لزمه العود اليه ان قرب الفصل والأعاد صلاته كما لو ترك منها ولا ينافى ذلك أنه لو لم يعلم سجود امامه للتلاوة الا وقد فرغ منه لم يتابعه لانه قد فات محله بخلافه فى مسئلتنا وهذا فى الموافق أما المسبوق اذا تخلف عن سجود الامام لم يضر الى ان سلم الامام فلا يلزمه السجود والفرق أن الاول ليس لمحض المتابعة بل لجبر الخلل أيضا بخلاف الثانى فانه لمحض المتابعة وقد فانت فليتأمل (قوله مسبوفا كان أو موافقا) أى فلا فرق بينهما فى اللزوم المذکور قال الشيخ الجليل من غير خلاف وأما ما رأن سجود السهو واستقر على المأموم بفعل الامام وما يأتى من الخلاف فى كونه خاصا بالموافق أو غير خاص فهو مفر وض فيما لو لم يسجد المأموم مع الامام من غير قصد للتخلف فليتأمل (قوله فان تخلف) أى المأموم عن الامام فى هذا السجود وهذا تفرع على لزوم المتابعة (قوله عامدا عالما)

التحفة فقال تابعه وجوبا ثم يتم تشده وعليه فهل بعيد السجود ريان قضية انما دم نعم والذى يتجه انه لا يعيده انتهى كلام التحفة ملخصا وذكره الجلال الرملى فى نهايته ثم قال هذا الذى أفتى به والوالد رحمه الله تعالى انه يجب عليه انما كلمات التشهد الواجبة ثم يسجد انتهى

أى بخلاف الناسى أو الجاهل (قوله بطلت صلاته) أى المأموم بمجرد شروع الإمام فى السجود وان لم يتلبس به وأما ان تركها اتفاقاً فلا تبطل إلا بسبقه له بركنين فعليين وذلك بهوى الإمام للسجود الثانى والحاصل انه ان قصد عدم السجود معه بطلت بمجرد شروع الإمام فى السجود وان لم يقصد بذلك بطلت بسبقه بالركنين جمل مخصصاً وليس المراد كما هو واضح بركنين للصلاة بل المراد سجود السهو وكان يكتفى أن يقال بفعلين وان لم يكونا ركنين للصلاة (قوله وان جهل سهوه) أى الإمام جلاله على السهو حتى لو اقتصر على سجدة واحدة سجد المأموم أخرى قال ع ش ولو قبل سلام الإمام لان فائتته بتقدير أن يتذكر الإمام أنه لم يسجد يكون سبقه بركن وهو لا يضر ويحتمل أن لا يأتى بالثانية إلا بعد سلام الإمام وان أدى الى التطويل الجلوس بين السجدين جلالاً للإمام على أنه قطع سجود السهو وهو بتقدير ذلك يكون سجود المأموم بعد سلام الإمام انتهى فليتأمل (قوله الا ان علم المأموم خطأ امامه فى السجود للسهو) استثناء من وجوب متابعة المأموم للإمام وهذا نقلوه عن الروضة وأصلها قال ابن الملقن وغيره وهو مشكل تصويراً وحكماً واستثناء فتأمل انتهى قال فى المغنى وجه اشكال تصويره كيف يعلم المأموم أن الإمام يسجد لذلك وجوابه ان يغلب على ظنه انه يسجد لذلك وهو كاف ووجه اشكال حكمه انه اذا سجد الإمام لشيء ظنه سهواً وتبين خلافه يسجد لذلك واذا سجد ثانياً لزم المأموم متابعتة وجوابه انه لا يسجد معه أولاً وان سجد معه ثانياً وجه اشكال استثناءه ان هذا الإمام لم يسهو فكيف يستثنى من سهو الإمام وجوابه أنه استثناء بصورة انتهى وسيأتى فى الشرح ذكر الثانى والاول (قوله بان علم أى المأموم بأحد ما يأتى فى التصوير (قوله أنه يسجد) أى الإمام (قوله لغير مقتضى) أى للسجود (قوله كهوض قليل) تمثيل لغير المقتضى له ولو قام الإمام الى خامسة ناسياً لم يجز للمأموم متابعتة وان كان مسبوقاً لانه يعلم أن امامه غلط فيما أتى به وفارق وجوب متابعتة له فى سجود السهو اذا لم يعرف سهوه بان قيامه لخامسة لم يعهد بخلاف سجوده فانه معه وسهو امامه وأما متابعة الصحابة له صلى الله عليه وسلم فى قيامه للخامسة فى صلاة الظهر فانه لم يتحققوا زيادتها لان الزمن كان زمن الوحى وامكان الزيادة والنقصان ولهذا قالوا أن يد فى الصلاة يارسول الله تأمل (قوله فلا يتابعه فيه) تقرير على الاستثناء المذكور والضامير المرفوع المستتر للمأموم والمنصوب للإمام والمجرور وللإمام قال فى حواشى الروض لو سجد امامه بعد تشهد سجدة ثالثة فان سجد هاباً بعد مضى مقدار التشهد وجب عليه متابعتة فيها ويحمل ذلك على سجود السهو والالم تجزله متابعتة ويحمل فعله على السهو لا على سجوده وله انتظاره حتى يسلم (قوله اعتباراً بعقيدته) أى المأموم لتعليل لعدم المتابعة قال فى الاسنى كما لو فعل امامه ما يقتضى السجود عنه ولم يرهه هو كفعل الجهر فى محمل السر أو عكسه لا يلحقه ذلك (قوله نعم يلحقه) أى المأموم استدراك على المتن (قوله سهوه بسجوده) أى الإمام (قوله لذلك) أى لغير مقتضى للسجود (قوله فيسجد له) أى لهذا السهو الذى يصدر بعد المفارقة بالنية ولو بعد سلام الإمام وفى هذا إشارة الى الجواب عن الاشكال الثانى السابق الذى قاله ابن الملقن وعبارة التحفة واستشكل حكمه بان من ظن سهواً فسجد فبان عدمه سجد ثانياً لسهوه بالسجود فبقرض أن الإمام لم يسهو فسجد وسجد وان لم يقتض موافقة المأموم يقتضى سجوده جوابه ان الكلام انما هو فى انه لا يوافق فى هذا السجود لانه غلط وأما كونه يقتضى سجوده للسهو بعد نية المفارقة أو سلام الإمام لم يدرك آخر فتلك مسألة أخرى ليس الكلام فيها مع وضوح حكمها انتهى من انه يسجد لسهو الإمام لانه فعل ما يبطل عمده ع ش (قوله ولو علم غلطه) أى الإمام فى السجود لغير مقتضى (قوله وهو ساجد معه) جملة حالبة (قوله لزمه العود الى الجلوس) أى فوراً فان لم يعد اليه بطلت صلاته ان كان عامداً انما نظير ما مر ولو جلس الإمام للتشهد فى ثالثة الى باعية سهواً فاشك المأموم أهى ثالثة أم رابعة قال سم فقهية وجوب البناء على اليقين الآن يجعلها ثالثة ويمتنع عليه موافقة الإمام فى هذا الجلوس وهذا التشهد وهل تعين عليه المفارقة

بطلت صلاته وان جهل سهوه (الا ان علم المأموم خطأ امامه) فى السجود للسهو بأن علم انه سجد لغير مقتضى كهوض قليل (فلا يتابعه) فيه اعتباراً لعقيدته نعم يلحقه سهوه بسجوده لذلك فيسجد له ولو علم غلطه وهو ساجد معه لزمه العود الى الجلوس

(قوله بطلت صلاته) أى بهوى الإمام للسجدة الثانية لانه سبقه بركنين أى ان تعمده والا فلا بطلان قال الشوبرى فى حواشى شرح المنهج ما حاصله يبنى كما وافق عليه م ر البطلان ان تخلف بقصد عدم السجود بمجرد سجود الإمام الاول بل وقبل تلبسه بالسجود انتهى

أو يجوز له الانتظار قائما فله يتدكر أو يسلك فيقوم فيه نظر ولعل الأقرب الثاني (قوله ثم ان شاء) أى المأموم (قوله فارقته) أى الامام بالنية (قوله وسجد) أى للسهو (قوله أو انتظر سلامه) أى الامام فى الجلوس (قوله ثم يسجد) أى بعد سلام الامام فهو مخير بين المفارقة والانتظار وأما السجود فخطوب على كل حال لكن فى الاولى يجوز فعله قبل سلام الامام لحروجه عن الاقتداء به بنية المفارقة بخلافه فى الثانية لا يجوز فعله قبل سلام الامام لانه لم يخرج منه وانظر الافضل منهم اوله الاولى قياسا على ما حرم فى الوعد الامام للعود بعد ان تصابى و ربما يفيد منه صنيع الشارح هنا حيث قدمها فى التخيير فلي تأمل (قوله ويتصور علم المأموم) هذا اشارة الى الجواب عن الاشكال الاول السابق الذى قاله ابن الملقن (قوله بغلط الامام فى ذلك) أى فى سجود السهو لغير مقتضى (قوله بقوله له) أى قول الامام للمأموم (قوله ذلك) أى انه سجد لغير مقتضى له (قوله بعد سلامه) ظرف للقول والضمير للامام (قوله أو بكتابه) أى كان يكتب فى أثناء سجوده ان سجوده لترك الجهر مثلا قال فى الايعاب أو بآشارة مفهومة (قوله أو بخبر معصوم) أى كسيدنا عيسى اذا نزل وكذا سيدنا الخضر علمهما الصلاة والسلام (قوله لا بغير ذلك) فيه أن يتصور أيضا بتكلم الامام قليلا جاهلا معذورا كما صرح به فى التحفة وعبارته كان كتب أو أشار أو تكلم قليلا جاهلا وعذرا وسلم عقب سجوده فراهوا بالسجود لبطأ حر كته أو لم يسجد لجهالة به فاخبره ان سجوده لترك الجهر أو السورة فلا اشكال فى تصور ذلك خلافا لما ظنه انتهى قال سم لا يقال هذه الامور لالتفيد اليقين لانه بعد تسليم ان المراد به حقيقة يمكن ان يفيد بواسطة القرائن انتهى اللهم الا أن يقال مراده بالغير المنسقى خصوصا جهل المأموم عن سبب سجود الامام كما مر فى قوله فان تخلف الخ و ربما يعينه تعليله الا ترى ثم ظهر على بعد أن المشار اليه بذلك علم المأموم خطأ امامه فى السجود الخ وحينئذ فهو مرتبط بالمتن لا بقوله ويتصور الخ فلي تأمل وليحذر (قوله لاحتمال انه شك) أى الامام تعليل لقوله لا بغير ذلك على ما فيه (قوله فى فعل بعض معين) أى كلقنوت هل فعله أم لا (قوله وذلك) أى الشك فى فعل بعض معين (قوله يقتضى السجود) أى كما مر فى قوله فلو شك فى ترك بعض معين يسجد (قوله وان علم المأموم انه) أى الامام (قوله أى به) أى بذلك البعض المعين الذى شكه الامام فى فعله قال الكردي لان علم المأموم بذلك لا يرفع طلب السجود عن الامام لما مر انه لا يأخذ بقول غيره مع شكه فى ذلك (قوله فيلزمه) أى المأموم (قوله موافقته) أى الامام (قوله فيه) أى فى السجود لذلك فان تخلف عامدا عالما بطلت صلاته كما مر قال فى حواشى الروض ولورفع المأموم رأسه من السجدة الاولى طائنانا الامام رفع وأتى بالثانية طائنانا الامام فيها ثم بان أنه فى الاولى لم يحسب له جلوسه ولا سجدة الثانية ويتابع الامام (قوله ولا يسجد المأموم لسهو نفسه) هذا مقابل قوله سابقا ويسجد المأموم لسهو امامه الخ وتقدم هناك انه يحتاج لمقدمة وهنا كذلك وهى تتحمل الامام سهوا المأموم حال قدوته فلا يسجد الخ وقد جعلها الشارح هنا تعليلا كما سيأتى (قوله خلف امامه المتطهر) ظرف للسهو قال فى فتح الجواد ولو حكما كان سهت الفرقة الثانية فى ثنائىها فى صلاة ذات الرقاع انتهى كان فرقتهم فرقتين وبصلى بفرقة ركعة من الثانية ثم تم لنفسها ونجى الاخرى فيصلى بها الركعة الباقية وينتظرها فى التشهد لتم معهما فهى مقتدية به حكما فى الركعة الثانية لها تأمل (قوله لانه) أى الامام المتطهر تعليل لعدم السجود خلفه (قوله يتحمل عنه) أى عن المأموم (قوله سهوه فى حال قدوته) أى لخبر أبى داود الامام ضامن صحبه ابن حبان قال الماوردى ويريد بالضمان والله أعلم أنه يتحمل سهوا المأموم قال الشو برى وانظر هل المراد تتحمل نفس الطلب كما يدل له قول الشارح كما يتحمل الخ أو المراد تتحمل نفس الخلال كما يدل له قوله ولم يلحقه سهوا امامه ومعناه ان الامام سبب فى جبره أو المراد تتحمل نفس السجود بهذا المعنى وعلى هذا يخالف تتحمل السجود تتحمل نحو الجهر تأمل انتهى وقد حزم ع ش بالاول حيث قال فيصير المأموم كأنه فاعله حتى لا ينقص شئ من ثوابه

ثم ان شاء فارقته وسجد أو انتظر سلامه ثم يسجد ويتصور وعلم المأموم بغلط الامام فى ذلك بقوله له ذلك بعد سلامه أو بكتابه أو بخبر معصوم لا بغير ذلك لاحتمال انه شك فى فعل بعض معين وذلك يقتضى السجود وان علم المأموم أنه أتى به فيلزمه موافقته فيه (ولا يسجد المأموم لسهو نفسه خلف امامه المتطهر) لانه يتحمل عنه سهوه فى حال قدوته

(قوله أو بكتابه) فى الايعاب أو بآشارة مفهومة (قوله وان علم المأموم الخ) أى لان علم المأموم بذلك لا يرفع طلب السجود عن الامام لما مر انه لا يأخذ بقول غيره مع شكه فى ذلك

عن الذى أدركه فى الركعة الثانية وقراءة الفاتحة فى الجهرية على القديم فهذه عشرة أشياء انتهى حواشى

كما يتحمل عنه القنوت وغيره أما المحدث فلا يتحمل عنه لما روج بقله خلف امامه ما لو سها منفردهم اقتدى به فإنه لا يتحمل له وإنما لحقه سها امامه ولو قبل الاقتداء به لانه قد عهد تعدى الخلل من صلاة الامام الى صلاة المأموم دون عكسه (ولوطن) المأموم (سلام امامه فسلم فبان خلافه) أى خلاف ظنه (أعاد السلام معه) أى مع امامه أو بعده لا متناع تقدمه على سلام امامه (ولاسجد) لانه سهو حال القدوة كالونسي نحو الركوع فإنه يأتى بركعة بعد سلام امامه ولا يسجد سواء تذكر قبل سلام امامه أم بعده بخلاف ما لو سلم المسبوق بعد سلام الامام سهوا فإنه يسجد لانه سهو بعد انقطاع القدوة وبه فارق ما لو سلم معه

شرح الروض (قوله لما مر) أى فى قوله اذ لا قدوة فى الحقيقة لتعذر الخلط الخ أى بدليل أنه قد يلزم من بطلان صلاة الامام بطلان صلاة المأموم وان لم يوجد

(قوله) كما يتحمل عنه القنوت وغيره) أى من الجهر والسورة والقراءة من المسبوق والقيام عنه والتشهد الاول عن الذى أدركه فى الركعة الثانية وسجود التلاوة وقد نظمها بعضهم بقوله

تحمل الامام عن مأموم * فى تسعة تأتيل فى منظوم قيامه فاتحة مع جهر * كذلك سورة لذات الجهر تشهد أول مسجع قعود * فاتهما الامام مع سجود * إذا سها المأموم حال الاقتدا أو كان فى ثانية قد اقتدى * تحمّل الامام عنه أولا * تشهدا كذا قنوتا حلا وزيد عليها قراءة الفاتحة فى الجهرية على القول القديم (قوله أما المحدث) مقابل قول المحدث المتطهر قال فى التحفة وذو الخبث الخفى (قوله فلا يتحمل عنه) أى عن المأموم شيئا مذكر (قوله لما مر) أى من قوله اذ لا قدوة فى الحقيقة فلا يصلح للتحمل ولذلك لو أدركه راكعا لم يدرك الركعة وأما نائب المصلى خلفه على الجماعة لوجود صورته اذ يغتفر فى الفضائل ما لا يغتفر فى غيرها كالتحمل هنا المستدعى لقوة الرابطة (قوله وخرج بقله) أى المصنف رحمه الله تعالى (قوله خلف امامه) المراد به كونه فى حال القدوة (قوله ما لو سها منفردهم اقتدى به) أى بالامام أثناء صلاته (قوله فإنه لا يتحمل له) أى سهو المأموم الواقع قبل اقتدائه وهذا هو المعتمد قال فى المغنى وأن اقتضى كلامهما فى باب صلاة الخوف ترجيح تحمله وذلك لعدم اقتدائه حال سهوه وكذلك لا يتحمل الامام عن المأموم سهوا بعد انقطاع القدوة (قوله وإنما لحقه) أى المأموم وهذا جواب عن سؤال تقديره لم يتحمل الامام سهوا المأموم قبل الاقتداء بقياسه على لحوق سهوه به قبله (قوله سهوا امامه ولو قبل الاقتداء به) أى بل امام امامه كما مر من قوله وان كان سهوا امامه وامام امامه قبل القدوة (قوله لانه قد عهد تعدى الخلل) أى النقص والعيب وأصله اضطراب الشئ وعدم انتظامه (قوله من صلاة الامام الى صلاة المأموم) بدليل أنه قد يلزم من بطلان صلاة الامام بطلان صلاة المأموم وان لم يوجد خلل فى صلاته كما اذا كان على الامام نجاسة ظاهرة أو كان أميا أو تيبين أنه كان كافرا (قوله دون عكسه) أى لم يعهد تعدى الخلل من صلاة المأموم الى صلاة الامام (قوله ولوطن المأموم) الاولى الاتيان بالفاء لانه مفرع على ما قبله تأمل (قوله سلام امامه) كان يسمع منه سلام التشهد فظن أنه سلام التحمل (قوله فبان خلافه) أى انضح له أنه لم يسلم (قوله أى خلاف ظنه) أى فى سلام الامام (قوله أعاد السلام معه) أى يجب على المأموم أن يسلم مع الامام أو بعد سلامه الواقع منه قبل سلام الامام لوقوعه لغوا فى غير محله (قوله أى مع امامه أو بعده) أى والبعديته هى الاولى كما مر (قوله لا متناع تقدمه على سلام امامه) تعليل لقوله أعاد السلام الشامل للصورتين المعية والبعديّة لا لخصوص كونه بعده تأمل (قوله ولا يسجد) أى لسلامه الاول وان أبطل عده (قوله لان سهوه حال القدوة) أى فيتحمّل الامام وان بطلت صلاته بعد سهو المأموم مع ش فلي تأمل (قوله كالونسي) أى المأموم تشبيهه فى عدم السجود (قوله نحو الركوع) أى كالأعتدال والسجود غير السجدة الأخيرة لما مر فى ركن الترتيب (قوله فإنه يأتى بركعة بعد سلام امامه) أى وجوبا (قوله ولا يسجد) أى لوقوع سهوه حال القدوة فيتحمّل الامام (قوله سواء تذكر قبل) أى سلام امامه أم بعده (قوله بخلاف ما لو سلم المسبوق) أى فى سلام الامام (قوله فارق ما لو سلم معه) أى بالتعليل (قوله فارق ما لو سلم معه) أى مع الامام فإنه لا يسجد لوقوع سهوه فى حال القعدة وهذا معتمد الشارح وفاقا لترجيح ابن الاستاذ قال فى التحفة وله احتمال أنه يسجد

لا تقطع

خلل فى صلاته كما اذا كان على الامام نجاسة ظاهرة أو كان أميا أو تيبين أنه كان كافرا بخلاف صلاة الامام لا تتأثر بخلاف صلاة المأموم (قوله سلم المسبوق) الخ أى تذكر قبل طول الفصل والاستأنف ومحله ان أى بعليكم أو نوى الخروج معه من الصلاة أو نوى أنه بعض سلام التحمل والافلاس سجود (قوله ما لو سلم معه) أى فإنه لا يسجد لوقوع سهوه بالسلام فى حال القدوة

لا تقطاع قدوته بشر وعه فيه وفيه نظر لما يأتي في الجماعة أنها تترك لو نواها المأموم بعذر شرع والامام في السلام وقبل نطقه بالميم من عليكم فخصوه لما حينئذ خرج في بقاء القدوة فان قلت لم حكموا بأنه براء التحريم يتبين دخوله في الصلاة من حين النطق بالهمزة كما مر ومع ذلك لا تصح القدوة به قبل الراء ولم يحكموا هنا بأن الميم يتبين آخر وجه منها بالالف من السلام حتى لا تصح القدوة به قبل الميم قلت يفرق بأن القول باليقين هنا يلزمه فساد وهو أن السلام ليس من الصلاة وذلك مخالف لصرائح الاحاديث وحينئذ يتوجه قول المخالف انه يخرج منها بالحدث ونحوه وأما القول بالتنبيه ثم فلا يلزمه شيء وكان مقتضاه صحة القدوة لكن تركوه احتياطاً للانعقاد انتهى قال سم الحاصل أن كلاماً من التكبير والسلام جزء من الصلاة وذلك يستلزم اعتبار تبين الدخول في الاول وعدم تبين الخروج في الثاني واعتمد الرمي لاحتمال السجود قال اذا القدوة وان كانت لا تنقطع حقيقتها بالانتماء السلام لكنها ضعفت بالشرع (قوله ولوندا كرام المأموم) خرج به غيره من امام أو منفرد فقد مر حكمه وحاصله أنه ان تترك ركن قبل أن يأتي به أي به فوراً وجوباً وان تتركه بعد الاتيان بمثله أجزأه ذلك المثل عن متر وكه ولغاما بينهما ما شيخنا رحمه الله (قوله في تشهده) أي في جلوس تشهده وهو ليس بقيد بل مثله ما اذا تكرر قبله أو بعده شيخنا رحمه الله (قوله ترك ركن) أي كركوع وفاتحة وكذا السجود لكن من غير الركعة الأخيرة أما هو فأتى بهو بعد تشهده قال في التحفة كما مر في ركن الترتيب وهذا يفيد أن المأموم في ذلك كغيره ووجه بأنه لم ينتقل مع الامام لما بعد المتر وك بل تبين أنه في الجلوس بين السجدين تأمل (قوله فان كان النية أو تكبيرة الاحرام) اسم كان ضميراً للركن المتر وك الذي تكرر المأموم والنية منصوب خبرها (قوله تبين بطلان صلاته) أي لا تنفقاء ما تنفقه به الصلاة وبه يعلم أن تسمية صلاته بها محسب الصورة فقط والافه في الحقيقة ونفس الامر ليست بصلاة (قوله كما مر) أي قبل فصل السنن (قوله أو غير النية وتكبيرة الاحرام) عطف على النية (قوله صلى ركعة) أي أي بعد سلام الامام بركة لقوتها بقوات الركن كما علم من منبث الترتيب (قوله ولا يجوز له) أي للمأموم الذي يتذكر ترك الركن المذكور (قوله أن يقوم لها) أي لركعته الفائتة بقوات الركن (قوله ولا للسبوق) أي ولا يجوز للسبوق مع بقاء القدوة هنا وفيما مر بخلاف ما إذا نوى مفارقة الامام (قوله أن يقوم لماعليه) أي من الركعات الباقية عليه (قوله لا بعد سلام امامه) سيأتي في الجماعة أنه اذا قام بعد سلام الامام ليا في بماعليه فان كان في محل تشهده لا يلزمه القيام فوراً وان لم يكن محل تشهده قام فوراً وجوباً وعليه فان لم ينتقل فوراً بطلت صلاته ان علم وتعمدوا الا فلا لكن يسجد للسجدة فلي تأمل (قوله والا) أي بأن قام قبل سلام الامام مع عدم نية المفارقة كما علم بمما قرنته (قوله بطلت صلاته ان علم وتعمد) أي لما فيه من ترك المتابعة الواجبة قال سم قديراً نحن من هذا التعليل أنه لو اتفق سلامه بمجرد التذكر وكان المتر وك ركوع الأخيرة مشلاً جاز له العود لتدراكه فليراجع (قوله والا) أي وان لم يعلم أو لم يتعمد (قوله لغاما أي به) أي من الفاتحة وغيرها لوقوعها في غير محله مع مقارنته اعتقاداً لقطع القدوة تأمل (قوله ولزمه العود الى الجلوس) أي فوراً (قوله وان كان الامام قد سلم) غاية للزوم العود الى الجلوس وعبارة الاسنى مع المتن ولو تعلم في القيام أنه قام قبل سلام امامه ولو بعد سلامه لزمه أن يجلس ولو جازاً مفارقة الامام لان قيامه غير معتد به فاذا جلس ووجهه لم يسلم ان شاء فافرقه وان شاء انظره فلو أعجزها جاهلاً بالحال ولو بعد سلام الامام لم يحسب فيه عيها لما قلنا ويسجد للسجود للزيادة بعد سلام الامام (قوله ثم القيام) بالرفع عطف على العود (قوله الى الاتيان بما بقي عليه) أي من الاركان ولا يسقط لزوم العود المذكور بنية المفارقة كما في التحفة ونصها انقلع عنهم لوطن سلام امامه مقام ثم علم في قيامه أنه لم يسلم لزمه الجلوس ليقوم منه ولا يسقط عنه بنية المفارقة وان جازت لان قيامه وقع لغواً ومن ثم لو أنهم جاهدوا لغاما أي به في عيده ويسجد للسجود انتهى (قوله ولا يسجد للسجود) أي بخلافه في صورة الشك الآتية (قوله فيما اذا أتى بالركعة بعد سلام امامه) هذا فيما اذا الزمه ركعة كما هو صورة المتن والافتقار لآلزمه بأن ترك من الأخيرة سجوداً ومع ذلك لا يسجد أيضاً فلو عبر في آخر صلاته لكان أنهم تأمل (قوله لوجود سهو حال القدوة) أي واذا كان كذلك يتعمده عنه الامام فلا يسجد (قوله أو شك في ذلك) عطف على تذكر المأموم فالضمير المسند مترجح اليه (قوله أي في ترك ركن غير النية وتكبيرة الاحرام) أي أما

(ولوندا كرام المأموم في تشهده ترك ركن) فان كان النية أو تكبيرة الاحرام تبين بطلان صلاته كما مر أو (غير النية وتكبيرة الاحرام صلى ركعة) ولا يجوز له أن يقوم لها ولا للسبوق أن يقوم لماعليه (لا بعد سلام امامه) والابطال صلاته ان علم وتعمدوا الا لغاما أي بدولزمه العود الى الجلوس وان كان الامام قد سلم ثم القيام الى الاتيان بما بقي عليه (ولا يسجد للسجود) فيما اذا أتى بالركعة بعد سلام امامه لوجود سهو حال القدوة (أو شك في ذلك) أي في ترك ركن غير النية وتكبيرة الاحرام

هذا معتمد الشارح وخالفه فيه الجاهل الرمي (قوله صلى ركعة) محله ان لم يكن المتر وك فمما بعد الركوع الاخير والا أتى بالمتر وك وبما بعده فان لم يكن بعده شيء كالسلام أتى به وان طال الفصل ولا سجود (قوله ولا يجوز له الخ) أي ما لم ينو المفارقة كما هو ظاهر

الشك فيهما أو في شرط من شروطهما إذا طال زمن الشك أو مضى منه ركن فبطلت الصلاة كما مر (قوله أنى
بركعة) محله إذا لم يكن المتروك بعد الركوع الأخير والأنى بالمتروك وبما بعده فإن لم يكن بعده شيء كالسلام
أنى به ولما قال النووي في المنهاج ولو ذكر في شهادته ترك ركن قال الشارح في التحفة غير سجدة من الأخيرة
لما مر في ركن الترتيب وغير السلام لما مر فيه الخ انتهى ومثله فيه ما مر في قول المصنف صلى ركعة لكن كتب
العلامة سم على قوله وغير السلام الخ ما نصه لا حاجة لذلك لا معنى له هنا لأن الكلام فيما قبل سلام الإمام
كما مر في قول المصنف قام بعد سلام الإمام انتهى فلي تأمل (قوله بعد سلام إمامه أيضا) أى ولا يجوز أن
يقوم لها إلا بعده كما مر (قوله وسجد ندبا) هذا ما في التحقيق خلافا للقاضي حسين حيث قال كنت أقول
يسجد ثم رجعت وقلت لا يسجد انتهى والمعتد الأول كالسبوق إذا شك في أدراك ركوع الإمام أو في أنه
أدرك الصلاة معه كاملة أو ناقصة ركعة فإنه يأبى بركعة ويسجد فيها لوجود شكه المقتضى للسجود بعد القدوة
تأمل (قوله لأن ما فعله مع التردد محتمل للزيادة) أى وهو من مقتضيات السجود بخلاف ما مر في صورة
التدكير قال العلامة الرشدي والحاصل أنه إذا ذكر في ضلبي الصلاة ترك غير ما رتدركه بعد سلام الإمام ولا
سجود عليه لو وقع سببه الذي هو السهو وزواله حال القدوة بالتدكير فيتحمله الإمام بخلاف ما لو شك في
ذلك واستمر شكه إلى انقطاع القدوة فإنه يسجد بعد التدارك لهذا الشك المستمر معه بعد القدوة لعدم محتمل
الإمام له لأنه انما يتحمل الواقع حال القدوة وإيضاحه أن أول الشك الواقع حال القدوة تحمله الإمام والسجود
انما هو لهذه الحصة الواقعة منه بعد القدوة وإن كان ابتدأوها حال القدوة انتهى نقله شيخنا رحمه الله حافظه
(قوله وإذا سجد إمامه للسهو) أى وإن لم يعرف المأموم أنه عن سهو جلا على أنه انما يسجد عن سهو قال في
المغنى لواقصر على سجدة سجدة المأموم أخرى جلا على أنه سها أيضا (قوله لزمه) أى المأموم سواء كان
موافقا أو مسبوقا (قوله متابعته) أى الإمام في السجود (قوله كما مر) أى من قوله وعند سجود الإمام الخ
(قوله مع ما يستثنى منه) أى وهو ما إذا علم المأموم خطأ الإمام في السجود فإنه لا يتابعه ولو سجد الإمام بعد
فراغ المأموم الموافق من أقل التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وفاقه وجوب باقي السجود فإن
تخلف أتى فيه ما مر آنفا وندبا فمناظر في السلام خلافا لما اقتضاه كلام بعضهم لأن المأموم يتخلف بعد سلام
الإمام ولكن لا يأتى بشيء من أدعية التشهد لأن سجوده قد وقع في محله وليس لحض المتابعة وسجود السهو
المحسوب لا يعقبه إلا السلام وغاية الأمر أنه اغتفر له التخلف خلافا لما وقع لبعضهم أو قبل أقله تابعه وجوباً كما
اقتضاه كلام الخادم كالبحر وهو الأقرب لأن الأصل وجوب متابعة الإمام في فعله فلا يتركها إلا لعارض ثم يتم
تشهده كما لو سجد للتلاوة وهو في الغائبة وعليه فهل يعيد السجود ريان قضية الخادم نعم ويوجه بأنه قياس
ما في المسبوق والذي يتجه أنه لا يعيده ويفرق بينه وبين المسبوق بأن الجلوس الأخير محل سجود السهو
في الجملة كما قالوا في السورة قبل الفاتحة لا يسجد لتقلها لأن القيام محلها في الجملة انتهى من التحفة بزيادة
(قوله فإن كان المأموم مسبوقاً) أى واقتمدى بمن سها بعد اقتدائه قطعاً وكذا قبله في الأصح (قوله سجده معه)
أى مع الإمام (قوله وجوباً) أى فإن لم يسجد معه بطلت صلاته إن علم وتعمد (قوله أن سجده) أى الإمام
بمخلاف ما إذا لم يسجد (قوله لأجل المتابعة) تعليل لوجوب السجود على المسبوق فلا ينظر إلى أن موضعه انما هو
آخر الصلاة ومن ثم لو اقتصر إمامه على سجدة لم يسجد أخرى بخلاف الموافق كما مر عن المغنى لكن لا يفعل
الموافق الثانية إلا بعد سلام الإمام لا احتمال سهوه وتداركه للثانية قبل سلامه ولا ينظر إلى احتمال
عوده لها بعد السلام وقبل طول الفصل لأن الأصل بعد سلامه عدم عوده فلي تأمل (قوله ويستحب)
أى للمسبوق (قوله أن يعيده أى سجود السهو) هذا هو الصحيح وفي وجه أنه لا يعيده لأنه لم يسبه (قوله
في آخر صلاة نفسه) أى المسبوق (قوله لأنه محل السجود) أى سجود السهو الذي لحقه فلا ينظر إلى أنه
لم يسبه إذ صلاته انما كملت بسبب اقتدائه بالإمام فتطرق نقض صلاته إليه كما مر وبه يرد تعليل عدم الإعادة
قال في حواشي الروض ولو أدرك المسبوق الإمام في أولى سجودتي السهو فحدث الإمام قبل السجدة
الثانية لم يسجد ها المأموم بل يتم صلاته ثم يسجد (قوله وسجد السهو) مبتدأ أخبره سجدتان (قوله وإن
كثر السهو) هذا ظاهر أو صريح في امتناع تعدد سجود السهو بتعدد مقتضى بخلاف سجود التلاوة وقد

(أنى بركعة بعد سلام
إمامه) أيضاً (وسجد
ندبا لأن ما فعله مع التردد
محتمل للزيادة) وإذا سجد
إمامه (للسهو) لزمته
متابعته (كما مر مع
ما يستثنى منه) فإن كان
المأموم مسبوقاً سجده معه
وجوباً (أن يسجد) لأجل
المتابعة (ويستحب أن
يعيده) أى سجود السهو
(في آخر صلاة نفسه)
لأنه محل السجود (وسجد
السهو أن كثر) السهو
(قوله أنى بركعة) فيه
ما سبق آنفا

يفرق بأن السبب هنا قد يكون بغير الاختيار وقد لا ينحصر فلو طلب تعدد السجود لزم بما يسلسل أفاده سم
 فليتل (قوله من نوع أو أكثر) أى نوعين وثلاثة وهكذا والوجه أنه يقع جابر الكل ما سها به ما لم
 يخصه ببعضه ولا فيحصل ويكون تارك الباقي واحتمال البطالان الذي قاله الروياني لأنه غير مشرع إلا أن
 يرد بمنع ما علل به بل هو شرع لكل على انفراد واما غاية الامر أنها تدخلت فإذا نوى بعضها فقد أتى
 ببعض المشروع بخلاف ما لو اقتصر على سجدة واحدة كما سيأتي فليتل (قوله سجدة) أى بينهما
 جلسة (قوله لا اتباع) أى فإنه صلى الله عليه وسلم صلى بهم الظهر فقام من الأولين ولم يجلس فقام الناس
 معه حتى إذا قضى الصلاة وانتظر الناس تسليمه كبر وهو جالس فسجد سجدة قبل أن يسلم ثم سلم رواه
 الشيخان وتقدم حديث وليسجد سجدة (قوله كسجود الصلاة) نعم يستحب كما في حواشي الروض
 تطويل السجدة أكثر من سجود الصلاة قال وشمل كلامه ما لو سها في سجود التلاوة خارج الصلاة
 وهو أصح الوجهين انتهى وبه يعلم أن اعتراض البصري فيما مر أول الفصل ليس في محله فراجع (قوله
 أى كسجدة تها في الأقل والأكمل) أى في واجباتها ومندوباتها كوضع الجبهة والطمأنينة والتحمل
 والتكبير وكونه بالأعضاء السبعة والمحافظة في الرجل وغير ذلك مما تقدم في محله (قوله وما يندب
 فيها) أى من الأذكار فيأتى هنا بكسجود الصلاة وحكى بعضهم أنه يندب أى زيادة على ذلك فيها ثم
 رأيت شيخنا قال أى بدل الذي كرا الوارد لكن يؤيد ما قررته من أن ما جاز أن يقع في حواشي الروض من استحباب
 تطويلها على سجود الصلاة سبحانه من لا ينام ولا يسهو قال الشيخان وهو لا يثق بالحال قال الزركشي إنما
 يتم إذا لم يتعمد ما يقتضي السجود فان تعمده فلا يس ذلك لا تقابل للاتفاق الاستغفار فليتل (قوله وما يندب
 أى السجدة) فيجلس مفترشا ويأتى بأذكاره (قوله فان سجدة واحدة) تغريب على قوله سجدة (قوله
 قوله بنية الاقتصار عليها) أى على السجدة الواحدة (قوله ابتداء) أى في ابتداء سجود (قوله
 بطلت صلاته) أى لأنها غير مشروعة (قوله بخلاف ما إذا بدله الاقتصار عليها بعد فراغها) أى السجدة
 الواحدة فلا تبطل لأنها نقل وهو لا يصير واجبا بالشرع وفيه وكونه بصير زيادة من جنس الصلاة وهي
 مطابقة لمحله كما مران تعمدها ونحوها كما تقرروا وعلى هذا التفصيل يحمل ما نقل عن ابن الرفعة من
 إطلاق البطالان وعن القفال من إطلاق عدمه فالأول فيما لو نوى الاقتصار على سجدة ابتداء والثاني على
 ما لو عرض الترك بعدها ولو أدخل بشرط من شروط السجدة والجلوس ففيه هذا التفصيل فان نوى
 الإخلال به قبل فعله أو معه وفعله بطلت صلاته وإن طارأ له أثناء فعله الإخلال به فاخل وتركه فوراً لم تبطل
 وعلى هذا الأخير يحمل إطلاق الاستوى عدم البطالان ونورع بما يرد ما تقرره فليتل (قوله ولا بد) أى
 في حق الإمام والمنفرد لا المأموم المتابع لإمامه لأن أفعاله تنصرف لمحض المتابعة من غير نية منه والمراد
 نية سجود السهو) أى أن يقصد السجود عن السهو عند شروعه فيه من غير تلفظ فان تلفظ بها بطلت
 صلاته خلافاً لمن زعم عدم البطالان لأنه لا ضرورة إليه والفرق بين سجود السهو وبين سجدة التلاوة حيث
 لا تجب نيتها إذا كانت في الصلاة عند الشارح كشيخه خلافاً للزملي والخطيب أن سببها القراءة المطلوبة
 في الصلاة فشملة نيتها ابتداء من هذه الحيشة وإن لم تشملها من حيث قيامها فقام سجدة الصلاة لأنها ليست
 من أفعالها المطلوبة فيها من حيث كونها صلاة بل لعروض القراءة فيها التي قد توجد وقد لا بخلاف جلسة
 الاستراحة كما مر وأما سجود السهو فليس سببه مطلوب باقياً بل منهي عنها فلم تشمل نيتها ابتداء فوجب على
 غير المأموم نية واما تقرره من قولنا عن السهو علم أن معنى النية المثبت وجوبها هنا فقصده السجود عن
 خصوص السهو والمنهي وجوبها في سجود التلاوة قصده عنها فطلق قصده يكتفي في هذه دون تلك وهذا
 يرد على من توهم اتحاد النية التي هي مطلق القصد في البابين فاعتراض الفرق بينهما بأن الصواب وجوبها
 فيهما إذ لا يتصور الاعتداد بسجود بلا قصد قال وقول ابن الرفعة لا تجب نية سجدة التلاوة ضعيف الآن
 يريد أنه لا يجب تحريم وليس كما زعم بل هو صحيح لما تقرره من معناها هنا المفارق لمعناها ثم فتل ذلك
 فإنه مهم انتهى من التحفة (قوله ومحمل سجود السهو) الخ اختلاف الأئمة فيه فعند الإمام أبي
 حنيفة رضى الله عنه أنه بعد السلام مطلقاً وعند الإمام مالك رضى الله عنه أن كان السهو بالزيادة

من نوع أو أكثر
 (سجدة) لا اتباع
 (كسجود الصلاة)
 أى كسجدة تها في الأقل
 والأكمل وما يندب فيها
 وما يندبها فان سجدة واحدة
 بنية الاقتصار عليها ابتداء
 بطلت صلاته بخلاف ما إذا
 بدله الاقتصار عليها بعد
 فراغها ولا بد من نية سجود
 السهو (ومحمل سجود
 السهو)

(قوله ولا بد من نية
 سجود السهو) أى في حق
 الإمام والمنفرد دون
 المأموم المتابع لإمامه لأن
 أفعاله تنصرف لمحض
 المتابعة من غير نية منه والمراد
 بالنية أن يقصد السجود
 عن السهو عند شروعه
 فيه فان تلفظ بها بطلت
 صلاته

سواء أتى بالقنوت المأموم أو لم يأت به لأن سجوده لترك امامه القنوت لا لترك نفسه لأن تركه يتعمله الامام ومن عمه لو اقتدى الشافعي في صلاة الصبح من يصلي الظهر أو سنة الصبح لا يطلب

سواء سها بنقص أو بزيادة أو بهما (بين التشهد) وما يتدبره من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ومن الدعاء (والسلام) بحيث لا يتخلل بينه وبين السلام شيء فلا يجوز زفعله بعد السلام لأن فعله قبله هو آخر الامر من فعله صلى الله عليه وسلم كما قال الزهري ولو اقتدى بمن يراه بعد السلام وتوجه على المأموم سجود سهو في اعتقاده

منه سجود السهو سواء قنيت المأموم أم لا لأن تركه المأموم له يتعمله عنه امامه وصلاة الامام لم يدخلها نقص يقتضي في عقيدة المأموم اذ لا قنوت عند المأموم في الظهر وسنة الصبح حتى يسجد لترك امامه له ثم المأموم ان أمكنه القنوت في الصبح وادرك الامام في السجدة الاولى ندب له التخلف له أي كان يقتصر على قوله اللهم اغفر لي يا غفور وصلى الله على محمد النبي

فبعده وان كان بالنقصان فقبله وعند الامام أجمد رضى الله عنه يستعمل كل حديث فيما ورد فيه وما لم يرد فيه حديث فقبل السلام وأما عند الامام الشافعي رضى الله عنه فله فيه ثلاثة أقوال قولان قد عيان قول كذهب مالك وقول بالتخير والثالث القول الجديد المفتى به وهو أنه قبل السلام مطلقا قال الترمذي وهو قول أكثر الفقهاء من أهل المدينة مثل يحيى وسعيد بن ربيعة والله أعلم (قوله سواء سها بنقص) أي ترك التشهد الاول (قوله أو بزيادة) أي كزيادة ركوع (قوله أم بهما) أي النقص والزيادة كان ترك التشهد الاول وزاد ركوعا وكذلك بالشك ويمكن دخوله في النقص تأمل (قوله بين التشهد) الخ قد يؤخذ منه أنه لا يسجد للسهو في نحو سجدة التلاوة لكن مران الاوجه خلافه فيسجد بعدها وقبل السلام سجدة تين ويحمل كلامهم على الغالب تأمل (قوله وما يتدبره من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) أي وعلى الآل (قوله ومن الدعاء) أي بعدها (قوله والسلام) وظاهره أنه لو سجد للسهو قبل الصلاة على الآل ثم أتى بها وبالأنور حصل أصله سنة سجود السهو ولم تجز اعادته قبل وأخذ من قوله يعني أنه لو أعاد التشهد بطلت صلاته لاحدانه جلوسا باقيا قطع تشهده بسجوده وليس في محله وما علل به مجموع اذ عدم التخلل انما هو مندوب لا غير كما صرح به البلقيني وغيره تأمل (قوله بحيث لا يتخلل بينه) أي بين سجود السهو (قوله وبين السلام شيء) أي من الاذكار وهذا التصور يدل عليه تعبير غيره بقيل قال في المهجعة

قبيل تسليم يسن ان يسجد * ثنتين والذاكر عن قرب الامم وتقدم آتفائه على سبيل الندب قال في التمهيد وسيعلم من كلامه في الجمعة أن من استخلف عن عليه سجود

سهو وسجده والمأمومون آخر صلاة الامام ثم يقوم هو ما عليه ويسجد آخر صلاة نفسه أيضا ولا يرد لان سجوده هنا المحض المتابعة كما في المسبوق (قوله ولا يجوز زفعله) أي سجود السهو (قوله بعد السلام) أي الاعلى قول جرى عليه المناوردي وابن الرفعة وغيرهما ومع ضعفه يجوز زفعله قاله باعشن (قوله لان فعله) أي سجود السهو دليل لاثنتين (قوله قبله) أي السلام (قوله هو آخر الامر من) أي الوارد كل منهما في الاحاديث الصحيحة قال ابن العربي ثبت سجودده صلى الله عليه وسلم للسهو للشك في عدد الركعات وللقيام من الركعتين ولم يشهد ولسلامه من ركعتين ومن ثلاث ولشك في ركعة خامسة (قوله من فعله صلى الله عليه وسلم) وأيضا هو اصل صحة الصلاة فكان قبل السلام كما لو نسي سجدة منها وسجود وقع سببه في الصلاة فكان فيها كسجود التلاوة وأجابوا عن سجودده صلى الله عليه وسلم بعده في خبر ذي اليمين بحمله على أنه لم يكن عن قصد مع أنه لم يرد لبيان حكم سجود السهو بل لبيان أن السلام سهو لا يبطل تأمل (قوله كما قاله الزهري) هو الامام أبو بكر محمد بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي الزهري التابعي الجليل والحافظ النبيل المجمع على جلالة واقفاته لثني عشرة من الصحابة ومناقبه كثيرة حفظ القرآن في ثمانين ليلة وقال من سرمان يأكل الحديث قليلا كل الزبيب كل يوم أو كما قال توفي سنة ١٢٥ زوى عنه أئمة حفاظ مثل الليث بن سعد وسفيان بن عيينة والامام مالك وقد قدمه في الموطأ رضى الله عنهم ونفعنا بهم (قوله ولو اقتدى بمن يراه) أي سجود السهو (قوله بعد السلام) كالحنفي مطلقا والمالكى فيما كان سببه الزيادة (قوله وتوجه على المأموم سجود سهو في اعتقاده) أي كان يقتدى شافعي بحنفي في الصبح فيسن للشافعي السجود قبل سلامه وبعد سلام الامام كما عليه العمل قال الشارح في الخيرات الحسان وذكر بعض المتكلمين على نهج النووي أن الامام الشافعي رضى الله عنه صلى الله عليه وسلم أي الامام أبي حنيفة رضى الله عنه فلم يقتض فقبل له لم قال تأدبا مع صاحب هذا القبر وذكر ذلك غيره أيضا وزاد انه لم يجهر بالبسملة ولا اشكال في ذلك خلافاً لظنه لانه قد يعرض للسنة ما يرجح ترك فعلها لكونه الآن أهم منها ولا شك أن الاعلام برفعة مقام العلماء أمر مطلوب متأكد وأنه عند الاحتياج اليه لرغم أنف حاسد وتعليم جاهل أفضل من مجرد فعل القنوت والجهر بالبسملة للخلاف فيما وعدم الخلاف فيه ولان نفعه متعد ونفع ذنبك قاصر ولا شك أيضا ان الامام أبا حنيفة

كان

الامم وعلى آله وصحبه وسلم وان لم يخرج من ذلك الا بعد جلوس الامام بين السجدة تين كره له التخلف للقنوت وان هو صلى الامام للسجدة الثانية قبل هو صلى المأموم للسجود بطلت صلاته لانه سبق بركنين فعلمين واعلم أن سجود الشافعي

كان له حساد كثيرون في حياته وبعد مماته حتى رموه بالعظائم وسعوا في قتله تلك القتل الشنيعة ولا شك أيضا ان البيان بالفعل أظهر منه بالقول لان دلالة الفعل عقلية ودلالة القول وضعية وهي بتصور رفقها التخلف عن مدلولها بخلاف الدلالة العقلية اذ الدلالة على كرم زيد بفعله للكرم لا يشبهها الدلالة على كرمه بقوله اني كرم واذا تمهدت هذه الدواعي اتضح ان فعل الشافعي رضي الله عنه لذلك أفضل من فعله لقنوت والجهرا اظهار المزيد التأديب مع هذه الامام ولم يشرفه وعلموه وعلومه من أئمة المسلمين الذين يقتدى بهم ويجب عليهم توقيرهم وتمظيمهم وأنه ممن يستحى منه ويتأدب معه من ان يفعل بحضرة خلاف قوله بعد وفاته فكيف في حياته وأن الحامدين له خسران خسرانا مبنيا وانهم ممن أضله الله على علم انتهى فافهمه فانه من النقائص الجلية ولذا أوردته هنا وان كان فيه نوع من الاطالة (قوله سجده) أي المأموم يندبوا تمام يأت بنحو تشهد أول أو سجود تلاوة تركه امامه لانه يقع خلال الصلاة فتختل المتابعة بخلاف ما هنا لانه انما يأتي به بعد سلام امامه فانه في التحفة وقد يفهم منه كما قاله ابن قاسم انه لو لم تختل المتابعة بأن نوى المفارقة عقب ترك الامام التشهد الاول أو سجود التلاوة أتى به وهو ظاهر في ترك التتميم الاول دون سجود التلاوة لقولهم ان المأموم يسجد لسجدة امامه لا لقرعته تأمل (قوله قبل سلامه وبعد سلام الامام) أي وجوبه باذان سجدة بعد سلامه أو بعد سلام الامام بطلت صلته كما علم مما مر (قوله اعتبار بعقيدته) أي المأموم تعليل لكل من المقيد والقيد معا على ما قررته انفا وان كان المتبادر انه تعليل للقيد فقط قال الكردي ولو اقتضى الشافعي في صلته الصبح بمصلي الظهر أو سنة الصبح مثلا لا يطلب منه سجود السهو وسواء عرفت المأموم أم لا لان ترك المأموم له يتعمله الامام وصلاة الامام لم يدخلها نقص يقتضي السجود في عقيدة المأموم اذ لا قنوت عند المأموم في الظهر أو سنة الصبح حتى يسجد لترك امامه (قوله ولا ينتظر الموافق لسجده معه) أي مع الامام هذا هو الاصح قال في المغني وقيل يتبعه في السجود بعد السلام وقيل لا يسلم اذا سلم الامام بل يصبر فاذا سجد سجدة معه قال وأما المسبوق فيخرج نفسه ويتم لنفسه ويسجد آخر صلته وظاهر هذا انه بنوى المفارقة اذا قام ليأتي بما عليه والظاهر انه لا يحتاج الى نية المفارقة لقولهم وتنقضي القدوة بسلام الامام (قوله لانه فارق بسلامه) أي الامام تعليل لعدم الانتظار قال الكردي واعلم ان سجود الشافعي للسهو خلف الحنفي لا يختص بصلاة الصبح بل الظاهر طلب السجود من الشافعي اذا صلى خلف الحنفي في الصلوات الخمس وان لم أقف على من نبه عليه لان الحنفي لا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول بحيث لو صلى فيه عليه صلى الله عليه وسلم يسجد للسهو وتركه للصلاة على النبي عليه وسلم في التشهد الاول يتوجه سجود المأموم فتنبه له هذا كلامه وتعقبه العلامة الشرواني في حاشية التحفة بما ملخصه أقول قد يمكن الفرق بين القنوت والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بكون الاول جهر يا والثنائي سر يا فالعلم المأموم ترك امامه الحنفي لما لا احتمال تقليده لمن يرى الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول كالشافعي ويؤيد الفرق هدم نقل السجود في غير الصبح قولاً أو فعلاً من أحد من أصحابنا سلفاً وخلفاً مع شيوع مذهب الحنفي في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول فالسجود في غير الصبح في قوة مخالفة الاجماع المذهبي والله أعلم (قوله ويتعدد السجود صورة لاحكام) هذا مرتبط بما مر ان سجود السهو وان كثر سجدة وان وذلك لانه يجزئ ما قبله وما وقع فيه وبعده حتى لو سجد للسهو ثم سها قبل سلامه بكلام أو غيره أو سجد للسهو ثلاثا سهوا فلا يسجد ثانيا لانه لا يأمن وقوع مثله في السجود ثانيا في تسلسل قال الدميري وهذه المسئلة هي التي سألت عنها الامام أبو يوسف الكسائي لما ادعى أن من تبخر في علم اهتدى به الى سائر العلوم حيث قال له أبو يوسف أنت امام في النحو والادب فهل تهتدى الى الفقه فقال الكسائي سل ماشئت فقال لو سجد سجود السهو ثلاثا هل يسجد ثانيا قال لان المصغر لا يصغر وتوجهه كما نقل عن الشمس الحنفية ان المصغر زيد فيه حرف التصغير كدرهم في درهم ونصوا على أن المصغر لا يصغر ثانيا ومعلوم ان سجود السهو وسجدة ثانيا فاذا زيد فيه سجدة فقد أشبهه المصغر في الزيادة فيمتنع السجود ثانيا كما تمتنع التصغير ثانيا وهذا توجيه دقيق فاحفظه (قوله كما مر في مسألة المسبوق) أي الذي سجد مع الامام أو لائتم سجدة في آخر صلته وكفى خليفة الساهي ومن ظن سهوا فبان عدمه وما لو سها امام الجمعة أو المقصورة فسجدوا ثم خرج الوقت قبل سلامه

سجده هو قبل سلامه وبعد سلام الامام اعتبارا بعقيدته ولا ينتظره الموافق لسجده معه لانه فارق بسلامه وقد يتعدد السجود صورة لاحكام كما مر في مسألة المسبوق

خلف الحنفي لا يختص بصلاة الصبح بل الظاهر طلب السجود من الشافعي اذا صلى خلف الحنفي في الصلوات الخمس وان لم أقف على من نبه عليه وذلك لان الحنفي لا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول بحيث لو صلى فيه عليه صلى الله عليه وسلم يسجد للسهو وتركه للصلاة على النبي عليه وسلم في التشهد الاول يتوجه سجود المأموم فتنبه له هذا كلامه وتعقبه العلامة الشرواني في حاشية التحفة بما ملخصه أقول قد يمكن الفرق بين القنوت والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بكون الاول جهر يا والثنائي سر يا فالعلم المأموم ترك امامه الحنفي لما لا احتمال تقليده لمن يرى الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول كالشافعي ويؤيد الفرق هدم نقل السجود في غير الصبح قولاً أو فعلاً من أحد من أصحابنا سلفاً وخلفاً مع شيوع مذهب الحنفي في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول فالسجود في غير الصبح في قوة مخالفة الاجماع المذهبي والله أعلم (قوله ويتعدد السجود صورة لاحكام) هذا مرتبط بما مر ان سجود السهو وان كثر سجدة وان وذلك لانه يجزئ ما قبله وما وقع فيه وبعده حتى لو سجد للسهو ثم سها قبل سلامه بكلام أو غيره أو سجد للسهو ثلاثا سهوا فلا يسجد ثانيا لانه لا يأمن وقوع مثله في السجود ثانيا في تسلسل قال الدميري وهذه المسئلة هي التي سألت عنها الامام أبو يوسف الكسائي لما ادعى أن من تبخر في علم اهتدى به الى سائر العلوم حيث قال له أبو يوسف أنت امام في النحو والادب فهل تهتدى الى الفقه فقال الكسائي سل ماشئت فقال لو سجد سجود السهو ثلاثا هل يسجد ثانيا قال لان المصغر لا يصغر وتوجهه كما نقل عن الشمس الحنفية ان المصغر زيد فيه حرف التصغير كدرهم في درهم ونصوا على أن المصغر لا يصغر ثانيا ومعلوم ان سجود السهو وسجدة ثانيا فاذا زيد فيه سجدة فقد أشبهه المصغر في الزيادة فيمتنع السجود ثانيا كما تمتنع التصغير ثانيا وهذا توجيه دقيق فاحفظه (قوله كما مر في مسألة المسبوق) أي الذي سجد مع الامام أو لائتم سجدة في آخر صلته وكفى خليفة الساهي ومن ظن سهوا فبان عدمه وما لو سها امام الجمعة أو المقصورة فسجدوا ثم خرج الوقت قبل سلامه

(قوله بالا حرام) فان كبرلا افتتاح بطلت صلاته ان علم وتعمد كما هو ظاهر (قوله كخروج وقت الجمعة) أي فلا يسجد حينئذ لان السجود محله قبل السلام وبخروج وقت الجمعة يلزمهم اتمامها ظهرا اذا عادوا اليها وقتنا بصحة العود فلو سجدوا حينئذ لم يكن

٤٣٨

سجودهم قبيل السلام فهو مبطل للصلاة مع العلم والتعمد قال العلامة ابن قاسم في حواشي شرح المنهج قولهم انه ان ضاق

أو أقام القاصر قال في حواشي الروض يتصور ان يسجد في الصلاة الواحدة اثني عشرة سجدة وذلك فيمن اقتدى في رباعية باربعة اقتدى بالاول في التشهد الاخير ثم بكل من الباقي في ركعته الاخيرة ثم صلى الرباعية وحده وسها كل امام منهم فيسجد معه السهو ثم ظن انه سها في ركعته فيسجد له هو نفسه فهذه عشر سجرات ثم بان انه لم يسجد فهذه ثنتا عشرة انتهى تأمل (قوله ويفوت السجود بالسلام عامدا) أي في الجديد قال في المغني بخلاف القديم في السهو بالنقص أي وكذا القديم القائل بالتخير كما هو ظاهر فلا يفوت عليه لانه جبران عبادة فيجوز التأخير منها كجبرانات الحج قال الاسنوي وقضية عدم اشتراط المبادرة عند التذكر فليحذر (قوله بان كان ذا كرا السهو) أي متذكرا مقتضى سجود السهو وأما السلام فعمدنا وفيها سيأتي تأمل (قوله عالم بان محله) أي سجود السهو (قوله قبل السلام) أي بخلاف ما ذالم يعلم ذلك فانه لا يفوت به (قوله لفوات محله) أي الذي هو قبل السلام فهو تعليل لفوت السجود به (قوله ولا عذر) أي لانه قطع صلاته بالسلام اختيارا (قوله فلا يعود اليه) أي الى السجود وهذا تفريع للتميز ولو تخلف المأموم بعد سلام امامه ليسجد له السهو فعاد الامام الى السجود لم يتابعه سواء سجد قبل عود امامه أم لا لقطعه القدوة بسجوده في الاولى وباستمراره في الصلاة بعد سلام امامه في الثانية بل يسجد فيها منفردا انتهى من الاسنوي قيل لتعليله المذكور يقتضي أن المأموم اذا سلم قبل سلام امامه من غير نية المفارقة لا تبطل لان سلامه يتضمن قطع القدوة فقام مقام نية المفارقة ورد بان ذلك يقطع القدوة المتوهمه وذلك أن الامام اذا سلم قبل سجود السهو احتمل ان يكون سلامه عامدا واحتمل ان يكون ساهيا فيبقاء القدوة وهي لا تقضي فاذا سلم الامام في هذه الصورة لم يجب على المأموم نية المفارقة بدليل أنه لو كان مسبوقا قام لتمام ما بقي عليه فيكون سلامه متضمنا لقطع القدوة المتوهمه فليتيأمل (قوله وان قرب الفصل) هذا هو الاصح قال في المغني والثاني ان العمدة كالسهو فان قصر الفصل سجدا والا فلا (قوله وكذا يفوت) أي سجود السهو (قوله بالسلام ناسيا) أي أن عليه مقتضى السجود قال الزركشي أو جاهلا أن محله قبل السلام (قوله وطال الفصل عرفا) أي والا فلا يفوت على النص لعذر ولا نية صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا فقبل له فسجد للسهو بعد السلام متفق عليه وقيل يفوت لان السلام ركن وقع في محله فلا يعود الى سنة شرعت قبله نهاية (قوله بين السلام وتيقن الترك) أي لمقتضى السجود والظرف متعلق بالفصل (قوله بان مضى زمن يغلب على الظن) تصوير لطول الفصل عرفا (قوله أنه ترك السجود) المصدر المنسبك من ان ومعمولها سادس مسند فعلى الظن فهو زمان مفتوحة بخلاف ما اذا كان سادسا مسندا المفهول الثاني فقط فاله مزة مكسورة لزوما كما قرره النحويون نحو ظننت زيدا انه قائم فافهم (قوله قصدا أو نسيانا) منصوب بان على الحالية من فاعل ترك المضمر أي قاصدا أو ناسيا (قوله لفوات محله) أي السجود بالسلام (قوله ولتعذر البناء بالطول) أي ولا يعود اليه لانه جبران الصلاة وما كان من أحكام الصلاة لا يصح فعله بعد طول الفصل كالشيء على نجاسة وكفعل أو كلام كثير بخلاف استدبار القبلة لسقوطها في نقل السفر فسومح فيه أكثر (قوله وكذا) أي يفوت السجود بالسلام (قوله لو لم يرد وان قرب الفصل) أي فلا يسجد لعدم الرغبة فيه فصار كالمسلم عمدا في أنه فوته على نفسه بالسلام (قوله فان قصر) أي الفصل عرفا بين السلام وتيقن الترك بان لم يمض زمن يغلب على الظن انه ترك السجود قصدا أو نسيانا (قوله وأراد) أي السجود (قوله عاد الى السجود ندبا) أي لتبين انه لم يخرج من الصلاة ولما سيأتي من الاتباع (قوله بالا حرام) أي فان كبرلا افتتاح بطلت صلاته ان علم وتعمد كما هو ظاهر قال الكردى (قوله ان لم يطرأ منافع) أي للصلاة التي هو فيها بعد سلامه منها فان طرأ حرم العود (قوله كخروج وقت الجمعة) تمثيل للثاني فلا يسجد حينئذ لان السجود محله قبل السلام

(ويفوت) السجود (بالسلام عامدا) بان كان ذا كرا السهو عالم بان محله قبل السلام لفوات محله ولا عذر فلا يعود اليه وان قرب الفصل (وكذا) يفوت بالسلام (ناسيانا) طال الفصل (عرفا بين السلام وتيقن الترك) بان مضى زمن يغلب على الظن انه ترك السجود قصدا أو نسيانا لفوات محله ولتعذر البناء بالطول وكذا لو لم يرد وان قصر الفصل (فان قصر) وأراد (عاد الى السجود) ندبا بلا حرام ان لم يطرأ منافع كخروج وقت الجمعة

وقت الجمعة بعد السلام سهوا عن سجود السهو أو خروج الوقت لا يعود هل معناه انه لو عاد لم يصح عائدا أو معناه انه يحرم العود واذا عاد اليه صار عائدا ويجب اتمامها ظهرا اذا خرج الوقت فيه نظر ويحتاج الى مراجعة

وبخروج

وتحريرو وقال مر بحثا على تردد ان المراد الثاني

فليحذر ثم رأيت الاسنوي في ألغازه ذكر الاولى وذكر ابن قاسم عبارة الاسنوي الى ان قال في آخرها وقد علم مما ذكرناه أيضا انه لو تعدى وسجد لم يعد الى الصلاة لانه ليس بأمور به انتهى ثم ذكر ابن قاسم كلاما طويلا للاحصائه التردد في ذلك فراجعوه وعبارة الزبادي في حواشي

شرح المنهج ولا يصير عائدا كما صرح به الاسنوي في الغارز. انتهت وقال الحلبي في حواشي شرح المنهج ما نصه ولا يصير عائدا وعلى هذا جرى الاسنوي في الغارز وتبعه غيره وبعبارة الانغاز في الجمعة خرج الوقت عقب السلام فانه لا يجوز له العود للسجود اذا لو عاد للصلاة لا للسجود وبطلت الجمعة لان شرطها وقوع جميعها في الوقت ولا يجوز تفويت الجمعة مع امكان فعلها او هذه المسئلة ذكرها البغوي في فتاويه وهو ظاهر الا انه ضم اليها القاهر ايضا وهو مردود وقد علم بما ذكرناه انه لو تعدى وسجد لم يعد الى الصلاة لانه ليس بما مور به انتهى الى آخر ما قاله الحلبي واستقر عدم العود الشارح في شرح العباب حيث قال بعد كلام قرر به في صورة ما اذا خرج وقت الجمعة او نوى المسافر الإقامة اثر سلامه ما نصه وقد يؤخذ من ذلك ومما يأتي في مسئلة ضيق الوقت من اخراج بعضهما عنه انه يعود به الى الصلاة في هاتين المسئلتين ومسئلة ضيق الوقت الثانية والا لو لم يعد لما حرم اذلا اخراج ولا تفويت حيث ذوان حرم من حيث التلبس بعبادة فاسدة لكن مقتضى تعبيرهم بقات خلافه وعليه فمعنى التعليل بما مر انالو جعلناه عائدا للزم عليه التفويت والاخراج وهذا هو الاقرب انتهى ما أردت نقله من شرح العباب ثم قرر ان مسئلة المسافر مبنية على ضعف فراجعه ونقل القليوبي تفصيلا في طرق المنا في فقال في تخرق الخف و فراغ مدته وطر والحدث وان تطهر عن قرب ورؤية ماء المتيتم قال لا يصح العود فيها ونية اتمام أو إقامة وضيق وقت جمعة عنه ويصح عوده في ذلك ولو مع العلم به قال ولا يصح في عوده انقلاب الجمعة طهرا وان كان حراما لفوات الوقت ولان اتمام يؤخر السجود الى قبيل السلام قال وهذا ما اعتمدته شيخنا الرمي كما نقله عنه العلامة العبادي ولا يخلو عن نظر خصوصا ٤٣٩ في تصوير لزم و اتمام فتأمل

انتهى لكن رأيت في فتاوى الجبال الرمي ما ينافي ما نقله عنه ابن قاسم

للانباغ واذا عاد اليه بان وضع جهته بالارض ولو من غير طمأنته صار عائدا الى الصلاة وبان انه لم يخرج منها حتى يحتاج الى سلام ثان وتبطل بطر ومناق كالحدث بعد العود وتصير الجمعة طهرا ان خرج وقتها بعد العود

والقليوبي ولعله رجع عما نقله عنه في ضيق وقت الجمعة وبعبارة

وبخرج وقت الجمعة يلزمه اتمامها طهرا واذا عاد لم يصير عائدا الى الصلاة كما قاله الاسنوي في الغارز لانه ليس بما مور به (قوله للاتباع) دليل للثمن والحديث رواه الشيخان عن ابن مسعود رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا فلما انقضى قيل له ذلك فسجد سجدتين ثم سلم (قوله واذا عاد اليه) أي سجد السهو قال في المغني فيما اذا قرب الفصل على النص أو مع طوله على القديم (قوله بان وضع جهته بالارض) تصويبر للعود اليه قال في التحفة وكذا ان نواه على ما أشعر به قول الامام والغزالي وغيرهما وان علقه ان يسجد تبينا انه لم يخرج من الصلاة انتهى وهو الذي اعتمدته الرمي وغيره (قوله صار عائدا الى الصلاة) أي لان نسيانه يخرج سلامه عن كونه محلا (قوله وبان انه لم يخرج منها) عطف تفسير يدل عليه قول الزركشي في الخادم هل معنى قولهم صار عائدا الى الصلاة انا تبين يعود الى السجود انه لم يخرج منها أصلا أو انه خرج منها ثم عاد اليها الصواب الاول فانه يستحيل الخروج من الصلاة ثم العود اليها بالانية ولا تكبيرة احرام وبه صرح الامام (قوله حتى يحتاج الخ) تفريع على قوله صار عائدا الخ ففرع عليه فروعاً وعارضة هذا والثاني قوله وتبطل بطر ومناق والثالث قوله وتصير الجمعة طهرا الخ والرابع قوله وتحرم فالأفعال كلها مرفوعة لان حتى هنا بمعنى البقاء التفرعية تأمل (قوله الى سلام ثان) أي وجوب بالان سلامه الاول بان انه غير معتد به لوقوعه في حال السهو (قوله وتبطل بطر ومناق) عطف على يحتاج فهو تفريع ثان كما تقرر (قوله كالحدث بعد العود) أي فاذا أحدث فيه بطلت صلاته وسائر مفسداتها كالحدث (قوله وتصير الجمعة طهرا) عطف أيضا على يحتاج (قوله ان خرج وقتها بعد العود) أي وفرض المسئلة ان الوقت خرج بعد ان عاد للصلاة

ما رأيت في فتاويه سئل رضي الله تعالى عنه عن قولهم حيث قيل بحرمة العود الى سجود السهو فعد فهل يصير عائدا أو لا يصير الا بسجود مشر وع فاجاب بأنه بمجرد ارادته السجود يصير عائدا الى الصلاة الا في الجمعة لو خرج وقتها وفي فتاويه ايضا لو علم أنه لو عاد للسهو بعد سلامه خرج وقت الجمعة هل يحرم عليه العود ولو عاد هل يصير عائدا فاجاب بأنه يحرم عليه ولا يصير عائدا انتهى (قوله للاتباع) عائدا الى المتن أي لانه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا فقل له فسجد سجدتين بعد السلام متفق عليه وقد سبق ذلك فراجع (قوله بان وضع جهته) اعتمدته الشارح في شروحه على الارشاد والعباب وقال في التحفة واذا شرع في سجود السهو بان وصلت جهته للارض وكذا ان نواه على ما أشعر به قول الامام والغزالي وغيرهما بان علقه ان يسجد تبينا انه لم يخرج من الصلاة انتهى وهذا ما اعتمدته الجبال الرمي وغيره (قوله وبان انه لم يخرج منها) عطف تفسير اذا المراد بكونه صار عائدا انه لم يخرج لان خرج ثم عاد كما صرح به الامام وغيره وصوبه الزركشي لاستحالة الخروج منها ثم العود اليها من غير تحريم حتى يحتاج الى سلام ثان لان سلامه الاول بان انه غير معتد به لوقوعه في حال السهو (قوله ان خرج وقتها) قد سبق انفا ما يتعلق بذلك بمسوط والذي يظهر في ذلك أنه ان لم يعلم بضيق الوقت جاز له العود اليها فاذا خرج الوقت أعادها طهرا وان خرج الوقت بعد سلامه قبل عوده لا يكون عائدا الى الصلاة بعوده فان لم يخرج الوقت وعلم بضيقه جاء فيه التردد السابق والمسائل التي سبق عن الرمي أنه لا يعود الى الصلاة فيها بعوده اليها طهرا البطلان فيها فعوده باطل كما هو ظاهر

(قوله ان علم ضيق وقت الصلاة) نقله في التحفة عن جع قال وفيه نظر لان الموافق لما مر في المدنه ان شرع وقد بقي من الوقت ما يسعهم المبحر عليه ذلك ثم قال فيها ولك ان تقول انما يتوجه الاعتراض ان قلنا المراد يسعها يسع أقل مجزئ من أركانها بالنسبة لحاله عند فعلها أما اذا قلنا بالنسبة للحد الوسط من فعل نفسه وهو ما جريت عليه في شرح العباب

بخلاف المسئلة المتقدمة عن الاسنوي في الغاية ففرضها ان الوقت خرج بعد السلام وقبل العود في الكبرى لا كبرى ما نصه والذي يظهر في ذلك انه ان لم يعلم بضيق الوقت جازله العود اليها فاذا خرج الوقت أتمها ظهرا وان خرج الوقت بعد سلامه قبل عوده لا يكون عائدا الى الصلاة بعوده الخ فليتامل (قوله ويحرم ان علم ضيق وقت الصلاة) عطف أيضا على محتاج والضمير في يحرم راجع للعود (قوله لاخراج بعضها عن الوقت) تعليل لحرمه العود قال في التحفة بعد نقله عن جع متأخرين وفيه نظر لان الموافق لما مر في المدنه ان شرع وقد بقي من الوقت ما يسعهم المبحر عليه ذلك لجواز المدله حينئذ وان خرج الوقت والعود مد وان لم يبق ما يسعهم المبحر يتصور ذلك يعني ضيق الوقت بعد السلام لخروجه قبله قال ولك ان تقول انما يتوجه الاعتراض ان قلنا المراد يسعها يسع أقل مجزئ من أركانها بالنسبة لحاله عند فعلها أما اذا قلنا بأن ذلك بالنسبة للحد الوسط من فعل نفسه وهو ما جريت عليه في شرح العباب فيتصور أنه يسعها بالنسبة لأقل الممكن من فعله لا للحد الوسط فاذا شرع فيها ولم يبق بالنسبة للثاني المجزئ ماقالوه بحرمه مدا حينئذ الخ على أن لهم أن يقولوا هذه حصل فيها خروج بالتحلل صورة ولا ضرورة مع ضيق الوقت الى العود فيها لانه يشبه انشاءه ولا كذلك مسئلة المد لم يحصل فيها صورة ضرورة وجب محال أفاده في النهاية والله سبحانه وتعالى أعلم

فصل في سجود التلاوة

أى في بيان حقيقة وحكمه فالثاني ما في المتن والاول ما تضمنه قول الشارح الاتي ولا بد الخ والاضافة من اضافة المسبب الى السبب لان التلاوة سبب له وانما قالوا بسجود التلاوة ولم يقولوا بسجود القراءة لان التلاوة أخص من القراءة اذا الاولى لا تكون في كلمة واحدة والثانية تكون فيها تقول فلان قرأ اسمه ولا تقول تلاه لان أصل التلاوة من قولك تلا الشيء يتلوه اذا تبعه فاذا لم تكن الكلمة تتبع أختها لم تستعمل في التلاوة وتستعمل فيها القراءة لانها اسم جنس هذا الفعل أفاده البجيرمي فليتامل (قوله وهو) أى سجود التلاوة (قوله في أربع عشرة آية) أى ليس منها سجدة ص بل هي سجدة شكر كما سيأتي فان قيل لم اختصت هذه الأربع عشرة بالسجود عند ما مع ذكر السجود والامر به صلى الله عليه وسلم في آيات أخر كما أخر البجيرمي فسيح بحمد ربك وكن من الساجدين وهل أنى ومن الليل فاسجد له قلنا لان تلك فيها مدح الساجدين صريحاً وضم غيرهم تلويحاً أو عكسه فشرع لنا السجود حينئذ لغن المدح تارة والسلامة من الذم أخرى وأما ما عدها فليس فيه ذلك بل نحو أمره صلى الله عليه وسلم بمجرد ادعاء غيره وهذا لا يدخل لنا فيه فلم يطلب منها سجود عند فعله سبباً وفهما يتضح لك ذلك وأما تكون آيات الله أناع الليل وهم يسجدون فهو ليس مما نحن فيه لانه مجرد ذكر فضيلة لمن آمن من أهل الكتاب انتهى تحفة (قوله منها سجودنا الحج) أى خلافاً للامام أبى حنيفة في الثانية منهما (قوله وثلاث في المفصل) أى بناء على الاصح ان أوله المجزئات كما مر وخالف في هذه الثلاث مالك حيث يرى أن لا سجدة في المفصل لنا خبر عمر وبن العاص رضى الله عنه أقرأنى رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس عشرة سجدة في القرآن منها ثلاث في المفصل وفي الحج سجدة ثان رواه أبو داود والحاكم بإسناد حسن وأما حديث ابن عباس رضى الله عنهما لم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم في شيء من المفصل منذ تحول المدينة فضعيف وزاف وغيره صحيح ومثبت وأيضاً الترك انما ينشأ في الوجوب دون الندب وفي صحيح مسلم عن أبى هريرة سجدة نافع النبي صلى الله عليه وسلم في اذا السماء انشقت وأقرأ باسم ربك وكان اسلامه سنة سبع من الهجرة وعن عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم سجد في اذا السماء انشقت عشر مرار رواه البزار والبقية في الاعراف والاعد والنحل والاسراء ومريم والفرقان والنمل ولم تنزل وفصلت ولا خلاف فيها (قوله يسن سجود التلاوة) أى على التأكيد قال بعضهم والذي يظهر عدم كفر من أنكروا مشروعية

ويحرم ان علم ضيق وقت الصلاة لاخراج بعضها عن الوقت

فصل

في سجود التلاوة وهي في أربع عشرة آية منها سجدة الحج وثلاث في المفصل في النجم والانشقاق وقرأ (يسن سجود التلاوة

فيتصور أنه يسعها بالنسبة لأقل الممكن من فعله لا للحد الوسط فاذا شرع فيها ولم يبق بالنسبة للثاني المجزئ ماقالوه بحرمه مدا حينئذ الخ على أن لهم أن يقولوا هذه حصل فيها خروج بالتحلل صورة ولا ضرورة مع ضيق الوقت الى العود فيها لانه يشبه انشاءه ولا كذلك مسئلة المد لم يحصل فيها صورة ضرورة وجب محال أفاده في النهاية والله سبحانه وتعالى أعلم

فصل في سجود التلاوة

(قوله منها سجودنا الحج) نفس عليها لخلاف أبى حنيفة في الثانية وعلى الثلاثة الأخيرة لخلاف مالك فيها

حروف الآية انتهى فنبه له
(قوله فى النحل يؤمرون)
وقيل يستكبرون وقيل
فى النمل عقب يعلنون
وقيل فى ص عقب ما تب
وقيل فى فصلت عقب
يعبدون وقيل فى
الانشقاق عقب آخرها

(القارى) (الاتباع) (المستمع)
أى قاصد السامع
(والسامع عند قراءة آية
سجدة) (المصحح من سجود
الصحابه رضوان الله
عليهم لقراءته صلى الله
عليه وسلم وهو المستمع
أكد وخبرج الاسم فلا
يسجد وان علم سجود
القارى ولا يجوز لمن
ذكر الا عند آخر الآية
والاصح ان آخرها فى
النحل يؤمرون وفى النمل
العظيم وفى ص وأتاب
وفى حم السجدة يسأمون
وفى الانشقاق يسجدون
والبقية لا خلاف فيها

وسبب الخلاف فى ذلك
النظر الى تمام آية السجود
فقط أو الى ما يتبعها من
الثناء على المطيع وذم
غديره قاله الزركشى قال
الحلبى والاولى أن يسجد
عند المحل الثانى ليجز به
على القولين لانه لا يطول
الفصل بقراءة الآية
الثانية ولا يكر السجود
مراعاة للقول الثانى الى آخر
ما ذكره الحلبي فى حواشى
شرح المنهج وهذا لا يخالف

سجود التلاوة لانه ليس معلوما من الدين بالضرورة أى يعرفه العام والخاص وان كان مجمعا عليه تأمل
(قوله للقارى للاتباع) رواه أبوداود والحاكم وسيأتى لفظه وفى صحيح مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال
اذا قرأ ابن آدم السجدة فسجد اعتزل الشيطان يبكى يقول يا ويلتا أمر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة
وأمرت بالسجود فمعه في النار وأتم لم تجب لان زيد بن ثابت قرأ على النبي صلى الله عليه وسلم والنجم
فلم يسجد متفق عليه ولقول عمر رضى الله عنه يأبىها الناس انما بالسجود فمن سجد فقد أصاب ومن لم
يسجد فلاثم عليه رواه البخارى وفيه أيضا ان الله لم يفرض السجود الا أن يشاء والاول قاله على المنبر
وسكوت الصحابة عليه دليل اجماعهم (قوله والمستمع أى قاصد السامع) أى فالسبب والتألف للطلب
(قوله والسامع) أى غير قاصد السامع هذا هو المعتمد خلافا للامام فقال بعدم سنده (قوله عند
قراءة آية سجدة) أى جميعها وعند استماع أو سماع جميع آية السجدة ومقتضاه أنه لو استمع الآية من
قارئ كل لنصفها سجد اعتبارا بالسامع دون المسموع منه ويحتمل المنع لانه بالنظر لكل على انفراده
لم يوجد السبب فى حقه والاصل عدم التلقيق وهذا هو المتجه فقد ذكر الاصحاب فيما اذا ترك السبب من
متعددان الحكم هل يضاف للاخير والمجموع فر وعاية تقتضى انه لا يخبر اذا ضافة الحكم لسماع الثانى يمنع
اعتبار السامع الاول ويوجب اشتراط سماع جميع الآية من شخص وبواقعة قولهم أيضا على الحكم
اذا زالت وخلفتها على أخرى أضيفت للثانية ويلزم من اضافته هنا للسامع الثانى وحده عدم السجود كما تقرر
أفاده فى التحفة (قوله المصحح) دليل لسن السجود للسامع والمستمع (قوله من سجود الصحابة رضوان
الله عليهم لقراءته صلى الله عليه وسلم) رواه أبوداود والحاكم عن ابن عمر رضى الله عنهما بلفظ أن
النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ علينا القرآن فاذا مر بالسجدة كبر وسجد وسجدنا معه زاد فى رواية
الشيخين حتى ما يجذب بعضنا موضعها لكان جبهته وفى مسلم فى غير صلاة (قوله وهو) أى سجود
التلاوة (قوله للمستمع أكد) أى منه للسامع فى التبيان عن نص الشافعى لا أو كده فى حقه كما أو كده فى
حق المستمع (قوله وخرج) أى بالسامع (قوله الاسم فلا يسجد وان علم سجود القارى) أى وزعمه دخوله
فى واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون بربان لا يطلق عليه أنه قرئ عليه الا اذا سمعه قاله فى التحفة الا اذا
كان مأموما فليسجد بسجود امامه كما سيأتى (قوله ولا يجوز) أى السجود (قوله لمن ذكر) أى القارى
والمستمع والسامع (قوله الا عند آخر الآية) أى فلو سجد قبل تمام الآية ولو بحرف لم يصح لان وقته انما
يدخل بتمامها ومحال هذه السجدة معروفة لكن اختلف فى خمس منها ذكر الشارح فيها (قوله والاصح
ان آخرها) أى الآية (قوله فى النحل يؤمرون) أى عند قوله ويقفون ما يؤمرون وقال الماوردى
انها عند قوله تعالى وهم لا يستكبرون ونقله الرويانى عن أهل المدينة (قوله وفى النمل العظيم) أى عند قوله
تعالى لا اله الا هو رب العرش العظيم ونقل العبد رى فى الكفاية ان مذهبنا انها عند قوله تعالى ويعلم ما
يخفون وما يعلنون وفى المجموع ان هذا باطل مردود قال الاذرى وليس كما قال بل هو قول أكثر أهل المدينة وابن
عمر والحسن البصرى وغيرهم وبه حزم الماوردى والمسئلة محققة ولا توقف فيما نقله انتهى (قوله وفى ص
وأتاب) أى عند قوله تعالى وخررا كما وأتاب وقيل عند وحسن ما تب (قوله وفى حم السجدة) أى حم التى
فيها السجدة وهى فصالت (قوله يسأمون) أى عند قوله تعالى وهم لا يسأمون وقيل عند قوله تعالى ان كنتم اياه
تعبدون (قوله وفى الانشقاق يسجدون) أى عند قوله تعالى واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون وقيل انها
فى آخر السورة قال الحلبي والاولى أن يسجد عند المحل الثانى لتجزئه على القولين لانه لا يطول الفصل بقراءة
الآية الثانية ولا يكر السجود مراعاة للقول الثانى الخ وسبب الخلاف فى هذه كلها كما قاله الزركشى النظر الى تمام
آية السجدة أو الى ما يتبعها من الثناء على المطيع وذم غيره (قوله والبقية) وهى عشر سور (قوله لا خلاف
فيها) أى فى موضع السجود منها فى الاعراف عقب آخرها وفى الرعد عقب والاصح وفى الاسراء
عقب خشوعا وفى مريم عقب وبكى وفى الحج الاولى عقب ما يشاء والثانية عقب لعلكم تفلحون وفى الفرقان

(قوله لقراءة كافر) نقل الشو برى عن ابن قاسم ما يفيد ندب السجود لقراءته وان كان جنباً وفي التحفة وما في التبيان في الجنب يتعين حمله على جنب حلت له القراءة ثم استدركه فراجعه ووجهه الحلبي بأنه لا يمنع مع الجنابة من التلاوة قال وقرر ذلك شيخنا الزيادي قال ونقل بعضهم ذلك عن شيخنا وتردد فيها اذا كان الجنب جنباً (قوله بان رجي اسلامه) هذا معتمد الشارح واعتمد الزيادي في حواشي شرح المنهج وشرح المحرر الاطلاق وان لم يرج اسلامه ٤٤٢ وكذلك القليوبي وغيره وأفتى به الجلال الرملي قال لانها مشروعة في الجلة (قوله وصبي)

نقل الشو برى عن ابن قاسم وان كان جنباً (قوله قرأ في القيام) أى من غير صلاة الجنابة لعدم مشروعيتهما فيها فلا يسجد لهما ولا عقب

والاعند مشروعية القراءة فيسجد كل من ذكر لقراءة كافر حلت له بأن رجي اسلامه ولم يكن معانداً وصبي ومحدث ومصل قرأ في القيام وتارك لهما ومالك وجنى ولكل قراءة (اللقراءة) النائم والجنب والسكران والساهى ونحو الدرّة من الطيور المعلمة فلا يسن السجود لسماع قراعتهم لعدم مشروعيتهما وعدم قصدهما فالشرط حل القراءة والسماع أى عدم كراهتهما وان لم يندبا

السلام كما في التحفة ومثل القيام بدله وخرج بذلك القراءة في غيره فلا يسجد لهما لعدم مشروعيتهما في ذلك (قوله ونحو الدرّة) نقل في شرح العباب وأقره قوله إلا أن يكون نطقه خرقاً للعادة كالبقرة والذئب اللذين تكلمتا

عقب نفوراً وفي النجم عقب آخرها وفي اقرأ كذلك (قوله والاعند مشروعية القراءة) أى ولا يجوز السجود لمن ذكر الاعند الخ فهو عطف على قوله الاعند آخر الآية والمراد بالمشروعية كما قاله الشو برى أن لا تكون حراماً لذاتها كقراءة الجنب المسلم ولا مكروهة كذلك كقراءة مصل في غير القيام تأمل (قوله فيسجد كل من ذكر) أى السامع والمستمع فقط في قراءة الكافر وهما والقارى في غيرهما على تفصيل في الكل (قوله لقراءة كافر) أى وان كان جنباً لأنه لا يمنع منها مع الجنابة كما قرر به بعض الافاضل (قوله حلت له بان رجي اسلامه ولم يكن معانداً) هذا ما اعتمد الشارح وخالفه جمع نقالوا وان لم يرج اسلامه وكان معانداً لان قراءته مشروعة في الجلة وهو لا يعتد حرمتهما فليتأمل (قوله وصبي) أى وان كان جنباً لعدم نهي (قوله ومحدث) أى حدثاً أصغر لما سيأتى في المتن (قوله ومصل قرأ في القيام) أى في غير صلاة الجنابة ومثل القيام بدله وخرج بذلك القراءة في نحو الركوع فلا يسجد لهما لعدم المشروعية كما تقرر (قوله وتارك لهما) أى للسجدة (قوله ومالك وجنى) هذا ما بحثه الزركشى قال في حواشى الروض كما يصح الاقتداء به في الصلاة كما ذكره في كتابه أكام المرجان في أحكام الجان (قوله ولكل قراءة) أى كقراءة امرأة كما في المجموع قيل لان استماع القراءة مشروعة لذاته واقتران الحرمة انما هو لمر وض الشهوة وقد ينفيه قوله لعدم السجود للقراءة في غير قيام الصلاة لكراهتهما ولا لقراءة الجنب لحرمتها فالوجه التعليل بان المدار كما علم من كلامهم على حل القراءة والسماع أى عدم كراهتهما بخلافها برفع صوت بمحضرة أجنب وبخلافه مع خشية فتنة أو تلذذه فيما يظهر وقد يجاب بان الكراهة والحرمة في ذنبك لذات كونها قراءة بخلاف ما في المرأة مطلقاً فان حرمتها كالسماع لعارض انتهى تحفة فليتأمل (قوله للقراءة النائم والجنب والسكران) أى وان لم يتعدي به (قوله والساهى) أى والمجنون ومن بخلاء ونحوه من كل من كرهت قراءته من حيث كونها قراءة فيما يظهر وما في التبيان في السكران يتعين حمله على أن السكران له نوع غييز وفي الجنب يتعين حمله أيضاً على جنب حلت له القراءة أى كان نسي كونه جنباً وقصد القراءة لكن بخدشه ما يأتى في نحو المفسر لان في كل صار فالحكمة بزيادة (قوله ونحو الدرّة من الطيور المعلمة) أى إلا أن يكون نطقه خرقاً للعادة كالبقرة والذئب اللذين تكلمتا نقله الكردي عن اليعاقبة قال وببحث عدم السجود لسماع قراءة الجناد مطلقاً واستظهر عرش استحباب السجود فيما لو قرأ الميت كرامة قال وليس هو كالجناد والساهى فليتأمل (قوله فلا يسن السجود) تفرع على الاستثناء (قوله لسماع قراعتهم) أى النائم والجنب ومن بعدهما (قوله لعدم مشروعيتهما) أى القراءة لتعليل لعدم سن السجود لذلك (قوله وعدم قصدهما) أى ولعدم قصدهما إياها فإضافة قصد الى الضمير من اضافة المصدر الى المفعول قال في التحفة ومقتضى تعليلهم عدم السجود في نحو الساهى بعدم القصد اشتراط قصد القراءة في الذكّر وليس مراداً فيما يظهر وانما الشرط عدم الصارف وقولهم لا يكون القرآن قرأنا إلا بالقصد محله عند وجود قرينة صارفة له عن موضوعه ويؤيد ذلك ما في المجموع من عدم ندبها للمفسر أى لانه وجد منه صارف للقراءة عن موضوعها ومثله المستدل كما هو ظاهر (قوله فاشترط) أى في طلب السجود (قوله حل القراءة والسماع أى عدم كراهتهما) أى لذاتهما (قوله وان لم يندبا) أى ولا يرد السجود لقراءة قبل الفاتحة مع كراهتهما لان القيام محل القراءة في الجلة كما صرحوا

وبحث في شرح العباب عدم السجود لسماع قراءة الجناد مطلقاً (قوله لعدم مشروعيتهما) زاد في التحفة ومن به بخلاء ونحوه (قوله حل القراءة) أى ولو كانت من امرأة كما في المجموع قال في التحفة قيل لان استماع القراءة مشروعة لذاته واقتران الحرمة به انما هو لمر وض الشهوة وقد ينفيه قوله لعدم السجود للقراءة في غير قيام الصلاة لكراهتهما ولا لقراءة الجنب لحرمتها فالوجه التعليل بان المدار كما علم من كلامهم على حل القراءة والسماع أى عدم كراهتهما بخلافها برفع الصوت بمحضرة أجنب وبخلافه مع خشية فتنة أو تلذذه فيما يظهر وقد يجاب بان الكراهة والحرمة في ذنبك لذات كونها قراءة بخلاف ما في المرأة مطلقاً انتهى كلام التحفة (قوله أى عدم كراهتهما) قال في شرح العباب ولا يرد السجود لقراءة السورة قبل الفاتحة مع كراهتهما لان القيام محل القراءة في الجلة كما صرحوا به فاعتقر فيه ما لم يعتقر

به فاعتقر فيه لم يغتفر في غيره ونقله الكردى عن الأيعاب وكذا قرأته في الثالثة والرابعة قال ع ش لعدم
التهنى فيها وإن لم تكن مطلوبة وفرق بين عدم الطلب وطلب عدم التهنى ويؤيده قولهم أن المسبوق
يتدارك فيها القراءة بل قيل تسن القراءة فيها مطلقا كما تقدم (قوله ويتأكد السجود) أي طلبه (قوله
للمستمع) أي طالب السماع (قوله أكثر منه) أي من تأكده (قوله للسامع) أي لما تقدم عن
الشافعي وأقول ابن عباس السجدة من جلس لها وعثمان السجدة على من استمع رواها البيهقي وغيره
قال السبكي اتفق القراء على أن التلميذ إذا قرأ على الشيخ لا يسجد فإن صح ما قالوه فحديث زيد بن أبي السرحين
أنه قرأ على النبي صلى الله عليه وسلم سورة والنجم فلم يسجد حجة لهم انتهى وفيه نظر ظاهر بل لا حجة له
فيه أصلا لأن الضمير في لم يسجد للنبي صلى الله عليه وسلم كما يصرح به قول زيد قرأت على النبي صلى
الله عليه وسلم فلم يسجد وسببه بيان جواز ترك السجود كما صرح به أثمنا فترك زيد للسجود إنما
هو لتركه صلى الله عليه وسلم له وودعوى العكس المنقولة عن أبي داود عجيبة فإن قال القراء أن التلميذ
لا يسجد إذا لم يسجد لذلك قلنا لا حجة فيه أيضا لأن ترك زيد يحتمل أنه لتجوز به النسخ فلا حجة فيه
للمترك مطلقا والحاصل أن الذي دل عليه كلام أثمنا أنه ليس لكل من الشيخ والتلميذ أن ترك
أحدهما له لا يقتضي ترك الآخر انتهى تحته (قوله ولهما) أي ويتأكد السجود للمستمع والسامع
(قوله أن يسجد القاري) أي ولكن التأكد على السامع دون التأكد على المستمع كما مر بخلاف ما إذا لم يسجد
القاري فلا يتأكد له (قوله لما قيل) الخ تعليل لمخدوف كما قررته والقائل هو أبو بكر الصديق لأن من
أصحابنا (قوله أن يسجد هما) بيان لما قيل والضمير للسامع والمستمع (قوله متوقف على سجوده)
أي القاري فإن لم يسجد القاري فلا يسجدان على هذا القيل (قوله ولهما) أي يجوز للسامع والمستمع
فهذا كلام مستأنف لا معطوف على قوله للمستمع خلافا لما يوهمه صديقه وعبارة النهاية وإذا سجده معه فالأولى
له عدم الاقتداء به فلو فعل كان جائزا كما اقتضاه كلام القاضي والبعوى (قوله الاقتداء به) أي بالقاري وهل
يجوز للقاري أن يقتدى فيها بالسامع فيه نظر ويظهر لي الجواز سم ومع ذلك فالأولى عدم الاقتداء
كعكسه لأنه ليس مما شرع فيه الجماعة ع ش (قوله ولا يسجد المصلي لغير قراءة نفسه) أي بخلاف قراءة
نفسه فإنه يسجد قال في التمهدة نعم استثنى الإمام من قرأ بدلا عن الفاتحة لعجزه عنها آية سجدة قال فلا يسجد له
السجود لئلا يقطع القيام المفروض واعتمده التاج السبكي وجهه بأن ما لا بد منه لا يترك إلا ما لا بد منه
انتهى وفيهما نظر لأن ذلك مما يتأتى في القطع لا جنى أما هو لما هو من مصالح ما هو فيه فلا حذور فيه على أنه
لذلك لا يسمى قطعاً كما هو واضح انتهى واعتمد الرمل وفاقوا والده قول الإمام وجهه أيضاً بأن البديل
يعطى حكم مبدله فكأن الأصل لا يسجد فيه فبدله كذلك زاد سم نعم لو لم يحسن الإقراء الفاتحة فقرأه عنها ثم
عن السورة فالوجه أنه يسجد لقراءته انتهى وللإسراح أن يقول كون البديل يعطى حكم المبدل لا من كل
وجه بديل جواز قراءة الآيات المنفرقة بدل الفاتحة مع إمكان قراءة المتوالية كما نقله النووي عن النص
وكذا الأيوبي من بعدهما إذا لم تتضمن دعاء كما اقتضاه كلام الر و يأنى فليتأمل (قوله من مصلى وغيره) بيان
لغير نفسه (قوله والا) أي بأن يسجد لقراءة غيره (قوله بطلت صلاته أن علم وتعمد) أي بخلاف
الجاهل والناسي فلا تنطل لكنهما يسجدان للسهو (قوله إلا المأموم) استثناء من عدم السجود للمصلي
لغير قراءة نفسه (قوله فيسجد) أي المأموم وجوباً (قوله أن يسجد امامه) أي لأجل المتابعة
وإن ترك الإمام السجود نذوب للمأموم قضاءه بعد الفراغ من الصلاة على المعتمد كما ينسب للسامع
المؤذن وهو فيها الجائز بعد الفراغ منها وبحت أن محله إذا لم يطل الفصل فيكون المراد بالقضاء
الاداء قال ابن العماد بخلاف ما إذا قرأ المأموم آية السجدة في الصلاة فإنه لا يقضيها بعد الصلاة
والفرق أن المأموم قد خطب هو والإمام بالسجدة لقراءة الإمام فاشبهه بسجود السهو وإذا تركه
الإمام وأما قراءة الغير أي غير الإمام الشامل لقراءة نفسه فلم يخاطب المأموم ولا الإمام بها حالة الصلاة فلذلك
لم يستحب قضاءها على الأصح فليتأمل (قوله وان لم يسمع) أي المأموم (قوله قراءته) أي الإمام قال
في حواشي الر وض من يسجد امامه في السرية من قيام سجدة فعله سجدة للتلاوة فإن سجدة ثانية لم يتابعه

حينئذ للمستمع أكثر من
تأكد للسامع كما في التمهدة
(قوله ولهما الاقتداء به)
أي يجوز ذلك قال في التمهدة
والأولى أن لا يقتدى به
وكتب الشوبرى في
حواشي المنهج هل يجوز
أن يقتدى بمصلى في سجدة
مثلاً فإذا سجدها فارقه
وسلم أوفى الثانية من

(ويتأكد) السجود
(للمستمع) أكثر منه للسامع
ولهما (أن يسجد القاري)
لما قيل أن يسجد هما
متوقف على سجوده ولهما
الاقتداء به (ولا يسجد
المصلي لغير قراءة نفسه)
من مصلى أو غيره ولا
بطلت صلاته أن علم
وتعمد (إلا المأموم فيسجد
أن يسجد امامه) وإن لم
يسمع قراءته

سجود السهو الظاهر نعم
أخذ من قولهم الخ (قوله
لغير قراءة نفسه) قال في
شرح العباب أول قراءة
نفسه قبل الصلاة وما لم يطل
الفصل فيما يظهر (قوله
أن علم وتعمد) في الإيعاب
بخلاف ما ذكره أوجهل
وإن لم يكن قريب عهد
بالإسلام في الثانية هي ما
إذا تخلف المأموم عن
الإمام في سجوده لقراءة
نفسه فإذا تولى المفارقة
امتنع عليه السجود لسجود
امامه

(قوله ولو علم الخ) أى علم المأموم بسجود امامه والحال أن الامام في السجود هوى المأموم وجوبا فاذا رفع رأسه والمأموم هاولزم المأموم أن يرفع مع الامام ولا يجوز له السجود ٤٤٤ حينئذ قال في الایعاب والظاهر أنه لو لم يرفع رأسه ولكن ظهر له أنه لا يدركه فيه

بأن رآه تهيأ للرفع منه أخذ في الهوى لاحتمال استمراره في السجود فان استمر واقعه وان رفع رأسه قبل وضع المأموم وجهه لزمه الرجوع معه الخ ويجرى هذا التفصيل كما في العباب وشرحه فيما

(والا) بأن سجد دون امامه ولو لقراءة امامه أو تخلف في سجوده لها وان لم يسمع قراءته (بطلت صلاته) ان علم وتعمد فيها ولم ينو المفارقة في الثانية ولو علم والامام في السجود فرفع وهو هاو أو رفع معه ولا يسجد أما المصلى المستقل بأن كان اماما أو منفردا فيسجد لقراءة نفسه في القيام ولو قبل الفاشحة ولا يكره له قراءة آيتها بخلاف المأموم

اذا هوى مع الامام لكن تأخر لعذر كضعف أو بطء حركة أو نسيان (قوله بخلاف المأموم) قال في التحفة ومنه يؤخذ أن المأموم في صبح الجمعة اذا لم يسمع لاتسن له قراءة سورتها وقراءته لماعدا آيتها يلزم منه الاخلال بسنة الموالاة انتهى والكلام في المأموم الذي لا يسمع قراءة امامه أما الذي يسمعه فتكرهه

بل يقوم (قوله والابان سجد) أى المأموم وحده (قوله دون امامه) يعنى لم يسجد الامام (قوله ولو لقراءة امامه) أى فبالاولى اذا كان سجوده لقراءة غير الامام من نفسه أو غيره (قوله أو تخلف عنه في سجوده) أى الامام (قوله لها) أى للتلاوة يعنى تخلف المأموم عن الامام عن السجود للتلاوة (قوله وان لم يسمع قراءته) انظر ما ضابط التخلف وينبني البطلان بامتداده في القيام قاصدا ترك السجود مع شروع الامام في الهوى لان استمراره المذكور شروع في البطل الذي هو ترك السجود مع الامام سم وسيأتى ما يوافق (قوله بطلت صلاته) أى المأموم يرفع الامام رأسه من السجود ان لم يقصد عدم السجود معه ويجزى هوى ان قصد وهذا في الثانية وأما في الاولى فتبطل بمجرد هوى أى المأموم وهذا اذا قصد السجود ابتداء أو الا فتبطل اذا وضع وجهه مع بقية الاعضاء والتعامل والتكيس وان لم يطمئن كما مر نظيره هذا ويحتمل أن يكتفى هنا بمجرد وضع الجهة أفاده الحلبي (قوله ان علم وتعمد فيها) أى في صورتين وهذا تقييد للبطلان وذلك للمخالفة الفاشحة مع انتقاله من واجب الى سنة بخلافه فيما اذا ترك التشهد الاول أو القنوت فانه انتقل من واجب الى واجب فلم ينظر له محس المخالفة وأما المأهول والناسي فلا تبطل صلاتهما بذلك قال في الایعاب وان لم يكن قريب عهد بالاسلام (قوله ولم ينو المفارقة في الثانية) أى في صورة التخلف عن الامام فان نواه لم تبطل صلاته بالتخلف عنه وكذا لو نوى المفارقة في الاولى لا تبطل صلاته بسجوده كما أفاده في شرح العباب وعليه فهو مشكل بأن المأموم بعد فراقه غايته أنه منفرد والمنفرد لا يسجد لقراءة غيره ومن الغير الامام وأجيب بالفرق بينهما لان قراءة الامام تتعلق بالمأموم ولذلك يطلب الاصغاء لها فنزلت قراءة الامام منزلة قراءته فليتأمل (قوله ولو علم) أى المأموم بسجود امامه (قوله والامام في السجود) أى والحال أن الامام في السجود (قوله فرفع وهو هاو) أى رفع الامام عن السجود في حالة هوى المأموم (قوله رفع معه ولا يسجد) أى لا يعصى لسجوده قال في حواشي الروض لان سجود التلاوة يفعل لمتابعة الامام وقد زالت برفع رأسه قال في الایعاب والظاهر أنه لو لم يرفع رأسه ولكن ظهر له أنه لا يدركه فيه بأن رآه تهيأ للرفع منه أخذ في الهوى لاحتمال استمراره في السجود فان استمر واقعه وان رفع رأسه قبل وضع المأموم وجهه لزمه الرجوع معه الخ ويجرى هذا التفصيل فيما اذا هوى مع الامام لكن تأخر لعذر كضعف أو بطء حركة أو نسيان تأمل (قوله أما المصلى المستقل) مقابل لقول المتن الا المأموم الخ (قوله بأن كان اماما أو منفردا) تصوير للمصلى المستقل (قوله فيسجد لقراءة نفسه) أى لا لقراءة غيره والابطلت كما مر نعم ان قرأها المصلى فركع ثم بدله أن يسجد لم يجز لانه رجوع من فرض الى سنة فلم يبلغ حد الرأى جاز أو هوى ليسجد ثم بدله فترك بأن عاد الى القيام جاز لانه كما قال الرافعي مسنون فله أن لا يتمه كما أنه لا شرع فيه وكاله أن يترك التشهد الاول (قوله في القيام) أى أو بدله بخلاف غيره لانه غير مشروع (قوله ولو قبل الفاشحة) أى لما مر أنه محل القراءة في الجملة (قوله ولا يكرهه) أى للمصلى المستقل (قوله قراءة آيتها) أى السجدة حتى في السرية كما يؤخذ من كلامه الآتى (قوله بخلاف المأموم) فانه يكره قراءة آيتها لعدم تمكنه من السجود قال في التحفة ومنه يؤخذ أن المأموم في صبح الجمعة اذا لم يسمع لا يسن له قراءة سورتها وقراءته لماعدا آيتها يلزم منه الاخلال بسنة الموالاة انتهى وخالفه الرملى وكذا العلامة الزياى بل وقع بينه وبين الشارح مناقشة وذلك أنه جاء في المسجد الحرام واحد من المدرسين المصريين وخالف الشارح في ذلك فقال له المدرس من قال هذا فقال اذا رحلت الى بلدك فانظر رجاء المدرس الى الزياى وهو حينئذ في المسجد الحرام فسأله عن ذلك فقال له الزياى اذا لم يسمع يسن له قراءة سورتها أخذنا من قولهم في صفة الصلاة ولا سورة للمأموم بل يستمع فان بعد أو كانت سرية قرأ فقال المدرس ان ابن حجر يخالف في ذلك فذهب الزياى الى الشارح فسأله عن ذلك فقال الشارح له قال في لروضة يكره للمأموم قراءة آيتها وعلوه بعدم التمكن من السجود بل قال الشيخ أبو حامد تبطل الصلاة بها فقال له الزياى ماذا كر في صفة

القراءة مطلقا وقد خالف ابن حجر الجمال الرملى فجري على أن المأموم اذا لم يسمع قراءة الامام بقرا سورتها وقد جرى بين ابن الصلاة حجر وشخص من المدرسين المصريين نزاع فيها فقال له المدرس من قال هذا فقال له اذا رحلت لبلدك فانظر رجاء المدرس للزياى وهو

بالحرم المكي فسأله عن ذلك فقال له الزيادي اذالم يسمع يسن له قراءة سورتها أخذ من قولهم في صفة الصلاة ولا سورتها لموم بل يستمع فان بعد أو كانت سره أو قال المدرس للزيادي ابن حجر يخالف في ذلك فذهب الزيادي الى ابن حجر فسأله عن ذلك فقال ابن حجر للزيادي قال في الروضة بكرة للموم قراءة آتيا وعلموا بعدم التمكن من السجود بل قال الشيخ أبو حامد تبطل الصلاة بها قال الزيادي فقلت له ما ذكر في صفة الصلاة فقال ابن حجر ذلك عام وهذا خاص والخاص مقدم على العام انتهى حكى ٤٤٥ هذا الزيادي في شرحه على محرر الرافعي

(قوله لكل) أي من منفرد أو امام أو مأموم قال في الإيعاب ولا يجوز له السجود لها ولو بعد مفارقتها أو سلامه وان قصر الفصل خلافا لما نقله الزركشي وغيره لما مر أن الشرط عدم كراهة القراءة والاستماع انتهى (قوله) أي لمنه

وبكره لكل مصل الاصفاء الى قراءة غيره الا المأموم لقراءة امامه ويسن للإمام تأخير السجود في السرية الى السلام (ويذكر السجود) ندبا (بتكر السجود) ولو في مجلس وركعة لتجدد السبب مع توفية حكم الاول فان لم يوفه كفي لهما سجدة

ويسن للإمام الخ) أطلقه كما في التمهيد وفتح الجواد قال في الامسداد وان طال الفصل كما اقتضاه اطلاقهم وصرح به بعضهم انتهى وفي الإيعاب هو قريب قال خنيزح يستثنى ذلك من قولهم لا تقضى الى

الصلاة فقال الشارح ذلك عام وهذا خاص والخاص مقدم على العام فسكت (قوله ويكره لكل مصل) أي من امام ومنفرد ومأموم (قوله الاصفاء الى قراءة غيره) أي لانه يشغلهم عن صلاته ولعدم تمكنهم من السجود اذ لا يجوز لهم السجود لها ولو بعد مفارقة المأموم أو سلامه وان قصر الفصل خلافا لما نقله الزركشي وغيره لما مر أن الشرط عدم كراهة القراءة والاستماع أفاده الزركشي عن الإيعاب (قوله الا المأموم لقراءة امامه) أي فانه يسن له الاصفاء لقراءة امامه ويجب السجود ان سجد الإمام ان لم يفارقه قال الزركشي فاذا فارقته امتنع عليه السجود لسجود امامه انتهى فليتأمل (قوله ويسن للإمام) أي للمنفرد (قوله تأخير السجود) أي بشرط قصر الفصل (قوله في السرية الى السلام) يعني الى الفراغ من تلك الصلاة وذلك لئلا يشوش على المأمومين ويؤخذ من هذا التعليق أن الجهرية كذلك اذا بعد بعض المأمومين عن الإمام بحيث لا يسمع قراءته ولا يشاهد أفعاله كما في المسجد الحرام والمسجد المدني وغيرهما من الجوامع العظام أو أخفى جهرا أو وجد حائل أو صم أو نحوها وهو ظاهر من جهة المعنى ويؤخذ منه أيضا انه لو أمن التشويش لفقه المأمومين ندب فعلها من غير تأخير وليس يبعد هذا وقد اعترض سن التأخير المذكور بما صرح أنه صلى الله عليه وسلم سجد في الظهر للتلاوة وبجواب بانه كان يسمعهم الاية فيها أحيانا فلم يله أسسمهم آتيهم فقام من عليهم التشويش أو قصد بيان جواز ذلك (قوله وبكر السجود) أي طلبه من ذكر (قوله بتكر القراءة) أي وكذا بتكر رسام آتيا (قوله ولو في مجلس وركعة) أشار بلو الى خلاف فيه في المنهاج ولو كرر آتيا في مجلسين سجد لكل وكذا المجلس في الاصح وركعة كمجلس وركعتان كمجلسين قال في المغني والثاني تكفيه السجدة الاولى عن المرة الثانية كالأولى أن يسجد الاولى والثالث ان طال الفصل سجد لكل مرة والا كفاه سجدة عنها قال في العمدة وعليه الفتوى الا انه قال ان الفتوى على الثاني كما قاله المصنف في المجموع بل نسب ذلك الى السهو (قوله لتجدد السبب) أي وهو القراءة أو السماع لآية السجدة (قوله مع توفية حكم الاول) أي وهو السجود وعلم منه ومما مر أن محل الخلاف اذا سجد الاولى ثم كرر الآيات فسجد ثانيا أم لو كرر رها قبل السجود فانه يقتصر على سجدة واحدة قطعا كما ذكره الشارح (قوله فان لم يوفه) أي حكم الاول بأن لم يسجد (قوله كفي لهما) أي للاول والثاني ومثله الثالث والرابع وهكذا (قوله سجدة) أي أن نوى الكل أو أطلق والافلما نواه فقط أخذ اماما في نظير ذلك فيما لو تعدد السهو ثم محل ذلك ان قصر الفصل بين الاولى والسجود ومقتضى التعبير بكفي جواز تعدد ما يقول الجورجى كابي ز رعة لا يسجد الامرة واحدة يرد بقولهم لو طاف أسابع ولم يصل عقب كل سنة من فضلاء عن الجواز أن يوالي ركعاتها كما والاهاق يقال بمثلها هنا الان يفرق بالمساحة في سنة الطواف كما غفر فيها التأخير الكثير بخلاف ما هنا انتهى أفاده الشارح والرملي قال غ ش والاصل عدم الفرق فيقال بالسنة هنا انتهى وقد يقال بعد وضوح الفرق لا وجه للعمل بالاصل فليتأمل

آخر ما قاله وفي النهاية للجمال الرملي محله اذا قصر الفصل انتهى وسبقه اليه غيره كشيخ الاسلام والمزهد والاسنوني وغيرهم وهو ظاهر وقد وافق عليه في التحفة فيما ذكره الامام قال فيسن للمأموم بعد السلام ان قصر الفصل لما يأتي من فواتها بطوله ولو لم يذللها لا تقضى على المعتد انتهى فكذلك في صورتنا وان جرى في شرح العباب ان الطول لا يضرب فتنبه له قال في شرح العباب وذلك لئلا يشوش على المأمومين ومنه يؤخذ أنه لو آمنه لفقه المأمومين ندب له فعلها من غير تأخير وليس يبعد انتهى (قوله بتكر القراءة) قال في الإيعاب وكذا بتكر رسام آتيا الخ (قوله كفي لهما سجدة) قال في شرح العباب واحدة لكل ان نوى الكل أو أطلق والافلما نواه فقط فيما يظهر أخذ اماما في نظير ذلك فيما لو تعدد السهو انتهت واعتمد فيه ان له أن يعدد السجود بعدد القراءة وفي الامداد قضية تعبيرهم بكفاه انه يجوز زله التكرير وقول الشارح كابي ز رعة لا يسجد الا واحدة يرد بقولهم لو طاف أسابع ولم يصل عقب كل سنة من فضلاء عن الجواز أن يوالي ركعاتها كما والاهاق يقال بمثلها هنا انتهى وفي فتح الجواد له أن يذكر السجود بعدها كما بينته في ما هنا انتهى وعبارة النهاية نحو عبارة الامداد لكنه قال الان يفرق بالمساحة في سنة الطواف كما غفر وفيها التأخير الكثير بخلاف ما هنا انتهى وهذا كان يختلج في صدرى قبل وقوفى عليه وظاهرا نه يشترط في

مستثنان أن لا يطول الفصل بين كل مرة وسجودها (قوله ومن يكر للتحفظ) في شرح العباب قال الأذري ويحتمل أن يفرق بين من يكرها للتحفظ فيكفيه مرة ثلاثين قطع من قراءته وحفظه ومن يكرها للتدبر والایمان فيعيد ما انتهى وهو قريب لكن كلامهم يخالفه فلا فرق انتهى كلام شرح العباب (قوله والا) أي وان لم يأمن التشويش كما في المساجد العظام ولوفي الجهرية ويسن له حينئذ تأخيرها بعد الصلاة حيث لم يطل الفصل كما علم مما سبق (قوله والا ٤٤٦ اذا قرأها) الخ لم يبين الشارح في هذا الكتاب حكم ما اذا قرأها في غير هذين المحلين بقصد

السجود فقط وظاهر الامداد والایاب عدم الصحة وعبارة الامداد ولو قرأ بقصد السجود لم

ومن يكر للتحفظ كغيره وانما يسن للامام التكرير للسجود ان آمن التشويش على المأمومين والالم يسن له ذلك ويسن أن يسجد حيث قسراً آية السجدة على ما مر (الاذا قرأها في وقت الكراهة) ليسجد في وقت الكراهة فلا يسجد لحرمها فيه كما مر (أو) قرأها (في الصلاة بقصد السجود فقط فلا يسجد لعدم مشر وعينها حينئذ فان فعل عامدا لم يطل صلاته) لانه زاد فيها ما هو من جنس بعض أركانها تعديا

(قوله ومن يكر للتحفظ كغيره) أي فسن له تذكير السجود لما قرأ قال الأذري ويحتمل أن يفرق بين من يكرها للتحفظ فيكفيه مرة ثلاثين قطع من قراءته وحفظه ومن يكرها للتدبر والایمان فيعيد ما انتهى وهو وجبه لكن ظاهر كلامهم أنه لا فرق ومن ذلك قراءته على الشيخ آتياً بوجوه القراءات السبعية وكذا العشرية فيستحب لكل من القارئ والشيخ السجود بعد المرات التي يكر والقارئ الآية بكلماتها نظير ما قاله فيما لو قرأ آية خارج الصلاة وسجد لها ثم أعادها في الصلاة أو عكس سجداً ثانياً لتجدد السبب تأمل (قوله وانما يسن للامام التكرير للسجود) أي بتكرير القراءة فهو تعيين للثنتين (قوله ان آمن التشويش على المأمومين) أي لكونهم قليلين وكانوا فقهاء كما مر (قوله والا) أي وان لم يأمن التشويش عليهم (قوله لم يسن له) أي للامام (قوله ذلك) أي تكرر السجود وحينئذ فسن له التأخير إلى الفراغ من الصلاة حيث لم يطل الفصل كما علم مما مر وبأني (قوله ويسن أن يسجد) الخ هذا دخول على المتن وإشارة إلى ان الاستثناء الذي قاله المصنف رحمه الله تراجع إلى قوله سابقاً أول المبحث لا إلى خصوص التكرير كما يوهبه كلامه فليتأمل (قوله حيث قرأ آية السجدة) أي وحيث سمع واستمع ذلك قال العلامة الحنفى لغير سامع الخطيب حتى لو سجد الخطيب لقراءته لا يسن للسامع السجود لانه بما فرغ قبله من سجوده فيكون معرضاً عن الخطيب تأمل (قوله على ما مر) أي من اشتراط حل القراءة والسماع أي عدم كراهتهما وان لم يندبوا به يتجدهما بحثه بعضهم أنه لو سمع قراءة في السوق سجد وان صكرهت على ان المنهي القارئ لان الكراهة خارجة لالذات القراءة ومثله يقال في الحمام (قوله الاذا قرأها) أي آية السجدة وكذا سورتها خلافاً لمن زعم بينهما فرقا (قوله في وقت الكراهة) أي في أحد الاوقات المكرهة الخمسة (قوله ليسجد في وقت الكراهة) الأولى فيه بالاضمار قال سم لو قصد سماع الآية لغرض السجود فقط فينبغي أن يكون كقراءتها لغرض السجود فقط (قوله فلا يسجد) تفريع على الاستثناء (قوله لحرمتها) أي القراءة بقصد السجود (قوله فيه) أي في الوقت المكره (قوله كما مر) أي في فصل الصلاة المحرمة من حيث الوقت وتقدم هناك تعليل الحرمة بانه مراغم للشرع بالكلية ومراعاة الكلام عليه (قوله أو قرأها) أي آية السجدة وكذا سورتها على ما مر (قوله في الصلاة بقصد السجود فقط) أي لا غير قال في التحفة وانما لا يؤثر قصده السجود فقط خارج الصلاة والوقت المكره ولان قصد عبادة لا مانع منها هنا بخلافه ثم انتهى وقضية السجود فيه وهو كذلك كما أفاده ش خلافاً لما في الكردى وسأيت أن نفا ما يوضحه (قوله فلا يسجد) تفريع على الاستثناء (قوله لعدم مشر وعينها) أي القراءة (قوله حينئذ) أي حين اذا كانت القراءة في الصلاة بقصد السجود فقط كما لو دخل المسجد في وقت الكراهة ليصلي التحفة فيه وبه يعلم ان من عبر في ذلك بالكراهة أراد بها كراهة تحرير تأمل (قوله فان فعل) أي السجود في الحالة المذكورة (قوله عامداً) أي بالحكمة بخلاف الناسي والجاهل قال ع ش ومنه ما لو أخطأ فظن غير يوم الجمعة يومها فقرأ فيه لم يقصد السجود (قوله بطلت صلاته) أي بالسجود لا بمجرد القراءة لان الشروع فيها ليس شرعاً في المبتطل كما لو عزم أن يأتي بثلاثة أفعال متوالية لا تبطل صلاته الا بالشروع فيها ع ش (قوله لانه زاد فيها) أي في الصلاة تعليل للبطلان (قوله ما هو من جنس بعض أفعالها تعدياً) أي وهو السجود اذا الصلاة منه عن زيادة سجود

يسن بل تحرم القراءة بقصد السجود فقط في صلاة أو وقت المذكر وهو الخ فحكم بجرمة القراءة في هذين الموضعين وعدم السنية للسجود في غيرهما واذالم تسن ينبغي أن يقال لا تصح لعدم المشروعية وان كانت القراءة مباحة

فيها

وفي العباب وشرحه * فرع لا يندب ولا يكره خلاف الأذري قراءة آية

سجدة أو آيات سجديات ليسجد وحينئذ لا يسن له السجود كما علم مما مر لعدم مشروعية القراءة حينئذ كهي في صلاة الجنائز بل يكره ذلك أعنى القراءة بقصد السجود فقط تحريراً بما في الصلاة وفي أوقات كراهتها إلى آخر ما قاله وصرح بذلك شيخ الاسلام كزنا في شرح الروض وعبارته مع متنه ولا تستحب القراءة لآية سجدة أو أكثر بقصد السجود بل تذكروا القراءة لقصد في الصلاة وفي الاوقات المكرهة كما لو دخل المسجد في وقت النهي ليصلي فيه التحفة فالكراهة كراهة تحرير فبطلت الصلاة بالسجود لذلك كما أفنى به ابن عبد السلام فعلم ان محل عدم استحباب

قراءته لذلك إذا كان خارجاً عن الصلاة وعن الأوقات المكرهه وهل ينجد لها فيه نظر والاقرب لالعدم مشروعيها كالقراءة في صلاة الجنائز وانتهى وأقره الحلبي في حواشي المنهج وشيخه الزبيري في حاشيته ٤٤٧ وقال العناني في حاشيته شرح التحريم وواقعه مدر

لكن ظاهر كلام التحفة يخالفه حيث قال وانما لم يؤثر قصده أي السجود فقط خارج الصلاة والوقت المكره لانه قصد عبادة لا مانع منها بخلافه فانه انتهى فنفي كثر في التأثير وجعل ذلك عبادة ولا مانع منها فلهذا يغيب أنه يسجد الآن يقال انه أراد

بخلاف ما لو ضم الى قصده السجود قصده اصححاً من مندوبات القراءة أو الصلاة فانه لا بطلان لمشروعية القراءة والسجود حينئذ ولا بد في سجدي التلاوة والشكر من شروط الصلاة والنية مع تكبيرة الاحرام والسلام ان كانت سجدة التلاوة خارج الصلاة ويسن فيهما سائر سنن الصلاة التي يتأني مجيئها هنا

بنفي التأثير في الحرمة ولا فرق في الحرمة عند الشارح بين ألم تنزيل وغيره في صبح الجمعة وغيره واستثنى الجمال الرملي ذلك فلا حرمة فيها عنده وان محض القصد له وعبارة القليوبي ومحل السنة ان قرأ في غير لا بقصد السجود أو في

فيها لا السبب كما ان الاوقات المكرهه منهي عن الصلاة فيها لا السبب فالقراءة بقصد السجود كتعاطي السبب باختياره في اوقات الكراهة ليفعل الصلاة فيها تأمل (قوله بخلاف ما لو ضم الى قصده السجود) هذا محترم زقول المتن بقصد السجود فقط (قوله قصده اصححاً) مفعول ضم (قوله من مندوبات القراءة أو الصلاة) أي كقصد ادعاء سنة القراءة بعد الفاتحة وان علم قبل القراءة ان فيما يقرأ آية سجدة وانه يطلب منه السجود اذا قرأها عرش (قوله فانه لا بطلان) أي بسجوده قال سمعنا من سجد مع امامه ثم تبين أن الامام قرأ بقصد السجود فقط فهل تصح صلاته لان القصد مما يخفى لا يبعد نعم (قوله بمشروعية القراءة والسجود) تعليل لعدم البطلان (قوله حينئذ) أي حين اذ ضم اليه قصد اصححاً بخلاف ما مر في صورتي المتن فانه ما غير مشروعتين وأما اعتراض البلقيني ذلك بأن السنة الثابتة قراءة ألم السجدة في أولى صبح الجمعة وذلك يقتضي قراءة السجدة لتسجد فيها فردود بما مر من التعليل وبوجود سببه اذا القصد فيها اتباع السنة في قراءتها في الصلاة والسجود وذلك غير ما مر من محرم بقصد السجود فقط هذا كله في الصلاة وأما خارجها ففيه خلاف منشئ حتى ألف العلامة الحنفية رسالته في خصوص ذلك ونقل فيها عبارات كثيرة ثم قال ما معناه وأقول المعتمد ما ذهب اليه القائلون بمشروعية القراءة للمقتضية لطلب السجود وقد علمت نصريح النهاية بعدم كراهة السجود وهو يقتضي مشروعية القراءة فيكون السجود لها سنة كما صرح به عرش وايضا حنه ان نفى لكراهة يستلزم نفى الحرمة والاباحة لا يتوهم اثباتها اذ ليس لنا سجود متصرف بها وليس من ماصدقاته الواجب فانحصر نفى الكراهة في النذب المستلزم مشروعية سببه والله أعلم (قوله ولا بد في سجدي التلاوة والشكر) ذكر سجدة الشكر استطراداً ولاجل الاختصار والافكان حقه أن يذكره في الفصل الآتي وانما عبر بالابدال لشمول الركن والشروط وعبارة متن المنهج وأركانها الغير مصل تحرم وسجود وسلام وسن رفع يديه في تحريم وشروطها كصلاة وأن لا يطول فصل وهي كسجودتها انتهى (قوله من شروط الصلاة) أي السابقة في محلها ولا بد أيضاً من دخول وقتها من قراءة أو سماع آية السجدة جميعها كما مر في الإشارة اليه وعدم طول الفصل عرفاً بينها وبين قراءة الآية بأن لا يزيد على قدر ركعتين بأخف ممكن من الوسط المعتدل فان طال الفصل لم يسجد وان عذر بالتأخير لانهما من توابع القراءة مع أنه لا مدخل للقضاء فيها لانها لسبب عارض كالسجود فان لم يطل أي بها وان كان محدثاً بأن تطهر عن قرب فان لم يتمكن من التطهر أو من فعلها قرأ الباقيات الصالحات قال بعضهم قياساً على من لم يتمكن من تحية المسجد ومثلها سجدة الشكر فلي تأمل (قوله والنية مع تكبيرة الاحرام) قياساً على الصلاة وللاتباع كما أخرجه أبو داود لكن بإسناد ضعيف وذلك بأن يكبرناو بالسجدة التلاوة ولا تكفي نية السجود فقط وفي سجدة ص ينوي سجدة الشكر وان لم يتعرض لكونه شكر التوبة داود عليه السلام (قوله والسلام) أي قياساً على التحريم ولا يسن تشهد وقضية كلام بعضهم أن الجلوس للسلام ركن وهو بعيد لانه لا يجب تشهد التلاوة وسلامها بل يجوز مع الاضطجاع فهذا أولى نعم هو سنة تحفة (قوله ان كانت سجدة التلاوة خارج الصلاة) راجع للنية والسلام وأما في الصلاة فلا يجوز السلام بعدها وأما النية فلا يجب اتفاقاً كما قاله ابن الرفعة واعتمده الشارح كشيخه لان نية الصلاة منسجبة عليها بواسطة القراءة لان القراءة من الصلاة فقصد هاني جلة الصلاة متضمن لقصد السجود المترتب وبه فارق سجود السهو كما تقدم هناك بسطه وخالفهما الرملي فقال بوجوب النية هنا أيضاً وحل قول ابن الرفعة المذكو ر على التلفظ بها قال بعض المحققين وهذا الحل بعيد لان التلفظ بالنية مبطل فلا يتوهم وجوبه بتدبر (قوله ويسن فيهما) أي في سجدي التلاوة والشكر (قوله سائر سنن الصلاة) أي ويكره فيهما ما يكره في الصلاة (قوله التي يتأني مجيئها هنا) أي فيأتي بجميع ما مر في السجود نعم ان كان

صبح يوم الجمعة ولو بقصد السجود لكن قيده شيخنا الرملي بسجدة ألم تنزيل فقط وعممه شيخنا الزبيري في كل آية سجدة انتهت (قوله من شروط الصلاة) أي وعدم طول الفصل عرفاً بين آخر الآية والسجود (قوله سائر سنن الصلاة) يستقبل بوجهه مع صدره ويستتر بثوبين ويتلفظ بالنية ويسلم ثانياً وينوي الخروج والخاضعين بالتسليم ويفترش قبلها ويتورك بعدها ويضع انفه وكل يديه وركبتيه ورجليه

ويتخذى الذكرو ويوجهه أصابعه للقبلة ويضمها ويشرها ولا يكف شعره ولا يلبس القيام لها ان كان جالسا كما في التحفة والنهاية والعباب قال الشارح في شرحه ٤٤٨ بل المختار تركه كما في الروضة والمجموع وان سجد في الصلاة كبر للهوى وللرفع منها ولا

يسن له رفع يديه فيهما لعدم وروده ولا جلسة الاستراحة بعدها قال في التحفة ولا تجب لهانية وفي النهاية ونوى سجود التلاوة حتما من غير تلفظ وفي بعض نسخ النهاية موافقة الشارح لكن

في الصلاة لا يسن بعد جلسة الاستراحة لانهم لم تردوا في أيضا بالاذكار الواردة فيه من التسبيح وغيره ويزيد هنا اللهم اكتب لي بها أجرا واجعلها عندك ذخرا وضع عني بها وزرا واقبلها مني كما قبلتها من عبدك داود رواه الحاكم وصححه ويندب كما في المجموع عن الشافعي أن يقول سبحان ربنا ان كان وعذر بتألفه ولا وفي الاحياء يدعوه في سجوده بما يليق بالآية فيقول في سجدة الاسراء اللهم اجعلني من الباكين الباك والخاشعين لك وفي سجدة الم السجدة اللهم اجعلني من الساجدين لوجهك المسبحين بحمدك وأعوذ بك أن أكون من المستكبرين عن أمرك وعلى أوابك وهكذا القياس واليه الاشارة في التحفة بقوله والدعاء فيها بما يناسب سياق آيتها حسن والله سبحانه وتعالى أعلم

فصل في سجود الشكر

الاضافة بيانية لان السجود نفسه شكر أو من اضافة الجزئي الى كليهما والاصل فيه مع ما يأتي خبرا لربى وشفعت لأمي فأعطاني ثلث أمي فسجدت شكر الربى ثم رفعت رأسي فسألت ربى لأمي فأعطاني ثلث أمي فسجدت شكر الربى ثم رفعت رأسي فسألت ربى لأمي فأعطاني الثلث الآخر فسجدت شكر الربى روى أبو داود بإسناد حسن وسجد أبو بكر رضي الله عنه عند فتح اليمامة وقتل مسيلمة الكذاب وسجد عمر رضي الله عنه عند فتح اليرموك وسجد علي رضي الله عنه عند رؤية ذي الدين قتيلا بالنهر وان (قوله) ويسن سجود الشكر (الخ) ويستحب أيضا أي مع سجود الشكر كما صرح به في المجموع الصدقة والصلاة للشكر وزاد لفظة أيضا ليفيد ما نقلته عن المجموع لكن الخوارزمي تعيد البغوي الذي كرا لاستحباب ما ذكر فهم من كلام شيخه خلافا فقال لو أقام التصدق وصلاة ركعتين مقام السجود كان حسنا انتهى أسنى مع المتن وينوى بهذه الصلاة التطوع لانبية الشكر خلافا لما يوهمه كلامه قال غش أخذ اجماع كروه في الاستسقاء من انه ليس لنيا صلاة سببها الشكر فليأتمل (قوله) عند هجوم نعمة ظاهرة من حيث لا يحتسب (أي لا يدري) قال في التحفة وليس الهجوم مغني عن القيد بعبء ولا تغلبهم بالولد منافيا للاخير خلافا لراعيهما لان المراد بهجوم الشيء مفاجأة وقوعه الصادق بالظاهر وما لا ينسب عادة لتسببه وضدهما وبالظاهر أن يكون له وقع عرفا وبالاخير ان لا ينسب وقوعه في العادة لتسببه والولد وان تسبب فيه لكنه كذلك تأمل (قوله) سواء توقعها (أي النعمة المذكورة) (قوله) قبل ذلك (أي قبل هجومها) (قوله) أم لا (أي لم لم توقعها مرة واحدة فالمراد بالهجوم حصولها في وقت لم يعلم وقوعها فيه وان كان بتوقعها وترقبها فلا منافاة بين الهجوم والتوقع لان التوقع في أي وقت كان فليأتمل (قوله) وسواء كانت (أي النعمة المذكورة) (قوله) أول نحو ولده (أي كاخيه وشيخه وتلميذه) (قوله) أم لعامة المسلمين (أي كنزول المطر عند القحط ونصرة عساكر المسلمين على الكفار) (قوله) وذلك (أي النعمة الظاهرة) (قوله) كحدوث معرفة (أي خلافا لشيخ الاسلام في التمثيل به اشارة الى التنظير في كلام شيخه قال في التحفة وأما اخراج الباطنة ففيه نظر ظاهر لانها من أجل النعم فالذي يتجه السجود لحدوثها انتهى بتصرف (قوله) أو ولد (أي ولو ميتا لانه ينفع في الآخرة وأخذ منه أن يكون نفع فيه الروح اذ هو الذي يبعث يوم القيامة وينفع ان أذن الباري كردى قال القليوبي لا يسن ذلك بحضرة عقيم وكذا كل نعمة بحضرة من ليس له مثلها (قوله) أو نحو أخ (قوله) نفعه الشيخ عميرة عن بحث الاسنوى وأقره (قوله) أوجاه أو مال (أي بشرط حلها والام يكن ذلك نعمة قاله الكردي وسيأتي ما يوافق (قوله) وان كان له مثله (أي فلا يتوقف طلب السجود لذلك كونه من نحو فقير مثله

فصل

في سجود الشكر (ويسن سجود الشكر عنده هجوم نعمة) ظاهرة من حيث لا يحتسب سواء توقعها قبل ذلك أم لا وسواء كانت له أول نحو ولده أم اعامة المسلمين وذلك كحدوث معرفة أو ولد أو نحو أخ أو جاء أو مال وان كان له مثله المعروف للجمال الرملى والنهاية خلافا ويلزمه أن ينتصب قائما ثم يركع لان الهوى من القيام واجب زاده في النهاية وسن أن يقرأ قبل ركوعه في قيامه شيئا من القرآن انتهى والله أعلم

فصل في سجود الشكر

(قوله) كحدوث معرفة (قوله) أو ولد (أي ولو ميتا لانه ينفع في الآخرة وأخذ منه أن يكون نفع فيه الروح اذ هو الذي يبعث يوم القيامة وينفع ان أذن الباري كردى قال القليوبي لا يسن ذلك بحضرة عقيم وكذا كل نعمة بحضرة من ليس له مثلها (قوله) أو نحو أخ (قوله) نفعه الشيخ عميرة عن بحث الاسنوى وأقره (قوله) أوجاه أو مال (أي بشرط حلها والام يكن ذلك نعمة قاله الكردي وسيأتي ما يوافق (قوله) وان كان له مثله (أي فلا يتوقف طلب السجود لذلك كونه من نحو فقير مثله

(قوله)

النعمة والنعمة يكونها ظاهرين ليخرج الباطنين كالعرفه وستر المساوي أفتى في التحفة وخرج بالظهور وما لا وقع له كحدوث درهم لفقير واندفاع مالا وقع لاندفاعه عادة أو أصابه وأما اخراج الباطنة كالعرفه وستر المساوي ففيه نظر ظاهر لانها من أجل النعم فالذي يتجه السجود لحدوثها انتهى (قوله) أو ولد (أي ولو ميتا لانه ينفع في الآخرة وأخذ منه أن يكون قد نفع فيه الروح اذ هو الذي يبعث يوم القيامة وينفع (قوله) أوجاه أو مال (بشرط حلها ما قال في التحفة كما هو واضح زاده في شرح العباب والام يكن ذلك نعمة اذهي ما لا يلم النفس من غير عتق بده عليه في الأجل ومن نعمة قليل لانعمة لله على كافر وانما هي ملاذ واستدراج انتهى

(قوله وقدم غائب) قال في الايعاب يحل الفرع بقدمه وبعد نعمة ونصر على عدو أي بشرط الحل كما في التحفة والنهاية (قوله عن ذكر) أي عنه وعن نحو ولده أو عن عامة المسلمين (قوله وكستر المساوي) أي عن أعين الناس حاجي وفيه التنظير في كلام شيخه السابق (قوله وبما بعده) هو قوله من حيث لا يحتسب (قوله في حصول الولد) أي لوجود الوطء في كثير مع عدم وجود الولد فوجوده معدود في العادة نعمة ظاهرة لا دخل له فيها قال في الايعاب وأيضا فهو وان تسبب في أصل الولد فلا تسبب له في خلقه ونفع ٤٤٩ الروح فيه وسلامته حيا إلى الولادة انتهى وقوله وسلامته حيا الخ

بخالف ما سبق عن الشورى
(قوله والعافية بالدواء) في
الايعاب وان تسبب فيها
بالمداواة لا تنسب إلى فعله

وقدم غائب ونصر على
عدو (واندفاع نعمة)
ظاهرة من حيث
لا يحتسب توقعها أم
لا عن ذكر كنجاة من نحو
غرق أو حريق وكستر
المساوي لما صح أنه صلى
الله عليه وسلم كان إذا جاءه
أمر يسره خرسا جادا
وخرج بالظاهرين مالا
وقع له عادة كحدوث
درهم وعدم رؤية عدو
حيث لا ضرر فيها وبما
بعده ما وتسبب فيها تسببا
تقضي العادة بحصولها
عقبه ونسبها إليه فلا
سجود حينئذ فعلم أنه
لا نظر لتسببه في حصول
الولد بالوطء والعافية بالدواء
وبالهجوم المراد به الحدوث

ألبته بخلاف من انجر فان
حصول الرجح ينسب إلى
فعله عادة فلا يسجد له إلا
ان فرض أنه رجح كثيرا
يعتد مثله فلا يسجد له

(قوله وقدم غائب ونصر على عدو) أي أو شفاء مريض أو وظيفة دينية وكذا دينية على ما بحثه سم والشرط في الجميع أن يكون حلالا في حواشي الرشيدى على النهاية وصورته في الجاه أن لا يكون منصب ظالم وفي النصر أن لا يكون العدو ومحقا في قدم الغائب أن لا يترتب على قدمه مفسدة وفي شفاء المريض أن لا يكون نحو ظالم وكذا يعتبر في الولد أن لا يكون فيه شبهة انتهى لما تقدم أن النعمة ما لا يلزم النفس من غير عقوبة عليه في الأصل (قوله وان دفاع نعمة) معطوف على نعمة والواو بمعنى أو والنعمة بكسر النون وسكون القاف المكافاة بالعقوبة (قوله ظاهرة من حيث لا يحتسب وقوعها) أي على قياس ما مر (قوله أم لا) أي لم يتوقعها (قوله عن ذكر) أي عنه أو عن نحو ولده أو عن عامة المسلمين والجار والمجرور متعلقان بدفاع (قوله) كنجاة من نحو غرق أو حريق أي مما الغالب وقوع الهلاك فيه كهدم (قوله وكستر المساوي) أي عن أعين الناس خلافا لشيخ الإسلام أيضا قال في المصباح وبدت مساوية أي تقاضيه ومعاينه والمساءة ضد المسرة وأصله مسوأة على مفهولة بفتح الميم والين ولهذا ترد الواو في الجميع فيقال هي المساوي لكن استعمل الجميع مخفقا (قوله لما صح أنه صلى الله عليه وسلم) الخ دليل لأصل سنية سجود الشكر (قوله كان إذا جاءه أمر يسره خرسا جادا) أي شكر الله تعالى على هذه النعمة ورواه ابن حبان في دفع الثمرة وقد سجد أيضا لما جاءه كتاب على رضى الله عنه من اليمن وكذلك ما أخبر به جبريل أن من صلى عليه واحدة صلى الله عليه عشر أو غير ذلك (قوله وخرج بالظاهرين) أي التقيدهم في جانب النعمة والنعمة المذكور وهو منقول عن الشافعي والأصحاب وحزم به جميع وان قال الاستوى الظاهر خلافه واعتبر به الجوجرى (قوله مالا وقع له عادة) أي من النعمة والنعمة (قوله كحدوث درهم) أي لغیر مضطر وهذا تمثيل للنعمة التي لا وقع لها ولهذا قال الامام اشترط في النعمة أن يكون لها بال أي وقع وخطر (قوله وعدم رؤية عدو) حيث لا ضرر فيها أي في الرؤية وهذا تمثيل للنعمة التي لا وقع لها (قوله وبما بعده) عطف على بالظاهرين أي وخرج بما بعده وهو من حيث لا يحتسب فيها وهذا القيد مذكور في الروضة والمحرر ونازهما الاستوى واعتبر به ابن المقرئ فخره في روضه وتبعه على المنازعة الجوجرى قال ابن العباد وهو قيد لا بد منه (قوله ما تنسب فيها) أي في حصول النعمة وان دفاع النعمة (قوله تسببا تقضي العادة بحصولها) أي النعمة وان دفاع النعمة (قوله عقبه) أي السبب (قوله ونسبها إليه) بالجرح عطف على حصولها وذلك قبض الاملاك وحذاذ الشار وحصد الزرع وحصول الارباح بالبيع والشراء ونحوها فانها يمكن من حيث يحتسب (قوله) فلا سجود حينئذ أي حين اذ تسبب فيها الخ (قوله فعلم) أي من قوله تقضي العادة الخ (قوله أنه لا نظر لتسببه) أي الشخص (قوله في حصول الولد بالوطء) أي لوجود الوطء في كثيره بل في القليل والهار مع عدم حصول الولد فوجوده معدود في العادة نعمة ظاهرة لا دخل له فيها قال في الايعاب وأيضا فهو وان تسبب في أصل الولد فلا تسبب له في خلقه ونفع الروح فيه وسلامته حيا إلى الولادة فليأمل (قوله والعافية بالدواء) أي وحصول العافية بالدواء فانه وان تسبب فيها باستعمال الدواء لا تنسب إلى فعله ألبته بخلاف من انجر فان حصول الرجح ينسب إلى فعله عادة فلا يسجد له إلا ان فرض أنه رجح كثيرا يعتد مثله فلا يسجد له بالسجود له حينئذ لانه من حدوث المال السابق وكذا يقال فيمن زرع أو غرس وفي نحو بالجرصة للهجوم والحدوث مرفوع بالمراد وقوله استمرار فاعل خرج المقدر وقوله وان دفاع البحر معطوف على النعم أي واستمرار اندفاع النقم كإيد لك على هذا تعبير التحفة بقوله وأخرجه بالهجوم فيها ما استمرارها انتهى ثم هذا قد أقره الشارح كثيرا وكذلك الحال الرمل وشيخه شيخ الإسلام ذكرنا وغيرهما وقال في التحفة عقبه كذا قيل وقد يعر كل عليه قوتهم في مواضع لا نظر لذلك لأن امر به الا اذا لم يعارضه ما هو أهم منه فالوجه التعليل بأن ذلك لم يرد له نظير بخلاف الهجوم بعقوبته المذكورين انتهى وقوله بعقوبته المذكورين يريد بهما الظهور ومن

٥٧ - رمسى - في
السجود له حينئذ لانه من حدوث المال السابق وكذا يقال فيمن زرع أو غرس وفي نحو
زيادة النيل ان وقف عن بان زيادته ثم زاد على خلاف العادة انتهى كلام الايعاب (قوله وبالهجوم) أي وخرج بالهجوم (قوله والمراد به)
بالجرصة للهجوم والحدوث مرفوع بالمراد وقوله استمرار فاعل خرج المقدر وقوله وان دفاع البحر معطوف على النعم أي واستمرار اندفاع
النقم كإيد لك على هذا تعبير التحفة بقوله وأخرجه بالهجوم فيها ما استمرارها انتهى ثم هذا قد أقره الشارح كثيرا وكذلك الحال الرمل
وشيخه شيخ الإسلام ذكرنا وغيرهما وقال في التحفة عقبه كذا قيل وقد يعر كل عليه قوتهم في مواضع لا نظر لذلك لأن امر به الا اذا لم يعارضه ما هو
أهم منه فالوجه التعليل بأن ذلك لم يرد له نظير بخلاف الهجوم بعقوبته المذكورين انتهى وقوله بعقوبته المذكورين يريد بهما الظهور ومن

حيث لا يحتسب وقد علم ان التحفة لم تخالف غيرها في الحكم بل في التعليل وعلى ذلك الحلبي بأنهم لم يوجد جديلا ان لم يكونا انتهى (قوله فاسق) أقر الشارح في فتح الجواد صاحب الارشاد على التعبير بالفاسق وأبدل شيخ الاسلام العاصي في المنهاج بالفاسق ثم قال وتعبيرى بالفاسق أولى من تعبيرة بالعاصي لشمول المعصية الصغير بغير اصرار مع انه لا يسجد لرؤية مرتكبها انتهى وكتب الحلبي في حاشيته قوله بغير اصرار ومع اصرار ولم تغلب معاصيه التي يتجاهر بها طاعاته لانه لا يفسق بالاصرار بل لابدان تغلب طاعاته معاصيه انتهى مع ان الحلبي اعتمد السجود بالصغير تبعا رملى وقال في الايعاب عدل أى صاحب العباب عن تعبیرهم بالعاصي الى الفاسق تبعا للكثيرين قال أبو زرعة وغيره وهو متعين وعليه فلا يسجد لرؤية ٤٥٠ مرتكب صغيرة وان أصر إلا ان غلبت معاصيه التي يتجاهر بها طاعاته لم أطلق السجود لرؤية المصر

مرفوع المراد (قوله استمرار النعم) فاعل خرج المقدر (قوله واندفاع النعم) بالجر عطف على النعم أى واستمرار اندفاع النعم بذلك على هذا التقرير عبارة التحفة بقولها وخرج بالهجوم فبهما استمرارهما كالاسلام والعافية فليستأمل (قوله فلا يسجد له) أى لما ذكر من استمرار النعم واستمرار اندفاع النعم (قوله لاستغراقه) أى السجود لذلك (قوله العمر في السجود) أى يؤدى الى استغراقه فيه كذا قيل وقد يعكس عليه قولهم في مواضع لا نظر لذلك لانا لا نأمر به الا اذا لم يعارضه ما هو أهم منه فالوجه التعليل بأن ذلك لم يرد له نظير بخلاف الهجوم بقيد المذكورين قاله في التحفة وأراد بقوله بقيد المظهر من حيث لا يحتسب وقد علم من ذلك أن التحفة لم تخالف في الحكم بل في التعليل فقط وعلى بعضهم بأنهم لم يوجد جديلا ان لم يكونا فليستأمل (قوله ويسن) أى سجود الشكر (قوله أيضا) أى كما سبق لهجوم النعمة واندفاع النعمة (قوله لرؤية فاسق متظاهر بفسقه) أى متجاهر به هذا ما نقله ابن الرفعة في الكفاية عن الانحباب وارتضاه الامنوى فلا يسجد لرؤية مرتكب الصغيرة حيث لا اصرار لعدم فسقه قال في الايعاب وقول الزركشي كالأدري المتجه عدم الفرق بين المتجاهر وغيره كما أطلقه الرافعي ظاهرا من حيث المعنى لما علمت أن المنقول خلافه ويوجه بأن الاخفاء أفاده نوع احترام ألا ترى انه يجوز غيبة الفاسق المتجاهر بخلاف غيره ثم قال وعدل أى المزجد عن تعبيرة بالعاصي الى الفاسق تبعا للكثيرين منهم ابن المقرئ في الارشاد وصاحب الهجة حيث قال فيها ورؤية الفاسق وليعلن به * والمتبلى سر الكسر قلبه

قال أبو زرعة وغيره وهو متعين وعليه فلا يسجد لمرتكب صغيرة وان أصر إلا ان غلبت معاصيه التي يتجاهر بها طاعاته خلافا لمن أطلق لرؤية المصر لانه لا بالاصرار بل بالغلبة المذكورة انتهى بزيادة (قوله ومنه الكافر) أى بل هو أفسق الفاسق ولو تذكرت رؤيته أمالورأى جملة من الكفار دفعة فيكفى لرؤيتهم سجدة واحدة كما هو ظاهر (قوله قياسا على سجوده صلى الله عليه وسلم) الخ لتعليل لسن السجود لرؤية الفاسق (قوله لرؤية المبتلى الآتى) أى قريبا (قوله ومصيبة الدين) أى بالمعاصي والكفر والعياذ بالله تعالى (قوله أشد من مصيبة الدنيا) أى ولهذا قال صلى الله عليه وسلم اللهم لا تجعل مصيبتنا في ديننا وفي الحديث مصيبة في المال ولا مصيبة في الولد ومصيبة في الولد ولا مصيبة في النفس ولا مصيبة في النفس ولا مصيبة في الدين (قوله فطلب منه السجود) تفرع على قوله ومصيبة الدين (قوله شكر على السلامة من ذلك) أى من مصيبة الدين وقد أمرنا بالسجود على السلامة من مصيبة الدنيا لرؤية المبتلى فعلى السلامة من مصيبة الدين لرؤية الفاسق والكافر أولى تأمل (قوله ويظهرها) أى السجدة ولو ذكر الضمير لكان أولى (قوله للمتظاهر المذكور) أى وكذا يستحب الاظهار لهجوم النعمة واندفاع النعمة مالم يكن محضرة من يتضرر كما مر قال ابن يونس وعندي أنه لا يظهرها

لانه لا يفسق بالاصرار بل بالغلبة المذكورة كما سيأتى انتهى كلام الايعاب وقال في التحفة بعد أن فسر العاصي في المنهاج

استمرار النعم واندفاع النعم فلا يسجد له لاستغراقه العمر في السجود (و) يسن أيضا (لرؤية فاسق متظاهر بفسقه ومنه الكافر قياسا على سجوده صلى الله عليه وسلم لرؤية المبتلى الآتى ومصيبة الدين أشد من مصيبة الدنيا فطلب منه السجود شكر على السلامة من ذلك (ويظهرها للمتظاهر) المذكور

بالكافر أو الفاسق المتجاهر مانعه قال الأدرسي أو مستتر ولو على صغيرة لان مصيبة الدين أشد انتهى فظاهر هذا الاطلاق يخالف ما سبق إلا أن يقيد بغلبة معاصيه طاعاته ويدل على التقييد كلامه

في الامداد وعبارته وأفهم تعبيرة كاصله وغيره بالفاسق انه لا يسجد لرؤية العاصي مطلقا قال أبو زرعة لجدد وغيره وهو متعين ومن الفاسق المصر على صغيرة ان غلبت معاصيه طاعته والا فلا انتهى وأما الجلال الرملى فعنده يسجد لرؤية مرتكب الصغيرة مطلقا ونقله عن افتاء والده واقعه عليه الزيادة وغيره (قوله شكر على السلامة) ظاهره ان المبتلى بالفاسق لا يسجد به يصرح كلام التحفة وفي فتح الجواد وفي سجود الفاسق لرؤية فاسق آخر تفصيل في الاصل انتهى والذي ذكره في الاصل هو قوله الذي يظهر انه ان يقصد زجره سجود مطلقا أو الشكر على السلامة مما ابتلى به لم يسجد ان كان مثله من كل وجه أو فسق الرائي أقبح انتهى وعلى هذا جرى الرملى في النهاية وغيره وكذا غيره وفي شرح العباب لابن حجر لا فرق بين ان يكون الساجد غاسقا أو لا مثله أو أسوأ حاله من قال لانه وان كان أسوأ حالا منه وعلم به قد يكون سجوده زاجرا له بلا شئ لانه تعبيرة بالفاسق والشخص يتأثر بتعبيرة بالنقايس ولومن مرتكبها والا كمال ان يضم لسجوده عند حدوث أو اندفاع ما امر الصدقة وصلادة ركعتين انتهى ما أردت نقله من شرح العباب فتلخص ان للشارح ثلاثة آراء في المسئلة

(قوله ظاهر الخ) أي بل قوله ويظهر حال الظاهر ووجه الاحسنية أنه أخصر في التعبير وإضافته سلامة من شبه التكرار بأقامة الظاهر مقام المضمحل لكن التعبير بظاهر يفيد عدم ندب السجود مع أخفائه بخلاف التعبير بظهره لأنه يفيد ندبه وإن فاته سنية الظهور وبواقفه ما قاله الحلبي في جواشي المنهج وعبارته قوله ويظهره الخ فإن أسرحينئذ هل يحصل أصل ٤٥١ السنة الظاهر نعم انتهى وفي التحفة

للشارح فإذا أسر الأولى وأظهر هذه فالذي يظهر فوات الكمال ثم والكراهة هنا الخ وحينئذ فالتعبير بظهره من حيث الحكم أولى وإن كان ظاهراً من العبارة أولى فخره قال في

لتجدد ثروته بحضرة فقير لثلاثين كسر قلبه (قوله حيث لم يخف منه) أي من اظهار السجود عند من ذكر فهو تقييد لسنة لا لأصل السجود (قوله فتنة أو مفسدة) أي والأفلا يظهره ليل يسجد خفية (قوله له ليتوب) أي تعبيره له ليتوب وهذا لتلبيس لسن الاظهار قال ع ش ينبغي فيما لو اختلفت عقيدة الرائي والعاشي أن العبرة في استحباب السجود بعقيدة الرائي وفي اظهار السجود للعاشي بعقيدة المرئي فإن الغرض من اظهار السجود له زجره عن المعصية ولا ينزجر بذلك الا حيث اعتقد أن فعله معصية فليتأمل (قوله وفي بعض النسخ فاسق متظاهر ظاهراً) يعني أن في بعض نسخ هذا المتن بدل قوله ولزوم متظاهر ويظهره الخ ما نصه ولزوم فاسق متظاهر ظاهراً (قوله وهي أحسن) وجه الاحسنية أن هذه أخص من الأولى وأيضاً في الأولى شبه تنافي إذ قوله لزوم فاسق متظاهر يفيد عدم طلب السجود لزوم فاسق المتجاهر وقوله بعد ذلك ويظهره الخ يفيد أن المختص بالمتظاهر إنما هو اظهاره فقط وأيضاً فيها شبه تكرار بأقامة الظاهر مقام المضمحل والافق حقه أن يقول ويظهره الخ فان ضميره يرجع على المتظاهر كما لا يخفى انتهى فليتأمل (قوله أو رؤية مبتلى بنية) أي ويسن السجود أيضاً لرؤية مبتلى بفتح اللام اسم مفعول قال سم ولو غير آدمي فيما يظهر ويحتمل تقييد بلائه حينئذ بما يمكن أن يحصل للآدمي في العادة ويحتمل خلافه لا مكان حصوله ولعل الأول أقرب قال ع ش ومراعاة بالاول قوله ويحتمل تقييد بلائه الخ وينبغي أن من ذلك أيضاً لرؤية مرتكب حارم المروءة فليتأمل (قوله في نحو بدنه أو عقله) أي كزمن أو مسوخ لكن ذكرنا أن المسوخ لا يعيش أكثر من ثلاثة أيام وأجيب بأنه على صورة المسوخ وكذا نقص عضوه ولو خلقه واختلال عقل وضعف حركة ونحو ذلك (قوله للاتباع) أي في خبر الحاكم أنه صلى الله عليه وسلم سجد لرؤية زمن وفي خبر مرسل اعتضد بشواهد أكدته أنه صلى الله عليه وسلم سجد لرؤية رجل ناقص خلق ضعيف حركة بانع قصر وقيل مبتلى وقيل مختلط عقل ويسن لمن رأى مبتلى أن يقول الحمد لله الذي عافاني وما ابتلاني وفضلني على كثير من خلقه تفضيلاً خبر الترمذي من قال ذلك عوفي من ذلك البلاء ما عاش يقول ذلك سرّاً بحيث لا يسمع المبتلى ويسن له أيضاً أن يغض بصره لخبر فيه في مسند أحمد وبحث بعضهم سن نطق ذلك لمن رأى العاصي وأن يقول بحيث يسمعه (قوله ويسر هانداً) أي ويخفي السجدة ندباً قال في التحفة فان أسر الأولى أي السجدة للعاشي وأظهر هذه أي السجدة للمبتلى فالذي يظهر فوات الكمال ثم والكراهة هنا لأن فيه نوع ابتداء كما صرح به تعليلهم (قوله لثلاثين أذى بالاطهار) تعليل لندب الاسرار بالسجود لرؤية المبتلى فالضمة في تآذي اليه زاذ في شرح المنهج مع عذره (قوله نعم ان كان غير معذور) استدراك على ندب الاسرار المذكور (قوله كقطع في سرقة أو مجلود في زنا) في فهمه بمعنى الباء السببية (قوله ولم تعلم توته) أي يقيناً أو ظاهراً القيام القرائن بذلك فيما يظهر قاله في التحفة وهذا القيد تعلقه عن الاسنوي وأقروه (قوله أظهره له) أي لثلاثين توهم أن بليته دافعة لذلك قال في المغني وهل يظهره للفاسق المتجاهر المبتلى في بدنه بما هو معذور فيه يحتمل الاظهار لانه أحق بالزجر والاختفاء لثلاثين فهم أنه على الابتلاء فينكسر قلبه ويحتمل أن يظهر وبين السبب وهو الفسق وهذا هو الظاهر وإن قال الولي العراقي لم أر فيه نقلاً أي لثلاثين توهم أنها البليته فينكسر قلبه (قوله وكروية من ذكر) أي الفاسق والمبتلى (قوله سماع صوته) أي فيسجد به وعلم من ذلك أن المراد برؤية أحدهما العلم بوجوده أو ظنه بنحو سماع كلامه ولا يلزم منه تكرار السجود إلى مالا نهاية فيمن هو ساكن بازائه مثلاً لا نأمره به كذلك الا إذا لم يوجد أحد منهم يقدم عليه وقضيه

حيث لم يخف منه فتنة أو مفسدة له ليتوب وفي بعض النسخ فاسق متظاهر ظاهراً وهي أحسن (ورؤية مبتلى) بيلية في نحو بدنه أو عقله للاتباع (ويسرها) ندباً لثلاثين بالاطهار نعم ان كان غير معذور كقطع في سرقة ومجلود في زنا ولم يعلم توته أظهره له وكروية من ذكر سماع صوته

التحفة ويظهره أي سجدة الشكر لمجسوم نعمة أو اندفاع نقمة ما لم يكن بحضرة من يتضرر بذلك وذكر قبل ذلك في التحفة الا ان يجددت له ثروة أو جاءه أو ولد بحضرة من ليس له ذلك وعلم بالحال لثلاثين كسر قلبه انتهى وكذلك النهاية وغيرها قال الحلبي

والاطهار للفاسق المذكور وغيره أن يقول في سجوده جهر الحمد لله الذي أنعم عليّ بكذا أو دفع عني كذا أو عافاني مما ابتلى به فلانا انتهى لكن ظاهر الايعاب بخالفه حيث قال وليس من اظهار السجود بحضرة الاعشى الا ان علم به انتهى فظاهره الاكتفاء بالعلم وإن لم يجهر بما ذكره ويمكن أن يكون المراد بالعلم بأن السجود من أجله وذلك في العاصي يتوقف على الجهر به فخره (قوله سماع صوته) ولا يلزم تكرار السجود إلى مالا نهاية فيمن هو ساكن بازائه مثلاً لا نأمره به كذلك الا إذا لم يوجد أحد منهم يقدم عليه وقضيه

المبتلى الحمد لله الذي عافاني مما ابتلاك به وفضلني على كثير من خلقه تفضيلاً واه الترمذي وحسنه ومنه أن من قال ذلك لم يصبه ذلك البلاء دائماً ما حاش قال ابن العماد ويسن لمن رأى المبتلى أن يغض بصره لحبر فيه في مسند أحمد وفي التحفة أنما يسجد المبتلى السليم من بلائه وإن كان مبتلى ببلاء آخر فيما يظهر (قوله وشكر اعلى قبول الخ) قال في التحفة واستفيد من قوله شكر انه ينوبه بها ولا ينافيه قولهم سبب التلاوة لانها سبب لتذكير قبول تلك التوبة أي ولاجل هذا لم ينظر هنا في سجود الشكر من هجوم النعمة وغيره فهي متوسطة بين سجدة محض التلاوة ومحض الشكر انتهى وتقبل الزيادة في شرح المحرر عبارة التحفة وأقرها وعبارة الرملي في نهايته نحو عبارة التحفة فاحفظه ولا تغتر بما نقله الحلبي هنا فاعلم منه أنه يكفي أن ينوي ٤٥٢ بها الشكر وحده قال القليوبي في حواشي المحلى قوله على قبول توبته أي تقع كذلك وإن

لم يلاحظه أو لم يعرفه الخ نعم الاولى أن ينوي الشكر على قبول توبة داود وأما اذا نوى بها سجدة التلاوة فانها لا تصح كما صرح بذلك الحلبي وكلام غيره يفيد هذا على وجه ضعيف في المذهب انها سجدة تلاوة

(ويستحب) سجود الشكر (في) قراءة (آية ص في غير الصلاة) فلا تباع وشكر اعلى قبول توبة داود صلى الله على نبينا وعليه وسلم ويجرم فيها (فان سجد فيها) لها (عا مدا عا لما بالتحريم

(قوله داود) قال في التحفة من خلاف الاولى الذي ارتكبه غير لاثق بعلى كماله لعصمة كسائر الانبياء صلى الله عليهم وسلم عن وعصمة الذنب مطلقا خلافا لمن وقع في كثير من التفاسير مما كان الواجب تركه لعدم صحته بل لوصح وجب تأويله الى آخر ما فيها

كلامهم أن الفاسق لا يسجد لزوجة فاسق قال في النهاية لكن الاوجه انه ان قصده زجره سجد مطلقا أو الشكر على السلامة مما ابتلى به لم يسجد ان كان مثله من كل وجه أو فسق الرائي أقبح ويجرى هذا في ما شاركه في ذلك البلاء والعصيان فليتامل (قوله ويستحب سجود الشكر) الخ استفيد منه انه ينوي الشكر بالسجدة ولا ينافيه قولهم سبب التلاوة لانها سبب لتذكير قبول تلك التوبة أي ولاجل هذا لم ينظر هنا في سجود الشكر من هجوم النعمة وغيره فهي متوسطة بين سجدة محض التلاوة وسجدة محض الشكر تأمل (قوله في قراءة آية ص) أي وهي عند قوله تعالى وخر را كما وأتاب على الاصح كما مروى وليست من سجدة التلاوة لقول ابن عباس ص ليست من عزائم السجود واه البخاري أي متأكدا منه وأثبتها ابن سيرين فجعلها خمس عشرة لحديث عمر والمنقذ قال في الاسنى ويجوز قراءة ص بالاسكان وبالفتح وبالكسر بلاتنوين وبه مع التنوين واذا كتبت في المصحف كتبت حرفا واحدا وأما في غيره فمهم من يكتبها كذلك ومنهم من يكتبها باعتبار اسمها ثلاثة أحرف انتهى فليتامل (قوله في غير الصلاة) متعلق يستحب قال في التحفة ويأتي في الحج انها لا تفعل في الطواف لانه يشبه الصلاة المحرمة هي فيها فلم يتطلب فيما يشبهها وانما لم تحرم فيه مثلها لانه ليس ملحقا بها في كل أحكامها انتهى لكن في العباب سنها ولو في الطواف واعتمده الرملي (قوله للاتباع) رواه أبو داود بإسناد صحيح عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم اقرأ ص فلما مر بالسجود نشزنا للسجود أي تمأنا له فلما رآنا قال انما هي توبة نبي ولكن قد استعدتكم للسجود فنزل وسجد (قوله وشكر اعلى قبول توبة داود صلى الله على نبينا وعليه وسلم) أي من خلاف الاولى الذي ارتكبه مما لا يليق بكامل شأنه لوجوب عصمته كسائر الانبياء صلى الله وسلم عليهم عن وعصمة الذنب مطلقا وان وقع في كثير من التفاسير ما يوجبهم خلاف ذلك لعدم صحته بل لوصح كان تأويله واجبا لثبوت عصمتهم ووجوب اعتقاد نزاهتهم عن ذلك السفاسق الذي لا يقع من أقل صالحى هذه الامة فكيف بمن اصطفاهم الله تعالى لنبوته وأهلهم لرسالته وجعلهم الواسطة بينه وبين خلقه وانما خص داود عليه السلام بذلك مع وقوع نظيره لا آدم وأيوب وغيرهما لانه لم يحل من غيره أنه لقي بها ارتكبه من الحزن والكآبة حتى نبت من دموعه العشب والقلق المزعج ما لم يقم بخوضي بأمر هذه الامة بمعرفة قدره وعلى قدر به وانه أنعم عليه نعمة تستوجب دوام الشكر من العالم الى قيام الساعة نهاية (قوله ويجرم) أي سجود آية ص (قوله فيها) أي في الصلاة في الاصح كسائر سجدة الشكر فانما تحرم في الصلاة انفاها قال في التيسير لكن سجود الشكر ليس يدخل * صلب الصلاة مطلقا بل يهطل وذلك لان سببها لا تعلق له بها (قوله فان سجد فيها) أي في الصلاة تفريع على في غير الصلاة نظر المتن أو على ويجرم فيها نظر الاشرح (قوله لها) أي لقراءة آية ص (قوله عا مدا عا لما بالتحريم) أي حرمة هذا السجود

ونحوها نهاية الجمال الرملي ونبه على خلاف الاولى المذكور بقوله فواقع له أن توبته من اضماره الى وزيره ان قتل أن تزوج في زوجته المقتضى للعتب عليه بارسال الملكين له يمتنع ما عنده حتى ظن أنه فتن لفعله ذلك الاضمار الذي هو خلاف الافضل فتاب منه الى ما قاله في التحفة وفي تفسير الجلالين كان له تسع وتسعون امرأة وطلب امرأة شخص ليس له غيرها وتزوجها ودخل بها انتهى ورأيت في طهارة القلوب والخضوع لعلام الغيوب للدير بنى فنعني الله به في الفصل التاسع في الخوف منها ما نصه داود عليه السلام نظر الى امرأة جاره أول نظرة ثم غض طرفه ولا ثم في ذلك ثم اشتى أن تكون زوجته بالحلال فخر ج وزجها في الغز ووقع من غير أن يتسبب داود في قتله بشئ هذا أعظم ما ورد في قصته وما زاد على هذا فباطل وقال ابن مسعود وابن عباس كان سألها أن يطلقها وقيل انما كان خاطبا وسألها أن تنزل عن خطبتها وليس في شئ من هذا انما انتهى ما أردت نقله منها ورأيت في العهد والمجدي للشعراني ما نصه في الحديث كانت خطيئة أخى داود النظر أى بسبب النظر وذلك انه نظر بعين قلبه الى غير الله بغير اذنه وانه رفع رأسه بغير صالح نية تقدمت اذا لا كابر مكلفون بأن لا تقع منهم

حركة ولا يكون الا بعد تحريره صالحه واذا نظر احدهم الى شئ مثلاً مع غفلة أو سهو عوتب على ذلك ويسمى ذلك خطيئة فكانت خطيئة داود
كونه لم يحرك رية صالحه لما أراد رفع رأسه لأنه نظر الى محرم كما يقع لغيره الى أن قال الشعراني وياك أن تظن أن داود نظر الى امرأة أجنبية ولو خفاه
فإن ذلك لم يقع منه لعصمته وهذا جواب فتح الله به لم أره لاحد قبلى وهو فى غاية الوضوح انتهى لكن هذا ينافيه ظاهر قوله تعالى ان هذا أخى له
تسع وتسعون نجاة الخ وأيضا فالانبياء معصومون من الذنوب دون الاعراض ٤٥٣ البشرية والنظر من غير قصد ليس من

الذنوب كما لا يخفى (قوله
أوجاهلا) فى شرح العباب
ولو عاميا محاطا لما انتهى
(قوله فارقه) فيكون
معذورا فلا يكره له ذلك كما
فى المجموع ايعاب (قوله
أو انتظره قائما) قال فى

بطلت (صلاته) وان كان
تابعا لامامه الذى يراها
فيها أو ناسيا أو جاهلا فلا
ويسجد للسهو وإذا
سجدها امامه فارقه أو
انتظره قائما (فرع) يحرم
التقرب الى الله تعالى
بسجدة من غير سبب ولو
بعد صلاة وسجود الجهالة
بين يدي مشايخهم حرام
اتفاقا ولو بقصد التقرب
الى الله تعالى وفى بعض
صوره ما يكون كفرا

فصل فى صلاة النفل

التهاية وتحصل فضيلة
الجماعة بكل منهما
وانتظاره أفضل انتهى
ويسجد المأموم سجود
السهو بعد سلام امامه جبرا
خلال صلاة الامام بايقاع
سجود الشكر فيها لان عمده
مبطل للصلاة لكن لما

فى الصلاة (قوله بطلت صلاته) أى بمجرد الدخول وان ضم القصد الشكر قصد التلاوة كما هو ظاهر لان قصد
التلاوة ليس بمقتضى اعتبارها وانما يقصد التلاوة مع القراءة لان جنس القراءة مطلوب وقصد التفهيم طارئ
بخلاف السجود بلا سبب فانه غير مطلوب أصلا وهذه السجدة لم تستحب فى الصلاة كانت كالتى بلا سبب
فليتأمل (قوله وان كان تابعا لامام) غاية فى البطلان (قوله الذى يراها فيها) أى اعتقد سجدة من فى
الصلاة كما لا يخفى لان العبرة باعتقاد المأموم (قوله أو ناسيا أو جاهلا) أى أو سجد فيها لها ناسيا أنه فى صلاة
أو لحرمة أو جاهلا بالحرمة ولو عاميا محاطا لما انتهى (قوله فلا) أى فلا تبطل صلاته لعذره (قوله ويسجد) أى
آخر صلاته (قوله للسهو) أى عملا بالقاعدة السابقة أن ما يبطل عمده يسجد للسهو (قوله وإذا سجدها)
أى سجدة من (قوله امامه) أى الذى يراها (قوله فارقه أو انتظره قائما) أى ولم يحزله متابعتها فى
السجود ونحصل له فضيلة الجماعة بكل من المفارقة والانتظار وهو الأفضل عند الرسمى وسئل وقال
السيد عمر البصرى المفارقة أفضل ولكل وجه ولا ينافى ما تقر من التخيير بينهما ما يأتى أن العبرة باعتقاد
المأموم لان محله فيما يرى المأموم جنسه فى الصلاة ومن ثم قالوا يجوز الاقتداء بخفى يرى القصر فى إقامة
لأنه نحن لان جنس القصر جائز عندنا ومع ذلك يسجد المأموم للسهو بعد سلام امامه جبرا لخلل صلاة
الامام بايقاع سجود الشكر فيها تأمل (قوله فرع) الفرع هو ما اندرج تحت أصل كلى (قوله يحرم
التقرب) الخ قال فى القاموس وتقرب به تقربا وتقربا بكسرتين طلب القرب به (قوله بسجدة من غير
سبب ولو بعد صلاة) أى كما يحرم ركوع مفرد ونحوه لانه بدعة وكل بدعة ضلالة لا ما استثنى وهذا
ليس منه (قوله وسجود الجهالة) مبتدأ خبره حرام والجهالة بفتح حاء جمع جاهل كفسقة جمع فاسق هذا
والأولى الاتيان بالفاء بدل الواو وعسيرة الاسنى وعلم من كلامه حرمة ما يفعله كثير من الجهلة الخ (قوله
بين يدي مشايخهم) جمع مشيخة اسم للشيخ أفاده فى المصباح (قوله حرام ولو بقصد التقرب الى الله تعالى)
أى ولو الى القبلة قاله فى الاسنى (قوله وفى بعض صوره) أى السجود المذكور (قوله ما يكون كفرا) أى
كان اعتقاد السجود له لان السجود خاص بالله تعالى وعسيرة الاعلام قد صرحوا بأن سجود جهلة الصوفية
بين يدي مشايخهم حرام وفى بعض صوره ما يقتضى الكفر فافان الله منه فعلم من كلامهم أن السجود بين
يدي الغير منه ما هو كفر ومنه ما هو حرام غير كفر فالكفر أن يقصد السجود للخلق والحرام أن يقصده
لله تعالى معظم ما به ذلك المخلوق من غير أن يقصده به أولا يكون له قصد انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم

فصل فى صلاة النفل

أى فى بيان - كمها وما هو مؤكدها وغيره وشرع النفل لتكميل نقص الفرائض بل وليقوم فى الآخرة
لادنيا أيضا خلافا لبعض السلف مقام ما ترك منها لعذر كنسيان كما نهى عليه وعليه يحمل الخبر الصحيح
أن فريضة الصلاة والزكاة وغيرهما اذا لم تتم تكملا بالتطوع وأوله البيهقى بأن المكمل بالتطوع هو
ما نقص من سننها المطلوبة فيها أى فلا يقوم التطوع مقام الفرض مطلقا وجمع مرة أخرى بينه وبين حديث
لا تقبل نافلة المصلى حتى يؤدى الفريضة بحمل هذا ان صح على نافلة هى بعض الفرض لان صحتها مشروطة
بصحة الاول على نافلة خارجة عن الفرض وظاهره حسب ان النفل عن فرض لا يصح فينا فى مقدمه

اغترناه للامام كان كسهو فليحق المأموم فيسجد له بعد سلام الامام وفى بعض صوره ما يكون كفرا قال الشارح فى كتابه الاعلام بقواطع
الاسلام مانصه قد صرحوا بأن سجود جهلة الصوفية بين يدي مشايخهم حرام وفى بعض صوره ما يقتضى الكفر فعلم من كلامهم أن السجود
بين يدي الغير منه ما هو كفر ومنه ما هو حرام غير كفر فالكفر أن يقصد السجود للخلق والحرام أن يقصده لله معظم ما به ذلك المخلوق من غير
أن يقصده به أولا يكون له قصد انتهى كلام الاعلام بحرفه والله أعلم فصل فى صلاة النفل شرع ليكمل نقص الفرائض بل وليقوم
فى الآخرة لادنيا مقام ما ترك فيها بعذر كنسيان وثواب الغرض بقصده بسبعين درجة كفى حديث قال فى التحفة وزعم أن المندوب

قد يفضله كإبراء معسر وانظاره وابتداء سلام ورده مردود بأن سبب الفضل في هذين اشتغال المندوب على مصلحة الواجب وزيادة اذ بالبراء زال الانظار و بالابتداء حصل أمن أكثر مما في الجواب انتهى وأنت خير بأنه قد أقر ذلك وأورد وجه ما فضل به النقل على الفرض بلفظ الرد فراجع به بانصاف (قوله ما يثاب على فعله) أي انها ألفاظ مترادفة على المعتمد والخلاف في الاسم فقط فان بعض المسنون أكد من بعض اتفاقا قال ابن قاسم فيه أي في ترادف ٤٥٤ هذه الألفاظ بحث بالنسبة للحسن ولانه أعم لشموله الواجب والمباح أيضا كما

في جمع الجوامع الحسن المأذون واجبا ومندوبا ومباحا انتهى قال الآن يراد الترادف بالنسبة لبعض ما صدقته أو أن مرادفة الحسن اصطلاح آخر للفقهاء أو لغيرهم فليأمل قال العناني في حاشيته على

وهو نفسه الزيادة وشرعا ما عدا الفرض وهو كالسنة والمندوب والمستحب والمرغب فيه والحسن ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه (أفضل) عبادات البدن بعد الشهادتين (الصلاة)

شرح التجرير وقد يجب بان له معنى آخر خاصا به وبه تتحقق المرادفة وهو الذي ذكره هنا الخ وهذا لا يحتاج اليه اوجوده في كلام ابن قاسم نفسه (قوله بعد الشهادتين) منه تعلم ان المراد بالعبادات البدنية ما يشمل العبادات اللسانية قال في التحفة ويلها الصوم فالحج فالزكاة على ما جزم به بعضهم وقيل أفضلها

ويؤيد تأويله الاول الحديث الصحيح صلاة لم يتمها زيد عليها من سبع حتى يتم فعمل التتميم من السبعة أي النافلة لفريضة صلوات نقصه لا لزكوة من أصلها وظاهر كلام الغزالي الاحتساب مطلقا وجرى عليه ابن العربي وغيره لحديث أحمد الظاهر في ذلك تأمل (قوله وهو) أي النقل بسكون الفاء وفتحها أو المفتوح في الاموال (قوله لغة) وعند الصوفية فناء العبد عن شهوات نفسه عند شهود به قاله البرماوي (قوله الزيادة) أي ومنه قوله تعالى ويعقوب نافله أي زيادة على المطلوب (قوله وشرعا) عطف على لغة (قوله ما عدا الفرض) سمى بذلك لانه زائد على ما فرضه الله تعالى وثواب الفرض يفضله بسبعين درجة كما في حديث صحيحه ابن خزيمة قال الزركشي والظاهر أنه لم يرد بالسبعين الحصر وما قيل ان المندوب قد يفضله كإبراء المعسر وانظاره وابتداء السلام ورده لا ينافي ذلك لان سبب الفضل في هذين اشتغال المندوب على مصلحة الواجب وزيادة اذ بالبراء زال الانظار و بالابتداء حصل الامن أكثر مما في الجواب فالجواب أن فضله عليه من حيث اشتغاله على مصلحة الواجب لا من حيث ذاته ولا من حيث كونه مندوبا فليأمل (قوله وهو) أي النقل مبتدأ أخبره ما يثاب الخ (قوله كالسنة والمندوب والمستحب والمرغب فيه والحسن) أي والتطوع والاولى فهي كلها ألفاظ مترادفة عند الجمهور خلافا لجمع منهم القاضي في التطوع والسنة والمستحب ولذلك عبر الشارح بواحد من هذه الثلاثة ولم يعبر بالحسن لما يأتي آنفا ولا بالمرغب فيه لاطول عبارته ولا بالمندوب لما فيه من الحذف والايصال اذا اصل المندوب فيه هذا وما يقرر من الترادف فيه بحث بالنسبة للحسن لانه أعم لشموله الواجب والمباح أيضا كما في الاصول قال في جمع الجوامع الحسن المأذون واجبا ومندوبا ومباحا قال سم الآن يراد الترادف بالنسبة لبعض ما صدقته أو أن مرادفة الحسن اصطلاح آخر للفقهاء أو لغيرهم فليأمل (قوله ما يثاب على فعله) يحتمل تفسير ما يحكم فشمول الاحكام الخمسة فيخرج بقوله يثاب ما عدا الواجب بقوله ولا يعاقب الخ الواجب ويحتمل تفسير ما بالعبادة فلا يدخل فيها الا الواجب والمندوب فيكون يثاب الخ صفة كاشفة والواجب يخرج بقوله ولا يعاقب الخ (قوله ولا يعاقب على تركه) وهذا التعريف هو معنى قولهم هو ما رجح الشرع فعله على تركه وجوز تركه وهو تعريف للنقل لا بقيد كونه في الصلاة كما هو ظاهر (قوله أفضل عبادات البدن) خرج بها عبادات القلب كالإيمان والمعرفة والفكر والتوكل والخوف والرجاء ومحبة الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم والتوبة والتطهير من الرذائل وأفضلها الإيمان ولا يكون الا واجبا وقد يكون تطوعا بالتجديد (قوله بعد الشهادتين) أي الاسلام أما هو فهو أفضل مطلقا وجعله من عبادات البدن لان أحكامه لا تعتبر الا بعد النطق بالشهادتين (قوله الصلاة) أي لادلة كثيرة منها حديث أي الأعمال أفضل فقال صلى الله عليه وسلم الصلاة لوقتها متفق عليه ومنها حديث استقيموا واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة رواه أبو داود ولانها تلوا الإيمان وأشهد به لاشتمالها على نطق وعمل واعتقاد وسماها الله تعالى إيمانا حيث قال وما كان الله ليضيع إيمانكم أي صلاتكم الى بيت المقدس ولا نها تجمع من القرب ما تفرق في غيرهما من ذكر الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم والقراءة والتسبيح واللبث والاستقبال

والطهارة

الزكاة وقيل الحج وقيل الصوم وقيل غير ذلك والخلاف في الاكثر من واحد أي عرفا مع الاقتصار على

الاكدم من الآخر والافصوم يوم أفضل من ركعتين وقس على ذلك انتهى ومنها تعلم أن المراد من البدنية ما يشمل المالية كاللسانية بدليل ذكره الزكاة فيها فصار الخارج بالبدنية القلبية قال في التحفة العمل القلبي لعدم تصور ربا فيه أفضل من غيره انتهى وهكذا أطلق القسولي والزركشي والمراد أن التطوع بالعبادات القلبية كالتمسك والتفكير والصبر والرضا والخوف والرجاء والمحبة أفضل من التطوع بالعبادات البدنية وكذا يقال في المفروض قال في شرح العباب كون التطوع القلبي أفضل من المفروض البدني لا وجه له ومال في الاعباب الى أن الزكاة تلي الصلاة قال والذي يظهر من السنة أن الأفضل بعد الصلاة الصوم فالحج فالجهاد

والطهارة والستارة وترك الأكل والكلام وغير ذلك مع اختصاصها بالركوع والسجود وغيرهما (قوله ففرضها أفضل الفروض) أي من سائر العبادات البدنية (قوله وتطوعها أفضل التطوع) أي ويلزم الصوم بالحج فالركعة على ما حزم به بعضهم وقيل أفضلها الركعة وقيل الحج وقيل غير ذلك والخلاف في الأكثر من واحد أي عرفاً مع الاختصار على الأكدم من الآخر والأصوم يوم أفضل من ركعتين وقس على ذلك (قوله ولا يرد الاشتغال بالعلم وحفظ القرآن) أي وهما أفضل من صلاة التطوع (قوله لأنهما فرض كفاية) كذا في غيره قال السيد عمر البصري لا يخفى ما في هذا من المناقاة لما سبق له أن الفرض العيني من العلم أفضل الفروض حتى الصلاة وكذا الكلام في فرض الكفاية ونقلها فراجعها قال الغزالي في الأحياء العبادات تختلف أفضليتها باختلاف أحوالها وفعالها فلا يصح إطلاق القول بأفضلية بعضها على بعض كما لا يصح إطلاق القول بأن الخبر أفضل من الماء فان ذلك مخصوص بالجائع والماء أفضل للعطشان فاذا اجتماعاً نظر إلى أغلب فتصدق الغنى الشديد البخل بدرهم أفضل من قيام ليلة وصيام ثلاثة أيام لما فيه من دفع حب الدنيا والصوم لمن استحوذت عليه شهوته من الأكل والشرب أفضل من غيره فلي تأمل (قوله وأفضل الصلاة المسنونة) هي قسمان قسم لأنسن فيه الجماعة وسيأتي وقسم تسن فيه الجماعة وهو الذي ذكره هنا وهو أفضل من الأول لما كده بسن الجماعة والمراد تفضيل الجنس على الجنس من غير نظر لعدد ولا مانع من جعل الشارع العدد القليل أفضل من العدد الكثير مع اتحاد النوع بدليل القصر فرفع اختلافه أولى أفاده الرمي فلي تأمل (قوله صلاة العيدين) تثنية عيد من العود لتكرره وعوده كل عام وأولان الله تعالى يعود على عباده فيه بالسراور قال في الاتحاف وإنما كان يوم العيد من رمضان عيد الجميع هذه الامة إشارة لكثرة العتق قبله كما أن يوم النحر هو العيد الأكبر لكثرة العتق في يوم عرفة إذ لا يوم يرى أكثر عتقاً منه فنأعتق قبل فهو الذي بالنسبة إليه عيد ومن لا فهو في غاية الأبعاد والوعيد انتهى شيخنا رحمه الله (قوله الأكبر والأصغر) يدل من العيدين فالأول عيد الاضحى والثاني عيد الفطر وقضية كلامه وغيره كصاحب المهجة حيث قال فيها

أفضل نقله من لانه في * عيدين فالكسوف فالحسوف

تساوى العيدين في الفضيلة وبه صرح ابن المقرئ في التمشية وعن ابن عبد السلام أن عيد الفطر أفضل وكأنه أخذه من أفضلية تكبيره كما سيأتي قال الزركشي لكن الأرجح في النظر ترجيح عيد الاضحى لانه في شهر حرام وفيه نسكان الحج والاضحية وهذا هو المتمدن فلو أتى الشارع بالفداء بدل الواو لا فاد هذا على أن تقديم الأكبر يفيد فلي تأمل (قوله لشبههما) أي العيدين تعليل للأفضلية على غيرهما (قوله الفرض في الجماعة) أي في مشر وعيتهما فبهما (قوله وتعين الوقت) أي بكونه فيما بين طلوع الشمس قدر رح والزوال (قوله والخلاف في وجوبهما على الكفاية) تعليل ثان للأفضلية وأما خبر مسلم أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل فحتمول على النقل المطابق وأول عيد صلاة النبي صلى الله عليه وسلم عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة ثم واطب عالمها حتى فارق الدنيا والاصل في مشر وعيتهما الكتاب وهو قوله تعالى فصل لربك وانحر وقوله تعالى وذكراهم به فصلي والسنة المتواترة والاجماع وسيأتي في موضعه ان شاء الله تعالى زيادة على ذلك (قوله وتكبير الأصغر) أي عيد الفطر (قوله أفضل من تكبير الاضحى) أي المرسل أما المقيديه فافضل من تكبير الفطر لشرفه بتبعيته للقرآن ع ش (قوله للنص عليه) أي على تكبير الأصغر في قوله ولتكموا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولذا فضل ابن عبد السلام صلته على الاضحى كما قرر لكن ردبانه لا تلازم بينهما وقد ورد في الحديث أن أعظم الأيام عند الله يوم النحر رواه أبو داود فصلاته أفضل من صلاة الفطر (قوله ثم الكسوف للشمس ثم الخسوف للقمر) أي فهما بعد صلاة العيدين في الأفضلية وخص الكسوف بالكاف بالشمس والخسوف بالحاء بالقمر بناء على ما اشتهر من الاختصاص وعلى قول الجوهري الاجود وان كان الاصح عند الجمهور انهما معاً بمعنى كما سيأتي حقيقة (قوله للاتفاق على مشر وعيتهما) أي الكسوفين أي صلاتهما ونحو فوتهما بالانجلاء كما لوقت

ففرضها أفضل الفروض
وتطوعها أفضل التطوع
ولا يرد الاشتغال بالعلم وحفظ
القرآن لأنهما فرض
كفاية وأفضل الصلاة
(المسنونة صلاة العيدين)
الأكبر والأصغر لشبههما
الفرض في الجماعة
وتعين الوقت وللخلاف
في وجوبهما على الكفاية
وتكبير الأصغر أفضل من
تكبير الاضحى للنص
عليه (ثم الكسوف)
للشمس (ثم الخسوف)
للقمر للاتفاق على
مشر وعيتهما

فلا اشتغال بالعلم
الشري ويتردد النظر في
الأفضل منهما وقضية
أحاديث الثاني أفضل نعم
ان احتيج في ناحية الى
الجهاد أكثر كان أفضل
انتهى

(قوله بخلاف الاستسقاء) أى فان أبا حنيفة يذكرها للخلاف في وجوبه القائل به أبو حنيفة (قوله بخلاف سائر الراتب) فيه أنه قد نقل عن الحسن البصري القول بوجوب ٤٥٦ ركني الصبح ونقل القول به عن بعض الحنفية واختار أبو زرعة تبعاً للحكمة والحناابلة

أن ركني المغرب المتأخرتين أفضل الراتب بعد ركني الفجر لقول الحسن البصري بوجوبهما أيضاً وقول سعيد بن جبير لوتر كنهما خشيت أن لا يغفر لي الآن يريد الشارح خلاف المذهب الأربعة والافتقد نقل نفسه في شرح العباب القول

بخلاف الاستسقاء وتقديم كسوف الشمس لتقديمها في القرآن والأخبار ولأن الانتفاع بها أكثر من الانتفاع به (ثم الاستسقاء) لتأكد طلب الجماعة فيها ولعموم نفعه (ثم الوتر) للخلاف في وجوبه بخلاف سائر الراتب (وأقوله ركعة) لكن الإقتصار عليها خلاف الأولى (وأكثره إحدى عشرة) ركعة للأخبار الصحيحة في ذلك

بالوجوب في سنة الصبح قال ويردده تصريح عائشة رضي الله عنها بأنها من التوافل فكانت شبهتهما أضعف من شبهة أبي حنيفة في الوتر فلذا قدم عليهما ونقل القول بذلك أيضاً في كتابه المذكور في راتب سنة المغرب عن الحسن ونقل أيضاً قول سعيد بن جبير المتقدم واختار أبي زرعة فراجعه

بالزمان ولأنه صلى الله عليه وسلم لم يترك الصلاة فيهما (قوله بخلاف الاستسقاء) أى فان صلواته مختلف فيها والنبي صلى الله عليه وسلم قدر كنهها أحياناً (قوله وتقديم كسوف الشمس) أى على خسوف القمر في الأفضلية (قوله لتقديمها) أى الشمس ذكرنا (قوله في القرآن) أى كقوله تعالى لا تسجدوا للشمس ولا للقمر الآية وكقوله تعالى وجع الشمس والقمر وقوله تعالى والشمس والقمر بحسبان وغير ذلك (قوله والأخبار) أى كقوله صلى الله عليه وسلم إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله تعالى في أحاديث كثيرة (قوله ولأن الانتفاع بها) أى بالشمس تمليل ثاب لتقديم الشمس على القمر (قوله أكثر من الانتفاع به) أى بالقمر ولأن القمر آية محمودة بخلاف الشمس (قوله ثم الاستسقاء) أى صلواته لأن الكلام فيها والافتسقاء أنواع أدناها الدعاء بالصلاة ولا خلف صلاة وأوسطها الدعاء خلف الصلوات وفي خطبة الجمعة في وجوبه وذلك وأفضلها الاستسقاء بركعتين وهذه هي المرادة هنا كما هو ظاهر (قوله لتأكد طلب الجماعة فيها) أى في صلاة الاستسقاء أى دائماً وأبداً بخلاف الوتر فإنه إنما تطلب الجماعة فيه في رمضان فقط دون ترقية السنة (قوله ولعموم نفعها) أى بخلاف الوتر فإن نفعه قاصر (قوله ثم الوتر) أى لخبر أوتر وأبان الله وتر يحب الوتر ورواه الترمذي ومحمد بن الوليد والوتر حق على كل مسلم فمن أحب أن يوتر بخمس فليفعل أو بثلاث فليفعل أو بواحدة فليفعل وخبر من لم يوتر فليس منار وأهلاً أبو داود ومحمد بن الحنفية (قوله للخلاف في وجوبه) أى فان الإمام أبا حنيفة رضي الله عنه أوجب وقال السيد مرتضى الزبيدي في شرح الأحياء وهو آخر أقوال الإمام والظاهر من مذهبه وآخر ما رجح إليه زفر وحكي الطحاوي في وجوبه إجماع السلف وفي قول للإمام أنه فرض وقول ثالث أنه سنة مؤكدة واليه ذهب أصحابنا وعليه أكثر العلماء ووفق المشايخ بين الرأيا بأنه فرض عملاً وهو الذي لا يترك واجب اعتقاد فلا يكفر بجاهده سنة دليل لا يثبت بهما فلا اختلاف في الحقيقة بين الرأيا انتهى والصارف عن وجوبه عندنا قوله تعالى والصلاة الوسطى اذلو وجب لم يكن للصلوات وسطى وقوله صلى الله عليه وسلم لما ذلما بعثته إلى اليمن فاعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة (قوله بخلاف سائر الراتب) أى فإنه لا قائل بوجوبها هذا مقتضى كلامه وفيه أنه قد نقل عن الحسن البصري بوجوب ركعتي الفجر وكذا ركني المغرب البعديتان قال الكردى الآن يريد الشارح خلاف المذهب الأربعة والافتقد نقل ذلك في الإيعاب فليحذر (قوله وأقوله) أى الوتر (قوله ركعة) أى لخبر مسلم الوتر ركعة من آخر الليل ولخبر أبي داود من أحب أن يوتر بواحدة فليفعل وفي صحيح ابن حبان أنه صلى الله عليه وسلم أوتر بواحدة وقيل شرط الاتيان بركعة سبق نقل بعد العشاء من سنتها أو غير هاتين على أن الوتر يوتر بالنفل قبله والاصح أنه لا يشترط بل يكفي كونه وتر في نفسه أو وتر ما قبله فرضاً كان أو سنة (قوله لكن الإقتصار عليها) أى الركعة (قوله خلاف الأولى) أى لا مكر وه خلافاً لما نقله ابن الرفعة عن القاضي أبي الطيب على أن الشارح جهل في التحفة عليه حيث قال بعد الاعتراض عليه وبجواب بأن مراده أن الإقتصار عليها خلاف الأولى لمخالفته لا أكثر أحواله صلى الله عليه وسلم لأنها في نفسها مكر وه ولا خلاف الأولى ولا ينافيه الخبر لانه بيان حصول أصل السنة بها تأمل (قوله وأكثره) أى الوتر وأكمله (قوله إحدى عشرة ركعة) هذا هو المذهب وقيل أكثر ثلاثة عشر ركعة قال السبكي وأنا أقطع بحل الإتيان بذلك وصحته وإن كان أحب الإقتصار على إحدى عشرة فأقل لانه غالب أحواله صلى الله عليه وسلم (قوله للأخبار الصحيحة في ذلك) أى في أقل الوتر وأكثره أما أخبار الأقل فقد مر بعضها وأما أخبار الأكثر فمما أخبرنا عائشة رضي الله عنها ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة متفق عليه والسيدة عائشة أعلم بحاله صلى الله عليه وسلم من غيرها ومنها حديث ابن عباس المشهور قال بت في بيت خالتي ميمونة

(قوله الإقتصار عليها) أى لأنها في نفسها خلاف الأولى وعند أبي حنيفة والثوري لا يصح الإقتصار عليها يدفع فيه كراهة الخلاف فيها ثبوت الحديث بها الخبر الصحيح من أحب أن يوتر بواحدة فليفعل وصح أنه صلى الله عليه وسلم أوتر بها والخلاف لا يراعى

ففيه أنه صلى إحدى عشرة ركعة وغير ذلك (قوله وما بينهما) أي بين الركعة الواحدة وبين إحدى عشرة ركعة (قوله أوسطه) أي الوتر وورد في ذلك أحاديث سيأتي بعضها (قوله وانما يفعله بالوتر) شمل ما لو أتى ببعض الوتر ثم تنفل ثم أتى ببقية فانه يجزئه قال في التحفة ولو أتى بمعدار ركعة الوتر فالظاهر أنه يثاب على ما أتى به ثواب كونه من الوتر لأنه يطلق على مجموع إحدى عشرة وكذا من أتى ببعض التراويح وليس هذا كمن أتى ببعض الكفارة خلافاً لمن زعمه لأنه خصه من خصه له بالعبادة متمايزة بنيات متعددة يجوز الاقتصار على بعضها بخلاف ما هنا على أنه لا جامع بينهما كما هو واضح انتهى (قوله اما ثلاثاً) أي كما في حديث عائشة رضي الله عنها كان صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث رواه النسائي وكذا أحمد عن أنس (قوله وهي) أي الثلاث (قوله أدنى الكمال) أي لما مر أن ثقلان الاقتصار على الواحدة خلاف الأولى أو مكرره على قول القاضي أبي الطيب بل تقل عن بعض السلف أنه لا يصح الاقتصار عليها قال الكردي لكن فيه أنه مخالف للسنة الصحيحة والخلاف لا راي حينئذ يثاب عليها (قوله أو خسا) رواه مسلم عن عائشة قالت كان صلى الله عليه وسلم يوتر من ذلك بخمس لا يجلس الا في آخرها (قوله أو سبعا) رواه مسلم وأبو داود والنسائي واللفظ له عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم لما كبر وضعف أوتر بسبع ركعات لا يقعد الا في السادسة ثم ينهض ولا يسلم فيصلي السابعة (قوله أو تسعاً) رواه مسلم وابن أبي شبة والطحاوي عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بتسع الخ (قوله وكل) أي من هذه المذكورات (قوله أكل مما قبله) أي فعن أبي أيوب قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم أوتر بخمس فان لم تستطع فثلاث فان لم تستطع فواحدة الخ (قوله ولا تجوز الزيادة) الخ هذا بيان لمفهوم قول المتن وأكثره الخ (قوله على إحدى عشرة بنية الوتر) أي فلو زاد عليها بنية لم يصح الكل في الوصل فان سلم من كل نيتين صح الاحرام السادس فلا يصح وتران من علم وتعهدا فقياس البطلان والواقع نفي المطلقا كاحرامه بالظهر غالطا قال في التحفة ولو أحرم بالوتر ولم ينوع عدداً صح واقتصر على ما شاء منه على الوجه وكان يبحث بعضهم الحاقه بالنفل المطلق في أن له اذا نوى عدداً أن يزبد وينقص نوه من ذلك وهو غلط صريح وقوله ان في كلام الغزالي عن الفوراني ما يؤخذ منه ذلك وهم أيضاً كما يعلم من البسيط ويجري ذلك فيمن أحرم بسنة الظهر الاربع بنية الوصل فلا يجوز له الفصل بأن يسلم من ركعتين وان نوا قبل النقص خلافاً لمن وهم فيه أيضاً انتهى فليتامل (قوله ورواية أنه صلى الله عليه وسلم كان يوتر بخمس عشرة) هذا جواب عن سؤال تقديره كيف حكمتم بان أكثر الوتر إحدى عشرة ركعة حتى لا يجوز الزيادة عليهم ما ثبت في بعض الروايات الوتر بخمس عشرة وحاصله التأويل بانها ليست كلها وترا (قوله حسب فيها) أي في هذه الرواية وحسب مبنى للمفهوم والنائب عن الفاعل قوله سنة المشاء الخ أي حسب الراوي من الوتر فصار خمسة عشر (قوله سنة المشاء) أي البعدية (قوله وركعتان خفيفتان كان) أي النهي صلى الله عليه وسلم (قوله يفتتح بهما) أي بالركعتين الخفيفتين (قوله صلاة الليل) أي في حديث زيد بن خالد الجهني قال لارمقن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فتوسدت عتبة أو فسطا طه فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين خفيفتين ثم صلى ركعتين طويلتين الخ ويحتمل أن يحسب من ذلك أيضاً ركعتا الفجر بل في بعض الروايات التصريح به (قوله ومن ثم) أي من أجل افتتاحه صلى الله عليه وسلم صلاة الليل بالركعتين الخفيفتين (قوله كانتا سنة غير الوتر) أي فينوي بهما افتتاح الوتر وحكمة تخفيفهما المبادرة الى حل العقدة التي تبقى بعد حل العقدتين فيما قبلها وذلك لأنه ورد في الخبر الصحيح أن الشيطان يأتي الانسان بعد نومه فيعقد عليه ثلاث عقد ويقول له عليك ليل طويل فارقد فبالاستيقاظ وذكر الله انحلَّت عقدة وبالوضوء انحلت عقدة ثانية وبالصلاة انحلت الثالثة قال بعضهم وأما الركعتان اللتان يصليهما الناس جلوساً بعد الوتر فليست من السنة كما صرح به النجاشي والشيخ زكريا قال في المجموع ولا تغتر بهن يعتقد سنة ذلك ويدعوا له لجهالة انتهى وبوافقه ما نقل عن القاسم أنه سئل عن مخالفة بالثلاث انتهى ما لم يدع عن

وما بينهما أوسطه وانما يفعله (بالوتر) اما ثلاثاً وهي أدنى الكمال أو خسا أو سبعا أو تسعاً وكل أكل مما قبله ولا يجوز الزيادة على إحدى عشرة بنية الوتر ورواية أنه صلى الله عليه وسلم كان يوتر بخمس عشرة حسب فيها سنة العشاء وركعتان خفيفتان كان يفتتح بها صلاة الليل ومن ثم كانتا سنة غير الوتر اذا خالف سنة صحيحة فيثاب عليها (قوله ولا تجوز الزيادة على إحدى عشرة ان زاد بنية الوتر) لم يصح الكل في الوصل ولا الاحرام الاخير في الفصل ان علم وتعهدوا لا صححت نفلاً مطلقاً

أبي سعيد الخدري أنه كره الصلاة بعد الوتر وعن مجاهد أنه سئل عنها فقال هذا شيء قد ترك لكن في الأحياء ذكر خبر أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد الوتر ركعتين جالساً قال العراقي أخرجه مسلم فليراجع (قوله ووقته) أي الوتر (قوله بين فعل صلاة العشاء) أي فلا يصح فعله قبله فينبغي في قول المهجبة وينبغي صلاتها بالوتر * بين فرضة العشاء والفجر

بمعنى يجب وإن كان الغالب استعماله في الندب (قوله وإن جمعها) أي العشاء مع المغرب (قوله تقديمها) فظاهره وإن صار مقيماً قبل فعله وبعد فعل العشاء كان وصلت سفينته داراً قامته بعد فعل العشاء أو نوى الإقامة لكن نقل عن العباب أنه لا يفعله في هذه الحالة بل يؤخره حتى يدخل وقته الحقيقي وهو ظاهراً لأن كونه في وقت العشاء تنفي بالإقامة ع ش فليأتمل (قوله وطلوع الفجر الصادق) أي بخلاف الفجر الكاذب فإنه لا يفوت به (قوله للاجماع) دليل لكون وقته ما ذكره روى أبو داود وغيره خبر أن الله أمركم بصلاة هي خير لكم من خمر النعم وهي الوتر فجعلها لكم من العشاء إلى طلوع الفجر وفي رواية زادكم فالأمد إذا تابع الثاني للأول تقوية وتأكيده من المدد وهو النعم هي أعز أموال العرب وأنفسها جعلت كناية عن خير الدنيا كله كأنه قيل هذه الصلاة خير مما يحبون من عرض الدنيا وزينتها لأنها ذخيرة للأخرة وأبني قيل هذا الحديث يدل على وجوب الوتر وروايته لا دلالة فيه عليه إذا لم يمددوا الزيادة بمحتمل كونه على تسهيل الوجوب وكونه على تسهيل الندب ولا يلزم أن يكون المزاد من جنس المزيد تأمل (قوله نعم أن أراد) أي الوتر أي فعله (قوله قبل النوم) أي ولم يعتمد الاستيقاظ آخر الليل (قوله كان وقته المختار إلى ثلث الليل) أي والباقي وقت جواز (قوله والا) أي بان أراد الوتر بعد النوم واعتاد الاستيقاظ آخر الليل (قوله فهو) أي وقته المختار (قوله آخر الليل) أي لما سأتى قريباً وعلى هذا التفصيل الذي ذكره الشارح حمل البلقيسي كلام المطلقين في ذلك وعسارة الاسني قال المحامي وقته المختار إلى نصف الليل وقال القاضي أبو الطيب وغيره إلى نصفه أو ثلثه والأقرب منهما أن يقال إلى بعيد ذلك ليجمع وقت العشاء المختار مع أن ذلك منافٍ لقوله لم يسن جمعها آخر صلاة الليل وقد علم أن التهجيد في النصف الثاني أفضل فكيف يكون تأخيرها مستحباً ووقته المختار إلى ما ذكره وحمل البلقيسي ذلك على من لا يريد التهجيد وأما وقت التراويح المختار فالأقرب أن يقال إنه إلى ذلك أيضاً انتهى فليأتمل (قوله وتأخيرها) أي الوتر مبتدأ أخبره قوله الاتي أفضل (قوله بعد صلاة الليل) أي ولو نام قبله ولا يكره التهجيد بعد الوتر لكن لا يستحب تعيده وإذا أوتر ثم بدله أن يصلي قبل أن ينام فليؤخر قليلاً نص عليه في البويطي معنى (قوله من نحو راتبة) بيان لصلاة الليل وبه يعلم أن المراد بصلاة الليل هنا ليس خصوص التهجيد خلافاً لما قد يتوهم (قوله أوتر أو تراويح) أي في رمضان (قوله أوتره وهو الصلاة بعد النوم) أي بخلافها قبله فلا يسمى تهجداً روى ابن أبي خيثمة بسند حسن عن الحجاج بن عمرو قال بحسب أحدكم إذا قام من الليل يصلي حتى يصبح أنه قد تهجد إنما التهجد أن يصلي الصلاة بعد رقدته ثم الصلاة بعد رقدته وذلك كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله أو صلاة نفل مطلق) عطف على نحو راتبة لا على الصلاة بعد النوم كما هو ظاهر (قوله قبل النوم) أي أما النفل المطلق بعده فهو داخل في التهجد (قوله أو فائتة) عطف أيضاً على نحو راتبة (قوله أراد قضاءها ليلاً) أي سواء فائتة الفرائض أم فائتة النوافل (قوله أفضل من تقديمه) أي الوتر خير وتأخيرها كما تقرر (قوله عليها) أي على صلاة الليل ولو أوتر ثم تهجد أولم يتهجد أصلاً لم بعده ولو في جماعة فهو مستثنى مما ذكره أن النفل الذي تشرع فيه الجماعة تسن أعادته جماعة فإن أعاده بنية الوتر فالقياس بطلانه من العالم والواقع له نفلاً مطلقاً وذلك للخبر الصحيح لاوتران في ليلة رواه أبو داود والترمذي (قوله سواء كان ذلك) أي فعله الوتر (قوله قبل النوم أو بعده) إذا السنة أن لا يتنفل بعده وتره وأما صلاته صلى الله عليه وسلم بعد جالساً فبيان الجواز قال في الإيعاب وقد يستثنى من ذلك المسافر فقد ذكر

معطوف على الأول وقوله وهو الصلاة الخ جملة معترضة (قوله أفضل) خبر مبتدأ الذي هو وتأخيرها (قوله أو قبله) قال الشارح في شرح العباب قد يستثنى من ذلك المسافر فقد ذكر ابن حبان في صحيحه الأمر بالركعتين بعد الوتر لمسافر

(ووقته بين) فعل صلاة (العشاء) وإن جمعها تقديمها (وطلوع الفجر) الصادق للاجماع ثم إن أرادته قبل النوم كان وقته المختار إلى ثلث الليل والا فهو آخر الليل (وتأخيرها بعد صلاة الليل) من نحو راتبة أوتر أو تراويح أوتره وهو الصلاة بعد النوم أو صلاة نفل مطلق قبل النوم أو فائتة أراد قضاءها ليلاً أفضل من تقديمه عليها سواء كان ذلك بعد النوم أو قبله

خاف أن لا يستيقظ لتهجد ثم روى عن ثوبان كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فقال إن هذا السفر جهد وثقل فاذا أوتر أحدكم فليركع ركعتين فاذا استيقظ والا كان تاله ولو بدله تهجد بعد الوتر فالأولى أن يؤخره عنه قليلاً نص عليه انتهى كلام شرح العباب

ابن حبان في صحيحه الامر بالركعتين بعد الوتر لمسافر خاف أن لا يستيقظ للتهجد ولو بدله تهجد بعد الوتر
فالاولى أن يؤخره عنه قليلا نص عليه انتهى (قوله لم يصح من قوله صلى الله عليه وسلم) دليل لأفضلية
تأخير الوتر عن صلاة الليل والحديث متفق عليه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما فروعا (قوله اجعلوا
آخر صلاتكم) يحتمل أن يكون مفعولا به وأن يكون مفعولا فيه لأن جعل تتم عدى الى مفعول أى على
تأويل اجعلوا بافعولوا انتهى حينئذ تتم عدى الى واحد والى مفعولين وهو الغالب لأنه يلزم على كونه مفعولا
فيه طرفية الشيء في نفسه لأن الوتر هو آخر صلاة الليل فالاولى أو أفاده بالمعنى فليتمم (قوله بالليل
وتر) قال ع ش ولو كان صلى أول الليل صلى إحدى عشرة ولو صلى آخره صلى ثلاثا فالظاهر أن
الاحدى عشرة أولى بحافظة على كمال العبادة انتهى خلافا للشورى (قوله أو تأخير) أى الوتر جميعه
إذا لافضل تأخير ركعة وان كان صلى بعضه أول الليل في الجماعة ولا يدركها آخر الليل أفاده الرملى (قوله الى
آخر الليل) ويؤخذ من تخصيص أفضلية التأخير بالوتر استحباب رتبة العشاء بعدية أول الليل بل يدل
له أنه صلى الله عليه وسلم كان يؤخر صلاة الليل ويغتصها بركتين حقيقتين فليتمم (قوله فيما إذا كان
من عادته) أى الشخص (قوله انه يستيقظ له) أى للوتر بأن أراد صلاة بعد نومه وقد يقال الاولى
حذف له لأن التأخير المذكور مسنون وان لم يرد صلاة بعد النوم لأن طلب الشيء لا يستقط بارادة الخلاف
فأوجه التقييد وقد يجاب بأنه احتراز عما لو عزم على ترك الصلاة بعد النوم أفاده بعضهم فليتمم (قوله
آخره) أى الليل طرف ليستيقظ والمراد قبل الفجر بما يسع صلاته المذكورة (قوله بنفسه أو غيره)
متعلق يستيقظ أى لافرق فيه بين أن يحصل له بنفسه أو بغيره (قوله أفضل) خبر وتأخير (قوله من
تقديمه أوله) أى أول الليل وأما إذا لم يكن من عادته ذلك فلا يؤخره خوفا الفوات (قوله خبر مسلم بذلك)
أى بأفضلية التأخير بعبارة المذكور ولفظ الخبر من خاف أن لا يقوم آخر الليل فليوتر أوله ومن طمع أن
يقوم آخره فليوتر آخر الليل فان صلاته آخر الليل مشهودة وذلك أفضل (قوله وعليه) أى على هذا
التفصيل الذى في خبر مسلم (قوله بحمل اطلاق بعض الاخبار لأفضلية التقديم) أى كخبر أبى هريرة
رضى الله عنه أوصانى خليلي صلى الله عليه وسلم بثلاث صيام ثلاثة أيام من كل شهر وركنى الضحى وان أوتر
قبل أن أنام رواه البخارى فهذه المحمول على من لم يثق بيقظته كذا قالوا وقال بعضهم ويكفى جملة على التوبة
الثانية آخر الليل المأخوذة من قوله صلى الله عليه وسلم أفضل القيام قيام داود كان ينام نصف الليل ويقوم
ثلثه وينام سدسه تأمل (قوله وبعضها) أى واطلاق بعض الاخبار (قوله أفضلية التأخير) أى الى
آخر الليل كخبر مسلم بادرؤ الصبح بالوتر وكخبر الشيخين صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خفت الصبح فوتر
بركعة وفى رواية فاذا خشى أحدكم الصبح صلى ركعة توتر له ما قد صلى فهذا الحديثان محمولان على من
وثق بيقظته وكان أبو بكر رضى الله عنه يوتر قبل أن ينام ثم يقوم ويتهجد وعمر رضى الله عنه ينام قبل أن يوتر
ثم يقوم ويتهجد ويوتر فترفعوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هذا أخذ بالخزم يعنى أبابكر وهذا
أخذ بالقوة يعنى عمر وقد روى عن عثمان مثل فعل أبى بكر وعن على مثل فعل عمر رضى الله عنهم قال
الغزالي في البسيط واختار الشافعى فعل أبى بكر رضى الله عنهم ما وفى الاحياء فلا كياس بأخذون أوقاتهم
من أول الليل والاقوياء من آخره والخزم التقديم فانه بما لا يستيقظ أو يثقل عليه القيام اذا صار ذلك عادة
له فآخر الليل (قوله ويتأتى هذا التفصيل) أى الذى فى المتن أو فى الخبر والمآل واحد (قوله
فيمن له تهجد به تاده) أى فان كان واقفا يقطعه ولو بغيره آخر الليل آخره والا فلا (قوله ثم الوتران فعل
بعد نوم) أى كان آخره وفعله بعده (قوله حصلت به) أى بالوتر بعد النوم (قوله سنة التهجد) أى
لما أمر من ان التهجد هو الصلاة بعد النوم وهو المنصوص عليه فى الام والمختصر (قوله والا) أى وان لم

لم يصح من قوله صلى الله
عليه وسلم اجعلوا آخر
صلاتكم بالليل وتر (أو)
تأخير (الى آخر الليل) فيما
(إذا كان) من عادته انه
(يستيقظ) له آخره بنفسه أو
غيره (أفضل) من تقديمه
أوله لخبر مسلم بذلك وعليه
يحمل اطلاق بعض الاخبار
أفضلية التقديم وبعضها
أفضلية التأخير ويتأتى هذا
التفصيل فيمن له تهجد
يعتاده ثم الوتران فعل بعد
نوم حصلت به سنة التهجد
أيضا والا

(قوله أو غيره) أى بأن
يوقظه غيره فالمدار على
وجود الاستيقاظ سواء
كان بنفسه أم بغيره (قوله
خبر مسلم) خو من خاف أن
لا يقوم من آخر الليل
فليوتر أوله ومن طمع أن
يقوم آخره فليوتر آخر
الليل فان صلاته آخر الليل
مشهودة (قوله أفضلية
التقديم) منها حديث أبى
هريرة وأوصانى النبي صلى
الله عليه وسلم بالوتر قبل
النوم ذكره البخارى في
صحيحه تعليقا ووصله
اسحاق بن راهويه فى
مسنده (قوله ويتأتى هذا
التفصيل) أى أنه ان كان
يثق بيقظته له آخر الليل
آخره والا فلا

يفعل بعد النوم بل فعله قبله (قوله كان وتر الائم جدا) أي فليس كل وتر تمجدا ولا ينافي هذا ما ذكره
 في الخصائص لأن القصد هنا مجرد التسمية وثم بيان أن التمجيد الواجب عليه صلى الله عليه وسلم أولا لا يكون
 عنه الوتر وان الذي اختلف في نسخ وجوبه عنه ما عدا الوتر فلي تأمل (قوله فينبهما) أي بالنسبة بين الوتر
 والتمجيد (قوله عموم وخصوص من وجه) أي لانهما يجتمعان في صلاة بعد النوم بنية الوتر وينفرد
 الوتر بصلاة قبل النوم والتمجيد بصلاة بعده من غير نية الوتر هذا وتقدم في الخطبة ان مضابط هذه النسبة أن
 يتصادق المفهومان على شيء واحد ثم يصدق كل منهما على شيء ولا يصدق الاخر عليه فلا بد من تصادق
 واقتراح من الجانبين ولا يتحقق ذلك الا بثلاث صور نحو الحيوان والايض ومرجه الى موجبة مطلقة عامة
 وسالبتين جزئيتين دائمتين فاحفظه (قوله ويجوز وصله أي الوتر) أشعر التعبير بالجواز الى أن الفصل
 أفضل وهو كذلك كما سيأتي في الشرح قال في فتح الجواد ويجوز جمع أربع بتسليمية وست بتصلية ثم يوتر
 بواحدة فان قلت هذا مشكل بامتناع نظيره في التراخي مع ان كلا شبه الفرض بطلب الجماعة قلت يفرق
 بأن الجماعة في التراخي أصلية لانه لا يتصور لها من تطلب فيه فرادى لاجتماع بخلافها في الوتر فانه مع
 مشروعية في غير رمضان لا شرع فيه فلم يلزم من مشابهة تلك للفرض لقوة الجماعة فيها مشابهة هذه له
 وبأن الوتر صح فيه الوصل من فعله صلى الله عليه وسلم وما مر فرد منه بخلاف التراخي لم يرد فيها الا الفصل
 فلم تغير عنه فتأمل (قوله لكن يشهد في الركعة الاخيرة) أي لما مر من أنه صلى الله عليه وسلم أوتر بخمس
 لا يجلس في شيء الا في آخرها رواه مسلم (قوله وهو أفضل) أي من الاثني عشر تشهد في الاخيرتين لان
 هذا فيه تشبيه بالمغرب وقد ورد لاوتر وابثلاث ولا تشبهوا الوتر بصلاة المغرب رواه الدارقطني وقال رواته
 ثقات لا يقال التشبيه لا يحصل الا اذا لوتر بثلاث دون ما اذا أوتر بأكثر لا نقول ان فيه تشبيها بها أيضا من
 حيث ان فيه نواحي تشهد في الاخيرتين أو ان فيه تشهد أول بعد شفع وثانيا بعد وتر فلي تأمل (قوله أو
 يشهد في الاخيرتين) أي وهذا مفضل كما تقرر خلافا لما يوهمه كلام المصنف واذا أوتر بثلاث في
 رمضان ووصل أسرفي الثالثة كما في العباب أي دون الاوليين قال في شرحه وبوجه بأنه في رمضان
 يسن الجهر فيه وعند وصله هو تشبيه بالمغرب فسن له الجهر في الاوليين فقط سواء تشهد تشهد في أم
 تشهد الان المغرب كذلك ثم رأيتهم صرحوا بذلك الخ فلي تأمل (قوله لثبوت كل منهما) أي من الاثني
 عشر تشهد في الاخيرة والتشهد في الاخيرتين من فعل النبي صلى الله عليه وسلم كما في مسلم وغيره عن عائشة
 وقد نقلت لفظ النسائي عند قول الشارح أو سبعا الدال على التشهدين ولفظ مسلم الدال على تشهد (قوله
 لأكثر من تشهدين) أي ولا تصح الصلاة حيث أحرم به وتر كما في الحلبي (قوله ولاهما في غير
 الاخيرتين) والحاصل أنه لا يجوز له أن يشهد في غيرهما فقط أو معهما أو مع أحدهما نعم قال العلامة
 الزبائي ولو صلى عشر باحرام واحد والحادية عشر باحرام واحد فله أن يشهد كل ركعتين فيما يظهر لان
 هذا فصل لا وصل ولم أر في هذه المسئلة تعلا فلي تأمل انتهى وعليه فقول الشارح والفصل في السلام بين كل
 ركعتين الخ ليس بقيد لان مثله التشهد فلي تأمل (قوله لانه خلاف الوارد) أي من فعله صلى الله عليه وسلم
 بخلاف النقل المطلق لانه لا حصر لركعاته وتشهداته قال في التحفة ويظهر أن محل إبطاله المصرح به في كلامهم
 ان كان فيه تطويل جلسة الاستراحة وقال سم الوجه انه حيث جالس بقصد التشهد البطلان لانه قصد
 المبطل وشرع فيه فلي تأمل (قوله والفصل بالسلام الخ) مبتدأ خبره أفضل (قوله من كل ركعتين) أي وكذا
 بالسلام من أربع ركعات والحاصل ان الفصل أفضل من الوصل وان التسليم من كل ركعتين أفضل من
 الفصل بأكثر منهما وحكي العمراني وجهها أن الافضل الوصل الا أن تكون ركعتان لصلاة ركعة لاوتر
 فالأفضل الفصل قال الاسنوي وهو غريب يستفاد منه جواز الجمع بين الوتر وغيره انتهى

كان وتر الائم جدا فينبهما
 عموم وخصوص من وجه
 (ويجوز وصله) أي الوتر
 لكن (يشهد) في الركعة
 الاخيرة وهو أفضل (أو
 يشهد في الاخيرتين)
 لثبوت كل منهما لأكثر
 من تشهدين ولا بهما في
 غير الاخيرتين لانه خلاف
 الوارد والفصل بالسلام
 من كل ركعتين

(قوله من وجهه)
 لاجتماعهما في مادة
 وانفراد كل في أخرى
 فيجتمعان في صلاة بعد
 نوم نية الوتر وينفرد الوتر
 بصلاة قبل نوم نية الوتر
 وينفرد التمجيد بصلاة
 بعد نوم لانية الوتر

(قوله أفضل من الوصل) قال في التحفة والمنازع له الواجب للوصل بخلاف السنة الصحيحة فلا يراعى خلافه ومن ثمة كره بعض أصحابنا الوصل وقال غير واحد منهم انه مفسد للصلاة لله تعالى الصحيح عن تشبيه صلاة الوتر بالمغرب ٤٦١ وحينئذ فلا يمكن وقوع الوتر متفقا على

صحته أصلا (قوله بثلاث) أي سواء اقتصر عليها أو فصلها عما قبلها وأما إذا وصلها بما قبلها فلا يقرأ ذلك في الثلاثة الأخيرة لئلا يلزم حملها ما قبلها عن السورة أو تطويلها على ما قبلها أو القراءة على غير ترتيب المصحف أو على غير تواله وكل ذلك خلاف السنة قاله البلقيني قال في

ان أوتر بثلاث فأكثر أفضل من الوصل بقسميه لانه أكثر أخبارا وعملا (واذا أوتر بثلاث) فالسنة انه (يقرأ) بعد الفاتحة (في) الركعة (الاولى سورة الاعلى وفي الثانية) سورة (الكافرون وفي الثالثة المعوذات) يعني قل هو الله أحد والمعوذتين

التحفة نعم يمكن أن يقرأ فيها لو أوتر بخمس مثلاً المطففين والانشقاق في الاولى والبروج والطارق في الثانية وحينئذ لا يلزم شيء مما ذكر انتهى لان السور المذكورة مع الاعلى متواليه وانضمام الانشقاق الى المطففين صارت الاولى أطول من الثانية وانضمام الطارق الى البروج صارت الثانية أطول من الثالثة التي قرأ

ورد ابن العباد بأن الذي ذكره من جواز الجمع بين الوتر وغيره مخالف للقواعد فانه لا يجوز الجمع في النية الواحدة بين عبادتين من جنسين لا تتأدى احدهما بالآخرى وليس فيما ذكره العمراني حجة له لا مكان جملة على ما إذا نوى بابتنتين مقدمة الوتر وبالثالثة الوتر فليتامس (قوله ان أوتر بثلاث فأكثر) ليس بقيد فالواحدة مثلها كما في الاسنى قال في حواشيه بأن صلى ركعتين ركعتين بنية النفل وأوتر بعدهما بركعة أو وصل ما عدا الأخيرة فليتامس (قوله أفضل من الوصل) أي سواء الامام والمنفرد على المعتمد قال الشيخ عميرة وقيل الأفضل في حق المنفرد الفصل بخلاف الامام لانه يقتدى به المخالف وغيره وعكس الرواية فقال أنا أصل منفرد أو فصل اماماً لا يتوهم خلل فيما ذهب اليه الشافعي رضي الله عنه وهو ثابت صحيح (قوله بقسميه) أي بالشهد وبالاعتبارين ومحمل ذلك ان تساوى باقي العدد قال شيخنا رحمه الله والا فاحدى عشرة ركعة مثلاً وصلاً أفضل من ثلاث مثلاً فلا يكون الوصل أفضل مع التساوى فيما اذا لم يسع الوقت الا ثلاثاً موصولة فهي أفضل من ثلاث مفصلة لان في محبة قضاء النوافل خلافاً انتهى وأصله في الايعاب قال ع ش وبقي ما لو كان لو صلى خمسا أو سبعا أو تسعاً أدركها في الوقت واذا صلى أي أكثر من ذلك خرج بعضها عن الوقت هل الأفضل الاقتصاد على الأقل أو لافيه نظر والا قرب الثاني لتبعية ما بعد الوقت لما وقع فيه فكانه صلها كلها في الوقت أخذ بما ذكره من الشارح في رواتب القبلة والبعيدة من انه اذا نوى الجميع وأدرك بعضها وقعت كلها اداء فليتامس (قوله لانه) أي الفصل لتعليل للأفضلية (قوله أكثر أخباراً) أي من اخبار الفصل منها الحديث المتفق عليه عن عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ما بين أن يفرغ من صلاة العشاء الى الفجر احدى عشرة ركعة يسلم بين ركعتين ويوتر بواحدة ومنها حديث ابن حبان انه صلى الله عليه وسلم كان يفصل بين الشفع والوتر بالتسليم (قوله وعملاً) أي وأكثر عملاً بزيادة التسليم وغيره قال في التحفة والمنازع له أي للفصل الموجب للوصل بخلاف السنة الصحيحة فلا يراعى خلافه ومن ثم كره بعض أصحابنا أي ابن خيران صاحب اللطيف الوصل وقال غير واحد منهم أي كالفقال والقاضي انه مفسد للصلاة لله تعالى الصحيح عن تشبيه صلاة الوتر بالمغرب وحينئذ فلا يمكن وقوع الوتر متفقا على صحته أصلاً انتهى فتأمل (قوله وإذا أوتر بثلاث) أي مقتصر عليها أو فاصلاً عما قبلها (قوله فالسنة انه) أي الموتير بثلاث (قوله يقرأ بعد الفاتحة في الركعة الاولى بسورة الاعلى) أي بتمامها وهي مكتوبة في قول الجمهور وقال الضحاك مدنية وعدد آياتها تسع عشرة آية قال الامام النووي رحمه الله تعالى وكان النبي صلى الله عليه وسلم يحبها لكثرة ما اشتملت عليه من العلوم والخبرات (قوله وفي الثانية سورة الكافرون) وتسمى سورة المعابدة والاخلاص أيضاً وعدداً جهاست وورد من فضلها أنها تعدل ربع القرآن قال ابن الخازن ووجه ذلك أن القرآن مشتمل على الامر والنهي وكل منهما ينقسم الى ما يتعلق بعمل القلوب وما يتعلق بعمل الجوارح فحصل أربعة أقسام وهذه السورة مشتملة على النهي عن عبادة غير الله تعالى وهي من العباد وذلك من أفعال القلوب فكانت هذه السورة ربع القرآن على هذا التفسير انتهى ملخصاً (قوله وفي الثالثة المعوذات) ظاهره وان وصل وان لم تطويل الثالثة على الثانية سم وقد يقال انه مخالف لما تقدم من انه لا تسن سورة بعد الشهد الاول الا أن يقال ان هذا يخص له لتعلق الغلب به بخصوصه ع ش (قوله يعني) أي بالمعوذات وانظر نكتة الاتيان بالعناية مع ان سورة الاخلاص تسمى بالمعوذة أيضاً كما في تفسير الخطيب ولعل وجه عدم اشتهاها بذلك بخلاف سورة الفلق والناس تأمل (قوله قل هو الله أحد والمعوذتين) فان نسي سببح في الاولى أي بها مع قل يا أيها الكافرون

فيمسح وحدها والثالثة أطول من الرابعة التي قرأها الكافرون ولا يضرن عدم المواالات هنا لا يتابع كما لا يضرن عدم المواالات ما يقرأ في الخامسة مع الرابعة وكذا طولها على الرابعة لما علمته من الاتباع في ذلك قال في التحفة وغيره يابن أن يقول بعد الوتر ثلاثاً سبحان الملك القدوس ثم اللهم اني أعوذ برضائك من سخطك ومعافائك من عقوبتك وبك منك لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك انتهى

زاد في الايعاب رافعا صوته بالثالثة انتهى أي في سبحان الملك القدوس اذ هو الذي يكر رثا لنا (قوله مثابرة) أي مواظبة قال في القاموس ثابر واطب انتهى وأراد الشارح بالاول حديث الصحيحين عن عائشة لم يكر النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل أشد تعاها منه على ركعتي الفجر وبالثاني حديث مسلم ٤٦٢ ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها واختلف فيما يقرأنهما فقليل لقراءة فيهما وعليه

الظاهرية وفي صحيح البخاري عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يخفف الركعتين اللتين قبل صلاة الصبح حتى أني لأقول هل قرأ بأمر الكتاب وقيل لا يزداد فيهما على الفاتحة وقيل لا بأس بتطويل القراءة فيهما لكن الجمهور ومنهم الشافعية على تخفيفهما

للاتباع (ثم يتلو الوتر في الفضيلة ركعتا الفجر) لما صح من شدة مثابرة صلى الله عليه وسلم عليهما

فقل الافضل بعد الفاتحة الكافرون والاخلاص لانه صلى الله عليه وسلم قرأ فيهما بهما رواه مسلم وفي حديث الترمذي عن ابن عمر ومقت النبي صلى الله عليه وسلم شهر أفكان يقرأ في ركعتي الفجر قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد وأخرج مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قرأ قولوا آمنا بالله التي في البقرة في الاولى وفي الثانية قل آمنا بالله التي في آل عمران وفي أخرى له في

في الثانية وكذلك ان نسي في الثانية قل يا أيها الكافرون أي في الثالثة مع قل هو الله أحد والمعوذتين قاله في الاذكار ويسن بعد الوتر أن يقول سبحان الملك القدوس ثلاث مرات رافعا صوته بالثالثة وأن يقول اللهم اني أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وأعوذ بك منك لأحصى ثنا عليك أنت كما أنيت على نفسك (قوله للاتباع) رواه أبو داود وغيره بأسانيد صحيحة عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الركعتين اللتين كان يوتر بعدهما سبح اسم ربك الأعلى وقل يا أيها الكافرون ويقرأ في التي هي الوتر قل هو الله أحد وقل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس قال في التحفة وقضيته أن ذلك انما يسن أن يوتر بثلاث لانه انما ورد فيهن ولو أوتر بأكثر فهل يسن ذلك في الثلاثة الأخيرة فصل أو وصل محل نظر ثم رأيت البلقيني قال انه متى أوتر بثلاث مفصولة بما قبلها كئان أو سب أو أربع قرأ ذلك في الثلاثة الأخيرة ومن أوتر بأكثر من ثلاث مفصولة لم يقرأ ذلك في الثلاثة أي لا يلزم خلوما قبلها عن سورة أو تطويلها على ما قبلها أو القراءة على غير ترتيب المصحف أو على غير نواله وكل ذلك خلاف السنة انتهى نعم يمكن أن يقرأ فيها الوتر بخمس مثلاً كالمطففين والانشقاق في الاولى والبروج والطارق في الثانية وحينئذ لا يلزم شيء من ذلك فتأمل (قوله ثم يتلو الوتر في الفضيلة ركعتا الفجر) أي فيهما أفضل الروايات وله في نيت جماع عشر كيفيات سنة الصبح سنة الفجر سنة البرد سنة الوسطى سنة الغداة وله أن يحدف لفظ السنة ويضيفه فيقول ركعتي الصبح ركعتي الفجر ركعتي البرد ركعتي الوسطى ركعتي الغداة قال بعضهم وهذه الكيفيات تصلح للفرس أيضا ولعل المميز بينهما وجوب التعرض للفرسية في الفرس وعدم وجوب السنية في السنة ويسن تخفيفهما للاتباع وأن يقرأ فيهما بآتي البقرة وآل عمران أو بالكافرون والاخلاص كذا في التحفة وتقدم في السن دليلهما وورد أيضا لم تشرح وألم تر كيف واختلف المتأخرون هل يسن الجمع بينهما فقال جمع نعم أخذنا مما قاله النووي في كثيرا كبيرا في التمهيد للشبوت كل بالوارد ولم يكن بذلك مطولا لهما تطويل لا يخرج به عن السنة والاتباع وقال بعض من كتب على التحفة وقضية أو انه لا يجمع بينهما السنة التخفيف وان قال في بعض كتبه يجمع ككثيرا كبيرا في التمهيد للشبوت كل في صلاة واحدة وهذا ثابت في صلاتين فلا يجمع بينهما في صلاة واحدة انتهى وهذا أظهر بل في بعض الروايات ما يدل على المبالغة في التخفيف فعن عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ركعتي الفجر ركعتين خفيفتين حتى أقول هل قرأ فيهما بأمر القرآن وعن الامام مالك وجهه رأيهما لا يقرأ غير الفاتحة والله أعلم (قوله لم يصح) الخ دليل للافضلية قال في خواشي الروض ولان عددهما لا يزيد ولا ينقص فأشبهت الفرائض بل قيل انهما أفضل من الوتر لانهما يتقدمان على متبوعيهما والوتر يتأخر عنه وما يتقدم على متبوعه أولى ولانه تبع للصبح والوتر تبع للعشاء والصبح أكد من العشاء انتهى قال في التحفة ويرده قوة الخلاف في الوتر وكل ما كان أقوى كانت مراعاته أكد وقد قال بعض المحققين لا يترك الراجح عند معتقده لمراعاة مرجوح من مذهبه أو غيره الا ان قوى مدركه بأن يقف الذهن عنده لا بأن تمنهض حجته ولم يؤد لتعرق اجماع وأمكن الجمع بينه وبين مذهبه انتهى فتأمل (قوله من شدة مثابرة صلى الله عليه وسلم عليهما) أي مواظبته صلى الله عليه وسلم على ركعتي الفجر قال في المصباح وثبت زيد بالشئ ثبرا من باب

الثانية قل يا أهل الكتاب تعالوا في أبي داود في الثانية بنا آمنا بما أنزلت الآية وذكر الغزالي في كتابه وسائل الحاجات وآداب قتل المناجاة عن غير واحد من الصالحين وأمر باب القلوب من قرأ ألم تشرح والليل في ركعتي الفجر قصرت يد كل ظالم وعدو غنه ولم يجعل لهم عليه سبيلا قال وهذا صحيح لاشك فيه وهذا كما ترى ليس بمحدث نعم نقله كثير من الأئمة عن الغزالي وفي المقاصد الحسنة للسخاوي حديث من قرأ في الفجر بالم تشرح وألم تر كيف لم يرمد لأصل له سواء أريد بالفجر هنا سنة الصبح أو الصبح هنا لفته سنة القراءة فيهما وان حكيت لم يجر به عن غير واحد من العامة بل يقال انه يحفظ من مطلق الألم ثم نقل السخاوي عن روض الافكار لابن الركن الحلبي ما قدمناه عن الغزالي وقال انه لم يره في الاحياء وقد علمت انه لم ينقل ذلك عن الاحياء ونقله الفاكه في شرح البداية للغزالي عن الغزالي ونقله عنه من

الله عليه وسلم اذا صلى
ركعتي الفجر اضطجع
على شقه الايمن وترجم له
البخارى في صحيحه بباب
الضجعة على الشق الايمن
بعد ركعتي الفجر وزوى
أبو داود بإسناد على شرط
الشيخين اذا صلى أحدكم
الركعتين قبل الصبح
فليضطجع على يمينه فقال

أكثر من غيرهما ومن
قوله أنهما خير من الدنيا
وما فيها (ثم) الأفضل
بعدهما بقية الرواتب
المؤكدة فهي في مرتبة
واحدة وهي عشر
(ركعتان قبل الظهر أو
الجمعة وركعتان بعدهما
وركعتان بعد المغرب
و) كذا (بعد العشاء)

مروان بن الحكم أما
يجزئ أحدا من عشاء في
المسبح حتى يضطجع
على يمينه قال لا واستدل
به ابن حزم على وجوبها
قال في التحفة وكان من
حكمه أن يتذكر به ضجعة
القبر حتى يستفرغ وسعه
في الاعمال الصالحة وينها
لذلك فان لم يرد ذلك فصل
بينهما وبين الفرض بنحو
كلام أو تحول انتهى وأما
انكار ابن مسعود
الاضطجاع وقول ابراهيم
النخعي هي ضجعة
الشیطان فلان لم يبلغها

قتل حسبته عليه ومنه اشتقت المأثورة وهي المواظبة على الشيء والملازمة له (قوله أكثر من غيرهما) أى من
بقية النوافل والحديث رواه الشيخان وغيرهما عن عائشة رضي الله عنها قالت ما رأيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم في النوافل أشد معاهدة منه على الركعتين قبل الفجر واقتطعت الشيخين لم يكن على شيء من النوافل
وعنها أيضا قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي ويدع ولكن لم أره ترك الركعتين قبل صلاة الفجر في
سفر ولا حضر ولا صحه ولا سقم رواه الطبراني (قوله ومن قوله) أى النبي صلى الله عليه وسلم فهو عطف على
من شدة مثابته صلى الله عليه وسلم لا على قوله من غيرهما (قوله أنهما خير من الدنيا وما فيها) رواه مسلم من
حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعا بلفظ ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها أى نعيم نوابهم ما خير من كل ما يتبع
به في الدنيا فالمفاضلة راجعة لذات النعيم لا إلى نفس ركعتي الفجر فلا يعارضه خبر الدنيا ملعونة ملعون ما فيها
وقال العلامة الطيبي ان جل الدنيا على اعراضها وزهرتها فالخير ما يجري على رغم من يرى فيها خيرا أو
يكون من باب أى الفريقين خير مقاماً وان جل على الاتفاق في سبيل الله فتكون هاتان الركعتان أكثر
ثواباً منها وفي حواشي الروض مانعه قال بعضهم ان الناس عند قيامهم من نومهم يتدبرون الى معاشهم
وكسبهم فاعلمهم أنهم ما خير من الدنيا وما فيها فاضلا عما عساه يحصل منها فلا تتركوهما ولا تشتغلوا به (قوله ثم
الأفضل بعدهما) أى ركعتي الفجر (قوله بقية الرواتب المؤكدة) أى التابعة للفرائض المكملات لها توقف
فعلها على الفرائض أولا كالتلبية وعلى هذا فالوتر من الرواتب لان فعله يتوقف على فعل العشاء وهو ما في
الروضة وأصلها واقتضى صنيع المهاج على أنه ليس منها وله وجه في التحفة وما اقتضاه المتن من أنه أى
الوتر ليس من الرواتب صحيح خلافاً لمن اعترضه لانها تطلق تارة على ما يتبع الفرائض فلا يدخل ومن ثم
لنوى به سنة العشاء أو راتبها لم يصح وتارة على السنن المؤكدة فيدخل وجرى عليه في مواضع انتهى ومثله في
النهاية (قوله فهي) أى بقية الرواتب المؤكدة ما عدا ركعتي الفجر (قوله في مرتبة واحدة) أى في الفضيلة
لاتفاوت بينهما ولذا قال في البيهجة

فركعتان قبل فرض الفجر * فركعتان قبل فرض الظهر

وبعداه وبعد فعل المغرب * والتسليما بالواو لا ترتب

قال في التحفة ومثت تفاوت فضلهما بتفاوت متبوعها ويرد بان العصر أفضلها ولا مؤكدة لها والمغرب
أدونها ولها مؤكدة وأفضل لجعله للفضول ونفيه عن الفاضل أوضح دليل على رد ذلك البحث
فأمله (قوله وهي عشر) الضمير يعود على المضاف اليه الذي هو الرواتب الموصوفة بالمؤكدة وان
كان خلاف الغالب من عوده على المضاف والاقال هي عمان كما هو ظاهر الا أن يكون عدد الجمعة
مستقلة وفيه أنه كان ينبغي أن يقول وهي اثنتا عشرة فخره كردى (قوله ركعتان قبل الظهر والجمعة) ظاهر
كلامهم انه لا يتعين أن يلاحظ في بقية الظهر أو بعديته كونها مؤكدة أو غيرها بل يكفي الاطلاق وينصرف
للمؤكدة لانها المتبادرة والطلب فيها أقوى به عليه شيخنا انتهى حل ومثله الجمعة (قوله وركعتان
بعدهما) أى الظهر والجمعة وينوى بما قبل الجمعة وما بعدها سنة الجمعة وعن صاحب البيان انه ينوى
بالتى قبلها سنة الظهر وبالتى بعدها سنة الجمعة لانه هناك على غير ثقة من استكمال شروطها انتهى
حواشي الروض وسأني رده عن التحفة (قوله وركعتان بعد المغرب) ذكر ابن الرفعة في الكفاية انه يسن
تطويلهما حتى ينصرف أهل المسجد قال في التحفة لكن قضية ما في الروضة من انه يتدب فيهما الكافرون
والاخلاص خلافة الا أن يحمل على أنه بيان لاصل السنة وذلك لكاملها انتهى واستوجه القليوبي حمل الاول
على من آخرها عن أول وقتها والثاني على من بادر بها قال لان الملائكة تنظره اذا بادر بها لترفعها مع
عمل النهار فلا ينبغي التطويل عليهم بانتظارهم له فليأمل (قوله وكذا بعد العشاء) أشار بزيادة كذا الى
خلاف فيه في المهاج وقيل لاراتبه للعشاء قال في التحفة معلل هذا القيل لان الركعتين بعدهما أى اللتين

ماسبق فتنبه له (قوله وهي عشرة) الضمير يعود على المضاف اليه الذي هو الرواتب الموصوفة وان كان خلاف الغالب من عوده على المضاف
والاقال وهي عمان كما هو ظاهر الا أن يكون عدد الجمعة مستقلة وفيه أنه كان ينبغي أن يقول وهي اثنتا عشرة فخره

في الحديث الآتي أن تفاجؤا أن تكونا من صلاة الليل قال ويرد أنه صلى الله عليه وسلم كان يؤخر صلاة الليل ويفتتحها بركعتين خفيفتين ثم يطولهما فدل ذلك على أن تنكح ليستامنها ويؤخذ من قوله الآتي وإنما الخلاف في الراتب المؤكد أن هذا الوجه انما ينفي التأكيذاً لأصل السنة ومعنى تعليله بما ذكرناه إذا جاز كونها من صلاة الليل انتفت المواظبة المقتضية للتأكد انتهى فليتأمل (قوله للاتباع) دليل لهذه الرواتب المؤكدة العشر والحديث في الصحيحين وغيرهما عن ابن عمر رضي الله عنهما قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وفي بعض طرقه عنه وحديثي أخى حفصة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي ركعتين خفيفتين بعد ما يطلع الفجر (قوله الآتي الجمعة) أي في قبلتها الماسية أي آنفاً (قوله فقياساً على الظهر) أي في سنتها القبلية والآتي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد الجمعة وفي مسلم إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعاً وسبأني عند ذكر الراتب الغير المؤكدة زيادة عليه تأمل (قوله ثم الراتب المؤكدة) أي العشر المذكورة (قوله وغيرها) أي غير المؤكدة (قوله مما يأتي) أي وهي الاثناعشر الآتية (قوله ان كانت قبلية) نسبة إلى قبل لكونها تفعل في الأصل قبل الفرض قال الولي العراقي وفي النوافل التي قبل الفريضة معنى آخر أي غير ما مر أنها لتكمل ما نقص من الفرائض وهي رياضة النفس بالدخول في النافلة وتصغيرها عملها من الشواغل الدنيوية ليتفرغ قلبه للفريضة أكمل فراغ ويحصل له النشاط (قوله دخل وقتها) أي الراتب القبلية (قوله بدخول وقت الفرض) أي فينبغي المبادرة بها بعد اجابة المؤذن سيما قبلية المغرب وسنة الصبح في الصحيحين عن أنس رضي الله عنه أن كبار الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتدبرون لها أي لركعتي المغرب إذا أذن المؤذن وذكر وأن من حكمة التخفيف المذكور في ركعتي الفجر استحباب التخليل في صلاة الصبح قال في التحفة ويظهر أن قوله الفرض يتناول المجموعة تقديمها فتكون راتبها أداء وان فعلها في وقت الثانية لأن الجمع صير الوقتين كالوقت الواحد كما يصرح به كلامهم انتهى ويؤيده ما نقل عن الحلال البلقيني أنه لو جمع العصر تقديمها مع الظهر فخرج وقت الظهر قبل فراغ العصر لم تبطل ولم تصبر قضاء وان لم يدرك منهار كعتي وقت الظهر لأن الوقتين في الجمع وقت لها (قوله ويجوز تأخيرها) أي الراتب القبلية (قوله عنه) أي عن الفرض ففعل القبلية بعده أداء لا امتداد وقتها بامتداد وقت الفرائض وأشعر تعبيره بالجواز إلى أن وقت اختيار القبلية يفوت بفعل الفرض وهو كذلك كما في التحفة قال في الاسنى وقد يختار تأخيرها كمن حضر الصلاة تمام وسبأني بيانه (قوله وان كانت بعدية) عطف على ان كانت قبلية (قوله لم يدخل وقتها) أي فلا يجوز تقديمها عليه ويخرج النوعان بخروج وقت الفرض ولذا قال ابن رسلان في نظم الزبد

وجاز تأخير مقدم أدا * ولم يجز لما يؤخر ابتداء

ويخرج النوعان جمعاً بانقضاء * ما وقت الشرع لما قد فرضا

وبحث بعضهم أنه لو أخر القبلية إلى ما بعد الفرض جاز له جمعها مع البعدية بسلام واحد وفيه نظر ظاهر لا خلاف النية أفاده في التحفة أي إذا بد في هذه الصورة أن يعين في نيته سنة الظهر القبلية والبعدية اتفاقاً وحينئذ استحالة الجمع اذ من البين الغاء قوله أصلي ثمان ركعات سنة الظهر القبلية والبعدية لأن هذا الجواز لكانت الثمانية بجميع أجزائها واقعة على القبلية على حديثها وعلى البعدية على حديثها وهذا مبطل لانه يلزم عليه أداء القبلية بثمان والبعدية بثمان وهو تلاعب ظاهر تدبر (قوله ويجزى ذلك) أي التفصيل المذكور (قوله بعد خروجه الوقت أيضاً على الأوجه) أي من وجهين حكاهما الراتب في البحر قال في الإيعاب لأن الأصل في القضاء أنه يحكى الأداء ودعوى قصور التبعية على الوقت تحتاج لدليل (قوله فلا يجوز تقديم البعدية) فربح على الجريان المذكور (قوله على الفرض المقضى) أي فإذا لم يصح تكون البعدية قضاء لم يدخل وقت أدائه وحينئذ يلغز فيقال صلاة خرج وقتها وما دخل فالترتيب في القضاء لا بد منه كما لا بد منه

للاتباع الآتي الجمعة فقياساً على الظهر ثم الراتب المؤكدة وغيرها مما يأتي ان كانت قبلية دخل وقتها بدخول وقت الفرض ويجوز تأخيرها عنه وان كانت بعدية لم يدخل وقتها الا بفعل الفرض ويجزى ذلك بعد خروج الوقت أيضاً على الأوجه فلا يجوز تقديم البعدية على الفرض المقضى

(قوله ثم يتلو هذه الرواتب العشر الخ) صريح في تفضيل التراويح على غير المؤكدة ٤٦٥ من الرواتب والمعروف خلافه وقد

أطلق في التحفة تأخير التراويح عن الرواتب وهو شامل للمؤكدة وغيره وكذلك في شرح الارشاد وان كان صنيع متنفيد خلاف ذلك كما هنا والنهاية كالتحفة وعبرة الجبال الرمي في فتاوى به الراتب ولو غير مؤكدة أفضل من التراويح لان التابع يشرف بشرف المتبوع انتهت وعبرة القليوبي في

(ثم) يتلو هذه الرواتب العشر في الفضل (التراويح) وان فعلت جماعة لمواطبة صلى الله عليه وسلم على الرواتب دونها (وهي) لغير أهل المدينة على مشرفها أفضل الصلاة والسلام (عشر ون ركعة) في كل ليلة من رمضان بنية قيام رمضان أو سنة التراويح أو قيام التراويح

حواشي المحلى مرتبة التراويح عقب الرواتب غير المؤكدة وفي حواشي الحلي على شرح المنهج وفي كلام ابن حجر ظاهر كلام الشيخين ومصرح كلام غيرهما أن المؤكدة وغيرها في رتبة لتقدمها على نحو التراويح انتهى (قوله دونها) أي فانه صلى الله عليه وسلم صلاها ثلاث ليال فلما كثر الناس في الثالثة حتى غص بهم

منه في الاداء لان ترتيب احدهما على الاخرى لا يتعلق بخصوص الوقت بخلاف الفرائض فان ترتيب بعضها على بعض لاجل الوقت فيسقط بقواته وبخلاف صوم السبعة الايام وصوم الثلاثة في أنه مختلف في أن التفريق بينهما هل كان الاداء لاجل الوقت فسقط بقواته أو كان من حيث العمل فلم يسقط به وأما ما نحن فيه فلم يختلف فيه أحد ولا يشرع فيه اختلاف فليتأمل (قوله ثم يتلو هذه الرواتب العشر في الفضل التراويح) هذا صريح في تفضيل التراويح على غير المؤكدة من الرواتب لكن المعروف خلافه وقد أطلق في غير هذا الكتاب أفضلية الرواتب على التراويح وهو شامل للمؤكدة وغيره وفي فتاوى الرمي ما نصه الرواتب ولو غير مؤكدة أفضل من التراويح فما غنا ضعف حله أن المصنف أخذ ذكر الرواتب غير المؤكدة عن التراويح فليتأمل (قوله وان فعلت جماعة) أشار بان له خلاف فيه في المنهاج الاصح تفضيل الراتب على التراويح وان الجماعة تسن في التراويح قال في المغني والثاني تفضيل التراويح على الراتب لسن الجماعة فيها ومحل الخلاف اذا قلنا بسن الجماعة في التراويح والا فالراتب أفضل منها قطعا انتهى (قوله لمواطبة صلى الله عليه وسلم على الرواتب) دليل للافضلية (قوله دونها) أي التراويح فانه صلى الله عليه وسلم لم يطأطب عليها وفيه ما سيأتي في كلامه أنه صلى الله عليه وسلم صلاها في بيته وهذه موأطبة الا أن يكون مراده بقوله دونها جماعة أو يدعي عدم المواظبة في بعض السنين كذا في الكردى فليتأمل (قوله وهي) أي التراويح قال في المصباح الراحة وال المشقة والتعب وأرحت الاجبار راحة أسقطت عنه ما يجده من تعب فاستراح به وقد يقال أراح في المطاوعة وأراحنا بالصلاة أي أبقاها فيكون فعلها راحة للنفس لان انتظارها مشقة واسترحنا بفعلها وصلاة التراويح مشتقة من ذلك لان الترويح أربع ركعات فالمصلى يستريح بعدها (قوله لغير أهل المدينة على مشرفها أفضل الصلاة والسلام) سيأتي مقابله (قوله عشر ون ركعة) أي بعشر تسليمات كما سيأتي وسر العشر ين أن الرواتب المؤكدة في غير رمضان عشر فضوعفت فيه لانه وقت جدد وتشمير كذا قالوا واعترض بأن التضعيف أن يزداد على الشيء مثله فيقتضي أن التراويح عشر ركعات لانه اذا زاد على العشر ركعات المؤكدة كانت مثلها صارت عشرين عشرة منها هي المؤكدة من الرواتب والعشرة هي التراويح وأجيب بأن المعنى فزيد قدرها وضعفه لا فزيد عليها قدرها فقط لانه ليس كذلك أي زيد قدر الرواتب العشرة وضعف هذا القدر الزائد أي مثله وهو عشرة فيصير الجميع ثلاثين ركعة الرواتب عشر والتراويح عشر ون وهذا كما ترى مبني على أن ضعف الشيء مثله أما اذا قيل ان ضعفه مثله فلا تأويل وهذا الثاني هو المشهور وفي الرشيدي ما نصه فضوعفت أي وجعلت بتضعيفها زيادة في رمضان والافار واتب مطلوبه أيضا وأنه مبني على أن ضعف الشيء مثله تأمل (قوله في كل ليلة من رمضان) انما كانت ليل القوة الابدان فيه بالفطر ولانه محل عدم الرياء وفعلها بالقرآن في جميع الشهر أولى وأفضل من تكريره سورة الاخلاص ثلاث مرات ومن تكرير سورة الرحمن أو هل أتى في جميعها ومن تكرير سورة الاخلاص بعد كل سورة من التكاثر الى المسد قال شيخنا رحمه الله ومعلوم أن محل ذلك ما اذا كان يحفظ القرآن كله أو يحفظ بعضه ويقرأ على ترتيب المصحف مع التوالى فان لم يحفظ الاسورة واحدة فقط الاخلاص أو غيرها أتى بما حفظه ويعد في حقه أن يقال انه خلاف الافضل والاولى تدبر (قوله بنية قيام رمضان) أي كان يقول أصلي قيام رمضان أو من قيام رمضان (قوله أو سنة التراويح أو قيام التراويح) أفاد هذين كالذي قبلهما أنه لا بد من التعيين في النية ثم كلامه هنا وفي التحفة كالصريح في كفاية اطلاق التراويح أو قيام رمضان بدون تعرض للعدد وهو الاوجه لان التعرض للعدد لا يجب كما في باب صفة الصلاة وتحمل نيته على الواجب في التراويح وهو ركعتان كما لو قال أصلي الظهر أو الصبح حيث قالوا فيه بالصحة وتحمل على ما يعتبر فيه من العدد شرعا وأما ما في الروضة من قولها ولا تصح بنية مطلقة بل ينوي ركعتين من التراويح في كل تسايمة انتهى فقد تعقبه في الانوار

٥٩ - ترمذي - في

المسجد تركها خوفا من أن تفرض عليهم ونفي الزيادة ليلة الاسراء في لفرض متكرر مثل الخمس فلا ينافي خشية فرض هذه تحفة وذكره في النهاية من زيادة في الجواب

(قوله والاضافة فهما) أى فى سنة التراويح وصلاة التراويح للبيان أى السنة التى هى التراويح والصلاة التى هى التراويح فالمراد وصف التراويح بكونها سنة وليس المراد من ذلك ما مراد ٤٦٦ من سنة الظاهر فإن الاضافة فيه للتخصيص وليست للبيان اذ ليس سنة الظاهر مثلاً نفس

الظهور (قوله لىالى أربعا) سبق أنفاعة التحفة والنهاية أنه صلاها ثلاث لىال فلما كثرت الناس فى الثالثة تر كها وهو ظاهر فى أنه لم يصل الرابعة والذى رأته فى صحيح البخارى عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى ذات ليلة فى المسجد فصلى بصلاته ناس ثم صلى من القابلة فكثر

والاضافة فهما للبيان لما صح أنه صلى الله عليه وسلم صلى التراويح لىالى أربعا فصلوها معه ثم تأخر وصلها فى بيته باقى الشهر وقال خشيت أن تفرض

الناس ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة أو الرابعة فلم يخرج اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما أصبح قال قد رأيت الذى صنعتم ولم يمنعنى من الخروج اليكم الا أنى خشيت أن تفرض عليكم وذلك فى رمضان انتهى ما فى الصحيح ورأيت الحديث المذكور بحرفه فى صحيح مسلم والحديث موجود فى غير الصحيحين أيضا ورأيت فى صحيح مسلم أيضا أن رسول الله

الصواب بل ينوى سنة التراويح فى كل ركعتين كما فى فتاوى القاضى لأن التعرض لعدد الركعات ليس بواجب وكان الرمى والخطيب لم يستحضرا هذا التعقب حيث أقراما فى الروضة فليتأمل (قوله والاضافة فهما) أى فى سنة التراويح وصلاة التراويح (قوله للبيان) أى السنة التى هى التراويح والصلاة التى هى التراويح وليس المراد من ذلك ما مراد من سنة الظاهر مثلاً فإن الاضافة فيه للتخصيص وليست للبيان اذ ليس سنة الظاهر مثلاً نفس الظهور كرى تأمل (قوله لما صح أنه صلى الله عليه وسلم صلى التراويح) دليل لأصل مبين وعينها والحديث رواه الشيخان عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج ليلة فى جوف الليل فصلى فى المسجد وصلى رجال بصلاته فاصبح الناس فتحدثوا فاجتمع أكثر منهم فصلوا معه فاصبح الناس فتحدثوا فكثر أهل المسجد من الليلة الثالثة فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلوا بصلاته فلما كانت الليلة الرابعة عجز المسجد عن أهله حتى خرج لصلاة الصبح فلما قضى الفجر أقبل على الناس فتشهد ثم قال أما بعد فإنه لم يخف على مكانكم ولكن خشيت أن تفرض عليكم فتعجزوا عنها فتوفى صلى الله عليه وسلم والامر على ذلك وفى رواية للبخارى قد رأيت الذى صنعتم ولم يمنعنى من الخروج اليكم الا أنى خشيت أن تفرض عليكم وفى مسند أحمد عنها كان الناس يصلون فى المسجد فى رمضان بالليل أربعا يكون مع الرجل الشئ من القرآن فيكون معه النفر الخمسة أو السبعة أو أقل أو أكثر يصلون بصلاته قالت فأمرنى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أنصب حصيرا على باب حجرى ففعلت فخرج اليهم بعد أن صلى العشاء الاخرة فاجتمع اليه من فى المسجد فصلى وذكرنا القصة بمعنى ما تقدم أو قرب منه وفى سنن أبى داود ومثله وفيه قال قال صلى الله عليه وسلم أيها الناس أما والله ما بى ليلة هذه بحمد الله غافلا ولا خفى على مكانكم وعن أبى هريرة قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا ناس فى رمضان يصلون الى ناحية المسجد فقال ما هؤلاء فقيل هؤلاء ناس ليس معهم قرآن وأبى بن كعب رضى الله عنه صلى وهم يصلون بصلاته فقال النبى صلى الله عليه وسلم أصابوا ونعم ما صنعوا رواه أبو داود وفى اسناده مسلم بن خالد الزنجى شيخ الشافعى وقد وثقه رضى الله عنهما (قوله لىالى أربعا) كذا وقع هنا وفى شرح الارشاد قال الكردى وهو سهو منه عفا الله عنه والموجود فى كتب الحديث وكلام الفقهاء إنما صلاها صلى الله عليه وسلم بأصحابه ثلاث لىال أوليتين لا غير وجرى فى التحفة على الصواب انتهى ما خصا وظاهر الحديث أنه صلى الله عليه وسلم خرج فى اللىالى المذكورة على التوالى لكن المشهور أنه فى اللىالى المنفرقة فعن النعمان بن بشير رضى الله عنهما قال فنام النبى صلى الله عليه وسلم ثلاث لىال فى شهر رمضان ليلة ثلاث وعشرين الى ثلث الليل ثم قنأه ليلة خمس وعشرين الى نصف الليل ثم قنأه ليلة سبع وعشرين حتى طنأنا لأن لندرك الفلاح أى السجود رواه النسائى (قوله فصلوها معه) أى صلى الصحابة التراويح مقتدين بالنبى صلى الله عليه وسلم قال ع ش أى عثمان ركعات فى كل ليلة من الثلاث وأما البقية فيحتمل أنه كان يفعلها فى بيته قبل مجيئه أو بعده والظاهر الأول أماده ع ش (قوله ثم تأخر) أى النبى صلى الله عليه وسلم فلم يخرج اليهم (قوله وصلها) أى التراويح (قوله فى بيته باقى الشهر) أى وانقطع الناس عن فعلها اجاعة فى المسجد من حينئذ وصاروا يفعلونها فى بيوتهم الى السنة الثانية من خلافة عمر رضى الله عنه وهى سنة أربع عشر من الهجرة جل عن شيخه (قوله وقال) أى النبى صلى الله عليه وسلم بعد صلاة الفجر كما مر (قوله خشيت أن تفرض) أى صلاة الليل كما فى شرح المنهج قال ع ش سماها بذلك لوقوعها فيه والافضلة الليل

صلى الله عليه وسلم خرج من جوف الليل فصلى فى المسجد ففعل رجال بصلاته فاصبح الناس يتحدثون عند بذلك فاجتمع أكثر منهم فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهم فى الليلة الثانية فصلوا بصلاته فاصبحوا يذكرون ذلك فكثر أهل المسجد من الليلة الثالثة فخرج فصلوا بصلاته فلما كانت الليلة الرابعة عجز المسجد عن أهله فلم يخرج اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى خرج لصلاة الفجر فلما قضى الفجر أقبل على الناس الحديث ولا حجة فلما كانت الليلة الرابعة غص المسجد بأهله الحديث وفى نخرج أحاديث

الرافعي للإمام الحافظ ابن حجر ما نصه حديث أنه صلى الله عليه وسلم صلى بالناس عشرين ركعة ليلتين فلما كان في الليلة الثالثة اجتمع الناس فلم يخرج إليهم ثم قال من الغد خشيت أن تفرض عليكم فلا تطيقوها متفق على صحته من حديث عائشة رضي الله عنها دون عدد الركعات إلى آخر ما قاله ولا أدري هذا الذي قاله الشارح من أين أتى به مع أني قد راجعت جملة من كتب فلم أجدها في كلام أحد منهم نعم ذكر جماعة منهم أنه صلى الله عليه وسلم صلاها ليالي فصلاها معهما ثم تأخر وصلى في بيته باقي الشهر وهو تعبير صحيح ومن عبر بذلك الأسنوي والشرف المناوي في شرحهما على المنهاج وشيخنا الشارح ذكرها بالانصاري في شرح الروض والشهاب الرملي في شرح نظم الزبد وغيرهم فلو حذف قوله أربعا لاصاب هذا والشارح قد تعرض لما ذكره في هذا الباب في هذا الكتاب في غيره أيضا فقد رأيت في الامداد له وكذلك في فتح الحوادق غير جماعير به في هذا الكتاب فقال فانه صلاها ليالي أربعا وصلوها ٤٦٧ معه ثم تأخر وصلها في بيته باقي الشهر وهو وهم منه عني الله عنه وفي الامداد انه

عند الاطلاق تنصرف للتعبد انتهى ومقتضى ذلك انه من لفظ الحديث ولكن الروايات التي وقعت عليها ليس فيها هذا اللفظ وكذا في غير شرح المنهج ولعله موجود في بعضها أو هو مدرج فيه فلا راجع (قوله عليكم فتعجزوا عنها) بكسر الجيم أفصح من فتحها بل في المصباح انه غير معروف وأما الماضي فبالفتح لا غير أي يشق عليكم فتتركوها مع القدرة والافعاله جزحتي عن اجرائها على قلبه يسقط التكليف واستشكل هذه الخشية مع قوله في حديث الاسراء من خمس وهن خمسون لا يبدل القول لدى اذ كيف يخاف الزيادة مع هذا الحديث وأجيب بان هذا في اليوم واللييلة فلا ينافي فرض شيء في العام أو بأن المراد خشيت أن تفرض جماعة في المسجد اشفاقا عليهم أو ان الله أخبره بأنه ان لازم على جماعة فرضت هي أو جماعة أو هما وفي كلام بعضهم خشيت أن تتوهموا فرضيتها ونوزع بان هذا التوهم يندفع ببيانهم عدم فرضيتها فليتلأمل (قوله وتعينين كونها) أي التراويع مبتدأ أخبره جملة جاء الخ (قوله عشرين) أي ركعة خبر الكون (قوله جاء في حديث ضعيف) أي رواه ابن أبي شيبة عن ابن عباس رضي الله عنهما كان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في رمضان في غير جماعة بعشرين ركعة والوتر هذا اللفظ وضعف هذا الحديث ابن عبد البر والبيهقي رواية أبي شيبة جدا بن أبي شيبة زرقاني على الموطأ بزيادة (قوله لكن أجمع عليه) أي على تعين العشرين (قوله الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين) أي فقد روى البيهقي وغيره باسناد صحيح أنهم كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه في شهر رمضان بعشرين ركعة وروى أيضا أن عمر رضي الله عنه جمع الناس على قيام شهر رمضان الرجال على أبي ابن كعب والنساء على سليمان بن أبي حشمة وانما جمعهم لانه أنشط لكثير من المصلين ولما في الاختلاف من افتراق الكلمة قال جمع استنبط عمر رضي الله عنه ذلك من تقرير النبي صلى الله عليه وسلم لمن صلى معه في تلك اللييلة وان كان كره ذلك فانما كره خشية ان يفرض عليهم اذ كان صلى الله عليه وسلم بالموثنيين رؤفا رحيفا فلما توفي صلى الله عليه وسلم أمن من ذلك فاقامها عمر وأحيائها فلم يسن عمر رضي الله عنه الا عارضيه النبي صلى الله عليه وسلم وسنه ويدل له حديث ان الله فرض عليكم صيام رمضان وسنت لكم قيامه فمن صامه وقامه إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه فافهم فانه نفيس (قوله ورواية ثلاثة وعشرين) الخ أي الواقعة في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فافهم ولا تتوهم أن شهر ربيعة عن النبي صلى

الشهر وهو وهم منه عني الله عنه وفي الامداد انه صح أنه صلى الخ كما صنع في هذا الكتاب وقدمشي في فتاويه على الصواب فقال فيها ثم تأخر صلى الله عليه وسلم في رابع ليلة

عليكم فتعجزوا عنها وتعينين كونها عشرين جاء في حديث ضعيف لكن أجمع عليه الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ورواية ثلاثة وعشرين من مرسله

خشية أن تفرض عليهم فيعجزوا عنها ثم قال في فتاويه روى ابنا خزيمه وجبان في صحيحهما أنه صلى الله عليه وسلم صلى ثمان ركعات ثم أوتر ثم انتظروه في القابلة فلم يخرج إليهم انتهى وهذا الحديث يدل على انه انما صلى ليلة واحدة فقط لكن

قال الزبدي في شرح المحرر كان جابرا أي راو به انما حضر في الليلة الثالثة أو الرابعة فلا منافاة وفي شرح المنهج لشيخ الاسلام ذكر يافلم يخرج لهم في الرابعة وقال صبيحتها الخ وتبعه على التعبير بذلك الزبدي في شرح المحرر (قوله ورواية ثلاث وعشرين) الخ هذا التعبير يوهم أن هناك رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى ثلاثا وعشرين وان تلك الرواية اما مرسله والارسال من علامات الضعف اذ لم يكن ثمة عاضد أو انها موصولة لكنهم اجمولة على ان الراوي حسب منه اسنة الوتر وليس هذا مراد الان ربيعة ثلاث وعشرين انما جاءت في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه واهما مالك في الموطأ عن يزيد بن رومان قال كان الناس يقومون في زمن عمر رضي الله عنه بثلاث وعشرين ركعة وفي رواية باحدى عشرة وجمع بينهما بانهم كانوا يقومون باحدى عشرة ثم قاموا بعشرين وأوتروا بثلاث وحينئذ يقول الشارح ورواية ثلاث وعشرين الخ يكون معطوفا على قوله أجمع الصحابة ولو انه عبر بغير هذه العبارة لكان أوضح وعبارة النهاية للجمال الرملي لما روى أنهم كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب في شهر رمضان بعشرين ركعة وفي رواية مالك في الموطأ بثلاث وعشرين وجمع البيهقي بينهما بأنهم

كانوا يوترون بثلاث انتهى وهي في غاية الظهور * فان قلت يمكن أن يكون الشارح أراد ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم في مصنف ابن أبي شيبة وسنن البيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في رمضان في غير جماعة عشرين ركعة والوتر انتهى * قلت لا يصح إرادته لهذا الحديث لان هذا الحديث هو الذي أراد به قوله اولاً وتعيين كونه عشرين ركعة والحكم عليه بالضعف وهو كذلك باتفاق المحدثين لان في سنده ابراهيم بن عثمان أبو شيبة الكوفي قاضي واسط كذبه شعبة وقال ابن معين ليس بثقة وقال أحمد بن حنبل ضعيف وقال البخاري سكتوا عنه وهي من صيغ التحريم وقال النسائي متروك الحديث وقال الجرجاني ساقط وقال أبو علي النيسابوري ليس بالقوي الى آخر ما قالوه فيه وأيضاً فهذا الحديث ليس بمرسى بل موصول وأيضاً فهو مصرح بعطف الوتر على العشرين وهذا وإن كان واضحاً انما ذكرته لئلا يختلج ٤٦٨ في صدر من يوقف على هذا الحديث (قوله ستا وثلاثين) في مصنف ابن أبي شيبة

عن داود بن قيس قال أدركت الناس بالمدينة في زمن عمر بن عبد العزيز وأبان بن عثمان يصلون ستا وثلاثين ركعة ويوترون بثلاث وانما فعل أهل

المدينة هذا لانهم أرادوا مساواة أهل مكة فانهم كانوا يطوفون سبعاً بين كل تر ويحتين فجعل أهل المدينة مكان كل سبع أربع ركعات انتهى قال السيوطي وما كانوا يطوفون بعد الخامسة قال ابن حجر في شرح العباب وقيل ان سبب ذلك أن عبد الملك كان له تسعة أولاد فقصده أن يصلي كل واحد منهم

الله عليه وسلم رسالة أو محمولة على ان الراوي حسب منها سنة الوتر وانما كان في زمن عمر رضي الله عنه كره في الموطأ من رواية يحيى بن يحيى عن مالك عن يزيد بن رومان أنه قال كان الناس يقومون في زمان عمر بن الخطاب في رمضان بثلاث وعشرين ركعة انتهى وبما تقرر علم أن الأولى حذف قوله رسالة (قوله أو حسب معها) أي مع العشرين (قوله الوتر) أي الذي يفته لونه بعد التراويح (قوله فانهم كانوا يوترون بثلاث) هذا ما جع الإمام البيهقي بين الرويتين كما صرح به غيره في شرح المنهج بعد ذكر روايتي العشرين والثلاثين والعشرين وجمع البيهقي بينهما بانهم كانوا يوترون بثلاث (قوله وأما أهل المدينة) على صاحبها أفضل الصلاة والتحية وهذا مقابل قوله سابقاً غير أهل المدينة قال العلامة البرماوي والمراد بهم من وجد فيها أو في مزارعها أو نحو ذلك في ذلك الوقت وان لم يكن مقيماً فيها والعبرة في قضائها بوقت الاداء ولو أدرك بعض رمضان في المدينة وبعضه في غيرها فلكل حكمه وهل يكفي في ادراك اليوم جزء من ليلته أو من نهاره أو منهما وما يظهر الاكتفاء بكل انتهى بنقص (قوله فلهم جعلها) أي التراويح جواب أما (قوله ستا وثلاثين) أي ركعة ثمانية عشر تسليمة وذلك لان العشرين خمس تر ويحات فكان أهل مكة يطوفون بين كل تر ويحتين سبعة أشواط فجعل أهل المدينة بدل أسبوع تر ويحة ليسا وهم لان لاهل المدينة شرفاً عظيماً بجوارهم النبي صلى الله عليه وسلم وكان ابتداء ذلك في أواخر القرن الأول ثم اشتهر ولم ينكر فكان بمنزلة الاجماع السكوني فقيدروى محمد بن نصر عن داود ابن قيس قال أدركت الناس في اماره أبان بن عثمان وعمر بن عبد العزيز أي بالمدينة يقومون بست وثلاثين ركعة ويوترون بثلاث وقال مالك هو الامر القديم عندنا (قوله وان كان اقتصارهم) أي أهل المدينة (قوله على العشرين أفضل) هذا ما نص عليه الشافعي رضي الله عنه في التحفة بعد ذكر أن ذلك بمنزلة الاجماع السكوني ما لفظه ولما كان فيه ما فيه قال الشافعي رضي الله عنه العشرين لهم أحب الى وقال الحليمي عشرين مع القراءة فيها بقراءة في ست وثلاثين أي غير الفاتحة أفضل من كثرة الركعات لان طول القيام أفضل من كثرة الركعات انتهى ومع ذلك اذا فعلت يثابون عليها فوق ثواب النفل المطلق كما اقتضاه كلامهم وينوون بالجميع التراويح قال الولي العراقي وما ولي والذي أي الحافظ العراقي امامة مسجد المدينة أحياستهم القديمة في ذلك مع مراعاة ما عليه الأكثر فكان يصلي التراويح في أول الليل بعشرين ركعة على المعتاد ثم يقوم آخر الليل في المسجد بست عشرة فيختم في الجماعة في شهر رمضان ختمتين واستمر على ذلك عمل أهل المدينة بعده فهم

بالمدينة فقدم كل واحد منهم وصلى تر ويحة فصارت سنة وقيل كان حول المدينة تسع قبائل فتنازعوا في الصلاة واقتتلوا فقدم من كل قبيلة رجل يصلي بهم تر ويحة ثم صار سنة انتهى ما أردت نقله من شرح العباب وفي النوادر عن ابن حبيب المالكي أنها كانت أولاً إحدى عشرة إلا أنهم كانوا يطيلون القراءة فثقل فزادوا في اعداد الركعات وخففوا القراءة فكانوا يصلون عشرين ركعة غير الشفع والوتر بقراءة متوسطة ثم خففوا القراءة وجعلوا عدد ركعاتها ستا وثلاثين غير الشفع والوتر قال ومضى الامر على ذلك انتهى قال القسطلاني في شرحه على صحيح البخاري ما نصه ويؤيد هذا ما أخرج سعيد بن منصور في سننه كنا تقوم في زمن عمر بن الخطاب بأحد عشرة تقرأها بالمئين ونعتمد على العصي من طول القيام ونقلب عند نزول وغ الفجر انتهى وفي طهارة القلوب والخضوع لعلام الغيوب للعلامة عبد العزيز الدين بن تفعنا الله به ما نصه روى عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه قال كنا ننصرف في قيام رمضان فنستعجل الخدم بالطعام مخافة أن يطلع الفجر انتهى وحكى الولي بن العراقي ان والده الحافظ لما ولي امامة مسجد المدينة أحياستهم القديمة

في ذلك مع مراعاة ما عليه الاكثر فكان يصلي التراويح اول الليل بعشرين ركعة على المعتد ثم يقوم آخر الليل بست عشرة ركعة فيختم في الجماعة في شهر رمضان ختمتين واستمر على ذلك عمل اهل المدينة الى الان انتهى ما اردت نقله من القسطلاني والعمل على هذا الى اليوم لكن الذي يقرؤه اول الليل وآخره ختمة واحدة ويكون ختم الشافعي في ليلة سبع وعشرين من رمضان ثم في تمة رمضان يقرؤون ما يسر الله تعالى من القرآن ويؤخر امام الشافعية الوتر الى عقب التراويح التي يصلونها ٤٦٩ آخر الليل (قوله ولا يجوز لغيرهم ذلك) أي

لان لهم شرفا بجرته ومدفنه صلى الله عليه وسلم وفي التحفة وابتداء حدوث ذلك أو آخر القرن الاول ثم اشتهر ولم ينكر فكان بمنزلة الاجماع السكوني الى آخر ما قاله فيها وفي شرح العباب هذه واقعة اشتهرت ولم ينكرها أحد من المجتهدين

ولا يجوز لغيرهم ذلك ويجب فيها أن تكون مشني فحينئذ (يسلم من كل ركعتين) فلو صلى أربعاً بتسليم لم تصح لشبهها بالفرض في طلب الجماعة فلا تغير عما ورد

كإجماعهم اليه قول نافع أدركت الناس وهم يقومون بتسع وثلاثين بوتر ومنها بثلاث وقول الشافعي مثل ذلك فهو بمنزلة الاجماع السكوني وعلى هذا فالجواز لها واضح وانظروا أن هذا الشيء اختصوا به فلا يشاء ركعتين فيه غيرهم أو يقال قد تحققنا جواز الزيادة لهم وشككنا في السبب

عليه الى الان انتهى (قوله ولا يجوز لغيرهم) أي غير اهل المدينة (قوله ذلك) أي الست والثلاثين وهذا ما قاله الشيخان خلافاً للحنابلة فقال ومن اقتدى بأهل المدينة فقام بست وثلاثين فحسن أيضاً أرادوا بما صنعوا الاقتداء بأهل مكة في الاستكثار من الفضل لا المنافسة كما ظن بعضهم قال الأذري والقلب الى ما قاله أميل وغير أهل المدينة من سائر البلاد أخرج الى الأزيد في الفضل من أهل المدينة انتهى وأشار في الإيعاب الى الجواب عنه حيث قال تحققنا جواز الزيادة لأهل المدينة وشككنا في السبب الحامل لتجوز المجتهدين أو سكوتهم على فعلهم هل هو محض مساواة أهل مكة أو خصوصية اختصاصها بها وحينئذ فلا يقاس بهم غيرهم لاننا لم نتحقق العلة حتى نقبس على محلها فليأمل (قوله ويجب فيها) أي التراويح وهذا مرتبط بقول المتن السابق وهي عشر ونودخول على قوله الآتي يسلم الخ (قوله أن تكون مشني) بفتح الميم والنون وسكون الناء على أنه معدول من اثنين اثنين ولا يصح ضبطه بضم الميم وفتح الناء وتشديد النون المفتوحة لانه لو كان كذلك لقبل مشنة بالناء تأمل (قوله فحينئذ) أي حين اذ وجب كونها مشني (قوله يسلم) أي مصلي التراويح (قوله من كل ركعتين) أي بنية التراويح أو قيام رمضان كما روي سميت تراويح لانهم لطول قيامهم كانوا يستر بحون بعد كل تسليمتين قال شيخنا السيد رحمه الله تعالى يؤخذ من التعليق المذكور أنه ينبغي طول القيام بالقراءة مع الحضور والخشوع خلافاً لما يعتاده كثير من زمنا من تخفيفها وبتأخير ون بذلك * قال قطب الارشاد سيدنا عبد الله بن علوي الحداد في النصائح وليحذر من التخفيف المفرط الذي يعتاده كثير من الجهلة في صلاتهم للتراويح حتى ربما يقعون بسببه في الاختلال بشيء من الواجبات مثل ترك الطمأنينة في الركوع والسجود وترك قراءة الفاتحة على الوجه الذي لا بد منه بسبب العجلة فيصير أحدهم عند الله لا هو صلى فغاز بالثواب ولا هو ترك فاعترف بالتقصير وسلم من الإعجاب وهذه وما أشبهها من أعظم مكاييد الشيطان لاهل الايمان يبطل عمل العامل منهم عمله مع فعله للعمل فاحذر وامن ذلك وتنبهوا له معاشرا الاخوان واذا صليتم التراويح وغيرها من الصلوات فاتموا القيام والقراءة والركوع والسجود والخشوع والحضور وسائر الاركان والآداب ولا تجعلوا للشيطان عليكم سلطانا فانه ليس له سلطان على الذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون انما سلطانه على الذين يتولونه والذين هم به مشركون فلانكونوا منهم انتهى (قوله فلو صلى أربعاً) أي مثلاً فالمراد به أكثر من ركعتين (قوله بتسليم) أي واحدة (قوله لم تصح) أي لم تنعقد ان كان عامداً ما والا ان اعتدت نقلاً مطبقاً قاله الحلبي (قوله لشبهها) أي التراويح (قوله بالفرض في طلب الجماعة) أي وأيضاً لم يرد فيها وصل بخلاف الوتر (قوله فلا تغير عما ورد) أي وهو كونها مشني وأفاد في التحفة أنه لو اقتصر على بعض التراويح أثبت على ما أتى ثواب كونها من التراويح لانها تطلق على مجموع العشرين ركعة وظاهر اطلاقه أنه لا فرق بين أن يقصد الاقتصار عليه ابتداء وبين أن يعن له بعد عزمه على العشرين وهو ما استظهره سم في الوتر وجزم به فيه الرشيدى قال الشرواني كالاقتصار على ركعة فيثاب عليها ثواب كونها من التراويح وان قصد ابتداء الاقتصار عليها كما هو

الحامل لتجوز المجتهدين أو سكوتهم على فعلهم هل هو محض مساواة أهل مكة أو خصوصية اختصاصها بها وحينئذ فلا يقاس بهم غيرهم لاننا لم نتحقق العلة حتى نقبس على محلها فانصح بما قرره ما عليه الشيخان وانه الجاري على القواعد الى آخر ما قاله وامثال هذا يريدون به الرد على الحلبي في قوله ومن اقتدى بأهل المدينة فقام بست وثلاثين فحسن أيضاً لانهم إنما أرادوا بما صنعوا الاقتداء بأهل مكة في الاستكثار من الفضل لا للمنافسة كما ظن بعضهم قال الأذري والقلب الى ما قاله أميل وغير أهل المدينة من سائر البلاد أخرج الى الأزيد في الفضل من أهل المدينة انتهى لكن المعتد عند متأخري أنهم متعادم جواز ذلك لغير أهل المدينة

المعتاد في بعض الاقطار انتهى وقال السيد البصري ولوفرقي بين الحالين لكان له وجه في الجملة فليتأمل
وليحذر رانتهى وبهذا كله يعلم صحة ما قاله باعثن فقوله هم وهي عشر ون أي أكثرها خلافا لمن نازعه فلا
تغتر به والله أعلم (قوله بخلاف سنة الظهر وغيرهما من الرواتب) أي وكذا الوتر والضحي (قوله فانه) أي
الحال والشان (قوله يجوز جمع الاربع) أي كما أفق به النوى رحمه الله وعليه فلو أحرم بها ونوى أن
يصليها بتسليمة واحدة ثم عت له أن يسلم من ركعتين فهل له ذلك كالنافلة المطلقة أم لا فان قيل نعم فهل عكسه
كذلك قال ابن العراقي الذي تبين من نصوصهم نصا وتعليلا أن ذلك لا تنادي به السنة الرابسة انتهى
أفاده في حواشي الروض لكن الذي اعتمده الشارع عدم جواز التغير بعد التمين مطلقا حيث قال
أما اذا عين عددا ركعتين من إحدى الرواتب فلا يجوز له الزيادة على ما عينه بوجه لان ذلك انما هو في
النفل المطلق والفرق بينه وبين غيره أن الشارع لم يجعل له عددا وفوضه الى خيرة المتعبد كان أمره أخف
من غيره فجاء ذلك بشرطه وأما غير النفل المطلق من الرواتب وغيرها فتنوى عددا منه لا يجوز نقصه
ولا الزيادة عليه وما نقل عن ابن العراقي كلام اجالي يصح تنزيله على وجه صحيح وان كان المتبادر منه
غير صحيح الخ ما طال في الفتاوى فراجعها (قوله القبلية أو البعدية) ظاهره أنه لو أخر القبلية لا يجوز له
جمعها مع البعدية بسلام واحد وهو المعتمد عند الشارع كما في التحفة خلافا للرملي فقال يجوز ذلك لكن
مرمدا فراجعها (قوله بتسليمة) متعلق بيجوز وهذا بخلاف ما لو نوى سنة عيد الفطر والاضحية حيث
لا يجوز لانه اشتملت نيته على صلاة واحدة نصفها مؤدى ونصفها مقضى ولا نظير له في المذهب (قوله
ووقتها) أي صلاة التراويح (قوله بين فعل صلاة العشاء) أي ولو بمجموعة جمع تقديم (قوله وطلوع الفجر)
أي الصادق (قوله كالوتر) أي قياسا عليه قال الشيخ عميرة وفعلا عقب العشاء أول الوقت من بدع
الكسالى وفي الامداد ووقتها المختار يدخل بربع الليل وفي الفتاوى يتجه أن أول وقت المختار هو ثلث
الليل كالعشاء ومجمله فيمن لم يرد التهجد ما من يريده فالأفضل له أن يكون بعد النوم فالخلاص أن من
أراد التراويح أو الوتر قبل النوم امتد وقت الاختيار في حقه الى ثلث الليل ومن أراد أحدهما بعده فالأفضل
أن يكون في الوتر آخر الليل وفي التراويح قبل ذلك قال باعثن ولو تعارض فعلها مع العشاء أول الوقت
أو في جوف الليل بعد نوم قدمتا لكرهية النوم قبل العشاء وكذا لو لم يفعل العشاء الا بعد ثلث الليل لان فوات
فضيلة الوقت في التراويح أهون من فوات ذلك في العشاء ولو بان فساد العشاء وقعت نفلا مطلقا انتهى
تنبه سئل الشارع رحمه الله هل تسن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم بين تسليمات التراويح أو هي
بدعة ينهى عنها فاجاب بقوله الصلاة في هذا المحل بخصوصه لم يرفه شيئا في السنة ولا في كلام أصحابنا
فهى بدعة ينهى عنها من يأتي بها بقصد كونها سنة في هذا المحل بخصوصه دون من يأتي بها لا بهذا القصد
كان يقصد أنها في كل وقت سنة من حيث العموم بل جاء في أحاديث ما يؤيد ان خصوصه إلا أنه غير كاف في
الدلالة لذلك الى أن قال وما يشهد للصلاة عليه صلى الله عليه وسلم بين تسليمات التراويح انه يسن الدعاء عقب
السلام من الصلاة وقد تقرر أن الداعي سن له الصلاة أول لدعاء وأوسطه وآخره فقد صح إذا أراد أحدكم أن
يسأل الله شيئا فليبدأ بحمده والثناء عليه بما هو أهله ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يسأل
بعد فانه أجدر أن ينجح أو يصيب روى عبد بن حميد والبخاري وغيرهما أنه صلى الله عليه وسلم
قال لا تجعلوني كقدح الراكب قيل وما قدح الراكب قال ان المسافر اذا فرغ من حاجته
صلى قدحه ماء فان كان له حاجة فوضأ منه أو شربه والأهراقه اجمعوني في أول الدعاء

بخلاف سنة الظهر وغيرها
من الرواتب فانه يجوز
جمع الاربع القبلية
أو البعدية بتسليمة ووقتها
(بين) فعل صلاة العشاء
(و) طلوع (الفجر)
كالوتر

(قوله القبلية أو البعدية)
ظاهره أنه لو أخر القبلية
لا يجوز له جمعها مع البعدية
بسلام واحد ورحمته في
التحفة وقال لعل الجواز
مبنى على الضعيف انه
لا يثبت القبلية والبعدية
الى آخر ما قاله وظاهر
كلام النهاية اعتماد الجواز

وأوسطه وآخره قال ابن الأثير أراد صلى الله عليه وسلم لا تؤخروني في الذكر وجاءه صلى الله عليه وسلم
قال ما مجلس قوم مجلسي يدركوا الله ولم يصالحوا على نبيه صلى الله عليه وسلم إلا كان عليهم من الله ترة أي
حسرة وندامة يوم القيامة فان شاء عذبهم وان شاء غفر لهم انتهى ملخصاً (تنبيه ثان) قال في التحفة ما اعتيد
من زيادة الوقود عند ختمها جائز ان كان فيه نفع والاحرم ما لا نفع فيه كإفائه نفع وهو من مال محجور أو وقف
لم يشترط واقفه ولم تطرده العامة في زمنه وعلمها فليست فطن (قوله ثم يتلوها) أي صلاة التراويح (قوله في
الفضيلة الضحى) أي صلاته وأضيفت هذه الصلاة للضحى لانه وقتها والمعنى الصلاة المفعولة في وقت
الضحى وهو بالضم مقصوراً قال في الصحاح ضحوة النهار بعد طلوع الشمس ثم الضحى وحين تشرق
الشمس مقصورة مؤنث وتذكر (قوله لمشرعية الجماعة في التراويح) أي دون الضحى فانه لم يشرع
الجماعة فيها فهو تعليل لأفضلية التراويح علمها ومع ذلك لو صلاها جماعة صححت كما هو ظاهر بل في حديث أنس
أنه اقتدى بالنبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الضحى وهو حديث مشهور (قوله وأقلها) أي صلاة الضحى
(قوله ركعتان) أي خبر أبي هريرة رضي الله عنه السابق في الترتيب وتليد مسلم يصح على كل صلاة أي مفصل
وهي ثلاثمائة وستون مفصلاً من أحدكم صدقة إلى أن قال ويجزئ عن ذلك ركعتان يصليهما من الضحى
وورد في فضلها أحاديث كثيرة مشهورة حتى قال محمد بن جرير الطبري أنها بلغت حد التواتر وعن ابن عباس
رضي الله عنهما أنها في كتاب الله ولا يغوص عليها الاغواص ثم قرأ في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها
اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حافظ على سنة
الضحى غفرت له ذنوبه وان كانت مثل زبد البحر رواه الترمذي (قوله ويزاد عليهما) أي على الركعتين
(قوله فتفعل أشفاً) أي فأدنى الكمال أربع وأكمل منها ست (قوله إلى ثمان من الركعات) أي لخبر
البخاري عن أم هانئ رضي الله عنها قالت ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل بيته يوم فتح مكة فاغتسل وصلى
ثمان ركعات فلم أر صلاة قط أخف منها غير أنه يتم الركوع والسجود (قوله فهي) أي الثمان ركعات (قوله
أفضلها) أي صلاة الضحى قال في التحفة لأنها أكثر ما صح عنه صلى الله عليه وسلم (قوله وان كان أكثرها)
أي صلاة الضحى (قوله اثنتي عشرة) هذا ما في الروضة والمنهاج وهو الذي اعتمدته الشارح وشيخ الاسلام
خلافاً لما في المجموع والتحقيق عن الأكثرين أن أكثرها ثمان قال في التحفة ما ذكر من أن الثانية أفضل
من اثنتي عشرة لا ينافي قاعدة أن كلما كثرت وشق كان أفضل لخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال لعائشة أجرك
على قدر نصيبك وفي رواية نفقت لأنهم أغلبية لتصريحهم بأن العمل القليل يفضل العمل الكثير في صور
كالقصر أفضل من الاتمام بشرطه وركعة الوتر أفضل من ركعتي الفجر وتمجد الليل وان كثرت ركعة في
المطلب وتخفيف ركعتي الفجر أفضل من تطويلهما وركعتي العيد أفضل من ركعتي الكسوف بكيفية
الكاملة وكوصل المضمضة والاستنشاق أفضل من فصلهما وبقيت صور أخرى ولك أن تقول لا يرد شيء
من ذلك على القاعدة لأن هذه كلها لم تحصل الأفضلية فيها من حيث عدم أشقيتها بل من حيثية أخرى اقترنت
بها كالاتباع الذي يربو ثوابه على ثواب الكثرة والمشقة وأن المجتهد قد يرى من المصالح المختلفة بالقليل
ما يفضل على الكثير ومن ثم قال الشافعي رضي الله عنه استكثر قيمة الضحية أحب إلى من استكثر
عدد ها والعق بالعكس لأن القصد ثم طيب اللحم وهنا تخليص الرقة ولا ينافيه حديث خير الرقاب أنفسها
عند أهلها وأغلاها ثمنها لا مكان حمله بل تعيينه على من أراد الاقتصار على واحدة ونظير ذلك قاعدة ان العمل

(ثم) يتلوها في الفضيلة
(الضحى) لمشرعية
الجماعة في التراويح وأقلها
(ركعتان) ويزاد عليهما
فتفعل أشفاً (إلى ثمان)
من الركعات فهي
أفضلها وان كان أكثرها
اثنتي عشرة

(قوله وان كان أكثرها
الخ) هذا معقد الشارح
وسبقه إليه شيخ شيخه
وجرى الجال الرمي على
أن أكثرها ثمان وأنه لو
أحرم بأكثر منها لم يصح
ضحى ان أحرم بالجميع
دفعه واحدة فان سلم من
كل ثنتين صحح الاحرام
الحامض وما بعده ان علم
وتعمد الخ

(قوله لحديث ضعيف فيه) رواه البيهقي عن أنس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم إن صليت الضحى ركعتين لم تكتب من الغافلين أو أربعاً كُتبت من الخبيثين أو ستاً كُتبت من القانتين أو ثمانياً كُتبت من الفائزين أو عشر الم يكتب عليك ذلك اليوم ذنب وان صليتها اثنتي عشرة ركعة بنى الله لك بيتاً في الجنة وقوله ضعيف هو كذلك في كلام الفقهاء وأما المحدثون فقال الحافظ المنذرى في الترغيب رواه الطبراني في الأوسط بسند رجاله ثقات ورأيت في رسالة السيوطي ٤٧٢ في الضحى أخرج الطبراني بسند حسن عن أبي الدرداء وذكروا

في الركعتين لم يكتب من الغافلين وفي الأربع كتب من العابدين وفي الست كفي ذلك اليوم وفي الثمان كتب من القانتين وفي اثنتي عشرة بنى الله له بيتاً في الجنة انتهى لكن رأيت في تخرج أحاديث الرافعي للحافظ ابن حجر

لحديث ضعيف فيه وصح أنه صلى الله عليه وسلم كان يفعلها أحياناً ويتركها

المتعمد أفضل من القاصر فهي أغلبية لأن القاصر قد يكون أفضل كالإيمان أفضل من نحو الجهاد الخ ملخصاً (قوله لحديث) أي عن أبي ذر رضي الله عنه مرفوعاً أن صليت الضحى ركعتين لم تكتب من الغافلين وان صليتها أربعاً كُتبت من الخبيثين وان صليتها ستاً كُتبت من القانتين وان صليتها ثمانياً كُتبت من الفائزين وان صليتها عشر الم يكتب عليك ذلك اليوم ذنب وان صليتها اثنتي عشرة بنى الله لك بيتاً في الجنة رواه جماعة من المحدثين بألفاظ مختلفة وقد نظم هذا الحديث الشيخ عبد السلام بن عبد الملك الزبلي بقوله صلاة الضحى بإصباح سعد بن يدرى * فبادر إليها يالك الله من حر فقها عن المختار ست فضائل * نخذ عدداً قد جاءنا عن أبي ذر فثنتان منها است تكتب غافلاً * وأربع تدعى محبتاً يا أبا عمر وست هذا الله تكتب قانتاً * ثمان بها فوز المصلي لدى الحشر وتمجي ذنوب اليوم بالعشر فاصطبر * وان جئت ثنتي عشرة فزيت بالقصر فيارب وفقنا لنعمل صالحاً * ويارب فارزقنا مجاورة السدر محمد الهادي وصل عليه ما * حاداً نحووه الحادي وأصحابه الغر

(قوله ضعيف فيه) أي في كون أكثرها اثنتي عشرة والضعيف يعمل به في مثل ذلك حتى تصح نية الضحى بالرائد على الثمان كذا ذكره جمع منهم البيهقي والنووي في المجموع أن هذا الحديث ضعيف لكن ذكر السيوطي أن الطبراني أخرجه بأسناد حسن وقال الحافظ المنذرى في الترغيب رواه الطبراني في الأوسط بسند رجاله ثقات وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ليس في أسناده من يستغرب حاله قال وقد ورد من طريق أخرى عن أبي ذر رواه أحمد بن زنجويه والبيهقي والبخاري فإذا ضم إلى حديث أنس قوى وصلاح للاحتجاج به انتهى قال الكردي والحاصل أن تضعيف الفقهاء له باعتبار كل فرد من طريقه ومن أثبتته من المحدثين فباعتبار المجموع وبه يترجح قول من قال أكثرها اثنتا عشرة فهو الأرجح إن شاء الله تعالى فليتلأمل (قوله وصح أنه صلى الله عليه وسلم) هذا دليل لأصل مشروعية الضحى بدليل قوله لا تأتي فتقول عائشة الخ (قوله كان يفعلها) أي صلاة الضحى (قوله أحياناً) أي أزماناً قال في القاموس الحين بالكسر الدهر أو وقت مهم يصلح لجميع الأزمان طال أو قصر والجمع أحياناً وجمع الجمع أحياناً وفي المصباح حيث بالثاء ظرف مكان وحين بالنون ظرف يقال قيت حيث قيت أي في الموضع الذي قيت فيه واذهب حيث شئت أي إلى أي موضع شئت وأما حين بالنون فيقال قيت حين قيت أي في ذلك الوقت ولا يقال حيث خرج الحاج بالثاء وضابطه أن كل موضع حسن فيه أين وأي اختص به حيث بالثاء وكل موضع حسن فيه إذا ولما ويوم ووقت وشبهه اختص به حين انتهى ملخصاً (قوله ويتركها) أي النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الضحى

مانعه في الباب عن أبي ذر رواه البيهقي وعن أبي الدرداء رواه الطبراني قال واسنادهما ضعيف انتهى وحديث أنس رواه البيهقي والترمذي ورأيت في كلام بعضهم عزوه لأبي داود لكن لم أجده في باب صلاة الضحى من سننه فأما البيهقي فقال في أسناده نظير وأما الترمذي فقال فيه غريب وتعقبه الحافظ ابن حجر في شرحه على صحيح

(قوله)

البخاري فقال ليس في أسناده من يستغرب حاله قال وقد ورد من

طريق أخرى عن أبي ذر رواه أحمد بن زنجويه والبيهقي والبخاري فإذا ضم إلى حديث أنس قوى وصلاح للاحتجاج به انتهى ومراد الحافظ بهذا أن حديث أنس ضعيف وكذلك حديث أبي ذر وإذا ضم الضعيف إلى مثله أكسبه قوة وصار حسنة غيره فيحتج به حينئذ ولو كان مراد الحافظ غير هذا لم يحتج أتوله فإذا ضم الخ فان الصحيح أو الحسن لذاته لا يحتاج الاحتجاج به إلى ضميمته وقد صرح الحافظ ابن حجر في تخرج أحاديث العزيز بضعف حديث أنس فقال عقب نقله قول الترمذي غريب مانعه قلت واسناده ضعيف انتهى وقول السيوطي السابق حسن يحمل على أنه حسن لغيره باعتبار ما انضم إليه من الطرق ولو فرضنا التعارض بين نقله ونقل غيره لقلنا الجرح مقدم على التعميد في مثل

هذا المقام لانه واقع في طريق واحدة وقول الفقهاء ضعيف باعتبار كل فرد من طارقه وبهذا يرجح ما قاله الشارح من ان أكثر الضمعي اثنا عشر فهو المعتمد بل يكتفي في مثل ذلك بالضعيف الذي لا جابر له بشرطه هكذا أظهر للذهن السقيم وفوق كل ذي علم عليم والشيخ عبد السلام ابن عبد الملك التزيلي في ذلك فضائل صلاة الضمعي باصباح سعد بن يدرى * فيادر اليها يالك الله من حر

ففيها عن المختار ست فضائل * نختد عدد اقد جاء عن أبي ذر فثنتان منها ليس تكتب غافلا * وأربع تدعى محبتا يا أبا عمرو وست هداك الله تكتب قاتنا * ثمان بها فوز المصلي لدى الحشر وتعنى ذنوب اليوم بالعشر فاصطبر * وان جئت ثنتي عشرة فزت بالقصر فيارب وقتنا لنعمل صالحا * ويارب فارزنا مجاورة البدر محمد الهادي وصل عليه ما * حداثه الحادي وأصحابه الفر (قوله فقول عائشة ما رأيت) مؤول أو محمول على نفي الرؤية البصرية لا العلمية لانه صلى الله عليه وسلم لم يكن عندها في وقتها الا نادرا من الاوقات لان نوبتها يوم من تسع وقد يكون حينئذ في المسجد أو غيره سيما وقد ورد ما يدل على صلاحها في المسجد وقد استثناه الفقهاء مما يطلب في البيت من التوافل وان فعلها في المسجد أفضل وأخرج ابن منده كلاهما في الصحابة عن قدامة وحفظه الثقفين رضى الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ارتفع النهار وذهب كل واحد وانقلب الناس خرج الى المسجد فركع ركعتين أو أربعين ثم يصرف وأخرج الطبراني عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية فغنموا وأسروا الرجعة

٤٧٣

لتمحدث الناس بقرب مغزا وأكثر غنيمته وأوشك رجعة من توضع غد الى المسجد اسجدة الضمعي كذلك فقول عائشة رضى الله عنها ما رأيت صلاها وقول ابن عمر انها بدعة مؤول

(قوله كذلك) أي احيانا فلم يكن يواطها أبدا ولم يكن يتركها أبدا وأما حديث البزار عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يترك صلاة الضمعي في سفر ولا غيره في اسناده يوسف بن خالد السلمي وهو ضعيف جدا كما قاله السيد المرتضى في شرح الاحياء (قوله فقول عائشة رضى الله عنها) مبتدأ خبره مؤول (قوله ما رأيت صلاها) مقول القول وذلك فيمار واه البخاري وغيره عنها قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسبح سبعة الضمعي واني لا سمعها (قوله وقول ابن عمر) عطف على فقول عائشة (قوله انها بدعة) مقول القول وذلك فيمار واه ابن أبي شيبة عنه انه سئل عنها فقال انها بدعة وسئل عنها أيضا فقال وللضمعي صلاة وفي البخاري عن مورق قال قلت لابن عمر أتصلي الضمعي قال لا قلت فعمرو قال لا قلت فابوبكر قال لا قلت فالتبى صلى الله عليه وسلم قال لا اخاله (قوله مؤول) أي فالاول محمول على نفي البصرية لا العلمية لانه صلى الله عليه وسلم لم يكن عندها دائما وقد روت عائشة نفسها كان صلى الله عليه وسلم يصلي الضمعي أربعين يوما في حياته قال السيد المرتضى وحاصل ما أجابوا به تضعيف النفي لكونه معارضا بالأحاديث الصحيحة المشهورة انه صلى الله عليه وسلم صلى الضمعي وأوصى بها والمثبت مقدم على الثاني وحله على المداومة أو على رؤيتها أو على عدد الركعات أو على اغلائها أو على الجماعة فيها فهذه ستة أجوبة الخ وأما قول ابن عمر فانما هو كقولهم لم يبلغه فنفاها بحسب علمه أو ان المراد ان اجتماع الناس لها على هيئة مخصوصة هو البدعة وهذا أولى بما في الطبراني باسناد حسن عن ابن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صلى الضمعي وصام ثلاثة أيام من الشهر ولم يترك التور في سفر ولا

فهو أقرب منهم مغزا وأكثر غنيمته وأوشك رجعة وأخرج أبو يعلى والطبراني في الكبير والبيهقي في الشعب وحيد ابن زنجويه في فضائل الاعمال عن عتبة بن السامي وأبي أمامة الباهلي أن

٦٠ - رمسى - في

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صلى الصبح

في مسجد جماعة ثم ثبت فيه حتى يسبح تسبيحة الضمعي كان له كاجر حاج ومعترا تام له حجه وعمرته ووردت أحاديث كثيرة تدل على طلب الضمعي بالمسجد لا حاجة لنا الى الاطالة بها ويدل على هذا التأويل أمور منها أنهما لم يسمع من غيرها أنه صلى الله عليه وسلم صلى الضمعي لم يكن لقولها ما رأيت الخ فائدة وعندها ما أثار رضى الله عنها كانت تصلي الضمعي في صحيح البخاري عنها ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسبح سبعة الضمعي واني لا سمعها بفتح السين في الاولى وضمها في الثانية وأصلها مرة وقيل للنافلة تسبيحة لان التسبيح الذي في القرية نافلة فالنافلة كالتسبيح في القرية وضمة ومنها أنها تقسمها وت كان صلى الله عليه وسلم يصلي الضمعي أربعين يوما في حياته فهذه اعمامته اما بخباره صلى الله عليه وسلم أو باخبار غيره فروته وأما قولهما عند مسلم وغيره وأيضا لما سأله عبد الله بن شقيق هل كان عليه السلام يصلي الا الان يجي من مغيبه فالتبى مقيد بغير المجي من مغيبه فقد أثبتت صلاته في حال مجيئه من مغيبه لكن أخرج أبو نعيم في الحلية عن عائشة رضى الله عنها أنها كانت تصلي الضمعي وتقول ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الا أربع ركعات فهذا في انما رأيت يصلي الاربع فاما ان يقال ما في الصحيح مقدم على هذا أو ان المراد من الرؤية العلم لكن فيه أن في مسلم ويزيد ما شاء ويحتمل أن ما في البخاري محمول على هيئة مخصوصة من اجتماع الناس فخره فاني رأيت في سنن أبي داود عن عائشة انها قالت ما يسبح صلى الله عليه وسلم

سبحة الضحى قط واني لاسبحتها وان كان صلى الله عليه وسلم يدع العمل وهو يحب ان يعمل خشية ان يعمل به الناس فيفرض عليهم
والحاصل ان الميثب حجة على النافي وقد جاءت من رواية بضعة وعشرين بحايا ذكرها السيوطي مع مخرجها في جزء جمعه في صلاة الضحى
فراجعه منه وقول ابن عمر انها بدعة انما هو لكونها لم تبلغه في التحفة والنهاية وغيرهما انصه ومن تفاهاتنا ارا بدعته عليه انتهى وقد
عد القسطلاني في شرح البخاري ابن عمر من جملة من رواها كرايته فيه فلم له اطلع على ذلك بعد فقد اخرج الطبراني قال السيوطي بسند
حسن عن ابن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صلى الضحى وصام ثلاثة ايام من الشهر ولم يترك التور في حضر ولا سفر
كتب له اجر شهيد وهذا قدح فيه بالسمع منه صلى الله عليه وسلم وحينئذ يتعين ان يكون مراد ان وجهه كونه بدعة من حيث اجتماع
الناس لها ويدل على ذلك رواية مسلم عن ٤٧٤ مجاهد قال دخلت المسجد انا وعروة بن الزبير فاذا عبد الله بن عمر جالس

حضر كتب له اجر شهيد قال الكردي والحاصل ان صلاة الضحى وردت من رواية بضعة وعشرين بحايا
ذكرهم السيوطي والله اعلم (قوله يسلم ندبا) أي لا وجوبا (قوله من كل ركعتين) أي فيجوز فعل الثمان
مثلا بسلام واحد وتقدم الفرق بينهما وبين التراجع بانها اشبهت الفرائض فيها لا الضحى قال سم وينبغي
جواز الاقتصار على تشهد واحد في الاخيرة وجواز تشهد في كل تشفع أو أربع وهل يجوز تشهد بعد ثلاث
أو خمس ثم آخر في الاخيرة أو تشهد بعد الثالثة وآخر بعد السادسة وآخر بعد الاخيرة فيه نظر قال الشرواني
قياس كلامهم الا في النفل المطلق الجواز (قوله للاتباع) دليل لسن التسليم من كل ركعتين في سنن
أبي داود باسناد على شرط البخاري انه صلى الله عليه وسلم صلى سبحة الضحى أي صلاته ثمان ركعات يسلم
في كل ركعتين (قوله ويسن ان يقرأ فيها) أي في صلاة الضحى (قوله سورتي الشمس والضحى) أي
لحديث عقبة بن عامر قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصلّي الضحى بسور منها والشمس وضحاها
والضحى رواه الطبراني وفيه مناسبة قال في التحفة ولم يبين أنه يقرأها فيما اذا زاد على ركعتين من ركعاتها
أو في الاولين فقط وعليه ما عداها يقرأ فيه الكافرون والاحلاص كما علم مما مر وفي النهاية هما أفضل
في ذلك من الشمس والضحى وان وردتا أيضا اذا خلاص تعدل ثلث القرآن والكافرون تعدل ربعة
بلامضاغة انتهى وفيه تأمل فتأمل ان كنت من أهله (قوله ووقتها) أي صلاة الضحى (قوله بعد
ارتفاع الشمس) أي كما في الشرحين والتحقيق والمجموع وخالف في الروضة فقال أحبا بنا وقت الضحى
من طلوع الشمس ويستحب تأخيرها الى ارتفاعها أي كالعديد ويدل له خبر أحمد باسناد صحيح عن أبي مرة
الطائي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال الله ابن آدم صل لي أربع ركعات من أول نهارك
أكفل آخره لكن قال الاذري نقل ذلك عن الاحباب فيه نظر والمعروف في كلامهم الاول وعليه ينطبق
خبر عمر بن عتبة في صحيح مسلم وغيره فهو وجه غريب أو سبق قلّم وكانه سقط من القلم لفظه بعض قبل
أحبا بنا ويكون المقصود حكاية وجهه بذلك كالأصح وان لم يحكه في شرح المذهب والاول أوفق لمعنى الضحى كما
مر عن الصحاح وحين تشرق الشمس بضم أوله ومنه قال الشيخ في المذهب ووقتها اذا أشرق الشمس الى
الزوال أي أضاعت وارتفعت بخلاف شرفت فعنا طلعت تأمل (قوله كرمم تقريبا) أي لحديث على كرم الله
وجهه كان نبي الله صلى الله عليه وسلم اذا زالت الشمس من مطالعها قيد رمح أو رمحين كقدر صلاة العصر من

والناس يصلون الضحى
في المسجد فسالناه عن
صلاتهم ليقال بدعة قال
القاضي عياض والنووي
كلاهما في شرح مسلم
مراده ان اظهارها في
(يسلم ندبا من كل ركعتين)
للاتباع ويسن ان يقرأ فيها
سورتي الشمس والضحى
ووقتها (بعد ارتفاع
الشمس) كرمم تقريبا
المسجد والاجتماع لها
هو البدعة لان أصل صلاة
الضحى بدعة انتهى
ولعل قولهما والاجتماع من
قبيل عطف التفسير لما في
أحاديث كثيرة تدل على
طلبها في المسجد صح بسورتي
الشمس والضحى لحديث
فيه رواه البيهقي وحزم
بهذا الشارح في شرحي
الارشاد ونقله في التحفة
عن بعضهم قال ولم يبين

انه يقرأها فيما اذا زاد على ركعتين من ركعاتها أو الاولين فقط وعليه فما عداها
يقرأ فيه الكافرون والاحلاص انتهى وفي نهاية الجمال الرمي الكافرون والاحلاص أفضل من الشمس والضحى قال وان وردتا أيضا
اذا خلاص تعدل ثلث القرآن والكافرون تعدل ربعة بلامضاغة انتهى وقوله أيضا يرمي الى ورود الكافرون والاحلاص أيضا
وأخرج ابن أبي شيبة عن محمد بن كعب القرظي مرسلان وفي سبحة الضحى بقل هو الله أحد عشر مرات بني له بيت في الجنة وأخرج سعيد
ابن منصور عن كعب مرسل قال من صلى ركعتي الضحى في ثلاث ساعات من النهار يقرأ في الركعة الاولى بفاتحة الكتاب وقل هو الله أحد
وفي الثانية بفاتحة الكتاب والمعوذتين ثم ركوعهما وسجودهما كتب الله له بكل شعرة في جسده حسنة وأخرج الاصمعياني من صلى الضحى
فقرأ بفاتحة الكتاب وقل هو الله أحد عشر أو آية الكرسي عشر استوجب رضوان الله الاكبر

(قوله الى الاستواء) في فتح الجواد للشرح انه المعتمد وذ كرفي الامداد وشرح العباب ان الاستواء هو مراد من غير بالز وال قال فيهما افلو
 أحرم بها عند الاستواء لم تنه قد لانه وقت كراهة وليس بوقت زاد في الايعاب ويدل لذلك قول القموني الى الاستواء انتهى وهذا ان تحرى بها
 وقت الاستواء له وجه والاف هو عجيب من الشارح لان المتنوع منه في وقت الكراهة ٤٧٥ الصلاة التي لاسبب لها وسببها متأخر

وهذه بناء على خروج
 وقتها بالاستواء تكون
 مقضية سببها متقدم فتعقد
 حينئذ فتأمل له بانصاف
 وفي شرح المنهج لشيخ
 الشارح وقتها فيما جزم
 به الرافعي من ارتفاع
 الشمس الى الاستواء وفي
 المجموع والتعقيب الى
 الزوال وهو المراد بالاستواء
 فيما يظهر وجرى عليه
 الجال الرملي في النهاية

(الى الاستواء
 وتأخيرها الى ربيع النهار
 أفضل) لحديث صحيح
 فيه (ثم) بعد الضحى
 (ركعتا الاحرام) بنسك
 ولو مطلقا (وركعتا
 الطواف) وهما أفضل
 من ركعتي الاحرام
 للخلاف في وجوبهما

والشارح في تحفته قال
 وهو مراد من غير بالاستواء
 قال القليوبي وهو المعتمد
 قال وهذه صاحبة الوقت
 فلا تؤثر فيها وقت الكراهة
 انتهى وقد علمت أنه لا
 يؤثران قلنا بالاول الان
 تحراها (قوله لحديث
 صحيح فيه) هو قوله صلى
 الله عليه وسلم صلاة الاوابين
 حين ترمض الفصل

مقر بها صلى ركعتين رواه جماعة منهم الترمذي وقال حسن (قوله الى الامتواء) كذا في الرافعي وغيره وفي
 المذهب والتحقيق الى الزوال قال في التحفة والنهاية وهو مراد من غير بالاستواء انتهى وعلى هذا فلو أحرم
 بها عند الاستواء انعقدت صلاته مطلقا على الاول وفيما اذا لم يتحرر على الثاني لان مقضية سببها متقدم فلي تأمل
 (قوله وتأخيرها) أى صلاة الضحى (قوله الى ربيع النهار) أى من وقت الفجر كما هو ظاهر لانه أول النهار
 شرعا قاله السيد عمر البصري (قوله أفضل) أى من فعلها أول وقتها ومن تأخيرها عن ذلك قال في فتح المعين
 فان ترادفت فضيلة التأخير الى ربيع النهار وفضيلة أدائها في المسجد ان لم يؤخرها فالاولى تأخيرها الى ربيع
 النهار وان فات به فعلها في المسجد لان الفضيلة المتعلقة بالوقت أولى بالمراعاة من المتعلقة بالمكان انتهى
 (قوله لخبر صحيح فيه) أى في فضيلة التأخير الى ربيع النهار وهو حديث مسلم صلاة الاوابين حين ترمض
 الفصل بفتح الناء والميم أى تبرك من شدة الحر في أخفافها ولئلا يخلو كل ربيع من النهار عن عبادة في ربيع
 الاول الصبح وفي الثاني الضحى وفي الثالث الظهر وفي الرابع العصر قال شيخنا رحمه الله تعالى اذا فرغ من
 صلاتها دعا بهذا الدعاء اللهم ان الضحى ضحاؤك والبهاء بهاءك والجمال جالك والقوة قوتك والقدرة قدرتك
 والعصمة عصمتك اللهم ان كان رزقي في السماء فاترله وان كان في الارض فاخرجه وان كان مصرا
 فيسره وان كان حراما فطهره وان كان بعيدا فقر به بحق ضحائك وبهائك وجمالك وقوتك وقدرتك
 آتني ما آتيت عبادك الصالحين قال في المسلك القريب ويضيف اليه اللهم بك أصول وبك أحاول وبك
 أقاتل ثم يقول رب اغفر لي وارحمني وتب علي انك أنت التواب الرحيم مائة مرة أو أربعين انتهى (قوله ثم يتلو
 الضحى) أى في الفضيلة (قوله ركعتا الاحرام) أى ركعتا الاحرام ويقرأ فيهما الكافرون والاخلاص
 ويجزئ عن الركعتين الفريضة والنافلة قيل وفيه نظر لانها مقصودة فلا تدرج كسنة الظهر ورده جمع
 منهم الزركشي بأن هذا التمام اذا ثبتنا أنه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين للاحرام خاصة ولم يثبت بل الذي
 ثبت ودل عليه كلام الشافعي وقوع الاحرام اثر صلاة فقد روى النسائي عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم
 صلى الظهر ثم ركب وفي البخاري عنه انه صلى الله عليه وسلم صلى الصبح ثم ركب قال الشافعي رضى الله عنه
 في البويطي وأحب لهما أى للرجل والمرأة ان يمتدح صلاة مكتوبة أو نافلة تأمل (قوله بنسك ولو مطلقا)
 يعني يصح أو عمرة أو بهما أو مطلقا روى الشيخان عنه صلى الله عليه وسلم أنه صلى بلى الخليفة ركعتين ثم
 أحرم (قوله وركعتا الطواف) أى بعد الطواف يقرأ فيهما الكافرون والاخلاص للاتباع رواه في غير
 القراءة الشيخان وفيهما مسلم ولما في قراءة السورتين من الاخلاص المناسب هنا لان المشركين كانوا يعبدون
 الاصنام ثم ويجزئ عن الركعتين الفريضة والنافلة نظير ما مر أيضا (قوله وهما) أى ركعتا الطواف (قوله
 أفضل من ركعتي الاحرام) أى وعليه فالاولى للصنف أن يقدمهما عليه ما في الذكر وان كان الواو لا تقيد
 الترتيب الا أنه سهله على ذلك الترتيب الخارجى فلي تأمل (قوله للخلاف في وجوبهما) أى ركعتي الطواف

رواه مسلم وترمض بفتح الناء والميم تبرك من شدة الحر في أخفافها والرمضاء الرمل الذي اشتدت حرارته والفصال صغار الابل أى حين تبرك
 صغار الابل من شدة الحر في أخفافها وأيضا لئلا يخلو كل ربيع من النهار عن صلاة (قوله للخلاف في وجوبهما) قال في التحفة وتأخيرها الى هنا
 مع قوة الخلاف في وجوبهما مشكل

له لا للبقعة فلو قصد سنة البقعة لم الخ شوبري قال في شرح العباب لان البقعة من حيث هي لا تقصد بالعبادة شرعا وانما تقصد ليقاع العبادة فيها لله تعالى انتهى (قوله) وهما أفضل من ركعتي الاحرام (أي لذهاب داود الى وجوبها وثبوتها) (ور كعتا التحية) وهما أفضل من ركعتي الاحرام أيضا لتقديم سببهما وهو دخول المسجد (ثم بعد الثلاثة سنة الوضوء) وان كان سببهما متقدما وسبب سنة الاحرام متأخرا ودليل ندمها الاتباع (وتحصل التحية بفرض أو نقل هو ركعتان أو أكثر نواها أولا) لان القصد أن لا ينهك المسجد بلا صلاة انتهى عن الجلوس في المسجد قبل فعلهما كما سيأتي في كلامه ولما علل به هنا (قوله) وان كان سببها (الخ) أشار بهذا الى أن ما قدمه في تعليل تقديم تحية المسجد على ركعتي الاحرام من أن سببهما متقدم وسبب الاحرام متأخر لا يطرد قال في الامداد وقضية علة المذكورة أن ركعتي الوضوء أفضل من ركعتي الاحرام أيضا لكن في المجموع تقديم سنة الاحرام والتحية على سنة الوضوء قال والظاهر ان ما يتعلق بفعل كسنة القتل والتوبة والحاجة ونحوها كصلاة الزوال في مرتبة واحدة ان اتفقت في صحة دليلها والاقدم ما صح دليله فليأمل (قوله) ودليل ندمها (أي سنة الوضوء) (قوله الاتباع) أي ولان الوضوء قرينة والاحداث عارضة فربما يطرأ الحدث قبل صلاة فينتقض الوضوء ويضيع السعي فالمبادرة الى ركعتين استيفاء لمقصود الوضوء قبل القوات قاله في الاحياء وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لبلال عند صلاة الفجر يا بلال أخبرني بأرجى عمل عملته في الاسلام فاني سمعت دني نعليك بين يدي في الجنة قال ما علمت عملا أرجى عندي من اني لم أتطهر طهورا في ساعة ليل أو نهار الا صليت بذلك الطهور ما كتب لي أن أصلي رواه البخاري وفي الترمذي عن بلال ما أحدثت الا توضأت وصليت ركعتين (قوله) وتحصل التحية (أي وكذا سنة الوضوء والطواف والاحرام ودخول المنزل والاستخارة وسنة التوبة كما في الشامل الصغير قال ع ش ينبغي أن محل ذلك حيث لم ينذرها والا فلا بد من فعلها مستقلة لانها بالنذر صارت مستقلة فلا يجمع بينها وبين فرض ولا نقل ولا تحصل لواحد منهما فليأمل (قوله) بفرض أو نقل هو ركعتان) سيأتي مقابل القيد بالركعتين (قوله) نواها (أي التحية مع الفرض أو النقل المذكور (قوله) أولا) أي أولم ينوها معه بشرط أن لا ينفقها والا فلا تحصل بذلك في التحفة ولو نوى عدمها لم يحصل شيء من ذلك اتفاقا كما هو ظاهر أخذنا ببعضهم في سنة الطواف (قوله) لان القصد (أي من طلب التحية لتعليل للحصول المذكور (قوله) أن لا ينهك المسجد بلا صلاة) أي لما قصد وجود صلاة قبل الجلوس وقد وجدت بذلك وانما لم يضرنية التحية ما ذكر من الفرض والنقل لانها سنة غير مقصودة بخلاف نية سنة مقصودة مع مثلها أو فرض كنية سنة العشاء والوتر وكنية العيدين معا وكنية سنة الظهر مع الظهر مثلا

له لا للبقعة فلو قصد سنة البقعة لم الخ شوبري قال في شرح العباب لان البقعة من حيث هي لا تقصد بالعبادة شرعا وانما تقصد ليقاع العبادة فيها لله تعالى انتهى (قوله) وهما أفضل من ركعتي الاحرام (أي لذهاب داود الى وجوبها وثبوتها) (ور كعتا التحية) وهما أفضل من ركعتي الاحرام أيضا لتقديم سببهما وهو دخول المسجد (ثم بعد الثلاثة سنة الوضوء) وان كان سببهما متقدما وسبب سنة الاحرام متأخرا ودليل ندمها الاتباع (وتحصل التحية بفرض أو نقل هو ركعتان أو أكثر نواها أولا) لان القصد أن لا ينهك المسجد بلا صلاة انتهى عن الجلوس في المسجد قبل فعلهما كما سيأتي في كلامه ولما علل به هنا (قوله) وان كان سببها (الخ) أشار بهذا الى أن ما قدمه في تعليل تقديم تحية المسجد على ركعتي الاحرام من أن سببهما متقدم وسبب الاحرام متأخر لا يطرد قال في الامداد وقضية علة المذكورة أن ركعتي الوضوء أفضل من ركعتي الاحرام أيضا لكن في المجموع تقديم سنة الاحرام والتحية على سنة الوضوء قال والظاهر ان ما يتعلق بفعل كسنة القتل والتوبة والحاجة ونحوها كصلاة الزوال في مرتبة واحدة ان اتفقت في صحة دليلها والاقدم ما صح دليله فليأمل (قوله) ودليل ندمها (أي سنة الوضوء) (قوله الاتباع) أي ولان الوضوء قرينة والاحداث عارضة فربما يطرأ الحدث قبل صلاة فينتقض الوضوء ويضيع السعي فالمبادرة الى ركعتين استيفاء لمقصود الوضوء قبل القوات قاله في الاحياء وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لبلال عند صلاة الفجر يا بلال أخبرني بأرجى عمل عملته في الاسلام فاني سمعت دني نعليك بين يدي في الجنة قال ما علمت عملا أرجى عندي من اني لم أتطهر طهورا في ساعة ليل أو نهار الا صليت بذلك الطهور ما كتب لي أن أصلي رواه البخاري وفي الترمذي عن بلال ما أحدثت الا توضأت وصليت ركعتين (قوله) وتحصل التحية (أي وكذا سنة الوضوء والطواف والاحرام ودخول المنزل والاستخارة وسنة التوبة كما في الشامل الصغير قال ع ش ينبغي أن محل ذلك حيث لم ينذرها والا فلا بد من فعلها مستقلة لانها بالنذر صارت مستقلة فلا يجمع بينها وبين فرض ولا نقل ولا تحصل لواحد منهما فليأمل (قوله) بفرض أو نقل هو ركعتان) سيأتي مقابل القيد بالركعتين (قوله) نواها (أي التحية مع الفرض أو النقل المذكور (قوله) أولا) أي أولم ينوها معه بشرط أن لا ينفقها والا فلا تحصل بذلك في التحفة ولو نوى عدمها لم يحصل شيء من ذلك اتفاقا كما هو ظاهر أخذنا ببعضهم في سنة الطواف (قوله) لان القصد (أي من طلب التحية لتعليل للحصول المذكور (قوله) أن لا ينهك المسجد بلا صلاة) أي لما قصد وجود صلاة قبل الجلوس وقد وجدت بذلك وانما لم يضرنية التحية ما ذكر من الفرض والنقل لانها سنة غير مقصودة بخلاف نية سنة مقصودة مع مثلها أو فرض كنية سنة العشاء والوتر وكنية العيدين معا وكنية سنة الظهر مع الظهر مثلا

فكل هذا غير صحيح (قوله ثم المراد بخصوصها) أي التحية وثم في مثل هذه العبارة للاستئناف أو للترتيب في الاخبار (قوله بغيرها) أي من الفرض أو النفل الذي هو ركعتان (قوله عند عدم نيتها) أي مع ذلك الغير وأما مع نيتها معه فيحصل له الثواب اتفاقا (قوله سقوط الطلب وزوال الكراهة) أي فعني قولهم تحصل التحية الخ أي بسقط طلبها بذلك ولا يلزم على عدم فعلها (قوله لا حصول الثواب) يعني ليس المراد من الحصول المذكور حصول نفس الثواب المترتب على صلاة التحية (قوله لأن شرطه النية) أي لحديث إنما الأعمال بالنيات وزعم أن الشارع أقام فعل غيرهما مقام فعلها فيحصل وإن لم تنو بعينه وإن قيل إن كلام المجموع يقتضيه قاله في التحفة وقد يقال هذا الحديث يشكل على حصولها بغيرها إذا لم ينوها أو يجاب بأن مفاد الحديث توقف العمل على النية أعم من نية بخصوصه وقد حصلت النية ههنا وإن لم يكن خصوص التحية تنديرا سم (قوله فالمتعلق بالداخل) أي للمسجد الخالص كما في التحفة قال سم تقلا عن الإيعاب مرفى الغسل أن ما وقف بعينه مشاعا مسجدا يحرم المكث فيه على الجنب وقياسه هنا ليس التحية لكن مشى جمع على أنها لا تنس له وهو قياس عدم مهمة الاعتكاف فيه وقد يقال بنسب التحية للداخل وإن لم يصح الاعتكاف فيه وهو الأقرب والفرق أن في التحية اجتماع مقتضى وعدمه وفي الاعتكاف اجتماع المانع والمقتضى فليأمل (قوله حكمان) أي متغيران (قوله كراهة الجلوس قبل صلاة) بدل من حكمان (قوله وتنني) أي هذه الكراهة (قوله بأي صلاة كانت) أي من فرض أو نفل بشرط كونه ركعتين (قوله ما لم ينو عدم التحية) أي أما إذا نوى عدمها فلا تنني كما علم مما مر آنفا (قوله وحصول الثواب عليها) أي على صلاة التحية عطف على كراهة الجلوس (قوله وهو) أي حصول الثواب (قوله متوقف على النية) أي فإذا لم تنو مع ذلك لم يحصل هذا ما اعتمدته الشارح كشيخه وفاقا لجماعة منهم الأسنوي والأذري قال إنه القياس واعتمد الرمي والخطيب حصول الثواب وإن لم ينو به صرح في البهجة حيث قال وفضلها بالفرض والنفل حصل* وعلى هذا فهو ومشكل بما مر من الحديث إلا أن يجاب بأن هذه من جملة عمله من حيث أنها تابعة ودأخله فيه فكانها نويت حكما فليأمل (قوله أما أقل من ركعتين) مقابل قول المتن هو ركعتان (قوله كركعة وصحفة تلاوة وشكر وصلاة جنازة) أمثلة للأقل من ركعتين (قوله فلا تحصل به) جواب أما والضمير المستتر في تحصل للتحية والمجهر وبالباة للأقل من ركعتين هذا هو الصحيح كما في الروضة وقيل أنها تحصل بما ذكره حصول أكرام المسجد به وقد روى ابن أبي شيبة عن عمر أنه فعل التحية بالركعة ولما قيل له قال إنما هو تطوع فمن شاء زاد ومن شاء نقص وكرهت أن يتخذ المسجد طريقا (قوله لما صح) دليل لأصل مشروعية صلاة التحية وإلزام حصولها بأقل من ركعتين أيضا (قوله إذا دخل أحدكم المسجد) خرج به الرباط وما بني في أرض مستأجرة على صورة المسجد وأذن بانيه في الصلاة فيه والأرض التي لا تجوز عمارتها كالأرض بحريم الأنهار ومحل ذلك في الأرض أما ما فيها من البناء ونحوه والبلاط ونحوه فيصح وقفه مسجدا حيث استحق ثباته فيها كان استأجرها للمنافع تشمل البناء ونحوه وتصح التحية فيه كما في ع ش (قوله فلا يجلس حتى يصلي ركعتين) رواه الشيخان وغيرهما وفيه التصریح بركاهة الجلوس بلا صلاة وهي كراهة تنزيه واستحباب التحية في أي وقت دخل وهو مذهبنا وكراهة أبو حنيفة رضي الله عنه وجاعلة في وقت النهي وأجيب بأنه إنما هو عما لا سبب له وقد أمر صلى الله عليه وسلم سليكا الغطفاني بعد جلوسه وقت الخطبة بما مع أن الصلاة وقت الخطبة ممنوع منها إلا التحية فلو كانت التحية تترك في حال من الأحوال لترك الآن لأنه يجلس وهي مشروعة قبل القعود ولأنه صلى الله عليه وسلم قطع خطبته وكله وأمره أن يصلي التحية فلولا شدة الاهتمام بها في جميع الأوقات لما اهتم عليه السلام هذا الاهتمام والله أعلم (قوله الاشتغال بهما) أي بركعتي التحية مبتدأ خبره قوله حرام (قوله عن فرض ضاق وقته) أي بحيث لو اشتغل بهما أخرج جزأ من الفرض عن الوقت ولو أقل من ركعة (قوله وعن فائتة) عطف على فرض (قوله وجب وعليه فعلها فورا) أي بأن فأت بغير عذر بخلاف الفائتة التي لم يجب قضاؤها فورا بأن فائتة بعذر

ثم المراد بخصوصها بغيرها
عند عدم نيتها سقوط الطلب
وزوال الكراهة لا
حصول الثواب لأن
شرطه النية فالمتعلق
بالداخل حكمان كراهة
الجلوس قبل صلاة وتنني
بأي صلاة كانت ما لم ينو
عدم التحية وحصول
الثواب عليها وهو متوقف
على النية أما أقل من ركعتين
كركعة وصحفة تلاوة
وشكر وصلاة جنازة فلا
تحصل به لما صح من قوله
صلى الله عليه وسلم إذا
دخل أحدكم المسجد فلا
يجلس حتى يصلي ركعتين
والاشتغال بهما عن فرض
ضاق وقته وعن فائتة
وجب عليه فعلها فورا

في مرتبة واحدة أن
اتفقت في صحة دليلها والآ
قدم ما صح دليله انتهى
(قوله لا حصول الثواب)
جري عليه أيضا شيخ
الاسلام وجري الخطيب
الشريني والرملي على
حصول الثواب وإن لم ينوها

انتفى شرط من الشرطين
الذين ذكرهما سنن له
تحية المسجد (قوله وعن
الخطبة) أى اذا دخل
وقتها وهو متمكن منها
(قوله أو قرب قيامها) أى
الجماعة المشروعة قال فى
الأمم - اد بحيث تفوته
ففضيلة التحريم لو اشتغل
بها كادل عليه كلام المجموع
زاد فى التحفة انتظر قائما

حرام وعن الطواف لمن
دخل المسجد الحرام
بقصده وقد تمكن منه وعن
الخطبة وعن جماعة ولو فى
نفل دخل وهو قائم أو
قرب قيامها مكر وه قيل
والمدرس كالخطيب بجامع
التشوف اليه (وتكرر
بتكرير الدخول) ولو على
قرب للخبر السابق

ودخلت التحية فان
صلاها أو جلس كره ولا
فرق بين أن يكون قد
صلاها جماعة أو فرادى أو
لم يصلها كما فى التحفة
والنهاية وجرى فى الامداد
على أن الداخل لو كان
صلى المكتوبة جماعة لا
كراهة لكن الأولى له
الاشتغال بالجماعة لا
بالتحية (قوله قيل والمدرس
الخ) قال الزركشى نقلا عن
بعض مشايخه وهو
ضعيف كما فى التحفة
والنهاية وغيرهما ذكلام

مقدمة شرح المذهب مصرح بخلافه

(قوله حرام) أى الحرمه اخراج جزء الصلاة المؤداة عن الوقت ولو جوب المبادرة بقضاء الفائتة بغير عذر
كأمر (قوله وعن الطواف) أى والاشتغال بهما عن الطواف فهو عطف على قوله عن فرض ضاق
وقته (قوله لمن دخل المسجد الحرام بقصده) أى الطواف بخلاف ما اذا لم يقصده فان التحية تسن له
(قوله وقد تمكن منه) أى من الطواف بان لم يمنع منه وعبارة التحفة ولم يدخل المسجد
متمكنا منه لحصولها بركعتيه فان اختل شرط من هذين سنته انتهى ولو بدأ بالتحية فى الحالة
المذكورة انعقدت كما يحشه الرمى لانها مطلوبة فى الجملة والحاصل ان المسجد الحرام تارة يكون حكمه
حكم غيره وذلك فيما اذا لم يدخله الطواف أو لم يتمكن منه وتارة لا يكون كذلك وذلك فيما اذا أراد
الطواف لانه تحية البيت (قوله وعن الخطبة) عطف أيضا على من فرض أى والاشتغال عنها أى
الخطيب دخل وقت الخطبة متمكنا هذا هو الاصح فى زوائد الروضة فى باب الجمعة خلافا لما اعترضه فى
المهمات (قوله وعن جماعة) عطف أيضا على من فرض (قوله ولو فى نفل) أشار بلوى خلاف
فيه فى حواشى الروض لو دخل المسجد والامام يصلى جماعة فى نافلة كالعبد فى استحباب التحية وجهان
فى الفريضة وق لا بن جماعة المقدسى وفرق بينه وبين صلاة من دخل والامام يصلى الفريضة بأن فضل
الفريضة فى الجماعة أفضل من صلاة النافلة انتهى فيصلى تلك النافلة وتحصل بها التحية انتهى فليتامل
(قوله دخل) أى الشخص المسجد (قوله وهى قائمة) أى والحال أن الجماعة قائمة قال فى المغنى أو
دخل بعد فراغ الخطيب من خطبة الجمعة أو وهو فى آخرها قاله الشيخ أبو محمد وروى بما يدعى دخول هاتين
الصورتين فى قولهم أو قرب اقامتها الخ أو خاف فوت سنة رتبة كما فى الر ونق زاد فى التحفة وأيد بانه يؤثر
طواف القدوم اذا خشى فوت سنة مؤكدة (قوله أو قرب قيامها) أى الجماعة المشروعة بحيث تفوت
فضيلة التحريم لو اشتغل بها كادل عليه كلام المجموع فينتظره قائما ودخلت التحية ولا يجلس لانه مكره
(قوله مكره) خبر والاشتغال المقدرا أما الاول فلان الطواف تحية البيت وهو الاهم ولا ندراج التحية
فى ركعتيه وأما الثانى فالتشوف اليه كما سيأتى وللاتباع وأما الثالث فلخبر الصحيحين اذا أقيمت الصلاة
فلا صلاة الا المكتوبة قال الاسنوى فى المهمات ويظهر ان محل ذلك اذا لم يكن الداخل قد صلى فان صلى
جماعة لم تكره التحية أو فرادى فالتحية الكراهة انتهى ونظريه ابن شعبة بان الجماعة الثانية قد اختلف فى
فرضيتها بخلاف التحية وقد قال صلى الله عليه وسلم للرجلين اذا صليتما فى رحالكما ثم أدركتما جماعة فصلياها
معهم فانها لكما نافلة وهو يدل على العموم وترك الاستفصال على عدم الفرق بين المصلى منفردا وفى جماعة
وأىضا اذا ترك الجماعة وصل التحية رجا ساء به الظنون وروى بما يفرق بين الصفوف انتهى فالتحية
الكراهة له اذا أراد اعادتها فى الجماعة وهذا هو الذى اعتمده الشارح والرمى خلافا لما فى الاسنى حيث
أقر كلام المهمات (قوله قيل والمدرس كالخطيب) أى قاله الزركشى نقلا عن بعض مشايخه (قوله
بجامع التشوف اليه) أى فيكره للدرس فى المسجد أن يشتغل بالتحية عن تدريسه لان الشارع متشوف
اليه كما يتشوف الى الخطبة وحكى بقيل اشارة الى ضعفه لها لفته لما فى المجموع وعبارة التحفة ولو مدرسا ينتظر
كما فى مقدمة شرح المذهب وعبارته واذا وصل مجلس الدرس صلى ركعتين فان كان مسجدا تائا كذا الحث على
الصلاة انتهت ولم يستحضره الزركشى فنقل عن بعض مشايخه خلافا تأمل (قوله وتكرر) أى صلاة التحية أى
طلبها (قوله بتكرير الدخول) أى للمسجد وان تلاصقت المساجد فيسن لكل واحد منها كما فى الرمى قال القليوبى
ولم يرتضه شيخنا الزبادى لان لها حكم المسجد الواحد فى جميع الاحكام وهو الوجه (قوله
ولو على قرب) أى فيسن لكل دخول ولو تقارب ما بين الدخولات وهذا هو الاصح والثانى
للاشقة واستفيد من هذا الخلاف أن المرة الاولى آكد تأمل (قوله للخبر السابق) أى

(قوله وان قصر الفصل) قال في التحفة ولولو وضوء من دخل محمداً على الواجهة وفيها أيضاً لو دخل لم تفت بشيء به جالساً على الواجهة لعذره
وخالفه من رفق النهاية بخبري عن الفوات به (قوله وطال الفصل) هل طوله بمقدار ركعتين بأقل مجزئ

٤٧٩

مخالفة من رفق النهاية بخبري عن الفوات به (قوله وطال الفصل) هل طوله بمقدار ركعتين بأقل مجزئ

حرره فانه غير بعيد
(قوله وان طال) كذلك
التحفة وغيرها وفي النهاية
فواتها به قال كما أفق به
الوالد قياساً على فوات
سجدة التلاوة بطول
الفصل بعد قراءتها وكما
يفوت سجود السهو

وان لم يرد الجلوس
(وتفوت) التحية
(بالجلوس) قبل فعلها
حال كونه حالاً (عامداً)
وان قصر الفصل (أو
ناسياً) أو جاهلاً (وطال
الفصل) بخلاف ما اذا
قصر الفصل على المعتمد
لعذر ما لا بالقيام وان طال
ولا بالجلوس بعد الاحرام
بها قاعداً

بطول الفصل بعد سلامه
ولو سهواً (قوله بعد الاحرام
بها) كذلك التحفة
وغيرها وفي النهاية له
نيتها جالساً حيث جلس
ليأتي بها قال اذ ليس
لنا نافلة يجب التحريم بها
قاعداً انتهى وفي التحفة
تقديم سجدة التلاوة
عليها لانها آكد منها
للخلاف الشبه وفي
وجوبها وانها لا تفوت
بها لانه جلوس قصير

اذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين وكنه ركعة التلاوة بتكرير آياتها ولو قرأت لتجدد
السبب المقتضي لذلك (قوله وان لم يرد الجلوس) أي في المسجد فلا فرق في سنها بين مريد الجلوس وغيره خلافاً
للشيخ نصر المقدسي فقيه بارادة الجلوس وتبعه شيخ الإسلام في شرح المنهاج والتحرير يؤيد به الحديث
المذكور قال الزركشي لكن الظاهر ان التقيد بذلك خرج مخرج الغالب وأن الامر بذلك معلق على
مطابق الدخول تعظيماً للبيعة واقامة للشعائر كما يسن لداخل مكة الاحرام سواء أراد الاقامة بها أم لا انتهى
وهذا ما اعتمدته الشارح وغيره واستفيد من ذلك أيضاً ان التحية لم يرد الجلوس أكد تأمل (قوله وتفوت
التحية) أي بسقط طلبها (قوله بالجلوس) أي متمكناً بخلافه مستوفزاً على قدميه (قوله قبل فعلها) أي
التحية ولو كان جلوسه للوضوء من دخل محمداً على الواجهة لتقصيره مع عدم احتياجه للجلوس وبه فارق
ما لو دخل عطاناً فجلس للشرب فانها لم تفت به على الواجهة لانه لعذر كراهة الشرب قائماً والصلاة مع
العطش ومريد تقديم سجدة التلاوة عليها لانها آكد منها للخلاف الشبه وفي وجوبها وانها لا تفوت
بها لانه جلوس قصير لعذر ومن ثم لم يتعين الاحرام بها من قيام أفاده في التحفة فاي تأمل (قوله حال كونه حالاً)
أي بأن الجلوس مفوت للتحية (قوله عامداً) أي بذلك الجلوس قال في التحفة ويتردد النظر في أن فواتها في
حق ذي الحبو والزحف بما اذا ولو قيل لا تفوت الا بالاضطجاع لانه رتبة أدون من الجلوس كما أن الجلوس
أدون من القيام فكما كانت هذه افادت بذلك لم يبعد وكذا يتردد النظر في حق المضطجع أو المستلق أو المحمول
اذا دخل كذلك قال الكردى وعلى قياس ما ذكره أولاً لا تفوت في حق المضطجع الا بالاستلقاء لانه رتبة
أدون من الاضطجاع وسيأتي عن الامداد ما يوافق (قوله وان فضل الفصل) أي بين جلوسه وصلاته (قوله
أو ناسياً أو جاهلاً) أي بأن التحية تفوت بالجلوس (قوله وطال الفصل) هل طوله بمقدار ركعتين بأقل مجزئ
حرره فانه غير بعيد قاله الكردى (قوله بخلاف ما اذا قصر الفصل) أي في صورتى النسيان والجهل فانها
لا تفوت بذلك (قوله على المعتمد) أي الذي جزم به في التحقيق ونقله في الروضة عن ابن عبدان واستغربه
لكنه أيده بخبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قال وهو قاعد على المنبر يوم الجمعة لسليك القطافاني لما قعد
قل أن يصلي قم فاركع ركعتين اذ مقتضاه في المجموع أنه اذا تركها جهلاً أو سهواً أو شراً عله فعلها ان قصر
الفصل قال وهو المختار انتهى شرح الروض (قوله لعذر) أي كل من الناسى والجاهل مع قصر الفصل فلا
تفوت (قوله لا بالقيام) أي لا تفوت التحية بالقيام فهو عطف على قول المتن بالجلوس (قوله وان طال) أي
أو أعرض عن التحية كما هو ظاهر في صلحها هذا ما اعتمد الشارح في كتبه خلافاً للرمل فاعتمد فواتها بطول
الوقوف قال كما أفق به الوالد رحمه الله قياساً على فوات سجدة التلاوة بطول الفصل بعد قراءتها وكما يفوت
سجود السهو بعد سلامه ولو سهواً انتهى وخرج بطول الوقوف ما لو اتسع المسجد جداً فدخله ولم يقف فيه
بل قصد المحراب مثلاً واد مشيه على مقدار ركعتين فلا تفوت التحية بذلك أي اتفاقاً ش (قوله ولا بالجلوس
بعد الاحرام بها قائماً) أي لا تفوت التحية بالجلوس بعد أن يحرم بها قائماً فله على الواجهة كما في التحفة اذا
نواها قاعداً أن يجلس ويتمها لان المحذور بالجلوس في غير الصلاة بل في النهاية له نيتها جالساً حيث جلس ليأتي
بها قال اذ ليس لنا نافلة يجب التحريم بها قاعداً قال في الامداد ويؤخذ من ذلك أي عدم الفوات بالقيام أنها
لا تفوت في حق المقعد الا بالاضطجاع وهو محتمل نعم يتردد النظر في الداخل مضطجعا أو مستلقيا ولا يبعد
فواتها عليه بطول الزمن عرفاً لا يميز في حقه الا الزمن فاعتبر التمييز به فيه بخلاف غيره فان تغير صفته من نحو

لعذر ومن ثم لم يتعين الاحرام بها من قيام خلافاً للاسنى وظاهر كلام النهاية موافقة وفي التحفة يتردد النظر في أن
فواتها في حق ذي الحبو أو الزحف بما اذا ولو قيل لا تفوت الا بالاضطجاع لان رتبة أدون من الجلوس كما أن الجلوس أدون من القيام

فكلمات هذافات بذلك لم يعد وكذا يتردد النظر في حق المضطجع أو المستلق أو المحمول إذا دخل كذلك انتهى وعلى قياس ما ذكره والانتقوت في حق المضطجع إلا بالاستلقاء لانه رتبة أدون من الاضطجاع وفي الامداد قياس ماسبق من عدم الفوات بالقيام أنها الانتقوت في حق المقعد الا باضطجاعه وهو محتمل نعم يتردد النظر في الداخل مضطجعا ومستلقيا ولا يبعد فواتها عليه بطول الزمن عرفا ثم قال ثم هذا ظاهر في مضطجع أو مستلق لا يمكنه ٤٨٠ الجلوس أو القيام والافهل يكون جلوسه أو قيامه بمنزلة جلوس القائم واضطجاع

الجالس أو لاعتباره بهما هنا لانهما لا يمدان ميميزين هنا محل نظر انتهى وفي النهاية قياس ما مر أن من دخل غير قائم وطال الفصل قبل فعلها فواتها أيضا انتهى (قوله بغير وضوء) قبله في التحفة ويكره دخول المسجد بغير وضوء ويسن لمن لم يتمكن منها الحديث أو شغل أن يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم أربعا (ويستحب زيادة) رواتب أخر غير ما مر لكنها ليست مؤكدة وهي فعل (ركعتين قبل الظهر

القيام والقعود ميميز في حقه ثم هذا ظاهر في مضطجع ومستلق لا يمكنه الجلوس والقيام والافهل يكون جلوسه أو قيامه بمنزلة جلوس القائم واضطجاع الجالس أو لاعتباره بهما هنا لانهما لا يمدان ميميزين هنا محل نظر انتهى فليتأمل (قوله ويكره) أي لكل أحد (قوله دخول مسجد بغير وضوء) أي ليجلس فيه لأنه مرور وما تقدم في الفصل أنه خلاف الأولى للجنب الا مذهبهم ما حرم به هنا نقله غيره عن الاحياء وأقروه وهو مخالف لما اعتمد في الايعاب من عدم كراهة جلوس المحدث في المسجد الا أن يفرق بأن في الأولى نفوت صلاة مخصوصة التي هي التحية بخلاف الثاني ولا يفتقر في الدوام ما لا يفتقر في الابتداء ثم الكراهة مقيدة بما إذا لم يضيق على نحو المصلين والاحرم كما يحسنه الزركشي فليتأمل (قوله ويسن لمن لم يتمكن منها) أي من صلاة التحية (قوله لحدث أو شغل) يتجه أن محل ذلك حيث لم يحكم بفوت التحية والا بأن مضى زمن يفوتها لو كان على طهارة فلا يطلب منه ذلك ولا يكون جابر الترس كما ظلتأمل سم (قوله أن يقول) أي قبل جلوسه وهو الأولى أو بعده قبل طول الفصل (قوله سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر) أي لانها صلاة سائر الخليفة من غير الا دمي من الحيوانات والجمادات في قوله تعالى وان من شيء الا يسبح بحمده أي بهذه الاربع وهي الطيبات والباقيات الصالحات والقرض الحسن والذكر الكثير في قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا وفي قوله تعالى واذكروا الله كثيرا العليم تفاجون معنى (قوله ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم) هذه ذكرها هنا ابن الرفعة ولم يذكرها غيره وهي ثابتة في بعض روايات الحديث وقد بسطت ما يتعلق بهذه الرواية والتي قبلها في الخلة الفكرية فانظرها (قوله أربعا) أي أربع مرات فانها حينئذ تعدل ركعتين في الفضل كافي الاسنى ولعل وجهه ان الركعتين فهما أربع سجدة فكل مرة تعدل سجدة ثم رأيت في شرح الاحياء مانصه وجه المناسبة أن الكلمات أربع فاذا قلها أربع مرات تحصل ستة عشر مرة وكل ركعة فيها قيام وقعود وسجدة ثمان غلواء أربع وركعة الثانية كذلك صار المجموع ثمانية وفي كل أربع تكبيرات فاذا جمعت صارت ثمانية فالمجموع ستة عشر انتهى ولكن انما يظهر بعدم الخوقة كما هو في الاحياء (قوله ويستحب زيادة رواتب أخر) أي التابعة للفرائض في المشروعية وان فعلت قبلها كما مر (قوله غير ما مر) أي من العشرة المؤكديات (قوله لكنها ليست مؤكدة) أي على الاظهر لانه صلى الله عليه وسلم وانطب على العشرة السابقة دون غيرها وكان في الخبرين الاتيين في أربع الظهر وأربع العصر لا تقتضي تكرار اعلى الاصح عند محقق الاصولين ومبادرتهم منها أمر عرفت لا وضحي لكن هذا انما يظهر في الثانية لا الأولى لان التأكيد لا يؤخذ فيها من كان بل من لا يدع الا أن يحجب بأنه للأغلب بدليل انه ترك بعدية الظهر لاشتغاله بوقد قدم عليه وقضاها بعد العصر انتهى تحفة بتصرف (قوله وهي فعل ركعتين قبل الظهر) أي فعلها مع المؤكد السابق أربع ركعات قبلية قال في النهاية ولو اقتصر على الركعتين قبل الظهر مثلا ولم ينو المؤكد ولا غيره انصرف للمؤكد كما هو ظاهر لانه المتبادر والطلب فيه

بقوله ليجلس فيه زاد في فتح الجواد لانحو مرور لما مرانه خلاف الأولى للجنب الا مذهبهم يرتض الكراهة في شرح العباب وعبارته على ما في الاحياء واستدل له الزركشي بما فيه نظر وقدمت في أحكام المساجد عن المجموع ما يردده وهو

أقوى

يجوز الجلوس فيه للحدث اجماعا ولو لم يكره لغير

غرض لا أعلم أحدا وافقه انتهى ومر ذلك مزيد بسط فراجعته انتهى كلام شرح العباب له وذكروا في أحكام المساجد بعد الرد على من قال بكراهة دخول المسجد للحدث مانصه وببحث الزركشي تقييد ما ذكر في المحدث بما إذا لم يضيق على المصلين أو المعتكفين والاحرم انتهى (قوله سبحان الله الخ) قال في التحفة لانها الطيبات والباقيات الصالحات وصلاة الحيوانات والجمادات وأقول كان وجه المناسبة أن الداخل

حيث لم يتمكن من فعل صلاة الادميين فلا ينزل رتبة عن الحيوانات والجمادات فليصل صلاتها وفي التحفة والنهاية وغيرها انها تعدل صلاة ركعتين وفي حواشي المحلى للشهاب القليوبي ما نصه فر ع يقوم مقام السجود للتلاوة ٤٨١ أو الشكر ما يقوم مقام التحية لمن لم

يرد فعلها ولو متطهر او هو سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر كما يأتي انتهى (قوله فقياسا على الظاهر) ظاهره عوده لكل من القبلة والبعدي وسبق في كلامه في المؤكد نحو هذا وعليه فلم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء من رتبة الجمعة قبلها وبعديها مؤكدا وغیره ورايت في المواهب

(و ركعتين) قبل الجمعة (و ركعتين) بعده (وبعديها) ركعتين (وأربع قبل العصر وركعتين قبل المغرب) ركعتين (قبل العشاء) للاتباع في كل ذلك الا في الجمعة فقياسا على الظاهر

اللدنية كان صلى الله عليه وسلم لا يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف فيصلي ركعتين رواه البخاري وأبو داود وابن حبان من طريق أبي بوب عن نافع قال كان ابن عمر يطيل الصلاة قبل الجمعة ويصلي بعدها ركعتين في بيته ويحدث أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك وورد في سنة الجمعة التي قبلها أحاديث أخرى ضعيفة منها عن أبي هريرة

أقوى قال ع ش وأفهم قوله لو صلى الاربعة القبليّة وفصل بينهما بالسلام لا يتعين صرف الاولين للمؤكّد بل تقع ثنتان مؤكّدتان وثنتان غير مؤكّدتين بلا تعيين وقضية قوله لانه المتبادر الخ صرف الاولين للمؤكّدتين مطلقا وذكّر بعض الثقات ان البعدية أفضل من القبليّة لتوقفها على فعل الفريضة والا قرب التساوي كما تدل عليه عبارة الهجة انتهى ملخصا (قوله وركعتين قبل الجمعة) أي فلها مع المؤكّد السابق أربع ركعات (قوله وركعتين بعده) أي الظاهر فله مع المؤكّد السابق أربع ركعات بعدية لخبر من صلى قبل الظهر أربعاً وبعدها أربعاً بحارمه الله على النار رواه الترمذي وقال حسن غريب ولا يصح له صلى الله عليه وسلم كان لا يدع أربع ركعات قبل الظهر كما في البخاري وكذا قيل انها كلها مؤكّدات وتقدم الجواب عنه (قوله وركعتين بعدها) أي الجمعة فلها مع المؤكّد السابق أربع ركعات بعدية وهذا ما في الروضة ولذا قال في الهجة

قلت وفي الروضة ندب أربع * قبل وبعد الفرض للجمع

وينوي بالقبليّة سنة الجمعة كالبعديّة ولا ينظر لاحتمال أن لا تقع اذا فرض انه ظن وقوعها فان لم تقع لم تنكف عن سنة الظهر على الوجه وقال بعضهم تكفي كما يجوز بناء الظهر عليها ويرد بأنه وجد ثم بعضها فأمكن البناء وهنالك يوجد شيء منها فلم يمكن البناء وخرج بظن وقوعها الشك فيه فلا يأتي بشيء حتى يتبين الحال خلافاً لمن قال ينوي سنة الوقت لمن قال سنة الظهر تحفة (قوله وأربع قبل العصر) أي لخبر ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم قال رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربعاً رواه ابن خزيمة وحبان وحماد وخبر على كرم الله وجهه انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبلها أربعاً بفصل بينهما بالتسليم رواه الترمذي وحسنه والافضل أن يسلم عند الركعتين منها كما صرح به هذا الحديث وفي نظائره وقيل ان الركعتين منها من المؤكّدات كما في الايعاب ويجوز الجمع بينهما (قوله وركعتين قبل المغرب) أي لما رواه البخاري عن عبد الله ابن مغفل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلوا قبل صلاة المغرب قال في الثالثة لمن شاء كراهية أن يتخذها الناس سنة أي طريقة لازمة فليس المراد في سنيها بالمعنى الذي نحن فيه لان ثبوت ذلك مدلول صلوا أول الحديث لاسيما وقد صح ان كبار الصحابة رضوا الله عنهم كانوا يبتدرون السواري لها اذا أذن المغرب حتى ان الرجل الغريب ليدخل المسجد فيحسب أن الصلاة قد صليت من كثرة من يصليها والمراد صلوات ركعتين كما صرح به رواية أبي داود صلوا قبل المغرب ركعتين وقول ابن عمر ما رأيت أحدا يصليهما على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم نفي غير محصور وزعم انه محصور عجيب اذ من المعلوم أن كثيرا من الأزمنة في عهده صلى الله عليه وسلم لم يحضره ابن عمر ولا أحاط بما يقع منه على انه لو فرض الحصر فالمثبت معه زيادة علم فليقدم خصوصا أن المثبت أكثر وبفرض التساقط يبقى معنا صلوات قبل المغرب ركعتين اذ لا معارض له وفي الصحيح بين كل أذانين أي أذان واقامة صلاة ويسن فعلهما بعد اجابة المؤذن فان تعارضت هي وفضيلة التحريم لاسراع الامام بالفرض عقب الاذان أخرهما الى ما بعده ولا يقدمهما على الاجابة على الوجه من التحفة (قوله وركعتين قبل العشاء) هذا ما في المجموع ونقله الماوردي عن البوابي لما أمر آقبا بين كل أذانين صلاة قال في الثالثة لمن شاعرواه البخاري (قوله للاتباع في كل ذلك) أي من هذه الروايات الغير المؤكّدة والحديث رواه أئمة بر وايات متنوعة كما علمت بعضها مما تقرر (قوله الا في الجمعة فقياسا على الظاهر) تقدم في الروايات المؤكّدة مثل هذا الاستثناء وصريحه أنه لم يرد في سنة الجمعة شيء من الاحاديث

٦١ - ترسي - في

رواه البزار ولفظه كان يصلي قبل الجمعة أربعاً وبعدها أربعاً أقوى ما يتسلسل في مشروعية الركعتين قبل الجمعة عموم ما صححه ابن حبان من حديث عبد الله بن الزبير فروعا ما من صلاة مفردة الا و بين يديها ركعتان قاله في فتح الباري انتهى ما أردت نقله من المواهب ملخصا وقد ذكر روايات أيضا فرجها من المواهب ان أردتها ورايت في تخرج أحاديث الرافي

للمحافظ ابن حجر لم يذكر الراجح في سنة الجمعة التي قبلها أحد بشا وأصح ما فيه ما رواه ابن ماجه عن أبي هريرة وعن أبي سفيان عن جابر قال
وجاء سليل النطفاني ورسول الله صلى الله عليه وسلم بخطب فقال له صليت ركعتين قبل أن تجي قال لا قال فصل ركعتين وتجويز فيهما قال المجد
ابن تيمية في المنتقى قوله قبل أن تجي دليل على أنهم سنة الجمعة التي قبلها لا تحية المسجد وتعبه المنزى بأن الصواب أصليت ركعتين قبل أن
تجلس فصحة بعض الروايات في ٤٨٢ ابن ماجه عن ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم يركع قبل الجمعة أربع ركعات

لا يفصل بينهما بشئ
وأسناده ضعيف جدا وفي
الباب عن ابن مسعود
وعلى والطبراني في
الآوسط وصح عن ابن
مسعود من فعله رواه

(و) من المندوبة أيضا
ركعتان (عند) الخروج
من المنزل ولو لغير (السفر
ويسن فعلهما (في بيته)
للاتباع ويقرأ فيهما
الكافرون والاخلاص
(و) ركعتان (عند
القدوم) من السفر ويبدأ
بهما (في المسجد) قبل
دخوله منزله وكفانيه عن
ركعتي دخوله فانه سنة
أيضا وإن دخله من غير
سفر ويسن ركعتان أيضا
عقب الأذان

عبد الرزاق قيل والظاهر
أنه يتوقف في الطبراني
في الأوسط عن أبي هريرة
أن النبي صلى الله عليه وسلم
كان يصلي قبل الجمعة
ركعتين وبعدها ركعتين
رواه في ترجمة أحمد ابن
عمر انتهى ما ذكره
المحافظ ابن حجر ورأيت
في صحيح مسلم عن أبي

وليس كذلك في المواهب اللدنية كان صلى الله عليه وسلم لا يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف فيصلي ركعتين
رواه البخاري وروى أبو داود وابن حبان عن نافع قال كان ابن عمر يطيل الصلاة قبل الجمعة ويصلي
بعدها ركعتين في بيته ويحدث أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك وروى الزار بسند ضعيف
عن أبي هريرة كان يصلي قبل الجمعة أربع ركعات بعاد بعاد في مسجده قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
إذا صليت الجمعة فليصل بعدها أربع ركعات في روايات أخرت ذكرها الكندي قال فما أوهمه كلامه هنا غير
مراد فتنه له (قوله ومن المندوبة أيضا) أي كما تذهب الصلوات السابقة (قوله ركعتان عند النحر وج من
المنزل) وكذا عند الدخول إليه الحديث أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرجت من
منزلك فصل ركعتين تمنعناك من رجاء السوء وإذا دخلت إلى منزلك فصل ركعتين تمنعناك من دخول السوء
رواه البيهقي في الشعب والبخاري (قوله ولو لغير السفر) أي سواء كان ذلك للسفر أم لا (قوله ويسن فعلهما)
أي الركعتين المذكورتين (قوله في بيته) المراد به محل الإقامة من نحو منزل أو خلوة أو مدرسة (قوله
للاتباع) دليل لأصل سن الركعتين وفعلهما في البيت وفي الحديث ما خلف أحد عند أهل أفضل من
ركعتين يركعهما عندهم حين يريد سفرار واه ابن أبي شيبة مرفوعا (قوله ويقرأ فيهما) أي الركعتين
بعدها فاتحة (قوله الكافرون والاخلاص) نقله في الإذكار عن بعض الأصحاب قال وقال بعضهم يقرأ
فيهما المعوذتين وإذا سلم قرأ آية الكرسي ولا يلافي (قوله وركعتان عند القدوم من السفر) أي ومن
المنسوب أيضا ركعتان الخ ويقرأ فيهما سورتي الأخلاص لقول التحفة ويسن هذان أيضا في سائر السنن
التي لم ترد لها قراءة مخصوصة كما بحث (قوله ويبدأ بهما) أي بالركعتين عند القدوم من السفر (قوله
في المسجد قبل دخوله منزله) أي لخبر مسلم عن كعب بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
لا يقدم من سفره إلا نهرا في الضحى فإذا قدم بدأ بالمسجد فصلى فيه ركعتين ثم جلس فيه وعن جابر بن
عبد الله قال خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاة فابطأ بي جلي وأعيانهم قدم رسول الله صلى
الله عليه وسلم قبلي وقد مت بالغداة فبغت المسجد فوجدته على باب المسجد فقال الآن حين قدمت قلت
نعم قال فدع جملك وأدخل فصل ركعتين قال فدخلت فصليت ثم رجعت قال الإمام النووي وهذه
الصلاة مقصودة للقدوم من السفر لا أنها تحية المسجد والحديث صريح فيما ذكرته (قوله وتكفيانه) أي
الركعتان الشخص (قوله عن ركعتي دخوله) أي المنزل (قوله فانه سنة أيضا) أي كما تنسن عند
الخروج من المنزل كما مر بدليله (قوله وإن دخله من غير سفر) أي لخبر صلاة الأوابين وصلاة الأبرار
ركعتان إذا دخلت بيته وركعتان إذا خرجت رواه سعيد بن منصور في سننه وعن أبي هريرة إذا
دخل أحدكم بيته فلا يجلس حتى يركع ركعتين فإن الله جاعل له من ركعتيه خيرا رواه النخعي بسند ضعيف
عند البخاري وصحيح عند ابن حبان (قوله وتسن ركعتان أيضا) أي كما تنسن تلك السنن (قوله عقب الأذان)
كذا في الكفاية وينوي بهما سنة كما في التقييه ويؤيده الخبر السابق بين كل أذانين صلاة وسبقه إلى ذلك

الشيخ
هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربع ركعات
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صليت بعد الجمعة فصلوا أربع ركعات عن عمر وفي رواية قال ابن ادريس قال سهيل فان عجز بك شئ
فصل ركعتين في المسجد وركعتين إذا رجعت وفي مسلم غير ذلك من الروايات ورأيت تغلا عن شرح المشكات للنخعي القاري مانصه وقد
جاء بسند جيد كما قاله المحافظ العراقي أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبلها أربع ركعات بما انتهى فما أوهمه كلامه هنا غير مراد فتنه (قوله عقب الأذان)

الشيخ أبو حامد قال لا في المغرب الخ إيعاب (قوله و بعد طلوع الشمس وخروج وقت الكراهة) أى وتسكن ركعتان أيضا بعد الخ وهى غير صلاة الضحى على ما فى التحفة وفاقا للأحياء قال وهى صلاة الاشراف المذكورة فى قوله تعالى يسبحن بالعشى والاشراق أى يصلين لكن فى المستدرک عن ابن عباس أن صلاة الضحى هى صلاة الاوابين وهى صلاة الضحى وسميت بذلك لخبر لا يحافظ على صلاة الضحى الاواب وهى صلاة الاوابين رواه الحاکم وقال صحيح على شرط مسلم ولاجل ما مر عن ابن عباس اعتمد فى الإيعاب أنها هى وان مقتضى المذهب أنه لا يجوز فعلها بنية صلاة الاشراف اذ لم يرد فيها شئ انتهى وكذا رجحه الشمرانى قال السيد عمر البصرى القلب اليه أميل ومما يصرح به الخبر الذى أخرجه أبو يعلى والطبرانى بسند جيد من صلى الغداة فقعده فى مقعده فلم يلبث شئ من أمور الدنيا ويذكر الله حتى يصلى الضحى أربع ركعات خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه وورد أحاديث بمعناه وهذا هو الراجح ولهذا اعتمد كثير من أنها أربع ركعات فليتأمل (قوله وعند الزفاف) أى ويسكن ركعتان أيضا عند الزفاف بكسر الزاى قال فى المصباح زف النساء العروس الى زوجها فامن باب قتل والاسم الزفاف مثل كتاب وهو هداؤه اليه وازفها لغة (قوله لكل من الزوجين) أى بعد العقد وقبل الوقاع قال فى الفتاوى يسكن له اذا دخل بها أن يأخذ بناصيتها ويقول بارك الله لكل منافى صاحبه ثم مارواه أبو داود وابن ماجه وهو اللهم انى أسئلك خيرا وخيرا ما جبلتها عليه وأعوذ بك من شرها وشر ما جبلتها عليه وروى الطبرانى أنه يصلى ركعتين وهى أيضا خلفه وتقول اللهم بارك لى فى أهلى وبارك لاهلى فى وارزقنى اللهم اجمع بيننا ما جعت فى خير ووفر بيننا اذا فرقت بخير وذكرفى النهاية سن الصلاة قبل عقد النكاح قال ع ش ينبغى أن يكون ذلك للزوج والولى لتعاطيها للمعقدون الزوجة وفى مجلس العقد قبل تعاطيها تأمل (قوله و بعد الزوال) أى وتسكن ركعتان بعد زوال الشمس أو أربع ركعات لا يفصل بينهما بتسليم كما قاله السيوطى وهو الموافق لما فى الحديث فعن أبي أيوب الأنصارى قال أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع ركعات بعد زوال الشمس فقلت يا رسول الله انك تدمن هؤلاء الأربع ركعات فقال يا أبا أيوب اذا زالت الشمس فتحت أبواب السماء فلم تخرج حتى تصلى الظهر فأحب أن يصعد لى فيه من عمل صالح قبل أن تخرج فقلت يا رسول الله فى كلهن قراعة قال نعم قلت بينهما تسليم فاصل قال لا الا ان تشهد رواه ابن أبى شيبه (قوله وعقب الخروج من الحمام) أى وتسكن ركعتان عقب الخروج من الحمام وعمارة الاسنى مع المتن واذا خرج منه استغفر الله تعالى وصلى ركعتين فقد كانوا يقولون يوم الحمام يوم اثم ويشكر الله تعالى اذا فرغ على هذه النعمة وهى النظافة انتهى ولم يذكر دليله الخاص فليراجع قال ع ش ويكره فعلهما فى مسلخه كما مر فيفعلهما فى بيته أو المسجد وينبغى أن يحل ذلك اذا لم يطل الفصل بحيث ينقطع نسبهما عن كونهما للخروج عن الحمام تأمل (قوله ولمن دخل أرضا لا يعبد الله فيها) أى كدار الشرك وأما كن اليهود والنصارى المختصة بهم فان عبادتهم فيها باطلة فكانه لا عبادة وكذا اذا مر بأرض لم يعرفها قط سن له أن يصلى فيها ركعتين (قوله وللسافر كل ما تزل منزلا) أى وتسكن ركعتان أيضا للسافر الخ الحديث أنس مرفوعا كان اذا تزل منزلا لم يرتحل منه حتى يصلى فيه ركعتين رواه البزار (قوله وللتوبة ولو من صغيرة) أى وتسكن ركعتان للتوبة من الذنوب ولو من صغيرة أو تكرر التوبة بخبر ليس عبد يذنب ذنبا فيقوم ويتوضأ ويصلى ركعتين ثم يستغفر الله الا غفر له رواه الترمذى وحسنه وتسكن الصلاة عند القتل ان أمكن لقصة خبيب المشهورة فى الصحيحين فانه لما أراد الكفار قتله قال اتركونى أصلى فصلى ركعتين فى موضع مسجد التميم عند طرف أرض الحرم ثم انصرف اليهم وقال لولا أن تروا ان ما بى جزع من الموت لزدت فكان خبيب هو الذى سن لكل مسلم قتل صبرا الصلاة لانه فعل ذلك فى حياته صلى الله عليه وسلم فاستحسن ذلك واخبر النبى

و بعد طلوع الشمس وخروج وقت الكراهة وعند الزفاف لكل من الزوجين وبعد الزوال وعقب الخروج من الحمام ولمن دخل أرضا لا يعبد الله فيها وللسافر كل ما تزل منزلا وللتوبة ولو من صغيرة

فى شرح العباب نقلنا عن الكفاية أنه ينوى بها سنته كما فى التفقيه ويؤيده الخبر السابق بين كل أذانين صلاة وسبقه الى ذلك الشيخ أبو حامد قال الا فى المغرب الخ (قوله و بعد طلوع الشمس الخ) وهى غير الضحى كما فى التحفة وغيرها وتبرأ منه فى الامداد فقال على ما فى الأحياء واعتمد فى الإيعاب أنها هى وان مقتضى المذهب أنه لا يجوز فعلها بنية صلاة الاشراف اذ لم يرد فيها شئ وجرى عليه م ر فى النهاية ونقله عن افتاء والده (قوله وعند الزفاف) أى بعد العقد وقبل الوقاع (قوله و بعد الزوال) أى وتسكن ركعتان أربع أو ركعتان كما فى الباب والتدريب لما روى أنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك وأمر به الخ (قوله ولو من صغيرة) ويستغفر الله عقبهما

(قوله ومعناها في الخير)

الخ دفع به إرادته
الاستخارة لا تطلب فيه
لانه علمت خبريته (قوله
مأمراً) أي الكافرون في
الاولى والاخلاص في
الثانية والاكمل ان يقرأ
قبل الكافرون في الاولى
وربك بخلق ما يشاء
ويختار الى ترجعون وقبل
الاخلاص وما كان المؤمن
ولا مؤمنة الى قوله مبينا
(قوله بدعائها المشهور)
هو اللهم اني استخيرك
بعلمك وأسئلك من
بقدرتك وأسألك من
فضلك العظيم فانك تقدر

(وصلاة الاستخارة) أي
طلب الخيرة فيما يريدان
يفعله ومعناها في الخير
الاستخارة في تعيين وقته
لا فاعله وهي ركعتان
للاتباع ويقرأ فيها ما مر
يدعو بعد السلام منها
بدعائها المشهور

ولا أقدر وتعلم ولا أعلم
وأنت علام الغيوب اللهم
ان كنت تعلم ان كذا وتسمى
حاجتك خير لي في ديني
ومعاشي وعاقبة أمري
وعاجله وآجله فأقدره لي
ويسره ثم بارك لي فيه وان
كنت تعلم ان كذا وتسمى
حاجتك شر لي في ديني
ومعاشي وعاقبة أمري
وعاجله وآجله فأصرفه
عني وأصرفني عنه وأقدر لي
الخير حيث كان ثم رضني
به ويسن افتتاح الدعاء

وختمه بالحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

صلى الله عليه وسلم أمم به بذلك والصلاة خير ما ختم به من عمل العبد قال ع ش وتسني في المذكورات نية
أسبابها كان يقول سنة الزفاف فلو ترك ذكر السبب صحت صلاته وتكون تقلاماً لمطلقاً حصل في ضمنه ذلك
المقيد انتهى فلي تأمل (قوله وصلاة الاستخارة) أي وتستحب صلاتها فهو عطف على قول المصنف سابقاً
زيادة ركعتين (قوله أي طلب الخيرة) أي من الله تعالى تفسير للاستخارة قال في المصباح واستخرت الله طلبت
منه الخيرة أي فالسين والثناء للطلب (قوله فيما يريدان يفعله) أي فمنهم بأمر من أمور دينه أو أخرته وكان
لا يدري عاقبته ماذا ولا يعرف أي لا يمتد إلى ان الخيرة في تركه أو في الإقدام عليه فقد أمر رسول الله صلى
الله عليه وسلم أصحابه بأن يصلي من أهمه ذلك ركعتين الخ أحياه وشرحه (قوله ومعناها) أي الاستخارة (قوله
في الخير) أي كتعلم العلم الشرعي والحج مثلاً (قوله الاستخارة) أي طلب الخيرة من الله تعالى (قوله في تعيين
وقته) أي هل في هذا الوقت أو بعده (قوله لا في فعله) أي لانه خير في حد ذاته ودفع هذا ما يرد أنها لا تطلب
فيه لانه قد علمت خبريته وعبارة الايضاح اذا عزم على الحج فينبغي ان يستخير الله تعالى وهذه الاستخارة
لا تعود الى نفس الحج فانه خير لا شاك فيه وانما تعود الى وقته قال في الحاشية يؤخذ منه أنه لا استخارة في
الواجب المضيق وهو ظاهر لان معنى الاستخارة طلب خير الاخرين من الفعل إلا أن أو تركه وهذا لا يتصور
الا في الموسع دون المضيق لانه لا رخصة في تأخيرها تأمل (قوله وهي) أي صلاة الاستخارة (قوله ركعتان)
أي من غير الفريضة في غير وقت الكراهة لا يحرم مكة كما مر قال في حاشية الايضاح ويظهر أنه لو نوى
بصلاته الاستخارة وغيرها حرمت في وقت الكراهة لانه اجتمع في نيته صحيح ومفسد فغلب بخلاف ما اذا
لم ينو الاستخارة فان وقوعها في وقت الكراهة لا ينافي حصول الاستخارة بها ضمناً تأمل (قوله للاتباع)
دليل لمشرعية الاستخارة ولكونه ركعتين في البخاري عن جابر بن عبد الله قال كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الامور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن يقول اذا هم أحدكم بالامر
فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم اني الخ وروي الترمذي من سعادة ابن آدم استخارة الله تعالى
في كل أمره ومن شقوته ترك استخارة الله في كل أمره (قوله ويقرأ فيها) أي في الركعتين بعد الفاتحة
(قوله مأمراً) أي الكافرون في الاولى والاخلاص في الثانية والاكمل ان يقرأ قبل الكافرون في الاولى
وربك بخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة سبحان الله وتعالى عما يشركون وربك يعلم ما تكن صدورهم
وما يعلنون وقبل الاخلاص في الثانية وما كان المؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمراً ان يكون لهم
الخيرة من أمرهم ومن بعض الله ورسوله فقد ضل ضلالاً مبيناً قال في حاشية الايضاح لانها مناسبان
كالسورتين اذا قصد منهما اخلاص الاعتقاد والعمل فناسبا هنا وان لم يردا اذا قصد اظهار الرغبة وصدق
التفويض واظهار العجز فلي تأمل (قوله ثم يدعو بعد السلام منها) أي من الركعتين أي عقبه لافهم او يسن
افتتاح الدعاء وختمه بالحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم كسائر الادعية ويسن
الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في أثناء الدعاء ايضاً ان كرهه (قوله بدعائها المشهور) هو اللهم اني استخيرك
بعلمك وأسئلك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب
اللهم ان كنت تعلم ان كذا ويسمى حاجته خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري وعاجله وآجله فأقدره لي
ويسره لي ثم بارك لي فيه وان كنت تعلم انه شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري وعاجله وآجله فأصرفه عني
وأصرفني عنه وأقدر لي الخير حيث كان ثم رضني به قال في حاشية الايضاح وينبغي التفتن لدقيقة قد يغفل
عنها ولم أر من نبه عليها وهي ان الواو في المتعاطفات التي بعد خير على باجاء في التي بعد شر يعني أولان المطلوب

المفضل انتهى (قوله)
لما ينشرح له صدره في
حاشية الإيضاح للشارح
وشرح له للجمال الرملي
والعبارة للرملي فان لم
ينشرح لشيء كرر الاستخارة
بالصلاة والدعاء حتى
ينشرح صدره لشيء وان
زاد على السبع والتقييد
به في خبر أنس جرى على
الغالب من أن الانشراح
لشيء لا يتأخر عن السبع

ويسمى فيه حاجته
وتحصل بكل صلاة
كالتمجئة فان تعذرت
استخار بالدعاء وبعضى
بعدها لما ينشرح اليه
صدره (و) صلاة
(الحاجة) وهي ركعتان
لحديث فيها ضعيف

على أن الخبر اسناد غريب
كافي الأذكار ولو فرض
عدم انشراحه لشيء مع
تكبر والصلاة فان أمكن
التأخير أخره والأشهر
فيما تيسر له لانه علامة
الأذن والخبر ان شاء الله
تعالى انتهى (قوله ضعيف)
هو من كانت له حاجة
إلى الله أو أحد من بني آدم
فليتوضأ وليحسن الوضوء
ثم ليصل ركعتين ثم لينش
على الله وليصل على النبي
صلى الله عليه وسلم ثم ليقل
لا اله الا الله الخليم الكريم

تيسره لا بد ان يكون كل من أحواله المذكو رة من الدين والدنيا والعاجل والآجل وغيرها خيرا والمطلوب
صرفه يكفي ان يكون بعض ألقاطه المذكو رة شر او في ابقاء الواو على حالها فيه ايها الم لا يطلب صرفه الا اذا
كانت جميع أحواله لا بعضها شر او ليس مرادا كما هو ظاهر (قوله ويسمى فيه) أي في الدعاء المذكو رة رأى
في أنثائه (قوله حاجته) أي التي يطلب غيرها كالحج فيقول ان كنت تعلم ان ذهابي الى الحج في هذا العام خير
الح قال في حاشية الإيضاح فالسنة تسمية الامر الذي يستخير فيه ليكون ذلك أبلغ وأوضح وظاهر قوله انه شر
لى الاكتفاء بالتسمية في الاول وهو ظاهر وان قيل يسميها فيها (قوله وتحصل) أي صلاة الاستخارة (قوله)
بكل صلاة كالتحجئة) هذا ما يحجته الامام النووي رحمه الله حيث قال والظاهر انها تحصل بالفرض والنفل
كالركعة والتحجئة واعتزضه بعض المتأخرين وأطالوا فيه وأجيب عنه بأن المراد بحصولها حينئذ سقوط
الطلب اما حصول الثواب فلا بد فيه من النية نظير ما ذكره في تحجئة المسجد ونحوها فقوله كالحديث من
غير الفريضة للكمال لا للاشتراط والكلام فيمن تقدم همه على الشرع في الصلاة لانه لا يخاطب بسنة
الاستخارة الا حينئذ فهذا هو الذي يتردد فيه بين حصولها بفعل فرض أو نفل آخر أما لو خطر له الهه أثناء
صلاته فلا يحصل له شيء مطلقا وشمل قوله والنفل أكثر من ركعتين والحصول به على التفصيل المذكو رة
واضح نظير ما في التحجئة مع ان في حديثها التعبير بالركعتين أيضا وبالركعة والوجه عدم الحصول بها
كالتمجئة أيضا وخبر ثم حصل ما كتب الله لك يشملها أو أكثر منها لكن استنبط منه معنى خصصه بغيرها ولا
يخصصه حديث الركعتين لانه من ذكر بعض أفراد العام الذي هو ما كتب لك وهو لا يخصص تأمل
(قوله فان تعذرت) أي الاستخارة بالصلاة أو تعسرت أو لم يردها بها (قوله استخار بالدعاء) أي المذكو رة
آنفا ذكره الأفضل لا يمنعه من المفضل وورد في خبر أبي يعلى اذا أراد أحدكم أمرا فليقل وذكروا الدعاء
السابق وفي حديث ضعيف انه صلى الله عليه وسلم كان اذا أراد الامر قال اللهم خرنى واخترلى فينبني ذكروا
ذلك بعد دعائه السابق كما يحجته الشارح (قوله وبعضى بعدها) أي الاستخارة بالصلاة والدعاء (قوله لما
ينشرح اليه صدره) أي انشراحه ينشأ عن هوى أو ميل الى الفعل قبل الاستخارة والالم يعتد به وقد قال ابن
جاءه ينبغي أن يكون قد جاهد نفسه حتى لم يبق له ميل الى فعل ذلك الشيء ولا تركه ليستخير الله تعالى وهو
مسلم له فان تسليم القياد مع الميل الى أحد القسمين خيانة في الصدق وان يكون دائم المراقبة له به سبحانه
وتعالى من أول صلاة الاستخارة الى آخر دعائه فان من التفق عن ملك يناجيه حقيق بطرده ومقتبه وان
يقدم على ما ينشرح له صدره فان توقفه ضعف وثوق منه بخيرة الله تعالى له انتهى فان لم ينشرح صدره لشيء كرر
الاستخارة بالصلاة والدعاء حتى ينشرح صدره الى شيء وان زاد على السبع وأما التقييد بها في خبر ابن السني
والديلمي في مسند الفردوس عن أنس رفعه اذا هممت بأمر فاستغزر بك فيه سبع مرات ثم انظر الى الذي
سبق الى قلبك فان الخيرة فيه فاعله جرى على الغالب انشراح الصدر لا يتأخر عن السبع على ان الحافظ ابن
حجر قال في الفتح هذا الحديث لو ثبت لكان هو المعتمد لكن سنده واه جدا وفي الاذكار انه غريب وكانه
يشير الى ان سنده ابراهيم بن البراء وقد اتهموه بالوضع ولو فرض عدم انشراحه مع التكرار فان أمكن
التأخير والأشهر عما تيسر له لانه علامة الأذن والخبر ان شاء الله تعالى (قوله وصلاة الحاجة) أي ويستحب
صلاتها فهو عطف أيضا على قول المصنف زيادة الخ فينبني لمن ضاق صدره بوارده من هم أو غم ومسته
الحاجة والاضطرار في صلاح دينه ودنياه الى أمر تعذر عليه وتعذرت أسبابه الميسرة له ان يصلى هذه
الصلاة (قوله وهي ركعتان) أي على المشهور وسأيت عن الاحياء مقابله (قوله لحديث فيها
ضعيف) أي وهو ما رواه الترمذي من طريق فائد بن عبد الرحمن عن عبد الله بن أبي أوفى قال قال رسول الله

سبحان الله العرش العظيم الحمد لله رب العالمين أسألك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والغنيمة من كل بر والسلامة من كل اثم لا تدع

لى ذنبا الا غفرته ولاهما الا فرجته ولا حاجة هي

لث رضا الا قضيتها بأمرهم الراحمين رواه الترمذي وضعفه والمشهور أنها ركعتان (قوله وفي الاحياء) أنها اثنا عشرة ركعة بأمر القرآن وآية الكرسي وقل هو الله أحد فاذا فرغ خرسا جدد الله ثم قال سبحان الذي ليس العز وقال به سبحان الذي تعطف بالمجد وتكرم به سبحان الذي أحصى كل شيء بعلمه سبحان الذي لا ينبغي التسبيح الا له سبحان ذي المن والفضل سبحان ذي العز والتكريم سبحان ذي الطول والنعم أسألك بمعاقلة العزم من عرشك ومنتهى الرحمة من كتابك وباسمك الأعظم وجدك الأعلى وكلماتك التامة التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر أن تصلي على محمد وعلى آل محمد بنبي الرحمة صلى الله عليه وسلم ثم يسأل حاجته التي لا معصية فيها فيجيب ان شاء الله تعالى قال وهيب وبلغنا أنه كان يقال لا تعلموها سافها كم فيتعاونون بهم على معصية الله تعالى وهذه الصلاة مروية عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى كلام الاحياء بحروفه ومنه نقلت قال الشارح في الابعاب وظاهره أنه يأتي بالركعات كلها بتسليم واحدة وفيه أيضا قال ابن الجزري ومما جرت به ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم قال تصلي ثنتي عشرة ركعة من ليل أو نهار وتشهد بين كل ركعتين لاتفصل بينهما فاذا جلست في آخر صلاتك فأت على الله عز وجل وصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم كبر واسجد واقرأ وأنت ساجد فاتحة الكتاب سبع مرات وآية الكرسي سبع مرات وقل هو الله أحد سبع مرات ولا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير عشر مرات ثم قل اللهم اني أسألك بمعاقلة العزم من عرشك ومنتهى الرحمة من كتابك ٤٨٦ واسمك الأعظم وجدك الأعلى وكلماتك التامة ثم تسأل بعد حاجتك ثم ارفع

رأسك وسلم عن يمينك وعن شمالك واتق السفهاء أن يعلموها فيسدعون ربهم فيستجاب لهم رواه البيهقي في الدعاء وقال انه قد جرت فوجد سببا

وفي الاحياء اثنا عشرة ركعة

لقضاء الحاجة قال الحافظ الجزري وروى عنه في كتاب الدعاء للواحدى وفي سنده غير واحد من أهل العلم وذكر أنه جربه فوجده كذلك وأما جربه فوجده كذلك على أن في سنده من لا أعرفه وفي هذه الكيفية تغيير مبطل

صلى الله عليه وسلم من كانت له حاجة الى الله تعالى أو الى أحد من بني آدم فليتوضأ فليحسن الوضوء ثم ليصل ركعتين ثم ليثني على الله وليصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ليقل الخ قال الترمذي هذا حديث غريب وفائد يضعف في الحديث وقال أحمد متر وك نعم في صلاة الحاجة حديث حسن وصحيح فالاول ما رواه أحمد عن أبي الدرداء قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من توضأ فأصبح الوضوء ثم صلى ركعتين يتهمهما أعطاه الله ما سأل معجلا أو مؤخرا ورواه البخاري في التاريخ نحوه والثاني ما رواه الطبراني وغيره بأسانيد صحيحة عن عثمان بن حنيف قال شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقام رجل ضربا بالبصر فشكا اليه ذهاب بصره فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أو تصبر فقال يا رسول الله ليس لي قائد وقد شق على فقال أثبت الميضأة فتوضأ ثم أتت المسجد فصلى ركعتين ثم قل اللهم اني أسألك وأتوجه اليك بنبيلك نبي الرحمة يا محمد اني أتوجه بك الى ربك فتجلى لي عن بصرى اللهم شفعه في نفسي قال عثمان بن حنيف فوالله ما تفرقنا ولا طال بنا الحديث حتى دخل الرجل كأنه لم يكن به ضرر قال الترمذي حسن صحيح غريب (قوله وفي الاحياء) أى احياء علوم الدين للامام حجة الاسلام أبي حامد الغزالي وهو بكسر الهمزة على صيغة المصدر قال بعض الاخيار في مدحه قصيدة طويلة منها

أباطا بالشرح الكتاب وسنة * وقانون قلب القلب بحر الرقائق
عليك بأحياء العلوم ولها * وأسرارها كم قد حوى من دقائق
كتاب جليل لم يصنف قبله * ولا بعده مشل له في الطرائق

(قوله انها) أى صلاة الحاجة (قوله اثنا عشرة ركعة) يقرأ في كل ركعة بأمر الكتاب وآية الكرسي وقل هو الله أحد فاذا فرغ خرسا جدد الله ثم قال سبحان الذي ليس العز وقال به سبحان الذي تعطف بالمجد وتكرم به سبحان الذي

انظروا هابل صريحها أنه يسجد بين التشهد والسلام وهذا السجود مبطل وحينئذ فلا يجوز فعلها الا أن يراد الذي منها أن هذا يقال في السجدة الأخيرة من الركعة الأخيرة على أن النهى الصحيح عن القراءة في الركوع والسجود ينافيها وان أراد منها ذلك نعم في صلاة الحاجة حديث صحيح أخرجه الطبراني والبيهقي وغيرهما عن عثمان بن حنيف أن رجلا اختلف الى عثمان في حاجة فلم يلتفت اليه فقال له ابن حنيف أثبت الميضأة فتوضأ ثم أتت المسجد وصل ركعتين ثم قل اللهم اني أسألك وأتوجه اليك بنبينا محمد صلى الله عليه وسلم نبي الرحمة يا محمد اني أتوجه بك الى ربى فيقضى حاجتى وتذكر حاجتك ففعل الرجل فقضى عثمان حاجته على الفور فلقى ابن حنيف فقال له جزاك الله خيرا ما قضاه حاجتى كلامته في فقال والله ما كلمته ولكن شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنى ضربت فشكى اليه ذهاب بصره فقال له أو تصبر فقال يا رسول الله ليس لي قائد وقد شق على فقال أثبت الميضأة فتوضأ ثم صلى ركعتين ثم ادع بهذه الدعوات قال ابن حنيف فوالله ما تفرقنا وطال بنا الحديث حتى دخل علينا الرجل كأنه لم يكن به ضرر قط وأخرجه الحافظ في المصنف في الدعاء الاولى وصححه الا أن لفظ هذا يا محمد اني توجهت بك الى ربى في حاجتى لتقضى اللهم شفعه في وفى رواية للنسائي وشفعني في نفسي قال في المعجم ويندب بحرى غداة السبت لحاجته لقوله صلى الله عليه وسلم من غدا يوم السبت في طلب حاجة يحمل طلبها فأناضا من لقضائها انتهى كلام العباب وشرحه بحر وفه وفي المنقول عن الاحياء أيضا السجود الممنوع منه ثم ان أراد بقوله فاذا فرغ الفراغ من الركعات ساوى رواية ابن الجزري وأن أراد فرغ من جميع

الذي أحصى كل شيء بعلمه سبحانه الذي لا ينفي التسبيح الاله سبحانه ذي المن والفضل سبحانه ذي العز
والكرم سبحانه ذي الطول أسألك بمعاقدة العز من عرشك ومنتهى الرحمة من كتابك وباسمك الاعظم
وجدك الاعلى وكلما تلك التامات العمامات التي لا يحياو زهن بر ولا فاجر أن تصلى على محمد وعلى آل محمد ثم
يسأل حاجته التي لا مصلية فيها فيجاب ان شاء الله عز وجل قال وهيب بلغنا أنه يقال لا تعلموها لفسفهاكم
فيتعاونون بها على معصية الله عز وجل انتهى ملقى الاحياء وفي قوله واذا فرغ خرسا جذا انظر لانه ممنوع
منه بلا سبب كما مر قبيل الفصل فليتل (قوله فاذا سلم منها) أي من الصلاة وهذا مرتبط بالاولى (قوله
أثنى على الله بجميع الحمد والثناء) أي كان يقول ما تقدم في خطبة الشرح ويريد بالأحصى ثناء عليك أنت
كما أئنت على نفسك فلك الحمد حتى ترضى فهذا مجامع الحمد والثناء كما صرحوا به وفي حديث الترمذي
السابق ثم لعل لاله الا الله الخليم الكريم سبحانه الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين أسألك
موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والغنيمة من كل بر والسلامة من كل اثم لا تدع لي ذنبا الا غفرتة ولا هما
الا فرجتة ولا حاجة هي لك رضا الا قضيتها يا ارحم الراحمين (قوله ثم صلى على نبيه صلى الله عليه وسلم)
وأولاهم الابراهيمية كما أطلقوه لكن الانسب هنا هذه الصيغة اللهم صل على سيدنا محمد صلاة تنجيهاهم من
جميع الاهوال والآفات وتقضى لنا جميع الحاجات وتطهرنا بها من جميع السيئات وترفعنا بها أعلى
الدرجات وتبلغنا بها أقصى الغايات من جميع الخيرات في الحياة وبعد الممات اللهم صل على سيدنا
محمد النبي الامين المبعوث رحمة للعالمين صلاة تفرج بها عنا ما نحن فيه من أمور ديننا ودنيانا وأخرانا
يا ارحم الراحمين (قوله ثم سأل حاجته) أي المعينة قال في البحر ويندب بحري غداة السبت لحاجته لقوله
صلى الله عليه وسلم من غدا يوم السبت في طلب حاجة يحل طلبها فاناضا من لقضائها تقبله الكردى عن
الاياعاب وعن محمد بن درستويه قال رأيت في كتاب الامام الشافعي رحمه الله بخطه صلاة الحاجة لآلف حاجة
علمها الخضر عليه السلام لبعض العباد يصلي ركعتين يقرأ في الاولى فاتحة الكتاب والكافرون وعشر مرات
وفي الثانية فاتحة الكتاب والاخلاص عشر مرات ثم يسجد بعد السلام ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
في سجوده عشر مرات ويقول سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلى
العظيم عشر مرات ثم يقول ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار عشر مرات ثم يسأل
الله تعالى حاجته تقضى ان شاء الله تعالى قال الشيخ أبو القاسم القشيري بعد ان ذكر أنه عملها الطلب
الحكمة فاعطياها وأنف حاجة غيرهما من أراد أن يصليها يغتسل ليلة الجمعة ويلبس ثيابا طاهرة ويأتى بها عند
السحر وينوي بها قضاء الحاجة تقضى ان شاء الله تعالى انتهى وفيه السجود بعد السلام ومرافيه وهناك
كيفية آخر فانظر شرح الاحياء ان أردتها (قوله صلاة الاوابين) أي وتستحب صلاة الاوابين جميع
أواب بفتح الهمزة وتشديد الواو والمراد بالاوابين هم الرجاعون الى الله بالتوبة والاخلاص في الطاعة
وترك متابعة الهوى أو المسيبون أو المطيعون وانما أضيفت الصلاة اليهم لان النفس تركن فيما بين المغرب
والعشاء الى الدعة والاستراحة خصوصا اذا كان ذا كسب وحرفة أو الى الاشتغال بالاكل والشرب
فصرها حين ذاك الى الطاعة والاشتغال فيه بالصلاة أواب من مراد النفس الى مراد الرب تعالى وقد لوحظ
هذا المعنى ايضا في صلاة الضحى فانها بازاء هذا الوقت فلذلك ورد صلاة الضحى صلاة الاوابين فافهم (قوله
وهي عشر ون ركعة بين المغرب والعشاء) أي لحديث ابن ماجه عن عائشة من صلى ما بين المغرب والعشاء
عشر بن ركعة بين المغرب والعشاء بنى الله له بيتا في الجنة وعن أنس من صلى عشر بن بين المغرب والعشاء
يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وقل هو الله أحد حفظه الله في نفسه وأهله وماله ودينه وآخرته ومعلوم
أن العشر بن انما هي أكثرها والا فافلها ركعتان فقد روي ستا وأربعا وركعتين في الترمذي

فاذا سلم أثنى على الله
سبحانه وتعالى بجميع
الحمد والثناء ثم صلى على نبيه
صلى الله عليه وسلم ثم سأل
حاجته وصلاة الاوابين
وهي عشر ون ركعة بين
المغرب والعشاء

الصلاة فالسجود أيضا
ممنوع حينئذ والله أعلم
(قوله الاوابين) الاواب
الرجاع الى مرضات الله
(قوله وهي عشر ون)
وروي ستا وروي
أربعا وروي ركعتين
وهما الاقل (قوله بين
المغرب والعشاء) سبق
أن الضحى أيضا تسمى
صلاة الاوابين فهي مشتركة
بين هذه والضحى

(قوله التسبيح) في الایعاب ولوفي وقت الكراهة فيما يظهر انتهى وفي فتاوى الشارح الذي يظهر من كلامهم المطلق فيحرم التنفل بها في وقت الكراهة ووجه كونها من المطلق أنه الذي لا يتقيد بوقت ولا سبب وهذه كذلك لندبها كل وقت من ليل أو نهار كما صرحوا به ماعدا وقت الكراهة لحرمها كما نقرر ثم قال وعلم من كونها مطلقة أنها لا تقضى لانه ليس لها وقت محدد وحتى يتصور رخر وجهاء عنه وتفضل خارجة الخ لكن سيأتي في كلامه في هذا الشرح أن من فاته صلاة اعتادها ندب قضاؤها وان لم تكن موقوفة فيشمل ذلك هذه وأنه إن أفسد نفلا مطلقا ندب له قضاؤه وان لم يعتد به وما في فتاويه وأوجه من الایعاب كالأبخني (قوله أربع ركعات) في التحفة بتسليمه أو تسليمتين انتهى وفي فتاوى الشارح مجرى الفصل ٤٨٨ كالوصل لان الحديث يتناولهما لكن استحسن الغزالي في الاحياء أنه اذا صلاها

في النهار وصلها بتسليمه واحدة وان صلاها في الليل فصلها بتسليمتين الى آخر ما في فتاويه (قوله وسورة) في الایعاب كونها تارة من طوال المفصل والافضل

(و) صلاة (التسبيح) وهي أربع ركعات يقول في كل ركعة بعد الفاتحة وسورة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر زاد في الاحياء ولا حول ولا قوة الا بالله خمس عشرة مرة وفي كل من الركوع والاعتدال

والأربع من المسبحات الحديد والحشر والصف والجمعة والتغابن للنسبة بينهن في الاسم وتارة من قصاره كالزلة والعمادات وألها كم والاخلاص أحب (قوله الالبالة) في الایعاب زاد في الاحياء المولى العظيم (قوله من الركوع) أي بعد تسبيحه وكذا السجود (قوله والاعتدال) كذا

من صلى ست ركعات بين المغرب والعشاء كتبت له عبادة اثنتي عشرة سنة وأخرج ابن شاهين عن أبي بكر رضي الله عنه من صلى المغرب وصلى بعد حاركتين قبل أن يتكلم أسكنه الله في حظيرة القدس فان صلى أربعاً كان كن حجة بعد حجة فان صلى ستا غفر له ذنوب خمسين عاماً وهناك أحاديث أخر (قوله وصلاة التسبيح) أي وتستحب صلاة التسبيح ولوفي وقت الكراهة على ما استظهره في الایعاب لكن في الفتاوى الذي يظهر من كلامهم أنها من النفل المطلق فيحرم التنفل بها في وقت الكراهة ووجه كونها من المطلق أنه الذي لا يتقيد بوقت ولا سبب وهذه كذلك لندبها كل وقت من ليل أو نهار كما صرحوا به ماعدا وقت الكراهة لحرمها كما نقرر والخ قال الكردى وهذا أوجه مما في الایعاب (قوله وهي أربع ركعات) أي بتسليمه أو بتسليمتين فيجوز فيها الفصل والوصل لان الحديث الآتي يتناولهما لكن استحسن الغزالي في الاحياء أنه اذا صلاها في النهار وصلها بتسليمه واحدة وان صلاها في الليل فصلها بتسليمتين أي حديث صلاة الليل مثني مثني لكن في رواية صلاة الليل والتأمر مثني مثني وكان الغزالي رحمه الله تعالى انما أخذ بالرواية الاولى لأنها أشهر (قوله يقول في كل ركعة بعد الفاتحة وسورة) أي أي سورة كانت قال السبكي استحب أن يقرأ فيها من طوال المفصل وتارة بالزلة والعمادات والفتح والاخلاص وقال ولده التاج وتارة بالكائر والعصر والكافرون والاخلاص قال وأحببت انما تكون من المسبحات الحديد والحشر والصف والجمعة والتغابن الا أني لم أجده في ذلك سنة غير أنه ورد طوال المفصل وهن منه واسمهن يناسب اسم هذه الصلاة تأمل (قوله سبحان الله) اسم مصدر لا مصدر على المشهور وقبل انه مصدر لسماح سبج محققا كفي قول الشاعر

سبحانه ثم سبحانا يمدوله * وقبلنا سبح الجودي والحمد

(قوله والحمد لله) أي الثناء بالجبل على الجبل مع التعظيم لله (قوله ولا اله الا الله) أي لا معبود بحق في الوجود الا هذا الفرد الموجود بالحق الجامع الصفات الالهية الخاوي لتعريف الربوبية (قوله والله أكبر) أي من كل كبير وهذه الكلمات هي التي في أكثر روايات حديث صلاة التسبيح (قوله وزاد في الاحياء) أي على الكلمات المذكورة (قوله ولا حول ولا قوة الا بالله) أي العلى العظيم وهذه الزيادة وردت في رواية الدارقطني عن عبد الله بن جعفر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم علمه صلاة التسبيح قال فيها يفتتح الصلاة فيكبّر ثم يقول فذكر الكلمات فذكر الخوقلة قال في الاحياء فهو حسن (قوله خمس عشرة مرة) أي بخمسة التي في القيامات الاربع ستون مرة (قوله وفي كل من الركوع) أي بعد تسبيحه والدعاء وهذا عطف على كل ركعة فالمراد بما قيامها فقط (قوله والاعتدال) أي بعد بنا لك الحمد الخ وهذا ما في رواية ابن عباس والذي في رواية عبد الله بن جعفر خمسة عشرة قبل القراءة وخمسة

بعدها

في الحديث قال في الایعاب وقد كان ابن المبارك يواطب عليها

غير أنه كان يسبح قبل القراءة خمس عشرة مرة وبعد القراءة عشر ولا يسبح في الاعتدال وهو مخالف لحديث ابن عباس وجلالته تقتضي التوقف عن مخالفة فالأحب العمل بهذا تارة وبهذا تارة أخرى وفعلها بعد الزوال قبل صلاة الظهر وكون دعائه بعد التشهد وقبل السلام اللهم اني أسألك توفيق أهل الهدى وأعمال أهل اليقين ومناصحة أهل التوبة وعزم أهل الصبر وجد أهل الخشية وطلب أهل الرغبة وتعب أهل الورع وعرفان أهل العلم حتى أخافك اللهم اني أسألك مخافة تهيجني عن معاصيك حتى أعمل بطاعتك عملاً أستحق به رضاك وحتى أناصحك في التوبة خوفاً منك وحتى أخلص لك النصيحة حباً لك وحتى أتوكل عليك في الأمور كلها حسن فان بك سبحانه خالق النور

ثم سلم ثم يدعو بمحاجته وفي كل ما ذكر ورد سنة وبعض ذلك ضعيف يعمل به في الفضائل الخ (١) قوله وهو مخالف لحديث ابن عباس أي من جهة كون خمسة عشر قراءة الفاتحة وعدم فعل التسبيح في الاعتدال وهو مخالف لرواية ابن مسعود من جهة عدم فعل التسبيح في الاعتدال فقط وقد قال

ابن عباس في رواية ابن مسعود في الاعتدال في صلاة التسبيح في الاعتدال فقط وقد قال

لغيره فن أطلق تصحيحه
كابن خزيمة والحاكم
على المشي على أن الحسن
يسمى لكثرة شواهد
صحيحه ومن أطلق ضعفه
كالنووي في بعض كتبه
أراد من حيث مفردات
طرقه ومن أطلق انه حسن

وكل من السجدة تسين
والجلوس بينهما والجلوس
بعده رفعه من السجدة
الثانية في كل ركعة عشرة
فذلك خمس وسبعون مرة
في كل ركعة وقد عامها
النبي صلى الله عليه وسلم
لعمه العباس رضي الله
عنه وذكره فيها فضلا
عظيما منه لو كانت
ذنوبك مثل زبد البحر
أو رمل عالج غفر الله لك
وحدثنا ورده من طرق
بعضها حسن وذكر
ابن الجوزي له في
الموضوعات

أراد باعتبار ما قلنا فيئذ
لاتناني بين عبارات
الفقهاء والمحدثين المختلفة
في ذلك حتى ان الشخص
الواحد يتناقض كلامه في
كتبه فيقول في بعضها حسن
وفي بعضها ضعيف
كالنووي وشيخ العسقلاني
الخ وفي التحفة لوترك
تسبيح الركوع لم يجز
العود اليه ولا فله في
الاعتدال بل يأتي به في
السجود والا قرب أنه

بعدها ولا يسبح في الاعتدال فيكون الذي في قيامه خمس وعشرون تسبيحة وهو الذي واطب عليه ما ابن
المبارك قال في الايعاب فالاحب العمل بهذا تارة وبهذا تارة أخرى قال البغوي ولوترك تسبيح الركوع
لم يجز العود اليه ولا فعلها في الاعتدال بل يأتي بها في السجود (قوله وكل من السجدة تسين) عطف على كل
من الركوع (قوله والجلوس بينهما) أي بين السجدة تسين ومعلوم أنه في الجميع بعد إذ كاره الواردة فيه
(قوله والجلوس بعده رفعه من السجدة الثانية في كل ركعة) أي سواء جلوس الاستراحة وجلوس التشهد قال
في التحفة هل يتخير في جلسة التشهد بين كون التسبيح قبله أو بعده كهو في القيام أو لا يكون الا قبله كما
يصرح به كلامهم ويفرق بأنه اذا جعله قبل الفاتحة يمكنه نقل ما في الجلسة الأخيرة بخلافه هنا كل محتمل
والا قرب الاول فلي تأمل (قوله عشرة) راجع للركوع وما بعده (قوله فذلك) أي التسبيح كله (قوله
خمس وسبعون مرة في كل ركعة) أي فالمجموع في أربع ركعات ثلاثمائة تسبيحة وان اختلفت الكيفية
ويدعو بعد التشهد وقبل السلام بهذا الدعاء اللهم اني أسألك توفيق أهل الهدى وأعمال أهل اليقين
ومناجحة أهل التوبة وعزم أهل الصبر وجد أهل الخشية وطلبة أهل الرغبة وتعبد أهل الركوع وعرفان
أهل العلم حتى أخافك اللهم اني أسألك مخافة تحجزني بها عن معاصيك حتى أعمل بطاعتك عملا استحق به
رضاك وحتى أناصحك في التوبة خوفا منك وحتى أخلص لك النصيحة حبالك وحتى أتوكل عليك في
الامور كلها حسن ظن بك سبحانه خالق النور وراه أبو نعيم في حلية الاولياء من حديث ابن عباس رضي
الله عنهما (قوله وقد عامها النبي صلى الله عليه وسلم) الخ هذا دليل لمشرعية صلاة التسبيح (قوله لعمه
العباس رضي الله عنه) أي وذلك فيمار واجتماعه من المحدثين منهم أبو داود في سننه فقال فيها حدثنا
عبد الرحمن بن بشر بن الحكم قال حدثنا موسى بن عبد العزيز حدثنا الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن
عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للعباس بن عبد المطلب ألا أعطيك الأمانتك
ألا أجوبك بشيء اذا أنت فعلت غفرت الله لك ذنبك أوله وآخره قديمه وحديثه خطاه وعده سره وعلايته
تصلي أربع ركعات الى آخر الكيفيات ورواه أيضا الدارقطني وأبو يعلى الخليلي وغيرهما قالوا ما معناه
لا يروى في هذا الحديث اسناد أحسن من هذا (قوله وذكره فيها) أي ذكر النبي صلى الله عليه وسلم
للعباس في صلاة التسبيح (قوله فضلا عظيما) أي منه ما مر آنفا (قوله منه) أي من الفضل العظيم وهذا
مذكور في رواية الطبراني والدارقطني (قوله لو كانت ذنوبك مثل زبد البحر) يفتح الزاي والباء أي
رغوته (قوله أو رمل عالج) بالجيم اسم موضع به رمل كثير قال في المصباح ورمل عالج جبال متواصلة
يتصل أعلاها بالدهناء والدهناء بقرب اليمامة وأسفلها بنجد ويتسع اتساعا كثيرا حتى قال البكري رمل
عالج يحيط بأكثر أرض العرب وجاء في رواية فأنك لو كنت أعظم أهل الأرض ذنبا غفر لك (قوله
وحدثنا) أي صلاة التسبيح (قوله ورده من طرق) أي كثيرة متصلة الى جمع من الصحابة الى النبي صلى
الله عليه وسلم منهم العباس وابناه عبد الله والفضل وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمر وعلى بن أبي طالب
وأخوه جعفر وابنه عبد الله وأم سامة فان أردت تفصيل خبر جبهان المحدثين فعليك بشرح الاحياء
(قوله بعضها حسن) أي لغيره فن أطلق تصحيحه كابن خزيمة والحاكم على المشي على أن الحسن
يسمى لكثرة شواهد صحيحه ومن أطلق ضعفه كالنووي في المجموع أراد من حيث مفردات طرقه ومن
أطلق أنه حسن أراد باعتبار ما تقرر فلا تنافي بينهما وعلى أنه ضعيف لم يبلغ الى درجة الوضع ولذا نص على
استحبابها جماعة من أئمة الطريقتين كالشيخ أبي حامد والمحاملي والجويني وولده الامام والغزالي
والقاضي والبغوي والمتولي والرافعي والنووي في الروضة (قوله وذكر ابن الجوزي له) أي
لحديث صلاة التسبيح (قوله في الموضوعات) كتاب له نحو مجلدين بين فيه الاحاديث الموضوعات

يتخير في جلسة التشهد بين كون التسبيح قبله أو بعده كهو في القيام

لكنه تساهل فيه كثيرا حتى خرج عن موضوعه بحيث أودع فيه كثيرا من الأحاديث الضعيفة التي لا دليل على وضعها بل ربما أودع فيه الحسن والصحيح كهذا الحديث الذي نحن فيه ولذا خطأ جماعة من المتأخرين قال السيوطي

وفي كتاب ولد الجوزي ما * ليس من الموضوع حتى وهما
من الصحيح والضعيف والحسن * ضمنته كتابي القول الحسن
ومن غريب ما تراه فاعلم * فيه حديث من صحيح مسلم

(قوله مردود) أي رده جماعة منهم السبكي والحافظ ابن حجر والبقيني وكذا الزركشي فقال في تخرجه
أحاديث الرافعي غلط ابن الجوزي في إخراج حديث صلاة التسبيح في الموضوعات لأنه رواه من ثلاثة طرق
أحدها حديث ابن عباس وهو صحيح وليس بضعيف فضلا عن أن يكون موضوعا وغاية ما عليه بعوسي بن
عبد العزيز فقال مجهول وليس كذلك فقد روى عنه جماعة وذكرهم ولو ثبت جهالة لم يلزمه كون الحديث
موضوعا لم يكن في إسناده من يهتم بالوضع والطريقان الآخران في كل منهما ضعيف ولا يلزم من
ضعفهما أن يكون حديثا موضوعا وابن الجوزي تساهل في الحكم على الحديث بالوضع تدبر (قوله قال
التاج السبكي وغيره) أي كابي عثمان الخيري الزاهد فإنه قال ما رأيت للشاذل مثل صلاة التسبيح والروائي
قال ويستحب أن يعتادها ولا يتعاقل عنها وقال بعضهم من أراد الجنة فعليه بصلاة التسبيح وقال التقي
السبكي صلاة التسبيح من مهمات الدين هذا والتاج السبكي هو العلامة الامام والفهامة الامام تاج الدين
أبو نصر الشيخ عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي الانصاري السبكي ولد سنة ٩٢٩ هـ ولازم الاشتغال
بالفنون على أبيه وغيره حتى مهر وهو شاب وصنف كتبا كثيرة نفيسة وانتشرت في حياته كتب مرة إلى
نائب الشام يقول فيها أنا اليوم مجتهد الدنيا على الإطلاق لا يقدر أحد أن يرد على هذه الكلمة قال بعضهم وهو
مقبول فيما قاله عن نفسه ومن تصانيفه المشهورة الترشيع والتوشيح والطبقات وشرح مختصر ابن الحاجب
ومنهاج البيضاوي وجمع الجوامع في الأصول وهو كتاب جليل عند آباء المذاهب مقبول ولا غرو فيه
لأنه أورد فيه من زهاء مائة صنف كما صرح في خطبته وهو منحصري في مقدمة وسبعة كتب وصنف
أيضا من الموانع في الجواب عما اعترض على جمع الجوامع وبالجملة فهو من حسنات الدهر وأفراد العصر
توفي سنة ٧٧١ هـ رحمه الله ونفعنا به (قوله ولا يسمع بعظيم فضلها ويتركها) أي صلاة التسبيح (قوله لا
متهاون بالدين) أي مستغف به وهذه المقالة قالها التاج في الترشيع بعد كلام طويل قال وإنما أطلت الكلام
في هذه الصلاة لانكار النووي رحمه الله لها واعتماد أهل العصر عليه فخشيت أن يغتروا بذلك فينبغي الحرص
عليها وأما من يسمع عظيم الثواب الوارد فيها ثم يتعاقل عنها فما هو الا متهاون في الدين غير مكثرت بأعمال
الصالحين لا ينبغي أن يعد من أهل العزم في شيء نسأل الله السلامة انتهى كلامه رحمه الله (قوله أي ومن ثم)
أي من أجل عظيم فضلها (قوله ورد في حديثها) أي صلاة التسبيح (قوله فان استطعت) الخطاب لسيدنا
العباس رضي الله عنه (قوله أن تصلها) أي صلاة التسبيح (قوله كل يوم مرة) أي أوليلة والاحب فعلها
بعد الزوال قبل صلاة الظهر فقد روى الدارقطني بسند حسن عن أبي الجوزاء أوس بن عبد الله البصري
من ثقات التابعين أنه كان إذا نودي بالظهر أتى المسجد فجعل يقول للوذن لا تعجلني عن ركعتي فيصلي ما بين
الاذنان والاقامة (قوله والافني الجمعة) أي وان لم يستطع كل يوم مرة في كل أسبوع مرة ليلا أو نهارا (قوله
والافني كل شهر) أي وان لم تستطع كل جمعة مرة في كل شهر مرة ليلا أو نهارا (قوله والافني كل سنة) أي وان
لم تستطع كل شهر مرة في كل سنة قال بعضهم في إحدى لياليها المباركة أو أيامها (قوله والافني عمرك مرة)
أي وان لم تستطع كل سنة في عمرك مرة ففيه حث بليغ على ذلك هذا اسم التسبيحات المذكورة فيها هيئة

مردود قال التاج السبكي
وغیره لا یسمع بعظیم
فضلها ویترکها الا متهاون
بالدين ای ومن ثم ورد
في حديثها فان استطعت
أن تصلها كل يوم مرة
والافني كل جمعة والافني
كل شهر والافني كل
سنة والافني عمرك مرة

(قوله صلاة الرغائب) في الاحياء للفرز الى روى باسناد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ما من أحد يصوم أول خميس من رجب ثم يصلي فيما بين العشاء والعتمة اثنتي عشرة ركعة يفصل بين كل ركعتين بتسليمة يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب مرة وأنا أنزلناه في ليلة القدر ثلاث مرات وقل هو الله أحد اثنتي عشرة مرة فاذا فرغ من

٤٩١

ويقول اللهم صل على النبي الامي وعلى آله ثم يسجد ويقول في سجوده سبعين مرة سبوح قدوس رب الملائكة والروح ثم يرفع رأسه ويقول سبعين مرة رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم فانك أنت العلي الاعظم ثم يسجد سجدة أخرى ويقول فيها مثل ما قاله في السجدة الاولى ثم يسئل

ومن البدع القبيحة صلاة الرغائب أول جمعة من رجب وصلاة نصف شعبان وحديثها باطل وقد بالغ النووي وغيره في انكارهما

حاجته في سجوده فانها تقضى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي أحد هذه الصلاة الا غفر له جميع ذنوبه ولو كانت مثل زبد البحر وعدد الرمل ووزن الجبال وورق الاشجار ويشفع يوم القيامة في سبعين من أهل بيته ممن استوجب النار فهذه صلاة مستحبة وانما أوردناها في هذا القسم لانها تتكرر بتكرار السنين وان كان لا يبلغ رتبة التراويح وصلاة

كتكبيرات العبد بل أولى فلا يسجد لترك شيء منها ولو نواه ولم يسبح فالظاهر صحة صلاته بشرط أن لا يطول الاعتدال ولا الجلوس بين السجودتين ولا جلسة الاستراحة لانه انما اغتفر تطويلها بالتسبيح الوارد حيث لم يأت به امتنع التطويل وصارت نافلة مطلقه بحالها لكنها لا تسمى صلاة تسبيح فان قلت كيف ينوي صفة ثم يتركها قلت لا بعد في ذلك لان تلك الصفة كمال وهو لا يلزمه نيته ألا ترى أن من نوى سجودا سهوا فسجد واحدة ثم طرأ له الاقتصار عليها جاز بخلاف ما لو نوى الاقتصار على سجدة ابتداء لنيته ما لا يجوز حينئذ فان قلت قضية هذا الاخير أنه لو نوى صلاة التسبيح وفي عزمه حال النية أن لا يأتي بالتسبيح عدم صحة صلاته قلت يفرق بأنه هنا نوى مبطلا وهو سجدة فردة وهي لا تسمى سجودا سهوا وانما جاز الاقتصار عليها اذا طرأ بعد النية لانها نقل وهو لا يلزم بالشرع فيه واما في صورة التسبيح فهو لم ينو مبطلا وانما نوى ترك كمال فلم تبطل نيته اذا غابته أن نافله حينئذ لا تسمى صلاة تسبيح وهو غير مناف لصحة النية نعم ان نوى صلاة التسبيح نوايا أن لا يأتي وأنه بطول ركنا قصره بغير تسبيح فالبطلان واضح حينئذ لانه نوى مبطلا حينئذ ولو لم ينو صلاة التسبيح ثم أراد أن يأتي به جاز الاتيان بما لم يطول به ركنا قصره لان نيته لما انعقدت نافلة لا تسمى صلاة تسبيح وهم لم يغتفر وتطويل القصير الى صلاة التسبيح اتباعا للوارد ما يمكن انتهى عما خصا من الفتاوى فتأمل فانه نفيس (قوله ومن البدع القبيحة) أي فيما تم فاعلمها ويجب على ولاية الامر منع فاعلمها قاله في ارشاد العباد (قوله صلاة الرغائب أول جمعة من رجب) أي فيما بين المغرب والعشاء اثنتي عشرة ركعة يفصل بين كل ركعتين بتسليمة يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب مرة وأنا أنزلناه في ليلة القدر ثلاث مرات وقل هو الله أحد اثنتي عشرة مرة فاذا فرغ من صلاته صلى على النبي صلى الله عليه وسلم يقول اللهم صل على النبي الامي وعلى آله ثم يسجد ويقول فيه سبعين مرة سبوح قدوس رب الملائكة والروح ثم يرفع رأسه ويقول كذلك رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم فانك أنت العلي الاعظم ثم يسجد سجدة أخرى ويقول كمثل ما في الاولى ثم يسأل حاجته في سجوده فانما تقضى هذه صفة الصلاة المذكورة ويصوم يوم الخميس الذي قبله (قوله وصلاة نصف شعبان) هي أن يصلي في ليلة الخامس عشر منه مائة ركعة كل ركعتين بتسليمة يقرأ في كل ركعة بعد الفاتحة قل هو الله أحد أحد عشر مرة وان شاء صلى عشر ركعات يقرأ في كل ركعة بعد الفاتحة قل هو الله أحد مائة مرة قال بعضهم المقصود بقراءة سورة الاخلاص ألف مرة في الصلاة وبأي كيفية أدبت أجزأت وتسمى هذه صلاة الخير (قوله وحديثها) أي صلاة الرغائب وصلاة نصف شعبان (قوله باطل) نص على بطلانه ووضعه جماعة من المحدثين الحنابلة منهم ابن الجوزي والعراقي والسيوطي والطرطوشي وابن دحية وغيرهم (قوله وقد بالغ النووي وغيره) كالنقي السبكي والعز بن عبد السلام (قوله في انكارهما) أي الصلاتين المذكورتين أما الامام النووي فقال ما نصه هاتان الصلاتان بدعتان موضوعتان منكرتان قبيحتان ولا تغتر بهما كرهما في كتاب القوت والاحياء وليس لاحد أن يستدل على مشروعيتهما بقوله صلى الله عليه وسلم الصلاة خير موضوع فان ذلك يختص بصلاة لا يخالف الشرع بوجه من الوجوه وقد صحح التهي عن الصلاة في الاوقات المذكورة واما التي السبكي فقال في تقييد التراجيح الاجتماع لصلاة ليلة النصف من شعبان وليلة الرغائب بدعة مذمومة واما العز بن عبد السلام فانه أفتى بجمعها وأمر سلطان دمشق بمنع الناس عنها جماعة وبينه وبين ابن الصلاح معارضة ومكاتبات وافتات متناقضة مشهورة هذا قال العلامة الكردى اختلف العلماء فيها فهم من قال لها طرق اذا اجتمعت وصل

العبد لان هذه الصلاة نقلها الاحاد ولكن رأيت أهل القدس بأجمعهم يواطون عليها ولا يسمعون بتركها فاحسب ان ارادها وأما صلاة شعبان فهو ان يصلي في ليلة الخامس عشر منه مائة ركعة كل ركعتين بتسليمة يقرأ في كل ركعة بعد الفاتحة قل هو الله أحد عشر مرات وان شاء صلى عشر ركعات يقرأ في كل ركعة بعد الفاتحة قل هو الله أحد مائة مرة فهذه أيضا مروية في جملة الصلوات كان السلف يصلونها هذه

(ومن فاتته صلاة مؤقتة)
بوقت مخصوص وان لم
تشرع جماعة أو اعتادها
وان لم تكن مؤقتة
(قضاها) ندبا وان طال
الزمان للامر به وللاتباع
في سنة الصبح والظهر
القلبية

الصلاة ويسمونها صلاة
الخبر ويجمعون فيها ورعا
صلوها جماعة وروى
عن الحسن البصري رحمه
الله أنه قال حدثني ثلاثون
من أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم أن من صلى
هذه الصلاة في هذه الليلة
نظر الله اليه سبعين نظرة
وقضى له بكل نظرة سبعين
حاجة أدناها المغفرة انتهى
ما نقله الغزالي في الاحياء
بحر وفه ومنه نقلت
واختلف العلماء فيها فهم من
قال لها طرق اذا اجتمعت
وصل الحديث الى حد
يعمل به لفصائل الاعمال
ومنها من حكم على
حديثها بالوضع ومنها من
النووي وتبعه الشارح
في كتبه وقد أفررد
الشارح الكلام على
ذلك في تأليف مستعمل
سماء الايضاح والبيان
فيما جاء في ليلي الرغائب
والنصف من شعبان وقد
أشبع الكلام فيه على ذلك
فراجع منه ان أردته

الحديث الى حد يعمل به في فضائل الاعمال ومنها من حكم على حديثها بالوضع وفي فتح المعين قال شيخنا
كابن شعبة وغيره وأصبح منها ما اعتيد في بعض البلاد من صلاة الخمس في الجمعة الأخيرة من رمضان عقب
صلاتها زاعمين انها تكفر صلوات العام أو العمر المتروكة وذلك حرام والله أعلم (قوله ومن فاتته صلاة مؤقتة)
أي سواء كان في الحضر أو السفر اذ ينسب فعلها اليها كما في الروضة وغيرها لكن في السفر لا تتأكد كالخضر
قال الاذري ويشكل على ذلك ما في الصحيح عن ابن عمر أنه صلى الظهر بطريق مكة ثم أقبل فحانت منه
التفاتة فرأى ناسا قداما فقال ما يصنع هؤلاء قيل يسبحون فقال لو كنت مسبحا لانمت صلاتي يا ابن أخي
اني عجلت رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله تعالى ثم ذكر في ابى
بكر ثم عمر ثم عثمان مثل ذلك وقد قال الله تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة قال والظاهر انه في
السنن الراتبية في الفرائض وفي الجواب عسر انتهى وأجيب بأن ذلك قول صحابي خواف فيه وبأن قوله
فلم يزد على ركعتين أي في الفرض ما عدا المغرب وهذا يدفع استشكال روايته هذه برواية انه صلى الله
عليه وسلم كان يتنفل على راحلته في السفر كما يدفع أيضا بحمل قوله السابق على غير الراتب فلي تأمل (قوله
بوقت مخصوص) أخرج به النفل المطلق كما سيأتي ومنه صلاة التيسير كما مر عن الفتاوى قال وعلم من كونها
مطلقة انها لا تقضى لانها ليس لها وقت محدد حتى تصدو رخر وجهها عنه وتفعل خارجا لما أفاده الخبر
وكلام أصحابنا ان كل وقت غير وقت الكراهة وقت لها وأنه يسن تكرارها متعددة في ساعة واحدة انتهى
قال الكردي لكن سيأتي في كلامه هنا أن من فاتته صلاة اعتادها نذر قضاؤها وان لم تكن مؤقتة فيشمل
ذلك هذه فلي تأمل (قوله وان لم تشرع جماعة) أي سواء سنت الجماعة فيها كصلاة العيدين أو لا كصلاة
الضحى والراتب فالغاية لا تعميم (قوله أو اعتادها) أي أو فاتته صلاة اعتادها فهو عطف على قول
المتن مؤقتة من قبيل عطف الفعل على الاسم كقوله تعالى صفات ويقبض وانما جاز ذلك لان مؤقتة شبيهة
بالفعل والعطف حينئذ جائز ومثله عكسه كقوله تعالى يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي
ولذا قال ابن مالك

واعطف على اسم شبه فعل فعلا * وعكسا استعمال مجده سهلا

(قوله وان لم تكن مؤقتة) أي من النوافل المطلقة وكذا لو أفسدها وان لم يعتد بها (قوله قضاها ندبا) أي في
الاطهر قال في المغني والثاني لا يقضى كغير المؤقت والثالث ان لم يتبع غيره كالضحى قضى لشبهه بالشرع
في الاستقلال وان تبع غيره كالراتب فلا (قوله وان طال الزمان) أشار بان الى خلاف فيه قال الامام
النووي المشهور راتبه لا يقضى أبدا والثاني تقضى صلاة النهار ما لم تغرب شمسها وفاتت الليل ما لم يطلع فجره
فتقضى ركعتا الفجر مادام النهار باقيا والثالث يقضى كل تابع ما لم يصل فريضة مستقبلة فيقضى الوتر
ما لم تصل الصبح وتقضى سنة الصبح ما لم تصل الظهر والباقي على هذا المثال وقيل على هذا الاعتبار
بدخول وقت المستقبل لا بفعلها فلي تأمل (قوله للامر به) أي بالقضاء وذلك قوله صلى الله عليه وسلم من نام عن
صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها رواه الشيخان وكان الزهري يقرأ أقم الصلاة للذكرى قال بعضهم أي
أو استية فلان التذكير خاص بالنسيان ويمكن ان يراد به ما يشمل الاستية فلي تأمل (قوله للاتباع في سنة
الصبح) أي فانه صلى الله عليه وسلم قضى ركعتي الفجر بعد طلوع الشمس لما نام في الوادي عن الصبح
رواه أبو داود باسناد صحيح وفي مسلم نحوه وآتى الشارح رحمه الله هذا الحديث بعد الاول لان الاول
ربما يتوهم منه أن القضاء خاص بالفرض كما يقول به بعض الأئمة ويحمله على الفرض بخلاف الثاني ففيه
التصریح بقضاء النفل الذي هو المدي فلي تأمل (قوله والظهر القلبية) كذا في نسخ هذا الكتاب والذي
في التحفة وغيرها البعدية وهي التي في الحديث في البخاري ومسلم عن أم سلمة قال صلى الله عليه وسلم يا ابنة

أبي أمية سألت عن الركعتين بعد العصر أنه أتاني ناس من بني عبد القيس بالاسلام من قومهم فشدوا لوني عن
الركعتين اللتين بعد الظهر فهما هاتان ولعل ما هنا من تحريف النسخ وفي مسلم أيضا قالت عائشة كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا غلبه نوم أو مرض فلم يقم تلك الليلة صلى من النهار اثنتي عشرة ركعة (قوله
ولا يقضى نفل مطلق) أي عالا يقد بوقت ولا سبب كما سيأتي قريبا (قوله لم يعتده) أي بخلاف ما إذا اعتاده
فانه يقضيه إذا فاتته كما مر آنفا (قوله إلا أن شرع فيه وأفسده) أي النفل المطلق الذي لم يعتده فانه يقضيه حينئذ
كذا ذكره الرافعي في صوم التطوع قال في الأسنى والأوجه أن المراد به إذا دأبه كما قيل به في نظيره من الفرض
الآن المراد به هنا لا دأه اللغوي فلي تأمل (قوله ولا ماله سبب) أي ولا يقضى نفل له سبب فهو عطف على نفل
مطلق قال ع ش ظاهره وإن نذر وهو واضح لفوات سببه انتهى لكن قضية قوله إلا أن شرع الخ
وجوب قضاء المنذور مطلقا فأدبه بعضهم فراجع (قوله كتحية وكسوف واستسقاء) أمثلة لماله سبب
فلا يقضى إذا فاتت وإما ما ذكره في الاستسقاء أنهم إذا سقوا قبل الصلاة اجتمعوا الشكر ودعاء وصلوا فوسى
شكر لا قضاء كما أشار إليه في التحفة بقوله والصلاة بعد السقياء شكر عليه لا قضاء تأمل (قوله وغيرها ما يفعل
لعارض) أي كركعتي القادم من السفر وركعتي الاحرام (قوله إذا فعله) أي ذى السبب تعليل لعدم
القضاء (قوله لذلك العارض) أي وهو دخول المسجد مثلا (قوله وقد زال) أي العارض قال الملبى وهل
يجوز أو لا حرر (قوله وينبغي لمن فاتته ورده) أي الذي عود نفسه به (قوله ولو غير صلاة) أي كقراءة
القرآن والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وغيرها (قوله أن يتداركه في وقت آخر) أي لئلا يؤخرها
فلمو كان في ورده لئلا يحول الله في أمسبت أشهدك الخ وقضاء من أربأى بلفظ المساء أو يسدله وكذلك
قوله صلى الله عليه وسلم إن يقبل في هذه الغداة أو العشي أفنى الشارح بأن ظاهر كلامهم أنه يأتي باللفظ الوارد
عند القضاء وإن لم يكن مناسب لذلك الوقت وينوي المساء الماضي وهذا ظاهر في نحو أمسبت دون نحو هذه
العشي إلا أن يتزل ما مضى منزلة الحاضر فيشير إليه بشارته كما أشار وإلى ما لم يوجد وأقاموه مقام الحاضر
فلي تأمل (قوله لا تأمّل نفسه) تعليل لا نبغاء التدارك للورد الفائت (قوله إلى الدعة والرفاهية) أي الراحة
والسعة فتدارك ذلك حسن على سبيل مجاهدة النفس وتر ووضعا على العمل ولقوله صلى الله عليه وسلم
أحب الأعمال إلى الله تعالى أدومها وإن قل ر واه الشيخان ولأن تارك العمل بعد الشروع كالمعرض
بعد الوصول فيقصده أن لا يفتري دوام عمله وفي الحديث قال صلى الله عليه وسلم من عبد الله
عز وجل بعبادة شتمت كماله لمقته الله عز وجل وواه ابن السني فليحذر أن يدخل تحت هذا النوع من
الشديد وتحقيق هذا الخبر أنه مقته الله بتركه كماله فلو لا المقته والايعاد لما سلطت الملافة عليه فأدبه في
الاحياء (قوله ولا يحصر النفل المطلق) أي لا يحصر أحدده ولا عدد ركعاته فله أن يحرم بركعة وبمائة
مثلا وفي كراهية الاقتصار على ركعة غيما لو أحرم مطلقا وجهان أحدهما نعم بناء على القول
بأنه إذا نذر صلاة لا تكفيه ركعة قال الفمولى وهو ضعيف جدا والثاني وهو الصحيح بل قال في المطالب
الذي يظهر استحبابه خروجا من خلاف بعض أصحابنا وإن لم يخرج من خلاف الإمام أبي حنيفة مرضى
الله عنه من أنه يلزمه بالشروع ركعتان (قوله وهو) أي النفل المطلق (قوله ما لا يقيد بوقت ولا سبب)
أي صلاة ليست محدودة بوقت ولا معلقة بسبب من الاسباب (قوله أقوله صلى الله عليه وسلم لا يذر)
دليل لعدم انحصار النفل المطلق والحديث ر واه ابن حبان والحاكم في صحيحيهما (قوله الصلاة خير
موضوع) أي خير شئ وضعه الشارع ليعبد به فهو بالاضافة ليظهر به الاستدلال على فضل الصلاة على
غيرها وأما ترك الاضافة وقراءته بالرفع مع التنوين فيهما وإن صح فلا يحصل معه المقصود لأن ذلك موجود
في كل قرينة كذا في ع ش وتعقبه البجوري بأن المقصود الاستدلال على عدم حصر النفل المطلق

(ولا يقضى) نفل مطلق لم
يعتده إلا أن شرع فيه وأفسده
ولا ماله سبب كتحية
وكسوف واستسقاء
وغیرهما ما يفعل لعارض
إذا فعله لذلك العارض وقد
زال وينبغي لمن فاتته ورده
ولو غير صلاة أن يتداركه
في وقت آخر لئلا يمتثل
نفسه إلى الدعة والرفاهية
(ولا يحصر النفل المطلق)
وهو ما لا يقيد بوقت ولا
سبب لقوله صلى الله عليه
وسلم لا يذر الصلاة خير
موضوع
(قوله الدعة) أي الراحة

وليس المراد الاستدلال على كونه الصلاة أفضل من غيرها وان كان مسلماً في نفسه نعم تنو بينهما في وقت
 الترغيب فيها المقصود للشارع فليأتمل (قوله استكثر منها) أي من الصلاة والسنة والناس زائدتان
 (قوله أو أقل) أي به ثلاثون هم منه كراهة الأقل وفي رواية عند البزار فن شاء استقل ومن شاء
 استكثر وكذا في مسند أحمد وحينئذ فاختار كل أحد من الصلاة بقدر رغبته في الخيرات وقوة إيمانه
 واستكمال شهوده وقد حكى عن علي بن عبد الله بن عباس رضي الله عنهم أنه رتب على نفسه كل يوم ألف
 ركعة حتى لقب بالسيحار لكثرة سجوده (قوله فإن أحرم في النفل المطلق) تفريع على محذوف
 تقديره له الاقتصار على ركعة إن نواه أو أطلق فإن الخ تأمل (قوله بأكثر من ركعة) أي نوى الزيادة على
 ركعة سواء عين قدر أو لا يقال أنه سيقول وله إذا أحرم بعد أن يزيد الخ لا تقول ذلك من حيث الزيادة
 والنقص أفاده بعض المحققين فليأتمل (قوله فله) أي للحرمان بأكثر من ركعة (قوله أن يشهد في كل
 ركعتين) أي كالرابعة وهذا أفضل مما بعده (قوله أو في كل ثلاث أو كل أربع) أي أو كل خمس أو
 كل ست وهكذا ولا يشترط تساوي الأعداد قبل كل تشهد فله أن يصلي ركعتين ويتشهد ثم ثلاثاً ويتشهد
 وهكذا وقد يقال كون هذا معهوداً في الفرائض فيه نظر بل هذا اختراع صورة صلاة لم تعهد وأجيب بأن
 التشهد بعد كل عدد معهود الجنس كما أشار إليه بقوله في الجملة لأن معناه أنه عهد التشهد الأول بعد عدد
 بقطع النظر عن شخص هذا العدد بخلاف التشهد كل ركعة من غير سلام فليأتمل (قوله لأن ذلك)
 أي التشهد في أكثر من ركعة (قوله معهود في الفرائض في الجملة) قيد به لادخال التشهد في الخمسة
 والسبعة إلى غير ذلك لما تقر بأن معنى عهد هذه الصورة في الفرائض أنه عهد فيها التشهد بعد عدد بقطع
 النظر عن شخص العدد تأمل (قوله ولا يجوز) أي التشهد (قوله في كل ركعة من غير سلام) أي
 أجمع التسليم فيجوز ولو بعد كل ركعة ولكن كونه مثنى أولى كما سيأتي ولو نوى عشر أمثاله فصل إلى خمسة
 متشهد في كل ركعة وخمساً متشهد في آخرها فالأقرب الصحة والأوجه فيه إذا نوى ركعة فلما تشهد عن له
 زيادة أخرى فقام إليها أو نوى تشهد وهكذا الجواز أفاده الكردي عن الإيعاب وفي سم مثله (قوله
 لأنه) أي التشهد في كل ركعة من غير سلام (قوله اختراع صورة في الصلاة) قال في القاموس اختراعه
 شقه وأنشأه وأبداه (قوله لم تعهد) أي أصلاً وظاهر كلامهم امتناعه في كل ركعة وإن لم يطول جلسته
 الاستراحة وهو مشكل لأنه لو تشهد في المكتوبة بالركعة مثلاً في كل ركعة لم يطول جلسته الاستراحة لم يضر
 كما هو ظاهر فاما أن يحمل ما هنا على ما إذا طول بالتشهد جلسته الاستراحة لما مر أن تطويلها مبطل أو يفرق
 بأن كيفية الفرض استقرت فلم ينظر لاحداث ما لم يعهد فيها الخلاف ويأتي هذا فيما مر في منع أكثر من
 تشهد في الوتر الموصول انتهى تحفه قال سم فيه نظر ظاهر بل المتجه أنه حيث جلس وتشهد خسر
 وإن خف الجلوس وكان بلا قصد التشهد هذا كلامه وقد يقال هذا يحتاج إلى سند إذ غاية ما ذكر أنه نقل
 مطلوب قول لا غير محله وهو غير مبطل إلا السلام والتكبير مع النية كما مر فإقاله الشارح أوجه فتأمل به بانصاف
 (قوله ويسن) أي للتنفل النفل المطلق (قوله أن يقرأ السورة) أي بعد الفاتحة (قوله ما لم يشهد)
 أي التشهد الأول فإن تشهده فلا يسن له السورة بعده قال ع ش ولعل الفرق بين هذا وبين ما لو ترك
 التشهد الأول للقرينة حيث لا يأتي بالسورة في الأخيرين أن التشهد الأول لما طلب جابر وهو السجود كان
 كما تأتي به بخلاف هذا وإن لم يشهد إلا في الأخير قرأها في جميع الركعات ولو مائة ركعة (قوله وله) أي
 للشخص (قوله في النفل المطلق) أي فإن لم ينو عدداً أو علم أو جهل كم صلى جاز لظاهر الخبر السابق
 ولما رواه الدارمي في مسنده أن أبا ذر رضي الله عنه صلى عدداً كثيراً فلما سلم قال له الأحنف بن قيس
 هل تدري انصرفت على شفع أو وتر فقال إن لم أدرك أن الله يدري انتهى أسنى (قوله إذا أحرم بعدد)
 أي ومنه الركعة عند النجاة إذا العدد عندهم ما وضع لكمية الشيء قالوا واحد عدد فتدخل فيه الركعة

استكثر منها أو أقل (فإن
 أحرم) في النفل المطلق
 (بأكثر من ركعة فله أن
 يشهد في كل ركعتين أو)
 في (كل ثلاث أو) كل
 (أربع) لأن ذلك معهود
 في الفرائض في الجملة ولا
 يجوز في كل ركعة) من
 غير سلام لأنه اختراع صورة
 في الصلاة لم تعهد ويسن
 أن يقرأ السورة ما لم
 يشهد (وله) في النفل
 المطلق إذا أحرم بعدد

(قوله في كل ركعتين)
 وهو أفضل من غيره لما في
 المجموع وتبعوه أن طواهر
 السنة تقتضيه (قوله
 من غير سلام) في
 الإيعاب أجمع التسليم
 فيجوز ولو بعد كل ركعة
 ولكن كونه مثنى أفضل
 وفيه لو نوى عشر أمثاله
 فصل إلى خمسة متشهد في
 كل ركعة وخمساً متشهداً
 في آخرها الأقرب عدم
 الصحة والأوجه فيما إذا
 نوى ركعة فلما تشهد نوى
 أخرى وهكذا الجواز
 انتهى ملخصاً (قوله ما لم
 يشهد) عبارة لتحفة وله
 جمع عدد كثير بتشهد
 آخره وحينئذ يقرأ
 السورة في كل والا فليأتمل
 قبل التشهد الأول انتهت

وأما عند جهو الحساب فهو ما سوى نصف مجموع حاشيته القريبتين أو البعديتين على السواء بمعنى أنك تأخذ ما قبله فتضيفه إلى ما بعده فما اجتمع فالذي بينهما نصف ما اجتمع وهذا غير ممكن في الواحد ولذا قالوا الواحد ليس بعدد وعليه فلا يدخل فيه الركعة قال في الاسنى لكنها تدخل في حكمه هنا بالاولى لانه اذا جاز التغيير بالزيادة في الركعتين ففي الركعة التي قيل يكره الاقتصار عليها في الجملة أولى ومعلوم ان تغييرها بالنقص ممنوع فلي تأمل (قوله ان يزبد على ما نواه) هذا محله في غير متمم لفقد الماء وقد وجدته في أثناء عدد نواه أما هو فلا يزبد على ما نواه لان الزيادة كافتتاح صلاة أخرى كما تقدم في باب التيمم ح ل (قوله وان ينقص عنه) أي عما نواه لكن الاتيان بما نواه أنضل كما هو واضح ومحل جواز النقص ان كان أكثر من ركعة كما قرر (قوله بشرط تغيير النية قبل ذلك أي الزيادة والنقص) أي فلا يجوز ذلك قبله قال القليوبي لو قصد النقص في أثناء ركعة بترك باقيها فهل يصح ويترك باقيها ولا يبطل صلاته لجواز الترك أو يبطل ويختص بقصد النص بركعات كاملة حرره واقلب الى البطالان أميل (قوله فلو نوى) الخ فربيع على الشرط المذكور (قوله أربعا وسلم من ركعتين) هذا راجع للنقص (قوله أو قام لخامسة) هذا راجع للزيادة (قوله قبل تغيير النية) أي بالنقص في الصورة الاولى وبالزيادة في الصورة الثانية (قوله بطلت صلاته) أي بصيرورته الى القيام في الزيادة بالتشهد مع السلام في النقص جل عن شيخه وفي القليوبي أي بمجرد بشر وعنه في النقص كهوى من قيام أو تشهد في جلوس أو في الزيادة كشر وعنه في القيام لان ذلك شروع في مبطل تأمل (قوله ان علم وتعمد) أي لمخالفته ما نواه بغيرية ولان الزائد صلاة ثانية فيحتاج الى نية (قوله فلو قام لزيدة ناسيا أو جاهلا) هذا مفرع على تقييد البطالان بالعلم والتعمد لكن بالنسبة للزيادة فقط وأما في النقص فقد تقدم حكمه في سجود السهو (قوله ثم تذكر) أي الناسي (قوله أو علم) أي الجاهل (قوله قعد وجوباً ثم قام للزيادة) أي في الاصح والثاني لا يحتاج الى القعود في ارادة الزيادة بل يعصى فيها كما لو نواه قبل القيام ورد بان النية لغو لو وقعها في فعل لاغ (قوله ان شاء) أي الزيادة ثم بسجد السهو آخر صلاته لان تعمد قيامه مبطل وان لم يشأ قعد ثم تشهد ثم بسجد السهو ثم سلم وظاهر كلامهم هنا انه اذا اراد الزيادة بعد تذكره ولم يصبر للقيام أقرب انه يلزمه العود للقعود لعدم الاعتداد بركعة هو فلا يجوز له البناء عليها وعليه يفرق بين هذا والتفصيل السابق في سجود السهو بين كونه للقيام وان لا بان الملاحظ ثم يبطل تعمد حتى يحتاج لجبره وهنا عدم الاعتداد بركعته حتى لا يجوز له البناء عليها وبينه وبين ما لو سقط جنبه السابق في السجود بانه ثم لم يفعل زيادة بخلافه هنا انتهى تحفة فلي تأمل (قوله والافضل فيه) أي في النفل المطلق ليلا ونهارا (قوله ان يسلم من كل ركعتين) أي بأن ينويهما ابتداء أو يقتصر عليها فما اذا أطلق أو نوى أكثر منهما بشرط تغيير النية في هذه كما مر لكن في هذه تردد اذ لا يبعد أن يقال بقاؤه على متوابعه أولى أما التنفل بالاولى فغير مستحب تحفة بزيادة (قوله لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم) دليل لافضلية التسليم من كل ركعتين والحديث رواه الشيخان بدون النهار والاربعة وابن خزيمة والحاكم وابن حبان في صحيحهم به وكلهم عن ابن عمر مرفعا (قوله صلاة الليل والنهار مثنى مثنى) زاد مسلم فليل لابن عمر ما معنى مثنى مثنى قال يسلم من كل ركعتين أي يعني مثنى اثنين وهو ممنوع من الصرف للعدل والوصف ومثله ثناء وموحد وأحاد وثلاث ومثلث ورباع ومربع لا غير على ما في الالفية حيث قال

ومنع عدل مع وصف معتبر * في لفظ مثنى وثلاث وآخر

ووزن مثنى وثلاث كهما * من واحد لاربع فليعلمها

(أن يزبد على ما نواه)
 أن (ينقص) عنه (بشرط
 تغيير النية قبل ذلك) أي
 قبل الزيادة والنقص فلو
 نوى أربعا وسلم من ركعتين
 أو قام لخامسة قبل تغيير
 النية بطلت صلاته ان علم
 وتعمد فلو قام لزيدة ناسيا
 أو جاهلا ثم تذكر أو علم قعد
 وجوباً ثم قام للزيادة ان
 شاء (والافضل) فيه (أن
 يسلم من كل ركعتين) لما
 صح من قوله صلى الله عليه
 وسلم صلاة الليل والنهار
 مثنى مثنى

(قوله ان يزبد) أي في غير
 متمم رأى الماء في أثناء
 صلاته

لكن ذكر شرأها ان ذلك سمع الى العشرة فانظرها ومشي الثاني في الحديث للتأكد وما تقرر هو مذهب الجمهور وقال الامام أبو حنيفة رضي الله عنه الأفضل ان يصلي أربع ركعات وان شاء سنا وان شاء ثمانية أو ثمانية عشر على ذلك ودليله حديث عائشة كان صلى الله عليه وسلم يصلي أربع ركعات تسأل عن حسنهن وطولهن الخبر واه الشيخان لكن أحيب بان الفعل اذا عارضه القول قدم القول لاحتمال الفعل التخصيص (قوله وطول القيام) أي اطالته بقراءة السورة الطويلة (قوله في سائر الصلوات) أي جميعها فرضها ونفلها سواء راى أو لم يراى وغيرها (قوله أفضل من عدد الركعات) أي من تكثير عدد ركعاتها وفي الرخصة اطالة السجود أفضل من اطالة الركوع أي حديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد (قوله للخبر الصحيح) دليل للافضلية (قوله أفضل الصلاة طول القنوت) أي القيام والحديث رواه مسلم عن جابر بن عبد الله مرفوعا قال في المصباح القنوت مصدر من باب قعد الدعاء ويطلق على القيام في الصلاة ومنه قوله أفضل الصلاة طول القنوت الخ وتقدم له معان أخر لكن تفسيره بالقيام هنا هو المنفق عليه كما في شرح مسلم (قوله ولان ذكره) أي القيام دليل للافضلية (قوله القرآن وهو أفضل من ذكر غيره) أي من الركوع والسجود وغيره قال في الاذكار اعلم ان أفضل القراءة ما كان في الصلاة ومذهب الشافعي وآخرين رجحوا الله ان تطويل القيام بالقراءة أفضل من تطويل السجود وغيره (قوله فلو صلى شخص عشرة ركعات) أي عشر ركعات وهذا مفرع على المتن (قوله وأطال في قيادها) أي بالقراءة فيه (قوله وصلى آخر عشرتين في ذلك الزمن) أي من العشر ركعات سواء (قوله كانت العشر أفضل) أي لما تقرر من الدليلين قال ع ش وهل يقاس بذلك ما لو صلى ركعتين مثلا وطول فيهما وصلى آخر أربع ركعات أو ستا ولم يطول فيهما زيادة على قدر صلاة الركعتين أم لافيه نظر والا قرب لانا نعمنا فضلنا ذات القيام على غيرها نظر للمشقة الحاصلة بطول القيام وما هنا لا مشقة فيه لتساويهما في القعود الذي لا مشقة فيه وحيث زادت كثرة العدد بالركوعات والسجودات وغيرها كانت أفضل انتهى وفيه تأمل (قوله على ما اقتضاه كلام المصنف) أي حيث أطلق بان طول القيام أفضل من عدد الركعات قال باعثن واعتمده في التحفة والنهاية وغيرهما ويرجع الحديث المذكور لكن قاعدة ان الفرض أفضل من النفل وان ما يتجزأ من الواجب يقع التقدير المجزئ منه فرضا وما عداه نفلا ترجح العشرتين لان كلها أركانها يقع واجبها بخلاف العشر فلي تأمل (قوله وهو أحداثة مالات في الجواهر) الذي في غيره احتمالا لان بالثنية والجواهر اسم كتاب للامام نجم الدين أبي العباس أحمد بن محمد القمولى بفتح القاف نسبة الى قول بلد بصعيد مصر الذي قال في حقه ابن الوكيل ليس عصر أئمة من ائمة القمولى ألف شرحا على الوسيط للغزالي وسماه البحر المحيط قال الاسنوى لأعلم في المذهب أكثر مسائل منه ثم لخص أحكامه مقتصر على ما سماه جواهر البحر المحيط وقد اختصره الشيخ عمر الفقي العيني وسماه جواهر الجواهر كما فعل بالانوار للاردبيلى وسماه أنوار الانوار (قوله ونفل الليل المطلق) برفع المطلق نعمنا للنفل أي صلاة النفل المطلق في الليل (قوله أفضل من نفل النهار المطلق) أي من صلاة النفل المطلق في النهار وانما قيد النفل بالمطلق لانه في ركعتي الفجر على ما عدا الوتر (قوله وعليه) أي على النفل المطلق (قوله جل خبر أفضل الصلاة) أي أنواعها (قوله بعد القرية) أي ما هي فافضلها الجمعة والعصر والصبح فالعشاء فالظهر فالغرب كما سيأتى في الجملة (قوله صلاة الليل) أي الصلاة فيه فالفضل النفل المطلق بالليل على النفل المطلق بالنهار وهذا لا ينافي أن مجموعهما مؤخر رتبة عن بقية النوافل جل عن شيخه والحديث المذكور رواه مسلم (قوله ونصفه الاخير ان قسمه) أي الليل (قوله نصفين) أي وكذا الوسمه أذ لا تأو ربا على نية انه يقوم ثلثا واحدا أو ربعا وينام الباقي

(وطول القيام) في سائر الصلوات (أفضل من عدد الركعات) للخبر الصحيح أفضل الصلاة طول القنوت ولان ذكره القرآن وهو أفضل من ذكر غيره فلو صلى شخص عشرة وأطال في قيامها وصلى آخر عشرتين في ذلك الزمن كانت العشر أفضل على ما اقتضاه كلام المصنف وهو احتمالات في الجواهر (ونفل الليل المطلق أفضل) من نفل النهار المطلق وعليه جل خبر أفضل الصلاة بعد القرية صلاة الليل (ونصفه الاخير) ان قسمه نصفين

(قوله على ما اقتضاه كلام المصنف) في شرح العباب هو الاوجه من تردد في الجواهر قال ومجمله ان استوى زمنهما الخ

(قوله وثله الاوسط الخ) قال الشافعي لان الغفلة فيه أكثر والصلوة فيه أثقل (قوله ٤٩٧ كل الليل) قال في الايعاب أي احياءه

فالاولى ان يجعل ما يقومه آخره بخلاف ما لو قسمه أجزاء ينام جزأ أو يقوم جزأ ثم ينام جزأ فالأفضل أن يجعل ما يقومه وسطاً فلما أراد أن يقوم جزأ رابعاً على هذا الوجه فالأولى أن يقوم الثالث ع ش فليتنامل (قوله أي الصلاة فيه) أي في نصف الليل الأخير (قوله أفضل منها) أي من الصلاة (قوله في نصفه الأول) أي أقلية المعاصي في النصف الأخير غالباً (قوله للخبر الصحيح) دليل للافضلية (قوله أفضل الصلاة بعد المكتوبة) أي أمأهى فلها أوقات مخصوصة وأفضلها من حيث الوقت أو ثلها على ما مر من التفصيل (قوله جوف الليل) أي الصلاة في جوف الليل والحديث رواه مسلم (قوله وثله الاوسط ان قسمه) أي الليل (قوله اثلاثاً) أي وكان قصده ان ينام جزأ أو يقوم جزأ ثم ينام جزأ كما مر عن ع ش (قوله أفضل من ثلثه الأول والأخير) أي لان الغفلة في الاوسط أكثر والعبادة فيه أثقل وفي الحديث ذا كراته في الغافلين كشجرة خضراء بين أوراق يابسة (قوله والأفضل من ذلك) أي من الثلث الاوسط (قوله السادس الرابع أو الخامس) خبر والأفضل وفي كلامه استعمال من بعد أفعال التفضيل المعرف وهي لا تستعمل بعده سواء كان بال أو بالاضافة كما ذكره النجاة وأفهمه قول ابن مالك في الخلاصة وأفعال التفضيل صلته أبدا * تقديرها اولفظا بمن أن مجردا وذلك لان من اعتاد أن ينام في الصلاة مع المجرى وهو مذكور في المضاف صريحاً وفي المحلى بال حكم لانها عهدية لتقدم ذكر مدخولها لفظاً وحكماً وذلك يشهر بالمفضول حينئذ يؤول كلامه هنا بان ال زائدة أو جنسية لامعرفة أو بان من متعلقة بأفضل محذوف والمجرى دا عن ال ليعاد خلت عليه ال كإقيل مثل ذلك في قول الشاعر

ولست بالأكثر منهم حصي * وانما العزة للكاثر

تأمل (قوله للخبر الصحيح) دليل لافضلية السادس الرابع أو الخامس والحديث رواه الشيخان وغيرهما عن عبد الله بن عمر وابن العاص رضي الله عنهما رفوعاً (قوله أحب الصلاة إلى الله تعالى) نسبة المحبة فيها إلى الله تعالى على معنى إرادة الخير لفاعله (قوله صلاة داود) عليه الصلاة والسلام ولا يرد على هذا قيام النبي صلى الله عليه وسلم الليل لانه مشعر بين جواز إفادته العلامة الحنفى (قوله كان ينام نصف الليل) الظاهر ان المراد كان ينام من الوقت الذي يعتاده فيه النوم إلى نصف الليل أو المراد بالليل ما سوى الوقت الذي لا يعتاد فيه النوم من أوله والقول بانه ينام من أول الغروب لا يخلو عن بعد والله أعلم من شرح السندى على النسائي (قوله ويقوم ثلثه) أي الليل وهذا الثلث هو السادس الرابع والخامس قال العلقمى وهو الوقت الذي ينادى فيه الرب هل من سائل هل من مستغفر انتهى وورد أنه ينادى إلى أن ينفجر الفجر (قوله وينام سدسه) أي الليل الأخير ليستريح من تعب القيام وانما كان ما ذكر أحب إلى الله لانه أخذ بالرفق على النفوس التي يخشى منها السائمة التي هي سبب ترك العبادة والله تعالى يحب أن يوالى فضله ويدام إحسانه عزى (قوله ويكره قيام كل الليل دائماً) أي سهره ولو في عبادة غير صلاة كما استظهره في الايعاب (قوله للنهي فيه) أي عن قيام كل الليل دائماً فقد قال صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو بن العاص ألم أخبر أنك تصوم النهار وتقوم الليل فقلت بلى يا رسول الله قال فلا تفعل صم وافطر وقم ونم فان لجسدك عليك حقاً إلى آخره رواه الشيخان (قوله ولان من شأنه ان يضر) أي البدن اذ لا يمكنه نوم النهار لما فيه من تقويت مصالحة الدينية والدينية وتولم هذا فارق عدم كراهة صوم الدهر غير أيام النهى اذ يمكنه أن يستوفي في الليل ما فاتته من كل النهار قال في المهمات والتقييد بكل الليل ظاهرة انتفاء الكراهة بترك ما بين العشاءين وفيه نظار والمتجه تعلقها بالتقدير المضمر ولو بعض الليل وكلام المجموع يقتضيه وذكر المحب الطبري قريباً منه فقال ان لم يجز ذلك

ولو بغير صلاة فيما يظهر (قوله من شأنه ان يضر) ظاهره الكراهة لمن لم يضره وهو محال لما في العباب من تقييده ذلك بمن يضره قال الشارح في شرحه وذكر المحب الطبري قريباً منه فقال ان لم يجز

أي الصلاة فيه أفضل منها في نصفه الأول للخبر الصحيح أفضل الصلاة بعد المكتوبة بجوف الليل (وثله الاوسط) ان قسمه اثلاثاً (أفضل) من ثلثه الأول والأخير والأفضل من ذلك السادس الرابع والخامس للخبر الصحيح أحب الصلاة إلى الله صلاة داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه (ويكره قيام كل الليل دائماً) للنهي فيه ولان من شأنه ان يضر

بذلك مشقة استحب لاسباب المتلذذ بمنجاة الله تعالى وان وجد نظران خشى منها محذوراً كره والا فلا ورفقه بنفسه أولى انتهى قال الأذرى وما ذكره المحب كلام حسن بالغ بعضه ما اشتهر عن خلافه من التابعين وغيرهم من صلاة الغداة بوضوء العشاء أربعين سنة أو أقل أو أكثر وعند الأئمة ذلك في مناقبهم الخ قال في التحفة ويحب

أو الفتنة بذلك (قوله أي صلاة) قال في الإيعاب أما أحياءها بغير صلاة فلا يكره كما أفهمته كلام المجموع وغيره ويوجه بأن في تخصيصها بالافضل نوع تشبيه باليهود والنصارى في أحياء ليلتي السبت والاحد وفي التحفة أخذ من الحديث والمثل زوال الكراهة بضم ليله قبلها أو بعدها نظير ما أتى في صوم يومها وعدم كراهة تخصيص

وخرج بدائنا بعض الليالي كليا إلى العشر الاخير من رمضان وليتي العبدن (لا تباع) (و) يكره (تخصيص ليله الجمعة بقيام) أي صلاة للنهي عنه (و) يكره (ترك تمجد اعتاده)

ليلة غيرها وتوقف الأذرى وأبدى احتمالا بکراهته أيضا لانه بدعة انتهى واعتمد في الإيعاب عدم كراهة تخصيص غيرها واعتمد الجمال الرملي فيه في النهاية أيضا عدم الكراهة مع الضم لها قبلها أو بعدها وعدم كراهة تخصيص غيرها وهو كذلك وان قال الأذرى فيه وقفة قال وأما أحياءها بغير صلاة فغير مكره كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى لاسيما

مشقة استحب لاسيما المتلذذ بمناجاة الله تعالى وان وجد نظر ان خشى منها محذورا كرهه والا فلا ورفقه بنفسه أولى قال الأذرى وما ذكره المحب كلام حسن بالغ بضده ما اشتهر عن خلائق من التابعين وغيرهم من صلاة الغداة بوضوء العشاء أربعين سنة أو أقل أو أكثر وعد الأئمة ذلك في مناقبهم لكن قال في التحفة ويحجب بأن أولئك مجتهدون لاسيما وقد اسعفهم الزمان والاخوان وهذا مفقود اليوم فلم يتجه الا الكراهة مطلقا لغير الضرر أو الفتنة بذلك فليتأمل (قوله وخرج بدائنا بعض الليالي) أي فلا يكره بل يطلب (قوله كليا إلى العشر الاخير من رمضان) بخلاف العشر الاول والاوسط (قوله وليتي العبدن) أي الفطر والاضحى ولليلة الجمعة (قوله لا تباع) أي في الصمعيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل العشر أحيا الليل وأيقظ أهله وجد وشد المثزر وفي رواية كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجتهد في العشر الاخير في غيره وروى الدارقطني من أحياء ليلتي العيد لم يمت قلبه يوم تموت القلوب قال في المجموع وأسانيده ضعيفة ومع ذلك استحبوا الأحياء لان أخبار الفضائل يتسامح فيها ويعمل بضعيفها وسأني في موضعه تمام الكلام على هذا (قوله ويكره تخصيص ليلة الجمعة) قد يفهم أنه لا يكره تخصيص ليلة غيرها وهو كذلك قال الأذرى وفيه وقفة ويحتمل أن يكره لانه بدعة وأفهم كلام المصنف أيضا كالحديث أنه لا يكره أحياءها مضمومة إلى ما قبلها أو بعدها وهو نظير ما ذكره وفي صوم يومها وهو كذلك وحل على ذلك قول الأحياء يستحب أفاده في المغنى (قوله بقيام أي صلاة) أي فهو غير القيام الاول لان المراد به السهر كما مر قال في الإيعاب أما أحياءها بغير صلاة فلا يكره كما أفهمته كلام المجموع وغيره ويوجه بأن في تخصيصها بالافضل نوع تشبيه باليهود والنصارى في أحياء ليلتي السبت والاحد انتهى أي فأحياءها بالذکر والدعاء والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم وقرأة سورة الكهف مستحب كما في البجيرمي عن المغنى (قوله انتهى عنه) أي رواه مسلم بلفظ لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي قال الشيخ غير قبل حكمة ذلك ضعفه عن وظائف يومها فان قيل يقدح في ذلك انتفاء الكراهة اذا وصلها بليلة قبلها أو بعدها قلت الاعتقاد ينفي معه الضعف عن فعل وظائفها وفي الجواب نظر لانه يتغلف في الاستدامة ولان الاعتقاد لا يحصل الا بوصولها بما قبلها لا بما بعدها لانه لم يحصل الاعتقاد واجب بأن هذه حكمة لا يلزم اطرادها فليتأمل (قوله ويكره ترك تمجد) التمجيد لغة دفع النوم بالتكاف من التمجود وهو النوم يقال هجد اذا نام وتمجد اذا أزال النوم بالتكاف واصطلاحا صلاة التطوع في الليل بعد النوم كما قاله القاضي حسين سمي بذلك لما فيه من ترك النوم فهو من باب اطلاق العام على بدني أفراد وقدر في فضله شيء كثير قال تعالى ومن الليل فتهجد به نافلة لك وقال كانوا قليلا من الليل ما يهجعون وقد واطب النبي صلى الله عليه وسلم وقال عليكم بقيام الليل فانه دأب الصالحين قبلكم وقرأة الكرم ومكفرة للسيئات ومنهاة للأنهم ومطرودة للداء عن الجسد وقال صلى الله عليه وسلم يحشر الناس في صعيد واحد فينادي مناد أين الذين نتجوا في جنوبهم عن المضاجع فيقومون وهم قليل فيدخلون الجنة بغير حساب وذكر أبو الوليد النيسابوري أن التمجيد يشفع في أهل بيته وعن بعض الصالحين قال رأيت سفیان الثوري في النوم بعد موته فقلت له كيف حالك يا أبا سعيد فأعرض عني وقال هذا ليس زمان الكنى فقلت له كيف حالك يا سفیان فأنشأ يقول

نظرت الى ربي عيانا فقال لي * هنيئاً رضائي عنك يا ابن سعيد

لقد كنت قواماً اذا الليل قد دجا * بعبرة مشيتاق وقلب عديد

فدونك فاختر أي قصر تریده * وزرني فاني عنك غير بعيد

ومنه الصبر والمجاهدة فمسأله أن يوفقنا لذلك (قوله اعتاده) أي التمجيد وانظر ما المراد بالعادة وقياس

نظائر من الحيض وتجديد الوضوء وصوم يوم الشك حصوله بجمرة تكفي الشورى (قوله وتقصه) أي
 التهجد عن عادته ويسن قضاؤه كما مر (قوله بلا ضرورة) أي بخلاف ما إذا كانت ضرورة فلا يكره بل
 يثاب على عمله إن كان قصده لولا الضرورة ففي الحديث ما من امرئ تكون له صلاة بليل يغلبه عليه بالنوم
 ألا كتب الله له أجر صلاته وكان نومه عليه صدقة وأما مالك في الموطأ عن عائشة مرفوعاً قال ابن عبد البر فيه
 أن المرء يجازي على ما نوى من الخير وإن لم يعمل به كما لو عمله فضلاً من الله تعالى وقد وردية المؤمن خير من
 عمله ونية الفاجر شر من عمله وكل يعمل على نيته (قوله لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم) دليل للكرامة
 والحديث رواه الشيخان (قوله لعبد الله بن عمرو) رضي الله عنهما كان عبد الله من عباد الصحابة أسلم
 قبل أبيه وكان بينهما وبين أبيه في العمر إحدى عشرة سنة وعمره وفتح العين وسكون الميم وتكتب الواو بعد
 الراء هنا للقاعدة لانه في غير حالة النصب تكتب بهم افتراق بينهما وبين عمر المعدول وخص الاول بالزيادة لانه
 أخف وزيد الواو دون الالف للابتساق بالمصوب ودون الياء للابتساق بالمضارع إلى ياء المتكلم لكن
 لذلك شرط أن يكون عاملاً وأن لا يكون محلي باللام وأن لا يضاف وأن لا يكون مصغراً وأن لا يؤمن اللبس
 وقد نظم ذلك بعضهم بقوله

فيماء عند نصب عمر وأحقن به * واوا إذا علم يأتي ولم يصف
 مأمون لبس بأن لم يأت قافية * ولم يصغر خلا من أل بهذا اعترف

(قوله ابن العاصي) يكتب بالياء وعدمها والاول أفصح (قوله لاتكن كفلان) هو كناية عن شخص
 معين عنده صلى الله عليه وسلم وأهمه خوفه عليه من اللوم لئلا ينكسر خاطره قيل هو سيدنا عبد الله بن عمر
 وردوه بأن الحافظ ابن حجر قال لم أقف على تعيينه في رواية صحيحة ولا ضعيفة وبأن سيدنا عبد الله بن عمر
 من أجداء الصحابة فمن البعيد أن يترك مثله التهجد بعد العمل به لكن ربما يؤيد ذلك القيل ما في الصحيح
 من حديثه أنه رأى رؤيا طويلاً فقصصها لاخته حفصة أم المؤمنين فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال
 نعم الرجل عبد الله لو كان يصلي بالليل أو يكافأ قال صلى الله عليه وسلم فليترك بعد قيام الليل فيحتمل أنه أولاً كان
 يصلي ثم يتركه ثم لا يتركه أبداً مل (قوله كان يقوم الليل ثم يتركه) أي قيام الليل لغير عنذر قال في النهاية ويسن
 أن ينوي الشخص القيام عند النوم قال ع ش حيث جوزه فان قطع بعدم قيامه فلا معنى لنيته فليأمل (قوله
 ويسن أن لا يخل الليل) بضم الياء من الإخلاء قال في المصباح وأخليته جعلته خالياً وبعبارة التحفة ويسن
 بل يتأكد أن لا يخل أي من الإخلال بصلاة في الليل بعد النوم ولو ركعتين لعظم فضل ذلك بل وزد فيه ما ينبغي
 لمن أحاط به أن لا يلو جهداً في المثابة عليه ما أمكنه (قوله من صلاة وإن قلت) أي كر كمة وركعتين لما مر من
 عظم فضل صلاة الليل وفي مسلم عن عبد الله قال ذكر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل نام ليلة حتى
 أصبح قال ذاك رجل بال الشيطان في أذنه أو في أذنيه (قوله وإن يوقظ من يطمع في تهجده) أي ويسن
 أن يوقظ من يطمع فيه بناءً الاول للفاعل والثاني للمفعول ومن واقعة على النائم سواء أهله وغيرهم وذلك
 لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ونحوه وأبو داود ورحمهما الله رحم الله رجلاً قام من الليل فصلى
 وأيقظ امرأته فصلت فان أبت نضح على وجهها الماء ورحم الله امرأة قامت من الليل فصلت وأيقظت
 زوجها فصلى فان أبت نضحت في وجهه الماء وهذه السنة كالتى قبلها متأكدة قال شيخنا رحمه الله وإذا
 تأكد الإيقاظ للتهجد فللراية أولى لاسيما ان ضاق وقتها وعن عائشة رضي الله عنها كان النبي صلى الله
 عليه وسلم يصلي صلاته من الليل وأنا معه ترضى بين يديه فاذا بقي الوتر أيقظني فأوترت (قوله ان لم يخف ضرراً)
 تقيد اسن الأيقاظ والا فلا يستحب ذلك بل يحرم (قوله وإذا استيقظ) أي الانسان سواء استيقظ بنفسه أو
 أيقظه غيره (قوله مسح النوم عن وجهه) أي مسح يده عينيه من اطلاق اسم الحال على المحل لان المسح
 انما يقع على العين والنوم لا يمسح أو المراد مسح أثر النوم من اطلاق السبب على المسبب وفيه ان أثر النوم من
 النوم لانه نفسه ورد بأن الأثر غير المؤثر فالمراد هنا ارتخاء الجفون من النوم تأمل (قوله ونظر الى السماء)

وتقصه بلا ضرورة لما صح
 من قوله صلى الله عليه
 وسلم لعبد الله بن عمرو بن
 العاص لاتكن كفلان
 كان يقوم الليل ثم تركه
 ويسن أن لا يخل الليل
 من صلاة وإن قلت وأن
 يوقظ من يطمع في
 تهجده ان لم يخف ضرراً
 (وإذا استيقظ مسح)
 النوم عن (وجهه ونظر
 الى السماء)

ظاهره ولو أعمى ونجت سقف ولعل وجهه ان صح أن في ذلك الفعل من الاعمى ونحوه تذكر العجائب وما فيها في دفع ذلك الشيطان عنه ع ش لكن مقتضى ترجمة النووي في الاذكار لهذه السنة بقوله بأن ما يقول اذا استيقظ في الليل وخرج من بيته ثم قوله يستحب له اذا استيقظ من الليل وخرج من بيته أن ينظر الى السماء الخ خلاف ذلك فليتأمل (قوله) وقراء قوله تعالى في أو آخر آل عمران) أي للاتباع في الجميع رواه الشيخان الا انظر الى السماء في البخاري دون مسلم قال النووي في الحديث جواز القراءة للحدث وهذا اجماع المسلمين وانما يحرم القراءة علىجنب والحائض وورد في الاستيقاظ من النوم أذكار منها الحمد لله الذي أحيانا بعد ما أماتنا واليه النشور رواه البخاري ومنها الحمد لله الذي رد علي روحى وعافانى في جسدى وأذن لى بد كرمه واه ابن السني ومنها الا الله الا أنت سبحانك اللهم أستغفر لك لذنبى وأسألك رحمتك اللهم زدنى علما ولا ترغ قلبي بعد اذهاب ديني وهب لى من لدنك رحمة انك أنت الوهاب رواه أبو داود وفسن هذه كلها (قوله) ان في خلق السموات والارض الى آخر السورة) أي وهى عشر آيات والحكمة في ذلك أن يتدعى بقطعة بذكر الله كما ختمها بذكر الله عند نومه وأن يتذكر كرمات الله من العبادات وما وعد على ذلك من الثواب فان هذه الآيات جامعة لذلك ليكون تنشيطا له على العبادة والله أعلم (قوله) وأن ينام من له تمجد) أي ويسن أن ينام الخ فهو عطف على قوله سابقا أن لا يخلى الليل من صلاة (قوله) وقت القيلولة) أي قبل الزوال قال في المغنى وهو بمنزلة السحور للصائم لقوله صلى الله عليه وسلم استعينوا بالقيلولة على قيام الليل رواه أبو داود وابن ماجه (قوله) وأن ينام أو يستريح) أي ويسن أن ينام الخ فهو عطف على قوله أن لا يخلى الخ (قوله) من نعتس أو فتر في صلاته) أي فرضا كانت أو نقلا ليل أو نهارا وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم اذا نعتس أحدكم في صلاته فليرقد حتى يذهب عنه النوم فان أحدكم اذا صلى وهو ناعس لمعه يذهب يستغفر فبسبب نفسه وفي رواية اذا قام أحدكم من الليل فاستمع مجمل القرآن على لسانه فلم يذكر ما يقول فليضطجع ومعلوم أن ذلك في الفريضة أن لم يخرجها عن وقتها (قوله) واقتحاح تمجده) أي ويسن افتتاح الخ فهو عطف أيضا على قوله أن لا يخلى الخ لكن هذا بالنظر للشرح وأما بالنظر للتمتين فالظاهر انه عطف على قوله سابقا أن يسلم أي والافضل افتتاح الخ تأمل (قوله) بركعتين خفيفتين) انظر حدة التخفيف ولا يبعد أن يقال يأى بأدنى الكمال في جميع أفعاله وأقواله فليراجع (قوله) للاتباع) رواه مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام من الليل افتتح صلاته بركعتين خفيفتين وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام أحدكم من الليل فليفتتح صلاته بركعتين خفيفتين رواه مسلم أيضا (قوله) كما مر) أي في مبحث الوتر وتقدم عن ع ش أن حكمة ذلك التخفيف المسارعة الى ازالة العقدة الثالثة التي يعقدها الشيطان على قافية النائم (قوله) واكثر الدعاء) أي يسن اكثر الدعاء الى الله تعالى لامر دينه وآخرته ودينه (قوله) والاستغفار) أي اكثر الاستغفار من الذنوب (قوله) بالليل) أي في جميع ساعاته كل ليلة رجاء أن يصادف ساعة الاجابة (قوله) لخبر مسلم) أي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان في الليل الخ (قوله) ان في الليل ساعة) بالنصب اسم ان ودخلت اللام عليه لحلول الخبر قبله كما في قوله تعالى وان لك لاجرا غير ممنون قال ابن مالك

وتصحب الواسط معمول الخبر * والفصل واسما حل قبله الخبر

وانما أهتم هذه الساعة تحريضا للعبادة على طلبها (قوله) لا يوافقها رجل مسلم) أي أو امرأه مساهمة (قوله) يسأل الله تعالى خيرا) أي بخلاف الشر (قوله) من أمر الدنيا والآخرة) أي كالأموال والجاه والمغفرة ودخول الجنة وغيرها (قوله) لا أعطاه اياه) أي فضلا من الله تعالى (قوله) وذلك كل ليلة) من تمة الحديث قال الامام النووي في شرحه فيه اثبات ساعة الاجابة كل ليلة ويتضمن الحديث على الدعاء في جميع ساعات الليل رجاء مصادفتها (قوله) لان الليل محل الغفلة) الاولى زيادة الواو ليكون معطوفا على خبر مسلم الخ فيكون تعليلا ثانيا لسن اكثر الدعاء والاستغفار وقد مرنا حديثنا كرا الله في الغافلين كشجرة خضراء

وقرأ) قوله تعالى في أو آخر آل عمران (ان في خلق السموات والارض الى آخر السورة) وأن ينام من له تمجد وقت القيلولة وأن ينام أو يستريح من نعتس أو فتر في صلاته (واقتحاح تمجده بركعتين خفيفتين) للاتباع كما مر (واكثر الدعاء والاستغفار بالليل) لخبر مسلم ان في الليل ساعة لا يوافقها رجل مسلم يسأل الله تعالى خيرا من أمر الدنيا والآخرة الا أعطاه اياه وذلك كل ليلة لان الليل محل الغفلة

(قوله وقت القيلولة) وهو قبيل الزوال لانه كالسحور للصائم

بين أوراق يابسة (قوله وذلك) أي اكثار الدعاء والاستغفار (قوله في النصف الأخير والثالث الأخير) أي وهو وقت السجود قال تعالى وبالإسحار هم يستغفرون (قوله أحرم) أي أعظم تأمير في القبول (قوله للخبر الصحيح) دليل للإهمية والحديث رواه الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ينزل الخ (قوله ينزل ربنا) المشهور أنه بفتح الياء من النزول وحكى بضمها من الإنزال والمفعول محذوف أي ملكا قال الحافظ ويقويه ما رواه النسائي أن الله يهمل حتى يمضي شطر الليل ثم يأمر مناديا يقول هل من داع فيستجاب له الحديث وحديث أحمد ينادي مناد هل من داع يستجاب له الخ قال القرطبي وهذا يرتفع الاشكال الخ وسيأتي أيضا (قوله تبارك وتعالى) جلتان معترضان بين الفعل وظرفه لأنه لما أسند النزول إلى ما يليق أسنده حقيقة إليه اعترض بما يدل على التنزيه كقوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون تأمل (قوله كل ليلة) بالنصب ظرف لينزل كما تقرر (قوله إلى السماء الدنيا) أي السفلى والقرى لقرىها من الأرض وهي من موج مكفوف أي ممنوع من التفرق والقطع والثانية من مرمره بيضاء والثالثة من حديد والرابعة من نحاس والخامسة من فضة والسادسة من ذهب والسابعة من ياقوتة جواهر الكرى من ياقوتة بيضاء والعرش من ياقوتة جواهر أبواب السماء كلها من ذهب وأقفاؤها من نور ومفاتيحها اسم الله الأعظم كذا في الجبل تعلقا عن معراج القليوبي والله أعلم (قوله حين يبقى ثلث الليل الآخر) برفع الآخر صفة ثلث وتخصيصه بالليل وثلاثة الآخر لأنه وقت التمجيد وغفلة الناس عن التعرض لنفحات رحمة الله تعالى وعند ذلك تكون النية خالصة والرغبة إلى الله وافرقة وذلك مظنة القبول والاجابة وهذه الروايات كما قاله الترمذي وفي رواية إذا مضى الثلث الأول أو النصف وأخرى النصف أو الثلث الأخير وهناك رواية الإطلاق قال بعض شراح الحديث فجمع بينهما بحمل المطلقة على المقيدة وأما التي بأوفان كانت للثلاث فالحزم مقدم على الشك وإن كان للتردد بين حالتين فيجمع بأن ذلك يقع بحسب اختلاف الأحوال لأن أوقات الليل تختلف في الزيادة وفي الأوقات باختلاف تقدم الليل عند قوم وتأخره عند قوم أو النزول يقع في الثلث الأول والقول يقع في النصف وفي الثلث الثاني أو يحتمل ذلك على وقوعه في جميع الأوقات التي وردت بها الأحاديث ويحمل على أنه صلى الله عليه وسلم أعلم بأحد الأمور وفي وقت فأخبر به ثم أعلم به في وقت آخر فأخبر به فنقل الصحابة ذلك عنه والله أعلم (قوله فيقول من يدعوني فاستجب له) بنصب فاستجب له ورفع فأنصب على جواب الاستفهام والرفع على الاستثنا وكذا فاعطيه وفاقفله نظير قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له فانه قرئ في السبعة بالرفع والنصب قال الشاطبي

بضاعته أرفع في الحديد وههنا * سماشكره والعين في الكل نقلا

كدار الخ فأشار بسماوشين شكره إلى نافع وابن كثير وأبي عمر ووحدة والكسائي قرأ بالرفع فتعين لابن عامر وعاصم النهب (قوله ومن يسألني فاعطيه) أي مسؤله (قوله ومن يستغفرني فأغفر له) أي ذنوبه والفرق بين الثلاثة أن المطلوب ما دفع المضار وأوجب المسار وذلك ما دنيوى أوديني في الاستغفار إشارة إلى الأول وفي السؤال إشارة إلى الثاني وفي الدعاء إشارة إلى الثالث وقال الكرماني يحتمل أن يقال الدعاء ما لا يطلب فيه نحو يا الله والسؤال الطلب وإن يقال المقصود واحد واختلاف اللفظ انتهى فتح الباري (قوله ومعنى ينزل ربنا) أي في هذا الحديث (قوله ينزل أمره أو ملائكته أو رجه) أي لاستحالة النزول على الله تعالى قال ابن المقرئ النزول راجع إلى أفعاله لا إلى ذاته بل ذاك عبارة عن ملكه الذي ينزل بأمره ونهيه فالنزول حسي صفة الملك المبعوث بذلك أو معنوي بمعنى لم يفعل ثم فعل فسمى ذلك نزولا والحاصل أنه تأوله بوجهين أما أن المعنى ينزل أمره أو الملك وأما أنه استعارة بمعنى التلطف بالداعين والاجابة لهم ونحوه تأمل (قوله أو هو كناية عن مزيد القرب) أي المعنوي قال العلامة البيضاوي لما ثبت بالقواطع أنه سبحانه منزله عن الجسمية والتجيز امتنع عليه النزول على معنى الانتقال من موضع إلى موضع أخفض منه فالمراد دنو رجهته أي ينقل من مقتضى صفة الجلال التي تقتضي الغضب والانتقام إلى مقتضى صفة الجلال التي

(و) ذلك (في النصف الأخير والثالث الأخير) للخبر الصحيح ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الأخير فيقول من يدعوني فاستجب له ومن يسألني فاعطيه ومن يستغفرني فأغفر له ومعنى ينزل ربنا ينزل أمره أو ملائكته أو رجهته أو هو كناية عن مزيد القرب

(قوله حيث يبقى ثلث الليل) هذه رواية أبي هريرة وهي أصح الروايات ولذلك اقتصر الشارح عليها

تقتضي الرأفة والرحمة وقال الباغي هو اخبار عن اجابة الداعي وغفرانه للمستغفر من وتنبه على فضل الوقت
كحديث اذا تقرب الى محمد بن شبر اتقرب اليه ذراعا الحديث لم يرد قرب المسافة لعدم امكانه وانما اراد
العمل من العبد ومنه تعالى الاجابة تأمل (قوله وبالجملة) أي وأقول قولاً ملتبساً بالجملة لا بالتفصيل فالباء
متعلق بمحذوف (قوله فيجب على كل مؤمن) أي ومؤمنه شرعاً فيثاب عليه ويعاقب على تركه (قوله أن
يعتقد من هذا الحديث) أي الذي نحن فيه وهو حديث ينزل ربنا الخ (قوله ومشاهاه من المشكلات الواردة)
أي وهي المسماة بآيات الصفات وأحاديث الصفات (قوله في الكتاب والسنة) أي القرآن والحديث
النبوي (قوله كالرجن على العرش استوى) تمثيل للمشكلات الواردة في الكتاب وهو في سورة طه
ووجه الاشكال فيه أن الاستواء معناه في اللغة الارتفاع والعلو على الشيء وهو محال على الله تعالى لأنه من
حواس الاجسام فالظاهر من ذلك ليس مراد اتفاق السلف بقضون علم حقيقته على التفصيل الى الله
والخلف يؤولونه الى أن المراد من الاستواء الاستيلاء والملك على حد قول الشاعر
قد استوى بشر على العراق من غير سيف ودم مهران

وبالجملة فيجب على
كل مؤمن أن يعتقد من
هذا الحديث ومشاهاه
من المشكلات الواردة
في الكتاب والسنة
كالرجن على العرش
استوى ويبقى وجهه
وبالله فوق أيديهم وغير
ذلك مما شاكله أنه ليس
المراد بها ظواهرها
لاستحالتها عليه
تبارك وتعالى عما يقول
الظالمون والجاحدون
علموا كبرائهم هو بعد
ذلك مخيران شاء أولها
بنحو ما ذكرناه

(قوله ويبقى وجهه ربك) أي في سورة الرحمن فالوجه في اللغة العضو المخصوص وهو محال على الله فالمراد
به هنا الذات (قوله ويد الله فوق أيديهم) أي في سورة الفتح قيل المعنى يده في الثواب فوق أيديهم في الوفاء
وبده في المنة عليهم في الهداية فوق أيديهم في الطاعة وقيل قوة الله ونصرتهم فوق قوتهم ونصرتهم وعلى كل فاليد
ليست بمعنى الحاجة المعلومة لاستحالتها على الله تعالى (قوله وغير ذلك مما شاكله) أي شاهاه وهو في
القرآن والحديث كثير كقوله تعالى هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام وكحديث أن الله
خلق آدم على صورته وغير ذلك (قوله أنه ليس المراد بها الخ) مفعول يعتقد (قوله ظواهرها) أي من
الارتفاع على العرش في الأولى والعضو المعلوم في الثانية واليد المعلومة في الثالثة فكل هذه الظواهر
ليس مراداً باتفاق أهل الحق (قوله لاستحالتها) أي الظواهر المذكورة (قوله عليه) أي على الله بمعنى لقيام
الدالة العقلية باستحالة ذلك في حقه تعالى والدالة الشرعية اذا خالفت الدالة العقلية وجب صرف الشرعية
عن ظاهرها باتفاق السلف والخلف أجمع تفويض ذلك الى تعالى وهو مذهب غالب السلف أومع التأويل
كما هو مذهب غالب الخلف مثاله يد الله فوق أيديهم فيجب باتفاقهم صرف اليد عن ظاهرها من الجسمية
المبررة ونقول له يد ليست بجسم ولا تشبه أيدي الخلق بوجه ثم نقوض معرفة ذلك الى تعالى وهو مذهب
السلف أوتوولها بالقدرة وهو مذهب الخلف باعثن (قوله تبارك وتعالى عما يقول الظالمون والجاحدون
علموا كبراً) أي كالكبرية يثبتون جهة المعلومة تعالى من غير استقرار على العرش والحشوية وهم المحسمون
مصرحون بالاستقرار على العرش وتمسكوا بظواهر منها قوله تعالى الرحمن على العرش استوى والحديث
السابق ينزل ربنا كل ليلة الخ قال السيد المرتضى وأجيب عنه بجواب إجمالي هو كالمقدمة للاجوبة التفصيلية
وهو أن الشرع انما ثبت بالعقل فان ثبوته يتوقف على دلالة المعجزة على صدق المبلغ وانما ثبتت هذه الدلالة
بالعقل فلو أنى الشرع بما يكذبه العقل وهو شاهاه لبطل الشرع والعقل معاً وأما الاجوبة التفصيلية فقد
أجيب عن آية الاستواء باننا نؤمن بأنه تعالى استوى على العرش مع الحكم بأنه ليس كالاستواء الاجسام على
الاجسام من التمكن والمحاذاة لها لقيام البراهين القطعية باستحالة ذلك في حقه تعالى بأن نؤمن بأن الاستواء
ثابت له تعالى بمعنى يليق به تعالى (قوله ثم هو) أي كل المؤمن (قوله بعد ذلك) أي اعتقاد أنه ليس المراد تلك
الظواهر (قوله مخيران شاء أولها) أي المشكلات (قوله بنحو ما ذكرناه) أي في تأويل ينزل ربنا ينزل
أمره أو ملائكته أو رجليه أو هو كناية عن مزيد القرب فيؤول حديث مسلم قلب المؤمن بين أصبعين من
أصابع الرحمن على القدر والغلبة والقهر مجازاً بعلاقة اليد في الشاهد محل لظهور سلطان القدرة
والقهر والاصبع جزء من اليد فحسن اطلاق اليد واردة القدرة والقهر قصد المبالغة قال الامام النووي
وانما يسوغ تأويلها لمن كان من أهله بأن كان غارقاً بلسان العرب وقواعد الأصول والفروع عدا

رياضة في العلم تدبر (قوله وهي) أي طريقة التأويل تفصيلا (قوله طريقة الخلف) أي وهم من بعد الخمسمائة من الهجرة وقيل من بعد القرون الثلاثة وقد مرها الشارح لارجحيتها يعني أنها أحكم بالنسبة للقاصرين وان كانت طريقة السلف الانية أحكم على ما فيه (قوله وآثروها) أي اختاروا هذه الطريقة (قوله لكثرة المستدعة القائلين بالجهة والجسمية وغيرها) أي من أوصاف الحوادث (قوله مما هو محال على الله تعالى) أي كما هو مقرر في علم الكلام بالبراهين القطعية وإلى الطريقة المذكورة مال امام الحرمين في الارشاد والعز بن عبد السلام حيث قال في فتاويه طريقة التأويل شرطها أقرب إلى الحق ويعني بشرطها ان يكون على مقتضى لسان العرب قال بعضهم فنحن نحافى عن التأويل فذلك لثقل فهمه بالعربية ومن أحاط بطرف من العربية هان عليه مدرك الحقائق وقد قيل وما يعلم تأويله الا الله والراسخون في العلم فكانه قال والراسخون في العلم أيضا يعلمونه ويقولون آمنابه فان الايمان بالشئ انما يتصور بعد العلم أما لا يعلم فالإيمان به غير متأت ولذا قال ابن عباس أنامن الراسخين في العلم هذا كلامه فليتأمل (قوله وان شاء فوض علمها) أي المشكلات وهذا عطف على قوله ان شاء أولها (قوله الى الله تعالى) أي فوض اليه تفصيل علم المعنى المراد من تلك المشكلات لكن بعد تأويلها اجالا وعلى ذلك قول اللقاني

وكل نعى أوهم التشبيها * أوله أو فترض ورم تنزها

(قوله وهي) أي طريقة التفويض بعد التأويل الاجمالي (قوله طريقة السلف) أي وهي المنقولة عن أئمة الدين الذين جميعهم في الفقه والحديث والاجتهاد والاحكام مثل الأئمة الأربعة وجميع الحفاظ وأئمة القراءات (قوله وآثروها) أي وانما اختاروا هذه الطريقة (قوله لخلو زمانهم) أي السلف (قوله عما حدث من الضلالات الشيعية) أي من مقالات من أجرى على الله تعالى أوصافا تؤدبهم إلى القول بالتشبيه كالمشبهة والمجسمة والحلولية وغيرهم (قوله والبدع القبيحة) أي مما هو مفصل في علم الملل والنحل وخلو زمانهم عن هذه البدع كانوا يقولون بها كما جاءت حتى قال الامام مالك رضي الله عنه لما سئل الاستواء معلوم والكيفية مجهولة والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة وأنت رجل سوء صاحب خدعة أخرجه فخرج ذلك السائل عن مجلسه (قوله فلم يكن لهم) أي للسلف (قوله حاجة إلى الخوض فيها) أي في المشكلات وتأويلها تفصيلا قال بعضهم طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أحكم ورده غيره بأنه غير مستقيم لانه ظن أن طريقة السلف مجردة بالإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه في ذلك وان طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات فجمع هذا القائل بين الجهل بطريقة السلف والدعوى في طريقة الخلف وليس الامر كما ظن بل السلف في غاية المعرفة بما يليق بالله تعالى وفي غاية التعظيم له والخضوع لامره والتسليم لمراده وليس من سلك طريقة الخلف واثق بأن الذي يتأوله هو المراد ولا يمكنه القطع بصحة تأويله انتهى ولهذا قال امام الحرمين في الرسالة النظامية بعد حكاية الطريقتين والذي يرتضيه رأيا وندين الله به عقيدة اتباع سلف الامة للدليل القاطع ان اجماع الامة حجة فلو كان تأويل هذه الظواهر حتمافلا شك أن يكون اهتمامهم به فوق اهتمامهم بفروع الشريعة وإذا انصرف عصر الصحابة والتابعين على الاضراب عن التأويل كان ذلك هو الوجه المتبع والله أعلم (قوله واعلم أن القرافي وغيره) من المحققين والقرافي هو الامام العلامة شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أبي ادريس بن عبد الرحمن المصري البهنسي أحد الأئمة المشهورين انتهت اليه رئاسة الفقه في مذهب الامام مالك رضي الله عنه قال أبو عبد الله بن رشيد ذكر لي بعض تلامذته ان سبب شهرته بالقرافي انه لما أراد الكتاب ان يثبت اسمه في ثبت الدرس كان حينئذ غائبا فلم يعرف اسمه وكان اذا جاء للدرس يقبل من جهة القرافة أي بفتح القاف وتخفيف الراء وهي مقبرة مصر فكتب القرافي فحرت عليه هذه النسبة له مؤلفات كثيرة في علمي المنقول والمعقول مقبولة عند العلماء الفحول توفي سنة ٦٨٣ رجه الله تعالى ونفعنا به (قوله حكوا عن الشافعي ومالك وأحمد وأبي حنيفة) أي الذين هم قدوة هذه الامة المحمدية على الاطلاق

وهي طريقة الخلف وآثروها
لكثرة المستدعة القائلين
بالجهة والجسمية وغيرها
مما هو محال على الله تعالى
وان شاء فوض علمها إلى
الله تعالى وهي طريقة
لسلف وآثروها لخلو زمانهم
عما حدث من الضلالات
الشيعية والبدع القبيحة
فلم يكن لهم حاجة إلى
الخوض فيها وعلمهم ان
القرافي وغيره حكوا عن
الشافعي ومالك وأحمد
وأبي حنيفة

وانتشرت علومهم في جميع البلدان والافاق والذين يجب تقليد أحدهم بالاتراع والذين قال في حقهم
التقي السبكي ومخالف المذاهب الاربعة فهو كالمخالف للاجماع وأما مناقبهم فلا تعد ولا تحصى والمصنفون
فيها وان ذكر واما ذكر وافي الحقيقة هي أجل وأكثر ولبعضهم

فابو حنيفة سابق فلاجل ذا * آثاره وعلومه لا تسبق
ولمالك نشرت علوم مالها * حديثه كبحر زخر يتدفق
والشافعي له علوم تشرق * بسين الوري وله ثناء يعبق
ولاحد تعزى العلوم لانه * يروى الحديث وصدقه متحقق
فهم الائمة خصهم رب العلا * بالفضل منه فشاوهم لا يلبق

(قوله رضي الله عنهم) دعاء لهم رضي الله قال في الاذكار يستحب الترضي والترحم على الصحابة
والتابعين في بعدهم من العلماء والعباد وسائر الاخيار فيقال رضي الله عنه وأورجه الله أو نحو ذلك
وأما ما قاله بعض العلماء ان قوله رضي الله عنه مخصوص بالصحابة ويقال لغيرهم رحمه الله فليس
كما قال ولا يوافق عليه بل الصحيح الذي عليه الجمهور واستحبابه ودلالته أكثر من ان تحصر فافهم (قوله
القول) بالنصب مفعول حكوا (قوله بكفر القائلين بالجهة والتجسيم) أي لانهم أثبتوا الله تعالى ما هو منق
عنه اجماعا كاللون أو الاتصال بالعالم والانفصال عنه قال في التحفة فندعي الجسمانية أو الجهة ان زعم أن
واحدا من هذه كفر والافلا ان الاصح أن لازم المذهب ليس بمذهب أي وان كان لازما بينا لجواز ان
لا يعتد للآزم ونوزع فيه بما لا يجدي ثم قال قيل أخذنا من حديث الجارية نفتقر نحو التجسيم والجهة في
حق العوام لانهم مع ذلك على غاية من اعتقاد التنزيه والكمال المطلق (قوله وهم) أي القائلون بالجهة
والتجسيم لله تعالى (قوله حقيقون بذلك) أي بان يقال ويحكم بكفرهم * اعلم * ان أهل ملة الاسلام قد
أطلقوا جميعا القول بان صانع العالم لا يشبه شيئا من العالم وانه ليس له شبه ولا مثل ولا ضد وانه سبحانه وتعالى
موجود بلا تشبيه ولا تعطيل ثم اختلفوا بعد ذلك فيما بينهم فممن من اعتقد في التفصيل ما يوافق اعتقاده في
الجهة ولم ينفصلوا أصول التوحيد على نفسه شيء من فروعهم والمحققون من أهل السنة والجماعة أصحاب
الحديث وأهل الرأي الذين تمسكوا بأصول الدين في التوحيد والنبوت ولم يخلطوا بمذاهبهم بشيء من البدع
والفصلات المعروفة بالقدر والازجاء والتجسيم والتشبيه والرفض ونحو ذلك وعلى ذلك أئمة الدين جميعهم
في الفقه والحديث والاجتهاد في الفيا والاحكام وأئمة المتكلمين مثل أبي الحسن الاشعري وأئمة العربية
من يصح الاحتجاج بقوله مثل الخليل وسيديه وأئمة القراءات كنافع وابن كثير كلهم منتسبون الى ما انتسب
اليه أهل السنة والجماعة في التوحيد واثبات صفات المدح لمعبودهم ونفي التشبيه عنه تعالى فهم الفرقة
التاجون وأين يشبه المخلوق خالقه والمقدور ومقدره والمصور ومصوره والاحشام والاعراض كلها من خلقه
وصنعه فاستحال القضاء بمثلته ومشابته ليس كمثل شيء وهو السميع البصير انتهى من شرح الاحياء
بزيادة أحياء الله قلوبنا بنور الايمان واليقين ووقفنا كمال المتابعة بهذا النبي الامين صلى الله وسلم عليه وعلى
آله وصحبه أجمعين * وقد * وافق الفراغ من تحرير هذا الجزء الثاني ضحوة يوم الجمعة المبارك التاسع
والعشرين من ربيع الثاني أحد شهر ربيع السادس عشر بعد الثلاثمائة والالف من هجرة من له العز وتمام
الشرف صلى الله عليه وسلم في مكة المشرفة على يد مؤلفه الحقير محمد محفوظ بن عبد الله بلغه الله تعالى ماموله
ومناه وغفر له ولوالديه ومشايخه ومحبيه والمسلمين وأرجو الله الكريم بحجاء النبي الرؤف الرحيم أن يوفقنا
الاتمام الى الانتهاء كما وفقنا على الابتداء فانه محجب الدعاء والحمد لله أولا وآخرا ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
العظيم والله سبحانه وتعالى أعلم

رضي الله عنهم القول بكفر
القائلين بالجهة والتجسيم
وهم حقيقون بذلك

(قوله بالجهة أو التجسيم)
في التحفة في باب الردة
مدعي الجسمانية أو الجهة
ان زعم واحدا من هذه
أي اللون أو الاتصال
بالعالم أو الانفصال عنه
كفر والافلا لان لازم
المذهب ليس بمذهب
ونوزع فيه بما لا يجدي
ثم قال في التحفة قبل أخذنا
من حديث الجارية نفتقر
نحو التجسيم والجهة في
حق العوام لانهم مع ذلك
على غاية من اعتقاد التنزيه
والكمال المطلق انتهى

* ثم الجزء الثاني * وبليه الجزء الثالث أوله فضل في صلاة الجماعة وأحكامها الخ *

٢	(باب الصلاة)
٢٠	فصل في مواقيت الصلاة
٤٤	فصل في الاجتهاد في الوقت
٥١	فصل في الصلاة المحرمة من حيث الوقت
٦١	فصل في الاذان
١٠٩	(باب صفة الصلاة)
١٩٠	فصل في سنن الصلاة
٢٢٣	فصل في سنن الركوع
٢٢٦	فصل في سنن الاعتدال
٢٣٩	فصل في سنن السجود
٢٤٦	فصل في سنن الجلوس بين السجدين
٢٥١	فصل في سنن التشهد
٢٦٨	فصل في سنن السلام
٢٧٣	فصل في سنن بعد الصلاة وفيها
٢٩٢	فصل في شروط الصلاة
٣٨٦	فصل في مكروهات الصلاة
٤٠٢	فصل في ستره المصلي
٤١١	فصل في سجود السهو
٤٤٠	فصل في سجود التلاوة
٤٤٨	فصل في سجود الشكر
٤٥٣	فصل في صلاة النفل